

لجسترا في علل لقراءات سبع

تأليف
أبي علي الحسن بن عبد الففار الفارسي النحوي
المتوفى سنة ٣٧٧ هـ

تحقيق

الشيخ عادل أحمد عبد الموجود
الشيخ علي محمد معوض

شارك في تحقيقه

الدكتور أحمد عيسى من المصري

نائب رئيس لجنة المصحف وشرح مقاراة المسجد الحيني
وأستاذ الحديث بجامعة الأزهر

الطبعة الأولى



دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

لجسترا

في
على قرارات سبع

تأليف

أبي علي الحسن بن عبد الفغار الفارسي النحوي

المتوفى سنة ٣٧٧ هـ

تحقيق

الشيخ عادل أحمد عبد الموجود الشيخ علي محمد معوض

شارك في تحقيقه

الدكتور أحمد عيسى من العسري

نائب رئيس لجنة المصحف وشرح مقاراة المسجد الحيني
وأستاذ الحديث بجامعة الأزهر

المجلد الرابع



دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

**Title: AL-HUJJAH
FĪ 'ILAL AL-QIRĀ'ĀT AL-SAB'**
(A book about the Seven recitations
of the Holy Qur'an)

Author: Abū 'Alī al-Fārīsī

Editor: Al-ṣayh 'Ādil Aḥmad 'Abdul-Mawjūd
and: Al-ṣayh 'Alī Muḥammad Mu'awwaḍ
and: Dr. Aḥmad 'Īsa Ḥasan al-Ma'sarāwī

Publisher: Dar Al-kotob Al-Ilmiyah

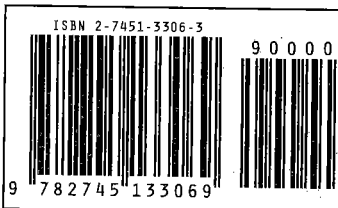
Pages: 2316 (4 volumes)

Year: 2007

Printed in: Lebanon

Edition: 1st

الكتاب: الحجة في علل القراءات السبع
المؤلف: أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي
المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود
والشيخ علي محمد معوض
والدكتور أحمد عيسى حسن المعصراوي
الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت
عدد الصفحات: 2316 (4 أجزاء)
سنة الطباعة: 2007 م
بلد الطباعة: لبنان
الطبعة: الأولى



مشتورات محمد باي دون بيروت



بيروت
لبنان

دار الكتب العلمية

جميع الحقوق محفوظة

Copyright

All rights reserved
Tous droits réservés ©

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة
لدار الكتب العلمية - بيروت - لبنان
ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو
مجزئاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر
أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Exclusive rights by ©

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be translated,
reproduced, distributed in any form or by any means,
or stored in a data base or retrieval system, without the
prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à ©

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beyrouth - Liban

Toute représentation, édition, traduction ou reproduction
même partielle, par tous procédés, en tous pays, faite
sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite
et exposerait le contrevenant à des poursuites
judiciaires.

الطبعة الأولى

٢٠٠٧ م - ١٤٢٨ هـ

مشتورات محمد باي دون بيروت

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

الإدارة: رمل الظريف، شارع البحري، بناية ملكارت
Ramel Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg., 1st Floor

هاتف وفاكس: ٣٦٦١٣٥ - ٣٦٦٣٨ (٩٦١ ١)

فرع عرمون، القبّة، مبنى دار الكتب العلمية
Aramoun Branch - Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.

ص.ب: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان
رياض الصلح - بيروت ١١٠٧ ٢٢٩٠

هاتف: ١١ / ٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٠
فاكس: ٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٣

<http://www.al-ilmiyah.com>

e-mail: sales@al-ilmiyah.com

info@al-ilmiyah.com

baydoun@al-ilmiyah.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[وصلى الله على محمد]^(١)

ذكر اختلافهم فى سورة الحج

اختلفوا فى قوله - عز وجل - : ﴿سَكْرَى﴾ [٢] فى ضم السين وإثبات الألف،
وفتح السين وإسقاط الألف :

فقرأ حمزة والكسائى^(٢) : ﴿وَتَرَى النَّاسَ سَكَرَى وَمَا هُمْ بِسَكَرَى﴾ بغير ألف
فيهما، والسين مفتوحة .

وقرأ الباقر : ﴿سَكْرَى وَمَا هُمْ بِسَكْرَى﴾ بضم السين فيهما وبالألف .

قال أبو على : حجة من قرأ^(٣) : ﴿سَكَرَى﴾ أن سيبويه قال : قد قالوا : رجل
سكران، وقوم سَكَرَى، قال : وذلك أنهم جعلوه كالمرضى، قال : وقالوا : رجال
رَوَى، جعلوه بمنزلة سَكَرَى، والرَوَى : الذين قد استثقلوا نوماً؛ فشبوه بالسكران .
انتهى كلام سيبويه .

ويجوز : أن يجمع «سكران» على «سَكَرَى» من وجه آخر، وهو أن سيبويه حكى :
رجل سَكِرَ، وقد جمعوا هذا البناء على : فَعْلَى، فقالوا : هَرِمَ وهَرَمَى، وَزَمِنَ
وَزَمِنَى، وَضَمِنَ وَضَمِنَى؛ لأنه من باب الأدواء والأمراض التى يصاب بها،
ف «فعلى» [من]^(٤) هذا الجمع، وإن كان كـ «عطشى» فليس يراد بها المفرد، إنما يراد
بها تأنيث الجمع كما أن الباضعة، والطائعة، وإن كان على لفظ الضاربة والقائمة،
فإنما هو لتأنيث الجمع دون تأنيث الواحد من المؤنث .

وحجة من قال : ﴿سَكْرَى﴾ أنه لفظ يختص به الجمع، وليس بمشترك للجمع
والواحد كقولهم : سَكَرَى، ونظيره قولهم : أسارى وكسالى، فجاء الأول منه

(١) سقط فى ج .

(٢) ينظر : إتحاف الفضلاء (٣١٣)، التبيان للطوسى (٢٥٥/٧)، التيسير للدانى (١٥٦)، تفسير
الطبرى (٨٨/١٧)، تفسير القرطبى (٥/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٥٢)، الحجة
لأبى زرعة (٤٧٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٤)، الغيث للصفافسى (٢٩٥)، الكشف
للمزمخشري (٤/٣)، الكشف للقيسى (١١٦/٢)، المجمع للطبرسى (٦٩/٧)، المعانى
للفراء (٢١٥/٢)، تفسير الرازى (٤/٢٣)، النش لابن الجوزى (٣٢٥/٢) .

(٣) فى أ : قال .

(٤) سقط فى ج .

مضموما وإن كان الأكثر من هذا الجمع مفتوح الأول نحو: حَذَارِي، و: حَبَاطِي وِجَبَاجِي، كما جاء نحو: تَوَام، و: ظَوَار، و: ثَنَاء، و: رُحَال مضمومة الأوائل، وإن كان الأكثر من ذلك مكسورا نحو: سِقَام، و: مِرَاض، و: ظِرَاف. اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿وَلَوْلُؤُلُوْا﴾ [٢٣]:

فقرأ ابن كثير: ﴿وَلَوْلُؤُلُوْا﴾، وفي «الملائكة» [فاطر: ٣٣] كذلك، وهى قراءة أبى عمرو وابن عامر وحزمة والكسائى^(١).

وقرأ نافع وعاصم -فى رواية أبى بكر- ههنا وفى «الملائكة»: ﴿وَلَوْلُؤُلُوْا﴾ بالنصب. [وقرأ] عاصم فى رواية يحيى عن أبى بكر بهمزة واحدة وهى الثانية. المعلى بن منصور عن أبى بكر عن عاصم ﴿وَلَوْلُؤُلُوْا﴾، يهمز [الأولى] ولا يهمز الثانية^(٢)، ضد قول يحيى عن أبى بكر، وهذا غلط. [و] حفص عن عاصم يهمزهما، وينصب.

قال أبو على: وجه الجر فى قوله -تعالى-: ﴿وَلَوْلُؤُلُوْا﴾ أنهم: يحلون أساور من ذهب ومن لؤلؤ، أى: منهما، وهذا هو الوجه؛ لأنه إذا نصب فقال: ﴿يُحْكَلُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلَوْلُؤُلُوْا﴾ حملة على: ويحلون لؤلؤا، واللؤلؤ إذا انفرد من الذهب والفضة لا يكون حلية.

فإن قلت: فقد قال: ﴿وَسَتَخْرِجُ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾ [النحل: ١٤]. فهذا على أن يكون حلية إذا رصع فى الذهب أو الفضة صار حلية، كما قال فى العصر: ﴿إِنِّي أَرِنِّي أَغْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦]؛ لأنه قد يستحيل إليها بالشدة، كما يكون ذلك حلية فى^(٣) الوجه الذى يحلى به، وكذلك القول فى التى فى «الملائكة». ويحتمل قوله: ﴿وَلَوْلُؤُلُوْا﴾ فيمن نصب وجهها آخر، وهو أن تحمله على موضع

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٤)، الإملاء للعكبرى (٧٧/٢)، البحر المحيط (٣٦١/٦)، التبيان للطوسى (٢٧٠/٧)، التيسير للدانى (١٥٦)، تفسير القرطبى (٢٩/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٥٢)، الحجة لأبى زرع (٤٧٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٥)، الغيث للصفاقسى (٢٩٥، ٢٩٦)، الكشف للزمخشري (١٠/٣)، الكشف للقيسى (١١٧/٢)، (١١٨)، المجمع للطبرسى (٧٧/٧)، تفسير الرازى (٢١/٢٣)، المعانى للفراء (٢٢٠/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٢٦/٢).

(٢) فى ج: الأول ولا يهمز الثانى.

(٣) فى أ: على.

الجار والمجرور؛ لأن موضعهما نصب؛ ألا ترى أن معنى ﴿يُحْكَمُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾: يحلون فيها أساور، فتحمله على الموضع.

فأما ما رواه معلى عن أبي بكر عن عاصم: أنه يهمز الأولى من ﴿لَوْلُوا﴾ ولا يهمز الثانية، ضد قول يحيى، قال أحمد: هذا غلط - فالأشبه أن [يريد أنه]^(١) غلط من طريق الرواية، ولا يمتنع في قياس العربية أن يهمز الأولى دون الثانية، والثانية دون الأولى، وأن يهزهما جميعاً:

فإن همز الأولى دون الثانية حقق الهمزة الأولى فقال: ﴿لَوْلُوا﴾.

وإن خفف الهمزة أبدل منها الواو فقال: ﴿لُؤْلُو﴾ مثل: بُوس، وجوثة.

وإن خفف الثانية وقد نصب الاسم قال: ﴿لَوْلُوا﴾ فأبدل من الهمزة الواو؛ لانفتاح الهمزة وانضمام ما قبلها - فيكون كقولهم: جُونُ في جمع جَوَّة، والتودة في التودة. وإن خففهما جميعاً قال: ﴿لُؤْلُؤَا﴾.

وأما من جر فقال: ﴿لَوْلُوا﴾ فتخفيف الثانية عنده أن يقلبها واوا كما تقول:

مررت بأكموك، فيقول: ﴿لُؤْلُؤَا﴾ وقد تقدم ذلك في سورة «البقرة».

اختلفوا في كسر لام الأمر وإسكانها من قوله: ﴿ثُمَّ لَيَقَطَّعَ﴾ [١٥] ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾

[٢٩]:

فقرأ ابن كثير^(٢): ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ مكسورة اللام، ولم يكسر غيرها، هذه رواية

القواس عنه.

وقال البزى: اللام مدرجة. قالوا^(٣): يعنى بمدرجة: ساكنة.

وقرأ أبو عمرو وابن عامر: ﴿ثُمَّ لَيَقْطَعُ﴾، ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ مكسورة اللام.

زاد ابن عامر: ﴿وَلَيُؤْفُوا﴾ [٢٩]، ﴿وَلَيُطَوَّفُوا﴾ [٢٩] بكسر لام الأمر فيهما.

(١) في ج: يكون.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٤)، التبيان للطوسى (٢٦٣/٧)، التيسير للدانى (١٥٦)، تفسير

الطبرى (١١١/١٧)، الحجة لابن خالويه (٢٥٢)، الحجة لأبى زرعة (٤٧٣)، السبعة لابن

مجاهد (٤٣٤)، الغيث للصفاقسى (٢٩٦)، الكشف للقيسى (١١٦/٢)، المجمع للطبرسى

(٧٣/٧)، المعانى للفراء (٢٢٤/٢)، تفسير الرازى (٣٠/٢٣)، النشر لابن الجزرى

(٣٢٦/٢).

(٣) فى أ: قال.

واختلف عن نافع: فقال إسماعيل بن جعفر وأحمد والقاضي عن قالون وإسحاق وإسماعيل بن أبي أويس: ﴿ثُمَّ لَيَقْطَعَنَّ﴾ ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ ساكتى اللام.
وقال ورش وأبو بكر بن أبي أويس: ﴿ثُمَّ لَيَقْطَعَنَّ﴾، ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ مكسورتى اللام مثل أبي عمرو.

وقرأ عاصم وحمة والكسائي: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ ﴿وَلَيُوفُوا﴾، ﴿ثُمَّ لَيَقْطَعَنَّ﴾، ﴿وَلَيَطُوفُوا﴾ اللام للأمر ساكنة فى كل القرآن، إذا كان [ما]^(١) قبلها واو أو فاء أو ثم.

قال أبو على: أصل هذه اللام الكسر؛ يدل على ذلك أنك إذا ابتدأت بها، فقلت: ليقيم زيد، كسرتها لا غير، فإذا ألحقت الكلام الذى فيه اللام الواو أو الفاء أو ثم: [فمن]^(٢) أسكن مع الفاء والواو؛ فلأن الفاء والواو يصيران كشىء من نفس الكلمة، نحو: كتف؛ لأن كل واحد منهما لا ينفرد بنفسه؛ فصار بمنزلة كتف وفخذ، فقلت: «وَلَيَقْضُوا» فإذا كان موضع الفاء والواو، «ثم» لم يسكنه أبو عمرو؛ لأن «ثم» يتفصل بنفسه ويسكت عليه دون ما بعده؛ فليست فى هذا كالفاء والواو. ومن قال: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ [شبه الميم من «ثم»]، بالفاء والواو؛ فيجعل «فليقضوا»، من ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾^(٣) بمنزلة الفاء والواو، وجعله كقولهم: «أراك»^(٤) متنفخا فيجعل «تفخا» من «متنفخا» مثل كتف، فأسكن اللام.

وعلى هذا قول العجاج: [من الرجز]

فَبَاتَ مُنْتَضِبًا وَمَا تَكَرَّدَسَا^(٥)

ومثل ذلك قوله^(٦): [وَهَى]^(٧) [هود: ٤٢] ﴿فَهَى كَالْحَجَارَةِ﴾ [البقرة:

٧٤].

وأما اختلاف الرواية عن نافع:

(١) سقط فى ج.

(٢) سقط فى ج.

(٣) سقط فى ج.

(٤) سقط فى ج.

(٥) تقدم.

(٦) فى أ: قولهم.

(٧) سقط فى ج.

فإحداهما على قول من قال: «فَهْي» «وَهْي»^(١).

والأخرى على قول من قال: «فَهُوَ» [الإسراء: ٩٧] «وَهُوَ»^(٢) [البقرة: ٨٥].

ويجوز أن يكون أخذ بالوجهين جميعا؛ لاجتماعهما فى الجواز.

قال: وكلهم قرأ^(٣): «سَوَاءَ العاكف فيه» [٢٥] رفعا [إلا عاصما فى رواية حفص؛ فإنه قرأ^(٤): «سَوَاءَ» نصبا.

[قال] أبو عبيدة: العاكف: المقيم، والبادى: غير العاكف، وهو الذى لا يقيم. وجه الرفع فى «سَوَاءَ» أنه خبر ابتداء مقدم، والمعنى: العاكف والبادى فيه سواء، أى: ليس أحدهما بأحق به من صاحبه، واستواء العاكف والبادى فيه دلالة على أن أرض الحرم لا تملك، ولو ملكت لم يستويا فيه، وصار العاكف فيها أولى بها من البادى بحق ملكه، ولكن سبيلها سبيل المساجد التى من سبق إليها كان أولى بالمكان لسبقه إليها؛ فسييله سبيل المباح الذى من سبق إليه كان أولى به.

ومن نصب فقال: «سَوَاءَ الْعَكْفُ» أعمل المصدر عمل اسم الفاعل؛ فرفع «الْعَكْفُ فِيهِ» كما يرفع بـ «مستو»، ولو قال: مستويا فيه العاكف والبادى، فرفع العاكف فيه بـ «مستو»، فكذلك يرفعه بـ «سواء»، والأكثر الرفع فى نحو هذا، وألا تجعل هذا النحو من المصدر بمنزلة اسم الفاعل فى الأعمال.

ووجه إعماله: أن المصدر قد يقوم مقام اسم الفاعل فى الصفة نحو: رجل عدل فيصير عدل كـ «عادل»، وقد كسر اسم المصدر تكسير اسم الفاعل فى نحو قوله: [من الطويل]

..... فَنَوَّارُهُ مِيلٌ إِلَى الشَّمْسِ زَاهِرُهُ^(٥)

(١) فى ج: وهو.

(٢) فى ج: وهى.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٤)، الإعراب للنحاس (٣٩٦/٢)، البحر المحيط (٣٦٢/٦)، التبيان للطوسى (٢٧٢/٧)، التيسير للدانى (١٥٧)، تفسير الطبرى (١٠٣/١٧)، تفسير القرطبى (٣٤/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٥٣)، الحجة لأبى زرعة (٤٧٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٥)، الغيث للصفاقسى (٢٩٦)، الكشف للزمخشرى (١٠/٣)، الكشف للقيسى (١١٨/٢)، المجمع للطبرسى (٧٩/٧)، المعانى للقرء (٢٢١/٢)، تفسير الرازى (٢٣/٢٣)، النشر لابن الجزرى (٣٢٦/٢).

(٤) فى أ: غير عاصم فإنه قرأ فى رواية حفص.

(٥) عجز بيت، وصدره:

فلولا أن النور^(١) كاسم الفاعل لم يكسره تكسيه.

وكذلك قول الأعشى: [من الطويل]

..... وَكُنْتُ لَقَا تَجْرِي عَلَيْكَ السَّوَائِلُ^(٢)

ومن أعمل المصدر إعمال اسم الفاعل فقال: مررت برجل سواء درهمه، وقال: مررت برجل سواء هو والعدم، كما تقول: مستو هو والعدم، فقال: ﴿سواء العاكف فيه والباد﴾ كما تقول: مستويا العاكف فيه والباد.

ويجوز في نصب قوله: ﴿سَوَاءَ الْعَلَفِ فِيهِ﴾ وجه آخر، وهو: أن تنصبه على الحال، فإذا نصبته عليها وجعلت قوله: ﴿لِلنَّاسِ﴾ مستقراً، جاز أن يكون حالا يعمل فيها معنى الفعل، وذو الحال الذكر الذي في المستقر، ويجوز -أيضاً- في الحال أن يكون من الفعل الذي هو «جعلناه».

فإن جعلتها حالا من الضمير المتصل بالفعل كان ذا الحال الضمير، والعامل فيها الفعل، وجواز للناس مستقراً، على أن يكون المعنى: أنه جعل للناس، ونُصب لهم منسكاً ومتعبداً؛ كما قال: ﴿وُضِعَ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ٩٦]. ويدل على جواز كون قوله: للناس مستقراً، أنه قد [حكى أن]^(٣) بعض القراء قرأ: ﴿الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد﴾ فهذا يدل على أنه أبدل العاكف والبادى من الناس؛ من حيث كان كالشامل لهما؛ فصار المعنى: الذي جعلناه للعاكف والبادى سواء. فقوله: ﴿لِلنَّاسِ﴾ يكون على هذا مستقراً في موضع المفعول الثاني لـ «جعلناه»، فكما كان في هذا مستقراً، كذلك يكون مستقراً في الوجه الذي تقدمه، ومعنى: الذي جعلناه للعاكف والبادى سواء: أنهما يستويان فيه في الاختصاص بالمعنى. فأما قوله: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا

بمستأسد القرى أن حوِّ تلاءه

وهو بلا نسبة في المخصص (٢١٩/١٠).

(١) في أ: النون.

(٢) عجز بيت، وصدره:

فليتك حال البحر دونك كله

وهو في ديوانه (٢٣٣)، واللسان (سيل)، وبلا نسبة في اللسان (لقا)، وجمهرة اللغة

(١٠٨٣)، والتاج (لقى).

(٣) في أ: يكون.

الصالحات سواء محياهم ومماتهم ﴿[الجاثية: ٢١] فقال سيئويه فيه: اعلم أن ما كان من النكرة رفعا غير صفة، فإنه في المعرفة رفع؛ فذلك قوله: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا...﴾ ﴿فتلا الآية، وهذا إنما يريد^(١) به: أنه إذا لم يرتفع الاسم مع النكرة في نحو: مررت برجل سواء أبوه وأمه، لم يرتفع به مع المعرفة في نحو: ظننت زيدا سواء أبوه وأمه، ولكن تقول: سواء أبوه وأمه، فترفع^(٢) «سواء» إذا جرى على معرفة بأنه خبر مبتدأ، والجملة التي «سواء» منها في موضع نصب بأنها مفعول ثان أو حال. والمعنى في الآية: أن مجترحي السيئات لا يستون مع الذين آمنوا كما قال: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾ [السجدة: ١٨]، وكما قال: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَةُ وَالنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦] فالمراد في الآية هذا المعنى.

والضمير في قوله: ﴿مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ لا يخلو من أن يكون للذين آمنوا دون الذين اجترحوا السيئات، أو للذين اجترحوا [السيئات]^(٣) من دون المؤمنين، أو لهما [جميعا]^(٤)، فيجوز أن يكون الضمير في: ﴿مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ للذين آمنوا دون غيرهم، ويكون المعنى: كالذين آمنوا مستويا محياهم ومماتهم؛ فتكون الجملة في موضع حال من ﴿الذين آمنوا﴾، كما تكون الحال من المجزور في نحو: «مررت» بزيد، ويجوز أن تكون الجملة في موضع المفعول الثاني من «نجعل» أى: نجعلهم مستويا محياهم ومماتهم كالذين آمنوا لا ينبغي ذلك لهم، فيكون الضمير في: ﴿مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ للذين اجترحوا السيئات في المعنى؛ ألا ترى أن الضمير في: ﴿نَجْعَلُهُمْ﴾ للذين اجترحوا السيئات، ومحياهم ومماتهم من قوله: ﴿سواء محياهم ومماتهم﴾ يعود الضمير منه إلى الضمير الذي في «نجعلهم»، ويدل على ذلك أنه قد قرئ - فيما زعموا - : ﴿سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ فنصب الممات - وقد حكى عن الأعمش - فهذا يدل على أنه أيدل المحيا والممات من الضمير المتصل بـ ﴿نَجْعَلُهُمْ﴾ فيكون في البدل كقوله: ﴿وَمَا أَسْنِينُهُ إِلَّا أَلْشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرْ﴾ [الكهف: ٦٣] فيكون

(١) في أ: يراد.

(٢) في أ: قد رفع.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في أ.

الذكر فى محياهم ومماتهم على هذا فى المعنى للذين اجتروحوا السيئات .
ويجوز أن تجعل قوله: ﴿كَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الجاثية: ٢١] فى موضع المفعول
الثانى لـ «نجعل» ؛ فىكون الضمير فى ﴿تَحْيَهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ للقبيلين ، ويكون العامل فى
الحال: ﴿أَن تَجْعَلَهُمُ﴾ الذى هو مفعول الحسان ، ويكون المعنى: أن نجعلهم
والمؤمنين متساوين فى المحيا والممات .

وقد روى عن مجاهد أنه قال فى تفسير هذه الآية أنه قال: يموت المؤمن على
إيمانه ، ويبعث عليه ، ويموت الكافر على كفره ، ويبعث عليه ^(١) ؛ فهذا يكون على
هذا الوجه الثالث ، يجوز أن يكون حالاً من: ﴿تَجْعَلَهُمُ﴾ والضمير للقبيلين .
فإن قلت: إن من الكفار من تلحقه مكانة فى الدنيا ، ويكون له [نعم ومزية] ^(٢) ،
فالذى يلحقه ذلك ليس يخلو من أن يكون من أهل الذمة أو من أهل الحرب: فإن
كان من أهل الذمة ، فليس يخلو من أن يكون قد أدركه ما ضرب عليهم من الذلة فى
الحكم ، نحو: أن يحشروا إلى مؤدى الجزية ، والصغار الذى يلحقه فى الحكم .
وإن كان من أهل الحرب ، فليس يخلو من إباحة نفسه وماله بكونه حربياً ، أو من أن
يكون ذلك جارياً عليه فى الفعل من المسلمين ذلك بهم أو الحكم ، والمؤمن
مكرم ^(٣) فى الدنيا؛ لغلبته بالحجة ، وفى الآخرة فى درجاته الرفيعة ، ومنازله
الكريمة .

وقرأ ابن كثير: ﴿هَٰذَا نَ خُضَمَانِ﴾ [١٩] مشددة [النون] ^(٤) .

وقرأ الباقر: ﴿هَٰذَا نَ﴾ خفيفة النون ^(٥) .

قال أبو على: قد تقدم القول فى تثقيل هذه النون .

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿وَالْبَادِىَ﴾ [٢٥] بالياء فى الوصل ، [ووقف ابن كثير
بياء ، وأبو عمرو ^(٦) بغير ياء] ^(٧) .

(١) أخرجه بمثله ابن جرير (٢٦٠/١١) (٣١١٩٨) ، وذكره السيوطى فى الدر (٧٥٨/٥) .

(٢) فى ج: نعم دنيوية .

(٣) فى ج: يكرم .

(٤) سقط فى ج .

(٥) ينظر: السبعة (٤٣٥) .

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٤) ، البحر المحيط (٣٦٣/٦) ، التيسير للدانى (١٥٨) ، تفسير =

واختلف عن نافع: فقال ابن جمار وإسماعيل بن جعفر وورش ويعقوب عن نافع: ﴿وَالْبَادِي﴾ بالياء^(١) فى الوصل.

وقال المسيبى وأبو بكر وإسماعيل ابنا أبى أويس بغير ياء فى وصل ولا وقف. وقال الأصمعى: سمعت نافعاً يقرأ: ﴿وَالْبَادِي﴾ فقلت: أهكذا كتابها؟ فقال: لا.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائى بغير ياء فى وصل ولا وقف. قد تقدم القول فى ذلك ونحوه.

عاصم - فى رواية أبى بكر -: ﴿وَلْيُؤْفُوا نَذْوَرَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩] مشددة الفاء ساكنة اللام.

وقرأ الباقون وحفص عن عاصم. ﴿وَلْيُؤْفُوا﴾ خفيفة ساكنة اللام غير ابن عامر فإنه كسر اللام.

قال أبو على: ﴿وَلْيُؤْفُوا﴾ حجتة: ﴿وَاتَّبَعِهِمُ الَّذِي وَفَّى﴾ [النجم: ٣٧] وسكون اللام قد تقدم القول فيه.

وحجة ﴿وَلْيُؤْفُوا﴾ [قوله]^(٢): ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾ [النحل: ٩١]، و﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١] والأكثر فى التنزيل ﴿وَأَوْفُوا﴾، و: وفى، و: أوفى،

و: وفى - لغات مستعملة، قال الشاعر: [من البسيط]

أَمَّا ابْنُ طَوْقٍ فَقَدْ أَوْفَى بِذِمَّتِهِ كَمَا وَفَى بِقَلَاصِ النَّجْمِ حَادِيهَا^(٣)

وقرأ نافع وحده^(٤): ﴿فَتَخَطَّفَهُ﴾ [٣١] مشددة الطاء.

= القرطبي (٣٤/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٥٣)، الحجة لأبى زرة (٤٧٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٥)، الغيث للصفاسى (٢٩٦)، الكشف للقيسى (١٢٤/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٢٧/٢).

(٧) فى أ: ووفقا بغير ياء.

(١) فى ج: بياء.

(٢) سقط فى ج.

(٣) البيت لطفيال الغنوى فى ديوانه (١١٣)، ولسان العرب (قلص، وفى)، وتاج العروس (قلص، وفى).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٥)، الإعراب للنحاس (٤٠٠/٢)، البحر المحيط (٣٦٦/٦)، التبيان للطوسى (٢٧٨/٧)، التيسير للدانى (١٥٧)، الحجة لابن خالويه (٢٥٣)، الحجة لأبى زرة (٤٧٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٦)، الغيث للصفاسى (٢٩٦)، الكشف

وقرأ الباقون: ﴿فَتَخَطَّفَهُ﴾ خفيفة.

قال أبو علي: قالوا: خَطَفَ يَخِطِفُ، وَخَطِفَ يَخِطِفُ، وهذه أعلى.
فأما قول نافع: ﴿فَتَخَطَّفَهُ الطَّيْرُ﴾ فإنما هو: تَخَطَّفَ، تنفَعَلُ، من الخطف،
فحذف [تاء التفعّل] ^(١) فصار: فَتَخَطَّفَهُ، و «تخطف» في كلتا القراءتين حكاية حال
تكون، والمعنى في قوله: ﴿فَتَخَطَّفَهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوَى بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيحٍ﴾ أنه قوبل
به [قوله] ^(٢): ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا
أَنْفِصَامَ لَهَا﴾ [البقرة: ٢٥٦] فكما كان ^(٣) المؤمن في إيمانه متمسكا بالعروة الوثقى،
كان المشرك بعكس ذلك الوصف، فلم يتمسك - لكفره وشركه - بشيء يتعلق به،
ولم يتمسك بماله فيه أمان من الخور، ونجاة من الهوى، واختطاف الطير له،
كالمؤمن المتمسك بإيمانه، فصار كمن خر من السماء فهوت به الريح، فلم يكن له
في شيء من ذلك متعلق ولا معتصم فيكون له ثبات.

ومثل هذا قول الشاعر: [من الطويل]

وَلَمَّا رَأَيْتُ الْأَمْرَ عَرْشَ هَوِيَّةٍ تَسْلَيْتُ حَاجَاتِ النَّفْسِ بِصَيَغَرٍ ^(٤)
ف «العرش» مكان المستقى والماتح، وليس بموضع طمأنينة ولا استقرار إلا على
الخطر وخلاف الثقة بالموقف، يقول: لما رأيت الأمر لا ثبات [معه] ^(٥) بعدت منه.

وقريب منه قول الآخر: [من الوافر]

فَلَا يُزْمَى بِي الرَّجَوَانِ إِنِّي أَقْلُ الْقَوْمِ مَنْ يُغْنِي غَنَائِي ^(٦)

= للزمخشري (١٣/٣)، الكشف للقيسي (١١٩/٢)، المجمع للطبرسي (٨٢/٧)، النشر لابن الجزري (٣٢٦/٢).

(١) في ج: ياء الفعل.

(٢) سقط في ج.

(٣) في ج: أن.

(٤) البيت للشماخ في ديوانه (١٣٢)، واللسان (شمر، عرش، هوا)، وتهذيب اللغة (٤٩٣/٦)،

٣٦٥/١١، ومقاييس اللغة (٢٦٦/٤)، والتاج (عرض، شمر، هوا)، وبلا نسبة في معجم

اللغة (١٧٥/٣، ٤٦٦)، وكتاب الجيم (٢٣٣/٢، ٢٥٧)، والمخصص (٤٢/١٠).

ويروى: «بشرا» بدلاً من «بصيرا».

(٥) سقط في أ.

(٦) البيت لعبد الرحمن بن الحكم في الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ص (٣٦٦)، وبلا نسبة

في أدب الكاتب ص (٢٥٧)، واللسان (درجا).

أى: لا أدفع إلى شيء لا يكون لى معه ثبات ولا قرار، كما أن من رمى به الرجوان لم يقدر على استقرار ولا اطمئنان.

اختلفوا فى فتح السين وكسرها من قوله -عز وجل-: ﴿مَنْسَكًا﴾ [٣٤، ٦٧]:
فقرأ حمزة والكسائي^(١) ﴿مَنْسِكًا﴾ بكسر السين فى الحرفين [جميعاً]^(٢).

وقرأ الباقون: ﴿مَنْسَكًا﴾ بفتح السين فى الحرفين جميعاً.

قال أبو على: الفتح أولى؛ لأنه لا يخلو من أن يكون مصدراً أو مكاناً، وكلاهما مفتوح العين، إذا كان الفعل على: فَعَلَ يَفْعُل، نحو: قتل يقتل مقتلاً وهذا مقتلاً. ووجه الكسر: أنه قد يجيء اسم المكان على المَفْعِل من هذا النحو، نحو: المطلع، وإنما هو من: طَلَعَ يَطْلُعُ، والمسجد وهو من: يَسْجُدُ؛ فيمكن أن يكون هذا مما شذ -أيضاً- عن قياس الجمهور، فجاء اسم المكان على غير القياس، ولا يقدم على هذا إلا بالسمع، ولعل الكسائي سمع ذلك.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [٣٨] ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [٤٠] بغير ألف.

وقرأ نافع: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْفِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾، ﴿وَلَوْلَا دِفَاعُ اللَّهِ﴾ بألف^(٣).

وقرأ عاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْفِعُ﴾ بألف، ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ﴾ بغير ألف.

= ويروى: «مكاني» بدلاً من «غنائي».

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٥)، الإعراب للنحاس (٤٠١/٢)، الإملاء للعكبري (٧٨/٢)، البحر المحيط (٣٦٨/٦)، التبيان للطوسي (٢٧٩/٧)، التيسير للداني (١٥٧)، تفسير الطبري (١٣٨/١٧)، تفسير القرطبي (٥٨/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٥٣)، الحجة لأبي زرعة (٤٧٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٦)، الغيث للصفاقسي (٢٩٦، ٢٩٧)، الكشف للزمخشري (١٤/٣)، الكشف للقيسي (١١٩/٢)، المجمع للطبرسي (٨٢/٧)، المعاني للفراء (٢٢٩/٢)، تفسير الرازي (٣٤/٢٣)، النشر لابن الجزري (٣٢٦/٢).
(٢) سقط فى أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٥)، البحر المحيط (٣٧٣/٦)، التبيان للطوسي (٢٨١/٧)، التيسير للداني (٨٢)، تفسير القرطبي (٦٧/١٢)، الحجة لابن خالويه (٩٩، ٢٥٤)، الحجة لأبي زرعة (٤٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٧)، الغيث للصفاقسي (٢٩٧)، المجمع للطبرسي (٨٤/٧)، المعاني للأخفش (٤١٥/٢)، المعاني للفراء (٢٢٧/٢)، تفسير الرازي (٣٨/٢٣)، النشر لابن الجزري (٢٣٠/٢، ٣٢٧).

قال أبو علي: قراءة ابن كثير وأبى عمرو: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ﴾ ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ﴾ جعلوا الدفع مصدر دفع.

وقراءة نافع: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ﴾، ﴿وَلَوْلَا دَفَاعُ اللَّهِ﴾، ف «دفاع» يكون مصدر «دافع»، كما أن القتال مصدر قاتل.

وأما من فصل بين الفعل والمصدر، فقرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ﴾ ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ﴾ فيجوز أن يكون وافق قراءة من قرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ﴾ ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ﴾ وذلك أن «فاعل» في معنى «فعل» مثل: طارقت النعل، ولا يصح أن يكون مثل: قاتل وضارب، فهو مثل: واعد الذي يراد به فعل، فجاء^(١) «يدفع» على أن معنى الفعل «فعل»، وإن كان لفظه على «فاعل»، مثل: طارقت النعل، وعاقبت اللص، [وعافاه الله]^(٢).

ولو قرأ قارئ: ﴿وَلَوْلَا دَفَاعُ اللَّهِ النَّاسِ﴾، وقرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ﴾ لجاز أن يكون الدفاع من دفع، كالكتاب من كتب، لا يريد به مصدر «فاعل»، ولكن مصدر الثلاثة مثل: الكتاب والقيام والعتاب.

وقال أبو الحسن: أكثر الكلام: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ﴾ بغير ألف. قال: وتقولون: دفع الله عنك.

قال: و «دافع» عربية إلا أن الأول أكثر.

اختلفوا في تشديد الدال وتخفيفها من قوله: ﴿لَهُدِمَتْ صَوَامِعُ﴾ [٤٠]:

فقرأ ابن كثير ونافع^(٣): ﴿لَهُدِمَتْ صَوَامِعُ﴾ خفيفة الدال.

وقرأ الباقر: ﴿لَهُدِمَتْ﴾ مشددة الدال.

قال أبو علي: «هُدِمَتْ» يكون للقليل والكثير؛ يدل ذلك على ذلك: أنك تقول: ضربت زيداً ضربة، وضربته ألف ضربة، فاللفظ في القلة والكثرة على حالة واحدة،

(١) في ج: فجعل.

(٢) سقط في ج.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٦)، البحر المحيط (٣٧٥/٦)، التبيان للطوسي (٢٨١/٧)، التيسير للداني (١٥٧)، تفسير الطبري (١٢٥/١٧)، تفسير القرطبي (٧١/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٥٤)، الحجة لأبي زرعة (٤٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٧)، الغيث للصفاسي (٢٩٧)، الكشف للزمخشري (١٦/٣)، الكشف للقيسي (١٢١/٢)، المجمع للطبرسي (٨٤/٧)، النشر لابن الجزري (٣٢٧/٢).

و «هَدُمْتُ» يختص به الكثير، كما أن الرُّكْبَةَ والْجِلْسَةَ تختص بالحال التي هو عليها، وفي التنزيل: ﴿وَعَلَّقَتِ الْأَبُوتَ﴾ [يوسف: ٢٣].

وقال الشاعر [الفرزدق]^(١): [من البسيط]

مَا زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَابًا وَأَغْلِقُهَا حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بْنَ عَمَّارٍ^(٢)
فهذا حجة^(٣) من قال: ﴿لَهْدِمْتُ صَوَامِعَ﴾ بالتخفيف.

اختلفوا في فتح الألف وضمها من قوله -تعالى-: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَتِّلُونَ﴾ [٣٩]:
فقرأ ابن كثير وحزمة والكسائي^(٤): ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ﴾ مفتوحة الألف
مكسورة التاء.

وقرأ نافع وأبو عمارة وابن اليتيم وهبيرة عن حفص عن عاصم: ﴿أُذِنَ﴾ برفع
الألف ﴿يُقَتِّلُونَ﴾ مفتوحة التاء.

وقرأ عاصم -في رواية أبي بكر- وأبو عمرو: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ﴾ مضمومة
الألف مكسورة التاء.

وقرأ ابن عامر: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ﴾ مفتوحة الألف والتاء.

قال أبو علي: المأذون لهم في القتال أصحاب رسول الله ﷺ. وما ظلموا به: أن
المشركين أخرجوهم من ديارهم، وشردوهم حتى لحق طائفة منهم بالحبشة، ثم
بوئوا المدينة بعد.

فمن قرأ: ﴿﴿أُذِنَ﴾﴾ فبنى^(٥) الفعل للفاعل؛ فلما تقدم من ذكر الله -عز وجل-

(١) زيادة من ج.

(٢) البيت في أدب الكاتب (٤٦١)، وسر صناعة الإعراب (٤٥٦/٢، ٥٢٨)، وشرح أبيات
سيبويه (٢٦١/٢)، وشرح شافية ابن الحاجب (٩٣/١)، والكتاب (٥٠٦/٣، ٦٣/٤،
٦٥)، واللسان (غلق)، ومراتب النحويين (٣٤)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الأشباه
والنظائر (١١٨/١)، وشرح المفصل (٢٧/١).

(٣) في أ: وجه.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٥)، الإعراب للنحاس (٤٠٤/٢)، البحر المحيط (٣٧٣/٦)،
التيبان للطوسي (٢٨١/٧)، التيسير للداني (١٥٧)، تفسير الطبري (١١٩/١٧)، تفسير
القرطبي (٦٨/١٢)، الحجة لأبي زرع (٤٧٨، ٤٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٧)،
الغيث للصفافسي (٢٩٧)، الكشف للزمخشري (١٥/٣)، الكشف للقيسي (١٢٠/٢)،
المجمع للطبرسي (٨٤/٧)، المعاني للفراء (٢٢٧/٢)، تفسير الرازي (٣٩/٢٣)، النشر
لابن الجزري (٣٢٦/٢).

(٥) في ج: على بناء.

وقوله: ﴿لِلَّذِينَ يَقَاتِلُونَ﴾ فى موضع نصب.

ومن قرأ: ﴿أُذِنَ﴾ فبنى الفعل للمفعول به، فالمعنى على أن الله - سبحانه وتعالى - أذن لهم فى القتال، والجار والمجرور فى موضع رفع [لإسناده الفعل]^(١) المبنى للمفعول إليهما.

ومن قرأ: ﴿يَقَاتِلُونَ﴾ فالمعنى: أنهم يقاتلون عدوهم، [و]^(٢) الظالمين لهم بإخراجهم عن ديارهم.

ومن قرأ: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ﴾ فالمعنى فيه: أذن الله للذين يقاتلون بالقتال. ومعانى هذه القراءات متقاربة.

وزعموا أن فى بعض القراءات: ﴿فى سبيل الله﴾ وهذا يصلح أن يكون فى قراءة من قرأ: ﴿يَقَاتِلُونَ﴾ و ﴿يُقَاتِلُونَ﴾؛ لأن من يقاتل المشركين، ومن يقاتل من المسلمين فقتاله فى سبيل الله، وحذف مثل هذا فى الكلام للدلالة عليه حسن كثير، والذى أظهره أخرج ما حذفه الجمهور من اللفظ إلى اللفظ.

ومما يقرى قول من قال: ﴿يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا﴾ أن^(٣) الفعل الذى بعده مسند إلى المفعول به.

قرأ أبو عمرو وحده^(٤): ﴿أَهْلَكْتُهَا﴾ [٤٥] بالتاء.

وقرأ الباقون: ﴿أَهْلَكْنَهَا﴾ بالنون.

وروى عبد الرحمن بن أبى حماد عن أبى بكر عن عاصم: ﴿أَهْلَكْتُهَا﴾ بالتاء. قال أبو على: وجه قراءة: ﴿أَهْلَكْتُهَا﴾: أن قبله: ﴿وَكُذِّبَ مُوسَى فَأَمْلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرٌ﴾ [الحج: ٤٤]، [وبعده]^(٥) ﴿وَكَاْنِ مِّن قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا﴾ [الحج: ٤٨] فهو أشبه بما قبله وبما بعده مع أن

(١) فى ج: الإسناد فى الفعل.

(٢) سقط فى ج.

(٣) فى أ: بأن.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٦)، البحر المحيط (٣٧٦/٦)، التبيان للطوسى (٢٨٦/٧)، التيسير للدانى (١٥٧)، الحجة لابن خالويه (٢٥٤)، الحجة لأبى زرة (٤٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٨)، الغيث للصفافسى (٢٩٧)، الكشف للقيسى (١٢١/٢)، تفسير الرازى (٤٣/٢٣)، النشر لابن الجزرى (٣٢٧/٢).

(٥) سقط فى ج.

الأصل فى هذا النحو الأفراد.

ومن قرأ: ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾ فيشبه أن يكون لما رأى من كثرة ذلك فى التنزيل بلفظ الجمع نحو: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيْبٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأَسْنًا بَيْتًا﴾ [الأعراف: ٤]، ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُوْنَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [يونس: ١٣]، ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبٍ بِطُرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ [القصص: ٥٨].

اختلفوا فى همز «البئر» وترك همزها من قوله -تعالى-: ﴿وَيَبْرُ مُعْطَلَةً﴾ [٤٥]: فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿وَيَبْرُ﴾ مهموزة.

وقرأ نافع -فى رواية ورش- وابن جماز ويعقوب وخارجة: ﴿وَيَبِرُ﴾ بغير همز^(١).

وقال الأصمعى: سألت نافعاً عن البئر والذيب؟ فقال: إن كانت العرب تهمزها فأهمزهما.

واختلف عن المسيبى: فروى ابن المسيبى عن أبيه عن نافع أنه لم يهمز^(٢)، وروى أبو عماره عن المسيبى عن نافع أنه همز؛ حدثنى عبد الله بن الصقر عن محمد بن إسحاق عن أبيه عن نافع أنه لم يهمز ﴿وَيَبِرُ﴾.

وروى عبيد عن هارون عن أبى عمرو: ﴿وَيَبْرُ﴾ مهموزة.

قال أبو على: تحقيق الهمز حسن، وتخفيفه حسن، وتخفيفه: أن تقلب ياء بحسب الحركة التى قبلها، وكذلك «الذئب» وما أشبه ذلك من همزة ساكنة قبلها كسرة.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -عز وجل-: ﴿مِمَّا تَعْدُونَ﴾ [٤٧]:

فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي^(٣): ﴿مِمَّا يَعْدُونَ﴾ بالياء ههنا، وقرءوا فى السجدة: ﴿مِمَّا تَعْدُونَ﴾ [٥] بالتاء.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٦)، الحجة لابن خالويه (٢٥٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٨)، الغيث للصفاقسى (٢٩٧)، النشر لابن الجزرى (١/٣٩٠، ٣٩١).

(٢) فى أ: يهمزها.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٦)، البحر المحيط (٣٧٩/٦)، التبيان للطوسى (٢٨٩/٧)، التيسير للدانى (١٥٨)، الحجة لابن خالويه (٢٥٤)، الحجة لأبى زرعه (٤٨٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٩)، الغيث للصفاقسى (٢٩٧)، الكشف للزمخشرى (١٨/٣)، الكشف للقيسى (١٢٢/٢)، المجمع للطبرسى (٨٥/٧)، النشر لابن الجزرى (٣٢٧/٢).

وقرأ الباقر: بالتاء جميعاً.

قال أبو علي: حجة من قرأ بالياء أن قبله: ﴿وَسْتَغْلِبُونَكَ بِالْعَذَابِ﴾ [الحج: ٤٧] ؛ فيكون الكلام من وجه واحد.

وزعموا أن الحسن قرأ: ﴿مِمَّا يَعُدُّونَ﴾ [وقال: مما يعدون]^(١) يا محمد. وحجة التاء: أنهم زعموا أنه أكثر في القراءة وهو مع ذلك أعم ؛ ألا ترى أنه يجوز أن يعنى به من ذكر في قوله: ﴿يَعُدُّونَ﴾ وغيرهم من النبي ﷺ والمسلمين وغيرهم.

وقد جاء في كلامهم وصف اليوم ذى الشدائد والجهد بالطول، وجاء وصف خلافه بالقصر.

أنشد عن أبي زيد: [من المتقارب]

تَطَاوَلَتْ أَيَّامٌ مَعْنِي بِنَا فَيَوْمٌ كَشْهَرَيْنِ إِذْ يُسْتَهْلَ

وقال الآخر: [من الطويل]

يَطُولُ الْيَوْمُ لَا أَلْفَاكَ فِيهِ وَيَوْمٌ^(٢) نَلْتَقَى فِيهِ قَصِيرُ

وقال آخر^(٣): [من الطويل]

وَيَوْمٌ كَلْبَاهِمَ الْحَبَارَى لَهْوُهُ ...

واختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله -عز وجل- ﴿مُعْجِزِينَ﴾ [٥١]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو كل ما فيه^(٤): ﴿آيَاتِنَا مُعْجِزِينَ﴾ بغير ألف مشدداً.

وقرأ الباقر: ﴿مُعْجِزِينَ﴾ بألف.

قال أبو علي: معاجزين: ظانين ومقدرين أنهم يعاجزوننا ؛ لأنهم ظنوا أن لا بعث ولا نشور فيكون ثواب وعقاب، وهذا في المعنى كقوله: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ

(١) سقط في ج.

(٢) في ج: وحول.

(٣) في ج: جرير.

(٤) ينظر إتحاف الفضلاء (٣١٦)، الإملاء للعكبري (٧٩/٢)، البحر المحيط (٣٧٩/٦)،

التيبان للطوسي (٢٩١/٧)، التيسير للداني (١٥٨)، تفسير القرطبي (٧٩/١٢)، الحجة

لابن خالويه (٢٥٤)، الحجة لأبي زرعة (٤٨٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٩)، الغيث

للفافقي (٢٩٧)، الكشف للقيسي (١٢٤/٢)، المجمع للطبرسي (٨٩/٧)، النشر لابن

الجزري (٣٢٧/٢).

يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْفِقُونَا» [العنكبوت: ٤] و: ﴿مَعْجَزِينَ﴾ ينسبون من تبع النبي ﷺ إلى العجز، وهذا كقولهم: جهلته: نسبته إلى الجهل، وفسقته: نسبته إلى الفسق، وزعموا أن مجاهدا فسر ﴿مَعْجَزِينَ﴾: مثبطين، أى: يثبطون الناس عن النبي ﷺ.

وكلهم^(١) قرأ: ﴿ثُمَّ قُتِلُوا أَوْ مَاتُوا﴾ [٥٨] خفيفة غير ابن عامر فإنه قرأ: ﴿قُتِلُوا﴾ مشددة التاء، والقاف فى قولهم جميعاً مرفوعة.
﴿قُتِلُوا﴾: يكون للقليل والكثير.
و ﴿قُتِلُوا﴾: فى هذا الموضع حسن ؛ لأنهم قد أكثر فيهم القتل فى وجوه توجهوا إليها.

وقرأ نافع وحده^(٢): ﴿مَذْخَلًا﴾ [٥٩] بفتح الميم.
وقرأ الباقون: ﴿مُدْخَلًا﴾ مرفوعة الميم.
وروى الكسائى عن أبى بكر عن عاصم: ﴿مَذْخَلًا﴾ بفتح الميم.
قال [أبو على]: المدخل يجوز أن يراد به الإدخال، ويمكن أن يراد به مكانه، وإذا عنيبت بـ «المدخل» الإدخال، كان المعنى: أنهم إذا أدخلوا أكرموا، فلم يكونوا كمن ذكر فى قوله: ﴿الَّذِينَ يُخْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾ [الفرقان: ٣٤]، ويجوز أن يعنى به: الموضع، و﴿يرضونه﴾؛ لأن لهم فيه ما تشهى الأنفس وتلذ الأعين، فهو خلاف المدخل الذى قيل فيه: ﴿إِذِ الْأَغْلُلُ فِيَّ اعْتَقَبَهُمْ وَالسَّلْسِلُ يُسْحَبُونَ﴾ [غافر: ٧١].

وحجة من قال: ﴿مَذْخَلًا﴾ أن المدخل يجوز أن يكون الدخول، ويجوز أن يكون موضعه كالمُدخل، ودل: ﴿لِيَدْخُلْنَهُمْ﴾ [الحج: ٥٩] على الدخول؛ لأنهم إذا

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٦)، الإملاء للعكبرى (٧٩/٢)، التبيان للطوسى (١٩٥/٧)، التيسير للدانى (٩١)، الحجة لابن خالويه (٢٥٥)، الحجة لأبى زرة (٤٨١)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٩)، الغيث للصفافسى (٢٩٧)، الكشف للقيسى (٣٦٤/١)، المجمع للطبرسى (٩٢/٧)، النشر لابن الجزرى (٢٤٣/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٦)، الإملاء للعكبرى (٧٩/٢)، التيسير للدانى (٩٥)، تفسير القرطبى (٨٩/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٥٥)، الحجة لأبى زرة (٤٨٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٩)، الغيث للصفافسى (٢٩٧)، الكشف للقيسى (٣٨٦/١)، تفسير الرازى (٥٨/٢٣)، النشر لابن الجزرى (٢٤٩/٢).

أدخلوا دخلوا فكانه قال: لِيَدْخُلْنَهُمْ فيدخلون مَدْخَلًا، ودل على هذا الفعل ما في قوله: ﴿لِيَدْخُلْنَهُمْ﴾ من الدلالة عليه.

اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿وَأَنْتَ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ [٦٢] في الباء والتاء ههنا، وفي «العنكبوت» [٤٢]، و«لقمان» [٣٠]، و«المؤمن» [٢٠].

فقرأ ابن كثير في «الحج» و«العنكبوت» و«لقمان»: بالتاء.

وفي «المؤمن»: ﴿يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ﴾ بالياء^(١).

وقرأه نافع بالتاء، وكذلك ابن عامر.

وقرأ أبو عمرو وحفص عن عاصم كله بالياء.

وقرأ حمزة والكسائي في «العنكبوت»: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ﴾ بالتاء.

وبالباقي بالياء.

وقرأ عاصم -في رواية أبي بكر- حرفين بالياء وحرفين بالتاء: في «الحج»

و«لقمان» بالتاء، وفي «العنكبوت» و«المؤمن» بالياء.

قال أبو علي: حجة من قرأ ﴿يَدْعُونَ﴾ بالياء قوله: ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾

[الحج: ٧٢].

وحجة التاء قوله -تعالى-: ﴿يَتَأَيَّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ﴾ [الحج: ٧٣] وهذا إليه

أقرب من قوله: ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾ والأقرب أولى.

والتاء على تقدير: وأن ما تدعون أيها المشركون.

والياء على تقدير: قل لهم: إن ما يدعون.

على هذا يحمل ذلك وما أشبهه.

[قرأ] عبيد عن هارون عن أبي عمرو: ﴿مَا لَمْ يُنْزَلْ﴾ [٧١].

وقال: إذا لم يكن قبلها «أنزل» فهو ﴿يُنْزَلْ﴾ خفيفة.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٦)، الإملاء للعكبري (٧٩/٢)، البحر المحيط (٣٨٤/٦)، التبيان للطوسي (١٩٧/٧)، التيسير للداني (١٥٨)، تفسير الطبري (١٣٧/١٧)، تفسير القرطبي (٩١/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٥٥)، الحجة لأبي زرعة (٤٨٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٠)، الغيث للصفافسي (٢٩٧)، الكشف للزمخشري (٢٠/٣)، الكشف للقيسي (١٢٣/٢)، المجمع للطبرسي (٧٣/٧)، تفسير الرازي (٦١/٢٣)، النشر لابن الجزري (٣٢٧/٢).

وكذلك يقول: إذا كان قبلها «أُنزِلَ» ؛ لا تبالي أيهما قرأت: ﴿يُنزَلُ﴾، أو ﴿يُنَزَّلُ﴾^(١).

قال أبو على: قد مضى القول في هذا النحو في غير موضع.

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٧)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٠)، الغيث للصفاقسي (٢٩٨).

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ] ^(١)

ذكر اختلافهم في سورة «المؤمنون»

قرأ ابن كثير ^(٢) [وحده] ^(٣): ﴿لَأْمَنَّتِيهِمْ﴾ [٨] واحدة.

وقرأ الباقون ﴿لِأَمْنَتِيهِمْ﴾ جماعاً.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿عَلَى صَلَاتِيهِمْ﴾ [٩] واحدة.

و [قرأ] ^(٤) الباقون ﴿صَلَوَاتِيهِمْ﴾ جماعة.

قال أبو علي: وجه الإفراد: أنه مصدر واسم جنس، فيقع على الكثرة، وإن كان مفرداً في اللفظ.

ومن هذا قوله - تعالى -: ﴿كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٨] فأفرد، وجمع في قوله: ﴿وَلَهُمْ أَعْمَالٌ مِّنْ دُونِ ذَلِكَ هُمْ لَهَا عَمِلُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٣] و: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ﴾ [البقرة: ١٦٧].

فإن قلت: إن الأعمال تختلف.

قيل: والأمانة تختلف، ولها ضروب نحو: الأمانة التي بين الله وعبيه ^(٥): كالصيام والصلاة والاعتسال، والأمانة التي بين العبيد في حقوقهم: كالودائع والبضائع ونحو ذلك مما تكون اليد فيه أمانة.

وقال: ﴿أَعْمَلُهُمْ كَسَابٍ يَّقِيعَةٍ﴾ [النور: ٣٩].

ووجه الجمع: قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨].

ومما أفرد فيه «الأمانة» والمراد بها الكثرة، ما روى عن أبي: «من الأمانة أن

(١) زيادة من ج.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧)، الإعراب للنحاس (٢٠/٤١٤)، الإملاء للعكبري (٢/٨٠)، البحر المحيط (٦/٣٩٧)، التبيان للطوسي (٧/٣١٠)، التيسير للداني (١٥٨)، تفسير الطبري (١٨/٥)، تفسير القرطبي (١٢/١٠٧)، الحجة لابن خالويه (٢٥٥)، الحجة لأبي زرعة (٤٨٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٤)، الغيث للصفافسي (٢٩٩)، الكشف للقيسي (٢/١٢٥)، المجمع للطبرسي (٧/٩٨)، تفسير الرازي (٢٣/٨١)، النشر لابن الجزري (٢٢٨/٣).

(٣) سقط في ج.

(٤) سقط في أ.

(٥) في ج: وبين عبده.

أَوْتَمَنَتِ الْمَرْأَةُ عَلَى فَرْجِهَا»، يريد به: تفسير قوله: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿على صلاتهم﴾ [والباقون: ﴿صَلَوَاتِهِمْ﴾] ^(١). قال أبو علي: وجه الإفراد: أن الصلاة في الأصل مصدر، كالعمل والأمانة. ووجه الجمع: أنه قد صار بمنزلة الاسم؛ لاختلاف أنواعها، فلذلك جمع في نحو قوله: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، وكان الجمع فيه أقوى؛ لأنه قد صار اسما شرعيا؛ لانضمام ما لم يكن في أصل اللغة أن ينضم إليها. اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿عِظَمًا فَكَسَوْنَا الْعِظَمَ﴾ [١٤] - في الجمع والتوحيد -:

فقرأ عاصم وحده - في رواية أبي بكر - وابن عامر: ﴿عِظَمًا فَكَسَوْنَا الْعِظَمَ لَحْمًا﴾ واحدا ليس قبل الميم ألف. وقرأ الباقون، وحفص عن عاصم، وبكار عن أبان عن عاصم: ﴿عِظَمًا فَكَسَوْنَا الْعِظَمَ﴾ جماعا بألف ^(٢).

قال أبو علي: والجمع أشبه بما جاء في التنزيل في غير هذا الموضع كقوله: ﴿أَوَدَا كُنَّا عِظَمًا وَرَفْنَا﴾ [الإسراء: ٤٩ - ٩٨]، ﴿أَوَدَا كُنَّا عِظَمًا نَحْرَةً﴾ [النازعات: ١١] ﴿مَنْ يُعِى الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨]. والإفراد ^(٣): أنه اسم جنس، وأفرد كما تفرد المصادر وغيرها من الأجناس نحو: الإنسان والدرهم والشاء والبعير.

وليس ذلك على حد قوله: [من الوافر] كَلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا [فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِصٌ] ^(٤)

(١) في ج: والباقون جمعا.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٨)، الإعراب للنحاس (٤١٦/٢)، البحر المحيط (٣٩٨/٦)، التبيان للطوسي (٣١٢/٧)، التيسير للداني (١٥٨)، تفسير الطبري (٨/١٨)، الحجة لأبي زرعة (٤٨٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٤)، الغيث للصفاسي (٢٩٩)، الكشف للزمخشري (٢٧/٣)، الكشف للقيسي (١٢٦/٢)، المجمع للطبرسي (١٠٠/٧)، المعاني للفراء (٢٣٢/٢)، تفسير الرازي (٨٤/٢٣)، النشر لابن الجزري (٣٢٨/٢).

(٣) أي: وحجة الإفراد.

(٤) تقدم، وما بين المعكوفين سقط في أ.

ولكنه على ما أنشد أبو زيد: [من الرجز]

لَقَدْ تَعَلَّلْتُ عَلَى أَيَانِي صُهْبِ قَلِيلَاتِ الْقُرَادِ الْلَازِقِ^(١)
فـ «القراد» يراد به الكثرة لا محالة.

اختلفوا في كسر السين وفتحها من قوله - تعالى جده - : ﴿مِنْ طَوْرِ سَيْنَاءَ﴾ [٢٠]:
فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو^(٢): ﴿سَيْنَاءَ﴾ بكسر السين ممدودة.
وقرأ الباقون: ﴿سَيْنَاءَ﴾ مفتوحة السين ممدودة أيضاً.

قال أبو على: من قال: ﴿سَيْنَاءَ﴾ لم ينصرف الاسم عنده في المعرفة ولا في النكرة؛ لأن الهمزة في هذا البناء لا تكون إلا للتأنيث ولا تكون للإلحاق؛ ألا ترى [أن]^(٣): فَعَلَّالًا لا يكون إلا في المضاعف نحو: الزَّلْزَال، والقَلْقَال، وإذا اختص هذا البناء هذا الضرب لم يجز أن يلحق به شيء؛ لأنك حينئذ تعدى بالبناء إلى غير مضاعف الأربعة، فهذا - إذن - كموضع أو بقعة سمي بـ «طرفاء» و «صحراء».

فأما من قرأ ﴿سَيْنَاءَ﴾ بالكسر فالهمزة فيه منقلبة عن الياء كعِلْبَاء، وجِرْبَاء، وسَيْسَاء، وهي الياء التي ظهرت في نحو: دِرْحَايَة؛ لما بنيت على التأنيث، وإنما لم ينصرف على هذا القول - وإن كان غير مؤنث - لأنه جعل اسم بقعة أو أرض؛ فصار بمنزلة امرأة سميت بـ «جعفر»، ومن هذا الباب^(٤) قوله - تعالى - : ﴿وَطَوَّرِ سَيْنِينَ﴾ [التين: ٢] فـ «سَيْنِينَ»: فَعْلِيل، كررت اللام التي هي نون فيه كما كررت في: زحليل وكرديد^(٥) وخنديذ^(٦)، ومثله في أن العين ياء وكررت اللام فيه للإلحاق،

(١) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (قرد)، وتاج العروس (قرد)، والمخصص (١/٣١، ٩/١٧١، ١١٨/١٤، ١٧/١٤٥).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٨)، البحر المحيط (٦/٤٠٠، ٤٠١)، التبيان للطوسي (٧/٣١٤)، التيسير للداني (١٥٩)، تفسير الطبري (١١/١٨)، تفسير القرطبي (١٢/١١٥)، الحجة لابن خالويه (٢٥٦)، الحجة لأبي زرعة (٤٨٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٤)، الغيث للصفاسي (٢٩٩)، الكشف للزمخشري (٣/٢٩)، الكشف للقيسي (٢/١٢٦)، المجمع للطبرسي (٧/١٠٢)، المعاني للفراء (٢/٢٣٣)، الشر لابن الجزري (٢/٣٢٨).

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: البناء.

(٥) والكِرْدِيدَةُ، بالكسر: القطعة العظيمة من الثمر، وهي - أيضاً - (جُلْتُهُ)، أي: الثمر، عن السيرافي، قال الشاعر:

أَفْلَحَ مَنْ كَانَتْ لَهُ كِرْدِيدَةٌ
يَأْكُلُ مِنْهَا وَهُوَ تَانٍ جِيدَةٌ

قول الشاعر: [من الرجز]

تَسْمَعُ لِلْجَنِّ بِهِ زِيْزِمًا^(١)

الياء الأولى: عين، والثانية لـ «فعليل».

فإن قلت: فلم لا يكون سينين كـ ﴿غسلين﴾، ولا يكون كخنذيد؟ فالذي يمنع من ذلك أن أبا الحسن حكى أن واحد ﴿سِينين﴾^(٢): سينية، وما كان من نحو ﴿غسلين﴾ لم نعلم علامة التأنيث لحقته.

وبهذه الدلالة يعلم أن ﴿سِينين﴾ ليس كسينين ولا أرضين؛ لأن هذا الضرب من الجمع لا يلحقه التاء للتأنيث، وإنما لم ينصرف ﴿سِينين﴾ كما لم ينصرف ﴿سَيْنَاء﴾ لأنه جعل اسمًا لبقعة أو لأرض، كما جعل ﴿سَيْنَاء﴾ كذلك، ولو جعل اسمًا للمكان أو المنزل أو نحو ذلك من الأسماء المذكرة، لانصرف؛ لأنك كنت سميت مذكرًا بمذكر.

اختلفوا في ﴿تُبْتُ﴾ [٢٠] في فتح التاء وضمها:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو^(٣): ﴿تُبْتُ﴾ بضم التاء وكسر الباء.

= أنشد أبو الهيثم:

قد أَضْلَحَتْ قِدْرًا لَهَا بِأَطْرَةَ

وَأَبْلَغَتْ كِرْدِيدَةً وَفَذَرَهُ

أو الكِرْدِيدَةُ: ما يَبْقَى في أسفلها، أي: الجُلَّةُ من جانبيها من التمر، كذا في الصحاح، والجمع: كِرَادِيدُ وكِرَادَ، الأخير بالكسر، قال الشاعر:

القَاعِدَاتُ فَلَا يَنْفَعُنَّ ضَيْفُكُمْ

وَالْأَكْلَاتُ بَقِيَّاتِ الْكَرَادِيدِ

ينظر: التاج (١٠٦/٩، ١٠٧).

(٦) الْخِنْذِيدُ: الشاعر الْمُجِيدُ الْمُفْلِقُ الْمُتَفَحِّ.

وَالْخِنْذِيدُ: الشُّجَاعُ الْبُهِمَّةُ، الذي لَا يُهْتَدَى من أين يُؤْتَى لِقَتَالِهِ، وَالْخِنْذِيدُ: السَّخِيُّ

الْبَجِيدُ التَّامُ السَّخَاءُ. وَالْخِنْذِيدُ: الْخَطِيبُ الْبَلِيغُ الْمُقَوَّةُ الْمَضْفَعُ. وَالْخِنْذِيدُ: السَّيِّدُ الْحَلِيمُ

ذُو الْأَنَاءِ. وَالْخِنْذِيدُ: الْعَالِمُ بِأَيَّامِ الْعَرَبِ وَأَشْعَارِهِمْ وَقَبَائِلِهِمْ، كل ذلك عن ابن الأعرابي.

وَالْخِنْذِيدُ: الْبَذِيُّ اللِّسَانِ الشَّامُ، جمعه خِنْذِيدٌ، كَالْخِنْذِيَانِ، بالكسر أيضًا،

وَالْخِنْذِيَانِ، وهو أيضًا الكثير الشر، كما في التهذيب. وَالْخِنْذِيدُ: الْإِعْصَارُ مِنَ الرِّيحِ.

ينظر: التاج (٤٠٥/٩).

(١) ينظر: اللسان (زيز)، وفي أ: فيه زيزيما.

(٢) في أ: سنين.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٨)، الإملاء للعكبري (٨١/٢)، البحر المحيط (٤٠١/٦)،

التيان للطوسي (٣١٤/٧)، التيسير للداني (١٥٩)، تفسير الطبري (١٢/١٨)، سير

وقرأ الباقر: ﴿تَنْبُتُ﴾ بفتح التاء وضم الباء.

قال أبو علي: من قرأ: ﴿تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ﴾ احتمل وجهين:

أحدهما: أن يجعل الجار زائداً، يريد: «تَنْبُتُ»، ولحقت الباء كما لحقت في قوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] أى: لا تلقوا أيديكم؛ يدل ذلك على ذلك قوله: ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوْسًا أَنْ تَنبِتَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥] وقد زيدت هذه الباء مع الفاعل؛ كما زيدت مع المفعول، وزيادتها مع المفعول به أكثر.

وذلك نحو قوله: [من الوافر]

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتُ (١)

وقد زيدت مع هذه الكلمة بعينها قال: [من الطويل]

بِوَادِ يَمَانٍ يُنْبِتُ الشَّتَّ حَوْلَهُ وَأَسْفَلُهُ بِالْمَرْخِ وَالشَّبَهَانِ (٢)
حمله على: وَنُبِتَ أَسْفَلُهُ المَرْخ.

ويجوز أن يكون الباء متعلقاً بغير هذا الفعل الظاهر، ويقدر مفعولاً محذوفاً تقديره: تنبت جناها أو ثمرتها وفيها دهن وصبغ؛ كما تقول: خرج بشيابه وركب بسلحه.

ومن قرأ: ﴿تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ﴾ جاز أن يكون الجار فيه للتعدي: أنبتة، ونبت به.

ويجوز أن يكون الباء في موضع حال كما كان في الوجه الأول، ولا يكون للتعدي ولكن: تنبت وفيها دهن.

وقد قالوا: أنبت في معنى نبت، فكأن الهمزة في «أنبت» مرة للتعدي ومرة لغيره (٣)، يكون من باب: أحال وأجرب وأقطف، أى: صار ذا حيال وجرب. والأصمعي ينكر أنبت، ويزعم أن قصيدة زهير التي فيها: [من الطويل]

= القرطبي (١٢/١١٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٨)، انغيث للصفافسي (٢٩٩)، الكشف للزبيدي (٢/١٢٧)، المجمع للطبرسي (٧/١٠٢)، المحتسب لابن جني (٢/٨٨)، المعاني للفراء (٢/٢٣٣)، تفسير الرازي (٢٣/٨٩)، النشر لابن الجزري (٢/٣٢٨).

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) في ج: لغيرها.

...
متهمة.

....

... حَتَّى إِذَا أَتَبْتِ الْبَقْلُ^(١)

وإذا جاء الشيء مجيئاً كان للقياس فيه مسلك، فروته الرواة -لم يكن بعد ذلك [موضع مطعن] (٢).

اختلفوا في قوله -عز وجل- : ﴿تُسْفِكُمْ﴾ [٢١]:

فقراً ابن كثير وأبو عمرو وعاصم - في رواية حفص - وحمزة والكسائي : ﴿سُقِيكُمْ﴾ برفع النون .

وقرأ نافع وعاصم - في رواية أبي بكر - وابن عامر^(٣) : ﴿سَقِيكُمْ﴾ بفتح النون . قال أبو علي : أما من قال : ﴿سَقِيكُمْ﴾ فعلى أن يكون المعنى : جعلنا ما في ضروعها من ألبانها سقيا لكم .

وقد قالوا: أسقيتهم نَهْرًا: إذا جعلته سقيًا لهم، وهذا كأنه أعم؛ لأن ما هو سقيًا لهم لا يمتنع أن يكون للشفة، وما للشفة فقد يمتنع أن يكون سقيًا، وما أسقيناه من ألبان الأنعام أكثر مما يكون للشفة ﴿شُقَيْكُمُ﴾ بالضم فيه أشبه.

ومن قال: ﴿نَسْقِيكُمْ﴾ جعل ذلك مختصاً به الشفاة دون المزارع والمراعى فلم يكن مثل الماء فى قوله: ﴿وَأَسْقِيكُمْ مَاءً فَرَاتًا﴾ [المرسلات: ٢٧] ؛ لأن ذا يصلح لأمرين، فمن ثم جاء: ﴿وَسَقْنَهُمْ رِيَهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان: ٢١].

وقد قيل: إن «سقى» و «أسقى» لغتان.

قال الشاعر: [من الوافر]

سَقَى قَوْمِي بَنِي مَجْدٍ وَأَسْقَى
نُمَيْرًا وَالْقَبَائِلَ مِنْ هِلَالٍ^(٤)

(۱) تقدم.

(۲) فی ج: موضع طعن مطعن.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٨)، التبيان للطوسي (٣١٧/٧)، التيسير للداني (١٣٨)، الحجة لابن خالويه (٢٥٦)، الحجة لأبي زرعة (٤٨٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٥)، الغيث للصفافسي (٢٩٩)، المجمع للطبرسي (١٠٢/٧)، النشر لابن الجزري (٣٠٤/٢).

(٤) البيت للبيد في ديوانه (٩٣)، وتهذيب اللغة (٩/٢٢٨، ١٠/٦٨٤)، والتاج (مجد، حقي)، والمخصص (١٤/١٦٩)، ونوادر أبي زيد (٢١٣)، وبلا نسبة في رصف المباني (٥٠)، واللسان (مجد).

ویروی: «بکر» بدلًا من «مجد».

ألا ترى أن «أسقى» لا يخلو من أن يكون لغة في «سقى»، أو يكون على حد: ﴿وَأَسْقَيْنَكَ مَاءً ثَرَاتًا﴾ [المرسلات: ٢٧] وهذا الوجه فيه بعض البعد؛ لأنه قد دعا لقومه وخاصته بدون ما دعا للأجنبي الغريب منه.

اختلفوا في ضم الميم وفتحها من^(١) قوله - عز وجل -: ﴿مُتَزَّلًا﴾ [٢٩]:

فقرأ عاصم في رواية أبي بكر^(٢): ﴿مُتَزَّلًا﴾ بفتح الميم، وكسر الزاي.

وقرأ الباقر وحفص عن عاصم: ﴿مُتَزَّلًا﴾ بضم الميم، وفتح الزاي.

قال أبو علي: المُتَزَّل - فيمن ضم الميم منه -: يجوز أن يكون مصدرا، أو يكون موضعا للإنزال، فإذا أراد المكان فكأنه قال: أنزلني دارا، وإذا أراد المصدر كان بمنزلة: أنزلني إنزالا مباركا؛ فعلى هذا الوجه يجوز أن يعدى الفعل إلى مفعول آخر، وعلى الوجه الأول قد استوفى مفعوليه.

ومن قال: ﴿مُتَزَّلًا﴾ أمكن أن يكون مصدرا، وأن يكون موضع نزول، ودل:

﴿أَنزَلْنِي﴾ على نزلت، وانتصب ﴿مُتَزَّلًا﴾ على أنه محل، وعلى أنه مصدر، فإذا غنيت به المصدر جاز أن تعدى الفعل إلى المكان.

[قرأ] حفص عن عاصم: ﴿مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [٢٧] منون.

وقرأ الباقر وأبو بكر عن عاصم بلا تنوين^(٣).

قال أبو علي: حجة^(٤) قول عاصم: ﴿مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الحجر: ١٩] فحذف كما

حذف في قوله: ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ ذَخِيرَةٍ﴾ [النمل: ٨٧] ف«زوجين» على هذا مفعول به، و«اثنين» وصف له.

(١) في ج: في.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٨)، الإعراب للنحاس (٤١٧/٢)، الإملاء للعكبري (٨١/٢)، البحر المحیط (٤٠٢/٦)، التبيان للطوسي (٣٢٠/٧)، التيسير للداني (١٥٩)، تفسير الطبري (١٤/١٨)، تفسير القرطبي (١٢٠/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٥٦)، الحجة لأبي زرعة (٤٨٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٥)، الغيث للصفاسي (٢٩٩)، الكشف للزمخشري (٣١/٣)، الكشف للقيسي (١٢٨/٢)، المجمع للطبرسي (١٠٤/٧)، النشر لابن الجزري (٢٢٨/٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٨)، التبيان للطوسي (٣٢٠/٧)، التيسير للداني (١٢٤)، تفسير القرطبي (١١٩/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٥٧)، الحجة لأبي زرعة (٤٨٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٥)، الغيث للصفاسي (٢٩٩)، النشر لابن الجزري (٢٨٨/٢).

(٤) في ج: وجه.

وأما من قال: ﴿مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ﴾ فإنه أضاف «كلًا» إلى «زوجين» و ﴿اثنَيْنِ﴾ انتصب على أنه مفعول به، والمعنى فى قراءة عاصم: من كل يثول إلى كل زوجين؛ لأن «شيئًا» المقدر حذفه فى «كل» إنما هو ما يحمل من الأزواج التى للنسل وغيره، دون الأشياء التى لا تكون أزواجاً؛ فقراءة الجمهور فى هذا أبين، والرواية الأخرى عن عاصم أولى من هذه، كأنه وضع العام موضع الخاص، أراد: من كل زوج، الأشبه أن يريد هذا.

اختلفوا فى التنوين من قوله: ﴿تَنَزَّاهُ﴾ [٤٤]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو^(١): ﴿تَنَزَّاهُ﴾ كلماء منونة، والوقف بالألف.
وقرأ الباقر: ﴿تَنَزَّاهُ﴾ بلا تنوين، والوقف فى قراءة نافع وعاصم وابن عامر بألف، هبيرة عن حفص [عن عاصم]^(٢) يقف بالياء.
قوله: يقف بالياء، يعنى: بألف مماله. ومن نَوَّن وقف بالألف، ومن لم ينون وقف بالألف والياء.

قال أبو على: ﴿تَنَزَّاهُ﴾: فَعَلَى من المواترة، والمواترة: أن تُتبع الخبرَ الخبرِ، والكتاب الكتاب، ولا يكون بين ذلك فصل كبير.

قال الشاعر: [من الطويل]

قَرِينَةُ سَبْعٍ إِنْ تَوَاتَرْنَ مَرَّةً ضَرَبْنَ وَصَفَتْ أَرْؤُسَ وَجُثُوبٍ^(٣)
يصف «قَطَا» انفرد بعضها عن بعض فى طيرانها، يقول: إن انقطعن فلم يكن صفًا ضربن أَرْؤُسًا وجنوبًا؛ لتصطف فى طيرانها، فأعمل الفعل الثانى، وحذف المفعول من الأول؛ ليتبين الفاعل له.

وقال الآخر: [من الطويل]

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٩)، الإعراب للنحاس (٤١٩/٢)، البحر المحيط (٤٠٧/٦)، التبيان للطوسى (٣٢٧/٧)، التيسير للدانى (١٥٩)، تفسير الطبرى (١٨/١٨)، تفسير القرطبى (١٢٥/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٥٧)، الحجة لأبى زرعة (٤٨٧)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٦)، الغيث للصفافسى (٢٩٩)، الكشف للزمخشرى (٣٢/٣)، الكشف للقيسى (١٢٨/٢)، المجمع للطبرسى (١٠٥/٧)، تفسير الرازى (١٠٠/٢٣)، النشر لابن الجزرى (٣٢٨/٢).

(٢) سقط فى ج.

(٣) البيت لحميد بن ثور فى ديوانه (٥٣)، واللسان (وتر)، وبلا نسبة فى تذكرة النحاة (٣٦٢).

تَوَاتَرْنَ حَتَّى لَمْ تَكُنْ لِي رِبِيَّةٌ وَلَمْ يَكْ عَمَّا خَبَرُوا مُتَعَقِّبٌ^(١)
وقال أبو عبيدة: «تترى»: بعضها في إثر بعض، يقال: جاءت كتبه تترى.
قال: وينونها بعض الناس.

ومن قال في «تترى»: إنها «تَفْعَلُ» لم يكن غلطه غلط أهل الصناعة، والأقيس ألا يصرف؛ لأن المصادر تلحق أواخرها ألف التأنيث: كالدعوى والعدوى والذكرى والشورى، ولا نعلم شيئاً من المصادر لحق آخره ألف الإلحاق.
فمن قال: «تترى»، أمكن أن يريد [به]^(٢) فعلاً^(٣) من المواتر، فتكون الألف بدلاً من التنوين. وإن كان في الخط بالياء كان للإلحاق، والإلحاق في غير المصادر ليس بالقليل نحو: أرطى ومعزى، فإن كان في الخط ياء لزم أن يحمل على «فَعْلَى» دون «فَعَلًا».

ومن قال: تترى، فأراد به «فَعَلًا» فحكمه: أن يقف بالألف مفخمة، ولا يميلها إلا في قول من قال: رأيت عنتاً، وهذا ليس بالكثير؛ فلا تحمل عليه القراءة.
ومن جعل الألف للإلحاق أو للتأنيث أمال الألف إذا وقف عليها، وكثيراً ما تتعاقب الألف التي للإلحاق وألف التأنيث في أواخر الكلم التي لا تكون مصادر.
قرأ عاصم وابن عامر: ﴿إِلَى رَبِّوَةٍ﴾ [٥٠] بفتح الراء.
وقرأ الباقون: ﴿إِلَى رَبْوَةٍ﴾ بضم الراء^(٤).
[قال] التوزي: الرَبْوَةُ والرباوة بمعنى.

وقال أبو عبيدة: فلان في ربوة قومه، أى: في عزهم وعددهم، وقال الحسن: الربوة: دمشق.

اختلفوا في قوله: ﴿وَلَا هَلْوَءٌ أُمَّتُكُمْ﴾ [٥٢] في فتح الألف وكسرها:

(١) البيت لطفي الغنوي في ديوانه (٣٧)، ولسان العرب (عقب)، وديوان الأدب (٢/٤٣٨)، والتنبية والإيضاح (١/١١٩)، وأساس البلاغة (عقب)، وتاج العروس (عقب).
ويروى «تتابعن» بدلاً من «تواترن».

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: فعلى.

(٤) البحر المحيط (٦/٤٠٨)، التبيان للطوسي (٧/٣٣٠)، التيسير للداني (٨٣)، الحجة لابن خالويه (٢٥٧)، الحجة لأبي زرعة (٤٨٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٦)، الغيث للصفاسي (٢٩٩)، الكشاف للزمخشري (٣/٣٣)، المجمع للطبرسي (٧/١٠٧)، النشر لابن الجزري (٢/٢٣٢).

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو^(١): ﴿وَأَنَّ هَذِهِ﴾ بفتح الألف وتشديد النون.
 وقرأ ابن عامر^(٢): ﴿وَأَنَّ﴾ بفتح الألف -أيضاً- وتخفيف النون.
 وقرأ عاصم وحزمة والكسائي: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ﴾ بكسر الألف وتشديد النون.
 قال أبو علي: من قرأ: ﴿وَأَنَّ هَذِهِ﴾ كان المعنى فى قول الخليل وسيبويه: أنه
 محمول على الجار، التقدير: ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون، أى:
 اعبدونى لهذا.

ومثل ذلك عندهم قوله -عز وجل-: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾
 [الجن: ١٨] [المعنى: ولأن^(٣) المساجد لله [فلا تدعوا مع الله أحدا]^(٤)].

وكذلك عندهم قوله: ﴿لَا يَلْفُ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١] كأنه: فليعبدوا رب هذا
 البيت لإيلاف قريش، أى: ليقابلوا هذه النعمة بالشكر والعبادة للمنع [عليهم]^(٥)
 بها، وعلى هذا التقدير تحمل قراءة ابن عامر، ألا ترى أن: «أَنَّ» إذا خففت اقتضت
 ما يتعلق به اقتضاءها وهى غير مخففة، والتخفيف حسن فى هذا؛ لأنه لا فعل بعدها
 ولا شيء مما لا يلى «أَنَّ»؛ فإذا كان كذلك كان تخفيفها حسناً، ولو كان بعدها فعل
 لم يحسن حتى تُعوض السين أو سوف أو لا إذا كان فى نفى، فإذا لم يكن بعدها
 فعل ساغ التخفيف، ومثل ذلك قوله -تعالى-: ﴿وَأَخِرُ دَعْوَتُهُمْ أِنْ أَنَا لَنُحْمَدُ لِلَّهِ رَبِّ
 الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠].

ومن كسر فقال: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ﴾ لم يحملها على الفعل كما يحملها من فتح،

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٩)، الإعراب للنحاس (٤٢٠/٢)، الإملاء للعكبرى (٦٢/٢)،
 البحر المحيط (٤٠٨/٦)، التبيان للطوسى (٣٣١/٧)، التيسير للدانى (١٥٩)، تفسير
 الطبرى (٢٢/١٨)، تفسير القرطبى (١٢٩/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٥٧)، الحجة لأبى
 زرعة (٤٨٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٦)، الغيث للصفاقسى (٢٩٩)، الكشف
 للزمخشرى (٣٤/٣)، الكشف للقيسى (١٢٩/٢)، المجمع للطبرسى (١٠٩/٧)، المعانى
 للفراء (٢٣٧/٢)، تفسير الرازى (١٠٥/٢٣)، النشر لابن الجزرى (٣٢٨/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٩)، البحر المحيط (٤٠٩/٦)، التيسير للدانى (١٥٩)، الحجة
 لابن خالويه (٢٥٧)، الحجة لأبى زرعة (٤٨٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٦)، الغيث
 للصفاقسى (٢٩٩)، الكشف للزمخشرى (٣٤/٣)، الكشف للقيسى (١٢٩/٢)، المجمع
 للطبرسى (١٠٩/٧)، تفسير الرازى (١٠٥/٢٣)، النشر لابن الجزرى (٣٢٨/٢).

(٣) فى ج: أى لأن.

(٤) سقط فى أ.

(٥) سقط فى أ.

ولكن جعلها كلامًا مستأنفًا.

ويجوز أن يكون فيه تنبيه على الاعتداد بالنعمة، كقول من فتح «أَنْ»، فكان معنى: ﴿وَأَنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ وَاحِدَةً﴾ أى: أنتم أهل دعوة واحدة ونصرة؛ فلا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا.

وقال: ﴿وَلَا تَفْرُقُوا فِيهِ كَبْرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا نَدَعُوهُمْ إِلَيْنَا﴾ [الشورى: ١٣] من الاتفاق على التوحيد وخلع ما يدعون [إليه]^(١) من دونه.

وقرأ نافع وحده^(٢): ﴿تَهْجُرُونَ﴾ [٦٧] بضم التاء وكسر الجيم.

وقرأ الباقون: ﴿تَهْجُرُونَ﴾ بفتح التاء وضم الجيم.

قال أبو علي: من قرأ^(٣): ﴿تَهْجُرُونَ﴾ فالمعنى: أنكم كنتم تهجرون آياتي وما يتلى عليكم من كتابي فلا تنقادون له وتكذبون به؛ كقوله: ﴿فَدَكَاتْ أَيْنِى نُنَلِّ عَلَيْكُمْ فَكُنْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ نَنُكْصُونَ. مُسْتَكْبِرِينَ﴾ [المؤمنون: ٦٦ - ٦٧] بالبيت والحرم؛ لأنكم فيه مع خوف سائر الناس فى مواطنهم، وقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا مَّأْمِنًا وَيُخْطَفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٦٧].

و ﴿تَهْجُرُونَ﴾ تأتون بالهجر، وهو الهذيان، وما لا خير فيه من الكلام، وفى الحديث فى زيارة القبور: «زُورُوهَا وَلَا تَقُولُوا هُجْرًا».

قرأ ابن عامر ﴿خَزَجًا فَخَرَجُ رَبُّكَ﴾ [٧٢] بغير ألف فى الحرفين.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم: ﴿خَزَجًا﴾ بغير ألف ﴿فَخَرَجَ رَبُّكَ﴾ بألف.

وقرأ حمزة والكسائي^(٤): ﴿خَزَجًا، فَخَرَجَ رَبُّكَ﴾ فى الحرفين جميعًا بألف.

(١) سقط فى ج.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٩)، الإملاء للعكبرى (٨٢/٢)، البحر المحيط (٤١٣/٦)، التبيان للطوسى (٣٣٦/٧)، التيسير للدانى (١٥٩)، تفسير الطبرى (٣١/١٨)، تفسير القرطبى (١٣٧/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٥٨)، الحجة لأبى زرة (٤٨٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٦)، الغيث للصفاقسى (٢٩٩)، الكشف للزمخشري (٣٦/٣)، الكشف للقيسى (١٢٩/٢)، المجمع للطبرسى (١١١/٧)، المعانى للفراء (٢٣٩/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٢٩/٢).

(٣) فى ج: قال.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٩)، الإملاء للعكبرى (٨٢/٢)، البحر المحيط (٤١٥/٦)، التبيان للطوسى (٣٣٨/٧)، التيسير للدانى (١٤٦)، تفسير القرطبى (١٤١/١٢)، الحجة =

[قال] أبو عبيدة: العبد يؤدي إليك خرجه، أى: غلته، والرعية تؤدي إلى الأمير الخرج.

قال: والخرج -أيضاً- من السحاب، ومنه -نرى- اشتق هذا أجمع.

قال أبو ذؤيب: [من الطويل]

إِذَا هُمْ بِالْإِفْلَاحِ هَبَّتْ لَهُ الصَّبَا وَأَعْقَبَ نَوْءٌ بَعْدَهَا وَخُرُوجُ^(١)

قال: وزعم أبو عمرو الهذلي أنه سُمي خَرْجًا وخُرُوجًا للماء الذي يخرج منه.

وفيما حكاه أبو عبيدة من قوله: الرعية تؤدي إلى الأمراء الخرج -دلالة على من قرأ: ﴿خَرْجًا فَخَرَجُ رَبُّكَ﴾ فكان «الخرج» يقع على الضريبة التي على الأرضين، وعلى الجزية.

وحكى غير أبي عبيدة: أَدْخَرَ رأسك، والخرج: ما يُخْرَجُ إلى من يُخْرَجُ ذلك إليه، وإن لم يكن ذلك ضريبة؛ ويدل على ذلك قراءة من قرأ: ﴿فَهَلْ يَجْعَلُ لَكَ

خَرْجًا﴾ [الكهف: ٩٤]، وقد يقع على هذا الخراج بدلالة قول العجاج: [من الرجز] يَوْمَ خَرَّاجٍ يُخْرِجُ السَّمَرَجَا^(٢)

فهذا ليس على الضريبة، والاسم الأخص بالضريبة المضروبة على الأرضين: الخراج.

قال: [من الخفيف]

طَرَمَحُوا الدُّورَ بِالْخَرَّاجِ فَأَضْحَتْ مِثْلَ مَا امْتَدَّ مِنْ عِمَايَةِ نَيْقٍ^(٣)

= لابن خالويه (٢٣١، ٢٥٨)، الحجة لأبي زرعة (٤٨٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٧)، الغيث للصفاقسي (٢٩٩)، الكشف للزمخشري (٣٨/٣)، الكشف للقيسي (١٣٠/٢)، النشر لابن الجزري (٣١٥/٢).

(١) البيت في شرح أشعار الهذليين (١٢٩)، واللسان (خرج)، والتاج (خرج)، وبلا نسبة في اللسان (نشأ)، وتهذيب اللغة (٤٨/٧، ١١٢، ٤١٩)، والتاج (نشأ).

ويروى: «به» بدلاً من «له»، يروى «فعاقب نشء» بدلاً من «وأعقب نوء».

(٢) الرجز في ديوانه (٢٤/٢ - ٢٥)، واللسان (سمرج، فنرج، عكف، حجا)، وتهذيب اللغة (٣٢٢/١، ١٣٢/٥، ١٣٣، ٢٤١/١١، ٢٤٨)، تاج العروس (سمرج، فنرج، ربض، عكف، حجا)، وجمهرة اللغة (٢٣٩، ١١٣٨)، وديوان الأدب (٨٧/٢)، وكتاب العين (٢٠٥/١، ٢٠٠/٦، ٢٠٤)، ولروية في لسان العرب (٣٠٩/٢) (سمرج)، والتاج (سمرج)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة (١٣٢٣)، ومقاييس اللغة (١٠٨/٤، ٥١٥)، ومجمل اللغة (١٠٨/٤)، والمخصص (١٦/٣، ٦٧/١٢، ٤٢/١٤، ١٣٥/١٥).

(٣) البيت بلا نسبة في معجم البلدان (١٥٢/٤).

فمعنى هذا: بأموال الخراج.

وإذا كان كذلك فقول ابن كثير ومن تبعه: ﴿خَرَجًا فَخَرَجَ رَبُّكَ خَيْرٌ﴾ معناه: أنك لا تسألهم شيئاً يخرجونه إليك، كما قال: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ﴾ [الفرقان: ٥٧]، ﴿وما نسألهم عليه من أجر﴾ [يوسف: ١٠٤] ﴿فَخَرَجَ رَبُّكَ﴾؛ كأنه إضافة إلى الله - تعالى - لأنه أوجبه وألزمه هذه الأشياء من الحقوق في الأرضين، وجزى الرءوس، فلهذا قال: ﴿فَخَرَجَ رَبُّكَ خَيْرٌ﴾.

وقول حمزة والكسائي: ﴿خَرَجًا فَخَرَجَ رَبُّكَ﴾ فقولهما: ﴿فَخَرَجَ رَبُّكَ﴾ بين على ما تقدم، و ﴿فَخَرَجَ﴾ الذى قرأه غيرهما: ﴿خَرَجًا﴾ قد جاء فيه الخراج أيضاً؛ بدلالة قول العجاج، وزعموا أن أكثر القراءة: ﴿خَرَجًا فَخَرَجَ رَبُّكَ﴾.

قال أبو الحسن: لا أدري أيهما أكثر فى كلام العرب. اختلفوا فى قوله - عز وجل -: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [٨٥، ٨٧، ٨٩] فى الآيتين، ولم يختلفوا فى الأولى.

فقرأ أبو عمرو وحده^(١): ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ بالألف فى الحرفين.

وقرأ الباقون: ﴿لِلَّهِ . . لِلَّهِ . . لِلَّهِ﴾ هذه الثلاثة المواضع.

أولها: ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ . سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [٨٥ . ٨٤] لا اختلاف فيها.

الثانى: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [٨٦- ٨٧]، و: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾.

والثالث: ﴿قُلْ مَنْ يُدِيرُ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [٨٨] إلى آخرها ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ و: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [٨٩].

أبو عمرو وحده يقول فيهما: ﴿اللَّهُ﴾ والباقيون: ﴿لِلَّهِ﴾.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٠)، الإعراب للنحاس (٤٢٥/٢)، الإملاء للعكبرى (٨٢/٢)، البحر المحيط (٤١٨/٦)، التبيان للطوسى (٣٤١/٧)، التيسير للدانى (١٦٠)، تفسير القرطبى (١٢/١٤٥)، تفسير الطبرى (١٨/٣٦)، الحجة لابن خالويه (٢٥٨)، الحجة لأبى زرعة (٤٩٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٧)، الغيث للصفاقسى (٣٠١)، الكشف للزمخشري (٣/٤٠)، الكشف للقيسى (٢/١٣٠)، المجمع للطبرسى (٧/١١٤)، المعانى للرفاء (٢/٢٥٠)، تفسير الرازى (٢٣/١١٦)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٢٩).

ولم يختلفوا في الأول^(١).

قال أبو على: أما الآية الأولى فجوابها على القياس، كما يقال: لمن الدار؟ فتقول: لزيد، كأنك تقول^(٢): لزيد الدار، فاستغنيت عن ذكرها لتقدمها.

قرأ أبو عمرو وحده: ﴿سَيَقُولُونَ اللَّهُ... اللَّهُ﴾ في الحرفين.
وقرأ الباقر: ﴿لِلَّهِ... لِلَّهِ﴾.

وأما قوله: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَكَاتِ السَّجِيعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ فجواب هذا: «الله»، على ما يوجبه اللفظ.

وأما من قال: ﴿لِلَّهِ﴾ فعلى المعنى، وذلك أنه إذا قال: من مالك هذه الدار؟ فقال في جوابه: «لزيد»، فقد أجابه على المعنى دون ما يقتضيه اللفظ، والذي يقتضيه: من مالك هذه الدار؟ أن يقال في جوابه: «زيد»، ونحوه، فإذا قال: «لزيد»، فقد حمّله على المعنى، وإنما استقام هذا؛ لأن معنى «من مالك هذه الدار؟» و«لمن هذه الدار؟» واحد؛ فلذلك حملت تارة على اللفظ وتارة على المعنى، والجواب على اللفظ هو الوجه.

اختلفوا في قوله -تعالى-: ﴿عَلِيمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [٩٢] في الخفض والرفع: فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحفص عن عاصم وابن عامر: ﴿عَلِيمُ الْغَيْبِ﴾ خفضاً. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ونافع وحمزة والكسائي^(٣): ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ﴾ رفعاً. قال أبو الحسن: الجر أجود؛ ليكون الكلام من وجه واحد، وأما الرفع فعلى أن يكون خبر ابتداء محذوف.

قال: ويقوى ذلك أن الكلام الأول قد انقطع.

اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿شَقَوْتُنَا﴾ [١٠٦] في كسر الشين وفتحها والألف:

فقرأ حمزة والكسائي^(٤): ﴿شَقَاوْتُنَا﴾ بفتح الشين وبالألف.

وقرأ الباقر: ﴿شَقَوْتُنَا﴾ بكسر الشين بغير ألف.

(١) في ج: الأولى.

(٢) في ج: قلت.

(٣) ينظر: السبعة (٤٤٧).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٠)، الإعراب للنحاس (٤٢٨/٢)، الإملاء للعكبري (٨٣/٢)، =

حدثني أبو علي محمد بن عيسى العباسي، وأحمد بن علي الخزاز، قالا: حدثنا بشر بن هلال، قال: حدثنا بكار عن أبان، قال: سألت عاصمًا فقال: إن شئت فاقرا: ﴿شَقَوْتُنَا﴾ وإن شئت فاقرا ﴿شَقَاوْتُنَا﴾.

قال أبو علي: الشقوة: مصدر كالرَّذَّة، والفتنة، والشقاوة كالسعادة، وإذا [كان] ^(١) كذلك فالقراءة بهما جميعًا سائغة كما روى عن عاصم.

اختلفوا في قوله -تعالى جده-: ﴿سُخْرِيًّا﴾ في كسر السين في [١١٠] وفي «ص» [٦٣]، ولم يختلفوا في «الزخرف» [٣٢].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ﴿سُخْرِيًّا﴾ بكسر السين، وكذلك في «ص». هبيرة عن حفص عن عاصم: ﴿سُخْرِيًّا﴾ رفعًا، وهو غلط، والمعروف عن حفص: ﴿سُخْرِيًّا﴾ بكسر السين.

وقرأ نافع وحزمة والكسائي: ﴿سُخْرِيًّا﴾ رفعًا في السورتين ^(٢).

قال أبو زيد: اتخذت فلانًا سُخْرِيًّا وسخرة: إذا هزئت منه، وقد سخرت به، وبه أسخر سُخْرِيًّا وسُخْرًا.

[وقال] أبو عبيدة: ﴿اتخذتموهم سُخْرِيًّا﴾: تسخرون منهم، وسُخْرِيًّا: تسخرونهم.

وقال ابن سلام: قال يونس: ﴿لِئَلَّا تَخَذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ [الزخرف: ٣٢]، قال: من ^(٣) السخرة، والسُخْرَى من الهزء، قال: وقد يقال: سُخْرَى، فأما تلك

البحر المحيط (٤٢٢/٦)، التبيان للطوسي (٣٥١/٧)، التيسير للداني (١٦٠)، تفسير الطبري (٤٣/١٨)، تفسير القرطبي (١٥٣/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٥٨)، الحجة لأبي زرعة (٤٩١)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٨)، الغيث للصفاقسي (٣٠١)، الكشف للزمخشري (٤٤/٣)، الكشف للقيسي (١٣١/٢)، المجمع للطبرسي (١١٨/٧)، المعاني للفراء (٢٤٢/٢)، تفسير الرازي (١٢٤/٢٣)، النشر لابن الجزري (٣٢٩/٢).

(١) سقط في ج.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢١)، الإملاء للعكبري (٨٣/٢)، البحر المحيط (٤٢٣/٦)، التبيان للطوسي (٣٥١/٧)، التيسير للداني (١٦٠)، تفسير الطبري (٤٧/١٨)، تفسير القرطبي (١٥٤/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٥٨، ٢٥٩)، الحجة لأبي زرعة (٤٩١)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٨)، الغيث للصفاقسي (٣٠١)، الكشف للزمخشري (٤٤/٣)، الكشف للقيسي (١٣١/٢)، المجمع للطبرسي (١١٨/٧)، المعاني للفراء (٢٤٣/٢)، تفسير الرازي (١٢٥/٢٣)، النشر لابن الجزري (١٢٩/٢).

(٣) في ج: في.

الأخرى - يعنى: [السخرى]^(١) - فواحدة [مضمومة لا غير، و]^(٢) يقال من الهزء: سُخِرَى وَسِخِرَى، ومن السُّخْرَةِ مضمومة.

أبو عبد الرحمن [بن]^(٣) اليزيدى: ﴿سِخْرِيًّا﴾: من السُّخْرَةِ، و ﴿سُخْرِيًّا﴾ بالضم: من السُّخْرَةِ. وحكى غيره أن الحسن وقتادة قالا: ما كان من العبودية فهو سُخْرَى بالضم، وما كان من الهزء فبالكسر.

[و] قراءة ابن كثير وأبى عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا حَتَّى أَنْسَوْكُمْ ذِكْرِي﴾ [١١٠] بكسر السين - أرجح من قراءة من ضم، فقال: ﴿سُخْرِيًّا﴾؛ لأنه من الهزء، والأكثر فى^(٤) الهزء كسر السين فيما حكوه، وترى أنه إنما كان الأكثر^(٥)؛ لأن السُّخْرَ مصدر سَخِرْتُ بدلالة حكاية أبى زيد [لذلك]^(٦).

ولقول الشاعر: [من البسيط]

..... من علو لا كذب فيه ولا سَخَرُ^(٧)

وقولهم فى مصدر: «سَخَرْتُ»: سِخْرِيًّا وَسَخَرًا؛ إنما جاء ذلك؛ لأن «فعل» و «فعل» قد يكونان بمعنى، نحو: المَثَلُ والمِثْلُ، والشَّبه والشَّبه وحروف أخر على هذا؛ فكذلك السُّخْرُ والسَّخْرُ، إلا أن المكسورة ألزمت ياء النسب دون المفتوحة، كما اتفقوا فى القسم على الفتح فى: «لَعَمْرُ الله»، ولم يخرج مع إلحاق ياء النسب عن حكم المصدر، ولم يخرج إلى الصفة بلحاق الياءين له، كما يخرج سائر

(١) سقط فى ج.

(٢) سقط فى ج.

(٣) سقط فى ج.

(٤) فى أ: من.

(٥) فى ج: أكثر.

(٦) سقط فى ج.

(٧) عجز بيت لأعشى باهلة وصدره:

إِنِّى أَتَتْنِى لِسَانٌ لَا أَسْرُ بِهَا

وينظر: إصلاح المنطق (٢٦)، والأصمعيات (٨٨)، وأمالى المرتضى (٢٠/٢)، وجمهرة اللغة (٩٥٠، ١٣٠٩)، وخزانة الأدب (٥١١/٦)، وسمط اللآلى (٧٥)، وشرح المفصل (٩٠/٤)، واللسان (سخر)، (لسن)، والمؤتلف والمختلف (١٤)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (١٩١/١، ١٥٦/٤)، واللسان (علا).

ويروى: «عجب» بدلًا من «كذب».

ما لحقته الياء، يدللك على ذلك: قوله^(١): ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سُخْرِيًّا﴾ فأفرد، وقد جرى على الجمع كما تفرد المصادر، فكأن ياء النسب لم يقع به اعتداد فى المعنى كما لم يعتد به، ولم يكن للنسب فى نحو: أحمر وأحمرى ودوار ودوارى، ومثل ذلك - فى أن ياء النسب لما كان كالتى فى: قُمرى ونحوه لم يعتد به - قول الشماخ:

خَضِرَانِيَّاتٍ

ألا ترى أنه لو اعتد به وأريد به معنى النسب لرد إلى الواحد، كما يرد سائر ما لحقه ياء النسب، وأريد به النسب إلى الواحد، إذا لم يكن المنسوب [إليه]^(٢) مسمى بالجمع، وإن لم يرد «خضرانيات» إلى الواحد دلالة على أنه لم يعتد بها، وكان فى حكم الزيادة، كـ «لا» فى قوله: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩]. وأما قراءة من ضم فى قوله: ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سُخْرِيًّا﴾، وفى «ص» فى قوله: ﴿وَقَالُوا مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُمْ مِنَ الْأَشْرَارِ . أَتُخَذُنَاهُمْ سُخْرِيًّا﴾ [ص: ٦٢-٦٣] - فالكسر فى معنى السخرية أفشى وأكثر، إذا كان السخرى فى معنى الهزاء، وهذان الموضوعان يراد بهما الهزاء؛ يقوى ذلك قوله فى المؤمنين: ﴿وَكُنْتُمْ مِنْهُمْ تَضَحَكُونَ﴾ [١١٠] والضحك بالسخر والهزاء أشبه، وجه ذلك فى «ص»: ﴿اتَّخَذْنَاهُمْ سُخْرِيًّا﴾.

ووجه الضم: أن يونس قال - فيما حكى عنه ابن سلام -: إن السُخرى قد يقال بالضم بمعنى الهزاء.

وقوله: «فأما الأخرى فواحدة»، يعنى: التى يراد بها السُخرة.

وقال أبو الحسن: «سُخْرَى» إذا أردت من «سخرت به»، ففيه لغتان، يعنى: الضم والكسر، ومن ثم اتفق هؤلاء القراء على الضم فى التى فى «الزخرف» فى قوله: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ [٣٢] فهذا من السخرة وانقياد بعضهم لبعض فى الأمور التى إن لم ينقد بعضهم لبعض فيها، لم يلتزم قوام أمر العالم. فأما: «سُخْرَى» فإفراده يجوز أن يكون لإفراد بعضهم فى اللفظ، وإن كان المعنى على الكثرة، ويجوز أن يكون كـ «سُخْرَى» - بكسر السين - لم

(١) فى أ: قولهم.

(٢) سقط فى أ.

يخرج بلحاق الياء له من أن يكون مصدرًا، ووجه الضم في «سُخِرَى» إذا كان من الهزء أن السُّخْر على «فَعَلَ»، و «فَعَلَ» و «فُعِلَ» يتعاقبان على الكلمة ك «الْحَزَن» و «الْحَزَن»، و «الْبُخْل» و «الْبَخْل»، كما كان فَعَلَ و فُعِلَ كذلك، إلا أن المضموم خص بالنسب كما خُصَّ المكسور به، وبقى على حكم المصدر كما بقى عليه المكسور. فأما ما حكاه أبو زيد من قوله: «اتخذت فلانًا سُخْرِيًّا و سُخْرَةً»، فإن قوله: «سُخْرَى» وصف بالمصدر، وقوله: «سُخْرَةً» ليس بمصدر من الهزء ؛ فيكون النسب إليه، ولكن «سُخْرَةً» كقولهم: «ضُحِكَةً»، و «هُزَأَةً» - بتسكين العين - إذا كان يضحك منه. والفاعل في هذا بفتح العين نحو: هُزَأَ وَنُكِحَ، وجمل حُجَاةً. اختلفوا في قوله - تعالى - : ﴿أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [١١١] في كسر الألف وفتحها:

فقراً ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿أَنَّهُمْ﴾ فتحاً. وقرأ حمزة والكسائي^(١): ﴿إِنَّهُمْ﴾ كسراً.

[وقرأ] خارجة عن نافع: ﴿صَبَرُوا.. إِنْهُمْ﴾ كسراً، مثل حمزة.

قال أبو على: من فتح كان على قوله: [جزيتهم]^(٢) ؛ لأنهم هم الفائزون.

ويجوز أن يكون: ﴿أَنَّهُمْ﴾ في موضع المفعول الثاني ؛ لأن «جزيت» يتعدى إلى مفعولين ؛ قال: ﴿وَجَزَّيْنَهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا﴾ [الإنسان: ١٢] تقديره: جزيتهم اليوم بصبرهم الفوز، وفاز الرجل إذا نال ما أراد، وقالوا: فَوَّزَ الرجل، إذا مات. ويشبه أن يكون ذلك على التفاؤل له، أي^(٣): صار إلى ما أحب، والمفاضة للمهلكة على وجه التفاؤل أيضاً.

وقيل: إنه «مَفْعُلة» من «فَوَّزَ» إذا هلك، فكان فَوَّزَ في الأصل على التفاؤل أيضاً.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢١)، الإملاء للعكبري (٨٣/٢)، البحر المحيط (٤٢٣/٦)، التبيان للطوسي (٣٥٣/٧)، التيسير للداني (١٦٠)، تفسير الطبري (٤٨/١٨)، تفسير القرطبي (١٥٥/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٥٩)، الحجة لأبي زرع (٤٩٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٩)، الغيث للصفاقسي (٣٠١)، الكشف للزمخشري (٤٤/٣)، الكشف للقيسي (١٣١/٢، ١٣٢)، المجمع للطبرسي (١١٨/٧)، المعاني للفراء (٢٤٣/٢)، تفسير الرازي (١٢٦/٢٣)، النشر لابن الجزري (٣٢٩/٢، ٣٣٠).

(٢) سقط في ج.

(٣) في ج: إذا.

ومن كسر استأنف وقطعه مما قبله، ومثل ذلك - في الكسر والاستئناف والإتيان لما قبله-: لبيك إن الحمد والنعمة لك، وأن الحمد.

اختلفوا في قوله - تعالى-: ﴿قُلْ كَمْ لَبِثْتُ... قُلْ إِنْ لَبِثْتُ﴾ [١١٢، ١١٤]: فقرأ ابن كثير^(١): ﴿قُلْ كَمْ لَبِثْتُ﴾ على الأمر، ﴿قُلْ إِنْ لَبِثْتُ﴾ على الخبر، ولا يدغم ﴿لَبِثْتُ﴾. هذه رواية البزى عن ابن كثير.

وروى قنبل عن النبيل عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿قُلْ كَمْ لَبِثْتُ... قُلْ إِنْ لَبِثْتُ﴾ جميعاً في الموضعين بغير ألف.

وقرأ نافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: ﴿قُلْ كَمْ لَبِثْتُ﴾ و: ﴿قُلْ إِنْ لَبِثْتُ﴾ بالألف فيهما على الخبر.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿قُلْ كَمْ لَبِثْتُ﴾ و: ﴿قُلْ إِنْ لَبِثْتُ﴾ على الأمر جميعاً. وأبو عمرو وحمزة والكسائي يدغمون التاء. والباقون لا يدغمون^(٢).

قال أبو علي: من قرأ: ﴿قُلْ كَمْ لَبِثْتُ﴾ كان على: قل أيها السائل عن لبثهم، و ﴿قال﴾ على الإخبار عنه. وزعموا أن في مصحف أهل الكوفة ﴿قُلْ﴾ في الموضعين؛ فكأن حمزة والكسائي قرأا على [ما في]^(٣) مصاحف أهل الكوفة. وأما وجه إدغام التاء في التاء في ﴿لَبِثْتُ﴾؛ فلتقارب مخرجي التاء والتاء، واجتماعهما في الهمس؛ فحسن الإدغام لذلك.

ووجه ترك ابن كثير للإدغام: تباين الحرفين في المخرجين، ألا ترى أن التاء من حيز الطاء والدال، والتاء من حيز الظاء والذال، فلما تباين المخرجان وكانا بمنزلة

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢١)، الإملاء للعكبري (٨٣/٢)، البحر المحيط (٤٢٤/٦)، التبيان للطوسي (٣٥٣/٧)، التيسير للداني (١٦٠)، تفسير الطبري (٤٩/١٨)، تفسير القرطبي (١٥٦/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٥٩)، الحجة لأبي زرع (٤٩٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٩)، الغيث للصفاقسي (٣٠١)، الكشف للقيسي (١٣٢/٢)، المجموع للطبرسي (١١٨/٧)، تفسير الرازي (١٢٦/٢٣)، النشر لابن الجزري (٣٣٠/٣).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢١)، البحر المحيط (٤٢٤/٦)، التبيان للطوسي (٣٥٣/٧)، التيسير للداني (١٦٠)، الحجة لابن خالويه (٢٥٩)، الحجة لأبي زرع (٤٩٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٩)، الغيث للصفاقسي (٣٠١)، الكشف للقيسي (١٥٩/١)، المجموع للطبرسي (١١٨/٧).

(٣) سقط في أ.

المنفصل، والمنفصل لا يلزم، فأثر البيان، ألا ترى أنهم بينوا المثليين في «اقتلوا» لما لم يكن الحرف من اللازم.

اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿لَا تَرْجِعُونَ﴾ [١١٥] و[القصص: ٣٩] في الياء والتاء:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم ههنا بالتاء مضمومة: ﴿تَرْجِعُونَ﴾، وفي «القصص»: ﴿لَا يُرْجِعُونَ﴾ بالياء مضمومة.

وقرأ^(١) نافع في «المؤمنين» ﴿تَرْجِعُونَ﴾ بضم التاء، وفي القصص ﴿يَرْجِعُونَ﴾ بفتح الياء، وكسر الجيم.

وقرأ حمزة والكسائي جميعاً ﴿تَرْجِعُونَ﴾ و: ﴿يَرْجِعُونَ﴾ بفتح الياء والتاء وكسر الجيم^(٢).

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿تَرْجِعُونَ﴾: ﴿وَلَبَّاءُ إِلَيْهِ رَجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]، ﴿وَلَبَّاءُ إِلَيْنَا لَمَنْفِلُونَ﴾ [الزخرف: ١٤]، وقوله: ﴿كُلُّ إِلَيْنَا رَجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٣]، وقوله: ﴿إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ﴾ [العنكبوت: ٨]؛ ألا ترى أن المصدر مضاف إلى الفاعل؟

فأما ما كان من الرجوع في الدنيا فإن الفعل فيه مسند إلى الفاعل؛ نحو: ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَىٰ طَائِفَةٍ مِّنْهُمْ﴾ [التوبة: ٨٣] و: ﴿لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ﴾ [المنافقون: ٨]، ﴿وَلَا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ﴾ [يس: ٥٠]، ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [يس: ٣١]، وكذلك ما^(٣) كان من أمور الآخرة التي لا يراد بها البعث؛ كقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَرْجِعُ الْأَمْرُ كُلَّهُ﴾ [هود: ١٢٣]، ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣] وقد تقدم ذكر هذا النحو.

(١) في ج: قال.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢١)، البحر المحيط (٤٢٤/٦)، التبيان للطوسي (٣٥٣/٧)، التيسير للداني (١٦٠)، تفسير القرطبي (١٥٦/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٥٩)، الحجة لأبي زرعة (٤٩٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٠)، الغيث للصفاسي (٣٠١)، الكشف للزمخشري (٤٥/٣)، الكشف للقيسي (١٣٢/٢)، المجمع للطبرسي (١٢٠/٧)، النشر لابن الجزري (٢٠٨/٢، ٢٠٩).

(٣) في أ: بما.

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ] ^(١)

ذكر اختلافهم في سورة النور

اختلفوا في التشديد والتخفيف من قوله -عز وجل-: ﴿وَفَرَضْنَاهَا﴾ [١]:
 فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ^(٢): ﴿وَفَرَضْنَاهَا﴾ مشدداً.
 وقرأها ^(٣) الباكون مخففة.

قال أبو علي: معنى ﴿وَفَرَضْنَاهَا﴾، فرضنا فرائضها، فحذف المضاف، وحسن
 إضافة الفرائض إلى السورة، وهى لله - سبحانه - لأنها مذكورة فيها، ومفهومة عنها.
 والتثقيل فى ﴿فَرَضْنَاهَا﴾ لكثرة ما فيها من الفرض، والتخفيف يصلح للقليل والكثير.
 ومن حجة التخفيف قوله: ﴿إِنَّ الَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ﴾ [القصص: ٨٥]،
 والمعنى: أحكام القرآن، وفرائض القرآن، كما أن التى فى سورة «النور» كذلك.
 وقرأ ابن كثير ^(٤) ﴿رَأْفَةً﴾ [٢] ههنا، وفى سورة الحديد ﴿رَأْفَةً﴾ [٢٧] ساكنة
 الهمزة، كذا قرأت على قبل، وقال لى قبل: كان ابن أبى بزة قد أوهم وقرأهما
 جميعاً بالتحريك، فلما أخبرته أنما هى هذه وحدها رجع.
 وقرأ الباكون: ساكنة الهمزة فيهما، ولم يختلفوا فى الهمز غير أن أبا عمرو كان
 إذا أدرج القراءة أو ^(٥) قرأ فى الصلاة غير همزتها إلى الألف.
 قال أبو زيد: رَأَفْتُ بالرجل أرؤف به رأفة ورأفة، ورأفت به أرأف به، وكل من
 كلام العرب.

ولعل ﴿رَأْفَةً﴾ التى قرأها ابن كثير لغة.

(١) زيادة من ج.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٢)، الإملاء للعكبرى (٨٣/٢)، البحر المحيط (٤٢٧/٦)،
 التبيان للطوسى (٣٥٧/٧)، التيسير للدانى (١٦١)، تفسير الطبرى (٥١/١٨)، تفسير
 القرطبى (١٥٨/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٥٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٢)، الغيث
 للصفاقسى (٣٠٢)، الكشف للقيسى (١٣٣/٢)، المجمع للطبرسى (١٢٣/٧)، المعانى
 للفراء (٢٤٤/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٣٠/٢).

(٣) فى ج: وقرأ.

(٤) ينظر: الإملاء للعكبرى (٨٣/٢)، البحر المحيط (٤٢٩/٦)، التبيان للطوسى (٣٥٩/٧)،
 التيسير للدانى (١٦١)، تفسير القرطبى (١٦٦/١٢)، تفسير الرازى (١٤٨/٢٣).

(٥) فى أ: و.

ومعنى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾: كأنه نهى عن رحمتها ؛ لأن رحمتها قد تؤدي إلى تضييع الحد، وترك إقامة عليهما.

اختلفوا فى قوله: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ﴾ [٦] فى ضم العين وفتحها: فقرأ حمزة والكسائى وحفص عن عاصم ﴿أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ﴾ بالضم. وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ فتحاً^(١).

قال أبو على: من نصب قوله: ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ نصبه بالشهادة، وينبغى أن يكون قوله: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ﴾ مبنياً على ما يكون مبتدأ، تقديره: ما الحكم، أو: [ما]^(٢) الغرض - أن يشهد أحدهم أربع شهادات؟ أو: فعليهم أن يشهدوا. وإن شئت حملته على المعنى ؛ لأن المعنى: يشهد أحدهم.

فقوله: ﴿بِاللَّهِ﴾ يجوز أن يكون من صلة «الشهادة»، ومن صلة «شهادات» إذا نصبت الأربع، وقياس من أعمل الثانى أن يكون قوله: ﴿بِاللَّهِ﴾ من صلة «شهادات»، وحذف من الأول؛ لدلالة الثانى عليه، كما تقول: ضربت وضربنى زيد. ومن رفع فقال: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ﴾ فإن الجار والمجرور من صلة ﴿شَهَدَاتٍ﴾.

ولا يجوز أن يكون من صلة «شهادة» ؛ لأنك إن وصلتها بالشهادة فقد فصلت بين الصلة والموصول ؛ ألا ترى أن الخبر الذى هو ﴿أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ﴾ يفصل؟! وقوله: ﴿إِنَّهُمْ لِمِنَ الْكَذِبِينَ﴾ [النور: ٨] فى قول من نصب ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ يجوز أن يكون من صلة «شهادة أحدهم»، وتكون الجملة التى هى ﴿إِنَّهُمْ لِمِنَ الْكَذِبِينَ﴾ فى موضع نصب ؛ لأن الشهادة كالعلم فيتعلق بها «إن» كما يتعلق بالعلم، والجملة فى موضع نصب بأنها مفعول به، و ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ﴾ ينتصب انتصاب المصادر.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٢)، الإعراب للنحاس (٤٣٣/٢)، الإملاء للعبرى (٨٤/٢)، البحر المحيط (٤٣٤/٦)، التبيان للطوسى (٣٦٣/٧)، التيسير للدانى (١٦١)، تفسير الطبرى (٦٤/١٨)، تفسير القرطبى (١٨٢/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٦٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٢)، الغيث للصفاسى (٣٠٢)، الكشف للقيسى (١٣٤/٢)، المجمع للطبرى (١٢٧/٧)، المعانى للفراء (٢٤٦/٢)، تفسير الرازى (١٦٦/٢٣)، النشر لابن الجزرى (٢٣٠/٢).

(٢) سقط فى ج.

ومن رفع: ﴿أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ﴾ لم يكن قوله: ﴿إِنَّهُ لَمِنَ الْكَذِبِ﴾ إلا من صلة «شهادات» دون [صلة]^(١) «شهادة»، كما كان قوله: «بالله» من صلة «شهادات» دون صلة «شهادة»؛ لأنك إن جعلته من صلة «شهادة» فصلت بين الصلة والموصول. وكلهم قرأ: ﴿وَالْخَمْسَةَ﴾ [٧] رفعاً^(٢) غير حفص عن عاصم فإنه قرأ ﴿وَالْخَمْسَةَ﴾ نصباً.

قال أبو علي: القول في ذلك: أن من نصب ﴿أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ﴾ وأضمر لقوله: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ﴾، أو حمّله على المعنى -نصب ﴿وَالْخَمْسَةَ﴾؛ لأن الخامسة من الشهادات؛ فيكون المعنى: شهد أربع شهادات بالله، والخامسة؛ فيكون محمولاً على ما حمل عليه الأربع في الإعراب؛ لأنه بمعناه. ومن رفع ﴿أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ﴾ على أنه خبر ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ﴾ لزمه أن يرفع الخامسة أيضاً - فيكون المعنى: «أربع شهادات، والشهادة الخامسة»، وما بعده من «أن» في موضع نصب. والخامسة بأن غضب الله هذا هو القياس، ويجعل الخامسة يتعلق بها الباء التي تقدر في: «بأن»؛ لأنه بمعنى الشهادة؛ فيتعلق به الجار كما يتعلق بالشهادة، كما يتعلق «إلى» بـ «الرفث» في [قوله]^(٣): ﴿أَلَفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] لما كان «الرفث» بمعنى: الإفضاء.

ولا يجوز أن يكون تعلقه بالشهادة الموصوفة بالخامسة؛ لأن الموصول إذا وصفته لم يتصل به شيء بعد الوصف، فرواية غير حفص عن عاصم: ﴿وَالْخَامِسَةَ﴾ يحملها على ما روى عنه من قوله: ﴿أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ﴾ المعنى: أربع شهادات، والخامسة.

ومن نصب الخامسة مع رفعه ﴿أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ﴾ حمّله على فعل دل عليه ما تقدم [لأن ما]^(٤) تقدم من قوله: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ﴾ يدل على: يشهد أحدهم،

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٣)، الإملاء للعكبري (٨٤/٢)، البحر المحيط (٤٣٤/٦)، التبيان للطوسي (٣٦٣/٧)، التيسير للداني (١٦١)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٣)، الغيث للصفاقسي (٣٠٢)، الكشاف للزمخشري (٥٢/٣)، الكشف للقيسي (١٣٥/٢)، المجمع للطبرسي (١٢٧/٧)، النشر لابن الجزري (٣٣١/٢).

(٣) سقط في ج.

(٤) في أ: لازماً.

ويشهد الخامسة بكذا. ومن نصب ﴿أربع شهادات بالله﴾ جاز في قوله: «والخامسة» أن يكون معطوفاً على ما في صلة المصدر [الأول]^(١)، وجاز أن يكون في صلة «شهادات»؛ لأنه لم يفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي، كما يفصل إذا رفع ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ﴾، فإن رفع ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ﴾ لم يكن إلا معطوفاً على صلة «شهادات»، ولا يجوز أن يعطف على صلة المصدر الأول؛ لأنك تفصل حينئذ بين الصلة والموصول بخبر الموصول، ويجوز ألا تقدر به العطف على الصلة، ولكن تضرر فعلاً يحمل عليه^(٢)، وتنصبه به. وإذا رفع «الخامسة»، وقد رفع الأربع، حمل الخامسة على الأربع؛ لأنها شهادة، كما أن «الأربع» شهادات، ومجموع ذلك خبر المبتدأ الذي هو ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ﴾. ومن نصب «الخامسة» وقد رفع ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ﴾ قطعه منه ولم يجعل الخبر المجموع، ولكن حمله على ما [في]^(٣) الكلام من معنى الفعل؛ كأنه: ويشهد الخامسة، يضرر هذا الفعل؛ لأن في الكلام دلالة عليه.

قال: ولم يختلفوا في الأولى أنها مرفوعة.

يعنى بالأولى قوله: ﴿وَالْخَامِسَةُ﴾ بعد قوله: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾، ﴿وَالْخَامِسَةُ﴾، ووجه ذلك: أنه لا يخلو أن يكون ما قبله من قوله: ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ﴾ مرفوعاً أو منصوباً:

فإن كان مرفوعاً أتبع الرفع، التقدير: شهادة أحدهم أربع ﴿وَالْخَامِسَةُ﴾؛ فيكون محمولاً على ما قبله من الرفع.

وإن كان ما قبله من قوله: ﴿أَرْبَعُ﴾ منصوباً قطعه عنه، ولم يحمله على النصب، وحمل الكلام على المعنى؛ لأن معنى قوله: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ﴾: عليهم أربع شهادات أو حكمهم أربع شهادات، ﴿وَالْخَامِسَةُ﴾؛ فيحمله على هذا. كما أن قوله: [من الكامل]

.....
إِلَّا رَوَاكِدَ جَمْرُهُنَّ هَبَاءً

معناه: ثم رواكد، فحمل قوله: [من الكامل]

(١) سقط في أ.

(٢) في ج: «على الخامسة». وكتب قبالتها في الحاشية عليه.

(٣) سقط في أ.

وَمُشَجِّجٍ أَمَّا سَوَاءٌ قَدْ آلِه (١) عليه.

ويجوز فى القياس النصب فى الخامسة الأولى: رُفِعَ ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ﴾ أو نصب، وإذا نصب، فعلى قوله: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ﴾ ﴿والخامسة﴾ فيعطفه على الأربع المنصوبة.

وإن رفع ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ﴾ ؛ جاز النصب فى الخامسة ؛ لأن المعنى: يشهد [أحدهم]^(٢) أربع شهادات، ويشهد الخامسة فينصبه لما فى الكلام من الدلالة على هذا الفعل، وأحسب أن غيرهم قد قرأ بذلك.

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿وَالْخَمْسَةُ أَن لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾، و ﴿أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [٧-٩]:

فقرأ نافع وحده^(٣): ﴿أَنَّ لَعْنَتَهُ اللَّهُ﴾، و: ﴿أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ﴾ بكسر الضاد رفعاً. وقرأ الباقون: ﴿أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ﴾، و: ﴿أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ﴾ مشددة النون فيهما. قال أبو الحسن: لا أعلم الثقيلة إلا الأجود^(٤) فى العربية ؛ لأنك إذا خففت فالأصل عندك^(٥) التثقيب فتخفف وتضمّر، فأن تجيء بما عليه المعنى، ولا تكون

(١) صدر وعجز اليتيم:

بادت وغير آيهن مع البلى

..... فبدا وغيب ساره المعزاء

وهما للشماخ بن ضرار فى ملحق ديوانه (٤٢٧ - ٤٢٨)، وأساس البلاغة (معز)، وشرح أبيات سيبويه (٣٩٦/١)، ولذى الرمة فى ملحق ديوانه ص (١٨٤٠ - ١٨٤١)، وبلا نسية فى أساس البلاغة (شجج)، والتاج (شجج)، وخزانة الأدب (١٤٧)، والكتاب (١٧٣/١ - ١٧٤)، واللسان (شجج).

(٢) سقط فى ج.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٢)، الإعراب للنحاس (٤٣٣/٢)، الإملاء للعكبرى (٨٤/٢)، البحر المحيط (٤٣٤/٦)، التبيان للطوسى (٣٦٣/٧)، التيسير للدانى (١٦١)، الحجة لابن خالويه (٢٦٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٣)، الغيث للصفاقسى (٣٠٢)، الكشف للزمخشري (٥٢/٢)، الكشف للقيسى (١٣٤/٢)، المجمع للطبرسى (١٢٧/٧)، المحتسب لابن جنى (١٠٢/٢)، تفسير الرازى (١٦٦/٢٣)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٣٠).

(٤) فى أ: أجود.

(٥) فى أ: عندى.

أضمرت، ولا حذفت شيئا - أجود، وكذلك: ﴿أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ﴾ [يونس: ١٠] وجميع ما فى القرآن مما يشبه هذا.

فأما قراءة نافع: ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾.

قال سيبويه: من قال: ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضِبَ اللَّهُ﴾ فمعناه عنده: أنه غَضِبَ اللَّهُ عليها - ولا تخفف فى الكلام أبداً وبعدها الأسماء إلا وأنت تريد الثقيلة على إضمار القصة فيها.

وكذلك قوله - عز وجل -: ﴿إِنِ اعْتَمَدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] فيمن خفف.

وعلى هذا قول الأعشى: [من البسيط]

..... قَدْ عَلِمُوا أَنَّ هَالِكَ كُلُّ مَنْ يَخْفَى وَيَتَّعِلُ^(١)

وإنما خففت الثقيلة المفتوحة على إضمار القصة والحديث، ولم تكن كالمكسورة فى ذلك؛ لأن الثقيلة المفتوحة موصولة، والموصول يتشبه بصلته أكثر من تشبه غير الموصول بما يتصل به^(٢)، فلم يخفف إلا على هذا الحد؛ ليدل على [أن]^(٣) اتصالها بصلتها أشد.

وأما قراءة نافع: ﴿أَنَّ غَضِبَ اللَّهُ﴾ فإن: ﴿أَنَّ﴾ فيه المخففة من الثقيلة، وأهل العربية يستقبحون أن تلى الفعل حتى يفصل بينها وبين الفعل بشيء، ويقولون: استقبحوا أن تحذف ويحذف ما تعمل فيه، وأن تلى ما لم تكن تليه من الفعل بلا حاجز بينهما؛ فتجتمع هذه الاتساعات فيها.

فإن فصل بينها وبين الفعل بشيء لم يستقبحوا ذلك كقوله: ﴿عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ رَضًى﴾ [المزمل: ٢٠]، و: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩] و: علمت أن قد قام.

وإذا فصل بشيء من هذا النحو بينه وبين الفعل زال بذلك أن تلى ما لم يكن حكمها أن تليه.

فإن قيل: فقد جاء: ﴿وَأَنَّ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩]، وجاء: ﴿تُؤَدَّى

(١) تقدم.

(٢) سقط فى أ.

(٣) سقط فى أ.

أَنْ بُرِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [النمل: ٨] فَإِنْ «ليس» تجرى مجرى ما ونحوها مما ليس بفعل.

فأما ﴿تُودِي أَنْ بُرِكَ﴾ فَإِنْ قَوْلُهُ: ﴿بُرِكَ﴾ على معنى الدعاء ؛ فلم يجز دخول «لا»، ولا «قد»، ولا «السين»، ولا شيء مما يصح [دخوله في الكلام]^(١)، فيصح به الفصل^(٢)، وهذا مثل ما حكاه من قولهم: أما أن جزاك الله خيرًا ؛ فلم يدخل^(٣) شيء من هذه الفواصل من حيث لم يكن موضعًا لها، وغير الدعاء في هذا ليس كالدعاء.

ووجه قراءة نافع: أن ذلك قد جاء في الدعاء ولفظه لفظ الخبر، وقد يجيء في الشعر، وإن لم يكن شيء يفصل بين «أن» وبين ما تدخل عليه من الفعل. فإن قلت: فلم لا تكون «أن». في قوله: ﴿أَنْ غَضِبَ اللَّهُ﴾ «أن» الناصبة للفعل وُصِّلَ بالماضي؟ فيكون كقول^(٤) من قرأ: ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً أَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٠].

فإن ذلك لا يسهل ؛ ألا ترى أنها متعلقة بالشهادة، والشهادة بمنزلة العلم لا تقع بعدها الناصبة؟! بعدد الناصبة؟!

قال أحمد: وروى عبيد عن أبي عمرو أنه قرأ: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ﴾ [١٥] مشددة التاء، مدغمة الذال، مثل ابن كثير.

[وروى] القطعي عن عبيد، وعبيد عن هارون عن أبي عمرو مثله. [قال أبو بكر]^(٥)، وهو رديء إلا أن تظهر الذال من «إذ».

قال بعض أصحاب أحمد بن موسى: «مثل قول ابن كثير» غلط، إنما ابن كثير يظهر الذال، ويشدد التاء، يريد: تَلَقَّوْنَهُ، وأبو عمرو لا يفعل ذلك، وإنما أراد عبيد عن أبي عمرو بقوله: مشددة التاء، مدغمة [الذال]^(٦): أنه يدغم الذال في التاء

(١) في ج: دخول الكلام عليه.

(٢) في ج: الفعل.

(٣) زاد في ج: في.

(٤) في ج: قول.

(٥) سقط في ج.

(٦) سقط في ج.

فيشدها ؛ لذلك رجع إلى كلام أحمد.

[وقرأ] أبو عمرو وحمزة والكسائي^(١): ﴿إِذْ تُلَقُّوْهُ﴾ مدغمة الذال في التاء.

والباقون يظهرون الذال عند التاء، وكلهم يخففها.

قال أبو علي: ابن كثير قد يدغم أحد المثلين في الآخر في الابتداء كما قال - عز وجل -: ﴿فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ﴾ [الأعراف: ١١٧]، يريد: ﴿تَتَلَقَّفُ﴾ ولا يجوز أن يدغم ههنا: ﴿إِذْ تَلْقَوْنَهُ﴾ كما أدغم في قوله: ﴿تَلْقَفُ﴾ ؛ لأن الذال من «إِذْ» ساكنة، فإذا أدغمها التقى ساكنان على وجه لا يستحسن ؛ ألا ترى أن الذال من ﴿إِذْ﴾ ليس بحرف لين كالألف في: ﴿لَا تَنَاجَوْا﴾ [المجادلة: ٩] فيدغم التاء من [قوله: ﴿تَلْقَوْنَ﴾]^(٢) كما يدغم من ﴿لَا تَنَاجَوْا﴾ فإذا كان كذلك لم يجز إدغام الذال من: ﴿إِذْ﴾ في التاء، وأما إذا حذفت التاء الثانية من «تلقونه» وأنت تريد «تلقونه» فبقيت تاء واحدة - لم يمتنع أن يدغم الذال من «إِذْ» في التاء من «تلقونه» فتصير تاء مشددة.

اختلفوا في قوله - تعالى -: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ﴾ [٢٤]:

فقرأ حمزة والكسائي^(٣): ﴿يَوْمَ يَشْهَدُ عَلَيْهِمْ﴾ بالياء.

وقرأ الباكون: ﴿تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ﴾ بالتاء.

قال أبو علي: الياء والتاء في هذا النحو كلاهما حسن، وقد مر نحوه.

[روى]^(٤) عباس عن أبي عمرو: ﴿وَلَيُضْرِبْنَ﴾ [٣١] على معنى: «كى» إن كان

صحيحاً.

وقرأ الباكون: ساكنة اللام على الأمر.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٣)، البحر المحيط (٤٣٨/٦)، تفسير القرطبي (٢٠٤/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٦٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٣، ٤٥٤)، الغيث للصفاقسي (٣٠٢)، الكشف للزمخشري (٥٤/٣)، تفسير الرازي (١٧٩/٢٣)، النشر لابن الجزري (٣/٢).

(٢) سقط في ج.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٤)، الإملاء للعكبري (٨٤/٢)، البحر المحيط (٤٤٠/٦)، التبيان للطوسي (٣٧٢/٧)، التيسير للداني (١٦١)، تفسير القرطبي (٢١٠/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٦٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٤)، الغيث للصفاقسي (٣٠٢)، الكشف للزمخشري (٥٦/٣)، الكشف للقيسي (١٣٥/٣)، المجمع للطبرسي (١٣٣/٧)، المعاني للفراء (٢٤٨/٢)، النشر لابن الجزري (٣٣١/٢).

(٤) سقط في ج.

قال أبو على: تقدير اللام الجارة في هذا الموضع فيه بعد ؛ لأنه [ليس]^(١) المراد: من أجل الضرب، فإذا لم يسغ هذا وجب [أن تكون]^(٢) اللام للأمر، كما أن ما بعده وما قبله كذلك، وذلك: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْضُوا... وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَعْضَضْنَ... وَلَيَضْرِبَنَّ يَصَاصِيهُنَّ عَلَىٰ جُوهِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾ [النور: ٣٠، ٣١].

فهذا كله على الأمر والنهي، والمراد: مرهم بهذه الأشياء. فإن كسر أبو عمرو اللام في ﴿وَلَيَضْرِبَنَّ﴾ فإنما كسرهما؛ لأن أصل هذه اللام الكسر في نحو^(٣): «ليذهب زيد». كما أن أصل الهاء من: «هى» و «هو»: الكسر [والضم]^(٤)، وإنما تسكن مع لام الأمر وحروف^(٥) العطف على التشبيه بَعْضُ وَكُتِفِ، ونحو ذلك. اختلفوا في خفض الراء ونصبها من قوله -عز وجل-: ﴿غَيْرِ أُولَىٰ الْإِرْبَةِ﴾ [٣١]: فقرأ عاصم -في رواية أبي بكر- وابن عامر: ﴿غَيْرِ أُولَىٰ الْإِرْبَةِ﴾ نصباً^(٦). وقرأ الباقر وحفص عن عاصم: ﴿غَيْرِ أُولَىٰ﴾ خفضاً.

قال أبو على: ﴿غَيْرِ﴾ فيمن جر صفة للتابعين، المعنى: لا يبدن زينتهن إلا للتابعين الذين لا إربة لهم في النساء، والإربة: الحاجة، لأنهم في أنهم لا إربة لهم كالأطفال الذين لم يظهروا على عورات النساء، أى: لم يَقُوهَا عليها. ومنه قوله -عز وجل-: ﴿فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ﴾ [الصف: ١٤] وجاز وصف التابعين بـ «غير»؛ لأنهم غير مقصودين بأعيانهم؛ فأجرى لذلك^(٧) مجرى النكرة، كما أن قولك: «مررت برجل أبى عشرة أبوه»، جاز أن تعمله عمل الفعل؛ لما لم تكن العشرة عشرة بأعيانهم.

(١) سقط في ج.

(٢) سقط في ج.

(٣) في أ: النحو.

(٤) سقط في ج.

(٥) في ج: حرف.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٤)، الإعراب للنحاس (٤٣٩/٢)، البحر المحيط (٤٤٩/٦)، التبيان للطوسي (٣٧٩/٧)، التيسير للداني (١٦١)، تفسير الطبري (٩٧/١٨)، تفسير القرطبي (٢٣٦/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٦١)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٥)، الغيث للصفاقسي (٣٠٢)، الكشف للزمخشري (٦٢/٣)، الكشف للقيسي (١٣٦/٢)، المجمع للطبرسي (١٣٦/٧)، المعاني للفراء (٢٥٠/٢)، تفسير الرازي (٢٠٩/٢٣)، النشر لابن الجزري (١٤٢/٢).

(٧) في ج: ذلك.

وقد قيل: إن التابعين جاز أن يوصفوا بـ «غير» في نحو هذا؛ لِقَصْرِ الوصف على شيء بعينه، فإذا قصر على شيء بعينه زال الشياخ عنه واختص، والتابعون ضربان: ذو إربة، وغير ذي إربة، وليس ثالث، وإذا كان كذلك جاز - لاختصاصه - أن يجرى وصفاً على المعرفة، وعلى هذا ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] وكذلك: ﴿لَّا يَسْتَوِ الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥]؛ لأن المسلمين وغيرهم لا يخلون من أن يكونوا أصحاء أو زَمَنِي، فإذا وصفوا بأحد القسمين زال الشياخ فساغ الوصف به لذلك.

ومن نصب ﴿غَيْرِ﴾ احتمل ضربين:

أحدهما: أن تكون استثناء، التقدير: لا يبدین زینتهن للتابعین إلا ذا الإربة منهم^(١)، فإنهن لا يبدین زینتهن لمن كان منهم ذا إربة.

والآخر: أن تكون حالاً، المعنى: الذين يتبعونهم عاجزين عنهم، وذو الحال: ما في التابعين من الذكر.

كلهم قرأ: ﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [٣١] و: ﴿يَتَأَيُّهُ السَّاجِرُ﴾ [الزخرف: ٤٩] و: ﴿أَيُّهُ الثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١] بفتح الهاء غير ابن عامر؛ فإنه قرأ: ﴿أَيُّهُ﴾ بضم الهاء في الثلاثة [الأحرف]^(٢).

وكلهم يقف ﴿أَيُّهُ﴾ بالهاء في الثلاثة، إلا أبا عمرو والكسائي فإنهما وقفنا: ﴿أَيُّهَا﴾^(٣) بالألف على الثلاثة الأحرف.

قال أحمد: ولا ينبغي أن يتعمد الوقف عليها؛ لأن الألف سقطت في الوصل؛ لسكونها وسكون اللام، أخبرني محمد بن يحيى الوراق، قال: حدثني محمد بن سعدان عن الكسائي أنه كان يقف: ﴿أَيُّهَا﴾ بالألف^(٤).

قال أبو علي: الوقف على^(٥) ﴿يَتَأَيُّهُ﴾ من قوله: ﴿يَتَأَيُّهُ السَّاجِرُ﴾ ونحوه

(١) في ج: منهن.

(٢) سقط في ج.

(٣) سقط في ج.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٤)، البحر المحيط (٤٥٠/٦)، التبيان للطوسي (٣٧٩/٧)، التيسير للداني (١٦٢)، تفسير القرطبي (١٣٩/١٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٥)، الغيث للصفاقسي (٣٠٢)، الكشف للقيسي (١٣٦/٢)، النشر لابن الجزري (١٤٢/٢).

(٥) زاد في ج: قوله.

بالألف؛ لأنها إنما كانت سقطت؛ لسكونها وسكون لام المعرفة، كما قال أحمد، فإذا وقفت عليه زال التقاء الساكنين؛ فظهرت الألف، كما أنك لو وقفت على: ﴿مُحْيِي﴾ من قوله: ﴿غَيْرَ مُحْيِيٍّ أَلْصِيدِ﴾ [المائدة: ١] - لرجعت الياء المحذوفة؛ لسكونها وسكون اللام، وإذا كان حذف الألف من: «ها» التي للتنبيه من ﴿يا أيها﴾ تحذف لهذا، فلا وجه لحذفها للوقف؛ ألا ترى أن من حذف الياء من الفواصل، والقوافي نحو: ﴿وَأَلِيلٍ إِذَا يَسَّرَ﴾ [الفجر: ٤]، [ونحوه، من الكامل] وَيَغْضُ الْقَوْمَ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِ^(١) لم يحذف الألف من قوله: ﴿وَأَلِيلٍ إِذَا يَفْشَى﴾ [الليل: ١].

ولا من نحو قوله: [من الرجز]

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالذُّيُونُ تُقْضَى^(٢)

وقد حذف الألف من بعض القوافي للضرورة والحاجة إلى إقامة القافية؟! فإن جعلت الحذف من «ها» من ﴿يَتَأَيَّهْ﴾ على هذا الوجه لم يسغ؛ لأنه لا حاجة هنا ولا ضرورة، ومما يضعف ذلك أن الألف في حرف، والحروف لا يحذف منها إلا أن تكون مضاعفة^(٣).

فأما ضم ابن عامر الهاء من ﴿يَا أَيُّهُ السَّاجِرُ﴾ فلا يتجه؛ لأن آخر الاسم هو الياء الثانية من «أى»؛ فينبغي أن يكون المضموم آخر الاسم، ولو جاز أن يضم هذا من

(١) تقدم.

(٢) الرجز لرؤية في ديوانه (٧٩)، واللسان (أضض، دين)، والأغاني (٣١١/٢٠)، والخصائص (٩٦/٢)، وسمط اللآلي (٢٣١)، وشرح أبيات سيويه (٣٥٥/٢)، وشرح شواهد الشافية (٢٣٣)، والمقاصد النحوية (١٣٩/٣)، وتهذيب اللغة (٩٨/١٢، ٩٨/١٤)، والتاج (أضض، معض، دين، روى)، وكتاب العين (٢٨٨/١، ٤٣٤/٧)، ومجمل اللغة (١/١٤٨)، ومقاييس اللغة (١٥/١)، وبلا نسبة في جهمرة اللغة (٥٧، ٩٠٤)، ورصف المباني (٣٥٤)، وسر صناعة الإعراب (٤٩٣/٢، ٥٠٢، ٥١٣، ٥١٤)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣٠٥/٢)، وشرح المفصل (٢٥/١، ٣٣/٩)، والكتاب (٢١٠/٤)، ومجمل اللغة (٢/٣٠٥)، ومقاييس اللغة (٣٢٠/٢)، والمخصص (٣٠٠/١٢، ١٥٥/١٧)، وديوان الأدب (٢٣٤/٤).

(٣) ثبت ههنا في ج: «يتلوه في الجزء الأربعين - إن شاء الله - فأما ضم ابن عامر الهاء في يا أيه الساحر فلا يتجه. والحمد لله. وصلى الله على سيدنا محمد النبي وعلى آله وسلم تسليمًا. وكتبه العباس بن أحمد بن أبي مؤاس في شهر رمضان سنة أربع وثلاثمائة».

حيث كان مقترناً بالكلمة لجاز أن تضم الميم من «اللهم» ؛ لأنه آخر الكلمة. ووجه الإشكال في ذلك والشبهة: أنه وجد هذا الحرف قد صار في بعض المواضع التي يدخل فيها بمنزلة ما هو من نفس الكلمة، نحو: مررت بهذا الرجل، و غلام هذه المرأة، وليست «يا» وغيرها من الحروف التي ينه بها كذلك، فلما وجدها في أوائل المبهمة كذلك وفي الفعل في قول أهل الحجاز: «هَلُمَّ»، جعله في الآخر -أيضاً- بمنزلة شيء من نفس الكلمة، كما كان في الأول كذلك، واستجاز حذف الألف اللاحق للحرف لما رآه قد حذف في قولهم: «هَلُمَّ» ؛ فأجرى عليه الإعراب لما كان كالشيء الذي من نفس الكلمة.

فإن قلت: فإنه قد حرك الياء التي قبلها بالضم في: «يا أيُّه الرجل» -فإنه يجوز أن يقول: إن ذلك في هذا الموضع كحركات الإتيان نحو: امرؤ وامرئ، ونحو ذلك. فهذا لعله وجه شبهته، وينبغي ألا يقرأ بذلك ولا يؤخذ به.

ومما يقوى الشبهة أن ﴿ها﴾ هذه قد لحقت في الآخر كما لحقت في الأول ؛ ألا ترى أنهم قد قالوا فيما أنشده أبو زيد: [من الوافر]

تَبُّكَ الْحَوْضُ عَلَّاهَا وَنَهْلَى وَدُونَ ذِيَادِهَا عَطْنٌ مَنِيمٌ^(١)
 إن «ها» للتنبيه ؛ لأن «علَى» و «نهلى»: حالان، فلما كانت إذا لحقت أولاً بمنزلة شيء من نفس الكلمة، كذلك قدرها إذا لحقت آخرًا.

قال أحمد: وروى أبو عمر الدوري عن الكسائي^(٢) ﴿كَمْشَكَاةٌ﴾ [٣٥] بكسر الكاف الثانية، لم يروها غيره.

قال أبو علي: الإمالة في قوله: «كمشكاة» غير ممتنعة ؛ لأن الألف فيها لا تخلو من أن تكون منقلبة عن الياء، أو عن الواو، وعن أيهما كان الانقلاب لم تمتنع إمالة الألف ؛ لأنها إذا ثُبِتَتْ انقلبت ياء.

قال: [من الرجز]

(١) البيت لعاهان بن كعب في اللسان (علل، نهل)، والتاج (علل، نهل)، وبلا نسبة في اللسان (نوم)، ومقاييس اللغة (١/١٨٦).

ويروى: «خلف» بدلاً من «دون».

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٤)، تفسير القرطبي (١٢/٢٦١)، الحجة لابن خالويه (٢٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٥)، الغيث للصفافسي (٣٠٣)، النشر لابن الجزري (٢/٣٨).

كَأَنَّمَا حَوَّلَهَا لِمَنْ رَقَبَ بِمِذْعَيْنِ نَفْبَةً مِّنَ الْجَرَبِ^(١)
 ذ «مذعا» مثل: «مشكا».

وقوله: ﴿فِيهَا مَصْبَاحٌ﴾ [٣٥] صفة للمشكاة ؛ لأنها جملة فيها ذكر يعود إلى الموصوف، و «المصباح» يرتفع بالظرف، وكذلك قالوا فى قوله -عز وجل-: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ﴾ [النور: ٣٦] إن قوله: ﴿فِي بُيُوتٍ﴾ تقديره: كمشكاة فيها مصباح فى بيوت أذن الله، ففى قوله: ﴿فِي بُيُوتٍ﴾ ضمير مرفوع يعود إلى الموصوف؛ لأن الظرف فى الصفة مثله^(٢) فى الصلة، وقوله: ﴿أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ﴾ صفة للبيوت، والعائد منه إلى البيوت الذكر الذى فى قوله: ﴿تُرْفَعُ﴾ ومعنى ترفع:بنى كقوله: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ﴾ [البقرة: ١٢٧].

[قرأ] ابن كثير ونافع وابن عامر وحفص عن عاصم ﴿دُرَى﴾ [٣٥] بضم الدال وكسر الراء مشددة الياء من غير همز.

أبو عمرو والكسائى^(٣): ﴿دُرَى﴾ مهموز بكسر الدال.

[وقرأ] أبو بكر عن عاصم: ﴿دُرَى﴾ [مهموز]^(٤) بضم الدال، وكذلك حمزة. قال أبو على: من قرأ: ﴿دُرَى﴾ احتمل قوله أمرين:

أحدهما: أن يكون نسبة إلى الدر ؛ وذلك لفرط ضيائه ونوره، كما أن الدر كذلك، ويجوز أن يكون: «فُعَيْلًا» من الدرء، فخفف الهمزة، فانقلبت ياء كما تنقلب من النسب والنبيء، ونحوه إذا خففت ياء.

ومن قرأ: ﴿دُرَى﴾ كان «فُعَيْلًا» من «الدرء» مثل: السكير والفيسيق، والمعنى: أن الخفاء يدفع عنه لتلألؤه فى ظهوره ؛ فلم يخف كما خفى نحو السها، وما لم

(١) الرجز بلا نسبة فى تهذيب اللغة (٣/١٥٠).

ويروى: «أوسطها» بدلًا من «حوأبها».

(٢) زاد فى ج: معها.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٤)، الإعراب للنحاس (٤٤١/٢)، البحر المحيط (٤٥٦/٦)، التبيان للطوسى (٣٨٥/٧)، التيسير للدانى (١٦٢)، تفسير الطبرى (١٠٩/١٨)، تفسير القرطبى (٢٦١/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٦)، الغيث للصفاقسى (٣٠٣)، الكشاف للزمخشري (٦٨/٣)، الكشف للقيسى (١٣٧/٢)، المحتسب لابن جنى (١٤١/٧)، المعانى للأخفش (٤٢٠/٢)، المعانى للفراء (٢٥٢/٢)، تفسير الرازى (٢٣٦/٢٣)، النشر لابن الجزرى (٣٣٢/٢).

(٤) سقط فى ج.

يضئ من الكواكب.

قال أبو عثمان عن الأصمعي عن أبي عمرو قال: مذ خرجت من الخندق لم أسمع أعرابياً يقول إلا ﴿كَأَنَّهُ كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ بكسر الدال.

قال الأصمعي: فقلت: أفهمزون؟

قال: إذا كسروا فحسبك، قال: أخذوه من: درأت النجوم، تَدْرَأُ: إذا اندفعت، وهذا «فُعِيلٌ» منه، ومن قرأ: ﴿دُرِّيٌّ﴾ كان «فُعَيْلاً» من الدرء الذي هو الدفع، وإن خففت الهمزة من [هذا]^(١) قلت: ﴿دُرِّيٌّ﴾.

وقد حكى سيويه عن أبي خطاب: كوكب دُرِي في الصفات، ومن الأسماء المُرِيق: العصفور، ومما يمكن أن يكون من^(٢) هذا البناء قولهم: العُلْيَّة ؛ ألا تراه من علا ؛ فهو «فُعِيلٌ» منه، ومنه السُرِّيَّة الأولى أن تكون «فُعَيْلة» ؛ وذلك أنها^(٣) لا تخلو من أن تكون من السر أو السراة أو السرو أو السرور، فالأشبه أن تكون «فُعَيْلة» من السر؛ ولأن صاحبها إذا أراد استيلادها لم يمتنها، ولم يبتذلها كما^(٤) تبتذل له من لا تراد للاستيلاء، ولا تكون «فُعَيْلة» من السراة ؛ لأن السراة: الظهر، وهي لا تؤتى من ذلك المأتى، ومن رأى ذلك جاز عنده أن تكون عنده: فُعَيْلة من السراة، ولا تكون فُعَيْلة من السّر ؛ لأن السر لا يتجه فيها، إلا أن يريد: أن المولى قد يسرها عمن حدثه، ويجوز إن أخذتها من السرور - لأن صاحبها يُسَرُّ بها من حيث كانت نفساً عن الحرّة - أمران:

أحدهما: أن تكون «فُعَيْلة» من السرور.

والآخر: أن تكون «فُعَيْلة» من السر، فأبدل من لام فُعَيْلة - للتضعيف - حرف اللين، وأدغم ياء فُعَيْلة فيها فصار سُرِّيَّة.

[قرأ]^(٥) ابن كثير وأبو عمرو بالتاء مفتوحة ونصب الدال من ﴿تَوْقَدُ﴾ [٣٥].

[وقرأ] نافع وابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿يُوقَدُ﴾ مضمومة الياء مفتوحة القاف

(١) سقط في ج.

(٢) في ج: في.

(٣) في ج: أنه.

(٤) في أ: لما.

(٥) سقط في أ.

مضمومة الدال .

[وقرأ] حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ﴿تَوَقَّدْ﴾ بضم التاء والدال .

وروى أبان عن عاصم ﴿يُوقَّدْ﴾ مثل نافع .

[وقرأ] القطعي عن عبيد عن هارون عن أبي عمرو عن عاصم بن بهدلة، وأهل الكوفة: ﴿تَوَقَّدْ﴾ برفع الدال، مشددة، مفتوحة الواو .

قال أبو علي: ومعنى: ﴿تَوَقَّدْ مِنْ شَجَرَةٍ﴾، أى: من زيت شجرة، فحذف المضاف، يدلك^(١) على ذلك: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضَوِّءُ﴾ [النور: ٣٥] .

قال أبو علي: قول ابن كثير وأبي عمرو: ﴿تَوَقَّدْ﴾ على أن فاعل «توقد»: المصباح، وهو البين^(٢)؛ لأن المصباح هو الذى يتوقد .

قال: [من الطويل]

سَمَوْتُ إِلَيْهَا وَالْجُجُومُ كَأَنَّهَا مَصَابِيحُ رُهْبَانٍ تُشَبُّ لِقْفَالٍ^(٣)
ومن قال: ﴿يُوقَّدْ﴾ كان كمن قرأ: ﴿تَوَقَّدْ﴾ فى أنه جعل فاعل الفعل المصباح، كما جعل فاعله المصباح فى ﴿تَوَقَّدْ﴾ .

ومن قرأ ﴿تَوَقَّدْ﴾ كان فاعله الزجاجه، والمعنى على مصباح الزجاجه، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، فقال: ﴿تَوَقَّدْ﴾ فحمل الكلام على لفظ الزجاجه، أو يريد بالزجاجه القنديل؛ فيقول: ﴿تَوَقَّدْ﴾ على لفظ الزجاجه، وإن كان يريد القنديل .

ومن قال: ﴿تَوَقَّدْ﴾ برفع الدال وتشديد القاف وفتحها، فإنه يحمل الكلام على الزجاجه، والمعنى: تتوقد وحذف التاء الثانية .

حدثنا الكندى قال: حدثنا المؤمل قال: حدثنا إسماعيل عن أبي رجاء، قال: سألت الحسن عن قول [الله - جل وعز-]^(٤): ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾

(١) فى ج: يدل .

(٢) فى ج: الزيت .

(٣) البيت لامرئ القيس فى ديوانه (٣١)، وخزانة الأدب (٣٢٨/١)، والدرر (١٣/٤)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (٢٤٦/١) .

ويروى: «نظرت إليها» بدلاً من «سموت إليها» .

(٤) سقط فى أ .

[النور: ٣٥] إلى قوله: ﴿تُورُّ عَلَى نُورٍ﴾ [النور: ٣٥] قال: مثل هذا القرآن في القلب كمشكاة: ككوة فيها مصباح، ﴿الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾.

اختلفوا في فتح الباء وكسرها من قوله - تعالى -: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا﴾ [٣٦] فقرأ عاصم - في رواية أبي بكر - وابن عامر^(١): ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا﴾ بفتح الباء.

وقرأ الباقر: ﴿يُسَبِّحُ﴾ بكسر الباء، وكذلك حفص عن عاصم أيضًا. حدثني أحمد بن أبي خيثمة وإدريس بن عبد الكريم جميعًا عن خلف عن الضحاك بن ميمون عن عاصم ﴿يُسَبِّحُ﴾ بكسر الباء.

وروى بكار عن أبان عن عاصم: ﴿يُسَبِّحُ﴾ بكسر الباء أيضًا.

قال أبو علي: من قرأ^(٢): ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا﴾ ففتح الباء فعلى أنه أقام الجار والمجرور مقام الفاعل، ثم فسر: مَنْ يسبح؟ فقال: ﴿رِجَالٌ﴾ أى: يسبح له فيها رجال، فرفع رجالًا بهذا المضمرة الذي دل عليه قوله: ﴿يُسَبِّحُ﴾؛ لأنه إذا قال: «يسبح» دل على فاعل التسبيح.

ومثل هذا قول الشاعر: [من الطويل]

لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ (٣)

لما قال: «ليبك يزيد»، دل على فاعل البكاء، فكأنه قيل: من يبكيه؟ فقيل: ضارع لخصومة، والوجه ﴿يُسَبِّحُ﴾، كما قرأه الجمهور؛ فيكون فاعل ﴿يُسَبِّحُ﴾: ﴿رِجَالٌ﴾ الموصوفون بقوله: ﴿لَا تُلْهِيمُ صَفَتَهُ﴾ [النور: ٣٧].

[قرأ] حمزة والكسائي: ﴿وَاللَّهُ خَالِقُ كُلِّ دَابَّةٍ﴾ [٤٥] بألف^(٤).

و [قرأ]^(٥) الباقر: ﴿خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ﴾ بغير ألف.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٥)، الإعراب للنحاس (٤٤٤/٢)، البحر المحيط (٤٥٨/٦)، التبيان للطوسي (٣٨٨/٧)، التيسير للداني (١٦٢)، تفسير الطبري (١١٢/١٨)، تفسير القرطبي (٢٧٥/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٦)، الغيث للصفاسي (٣٠٣)، الكشف للقيسي (١٣٩/٢)، المجمع للطبرسي (١٤١/٧)، المعاني للفراء (٢٥٣/٢)، تفسير الرازي (٤/٢٤)، النشر لابن الجزري (٣٣٢/٢).

(٢) في أ: قال.

(٣) تقدم.

(٤) في ج: بالألف.

(٥) سقط في ج.

قال أبو على: حجة من قال: ﴿خَالِقٌ﴾ قوله: ﴿اللَّهُ خَلِيقٌ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، وقوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَلِيقٌ كُلِّ شَيْءٍ فَأَعْبُدُوهُ﴾ [الأنعام: ١٠٢]. ومن قال: ﴿خَلَقَ﴾؛ فلائنه فعل ذلك فيما مضى، وحجته قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [إبراهيم: ١٩]، وقوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدْ رُفِّقَ بِهِ﴾ [الفرقان: ٢].

قال: ﴿وَلْيُبَيِّنْ لَهُمْ﴾ [٥٥] كُتِبَ في سورة «الكهف». [قرأ] حفص عن عاصم ﴿وَلْيُبَيِّنْ لَهُمْ﴾ مشددة، وكذلك في: «سأل سائل» مشددة، وتخفف في «التحريم»، و«نون» و«الكهف». وقرأ حمزة والكسائي وابن عامر: ﴿وَلْيُبَيِّنْ لَهُمْ﴾ مشددة، وخففوا التي في «الكهف» و«التحريم»، و«نون». وقد ذكر في سورة الكهف.

[وقرأ] ابن كثير وعاصم^(١) - في رواية أبي بكر - في «النور» مخففة، ﴿وَلْيُبَيِّنْ لَهُمْ﴾ وكذا كل شيء في القرآن خفيف.

قال أبو على: قد مر القول فيه فيما تقدم في سورة الكهف. [قرأ] ابن كثير وحمزة والكسائي ونافع في رواية ورش وابن سعدان عن إسحاق المسيبي عن نافع^(٢): ﴿وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقِيهِ﴾ [٥٢] موصولة بياء. وقال قالون عن نافع: ﴿وَيَتَّقِيهِ فَأُولَئِكَ﴾ بكسر الهاء لا يبلغ بها الياء. وقرأ أبو عمرو وعاصم - في رواية أبي بكر - وابن عامر^(٣): ﴿وَيَتَّقِيهِ﴾^(٤) جزماً.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٦)، الإعراب للنحاس (٤٥١/٢)، البحر المحيط (٤٦٩/٦)، التبيان للطوسي (٤٠٢/٧)، التيسير للداني (١٦٣)، تفسير الطبري (١٢٢/١٨)، تفسير القرطبي (٣٠٠/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٦٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٩)، الغيث للصفاقسي (٣٠٤)، الكشف للقيسي (١٤٢/٢)، المجمع للطبرسي (١٥١/٧)، المعاني للفراء (٢٥٩/٢)، تفسير الرازي (٢٤/٢٦)، النشر لابن الجزري (٣٣٣/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٦)، البحر المحيط (٤٦٨/٦)، التبيان للطوسي (٤٠٠/٧)، التيسير للداني (١٦٣)، تفسير القرطبي (٢٩٥/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٦٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٧)، الغيث للصفاقسي (٣٠٣)، الكشف للقيسي (١٤٠/٢)، المجمع للطبرسي (١٤٩/٧)، النشر لابن الجزري (٣٠٧/١).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٦)، البحر المحيط (٤٦٨/٦)، التبيان للطوسي (٤٠٠/٧)، التيسير للداني (١٦٢)، تفسير القرطبي (٢٩٥/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٦٣)، السبعة =

[وقرأ] حفص عن عاصم: ﴿وَيَتَقَّهْ فَاُولَئِكَ﴾ ساكنة القاف مكسورة الهاء بغير ياء مختلصة الكسرة.

[وروى]^(١) أبو عمارة عن حفص عن عاصم: ﴿وَيَتَقَّهْ فَاُولَئِكَ﴾ مكسورة القاف ساكنة الهاء، وكذلك روى أبو عمارة عن حمزة.

قال أبو على: قول من قال: ﴿وَيَتَقَّهْ﴾ موصولة بياء، هو الوجه؛ لأن الهاء [ما]^(٢) قبلها متحرك وحكمها إذا تحرك ما قبلها أن تتبعها الياء في الوصل. وما رواه قالون عن نافع: ﴿وَيَتَقَّهْ فَاُولَئِكَ﴾ لا يبلغ به^(٣) الياء، وجهه: أن الحركة ليست تلزم ما قبل الهاء؛ ألا ترى أن الفعل إذا رفع دخلته الياء، وإذا دخلت الياء اختير حذف الياء بعد الهاء في الوصل مثل: ﴿عليه﴾ فلما كان الحرف المحذوف لا يلزم حذفه صار كأنه في اللفظ، كما أن الحرف لما لم يلزم حذفه في قوله: [من الرجز]

وَكَحَّلَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَارِ

صار كأنه في اللفظ؛ فلم يهزم الواو، فكذلك لم يثبت في الآية الياء بعد الهاء. وقول^(٥) أبي عمرو وعاصم - في رواية أبي بكر - وابن عامر: ﴿وَيَتَقَّهْ﴾ جزماً - فإن قول من تقدم أبين من هذا.

وجهه: أن ما يتبع هذه الهاء من الواو والياء زائدة فرد إلى الأصل، وحذف ما يلحقه من الزيادة، ويقوى ذلك أن سيبويه يحكى أنه سمع من يقول: «هذه أمة الله»، في الوصل والوقف، وهذه الهاء التي في «هذه» قد أجروها مجرى [هاء]^(٦) الضمير، فكما استجازوا الحذف في هذه فكذلك يجوز الحذف في^(٧) هذه الهاء التي للضمير.

= لابن مجاهد (٤٥٧)، الغيث للصفاقسى (٣٠٣)، الكشف للزمخشري (٧١/٣)، الكشف للقيسى (١٤٠/٢)، المجمع للطبرسى (١٤٩/٧)، النشر لابن الجزرى (٣٠٦/١)، (٣٠٧).

(٤) سقط في ج.

(١) سقط في ج.

(٢) سقط في ج.

(٣) في أ: فيها.

(٤) تقدم.

(٥) في ج: وقرأ.

(٦) سقط في ج.

(٧) في ج: من.

وزعم أبو الحسن: أن: [من الطويل]

..... لَهْ أَرْقَانِ^(١)

ونحوه لغة يجرونها في الوصل مجراها في الوقف، فيحذفون منها كما حذفوا في الوقف، وحملها سيبويه على الضرورة، وعلى أنه أجرى الوصل مجرى الوقف. وأما ما رواه حفص عن عاصم: ﴿وَيَتَّقِهِ﴾ فإن وجهه: أن ﴿تَقِهِ﴾ من: ﴿يَتَّقِهِ﴾ مثل: كَتَبَ، فكما يسكن نحو: كَتَبَ، كذلك أسكن^(٢) القاف من: ﴿تَقِهِ﴾.

وعلى هذا قول الشاعر: [من الطويل]

..... لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ^(٣)

ومثله: [من الرجز]

فَبَاتَ مُنْتَضِبًا وَمَا تَكَرَّدَسَا^(٤)

فلما أسكن ما قبل الهاء لهذا الشبه^(٥)، حرك الهاء بالكسر، كما حرك الدال بالفتح في: «لم يَلِدْهُ».

قال: [قرأ ابن كثير]^(٦) فيما قرأت على قبل: ﴿سَحَابٌ﴾ [٤٠] منونة ﴿ظلماتٍ﴾ مكسورة التاء ينونهما جميعًا.

وقال ابن أبي بزة^(٧): ﴿سَحَابٌ ظُلُمَاتٍ﴾ مضافًا.

[وقرأ الباقون: ﴿سَحَابٌ ظُلُمَاتٍ﴾]^(٨) رفع جميعًا منون.

قال أبو علي: قوله -عز وجل-: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ﴾ [٤٠] معناه: أو

(١) تقدم.

(٢) في أ: سكن.

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

(٥) في أ: التشبيه.

(٦) في ج: قرأت على ابن كثير.

(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٥)، الإعراب للنحاس (٤٤٦/٢)، الإملاء للعكبري (٨٥/٢)، البحر المحيط (٤٦٢/٦)، التيسير للداني (١٦٢)، تفسير القرطبي (٢٨٤/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٦٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٧)، الغيث للصفاقسي (٣٠٣)، الكشف للزمخشري (٧٠/٣)، الكشف للقيسي (١٣٩/٢)، المجمع للطبرسي (١٤٥/٧)، تفسير الرازي (٩/٢٤)، النشر لابن الجزري (٣٣٢/٢).

(٨) سقط في ج.

كذى ظلمات، ويدل على حذف المضاف قوله -تعالى-: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَكْدُ لَوْ يَكْدُ يَرْنَهَا﴾ [النور: ٤٠] فالضمير الذى أضيف إليه ﴿يَكْدُ﴾ يعود إلى المضاف المحذوف، ومعنى ذى ظلمات: أنه فى ظلمات.

ومثل حذف المضاف هنا حذفه فى قوله: ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٩] فتقديره: أو كذوى صيب من السماء، أو أصحاب صيب، فحذف المضاف، كما حذف من^(١) قوله: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ﴾، ومعنى: ﴿ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾: ظلمة البحر، وظلمة الموج، وظلمة الموج الذى فوق الموج.

وقوله -تعالى-: ﴿فَكَادَىٰ فِي الظُّلُمَاتِ﴾ [الأنبياء: ٨٧] ظلمة البحر، وظلمة جوف^(٢) الحوت، ويجوز أن يكون الالتقام كان فى ليل. فهذه ظلمات. وقوله: ﴿خَلَقْنَا مِنْ بَعْدِ خَلْقِ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ﴾ [الزمر: ٦]؛ فإنه يجوز أن يكون ظلمة الرحم، وظلمة البطن، وظلمة المشيمة.

فمن قرأ: ﴿سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ [٤٠] فرفع الظلمات -كان خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هذه ظلمات بعضها فوق بعض.

ومن قال: ﴿سَحَابٌ ظُلُمَاتٍ﴾ جاز أن يجعله تكريراً وبدلاً من الظلمات الأولى، ومن قال: ﴿سَحَابٌ ظُلُمَاتٍ﴾ بإضافة السحاب إلى الظلمات، ف«الظلمات»: هى الظلمات التى تقدم ذكرها، وأضاف السحاب إلى الظلمات؛ لاستقلال السحاب وارتفاعه فى وقت كون هذه الظلمات، كما تقول: سحاب رحمة، وسحاب مطر، إذا ارتفع فى الوقت الذى تكون فيه الرحمة والمطر.

قال: ورش عن نافع^(٣): لا يهمز ﴿يُؤْلَفُ﴾ [٤٣].

وقالون يهمز، وكذلك الباقون.

إذا كان من: أَلَفْتُ بين الشيئين، إذا جمعت، فالأصل فى الكلمة الهمز؛ فتقول: يؤلف، إذا حققت، وإذا^(٤) خففت أبدلت منها الواو كما أبدلتها من^(٥) قولهم: التؤدة

(١) فى ج: فى.

(٢) فى أ: بطن.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٥)، البحر المحيط (٤٦٤/٦)، تفسير القرطبي (٢٨٨/١٢)،

السبعة لابن مجاهد (٤٥٧)، الغيث للصفاقسى (٣٠٣).

(٤) فى أ: إذا.

(٥) فى ب: فى.

حين قلت: التَّوْدَةُ. ومن^(١): جُؤُنٍ حين^(٢) قلت: جُؤُنٌ. فالتحقيق والتخفيف حسان، ولا يختلف النحويون في قلب هذه الهمزة واوًا إذا خففت. اختلفوا في فتح اللام وكسرها من قوله -تعالى-: ﴿كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ﴾ [٥٥]:

فقرأ عاصم - في رواية أبي بكر -^(٣): ﴿كَمَا اسْتَخْلَفَ﴾ بضم التاء وكسر اللام. وقرأ الباقر وحفص عن عاصم: ﴿اسْتَخْلَفَ﴾ بفتح التاء واللام. قال أبو علي: الوجه ﴿كَمَا اسْتَخْلَفَ﴾. ألا ترى أن اسم الله -تعالى- قد تقدم ذكره، وأن الضمير في: ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [النور: ٥٥] يعود إلى الاسم؟ وكذلك في قوله - تعالى -: ﴿كَمَا اسْتَخْلَفَ﴾، ألا ترى أن المعنى: لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ استخلافًا كاستخلافه الذين من قبله؟

ووجه ﴿اسْتَخْلَفَ﴾: أنه يراد به ما أريد بـ «استخلف». قال: وقرأ^(٤) حمزة وحفص وابن عامر^(٥): ﴿لَا يَحْسِبَنَّ﴾ [٥٧] بالياء وفتح السين.

وقرأ^(٦) الباقر ﴿لَا تَحْسِبَنَّ﴾ بالتاء.

وفتح عاصم وابن عامر وحمزة السين. وكسرها الباقر.

قال أبو علي: من قال: ﴿يَحْسِبَنَّ﴾ بالياء جاز أن يكون فاعل الحساب أحد

(١) في ب: في

(٢) في أ: حيث.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٥)، البحر المحيط (٦/٤٦٤)، تفسير القرطبي (١٢/٢٨٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٧)، الغيث للصفافسي (٣٠٣).

(٤) في أ: وقرأ حمزة، وعاصم في رواية حفص وابن عامر.

(٥) ينظر: التبيان للطوسي (٧/٤٠٥)، إتحاف الفضلاء (٣٢٦)، الإعراب للنحاس (٢/٤٥٢)، الإملاء للعكبري (٢/٨٦)، البحر المحيط (٦/٤٧٠)، التيسير للداني (١٦٣)، تفسير القرطبي (١٢/٣٠١)، الحجة لابن خالويه (٢٦٤)، الغيث للصفافسي (٣٠٤)، الكشف للزمخشري (٣/٧٤)، الكشف للقيسي (٢/١٤٢)، المجمع للطبرسي (٧/١٥٣)، المعاني للفراء (٢/٢٥٩)، النشر لابن الجزري (٢/٢٧٧).

(٦) في أ: وقال.

شيئين:

إما أن يكون قد تضمن ضميراً للنبي ﷺ ؛ كأنه [قال]^(١): لا يحسبن النبی -صلى الله عليه وسلم- الذين كفروا معجزين، ف«الذين» فى موضع نصب بأنه المفعول الثانى . ويجوز أن يكون فاعل الحسبان: الذين كفروا، ويكون المفعول الأول محذوفاً؛ تقديره: لا يحسبن الذين كفروا أنفسهم سبقوا.

ومن قرأ: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ﴾ ففاعل الفعل المخاطب ومفعولاه، ما بعد يحسبن، وحسب يحسب، وحسب يحسب لغتان.

اختلفوا فى ضم الثاء وفتحها من قوله -تعالى-: ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ﴾ [٥٨]:
فقرأ عاصم - فى رواية أبى بكر - وحمزة والكسائى^(٢): ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ﴾ نصباً.
وقرأ الباقر وحفص عن عاصم: ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ﴾ رفعاً.

قال أبو على: من رفع فقال: ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ﴾ كان خبر ابتداء محذوف لما قال: ﴿الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ﴾ [النور: ٥٨] وفصل الثلاث بقوله: ﴿مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ﴾ [النور: ٥٨] فصار كأنه قال: هذه ثلاث عورات، فأجمل بعد التفصيل.

ومن قال: ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ﴾ جعله بدلا من قوله: ﴿ثَلَاثَ مَرَّاتٍ﴾.
فإن قلت: إن قوله: ﴿ثَلَاثَ مَرَّاتٍ﴾ زمان بدلالة أنه فسر بزمان، وقوله: ﴿مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ... وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ﴾ وليس العورات بزمان فكيف يصح البدل منه، وليس هى هى؟

قليل: يكون ذلك على أن يضم الأوقات ؛ كأنه [قال]^(٣)، أوقات ثلاث عورات، فلما حذف المضاف إليه بإعراب المضاف فعلى هذا يوجه.

(١) سقط فى ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٦)، الإعراب للنحاس (٤٥٣/٢)، الإملاء للعكبرى (٨٦/٢)، البحر المحيط (٤٧٢/٦)، التبيان للطوسى (٤٠٦/٧)، التيسير للدانى (١٦٣)، تفسير الطبرى (١٢٥/١٨)، تفسير القرطبى (٣٠٥/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٦٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٩)، الغيث للصفاقسى (٣٠٤)، الكشف للزمخشري (٧٥/٣)، الكشف للقيسى (١٤٣/٢)، المجمع للطبرسى (١٥٧/٧)، المعانى للفراء (٢٦٠/٢)، تفسير الرازى (٣١/٢٤)، النشر لابن الجزرى (٣٣٣/٢).

(٣) سقط فى ب.

قال: ولم يختلف فى إسكان الواو من ﴿عَوْرَتٍ﴾.

قال أبو على: واحد العورات: عورة، وحكم ما كان على: فَعَلَة من الأسماء أن تحرك العين منه فى: فَعَلَات نحو: صحيفة وصَحَفَات، وجَفَنَة وجَفَنَات، إلا أن التحريك فيما كان العين منه ياء، أو واوًا كرهه عامة العرب؛ لأن العين بالتحريك، تصوير على صورة ما يلزمه الانقلاب من كونه متحركًا بين متحركين؛ فكرهوا ذلك وعدلوا عنه إلى الإسكان، فقالوا^(١): عَوْرَات، وجَوَزَات، وبَيَضَات، ومثل هذا فى اطراد التحريك فى الصحيح وكراهيته فى المعتل قولهم فى حنيفة: حنفى، وفى جديلة وربيعية: جَدَلَى، وربعى، فإذا أضافوا إلى مثل: طويلة وحويزة، قالوا: طويلَى وحويزَى، كراهة طَوَلَى وَحَوَزَى؛ لأنه يصير على ما يجب فيه القلب، وكذلك قالوا فى شديدة: شديدى ورفضوا: شددى الذى آثروا نحوه فى ربعى؛ كراهة التقاء التضعيف.



(١) فى أ: وقالوا.

بسم الله

ذكر اختلافهم في سورة الفرقان

اختلفوا في الياء والنون من قوله -تعالى-: ﴿جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ [٨]:
 فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ بالياء.
 وقرأ حمزة والكسائي^(١): ﴿نَأْكُلُ مِنْهَا﴾ بالنون.
 قال أبو علي: ﴿لَمْ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ يعنى [به]^(٢) النبي -صلى الله عليه وسلم- كأنهم أنكروا أن يكون رسول الله لما رآه بشرا مثلهم يأكل كما يأكلون فقالوا: ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ٧]، فيبين منا باقتران الملك به، وكونه معه نذيرًا من جملتنا، فكذلك اقترحوا عليه إلقاء كنز إليه، أو كون جنة يختص بما يأكل منها، حتى يتبين في مأكله - أيضا - منهم كما يبين باقتران الملك به وإلقاء الكنز إليه، وعلى هذا قالوا: ﴿وَلَمَّا أَطْعَمَهُ بَشَرًا مِثْلَهُمْ يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ [التغابن: ٦] فأنكروا أن يكون لمن ساواهم في البشرية حال ليست لهم، وقد احتج الله - سبحانه - عليهم في ذلك، بقوله -تعالى-: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبِسُونَ﴾ [الأنعام: ٩]، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رَجُلًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧].
 ومن قال: ﴿نَأْكُلُ﴾ فكأنه أراد أنه يكون له بذلك مزية علينا في الفضل بأكلنا من جنته.

اختلفوا في رفع اللام وجزمها من قوله -جل وعز-: ﴿وَيَجْعَلُ لَكَ فُصُورًا﴾ [١٠]:
 فقرأ ابن كثير وابن عامر وعاصم - في رواية يحيى - عن أبي بكر: ﴿وَيَجْعَلُ

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٧)، الإعراب للنحاس (٤٥٨/٢)، البحر المحيط (٤٨٣/٦)، التبيان للطوسي (٤١٧/٧)، التيسير للداني (١٦٣)، تفسير الطبري (١٣٨/١٨)، تفسير القرطبي (٥/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٦٤)، الحجة لأبي زرعة (٥٠٧)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٢)، الغيث للصفاقسي (٣٠٥)، الكشف للزمخشري (٨٢/٣)، الكشف للقيسي (١٤٤/٢)، المجمع للطبرسي (١٥٩/٧)، المعاني للفراء (٢٦٠/٢)، تفسير الرازي (٥٢/٢٤)، النشر لابن الجزري (٣٣٣/٢).

(٢) سقط في ب.

لَكَ ﴿ بَرَفَعِ اللّٰمَ ^(١) .

الكسائي عن أبي بكر عن عاصم، ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا﴾ يجزم اللام.

قال أبو علي: من جزم: ﴿وَيَجْعَلُ﴾ عطفه على موضع جعل؛ [لأن موضع جعل] ^(٢) جزم بأنه جزاء الشرط، فإذا جزم: ﴿وَيَجْعَلُ﴾ حمله على ذلك، وإذا كانوا قد جزموا ما لم يله فعل؛ لأنه في موضع جزم؛ كقراءة من قرأ: ﴿مَنْ يَضِللِ اللَّهَ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦].

وكقول الشاعر: [من الكامل]

أَنْتَى سَلَكَتِ فَإِنِّنِي لَكَ كَاشِخٌ وَعَلَى انْتِقَاصِكَ فِي الْحَيَاةِ وَأَزْدَدِ ^(٣)
وكل ذلك ليس بأفعال، وإنما هو في موضع الأفعال - فالفعل أولى أن يحمل عليه من حيث كان الفعل بالفعل أشبه منه بغير الفعل، وحكم المعطوف أن يكون مناسباً للمعطوف [عليه] ^(٤)، ومشاهاها له.

ومن رفع فقال: ﴿وَيَجْعَلُ لَكَ﴾ قطعه مما قبله واستأنف، والجزاء في هذا النحو موضع استئناف، ألا ترى أن الجمل التي من الابتداء والخبر تقع فيه. كقوله - تعالى -: ﴿مَنْ يَضِللِ اللَّهَ فَلَا هَادِيَ لَهُ﴾ [الأعراف: ١٨٦]. وقوله - تعالى -: ﴿وَلَنْ تُخَفُّوهُا وَتُؤْتُوهُا أَلْفَ قَرَاءَةٍ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]. واختلفوا في قوله - تعالى -: ﴿وَيَوْمَ يَخْشَرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَقُولُ﴾ [١٧]:

فقرأ ابن كثير وعاصم - في رواية حفص -: ﴿وَيَوْمَ يَخْشَرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٧)، الإعراب للنحاس (٣٥٩/٢)، الإملاء للعكبري (٨٧/٢)، البحر المحيط (٤٨٤/٦)، التبيان للطوسي (٤١٧/٧)، التيسير للداني (١٦٣)، تفسير القرطبي (٦/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٦٤)، الحجة لأبي زرعة (٥٠٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٢)، الغيث للصفاقسي (٣٠٥)، الكشف للزمخشري (٨٣/٣)، الكشف للقيسي (١٤٤/٢)، المجمع للطبرسي (١٥٩/٧)، المعاني للقرطبي (٢٦٣/٢)، تفسير الرازي (٥٤/٢٤)، النشر لابن الجزري (٣٣٣/٢).

(٢) سقط في ب.

(٣) تقدم.

(٤) سقط في أ.

دُونَ اللَّهِ فَيَقُولُ ﴿بَالِيَاءَ جَمِيعًا﴾.

وقرأ نافع وأبو عمرو وحزمة والكسائي وعاصم - في رواية أبي بكر^(١) - :
﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾ بالنون، ﴿فَيَقُولُ﴾ بالياء.

قال أبو بكر: ليس عندى عن أبي بكر عن عاصم في [قوله:]^(٢) ﴿فَيَقُولُ﴾ شىء.

وقال بعض أصحابه: روى الأعشى عن أبي بكر: ﴿فَيَقُولُ﴾ بالياء.
وروى عباس، وعبيد بن عقيل عن هرون عن أبي عمرو و [عبيد عن أبي عمرو]^(٣) وأبو زيد والخفاف عن أبي عمرو ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ﴾، ﴿فَيَقُولُ﴾ مثل ابن كثير بالياء.

وقرأ ابن عامر: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾ ﴿فَنَقُولُ﴾ بالنون جميعًا.
قال أبو علي: حجة من قرأ بالياء: قوله - تعالى - : ﴿كَانَ عَلَى رَبِّكَ وَعْدًا﴾ [١٦] ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ... فَيَقُولُ﴾ [١٧]، ويقوى ذلك قوله: ﴿عِبَادِي﴾.
ومن قرأ ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾ ﴿فَيَقُولُ﴾ فإنه على أنه أفرد بعد أن جمع، كما أفرد بعد الجمع في قوله [- تعالى -]^(٤): ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ... أَلَّا تَتَّخِذُوا مِن دُونِي﴾ [الإسراء: ٢].

وقراءة ابن عامر: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ... فَنَقُولُ﴾ حسن؛ لإجرائه المعطوف مجرى المعطوف عليه في لفظ الجمع، وقد قال: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جميعًا ثم نقول للملائكة﴾ [سبأ: ٤٠] ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [الأنعام: ٢٢]، ﴿وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ﴾ [الكهف: ٤٧].

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٨)، البحر المحيط (٤٨٧/٦)، التبيان للطوسي (٤٢٢/٧)، التيسير للداني (١٥٣)، تفسير الطبري (١٤٢/١٨)، تفسير القرطبي (١٠/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٦٥)، الحجة لأبي زرعة (٥٠٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٣)، الغيث للصفاسي (٣٠٥)، الكشف للزمخشري (٨٤/٣)، المجمع للطبرسي (١٦٢/٧)، المحتسب لابن جنى (١١٩/٢)، تفسير الرازي (٦١/٢٤)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٣٣).

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في أ.

عبيد عن أبي عمرو: ﴿مَكَانًا ضَيِّقًا﴾ [١٣] خفيف مثل ابن كثير.
 والباقون يشددون الياء من ﴿ضَيِّقًا﴾ غير ابن كثير^(١).
 [قال أبو علي: ^(٢) ﴿ضَيِّقًا﴾ تقديره: «فيعل»، وليس بمصدر؛ لأنه قد جرى
 وصفاً على المكان.

ومن خفف فكتخفيف اللين والهيئن، والتخفيف في هذا النحو كثير، وما كان من
 هذا النحو من الواو نحو: سَيِّدٌ ومَيِّتٌ، فالحذف فيه في القياس أسوغ^(٣)؛ لأن العين
 تُعل في الحذف كما أعل بالقلب إلى الياء، والحذف في الياء - أيضاً - كثير؛ لأن
 الياء [قد]^(٤) تجرى مجرى الواو في نحو: اتَّسَرَ، جعلوه بمنزلة اتَّعَدَ.
 قال: قرأ عاصم - في رواية حفص - : ﴿فَقَدْ كَذَّبُوكُمْ بِمَا تَقُولُونَ فَمَا
 تَسْتَطِيعُونَ﴾ [١٩] بالتاء جميعاً.

ابن سعدان عن محمد بن يحيى عن أبي بكر عن عاصم ﴿يَقُولُونَ﴾ بالياء.
 الباقر وأبو بكر عن عاصم: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوكُمْ بِمَا تَقُولُونَ﴾ بالتاء، ﴿فَمَا
 يَسْتَطِيعُونَ﴾ بالياء.
 وقال لي قنبل عن ابن أبي بزة عن ابن كثير: بالياء جميعاً^(٥)، ﴿يَقُولُونَ... فَمَا
 يَسْتَطِيعُونَ﴾.

[قال أبو علي^(٦): ﴿فَقَدْ كَذَّبُوكُمْ بِمَا تَقُولُونَ﴾ [١٩] أى: كذبوكم بقولهم،
 وقولهم هو نحو ما قالوه من قولهم: ﴿وَقَالَ شُرَكَاءُهُمْ مَا كُنْتُمْ إِِنَّا نَقَبُدُونَ﴾ [يونس:
 ٢٨]، وقوله: ﴿فَالْقَوَا إِلَيْهِمُ الْقَوْلَ إِنَّكُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [النحل: ٨٦]، وكذلك

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٧)، الإملاء للعكبري (٨٧/٢)، البحر المحيط (٤٨٥/٦)،
 التبيان للطوسي (٤٢١/٧)، الحجة لابن خالويه (٢٦٥)، الحجة لأبي زرع (٥٠٨)،
 السبعة لابن مجاهد (٤٦٢)، الغيث للصفاقسي (٣٠٥)، الكشف للقيسي (١٢٥/١)، تفسير
 الرازي (٥٦ / ٢٤)، النشر لابن الجزري (٢٦٢/٢).

(٢) سقط في أ.

(٣) في ب: أشيع.

(٤) سقط في أ.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٨)، البحر المحيط (٤٨٩/٦)، تفسير الطبري (١٨/
 ١٤٣)، تفسير القرطبي (١٢/١٣)، الحجة لأبي زرع (٥٠٩)، السبعة لابن مجاهد
 (٤٦٣)، الكشف للزمخشري (٨٦/٣)، المجمع للطبرسي (١٦٢/٧).

(٦) سقط في أ.

الملائكة كذبوهم فى قولهم فيما ادعوا من عبادتهم لهم فى قوله: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ. قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِينَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ﴾ [سبأ: ٤٠، ٤١]. ففى قولهم: ﴿أَنْتَ وَلِئْسَ مِنْ دُونِهِمْ﴾ دلالة على أنهم لم يعبدوهم ؛ لأنهم لو عبدوهم ورضوا بذلك لم يكن الله وليًا لهم.

وقوله: ﴿فَالْيَوْمَ لَا يَمْلِكُ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾ [سبأ: ٤٢] مثل قوله: ﴿فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا﴾ [الفرقان: ١٩] أى: لا يملكون أن يدفعوا العذاب عنهم وينصروهم من بأس الله.

فالمعنى فيمن قرأ بالتاء: فقد كذبوكم بما كنتم تعبدون بقولهم: فما تستطيعون أنتم أيها المتخذون الشركاء من دونه صرفًا ولا نصرًا، أى: لا تستطيعون صرفًا لعذاب [الله]^(١) ولا نصرًا منه لأنفسكم.

ومن قرأ: ﴿يَسْتَطِيعُونَ﴾ كان على الشركاء، أى: فما يستطيع الشركاء صرفًا ولا نصرًا لكم، وليس بالحسن أن تجعل ﴿يَسْتَطِيعُونَ﴾ للمتخذين الشركاء على الانصراف من الخطاب إلى الغيبة ؛ لأن قبله خطابًا، وبعده خطابًا، وذلك قوله [-تعالى-]^(٢): ﴿وَمَنْ يَطْلِمَ مِنْكُمْ نَذْفُهُ﴾ [الفرقان: ١٩].

ومن قرأ بالتاء ﴿نَقُولُوكَ﴾: فالمعنى: كذبوكم فى قولكم: إنهم شركاء وإنهم آلهة، وذلك فى قوله^(٣): ﴿تَبَرَّأْنَا إِلَيْكَ مَا كَانُوا إِيَّانَا يَعْبُدُونَ﴾ [القصص: ٦٣]. وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر^(٤): ﴿وَيَوْمَ تَشْقُقُ﴾ [٢٥] مشددة الشين. وقرأ الباقون خفيفة الشين.

(١) سقط فى ب.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى ب: قولهم.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٨)، الإملاء للعكبرى (٨٨/٢)، البحر المحيط (٤٩٤/٦)، التبيان للطوسى (٤٢٨/٧)، التيسير للدانى (١٦٣، ١٦٤)، تفسير الطبرى (٥/١٩)، تفسير القرطبى (٢٣/١٣) الحجة لابن خالويه (٢٦٥)، الحجة لأبى زرعة (٥١٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٤)، الغيث للصفافسى (٣٠٦)، الكشف للقيسى (١٤٥/٢)، المجمع للطبرسى (١٦٥/٧)، المعانى للفراء (٢٦٧/٢)، تفسير الرازى (٧٤/٢٤)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٣٤).

قال أبو علي: المعنى: تشقق السماء وعليها غمام.
وقال: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]، ﴿فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾ [الرحمن: ٣٧].

وجاء في التفسير فيما زعموا أنه تشقق سماء سماء، ومعنى ﴿وَنَزَّلَ الْمَلَكُ﴾: إلى الأرض كما قال: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

ويجوز في ﴿تَشَقَّقُ﴾ أمران:

أحدهما: أن يراد به الآتى.

والآخر: أن يكون حكاية حال تكون.

كما أن قوله: ﴿ثُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: ٢] كذلك، وكما أن قوله: ﴿وَكُلُّهُمْ بَسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨]، فى أنه حكاية حال قد مضت.

فكذلك قوله - تعالى -: ﴿هَذَا مِنْ شِيعِنِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص: ١٥]، وتقدير تشقق: تشقق، فأدغم التاء فى الشين ؛ لأن الصوت بالشين يلحق بمخارج هذه الحروف التى من طرف اللسان وأصول الثنايا، فأدغم فى فيها كما أدغم فى الضاد لما كانت كذلك، وكما يدغم بعضهن فى بعض.

ومن قال: ﴿تَشَقَّقُ﴾ - بتخفيف الشين - حذف التاء التى أدغمها من قال: تَشَقَّقُ. قال أبو الحسن: الخفيفة أكثر فى الكلام نحو: تذكُرُ أُمَّهُ الله، لأنهم أرادوا الخفة، فكان الحذف أخف عليهم من الإدغام.

قال: قرأ ابن كثير وحده^(١): ﴿وَنُزِّلُ الْمَلَائِكَةَ﴾ [٢٥] نصبًا ﴿تَنْزِيلًا﴾ منونا منصوبًا.

وقرأ الباقر: ﴿وَنَزَّلَ الْمَلَكُ﴾ بنون لم يسم فاعله، ﴿الْمَلَكُ﴾ رفعًا.

قال أبو علي: التنزيل: مصدر نَزَلَ، فكما أن فى بعض الحروف: ﴿وَأُنزِلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا﴾ ؛ لأن أنزل مثل نَزَلَ.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٨)، التبيان للطوسى (٤٢٨/٧)، التيسير للدانى (١٦٤)، تفسير القرطبي (٢٤/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٦٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٦٤)، الغيث للصفافسى (٣٠٦)، الحجة لأبى زرعة (٥١١)، الكشف للزمخشري (٨٩/٣)، الكشف للقيسى (١٤٥/٢)، (١٤٦)، المجمع للطبرسى (١٦٥/٧)، تفسير الرازى (٧٤/٢٤)، النشر لابن الجزرى (٣٣٤/٢).

كذلك قال ابن كثير: ﴿وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا﴾ وفي التنزيل: ﴿وَتَبَثَّ إِلَيْهِ تَبْيِيلًا﴾ [المزمل: ٨]، فجاء المصدر على فَعَّل، ولو كان على تَبَثَّل لكان تَبَثَّلًا. وقال: [من الرجز]

وَقَدْ تَطَوَّيْتُ انْطَوَاءَ الْحَضْبِ^(١)

حيث كان تطوَّيت وانطوَّيت يتقاربان حُمَل مصدر ذا على مصدر ذا. فأما: ﴿نُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ﴾ نصبًا، فالمعنى في ﴿نُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ﴾ و ﴿وَزِّلَ الْمَلَائِكَةُ﴾ واحد.

ومن قال: ﴿وَزِّلَ الْمَلَائِكَةُ﴾ فبنى الفعل للمفعول، فمن الدلالة عليه قوله: ﴿نُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر: ٤] ف «نُزِّلَ» مطاوع «نَزَلَ» تقول: نَزَلْتَهُ فتنَزَّل. قال: كلهم قرأ^(٢): ﴿يَلْيَتَنِّي اخُذْتُ﴾ [٢٧] ساكنة الياء غير أبي عمرو، فإنه قرأ: ﴿يَالْيَتَنِّي اخُذْتُ﴾ بفتح الياء، وكذلك قال أبو خلود عن نافع. [قال أبو علي^(٣): إسكان الياء وتحريكها جميعًا حسنًا، فالأصل التحريك؛ لأنها بإزاء الكاف التي للمخاطب، إلا أن حرف اللين تكره فيه الحركة، فلذلك أسكن من أسكن.

قال: روى عبيد عن أبي عمرو: ﴿يَوَلِّيْتُ﴾ [٢٨] بفتح التاء.

وكذلك روى البرزى عن ابن كثير مثله.

وأمال حمزة والكسائي الألف التي بعد التاء من: ﴿يَا وَيَلَّتِي﴾ فمالت التاء بميل الألف.

والباقون لا يميلون^(٤).

وقال بعض أصحاب أبي بكر: روى أبو عبد الرحمن بن اليزيدي عن أبيه عن أبي

(١) الرجز لرؤية في ديوانه ص (١٦)، ولسان العرب (خضب)، والدرر (٣/٥٩)، وشرح أبيات سيبويه (١/٢٩١)، وشرح المفصل (١/١١٢)، والكتاب (٤/٨٢)، وتهذيب اللغة (٤/٢٢٠)، وتاج العروس (طوى)، وجمع الهوامع (١/١٨٧)، والمخصص (٨/١١٠، ١٠/١٨٢، ١٤/١٨٧).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٩)، الغيث للصفافسي (٣٠٦)، النشر لابن الجزري (٢/١٦). (٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٩)، البحر المحيط (٦/٤٩٥)، الحجة لابن خالويه (٢٦٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٤)، الغيث للصفافسي (٣٠٦)، الكشف للزمخشري (٣/٩٠).

عمرو: ﴿يَوَلَّتْ﴾ و ﴿يَكْأَسَفَى﴾ [يوسف: ٨٤] ممالتين، قال: وأبو عبد الرحمن ثبت فيما يرويه عن أبيه. [قال أبو على^(١)]: الإمالة وتركها حسنان.

ولو قيل: إن ترك الإمالة أحسن لكان قولاً، وذلك أن أصل هذه الألف الياء، وكان حكمها ﴿يَا وَيَلَّتْ﴾ و ﴿يَا حَسْرَتِي﴾ فأبدل من الكسرة فتحة، ومن الياء الألف، فإنما أبدل الألف كراهة الياء وفراراً منها، فإذا أمال كان عائداً إلى ما كان تركه وآخذاً بما رفضه، ألا ترى أن الإمالة إنما هي تقريب الألف من الياء وانتحاء بها نحوها، والإمالة إنما تكون في الألف بأن تنحو بالفتحة التي قبل الألف نحو الكسر، فتميل الألف لذلك نحو الياء، وذلك نحو: عابد وعماد، فإذا كان قبل الألف هاء مفتوحة فمن العرب من يميل الحرف الذي قبل الهاء؛ وذلك لأن الهاء لما كانت خفية لم يعتد بها كما لم يعتد بها في نحو: رُدَّهَا، ففتحتها الجميع فيما يرويه من يُسَكِّنُ إِلَيْهِ، لأنه لخباء الهاء كأنه قال: ردًا، وذلك قولهم: «يريد أن ينزعها»، «ويريد أن يضربها» فيميل قبل الألف فتحتي الحرفين لخباء الهاء.

قال: وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو^(٢): ﴿إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا﴾ [٣٠] محركة الياء. ابن أبي بزة عن ابن كثير: ﴿قَوْمِي اتَّخَذُوا﴾ بفتح الياء. وقرأت على قنبل عن القواس عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿قَوْمِي اتَّخَذُوا﴾ بسكون الياء.

وقال لى قنبل: كان البرزى ينصب الياء، فقال لى القواس: انظر فى مصحف أبى الإخريط كيف هى فى نقطها؟ فنظرت فإذا هو قد كان نقطها بالفتح ومجاه. وقال عبيد الله عن شبل عن ابن كثير وأهل مكة: ﴿إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا﴾ بسكون الياء. وقال محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير بالإسكان - أيضاً - فى قوله: ﴿إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا﴾.

وقرأ عاصم وابن عامر وحزمة والكسائى: ﴿إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا﴾ بإسكان الياء. قال أبو على: الإسكان والتحريك فى قياس العربية والاستعمال حسنان. عبيد عن هارون عن أبى عمرو: ﴿نُشْرَا﴾ و﴿نُشْرَا﴾ [٤٨] بالثقل والتخفيف.

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٩)، التيسير للدانى (١٦٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٤، ٤٦٥)، الغيث للصفاسى (٣٠٦)، الكشف للقيسى (١٤٩/٢)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٣٥).

عاصم: ﴿بُشْرًا﴾ بالباء، ساكنة الشين، والباء مضمومة^(١).
 وقرأ نافع وأبو عمرو وابن كثير^(٢) ﴿نُشْرًا﴾ بضم النون والشين.
 وقرأ حمزة والكسائي: ﴿نُشْرًا﴾ بفتح النون وسكون الشين.
 ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ نُشْرًا﴾ [٤٨] فـ «نُشْرًا» جمع رِيح نُشُو، فالتخفيف في:
 «نُشْر» على قول من قال في كتب: كُتِبَ، والتثقيل: على قول من جاء به على
 الأصل، ولم يخفف، ومعنى النشور: التي تحيا، من نشر الميت. كأنها تثير الغيم
 فيمطر فتجىء به البلاد الميتة.

ويدل على وصفها بالحياة قول المرار: [من الطويل]
 وَهَبَتْ لَهُ رِيحُ الْجَنُوبِ وَأُحْيِيَتْ لَهُ زَيْدَةٌ يُحْيِي الْمَيِّتَ نَسِيمُهَا^(٣)
 وقول عاصم: ﴿بُشْرًا﴾ بالباء كأنها^(٤) جمع رِيح ﴿بُشُور﴾، أى: تبشر بالغيث في
 قوله: ﴿الرِّيَّاحُ مُبَشِّرَتِي﴾ [الروم: ٤٦] أى: مبشرات بالغيث المحيى البلاد، و﴿بُشْرًا﴾
 قد مرَّ.

وقول حمزة والكسائي: ﴿نُشْرًا﴾: مصدر واقع موقع الحال، تقديره: يرسل
 الرياح حياة، أى: تحيا^(٥) بها البلاد الميتة.
 وقرأ حمزة والكسائي^(٦) ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذْكُرُوا﴾ [٥٠] خفيفة ساكنة الذال.
 وقرأ الباقون: ﴿لِيَذْكُرُوا﴾ مشددة الذال.

(١) فى ب: والنون المضمومة وهو خطأ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٩)، التبيان للطوسى (٤٣٧/٧)، التيسير للدانى (١١٠)، الحجة لابن خالويه (٢٦٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٥)، الغيث للصفاقسى (٣٠٦)، الكشف للزمخشري (٩٥/٣)، الكشف للقيسى (٤٦٥/١)، المحتسب لابن جنى (١٧١/٧)، المعانى للفراء (٢٦٧/٢)، تفسير الرازى (٩٠/٢٤)، النشر لابن الجزرى (٢٦٩/٢، ٢٧٠).

(٣) تقدم.

(٤) فى أ: كأن.

(٥) فى أ: يحيى.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٩)، التبيان للطوسى (٤٣٧/٧)، التيسير للدانى (١٤٠)، تفسير القرطبي (٥٧/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٦٦)، الحجة لأبى زرعة (٥١١)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٥)، الغيث للصفاقسى (٣٠٦)، الكشف للقيسى (٤٧/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٠٧/٢).

قال أبو علي: ﴿لِيَذْكُرُوا﴾ أى: ليتفكروا فى قدرة الله تعالى، وموضع نعمته عليهم: بما أحيا به بلادهم من الغيث.

وقول حمزة: يذكر فى معنى يتذكر وقد جاء ﴿إِنَّمَا نَذْكِرُ. فَمَنْ شَاءَ ذَكَّرْ﴾ [عبس: ١١، ١٢] وهما بمعنى، إلا أن الفعل فى التذكر والنظر أكثر، ويدلك على أنهما بمعنى: قوله -تعالى-: ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٦٣]. وزعموا أن فى حرف عبد الله: ﴿وَتَذَكَّرُوا مَا فِيهِ﴾.

واختلفوا^(١) فى الياء والتاء من قوله -عز وجل-: ﴿لِمَا نَأْمُرُنَا﴾ [٦٠]: فقرأ حمزة والكسائي^(٢): ﴿لِمَا يَأْمُرُنَا﴾ بالياء.

وقرأ الباقر: تأمرنا بالتاء.

قال أبو علي: قوله -تعالى-: ﴿أَسْجُدْ لِمَا نَأْمُرُنَا﴾ [٦٠]: كأنهم تلقوا أمر النبى ﷺ بالرد، وزادهم أمره -عليه السلام- إياهم بالسجود نفورا عما أمروا به فى ذلك. ومن قرأ بالياء، فالمعنى: أنسجد لما يأمرنا محمد ﷺ بالسجود له، على وجه الإنكار منهم لذلك، ولا يكون على: أنسجد لما يأمرنا الرحمن بالسجود له؛ لأنهم أنكروا الرحمن -تعالى- بقولهم: وما الرحمن؟ فإنما المعنى: أنسجد لما يأمرنا محمد ﷺ بالسجود له.

اختلفوا فى كسر السين وإثبات الألف وضمها وإسقاط الألف من قوله -تعالى-: ﴿سِرْجًا﴾ [٦١].

فقرأ حمزة والكسائي^(٣): ﴿سُرْجًا﴾ بضم السين وضم الراء وإسقاط الألف.

(١) فى أ: اختلفوا.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٩)، الإعراب للنحاس (٤٧٢/٢)، الإملاء للعبرى (٨٩/٢)، البحر المحيط (٥٠٩/٦)، التبيان للطوسى (٤٤١/٧)، التيسير للدانى (١٦٤)، تفسير القرطبى (٦٤/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٦٦)، الحجة لأبى زرعة (٥١١)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٦)، الغيث للصفاقسى (٣٠٦)، الكشف للزمخشرى (٩٨/٣)، الكشف للقيسى (١٤٦/٢)، المجمع للطبرسى (١٧٤/٧)، المعانى للفراء (٢٧٠/٢)، تفسير الرازى (١٠٦/٢٤)، النشر لابن الجزرى (٣٣٤/٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٠)، الإعراب للنحاس (٤٧٣/٢)، الإملاء للعبرى (٨٩/٢)، البحر المحيط (٥١١/٦)، التبيان للطوسى (٤٤٤/٧)، التيسير للدانى (١٦٤)، تفسير الطبرى (٢٠/١٩)، تفسير القرطبى (٦٥/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٦٦)، الحجة لأبى =

وقرأ الباقون: ﴿سِرْجًا﴾ بكسر السين وإثبات الألف.

قال أبو علي: حجة قوله: ﴿سِرْجًا﴾ والإفراد: قوله - تعالى -: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا سِرْجًا وَنَجْمًا﴾ [الفرقان: ٦١] وحجة حمزة والكسائي: ﴿سُرْجًا﴾: قوله - تعالى -: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ﴾ [الملك: ٥] فشبهت الكواكب بالمصابيح، كما شبهت المصابيح بالكواكب في قوله - تعالى -: ﴿الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [النور: ٣٥] وإنما المعنى: مصباح الزجاجه كأنه كوكب دري.

وكذلك قول الشاعر: [من الطويل]

سَمَوْتُ إِلَيْهَا وَالنُّجُومُ كَأَنَّهَا مَصَابِيحُ رُهبَانٍ تُشَبُّ لِقُقَالٍ^(١)
فإن قلت: كيف يجوز أن تكون المصابيح زينة مع قوله - تعالى -: ﴿وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ﴾ [الملك: ٥].

فالقول: إنها إذا جعلت رجوماً لهم لم تزل فتزول زينتها بزوالها، ولكن يجوز أن ينفصل منها نور يكون رجماً للشياطين كما ينفصل من السُّرُج، وسائر ذوات الأنوار ما لا يزول بانفصاله منها صورتها كما لا تزول صورة ما ذكرنا.

وقرأ حمزة وحده^(٢): ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْكُرَ﴾ [٦٢] خفيفة الذال مضمومة الكاف. وقرأ الباقون: ﴿يَذْكُرَ﴾ مشددة الذال.

[قال أبو علي: ^(٣) المعنى في قراءة حمزة: أن ﴿يَذْكُرَ﴾: يتذكر. وقد تقدم ذكر ذلك.

اختلفوا في ضم الياء وكسر التاء وفتح الياء وضم التاء من قوله - تعالى -:

= زرة (٥١٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٦)، الغيث للصفاقسي (٣٠٦)، الكشف للزمخشري (٩٨/٣)، الكشف للقيسي (١٤٦/٢)، المجمع للطبرسي (١٧٧/٧)، المعاني للفراء (٢٧١/٢)، النشر لابن الجزري (٣٣٤/٢).

(١) تقدم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٠)، الإعراب للنحاس (٤٧٤/٢)، البحر المحيط (٥١٢/٦)، التبيان للطوسي (٤٤٤/٧)، التيسير للداني (١٦٤)، تفسير الطبري (٢١/١٩)، تفسير القرطبي (٦٧/١٣)، الحجة لأبي زرة (٥١٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٦)، الغيث للصفاقسي (٣٠٦)، الكشف للزمخشري (٩٩/٣)، الكشف للقيسي (١٤٧/٢)، المجمع للطبرسي (١٧٧/٧)، المعاني للفراء (٢٧١/٢)، تفسير الرازي (١٠٧/٢٤)، النشر لابن الجزري (٣٣٤/٢).

(٣) سقط في أ.

﴿وَلَمْ يَقْرَأُوا﴾ [٦٧]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو^(١): ﴿وَلَمْ يَقْرَأُوا﴾ مفتوحة الياء مكسورة التاء.

وقرأ عاصم وحزمة والكسائي: ﴿يَقْرَأُوا﴾ بفتح الياء وضم التاء.

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿يُقْرَأُوا﴾: بضم الياء وكسر التاء.

روى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: بضم الياء وكسر التاء [مثله]^(٢).

قال أبو علي: يقال: أقتر يقتّر، خلاف أيسر.

وفى التنزيل ﴿عَلَى الْوَيْسِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ﴾ [البقرة: ٢٣٦].

وقال الشاعر: [من الطويل]

لَكُمْ مَسْجِدًا اللَّهُ الْمَزُورَانِ وَالْحَصَا لَكُمْ قِنْصُهُ مِنْ بَيْنِ أَثَرِي وَأَقْتَرَا^(٣)

تقديره: من بين رجل أثرى ورجل أقتر؛ فأقام الصفة مقام الموصوف.

وفى التنزيل: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ﴾ [التوبة: ١٠١] فيجوز أن

يكون على قبيل ﴿مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ﴾ مثل قوله - تعالى -: ﴿وَمِنْ عَائِلَيْهِ يُرِيكُمُ

الْبَرْقَ﴾ [الروم: ٢٤] فأما قَتَرَ يَقْتَرُ وَيَقْتَرُ فمثل: فسق يفسق ويفسق، وعكف يعكف

ويعكف، وحشر يحشر ويحشر، فمعنى لم يُسرفوا: لم يخرجوا من إنفاقهم من

السُّطَّة والاقتصاد.

[ومنه: [من الرجز]

وَقَدْ وَسَطْتُ مَالِكًا...^(٤)

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٠)، الإعراب للنحاس (٤٧٥/٢)، الإملاء للعكبري (٩٠/٢)،

البحر المحيط (٥١٤/٦)، التبيان للطوسي (٤٤٧/٧)، التيسير للداني (١٦٤)، تفسير

القرطبي (٧٤/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٦٦)، الحجة لأبي زرة (٥١٣)، السبعة لابن

مجاهد (٤٦٦)، الغيث للصفاقسي (٣٠٦)، الكشف للزمخشري (١٠٠/٣)، الكشف

للقيسی (١٤٧/٢)، المجمع للطبرسي (١٧٧/٧)، المعاني للفراء (٢٧١/٢)، تفسير

الرازي (١٠٩/٢٤)، النشر لابن الجزري (٣٣٤/٢).

(٢) سقط في أ.

(٣) البيت للكثير بن زيد في ديوانه (١٩٢/١)، ولسان العرب (سجد، قبض، قرأ)، والمقاصد

النحوية (٨٤/٤)، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص (٣٩٧)، والإنصاف (٧٢١/٢)،

وشرح الأشموني (٤٠١/٢)، وشرح عمدة الحفاظ ص (٥٤٨)، ولسان العرب (قتر).

(٤) وتام البيت:

..... وحنظلا

والرجز لغيلان بن حريث في شرح أبيات سيويه (٩/٢)، ولسان العرب (وسط)، وبلا =

من التوسط بين الشيئين^(١) ولم يفتروا: لم يمسكوا ولم ينقصوا عن الاقتصاد؛ كما قال: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ [الإسراء: ٢٩].

فأما من ضم فقال: ﴿لَمْ يُفْتَرُوا﴾ فكأنه أراد: لم يفتروا في إنفاقهم؛ لأن المسرف مشفٍ على الافتقار؛ لسرفه في إنفاقه.

فأما من قال: ﴿لَمْ يُفْتَرُوا﴾ أو: ﴿وَلَمْ يَقْتَرُوا﴾ فمعناه: لم يضيّقوا في الإنفاق فيقصروا عن التوسط فمن كان في هذا الظرف فهو مذموم، كما أن من جاوز الاقتصاد كان كذلك.

وبين هذا قوله: ﴿وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧] أي: كان إنفاقهم بين ذلك لا إسرافاً يدخل به في حد التبذير، ولا تضيّقاً يصير به في حد المانع لما يجب.

اختلفوا في قوله - تعالى -: ﴿يُضَعَّفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيُخْلَدُ﴾ [٦٩]: فقرأ ابن كثير^(٢): ﴿يُضَعَّفُ... وَيُخْلَدُ فِيهِ﴾ جزماً، و: ﴿يُضَعَّفُ﴾ مشددة العين بغير ألف.

وقرأ عاصم - في رواية أبي بكر - وابن عامر: بالرفع فيهما^(٣): ﴿يُضَعَّفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيُخْلَدُ﴾.

= نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص (٣٠٥)، والكتاب (٢/٢٦٩)، ومجالس ثعلب ص (٣٠٦)، وأساس البلاغة (وسط)، وديوان الأدب (٣/٢٥٢).

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٠)، البحر المحيط (٦/٥١٥)، التبيان للطوسي (٧/٤٤٧)، التيسير للداني (١٦٤)، تفسير القرطبي (١٣/٧٦)، الحجة لابن خالويه (٢٦٦)، الحجة لأبي زرعة (٥١٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٧)، الغيث للصفاقسي (٣٠٦)، الكشف للزمخشري (٣/١٠١)، الكشف للقيسي (٢/١٤٧)، المجمع للطبرسي (٧/١٧٧)، تفسير الرازي (٢٤/١١١)، النشر لابن الجزري (٢/٢٢٨).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٠)، البحر المحيط (٦/٥١٥)، التبيان للطوسي (٧/٤٤٧)، التيسير للداني (١٦٤)، تفسير القرطبي (١٣/٧٦)، الحجة لابن خالويه (٢٦٦)، الحجة لأبي زرعة (٥١٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٧)، الغيث للصفاقسي (٣٠٦)، الكشف للزمخشري (٣/١٠١)، المجمع للطبرسي (٧/١٧٧)، المعاني للفراء (٢/٢٧٣)، تفسير الرازي (٢٤/١١١)، النشر لابن الجزري (٢/٣٣٤).

غير أن ابن عامر قرأ بغير ألف وشدد العين.

وقرأ حفص عن عاصم: ﴿وَيَخْلُدْ﴾ جزماً مثل أبي عمرو.

وقرأ حفص عن عاصم: ﴿فِيهِ مِهَانًا﴾ يصل الهاء بياء، وكذلك ابن كثير.

وقرأ نافع وأبو عمرو وحزمة والكسائي: ﴿يُضَعَفْ لَهُ﴾ ﴿وَيَخْلُدْ﴾ جزماً، والياء من ﴿وَيَخْلُدْ﴾ مفتوحة.

وروى حسين الجعفي عن أبي عمرو ﴿وَيَخْلُدْ﴾ بضم الياء وفتح اللام وهو غلط. [قال أبو علي:] ^(١) من قال: ﴿يُضَعَفْ لَهُ﴾ ﴿وَيَخْلُدْ﴾ جعل قوله: ﴿يُضَعَفْ﴾، بدلاً من الفعل الذي هو جزاء الشرط، وهو قوله: ﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾ [٦٨] وذلك أن تضعيف العذاب لقي جزاء الآثام في المعنى، فلما كان إياه أبدله منه، كما أن البيعة لما كانت ضرباً من الأخذ أبدل الأخذ منها في قوله: [من الرجز]

إِنْ عَلَيَّ اللَّهُ أَنْ تُبَايِعَا تُوْخِذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا ^(٢)

ومثل ذلك في البدل من جزاء الشرط قوله: [من مجزوء الكامل]

إِنْ يَجْبُئُوا أَوْ يَغْدِرُوا أَوْ يَبْخُلُوا لَا يَخْفَلُوا
يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرَجَّلِي مَنْ كَانَتْ لَهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا ^(٣)

فغدوهم مرجلين في المعنى، ترك للاحتفال، فهذا مثل إبدال: ﴿يُضَعَفْ﴾ من:

﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾. وقد أبدل من الشرط كما أبدل من جزائه، وذلك قوله: [من الطويل]

مَتَى تَأْتِنَا تُلِمُّمٌ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأْجَجًا ^(٤)

(١) سقط في أ.

(٢) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب (٥/٢٠٣، ٢٠٤)، وشرح أبيات سيويه (١/٤٠٢)، وشرح الأشموني (٢/٤٤٠)، وشرح التصريح (١/١٦١)، وشرح ابن عقيل ص (٥١١)، وشرح عمدة الحفاظ ص (٥٩١)، والكتاب (١/١٥٦)، والمقاصد النحوية (٤/١٩٩)، والمقتضب (٢/٦٣).

(٣) البيتان لبعض بني أسد في خزانة الأدب (٩/٩١)، الكتاب (٣/٨٧)، واللسان (برقش)، وبلا نسبة في الإنصاف (٢/٥٨٤)، والبيان والتبيين (٣/٣٣٣)، وديوان المعاني (١/١٨٢)، وذيل الأمالي ص (٨٣)، وشرح أبيات سيويه (٢/٢٠٦)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص (٥١٥)، وشرح المفصل (١/٣٦)، وكتاب الصناعتين ص (٦٠١).

ويروى البيت الأول هكذا:

إِنْ يَبْخُلُوا أَوْ يَجْبُنُوا أَوْ يَغْدِرُوا لَا يَحْلِفُوا

(٤) البيت لعبد الله بن عبد في خزانة الأدب (٩/٩٠ - ٩٩)، والدرر (٦/٦٩١)، وشرح أبيات =

فأبدل: «تلمم» من «تأثنا»؛ لأن الإلمام إتيان فى المعنى.

ومثل حذف جزاء - الذى هو مضاف فى المعنى فى قوله: ﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾ أى: جزاء أثام - قوله - تعالى -: ﴿تَرَى الظَّالِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا وَهُمْ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾ [الشورى: ٢٢]، المعنى: على جزاء ما كسبوا.

وقال أبو عبيدة: يلق أثامًا، أى: عقوبة.

وأنشد لشافع الليثي^(١): [من الوافر]

جَزَى اللهُ ابْنَ عُرْوَةَ حَيْثُ أَمْسَى عُقُوقًا وَالْعُقُوقُ لَهُ أَثَامُ^(٢)

قال: وابن عروة: رجل من بنى ليث كان دل عليهم ملكًا من غسان فأغار عليهم.

قال أبو على: ويمكن أن يكون من هذا قول بشر: [من الوافر]

فَكَانَ مُقَامُنا نَدْعُو عَلَيْهِمْ بِأَبْطَحِ ذِي الْمَجَازِ لَهُ أَثَامُ^(٣)

وحكى عن أبى عمرو الشيبانى: لقى أثام ذلك، أى: جزاءه.

ومن رفع فقال: ﴿يُضَاعَفُ... وَيُخْلَدُ﴾ لم يبدل، ولكنه قطعه مما قبله واستأنف.

وأما ﴿يُضَعَّفُ﴾ و ﴿يُضَعَّفُ﴾ فهما فى المعنى سواء كما قال سيبويه.

ويقال: خلد فى المكان يخلد إذا عطن^(٤) به وأقام.

وحكى أبو زيد: أخلد به، وما حكاه عن حسين الجعفى عن أبى عمرو:

﴿وَيُخْلَدُ﴾ بضم الياء وفتح اللام، وأنه غلط، فإنه يشبه أن يكون غلطه^(٥) من طريق

الرواية، وأما من جهة المعنى فلا يمتنع، فيكون المعنى: خلد هو، وأخلده الله،

= سيبويه (٦٦/٢)، وسر صناعة الإعراب ص (٦٧٨)، وشرح المفصل (٥٣/٧)، وبلا نسبة فى الإنصاف ص (٥٨٣)، ورصف المبانى ص (٣٢، ٣٣٥)، وشرح الأشموني ص (٤٤٠)، وشرح قطر الندى ص (٩٠)، وشرح المفصل (٢٠/١٠)، والكتاب (٨٦/٣)، ولسان العرب (نور)، والمقتضب (٦٣/٢)، وجمع الهوامع (١٢٨/٢).

(١) فى أ: لمسافع الليثي، وفى ب: لمسافع العبسى، والمثبت من اللسان (أثم).

(٢) ينظر لسان العرب (أثم)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (١٦١/١٥).

(٣) البيت فى ديوانه ص (٢٠٦)، ولسان العرب (أثم)، وتهذيب اللغة (١٦٠/١٥)، ويروى «وكان» بدل «فكان».

(٤) فى أ: قطن.

(٥) فى ب: غلطًا.

ويكون: ﴿يُخْلَدُ﴾ مثل: يُكْرَمَ وَيُعْطَى في أنه مبني من أفعال، ويكون قد عطف فعلاً مبنياً للمفعول على مثله، إلا أن الرواية إذا لم تكن صحيحة لم يجوز أن تنسب إلى الذي تروى عنه.

وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم - في رواية حفص - وابن عامر: ﴿مِنْ أَرْوَاجِنَا وَذُرِّيَّتِنَا﴾ [٧٤] جمعاً.

وقرأ عاصم - في رواية أبي بكر - وأبو عمرو وحزمة والكسائي ﴿وَذُرِّيَّتِنَا﴾ واحدة^(١).

قال أبو علي: الذرية تكون واحدة وتكون جمعاً:

فالدليل على كونها للواحد قوله - تعالى -: ﴿قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾ [آل عمران: ٣٨]، فهذا كقوله: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا. يَرْثِي﴾ [مريم: ٥].
فأما جواز كونها للجمع فقوله: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَفًا﴾ [النساء: ٩].

فمن أفرد، فقال: ﴿مِنْ أَرْوَاجِنَا وَذُرِّيَّتِنَا﴾ [٧٤] فإنه أراد به الجمع فاستغنى عن جمعه لما كان جمعاً.

ومن جمع، فكما تجمع هذه الأسماء التي تدل على الجمع نحو: قوم وأقوام، ونفر وأنفار، وزهط وأراهط.

وقد جمعوا بالألف والتاء والواو والنون الجموع المكسرة؛ كقولهم: الجزرات والطرقات والكلابات.

وجاء في الحديث: «صَوَّاجِبَاتُ يُوسُفَ»^(٢).

وقال العجاج: [من الرجز]

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٠)، الإملاء للعكبري (٩٠/٢)، البحر المحيط (٥١٧/٦)، التبيان للطوسي (٤٥٠/٧)، التيسير للداني (١٦٤)، تفسير القرطبي (٨٢/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٦٦، ٢٦٧)، الحجة لأبي زرعة (٥١٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٧)، الغيث للصفاقسي (٣٠٦)، الكشف للزمخشري (١٠٢/٣)، الكشف للقيسي (١٤٨/٢)، المجموع للطبرسي (١٨٠/٧)، المعاني للفراء (٢٧٤/٢)، تفسير الرازي (١١٤/٢٤)، النشر لابن الجزري (٣٣٥/٢).

(٢) هو جزء من حديث عن عائشة، أخرجه بمثله البخاري (٢٣٩/٢)، كتاب الأذان: باب الرجل يأتي بالإمام (٧١٣)، ومسلم (٣١١/١) كتاب الصلاة، باب: استخلاف الإمام إذا =

جَذَبَ الصَّرَارِيْنَ بِالْكُرُورِ^(١)

وإنما الصراري جمع صُرَاءٍ، وهو مفرد نحو: حُسَّان ؛ فكسره ك: كَلَّاب وكلايب ؛ لأن الصفة تشبه في التكسير بالأسماء.

ويدل على أن الصراء واحد قول الفرزدق: [من الوافر]
أَشَارِبُ قَهْوَةٍ وَخَدَيْنُ زِيرٍ وَصُرَاءٍ لِفَسْوَتِهِ بُخَارُ^(٢)
اختلفوا في قوله - سبحانه - : ﴿وَيَلْقَوْنَ فِيهَا﴾ [٧٥] في ضم الياء وفتح اللام
وتشديد القاف، وسكون اللام، وتخفيف القاف:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿وَيَلْقَوْنَ﴾ مضمومة الياء مفتوحة اللام مشددة
القاف.

وقرأ ابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿وَيَلْقَوْنَ﴾ مفتوحة الياء، ساكنة اللام، خفيفة
القاف، وروى أبو بكر عن عاصم: ﴿وَيَلْقَوْنَ﴾ مثل حمزة.
وقال حفص عنه: ﴿وَيَلْقَوْنَ﴾ مشددة مثل أبي عمرو.
[قال أبو علي:] حجة من قال: ﴿وَيَلْقَوْنَ﴾: قوله - تعالى - : ﴿وَلَقَنَّهُمْ نَصْرَهُ
وَسُرُورَهُ﴾ [الإنسان: ١١] فعلى: ﴿وَلَقَنَّهُمْ﴾ ﴿وَيَلْقَوْنَ﴾.

وحجة من خفف: قوله - سبحانه - : ﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ [مريم: ٥٩] ولقى:
فعل متعد إلى مفعول واحد، فإذا نقل بتضعيف العين تعدى إلى مفعولين فقوله:
﴿تَحِيَّةٌ﴾ المفعول الثاني من قولك لَقِيتَ زيدًا تحية، فلما بنيت الفعل للمفعول قام
أحد المفعولين مقام الفاعل، فبقى الفعل متعديًا إلى مفعول واحد.

* * *

= عرض له عذر من مرض أو سفر (٤١٨/٩٠).

(١) ينظر: ديوانه (٣٥٠/١)، ولسان العرب (صحب، صرر، كُرر)، وإصلاح المنطق
ص (١٢٩)، وجمهرة اللغة ص (١٢٦)، والتنبيه والإيضاح (١٤٧/٢)، وتاج العروس
(صرر، كُرر)، وتهذيب اللغة (٤٤٢/٩)، وخزانة الأدب (١٦٦/١، ١٦٨)، وبلا نسبة في
المخصص (٧٩/٨، ١٧١/٩، ٢٥/١٠، ٢٨، ١١٨/١٤)، ولسان العرب (بمن،
صرى).

(٢) ينظر: ديوانه ص (٣٨٨) (طبعة الصاوي)، ولسان العرب (بخر، صرر)، والتنبيه والإيضاح
(١٤٧/٢)، وتاج العروس (بخر، صرر).

[بسم الله] ^(١)

ذكر اختلافهم في سورة الشعراء

اختلفوا في إدغام النون من سين عند الميم وبيانها وكسر الطاء وفتحها: فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿طَسَمَ﴾ [١] بفتح الطاء وإدغام النون.

وروى خارجة عن نافع: ﴿طِسم﴾ بكسر الطاء، وإدغام النون. وقال خلف عن إسحاق المسيبي عن نافع: الطاء غير مكسورة ولا مفتوحة هو إلى الفتح أقرب.

وقال الكسائي عن إسماعيل بن جعفر عن نافع يبين النون في: ﴿طَسَمَ﴾ مثل حمزة. وقال محمد بن إسحاق عن أبيه عن نافع: الطاء مفتوحة. وقال ورش وقالون عن نافع: الطاء مفتوحة وسطاً من ذلك. وقال يعقوب عن نافع وأبو جعفر ﴿ط س م﴾ يقطعان كل حرف على حده، ويأتى اختلافهم في: «يس» و«نون» في موضعه إن شاء الله.

قال أحمد: والذي قاله الكسائي عن إسماعيل عن نافع: يوجب ^(٢) رواية يعقوب ابن جعفر عن أبي جعفر ونافع بيان النون من ﴿طِسم﴾. وروى حفص عن عاصم: ﴿طَسَمَ﴾ فتحاً ^(٣).

ولم يظهر النون في ﴿طِسم﴾ غير حمزة وما روى الكسائي عن إسماعيل. وقرأ عاصم - في رواية أبي بكر - وحمزة والكسائي: ﴿طِسم﴾ بالكسر ^(٤). قال أبو علي: تبين النون من ﴿طَسَمَ﴾ على ما قرأه ^(٥) حمزة ورواه ^(٦) الكسائي

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: ويوجب.

(٣) في أ: فتح.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣١)، الإعراب للنحاس (٤٨١/٢)، البحر المحيط (٥/٧)، التبيان للطوسي (٣/٨)، التيسير للداني (١٦٥)، تفسير القرطبي (٨٨/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٦٧)، الحجة لأبي زرعة (٥١٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٧٠)، الغيث للصفاسي (٣٠٧)، الكشاف للزمخشري (١٠٤/٣)، الكشف للقيسي (١٥٠/٢)، النشر لابن الجزري (٧٠/٢).

(٥) في ب: قراءة.

(٦) في ب: ورواية.

بعدها، فإذا كان كذلك وجب تبين النون؛ لأنها إنما تخفى إذا اتصلت^(١) بحرف من حروف الفم، فإذا لم يتصل بها لم يكن شيء يوجب إخفاءها. ووجه إخفائها مع هذه الحروف أن همزة الوصل قد وصلت، ولم تقطع، وهمزة الوصل إنما تذهب في الدرج، فكما سقطت همزة الوصل، وهى لا تسقط إلا فى الدرج مع هذه الحروف فى: ﴿الْمَلَأَهُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١-٢] كذلك لا تبين النون ويقدر فيها الاتصال بما^(٢) قبلها، ولا يقدر فيها الانفصال. وكلهم قرأ: ﴿مِنْ عُمْرِكَ﴾ [١٨] مثقلة.

وروى عبيد عن هارون والخفاف عن أبى عمرو، وعبيد عن أبى عمرو: ﴿عُمْرِكَ﴾ خفيفة.

قال هارون: وكان أبو عمرو لا يرى بالأخرى بأساً، يعنى التثقيب. وروى عبيد بن عقيل عنه: مثقلاً.

قال ابن مقبل: [من البسيط]

يَا حُرَّ أَمْسَيْتُ شَخْصًا قَدْ وَهَى بَصْرِي
وَالثَّاتُ مَا دُونَ يَوْمِ الْبَعْثِ مِنْ عُمْرِي^(٣)
وأنشد أبو زيد: [من المنسرح]

إِنْ يَمْضِ عَنَّا فَقَدْ ثَوَى عُمْرًا

اختلفوا فى ﴿تَلَقَّفُ﴾ [٤٥] فى تشديد التاء وتخفيفها:

فقرأ عاصم - فى رواية حفص - : ﴿تَلَقَّفُ﴾ بتاء خفيفة.

وروى البزى وابن فليح عن ابن كثير: ﴿فَإِذَا هِيَ تَلَقَّفُ﴾ بتشديد التاء.

وروى قنبل عن النبأل: ﴿فَإِذَا هِيَ تَلَقَّفُ﴾ خفيفة التاء.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿تَلَقَّفُ﴾ خفيفة التاء مشددة القاف.^(٤)

(١) فى أ: اتصل.

(٢) فى ب: مما.

(٣) البيت فى ديوانه ص (٧٢)، ولسان العرب (فوت)، وتهذيب اللغة (٣٣١/١٤)، وتاج العروس (فوت).

ويروى «شيخنا» بدلاً من «شخصاً»، و «وافقت» بدل «والتاث».

(٤) ينظر: التبيان للطوسى (١٨/٨)، التيسير للدانى (١١٢)، الحجة لأبى زرع (٥١٧)، السبعة لابن مجاهد (٤٧١)، الغيث للصفاقسى (٣٠٧)، الكشف للقيسى (٤٧٣/١)، النشر لابن الجزرى (٢٧١/٢).

قال أبو علي: قد ذكرنا هذا النحو فيما تقدم، ورواية قبل عن ابن كثير ﴿فإذا هي تَلَقَّف﴾ هو الوجه. ومن شدد التاء من قوله: ﴿تَلَقَّف﴾ وهو يريد: تتَلَقَّف لزمه إذا ابتداء على هذه القراءة أن يجتلب همزة الوصل، وهمزة الوصل لا تدخل على الأفعال المضارعة كما لا تدخل على أسماء الفاعلين.
قال أحمد:

قد ذكرنا اختلافهم في قوله^(١): ﴿أَمْسُرْ﴾ [٤٩] في سورة الأعراف [١٢٣]. قال:

وروى حفص عن عاصم ﴿إِنَّ مَعَ رَبِّي﴾ [٦٢] بنصب الياء من ﴿مَعِيَ﴾ وكل ما في القرآن من قوله: ﴿مَعِيَ﴾ فإن عاصمًا - في رواية حفص - يحرك الياء فيه.
وروى حفص عن عاصم وورش عن نافع^(٢) ﴿وَمَنْ مَعِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [١١٨] بتحريك الياء ولم يحركها غيرهما.

[قال أبو علي]: [كل واحد من التحريك والإسكان حسن]^(٣).

اختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله - جل وعز -: ﴿حَذِرُونَ﴾ [٥٦]. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿حَذِرُونَ﴾ بغير ألف.
وقرأ الباقر ﴿حَذِرُونَ﴾ بألف^(٤).

قال أبو عبيدة: رجل حذر وحاذر.

(١) بهمزة محققة فمسهلة بعدها ألف، ابن كثير - أبو عمرو - نافع - ابن عامر - الأزرق - ابن ذكوان - هشام - البرزى - أبو جعفر - قالون - قبل.

ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣١)، التبيان للطوسي (٢٠/٨)، التيسير للداني (١١٢)، الغيث للصفاقسى (٣٠٨)، الكشف للقيسى (٤٧٣/١، ٤٧٤)، النشر لابن الجزرى (٣٦٨/١، ٣٦٩).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٢)، تب (٢٤/٨)، الحجة لابن خالويه (٢٦٧)، السبعة لابن مجاهد (٤٧٤)، الغيث للصفاقسى (٣٠٩).

(٣) تقدم ما بين المعكوفين في أ، وتأخر في ب هنا.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٢)، الإعراب للنحاس (٤٨٩/٢)، الإملاء للعكبرى (٩١/٢)، البحر المحيط (١٨/٧)، التبيان للطوسي (٢١/٨)، التيسير للداني (١٦٥)، تفسير الطبرى (٤٨/١٩)، تفسير القرطبي (١٠١/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٦٧)، الحجة لأبى زرة (٥١٧)، السبعة لابن مجاهد (٤٧١)، الغيث للصفاقسى (٣٠٨)، الكشف للزمخشري (٣/١١٤)، الكشف للقيسى (١٥١/٢)، المجمع للطبرى (١٨٩/٧)، المعانى للقرء (٢/٢٨٠)، تفسير الرازى (١٣٧/٢٤)، النشر لابن الجزرى (٢٣٥/٢).

قال ابن أحمـر: [من السـريع]

إِنِّي حَوْلِي وَإِنِّي حَذِيرُ هَلْ يُنْسَأُنْ يَوْمِي إِلَى غَيْرِهِ^(١)!

قال: حوالى: ذو حيلة.

وَأُنْشِدُ الْعَبَّاسَ بْنَ مُرْدَاسٍ : [مَنْ الْوَافِر]

وَإِنِّي خَازِرٌ أُنْمِي سِلَاحِي إِلَى أَوْصَالِ ذِيَالِ صَنِيعٍ^(٢)

قال أبو علي: يقال: حَذِرَ يحذرُ حذرًا واسم الفاعل حَذِر. فأما حاذر فإنه يراد به أنه يفعل الحذر فيما يستقبل كقولك: بعيرك صائد غدا.

وكذلك قوله: [من الوافر]

وَأَنَّى حَازِرٌ أَنَّمَا سِلَاحِي

كأنه يريد: متحذّر عند اللقاء.

قال :

قرأ ابن كثير ونافع^(٣) ﴿أَنِ اسْر﴾ [٥٢] من: سریت.

وَقَرَأَ عَاصِمٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ وَحُمَزةُ وَالْكَسَائِيُّ: ﴿أَنْ أَسْرِ﴾ مِنْ: أُسْرِيْتُ.

قال أبو علي: حجة القطع: قوله: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١].

وحجة الوصل: قوله: [من الطويل]

سَرَى نَعْدَمًا غَارَ الثُّرَيَّا وَبَعْدَمَا كَانَ الثُّرَيَّا حَلَّةَ الْعَوْر مُنْخُلٌ^(٤)

وهو كثير في الشعر.

قال :

قرأ حمزة^(٥): ﴿فَلَمَّا تَرَأَى الْجَمْعَانِ﴾ [٦١] ويمد ثم يهمز.

(١) ينظر: اللسان (حول)، ويروى «أو تنسأن» بدل «هل ينسأن».

(۲) البيت في لسان العرب (ذيل)، وليس في ديوانه.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٢)، البحر المحيط (١٧٧)، التيسير للداني (١٢٥)، الغيث

للصفاقسي (٣٠٨)، الكشف للزمخشري (٥٣٥/١)، تفسير الرازي (١٣٦/٢٤)، النشر

لاين الجزرى (٢/ ٢٩٠).

(٤) تقدم.

(٥) نظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٢)، البحر المحیط (١٩/٧، ٢٠)، التبيان للطوسي (٢٥/٨)،

التفسير للدائم، (١٦٥)، الحجة لابن خالويه (٢٦٧، ٢٦٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٧١)،

الغيث للصفافسي (٣٠٨)، النشر لابن الجزري (٦٦/٢).

وكذلك روى هبيرة عن حفص عن عاصم .

وروى أبو بكر عن عاصم مفتوحًا ممدودًا .

أبو عمارة عن حفص عن عاصم ﴿تَرَاءَى﴾ مفتوحًا مثل أبى بكر .

وكان حمزة يقف ﴿تَرَاءَى﴾ يمد مدة بعد الراء ويكسر الراء .

وروى نصير عن الكسائي، ﴿تَرَاءَى﴾ مثل ^(١) تَرَاعَى إذا أراد أن يقف .

الباقون ^(٢) : ﴿تَرَاءَى﴾ يفتحون الراء وبعدها ألف وهمزة الألف مفتوحة فى وزن

تَرَاعَى ^(٣) .

وقال بعض أصحاب أحمد بن موسى قوله : وهمزة الألف ، يعنى الهمزة التى

بعدها الألف من تفاعل . وهو عين الفعل .

قال أبو على : وجه إمالة الفتحة التى على الراء [أن] ^(٤) قياسه : أن يكون فى

الوقف ﴿تَرَاءَى﴾ مثل : تَرَاعَى فأمال فتحة الراء ؛ لإمالة فتحة الهمزة التى أميلت

فتحتها ، لتميل الألف نحو الياء كما قالوا : رَاءٍ فأمالوا فتحة الراء لإمالة فتحة الهمزة .

ومن قال : رَاءٍ فلم يمل الفتحة كما لم يمل لإمالة الألف فى : رأيت عمادًا لم يمل

هذه الفتحة لإمالة فتحة الهمزة فيقول : «تَرَاعَى» .

[قال] ^(٥) : ومن لم يمل البتة قال : «تَرَاعَى» .

قال أحمد : وكان حمزة يقف : ﴿تَرَاءَى﴾ يمد مدة بعد الراء ، ويكسر الراء فقوله :

يمد مدة بعد الراء يدل على أنه يقول : تَرَاعَى [فيثبت] ^(٦) بعد الراء مدة ، وهذه المدة

ينبغى أن تكون ألف تفاعل ، والهمزة هى عين [الفعل] ^(٧) ، والألف المنقلبة عن اللام

على هذا محذوفة وحذفها لا يستقيم .

وليس هذا فى قول الباقيين إنما قولهم على الإمالة : ﴿تَرَاءَى﴾ ، والإمالة من أجل

الإمالة : ﴿تَرَاعَى﴾ ، أو بغير إمالة البتة : ﴿تَرَاءَى﴾ .

(١) فى أ : فى وزن .

(٢) فى أ : الباقون يقفون .

(٣) فى أ : والألف بعد الهمزة بوزن تَرَاعَى .

(٤) سقط فى ب .

(٥) سقط فى ب .

(٦) سقط فى أ .

(٧) سقط فى أ .

ومن زعم أن إمالة فتحة الراء التى هى فاء تفاعل من رأيت لا يجوز، فقد غلط؛ لأن إمالته جائزة من الوجه الذى تقدم ذكره.

فإن قلت: فإذا وصل فقال: ﴿تَرَءَا الْجَمْعَانِ﴾ هلا لم تجز إمالة الفتحة التى على الراء؛ لأنه إذا كان إمالته لإمالة فتحة الهمزة [وما يوجب إمالة الهمزة]^(١) فقد سقط وهو الألف المنقلبة عن^(٢) الياء التى سقطت لالتقاء الساكنين، فإذا سقطت لم يجز إمالة فتحة الهمزة، وإذا لم يجز إمالة فتحة الهمزة وجب ألا يجوز إمالة فتحة الراء. قيل: إن إمالة فتحة الراء فى^(٣) ﴿تَرَاءِ﴾ جائزة فى الوصل مع سقوط الألف من تفاعل لالتقاء الساكنين، وهو عندهم فى حكم الثبات. يدلك على ذلك قولهم: [من المتقارب].

..... ولا ذَاكِرَ اللّٰهَ إِلَّا قَلِيلًا^(٤)

فنصب مع سقوط التنوين لالتقاء الساكنين [كما ينصب إذا ثبت وكذلك يميل فتحة الراء مع سقوط الألف لالتقاء الساكنين]^(٥) كما كان يميلها إذا ثبتت، ولم تسقط. وقد حكى أبو الحسن ذلك، فزعم أنه قد قرئ ﴿فِي الْقَتْلِى الْحَرِّ﴾ [البقرة: ١٧٨] فأمال فتحة اللام مع سقوط الألف كما يميلها مع ثباتها، فكذلك يميل [فتحة]^(٦) الهمزة من ﴿تَرَاءِ﴾ إذا أدرج فقال: ﴿تَرَاءِ الْجَمْعَانِ﴾ [٦١]. ونظير ذلك أيضًا فى [كلامهم]^(٧) قولهم: شهد. ألا ترى أنهم إنما كسروا الفاء لكسرة العين التى هى الهاء. ثم حذفت الكسرة التى على العين، ولم تذهب كسرة الفاء من شهد^(٨). ونظيره أيضًا قولهم: صَعَقَى. فهذا أشد؛ لأنه أقر الكسرة فى الفاء مع فتحة العين، والأول كانت الكسرة المحذوفة منه فى اللفظ فى تقدير الإثبات، كما كانت فى تقديره^(٩) فى: رَضَى وَعُزَى، وَلَقَضَوِ الرَّجُلَ.

(١) سقط فى ب.

(٢) فى أ: من.

(٣) فى ب: من.

(٤) تقدم.

(٥) سقط فى ب.

(٦) سقط فى ب.

(٧) سقط فى ب.

(٨) فى أ: فى شهد.

(٩) فى أ: كما كان تقديره.

وزعم بعض البغداديين فى احتجاج الحذف لهذه الألف فى ﴿تراء﴾ فى وقف حمزة، أنه يجوز على لغة حكاها الكسائى والفراء، وهو^(١) أنهم حكوا: أن بعضهم قال: اسقنى مآ يا هذا.

قال أبو الحسن^(٢): ولا يجوز تراء من حيث جاز: اسقنى مآ يا هذا، وذلك أن الذى يقول هذا إنما أبدل من الهمزة الألف للضرورة كما أبدلها منها فى قوله: [من الكامل]

..... لا هَنَّاكَ المَرْتَعُ^(٣)
وكما أبدل الآخر منها ألفاً فى الباء فيما حدثنا محمد بن السرى عن بعض اليزيديين.

وأنشدنا عنه: [من الطويل]

..... على أن قيساً لم يَطَّ بآة مَحْرَمٍ^(٤)
فحذف الهمزة لما أسكنها، فانقلبت ألفاً؛ لالتقاءها مع الألف الساكنة، وكذلك حذف الهمزة من: ماء، لما قلبها ألفاً لالتقاء الساكنين، فإذا وقف على ماء فى قوله: اسقنى شربة مآ يا هذا، لزمه أن يقول: مآ، فيبدل من التنوين الألف فيصير «مآ» وكذلك لو حذف الهمزة من ﴿تَرَاء﴾ كما حذفها من: شربة مآ يا هذا، للزمه أن يقول: «تراء» ولا يمد كما لا يمد: «ما» إذا وقف عليه على هذه اللغة.

وليس الرواية عن حمزة «ترا» إنما الرواية عنه أنه يمد مدة بعد الراء [من: ﴿تَرَاء﴾]^(٥) فينبغى أن تكون المدة ألفاً وهمزة، أما الألف فألف تفاعل، وأما [ما]^(٦) بعد الألف فهو الهمزة التى هى عين الفعل، إما بين بين، وإما مخففة. وعلى أى الأمرين كان وجب أن يسكن فى الوقف، كما تسكن سائر الحروف الموقوف عليها.

(١) فى أ: وهى.

(٢) فى أ: قال أبو على.

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

(٥) سقط فى ب.

(٦) سقط فى ب.

وعلى هذا جاء فى الشعر: [من الرجز]

يَسْتَمْسِكُونَ مِنْ حِذَارِ الإِلْقَاءِ بِتَلَعَاتِ كَرُوسِ الصِّيصَاءِ^(١)
فهذا على أن الضرب مفعولان.

ومنه^(٢) قول الآخر: [من الرجز]

رِدَى رِدَى وَرَدَ قَطَاةٍ صَمَاءٍ كُذْرِيَّةٍ أَعْجَبَهَا بَرْزُ الْمَاءِ^(٣)
وأما ما رواه نصير عن الكسائي فى الوقف تراءى مثل: تراءى، فحسن، وذلك أن
الوقف موضع [تبيين فى الحروف الموقوف عليها]^(٤).

وفى الألف خفاء شديد من حيث لم تعتمد فى إخراجها على موضع، فصارت
لذلك بمنزلة النفس من أنه لا يعتمد له على موضع، فبينها بأن نحا بها نحو الياء
وقربها منها. ويدلك على حسن هذا أن قومًا يبدلون منها الياء المحضة فى الوقف،
فيقولون: أَفْعَى، وَخُبْلَى، وآخرون يبدلون منها الهمزة، فيقولون: هذه خُبْلًا،
و: رأيت رجلاً فكذلك نحا بالألف بإمالتها نحو الياء ليكون أبين لها، ولم يمل الراء
من «تراءا»؛ لأن الإمالة إنما هى عنده من أجل الوقف، والوقف غير لازم، فلما لم
يلزم لم ير أن يعتد بها^(٥).

اختلفوا فى فتح الخاء وضمها من قوله -جل وعز-: ﴿إِلَّا خُلِقَ الْأَوَّلِينَ﴾ [١٣٧].
فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي^(٦): ﴿خُلِقَ الْأَوَّلِينَ﴾، بفتح الخاء وتسكين
اللام.

(١) الرجز لغيلان الربعى فى لسان العرب (تلع)، والخصائص (٢٨٠/١)، وتاج العروس
(تلع)، وبلا نسبة فى لسان العرب (لعا)، وجمهرة اللغة ص (٢٤٢، ٨٦٦، ١٢٣٤).
ويروى «كجذوع» بدل «كرؤوس».

(٢) فى أ: ومثله.

(٣) الرجز بلا نسبة فى أساس البلاغة (ورد).

(٤) فى أ: يبين فيه الحرف الموقوف عليه.

(٥) فى ب: به.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٣) الإعراب للنحاس (٢/٤٩٥)، الإملاء للعكبرى (٢/٩٢)،
البحر المحيط (٣٣/٧)، التبيان للطوسى (٨/٤٢)، التيسير للدانى (١٦٦)، تفسير القرطبى
(١٣/١٢٥)، الحجة لابن خالويه (٢٦٨)، الحجة لأبى زرعة (٥١٨)، السبعة لابن مجاهد
(٤٧٢)، الغيث للصفاقسى (٣١٠)، الكشف للزمخشري (٣/١٢٢)، الكشف للقيسى (٢/٢)
(١٥١)، المجمع للطبرسى (٧/١٩٧)، المعانى للفرأ (٢/١٨١)، تفسير الرازى (٢٤/١٥٨)،
النشر لابن الجزرى (٢/٣٣٥).

اللام.

وقرأ الباقون: بضم الخاء واللام.

[قال أبو على]: ﴿خُلِقُ الْأَوَّلِينَ﴾: أى: عادتهم، و﴿خَلَقَ الْأَوَّلِينَ﴾ يجوز أن يكون المراد: اختلاقهم وكذبهم.

وفى التنزيل: ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا أَنْخَلِقُ﴾ [ص: ٧] وفيه ﴿وَنَخْلُقُونَ إِنْكَارًا﴾ [العنكبوت: ١٧] أى: تختلقونه.

وقيل: إنه يجوز أن يكون خَلَقْنَا كَخَلَقَكُمْ^(١)، نموت كما ماتوا، ولا نُبْعَثُ، فـ «خُلِقُ» على هذا: مصدر، إن شئت قدرته تقدير الفعل المبني للمفعول، أى: خَلَقْنَا كما خَلَقُوا.

ويجوز أن يكون المصدر مضافاً إلى المفعول به، ولا يقدر تقدير الفعل المبني للمفعول.

اختلفوا فى إثبات الألف وإسقاطها من قوله -جل وعز-: ﴿فَرِهَيْنَ﴾ [١٤٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو^(٢): ﴿فَرِهَيْنَ﴾ بغير ألف.

وقرأ الباقون: ﴿فَرِهَيْنَ﴾ بألف.

أبو عبيدة «فَرِهَيْنَ» أى: مَرِحِينَ.

قال: ويقال فى هذا المعنى: «فَارِهَيْنَ».

وأنشد: [من البسيط]

لَا أُسْتَكِينُ إِذَا مَا أَزْمَةٌ أَزْمَتْ وَلَنْ تَرَانِي لِخَيْرِ فَارَةٍ اللَّبِّ^(٣)

قال: وقوم يقولون: فارهين أى: حاذقين.

(١) فى أ: تخلقهم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٣)، الإعراب للنحاس (٤٩٦/٢)، الإملاء للعكبرى (٩٢/٢)، البحر المحيط (٣٥/٧)، التبيان للطوسى (٢٤/٨)، التيسير للدانى (١٦٦)، تفسير القرطبى (١٢٩/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٦٨)، الحجة لأبى زرة (٥١٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٧٢)، الغيث للصفاسى (٣١٠)، الكشف للزمخشري (١٢٣/٣)، الكشف للقيسى (٢/١٥١)، المجمع للطبرسى (١٩٩/٧)، تفسير الرازى (١٥٩/٢٤).

(٣) البيت بلا نسبة فى أساس اللغة (فره)، والمخصص (١١٦/٣)، ويروى «ولا» بدل «ولن» و «إلا» بدل «الخير».

[قال أبو على:] [ليس^(١)] فارهين كحاذرين، في أن فارهين^(٢) يكون لما يأتي في الأمر العام، وليس للحال؛ لأنهم قد قالوا: فارِه وفُرْهه، فدل جمعهم له - مثل صاحب وصُحبة - أن فاعل يستعمل للحال، والآتي، والماضي، وليس الحاذر كذلك؛ لأن الحاذر لما يأتي بدلالة^(٣) أن الفعل: حَذِرَ يَحْذَرُ، [وقد]^(٤) قال: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣]، فإذا كان الفعل على هذا فاسم الفاعل حاذر^(٥)، وفاعل للمستقبل^(٦) كقولك: بعيرك صائد غداً.

اختلفوا في قوله - جل وعز-: ﴿أَصْحَابُ لَيْكَةِ﴾ [١٧٦]:

فقراً ابن كثير ونافع وابن عامر^(٧): ﴿لَيْكَةً﴾ ههنا، وفي «صاد» [١٣]: بغير همز، والهاء مفتوحة بلا ألف.

وقرأ الباقيون: ﴿أَصْحَابُ لَيْكَةٍ﴾ بالهمز فيهما والألف.

قال أبو على: قد قلنا في هذا الحرف فيما تقدم من هذا الكتاب.

ومن زعم أنه يختار قراءة أهل المدينة، وأنه اختار ذلك لموافقة الكتاب، وهي زعموا - في هذه السورة، وسورة «صاد» بغير ألف فإن ما في المصحف من إسقاط ألف الوصل التي مع اللام لا يدل على صحة ما اختار من قولهم: ﴿لَيْكَةٍ﴾، وذلك؛ لأنه يجوز أن يكون كتب في المصحف على تخفيف الهمزة، وقول من قال: لَحْمَر، كما كتبوا «الحَبَاء» على ذلك، فإذا جاز أن يكون إسقاط ألف الوصل لهذا، ثبت أن ما اختاره من «لَيْكَةٍ» لا يدل عليه خط المصحف، ولا يصح ذلك لأمر آخر، وهو أنه يجوز أن تكون الكتابة في هذين الموضعين وقعت على الوصل، فكما أنه لا ألف

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: حاذريه.

(٣) في ب: دلالة.

(٤) سقط في ب.

(٥) في أ: على حذر.

(٦) في ب: المستقبل.

(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٣)، الإعراب للنحاس (٤٩٨/٢)، الإملاء للعكبري (٩٢/٢)،

البحر المحيط (٣٧/٧)، التبيان للطوسي (٥٢/٨)، التيسير للداني (١٦٦)، تفسير القرطبي

(١٣٤/١٣)، الحجة لأبي زرعة (٥١٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٧٣)، الغيث للصفاسي

(٣١٠)، الكشف للزمخشري (١٢٦/٣)، الكشف للقيسي (٣٢/٢)، المجمع للطبرسي

(٢٠١/٧)، تفسير الرازي (١٦٣/٢٤)، النشر لابن الجزري (٣٣٦/٢).

ثابتة في اللفظ في قوله - سبحانه - : ﴿أَصْحَبُ لَيْكَةِ﴾ [فكذلك لم تثبت في خط^(١)].
ومثله في أنه كتب مرة على اللفظ، وأخرى على غيره كتابتهم: ﴿سَدَّ الزَّيَّاتِ﴾
[العلق: ١٨] بغير واو، لما لم تثبت في الخط^(٢)، وكتب في ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسُ بِالشَّرِّ﴾
[الإسراء: ١١] بالواو فإذا جاز هذا فيه، علمت أن الاختيار [مدخول ويدل على
ضعف الاختيار]^(٣) أن سائر القرآن غير هذين الموضعين عليه.

ويدل على فساد ذلك - أيضا - همز من همز فقال: ﴿الْأَيْكَةِ﴾، فإذا بينت^(٤)
هذا، علمت أن: ﴿لَيْكَةِ﴾ على تخفيف الهمز^(٥)، وأن فتح ﴿لَيْكَةِ﴾ لا يصح في
العربية؛ لأنه فتح حرف الإعراب في موضع الجر مع لام المعرفة، فهو على قياس
من قال: مررت بِلَحْمَرٍ، فاعلم.

اختلفوا في قوله - تعالى - : ﴿نَزَّلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [١٩٣].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم - في رواية حفص^(٦) - : ﴿نَزَّلَ بِهِ﴾
خفيف، ﴿الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ رفع.

وقرأ ابن عامر وعاصم - في رواية أبي بكر - وحمزة والكسائي: ﴿نَزَّلَ بِهِ﴾
مشددة الزاي، ﴿الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ نصبًا.

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿نَزَّلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾: قوله: ﴿فَإِنَّهُمْ نَزَّلُوهُ عَلَىٰ
قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٩٧].

وقوله: ﴿تَنْزِيلُ الْمَلَائِكَةِ بِالرُّوحِ﴾ [النحل: ٢].

(١) في ب: كذلك تكتب في الخط.

(٢) في أ: في اللفظ.

(٣) سقط في ب.

(٤) في أ: ثبت.

(٥) في ب: الهمزة.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٤)، الإعراب للنحاس (٥٠٠/٢)، الإملاء للعكبري (٩٢/٢)،
البحر المحيط (٤٠/٧)، التبيان للطوسي (٥٥/٨)، التيسير للداني (١٦٦)، تفسير الطبري
(٦٨/١٩)، تفسير القرطبي (١٣٨/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٦٨)، الحجة لأبي زرعة
(٥٢١)، السبعة لابن مجاهد (٤٧٣)، الغيث للمصفاقسي (٣١٠)، الكشف للزمخشري (٣/
١٢٨)، الكشف للقيسي (١٥١/٢، ١٥٢)، المجمع للطبرسي (٢٠٣/٧)، المعاني للفراء
(٢٨٤/٢)، تفسير الرازي (١٦٩/٢٤)، النشر لابن الجزري (٣٣٦/٢).

ف «تَنْزَّلُ» مطاوع نَزَّلَ، [فهو مثل مطاوع نَزَلَ الملائكة بالروح] ^(١) فدخلت التاء ^(٢) للمطاوعة ^(٣). فصار: ﴿تَنْزَلُ الملائكة بالروح﴾ والروح في التنزيل قد جاء يراد به القرآن، قال -تعالى-: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢] إلى قوله تعالى: ﴿مِّنْ عِبَادِنَا﴾ وقوله: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [النحل: ١٠٢].

ومن أسند الفعل إلى الروح فقال: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ﴾؛ فلا أنه ينزل بأمر الله -جل وعز- فمعناه معنى الثقيلة.

وكلهم قرأ: ﴿أَوْ لَوْ يَكُنْ لَهُمْ ءَايَةٌ﴾ [١٩٧] نصبًا. غير ابن عامر ^(٤) فإنه قرأ: ﴿تَكُنْ﴾ بالتاء ﴿آيَةٌ﴾ رفعًا ^(٥). قال أبو علي: وجه قول ابن عامر: ﴿تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ﴾ أن: ﴿تَكُنْ﴾ ليس للآية، ولكن تضمير في: ﴿تَكُنْ﴾ القصة أو الحديث؛ لأن ما يقع تفسيرًا للقصة والحديث من الجمل، إذا كان فيها اسم مؤنث، جاز تأنيث الضمير ^(٦) على شريطة التفسير، كقوله -سبحانه-: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧]، وقوله: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرُ﴾ [الحج: ٤٦].

فكذلك: ﴿أَن يَعْلَمُوا عَلِمَتُوا بَنَىٰ إِسْرَءِيلَ﴾ [١٩٧] لما كان فيه مؤنث، جاز أن يؤنث: ﴿تَكُنْ﴾ ف: ﴿آيَةٌ﴾ مرتفعة بأنها خبر الابتداء الذي هو: ﴿أَن يَعْلَمُوا﴾ علماء بني إسرائيل لما كان فيه مؤنث جاز أن تؤنث «تكن» ولا يمتنع ألا يضمم القصة ولكن يرتفع «أن يعلم» بقوله: «تَكُنْ» وإن كان في تكن ^(٧) علامة تأنيث؛ لأن ﴿أَن يَعْلَمُوا﴾ في المعنى

(١) في ب: «وهو الملائكة بالروح».

(٢) في أ: الياء.

(٣) زاد في ب: «قبل المطاوع ونزل الملائكة».

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٤)، الإملاء للعكبري (٩٢/٢)، البحر المحيط (٤١/٧)، التبيان للطوسي (٥٥/٨)، التيسير للداني (١٦٦)، تفسير القرطبي (١٣٩/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٦٨)، الحجة لأبي زرع (٥٢١)، السبعة لابن مجاهد (٤٧٣)، الغيث للصفاسي (٣١٠)، الكشف للزمخشري (١٢٨/٣)، الكشف للقيسي (١٥٢/٢)، المجمع للطبرسي (٢٠٣/٧)، المعاني للفراء (٢٨٤/٢)، تفسير الرازي (١٦٩/٢٤)، النشر لابن الجزري (٣٣٦/٢).

(٥) في ب: بالرفع.

(٦) في أ: المضممر.

(٧) في أ: في معنى.

هو الآية، فيحمل الكلام على المعنى، كما حمل على المعنى فى قوله -سبحانه-:
﴿قُلْ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، فأنت لما كان المراد بالأمثال: الحسنات.
وكذلك قراءة من قرأ: ﴿ثُمَّ لَوْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [الأنعام: ٢٣].
قرأ نافع وابن عامر: ﴿فتوكل على العزيز الرحيم﴾ [٢١٧] بالفاء^(١)، وكذلك هى
فى مصاحف أهل المدينة والشام.
وقرأ الباقر بالواو، وكذلك هى فى سائر مصاحفهم.
[قال أبو على:] الوجهان حسان.
وقرأ نافع وحده: ﴿والشعراء يَتَّبِعُهُمْ﴾ [٢٢٤] ساكنة التاء.
وقرأ الباقر: ﴿يَتَّبِعُهُمْ﴾ مشددة التاء، مفتوحة مكسورة الباء.
قال أبو على: الوجهان حسان؛ تبت القوم أتبعهم [وَاتَّبَعْتُهُمْ أَتَّبَعُهُمْ]^(٢) وهو
مثل: حفرتة واحتفرتة وشويتة واشتويتة.
وقد تقدم ذكر ذلك.



(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٤)، البحر المحيط (٤٧/٧)، التبيان للطوسى (٦٢/٨)، التيسير
للداني (١٦٧)، تفسير القرطبي (١٤٤/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٦٩)، الحجة لأبى
زرعة (٥٢٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٧٣)، الغيث للصفافسى (٣١٠)، الكشف
للمخشرى (١٣٢/٣)، الكشف للقيسى (١٥٣/٢)، المجمع للطبرسى (٢٠٥/٧)، النشر
لابن الجزرى (٣٣٦/٢).
(٢) سقط فى أ.

بسم الله

ذكر اختلافهم في سورة سليمان صلى الله عليه

اختلفوا في الإضافة والتنوين من قوله -جل وعز-: ﴿شِهَابٍ قَبَسٍ﴾ [٧].

فقرأ عاصم وحمزة والكسائي ﴿شِهَابٍ قَبَسٍ﴾ منوناً غير مضاف.

وقرأ الباقر: ﴿شِهَابٍ قَبَسٍ﴾ [مضاف] ^(١) غير منون ^(٢).

أبو عبيدة: «شِهَابٍ قَبَسٍ»: الشهاب: النار، والقبس: ما اقتبست.

وأشد لأبي زيد: [من المنسرح]

فِي كَفِّهِ صَعْدَةٌ مُثْقَفَةٌ فِيهَا سِنَانٌ كَشَغَلَةِ الْقَبَسِ ^(٣)

غيره: كل أبيض ذي نور فهو شهاب، ولا أدري أقاله رواية أم ^(٤) استدلالاً ويجوز أن

يكون القبس صفة، ويجوز أن يكون اسماً غير صفة، فأما جواز كونه وصفاً؛ فلأنهم

يقولون: قَبَسَتْهُ أَقْبَسَهُ قَبَسًا، والقبس: الشيء المقبوس، وقالوا: ^(٥) حَلَبٌ يَحْلُبُ حَلْبًا،

فيجوز في قولهم: حَلْبًا، أن يكون مصدرًا كقولهم: بداله يبدو ^(٦) بدًا، ويجوز أن يكون

الحلب: المحلوب، وفي التنزيل: ﴿شِهَابٌ ثَائِبٌ﴾ [الصافات: ١٠]، فيجوز أن يكون

الشهاب النار؛ لأن النار قد وصفت بالثقوب قال: [من الطويل]

أَذَاعَ بِهِ فِي النَّاسِ حَتَّى كَانَتْهُ بَعْلِيَاءَ نَارٍ أَوْقَدَتْ بِثُقُوبٍ ^(٧)

فتقدير قوله: أوقدت بثقوب، أوقدت مثقبة، والجار والمجرور في موضع حال.

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٥)، الإعراب للنحاس (٥٠٨/٢)، البحر المحيط (٥٥/٧)،

التيان للطوسي (٦٧/٨)، التيسير للداني (١٦٧)، تفسير الطبري (٨٢/١٩)، تفسير

القرطبي (١٥٦/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٦٩)، الحجة لأبي زرع (٥٢٢)، السبعة لابن

مجاهد (٤٧٨)، الغيث للصفافسي (٣١٠)، الكشف للزمخشري (١٣٧/٣)، الكشف

للقيس (١٥٤/٢)، المجمع للطبرسي (٢٠٩/٧)، المعاني للفراء (٢٨٦/٢)، النشر لابن

الجزري (٣٣٧/٢).

(٣) وهو له في الأغاني (١٢٨/١٢)، ويروى البيت:

تخال في كفه مثقفة تلمع فيها كشعلة القبس

(٤) في أ: أو.

(٥) في أ: وقال.

(٦) في أ: يبدوا له.

(٧) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص (٤٥)، والحيوان (٦٠١/٥)، وبلا نسبة في لسان

العرب (ذيع)، وتهذيب اللغة (١٤٨/٣)، وتاج العروس (ذيع).

فأما قول الشاعر يروى للأفوه: [من الرمل]
 كَشْهَابِ الْقَذْفِ يَزْمِيكُم بِهِ فَارِسٌ فِي كَفِّهِ لِلْحَرْبِ نَارٌ^(١)
 فإنه يجوز أن يكون جعل المزراق الذي يرميه الفارس لتأليله، وضيائه وبريقه
 نازلاً.

قال أوس: [من الكامل]
 فَانْقَضَ كَالدَّرِيِّ يَتْبَعُهُ لَهَبٌ يَثُورُ تَخَالُهُ طُشْبًا^(٢)
 فاللهب هنا^(٣) كالشهاب في البيت الآخر، فإذا كان قوله «قبس» صفة، فالأحسن
 أن يجرى على الشهاب كما جرى على الموصوف في قوله: [من البسيط]
 كَأَنَّهُ ضَرَمَ بِالْكَفِّ مَقْبُوسٌ^(٤)
 فكان مقبوس صفة للضرم، فكذلك يكون القبس في قوله: ﴿شِهَابٍ قَبَسٍ﴾ [وإن
 كان مصدرًا غير صفة حسنت فيه الإضافة بشهاب قبس]^(٥) ولا يحسن ذلك في
 الصفة، ألا ترى أن الموصوف لا يضاف إلى صفته.

قال الشاعر: [من الكامل]
 فِي حَيْثُ خَالَطَتِ الْخُزَامَى عَزْفَجًا يَأْتِيكَ قَابِسُ أَهْلِهِ لَمْ يُقْبَسِ^(٦)
 وقريب من هذا المعنى قول الطرمّاح: [من الطويل]
 كَظْهَرِ اللَّأْيِ لَوْ تَبَنَغَى رِيَّةً بِهَا لَعَيْتُ نَهَارًا فِي بُطُونِ الشَّوَاغِنِ^(٧)

(١) وهو في ديوانه، والحماسة البصرية (٤٩/١).

(٢) ينظر البيت في ديوانه ص (٣)، ولسان العرب (درأ)، وتهذيب اللغة (١٤/١٥٨)، وتاج
 العروس (درأ).

ويروى «نقع يثوب» بدل «لهب يثور».
 (٣) في أ: ههنا.

(٤) عجز بيت للمتلّمس وصدره:

وقد ألح سهيل بعدما هجعوا
 ينظر ديوانه ص (٨٣)، ولسان العرب (لوح، ضرم)، وأساس البلاغة (لوح)، وتاج
 العروس (لوح)، وبلا نسبة في المخصص (٢٢/١١).
 (٥) سقط في أ.

(٦) البيت للأسدي في المخصص (١٠/١٧٦، ١١/٣٢).

ويروى «نابس» بدل «قابس»، و «ينبس» بدل «يقبس».

(٧) البيت في ديوانه ص (٤٨٩)، ولسان العرب (شجن، روى، لأى، ورى)، وتهذيب اللغة (١١/١١) =

وقال: [من الرجز]

خُلِفْتُ شِكْسًا لِلْأَعَادَى مِشْكَسًا مِّنْ شَاءٍ مِّنْ شَرِّ الْجَحِيمِ اسْتَقْبَسَا^(١)

وقال أبو عثمان عن أبي زيد يقال: أقبسته العلم وقبسته النار.

وقول الشاعر: [من الكامل]

..... يَأْتِيكَ قَابِسُ أَهْلِهِ
.....

يدل على ما حكاه أبو زيد من قبسته النار، واسم الفاعل للحال، [ولكنه نوى

به]^(٢) الانفصال، وأحد المفعولين محذوف كأنه أهل هذا المكان النار^(٣).

فأما قوله: [من الطويل]

وَعَيْدُ أَبِي قَابُوسَ فِي غَيْرِ كُنْهِهِ
.....^(٤)

وقوله: [من الطويل]

..... فَمُلْكُ أَبِي قَابُوسَ أَضْحَى وَقَدْ نَجَزَ^(٥)
.....

فليس قابوس فاعولاً من القبس، كما أن جالوت وطالوت ليسا بـ: فَعْلُوتَ من

الطَوْلِ والجَوْلِ، ولو كان كذلك لانصرف، ألا ترى أن حاطوماً^(٦) وجاروفاً، ونحو

ذلك ينصرف في المعرفة في امتناع ما ذكرنا من الصرف ما يعلم به أنه عجمي، فلما

انضمت العجمة إلى التعريف لم ينصرف، وكذلك: إبليس ليس من أبلس، وإنما

= (٣٦٧، ٢٧١/١٤)، وتاج العروس (شجن، لأى، وري)، وبلا نسبة في المخصص (٣٩/٨).

(١) الرجز بلا نسبة في اللسان (شكس)، والتاج (شكس).

(٢) فى أ: والتقدير.

(٣) فى حاشية أ: فى الأصل: كأنه أصل هذا المكان النار.

(٤) صدر بيت للناطقة الذبياني وعجزه:

..... أُنَانِي وَدُونِي رَاكِسٌ فَالضَّوْاجِعُ
.....

ينظر ديوانه ص (٣٢)، ولسان العرب (ركس، ضجع)، والتنبيه والإيضاح (٢٧٨/٢)،

وديوان الأدب (١٥٨/٢)، وتاج العروس (ركس، ضجع)، ومعجم البلدان (الضجوع،

الضواجع)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (٣٩٠/٣)، ومجمل اللغة (٣٠٥/٣).

(٥) عجز بيت للناطقة وصدرة:

..... وَكُنْتُ رِبْعًا لِلْيَتَامَى وَعَصْمَةٌ
.....

ينظر ديوانه ص (١٩٤)، ولسان العرب (نجز)، والتنبيه والإيضاح (٢٥٢/٢)، وتهذيب

اللغة (٦٢٥/١٠)، وأساس البلاغة (نجز)، وتاج العروس (نجز)، وبلا نسبة فى ديوان

الأدب (٢٣٦/٢)، والمخصص (٥٩/١٥، ٧/١٧).

(٦) فى ب: جالوتًا.

هذه الأشياء اتفاق ألفاظ بين ^(١) اللغتين.

وأما قوله: [من الوافر]

فَإِنْ يَقْدِرْ عَلَيْكَ أَبُو قُبَيْسٍ (٢)

فإنما انصرف من حيث حقر تحقير الترخيم ^(٣) ولم ينصرف في الشعر للضرورة من حيث انصرف نوح ولوط مكبرين ومصغرين ^(٤)، يعنى أنه تحقير قبس، وقبس شيء ينصرف. وقال أبو الحسن: ﴿شهاب قبس﴾ الإضافة أكثر وأجوز في القراءة، كما تقول: دار آجر، وسوار ذهب، قال: ولو قلت: سوار ذهب، ودار آجر، كان عربياً قال: إلا أن الأكثر في كلام العرب الإضافة.

قال أبو على: فأبو الحسن جعل القبس فيه غير وصف، ألا ترى أنه جعله بمنزلة الآجر والذهب وليس واحد منهما صفة؟

هيرة عن حفص عن عاصم ﴿هْدَى وَبُشْرِى﴾ [٢] بكسر الراء.

والمعروف عن حفص عن عاصم الفتح، وكسر أبو بكر راء ﴿رَأَاهَا تَهْتَزُّ﴾ [١٠] والهمزة.

وفتحهما حفص عن عاصم.

وفتح أبو عمرو الراء وكسر الهمزة في كل القرآن، والكسائي مثل عاصم - في رواية أبي بكر - يكسرهما وحمزة مثله.

ابن عامر يفتح، وكذلك ابن كثير ونافع ^(٥).

قال أبو على: قد تقدم ذكر وجه ^(٦) إمالة الفتحيتين منهما ^(٧) في غير موضع.

(١) فى أ: فى.

(٢) صدر بيت للنابعة وعجزه:

..... يحط بك المعيشة فى هوان
ينظر ديوانه ص (١١٣)، ولسان العرب (قبس)، وتاج العروس (قبس)، والمخصص (١٣/١٧٥).

(٣) فى أ: رخم.

(٤) فى أ: أو مصغرين.

(٥) السبعة لابن مجاهد (٤٧٨)، النشر لابن الجزرى (٤٤/٢، ٤٥).

(٦) فى أ: ذكر رأى.

(٧) فى أ: فيهما.

اختلفوا في فتح الياء من قوله -سبحانه-: ﴿مَالِكٌ لَا أَرَى الْهَدْهَدُ﴾ [٢٠]، ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ﴾ [يس: ٢٢] وسكونهما.

فقرأ ابن كثير وعاصم والكسائي: ﴿مَالِكٌ لَا أَرَى الْهَدْهَدُ﴾ ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾ بفتح الياء فيهما.

وقرأ نافع وأبو عمرو ﴿مالئ لا أرى الهدهد﴾ ساكنة الياء ههنا^(١).

وقرأ ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ﴾ بفتح الياء في «يس».

وقراء ابن عامر وحزمة الحرفين جميعاً ساكنة ياءهما.

قال أبو علي: كلا الوجهين من الإسكان والفتح حسن.

عباس عن أبي عمرو ﴿على وإد النمل﴾ [١٨] يميل الواو.

والباقون: ﴿وَإِد النَّمْلِ﴾ مفخماً.

قال أبو علي: الإمالة في: ﴿وَإِد﴾ حسنة من أجل الكسرة، والألف اللازمة بعدها

فهما يجلبان الإمالة، إذا كان كل واحد منهما منفرداً، فإذا اجتمعا كان أجدر لهما.

ومن لم يمل؛ فلأن ترك الإمالة شائع^(٢)، ولغة كثير من العرب.

والوادي: من ودى، إذا سال، واللام منه ياء، ولا يجوز أن يكون واواً، إلا

أنه^(٣) اسم ك: الكاهل والغارب، وليس بوصف، وقالوا: أُمئى يُمنى، وفي التنزيل:

﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ﴾ [الواقعة: ٥٨]، وأُمْدَى، وقالوا: كل فحل يمدى. وقالوا:

ودى^(٤) الرجل، من الودى، ولم أعلم أودى في هذا المعنى.

وأنشدنا محمد بن السرى: [من الرجز]

كَأَنَّ عِرْقَ أَيْرِهِ إِذَا وَدَى حَبْلُ عَجُوزٍ ضَفَرَتْ خَمْسَ قُوَى^(٥)

وقالوا: في جمع وإد: أودية، وفي التنزيل: ﴿فَسَأَلَتْ أَودِيَهُ يُقَدِّرُهَا﴾ [الرعد: ١٧]

أى: بقدر مياهها، فحذف المضاف، وقالوا: سال الوادى، وجرى النهر، إذا سال

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٥)، الإعراب للنحاس (٥١٢/٢)، تفسير القرطبي (١٧٩/١٣)،

الحجة لابن خالويه (٢٦٩)، الحجة لأبى زرعة (٥٢٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٧٩)،

الغيث للصفاقسى (٣١٠)، النشر لابن الجزرى (٣٤٠/٢).

(٢) فى أ: سائغ.

(٣) فى أ: لأنه.

(٤) فى ب: أودى.

(٥) تقدم.

مياهما، ولم أعلم فاعلاً جمع على أفعله كهذا الحرف، ويشبه أن يكون لاشتراك فاعيل وفاعل في كثير من المواضع، نحو: عليم وعالم، وولى ووال، فكما جمع فاعيل على أفعله، شبه هذا الحرف بـ «فاعل».

ومما يقرب ذلك قولهم: شريف وأشراف، ویتيم وأیتام، وأبیل^(١) وآبال، كما قالوا: صاحب وأصحاب، وطائر وأطيّار، فكأنه لما اتفقا في البناء، ووقع كل واحد منهما موقع الآخر، اتفقا في الجمع، كما اتفق فاعل وفُعل الذى هو المصدر في الجمع.

قال: [من الطويل]

..... فَنَوَّارُهُ مِيلٌ إِلَى الشَّمْسِ زَاهِرُهُ^(٢)

فـ «النَّوَّارُ»: جمع نور، وليس كـ: حُسَّانَ وصَرَءَ، ألا ترى أنه وصفه بالجمع في قوله:

فَنَوَّارُهُ مِيلٌ.

لما اتفق فاعل وفُعل في الصفة نحو قوله -تعالى-: ﴿أَصْبَحَ مَأْوُهُمْ غَوْرًا﴾ [الملك: ٣٠]، اتفقا في التكسير فجمع على فُعَّال، كما جمع فاعل عليه.

قال: وقرأ ابن كثير وحده^(٣): ﴿أَوْ لِيَأْتِيَنَّيْ﴾ [٢١] بنونين، وكذلك [هى]^(٤) فى مصاحفهم.

وقرأ الباقر على الإدغام، وكذلك فى مصاحفهم.

قال بعض أصحاب أحمد بن موسى فى قوله: وقرأ الباقر على الإدغام، غلط فى الترجمة، إنما يريد أنهم قرءوا^(٥) بنون واحدة مشددة، وحذفوا الثانية^(٦) التى قبل

(١) الأبل، كأمير: الشيخ.

(٢) عجز بيت للحطيفة وصدره:

بمستأسد القريبان حو تلاءه

وهو بلا نسبة فى المخصص (٢١٩/١٠).

(٣) ينظر إتحاف الفضلاء (٣٣٥)، البحر المحيط (٥٦/٧)، التبيان للطوسى (٧٧/٨)، التيسير

للدانى (١٦٧)، تفسير القرطبى (١٨٠/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٠)، الحجة لأبى

زرعة (٢٥٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٧٩)، الغيث للصفاقسى (٣١١)، الكشف للقيسى

(٢/١٥٤)، المجمع للطبرسى (٢١٦/٧)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٤٠).

(٤) سقط فى ب.

(٥) فى أ: قرءوه.

ياء المتكلم؛ لاجتماع النونات و [هو]^(١): ﴿لَيَأْتِيَنَّ﴾.

قال عبيد عن أبي عمرو^(٢): ﴿لَا يَخْطَمَنَّكُمْ﴾ [١٨] ساكنة النون وهو غلط. قال: وروى اليزيدي وغيره عن أبي عمرو ﴿لَا يَخْطَمَنَّكُمْ﴾.

[قال أبو علي]: [قوله: وهو غلط]^(٣)، يريد أنه غلط من طريق الرواية، إلا أنه لا يتجه في العربية، [ووجه النون الخفيفة والشديدة ها هنا حسان،]^(٤) ووجه الشديدة في ﴿لَا يَخْطَمَنَّكُمْ﴾ أن الفاعلين كثرة، فثقلت العين؛ للدلالة على الكثرة. قال: قرأ عاصم وحده: ﴿فَمَكَّتْ﴾ بفتح الكاف. وقرأ الباقون: ﴿فَمَكَّتْ﴾ [٢٢] بضم الكاف^(٥).

قال أبو علي: وجه ﴿فَمَكَّتْ﴾ أنهم قالوا: مَكَّتْ يَمَكْتُ، كما قالوا: قَعَدَ يَقْعُدُ، ومَكَّتْ كـ «ظُرِفَ».

قال أبو علي: وأظن سيبويه قد حكاهما.

ومما يقوى: ﴿فَمَكَّتْ﴾ بالفتح قوله: ﴿قَالَ إِنَّكَ مَكْكُوتٌ﴾ [الزخرف: ٧٧] وفيه: ﴿مَكْكِيَتٌ فِيهِ أَبَدًا﴾ [الكهف: ٣]، ف: ماكثين: يدل على مَكَّتْ، ألا ترى أنك لا تكاد تجد فاعلاً من: فَعَّلَ؛ إنما يكون مكان الفاعل فيه: فَعِيل نحو: ظريف وشريف وكريم؟

فإن قلت: إن فاعلاً من «مَكَّتْ» في الآيتين، يراد بهما الآتي، فهو مثل: بعيرك

= (٦) في أ: الثالثة.

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٥)، البحر المحيط (٦١/٧)، تفسير القرطبي (١٧٠/١٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٧٩)، الكشف للزمخشري (٤٢/٣)، تفسير الرازي (١٨٨/٢٤)، النشر لابن الجزري (٢٤٦/٢).

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في أ.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٥)، الإعراب للنحاس (٥١٣/٢)، الإملاء للعكبري (٩٣/٢)، البحر المحيط (٦٥/٧)، التبيان للطوسي (٧٧/٨)، التيسير للداني (١٦٧)، تفسير القرطبي (١٨٠/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٠)، الحجة لأبي زرعة (٥٢٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٠)، الغيث للصفاقسي (٣١١)، الكشف للزمخشري (١٤٢/٣)، الكشف للقيسي (١٥٥/٢)، المجمع للطبرسي (٢١٦/٧)، المعاني للفراء (٢٨٩/٢)، تفسير الرازي (١٨٩/٢٤)، النشر لابن الجزري (٣٣٧/٢).

صائد غداً، فهو قول. فإن قلت: إنه حكاية الحال التي يصيرون إليها.
فهو قول، ويؤكد ذلك قوله: ﴿إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَكِهُونَ﴾
[يس: ٥٥]. ألا ترى أنه جاء على أصله لما أريد حكاية الحال، ولم يجئ على حد:
بعيرك صائد غداً؟

قال أبو حسن: مَكَثَ أَكْثَرُهُمَا.

اختلفوا في إجراء ﴿سَبَّأً﴾ [٢٢]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿مَنْ سَبَّأً﴾ غير مجرأة، هذه رواية البزى.

وقرأت على قبل عن النبال ﴿مَنْ سَبَّأً بَنِيَّ يَقِينٍ﴾ ساكنة الهمزة.

وكذلك [في قوله] ^(١): ﴿لِسَبَّأً فِي مَسَاكِنِهِمْ﴾ [سبأ: ١٥].

وكذلك روى الحسن بن محمد بن عبد الله بن أبي يزيد عن شبيل عن ابن كثير،
وقال: هو وهم.

وأخبرني قبل عن ابن أبي بزة: ﴿مَنْ سَبَّأً﴾ مفتوحة الهمزة مثل أبي عمرو، وهذا
هو الصواب.

وكذلك ﴿لِسَبَّأً﴾.

وقرأ الباقر: ﴿مِنْ سَبَّأً﴾ مجرأة ^(٢).

قال أبو علي: قال سيويه: ثمود وسبأ، مرة للقبيلتين، ومرة للحين، فكثرتين
سواء، يريد أن هذه الأسماء منها ما جاء على أنه اسم للحى نحو: معد وقريش
وثقيف، ومنه ما يغلب عليه أن يكون اسم قبيلة ك: قولهم: تغلب بنت وائل و: تميم
بنت مر.

ومنه ما يستوى فيه الأمران جميعاً، ك: ثمود وسبأ.

قال أبو الحسن في «سبأ»: إن شئت صرفته، فجعلته اسم أبيهم أو اسم الحى،

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٥)، الإعراب للنحاس (٥١٣/٢)، البحر المحيط (٦٦/٧)،
التيان للطوسي (٧٧/٨)، التيسير للداني (١٦٧)، تفسير القرطبي (١٨١/١٣)، الحجة
لابن خالويه (٢٧٠)، الحجة لأبي زرعة (٥٢٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٠)، الغيث
للفصافسي (٣١١)، الكشف للزمخشري (١٤٣/٣)، الكشف للقيسي (١٥٥/٢)، المجمع
للطبرسي (٢١٦/٧)، تفسير الرازي (١٩٠/٢٤)، النشر لابن الجزري (٣٣٧/٢).

وإن شئت لم تصرف، وجعلته اسم القبيلة.

قال: والصرف أعجب إلى؛ لأنه قد عرفت أنه اسم أبيهم، وإن كان اسم الأب يصير كالقبيلة إلا أنى أحمله على الأصل. انتهى كلام أبى الحسن.

وقال غيره: هو اسم رجل، واليمانية^(١) كلها تنسب إليه، يقولون: سبأ بن يشجب ابن يعرب بن قحطان.

وقال أبو إسحاق: من قال: إن سبأ اسم رجل فقد غلط^(٢)؛ لأن سبأ مدينة بقرب مأرب من اليمن بينها وبين صنعاء مسيرة ثلاثة أيام كذلك قيل. انتهى كلامه.

قال: كلهم شدد اللام من قوله - سبحانه - : ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ [٢٥] غير الكسائي فإنه خففها، ولم يجعل فيها «أن» ووقف ﴿أَلَا يَا﴾ ثم ابتداء ﴿اسْجُدُوا﴾^(٣).

قال أبو على: من شدد ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ فتقديرها: فصدهم عن السبيل؛ لثلاث يسجدوا، ويجوز أن يعلق «أن» بـ: ﴿وَزَيْنَ﴾، كأنه زين لهم الشيطان [أعمالهم]^(٤)، لثلاث يسجدوا، واللام في الوجهين داخلة على مفعول له، وهذا هو الوجه لتجرى القصة على ستنها، ولا يفصل بين بعضها وبعض بما ليس منها، وإن كان الفصل بهذا النحو غير ممتنع؛ لأنه يجرى مجرى الاعتراض، وما يسدد القصة، وكأنه لما قيل: ﴿وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾ [النمل: ٢٤] فدل^(٥) هذا الكلام على أنهم لا يسجدون لله - تعالى - ولا يتدينون بدين.

قال^(٦): ألا يا قوم أو يا مسلمون اسجدوا لله الذي [يخرج الخبء في]^(٧)

(١) في ب: واليمامة.

(٢) في أ: فغلط.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٦)، الإعراب للنحاس (٥١٧/٢)، الإملاء للعكبري (٩٣/٢)، البحر المحيط (٦٨/٧)، التبيان للطوسي (٧٧/٨)، التيسير للداني (١٦٧)، تفسير الطبري (٩٣/١٩)، تفسير القرطبي (١٨٦/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٠)، الحجة لأبي زرعة (٥٢٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٠)، الغيث للصفاسي (٣١١)، الكشف للزمخشري (١٤٥/٣)، الكشف للقيسي (١٥٦/٢)، المجمع للطبرسي (٢١٦/٧)، المعاني للأخفش (٤٤٩/٢)، تفسير الرازي (١٩١/٢٤، ١٩٢)، النشر لابن الجزري (٣٣٧/٢).

(٤) سقط في ب.

(٥) في أ: «قد دل».

(٦) في ب: لا يسجدون لله، ولا يدينون بدين كأنه قال.

(٧) في أ: خلق.

السموات والأرض، خلافاً عليهم، وحمداً لله، ومكان ما هداهم لتوحيده، فلم يكونوا مثلهم فى الطغيان والكفر.

ووجه دخول حرف التنبيه على الأمر: أنه موضع يحتاج فيه إلى استعطف المأمور لتأكيد ما يؤمر به عليه، كما أن النداء موضع يحتاج فيه إلى استعطف المنادى له من إخبار أو أمر أو نهى، ونحو ذلك مما يخاطب به، وإذا كان كذلك فقد يجوز ألا يريد منادى فى نحو قوله: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾ [٢٥] كما يريد المنادى فى قوله: [من البسيط] يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارٍ^(١) وكذلك ما حكى عن أبى عمرو من قوله: يا ويل له، ويؤكد ذلك قولهم: هَلَمْ، وبنائهم «ها» التى للتنبيه مع «لَمْ»، وجعلها مع الفعل كشيء واحد، وإجماع الناس على فتح آخر الكلمة فى اللغتين، فكما لا يجوز أن يراد ههنا مأمور لبناء الكلمة^(٢) على الفتح، وإن فُكَّ إحداهما من الأخرى، بل لا يسوغ إرادة المنادى^(٣)، لمكان بنائهما معاً، وجعلهما بمنزلة شيء واحد؛ كذلك [يجوز لك]^(٤) ألا تريد مأموراً فى قوله: ﴿أَلَا يَا سَجْدُوا﴾ ويجوز أن يراد بعد يا: مأمورون، فحذفوا، كما حذفوا من قوله: [من البسيط]

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ
فكما أن: «يا» هنا لا تكون إلا لغير اللعنة، كذلك يجوز أن يكون المأمورون مرادين فحذفوا من اللفظ، وقد جاء هذا فى مواضع من الشعر.

فمن ذلك ما أنشده أبو زيد: [من الطويل]

وَقَالَتْ أَلَا يَا أَسْمَعَ نَعِظُكَ بِخُطَّةٍ فَقُلْتُ سَمِعْنَا فَأَنْطِقِي وَأَصِيبِي^(٥)

(١) البيت بلا نسبة فى أمالى الحاجب ص (٤٤٨)، والإنصاف (١/١١٨)، والجنى الدانى ص (٣٥٦)، وجواهر الأدب ص (٢٩٠)، وخزانة الأدب (١١/١٩٧)، والدرر (٣/٢٥)، ٥/١١٨، ورصف المبانى ص (٣، ٤)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٣١)، وشرح شواهد المغنى (٢/٧٩٦)، وشرح المفصل (٢/٢٤، ٤٠)، والكتاب (٢/٢١٩)، واللامات ص (٣٧)، ومغنى اللبيب (٢/٣٧٣)، والمقاصد النحوية (٤/٢٦١)، وجمع الهوامع (١/١٧٤، ٢/٧٠).

(٢) فى ب: الكلمتين.

(٣) فى ب: من الأخرى، لا يسوغ بإرادة المنادى.

(٤) سقط فى أ.

(٥) البيت للنمر بن تولب فى ديوانه ص (٣٣٥)، ونوادر أبى زيد ص (٢٢)، وبلا نسبة فى =

ومما يؤكد قول من قال: «أَلَا» مثقلة، أنها لو كانت مخففة ما كانت في: ﴿يَسْجُدُوا﴾ ياء؛ لأنها اسجدوا، ففي ثبات الياء في ﴿يَسْجُدُوا﴾ في المصحف دلالة على التشديد، وأن المعنى: ﴿أَلَا يسجدوا﴾؛ فانتصب الفعل بـ: «أن» وثبتت ياء المضارعة في الفعل.

اختلفوا في قوله -جل وعز-: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ في الياء والتاء. [٢٥].

فقرأ عاصم - في رواية حفص - والكسائي بالتاء فيهما^(١).

وقرأ الباقر وأبو بكر عن عاصم بالياء فيهما.

قال أبو علي: من قرأ بالياء؛ فلأن الكلام على الغيبة: فزين لهم الشيطان ألا يسجدوا، وهو يعلم الغيب وما يخفون وما يعلنون.

وقرأ الكسائي [فيهما]^(٢) بالتاء؛ لأن الكلام قد دخله خطاب على قراءته اسجدوا لله الذي يعلم ما تسرون وما تعلنون.

ومن قرأ: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾، فالكلام على الغيبة، ويجوز أن يكون على الخطاب للمؤمنين والكافرين الذين جرى ذكرهم، على لفظ الغيبة، فأخبر الجميع بأنه سبحانه يعلم ما يخفون وما يعلنون، ورواية أبي بكر عن عاصم [بالياء فيهما]^(٣) أشبه بقراءة ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾ [بالياء فيهما]^(٤)؛ لأنه غيبة مع غيبة.

اختلفوا في وصل الهاء بياء في قوله -جل وعز-: ﴿فَأَلْقَى إِلَيْهِمُ﴾ [٢٨] وإسكانها.

الإيضاح ص (١٠٢).

ويروى «سميعاً» بدلاً من «سمعنا».

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٦)، البحر المحيط (٦٩/٧، ٧٠)، التبيان للطوسي (٨٠/٨)، التيسير للداني (١٦٨)، تفسير القرطبي (١٨٨/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧١)، الحجة لأبي زرعة (٥٢٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٨١)، الغيث للصفاسي (٣١١)، الكشف للزمخشري (١٤٥/٣)، الكشف للقيسي (١٥٨/٢)، المجمع للطبرسي (٢١٦/٧)، النشر لابن الجزري (٣٣٧/٢).

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في ب.

(٤) سقط في أ.

فقرأ ابن كثير وابن عامر والكسائي: ﴿فَأَلْقَاهُ إِلَيْهِمْ﴾ موصولة بياء - فى رواية الحلوانى - عن هشام بن عمار عن ابن عامر.

وقال ابن ذكوان عنه: بكسر الهاء.

واختلف عن نافع فقال ابن جمار والمسيبي والقاضي عن قالون: ﴿فَأَلْقَاهُ إِلَيْهِمْ﴾ مكسورة الهاء من غير ياء^(١).

وقال ورش: فى الوصل ياء بعد الهاء، وكذلك قال إسماعيل بن جعفر وكذلك [قال]^(٢) الحلوانى عن قالون.

واختلف عن أبى عمرو: فروى عنه اليزيدى: ﴿فَالْقَةِ﴾ ساكنة.

وروى عنه عبد الوارث وشجاع^(٣)، ﴿فَأَلْقَاهُ﴾ موصولة بياء فى الوصل. وقال عباس: سأله فقرأ: ﴿فَالْقَةِ﴾ جزماً وقال: إن شئت: ﴿فَأَلْقَاهُ﴾ [وكان اختياره فألقاه مشبعة]^(٤)، وقرأ عاصم فى الروايتين جميعاً جزماً وحمزة مثله.

قال أبو على: وصل الهاء بياء فى ﴿أَلْقَاهُ﴾ ونحوه أقيس وأشبهه، وترك وصله بالياء إنما يجرى فى الشعر، كقوله: [من البسيط]

... مَا حَجَّ رَبُّهُ فِى الدُّنْيَا وَلَا اغْتَمَرَا^(٥)

(١) ينظر إتحاف الفضلاء (٣٣٦)، الإعراب للنحاس (٥٢٠/٢)، البحر المحيط (٧٠/٧)، التيسير للدانى (١٦٨)، تفسير القرطبي (١٩٠/١٣)، الحجة لأبى زرعة (٥٢٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٨١)، الغيث للصفاسى (٣١١)، الكشف للقيسى (١٥٩/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٠٥/١، ٣٠٦).

(٢) سقط فى ب.

(٣) شجاع بن أبى نصر: أبو نعيم البلخى ثم البغدادي الزاهد ثقة كبير، سئل عنه الإمام أحمد فقال: بخ، وأبين مثله اليوم، ولد سنة عشرين ومائة ببلخ، وعرض على: أبى عمرو بن العلاء وهو من جلة أصحابه وسمع من عيسى بن عمرو صالح المرى، روى القراءة عنه: أبو عبيد القاسم بن سلام ومحمد بن غالب وأبو نصر القاسم بن على وأبو عمر الدورى، مات ببغداد سنة تسعين ومائة وله سبعون سنة.

ينظر: الغاية (٣٢٤/١) (١٤١٦).

(٤) سقط فى أ.

(٥) عجز بيت وصدره:

أو معبر الظهر ينبى عن وليته

البيت لرجل من باهلة فى شرح أبيات سيويه (٤٢٢/١)، والكتاب (٣٠/١)، وبلا نسية فى الإنصاف (٥١٦/٢)، وخزانة الأدب (٢٦٩/٥)، ولسان العرب (عبر)، والمقتضب =

بكلام تام، فالنون الأولى علامة الرفع، والثانية التى تصحب ضمير المتكلم المنصوب.

وقرأ^(١) نافع: ﴿أَتَمِدُونِي﴾ خفيفة النون.

قال أبو على: التشديد حسن^(٢)، ووجه التخفيف: أنه يحذف الثانية، ولا يحذف الأولى؛ لأن حذف الأولى لحن، والثانية قد حذفت فى مواضع من الكلام والشعر، نحو: قَدَى وَإِنَى.

ومن بَيَّن فقال: ﴿أَتَمِدُونِنِي﴾ فجمع بين المثلين ولم يدغم؛ فلأن الثانية ليست بلازمة، ألا ترى أنها^(٣) تجرى فى الكلام ولا يلزق بها الثانية^(٤) نحو: أَتَمِدُون زَيْدًا. وفى التنزيل: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَتَلُوا﴾ [البقرة: ٢٥٣].

اختلفوا فى قوله -جل وعز-: ﴿فَمَا آتَيْنِ اللَّهَ﴾ [٣٦] فى فتح الياء، وإثباتها وجزمها:

فقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو بكر عن عاصم وحزمة والكسائى: ﴿فَمَا آتَانِ اللَّهَ﴾ بكسر النون من غير ياء.

وقرأ أبو عمرو ونافع وعاصم - فى رواية حفص -: ﴿فَمَا آتَيْنِ اللَّهَ﴾ بفتح الياء. وكلهم فتح التاء غير الكسائى، فإنه أمالها من: ﴿آتَانِي﴾. وأمال حمزة ﴿أَنَا آتِيكَ بِهِ﴾ [٣٩، ٤٠]. أشم الهمزة شيئًا من الكسر، ولم يملها غيره^(٥).

قال أبو على: من قرأ: ﴿فَمَا آتَانِي اللَّهَ﴾ بسكون الياء لزمه إذا أدرج أن يحذفها لالتقاء الساكنين: الياء ولام المعرفة^(٦)، ومن فتحها على أصل ما يجب لهذه الياء من الفتحة [ثبت له]^(٧) ولم يحذف؛ لأنه لم يلتق ساكن مع ساكن فيلزم حذفها.

(١) فى أ: وقول.

(٢) فى أ: أحسن منه.

(٣) فى أ: أنه.

(٤) فى أ: الثانى.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٧)، التبيان للطوسى (٨/٨٦)، التيسير للدانى (١٧٠)، تفسير القرطبى (١٣/٢٠١)، الحجة لابن خالويه (٢٧١)، الحجة لأبى زرعة (٥٢٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٢)، الغيث للصفافسى (٣١٢)، الكشف للقيسى (٢/١٧٠، ١٧١).

(٦) فى أ: التعريف.

(٧) سقط فى ب.

فأما إمالة الكسائي الألف من ﴿آتَانِي﴾ فحسن؛ لأن هذه الياء ثابتة في تصرف هذا الفعل، فبحسب لزومها تحسن الإمالة.

وأما إمالة حمزة ﴿أَنَاْءَاِيْكَ﴾ فإنما هي من أجل لزوم الكسرة في: «آتَى»^(١) فإذا لزمَت الكسرة جازت الإمالة، فأمال الفتحة التي على همزة المضارعة لتميل الألف التي في «آتَى» نحو الياء، وإمالة الكسائي فتحة التاء من ﴿آتَانِي﴾^(٢) أحسن من إمالة حمزة؛ لأن «آتَى» مثال ماضٍ، والهمزة في ﴿ءَاِيْكَ﴾ همزة المضارعة، فإمالتها لا تحسن.

ألا ترى أنه لو كانت الياء التي للمضارعة في الفعل، لم تجز الإمالة؟ وإذا لم تجز الإمالة في حرف من حروف المضارعة، كان ما بقى من الحروف على^(٣) حكمه. ألا ترى أنهم قالوا: يَعِدُّ، فأتبعوا سائر الحروف الياء، وكذلك أَكْرِمُ ولم يميلوا الفتحة في ﴿أَيَحْسَبُ﴾^(٤) كما أمالوها في قولهم في: «عَمَرَ»^(٥)، ولأن الياء لو كانت من مكان التاء، لم تحسن إمالتها، فكذلك لا تحسن إمالة الهمزة من قوله: ﴿أَنَاْءَاِيْكَ بِهٖ﴾ [٣٩، ٤٠].

قال: همز ابن كثير وحده^(٦): ﴿وَكَشَفْتُ عَنْ سَاقِيهَا﴾ [٤٤] في رواية أبي الإخريط، ولم يهمز غيره ﴿عَلَى سُوْقِهِ﴾ [الفتح: ٢٩] و ﴿بِالسُّوْقِ﴾ [ص: ٣٣]. قال أبو بكر: ولم يهمز ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] ولا وجه له^(٧). وقرأت على قنبل عن النبال بغير همز: حدثنا مضر بن محمد قال: حدثنا ابن أبي بَرَّة قال: كان وهب بن واضح يهمز ﴿عَنْ سَاقِيهَا﴾، و: ﴿عَلَى سُوْقِهِ﴾ و:

(١) في أ: آتَانِي.

(٢) في أ: آتَى.

(٣) في أ: في.

(٤) في أ: يحسب.

(٥) في أ: في قولك في عمرو.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٧)، البحر المحيط (٧/٧٩)، التيسير للداني (١٦٨)، الحجة

لابن خالويه (٢٧٢)، الحجة لأبي زرعة (٥٣٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٣)، الغيث

للصفاقسي (٣١٢)، الكشف للزمخشري (٣/١٥٠)، الكشف للقيسي (٢/١٦٠)، تفسير

الرازي (٢٤/٢٠٠)، النشر لابن الجزري (٢/٣٣٨).

(٧) في ب: همز ساق لا وجه له.

﴿بِالسُّوقِ﴾^(١).

قال ابن أبي بزة، أنا لا أهمز من هذا شيئاً، وكذلك ابن فليح لا يهمز من هذا شيئاً.

وقرأ الباقون: ﴿سَاقِيهَا﴾ غير مهموز، ولم يهمز أحد: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾. قال أبو علي: أما الهمز في [﴿سَاقِيهَا﴾]،^(٢) و ﴿سَاقٍ﴾، فلا وجه له. وأما ﴿على سوقه﴾ و ﴿بِالسُّوقِ﴾^(٣)، فهمز ما كان من الواوات الساكنة إذا كان قبلها ضمة وقد جاء في كلامهم وإن لم يكن بالفاشئ. فأما رواية ذلك، فإن أبا عثمان زعم أن أبا الحسن خبره^(٤) قال: كان أبو حية النميري يهمز كل واو ساكنة قبلها ضمة.

وينشد: [من الوافر]

لَحَبُّ الْمُؤَقَّدِينَ إِلَى مُؤَسَى
.....
(٥)

ووجهه من القياس: أنه يقدر الضمة، كأنها على الواو، إذ لا حائل بينها وبين الواو، ونظير ذلك قولهم: امرأة مقلات، فيميلون الألف، كأنه قدر الكسرة، لما لم يكن بينها وبين القاف حاجز على القاف، فكما أنه لو قال: قلات وقباب وضيفاف، ونحو ذلك، لجازت الإمالة فيه، كذلك استجازوها في مقلات لما أعلمتك، وألا يؤخذ بذلك^(٦) في التلاوة أحسن.

وأما ما يروى عن ابن كثير من همز: ﴿سَاقِيهَا﴾، فوجه الشبه^(٧) فيه أن من قال: «سُوقٌ»، في جمع ساقٍ، فكان مثل: لابة ولؤبٍ، ودار ودؤرٍ. وكان «سُوقٌ» ك: حول وحؤول، وجاز الهمز في الجمع على القولين. فأما «سُوقٌ» فعلى: [من الوافر]

(١) في ب: وبالسُّوقِ.

(٢) سقط في أ.

(٣) في ب: بالسُّوقِ.

(٤) في أ: أخبره.

(٥) تقدم.

(٦) في ب: ذلك.

(٧) في أ: الشبهة.

لَحَبُّ الْمُؤَقَّدِينَ إِلَى مُؤَسَى
 و: «سُوق» لتحركها بالضم، وهذه الهمزة جرت مجرى ناثر؛ لأن بعضهم قال:
 أدور، ثم قلب، فقال: آدر، ولم يرد الواو التي هي عين، ولكن جعلها ك: آخر
 وآدم، فلما استمر في الجمع^(٢) الهمز في هذين الوجهين. فقالوا: «أُسُوق» أيضًا،
 فجاز همزها [كما جاء]^(٣): [من الرجز]
 لِكُلِّ ذَهْرٍ قَدْ لَيْسَتْ أَثُوبًا^(٤)

استجاز ذلك - أيضًا - في سَأَقٍ، كما أن اذكر ومدكر لما استمر فيه بدل الذال،
 قالوا: الذكر، وكذلك قولهم: اتقى وتقية، وكأنه لما رأى الهمز في الجمع [في هذه
 المواضع]^(٥)، أجرى الواحد على قياس الجمع، وأكد ذلك أن الهمزة في هذه
 المواضع من الجمع، جرت مجرى الهمزة من نفس الكلمة فيما ذكرت لك.
 اختلفوا في التاء والنون من قوله - جل وعز-: ﴿لَنَبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِ﴾
 :[٤٩]

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر وعاصم: بالنون جميعًا^(٦).
 وقرأ حمزة والكسائي: بالتاء جميعًا.

(١) تقدم.

(٢) في أ: الجميع.

(٣) في ب: قال.

(٤) الرجز لمعروف بن عبد الرحمن في التنبيه والإيضاح (٦٢/١)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٣٩٠)،
 ولسان العرب (ثوب)، ولحميد بن ثور في ديوانه ص (١٦)، وله أو لمعروف بن
 عبد الرحمن في شرح التصريح (٣٠١/٢)، والمقاصد النحوية (٥٢٢/٤)، وبلا نسبة في
 أساس البلاغة (نشب)، وكتاب الجيم (٢٧٣/٣)، وأوضح المسالك (٣٠٨/٤)، وسر
 صناعة الإعراب (٨٠٤/٢)، وشرح الأشموني (٦٧٢/٣)، والكتاب (٥٨٨/٣)، ولسان
 العرب (ملح)، ومجالس ثعلب ص (٤٣٩)، والمقتضب (٢٩/١)، (١٣٢، ١٩٩/٢)،
 والممتع في التصريف (٣٣٦/١)، والمنصف (٢٨٤/١)، (٤٧/٣)، وتاج العروس (ثوب).
 ويروى «حال» بدلًا من «دهر».

(٥) سقط في أ.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٧)، البحر المحيط (٨٤/٧)، التبيان للطوسي (٨٩/٨)، التيسير
 للداني (١٦٨)، تفسير القرطبي (٢١٦/١٣)، الحجة لأبي زرعة (٥٣٠)، السبعة لابن
 مجاهد (٤٨٣)، الغيث للصفاسي (٣١٢)، الكشف للزمخشري (١٥٢/٣)، الكشف
 للقيسي (١٦٠/٢)، المجمع للطبرسي (٢٢٥/٧)، المعاني للفراء (٢٩٦/٢)، النشر لابن
 الجزري (٣٣٨/٢).

قال أبو علي: قوله: ﴿تَقَاسَمُوا﴾ فعل لا يخلو من: أن يراد به مثال الماضي، أو مثال الآتى الذى يراد به الأمر.

ألا ترى أنك تقول: تقاسموا أمس، إذا أردت الماضي، وتقاسموا غداً، إذا أردت به الأمر؟

فمن قال: ﴿تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾ فأراد الأمر وجعل ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾ جواباً لـ «تقاسموا»؛ لأن هذه الألفاظ التى تكون من ألفاظ القسم تتلقى بما تتلقى [به]^(١) الأيمان كقوله - سبحانه - : ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ﴾ [فاطر: ٤٢] ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَى﴾ [النحل: ٣٨]، وكذلك: ﴿تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ﴾، فمن قال: ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾ تلقاه باللام والنون الثقيلة.

وأدخل المتكلمون أنفسهم مع المقسمين^(٢)، كما دخلوا فى قوله - تعالى - : ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَعْبُدْ أَبْنَاءَنَا﴾ [آل عمران: ٦١].

ومن قال: ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾ أراد: ليقسم بعضهم لبعض^(٣) لَنُبَيِّتَنَّهُ، فـ «تقاسموا» على هذا: أمر، كما كان فيمن قال: ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾، أمراً.

ومن قال: ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾ بالياء، فـ «تقاسموا» على هذا مثال ماضٍ، ولا يجوز مع هذا إلا بالياء؛ لأن مثال الماضي للغيبة، كما أن^(٤) ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾ بالياء كذلك، ولا يجوز التاء ولا النون فى [قوله]^(٥): ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾ و ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾ مع مثال الماضي. ؛ لأن الماضي للغيبة، و ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾ للخطاب.

قال: قرأ عاصم - فى رواية أبى بكر - : ﴿مُهْلِكٌ أَهْلِهِ﴾ [٤٩] بفتح الميم واللام، وروى عنه حفص: بفتح الميم وكسر اللام.
وقرأ الباقر: ﴿مُهْلِكٌ﴾ بضم الميم وفتح اللام^(٦).

(١) سقط فى ب.

(٢) فى أ: المسلمين.

(٣) فى ب: أقسم بعضهم ببعض.

(٤) فى أ: كما كان.

(٥) سقط فى ب.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٧، ٣٣٨)، الإعراب للنحاس (٥٢٧/٢)، البحر المحيط (٧/

٨٤)، التبيان للطوسى (٨٩/٨)، التيسير للدانى (١٤٤)، تفسير القرطبى (٢١٦/١٣)،

الحجة لأبى زرعة (٥٣١)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٣)، الغيث للصفافسى (٣١٢)،

قال أبو علي: يقال: هَلَك يَهْلِكُ، والمصدر منه مهْلَكٌ، كما أن المصدر من ضرب يضرب مضرباً، بفتح الراء، واسم المكان: المهْلِكُ، بكسر اللام، فقول عاصم - في رواية أبي بكر - : «مَهْلَكٌ» أى: هلاك أهله، وقد حُكِيَ أنه يقال: هلكنى، بمعنى: أهلكنى. وذلك لغة تميم - فيما زعموا - فيجوز^(١) فى المهْلِك على هذا أن يكون مصدرًا مضافًا إلى المفعول به، ويكون على قول من لم يجعل هلكه بمعنى^(٢) [مصدرًا]^(٣) مضافًا إلى الفاعل، كما تقول: هَلَاكُ أَهْلِهِ. وأما رواية حفص عنه، فيحتمل ضربين:

يجوز أن يكون: مَهْلِكُ اسم المكان، فيكون المعنى: ما شهدنا موضع هلاكهم ومكانه، فيكون المهْلِكُ: ك: المجلس، فى أنه يراد به موضع الجلوس، ويجوز أن يريد بالمهْلِك، المصدر؛ لأنه قد جاء المصدر من فعل يفعل على مفعِل، قال: ﴿إِلَى مَرْجِعِكُمْ﴾ [العنكبوت: ٨]، وقال: ﴿وَسْئَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢] والأول أكثر.

فأما من قرأ: ﴿مُهْلَكٌ﴾ فيحتمل ضربين:
يجوز أن يكون: إهلاك أهله: أى: لم يشهد إهلاك أهله.
يجوز أن يكون: الموضع أى: لم يشهد موضع الإهلاك.
اختلفوا فى فتح الألف وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿أَنَا دَمَرْنَاهُمْ وَقَوْمَهُمْ﴾ [٥١].

فقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿أَنَا﴾ بفتح الألف.
وقرأ الباقر: ﴿إِنَّا﴾ بكسر الألف^(٤).

= الكشف للزمخشري (٣/١٥٢)، الكشف للقيسى (٢/١٦٢)، تفسير الرازى (٢٤/٢٠٣)،
النشر لابن الجزرى (٢/٣١١).

(١) فى ب: فيكون.

(٢) فى أ: بمنزلة.

(٣) سقط فى ب.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٨)، الإعراب للنحاس (٢/٥٢٨)، الإملاء للمعبرى (٢/٩٤)،
البحر المحيط (٧/٨٦)، التبيان للطوسى (٨/٩٢)، التيسير للدانى (١٦٨)، تفسير الطبرى (١٩/١٠٩)، تفسير القرطبى (١٣/٢١٧)، الحجة لأبى زرة (٥٣٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٤)، الغيث للصفاقسى (٣١٢)، الكشف للزمخشري (٣/١٥٣)، الكشف للقيسى =

قال أبو علي: قال - سبحانه - : ﴿فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِهِمْ أَنَا دَمَرْنَاهُمْ﴾ [٥١]. من كسر: ﴿إِنَّا﴾ جاز أن تكون: ﴿كَانَ﴾ المفتقرة إلى الخبر، وجاز أن [تكون]^(١) التي بمعنى وقع، فإذا جعلته على وقع كان [قوله]^(٢): ﴿كَيْفَ﴾ في موضع حال تقديره: على أي حال وقع عاقبة مكرهم. أي: أحسنًا وقع عاقبة مكرهم، أم سيئًا؟ ويكون في: «كيف» ضمير من ذى الحال، كما أنك إذا قلت: في الدار حدث الأمر، فجعلته في موضع الحال كان كذلك.

وحكم ﴿كَيْفَ﴾ أن^(٣) يكون متعلقًا بمحذوف، كما أنك إذا قلت: في الدار وقع زيد، تقديره: وقع زيد مستقرًا في هذه الحال.

فإن جعلته ظرفًا للفعل تعلق بـ: «كان» الذي بمعنى الحدوث.

وقوله: ﴿إِنَّا دَمَرْنَاهُمْ﴾ [٥١] فيمن كسر استئناف، وهو تفسير للعاقبة.

كما أن قوله: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٩] تفسير للوعد.

فكذلك قوله: ﴿إِنَّا دَمَرْنَاهُمْ﴾ تفسير.

ومن قرأ: ﴿أَنَا دَمَرْنَاهُمْ﴾ جاز أن يكون: ﴿كَانَ﴾ على ضربيها:

فإذا حملتها على وقع كان «كيف» في موضع حال، وجاز في قوله: ﴿أَنَا دَمَرْنَاهُمْ﴾ أمران: أحدهما: أن يكون بدلًا من قوله: ﴿عَاقِبَةُ مُكْرِهِمْ﴾. وجاز أن يكون محمولًا على مبتدأ مضمّر، كأنه: هو أنا دمرناهم، أو: ذاك أنا دمرناهم، فإذا حملتها على المقتضية للخبر جاز في قوله: ﴿أَنَا دَمَرْنَاهُمْ﴾ - أيضًا - أمران:

[أن]^(٤) يكون بدلًا من اسم «كان» الذي هو «العاقبة» فإذا حملته على ذلك كان: «كيف» في موضع خبر كان.

والآخر: أن يكون خبر: «كان»، ويكون موضعه نصبًا؛ بأنه خبر؛ كأنه: كان عاقبة مكرهم تدميرهم، ويكون «كيف» في موضع حال.

ويجوز أن يكون العامل في «كيف» أحد شيئين:

= (٢/١٦٣)، المجمع للطبرسي (٧/٢٢٥)، المعاني للفراء (٢/٢٩٦)، تفسير الرازي (٢٤/٢٠٣)، النشر لابن الجزري (٢/٣٣٨).

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: على أن.

(٤) سقط في ب.

أحدهما: أن يكون: «كان» ؛ لأنه فعل، كما كان العامل في الظرف في قوله - سبحانه-: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ [يونس: ٢] «كان» .
 ألا ترى أنه لا يجوز أن يتصل قوله: ﴿لِلنَّاسِ﴾ بواحد من المصدرين، إلا أن تجعله صفة ل: عَجَب، فتقدمه فيصير في موضع حال، والعامل فيه على هذا أيضًا «كان» .

وجوز أن يكون العامل فيه ما في الكلام من الدلالة على الفعل ؛ لأن قوله: ﴿أَنَا دَمَرْنَاهُمْ﴾ بمنزلة تدميرنا، وتدميرنا يدل على ﴿دَمَرْنَاهُمْ﴾ فيصير العامل فيه هذا المعنى الذي دل عليه ما في الكلام من معنى الفعل .
 وزعموا أن في حرف أبي: ﴿أَنْ دَمَرْنَاهُمْ وَقَوْمَهُمْ﴾ فهذا يقوى الفتح في: «أَنَا» . ابن كثير: ﴿أَيُّكُمْ لَتَأْتُونَ﴾ [٥٥] بهمزة واحدة غير ممدودة، وبعدها ياء ساكنة، وكذلك روى ورش عن نافع، وقد ذكرته في «الأعراف» وغيرها .
 وقرأ عاصم وابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿أَيُّكُمْ﴾ بهمزتين .

وقرأ نافع وأبو عمرو^(١) في غير قراءة ورش: ﴿أَيْنَكُمْ﴾ بهمزة واحدة ممدودة . قال أبو علي: [أبو عمرو]^(٢) يريد: «أَيُّكُمْ» ثم يلين الهمزة الأخيرة فتصير [بين^(٣)]، وقد ذكرنا ذلك^(٤) فيما تقدم .

قال: وقرأ عاصم - في رواية أبي بكر - : ﴿قَدَرْنَاهَا﴾ [٥٧] خفيفة .
 وقرأ الباقر: ﴿قَدَرْنَاهَا﴾ مشددة وكذلك روى حفص عن عاصم بالتشديد .
 وقد ذكرنا فيما تقدم أن «قدرنا» في معنى «قَدَرْنَا»، ويدل على ذلك قوله: [من الطويل]

وَمُفْرِهَةٍ عَنَسٍ قَدَرْتُ لِسَاقِهَا

^(٥)

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٨)، الإعراب للنحاس (٥٢٩/٢)، الحجة لابن خالويه (٢٧٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٤)، الغيث للصفاقسي (٣١٢) .

(٢) سقط في ب .

(٣) في أ: بين الياء والهمزة .

(٤) في أ: ما في هذا .

(٥) صدر بيت وعجزه:

[ومثله للأعشى: [من الكامل]

يَهْمَاء طَامِسَةٍ رَفَعْتَ لِعَرْضِهَا طَرْفِي لِأَقْدِرَ بَيْنَهَا أُمِّيَالَهَا^(١)
قالوا: معناه: لأَقْدَرُ. ^(٢)

اختلفوا في الياء والتاء، من قوله - جل وعز -: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذْكُرُونَ﴾ [٦٢]:
فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿قَلِيلًا مَّا يَذْكُرُونَ﴾ [٦٢] بالياء، وقرأ الباقون بالتاء،
وروى عبيد عن أبي عمرو بالتاء.

وروى هشام بن عمار عن ابن عامر بالياء مثل أبي عمرو، وروى ابن ذكوان عن
ابن عامر بالتاء، ورأيت في كتاب موسى بن موسى عن ابن ذكوان عن ابن عامر
بالياء.

قال أبو علي: ﴿قَلِيلًا مَّا يَذْكُرُونَ﴾ [٦٢]، أى: ما يذكر هؤلاء المشركون الذين
يجعلون مع الله آلهة أخرى، أو إلها آخر.

ووجه الخطاب والتاء: أن الخطاب مصروف إليهم دون المسلمين، كأنه: قل
لهم يا -محمد-: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذْكُرُونَ﴾ [٦٢].

اختلفوا في قوله - جل وعز -: ﴿بَلْ أَدْرَكَ عِلْمُهُمْ﴾ [٦٦]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿بَلْ أَدْرَكَ﴾ خفيفة بغير ألف، وقرأ الباقون: ﴿بَلْ
أَدْرَكَ﴾ بالألف ممدودة. روى المفضل عن عاصم: ﴿بَلْ أَدْرَكَ﴾ مثل أبي عمرو
وغير أحمد، وروى الأعشى عن أبي بكر عن عاصم ﴿بَلْ أَدْرَكَ﴾ على افتعل^(٣).
قال أبو علي: «يعلم» قد^(٤) يصل بالجار كقوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾ [العلق: ١٤]

= والبيت لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين ص (٩٢)، ولسان العرب (تبع، قفل،
فره)، وجمهرة اللغة (ص/٩٦٦، ١١٦٠)، والمخصص (١٠/٢٠٠)، وتاج العروس
(تبع، قفل، فره)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة (٣/١٤٥، ٩/١٦٠).

(١) ينظر ديوانه ص (٢٧).

(٢) ما بين المعكوفين سقط في ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٩)، الإعراب للنحاس (٢/٥٣٠، ٥٣١)، الإملاء للعكبري
(٢/٩٤)، البحر المحيط (٧/٩٢)، التبيان للطوسي (٨/٩٩)، التيسير للداني (١٦٨)،
تفسير الطبري (٥/٢٠)، تفسير القرطبي (١٣/٢٢٦)، الحجة لابن خالويه (٢٧٣)، الحجة
لأبي زرعة (٥٣٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٥)، الغيث للمصفاقي (٣١٣)، الكشف
للمخشي (٣/١٥٦)، الكشف للقيسي (٢/١٦٤)، المجمع للطبرسي (٧/٢٣٠)،
المحتسب لابن جنى (٢/١٤٣)، المعاني للفراء (٢/٢٩٧)، تفسير الرازي (٢٤/٢١٢).

(٤) فى أ: فعل.

وقولهم: عِلْمِي بَزِيدَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، ويمكن أن يكون منه قول ابن مقبل: [من الطويل]
وَعِلْمِي بِأَسْدَامِ الْمِيَاهِ..... (١)

ومعنى أَدْرَكَ: بلغ ولحق، وتقول: فلان أدرك الجيش: إذا لحق بهم^(٢) وقد تقول: هذا ما أدركه علمي أي: بلغه، فالمعنى: أنهم لم يدركوا علم الآخرة، أي: لم يعلموا حدوثها وكونها، ودل على ذلك قوله - تعالى -: ﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ﴾ [النمل: ٦٦] أي: بل هم من علمها وإذا كان كذلك، كان معنى قوله سبحانه: ﴿فِي الْآخِرَةِ﴾ معنى الباء، أي: لم يدركوا علمها، ولم ينظروا في حقيقتها، فيدركوها، ولهذا قرأ من قرأ: ﴿بَلْ أَدْرَكَ﴾ كأنه أراد لم يدركوه، كما تقول: أجتنتي أمس؟ أي: لم تجئي. والمعنى: لم يدرك علمهم بحدوث الآخرة، بل هم في شك من حدوثها، بل هم عن علمها عمون.

والعَمَى عن علم الشيء أبعد منه من الشاك فيه؛ لأن الشك قد يعرض عن ضرب من النظر، والعَمَى عن الشيء: الذي لم يدرك منه شيئاً.

أما من قال: ﴿أَدْرَكَ﴾ فإنه أراد: تدارك، فأدغم التاء في الدال؛ لمقاربتها لها؛ وكونها من حيزها، فلما سكنت التاء للإدغام اجتلبت لها همزة الوصل كما اجتلبت في نحو اذَّان^(٣) وفي التنزيل: ﴿حَقَّ إِذَا أَدَارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ٣٨] كأن معناه^(٤): تلاحقوا قال: [من الطويل]

تَدَارَكْتُمَا الْأَخْلَافَ قَدْ ثُلَّ عَرْشُهَا..... (٥)

وما رواه الأعشى عن أبي بكر عن عاصم: ﴿بَلْ أَدْرَكَ﴾ فمعناه: «افتعل» من

(١) تقدم.

(٢) في أ: فلان أدرك الحسن إذا لحق أيامه.

(٣) في أ: ادارأ.

(٤) في أ: معناها.

(٥) صدر بيت وعجزه:

..... وذبيان قد زلت بأقدامها النعل

والبيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص (١٠٩)، ولسان العرب (عرش، حلف، ثلل)، وجمهرة اللغة ص (٨٤)، وكتاب العين (٢٤٩/١)، ومقاييس اللغة (٣٦٩/١)، ٢٦٥/٤، وأساس البلاغة (عرش)، والمخصص (٨/٦)، وتاج العروس (عرش، حلف، ثلل)، وديوان الأدب (١١٤/١).

أدركت، وافتعل، وتفاعل: قد يجيئان بمعنى، يعنى بأحدهما ما يُعنى بالآخر، ومن ثم صح قولهم: ازدوجوا، وإن كان حرف العلة على صورة يجب فيها الانقلاب؛ ولكنه صح لما كان بمعنى تفاعلوا، وتفاعلوا يلزم تصحيح حرف العلة فيه لسكون الحرف الذى قبل حرف العلة، فصار تصحيح هذا كتصحيح: عَوَرَ وَحَوَلَ، لما كان فى معنى «تفاعَلَ»، و «تفاعَلَ» قبل حرف العلة منه ساكن، وإذا كان كذلك ف «أَدْرَكَ» و «أَدَارَكَ» بمعنى، كما أن «عَوَرَ» و «اعوَّارَ» بمعنى، ولو قرئ: ﴿حَقَّ إِذَا أَدَارَكُوا فِيهَا﴾، و: أدركوا - لكان مثل ما فى هذه الآية، وقول الشاعر: [من الطويل]

وَلَوْلَا دِرَاكُ^(١) الشَّدْ قَاظَتْ حَلِيلَتِي

أى: لولا متابعتى للعدو والنجاء، لأسرونى، ف «دِرَاكُ» مصدر لـ «دَارَكَ»، كما أن القتال مصدر لـ «قاتل».

قال: قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿أَيْذَا كُنَّا تَرَابًا وَأَبَاؤُنَا أَيْثًا﴾ [٦٧] بهمزة، غير أن ابن كثير لا يمد، وأبو عمرو يمد، وكان أبو عمرو يأتى بألف بعد الهمزة، ثم ياء، وكان ابن كثير لا يأتى بألف بعدها ياء، تقول: «أَيْذَا، أَيْثًا».

وقرأ عاصم وحزمة: ﴿أَيْذَا﴾ بهمزتين، ﴿أَيْثًا﴾ بهمزتين، وقرأ نافع: ﴿إِذَا كُنَّا تَرَابًا﴾ مكسورة الألف، ﴿أَيْثًا﴾ ممدودة.

وقرأ ابن عامر والكسائى: ﴿أَيْذَا كُنَّا تَرَابًا﴾ بهمزتين، ﴿إِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾ بنونين وكسر الألف من غير استفهام^(٢).

قال أبو على: قد ذكرنا ألفاظ ذلك ومعانيه فيما تقدم.

قال: وقرأ ابن كثير: فى ﴿ضَيْقٍ﴾ بكسر الضاد. [٧٠]. خلف عن المسيبى عن نافع مثله، وكذلك روى أبو عبيدة عن إسماعيل عنه وهو غلط.

وقرأ الباقون ﴿ضَيْقٍ﴾ بفتح الضاد.

قال أبو على: لا يكون «الضيق» مثل: «هَيْن» و «لَيْن» ؛ لأنك إن حملته على

(١) فى أ: ادراك.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٩)، الإعراب للنحاس (٥٣٢/٢)، البحر المحيط (٩٤/٧)، التبيان للطوسى (٩٩/٨)، التيسير للدانى (١٦٩)، تفسير القرطبى (٢٢٨/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٣)، الحجة لأبى زرة (٥٣٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٥)، الغيث للصفاقسى (٣١٣)، المجمع للطبرسى (٢٣٠/٧)، المعانى للفرأ (٢٩٩/٢).

ذلك، أقمت الصفة مقام الموصوف، فلا ينبغي أن تحمل على ذلك، ما أصبت عنه مندوحة؛ فيحمل ﴿صَيِّقٌ﴾ و ﴿صَيِّقٌ﴾ على أنهما لغتان.

قال: قرأ ابن كثير: ﴿وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ﴾ [٨٠] رفعا، وفي «الروم» [الآية: ٥٢] مثله، وقرأ الباقون: ﴿تَسْمِعُ﴾ بالتاء، ﴿الصُّمُّ﴾ نصبًا في الموضعين. عباس عن أبي عمرو: ﴿وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ﴾ مثل ابن كثير^(١).

حجة من قرأ: ﴿تَسْمِعُ﴾ أنه أشبه بما قبله، ألا ترى قوله - سبحانه -: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتُ﴾ [٨٠] فأسند الفعل إلى المخاطبين، فكذلك يسند إليهم في قوله: ﴿وَلَا تَسْمِعُ الصُّمُّ﴾ ويؤكد ذلك قوله - تعالى -: ﴿وَلَوْ عَلَّمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا﴾ [الأنفال: ٢٣]؛ فيكون المعنى: إنك لا تسمعهم كما لم يسمعهم الله. والمعنى: أنهم لفرط إعراضهم عما يدعون إليه من التوحيد والدين، كالميت الذي لا سبيل إلى إسماعه وإعلامه شيئًا، وكالصم الذين لا يسمعون ولا يُسمعون. ومن قرأ: ﴿لَا يَسْمَعُ الصُّمُّ﴾ فالمعنى: أنهم لا يتقادون للحق لعنادهم، وفرط ذهابهم عنه، كما لا يسمع الأصم ما يقال له.

ومن قرأ^(٢): ﴿لَا تَسْمِعُ﴾ فالمعنى: إنك إذا أسمعته لم يسمعوا، فالمعنى فيه يثول إلى أن الصم لا تسمع.

قال: قرأ حمزة وحده: ﴿تَهْدِي﴾ [٨١] بالتاء ﴿الْعُمَى﴾ نصبًا، وفي الروم [٥٣] مثله، وقرأ الباقون: ﴿يَهْدِي الْعُمَى﴾ مضافًا في السورتين.

قال أبو بكر: وكتب: ﴿تَهْدِي الْعُمَى﴾^(٣) في هذه السورة بياء على الوقف، وكتب التي في «الروم» بغير ياء على الوصل، وقال خلف: كان الكسائي يقف عليهما جميعًا بالياء.

حدثنا بذلك محمد بن يحيى الكسائي عن خلف، قال خلف: سمعت الكسائي

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٩)، البحر المحيط (٩٦/٧)، التبيان للطوسي (١٠٣/٨)، التيسير للداني (١٦٩)، تفسير القرطبي (٢٣٢/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٤)، الحجة لأبي زرعة (٥٣٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٦)، الغيث للصفاسي (٣١٣)، الكشف للزمخشري (١٥٩/٣)، الكشف للقيسي (١٦٥/٢)، المجمع للطبرسي (٢٣٢/٧)، النشر لابن الجزري (٣٣٩/٢).

(٢) في أ: قال.

(٣) في أ: بهادى العمى.

يقول: من قرأ: ﴿تَهْدِي الْعُمَى﴾ بالتاء، وقف عليهما جميعًا بالياء.
قال بعض أصحاب أحمد -يعنى الكسائي-: إن حمزة يقف: ﴿تَهْدِي﴾، كما يصل بالياء^(١).

قال أبو على: حجة حمزة قوله: ﴿أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمَى﴾ [يونس: ٤٣] والمعنى على تقدير: إنك لا تهديهم لشدة عنادهم، وفرط إعراضهم، وإذا كان كذلك كان المعنى: إنك لا تهدي العُمى.

فأما «أنت» من^(٢) قوله: ﴿وَمَا أَنْتَ تَهْدِي الْعُمَى﴾ -فعلى قول أهل الحجاز، وهى لغة التنزيل- يرتفع بـ «ما»، و«تهدى» فى موضع نصب بأنه الخبر، وعلى قول [بنى]^(٣) تميم: يرتفع بمضمر يفسره الظاهر الذى هو: «تهدى» تقديره - إذا أظهرت ذلك المضمر -: ما تهدى تهدى؛ لأنك إذا أظهرت الفعل المضمر اتصل به الضمير، ولم ينفصل كما ينفصل إذا لم تُظهر^(٤).

وكذلك لو أظهرت ما ارتفع عليه «أنت»: فانظر؛ اتصل الضمير فصار: انظر انظر.

ومن قرأ: ﴿يَهْدِي الْعُمَى﴾ مضافًا فى السورتين، فاسم الفاعل للحال، أو للآتى وإذا كان كذلك، كانت الإضافة فى نية الانفصال، فأما كتابة: ﴿يَهْدِي الْعُمَى﴾ فى هذه السورة بالياء، فإن فى الوقف على «هاى» و «واى» و «واقى»، -ونحوه- لغتين: إحداهما -وهى الأكثر-: أن يقف بغير ياء؛ فيقول: «بهاذ» [بسكون الدال]^(٥)، وذلك أنه كان فى الوصل متحركًا بالكسر، فإذا وقفت حذفت الحركة، كما تحذفها

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٩)، الإعراب للنحاس (٥٣٣/٢)، البحر المحيط (٩٦/٧)، التبيان للطوسى (١٠٥/٨)، التيسير للدانى (١٦٩)، تفسير الطبرى (٩/٢٠)، تفسير القرطبى (٢٣٣/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٤)، الحجة لأبى زرع (٥٣٧)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٦)، الغيث للصفاقسى (٣١٣)، الكشاف للزمخشري (١٥٩/٣)، الكشف للقيسى (١٦٦/٢)، المجموع للطبرسى (٢٣٢/٧)، المعانى للفراء (٣٠٠/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٣٩/٢).

(٢) فى أ: فى.

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: لم يظهر.

(٥) فى ب: بالسكون.

من سائر المتحركات فى الوقف .

وقوم يقفون بالياء فيقولون: بهادى وواقى، وذلك أنه كان حذف الياء من «هادى» لالتقاءها مع التنوين، وهما ساكنان، فلما وقف حذف التنوين، فى الوقف، فلما حذف التنوين عادت الياء التى كانت حذفت [لالتقاءها ساكنة مع التنوين فيقول: هادى وواقى. ونحوه حكى سيويه^(١) اللغتين، فعلى هذا حذف الياء فى موضع وإثباتها فى آخر، على أن تكون كتبت على اللغتين، أو يكون أريد بـ «هادى» الإضافة، فلم ينون، فإذا لم ينون لم يلزم أن يحذف الياء، كما يحذف إذا نون لسكونها، وسكون الياء^(٢)، أو يكون: أريد به تهدى تفعل، ولم يُرد به اسم الفاعل، وإذا أريد: تفعل ثبتت الياء فى الوصل والوقف، ولعل حمزة فى قراءته «تهدى». اعتبر ذلك إن كان مكتوباً فى الخط بغير ألف.

وزعموا أن: ﴿تهدى﴾ قراءة الأعمش.

اختلفوا فى كسر الألف وفتحها من قوله - جل وعز - : ﴿تَكَلَّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ﴾

[٨٢]:

فقرأ عاصم وحمزة والكسائى: ﴿أَنَّ النَّاسَ﴾ فتحاً.

وقرأ الباقر: ﴿إِنَّ النَّاسَ﴾ كسراً^(٣).

قال [أبو على]: وجه الفتح: تكلمهم بأن الناس.

وفى قراءة أبى زعموا: ﴿تَتَبَّنُهُمْ﴾ وروى عن قتادة: أنه فى بعض الحروف: ﴿تُحَدِّثُهُمْ﴾، وهذا يدل على أن ﴿تَكَلَّمُهُمْ﴾ من الكلام الذى هو نطق، وليس من الكلم الذى هو الجرح^(٤).

(١) سقط فى ب.

(٢) فى أ: التنوين.

(٣) ينظر إتحاف الفضلاء (٣٤٠)، الإملاء للعكبرى (٩٥/٢)، البحر المحيط (٩٧/٧)، التبيان للطوسى (١٠٧/٨)، التيسير للدانى (١٦٩)، تفسير الطبرى (١٢/٢٠)، تفسير القرطبى (٢٣٥/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٥)، الحجة لأبى زرة (٥٣٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٧٨)، الغيث للصفاقسى (٣١٤)، الكشف للقيسى (١٦٧/٢)، المجمع للطبرسى (٢٣٢/٧)، المعانى للأخفش (٤٣١/٢)، المعانى للفراء (٣٠٠/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٣٨/٢).

(٤) فى أ: الجراحة.

ومن كسر فقال: ﴿إِنَّ النَّاسَ﴾، فالمعنى: تكلمهم: تقول لهم: إن الناس، وإضمار القول في الكلام كثير، وحسن هذا؛ لأن الكلام قول، فكأن القول قد ظهر^(١).

قال: قرأ حمزة وحفص عن عاصم: ﴿وَكُلُّ أُنثَى﴾ [٨٧] مفتوحة التاء. وقرأ الباقون: ﴿وَكُلُّ أُنْثَى﴾ ممدودة مضمومة التاء، أبو بكر عن عاصم مثله^(٢). قال أبو علي: من قرأ: ﴿أُنْثَى﴾ كان: «فعلوا» من «الإيتان»، وحجته: [قوله]^(٣): ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَلَيْتَ﴾ [الزخرف: ٣٨]، فكَذَلِكَ: ﴿أُنْثَى﴾^(٤) فعلوا من الإيتان، وحمل على معنى «كل»، دون لفظه، ولو حمل على لفظ كل^(٥) لكان حسناً، كما قال - سبحانه -: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣]. ومن قرأ: ﴿وَكُلُّ أُنْثَى﴾ فحجته: قوله: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْفَيْصَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥] فكما أن «آتيه»: فاعله^(٦) حمل على لفظ «كُلُّ» كذلك آتوه: فاعلوه، ف «آتوه»: محمول على معنى «كل»، وقوله: ﴿آتِيهِ﴾، و ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣] - محمول ذلك كله على لفظ كل دون معناه. اختلفوا في الياء والتاء من قوله - جل وعز -: ﴿إِنَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾ [٨٨]. فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿إِنَّهُ خَيْرٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ بالياء. وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي: بالتاء^(٧).

(١) في أ: أظهر.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٠)، البحر المحيط (١٠٠/٧)، التبيان للطوسي (١٠٨/٨)، التيسير للداني (١٦٩)، تفسير الطبري (١٤/٢٠)، تفسير القرطبي (٢٤١/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٥)، الحجة لأبي زرعة (٥٣٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٧)، الغيث للصفافسي (٣١٤)، الكشف للزمخشري (١٦١/٣)، الكشف للقيسي (١٦٧/٢)، المجمع للطبرسي (٢٢٥/٧)، المعاني للفراء (٣٠١/٢)، تفسير الرازي (٢٢٠/٢٤)، النشر لابن الجزري (٣٣٩/٢). وفي أ: وكذلك أبو بكر عن عاصم مثل ما قرأ الباقون.

(٣) سقط في أ.

(٤) في ب: (آتوه).

(٥) في أ: على اللفظ لفظ كل.

(٦) في ب: فاعليه.

(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٠)، البحر المحيط (١٠١/٧)، التبيان للطوسي (١٠٨/٨)، التيسير للداني (١٦٩)، تفسير القرطبي (٢٤٤/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٥)، الحجة لأبي زرعة (٥٣٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٧)، الغيث للصفافسي (٣١٤)، الكشف =

وروى أبو عبيد عن أهل المدينة بالياء، وهو غلط.

وحدثني عبيد الله بن علي الهاشمي عن نصر بن علي عن أبيه عن أبان عن عاصم: بالياء.

قال أبو علي: [حجة^(١)] من قال: ﴿يَفْعَلُونَ﴾ بالياء: أن ذكر الغيبة قد تقدم في قوله: ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ ذَخِيرٍ﴾ [٨٧].

وحجة التاء: أنه خطاب للكافة^(٢)، وقد يدخل الغيب في الخطاب، ولا يدخل الخطاب في الغيبة.

قال: قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿وَهُمْ مِنْ فِرْعَ يَوْمِئِذٍ﴾ [٨٩] مضافاً. واختلف عن نافع في الميم: فروى ابن جمار وقالون وأبو بكر بن أبي أويس، والمسيبي، وورش عنه: ﴿مِنْ فِرْعَ يَوْمِئِذٍ﴾ غير منون بفتح^(٣) الميم.

وروى عنه إسماعيل بن جعفر: ﴿مِنْ فِرْعَ يَوْمِئِذٍ﴾ بكسر الميم. وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿مِنْ فِرْعَ يَوْمِئِذٍ﴾ بفتح الميم والتنوين، لا يجوز مع التنوين إلا فتح الميم، فإذا لم تنون فزَعًا جاز فيه الفتح والكسر^(٤).

[قال أبو علي]: يجوز فيمن نون قوله - سبحانه - : ﴿مِنْ فِرْعَ﴾ في انتصاب يوم ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يكون منتصباً بالمصدر؛ كأنه: وهم [من]^(٥) أن يفزعوا يومئذ.

والآخر: أن يكون صفة لـ «فزع»^(٦)؛ لأن أسماء الأحداث توصف بأسماء

= للزمخشري (١٦٢/٣)، الكشف للقيسي (١٦٩/٢)، المجمع للطبرسي (٢٣٥/٧)، النشر لابن الجزري (٣٣٩/٢، ٣٤٠).

- (١) سقط في ب.
- (٢) في ب: للكافر.
- (٣) في أ: ويفتح.
- (٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٠)، الإعراب للنحاس (٥٣٧/٢)، البحر المحيط (١٠٢/٧)، التبيان للطوسي (١٠٨/٨)، التيسير للداني (١٧٠)، تفسير الطبري (١٦/٢٠)، تفسير القرطبي (٢٤٥/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٦)، الحجة لأبي زرعة (٥٤٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٧)، الغيث للصفاقسي (٣١٤)، الكشف للزمخشري (١٦٢/٣)، الكشف للقيسي (١٦٩/٢)، المجمع للطبرسي (٢٣٥/٧)، المعاني للفراء (٣٠١/٢)، تفسير الرازي (٢٢١/٢٤)، النشر لابن الجزري (٣٤٠/٢).

(٥) سقط في ب.

(٦) في ب: ليوم.

الزمان، كما يخبر عنها بها، وفيه ذكر للموصوف وتقديره في هذا الوجه أن يتعلق بمحذوف؛ كأنه: من فزع يحدث يومئذ.

والثالث: أن يتعلق باسم الفاعل؛ كأنه: آمنون يومئذ من فزع. ويجوز إذا نون «فزعاً» أن يعنى به: فزعاً واحداً، ويجوز أن يعنى به كثرة؛ لأنه مصدر، والمصادر تدل على الكثرة - وإن كانت مفردة الألفاظ - كقوله - سبحانه - : ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصَوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾ [لقمان: ١٩]، وكذلك [يجوز] إذا أضيف فقيل^(١): «من فزع يومئذ»، أو «يومئذ» أن^(٢) يعنى به: مفرد، ويجوز أن^(٣) يعنى به: كثرة.

فأما القول في إعراب «يوم» وبنائه إذا أضيف إلى «إذ» فقد ذكر فيما تقدم. قال: قرأ نافع وعاصم - في رواية حفص - وابن عامر: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [٩٣]:

وفي كتابي عن أحمد بن يوسف عن ابن ذكوان: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَفْعَلُونَ﴾ بالياء، ورأيت في كتاب موسى بن موسى عن ابن ذكوان، عن ابن عامر: ﴿تَعْمَلُونَ﴾ بالتاء.

وقرأ الباقر بالياء^(٤).

قال أبو علي: حجة الياء: أنه وعيد للمشركين، وحجة التاء: أنه على: قل لهم: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾.

* * *

(١) في أ: أضاف فقال.

(٢) في أ: يجوز أن.

(٣) في أ: أن يكون.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٠)، البحر المحيط (١٠٣/٧)، التبيان للطوسي (١٠٨/٨)، التيسير للداني (١٢٦)، الحجة لابن خالويه (٢٧٦)، الحجة لأبي زرعة (٥٤١)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٨)، الغيث للصفاقسي (٣١٤)، الكشف للزمخشري (١٦٤/٣)، الكشف للقيسي (٥٣٨/١)، المجمع للطبرسي (٢٣٥/٧)، النشر لابن الجزري (٢٦٣/٢).

[بسم الله]^(١)

ذكر اختلافهم في سورة القصص

قال - سبحانه -: ﴿طَسَّرَ﴾ [١] وقد ذكرت.

اختلفوا في النون والياء من قوله - جل وعز -: ﴿وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَمَكَ وَخُودَهُمَا﴾ [٦] ورفع الأسماء ونصبها:

فقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَيَرَى فِرْعَوْنُ﴾ بالياء ورفع الأسماء بعده^(٢).

وقرأ الباقر والنون: ﴿وَنُرَى﴾، ونصب الأسماء بعده.

قال أبو علي: حجة ﴿وَنُرَى﴾: أن ما قبله للمتكلم، فينبغي أن يكون ما بعده - أيضًا - كذلك، ليكون الكلام على^(٣) وجه واحد؛ لأن فرعون يرى ذلك. وحجة ﴿يَرَى﴾: أن فرعون وحزبه يرون ذلك، ويعلم أنهم يرونه إذا أروه. وهي - فيما زعموا - قراءة الأعمش.

اختلفوا في قوله - جل وعز -: ﴿وَحَزَنًا﴾ [٨] في فتح الحاء وضمها:

فقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَحَزَنًا﴾ بضم الحاء.

وقرأ الباقر ﴿وَحَزَنًا﴾ بفتحتين^(٤).

قال أبو علي: الحَزْن والحَزَن: لغتان، مثل: العُجْم والعَجْم، والعُرب والعَرَب،

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤١، ٢/٥٤٢)، البحر المحيط (٧/١٠٥)، التبيان للطوسي (٨/١١٥)، التيسير للداني (١٧٠)، تفسير الطبري (٢٠/٢٠)، تفسير القرطبي (١٣/٢٤٩)، الحجة لابن خالويه (٢٧٦)، الحجة لأبي زرعة (٥٤١)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٢)، الغيث للصفاقسي (٣١٥)، الكشف للزمخشري (٣/١٦٥)، الكشف للقيسي (٢/١٧٢)، المجمع للطبرسي (٧/٢٣٨)، المعاني للفراء (٢/٣٠٢)، تفسير الرازي (٢٤/٢٢٦)، النشر لابن الجزري (٢/٣٤١).

(٣) في أ: من.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤١)، الإعراب للنحاس (٢/٥٤٣)، البحر المحيط (٧/١٠٥)، التبيان للطوسي (٨/١١٥)، التيسير للداني (١٧١)، تفسير الطبري (٢٠/٢٢)، تفسير القرطبي (١٣/٥٢)، الحجة لابن خالويه (٢٧٦)، الحجة لأبي زرعة (٤٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٢)، الغيث للصفاقسي (١١٥)، الكشف للزمخشري (٣/١٦٦)، الكشف للقيسي (٢/١٧٢)، المجمع للطبرسي (٧/٢٤٠)، المعاني للفراء (٢/٣٠٢)، تفسير الرازي (٢٤ - ٢٢٨)، النشر لابن الجزري (٢/٣٤١).

وهما مطردان^(١) في هذا النحو.

اختلفوا في قوله - جل وعز -: ﴿حَتَّىٰ يَصْدِرَ الرِّعَاءُ﴾ [٢٣] في فتح الياء وضمها:

فقرأ أبو عمرو وابن عامر: ﴿حَتَّىٰ يَصْدُرُ﴾ بنصب الياء ورفع الدال من «صدرت».

وقرأ الباكون: ﴿حَتَّىٰ يَصْدِرَ﴾ برفع الياء وكسر الدال من «أصدرت»^(٢).

قال أبو علي: ﴿حَتَّىٰ يَصْدُرَ الرِّعَاءُ﴾: حتى يرجعوا من سقيهم، وفي التنزيل: ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشُنَّاءُ﴾ [الزلزلة: ٦]، فمن قرأ^(٣): ﴿حَتَّىٰ يَصْدِرَ الرِّعَاءُ﴾ أراد: حتى يُصدروا مواشيهم من وردهم، فحذف المفعول، وحذف المفعول كثير في التنزيل وفي سائر الكلام، قال - سبحانه - : ﴿لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا﴾ [الكهف: ٢]، فحذف أحد المفعولين اللذين ثبتا في قوله - سبحانه - : ﴿فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً﴾ [فصلت: ١٣] والمفعول المحذوف إنما هو لتنذر الناس، أو المبعوث إليهم، وقال الشاعر: [من البسيط]

لَا يَغْدِلَنَّ أَتَاوِيُونَ تَضْرِبُهُمْ نَكْبَاءٌ صِرٌّ بِأَصْحَابِ الْمُجَلَّاتِ^(٤)
[أى أحدًا]^(٥)

اختلفوا في ضم الجيم وكسرها [وفتحها]^(٦) من قوله - تعالى -: ﴿جَذَوْفٌ﴾ [٢٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: ﴿أَوْ جَذْوَةٌ﴾ بكسر الجيم. وقرأ عاصم وحده: ﴿جَذَوْفٌ﴾ بفتح الجيم.

(١) في أ: يطردان.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٢)، الإعراب للنحاس (٥٥١/٢)، البحر المحيط (١١٣/٧)، التبيان للطوسي (١٢٤/٨)، التيسير للداني (١٧١)، تفسير الطبري (٣٧/٢٠)، تفسير القرطبي (٢٦٩/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٦)، الحجة لأبي زرع (٥٤٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٢)، الغيث للصفاقسي (٣١٥، ٣١٦)، الكشف للزمخشري (١٧٠/٣)، الكشف للقيسي (١٧٢/٢)، المجمع للطبرسي (٢٤٦/٧)، تفسير الرازي (٢٣٩/٢٤)، النشر لابن الجزري (٣٤١/٢).

(٣) في أ: قال.

(٤) تقدم.

(٥) سقط في ب.

(٦) سقط في ب.

وقرأ حمزة بضم الجيم^(١).

قال أبو علي: هذه لغات في الكلمة، قال أبو عبيدة: الجذوة مثل: الجذمة وهي: القطعة الغليظة من الخشب ليس فيها لهب، قال ابن مقبل: [من البسيط] بَاتَتْ حَوَاطِبُ لَيْلَى يَلْتَمِسْنَ لَهَا جَزَلَ الْجِذَا غَيْرَ خَوَارٍ وَلَا دَعِرٍ^(٢) وذكر أبو عبيدة المكسورة منها.

اختلفوا في فتح الراء وضمها من قوله - عز وجل - : ﴿الرَّهْبُ﴾ [٣٢]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿مِنَ الرَّهْبِ﴾ بفتح الراء والهاء.

وقرأ عاصم - في رواية أبي بكر - وحمزة والكسائي وابن عامر: ﴿الرُّهْبُ﴾ مضمومة الراء ساكنة الهاء. وروى هبيرة عن حفص عن عاصم: ﴿الرَّهْبِ﴾ بفتح الراء والهاء وهو غلط، وروى عمرو بن الصباح عن حفص عن عاصم: ﴿مِنْ الرُّهْبِ﴾ مفتوحة الراء ساكنة الهاء^(٣) وهو الصواب.

أبو عبيدة: جناحا الرجل: يده، والرهب: الرهبة، وهو الخوف.

قال: ﴿وَأَضْمُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ﴾ [القصص: ٣٢] لما جاء ﴿فَرَجَّ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ [القصص: ٢١]، و ﴿لَا تَخَفْ بَيَّوتَ مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: ٢٥] وقال: ﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ﴾ [الشعراء: ١٢] وقال: ﴿لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمَا

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٢)، الإعراب للنحاس (٥٥١/٢)، الإملاء للعكبري (٩٦/٢)، البحر المحيط (١١٦/٧)، التبيان للطوسي (١٢٧/٨)، التيسير للداني (١٧٢)، تفسير الطبري (٤٥/٢٠)، تفسير القرطبي (٢٨١/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٧)، الحجة لأبي زرعة (٥٤٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٣)، الغيث للصفاقسي (٣١٦)، الكشف للزمخشري (١٧٤/٣)، المجمع للطبرسي (٢٤٩/٧)، المعاني للفراء (٣٠٤/٢)، تفسير الرازي (٢٤٤/٢٤)، النشر لابن الجزري (٣٤١/٢).

(٢) البيت في ديوانه ص (٩١)، ولسان العرب (دعر، جذا)، وتهذيب اللغة (٢٠٣/٢)، ١١/١٦٧، ومقاييس اللغة (٢٨٣/٢)، والمخصص (٢٣/١١)، ١٥٦/١٥، وتاج العروس (دعر، جزل، جذو)، وأساس البلاغة (جذو)، والكامل ص (٦٨٣)، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي (١٠٠/١).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٢)، الإملاء للعكبري (٩٦/٢)، البحر المحيط (١١٨/٧)، التبيان للطوسي (١٣٠/٨)، التيسير للداني (١٧١)، تفسير الطبري (٤٧/٢٠)، تفسير القرطبي (٢٨٥/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٧)، الحجة لأبي زرعة (٥٤٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٣)، الغيث للصفاقسي (٣١٦)، الكشف للزمخشري (١٧٥/٣)، الكشف للقيسي (٣٨١/١)، المجمع للطبرسي (٢٥١/٧)، المعاني للفراء (٣٠٦/٢)، النشر لابن الجزري (٣٤١/٢).

أَسْمَعُ وَارَى ﴿طه: ٤٦﴾ وقال: ﴿إِنَّا نَخَافُ أَنْ يُقْرِطَ عَلَيْنَا أَوْ أَنْ يَطْغَى ﴿طه: ٤٥﴾﴾ وقال: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴿طه: ٦٧﴾﴾ وقال: ﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى ﴿طه: ٧٧﴾﴾، فأضاف - عليه السلام - الخوف في هذه المواضع إلى نفسه، أو نزل منزلة من أضافه إلى نفسه قيل له: ﴿وَأَضْمَمَ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ ﴿القصص: ٣٢﴾﴾ فأمر بالعزم على ما أريد له مما أمر به وحض على الجهد فيه؛ لئلا يمنعه من ذلك الخوف والرهبة الذي قد تغشاه^(١) في بعض الأحوال، وألا يستشعر ذلك، فيكون مانعاً له مما أمر بالمضاء فيه، وقال - تعالى -: ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَجَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا ﴿القصص: ٣٥﴾﴾، فكما أن الشد ههنا ليس بخلاف الحل، كذلك الضم في قوله: ﴿وَأَضْمَمَ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾ ليس يراد به الضم المزيل للفرجة، والخصاصة^(٢) بين الشئتين، وكذلك قول الشاعر: [من الهزج]

أَشَدُّ حَيَازِيَمَكَ لِلْمَوْتِ فَإِنَّ الْمَوْتَ لَا قِيكَ^(٣)
ليس يريد به الشد الذي هو الربط والضم وإنما يريد: تأهب له واستعد^(٤) للقاء به، حتى لا تهاب لقاءه، ولا تجزع من وقوعه. فتكون بحسن^(٥) الاستعداد له، كمن قيل^(٦) فيه: حبيب جاء على فاقة، كما يروى أن أمير المؤمنين - عليه السلام - قال للحسن: إن أباك لا يبالي أوقع على الموت، أو وقع الموت عليه. وقالوا: في رأى فلان فسح^(٧) وفكّة^(٨) فهذا خلاف الشد والضم.

(١) في أ: يغشاه.

(٢) في ب: الخصامة.

(٣) البيت للإمام على في ديوانه ص (١٤٠)، ولسان العرب (حزم)، وتاج العروس (حزم)، وبلا نسبة في المخصص (٥/٢)، وأساس البلاغة (حزم). ويروى «لا قيكاً» بدلاً من «لا قيك».

(٤) في أ: واستعد.

(٥) في ب: فيكون بحسب.

(٦) في أ: قال.

(٧) فسح رأيه فسحاً فهو فسح: فسد، وفسحه فسحاً: أفسده، ويقال: في فلان فكّة، أي: استرخاء في رأيه؛ قال أبو قيس بن الأسلت:

الحزم والقوة خير من الـ إشفاق والفكة والهاع
ورجل أفك المنكب، وفيه فكّة، أي: استرخاء وضعف في رأيه.
ينظر: اللسان (فسح، فكك).

(٨) في ب: فله.

يَدَاكَ يَدٌ إِحْدَاهُمَا الْجُودُ كُلُّهُ وَرَاحَتُكَ الْأُخْرَى طِعَانٌ تُغَايِرُهُ^(١)
 المعنى: يداك يدان، بدلالة قوله: إحداهما، ولأنك إن جعلت يداً مفرداً بقيت
 لا يتعلق بها شيء^(٢).

ومن وقوع الثنية بلفظ الإفراد ما أنشده أبو الحسن: [من المتقارب]
 وَعَيْنٌ لَهَا حَذْرَةٌ بَذْرَةٌ شَقَّتْ مَاقِيَهُمَا مِنْ أُخْرٍ^(٣)
 فيجوز على هذا القياس في قوله: ﴿وَأَضْمْتُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾ أن يراد بالإفراد
 الثنية، كما أريد بالثنية الإفراد في قوله: [من الطويل]

فَإِنْ تَرْجُرَانِي يَا بَنَ عَقَانٍ أَنْزَجِرْ...
 ومن الناس من يحمل قوله - جل وعز - : ﴿أَلْفَايَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [ق: ٢٤] عليه.

اختلفوا في تشديد النون وتخفيفها من قوله - جل وعز - : ﴿فَلَذَانِكَ﴾ [٣٢]:
 فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿فَلَذَانِكَ﴾ مشددة النون.
 على بن نصر عن أبي عمرو: يخفف ويثقل، وروى نصر بن علي عن أبيه عن
 شبل عن ابن كثير: ﴿فَلَذَانِيكَ﴾ خفيفة النون بياء.
 وقرأ الباقون: ﴿فَلَذَانِكَ﴾ خفيفة^(٥).

(١) وهو للفرزدق في ديوانه (٣٤٢/١).

ويروى البيت:

يداك يد إحداهما النيل والندى وراحتها الأخرى طعان تعاورة

وفى أ: تقامره.

(٢) فى أ: بقى لا يتعلق به شيء.

(٣) البيت لامرئ القيس فى ديوانه ص (١٦٦)، ولسان العرب (آخر، بدر، حذر)، والتنبيه والإيضاح (٧٧/٢)، وتهذيب اللغة (٢٠٩/٤)، وجمهرة اللغة ص (٥٠٠)، والمخصص (٥/٢)، وديوان الأدب (١٣٨/١)، وتاج العروس (آخر، بدر، حذر)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (٢٠٨/١).

ويروى «حدة» بدلاً من «حذرة».

(٤) صدر بيت وعجزه:

..... وإن تدعاني أحمر عرضاً ممنعا

والبيت لسويد بن كراع العكلى فى اللسان (جزز)، والتنبيه والإيضاح (٢٣٩/٢)، وتاج العروس (جزز)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص (٨٣٩)، والمخصص (٥/٢).

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٢)، الإعراب للنحاس (٥٥٢/٢)، الإملاء للعكبرى (٩٦/٢)، البحر المحيط (١١٨/٧)، التبيان للطوسى (١٣٠/٨)، التيسير للدانى (١٧١)، تفسير الطبرى =

قال أبو علي: وجه ما روى من قوله - تعالى: ﴿فَذَانِيكَ﴾: أنه أبدل من النون الثانية الياء كراهية التضعيف، وحكى أحمد بن يحيى: لا - وَرَبِّكَ - ما أفعل، يريد: لا وَرَبِّكَ، وأنشد أبو زيد: [من الطويل]

فَأَلَيْتُ لَا أَشْرِيهِ حَتَّى يَمْلِنِي بِشَيْءٍ وَلَا أَمْلَاهُ حَتَّى يُفَارِقَا^(١)
يريد: لا أمله، فأبدل من التضعيف الألف، كما أبدل منه الأول الياء، وقيل في قوله - تعالى -: ﴿ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى آفِلَاءٍ يَتَطَوَّعُونَ﴾ [القيامة ٣٣]، أى: يتمطط من المُطِيطِاء ويجوز أن يكون: يتمطى، يتكفى فى مشيته، فيجرى فيها مطاه، وهو الظهر، فيكون «يتفعل» من «المطا» ولا يكون على القلب، ووجه الثقل، قد مر فيما تقدم.
قرأ نافع وحده: ﴿رِدَا﴾ [٣٤] غير مهموز منون.

وهمزه كلهم غير نافع فإنه لم يهمزه، وفتح الدال وأسكنها الباقون^(٢).
أبو عبيدة: الردء: المُعِين، يقال: أَرَدَّاهُ بشيء على عدوه، وعلى ضيعته، أى: أَعْتَنَهُ.

قال أبو علي: أما قول نافع فإنه خفف الهمزة، وكذلك حكم الهمزة إذا خففت وكان قبلها ساكن أن تحذف، وتلقى حركتها على الساكن الذى قبلها وهكذا قرأ أهل التخفيف: ﴿الَّذِى يَخْرِجُ الْخَبَّ فى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النمل: ٢٥]، فمن أثر منهم التخفيف قال كما قال نافع، وقد جاء فى بعض القوافى فى الردء: الرُدُّ، ذلك على أنه خفف الهمزة، وألقى حركتها على ساكن^(٣) قبلها، ثم وقف بعد التخفيف على الحرف فثقل كما يثقل: هذا فرج، وهذا خالد، فيضعف الحرف للوقف، ثم

= (٢٠/٤٧)، تفسير القرطبي (١٣/٢٨٥)، الحجة لابن خالويه (٢٧٧)، الحجة لأبى زرعة (٥٤٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٣)، الغيث للصفاقسى (٣١٦)، الكشف للزمخشري (٣/١٧٥)، الكشف للقيسى (١/٣٨١)، المجمع للطبرسى (٧/٢٥١)، المعانى للأخفش (٢/٤٣٣)، المعانى للفراء (٢/٣٠٦)، تفسير الرازى (٢٤/٢٤٨)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٤١).
وفى أ: خفيفًا.

(١) تقدم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٢)، البحر المحيط (٧/١١٨)، التبيان للطوسى (٨/١٣٠)، (١٣١)، التيسير للدانى (١٧١)، الحجة لأبى زرعة (٥٤٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٤)، الغيث للصفاقسى (٣١٦)، الكشف للزمخشري (٣/١٧٦)، الكشف للقيسى (١/٨٣)، (٢/١٧٤)، المجمع للطبرسى (٧/٢٥٤).

(٣) فى أ: الساكن.

يطلق كما أطلق [نحو] ^(١): [من الرجز]

سَبَسَبَا ^(٢)

[و] [من الرجز]

الْقَصَبَا ^(٣)

وحكى أبو الحسن: «رَدًّا»، وحمله على أنه «فِعْلٌ» من «رَدَدْتُ» أى: يرد عنى. اختلفوا فى ضم القاف وإسكانها من قوله - جل وعز -: ﴿يُصَدِّقُنِي﴾ [٣٤]: فقرأ عاصم وحمة: ﴿يُصَدِّقُنِي﴾ بضم القاف. وقرأ الباقون ﴿يُصَدِّقُنِي﴾، ساكنة القاف ^(٤).

قال أبو على: وجه الرفع فى ﴿يُصَدِّقُنِي﴾: أنه صفة للنكرة، وتقديره: ردءا مصدقا، وسأل ربه إرساله بهذا الوصف، ومن جزم كان على معنى الجزاء؛ إن أرسلته صدقنى، وهو جيد فى المعنى؛ لأنه إذا أرسله معه صدقه.

قال: قرأ ابن كثير وحده: ﴿قَالَ مُوسَى﴾ [٣٧] بغير واو، وكذلك فى مصاحف أهل مكة. وقرأ الباقون: ﴿وَقَالَ مُوسَى﴾ بالواو، وكذلك فى مصاحفهم ^(٥). قال أبو على: قد مضى القول فى نحو هذا قبل.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله - جل وعز -: ﴿وَمَنْ يَكُونُ لَمْ عَقِبَهُ الدَّارُ﴾ [٣٧]: فقرأ حمزة والكسائى: ﴿وَمَنْ يَكُونُ﴾ بالياء، وقرأ الباقون بالتاء ^(٦).

(١) سقط فى ب.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٢)، الإعراب للنحاس (٥٥٣/٢)، الإملاء للكبرى (٩٦/٢)، البحر المحيط (١١٨/٧)، التبيان للطوسى (١٣١/٨)، التيسير للدانى (١٧١)، تفسير الطبرى (٤٨/٢٠)، تفسير القرطبى (٢٨٧/١٣)، الحجة لأبى زرعة (٥٤٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٤)، الغيث للصفاقسى (٣١٦)، الكشف للزمخشري (١٧٦/٣)، الكشف للقيسى (١٧٤/٢)، المجمع للطبرسى (٢٥٤/٧)، المعانى للفراء (٣٠٦/٢)، تفسير الرازى (٢٤٩/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٤١/٢).

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٣)، البحر المحيط (١١٩/٧)، التبيان للطوسى (١٣٤/٨)، التيسير للدانى (١٧١)، تفسير القرطبى (٢٨٨/١٣)، الحجة لأبى زرعة (٥٤٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٤)، الغيث للصفاقسى (٣١٦)، الكشف للزمخشري (١٧٨/٣)، المجمع للطبرسى (٢٥٤/٧)، النشر لابن الجزرى (٣٤١/٢).

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٣)، التبيان للطوسى (١٣٤/٨)، التيسير للدانى (١٠٧)، تفسير =

الياء والتاء في هذا النحو حسان وقد مضى ذلك.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم: ﴿أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ﴾ [٣٩] برفع الياء، وقرأ نافع وحزمة والكسائي: ﴿لَا يُرْجَعُونَ﴾ بفتح الياء.

قال أبو علي: حجة الفتح: قوله: ﴿وَإِنَّا إِلَيْهِ رُجْعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]، وحجة الضم: ﴿وَلَكِنْ رُودَتْ إِلَى رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٦] وقوله: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٦٢] وقوله: ﴿فَأَنزَعْنَا نَعْمَلْ صَلْحًا﴾ [السجدة: ١٢].

اختلفوا في قوله - تعالى -: ﴿قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا﴾ [٤٨] في الألف وإسقاطها: فقرأ عاصم وحزمة والكسائي: ﴿قَالُوا سِحْرَانِ﴾ ليس قبل الحاء ألف. وقرأ الباقون: ﴿ساحران﴾ بألف قبل الحاء^(١).

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿ساحران﴾: أنه قال: ﴿تَظَاهَرَا﴾، والمظاهرة: المعاونة، وفي التنزيل: ﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾ [التحريم: ٤]، والمعاونة إنما تكون في الحقيقة للساحرين لا للسحرين.

ووجه من قال: ﴿سِحْرَانِ﴾: أنه نسب المعاونة إلى السحرين على الاتساع، كأن المعنى: كل سحر منهما يقوى الآخر؛ [لأنهما تشابها واتفقا ونحو ذلك]^(٢) ومما يقوى ذلك قوله - سبحانه -: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِكِتَابٍ مِّنْ عِندِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ مِنْهُمَا﴾ [القصص: ٤٩] على الكتابين اللذين قالوا فيهما: سحران.

ومن قال: ﴿سَاحِرَانِ﴾ قال: المعنى هو أهدى من كتابيهما، فحذف المضاف. وزعموا أن ﴿سِحْرَانِ﴾ قراءة الأعمش.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله - جل وعز -: ﴿يُجِئُ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ﴾ [٥٧]:

= القرطبي (٢٨٨/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٨)، الحجة لأبي زرعة (٥٤٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٤)، الغيث للصفاقسي (٣١٦)، الكشف للزمخشري (١٧٨/٣)، الكشف للقيسي (٤٥٣/١)، المجمع للطبرسي (٢٥٤/٧)، النشر لابن الجزري (٢٦٣/٢).
(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٣)، البحر المحيط (١٢٤/٧)، التبيان للطوسي (١٤٠/٨)، التيسير للداني (١٧٢)، تفسير الطبري (٥٣/٢٠)، تفسير القرطبي (٢٩٤/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٨)، الحجة لأبي زرعة (٥٤٧)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٥)، الغيث للصفاقسي (٣١٦)، الكشف للزمخشري (١٨٣/٣)، (١٨٤)، الكشف للقيسي (١٧٤/٢)، (١٧٥)، المجمع للطبرسي (٢٥٦/٧)، المعاني للفراء (٣٠٧/٢)، تفسير الرازي (٢٤/٢٦١)، النشر لابن الجزري (٣٤١/٢)، (٣٤٢).

(٢) سقط في ب.

فقرأ نافع وحده: ﴿تُجَبَّى إِلَيْهِ﴾ بالتاء، وقرأ الباقون بالياء^(١).
قال أبو علي: تأنيث ﴿تَمَرَّتْ﴾ تأنيث جمع، وليس بتأنيث حقيقي، فإذا كان كذلك كان بمنزلة الوعظ والموعظة والصوت، والصيحة، إذا ذكرت كان حسناً، وكذلك إذا أنثت.

قرأ أبو عمرو وحده: ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ و: ﴿تَعْقِلُونَ﴾ بالتاء والياء [٦٠] وقرأ الباقون بالتاء^(٢).

قال أبو علي: حجة التاء قوله: ﴿وَمَا أُوتِشْتُمْ مِنْ شَيْءٍ... أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [٦٠] ليكون الكلام وجهًا واحدًا.

والياء: أفلا يعقلون يا محمد.

قال: وقرأ عاصم - في رواية حفص -: ﴿لَخَسَفَ بَنَاتًا﴾ نصبًا [٨٢] وكذلك روى على بن نصر عن أبان عن عاصم مثله.

وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم: ﴿لَخُسِفَ بَنَاتًا﴾ بضم الخاء^(٣).

قال أبو علي: [من قال^(٤)]: ﴿لَخَسَفَ﴾ بفتح الخاء؛ فلتقدم ذكر الله - تعالى - : ﴿لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بَنَاتًا﴾ [٨٢]، ومن قال: ﴿لَخُسِفَ بَنَاتًا﴾ - فبنى للمفعول - فإنه يثول إلى الخسف في المعنى.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٣)، الإعراب للنحاس (٥٥٥/٢)، البحر المحيط (١٢٦/٧)، التبيان للطوسي (١٤٥/٨)، التيسير للداني (١٧٢)، تفسير القرطبي (٣٠٠/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٨)، الحجة لأبي زرة (٥٤٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٥)، الغيث للصفاسي (٣١٧)، الكشاف للزمخشري (١٨٥/٣)، الكشف للقيسي (١٧٥/٢)، المحتسب لابن جني (٢٥٤/٧)، المعاني للفراء (٣٠٨/٢)، تفسير الرازي (٣/٢٥)، النشر لابن الجزري (٣٤٢/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٣)، البحر المحيط (١٢٧/٧)، التبيان للطوسي (١٤٥/٨)، التيسير للداني (١٧٢)، تفسير القرطبي (٣٠٢/١٣)، الحجة لأبي زرة (٥٤٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٥)، الغيث للصفاسي (٣١٧)، الكشاف للزمخشري (١٨٧/٣)، الكشف للقيسي (١٧٥/٢)، المجمع للطبرسي (٢٥٩/٧)، النشر لابن الجزري (٣٤٢/٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٤)، الإملاء للعكبري (٩٨/٢)، البحر المحيط (١٣٥/٧)، التبيان للطوسي (١٦٠/٨)، التيسير للداني (١٧٢)، تفسير القرطبي (٣١٩/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٩)، الحجة لأبي زرة (٥٤٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٥)، الغيث للصفاسي (٣١٧)، الكشاف للزمخشري (١٩٣/٣)، الكشف للقيسي (١٧٥/٢)، المجمع للطبرسي (٢٦٤/٧)، المعاني للفراء (٣١٣/٢)، النشر لابن الجزري (٣٤٢/٢).

(٤) سقط في ب.

قال: قرأ ابن كثير: ﴿بِضْءٍ﴾ [٧١] بهمزتين، كذا^(١) قرأت على قنبل، وهو غلط^(٢).

وروى ابن فليح والبزى عن ابن كثير بغير همز، وهو الصواب. وقد ذكرنا القول [فيما تقدم فيه]^(٣).

* * *

(١) في أ: هكذا.

(٢) ينظر إتحاف الفضلاء (٣٤٤)، التيسير للداني (١٢٠)، الغيث للصفافسي (٣١٧)، الكشف للقيسي (٥١٢/١)، النشر لابن الجزري (٤٠٦/١).

(٣) في أ: في هذا فيما تقدم.

[بسم الله]^(١)

ذكر اختلافهم في سورة العنكبوت

اختلفوا في الياء والتاء من قوله - تعالى - : ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [١٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر بالياء .
وقرأ حمزة والكسائي : ﴿تَرَوْا﴾ بالتاء ، واختلف عن عاصم : فروى يحيى عن
أبي بكر عن عاصم وابن أبي أمية عن أبي بكر عن عاصم : بالتاء ، وروى في النحل
[٤٨] بالياء .

وروى الكسائي والأعشى عن أبي بكر وحفص عن عاصم بالياء . حدثني موسى
ابن إسحاق عن هارون عن حسين عن أبي بكر عن عاصم مثله بالياء^(٢) .
قال أبو علي : حجة الياء : أن الذي قبلها غيبة : ﴿وَإِنْ تُكَذِّبُوا فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِّنْ
قَبْلِكُمْ ... أَوَلَمْ يَرَوْا﴾ [١٨ ، ١٩] .

وحجة التاء : قل لهم : ﴿أَوَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ﴾ .
ولا ينبه المسلمون على علم الابتداء والبعث والإعادة بعد الموت ؛ لأنهم قد علموا
ذلك وتيقنوه ، ولا يدل قوله - سبحانه - : ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [العنكبوت : ٢٠]
على اختيار التاء ؛ لأن ذكر الأمم التي كذبت وكفرت قد تقدم ، فحمل الكلام عليه ،
والخطاب جاء بعد ذلك .

اختلفوا في المد والقصر من قوله - سبحانه - : ﴿ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ [٢٠]:
فقرأ ابن كثير وأبو عمرو : ﴿النَّشْأَةَ﴾ ممدودة في كل القرآن .
وقرأ الباقون بالقصر^(٣) .

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر : إتحاف الفضلاء (٣٤٤ ، ٣٤٥) ، البحر المحيط (١٤٦/٧) ، التبيان للطوسي (٨/١٧٢) ، التيسير للداني (١٧٣) ، تفسير القرطبي (٣٣٦/١٣) ، الحجة لابن خالويه (٢٧٩) ، السبعة لابن مجاهد (٤٩٨) ، الغيث للصفاقسي (٣١٨) ، الكشف للزمخشري (٢٠٢/٣) ، الكشف للقيسي (١٧٧/٢) ، المجمع للطبرسي (٢٧٦/٨) ، النشر لابن الجزري (٢/٢٤٣) .

(٣) ينظر : إتحاف الفضلاء (٣٤٥) ، البحر المحيط (١٤٦/٧) ، التبيان للطوسي (٨/١٧٢) ، التيسير للداني (١٧٣) ، تفسير القرطبي (٣٣٧/١٣) ، الحجة لابن خالويه (٢٧٩) ، الحجة

قال أبو زيد: نشأت أنشأ نشأ، ونشأت السحابة نشاء، ولم يذكر النشاء^(١)، وهو فى القياس كالرأفة والرأفة، والكأبة، والكأبة، وحكى أبو عبيدة ﴿النَّشَاءُ﴾ ولم يذكر الممدود^(٢)، ونشأ هو الفعل الذى لا يتعدى، وإذا عديته نقلته بالهمزة كقوله - تعالى -: ﴿كَمَا أَنشَأَكُم مِّن ذُرِّيَّتِكُمْ قَوْمًا آخَرِينَ﴾ [الأنعام: ١٣٣] ﴿وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ﴾^(٣) [الأنبياء: ١١] والقياس: أن يجوز النقل بتضعيف العين. اختلفوا فى الإضافة والتنوين من قوله - جل وعز -: ﴿مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ [٢٥]: فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائى: ﴿مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ [بالرفع والإضافة. وروى أبو زيد عن أبى عمرو: ﴿مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾^(٤) و ﴿مودةً بَيْنَكُمْ﴾ جميعاً. وروى على بن نصر عن أبى عمرو: ﴿مودةً﴾ مضافاً. وقرأ نافع وابن عامر وعاصم - فى رواية أبى بكر -: ﴿مودةً بَيْنَكُمْ﴾، المفضل عن عاصم: ﴿مودةً بَيْنَكُمْ﴾ مثل أبى عمرو. الأعشى عن أبى بكر عن عاصم: ﴿مودةً﴾ [رفع]^(٥) منون ﴿بَيْنَكُمْ﴾ نصباً. وقرأ حمزة [والكسائى]^(٦) وعاصم - فى رواية حفص -: ﴿مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ بنصب^(٧) «مودة» مع الإضافة^(٨).

= لأبى زرعة (٥٤٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٨)، الغيث للصفاقسى (٣١٨)، الكشف للزمخشري (٢٠٢/٣)، الكشف للقيسى (١٧٨/٢)، المجمع للطبرسى (٢٧٦/٨)، المعانى للفراء (٣١٥/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٤٣/٢).

- (١) فى أ: نشأة.
- (٢) فى أ: الممدودة.
- (٣) سقط فى أ.
- (٤) سقط فى أ.
- (٥) سقط فى أ.
- (٦) سقط فى أ.
- (٧) فى أ: نصب.
- (٨) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٥)، الإعراب للنحاس (٥٦٨/٢)، الإملاء للعبرى (٩٨/٢)، البحر المحيط (١٤٨/٧)، التبيان للطوسى (١٧٦/٨)، التيسير للدانى (١٧٣)، تفسير الطبرى (٩١/٢٠)، تفسير القرطبى (٣٣٨/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٩)، الغيث للصفاقسى (٣١٨)، الكشف للزمخشري (٢٠٣/٣)، الكشف للقيسى (١٧٨/٢)، المجمع للطبرسى (٢٧٨/٨)، المعانى للفراء (٢٧٨/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٤٣/٢).

قال أبو علي: يجوز فيمن قال: ﴿مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ﴾ أن يجعل «ما» اسم «إن»، ويضمّر له ذكراً يعود إلى «ما»، كما جاء قوله: ﴿وَأَتَّخِذْتُمُوهُ وِرَاءَكُمْ ظَهْرِيًّا﴾ [هود: ٩٢]. فيكون التقدير: إن الذين اتخذتموهم من دون الله أوثاناً، مودةً بينكم، فيصير «مودةً بينكم» خبر «إن»، وتجعل المودة: ما اتخذوا على الاتساع، أو تحذف المضاف تقديره: إن الذين اتخذتموهم أوثاناً ذوو مودة بينكم، فيكون دخول «إن» على «ما»؛ لأنه بمنزلة الذي، - كقوله - سبحانه: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُ بِهِ مِنْ مَّالٍ وَنَبِّنْ﴾ [المؤمنون: ٥٥] لعود الذكر، ويجوز أن يضمّر هو، ويجعل «مودةً بينكم» خبراً عنه، والجملة في موضع خبر «إن».

ومن قرأ: ﴿مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ﴾ و ﴿مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ﴾ بالنصب، جعل «ما» مع «إن» كافة، ولم يعد إليها ذكراً كما أعاد في الوجه الأول، ولكن جعل الأوثان منتصبة بـ «اتخذتم»، وعده أبو عمرو إلى مفعول واحد، كقوله - سبحانه - : ﴿قُلْ أَتَّخِذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا﴾ [البقرة: ٨٠]، والمعنى: إنما اتخذتم من دون الله أوثاناً آلهة، فحذف، كما أن قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٢]، معناه: اتخذوا العجل إلهاً، فحذف. وانتصب «مودةً بينكم» على أنه مفعول له، أى: اتخذتم الأوثان للمودة، و «بينكم» نصب على الظرف، والعامل فيه المودة.

ومن قال: ﴿مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ﴾ أضاف المودة إلى البين، واتسع في أن جعل الظرف اسماً لما أضاف إليه، ومثل ذلك قراءة من قرأ: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] ومثله في الشعر: [من الطويل]

أَتَتْهُ بِمَجْلُومٍ كَأَنَّ جَبِيئَهُ صَلَاءُهُ وَرَسٍ وَسَطُهَا قَدْ تَفَلَّقَا^(١)
ومن قال: ﴿مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ﴾ جاز في قوله: ﴿بَيْنَكُمْ﴾ إذا نونت «مودة» ضربان: أحدهما: أن يجعله ظرفاً متعلقاً بالمصدر.

والآخر: أن يجعله صفة له، فإذا جعلته ظرفاً متعلقاً بالمصدر، لم يمتنع أن يكون قوله: ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ - أيضاً - متعلقاً بالمصدر؛ لأن الظرفين أحدهما من المكان، والآخر من الزمان، وإنما الذي يمتنع أن تعلق به ظرفين من المكان أو

ظرفين من الزمان، فأما إذا اختلفا، فسائغ، [فقلوه سبحانه] ^(١): ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [٢٥] ظرف زمان؛ لأن المعنى: في وقت الحياة الدنيا؛ ولا ذكر في واحد من الطرفين، كما أنك إذا قلت: لقيت زيداً اليوم في السوق، كان كذلك وإذا جعلت الظرف الأول صفة للنكرة كان متعلقاً بمحذوف، وصار فيه ذكر يعود إلى الموصوف.

وإذا جعلته وصفاً للمصدر جاز أن يكون قوله: ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ في موضع حال، والعامل فيه الظرف الذي هو صفة للنكرة، وفيه ذكر يعود إلى ذى الحال، وذو الحال: هو الضمير الذي في الظرف يعود إلى الموصوف الذي هو «مودّة»، وهو هي في المعنى.

فإن قلت: هل يجوز أن يتعلق الظرف الذي قد جاز أن يكون حالاً ^(٢) في المودة مع أنه قد وصف بقوله: ﴿بَيْنَكُمْ﴾؟

قيل: لا يمتنع ذلك؛ لأنك إذا وصفته فمعنى الفعل قائم فيه، والظرف متعلق بمعنى الفعل، وإنما الذي يمتنع أن يعمل فيه إذا وصف المفعول به، فأما الحال والظرف، فلا يمتنع أن يتعلق كل واحد منهما به، وإن كان قد وصف.

وقد جاء في الشعر ما لا يعمل عمل الفعل إذا وصف عاملاً في المفعول به، فإذا جاز عمله في المفعول به فلا نظر في جواز عمله فيما ذكرنا من الظرف والحال، فمن ذلك قوله: [من الطويل]

إِذَا فَاقِدْ خُطْبَاءَ فَرَحَيْنِ رَجَعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى فِي الْخَلِيطِ الْمُبَايِنِ ^(٣)
والتحقير في ذلك بمنزلة الوصف، لو قلت: هذا ضَوِيرٌ زَيْدًا، لقبح كما يقبح ذلك في الصفة، ولم يجئ ذلك في حال السعة والاختيار.

وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر، وحفص عن عاصم: ﴿وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ لَأَتَّوْنُ الْفَلَحِشَّةَ﴾ [٢٨]، وكان ابن كثير يستفهم بغير مد: ﴿أَيْنُكُمْ﴾ [٢٩]. يلفظ بياء بعد الألف.

(١) في أ: فقولك.

(٢) في ب: «ظرفاً».

(٣) البيت لبشر بن أبي خازم في المقاصد النحوية (٣/ ٥٦٠)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٣٤١)، ولسان العرب (فقد). ويروى «المزابل» بدلاً من «المباين».

[وروى عن نافع المد، وروى^(١) عنه مثل قراءة ابن كثير. وكان ابن عامر يهمز همزتين [فى]^(٢) ﴿أَيْنَكُم﴾، وقال ابن ذكوان عنه بهمزتين والاستفهام؛ فكان^(٣) قراءته: ﴿إَيْنَكُم﴾ يمد^(٤) بين الهمزتين، وإنما قلت ذلك؛ لأن أبا العباس أحمد بن محمد بن بكر أخبرنى عن هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر: ﴿إِذَا﴾ فى وزن: عاعذا.

حفص عن عاصم فى الأول^(٥) مثل نافع، الثانى: بهمزتين. وقرأ أبو عمرو وعاصم - فى رواية أبى بكر - وحمزة والكسائى بالاستفهام فيهما غير أن أبا عمرو لا يهمز همزتين، وهؤلاء يهمزون همزتين^(٦). [قد تقدم ذكر القول فى ذلك].^(٧)

وقرأ ابن كثير وعاصم - فى رواية أبى بكر -: ﴿لَتُنَجِّيَنَّهُ﴾ [٣٢] مشددة، و ﴿إِنَّا مُنْجُوكَ﴾ [٣٣] ساكنة النون خفيفة.

وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم: بتشديد الحرفين. وقرأ حمزة والكسائى: بتخفيف الحرفين^(٨).

أبو زيد عن أبى عمرو: ﴿لَتُنَجِّيَنَّهُ﴾ ساكنة النون الثانية. قال أبو على: حجة من قال: ﴿إِنَّا مُنْجُوكَ﴾ بالتخفيف: قوله - سبحانه -: ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ اللَّهُ مِنْكَ النَّارُ﴾ [العنكبوت: ٢٤].

(١) فى أ: وكان نافع يروى عنه المد، ويروى.

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى ب: واستفهام وكان.

(٤) فى ب: بمدة.

(٥) فى أ: الأولى.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٥)، التبيان للطوسى (١٧٩/٨)، التيسير للدانى (١٣٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٩)، الغيث للصفاقسى (٣١٨)، الكشف للقيسى (٢٠/٢، ٢١)، المجمع للطبرسى (٢٧٩/٨، ٢٨٠)، النشر لابن الجزرى (٣٦٣/١، ٣٦٤، ٣٧٣).

(٧) سقط فى ب.

(٨) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٥)، البحر المحيط (١٥٠/٧، ١٥١)، التبيان للطوسى (٨/١٨٢)، التيسير للدانى (١٧٣)، تفسير القرطبى (٣٤٣/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٨٠)،

الحجة لأبى زرعة (٥٥١)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٠)، الغيث للصفاقسى (٣١٨)،

الكشاف للزمخشرى (٢٠٥/٣)، الكشف للقيسى (١٧٩/٢)، المجمع للطبرسى (٨/٢٨١)، النشر لابن الجزرى (٢٥٩/٢).

وحجة من ثقل: قوله - تعالى - : ﴿وَنَجِّنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [فصلت: ١٨] يقال: نجا زيد، قال: [من الطويل]

نَجَا سَالِمٌ وَالرُّوحُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ
 «ونجيته وأنجيته» مثل: فرحته وأفرخته، ويقوى التشديد قوله - تعالى - : ﴿إِلَّا ءَالَ لُوطٍ بَخِيلٌ حَسِبْتُمْ إِسْحَرَهُ﴾ [القمر: ٣٤]، وفي قصة لوط فى موضع آخر ﴿فنجيناه﴾ [الشعراء: ١٧٠].

وقرأ ابن عامر [وحده]^(٢): ﴿إِنَّا مَنزُلُونَ﴾ [٣٤] [بالتشديد]^(٣)، وقرأ الباقون: ﴿إِنَّا مُنْزِلُونَ﴾ بإسكان النون.

الكسائى عن أبى بكر عن عاصم: ﴿إِنَّا مُنْزِلُونَ﴾ مشدداً، وكذلك روى الأعشى عن أبى بكر^(٤).

قال أبو على: قال - سبحانه - : ﴿نَزَّلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣] فإذا عديته نقلته بالهمزة أو بتضعيف العين، كما أن نجا زيد كذلك، تقول: نجَّيته، وأنجَّيته، قال: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ الْأَنْعَامِ﴾ [الزمر: ٦] ﴿فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [البقرة: ٥٩]، وأكثر ما فى القرآن من التنزيل دلالة على تقدم تضعيف العين. وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحمة والكسائى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ﴾ [٤٢] بالتاء.

وقرأ أبو عمرو وعاصم فى [رواية]^(٥) [يحيى عن] أبى بكر: ﴿يَدْعُونَ﴾ بالياء^(٦).

(١) تقدم.

(٢) سقط فى ب.

(٣) سقط فى ب.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٥)، البحر المحيط (١٥١/٧)، التبيان للطوسى (١٨٢/٨)، التيسير للدانى (٩٠)، تفسير القرطبى (٣٤٣/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٨٠)، الحجة لأبى زرع (٥٥٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٠)، الغيث للصفاقسى (٣١٨)، الكشف للزمخشري (٢٠٥/٣)، الكشف للقيسى (١٧٩/٢)، المجمع للطبرسى (٢٨١/٨)، النشر لابن الجزرى (٣٤٣/٢).

(٥) سقط فى ب.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٦)، الإعراب للنحاس (٥٧٢/٢)، البحر المحيط (١٥٣/٧)، التبيان للطوسى (١٨٨/٨)، التيسير للدانى (١٧٤)، تفسير الطبرى (٨٩/٢٠)، تفسير =

الأعشى عن أبي بكر والكسائي وحسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم: ﴿مَا تَدْعُونَ﴾ بالتاء، حفص عن عاصم: ﴿مَا يَدْعُونَ﴾ بالياء.

قال أبو على: حجة الياء: أن الذي تقدمه غيبة: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ أَخَذُوا مِنَ دُونِ اللَّهِ أُولِيَاءَ... لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤١]، ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٢]. والتاء على: قل لهم: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ﴾، لا يكون إلا على هذا؛ لأن المسلمين لا يخاطبون بذلك، و«ما» استفهام موضعه نصب بـ«تدعون»، ولا يجوز أن تكون نصباً بـ«يعلم»، ولكن صار الجملة التي هي منها في موضع نصب بـ«يعلم»، والتقدير: إن الله يعلم: أوثناً تدعون من دونه أو غيره؟ أى: لا يخفى ذلك عليه، فيؤاخذكم على كفركم، ويعاقبكم عليه.

ولا يكون «يعلم» بمعنى يعرف، كقوله - تعالى - : ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ أَخَذُوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾ [البقرة: ٦٥] ؛ لأن ذلك لا يلغى، وما لا يلغى، لا يعلّق، ويبعد ذلك دخول «من» في الكلام، وهى إنما تدخل في نحو قولك: هل من طعام؟ وهل من رجل؟ ولا تدخل في الإيجاب، وهذا قول الخليل، وكذلك قال^(١): ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، المعنى: فسوف يعلمون: المسلم تكون له عاقبة الدار أم الكافر؟ وكل ما كان من هذا، فهكذا^(٢) القول فيه، وهو قياس قول الخليل.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله - تعالى - : ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا آيَاتٌ مِنْ رَبِّنَا﴾ [٥٠].

فقرأ [نافع و]^(٣) أبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم ﴿آيَاتٌ مِنْ رَبِّنَا﴾ جماعة. على بن نصر عن أبي عمرو: ﴿آيَةٌ﴾ واحدة.

وقرأ ابن كثير وعاصم - فى رواية أبي بكر - وحمزة والكسائي ﴿آيَةٌ﴾ على

= القرطبي (٣٤٦/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٨٠)، الحجة لأبى زرع (٥٥٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٠)، الغيث للصفافسى (٣١٨)، الكشف للزمخشري (٢٠٦/٣)، الكشف للقيسى (١٧٩/٢)، المجمع للطبرسى (٥٨٣/٨)، النشر لابن الجزرى (٣٤٣/٢).

(١) فى أ: قوله.

(٢) فى ب: فهذا.

(٣) سقط فى ب.

التوحيد^(١).

قال أبو على: حجة الأفراد: قوله: ﴿فَلْيَأْتِنَا بَشَايِرَ كَمَا أُرْسِلَ الْأَوَّلُونَ﴾ [الأنبياء: ٥]، ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نَزَلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْزِلَ آيَةً﴾ [الأنعام: ٣٧] وحجة الجمع: أن في حرف أبي - زعموا - : ﴿لَوْلَا يَأْتِنَا بَيَاتٍ مِنْ رَبِّهِ﴾ [طه: ١٣٣] ﴿قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، وقد تقع «آية» على لفظ الواحد ويراد بها كثرة، كما جاء: ﴿وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً﴾ [المؤمنون: ٥٠]، وليس في قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٠٩] دلالة على ترجيح من قرأ: ﴿آيَاتُ مِنْ رَبِّهِ﴾ [٥٠]؛ لأنهم لما اقترحوا «آية» قيل [لهم:]^(٢) «الآيات عند الله. والمعنى: الآية التي اقترحوها، وآيات أخر لم يقترحوها، فقد ثبت مما تلوناه^(٣) أنهم اقترحوا آية.

اختلفوا في الياء والنون من قوله - تعالى - : ﴿وَيَقُولُ ذُوقُوا﴾ [٥٥]:

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو وابن عامر: ﴿ونقول﴾ بالنون.

وقرأ نافع وعاصم وحزمة والكسائي: ﴿ويقول﴾ بالياء^(٤).

قال أبو على: ﴿وَيَقُولُ ذُوقُوا﴾ [أى]^(٥): يقول الموكل بعذابهم: ذوقوا، كقوله: ﴿وَأَمَّا لِكُلِّكُمْ بِأَسْطُورًا أَيَدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٣]، أى: يقولون لهم: [أخرجوا أنفسكم]^(٦). ومن قال: ﴿ونقول﴾؛ فلأن ذلك لما كان بأمره سبحانه،

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٦)، البحر المحيط (١٥٦/٧)، التبيان للطوسي (١٩٢/٨)، التيسير للداني (١٧٤)، تفسير القرطبي (٣٥٥/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٨٠)، الحجة لأبى زرة (٥٥٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٠١)، الغيث للصفاقسى (٣١٨)، الكشف للزمخشري (٢٠٩/٣)، الكشف للقيسى (١٨٩/٢، ١٩٠)، المجمع للطبرسى (٢٨٦/٨)، النشر لابن الجزرى (٣٤٣/٢).

(٢) سقط في ب.

(٣) فى أ: تلونا.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٦)، البحر المحيط (١٥٦/٧)، التبيان للطوسي (١٩٥/٨)، التيسير للداني (١٧٤)، تفسير الطبرى (٧/٢١)، تفسير القرطبي (٣٥٧/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٨١)، الحجة لأبى زرة (٥٥٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٠١)، الغيث للصفاقسى (٣١٨)، الكشف للزمخشري (٢١٠/٣)، الكشف للقيسى (١٨٠/٢)، المجمع للطبرسى (٢٨٨/٨)، المعانى للفراء (٣١٨/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٤٣/٢).

(٥) سقط فى ب.

(٦) فى أ: ذوقوا.

جاز أن ينسب إليه وجوازه على هذا المعنى؛ لأن الله - سبحانه - لا يكلمهم ومعنى: ﴿ذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ أى: جزاءه وقيل: «ذوقوا»؛ لوصول ذلك إلى المعذب كوصول^(١) الذوق إلى الذائق.

قال: [من الرجز]

دُونَكَ مَا جَنَيْتَهُ^(٢) فَاخْسُ وَذُقْ

ويجوز [فى]^(٣) ﴿ونقول ذوقوا﴾، أن يكون القول للموكلين بالعذاب دون المعذبين كقوله - جل وعز - : ﴿وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْكَرْبِ﴾ [آل عمران: ١٨١] ونحو ذلك من الآى.

اختلفوا فى سكون^(٤) الياء وتحريكها من قوله - سبحانه - : ﴿يَعْبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ﴾ [٥٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر: ﴿يَعْبَادِ الَّذِينَ﴾، وفى «الزمر»: ﴿يَعْبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [٥٣] بنصب الياء فيهما، وفى «الزخرف»: ﴿يَعْبَادِ لَا خَوْفَ عَلَيْكُمْ﴾ [٦٨]، ويأتى فى موضعه، إن شاء الله.

وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائى: ﴿يَا عِبَادِ﴾ بوقف الياء فى الحرفين.

ابن عامر وحده: ﴿أَرْضِي وَاسِعَةٌ﴾ بفتح الياء وأسكنها الباقون^(٥).

قال أبو على: التحريك والإسكان [فى هذه الياءات]^(٦) حسان.

قرأ عاصم - فى رواية يحيى - عن أبى بكر، وابن أبى أمية عن أبى بكر عن عاصم: ﴿ثُمَّ إِلَيْنَا يُرْجَعُونَ﴾ [٥٧] بالياء.

[وقرأ]^(٧) الباقون وحفص عن عاصم بالتاء^(٨).

(١) فى ب: لوصول.

(٢) فى ب: جنيت.

(٣) سقط فى ب.

(٤) فى أ: جزم.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٦)، التيسير للدانى (١٧٤)، تفسير القرطبي (٣٥٨/١٣)،

الحجة لابن خالويه (٢٨١)، الحجة لأبى زرة (٥٥٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٢)،

الغيث للصفاقسى (٣١٨)، الكشف للقيسى (١٨١/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٤٤/٢).

(٦) سقط فى ب.

(٧) سقط فى ب.

(٨) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٦)، البحر المحيط (١٥٧/٧)، التبيان للطوسى (١٩٧/٨)، =

قال أبو على: أما ﴿يُزْجَعُونَ﴾؛ فلأن الذى قبله على لفظ الغيبة، وهو قوله: ﴿كل نفس ذائقة الموت﴾، ثم إلينا يُرجعون ﴿٥٧﴾، وجاء على لفظ الجمع؛ لأن «كلا» جمع فى المعنى، وإن كان مفردًا فى اللفظ.

و﴿تُرْجَعُونَ﴾ بالياء: على الرجوع من الغيبة إلى الخطاب كقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٤] بعد قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ١].

اختلفوا فى قوله - سبحانه -: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾ [٥٨] فى الباء والشاء:

فقرأ حمزة والكسائى: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾ بالشاء.

وقرأ الباقون: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾ بالباء^(١).

قال أبو زيد: بوأنا فلانًا منزلًا تبويئًا. فما حكى أبو زيد حجة لمن قرأ: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنْ الْجَنَّةِ غُرَفًا﴾ [٥٨]، وقال: ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ مَبْوَأَ صِدْقٍ﴾ [يونس: ٩٣]، وقال: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَاتَ الْبَيْتِ﴾ [الحج: ٢٦] فيجوز أن تكون اللام زائدة كزيادتها فى: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢] ويجوز أن يكون «بوأنا» لدعاء إبراهيم وهو قوله: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ... فَأَجْعَلَ آفِئْدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم: ٣٧]، ويكون المفعول محذوفًا على هذا، كأنه: وإذ بوأنا بالدعاء إبراهيم ناسًا مكان البيت، كقوله - تعالى -: ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ مَبْوَأَ صِدْقٍ﴾ [يونس: ٩٣]، وقال: ﴿نَبْوَأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ﴾ [الزمر: ٧٤]، فعلى هذا قوله - سبحانه -: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنْ الْجَنَّةِ غُرَفًا﴾ [٥٨].

فأما من قرأ: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾ فقد قال: ﴿وَمَا كُنْتَ نَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ﴾ [القصص ٤٥] ففسره أبو عبيدة: وما كنت مقيمًا نازلًا فيهم، قال: والشوى: الضيف، وأنشد للعجاج: [من الرجز]

= التيسير للدانى (١٧٤)، تفسير القرطبي (٣٥٨/١٣)، الحجة لأبى زرة (٥٥٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٢)، الغيث للصفاقسى (٣١٩)، الكشف للقيسى (١٨٠/٢)، المجمع للطبرسى (٢٩٠/٨)، النشر لابن الجزرى (٣٤٣/٢).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٦)، البحر المحيط (١٥٧/٧)، التبيان للطوسى (١٩٧/٨)، التيسير للدانى (١٧٤)، تفسير الطبرى (٨/٢١)، تفسير القرطبي (٣٥٩/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٨١)، الحجة لأبى زرة (٥٥٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٢)، الغيث للصفاقسى (٣١٩)، الكشف للزمخشري (٢١٠/٣)، الكشف للقيسى (١٨١/٢)، المجمع للطبرسى (٢٩٠/٨)، المعانى للفراء (٣١٨/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٤٤/٢).

فَبَاتَ حَيْثُ يَدْخُلُ الثَّوِي^(١)

وقال الأعشى: [من الكامل]

أَثْوَى وَقَصَّرَ لَيْلَةً لِيَزُودَا (٢)

وقال حسان: [من الطويل]

ثَوَى فِي قُرَيْشٍ بَضْعَ عَشْرَةَ حِجَّةً (٣)

فكان^(٤) هذا كقوله: أقام فيهم ونزل فيهم، فإذا تعدى بحرف جر، أو زيدت عليه الهمزة وجب أن يتعدى إلى المفعول الثاني، وليس في الآية حرف جر.

قال أبو الحسن: قرأ الأعمش: ﴿لَثَوَيْنَهُم مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا﴾ قال: ولا يعجبني؛ لأنك لا تقول: أثويته الدار.

قال أبو على: هذا الذي رآه أبو الحسن يدل على أن «ثوى» ليس بمتعد، وكذلك تفسير أبي عبيدة: أنه النازل فيهم، ووجهه أنه كان في الأصل: لَثَوَيْنَهُم مِنَ الْجَنَّةِ فِي غُرَفٍ، كما تقول: لتنزلهم من الجنة في غرف، وحذف الجار كما حذف من قوله:

[من البسيط]

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلْ مَا أُمِرْتُ بِهِ (٦)

(١) ينظر ديوانه (٥١١/١).

(٢) صدر بيت وعجزه:

..... فمضت وأخلف من قتيلة موعدا

والبيت في ديوانه ص (٢٧٧)، ولسان العرب (خلف، ثوا)، وجمهرة اللغة ص (٦١٥)، ومقاييس اللغة (٣٩٣/١)، ومجمل اللغة (٢١٣/٢)، وديوان الأدب (٤/١٠٩)، وتهذيب اللغة (١٦٧/١٥)، وتاج العروس (خلف، ثوى)، وبلا نسبة في المخصص (٢٦٢/١٣).

(٣) صدر بيت وعجزه:

..... يذكر لو يلقي خليلاً مؤاتيا

ينظر ديوانه (٩٤/١)، ويروى «بمكة» بدل «في قريش».

(٤) في ب: وكان.

(٥) في أ: فزيدت.

(٦) صدر بيت وعجزه:

..... فقد تركتك ذا مال وذا نسب

والبيت لعمر بن معدى كرب في ديوانه ص (٦٣)، وخزانة الأدب (١٢٤/٩)، والدرر (١٨٦/٥)، وشرح شواهد المغني ص (٧٢٧)، والكتاب (٣٧/١)، ومغني اللبيب ص (٣١٥)، ولخفاف بن ندبة في ديوانه ص (١٢٦)، وللعباس بن مرداس في ديوانه =

قال أبو على: من كسر اللام وجعلها الجارة، كانت متعلقة بالإشراك؛ كأن المعنى: يشركون ليكفروا، أى لا عائدة^(١) لهم فى الإشراك إلا للكفر^(٢)، فليس يرد عليهم الشرك نفعاً، إلا التمتع^(٣) بما يستمتعون به فى العاجلة من غير نصيب فى الآخرة.

ومن قرأ: ﴿وَلْيَتَمَتَّعُوا﴾: أراد الأمر على معنى التهديد والوعيد، كقوله: ﴿وَأَسْتَفْزِزُ مِنْ أَسْطَقَتْ﴾ [الإسراء: ٦٤]، و ﴿أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠] ونحو ذلك من الأوامر التى فى معناها^(٤)، ويدل على جواز الأمر ههنا، قوله فى الأخرى: ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا ءَايَنَهُمْ فَتَمْتَعُوا فَسَوْفَ يَكْفُرُونَ﴾ [النحل: ٥٥، الروم: ٣٤].
والإسكان فى لام الأمر سائغ نحو: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩].

* * *

٦

= البحر المحيط (١٥٩/٧)، التبيان للطوسى (٢٠٠/٨)، التيسير للدانى (١٧٤)، تفسير الطبرى (١٠/٢١)، تفسير القرطبى (٣٦٣/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٨٢)، الحجة لأبى زرعة (٥٥٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٢)، الغيث للصفافسى (٣١٩)، الكشف للزمخشرى (٢١٢/٣)، الكشف للقيسى (١٨١/٢)، المجمع للطبرسى (٢٩٢/٨)، المعانى للفراء (٣١٩/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٤٤/٢).

(١) فى أ: لا فائدة.

(٢) فى أ: الكفر.

(٣) فى أ: إلا الكفر والتمتع.

(٤) فى ب: معناه.

[بسم الله]^(١)

ذكر اختلافهم في سورة الروم

اختلفوا في قوله - جل وعز - : ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ﴾ [١٠] في الرفع والنصب :

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو : ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ﴾ رفعاً .
 وقرأ عاصم وابن عامر وحزمة والكسائي : ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ﴾ نصباً .
 وروى الكسائي وحسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم : ﴿عَاقِبَةُ﴾ رفعاً^(٢) .
 قال أبو علي : قوله سبحانه : ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسْتَوُوا السُّوءَى أَنْ كَذَّبُوا﴾ [١٠] من نصب ﴿عَاقِبَةَ﴾ : جعله خبر «كان» ونصبه متقدماً، كما قال : ﴿وَكَاثَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم : ٤٧] ، فأما اسمها على هذه القراءة ، فيجوز أن يكون أحد شيئين : أحدهما : ﴿السُّوءَى﴾ التقدير : ثم كان السوأى عاقبة الذين أساءوا ، ويكون [في]^(٣) قوله : ﴿أَنْ كَذَّبُوا﴾ مفعولاً له ، تقديره : ثم كان السوأى عاقبة الذين أساءوا ؛ لأن كذبوا ، ولا يجوز أن تكون ﴿أَنْ كَذَّبُوا﴾ متعلقاً بقوله : ﴿أَسْتَوُوا﴾ على هذا ؛ لأنك تفصل بين الصلة والموصول ، ألا ترى أن ﴿أَسْتَوُوا﴾ في صلة الذين ، و﴿السُّوءَى﴾ الخبر ، فلو جعلت ﴿أَنْ كَذَّبُوا﴾ في صلة ﴿أَسْتَوُوا﴾ لفصلت بين الصلة والموصول بخبر كان؟!

والشيء الآخر الذي يجوز أن يكون اسم «كان» إذا نصبت «العاقبة» : ﴿أَنْ كَذَّبُوا﴾ ، المعنى : ثم كان التكذيب عاقبة الذين أساءوا ، ويكون ﴿السُّوءَى﴾ على هذا مصدرًا لـ «أساءوا» ؛ لأن «فعلی» من أبنية المصادر : كالرجعى ، والشورى ، والبشرى ، وكذلك تكون «السوأى» مصدرًا .

(١) سقط في أ .

(٢) ينظر : إتحاف الفضلاء (٣٤٧) ، الإعراب للنحاس (٥٨٢/٢) ، الإملاء للعكبري (٢/ ١٠٠) ، البحر المحيط (١٦٤/٧) ، التبيان للطوسي (٢٠٧/٨) ، التيسير للداني (١٧٤) ، تفسير القرطبي (١٠/١٤) ، الحجة لابن خالويه (٢٨٢) ، الحجة لأبي زرة (٥٥٦) ، السبعة لابن مجاهد (٥٠٦) ، الغيث للصفافسي (٣١٩) ، الكشف للزمخشري (٢١٦/٣) ، الكشف للقيسي (١٨٢/٢) ، المجمع للطبرسي (٢٩٦/٨) ، النشر لابن الجزري (٣٤٤/٢) .

(٣) سقط في ب .

ومما يدل أن «السوء» و «السوأى» بمعنى، ما أنشده أبو عمر: [من البسيط]
 أَنَّى جَزَوْا عَامِرًا سَوْءًا بِفِعْلِهِمْ أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَنِي السُّوْأَى مِنَ الْحَسَنِ^(١)
 ومن رفع العاقبة فقال: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ أَصَاءُوا﴾ جاز أن يكون الخبر
 شيئين: «السوأى» و «أن كذبوا»، كما جاز فيمن نصب العاقبة أن يكون كل واحد
 منهما الاسم، ومعنى الذين أساءوا: الذين أشركوا. التقدير: ثم كان عاقبة المسيء
 التكذيب بآيات الله، أى: لم يظفر من^(٢) شركه وكفره بشيء إلا التكذيب بآيات
 الله، فإذا جعلت «أن كذبوا» نفس الخبر، جعلت «السوأى» فى موضع نصب، بأنه
 مصدر، وقد يجوز أن تكون السوأى صفة لموصوف محذوف كأنه: الخلَّة السوأى،
 أو الخلال السوأى.

حفص عن عاصم: ﴿لَا يَنْبَغُ لِلْعَالَمِينَ﴾ [٢٢] مكسورة اللام جمع «عالم»، وقرأ
 الباقون وأبو بكر عن عاصم بنصب^(٣) اللام.

قال أبو على: خصص «العالمين» على رواية حفص، وإن كانت الآية لكافة الناس
 عالمهم وجاهلهم؛ لأن العالم لما تدبر، فاستدل بما شاهد على ما لم يستدل عليه
 غيره، صار كأنه ليس بآية لغير العالم؛ لذهابه عنها وتركه الاعتبار بها. ومن قال:
 ﴿لِلْعَالَمِينَ﴾؛ فلأن ذلك فى الحقيقة دلالة وموضع اعتبار، وإن ترك تاركون
 [لغفلتهم ولجهلهم]^(٤) التدبر لها والاستدلال منها.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله - جل وعز -: ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [١١].
 فقرأ أبو عمرو، وعاصم - فى رواية أبى بكر -: ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ بالياء.
 وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحزمة والكسائى، وحفص عن عاصم
 ﴿تُرْجَعُونَ﴾ بالتاء.

عباس عن أبى عمرو: ﴿تُرْجَعُونَ﴾ بالتاء^(٥).

(١) البيت لأفنون بن صريم التغلبى فى شرح اختيارات المفضل ص (١١٦٤)، وتاج العروس
 (سوأ)، والبيان والتبيين (٩/١)، والخزانة (١١/١٤٧)، وبلا نسبة فى لسان العرب (سوأ).
 ويروى «سينا» بدلاً من «سوء».

(٢) فى أ: فى.

(٣) فى ب: بفتح.

(٤) فى أ: لموضع غفلتهم أو لجهلهم.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٧)، البحر المحيط (٧/١٦٥)، التبيان للطوسى (٨/٢١٠)، =

قال أبو على: حجة الياء: أن المتقدم ذكره غيبة ﴿يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [١١] والخلق هم المخلوقون في المعنى، وجاء قوله ﴿يُعِيدُهُ﴾ على لفظ الخلق، وقوله ﴿يُرْجَعُونَ﴾ على المعنى، ولم يرجع على لفظ الواحد كما كان «يعيده» كذلك.

ووجه التاء: أنه صار الكلام من الغيبة إلى الخطاب، ونظيره: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ١]، ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٤].

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَكَذَلِكَ تَخْرُجُونَ﴾ [١٩] بفتح التاء.
[وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر^(١): ﴿وَكَذَلِكَ تَخْرُجُونَ﴾ بضم التاء^(٢).

قال أبو على: حجة ﴿تَخْرُجُونَ﴾: ﴿يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾ [القمر: ٧، المعارج: ٤٣]. وقوله - تعالى -: ﴿إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ﴾ [يس: ٥١].
وحجة ﴿تَخْرُجُونَ﴾: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَّرْقَدَاتٍ هَذَا﴾ [يس: ٥١] وقوله: ﴿كَذَلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَى﴾ [الأعراف: ٥٧] وقوله: ﴿وَالَيْهِ تُقْلَبُونَ﴾ [العنكبوت: ٢١].
عباس عن أبي عمرو ﴿كَذَلِكَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ﴾ [٢٨] بالياء، وقرأ الباقر بالنون^(٣).

قال أبو على: وجه الياء: ما تقدم من لفظ الغيبة من قوله: ﴿صَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ [الروم: ٢٨]، ووجه النون: ما تقدم من قوله - سبحانه -: ﴿فِي مَا رَزَقْنَاهُمْ﴾ [الروم: ٣٨] ﴿كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ﴾.

وذكر بعض أصحاب أحمد أن المشهور من قراءة أبي عمرو: ﴿كَذَلِكَ نُفَصِّلُ﴾

= التيسير للداني (١٧٥)، الحجة لابن خالويه (٢٨٢)، الحجة لأبي زرعة (٥٥٧)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٦)، الغيث للصفاقسي (٣٢٠)، الكشف للزمخشري (٢١٦/٣)، الكشف للقيسي (١٨٣/٢)، المجمع للطبرسي (٢٩٦/٦)، النشر لابن الجزري (٣٤٤/٢).

(١) بدل ما بين المعقوفين في ب: وقرأ الباقر.
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٧)، البحر المحيط (١٦٦/٧)، التيسير للداني (١٧٥)، تفسير القرطبي (٢٠/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٨٣)، الحجة لأبي زرعة (٥٥٧)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٦)، الغيث للصفاقسي (٣٢٠)، الكشف للزمخشري (٢١٨/٣)، المجمع للطبرسي (٢٩٧/٨)، النشر لابن الجزري (١٦٧/٢)، (٢٦٨).
(٣) ينظر السبعة (٥٠٧)، والبحر المحيط (١٧١/٧).

وهو الوجه؛ لأن قوله ﴿فِي مَا رَزَقْنَكُمْ﴾ متأخر عن قوله: ﴿ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [الروم ٢٨].

قال: كلهم قرأ:

﴿وَمَا ءَاتَيْتُمْ مِّن رِّبَا﴾ [٣٩] ممدودًا غير ابن كثير فإنه قرأ: ﴿آتَيْتُمْ﴾ قصرًا^(١). ولم يختلفوا في مد ﴿وَمَا ءَاتَيْتُمْ مِّن زَكَاةٍ﴾ [٣٩].

قال أبو علي: معنى ﴿وَمَا ءَاتَيْتُمْ مِّن رِّبَا﴾: ما آتيتم من هدية أهديتموها لتعوضوا ما هو أكثر منها وتكافئوا أزيد منها، فلا يربو عند الله؛ لأنكم قصدتم إلى زيادة العوض، ولم تبتغوا في ذلك وجه الله، ومثل هذا في المعنى قوله -سبحانه-: ﴿وَلَا تَمُنَّ بِتَنَكُّرِهِ﴾ [المدرثر: ٦] فمن مد ﴿ءَاتَيْتُمْ﴾؛ فلأن المعنى: أعطيتم من قوله: ﴿فَقَالَتْ لَهُمُ اللَّهُ ثَوَابَ الدُّنْيَا﴾ [آل عمران: ١٤٨] أى: أعطاهم.

وأما قصر ابن كثير فإنه يثول في المعنى إلى قول من مد؛ إلا أن «آتيتم» على لفظ: جتتم؛ كما تقول: جئت زيدا، فكأنه: ما جتتم من ربا، ومجيئهم لذلك إنما هو على وجه الإعطاء له؛ كما تقول: آتيت الخطأ، وآتيت الصواب، وآتيت قبيحا، وقال الشاعر: [من الطويل]

أَتَيْتُ الَّذِي يَأْتِي السَّفِيهَ لِعِزَّتِي إِلَى أَنْ عَلَا وَخُطَّ مِنَ الشَّيْبِ مَفْرِقِي^(٢)
فإتيانه الذي يأتي السفیه إنما هو فعل منه له، قال: ولم يختلفوا في مد ﴿وَمَا ءَاتَيْتُمْ مِّن زَكَاةٍ﴾ [٣٩] فهذا كقوله: ﴿وَلِيَسَاءَ الزَّكَاةُ﴾ [الأنبياء: ٧٣]، وإن كان لو قال: آتيت الزكاة لجاز أن يعنى به فعلتها، ولكن الذي جاء منه في التنزيل، وسائر الكلام: الإيتاء.

قال: وكلهم قرأ ﴿لِيَرْبُؤَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ﴾ [٣٩] غير نافع، فإنه قرأ ﴿لِيَرْبُؤَا﴾ ساكنة الواو^(٣).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٨)، البحر المحيط (١٧٤/٧)، التبيان للطوسي (٢٢٧/٨)، التيسير للداني (٨١)، تفسير القرطبي (٣٦/١٤)، السعة لابن مجاهد (٥٠٧)، الغيث للصفاسي (٣٢٠)، الكشف للزمخشري (٢٢٣/٣)، الكشف للقيسي (١٨٤/٢)، المجمع للطبرسي (٣٠٥/٨)، النشر لابن الجزري (٢٢٨/٢).

(٢) البيت بلا نسبة في لسان العرب (وخط)، وتاج العروس (وخط).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٨)، البحر المحيط (١٧٤/٧)، التبيان للطوسي (٢٢٦/٨)، التيسير للداني (١٧٥)، تفسير الطبري (٣١/٢١)، تفسير القرطبي (٣٩/١٤)، الحجة لابن =

قال أبو علي: فاعل ﴿لِيَرْبُوا﴾، «الربا» المذكور في قوله: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبِّا﴾ وقدّر المضاف وحذف كأنه اجتلاب^(١) أموال الناس، واجتذابها ونحو ذلك، وكأنه سمى هذا المدفوع على وجه اجتلاب الزيادة ربّا لما كان الغرض فيه الاستزادة على ما أعطى، فسمى باسم الزيادة، والربا: هو الزيادة، وبذلك سمى المحرم المتوعد [عليه]^(٢) فاعله ربّا؛ لزيادة ما يأخذ على ما أعطى، والمدفوع ليس في الحقيق ربّا، إنما المحرم الزيادة التي يأخذها زائداً على ما أعطى فسمى الجميع ربّا، وكذلك ما أعطاه الواهب والمُهدى لاستجلاب الزيادة سمى ربّا لمكان؛ الزيادة المقصودة في المكافأة، فوجه ﴿لِيَرْبُوا فِيْ أَمْوَالِ النَّاسِ﴾: ليربو ما آتيتم، فلا يربو عند الله؛ لأنه لم يقصد به وجه البر والقربة، إنما قصد به اجتلاب الزيادة، ولو قصد به وجه الله لكان كقوله: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم: ٣٩] أى: صرتم ذوى أضعاف من الثواب على ما آتوا من الزكاة، تعطون بالحسنة عشرة كما قال - تعالى - : ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] وقول نافع ﴿لِيَرْبُوا﴾ أى: لتصيروا ذوى زيادة فيما أُتيتم من أموال الناس؛ أى: تستدعونها وتجلبونها، وكأنه من أربى أى: صار ذا زيادة، مثل: أقطف، وأجرب.

قال: كلهم قرأ^(٣): ﴿وَجَعَلَهُ كِسْفًا﴾ [٤٨] مفتوحة السين، غير ابن عامر فإنه قرأ: ﴿كِسْفًا﴾ ساكنة السين^(٤).

قال أبو علي: الكسف: القطع، الواحدة: كسفة، مثل: سدره وسدر، ومن قرأ ﴿كِسْفًا﴾ أمكن أن يجعله مثل: سدره وسدر، فيكون معنى القراءتين واحداً، وقوله

= خالويه (٢٨٣)، الحجة لأبى زرة (٥٥٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٧)، الغيث للصفاقسى (٣٢٠)، الكشف للزمخشري (٢٢٣/٣)، الكشف للقيسى (١٨٤/٢)، المجمع للطبرسى (٣٥/٨)، المعانى للفراء (٣٢٥/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٤٤/٢).

(١) فى أ: فى اجتلاب.

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى أ: يقرأ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٨)، الإملاء للعكبرى (١٠١/٢)، البحر المحيط (١٧٨/٧)، التبيان للطوسى (٢٣٤/٨)، التيسير للدانى (١٧٥)، تفسير القرطبى (٤٤/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٨٣)، الحجة لأبى زرة (٥٦٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٨)، الغيث للصفاقسى (٣٢١)، الكشف للقيسى (٥١/٢)، المجمع للطبرسى (٣٠٨/٨)، النشر لابن الجزرى (٣٠٩/٢).

بعد: ﴿فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ حَلَقَةٍ﴾ [الروم: ٤٨] يجوز أن يعود الضمير إلى الكسف فذكر، كما جاء ﴿مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ﴾ [يس: ٣٦] ويجوز أن يعود إلى السحاب. ومن قال: ﴿كِسْفًا﴾ رجع الضمير إلى السحاب على قوله لا غير. اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله- عز وجل-: ﴿فَأَنْظُرْ إِلَى آثَرِ رَحْمَتِ اللَّهِ﴾ [٥٠]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم - في رواية أبي بكر -: ﴿إِلَى آثَرِ﴾ على واحدة. وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿إِلَى آثَرِ رَحْمَتِ اللَّهِ﴾ جماعة^(١).

قال أبو علي: الإفراد في ﴿آثَرِ﴾؛ لأنه مضاف إلى مفرد، وجاز الجمع؛ لأن ﴿رَحْمَتِ اللَّهِ﴾، يجوز أن يراد به الكثرة كما قال سبحانه: ﴿وَأَنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [النحل: ١٨] فأما قوله: ﴿كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ﴾ [الروم: ٥٠] فيجوز أن يكون فاعله: الأثر، ويجوز أن يكون فاعله: الضمير الذي يعود إلى اسم الله- عز وجل- وأن يكون الفاعل: الذكر العائد إلى اسم الله - تعالى - أولى؛ لقوله: ﴿أَنَّ اللَّهَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [الحديد: ١٧] و﴿لَنُخْصِيَّ بِهِ بَلَدَةً مِّنْهَا﴾ [الفرقان: ٤٩] ونحو هذا من الآي.

ومن رد الذكر الذي في «يحيى» إلى الأثر لزمه إذا قال: ﴿إِلَى آثَرِ رَحْمَتِ اللَّهِ﴾ أن يقول: «تحيى» بالتاء، إذا جعل الفعل لـ «الآثار». قال: كلهم قرأ: ﴿وَلَا تَسْمِعُ الصُّمَّ﴾ [٥٢] [نصباً]^(٢) غير ابن كثير فإنه قرأ: ﴿وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ﴾ رفعا، [وروى] عباس عن أبي عمرو مثل ابن كثير^(٣).

(١) ينظر إتحاف الفضلاء (٣٤٩)، الإملاء للعكبري (١٠١/٢)، البحر المحيط (١٧٩/٧)، التبيان للطوسي (٢٣٤/٨)، التيسير للداني (١٧٥)، تفسير الطبري (٣٥/٢١)، تفسير القرطبي (٤٥/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٨٣)، الحجة لأبي زرعة (٥٦١)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٨)، الغيث للصفافسي (٣٢١)، الكشف للزمخشري (٢٢٦/٣)، الكشف للقيسي (١٨٥/٢)، المجمع للطبرسي (٣٠٨/٨)، المحتسب لابن جني (١٦٥/٢)، المعاني للقرء (٣٢٦/٢)، النشر لابن الجزري (٣٤٥/٢).

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٩)، التبيان للطوسي (٢٣٦/٨)، التيسير للداني (١٦٩)، الحجة =

قال أبو علي: هذا مثل ضربه الله للكافر، والمعنى: كما أنك لا تسمع الميت لتعذر^(١) استماعه وامتناع ذلك منه، كذلك لا تسمع الكفار، والمعنى: أنه لا يتنفع بما يسمعه؛ لأنه لا يعيه، ولا يعمل به، ويبعد عنه، فإذا كان كذلك فمعنى: ﴿وَلَا تُسْمِعُ﴾، ﴿وَلَا يَسْمَعُ﴾ يتقاربان؛ لأن المعنى: إنك لا تسمع الكافر ما تأتيه من حكمة وموعظة كما لا تسمع الأصم المدبر عنك، إلا أن ﴿وَلَا تُسْمِعُ﴾ أحسن؛ ليكون مشاكلاً لما قبله في إسناد الفعل إليك أيها المخاطب، وحكم المعطوف أن يكون مشاكلاً [لما عطف عليه]^(٢).

اختلفوا في ضم الضاد وفتحها من قوله - جل وعز -: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعِفٍ﴾ [٥٤]:

فقرأ عاصم وحزمة: ﴿مِنْ ضَعِفٍ﴾ بفتح الضاد فيهن كلهن. وقرأ الباقر: ﴿مِنْ ضَعَفٍ﴾ في كلهن بضم الضاد.

وقرأ حفص عن نفسه: ﴿ضَعَفٍ﴾ بضم الضاد^(٣).

قال أبو علي: هما لغتان، ومثله: الفقر والفقر، وروى عن ابن عمر أنه قال: قرأت على رسول الله ﷺ: ﴿مِنْ ضَعِفٍ﴾ فقال: ﴿مِنْ ضَعَفٍ﴾^(٤). والمعنى: خلقكم من ضعف، أي: من ماء ذى ضعف؛ كما قال: ﴿أَلَمْ تَخْلُقْهُمْ مِنْ مَّاءٍ مَّهِينٍ﴾ [المرسلات: ٢٠].

اختلفوا في الياء والتاء من قوله - عز وجل -: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يَنْفَعُ﴾ [٥٧]:

= لابن خالويه (٢٨٣)، الحجة لأبي زرعة (٥٦١)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٨)، الغيث للصفاقسي (٣٢١)، الكشف للقيسي (١٦٥/٢)، المجمع للطبرسي (٣٠٨/٨)، النشر لابن الجزري (٢٣٩/٢).

(١) في ب: لبعد.

(٢) في أ: للمعطوف عليه.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٩)، الإعراب للنحاس (٥٩٦/٢)، الإملاء للعكبري (٢/١٠١)، البحر المحيط (١٨٠/٧)، التبيان للطوسي (٢٣٧/٨)، التيسير للداني (١٧٥)، تفسير القرطبي (٤٦/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٨٤)، الحجة لأبي زرعة (٥٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٨)، الغيث للصفاقسي (٣٢١)، الكشف للزمخشري (٣/٢٢٦)، الكشف للقيسي (١٦٦/٢، ١٨٦)، المجمع للطبرسي (٣١٠/٨)، النشر لابن الجزري (٣٤٥/٢، ٣٤٦).

(٤) ذكره السيوطي في الدر (٣٠٤/٥)، وعزاه لسعيد بن منصور، وأحمد وأبو داود، والترمذي وحسنه، وابن المنذر والطبراني والشيرازي في الألباب والدارقطني في الأفراد وابن عدى =

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿لَا تَنْفَعُ﴾ بالتاء ههنا، وفي «المؤمن» [٥٢] أيضًا.
وقرأ نافع وابن عامر: ههنا بالتاء وفي «المؤمن»: بالياء.
وقرأ عاصم وحمزة والكسائي بالياء فيهما^(١).

قال أبو على: التأنيث حسن؛ لأن المعذرة اسم مؤنث. فأما التذكير؛ فلأن التأنيث ليس بحقيقي، وقد وقع الفصل بين الفاعل وفعله، والفصل يحسن التذكير، وقد قال^(٢) فيما لم يقع فيه الفصل: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥] فإذا انضم الفصل إلى أن التأنيث ليس بحقيقي قوى التذكير.
[قرأ]^(٣) ابن كثير وحده: ﴿لِيُذَيِّقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا﴾ [٤١] بالنون، وكذلك قرأت على قنبل، ولم يتابعه أحد في هذه الرواية.

عبيد بن عقيل ومحمد بن صالح والبرزى عن شبل عن ابن كثير: ﴿لِيُذَيِّقَهُمْ﴾ بالياء^(٤). وكذلك قال الخزاعي عن ابن فليح ورأيته لا يعرف النون.
وقرأ الباقر: ﴿لِيُذَيِّقَهُمْ﴾ بالياء.

قال أبو على: الجار يتعلق بقوله: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ﴾ [٤١] المعنى: ظهر الجذب في البر والبحر، والبحر: الريف. وقال بعض المفسرين: هذا قبل أن يبعث النبي ﷺ.

امتألت الأرض ظلماً وضلالةً، فلما بعث الله النبي ﷺ^(٥) رجع راجعون،

= والحاكم وأبو نعيم في الحلية، وابن مردويه والخطيب في تالي التلخيص عن ابن عمر.
(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٩)، الإملاء للعكبري (١٠٢/٢)، البحر المحيط (١٨١/٧)، التبيان للطوسي (٢٣٩/٨)، التيسير للداني (١٧٦)، تفسير القرطبي (٤٩/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٨٤)، الحجة لأبي زرة (٥٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٩)، الغيث للصفاسي (٣٢٢)، الكشف للزمخشري (٢٢٧/٣)، المجمع للطبرسي (٣١١/٨)، النشر لابن الجزري (٣٤٦/٢).

(٢) في أ: جاء.

(٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٨)، البحر المحيط (١٧٦/٧)، التبيان للطوسي (٢٣١/٨)، التيسير للداني (١٧٥)، تفسير الطبري (٣٣/٢١)، تفسير القرطبي (٤١/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٨٤)، الحجة لأبي زرة (٥٦٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٧)، الغيث للصفاسي (٣٢١)، الكشف للزمخشري (٢٢٤/٣)، الكشف للقيسي (١٨٥/٢)، النشر لابن الجزري (٣٤٥/٢).

(٥) في أ: نبه.

والقحط يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ﴾ [البقرة: ١٥٥] وقوله: ﴿لِيَذِيقَهُمْ﴾، فيه ضمير اسم الله-عز وجل- وهو في المعنى مثل ﴿لِنُذِيقَهُمْ﴾.

* * *

[بسم الله]^(١)

ذكر اختلافهم في سورة لقمان

اختلفوا في النصب والرفع من قوله-عز وجل-: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ﴾ [٣]:
 فقرأ حمزة وحده^(٢): ﴿هُدًى وَرَحْمَةً﴾ رفعا، وقرأ الباقون: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً﴾
 نصبا^(٣)

قال أبو علي: وجه النصب: أنه انتصب عن الاسم المبهم، وهو من كلام واحد،
 والرفع: على إضمار المبتدأ وهو: هو هدى ورحمة.

اختلفوا في الرفع والنصب من قوله-عز وجل-: ﴿وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا﴾ [٦]:
 فقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا﴾ نصبا.
 وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿وَيَتَّخِذَهَا﴾ رفعا^(٤).

قال أبو علي: من رفع: «يتخذها» جعله عطفًا على الفعل الأول من: «يشترى»،
 و«يتخذ»، ومن نصب: عطفه على «ليضل» و«يتخذها»، فأما الضمير في قوله:
 ﴿وَيَتَّخِذَهَا﴾ ف قيل: إنه يجوز أن يكون لـ «الحديث»؛ لأنه بمعنى الأحاديث، وقيل:
 إنه يجوز أن يكون لـ «السييل»، والسييل يؤنث، قال الله - تعالى -: ﴿قُلْ هَٰذِهِ
 سَبِيلِي﴾ [يوسف: ١٠٨]، وقيل: إنه يجوز أن يكون الضمير في قوله: ﴿وَيَتَّخِذَهَا﴾
 يعود إلى آيات الله. وقد جرى ذكرها في قوله - تعالى -: ﴿تِلْكَ ءَايَاتُ اللَّهِ﴾

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: حمزة والكسائي.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٩)، الإملاء للعكبري (١٠١/٢)، البحر المحيط (١٨٣/٧)،
 التبيان للطوسي (٢٤١/٨)، التيسير للداني (١٧٦)، تفسير القرطبي (٥٠/١٤)، الحجة
 لابن خالويه (٢٨٤)، الحجة لأبي زرعة (٥٦٣)، السبعة لابن مجاهد (٥١٢)، الغيث
 للصفاقسي (٣٢٢)، الكشف للزمخشري (٢٢٩/٣)، الكشف للقيسي (١٨٧/٢)، المجمع
 للطبرسي (٣١٢/٨)، النشر لابن الجزري (٣٤٦/٢).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٠)، الإعراب للنحاس (٦٠٠/٢)، الإملاء للعكبري (٢/٢)،
 البحر المحيط (١٨٤/٧)، التبيان للطوسي (٢٤٣/٨)، التيسير للداني (١٧٦)،
 تفسير الطبري (٤١/٢١)، تفسير القرطبي (٥٧/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٨٤)، الحجة
 لأبي زرعة (٥٦٣)، السبعة لابن مجاهد (٥١٢)، الغيث للصفاقسي (٣٢٢)، الكشف
 للزمخشري (٣٣٠/٣)، الكشف للقيسي (١٨٧/٢)، المجمع للطبرسي (٣١٢/٨)،
 المعاني للفراء (٣٢٧/٢)، النشر لابن الجزري (٣٤٦/٢).

[البقرة: ٢٥٢] والفعالان-المرفوع والمنصوب- جميعاً في الصلة.

حدثنا أحمد بن محمد البصرى، قال: حدثنا المؤمل قال: حدثنا إسماعيل عن ليث عن مجاهد: ﴿وَمَنْ النَّاسُ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾ [٦] قال: سماع الغناء. وقرأ ابن كثير ﴿يَا بُنَى لَا تَشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ [١٣] بوقف الياء، و ﴿يَا بُنَى إِنِّهَا﴾ [١٦] مكسورة الياء، و ﴿يَبْنِي أَقْرِ الصَّلَاةَ﴾ [١٧] بنصب^(١) الياء، هذه رواية ابن أبي بزة. وأما قبل فأقرأني الأولى والثالثة: بوقف الياء وكسر الياء في الوسطى^(٢).

وروى حفص عن عاصم: الثلاثة بفتح الياء فيهن. أبو بكر عن عاصم: بكسر الياء في الثالثة، وكذلك قرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي.

المفضل عن عاصم: ﴿يَبْنِي﴾ نصب في الثلاثة المواضع^(٣). قال أبو علي: من قال^(٤): ﴿يَا بُنَى﴾ فأسكن في الوصل، فإنه يجوز أن يكون على قول من قال: يا غلام أقبل، فلما وقف قال: يا غلام، فأسكن الحرف للوقف، ويكون [قد]^(٥) أجرى الوصل مجرى الوقف، وهذا يجيء في الشعر كقول عمران: [من البسيط]

قَدْ كُنْتُ عِنْدَكَ حَوْلًا لَا يَرَوُعُنِي فِيهِ رَوَائِعُ مِنْ إِنْسٍ وَلَا جَانٍ^(٦)
فإنما خفف «جان»، للقافية، ثم وصل بحرف الإطلاق، وأجرى الوصل مجرى الوقف وهذا لا نعلمه^(٧) جاء في الكلام.

(١) في أ: نصب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٠)، البحر المحيط (١٨٦/٧)، التيسير للداني (١٧٦)، الحجة لابن خالويه (٢٨٤)، الحجة لأبي زرعة (٥٦٤)، السبعة لابن مجاهد (٥١٢)، الغيث للصفاقسي (٣٢٢)، الكشف للقيسي (٥٢٩/١)، المجمع للطبرسي (٣١٤/٨)، النشر لابن الجزري (٢٨٩/٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٠)، البحر المحيط (١٨٦/٧)، التيسير للداني (١٧٦)، الحجة لابن خالويه (٢٨٤)، السبعة لابن مجاهد (٥١٣)، الغيث للصفاقسي (٣٢٢)، الكشف للقيسي (٥٢٩/١)، المجمع للطبرسي (٣١٤/٨، ٣١٥)، النشر لابن الجزري (٢٨٩/٢).

(٤) في أ: قرأ.

(٥) سقط في ب.

(٦) تقدم.

(٧) في أ: لا نعلم.

ومن قال: ﴿يَا بُنَيَّ إِنَّهَا﴾ [١٦] فهو على قولك: يا غلام أقبل، وهذا حسن؛ لأن المستحسن في هذه الياء أن تحذف من^(١) المنادى؛ لوقوعها موقع التنوين؛ وكونها بمنزلة، والتنوين يحذف في النداء فكذلك هذه الياء تحذف فيه.

ومن قال: ﴿يَبْنِيَّ﴾ ففتح الياء، فإنه على قولك: يا بُنْيَا فأبدل من ياء الإضافة ألفاً، ومن الكسرة فتحة وعلى هذا حمل أبو عثمان قول من قال: ﴿يَا أَبْتَ لِمَ تَعْبُدُ﴾ [مريم: ٤٢] ويرى إبدال الألف من الياء مطرداً في هذه الليات^(٢)، وقد تقدم ذكر ذلك فيما سلف من هذا الكتاب.

اختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله - عز وجل -: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾ [١٨]:

فقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ﴾ بغير ألف.
وقرأ الباقر: ﴿تُصَاعِرْ﴾ بألف^(٣).

قال أبو علي: يشبه أن يكون: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ﴾، ﴿وَلَا تُصَاعِرْ﴾ بمعنى كما قال سيويه في: ضَعَفَ وضَاعَفَ. وقال أبو الحسن: لا تصاعر: لغة أهل الحجاز، «ولا تصعّر»: لغة بني تميم. والمعنى فيه: لا تتكبر على الناس ولا تعرض عنهم تكبراً عليهم. قال أبو عبيدة: وأصل هذا من الصعر الذي يأخذ الإبل في رءوسها وأعناقها.

قال أبو علي: فكأنه يقول لا تعرض عنهم، ولا تزور كازورار الذي به هذا الداء الذي يكون منه في عنقه^(٤)، ويعرض بوجهه ومثل ذلك قوله: [من البسيط]
يُهْدِي إِلَى حَيَاةٍ ثَانِي الْجِيدِ

وقرأ نافع وحده: ﴿إِنَّهَا إِنْ تَكِ مَثْقَلُ حَبَةٍ﴾ [١٦] رفعا، ونصب الباقر

(١) في أ: في.

(٢) في أ: في هذا الباب.

(٣) ينظر: البحر المحيط (١٨٨/٧)، التبيان للطوسي (٢٥٠/٨)، التيسير للداني (١٧٦)، تفسير الطبري (٤٧/٢١)، تفسير القرطبي (٦٩/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٨٦)، الحجة لأبي زرعة (٥٦٥)، السبعة لابن مجاهد (٥١٣)، الغيث للصفاسي (٣٢٢)، الكشف للزمخشري (٢٣٤/٣)، الكشف للقيسي (١٨٨/٢)، المجمع للطبرسي (٣١٨/٨)، المعاني للفراء (٣٢٨/٢)، النشر لابن الجزري (٣٤٦/٢).

(٤) في أ: يلوى منه عنقه.

اللام^(١).

قال أبو علي: من نصب فقال: ﴿إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ﴾ فاسم «كان» ينبغي أن تكون: المظلمة، المعنى: إن تك المظلمة أو السيئة مثقال حبة من خردل أتى الله بها، وأثاب عليها أو عاقب، إن لم يكن قد كفر، أو أحبط. ومن قال: ﴿إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ﴾، فالحق علامة التأنيث الفعل، والفاعل «مثقال» المذكر؛ فلأن «المثقال»: هو السيئة أو الحسنة^(٢)، فأنت على المعنى كما قال: ﴿فَلَمْ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] فأنت وإن كان الأمثال مذكراً؛ لأنه يراد به الحسنات، فحمل على المعنى، فكذلك المثقال.

فإن قلت: فما وجه قوله سبحانه: ﴿فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ﴾ [١٦]، وإذا كانت في صخرة فلا يخلو من أن تكون في الأرض، وإذا حصل بكونه^(٣) في صخرة كائنة في الأرض أغنى: ﴿أَوْ فِي الْأَرْضِ﴾ عن قوله: ﴿فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ﴾. قيل: إن هذا النحو من التأكيد والتكرير لا ينكر، وعلى هذا قوله - تعالى -: ﴿أَفَرَأَى بِأَسْرِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١] ثم قال ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾ [العلق: ٢] فكذلك وصفت المظلمة بكونها في صخرة أخفى لها، وأغمض لمكانها، ففيه تأكيد وتثبيت أن هذه المظالم لا تخفى عليه - سبحانه - ولن يدع أن يثيب أو يعاقب عليها.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله - عز وجل -: ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَهَرَهُ﴾ [٢٠]:

فقرأ نافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم: ﴿نِعْمَةً﴾ جماعة.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿نِعْمَةً﴾ واحدة.

على بن نصر وعبيد بن عقيل عن أبي عمرو: ﴿نِعْمَةً﴾ واحدة، [و] ﴿نِعْمَةً﴾

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٠)، الإعراب للنحاس (٦٠٢/٢)، البحر المحيط (١٨٧/٧)، التبيان للطوسي (٢٥٠/٨)، التيسير للداني (١٥٥)، تفسير القرطبي (٦٧/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٨٦)، الحجة لأبي زرعة (٥٦٥)، السبعة لابن مجاهد (٥١٣)، الغيث للصفاقسي (٣٢٢)، الكشف للزمخشري (٢٣٣/٣)، الكشف للقيسي (١٨٨/٢)، المجمع للطبرسي (٣١٥/٨)، المعاني للأخفش (٤٤٠/٢)، المعاني للفراء (٣٢٨/٢)، النشر لابن الجزري (٣٢٤/٢).

(٢) في ب: والحسنة.

(٣) في أ: حصلت بكونها.

جماعة^(١).

قال أبو على: النعم: جمع نعمة، مثل: سدره وسدر. فالنعم الكثير، ونعم الله - تعالى - كثيرة، والمفرد - أيضًا - يدل على الكثرة، قال الله - عز وجل -: ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [النحل: ١٨] فهذا يدل على أنه يراد به الكثرة. فأما قوله: ﴿ظَاهِرَةٌ وَبَاطِنَةٌ﴾، فلا ترجيح فيه لإحدى القراءتين على الأخرى، ألا ترى أن النعم توصف بالظاهرة والباطنة؛ كما توصف النعمة بذلك؟! وقد جاء في التنزيل: «الكتاب، والكتب» يراد بالواحد الكثرة؛ كما يراد بالجمع.

اختلفوا في رفع الرء ونصبها من قوله - جل وعز -: ﴿وَالْبَحْرُ يَمْدُومُ﴾ [٢٧]: فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿وَالْبَحْرُ﴾ رفعًا. وقرأ أبو عمرو وحده: ﴿وَالْبَحْرُ﴾ نصبًا^(٢).

قال أبو زيد: أمددت القوم بمال ورجال إمدادًا، وأمددت القائد بجند، ونهر كذا يمد نهر كذا. قال تعالى: ﴿وَالْبَحْرُ يَمْدُومُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [٢٧]. و: قل ماء ركيثا فمدتها ركية أخرى تملؤها.

وقال أبو عبيدة: هذا مختصر سبيله كسبيل لو كتب كتاب الله بهذه الأقلام والبحر ما نفذ كلام الله.

قال أبو على: المراد بذلك - والله أعلم -: ما في المقدر^(٣) دون ما خرج منه

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٠)، الإعراب للنحاس (٦٠٥/٢)، الإملاء للعكبري (٢/١٠١)، البحر المحيط (١٩٠/٧)، التبيان للطوسي (٢٥٠/٨)، التيسير للداني (١٧٧)، تفسير الطبري (٤٩/٢١)، تفسير القرطبي (٧٣/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٨٦)، الحجة لأبي زرعة (٥٦٦)، السبعة لابن مجاهد (٥١٣)، الغيث للصفافسي (٣٢٢)، الكشف للزمخشري (٢٣٤/٣)، الكشف للقيسي (١٨٩/٢)، المجمع للطبرسي (٣١٨/٨)، المعاني للفراء (٣٢٩/٢)، النشر لابن الجزري (٣٤٧/٢).

وسقط ما بين المعقوفين في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٠)، الإعراب للنحاس (٦٠٦/٢)، الإملاء للعكبري (٢/١٠٢)، البحر المحيط (١٩١/٧)، التبيان للطوسي (٢٥٥/٨)، التيسير للداني (١٧٧)، تفسير الطبري (٥٢/٢١)، تفسير القرطبي (٧٧/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٨٦)، الحجة لأبي زرعة (٥٦٦)، السبعة لابن مجاهد (٥١٣)، الغيث للصفافسي (٣٢٢)، الكشف للزمخشري (٢٣٦/٣)، الكشف للقيسي (١٨٩/٢)، المجمع للطبرسي (٣٢١/٨)، المحتسب لابن جني (١٦٩/٢)، المعاني للفراء (٣٢٩/٢)، النشر لابن الجزري (٣٤٧/٢).

(٣) في أ: ما في المعدود.

إلى الوجود، وقال قتادة: يقول: لو كان شجر الأرض أقلامًا، ومع البحر سبعة أبحر، إذا لانكسرت الأقلام، ونفذ ماء البحر قبل أن تنفذ عجائب الله وحكمته وخلقه وعلمه. فأما انتصاب البحر من قوله - سبحانه - : ﴿وَالْبَحْرَ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ﴾: فلأنه معطوف على اسم إن وهو ﴿ما في الأرض﴾ فـ «ما» اسم «إن» و «أقلام» خبرها، التقدير: لو أن شجر الأرض أقلام، والبحر يمدده من بعده سبعة أبحر، إذا عطفت البحر على اسم إن فنصبته كان خبره يمدده، والراجع إلى البحر الضمير المنصوب المتصل بـ «يمدده»^(١).

ومن رفع فقال: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ﴾ استأنف كأنه قال: والبحر هذه حاله فيما قال سيويه، وإذا نصبت البحر أو رفعتها فالمعنى: فكتب ما في تقدير^(٢) الله لنفذ ذلك قبل نفاد المقدور، ونحو هذا من الجمل قد تحذف لدلالة الكلام عليها، كقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أُضْرِبَ يَعْصَاكَ الْبَحْرُ فَأَنْفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣] والمعنى: فضرب فانفلق، ومثله: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَرْيَسًا أَوْ يَوْمَ أَذَى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، والمعنى: فخلق فعلية فدية، ومثله: ﴿أَذْهَبَ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْفَهٗ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل: ٢٨] ﴿قَالَتْ يَتَايَأُ آلَ الْمَلَأَ﴾ [النمل: ٢٩] والمعنى: فذهب فألقى الكتاب فقرأته المرأة أو قرئ عليها فقالت: يأيها الملأ، ومثل ذلك فيما^(٣) يحذف لدلالة الفحوى عليه في غير موضع.

وقال بعض أهل النظر: ليس هذا على الكلام، ولكن المراد: أن وجه الحكمة وتأمل عجيب الصنعة وإتقانها لا ينفد، وليس المراد الكلام.

عباس عن أبي عمرو: ﴿كل يجرى إلى أجل مسمى وأن الله بما يعملون خبير﴾ [٢٩] [بالباء]^(٤) لم يأت بها غيره^(٥).

قال أبو علي: الأبين في هذا: التاء ﴿وَأَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾، فيجازى محسنكم بإحسانه، ومسيئكم بإساءته.

(١) في ب: المنفصل من يمدده.

(٢) في أ: مقدور.

(٣) في أ: مما.

(٤) سقط في ب.

(٥) ينظر: البحر المحيط (١٩٣/٧)، التبيان للطوسي (٢٥٧/٨)، تفسير القرطبي (٧٩/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٨٧)، السبعة لابن مجاهد (٥١٤).

[بسم الله]^(١)

ذكر اختلافهم في سورة السجدة

اختلفوا في تحريك اللام وسكونها من قوله - تعالى - : ﴿كُلُّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ [٧]:
 فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿خَلَقَهُ﴾ ساكنة اللام.
 وقرأ الباقون: ﴿خَلَقَهُ﴾ بتحريك اللام^(٢).

قال أبو علي: ﴿خَلَقَهُ﴾: منتصب على أنه مصدر دل عليه ما تقدم من قوله سبحانه: ﴿أَحْسَنَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [٧] فأما الضمير الذي أضيف «خلق» إليه فلا يخلو من أن يكون ضمير اسم الله - تعالى - أو يكون كناية عن المفعول، فالذي يدل عليه نظائره أن الضمير لاسم الله؛ لأنه مصدر لم يسند الفعل المنتصب عنه إلى فاعل ظاهر. وما كان من هذا النحو أضيف المصدر فيه إلى الفاعل نحو ﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾ [النحل: ٨٨] و﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٢٢] و﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] فكما أضيفت هذه المصادر إلى الفاعل؛ فكذلك يكون «خَلَقَهُ»^(٣) مضافاً إلى ضمير الفاعل؛ لأن قوله: ﴿أَحْسَنَ كُلِّ شَيْءٍ﴾، يدل على «خلق كل شيء».

فإن قلت: كيف يدل قوله: ﴿أَحْسَنَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ على: «خلق كل شيء»، وقد تجدد^(٤) أشياء حسنة مما لم يخلقها؟

قيل: هذا كما قال: ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢] فأطلق اللفظ عامًا، فكما جاء هذا على لفظ العموم، كذلك يدل قوله: ﴿أَحْسَنَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ على: خلق كل شيء، وانتصب^(٥) «خَلَقَهُ» عما في هذا اللفظ من الدلالة على خلق.

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥١)، الإعراب للنحاس (٦١٠/٢)، الإملاء للعكبري (٢/١٠٢)، البحر المحيط (١٩٩/٧)، التبيان للطوسي (٢٦٦/٨)، التيسير للداني (١٧٧)، تفسير الطبري (٥٩/٢١)، تفسير القرطبي (٩٠/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٨٧)، الحجة لأبي زرعة (٥٦٧)، السبعة لابن مجاهد (١٥٦)، الغيث للصفاقسي (٣٢٣)، الكشف للزمخشري (٢٤١/٣)، الكشف للقيسي (١٩١/٢)، المجمع للطبرسي (٣٢٦/٨)، المعاني للفراء (٣٣٠/٢)، النشر لابن الجزري (٣٤٧/٢).

(٣) في ب: خلقًا.

(٤) في ب: تجعل.

(٥) في ب: فانتصب.

وروى أن عكرمة سئل عن قوله - تعالى - : ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ [٧] فقال: أما إن است القرد ليست بحسنة، ولكنه أبرم خلقها^(١)، أى: أتقن. وما تقدم ذكره من انتصاب «خلقهُ» على المصدر الذى دل فعل متقدم، مذهب سيويه. ويجوز فى قوله: ﴿أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [٧] أن يجعل «خلقهُ» بدلا من «كل»، فيصير التقدير: الذى أحسن خلق كل شيء. ومن قال: ﴿كُلُّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ كان «خَلَقَهُ» وصفاً للنكرة المتقدمة، وموضع الجملة يحتمل وجهين:

إن جعلت الجملة صفة لـ «كل» شيء كانت فى موضع نصب. وإن جعلتها وصفاً^(٢) لـ «شيء» كانت فى موضع جر، ومثل وصف النكرة بالجملة هنا قوله: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢] فقوله: ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾ وصف لـ «كتاب» وموضع الجملة رفع، والدليل على ذلك رفع «مبارك» بعده فيعلم بارتفاع المفرد أن الجملة قبله فى موضع رفع.

قال: قرأ ابن عامر: ﴿إِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ﴾ [١٠] مكسورة الهمزة ﴿إِنَّا﴾ [١٠] بهمزيين والاستفهام، وقد بين [قبل هذا]^(٣).

قال أبو على: [موضع]^(٤) «إذا» نصب بما دل عليه قوله: ﴿أَوَّارًا لِّى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [١٠] وكان^(٥) هذا الكلام يدل على: تعاد، والتقدير: تعاد إذا ضللنا فى الأرض، وقد تقدم ذكر ذلك.

أبو عبيدة: ضللنا فى الأرض: همدنا فى الأرض، وقال غيره: صرنا تراباً، فلم

(١) أخرجه ابن جرير فى تفسيره (٢٣٣/١٠) و (٢٨٢٠١) و (٢٨٢٠٢) من طريق عكرمة عن ابن عباس وذكره السيوطى فى الدر (٣٣١/٥)، وزاد نسبه لابن أبى شيبه والحكيم الترمذى فى نوادر الأصول وابن المنذر عن ابن عباس.

(٢) فى أ: صفة.

(٣) ينظر إتحاف الفضلاء (٣٥١)، الإعراب للنحاس (٦١١/٢)، تفسير القرطبي (٩٢/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٨٧)، السبعة لابن مجاهد (٥١٦)، الغيث للصفاسى (٣٢٣)، الكشف للزمخشري (٢٤٢/٣)، المجمع للطبرسى (٣٢٦/٨)، النشر لابن الجزرى (٣٦٢/١)، (٣٦٣، ٣٦٤، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤)، وفى أ: هذا قبل.

(٤) سقط من ب.

(٥) فى أ: وذلك أن.

يتبين شيء من خلقنا.

قرأ حمزة وحده: ﴿مَا أَخْفَى لَهُمْ﴾ [١٧] ساكنة الياء: وقرأ الباقون: ﴿أَخْفَى لَهُمْ﴾ نصباً^(١).

قال أبو على: الذى يقوى بناء الفعل للمفعول به، قوله - تعالى -: ﴿فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَى﴾ [السجدة: ١٩] فأبهم ذلك كما أبهم قوله: ﴿أَخْفَى لَهُمْ﴾ [١٧] ولم يسند إلى الفعل^(٢) بعينه، ولو كان ﴿أَخْفَى﴾ كما قرأ حمزة - وهى قراءة الأعمش - لكان: أعطاهم جنات المأوى، فيوافق^(٣) «أعطى» «أخفى» فى ذكر فاعل الفعل، ويقوى ذلك - أيضاً - قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرِجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ﴾ [السجدة: ٢٠]، فكما أن الفعل فى ذلك مبنى للمفعول، ولم يسند إلى فاعل فعينه، فكذلك ينبغى أن يكون ما يعطف عليه من^(٤) قوله - تعالى -: ﴿أَخْفَى لَهُمْ﴾. ويقوى قراءة حمزة ﴿أَخْفَى﴾ أن ﴿أَخْفَى﴾ إنما هو مثل قوله: ﴿لَا تَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ﴾ [السجدة: ١٣] وقوله: ﴿حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي﴾ [السجدة: ١٣] ويتصل بالحرف قوله: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [السجدة: ١٦] فهذا كله يقوى ﴿أَخْفَى﴾؛ لأن قوله: «آتيناه» و«رزقناه» فى المعنى مثل لفظ المفرد، فأما «ما» فى قوله: ﴿مَا أَخْفَى لَهُمْ﴾ فالأبين فيه أن يكون استفهاماً، وهو عندى قياس قول الخليل، فمن قال: ﴿أَخْفَى لَهُمْ﴾ كان «ما» عنده مرتفعاً بالابتداء، والذكر الذى فى ﴿أَخْفَى﴾ يعود عليه، والجملة التى هى ﴿أَخْفَى لَهُمْ﴾ فى موضع نصب، و«تعلم» هو الذى يتعدى إلى مفعولين؛ كما أن قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَكَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [العنكبوت: ٤٢] كذلك. ومن قال: ﴿أَخْفَى لَهُمْ﴾، فإن «ما» فى موضع نصب بـ «أَخْفَى».

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٢)، الإعراب للنحاس (٦١٦/٢)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٠٣)، البحر المحيط (٢٠٥/٧)، التبيان للطوسى (٢٧٦/٨)، التيسير للدانى (١٧٧)، تفسير الطبرى (٧١/٢١)، تفسير القرطبى (١٠٩/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٨٨)، الحجة لأبى زرة (٥٦٩)، السبعة لابن مجاهد (٥١٦)، الغيث للصفافسى (٣٢٣)، الكشاف للزمخشرى (٢٤٦/٣)، الكشف للقيسى (١٩٢/٢)، المحتسب لابن جنى (٣٣٢/٨)، المعانى للفراء (٣٣٣/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٤٧/٢).

(٢) فى أ: فاعل.

(٣) فى أ: ليوافق.

(٤) فى أ: فى.

والجملة فى موضع نصب بـ «تعلم»، كما كان فى القول الآخر كذلك، ومثل ذلك قوله: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنِ تَكُونُ لَهُ عَقَبَةُ الدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥] و: ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنِ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ﴾ [هود: ٩٣] وما أشبه ذلك. يحمل فيه العلم على التعدى إلى مفعولين و «ما»^(١) للاستفهام.

اختلفوا فى فتح اللام وكسرها من قوله - تعالى - : ﴿لَمَّا صَبَرُوا﴾ [٢٤]:

فقرأ حمزة والكسائي: ﴿لَمَّا صَبَرُوا﴾ مكسورة اللام خفيفة.

وقرأ الباقرى ﴿لَمَّا﴾ بفتح اللام وتشديد الميم^(٢).

قال أبو على: أما من قرأ ﴿لَمَّا﴾ فإنه جعله كالمجازاة إلا أن الفعل المتقدم أغنى عن الجواب، كما أنك إذا قلت: أجيئك إن جئت، تقديره: إن جئت أجيئك، فاستغنيت عن الجواب بالفعل المتقدم على الجزاء^(٣) فكذلك المعنى ههنا: لما صبروا جعلناهم أئمة. ومن قال: ﴿لَمَّا صَبَرُوا﴾، علق الجار بـ «جعلنا»، التقدير: جعلنا منهم أئمة لصبرهم.



(١) فى أ: وما ومن بعده.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٢)، الإعراب للنحاس (٦١٦/٢)، الإملاء للعكبرى (٢/١٠٣)، البحر المحيط (٢٠٥/٧)، التبيان للطوسى (٢٧٦/٨)، التيسير للدانى (١٧٧)، تفسير الطبرى (٧١/٢١)، تفسير القرطبى (١٠٩/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٨٨)، الحجة لأبى زرعة (٥٦٩)، السبعة لابن مجاهد (٥١٦)، الغيث للصفافسى (٣٢٣)، الكشف للزمخشرى (٢٤٦/٣)، الكشف للقيسى (١٩٢/٢)، المحتسب لابن جنى (٣٣٢/٨)، المعانى للفراء (٣٣٣/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٤٧/٢).

(٣) فى أ: الشرط.

[بسم الله]^(١)

ذكر اختلافهم في سورة الأحزاب

اختلفوا في الياء والتاء من قوله -عز وجل-: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [٢]:

فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿بِمَا يَعْمَلُونَ خَيْرًا﴾ بالياء.

وقرأ الباقون: ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرًا﴾ بالتاء^(٢).

﴿بِمَا يَعْمَلُونَ﴾: على: ﴿وَلَا تُطِيعُ الْكَافِرِينَ﴾ [الأحزاب: ١] إنه بما يعملون.

والتاء: على الخطاب^(٣)، ويدخل فيه الغيب.

اختلفوا في قوله -جل وعز-: ﴿وَالَّذِينَ تَبْتَغُونَ﴾ [٤]:

فقرأ ابن كثير ونافع: ﴿اللاء﴾ ليس بعد الهمزة ياء. وكذلك قرأت على قبل.

وأخبرني إسحاق الخزاعي عن ابن فليح عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿اللاء﴾ يكسر

ولا يثبت ياء^(٤) مخففة، بغير همز، ولا مد في كل القرآن، وكذلك أبو عمرو،

وحدثني محمد بن مضر عن ابن أبي بزة عن أصحابه عن ابن كثير مثل أبي عمرو.

قال ابن مخلد: عن ابن أبي بزة ﴿اللائي﴾ مشددة مكسورة وهو غلط. وقال في

الطلاق: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ﴾ [٤] مثقلة، ﴿وَالَّذِينَ لَمْ يَحْضُنْ﴾ [الطلاق: ٤] مثلها.

[وروى]^(٥) ورش عن نافع مثل قراءة أبي عمرو.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿وَالَّذِينَ﴾ بياء بعد الهمزة.

وكذلك اختلافهم في [«اللائي»]^(٦) [في] «قد سمع الله» وفي «الطلاق»^(٧).

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٢)، الإملاء للعكبري (١٠٣/٢)، البحر المحيط (٢١٠/٧)،

التيسير للداني (١٧٧)، تفسير القرطبي (١٤٤/١١٥)، الحجة لابن خالويه (٢٨٨)،

السيعة لابن مجاهد (٥١٨، ٥١٩)، الغيث للصفاسي (٣٢٣، ٣٢٤)، الكشف

للمزمخشري (٢٤٨/٣، ٢٥٣)، الكشف للقيسي (١٦٣/٢، ١٩٣)، المجمع للطبرسي

(٣٣٥/٨)، النشر لابن الجزري (٣٤٧/٢).

(٣) في أ: المخاطبة.

(٤) في أ: الياء.

(٥) سقط في أ.

(٦) سقط في ب.

(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٢)، الإملاء للعكبري (١٠٣/٢)، البحر المحيط (٢١١/٧)، =

قال أبو على: «اللائي»: وزنه فاعل مثل: «شائي» فالقياس أن تثبت الياء فيه كما تثبت في «الشائي»، و«النائي» ونحوه. وقد حذفوا الياء من «فاعل» في حروف، من ذلك قولهم: ما باليت به بالة^(١)، ومنه حانة، فكَذلك إذا حذفت من اللائي يصير «اللاء» فإن خففت الهمزة فالقياس أن تجعل بين بين. وقد حكى سيبويه: حذف الياء من اللائي، فقال: من قال [فى]^(٢) «اللاء» قال^(٣) «لاء»؛ لأنه يصير بمنزلة باب، صار حرف الإعراب العين، يريد: عين الفعل التى هى همزة من اللائي. فأما قبل الحذف من اللائي فإن اللائي واللاتي قال فيهما: إنهما بمنزلة شارى وضارى^(٤)، ومن رد الفاء فى «يضع» - اسم رجل - إذا صغر، فقال: «يُؤْبَضِع» - رد اللام هنا أيضًا، فقال: لُؤبِيع، ومن لم يرد قال: لُؤبِيع مثل: لوبيع، فإن خففت الهمزة قلت: لوى، وزنه من الفعل: فوبِيع. ومن أمثلة التحقير: فعيل.

وقال بعض أصحاب أحمد: يعنى أن ابن كثير وأبا عمرو يقرآن: «اللاي» يريد: «اللاء» بهمزة ليس بعدها ياء^(٥) ثم يخفف الهمزة فتصير ياء ساكنة، وزعم أنه كذلك ضبط، قال: وهو تخفيف إبدال على غير قياس، قال أبو على: ومثل هذا البديل من الهمز لا يقدم عليه إلا بسمع.

اختلفوا فى قوله - تعالى -: ﴿تُظَاهِرُونَ﴾ [٤] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿تُظَاهِرُونَ﴾ بفتح التاء والتثنية. وفى «المجادلة» [٢] مثله غير أن تلك بالياء^(٦).

= التبيان للطوسى (٢٨٢/٨)، التيسير للدانى (١٧٧)، الحجة لابن خالويه (٢٨٨)، الحجة لأبى زرة (٥٧١)، السبعة لابن مجاهد (٥١٨)، الغيث للصفاقسى (٣٢٤)، الكشف للقيسى (١٩٣/٢)، المجمع للطبرسى (٣٣٥/٨)، النشر لابن الجزرى (٤٠٤/١).

(١) لا أباليه: لا أكثرث له، ويقال: ما أباليه بالة وبالا، قال ابن أحرمر: أغدو وأعد الحى الزبالا وشوقا لا يبالي العين بالا وبلاء، ومبالاة، ولم أبال ولم أبل، على القصر، وفى الحديث «وتبقى حثالة لا يباليهم الله بالة»، وفى رواية «لا يبالي بهم بالة»، أى: لا يرفع لهم قدرًا، ولا يقيم لهم وزنًا، وأصل بالة بالية مثل: عافاه عافية فحذفوا الياء منها تخفيفًا كما حذفوا من «لم أبل».

ينظر اللسان (بلا).

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: قال إذا سمى.

(٤) فى أ: شائى وضارى.

(٥) فى ب: اللائى بهمزة بعدها ياء.

(٦) فى ب: بالتاء.

وقرأ عاصم: ﴿تُظَاهِرُونَ﴾ بالالف، مضمومة التاء خفيفة.

وقرأ حمزة والكسائي ههنا: ﴿تَظَاهِرُونَ﴾ خفيفة الظاء بفتح التاء وألف بعد الظاء، وفي «المجادلة» بياء مشددة الظاء: ﴿يَظَاهِرُونَ﴾.

وقرأهما ابن عامر بتشديد^(١) الظاء مع الألف^(٢).

قال أبو علي: ﴿تَظَاهِرُونَ﴾ معناه: تتظاهرون، فأدغم التاء في الظاء، وتقديره: تتفعلون من الظهر^(٣)، وفي «المجادلة» مثله، غير أن تلك بالياء: ﴿والذين يَظَاهِرُونَ﴾ تقديره: يتظاهرون، فأدغم التاء في الظاء.

وقول عاصم: ﴿تُظَاهِرُونَ﴾ بالالف مضمومة التاء خفيفة فهذا من ظاهر من امرأته. ويقوى ذلك: قولهم في مصدر ظاهر: اظْهَارْ، ولا يمتنع أن يقال: ظاهر لقولهم: اظْهَارْ في مصدره وإن كان الظهار قد جاء في نحو قوله: ﴿وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٦] وفي قوله: ﴿تَظَاهِرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِثْمِ وَالْعُدُونِ﴾ [البقرة: ٨٥]؛ أي: تتعاونون، فلا يمتنع أن يستعمل في قولهم ظاهر من امرأته كالأشياء التي تتفق ألفاظها وتختلف معانيها، وكل ذلك من الظَّهَارِ^(٤). وقول حمزة والكسائي ﴿تَظَاهِرُونَ﴾ خفيفة الظاء، معناه: تتظاهرون، فحذفا تاء «تتفاعلون» التي أدغمها غيرهما.

وقولهما في «المجادلة»: ﴿يَظَاهِرُونَ﴾ أدغما في المجادلة التاء التي حذفاها من تظاهرون، والمعنى واحد.

وقول ابن عامر بتشديد الظاء مع الألف: ﴿يَظَاهِرُونَ﴾، مثل [قول]^(٥) حمزة والكسائي في «المجادلة»، إنما هو يتظاهرون.

(١) في أ: مشددة.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٣)، الإعراب للنحاس (٦٢٢/٢)، البحر المحيط (٢١١/٧)، التبيان للطوسي (٢٨٢/٨)، التيسير للداني (١٧٨)، الحجة لابن خالويه (٢٨٨)، الحجة لأبي زرعة (٥٧٢)، السبعة لابن مجاهد (٥١٩)، الغيث للصفاقسي (٣٢٤)، الكشف للزمخشري (٢٥٠/٣)، الكشف للقيسي (١٩٤/٢)، المجمع للطبرسي (٣٥٣/٨)، المعاني للفراء (٣٣٤/٢)، النشر لابن الجزري (٣٤٧/٢).

(٣) في أ: الظهيرة.

(٤) في أ: الظهرة.

(٥) سقط في ب.

اختلفوا فى قوله - تعالى - : ﴿الْظُّنُونَا﴾ [١٠]، و ﴿الرَّسُولَا﴾ [٦٦] و ﴿السَّيْلَا﴾ [٦٧].

فقرأ ابن كثير وعاصم - فى رواية حفص - والكسائى بألف إذا وقفوا عليهن وبطرحها فى الوصل.

وقال هيرة عن حفص عن عاصم. وصل أو وقف بألف.
وقرأ عاصم - فى رواية أبى بكر - ونافع وابن عامر بألف^(١) فيهن فى الوصل والوقف.

وقرأ أبو عمرو: بغير ألف فى الوصل والوقف، هذه رواية اليزيدى وعبد الوارث. وروى عباس عن أبى عمرو: بألف فيهن فى الوصل والوقف. وروى على بن نصر عن أبى عمرو: ﴿السَّيْلَا﴾ يقف^(٢) عندها بألف. أبو يزيد عن أبى عمرو: ﴿الظُّنُونَا﴾. و ﴿الرَّسُولَا﴾. و ﴿السَّيْلَا﴾، يقف ولا يصل ووقفه بألف. عبيد عن هارون عن أبى عمرو يقف عندها: ﴿الرَّسُولَا﴾^(٣).

وحدثنى الجمال عن الحلوانى عن روح عن أحمد بن موسى عن أبى عمرو: بألف فيهن وصل أو قطع^(٤).

قال أبو على: وجه قول من أثبت فى الوصل [الألف]^(٥): أنها فى المصحف كذلك، وهى رأس آية. ورءوس الآى تشبه بالفواصل^(٦) من حيث كانت مقاطع؛ كما كانت القوافى مقاطع؛ فكما شبه ﴿أَكْرَمَنَ﴾ [الفجر: ١٥] و ﴿أَهْنَيْنِ﴾ [الفجر: ١٦] بالقوافى - فى حذف الياء منهن نحو: [من المتقارب]

(١) فى أ: بالألف.

(٢) فى ب: لا يقف.

(٣) فى أ: السيل.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٣)، البحر المحيط (٢١٧/٧)، التبيان للطوسى (٢٨٦/٨)، التيسير للدانى (١٧٨)، تفسير القرطبى (١٤٥/١٤)، الحجة لأبى زرة (٥٧٣)، السبعة لابن مجاهد (٥١٩، ٥٢٠)، الغيث للصفاسى (٣٢٤)، الكشف للزمخشرى (٢٥٣/٣)، (٢٥٤)، الكشف للقيسى (١٩٤/٢)، المجمع للطبرسى (٣٣٧/٨)، النشر لابن الجزرى (٣٤٧/٢).

(٥) سقط فى أ.

(٦) فى أ: بالقوافى.

عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا، وكان الله بما يعملون، أى: يعمل الجنود، أو يعمل الأحزاب من تألبهم عليكم أيها المسلمون.

حفص عن عاصم: ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ [١٣] مضمومة الميم.

الباقون: ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ مفتوحة الميم^(١).

قال أبو على: المقام: يحتمل أمرين:

يجوز: لا موضع إقامة لكم، وهذا أشبه؛ لأنه فى معنى من فتح فقال: «لا مقام لكم» أى: ليس لكم موضع تقومون فيه، ومن ذلك قول الشاعر: [من الوافر]
فَأَيُّ مَا وَأَيْكَ كَانَ شَرًّا فَقِيدَ إِلَى الْمَقَامَةِ لَا يَرَاهَا^(٢)
ودخلتها التاء كما دخلت على المنزلة. والمقامة موضع ثواء ولبث.

ويحتمل قول عاصم: ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾: لا إقامة لكم، فأما المقام: فاسم الموضع، قال: ﴿مَقَامٍ إِبْرَاهِيمَ﴾ [البقرة: ١٢٥] مصلاه، وقيل للمجلس والمشهد: مقام ومقامة.

اختلفوا فى قوله - سبحانه - : ﴿ثُمَّ سِيلُوا الْقَيْصَنَةَ لِأَتَوْهَا﴾ [١٤] فى المد والقصر: فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿لَأَتَوْهَا﴾ قصيرة، وروى ابن فليح عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿لَأَتَوْهَا﴾ ممدودة.

وكذلك قرأ عاصم وأبو عمرو وحزمة والكسائي: ﴿لَأَتَوْهَا﴾ ممدودة^(٣).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٣)، الإعراب للنحاس (٦٢٦/٢)، البحر المحيط (٢١٨/٧)، التبيان للطوسى (٢٩٠/٨)، التيسير للدانى (١٧٨)، تفسير الطبرى (٨٦/٢١)، تفسير القرطبى (١٤٨/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٨٩)، الحجة لأبى زرع (٥٧٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٠)، الغيث للصفافسى (٣٢٤)، الكشف للزمخشري (١٩٥/٢)، المجمع للطبرسى (٣٤٥/٨)، المعانى للفراء (٣٣٦/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٤٨/٢).

(٢) البيت للعباس بن مرداس ص (١٤٨)، وخزانة الأدب (٣٦٧/٤)، ذيل أمالى القالى ص (٦٠)، وشرح أبيات سيبويه (٩٣/٢)، وشرح ديوان زهير ص (١١٣)، وشرح المفصل (١٣١/٢)، والكتاب (٤٠٢/٢)، ولسان العرب (قوم)، وبلا نسبة فى لسان العرب (أيا). ويروى «فسق» بدل «فقيد».

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٤)، الإعراب للنحاس (٦٢٧/٢)، البحر المحيط (٢١٨/٧)، التبيان للطوسى (٢٩٠/٨)، التيسير للدانى (١٧٨)، تفسير الطبرى (٨٧/٢١)، تفسير القرطبى (١٤٩/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٨٩)، الحجة لأبى زرع (٥٧٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٠)، الغيث للصفافسى (٣٢٤)، الكشف للزمخشري (٢٥٤/٣)، الكشف للقيسى (١٩٦/٢)، المجمع للطبرسى (٣٤٥/٨)، المعانى للفراء (٣٣٧/٢)، النشر لابن =

قال أبو على: أما من قصر فلائك تقول: أتيت الشيء: إذا فعلته. تقول: أتيت الخير، وتركت الشر، أى: فعلت الخير، ومعنى: ﴿ثُمَّ سِئِلُوا الْفِتْنَةَ﴾: سئلوا فعل الفتنة ﴿لَا تَوَهَا﴾ أى: لفعلوها. ومن قرأ: ﴿لَا تَوَهَا﴾ بالمد فالمعنى: ثم سئلوا فعل الفتنة^(١) لأعطوها، أى: لم يمتنعوا منها، ومما يحسن المد قوله - سبحانه - : ﴿ثُمَّ سِئِلُوا الْفِتْنَةَ﴾، فالإعطاء مع السؤال حسن، والمعنى: لو قيل لهم: كونوا على المسلمين مع المشركين لفعلوا ذلك.

اختلفوا فى ضم الألف وكسرها من قوله - تعالى - : ﴿أَسْوَءُ حَسَنَةً﴾ [٢١]: فقرأ عاصم: ﴿أَسْوَءُ﴾ بضم الألف حيث وقعت.

وقرأ الباقون: ﴿إِسْوَءُ﴾ بكسر الألف حيث وقعت.

قال أبو على: أسوة وإسوة لغتان، ومعناهما: قدوة.

اختلفوا فى قوله - جل وعز - : ﴿يُضَعِّفُ لَهَا الْعَذَابَ ضِعْفَيْنِ﴾ [٣٠]:

فقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿نُضَعِّفُ﴾ بالنون ﴿العذاب﴾ نصباً. وقرأ أبو عمرو:

﴿يُضَعِّفُ﴾ بالياء ﴿العذاب﴾ رفعاً.

وقرأ نافع وعاصم وحزمة والكسائي: ﴿يُضَعِّفُ﴾ بألف ﴿لَهَا الْعَذَابُ﴾ رفعاً

على ما لم يسم فاعله^(٢).

قال أبو على: «ضاعف» و«ضعف» بمعنى فيما حكاه سيبويه. وقال أبو الحسن:

الخفيفة: لغة أهل الحجاز، والثقيلة^(٣): لغة بنى تميم ومن قال: ﴿نُضَعِّفُ﴾^(٤)

فالفعل مسند إلى ضمير اسم الله - تعالى - ومن قال: ﴿يُضَعِّفُ﴾ فلم يسم الفاعل،

أسند الفعل إلى العذاب، ومعنى ﴿يُضَعِّفُ لَهَا الْعَذَابَ ضِعْفَيْنِ﴾: أنها لما تشاهد

= الجزرى (٢/٣٤٨).

(١) ما بين المعقوفين سقط فى ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٤)، البحر المحيط (٧/٢٢٨)، التبيان للطوسى (٨/٣٠٠)،

التيسير للدانى (١٧٩)، تفسير القرطبى (١٤/، ١٧٦) الحجة لابن خالويه (٢٨٩)، الحجة

لأبى زرة (٥٧٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٢١)، الغيث للصفاقسى (٣٢٤)، الكشف

للمخشرى (٣/٢٥٩)، الكشف للقيسى (٢/١٩٦)، المجمع للطبرسى (٨/٣٥٣)، النشر

لابن الجزرى (٢/٢٤٨).

(٣) فى أ: والمثقلة.

(٤) فى أ: نضاعف.

من الزواجر، وما يردع عن مواجهة الذنوب ينبغى أن تمتنع أكثر مما يمتنع من لا يشاهد ذلك ولا يحضره، وقال: ﴿يُضْعَفُ لَهَا الْعَذَابُ﴾ فعاد الضمير على معنى «مَنْ» دون لفظ «مَنْ»، ولو عاد على لفظ «مَنْ» لذكر. ومثل ﴿يُضْعَفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾، فزيد فى العذاب ضعف كما زيد فى الثواب ضعف [فى] ^(١) قوله - تعالى -: ﴿تُؤْتِيهَا أَجْرًا مَّرْتَيْنِ﴾ [الأحزاب: ٣١] فكما ضوعف الأجر كذلك ضوعف العذاب ^(٢).

اختلفوا فى قوله - تعالى -: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ... وَتَعْمَلْ صَالِحًا تُؤْتِيهَا أَجْرَهَا﴾ [٣١]: فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: ﴿يَقْنُتْ﴾ بالياء، ﴿وَتَعْمَلْ﴾ بالياء، ﴿تُؤْتِيهَا﴾ بالنون.

وقرأ حمزة والكسائى كل ذلك بالياء، ولم يختلف الناس فى: ﴿يَقْنُتْ﴾ أنه بالياء وكذلك ﴿مَنْ يَأْتِ﴾ [٣٠] بالياء ^(٣).

قال أبو على: أما من قرأ: ﴿يَقْنُتْ﴾ بالياء؛ فلأن الفعل مسند إلى ضمير «من» ولم يبين فاعل الفعل بعد، فلما ذكر ما دل [على] ^(٤) أن الفعل لمؤنث حمل على المعنى فأنث، وذلك كقوله: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ [المائدة: ٦٩] ثم قال: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٦٩]، وقال: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ [الأنعام: ٢٥]، وفى أخرى: ﴿يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢]، وأما من قرأ كل ذلك بالياء، فإنه حمل على اللفظ دون المعنى، واللفظ «مَنْ» وهو مذكر. ومما يقوى قول من حمل على المعنى فأنث، اتفاق حمزة والكسائى معهم فى قولهم ﴿تُؤْتِيهَا﴾ فحملا على المعنى، فكذلك قوله: ﴿وَتَعْمَلْ﴾ كان ينبغى على هذا القياس أن يحملا على المعنى، وإنما

(١) سقط فى ب.

(٢) فى أ: ضوعفت العقوبة والعذاب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٥)، الإعراب للنحاس (٦٣٢/٢)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٠٤)، البحر المحیط (٢٢٨/٧)، التبيان للطوسى (٣٠٥/٨)، التيسير للدانى (١٧٩)، تفسير الطبرى (٣/٢٢)، الحجة لابن خالويه (٢٩٠)، الحجة لأبى زرة (٥٧٦)، السبعة لابن مجاهد (٥٢١)، الغيث للصفافسى (٣٢٥)، الكشف للزمخشري (٢٥٩/٣)، الكشف للقيسى (١٩٦/٢)، المجمع للطبرسى (٣٥٣/٨)، المعانى للفراء (٣٤١/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٤٨/٢).

(٤) سقط فى ب.

لم يختلف الناس في ﴿يَقْنُتْ﴾ و ﴿يَأْتِ﴾ ؛ لأنه إنما جرى ذكر «مَنْ»، ولم يجر ذكر ما يدل على التأنيث فيحمل الكلام على المعنى .

اختلفوا في فتح القاف وكسرها من قوله - سبحانه - : ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [٣٣]: فقرأ عاصم ونافع: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ بالفتح .
وقرأ الباقون: ﴿وَقِرْنَ﴾ بالكسر^(١) .

قال أبو علي: من قرأ^(٢): ﴿قِرْنَ﴾ بكسر القاف احتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون من التوقر في بيوتكن^(٣)، وألا يخرجن منها . وقِرْنَ مثل: عِدْنَ وزِنْنَ، ونحو ذلك، مما تحذف منه الفاء، وهى واو، فيبقى من الكلمة: عِلْنَ . ويحتمل أن يكون من: «قِر» في مكانه يقر، فإذا أمر من هذا قال: اقرر فيبدل من العين الياء كراهية^(٤) التضعيف كما أبدل من قيراط ودينار؛ فيصير لها حركة الحرف المبدل منه، ثم تلقى الحركة على الفاء؛ فتسقط همزة الوصل لتحرك ما بعدها فتقول: «قِرْنَ» ؛ لأن حركة الراء كانت كسرة فى «يَقِر»، ألا ترى أن القاف متحركة بها؟! فأما من فتح ﴿وَقَرْنَ﴾ فإن من لم يجز: قررت فى المكان أقر؛ وإنما يقول: فى المكان: قررت أقر، وقررت به عينا أقر، ولا يجوز: قررت فى المكان، أقر - فإن فتح الفاء عنده لا يجوز؛ وذلك لأنه حرك القاف بالفتحة من غير أن يلقي عليها الفتحة؛ ألا ترى أن الفتحة، إذا لم تجز فى قولهم: أنا أقر فى المكان، لم يثبت فى الكلمة، وإذا لم يثبت فيها لم يجز أن يلقي على ما قبلها، ومن جاز عنده: قررت فى المكان، جاز على قوله: قِرْنَ كما جاز قِرْنَ؛ حيث لم يختلف فى: قررت فى المكان أقر؟! وأبو عثمان يزعم أن: «قررت فى المكان» لا يجوز، وقد حكى ذلك بعض

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٥)، الإعراب للنحاس (٦٣٤/٢)، الإملاء للمكبرى (٢/١٠٤)، البحر المحيط (٢٣٠/٧)، التبيان للطوسى (٣٠٥/٨)، التيسير للدانى (١٧٩)، تفسير الطبرى (٣/٢٢)، تفسير القرطبى (١٧٨/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٩٠)، الحجة لأبى زرع (٥٧٧)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٢)، الغيث للصفاقسى (٣٢٥)، الكشف للزمخشري (٢٦٠/٣)، الكشف للقيسى (١٩٧/٢)، المجمع للطبرسى (٣٥٥/٨)، النشر لابن الجزرى (٣٤٨/٢) .

(٢) فى ب: قال .

(٣) فى أ: بيوتهن .

(٤) فى أ: كراهة .

البغداديين، فيجوز الفتح في القاف على هذه اللغة إذا ثبتت، والوجه في القراءة الكسر «وَقِرْنَ»؛ لأنه يجوز من وجهين لا إشكال في جوازه [منهما]^(١)، وهما من القرار، والوقار، وفتح القاف على ما ذكرت لك من الخلاف.

قال أبو عثمان يقال: قررت به عينا [وأنا أقر به عينا]^(٢) قال: ولا يقال: قررت في هذا المعنى قال: ويقال: قررت في المكان فأنا أقر فيه، وبأمره فيقول: قر في مكانك. انتهت الحكاية عن أبي عثمان.

اختلفوا في التاء والياء من قوله - تعالى - : ﴿أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْحِيزَةُ﴾ [٣٦]: فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿أَنْ تَكُونَ﴾ بالتاء. وقرأ عاصم وحمة والكسائي ﴿أَنْ يَكُونَ﴾ بالياء^(٣).

قال أبو علي: التأنيث والتذكير حسان، وقد مضى نحو ذلك وهذه الآية تدل على أن ما في قوله: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ [القصص: ٦٨] يقوى قول من قال: ﴿أَنْ يَكُونَ لَهُمُ﴾ بالياء. ألا ترى أنه لم تثبت علامة التأنيث في «كان»؟!

اختلفوا في فتح التاء وكسرها من قوله - جل وعز - : ﴿وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [٤٠]: فقرأ عاصم وحده: ﴿وَخَاتَمَ﴾ بفتح التاء، وقرأ الباقون بالكسر^(٤). قال أبو علي: من كسر قال: لأنه ختمهم، فهو خاتمهم.

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٥)، البحر المحيط (٢٣٣/٧)، التبيان للطوسي (٣١١/٨)، التيسير للداني (١٧٩)، تفسير القرطبي (١٨٧/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٩٠)، الحجة لأبي زرعة (٥٧٨)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٢)، الغيث للصفاقسي (٣٢٥)، الكشف للزمخشري (٢٦٢/٣)، الكشف للقيسي (١٩٨/٢)، المجمع للطبرسي (٣٥٨/٨)، النشر لابن الجزري (٣٤٨/٢).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٥)، الإملاء للعكبري (١٠٤/٢)، البحر المحيط (٢٣٦/٧)، التبيان للطوسي (٣١١/٨)، التيسير للداني (١٧٩)، تفسير الطبري (١٣/٢٢)، تفسير القرطبي (١٩٦/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٩٠)، الحجة لأبي زرعة (٥٧٨)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٢)، الغيث للصفاقسي (٣٢٥)، الكشف للزمخشري (٢٦٤/٣)، الكشف للقيسي (١٩٩/٢)، المجمع للطبرسي (٣٥٨/٨)، المعاني للفراء (٣٤٤/٢)، النشر لابن الجزري (٣٤٨/٢).

وزعموا أن الحسن قال: خاتم: هو الذى ختم به.

قال: قرأ حمزة الكسائي: ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾ [٤٩] بـألف، وقرأ الباقون: ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾ بغير ألف والتاء مفتوحة^(١).

قال أبو على: وجه من قال: ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾ [بغير ألف]^(٢)، ﴿وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ﴾ [مريم: ٢٠] وقال: ﴿أَمْ يَطْمِئِنُّنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٧٤] [وما كان]^(٣) من هذا النحو جاء على فعل دون فاعل، وقد حكى أبو عبيدة أن اللباس: الجماع، فيمكن أن يكون [ذلك]^(٤) مصدر فاعل وإذا جاء ذلك فى اللمس أمكن أن يكون المس مثله، وقد تقدم القول فى ذلك فيما سلف من الكتاب.

قال: وقرأ ابن أبى بزة عن ابن كثير: ﴿تَعْتَدُونَهَا﴾ خفيفة الدال، وروى القواس عنه ﴿تَعْتَدُونَهَا﴾ مشددة. وقال لى قبل: كان ابن أبى بزة قد أوهم فى ﴿تَعْتَدُونَهَا﴾ فكان يخففها، فقال لى القواس: صر إلى أبى الحسن فقل له: ما هذه القراءة التى قرأتها لا نعرفها فصرت إليه فقال: قد رجعت عنها. قال قد غلط [أيضاً]^(٥) فى ثلاثة مواضع: هذا أحدها^(٦)، قوله: ﴿وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ﴾ [إبراهيم: ١٧] خفيفة^(٧) وإذا العشار عَطِلْتُ [التكوير: ٤].

﴿تَعْتَدُونَهَا﴾: تفتعلون، من «العدة»، ولا وجه للتخفيف فى نحو «تشتدونها»، «ترتدونها»، من الشد والرد، وليس كل المضاعف يبدل من حروف التضعيف فيه، وإنما يبدل فيما سمع، وإن شئت قلت: قد جاء فى التنزيل فى هذا النحو الأمران قال سبحانه: ﴿فَلْيَمْلِكْ وَلِيْلُهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢] وقال: ﴿فَهِيَ تُمْلِكُ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: ٥].

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٦)، التبيان للطوسى (٣١٨/٨)، التيسير للدانى (٨١)، الحجة لابن خالويه (٢٩٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٢)، الغيث للصفاسى (٣٢٥)، الكشف للقيسى (٢٩٧/١)، النشر لابن الجزرى (٢٢٨/٢).

(٢) سقط فى ب.

(٣) سقط فى ب.

(٤) سقط فى أ.

(٥) سقط فى ب.

(٦) زاد فى أ: وهو.

(٧) ينظر: البحر المحيط (٢٤٠/٧)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٢)، الكشف للزمخشري (٢٦٧/٣).

وأنشد أبو زيد: [من الطويل]

..... وَلَا أَمْلَأُهُ حَتَّى يُفَارِقَا^(١)

وإن شئت جعلته «افتعل» من: عدوت الشيء إذا جاوزته، أى: ما لكم عليهن من وقت عدة تلزمكم أن تجاوزوا عدده، فلا تنكحوا أختها ولا أربعا سواها حتى تنقضى العدة.

وقال: قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم - فى رواية أبى بكر - ﴿تُزَجَّى﴾ [٥١] مهموزًا، وقرأ عاصم - فى رواية حفص - ونافع وحزمة والكسائى بغير همز^(٢). قال أبو على: قد جاء فى هذا الحرف الهمز وغيره، وكذلك ﴿أَرْجَتْهُ﴾ [الأعراف: ١١، الشعراء: ٣٦] و ﴿أَرْجَتْهُ﴾ [وآخرون مرجئون] [التوبة: ١٠٦] و ﴿مَرْجُونَ﴾.

فإذا جاء فيه الهمز وغير الهمز كانت القراءة بكل واحد من الأمرين حسنة. قال: وكلهم قرأ: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ الْنِسَاءُ﴾ [٥٢] بالياء، غير أبى عمرو فإنه قرأ: ﴿تَحِلُّ﴾ بالتاء. وروى القطعى عن محبوب عن أبى عمرو: ﴿لَا يَحِلُّ﴾ بالياء^(٣). قال أبو على: التاء والياء جميعًا حسنان؛ لأن النساء تأنيثه ليس بحقيقى، إنما هو تأنيث الجمع، نحو: الجمال والجدوع فالتذكير حسن، والتأنيث حسن^(٤). قال: وكلهم فتح النون من قوله - سبحانه -: ﴿إِنَّهُ﴾ [٥٣] غير حمزة والكسائى فإنهما أمالا النون فيها^(٥).

(١) تقدم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٦)، الإعراب للنحاس (٦٤٣/٢)، التبيان للطوسى (٣٢١/٨)، التيسير للدانى (١١٩)، تفسير القرطبى (٢١٤/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٩١)، الحجة لأبى زرة (٥٧٨)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٣)، الغيث للصفاقسى (٣٢٥)، الكشف للزمخشري (٢٦٩/٣)، المجمع للطبرسى (٣٦٥/٨)، النشر لابن الجزرى (٤٠٦/١).
(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٦)، الإعراب للنحاس (٦٤٤/٢)، التبيان للطوسى (٣٢١/٨)، التيسير للدانى (١٧٩)، تفسير الطبرى (٢٢/٢٢)، تفسير القرطبى (٢٢١/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٩١)، الحجة لأبى زرة (٥٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٣)، الغيث للصفاقسى (٣٢٥)، الكشف للزمخشري (٢٧٠/٣)، الكشف للقيسى (١٩٩/٢)، المجمع للطبرسى (٣٦٥/٨)، النشر لابن الجزرى (٣٤٩/٢).

(٤) فى أ: كذلك.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٦)، التيسير للدانى (٤٨، ٤٩)، الحجة لأبى زرة (٥٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٣)، الغيث للصفاقسى (٣٢٦)، الكشف للقيسى (١٧٢/١).

قال أبو علي: من لم يمل؛ فلأن الكثير من الناس لا يميلون هذه الألفات. ومن أمال؛ فلأن الألف منقلبة عن الياء. يدل على ذلك أنهم قالوا في المصدر: إئني، وإنّا، مثل: حَسَى وحَسًا، وإذا صح انقلاب الألف عن الياء، لم يكن في إمالة إشكال عند من أمال.

والأنى^(١): هو إدراك الشيء وبلوغه ما يراد أن يبلغه، ومنه: ﴿أَلَمْ يَأْنٍ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الحديد: ١٦] وقالوا للمثبت في الأمور: متأن، ومن ذلك قولهم لما يرتفق به: إناء، وفي جمعه: آنية، مثل: إزار وإزرة.

قال: كلهم قرأ ﴿سَادَتَنَا﴾ [٦٧] على التوحيد، غير ابن عامر فإنه قرأ: ﴿سَادَاتِنَا﴾ جماعة سادة^(٢).

قال أبو علي: سادة: جمع سيد وهو فعلة مثل: كتبة وفجرة، أنشدنا على بن سليمان: [من الطويل]

سَلِيلُ قُرُومٍ سَادَةٍ ثُمَّ قَادَةٍ يَبْذُونَ أَهْلَ الْجَمْعِ يَوْمَ الْمُحْصَبِ^(٣)
ووجه الجمع بالألف والتاء: أنهم قد قالوا الجُرْزَاتِ^(٤) والطرقات والمعنات في معن جمع معين، فكذلك يجوز في هذا الجمع سادات وقال الأعشى: [من الخفيف]

جُنْدُكَ التَّالِدُ الطَّرِيفُ مِنَ السَّدِ سَادَاتِ أَهْلِ الْقَبَابِ وَالْآكَالِ^(٥)

(١) أنى الشيء يأنى أنيًا وإنيًا وإنى وهو أنى: حان وأدرك.
ينظر: اللسان (أنى).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٦)، الإعراب للنحاس (٦٥١/٢)، البحر المحيط (٢٥٢/٧)، التبيان للطوسي (٣٣٠/٨)، التيسير للداني (١٧٩)، تفسير الطبري (٣٦/٢٢)، تفسير القرطبي (٢٤٩/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٩١)، الحجة لأبي زرعة (٥٨٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٣)، الغيث للصفاقسي (٣٢٦)، الكشف للزمخشري (٢٧٥/٣)، الكشف للقيسي (١٩٩/٢)، المجمع للطبرسي (٣٧١/٨)، المعاني للفراء (٣٥٠/٢)، النشر لابن الجزري (٣٤٨/٢).

(٣) ينظر: اللسان (حصب).

(٤) في أ: الجزرات.

(٥) البيت في ديوانه ص (٦١)، ولسان العرب (أكل)، وتاج العروس (أكل)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة (١٢٢/١).

ويروى «العتيق» بدل «الطريف».

قال أبو الحسن: لا يكادون يقولون: سادات. [قال] ^(١) وهي عربية، وزعموا أن الحسن قرأ: ﴿أَطَعْنَا سَادَاتِنَا﴾

اختلفوا في الباء والثاء من قوله - جل وعز -: ﴿لَعَنَّا كَيْبَرًا﴾ [٦٨].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحزمة والكسائي: ﴿لَعَنَّا كَثِيرًا﴾ بالثاء:

وقرأ عاصم وابن عامر: ﴿كَيْبَرًا﴾ بالباء، كذا في كتابي عن أحمد بن يوسف التغلبي عن ابن ذكوان ^(٢)، ورأيت في كتاب موسى بن موسى عن ابن ذكوان عن ابن عامر: بالثاء، وقال هشام بن عمار عن ابن عامر: بالثاء ^(٣).

قال أبو علي: الكِبَر مثل: العِظَم، والكِبَر وصف للعن بالكبر، كالعِظَم، والكثرة أشبه بالمعنى؛ لأنهم يلعنون مرة، وقد جاء: ﴿يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعْنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]، فالكثرة أشبه بالمرار المتكررة من «الكبر».

* * *

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: عن ابن ذكوان عن ابن عامر.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٦)، الإعراب للنحاس (٦٥١/٢)، البحر المحيط (٢٥٢/٧)، التبيان للطوسي (٣٣٠/٨)، التيسير للداني (١٧٩)، تفسير القرطبي (٢٥٠/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٩١)، الحجة لأبي زرعة (٥٨٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٣، ٥٢٤)، الغيث للصفاقسي (٣٢٦)، الكشف للزمخشري (٢٧٥/٣)، الكشف للقيسي (١٩٩/٢)، المجمع للطبرسي (٣٧١/٨)، المعاني للفراء (٣٥١/٢)، النشر لابن الجزري (٣٤٩/٢).

بِسْمِ اللَّهِ

ذكر اختلافهم في سورة سبأ

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم: ﴿عَلِيمُ الْغَيْبِ﴾ [٣] كسرًا.

وقرأ نافع، وابن عامر: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ﴾ رفعًا.

وقال ابن ذكوان: قال بعض أصحابنا عن يحيى بن الحارث عن ابن عامر: ﴿عَلِيمُ الْغَيْبِ﴾ كسرًا.

وقرأ حمزة، والكسائي: ﴿عَلَامُ الْغَيْبِ﴾ بالكسر وبلام قبل الألف^(١).

قال أبو علي: الجرُّ في ﴿عَلِيمُ﴾ على إتياعه المجرور ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [١] ﴿عَلِيمُ الْغَيْبِ﴾.

وأما الرفع، فيجوز أن يكون ﴿عَالِمُ﴾ خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هو عالم الغيب. ويجوز في من^(٢) رفع أن يكون ابتداء وخبره: ﴿لَا يَغْزِبُ عَنْهُ﴾، و ﴿عَلَامُ الْغَيْبِ﴾ في إتياعه ما قبله، مثل: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ﴾، و ﴿عَلَامُ﴾ أبلغ، وقد قال^(٣): ﴿يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّمَ الْغُيُوبِ﴾ [سبأ: ٤٨].

وقال: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمَ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩، ١١٦].

وحجّة ﴿عَلِيمُ الْغَيْبِ﴾ [قوله]^(٤): ﴿عَلِيمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [التغابن: ١٨]، و ﴿عَلِيمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٦]. قال:

قرأ الكسائي وحده: ﴿لَا يَغْزِبُ عَنْهُ﴾ [٣] بكسر الزاي.

وقرأ الباقون: ﴿يَغْزِبُ﴾ بضم الزاي^(٥).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٧)، الإعراب للنحاس (٦٥٥/٢)، البحر المحيط (٢٥٨/٧)، التبيان للطوسي (٣٣٩/٨)، التيسير للداني (١٧٩)، تفسير الطبري (٤٣/٢٢، ٤٤)، تفسير القرطبي (٢٦٠/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٩١)، الحجة لأبي زرعة (٥٨١)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٦)، الغيث للصفاقسي (٣٢٦)، الكشف للزمخشري (٢٧٩/٣)، الكشف للقيسي (٢٠١/٢)، المجمع للطبرسي (٣٧٥/٨)، المعاني للقرطبي (٣٥١/٢).

(٢) في أ: في عالم فيمن.

(٣) في ب: يقال.

(٤) سقط في أ.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٧)، الإعراب للنحاس (٦٥٦/٢)، التبيان للطوسي (٣٣٩/٨)،

قال أبو علي: «يَعْرَبُ» و «يَعْرَبُ» لغتان، ومثله: «يَخْشِرُ» و «يَخْشِرُ»، و «يَعْكِفُ» و «يَعْكِفُ»، و «يَفْسُقُ» و «يَفْسُقُ» وهو كثير.
قال:

قرأ عاصم في رواية حفص: ﴿مِنْ رِجْزٍ أَلِيمٍ﴾ [٥] رفعًا، وفي الجاثية [١١] مثله، وكذلك قرأ ابن كثير فيهما^(١).

وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم: ﴿رِجْزٍ أَلِيمٍ﴾ كسرًا فيهما.
قال أبو علي: الرجز: العذاب؛ بدلالة قوله - سبحانه -: ﴿لَنْ كُشِفَتْ عَنْ الرِّجْزِ لَوْ مَنَّ لَكَ﴾ [الأعراف: ١٣٤]، وقال: ﴿فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٥٩].

وإذا كان الرجز: العذاب، جاز أن يوصف بـ «أليم»، كما أن نفس العذاب قد جاز أن يوصف به في نحو قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٧٧].
ومثل هذا - في أن الصفة تجرى على المضاف مرةً، وعلى المضاف إليه أخرى: قوله - تعالى -: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ نَجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾ و «محفوظ» [البروج: ٢١ - ٢٢]، فالجزء على حمله على «اللوح»، والرفع على حمله على «القرآن»، وإذا كان القرآن في لوح، وكان اللوح محفوظًا؛ فالقرآن محفوظ أيضًا، وكذلك ﴿ثِيَابٌ سُندُسٍ خُضِرٌ﴾، و «خضر» [الإنسان: ٢١]؛ فالرفع على أن يتبع «الثياب»، والجزء على أن يتبع «السندس»، وإذا كان الثياب سندسًا، والسندس خضرًا؛ فالثياب كذلك، ولفظ «سندس»، وإن كان مفردًا، فهو في المعنى جنس وكثرة؛ فلذلك جاز أن يوصف بـ «خضر»؛ فكذلك قوله - سبحانه -: ﴿مِنْ رِجْزٍ أَلِيمٍ﴾ [سبأ: ٥].
والجزء في «أليم» أبين؛ لأنه إذا كان عذاب من عذاب أليم، كان العذاب الأول

= التيسير للداني (١٢٢)، تفسير القرطبي (٢٦٠/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٩٢)، الحجة لأبي زرعة (٥٨٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٦)، الغيث للصفاقسي (٣٢٦)، الكشف للقيسي (٢٠١/٢)، المعاني للفراء (٣٥١/٢)، النشر لابن الجزري (٢٨٥/٢).
(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٧)، الإعراب للنحاس (٦٥٦/٢)، الإملاء للعكبري (٢/ ١٠٥)، البحر المحيط (٢٥٩/٧)، التبيان للطوسي (٣٤١/٨)، التيسير للداني (١٨٠)، تفسير القرطبي (٢٦١/١٤)، الغيث للصفاقسي (٣٢٦)، الكشف للزمخشري (٢٨٠/٣)، الكشف للقيسي (٢٠١/٢، ٢٠٢)، المجمع للطبرسي (٣٧٦/٨)، المعاني للفراء (٢/ ٣٥١)، تفسير الرازي (٢٥٢/٢٥)، النشر لابن الجزري (٢٤٩/٢).

أَلَيْمًا، وإذا أجريت «الأليم» على «العذاب» كان المعنى: عذاب أليم من عذاب؛ فالأول أكثر فائدة.

اختلفوا فى الياء والنون من قوله -سبحانه وتعالى-: ﴿إِنْ شَأْ نُخَسِّفَ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطَ عَلَيْهِمْ﴾ [٩]:

فقرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وعاصم، وأبو عمرو: ﴿نُخَسِّفُ﴾، ﴿أَوْ﴾
نُسْقِطُ بالنون.

وقرأ حمزة، والكسائى: ﴿يُنْخَسِّفُ﴾، ﴿أَوْ يُسْقِطُ﴾ بالياء.

وأدغم الكسائى وحده الفاء فى الباء^(١).

قال أبو على: حجة النون، قوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ﴾ [سبأ: ١٠]؛ فالنون أشبه بـ: «آتينَا». وحجة الياء: قوله: ﴿أَفَرَأَى عَلَى اللَّهِ﴾ [سبأ: ٨]؛ فالياء على الحمل على اسم الله. فأما إدغام [الكسائى]^(٢) الفاء فى الباء فى ﴿نُخَسِّفَ بِهِمْ﴾ فإن إدغام الفاء فى الباء لا يجوز، وإن جاز إدغام الثاء فى الفاء؛ وذلك أن الفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا، وانحدر الصوت بها إلى الفم حتى اتصلت بمخرج الثاء، حتى جاء مثل: الحَدَث، والحَدَف، والمغافير، والمغاثير؛ فتعاقبا على الحرف؛ للمقاربة التى بينهما، فلما اتصلت بمخرج الثاء صارت بمنزلة حرف من تلك الحروف؛ فلم يجز إدغامها فى الباء؛ لأنه لما اتصل بما ذكرنا صار بمنزلة حرف من ذلك الموضع؛ فكما أن ذلك الحرف الذى اتصل الفاء به لا يدغم فى الباء، كذلك الفاء لا تدغم فى الباء.

ومما يبين ذلك أن الضاد لما استطال مخرجها؛ فتجاوز صوتها مخرج اللام، وانحدرت من^(٣) مخرج اللام حتى اتصل الصوت بها بمخرج الطاء والذال والثاء - أدغم هذه الحروف فى الضاد، وجعلت الضاد لما استطالت وأصل صوتها بمواضع

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٧)، البحر المحيط (٢٦٠/٧)، التبيان للطوسى (٣٤٢/٨)، التيسير للدانى (١٨٠)، تفسير القرطبى (٢٦٤/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٩٢)، الحجة لأبى زرعة (٥٨٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٧)، الغيث للصفاسى (٣٢٦)، الكشف للزمخشري (٢٨١/٣)، الكشف للقيسى (٢٠٢/٢) المعجم للطبرسى (٣٧٧/٨)، النشر لابن الجزرى (٣٤٩/٢).

(٢) سقط من ب.

(٣) فى أ: عن.

ما ذكرنا أدغم ما ذكرنا من الحروف فيها؛ فصارت لذلك بمنزلة ما هو من الموضع الذى اتصل صوتها به؛ فأدغمت هذه الحروف فى الضاد، كما تدغم فيما هو من مخرجها؛ فكَذَلِكَ الفاء: لَمَّا^(١) اتَّصل صوتها بمخرج الثاء، جرت مجرى ما هو من ذلك الموضع.

فكما كانت الضاد كذلك فأدغمت فيها الطاء والذال والثاء، وذلك نحو: اضبط ضَرْمَةً، [وانعت ضَرْمَةً]^(٢)، وانْقَد ضَرْمَةً، ولم يجوز أن تدغم الضاد فى هذه [الحروف]^(٣)؛ لما فيها من زيادة الصوت - فكَذَلِكَ لا يجوز أن تدغم الفاء فى الباء؛ لزيادة صوتها المتَّصل بحرفٍ من حروف الفم.

ومثل إدغامهم الطاء والذال والثاء فى الضاد: إدغامهم الظاء والذال والثاء فيها أيضًا، وهى أخرج من الفم، والحروف الأخرى أدخل فيه. ومثل الضاد فى إدغامهم هذه الحروف فيها: الشين: أدغمت هذه الحروف الستة فيها، كما أدغمت فى الضاد.

فهذه الحروف أدغمت فى الضاد والشين، ولم تدغم الضاد والشين فيها؛ فكَذَلِكَ الفاء لا تدغم فى الباء، وإن كانت الباء قد أدغمت فيها فى نحو: اذهب فى ذلك. وكذلك أدغمت الطاء والذال والثاء والظاء والذال والثاء فى الصاد والسين والزاي، ولم يدغم شىءٌ منهنَّ فى الحروف الستة؛ لما فيهنَّ [من]^(٤) زيادة الصغير الذى ليس فى الحروف الستة، وكذلك لا تدغم الفاء فى الباء؛ لزيادة صوتها على صوت الباء.

وكذلك الباء أدغمت فى الميم نحو: اضحَب مطرًا، ولم تدغم هى فى الباء نحو: اضمم بكرًا؛ لما فيها من زيادة الغنة التى ليست فى الباء. وكذلك الراء لم تدغم فى اللام، نحو: اختر ليلةً، وإن كانت اللام أدغمت فى الراء نحو: اشغل رَجَبَةً؛ فما كان من الحروف يُذهِبُ الإدغام منه زيادة صوتٍ فيه من نحو ما ذكرنا، لم يَجْزِ إدغامه فى مقاربه العارى من تلك الزيادة، وكذلك الفاء مع الباء.

(١) فى أ: إذا.

(٢) سقط فى ب.

(٣) سقط من أ.

(٤) سقط من أ.

وقرأ عاصم - فى رواية أبى بكر - والمفضل عن عاصم: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحُ﴾ [١٢] رفعا.

وفى رواية حفص: ﴿الرِّيحُ﴾ نصبا.

وكذلك قرأ الباقون: ﴿الرِّيحُ﴾ نصبا^(١).

قال أبو على: وجهُ النصب: أنَّ «الرِّيحَ» حملت على التَّسخير فى قوله - تعالى -: ﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ﴾ [ص: ٣٦]؛ فكما حملت فى هذا على التَّسخير، كذلك ينبغى أن تحمل هنا عليه.

ومما يقوى النَّصب: قوله: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١] والنصب يحمل على: سَخَّرْنَا.

وجه الرَّفع: أنَّ الرِّيحَ إذا سُخِّرَتْ لسليمان، جاز أن يقال: له الرِّيحُ، على معنى: تسخير الريح؛ فالرفع على هذا يتول إلى معنى النصب؛ لأنَّ المصدر المقدَّر فى تقدير الإضافة إلى المفعول به.

وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو: ﴿كَالْجَوَابِ﴾ [١٣] بياء فى الوصل.

ووقف ابنُ كثير: بياء، أبو عمرو: بغير ياء.

[وقرأ نافع وابن عامر وعاصم وحزمة والكسائى: ﴿كَالْجَوَابِ﴾]^(٢): بغير ياء فى وصل ولا وقف^(٣).

[قال أبو على]^(٤): الجوابى: جمع «جاية»، وهو الحوض. والقياس أن تثبت الياء مع الألف واللام، ووقف ابن كثير بالياء حسن من حيث كان الأصل، والقياس

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٨)، الإعراب للنحاس (٦٥٩/٢)، الإملاء للعبرى (٢/١٠٥)، البحر المحيط (٢٦٤/٧)، التبيان للطوسى (٣٤٢/٨)، التيسير للدانى (١٨٠)، تفسير الطبرى (٤٧/٢٢) تفسير القرطبي (٢٦٨/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٩٢)، الحجة لأبى زرع (٥٨٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٧)، الغيث للصفاقسى (٣٢٧)، الكشف للزمخشري (٢٨٢/٣)، الكشف للقيسى (٢٠٢/٢)، المجمع للطبرسى (٣٨٠/٨)، المعانى للفراء (٣٥٦/٢)، تفسير الرازى (٢٤٦/٢٥)، النشر لابن الجزرى (٣٤٩/٢).

(٢) بدل ما بين المعقوفين فى ب: والباقون.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٨)، التيسير للدانى (١٨٢)، الحجة لابن خالويه (٢٩٣)، الحجة لأبى زرع (٥٨٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٧)، الغيث للصفاقسى (٣٢٧)، الكشف للقيسى (٢٠٩/٢)، المجمع للطبرسى (٣٨٠/٨)، النشر لابن الجزرى (٣٥١/٢).

(٤) سقط فى أ.

وقف أبى عمرو بغير ياء؛ لأنها فاصلة أو مشبهة بالفاصلة^(١) من حيث تَمَّ الكلام. ومن حذف الياء فى الوصل والوقف؛ فلأن هذا النحو قد يحذف كثيراً. ويقال: جبا الماء: إذا اجتمع، وقال الشاعر: [من الطويل]

نَفَى الذَّمَّ عَنْ آلِ الْمُحَلِّقِ جَفَنَةً كَجَابِيَةِ الشَّيْخِ الْعِرَاقِيِّ تَفْهَقُ^(٢)
اختلفوا فى همز ﴿مِنْسَأَتُهُ﴾ [١٤] وترك الهمز:

فقرأ نافع، وأبو عمرو: ﴿مِنْسَأَتُهُ﴾ غير مهموز.

وقرأ الباقون: ﴿مِنْسَأَتُهُ﴾ مهموزاً^(٣) مفتوح الهمزة^(٤).

أبو عبيدة: هى العصا التى يُنسأ بها الغنم، وأصلها من: نَسَأْتُ، تَنَسَأُ [بها]^(٥) الغنم، أى: تسوقها.

وأشدد لطفه: [من الطويل]

وَعَنْسٍ كَأَلْوَاكِ الْإِرَانِ نَسَأَتُهَا عَلَى لَاحِبٍ كَأَنَّهُ ظَهْرُ بُرْجِدٍ^(٦)
أى: سقتها.

والقياس فى همز «مِنْسَأَةٍ» إذا خُفِّفَتْ [الهمزة منها]^(٧): أن تُجْعَلَ بين بين، إلا أنهم خَفَّفُوا همزتها على غير القياس، وكثر التخفيف فيها.

وقال سيبويه: تقول: مُنْسِئَةٌ، فى تحقير «مِنْسَأَةٍ»؛ لأنها من «نَسَأْتُ»، فلم يجعل

(١) زاد فى أ: لها.

(٢) البيت للأعشى فى ديوانه ص(٢٧٥)، واللسان (حلق)، وتهذيب اللغة (٥/٤٠٤)، ومقاييس اللغة (١/٥٠٣)، مجمل اللغة (٤/٦٧)، وتاج العروس (فقه)، وبلا نسبة فى المخصص (١٠/٥٠)، ويروى: «تروح على» بدل «نفى الذم عن».

(٣) فى أ: همزها.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٨)، الإعراب للنحاس (٢/٦٦١)، البحر المحيط (٧/٢٦٧)، التبيان للطوسى (٨/٣٤٧)، التيسير للدانى (١٨٠)، تفسير الطبرى (٢٢/٥٠)، تفسير القرطبى (١٤/٢٧٩)، الحجة لابن خالويه (٢٩٣)، الحجة لأبى زرع (٥٨٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٧)، الغيث للإصفاقسى (٣٢٧)، الكشف للزمخشري (٣/٢٨٣)، الكشف للقيسى (٢/٢٠٣)، المجمع للطبرسى (٨/٣٨٠)، المحتسب لابن جنى (٢/١٨٦)، المعانى للفراء (٢/٣٥٦، ٣٥٧)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٤٩).

(٥) سقط فى أ.

(٦) البيت فى ديوانه ص(٢٢)، واللسان (نصاً، أرن)، وكتاب العين (٨/٢٧٨)، وجمهرة اللغة ص(١٠٦٩)، والتاج (نصاً، أرن)، وبلا نسبة فى كتاب العين (٦/٢٠٥، ٧/١٦١).

ويروى: «أمون» بدل «وعنس»، و «نصائها» بدل «نسائها».

(٧) سقط فى ب.

البدلُ فيها لازماً كياءِ «عيدٍ» ؛ حيث قالوا فى تكسيره: أعيادٌ، ويدلُّ على أنَّه ليس ببدلٍ لازم قولهم فى تكسيرها: مناسئُ، فيما حكاه سيبويه.

اختلفوا فى قوله -سبحانه-: ﴿مَسْكِينَهُمْ﴾ [١٥]:

فقرأ الكسائى وحده: ﴿مَسْكِينَهُمْ﴾ بغير ألف، مكسورة الكاف.

وقرأ عاصم -فى رواية حفص- وحمزة: ﴿مَسْكِينَهُمْ﴾ مفتوحة الكاف.

وقرأ [ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر وعاصم فى رواية أبى بكر] ^(١):

﴿مَسَاكِينَهُمْ﴾ بألف ^(٢).

قال أبو على: مَنْ قال: ﴿مَسَاكِينَهُمْ﴾ أتى باللفظ وفقاً للمعنى؛ لأنَّ لكلَّ ساكن مسكناً، فجمع، والمساكنُ: جمع مسكن، الذى هو اسمٌ للموضع من «سكن، يسكن».

وَمَنْ قال: ﴿مَسْكِينَهُمْ﴾ فيشبه أن يكون جعلَ «المسكن» مصدرًا، وحذف المضاف، والتقديرُ: فى مواضع سكناهم؛ فلمَّا جعل «المسكن» كـ «السُّكنى والسكون» أفرد، كما تُفردُ المصادرُ.

وهذا أشبه من أن تحمله على نحو: [من الوافر]

كُلُّوا فى بَعْضِ بَطْنِكُمْ جِلْدُ الْجَوَامِيسِ ^(٣) ...

و: [من البسيط]

... .. جِلْدُ الْجَوَامِيسِ ^(٤) ...

وعلى هذا قوله -سبحانه-: ﴿فى مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ [القمر: ٥٥] أى: مواضع قعود.

ألا ترى أنَّ لكلِّ واحدٍ من المتقين موضعَ قعودٍ؟! فهذا التأويل أشبه من أن تحمله على الوجه الآخر الذى لا يكاد يجىء إلَّا فى شعر.

(١) بدل ما بين المعقوفين فى ب: الباقر.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٩)، الإعراب للنحاس (٦٦٣/٢)، البحر المحيط (٢٦٩/٧)، التبيان للطوسى (٣٤٧/٨)، التيسير للدانى (١٨٠)، تفسير الطبرى (٥٣/٢٢)، تفسير القرطبى (٢٨٣/١٤)، الحجة لأبى زرعة (٥٨٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٨)، الغيث للصفاقسى (٣٢٧)، الكشف للزمخشرى (٢٨٤/٣)، الكشف للقيسى (٢٠٤/٢)، المجمع للطبرسى (٣٨٤/٨)، النشر لابن الجزرى (٣٥٠/٢).

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

فأما قول الكسائي: ﴿فِي مَسْكِنِهِمْ﴾ فالأشبه فيه الفتح؛ لأن اسم المكان من: «فَعَلَ، يَفْعُلُ» على «المَفْعَل»^(١)، فإن لم تُرد المكان ولكن المصدر، فالمصدر - أيضًا - في هذا الحد [يجيء] ^(٢) على «المَفْعَل» مثل: «المَخْشَر» ونحوه.

وقد يشدُّ عن القياس المطرَّد نحو هذا، كما جاء «المَسْجِدُ»، وسيبويه يحمله على أنه اسم البيت، وليس المكان من «فَعَلَ، يَفْعُلُ»، فإن أراد ذاك فتح، وكذلك «المَطْلَعُ» من: «طَلَعَ، يَطْلُعُ»، و«المَطْلَعُ» على القياس، إلا أنَّ أبا الحسن يقول: إنَّ «المَسْكِنَ» إذا كسرت له لغة كثيرة، قال: وهى لغة النَّاس اليوم. قال: وأما «المَسْكُنُ» مفتوحة فهي لغة أهل الحجاز. قال: وهى اليوم قليلة.

اختلفوا فى إضافة ﴿أَكْلٍ خَمَطٍ﴾ [١٦] والتنوين:
فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿ذَوَاتِنِ أَكْلٍ خَمَطٍ﴾ مضافًا. وثقل «الأكل». ونَوَّنَ الباكون.

عباس عن أبى عمرو: ﴿ذَوَاتِنِ أَكْلٍ خَمَطٍ﴾ مضافًا خفيًا.
وخفف الكاف ابن كثير ونافع.

وثقل الباكون إلا ما روى عباس عن أبى عمرو^(٣).

أبو عبيدة: الخمطُ: كل شجرة مُرَّة ذات شوك، والأكلُ: الجنا، كل ما اجتنى.
قال أبو على: ما ذهب إليه أبو عمرو فى قراءته بالإضافة على تفسير أبى عبيدة، حسن؛ وذلك أن «الأكل» إذا كان: «الجنا»، فإنَّ جنا كل شجرة منه.

والدليل على أن «الأكل»: «الجنا» - كما قال أبو عبيدة - قوله - سبحانه -: ﴿تَوَقَّعْ أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ يَأْذِنُ رَبُّهَا﴾ [إبراهيم: ٢٥].

وقد جاء «الجنا» مضافًا إلى «الشجرة» فى قوله: [من الطويل]

(١) فى ب: المفعول.

(٢) سقط فى ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٩)، الإعراب للنحاس (٢/٦٦٤)، الإملاء للعكبرى (٢/١٠٦)، البحر المحيط (٧/٢٧١)، التبيان للطوسى (٨/٣٥١)، التيسير للدانى (١٨٠)، تفسير الطبرى (٢٢/٥٦)، تفسير القرطبي (١٤/٢٨٦)، الحجة لابن خالويه (٢٩٣)، الحجة لأبى زرع (٥٨٧)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٨)، الغيث للصفاقسى (٣٢٧)، الكشف للزمخشري (٣/٢٨٥)، الكشف للقيسى (٢/٢٠٥)، المجمع للطبرسى (٨/٣٨٤)، المعانى للفراء (٢/٣٥٨)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٥٠).

مَوْشَحَةً بِالطَّرَتَيْنِ دَنَا لَهَا جَنَا أَيْكَةً يَضْفُو عَلَيْهَا قِصَارُهَا^(١)
 فكما أضاف «الجنا» إلى «الشجرة» التي هي الأيكة، كذلك أضاف أبو عمرو
 «الأكل» -الذى هو الجنا- إلى «الخمط»، وغير الإضافة على هذا ليس فى حسن
 الإضافة؛ وذلك لأنَّ «الخمط» إنما هو اسم شجرة، وليس بوصف، وإذا لم يكن
 وصفاً لم يَجْرِ على ما قبله، كما يجرى الوصف على الموصوف.
 والبدل ليس بالسَّهْل أيضاً؛ لأنه ليس هو هو، ولا بعضه؛ لأنَّ الجنا من الشجرة،
 وليس الشجرة من الجنا؛ فيكون إجراؤه عليه على وجه عطف البيان؛ كأنَّه بَيَّنَّ أنَّ
 الجنا لهذا الشجر ومنه، وكأنَّ الذى حَسَّنَ ذلك أَنَّهُمْ قد استعملوا هذه الكلمة
 استعمال الصُّفَّة.

قال الشاعر: [من الطويل]

عُقَارٌ كَمَاءِ النَّيِّ لَيْسَتْ بِخَمْطَةٍ وَلَا خَلَّةٍ يَكْوِي الشُّرُوبَ شِهَابُهَا^(٢)
 قال أبو الحسن: الأحسن^(٣) فى كلام العرب أن يضيفوا ما كان من نحو هذا،
 مثل: دار أجْر، وثوبُ خرّ.

قال: و: ﴿أَكْلٍ حَمَطٍ﴾ قراءة كثيرة، وليست بالجيدة فى العربية.

ابن عامر: ﴿حتى إذا فَرَغَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾ [٢٣] مفتوحة الفاء والزاي.

الباقون: ﴿فُرْعَ﴾ مضمومة الفاء مكسورة الزاي^(٤).

أبو عبيدة: ﴿فُرْعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾: نُفَسَ عنها.

وقال أبو الحسن: المعنى -فيما ذكروا- جَلَى [عنها]^(٥).

(١) تقدم.

(٢) البيت لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص(٤٥)، واللسان (نيا)، المخصص
 (٨/١١)، وجمهرة اللغة ص(١٠٨)، والمعانى الكبير ص(٤٣٩)، والتاج (نوا، خلل).

(٣) فى أ: أحسن.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٩)، الإعراب للنحاس (٢/٦٧٠)، الإملاء للعكبرى (٢/١٠٦)،
 البحر المحيط (٧/٢٧٨)، التبيان للطوسى (٨/٣٥٦)، التيسير للدانى (١٨١)،
 تفسير القرطبى (١٤/٢٩٨)، الحجة لابن خالويه (٢٩٣)، الحجة لأبى زرعة (٥٨٩)،
 السبعة لابن مجاهد (٥٣٠)، الغيث للصفاقسى (٣٢٧)، الكشف للزمخشري (٣/٢٨٨)،
 الكشف للقيسى (٢/٢٠٥)، المجمع للطبرسى (٨/٣٨٨)، المعانى للفراء (٢/٣٦١)،
 النشر لابن الجزرى (٢/٣٥١).

(٥) سقط من ب.

وقال غيره: الذين فُرِّعَ عن قلوبهم هنا: الملائكة.

قال أبو علي: «فُرِّعَ» و «فُرْعَ» معناه: أزيل الفرع عنها، وقد جاء مثل هذا في «أفعل» أيضاً؛ قالوا: أشكاه: إذا أزال عنه ما يشكوه منه.

وأنشد أبو زيد: [من الرجز]

تَمُدُّ بِالْأَغْنَاكِ أَوْ تَلْوِيهَا
وَتَشْتَكِي لَوْ أَنَّ نُشْكِيهَا
عَمَرَ حَوَايَا قَلٍّ مَا نَجْفِيهَا^(١)

فكما أن «أشكيت»: أزلت الشكوى، كذلك «فُرْعَ» و «فُرِّعَ»: أزال الفرع. وما روى من قراءة الحسن: «فُرِّعَ عن قلوبهم» كالراجع إلى هذا المعنى؛ لأن التقدير كأنه: فُرِّعَتْ من الفرع.

قال قتادة: «فُرِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ»: أي جُلِيَ عن قلوبهم. قال: يوحى الله إلى جبريل فيَعْرِفُ الملائكة، وَيَفْرَعُ من أن يكون شيء من أمر الساعة، فإذا جَلَا عن قلوبهم وعلموا أن ذلك ليس من أمر الساعة «قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ» [سبأ: ٢٣]، قال أبو علي: [التقدير: قالوا: قال الحق]^(٢).

فَمَنْ قرأ: «فُرِّعَ» فالمعنى: أن الفعل المبني للفاعل فاعله ضمير عائد إلى اسم الله، سبحانه. وَمَنْ قرأ: «فُرْعَ» فبنى الفعل للمفعول به، كان الجار والمجرور في موضع رفع، والفعل في المعنى لله تعالى.

اختلفوا في قوله - سبحانه -: «وَهَلْ يُجْزَى إِلَّا الْكُفُورُ» [١٧] في الياء والنون: فقرأ حمزة، والكسائي: «وَهَلْ يُجْزَى» بالنون «الْكُفُورُ» بالنصب.

حفص: عن عاصم مثل قراءة حمزة.

وأدغم الكسائي اللام من «هل» في النون وحده^(٣).

(١) الرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق ص (٢٣٨)، خزائن الأدب (١١/٣١٦)، والخصائص (٧٧/٣)، وسر صناعة الإعراب (١/٣٨)، اللسان (جفا، شكا)، وتهذيب اللغة (١٠/٢٩٧).

(٢) سقط من ب.

(٣) في أ: وغيره لم يدغم.

وقرأ الباقون، وعاصم - فى رواية أبى بكر - : ﴿يُجَازَى﴾ بالياء، ﴿الْكَفُورُ﴾ رفع^(١).

قال أبو على: حجة ﴿يُجَازَى﴾، قوله - سبحانه - : ﴿جَزَيْتَهُمْ﴾ وهى قراءة الأعمش فيما زعموا. ومن قال: ﴿يُجَازَى﴾، فالمجازى: الله - عز وجل - وإن بنى الفعل للمفعول به، وهذا مثل قوله: ﴿حَقَّ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾ و ﴿فَزَعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾. وأما قوله: ﴿وهل يُجَازَى إِلَّا الْكَفُورُ﴾، والكفور وغيره [يُجَازَى على هذا فعله]^(٢)، وإنما خُصَّ الكفور بهذا؛ لأنَّ المؤمن قد يُكْفَر عنه ذنوبه بطاعاته؛ فلا يجازى على ذنوبه التى تُكْفَر، والكافر عمله يحبط فلا يكفر عن سيئاته كما يكفر عن سيئات المؤمن.

قال - تعالى - : ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١].

وقال: ﴿وَأَمَّاوُذُ بِمَا نَزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ﴾ [محمد: ٢].

وقال: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤].

وقال: ﴿وَنَنْجَاوُذُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَصْحَابِ الْجَنَّةِ وَعَدَ الصِّدْقِ الَّذِى كَانُوا يُوعَدُونَ﴾ [الأحقاف: ١٦].

وقال فى الكفار: ﴿أَصْلَحَ أَعْمَلُهُمْ﴾ [محمد: ١].

وقال: ﴿أَعْمَلُهُمْ كَرَمًا اِشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ [إبراهيم: ١٨].

﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلُهُمْ كَسَرَابٍ يَفْبِقَعُ﴾ [النور: ٣٩].

فالكافر يجازى بكلِّ سوءٍ يعمله، وليس كالمؤمن الذى يكفر عن بعض سيئاته بأعماله الصالحة.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٩)، الإعراب للنحاس (٦٦٥/٢)، البحر المحيط (٢٧١/٧)، التبيان للطوسى (٣٥١/٨)، التيسير للدانى (١٨١)، تفسير الطبرى (٥٧/٢٢)، تفسير القرطبى (٢٨٨/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٩٤)، الحجة لأبى زرعة (٥٨٧)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٩)، الغيث للصفافسى (٣٢٧)، الكشف للزمخشري (٢٨٥/٣)، الكشف للقيسى (٢٠٦/٢)، المجمع للطبرسى (٣٨٤/٨)، المعانى للفراء (٣٥٩/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٥٠/٢).

(٢) فى أ: يجرى على فعله.

وَأَمَّا إدغام الكسائي اللام فى النون، فجائز.

حكاه سيويوه، وذلك: «هَثْرَى»، من: «هل نرى»، فيدغم اللّام فى النون.
قال سيويوه: والبيان أحسن؛ قال: لَأَنَّهُ قد امتنع أن يُدْغِمَ فى التّون ما أدغمت فيه
سوى اللام. قال: فكأنّهم يستوحشون من الإدغام.
اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿رَبَّنَا بَعْدَ﴾ [١٩]:
فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو: ﴿بَعْدَ﴾ مشددة العين.
وقرأ نافع، وعاصم، وحزمة، والكسائي: ﴿بَعْدَ﴾.
[واختلف عن ابن عامر^(١)]:

حدّثنى أحمد بن محمد بن بكر قال: حدّثنا هشام بن عمار قال: حدّثنا أيوب بن
تميم وسويد بن عبد العزيز بإسناده عن ابن عامر: ﴿بَعْدَ﴾.
ابن ذكوان عنه: ﴿بَعْدَ﴾^(٢).

قال أبو على: ذكر سيويوه: «فَاعِلٍ» و «فَعْلٌ» قد يجيئان لمعنى؛ كقولهم: ضَاعِفٌ
وَضَعْفٌ؛ فيجوز أن يكون «بَاعِدٌ» و «بَعْدٌ» من ذلك.
وكذلك خلاؤه: قارب وقَرَّب، واللفظان جميعاً على معنى الطُّلب والدُّعاء.

والمعنى فى الوجهين على أنّهم كرهوا ما كانوا فيه من السّعة والخصب وكفاية
الكدح فى المعيشة، وهؤلاء ممّن دخل فى جملة قوله -عز وجل-: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا
مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ [القصص: ٥٨]، والبطر -فيما قال بعض الناس-:
كراهة الشّء من غير أن يستحقّ أن يُكرَه. وسؤالهم ما سألوا قريب من سؤال قوم
موسى: ﴿فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُثْبِتُ الْآلَافُ﴾ [البقرة: ٦١].

اختلفوا فى التخفيف والتشديد من قوله -عز وجل-: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِمْ﴾ [٢٠]:
فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿صَدَقَ﴾ خفيفة.

(١) سقط من أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٩)، الإعراب للنحاس (٦٦٦/٢)، الإملاء للعكبرى (٢/١٠٦)، البحر المحيط (٢٧٢/٧، ٢٧٣)، التبيان للطوسى (٣٥١/٨)، تفسير القرطبى (٢٩١/١٤)، تفسير الطبرى (٥٨/٢٢)، الكشف للزمخشري (٢٨٦/٣)، المجمع للطبرسى (٣٨٤/٨)، المحتسب لابن جنى (١٨٩/٢)، المعانى للفراء (٣٥٩/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٥٠/٢).

وقرأ عاصم، وحزمة، والكسائي: ﴿صَدَقَ﴾، مشددة^(١).

قال أبو علي: معنى التخفيف: أنه صَدَقَ ظَنُّهُ الذى ظَنُّهُ بهم من متابعتهم إِيَّاه إذا أغواهم؛ وذلك نحو قوله -سبحانه-: ﴿قَالَ فِيمَا آغَاوَيْتَنِى لِأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦]، ﴿وَلَا تُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٣٩] فهذا ظَنُّهُ الذى صدَّقوه^(٢)؛ لأنه لم يقل ذلك عن تيقن؛ فـ «ظَنُّهُ» على هذا ينتصب انتصاب المفعول به، ويجوز أن ينتصب انتصاب الظرف: صَدَقَ عليهم إبليسُ فى ظنه، ولا يكون متعدياً بـ «صَدَقَ» إلى المفعول به، وقد يقال: أصابَ الظنُّ، وأخطأَ الظنُّ.

ويدلُّ على ذلك: [من المنسرح]

أَلَّا لَمَعَى الَّذِى يَظُنُّ لَكَ الظُّ ظَنَّ كَانَ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا^(٣)
فهذا يدلُّ على إضافة «الظنِّ».

وقال الشاعر فى تعديته إِيَّاه إلى المفعول به: [من الطويل]

إِنْ كَانَ ظَنُّى صَادِقَى... ..
... ..

ووجه من قال: ﴿صَدَقَ﴾ بالتشديد، أنه نصب على أنه مفعول به، وعدى

«صَدَقَ» إليه؛ قال: [من الطويل]

فَإِنْ لَمْ أَصْدَقْ ظَنُّكُمْ بِتَيَقُّنٍ فَلَا سَقَتِ الْأَوْصَالِ مِنِّى الرِّوَاعِدُ
اختلفوا فى ضمِّ الألف وفتحها من قوله -عز وجل-: ﴿إِلَّا لِمَنْ أَدْرَكَكُمْ﴾

[٢٣]:

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٩)، الإعراب للنحاس (٦٦٨/٢)، الإملاء للعكبرى (٢/١٠٦)، البحر المحيط (٢٧٣/٧)، التبيان للطوسى (٣٥٢/٨)، التيسير للدانى (١٨١)، تفسير الطبرى (٦٠/٢٢)، تفسير القرطبى (٢٩٢/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٩٤) الحجة لأبى زرع (٥٨٨)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٩)، الغيث للصفافسى (٣٢٧)، الكشف للزمخشري (٢٨٦/٣)، الكشف للقيسى (٢٠٧/٢)، المجمع للطبرسى (٣٧٧/٨)، المعانى للفرأ (٣٦٠/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٥٠/٢).

(٢) فى أ: صدقه.

(٣) البيت لأوس بن حجر فى ديوانه ص (٥٣)، اللسان (حظرب، لمع)، وتهذيب اللغة (٢/٤٢٤)، وديوان الأدب (٢٧٣/١)، وكتاب الجيم (٢١٤/٣)، والكامل ص (١٤٠٠)، وذيل أمالى القالى ص (٣٤)، ومعاهد التنصيص (١٢٨/١)، ولأوس أو لبشر بن أبى خازم فى التاج (لمع)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (٢١٢/٥).
ويروى: «بك» بدلاً من «لك».

فقرأ ابن كثير، ونافع، [وابن عامر]^(١): ﴿أَذِنَ لَّهُ﴾ [بفتح الألف]^(٢).
وقرأ عاصم - في رواية الكسائي - عن أبي بكر عنه، وأبو عمرو، وحمزة،
والكسائي: ﴿أَذِنَ لَهُ﴾، برفع^(٣) الألف.

وروى يحيى وحسين وابن أبي أمية عن أبي بكر عن عاصم: بالفتح، وكذلك
روى حفص عن عاصم: بالفتح^(٤).

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿أَذِنَ﴾ فبنى الفعل للفاعل، أنه أسنده إلى ضمير
اسم الله تعالى، وقال: ﴿إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ [النبا: ٣٨]، وقال: ﴿إِلَّا
مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾ [النجم: ٢٦].

ومن قال: ﴿أَذِنَ﴾ يبنى الفعل للمفعول به، فهو يريد ذا المعنى؛ كما أن قوله:
﴿حَقَّقَ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾ [سبأ: ٢٣]، و: ﴿فَزَعَ﴾، و: ﴿وَهَلْ يُجَازَى إِلَّا الْكُفُورُ﴾
[سبأ: ١٧] [و: ﴿تُجْزَى﴾] واحد في المعنى، وإن اختلفت الألفاظ.

قال: قرأ حمزة وحده: ﴿وَهُمْ فِي الْعُرْفَةِ﴾ [٣٧] واحدة.

وقرأ الباقون: ﴿الْعُرْفَتِ﴾ جماعاً^(٥).

قال أبو علي: حجة حمزة في إفراده «الغرفة»، قوله - سبحانه -: ﴿أُولَئِكَ
يُحْزَنُونَ الْعُرْفَةَ بِمَا كَبَرُوا﴾ [الفرقان: ٧٥]؛ فكما أن «الغرفة» يُراد بها الجمع
والكثرة، كذلك قوله: ﴿وَهُمْ فِي الْعُرْفَةِ آمِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧] يُراد بها الكثرة واسم

(١) سقط من ب.

(٢) سقط من ب.

(٣) في ب: بضم.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٩)، الإعراب للنحاس (٦٧٠/٢)، البحر المحيط (٢٧٦/٧)،
التيان للطوسي (٣٥٦/٨)، التيسير للداني (١٨١)، تفسير الطبري (٦٢/٢٢)، تفسير
القرطبي (٢٩٥/١٤)، الغيث للصفاقسي (٣٢٧)، الكشف للزمخشري (٢٨٨/٣)،
الكشف للقيسي (٢٠٧/٢)، المجمع للطبرسي (٣٨٨/٨)، المعاني للأخفش (٤٤٤/٢)،
النشر لابن الجزري (٣٥٠/٢).

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٠)، الإعراب للنحاس (٦٧٨/٢)، البحر المحيط (٢٨٦/٧)،
التيان للطوسي (٣٦٤/٨)، التيسير للداني (١٨١)، تفسير القرطبي (٣٠٦/١٤)، الحجة
لابن خالويه (٢٩٥)، الحجة لأبي زرعة (٥٩٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٣٠)، الغيث
للصفاقسي (٣٢٨)، الكشف للزمخشري (٢٩٢/٣)، الكشف للقيسي (٢٠٨/٢)، المجمع
للطبرسي (٣٩٣/٨)، النشر لابن الجزري (٣٥١/٢) وفي ب: جماعة.

الجنس.

وحجة الجمع قوله: ﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا رَهْمَهُمْ عُرْفًا مِّنْ فَوْقِهَا عُرْفٌ مَّيْنَةٌ﴾ [الزمر: ٢٠] وقوله: ﴿كَبُرَتْ لَهُمْ مِّنَ الْجَنَّةِ عُرْفًا﴾ [العنكبوت: ٥٨]؛ فكما أن «عُرْفًا» جمع، كذلك «الغرفات» ينبغي أن يكون جمعًا.

فإن قلت: إن الغرفات قد تكون للقليل، واسم الجنس للكثير واستغراق الجميع. فإن الجمع بالألف والتاء كقوله - سبحانه -: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥].

وقول حسان: [من الطويل]

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْعُرُ^(١)

فهذا لا يريد إلا الكثرة؛ لأن ما عداها لا يكون موضع افتخار.

اختلفوا في همز ﴿الْتَاوُشُ﴾ [٥٢] وترك همزه:

فقرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وعاصم - في رواية حفص - : ﴿الْتَاوُشُ﴾ غير مهموز. وكذلك روى حسين الجعفي، والأعشى، والكسائي عن أبي بكر عن عاصم: بغير همز.

المفضل عن عاصم: مهموز، وقرأ عاصم - في رواية يحيى - عن أبي بكر، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي: بالهمز^(٢).

(١) جزء من صدر بيت وبعده:

.... يلمعن بالضحي وأسيفنا يقطرن من نجدة دما

ينظر: ديوانه ص (١٣١)، وأسرار العربية ص (٣٥٦)، وخزانة الأدب (١٠٦/٨)، وشرح الأشموني (٦٧١/٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٥٢١)، وشرح المفصل (٥/ ١٠)، والكتاب (٥٧٨/٣)، اللسان (جدا)، والمحتسب (١٨٧/١)، والمقاصد النحوية (٥٢٧/٤)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٣٥/١)، والخصائص (٢٠٦/٢)، والمقتضب (١٨٨/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٠)، الإعراب للنحاس (٦٨١/٢)، الإملاء للعكبري (٢/ ١٠٧)، البحر المحيط (٢٩٣/٧)، التبيان للطوسي (٣٧٢/٨)، التيسير للداني (١٨١)، تفسير الطبري (٧٣/٢٢)، تفسير القرطبي (٣١٦/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٩٥)، الحجة لأبي زرعة (٥٩١)، السبعة لابن مجاهد (٥٣٠)، الغيث للصفاقسي (٣٢٨)، الكشف للزمخشري (٢٩٦/٣)، الكشف للقيسي (٢٠٨/٢)، المجمع للطبرسي (٣٩٧)، المعاني للفراء (٣٦٥/٢)، النشر لابن الجزري (٣٥١/٢).

قال أبو علي: قوله -تعالى-: ﴿وَأَنَّى لَهُمُ التَّنَاطُشُ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾ كأنهم آمنوا حين لم ينتفعوا بالإيمان، كما قال: ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا لِّمَتِّهَا﴾ [الأنعام: ١٥٨] فكأنَّ المعنى: كيف يتناولونه من بُعْدٍ وهم لم يتناولوه من قُرْبٍ في حين الاختيار، والانتفاع بالإيمان؟! والتناوش: التناول، من «نُشْتُ، تَنُوشُ». قال: [من الرجز]

وَهِيَ تَنُوشُ الْحَوْضَ نَوْشًا مِنْ عَلَا^(١)

وقال: [من الطويل]

..... تَنُوشُ الْبَرِيرَ حَيْثُ نَالَ اهْتِصَارُهَا^(٢)

فمن لم يهمز جعله فاعلاً من «النوش» الذي هو التناول، ومن همز احتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون من «تنوش»، إلا أنه أبدل من الواو الهمزة؛ لانضمامها مثل: «أَقْتَت»، و: «أَذُورٍ»، ونحو ذلك.

والآخر: أن يكون من «النَّاشِ» وهو الطلبُ، والهمزة منه عين. قال رؤية: [من الرجز]

أَقَحَمَنِي جَارُ أَبِي الْخَامُوشِ
إِلَيْكَ نَاشُ الْقَدْرِ السَّنُوشِ^(٣)

(١) الرجز لأبي النجم العجلي في لسان العرب (علا)، ولغيلان بن حريث في خزانة الأدب (٩/٤٣٧)، واللسان (نوش)، والتاج (نوش)، وديوان الأدب (٢٢/٤)، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص (٥٠٣)، وأسرار العربية ص (١٠٣)، والأشباه والنظائر (٨/١٢٤)، وإصلاح المنطق ص (٤٣٢)، وخزانة الأدب (١٠/١٦٥)، ورصف المباني ص (٣٧١)، وشرح المفصل (٤/٧٣)، والكتاب (٣/٤٥٣)، والمنصف (١/١٢٤)، وأساس البلاغة (جوز)، والتاج (علا، فلا).

ويروى: «باتت» بدل «وهي».

(٢) عجز بيت لأبي ذؤيب الهذلي وصدره:

فما أم خشف بالعلاية شادن

ينظر: شرح أشعار الهذليين ص (٧١)، واللسان (نوش، علام) والتاج (نوش)، وبلا نسبة في المخصص (٤٥/١١).

ويروى: «طاب» بدل «نال».

(٣) الرجز في ديوانه ص (٧٨)، واللسان (خمش)، والتاج (خمش)، والمخصص (١٣/٥١)، وبلا نسبة في المخصص (١٣/٥١، ١٧٩).

فسره أبو عبيدة بطلبِ القدر، وحكى أبو الحسن -أيضاً- عن يونس، قال أبو الحسن: ولم أرَ العرب تعرفه.

وقرأ حفص عن عاصم: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ﴾ [٤٠] بالياء فيهما.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: بالنون فيهما^(١).

قال أبو على: حجة الياء أن قبله: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَسْطُ﴾ [٣٩] ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ﴾.

ووجه النون: أنه انتقال من لفظ الإفراد إلى الجمع؛ كما أن قوله -سبحانه-:

﴿أَلَا تَتَّخِذُوا مِن دُونِي وَكِيلاً﴾ [الإسراء: ٢] انتقال من الجمع إلى الإفراد، والجمع

ما تقدم من قوله -سبحانه-: ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى﴾ [الإسراء: ٢].

عباس عن أبي عمرو: ﴿قُلْ أَدْعُوا﴾ [٢٢] بكسر اللام^(٢).

قال أبو على: قد مضى القول في ذلك فيما تقدم.

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٠)، البحر المحيط (٢٨٦/٧)، التبيان للطوسي (٣٦٧/٨)، التيسير للداني (١٠٧)، الحجة لأبي زرعة (٥٩٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٣٠)، الغيث للصفاقسي (٣٢٨)، الكشاف للزمخشري (٢٩٣/٣)، الكشف للقيسي (٤٥٢/١)، النشر لابن الجزري (٢٥٧/٢).

(٢) ينظر: السبعة لابن مجاهد (٥٢٩)، الغيث للصفاقسي (٣٢٧)، إتحاف فضلاء البشر (٣٥٩).

بسم الله

ذكر اختلافهم في سورة الملائكة

قال: قرأ حمزة والكسائي: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ خفضاً [٣].

وقرأ الباقون: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ رفعاً^(١).

قال أبو علي: مَنْ قال ﴿غَيْرِ﴾ جعله صفة على اللفظ؛ وذلك حسن؛ لإتباعه الجَرَّ الجَرَّ، فأما الخبرُ على قولهما فيجوز أن يكون: ﴿يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [٣]، و «يرزقكم» في موضع [رفع]^(٢) على أنه الخبر.

ومن قال: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ احتمل الرفعُ غير وجه: يجوز أن يكون خبر المبتدأ، وارتفاع «غير» بأنه خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون صفة على الموضع، والخبر مضمَر تقديره: هل من خالق غير الله في الوجود أو العالم؟! ويجوز أن يكون «غير» استثناء، والخبر مضمَر؛ كأنه: هل من خالق إلا الله؟! والخبر مضمَر قبل؛ كقولك: ما خالق إلا الله، وموضع الجار والمجرور رفع بالابتداء، وزيادة هذا الحرف في غير الإيجاب كثير، نَحْو: «هل من رجل؟»، ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢] فقلوه: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ يدلُّ على جواز الاستثناء في «غير» من قوله -سبحانه-: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾، والخبر مضمَر كما كان مضمراً في قوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢].

اختلفوا في الياء والنون من قوله -جلَّ وعزَّ-: ﴿كَذَلِكَ يُجْزَى كُلُّ كَفُورٍ﴾ [٣٦]:

فقرأ أبو عمرو، ﴿كَذَلِكَ يُجْزَى﴾ بالياء، ﴿كُلُّ كَفُورٍ﴾ رفع.

وقرأ الباقون: ﴿يُجْزَى﴾ بالنون، ﴿كُلُّ كَفُورٍ﴾ نصباً^(٣).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦١)، الإعراب للنحاس (٦٨٤/٢)، الإملاء للعكبري (٢/ ١٠٧)، البحر المحيط (٣٠٠/٧)، التبيان للطوسي (٣٧٦/٨)، التيسير للداني (١٨٢)، تفسير القرطبي (٣٢٢/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٩٦)، الحجة لأبي زرع (٥٩٢)، الغيث للصفافسي (٣٢٨)، الكشف للزمخشري (٢٩٩/٣)، الكشف للقيسي (٢١٠/٢)، المجمع للطبرسي (٣٩٩/٨)، المعاني للفراء (٣٦٦/٢)، النشر لابن الجزري (٣٥١/٢).

(٢) سقط من ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٢)، البحر المحيط (٣١٦/٧)، التبيان للطوسي (٣٩٧/٨)، التيسير للداني (١٨٢)، الحجة لابن خالويه (٢٩٦)، الحجة لأبي زرع (٥٩٣)، السبعة لابن

قال أبو علي: وجه النون قوله - سبحانه - ﴿أَوَلَمْ نُنْعِمْكُمْ﴾ [فاطر: ٣٧] و«يُجْزَى» في المعنى مثل «تَجْزَى»، ومثله: ﴿فُرِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾ و: ﴿فَرَّعَ﴾، و«هَلْ يُجَازَى» و: ﴿تَجْزَى﴾، ومن حجة «يُجْزَى»، قوله: ﴿وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا﴾ [فاطر: ٣٦].

وقرأ أبو عمرو - وحده -: ﴿جَنَاتٌ عَدْنٍ يُدْخَلُونَهَا﴾ [٣٣] برفع الياء. وقرأ الباقون: ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾ بفتح الياء.

وروى عباس عن مطرف الشَّقْرِيِّ عن [معروف] ^(١) بن مشكان عن ابن كثير: ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾ [فاطر: ٣٣] مثل أبي عمرو. وقرأت على قنبل: ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾ بفتح الياء ^(٢).

قال أبو علي: ﴿جَنَّتٌ عَدْنٍ﴾ نكرة، ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾ و ﴿يَدْخَلُونَهَا﴾ صفة لها؛ لأنها جملة، والنكرات توصف بالجمَل، فمن قال: زيدا ضربه، لم يفعل ذلك في الصفة كما يفعله في الصلة.

وأجاز أبو عثمان: أزيذا أنت رجلٌ تضربه؟ ولم يُجز ذلك على أن «تضربه» صفة لـ: «رجل»، ولو كان صفة لم يجز فيه النصب، ولكن على أن تجعل كل واحد من «رجل» و «تضرب» خبراً، مثل: حُلُو حَامِضٌ، فإذا كان كذلك لم يكن صفة، وإذا لم يكن صفة لم يمتنع ذلك فيه كما يمتنع في ^(٣) الصفة، فأما ارتفاع «جَنَاتٍ» فيجوز أن يكون تفسيراً للفضل ^(٤)؛ كأنه قيل: ما ذلك الفضل ^(٥)؟ فقيل ^(٦): جَنَاتٌ، أي:

= مجاهد (٥٣٥)، الغيث للصفاقسي (٣٣٠)، الكشف للقيسي (٢/٢١٠)، المجمع للطبرسي (٨/٤١٠)، النشر لابن الجزري (٢/٣٥٢).

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٢)، البحر المحيط (٧/٣١٤)، التبيان للطوسي (٨/٣٩٣)، التيسير للداني (١٨٢)، تفسير القرطبي (١٤/٣٥٠)، الحجة لابن خالويه (٢٩٦)، الحجة لأبي زرعة (٥٩٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٣٤)، الغيث للصفاقسي (٣٢٩)، الكشف للزمخشري (٣/٣٠٩، ٣١٠)، الكشف للقيسي (٢/٢١١)، المجمع للطبرسي (٨/٤٠٧)، النشر لابن الجزري (٢/٢٥٢).

(٣) في أ: من.

(٤) في أ: للفوز.

(٥) في أ: الفوز.

(٦) في أ: فقال: هي.

جزاء جنات، [أو: دخول جنات] ^(١)، ويجوز أن تجعل الجنات بدلاً من الفضل ^(٢)؛ كائنه: ذلك هو جنات عدن، أى: دخول جنات عدن.
قرأ عاصم - فى رواية أبى بكر - ونافع: ﴿وَلَوْلُؤَا﴾ [٣٣] نصباً.
وكان عاصم - فى رواية أبى بكر - يهزم الواو الثانية، ولا يهزم الأولى.
المعلى عن أبى بكر عن عاصم: يهزم الأولى ولا يهزم الثانية، ضد رواية يحيى عن أبى بكر.

حفص عن عاصم يهزمهما.
المفضل عن عاصم: ﴿وَلَوْلُؤَا﴾ خفض، ويهزمهما.
[وكلهم قرأ: ﴿وَلَوْلُؤَا﴾ بالجر] ^(٣) غير نافع، وعاصم فى رواية أبى بكر ^(٤).
قال أبو على: ﴿مِنْ ذَهَبٍ وَلَوْلُؤَا﴾ [٣٣] [نصب «لؤلؤاً»] ^(٥) على الموضع؛ لأنه إذا قال: ﴿يَحْمَلُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾ [فاطر: ٣٣] كان بمنزلة: يحملون فيها أساور.
وقيل: إن أكثر التفسير على الجر: ﴿أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلَوْلُؤَا﴾، وقد قدمنا ذكر ذلك، وتخفيف الهمز وتحقيقه.

اختلفوا فى الجمع والتوحيد من قوله - عز وجل -: ﴿فَهُمْ عَلَى يَنَابِتٍ مِّنْهُ﴾ [٤٠]:
فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وحمة: ﴿عَلَى يَنَابِتٍ﴾ واحدة.
وقرأ نافع وابن عامر، وأبو بكر عن عاصم، والكسائي: ﴿يَنَابِتٍ﴾ جماعاً.
حفص عن عاصم: ﴿يَنَابِتٍ﴾ واحدة.
المفضل عن عاصم: ﴿عَلَى يَنَابِتٍ﴾ جماعاً ^(٦).

(١) سقط فى ب.

(٢) فى أ: الفوز.

(٣) فى أ: وكلهم يخفض ويهزمهما.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٢)، الإعراب للنحاس (٦٩٨/٢)، التبيان للطوسى (٣٩٥/٨)، التيسير للدانى (١٥٦)، الحجة لابن خالويه (٢٥٢، ٢٩٦)، الحجة لأبى زرع (٥٩٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٣٥)، الغيث للصفافسى (٣٢٩)، الكشف للقيسى (١١٧/٢، ١١٨)، النشر لابن الجزرى (٣٢٦/٢).

(٥) سقط من ب.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٢)، الإعراب للنحاس (٧٠٢/٢)، البحر المحيط (٣١٨/٧)، التبيان للطوسى (٣٩٧/٨)، التيسير للدانى (١٨٢)، تفسير القرطبى (٣٥٦/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٩٦)، الحجة لأبى زرع (٥٩٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٣٥)، الغيث

قال أبو علي: وجهُ الإفراد: أن يجعلَ ما في الكتاب، أو ما يأتي به النَّبِيُّ ﷺ بينة، على لفظ الإفراد، وإن كانت عدة أشياء؛ كما قال: ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ يَمِينِهِ مِنْ رَبِّي﴾ [هود: ٢٨، ٨٨]، و: ﴿فَدَجَّاءُ نَكَمٍ بَيْنَهُ مِنَ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٧٣، ٨٥].

فأما قوله -سبحانه-: ﴿جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ﴾ فإنما هو على قوله: ﴿فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ﴾ [آل عمران: ١٨٤] فلأنَّ مع كل [واحد من الأنبياء] ^(١) بينة؛ فإذا جُمِعُوا جُمِعَتِ البَيِّنَةُ لجمعهم. وقال -سبحانه-: ﴿حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ الْآيَةُ. رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ﴾ [البينة: ١ - ٢]، وزعموا أنَّ في مصحف عبد الله بالهاء؛ فهذا دليل على الإفراد، والجمع في «البينات» على أنَّ في الكتاب ضروباً من البينة؛ فجمع لذلك.

قرأ حمزة -وحده-: ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئُ وَلَا...﴾ [٤٣] ساكنة الهمزة، [و:]: ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا﴾ [٤٣] مرفوعة الهمزة.

وقرأ الباقون: بالكسر في الهمزة الأولى وبالضم في الثانية ^(٢).

قال أبو علي: التقدير في قوله -عزَّ وجلَّ-: ﴿أَسْتَكْبَارًا فِي الْأَرْضِ﴾ [٤٣]: اسْتَكْبَرُوا استكباراً في الأرض، ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئُ﴾، أى: مكروا المكر السيئ، فأضيف المصدر إلى صفة المصدر، المعنى: ومكروا المكر السيئ؛ ألا ترى أنَّه قد جاء بَعْدَ: ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [٤٣]؟! فكما أنَّ «السَّيِّئَ» صفةٌ للمصدر، كذلك الذى قبل. تقديره: ومكروا المكر السيئ.

وكذلك قوله: ﴿أَفَأَمِنَ الَّذِينَ مَكَرُوا السَّيِّئَاتِ﴾ [النحل: ٤٥] تقديره: الذين مكروا

= للصفافسى (٢٣٠)، الكشاف للزمخشري (٣/٣١٢)، الكشف للقيسى (٢/٢١١)، المجمع للطبرسى (٨/٤١٠)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٥٢).

(١) فى ب: شىء.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٢)، الإعراب للنحاس (٢/٧٠٣)، الإملاء للعبرى (٢/١٠٨)، البحر المحيط (٧/٣١٩)، التبيان للطوسى (٨/٤٠١)، التيسير للدانى (١٨٢، ١٨٣)، تفسير الطبرى (٢٢/٩٥)، تفسير القرطبى (١٤/٣٥٨)، الحجة لابن خالويه (٢٩٧)، الحجة لأبى زرة (٥٩٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٣٥)، الغيث للصفافسى (٣٣٠)، الكشاف للزمخشري (٣/٣١٢)، الكشف للقيسى (٢/٢١٢)، المجمع للطبرسى (٨/٤١٢)، المعانى للفراء (٢/٣٧١)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٥٢).

المكرات السيئات. إِلَّا أَتُكَ إِذَا أَضْفَتَ إِلَى «السَّيِّئِ» قَدَّرْتَ الصِّفَةَ وَصَفًا لشيء غير «المكر» ؛ كما أَنَّ مَنْ قَالَ: دار الآخرة، وجانب الغربي، قَدَّرَهُ كَذَلِكَ، فحذف المصدرَ من قوله: المكرات السيئات، وأقام صفته مقامه ؛ فوَقَّعَتِ الإِضَافَةُ إِلَيْهِ، كما كانت تقع على موصوفه [الذي هو المصدر] ^(١).

فأما قراءة حمزة: ﴿وَمَكَّرَ السَّيِّئُ﴾ وإسكانه الهمزة في الإدراج، فإنَّ ذلك يكون على إجرائها في الوصل مُجْرَاهَا في الوقف ؛ فهو مثلُ: [من الرجز] سَبَسَبَا ^(٢).....

و: [من الرجز]

عَيْنَهْلَ ^(٣).....

و: [من الرجز]

الْقَصَبَا ^(٤).....

و: [من الرجز]

جَدَبَا ^(٥).....

وهو في الشعر كثير.

ومِمَّا يَقْوَى ذلك: أَنَّ قَوْمًا قَالُوا في الوقف: أَفَعَى وَأَفَعَوُ، فأبدلوا من الألف الواو والياء، ثم أجروها في الوصل مجراها في الوقف، فقالوا: هذا أَفَعَوُ يا هذا؛ فكذلك عَمِلَ حمزة بالهمزة في هذا الموضع ؛ لأنها كالألف في أنها حرف علة، كما أَنَّ الألف كذلك. ويقوَى مقاربتها الألف أَنَّ قَوْمًا يبدلون منها الهمزة في الوقف فيقولون: رأيت رَجُلًا ورأيت حُبْلًا.

(١) سقط في ب.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

(٥) وتمام الرجز:

لقد خشيت أن أرى ...

والرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص(١٦٩)، والكتاب (٤/١٧٠)، والتاج (جذب، خصب)، ولربيعه بن صبح في شرح شواهد الإيضاح ص(٢٦٥)، ولأحد الاثنين في المقاصد النحوية (٤/٥٤٩)، وبلا نسبة في اللسان (جذب، خصب)، وشرح المفصل (٦٩/٩).

ويحتمل وجهًا آخر: وهو أن تجعل «يَبِيْءٌ وَلَا» من قوله: ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئُ وَلَا﴾ بمنزلة «إِبِلٍ»، ثم أسكن الحرف الثاني كما أُسْكِنَ^(١) من «إِبِلٍ»؛ لتوالي الكسرتين إحداهما ياء قبلها ياء؛ فخفف بالإسكان لاجتماع الياءات والكسرات، كما خففت العربُ نحو ذلك بالحذف من نحو: أُسَيْدِي، وبالقلب في [نحو]^(٢): رَحَوِي، ونُزِلَ حركةُ الإعراب بمنزلة غير حركة الإعراب.

كما فعلوا في قولهم: [من السريع]

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ
[ومن السريع أيضًا:]

وَقَدْ بَدَأَ هُنَاكَ مِنَ الْمِثْرِ
[ومن البسيط]

وَلَا تَغْرِفُكُمْ الْعَرَبُ
وكما أن حركة غير الإعراب نزلت منزلة حركة الإعراب في نحو: رُدُّ، وَفَرٌّ،

وَعَضٌ. فأدغم كما أدغم «يَعَضُّ»، و «يفرّ»؛ لما تعاقب حركات غير الإعراب على لامها، وهى حركة التقاء الساكنين، وحركة الهمزة المخففة، وحركة النونين؛ فنزلت هذه الحركات منزلة حركة الإعراب حتى أدغم فيما يتعاقب عليه فيها، كما أدغم المعرب.

وكذلك نزلت حركة الإعراب منزلة غير حركة الإعراب، في أن استجيز فيها من التخفيف ما استجيز في غيرها، وليس يختل بذلك دلالة الإعراب؛ لأنَّ الحكم بمواضعها معلوم كما كان معلومًا في المعتل، والإسكان للوقف.

فإذا ساغ ما ذكرنا في هذه القراءة من التأويل لم يَسْغُ لقائل أن يقول: إنَّه لحنٌ. ألا ترى أنَّ العربَ قد استعملت^(٦) ما في قياس ذلك؟! فلو جاز لقائل أن يقول: إنَّه لحنٌ، للزمه أن يقول: إنَّ قولَ مَنْ قَالَ: أَفْعَوْ - في الوصل - لحنٌ، فإذا كان

(١) في أ: يسكن.

(٢) سقط من ب.

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

(٥) تقدم.

(٦) في أ: استعملوا.

ما قرأ به على قياس ما استعملوه فى كلامهم المنثور، لم يكن لحنًا، [وإذا لم يكن لحنًا] ^(١) لم يكن لقادح بذلك قدح، وهذه القراءة وإن كان لها مخلص من الطعن، فالوجه قراءة الحرف على ما عليه الجمهور فى الدرج، ويقال: «سَيِّئٌ» مثل «سَيِّدٍ»، ويخفّف كما يخفّف. قال أبو زيد: سؤته أسوءه مَسَاءَةً، وقال أبو عبيدة: ﴿يَحْيَىٰ الْمَكْرُ السَّيِّئُ﴾: لا ينزل إلا بأهله.

* * *

بسم الله

ذكر اختلافهم في سورة يس

قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وحفص عن عاصم: ﴿يَسْ﴾ [١] و: ﴿تْ﴾ [القلم: ١] نونهما ظاهرة.

الحلواني عن هشام بن عمار عن ابن عامر: لا يبين النون.

الأعشى عن أبي بكر عن عاصم: يبين النون.

الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: لا يبين النون فيهما، وروى حسين الجعفي عن

أبي بكر عن عاصم: يبين النون، والكسائي لا يبين النون.

وكان حمزة، والكسائي: يُميلان الياء في ﴿يس﴾ غير مفرطين. وحمزة إلى الفتح

أقرب من الكسائي في ﴿يس﴾.

وقياس قول أبي بكر عن عاصم: ﴿يس﴾ بالإمالة.

وكان ابن كثير، ونافع، وعاصم في رواية حفص، وأبو عمرو، وابن عامر

يقراءون: ﴿يَسْ﴾ مفتوحة الياء.

نافع قراءته وسط من ذلك.

وقال ورش، وقالون: الياء مفتوحة شيئاً.

وقال محمد بن إسحاق وابن جُمّاز: الياء مفتوحة والنون مُبَيَّنَّة في السورتين

جميعاً.

وقال يعقوب بن جعفر [عن نافع] ^(١): النون فيهما غير مُبَيَّنَّة ^(٢).

قال أبو علي: من بين النون في ﴿يَسْ﴾ فإنما جاز ذلك، وإن كانت النون الساكنة

تخفى مع حروف الفم ولا تُبَيَّن؛ فإنما بينه لأن هذه الحروف مبينة على الوقف.

ومما يدلُّك على ذلك استجارتهم فيها الجمع بين ساكنين، كما يجتمعان في

(١) من السبعة.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٣)، البحر المحيط (٣٢٣/٧)، التبيان للطوسي (٤٠٣/٨)، التيسير للداني (١٨٣)، الحجة لأبي زرعة (٥٩٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٣٨)، الفهيد للصفاحسي (٣٣٢)، الكشف للزمخشري (٣١٣/٣)، الكشف للقيسي (١٨٨/١)، المجمع للطبرسي (٤١٤/٨)، النشر لابن الجزري (٧٠/٢).

الكلم التى يوقف عليها، ولولا ذلك لم يجز فيها [التبيين]^(١).

فكما جاز فيها الجمع بين الساكنين من حيث كان التقدير فيهما^(٢) الوقف كذلك استجيز معها تبين النون فى الدّرج؛ لأنّ التّقدير فيها الوقف. فكما جاز التبيين فى الوقف؛ كذلك جاز التبيين فى هذه الحروف من حيث كان فى تقدير الوقف. وأما قول مَنْ لم يبيّن؛ فلأنّه وإن كان فى تقدير الوقف، لم يقطع فيه همزة الوصل؛ وذلك قولهم: ﴿اللَّهُ. اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١، ٢]؛ ألا ترى أنّهم حذفوا همزة الوصل، ولم يشبّوها كما لم يشبّوها مع غيرها من الكلم التى توصل؟! فلا يكون التقدير فيها الوقف عليها.

وكذلك قالوا: واحد اثنان، فحذفوا همزة الوصل؛ فكذلك لم يبيّن النون مَنْ لم يبيّن؛ لأنّها قد صارت فى تقدير الوصل من حيث حذفت معها همزة الوصل؛ فإذا صارت فى تقدير الوصل، وجب ألا تبين معها النون، كما لم تبين مع سائر الكَلِم التى ليست بحروف هجاء.

وأما القول فى انتحاء فتحة الياء من ﴿يس﴾ نحو الكسرة فقد مضى القول فيه. وممّا يحسن إمالة الفتحة فيها نحو الكسرة، أنّهم قالوا: يا زيد، فى النداء، فأمالوا الفتحة نحو الكسرة، والألف نحو الياء، وإن كان قولهم: «يا» حرفاً على حرفين، والحروف التى على حرفين لا يُمال منها شيء، نحو: «لا»، و «ما»؛ فإذا كانوا قد أمالوا ما لا يمال من الحروف من أجل الياء، فأنّ يُميلوا الاسم الذى هو «يا» من ﴿يس﴾ أجدر؛ ألا ترى أنّ هذه الحروف أسماء لما يلفظ به^(٣)؟!

ومَنْ لم يُمل؛ فلأنّ كثيراً من الناس لا يميلون.

اختلفوا فى الرّفْع والنصب من قوله -تعالى-: ﴿نَزِيلُ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ﴾ [٥]:

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم فى رواية يحيى [بن آدم] عن أبى بكر: ﴿نَزِيلُ الْعَزِيزِ﴾ رفعاً.

حفص عن عاصم، والكسائى عن أبى بكر عن عاصم، وحمزة، وابن عامر، والكسائى: ﴿نَزِيلُ الْعَزِيزِ﴾ نصباً.

(١) فى أ: الجمع بينهما.

(٢) فى أ: فيها.

(٣) فى أ: بها.

قال أبو علي: مَنْ رفع فعلى: هو تنزيلُ العزيز، أو على: تنزيلُ العزيزِ الرحيم هذا. والنصب على: نُزِّلَ تنزيلُ العزيز.

اختلفوا فى ضَمِّ السَّيْنِ وفتحها من قوله -تعالى-: ﴿سَدًّا﴾ [٩]:
فقرأ حمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم: ﴿سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾ مفتوحة السين.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿سُدًّا﴾ و ﴿سُدًّا﴾ مضمومتى السين^(١).
قال أبو علي: قال أبو الحسن: [الضَّم] ^(٢) أكثر القراءتين واللغتين.
وحكى عن بعض المفسرين: ما كان من الخالق، فهو «سُدٌّ» بالضَّم، وما كان من البناء مفتوح. وقال غيره: «السُدُّ» بالضَّم فى كلِّ ما صَنَعَ الله والعباد، وهما سواء.
وقال العجاج: [من الرجز]

سَيْلُ الْجَرَادِ السُّدَّ يَزْتَادُ الْخُضْرُ^(٣)

يريد: زعموا قطعة من الجراد سَدَّ بطيرانه الأفق.

قال أبو علي: فقوله: السُدُّ، يجوز أن يجعله صفة ك: «الحُلُو» و «المُر»، ويجوز أن يكون يريد: ذى السُدِّ، أى: يَسُدُّ الأفق كما يَسُدُّ السُدُّ، فحذف المضاف. وإن كان السُدُّ مصدرًا جاز أن تصفه به. والمصدر -فيما زعم بعض أهل اللغة- السُدُّ، سدده سُدًّا.

وقال بعضهم: السُدُّ: فعلُ الإنسان، وخلقُه المسدودُ: السُدُّ.

وقيل فى تفسيره قولان:

أحدهما: أنَّ جماعةً أرادوا بالنبي ﷺ سوءًا، فحال الله بينهم وبينه؛ فجعلوا بمنزلة من هذه حاله. والآخر: أنَّ الله -عز وجل- وصف ضلالتهم؛ فقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِي

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٣)، البحر المحيط (٣٢٥/٧)، التبيان للطوسي (٤٠٤/٨)، التيسير للداني (١٨٣)، تفسير الطبرى (٩٨/٢٢)، تفسير القرطبي (١٠/١٥)، الحجة لابن خالويه (٢٩٨)، الحجة لأبى زرة (٥٩٦)، السبعة لابن مجاهد (٥٣٩)، الغيث للصفاسى (٣٣٢)، الكشف للزمخشري (٣١٦/٣)، الكشف للقيسى (٢١٤/٢)، النشر لابن الجزرى (٣١٥/٢).

(٢) سقط من أ.

(٣) الرجز فى ديوانه (٨٠/١، ٨١)، والتنبيه والإيضاح (٢٧/٢)، وبلا نسبة فى اللسان (سد)، وجمهرة اللغة ص(١١١)، وأساس البلاغة (سد).

أَعْنَقِيهِمْ أَغْلَالًا ﴿٨﴾ [يس: ٨] فأمسكوا أيديهم عن الإنفاق؛ كما قيل في اليهود: ﴿عَلَّتْ
أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا﴾ [المائدة: ٦٤].

ويقوى هذا الوجه قوله - سبحانه -: ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [١٠].
اختلفوا في التخفيف والتثقيل من قوله - جلّ وعزّ -: ﴿فَعَزَّزْنَا بِالشِّمِّ﴾ [١٤]:
فقرأ عاصم - في رواية أبي بكر - والمفضل [عن عاصم]: ﴿فَعَزَّزْنَا﴾ خفيفة.
وقرأ الباقر، وحفص عن عاصم: ﴿فَعَزَّزْنَا﴾ مشددة الزاى^(١).

قال أبو علي: قال بعضهم: عَزَّزْنَا: قوينا وكثّرنا. وأما عَزَّزْنَا: فغلبنّا؛ من قوله:
﴿وَعَزَّيْنَا فِي الْخِطَابِ﴾ [ص: ٢٣].

وقال جرير: [من الوافر]

أَعَزُّكَ بِالْحِجَازِ وَإِنْ تَسَهَّلَ بِغَوْرِ الْأَرْضِ تُنْتَهَبِ انْتِهَابًا^(٢)
المفضل عن عاصم: ﴿أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ﴾ [١٩] بهمزة بعدها ياء والكاف مشددة.

وقرأ عاصم، وحمة، والكسائي، وابن عامر: ﴿أَيْنَ﴾ بهمزتين.

وقرأ نافع، وأبو عمرو، وابن كثير: بهمزة بعدها ياء.

وكان أبو عمرو يمدّ.

وابن كثير لا يمدّ.

واختلف عن نافع وقد بين^(٣).

قال أبو الحسن: معناه: حيث ذُكِّرْتُمْ.

قال: وفي بعض الحروف: ﴿ولا يفلح الساحر أين أتى﴾ [طه: ٦٩].

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٣)، الإعراب للنحاس (٧١٣/٢)، الإملاء للعكبري (٢/ ١٠٩)، البحر المحيط (٣٢٦/٧)، التبيان للطوسي (٤٠٩/٨)، التيسير للداني (١٨٣)، تفسير القرطبي (١٤/١٥)، الحجة لابن خالويه (٢٩٨)، الحجة لأبي زرع (٥٩٧)، السبعة لابن مجاهد (٥٣٩)، الغيث للصفاقسي (٣٣٢)، الكشف للزمخشري (٣١٧/٣)، الكشف للقيسي (٢١٤/٢)، المجمع للطبرسي (٤١٧/٨)، المعاني للفراء (٣٧٤/٢)، تفسير الرازي (٥١/٢٦) النشر لابن الجزري (٣٥٣/٢).

(٢) ينظر ديوانه (٨٢٥/٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٤)، الإعراب للنحاس (٧١٥/٢)، الإملاء للعكبري (٢/ ١٠٩)، البحر المحيط (٣٢٨)، التبيان للطوسي (٤١٣/٨)، تفسير القرطبي (١٧/١٥)، المجمع للطبرسي (٤١٨/٨)، المحتسب لابن جني (٢٠٥/٢)، المعاني للفراء (٣٧٤/٢)، النشر لابن الجزري (٣٥٣/٢).

وَمَنْ قَالَ: ﴿أَيْنَ دُكِّرْتُمْ﴾ فَإِنَّمَا هِيَ «إِنْ» التى للجزاء دخلت عليها ألف الاستفهام، والمعنى: إِنْ [ذكرتم] تَشَاءُمْتُمْ؛ لِأَنَّ ﴿نَطِيرُنَا بِكُمْ﴾ معناه: تَشَاءُمْنَا بِكُمْ؛ فَكَأَنَّهُمْ قَالُوا: أَيْنَ دُكِّرْتُمْ تَشَاءُمْتُمْ؟! فحذف الجواب؛ لتقدم ما يدل عليه، وأصل «نَطِيرُنَا»: تفعلنا، من الطائر عند العرب الذى به يتشاءمون، ويتمنون، وقد تقدم ذكر ذلك.

وقد قرأ من غير السبعة: ﴿أَنَّ دُكِّرْتُمْ﴾ بفتح «أَنَّ»، والمعنى: أَلَّا نَ دُكِّرْتُمْ تَشَاءُمْتُمْ؟! وأما الهمزة وتخفيفها وتحقيقها فقد مر ذكرها فى مواضع. اختلفوا فى نصب الرء ورفعها من قوله -عز وجل-: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ﴾ [٣٩]: فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو: ﴿وَالْقَمَرُ﴾ رفعاً. وقرأ الباقون: ﴿وَالْقَمَرُ﴾ نصباً^(١).

قال أبو على: الرفع على قوله: وآية لهم القمر قدرناه منازل، مثل قوله: ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمْ أَيْلٌ سَلَخَ مِنْهُ النَّهَارُ﴾ [يس: ٣٧]، وكأنَّ التقدير: وآية لهم الليل نسلخ منه النهار، وآية لهم القمر قدرناه منازل؛ فهو على هذا أشبه بالجمل التى قبلها. والقول فى «آية» أنها ترتفع بالابتداء، و «لهم» صفة للنكرة، والخبر مضمّر تقديره: وآية لهم فى المُشَاهِدِ أو فى الوجود. وقوله: ﴿أَيْلٌ سَلَخَ مِنْهُ النَّهَارُ﴾... وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ: تفسير للآية؛ كما أنَّ قوله: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ [المائدة: ٩] تفسير للوعد، و ﴿لِلَّذِكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] تفسير للوصية.

وَمَنْ نصب فقد حمّله سبويه على: زَيْدًا ضَرَبْتُهُ، قال: وهو عربى. ويجوز فى نصبه وجه آخر، وهو أن تحمله على «نسلخ» الذى هو خبر المبتدأ، على ما أجازته سبويه من قولهم: زيد ضربته وعمرو أكرمته - [وعمرًا أكرمته]^(٢) - على أن تحمله مرة على الابتداء، ومرة على الخبر الذى هو جملة من فعل وفاعل،

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٥)، الإعراب للنحاس (٧٢١/٢)، الإملاء للعبرى (٢/ ١٠٩)، البحر المحيط (٣٣٦/٧)، التبيان للطوسى (٤١٩/٨، ٤٢٠)، التيسير للدانى (١٨٤)، تفسير الطبرى (٥/٢٣)، تفسير القرطبى (٢٩/١٥)، الحجة لابن خالويه (٢٩٨)، الحجة لأبى زرع (٥٩٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٠)، الغيث للصفاقسى (٣٣٢)، الكشاف للزمخشري (٣/٣٢٢)، الكشف للقيسى (٢/٢١٦)، المجمع للطبرسى (٨/ ٤٢٣)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٥٣).

(٢) سقط من ب.

وهي «تجرى» من قوله -تعالى-: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾ [يس: ٣٨] ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ﴾ ^(١) [يس: ٣٩].

اختلفوا في إثبات الهاء وإسقاطها من قوله -عز وجل-: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [٣٥]:

فقرأ عاصم - في رواية أبي بكر - وحمزة، والكسائي: ﴿وَمَا عَمِلْتُ﴾ بغير هاء.
وقرأ الباقون، وحفص عن عاصم: ﴿عَمِلَتْهُ﴾ بالهاء.
القول: إن أكثر ما جاء في التنزيل من هذا على حذف الهاء، كقوله: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، [و:] ﴿وَسَلَّمَ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ أَصْطَفَى﴾ [النحل: ٥٩]، و: ﴿أَيْنَ شُرَكَائُكُمْ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٢٢]، و: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ [هود: ٤٣] - فكل على إرادة الهاء وحذفها.
وقد جاء الإثبات في قوله: ﴿إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وكذلك قوله: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥]، وموضع «ما» -على هذا- جزئ تقديره: ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم. ويجوز أن تقدّر «ما» نافية؛ فيكون المعنى: ليأكلوا من ثمره، ولم تفعله أيديهم.
ويقوى ذلك: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ. ءَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾ [الواقعة: ٦٣، ٦٤] وَمَنْ قَدَّرَ هذا التقدير لم يكن صلة، وإذا لم يكن صلة لم يقتضِ الهاء الرجعة إلى الموصول.

اختلفوا في قوله - عز وجل -: ﴿يَخْصِمُونَ﴾ [٤٩]:

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو: ﴿يَخْصِمُونَ﴾ بفتح الياء والخاء، غير أن أبا عمرو كان يختلس حركة الخاء قريباً من قول نافع.

وقرأ عاصم، والكسائي، وابن عامر: ﴿يَخْصِمُونَ﴾ بفتح الياء وكسر الخاء، وهذه رواية خلف وغيره عن يحيى عن أبي بكر.

وقرأ نافع: ﴿يَخْصِمُونَ﴾ ساكنة الخاء مشددة الصاد.

ورش: ﴿يَخْصِمُونَ﴾: بفتح الياء والخاء مشددة الصاد.

وقرأ حمزة: ﴿يَخْصِمُونَ﴾ ساكنة الخاء خفيفة الصاد.

(١) في نسخة (ب) قوله: والله سبحانه وتعالى أعلم، نجز الجزء السادس من كتاب الحجة للقرءاء، والله الموفق.

حدّثني أحمد بن محمد بن صدقة، قال: حدّثنا أحمد بن جبير، قال: حدّثني أبو بكر عن عاصم أنه قرأ: ﴿يَخْصُمُونَ﴾ بكسر الياء والخاء، و ﴿يَهْدَى﴾ [يونس: ٣٥] بكسر الياء والهاء^(١).

مَنْ قرأ: ﴿يَخْصُمُونَ﴾ حذف الحركة من الحرف المدغم، وألقاها على الساكن الذي قبلها، وهذا أحسن الوجوه بدلالة قولهم: رَدٌّ، وَفَرٌّ، وَعَعْضٌ، فألقوا حركة العين على الساكن.

وَمَنْ قال: ﴿يَخْصُمُونَ﴾ حذف الحركة، إِلَّا أَنَّهُ لم يُلْقِها على الساكن كما ألقاها الأول، وجعله بمنزلة قولهم: ﴿لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَهَا﴾ [الجن: ٨] حذف الكسرة من العين، ولم يُلْقِها على الحرف الذي قبلها، فلمَّا لم يُلْقِها على ما قبلها التقى ساكنان؛ فحرَّك الحرف الذي قبل المدغم.

وَمَنْ قال: ﴿يَخْصُمُونَ﴾ جمع بين الساكنين: الخاء والحرف المدغم. وَمَنْ زعم أَنَّ ذلك ليس في طاقة اللسان ادعى ما يُعْلَمُ فساده بغير استدلال. فَأَمَّا مَنْ قرأ: ﴿يَخْصُمُونَ﴾ فتقديره: يخصم بعضهم بعضًا، فحذف المضاف، وحذف المفعول به كثير في التنزيل وغيره. ويجوز أن يكون المعنى: يَخْصُمُونَ مُجَادِلُهُمْ عند أنفسهم، فحذف المفعول به، ومعنى «يَخْصُمُونَ»: يغلبون في الخصام خصومهم.

فَأَمَّا ﴿يَخْصُمُونَ﴾ فعلى قول مَنْ قال: أنت تَخْصِمُ، تريد: تختصم، فحذف الحركة وحرَّك الخاء لالتقاء الساكنين؛ لَأَنَّهُ لم يُلْقِ الحركة المفتوحة على الفاء، وكَسَرَ الياء آتَى للمضارعة ليتبعها كسرة الخاء، كما قالوا: أَجْوُوك، وَأَنْبُوكَ، وهو مُنْحَدِرٌ من الجبل.

وقالوا في هذا الباب: ﴿مُرْدَفِينَ﴾ [الأنفال: ٩]، فأتبعوا حركة الراء حركة الميم فضمُّوها، وهذا ينبغي أن يكون على مَنْ قال: رَدٌّ، فحذف الحركة ولم يُلْقِها على

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٥)، الإعراب للنحاس (٧٢٤/٢)، البحر المحيط (٣٤٠/٧)، التيسير للداني (١٨٤)، تفسير الطبري (١١/٢٣)، تفسير القرطبي (٣٨/١٥)، الحجة لابن خالويه (٢٩٨، ٢٩٩)، الحجة لأبي زرة (٦٠٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٤١)، الغيث للصفاقسي (٣٣٢)، الكشف للزمخشري (٣/٣٢٥)، الكشف للقيسي (٢/٢١٧)، المجمع للطبرسي (٤٢٦/٨)، المعاني للفراء (٣٧٩/٢)، النشر لابن الجزري (٣٥٤/٢).

ما قبلها، وهذه اللّغة رواها سيبويه عن الخليل وهارون .
فإن قلت: إنّ الياء لا تكسر كما تكسر الحروف الأخرى التى للمضارعة .
ألا ترى أن مَنْ قال: نَعْلَم، لم يقل: نِغْلَم؟!
قيل: إن هذه الياء قد كُسِرَتْ فى مواضع، فمن ذلك أن سيبويه حكى: هو يئى،
فكسر الياء، وقالوا: هو يِنَجَلُ. فصيروها من قولهم يوجل، للياء؛ فكَذلك قولهم:
﴿يَخْصُمُونَ﴾.

وعلى هذا قوله: [من الرجز]
تَكْتَبَانِ فى الطَّرِيقِ لَامَ الْفِ^(١)

فهذا من الحركات التى للإتباع .
قال:

قرأ حمزة والكسائى: ﴿فى ظُلِّلٍ﴾ [٥٦].

وقرأ الباقون: ﴿فى ظِلَلٍ﴾ بكسر الظاء^(٢).

أما «الظُّلل» فجمع «ظُلَّة»؛ كغُرْفَة وغُرْف، وقُرْبَة وقُرْب، وجُورَة وجُور، وفى

(١) الرجز فى خزانة الأدب (٩٩/١) المقتضب (٣٧٢/١)، (٣٥٧/٣)، والعقد (٣٤٧/٦)،
والموشح (١٧٧)، والخصائص (٢٩٧/٣)، وشرح شواهد الشافية (٢٢٣/٢)، وشرح
شواهد المغنى (٢٦٧)، الكتاب (٢٦٦/٣)، والهمع (٦٩/٢)، والدرر اللوامع (٨٥/٢)،
ومغنى اللبيب (٣٧٠/٢) رقم (٥٩٩).

يقول الخليل: إذا تهجيت فالحروف حالها كحالها فى المعجم والمقطع، تقول: لَامَ،
أَلَفَ، قَافَ لَامَ ثم استشهد بالبيت: تَكْتَبَانِ فى الطَّرِيقِ لَامَ الْفِ (الكتاب ٢٦٦/٣)، ووجه
ابن جنى هذا البيت فى سر صناعة الإعراب بوجهين آخرين فقال: إنما أراد كأنهما تخطان
حروف المعجم لا يريد بعضها دون بعض، وقد يمكن أنه أراد بقوله لَامَ أَلَفَ شكل (لا) فإنه
تلقاه من أفواه العامة؛ لأن الخط ليس له تعلق بالعرب ولا عنهم يؤخذ. وصواب النطق به
(لا). هامش (المقتضب ٣٧٢/٣).

واستشهد سيبويه بالبيت على نقل حركة الهمزة فى كلمة (أَلَفَ) إلى الحرف السابق لها؛
وهو ميم كلمة (لَامَ) التى كانت ساكنة، كما هو حال الحروف المقطعة: أنها تنطق ساكنة
موقوفاً عليها. (الكتاب ٢٦٦/٣).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٦)، البحر المحيط (٣٤٢/٧)، التبيان للطوسى (٤٢٧/٨)،
التيسير للدانى (١٨٤)، تفسير الطبرى (١٤/٢٣)، تفسير القرطبى (٤٤/١٥)، الحجة لابن
خالويه (٢٩٩)، الحجة لأبى زرعة (٦٠١)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٢)، (٣٢٧/٣)،
الكشف للقيسى (٢١٩/٢)، المجمع للطبرسى (٤٢٨/٨)، المعانى للفراء (٣٨٠/٢)،
النشر لابن الجزرى (٣٥٥/٢).

التنزيل: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠].
وأما «ظلال» فيحتمل أمرين:

يجوز أن يكون جمع «ظَلَّةٍ»؛ كعُلبَة وعِلَاب، وجُفْرَة وجِفَار، وبرُمة وبرَام؛ فيكون على هذا معنى القراءتين واحداً.

ويجوز أن يكون «ظلالٌ» جمع «ظِلَلٍ»، وفي التنزيل: ﴿يَنْفَعُوا ظِلَلَهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ﴾ [النحل: ٤٨]، وقال: [من الطويل]

تَتَّبِعُ أَفْيَاءَ الظُّلَالِ عَشِيَّةً عَلَى طُرُقٍ كَأَنَّهُنَّ سُبُوبٌ^(١)
عاصم، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي: ﴿وَأَنْ أَعْبُدُونِي﴾ [٦١] بكسر النون.
وقرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر، والكسائي: ﴿وَأَنْ أَعْبُدُونِي﴾ بضم النون.
وكلهم قرأ بالياء، وكذلك هي في كلِّ المصاحف^(٢).

قال أبو علي: الضَّم والكسر حسنان، وقد مضى القول في ذلك، وأما إثبات الياء، فَإِنَّ الإثبات والحذف مذهبان، فإذا ثبت الياء في الخط أخذ به دون الآخر. اختلفوا في التَّخْفِيفِ والتَّثْقِيلِ من قوله -عزَّ وجلَّ-: ﴿جِبَلًا كَثِيرًا﴾ [٦٢]:
فقرأ ابن كثير، وحمزة، والكسائي: ﴿جُبَلًا﴾ مضمومة الجيم، والباء، مخففة اللام.

وقرأ أبو عمرو، وابن عامر: ﴿جِبَلًا﴾ بضم الجيم وتسكين الباء.
وقرأ نافع وعاصم: ﴿جِبَلًا﴾ بكسر الجيم، والباء، مشددة اللام^(٣).
قال أبو عبيدة: ﴿أَضَلُّ مِنْكُمْ جِبَلًا كَثِيرًا﴾ مثقل، وبعضهم لا يثقل، ويضم الحرف الأول، ويسكن الثاني، ومنهم مَنْ يضمُّ الأول والثاني ولا يثقل، قال: ومعناهُنَّ: الخلق والجماعة. وقال التَّوْرِي: يقال: جُبَلًا، وجُبَلًا، وجِبَلًا،

(١) تقدم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٦)، الإعراب للنحاس (٧٣٠/٢)، الحجة لابن خالويه (٢٩٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٢)، الغيث للصفاقسي (٣٣٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٦)، الإعراب للنحاس (٧٣٠/٢)، البحر المحيط (٣٤٤/٧)، التبيان للطوسي (٤٣٠/٨)، التيسير للداني (١٨٤)، تفسير الطبري (١٦/٢٣)، تفسير القرطبي (٤٧/١٥)، الحجة لابن خالويه (٢٩٩)، الحجة لأبي زرعة (٦٠٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٢)، الغيث للصفاقسي (٣٣٢)، الكشف للزمخشري (٣٢٨/٣)، الكشف للقيسي (٢١٩/٢)، المجمع للطبرسي (٤٣١/٨)، النشر لابن الجزري (٣٥٥/٢).

وَجَبَلًا. وحكى غير التوزى: جِبَلًا، وقال: هو جمع جِبَلَةٍ. اختلفوا فى التخفيف والتثقيب من قوله -عز وجل-: ﴿نُنَكِّسُهُ فِي الْخَلْقِ﴾ [٦٨]:

فقرأ حمزة: ﴿نُنَكِّسُهُ﴾ مشدداً.

واختلف عن عاصم:

فروى أبو بكر عنه مشدداً.

وكذلك روى عنه حفص أيضاً.

وكذلك قال أبو الربيع الزهرانى عن حفص، وأبو حفص عمرو بن الصباح عن حفص عن عاصم: مشدداً.

وروى هبيرة عن حفص عن عاصم مخففة.

على بن نصر عن أبان عن عاصم: ﴿نُنَكِّسُهُ﴾ خفيف^(١).

قال قتادة: نُنَكِّسُهُ فى الخلق؛ لكى لا يعلم بعد علم شيئاً، يعنى: الهرم. غيره: معناه: مَنْ أطلنا عمره نَكَّسْنَا خلقه؛ فصار بدل القوة ضعفاً، وبدل الشباب هرمًا.

قال أبو الحسن: نُنَكِّسُهُ، وهو كلام العرب، قال: وقال الأعمش: نُنَكِّسُهُ فى الخلق، قال أبو الحسن: ولا يكادون يقولون: نَكَّسْتُهُ، إلا لما يقلب فيجعل رأسه أسفل.

قال غير أبى الحسن: أنكر أبو عمرو: ﴿نُنَكِّسُهُ﴾.

قرأ نافع، وأبو عمرو - فى رواية عباس بن الفضل - عنه: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [٦٨] بالتاء، وقرأ الباقون: بالياء ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾^(٢).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٦)، البحر المحيط (٣٤٥/٧)، التبيان للطوسى (٤٣٢/٨)، التيسير للدانى (١٨٥)، تفسير الطبرى (١٨/٢٣)، تفسير القرطبى (٥١/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣٠٠)، الحجة لأبى زرعة (٦٠٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٣)، الغيث للصفاقسى (٣٣٢)، الكشف للزمخشرى (٣/٣٢٩)، الكشف للقيسى (٢/٢٢٠)، المجمع للطبرى (٤٣١/٨)، المعانى للفراء (٣٨١/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٥٥/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٦)، البحر المحيط (٣٤٥/٧)، التبيان للطوسى (٤٣٣/٨)، التيسير للدانى (١٨٥)، تفسير الطبرى (١٩/٢٣)، تفسير القرطبى (٥١/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣٠٠)، الحجة لأبى زرعة (٦٠٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٣)، الغيث للصفاقسى =

وجه الياء على: قُلْ لَهُمْ: ﴿أَفَلَا يَعْلَمُونَ﴾ والتاء؛ لقوله: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ﴾ [يس: ٦٠] ﴿أَفَلَا تَعْلَمُونَ﴾.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله: ﴿أَنَا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفَالِكِ﴾ [٤١]:
فقرأ نافع وابن عامر: ﴿ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ جماعة.
وقرأ الباقر: ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ واحدة^(١).

الذرية: تكون جمعاً وتكون واحداً، فالواحد قوله: ﴿هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً﴾ [آل عمران: ٣٨] فهذا بمنزلة ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ [مريم: ٥ - ٦].
والجماعة يدل عليها قوله: ﴿ذُرِّيَّةٌ ضَعَفًا﴾ [النساء: ٩]، فمن جمع؛ فكما جمع أسماء الجمع، ومن لم يجمع ما كان جمعاً في المعنى؛ فكما تفرد أسماء الجمع ولا تجمع.

وقرأ عاصم وحده - في رواية أبي بكر -: ﴿لَمَسْخَنَاهُمْ عَلَى مَكَانَاتِهِمْ﴾ [٦٧] جمعاً جماعة.

وحدثني موسى بن إسحاق قال: حدثنا هارون بن حاتم قال: حدثنا عبيد الله بن موسى عن شيان عن عاصم: ﴿مَكَاتِهِمْ﴾ واحدة، المفضل مثله.
حفص عن عاصم: واحدة أيضاً.

وكذلك قرأ الباقر على التوحيد أيضاً: ﴿مَكَاتِهِمْ﴾^(٢).
من أفرد؛ فلائنه مصدر، والمصادر تفرد في موضع الجمع؛ لأنه يُراد به الكثرة، كما يراد ذلك في سائر أسماء الأجناس.

= (٣٣٢)، الكشف للقيسي (٤٢٩/١)، النشر لابن الجزري (٢/٢٥٧).
(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٥)، الإعراب للنحاس (٧٢٢/٢)، البحر المحيط (٧/٣٣٨)، التبيان للطوسي (٨/٤٢٢)، التيسير للداني (١٨٤)، الحجة لابن خالويه (٣٠٠)، الحجة لأبي زرع (٦٠٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٠)، الغيث للصفاقسي (٣٣٢)، الكشف للقيسي (٢/٢١٧)، المجموع للطبرسي (٨/٤٢٦)، النشر لابن الجزري (٢/٢٧٣).
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٦)، البحر المحيط (٧/٣٤٤)، التبيان للطوسي (٨/٤٣٢)، التيسير للداني (١٠٧)، تفسير القرطبي (١٥/٥٠)، الحجة لابن خالويه (٣٠٠)، الحجة لأبي زرع (٦٠٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٢)، الغيث للصفاقسي (٣٣٢)، الكشف للزمخشري (٣/٣٢٨، ٣٢٩)، الكشف للقيسي (١/٤٥٢)، المجموع للطبرسي (٨/٤٣١)، النشر لابن الجزري (٢/٢٦٣، ٣٥٥).

وَمَنْ جَمَعَ؛ فَلَأَنَّهُمْ قَدْ جَمَعُوا مِنَ الْمَصَادِرِ شَيْئًا نَحْوُ: الْحُلُومِ، وَالْأَلْبَابِ.
 قرأ نافع: ﴿لِيُنْذِرَ مَنْ كَانَ حَيًّا﴾ [٧٠] بالتاء.
 وقرأ الباقون: ﴿لِيُنْذِرَ﴾ بالياء^(١).

وجه التاء: أَنَّهُ خُطَابُ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَنْ قَالَ: ﴿لِيُنْذِرَ﴾، أَرَادَ: الْقُرْآنَ، وَمَعْنَى
 ﴿مَنْ كَانَ حَيًّا﴾: مِنَ الْمُؤْمِنِينَ؛ لِأَنَّ الْكُفَّارَ أَمُوتَ؛ كَمَا قَالَ: ﴿أَمُوتُ عِزُّ أَحْيَاؤُ﴾
 [النحل: ٢٦]، وَقَالَ: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢].
 قرأ ابن عامر، والكسائي: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [٨٢] نصبًا.
 وقرأ الباقون: ﴿فَيَكُونُ﴾ رفعًا^(٢).

أَمَّا الْكَسَائِيُّ فَإِنَّهُ يَحْمِلُ نَصْبَ «فَيَكُونُ» عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنْ «أَنْ»، وَلَا يَنْصِبُ
 «فَيَكُونُ» إِذَا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ «أَنْ» فَيَحْمِلُ عَلَيْهَا.
 وَأَمَّا ابْنُ عَامِرٍ، فَإِنَّهُ يَنْصِبُ «فَيَكُونُ» كَانَ قَبْلَهَا «أَنْ» أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَقَدْ ذَكَرْنَا قَوْلَهُ
 فِيمَا تَقَدَّمَ.

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٦)، الإعراب للنحاس (٧٣٣/٢)، البحر المحيط (٣٤٦/٧)،
 التبيان للطوسي (٤٣٣/٨)، التيسير للداني (١٨٥)، تفسير القرطبي (٥٥/١٥)، الحجة
 لابن خالويه (٣٠٠)، الحجة لأبي زرعة (٦٠٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٤)، الغيث
 للصفاقسي (٣٣٢)، الكشف للزمخشري (٣٣٠/٣)، المجمع للطبرسي (٤٣١/٨) تفسير
 الرازي (١٠٥/٢٦)، النشر لابن الجزري (٣٥٥/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٧)، الإعراب للنحاس (٧٣٦/٢)، البحر المحيط (٣٤٩/٧)،
 التبيان للطوسي (٤٣٧/٨)، التيسير للداني (١٣٧)، تفسير القرطبي (٦٠/١٥)، الحجة
 لابن خالويه (٣٠٠)، الحجة لأبي زرعة (٦٠٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٤)، الغيث
 للصفاقسي (٣٣٢)، الكشف للزمخشري (٣٣٢/٣)، الكشف للقيسي (٢٦٠/١)، النشر
 لابن الجزري (٢٢٠/٢).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ

ذكر اختلافهم في سورة والصافات

قرأ أبو عمرو إذا أدغم، وحمزة على كل حال: ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا﴾. فَالزَّاجِرَاتِ زُجْرًا. فَالْتَّالِيَاتِ ذُكْرًا ﴿[١-٣] [و]﴾ ﴿وَالذَّارِيَاتِ ذُرْوًا﴾ [الذاريات: ١].

وقرأ أبو عمرو وحده: ﴿وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا﴾ [العاديات: ١] مُدْغَمًا، [و] ﴿فَالْمُغِيرَاتِ ضُبْحًا﴾ [العاديات: ٣] ﴿فَالْمُلْقِيَاتِ ذُكْرًا﴾ [المرسلات: ٥]، [و] ﴿وَالسَّابِحَاتِ سَبْحًا﴾ فَالسَّابِقَاتِ سَبْقًا ﴿[النازعات: ٣، ٤] [مُدْغَمًا] (١)﴾.

[عباس عن أبي عمرو: لا يدغم شيئاً من ذلك: ﴿فَالْمُلْقِيَتِ ذُكْرًا﴾، [و] ﴿وَالسَّابِحَتِ سَبْحًا﴾ فَالسَّابِقَتِ سَبْقًا. (٢)]

وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم والكسائي: بإظهار التاء في ذلك كله (٣). قال الشيخ: قال قتادة: ﴿وَالصَّفَّاتِ صَفًّا﴾ قال: الملائكة صفوف في السماء و﴿فَالزَّاجِرَتِ زَجْرًا﴾: ما زَجَرَ الله عنه في آي القرآن (٤)، و﴿فَالْتَّالِيَتِ ذُكْرًا﴾: ما يَتْلَى مِنْ آي القرآن.

قال أبو عبيدة: «كل شيء في السماء والأرض لم (٥) يُضَمَّ قُتْرِيهِ فهو صاف، والتالي: القارئ».

قال أبو علي: إدغام التاء في الصاد حسن؛ لمقاربة الحرفين؛ ألا ترى أنهما من طَرَف اللسان وأصول الثنايا، ويجتمعان في الهمس؟! والمُدْغَمُ فيه يزيد على المدغم بَخَلَّتَيْنِ هما: الإطباق والصفير، وَحَسُنَ أَنْ يُدْغَمَ الْأَنْقَصُ فِي الْأَزِيدِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ

(١) سقط من ب.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٧)، الإعراب للنحاس (٧٣٧/٢)، البحر المحيط (٣٥٢/٧)، التبيان للطوسي (٤٤٠/٨)، التيسير للداني (١٨٥)، تفسير القرطبي (٦١/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣٠٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٦)، الغيث للصفاقسي (٣٣٤)، الكشف للزمخشري (٣٣٤/٣)، الكشف للقيسي (١٥٠/١)، المجمع للطبرسي (٤٣٦/٨)، المعاني للفراء (٣٨٢/٢)، تفسير الرازي (١١٤/٢٦)، النشر لابن الجزري (٣٠٠/١).

(٤) أخرجه جريب (٤٦٧/١٠)، (٤٦٨)، (٢٩٢٤٩) و (٢٩٢٥٤) و (٢٩٢٥٧).

وذكره السيوطي في الدر (٥١٠/٥)، وعزه لعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم.

(٥) في أ: مما لم.

يدغم الأزيد صَوْتَا في الأنقص.

ألا ترى أن الطاء والذال والتاء والظاء والذال [والتاء] ^(١) يُدْغَمْنَ في الصاد والسين والزاي، ولا تدغم الصاد وأختها فيهن؛ لزيادة الصاد وأختها عليهن في الصغير، وكذلك تدغم اللام في الرء ولا تدغم الرء في اللام؛ لزيادة التكرير في الرء؟! فقد علمت فيما ذكرَ حُسْنَ إدغام التاء في الصاد.

وإدغام التاء في الزاي في قوله - جل ثناؤه -: ﴿فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا﴾ حَسَنٌ؛ لأن التاء مهموسة، والزاي مجهورة، وفيها زيادة صَفِيرٍ كما كان في الصاد، وكذلك حُسْنَ إدغام التاء في الذال في قوله - تعالى -: ﴿فَالثَّالِيَاتِ ذِكْرًا﴾، [و] ﴿وَالذَّارِيَاتِ ذُرْوًا﴾؛ لاتفاقهما في أنهما من طرف اللسان وأصول الثنايا.

فأما إدغام التاء في الضاد في قوله: ﴿وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا﴾، فإن التاء أقرب إلى الذال [وإلى] ^(٢) الزاي منها إلى الضاد؛ لأن الذال والزاي والصاد من حروف طرف اللسان وأصول الثنايا، والضاد أبعد منهن؛ لأنها من وسط اللسان، ولكن حُسْنَ إدغام ^(٣) التاء فيها؛ لأنَّ الضاد تَفْشِي الصوت بها واتسع واستطال ^(٤)، حتى اتصل صوتها بأصول الثنايا وطرف اللسان، فأدغم التاء فيها وسائر حروف طرف اللسان وأصول الثنايا إلا حروف الصغير، فإنها لم تدغم في الضاد، ولم تدغم الضاد في شيء من هذه الحروف؛ لِمَا فيها من زيادة الصوت، فَكَّرَهُ ^(٥) إدغامها فيما أدغم فيها من هذه الحروف؛ لِمَا فيها من التَفْشِي والاستطالة، حتى اتصلت بأصول الثنايا، مع أنها من وسط اللسان.

قال: وسَمِعْنَاهُمْ يَنْشُدُونَ: [من الرجز]

نَارَ فَضْجَتِ ضَجَّةَ رَكَائِيهِ ^(٦)

فأما الإدغام في ﴿السَّابِحَاتِ سَبْحًا﴾، و﴿السَّابِقَاتِ سَبْقًا﴾، فَحَسَنٌ؛ لمقاربة

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: الإدغام.

(٤) في ب: وطال.

(٥) في ب: فكثر.

(٦) الرجز للقتاني في شرح أبيات سيويه (٤١٧/٢)، وبلا نسبة في الكتاب (٤٦٥/٤)، والمقرب (١٢/٢)، والممتع في التصريف (٦٩١/٢).

الحروف، وأما^(١) مَنْ قرأ بالإظهار في هذه، وترك إدغامها؛ فذلك لاختلاف المخارج، وأن المدغم فيه ليس بلازم، فلم يدغموا؛ لتباين المخارج وانتفاء اللزوم. ألا ترى أنهم يَبَيِّنُوا نحو: اقْتَتَلَ وإن كان من كلمة واحدة؛ لَمَّا لَمْ تلزم التاء هذا البناء؟! فكان من كلمتين منفصلتين أجدر بالبيان.

اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ﴾ [٦]:

فقرأ حمزة وعاصم - في رواية حفص - : ﴿بِزِينَةٍ﴾ خفض منونة، ﴿الْكَوَاكِبِ﴾ بكسر الباء.

وقرأ عاصم - في رواية أبي بكر - : ﴿بِزِينَةٍ﴾ خفض ﴿الكواكب﴾ بفتح الباء. وقرأ الباقون: ﴿بِزِينَةِ الكواكب﴾ مضافاً^(٢).

قال أبو علي: مَنْ قال: ﴿بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ﴾ جعل «الكواكب» بدلاً من «الزينة»؛ لأنها هِيَ [هِيَ]^(٣)، كما تقول: مررت بأبي عبد الله زيد.

وَمَنْ قال: ﴿بِزِينَةِ الكواكب﴾ أعمل «الزينة» في «الكواكب»، والمعنى: بأن زِينَتَا الكواكب فيها. ومثْلُ ذلك قوله -تعالى-: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبٍ. يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤، ١٥]، ومثله: ﴿مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٣] تقديره: ما لا يملك أن يرزق شيئاً.

فأما قوله -تعالى-: ﴿قَدْ أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا. رَسُولًا﴾ [الطلاق: ١٠، ١١] فيجوز أن يكون «الرسول» بدلاً من «الذكر»؛ كما كان الكواكب بدلاً من «الزينة»، والمعنى: ذا ذكر رسولاً، ويجوز أن يكون كقوله: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبٍ. يَتِيمًا﴾.

فأما قوله -عز وجل-: ﴿أَلَمْ تَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا. أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا﴾ [المرسلات: ٢٥، ٢٦] فإن كان «الكِفَاتُ» مصدرًا ل: «كَفَّتْ» - كما أن «الكِتَابُ» مصدر ل: «كَتَبَ» - فقد

(١) في ب: فأما.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٧)، الإعراب للنحاس (٧٣٨/٢)، الإملاء للعكبري (٢/ ١١٠)، البحر المحيط (٣٥٢/٧)، التبيان للطوسي (٤٤٠/٨)، التيسير للداني (١٨٦)، تفسير الطبري (٢٣/٢٤)، تفسير القرطبي (١٥/٦٤)، الحجة لابن خالويه (٣٠٠)، الحجة لأبي زرعة (٦٠٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٦)، الغيث للصفافسي (٣٣٤)، الكشف للقيسي (٢/٢٢١)، المجمع للطبرسي (٨/٤٣٦)، تفسير الرازي (٢٦/١١٩)، النشر لابن الجزري (٢/٣٥٦).

(٣) سقط في أ.

انتصب ﴿أَحْيَاءُ﴾ به، والمعنى: تكفّت أحياء، كما أن قوله - سبحانه -: ﴿أَوْ إِطْعَنِي فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾، تقديره: أو أن يطعم مسكيناً، وقد قيل: إن «الكِفَات» جمع «الكافّة» ف: «أحياء» على هذا منتصب بالجمع كقوله: [من الرمل]
 ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفْرَ ذَنبِهِمْ غَيْرُ فُخْرٍ^(١)
 وَمَنْ قَالَ: ﴿بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ﴾ أضاف المصدر إلى المفعول به؛ كقوله: ﴿مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]، و ﴿سُؤَالِ نَجِيكَ﴾ [ص: ٢٤].
 ولو جاء: [أو]^(٢) إِطْعَامُ يَتِيمٍ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ - جاز في القياس، والمعنى: بأن زينا الكواكب فيها.

اختلفوا في التشديد والتخفيف من قوله - سبحانه -: ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ [٨]:
 فقرأ حمزة والكسائي، وعاصم - في رواية حفص - : ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ مشددة.
 وقرأ الباقون وعاصم - في رواية أبي بكر - : ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ خفيفة^(٣).
 قال أبو علي: ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾، إنما: هو «لا يسمعون»، فأدغم التاء في السين، وقد تقدم [ذُكِرَ]^(٤) حُسْنُ إدغام التاء في السين، وقد^(٥) يسمع ولا يسمع؛ فإذا نفى التَّسْمَعُ عنهم فقد نفى سَمْعَهُم من جهة التسمع ومن جهة غيره؛ فهو أبلغ.
 ويقال: سمعت الشيء واستمعته، كما تقول: حَقَرْتُهُ واحْتَقَرْتُهُ، وشَوَيْتُهُ واشْتَوَيْتُهُ.

(١) البيت لطرفة في ديوانه ص (٥٥)، وخزانة الأدب (٨/١٨٨)، والدرر (٥/٢٧٤)، وشرح أبيات سيويه (١/٦٨)، وشرح التصريح (٢/٦٩)، وشرح المفصل (٦/٧٤)، (٧٥)، والكتاب (١/١١٣)، والمقاصد النحوية (٣/٥٤٨)، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص (٣٥٧)، وأوضح المسالك (٣/٢٢٧)، وشرح الأشموني (٢/٣٤٣)، وجمع الهوامع (٢/٩٧).

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٨)، الإعراب للنحاس (٢/٧٣٩)، الإملاء للعكبري (٢/١١٠)، البحر المحيط (٧/٣٥٣)، التبيان للطوسي (٨/٤٤١)، التيسير للداني (١٨٦)، تفسير الطبري (٢٣/٢٤)، تفسير القرطبي (١٥/٦٥)، الحجة لابن خالويه (٣٠١)، الحجة لأبي زرعة (٦٠٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٧)، الغيث للصفاسي (٣٣٤)، الكشف للزمخشري (٣/٣٣٥)، الكشف للقيسي (٢/٢٢١)، المجمع للطبرسي (٨/٤٣٦)، المعاني للفراء (٢/٣٨٢)، تفسير الرازي (٢٦/١٢٣)، النشر لابن الجزري (٢/٣٥٦).

(٤) سقط من أ.

(٥) في ب: في.

[وقد] ^(١) قال - تعالى -: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: ٢٠٤].

وقال: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ [الأنعام: ٢٥].

فتعدى الفعل مرة بـ: «إلى» ومرة بـ: «اللام»، كقوله: ﴿وَهَدَيْنَهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٨٧]، و ﴿لِحَمْدِ اللَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾ [الأعراف: ٤٣].

وقال - تعالى -: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾ [النحل: ٦٨]، وقال: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥]، فتعدى الفعل مرة بـ: «إلى» ومرة بـ: «اللام»، ولا فضل بين فَعَلْتُ ^(٢) وافْتَعَلْتُ [في ذلك] ^(٣)؛ لاتفاقهما في التعدى.

ومن حُجَّة مَنْ قرأ: ﴿يَسْمَعُونَ﴾: قوله - تعالى -: ﴿إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمْعَرُولُونَ﴾ [الشعراء: ٢١٢] فالسَّمْع مصدر سَمِعَ ^(٤).

[اختلفوا في قوله - جل وعز -: ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾ [١٢] في ضم التاء وفتحها] ^(٥):
فقرأ حمزة والكسائي: ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾ بضم التاء، وقرأ الباقون: ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾؛
بفتح التاء ^(٦).

قال أبو علي: مَنْ فتح فقال: ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾؛ فالمعنى: بل عَجِبْتَ من إنكارهم البعث وهم يسخرون، أو عَجِبْتَ من نزول الوحي عليك وهم يسخرون.

والضم - فيما زعموا - قِرَاءَةٌ عَلَى وَعَبْدِ اللَّهِ وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَرَوَى عَنْ شُرَيْحٍ
إِنْكَارُهُ ^(٧)، وأنه قال: إِنَّ اللَّهَ لَا يَعْجِبُ.

وقد احتج بعضهم للضم بقوله: ﴿وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾ [الرعد: ٥]، وليس

(١) سقط من ب.

(٢) في ب: وأفعلت.

(٣) سقط من ب.

(٤) في أ: يسمع.

(٥) في ب: واختلفوا في ضم التاء وفتحها من قوله تعالى: بل عجبت.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٨)، الإعراب للنحاس (٧٤١/٢)، البحر المحيط (٣٥٤/٧)،

التيبان للطوسي (٤٤٤/٨)، التيسير للداني (١٨٦)، تفسير القرطبي (٦٩/١٥)، الحجة

لابن خالويه (٣٠١)، الحجة لأبي زرعة (٦٠٦)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٧)، الكشف

للمزمخشري (٣٣٧/٣)، الكشف للقيسي (٢٢٣/٢)، المجمع للطبرسي (٤٣٩/٨)،

المعاني للفراء (٣٨٤/٢)، تفسير الرازي (١٢٦/٢٦)، النشر لابن الجزري (٣٥٦/٢).

(٧) في ب: إنكار له.

فى هذا دلالة على [أن الله]^(١) سبحانه أضاف العجب إلى نفسه؛ ولكن المعنى: وإن تعجب فعجب قولهم عندكم. والمعنى فى الضم: أن إنكار البعث والنشر - مع ثبات القدرة على الابتداء والإنشاء ويبيّن ذلك عند من استدل - عجب عندكم، ومما تقولون فيه هذا النحو من الكلام إذا ورد عليكم مثله، كما أن قوله: ﴿أَسْمِعْ يَوْمَ وَأَنْصُرْ﴾ [مريم: ٣٨]، معناه: أن هؤلاء ممن تقولون أنتم فيه هذا النحو من الكلام، وكذلك قوله: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥] عند من لم يجعل اللفظ على الاستفهام، وعلى هذا النحو قوله - سبحانه -: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١] و ﴿وَيْلٌ يَّوْمَئِذٍ لِّلْكَاذِبِينَ﴾ [المرسلات: ١٥]. وقوله: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤].

ولا يجوز أن يكون العجب فى وصف القديم سبحانه كما يكون فى وصف الإنسان؛ لأنّ العجب فىنا إنما يكون إذا شاهدنا ما لم نشاهد مثله، ولم نعرف سببه، وهذا منتف عن القديم سبحانه.

اختلفوا فى قوله - جل وعز -: ﴿وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزِفُونَ﴾ [٤٧] فى فتح الزاى وكسرها:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ابن عامر: ﴿يُنْزِفُونَ﴾ [بضم الياء] وفتح الزاى، ههنا، وفى الواقعة [١٩].

وقرأ عاصم ههنا: ﴿يُنْزِفُونَ﴾، [بضم الياء] وفتح الزاى، وفى الواقعة: ﴿يُنْزِفُونَ﴾، [بكسر الزاى مثل حمزة].

وقرأ [حمزة]^(٢) والكسائي: ﴿يُنْزِفُونَ﴾ بضم الياء فى الموضعين^(٣) جميعاً وكسر الزاء.

(١) فى ب: أنه.

(٢) سقط فى أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٩)، الإعراب للنحاس (٧٤٨/٢)، البحر المحيط (٣٦٠/٧)، التبيان للطوسى (٤٥٣/٨)، التيسير للدانى (١٨٦)، تفسير الطبرى (٣٥/٢٣)، تفسير القرطبى (٧٩/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣٠٢)، الحجة لأبى زرعة (٦٠٨)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٧)، الغيث للصفاقسى (٣٣٤)، الكشف للزمخشري (٣٤٠/٣)، الكشف للقيسى (٢٢٤/٢)، المجمع للطبرسى (٤٤٢/٨)، المعانى للفراء (٣٨٥/٢)، تفسير الرازى (١٣٧/٢٦)، النشر لابن الجزرى (٣٥٧/٢).

قال أبو علي: يقال: أنزَفَ الرجل على معنيين:
أحدهما: أنه يراد به سَكِرَ.

وأنشد أبو عُبَيْدَةَ: [من الطويل]

لَعَمْرِي لَئِنْ أَنْزَفْتُمْ أَوْ صَحَوْتُمْ لَيْسَ النَّدَامَى كُنْتُمْ آلَ أَبَجَرَا
فمقابلته له ب: «صحوتم» يدل على إرادته: «سكرتم».

والآخر: أنزَفَ؛ إِذَا نَفَذَ شَرَابَهُ، ومعنى «أنزف»: صار ذا نَفَادٍ لشرابه؛ كما أن
الأول معناه: النفاذ من عقله.

وقول حمزة والكسائي: ﴿يُنْزِفُونَ﴾ يجوز أن يراد به: لا يسكرون عن شربها،
ويجوز أن يراد: لا ينفذ ذلك عندهم، كما يَنْفَذُ شراب أهل الدنيا، فإذا كان معنى:
﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧]، لَا تَغْتَالُ عقولهم - حمل قول حمزة والكسائي:
﴿لَا يُنْزِفُونَ﴾ في «الصافات» على: [لا] ^(١) يَنْفَذُ شربهم؛ لَأَنَّكَ إِنْ حملته على أنهم
لا يسكرون، صِرَتْ كأنك كررت: يسكرون، مرتين.

وإن حملت: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ على: لا تَغْتَالُ صحتهم؛ ولا تصيبهم عنها العِلَلُ
التي تحدث عن شربها - كما نرى أن عاصمًا ذهبَ إليه - حملت: ﴿يُنْزِفُونَ﴾ في
«الصافات» على أنهم لا يسكرون، ويقال للسكران: منزوف.

وفى الواقعة قال: ﴿يُنْزِفُونَ﴾، أى: لا ينفذ شربهم؛ لأنه قد تَقَدَّمَ أنهم
لا يصيبهم فيها الصداغ. وقوله: ﴿لَا يُصَدِّعُونَ عَنَّا﴾ [الواقعة: ١٩] كتأويل قوله فى
«الصافات»: لا تَغْتَالُ صحتهم؛ فيصرف: ﴿لَا يُنْزِفُونَ﴾ فى «الصافات» إلى أنه:
لا يَنْفَذُ شربهم.

وأما مَنْ قرأ: ﴿وَلَا يُنْزِفُونَ﴾ فى الموضعين، فإنه أراد: لا يسكرون، وهو مثل:
لا يُضْرَبُونَ، وليس «يُفْعَلُونَ» من «أفعل»؛ أَلَا تَرَى أن «أنزَفَ» الذى معناه: سكر،
و«أنزف» الذى يراد به: نَفَذَ شرابه - لا يتعدى واحد مِنْهُمَا إلى المفعول به، وإذا لَمْ
يَتَعَدَّ إلى المفعول به، لم يَجُزْ أن يُنْتَى له؛ فإذا لم يَجُزْ ذلك علمتْ أنَّ: ﴿يُنْزِفُونَ﴾
من «نَزَفَ»، وهو منزوف: إذا سكر.

قال: وكلهم قرأ: ﴿مُظْلِمُونَ. فَأَطْلَعُ﴾ [٥٤، ٥٥] إلا أن ابن حيَّان أخبرنا عن

أبى هشام عن حُسَيْن الجعفى عن أبى عمرو أنه قرأ: ﴿هَلْ أَنْتُمْ مُطْلِعُونَ فَأُطْلِعَ﴾ الألف مضمومة والطاء ساكنة واللام مكسورة والعين مفتوحة^(١).

قال أبو على: مَنْ قال: ﴿هَلْ أَنْتُمْ مُطْلِعُونَ﴾، فالمعنى: هل أنتم مشرفون لتتظروا، ﴿فَأُطْلِعَ﴾ فرأى قرينه فى ﴿سَوَاءَ الْجَحِيمِ﴾.

قال أبو الحسن: ﴿مُطْلِعُونَ﴾ مثقلة أكثر فى كلام العرب، وقال أطلعت - افتعلت - أكثر من «أُطْلَعْتُ»، [قال:]^(٢) وهما عربيتان.

قال أبو على: المعنى فى: ﴿هَلْ أَنْتُمْ مُطْلِعُونَ﴾: هل أنتم مُطْلِعِيٌّ؛ فَأُطْلِعَ، تقديره: أفعل، تقول: طلع زيد وأطلعه غيره.

اختلفوا فى قوله - سبحانه -: ﴿يُزْفُونَ﴾ [٩٤]:

فقرأ حمزة وحده: ﴿يُزْفُونَ﴾ برفع الياء وكسر الزاى، وقرأ المفضل عن عاصم مثله.

وقرأ الباقون ﴿يُزْفُونَ﴾، بفتح الياء^(٣).

قال أبو على: يقال: زَفَتِ الإبل، وَتَزَف: إذا أسرع.

قال الهذلى: [من البسيط]

وَزَفَتِ الشَّوْلُ مِنْ بَرْدِ الْعَشِيِّ كَمَا زَفَ النَّعَامُ إِلَى حَقَائِهِ الرُّوحُ^(٤)

الحفان: صغار النعام، والروح جمع: روحاء، وهى التى بين رجليها فرجة.

وقول حمزة: ﴿يُزْفُونَ﴾: يحملون غيرهم على الزفيف، قال الأصمعى: أَرْزَفْتُ

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٩)، الإعراب للنحاس (٧٥٢/٢)، البحر المحيط (٣٦١/٧)، التبيان للطوسى (٤٥٦/٨)، تفسير القرطبى (٨٢/١٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٨)، المجمع للطبرسى (٤٤٤/٨)، المحتسب لابن جنى (٢١٩/٢)، المعانى للفراء (٣٨٥/٢).
(٢) سقط من أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٩)، الإعراب للنحاس (٧٥٧/٢)، الإملاء للعكبى (١١١/٢)، البحر المحيط (٣٦٦/٧)، التبيان للطوسى (٤٦٨/٨)، التيسير للدانى (١٨٦)، تفسير القرطبى (٩٥/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣٠٢)، الحجة لأبى زرة (٦٠٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٨)، الغيث للصفاقسى (٣٣٥)، الكشف للزمخشرى (٣٤٥/٣)، الكشف للقيسى (٢٢٥/٢)، المجمع للطبرسى (٤٤٨/٨)، المعانى للفراء (٣٨٨/٢)، تفسير الرازى (١٤٠/٢٦)، النشر لابن الجزرى (٣٥٧/٢).

(٤) البيت فى شرح أشعار الهذليين ص (١٢١)، المخصص (١١٥/٧)، التاج (روح)، واللسان (روح)، وتهذيب اللغة (٥/٤).

الإبل: إذا حملتها على أن تَزِفَ، وهو سرعة الخطو ومقاربة المشي، والمفعول محذوف على قراءته، كأنهم حَمَلُوا ظُهُورَهُمْ عَلَى [الجِدِّ والإِسْرَاعِ]^(١) فِي الْمَشْيِ. اختلفوا في ضم التاء وَفَتْحُهَا مِنْ قَوْلِهِ -جَل وَعَزْ: - ﴿مَاذَا تَرَىٰ﴾ [١٠٢]: فقرأ حمزة والكسائي: ﴿مَاذَا تَرَىٰ﴾ بضم التاء وكسر الراء. وقرأ الباقون: ﴿مَاذَا تَرَىٰ﴾ بفتح التاء^(٢).

قال أبو علي: مَنْ فَتَحَ التَّاء فَقَالَ: ﴿مَاذَا تَرَىٰ﴾، كان مفعول «تَرَى» أحدَ شيئين: أحدهما: أن يكون «مَا» مع «ذَا» بمنزلة اسم واحد؛ فيكونان في موضع نصب بأنه مفعول «تَرَى».

والآخر: أن يكون «ذَا» بمنزلة الذي؛ فيكون مفعول «تَرَى» الهاء المحذوفة من الصلة، ويكون «تَرَى» على هذا [من رأيت] التي معناها الرأي وليس إدراك الجارحة؛ كما تقول: فَلَانُ يَرَى رَأَى أَبِي حَنِيفَةَ، ومن هذا قوله -تعالى-: ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرْتِكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥]، فلا يخلو «أَرَاكَ» من أن يكون نقلها بالهمزة من التي هي «رأيت»، يريد رؤية البصر، أو «رأيت» التي تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، أو «رأيت» التي بِمَعْنَى الرَّأْيِ الَّذِي هُوَ الْإِعْتِقَادُ وَالْمَذْهَبُ؛ فلا يجوز أن يكون من الرؤية التي معناها أبصرت بعيني؛ لأن الحكم في الحوادث بين الناس ليس مما يُذَرَكُ بالبصر، فلا يجوز أن يكون [من] هذا القسم، ولا يجوز أن يكون من «رأيت» التي تتعدى إلى مفعولين؛ لأنه كان يلزم بالنقل^(٣) بالهمزة أن يتعدى إلى ثلاثة مَفْعُولَيْنِ، وفي تَعْدِيهِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ:

أحدهما: الكاف التي للخطاب.

والآخر: المفعول المقدر حذفه من الصلة، تقديره: بما أَرَاكَ اللهُ، ولا مفعول

(١) في أ: الإسراع والجِد.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٩، ٣٧٠)، الإعراب للنحاس (٧٦٢/٢)، الإملاء للعكبري

(٢/١١١)، البحر المحيط (٣٧٠/٧)، التبيان للطوسي (٤٧٣/٨)، التيسير للداني

(١٨٦)، تفسير الطبري (٥٠/٢٣)، تفسير القرطبي (١٠٣/١٥)، الحجة لابن خالويه

(٣٠٢)، الحجة لأبي زرة (٦٠٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٨)، الغيث للصفاقسي

(٣٣٥)، الكشف للقيسي (٢٢٥/٢)، المجمع للطبرسي (٤٥١/٨)، المعاني للفراء

(٢/٣٨٩)، تفسير الرازي (١٥٧/٢٦)، النشر لابن الجزري (٢/٣٥٧).

(٣) في ب: النقل.

ثالث في الكلام- دلالة على أنه من: «رأيت» التي معناها: الاعتقاد والرأى، وهي تتعدى إلى مفعول واحد، فإذا نُقِلَ بالهمزة تَعَدَّى إلى مفعولين كما جاء في قوله: ﴿يَا أَرْبَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥]. فإذا جَعَلْتَ «ذا» من قوله: ﴿مَاذَا تَرَى؟﴾ بمنزلة الذي، صار تقديره: ما الذي تراه، فتصير «ما» في موضع ابتداء، و «الذي» في موضع خبره، ويكون المعنى: ما الذي تذهب إليه فيما ألقى إليك، هل تستسلم له وتتلقاه بالقبول، أو تأتي غير ذلك؟

فهذا وجه قول من قال: ﴿مَاذَا تَرَى؟﴾، وقوله: ﴿يَكَايَبُ أَفْعَلُ مَا تُؤْمَرُ﴾ [الصافات: ١٠٢] دلالة على الاستسلام والانقياد لأمر الله سبحانه.

فأما قول حمزة والكسائي ﴿مَاذَا تُرَى﴾ بضم التاء، فإنه يجوز أن يكون «ما» مع «ذا» بمنزلة اسم واحد؛ فيكونان في موضع نصب، والمعنى: أجلدًا تُرَى على ما تُحْمَلُ عليه أم حَوْرًا؟!

ويجوز أن تَجْعَلَ «ما» مبتدأ، و «ذا» بمنزلة «الذي»، ويعود إليه الذكر المحذوف من الصلة، والفعل منقول من رأى زيد الشيء، وأريته الشيء، إلا أنه من باب «أعطيت»، فيجوز أن يقتصر على أحد المفعولين دون الآخر؛ كما أن «أعطيت» كذلك، ولو ذكرت المفعول لكان^(١): أَرَيْتُ زَيْدًا جَلْدًا.

ولو قرأ قارئ: مَاذَا تُرَى - لم يَجُزْ؛ لأن «تُرَى» يتعدى إلى المفعولين، وليس هنا إلا مفعول واحد، والمفعول الواحد إما أن يكون «ماذا» بمجموعه، وإما أن يكون الهاء التي تقدرها محذوفة من الصلة، إذا قُدِّرَتْ «ذا» بمنزلة «الذي»، فإذا قُدِّرَتْها محذوفة كانت العائدة إلى الموصول، فإذا عاد إلى الموصول اقتضى المفعول الثاني، فيكون ذلك كقوله -عز وجل-: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢].

ألا ترى أن التقدير: أين شركائي الذين كنتم تزعمونهم إياهم؟! أى: تزعمونهم شركائي؛ فحذف المفعول الثاني؛ لاعتضاء المفعول الأول الذي في تقدير الإثبات في الصلة إياه، فهو قول، ويكون مثل هذه الآية.

وكذلك إن قدرت «ما» و «ذا» بمنزلة اسم واحد، صار «ماذا» في موضع نصب

(١) في أ: كان.

بكونه مفعولاً لـ (تَرَى)، ويكون المفعول الثانى محذوفاً؛ كأنه قال: ماذا ترى كائناً منك، أو واقعاً منك، ونحو ذلك.

و «أرى» بمنزلة «زعمت» و «ظننت» ونحوه؛ ألا ترى أنه ذكره فى هذا الباب؟! وذلك أنه منقول من: أَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ. فإذا بنيت للمفعول [به] ^(١) أقمت المفعول الأول مقام الفاعل، فَبَقِيَ المفعولان اللذان كانا مفعولى «ظننت» و «خلت» ونحوهما.

قال:

قرأ ابن عامر وحده: ﴿وَإِنَّ الْيَاسَ﴾ [١٢٣] بغير همز. وقرأ الباقون بالهمز ^(٢).

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ﴾.

وقرأ الباقون: ﴿سَلَّمٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ﴾ مكسورة الألف ساكنة اللام ^(٣).

قال أبو على: قول ابن عامر يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون حذف الهمزة من «إِلْيَاس» حذفاً كما حذفها ابن كثير من قوله- تعالى:- ﴿إِنهَا لَحَدَى الْكَبْرِ﴾ [المدثر: ٣٥]؛ ألا ترى أن: «نَالِيَا»، بزنة ^(٤): «لِإِخْدَى»، والمنفصل قد يُتْرَلُ مَثَرَةً المتصل فى كثير من الأمر.

والآخر: أن تكون الهمزة التى تصحب اللام للتعريف، كقوله: ﴿وَالْيَسَعُ﴾

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٠)، البحر المحيط (٣٧٣/٧)، التبيان للطوسى (٤٨٠/٨)، التيسير للدانى (١٨٧)، تفسير الطبرى (٦١/٢٣)، الحجة لابن خالويه (٣٠٣)، الحجة لأبى زرع (٦٠٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٨)، الغيث للصفاقسى (٣٣٥)، الكشف للزمخشري (٣٥٢/٣)، المجمع للطبرسى (٤٥٦/٨)، المحتسب لابن جنى (٢٢٣/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٥٩/٢، ٣٦٠).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٠)، الإعراب للنحاس (٧٦٦/٢، ٧٦٧)، الإملاء للعبرى (١١١/٢)، البحر المحيط (٣٧٣/٧)، التبيان للطوسى (٤٧٩/٨)، التيسير للدانى (١٨٧)، تفسير الطبرى (٦١/٢٣)، تفسير القرطبى (١١٨/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣٠٣)، الحجة لأبى زرع (٦١٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٩)، الغيث للصفاقسى (٣٣٥)، الكشف للقيسى (٢٢٧/٢، ٢٢٨)، المجمع للطبرسى (٤٥٦/٨)، المعانى للفراء (٣٩٢/٢)، تفسير الرازى (١٦٢/٢٦)، النشر لابن الجزرى (٣٦٠/٢).

(٤) فى أ: بمنزلة.

[الأنعام: ٨٦، ص: ٤٨].

فأما قول من أثبت الهمزة مكسورة فيَقْوِيهِ قولُ مَنْ قَالَ: ﴿سَلِّمْ عَلَى آلِ يَاسِينَ﴾؛ فهذا^(١) يدل على أن الهمزة ثابتة في «إِلْيَاس» ثبوتها في قوله -عز وجل-: ﴿وَلِئَلَّ يَلْيَاسَ لَمَنِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصفات: ١٢٣]، وفي بعض الحروف: ﴿سَلَامٌ عَلَى إِدْرَاسِينَ﴾ [الصفات: ١٣٠].

ويقوى ثبات الهمزة في «إِلْيَاس»: أن هذا ليس بموضع تُحْدَفُ فيه الهمزة، إنما هو موضع تجعل فيه بَيْنَ بَيْنَ في التخفيف، كما تخفف «سَيْمٌ» و «يَيْسٌ»، ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

وأما قراءة نافع وابن عامر: ﴿سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ﴾ فحجتهما: أنهم زعموا أنها في المصحف مفصولة من «يَاسِينَ»، ولو كانت الألف واللام التي للتعريف لوصلت في الخط ولم تُفصل؛ ففي فصل ذلك في الكتاب دلالة على «آل» الذي تصغيره «أَهَيْلٌ»، وليس بلام التعريف التي تصحبها الهمزة الموصولة.

وأما مَنْ قرأ: ﴿إِلَ يَاسِينَ﴾ فهو جَمْعٌ معنًى، وإحداه، بالإضافة بالياء، مثل: تَمِيمِي، وبَكْرِي، والقول فيه أنه لا يخلو^(٢) من أن يراد بهذا الجمع الذي على حَدِّ مسلم ومسلمون، وزيد وزيدون أو الذي واحده يراد به النسب.

فمن البَيِّن أنه لا يجوز أن يكون على حد مسلم ومسلمون؛ لأنه ليس كل واحد منهم اسمه إلیاس، وإنما «إلیاس» اسم نبيهم، فإذا لم يكن على هذا عُلِمَ أنه على معنى إرادة النسب بالياء، إلا أن الياءين حُذِفَتَا في جمع الاسم على التصحيح؛ كما حذف ياء النسب في التكسير، وذلك نحو: المَسَامِعة والمَهَالِية والمَنَادرة، فإنما هذا على أن كل واحد منهم مِسْمَعِيٌّ، ومُهَلَّبِيٌّ، فحذف في التكسير الياءات كما حذف في التصحيح. ومما يدل على ذلك قولهم: فارسيٌّ وفُرْسٌ، فليس «الفرس» جمع «فارس»؛ إنما هو جمع «فارسيٌّ»، فحُذِفَتْ^(٣) منه ياء النسب، ثم جُمِعَ الاسم بعد على حد «بازل وبُزُل»؛ ولذلك جمع على حد الصفة، وليس اسم الآحاد المجموعة «فارس»، ولكنه «فارسيٌّ».

(١) في ب: فمما.

(٢) في ب: لم يخل.

(٣) في ب: حذفت.

قال: [من البسيط]

طَافَتْ بِهِ الْفُرْسُ حَتَّى بَدَّ نَاهِضَهَا (١)
وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ جَمْعَ التَّصْحِيحِ عَلَى تَقْدِيرِ إِرَادَةِ النِّسْبِ بِهِ فِي الْمَعْنَى، وَإِنْ
حُذِفَ الْحَرْفُ فِي اللَّفْظِ -قَوْلُهُمْ: الْأَعْجَمُونَ.

ألا ترى أنه ليس يخلو من أن يكون [المجموع: أَعْجَمَ أو أَعْجَمِي؟! فلا يجوز أن
يكون] (٢) المجموع بالياء والنون: الأعجم؛ لأن هذا الضرب من الأحاد التي هي
صفات لا تجمع بالواو والنون، كما أن مؤنثه لا يجمع بالألف والتاء، لا يقال في
الأحمر: الأحمرون، فإذا لم يَجُزْ ذلك علم أنه إنما جمع على «الأعجمي»، وإذا
قامت الدلالة من هذا على أن المجموع لا يكون «الأعجم»، علمت أنه:
«الأعجمي»، وعلى هذا قالوا: التَّمْيِيزُونَ، والهَيِّيرَات، إنما هو: الهَيِّيرَات (٣).

ويدل -أيضا- على أن المراد بجمع التصحيح هو ما فيه ياء الإضافة فحذفنا منه -
قولهم: مَقْتَوُونَ (٤)، ألا ترى أنه لولا إرادة الياء التي للنسب لم يُجْمَع هذا الجمع،

(١) صدر بيت لتميم بن مقبل وعجزه:

..... ينظر ديوانه ص (٩٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٤٤٩)، واللسان (بسر).

عم لقحن لقاخا غير مبتسر

(٢) سقط في ب.

(٣) في ب: الهيريات.

(٤) هذا باب من الجمع بالواو والنون وتكسیر الاسم سألت الخليل عن قولهم: الْأَشْعَرُونَ،
فقال: إنما ألحقوا الواو والنون، كما كسروا، فقالوا: الأشاعر، والأشاعث، والمسامعة،
فكما كسروا مسمعا و الأشعث - حين أرادوا بَنَى مِسْمَعٍ وبنى الأشعث - ألحقوا الواو
والنون. وكذلك الْأَعْجَمُونَ. وقد قال بعضهم: التَّمْيِيزُونَ. وليس كل هذا النحو تلحقه الواو
والنون، كما ليس كل هذا النحو يكسر، ولكن تقول فيما قالوا. وكذلك وجه هذا الباب.
وسألو الخليل عن مَقْتَوَى ومَقْتَوِينَ، فقال: هذا بمنزلة الْأَشْعَرَى والأشعرين. ينظر
الكتاب (٤١٠/٣).

وقال السيرافي: اعلم أن مقتوين شاذ من وجهين، وذلك أن الواحد: مقتوى منسوب إلى
مقتى، وهو مفعول من القتو، وهو الخدمة. والمقتوى: الخادم، ونسب إلى مقتى: مقتوى،
كما يقال في ملهى: ملهوى، فإذا جمع على لفظة وجب أن يقال: مقتويون كما يقال في
تميمي: تميميون. وإذا جمع على حذف ياء النسبة كما قالوا في الأشعري: الأشعرون،
وجب أن يقال: مقتون؛ لأننا إذا حذفنا ياء النسبة بقي مقتو، وتقلب الواو ألفا كما يقال
في مصطفى: مصطفون. فأحد وجهي شذوذه: إثبات الواو فيه قبل ياء الجمع،
والآخر: حذف ياء النسبة. وإثبات الواو فيه أنهم جعلوها صحيحة غير معتلة، فجاءوا
بها على الأصل، كما قالوا: مقاتوة. وكان حق هذا أن يقال: مقاتية. ولم تجيء واو =

وَلَاغْتَلَّتِ الْوَاوُ الَّتِي هِيَ لَامٌ مِنَ الْقَتَوَةِ، وَلَاانْقَلَبَتْ كَمَا انْقَلَبَتْ فِي نَحْوِ هَذَا مِمَّا جَاءَ عَلَى «مَفْعَلٍ»؛ فثَبَاتُ الْوَاوِ فِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى إِرَادَةِ الْيَاءِ الَّتِي لِلْإِضَافَةِ، كَمَا كَانَ الْجَمْعُ فِي «الْأَعْجَمِينَ» دَلَالَةً عَلَى إِرَادَةِ النَّسَبِ؛ فَمِنْ ثَمَّ جَازَ «الْأَعْجَمُونَ» وَجَازَ «مَقْتُونُونَ». وَالتَّكْسِيرُ فِي هَذَا النِّحْوِ كَالْتَّصْحِيحِ؛ فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿سَلَّمْتُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ﴾ [١٣٠]، تَقْدِيرُهُ إِرَادَةُ يَأَى النَّسَبِ، كَمَا أَنَّ «الْأَعْجَمُونَ» كَذَلِكَ، وَالتَّقْدِيرُ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، فَحُذِفَ كَمَا حُذِفَ مِنْ سَائِرِ [هَذِهِ] ^(١) الْكَلِمِ الَّتِي يَرَادُ بِهَا الصِّفَةُ.

وَمِمَّا يُثْبِتُ ذَلِكَ قَوْلُهُ - تَعَالَى - : ﴿وَإِنَّ إِدْرِيسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصَّافَات: ١٢٣] ﴿سَلَامٌ عَلَى إِدْرَاسِينَ﴾ [الصَّافَات: ١٣٠]؛ فَكَمَا جَاءَ: ﴿إِدْرَاسِينَ﴾، وَالْمُرَادُ بِهِ إِدْرَاسِينَ، كَذَلِكَ الْمُرَادُ بِإِبْرَاسِينَ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَكَيْفَ قَالَ: إِدْرَاسِينَ، وَإِنَّمَا الْوَاحِدُ إِدْرِيسُ، وَالْمَجْمُوعُ «إِدْرِيسِينَ» فِي الْمَعْنَى، لَيْسَ بِإِدْرَاسٍ وَلَا إِدْرَاسِيٍّ؟

فَإِنْ ذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كِإِبْرَاهِيمَ وَإِبْرَاهِمَ، اخْتِلَافٌ لُغَةٌ فِي الْأَسْمِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ: [مَنْ الرِّجْزُ]

قَذَنِي مِنْ نَضْرِ الْخُبَّيْنِ قَدِي ^(٢)

وَأَرَادَ: عَبْدُ اللَّهِ وَمَنْ كَانَ عَلَى رَأْيِهِ؛ فَكَذَلِكَ «إِدْرَاسِينَ»: مَنْ كَانَ مِنْ شِيعَتِهِ وَأَهْلِ دِينِهِ، وَالْمَعْنَى يَذُلُّكَ عَلَى إِرَادَةِ يَاءِ النَّسَبِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «إِبْرَاسِيٍّ» وَ «إِبْرَاسِينَ»، كَقَوْلِهِ: مِيكَالٌ وَمِيكَائِيلٌ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ «مِيكَالًا» وَ «مِيكَائِيلًا» لُغَتَانِ فِي اسْمٍ وَاحِدٍ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مَفْرُودًا وَالْآخَرُ جَمْعًا كَ: إِدْرِيسٌ وَإِدْرَاسِينَ، وَإِبْرَاسِيٍّ وَإِبْرَاسِينَ. وَزَعَمُوا أَنَّ ﴿إِلَ يَاسِينَ﴾ قِرَاءَةُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَالْكُوفَةِ.

اخْتَلَفُوا فِي الرِّفْعِ وَالنَّصَبِ ^(٣) مِنْ قَوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمْ﴾ [١٢٦]:

فَقَرَأَ حَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ، وَحَفِصٌ عَنْ عَاصِمٍ: ﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمْ﴾ نَضْبًا.

= طَرَفًا قَبْلَهَا كَسْرَةً وَإِنْ كَانَ بَعْدَهَا هَاءُ التَّانِيثِ إِلَّا هَذَا الْحَرْفُ. (١) سَقَطَ فِي ب.

(٢) تَقَدَّمَ.

(٣) فِي أ: النَّصَبُ وَالرِّفْعُ.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمْ﴾ رفعاً^(١).
قال الشيخ: حجة من قرأ: ﴿اللَّهُ﴾ بالنصب، أن الكلام يكون^(٢) فيه من وجه واحد، وهو يدل على معنى الرفع، والمعنى: لِمَ تعبدون ما لا ينفع ولا يضر، وتزدرون عبادة أحسن الخالقين؟!!

وَمَنْ رَفَعَ اسْتَأْنَفَ؛ وَحَسَّنَ الاسْتِنَافَ؛ لتمام الكلام الأول، والمعنى: ﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ﴾، أى: خالقكم ورازقكم، فهو الذى يحق له العبادة دون من لا يسمع ولا يبصر ولا يغنى عن أحد شيئاً.
قال:

كلهم قرأ: ﴿لَكَذِبُونَ. أَصْطَفَى﴾ [١٥٢، ١٥٣] مهموزاً.
واختلف عن نافع، فروى المُسَيَّبِيُّ وقالون وأبو بكر بن أبى أُوَيْسٍ:
﴿لَكَذِبُونَ. أَصْطَفَى﴾ مهموز.

وَرَوَى ابْنُ جَمَّازٍ وَإِسْمَاعِيلُ عَنْ نَافِعٍ وَأَبَى جَعْفَرٍ وَشَيْبَةَ: ﴿لَكَاذِبُونَ أَصْطَفَى﴾ غير ممدود ولا مهموز^(٣).

ورأيت من أصحاب وَرْشٍ مَنْ يَزْوِيهِ: ﴿لَكَاذِبُونَ أَصْطَفَى﴾ غَيْرَ مهموز ولا ممدود، مثل رواية إسماعيل، حدثنا ابن مجاهد قال: أخبرنى بذلك محمد بن عبد الرحيم الأصفهاني عن أصحابه عن ورش.

وإذا ابتدأت فى قراءة نافع، فى رواية إسماعيل وابن جَمَّازٍ فبالكسر^(٤).
قال الشيخ: الوجه، الهمز على وجه التقريع لهم بذلك والتوبيخ، ويقوى ذلك

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٠)، الإعراب للنحاس (٧٦٥/٢)، البحر المحيط (٣٧٣/٧)، التبيان للطوسى (٤٧٩/٨)، التيسير للدانى (١٨٧)، تفسير القرطبى (١١٧/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣٠٤)، الحجة لأبى زرة (٦١٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٩)، الغيث للمصفاقى (٣٣٥)، الكشف للزمخشري (٣٥٢/٣)، الكشف للقيسى (٢٢٨/٢)، المعانى للفراء (٣٩٢/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٦٠/٢).

(٢) فى أ: أن يكون الكلام.

(٣) فى أ: مهموز ولا ممدود.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧١)، الإعراب للنحاس (٧٧٤/٢)، الإملاء للعكبرى (٢/١١٢)، البحر المحيط (٣٧٧/٧)، التبيان للطوسى (٤٨٧/٨)، تفسير الطبرى (٦٨/٢٣)، تفسير القرطبى (١٣٤/١٥)، الحجة لأبى زرة (٦١٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٩)، تفسير الرازى (١٦٨/٢٦)، النشر لابن الجزرى (٣٦٠/٢).

قوله -تعالى-: ﴿أَرَأَيْتُمْ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾ [الزخرف: ١٦]، وقوله -جل وعز-: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩]، ﴿أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَى﴾ [النجم: ٢١]، ٢٢، فكما أن هذه المواضع كلها استفهام، كذلك قوله: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾، وغير الاستفهام^(١) ليس باتجاه الاستفهام.

ووجه ما روي عن نافع أنه على وجه الخبر، كأنه: اصْطَفَى الْبَنَاتِ فيما^(٢) يقولون، كقوله: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩] أي: عند نفسك، وفيما كنت تقوله وتذهب إليه. ومثله قوله -تعالى-: ﴿وَقَالُوا يَتَّبِعُهَا الَّذِي تَزِلُّ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ [الحجر: ٦]، أي: فيما يقول هو ومن تبعه^(٣).

ويجوز أن يكون المعنى: وإنهم لكاذبون، قالوا: اصْطَفَى الْبَنَاتِ، فحذف^(٤): «قالوا»، وقوله بعد: ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [الصافات: ١٥٤] توبيخ لهم على قولهم الكذب.

ويجوز أن يكون قوله: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾ بدلاً من قوله: ﴿وَلَدَ اللَّهُ﴾؛ لأن ولادة البنات واتخاذهن، اصطفاء لهن؛ فيصير: «اصْطَفَى» بدلاً من المثال الماضي؛ كما أن قوله: ﴿يُضَعَفُ لَهُ الْكَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٩] بدل من قوله: ﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان: ٦٨].

ويجوز أن يكون: ﴿أَصْطَفَى﴾ -في رواية من كسر الهمزة عن نافع- تفسيراً لكذبهم الذي نسب إليهم في قولهم: ﴿وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [الصافات: ١٥٢]، كما أن ﴿هُمْ مَقْفَرَةٌ﴾ [المائدة: ٩] تفسير للوعد.

ويجوز أن يكون قوله: ﴿أَصْطَفَى﴾ متعلقاً بالقول، على أنه أريد حَرْفُ الْعُطْفِ فلم يذكره واستغنى بما في الجملة الثانية من الاتصال بالأول عن حرف العطف؛ كقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَأَيْتُمْ رَبَّهُمْ كَذِبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢]، ونحو ذلك مما حذف حرف العطف فيه؛ لالتباس الثانية بالأولى.

[والحمد لله رب العالمين].^(٥)

(١) في ب: استفهام.

(٢) في ب: فما.

(٣) في ب: يتبعه.

(٤) في ب: حذف.

(٥) سقط في أ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ ص

اختلفوا في ضم الفاء وفتحها من قوله - سبحانه وتعالى - : ﴿مِنْ فَوَاقٍ﴾ [١٥]:
فقرأ حمزة والكسائي: ﴿مِنْ فَوَاقٍ﴾، بضم الفاء.

وقرأ الباقر: ﴿مِنْ فَوَاقٍ﴾ بفتح الفاء^(١).

أبو عبيدة: ﴿مَّا لَهَا مِنْ فَوَاقٍ﴾ [بفتح الفاء]^(٢)، ما لها من راحة. ومن قال: ﴿فَوَاقٍ﴾، جعله من فَوَاقٍ الناقة: ما بين الحَلْبَتَيْنِ. قال: وقال قوم: هما واحد، وهما بمنزلة: جُمَامِ الْمَكُوكِ وَجَمَامِهِ^(٣) وَقُصَاصِ الشَّعْرِ وَقُصَاصِهِ.

وذكر محمد بن السري أن أحمد بن يحيى قال: الفواق: الرجوع، قال: يقال: اسْتَفَقَ نَاقَتُكَ، قال: ويقال: فَوْقَ فُصِيلَةٍ: إذا سقاه ساعة بعد ساعة، قال: ويقال: ظل يتفوقُ المحض.

وقال عن ابن أبي نجيح عن مجاهد: ﴿إِلَّا صَبِيحَةً وَنَجْدَةً مَّا لَهَا مِنْ فَوَاقٍ﴾ قال: من رجوع^(٤)، وأفادت الناقة: إذا تَجَمَّع^(٥) اللبن في ضرعها، وأفاد الرجل من المرض: منه. انتهت الحكاية عن ثعلب.

قال أبو علي: ومن هذا قولُ الأعشى: [من البسيط]

حَتَّى إِذَا فَيَقَّةٌ فِي ضُرْعِهَا اجْتَمَعَتْ
.....
.....^(٦)

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٢)، الإعراب للنحاس (٧٨٨/٢)، الإملاء للعكبري (٢/١١٢)، البحر المحيط (٣٨٩/٧) التبيان للطوسي (٥٠٠/٨)، التيسير للداني (١٨٧)، تفسير الطبري (٨٤/٢٣)، تفسير القرطبي (١٥٦/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣٠٤)، الحجة لأبي زرعة (٦١٣)، السعة لابن مجاهد (٢٥٢)، الغيث للصفافسي (٣٣٦)، الكشف للزمخشري (٣٦٣/٣)، الكشف للقيسي (٢٣١/٢)، المجمع للطبرسي (٨/٢٦٧)، المعاني للفراء (٤٠٠/٢)، تفسير الرازي (١٨٢/٢٦)، النشر لابن الجزري (٣٦١/٢).

(٢) سقط في ب.

(٣) في ب: حمام المكوك وحمامه.

(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٥٨٨/١٠) (٢٩٧٧٩)، وذكره السيوطي في الدر (٥٥٩/٥)، وزاد نسبته للفريابي وعبد بن حميد.

(٥) في أ: رجع.

(٦) صدر بيت وعجزه:

فالفِيقَةُ من الواو، وإنما انقلبت ياء؛ للكسرة: كالكَيْنَةِ والحَيِّبَةِ، وهما من الكَوْنِ والحَوْبِ.

قرأ عاصم - فى رواية الكسائى - وحسين عن أبى بكر: ﴿لِتَذَبَّرُوا﴾ [٢٩] بالتاء، خفيفة الدال.

وَرَوَى يحيى عن أبى بكر [عن عاصم] ^(١): ﴿لِتَذَبَّرُوا﴾ بالياء مشددة الدال. وكذلك قال حفص عن عاصم: بالياء.

وقال أبو هشام: وكذلك سمعت أبا يوسف الأعشى يقرأ على أبى بكر: ﴿لِتَذَبَّرُوا﴾ بالتاء، وقرأ الباقون بالياء ^(٢).

قال أبو على: ما روى عن عاصم من قَرَأَتِهِ: ﴿لِتَذَبَّرُوا﴾، أصله: تَذَبَّرُوا، لتفعلوا من التدبر والنظر، فحذف التاء الثانية التى هى تاء التفعّل، والباقية تاء المضارعة، والمعنى: لتتدبر أنت أيها النبى والمسلمون. ومن قال: ﴿لِتَذَبَّرُوا أَيْتَهُ﴾، أراد: ليتدبر المسلمون، فيتقرر عندهم صحتها، وتسكن نفوسهم إلى العلم بها.

حفص عن عاصم: ﴿وَلِيَ نَجَّةٌ﴾ [٢٣] مفتوحة الياء.

الباقون، وأبو بكر عن عاصم: ﴿وَلِيَ نَعْجَةٌ﴾ الياء ساكنة ^(٣).

قال أبو على: إسكان الياء وتحريكها جميعاً حسنان.

قال:

قرأ ابن كثير وحده: ﴿بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ [٢٣] بهمز الواو.

وقال البزى: بغير همز.

قال البزى: سمعت أبا الإخريط هنا يهملها ويهمل ﴿سَأَقْنِيهَا﴾ [النمل: ٤٤].

قال: وأنا لا أهمل شيئاً من هذا.

= والبيت فى ديوانه ص (١٥٥)، واللسان (فوق)، وجمهرة اللغة ص (٩٦٧)، ومقاييس اللغة (٤٦١/٤)، وديوان الأدب (٣٢٩/٣)، والمخصص (٣٧/٧).

(١) سقط فى ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٢)، البحر المحيط (٣٩٦/٧)، التبيان للطوسى (٥٠٨/٨)، تفسير القرطبى (١٩٢/١٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٣)، المجمع للطبرسى (٤٧٠/٨)، النشر لابن الجزرى (٣٦١/٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٢)، الحجة لابن خالويه (٣٠٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٣)، الغيث للصفاسى (٣٣٦).

وقال على بن نصر عن أبي عمرو: سمعت ابن كثير يقرأ: ﴿بِالسُّوقِ﴾ بواو بعد الهمزة، كذا قال لى عُبَيْدُ الله بِإِسْنَادِهِ عن أبي عمرو، وكذا فى أصله^(١).

قال: ورواية أبى عمرو عن ابن كثير هذه هى الصواب؛ من قِيلَ أن الواو انضمت فهزمت لانضمامها، والأولى لا وجه لها.

قال أبو على: «سَاقٌ وَسُوقٌ» مثل: «لَابَةٌ وَلُوبٌ»، و «قَارٌ وَقُورٌ»، و «بَدَنَةٌ وَيُدُنٌ» و «خَشَبَةٌ وَخُشْبٌ». وأما الهمز فى «السوق» فغيره أحسن وأكثر، وللهمزة^(٢) فيه وَجْهٌ فى القياس والسمع، فأما السماع فإن أبا عثمان زعم أن أبا الحسن كان يقول: إن أبا حَيَّةَ الثَّمِيرِ يهزم الواو التى قبلها ضمة.

وينشد: [من الوافر]

لَحَبٌ الْمُؤَقِدَانِ إِلَى مُؤَسَى
فعلى هذا يجوز همز «سوق».

وأما وجه القياس، فإن الهمزة لَمَّا لم يكن بينها وبين الضمة حاجز صارت كأنها عليها، فهزما كما يهزما إذا تحركت بالضم، ومثل هذا قولهم: [من الوافر]
مِفْلَاتٌ
(٤)

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٢)، البحر المحيط (٣٩٧/٧)، التبيان للطوسى (٥١١/٨)، التيسير للدانى (١٦٨)، الحجة لابن خالويه (٣٠٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٣)، الغيث للصفاسى (٣٣٦)، الكشف للقيسى (١٦٠/٢، ١٦١)، النشر لابن الجزرى (٣٣٨/٢).

(٢) فى أ: وللهمز.

(٣) تقدم.

(٤) وتمام البيت:

بغاث الطير أكثرها فراخاً وأم الصقور ... نزور
والبيت للعباس بن مرداس فى ديوانه ص (٥٩)، واللسان (بغث)، وجمهرة اللغة ص (٢٦٠)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص (١١٥٣)، وشرح ديوان الحماسة للتبريزى (٨٩/٣)، ولكثير عزة فى ملحق ديوانه ص (٥٣٠)، والتاج (قلت، نذر)، وكتاب العين (١٢٨/٥)، واللسان (قلت، نذر)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (٤١٩/٥).
وقال سيويه فى الكتاب (٤/١٣٠، ١٣١): وإذا كان أول الحرف مكسوراً وبين الكسرة والألف حرفان أحدهما ساكن، والساكن أحد هذه الحروف - فإن الإمالة تدخل الألف، لأنك كنت سَمِئِلٌ لو لم يدخل الساكن للكسرة، فلما كان قبل الألف بحرف مع حرف تمال معه الألف، صار كأنه هو المكسور، وصار بمنزلة القاف فى قِفاف. وذلك قولك: ناقةٌ مِفْلَاتٌ، والمِضْبَاح، والمِطْعَان. وكذلك سائر هذه الحروف.

لَمَّا لم يكن بين الكسرة والقاف حاجز، صارت الكسرة كأنها على القاف؛ فجازت إمالة الألف من «مَقْلَاتٍ»، كما جازت إمالتها في «صِفَافٍ» و «قِصَافٍ» و «غِلَافٍ» و «جَبَافٍ» وكذلك «مَقْلَاتٍ»: صارت القاف كأنها متحركة بالكسر؛ فلذلك جازت الإمالة فيها، كما صارت الضمة في «السُّوق» كأنها على العين؛ فلذلك جاز إبدالها همزة.

فأما «ساق» فلا وجه لهمزها، ويشبه أن يكون وجه الإشكال فيه أن لها جمعين، قد جاز في كل واحد منهما الهمز جوازًا حسنًا، وهو: أُسُوقٌ، وسُوقٌ، وجاز في «السُّوق» أيضًا، فظن أن الهمز لَمَّا جاز في كل واحد من جمع الكلمة، ظُنَّ أنها من أصلها.

[فأما رواية أبي عمرو]^(١) عن ابن كثير: ﴿بِالسُّوقِ﴾، فجائز كثير؛ وذلك أن الواو إذا كانت عينا مضمومة جاز فيها الهمز، كما جاز في الفاء، نحو: «أجوه» و﴿أَفْنَتْ﴾ [المرسلات: ١١].

ومن تمكّن الهمز^(٢) في ذلك أنهم همزوا «أدورا»، ثم قلبوا فقالوا: آدر، فلم يعيدوا الواو التي هي عين، وجعلوه بمنزلة: قائل وقويثل. قال:

وقرأ أبو عمرو - في رواية على بن نصر - والخَفَافُ عنه: ﴿أَنَّمَا فَتَتَاهُ﴾ [٢٤]، يعنى الملكين، يريد: صَمَدًا له.

وقرأ الباقر وجميع الرواة عن أبي عمرو: ﴿أَنَّمَا فَتَنَّتْهُ﴾ مشددة النون^(٣). قال أبو علي: قول مَنْ روى عن أبي عمرو: ﴿وَطَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَتَاهُ﴾ يعنى الملكين - أى: علم داود أنهما امتحناه، وفسر أبو عبيدة وغيره الظن هنا بالعلم. أبو عمارة عن حفص عن عاصم: ﴿بُنْصُبُ﴾ [٤١] بضم النون والصاد.

(١) فى أ: وأما ما رواه أبو عمرو.

(٢) فى ب: الهمزة.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٢)، الإعراب للنحاس (٧٩٢/٢)، الإملاء للعبرى (٢/١١٣)، البحر المحيط (٣٩٣/٧)، التبيان للطوسي (٥٠٦/٨)، تفسير القرطبي (١٥/١٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٣)، المجمع للطبرسي (٤٧٠/٨)، المحتسب لابن جنى (٢/٢٣٢)، تفسير الرازي (١٩٨/٢٦).

رَوَى هُبَيْرَةُ عَنْ حَفْصٍ عَنْ عَاصِمٍ: ﴿نُضِبَ﴾ [٤١]، مفتوحة النون.

والمعروف عن حفص عن عاصم: ﴿نُضِبَ﴾ مضمومة النون ساكنة الصاد^(١).

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿نُضِبَ﴾ بضم النون وتسكين الصاد.

أبو عبيدة: ﴿نُضِبَ﴾ أى: بلاء وشر.

وأنشد لبشر بن أبي حازم: [من الطويل]

تَعَنَّكَ نُضِبٌ مِنْ أُمَيْمَةَ مُنْصِبٌ (٢)

وقال النابغة: [من الطويل]

كَلِيلِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٌ (٣)

قال: وتقول العرب: أنصبني، أى: عذبنى وبرح بى، وبعضهم يقول: نصبني.

قال: والنُّضِب - إذا فتح أولها وأسكن ثانيها - واحد أنصاب الحرم، وكل شيء نصبته وجعلته علما. ولأنصبتك نُضِبَ العود. ويقال: نصب بعيره ليلته نُضْبًا.

قال أبو الحسن: النَّضْب: الإعياء، ﴿لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَضَبٌ﴾ [فاطر: ٣٥] ولا أذى،

قال: وأرى: «نُضِبٌ» و «نَضَبٌ» لغتين - مثل: البُخْل والبَخْل - فى معنى الوجع.

وقال غيره: «نُضِبٌ» و «نَضَبٌ» واحد، وهو ما أصابه من مرض وإعياء؛ مثل:

الحُزْن والحَزَن.

قرأ نافع وحده: ﴿بِخَالِصَةٍ ذُكِّرَى الدَارِ﴾ [٤٦] مضافاً.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٢)، الإعراب للنحاس (٧٩٦/٢)، البحر المحيط (٤٠٠/٧)،

التيبان للطوسى (٥١٨/٨)، تفسير الطبرى (١٠٦/٢٣)، تفسير القرطبي (٢٠٧/١٥)،

السبعة لابن مجاهد (٥٥٤)، الكشف للزمخشري (٣٧٦/٣)، المجمع للطبرسى (٨/

٤٧٧)، تفسير الرازى (٢١٢/٢٦)، النشر لابن الجزرى (٣٦١/٢).

(٢) صدر بيت، وعجزه:

..... كذى الشوق لما يسله وسيذهب

والبيت فى ديوانه ص (٧)، وكتاب العين (١٣٥/٧)، والتنبيه والإيضاح (١٤١/١).

(٣) صدر بيت، وعجزه:

..... وليل أقالسيه بطيء الكواكب

ينظر ديوانه ص (٤٠)، والأزهية ص (٢٣٧)، وخزانة الأدب (٣٢١/٢)، والدرر (٣/

٥٧)، والكتاب (٢٠٧/٢)، وشرح أبيات سيويه (٤٤٥/١)، واللسان (كوكب، نصب،

أسس، شيع)، والمقاصد النحوية (٣٠٣/٤)، وبلا نسية فى جمهرة اللغة ص (٣٥٠،

٩٨٢)، ورصف المباني ص (١٦١)، وشرح المفصل (١٠٧/٢).

وقرأ الباقون: ﴿بِخَالِصَةٍ﴾ منونة^(١).

قال أبو علي: من قال: ﴿بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ﴾ احتمل أمرين: أحدهما: أن يكون ﴿ذِكْرَى﴾ بدلاً من الخالصة، تقديره: إنا أخلصناهم بذكرى الدار.

ويجوز أن يقدر في قوله: ﴿ذِكْرَى﴾ التنوين؛ فيكون «الدار» في موضع نصب، تقديره: بأن يذكروا الدار، أى: يذكرون بالتأهب للآخرة، ويזהدون في الدنيا. ويجوز ألا يقدر البدل، ولكن تكون الخالصة مصدراً؛ فيكون مثل: ﴿مِنْ دُعَاءِ الْآخِرِ﴾ [فصلت: ٤٩] فيكون المعنى: بخالصة تذكير الدار. ويقوى هذا الوجه ما روى من قراءة الأعمش: ﴿بِخَالِصَتِهِمْ ذِكْرَى الدَّارِ﴾ فهذا يقوى النصب. ويقوى [ذلك]^(٢) أن مَنْ نصب «ذكرى» أعملها في الدار؛ كأنه: بأن أخلصوا تذكير الدار.

فإذا نُوئت ﴿بِخَالِصَةٍ﴾ احتمل أمرين: أحدهما: أن يكون المعنى: بأن خَلَصَتْ لهم ذكرى الدار؛ فيكون: «ذِكْرَى الدَّارِ» في موضع رفع بأنه فاعل. والآخر: أن يُقَدَّر المصدر الذى هو «خَالِصَةٌ»، من الإخلاص، فحذفت الزيادة كما حُذِفَتْ من نحو: [من الرجز]

..... دَلُّو الدَّال^(٣)

ونحوه؛ فيكون المعنى بإخلاص ذكرى؛ فيكون «ذكرى» في موضع نصب، كانتصاب الاسم فى: عَمَرَكَ الله.

و «الدار» يجوز أن يُعْنَى بها^(٤) الدنيا، ويجوز أن يُعْنَى بها الآخرة؛ فالذى يدل على أنه يجوز أن يراد بها الدنيا: قوله - سبحانه - فى الحكاية عن إبراهيم: ﴿وَأَجْعَلْ

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٣)، الإعراب للنحاس (٧٩٨/٢)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١١٣)، البحر المحيط (٤٠٢/٧)، التبيان للطوسي (٥٢١/٨)، التيسير للداني (١٨٨)، تفسير الطبري (١١٠/٢٣)، تفسير القرطبي (٢١٨/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣٠٦)، الحجة لأبى زرعة (٦١٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٤)، الكشف للزمخشري (٣٧٨/٣)، الكشف للقيسي (٢٣١/٢)، المجمع للطبرسي (٤٧٩/٨)، المعاني للفراء (٤٠٧/٢)، تفسير الرازي (٢١٧/٢٦)، النشر لابن الجزرى (٣٦١/٢).

(٢) سقط فى ب.

(٣) تقدم.

(٤) فى ب: أن يكون يعنى بها.

لِي لِسَانٍ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ ﴿الشعراء: ٨٤﴾، وقوله -عز وجل-: ﴿وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا﴾ [مريم: ٥٠] فاللسان هو القول الحسن والثناء عليه، وليس اللسان هنا الجارحة.

يدُلُّ على ذلك ما أنشده أبو زيد للخطيئة: [من الوافر]
نَدِمْتُ عَلَى لِسَانٍ فَاتٍ مِنِّي فَلَيْتَ بِأَنَّهُ فِي جَوْفِ عِظْمٍ^(١)
فالندم لا يكون على العضو، إنما يكون على كلام يقوله مرة، ويُنْسِكُ عنه أخرى.

وكذلك قول الآخر: [من البسيط]
إِنِّي أَتَانِي لِسَانٌ لَا أَسْرُ بِهِ مِنْ عَلَوٍ لَا كَذِبَ فِيهِ وَلَا سَخَرَ^(٢)
وقوله: ﴿وَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ. سَلَّمَ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الصافات: ١٠٨، ١٠٩]،
و: ﴿سَلَّمَ عَلَىٰ نُوحٍ فِي الْمَقَامِينَ﴾ [الصافات: ٧٩]، و: ﴿سَلَّمَ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الصافات: ١٣٠]،
و: ﴿وَسَلَّمَ عَلَىٰ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ الَّذِي أَحْضَيْنَاهُ﴾ [النمل: ٥٩]، فالمعنى: أبقينا عليهم
الثناء الجميل في الدنيا، فـ «الدار» في هذا التقدير ظرف، والقياس أن يتعدى الفعل
والمصدر إليه بالحرف، ولكنه على ذهب الشام، عند سيبويه، و: [من الكامل]
.....
كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثُّغْلَبُ^(٣)

فأما جواز كون الدار الآخرة^(٤) في قوله -سبحانه-: ﴿إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذَكَرَ الدَّارِ﴾ مفعولاً [بها]^(٥)، فيكون ذلك بإخلاصهم ذكر الدار، ويكون ذكرهم لها وجَلَّ قلوبهم منها ومن حسابها؛ كما قال -تعالى-: ﴿وَهُمْ مِنَ السَّاعَةِ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٩]، و: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَّن يَخْشَى﴾ [النازعات: ٤٥]، وقال: ﴿يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِ﴾ [الزمر: ٩]، فـ «الدار» على هذا مفعول بها، وليست كالوجه

(١) تقدم.

(٢) البيت لأعشى باهلة في إصلاح المنطق ص (٢٦)، والأصمعيات ص (٨٨)، وأمالى المرتضى (٢٠/٢)، وجمهرة اللغة ص (٩٥٠)، وخزانة الأدب (٥١١/٦)، وسمط اللآلى ص (٧٥)، وشرح المفصل (٩٠/٤)، واللسان (سخر)، والمؤتلف والمختلف ص (١٤)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (١٩١/١)، واللسان (علا).

(٣) تقدم.

(٤) في ب: الآخر.

(٥) سقط في ب.

الآخر المتقدم.

فأما مَنْ أضاف فقال: ﴿بِخَالِصَةِ ذِكْرِ الدَّارِ﴾ فَإِنَّ الْخَالِصَةَ تَكُونُ عَلَى ضَرْوبٍ: تَكُونُ لِلذِّكْرِ وَغَيْرِ الذِّكْرِ، فَإِذَا أُضِيفَتْ إِلَى: «ذِكْرَى»، اخْتَصَتْ الْخَالِصَةَ بِهَذِهِ الْإِضَافَةِ، فَتَكُونُ الْإِضَافَةُ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ، كَأَنَّهُ: بِإِخْلَاصِهِمْ ذِكْرَ الدَّارِ، أَيْ: أَخْلَصُوا ذِكْرَهَا وَالْخَوْفَ مِنْهَا لِلَّهِ، وَيَكُونُ عَلَى إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ الْخَالِصَةُ إِلَى الْفَاعِلِ، تَقْدِيرُهُ: بِأَنْ خَلَصَتْ لَهُمْ ذِكْرَى الدَّارِ، وَالدَّارُ عَلَى هَذَا تَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ تَقْدِمَا مِنْ كَوْنِهِمَا الْآخِرَةُ وَالْدُنْيَا.

فأما قوله -جل وعز-: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩] فيجوز في خالصة وجهان:

أحدهما: أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا كَالْعَاقِبَةِ وَالْعَافِيَةِ.

وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ وَصْفًا. وَكِلَا الْوَجْهَيْنِ تَحْتَمِلُ الْآيَةُ.

ويجوز أَنْ يَكُونَ: مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ ذَاتَ خُلُوصٍ.

ويجوز أَنْ يَكُونَ الصِّفَةُ، وَأَنْتَ عَلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ كَثْرَةٌ، وَالْمُرَادُ بِهِ: الْأَجْنَةُ وَالْمُضَامِينُ؛ فَيَكُونُ التَّأْنِيثُ عَلَى هَذَا.

اختلفوا في قوله -جل وعز-: ﴿وَاللَّيْسَعُ﴾ [٤٨]:

فَقَرَأَ حَمْزَةً وَالْكَسَائِيُّ: ﴿وَاللَّيْسَعُ﴾ بِلَامِينَ.

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: ﴿وَاللَّيْسَعُ﴾ بِلَامٍ وَاحِدَةً^(١).

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: تُرَى أَنَّ الْكَسَائِيَّ إِنَّمَا قَالَ: ﴿وَاللَّيْسَعُ﴾ لِجَعْلِهِ اسْمًا عَلَى صُورَةِ الصِّفَاتِ؛ فَيَحْسَنُ لِدَلَالَةِ دُخُولِ لَامِ الْمَعْرِفَةِ عَلَيْهِ، فَيَكُونُ كَالْحَارِثِ وَالْعَبَّاسِ وَالْقَاسِمِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

أَلَا تَرَى أَنَّ: «فَيْعَلًا» -مِثْلُ: ضَيَّعَ وَخَيَّرَ- كَثِيرٌ فِي الصِّفَاتِ، وَلَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ الْمَنْقُولَةِ الَّتِي فِي أَوَائِلِهَا زِيَادَةُ الْمُضَارَعَةِ مَا يَدْخُلُ فِيهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ، مِثْلُ: يَشْكُرُ، وَتَغْلِبُ، وَيَزِيدُ، وَتَذْمُرُ؟! فَكَذَلِكَ مَا أَعْرَبَ مِنْ [الْأَعْجَمِي؛ لِأَنَّهُ]^(٢)

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٣)، التبيان للطوسي (٥٢١/٨)، التيسير للداني (١٠٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٤)، الكشف للزمخشري (٣٧٨/٣)، الكشف للقيسي (٤٣٨/١)، المعاني للفراء (٤٠٧/٢، ٤٠٨)، النشر لابن الجزري (٢٦٠/٢).

(٢) في ب: الأعجمية.

لا تدخله لام المعرفة، وليس يخرج بذلك عن أن يكون حُمِلَ على ما لا نظير له؛
أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ الْأَعْجَمِيَةِ الْأَعْلَامُ مِثْلُ: الْعَبَّاسُ وَالْحَارِثُ؟!
ووجه قراءة مَنْ قرأ: ﴿وَالْيَسَعَ﴾، أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ قَدْ تَدَخَّلَا فِي الْكَلِمَةِ عَلَى وَجْهِ
الزِّيَادَةِ، كَمَا حَكَّى أَبُو الْحَسَنِ: الْخَمْسَةَ الْعَشَرَ دَرَاهِمًا، وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ فِي
«إِلْيَاسَ»: إِنَّهُ اسْمٌ عَلَمٌ، وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ: ﴿وَإِنَّ الْيَاسَ لَمِنْ الْمُرْسَلِينَ﴾؛ فَعَلَى هَذَا -
أَيْضًا- يَكُونُ «الْيَسَعَ».

وَقَدْ أَنْشَدَ أَبُو عَثْمَانَ عَنْ الْأَضْمَعِيِّ: [مِنَ الْكَامِلِ]

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ^(١)

وَأَنْشَدُوا - أَيْضًا -: [مِنَ الرَّجَزِ]

يَا لَيْتَ أُمُّ الْعَمْرِ كَانَتْ صَاحِبِي مَكَانَ مَنْ أَنْشَأَ عَلَى الرِّكَائِبِ^(٢)

وَأَنْشَدَ أَبُو عَثْمَانَ: [مِنَ الرَّجَزِ]

بَاعَدَ أُمُّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا^(٣)

و «بنات أوبر» -ضرب من الكَمَاة- معرفة ينتصب الخبر عنه؛ كما أن «ابن قُتْرَةَ»^(٤) و «ابن بَرِيح»^(٥) كذلك، فأدخل في الاسم المعرفة الألف واللام، وهذا إنما ينصرف إلى الزيادة وعليها يتجه؛ فكذلك تكون التي في: «الْيَسَعَ».

ولو قال قائل: إن هذا أوجهٌ مِمَّا تَرَى أَنَّ الْكَسَائِيَّ قَصَدَهُ مِنْ جَعْلِهِ إِيَّاهُ كَالضَّيْعِ وَالْحَيْدَرِ، وَلَيْسَ هُوَ كَذَلِكَ؛ إِنَّمَا هُوَ اسْمٌ عَلَمٌ أَعْجَمِيٌّ كِدَارِيسَ وَإِسْمَاعِيلَ وَنَحْوَهُمَا مِنَ الْأَعْلَامِ. وَيُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ الْأَلْفُ وَاللَّامَ [إِنَّمَا لِحَقَّتَاهُ]^(٦) فِي التَّعْرِيفِ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْأَعْجَمِيَةِ الَّتِي هِيَ أَعْلَامٌ -مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ الَّتِي تَكُونُ لِلتَّعْرِيفِ فِي الْأَسْمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ؟! وَقَدْ قَدَّمْنَا الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ.

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) ابن قُتْرَةَ: ضرب من الحيات لا يسلم من لدغته، وقيل: هو ذكر الأفعى وهو نحو من السبر، وأبو قُتْرَةَ: كنية إبليس، قاله ابن سيده وغيره. حياة الحيوان (٢٨٦/٣).

(٥) ابن بَرِيح وأم بَرِيح: اسم للغراب، معرفة، سمى بذلك لصوته. لسان العرب (برج).

(٦) في ب: فما.

(٧) المثبت من ج، وفي أ: إنما هو لخفة، وفي ب: إنما لحقه.

قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَحْدَهُ: ﴿وَاذْكُرْ عَبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ﴾ [٤٥] واحداً.
وقرأ الباقر: ﴿عَبْدَنَا﴾ جماعة^(١).

قال أبو علي: وجه إفراده قوله -تعالى-: ﴿عَبْدَنَا﴾، أنه اختصه بالإضافة على وجه التكرمة له والاختصاص بالمنزلة الرفيعة؛ كما قيل في مكة: بيت الله، وكما اختص بالخلة في قوله -سبحانه-: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥].
ومن قرأ: ﴿عَبْدَنَا﴾؛ فلأن غير إبراهيم من الأنبياء -عليهم السلام- قد أُجِرِيَ عليه هذا الوصف، فجاء في عيسى -عليه السلام-: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ﴾ [الزخرف: ٥٩]، وفي أيوب: ﴿يَعْمَ الْعَبْدُ﴾ [ص: ٤٤]، وفي نوح -عليه السلام-: ﴿إِنَّمْ كَانَتْ عَبْدًا شَكُورًا﴾ [الإسراء: ٣].

ومن قال: ﴿عَبْدَنَا﴾، جعل ما بعده بدلاً من «العباد»، ومن قال: ﴿عَبْدَنَا﴾ جعل ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ بدلاً، وما بعده معطوفاً على المفعول به المذكور.

اختلفوا في قوله -سبحانه-: ﴿هَذَا مَا يُوعَدُونَ﴾ [٥٣] [بالياء والتاء]^(٢):
فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿هَذَا مَا يُوعَدُونَ﴾ بالياء ههنا.

وافترقا في سورة «ق»:

فقرأ ابن كثير بالياء.

وقرأ أبو عمرو بالتاء.

وقرأ الباقر بالتاء في السورتين^(٣).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٢)، الإعراب للنحاس (٧٩٨/٢)، الإملاء للعكبري (٢/ ١١٣)، البحر المحيط (٤٠١/٧)، التبيان للطوسي (٥٢١/٨)، التيسير للداني (١٨٨)، تفسير القرطبي (٢١٧/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣٠٥)، الحجة لأبي زرعة (٦١٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٤)، الغيث للصفاقسي (٣٣٦)، الكشف للزمخشري (٣٣٧/٣)، الكشف للقيسي (٢٣١/٢)، المجمع للطبرسي (٤٧٩/٨)، المعاني للقرء (٤٠٦/٢)، تفسير الرازي (٢١٦/٢٦)، النشر لابن الجزري (٣٦١/٢).

(٢) سقط في ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٣)، البحر المحيط (٤٠٥/٧)، التبيان للطوسي (٥٢٢/٨)، التيسير للداني (١٨٨)، تفسير القرطبي (٢٢٠/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣٠٦)، الحجة لأبي زرعة (٦١٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٥)، الغيث للصفاقسي (٣٣٧)، الكشف للزمخشري (٣٧٨/٣)، الكشف للقيسي (٢٣٢/٢)، المجمع للطبرسي (٤٧٩/٨)، النشر لابن الجزري (٣٦١/٢).

قال أبو على: التاء على: قل للمتقين: ﴿هَذَا مَا تُوعَدُونَ﴾، والياء [على] (١): ﴿وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ﴾ [ص: ٤٩]، ﴿هَذَا مَا يُوعَدُونَ﴾ [٥٣]، والتاء أعم؛ لأنه يصلح أن يدخل فيه الغيب من الأنبياء إذا اختلط بالخطاب (٢).

فأما ما في سورة «ق» فنحو هذا: ﴿وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ... هَذَا مَا تُوعَدُونَ﴾ [ق: ٣١-٣٢] أيها المتقون، على الرجوع من الغيبة إلى الخطاب، أو على: قل لهم: ﴿هَذَا مَا تُوعَدُونَ﴾، والياء: على إخبار النبي بما وعدوا؛ كأنه ﴿هَذَا مَا يُوعَدُونَ﴾ أيها النبي. اختلفوا في قوله -جل وعز-: ﴿وَعَسَاقُ﴾ [٥٧].

فقرأ حمزة والكسائي، وحفص عن عاصم: ﴿وَعَسَاقُ﴾، مشدداً. وفي سورة: «عم يتساءلون» مثله.

وقرأ الباقر، وأبو بكر عن عاصم: ﴿وَعَسَاقُ﴾ بالتخفيف في الموضعين (٣). [قال أبو على]: أما العساق فلا يخلو من أن يكون اسماً أو وصفاً: فيبعد أن يكون اسماً؛ لأنَّ الأسماء لم تجئ على هذا الوزن إلا قليلاً، وذلك الكلاء (٤) والقذاف (٥) والجبان (٦)، وقد ذكر في «الكلاء» التأنيث، ولم نعلمهم حكوا ذلك فيما جاء من هذا الوزن من الأسماء، فإذا لم يكن اسماً كان صفة، وإذا كان صفة فقد أقيم مقام الموصوف، وألا تقام الصفة مقام الموصوف أحسن، إلا أن يكون صفة قد غلبت، نحو: العبد، والأبطح، والأبترق.

والقراءة بالتخفيف أحسن من حيث كان فيه الخروج من الأمرين اللذين وصفناهما في ﴿وَعَسَاقُ﴾ بالثقل، وهما: قلة البناء، وإقامة الصفة مقام الموصوف.

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: الخطاب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٣)، الإعراب للنحاس (٨٠١/٢)، الإملاء للعكبري (٢/ ١١٤)، البحر المحيط (٤٠٦/٧)، التبيان للطوسي (٥٢٧/٨)، التيسير للداني (١٨٨)، تفسير الطبري (١١٣/٢٣)، تفسير القرطبي (٥٢١/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣٠٦)، الحجة لأبي زرعة (٦١٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٥)، الغيث للصفاقسي (٣٣٧)، الكشف للقيسي (٢٣٢/٢)، المجمع للطبرسي (٤٨١/٨)، المعاني للفراء (٤١٠/٢)، النشر لابن الجزري (٣٦١/٢).

(٤) الكلاء: مرفأ السفن.

(٥) القذاف: المنجنيق.

(٦) الجبان: الصحراء.

قال:

قرأ أبو عمرو وحده: ﴿وَأَخْرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ﴾ [٥٨] جماعة.
وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: ﴿وَأَخْرُ﴾ واحداً.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا مُؤَمَّلٌ قَالَ: حَدَّثَنَا
حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ كَثِيرٍ يَقْرَأُ: ﴿وَأَخْرُ﴾ مضمومة الألف.
وحَدَّثَنَا ابْنُ حَيَّانَ عَنْ أَبِي هِشَامٍ عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ ابْنِ
كَثِيرٍ: ﴿وَأَخْرُ﴾ بالضم.

قال أبو علي: قوله - سبحانه -: ﴿وَأَخْرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ﴾ روى عن ابن مسعود
وَقَتَادَةَ أَنَّهُمَا قَالَا: الزمهرير، فتفسيرهما يَقْوَى قِوَاةً مَنْ قَرَأَ: ﴿وَأَخْرُ﴾ بالتوحيد؛
كَأَنَّهُ: وَيُعَذِّبُ [به]^(١) آخر؛ لأن الزمهرير واحد.

ويجوز على تفسيرهما - أيضاً - الجمع: ﴿وَأَخْرُ﴾؛ على أن يجعل ذلك أجناساً
يزيد بردُ بعضه على بعض، على حسب استحقاق المعذيين ورتبهم في العذاب؛
فيكون ذلك كقولهم: جَمَالَانِ وَتَمَرَانِ، ونحو ذلك من الجمع التي تجمع أو تنثنى
إذا اختلفت.

ويجوز الجمع على وجه آخر، وهو أن تَجْعَلَ كُلَّ جزء منه وإن لم
يَخْتَلَفْ^(٢) زمهريراً؛ فيجمع كما جمعوا في قولهم: شابت مفارقة، وبَعِيرٌ ذُو
عَثَانَيْنِ^(٣)، وَمُعْغِرِبَانَاتٍ^(٤)، ونحو ذلك.

(١) سقط في ب.

(٢) في أ، ب: وإن اختلف.

(٣) العثون: ما نبت على الذقن وتحتة سفلاً، وهو شعيرات طوال عند مذبج البعير والبتيس،
وهو ما تدلى تحت منقار الديك. اللسان والتاج والوسيط (عثن).(٤) فمن ذلك قول العرب في مَغْرِبِ الشَّمْسِ: مُغْغِرِبَانُ الشَّمْسِ، وفي العُشِيِّ: آتِيكَ عُشْيَانَا.
وسمعنا من العرب من يقول في عَشِيَّةٍ: عُشْيَانِيَّةٌ؛ فكانهم حَقَّرُوا مَغْرِبَانُ وَعُشْيَانُ
وَعَشَاءٌ.

وسألت الخليل عن قولك: آتِيكَ أَصِيلَانَا؛ فقال: إنما هو أَصِيلَانُ، أبدلوا اللام منها.
وتصديق ذلك قول العرب: آتِيكَ أَصِيلَانَا.

وسأله عن قول بعض العرب: آتِيكَ عُشْيَانَاتٍ وَمُغْغِرِبَانَاتٍ، فقال: جعل ذلك الحين
أجزاء؛ لأنه حينٌ كلما تَصَوَّبَتْ فيه الشَّمْسُ ذهبَ منه جزء، فقالوا: عُشْيَانَاتٍ، كأنهم
سموا كل جزء منه عَشِيَّةً. ومثل ذلك: قولك: المَفَارِقُ في مَفَرِّقٍ، جعلوا المَفَرِّقَ

وَيَجُوزُ أَنْ تُجْعَلَ: «أَخْرَ» على الجمع؛ لما تقدم من قوله -سبحانه-: ﴿حَمِيمٌ وَعَسَاقٌ﴾، و «زَمْهَرِيرًا» الذي هو نهاية البرد بإزاء الجمع؛ فيجوز الجمع لِمَا فِي الْكَلَامِ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى جَوَازِ الْجَمْعِ.

فَمَنْ^(١) قَرَأَ: ﴿وَأَخْرَ﴾ على الجمع، كان «أخر» مبتدأ، وقوله: ﴿مِنْ شَكْلِهِ﴾ في موضع وَضْفِهِ. ومعنى: ﴿مِنْ شَكْلِهِ﴾:

قال أبو عُبَيْدَةَ: مِنْ ضَرْبِهِ، قال: ويقال: ما أنت من شكلى، أى: من ضربى، و﴿أَزْوَاجٌ﴾: خبر المبتدأ؛ لأنه جمع كالمبتدأ، وقد وُصِفَتِ النكرة فحسب الابتداء بها. فإن قلت: فهلا كان: «من شكلها»؛ ليرجع إلى «الأخر»، وهلا دل ذلك على أن «آخر» أجود من آخر؟

قيل: يجوز أن يكون الضمير المفرد تجعله راجعاً إلى ما ذُكِرَ من المفرد صفة، فيفرد؛ فيكون المعنى: من شكل ما ذكرنا. ويجوز أن يعود إلى قوله: ﴿حَمِيمٌ﴾ فأفرد كذلك، والذكر الراجع إلى المبتدأ من وصفه الذكر المرفوع الذى فى الظرف. وَمَنْ أَفْرَدَ فَقَالَ: ﴿وَأَخْرَ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ﴾، ف «آخر» يرتفع بالابتداء فى قول سيبويه، وفيه ذكر مرفوع عنده، وبالظرف فى قول أبى الحسن، ولا ذِكر فى الظرف؛ لارتفاع الظاهر به.

وإن لم تجعل «آخر»، مبتدأ فى هذا الوجه خاصة، وقلت: لأنه يكون ابتداء بالنكرة فلا أحمل على ذلك، ولكن لما قال: ﴿هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَعَسَاقٌ﴾ [٥٧]، دل هذا الكلام على أن لهم حميماً وعساقاً؛ فَحَمِلَ المَعطوفُ على المعنى، فجعل «لهم»^(٢) المدلول عليه خبراً آخر -فهو قول؛ فكأن التقدير: لهم عذاب آخر من شكله أزواج؛ فيكون «مِنْ شَكْلِهِ» فى موضع الصفة، ويكون ارتفاع: «أزواج» به [فى قَوْلِنِ]^(٣) سيبويه وأبى الحسن.

= مواضع، ثم قالوا: المَفَارِقُ كأنهم سمو كل موضع مَفَرَقًا. قال الشاعر -وهو جرير-:
قال العَوَازِلُ مَا لِيَجْهَلِكُ بَعْدَمَا شَابَ الْمَفَارِقُ وَانْتَسَيْنَ قَتِيرًا
ومن ذلك قولهم للبعير: ذُو عَثَانَيْنِ؛ كأنهم جعلوا كل جزء منه عَثْنُونًا. ونحو ذا كثير.
ينظر: الكتاب (٣/ ٤٨٤، ٤٨٥).

(١) فى ب: ومن.

(٢) فى ب: له.

(٣) فى ب: قول.

ولا يجوز أن تجعل قوله: ﴿مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجُ﴾ في قول من قرأ: ﴿وَأَخْرُ﴾ على الجمع وصفا، وتضمير الخبر كما فعلت ذلك في قول من وحد؛ لأنَّ الصفة لا يرجع منها ذِكْرُ إلى الموصوف.

ألا ترى أن: «أزواج»، إذا ارتفع بالظرف لم يجز أن يكون فيه ذكر مرفوع، والهاء التي للإفراد لا ترجع إلى الجمع في الوجه البين، فتجعل الصفة بلا ذِكْرٍ يعود منها إلى الموصوف، وإذا كان كذلك لم يجز أن يكون صفة.

ومعنى «أزواج»: أشياء مقترنات؛ يبين ذلك قوله - سبحانه -: ﴿يَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنْتًا وَيَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذَّكَورَ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ﴾ [الشورى: ٤٩-٥٠]، أى: يهب الإناث مفردة من الذكور، والذكور مفردة من الإناث، أو يقرن بين الإناث والذكور للموهوب^(١) له الأولاد، فيجمع له الذكر والأنثى في الهيئة.

وكذلك قوله - سبحانه -: ﴿أَخْشَرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الصافات: ٢٢-٢٣]، وقال: ﴿وَإِذَا أَلْفَاؤُا مِنْهَا مَكَانًا صَبِيحًا مُقَرَّنِينَ دَعَا هُنَالِكَ ثُبُورًا﴾ [الفرقان: ١٣].

وقيل في قول من قرأ: ﴿حَقَّ إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَيَلْسَ الْقَرَيْنِ﴾ [الزخرف: ٣٨] إنَّه الكافر وقرينه.

ومنه: ﴿وَإِذَا النُّفُوسُ رُوِّجَتْ﴾ [التكوير: ٧] أى: جمع بينها وبين أشكالها، وقُرنت في الجنة أو النار؛ فكَذلك: ﴿وَأَخْرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجُ﴾، أى: قُرَنَ بين المعذبين وجمع لهم بين الحميم والغساق والزمهرير، وقُرَنَ بعضُ ذلك إلى بعض.

فأما امتناع «أخر» من الصرف في النكرة؛ فلِلْعَدَلِ^(٢) والوصف، فمعنى العَدْلُ فيه: أن هذا التَّحْوِ لا يوصف به إلا بالآلف واللام نحو: الأصغر والأكبر والصُّغرى والصُّغَر والأصاغر، لا يستعمل شيء من ذلك إلا بالآلف واللام، واستعملت «أخر» بلا آلف ولام؛ فصار بذلك معدولا عن الآلف واللام.

فإن قلت: فإذا كانت معدولة عن الآلف واللام، فهلا لم يجز أن يوصف بها النكرة؛ لأنَّ المعدول عن الآلف واللام بمنزلة ما فيه الآلف واللام؛ ألا ترى أن

(١) فى ب: الموهوبة.

(٢) فى ب: فبالعدل.

«سَحَرَ» لما كان معدولاً عن الألف واللام كان بمنزلة ما ثَبَّتَا فيه، وكذلك «أَمَسَ» في قول من لم يصرف ولم يَنْبِئِ الاسم، معدولٌ عن الألف واللام؛ فصار لذلك بمنزلة ما ثَبَّتَ فيه الألف واللام؟!

فالقول: إن ما ذكرته في العدل في: «سَحَرَ» و «أَمَسَ» كما ذكر. وهكذا كان القياس في: «أَخَرَ» ألا يُوصَفَ بها النكرة، ولكن ذلك إنما جاز؛ لأنك قد تجد العدل عما هو مُقَدَّرٌ في التقدير، وإن لم يَخْرُجْ إلى اللفظ. ألا تَرَى أَنَّهُمْ عَدَلُوا «جُمَعَ» و «كُتِبَ» عن جَمْعٍ غير مستعمل في اللفظ، ولم يمنعهم أن لم يستعمل ذلك في اللفظ من أن يُوقِعُوا العدلَ عنه؟! فكذلك «أَخَرَ»: يُقَدَّرُ فيه أنه قد عُدِلَ عن الألف واللام في المعنى والتقدير حَمَلًا على أَخَوَاتِهَا، وإن لم يكن في اللفظ أَلِفٌ ولامٌ عُدِلَ ذلك عنه، كما كان ذلك في «جُمَعَ»؛ فلما لم يكن ذلك خارجًا إلى اللفظ لم يمتنع أن تُوصَفَ به النكرة في نحو: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَكْبَارٍ أُخَرٌ﴾ [البقرة: ١٨٤، ١٨٥]، ولم يجب، وإن لم يُعْتَدَ بذلك في التعريف. ووصف النكرة بها أن لم يعتد به في العدل؛ لأن العدل قد صَحَّ عما لم يخرج إلى اللفظ.

فأما الاعتداد به في التعريف فلم يجز من حيث جاز الاعتداد به في العدل؛ لأنك لا تجد الألف واللام تُعَرَّفُ في موضع مقدرة غير خارجة إلى اللفظ، بل ذلك لا يُعَرَّفُ.

ألا تراهم قالوا في نحو قولهم: قد أُمِرُ بالرجل مِثْلِكَ-: إنه في تقدير الألف واللام.

وكذلك في: خَيَّرَ مِنْكَ ونحوه، ولم تتعرف مع ذلك عِنْدَ العرب، كما وَجَدَتِ العدل معتداً به فيما لم يخرج إلى اللفظ؛ فصارت الألف واللام في «أَخَرَ» في أنه مُعْتَدٌ به من وجه، وغير مُعْتَدٍ به من آخر -أعني أنه معتد به في العدل، ولم يعتد به في التعريف -بمنزلة اللام في: لا أبالك؛ فإنها معتد بها من وجه، وغير معتد بها من وجه آخر.

وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿مِنَ الْأَشْرَارِ اتَّخَذْنَاهُمْ﴾ [٦٣، ٦٢] موصولة.

وقرأ الباقون: ﴿مِنَ الْأَشْرَارِ. اتَّخَذْنَهُمْ﴾، بقطع الألف^(١).

قال أبو على: فى إلحاق همزة الاستفهام قوله: ﴿اتَّخَذْنَهُمْ سِخْرِيًّا﴾ [٦٣] بعض البعد؛ لأنهم قد علموا أنهم اتخذوهم سخريا؛ فكيف يستقيم أن يستفهم عن اتخاذهم سخريا، وهم قد علموا ذلك.

يدل على علمهم به أنه أخبر عنهم بذلك فى قوله - سبحانه -: ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا حَتَّىٰ أَنسَوَكُمُ ذِكْرِي﴾ [المؤمنون: ١١٠]، فالجملة التى هى: «اتخذناهم»، صفة للنكرة.

وأما قوله: ﴿حَتَّىٰ أَنسَوَكُمُ ذِكْرِي﴾ [المؤمنون: ١١٠] فليس أن هؤلاء الصالحين من عباد الله أنسوهم فى الحقيقة ذكر الله - سبحانه -، ولكنهم لما اتخذوهم سخريا، فاشتغلوا بذلك عن الصلاح والإحبات، أسند الإنساء إلى صالحى عباد الله المظلومين؛ كما أسند الإضلال إلى الأصنام لما اشتغلوا بعبادتهم عن عبادة الله، سبحانه.

فأما وجه قول من فتح الهمزة فقال: ﴿اتَّخَذْنَهُمْ سِخْرِيًّا﴾ فإنه يكون على التقرير، وعودت بـ «أم»؛ لأنها على لفظ الاستفهام، كما عودت الهمزة بـ «أم» فى قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦]، وإن لم يكن استفهاما فى المعنى. وكذلك قولهم: ما أبالى أزيد قام أم عمرو، فلما جرى على حرف الاستفهام جُعلَ بمنزلة؛ كما جُعلَ بمنزلة فى قولهم: ما أبالى أزيدا ضربت أم عمرا؟.

فإن قلت: فما الجملة المعادلة لقوله - سبحانه -: ﴿أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْبَصَرُ﴾ [ص: ٦٣] فى قول مَنْ كَسَرَ الهمزة من قوله: ﴿اتَّخَذْنَاَهُمْ سِخْرِيًّا﴾ [٦٣]؟! فالقول فيه: إن الجملة المعادلة لـ «أم» محذوفة، المعنى: أمفقودون هم أم زاغت

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٣)، الإعراب للنحاس (٨٠٣/٢)، الإملاء للعبرى (٢/ ١١٤)، البحر المحيط (٤٠٧/٧)، التبيان للطوسى (٥٢٨/٨)، التيسير للدانى (١٨٨)، تفسير الطبرى (١١٦/٢٣)، تفسير القرطبى (٢٢٥/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣٠٧)، الحجة لأبى زرعة (٦١٦)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٦)، الغيث للصفاسى (٣٣٧)، الكشاف للزمخشري (٣٨٠/٣)، الكشف للقيسى (٢٣٣/٢)، المجمع للطبرسى (٨/ ٤٨٣)، المعانى للفراء (٤١١/٢)، تفسير الرازى (٢٢٣/٢٦)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٣٦١، ٣٦٢).

عنهم الأبصار؟! وكذلك قوله -تعالى-: ﴿أَمْ كَانَ مِنَ الْفَاسِقِينَ﴾ [النمل: ٢٠]؛ لأن معنى: ﴿مَالِكٌ لَا أَرَى الْهَيْدَهْدَ﴾ [النمل: ٢٠]، أخبروني عن الهدهد أحاضر هو أم كان من الغائبين؟ وهذا قول أبى الحسن.

ويجوز عندى فى قوله: ﴿قُلْ تَمَنَّعَ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ. أَمَنْ هُوَ قَنِتٌ عَائَاءَ أَيْلٍ سَاجِدًا وَقَائِمًا﴾ [الزمر: ٨، ٩]، أن تكون المعادلة لـ «أم» قد حُذِفَتْ، تقديرها: أفأصحاب النار خير أم من هو قانت؟! ومن كان على هذه الصفة والصفات الأخر التى تتبع هذه، فهو من أصحاب الجنة، فصار المعنى: أَأَصْحَابُ النَّارِ خَيْرُ أَمْ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ؟! وهذا على^(١) التبيكيت.

ومثل هذا فى المعنى قوله: ﴿أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِيَ آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [فصلت: ٤٠].

وَمَنْ قَرَأَ: ﴿أَمَنْ هُوَ قَانِتٌ﴾ [الزمر: ٩] بالتخفيف، فيشبه أن يكون فعل ذلك لَمَّا لَمْ يَجِدْ مَا تَعَادَلَهُ «أم»، ولم يحمل على الحذف كالأى الأول التى حُمِلَتْ عَلَى حَذْفِ الْجُمْلَةِ الْمُعَادِلَةِ، والتقدير: أَمَنْ هُوَ قَانِتٌ وَكَانَ بِصِفَةِ كَيْتٍ وَكَيْتٌ، كَمَنْ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ؟!

ومثل ذلك فى الحذف قوله -جل وعز-: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ﴾ [آل عمران: ١١٣]، والمعنى: وأمة على خلاف ذلك. ودل على المحذوف قوله: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]، وكما حُذِفَتْ الْجُمْلَةُ الْأُولَى التى دَخَلَتْ عَلَيْهَا الْهَمْزَةُ فى الآى التى تقدم ذكرها، كذلك حُذِفَتْ الْجُمْلَةُ الْأُولَى التى دخلت عليها «أم»، وذلك قوله -تعالى-: ﴿أَمَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [النمل: ٦٠]، والمعنى: أم من خلق السموات والأرض^(٢) خير أم ما يشركون.

قال:

وأمال الرء أبو عمرو وابن عامر والكسائى من: ﴿الأشرار﴾.
وقرأ نافع بإشمام الرء الأولى الإضجاع.

(١) فى أ: وعلى هذا.

(٢) سقط فى أ.

وكذلك حمزة يشم.

وفتحها ابن كثير وعاصم^(١).

قال أبو على: إمالة الراء التى قبل الألف من ﴿الأشرار﴾ حسنة فى نحو: ﴿من قرار﴾ [إبراهيم: ٢٦]، و: ﴿من الأشرار﴾ [ص: ٦٢]، و: ﴿ذات قرار﴾ [المؤمنون: ٥٠]؛ وذلك أن الراء المكسورة لما غَلَبَتِ المستعلى فى نحو «طارِد» و«غارِم» و«صادر»، فجازت الإمالة مع المستعلى [كَانَ أَنَّ تَكُونُ]^(٢) فى الراء أجدر؛ لأن الراء لا استعلاء فيها، وإنما هى بمنزلة الياء واللام، ومن ثم كان الأثلغ بالراء رُيْمًا جعلها ياء.

ومِمَّا غَلَبَتْ فيه الراء المكسورة المستعلى قوله: [من الطويل]
عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ بْنِ قَادِرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبٍ^(٣)
وأما مَنْ فَتَحَ ولم يمل؛ فلأن الكثير لا يميل الألف مع الراء المكسورة ولا مع غيرها.

قال:

قرأ ابن عامر وأبو عمرو وابن كثير وعاصم: ﴿سُخْرِيًّا﴾ كسرًا [٦٣].

المفضل عن عاصم: ﴿سُخْرِيًّا﴾ بالضم.

وقرأ نافع وحمزة والكسائي: ﴿سُخْرِيًّا﴾ بالضم^(٤).

حكى عن أبى عمرو قال: ما كان من قَبْلِ العبودية فُسْخْرِيٌّ، مضموم، وما كان من قَبْلِ السُّخْرِ فِسْخْرِيٌّ، مكسور السين، وقد تقدم ذكر هذا الحرف قَبْلُ.

قال: حدثنى الصُّوفِيُّ عَنْ رُوحٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ شَبْلِ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ وَأَهْلِ مَكَّةَ: ﴿بِيَدِي اسْتَكْبَرْتُ﴾ [٧٥] موصولة على الواجب.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٣)، السبعة لأبن مجاهد (٥٥٦)، الغيث للصفافسي (٣٣٨).

(٢) فى ب: كأن يكون.

(٣) تقدم.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٣)، الإعراب للنحاس (٨٠٣/٢)، البحر المحيط (٤٠٧/٧)، التبيان للطوسي (٥٢٨/٨)، التيسير للداني (١٦٠)، تفسير القرطبي (٢٢٥/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣٠٧)، الحجة لأبى زرة (٦١٨)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٦)، الغيث للصفافسي (٣٣٧)، الكشف للزمخشري (٣٨٠/٣)، الكشف للقيسي (١٣١/٢)، المجمع للطبرسي (٤٨٣/٨)، تفسير الرازي (٢٢٣/٢٦)، النشر لابن الجزرى (٣٢٩/٢).

حدثني الخَزَّاز عن محمد بن يحيى عن عُبيد عن شبل عن ابن كثير وأهل مكة: ﴿بِيدَى اسْتَكْبَرَتْ﴾ كأنها موصولة، وهى على الاستفهام، يعنى بقوله: كأنها موصولة وهى على الاستفهام - أن الهمزة مخففة بين بين .
وقال غيرُ أحمد: المعروف عن ابن كثير: ﴿اسْتَكْبَرَتْ﴾ [٧٥]، بقطع الألف على التقرير^(١).

قال أبو على: وجه قول من وصل الهمزة فقال: ﴿بِيدَى اسْتَكْبَرَتْ﴾: أنه لم يجعل «أم» المعادلة للهمزة، ولكن جاء بـ «استكبرت» على وجه الإخبار عنه بالاستكبار، وجاء بـ «أم» منقطعة كقوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفَرَّغَهُ﴾ [الأحقاف: ٨]، على وجه التقرير لذلك منهم والتوبيخ لهم .
ومن حجة من وصل: أنه لو عادل «أم» بالهمزة لكان المعنى: كأنه يكون «استكبرت» أم استكبرت.

ألا ترى أن قوله: ﴿أَمْ كُنْتَ مِنَ الْغَالِينَ﴾ [ص: ٧٥] استكبار؟! يدل ذلك على ذلك قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [القصص: ٤]، وفي موضع آخر: ﴿وَأَسْتَكْبَرَهُ وَوَجُودُهُ فِي الْأَرْضِ﴾ [القصص: ٣٩].

ووجه قول من قطع الهمزة: أن الاستكبار كأنه أذهب في باب الطغيان من قوله علا؛ فجاز لذلك معادلة «أم» بالهمزة^(٢).

وقال الشاعر: [من الوافر]

أَنْضَبَ لِلْمَنِيَّةِ تَغْتَرِيهِمْ رَجَالِي أَمْ هُمْ دَرَجُ السُّيُولِ^(٣)

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٤)، الإعراب للنحاس (٨٠٤/٢)، البحر المحيط (٤١٠/٧)، التبان للطوسي (٥٣٢/٨)، تفسير القرطبي (٢٢٨/١٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٦)، الكشف للزمخشري (٣٨٣/٣).

(٢) في ب: معادلتها بأم بالهمزة. وفي أ: معادلتها أم بالهمزة. والمثبت من هامش أ.

(٣) استشهد به على نصب (دَرَجُ السُّيُولِ) على الظرفية ورفع خبراً لـ: هم، والسيرافي يقول: «إن سبويه منع أن يقاس على مناط الثريا ونحوه مما استعملوه ظرفاً وغيره من الأماكن نحو: مربوط الفرس. إلا أن تظهر المكان فتقول: هو منى مكان مربوط الفرس فيجوز». ثم قال: «وقد ظهر أن سبويه يجيز: زيد خلفك، إذا جعلته هو الخلف، ولم يشترط ضرورة شاعر، وهو قول المازني، وكان الجرمي لا يجيزه إلا في ضرورة الشعر، والكوفيون يمنعونه أشد المنع» ومما استعمل قولهم: هو منى دَرَجُ السُّيُولِ. أى: مكان درج السيل من السيل، وكما

فَمَنْ كَانَ دَرَجَ السَّيُولِ^(١)، كَانَ نُصَبًا لِلْمَنِيَةِ، وَقَدْ عَادَ لَهَا بِقَوْلِهِ: أَنْصَبَ^(٢) لِلْمَنِيَةِ.

اختلفوا في قوله -سبحانه-: ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾ [٨٤].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾ بالفتح فيهما.

وقرأ عاصم وحزمة: ﴿فَالْحَقُّ﴾ [بالضم]^(٣)، ﴿وَالْحَقُّ﴾ بالفتح.

المُفَضَّلُ عن عاصم: ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ﴾ مثل أبي عمرو^(٤).

قال أبو علي: مَنْ نَصَبَ الْحَقَّ الْأَوَّلَ، كَانَ مَنْصُوبًا بِفَعْلٍ مَضْمَرٍ يَدُلُّ انْتِصَابُ الْحَقِّ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ الْفِعْلُ هُوَ مَا ظَهَرَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ: ﴿وَيُحْيِي اللَّهُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ﴾ [يونس: ٨٢]، وقوله: ﴿لِيُحْيِيَ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾ [الأنفال: ٨]، وهذا هو الوجه. ويجوز أن يُنْصَبَ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْقَسَمِ؛ فَيَكُونُ النَّاصِبُ لِلْحَقِّ مَا يَنْصَبُ الْقَسَمَ مِنْ نَحْوِ [قوله]^(٥): اللَّهُ لَا فَعْلَنْ؛ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: الْحَقُّ لَا مَلَأَنَّ.

فإن قلت: فقد اعترض بين القسم وجوابه قوله: ﴿وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾ -فإن اعترض هذه الجملة التي هي: ﴿وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾ لا يمتنع أن يُفْصَلَ بِهَا بَيْنَ الْقَسَمِ وَالْمَقْسَمِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُوَكِّدُ الْقِصَّةَ وَيُسَدِّدُهَا^(٦).

قال الشاعر: [من الطويل]

= في الشاهد الذي معنا على أن دَرَجَ ظَرْفٌ مَنْصُوبٌ مَعَ خَبَرِيَّتِهِ.
والبيت لابن هرمة في ديوانه ص (١٨١)، خزانة الأدب (١/٤٢٤)، سيبويه (١/٢٠٦)، (٢٠٧)، الأزمنة والأمكنة (١/٣٠٧)، وبلا نسبة في اللسان (درج).

(١) في أ: درجا للسيول.

(٢) في أ: نصب.

(٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٤)، الإعراب للنحاس (٢/٨٠٦)، البحر المحيط (٧/٤١١)، التبيان للطوسي (٨/٥٣٣)، التيسير للداني (١٨٨)، تفسير الطبري (٢٣/١٠٢)، تفسير القرطبي (١٥/٢٢٩)، الحجة لابن خالويه (٣٠٧)، الحجة لأبي زرة (٨١٨)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٧)، الغيث للصفاقسي (٣٣٨)، الكشف للزمخشري (٣/٣٨٤)، الكشف للقيسي (٢/٢٣٤)، المجمع للطبرسي (٨/٤٨٧)، المعاني للفرّاء (٢/٤١٢)، تفسير الرازي (٢٦/٢٣٥)، النشر لابن الجزري (٢/٣٦٢).

(٥) سقط في ب.

(٦) في أ: يشدها.

أَرَانِي وَلَا كُفْرَانَ لِّلَّهِ أَيَّةٌ لِّنَفْسِي لَقَدْ طَالَبْتُ غَيْرَ مُنِيلٍ^(١)

فاعترض بما ترى بين المفعول الأول والثاني.

وقد يجوز أن يكون: الحق الثاني [هو] الأول، وكُرِّرَ على وجه التوكيد؛ فإذا حَمَلْتُهُ على هذا كان «لأملأن» على إرادة قَسَمٍ^(٢).

قال سيبويه: سألته - يعنى الخليل - عن «لأفعلن»، إذا جاءت مُبْتَدَأَةً؛ فقال: هو على إرادة قَسَمٍ أو نية قسم.

ومن رفع فقال: ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾، كان «الحق» محتملاً لوجهين:

أحدهما: أن يكون خبر مبتدأ محذوف، تقديره: أنا الحق؛ ويدل على ذلك قوله- سبحانه-: ﴿ثُمَّ رُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٦٢]، فكما جاز وصفه - سبحانه- بالحق، كذلك يجوز أن يكون خبراً فى قوله: أنا الحق.

والوجه الآخر: أن يكون «الحق» مبتدأ وخبره محذوف، وتقدير الخبر «منى»؛ فكأنه قال: الحق منى؛ كما قال: ﴿الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ [البقرة: ١٤٧].

قال:

وقرأ ابن كثير: ﴿أُوْنَزَلْ عَلَيْهِ﴾ [٨] بلا مد^(٣).

قوله: بلا مد، يعنى أنه لا يدخل بين الهمزتين ألفاً، ولكن يحقق الأولى ويجعل الثانية بين بين، مثل: لؤم.

وكذلك أبو عمرو فى رواية أصحاب اليزيدى عنه غير ممدود^(٤): ﴿أُوْنَزِلْ﴾، ﴿أُوْلُقِى﴾ [القمر: ٢٥].

وقال ابن اليزيدى عن أبيه عن أبى عمرو^(٥): ﴿أُوْنَزِلْ﴾، ﴿أُوْلُقِى﴾ بهمة

(١) البيت لابن الدمينه فى ديوانه ص (٨٦)، ولكثير عزة فى الدرر (٢/٢٢٧)، وبلا نسبة فى الخصائص (١/٣٣٧)، وشرح شواهد المغنى (٢/٨٢٠)، واللسان (أوا)، ومغنى اللبيب (٢/٣٩٤)، وجمع الهوامع (١/١٤٧).

(٢) فى أ: القسم.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧١)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٢)، الغيث للصفاقسى (٣٣٦)، الكشف للقيسى (١/٧٤)، النشر لابن الجزرى (١/٣٧٤، ٣٧٥).

(٤) فى أ: مهموز.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧١)، الغيث للصفاقسى (٣٣٦)، الكشف للقيسى (١/٧٤)، النشر لابن الجزرى (١/٣٧٤، ٣٧٥).

مُطَوَّلَةٌ.

قال أبو على: قوله: بهمزة مطولة -يعنى أنه يدخل بين همزة الاستفهام وبين الهمزة الأخرى المضمومة ألفاً، ثم يُلَيِّنُ همزة «أنزل»، فيمد الألف التى بينهما. وروى أبو قرّة عن نافع وخلف وابن سعدان عن المسيبى عن نافع: ﴿أَوُنْزِلَ﴾ و﴿أَوُلِّقَى﴾ [القمر: ٢٥] ممدود الألف.

قال أبو على: هذه الأقوال قد مضى ذكرها فيما تقدم. حفص عن عاصم: ﴿مَا كَانَ لِىَ مِنْ عِلْمٍ﴾ منصوبة الياء^(١).

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٦)، الغيث للصفاقسى (٣٣٨).

[بِسْمِ اللَّهِ]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الزَّمَرِ

قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [٧] موصولة بواو.
وقرأ ابن عامر ﴿يَرْضُهُ لَكُمْ﴾، من غير إشباع.

وقرأ نافع مثله - في رواية ورش - ومحمد بن إسحاق عن أبيه عن نافع،
وقالون - في رواية أحمد بن صالح - وابن أبي مهران، أخبرني عن الحُلُونِيَّ عن
قالون، وكذلك قال يعقوب بن جعفر عن نافع وقرأ نافع في رواية الكسائي عن
إسماعيل، وابن جَمَّاز روى -أيضاً- عن نافع: ﴿يَرْضَهُوْلَكُمْ﴾.
وكذلك قال خلف عن المسيبي.

وقال ابن سَعْدَانَ عن إسحاق عن نافع: مشع أيضاً.
وقرأ عاصم - في رواية أبي بكر -: ﴿يَرْضُهُ لَكُمْ﴾ بإسكان الهاء.
وقال خلف عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم: ﴿يَرْضُهُ لَكُمْ﴾ يُشِمُّ الضم.
وكذلك روى ابن التميم عن حفص عن عاصم: يُشِمُّ الضم.
وقال أبو عمارة عن حفص عن عاصم: ﴿يَرْضُهُ لَكُمْ﴾ يشمها الرفع مثل حمزة.
وقال حمزة عن الأعمش: ﴿يَرْضُهُ لَكُمْ﴾ ساكنة الهاء.
وفي رواية سُلَيْم عنه مثل نافع: يضم من غير إشباع أيضاً.
وقرأ أبو عمرو في رواية [أبي]^(١) عبد الرحمن بن اليزيدي عن أبيه عن أبي عمرو،
يشبع ﴿يَرْضَهُوْلَكُمْ﴾.

وفي رواية أبي شعيب السُّوسِيَّ، وأبي عَمْرٍو الدُّورِيَّ عن اليزيدي: ﴿يَرْضُهُ لَكُمْ﴾
بجزم الهاء؛ مثل: ﴿يُؤَدُّهُ﴾ [آل عمران: ٧٥]، ﴿وَنُضِلُّهُ﴾ [النساء: ١١٥].
وقال أبو عبيد عن شُجَاعٍ عن أبي عمرو: ﴿يَرْضُهُ لَكُمْ﴾ يشمها الضم ولا يشبع،
وكذلك قرأ أصحاب شجاع^(٢).

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٥)، الإملاء للعكبري (١١٥/٢)، البحر المحيط (٤١٧/٧)،
التيسير للداني (١٨٩)، تفسير القرطبي (٢٣٧/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣٠٨)، الحجة
لأبي زرعة (٦١٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٦٠، ٥٦١)، الغيث للصفاسي (٣٣٨)،

قال أبو على: قد ذكرنا وجه هذه الحروف فيما تقدم، ووجه قول من قال: ﴿يَرْضَهُو لَكُمْ﴾ فآلَحَقَّ الواو - أن ما قبل الهاء متحرك؛ فصار للحركة بمنزلة: «ضَرْبُهُ»، و «هَذَا لَهُ»؛ فكما أن هذا مُشَبَّعٌ عند الجميع، كذلك يكون قوله: ﴿يَرْضَهُو لَكُمْ﴾.

ووجه قول من قال: ﴿يَرْضَهُ﴾، فحرك الهاء ولم يلحق الواو - أن الألف المحذوفة للجزم ليس يلزم حذفها، فإذا لم يلزم حذفها؛ لأن الكلمة إذا نُصِبَتْ أو رُفِعَتْ عادت الألف، [فصارت الألف]^(١) في حكم الثبات، فإذا ثَبَّتْ الألف كان الأَحْسَنُ ألا تلحق الواو؛ كقوله - سبحانه -: ﴿فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ﴾ [الشعراء: ٤٥]، ﴿خُذُوهُ فَنُلَوِّهُ﴾ [الحاقة: ٣٠]، وذلك أن الهاء خفية، فلو ألحقها الواو وقبلها ألف، أشبه الجمع بين الساكنين.

فَأَمَّا مَنْ أَسْكَنَ فقال: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾، فَإِنَّ أبا الحسن يزعم أن ذلك لغة. وعلى هذا قوله: [من الطويل]

.....
.....
وَمِطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ^(٢)
فَعَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ تُحْمَلُ، وَلَا تَحْمِلُهَا عَلَى إِجْرَاءِ الْوَصْلِ مُجْرَى الْوَقْفِ.
قال:

قرأ عاصم وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: ﴿أَمَنْ هُوَ قَنِتٌ﴾ [٩]، مشددة الميم.
وقرأ ابن كثير ونافع وحزمة: ﴿أَمَنْ هُوَ قَانِتٌ﴾ خفيفة الميم^(٣).
قال أبو على: مَنْ قال: ﴿أَمَنْ هُوَ قَنِتٌ﴾، احتمل قراءته ضريين:

= الكشف للزمخشري (٣/٣٨٩)، الكشف للقيسي (٢/٢٣٦)، المجمع للطبرسي (٨/٤٨٩)، تفسير الرازي (٢٦/٢٤٧)، النشر لابن الجزري (١/٣٠٧، ٣٠٩).

(١) سقط في ب.

(٢) تقدم.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٥)، الإعراب للنحاس (٢/٨١١)، الإملاء للعكبري (٢/١١٥)، البحر المحيط (٦/٤١٨)، التبيان للطوسي (٩/١١)، التيسير للداني (١٨٩)، تفسير القرطبي (١٥/٢٣٨)، الحجة لابن خالويه (٣٠٨)، الحجة لأبي زرة (٦٢٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٦١)، الكشف للزمخشري (٣/٣٩٠)، الكشف للقيسي (٢/٢٣٧)، المجمع للطبرسي (٨/٤٨٩)، المعاني للفراء (٢/٤١٦)، تفسير الرازي (٢٦/٢٥٠)، النشر لابن الجزري (٢/٣٦٢).

أحدهما: أن تكون الجملة التي عَادَلْتَهَا^(١) «أَمْ» قد حُذِفَتْ، المعنى: أَلْجَاحِدُ^(٢) الكافر بربه خير أَمْ مَنْ هو قانت؟! ومن موصولة، وليست باستفهام، والمعنى: أَلْجَاحِدُ الكافر خير أَمْ مَنْ^(٣) هو قانت؟!

ودل على الجملة المحذوفة المعادلة لـ «أَمْ» ما جاء بعد من قوله -سبحانه-: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]، ودل عليها -أيضاً- ما قبل من قوله -عز وجل-: ﴿قُلْ نَمَتَّ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ﴾ [الزمر: ٨]، ومثل حذف هذه الجملة المعادلة لـ «أَمْ» للدلالة^(٤) عليها من الْفَخْوَى قوله -عز وجل-: ﴿وَقَالُوا مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُمْ مِنَ الْأَشْرَارِ أَخَذَتْهُمُ سِخْرِيًا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ﴾ [ص: ٦٢، ٦٣]؛ فالمعنى: أَمَفَقُودُونَ^(٥) هم أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ؟! ومثله قوله -سبحانه-: ﴿فَقَالَ مَالِكٌ لَا أَرَى الْهُدُودَ أَمْ كَانَ مِنَ الْفَاسِقِينَ﴾ [النمل: ٢٠]، وقد تقدم ذكر ذلك.

والوجه الآخر: أن تكون أَمْ منقطعة فتكون بمعنى بل، ولا تكون استفهاماً، لكنها تقدر بـ «بل» مع الهمزة.

والتقدير: بل أَمَنْ هو قانت آناء الليل ساجداً وقائماً كغيره؟! فَأَمَّا مَنْ خَفَّفَ فقال: ﴿أَمَنْ هُوَ قَانِتٌ﴾ فالمعنى: أَمَنْ هو قانت كَمَنْ [هو]^(٦) بخلاف هذا الوصف؟! ولا وَجَهَ للنداء ههنا؛ لأن هذا موضع معادلة، وليس النداء ممّا يقع في هذا الموضع، وإنما يقع في نحو هذا الموضع^(٧) الْجُمْلُ التي تكون أخباراً، وليس النداء كذلك.

ويدل على المحذوف هنا قوله -عز وجل-: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]؛ لأنّ التسوية لا تكون إلا بين شيئين، وفي جملتين في الخبر؛ فالمعنى: أَمَنْ هُوَ قانت كَمَنْ جعلَ الله أنذاذاً لِيُضِلَّ عن سبيله؟!

(١) في أ: عادت.

(٢) في أ: أَلْجَاحِدُ.

(٣) في أ: الذي.

(٤) في ب: الدلالة.

(٥) في ب: أمفقدون.

(٦) سقط في ب.

(٧) في ب: الموضع.

وقال أبو الحسن فى قراءة من قرأ ﴿أَمِنْ هُوَ قَانِتٌ﴾ بالتخفيف: ذا ضعيف؛ لأن الاستفهام إنما يُتَدَأُّ ما بعده، ولا يحمل على ما قبل الاستفهام، وذا الكلام ليس قبله شىء يُحْمَلُ عليه إلا فى المعنى.

[قال:]

قرأ أبو عمرو وحده: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِى . الَّذِينَ﴾ [١٧، ١٨] بنصب الياء فى رواية أبى عبد الرحمن بن اليزيدى عن أبيه.

وقال [عباس] ^(١): سألت أبا عمرو فقرأ: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِى الَّذِينَ﴾ بنصب الياء. وقال عُبَيْدٌ عن أبى عمرو: إن كانت رأس آية وَقَفْتُ، وإن لم تكن رأس آية قلت: ﴿عِبَادِى الَّذِينَ﴾، [وقراءته القطع]. ^(٢)

وَرَوَى الْقُطَيْبِيُّ عَنْ عُبَيْدٍ عَنْ شُبَلٍ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ وَأَهْلِ مَكَّةَ: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِى الَّذِينَ﴾ بنصب الياء.

وقرأت على قُنْبَلٍ عَنِ النَّبَّالِ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ: ﴿عِبَادِ الَّذِينَ﴾ بكسر الدال من غير ياء.

وقرأ الباقر: ﴿عِبَادِ الَّذِينَ﴾ بغير ياء ^(٣). قال أبو على: التسكين فى الياء حسن، والتحريك فيها حسن أيضًا.

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿وَرَجُلًا سَالِمًا لِرَجُلٍ﴾ [٢٩] بآلف.

وقرأ الباقر: ﴿سَلَمًا﴾.

وَرَوَى أَبَانٌ عَنْ عَاصِمٍ: ﴿سَالِمًا﴾ مثل أبى عمرو ^(٤).

(١) سقط فى ب.

(٢) سقط فى ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٥)، التبيان للطوسى (١٧/٩)، التيسير للدانى (٦٧، ١٨٩)، الحجة لابن خالويه (٣٠٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٦١)، الغيث للصفافسى (٣٣٨)، الكشف للقيسى (٢٣٨/٢)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٦٤).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٥)، الإعراب للنحاس (٨١٧/٢)، البحر المحيط (٧/٤٢٤)، التبيان للطوسى (٢٣/٩)، التيسير للدانى (١٨٩)، تفسير القرطبى (١٥/٢٥٣)، الحجة لابن خالويه (٣٠٩)، الحجة لأبى زرعة (٦٢١)، السبعة لابن مجاهد (٥٦٢)، الغيث للصفافسى (٣٣٩)، الكشف للزمخشري (٣/٣٩٧)، الكشف للقيسى (٢/٢٣٨)، المجمع للطبرسى (٨/٤٩٦)، المعانى للفراء (٢/٤١٩)، تفسير الرازى (٢٦/٢٧٧)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٦٢).

قال أبو علي: حَدَّثْتُ عَنْ الْحُثَيْنِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُفَضَّلِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ عَنْ السُّدِّيِّ فِي قَوْلِهِ -تعالى-: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَكِّسُونَ﴾ [الزمر: ٢٩].

قال: [هذا] ^(١) مَثَلٌ لِأَوْتَانِهِمْ ^(٢).

وقال قتادة: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَكِّسُونَ﴾ [الزمر: ٢٩].

قال: هذا المشرك، تَنَازَعَتْهُ ^(٣) الشياطين، فقرنه بعضهم ببعض. ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ﴾ [الزمر: ٢٩] قال: هو المؤمن أَخْلَصَ الدعوةَ لله -سبحانه- والعبادة ^(٤).

وقال أبو عبيدة: متشاكسون: مجازها من الرجل الشكس، وسالما -وسلما- لرجل، أى: ضلح.

وزعموا أن أبا عمرو فسر «سالما»: خالصا له.

وأنشد غير أبي عبيدة: [من الرجز]

أَكْوَى الْأَسْرِينَ وَأَخْسِمُ النِّسَا خُلِفْتُ شَكْسًا لِلْأَعَادِي مُشَكْسَا
مَنْ شَاءَ مِنْ حَرِّ الْجَجِيمِ اسْتَفْسَا ^(٥)

قوله -جل وعز-: ﴿رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ﴾ تقديره: فى أتباعه أو فى شيعته.

وَيُقَوِّى قِرَاءَةً مَنْ قَرَأَ: ﴿سَالِمًا لِرَجُلٍ﴾ قوله: ﴿رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَكِّسُونَ﴾؛ فكما أن الشريك عبارة عن العين وليس باسم حَدَث، كذلك الذى بإزائه، ينبغى أن يكون فاعلاً ولا يكون اسم حَدَث.

وَمَنْ قَالَ: ﴿سَلَمًا لِرَجُلٍ﴾، أو «سَلَمًا» -فهما مصدران، وليس ^(٦) بوصفين كـ «حَسَنٍ» وَبَطَلٍ، وَنَقُضٍ وَنَضْوٍ، ولكنه مصدر لـ «سَلِمَ سَلَمًا وَسَلَمًا»، ونظيره فى

(١) سقط فى ب.

(٢) أخرجه ابن جرير فى تفسيره (٦٣٢/١٠) (٣١٠٣٣).

(٣) فى ب: نازعته.

(٤) أخرجه ابن جرير فى تفسيره (٦٣٢/١٠) (٣٠١٣١)، وذكره السيوطى فى الدر (٦١٢/٥)،

وعزاه لعبد الرزاق وعبد بن حميد.

(٥) تقدم.

(٦) فى ب: وليس.

أَنَّهُ عَلَى «فَعَلٍ وَفِعْلٍ»: الشُّبَّةُ والشُّبَّةُ. وقالوا: رِيحٌ رِيحًا وَرَبِيحًا، فكذلك «سَلِمَ، سِلْمًا وَسَلَمًا وَسَلَامَةً» حكى السَّلَامَةُ أحمد بن يحيى.

والمعنى فيمن قرأ^(١): ﴿سَلَمًا﴾: ذا سَلَمٍ؛ فيكون التقدير: ضَرَبَ الله مَثَلًا رجلاً له شركاء، ورجلاً ذا سَلَمٍ.

قال أبو الحسن: «سَلَمٌ» من الاستِسْلَام، وقال غيره: السَلَمُ خِلافُ المحارب. قال أبو علي: ويدل على أَنَّ «سَلَمًا» و «سِلْمًا»^(٢) مصدران، قول الشاعر: [من مجزوء الوافر]

أَنْسَائِلَ إِنَّنِي سَلَمٌ لِأَهْلِكَ فَأَقْبَلِي سِلْمِي^(٣)
فهذا يدل على أَنَّهُ حَدَثٌ مِثْلُ: اقْبَلِي عَذْرِي، واقْبَلِي قَوْلِي، ونحو ذلك مما يكون عبارة عن حَدَثٍ.
قال:

قرأ حمزة والكسائي: ﴿بِكَافٍ عِبَادَهُ﴾ جماعاً.
وقرأ الباقون ﴿بِكَافٍ عَبْدُهُ﴾ [٣٦]، واحداً^(٤).
قال أبو علي: حجة من قال: ﴿عَبْدُهُ﴾، فأفرد، قوله -عز وجل-: ﴿وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ﴾؛ فكان المعنى: أليس الله بكافيك وهم يخوفونك؟! ويقوى الإفراد قوله -تعالى-: ﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾ [الحجر: ٩٥].
وَمَنْ قَالَ: ﴿بِكَافٍ عِبَادَهُ﴾، فالمعنى: أليس الله بكافٍ عِبَادَهُ الْأَنْبِيَاءَ قَبْلَ، كما كفى إبراهيم النارَ، ونوحاً الغرقَ، ويونسَ ما دفع إليه؟! فهو -سبحانه- كافيك، كما كفى هؤلاء الرسل قبلك.

(١) فى أ: قال.

(٢) فى أ: سلم وسلم.

(٣) تقدم.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٥)، البحر المحيط (٤٢٩/٧)، التبيان للطوسي (٢٧/٩)، التيسير للداني (١٨٩)، تفسير الطبرى (٥/٢٤)، تفسير القرطبي (٢٥٧/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣٠٩)، الحجة لأبى زرع (٦٢٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٦٢)، الغيث للصفاقسى (٣٣٩)، الكشف للزمخشري (٣/٣٩٨)، الكشف للقيسى (٢/٢٣٩)، المجمع للطبرسى (٨/٤٩٩)، المعانى للفراء (٢/٤١٩)، تفسير الرازى (٢٦/٢٨١)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٦٢).

قال:

قرأ أبو عمرو وحده: ﴿كَاشَفَاتُ ضُرَّهُ﴾ [٣٨]، و: ﴿مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ﴾ [٣٨] مُتَوَّنًا، وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم مثل أبي عمرو. الباقون: ﴿كَشَفَتْ ضُرُّهُ﴾، و: ﴿مُمْسِكْتُ رَحْمَتِي﴾ مضاف^(١). قال أبو علي: وجه النصب: أنه مما لم يقع، وما لم يقع من أسماء الفاعلين أو كان في الحال فالوجه فيه النصب.

قال تَمِيمُ بْنُ أَبِي بِنِ مُقْبِلٍ: [من البسيط]
يَا عَيْنِ بَكَى حَتِيفًا رَأْسَ حَيْهَمُ الْكَاسِرِينَ الْقَنَا فِي عَوْرَةِ الدُّبْرِ^(٢)
وَوَجْهَ الْجَرِّ: أنه لَمَّا حُذِفَ التَّنْوِينُ -وإن كان المعنى على إثباته- عَاقَبَتِ الإِضَافَةُ التَّنْوِينَ، [للمعنى]^(٣)، وعلى هذا قوله -سبحانه-: ﴿غَيْرِ مُجِلِّ الصَّيْدِ﴾ [المائدة: ١]، و [قوله]^(٤): ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقِيلًا أَوْدَيْنَاهُم﴾ [الأحقاف: ٢٤]، وقوله: ﴿عَارِضٌ مُمِطِرُنَا﴾ [الأحقاف: ٢٤].

فأما قوله -جل وعز-: ﴿وَكَلَّبَهُمْ لِيُخْطِئُوا لِيَوْمِهِمُ﴾ [الكهف: ١٢]، فَأُعْمِلَ وَنَصَبَ وإن كان ذلك فيما مضى، وأنت لا تقول: هذا ضاربٌ زيدًا -أمس، فلأن المعنى على حكاية الحال الماضية؛ كما أن قوله: ﴿وَلِإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [النحل: ١٢٤] على تقدير حكاية الحال الآتية.

قال:

قرأ حمزة والكسائي: ﴿قُضِيَ عَلَيْهِ الْمَوْتُ﴾ [٤٢] بضم القاف والياء مفتوحة،

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٦)، الإعراب للنحاس (٨٢٠/٢)، الإملاء للعكبري (٢/ ١١٦)، البحر المحيط (٤٣٠/٧)، التبيان للطوسي (٢٨/٩)، التيسير للداني (١٩٠)، تفسير الطبري (٦/٢٤)، تفسير القرطبي (٢٥٩/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣١٠)، الحجة لأبي زرعة (٦٢٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٦٢)، الغيث للصفاسي (٣٣٩)، الكشف للقيسي (٢٣٩/٢)، المجمع للطبرسي (٤٩٩/٨)، المعاني للفراء (٤٢٠/٢)، تفسير الرازي (٢٨٣/٢٦)، النشر لابن الجزري (٣٦٣/٢).

(٢) البيت في ديوانه ص (٨٢)، وشرح أبيات سيويه (٢١٤/١)، والكتاب (١٨٤/١)، واللسان (دبر).

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في أ.

والموت: رفعًا.

وقرأ الباقر: ﴿قَضَى﴾ بفتح القاف، ﴿أَلَمَوْتَ﴾ نصبًا^(١).

قال أبو علي: حجة بناء الفعل للفاعل قوله -جل وعز-: ﴿وَرِيسِلُ الْآخِرَى﴾؛ فكما أن هذا الفعل مبني للفاعل كذلك حكم الذي عطف عليه، وَمَنْ بَنَى الفعل للمفعول به فهو في المعنى مثل بناء الفعل للفاعل، والأوَّلُ أُبَيِّنَ.
قال:

قرأ عاصم -في رواية أبي بكر- وحزمة والكسائي: ﴿بِمَفَازَاتِهِمْ﴾ [٦١] جماعة.
وقرأ الباقر، وحفص عن عاصم: ﴿بِمَفَازَتِهِمْ﴾ واحدة^(٢).

قال أبو علي: حجة الإفراد: أن «المفازة» و «الفوز» واحد، وإفراد «المفازة» كإفراد «الفوز».

ووجه الجمع: أن المصادر قد تُجَمَّع إذا اختلفت أجناسها، ومثله في الجمع والإفراد: ﴿عَلَى مَكَاثِبِكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، وَ: ﴿مَكَانَاتِكُمْ﴾.

اختلفوا في قوله -سبحانه-: ﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ [٦٤]:

فقرأ نافع وابن عامر ﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ خفيفة.

غير^(٣) أن نافعًا فتح الياء، ولم يفتحها ابن عامر.

قال أبو عمرو^(٤) عبد الله بن أحمد بن ذكوان: وكذلك وجدتها في كتابي عن

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٦)، الإعراب للنحاس (٨٢١/٢)، البحر المحيط (٤٣١/٧)، التبيان للطوسي (٣١/٩)، التيسير للداني (١٩٠)، تفسير القرطبي (٢٦٣/١٥)، الحجة لأبي زرعة (٦٢٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٢)، الغيث للصفافسي (٣٣٩)، الكشف للزمخشري (٤٠٠/٣)، الكشف للقيسي (٢٣٩/٢)، المجمع للطبرسي (٥٠٠/٨)، المعاني للفراء (٤٢٠/٢)، النشر لابن الجزري (٣٦٣/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٦)، الإعراب للنحاس (٨٢٧/٢)، البحر المحيط (٤٣٧/٧)، التبيان للطوسي (٤١/٩)، التيسير للداني (١٩٠)، تفسير الطبري (١٥/٢٤)، تفسير القرطبي (٢٧٤/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣١٠)، الحجة لأبي زرعة (٦٢٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٦٣)، الغيث للصفافسي (٣٣٩)، الكشف للزمخشري (٤٠٦/٣)، الكشف للقيسي (٢٤٠/٢)، المجمع للطبرسي (٥٠٦/٨)، المعاني للفراء (٤٢٤/٢)، تفسير الرازي (٩/٢٧)، النشر لابن الجزري (٣٦٣/٢).

(٣) في ب: إلا.

(٤) في ب: أبو عمر.

أيوب، وفي حفظي: ﴿تَأْمُرُونِي﴾ بنونين.
 وقال هشام عن ابن عامر: بنونين^(١). غير أحمد: الصحيح عن ابن عامر:
 ﴿تَأْمُرُونِي﴾ بنون واحدة خفيفة مثل نافع.
 وقرأ ابن كثير: ﴿تَأْمُرُونِي﴾ مشددة النون مفتوحة الياء.
 وقرأ الباقون: ﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ ساكنة الياء^(٢).
 قال أبو علي: قوله -عز وجل-: ﴿أَفَعَيِّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾، «غَيْر» فيه ينتصب
 على وجهين:

أحدهما: أَعْبُدُ غير الله فيما تأْمُرُونِي.
 والوجه الآخر: أن ينتصب بـ «تَأْمُرُونِي»، والمعنى: أَتَأْمُرُونِي أَنْ أَعْبُدَ غير الله؟!
 فلما حذف «أن» ارتفع «أَعْبُدُ» فصار أن وصلتها في موضع نصب، ولا يجوز انتصاب
 «غير» بـ «أَعْبُدُ» على هذا؛ لأنه في تقدير الصلة فلا يعمل فيما تقدم عليه.
 والمعنى: أتأْمُرُونِي بعبادة غير الله؟! فموضع «أَعْبُدُ» و «أن» المضمرة نصب؛
 على تقدير البدل من «غير»؛ كأنه قال: أِبْعَادَةِ غَيْرِ اللَّهِ تَأْمُرُونِي؟! إِلَّا أَنَّ الْجَارَ حَذَفَ
 كما حذف من قوله: [من البسيط]

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ (٣)

وصار التقدير بعد الحذف: أَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي عِبَادَتَهُ؟! فأضمر المفعول الثاني
 للأمر، والمفعول الأول علامة المتكلم، و «أَنْ أَعْبُدُ» بدل من «غير»، ومثل هذا في
 البدل قوله: ﴿وَمَا أَسْأَلُكُمْ إِلَّا الشَّيْطَانَ أَنْ أَذْكُرَ﴾ [الكهف: ٦٣] [أى ما] ^(٤) أنساني
 ذكره إلا الشيطان، ومثله في حذف حرف الجر منه: ﴿أَفَعَلَ مَا تُؤْمُرُ﴾

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٦، ٣٧٧)، الإعراب للنحاس (٨٢٨/٢)، البحر المحيط (٧/٤٣٩)، التبيان للطوسي (٤١/٩)، التيسير للداني (١٩٠، ١٩١)، تفسير القرطبي (١٥/٢٧٦)، الحجة لابن خالويه (٣١١)، الحجة لأبي زرعة (٥٦٣)، الغيث للصفاقسي (٣٣٩)، الكشف للقيسي (٢/٢٤٠، ٢٤١)، المجمع للطبرسي (٥٠٦/٨)، تفسير الرازي (١٢/٢٧)، النشر لابن الجزري (٢/٣٦٣، ٣٦٤).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٧)، البحر المحيط (٧/٤٣٩)، التيسير للداني (١٩١)، السبعة لابن مجاهد (٥٦٣)، الغيث للصفاقسي (٣٣٩)، الكشف للقيسي (٢/٢٤٠، ٢٤١)، المجمع للطبرسي (٥٠٦/٨)، النشر لابن الجزري (٢/٣٦٣، ٣٦٤).

(٣) تقدم.

(٤) سقط في ب.

[الصفات: ١٠٢] التقدير: ما تؤمر به، فحذف الجار، فوصل الفعل إلى الضمير؛ فصار: تؤمره، ثم حذفت الهاء من الصلة؛ كما حذفت من قوله -سبحانه-: ﴿وَسَلِّمْ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ أَصْطَفَىٰ﴾ [النمل: ٥٦] أى: اصطفاهم.

والدليل على أن [«أَنَّ»] ^(١) المحذوفة من اللفظ مرادة في المعنى، أن أبا عثمان حكى عن ابن قُطْرُب عن أبيه أنه سمع مَنْ يُنْشِد: [من الطويل]

أَلَا أَيُّهَا الرَّاجِرِ أَحْضَرُ الْوَعَى (٢)

بالنصب.

فأما ﴿تَأْمُرُوْنَ﴾ فالقياس: تأمرُوني، وتدغم؛ فتصير: ﴿تَأْمُرُوْنَ﴾، وجاز الإدغام وإسكان النون المدغمة؛ لأن قبلها حرف لين وهو الواو في ^(٣) ﴿تَأْمُرُوْنَ﴾، فمن خفف النون فقال: ﴿تَأْمُرُونِي﴾، فإنه ينبغي أن يكون حذف الثانية المصاحبة لعلامة المنصوب المتكلم؛ لأنها قد حذفت في مواضع، نحو: فَلَيْتِي، وإني، وكأني وَقَدْ نِي فِي نَحْوِ قَوْلِهِ: [من الرجز]

قَدْ نِي مِنْ نَضْرِ الْخُبَيْنِ قَدِي ^(٤)

وإنما قَدَرْنَا المحذوفة ^(٥) الثانية؛ لأن التكرير بها ^(٦) وقع، ولأن حذف الأولى لحن؛ لأنها دلالة الرفع.

وعلى ذلك يحمل قول الشاعر: [من الوافر]

(١) سقط في أ، ب.

(٢) صدر بيت لطرفة بن العبد وعجزه:

..... وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى

والبيت في ديوانه ص (٣٢)، والإنصاف (٢/ ٥٦٠)، وخزانة الأدب (١/ ١١٩)، والدرر (١/ ٧٤)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٢٨٥)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٨٠٠)، والكتاب (٣/ ٩٩)، واللسان (أنن)، والمقاصد النحوية (٤/ ٤٠٢)، والمقتضب (٢/ ٨٥)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (١/ ٤٦٣)، والدرر (٣/ ٣٣)، ورصف المباني ص (١١٣)، وشرح شذور الذهب ص (١٩٨)، وشرح ابن عقيل ص (٥٩٧)، وشرح المفصل (٢/ ٧)، ومجالس ثعلب ص (٣٨٣)، ومغنى اللبيب (٢/ ٣٨٣)، وهمع الهوامع (٢/ ١٧).

(٣) في ب: من.

(٤) تقدم.

(٥) في أ: المحذوف.

(٦) في أ: به.

... .. لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي^(١)

ولو فتح فاتح النون لكان قد حذف المفعول الأول وهو يريد، فإذا كسر فقال: «تأمروني»، حذف النون المصاحبة للضمير، وفتح الياء من «تأمروني» وإسكانها جميعاً سائغ حسن.

وقرأ نافع وابن كثير وابن عامر وأبو عمرو: ﴿فُتِّحَتْ﴾ [٧١] ﴿وَفُتِّحَتْ﴾ [٧٣]، مشددين.

وعاصم وحمزة والكسائي يخففون^(٢).

قال أبو علي: حجة التشديد، قوله - سبحانه -: ﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ مُّفَنَّحَةً لَّهُمُ الْأُكُوبُ﴾ [ص: ٥٠]، والاتفاق عليه، وهذا التشديد يختص بالكثرة. ووجه التخفيف: أن التخفيف يصلح للقليل والكثير.

* * *

(١) تقدم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٧)، التبيان للطوسي (٤٨/٩)، التيسير للداني (١٩٠)، الحجة لابن خالويه (٣١١)، الحجة لأبي زرعة (٦٢٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٦٤)، الغيث للصفاقسي (٣٣٩)، الكشف للقيسي (٢٤١/٢)، المجمع للطبرسي (٥٠٩/٨)، المعاني للأخفش (٤٠٧/٢)، النشر لابن الجزري (٣٦٤/٢).

بِسْمِ اللَّهِ

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ «الْمُؤْمِنِ»

اختلفوا في الحاء من ﴿حَم﴾ [١]: فقرأ ابن كثير: بفتح الحاء. واختلف عن أبي عمرو:

فأخبرني أحمد بن زهير عن القصبى عن عبد الوارث عن أبي عمرو أنه قرأ: ﴿حَم﴾ مفتوحة الحاء قليلاً.

وكذلك أخبرني ابن اليزيدى عن أبيه عن أبي عمرو: ﴿حَم﴾ الحاء بين الفتح والكسر.

وأخبرني الجَمَّال عن أحمد بن يزيد عن أبي مَعْمَرٍ عن عبد الوارث عن أبي عمرو مثله.

وأخبرني الخَزَّاز عن محمد بن يحيى عن عبيد عن أبي عمرو: ﴿جَم﴾ بكسر الحاء.

وقال عَبَّاس بن الفضل وهارون الأعور عن أبي عمرو: ﴿حَم﴾ جزماً. لم يذكر غير ذلك.

وأخبرني محمد بن يحيى عن محمد عن اليزيدى عن أبي عمرو: ﴿جَم﴾ بكسر الحاء.

وقال ابن رومى عن أحمد بن موسى عن أبي عمرو: ﴿جَم﴾ بكسر الحاء. حدثنا إبراهيم بن على العُمَرى قال: حدثنا عبد الغفار عن عباس عن أبي عمرو: ﴿حَم﴾، بكسر الحاء شكلاً بلا ترجمة. واختلف عن نافع:

فأخبرني محمد بن الفرّج عن محمد بن إسحاق عن أبيه عن نافع: ﴿حَم﴾ بفتح الحاء، وكذلك قال محمد بن سعدان عن إسحاق عن نافع.

وأخبرني الأَشْثَانِي^(١) عن أحمد بن صالح عن ورش، وقالون عن نافع: ﴿حَم﴾

(١) الحسن بن على بن مالك بن أشرس بن عبد الله بن منجاب: أبو على الأشثاني البغدادي والد القاضي عمر بن الحسن الأشثاني، روى القراءة عن: أحمد بن صالح وسمع منه كتابه في قراءة نافع، روى القراءة عنه: ابنه عمر وأبو بكر بن مجاهد وإبراهيم بن حرب الحراني والخضر بن الهيثم الطوسي. قال ابن المنادي: به أدنى لين. قلت: مات ليلة الأربعاء سنة =

لا مفتوحة ولا مكسورة، وسطًا بين ذلك.

وقال خارجة بن مصعب عن نافع: ﴿حَم﴾ بفتح غير مشبع، ذكره عن خارجة محمد بن أبان البلخي.

واختلف عن عاصم - أيضًا - :

فقال الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: إنه لم يكسر من الهجاء شيئًا إلا: ﴿طِه﴾ [طه: ١] وحدها، وكان يفتح ﴿حَم﴾ ويفخمها.

وقال محمد بن المنذر عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم: إنه كان يكسر الحاء من: ﴿حَم﴾. وأخبرنا الثَّرسِيُّ أبو بكر قال: حدثنا خَلَّادٌ عن حسين عن أبي بكر عن عاصم: أنه كان يكسر الحاء من ﴿حَم﴾.

وقال عن عاصم: أنه قرأ: ﴿حَم﴾ مفخمة^(١).

وقرأ ابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿حِم﴾، بكسر الحاء.

قال أبو علي: قد بينا وجوه هذه الأقوال فيما تقدم.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ﴾ [غافر: ٢٠]:

فقرأ نافع وابن عامر: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ﴾ بالتاء.

وقرأ الباقر: ﴿يَدْعُونَ﴾ بالياء.

وكلهم فتح الياء^(٢).

= ثمان وسبعين ومائتين، ودفن يوم الخميس لثلاث خلون من شعبان. ينظر: الغاية (١/٢٢٥).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٧)، التبيان للطوسي (٥٢/٩)، التيسير للداني (١٩١)، تفسير القرطبي (٢٩٠/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣١٢)، الحجة لأبي زرعة (٦٢٦)، السبعة لابن مجاهد (٥٦٦، ٥٦٧)، الغيث للصفاقسي (٣٤٠)، الكشف للزمخشري (٤١٢/٣)، الكشف للقيسي (١٨٨/١)، المجمع للطبرسي (٥١٣/٨)، تفسير الرازي (٢٥/٢٧)، النشر لابن الجزري (٧٠/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٨)، البحر المحيط (٤٥٧/٧)، التبيان للطوسي (٦٣/٩)، التيسير للداني (١٩٢)، تفسير الطبري (٣٦/٢٤)، تفسير القرطبي (٣٠٣/١٥)، الحجة لأبي زرعة (٦٢٨/١)، السبعة لابن مجاهد (٥٦٨)، الغيث للصفاقسي (٣٤٠)، الكشف للزمخشري (٤٢٢/٣)، الكشف للقيسي (٢٤٢/٢)، المجمع للطبرسي (٥١٨/٨)، النشر لابن الجزري (٣٦٤/٢، ٣٦٥).

قال أبو علي: وجه الياء من قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ﴾، أى: يدعون الكفار من آلهتهم من دون الله - تعالى -، والتاء على: قل لهم: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ﴾. قال: وكلهم فتح الياء، أى لم يضمها أحد منهم فيقول: ﴿وَالَّذِينَ يُدْعُونَ مِنْ دُونِهِ﴾، ولو قرئ ذلك لكان المعنى فى: ﴿يُدْعُونَ﴾: يُسْمُونَ؛ وذلك كقولهم: ما تدعون كذا فيكم؟ أى: ما تُسْمُونَ؟ فكأن المعنى: والذين يُسْمُونَ آلهة لا يقضون بشيء.

قال: [من البسيط]

أَهْوَى لَهَا مِشْقَصًا حَشْرًا فَشَبَّرَهَا وَكُنْتُ أَذْعُو قَذَاهَا الْإِثْمَدَ الْقَرْدَا^(١)
[أدعو]^(٢) أى: كنت أسمى.

قال:

واختلفوا فى إثبات الياء وحذفها من قوله - عز وجل -: ﴿يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ [١٥]، و: ﴿التَّنَادِ﴾ [٣٢]، فقال أحمد بن صالح عن ورش وقالون وأبى بكر بن أبى أويس عن نافع: ﴿التَّلَاقِ﴾ يثبت الياء فى الوصل.

وكذلك قال^(٣) ورش وقالون: ﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾ بياء.

وقال عن أبى بكر بن أبى أُوَيْسٍ بغير ياء فى وصل ولا وقف: ﴿التَّنَادِ﴾.

وقال إبراهيم القُورَيسِيُّ عن أبى بكر بن أبى أُوَيْسٍ عن نافع بغير ياء: ﴿التَّلَاقِ﴾.

وقال أبو قرّة عن نافع: ﴿التَّنَادِ﴾، بمد الياء.

وقال ابن جَمَازٍ وإسماعيل والمُسَيَّبِيُّ وأبو خَليد بغير ياء فى وصل ولا وقف:

﴿التَّلَاقِ﴾ و: ﴿التَّنَادِ﴾.

و [قرأ] ابن كثير: ﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾، و: ﴿التَّلَاقِ﴾، يثبت الياء، وصل أو وقف.

وكذلك: ﴿مِنْ وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٤]، و ﴿مَنْ هَادٍ﴾ [الرعد: ٣٣]، يصل

بالتنوين، ويقف بالياء.

وقرأ عاصم وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿التَّلَاقِ﴾، و: ﴿التَّنَادِ﴾

(١) البيت لابن أحمر فى ديوانه ص (٤٩)، واللسان (دعا)، وجمهرة اللغة ص (١٢٦٤)، والمخصص (٩٨/٩)، وتهذيب اللغة (٣/١٢٤)، والمذكر والمؤنت للأبنارى ص (٢٥٨).

(٢) سقط فى أ.

(٣) زاد فى ب: عن.

بغير ياء.

و [قرأ] عباس عن أبي عمرو: ﴿يَوْمَ التَّنَادَى﴾، يثبت الياء^(١).

قال أبو علي: المعنى: إني أخاف عليكم عذاب يوم التلاقي وعذاب يوم التنادى، وإذا كان كذلك، كان انتصاب ﴿يوم﴾ انتصاب المفعول به، لا انتصاب الظرف؛ لأن إعرابه إعراب المضاف المحذوف.

وقيل في يوم التنادى: إنه يوم ينادى أهل الجنة أهل النار، وأهل النار أهل الجنة، فينادى أهل الجنة ﴿أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ [الأعراف: ٤٤]، وينادى أهل النار أهل الجنة: ﴿أَنْ أَفِضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ٥٠].

وقد قرئ: ﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾ بالتشديد، من نَدَّ البعير إذا فَرَّ هاربًا على وجهه؛ ويدل على هذا قوله -سبحانه-: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ﴾ [عبس: ٣٤]، وقد يجوز إذا أراد هذا المعنى في الشعر أَنْ يخفف ويطلق.

كقول عمران: [من البسيط]

قَدْ كُنْتُ جَارَكَ حَوْلًا لَا تُرْوَعُنِي فِيهِ رَوَائِعُ مِنْ إِنْسٍ وَلَا جَانٍ^(٢)

وقد تكون الفواصل كالقوافي في أشياء.

وقد قيل في يوم التلاقي: إنه يوم يلتقى أهل السماء و [أهل] الأرض^(٣)، ويوم يلتقى [فيه]^(٤) الظالم والمظلوم.

فأما إثبات الياء وحذفها، فإنه إذا كان فاصلة حَسَنَ الحذف، كما حَسَنَ في القافية من نحو: [من الكامل]

..... وَبَعْدَ ضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفِرُّ^(٥)

في الوصل والوقف، وما كان كلامًا تامًا، ولم يكن فاصلة، فإنه يشبه بها،

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٨)، البحر المحيط (٤٥٥/٧)، التيسير للداني (١٩٢)، الحجة لابن خالويه (٣١٢)، الحجة لأبي زرعة (٦٢٨)، السبعة لابن مجاهد (٥٦٨)، الغيث للصفاقسي (٣٤٠)، الكشف للقيسي (٢٤٦/٢)، النشر لابن الجزري (٣٦٦/٢).

(٢) تقدم.

(٣) سقط في ب.

(٤) سقط في ب.

(٥) تقدم.

وكذلك إذا كان ما قبلها كسرة والآخر ياء، فالإثبات حسن كما كان الحذف كذلك، وكذلك هو في القوافي.

فأما اسم الفاعل إذا لم يكن فيه ألف ولام، نحو: ﴿مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد: ٣٣]، و: ﴿مِنْ وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٤]، فإذا وقفت على شيء منه أسكتته، والوقف^(١) فيه على الياء لغة حكاه سيبويه، وقد ذكرنا وجهها فيما تقدم. قال:

قرأ نافع وابن عامر: ﴿حَقَّتْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ﴾ [٦] جماعة^(٢).
وقرأ الباقون: ﴿كَلِمَةً﴾ واحدة^(٣).

قال أبو علي: الكلمة تقع مفردة^(٤) على الكثرة، فإذا كان كذلك استغنى فيها عن الجمع؛ كما تقول^(٥) غَمْنِي قِيَامُكُمْ وعودُكم، وقال: ﴿لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَجِدًا وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ١٤]، وقال: ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾ [لقمان: ١٩]، فأفرد الصوت مع الإضافة إلى الكثرة؛ فكذلك الكلمة. وقد قالوا: [قال] ^(٦) قُسَّ في كلمته، يريدون في خطبته.

وَمَنْ جَمَعَ؛ فلأن هذه الأشياء - وإن كانت تدل على الكثرة - قد تجمع إذا اختلفت أجناسها^(٧)، قال: ﴿وَصَدَقَتْ بِكَلِمَتِ رَبِّهَا﴾ [التحريم: ١٢]، ﴿وَلِإِذْ أَبْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رُبُّهُ بِكَلِمَةٍ فَاتَمَّهَنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤] فالكلمات في قوله - عز وجل - ﴿وَصَدَقَتْ بِكَلِمَتِ رَبِّهَا﴾ [التحريم: ١٢] - والله أعلم - يراد بها شرائعه؛ لأن كتبه قد ذكرت. وقرأ ابن عامر وحده: ﴿كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً﴾ [٢١] بالكاف، وكذلك في

(١) في أ: الوقوف.

(٢) في ب: جماعات.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٧)، البحر المحيط (٤٥٠/٧)، التبيان للطوسي (٥٥/٩)، التيسير للداني (١٢٢)، تفسير القرطبي (٢٩٣/١٥)، الحجة لأبي زرعة (٦٢٧)، السبعة لابن مجاهد (٥٦٧)، الغيث للصفاسي (٣٤٠)، الكشف للزمخشري (٤١٥/٣)، الكشف للقيسي (٤٤٧/١)، المجمع للطبرسي (٥١٤/٨)، تفسير الرازي (٣٠/٢٧)، النشر لابن الجزري (٢٦٢/٢).

(٤) في ب: معرفة.

(٥) في ب: قيل.

(٦) سقط في ب.

(٧) في أ: أجناسه.

مصاحفهم^(١).

وقرأ الباقون: ﴿أَشَدَّ مِنْهُمْ﴾ وكذلك في مصاحفهم.
قال أبو على: مَنْ قرأ: ﴿كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾، فأتى بلفظ الغيبة؛ فلأن ما قبله من قوله: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا... فَيَنْظُرُوا... مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [غافر: ٢١]، على لفظ الغيبة؛ فكَذلك يكون قوله: ﴿كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾، على الغيبة؛ فيكون موافقاً لما قبله من ألفاظ الغيبة، فهذا البَيِّنُ.

وأما من قال: ﴿كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْكُمْ﴾ بعد ما ذكرناه من ألفاظ الغيبة، فعلى الانصراف من الغيبة إلى الخطاب، كقوله -سبحانه-: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٤] بعد قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ١].

وحَسَنَ الخطابُ هنا؛ لأنه خطاب فيما أرى لأهل مكة، فحسن الخطاب بحضورهم فجعل الخطاب على لفظ الحاضر المخاطب.

وهذه الآية في المعنى مثل قوله -تعالى-: ﴿مَكَثَتْهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ تُمْكِنْ لَكُمْ﴾ [الأنعام: ٦]، ومثل قوله: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا﴾ [الروم: ٩]، فهذه كلها على لفظ الغيبة؛ ففيها ترجيح لمن قرأ هذه التي في «المؤمن» على لفظ الغيبة دون الخطاب.

[وَرَوَى] عباس عن أبي عمرو: ﴿أَمَرْتُ إِلَى اللَّهِ﴾ [٤٤] ساكنة الياء، وَرَوَى اليزيدي وغيره عن أبي عمرو: بفتح الياء.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿وَأَنْ يُظْهِرَ﴾ [٢٦] بغير ألف.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿أَوْ أَنْ﴾ بألف قبل الواو^(٢).

قوله: بألف -يريد به الهمزة التي في «أو».

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٨)، البحر المحيط (٤٥٧/٧)، التبيان للطوسي (٦٥/٩)، التيسير للداني (١٩١)، الحجة لابن خالوية (٣١٣)، الحجة لأبي زرعة (٦٢٨/١)، السبعة لابن مجاهد (٥٦٩)، الغيث للصفاسي (٣٤٠)، الكشاف للزمخشري (٤٢٢/٣)، الكشف للقيسي (٢٤٢/٢)، المجمع للطبرسي (٥١٩/٨)، النشر لابن الجزري (٣٦٤/٢)، (٣٦٥).
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٩)، التيسير للداني (١٩٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٧١)، الغيث للصفاسي (٣٤١)، الكشف للقيسي (٢٤٦/٢)، تفسير الرازي (٧١/٢٧)، النشر لابن الجزري (٣٦٦/٢).

قال أبو على: من قرأ: ﴿أَوْ أَنْ يُظْهِرَ﴾، فالمعنى: أخاف هذا الضرب منه، كما تقول: كُلُّ خَبْرًا أو تَمَرًا، أى: هذا الضرب. وَمَنْ قال: ﴿وَأَنْ يُظْهِرَ﴾، فالمعنى: إنى أخاف هذين الأمرين منه.

ومن قال: ﴿أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ﴾، فالأمران يُخَافَان منه؛ كما أنه إذا قال: أَكَلْتُ خَبْرًا أو تَمَرًا، أو: أَكَلْتُ خَبْرًا وَتَمَرًا - جاز أن يكون قد أَكَلَهُمَا جميعًا، كأنه قال فى «أو»: أَكَلْتُ هذا الضرب من الطعام.

اختلفوا فى قوله -جل وعز-: ﴿يُظْهِرُ﴾ [٢٦] وفى رفع ﴿الْفَسَادُ﴾ [٢٦] ونصبه:

فقرأ نافع وأبو عمرو: ﴿يُظْهِرُ﴾ بضم الياء، ﴿فِي الْأَرْضِ الْفَسَادُ﴾ نصبًا. وقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿يُظْهِرُ﴾ منصوبة الياء، ﴿فِي الْأَرْضِ الْفَسَادُ﴾ رفعًا. وقرأ عاصم -فى رواية أبى بكر- وحمزة والكسائى: ﴿أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادُ﴾ رفعًا.

حفص عن عاصم: ﴿أَوْ أَنْ يُظْهِرَ﴾ رفع الياء، ﴿فِي الْأَرْضِ الْفَسَادُ﴾ نصبًا^(١). قال أبو على: حجة من قال: ﴿يُظْهِرُ﴾ - أنه أشبه بما قبله، ولأن قبله: ﴿يُبَدِّلُ﴾ [٢٦]، فأسند الفعل إلى موسى، وهم كانوا فى ذكره؛ فكَذَلِكَ: ﴿أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادُ﴾ ليكون مثل: ﴿يُبَدِّلُ﴾، فيكون الكلام من وجه واحد. ومن قال: ﴿وَأَنْ يُظْهِرَ﴾ فإنه أراد أنه إذا بُدِّلَ الدينُ ظهر الفسادُ بالتبديل، أو يكون أراد: أو يظهر فى الأرض الفساد بمكانه. قال:

حدثنى الخَزَّاز، قال: حدثنا محمد بن يحيى القُطَيْعِيُّ عن عُبَيْدٍ عن أبى عمرو: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ﴾ [٢٨] ساكنة الجيم. وقرأ الباقون: ﴿رَجُلٌ﴾.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٨)، البحر المحيط (٤٦٠/٧)، التبيان للطوسى (٦٩/٩)، التيسير للدانى (١٩١)، تفسير الطبرى (٣٧/٢٤)، تفسير القرطبى (٣٠٥/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣١٣)، الحجة لأبى زرعة (٦٣٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٦٩)، الغيث للصفاقسى (٣٤١)، الكشف للقيسى (٢٤٣/٢)، المجموع للطبرسى (٥٢٠/٨)، المعانى للفراء (٧/٣)، تفسير الرازى (٥٥/٢٧)، النشر لابن الجزرى (٣٦٥/٢).

قال أبو على: رَجُلٌ ورجُل، وَسَبْعٌ وَسَبْع، وَعَضُدٌ وَعَضُد، التحقيق على^(١) هذا النحو مستمر كثير.

اختلفوا في إدغام الذال من: ﴿عُدْتُ﴾ [٢٧]:

فقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر: ﴿عُدْتُ﴾ مُبَيَّنَةً الذال، وفي «الدخان» [٢٠] مثله.

قال محمد بنُ إسحاق عن أبيه، وقال القاضي عن قالون، وأبو بكر بنُ أبي أويس، وورش عن نافع كذلك: ﴿عُدْتُ﴾ غير مدغمة.
وقال ابن جَمَّاز وإسماعيل عن نافع: ﴿عُدْتُ﴾ مدغمة.
وقرأ أبو عمرو وحمة والكسائي مدغماً^(٢).

قال أبو على: الإدغام حَسَنٌ؛ لتقارب هذه الحروف، وأنها كُلُّها من [طرف]^(٣) اللسان وأصول الثنايا، والبيان حَسَنٌ؛ لاختلاف حَيِّزِ هذه الحروف.
ألا ترى أن الذال ليست من حيز التاء، وإنما الذال والتاء والظاء من [حَيِّزٍ]^(٤)، والذال والطاء والتاء من حَيِّزٍ؛ فَحَسَنَ البيان لذلك.
قال سيبويه: «حدثنا من نثق به أنه سمع من يقول: أخذت، فبيِّن».
قال:

قرأ أبو عمرو وحده ﴿على كل قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ﴾ [٣٥]، يُنَوِّن «قلب».
وقرأ الباكون: ﴿عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ﴾ مضافاً^(٥).

قال أبو على: وَجْهٌ قول أبي عمرو: أنه جعل التكبر صفة للقلب، وإذا وُصِفَ

(١) في ب: في.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٨)، البحر المحيط (٤٦٠/٧)، الحجة لابن خالويه (٣١٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٧٠)، الغيث للصفاقسي (٣٤١)، الكشف للزمخشري (٤٢٣/٣)، المجمع للطبرسي (٥٢٠/٨)، تفسير الرازي (٥٥/٢٧)، النشر لابن الجزري (١٦/٢).

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في أ.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٨، ٣٧٩)، الإعراب للنحاس (١١/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١١٧)، البحر المحيط (٤٦٥/٧)، التبيان للطوسي (٧٢/٩)، التيسير للداني (١٩١)، تفسير الطبري (٤٢/٢٤)، تفسير القرطبي (٣١٤/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣١٤)، الحجة لأبي زرة (٦٣٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٧٠)، الغيث للصفاقسي (٣٤١)، الكشف للزمخشري (٤٢٧/٣)، الكشف للقيسي (٢٤٤/٢)، المجمع للطبرسي (٥٢٢/٨)، =

القلب بالتكبر كان صاحبه في المعنى متكبراً، وكأنه أضاف التكبر إلى القلب، كما أضيف الصَّعْرُ إلى الخَدِّ في قوله -تعالى-: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾ [لقمان: ١٨]، فكما يكون بِصَعْرِ الخَدِّ متكبراً، كذلك يكون بالتكبر في القلب مُتَكَبِّرٌ [الجملة] ^(١). ومما يقوى ذلك: أن الكِبَرُ قد أضيف إلى القلب في قوله -تعالى-: ﴿إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ﴾ [غافر: ٥٦] فالكِبَرُ في القلب كالصَّعْرِ في الخَدِّ، والثَّني في الجِدِّ في قوله: [من البسيط]

... .. ثَانِي الْجِيْدِ ^(٢)
وكذلك إضافة الخضوع إلى الأعناق فيمن جعل الأعناق جمع «عنق» الذي هو العضو.

فكما أن هذه الأمور إذا أُضيفَتْ إلى هذه الأعضاء وُصِفَتْ بها، كان الوصف شاملاً لجملة الشخص -كذلك التكبر إذا أضيف إلى القلب يكون صاحبه به متكبراً. وكذلك إضافة الكتابة إلى اليد في قوله -سبحانه-: ﴿قَوِيلٌ لَهُمْ مِمَّا كُنْتُمْ أَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٧٩].

فأما من أضاف فقال: ﴿عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ﴾ فلا يخلو من أن يُقَدَّرَ الكلام على ظاهره أو يُقَدَّرَ فيه حذفاً، فإن تَرَكَهُ على ظاهره كان المعنى: يطبع على كل قلب متكبر، أي: يطبع على جملة القلب من المتكبر.

وليس المراد أنه يطبع على كل قلبه، فيعم الجميع بالطبع؛ إنما المعنى: أنه يطبع على القلوب إذا كانت ^(٣) قلباً قلباً، والطبع علامة في جملة القلب كالختم عليه. فإذا كان الحمل على الظاهر غير مستقيم علمت أن الكلام ليس على ظاهره، وأنه قد حذف منه شيء، وذلك المحذوف إذا أظهرته: كذلك يطبع الله على كل قلب كل متكبر؛ فيكون المعنى: يطبع على القلب إذا كان قلباً قلباً من كل متكبر، ويختم عليه.

= المعاني للأخفش (٢/ ٤٦١)، المعاني للفراء (٣/ ٨)، تفسير الرازي (٢٧/ ٦٣)، النشر لابن الجزري (٢/ ٣٦٥).

(١) سقط في ب.

(٢) جزء من عجز بيت للشماخ وقبلة:

نسبت أن ربيعاً أن رعى إبلاً يهـدى إلى خناه ...

ينظر ديوانه ص (١٥)، والكامل ص (١٦)، ومجاز القرآن (٢/ ٤٦).

(٣) في ب: كان.

ويؤكد ذلك أن في حرف ابن مسعود - فيما زعموا - : ﴿عَلَى قَلْبِ كُلِّ مُتَكَبِّرٍ﴾ ؛
فإظهار «كل» في حرفه يدل على أنه في حرف العامة - أيضاً - مراد، وحسن
[حذف] ^(١) «كل»، لتقدم ذكرها.

كما جاء ذلك في قوله: [من المتقارب]
أَكْلُ امْرِئٍ تَخْسِيبِ امْرَأٍ وَنَارٍ تَوْقُدُ بِاللَّيْلِ نَارًا ^(٢)
وفي قولهم: مَا كُلُّ سَوْدَاءَ ثَمَرَةٍ، وَلَا بَيْضَاءَ شَحْمَةٍ ^(٣).
فحذف «كل»؛ لتقدم ذكرها، فكذلك في الآية.
قال:

قرأ عاصم - في رواية حفص - : ﴿فَأَطْلِعْ﴾ [٣٧] نصباً.
وقرأ الباقر وأبو بكر عن عاصم: ﴿فَأَطْلِعْ﴾ رفعاً ^(٤).
قال أبو علي: من رفع فقال: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ... فَأَطْلِعْ﴾ - كان المعنى: لعلِّي
أبلغ، ولعلِّي أطلع.

ومثل هذه القراءة قوله - سبحانه - : ﴿لَعَلَّهُ يَرْزُقُ. أَوْ يَذْكُرُ﴾ [عبس: ٣، ٤]، أى:
لعله يتزكى ولعله يتذكر. وليس بجواب، ولكن المعنى: أَبْلُغُ وَأَطْلِعُ.
ومن نصب: جعله جواباً بالفاء لكلام غير موجب، كالأمر والنهي، ونحوهما مما
لا يكون إيجاباً.

والمعنى: إني إذا بلغت اطلعت. ومثله: أَلَا تَقَعُ الْمَاءُ فَتَسْبِخُ، أى: أَلَا تَقَعُ وَأَلَا
تَسْبِخُ.

وإذا نصب كان المعنى: إِنَّكَ إِذَا وَقَعَتْ سَبَحَتْ.

(١) سقط في ب.

(٢) تقدم.

(٣) ينظر: مجمع الأمثال (٣/ ٢٧٥).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٩)، الإعراب للنحاس (١١/ ٣)، الإملاء للعكبري (١١٧/ ٢)،
البحر المحيط (٤٦٥/ ٧)، التبيان للطوسي (٧٦/ ٩)، التيسير للداني (١٩١)، تفسير الطبري
(٤٣/ ٢٤)، تفسير القرطبي (٣١٥/ ١٥)، الحجة لابن خالويه (٣١٥)، الحجة لأبي زرعة
(٦٣١)، السبعة لابن مجاهد (٥٧٠)، الغيث للصفاقسي (٣٤١)، الكشف للزمخشري
(٤٢٨/ ٣)، الكشف للقيسي (٢/ ٢٤٤)، المجمع للطبرسي (٥٢٣/ ٨)، المعاني للفراء
(٩/ ٣)، تفسير الرازي (٦٧/ ٢٧)، النشر لابن الجزري (٣٦٥/ ٢).

قرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿وَصَدَّ عَنِ السَّبِيلِ﴾ [٣٧] بضم الصاد.
وقرأ الباقر ﴿وَصَدَّ﴾ بفتح الصاد^(١).

قال أبو علي: من قرأ: ﴿وَصَدَّ عَنِ السَّبِيلِ﴾ بضم الصاد؛ فلأن ما قبله فعل مبني للمفعول به؛ فجعل ما عطف عليه مثله، والذي قبله: ﴿وَكَذَلِكَ يُزَيِّنُ لِفِرْعَوْنَ سُوءَ عَمَلِهِ﴾ [غافر: ٣٧].

ومن قال: ﴿وَصَدَّ﴾، فبنى الفعل للفاعل؛ فلأن فرعون قد تقدم ذكره، وهو الصاد عن السبيل، ومن صده عن السبيل المستقيم والإيمان؛ وعيذه من آمن على إيمانهم^(٢) في قوله: ﴿لَأَقْطَعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأُنْجِلُكُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٤، الشعراء: ٤٩]، ونحو ذلك مما أوعدهم لإيمانهم، والمزئ له سوء عمله والصاد له هم طغاة أصحابه والشيطان؛ كما بين ذلك في الآية الأخرى في قوله -جل وعز-: ﴿وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ﴾ [النمل: ٢٤].

ومما يقوى بناء الفعل للفاعل: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [محمد: ١]، و: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الحج: ٢٥]، [و] ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ﴾ [الفتح: ٢٥]؛ فكذاك: ﴿وَصَدَّ عَنِ السَّبِيلِ﴾ ينبغي أن يكون الفعل منه مبنياً للفاعل مثل الآي الأخر.

قال: «وَصَدَّ عَنِ السَّبِيلِ»: وصد عن الدين. وقال: ﴿رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١]؛ فيجوز أن يكون: يصدون هم عنك، ويجوز أن يكون: يصدون المسلمين عن متابعتك والإيمان بك، ف«صَدَّ»، و«صَدَّدْتَهُ»، مثل: «رجع» و«رجعته» ونحوه.
قال:

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم -في رواية أبي بكر- وابن عامر: ﴿السَّاعَةَ اذْخُلُوا﴾ [٤٦] موصولة.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٩)، الإعراب للنحاس (١١/٣)، البحر المحيط (٤٦٦/٧)، التبيان للطوسي (٧٦/٩)، التيسير للداني (١٣٣)، تفسير الطبري (٤٣/٢٤)، تفسير القرطبي (٣١٥/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣١٥)، الحجة لأبي زرع (٦٣٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٧١)، الغيث للصفاسي (٣٤١)، الكشف للزمخشري (٤٢٨/٣)، الكشف للقيسي (٢٤٤/٢)، تفسير الرازي (٦٧/٢٧)، النشر لابن الجزري (٢٩٨/٢).
(٢) في ب: إيمانه.

وقرأ نافع وحزمة والكسائي، وعاصم - فى رواية حفص -: ﴿أَدْخُلُوا﴾ بفتح الألف وكسر الخاء^(١).

قال أبو على: القول مراد فى الوجهين جميعاً؛ كأنه يقال: أَدْخِلُوهُمْ، ويقال: ﴿أَدْخُلُوا﴾ فمن قال: ﴿أَدْخُلُوا﴾ كان ﴿ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ مفعولاً بهم، و﴿أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ مفعول ثانٍ، والتقدير: إرادة حرف الجر ثم حذف؛ كما أنك إذا قلت: دخل زيد الدار، كان معناه: فى الدار، كما أن خلافة الذى هو «خرج» كذلك فى التقدير.

وكذلك قوله - سبحانه -: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ [الفتح: ٢٧]. ومن قال: ﴿أَدْخُلُوا آلَ فِرْعَوْنَ﴾ [٢٦] كان انتصاب ﴿ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ على النداء، ومعنى: ﴿أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ أنه فى موضع مفعول به، وهو فى الاختصاص مثل: ﴿الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾، وحذف الجار؛ فانتصب انتصاب المفعول به.

وحجة من قال: ﴿أَدْخُلُوا﴾: قوله - سبحانه -: ﴿أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ أَتَرَوْهَا وَأَرْجُوكُمْ تُحْبَرُونَ﴾ [الزخرف: ٧٠] و: ﴿أَدْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ءَامِينَ﴾ [الحجر: ٤٦]، [و] ﴿أَدْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ﴾ [غافر: ٧٦]، وهذا النحو كثير.

وحجة من قرأ^(٢): ﴿أَدْخُلُوا﴾: أنهم^(٣) أمر بهم فأَدْخِلُوا. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا﴾ [٤٠] بضم الياء.

وقرأ عاصم - فى رواية أبى هشام - عن يحيى وابن عطار عن أبى بكر عن عاصم: ﴿يَدْخُلُونَ﴾ بضم الياء.

وفى رواية خلف عن أحمد بن عمر الوكيعى عن يحيى عن أبى بكر عن عاصم:

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٩)، الإعراب للنحاس (١٣/٣)، الإملاء للعكبرى (١١٨/٢)، البحر المحيط (٤٦٨/٧)، التبيان للطوسى (٧٩/٩)، التيسير للدانى (١٩٢)، تفسير الطبرى (٤٧/٢٤)، تفسير القرطبى (٣٢٠/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣١٥)، الحجة لأبى زرة (٦٣٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٧٢)، الغيث للصفاقسى (٣٤١)، الكشف للزمخشري (٤٣٠/٣)، الكشف للقيسى (٢٤٥/٢)، المجمع للطبرى (٥٢٥/٨)، المعانى للأخفش (٤٦٢/٢)، المعانى للفراء (١٠/٣)، تفسير الرازى (٧٣/٢٧)، النشر لابن الجزرى (٣٦٥/٢).

(٢) فى أ: قال.

(٣) فى ب: أنه.

﴿يَدْخُلُونَ﴾ بفتح الياء.

حفص عن عاصم: بفتح الياء ﴿يَدْخُلُونَ﴾.

وقرأ نافع وابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿يَدْخُلُونَ﴾ بفتح الياء^(١).

قال أبو علي: من حجة من ضم [الياء]^(٢) قوله - تعالى -: ﴿تِلْكَمُ الْجَنَّةُ أَوْرِثُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ٤٣]؛ فإذا أَوْرِثُوهَا أَدْخِلُوهَا.

وحجة [من قرأ:] ﴿يَدْخُلُونَ﴾ : ﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي. وَادْخُلِي جَنِّي﴾ [الفجر: ٢٩]؛ فعلى هذا: ﴿يَدْخُلُونَ﴾.

اختلفوا في فتح الياء من قوله - سبحانه -: ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [٦٠] وضمها:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو - في رواية عباس بن الفضل - وعاصم - في رواية أبي بكر -: ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ﴾ مرتفعة الياء.

وقرأ الباقر، وحفص عن عاصم، وأبو عمرو - في غير رواية عباس -: ﴿سَيَدْخُلُونَ﴾ بفتح الياء^(٣).

قال أبو علي: يدل على: ﴿سَيَدْخُلُونَ﴾ قوله: ﴿ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ءَامِنِينَ﴾ [الحجر: ٤٦]، و: ﴿فَادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ﴾ [النحل: ٢٩]، فعلى هذا يكون: ﴿سَيَدْخُلُونَ﴾. وأما من قال: ﴿سَيَدْخُلُونَ﴾ فهو من: ﴿ادْخُلُوا﴾.

ألا ترى أن الفعل مبني للمفعول [به]^(٤)، وقد تَعَدَّى إلى مفعول واحد؟! فهذا يدل على أنه إذا بُنِيَ للفاعل تَعَدَّى إلى مفعولين؛ فهذا على: ﴿ادْخُلُوا ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٩)، البحر المحيط (٤٦٦/٧)، التبيان للطوسي (٧٦/٩)، التيسير للداني (٩٧)، تفسير القرطبي (٣١٧/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣١٥)، الحجة لأبي زرة (٦٣٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٧١)، الغيث للصفاسي (٣٤١)، الكشف للقيسي (٢٤٥/٢)، النشر لابن الجزري (٢٥٢/٢).

(٢) سقط في ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٩)، البحر المحيط (٤٧٣/٧)، التبيان للطوسي (٨٦/٩)، التيسير للداني (١٩٢)، تفسير القرطبي (٣٢٨/١٥)، الحجة لأبي زرة (٦٣٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٧٢)، الغيث للصفاسي (٣٤١)، الكشف للقيسي (٢٤٥/٢)، المجمع للطبرسي (٥٢٨/٨)، النشر لابن الجزري (٢٥٢/٢).

(٤) سقط في أ.

أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴿[غافر: ٤٦].

[قرأ] ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿يَوْمَ لَا تَنْفَعُ﴾ بالتاء.

وقرأ الباقر: ﴿يَنْفَعُ﴾ بالياء.

قال أبو علي: الوجهان حسان؛ لأن [العذر]^(١) والمُعْذِرَة والاعتذار بمعنى، كما أن الوعظ والموعظة كذلك.

قرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿فَلَيْلًا مَا نَتَذَكَّرُونَ﴾ بتاءين.

و [قرأ]^(٢) الباقر: بياء وتاء^(٣).

قال أبو علي: التاء على: قل لهم: ﴿فَلَيْلًا مَا نَتَذَكَّرُونَ﴾، والياء على: أن الكفار قليلاً ما يتذكرون، أى يقل نظرهم فيما ينبغي أن ينظروا فيه مما دُعوا إليه.

* * *

(١) سقط فى أ، ب.

(٢) سقط فى أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٩)، البحر المحيط (٤٧٢/٧)، التبيان للطوسي (٨٦/٩)، التيسير للداني (١٩٢)، تفسير الطبري (٥١/٢٤)، تفسير القرطبي (٣٢٥/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣١٦)، الحجة لأبى زرعة (٦٣٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٧٢)، الغيث للصفاسي (٣٤١)، الكشاف للزمخشري (٤٣٣/٣)، الكشف للقيسي (٢٤٦/٢)، المجمع للطبرسي (٥٢٧/٨)، تفسير الرازي (٨٠/٢٧)، النشر لابن الجزرى (٣٦٥/٢).

بِسْمِ اللَّهِ

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ [حَم] السَّجْدَةِ

[قال:] ^(١) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿فِي أَيَّامٍ نَّحْسَاتٍ﴾ [١٦] الحاء موقوفة.

[وقرأ:] ^(٢) الباقون: ﴿نَحْسَاتٍ﴾ مكسورة الحاء ^(٣).

قال أبو علي: «النحس» كلمة تكون على ضربين: أحدهما: أن يكون اسماً. والآخر: أن يكون وصفاً.

فَمِمَّا جَاءَ فِيهِ اسْمًا مُصَدَّرًا قَوْلُهُ -سَبْحَانَهُ-: ﴿فِي يَوْمٍ نَخِسَ مُسْتَمِرٌّ﴾ [القمر: ١٩]؛ فالإضافة إليه تدل على أنه اسم وليس بوصف، ولو كان وصفاً لم يُضَفْ إليه؛ لأن الصفة لا يضاف إليها الموصوف.

وقال المفسرون في ﴿نَحْسَاتٍ﴾ قولين: أحدهما: الشديد البرد.

والآخر: أنها المشثومة عليهم.

فتقدير قوله -تعالى-: ﴿فِي يَوْمٍ نَخِسَ﴾: في يوم شؤم.

وقالوا: يَوْمٌ نَخَسٌ، وَيَوْمٌ نَخِسٍ؛ فمن أضاف كان مثل ما في التنزيل من قوله -سبحانه-: ﴿يَوْمٍ نَخِسَ﴾، ومن أجراه على الأول احتمل أمرين:

يجوز أن يكون جعله مثل: «فَنَسِلَ» و«رَذُلَ».

ويجوز أن يكون وَضُفًا بالمصدر مثل: رَجُلٌ عَذْلٌ.

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٠، ٣٨١)، الإعراب للنحاس (٣/٣٢)، الإملاء للعكبري (٢/١١٩)، البحر المحيط (٧/٤٩٠)، التبيان للطوسي (٩/١١٢)، التيسير للداني (١٩٣)، تفسير الطبري (٢٤/٦٦)، تفسير القرطبي (١٥/٣٤٨)، الحجة لابن خالويه (٣١٦)، الحجة لأبي زرة (٦٣٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٧٦)، الغيث للصفاقسي (٣٤٢)، الكشف للزمخشري (٣/٤٤٩)، الكشف للقيسي (٢/٢٤٧)، المجمع للطبرسي (٩/٧)، المعاني للأخفش (٢/٤٦٥)، المعاني للفراء (٣/١٤)، تفسير الرازي (٢٧/١١٢)، النشر لابن الجزري (٢/٣٦٦).

والتَّحْسِ: التَّزْد.

أَنْشَدَ عَنْ الْأَضْمَعِيِّ: [من الوافر]

كَأَنَّ سُلَافَةً عُرِضَتْ لِتَحْسٍ يُحِيلُ شَفِيفُهَا الْمَاءَ الزُّلَالَا^(١)
أى: البرد.

فمن قال: ﴿فِي أَيَّامٍ نَحْسَاتٍ﴾، فأسكن العين؛ أسكنها لأنه صفة، مثل: عِبَلَات
وَصَغَبَات، وَخَذَلَات.

ويجوز أن يكون جَمَعَ المصدر وَتَرَكَهُ عَلَى إِسْكَانِهِ فِي الْجَمْعِ؛ كَمَا قَالُوا: زَوْرَةٌ
وَعَذَلَةٌ.

قال أبو الحسن: لم أسمع في «النحس» إلا الإسكان، وإذا كان الواحد من نحو
ذَا مُسْكَنًا أُسْكِنَ فِي الْجَمْعِ؛ لَأَنَّهُ صِفَةٌ.

وقال أبو عبيدة: ﴿نَحْسَاتٍ﴾: ذَوَاتُ نُحُوسٍ؛ فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ: ﴿نَحْسَاتٍ﴾ فَيَمْنُ
كَسَرَ الْعَيْنَ جَعَلَهُ صِفَةً مِنْ بَابِ: «فَرَّقِ»، وَ «نَزَقِ». وَجَمَعَ عَلَى ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّا لَمْ
نَعْلَمُ مِنْهُ فِعْلًا، كَمَا عَلِمْنَا مِنْ «فَرَّقِ»، وَلَكِنْ جَعَلُوهُ صِفَةً.

كما أن من أسكن فقال: ﴿نَحْسَاتٍ﴾، أَمْكِنُ أَنْ يَكُونَ جَعَلَهُ [صفة]^(٢)
كـ «صَغَبَات»، فَكَمَا^(٣) كَانَ ذَلِكَ صِفَةً، كَذَلِكَ يَكُونُ ﴿نَحْسَاتٍ﴾ فَيَمْنُ كَسَرَ الْعَيْنِ،
و«فَعِلٌ» مِنْ أِبْنِيَةِ الصِّفَاتِ، إِلَّا أَنَّا لَمْ نَعْلَمُ مِنْهُ فِعْلًا. فَإِنْ اسْتَدَلَّتْ بِخِلَافِهِ الَّذِي هُوَ
«سَعِدٌ» فَقُلْتُ: كَمَا أَنَّ «سَعِدٌ» عَلَى «فَعِلٍ»، وَجَاءَ فِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا﴾
[هود: ١٠٨]؛ فَكَذَلِكَ «النحس» فِي الْقِيَاسِ، وَإِنْ لَمْ يُسْمَعْ مِنْهُ نَحْسٌ يَنْحَسُ، كَمَا
سُمِعَ: سَعِدٌ يَسْعَدُ؛ فَكَأَنَّهُ اسْتَعْمَلَ عَلَى تَقْدِيرِ ذَلِكَ؛ كَمَا أَنَّ فَقِيرًا وَشَدِيدًا اسْتَعْمَلَا
عَلَى تَقْدِيرِ «فَعِلٍ» وَإِنْ لَمْ يَسْتَعْمَلَ فَقَرَّ وَلَا شَدَّدَ؛ فَاسْتُعْنِيَ بِ «افْتَقَرَ» وَ «اشْتَدَّ» عَنْهُ؛
فَكَذَلِكَ يَكُونُ «نَحْسٌ» فِي قَوْلٍ مِنْ قَالَ: ﴿نَحْسَاتٍ﴾.

[قرأ]^(٤) نافع وحده: ﴿وَيَوْمَ نَخْشُرُ﴾ [١٩] بِالنُّونِ، ﴿أَعْدَاءَ اللَّهِ﴾ بِفَتْحِ الْأَلْفِ
مَعَ الْمَدِّ.

(١) البيت لابن أحمر في ديوانه ص (١٢٦)، واللسان (نحس)، والتاج (نحس).

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: فلما.

(٤) سقط في أ.

وقرأ الباقون: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ﴾ رفع^(١).

قال أبو على: حجة من قال: ﴿نُحْشَرُ﴾، أنه معطوف على قوله: ﴿وَجَعَلْنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [فصلت: ١٨]، فكذلك المعطوف عليه يُحْسُنُ أن يكون وفقه في لفظ الجمع.

ويَقْوِيهِ قوله - سبحانه -: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا﴾ [مريم: ٨٥]، ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾ [الأنعام: ١١١].

وحجة من قال: ﴿يُحْشَرُ﴾ أن قوله: ﴿وَجَعَلْنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ كلامٌ قد تم؛ فلما تم الكلام استأنفوا ولم يَحْمِلُوا على: ﴿وَجَعَلْنَا﴾.

وقد قال: ﴿أَحْشَرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ﴾ [الصفات: ٢٢]، فقالوا: ﴿يُحْشَرُ﴾، واختاروه على النون في: ﴿نُحْشَرُ﴾؛ لأن الحاشرين لهم [هم] ^(٢) المأمورون بقوله: ﴿أَحْشَرُوا﴾؛ فلذلك لم يجعلوه وفق قوله: ﴿وَجَعَلْنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، وكِلَا الأمرين حَسَنٌ.

ويقوى قول من قال: ﴿يُحْشَرُ﴾ فبنى الفعل للمفعول به، أن قد عُطِفَ عليه [بقوله]: ^(٣) ﴿فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ [فصلت: ١٩].

وقرأ نافع وابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿مِنْ ثَمَرَاتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَآ﴾ [٤٧] جماعة.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿مِنْ ثَمَرَةٍ﴾ واحدة^(٤).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨١)، الإعراب للنحاس (٣/٣٤)، البحر المحيط (٧/٤٩٢)، التبيان للطوسي (٩/١١٢)، التيسير للداني (١٩٣)، تفسير القرطبي (١٥/٣٥٠)، الحجة لابن خالويه (٣١٧)، الحجة لأبي زرع (٦٣٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٧٦)، الغيث للصفاقسي (٣٤٢)، الكشف للزمخشري (٣/٤٥٠)، الكشف للقيسي (٢/٢٤٨)، المجمع للطبرسي (٨/٩)، تفسير الرازي (٢٧/١١٥)، النشر لابن الجزري (٢/٣٦٦).

(٢) سقط في ب.

(٣) في أ: هو قوله.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٢)، الإعراب للنحاس (٣/٤٥)، البحر المحيط (٧/٥٠٤)، التبيان للطوسي (٩/١٣٢)، التيسير للداني (١٩٤)، تفسير الطبري (٢/٢٥٠)، تفسير القرطبي (١٥/٣٧١)، الحجة لابن خالويه (٣١٧)، الحجة لأبي زرع (٦٣٧)، السبعة لابن مجاهد (٥٧٧)، الغيث للصفاقسي (٣٤٣)، الكشف للقيسي (٢/٢٤٩)، المجمع للطبرسي (٩/١٧)، المعاني للفراء (٣/٢٠)، النشر لابن الجزري (٢/٣٦٧).

قال أبو علي: قوله: ﴿مِنْ ثَمَرَةٍ﴾ - إذا أفرد - يدل على الكثرة؛ فإذا كان كذلك استغنى به عن الجمع.

وَيَقْوَى الإفراد قَوْلُهُ - سبحانه - : ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى﴾ [فصلت: ٤٧]؛ فكما أفرد ﴿أُنْثَى﴾ كذلك ينبغي أن يكون: ﴿مِنْ ثَمَرَةٍ﴾ مفردة.

وحجة من جَمَعَ: أن الجمع صحيح، والمعنى عليه؛ ألا تَرَى أنه ^(١) ليس يراد بها ثمرة دون ثمرة، إنما يراد جميع الثمرات؟! وإذا كان كذلك كان الجمع ^(٢) حسناً، وإن كَانَ الإفراد يدل ^(٣) عليه، وليس الثمرة بواحد، كما أن قوله - تعالى - : ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى﴾ ليس بواحد؛ إنما هو أجناس الإناث؛ فكذلك يكون المراد أجناس الثمار.

وَرَعَمُوا أَنْ فِي حَرْفِ عَبْدِ اللَّهِ: ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَةٍ مِنْ أُكْمَامِهَا﴾، وفي حرف أَبِي: ﴿مِنْ ثَمَرَتٍ مِنْ أُكْمَامِهَا﴾.

وقوله: ﴿مِنْ ثَمَرَتٍ مِنْ أُكْمَامِهَا﴾، مثل قوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا مِنْ ثَمَرَاتِ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا﴾ [فاطر: ٢٧]، ولو كان «مِنْ أُكْمَامِهَا»، و «مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا» كان حسناً.

وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿ءَأَعْجَمِيٌّ﴾ [٤٤] ممدود.

[وقرأ] ^(٤) عاصم - في رواية أبي بكر - وحمزة والكسائي: ﴿أَأَعْجَمِيٌّ﴾ بهمزيين ^(٥).

قال أبو علي: الأعجم ^(٦): الذي لا يفصح من العرب كان أو من العجم.

(١) في أ: أن.

(٢) في أ: الجميع.

(٣) في أ: قد يدل.

(٤) سقط في أ، ب.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨١)، البحر المحيط (٥٠٢/٧)، التبيان للطوسي (١٢٨/٩)، التيسير للداني (١٩٣)، تفسير الطبري (٨٠/٢٤)، تفسير القرطبي (٣٦٩/١٥)، الحجة لأبي زرعة (٣٦٧)، الغيث للصفارسي (٣٤٣)، الكشف للزمخشري (٤٥٥/٣)، الكشف للقيسي (٢٤٨/٢)، المجمع للطبرسي (١٦/٩)، المحتسب لابن جنى (٢٤٧/٢)، المعاني للفراء (١٩/٣)، تفسير الرازي (١٣٤/٢٧)، النشر لابن الجزري (٣٦٦/١).

(٦) في ب: الأعجمي.

أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا: زَيْدُ الْأَعْجَمِ؛ لَافَةٌ كَانَتْ فِي لِسَانِهِ، وَكَانَ عَرَبِيًّا؟! وَقَالُوا: صَلَاةُ النَّهَارِ عَجَمَاءُ^(١)، أَيْ: تُخْفَى فِيهَا الْقِرَاءَةُ وَلَا تُبَيَّنُ، وَ«الْعَجَمَاءُ جُبَارٌ»^(٢)؛ لِأَنَّهَا لَا تُبَيِّنُ عَنْ نَفْسِهَا^(٣) كَمَا يُبَيِّنُ ذُو^(٤) التَّمْيِيزِ، قَالَ أَبُو يُونُسَ: هِيَ الْمُتَفَلَّتَةُ؛ لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ عَلَى تَضْمِينِ السَّائِقِ وَالْقَائِدِ.

وَيَجْمَعُ الْأَعْجَمُ عَلَى: عَجْمٍ.

أَنشَدَ أَبُو زَيْدٍ: [مِنَ الطَّوِيلِ]

يَقُولُ الْحَنَّا وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الَّتِي جَدَّعُ^(٥)
فِ «الْعُجْمِ»: جَمْعُ أَعْجَمٍ، وَالْمَعْنَى: وَأَبْغَضُ صَوْتِ الْعُجْمِ صَوْتِ الْحِمَارِ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ فِي «أَفْعَلٍ» بَعْضُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَصَوْتُ الْحِمَارِ لَيْسَ بِالْعُجْمِ؛ فَإِذَا لَمْ يَسُغْ حَمْلُ هَذَا الْكَلَامِ عَلَى ظَاهِرِهِ عَلِمْتَ أَنَّ التَّقْدِيرَ فِيهِ مَا وَصَفْنَاهُ.

وَتُسَمَّى الْعَرَبُ مِنْ لَا^(٦) يُبَيِّنُ كَلَامَهُ مِنْ أَيْ صَنْفٍ كَانَ مِنَ النَّاسِ: أَعْجَمٍ.

وَمِنْ ثَمَّ قَالَ أَبُو الْأَخْزَرِ: [مِنَ الرَّجَزِ]

سَلُومٌ لَوْ أَصْبَحَتْ وَسَطُ الْأَعْجَمِ بِالرُّومِ أَوْ بِالتُّرْكِ أَوْ بِالْدَّيْلَمِ^(٧)
فَقَالَ: لَوْ كُنْتُ وَسَطُ الْأَعْجَمِ، وَلَمْ يَقُلْ: [وَسَطًا]^(٨) الْعُجْمِ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ كُلَّ مَنْ لَمْ يَبَيِّنْ كَلَامَهُ أَعْجَمٍ؛ فَكَأَنَّهُ قَالَ: لَوْ كُنْتُ وَسَطُ الْقَبِيلِ الْأَعْجَمِ.

وَالْعُجْمُ خِلَافُ الْعَرَبِ، وَيُقَالُ: الْعُجْمُ وَالْعَجَمُ، كَمَا يُقَالُ: الْعُرْبُ وَالْعَرَبُ، وَالْعَجَمِيُّ خِلَافُ الْعَرَبِيِّ، وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى الْعَجَمِ؛ كَمَا أَنَّ الْعَرَبِيَّ مَنْسُوبٌ إِلَى

(١) ذَكَرَهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ (٢٥٧/٣)، وَابْنُ الْأَثِيرِ فِي النِّهَايَةِ (١٨٧/٣)، مِنْ قَوْلِ الْحَسَنِ وَأُورِدَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي الْفَائِقِ (٣٩٥/٢).

(٢) هُوَ جُزْءٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٤/٤) كِتَابَ الزَّكَاةِ، بَابُ: فِي الرِّكَازِ الْخُمْسِ (١٤٩٩) وَأَطْرَافِهِ فِي (٢٣٥٥ وَ ٦٩١٢ وَ ٦٩١٣)، وَمُسْلِمٌ (١٣٣٤/٣) كِتَابِ الْحُدُودِ، بَابُ: الْعَجَمَاءِ وَالْمَعْدَنِ وَالبِثْرِ جَبَار (١٧١٠/٤٥).

(٣) فِي أ: أَنْفُسُهَا.

(٤) فِي أ: ذُرُوءُ.

(٥) تَقْدِمُ.

(٦) فِي أ: لَمْ.

(٧) الْبَيْتُ فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ ص (٤٤٠)، وَاللِّسَانُ (وَسَطُ)، وَالتَّاجُ (وَسَطُ)، وَالْمَخْصَصُ (١٢١/٢)، وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي اللِّسَانِ (عَجَمُ)، وَالتَّاجُ (عَجَمُ)، وَيُرْوَى: الْبَيْتُ الثَّانِي هَكَذَا: فِي الرُّومِ أَوْ فَارِسَ أَوْ فِي الدَّيْلَمِ.

(٨) سَقَطَ فِي أ.

العَرَب، وإنما^(١) قُوبِلَ الأعْجَمِيُّ في الآية بالعربي، وخلاف العربي: العجمي؛ لأنَّ الأعْجَمِيَّ في أنه لا يُبَيَّن مثل العجمي عندهم، فمن حيث اجتماع في أنهما لا يُبَيَّنَان قُوبِلَ به العربي في قوله -عز وجل-: ﴿أَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ [٤٤].

وينبغي أن يكون الأعْجَمِيَّ الياء فيه للنسب، نُسِبَ إلى الأعْجَمِ الذي لا يفصح، وهو في المعنى كالعَجَمِيَّ، وإن كانا يختلفان في النسبة، فيكون الأعْجَمِيَّ عربيًّا. ويجوز أن يقال: رجل أعجمي، فيراد به ما يراد بأعجم بغير ياء النسب؛ كما يقال: أحمر وأخمرِي، ودَوَّارٌ ودَوَّارِيَّ^(٢)، وقوله -سبحانه-: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٨] مما جُمِعَ على إرادة ياء النَّسَبِ فيه، مثل: الثَّمِيرُونَ، و الهَبِيرَات. ولولا ذلك لم يجز جمعه بالواو والنون؛ ألا ترى أَنَّكَ لا تقول في الأحمر إذا كان صفة: أَحْمَرُونَ؟! فإنما جاز الأعْجَمُونَ لما ذكرنا.

فأما «الأعاجم» فينبغي أن يكون تكسير «أعجمي»، كما كان «المسَامِعة» تكسير «مِسْمَعِيَّ»، وقد استعمل هذا الوصف استعمالَ الأسماء. من ذلك قوله: [من الكامل]

... .. لأعْجَمَ طَمْطِمٍ^(٣)

وقوله: [من الرجز]

... وَسَطَ الْأَعْجَمِ^(٤)

فيجوز لذلك أن يكون من باب: «الأَجَارِع» و «الأَبَاطِح»، وهذه الآية في المعنى كقوله: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ. فَقَرَأُوا عَلَيْهِمْ مَا كَانُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٨، ١٩٩]، فقوله -عز وجل-: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ﴾

(١) في ب: فإنما.

(٢) الدوار والدواري: الدهر دوار بالإنسان، وقيل: الكثير الدوران، ومنه بيت العجاج: [من الرجز]

والدهرُ بالإنسان دوارِي

(٣) جزء من عجز بيت لعنترة، وقبلة:

تأوى له حزن النعام كما أوت قلص يمانية ...

والبيت في ديوانه ص (٢٠٠)، واللسان (حزق) (طمم)، وتهذيب اللغة (٢٠٧/١٣)، ومجمل اللغة (٥٧/٢)، وجمهرة اللغة ص (٢١٣)، ومقاييس اللغة (٥٣/٢)، والتاج (١٢٠/١٨) (قلص)، وبلا نسبة في المخصص (١٢٠/٢)، واللسان (قلص).

(٤) تقدم.

[فصلت: ٤٤]، كأنهم كانوا يقولون: لم تُفَصِّلْ آيَاتُهُ ولم تُبَيِّنْ؛ لأنه أعجمى .
فأما قوله: ﴿أَعْجَمِي وَعَرَبِي﴾ فالمعنى: المنزل^(١) أعجمى والمنزل عليه عربى .
وقوله: «أعجمى وعربى» يرتفع كل واحد منهما بأنه خبر مبتدأ محذوف .
وقوله: ﴿أَعْجَمِي وَعَرَبِي﴾ على وجه الإنكار منهم لذلك -كقوله فى الأخرى:
﴿مَا كَانُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٩] .

[وقرأ] ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر: ﴿أَعْجَمِي﴾ على تخفيف الهمزة الثانية، وجعلها بينَ بينَ .

وقرأ حمزة والكسائي وعاصم - فى رواية أبى بكر - : ﴿أَعْجَمِي﴾ بهمزيين^(٢) .
وهذا على أصلهم فى الهمزتين إذا التَقَتَا^(٣) وتخفيفهم لهما .
وقرأ ابن كثير وعاصم - فى رواية أبى بكر - وابن عامر: ﴿أَزْنَا اللّٰذِينَ﴾ [٢٩]
ساكنة الراء .

حفص عن عاصم: ﴿أَزْنَا﴾ مثقلٌ .
وقال هشام بن عمار عن ابن عامر: ﴿أَزْنَا اللّٰذِينَ﴾ خطأ؛ إنما هو: ﴿أَرْنَا﴾ بكسر
الراء .

وقرأ أبو عمرو: بإشمام الراء الكسر .
وقرأ أبو الربيع عن عبد الوارث عن أبى عمرو: ﴿أَزْنَا﴾ ساكنة الراء .
وقرأ نافع وحمزة والكسائي: ﴿أَزْنَا﴾ مثله^(٤) .
قال أبو على: رَوَى عن بعض المفسرين فى قوله - تعالى - : ﴿أَرْنَا الَّذِينَ أَصْلَلْنَا مِنْ
الْجَيْنِ وَالْإِنْسِ﴾ [فصلت: ٢٩] قال: إبليس، وابن آدم الذى قتل أخاه .

(١) زاد فى أ، ب: عليه .

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨١)، التيسير للدانى (١٩٣)، تفسير الطبرى (٨٠/٢٤)، تفسير
القرطبى (٣٦٨/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣١٧)، الحجة لأبى زرع (٦٣٧)، السبعة لابن
مجاهد (٥٧٧)، الغيث للصفاقسى (٣٤٣)، الكشف للقيسى (٢٤٨/٢)، المعانى للقرء
(١٩/٣)، تفسير الرازى (١٣٤/٢٧)، النشر لابن الجزرى (٣٦٦/١) .

(٣) فى أ: التقيا .

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨١)، التيسير للدانى (١٩٣)، تفسير القرطبى (٣٥٧/١٥)،
الحجة لابن خالويه (٣١٧)، الحجة لأبى زرع (٦٣٦)، السبعة لابن مجاهد (٥٧٦)،
الغيث للصفاقسى (٣٤٣)، الكشف للزمخشري (٤٥٢/٣)، تفسير الرازى (١٢٠/٢٧)،
النشر لابن الجزرى (٢٢٢/٢) .

فَمَنْ قَرَأَ: ﴿أَرِنَا﴾ حذف الياء التي هي لام الفعل؛ للوقف، وتحركت الراء بحركة الهمزة المحذوفة التي أُلْقِيَتْ على الراء.
وَوَجْهُ ﴿أَرِنَا﴾: أنه على لفظ «كَيْف» و «ضَحِك»؛ فخفف الحركة كما يخفف «كَيْف» فيقال: كَتَف، ومثل ذلك قولهم:
أَرَاكَ مُتَنَفِّخًا.

و: ﴿أَرِنَا﴾ هو «أَفْعِلْنَا»، من «رَأَيْت» التي يُرَاد بها رؤية العين؛ يدل على ذلك: أنه قد تَعَدَّى إلى مفعولين، فأحد المفعولين هو الذي كان يَتَعَدَّى «رَأَيْت» إليه.

وزاد الآخر للنقل بالهمزة، ولو كان النقل من المتعدى إلى مفعولين لَتَعَدَّى إلى ثلاثة مفعولين ولم يجز الاقتصار على مفعولين.
[وقرأ] ابن عامر: ﴿وَنَاءٌ بِجَانِبِهِ﴾ [٥١] مفتوحة النون ممدودة والهمزة بعد الألف، هذه رواية ابن ذكوان.

وقال الحُلَوَائِيُّ عن هشام بن عمار: ﴿وَنَاءٌ﴾ مثل أبي عمرو.
وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿وَنَاءٌ﴾ على وزن «نَعَى».
وقرأ حمزة - في رواية خلف عن سُلَيْم -: ﴿وَنَيْ﴾ مكسورة النون والهمزة.
وفي رواية أَبِي عُمَرَ وغيره: ﴿وَنَاءٌ﴾ بفتح النون وإمالة الهمزة.
وقرأ الكسائي: بإمالة الهمزة والنون.
وروى اليزيدي [عن أبي عمرو]: ^(١) ﴿وَنَاءٌ﴾ [على] ^(٢) وزن «نَعَى» وعبد الوارث عن أبي عمرو: ﴿وَنَاءٌ﴾ بفتح النون وإمالة الهمزة. [وروى] عباس عن أبي عمرو ﴿وَنَاءٌ﴾، على ^(٣) وزن «نَعَى» ^(٤).
قال أبو علي: قراءة ابن عامر: ﴿وَنَاءٌ﴾ مقلوب عن ﴿وَنَاءٌ﴾؛ لأنه من «نَأَيْت»،

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: في.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٢)، الحجة لابن خالويه (٢٢٠)، الحجة لأبي زرعة (٦٣٨)، السبعة لابن مجاهد (٥٧٧)، الغيث للصفاسي (٣٤٦)، الكشف للزمخشري (٤٥٧/٣)، النشر لابن الجزري (٤٣/٢، ٤٤).

فقدم اللام إلى موضع العين؛ فصار وزنه «فَلَع»، و ﴿وَنَآ﴾ عَلَى غير القلب.

قال الشاعر: [من الطويل]

أَقُولُ وَقَدْ نَاءَتْ بِهَا غُرْبَةُ النَّوَى نَوَى خَيْتَعُورٌ لَا تَشِطُّ دِيَارُكَ^(١)
وقد جَاءَ الْقَلْبُ فِي هَذَا النَحْوِ.

قال: [من الطويل]

وَكُلُّ خَلِيلٍ رَأَيْتَنِي فَهُوَ قَائِلٌ مِنْ أَجْلِكَ هَذَا هَامَةٌ الْيَوْمِ أَوْ عَدِ^(٢)
وقال آخر: [من الطويل]

تَقَرَّبَ يَخْبُو ضَوْءُهُ وَشُعَاعُهُ وَمَصَّحَ حَتَّى يُسْتَرَاءَ فَلَا يُرَى^(٣)
هو «يُسْتَفْعَلُ» من «رَأَيْتَ».

وقال: [من الكامل]

قَدْ شَاءَنَا الْقَوْمُ السَّرَّاعُ فَأَوْعَبُوا^(٤)

وأما قول حمزة - في رواية خلف عَنْ سُلَيْمٍ -: ﴿وَنَآ﴾ - بكسر النون والهمزة - فهذا على أنه كسر الهمزة؛ لأنَّ الهمزة عين؛ كما يقال: «رِنَى» مثل: «شِهْدَ» أو يكون أَمَالٌ فَتَحَةً الرَّاءِ فَاتَّبَعَهَا إِمَالَةٌ فَتَحَةُ الهمزة، وهذا الوجه أَشْبَهُ بِكسر النون والهمزة، وإنما أُمِيلَ فَتَحْتُهَا؛ فكَذَلِكَ تكون الراء.

وفي رواية أَبِي عَمَرَ الدُّورِيِّ: ﴿نَآيُ﴾ بفتح النون وإمالة الهمزة.

فأما قراءة الكسائي بإمالة الهمزة والنون فهو على أنه أَمَالٌ فَتَحَةً الرَّاءِ؛ لإمالة فَتَحَةُ الهمزة.

وَرَوَى الْيَزِيدِيُّ ﴿وَنَآ﴾ فِي وَزْنِ «نَعَى»، ورواية عبد الوارث عن أَبِي عَمْرٍو: ﴿وَنَآيُ﴾ بفتح النون وإمالة الألف؛ فهذا جعله بمنزلة «نَعَى» و «رَمَى» [فَيَمْنُ أَمَالُ]^(٥).

(١) البيت بلا نسبة في اللسان (نياً)، (ختعراً)، (نأى).

(٢) البيت لكثير عزة في ديوانه ص (٤٣٥)، واللسان (هوم، رأى)، والكتاب (٤٦٧/٣).

(٣) البيت بلا نسبة في اللسان (رأى).

(٤) البيت بلا نسبة في اللسان (شأى).

(٥) سقط في أ.

[بِسْمِ اللَّهِ]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الشُّورَى

اختلفوا فى كسر الحاء وفتحها من قوله -تعالى-: ﴿كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾ [٣]:

قرأ ابن كثير وحده: ﴿كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾ مفتوحة الحاء.

وقرأ الباقون: ﴿كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾ بكسر الحاء^(١).

قال أبو على: من قال: ﴿يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾، فبنى الفعل للمفعول به، احتمال أمرين:

زعموا أن فى التفسير: أن هذه السورة قد أوحى إلى الأنبياء قَبْلُ؛ فعلى هذا يجوز أن يكون: ﴿يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾ السورة كما أوحى إلى الذين من قبلك، ويجوز أن يكون الجار والمجرور يقومان مقام الفاعل.

ويجوز فى قوله -جل وعز-: ﴿اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الشورى: ٣] أن يكون تبييناً للفاعل؛ كقوله -سبحانه-: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ [النور: ٣٦] ثم قال: ﴿رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٧]؛ كأنه قيل: مَنْ يُسَبِّحُ؟ فقال: يُسَبِّحُ رِجَالٌ. ومثله: [من الطويل]

لِيُبْنَىٰ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ (٢)

ومما يقوى بناء الفعل للمفعول به: قوله -سبحانه-: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، وقوله: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَىٰ نُوحٍ﴾ [هود: ٣٦]، وفى أخرى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلَ﴾ [المؤمنون: ٢٧].

وأما من قرأ: ﴿يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾ [٣] على بناء الفعل للفاعل، فإن اسم «الله» يرتفع بفعله، وما بعده يرتفع بالوصف.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٢)، الإعراب للنحاس (٤٩/٣)، الإملاء للعكبرى (١٢٠/٢)، البحر المحيط (٥٠٨/٧)، التبيان للطوسى (١٣٩/٩)، التيسير للدانى (١٩٤)، تفسير القرطبى (٣/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣١٨)، الحجة لأبى زرة (٦٣٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٠)، الغيث للصفافسى (٢٤٦)، الكشف للزمخشري (٤٥٩/٣)، الكشف للقيسى (٢٥٠/٢)، المجمع للطبرسى (٢١/٩)، المعانى للفراء (٢١/٣)، تفسير الرازى (١٤٢/٢٧)، النشر لابن الجزرى (٣٦٧/٢).

(٢) تقدم.

اختلفوا فى قوله - سبحانه -: ﴿كَادُ السَّمَوْتَ يَنْفَطِرُ مِنْ فَوْقِهِنَّ﴾ [٥]:
 فقرأ ابن كثير وابن عامر وحمزة: ﴿كَادُ السَّمَوْتَ﴾ بالتاء، ﴿يَنْفَطِرُ﴾ بياء وتاء.
 وكذلك حفص عن عاصم، إلا هُبَيْرَةُ؛ فإنه روى عنه: ﴿يَنْفَطِرُنَ﴾ بالنون مثل أبى عمرو.

وقرأ نافع والكسائى: ﴿يَكَادُ﴾ بالياء، ﴿يَنْفَطِرُ﴾ بياء وتاء.
 وقرأ أبو عمرو، وعاصم - فى رواية أبى بكر -: ﴿كَادُ﴾ بالتاء، ﴿يَنْفَطِرُنَ﴾
 بالنون^(١).

قال أبو على: يقال: فَطَرْتُهُ فانفطر، فـ «انفطر» مطاوع «فَطَرَ»، وفى التنزيل:
 ﴿الَّذِى فَطَرَهُنَّ﴾ [الأنبياء: ٥٦]، وأما^(٢) ﴿يَنْفَطِرُ﴾ فمطاوع فطرته فتفطر.
 ويقوى ذلك: ﴿وَيَوْمَ تَشَقُّ السَّمَاءُ بِالسَّحَابِ﴾ [الفرقان: ٢٥] فـ ﴿تَشَقُّ﴾ مثل «تفطر»،
 والمعنى - والله أعلم -: لاستيعظام ما افتروا من ادعاء الولد، ودليل ذلك قوله فى
 الأخرى: ﴿أَنْ دَعَا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩١].

وقال قتادة: يَنْفَطِرُنَ من عظمة الله وجلاله، فهذا يكون كقوله - سبحانه -: ﴿لَوْ
 أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْنَاهُ خَشْيَةً مُتَّصِدًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٢١]،
 وكنحو هذا مما يراد به تعظيم الأمر.

فأما قوله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] و ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾ [الانفطار:
 ١] فليس كهذا المعنى؛ ولكن علم من أعلام الساعة.
 وكل واحد من القراءة ﴿كَادُ﴾، و ﴿يَكَادُ﴾ حَسَنٌ.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله - جل وعز -: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [٢٥]:
 قرأ عاصم - فى رواية حفص - وحمزة والكسائى: بالتاء.
 وقرأ الباقر، وأبو بكر عن عاصم: ﴿يَفْعَلُونَ﴾ بالياء^(٣).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٢، ٣٨٣)، تفسير القرطبي (٤/١٦)، الحجة لابن خالويه (٢٣٩، ٣١٨)، الحجة لأبى زرع (٦٤٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٠)، الغيث للصفافسى (٣٤٦)، الكشف للزمخشري (٤٥٩/٣)، الكشف للقيسى (٢/٢٥٠)، تفسير الرازى (١٤٣/٢٧)، النشر لابن الجزرى (٣١٩/٢).

(٢) فى ب: فأما.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٣)، البحر المحيط (٥١٧/٧)، التبيان للطوسى (١٠٥/٩)،

التيسير للدانى (١٩٥)، تفسير الطبرى (١٨/٢٥)، تفسير القرطبي (٢٦/١٦)، الحجة =

قال أبو على: حجة الياء: أن قبله: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ... وَيَعْلَمُ مَا يَفْعَلُونَ﴾ [الشورى: ٢٥] أى: ما يفعل عبادهم. وحجة التاء: أن التاء تعم المخاطبين والغائب؛ فـ ﴿تَفْعَلُونَ﴾ يقع^(١) على الجميع؛ فهو فى العموم مثل ﴿عِبَادِهِ﴾. قرأ نافع وابن عامر: ﴿مِنْ مُصِيبَةٍ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [٣٠] بغير فاء، وكذلك هى فى مصاحف أهل المدينة وأهل الشام. وقرأ الباقون: ﴿فِيمَا﴾^(٢).

قال أبو على: القول فى ذلك أن ﴿أَصَابَ﴾^(٣) من قوله: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ﴾ يحتمل أمرين: يجوز أن يكون صلة «ما». ويجوز أن يكون شرطاً فى موضع جزم؛ فمن قدره شرطاً لم يجز حذف الفاء منه^(٤)، على قول سيبويه.

وقد تأول أبو الحسن بعض الآي على حذف الفاء فى جواب الشرط. وقال بعض البغداديين: حذف الفاء من الجواب جائز، واستدل على ذلك بقوله- سبحانه-: ﴿وَلَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]. وإذا كان صلة فالإثبات والحذف جائزان على معنيين مختلفين.

أما إذا أثبت الفاء ففى إثباتها دليل على أن الأمر الثانى وجب بالأول، وذلك نحو قوله - سبحانه - : ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِثْلِ وَالْأَثَرِ﴾ [البقرة: ٢٧٤]، ثم قال: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٢٧٤]؛ فثبت الفاء يدل على أن وجوب الأجر إنما هو من أجل الإنفاق، ومثل ذلك قوله - تعالى - : ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ نَّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣].

= لأبى زرع (٦٤١)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٠)، الغيث للصفافسى (٣٤٦)، الكشف للزمخشري (٤٦٩/٣)، الكشف للقيسى (٢٥١/٢)، المجمع للطبرسى (٢٧/٩)، المعانى للفرأ (٢٣/٣)، النشر لابن الجزرى (٣٦٧/٢).

(١) فى ب: تقع وقوعه.
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٣)، الإعراب للنحاس (٦١/٣)، البحر المحيط (٥١٨/٧)، التبيان للطوسى (١٥٨/٩)، التيسير للدانى (١٩٥)، تفسير القرطبى (٣٠/١٦)، السبعة لابن مجاهد (٥٨١)، الغيث للصفافسى (٣٤٦)، الكشف للزمخشري (٤٧٠/٣)، الكشف للقيسى (٢٥١/٢)، المجمع للطبرسى (٣٠/٩)، تفسير الرازى (١٧٢/٢٧)، النشر لابن الجزرى (٣٦٧/٢).

(٣) فى أ: ما أصاب.

(٤) فى ب: بها.

فَإِذَا لَمْ يَذْكُرِ الْفَاءَ جَازَ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي وَجِبَ لِلأَوَّلِ، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ لِغَيْرِهِ، وَالأَوَّلَى إِذَا كَانَ جَزَاءً غَيْرَ جَازِمٍ أَنْ تَثَبَّتِ الْفَاءُ كَقَوْلِهِ -سُبْحَانَهُ-: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَنَّ اللَّهُ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَنَنْفُسُكَ﴾ [النساء: ٧٩].

وهذا قريب فى المعنى من قوله: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا﴾ [الروم: ٤١] أى: جزاء بعض ذلك. وليس [يعنى] [بالحسنة]^(١) والسيئة المذكورتين ههنا: الْمُكْتَسَبَتَيْنِ؛ وإنما يراد بهما^(٢): الشدة والرخاء؛ كما قال: ﴿فَإِذَا جَاءَهُنَّ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبُهُنَّ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾ [الأعراف: ١٣١]، وكقوله: ﴿إِنْ تُصِيبَكَ حَسَنَةٌ فَسَبِّحْهُنَّ تَسْبِيحَهُنَّ وَإِنْ تُصِيبَكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا﴾ [التوبة: ٥٠]، فهذا كما حكى عنهم من قولهم: ﴿وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ﴾ [الأعراف: ٩٥].

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِى﴾ [٣٢] بياء فى الوصل. ووقف ابن كثير بياء.

ونافع وأبو عمرو بغير ياء.

وقرأ الباقون بغير ياء فى وَضَلٍ وَلَا وَقَفَ^(٣).

قال أبو على: القياس: ﴿الْجَوَارِى﴾ فى الوصل والوقف كما ذهب إليه ابن كثير، ومن حذف؛ [فلأن حذف]^(٤) هذه الياءات وإن كانت لامات^(٥) قد كثر فى كلامهم، وصار كالقياس المستمر، وقد مضى القول فيه.

اختلفوا فى رفع الميم ونصبها من قوله -جل وعز-: ﴿وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِيٓ ءَايَاتِنَا﴾ [٣٥]:

فقرأ نافع وابن عامر: ﴿وَيَعْلَمُ الَّذِينَ﴾ برفع الميم.

(١) سقط فى أ.

(٢) فى ب: بها.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٣)، البحر المحيط (٥٢٠/٧)، التبيان للطوسى (١٦٢/٩)، التيسير للدانى (١٩٥)، الحجة لأبى زرعة (٦٤٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٨١)، الغيث للصفاقسى (٣٤٧)، الكشف للزمخشري (٤٧١/٣)، الكشف للقيسى (٢٥٤/٢)، المجمع للطبرسى (٣١/٩)، النشر لابن الجزرى (٣٦٨/٢).

(٤) سقط فى ب.

(٥) فى أ: لأمًا، وفى ب: لامات فلأن حذفها.

وقرأ الباقون: ﴿وَيَعْلَمَ الَّذِينَ﴾ نَصَبًا^(١).

قال أبو علي: من قرأ: ﴿وَيَعْلَمَ الَّذِينَ﴾ بالرفع، استأنف؛ لأنه موضع استئناف من حيث جاء من بعد الجزاء، وإن شئت جعلته خبر مبتدأ محذوف.

وأما من نصب؛ فلأن قبله شرطًا وجزاء، وكل واحد منهما غير واجب. تقول^(٢) في الشرط: إِنْ تَأْتِنِي وَتُعْطِنِي أَكْرَمَكَ، فتنصب «تُعْطِنِي»، وتقديره: إِنْ^(٣) يَكُنْ إِيَّائِي مِنْكَ وَإِعْطَاءُ أَكْرَمَكَ، والنصب بعد الشرط إذا عطف عليه بالفاء أمثل من النصب بالفاء بعد جزاء الشرط.

فأما قوله: [من الطويل]

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتَهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزَلَّ^(٤)
فالنصب حسن فيه؛ لمكان النفي.

فأما العطف على الشرط نحو: إِنْ تَأْتِنِي وَتَكْرَمْنِي فَأَكْرَمَكَ، فالذى يختار سيبويه في العطف على جزاء الشرط [الجزم]^(٥)، فيختار: ﴿وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ﴾ إذا لم يقطعه من الأول فيرفعه، ويزعم أن المعطوف على جزاء الشرط شبيه بقول القائل: [من الوافر]

... وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا^(٦)

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٣)، الإعراب للنحاس (٦٣/٣)، الإملاء للعكبري (١٢١/٢)، البحر المحيط (٥٢١/٧)، التبيان للطوسي (١٦٢/٩)، التيسير للداني (١٩٥)، تفسير الطبري (٢٢/٢٥)، تفسير القرطبي (٣٤/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣١٩)، الحجة لأبي زرعة (٦٤٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٨١)، الغيث للصفاقسي (٣٤٧)، الكشف للزمخشري (٤٧٢/٣)، الكشف للقيسي (٢٥١/٢)، المجمع للطبرسي (٣١/٩)، المعاني للفراء (٢٤/٣)، تفسير الرازي (١٧٦/٢٧)، النشر لابن الجزري (٣٦٧/٢).

(٢) في ب: يقول.

(٣) في ب: وإن.

(٤) البيت لابن زهير في شرح أبيات سيبويه (١١٣/٢)، ولكعب بن زهير في الكتاب (٨٩/٣)، وهو لزهير في ديوانه ص (٢٥٠)، وبلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ ص (٢٦٠)، والمقتضب (٢٣/٢، ٦٧).

(٥) سقط في أ.

(٦) عجز بيت للمغيرة بن حبناء، وصدره:

سأترك منزلي لبني تميم

وينظر: خزانة الأدب (٥٢٢/٨)، والدرر (٣٤٠/١، ٧٩/٤)، وشرح شواهد الإيضاح =

قال: إلا أن ما ينصب في العطف على جزاء الشرط أمثل من ذلك؛ لأنه ليس يُوقَعُ فِعْلاً إلا بأن يكون من غيره فعل، فصار بمنزلة غير الواجب.

وزعم سيبويه أن بعضهم قرأ: ﴿يَحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

وأشد للأعشى في نصب ما عطف بالفاء على الجزاء: [من الطويل]

وَمَنْ يَغْتَرِبَ عَنْ أَهْلِهِ لَا يَزَلْ يَرَى مَصَارِعَ مَظْلُومٍ مَجْرًا وَمَسْحَبًا
وَتُدْفَنُ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يُسَى يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارُ فِي رَأْسِ كَبْكَبَا^(١)

فهذا حجة لمن قرأ: ﴿وَعَلَّمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ﴾ بالنصب.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله -جل وعز-: ﴿كَبِيرَ الْإِثْمِ﴾ [٣٧]:
فقرأ حمزة والكسائي: ﴿كَبِيرَ الْإِثْمِ﴾، واحد بغير ألف، وفي «النجم» [٣٢] مثله.
وقرأ الباقون: ﴿كَبِيرَ﴾ بألف فيهما^(٢).

قال أبو علي: حجة الجمع قوله -سبحانه-: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تنهون عنه
نكفر﴾، فهذه يراد بها تلك الكبائر المجموعة التي تكفر باجتنابها السيئات التي هي
الصغائر.

= ص (٢٥١)، وشرح شواهد المغنى ص (٤٩٧)، والمقاصد النحوية (٤/٣٩٠)، وبلا نسبة
في الدرر (٥/١٣٠)، والرد على النحاة ص (١٢٥)، ورصف المباني ص (٣٧٩)، وشرح
الأشمونى (٣/٥٦٥)، وشرح شذور الذهب ص (٣٨٩)، وشرح المفصل (٧/٥٥)،
والكتاب (٣٩/٩٢)، والمحتسب (١/١٩٧)، ومغنى اللبيب (١/١٧٥)، والمقتضب
(٢/٢٤)، والمقرب (١/٢٦٣).

(١) البيتان في ديوانه ص (١٦٣)، واللسان (زيب)، وجمهرة اللغة ص (١٣٧)، وحماسة
البحترى ص (١٠٦)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٤٩٢)، والكتاب (٣/٩٢)، والمذكر
والمؤنت للأبنارى ص (٤٨١)، والتاج (ذيب)، وبلا نسبة في البلغة ص (٨٠)، والمقتضب
(٢/٢٢).

ويروى: «قومه» بدلاً من «أهله».

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٣، ٣٨٤)، الإعراب للنحاس (٣/٦٥)، البحر المحيط (٧/٥٢٢)،
التيبان للطوسى (٩/١٦٥)، التيسير للدانى (١٩٥)، تفسير الطبرى (٢٥/٢٣)،
تفسير القرطبي (١٦/٣٥)، الحجة لابن خالويه (٣١٩)، الحجة لأبى زرعة (٦٤٣)، السبعة
لابن مجاهد (٥٨١)، الغيث للصفافسى (٣٤٧)، الكشف للزمخشري (٣/٤٧٢)، الكشف
للقيسى (٢/٢٥٣)، المجمع للطبرسى (٩/٣٣)، المعانى للفراء (٣/٢٥)، النشر لابن
الجزرى (٢/٣٦٧، ٣٦٨).

ويقوى الجمع: أن المراد هنا اجتناب تلك الكبائر المجموعة في قوله: ﴿كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾، وإذا^(١) أفرد جاز أن يكون المراد واحداً، وليس المعنى على الأفراد؛ إنما المعنى على الجمع والكثرة.

ومن قال: ﴿كَبِيرٌ﴾ فأفرد، فإنه يجوز أن يريد بها الجمع، وَإِنْ كَانَ وَاحِداً^(٢) في اللفظ. وقد جاءت الآحاد في الإضافة يراد بها الجمع^(٣)؛ كقوله -جل وعز-: ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤]، وفي الحديث: «مَنْعَتِ الْعِرَاقُ دِرْهَمَهَا وَفَقِيرَهَا»^(٤).

اختلفوا في رفع اللام وإسكان الياء من قوله -جل وعز-: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ﴾ [٥١]:

فقرأ نافع وابن عامر: ﴿أَوْ يُرْسِلُ﴾ برفع اللام، ﴿فَيُوحِي﴾ ساكنة الياء. وقال ابن ذكوان: في حفظي عن أيوب: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ﴾ نصب جميعاً^(٥).

وقرأ الباقون: ﴿أَوْ يُرْسِلَ ... فَيُوحِي﴾ نصب جميعاً. قال أبو علي: ﴿وَمَا كَانَ لِإِبْرَاهِيمَ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ﴾ [٥١] لا يخلو قوله: ﴿يُرْسِلُ﴾ فيمن نصب من أن يكون محمولاً على «أَنْ» في قوله: ﴿أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾، أو على غيره؛ فلا يجوز أن يكون محمولاً على «أَنْ»؛

(١) في ب: فإذا.

(٢) في أ: وإن جاز أن يكون واحداً.

(٣) في ب: الجمع.

(٤) هو جزء من حديث لأبي هريرة: أخرجه مسلم (٢٢٢٠/٣) في كتاب الفتن، باب: لا تقوم الساعة حتى يحسر الفرات (٢٨٩٦/٣٣)، وأبو داود (١٦٦/١) في الخراج، باب: إيقاف أرض السواد وأرض العنوة (٣٠٣٥)، وأحمد في المسند (٢٦٢/٢)، والبعوى في شرح السنة (٦٦١/٥ - ٦٦٢) كتاب السير والجهاد، باب: سقوط الجزية عن الذمى إذا أسلم (٢٧٤٨).

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٤)، الإعراب للنحاس (٧١/٣)، البحر المحيط (٥٢٧/٧)، التبيان للطوسي (١٧٢/٩)، التيسير للداني (١٩٥)، تفسير الطبري (٢٨/٢٥)، تفسير القرطبي (٥٣/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣١٩)، الحجة لأبي زرعة (٦٤٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٢)، الغيث للصفاقسي (٣٤٧)، الكشف للزمخشري (٤٧٦/٣)، الكشف للقيسي (٢٥٣/٢)، المجمع للطبرسي (٣٦/٩)، المعاني للفراء (٢٦/٣)، تفسير الرازي (١٨٩/٢٧)، النشر لابن الجزري (٣٦٨/٢).

لأنك إن حملته عليها كان المعنى: ما كان لبشر أن يكلمه الله أو أن يرسل رسولاً. ولم يخلُ قوله: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ من أن يكون المراد فيه: أو يرسله رسولاً، أو يكون: أو يرسل إليه رسولاً، ولا يصح واحد من التقديرين.

ألا ترى أنك إن قدرت العطف على «أن» هذه المظهرة في قوله -عز وجل-: ﴿أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ﴾ -كان المعنى: ما كان لبشر أن يرسله رسولاً أو يرسل إليه رسولاً؟! والتقديران جميعاً فاسدان؛ ألا ترى أن كثيراً من البشر قد أُرْسِلَ رسولاً، وكثيراً منهم قد أُرْسِلَ إليهم الرسل؟! فإذا لم يخلُ من هذين التقديرين ولم يصح واحد منهما، علمت أن المعنى ليس عليه، والتقدير على غيره، فالذى عليه المعنى والتقدير الصحيح: ما ذهب إليه الخليل من أن يُحْمَلَ ﴿يُرْسِلَ﴾ -فيمن نصب- على «أن» أخرى غير هذه، وهى التى دلَّ عليها قوله -تعالى-: ﴿وَحَيًّا﴾؛ لأن «يُوحى»، و«الوحي»، قد يكونان بمعنى.

فلما كان كذلك حُمِلَتْ «يُرْسِلَ» من قوله: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ على «أن» هذه التى دل الوحي عليها؛ فصار التقدير: ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا أن يوحى وحياً أو يرسل رسولاً فيوحى.

ويجوز [فى قوله] -عز وجل-: ﴿إِلَّا وَحْيًا﴾ أمران:

أحدهما: أن يكون استثناء منقطعاً.

والآخر: أن يكون حالاً، فإن قدرته استثناء منقطعاً لم يكن فى الكلام شيء يوصلُ بـ «من»، لأن ما قبل الاستثناء لا يعمل فيما بعده.

ولذلك حملوا قول الأعشى: [من الطويل]

... وَلَا قَائِلًا إِلَّا هُوَ الْمُتَعَيِّبُ^(١) ...

على فعل آخر، وإنما لم يستجيزوا ذلك؛ لأن حرف الاستثناء فى معنى حرف النفى.

ألا ترى أنك إذا قلت: قام القوم إلا زيداً، فالمعنى^(٢): قام القوم لا زيداً! فكما

(١) عجز بيت، وصلده:

وليس مجيزاً إن أتى الحى خائف
والبيت فى ديوانه ص (١٦٣)، واللسان (عيب)، والتاج (عيب).

(٢) فى ب: معناه.

لا يعملُ ما^(١) قبلَ حرفِ النفى فيما بعده، كذلك لم يعملَ ما قبل الاستثناء -إذا كان كلامًا تامًّا- فيما بعده؛ إذ كان بمعنى النفى، فكذلك^(٢) لا يجوز أن يعمل ما بعد «إلا» فيما قبلها نحو: ما أنا الخبز إلا آكلٌ؛ كما لم يعمل ما بعد حرف النفى فيما قبله.

فإذا كان كذلك لم يتصل^(٣) الجار بما قبل «إلا»، ويُمنع أن يتصل به الجار من وجه آخر، وهو أن قوله -سبحانه-: ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١] فى صلة «وَحْيِي» الذى هو بمعنى «أَنْ يُوحَى»؛ فإذا كان كذلك لم يجوز أن يحمل الجار الذى هو «مِنْ» فى قوله: ﴿مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ﴾ على: ﴿أَوْ يُرْسِلَ﴾؛ لأنك تفصل بين الصلة والموصول بما ليس منها^(٤).

ألا ترى أن المعطوف على الصلة فى الصلة؟! وإذا حملت العطف على ما ليس فى الصلة فصلت بين الصلة والموصول بالأجنبى الذى ليس منهما، فإذا لم يجوز حمله على «يكلم» من قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٥١] ولم يكن بد من أن يعلق الجار بشيء، ولم يكن فى اللفظ شيء تحمله عليه - أضمرت «يكلم» وجعلت الجار فى قوله: ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ﴾ متعلقًا بفعل مراد فى الصلة محذوفٍ منها؛ للدلالة عليه.

وقد يحذف من الصلة أشياء للدلالة عليها، ويكون فى المعنى معطوفًا على الفعل المقدر صلة لـ «أَنْ» الموصولة بـ «يُوحَى»؛ فيكون التقدير: ما كان لبشرٍ أَنْ يكلمه الله إلا أَنْ يُوحَى إليه أو يكلمه من وراء حجاب، فحذف «يكلم» من الصلة؛ لأن ذكره قد جرى وإن كان خارجًا من^(٥) الصلة، فحسن ذلك حذفه من الصلة وسوَّغَه.

ألا ترى أن ما قبل حرف الاستفهام مثل ما قبل الصلة فى أنه لا يعمل فى الصلة، كما لا يعمل ما قبل [حرف]^(٦) الاستفهام فيما كان فى حيز الاستفهام؟!

وقد جاء: ﴿الَّذِينَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ [يونس: ٩١]، والمعنى: الآن آمنتَ وَقَدْ

(١) فى أ: فى.

(٢) فى أ: كذلك.

(٣) فى ب: يصل.

(٤) فى أ: منهما.

(٥) فى أ: عن.

(٦) سقط فى أ.

عَصَيْتَ قَبْلُ؟! فلما كان ذكر الفعل قد جرى فى الكلام أَضْمِرَ، وقال: ﴿ءَأَلَنْتَ وَقَدْ كُنْتُ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾، المعنى: آلآنَ آمَنتُم به؟! فَلَمَّا جَرَى ذِكْرُ ﴿آمَنتُم بِهِ﴾ قبل، استغنى بِجَرَيِ ذِكْرِهِ قبل، عن ذِكْرِهِ فى حَيْزِ الاستفهام، وصار كالمذكور فى اللفظ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الاسمَ الواحدَ لا يستقلُّ به الاستفهام.

ولا يجوز أن يقدَّرَ عطف: ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ﴾ على الفعل الخارج من الصلة فيفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي منها، كما فصل^(١) فى قوله -جل وعز-: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، ثم قال: ﴿أَوْ فِسْقًا أَهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، فعطف بـ «أَوْ» على ما فى الصلة بعد ما فصل بين الصلة والموصول بقوله: ﴿فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾؛ لَأَنَّ قوله: ﴿فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ من الاعتراض الذى يُسَدِّدُ ما فى الصلة ويوضحه، فصار لذلك بمنزلة الصفة؛ لما فى الصلة من التبيين والتخصيص.

ومثل هذا فى الفصل فى الصلة قوله -سبحانه-: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَنْتَلِيهَا وَزَهْقَئُهُمْ﴾ [يونس: ٢٧]، ففصل بقوله: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَنْتَلِيهَا﴾، وعطف قوله: ﴿وَزَهْقَئُهُمْ ذُلٌّ﴾^(٢) على الصلة مع هذا الفصل، من حيث كان قوله: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَنْتَلِيهَا﴾ يُسَدِّدُ^(٣) ما فى الصلة.

وأما من رفع فقال: ﴿أَوْ يُرْسَلْ رَسُولًا﴾، فجعل ﴿يُرْسَلْ﴾ حالًا؛ فإن الجار فى قوله: ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ﴾ متعلق بمحذوف، ويكون فى الظرف ذكر من ذى الحال، ويكون قوله -سبحانه-: ﴿إِلَّا وَحْيًا﴾ -على هذا التقدير- مصدرًا وقع موقع الحال، كقولك: جئتُ ركضًا، وأتيتُ عدوًا، ويكون «مِنْ» فى أنه مَعَ مَا انْجَرَّ بِهِ فى موضع الحال، كقوله: ﴿وَمِنَ الْفَاحِشِينَ﴾ [آل عمران: ٤٦] بعد قوله: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْآلِهَةِ وَكَلَهْلًا﴾؛ فكما أن «مِنْ» ههنا فى موضع الحال، كذلك فى قوله -تعالى-: ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١].

ومعنى ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ﴾ -فيمن قدر الكلام استثناء منقطعًا أو حالًا-: يكلمهم غيرَ مُجَاهِرٍ لهم بكلامه، يريد أن كلامه يُسْمَعُ ويحدث من حيث لا يُرَى كما يُرَى

(١) زاد فى أ: ذلك.

(٢) زاد فى ب: ثم عطف.

(٣) فى ب: يشدها.

سائر المتكلمين، ليس أنْ ثُمَّ حجاباً يفصل موضعاً من موضع، فيدل ذلك على تحديد المحجوب.

وَمَنْ رَفَعَ ﴿يُرْسِلُ﴾ كَانَ ﴿يُرْسِلُ﴾ فى موضع نصب على الحال، والمعنى: هذا كلامه إياهم؛ كما نقول: تَحِيَّتُكَ الضَّرْبُ، وَعَتَابُكَ السَّيْفُ.

فإن قلت: فهل يجوز فى قول من نصب فقال: ﴿أَوْ يُرْسِلُ﴾ أن يكون فى موضع حال، وقد انتصب الفعل بأن المضمرة، و «أن» لا يكون^(١) حالاً؟

قيل: قد كان على هذا يجوز أن يكون حالاً، وذلك على أن تقدّر الجار وتريده، وإن كان محذوفاً من اللفظ.

أَلَا تَرَى أَن أَبَا الْحَسَنِ قَدْ قَالَ فى قوله -جل وعز-: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فى سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩]: إنَّ المعنى: وما لكم فى ألا تأكلوا؟! وأنه فى موضع حال؛ كما أن قوله - سبحانه-: ﴿فَمَا لَمْ يَنْتَهِزُوا عَنْ التَّذَكُّرِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٩] حال؛ فكَذَلِكَ كَانَ يَجُوزُ فى قول من نصب ﴿أَوْ يُرْسِلُ﴾ أن يكون فى موضع الحال، ويكون التقدير: بِأَن يُرْسِلَ، فحذف الجار مع «أن».

* * *

(١) فى أ: تكون.

[بِسْمِ اللَّهِ]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الزُّخْرَفِ

اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ﴾ [٥]:
 فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ﴾ نصبًا.
 وقرأ نافع وحزمة والكسائي: ﴿إِنْ كُنْتُمْ﴾ كسرًا^(١).
 قال أبو علي: من قرأ^(٢): ﴿أَنْ كُنْتُمْ﴾ فالمعنى: لَأَنْ كُنْتُمْ، وأما ﴿صَفْحًا﴾
 فانتصابه من باب: ﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾ [النمل: ٨٨]؛ لَأَنْ قَوْلَهُ -سبحانه-: ﴿أَفَضْرِبُ
 عَنْكُمْ الذِّكْرَ﴾ [الزخرف: ٥] يدل على: أَنَضْفَحُ عَنْكُمْ صَفْحًا، وكأن قولهم:
 صَفَحْتُ عَنْهُ، أى: أَعْرَضْتُ وَوَلَّيْتُهُ صَفْحَةَ الْعُنُقِ؛ فالمعنى^(٣): أَفَضْرِبُ عَنْكُمْ ذِكْرَ
 الانتقام منكم والعقوبة لكم؛ لِـ ﴿أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾؟!
 وهذا يقرُب من قوله: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦].
 والكسر على أنه جزاء استغنى عن جوابه بما تقدّمه؛ مثل: أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ؛
 كأنه: إِنْ كُنْتُمْ [قَوْمًا]^(٤) مسرفين نُضْرَبُ.
 اختلفوا في ضم الياء والتشديد، وفتحها والتخفيف من قوله -جل وعز-: ﴿أَوْمَنْ
 يُنْشِئُ فِي الْحَيَاةِ﴾ [١٨]:
 فقرأ حمزة والكسائي وعاصم -في رواية حفص-: ﴿يُنْشِئُ﴾ برفع الياء والتشديد.
 وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم: ﴿يُنْشَأُ﴾ بفتح الياء والتخفيف^(٥).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٤)، الإعراب للنحاس (٧٨/٣)، الإملاء للعكبري (١٢١/٢)،
 البحر المحيط (٦/٨)، التبيان للطوسي (١٧٧/٩)، التيسير للداني (١٩٥)، تفسير الطبري
 (٣١/٢٥)، تفسير القرطبي (٦٢/١٦، ٦٣)، الحجة لابن خالويه (٣٢٠)، الحجة لأبي
 زرعة (٦٤٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٤)، الغيث للصفاقسي (٣٤٧)، الكشف
 للزمخشري (٤٧٨/٣)، الكشف للقيسي (٢٥٥/٢)، المجمع للطبرسي (٣٨/٩)، المعاني
 للفراء (٢٧/٣)، تفسير الرازي (١٩٤/٢٧)، النشر لابن الجزري (٣٦٨/٢).

(٢) في أ: قال.

(٣) في أ: والمعنى.

(٤) سقط في ب.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٥)، الإعراب للنحاس (٨٣/٣)، البحر المحيط (٨/٨)، التبيان
 للطوسي (١٨٦/٩)، التيسير للداني (١٩٦)، تفسير الطبري (٣٥/٢٥)، تفسير القرطبي
 (٧١/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٠)، الحجة لأبي زرعة (٦٤٦)، السبعة لابن مجاهد =

التقريع لهم بما افتروه؛ كما قال - سبحانه -: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩]، فَسَبِّحُوا إِلَى الْقَدِيمِ - سبحانه - ما يكرهونه، وَمَنْ لَا يَكَادُ يَقُومُ بِحُجَّتِهِ أَوْ [يَسْتَوْفِيهَا] ^(١).

اختلفوا في الباء والنون من قوله - جل وعز -: ﴿عِنْدَ الرَّحْمَنِ﴾ [١٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿عِنْدَ الرَّحْمَنِ﴾ بالنون.

وقرأ الباقر: ﴿عِبَادُ الرَّحْمَنِ﴾ بالباء ^(٢).

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿عِنْدَ الرَّحْمَنِ﴾، قوله: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾ [الأنبياء: ١٩]، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٦].

وَحُجَّةُ مَنْ قَالَ: ﴿عِنْدُ﴾ قوله - عز وجل -: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦]؛ فقد جاء التنزيل بالأمرين جميعاً.

وفى قوله: ﴿عِنْدَ الرَّحْمَنِ﴾ دلالة على رفع المنزلة والتقريب، كما قال - سبحانه -: ﴿وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢] فهذا من القُرْبِ في المنزلة، والرفعة في الدرجة، وليس من قُرْبِ المسافة.

وفى قوله: ﴿عِنْدُ الرَّحْمَنِ﴾ دلالة على تكذيبهم في أنهم بنات، كما قال: ﴿أَمْ خَلَقْنَا الْمَلَائِكَةَ إِنَاثًا وَهُمْ شَاهِدُونَ﴾ [الصافات: ١٥٠].

وقرأ نافع وحده ^(٣): ﴿أُشْهِدُوا﴾ [١٩] بضم الألف - مع فتحة الهمزة - مِنْ «أُشْهِدُوا».

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٥)، الإعراب للنحاس (٨٣/٣)، البحر المحيط (١٠/٨)، التيسير للداني (١٩٦)، تفسير الطبري (٣٦/٢٥)، تفسير القرطبي (٧٢/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٠)، الحجة لأبي زرة (٦٤٧)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٥)، الغيث للصفاقسي (٣٤٧)، الكشف للزمخشري (٤٨٣/٣)، الكشف للقيسي (٢٥٦/٢)، المجمع للطبرسي (٤٢/٩)، المعاني للفراء (٢٩/٣)، تفسير الرازي (٢٠٣/٢٧)، النشر لابن الجزري (٣٦٨/٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٥)، البحر المحيط (١٠/٨)، التيسير للداني (١٩٦)، تفسير القرطبي (٧٣/١٦)، الحجة لأبي زرة (٦٤٨)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٥)، الغيث للصفاقسي (٣٤٧)، الكشف للزمخشري (٤٨٣/٣)، المجمع للطبرسي (٤٢/٩)، تفسير الرازي (٢٠٣/٢٧)، النشر لابن الجزري (٣٦٨/٢، ٣٦٩).

وقرأ المفضل عن عاصم: مثل نافع.

وروى خلف وابن سعدان عن المسيبي عن نافع: ﴿أَشْهَدُوا﴾ ممدودة، من «أشهدت». والباقون لا يمدّون، ويقرءون ﴿أَشْهَدُوا﴾ من «شهدت».

قوله: بضم الألف مع فتحة الهمزة، يعنى أن الفعل «أشهدوا» على «أفعلوا»، بضم الهمزة، وسكون الشين، وقبلها همزة الاستفهام مفتوحة، ثم تُحَقِّقُ الهمزة الثانية من غير أن يُدْخِلَ بينهما ألفاً كما يفعله أبو عمرو، والذي رواه المسيبي مثل ذلك، إلا أنه يُدْخِلُ بينهما ألفاً.

قال أبو على: اعلم أن قولهم: «شهدت» فعل استعمل على ضربين: أحدهما: يراد به: حضرت.

والآخر: العلم.

فالذى معناه الحضور يتعدى إلى مفعول، يَدُلُّكُ^(١) على ذلك قوله: [من الرجز] لَوْ شَهِدَ عَادَ فِي زَمَانٍ عَادٍ^(٢)

وقوله: [من الطويل]

وَيَوْمَ شَهِدْنَا سُلَيْمًا وَعَامِرًا (٣)
فتقدير هذا: شهدنا فيه سُلَيْمًا.

ومن ذلك قوله: [من الطويل]

شَهِدْنَا فَمَا تُلْقَى لَنَا مِنْ كَتِيْبَةٍ يَدَ الدَّهْرِ إِلَّا جَبْرِئِلُ أَمَامَهَا^(٤)
فهذا محذوف المفعول، التقدير فيه: «شهدنا المعركة»، أو: شهدنا مَنْ تَجَمَّعَ لِقَاتِلَانَا.

ومنه قوله: [من الطويل]

(١) فى أ: يدل.

(٢) الرجز بلا نسبة فى الإنصاف (٥٠٤/٢)، والكتاب (٢٥١/٣)، والمخصص (٤٢/١٧).

(٣) صدر بيت، وعجزه:

..... قليل سوى الطعن النihal نوافله

والبيت لرجل من بنى عامر فى الدرر (٩٦/٣)، وشرح المفصل (٤٦/٢)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣٨/١)، وخزانة الأدب (١٨١/٧)، واللسان (جزى)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص (٨٨)، ومغنى اللبيب (٥٠٣/٢)، والمقتضب (١٠٥/٣)، والمقرب (١٤٧/١)، وهمع الهوامع (٢٠٣/١).

(٤) تقدم.

فَقَدْ شَهِدَتْ قَيْسٌ فَمَا كَانَ نَصْرُهَا قُتِبَتْهُ إِلَّا عَضُّهَا بِالْأَبَاهِمِ^(١)
 فهذا الضرب المتعدى إلى مفعول واحد إذا^(٢) نَقَلَ بالهمزة تَعَدَّى إلى مفعولين،
 تقول: شهد زيد المعركة، وأشهدته إياها، ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿مَا أَشْهَدْتُهُمْ
 خَلَقَ السَّمَوَاتِ﴾ [الكهف: ٥١]، فلما نقل [«شهد»]^(٣) بالهمزة صار الفاعل مفعولاً
 أولاً، والتقدير: ما أشهدتهم فعلى، والفعل فى أنه مفعول ثان - وإن كان غير عَيْنِ -
 مثل زيد ونحوه من أسماء الأعيان المختصة.

وقالوا: امرأة مُشْهِدٌ؛ إذا كان زوجها شاهداً لم يخرج فى بَغْثٍ من غزو أو غيره.
 وامرأة مُغِيبٌ؛ إذا لَمْ يشهد^(٤) زوجها؛ فكأن المعنى: ذات غيبة لوليها، وذات
 شهادة، والشهادة خلاف الغيبة؛ قال -تعالى-: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الأنعام:
 ٧٣]، فهذا فى المعنى مثل قوله: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ [النمل: ٢٥]،
 و ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام: ٣].

وأما «شهدت» الذى بمعنى «علمت» فيستعمل على ضربين:
 أحدهما: أن يكون قَسَمًا.

والآخر: أن يكون غير قَسَمٍ.
 فاستعمالهم إِيَّاهُ^(٥) قَسَمًا كاستعمالهم: «عَلِمَ الله»، و «يَعْلَمُ الله» قَسَمَيْنِ،
 تقول^(٦): علم الله لأفعلن، فَتَلَقَّاهُ بما يُتَلَقَّى به الإِقْسَامُ.

وأنشد سيويه: [من الكامل]

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتَيْنِ مَنِيتِي إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا^(٧)

(١) البيت للفرزدق فى ديوانه (٣٣١/٢)، والأشباه والنظائر (١٨٣/٥)، واللسان (بهم)، وبلا
 نسبة فى المقتضب (٩٠/٤).

(٢) فى ب: فإذا.

(٣) سقط فى ب.

(٤) فى ب: تشهد.

(٥) فى أ: له.

(٦) فى أ: فتقول.

(٧) البيت للبيد فى ديوانه ص (٣٠٨)، وخزانة الأدب (١٥٩/٩ - ١٦١)، والدرر (٢٦٣/٢)،

وشرح شواهد المغنى (٨٢٨/٢)، والكتاب (١١٠/٣)، والمقاصد النحوية (٤٠٥/٢)،

وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٦١/٢)، وخزانة الأدب (٣٣٤/١٠)، وسر صناعة الإعراب

وحدثنا أبو الحسن عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ أَنَّ مُحَمَّدًا قَالَ: إِنَّ زُفَرَ كَانَ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ إِذَا قَالَ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ - كَانَ يَمِينًا، فَإِنْ قَالَ: أَشْهَدُ، وَلَمْ يَقُلْ بِاللَّهِ - لَمْ يَرَهُ قَسَمًا. [قال] ^(١) أبو الحسن: وقال محمد: «أشهد» غير موصولة بقوله بالله - مثل «أشهد» موصولة بقولك بالله، في أنه يمين.

[قال: واستشهد] ^(٢) محمد على ذلك بقوله - سبحانه -: ﴿قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ [المنافقون: ١]، ثم قال: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ. اتَّخَذُوا أَيْمَنَهُمْ جُنَّةً﴾، فجعله يمينًا، ولم يوصل بقوله: «بالله».

وأما «شَهِدْتُ» الذي يُرَادُ به: «علمت»، ولا يراد به القسم - فهو ضَرْبٌ مِنَ الْعِلْمِ مخصوص، فكل شهادة علم، وليس كل علم شهادة.

وَمِمَّا يَدُلُّكَ ^(٣) على اختصاصه بالعلم ^(٤) أنه لو قال عند الحاكم: أعلم أن لزيد على عمرو عشرة - لم [يَحْكَمْ] ^(٥) به حتى يقول: أَشْهَدُ؛ فالشهادة مثل التيقن في أنه ضرب من العلم مخصوص. فليس كل علم تَيَقُّنًا، وإن كان كل تيقن علمًا، وكان التيقن هو العلم الذي قد عَرَضَ لَعَالِمِهِ إشْكَالٌ فِيهِ.

يبين ذلك قوله - سبحانه - في قصة إبراهيم - عليه السلام -: ﴿وَلْيَكُونَ مِنَ الْمُؤَقِّينَ﴾ [الأنعام: ٧٥].

ويبين ذلك قولُ رُؤْيَا: [من الرجز]

يَا دَارَ عَفْرَاءٍ وَدَارَ الْبِخْدِ
أَمَّا جَزَاءُ الْعَالِمِ الْمُسْتَيْقِنِ
عِنْدَكَ إِلَّا حَاجَةُ التَّفَكُّنِ ^(٦)

فَوَصَفَ «العالم» بـ «المستيقن»؛ فلو لم يكن في المستيقن زيادةٌ معنى لم يكن في

= ص (٤٠٠)، وشرح شذور الذهب ص (٤٧١)، ومغنى اللبيب (٢/٤٠١)، وجمع الهوامع (١/١٥٤).

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: قالوا: استشهد.

(٣) في أ: يدل.

(٤) في ب: في العلم.

(٥) سقط في ب.

(٦) تقدم.

الوصف الأول، لم يَحْسُنْ هذا الكلام، وكان غير مفيد.

وهذا كقول زهير: [من الطويل]

... فَلَآيَا عَرَفْتُ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمٍ^(١) ...

ثم قال: [من الطويل]

فَلَمَّا عَرَفْتُ الدَّارَ قُلْتُ لِرَبْعِهَا ... (٢) ...

أى: عرفتُها بعد إشكال أمرها والتباسها على.

وعلى هذا قول الآخر: [من البسيط]

حَيُّوا الدِّيَارَ وَحَيُّوا سَاكِنَ الدَّارِ مَا كِدْتُ أَعْرِفُ إِلَّا بَعْدَ انْكَارٍ^(٣)

وكان معنى: «أشهد أيها الحاكم على كذا»^(٤)، أى: أعلمه علماً يحضرنى، وقد تَدَلَّلْ لى، فلا أتوقفُ عنه، ولا أَتَبَيَّنُ فيه؛ لوضوحه عندى وتَبَيَّنَ لى^(٥). وليس كذلك سبيل المعلومات كلها.

ألا ترى أن فيها ما يحتاج^(٦) إلى توقف فيه، واستدلال^(٧) عليه، وتنزيل له؟!

ويدلُّ على أن هذه الشهادة يراد بها المعنى الزائد على العلم، أنه لا يخلو من أن يكون العلم مجرداً مما ذكرنا، أو العلم مقترناً بما ذكرنا^(٨) من المعانى، فالذى يدل على أنه المقترن بالمعانى التى ذكرنا: قوله -تعالى-: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦].

وقوله: ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمَنَا﴾ [يوسف: ٨١].

فلو كان معنى «شَهِدَ» العلم خالياً من هذه المعانى، لكان المعنى: وما علمنا إلا

(١) تقدم.

(٢) صدر بيت لزهير، وعجزه:

... ألا انعم صباحاً أيها الربع واسلم

ينظر ديوانه ص (٨)، والتاج (ربع).

(٣) البيت لجرير فى ديوانه (١/٢٣٣)، ومجاز القرآن (٢/٦٧، ٨٠).

(٤) زاد فى أ: أو كذا.

(٥) سقط فى أ.

(٦) فى ب: ما لا يحتاج.

(٧) فى ب: ولا استدلال.

(٨) فى أ: وصفنا.

بما علمنا، و: إلا من علم بالحق وهم يعلمون، فإذا لم يتجه حمله على هذا علم أن معناه ما ذكرنا.

و «شهد» على هذا الوجه يتعدى بحرف جر: فتارة يكون الباء، وأخرى يكون «على».

فَمِمَّا تَعْدَى بـ «على» قوله - سبحانه -: ﴿وَقَالُوا لِيُجْلِدَهُمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا﴾ [فصلت: ٢١].

وقوله: ﴿شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَرُهُمْ﴾ [فصلت: ٢٠]، و: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ﴾ [النور: ٢٤]، [و] ﴿شَهِدْنَا عَلَى أَنْفُسِنَا وَغَرَّتْهُمْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَشَهِدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٠].

وَمِنَ الْمُتَعَدَّى بِالْبَاءِ قوله: ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمَنَا﴾ [يوسف: ٨١]، و: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ﴾ [الزخرف: ٨٦]، وقوله: ﴿أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ﴾ [النور: ٦].

فإذا نقل بالهمزة زاد بالهمزة مفعول كسائر الأفعال المتعدية إذا نُقِلَتْ بالهمزة، قال: ﴿وَأَشْهَدُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٢].

فأما قوله: ﴿أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ﴾ [١٩] فمن الشهادة التي هي الحضور؛ كأنهم وُيُخَوِّا على أن قالوا ما لم يحضروه مما حُكِّمَهُ أن يعلم بالمشاهدة.

وَمَنْ قَالَ: ﴿أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ﴾، فالمعنى: أحضروا ذلك؟، وكان الفعل يتعدى إلى مفعولين قبل النقل، فلما بُنِيَ للمفعول به نَقَصَ مفعول؛ فتعدى الفعل إلى مفعول واحد.

وَيَقْوَى هذه القراءة قوله - تعالى -: ﴿مَا أَشْهَدْتُهُمْ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الكهف: ٥١]، فتعدى إلى مفعولين لِمَا بُنِيَ الفعل للفاعل.

فأما قوله - سبحانه -: ﴿إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ وَأَشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ﴾ [هود: ٥٤] فعلى إغمال الثاني؛ كما أن قوله: ﴿مَّا تَوَفَّى أَفْرِغْ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦] كذلك.

والتقدير: إني أشهد الله أني برىء وأشهدوا أني برىء، فحذف المفعول^(١) على حد: ضَرَبْتُ... وضربني زيد، وهذا منقول من: شهد بكذا، إلا أن حرف الجر يُحذف مع «أن» و «أنَّ».

(١) في أ: المفعول الأول.

فأما الباء في^(١) قوله: أَشْهَدُ بِاللَّهِ، فهي متعلقة بهذا الظاهر؛ كما أَنَّ قولك: أحلف بالله، وأقسم بالله -يتعلق الجار فيه بهذا الظاهر.
فإن قلت: فَلِمَ لا يكون الجار فيه متعلقًا بمحذوف، كأنه قال: أشهد بقوة الله؛ فيكون الجار فيه كالذي في قوله: حَضَرْتُ بِسِلَاحِي، وشهدت بقوتي؟!
فإنَّ ما تقدم أولى من هذا.

ألا ترى أنك تقول: أَشْهَدُ، وَأَشْهَدُ بِاللَّهِ، كما تقول: أحلف، وأحلف بالله، وأقسم، وأقسم بالله؟! فكما أنك في هذا تعلق الجار بالظاهر، كذلك في: «أشهد» تعلقه به.

وقال -سبحانه-: ﴿وَنَزَعْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا﴾ [القصص: ٧٥]، [و] ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١].
وقال -عز وجل-: ﴿لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

ف «شهداء» جمع شهيد، ك: «فقيه» وفقهاء، وظريف وظرفاء.
فأما قوله -جل اسمه-: ﴿وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ﴾ [هود: ١٨] فيجوز أن يكون «الأشهاد» جمع «شاهد»، مثل: صاحب وأصحاب، وطائر وأطيّار، وأظنه قول سيويه.
ويجوز أن يكون «أشهاد» جمع شهيد، ك: «يتيم وأيتام»، و «شريف وأشراف»، و «أبيل وأبال»، وهذا كأنه أرجح؛ لأن ما جاء من ذلك في التنزيل جاء على «فعليل».

[و]^(٢) قرأ حمزة والكسائي وابن عامر: ﴿كَذَلِكَ تَخْرُجُونَ﴾ [١١] بفتح التاء وضم الراء.

وقرأ الباقون: ﴿تَخْرُجُونَ﴾ بضم التاء وفتح الراء^(٣).

(١) في ب: من.

(٢) سقط في ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٤)، البحر المحيط (٧/٨)، التيسير للداني (١٠٩)، تفسير القرطبي (١٦/٦٥)، الحجة لأبي زرة (٦٤٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٤)، الغيث للصفاسي (٣٤٧)، الكشف للقيسي (١/٤٦٠)، النشر لابن الجزري (٢/٢٦٧).

قال أبو علي: حجة ﴿تَخْرُجُونَ﴾، قوله - سبحانه -: ﴿ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ نَتَنَشِّرُوكُمْ﴾ [الروم: ٢٠]. ف: ﴿نَتَنَشِّرُوكُمْ﴾ مثل ﴿تَخْرُجُونَ﴾.

ألا ترى أن «انتشر» مطاوع «نشرته»، كما أن «خرج» مطاوع أخرجه؟! وحجة ﴿تَخْرُجُونَ﴾ قوله - سبحانه -: ﴿وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى﴾ [طه: ٥٥]. وقوله - جل وعز -: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدٍ هَذَا﴾ [يس: ٥٢]. قال:

قرأ ابن عامر: ﴿قَتَلَ أَوْلُوهُ جِحْتَكُمْ﴾ [٢٤].

وكذلك روى حفص عن عاصم.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿قُلْ﴾ بغير ألف^(١).

قال أبو علي: فاعل ﴿قَالَ﴾ النذير، المعنى: ﴿وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرُوها إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أَمَةٍ﴾ [٢٣].

فقال لهم النذير: ﴿أَوْلَوْ جِحْتَكُمْ بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ﴾ [٢٤].

ويجوز فيمن قال: ﴿قُلْ﴾ أن يكون حكاية ما أوحى إلى النذير؛ كأنه: أوحينا إليه فقلنا له: قل لهم: أَوْلَوْ جِحْتَكُمْ بأهدى من ذلك.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله - جل وعز -: ﴿سُقْفًا مِّنْ فِصَّةٍ﴾ [٣٣]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿سُقْفًا﴾ على التوحيد.

وقرأ الباقون: ﴿سُقْفًا﴾ بضم السين والقاف على الجمع^(٢).

قال أبو علي: السُقْفُ: جمع سَقْف؛ قال: ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا﴾

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٥)، الإعراب للنحاس (٨٥/٣)، الإملاء للعكبري (١٢٢/٢)، البحر المحيط (١١/٨)، التبيان للطوسي (١٨٩/٩)، التيسير للداني (١٩٦)، تفسير القرطبي (٧٥/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢١)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٥)، الغيث للصفاسي (٣٤٧)، الكشف للزمخشري (٤٨٤/٣)، الكشف للقيسي (٢٥٨/٢)، المجمع للطبرسي (٤٣/٩)، النشر لابن الجزري (٣٦٩/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٥)، الإعراب للنحاس (٨٨/٣)، البحر المحيط (١٥/٨)، التبيان للطوسي (١٩٣/٩)، التيسير للداني (١٩٦)، تفسير الطبري (٤٢/٢٥)، تفسير القرطبي (٨٥/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢١)، الحجة لأبي زرع (٦٤٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٥)، الغيث للصفاسي (٣٤٨)، الكشف للزمخشري (٤٨٧/٣)، الكشف للقيسي (٢٥٨/٢)، المجمع للطبرسي (٤٦/٩)، المعاني للفراء (٣٢/٣)، تفسير الرازي (٢٧/٢٧)، النشر لابن الجزري (٣٧٠/٢).

[الأنبياء: ٣٢]، والجمع سُقْفٌ، مثل: رَهْنٌ وَرُهْنٌ، وتخفف فيقال: رُهْنٌ، ومثله في الصفة قولهم: فَرَسٌ وَرَدٌ، وَخَيْلٌ وَرَدٌ، وكذلك كَثٌ وَكُثٌ، وَسَهْمٌ حَشْرٌ^(١)، وَسِهَامٌ حُشْرٌ، و «فُعْلٌ» في الجمع تخفف، نحو: أُسْدٌ وَأُسْدٌ.

قال: [من الوافر]

كَأَنَّ مُحَرَّرًا مِنْ أُسْدٍ تَزَجُ يُنَازِلُهُمْ لِئَابِيهِ قَبِيبٌ^(٢)
و «سُقْفٌ»، واحد يدل على الجمع.

ألا ترى أنه قد عَلِمَ بقوله: ﴿لِيُثْبِتِيَهُمْ﴾ أن لكل بيت سقفاً.

ورَوَى عن مجاهد أنه قال: كل شيء من السماء فهو سقف، وكل شيء من البيوت فهو «سُقْفٌ» بضمتين.

ويشبه أن يكون اعتبر في السقف قوله - سبحانه -: ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا﴾ [الأنبياء: ٣٢].

قال:

وقرأ عاصم وحزمة^(٣): ﴿لَمَّا مَتَّعُ﴾ [٣٥] مشددة.

وقرأ الباقون: ﴿لَمَّا﴾ خفيف^(٤).

قال أبو علي: مَنْ شَدَّدَ كانت^(٥) «إِنْ» عنده بمعنى «ما» النافية؛ كالتى فى قوله: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠]؛ فكذلك المعنى فى الآية: ما كل ذلك إلا متاع الحياة الدنيا، و: ﴿لَمَّا﴾ فى معنى «إِلَّا».

وقد حكى سيبويه: نَشَدْتُكَ الله^(٦) لَمَّا فعلت، وحمله على «إِلَّا».

(١) فى ب: حَشْنٌ وَحُشْنٌ.

(٢) البيت لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص (١١٠)، واللسان (حرب)، وأساس البلاغة (قب)، والتاج (حرب).

ويروى: «أرى ذو كدنة» بدلاً من «ينازلهم».

(٣) فى ب: الكسائى. وهو خطأ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٥)، البحر المحيط (١٥/٨)، التبيان للطوسى (١٩٣/٩)،

التيسير للدانى (١٩٦)، تفسير القرطبى (٨٧/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢١)، الحجة

لأبى زرعة (٦٤٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٦)، الغيث للصفافسى (٣٤٨)، الكشف

للمزمخشري (٤٨٧/٣)، المجمع للطبرسى (٤٦/٩)، المعانى للأخفش (٤٧٣/٢)، تفسير

الرازى (٢٧/٢١١)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٩١).

(٥) فى ب: كان.

(٦) فى ب: بالله.

وهذه الآية تدل على فساد قول من قال: **إِنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾** [يس: ٣٢]، أَنَّ المعنى: **لَمَنْ هُوَ جَمِيعٌ** لدينا محضرون، وزعموا أَنَّ فى حرف أبى: **﴿وَمَا ذَلِكَ إِلَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾**؛ فهذا يدل على أن «لَمَّا» بمعنى «إلا»، وأنَّ «إِنْ» بمعنى «ما».

وحكى عن الكسائى أنه قال: لا أعرف وجه التثقيـل.

وقال أبو الحسن: قال بعضهم: **﴿لَمَّا﴾** مُثَقَّلَةٌ، وجعلها فى معنى «إلا»، وذهب إلى أن التخفيف الوجه؛ قال: لأنَّ **﴿لَمَّا﴾** فى معنى «إلا» لا يكاد يُعرَف، ولا يكاد يُتَكَلَّمُ بها.

وأما مَنْ قال: **﴿لَمَّا﴾** بالتخفيف، فإنَّ «إِنْ» فى قوله، المُخَفَّفَةُ من الثقيلة، واللام [فيها]^(١) التى تدخل لتفصل بين النفى والإيجاب فى قوله: [من الكامل]
هَبْلَتَكَ أُمُّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمْسِلِمًا
وكقوله - سبحانه - : **﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَتْسِقِينَ﴾** [الأعراف: ١٠٢].

ومن نصب بها مُحَقَّفَةً فقال: **«إِنْ زَيْدًا لَمُنْطَلِقٌ»** - استغنى عن هذه اللام؛ لأنَّ النافية لا ينتصب بعدها الاسم؛ فإذا لم يقع بعدها انتصاب اسم لم يقع اللبس، و«ما» فيه زائدة^(٣)، المعنى: **«وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا»**، ولم تعمل «إِنْ» عمل

(١) سقط فى ب.

(٢) صدر بيت وعجزه:

..... حلت عليك عقوبة المتعمد

والبيت لعاتكة بنت زيد فى الأغانى (١٨/١١)، وخزانة الأدب (٣٧٣/١٠)، (٣٧٤)، والدرر (١٩٤/٢)، وشرح التصريح (٢٣١/١)، وشرح شواهد المغنى (٧١/١)، والمقاصد النحوية (٢٧٨/٢)، ولأسماء بنت أبى بكر فى العقد الفريد (٢٧٧/٣)، وبلا نسبة فى الأزهية ص (٤٩)، والإنصاف (٦٤١/٢)، وأوضح المسالك (٣٦٨/١)، وتخليص الشواهد ص (٣٧٩)، والجنى الدانى ص (٢٠٨)، ورفص المبانى ص (١٠٩)، وسر صناعة الإعراب (٥٤٨/٢، ٥٥٠)، وشرح الأشموني (١٤٥/١)، وشرح ابن عقيل ص (١٩٣)، وشرح عمدة الحافظ ص (٢٣٦)، وشرح المفصل (٧١/٨)، ٩/٢٧، واللامات ص (١١٦)، ومجالس ثعلب ص (٣٦٨)، والمحتسب (٢٥٥/٢)، ومغنى اللبيب (٢٤/١)، والمقرب (١١٢/١)، والمنصف (١٢٧/٣)، وجمع الهوامع (١٤٢/١).

(٣) فى ب: زيادة.

الفعل لَمَّا خُفِّفَتْ^(١)؛ لزوال شبهها بالفعل من أجل التخفيف. ولو نَصَبَتْ بها لجاز في القياس، وحكى سيبويه النصب بها مخففة، والقياس ألا تعمل^(٢) إذا خففت؛ يدل ذلك على ذلك دخولها على الفعل في نحو: ﴿وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَنَنْفِلِينَ﴾ [الأنعام: ١٥٦]، ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَتَقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢].

اختلفوا في التوحيد والثنية من قوله -تعالى-: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا قَالَ﴾ [٣٨]: فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم -في رواية أبي بكر- وابن عامر: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا﴾ لاثنين.

وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿جَاءَنَا﴾ واحد^(٣). قال أبو علي: حُجَّةُ الأفراد قوله -تعالى-: ﴿قَالَ يَنْلَيْتَ بَيْتِي وَبَيْتَكَ﴾ [٣٨] فهو واحد.

وحجة الثنية قوله: ﴿وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾ [الزخرف: ٣٦]، فقوله: ﴿جَاءَنَا﴾ على الثنية، هو الكافر وقريته. [وهكذا روى عن عكرمة قال: الكافر وقريته.

وليس يدل قوله: ﴿يَنْلَيْتَ بَيْتِي وَبَيْتَكَ﴾ أن قريته ليس معه؛ بل يجوز أن يقول له هذا وهو معه.

قال: وكلهم قرأ: ﴿أَسَاوِرَةٌ﴾ [٥٣].

إلا عاصمًا - في رواية حفص - فإنه قرأها: ﴿أَسُورَةٌ﴾^(٤).

(١) في أ: خففتها.

(٢) في ب: يعمل.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٦)، الإعراب للنحاس (٩٠/٣، ٩١)، الإملاء للعكبري (٢/١٢٢)، البحر المحيط (١٦/٨)، التبيان للطوسي (١٩٦/٩)، التيسير للداني (١٩٦)، تفسير الطبري (٤٤/٢٥)، تفسير القرطبي (٩٠/١٦)، الحجة لأبن خالويه (٣٢١)، الحجة لأبي زرعة (٦٥٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٦)، الغيث للصفاقسي (٣٤٨)، الكشف للزمخشري (٤٨٨/٣)، الكشف للقيسي (٢٥٨/٣)، المجمع للطبرسي (٤٧/٩)، المعاني للفراء (٣٣/٣)، تفسير الرازي (٢٧/٢١٣)، النشر لابن الجزري (٢/٣٦٩).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٦)، الإعراب للنحاس (٩٤/٣، ٩٥)، البحر المحيط (٨/٢٣)، التبيان للطوسي (٢٠٤/٩)، التيسير للداني (١٩٧)، تفسير الطبري (٤٩/٢٥)، تفسير القرطبي (١٠٠/١٦)، الحجة لأبي زرعة (٦٥١)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٧)، الغيث للصفاقسي (٣٤٨)، الكشف للزمخشري (٤٩٣/٣)، الكشف للقيسي (٢/٢٥٩)، المجمع للطبرسي (٥٠/٩)، المعاني للأخفش (٤٧٣/٢)، المعاني للفراء (٣/٣٥)، تفسير =

قال أبو زيد: قالوا: رجل إسوار من قوم إساورة. وهو: [إِسْوَارُ المرأة، وسِوَارُ المرأة، و﴿أَسْوَرَةٌ﴾ لجماعتها، قال: وهما قُلْبَانِ يكونان في يديها.
قال أبو علي: فرواية حفص: ﴿أَسْوَرَةٌ﴾ [٥٣] هو جمع «سِوَار»، جمعه على أسورة، مثل: سِقَاءٍ وَأَسْقِيَّةٍ، وَإِزَارٍ وَأَزْرَةٍ، وَخِوَانٍ وَأَخْوَنَةٍ.
ومن قرأ: ﴿أَسَاوِرَةٌ﴾ جعله جمع «إسوار» الذي ذكره أبو زيد، وقال في الجمع: «أَسَاوِرَةٌ» فألحق الهاء في الجمع على أن الهاء عوض من الياء التي كان ينبغي أن تلحق في جميع «إسوار»، على حد: «إعصار، وأعاصير»، فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: أساورة، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: أساوير.

ويجوز في «أساورة» أن يكون جمع «أَسْوَرَةٍ»، مثل: أَسْقِيَّةٍ وَأَسَاقٍ، ولحقت^(١) علامة التأنيث كما لحقت في قَشْعَمٍ وقشاعمة. وأما «أساورة» في جمع «إسوار»، فالهاء فيه على حد ما يلحق الْمُعْرَبَاتِ، نحو: طيالسة، وزنادقة. وقد لِحِقَتْ هذه الهاء [الأسماء العربية]، نحو: صَيَاقِلَةٍ، وقشعم وقشاعمة، و «الإسوار» مُعْرَبٌ، وهو الفارس.

اختلفوا في ضم السين واللام من قوله -جل وعز-: ﴿سَلَفًا﴾ [٥٦] وفتحهما: فقرأ حمزة والكسائي: ﴿سُلْفًا﴾ بضم السين واللام.
وقرأ الباقون: ﴿سَلَفًا﴾ بفتحهما^(٢).

قال أبو علي: من قال ﴿سُلْفًا﴾ بضم السين واللام، جاز أن يجعله جمعاً لـ «سَلَفٍ»؛ فيكون مثل: أَسَدٌ وَأُسْدٌ، وَوُثْنٌ وَوُثْنٌ، وقالوا: أُنْثَن. ومِمَّا لِحِقَهُ تاء التأنيث من هذا: خَشْبَةٌ وَخُشْبٌ، وَبَدَنَةٌ وَبُدْنٌ.
ومن قال: ﴿سَلَفًا﴾ بفتح السين واللام -فلأن «فَعَلًا» قد جاء في حروف يراد بها

= الرازي (٢٧/٢١٤)، النشر لابن الجزري (٢/٣٦٩).

(١) في ب: ولحق.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٦)، الإعراب للنحاس (٣/٩٥)، الإملاء للعكبري (٢/١٢٢)، البحر المحيط (٨/٢٣، ٢٤)، التبيان للطوسي (٩/٢٠٤)، التيسير للداني (١٩٧)، تفسير الطبري (٢٥/٥١)، تفسير القرطبي (١٦/١١٢)، الحجة لابن خالويه (٣٢٢)، الحجة لأبي زرعة (٦٥١)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٧)، الغيث للصفاقسي (٣٤٨)، الكشف للزمخشري (٣/٤٩٣)، الكشف للقيسي (٢/٢٦٠)، المجمع للطبرسي (٩/٥٢)، المعاني للفراء (٣/٣٦)، تفسير الرازي (٢٧/٢٢٠).

الكثرة، وكأنه اسم من أسماء الجمع؛ كقولهم: خَادِمٌ وَخَدَمٌ، وَطَالِبٌ وَطَلَبٌ، وحارس وحرَس. وحكى^(١) أحمدُ بن يحيى: رائج وروَّح؛ فكذلك جاء في موضع الجمع في^(٢) قوله: ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفًا﴾ [٥٦]، وكذلك «المثل» واحد يراد به الجمع؛ فمن ثم عطف على «سَلَفٍ» في قوله: ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا﴾ [٥٦].
وبذلك على وقوعه على أكثر من واحد، قوله -تعالى-: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِمَّا﴾ [النحل: ٧٥]، فأوقع لفظ الأفراد على الثنية؛ فكذلك جاز وقوعه على الجمع، وقد جمع المثل في قوله -سبحانه-: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ﴾ [العنكبوت: ٤٣، الحشر: ٢١]، ف«مَثَلٌ» في هذا كالمِثْل في أنه جُمِعَ مرة، وأفرد أخرى في قوله: ﴿إِنَّا إِذَا مِثَّلْنَاهُمْ﴾ [النساء: ١٤٠]، وجمع في قوله: ﴿ثُمَّ لَا يَكُونُوا امْتِلَاجًا﴾ [محمد: ٣٨].

وكذلك أفرد في موضع الثنية، فيما أنشده سيبويه: [من الرجز]

وَسَاقِيْنِ مِثْلِ زَيْدٍ وَجَعَلَ^(٣)

وُثْنِي^(٤) [أيضاً] في قوله: [من البسيط]

... والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ^(٥) ...

وإذا كانت الجموع الصحيحة قد كسرت في نحو: جمال وجمائل، وأُسْقِيَّةٌ وأساق، فَأَنْ يجوز تفسير نحو «سَلَفٌ» على «سُلْفٍ» أجدر.
اختلفوا في ضم الصاد وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿يَصْدُوتُ﴾ [٥٧]:
فقرأ نافع وابن عامر والكسائي ﴿يَصْدُوتُ﴾ بضم الصاد.
وقرأ الباقون: ﴿يَصْدُوتُ﴾ بكسر الصاد^(٦).

(١) في ب: وقال.

(٢) في ب: الجميع من.

(٣) الرجز للحدلمى في شرح أبيات سيبويه (١٠/٢)، وبلا نسبة في الكتاب (١٧/٢)، واللسان (سقب).

(٤) في ب: وثني.

(٥) تقدم.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٦)، الإعراب للنحاس (٩٦/٣)، الإملاء للعكبري (١٢٢/٢)، البحر المحيط (٢٥/٨)، التبيان للطوسي (٢٠٤/٩)، التيسير للداني (١٩٧)، تفسير الطبري (٥٢/٢٥)، تفسير القرطبي (١٠٣/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٢)، الحجة لأبي زرعة (٦٥٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٧)، الغيث للصفاسي (٣٤٨)، الكشف للزمخشري =

[قال] أبو عبيدة: ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ [٥٧] يَضِجُونَ، ومن ضمها فمجازها: يعدلون.

وقال غيره: «يصدون» و «يصدون»، والكسر أكثر، قال: ومعناها جميعاً: يضجون.

وقال أبو الحسن: ﴿يَصِدُّونَ﴾ و ﴿يَصِدُّونَ﴾ مثل: يخشرون ويحشر.

وقال بعض المفسرين: يضحكون.

قال أبو علي: المعنى أنه لما نزل ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، قال المشركون: ﴿ءَالِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ﴾ [الزخرف: ٥٨]، أى: إن كانت آلهتنا حصب جهنم - لأنها اتخذت آلهة وعبدت - فعيسى فى حكمها، قال: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا﴾ [٥٧] فى هذا الذى قالوه: ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ [٥٧] أى: يضجون، لما أتوا به عندهم فى تسويتهم بين عيسى - عليه السلام - وبين آلهتهم. وما ضربوه إلا إرادة المجادلة؛ لأنهم قد علموا أن المراد بـ ﴿حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]: ما اتخذه من الموات.

ويقال: صد عن كذا، فيوصل بـ «عن» كما قال: [من البسيط]

صَدَّتْ كَمَا صَدَّ عَمَّا لَا يَحِلُّ لَهُ (١)

[وقال: من الوافر]

صَدَّتْ الْكَأْسَ عَنَّا أَمْ عَمِرُوا (٢)

و: ﴿يَصِدُّونَ عَنْكَ﴾ [النساء: ٦١]، ﴿وَصَدَّ عَنِ السَّبِيلِ﴾ [غافر: ٣٧].

فمن ذهب فى ﴿يَصِدُّونَ﴾ إلى معنى: يعدلون - كان المعنى: إذا قومك منه - أى: من أجل المثل - يصدون، ولم يوصل «يصد» بـ «عن». ومن قال فى ﴿يَصِدُّونَ﴾: يَضِجُونَ - جعل «من» متصلة بـ «يضج»؛ كما تقول: ضج من كذا.

قال: قرأ ابن عامر وحده^(٣): ﴿يَا أَيُّهَا السَّاجِرُ﴾ [٤٩] بضم الهاء.

= (٣/٤٩٣)، الكشف للقيسى (٢/٢٦٠)، المجمع للطبرسى (٩/٥٢)، المعانى للأخفش (٢/٤٧٤)، المعانى للفراء (٣/٦١)، تفسير الرازى (٢٧/٢٢١)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٦٩).

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٦)، الإعراب للنحاس (٣/٩٣)، التيسير للدانى (١٦١، ١٦٢)، =

وقرأ الباقون: ﴿يَتَأْتِيهِ﴾ بفتح الهاء.

وكان أبو عمرو والكسائي يقفان بالالف، ولم يُحَفَظْ عن غيرهما وقف. وقد تقدم القول في ذلك، وفي شبهة ابن عامر.
قال:

قرأ ابن عامر وحده^(١): ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [٣٩] بكسر الألف.
وقرأ الباقون: ﴿أَنْفُسُكُمْ﴾ بفتح الألف.

قال أبو علي: قراءة ابن عامر: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذَا ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾: فاعل ﴿يَنْفَعَكُمْ﴾ [٣٩] فيه: «الاشتراك»، كما أنه في قول من فتح «أَنَّ» كذلك، المعنى: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم. وفي هذا حرمان التأسي، وهي نعمة يسلبها الله من أهل النار؛ ليكون أشدَّ لعذابهم؛ أَلَا تَرَى أَنَّ التَّاسِيَ قد يخفف عن المتأسى كثيرًا من حزنه.
كما جاء: [من الوافر]

... وَلَكِنْ أَعَزَّى النَّفْسَ عَنْهُ بِالتَّاسَى^(٢)

ولكنه أضمر الفاعل هنا؛ لِمَا يَقَعُ عليه من الدلالة بعد؛ كقولهم: إذا كان غدا فأتني، فأضمر الفاعل؛ فكذلك أضمر؛ لدلالة قوله: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ﴾، وحال التلاوة دالة عليه ومُيَبِّنة له. ويجوز فيه وجه آخر، وهو أن يكون فاعل «ينفع» التبرؤ؛ كأنه: ولن ينفعكم اليوم تبرؤ بعضكم من بعض، وأظن أن بعض المفسرين قد قاله. ودل على التبرؤ، ما في الكلام من الدلالة عليه؛ وذلك أن قوله: ﴿يَتَلَيَّتْ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ﴾ [٣٨] يدل على التبرؤ؛ فصار إضمار الفاعل هنا كإضماره

= تفسير القرطبي (٩٧/١٦)، الحجة لأبي زرعة (٦٥٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٦)، الغيث للصفاقسي (٣٤٨)، الكشف للزمخشري (٤٩١/٣)، الكشف للقيسي (١٣٦/٢، ١٣٧)، النشر لابن الجزري (١٤٢/٢).

(١) ينظر: الإملاء للعكبري (١٢٢/٢)، البحر المحيط (١٧/٨)، التبيان للطوسي (١٩٩/٩)، تفسير القرطبي (٩١/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٦)، الكشف للزمخشري (٤٨٩/٣)، تفسير الرازي (٢١٢/٢٧).

(٢) وتام البيت:

وما يبكون مثل أخى.....

والبيت للخنساء في ديوانها (٩٠)، وفي شرح أبيات المغني (٢٨٩/٧)، والكشاف (١٩٩/٤)، وبلا نسبة في المخصص (٢٢/١٦).

فى قوله: ﴿فَرَادَهُمْ إِيمَنًا﴾ [آل عمران: ١٧٣] ونحوه، فى أن ما تقدم من الكلام يدل عليه.

ومَنْ فَتَحَ «أَنَّ» على هذا القول وجب أن يكون فى موضع نصب؛ لأن الفعل إذا اشْتَغَلَ بما تَحَمَّلَهُ من الضمير - الذى هو التبرؤ فى المعنى - وجب أن يكون ﴿أَنْتُمْ﴾ فى موضع نصب.

فأما ﴿الْيَوْمَ﴾ فى قوله: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ﴾ [٣٩] فمتعلق بالنفع، ولا يجوز إذا تَعَلَّقَ به ظرف من الزمان أن يتعلق به آخر منه، ولا يصح بدل ﴿إِذْ﴾ من ﴿الْيَوْمَ﴾. ولكنَّ الظرف الذى هو ﴿إِذْ﴾ يتعلق بالمعنى؛ كأنه لن ينفعكم اليوم اشتراككم أمس: ولا يتعلق بالاشتراك؛ لأن الموصول لا تتقدم^(١) عليه صلته، ولكنه نحو قوله: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢].

ألا ترى أن ما بعد (لا) هذه لا يعمل فيما قبلها؛ كما أن ما بعد «أَنَّ» لا يعمل^(٢) فيما قبلها، وكذلك المصدر، ولكن المعنى: ولن ينفعكم اجتماعكم إذ ظلمتم؛ ف «إِذْ» فى كلتا القراءتين يتعلق بهذا المعنى، ولا يتعلق بالنفع.

اختلفوا فى إثبات الياء وحذفها من قوله - سبحانه -: ﴿يَنْعَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ [٦٨]:

فقرأ ابن كثير وحزمة والكسائى، وحفص عن عاصم: ﴿يَنْعَادِ﴾ بغير ياء. وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر، وعاصم - فى رواية أبى بكر -: ﴿يَا عِبَادِ﴾ بإثبات الياء. وكلُّهُمَّ أَسَكَّنَهَا غَيْرَ عاصم - فى رواية أبى بكر - فإنه نصبها ﴿يَا عِبَادِ﴾ لَا خَوْفٌ.

وقال ابن اليزيدى عن أبيه عن أبى عمرو: إنه وقف ﴿يَا عِبَادِ﴾ بياء.

وقال ابن رُومى عن أحمد بن موسى عن أبى عمرو: الوقف بغير ياء^(٣).

(١) فى ب: يتقدم.

(٢) فى ب: تعمل.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٦)، البحر المحيط (٢٦/٨)، التيسير للدانى (١٩٧)، تفسير القرطبى (١١١/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٣)، الحجة لأبى زرعة (٦٥٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٨)، الغيث للصفافسى (٣٤٩)، الكشف للقيسى (٢٦٣/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٧٠/٢).

قال أبو علي: حَذَفُ الياء من ^(١) ﴿يَعْبَادُ﴾ حَسَنٌ ^(٢)؛ لأنه في موضع تنوين؛ ألا ترى أنها قد عاقبته؟! فكما يحذف التنوين في الاسم المنادى المفرد، كذلك تحذف الياء؛ لِكَوْنِهَا ^(٣) على حرف كما أن التنوين كذلك؛ لأنه لا ينفصل من المضاف كما لا ينفصل التنوين من المنون؛ فصار في المعاقبة كالتنوين، وحرف التثنية، وكعلامة الضمير، والنون في نحو ^(٤): الضاربون والآخِذُوه.

وَوَجْه من أثبت الياء في المنادى: أنه علامة ضمير كالهاء في ^(٥): غلامه، والكاف في: غلامك ^(٦)؛ فكما لا تُحذف هاتان العلامتان، كذلك لا تُحذف الياء، والأول أكثر في استعمالهم.
قال:

قرأ نافع وابن عامر، وحفص عن عاصم: ﴿تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ﴾ [٧١] بإثبات الهاء بعد الياء ^(٧).

وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم: ﴿تَشْتَهِي﴾ بغير هاء ^(٨).
قال أبو علي: حذف هذه الهاء من الصلة في الحُسْنِ كإثباتها، إلا أن الحذف يُرْجَحُ على الإثبات؛ لأن عامة ^(٩) هذا النحو في التنزيل جاء على الحذف.
فمن ذلك قوله -سبحانه-: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، ﴿وَسَلَّمَ عَلَى عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ الَّذِي أَصْطَفَيْنَا﴾ [النمل: ٥٩]، و: ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ [هود: ٤٣].

(١) في أ: في.

(٢) في أ: أحسن.

(٣) في أ: لكونه.

(٤) زاد في أ: هم.

(٥) في ب: من.

(٦) في ب: واغلامك.

(٧) في أ: هاء.

(٨) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٧)، الإعراب للنحاس (١٠١/٣)، البحر المحيط (٢٦/٨)،

التيان للطوسي (٢١٣/٩)، التيسير للداني (١٩٧)، تفسير الطبري (٥٨/٢٥)، الحجة لابن

خالويه (٣٢٣)، الحجة لأبي زرة (٦٥٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٨)، الغيث للصفاسي

(٣٤٩)، الكشف للزمخشري (٤٩٥/٣)، الكشف للقيسي (٢٦٢/٢)، المجمع للطبرسي

(٥٥/٩)، النشر لابن الجزري (٣٧٠/٢).

(٩) في ب: عامة بأن.

ويقوى الحذف من جهة القياس: أنه اسم قد طال، والأسماء إذا طالت فقد يُحذفُ^(١) منها، كما حذفوا من اشهب، واحميرار، [ونحوهما]^(٢)، وكما حذفوا من كينونة، وصيرورة، وكما ألزموا الحذف لهذا، ولياب «احميرار» في أكثر الأمر - كذلك يَحْسُنُ أن تُحذفَ الهاء من الصلة.

وقد جاءت مُثَبِّتَةً في قوله -جل وعز-: ﴿إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

اختلفوا في قوله -جل وعز-: ﴿وَالَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [٨٥] في الياء والتاء: فقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم: ﴿وَالَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ بالتاء مضمومة. وقرأ الباكون: بالياء مضمومة^(٣).

قال أبو على: حجة الياء، أن قبله غِيَّةٌ، وهو قوله: ﴿فَدَرَهُمْ خَوْضًا وَيَلْعَبُوا﴾ [الزخرف: ٨٣].

ووجه التاء على: قل لهم: ﴿وَالَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾، أو أريد به مع الغيبة المخاطبون، فَعَلَّبْتُ^(٤) الخطاب على الغيبة؛ فيكون الغَيْبُ مرادين مع غيرهم.

اختلفوا في قوله -سبحانه-: ﴿وَقِيلَهُ﴾ [٨٨] في فتح اللام وكسرها: فقرأ عاصم وحمزة: ﴿وَقِيلَهُ يَنْزِي﴾ بكسر اللام. [وقرأ] الْمُفَضَّلُ عن عاصم: ﴿وَقِيلَهُ﴾ منصوبة اللام. وقرأ الباكون: ﴿وَقِيلَهُ﴾ نصباً^(٥).

(١) في ب: تحذف.

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٧)، البحر المحيط (٢٩/٨)، التبيان للطوسي (٢١٩/٩)، التيسير للداني (١٩٧)، تفسير القرطبي (١٢١/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٣)، الحجة لأبي زرة (٦٥٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٩)، الغيث للصفاقسي (٣٤٩)، الكشف للزمخشري (٤٩٨/٣)، الكشف للقيسي (٢٦٢/٢)، المجمع للطبرسي (٥٦/٩)، النشر لابن الجزري (٣٧٠/٢).

(٤) في أ: مخاطبون فجعلت.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٧)، الإعراب للنحاس (١٠٣/٣)، الإملاء للعكبري (٢/٢٣)، البحر المحيط (٣٠/٨)، التبيان للطوسي (٢١٩/٩)، التيسير للداني (١٩٧)، تفسير الطبري (٦٣/٢٥)، تفسير القرطبي (١٢٣/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٣)، الحجة لأبي زرة (٦٥٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٩)، الغيث للصفاقسي (٣٤٩)، الكشف للزمخشري (٤٩٨/٣)، المجمع للطبرسي (٥٨/٩)، تفسير الرازي (٢٢٣/٢٧)، =

قال أبو علي: وجه الجر في قوله -سبحانه-: ﴿وَقِيلَ﴾، على قوله: ﴿وَعِنْدُ عِلْمِ السَّاعَةِ﴾ [٨٥]، أى عنده علم الساعة وعلم قيله.

ومعنى: يعلم قيله أى: يعلم أن الدعاء مندوب إليه بنحو^(١) قوله: ﴿أَدْعُوهُ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] و: ﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥].

فأما نصب: ﴿قِيلَ﴾ فعلى الحمل على موضع: ﴿وَعِنْدُ عِلْمِ السَّاعَةِ﴾ [٨٥]؛ لأن الساعة مفعول بها وليست بظرف، فالمصدر مضاف إلى المفعول به.

ومثل ذلك قوله: [من الرجز]

قَدْ كُنْتُ ذَايَنْتُ بِهَا حَسَانًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانِ
يُخَسِّنُ بَيْنَ الْأَضْلِ وَالْقِيَانِ^(٢)

فكما أن القِيَانَّ والليَانَ محمولان على ما أضيف إليه المصدر من المفعول به، كذلك قوله: ﴿وَعِنْدُ عِلْمِ السَّاعَةِ﴾ [٨٥]، لما كان معناه: يعلم الساعة، حملت ﴿قِيلَ﴾ على ذلك.

ويجوز أن تحمله على: يقول قيله؛ فيدل انتصاب المصدر على فعله.

وكذلك قول كعب: [من البسيط]

يَسْعَى الْوُشَاءُ جَنَابَيْهَا وَقِيلُهُمْ إِنَّكَ يَابْنَ أَبِي سُلْمَى لَمَقْتُولُ^(٣)

ووجه ثالث: أن يُحْمَلَ على قوله -سبحانه-: ﴿أَمْ يَحْسِبُونَ أَنَا لَا نَسْمَعُ سُرَهُمْ وَنَجْوَاهُمْ... وَقِيلَهُ﴾ [٨٠، ٨٨].

وقرأ ناس من غير السبعة: ﴿وَقِيلَهُ يَا رَبُّ﴾ بالرفع، ويحتمل ضربين:

أحدهما: أن تجعل الخبر: وَقِيلَهُ قِيلُ يَارَب، فتحذف^(٤).

والآخر: أن تجعل الخبر: قِيلَهُ يَا رَب مسموعٌ ومُتَقَبَّلٌ؛ ف «يارب» منصوب

= النشر لابن الجزرى (٣٧٠/٢).

(١) فى ب: فى نحو.

(٢) الرجز لرؤية فى ملحق ديوانه ص (١٨٧)، والكتاب (١٩١/١، ١٩٢)، ولزباد العنبرى فى شرح التصريح (٦٥/٢)، وشرح المفصل (٦٥/٦)، وله أو لرؤية فى الدرر (١٩٠/٦)، وشرح شواهد المغنى (٨٦٩/٢)، والمقاصد النحوية (٥٢٠/٣)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (١٠٢/٥)، ومغنى اللبيب (٤٧٦/٢)، وشرح المفصل (٦٩/٦).

(٣) البيت فى ديوانه ص (١٩)، وأساس البلاغة (جنب).

(٤) فى أ: فى حذف.

الموضع بـ «قيله» المذكور.

وعلى القول الآخر بـ «قيله» المضمّر، وهو من صلته، ولا يمتنع ذلك من حيث امتنع أن يحذف بعض الموصول ويبقى بعضه؛ لأنّ حذف القول قد كثر حتى صار بمنزلة المذكور.

وقد يَحْتَمِلُ بَيْتُ كَعْبِ الرَّفْعِ عَلَى الْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَاهُمَا فِيمَنْ رَفَعَ (قِيلَهُ) فِي الْآيَةِ.

قال:

قرأ نافع وحده: ﴿وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [٨٩] بالتاء، وقال ابن ذكوان عن ابن عامر: بالياء، وقال هشام: بالتاء، وقرأ الباقر: بالياء.

وقال الخفّاف عن أبي عمرو: الياء والتاء عندي سواء^(١).

قال أبو علي: وجه الياء: أَنْ تُحْمَلَ^(٢) عَلَى الْغَيْبَةِ الَّتِي هِيَ: ﴿فَأَصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [٨٩].

وجه التاء: عَلَى الْخُطَابِ عَلَى ﴿وَقُلْ﴾ الْمَظْهَرِ فِي الْكَلَامِ: قُلْ لَهُمْ ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾، وكلاهما قريب المتناول كما خَبَّرَ أبو عمرو.

قال: وقرأ أبو عمرو وابن كثير: ﴿وَقَالُوا آلِهَتُنَا خَيْرٌ﴾ [٥٨] ممدودة، استفهام في تقدير ثلاث ألفات.

وقرأ^(٣) عاصم وابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿إِلَٰهَتُنَا﴾ بهمزيّن بعد الثانية ألف.

وقال أحمد بن صالح عن قالون عن نافع: بهمزة واحدة بعدها مدة، في تقدير همزة بعدها أَلْفَانِ، وكذلك قرأت على ابن عبّاد عن أبي عمر عن إسماعيل عن نافع.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٧)، الإعراب للنحاس (١٠٥/٣)، البحر المحيط (٣٠/٨)، التبيان للطوسي (٢٢٠/٩)، التيسير للداني (١٩٧)، تفسير الطبري (٦٣/٢٥)، تفسير القرطبي (١٢٥/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٤)، الحجة لأبي زرع (٦٥٦)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٩)، الغيث للصفاسي (٣٤٩)، المجمع للطبرسي (٥٨/٩)، تفسير الرازي (٢٣٥/٢٧).

(٢) في أ: يحمل.

(٣) في أ: وقال.

وقال أحمد بن صالح: وأزاني سمعت أبا بكر بن أبي أُويس يقول كما قال قالون.
وقال أحمد بن صالح: بلغني عن ورش أنه كان يقرؤها بغير استفهام على مثال
الخبر^(١).

قال أبو علي: قوله: استفهام في تقدير ثلاث أَلْفَاتٍ، ترجمة فيها تجوُّز،
وتحقيقها: أن الهمزة المبدوء^(٢) بها همزة الاستفهام، والهمزة الثانية التي هي همزة
«أَفْعَلَةٌ» من «آلِهَةٌ» بَيْنَ بَيْنَ، وبعد هذه الهمزة - التي هي همزة «أَفْعَلَةٌ» - الألفُ
المنقلبة عن الفاء التي هي همزة من: «إِلَه» قلبت أَلِفًا؛ لاجتماع الهمزتين اللتين
الأولى منهما مفتوحة^(٣)؛ فهي مثل «آدم».

والكوفيون وابن عامر حَقَّقُوا الهمزتين جميعًا على ما يروونه من تحقيق الهمزتين.
[وما ذَكَرَهُ^(٤) أحمد بن صالح عن قالون عن نافع بهمزة واحدة بعدها^(٥) مَدَّةٌ،
فالهمزة الأولى للاستفهام، والثانية همزة «أَفْعَلَةٌ»، جعلها بين بين، وبعدها الألف
المنقلبة عن الهمزة.

وقوله: في تقدير همزة بعدها أَلِفَان - معناه: أن همزة الاستفهام التي في قوله:
﴿إِلَهْتُنَا﴾ جعل الهمزة التي بعدها بين بين؛ فصار كالألفِ للتخفيف الذي دخلها،
وكونها بين الألف والهمزة، والألف الثانية هي أَلِفٌ في الحقيقة، فأما التي قبلها
فهمزة بين بين.

وما ذكره عن ورش أنه كان يقرؤها بغير استفهام، فَإِنَّ المعنى على الاستفهام.
أَلَا تَرَى أَنَّ المعنى: أيهما خَيْرٌ؟! ولعله حذف الهمزة؛ لاجتماع المثليين، ودلالة
«أَمْ» عليها.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٦)، البحر المحيط (٢٥/٨)، التبيان للطوسي (٢٠٩/٩)،
التيسير للداني (١٩٧)، تفسير القرطبي (١٠٤/١٦)، الحجة لأبي زرع (٦٥٣)، السبعة
لابن مجاهد (٥٨٧)، الغيث للصفاقسي (٣٤٨)، الكشف للزمخشري (٤٩٤/٣)، الكشف
للقيس (٢٦٠/٢، ٢٦١)، تفسير الرازي (٢٢١/٢٧)، النشر لابن الجزري (٣٦٤/١)،
(٣٦٥).

(٢) في أ: مبدوء.

(٣) في ب: مفتوح.

(٤) في ب: عن.

(٥) في أ: وبعدها.

كما حَذَفَهَا عِمْرَانُ فِي قَوْلِهِ: [من البسيط]
 وَأَصْبَحْتُ فِيهِمْ أَمِنًا لَا كَمَغْشِرٍ أَتَوْنِي فَقَالُوا مِنْ رَيْبَعَةٍ أَوْ مَضْرَ؟
 أَمْ الْحَيِّ قُحْطَانٍ... ..
 [فهذا أكثر ما يجيء في الشعر]، وقد قيل في قوله: ﴿وَلَكَ نِعْمَةٌ تَنْهَا عَلَى﴾: إن
 المراد به الاستفهام، والوجه إثبات الهمزة وترك حذفها.
 ومما تكون همزة الاستفهام فيه محذوفة قول الكُمَيْت: [من الطويل]
 وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ^(٢)
 معناه^(٣): أَوْ ذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟! عَلَى جَهَةٍ^(٤) التقرير أَنَّ ذَلِكَ لَا يَنْبَغِي.

* * *

(١) جزء من صدر بيت، وبعده:

... فتلکم سفاهة
 والبيتان في ديوانه ص (١١١)، والبيت الأول تقدم.

(٢) عجز بيت، وصدرة:

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب
 والبيت في جواهر الأدب ص (٣٩)، وخزانة الأدب (٣١٣/٤)، والدرر (٨١/٣)،
 وشرح شواهد المغني ص (٣٤)، والمحتسب (٥٠/١)، ومغني اللبيب ص (١٤)،
 والمقاصد النحوية (١١٢/٣)، وبلا نسبة في الدرر (١١٢/٥)، وجمع الهوامع (٦٩/٢).

(٣) زاد في أ: على.

(٤) في أ: وجه.

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الدَّخَانِ

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر ههنا: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ﴾ [٩] برفع الباء. وقرأ عاصم - في رواية أبي بكر - وحمزة والكسائي ههنا: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ﴾ بكسر الباء.

وفي «المزمل»: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ﴾ [٩] بكسر الباء.

وفي «عم يتساءلون»: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ﴾ [النبا: ٣٧] كسراً.

ووافقهم ابن عامر على هذين الحرفين في «المزمل»، وفي «عم يتساءلون». وقرأ عاصم - في رواية حفص - في «المزمل»: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ رفعاً. وفي «الدخان»، و: «عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ» خفضاً (٢).

قال أبو علي: [رفع الباء من ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ﴾] (٣) على القطع من الأول؛ لأن ما بعده قد تم؛ فانقطع الكلام بقوله: ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾، والرفع [فيه] (٤) على أحد أمرين: إما أن يكون خبر مبتدأ محذوف، لما قال: ﴿رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [٦]، قال: هو رب السموات، فحذف المبتدأ. أو يكون: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ﴾ مبتدأ، وخبره الجملة التي عاد الذكر منها إليه، وهو قوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾، ويقوى هذا قوله: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾.

ومن قرأ: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ جَعَلَهُ بَدَلًا مِنْ ﴿رَبِّكَ﴾ المتقدم ذكره.

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٨)، الإعراب للنحاس (١٠٨/٣)، الإملاء للعكبري (٢/ ١٢٣)، البحر المحيط (٣٣/٨)، التبيان للطوسي (٢٢٣/٩)، التيسير للداني (١٩٨)، تفسير الطبري (٦٦/٢٥)، تفسير القرطبي (١٢٩/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٤)، الحجة لأبي زرعة (٦٥٦)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٢)، الغيث للصفاقسي (٣٤٩)، الكشف للزمخشري (٥٠١/٣)، الكشف للقيسي (٢٦٤/٢)، المجمع للطبرسي (٦٠/٩)، المعاني للفراء (٣٩/٣)، تفسير الرازي (٢٤١/٢٧)، النشر لابن الجزري (٣٧١/٢). وفي أ: بالخفض.

(٣) في ب: «رب» برفع الباء.

(٤) سقط في ب.

قال أبو الحسن: الرفع أجود، وبه نقراً.

وما في «المزمل»: ﴿وَأَذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا. رَبُّ الْمَشْرِقِ﴾ [المزمل: ٨، ٩]، فقد تم الكلام بقوله: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ وانقطع؛ فالاستئناف فيه أحسن كما في قوله: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ في «الدخان».

ومن لم يستأنف أبدله من ﴿رَبِّكَ﴾ من قوله: ﴿وَأَذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ... رَبُّ الْمَشْرِقِ﴾ كما أبدل في «الدخان»؛ فإذا قطعه من قوله: ﴿وَأَذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ﴾ فرفع: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ - كان على الوجهين اللذين ذكرناهما في الآية التي في «الدخان». وما في «عم يتساءلون»، من قوله: ﴿جَزَاءٌ مِّنْ رَبِّكَ عَطَاءٌ حِسَابًا﴾ [النبا: ٦٣]، فمن استأنف جاز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، وجاز أن يكون: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ﴾ مبتدأ، وخبره: ﴿الرَّحْمَنُ﴾.

ومن أبدل فقال: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ كان: ﴿الرَّحْمَنُ﴾ على قوله مبتدأ، وما بعده خبره.

اختلفوا في كسر التاء وضمتها من قوله - سبحانه -: ﴿فَاعْتَلَوْهُ﴾ [٤٧]:

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿خُذُوهُ فَاغْتَلَوْهُ﴾ بضم التاء.

[وقرأ] عبيد عن أبي عمرو: ﴿فَاعْتَلَوْهُ﴾ و: ﴿فَاعْتَلَوْهُ﴾ بالكسر والضم جميعاً.

وعن عبيد عن هارون عن أبي عمرو: ﴿فَاعْتَلَوْهُ﴾ كسراً.

وقرأ الباقر: ﴿فَاعْتَلَوْهُ﴾ كسراً^(١).

قال أبو علي: قيل في قوله: ﴿فَاعْتَلَوْهُ﴾: قُودُوهُ بَعْنَف، و «يَعْتَلُ وَيَعْتَلُ» مثل: «يَعْكُفُ وَيَعْكُفُ»، و «يَحْشِرُ وَيَحْشُرُ»، و «يَفْسِقُ وَيَفْسُقُ»، ونحو ذلك من [الكلام الذي]^(٢) يجيء فيه «يفعل ويفعل» جميعاً.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله - سبحانه -: ﴿يَعْلَى﴾ [٤٥]:

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٩)، الإعراب للنحاس (١١٧/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٢٤)، البحر المحيط (٤٠/٨)، التبيان للطوسي (٢٣٨/٩)، التيسير للداني (١٩٨)، تفسير الطبري (٨٠/٢٥)، تفسير القرطبي (١٥٠/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٢)، الغيث للصفاسي (٣٥٠)، الكشف للزمخشري (٥٠٦/٣)، الكشف للقيسي (٢٦٤/٢)، المجمع للطبرسي (٦٧/٩)، المعاني للفراء (٤٣/٣)، تفسير الرازي (٢٥١/٢٧)، النشر لابن الجزري (٣٧١/٢).

(٢) في أ: الكلم التي.

فقرأ ابن كثير وابنُ عامر، وعاصمٌ - في رواية حفص - : ﴿يَغْلِي﴾ بالياء .
وقرأ الباقر، وأبو بكر عن عاصم : ﴿تَغْلِي﴾ بالتاء^(١).

قال أبو علي : من قال ﴿تَغْلِي﴾ بالتاء ، [حَمَلَهُ عَلَى الشَّجَرَةِ]^(٢) ؛ كأن الشجرة تغلي في البطون . ومن قال ﴿يَغْلِي﴾ حمله على الطعام ؛ لأنَّ الطعام هو الشَّجَرَةُ في المعنى .

أَلَا تَرَى أَنَّهُ خَبِرُ الشَّجَرَةِ ، والخبر في المعنى إِذَا كَانَ مَفْرَدًا هُوَ الْإِبْتِدَاءُ ؟
وَلَا يُحْمَلُ عَلَى «الْمُهْل» ؛ لِأَنَّ الْمُهْلَ إِنَّمَا ذَكَرَ [لِلتَّشْبِيهِ]^(٣) بِهِ فِي الدَّوْبِ .
فَأَمَّا قَوْلُهُ -سبحانه- : ﴿أَلَمْ يَكْ نَظْفَةً مِنْ مَنَى تَمْنَى﴾ [القيامة : ٣٧] فالتاء فيه كالياء ؛
لأن كل واحد منهما هو الآخر ؛ قال : ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ﴾ [الإنسان : ٢] .
قال :

قرأ الكسائي وحده : ﴿دُقْ أَنْتَ الْكَرِيمُ﴾ [٤٩] [بفتح الألف]^(٤) .
وقرأ الباقر : ﴿إِنَّكَ﴾ بكسر الألف^(٥) .

قال أبو علي : مَنْ كَسَرَ «إِنَّ» فَعَلَى مَا كَانَ يَقُولُهُ ؛ فَالْمَعْنَى : ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ فِي زَعْمِكَ ، وَفِيمَا تَقُولُهُ ؛ فَأَجْرَى ذَلِكَ عَلَى حَسَبِ مَا كَانَ يَذْكُرُهُ أَوْ يُذَكِّرُ بِهِ ، وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُهُ : ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص : ٦٢] أَيْ :

(١) ينظر : إتحاف الفضلاء (٣٨٨) ، الإعراب للنحاس (١١٦/٣) ، الإملاء للعكبري (١٢٤/٢) ، البحر المحيط (٣٩/٨ ، ٤٠) ، التبيان للطوسي (٢٣٦/٩) ، تفسير الطبري (٧٩/٢٥) ، تفسير القرطبي (١٥٠/١٦) ، الحجة لابن خالويه (٣٢٤) ، الحجة لأبي زرعة (٦٥٧) ، السبعة لابن مجاهد (٥٩٢) ، الغيث للصفاقسي (٣٥٠) ، الكشف للزمخشري (٥٠٦/٣) ، الكشف للقيسي (٢٦٤/٢) ، المجمع للطبرسي (٦٧/٩) ، تفسير الرازي (٢٥١/٢٧) ، النشر لابن الجزري (٣٧١/٢) .

(٢) في ب : فعلى الشجرة .

(٣) سقط في أ .

(٤) سقط في أ .

(٥) ينظر : إتحاف الفضلاء (٣٨٩) ، الإعراب للنحاس (١١٧/٣) ، الإملاء للعكبري (١٢٤/٢) ، البحر المحيط (٤٠/٨) ، التبيان للطوسي (٢٣٨/٩) ، التيسير للداني (١٩٨) ، تفسير الطبري (٨١/٢٥) ، تفسير القرطبي (١٥١/١٦) ، الحجة لابن خالويه (٣٢٤) ، الحجة لأبي زرعة (٦٥٧) ، السبعة لابن مجاهد (٥٩٣) ، الغيث للصفاقسي (٣٥٠) ، الكشف للزمخشري (٥٠٧/٣) ، الكشف للقيسي (٢٦٤/٢ ، ٢٦٥) ، المجمع للطبرسي (٦٧/٩) ، المعاني للفراء (٤٣/٣) ، تفسير الرازي (٢٥٢/٢٧) ، النشر لابن الجزري (٣٧١/٢) .

شركائى فيما تفترون وتدعون.

وأخبرنا بعض الرواة أن زُهْرَةَ اليمين قال فى جرير: [من البسيط]
أَبْلُغْ كُلِّينَا وَأَبْلُغْ عَنْكَ شَاعِرَهَا أَتَى الْأَغْرُ وَأَتَى زُهْرَةَ الْيَمَنِ^(١)
فأجابه جرير: [من البسيط]
أَلَمْ تَكُنْ فِى وَسْوَومٍ قَدْ وَسَمْتُ بِهَا مَنْ حَانَ مَوْعِظَةُ يَا زُهْرَةَ الْيَمَنِ^(٢)
أى: زُهْرَةَ اليمين فيما يقول^(٣).

وكذلك أبو جهل كان يقول: أنا^(٤) أَعَزُّ الْوَادَى وَأَمْنُهُمْ؛ فعلى ما كان يقول جاء التنزيل بتكذيبه.

فأما قول الكسائى: ﴿ذُقْ أَنْتَ﴾ بفتح الهمزة، فالمعنى: ذق بأنك. والناس على الأول.

قرأ نافع وابن عامر: ﴿فِى مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ [٥١] بضم الميم.
وقرأ الباقون: ﴿فِى مَقَامٍ﴾ بفتح الميم^(٥).

قال أبو على: مَنْ فَتَحَ الْمِيمَ مِنْ ﴿مَقَامٍ﴾ أَرَادَ بِهِ الْمَجْلِسَ وَالْمَشْهَدَ؛ كما قال: ﴿فِى مَقْعِدِ صِدْقٍ﴾ [القمر: ٥٥]، وَوَضَفَهُ بِالْأَمْنِ يُقَوِّى أَنَّهُ يَرَادُ بِهِ الْمَكَانَ، وَوُصِفَ بِالْأَمْنِ كَمَا يُوَصَفُ بِالْخَوْفِ.

فأما^(٦) من ضم: فإنه يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِهِ الْمَكَانَ مِنْ «أَقَام»؛ فيكون على هذا معنى^(٧) القراءتين واحداً.

وَيُجَوِّزُ أَنْ تَجْعَلَهُ مَصْدَرًا، وَيُقَدَّرُ الْمُضَافُ مَحذُوفًا: فِى مَوْضِعِ إِقَامَةِ أَمِينٍ.

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) فى أ: تقول.

(٤) فى أ: أنه.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٩)، الإعراب للنحاس (١١٨/٣)، الإملاء للعكبرى (٢/

١٢٤)، البحر المحيط (٤٠/٨)، التبيان للطوسى (٢٣٩/٩)، التيسير للدانى (١٩٨)،

تفسير الطبرى (٨١/٢٥)، تفسير القرطبى (١٥٢/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٤)،

الحجة لأبى زرعة (٦٥٧)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٣)، الغيث للصفاقسى (٣٥٠)،

الكشاف للزمخشرى (٥٠٧/٣)، الكشف للقيسى (٢٦٥/٢)، المجمع للطبرسى (٦٨/٩)،

المعانى للفرأ (٤٤/٣)، تفسير الرازى (٢٥٣/٢٧)، النشر لابن الجزرى (٣٧١/٢).

(٦) فى أ: وأما.

(٧) فى ب: المعنى.

[بِسْمِ اللَّهِ]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْجَاثِيَةِ

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ ءَايَتٌ﴾ [٤] رفعا، و: ﴿وَصَرِيفِ الرِّيحِ ءَايَتٌ﴾ [٥] رفعا. وقرأ حمزة والكسائي كسرا فيهما^(١).

قال أبو علي: من قال: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ ءَايَتٌ﴾ جاز الرفع في قوله ﴿ءَايَتٌ﴾ من وجهين: أحدهما: العطف على موضع «إِنَّ» وما عملت فيه؛ لأن موضعهما رفع بالابتداء؛ فيحمل الرفع فيه على الموضع.

والآخر: أن يكون مستأنفا، ويكون الكلام جملة معطوفة على جملة؛ فيكون قوله: ﴿ءَايَتٌ﴾ على هذا مرتفعا^(٢) بالظرف في قول من رأى الرفع بالظرف، أو بالابتداء في قول من لم ير الرفع بالظرف، فهذا وجه قول من رفع ﴿ءَايَتٌ﴾ [في الموضعين]^(٣).

قال أبو الحسن: ﴿مِنْ دَابَّةٍ ءَايَتٌ﴾ قراءة الناس الرفع، وهو أجود وبها نقرأ؛ لأنه قد صار على كلام آخر، نحو: «إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا، وَفِي الْبَيْتِ عَمْرُو»؛ لأنك إنما تعطف الكلام كله على الكلام كله. قال: وقد قرئ بالنصب وهو عَرَبِيٌّ. انتهت الحكاية عنه. فأما قوله -سبحانه-: ﴿وَإِخْلَافِ أَيْلٍ وَالتَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَصَرِيفِ الرِّيحِ ءَايَتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [٥]، فإنك إن تركت الكلام على ظاهره، فَإِنَّ فِيهِ عَطْفًا عَلَى عَامِلِينَ:

أَحَدُ الْعَامِلِينَ: الْجَارُ الَّذِي هُوَ «فِي» مِنْ قَوْلِهِ -سبحانه-: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ ءَايَتٌ﴾ [٤].

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٩)، الإعراب للنحاس (١٢٣/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٢٤)، البحر المحيط (٤٤/٨)، التبيان للطوسي (٢٤٢/٩)، التيسير للداني (١٩٨)، تفسير الطبري (٨٤/٢٥)، تفسير القرطبي (١٥٧/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٥)، الحجة لأبي زرة (٦٥٨)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٤)، الغيث للصفاقسي (٣٥٠)، الكشف للزمخشري (٥٠٨/٣)، الكشف للقيسي (٢٦٧/٢)، المجموع للطبرسي (٧٠/٩)، المعاني للفراء (٤٥/٣)، تفسير الرازي (٢٥٨/٢٧)، النشر لابن الجزري (٣٧١/٢).

(٢) في ب: مرتفعة.

(٣) سقط في ب.

والعامل الآخر: «إِنَّ» إِنَّ نَصَبَتْ، وَإِنْ رَفَعَتْ فالعامل المعطوف عليه مَعَ «فِي»: الابتداء أو الظرف.

وَوَجْهَ قِرَاءَةِ حَمْزَةِ وَالْكَسَائِيِّ: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ... وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ﴾ [٤، ٥] فعلى أنه لم يحمل على موضع ﴿إِنَّ﴾ - كما حَمَلَهُ مَنْ رَفَعَ: ﴿مَائِتٌ﴾ في الموضعين، أو قطعه واستأنف - ولكن حُمِلَ على لفظ ﴿إِنَّ﴾ دون موضعها؛ فحمل ﴿آيَاتٍ﴾ في الموضعين على النصب^(١) في قوله: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [٣].

فَإِنْ قُلْتُ: إنه يعرض في هذه القراءة العطف على عاملين، وذلك في قوله: ﴿وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ... آيَاتٍ﴾، وسيبويه وكثير من النحويين لا يجيزونه. قيل: يجوز أَنْ يُقَدَّرَ «فِي» في قوله: ﴿وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ... آيَاتٍ﴾. وَإِنْ كَانَتْ مَحذُوفَةٌ مِنَ اللَّفْظِ [فهى] في حكم المُثَبِّتِ فيه؛ وذلك أَنَّ ذِكْرَهُ قَدْ تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ... وَفِي خَلْقِكُمْ﴾، فيجوز أَنْ يَكُونَ حَذْفُهَا؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرَهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ﴾ وقوله: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ﴾ فلما تقدم ذكرُ الجار في هذين قُدِّرَ فيه الإثبات في اللفظ، وَإِنْ كَانَ مَحذُوفًا مِنْهُ.

كَمَا قُدِّرَ سِبْوَيه فِي قَوْلِهِ: [من المتقارب] أَكُلْتُ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا^(٢) إِنَّ «كُلَّ» فِي حَكْمِ الْمَلْفُوظِ بِهِ؛ فَاسْتَغْنَى^(٣) عَنْ إِظْهَارِهِ بِتَقْدَمِ ذِكْرِهِ، وَكَذَلِكَ فَعَلَتِ الْعَرَبُ فِي الْجَارِ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَمْ يَجِزُوا: مَنْ تَضْرِبُ أَمْرًا، وَلَوْ قُلْتُ: بِمَنْ تَمُرُّ أَمْرًا، [وَأَوْ:] عَلَى أَيُّهُمْ تَنْزِلُ أَنْزَلَ، فَحَذَفْتُ حَرْفَ الْجَرِّ - حَسَنَ^(٤) ذَلِكَ؛ لِتَقَدَمِ ذِكْرِ الْجَارِ.

وعلى هذا قول الشاعر: [من الرجز]

إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَيْبِكَ يَغْتَمِلُ إِنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَكَلَّمُ^(٥)

(١) في أ: نصب إن.

(٢) تقدم.

(٣) في أ: واستغنى.

(٤) بدل ما بين المعقوفين في أ: كان جائزًا، وعلى أيهم قالوا: على من تنزل أنزل عليه، فحذفوا الجار، وحسن.

(٥) الرجز بلا نسبة في اللسان (عمل)، والأشباه والنظائر (١/٢٩٢)، والجنى الدانى =

لَمَّا ذَكَرَ «عَلَى» - وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً فِي قَوْلِ سَيُويِه - حَسُنَ حَذْفُ الْجَارِ مِنَ الصَّلَةِ، وَلَوْ لَمْ يَذْكُرْهُ^(١) لَمْ يَجْزُ [حَذْفُهُ]^(٢)، وَكَذَلِكَ مَا حَكَاهُ يُؤْتَسُ مِنْ قَوْلِهِمْ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ، إِلَّا صَالِحٌ فَطَالِحٍ، لَمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُ الْجَارِ، حَسُنَ ذَلِكَ، وَلَوْ لَمْ يُذَكَّرِ الْجَارُ لَمْ يَكُنْ هَذَا.

وَمِمَّا يؤكد قَوْلَ حمزة والكسائي، وَأَنَّ ﴿آيَاتٍ﴾ مَحْمُولَةٌ عَلَى «إِنْ» - مَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّهُ فِي قِرَاءَةِ ثَلَاثِ لَامَاتٍ: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ لآيَاتٍ﴾، وَكَذَلِكَ الْمَوْضِعَانِ الْآخَرَانِ؛ فَدُخُولُ اللَّامَاتِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ مَحْمُولٌ عَلَى «إِنْ»، وَإِذَا كَانَ مَحْمُولًا عَلَيْهَا حَسُنَ النِّصْبُ، عَلَى مَا قَرَأَهُ حمزة والكسائي، وَصَارَ كُلُّ مَوْضِعٍ مِنْ ذَلِكَ كَأَنَّ «إِنْ» مَذْكُورَةٌ فِيهِ؛ بِدَلَالَةِ دُخُولِ اللَّامِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ اللَّامَ إِنَّمَا تَدْخُلُ عَلَى خَبَرِ «إِنْ»، أَوْ عَلَى اسْمِهَا.

وَمِمَّا يُجَوِّزُ أَنْ يَتَأَوَّلَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ... آيَاتٍ﴾ - قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ: [مِنْ الطَّوِيلِ]

وَبَاشَرَ رَاعِيهَا الصَّلَا بِلَبَائِهِ وَجَنَّبِيهِ حَرَّ النَّارِ مَا يَتَحَرَّفُ^(٣)
فَهَذَا إِنْ حَمَلْتَ الْكَلَامَ عَلَى ظَاهِرِهِ كَانَ عَطْفًا عَلَى عَامِلَيْنِ، عَلَى الْفِعْلِ وَالْبَاءِ.
وَإِنْ قَدَّرْتَ أَنَّ الْبَاءَ مَلْفُوظٌ بِهَا - لِتَقَدُّمِ ذِكْرِهَا - صَارَتْ فِي حَكْمِ الثَّبَاتِ فِي الْلفْظِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ الْعَطْفُ عَلَى عَامِلٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ الْفِعْلُ دُونَ الْجَارِ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخَرِ: [مِنْ الرَّجَزِ]

أَوْصَيْتُ مِنْ بَرَّةٍ قَلْبًا حُرًّا بِالْكَلْبِ خَيْرًا وَالْحَمَامَةِ شَرًّا^(٤)

= ص(٤٧٨)، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ (١٠/١٤٦)، وَالْخَصَائِصُ (٢/٣٠٥)، وَالْدَّرَرُ (٤/١٠٨)، وَشَرَحَ أَبْيَاتَ سَيُويِه (٢/٢٠٥)، وَشَرَحَ الْأَشْمُونِي (٢/٢٩٤)، وَشَرَحَ التَّصْرِيحَ (٢/١٥)، وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الْمَعْنَى (٤١٩)، وَالْكِتَابَ (٣/٨١) وَالْمَحْتَسَبَ (١/٢٨١)، وَهَمَعَ الْهُوَامِعَ (٢/٢٢)، وَكِتَابَ الْعَيْنِ (٢/١٥٣)، وَمَقَائِيسَ الْلُغَةِ (٤/١٤٥)، وَدِيَوَانَ الْأَدَبِ (٢/٤١٦)، وَأَسَاسَ الْبَلَاغَةِ (عَمَلٌ، وَجَدَ)، وَالتَّاجَ (عَمَلٌ، عَلَا).

(١) فِي ب: يَذْكُرُ.

(٢) سَقَطَ فِي ب.

(٣) الْبَيْتُ فِي دِيَوَانِهِ (٢/٥٥٩)، وَجُمُوهُ أَشْعَارِ الْعَرَبِ ص (٣١٦)، وَالصِّحَاحُ (صَلَا، حَرِثَ)، وَيُرْوَى: «وَكُفِّيهِ» بِدَلَالَةٍ مِنْ «وَجَنَّبِيهِ».

(٤) الرَّجَزُ لِأَبِي النَّجْمِ فِي شَرَحِ أَبْيَاتِ الْمَعْنَى لِلْبَغْدَادِيِّ (٣/٣٧٢).

إِنْ قَدَّرْتَ الْجَارَ فِي حَكْمِ الْمَذْكُورِ بَدَلَالَةِ الْمُتَقَدِّمِ عَلَيْهِ، لَمْ يَكُنْ عَطْفًا عَلَى عَامِلِينَ؛ كَمَا لَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ: ﴿وَإِخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ... آيَاتٍ﴾ كَذَلِكَ. وَقَدْ يَخْرُجُ قَوْلُهُ: ﴿وَإِخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ... آيَاتٍ﴾ وَ﴿آيَاتٍ﴾ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَطْفًا عَلَى عَامِلِينَ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ، وَهُوَ أَنْ تَقْدَّرَ قَوْلُهُ: ﴿وَإِخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ مَعْطُوفًا عَلَى «فِي»^(١) الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرَهَا، وَتَجْعَلَ^(٢) ﴿آيَاتٍ﴾ مُتَكَرِّرَةً؛ كَرَرْتَهَا لَمَّا تَرَاخَى الْكَلَامُ وَطَالَ؛ [كَمَا]^(٣) قَالَ بَعْضُ شَيْوْخِنَا فِي قَوْلِهِ -سُبْحَانَهُ-: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُمْ مِنْ يُحَادِّدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنْتَ لَكُمُ﴾ [التوبة: ٦٣] -: إِنْ «أَنْ» هِيَ الْأُولَى كُرِّرَتْ.

وَكَمَا جَاءَ: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِمْ﴾ [البقرة: ٨٩] لَمَّا تَرَاخَى عَنْ قَوْلِهِ: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾. وَهَذَا النُّحُو فِي كَلَامِهِمْ [غَيْرُ]^(٤) ضَيْقٍ. اخْتَلَفُوا فِي التَّاءِ وَالْيَاءِ مِنْ قَوْلِهِ -جَلَّ وَعَزَّ-: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ [٦]: فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَعَاصِمٌ -فِي رِوَايَةِ حَفْصٍ- وَأَبُو عَمْرٍو، وَالْأَعَشَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ بِالْيَاءِ.

وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ: ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ بِالتَّاءِ. وَكَذَلِكَ يَحْيَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ: بِالتَّاءِ أَيْضًا^(٥). قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: حُجَّةٌ مَنْ قَرَأَ بِالْيَاءِ: أَنْ قَبْلَهُ غَنِيَّةٌ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿لَقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [٤]، وَمِنْ حُجَّتِهِ أَنَّهُ قَالَ: ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ تَنْتَلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ﴾ [٦] مَخَاطَبَةٌ لِلنَّبِيِّ -عَلَيْهِ السَّلَامُ-، فَلَا يَكُونُ فِي خُطَابِهِ ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ تُؤْمِنُونَ﴾. فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ خُطَابًا، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّهِ﴾.

(١) فِي ب: مَعْطُوفًا عَلَى «آيَاتٍ».

(٢) فِي أ: وَيَجْعَلُ.

(٣) سَقَطَ فِي أ.

(٤) سَقَطَ فِي أ.

(٥) يَنْظُرُ: إِتْحَافُ الْفَضْلَاءِ (٣٨٩)، الْإِعْرَابُ لِلنَّحَاسِ (١٢٦/٣)، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ (٤٤/٨)، التَّبْيَانُ لِلطُّوسِيِّ (٢٤٧/٩)، التَّيْسِيرُ لِلدَّانِي (١٩٨)، تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ (٨٥/٢٥)، تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ (١٥٨/١٦)، الْحُجَّةُ لِابْنِ خَالَوَيْهِ (٣٢٥)، الْحُجَّةُ لِأَبِي زُرْعَةَ (٦٥٩)، السَّبْعَةُ لِابْنِ مَجَاهِدٍ (٥٩٤)، الْغَيْثُ لِلصَّفَاقْسِيِّ (٣٥٠)، الْكَشَافُ لِلزَّمْخَشَرِيِّ (٥٠٩/٣)، الْكَشَفُ لِلْقَيْسِيِّ (٢٦٧/٢)، الْمَجْمَعُ لِلطَّبْرِيِّ (٧٢/٩)، تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ (٢٦٠/٢٧)، النَّشْرُ لِابْنِ الْجَزَرِيِّ (٣٧١/٢، ٣٧٢).

قيل: فالغنيبة التي ذكرنا أقرب إلى الحرف المختلف فيه، والأقرب إليه أولى أن يُحْمَلَ عليه، والتاء على: ﴿تَتْلُوهَا عَلَيْكَ الْيَقِيَّ﴾ [فقل لهم: (١) بِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ ذَلِكَ تُؤْمِنُونَ].

قال:

قرأ ابنُ عامر وحمزة والكسائي: ﴿لَنَجْزِي قَوْمًا﴾ [١٤] بالنون. وقرأ الباقون: بالياء (٢).

قال أبو علي: حُجَّةُ الياء: أَنَّ ذَكَرَ الله - سبحانه - قد تقدم في قوله: ﴿لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾؛ فيكون فاعل «يَجْزِي». ومن قرأ (٣) بالنون، فالنون في معنى الياء، وإن كانت (٤) الياء أشدَّ مطابقةً في اللفظ.

قرأ ابنُ كثير، وعاصم - في رواية حفص - : ﴿مَنْ يَجْزِ أَلِيمٌ﴾ [١١] رفع. [وقرأ] الباقون، وأبو بكر عن عاصم: ﴿أَلِيمٌ﴾ خفض (٥). قال أبو علي: الرُّجْز: العذاب؛ بدلالة قوله - سبحانه - : ﴿فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٥٩].

وقوله: ﴿لَئِنْ كَشَفْتَ عَنَّا الرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ﴾ [الأعراف: ١٣٤]. وقال: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الرِّجْزَ إِلَى أَجَلٍ هُمْ بَلِغُوهُ﴾ [الأعراف: ١٣٥].

(١) في ب: قيل.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٠)، الإعراب للنحاس (١٢٨/٣)، البحر المحيط (٤٥/٨)، التبيان للطوسي (٢٤٩/٩)، التيسير للداني (١٩٨)، تفسير الطبري (٨٧/٢٥)، تفسير القرطبي (١٦٢/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٥)، الحجة لأبي زرعة (٦٦٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٥)، الغيث للصفاسي (٣٥٠)، الكشف للزمخشري (٥١١/٣)، الكشف للقيسي (٢٦٨/٢)، المجمع للطبرسي (٧٤/٩)، المعاني للفراء (٤٦/٣)، النشر لابن الجزري (٣٧٢/٢).

(٣) في أ: قرأه.

(٤) في ب: كان.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٠)، البحر المحيط (٤٤/٨)، التبيان للطوسي (٢٤٩/٩)، التيسير للداني (١٨٠)، تفسير القرطبي (١٦٠/١٦)، الغيث للصفاسي (٣٥٠)، الكشف للزمخشري (٥١٠/٣)، الكشف للقيسي (٢١٠/٢)، المجمع للطبرسي (٧٣/٩)، تفسير الرازي (٢٦٢/٢٧)، النشر لابن الجزري (٣٤٩/٢).

وفى موضع آخر: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِذَا هُمْ﴾ [الزخرف: ٥٠].
 فمعنى قول من رجز فقال: ﴿لهم عذاب من رجز اليم﴾: لهم عذاب من عذاب اليم، وإذا كان عذابهم من عذاب اليم، كان عذابهم -أيضاً- أليماً. وقوله: ﴿مِنْ رَجَزٍ﴾ على [هذا]^(١) صفة العذاب؛ لأنه نكرة فيكون فيه ذكر منه.
 ومن قال: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رَّجَزٍ أَلِيمٌ﴾ فرفع «أليماً» -كان المعنى: لهم عذاب أليم من عذاب، وليس فائدته كذلك؛ فالقول فى ذلك أمران:
 أحدهما: أن الصفة قد تجيء على وجه التأكيد، كما [أن]^(٢) الحال قد تجيء^(٣) كذلك، وذلك نحو ما روى من أنه فى بعض الحروف: نعمة أنثى، وقوله: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، وقوله: ﴿وَمَوَازِئُ الثَّالِثَةِ لِتُؤْخَذَ﴾ [النجم: ٢٠]، وقولهم: أمس الدابر، وأمس المذبر.

قال: [من الكامل]

وَأَبَى الَّذِى تَرَكَ الْمُلُوكَ وَجَمَعَهُمْ بِصُهَابٍ هَامِدَةٍ كَأَمْسِ الدَّابِرِ^(٤)
 والآخر: أن يُحْمَلَ على الذى بمعنى الرُّجْس، الذى هو النِّجَاسَة، على بدل^(٥) المقاربة. ومعنى النجاسة فيه، قوله -سبحانه-: ﴿وَسُقَىٰ مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ. يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ﴾ [إبراهيم: ١٦، ١٧] فكان المعنى: [لهم]^(٦) عذاب من تَجَرُّعِ رُجْس، أو شُرْبِ رُجْس؛ فتكون^(٧) «مِنْ» تَبْيِينًا للعذاب مم هو.
 اختلفوا فى الرفع والنصب من قوله -سبحانه-: ﴿سَوَاءٌ تَخَيَّلْتُمْ وَمَا تَدْعُونَ﴾ [٢١]: فقرأ حمزة والكسائي، وحفص عن عاصم: ﴿سَوَاءٌ﴾ نصباً.
 [وقرأ] الباقون، وأبو بكر عن عاصم: ﴿سَوَاءٌ مَخَيَّلْتُمْ﴾ رفع^(٨).

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى ب: يجيء.

(٤) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (صهب)، جمهرة اللغة ص (٢٩٦)، والمخصص (٣٤/١٤)، والتاج (صهب)، وأساس البلاغة (دبر).

(٥) فى أ: البدل.

(٦) سقط فى ب.

(٧) فى أ: فيكون.

(٨) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٠)، الإعراب للنحاس (١٣٠/٣٠)، الإملاء للعكبرى (١٢٥/٢)، =

قال أبو علي: ليس الوجه في الآية نصب ﴿سَوَاءٌ﴾ إذا نصبه على أنه^(١) يُجْرِيهِ على ما قبله، على حَدِّ قوله: مررت برجل هارب أبوه، وبرجل خارج^(٢) أخوه؛ لأنه ليس باسم فاعل، ولا بما شُبِّه به من: «حَسَنٍ» و «شَدِيدٍ» ونحو ذلك، مما هو مصدر؛ فلا ينبغي أن يُجْرَى على ما قبله كما يُجْرَى اسمُ «الفاعل» وما شُبِّه به؛ لتعريبه من المعاني التي أعمل لها «فاعل» وما شبه به عمل^(٣) الفعل.

ومَنْ قال: مررت برجل خيرٍ منه أبوه، وبِسَرَجٍ خَزْ صُفْتُهُ، وبرجلٍ مائةٍ إِيْلَهُ - استَجَازَ أن يُجْرَى «سَوَاءٌ» أيضًا على ما قبله؛ كما أُجْرِيَ الضرب الأول. فأما من قال: ﴿أَن يَجْعَلَهُمُ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءٌ﴾ فنصب، فإن انتصابه يحتمل ثلاثة أضرب:

أحدها: أن تَجْعَلَ المخيا والممات بدلًا من الضمير المنصوب في ﴿يَجْعَلَهُمُ﴾؛ فيصير التقدير: أن نجعل محياهم وَمَمَاتَهُمْ سَوَاءً؛ فينتصب «سواء» على أنه مفعول ثانٍ لـ «تجعل»، ويكون انتصاب «سواء» على هذا القول حسنًا؛ لأنه لم يَرْفَعْ مظهرًا. ويجوز - أيضًا - أن تَجْعَلَ ﴿مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتَهُمْ﴾ ظرفين من الزمان؛ فيكون كذلك أيضًا.

ويجوز أن يعمل^(٤) في الظرف أحدُ شيئين:

أحدهما: ما في «سواء» من معنى الفعل؛ كأنه: يستوون في المحيا والممات. والآخر: أن يكون العامل الفعل.

ولم نعلم الكوفيين الذين نصبوا ﴿سَوَاءً﴾، نصبوا «الممات»؛ فإذا لم ينصبوه كان النصب في ﴿سَوَاءً﴾ على غير هذا الوجه، وغير هذا الوجه لا يخلو من أن ينتصب

= التبيان للطوسي (٢٥٤/٩)، التيسير للداني (١٩٨)، تفسير الطبري (٨٩/٢٥)، تفسير القرطبي (١٦/١٦٥)، الحجة لابن خالويه (٣٢٥)، الحجة لأبي زرعة (٦٦١)، الغيث للصفافسي (٣٥٠)، الكشف للزمخشري (٥١٢/٣)، الكشف للقيسي (٢٦٨/٢)، المجمع للطبرسي (٩/٧٦)، المعاني للأخفش (٤٧٦/٢)، تفسير الرازي (٢٦٦/٢٧)، النشر لابن الجزري (٣٧٢/٢).

(١) في أ: أن.

(٢) في أ: خارجًا.

(٣) في ب: على.

(٤) في ب: تعمل.

على أنه حال، أو على أنه المفعول الثانى لـ «نجعل»، وعلى أى الوجهين حَمَلَتْهُ فقد أعملته عَمَلَ الفعل فرفعت به المظهر. وإن جعلته حالاً أمكن أن تكون ^(١) الحال من الضمير فى ﴿يَجْعَلُهُمْ﴾، ويكون المفعول الثانى قوله: ﴿كَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾.

فإذا جعلت قوله: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾، المفعول الثانى، أمكن أن يكون ﴿سَوَاءً﴾ منتصباً على الحال مما فى قوله: ﴿كَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ من معنى الفعل، ويكون ذو الحال الضمير المرفوع ^(٢) فى قوله: ﴿كَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، وهذا الضمير يعود إلى الضمير المنصوب فى ﴿يَجْعَلُهُمْ﴾؛ فانتصابه على الحال من هذين الوجهين.

ويجوز ألا تجعل قوله: ﴿كَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ المفعول الثانى، ولكن تجعل المفعول الثانى قوله: ﴿سَوَاءً تَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾؛ فيكون جملة فى موضع نصب بكونها فى موضع المفعول الثانى لـ «نجعل».

ويجوز فيمن قال: مررت برجلٍ مائةٍ إبْلُهُ، فأعمل «المائة» عمل الفعل -أن ينصب «سَوَاءً» على هذا الوجه -أيضاً- ويرتفع به «المحيا» كما جاز أن يرتفع إذا قُدِّرَتْ الجملة فى موضع الحال، والحال فى الجملة التى هى: ﴿سَوَاءً تَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾، تكون ^(٣) من «نجعل»، وتكون مما فى قوله: ﴿كَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ من معنى الفعل.

وقد قيل فى ^(٤) الضمير مِنْ قوله: ﴿تَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ قولان:

أحدهما: أنه ضمير الكفار دون الذين آمنوا، وقيل: إنه ضمير القَبِيلَيْنِ، المؤمن والكافر، فمن جعل الضمير للكفار دون المؤمنين كان «سَوَاءً» على هذا القول مرتفعاً بأنه خبر ابتداء مقدم، تقديره: محياهم ومماتهم سواء، أى: محياهم محيا سوء، ومماتهم كذلك، ولا يكون النصب على هذا فى «سواء»؛ لأنه إثبات فى الإخبار بأن محياهم ومماتهم يستويان فى الذمِّ والبعد من رحمة الله.

والقول الآخر: إن الضمير فى ﴿تَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ للقبيلين، فإذا كان كذلك جاز أن ينتصب ^(٥) «سواء» على المفعول الثانى [لـ «نجعل»] ^(٦) فيمن استَجَارَ أن يُعْمِلَهُ فى

(١) فى ب: يكون.

(٢) فى ب: المرتفع.

(٣) فى ب: ويكون.

(٤) فى ب: من.

(٥) فى ب: ينصب.

(٦) فى أ: من نجعل.

الظاهر؛ لأنه ملتبس بالقيلين جميعاً، وليس في الوجه الأول كذلك؛ لأنه للكفار دون المؤمنين؛ فلا يلتبس بالمؤمنين من حيث كان للكفار دونهم.
ولا يجوز أن تنصب «سواء» وإن كان الضمير في ﴿نَجْعَلُهُمْ﴾ للكفار خاصة، وفي ﴿تَحْيَهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ كذلك؛ لأنه يلزم أن يكون داخلاً في الحسابان، وليس المعنى كذلك؛ إنما المعنى على القطع والثبات باستواء محيا الكفار ومماتهم.
فإن قلت: كيف يدخل في الحساب وهو في صلة: ﴿أَنْ تَجْعَلَهُمْ﴾.

قيل: إنه يدخل في الحساب وإن كان في صلة «أن نجعل»، كما دخل في النفي في قوله - سبحانه -: ﴿مَا يَوْذُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٥]، فكما دخل ﴿أَنْ يُنَزَّلَ﴾ في النفي بدلالة دخول «من» في قوله: ﴿مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾، وإن كان النفي لاحقاً لـ «يَوْذُ»^(١)، كذلك يدخل «سواء» - إذا نصبته - في الحسابان؛ لأنه في صلة «أن» الذي وقع عليه الحسابان، كما دخل قوله: ﴿مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ في النفي؛ لأنه مفعول النفي، وكذلك «سواء» مفعول «نَجْعَلُ» الذي وقع عليه الحسابان، وليس المراد إدخاله في الحسابان؛ إنما المراد الإثبات والإعلام باستواء محياهم ومماتهم في السوء والذم، وإذا كان كذلك لم يكن فيه إلا الرفع، ويكون على هذا الوجه قوله: ﴿كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ في موضع المفعول الثاني، و «سواء» تَحْيَهُمْ استئناف، ولا يكون في موضع حال من قوله: ﴿كَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾؛ لأنه لا يلتبس بهم.

ألا ترى أن الضمير على هذا للكفار خاصة دون المؤمنين؟!

قال سيويه: «وما كان من النكرة رَفْعاً غير صفة فهو في المعرفة كذلك»، وتلا هذه الآية، يريد أنه إذا لم يعمل عمل الفعل إذا أُجْرِىَ على النكرة نحو: مرت رجلٍ سواء أبوه وأمه، فهو في المعرفة كذلك في أنه لا يعمل عملَ الفعل، أي: لا يعمل في الظاهر.

وهذا يدل على أنه جعل قوله: ﴿سَوَاءٌ تَحْيَهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ ملتبساً بما قبله، إلا أنه لم يُجْرِهِ عليه من حيث لم يُشَبَّه اسمُ الفاعل ولا ما شُبَّ به.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿عَشْوَةٌ﴾ [٢٣] بغير ألف.

وقرأ الباقر: ﴿غِشَاوَةٌ﴾ بألف^(١).

قال أبو علي: ﴿عَشْوَةٌ﴾ قراءة الأعمش فيما زعموا، وحكى فيها «عَشْوَةٌ» و«غِشْوَةٌ» و«عُشْوَةٌ». وحكى أبو الحسن: ﴿غِشَاوَةٌ﴾ بضم الغين.

وقرأ الجمهور: ﴿غِشَاوَةٌ﴾ بكسر الغين.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿فَالْيَوْمَ لَا يَخْرُجُونَ﴾ [٣٥] بفتح الياء وضم الراء.

وقرأ الباقر: ﴿لَا يُخْرَجُونَ﴾ بضم الياء وفتح الراء^(٢).

قال أبو علي: حُجَّةٌ من فتح: قوله - سبحانه -: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا﴾ [المائدة: ٣٧]، وفي أخرى: ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧].

وحجة من ضم الياء: [قوله]^(٣): ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا﴾ [المؤمنون: ١٩٧]، ويقويه قوله: ﴿وَلَا هُمْ يُسْتَنْبِطُونَ﴾؛ فكما أن الفعل فيه مَبْنِيٌّ للمفعول، فكذلك المعطوف عليه؛ ليكون وجهًا واحدًا.

قرأ حمزة وحده: ﴿وَالسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ [٣٢] نصبًا^(٤).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٠)، البحر المحيط (٤٩/٨)، التبيان للطوسي (٢٥٥/٩)، التيسير للداني (١٩٩)، تفسير الطبري (٩١/٢٥)، تفسير القرطبي (١٦٩/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٦)، الحجة لأبي زرعة (٦٦١)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٥)، الغيث للصفاقسي (٣٥٠)، الكشف للزمخشري (٥١٢/٣)، الكشف للقيسي (٢٦٩/٢)، المجمع للطبرسي (٧٦/٩)، المعاني للفرّاء (٤٨/٣)، النشر لابن الجزري (٣٧٢/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٠)، البحر المحيط (٥٢/٨)، التبيان للطوسي (٢٦٢/٩)، التيسير للداني (١٧٥)، تفسير القرطبي (١٧٧/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٦)، الحجة لأبي زرعة (٦٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٥)، الغيث للصفاقسي (٣٥٠)، الكشف للزمخشري (٥١٤/٣)، الكشف للقيسي (٤٦٠/١)، تفسير الرازي (٢٧٥/٢٧)، النشر لابن الجزري (٢٦٧/٢، ٢٦٨).

(٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٠)، الإعراب للنحاس (١٤٠/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٢٥)، البحر المحيط (٥١/٨)، التبيان للطوسي (٢٦١/٩)، التيسير للداني (١٩٩)، تفسير الطبري (٩٦/٢٥)، تفسير القرطبي (١٧٦/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٦)، الحجة لأبي زرعة (٦٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٥)، الغيث للصفاقسي (٣٥٠)، الكشف للزمخشري (٥١٣/٣)، الكشف للقيسي (٢٦٩/٢)، المجمع للطبرسي (٨٠/٩)، تفسير الرازي (٢٧٤/٢٧).

وقرأ الباقون: ﴿وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ [رفعاً].

قال أبو علي: [الرفع] الذي هو قراءة الجمهور في «السَّاعَةُ» من وجهين:

أحدهما: أن تقطعه من الأول؛ فتعطف جملة على جملة.

والآخر: أن يكون المعطوف محمولاً على موضع «إِنَّ» وما عملت فيه،

وموضعها رفع.

ويَحْتَمِلُ وجهًا ثالثًا، وهو أن تعطفه على الضمير في المصدر، إلا أن هذا يحسن

إذا أَكَّدَ، نحو: ﴿إِنَّمَا يَرْتَكِبُ هُوَ وَقِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا رَوْيَهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٧]، فإذا لم

يؤكد لم تحمل عليه القراءة.

فأما قوله -سبحانه-: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ. وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ﴾ [النجم: ٦، ٧] فإن

قوله: ﴿وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ﴾ [النجم: ٧] يرتفع «هو» فيه بالابتداء، وليس هو من

باب: استوى زيد وعمر، إذا أردت: استويا، ولو كان منه لكان: استوى هو وهو،

وكان قوله: ﴿بِالْأُفُقِ﴾ ظَرْفًا للاستواء، وَلَيْسَ كذلك؛ ولكنه «استوى» الذي يُقْتَضَرُ

فيه على فاعل واحد؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَىٰ﴾ [القصص: ١٤]،

و: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، فقوله: ﴿بِالْأُفُقِ﴾ على تأويلنا في موضع

رفع بأنه خبر المبتدأ، وفيه ضمير للمبتدأ، فقد تَبَيَّنَتْ أنه لا دلالة لمن احتج بهذه

الآية على جواز عطف الظاهر المرفوع على المضمرة المرفوعة من غير أن يُؤَكَّدَ،

ولكن يجيء في الشعر.

كقوله: [من الخفيف]

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ [و] زُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ الْمَلَا تَعَسَّفَنَ رَمَلًا^(١)

وَمَنْ نَصَبَ فَقَالَ: ﴿وَالسَّاعَةُ﴾ حَمَلَهُ عَلَى لَفْظِ «إِنَّ» مثل: إِنَّ زَيْدًا مَنْطَلِقٌ وَعَمْرًا

قائم. وموضع قوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ رفع بأنه في موضع خبر «إِنَّ»، وقد عاد الذكر

إلى^(٢) الاسم؛ فكأنه قال: والسَّاعَةُ حق؛ لأن قوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ في معنى: حق.

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص (٤٩٨)، وشرح أبيات سيبويه (١٠١/٢)،

وشرح عمدة الحفاظ ص (٦٥٨)، وشرح المفصل (٧٦/٣)، واللمع ص (١٨٤)،

والمقاصد النحوية (١٦١/٤)، وبلا نسبة في الإنصاف (٧٩/٢)، والخصائص (٣٨٦/٢)،

وشرح الأشموني (٤٢٩/٢)، وشرح ابن عقيل ص (٥٠١)، والكتاب (٣٧٩/٢).

(٢) في ب: من.

قال أبو الحسن: الرفع أجودُ في المعنى وفي كلام العرب، وأكثر إذا جاء بعد خبر «إنَّ» اسم معطوف أو صفة، أن يرفع.

قال: وقد قرئت نصباً، وهى عريية.

ويقوى ما ذهب إليه أبو الحسن قوله - تعالى -: ﴿إِنَّكَ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٨]. و «الْعَاقِبَةُ» لم تقرأ - فيما علمت - إلا مرفوعة.

* * *

[بِسْمِ اللَّهِ]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْأَحْقَافِ

اختلفوا في قوله -جل وعز-: ﴿يُولَدِيهِ إِحْسَنًا﴾ [١٥] و ﴿حُسْنًا﴾:

فقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿إِحْسَنًا﴾ بـالف.

وقرأ الباقون: ﴿حُسْنًا﴾ بغير ألف^(١).

قال أبو علي: الباء في^(٢) قوله: ﴿يُولَدِيهِ﴾ يجوز أن تتعلق بـ ﴿وَوَصَّيْنَا﴾؛ بدلالة

قوله: ﴿ذَلِكَمُ وَمَنْكُمْ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٥١].

ويجوز أن تتعلق^(٣) بالإحسان؛ يدل على ذلك قوله: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي

مِنَ السِّجْنِ﴾ [يوسف: ١٠٠].

ولا يجوز أن تتعلق الباء في الآية بالإحسان؛ لِتَقْدِيمِهَا عَلَى الموصول، ولكن

يجوز أن تتعلق بمضمر يفسره الإحسان؛ كما جاز ذلك في الفعل في نحو:

﴿وَكَاثُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠].

ومثل ذلك: [من الرجز]

كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا^(٤)

في قول من لم يُعْلَفْ بالجزاء؛ ألا تَرَى أَنَّ الْجَزَاءَ يَتَعَلَّقُ بِالْبَاءِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ: ﴿إِنِّي

جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا﴾ [المؤمنون: ١١١]، ولكن في قول من علقه بمضمر بينه:

«أَنْ أُجْلَدَا».

والإحسان خلاف الإساءة، والحُسْنُ خلاف القُبْحِ.

ومن^(٥) قال: ﴿إِحْسَنًا﴾ كان انتصابه على المصدر؛ وذلك أن معنى قوله:

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩١)، الإعراب للنحاس (١٥٠/٣)، الإملاء للعكبري (٢/

١٢٦)، البحر المحيط (٦٠/٨)، التبيان للطوسي (٢٧١/٩)، التيسير للداني (١٩٩)،

تفسير الطبري (١١/٢٦)، تفسير القرطبي (١٩٢/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٦)،

الحجة لأبي زرع (٦٦٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٦)، الغيث للصفاسي (٣٥١)،

الكشاف للزمخشري (٥٢٠/٣)، الكشف للقيسي (٢٧١/٢)، المجمع للطبرسي (٨٤/٩)،

المعاني للفراء (٥٢/٣)، تفسير الرازي (١٤/٢٨)، النشر لابن الجزري (٣٧٣/٢).

(٢) في ب: من.

(٣) في ب: يتعلق.

(٤) تقدم.

(٥) في أ: فمن.

﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ﴾: أمرناه بالإحسان، أى: لِيَأْتِ^(١) الْإِحْسَانَ إِلَيْهِمَا دُونَ الْإِسَاءَةِ.

ولا يجوز أن يكون انتصابه بـ «وصينا»؛ لأن «وصينا» قد استوفى مفعوليه اللَّذَيْنِ^(٢) أَحَدُهُمَا مَنْصُوبٌ، وَالْآخَرُ الْمُتَعَلِّقُ بِالْبَاءِ، وَحِجَّتُهُ قَوْلُهُ -تَعَالَى- فِي الْأَنْعَامِ: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الأنعام: ١٥١].

وَمَنْ قَالَ: ﴿بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾ فَمَعْنَاهُ: لِيَأْتِ فِي أَمْرِهِمَا أَمْرًا ذَا حُسْنٍ، أَى: لِيَأْتِ الْحُسْنَ فِي أَمْرِهِمَا دُونَ الْقَبِيحِ، وَحِجَّتُهُ: مَا فِي «الْعَنْكَبُوتِ»: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾ [٨].

اختلفوا في الياء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿لِيُنْذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَيَشْرِي﴾ [١٢]:

فقرأ ابن كثير -فيما قرأت على قبل- وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿لِيُنْذِرَ﴾ بالياء. وقرأ نافع وابن عامر: ﴿لِيُنْذِرَ﴾ بالتاء. وأخبرني إسحاق بن [أحمد] الخُزَاعِي عن ابن فُلَيْحٍ عن أصحابه عن [ابن] كثير: ﴿لِيُنْذِرَ﴾ بالتاء^(٣).

قال أبو علي: حجة التاء: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ مَنِ يَخْشَهَا﴾ [النازعات: ٤٥]، و: ﴿أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، و: ﴿إِنَّمَا أَنْذَرُكُمْ بِالْوَحْيِ﴾ [الأنبياء: ٤٥]، و: ﴿لِيُنْذِرَ بِهِ وَيُذَكِّرَ﴾ [الأعراف: ٢].

وحجة الياء: قوله: ﴿لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّنْ لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢]، وقد تقدم ذكر «الْكِتَابِ»، فأسند^(٤) الْإِنْذَارَ إِلَى «الْكِتَابِ»، كَمَا أُسْنِدَ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ.

(١) فى أ، ب: لِيَأْتِ.

(٢) فى ب: الَّذَيْنِ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩١)، الإعراب للنحاس (١٤٨/٣)، البحر المحيط (٥٩/٨)، التبيان للطوسى (٢٧١/٩)، التيسير للدانى (١٩٩)، تفسير الطبرى (١٠/٢٦)، تفسير القرطبى (١٩١/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٦)، الحجة لأبى زرة (٦٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٦)، الغيث للصفاقسى (٣٥١)، الكشف للزمخشرى (٥٢٠/٣)، الكشف للقيسى (٢٧١/٢)، المجمع للطبرسى (٨٢/٩)، تفسير الرازى (١٢/٢٨)، النشر لابن الجزرى (٣٧٢/٢).

(٤) فى أ: أسنده.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿كَرَهَا﴾، و: ﴿كَزَهَا﴾ [١٥] [بفتح الكاف] ^(١).
 وقرأ الباقون: ﴿كُزَهَا﴾، و: ﴿كُرَهَا﴾ بضم الكاف في الحرفين ^(٢).
 قال أبو علي: الكَرَه: كَأَنَّهُ المَصْدَر، والكُرَه: الاسم، كَأَنَّهُ الشَّيْء المَكْرُوه.
 وقال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦] فهذا بالضم، وقال:
 ﴿أَنْ تَرِثُوا الْمَسَاءَ كَرَهَا﴾ [النساء: ١٩] فهذا في موضع حال.

ولم يُقْرَأ - زعموا - بغير الفتح؛ فعلى هذا: ما كان مصدرًا أو في موضع الحال
 الفتح فيه أحسن، وما كان اسمًا نحو: ذهب به على كُرِه، كان الضم فيه أحسن.
 وقد قيل: إنهما لغتان؛ فمن ذهب إلى ذلك جعلهما مثل: الشَّرْب والشُّرْب،
 والضَّعْف والضُّعْف، والفَقْر والفُقْر. ومن غير المصادر: الدَّف والدُّف، والشَّهْد
 والشُّهْد.

اختلفوا في الياء والنون من قوله - سبحانه -: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ نَقَبَلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا
 وَنَجَّوْهُ عَنْ سَخَاتِهِمْ﴾ [١٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم - في رواية أبي بكر - وأبو عمرو وابن عامر:
 ﴿يَتَقَبَّلُ... وَيُنَجِّوْهُ﴾ بالياء جميعًا.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿نَقَبَلُ... وَنَجَّوْهُ﴾ بالنون جميعًا.

[وقرأ] ^(٣) حفص عن عاصم: بالنون جميعًا مثل حمزة فيهما ^(٤).

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿يَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ﴾: أن الفعل وإن كان مبنيًا للمفعول

(١) في أ: نصبا.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩١)، الإعراب للنحاس (١٥٠/٣)، البحر المحيط (٦٠/٨)،
 التبيان للطوسي (٢٧١/٩)، التيسير للداني (١٩٩)، تفسير الطبري (١١/٢٦)، تفسير
 القرطبي (١٩٣/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٦)، الحجة لأبي زرع (٦٦٣)، السبعة لابن
 مجاهد (٥٩٦)، الغيث للصفاقسي (٣٥١)، الكشف للزمخشري (٥٢٠/٣)، الكشف
 للقيسي (٢٧٢/٢)، المجمع للطبرسي (٨٤/٩)، تفسير الرازي (١٢/٢٨)، النشر لابن
 الجزري (٢٤٨/٢).

(٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩١)، البحر المحيط (٦١/٨)، التبيان للطوسي (٢٧٤/٩)،
 التيسير للداني (١٩٩)، تفسير الطبري (١٣/٢٦)، تفسير القرطبي (١٩٦/١٦)، الحجة
 لابن خالويه (٣٢٧)، الحجة لأبي زرع (٦٦٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٧)، الغيث
 للصفاقسي (٣٥١)، الكشف للزمخشري (٥٢١/٣)، الكشف للقيسي (٢٧٢/٢)، المجمع
 للطبرسي (٨٦/٩)، المعاني للفراء (٥٣/٣)، النشر لابن الجزري (٣٧٣/٢).

فمعلوم أنه لله - تعالى - كما جاء في الأخرى: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧]، و: ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَاءَ﴾ [إبراهيم: ٤٠].

ونحو هذا الفعل الذى هو الله - سبحانه - ولم يكن لغيره، كان بناؤه للمفعول - فى العلم بالفاعل - كبنائه للفاعل، كقوله - تعالى -: ﴿إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، والفعل معلوم أنه لله - سبحانه - وإن بنى للمفعول.

ألا ترى أنه جاء فى الأخرى: ﴿وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ؟﴾! [آل عمران: ١٣٥] ف «يَغْفِرُ» و «يُغْفَرُ» فى هذا يفهم من كل واحد منهما ما يفهم من الآخر، وعلى هذا جاء: ﴿فَنُقْبِلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُنْقَبَلْ مِنَ الْآخَرِ﴾ [المائدة: ٢٧]، ثم جاء: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾، وكذلك: ﴿يَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ﴾ [الأحقاف: ١٦].

وحجة من قال: ﴿نُقْبِلُ﴾، و: ﴿وَنَجَاوُزُ﴾ بالنون، أنه قد تقدم الكلام: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ﴾، وكلاهما حسن.

ألا ترى أنه قد قال: ﴿فَنُقْبِلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُنْقَبَلْ مِنَ الْآخَرِ﴾، [و] قال: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾!؟

وقرأ نافع، وحفص عن عاصم: ﴿أَفِ لَكُمْ﴾ [١٧] خفض منون.

وقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿أَفْ لَكُمْ﴾ نصب^(١) غير منون.

وقرأ أبو عمرو وعاصم فى -رواية أبى بكر- وحزمة والكسائى: ﴿أَفْ لَكُمْ﴾ خفض غير منون^(٢).

قال أبو على: مَنْ نَوَّنَ فقال: ﴿أَفِ﴾ جعله نكرة، مثل: «عَاقٍ» و «صَهٍ» ونحو ذلك من الأصوات، فهذا^(٣) التنوين فى الصوت دليل التكرير.

ومن لم ينون جعله معرفة كأنه فى المعنى: الصوت الذى يعرف، وكل واحد من الكسر والفتح إنما هو لالتقاء الساكنين، فأما التنوين فدليل التكرير^(٤)، وحذفه دليل

(١) فى ب: خفض.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٢)، التيسير للدانى (١٣٩)، تفسير القرطبى (١٦/١٩٧)، الحجة لابن خالويه (٢١٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٧)، الغيث للصفاقسى (٣٥١)، الكشاف للزمخشري (٣/٥٢٢)، الكشف للقيسى (٢/٤٤)، تفسير الرازى (٢٨/٢٣)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٠٦، ٣٠٧).

(٣) فى أ: وهذا.

(٤) فى ب: للنكرة.

التعريف، وقد تَقَدَّمَ ذكر ذلك.

اختلفوا فى النون والياء من قوله -سبحانه-: ﴿وَلْيُؤَقِّبَهُمْ أَعْمَلُهُمْ﴾ [١٩]:

فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو: ﴿وَلْيُؤَقِّبَهُمْ﴾ بالياء.

وقرأ الباقر: ﴿وَلْيُؤَقِّبَهُمْ﴾ بالنون^(١).

قال أبو على: حجة الياء: أنه قد تقدم: ﴿وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ اللَّهَ﴾، والنون [فى

معنى]^(٢) الياء، ومثله قوله -سبحانه-: ﴿سُبْحَنَ الَّذِى أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ ثم جاء:

﴿لَنُرِيَهُ مِنْ أَيْنَأْتَنَّا﴾ [الإسراء: ١].

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -سبحانه-: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يَرَى إِلَّا مَسَكِنَهُمْ﴾،

ورفع النون من^(٣): ﴿مَسَكِنَهُمْ﴾ [٢٥] ونصبها:

فقرأ حمزة وعاصم: ﴿لَا يَرَى إِلَّا مَسَكِنَهُمْ﴾ برفع النون والياء.

وقرأ الباقر: ﴿لَا تَرَى﴾ بالتاء، ﴿إِلَّا مَسَاكِنَهُمْ﴾ بنصب النون^(٤).

قال أبو على: تذكير الفعل فى قراءة عاصم وحمزة: ﴿لَا يَرَى إِلَّا مَسَكِنَهُمْ﴾

حسن، وهو أحسن من إلحاق علامة التأنيث الفعل؛ من أجل جمع المساكن؛ وذلك

أنهم حَمَلُوا الكلام فى هذا الباب على المعنى، فقالوا: ما قام إلا هُنْدٌ، ولم يقولوا:

ما قامت؛ لَمَّا كان المعنى: ما قام أحد، حملوه^(٥) على هذا المعنى، وإن كان

المؤنث يرتفع بهذا الفعل، والتأنيث فيه لم يَجِئْ إلا فى شذوذ وضرورة^(٦).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٢)، البحر المحيط (٦٢/٨)، التبيان للطوسى (٢٧٤/٩)،

التيسير للدانى (١٩٩)، تفسير القرطبي (١٩٩/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٧)، الحجة

لأبى زرة (٦٦٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٨)، الغيث للصفاقسى (٣٥١)، الكشف

للزمخشري (٥٢٣/٣)، الكشف للقيسى (٢٧٢/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٧٣/٢).

(٢) فى ب: فى المعنى مثل.

(٣) زاد فى أ: قوله.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٢)، الإعراب للنحاس (١٥٧/٣)، الإملاء للعكبرى (٢/

١٢٦)، البحر المحيط (٦٥/٨)، التبيان للطوسى (٢٧٩/٩)، تفسير القرطبي (٢٠٦/١٦)،

الحجة لابن خالويه (٣٢٧)، الكشف للزمخشري (٥٢٤/٣)، المجموع للطبرسى (٨٩/٩)،

المحتسب لابن جنى (٢٦٥/٢)، المعانى للفراء (٥٥/٣)، تفسير الرازى (٢٨/٢٨).

(٥) فى أ: حملوا.

(٦) زاد فى أ: فيما حكاه الأخفش.

فمن ذلك قوله: [من الطويل]

بَرَى النَّحْزُ وَالْأَجْرَالُ مَا فِي غُرُوضِهَا فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ^(١)

وقال: [من البسيط]

كَأَنَّهُ جَمَلٌ وَهْمٌ وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا النَّحِيزَةُ وَالْأَلْوَاخُ وَالْعَصْبُ^(٢)

فيما حكاه أبو الحسن، والحمل على المعنى كثير، من ذلك قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَتَّخِذْ لَهُمْ بَدَلًا﴾ [الأحقاف: ٣٣] فأدخل الباء؛ لَمَّا كَانَ الْمَعْنَى^(٣): أو ليس الذى خلق السموات والأرض بقادر؟! ومثل ذلك فى الحمل على المعنى: [من الكامل]

بَادَتْ وَغَيْرَ آيَهُنَّ مَعَ الْبَلَى إِلَّا زَوَاكِدَ جَمْرُهُنَّ هَبَاءُ^(٤)

ثم قال: [من الكامل]

وَمُشَجَّجٌ أَمَّا سَوَاءٌ قَدْ أَلِهَ^(٥)

لما كان: «غَيْرَ آيَهُنَّ مَعَ الْبَلَى إِلَّا زَوَاكِدَ» معناه: بِهَا زَوَاكِدُ - حمل «مُشَجَّجٌ» على ذلك. وكذلك قوله: - سبحانه - : ﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكُأْسٍ مِنْ مَعِينٍ﴾^(٦) ثم قال: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [الواقعة: ٢٢] لَمَّا كَانَ: يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَذَا، معناه: لهم فيها كذا.

وقالوا: إِنَّ أَحَدًا لَا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ، فأدخل «أَحَدًا» فى الواجب؛ لما كان معنى الكلام النفى. ومثله قبل دخول «إِنَّ» قوله: [من الطويل]

إِذْ أَحَدٌ لَمْ تَنْطِقِ الشَّفَتَانِ^(٧)

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) فى أ: معنى.

(٤) تقدم.

(٥) تقدم.

(٦) هذه آية من «الصفات» وليس فيها: «وَحُورٌ عِينٌ»، ولعل المصنف التبس عليه الأمر فذكر آية «الصفات» بدلا من آية «الواقعة».

والصواب: «يطوف عليهم ولدان مخلدون...» و«وَحُورٌ عِينٌ» [الواقعة: ١٧، ٢٢].

(٧) عجز بيت، وصدره:

ولو سئلت عنى النوار وقومها
.....

والبيت للفرزدق فى ديوانه (٢/ ٣٣٠)، واللسان (ظرب)، والتنبيه والإيضاح (١/ ١١٣).

ويروى: عجزه: «إِذْ لَمْ تَوَارِ النَّاجِذِ الشَّفَتَانِ».

فإنما دخل «إِنَّ» على هذا، ودخولها يدل على أنه رفَعَهُ بالابتداء دون الفعل الذى يفسره «لم تنطق». وهذا الضرب كثير، وإنما ينكره من لا بصر له بهذا الشأن.
ومن قرأ: ﴿لَا تَرَىٰ إِلَّا مَسَاكِينَهُمْ﴾ كان الفعل لك أيها المخاطب، و «المساكن» مفعول بها، و ﴿تَرَىٰ﴾ فى القراءتين جميعاً رؤية العين، المعنى: لا تشاهد^(١) شيئاً إلا مساكينهم؛ كأنها قد زالت عما كانت عليه من كثرة الناس بها وما يتبعهم مما يَفْتَنُونَهُ.

قال:

وقرأ ابن كثير: ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ [٢٠] بهمزة مَطْوَلَةٍ.

وقرأ ابن عامر: ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ بهمزتين.

وقرأ نافع وعاصم وأبو عمرو وحمة والكسائي: ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ على الخبر^(٢).

قال أبو على: قول أحمد بهمزة مطولة، المعنى: بهمزتين: الأولى محققة، والثانية مخففة بَيْنَ بَيْنَ.

حجة الاستفهام: أنه قد جاء هذا النحو بالاستفهام نحو: ﴿أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ﴾

[الأحقاف: ٣٤]، وقال: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦].

وحجة الخبر: أن الاستفهام تقرير؛ فهو مثل الخبر.

ألا ترى أن التقرير لا يُجاب بالفاء كما يجاب بها إذا لم يكن تقريراً؟! فكأنهم يُؤَبِّخُونَ بهذا الذى يخبرون به ويُكْتَوْنَ. والمعنى فى القراءتين: يقال لهم هذا، فحذف القول كما حذف فى نحو قوله -تعالى-: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦].

* * *

(١) فى ب: يشاهد.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٢)، البحر المحيط (٦٣/٨)، التبيان للطوسى (٢٧٤/٩)، تفسير الطبرى (١٥/٢٦)، تفسير القرطبى (١٩٩/١٦)، الحجة لأبى زرعة (٦٦٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٨)، الغيث للصفاقسى (٣٥١)، الكشف للزمخشري (٥٢٣/٣)، الكشف للقيسى (٢٧٣/٢)، المجمع للطبرسى (٨٦/٩)، النشر لابن الجزرى (٣٦٦/١).

[بِسْمِ اللَّهِ]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ

قال:

قرأ أبو عمرو وحده: ﴿وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [٤] بضم القاف وكسر التاء، وكذلك رَوَى حفص عن عاصم.

وقرأ الباقر، وأبو بكر عن عاصم: ﴿وَالَّذِينَ قَاتَلُوا﴾ بالألف^(١).

قال أبو علي: ﴿وَالَّذِينَ قَاتَلُوا﴾ أعم من ﴿قُتِلُوا﴾؛ ألا ترى أن الذي قاتل ولم يُقْتَل، لن^(٢) يَضِلَّ عمله، كما أن الذي قُتِلَ كذلك؟! فإذا كان «قاتلوا» يشمل القُتيلين، وقد حَصَلَ للمقاتل الثوابُ في قتاله، كما حصل للمقتول - كان لعمومه أولى.

ومن قال: ﴿قُتِلُوا﴾ حَصَرَ ذلك على المقتولين، وله أن يقول: إِنَّ المقتول لا يُقْتَلُ حتى يكون منه مُقَاتِلَةٌ في أكثر الأمر، وإذا كان كذلك فقد حصل في ﴿قُتِلُوا﴾ ما في «قاتلوا».

قال:

قرأ ابن كثير وحده: ﴿مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ﴾ [١٥] مقصور على وزن «فَعِلٍ»، وفي كتابهم: مفتوحة الألف لم يذكروا مدًا ولا غيره^(٣).

قال أبو زيد: تقول: آسَنَ الماء، يَأْسُنُ، أَسْنَا: إذا تَغَيَّرَ، وآسِنَ الرجل، يَأْسُنُ، أَسْنَا: إذا غَشِيَ عليه من ريح خبيثة، وربما مات منها.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٣)، الإعراب للنحاس (١٦٨/٣)، البحر المحيط (٧٥/٨)، التبيان للطوسي (٢٨٧/٩)، التيسير للداني (٢٠٠)، تفسير الطبري (٢٨/٢٦)، تفسير القرطبي (٢٣٠/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٨)، الحجة لأبي زرع (٦٦٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٠)، الغيث للصفاسي (٣٥٣)، الكشف للزمخشري (٥٣١/٣)، الكشف للقيسي (٢٧٦/٢)، المجمع للطبرسي (٩٦/٩)، تفسير الرازي (٤٦/٢٨)، النشر لابن الجزري (٣٧٤/٢).

(٢) في أ: لم.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٣)، التبيان للطوسي (٢٩٣/٩)، التيسير للداني (٢٠٠)، تفسير القرطبي (٢٣٦/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٨)، الحجة لأبي زرع (٦٦٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٠)، الغيث للصفاسي (٣٥٤)، الكشف للزمخشري (٥٣٤/٣)، الكشف للقيسي (٢٧٧/٢)، المجمع للطبرسي (٩٩/٩)، النشر لابن الجزري (٣٧٤/٢).

وأنشد: [من البسيط]

التَّارِكُ الْقِرْنَ مُضْفَرًا أَنَامِلُهُ يَمِيلُ فِي الرُّمَحِ مِيلَ الْمَائِحِ الْأَسِنِ^(١)
وقال أبو عبيدة: الْأَسِنُ: المتغيّرُ الريح.

حجة ابن كثير في قراءته: ﴿أَسِنٍ﴾ على: «فَعِلٍ» - أن اسم الفاعل من «فَعِلَ يَفْعَلُ» على «فَعِلٍ»، وقد ثبت ذلك - مع كثرته وفشوّه - مما حكاه أبو زيد، ومن حجته: أنهم زعموا أنه كان في المصحف أو بعض المصاحف: ﴿مِنْ مَاءٍ غَيْرِ يَسِينٍ﴾ بالياء، وهذا إنما هو على تخفيف الهمزة، وهو في المنفصل نظير «مِير» و «ذَيْبٍ» في المتصل.

قال أبو الحسن: «أَسِنٌ» لغة، «وَفَعِلٌ» إنما هو^(٢) للحال التي يكون عليها.
وأما مَنْ قال: ﴿غَيْرِ أَسِنٍ﴾ على: «فاعل»، فإنما يريد أن ذلك لا يصير إليه فيما يُسْتَقْبَلُ؛ فهو من باب: بَعِيرُكَ صَائِدٌ غَدًا.
قال:

قرأ ابن كثير وحده: ﴿مَاذَا قَالَ أَنِفًا﴾ [١٦] قَصْرًا فيما أخبرني به مُضَرُّ بْنُ مُحَمَّدٍ عن الْبَزْزِيِّ.

وقرأت على قبل: ﴿ءَانِفًا﴾ ممدودًا، وكذلك قرأ الباقر: ﴿ءَانِفًا﴾ ممدودًا أيضًا^(٣).

قال أبو زيد: ائْتَنَفْتُ الكلامَ ائْتِنَافًا، وابتدأته ابتداءً، وهما واحد.

وأنشد أبو زيد: [من الوافر]

وَجَدْنَا آلَ مَرَّةٍ حِينَ خِفْنَا جَرِيرَتَنَا هُمْ الْأَنْفَ الْكِرَامَا
وَيَسْرُحُ جَارُهُمْ مِنْ حَيْثُ أَمْسَى كَأَنَّ عَلَيْهِ مُؤْتِنًا حَرَامَا^(٤)

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص (١٢١)، واللسان (أسن)، وتهذيب اللغة (٨٤/١٣)، وجمهرة اللغة ص (١٠٩١)، وكتاب العين (٣٠٧/٧)، والتاج (أسن). ويروى: «يفادر» بدلًا من «التارك».

(٢) في أ: هي.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٣، ٣٩٤)، البحر المحيط (٧٩/٨)، التبيان للطوسي (٩/٢٩٥)، التيسير للداني (٢٠٠)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٠)، الغيث للصفاقسي (٣٥٤)، الكشف للزمخشري (٥٣٤/٣)، المجمع للطبرسي (١٠١/٩)، النشر لابن الجزري (٣٧٤/٢).

(٤) البيتان لرجل من بكر بن وائل في نوادر أبي زيد ص (١٥٣).

قال السكرى: الأَنْفُ: الذين يأنفون من احتمال الضَّيم.
قال^(١) أبو على: فإذا كان كذا فقد جمع «فَعِلًا» على «فُعِلٍ»؛ لَأَنَّ واحد «أَنْفٌ»: «أَنْفٌ».

بدلالة قول الشاعر: [من الوافر]
وَحَمَّالُ الْمَيْسِنِ إِذَا أَلَمْتُ بِنَا الْحَدَثَانُ وَالْأَنْفُ النَّصُورُ^(٢)
شَبَّهَ الصِّفَةَ بِالْأَسْمِ؛ فَكَسَّرَهَا تَكْسِيرَهُ. وقد قالوا في جمع نَمِرٍ: نُمُر.
أنشد سيبويه: [من الرجز]
فِيهِ عَيَائِلُ أَسْوَدٍ وَنُمُرُ^(٣)

وليس «الأَنْفُ» و «الأَنْفُ» في البيتين مما في الآية في شيء؛ لأن ما في الشعر من الأَنْفَةِ، وما في الآية من الابتداء، ولم نسمع «أَنْفٌ» في معنى: ابتداء، وإن كان القياس يوجبه. وقد يجيء اسم الفاعل على ما لم يُسْتَعْمَلْ من الفعل نحو: فقير، جاء على «فَقَّرَ»، والمستعمل: افتقر، وكذلك شديد، والمستعمل: اشتد؛ فكذلك قوله: ﴿ءَانْفًا﴾، المستعمل: اتنف.
فأما قوله: [من الرجز]

... كَأَنَّ عَلَيْهِ مُؤْتَنَفًا حَرَامًا^(٤) ...
فالمعنى: كأن عليه حرمة شهر مؤتنف حرام، فحذَفَ المضاف، وأقام الصفة مُقَامَ الموصوف؛ فالتقدير: أَنَّ جَارَهُمْ لِعِزِّهِمْ وَمَنْعَتِهِمْ لَا يُهَاجُ وَلَا يُضَامُ؛ فهو كأنه في حرمة شهر حرام. وكانوا لَا يُهَيِّجُونَ أَحَدًا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ؛ وَمِنْ ثَمَّ سُمِّيَ رَجَبٌ: مُنْصِلَ الْأَسِنَّةِ وَالشَّهْرِ الْأَصَمِّ، أَيْ: لَا يُسْمَعُ فِيهِ قَعْقَعَةُ السِّلَاحِ.
فأما قوله: [من الوافر]

(١) في أ: فقال.
(٢) البيت بلا نسبة في الإنصاف (٧٦٦/٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٣٤٧)، واللسان (حدث)، والتاج (حدث)، وتهذيب اللغة (٤٠٥/٤)، والمخصص (٨٢/١٦).
(٣) الرجز لحكيم بن معية في شرح أبيات سيبويه (٣٩٧/٢)، واللسان (نمر)، والمقاصد النحوية (٥٨٦/٤)، وبلا نسبة في الكتاب (٥٧٤/٣)، وشرح المفصل (١٨/٥)، وشرح التصريح (٣١٠/٢)، واللسان (عيد)، والمقتضب (٢٠٣/٢).
(٤) تقدم.

... وَيَأْكُلُ جَارُهُمْ أَنْفَ الْقِصَاعِ^(١) ...

فإنه يريد أنهم يؤثرون ضيقهم بأفضل الطعام وخيره، فَيُطْعِمُونَهُ أَوَّلَهُ لَا الْبَقَايَا وما أتى على نَقَاوَتِهِ، فهذا جمع على «أنف» مثل: بازل وبُزْل، وقاتل وقُتِل، وإذا كان كذلك قَوَى قراءة مَنْ قَرَأَ: ﴿مَاذَا قَالَ أِنْفًا﴾.

فأما ما رَوَى عن ابن كثير من قوله: ﴿أِنْفًا﴾، فيجوز أن يكون توهمه مثل: حَاذِرٍ وحَذِرٍ، وفَاكِه وفَكِه، والوجه الرواية الأخرى: ﴿أِنْفًا﴾ بالمد كما قرأ عامةُهم. قال:

وقرأ أبو عمرو: ﴿وَأَمْلَى لَهُمْ﴾ [٢٥] بضم الألف وكسر اللام وفتح الياء. و [قرأ]^(٢) الباكون: ﴿وَأَمْلَى لَهُمْ﴾ بفتح الألف واللام^(٣).

قال أبو علي: [قالوا]: انتظرتُه مَلِيًّا من الدهر، أى: مُتَسَعًّا منه؛ فهو صفة استعمل استعمالَ الأسماء. وقالوا: تَمَلَّيْتُ حَبِيًّا، أى: عِشْتُ معه مَلًا ومَلِيًّا من الدهر.

قال التوزي: مَلَاوَة، وَمَلَاوَة، وَالْمَلَا: المتسع من الأرض. قال: [من الطويل]

أَلَا غَيَّانِي وَازْفَعَا الصُّنُوتَ بِالْمَلَا ... وقال آخر: [من الطويل]

(١) عجز بيت للحطيفة، وصدره:

ويحرم سير جارتهم عليهم

ينظر: ديوانه ص (٢٠٢)، واللسان (أنف)، وأساس البلاغة (أنف)، والتاج (سرر)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص (٨٨٦).

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٤)، الإعراب للنحاس (١٧٨/٣)، الإملاء للعكبري (٢/ ١٢٧)، البحر المحيط (٨٣/٨)، التبيان للطوسي (٢٩٩/٩)، التيسير للداني (٢٠١)، تفسير الطبري (٣٧/٢٦)، تفسير القرطبي (٢٤٩/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٨)، الحجة لأبي زرة (٦٦٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٠)، الغيث للصفاقسي (٣٥٥)، الكشف للزمخشري (٥٣٧/٣)، الكشف للقيسي (٢٧٧/٢)، المجمع للطبرسي (١٠٣/٩)، المعاني للفراء (٦٣/٣)، تفسير الرازي (٦٦/٢٨)، النشر لابن الجزري (٣٧٤/٢).

(٤) صدر بيت، وعجزه:

..... فإن الملا عندى يزيد المدى بعدا

وهو بلا نسبة في اللسان (ملا)، وتهذيب اللغة (٤٠٥/١٥)، والتاج (ملا).

.... وَأَنْضُو الْمَلَا بِالشَّاجِبِ الْمُتَشَلِّشِلِ^(١)

وقالوا: المَلَوَانِ، يريدون بهما تَكَرَّرَ الليل والنهار، وكَثُرَ تردُّهُمَا، وطول مدتهما.

قال: [من الطويل]

نَهَارٌ وَلَيْلٌ ذَاتِمٌ مَلَوَاهُمَا عَلَى كُلِّ حَالِ الْمَرْءِ يَخْتَلِفَانِ^(٢)
فلو كانا الليل والنهار لم يُضَافَا إلى ضميرهما؛ من حيث لا يضاف الشيء إلى نفسه، ولكن كأنه يراد تكرر الدهر واتساعه^(٣) بهما.

والمَلَاءَةُ^(٤): الهمزة فيها منقلبة عن حَرْفِ لَيْنٍ؛ بدلالة سقوطها في التحقير، رُويَا في تحقيرها: مُلَيَّتَيْنِ^(٥)، ولو كانت الهمزة لَامًا لم تَسْقُطْ، ويشبه أن يكون لزيادة عَرَضُهَا على [عَرَضِ] الشَّقَّةِ^(٦).

والضمير في ﴿وَأَمَلَى لَهُمْ﴾ لاسم الله - سبحانه - كما قال في أخرى: ﴿وَأَمَلَى لَهُمْ إِنَّتَ كِيدِي مَيِّنٌ﴾ [الأعراف: ١٨٣]، و: ﴿أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨].

فأما قراءة ابن عمرو: ﴿وَأَمَلَى لَهُمْ﴾ فبناء الفعل للمفعول به حَسَنٌ في هذا الموضع؛ للعلم بأنه لا يُؤَخَّرُ أَحَدٌ مُدَّةَ أَحَدٍ، ولا يوسع له فيها إلا الله، سبحانه. قال أبو الحسن: هي حَسَنَةٌ في المعنى.

وليس ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر: [من الطويل]

فَأَلَيْتُ لَا أَشْرِيهِ حَتَّى يَمْلَنِي بِشَيْءٍ وَلَا أَمْلَأُهُ حَتَّى يُفَارِقَا^(٧)

(١) عجز بيت لتأبط شرا، وصدرة:

ولكننى أروى من الخمر هامتى

ينظر: ديوانه ص (١٧٩)، واللسان (شحب)، والتاج (شحب)، وديوان الأدب (٥)

٧٦)، وتهذيب اللغة (٢٩٥/١٢)، وبلا نسبة في المخصص (١١٣/١٥، ١٣٣/١٥).

(٢) البيت بلا نسبة في اللسان (ملا)، المخصص (١٣٣/١٥)، والتاج (ملا).

(٣) فى أ: والساعة.

(٤) فى ب: ملاء.

(٥) فى ب: مليون.

(٦) سقط فى ب.

(٧) تقدم.

من هذا الباب؛ ولكن: لا أَمَلَهُ: لا أَمَلَهُ: فُأَبْدِلَ^(١) من التضعيف حرفُ العلة، كما أُبْدِلَ في قوله: ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّهَا﴾ [الشمس: ١٠] ونحو ذلك مما يكثر. وكذلك قوله - سبحانه -: ﴿فَهِىَ تَمَلَّى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ هو بدل من التضعيف.

وفى موضع آخر: ﴿أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَذَلِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وليس من هذا الباب قولهم: رجل مَلِيٌّ؛ إنما هو على تخفيف الهمزة، والهمزة الأصل.

قالوا: مَلَأُوا [الرجل]^(٢) مَلَاءَةً: إذا أيسر. ومن هذا اللفظ: مَلَأْتُ الْإِنَاءَ مَلَأًا، ومنه أيضًا: رجل مملوء - للمزكوم - وبه مَلَأَةٌ.

اختلفوا فى كسر الألف وفتحها من قوله - سبحانه -: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ﴾ [٢٦]:

فقرأ حمزة والكسائي، وحفص [عن عاصم]^(٣): ﴿إِسْرَارَهُمْ﴾ بكسر الألف.

وقرأ الباقر، وأبو بكر عن عاصم: ﴿أَسْرَارَهُمْ﴾ بفتح الألف^(٤).

قال أبو على: حجة من قال: ﴿إِسْرَارَهُمْ﴾ أنه لما كان مصدرًا أفرد، ولم يجمع،

ويقوى الأفراد قوله - تعالى -: ﴿الَّذِينَ يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾

[التوبة: ٧٨]؛ فكما أفرد «السِر» ولم يجمع كذلك قال: ﴿إِسْرَارَهُمْ﴾ والدليل على

الإسرار قوله - سبحانه -: ﴿يَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [النحل: ٢٣]،

و: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ [النمل: ٢٥].

ومن قال: ﴿أَسْرَارَهُمْ﴾ ففتح الهمزة جعله جَمْعَ «سِرٍّ»؛ كقولهم: عِذْلٌ وَأَعْدَالٌ،

(١) فى أ: وأبدل.

(٢) سقط فى ب.

(٣) سقط فى أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٤)، الإعراب للنحاس (١٧٩/٣)، البحر المحيط (٨٣/٨)،

التيان للطوسى (٣٠٢/٩)، التيسير للدانى (٢٠١)، تفسير الطبرى (٣٨/٢٦)، تفسير

القرطبى (٢٥٠/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٩)، الحجة لأبى زرع (٦٦٩)، السبعة لابن

مجاهد (٦٠١)، الغيث للصفاقسى (٣٥٥)، الكشاف للزمخشري (٥٣٧/٣)، الكشف

للقيسى (٢٧٧/٢)، المجمع للطبرسى (١٠٥/٩)، المعانى للفراء (٦٣/٣)، تفسير الرازى

(٦٨/٢٨)، النشر لابن الجزرى (٣٧٤/٢).

وكانه جمع؛ لاختلاف ضروب السر، وجميع الأجناس يحسن جمعها مع الاختلاف، وجاء «سرهم» فى قوله: ﴿يَعْلَمُ سِرَّهُمْ﴾ [التوبة: ٧٨] على ما عليه معظم المصادر، وأنه يتناول جميع ضروبه؛ فأفرد مرة وجمع أخرى. وقد جمع فى غير هذا وأفرد، كقوله - تعالى -: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] والغيب الذى يؤمنون به ضُروب: كالبعث والنشور وإتيان الساعة؛ فأوقع «الغيب» على هذه الأشياء وغيرها.

وجمع - أيضاً - فى قوله - جل وعز -: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ عَلَّمَهُ الْغُيُوبِ﴾ [التوبة: ٧٨]؛ فكَذلك «السر» أفرد فى موضع، وجمع فى آخر. قال:

قرأ عاصم - فى رواية أبى بكر - : ﴿وَلِيَبْلُوكُمْ حَتَّى يَعْلَمَ ... وَيَبْلُوكَ﴾ [٣١] ثَلَاثَتُهُنَّ بِالْيَاءِ.

وقرأ الباقون، وحفص عن عاصم: ثلاثتهن بالنون^(١). قال أبو على: وَجْهُ قراءة عاصم: أن قبله: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ﴾ [٣٠]، واسم^(٢) الْعَيْنَةِ أقرب إليه من لفظ الجمع؛ فَحُمِلَ على الأقرب. ووجه^(٣) النون فى: ﴿وَلَيَبْلُوكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ﴾ أن قبله: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَأَمَرْنَا لَهَا فَفَعَلْنَا﴾ [٣٠]، فَمَا أن يكون جعل قوله - عز وجل -: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ﴾ [٣٠] كالاعتراض، وحمل الكلام على: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ﴾، أو يكون عاد إلى لفظ الجمع بعد لفظ الإفراد؛ فيكون كقوله - سبحانه -: ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [الإسراء: ٢] بعد قوله: ﴿سُبْحَنَ الَّذِى أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١]. قال:

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي، وحفص عن عاصم:

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٤)، البحر المحيط (٨٥/٨)، التبيان للطوسى (٣٠٤/٩)، التيسير للدانى (٢٠١)، تفسير الطبرى (٣٩/٢٦)، تفسير القرطبى (٢٥٤/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٩)، الحجة لأبى زرع (٦٧٠)، السبعة لابن مجاهد (٦٠١)، الغيث للصفاقسى (٣٥٥)، الكشف للزمخشرى (٥٣٨/٣)، الكشف للقيسى (٢٧٨/٢)، المجموع للطبرسى (١٠٦/٩)، النشر لابن الجزرى (٣٧٥/٢).

(٢) فى ب: فاسم.

(٣) فى ب: حجة.

﴿وَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ﴾ [٣٥] مفتوحة السين.

وقرأ عاصم - في رواية أبي بكر - وحمة: بكسر السين: ﴿السَّلَامُ﴾^(١). قال أبو علي: السَّلَام: الاستسلام، والسَّلَم من «أسلم»، كالعطاء من «أعطى»، والنبات من «أنبت».

قال - سبحانه -: ﴿ادْخُلُوا فِي السَّلَامِ كَافَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨]، ويجوز أن يكون السَّلَم في الإسلام يراد به الصلح، على أن يكون معنى «أسلم»: صار ذا سِلْم، وخرج من أن يكون حرباً للمسلمين. وفيه لغتان: السَّلْم والسَّلَم. وقال أبو إسحاق: والسَّلْم، أيضاً.

والسَّلْم الذى هو الصلح، يذكر ويؤنث: فمن التأنيث قوله - جل وعز -: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْعَلْ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١].

قال الشاعر: [من الوافر]

فَإِنَّ السَّلْمَ زَائِدَةٌ نَوَالًا وَإِنْ نَوَى الْمُحَارِبُ لَا تَثُوبُ^(٢)
وقالوا: سالمته مسالمة. ولم نعلم الفعل جاء منه على مثال «فعل».

قال: [من الطويل]

تَبَيَّنُ ضَلَاةُ الْحَزْبِ مِنَّا وَمِنْهُمْ إِذَا مَا التَّقَيْنَا وَالْمُسَالِمُ بَادِنُ^(٣)
المعنى: لا تدعوا إلى السلم، لا توادعوه ولا تتركوا قتالهم حتى يسلموا؛ لأنكم الأعلىون، فلا ضَعْفَ بكم فتدعوا إلى المودعة.

روى على بن نصر عن أبي عمرو: ﴿هَآئِثُمْ﴾ [٣٨] مقطوعة، ممدودة^(٤)، وقد ذَكَرَ ذلك في «آل عمران»، وهذا خلاف قراءة أبي عمرو.

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٥)، البحر المحيط (٨٥/٨)، التبيان للطوسي (٣٠٤/٩)، التيسير للداني (٢٠١)، الحجة لابن خالويه (٣٢٩)، الحجة لأبى زرع (٦٧٠)، السبعة لابن مجاهد (٦٠١)، الغيث للصفاسى (٣٥٥)، الكشف للزمخشري (٥٣٩/٣)، الكشف للقيسى (٢٧٩/٢)، النشر لابن الجزرى (٢٢٧/٢).

(٢) البيت لرجل من دوس فى شرح شواهد الإيضاح ص (٥٠٠).

(٣) تقدم.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٥)، الغيث للصفاسى (٣٥٥)، الكشف للقيسى (٣٤٦/١)، النشر لابن الجزرى (٤٠٠/١، ٤٠١).

[بِسْمِ اللَّهِ]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْفَتْحِ

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿لِيُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَيُعَزِّزُوهُ وَيُوقِرُوهُ وَيُسَبِّحُوهُ﴾ [٩] أربعتهن بالياء^(١).

وروى عُبَيْدٌ عن أَبِي عمرو بالتاء.

وقرأ الباقون: بالتاء.

قال أبو علي: حجة الياء: أنه لا يقال: لتؤمنوا بالله ورسوله، وهو الرسول؛ فإذا لم يسهل ذلك كانت القراءة بالياء: ليؤمنوا.

ومن قرأ بالتاء: فعلى قوله: قل لهم: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا... لِيُؤْمِنُوا بِاللَّهِ﴾. قال:

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿دَائِرَةُ السُّوءِ﴾ [٦] بضم السين.

وقرأ الباقون: ﴿دَائِرَةُ السَّوِّءِ﴾ بفتح السين^(٢).

قال أبو علي: من قال: ﴿عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوِّءِ﴾ ففتح؛ فالمعنى: عليهم دائرة السُّوءِ كما ظنوا ظن السُّوءِ.

وفي أخرى: ﴿وَوَضَعْنَاهُ ظَنًّا السَّوِّءِ﴾، وظنهم ظن السُّوءِ، هو ظنهم ﴿أَن لَّنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا﴾ [١٢]؛ فالتقدير: عليهم دائرة السُّوءِ؛ كما ظنوا ظن السُّوءِ.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٥)، الإعراب للنحاس (١٨٨/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٢٨)، البحر المحيط (٩١/٨)، التبيان للطوسي (٣١٥/٩)، التيسير للداني (٢٠١)، تفسير الطبري (٤٧/٢٦)، تفسير القرطبي (٢٦٦/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٩)، الحجة لأبي زرعة (٦٧١)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٣)، الغيث للصفاقسي (٣٥٥)، الكشف للزمخشري (٥٤٢/٣)، الكشف للقيسي (٢٨٠/٢)، المجمع للطبرسي (١١٢/٩)، النشر لابن الجزري (٣٧٥/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٥)، الإعراب للنحاس (١٨٧/٣)، البحر المحيط (٩١/٨)، التبيان للطوسي (٣١٥/٩)، التيسير للداني (١١٩)، تفسير الطبري (٤٦/٢٦)، تفسير القرطبي (٢٦٥/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٩)، الحجة لأبي زرعة (٦٧٠)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٣)، الغيث للصفاقسي (٣٥٥)، الكشف للزمخشري (٥٤٢/٣)، النشر لابن الجزري (٢٨٠/٢).

وَمَنْ^(١) قرأ: ﴿دَائِرَةُ السُّوءِ﴾؛ فَلأنَّهم ظنوا ظن السُّوءِ بالمسلمين، وأرادوه بهم؛ فقليل: عليهم دائرة السُّوء الذي أرادوه بالمسلمين، وتمنَّوهُ لهم، وكأنَّ الفتح أشدُّ مطابقة في اللفظ، وإنَّ كان المعنيان متقاربين.

وقال^(٢) أبو زيد: سَوَّأْتُ عليه ما صنع تَسْوِيئًا: إِذَا عِبْتُ عليه رأيه وعَمَلَه، فهذا يمكن أن يُتَأَوَّلَ لكل واحدة^(٣) من الكلمتين، وقد تَقَدَّمَ ذِكْرُ ذلك.

اختلفوا في الياء والنون من قوله -جل وعز-: ﴿فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا﴾ [١٠]:

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿فَسَيُؤْتِيهِ﴾ بالنون.

وروى أَبَانٌ عن عاصم: بالنون.

[وَرَوَى] عبيد عن هارونَ عن أبي عمرو: بالنون.

وعبيد عن أبي عمرو: بالياء.

وقرأ عاصم وأبو عمرو وحزمة والكسائي: بالياء^(٤).

قال أبو علي: حجة الياء: تَقَدَّمَ قوله -سبحانه-: ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَيَسْئُلْهُ﴾؛ على تَقَدُّمِ ذِكْرِ الْغَيْبَةِ.

وزعموا أن في حرف عبد الله: ﴿فَسَوْفَ يُؤْتِيهِ اللَّهُ﴾، فهذا يقوى الياء؛ فيكون الكلام بالياء من وجه واحد.

والنون: على الانصراف من الأفراد إلى لفظ الكثرة، وذلك كثير.

[قرأ] حفص عن عاصم: ﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ بضم الهاء.

[وقرأ] الباقون: ﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾، قال أحمد: وهو قياس رواية أبي بكر عن عاصم^(٥).

(١) في أ: قال.

(٢) في أ: قال: وقال.

(٣) في أ: من كل واحدة.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٥)، الإعراب للنحاس (١٨٨/٣)، التبيان للطوسي (٣١٧/٩)، التيسير للداني (١٤٤)، تفسير القرطبي (٢٦٨/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٩، ٣٣٠)، الحجة لأبي زرع (٦٧٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٣)، الغيث للصفاقسي (٣٥٥)، الكشف للقيسي (٢٨٠/٢، ٢٨١)، النشر لابن الجزري (٣٠٤/١، ٣٠٥).

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٥)، البحر المحيط (٩٢/٨)، التيسير للداني (٢٠١)، تفسير القرطبي (٢٦٨/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٩)، الحجة لأبي زرع (٦٧٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٣)، الغيث للصفاقسي (٣٥٥)، الكشف للزمخشري (٥٤٣/٣)، الكشف =

قال أبو علي: قد تَقَدَّمَ القولُ في ذلك.
قال:

قرأ حمزة والكسائي: ﴿ضَرًّا﴾ [١١] بضم الضاد.
وقرأ الباقون: ﴿ضَرًّا﴾ نصباً^(١).

قال أبو علي: الضَّرُّ - بالفتح - خلاف النفع.
وفى التنزيل: ﴿مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [المائدة: ٧٦]. والضَّرُّ: سوء الحال.

وفى التنزيل: ﴿فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِنْ ضُرٍّ﴾ [الأنبياء: ٨٤]، هذا الأَئِنَّ في هذا الحرف [عندى]^(٢).

ويجوز أن يكونا لغتين في معنى؛ كالفقر والفقر، والضعف والضعف.
قال:

قرأ حمزة والكسائي: ﴿كَلِمَ اللَّهِ﴾ [١٥] بكسر اللام.
وقرأ الباقون: ﴿كَلَّمَ اللَّهُ﴾^(٣).

قال أبو علي: [وجه]^(٤) من قرأ: ﴿كَلَّمَ اللَّهُ﴾ أنهم قيل لهم: ﴿لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقْتَلُوا مَعِيَ عَدُوًّا﴾ [التوبة: ٨٣]، فالأخص بالمفيد وبما كان حديثاً: الكلام؛

= للقيسي (٢/٢٨٠)، المجمع للطبرسي (٩/١١٢)، النشر لابن الجزري (٢/٣٧٥).
(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٦)، الإعراب للنحاس (٣/١٨٩)، البحر المحيط (٨/٩٣)، التبيان للطوسي (٩/٨٣)، التيسير للداني (٢٠١)، تفسير الطبري (٢٦/٤٩)، تفسير القرطبي (١٦/٢٦٨)، الحجة لابن خالويه (٣٣٠)، الحجة لأبي زرة (٦٧٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٤)، الغيث للصفاقسي (٣٥٥)، الكشف للزمخشري (٣/٥٤٣)، الكشف للقيسي (٢/٢٨١)، المجمع للطبرسي (٩/١١٣)، المعاني للفراء (٣/٦٥)، النشر لابن الجزري (٢/٣٧٥).

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٦)، الإعراب للنحاس (٣/١٩٠)، الإملاء للعكبري (٢/١٢٨)، البحر المحيط (٨/٩٤)، التبيان للطوسي (٩/٣١٨)، التيسير للداني (٢٠١)، تفسير الطبري (٢٦/٥١)، تفسير القرطبي (١٦/٢٧١)، الحجة لأبي زرة (٦٧٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٤)، الغيث للصفاقسي (٣٥٥)، الكشف للزمخشري (٣/٤٤٥)، الكشف للقيسي (٢/٢٨١)، المجمع للطبرسي (٩/١١٣)، المعاني للفراء (٣/٦٦)، النشر لابن الجزري (٢/٣٧٥).

(٤) سقط في ب.

فقال: ﴿كَلِمَ اللَّهُ﴾ لذلك، فالمعنى: أن هؤلاء المنافقين يريدون بقولهم: ﴿ذُرُونَا نَتَّبِعْكُمْ﴾ قصدهم تبديل كلام الله الذي ذكرناه.

ومن قرأ: ﴿كَلِمَ اللَّهُ﴾، فإن الكَلِمَ قد يقع على [ما يقع عليه]^(١) الكلام وعلى غيره، وإن كان الكلام بما ذكرنا أخص.

ألا تَرَى أَنَّهُ قَالَ -سبحانه-: ﴿وَتَمَتَّ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [الأعراف: ١٣]، وإنما هو - والله أعلم -: ﴿وَتُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [القصص: ٥]، وما بعده ممَّا يتصل بهذه القصة؟!

[و]^(٢) قرأ نافع وابن عامر: ﴿نُدْخِلُهُ جَنَّاتٍ﴾ و ﴿نُعَذِّبُهُ﴾ [١٧] بالنون جميعاً. وقرأ الباقون: بالياء^(٣).

قال أبو على: وجه^(٤) الياء: تَقَدُّمُ الاسم المظهر، والنون في المعنى كالياء. قرأ أبو عمرو وحده: ﴿وكان الله بما يعملون بصيراً﴾ [٢٤] بالياء. [و]^(٥) الباقون: بالتاء.

قال أبو على: وجه قول أبي عمرو: وكان الله بما عمل الكفار من كفرهم وصدَّهم عن المسجد الحرام، و[منعهم لكم]^(٦) من دخوله -بصيراً؛ فيجازى عليه. ووجه التاء: أن الخطاب قد جرى للقبيلين في قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ﴾؛ فالخطاب لتقدم ذكر هذا الخطاب. قال:

قرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿شَطَاةٌ﴾ [٢٩] مفتوحة الطاء والهمزة. وقرأ الباقون: ﴿شَطَكُمُ﴾ ساكنة الطاء.

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٦)، البحر المحيط (٩٥/٨)، التبيان للطوسي (٣٢٢/٩)، التيسير للداني (٢٠١)، تفسير القرطبي (٢٧٤/١٦)، الحجة لأبي زرة (٦٧٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٤)، الغيث للصفافسي (٣٥٥، ٣٥٦)، الكشف للزمخشري (٥٤٦/٣)، الكشف للقيسي (٣٨٠/١)، المجمع للطبرسي (١١٥/٩)، النشر لابن الجزري (٢/٢٤٨).

(٤) في ب: حجة.

(٥) سقط في ب.

(٦) في ب: منعكم.

وكلهم يقرأ بهمزة مفتوحة^(١).

قال أبو زيد: أَشْطَّاتُ الشجرةُ بغصونها: إذا [أَخْرَجَتْ غَصُونَهَا]^(٢).

[وقال] أبو عبيدة: أخرج شطأه: فِرَاحه، ويقال: أَشْطَأَ الزرع، فهو مشطئ^(٣).

قال أبو علي: قول ابن كثير وابن عامر: ﴿شَطَأَهُ﴾ بفتح الطاء، يشبه أن يكون لُغَةً

في «الشطأ»؛ كَالسَّمْعِ وَالسَّمْعِ، وَالنَّهْرِ وَالنَّهْرِ.

و من حذف الهمزة من^(٤) ﴿شَطَأَهُ﴾ حذفها وألقى حركتها على الطاء.

ومن قال: الكَمَاءُ وَالْمَرَاءُ، قال: شَطَأَ.

قال:

قرأ ابن عامر: ﴿فَأَزَّرَهُ﴾ [٢٩] على «فَعَلَهُ»، مقصور الهمزة.

وقرأ الباقون: ﴿فَأَزَّرُوهُ﴾ على «فَاعَلَهُ»^(٥).

[قال] أبو عبيدة: ﴿فَأَزَّرُوهُ﴾: ساواه، صار مثل الأم.

قال أبو علي: وَفَاعِلُ «أَزَرَ»: «الشَّطْءُ»، أي: آزر الشطء الزرع؛ فصار في طوله.

قال: [من الطويل]

بِمَحْنِيَةٍ قَدْ أَزَرَ الضَّالَّ نَبْتُهَا مَضَمَ جُيُوشِ غَانِمِينَ وَخَيْبِ^(٦)

أي: ساوى نَبْتُه الضَّالَّ فصار في قامته؛ لأنه لا يرفع [أحد]^(٧).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٦)، البحر المحيط (١٠٢/٨)، التبيان للطوسي (٣٣١/٩)،

التيسير للداني (٢٠٢)، تفسير القرطبي (٢٩٥/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٣٠)، الحجة

لأبي زرع (٦٧٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٤)، الغيث للصفاقسي (٣٥٦)، الكشف

للقيسي (٢٨٢/٢)، المجمع للطبرسي (١٢٥/٩)، النشر لابن الجزري (٣٧٥/٢).

(٢) في ب: أخرجه.

(٣) زاد في أ: مفرخ.

(٤) في أ: في.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٧)، البحر المحيط (١٠٣/٨)، التبيان للطوسي (٣٣١/٩)،

التيسير للداني (٢٠٢)، تفسير القرطبي (٢٩٥/١٦)، الحجة لأبي زرع (٦٧٤)، السبعة

لابن مجاهد (٦٠٥)، الغيث للصفاقسي (٣٥٦)، الكشف للزمخشري (٥٥١/٣)، الكشف

للقيسي (٢٨٢/٢)، المجمع للطبرسي (١٢٥/٩)، النشر لابن الجزري (٢٧٥/٢).

(٦) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص (٤٥)، واللسان (أزر)، وأساس البلاغة (ضمم)، والتاج

(أزر)، وبلا نسبة في اللسان (جرر)، وتهذيب اللغة (٤٧٦/١٠)، (٢٤٧/١٣).

ويروى: «مجر» بدلًا من «مضم».

(٧) سقط في ب.

ويجوز أن يكون فاعِلُ: «أَزَرَ»: «الزَرْع»، أى: أزر الزرعُ شطأه.
ومن الناس من يفسر «أزره»: أعانه وَقَوَّاه؛ فعلى هذا يكون: أَزَرَ الزرع الشطء.
وقال [أبو الحسن]: ^(١) أزره: أفعله. و «أفعل» فيه هو الأَشْبَه؛ ليكون قولُ ابن
عامر: «أَزَرُهُ»: فَعَلَهُ؛ فيكون فيه لغتان: «فَعَلَ» و «أَفْعَلَ»؛ لأنهما كثيراً ما يتعاقبان
على الكلمة؛ كما قالوا: «أَلْتَهُ» و «أَلَّتُهُ»، يُؤْلِثُهُ فيما حكاه التَّوْزِي؛ فكَذَلِكَ «أَزَرَهُ»
و «أَزَرَهُ».

قال:

قرأ ابن كثير: ﴿عَلَى سُقُوقِهِ﴾ [٢٩] مهموز.

[وقرأ] الباقون: بلا همز ^(٢).

[قال] أبو عبيدة: الساق حَامِلَةُ الشَّجَرَةِ. وهمز «سُقُوقِهِ» يجوز على قول من قال:
[من الوافر]

لَحَبُّ الْمُؤَقَّدَيْنِ إِلَى مُؤَسَى (٣)

وإذا كان الساقُ حَامِلَ الشَّجَرَةِ، فاستعماله في «الزَرْع» اتِّسَاعٌ واستعارة.

كقوله: [من الطويل]

... .. عَلَى الْبَكْرِ يَمْرِيه بِسَاقٍ وَخَافِرٍ ^(٤)

وقال: [من الرجز]

لَا حَمَلَتْ مِنْكَ كُرَاعٌ خَافِرًا

وَالْكُرَاعُ لَذَى الظِّلْفِ دُونَ ذَى الْحَافِرِ.

* * *

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٧)، البحر المحيط (١٠٣/٨)، التبيان للطوسي (٣٣٦/٩)،
التيسير للداني (١٦٨)، الحجة لابن خالويه (٣٣٠)، الحجة لأبى زرة (٦٧٥)، السبعة
لابن مجاهد (٦٠٥)، الغيث للصفاسي (٣٥٦)، النشر لابن الجزري (٣٣٨/٢).

(٣) تقدم.

(٤) عجز بيت، وصدره:

فما رقد الولدان حتى رأيتَه

وهو لجبيها الأسدَى في اللسان (حفر)، والتنبية والإيضاح (١١٠/٢)، والتاج (حفر)،
وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص (١٣١٣)، والمخصص (١٣٤/٦).

[بِسْمِ اللَّهِ]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْحُجَرَاتِ

قرأ ابن عامر وحده: ﴿فَأَصْلَحُوا بَيْنَ إِخْوَتِكُمْ﴾ [١٠] بالتاء جماعة.
 كذا في كتابي عن أحمد بن يوسف عن ابن ذكوان عن أيوب بن تميم عن يحيى
 ابن الحارث عن عبد الله بن عامر، أنه قرأ: ﴿إِخْوَتِكُمْ﴾.
 وروى هشام بن عمار عن سُوَيْدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَأَيُّوبُ بْنُ تَمِيمٍ عن يحيى بن
 الحارث عن عبد الله بن عامر، أنه قرأ: ﴿أَخَوَيْكُمْ﴾ مثل الناس.
 وقرأ الباقر: ﴿أَخَوَيْكُمْ﴾ على اثنين^(١).

قال أبو علي: الأخ: من النسب، والأخ: الصديق.

قال: [من الطويل]

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ^(٢)
 وقالوا لِمَنْ عَانَى شَيْئًا: هو أخوه.

قال: [من الطويل]

أَخَا الْحَزْبِ لِبَاسًا لَدَيْهَا جَلَالُهَا (٣)

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٧)، الإعراب للنحاس (٢٠٥/٣)، البحر المحيط (١١٢/٨)،
 التبيان للطوسي (٣٤٣/٩)، تفسير القرطبي (٣٢٣/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٣٠)،
 الحجة لأبي زرعة (٦٧٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٦)، الكشف للزمخشري (٥٦٤/٣)،
 المجمع للطبرسي (١٣١/٩)، النشر لابن الجزري (٣٧٦/٢).

(٢) وهو لمسكين الدارمي في ديوانه ص (٢٩)، والأغاني (١٧١/١٠)، (١٧٣)، وخزانة الأدب
 (٦٧، ٦٥/٣)، والدرر (١١/٣)، وشرح أبيات سيويه (١٢٧/١)، وشرح التصريح (٢/٢)
 (١٩٥)، والمقاصد النحوية (٣٠٥/٤)، ولمسكين أو لابن هرمة في فصل المقال ص
 (٢٦٩)، ولقيس بن عاصم في حماسة البحتري ص (٢٤٥)، ولقيس بن عاصم أو لمسكين
 الدارمي في الحماسة البصرية (٦٠/٢)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٧٩/٤)، وتخليص
 الشواهد ص (٦٢)، والخصائص (٤٨٠/٢)، والدرر (٤٤/٦)، وشرح شذور الذهب ص
 (٢٨٨)، وشرح قطر الندى ص (١٣٤)، والكتاب (٢٥٦/١).

(٣) صدر بيت، وعجزه:

وليس بولاج الخوالف أعقلا

وهو للقلاخ بن حزن في خزانة الأدب (١٥٧/٨)، والدرر (٢٧٠/٥)، وشرح أبيات
 سيويه (٣٦٣/١)، وشرح التصريح (٦٨/٢)، وشرح المفصل (٧٩/٦)، (٨٠)، والكتاب
 (١١١/١)، واللسان (ثعل)، والمقاصد النحوية (٥٣٥/٣)، وبلا نسبة في أمالي ابن

وقال: [من الطويل]

... كَأَنَّهُ أَخُو فَجْرَةٍ عَالَى بِهِ الْجِدْعَ صَالِيَهُ^(١)

وأنشد أبو زيد: [من الطويل]

أَخُو الذَّبِيبِ تَعَوَى وَالْغُرَابِ وَمَنْ يَكُنْ شَرِيكِيهِ تَطْمَعُ نَفْسُهُ كُلَّ مَطْمَعٍ^(٢)

وأكثر الاستعمال في جمع الأخ من النسب: إِخْوَةٌ وَأَخَاءُ، وفي التنزيل: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾ [النساء: ١١].

وقال الشاعر: [من الطويل]

وَجَدْتُمْ أَخَاكُمْ دُونَنَا إِذْ نَسَبْتُمْ وَأَيُّ بَنَى الْآخَاءِ تَنْبُو مَنَاسِبُهُ^(٣)

وقال في الذي ليس من النسب: ﴿إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَلِّبِينَ﴾.

وقال: ﴿فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥].

وإذا كان هذا هكذا، فقول الجمهور ﴿أَخَوَيْكُمْ﴾ أَيْبُنُ من قول ابن عامر؛ لأنَّ

المراد النسب، وإن كان لا ينكر استعمال بعض ذا في موضع بعض.

ألا ترى أن قوله - سبحانه -: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [لا]^(٤) يراد به النسب؛ إنما

هو أخوة الدين؟!

فإن قلت: فلم لا يكون قول ابن عامر: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ إِخْوَتِكُمْ﴾ أرجح من قول

من قال: ﴿أَخَوَيْكُمْ﴾؛ لأن المراد هنا الجمع ليس الثنية، وقد يوضع الجمع القليل

موضع الجمع الكثير، نحو: الأقدام والأرسان، والثنية ليست كالجمع في هذا؟!

= الحاجب (١/٣١٩)، وأوضح المسالك (٣/٢٢٠)، وشرح الأشموني (١/٣٤٢)، وشرح شذور الذهب ص (٥٠٤)، وشرح ابن عقيل ص (٤٢٣)، والمقتضب (٢/١١٣)، وهمع الهوامع (٢/٩٦).

ويروى: «إليها» بدلاً من «لديها».

(١) وتما البيت:

ويشبح بالكفين شبها... ..

والبيت لذي الرمة في ديوانه ص (٧٤٦).

(٢) البيت لغضوب - امرأة من رهط ربيعة بن مالك - في نوادر أبي زيد ص (٣٧١)، وبلا نسبة

في المحتسب (٢/١٨٠)، والخصائص (٢/٤٢٣).

(٣) البيت لبشر بن المهلب في الخصائص (١/٢٠١)، ولبعض بني المهلب في الخصائص (١/

٢٣٨)، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ص (١٥٠)، واللسان (أخا)، ويروى: «بنيكم»

بدلاً من «أخاكم».

(٤) سقط في ب.

قيل: إِنَّ الثَّانِيَةَ قَدْ تَقَعُ مَوْقِعَ الْكَثْرَةِ فِي نَحْوِ مَا حَكَاهُ سَبِيحُوه مِنْ قَوْلِهِمْ: لَا يَدَّيْنِ بِهَا لَكَ. ليس يريد نفى قوتين اثنتين؛ إنما يريد الكثرة.

وكذلك قولهم: لَبَيْكَ، وقولهم: نِعَمَ الرِّجْلَانِ^(١) الزَّيْدَانِ^(٢)، وكذلك قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، يريد: بل نعمتاه، وليس هذه النعم بنعمتين [اثنتين]^(٣)؛ إنما يراد نعم الدنيا ونعم الآخرة.

فكذلك [يكون]^(٤) ﴿فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾، يراد به الطائفتان والفريقان ونحوهما، مما يكون كثرة، وإن كان اللفظ لفظ [الثنية]^(٥)؛ [كما أن لفظ ما ذكرنا لفظ الثنية] والمراد به الكثرة والعموم.

قال: [من الكامل]

اغْمِذْ لِمَا تَعْلُو فَمَا لَكَ بِالَّذِي لَا تَسْتَطِيعُ مِنَ الْأُمُورِ يَدَانِ^(٦)
وَيُرْوَى أَنَّ الْحَسَنَ قَرَأَ: ﴿بَيْنَ إِخْوَتِكُمْ﴾، و: ﴿بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾، و: ﴿بَيْنَ إِخْوَانِكُمْ﴾، وقد جاء «الإخوان» في جمع «الأخ» من النسب، وهو قوله: ﴿أَوْ بَيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بَيُوتِ أَخَوَيْكُمْ﴾ [النور: ٦١].

قال:

قرأ أبو عمرو وحده: ﴿لَا يَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [١٤] مهموز.
وقرأ الباقون: ﴿لَا يَلِكُمْ﴾^(٧).

(١) في ب: الرجل.

(٢) في أ، ب: زيد.

(٣) سقط في ب.

(٤) سقط في ب.

(٥) سقط في ب.

(٦) البيت لكعب بن سعد الغنوي في اللسان (يدي)، والتاج (يدي)، ولعل بن الغدير الغنوي في اللسان (علا)، والتاج (علا)، ولسويد بن الصامت في أساس البلاغة (علو).

(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٨)، الإعراب للنحاس (٢٠٩/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٢٩)، البحر المحيط (١١٧/٨)، التبيان للطوسي (٣٤٦/٩)، التيسير للداني (٢٠٢)، تفسير الطبري (٩١/٢٦)، تفسير القرطبي (٣٤٨/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٣٠)، الحجة لأبي زرعة (٦٧٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٦)، الغيث للصفاسي (٣٥٦)، الكشف للزمخشري (٥٧٠/٣)، الكشف للقيسي (٢٨٤/٢)، المجموع للطبرسي (١٣٤/٩)، المعاني للفراء (٧٤/٢).

قال أبو زيد: أَلَتُهُ السُّلْطَانُ حَقَّهُ، يَأْلَتُهُ، أَلْنَا - مثل: ضَرَبَهُ، يَضْرِبُهُ، ضَرْبًا - إذا نَقَصَهُ.

قال: وقوم يقولون: لَات، يَلِيتُ، لَيْتًا. ويقال: لَيْتُ الرَّجُلَ، أَلَيْتُهُ، لَيْتًا - إذا عَمِيَتْ عليه الخبر فأخبرته بغير ما سَأَلْتَ عنه.

وقال أبو عبيدة: ﴿لَا يَأْلِيكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾: لا ينقصكم، من «أَلَتْ يَأْلَتْ». وقوم يقولون: لَات يَلِيتُ.

قال رؤية: [من الرجز]

وَلَيْلَةٍ ذَاتِ نَدَى^(١) سَرَرْتُ وَلَمْ يَلْتِنِي عَنْ هَوَاهَا لَيْتُ^(٢)

[قال: وقوم يقولون:]^(٣) أَلَاتْنِي عَنْ حَقِّي^(٤)، وَأَلَاتْنِي عَنْ حَاجَتِي^(٥)، [أى:

صَرَفْنِي]^(٦) عنها.

وقال التوزي: بعضهم يقول في النقصان: أَلَتْ، يُوَلْتُ، إِيْلَاتًا.

قال أبو علي: حجة أبي عمرو في قراءته: ﴿لَا يَأْلِيكُمْ﴾ - : ﴿وَمَا أَلْنَهُمْ﴾

[الطور: ٢١] فَ «أَلْنَا» مضارعه: يَأْلِيكُمْ.

ومن قرأ: ﴿لَا يَلِيكُمْ﴾: جعله من «لَات يَلِيتُ»، وقد حكاه أبو عبيدة وأبو زيد

جميعًا.

وحجة من قال: ﴿لَا يَلِيكُمْ﴾: أنهم زعموا أنه ليس في الكتاب ألف، ولو كانت

منه لَكُنِيَتْ^(٧) [بالألف]^(٨)، كَمَا تَكْتَبُ فِي: يَأْمُرُ وَيَأْبُقُ [ونحوهما]. ونحوه^(٩) في

(١) في أ: هوى.

(٢) الرجز لرؤية في إصلاح المنطق ص (١٣٦)، والمحتسب (٢/ ٢٩٠)، والمخصص (١٤/

٢٠)، وليس في ديوانه، ولأبي محمد الفقعسي في اللسان (حنن)، والتاج (حنن)، وبلا نسبة

في اللسان (ليت)، والتاج (ليت)، وتهذيب اللغة (١٤/ ٣٢٠)، ومجمل اللغة (٢/ ٢٦)،

وأساس البلاغة (ليت)، ويروى: «دجى» بدل «ندى»، و: «سراها» بدل «هواها».

(٣) في ب: وقال بعضهم: يقول.

(٤) في ب: حاجتي.

(٥) في ب: حقي.

(٦) في أ: إذا صرفه.

(٧) في أ: كتبت.

(٨) سقط في ب.

(٩) في ب: ومثله.

المعنى: ﴿وَأِنَّمَا تُوفَّوْنَ أَجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وقوله: ﴿فَلَا تَطْلُمُ نَفْسٌ نَفْسًا شَيْئًا﴾ [الأنبياء: ٤٧].
قال:

قرأ ابن كثير، وعاصم - في رواية أبان -: ﴿والله بصير بما يعملون﴾ [١٨] بالياء.
وقرأ الباقر: بالتاء^(١).

قال أبو علي: وَجْهُ التاء: أن قبله خطابًا، وهو قوله: ﴿لَا تَمْنُوا عَلَىٰ إِسْلَامِكُمْ﴾؛
فالتاء لهذا الخطاب.

وَوَجْهُ الياء: أن قبله غِيَّةٌ، وهو قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ...
والله بصير بما يعملون﴾ [١٥، ١٨].

قال: شدد نافع وحده: ﴿لَحْمٌ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [١٢]. وخففها الباقر^(٢).
فالمَيْتُ والمَيْتُ بمعنى؛ كما أن «سَيِّدًا وَسَيِّدًا» و «طَيِّبًا وَطَيِّبًا» كذلك، وكما أن
«هَارًا وَهَارِيًّا» [بمعنى^(٣)] كذلك. والتشديد^(٤) في «مَيْتٌ» في المعنى كالتخفيف.

وَمِمَّا يَدُلُّكَ^(٥) على ذلك قول الشاعر: [من الخفيف]
لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَحَ بِمَيْتٍ إِنَّمَا الْمَيْتُ مَيْتُ الْأَحْيَاءِ^(٦)
فَأَوْقَعَ المخففة والمشددة على شيء واحد.

وكذلك قوله: [من الرجز]

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٨)، البحر المحيط (١١٨/٨)، التبيان للطوسي (٣٥٢/٩)، التيسير للداني (٢٠٢)، تفسير القرطبي (٣٥٠/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٣١)، الحجة لأبي زرعة (٦٧٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٦)، الغيث للصفاقسي (٣٥٧)، الكشف للزمخشري (٥٧٢/٣)، الكشف للقيسي (٢٨٤/٢)، المجمع للطبرسي (١٣٩/٩)، النشر لابن الجزري (٣٧٦/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٨)، التبيان للطوسي (٣٤٦/٩)، التيسير للداني (١٠٦)، تفسير الطبري (٨٧/٢٦)، تفسير القرطبي (٣٤٠/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٣١)، الحجة لأبي زرعة (٦٧٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٦)، الغيث للصفاقسي (٣٥٦)، الكشف للزمخشري (٥٦٨/٣)، الكشف للقيسي (٣٣٩/١)، النشر لابن الجزري (٢٢٤/٢).

(٣) سقط في ب.

(٤) في ب: فالتشديد.

(٥) في أ: يدل.

(٦) البيت لعدي بن رعاء الغساني في التاج (موت)، واللسان (موت)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة (٣٤٣/١٤)، والتاج (حي)، والتنبيه والإيضاح (١٧٣/١).

وَمَنْ هَلٍ فِيهِ الْغُرَابُ مَيْتٌ^(١)

وَلَوْ شَدَّدَ لَجَازَ.

فأما الفاء في قوله: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [١٢]، فعطف على المعنى؛ كأنه لما قيل لهم: ﴿أَيُّجِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ قالوا: لا؛ ف قيل لهم -لَمَّا قالوا: لا- ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾، أى: كرهتم أكل لحمه ميتًا؛ فكما كرهتم أكل لحمه ميتًا، فكذلك فاكروهوا غيبته.

وقوله: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ [١٢] معطوف على هذا الفعل المقدر. ولا يكون قوله: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾، بمعنى: فاكروهوه واتقوا الله؛ لأن لفظ الخبر لا يوضع للدعاء فى كل موضع، ولأن قوله: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ محمول على المعنى الذى ذكرناه^(٢)، فمعنى الخبر فيه؛ صحيح.

* * *

(١) الرجز لأبى محمد الفقعسى فى التاج (أجن)، واللسان (أجن)، وبلا نسبة فى اللسان (غفف).

(٢) فى ب: ذكرنا.

[بِسْمِ اللَّهِ]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ «ق»

قرأ نافع، وعاصم - في رواية أبي بكر - : ﴿يَوْمَ يَقُولُ لِرَبِّهِمْ﴾ [٣٠] بالياء .
وقرأ الباقون: بالنون^(١) .

وكذلك رَوَى حفص عن عاصم: بالنون .

قال أبو علي: حجة ﴿يَوْمَ يَقُولُ﴾ بالنون، قوله - سبحانه - : ﴿وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ﴾ [٢٨] .

وقوله: ﴿وَمَا أَنَا بِظَالِمٍ لِّلْعَالَمِينَ﴾ [٢٩]؛ [فالنون في المعنى مثل: أقول، فهو أشبه بما قبله]^(٢) . والياء على: يوم يقول الله .

اختلفوا في قوله - سبحانه - : ﴿وَأَذْبَرْ أَلْسِنَهُ﴾ [٤٠] في فتح الألف وكسرها: فقرأ ابن كثير ونافع وحمزة: ﴿وَأَذْبَارَ﴾ بكسر الألف .
وقرأ الباقون: ﴿وَأَذْبَرْ﴾ بفتح الألف^(٣) .

قال أبو علي: «إذْبَارَ» مصدر، والمصادر تُجْعَلُ ظروفًا؛ على إرادة إضافة أسماء الزمان إليها وحذفها، كقولهم: جئتكَ مَقْدَمَ الحاج، وَخُفُوقَ النجم، وَخِلَافَةَ فلان - يريدون^(٤) في ذلك كله: وقت كذا، فَحُذِفَتْ؛ فكذلك^(٥) يقدر في قوله - تعالى - :
وَقَتَّ إِذْبَارَ السَّجُودِ .

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٨)، البحر المحيط (١٢٧/٨)، التبيان للطوسي (٣٦٥/٩)، التيسير للداني (٢٠٢)، تفسير القرطبي (١٨/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣١)، الحجة لأبي زرعة (٦٧٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٧)، الغيث للصفاقسي (٣٥٧)، الكشف للقيسي (٢٨٥/٢)، المجمع للطبرسي (١٤٥/٩)، النشر لابن الجزري (٣٧٦/٢) .

(٢) في ب: فالنون ههنا أشبه بما قبلها .
(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٨)، الإعراب للنحاس (٢٢٥/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٣٠)، البحر المحيط (١٣٠/٨)، التبيان للطوسي (٣٧٠/٩)، التيسير للداني (٢٠٢)، تفسير الطبري (١١٤/٢٦)، تفسير القرطبي (٢٦/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣١)، الحجة لأبي زرعة (٦٧٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٧)، الغيث للصفاقسي (٣٥٧)، الكشف للزمخشري (١٢/٤)، الكشف للقيسي (٢٨٥/٢)، المعاني للفراء (٨٠/٣)، النشر لابن الجزري (٣٧٦/٢) .

(٤) في أ: يريد .

(٥) في أ: وكذلك .

إلا أن المضاف المحذوف في هذا الباب لا يكاد يظهر ولا يُستعمل؛ فهذا أدخل في باب الظروف مِنْ قَوْل مَنْ فتح، وكأنه أمر بالتسبيح بعد الفراغ من الصلاة. وقد قيل: إنه يراد به الركعتان اللتان بعد المغرب.

ومن قال: ﴿وَأَذْبَرَ السُّجُودَ﴾ جعله جمع «دُبر» أو «دُبر»، مثل: «قُلْ وأَقْفال» و«طُنْب وأطْناب»، وقد استعمل ذلك ظرفاً [فى]^(١) نحو: جئتكَ فى دُبرِ الصلاة، وفى أدبار الصلوات، و: على دُبرِ الشهر الحرام.

وقال أوس بن حجر: [من الطويل]
عَلَى دُبرِ الشَّهِرِ الْحَرَامِ بِأَرْضِنَا وَمَا حَوْلَهَا جَذْبٌ سِنُونٌ تَلَمَعُ^(٢)
قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو^(٣): ﴿يُنَادِى الْمُنَادِى﴾ [٤١] بياء فى الوصل، ووقف ابن كثير: بياء.

ووقف نافع وأبو عمرو: بغير ياء.

ووقف الباقون: بغير ياء.

وكذلك وصلوا^(٤).

قال أبو على: أما إثبات الياء فى الوصل؛ فلأن هذه الياءات فى أكثر الأمر إنما تُحذف من الفواصل وما شَبَّ بها من الكلام التام.

ومن وقف بالياء؛ فلأنه كلام غير تام، وإنما الحذف فى أكثر الأمر من الكلام التام؛ تشبيهاً بالفواصل، ووقف نافع وأبو عمرو بغير ياء؛ لأن الوقف موضع تغيير. ألا ترى أنه يبدل من التاء فيه الهاء، فى نحو: تمره، ويبدل من التنوين الألف، وَيُضَعَّفُ فيه الحرف، نحو: فَرَجْ، وَيُحذف فيه الحرف فى القوافى؟! فَغَيْرَاهُ بالحذف كما غَيَّرَتْ هذه الأشياء.

وأما من حذف فى الوصل والوقف فقد ذكرنا القول فى الحذف فى الوقف، فأما

(١) سقط فى أ.

(٢) تقدم.

(٣) فى أ: ابن عامر.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٩)، البحر المحيط (١٣٠/٨)، التيسير للدانى (٢٠٢)، تفسير القرطبي (٢٧/١٧)، الحجة لأبى زرعة (٦٧٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٧)، الغيث للصفارسي (٣٥٧)، الكشف للقيسي (٢٨٦/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٧٦/٢).

مَنْ حَذَفَ فِي الْوَصْلِ فَقَدْ [قِيلَ] ^(١) فِيهِ: إِنَّهُ فِي الْمَضْحَفِ ^(٢) لَا يَأْخُذُ بِهِ.
قال:

وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿يَوْمَ تَشْقَى﴾ [٤٤] مشددة الشين.
وقرأ الباقر: ﴿تَشْقَى﴾ خفيفة ^(٣).

قال أبو علي: من قال: ﴿تَشْقَى﴾ أدغم التاء في الشين.

ومن قال: ﴿تَشْقَى﴾ مخففاً، حذف التاء التي أدغمها مَنْ ثَقُلَ.

[وَرَوَى] الْقُطَيْبِيُّ عَنْ عَبْدِ عَنْ أَبِي عمرو: ﴿فَنَقَّبُوا﴾ [٣٦] خفيفة القاف.

وَرَوَى غَيْرُهُ عَنْ أَبِي عمرو: ﴿فَنَقَّبُوا﴾ مشددة، وكذلك قرأه الباقر ^(٤).

قال أبو عبيدة: «نَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ»: طَافُوا وَتَبَاعَدُوا.

وَأَنشَدَ لِمَرْيَمَ الْقَيْسِ: [مَنْ الْوَافِر]

وَقَدْ نَقَّبْتُ فِي الْأَفَاقِ حَتَّى رَضِيتُ مِنَ الْعَنِيمَةِ بِالْإِيَابِ ^(٥)

والتشديد في: «نَقَّبُوا» يختص بالكثرة، والتخفيف يصلح للقليل والكثير.

* * *

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: الكتاب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٩)، البحر المحيط (١٣٠/٨)، التبيان للطوسي (٣٧٣/٩)، التيسير للداني (١٦٣، ١٦٤)، تفسير القرطبي (٢٧/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣١)، الحجة لأبي زرعة (٦٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٧)، الغيث للصفاسي (٣٥٧)، النشر لابن الجزري (٣٣٤/٢).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٨)، البحر المحيط (١٢٩/٨)، تفسير الطبري (١١٠/٢٦)، تفسير القرطبي (٢٢/١٧)، المجمع للطبرسي (١٤٨/٩)، المحتسب لابن جني (٢/٢٨٥)، المعاني للفراء (٧٩/٣).

(٥) البيت في ديوانه ص (٤٣)، واللسان (نق)، وجمهرة الأمثال (٤٨٤/١)، والعقد الفريد (١٢٦/٣)، والفاخر ص (٢٦٠)، والمستقصى (١٠٠/٢)، ومجمع الأمثال (٢٩٥/١)، وتهذيب اللغة (١٩٧/٩)، والتاج (نق).

[بِسْمِ اللَّهِ]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الذَّارِيَّاتِ

قرأ عاصم - في رواية أبي بكر - وحمزة والكسائي: ﴿لَحَقَّ مِثْلُ مَا﴾ [٢٣] برفع اللام.

وقرأ الباقر: ﴿لَحَقَّ مِثْلُ مَا﴾ بنصب اللام.

وكذلك خُفْصٌ: بنصب اللام أيضاً^(١).

قال أبو علي: من رفع: «مِثْلًا» من قوله - تعالى -: ﴿إِنَّهُ لَحَقَّ مِثْلُ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ﴾، جعل «مِثْلًا» وصفًا لـ «حَقٌّ».

وجاز أن يكون «مِثْل» - وإن كان مضافًا إلى معرفة - صفة للنكرة؛ لأن «مِثْلًا» لا يختص بالإضافة؛ لكثرة الأشياء التي يقع التماثل بها بين المتماثلين؛ فلما لم تخصصه بالإضافة ولم تُرَلْ^(٢) عنه الإبهام والشَّياع الذي كان فيه قبل الإضافة، بقي على تنكيره، وقالوا: مررت برجلٍ مِثْلِكَ؛ فكذلك^(٣) في الآية لم يتعرف بالإضافة إلى ﴿أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ﴾، وإن كان قوله: ﴿أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ بمنزلة «نطقكم». و«ما» في ﴿مِثْلُ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ زائدة.

فإن قلت: فَلِمَ لا تكون التي بمنزلة «أَنْ»، كالتى في قوله - تعالى -: ﴿وَمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ﴾؟ فإن «ما» التي في قوله - تعالى -: ﴿مِثْلُ مَا﴾ لا تكون إلا زائدة؛ ألا ترى أنه لا فعل معها فتكون مع الفعل بمنزلة المصدر مثل «أَنْ» مع الفعل؟! وقوله: ﴿وَمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ موصولة بالفعل الذي هو «كَانُوا»، وموضعها جر بالعطف على ما جره الكاف، التقدير: كُنْشِيَانِ لِقَاءِ يَوْمِهِمْ، أى: تنساه نسيانًا كُنْشِيَانِ يَوْمِهِمْ هذا. وَكُكُونِهِمْ جاحدين بآياتنا.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٩)، الإعراب للنحاس (٢٣٥/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٣١)، البحر المحيط (١٣٦/٨)، التبيان للطوسي (٣٨١/٩)، التيسير للداني (٢٠٣)، تفسير الطبري (١٢٨/٢٦)، تفسير القرطبي (٤٤/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٢)، الحجة لأبي زرعة (٦٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٩)، الغيث للصفاقسي (٣٥٨)، الكشف للقيسي (٢٨٧/٢)، المجمع للطبرسي (١٥٤/٩)، المعاني للفراء (٨٥/٣)، تفسير الرازي (٢٠٩/٢٨)، النشر لابن الجزري (٣٧٧/٢).

(٢) فى أ: يزل.

(٣) فى أ: وكذلك.

ومثل زيادة «ما» ههنا زيادتها فى قوله -تعالى-: ﴿وَمِمَّا خَطَبْتَهُمْ﴾ [نوح: ٢٥]، وقوله: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، و: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لِّيُصِحَّ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ونحو ذلك.

وأما من نصب فقال: ﴿يُنْزِلُ مَا أَنْزَلَ﴾، فيحتمل ثلاثة أضرب: أحدها: أنه لما أضاف «مثل» إلى مبنى -وهو قوله: ﴿أَنْزَلَ﴾ - بناء؛ كما بنى «يَوْمَئِذٍ» فى قوله -تعالى-: ﴿من خزى يومئذٍ﴾ [هود: ٦٦] و: ﴿من عذاب يومئذٍ﴾ [المعارج: ١١].

[وقوله: ^(١)] [من الطويل]

عَلَى حِينٍ عَابَتْ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا
وقوله: [من البسيط]

لَمْ يَمْنَعْ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ
ف «غَيْرَ» فى موضع رفع بأنه فاعل «يمنع»، وإنما بُنِيَتْ هذه الأسماء المبهمة - نحو: «مثل» و «يوم» و «حين» و «غير» - إذا أُضِيفَتْ إلى المبنى ^(٢)؛ لأنها تكتسى منه البناء؛ لأن المضاف يكتسى من المضاف إليه ما فيه من التعريف والتذكير، والجزاء والاستفهام.

تقول: هذا غلام زيد، وصاحب القاضى؛ فينصرف الاسم بالإضافة إلى المعرفة. وتقول غلام مَنْ تَضْرِبُ؟ فيكون استفهاماً. كما تقول: صاحب مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبُ؟ فيكون جزاء، فمن بنى هذه المبهمة -إذا أضافها إلى مبنى- جعل البناء أحد ما يكتسبه من المضاف إليه. ولا يجوز على هذا: جَاءَنِي صَاحِبُ الْخَمْسَةِ عَشَرَ ^(٣)، ولا: غلام هذا؛ لأن هذين من الأسماء غير المبهمة.

والمبهمة فى إبهامها وبعدها من الاختصاص كالحروف التى تدل على أمور

(١) سقط فى ب.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) فى ب: مبنى.

(٥) فى أ: خمسة عشر.

مبهمة؛ فلما أضيفت إلى المبنية جاز ذلك فيها.

والبناء على الفتح في «مثل»، قَوْلُ سيبويه. والقول الثاني: أَنْ تُجْعَلَ «ما» مع «مثل» بمنزلة شيء واحد وتبنيه على الفتح وإن كانت «ما» زائدة. وهذا قول أبي عثمان.

وأشدد أبو عثمان في ذلك قول الشاعر: [من الرمل]

وَتَدَاعَى مَنْجِرَاهُ بِدَمٍ مِثْلَمَا أَثْمَرَ حُمَاضُ الْجَبَلِ^(١)
فذهب إلى أَنَّ «مثل» مع «ما» جُعِلَا بمنزلة شيء واحد.

وينبغي أن يكون: «أثمر» صفة لـ «مثلما»؛ لأنه لا يخلو من أن يكون صفة له، أو يكون «مثلما» مضافاً إلى الفعل؛ فلا تجوز فيه الإضافة؛ لأننا لم نعلم «مثلاً» أضيف إلى الفعل في موضع.

فكذلك لا تضيفه في هذا الموضع إلى الفعل، فإذا لم تَجُزْ الإضافة كان وَصْفًا، وإذا كان وصفاً وجب أن يعود منه إلى الموصوف ذِكْرٌ، فيقدر ذلك المحذوف بما يتصل بالفعل؛ فيحذف كما يحذف الذكر العائد من الصفة إلى الموصوف.

وقد يجوز ألا يُقَدَّرَ «مثل» مع «ما» كشيء واحد، لكن تجعله مضافاً إلى «ما» [مع «أثمر»]^(٢)، ويكون التقدير: مثل شيء أثمره حماض الجبل؛ فتبنى^(٣) «مثل» على الفتح لإضافتها إلى «ما» وهي غير متمكنة^(٤). ولا يكون لأبي عثمان [حيث في البيت]^(٥) حجة على كون «مثل» مع «ما» بمنزلة شيء واحد.

وجوز ألا يكون له فيه حجة من وجه آخر، وهو أن يُجْعَلَ «ما» والفعل بمنزلة المصدر؛ فيكون: مثل إثمار الحماض؛ فيكون في ذلك كقوله - سبحانه -: ﴿وَمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ [الأعراف: ٥١]، وقوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠].

وكقول ابن مقبل: [من الطويل]

سَلِ الدَّارَ مِنْ جَنِّى جِبْرِ قَوَاهِبِ إِلَى مَا رَأَى هَضْبَ الْقَلْبِ الْمُضَيِّحِ^(٦)

(١) تقدم.

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: فينى.

(٤) في أ: متمكن.

(٥) سقط في ب.

(٦) البيت في ديوانه ص (٢٢)، وتهذيب اللغة (٣٢٣/١٥)، الحيوان (٢٥٣/٢، ٢٠٠/٧)، =

كأنه قال: إلى رؤية هضب القلب، أو إلى موضع رؤيته.

ولكن يدل على جواز بناء «مثل» مع «ما»، وكونه مع «ما» بمنزلة شيء واحد - قول حميد بن ثور: [من الطويل]

أَلَا هَيْمًا مِمَّا لَقِيتُ وَهَيْمًا وَوَيْحًا لِمَنْ لَمْ يَذَرْ مَا هُنَّ وَيَحَمَا
وَأَسْمَاءَ مَا أَسْمَاءُ لَيْلَةٍ أَذْلَجَتْ إِلَيَّ وَأَصْحَابِي بِأَيِّ وَأَيْنَمَا^(١)

وقوله: «وَيْحَمَا» في موضع نصب بأنه مصدر؛ فلولا أنه بنى مع «ما» لم يكن يمتنع^(٢) النصب الذي يجب بكونه مصدرًا ويلحقه التنوين؛ فلما لم ينصب عَلِمَتْ الفتح^(٣) إنما حصل فيه للبناء مع «ما»، وَمِمَّا يَدُلُّ على ذلك ما أنشدناه عن أحمد بن يحيى: [من الرجز]

أَثُورَ مَا أَصِيدُكُمْ أَمْ ثَوْرَيْنِ أَمْ تَيْكُمُ الْجَمَاءُ ذَاتَ الْقَرْنَيْنِ^(٤)

فلولا أن «ثور» مع «ما» جُعِلَا شَيْئًا واحدًا، وبُنِيَ «ثور» على الفتح معه كذلك - لم يمتنع التنوين من لحاقه^(٥).

ومثل [ذلك]^(٦) ما أنشده أحمد بن يحيى: [من الرجز]

تَسْمَعُ لِلْجَنِّ بِهِ زِيْزِيْمًا^(٧)

ف «زيزيما» فغليل، مثل: شمليل وكزديد، وإنما بُنِيَ مع «ما» على الفتح؛ فلم يلحقه التنوين.

= ومعجم ما استعجم ص (٤١٩)، ومعجم البلدان (حبر)، والتاج (وهب)، واللسان (رأى).
(١) البيتان في ديوانه ص (٧)، وينظر البيت الأول في اللسان (ويح، ثور)، والتاج (ويح)، ولحميد الأرقط في اللسان (هيا)، وبلا نسبة في كتاب العين (٣/٣١٩).
وينظر البيت الثاني في اللسان (أين)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/٢٣٩)، والخصائص (١/١٣٠، ٢/١٨٠، ١٨٢)، واللسان (منن). ويروى: «أولجت» بدل «أدلجت».

(٢) في ب: يمنع.

(٣) في أ: الرفع.

(٤) الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/١٤٠)، والخصائص (٢/١٨٠)، ورصف المبانى ص (٣٣٦)، واللسان (ثور، قرن).

(٥) زاد في ب: له.

(٦) سقط في ب.

(٧) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص (١٨٤)، واللسان (دوا)، والتاج (زمم)، وتهذيب اللغة (١٣/١٧٦)، ويروى: «زيزيما» بدل «زيزيما».

فأما قول حُمَيْد^(١): [من الطويل]

... وَأَصْحَابِي بِأَيِّ وَأَيُّنَمَا
فإنه أَخْرَجَ «أَيَّ»^(٢) من أن يكون^(٣) استفهامًا؛ كما أخرجوه عن ذلك [في
قولهم]^(٤): مَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَيُّمَا رَجُلٍ.
وكقوله: [من البسيط]

... وَالْدَّهْرُ أَيُّنَمَا حَالٍ دَهَارِيرُ^(٥)
كأنه قال: والدهر دهارير كل حال؛ فأعمل الفعل في الظرف، وإن كان متقدمًا
عليه، كقولهم: أَكَلْتُ يَوْمَ لَكَ ثَوْبٌ.
وجعل «أَيَّ» كناية عن بلدة أو بقعة، مثل: «فلان» في الكناية عن الأناسي؛ فلم
يُضَرَفْ للتأنيث والتعريف.

فأما قوله: «وَأَيُّنَمَا» فالقول فيه أنه أخرج عن^(٦) الاستفهام - أيضًا - كما أَخْرَجَ
منه في المواضع التي أَرَيْتُكَ، وبناء مع «ما» على الفتح، وموضعه جَرٌّ بالعطف على
الجَر الذي في موضع قوله «بأَيَّ».

وأما القول الثالث في قوله: ﴿وَيَنْتَلِ مَا أَتَّكُمُ تَنْطِقُونَ﴾ فهو أن ينتصب على الحال
وهو قولُ أَبِي عُمَرَ الْجَرَمِيِّ، وذو الحال: الذكر المرفوع في قوله: ﴿لَحَقُّ﴾،
والعامل في الحال [هو]^(٧) «الحق»؛ لأنه من المصادر التي وصف بها.
ويجوز أن تكونَ الحالُ عن النكرة الذي هو «حق» في قوله: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ﴾، وإلى

(١) في أ: أحمد بن يحيى.

(٢) في أ: أين.

(٣) في أ: تكون.

(٤) في أ: بقولهم.

(٥) عجز بيت، وصدرة:

..... حتى كأن لم يكن إلا تذكره

والبيت لحديث بن جبلة العذري في شرح أبيات سيويه (١/٣٦٠)، وله أو لعثير بن لبيد
العذري في اللسان (دهر)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/١٣٩)، وجمهرة اللغة
ص (٦٤١)، والخصائص (٢/١٧١)، وسمط اللآلي ص (٨٠٠)، والكتاب (١/٢٤٠)،
ومجالس ثعلب (١/٢٦٦)، والمخصص (٩/٦٢).

(٦) في ب: من.

(٧) سقط في ب.

هذا ذهب أبو عمر. ولم نعلم عنه أنه جعله حالاً من الذكر الذى فى «حق»، وهذا لا اختلاف فى جوازه.

وقد جعل^(١) [أبو الحسن]^(٢) «أَمْراً» فى قوله سبحانه: [٣] ﴿فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ. أَمْراً مِّنْ عِنْدِنَا﴾ [الدخان: ٤، ٥] [يتنصب]^(٤) على الحال، وذو الحال قوله: ﴿كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾، وهو نكرة.

فهذه وجوه الانتصاب فى ﴿يُمَثَّلُ مَا﴾ والخلاف فيه.
قال:

قرأ الكسائى وحده: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الصَّعَقَةُ﴾ [٤٤] بغير ألف.
[وقرأ] الباقون: ﴿الصَّعِقَةُ﴾ بألف^(٥).

قال أبو على: روى محمد بن السرى عن أحمد بن يحيى عن أبى زيد: الصَّاعِقَةُ: التى تقع^(٦) من السماء، والصَّاعِقَةُ: التى تَضَعُ الرؤوس.

قال أحمد: وقال الأضمعى: الصَّاعِقَةُ والصَّاعِقَةُ سواء.

قال: وأنشد الأضمعى: [من الرجز]

يَخْكُونُ بِالْمَضْفُوقَةِ الْقَوَاطِعِ تَشَقَّقُ الْبَرْقِ عَنِ الصَّوَائِعِ^(٧)

فأما قول الكسائى: [الصَّعِقَةُ]، فقد روى عن عمرو وعثمان، فيما زعموا.

وقيل: إن الصَّعِقَةَ مثل الرُّجْزَةِ، [و]^(٨) هو الصوت الذى يكون عن الصَّاعِقَةِ.

وقال بعض الرُّجَّاز: [من الرجز]

(١) فى أ: حمل.

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى أ: قوله.

(٤) سقط فى أ.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٩)، الإعراب للنحاس (٣/٢٤١، ٢٤٢)، البحر المحيط (٨/١٤١).

(٦) التبيان للطوسى (٩/٣٨٩)، التيسير للدانى (٢٠٣)، تفسير الطبرى (٥/٢٧)،

تفسير القرطبى (١٧/٥١)، الحجة لأبى زرعة (٦٨٠)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٩)، الغيث

للفصافسى (٣٥٨)، الكشف للزمخشرى (٤/١٩)، الكشف للقيسى (٢/٢٨٨)، المجمع

للطبرسى (٩/١٥٨)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٧٧).

(٦) فى أ: تكون.

(٧) الرجز بلا نسبة فى اللسان (صقع)، والتاج (صقع)، وجمهرة اللغة ص (٨٨٦، ١٢٥٤).

(٨) سقط فى أ.

لَا حَ سَحَابٌ فَرَأَيْنَا بَرْقَهُ ثُمَّ تَدَانِي فَسَمِعْنَا صَغْفَةً^(١)
 اختلفوا فى كسر الميم وفتحها من قوله -جل وعز-: ﴿وَقَوْمٌ نُوحٍ مِنْ قَبْلُ﴾ [٤٦]:
 فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم: ﴿وَقَوْمٌ نُوحٍ﴾ فتحا.
 وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿وَقَوْمٌ نُوحٍ﴾ كسرا^(٢).
 قال أبو على: مَنْ جَرَّ فَقَالَ: ﴿وَقَوْمٌ نُوحٍ﴾ حملة على قوله: ﴿وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْنَاهُ
 إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾ [٣٨] وَفِي قَوْمِ نُوحٍ. وقوله: ﴿وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾ عطف على
 [أَحَدٍ]^(٣) شَيْنَيْنِ: إمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿وَنَزَّكْنَا فِيهَا ءَايَةً لِلَّذِينَ يَخَافُونَ الْعَذَابَ
 الْأَلِيمَ﴾ وَفِي مُوسَى [٣٧، ٣٨]، أَوْ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿وَفِي الْأَرْضِ ءَايَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ...﴾ وَفِي مُوسَى
 [الذاريات: ٢٠، ٣٨] أَى: فِى إِزْسَالِ مُوسَى آيَاتٍ بَيِّنَةٌ وَحُجَجٌ^(٤) وَاضِحَةٌ، وَفِي قَوْمِ
 نُوحٍ آيَةٌ.

وَمَنْ نَصَبَ فَقَالَ: ﴿وَقَوْمٌ﴾ جاز فى نصبه -أيضا- أمران كلاهما على الحمل^(٥)
 على المعنى:

فَأَحَدُهُمَا مِنَ الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى: أَنْ قَوْلَهُ: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الصَّعِقَةُ﴾ [٤٤] يَدُلُّ
 عَلَى: أَهْلِكْنَاهُمْ؛ فَكَانَهُ قَالَ: أَهْلِكْنَاهُمْ وَأَهْلَكْنَا قَوْمَ نُوحٍ.
 وَالْآخَرُ: أَنْ قَوْلَهُ: ﴿فَأَخَذَتْهُ وَجُودُهُ فَبَدَّنَتْهُمْ فِي الْيَمِّ﴾ [٤٠].
 أَلَا تَرَى أَنْ هَذَا الْكَلَامُ يَدُلُّ عَلَى: أَغْرَقْنَاهُمْ؟! فَكَانَهُ قَالَ: فَأَغْرَقْنَاهُمْ وَأَغْرَقْنَا قَوْمَ
 نُوحٍ.

* * *

(١) الرجز بلا نسبة فى اللسان (صعق).

ويروى: «تدلى» بدل «تدانى».

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٠)، الإعراب للنحاس (٢٤٢/٣)، الإملاء للعكبرى (٢/١٣١)، التبيان للطوسى (٣٩٢/٩)، التيسير للدانى (٢٠٣)، تفسير الطبرى (٥/٢٧)، تفسير القرطبى (٥٢/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٢)، الحجة لأبى زرة (٦٨١)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٩)، الغيث للصفاقسى (٣٥٨)، الكشف للزمخشرى (١٩/٤)، الكشف للقيسى (٢٨٨/٢).

(٣) سقط فى ب.

(٤) فى ب: حجة.

(٥) فى أ: حمل.

[بِسْمِ اللَّهِ] ^(١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الطُّورِ

قرأ ابن كثير وعاصم وحزمة والكسائي: ﴿وَأَنبَغَتْهُمْ دُرِّيَّتُهُمْ﴾ [٢١] واحدة، ﴿بِهِمْ دُرِّيَّتُهُمْ﴾ واحدة أيضًا.

وقرأ نافع: ﴿وَأَنبَغَتْهُمْ دُرِّيَّتُهُمْ﴾ واحدة، ﴿بِهِمْ دُرِّيَاتِهِمْ﴾ جماعة. وروى خارجة عن نافع فيهما: مثل حمزة.

وقرأ ابن عامر: ﴿وَأَنبَغَتْهُمْ﴾ بالتاء، ﴿دُرِّيَاتُهُمْ﴾ برفع التاء، جماعة، ﴿أَلْحَقْنَا بِهِمْ دُرِّيَاتِهِمْ﴾ جماعة أيضًا ^(٢).

وقرأ أبو عمرو: ﴿وَأَتْبَعْنَاهُمْ﴾ بالنون ﴿دُرِّيَاتِهِمْ﴾ جماعة، و: ﴿أَلْحَقْنَا بِهِمْ دُرِّيَاتِهِمْ﴾ جماعة أيضًا.

قال أبو علي: الذرية: اسم يقع على الكبير والصغير، فمِمَّا أريد به الصغير قوله - تعالى -: ﴿قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً... فَنَادَتْهُ الْمَلَكَةُ... أَنَّ اللَّهَ يُشْرِكُ بِحَبِيبِي﴾ [آل عمران: ٣٨، ٣٩] وأما وقوعه على الكبار البالغين فقوله: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ﴾ [الأنعام: ٨٤].

فَإِنْ حَمَلَتْ الذرية في الآية على الصغار كان قوله: ﴿يَايَمِينَ﴾ في موضع نصب على الحال من المفعولين. أى: اتبعتهم بإيمان من الآباء ذريتهم، أَلْحَقْنَا الذرية بهم في أحكام الإسلام؛ فجعلناهم في حكمهم في أنهم يرثون ويورثون، ويدفنون ^(٣) موتاهم في مقابر المسلمين، وحكمهم حكم الآباء في أحكامهم، إلا فيما كان موضوعًا عن الصغير لصغره.

وإن جَعَلَتْ الذرية للكبار كان قوله: ﴿يَايَمِينَ﴾ حالًا من الفاعلين الذين هم

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٠)، الإعراب للنحاس (٢٥٢/٣)، البحر المحيط (١٤٩/٨)، التبيان للطوسي (٤٠٥/٩)، التيسير للداني (٢٠٣)، تفسير الطبري (١٥/٢٧)، (١٦)، تفسير القرطبي (٦٦/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٣)، الحجة لأبي زرعة (٦٨١)، السبعة لابن مجاهد (٦١٢)، الغيث للصفاقسي (٣٥٨)، الكشف للزمخشري (٢٤/٤)، الكشف للقيسي (٢٩٠/٢)، المجمع للطبرسي (١٦٤/٩)، المعاني للفراء (٩١/٣)، تفسير الرازي (٢٥٢/٢٨)، النشر لابن الجزري (٣٧٧/٢).

(٣) في أ: يدفن.

ذُرِّيَّتُهُمْ، أى: ألحقنا بهم ذريتهم فى أحكام الدنيا والثواب فى الآخرة، ﴿وَمَا أَلْنٰهُمْ مِنْ عَلَيْهِمْ﴾ أى: من جزاء عملهم^(١)، ﴿مِنْ شَيْءٍ﴾، كما قال - سبحانه -: ﴿فَلَا نُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وكما قال: ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّقْتَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْفَيْصَمَةِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢].

فمن قرأ: ﴿ذُرِّيَّتُهُمْ﴾ وأفرد^(٢)؛ فلأن الذرية تقع على الكثرة، فاستغنى بذلك عن جمعه، وكذلك القول فى قوله: ﴿بِهِمْ ذُرِّيَّتُهُمْ﴾ فى أنه أفرد. وألحق التاء فى: ﴿وَأَتَّبَعْتُهُمْ﴾؛ لتأنيث الاسم.

وقول نافع وجهه: أنه جمع وأفرد؛ لأن كل واحد منهما^(٣) جائز. ألا ترى أن الذرية قد تكون جمعاً، فإذا جمعه فإن الجموع قد تجمع، نحو: أقوام وطرقات؟!

وقول ابن عامر: ﴿وَأَتَّبَعْتُهُمْ ذُرِّيَّاتُهُمْ... أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ أنه جمع [فى]^(٤) الموضوعين؛ لأن الجموع تجمع، نحو: «الطرقات» و «الجُرَزَاتِ»، وفى الحديث: «صَوَّاجِبَاتُ يُوسُفَ»^(٥).

وقول أبى عمرو: ﴿وَأَتَّبَعْنَاهُمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ جماعة، ﴿بِهِمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ جماعة - الفعل فيه للمتكلمين، و «تَبِعْتُ» يتعدى إلى مفعول، فإذا نقل بالهمزة تعدى إلى مفعولين، فالمفعول الأول: الهاء والميم، والمفعول الثانى: «ذُرِّيَّاتِهِمْ»، وكذلك «ذُرِّيَّاتِهِمْ» مفعول «أَلْحَقْنَا».

وقرأ ابن كثير: ﴿وَمَا أَلْتَنَاهُمْ﴾ [٢١] بكسر اللام غير ممدودة الألف.

(١) زاد فى ب: أى: لم نقصهم من جزاء عملهم.

(٢) فى ب: فأفرد.

(٣) فى ب: منها.

(٤) سقط فى أ.

(٥) هو جزء من حديث لعائشة: أخرجه بنحوه البخارى (٢٣٩/٢) كتاب الأذان، باب: الرجل يأتى بالإمام (٧١٣)، ومسلم (٣١١/١)، كتاب الصلاة، باب: استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر (٤١٨/٩٠). وأحمد فى المسند (١٥٩/٦، ٢١٠، ٢٢٤)، والبقوى فى شرح السنة (٤١٢/٢، ٤١٣)، كتاب الصلاة، باب: إذا صلى الإمام قاعداً (٨٥٤).

وقرأ الباقون: ﴿وَمَا أَلْتَنَّهُمْ﴾ مفتوحة الألف واللام^(١)، غير ممدودة أيضًا.
قال أبو علي: قَدْ تَقَدَّمَ حكاية اللغات في هذا الحرف، ويشبه أن يكون «فَعِلْنَا»
لغةً فيه. وقد قالوا: نَقَمَ يَنْقُمُ، وَنَقِمَ يَنْقُمُ؛ فيشبه أن يكون: «أَلْت» مثله. ومثل هذا
كثير مما جاء على «فَعَل» و «فَعِل».

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿لَا لَغَوَ فِيهَا وَلَا تَأْتِيْمٌ﴾ [٢٣] نصبًا.
وقرأ الباقون: بالرفع والتنوين^(٢).

قال أبو علي: قوله: ﴿فِيهَا﴾ من قوله: ﴿لَا لَغَوَ فِيهَا وَلَا تَأْتِيْمٌ﴾ [٢٣] - على قول
أبي الحسن -: في مَوْضِعٍ رَفَعَ؛ من حيث كان خبر «إِنْ» في موضع رفع.
[و] في قول سيبويه في موضع رفع بأنه خبر مبتدأ؛ فهو على قول سيبويه بمنزلة:
زيدٌ منطلق وعمرو، استغنيت عن ذكر خبر الثاني؛ لدلالة الأول.
ومن رفع فقال: ﴿لَا لَغَوَ فِيهَا وَلَا تَأْتِيْمٌ﴾.

ألا ترى أنه لا يخلو من أن يكون «لا» كـ «ليس»، أو يكون «لغو»^(٣) مرتفعًا بالابتداء؛
فيكون «فيها»^(٤) في كل واحد من التقديرين يَصِحُّ أن يكون خبرًا عن الاسمين.

فأما قول الشاعر: [من الوافر]

فَلَا لَغَوٌ وَلَا تَأْتِيْمٌ فِيهَا (٥)

فلا يكون «فيها» خبرًا عنهما؛ لأن العامل في الخبر هو العامل في المخبر عنه،
وعَامِلًا الاسمين مختلفان؛ فلا يكونان مع اختلافهما عاملين في الخبر، ومعنى
ذلك: لا لغو؛ أنهم لا تزول عقولهم، فإذا لم تزل^(٦) عقولهم لَمْ يَلْغُوا، ولم يكن
منهم ما يُؤْتَمُّ كما يكون في الدنيا.

(١) في ب: الألف والألف.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠١)، الإعراب للنحاس (٢٥٣/٣)، البحر المحيط (١٤٩/٨)،
التيان للطوسي (٤٠٥/٩)، التيسير للداني (٨٢)، تفسير الطبري (١٨/٢٧)، تفسير
القرطبي (٦٩/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٤)، الحجة لأبي زرع (٦٨٣)، السبعة لابن
مجاهد (٦١٢)، الغيث للصفاقسي (٣٥٩)، الكشف للقيسي (٣٠٥/١)، النشر لابن
الجزري (٢١١/٢).

(٣) في ب: لغوا.

(٤) سقط في ب.

(٥) تقدم.

(٦) في ب: تذهب.

قال:

قرأ نافع والكسائي: ﴿نَدْعُوهُ أَنَّهُ﴾ [٢٨] بفتح الألف.

وقال الباقون ﴿نَدْعُوهُ إِنَّهُ﴾ بكسر الألف.

وقال ابن جَمَاز عن نافع: ﴿نَدْعُوهُ إِنَّهُ﴾ كسرًا^(١).

قال أبو علي: مَنْ قَرَأ: ﴿نَدْعُوهُ أَنَّهُ﴾؛ فالمعنى: [ندعوه]^(٢)؛ لَأَنَّهُ ﴿هُوَ الْبَرُّ

الرَّحِيمُ﴾، أى: فَلَرَحْمَتِهِ يَجِيب مَنْ دَعَاهُ؛ فلذلك ندعوه.

وَمَنْ كَسَرَ: قطع الكلام مما قبله واستأنف^(٣).

قال:

قرأ عاصم وابن عامر: ﴿يُضَعِّقُونَ﴾ [٤٥] مرفوعة الياء.

وقرأ الباقون: ﴿يَضَعِّقُونَ﴾ بفتح الياء^(٤).

قال أبو علي: يقال: ضَعِقَ الرجل، يَضَعِّقُ، وفى التزئيل: ﴿فَضَعِيقٌ مَنْ فِي

السَّمَوَاتِ﴾ [الزمر: ٦٨].

فأما من قرأ: ﴿يُضَعِّقُونَ﴾، فإنه على نَقْلِ الفعل بالهمزة، ضَعِقُوا [هم]^(٥)

وأصعقَهُمْ غيرهم؛ فـ «يُضَعِّقُونَ» من باب «يُكْرِمُونَ» لمكان النقل [بالهمزة]^(٦)،

وليس مثل: «يُضْرِبُونَ».

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠١)، الإعراب للنحاس (٢٥٤/٣)، الإملاء للعكبرى (٢/

١٣٢)، البحر المحيط (١٥٠/٨)، التبيان للطوسي (٤٠٨/٩)، التيسير للداني (٢٠٣)،

تفسير الطبري (١٨/٢٧)، تفسير القرطبي (٧٠/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٤)، الحجة

لأبى زرعة (٦٨٣)، السبعة لابن مجاهد (٦١٣)، الغيث للصفافسى (٣٥٩)، الكشف

للمخشرى (٢٥/٤)، الكشف للقيسى (٢٩١/٢)، المجمع للطبرسى (١٦٤/٩)، المعانى

للفراء (٩٣/٣)، النشر لابن الجزرى (٣٧٨/٢).

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: استأنفه.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠١)، الإعراب للنحاس (٢٥٨/٣)، الإملاء للعكبرى (٢/

١٣٢)، التبيان للطوسي (٤١٥/٩)، تفسير الطبري (٢١/٢٧)، تفسير القرطبي (٧٧/١٧)،

الحجة لابن خالويه (٣٣٤)، الحجة لأبى زرعة (٦٨٤)، السبعة لابن مجاهد (٦١٣)،

الغيث للصفافسى (٣٥٩)، الكشف للقيسى (٢٩٢/٢)، المجمع للطبرسى (١٦٩/٩)،

المعانى للفراء (٩٤/٣)، النشر لابن الجزرى (٣٧٩/٢).

(٥) سقط فى ب.

(٦) سقط فى ب.

وحكى أبو الحسن: صُعِقَ؛ فعلى هذا يجوز: مَصْعُوقٌ.
 ويجوز أن يكون «يُضْعَقُونَ» مثل يَضْرَبُونَ.
 وقال غيره: هو مثل: «سَعِدَ» و «سُعِدَ».
 قال:

قرأ ابن عامر - فى رواية الحُلَوَانِيُّ - عن هشام بن عَمَّار، وابن كثير، والكسائى -
 فى رواية الفراء -: ﴿الْمُسَيِّطُونَ﴾ [٣٧].
 قال هشام: كتابتها بالصاد، ونقروها بالسين^(١).
 [قال] أبو عُبَيْدَةَ: ﴿أَمْ هُمُ الْمُضَيِّطُونَ﴾: الأرباب. قال: يقال: تسيطرت عَلَى:
 اتخَذْتَنِي حَوْلًا.

وقد جاء على هذا المثال فيما رواه محمد بن السَّرِيِّ عن أبى عبيدة: مُسَيِّطِرٌ،
 وَمُضَيِّطِرٌ، وَمُهَيِّمٌ، وَمُبَيِّقِرٌ، قال: والْبَيْقَرَةُ: مِشْيَةٌ فيها تَقَارُبٌ.
 قال^(٢) أبو على: ليس هذا البناء بناءً تحقير؛ ولكن الياء فيه مثل الواو فى
 «حوقل»؛ فكما تقول: مُحَوِّقِلٌ، كذلك تقول: مُبَيِّطِرٌ؛ لإلحاقهما جميعاً بـ «مُدْخِرِجٍ»
 و «مُسْرِهَفٍ».

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠١)، البحر المحيط (١٥٢/٨)، التبيان للطوسى (٤١٣/٩)،
 التيسير للدانى (٢٠٤)، تفسير القرطبي (٧٥/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٥)، الحجة
 لأبى زرع (٦٨٤)، الغيث للصفاسى (٣٥٩)، الكشف للزمخشري (٢٦/٤)، الكشف
 للقيسى (٢٩٢/٢)، المجمع للطبرسى (١٦٧/٩)، المعانى للفراء (٩٣/٣)، تفسير الرازى
 (٢٦١/٢٨)، النشر لابن الجزرى (٣٧٨/٢).
 (٢) فى أ: وقال.

[بِسْمِ اللَّهِ] ^(١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ النَّجْمِ ^(٢)

قرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر هذه السورة كلها بفتح أواخر آيها. [و] عاصم - في رواية أبي بكر - [يُمِيل] ^(٣) مثل: ﴿رَأَى﴾ [١١] و﴿رَأَاهُ﴾ [١٣]، [و] حفص عن عاصم: بفتح ذلك كله.

وقرأ أبو عمرو ونافع بين الفتح والكسر.

وقرأ حمزة والكسائي ذلك كله بالإمالة.

[وَرَوَى] الْقُطَيْبِيُّ عَنْ عُبَيْدٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍو: ﴿بِالْأَفْقِ الْأَعْلَى﴾ [٧] مماله ^(٤). ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ [٨] مماله. و ﴿وَلَعَلَّا بَعْضُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٩١] مفتوحة كذلك يقرؤها ^(٥). قال أبو علي: أما تَرَكُ الإمالة والتفخيم للألف، فهو قول كثير من الناس، والإمالة -أيضاً- قول كثير منهم؛ فمن ترك كان مصيباً، ومن أخذ بها كان كذلك. وقول نافع وأبي عمرو بين الفتح والكسر، إلا أنهم لا يُجْنِحُونَ الألف إجناحاً شديداً، وذلك حسن.

قال:

قرأ حمزة والكسائي: ﴿أَفْتَمْرُوتُهُ﴾ [١٢] مفتوحة التاء بغير ألف.

وقرأ الباقر: ﴿أَفْتَمْرُوتُهُ﴾ بألف ^(٦).

قال أبو علي: مَنْ قرأ: ﴿أَفْتَمْرُوتُهُ﴾؛ فمعناه: أتجادلونه جدالاً ترومون به دفعه ^(٧)

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: والنجم.

(٣) سقط في أ.

(٤) في ب: بالإمالة.

(٥) ينظر: السبعة (٦١٤).

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٢)، الإعراب للنحاس (٢٦٥/٣)، البحر المحيط (١٥٩/٨)، التبيان للطوسي (٤٢٣/٩)، التيسير للداني (٢٠٤)، تفسير الطبري (٢٩/٢٧)، تفسير القرطبي (٩٣/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٥)، الحجة لأبي زرة (٦٨٥)، السبعة لابن مجاهد (٦١٤)، الغيث للصفاقسي (٣٥٩)، الكشف للزمخشري (٢٩/٤)، الكشف للقيسي (٢٩٤/٢، ٢٩٥)، المجمع للطبرسي (١٧٤/٩)، المعاني للفراء (٩٦/٣)، النشر لابن الجزري (٣٧٩/٢).

(٧) في ب: رفعه.

عَمَّا عَلَّمَهُ وَشَاهَدَهُ مِنْ آيَاتِ^(١) رَبِّهِ الْكُبْرَى. وَيُقَوِّى هَذَا الْوَجْهَ قَوْلُهُ -سُبْحَانَهُ-: ﴿يُجَدِّدُ لَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا بَيَّنَّ﴾ [الأنفال: ٦]: ومن قرأ: ﴿أَقْتَمِرُونَهُ﴾ كان المعنى: أَتَجَدِّدُونَهُ.

وقال الشاعر: [من البسيط]

مَا خَلَفَ مِنْكَ يَا أَسْمَاءُ فَأَعْتَرَفِي مِعَّةَ الْبَيْتِ تَمْرِي نِعْمَةً الْبَعْلِ^(٢)
أى: تجعدها.

وزعموا أن: ﴿أَقْتَمِرُونَهُ﴾ قراءة مسروق وإبراهيم والأعمش. والمجادلة كأنه أشبه بهذا^(٣)؛ لأن الجحود كان منهم فى هذا وفى غيره. وقد جادله المشركون -عليه السلام- فى الإسراء به، فكان مما قالوه^(٤) [له]^(٥): صِفْ لَنَا عَيْرَنَا فى طريق الشام، ونحو ذلك^(٦).

قال:

قرأ ابن عامر - فى رواية ابن ذكوان -: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ﴾ خفيفة. وفى رواية هشام: ﴿كَذَّبَ﴾ مشددة. وخفف الباقون الذال^(٧).

[قال] الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ فى قوله: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾: ما كَذَّبَ فؤاده ما رأت عيناه ليلة أُسْرِىَ به؛ بل صدقه الفؤاد. قال أبو على: «كَذَّبَ»: فعل يتعدى إلى مفعول. بدلالة قوله: [من الكامل]

(١) فى أ: الآيات.

(٢) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (مرا)، وتاج العروس (مرى).

(٣) فى ب: هذا.

(٤) فى أ: قالوا.

(٥) سقط فى ب.

(٦) فى أ: هذا.

(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٢)، الإعراب للنحاس (٣/٢٦٣، ٢٦٤)، الإملاء للعكبرى

(٢/١٣٢)، البحر المحيط (٨/١٥٩)، التبيان للطوسى (٩/٤٢٣)، التيسير للدانى

(٢٠٤)، تفسير الطبرى (٢٧/٢٩)، تفسير القرطبي (١٧/٩٣)، الحجة لأبى زرعة (٦٨٥)،

السبعة لابن مجاهد (٦١٤)، الغيث للصفافسى (٣٥٩)، الكشف للقيسى (٢/٢٩٤)،

المجمع للطبرسى (٩/١٧٤)، المعانى للفراء (٣/٩٦).

(١) كَذَّبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ
ومعنى: كَذَّبَتْكَ: أى أَرَتِكَ ما لا حقيقة له؛ كما أنى إذا قلت: كَذَّبْتَنِي عَيْنِي،
معناه: أَرَتَنِي ما لا حقيقة له.

وعلى هذا قال: [من الوافر]
(٢) أَرَى عَيْنِي مَا لَمْ تَرَ أَيَّاهُ
فمعنى: ﴿مَا كَذَّبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ لم يكذب فؤاده ما أدركه بَصَرُهُ، أى: كانت
رؤية صحيحة غير كاذبة، وإدراكاً على الحقيقة.
ويُشَبِّه أن يكون الذى شَدَّدَ فقال: ﴿كَذَّبَ﴾ -شَدَّدَ هذا المعنى وَأَكَّدَهُ ﴿أَفْتَنُونَهُ﴾
عَلَى مَا يَرَى﴾: أترومون إزالته عن حقيقة ما أدركه وَعَلِمَهُ بمجادلتكم، أو: أتجحدونه
ما قد علمه ولم يَعْتَرِضْ عليه شك فيه.
قال:

قرأ ابن كثير وحده: ﴿وَمَنَاءَ الثَّالِثَةِ﴾ [٢٠] مهموزة ممدودة.
وقرأ الباقون: ﴿وَمَنُوءَ﴾ (٣).

(١) صدر بيت للأخطل، وعجزه:

..... غلس الظلام من الرباب خيالا
ينظر ديوانه ص (٣٨٥)، والأزمية ص (١٢٩)، وخزانة الأدب (٩/٦، ١٠، ١٢)، وشرح
أبيات سيويه (٦٧/٢)، وشرح التصريح (١٤٤/٢)، وشرح شواهد المغنى (١٤٣/١)،
والكتاب (١٧٤/٣)، ولسان العرب (كذب، غلس، أمم)، والمقتضب (٢٩٥/٣)، وبلا
نسية فى الأغاني (٢٧٩/٧)، والصاحبى فى فقه اللغة ص (١٢٥).
(٢) صدر بيت لسراقة البارقي، وعجزه:

..... كلانا عالم بالسترهات
ينظر: الأشباه والنظائر (١٦/٢)، والأغاني (١٣/٩)، وأمالى الزجاجى ص (٨٧)،
وسر صناعة الإعراب ص (٧٧، ٨٢٦)، وشرح شواهد الشافية ص (٣٢٢)، وشرح
شواهد المغنى ص (٦٧٧)، ولسان العرب (رأى)، والمحتسب (١٢٨/١)، ومغنى
الليث ص (٢٧٧)، والممتع فى التصريف ص (٦٢١)، ونوادر أبى زيد ص (١٨٥)،
ولابن قيس الرقيات فى ملحق ديوانه ص (١٧٨)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص
(٢٣٥)، والخصائص (١٥٣/٣)، وشرح شافية ابن الحاجب ص (٤١).
(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٣)، البحر المحيط (١٦١/٨)، التبيان للطوسى (٣٢٣/٩)،
التيسير للدانى (٢٠٤)، تفسير القرطبى (١٠١/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٦)، الحجة
لأبى زرع (٦٨٥)، السبعة لابن مجاهد (٦١٥)، الغيث للصفافسى (٣٥٩)، الكشف
الزمخشري (٣٠/٤)، الكشف للقيسى (٢٩٦/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٧٩/٢).

قال أبو عبيدة: اللَّاتُ وَالْعُزَّى: أصنام من حجارة كانت في جوف الكعبة يعبدونها، ومَنَاءٌ -أيضاً- صنم [من] ^(١) حجارة، ولعل «مَنَاءَةً» بالمد لغة، ولم أسمع بها عن أحد من رُواة اللغة. وقد سَمَوْا: زَيْدٌ مَنَاءٌ، وعبد مناة، ولم أسمعه بالمد.

قال جرير: [من الوافر]

أَزِيدُ مَنَاءً تُوعِدُ يَابْنَ تَيْمٍ تَبَيَّنَ أَئِنَّ تَاءَ بِكَ الْوَعِيدُ ^(٢)
قال:

وقرأ ابن كثير: ﴿ضُرِّي﴾ [٢٢] مهموزة.

وقرأ الباقون: ﴿ضِرِّي﴾ بغير همز ^(٣).

[قال] أبو عبيدة: ﴿فَسَمَّ ضِرِّي﴾: ناقصة؛ يقال: ضِرَّتْهُ حَقَّةٌ، وضُرَّتْهُ، أى: نقصته ومنعته.

قال أبو علي: قوله: ﴿تِلْكَ إِذَا فُسِمَ ضِرِّي﴾ أى: ما نسبتموه إلى الله -سبحانه- من اتخاذ البنات قسمة جائزة.

فأما قولهم: قِسْمَةُ ضِرِّي وَمِشْيَةُ حِكِي، فإن النحويين يحملونه على أنه في الأصل «فُعَلَى» وإن كان اللفظ على: «فِعَلَى»؛ كما أن «البيوت» و«العصيّ» في الأصل «فُعُول»، وإن كانت الفاء مكسورة. وإنما حملوها على أنها «فُعَلَى» دون ما عليه اللفظ؛ لأنهم لم يجدوا في الصفات شيئاً على «فِعَلَى» كما وجدوا «الفُعَلَى» نحو: الحُبَلَى، و«الفُعَلَى» نحو: السُّكْرَى؛ فلما لم يجدوا ذلك حَكَمُوا عليه بأن الفاء في الأصل مضمومة.

وَمَنْ جَعَلَ العين فيه ^(٤) وَأَوَّا -على ما حكاه أبو عبيدة من قولهم: ضُرَّتْهُ- فينبغي أن يقول ^(٥): ضُورَى، وقد حُكِيَ ذلك.

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: ديوانه (٣٣٢/١).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٣)، البحر المحيط (١٦٢/٨)، التبيان للطوسي (٤٢٦/٩)، التيسير للداني (٢٠٤)، تفسير القرطبي (١٠٣/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٦)، الحجة لأبي زرعة (٦٨٥)، السبعة لابن مجاهد (٦١٥)، الغيث للصفاسي (٣٥٩)، الكشف للقيسي (٢٩٥/٢)، المجمع للطبرسي (١٧٦/٩)، تفسير الرازي (٢٩٨/٢٨)، النشر لابن الجزري (٣٩٥/١).

(٤) في ب: منه.

(٥) في ب: تقول.

فأما من جعله من قولك: ضَرَّتْهُ، فإن القياس أن يقول -أيضاً-: ضُورَى، ولا يحفل^(١) بانقلاب الياء إلى الواو؛ لأن ذلك إنما كُرِّهَ في «بَيْضٍ» و «عَيْنٍ»، جمع «بَيْضَاء» و «عَيْنَاء»؛ لقربه من الطرف. وقد بَعُدَ من الطرف بحرف التأنيث، وليست هذه العلامة في تقدير الانفصال كالتاء؛ فكان القياس ألا يُحْفَلَ بانقلابها إلى الواو؛ كما^(٢) لم^(٣) تُبَالِ ذلك في «حُولٍ» و «عُوطٍ»، وكأنهم آثروا الكسرة والياء على الضمة والواو؛ من حيث كانت الكسرة والياء أخف؛ فلم يخافوا التباساً حيث لم يكن في الصفة شيء على «فَعْلَى»، وإنما هو «فُعْلَى»، ولولا ذلك لكان حكمه حكم «كُولٍ» و «كُولٍ»^(٤) في الاسم والفعل، وحكم «عُوطٍ» و «حُولٍ».

أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْنَاهُمْ يَقُولُونَ: تَعَيَّطَتِ النَّاقَةُ، ثم قال: [من الطويل]
مُظَاهِرَةً نَيًّا عَتِيقًا وَعُوطَاطًا
فإن قلت: فكيف قال: إن «فَعْلَى» لا يكون في أبنية الصفات، وقد حكى أحمد ابن يحيى: رَجُلٌ كَيْصَى، إِذَا كَانَ يَأْكُلُ وَحْدَهُ، وَقَدْ كَاصَ طَعَامَهُ: إِذَا أَكَلَهُ وَحْدَهُ. قيل: إن سيبويه إنما قال: لم يجئ «فَعْلَى» صفة. والذي حكاه أحمد بن يحيى بالتونين؛ فليس هو ما قاله سيبويه. ولا يمتنع أن تجئ^(٦) الألفُ آخِرَهُ لِلإِلْحَاقِ بـ «هَجْرٍ» ونحوه.

فأما قول ابن كثير: ﴿ضِئْزِي﴾ بالهمز، فإن التوزيى قَدْ حَكَى الهمز في هذه الكلمة [فقال]:

ضَاَزُهُ، يَضَاَزُهُ: إِذَا ظَلَمَهُ.

وأنشد: [من الطويل]

(١) في ب: تحفل.

(٢) في أ: فكأن.

(٣) في ب: لا.

(٤) سقط في ب.

(٥) صدر بيت، وعجزه:

..... فقد أحكما خلقاً لها متباينا

وهو بلا نسبة في الكتاب (٣٧٦/٤)، ولسان العرب (عيط)، والمنصف (١٢/٢)،

(٤٢).

(٦) في أ: يجيء.

إِذَا ضَآرَأُنَا حَقَّقْنَا فِي غَنِيمَةٍ (١)
ولا ينبغي أن يكون ابن كثير أراد بـ «ضَرَى»: «فَعَلَى»؛ لأنه لو أراد ذلك لقال (٢):
ضَوَّرَى. ولم يرد به -أيضاً- «فَعَلَى» صفة؛ لأن هذا البناء لم يَجِئْ صفةً، ولكن
ينبغي أن يكون أراد [به] (٣) المصدر، مثل: الذِّكْرَى؛ فكأنه قال: قِسْمَةٌ ذَاتُ ظَلَمٍ؛
فَعَلَى هذا يكون وَجْهٌ قراءته.

[قرأ] (٤) حمزة والكسائي: ﴿يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ﴾ [٣٢].

وقرأ الباقون: ﴿كَبِيرَ الْإِثْمِ﴾ (٥).

قال أبو على: مما يدل على حُسْنِ إفراد «الكبير» في قوله: ﴿كَبِيرَ الْإِثْمِ﴾ أن
«فَعِيلًا» قد جاء يُغْنَى به الكثرة، كما أن «فُعُولًا» قد جاء كذلك في قوله: ﴿فَإِنْ
كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لَكُمْ﴾ [النساء: ٦٩]، و: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَانِ
الْإِنْسِ﴾ [الأنعام: ١١٢]؛ فكذلك «فَعِيلٌ» قد يراد به الكثرة، كما أريد بـ «فَعُولٌ»،
قال: ﴿فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ. وَلَا صِدِّيقٍ حَمِيمٍ﴾ [الشعراء: ١٠٠، ١٠١]. وقال: ﴿وَحَسَنَ
أَوْلَئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩]، وعلى هذا حُمِلَ قوله: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾
[ق: ١٧].

وقال: [من الطويل]

وَمَا ضَرَرْنَا أَثَا قَلِيلٌ وَجَارُنَا عَزِيزٌ وَجَارُ الْأَكْثَرِينَ ذَلِيلٌ (٦)

(١) صدر بيت، وعجزه:

..... تقنع جارانا فلم يترمررما

والبيت بلا نسبة في اللسان (ضيز)، وتهذيب اللغة (٥٣/١٢)، والتاج (ضيز)، ويروى:
«ضازعنا» بدل «ضازانا».

(٢) في أ: لكان.

(٣) سقط في ب.

(٤) سقط في ب.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٣)، الإعراب للنحاس (٦٥/٣)، التبيان للطوسي (٤٣٠/٩)،
التيسير للداني (١٩٥)، تفسير القرطبي (١٠٦/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٦)، الحجة
لأبي زرعة (٦٨٦)، السبعة لابن مجاهد (٦١٥)، الغيث للصفاقسي (٣٥٩، ٣٦٠)،
الكشف للقيسي (٢٥٣/٢)، المعاني للفراء (١٠٠/٣)، النشر لابن الجزري (٣٦٧/٢).

(٦) البيت للمسموع في ديوانه ص (٨)، وأمالى القالي (٢٦٩/١)، وشرح ديوان الحماسة
للمرزوقي (١١٢/١)، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ص (٢٨).

وقال رؤية: [من الرجز]

دَغَهَا فَمَا التَّحَوُّى مِنْ صَدِيقِهَا^(١)

وقال: [من الطويل]

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ وَفَرِيقٌ لَيَّمْنُ اللَّهَ مَا نَذَرِي^(٢)
وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يُؤْتِ فِي قَوْلِهِمْ: رِيحٌ خَرِيقٌ، وَمِلْحَفَةٌ جَدِيدٌ، وَنَاقَةٌ سَدِيسٌ، وَكُتَيْبَةٌ
خَصِيفٌ، كَمَا لَمْ يُؤْتِ «فَعُولٌ» فِي نَحْوِ: [من الطويل]

خَذُولٌ تُرَاعَى رَبْرَبًا
(٣) ...

فمن حيث كان على لفظ الأفراد والمراد به الكثرة في هذه المواضع وغيرها؛
كذلك أفرّدا «فعيلاً» في قوله: ﴿كَبِيرَ الْإِثْمِ﴾، وإن كان المراد به: الكبائر.

ويحسن الأفراد من وجه آخر، وهو أن المصدر المضاف «فعليل» إليه، واحد في
معنى الكثرة؛ ألا ترى أنه ليس يُرَادُ به إِثْمٌ بعينه، وإنما يُرَادُ به الْإِثَامُ؟! فكذلك يكون
المراد بالمضاف الكثرة؛ إذ ليس الكبير كبيراً بعينه، إنما هو ضَرْوبٌ ما كَبُرَ من
الْإِثَامِ، فإذا كان كذلك فالأفراد فيه يفيد ما يفيد الجمع.

وقد وُصِفَ الْإِثْمُ فِي الْآيَةِ بِالْكَبِيرِ، كَمَا وَصِفَ بِالْعَظَمِ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَفَرَأَيْتَ إِنْثَامًا
عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨] وهذا مما يقوى قراءة مَنْ قرأ: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾
[البقرة: ٢١٩]؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْكِبَرَ زِيَادَةٌ فِي أَجْزَاءِ الشَّيْءِ الْكَبِيرِ، كَمَا أَنَّ الْعَظَمَ
كذلك؟!

فإن قيل: فهلا جَمَعَا ذلك؛ ليكون أَيْبَنَ، كما جَمَعَ ذلك سائرُهُم؟!

(١) تقدم.

(٢) البيت لنصيب في ديوانه ص (٩٤)، والأزهية ص (٢١)، وتخليص الشواهد ص (٢١٩)،
والدرر (٢١٦/٤)، وشرح أبيات سيويه (٢٨٨/٢)، وشرح شواهد المغنى (٢٩٩/١)،
والكتاب (٥٠٣/٣)، ولسان العرب (يمن)، ومغنى اللبيب (١٠١/١)، وبلا نسبة في
الإنصاف (٤٠٧/١)، ورصف المباني ص (٤٣)، وسر صناعة الإعراب (١٠٦/١)، وشرح
أبيات سيويه (٢٩٠/٢)، وشرح المفصل (٣٥/٨)، والمقتضب (٢٢٨/١)، وجمع
الهوامع (٤٠/٢).

(٣) جزء من صدر بيت لطرفة، وبعده:

..... بخميلة تناول أطراف البرير وترتدى

ينظر ديوانه ص (٢١)، وتاج العروس (خذل، خمل)، وبلا نسبة في لسان العرب
(خذل)، ومقاييس اللغة (٢٤٧/٤)، والمخصص (٢٨/٨)، وتهذيب اللغة (٣٢٤/٧).

قيل: إذا أتينا [به]^(١) على قياس ما جاء في التنزيل في غير هذا الموضع لم يكن لقائل مقال.

ألا تَرَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَ: ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لَكُمْ﴾ [النساء: ٩٢]، وقال: ﴿وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾ [الكهف: ٥] فأفرد. وجمع في قوله: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ﴾ [فصلت: ١٩]، و ﴿إِنْ يَتَفَكَّرُوا لَيَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءُ﴾ [الممتحنة: ٢].

وأنشد أبو زيد: [من الوافر]
وَقَالُوا رَبِّكَ انْصُرْهُ فَإِنَّ أَلْأَعَادِي فِيهِمْ بَأْسٌ شَدِيدٌ^(٢)
فلم يمنع من إفراد ذلك جمعه في المواضع التي جمع؛ فكذاك ﴿كَبِيرُ الْإِثْمِ﴾ على قولهما.

وَمَنْ جَمَعَ فَقَالَ: ﴿كَثِيرَ الْإِثْمِ﴾؛ فلأنه في المعنى جمع، و «الإثم» يراد به الكثرة، إلا أنه أفرد كما تُفرد المصادر وغيرها من الأسماء التي يراد بها [الأجناس والكثرة]^(٣).

قال:

قرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿عَادَا الْأَوَّلَى﴾ [٥٠] منونة. وقرأ نافع وأبو عمرو: ﴿عَادَا لَوْلَى﴾ موصولة مدغمة.

واختلف عن نافع في الهمزة:

فروى لنا إسماعيل القاضي عن قالون، وأحمد بن صالح عن أبي بكر بن أبي أُوَيْسٍ [وقالون]^(٤)، وإبراهيم القُرَيسِي عن أبي بكر بن أبي أُوَيْسٍ عن نافع: ﴿عَادَا لَوْلَى﴾.

وقال ابن جماز وإسماعيل بن جعفر ومحمد بن إسحاق عن أبيه، وورش عن نافع: ﴿عَادَا لَوْلَى﴾ مثل أبي عمرو^(٥).

(١) سقط في ب.

(٢) البيت لشعبة بن قميير في نوادر أبي زيد ص (٣٦٩).

(٣) في أ: الأجناس الكثيرة.

(٤) سقط في ب.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٣)، الإعراب للنحاس (٢٧٦/٣)، الإملاء للعكبري (٢/

١٣٣)، البحر المحيط (١٦٩/٨)، التبيان للطوسي (٤٣٥/٩)، التيسير للداني (٢٠٤)،

تفسير الطبري (٤٦/٢٧)، تفسير القرطبي (١٢٠/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٧)، =

قال أبو عثمان: أساء عندى أبو عمرو فى قراءته: ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا لَّوْلَى﴾؛ لأنه أدغم النون فى لام المعرفة، واللام إنما تحرّكت بحركة الهمزة، وليست بحركة لازمة.

والدليل على ذلك أنك تقول: أَلْخَمَرُ، إذا طَرَحْتَ حركة الهمزة على اللام، فلم^(١) تحذف ألف الوصل؛ لأنها ليست بحركة لازمة.

قال أبو عثمان: ولكن كان أبو الحسن رَوَى عن بعض العرب أنه يقول: هذا لَحْمَرٌ قد جاء، فيحذف ألف الوصل لحركة اللام.

قال أبو على: القول فى ﴿عَادًا لَّوْلَى﴾ أن من حقق الهمزة من «الأولى» سكنت لام المعرفة، وإذا سكنت لام المعرفة - والتنوين من قولك: ﴿عَادًا﴾ المنصوب ساكن - التقى ساكنان: التنوين^(٢) الذى فى ﴿عَادًا﴾، ولام المعرفة؛ فحرّكت التنوين بالكسر لالتقاء الساكنين، وهذا وجه قول من لم يدغم.

وقياس من قال: ﴿أَحَدٌ . اللَّهُ﴾ [الإخلاص: ١، ٢]، فحذف التنوين لالتقاء الساكنين - أن يَحْذِفَهُ^(٣) هنا أيضًا، كما حَذَفَهُ من: ﴿أَحَدٌ . اللَّهُ﴾.

وكما حذفه من قوله: [من المتقارب]

... وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ قَلِيلًا^(٤)

إلا أن ذا لا يدخل فى القراءة وإن كان قياسًا، وجاء فى الشعر، وجاء فى القراءة. ويجوز فى قول مَنْ خَفَفَ الهمزة من «الأولى» على قول من قال: أَلْخَمَرُ، فلم يحذف الهمزة التى للوصل - أن يُحَرِّكَ التنوين فيقول: «عَادِنِ لَّوْلَى» كما يقول ذلك إذا حقق الهمزة؛ لأن اللام على هذا فى تقدير السكون، فكما يكسر التنوين^(٥)

= الحجة لأبى زرعة (٦٨٧)، السبعة لابن مجاهد (٦١٥)، الغيث للصفافسى (٣٦٠)، الكشف للزمخشري (٣٤/٤)، الكشف للقيسى (٢٩٦/٢)، المجمع للطبرسى (١٨١/٩)، المعانى للفراء (١٠٢/٣)، تفسير الرازى (٢٣/٢٩)، النشر لابن الجزرى (٤١٠/١)، (٤١١).

(١) فى أ: لم.

(٢) فى أ: النون.

(٣) فى ب: يحذف.

(٤) تقدم.

(٥) فى ب: النون.

لالتقاء الساكنين، كذلك يكسره فى هذا القول؛ لأن التنوين فى تقدير الالتقاء مع ساكن.

وَمَنْ حَرَّكَ لَامَ الْمَعْرِفَةِ وَحَذَفَ هَمْزَةَ الْوَصْلِ، فَمُقَاسُهُ أَنْ يَسْكُنَ التَّنْوِينَ^(١)، مِنْ «عَادَنْ» فَيَقُولُ: «عَادَنْ لَوْلَى»؛ لِأَنَّ اللَّامَ لَيْسَتْ^(٢) فِي تَقْدِيرِ سَكُونِ كَمَا كَانَتْ^(٣) فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ كَذَلِكَ؛ أَلَّا تَرَى أَنَّهُ حَذَفَ هَمْزَةَ الْوَصْلِ؟! وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ تَرَكَّ التَّنْوِينَ^(٤) عَلَى سَكُونِهِ^(٥) كَمَا يَتْرَكُهُ فِي نَحْوِ: عَادَ ذَاهِبٌ.

وَلَوْ أَدْخَلْتَ الْخَفِيفَةَ فِي فِعْلِ الْوَاحِدِ، فَأَوْقَعْتَهُ عَلَى نَحْوِ «الْإِثْنَيْنِ» وَ«الْإِبْنَيْنِ» لَقُلْتُ: اضْرِبْ [الْإِثْنَيْنِ، وَأَكْرِمِ الْإِثْنَيْنِ، فَحَذَفْتَ الْخَفِيفَةَ مِنْ هَذَا كَمَا تَحْذِفُهَا فِي نَحْوِ: اضْرِبْ الْيَوْمَ؛ لِأَنَّ اللَّامَ مِنَ «الْإِثْنَيْنِ» وَ«الْإِبْنَيْنِ»^(٦) فِي تَقْدِيرِ السَّكُونِ، فَتَحْذِفُ الْخَفِيفَةَ مَعَ لَامِ الْمَعْرِفَةِ^(٧) إِذَا تَحَرَّكَتْ بِهَذِهِ الْحَرَكَةِ، كَمَا تَحْذِفُهَا إِذَا لَقِيتَ سَاكِنًا، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَقَوْلِكَ: اضْرِبْ لَحْمَرًا، فِي قَوْلٍ مِنْ حَذَفَ مَعَهُ بَعْدَ هَمْزَةِ الْوَصْلِ. فَأَمَّا قَوْلُ أَبِي عَمْرٍو: ﴿عَادَا لَوْلَى﴾، فَإِنَّهُ لَمَّا خَفَّفَ الْهَمْزَةَ الَّتِي هِيَ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ الْفَاءِ - لِاجْتِمَاعِ الْوَائِينَ أَوَّلًا - أَلْقَى حَرَكَتَهَا عَلَى اللَّامِ السَّاكِنَةِ، فَإِذَا أَلْقَى الْحَرَكَةَ عَلَى اللَّامِ السَّاكِنَةِ تَحَرَّكَتْ وَقَبْلَهَا نُونُ سَاكِنَةٍ، فَأَذْغَمَهَا فِي اللَّامِ؛ كَمَا يَدْغِمُهَا فِي^(٨) الرَّاءِ فِي نَحْوِ: مِنْ رَأْشِدٍ، وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ يَقْلِبُهَا لَامًا أَوْ رَاءً. فَإِذَا أَدْغَمَهَا فِيهَا صَارَ ﴿عَادَا لَوْلَى﴾، وَخَرَجَ مِنَ الْإِسَاءَةِ الَّتِي نَسَبَهَا إِلَيْهِ أَبُو عِثْمَانَ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ تَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿الْأَوَّلَى﴾ عَلَى قَوْلٍ مِنْ قَالَ: لَحْمَرٌ؛ كَأَنَّهُ يَقُولُ فِي التَّخْفِيفِ لِلْهَمْزَةِ قَبْلَ الْإِدْغَامِ: ﴿لَوْلَى﴾، فَيَحْذِفُ هَمْزَةَ الْوَصْلِ كَمَا يَقُولُ: لَحْمَرٌ، فَيَحْذِفُهَا، فَإِذَا كَانَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ كَانَتْ اللَّامُ فِي حَكْمِ التَّحَرُّكِ، وَخَرَجَتْ مِنْ حَكْمِ السَّكُونِ؛ بِدَلَالَةِ حَذْفِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ مَعَهُ، وَإِذَا

(١) فى أ: النون.

(٢) فى أ: ليس.

(٣) فى أ: كان.

(٤) فى أ: النون.

(٥) فى أ: سكونها.

(٦) بدل ما بين المعقوفين فى أ: اضرب اثنين وأكرم ابنين.

(٧) زاد فى ب: كما تحذف.

(٨) فى ب: من.

خَرَجَتْ مِنْ حَكْمِ السَّكُونِ حَسْنَ الْإِدْغَامِ مَعَهُ، كَمَا حَسُنَ فِي: مَنْ لَّكَ، وَمَنْ لَوْمْ،
فَهَذَا كَأَنَّ الْإِدْغَامَ كَانَ فِي حَرْفٍ مَتَحَرِّكٍ غَيْرِ سَاكِنٍ، كَمَا أَنَّ عَامَّةَ مَا يَدْغَمُ فِيهِ مِنَ
الْحُرُوفِ تَكُونُ مَتَحَرِّكَةً.

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنَّ يَكُونُ أَدْغَمَ عَلَى قَوْلٍ مِنْ قَالَ: أَلْوَلَى، أَلْخَمَرُ، فَلَمْ يَحْذَفْ
الْهَمْزَةُ الَّتِي لِلْوَصْلِ مَعَ إِلْقَاءِ الْحَرَكَةِ عَلَى لَامِ الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ السَّكُونِ، فَلَا
يَمْتَنِعُ أَنْ يَدْغَمَ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ فِي حَكْمِ السَّكُونِ، كَمَا لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَدْغَمَ فِي نَحْوِ:
رُدَّ، وَفِرَّ، وَعَظَّ. وَإِنْ كَانَتْ لَامَاتُهُنَّ سَوَاكِنَ، وَتَحَرُّكُهَا لِلْإِدْغَامِ كَمَا تُحَرِّكُ^(١)
السَّوَاكِنَ الَّتِي ذَكَرْنَا لِلْإِدْغَامِ.

فَإِذَا لَمْ يَخْلُ الْإِدْغَامُ فِي ﴿عَادَا لَوْلَى﴾ مِنْ أَنْ يَكُونَ: أَلْوَلَى، عَلَى قَوْلٍ مِنْ قَالَ:
أَلْخَمَرُ، أَوْ قَوْلٍ مِنْ قَالَ: لَخَمَرُ، وَجَازَ فِي الْوَجْهِينِ جَمِيعًا - ثَبَّتَ صَحَّتَهُ.
فَأَمَّا مَنْ رَوَى عَنْ نَافِعٍ مِنْ أَنَّهُ هَمَزَ فَقَالَ: ﴿عَادَا لَوْلَى﴾، فَإِنَّهُ كَمَا رَوَى عَنْ ابْنِ
كَثِيرٍ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿سُقُوقِهِ﴾ [الْفَتْحُ: ٢٩]. وَوَجْهُهُ: أَنَّ الضَّمَّةَ لِقَرَبِهَا مِنَ الْوَاوِ، وَأَنَّهُ لَمْ
يَحْجِزْ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ - صَارَتْ كَأَنَّهَا عَلَيْهَا؛ فَهَمْزُهَا كَمَا تُهْمَزُ الْوَاوَاتُ إِذَا كَانَتْ
مُضْمُومَةً، نَحْوُ: أَذْؤُرْ، وَالْعُثُورُ، وَالسُّوقُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَهَذِهِ لُغَةٌ قَدْ حُكِّيتْ
وَرُويَتْ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ بِتِلْكَ الْفَاشِيَةِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّا إِذَا لَمِينُ الْإِثْمِينَ﴾ [المائدة: ١٠٦] فِي قِيَاسِ ﴿عَادَا لَوْلَى﴾ يَجُوزُ فِيهِ
مَا جَازَ فِيهِ.

قَالَ أَبُو عِثْمَانَ: وَمَنْ قَرَأَ ﴿عَادَا لَوْلَى﴾ فَأَظْهَرَ النُّونَ فَقَدْ أَخْطَأَ؛ لِأَنَّ النُّونَ
لَا تَظْهَرُ عَلَى اللِّسَانِ إِلَّا مَعَ حُرُوفِ الْحَلْقِ.

* * *

[بِسْمِ اللَّهِ] ^(١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْقَمَرِ

قرأ ابن كثير ونافع: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [٦] بغير ياء، و: ﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ﴾ [٨] بياء في الوصل. وَرَوَى إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ وَابْنُ جَمَازٍ وَوَرَشٌ عَنْ نَافِعٍ: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ بياء في الوصل. وَرَوَى عَنْهُ قَالَونَ وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ أَبِيهِ، وَإِبْرَاهِيمَ الْقُورَسِيَّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ مِثْلَ ابْنِ كَثِيرٍ: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ بغير ياء، و: ﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ﴾ بياء في الوصل. [وَقَرَأَهُمَا أَبُو عَمْرٍو جَمِيعًا بِيَاءٍ فِي الْوَصْلِ] ^(٢).

وَقَرَأَ عَاصِمٌ وَابْنُ عَامِرٍ وَحُمَزَةُ وَالْكَسَائِيُّ: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾، و: ﴿إِلَى الدَّاعِ﴾ بغير ياء في وصل ولا وقف ^(٣).

قال أبو علي: قد تقدّم القول في هذا النحو في غير موضع.

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَحَدَهُ: ﴿إِلَى شَيْءٍ تُكْرُ﴾ [٦] خفيفة.

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: ﴿تُكْرُ﴾ مثقلًا ^(٤).

قال أبو علي: «تُكْرُ» أحد الحروف التي جاءت على «فُعْل»، وهو صفة، وعلى ذلك حَمَلَهُ سيبويه. واستشهد بالآية.

ومثل ذلك: ناقة أجَدٌ، وَمِشْيَةٌ سُجَّحٌ.

قال: [من البسيط]

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٤) التيسير للداني (٢٠٦)، تفسير القرطبي (١٣٥/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٧)، الحجة لأبي زرعة (٦٨٩)، السبعة لابن مجاهد (٦١٧)، الغيث للمصفاقي (٣٦١)، الكشف للقيسي (٢٩٨/٢)، المجمع للطبرسي (١٨٤/٩، ١٨٥)، النشر لابن الجزري (٣٨٠/٢).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٤)، الإملاء للعكبري (١٣٤/٢)، البحر المحيط (١٧٥/٨)، التبيان للطوسي (٤٤٣/٩)، التيسير للداني (٢٠٥)، تفسير القرطبي (١٢٩/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٧)، الحجة لأبي زرعة (٦٨٨)، السبعة لابن مجاهد (٦١٧)، الغيث للمصفاقي (٣٦١)، الكشف للقيسي (٢٩٧/٢)، المجمع للطبرسي (١٨٤/٩، ١٨٥)، النشر لابن الجزري (٢١٦/٢).

دَعُوا التَّحَاجُّوْا وَامْشُوا مِشْيَةً سُجْحًا إِنَّ الرِّجَالَ ذَوُو عَصْبٍ وَتَذَكِّرُ^(١)
ورجل شَلَلٌ: للرخيف^(٢)، في الحاجة، فقول من قال: ﴿نُكِرْ﴾ إنما هو على
التخفيف مثل: رُسِل، وَكُتِب، وَسَنِع. والضمّة في تقدير الثبات كما كان كذلك في:
لَقَضَوْا الرجل؛ ولذلك رفضوا أن يجمعوا «كِسَاء» على «فُعْل» في قول من قال:
رُسِل.

وقرأ أبو عمرو وحزمة والكسائي: ﴿خَاشِعًا﴾ [٧] بألف.

وقرأ الباقون: ﴿خُشَّعًا﴾ بغير ألف.

قال أبو علي: وجه من قال: ﴿خَاشِعًا﴾ أنه فعل متقدم؛ فكما لم يُلْحَق علامة
التأنيث^(٣) لم يُجْمَع، وَحَسَنَ ألا يؤنث؛ لأن التأنيث ليس بحقيقي.
ومن قال: ﴿خُشَّعًا﴾، فقد أثبت ما يدل على الجمع وهو على لفظ الأفراد، ودَلَّ
لفظ الجمع على ما يدل عليه التأنيث الذي ثَبَتَ في نحو قوله في الأخرى: ﴿خُشَّعَةً
أَنْصَرُمُ﴾ [القلم: ٤٣]، [و:] ﴿وَحَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ﴾ [طه: ١٠٨]؛ فلذلك
يُرْجَّحُ: مررت برجلٍ حَسَنٍ قَوْمُهُ، على قولهم: مررت برجل حَسَنٍ قَوْمُهُ؛ لأن
«حَسَنًا» قد حصل فيه ما يدل على الجمع، والجمع كالتأنيث في باب أنه يدل عليه.
[و] ^(٤) قال:

كلهم قرأ: ﴿فَفَتَحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ﴾ [١١] خفيفة.

غير ابن عامر فإنه قرأ: ﴿فَفَتَحْنَا﴾ مشددة^(٥).

قال أبو علي: وَجْهُ التخفيف أن «فَعَلْنَا» بالتخفيف يدل على القليل والكثير.
ووجه الثقل أنه يخص الكثير، وَيَقْوَى ذلك قوله: ﴿مُفَنِّعَةً لَهُمُ الْآبُوتَ﴾ [ص: ٥٠].
قال:

(١) تقدم.

(٢) في أ: الخفيف.

(٣) في ب: للتأنيث.

(٤) سقط في ب.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٤)، البحر المحيط (١٧٧/٨)، التبيان للطوسي (٤٤٥/٩)،
التيسير للداني (١٠٢)، تفسير القرطبي (١٣٢/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٨)، الحجة
لأبي زرعة (٦٨٩)، السبعة لابن مجاهد (٦١٨)، الغيث للصفاسي (٣٦١)، الكشف
للمزمخشري (٣٧/٤)، المجمع للطبرسي (١٨٨/٩)، النشر لابن الجزري (٢٥٨/٢).

قرأ ابن عامر وحمزة وهُبَيْرَةُ عن حفص عن عاصم: ﴿سَتَعْلَمُونَ غَدًا﴾ [٢٦] بالتاء، وقال غيرُ هبيرة عن حفص [عن^(١)] عاصم بالياء. وكذلك قرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم بالياء^(٢).

حُجَّةُ الياء: أن قبله غَيِّثَةٌ، وهو قوله: ﴿فَقَالُوا أَبَشْرًا مِثَّنَا... سَيَعْلَمُونَ﴾، ووجه التاء [أنه على^(٣)]: قيل لهم: ﴿سَتَعْلَمُونَ غَدًا﴾.

قال:

وَرَوَى وَزْشٌ عَنْ نَافِعٍ: ﴿وَنُذِرِي﴾ [٣٠] بياء.

وَرَوَى غَيْرُهُ عَنْهُ بِغَيْرِ يَاءٍ.

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِغَيْرِ يَاءٍ^(٤).

[ف] حَذَفُ الْيَاءِ؛ لِأَنَّهُ فَاصِلَةٌ، فَيَجْرِي مَجْرَى الْقَافِيَةِ فِي حَذْفِ الْيَاءِ مِنْهَا.

كما قال: [من المتقارب]

.... ... مِنْ حَدَرِ الْمَوْتِ أَنَّ يَأْتِيَنَّ^(٥)

* * *

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٥)، الإعراب للنحاس (٢٩١/٣)، البحر المحيط (١٨٠/٨)، التبيان للطوسي (٤٤٩/٩)، التيسير للداني (٢٠٦)، تفسير الطبري (٥٩/٢٧)، تفسير القرطبي (١٣٩/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٨)، الحجة لأبي زرع (٦٨٩)، السبعة لابن مجاهد (٦١٨)، الغيث للصفاقسي (٣٦١)، الكشف للزمخشري (٣٩/٤)، الكشف للقيسي (٢٩٧/٢)، المجمع للطبرسي (١٩٠/٩)، النشر لابن الجزري (٣٨٠/٢).

(٣) في ب: على أنه.

(٤) ينظر: الغيث للصفاقسي (٣٦١)، الكشف للقيسي (٢٩٨/٢)، النشر لابن الجزري (٢/٣٨٠).

(٥) تقدم.

[بِسْمِ اللَّهِ] ^(١)

ذِكْرُ اختلافهم في سورة «الرحمن» - تبارك وتعالى -

قرأ ابن عامر وحده: ﴿وَالْحَبُّ ذَا الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ﴾ [١٢] بالنصب.

وقرأ الباقر: ﴿وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ﴾ رفع ^(٢).

[قال] ^(٣) أبو عبيدة: العصف: الذي يُعَصَفُ فيؤكل من الزرع، وهو العصيفة.

قال عَلْقَمَةُ بْنُ عَبْدِةَ: [من البسيط]

تَسْقَى مَذَانِبَ قَدْ مَالَتْ عَصِيفَتُهَا حَدُورُهَا مِنْ أَتَى الْمَاءِ مَطْمُومٌ ^(٤)
طَمَّهَا: مَلَّأَهَا.

قال: والريحان: الحب الذي يؤكل.

يقال ^(٥): سبحانك وريحانك، أى: رِزْقُكَ.

وَأَنشَدَ لِلنَّيْمِ بْنِ تَوَلَّبَ: [من المتقارب]

سَلَامُ الْإِلَهِ وَرَيْحَانُهُ وَرَخْمَتُهُ وَسَمَاءُ دِرَزٍ ^(٦)

وروى عن ابن عباس: العصف: الورق ^(٧). قتادة: العصف: التبن.

وقيل: العصف والعصيفة: أعالي ورق الزرع.

قال أبو علي: قول ابن عامر: ﴿وَالْحَبُّ ذَا الْعَصْفِ﴾ حملة على أن قوله:

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٥)، الإملاء للعكبرى (١٣٥/٢)، البحر المحيط (١٩٠/٨)، التبيان للطوسي (٤٦٠/٩)، التيسير للداني (٢٠٦)، تفسير القرطبي (١٥٨/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٨)، الحجة لأبي زرعة (٦٩٠)، السبعة لابن مجاهد (٦١٩)، الغيث للصفاقسي (٣٦١)، الكشف للقيسي (٢٩٩/٢)، المجمع للطبرسي (١٩٦/٩)، المعاني للفرأ (١١٤/٣)، النشر لابن الجزري (٣٨٠/٢).

(٣) سقط في أ.

(٤) البيت في ديوانه (٥٥)، واللسان (عصف)، والتاج (عصف)، وأساس البلاغة (طمم)، وبلا نسبة في اللسان (حدر)، وجمهرة اللغة (٨٨٥)، والتاج (حدر).

(٥) في أ: تقول.

(٦) البيت في ديوانه (٣٤٥)، اللسان (روح، درر)، والتنبيه والإيضاح (٢٤٣/١)، وتهذيب اللغة (٢٢١/٥)، والمخصص (٢٧٥/١٢، ١٦٤/١٧)، والتاج (روح، درر)، وبلا نسبة في ديوان الأدب (٤٧/٣، ٣٨٣).

(٧) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٥٧٩/١١) (٣٢٩٠٥)، وذكره السيوطي في الدر (١٩٢/٦).

﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنْعَامِ﴾ [١٠] مثل: خلقها للأنعام وخلق الحب ذاك العصف وخلق الريحان، وهو الرزق.

ويقوى ذلك قوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ أَزْوَاجًا مِنْ نَبَاتٍ شَقٍّ﴾ [طه: ٥٣].
قال:

[و] ^(١) اختلفوا في رفع النون وخفضها من قوله -تعالى-: ﴿وَالرَّيْحَانَ﴾ [١٢]:
فقرأ ابن كثير وعاصم ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿وَالرَّيْحَانَ﴾ رفع.
وقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَالرَّيْحَانَ﴾ خفض ^(٢).

قال أبو علي: من رفع فقال: ﴿وَالرَّيْحَانَ﴾ حمل ذلك على الرفع الذي قبله:
﴿فِيهَا فَتَكِهَةٌ وَالنَّخْلُ... وَلِلْحَبِّ﴾ [١١، ١٢].

وهذا -أيضاً- يدل على معنى الخلق، إلا أنه إذا أتبع ما قبله كان أحسن؛ ليكون الكلام من وجه واحد، وفيه الدلالة على معنى الخلق، ﴿وَالرَّيْحَانَ﴾ في قول من رفع محمول على: ﴿فِيهَا﴾.

والمعنى: فيها هذه الأشياء التي عدت، أى: فيها فاكهة والريحان والحب ذو العصف. ومن جرّ فقال: ﴿ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانَ﴾ حمّله على: ذو؛ كأنه قال:
والحب ذو العصف وذو الريحان، أى: من الحب الرزق.

فإن قلت: [فإن] ^(٣) العصف والعصيفة رزق أيضاً؛ فكأنه قال: ذو الرزق وذو الرزق.

قيل: هذا لا يمتنع؛ لأن العصيفة رزق غير [الرزق] ^(٤) الذي أوقع الريحان عليه،
وكان الريحان أريد به الحب إذا خلص من لفائفه؛ فأوقع عليه الرزق لعموم المنفعة

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٥)، الإعراب للنحاس (٣٠٣/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٣٥)، البحر المحيط (١٩٠/٨)، التبيان للطوسي (٤٦٠/٩)، التيسير للداني (٢٠٦)، تفسير الطبري (٧٢/٢٧)، تفسير القرطبي (١٥٨/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٨)، الحجة لأبي زرة (٦٩٠)، السبعة لابن مجاهد (٦١٩)، الغيث للصفاقسي (٣٦١)، الكشف للزمخشري (٤٥/٤)، الكشف للقيسي (٢٩٩/٢)، المجمع للطبرسي (١٩٦/٩)، المعاني للفراء (١١٣/٣)، تفسير الرازي (٩٤/٢٩)، النشر لابن الجزري (٣٨٠/٢).

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في أ.

[به]^(١)، وأنه رزق للناس ولغيرهم.

ويبعد أن يكون: الريحان المسموم في هذا الموضع؛ إنما هو قوت الناس والأنعام؛ كما قال: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِذِهِ زُوزًا مِّنْ ثَبَاتٍ شَقٍّ. كُلُوا وَارْعَوْا أَنْعَامَكُمْ﴾ [طه: ٥٣، ٥٤] أى: أَرْغَوْهَا إِيَّاهَا، وقال: ﴿مَتَنَّمَا لَكُم مِّنَ النَّعْمَةِ﴾ [عبس: ٣٢]؛ فذلك «العصيفة» يختص بأنه رِزْقُ الأنعام، و «الرَّيحَانُ» يُعْمُ الْإِنْسَاءُ وَغَيْرُهُمْ.

فإن قُلْتُ: كيف يكون «الرَّيحَانُ» مصدرًا، وهو في الأصل «فَيْعَلَان»، والعين محذوفة، وليس في أبنية المصادر [شئ]^(٢) على هذا الوزن؟! قيل: يجوز في ذلك وجهان:

أحدهما: أن تجعله اسمًا وُضِعَ مَوْضِعَ المصدر؛ كما وضع «زُبَا» و «جَنْدَلَا»، ونحو ذلك موضع المصادر. والآخر أن يكون هذا مصدرًا اختص به المعتل، كما اختص بـ «كَيْثُونَة» ونحوه، وليس ذلك في الصحيح.

ويحتمل وجهًا آخر، وهو أن تجعله على «فَعْلَان» مثل «الليان»، وتجعل الياء بدلًا من الواو؛ كما جعلت الواو بدلًا من الياء في «أشأوى»؛ فذلك جعلت الياء بدلًا من الواو في «رَيْحَان»، وانتصب انتصاب المصادر فيما حكاه سيبويه من قولهم: سُبْحَانَ اللَّهِ وَرَيْحَانَهُ، كأنه قال: واسترزا قًا.

وليس ذلك كما لزمه الانتصاب من المصادر نحو: مَعَاذَ اللَّهِ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ؛ ألا ترى أنه قد جاء مرفوعًا في بيت النِّمِر، وَمَجْرُورًا في قراءة من جر «الرَّيْحَان»؟! قال:

قرأ نافع وأبو عمرو: ﴿يُخْرِجُ مِنْهُمَا﴾ [٢٢] بضم الياء، ﴿اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَاتُ﴾ رفع. وَرَوَى حُسَيْنٌ عَنْ أَبِي عَمْرٍو: ﴿يُخْرِجُ﴾ برفع الياء وكسر الراء، ﴿اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ نصبًا.

وقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿يَخْرِجُ مِنْهُمَا﴾ منصوبة الياء، ﴿اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَاتُ﴾ رفع^(٣).

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٥)، الإعراب للنحاس (٣/٣٠٥)، البحر المحيط (٨/١٩١)، =

[قال] أبو عبيدة: المَرْجَان: صغار اللؤلؤ، واحدها: مَرْجَانَةٌ.

قال ذو الرمة: [من الطويل]

كَأَنَّ عُرَا الْمَرْجَانِ مِنْهَا تَعَلَّقَتْ عَلَى أُمِّ خَشْفٍ مِنْ طِبَاءِ الْمَشَافِرِ^(١)

[و] من قال: «يُخْرِجُ مِنْهُمَا اللَّوْلُؤُ» كان قوله بَيِّنًا؛ لأن ذلك إنما يُخْرِجُ لا يُخْرِجُ

بنفسه، وكذلك من قال «يُخْرِجُ»، أى: يخرج به الله، فنسب الإخراج إلى الله - تعالى - لأنه بقوته وتمكينه.

ومن قال: «يُخْرِجُ» جعل الفعل لِـ «اللؤلؤ والمَرْجَان» وهو اتساع؛ لأنه إذا أُخْرِجَ ذلك خَرَجَ.

وقال: «يُخْرِجُ مِنْهُمَا»، وَإِنَّمَا يخرج من أحدهما؛ على حذف المضاف؛ كما قال:

«عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْفَرِيتَيْنِ عَظِيمٍ» [الزخرف: ٣١] على ذلك.

وقال أبو الحسن: زعم^(٢) قَوْمٌ أنه يخرج من العَذْبِ أيضًا.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: «الْمُنْشِئَاتُ» [٢٤] فتحًا^(٣).

وقرأ حمزة: «الْمُنْشِئَاتُ» كسرًا.

وَرَوَى [يحيى]^(٤) عن أبي بكر عن عاصم: «الْمُنْشِئَاتُ»، و: «الْمُنْشِئَاتُ» فتحًا

وكسرًا.

= التبيان للطوسي (٤٦٨/٩)، التيسير للداني (٢٠٦)، تفسير الطبري (٧٧/٢٧)، تفسير القرطبي (١٦٣/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٩)، الحجة لأبي زرعة (٦٩١)، السبعة لابن مجاهد (٦١٩)، الغيث للصفاسي (٣٦١)، الكشف للزمخشري (٤٥/٤)، الكشف للقيسي (٣٠١/٢)، المجمع للطبرسي (٢٠٠/٩)، تفسير الرازي (١٠١/٢٩)، النشر لابن الجزري (٣٨٠/٢، ٣٨١).

(١) البيت في ديوانه (١٦٧١)، واللسان (شقي، حزا)، والتاج (شقي)، وأساس البلاغة (عري). ويروى: «المشارق» بدلًا من «المشافر».

(٢) في أ: وعند.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٦)، الإعراب للنحاس (٣٠٦/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٣٥)، البحر المحيط (١٩٢/٨)، التبيان للطوسي (٤٦٨/٩)، التيسير للداني (٢٠٦)، تفسير الطبري (٧٨/٢٧)، تفسير القرطبي (١٦٤/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٩)، الحجة لأبي زرعة (٦٩١)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٠)، الغيث للصفاسي (٣٦١)، الكشف للزمخشري (٤٦/٤)، الكشف للقيسي (٣٠١/٢)، المجمع للطبرسي (٢٠٠/٩)، المعاني للفراء (١١٥/٣)، النشر لابن الجزري (٣٨١/٢).

(٤) سقط في ب.

وَرَوَى عَنْهُ حَفْصٌ: ﴿الْأَنْشَاءُ﴾ فَتَحَا. وَرَوَى حَرَمِي عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَاصِمٍ: ﴿الْأَنْشَاءُ﴾ فَتَحَا.

[قال] أبو عبيدة: ﴿الْأَنْشَاءُ﴾: الْمُجَرَّيَاتُ الْمَرْفُوعَاتُ.

وَجْهٌ مَنْ قَالَ: ﴿الْأَنْشَاءُ﴾ أَنَّهَا أُنْشِئَتْ وَأُجْرِيتْ، وَلَمْ تَفْعَلْ ذَلِكَ أَنْفُسُهَا، أَيْ: فَعِلَ بِهَا الْإِنْشَاءُ، وَهَذَا بَيِّنٌ لَا إِشْكَالَ فِيهِ.

وَمَنْ قَالَ: ﴿الْمُنْشِئَاتُ﴾ نَسَبَ الْفِعْلَ إِلَيْهَا عَلَى الْإِتْسَاعِ؛ كَمَا يُقَالُ: مَاتَ زَيْدٌ، وَمَرَضَ عَمْرُو، وَغَيْرُ^(١) ذَلِكَ مِمَّا يُضَافُ الْفِعْلُ إِلَيْهِ إِذَا وُجِدَ فِيهِ، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ لَغَيْرِهِ؛ فَكَأَنَّ الْمَعْنَى: الْمُنْشِئَاتُ السَّيْرَ، فَحُذِفَ الْمَفْعُولُ لِلْعِلْمِ بِهِ، وَإِضَافَةُ السَّيْرِ إِلَيْهَا - أَيْضًا - اتِّسَاعٌ؛ لِأَنَّ سَيْرَهَا إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْحَقِيقَةِ بِهَيْبِ الرِّيحِ أَوْ رَفْعِ الصَّوَارِي.

قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَعَاصِمٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ: ﴿سَيَفْرُغُ﴾ [٣١] بِالنُّونِ.

وَرَوَى حُسَيْنُ الْجَعْفِيُّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو: ﴿سَيَفْرُغُ﴾ فَتَحَ الْيَاءَ وَالرَّاءَ.

وَقَرَأَ حَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ: ﴿سَيَفْرُغُ﴾ بِفَتْحِ الْيَاءِ وَضَمِّ الرَّاءِ^(٢).

وَجْهُ الْيَاءِ فِي ﴿سَيَفْرُغُ﴾ أَنَّ الْعَيْنَةَ قَدْ تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ -تَعَالَى-: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ﴾ [٢٤]، وَقَوْلُهُ: ﴿... وَجْهٌ رَبِّكَ... سَيَفْرُغُ﴾ [٢٧، ٣١].

وَيُقَالُ: فَرَّغَ يَفْرُغُ، وَفَرَّغَ يَفْرُغُ.

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: بَنُو تَمِيمٍ يَقُولُونَ: فَرَّغَ يَفْرُغُ، مِثْلُ: عَلِمَ يَعْلَمُ.

وَرَوَى أَنَّ فِي حَرْفِ أُبَيٍّ: ﴿سَتَفْرُغُ إِلَيْكُمْ﴾.

وَلَيْسَ الْفَرَاغُ هُنَا فَرَاغًا مِنْ شُغْلٍ، وَلَكِنْ تَأْوِيلُهُ الْقَضْدُ.

قَالَ جَرِيرٌ: [مَنْ الْوَافِرُ]

الْآنَ وَقَدْ فَرَّغْتَ إِلَى تُمَيْمٍ فَهَذَا حِينَ صِرْتَ لَهُمْ عَذَابًا^(٣)

قَالَ: قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ: ﴿أَيُّهُ الثَّقَلَانُ﴾ [٣١] بِضَمِّ الْهَاءِ، وَيَقِفُ بِالْهَاءِ. قَالَ: وَمَنْ

(١) فِي ب: نَحْوِ.

(٢) يَنْظُرُ: إِتْحَافُ الْفَضْلَاءِ (٤٠٦)، الْإِعْرَابُ لِلنَّحَاسِ (٣٠٧/٣)، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ (١٩٤/٨)، التَّبْيَانُ لِلطَّوْسِيِّ (٤٧١/٩)، التَّيْسِيرُ لِلدَّانِي (٢٠٦)، تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ (٧٩/٢٧)، تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ (١٦٩/١٧)، الْحُجَّةُ لِأَبِي زُرْعَةَ (٦٩٢)، الْغَيْثُ لِلصَّفَاقْسِيِّ (٣٦١)، الْكَشْفُ لِلْقِيسِيِّ (٣٠١/٢)، الْمَجْمَعُ لِلطَّبْرِيِّ (٢٠٣/٩)، الْمَعَانِي لِلْفَرَّاءِ (١١٦/٣)، النُّشْرُ لِابْنِ الْجَزَرِيِّ (٣٨١/٢).

(٣) تَقْدِمُ.

قرأ بهذه القراءة وقف على الهاء، وكان أبو عمرو يقف: ﴿أَيُّهُ﴾ بالألف^(١).
 [حدثنا ابن مجاهد]^(٢) قال: أخبرني محمد بن يحيى قال: حدثنا أبو جعفر
 الضرير -يعنى محمداً- قال: كان الكسائي يقف ﴿أَيُّهُ﴾ بالألف^(٣).
 ولا وَجَهَ لقول ابن عامر: ﴿أَيُّهُ الثَّقَلَانِ﴾، وقد ذكرنا فيما قبل وَجَهَ الشُّبْهَةِ
 فيها.
 قال:

قرأ ابن كثير وحده: ﴿شِوَاظٌ مِنْ نَارٍ﴾ [٣٥] بكسر الشين.
 وقرأ الباقر: ﴿شَوَاظٌ﴾ برفع الشين^(٤).
 قال أبو علي: «الشَّوَاظُ» و«الشُّوَاظُ» لغتان، زعموا.
 قال أبو الحسن: أهل مكة يكسرون «الشُّوَاظُ».
 قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿وَنُحَاسٍ﴾ [٣٥] كسراً.
 وقرأ الباقر: ﴿وَنُحَاسٍ﴾ رفعاً^(٥).
 [قال] أبو عبيدة: ﴿شَوَاظٌ مِنْ نَارٍ﴾: اللهب لا دخان فيه.
 قال رؤبة: [من الرجز]

(١) في أ: بألف.

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٦) التيسير للداني (١٦١، ١٦٢)، تفسير القرطبي (١٦٩/١٧)،

السبعة لابن مجاهد (٦٢٠)، الغيث للصفاقسي (٣٦١)، النشر لابن الجزري (١٤٢/٢).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٦)، الإعراب للنحاس (٣٠٩/٣)، الإملاء للعكبري (٢/

١٣٥)، البحر المحيط (١٩٥/٨)، التبيان للطوسي (٤٧١/٩)، التيسير للداني (٢٠٦)،

تفسير الطبري (٨١/٢٧)، تفسير القرطبي (١٧١/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٩)،

الحجة لأبي زرعة (٦٩٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٢١)، الغيث للصفاقسي (٣٦٢)،

الكشف للقيسي (٣٠٢/٢)، المجمع للطبرسي (٢٠٣/٩)، المعاني للقراء (١١٧/٣)،

النشر لابن الجزري (٣٨١/٢).

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٦)، الإعراب للنحاس (٣٠٩/٣)، الإملاء للعكبري (٢/

١٣٥)، البحر المحيط (١٩٥، /٨)، التبيان للطوسي (٤٧١/٩)، التيسير للداني (٢٠٦)،

تفسير القرطبي (١٧١/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٩، ٣٤٠)، الحجة لأبي زرعة

(٦٩٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٢١)، الغيث للصفاقسي (٣٦٢)، الكشف للزمخشري

(٤٧/٤)، الكشف للقيسي (٣٠٢/٢)، المجمع للطبرسي (٢٠٣/٩)، تفسير الرازي

(١١٥/٢٩)، النشر لابن الجزري (٣٨١/٢).

إِنَّ لَهُمْ مِنْ وَقَعِنَا أَفْيَاطًا وَنَارَ حَرْبٍ تُسْعِرُ الشُّوَاطِأَ^(١)
قال: والنَّحَاسُ: الدخان.

قال الجعدي: [من المتقارب]

يُضِيءُ كَضَوْءِ سِرَاجِ السَّلِيلِ ط لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ فِيهِ نُحَاسًا^(٢)
قال: السليط: الخَلْ^(٣).

وَرَوَى عن ابن عباس أيضًا: الشواظ: لهب لا دخان فيه^(٤)، وعنه أيضًا:
النحاس: الدخان^(٥).

قال أبو علي: إذا كان الشواظ: اللهب لا دخان فيه، ضعفت قراءة من قرأ:
﴿شُوَاطٌ مِّنْ نَّارٍ وَنُحَاسٌ﴾، ولا يكون على تفسير أبي عبيدة إلا الرفع في «نحاس»،
على: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوْاطِئُ مِّنْ نَّارٍ﴾، ويرسل نحاس، أى: يُرْسَلُ هذا مرةً وهذا
أخرى.

فإن قلت: فهل يجوز الجر في «نحاس» على تفسير ابن عباس وأبي عبيدة؟
قلنا: فإنه يجوز من وجه، وهو على أن تقديره^(٦): يرسل عليكما شواظ من نار
وشيء من نحاس، فتحذف الموصوف وتُقيم الصفة مُقَامَهُ؛ كقوله: ﴿وَمِنْ عَائِنِهِ
يُرِيكُمْ أَلْبَرَقَ﴾ [الروم: ٢٤]، و: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾ [النساء: ٤٦]،
﴿وَأَنَّ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾ [النساء: ١٥٩]، ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى
الْإِنْفَاقِ﴾ [التوبة: ١٠١]. فحذف الموصوف من^(٧) ذلك كله، وكذلك في الآية.

(١) الرجز لرؤية في لسان العرب (شواظ) وليس في ديوانه، ولرؤية أو العجاج في التاج (قيظ،
لحظ)، وهو في ملحق ديوان العجاج (٣/٤٩٣)، وبلا نسبة في جهمرة اللغة (٥٥٣)،
(٩٣٣).

(٢) البيت في ديوانه (٨١)، وجهمرة اللغة (٥٣٦)، واللسان (نحس، سلط)، والتاج (نحس،
سلط)، والكامل (٤٧٧)، والشعر والشعراء (٣٠٢)، وبلا نسبة في كتاب العين (٣/١٤٤)،
وتهذيب اللغة (٤/٣٢٠).

(٣) السليط: كل دهن عصر من حب والسليط - أيضًا -: الشيرج. والخل مثله.

(٤) أخرجه بمثله ابن جرير (٥٩٦/١١) (٣٣٠٢٧) و (٣٣٠٢٨)، وذكره السيوطي في الدر
(٦/١٩٨)، وعزاه لابن الأنباري في كتاب الوقف والابتداء والطبستي والطبراني.

(٥) أخرجه ابن جرير (٥٩٧/١١) (٣٣٠٣٩) و (٣٣٠٤٠)، وذكره السيوطي في الدر (٦/١٩٨)،
وزاد نسبته لابن المنذر وابن أبي حاتم.

(٦) في ب: تقدر.

(٧) في ب: فى.

فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ هَذَا فاعِلٌ، والفاعل لا يُحذف.
قلنا:

فقد جاء: [من الطويل]

وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا يَسِيرُ بِشَرْطَةٍ وَعَهْدِي بِهِ قَيْنًا يَفْشُ بِكَبِيرٍ^(١)
على أن هذا الحذف قد جاء في المبتدأ في الآية التي تلوها^(٢) أو بعضها، وقد
قالوا: «تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِ لَا أَنْ تَرَاهُ»^(٣).

فَإِذَا حَذَفَ الموصوف بَقِيَ بعده قوله: ﴿مِنْ نَّارٍ﴾ الذي هو صفة لـ «شيء»
محذوف، وحذف «مِنْ»؛ لِأَنَّ ذِكْرَهُ قَدْ تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ: ﴿مِنْ نَّارٍ﴾ فَحَسَّنَ ذَلِكَ حَذْفَهَا
كَمَا حَسَّنَ حَذْفُ الْجَارِ مِنْ قَوْلِهِمْ: عَلَى مَنْ تَنْزِلُ أَنْزِلَ.

وكما أنشده أبو زيد من قول الشاعر: [من الطويل]

أَصْبَحَ مِنْ أَسْمَاءَ قَيْسٍ كَقَابِضٍ عَلَى الْمَاءِ لَا يَذَرِي بِمَا هُوَ قَابِضُ^(٤)
أى: بما هو قابض عليه؛ فحذف لدلالة الجار المتقدّم عليه، وكما حذف الجار
عند الخليل في قوله: [من الرجز]

إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَكَلَّ^(٥)

يريد عنده^(٦): مَنْ يَتَكَلَّ عَلَيْهِ؛ فَحَذَفَ الْجَارَ لَجَزِي ذِكْرِهِ؛ فَكَذَلِكَ سَهَّلَ حَذْفُ
«مِنْ» فِي الْآيَةِ بَعْضَ السَّهْوَةِ لَجَزِي ذِكْرِهِ قَبْلُ؛ فَيَكُونُ انْجِرَارُ «نَحَاسٍ» عَلَى هَذَا
بِـ «مِنْ» الْمَضْمَرَةِ، لَا بِالِإِشْرَافِ فِي «مِنْ» الَّتِي جَرَتْ فِي قَوْلِهِ: ﴿مِنْ نَّارٍ﴾، فَإِذَا انْجَرَّ
بِـ «مِنْ» هَذِهِ لَمْ يَكُنِ الشَّوَاطِ الَّذِي هُوَ اللَّهَبُ^(٧) قِسْطًا مِنَ الدِّخَانِ.

وَحِكْمِي عَنْ أَبِي عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ: لَا يَكُونُ الشَّوَاطِ إِلَّا مِنْ نَّارٍ وَشَيْءٍ، يَعْنِي: مِنْ
شَيْئَيْنِ.

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: قَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَكُونُ الشَّوَاطِ إِلَّا مِنَ النَّارِ وَالْدِّخَانِ جَمِيعًا.
قَالَ: وَكُلُّ حَسَنٍ، إِلَّا أَنَا نَخْتَارُ الرَّفْعَ، يَعْنِي الرَّفْعَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَنَحَاسٌ﴾.

(١) تقدم.

(٢) في ب: تلونا.

(٣) ينظر: مجمع الأمثال (٢/٢٢٧).

(٤) تقدم.

(٥) تقدم.

(٦) زاد في أ: على.

(٧) في ب: لهب.

قال أبو على: فإذا كَانَ الأمرُ على هذا فالجر مُتَّجِهٌ وليس بممتنع، كما امتنع في^(١) تفسير أبي عبيدة إلا من حيث ذكر.

قال:

قرأ الكسائي وحده: ﴿لَمْ يَطْمِئْهُنَّ﴾ [٧٤، ٥٦] بضم الميم في الحرف الأول وبكسرها في الثاني.

كذلك أخبرني الكسائي عن أبي الحارث عنه.

وقال أبو عبيدة: كان الكسائي يرى الضم فيهما والكسر، وربما كَسَرَ إحداهما وضمَّ الأخرى.

[حدثنا ابن مجاهد قال:]^(٢) وأخبرنا أحمد بن يحيى ثعلب عن سَلَمَةَ عن أبي الحارث عن الكسائي: ﴿لَمْ يَطْمِئْهُنَّ﴾ يقرؤهما بالضم والكسر جميعاً، لا يبالى كيف قرأهما.

والباقون بكسر الميم فيهما^(٣).

قال أبو على: «يَطْمِئُ» و«يَطْمِئُ» لغتان، مثل: «يَحْشِرُ» و«يَخْشِرُ»، و«يَعْكَفُ» و«يَعْكَفُ».

وقال أبو عبيدة: ﴿لَمْ يَطْمِئْهُنَّ﴾: لم يمسسهن. قال: يقال ما طَمَّتْ هذا البعير حَبْلٌ قَطُّ، أى: ما مسه حبل قط.

قال رؤبة: [من الرجز]

كَأَلَيْضِ لَمْ يَطْمِئْ بِهِنَّ طَامِثٌ^(٤)

قال:

قرأ ابن عامر وحده: ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ﴾ [٧٨] بالواو، وكذلك في

(١) في أ: من.

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٦، ٤٠٧)، البحر المحيط (١٩٨/٨)، التبيان للطوسي (٩/٤٧٩)، التيسير للداني (٢٠٧)، تفسير القرطبي (١٨١/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٤٠)، الحجة لأبي زرعة (٦٩٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٢١)، الغيث للصفاسي (٣٦٢)، الكشف للزمخشري (٤٩/٤)، الكشف للقيسي (٣٠٣/٢)، المجمع للطبرسي (٢٠٧/٩)، النشر لابن الجزري (٣٨١/٢، ٣٨٢).

(٤) ينظر ديوانه ص (٢٩).

مصاحف أهل الشام.

وكلهم قرأ: ﴿ذِي الْمَلَكِ﴾ بالياء، وكذلك في مصاحف أهل الحجاز والعراق^(١).
قال أبو علي: مَنْ قَالَ: ﴿ذِي الْمَلَكِ﴾ فَجَرٌّ، جعله صفة لـ ﴿رَبِّكَ﴾ وزعموا أن في
حرف ابن مسعود: ﴿وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ﴾ بالياء في كليهما.
وقال الأضْمَعِيُّ: لا يقال «الجلال» إلا في الله - تعالى - فهذا يُقَوَّى الجَرُّ، إلا أنَّ
الْجَلَالَ قد جاء^(٢) في غيرِ الله سبحانه.

قال: [من الطويل]

فَلَا ذَا جَلَالٍ هِبْنُهُ لِجَلَالِهِ وَلَا ذَا ضَيَاعٍ هُنَّ يَتَرَكْنَ لِلْفَقْرِ^(٣)
وَالْجَرُّ: الْوَجْهُ فِي «ذِي». وَمَنْ رَفَعَ أَجْرَاهُ عَلَى «الاسم».

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٧)، الإملاء للعكبري (١٣٥/٢)، البحر المحيط (١٩٩/٨)،
التيبان للطوسي (٤٨١/٩)، التيسير للداني (٢٠٧)، الحجة لابن خالويه (٣٤٠)، الحجة
لأبي زرعة (٦٩٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٢١)، الغيث للصفاسي (٣٦٢، ٣٦٣)،
الكشف للقيسي (٣٠٣/٢)، النشر لابن الجزري (٣٨٢/٢).

(٢) في ب: حل.

(٣) البيت لهدبة بن الخشرم في ديوانه (٩٧)، وخزانة الأدب (٣٣٧/٩)، وشرح أبيات سيويه
(٨١/١)، والكتاب (١٤٥/١)، واللسان (قدر)، وبلا نسبة في الرد على النحاة (١١٣)،
وشرح المفصل (٣٧/٢).

[بِسْمِ اللَّهِ^(١)]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْوَاقِعَةِ

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: ﴿وَحُورٌ عَيْنٌ﴾ [٢٢] رفع.
 والمفضل عن عاصم وحمزة والكسائي: ﴿وَحُورٍ عَيْنٍ﴾ خفض^(٢).
 قال أبو علي: وجه الرفع على أنه لما قال: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وَلَدُنُّ مُخَلَّدُونَ﴾ يَأْكُوبُ
 وَأَبَارِقُ﴾ [١٧، ١٨] دل هذا الكلام -وما ذَكَرَ بعد- عَلَى: لَهُمْ فيها كذا ولهم حُورٌ
 عَيْنٌ.

وكذلك مَنْ نَصَبَ مِنْ غَيْرِ السَّبْعَةِ حَمَلَ عَلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ دَلَّ عَلَى:
 يُمْنَحُونَ، وَعَلَى: يُمْلَكُونَ، وَهَذَا مَذْهَبُ سَيَبويه.

ومثل ذلك: [من الطويل]

فَلَمْ يَجِدَا إِلَّا مُنَاخَ مَطِيَّةٍ تَجَافَى بِهَا زَوْزٌ نَبِيلٌ وَكُلُّكُلٌ
 وَسُمُرٌ ظِمَاءٌ وَاتَرْتُهُنَّ بَعْدَمَا مَضَتْ هَجْعَةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ ذُبُلٌ^(٣)
 لأن معنى «لم يجدا إلا مناخ مطية»: ثُمَّ مُنَاخَ مَطِيَّةٍ؛ فَحَمَلَ «سُمُر» عَلَى ذَلِكَ؛
 كَمَا أَنَّ مَعْنَى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وَلَدُنُّ... يَأْكُوبُ﴾: لَهُمْ أَكُوبٌ؛ فَحَمَلَ الِرفْعَ عَلَى
 الْمَعْنَى. وكذلك قوله: [من الكامل]

بَادَتْ وَعَئِيرَ آيَهُنَّ مَعَ الْبَلَى إِلَّا رَوَاكِدُ^(٤)
 لما كان معنى الحديث^(٥): بِهَا رَوَاكِدُ حَمَلَ قَوْلَهُ: [من الكامل]

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٧)، الإعراب للنحاس (٣/٣٢٤)، الإملاء للعكبري (٢/١٣٦)، البحر المحيط (٨/٢٠٦)، التبيان للطوسي (٩/٤٩٠)، التيسير للداني (٢٠٧)، تفسير الطبري (٢٧/١٠١)، تفسير القرطبي (١٧/٢٠٤)، الحجة لابن خالويه (٣٤٠)، الحجة لأبي زرة (٦٩٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٢)، الغيث للصفاقسي (٣٦٣)، الكشف للقيسي (٢/٣٠٤)، المجمع للطبرسي (٩/٢١٥)، المعاني للفراء (٣/١٢٣)، النشر لابن الجزري (٢/٣٨٣).

(٣) البيتان لعكب بن زهير في ديوانه ص (٧١)، وشرح أبيات سيبويه (١/٨٤، ٨٥)، والكتاب (١/١٣٧).

(٤) تقدم.

(٥) في أ: الحدث.

وَمُشَجِّجٌ أَمَّا سَوَاءٌ قَذَالِهِ فَبَدَا ... (١) ...
على: بِهَا رَوَاكِدٌ وَمُشَجِّجٌ.

ويجوز أن يُحْمَلَ الرفع على قوله: ﴿عَلَى سُرُرٍ مَوْضُونَةٍ﴾ [١٥]، يريد: وعلى سرر موضونة حُورٌ عَيْنٌ، أو: وَحُورٌ عَيْنٌ عَلَى سُرُرٍ مَوْضُونَةٍ؛ لأن الوصف قد جَرَى عليهن فاختَصَصْنَ؛ فجاز أن يُرْفَعَ بالابتداء، ولم يكن كالنكرة إذا لم توصف (٢) نحو: فِيهَا عَيْنٌ. وقوله (٣): ﴿عَلَى سُرُرٍ مَوْضُونَةٍ﴾ [١٥] خبر لقوله -تعالى-: ﴿ثُلَّةٌ مِّنَ الْأَوَّلِينَ... وَقَلِيلٌ مِّنَ الْآخِرِينَ﴾ [١٣، ١٤] فكَذَلِكَ يجوز أن يكون خبراً عنهن.
ويجوز في ارتفاع: ﴿وَحُورٌ عَيْنٌ﴾ أن يكون عطفاً على الضمير في ﴿مُتَكَبِّرِينَ﴾ ولم يؤكد (٤)؛ لكون طول الكلام بدلاً من التأكيد.

ويجوز -أيضاً- أن تعطفه على الضمير في: ﴿مُتَكَبِّرِينَ﴾، ولم يؤكد لطول الكلام أيضاً. وقد جاء ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا أَبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] فهذا أَجْدَرُ. ووجه الجر أن تحمله على قوله (٥): ﴿أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ. فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾ [١١، ١٢]، [«التقدير: أولئك المقربون في جنات النعيم»] (٦) وَفِي حُورٍ عَيْنٍ، أى: مقارنة حور عين، أو: معاشرة حُورٍ عَيْنٍ، فحذفت المضاف.
فَإِنْ قُلْتَ: فَلِمَ لَا تحمله على الجار في قوله: يطوف عليهم ولدان بكذا ويحُورِ عَيْنٌ؟

قلنا: فَإِنَّ هَذَا يمكن أن يقال، إِلَّا أَنَّ أَبَا الحسَن قال: في هذا بعض الْوَحْشَةِ. قال أبو عبيدة: الْحَوْرَاءُ: الشديدةُ بياضِ العينِ الشديدةُ سوادِهَا. قال:

قرأ ابن كثير وابن عامر والكسائي: ﴿عُرْبًا﴾ [٣٧] مُثَقَّلًا.
وقرأ حمزة: ﴿عُرْبًا﴾ خفيف.

واختُلِفَ عن نافع وأبي عمرو وعاصم:

- (١) تقدم.
- (٢) في ب: يوصف.
- (٣) في ب: عيب وقولك.
- (٤) في ب: تؤكد.
- (٥) في ب: قولك.
- (٦) سقط من ب.

فَرَوَى يَحْيَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ: ﴿عُرْبًا﴾ خفيف.

وروى حفص عن عاصم: ﴿عُرْبًا﴾ مثقل.

وروى ابنُ جَمَازٍ والقاضي عن قالون، وَوَزَّشْ وَإِسْحَاقُ عن نافع: ﴿عُرْبًا﴾ مثقل.

وروى إسماعيل بن جعفر: ﴿عُرْبًا﴾ خفيف.

وروى عبدُ الوارث واليزيدِيُّ عن أبي عمرو: ﴿عُرْبًا﴾ مثقل.

وروى أبو زيد وشجاعُ بْنُ أَبِي نَضْرٍ عن أبي عمرو: ﴿عُرْبًا﴾ خفيف.

وقال عباس: سألت أبا عمرو فقراً: ﴿عُرْبًا﴾ مثقل.

قال: وسألته عن ﴿عُرْبًا﴾ فقال: تميم تقولها ساكنة الراء^(١).

قال أبو عبيدة: العُرُوب: الْحَسَنَةُ التَّبَعْلُ.

قال لبيد: [من البسيط]

وَفِي الْحُدُوجِ عُرُوبٌ غَيْرُ فَاحِشَةٍ رَيَّا الرُّوَادِفِ يَغْشَى دُونَهَا الْبَصْرُ^(٢)

قال أبو علي: «فَعُول»^(٣) يُجْمَعُ عَلَى: «فُعْلٌ» و«فُعْلٌ».

فمن التثقيل قوله: [من الرمل]

... فَاضْبِرِي إِنَّكَ مِنْ قَوْمٍ صُبْرُ^(٤) ...

وقال: [من الرمل]

... أَنَّهُمْ ... غَفَرُ دَنبُهُمْ ...^(٥)

والتخفيف في ذلك سائغ^(٦) مطرد.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٨)، البحر المحيط (٢٠٧/٨)، التبيان للطوسي (٤٩٣/٩)، التيسير للداني (٢٠٧)، تفسير الطبري (١٠٨/٢٧)، تفسير القرطبي (٢١١/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٤٠)، الحجة لأبي زرع (٦٩٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٢)، الغيث للصفاقسي (٣٦٣)، الكشف للزمخشري (٥٥/٤)، الكشف للقيسي (٣٠٤/٢، ٣٠٥)، المجمع للطبرسي (٢١٧/٩)، المعاني للفراء (١٢٥/٣)، النشر لابن الجزري (٢١٦/٢).
(٢) البيت في شرح ديوانه ص (٦١)، ومجاز القرآن (٢٥١/٢)، والبحر المحيط (٢٠٧/٨)، والقرطبي (٢١١/١٧).

(٣) في أ: الفعول.

(٤) عجز بيت لطرفة وصدرة:

وتشكى النفس ما صاب بها

ينظر: ديوانه ص (٥٤).

(٥) تقدم.

(٦) في ب: شائع.

وليس فى هذا ما فى قول الآخر: [من الطويل]
وَمَا بَدَّلْتُ مِنْ أُمِّ عَمْرَانَ سَلَفَعُ مِنْ السُّودِ وَزَهَاءِ الْعِنَانِ عُرُوبُ^(١)
ومما جاء مُسَكَّنًا فى جمع^(٢) «عروب» قول رؤية: [من الرجز]
العُرْبُ فى عَرَابِيَّةٍ وَإِغْرَابِ^(٣)
وَذَكَرَ عن ابن عباس: العَرَابِيَّةُ وَالْإِغْرَابِيَّةُ: التعريض بالنكاح.
قال:

وقرأ^(٤) ابن عامر: ﴿أَيْدَا مِتْنَا وَكُنَّا ثُرَابًا﴾ [الواقعة: ٤٧] بهمزيين، ﴿أَيْنَا لَمَبْعُوثُونَ﴾
[٤٧] بهمزيين أيضًا، خلاف ما^(٥) فى سائر القرآن.
ولم يقرأ ابن عامر بالجمع بين الاستفهامين فى سائر القرآن إلا فى هذا
الموضع^(٦).

قال أبو على: إِنَّ أَلْحَقَ حَرْفَ الاستفهام فى قوله: ﴿أَيْنَا﴾ أو لم يُلْحَقْ، كان «إِذَا»
متعلقًا بشيء دل عليه ﴿أَيْنَا لَمَبْعُوثُونَ».
وكذلك لو لم يلحق فقال: «إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ».

ألا ترى أن «إِذَا» ظرف من الزمان، فلا بد له من فعل أو معنى فعل يتعلق به؟!
ولا يجوز أن يتعلق بقوله: ﴿مِتْنَا﴾؛ لأن «إِذَا» مضاف إليه، والمضاف إليه لا يعمل
فى المضاف، وليس الفعل فى موضع جزم، كما يكون فى موضع جزم فى الشعر،
فإذا لم يجرز حمله على هذا الفعل ولا على ما بعد «إن»؛ من حيث لم يعمل ما بعد
«إن» فيما قبلها، كما لم يعمل ما بعد «لا» - وكذلك^(٧) لا يجوز أن يعمل ما بعد

(١) البيت بلا نسبة فى اللسان (عرب، سلفع، عنن)، وتهذيب اللغة (٣٦٤/٢)، ومقاييس اللغة (٣/١٦٠، ٢٠/٤، ٣٠١)، ومجمل اللغة (٤٧٩/٣)، والتاج (عرب، سلفع، عنن)،
ويروى: «فما خلف» بدلًا من «وما بدلت».

(٢) فى أ: جميع.

(٣) الرجز فى ديوانه ص (٥)، واللسان (عرب)، وتهذيب اللغة (٣٦٤/٢)، وتاج العروس (عرب).

(٤) فى أ: وقال.

(٥) زاد فى ب: قرأ.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٨)، التيسير للدانى (١٣٢، ٢٠٧)، الحجة لابن خالويه (٢٠٠)، الغيث للصفاسى (٣٦٣)، النشر لابن الجزرى (١/٣٧٠، ٣٧٣).

(٧) فى أ: فكذلك.

الاستفهام فيما قبله - علمت أنه متعلق بشيء دل عليه قوله: «إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ» أو: ﴿أَنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾، وذلك: نحشر، أو: نبعث، ونحوهما مما يدل عليه^(١) الكلام.

وقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو والكسائي: ﴿شَرَبَ﴾ [٥٥]، بفتح الشين. وقرأ نافع وعاصم وحمة: ﴿شَرَبَ﴾ بضم الشين^(٢).

قال أبو علي: شرب، شَرَبًا وشَرَبًا، جميعًا: ف «الشَّرْب» كالأكل والضرب، و«الشُّرب» كالشغل والذكر. فأما الشُّرب فالمشروب؛ كما أن الطَّحن: المطحون، وقال - تعالى -: ﴿هَٰذَا شَرِبٌ وَلَٰكُمُ يَوْمٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الشعراء: ١٥٥]، إنما هو ما كانت تشربه من الماء. وقد يكون «الشُّرب» جمع شارب، مثل: رَاكِبٌ وَرَكَبٌ، وراجل ورجل، وتاجر وتجر.

فأما قول الشاعر: [من الهزج]

وَعَنْسٍ قَدْ بَرَاهَا لَذَّةُ الْمَرْكَبِ وَالشُّرْبِ^(٣)
فيمكن أن يعنى بالشُّرب: المصدر، ويمكن أن يعنى به جمع «شارب»، والمصدر أشبه؛ ليكون معطوفاً على مثله.

وَيَقْوَى الْمَصْدَرُ قَوْلُ الْآخِر: [من الكامل]

كَشْرَابٍ قَلِيلٍ عَنِ مَطِئَتِهِ وَلِكُلِّ أَمْرٍ وَقِيعٍ قَدْرُ^(٤)
فإن جَعَلَتْ في البيت «الشرب» مصدرًا؛ فالمعنى: إدمان الشرب، وإن جعلته جمعًا [كان المعنى]^(٥): استعمال الشرب.

قال:

وكلهم قرأ: ﴿نَحْنُ قَدَرْنَا﴾ [٦٠] بالتشديد.

(١) زاد في ب: هذا.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٨)، الإعراب للنحاس (٣/٣٣٥)، البحر المحيط (٨/٢١٠)، التبيان للطوسي (٩/٤٩٩)، التيسير للداني (٢٠٧)، تفسير الطبري (٢٧/١١٢)، تفسير القرطبي (١٧/٢١٤)، الحجة لابن خالويه (٣٤١)، الحجة لأبي زرة (٦٩٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٣)، الغيث للصفاقسي (٣٦٤)، الكشف للزمخشري (٤/٥٦)، الكشف للقيسي (٢/٣٠٥)، المجمع للطبرسي (٩/٢٢٠)، المعاني للأخفش (٢/٤٩٢)، المعاني للفراء (٣/١٢٨)، النشر لابن الجزري (٢/٣٨٣).

(٣) البيت لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه (٢٩٠)، ومقاييس اللغة (٤/١٩٣).

(٤) البيت لعمرو بن أحمر في ديوانه ص (٩١)، والمعاني الكبير (١/٤٦٣).

(٥) في أ: فالمعنى.

غير ابن كثير فإنه قرأ: ﴿قَدَرْنَا﴾ خفيفة.

قال أبو علي: قد قالوا: «قَدَرْنَا» فى معنى «قَدَرْنَا»، وقد تَقَدَّمَ ذكر ذلك.

ويدل عليه قوله: [من الطويل]

وَمُفْرِهَةٌ عَنَسٍ قَدَرْتُ لِسَاقِهَا فَخَرْتُ كَمَا تَتَّاعِ الرِّيحُ بِالْقَفْلِ^(١)
المعنى: قدرت ضربتى لساقها فضربتها.

ومثله فى المعنى: [من الطويل]

فَإِنْ تَعْتَذِرْ بِالْمَخْلِ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا عَلَى الضَّيْفِ يَجْرُخُ فِي عَرَاقِيبِهَا نُضْلَى^(٢)
ومثله قولُ لبيد: [من الرمل]

مُدْمِنًا يَمَسُحُ فِي شَحْمِ الذَّرَى دَنَسَ الْأَسُوقِ مِنْ عَضْبٍ أَقْلٍ^(٣)
قال:

[قرأ]^(٤) عاصم فى رواية أبى بكر: ﴿أُنَّا لَمُعَرْمُونَ﴾ [٦٦] استفهام بهمزين.

وقرأ الباقون، وحفص عن عاصم: ﴿إِنَّا﴾ على لفظ الخبر^(٥).

قال أبو علي: قد تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فى ذلك.

قال:

قرأ حمزة والكسائى: ﴿بِمَوْقِعِ التُّجُومِ﴾ [٧٥] واحداً.

وقرأ الباقون ﴿بِمَوَاقِعِ﴾ جماعة^(٦).

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) البيت فى ديوانه (١٩٨)، وكتاب الجيم (٥٠/٣)، ورواية الديوان:

مدمن يجلو بأطراف الذرى دنس الأسواق بالعضب الأفل

(٤) سقط فى أ.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٩)، البحر المحيط (٢١٢/٨)، التبيان للطوسى (٥٠٢/٩)، التيسير للدانى (٢٠٧)، تفسير القرطبى (٢١٩/١٧)، الحجة لأبى زرة (٦٩٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٤)، الغيث للصفاقسى (٣٦٤)، الكشف للزمخشرى (٥٧/٤)، الكشف للقيسى (٣٠٥/٢)، المجمع للطبرسى (٢٢٢/٩)، النشر لابن الجزرى (٣٧٢/١).

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٩)، البحر المحيط (٢١٣/٨، ٢١٤)، التبيان للطوسى (٩/٥٠٥)، التيسير للدانى (٢٠٧)، تفسير الطبرى (١١٧/٢٧)، تفسير القرطبى (٢٢٤/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٤١)، الحجة لأبى زرة (٦٩٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٤)، الغيث للصفاقسى (٣٦٤)، الكشف للقيسى (٣٠٦/٢)، المجمع للطبرسى (٢٢٤/٩)، المعانى للفراء (١٢٩/٣)، النشر لابن الجزرى (٣٨٣/٢).

قال أبو عبيدة: ﴿فَلَا أَقْسِدُ مَوَاقِعَ الْجُورِ﴾ أى: فأقسم، قال: ومواقعها: مساقطها حيث تغيب. هذا قول أبي عبيدة.

وقيل: إنه مواقع القرآن حين نزل على النبي ﷺ نُجُوماً.

وَيَحْتَمِلُ قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ﴾ هذين الوجهين.

فأما الجمع فى ذلك - وإن كان مصدراً - فلاخلافه؛ وذلك أن المصادر وسائر أسماء الأجناس إذا اختلفت جاز جمعها. وعلى هذا قالوا: تُمُورُ وَتُمران. وقال ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ﴾ [لقمان: ١٩] فجمع؛ للاختلاف، وقال: ﴿لَصَوْتُ الْحَبِيرِ﴾ فأفرد؛ لَمَّا كان الجميع ضرباً واحداً.

فمن قال: ﴿بِمَوَاقِعِ﴾ فأفرد؛ فلاّته اسم جنس.

وَمَنْ جَمَعَ؛ فلاختلاف ذلك.

فأما قوله: [من الرجز]

كَأَنَّ مَثْنَىٰ مِنَ النَّفْثِ مَوَاقِعُ الطَّيْرِ عَلَى الصُّفَىٰ^(١)

فليس باسم المصدر، إنما هو موضع فجمع؛ لأن المعنى على الجمع، وإنما شبه «مواقع»^(٢) بـ «مواضع».

قال عباس: سألت أبا عمرو فقرأ: ﴿هذا نُزْلُهُمْ﴾ [٥٦] ساكنة.

وقرأ الباقون واليزيدى عن أبي عمرو: ﴿تُرْلُهُمْ﴾ مثقل^(٣).

[و] النزل والنزل بمعنى، مثل: الشغل والشغل، والعنق والعنق، والطنب والطنب. فأما قوله - تعالى -: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدْعُونَ. نَزَّلًا مِنْ عَفْوَِرٍ رَّحِيمٍ﴾ [فصلت: ٣١، ٣٢]، فـ «نزل» يحتمل ضربين:

يجوز أن يكون جمع «نازل»؛ كقوله: [من البسيط]

... أو تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرَ نُزُلٍ^(٤)

(١) تقدم.

(٢) فى أ: مواضع.

(٣) ينظر: البحر المحيط (٨/٢١٠)، تفسير القرطبي (١٧/٢١٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٣).

(٤) عجز بيت للأعشى، وصدره:

إن تركبوا مركوب الخيل عادتنا

ينظر: ديوانه (١١٣)، وخزانة الأدب (٨/٣٩٤، ٥٥٢، ٥٥٣)، والدرر (٥/٨٠)، وشرح

شواهد المغنى (٢/٩٦٥)، والصاحبى فى فقه اللغة ص (٢٧٦)، والكتاب (٣/٥١)، =

والحال من الضمير فى ﴿تَدْعُونَ﴾ أى: ما تدعون من غفور رحيم نازلين . ويجوز أن يكون «نُزِلًا» يراد به القوت الذى يقدم للنازل أو الضيف، ويكون حالاً من قوله: ﴿مَا تَدْعُونَ﴾، والعامل فى الحال معنى الفعل فى ﴿وَلَكُمْ﴾^(١) وذو الحال ﴿مَا تَدْعُونَ﴾^(٢)، أى: لكم ما تدعون نزلاً. و: ﴿وَمِنْ غَفُورٍ رَحِيمٍ﴾ صفة «نزل»، وفيه ضمير يعود إليه.

وقوله - تعالى -: ﴿كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾ [الكهف: ١٠٧] يجوز أن يكون المعنى: لهم ثمر جنات الفردوس نزلاً؛ فيكون «النزل»: القوت . ويجوز أن يكون «النزل» جمع «نازل» .

ويبدل على الوجه الأول قوله - تعالى -: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ رِزْقًا﴾ [البقرة: ٢٥] .

قال:

رَوَى الْمُفَضَّلُ عَنْ عَاصِمٍ: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ﴾ [٨٢] خفيفة منصوبة التاء .

وروى غيره عن عاصم: ﴿تُكْذِبُونَ﴾ مشددة، وكذلك الباقون^(٣) .

[وقوله]: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ﴾ أى: تجعلون رزقكم الذى رزقكموه الله - تعالى - فيما قاله: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبْرَكًا﴾ [ق: ٩] إلى قوله - تعالى -: ﴿رِزْقًا لِّلْعِبَادِ﴾ [ق: ١١]، وقوله - تعالى -: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لِّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢] أى: تكذبون^(٤) فى أن تنسبوا هذا الرزق إلى غير الله، فتقولون: مُطَرَّنَا بِنُوءٍ كَذَا، فهذا وجه التخفيف .

ومن قال: ﴿تُكْذِبُونَ﴾: فالمعنى^(٥): أنكم تكذبون بالقرآن؛ لأن الله - تعالى - هو

= والمحتسب (١٩٥/١)، ويلا نسبة فى معنى اللبيب (٦٨٣/٢)، وجمع الهوامع (٦٠/٢) .

(١) فى أ: لهم .

(٢) فى أ: ما يدعون .

(٣) ينظر: التبيان للطوسى (٥١٠/٩)، تفسير القرطبى (٢٣٠/١٧)، السبعة لابن مجاهد

(٦٢٤)، الكشاف للزمخشري (٥٩/٤)، المجمع للطبرسى (٢٢٤/٩)، تفسير الرازى

(١٩٩/٢٩)، البحر المحيط (٢١٥/٨) .

(٤) فى ب: أن تكذبوا .

(٥) فى ب: قال: معنى .

الذى رزقكم ذلك؛ على ما جاء فى قوله: ﴿رِزْقًا لِلْعِبَادِ﴾ [ق: ١١] فتنسبونه أنتم إلى غيره، فهذا تكذيبهم بما جاء به التنزيل.
 وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَرَأَ: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ﴾^(١) [٨٢] أى: تجعلون مكان الشكر الذى يجب عليكم التكذيب. وقد يكون المعنى: تجعلون شكر رزقكم التكذيب. فحذف المضاف.

* * *

(١) أخرجه ابن جرير (٦٦٣/١١) (٣٣٥٦٢)، عن على بن أبى طالب.

[بِسْمِ اللَّهِ] ^(١)

ذَكَرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْحَدِيدِ

قرأ أبو عمرو وحده: ﴿وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقُكُمْ﴾ [٨] رفع.

وقرأ الباقون: ﴿أَخَذَ مِيثَاقُكُمْ﴾ ^(٢) [بفتح الألف والحاء والقاف].

حجة من قال: ﴿أَخَذَ﴾ أنه قد تقدم: ﴿وَمَا لَكُمْ لَّا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [٨]، والضمير يعود إلى اسم الله، تعالى. وأما ﴿أَخَذَ﴾ فإنه يدل على هذا المعنى، وقد عُرِفَ أَخَذَ الميثاق، وَأَنَّ أَخَذَهُ الله، سبحانه.

قال:

كلُّهُمْ قَرَأَ: ﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [بالنصب] ^(٣).

غَيْرَ ابْنِ عَامِرٍ فَإِنَّهُ قَرَأَ: ﴿وَكُلَّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [١٠] بالرفع ^(٤).

قال أبو علي: حجة النصب بين؛ لأنه بمنزلة: زَيْدًا وَعَدْتُ خَيْرًا، فهو مفعول «وَعَدْتُ». وحجة ابن عامر أن الفعل إذا تَقَدَّمَ عليه مفعوله، لم يَقَوْ عَمَلُهُ فِيهِ قُوَّتُهُ إِذَا تَأَخَّرَ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا فِي الشَّعْرِ: زَيْدٌ ضَرَبْتُ؟! ولو تأخر المفعول فوق وقع بعد الفعل، لَمْ يَجْزُ ذَلِكَ فِيهِ؟!

ومما جاء من ذلك [قول الشاعر] ^(٥): [من الرجز]

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٩)، الإعراب للنحاس (٣/٣٥١)، الإملاء للعكبري (٢/١٣٧)، البحر المحيط (٨/٢١٨)، التبيان للطوسي (٩/٥١٩)، التيسير للداني (٢٠٨)، تفسير الطبري (٢٧/٢٦)، تفسير القرطبي (١٧/٢٣٨)، الحجة لابن خالويه (٣٤١)، الحجة لأبي زرعة (٦٩٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٥)، الغيث للصفاسي (٣٦٤)، الكشف للقيسي (٢/٣٠٧)، المجمع للطبرسي (٩/٢٣١)، المعاني للفراء (٣/١٣٢)، تفسير الرازي (٢٩/٢١٧)، النشر لابن الجزري (٢/٣٨٤).

(٣) سقط في ب.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٩)، الإعراب للنحاس (٣/٣٥٣)، البحر المحيط (٨/٢١٩)، التبيان للطوسي (٩/٥١٩)، التيسير للداني (٢٠٨)، تفسير القرطبي (١٧/٢٤١)، الحجة لابن خالويه (٣٤١، ٣٤٢)، الحجة لأبي زرعة (٦٩٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٥)، الغيث للصفاسي (٣٦٤، ٣٦٥)، الكشف للزمخشري (٤/٦٣)، الكشف للقيسي (٢/٣٠٧)، المجمع للطبرسي (٩/٢٣١)، تفسير الرازي (٢٩/٢١٩)، النشر لابن الجزري (٢/٣٨٤).

(٥) في ب: في الشعر.

قَدْ أَضْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَضْنَعْ^(١)
 فرووه بالرفع؛ لتقدمه على الفعل وإن لم يكن شيء يمنع من تسلط الفعل عليه؛
 فكذلك قوله: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنِي﴾ يكون على إرادة الهاء وحذفها، كما تحذف
 من^(٢) الصَّلَاتِ وَالصَّفَاتِ، فالصلوات نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾
 [الفرقان: ٤١]، والصفات نحو: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨]
 أى: لَا تَجْزِيهِ.

ومثل ذلك قول جرير: [من الوافر]

... .. وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ^(٣)

 حَمَيْتَهُ.

قرأ ابن كثير، وابن عامر: ﴿فَيَضَعُهُ﴾ [١١] مشددة بغير ألف.
 وابن كثير يضم الفاء.

[و] ابن عامر يفتح الفاء.

[قال: وعاصم يقرأ^(٥): ﴿فَيَضَعُهُ﴾ بالألف وفتح الفاء.

وقرأ نافع وأبو عمرو وحزمة والكسائي: ﴿فَيَضَاعُهُ﴾ بالألف وضم الفاء^(٦).

قال أبو علي: «يضاعِفُ» و«يَضَعُفُ»^(٧) بمعنى، فأما الرفع في «فيضاعفه»^(٨) فهو

(١) الرجز لأبي النجم في تخليص الشواهد (٢٨١)، وخزانة الأدب (٣٥٩/١)، والدرر (٢/١٣)، وشرح أبيات سيويه (١٤/١، ٤٤١)، وشرح شواهد المغنى (٥٤٤/٢)، وشرح المفصل (٩٠/٦)، والكتاب (٨٥/١)، والمحتسب (٢١١/١)، ومعاهد التنصيص (١/١٤٧)، ومغنى اللبيب (٢٠١/١)، والمقاصد النحوية (٢٢٤/٤)، والتاج (خير)، وبلا نسبة في الأغاني (١٧٦/١٠)، وخزانة الأدب (٢٠/٣، ٢٧٢/٦، ٢٧٣)، والخصائص (٢/٦١)، وشرح المفصل (٣٠/٢)، والكتاب (١٢٧/١، ١٣٧، ١٤٦)، والمقتضب (٤/٢٥٢)، وهمع الهوامع (٩٧/١).

(٢) في أ: في.

(٣) تقدم.

(٤) سقط في ب.

(٥) في ب: وقال عاصم.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٠)، الإعراب للنحاس (٣٥٤/٣)، التيسير للداني (٨١)، تفسير القرطبي (٢٤٣/١٧)، الحجة لأبي زرة (٦٩٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٥)، الغيث للصفاقسي (٣٦٤، ٣٦٥)، الكشف للزمخشري (٦٣/٤)، الكشف للقيسي (٣٠٨/٢)، المعاني للفراء (١٣٢/٣)، تفسير الرازي (٢٢٢/٢٩)، النشر لابن الجزري (٢٢٨/٢).

(٧) في أ: يضاعفه ويضعفه.

الوجه؛ لأنه محمول على: «يقرض»، أو على الانقطاع من الأول؛ كأنه: فهو يضاعفه، ولا يكون النصب في هذا كما كان في قولك: أَتَقُومُ فَأُحَدِّثُكَ؛ لأنَّ القيام غير متيقن.

فالمعنى: أيكون منك قيام فحديث مني، وليس ما في الآية كذلك. ألا ترى أنه قال: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ﴾ [١١]؟! فالقرض ليس مسئولاً عنه، وإنما المسئول عنه الفاعل، وعلى هذا أجاز سيبويه: أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا [ولم يجز سيبويه النصب في «يدخل»]؛ لأن السير مُتَيَقَّنٌ غير مسئول عنه، وإنما السؤال عن الفاعل.

فكذلك في قوله -تعالى-: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَقْرُضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفُهُ﴾ لا يكون في: «يضاعف» إلا الرفع؛ كما لم يكن في «يدخل» بعد «حتى» إلا الرفع. ومن نصب فقال: ﴿فَيُضَاعَفُهُ﴾ لم يكن الوجه.

وإنما هو مما يجوز في الشعر في^(١) نحو قوله: [من الوافر]

... وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَأُسْتَرِيحَا^(٢)

ألا ترى أن المعطوف عليه موجب في موضع تيقن، ولكن يُحْمَلُ قولُ الذي نصب فقال: ﴿فَيُضَاعَفُهُ﴾ على المعنى؛ لأنه إذا قال: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ﴾، فكأنه قد قال: أَيْقِرِضُ اللَّهَ أَحَدٌ قَرْضًا فَيُضَاعَفُهُ [له]^(٣). فإن لم تحمله على ما ذكرنا من المعنى لم يستقم، فالوجه في قراءة: ﴿فَيُضَاعَفُهُ﴾ ما عليه الأكثر من الرفع في «يضاعفه»^(٤).

قال:

قرأ حمزة وحده: ﴿لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْظِرُونَا﴾ [١٣] مكسورة الظاء.

وقرأ الباقون: ﴿لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْظِرُونَا﴾ موصولة^(٥).

= (٨) في أ: فيضاعف.

(١) في ب: من.

(٢) تقدم.

(٣) سقط في ب.

(٤) في أ: فيضاعفه.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٠)، الإعراب للنحاس (٣/٣٥٧)، الإملاء للعكبري (٢/

١٣٧)، البحر المحيط (٨/٢٢١)، التبيان للطوسي (٩/٥٢٢)، التيسير للداني (٢٠٨)، =

قال أبو علي: ليس النظر: الرؤية التي هي إدراك البصر؛ إنما هو تقليب العين نحو الجهة التي فيها المرئى المراد رؤيته.

[و] ^(١) مما يدل على ذلك قوله: [من الطويل]

فَيَأْتِي هَلْ يُجْزَى بُكَائِي بِمِثْلِهِ مِرَارًا وَأَنْفَاسِي إِلَيْكَ الرَّوَّافِرُ
وَأَتَى مَتَى أَشْرِفَ عَلَى الْجَانِبِ الَّذِي بِهِ أَنْتَ مِنْ بَيْنِ الْجَوَانِبِ نَاطِرُ ^(٢)
فلو كان النظر: الرؤية، لم يطلب عليه الجزاء؛ لأنَّ الْمُحِبَّ لَا يَسْتَشِيبُ مِنَ النِّظَرِ
إِلَى مَحْبُوبِهِ شَيْئًا، بل يريد ذاك ^(٣) ويتمناه.

ويدل على ذلك قول الآخر: [من المتقارب]

وَنَظْرَةَ ذِي شَجَنِ وَامِقٍ إِذَا مَا الرُّكَّابُ جَاوَزْنَ مِيلًا
فهذا على التوجه إلى الناحية التي المحبوب فيها، وتقليب البصر نحوها؛ لِمَا ^(٤)
يعالج من التَلَفُّتِ والتقلب.

كقول الآخر: [من البسيط]

مَا سِرْتُ مِيلًا وَلَا جَاوَزْتُ مَرْحَلَةً إِلَّا وَذِكْرُكَ يَلُوى دَائِمًا عُثْقِي
وَمِمَّا يَبِينُ أَنَّ النِّظْرَةَ لَيْسَتْ: الرؤية، أَنَّ الرُّكَّابَ إِذَا صَارَتْ بِهِذِهِ الْمَسَافَةُ أَوْ
جَاوَزَتْهَا لَمْ تَقْعِ الرُّؤْيَا عَلَى مَنْ صَارَ مِنَ الرَّائِي بِهِذِهِ الْمَسَافَةُ.

فأما قوله - تعالى -: ﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ أَلْقِىَ كَقَمَةٍ﴾ [آل عمران: ٧٧]، فالمعنى
أنه - سبحانه - لَا يُنِيلُهُمْ رَحْمَتَهُ.

وقد تقول: أنا أنظر إلى فلان: إِذَا كُنْتُ تُبَيِّلُهُ شَيْئًا، ويقول القائل: انظر إلى نَظَرَ
الله إِلَيْكَ، يريد: أَنبِلْنِي خَيْرًا أَنَا لَكَ اللهُ.

= تفسير الطبري (١٢٩/٢٧)، تفسير القرطبي (٢٤٥/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٤٢)،
الحجة لأبي زرع (٦٩٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٥)، الغيث للصفاسي (٣٦٥)،
الكشاف للزمخشري (٦٣/٤)، الكشف للقيسي (٣٠٩/٢)، المجمع للطبرسي (٢٣٣/٩)،
المعاني للفراء (١٣٣/٣)، تفسير الرازي (٢٢٣/٢٩)، النشر لابن الجزري (٣٨٤/٢).

(١) سقط في ب.

(٢) البيتان لذى الرمة فى ديوانه ص (١٠١٤)، وينظر البيت الثانى فى: خزانة الأدب (٤٨/٩)،
٥١، (٥٣)، وشرح أبيات سيويه (٩٢/٢)، والكتاب (٦٨/٣)، وبلا نسبة فى المقتضب
(٧١/٢).

(٣) فى أ: ذلك.

(٤) فى ب: وما.

و «نظرت» ففعل يُسْتَعْمَلُ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ عَلَى ضُرُوبٍ:
أحدها: أن تريد به: نظرت إلى الشيء، فتحذف^(١) الجارَّ وتوصل^(٢) الفعلَ.
من ذلك ما أنشده أبو الحسن: [من الخفيف]
ظَاهِرَاتُ الْجَمَالِ وَالْحُسْنِ يَنْظُرُ نَ كَمَا تَنْظُرُ الْأَرَاكُ الطُّبَاءُ^(٣)
المعنى: ينظرون إلى الأراك، فحذف الجارَّ الذى فى نحو قوله: [من الطويل]
نَظَرْتُ إِلَى أَطْعَانٍ مِى كَأَنَّهَا^(٤)
والآخر: أن تريد^(٥) به: تأملتُ وتدبَّرتُ، وهو فعل غير متعد. فمن ذلك قولهم:
اذهب فانظر زيد أبو مَنْ هُو؟ فهذا يراد به التأمل.

ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ﴾ [الإسراء: ٤٨]،
﴿أَنْظُرْ كَيْفَ يَقْرُونُ عَلَى اللَّهِ الْكُذْبَ﴾ [النساء: ٥٠]، ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى
بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٢١]، وقد يتعدى هذا الجار كقوله -تعالى-: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ
كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية: ١٧] فهذا حَصُّ على التأمل وَتَبَيَّنَ وجه الحكمة فيه.
وقد يتعدى بـ «فى»، وذلك نحو قوله -تعالى-: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، فهذا كقوله -سبحانه-: ﴿أَوَلَمْ يَنْفَكُوا عَنْ أَنْفُسِهِمْ﴾
[الروم: ٨].

فأما قوله: [من الطويل]

وَلَمَّا بَدَثَ حَوْرَانُ وَالْأَلُ دُونَهَا نَظَرْتُ فَلَمْ تَنْظُرْ بِعَيْنَيْكَ مَنْظَرًا^(٦)
فيجوز أن يكون: نظرت فلم تنظر بعينيك، أى: نظرت فلم تر بعينيك منظراً؛
لغرقه فى الآل، كقوله: [من الطويل]
تَرَى قُورَهَا يَغْرِقْنَ فِى الْآلِ مَرَّةً وَآوِنَةٌ يَخْرُجْنَ مِنْ غَامِرٍ ضَخْلٍ^(٧)

(١) فى أ: فيحذف.

(٢) فى أ: يوصل.

(٣) البيت بلا نسبة فى أساس البلاغة (٤٦٢).

(٤) صدر بيت لذى الرمة، وعجزه:

..... ذرى النخل أو أثل تميل ذوائبه

ينظر: ديوانه ص (٤٠)، وأمالى القالى (١٦٣/٣)، ومجالس ثعلب (٣٢/١).

(٥) فى أ: يريد.

(٦) البيت لامرئ القيس فى ديوانه (٦١)، والمخصص (١١٤/١، ٤٨/١٧).

(٧) تقدم.

وقد يجوزُ أن يُعنى بالنظر: الرؤية، على الاتساع؛ لأن تقليبَ البصر نحو المُبَصِّرِ تتبعه الرؤية، وقد يَجْرَى عَلَى الشَّيْءِ لَفْظُ مَا يَتَّبَعُهُ وَيَقْتَرِنُ بِهِ؛ كَقَوْلِهِمْ لِلْمَزَادَةِ: رَاوِيَةٌ، وكَقَوْلِهِمْ لِلْفِتَاءِ: عَذِرَةٌ، وقولهم لدى بطن الإنسان: غائط، وإنما الغائط المطمئن من الأرض المستفل.

وقد يكون: «نظرت فلم تنظر» مثل: «تكلّمت فلم تكلم»، أى: لم تأت بكلام على حسب ما يراد، أى: لم يقع الموقع الذى أُريد؛ فكذلك: نظرت فلم تنظر منظراً كما تريد، أو: لَمْ تَرَ مَنْظَرًا يروق.

وَضَرَبَ آخَرُ مِنْ «نظرت»، أن تريد به: انتظرته.
من ذلك قوله -تعالى-: ﴿إِلَى طُعَامٍ غَيْرِ نَظِيرٍ إِنَّهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، أى: غير منتظرين إدراكه وبلوغه.

ومن ذلك قولُ الشاعر: [من البسيط]

مَا زِلْتُ مُذْ أَشْهَرَ السُّفَارِ أَنْظَرُهُمْ مِثْلَ انْتِظَارِ الْمُضْحَى رَاعِيِ الْإِبِلِ^(١)
يدلك على ذلك قوله: مِثْلَ انتظار المضحى، المعنى: أَنْظَرُهُمْ^(٢) انتظاراً مثل انتظار المضحى. فقد تَبَيَّنَتْ أَنَّهُ أَرَادَ بِـ «نَظَرْتُ»: انتظرت.

وقد يَجِئُ «فَعَلْتُ» و «افْتَعَلْتُ» بمعنى [واحد] كثيراً؛ كقولهم: شَوَيْتُ وَاشْتَوَيْتُ، وَحَفَرْتُ وَاحْتَفَرْتُ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ: [من الوافر]

نَظَرْتُ كَمَا انْتَظَرْتُ اللَّهَ حَتَّى كَفَاكَ الْمَاجِلِينَ لَكَ الْمِحَالَا^(٣)
يريد: انتظرتُ كما انتظرت.

وقد يَكُونُ: «أَنْظَرْتُ» فى معنى: انتظرت، تطلب بقولك: أَنْظَرْنِي، التنفيس الذى يُطْلَبُ بِالانتظار.

فَمِنْ^(٤) ذَلِكَ قَوْلُهُ: [من الوافر]

أَبَا هِنْدٍ فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْنَا وَأَنْظَرْنَا نُخْبِرَكَ الْيَقِينَا^(٥)

(١) البيت بلا نسبة فى المخصص (٤/ ١٧٠).

(٢) فى أ: انتظرتهم.

(٣) البيت فى ديوانه (٢/ ٦٥٥).

(٤) فى أ: من.

(٥) البيت لعمر بن كلثوم فى ديوانه (٧١)، واللسان (نظر)، وتهذيب اللغة (١٤/ ٣٦٩)، والتاج =

ومن ذلك قوله - تعالى - : ﴿قَالَ أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الأعراف: ١٤]، إنما هو طلب الإمهال والتسويق، فالمطلوب بقوله: [من الوافر]

... وَأَنْظِرْنَا نُخَبِّرَكَ الْيَقِينَا ...

تنفيس، وفي قوله: ﴿أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾: تسويق وتأخير.

وكذلك قوله: ﴿أَنْظِرُونَا نَقْنِيسَ مِنْ ثَوْرِكُمْ﴾ [١٣]: نَفْسُونَا نَقْتَبِسَ وانتظروا علينا.

وكذلك ما جاء في الحديث من إنظار المعسر. فهذا وإن كان التأخير يشملهما، فهو على تأخير دون تأخير، وليس تَسْرُعُ مَنْ تَسْرَعُ إِلَى تَخْطِئَةَ مَنْ قَالَ: ﴿أَنْظِرُونَا﴾ بشيء، وليس ينبغي أن يقال فيما لَطَفَ: إنه خطأ، وهو - زعموا - قراءة يحيى بن وثاب والأعمش.

قال:

قرأ نافعٌ وحفصٌ والمفضل عن عاصم: ﴿وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ [١٦] خفيفة نصب.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿وَمَا نَزَلَ﴾ مشددة.

وروى عباس عن أبي عمرو: ﴿وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ مرتفعة النون مكسورة

الزاي^(١).

قال أبو علي: من خفف [فقال]^(٢): ﴿وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ ففي ﴿نَزَلَ﴾ ذكر مرفوع بأنه الفاعل يعود إلى الموصول، ويقوى التخفيف قوله تعالى: ﴿وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء: ١٠٥]. ومن قال: ﴿وَمَا نَزَلَ﴾ فشد، ففاعل الفعل الضمير العائد إلى اسم الله - تعالى - والعائد إلى الموصول الضمير المحذوف من الصلة، كالذي في قوله تعالى: ﴿وَسَلِّمْ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ أَصْطَفَى﴾ [النمل: ٥٩] أى: اصطفاهم، وحجة ذلك كثرة ما في القرآن من ذكر التنزيل.

= (نظر، إلى)، جمهرة أشعار العرب (١/٣٩٥)، وشرح ديوان امرئ القيس (٣٢٣)، وشرح القصائد السبع (٣٨٧)، وشرح القصائد العشر (٢٣١)، وشرح المعلقات السبع (١٧١)، وشرح المعلقات العشر ص (٩٠).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٠)، الإعراب للنحاس (٣/٣٥٩)، البحر المحيط (٨/٢٢٣)، التبيان للطوسي (٩/٥٢٦)، التيسير للداني (٢٠٨)، تفسير الطبري (٢٧/١٣١)، الحجة لابن خالويه (٣٤٢)، الحجة لأبي زرعة (٧٠٠)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٦)، الغيث للصفاسي (٣٦٥)، الكشف للقيسي (٢/٣١٠)، المجمع للطبرسي (٩/٢٣٧)، المعاني للفراء (٣/١٣٤)، تفسير الرازي (٢٩/٢٢٩)، النشر لابن الجزري (٢/٣٨٤).

(٢) سقط في أ.

ومن قرأ: ﴿وَمَا نُزِّلَ﴾ فالعائد إلى الموصول الذكر المرفوع في «نزل»، وذلك الذكر مرفوع بالفعل المبني للمفعول. و «ما» الذي هو الموصول في كل ذلك في موضع جر بالعطف على الجار في ^(١) قوله: ﴿أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ﴾. قال:

قرأ ابن كثير، وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿إِنَّ الْمُصْذِقِينَ وَالْمُصْذَقَاتِ﴾ [١٨] خفيف.

وقرأ الباقر وحفص عن عاصم: ﴿إِنَّ الْمُصْذِقِينَ وَالْمُصْذَقَاتِ﴾ مشددة الصاد فيهما ^(٢).

قال أبو علي: مَنْ خَفَّفَ فقال: ﴿إِنَّ الْمُصْذِقِينَ﴾ فمعناه: إن المؤمنين والمؤمنات. وأما ^(٣) قوله - تعالى -: ﴿وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [١٨] فهو في المعنى كقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [الكهف: ١٠٧]؛ لأن إقراض الله - تعالى - من الأعمال الصالحة.

وَمِنْ حجة مَنْ قال: ﴿المُصْذِقِينَ﴾ فخفف، أنه أعم من ﴿المُصْذِقِينَ﴾. ألا تَرَى أن ﴿المُصْذِقِينَ﴾ مقصور على الصدقة، و ﴿المُصْذِقِينَ﴾ يعم التصديق والصدقة؟! لأن الصدقة من الإيمان؛ فهو أذهب في باب المدح. ومن حجة من ثقل فقال: ﴿المُصْذِقِينَ وَالْمُصْذَقَاتِ﴾ أنهم زعموا أن في قراءة أبي: ﴿إِنَّ الْمُتَصْذِقِينَ وَالْمُتَصْذَقَاتِ﴾، ومن حجتهم أن قوله - تعالى -: ﴿وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ اعتراض بين الخبر والمخير عنه، والاعتراض بمنزلة الصفة؛ فهو للصدقة أشد ملائمة منه للتصديق، وليس التخفيف كذلك؛ لأن الإيمان ليس الإقراض فقط، بل هو أشياء أُخِرَ، والإقراض منه.

(١) في ب: من.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٠)، الإعراب للنحاس (٣/٣٦٠)، البحر المحيط (٨/٢٢٣)، التبيان للطوسي (٩/٥٢٦)، التيسير للداني (٢٠٨)، تفسير الطبري (٢٧/١٣٢)، تفسير القرطبي (١٧/٢٥٢)، الحجة لابن خالويه (٣٤٢)، الحجة لأبي زرع (٧٠١)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٦)، الغيث للصفاسي (٣٦٥)، الكشف للقيسي (٢/٣١٠)، المجمع للطبرسي (٩/٢٣٧)، المعاني للفراء (٣/١٣٥)، تفسير الرازي (٢٩/٢٣٠)، النشر لابن الجزري (٢/٣٨٤).

(٣) في ب: فأما.

وَمِنْ حِجَّةٍ مَنْ خَفَّفَ فَقَالَ: ﴿الْمُصَدِّقِينَ﴾ أَنْ يَقُولَ: لَا نَحْمِلُ قَوْلَهُ: ﴿وَأَقْرَضُوا﴾ عَلَى الْإِعْتِرَاضِ، وَلَكِنَّا نَعْطِفُهُ عَلَى الْمَعْنَى.
 أَلَا تَرَى أَنَّ [قَوْلَهُ] ^(١): ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ﴾ مَعْنَاهُ: إِنَّ الَّذِينَ صَدَقُوا؟! فَكَأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى: إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَأَقْرَضُوا، فَحَمَلَ «وَأَقْرَضُوا» عَلَى الْمَعْنَى، كَمَا كَانَ مَعْنَى الْمُصَدِّقِينَ: الَّذِينَ صَدَّقُوا؛ فَكَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأَقْرَضُوا.
 قَالَ:

قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَحْدَهُ ﴿بِمَا أَتَاكُمْ﴾ [٢٣]، قَصْرًا.
 وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: ﴿ءَاتَاكُمْ﴾ مَمْدُودًا ^(٢).

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: مِنْ حِجَّةٍ مَنْ قَصَرَ فَقَالَ: ﴿أَتَاكُمْ﴾ أَنَّهُ مُعَادِلٌ بِهِ ﴿فَاتَاكُمْ﴾؛ فَكَمَا أَنَّ الْفِعْلَ لِلْفَائِتِ فِي قَوْلِهِ ﴿فَاتَاكُمْ﴾، كَذَلِكَ يَكُونُ الْفِعْلُ الَّذِي فِي قَوْلِهِ: ﴿بِمَا أَتَاكُمْ﴾، وَالْعَائِدُ إِلَى الْمَوْصُولِ مِنَ الْكَلِمَتَيْنِ: الذِّكْرُ الْمَرْفُوعُ بِأَنَّهُ فَاعِلٌ.
 وَأَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ: [مَنْ الْوَافِر]

وَلَا فَرِحَ بِخَيْرٍ إِنْ أَتَاهُ وَلَا جَزِعَ مِنَ الْحَدَثَانِ لَاحٍ ^(٣)
 وَمِنْ حِجَّةٍ مَنْ مَدَّ أَنَّ الْخَيْرَ الَّذِي يَأْتِيهِمْ هُوَ مِمَّا يُعْطِيهِ اللَّهُ، فَإِذَا مَدَّ كَانَ ذَلِكَ مُنْسُوبًا إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَهُوَ -تَعَالَى- الْمَعْطَى لَذَلِكَ، وَيَكُونُ فَاعِلُ الْفِعْلِ ^(٤) فِي «أَتَاكُمْ» ضَمِيرًا عَائِدًا إِلَى اسْمِ اللَّهِ -تَعَالَى- وَالْهَاءِ مَحذُوفَةٌ مِنَ الصَّلَةِ، تَقْدِيرُهُ: بِمَا آتَاكُمْوه.

قَالَ:

قَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [٢٤] لَيْسَ فِيهَا ﴿هُوَ﴾.

(١) سَقَطَ فِي أ.

(٢) يَنْظُرُ: إِتْحَافُ الْفَضْلَاءِ (٤١١)، الْإِعْرَابُ لِلْنَّحَاسِ (٣/٣٦٦)، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ (٨/٢٢٥)، التِّيَّانُ لِلطُّوسِيِّ (٩/٥٣٠)، التَّيْسِيرُ لِلدَّانِي (٢٠٨)، تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ (٢٧/١٣٦)، تَفْسِيرُ الْفَرَطِيِّ (١٧/٢٥٨)، الْحِجَّةُ لِابْنِ خَالَوَيْهِ (٣٤٣)، الْحِجَّةُ لِأَبِي زُرْعَةَ (١٠١/٧٠)، السَّبْعَةُ لِابْنِ مَجَاهِدٍ (٦٢٦)، الْغَيْثُ لِلصَّفَاقْسِيِّ (٣٦٥)، الْكَشْفُ لِلْقَيْسِيِّ (٢/٣١١)، الْمَجْمَعُ لِلطَّبْرِيِّ (٩/٢٣٩)، النَّشْرُ لِابْنِ الْجَزَرِيِّ (٢/٣٨٤).

وَفِي أ: مَمْدُودَةٌ.

(٣) تَقْدِمُ.

(٤) فِي أ: الْقَوْلُ.

وكذلك فى مصاحف أهل المدينة والشام.

وقرأ الباقر: ﴿هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾^(١).

قال أبو على: ينبغى أن يكون «هو» فى قول من قال: ﴿هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ فصلاً، ولا يكون مبتدأ؛ لأن الفصل حذفه أسهل.

ألا ترى أنه لا موضع للفصل من الإغراب، وقد يحذف فلا يُخلُ بالمعنى؛ كقوله: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [الكهف: ٣٩]؟

ابن عامر فى رواية هشام: ﴿فَالْيَوْمَ لَا تُؤْخَذُ﴾ [١٥] بالتاء.

[وروى] ابن ذكوان [عنه] بالياء.

وكذلك الباقر بالياء.

قال أبو على: التاء حسنٌ؛ لتأنيث الفاعل، والياء حسنٌ؛ للفصل الواقع بين الفعل والفاعل، وأن التأنيث ليس بحقيقى.

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١١)، البحر المحيط (٢٢٦/٨)، التبيان للطوسى (٥٣٠/٩)، التيسير للدانى (٢٠٨)، تفسير الطبرى (١٣٦/٢٧)، تفسير القرطبى (٢٦٠/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٤٢)، الحجة لأبى زرع (٧٠٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٧)، الغيث للصفاقسى (٣٦٥)، الكشف للقيسى (٣١٢/٢)، المجمع للطبرسى (٢٣٩/٩)، المعانى للفراء (١٣٦/٣)، النشر لابن الجزرى (٣٨٤/٢).

[بِسْمِ اللَّهِ]^(١) ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْمَجَادِلَةِ

قرأ عاصم في رواية المفضل: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [٢] رفعًا. ولم يُخْتَلَفْ في ذلك أنه نصب على لفظ حفص^(٢).

قال أبو علي: وجه الرفع أنه لغة تميم. قال سيبويه: وهو أَقْبَسُ الوجهين^(٣)؛ وذلك أن النفي كالاستفهام، فكما لا يغير الاستفهام الكلام عما كان عليه في الواجب؛ [فكذلك]^(٤) ينبغي ألا يغير في النفي عما كان عليه في الواجب.

ووجه النصب أنه لغة أهل الحجاز، والأخذ في التنزيل بلغتهم أولى، وعليها جاء قوله - تعالى - : ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣٧].

ووجهه من^(٥) القياس أنَّ «ما» يدخل على الابتداء والخبر؛ كما أن «ليس» تدخل عليهما^(٦)، وهى تنفى ما فى الحال؛ كما أن «ليس» تنفى ما فى الحال، وقد رأيت الشبهين إذا قاما فى شىء من شىء جذباه^(٧) إلى حكم ما فيه الشبهان منه.

فمن ذلك جميع ما لا ينصرف مع كثرته واختلاف فنونه، لَمَّا حَصَلَ فيه شَبَهَانِ^(٨) من الفعل صار بمنزلة فى امتناع الجر والتنوين منه؛ فكذلك «ما»، لَمَّا حَصَلَ فيه الشَبَهَانِ من «ليس» وَجَبَ على هذا أن يكونَ فى حكمها، وَيَعْمَلُ عملها؛ كما أن جميع ما لا ينصرف صار بمنزلة الفعل فيما ذكرنا، وغير ذلك يبعد فيه كما يبعد صرف ما لا ينصرف.

-
- (١) سقط فى أ.
- (٢) ينظر: الإملاء للعكبرى (١٣٨/٢)، البحر المحيط (٢٣٢/٨)، التبيان للطوسى (٥٣٨/٩)، تفسير القرطبى (٢٧٩/١٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٨)، الكشف للزمخشري (٧٠/٤)، المجمع للطبرسى (٢٤٦/٩)، تفسير الرازى (٢٥٤/٢٩).
- (٣) فى ب: لوجهين.
- (٤) سقط فى ب.
- (٥) فى ب: فى.
- (٦) فى ب: عليها.
- (٧) فى ب: جراه.
- (٨) فى أ: الشبهان.

قال:

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿وَالَّذِينَ يَظَاهَرُونَ﴾ [٢] بغير ألف.

وقرأ عاصم: ﴿يُظَاهَرُونَ﴾ خفيف، بألف وضم الياء.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿يُظَاهَرُونَ﴾ بفتح الياء، بألف، مشددة الظاء^(١).

قال أبو علي: ظَاهَر من امرأته، وظَهَرَ، مثل: ضَاعَفَ وَضَعَفَ، وتدخل التاء على كل واحد منهما؛ فيصير: تَظَاهَرَ وَتَظَهَّرَ، وَيَدْخُلُ حرف المضارعة، فيصير: يَتَظَاهَرُ وَيَتَظَهَّرُ، ثم تدغم التاء في الظاء؛ لمقاربتها لها؛ فيصير: يَظَاهَرُ وَيَظْهَرُ، وتفتح الياء التي [للمضارعة]^(٢)؛ لأنها للمطاوعة، كما تفتحها في «يتدحرج»، الذي هو مطاوع «دحرجته»، وإنما فتحت الياء في: يَظَاهَرُ وَيَظْهَرُ؛ لأنه للمطاوع، كما أن «يتدحرج» كذلك، ولأنه على وزنهما وإن لم يكونا للإلحاق.

فأما قول عاصم: ﴿يُظَاهَرُونَ﴾ فقال أبو الحسن: هو كثير في القراءة وفي كلام العرب.

قال أبو علي: وَقَوْلُهُمْ: «الظَّهَار» وكثرة ذلك على الألسنة يدل على ما قال أبو الحسن.

قال:

قرأ حمزة وحده: ﴿وَيَتَنَجَّوْنَ﴾ [٨] بغير ألف.

والباقون ﴿وَيَتَنَجَّوْنَ﴾ بألف^(٣).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١١)، الإعراب للنحاس (٣٧١/٣)، البحر المحيط (٢٣٢/٨)، التبيان للطوسي (٥٣٨/٩)، التيسير للداني (٢٠٩)، تفسير الطبري (٦/٢٨)، تفسير القرطبي (٧٣/١٧)، الحجة لابن خالويه (٢٨٨)، الحجة لأبي زرعة (٧٠٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٨)، الغيث للصفاقسي (٣٦٥)، الكشف للقيسي (٣١٣/٢)، المجمع للطبرسي (٢٤٦/٩)، المعاني للفراء (١٣٨/٣)، تفسير الرازي (٢٥٤/٢٩)، النشر لابن الجزري (٣٨٥/٢).

(٢) في ب: هي حرف المضارعة.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٢)، الإعراب للنحاس (٣٧٦/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٣٨)، البحر المحيط (٢٣٦/٨)، التبيان للطوسي (٥٤٤/٩)، التيسير للداني (٢٠٩)، تفسير الطبري (١٠/٢٨)، تفسير القرطبي (٢٩١/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٤٣)، الحجة لأبي زرعة (٧٠٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٨)، الغيث للصفاقسي (٣٦٦)، =

قال أبو علي: ﴿يَنْتَجِبُونَ﴾: يفتعلون، من «النجوى»، و «النجوى» مصدر ك «الدعوى» و «العدوى».

ومثل ذلك في أنه على «فَعَلَى»: التَّقْوَى، إلا أن الواو فيها مبدلة وليست بلام، ولما كان مَصْدَرًا وَقَعَ الجمع^(١) على لفظ الواحد في قوله -تعالى-: ﴿إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وَإِذْ هُمْ نَجْوَى﴾ [الإسراء: ٤٧]، أى: ذوو نجوى. ومما يدل على ذلك قوله -تعالى-: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ﴾ [النساء: ١١٤]، أى: إلا في نجوى من أمر بصدقة، فأفرد [ذلك]^(٢) وإن كان مضافاً إلى جماعة؛ لما كان مصدرًا، كقوله -تعالى-: ﴿مَا خَلَقَكُمْ وَلَا بَعَثَكُمْ﴾ [لقمان: ٢٨] ونحو ذلك. وقال تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَّجْوَى ثَلَاثَةٍ﴾ [٧]، فقوله^(٣): ﴿ثَلَاثَةٍ﴾ يحتمل جرّه أمرين: أحدهما: أن يكون مجرورًا بإضافة «نَجْوَى» إليه؛ كأنه: ما يكون من سرار ثلاثة إلا هو رابعهم، أى: لا يخفى عليه ذلك؛ كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾ [التوبة: ٧٨]، وكقوله -تعالى-: ﴿فَأَنَّهُ يَعْلَمُ الْسِرَّ وَخَفَى﴾ [طه: ٧].

ويجوز أن يكون «ثَلَاثَةٍ» جرًّا على الصفة؛ على قِيَّاسِ قوله -تعالى-: ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَى﴾.

فأما «النَّجْوَى» فصفة تقع على الكثرة، كالصديق والرفيق والحميم، ومثله الغزى. [و]^(٤) قال جرير فجمع: [من الوافر]

تُرِيحُ نِفَادَهَا جُشْمُ بَنُ بَكْرِ
وَمَا نَطَقُوا بِأَنْجِيَةِ الْخُصُومِ^(٥)
وأنشد أبو زيد: [من الرجز]
إِنِّي إِذَا مَا الْقَوْمُ كَانُوا أَنْجِيَةٍ
وَاخْتَلَفَ الْقَوْلُ اخْتِلَافَ الْأَرْشِيَةِ^(٦)

= الكشف للزمخشري (٧٤/٤)، الكشف للقيسي (٣١٤/٢)، المجمع للطبرسي (٢٤٩/٩)، المعاني للفراء (١٤١/٣)، تفسير الرازي (٢٦٦/٢٩)، النشر لابن الجزري (٣٨٥/٢).

(١) فى أ: الجمع.

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى أ: وقوله.

(٤) سقط فى ب.

(٥) البيت فى شرح شواهد الإيضاح (٣٥٩)، وليس فى ديوانه، والتاج (نجا)، واللسان (نجا).

(٦) الرجز لسحيم بن وثيل اليربوعى، واللسان (نجا)، والتاج (نجا)، وبلا نسبة فى اللسان =

وفى التنزيل: ﴿خَلِّصُوا نَحْيًا﴾ [يوسف: ٨٠].

فأما قول حمزة: ﴿يَتَنَجُّونَ﴾، وقول سائرهم: ﴿وَيَنْتَجُونَ﴾، فَإِنَّ «يَفْتَعِلُونَ» و«يَتَفَاعِلُونَ» يجران مجرى واحداً، ومن ثَمَّ قالوا: اذْدَوْجُوا واعتوروا، فصححوا الواو - وَإِنْ كانت على صورة يجب فيها الاعتلال - لَمَّا كان بمعنى: تَعَاوَرُوا وَتَزَاوَجُوا^(١)؛ كما صح «عَوَرَ» وَ «حَوَلَ» وَ «صَيَّدَ»؛ لَمَّا كان ذلك [على معنى]^(٢): أفعالٌ، وَمِنْ ثَمَّ جاء: ﴿حَقَّ إِذَا أَدَارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ٣٨]، وَ «أَدْرَكُوا»: افتعلوا، وأدركوا: تفاعلوا؛ فكذلك المعنى فى ﴿يَتَنَجُّونَ﴾ وَ: ﴿وَيَنْتَجُونَ﴾ [١٢] واحد.

ومن حجة مَنْ قرأ: ﴿وَيَنْتَجُونَ﴾ [٨] قوله - تعالى -: ﴿إِذَا نَجَّيْتُمُ الرَّسُولَ﴾ [١٢]، ﴿وَتَنَجَّوْا بِاللَّيْلِ وَالنَّوْءِ﴾ [٨]، فهذا مطاوع «ناجيتهم»، وليس فى هذا رد لقراءة حمزة: ﴿يَتَنَجُّونَ﴾؛ لأن هذا فى مساعه وجوازه مثل «ناجيتهم»، وَ: ﴿يَتَنَجُّونَ﴾، قراءة الأعمش فيما زعموا.

قال: قرأ عاصم وحده: ﴿فَقَسَّحُوا فِي الْمَجْلِسِ﴾ [١١] بألف.

وقرأ الباقون: ﴿فِي الْمَجْلِسِ﴾ بغير ألف^(٣).

قال أبو على: زعموا أنه مجلسُ النبى ﷺ، وإذا^(٤) كان كذلك فالوجه الإفراد. ويجوز أن يُجْمَعَ على هذا، على أن تجعل لكل جالس مجلساً، أى: موضع جلوس، ويكون المجلس على إرادة العموم مثل قولهم: كَثُرَ الدينار والدرهم؛

= (روى)، وأساس البلاغة (نجو)، وجمهرة اللغة (٢٣٥، ٨٠٩)، وخزانة الأدب (١٠/٢٤٧)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى (٦٥٦)، وشرح شواهد المغنى (٩١٤/٢)، ومغنى اللبيب (٥٨٥/٢)، ونوادى أبى زيد (١١)، وتهذيب اللغة (١٩٩/١١)، ومقاييس اللغة (٣٩٩/٥)، ومجمل اللغة (٣٨٢/٤)، وأساس البلاغة (نجو، روى).

(١) فى ب: وتراوخوا.

(٢) فى ب: بمعنى.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٢)، الإعراب للنحاس (٣٧٨/٣)، البحر المحيط (٢٣٦/٨)، التبيان للطوسى (٥٤٨/٩)، التيسير للدانى (٢٠٩)، تفسير الطبرى (١٣/٢٨)، تفسير القرطبى (٢٩٧/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٤٣)، الحجة لأبى زرع (٧٠٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٩)، الغيث للصفاقسى (٣٦٦)، الكشف للزمخشري (٧٥/٤)، الكشف للقيسى (٣١٤/٢، ٣١٥)، المجمع للطبرسى (٢٥١/٩)، النشر لابن الجزرى (٣٨٥/٢).

(٤) فى أ: فإذا.

فيشتمل على هذا جميع المجالس.

ومثله في التنزيل: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢].

وقرأ نافع وابن عامر وحفص عن عاصم والأعمش عن أبي بكر عن عاصم، وهارون بن حاتم عن أبي بكر عن عاصم: ﴿وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا فَاَنْشُرُوا﴾ [١١] برفع الشين.

وأما يحيى فروى عن أبي بكر أنه لم يحفظ كيف قرأ عاصم، زعم ذلك خلف وأبو هشام والوكيع عن يحيى.

وقال ابن سعدان عن محمد بن المنذر عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم: ﴿وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا فَاَنْشُرُوا﴾ بكسر الشين.

وقال غيره عن يحيى عن أبي بكر: لم أحفظها عن عاصم، فسألت عنها الأعمش، فقال: ﴿انْشُرُوا فَاَنْشُرُوا﴾ بكسر الشين فيهما.

وقال عبد الجبار بن محمد العطاردي: سألت عروة بن محمد: كيف ينبغي أن تكون في قراءة عاصم؟ فقارهما برفع الشين.

وقال: هو مثل: ﴿يَعْكُفُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨].

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمة والكسائي: ﴿وَإِذَا قِيلَ انْشُرُوا فَاَنْشُرُوا﴾ بكسر الشين فيهما^(١).

قال أبو علي: ﴿انْشُرُوا﴾: قوموا، والنشُر: المرتفع من الأرض. [قال الأخطل: ^(٢) [من الطويل]

تَرَى الثَّغْلَبَ الْحَوْلِيَّ فِيهَا كَأَنَّهُ إِذَا مَا عَلَا نَشْرًا حِصَانٌ مُجَلَّلٌ^(٣) وَمِنْ هَذَا: نُشُوز المرأة على زوجها. و «يَنْشِيزُ وَيَنْشُرُ»، مثل: «يَحْشِرُ وَيَحْشُرُ»،

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٢)، الإعراب للنحاس (٣/٣٧٩)، البحر المحيط (٨/٢٣٧)، التبيان للطوسي (٩/٥٤٨)، التيسير للداني (٢٠٩)، تفسير الطبري (٢٨/١٤)، تفسير القرطبي (١٧/٢٩٩)، الحجة لابن خالويه (٣٤٤)، الحجة لأبي زرع (٧٠٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٩)، الغيث للصفاسي (٣٦٦)، الكشف للقيسي (٢/٣١٥)، المجمع للطبرسي (٩/٢٥١)، المعاني للفراء (٣/١٤١)، تفسير الرازي (٢٩/٢٧٠)، النشر لابن الجزري (٢/٣٨٥).

(٢) في أ: وقال الشاعر.

(٣) تقدم.

و «يَعِكَفُ وَيَعْكُفُ». قال: [و] ^(١) رَوَى الْمُفَضَّلُ عَنْ عَاصِمٍ: ﴿أَوَّلِكَ كُتِبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانُ﴾ [٢٢] برفع الكاف من «كتب» ورفع النون من «الإيمان» ^(٢).
وقرأ الباقر: ﴿أَوَّلِكَ كُتِبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانُ﴾ [بفتح الكاف ونصب الإيمان].

قال أبو علي: معنى: ﴿كُتِبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانُ﴾: كتب في قلوبهم علامته، فحذف المضاف، ومعنى كتابة الإيمان في قلوبهم: أنها سِمَةٌ لِمَنْ يَشَاهِدُهُمُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ أَنَّهُمْ مُؤْمِنُونَ؛ كما أن قوله في الكفار: ﴿وَطَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمُ﴾ [التوبة: ٩٣] علامة يعلم مَنْ يَشَاهِدُهَا مِنَ الْمَلَائِكَةِ أَنَّهُ مَطْبُوعٌ ^(٣) على قلبه.
وعلى هذا قوله -تعالى-: ﴿وَلَا تُطْعَمَنَ أَعْفُلَنَا قَلْبُهُ عَنِ ذِكْرِنَا﴾ [الكهف: ٢٨]، أى: جعلناه عُفْلًا من العلامة التي تكون في قلوب الذاكرين.
فَمَنْ أَسْنَدَ الْفِعْلَ إِلَى الْفَاعِلِ؛ فَلْيَتَقَدَّمْ ذِكْرُ الْأِسْمِ.

ويقوى ذلك: أن المعطوف عليه مثله، وهو قوله -تعالى-: ﴿وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [٢٢]. ومن قال: ﴿كُتِبَ﴾، فلأنه يعلم أنه من فِعْلِ اللَّهِ، سبحانه وتعالى.
قرأ نافع وابن عامر: ﴿أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ﴾ بفتح الياء. [و] ^(٤) الباقر لا يحركون ^(٥).

قال أبو علي: التحريك والإسكان جميعًا حسان.

* * *

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: البحر المحيط (٢٣٩/٨)، التبيان للطوسي (٥٥٥/٩)، تفسير القرطبي (٣٠٨/١٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٠)، المجمع للطبرسي (٢٥٤/٩)، المعاني للفراء (١٤٢/٣)، تفسير الرازي (٢٧٧/٢٩).

(٣) في أ: المطبوع.

(٤) سقط في ب.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٢)، التيسير للداني (٢٠٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٩)، الغيث للصفاقسي (٣٦٦)، الكشف للقيسي (٣١٥/٢)، تفسير الرازي (٢٧٥/٢٩)، النشر لابن الجزري (٣٨٦/٢).

[بِسْمِ اللَّهِ^(١)]

ذَكَرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْحَشْرِ

قرأ أبو عمرو وحده: ﴿يُخَرَّبُونَ﴾ [٢] مشددة^(٢).

وقرأ الباكون: ﴿يُخَرَّبُونَ﴾ خفيفة^(٣).

قال أبو على: خَرِبَ الموضع وأخربته وخربته، مثل: فَرِحَ وفَرَحْتُهُ و[أفرحته]^(٤)، وَغَرِمَ وَغَرِمْتُهُ وأغرمته. [وقال الأعشى:]^(٥) [من المتقارب]

... وأخربت من أرض قوم دياراً^(٦)

وحكى عن أبي عمرو: الإخراب: أن يترك^(٧) الموضع خرباً، والتخريب: الهدم.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿مِنْ وَرَاءِ جِدَارٍ﴾ بألف. والباكون: ﴿جُدْرٍ﴾^(٨)

[١٤].

قال أبو على: المعنى فى الجمع: أنهم لا يُضْجِرُونَ^(٩) معكم للقتال، ولا يَبْزُرُونَ

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: شديدة.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٣)، البحر المحيط (٢٤٣/٨)، التبيان للطوسى (٥٥٧/٩)،

التيسير للدانى (٢٠٩)، تفسير الطبرى (٢٨/٢١)، تفسير القرطبى (٤/١٨)، الحجة لابن

خالويه (٣٤٤)، الحجة لأبى زرة (٧٠٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٢)، الغيث للصفاقسى

(٣٦٦)، الكشف للقيسى (٣١٦/٢)، المجمع للطبرسى (٢٥٦/٩)، المعانى للفراء (٣/

١٤٣)، تفسير الرازى (٢٨٠/٢٩)، النشر لابن الجزرى (٣٨٦/٢).

(٤) سقط فى ب.

(٥) فى أ: قال الشاعر.

(٦) عجز بيت، وصدرة:

فأقللت قوماً وأعمرتهم

ينظر: ديوانه ص (٤٩).

(٧) فى ب: تترك.

(٨) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٣)، الإعراب للنحاس (٤٠١/٣)، الإملاء للعبرى (٢/

١٣٩)، البحر المحيط (٢٤٩/٨)، التبيان للطوسى (٥٦٥/٩)، التيسير للدانى (٢٠٩)،

تفسير الطبرى (٢٨/٣١)، تفسير القرطبى (١٨/٣٥)، الحجة لابن خالويه (٣٤٤)، الحجة

لأبى زرة (٧٠٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٢)، الغيث للصفاقسى (٣٦٧)، الكشف

للمخشرى (٨٥/٤)، الكشف للقيسى (٣١٦/٢، ٣١٧)، المجمع للطبرسى (٢٦٣/٩)،

المعانى للفراء (٣/١٤٦)، تفسير الرازى (٢٩٠/٢٩)، النشر لابن الجزرى (٣٨٦/٢).

(٩) أصح القوم: إذا برزوا فى الصحراء أو إلى فضاء لا يوارىهم شيء. اللسان (صحر).

لكم، ولا يقاتلونكم حتى يكونَ بينكم وبينهم حاجز من حصن أو سور، فإذا كان كذلك^(١)، فالمعنى على الجمع؛ إذ ليس المعنى أنهم يقاتلونكم من وراء جدارٍ واحد، ولكن مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ، كما لا يقاتلونكم إِلَّا فِي قَرْىٍ مُحَصَّنَةٍ؛ فكما أن «القرى» جماعة، كذلك «الجُدُر» ينبغي أن يكون جمعًا، وكان المراد في الإفراد الجَمْع؛ لأنه يعلم أنهم لا يقاتلونهم من وراء جدار واحد.

قال: نصب ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو: ﴿إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ﴾ [١٦]. وأسكنها الباقون^(٢).

قال أبو على: التحريك والإسكان حَسَنَانِ.

* * *

(١) في ب: كذا.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٤)، تفسير القرطبي (٤٢/١٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٢)، الغيث للصفافسي (٣٦٧)، الكشف للقيسي (٣١٧/٢)، النشر لابن الجزري (٣٨٦/٢).

[بِسْمِ اللَّهِ] ^(١)

ذَكَرُوا اخْتِلَافَهُمْ فِي سُورَةِ الْمَمْتَحَنَةِ

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمر: ﴿يُفْصِّلُ﴾ [٣] برفع الياء وتسكين الفاء ونصب الصاد ^(٢).

وقرأ عاصم بفتح الياء وكسر الصاد.

وقرأ ابن عامر: ﴿يُفْصِّلُ﴾ برفع الياء [وتشديد الصاد وفتحها] ^(٣).

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿يُفْصِّلُ﴾ برفع الياء والتشديد وكسر الصاد.

قال أبو علي: يَذْهَبُ أَبُو الْحَسَنِ فِي هَذَا النِّحْوِ إِلَى أَنَّ الظَّرْفَ أَقِيمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ، وَتُرِكَ عَلَى الْفَتْحِ الَّذِي كَانَ يَجْرِي عَلَيْهِ فِي الْكَلَامِ؛ لَجَزِيهِ فِي أَكْثَرِ الْكَلَامِ مَنْصُوبًا، وَكَذَلِكَ يَقُولُ فِي قَوْلِهِ -تَعَالَى-: ﴿وَأَنَا مِمَّا أَلْصَلِّحُونَ وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ﴾، وَكَذَلِكَ يَجِيءُ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِهِ -تَعَالَى-: ﴿لَقَدْ نَقَطَ بَيْنَكُمْ﴾.

قال أبو علي: فاللفظ على قوله مَفْتُوح، الموضع رفع، كما كان اللفظ في قوله: ﴿وَكُنْ بِاللَّهِ﴾، وما [جاءني] ^(٤) مِنْ رَجُلٍ -مَجْرُورًا، والموضع موضع رفع.

والقول في قراءة ابن عامر: ﴿يُفْصِّلُ﴾ مثل القول في ﴿يُفْصِّلُ﴾. وقول عاصم: ﴿يُفْصِّلُ﴾ حَسَنٌ، والضمير يرجع إلى الله -تعالى- ودل عليه قوله -تعالى-: ﴿وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ﴾.

وكذلك قول حمزة والكسائي: ﴿يُفْصِّلُ﴾ مثل ما قرأ عاصم في إسناد الفعل إلى الضمير الذي دل عليه قوله -تعالى-: ﴿وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ﴾.

قال: قرأ أبو عمرو وحده: ﴿وَلَا تُمَسِّكُوا﴾ [١٠] بالتشديد.

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٤)، الإعراب للنحاس (٤١٣/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٣٩)، البحر المحيط (٢٥٤/٨)، التبيان للطوسي (٥٧٦/٩)، التيسير للداني (٢١٠)، تفسير الطبري (٤٠/٢٨)، تفسير القرطبي (٥٥/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٤٤)، الحجة لأبي زرعة (٧٠٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٣)، الغيث للصفاسي (٣٦٧)، الكشف للزمخشري (٩٠/٤)، الكشف للقيسي (٣١٨/٢)، المجمع للطبرسي (٢٦٨/٩)، المعاني للفرأ (١٤٩/٣)، تفسير الرازي (٣٠٠/٢٩)، النشر لابن الجزري (٣٨٧/٢).

(٣) في ب: والتشديد وفتح الصاد.

(٤) سقط في ب.

وقرأ الباقون ﴿وَلَا تُمْسِكُوا﴾ خفيفة^(١).

قال أبو علي: حُجَّةٌ مَنْ قَالَ: ﴿تُمْسِكُوا﴾، قوله -تعالى-: ﴿فَأَمْسَاكُمْ بِمَقْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُمْ ضِرَارًا﴾، ﴿فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ﴾ [البقرة: ٢٣١]، ﴿وَأَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧].

وقال أبو الحسن: ﴿تُمْسِكُوا﴾؛ لأنها مِنْ: مَسَكْتُ بِالشَّيْءِ، قال: وهو كثير أو أكثر. [قال: ^(٢)] وَمِنْ حِجَّتِهِ: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ﴾ [الأعراف: ١٧٠].

قال: قرأ عاصم: ﴿أُسُوَّةُ﴾ [٤] برفع الألف.

وقرأ الباقون: ﴿إِسُوَّةُ﴾ كسرًا^(٣).

قال أبو علي: «إِسُوَّةُ» و «أُسُوَّةُ» لغتان.

[حدثنا ابنُ مجاهد^(٤)] قال: حدثني الحسنُ بن العباس الجَمَّال قال: حدثني الحلواني عن شَبَابٍ عن أحمدَ بن موسى عن أبي عمرو: ﴿بُرءُؤًا﴾ [٤] يَمُدُّ ويهمز ولا ينون، مثل: بُرْعَاغ.

قال: ولا اختلاف في ذلك بين أحد من القراء أنها بهذا اللفظ^(٥).

قال أبو علي: بَرِيءٌ وَبُرءٌ، مثل: فقيه وفقهاء، وظريف وظرفاء، الهمزة الأولى في «فُعلاء» لام الفعل، والثانية المنقلبة عن ألف التأنيث، والألف التي قبل الهمزة زيادة لِحَقَّتْ مع علامة التأنيث، ويدلك على أن الهمزة منقلبة عن ألف التأنيث -

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٥)، الإعراب للنحاس (٤١٧/٣)، البحر المحيط (٢٥٧/٨)، التبيان للطوسي (٥٨٢/٩)، التيسير للداني (٢١٠)، تفسير الطبري (٤٨/٢٨)، تفسير القرطبي (٦٥/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٤٤)، الحجة لأبي زرة (٧٠٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٤)، الغيث للصفاسي (٣٦٧)، الكشف للزمخشري (٩٤/٤)، الكشف للقيسي (٩/٢)، المجمع للطبرسي (٢٧٣/٩)، المعاني للقراء (١٥١/٣)، تفسير الرازي (٣٠٦/٢٩)، النشر لابن الجزري (٣٨٧/٢).

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٤)، البحر المحيط (٢٥٤/٨)، التبيان للطوسي (٥٧٧/٩)، التيسير للداني (١٧٨)، تفسير القرطبي (٥٦/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٤٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٣)، الغيث للصفاسي (٣٦٧)، الكشف للزمخشري (٩٠/٤).

(٤) سقط في أ.

(٥) ينظر: الإعراب للنحاس (٤١٣/٣)، البحر المحيط (٢٥٤/٨)، تفسير القرطبي (٥٦/١٨)، المجمع للطبرسي (٢٦٨/٩)، المحتسب لابن جني (٣١٩/٢)، المعاني للقراء (١٥٠/٣)، تفسير الرازي (٣٠١/٢٩).

لوقوعها طرفاً بعد ألف - أنه إِذَا زَالَتْ هذه الصورة زالت الهمزة، وعاد حرف اللين، وذلك قولك: صَحْرَاءُ وَصَحَارَى، وبذلك على أن علامة التأنيث الألف [المنقلبة]^(١) عنها الهمزة، أن العلامتين الْأُخْرَيَيْنِ كل واحدةٍ مِنْهُمَا على حرفٍ مفردٍ؛ فكذلك في هذا النحو من «فُعْلَاءَ» ونحوها مما لا يكون للإلحاق. والدليل على أن الألف التي قبلها: زيادة، أنها لا تخلو من أن تكون زائدة أو^(٢) للتأنيث [فلا تكون التي للتأنيث]؛ لأن علامته إنما تكون آخرًا ولا تكون وسطًا.

وقد جاء في غير القراءة أَلْفَاظُ في جمع «بَرِيءٍ»، قالوا: بَرِيءٌ وَبِرَاءٌ^(٣)، كما قالوا: ظَرِيفٌ وَظِرَافٌ. وقالوا: بُرَاءٌ، كما قالوا: تَوَاءٌ وَتُؤَامٌ. وجاء لفظُ المصدر - أيضًا - في موضع الجمع، قالوا: نحن البراء.

* * *

(١) في ب: التي انقلبت.

(٢) في أ: أو التي.

(٣) في ب: براء.

[بِسْمِ اللَّهِ^(١)]

ذَكَرُوا اخْتِلَافَهُمْ فِي سُورَةِ الصَّفِّ

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [٦] بفتح الياء.

وقرأ عاصم في رواية حفص، وابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ لا يحركون الياء^(٢).

قال أبو علي: إن حركت الياء قُلْتَ: ﴿مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ﴾ فحذفت همزة الوصل للإدراج، وإن أسكتتها قلت: ﴿مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ﴾ فحذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين، أحد الساكنين الياء من ﴿مِنْ بَعْدِي﴾، والآخر: السَّيْنُ من ﴿اسْمُهُ﴾؛ لأنَّ همزة الوصل تسقط في الإدراج، فإذا سقطت التقى الساكنان، وإذا التقيا حذفت الأول منهما، كما تُحَرِّكُ الأول في نحو: اذْهَبْ اذْهَبْ.

فأما قوله -تعالى-: ﴿اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾، فجملته في موضع جر؛ لكونها وصفاً لـ «رسول»، فكما أن قوله: ﴿يَأْتِي﴾ من قوله: ﴿يَأْتِي مِنْ بَعْدِي﴾ في موضع جر، كذلك ما عطف عليه من الجملة الثانية. ويدلك على ذلك ارتفاع المفرد الذي هو: ﴿مُبَارَكُ﴾ من قوله -تعالى-: ﴿وَهَذَا كِتَابُ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكُ﴾ [الأنعام: ٩٢، ١٥٥]، فأما قوله -تعالى-: ﴿اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾، فـ «أَحْمَدُ» عبارة عن الشخص، والاسم قول، والقول لا يكون الشخص، وخبر المبتدأ ينبغي أن يكون المبتدأ في المعنى، فذلك على إضمار تقديره: اسمه قول أحمد، فحذفت المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه؛ كما تقول: الليلة الهلال، وأنت تريد: الليلة ليلة الهلال، فتحذف «الليلة» وكذلك قوله: ﴿يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ﴾ [الأعراف: ١٥٧] المعنى: يجدون ذكره مكتوباً.

ألا ترى أن الشخص لا يكتب؟! وهذا مذهب سيويه.

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٥)، تفسير القرطبي (٨٣/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٤٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٥)، الغيث للصفافسي (٣٦٧)، الكشف للزمخشري (٩٩/٤)، المجمع للطبرسي (٢٧٩)، تفسير الرازي (٣١٣/٢٩)، النشر لابن الجزري (٣٨٧/٢).

قال: تقول إذا نَظَرْتَ في الكتاب: هذا زيد، تريد: هذا ذكرُ زيد، أو^(١): اسم زيد؛ فَلَما لم يكن الشخصَ المشارَ إليه، وإنما المشارُ إليه كتابه، حَمَلَه على هذا الذي ذكرنا عنه.

قال: قرأ ابن كثير وعاصم -في رواية حفص- وحزمة والكسائي: ﴿مُتِمُّ نُورِهِ﴾ [٨] مضاف.

وقرأ نافع وعاصم -في رواية أبي بكر- وأبو عمرو وابن عامر: ﴿مُتِمُّ نُورِهِ﴾ [رفع منون].^(٢)

قال أبو علي: الإضافة فيه يُتَوَى بها الانفصال، كما يقصد في قوله -تعالى-: ﴿عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ﴾ [الأحقاف: ٢٤].

ومثل ذلك: ﴿ذَاقِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، و: ﴿إِنَّا مَرْسِلُوا أَلْفَافَةٍ﴾ [القمر: ٢٧]. والنصب في: ﴿مُتِمُّ نُورِهِ﴾ على أنه في حال الفعل، وفي ما يأتي.

ومثل ذلك: ﴿هَلْ هُنَّ كَشَفَتْ ضُرُوءَ﴾ [الزمر: ٣٨] و ﴿كَشَفَاتِ ضُرُوءَ﴾. وقرأ ابن عامر وحده: ﴿تَجَاجِيكُمْ﴾ [١٠] بالتشديد.

وقرأ الباقر: ﴿تُجَاجِكُمْ﴾ خفيف^(٣).

قال أبو علي: حجة ﴿تُجَاجِكُمْ﴾ بالتشديد، قوله -تعالى-: ﴿وَجَعَلْنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [فصلت: ١٨].

وحجة ﴿تُجَاجِكُمْ﴾: ﴿فَأَجْنَحَهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ﴾ [العنكبوت: ٢٤].

(١) في أ: و.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٥، ٤١٦)، الإعراب للنحاس (٤٢٣/٣)، الإملاء للعكبري (١٤٠/٢)، البحر المحيط (٢٦٣/٨)، التبيان للطوسي (٥٩١/٩)، التيسير للداني (٢١٠)، تفسير الطبري (٥٨/٢٨)، تفسير القرطبي (٨٥/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣٤٥)، الحجة لأبي زرة (٧٠٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٥)، الغيث للصفاقسي (٣٦٨)، الكشف للقيسي (٣٢٠/٢)، المجمع للطبرسي (٢٧٩/٩)، المعاني للفراء (٣/١٥٣)، تفسير الرازي (٣١٢/٢٩)، النشر لابن الجزري (٣٨٧/٢).

وما بين المعقوفين سقط في ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٦)، البحر المحيط (٢٦٣/٨)، التبيان للطوسي (٥٩٣/٩)، التيسير للداني (٢١٠)، تفسير القرطبي (٨٧/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٤٥)، الحجة لأبي زرة (٧٠٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٥)، الغيث للصفاقسي (٣٦٨)، الكشف للزمخشري (٩٩/٤)، الكشف للقيسي (٣٢٠/٢)، المجمع للطبرسي (٢٨١/١٠)، النشر لابن الجزري (٢٥٩/٢).

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿كُونُوا أَنْصَارًا لِلَّهِ﴾ [١٤] منونة.
 وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿أَنْصَارَ اللَّهِ﴾ مضاف^(١).
 قال أبو علي: زعموا أن في حرف عبد الله: ﴿أَنْتُمْ أَنْصَارُ لِلَّهِ﴾، وإذا كان كذلك
 فليس موضع تَرْجِيَةٍ؛ إنما هو إخبار عنهم بأنهم أَنْصَارُ اللَّهِ، ويكون قوله: ﴿كُونُوا﴾
 أمراً بإدامة النصر والثبات عليه؛ كقوله -تعالى-: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَامِنُوا بِاللَّهِ
 وَرَسُولِهِ وَأَلْكِتَبِ﴾ [النساء: ١٣٦].

وموضع الكاف تَضْبُّ عَلَى الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى مِمَّا فِي ﴿أَنْصَارَ اللَّهِ﴾ من معنى
 الفعل؛ كأنه: قال: نصرتم الله مثل نصرة الحواريين لدين الله، عز وجل.
 ولا يدل قوله -تعالى-: ﴿قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾ [١٤] على اختيار الإضافة
 في^(٢) قوله -تعالى-: ﴿كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ﴾؛ لأن أولئك قد كان منهم ذلك، فَأُخْبِرُوا
 عن أمر كان وَقَعَ منهم. ويجوز أن يكون غيرهم في تَرْجِيَةٍ إِلَى ذلك في قول من
 نَوَّنَ: ﴿أَنْصَارًا لِلَّهِ﴾.

قال: حَرَكٌ نَافِعٌ فِي هَذِهِ السُّورَةِ: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾.
 وأسكنها الباقون^(٣).

قال أبو علي: [و]^(٤) كَلَا الْأَمْرَيْنِ حَسَنٌ.

[بِسْمِ اللَّهِ]^(٥)

سورة الجمعة

قال أبو بكر أحمد بن موسى: لم يختلفوا في سورة الجمعة.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٦)، الإعراب للنحاس (٤٢٤/٣)، البحر المحيط (٢٦٤/٨)،
 التبيان للطوسي (٥٩٤/٩)، التيسير للداني (٢١٠)، تفسير الطبري (٥٩/٢٨)، تفسير
 القرطبي (٨٩/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٤٥)، الحجة لأبي زرعة (٧٠٨)، السبعة لابن
 مجاهد (٦٣٥)، الغيث للصفاقسي (٣٦٨)، الكشف للزمخشري (١٠١/٤)، الكشف
 للقيسي (٣٢٠/٢)، المجمع للطبرسي (٢٨١/١٠)، المعاني للفراء (١٥٥/٣)، النشر لابن
 الجزري (٣٨٧/٢).

(٢) في أ: من.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٦)، التبيان للطوسي (٥٩٤/٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٥)،
 الغيث للصفاقسي (٣٦٨)، الكشف للقيسي (٣٢١/٢)، النشر لابن الجزري (٣٨٧/٢).

(٤) سقط في أ.

(٥) سقط في أ.

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ «الْمُنَافِقِينَ»

قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: ﴿حُشْبٌ﴾ [٤] فيما (٢) قرأت على قبل، خفيفة.
وقال أبو ربيعة (٣): ﴿حُشْبٌ﴾ مثقلة.
وروى عبيد عن أبي عمرو: ﴿حُشْبٌ﴾ مثقلة.
وكذلك روى عباس أيضًا.
وقال الحَقَّاف وأبو زيد: مثقل.
وقال اليزيدي وعبد الوارث: ﴿حُشْبٌ﴾ خفيفة.
وقرأ نافع [وعاصم] وابن عامر وحمزة: ﴿حُشْبٌ﴾ مثقلة. [و] (٤) المفضل عن
عاصم: ﴿حُشْبٌ﴾ خفيفة (٥).
قال أبو علي: مَنْ حَقَّفَ فقال: ﴿حُشْبٌ﴾ جَعَلَهُ مثل: بَدَنَةٌ وَيُدْن، وقال:

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: مما.

(٣) محمد بن إسحاق بن وهب بن أعين بن سنان: أبو ربيعة الربيعي المكي المؤدب مؤذن المسجد الحرام مقرئ جليل ضابط، أخذ التراءة عرضًا عن: البزى وقنبل، قال الداني: وضبط عنهما روايتهما وصنف ذلك في كتاب أخذه الناس عنه وسمعه منه، وهو من كبار أصحابهما وقدمائهم، من أهل الضبط والإتقان والثقة والعدالة، وأقرأ الناس في حياتهما، قلت: وطريقه عن البزى هي التي في الشاطبية والتيسير من طريق النقاش عنه، روى القراءة عنه عرضًا: محمد بن الصباح ومحمد بن عيسى بن بندار وعبد الله بن أحمد البلخي ومحمد ابن موسى الهاشمي العباسي ومحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله وإبراهيم بن عبد الرزاق ومحمد بن الحسن النقاش وهبة الله بن جعفر وعمر بن محمد بن عبد الصمد بن بنان وأحمد ابن محمد بن هارون ومحمد بن أحمد الداجوني ويوسف بن يعقوب، فيما ذكره الهذلي فيهما، والله أعلم، مات في رمضان سنة أربع وتسعين ومائتين.
ينظر: الغاية (٩٩/٢).

(٤) سقط في ب.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٦)، الإعراب للنحاس (٤٣٤/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٤١)، البحر المحيط (٢٧٢/٨)، التبيان للطوسي (١١/١٠)، التيسير للداني (٢١١)، تفسير الطبري (٧٠/٢٨)، تفسير القرطبي (١٢٥/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٤٦)، الحجة لأبي زرعة (٧٠٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٦)، الغيث للصفاقسي (٣٦٨)، الكشف للزمخشري (١٠٨/٤)، الكشف للقيسي (٣٢٢/٢)، المجمع للطبرسي (١٠/٢٩٠)، المعاني للفراء (١٥٨/٣)، النشر لابن الجزري (٢١٦/٢).

﴿وَالَّذِينَ جَعَلْنَا لَكَ﴾ [الحج: ٣٦]، ومثل ذلك من المذكر: أَسَدٌ وَأُسْدٌ، ووَثْنٌ وَأُثْنٌ.

وزعم سيبويه أنه قراءة، يَغْنَى قوله: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أُنْثَى﴾ [النساء: ١١٧].

والتَثْقِيلُ أَنْ «فُعِلَ» قد جاء في مذكره، قالوا: أَسَدٌ، كما قالوا في جمع «نَمْرٍ»: نَمْرٌ. وجاء^(١): [من الرجز]

تُقَدِّمُ إِقْدَامًا عَلَيْكُمْ كَالْأُسْدِ

قال أبو الحسن: التحريك في ﴿حُشْبٌ﴾ لغة أهل الحجاز. وقرأ نافع: ﴿لَوْوَا﴾ [٥] خفيفة.

وكذلك المفضل عن عاصم مثل نافع.

وقرأ الباقون: ﴿لَوَوَا﴾ مشددة^(٢).

قال أبو على: التخفيف يصلح للقليل والكثير، والتثقيل يختص بالكثرة^(٣).

وحجة التخفيف: ﴿لَيَّا بِالسِّنِينَ﴾ [النساء: ٤٦]، فـ «اللَّيُّ» مصدر «لَوَى»، مثل:

طوى طَيًّا؛ فالتخفيف أشبه بقوله: لَيَّا. والتثقيل؛ لأنَّ الفعل للجماعة، فهو كقوله -

تعالى -: ﴿مُفْنَعَةٌ لَهُمُ الْكُتُوبُ﴾ [ص: ٥٠]. وقد جاء: [من الرجز]

تَلَوِيَّةَ الْخَاتِنِ زُبَّ الْمُعْذِرِ^(٤)

أنشده أبو زيد.

قال: قرأ أبو عمرو وحده: ﴿وَأَكُونُ﴾ [١٠] بواو.

(١) زاد في أ: بيت.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٦)، الإملاء للعكبري (١٤١/٢)، البحر المحيط (٢٧٣/٨)، التبيان للطوسي (١١/١٠)، التيسير للداني (٢١١)، تفسير الطبري (٧٠/٢٨)، تفسير القرطبي (١٢٧/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٤٦)، الحجة لأبي زرع (٧٠٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٦)، الغيث للصفافسي (٣٦٨)، الكشف للزمخشري (١١٠/٤)، الكشف للقيسي (٣٢٢/٢)، المجمع للطبرسي (٢٩٠/١٠)، المعاني للأخفش (٥٠٠/٢)، المعاني للفراء (١٥٩/٣)، النشر لابن الجزري (٣٨٨/٢).

(٣) في ب: الكثرة.

(٤) الرجز بلا نسبة في تهذيب اللغة (٣١٠/٢)، وجمهرة اللغة (٣١٩، ٣٩٠، ٦٩٢، ١٢٦٣)، وكتاب العين (٣٦/٥).

وقرأ الباقون: ﴿وَأَكُنْ﴾ بغير واو^(١).

قال أبو علي: مَنْ قال: ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ﴾ عطف على موضع قوله: ﴿فَأَصْدَقَ﴾ [١٠]؛ لأن: ﴿فَأَصْدَقَ﴾ في موضع فعل مجزوم.

ألا ترى أنك إذا قلت: أخرنى أَصْدَقْ، كان جزماً بأنه جواب الجزاء، وقد أغنى السؤال عن ذكر الشرط، والتقدير: أخرنى، فَإِنْ تَوَخَّرْنِي أَصْدَقْ؟! فلما كان الفعل المنتصب بعد الفاء في موضع فعل مجزوم بأنه جزاء الشرط حُمِلَ: ﴿وَأَكُنْ﴾ عليه. ومثل ذلك قراءة مَنْ قرأ: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾ [١٨٦]؛ لما كان ﴿فَكَلَا هَادِيَ لَهُمْ﴾ في موضع فعل مجزوم حُمِلَ: ﴿يَذَرُهُمْ﴾ عليه.

ومثل ذلك قول الشاعر: [من الوافر]

فَأَبْلُونِي بَلِيَّتَكُمْ لَعَلِّي أَصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجُ نَوِيًّا^(٢)
حَمَلَ «وَأَسْتَدْرِجُ» على موضع الفاء المحذوفة وما بعدها من «لعلِّي»، وكذلك قوله: [من الكامل]

أَيَا سَلَكَتَ فَإِنِّي لَكَ كَاشِحٌ وَعَلَى اتِّقَاصِكَ فِي الْحَيَاةِ وَأَزْدَدِ^(٣)
حمل «أَزْدَدِ»^(٤) على موضع الفاء وما بعدها.

وأما قول أبي عمرو: ﴿وَأَكُونُ﴾ فإنه حمل على اللفظ دون الموضع، وكأن الحمل على اللفظ أولى؛ لظهوره في اللفظ وقربه، ولأن ما لا يظهر إلى اللفظ - لانتفاء ظهوره - قد يكون في بعض المواضع بمنزلة ما لا حكم له. وزعموا أن في^(٥) حَرْفِ أُبَيٍّ: ﴿فَأَتَصَدَّقَ وَأَكُونُ﴾.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٧)، الإعراب للنحاس (٤٣٩/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٤١)، البحر المحيط (٢٧٥/٨)، التبيان للطوسي (١٤/١٠)، التيسير للداني (٢١١)، تفسير الطبري (٧٧/٢٨)، تفسير القرطبي (١٣١/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٤٦)، الحجة لأبي زرعة (٧١٠)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٧)، الغيث للصفاقسي (٣٦٩)، الكشف للقيسي (٣٢٢/٢)، المجمع للطبرسي (٢٩٢/١٠)، المعاني للفراء (١٦٠/٣)، تفسير الرازي (١٩/٣٠)، النشر لابن الجزري (٣٨٨/٢).

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) في أ: وأزدد.

(٥) زاد في أ: بعض.

قال: قرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [١١] بالياء^(١).
 وقرأ الباقر وحفص عن عاصم: بالتاء^(٢).
 قال أبو علي: يجوز أن تكون الياء على قوله: ﴿وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا﴾ [١١]؛ لأن
 النفس وإن كان واحدًا في اللفظ، فالمراد به الكثرة؛ فحُمِلَ على المعنى، وَمَنْ قَرَأَ
 بالتاء كان خطابًا شائعًا.

* * *

(١) في ب: التاء.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٧)، البحر المحيط (٢٧٥/٨)، التبيان للطوسي (١٤/١٠)،
 التيسير للداني (١٢١١)، تفسير القرطبي (١٣١/١٨)، الحجة لأبي زرعة (٧١١)، السبعة
 لابن مجاهد (٦٣٧) الغيث للصفاسي (٣٦٩)، الكشف للقيسي (٣٢٣/٢)، المجمع
 للطبرسي (٢٩٢/١٠)، النشر لابن الجزري (٣٨٨/٢).

[بِسْمِ اللَّهِ] ^(١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ التَّغَابُنِ

قرأ نافع وابن عامر: ﴿نَكْفُرُ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَنُدْخِلُهُ﴾ [٩] بالنون جميعاً.
وكذلك روى المفضل عن عاصم بالنون أيضاً.
وقرأ الباقر بن البلاء ^(٢).

قال أبو علي: حجة الياء أن الاسم الظاهر قد تَقَدَّمَ: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ... يَدْخُلْهُ﴾.

وحجة ^(٣) النون أنه كقوله ^(٤): ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١] ثم جاء: ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [الإسراء: ٢].

وقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿يُضَعِّفُهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [١٧] بغير ألف.
وقرأ الباقر بن البلاء: ﴿يُضَعِّفُهُ﴾ بألف ^(٥).

قال أبو علي: «ضَاعَفَ» و «ضَعَّفَ» بمعنى فيما قال سيبويه، والجزم في ﴿يُضَعِّفُهُ﴾؛ لأنه جواب الشرط.

قال: وقرأ أبو عمرو: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ﴾ [٩] يشمها شيئاً من الضم، رَوَى ذَلِكَ عُثَيْدٌ وَعَلِيُّ بْنُ نَصْرٍ.

وقال عباس: سألت أبا عمرو فقال: ﴿يَجْمَعُكُمْ﴾ ساكنة العين.

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٧)، البحر المحيط (٢٧٨/٨)، التبيان للطوسي (٢٢/١٠)، التيسير للداني (٢١١)، تفسير القرطبي (١٣٩/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٤٧)، الحجة لأبي زرع (٧١١)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٨)، الغيث للصفاقسي (٣٦٩)، الكشف للزمخشري (١١٥/٤)، الكشف للقيسي (٣٨٠/١)، المجمع للطبرسي (٢٩٨/١٠)، النشر لابن الجزري (٢٤٨/٢).

(٣) في أ: ووجه.

(٤) في أ: كقولك.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٧)، التبيان للطوسي (٢٧/٩)، التيسير للداني (٢١١)، الحجة لابن خالويه (٣٤٧)، الحجة لأبي زرع (٧١٢/١)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٨)، الغيث للصفاقسي (٣٦٩)، الكشف للزمخشري (١١٦/٤)، الكشف للقيسي (٣٠٠/١)، النشر لابن الجزري (٢٨٨/٢).

والباقون يضمنون العين^(١).

قال أبو على: إشمَامُ الضم هو أَنْ تَخَفَّفَ الحركة فلا تُمَطِّطَهَا ولا تشبعها، وأما الإسكان في «يَجْمَعُكُمْ» فعلى ما يجيزه سيبويه من إسكان الحركة إذا كانت للإعراب، كما يسكنها إذا كانت لغيره.

ومثل ذلك من الشعر قول جرير: [من البسيط]

سَيِّرُوا بَنِي الْعَمِّ فَلَا هَوَازُ مَنَزَلُكُمْ وَنَهْرُ تَيَّرَى وَلَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ^(٢)
وقد ذكرنا ذلك والحجة [فيه]^(٣) فيما تقدّم.

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٧)، البحر المحيط (٢٧٨/٨)، التبيان للطوسي (٢٠/١٠)، تفسير القرطبي (١٣٦/١٨)، الكشف للزمخشري (١١٥/٤)، المجمع للطبرسي (١٠/٢٩٨)، النشر لابن الجزري (٣٨٨/٢).

(٢) تقدم.

(٣) سقط في أ.

[بِسْمِ اللَّهِ] ^(١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الطَّلَاقِ

قرأ نافع وابن عامر: ﴿صَالِحًا نَدَخْلُهُ﴾ [١١] بالنون.
[وقرأ] المفضل عن عاصم مثله بالنون.
وقرأ الباقون: بالياء ^(٢).

قال أبو علي: الوجه الياء؛ لِقَدَمِ الاسم الذي على لفظ الغيبة، والنون معناها الياء، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ هَذَا النَحْوِ.

[قرأ] ابن كثير: ﴿وَكَايْنِ﴾ [٨] ممدود مهموز. [وقرأ] عبيد عن أبي عمرو مثله.
وقرأ الباقون: ﴿وَكَايْنِ﴾ مهموز مشدد ^(٣).

قال أبو علي: قولهم: ﴿وَكَايْنِ﴾ إنما هو «أَيَّ» دخلت عليها الكاف الجارئة، كما دخلت على ذا من قولهم: «كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا»، ولا موضع للكاف في «كَايْنِ» كما أنه لا موضع للتي في «كذا»، فموضع «كايْنِ» رفع بالابتداء، كما أن موضع «كذا» كذلك. ومثل هذا في أنه دخل على المبتدأ حرف الجر، فصار مع المجرور في موضع رفع قولهم: «بِحَسْبِكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا» يريدون: حَسْبُكَ فَعْلُ كَذَا؛ فالجار مع المجرور في موضع رفع.

أنشد أبو زيد: [من المتقارب]

بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرٌّ ^(٤)

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٨)، التبيان للطوسي (٤٠/١٠)، التيسير للداني (٢١١)، الحجة لابن خالويه (٣٤٨)، الحجة لأبي زرة (٧١٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٩)، الغيث للصفاقسي (٣٦٩)، الكشف للزمخشري (١٢٤/٤)، الكشف للقيسي (٣٨٠/١)، المجمع للطبرسي (٣١٠/١٠)، النشر لابن الجزري (٢٤٨/٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٤٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٩)، الغيث للصفاقسي (٣٦٩)، الكشف للقيسي (٣٥٧/١)، المجمع للطبرسي (٣٠٧/١٠)، النشر لابن الجزري (٤٠٠/١، ٢٤٢/٢).

(٤) البيت للأشعر الرقبان في تذكرة النحاة (٤٤٣، ٤٤٤)، واللسان (مسخ، ضرر، با)، والمعاني الكبير (٤٩٦)، ونوادر أبي زيد (٧٣)، وبلا نسبة في الإنصاف (٧٠/١٨)، والخصائص (٢٨٢/٢، ١٠٦/٣)، وديوان المعاني (٣٥/١)، ووصف المباني (١٤٧)، وسر صناعة الإعراب (١٣٨/١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١٤٦٩)، شرح =

وأكثر العرب يستعملها مع «مِنْ»، وكذلك ما جاء منه في التنزيل نحو قوله: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ قَرَبَةٍ عَنَّتْ﴾ [٨]، ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رَزْقَهَا﴾ [العنكبوت: ٦]، ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ نَّبِيٍّ قَتَلَ مَعَهُ رِيثُونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، وكذلك ما جاء في الشعر منه كقول جرير: [من الوافر]

وَكَايْنٍ بِالْأَبَاطِحِ مِّنْ صَدِيقٍ يَرَانِي لَوْ أُصِيبْتُ هُوَ الْمُصَابَا^(١)
وقول الآخر: [من الطويل]

وَكَايْنٍ إِلَيْكُمْ قَادَ مِنْ رَأْسِ فِتْنَةٍ جُنُودًا وَأَمْثَالَ الْجِبَالِ كَتَايْنُهُ^(٢)
فأما قولهم: «وَكَايْنٍ» وقراءة من قرأ بذلك، فالأصل: ﴿وَكَايْنٍ﴾؛ كما أن الأصل في «كذا» أنه كاف دخلت على الاسم، إلا أنه لما لزم الاسم وكثر الكلام به صارت الكلمتان بمنزلة كلمة واحدة، كما أن «لَعَمْرِي» لما لزم في الاسم اللام، وصارت معه كالكلمة الواحدة، استجازوا فيها القلب؛ فقالوا: «لَعَمْرِي»، و «رَعْمَلِي» فقلِب كما قلِب «قِسِي» ونحوه من المفرد قلب على هذا الحد -أيضا-: «كَأَيُّ» فقالوا: «كَايْنٍ» والأصل: «كَأَيُّ»، فقدمت الياءان على الهمزة من «أَيُّ»، فصار «كَيَّا» بعد القلب، مثل «كَيُّوْنَةُ» في أنه وقعت بعد الكاف ياءان، مُدْعَمَةٌ إحداهما في الأخرى، فحذِفَت الثانية المدغم فيها، كما حذِفَت الثانية من «كَيُّوْنَةُ»؛ فبَقِيَتْ «كَيُّوْنَةُ» خفيفة الياء، كذلك بَقِيَتْ: «كَيَّا»، فأبدلت من الياء الساكنة الألف، كما أبدلت من «طَيِّ» في الإضافة، فقالوا: طَائِيٌّ. وكذلك: «حَايْنُ» و «عَايْنُ»، فصار: كائن.

ومثل ذلك -في أن الكلمتين لما لَزِمَتْ إحداهما الأخرى صارتا بمنزلة شيء واحد- قولهم في جواب «هَلُمَّ»: لا أَهْلُمُّ، مثل: لا أَهْرِيقُ، وقولهم: بَأْبَأ الصَّبِي أَبَاه، وقولهم: هَلَلْ، و: دَعْدَع، ونحو ذلك من الكلم المركبة التي أُجْرِيت مُجْرَى

= المفصل (٢/ ١١٥، ٨/ ٢٣، ١٣٩).

(١) البيت في خزنة الأدب (٥/ ٣٩٧، ٤٠١)، والدرر (١/ ٢٤)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٢٠٠)، وشرح شواهد المغنى (٨٧٥)، ومغنى اللبيب (٤٩٥)، ولم أجده في ديوانه، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٦٦٢)، وخزنة الأدب (٤/ ٥٣، ٥/ ١٣٩)، ووصف المباني (١٣٠)، وشرح الأشموني (٣/ ٦٣٩)، وشرح المفصل (٣/ ١١٠، ٤/ ١٣٥)، وجمع الهوامع (١/ ٦٨، ٢٥٦، ٢/ ٧٦).

(٢) تقدم.

المفردة في الاشتقاق منها على حد الاشتقاق من^(١) المفردة. وقد جاء «كَاثِنٌ» في الشعر كما جاء في القراءة، قال: [من الطويل]

وَكَاثِنٌ رَدَدْنَا عَنْكُمْ مِنْ مُدَجِّجٍ يَجِيءُ أَمَامَ الْأَلْفِ يَزْدِي مُقْنَعًا^(٢)
فَ ﴿وَكَاثِنٌ﴾ تَجْرِي مَجْرَى «كَمْ» فِي الْخَبَرِ وَإِرَادَةُ الْكثرة، فتكون مبتدأة كقوله:
﴿وَكَاثِنٌ مِّنْ قَرِيْبٍ عَنَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا﴾ [٨]، فهذا مبتدأ في اللفظ، وفاعل في المعنى، كما
أن: كم رَجُلٌ قام، كذلك. وتكون مفعولة كقوله: ﴿فَكَاثِنٌ مِّنْ قَرِيْبٍ أَهْلَكْنَاهَا
وَهِيَ ظَالِمَةٌ﴾ [الحج: ٤٥]، فهذه مفعول بها في المعنى ومبتدأة في اللفظ.
وَمَنْ قال: زيدا ضربته، كان «كَأَيُّ» عنده في موضع نصب، وأنت على المعنى،
كما حُمِلَ على المعنى في قوله -تعالى-: ﴿وَكَمْ مِّنْ قَرِيْبٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الأعراف: ٤].
ولو حُمِلَ الكلام على لفظ «كم» كان حسنا.

ومثله في الحمل على المعنى: ﴿وَكَمْ مِّنْ مَّلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُقْنِي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا﴾
[النجم: ٢٦]، وقال: ﴿وَكُلُّ أُنثَى ذَخِيْرٍ﴾ [النمل: ٨٧]، وقال: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣].

قال: [و]^(٣) كلهم قرأ: ﴿بَالِغٌ أَمْرُهُ﴾ [٣] منون.
وروي حفص والمفضل عن عاصم: ﴿بِيلِغٌ أَمْرُهُ﴾ مضاف^(٤).
قال أبو علي: ﴿بَالِغٌ أَمْرُهُ﴾ على: سيبليغ أمره فيما يريده فيكم، فهذا هو الأصل،
وهذا حكاية حال.

وَمَنْ أضاف حَذَفَ التنوين استخفافا، والمعنى معنى ثبات النون مثل: ﴿عَارِضٌ

(١) في أ: في.

(٢) البيت لعمر بن شأس في ديوانه ص (٣٨)، والدرر (٤/٥٢)، وسر صناعة الإعراب (١/٣٠٦)، وشرح أبيات سيبويه (١/٤٩٧)، والكتاب (٢/١٧٠)، وبلا نسبة في همع الهوامع (١/٢٥٦).

(٣) سقط في ب.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٨)، الإعراب للنحاس (٣/٤٥٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٤١)، البحر المحيط (٨/٢٨٣)، التبيان للطوسي (١٠/٢٨)، التيسير للداني (٢١١)، تفسير القرطبي (١٨/١٦١)، الحجة لابن خالويه (٣٤٧)، الحجة لأبي زرعة (٧١٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٩)، الغيث للصفاقسي (٣٦٩)، الكشف للزمخشري (٤/١٢٠)، الكشف للقيسي (٢/٣٢٤)، المجمع للطبرسي (١٠/٣٠٢)، المعاني للفراء (٣/١٦٣)، النشر لابن الجزري (٢/٣٨٨).

﴿مُطْرِنًا﴾ [الأحقاف: ٢٤] و: ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا النَّافَةِ﴾ [القمر: ٢٧]، و ﴿مُسْتَقِيلَ أَوْدِيَّتِهِمْ﴾ [الأحقاف: ٢٤].

قرأ هشامُ بْنُ عَمَّارٍ عن ابن عامر: ﴿نُكْرًا﴾ [٨] خفيف.
وَرَوَى ابن ذكوان عنه: ﴿نُكْرًا﴾ مُثَقَّلٌ^(١). قد مضى القول في ذلك.

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٨)، التيسير للداني (١٤٤)، تفسير القرطبي (١٧٣/١٨)،
الحجة لابن خالويه (٣٤٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٩)، الغيث للصفاقسي (٣٦٠)،
الكشف للقيسي (٦٩/٢)، النشر لابن الجزري (٢١٦/٢).

[بِسْمِ اللَّهِ] ^(١)

ذَكَرُوا اخْتِلَافَهُمْ فِي سُورَةِ التَّحْرِيمِ ^(٢)

قال: قرأ الكسائي وحده: ﴿عَرَفَ بَعْضُهُ﴾ [٣] خفيفة.
وقرأ الباقر: ﴿عَرَفَ﴾ مشددة ^(٣).

قال أبو علي: وجه التخفيف لقول الكسائي: ﴿عَرَفَ بَعْضُهُ﴾ أنه جازى عليه، لا يكون إلا كذلك.

ألا ترى أنه لا يخلو من أن يكون «عَرَفَ» الذي معناه: «علم» أو الذي ذكرنا؟! فلا يجوز أن يكون من العلم؛ لأن النبي ﷺ إذا أظهره الله على ما كان أسرته إليها علم جميع ذلك، ولم يَجْزْ أن يعلم من ذلك - مع إظهار الله إياه عليه - بعضه، ولكن يعلم جميعه؛ فإذا لم يجز حمله على هذا الوجه علمت أنه من المعنى الآخر، وهذا كما تقول لمن يسيء أو يحسن: أنا أعرف لأهل الإحسان، وأعرف لأهل الإساءة، أي: لا يخفى على ذلك، ولا مقابله بما يكون وفقاً له.

وقد قرأ بالتخفيف غير الكسائي منهم - فيما زعموا - : الحسن وأبو عبد الرحمن.

وكان معنى ﴿عَرَفَ بَعْضُهُ﴾: جازى على بعض ذلك، وأغضى عن بعض.
ومثل: ﴿عَرَفَ بَعْضُهُ﴾ فيمن خفف، قوله - تعالى - : ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ومثله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [النساء: ٦٣]، ومثله: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧]، فقوله: ﴿يَرَهُ﴾ من رؤية العين، أي: يرى جزاءه، فحذف المضاف [كما] ^(٤) حذفه من قوله - تعالى - : ﴿وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾، أي: جزاؤه واقع بهم، وكان مما جازى عليه

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: المحترم. وهو من أسماء سورة التحريم.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٩)، الإعراب للنحاس (٤٦٢/٣)، البحر المحيط (٢٩٠/٨)، التبيان للطوسي (٤٤/١٠)، التيسير للداني (٢١٢)، تفسير الطبري (١٠٣/٢٨)، تفسير القرطبي (١٨٧/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٤٨)، الحجة لأبي زرع (٧١٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٤٠)، الغيث للصفاقسي (٣٧٠)، الكشف للقيسي (٣٢٥/٢)، المجموع للطبرسي (٣١٢/١٠)، المعاني للفراء (١٦٦/٣)، النشر لابن الجزري (٣٨٨/٢).

(٤) سقط في أ.

تطليقُهُ حفصةً واحدة.

وأما ﴿عَرَفَ﴾ بالتشديد، فالمعنى: ﴿عَرَفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ﴾، فلم يُعَرَفْ إياها على وجه التكرُّم والإغضاء.

قال: قرأ ابن كثير: ﴿وَجَبْرِيلُ﴾ [٤] بفتح الجيم وكسر الراء من غير هَمْزٍ. وقرأ أبو عمرو ونافع وابنُ عامر، وحفص عن عاصم: ﴿وَجَبْرِيلُ﴾، وكذلك المفضل [عن عاصم].

وقرأ عاصم في رواية يحيى: ﴿جَبْرِيلُ﴾ [مثل جَبْرِعل] ^(١)، مفتوح الراء والجيم، مقصورة.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿جَبْرِئِيلُ﴾.

وكذلك الكسائي عن أبي بكر عن عاصم وحسين عن أبي بكر، ومحمد بن المنذر عن يحيى عن أبي بكر وأبان عن عاصم ^(٢).

قال أبو علي: ليس هذا الاسم بعربيٍّ، وأشبهُ هذه الوجوه بالتعريب ما كان موافقاً لبناء من الأبنية [العربية]، ^(٣) فالخارج عن الأبنية العربية: ﴿جَبْرِيلُ﴾؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ ليس في أبنيتهم مثل: «قَنْدِيل»؟! فأما ﴿وَجَبْرِيلُ﴾ فعلى وزن «قَنْدِيل»، و «جَبْرِيلُ» على وزن «جَحْمَرِش»، و «صَهْصَلِق»، و «جَبْرِئِيلُ» على وزن «عَنْدَلِيب».

فأما قَوْلُ ابن كثير: ﴿جَبْرِيلُ﴾ فهو مُتَّجِه، وَإِنْ لم يَجِئْ في أبنيتهم أَلَا تَرَى أَنَّهُ قد جاء فيما كان نكرة من الأسماء الأعجمية ما ليس على أبنيتهم نحو: الأَجْر، والإِبْرَيْسَم؟! فإذا جاء في النكرات التي هي أشبه بالأسماء المعربة، واحتُمِلَ ذلك فيها، واستُجِيزَ -فَأَنْ يُسْتَجَازَ في الأسماء المعرَّفة المنقولة في حال تعريفها أولى.

رَوَى عباس عن أبي عمرو: ﴿إِنْ طَلَّقَكُنَّ﴾ [٥] مدغمة. الباكون يظهرون: ﴿إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ﴾ خفيفة.

وروى اليزيدي عن أبي عمرو: ﴿إِنْ طَلَّقَكُنَّ﴾ مثقلة غير مدغمة، ﴿أَنْ يُبْدِلَهُ﴾

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: التبيان للطوسي (٤٤/١٠)، التيسير للداني (٧٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٤٠)، الغيث للصفاقسي (٣٧٠)، النشر لابن الجزري (٢/٢١٩).

(٣) سقط في أ.

مشددة^(١).

قال أبو على: إدغام القاف في الكاف حَسَنٌ؛ لأنهما من حروف الفم، وأصل الإدغام أن تكون فيها دون حروف الطرفين: الحَلَقِ والشفة، وإن تُرِكَ الإدغامُ فيهما؛ لأنهما من أول مخارج الفم، فإذا كان من أول مخارجه^(٢) أَشْبَهَ حروف الحلق؛ لقربها منها، كما أن الخاء^(٣) والغين لما كانتا آخرَ مخارج الحلق، وأقربها إلى الفم أُجْزِيا مُجْزِى حروف الفم في أن لم تُبَيَّنْ النونُ معهما في نحو: مُنْغَل، ومُنْخَل؛ فكَذَلِكَ القاف والكاف تكونان لقربهما من الحلق في حكم حروفه، والإدغام في حروفه الحلق ليس بالكثير؛ فكَذَلِكَ فيما أَشْبَهَهُنَّ.

وأما «يُبْدَلُهُ» و «يُبْدَلُهُ» فقد تَقَدَّمَ القولُ فيه.

[وَقْرَأ] أبو بكر عن عاصم، وخارجة عن نافع: ﴿تَوْبَةً نُّصُوْحًا﴾ بضم النون.

[وَقْرَأ] حفص عن عاصم ﴿تَوْبَةً نُّصُوْحًا﴾ [٨] بفتح النون.

وكذلك قرأ الباقر^(٤).

قال أبو على: قال أبو الحسن: الفتح كلام العرب وقراءة الناس، قال: ولا أعرف

الضم.

قال أبو على: يُشْبِهُ أن يكون مصدرًا، وذلك أن ذا الرمة قد قال: [من الطويل]

أَجِبُّكَ حُبًّا خَالَطَتْهُ نَصَاحَةٌ (٥)

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٩)، الإعراب للنحاس (٤٦٣/٣)، التيسير للداني (١٤٥)،

تفسير الطبري (١٠٦/٢٨)، الحجة لابن خالويه (٣٤٩)، الحجة لأبي زرع (٧١٤)،

السبعة لابن مجاهد (٦٤١)، الغيث للصفاقسي (٣٧٠)، الكشف للزمخشري (١٢٨/٤)،

المعاني للفراء (١٦٧/٣)، النشر لابن الجزري (٣١٤/٢).

(٢) في ب: مخارجها.

(٣) في أ: الحاء.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٩)، الإملاء للعكبري (١٤٢/٢)، البحر المحيط (٢٩٣/٨)،

التيان للطوسي (٥٠/١٠، ٥١)، التيسير للداني (٢١٢)، تفسير الطبري (١٠٨/٢٨)،

تفسير القرطبي (١٩٩/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٤٩)، الحجة لأبي زرع (٧١٤)،

السبعة لابن مجاهد (٦٤١)، الغيث للصفاقسي (٣٧٠)، الكشف للزمخشري (١٣٠/٤)،

الكشف للقيسي (٣٢٥/٢)، المجمع للطبرسي (٣١٧/١٠)، المعاني للفراء (١٦٨/٣)،

تفسير الرازي (٤٧/٣٠)، النشر لابن الجزري (٣٨٨/٢، ٣٨٩).

(٥) البيت في ديوانه (١٧٢٥)، والتاج (معك).

ف «النصاحة» على «فَعَالَة»، وما كان على «فَعَال» من المصادر فقد يكون فيه «الفعول»، نحو: الذَّهَابُ والذُّهوبُ، والمَضَاءُ والمُضَيّ؛ [فيكون «النُّصوح»]^(١) مع «النَّصَاحَة»: كالمضاء مع^(٢) المُضَيّ؛ فيكون قد وصف بالمصدر، نحو: عَدِلَ وِرْضًا.

وقال أبو الحسن: «نصحته» فى معنى: صدقته.

وقال: ﴿تَوْبَةً نَّصُوحًا﴾: صادقة.

قرأ أبو عمرو، وحفص عن عاصم، وخارجة عن نافع: ﴿وَكُتَيْبَةٍ﴾ [١٢] جماعة.

وقرأ ابن كثير [وابن عامر]^(٣) وعاصم - فى رواية أبى بكر - وحمزة والكسائى: ﴿وَكُتَيْبَةٍ﴾ واحدًا^(٤).

قال أبو على: حجة من قال: ﴿وَكُتَيْبَةٍ﴾ فجمع، أنه موضع جمع. ألا ترى أنها قد صدقت بجميع كتب الله؟! فمعنى الجمع^(٥) لائق بالموضع حسن.

ومن قال: ﴿كِتَابَةٍ﴾، أراد الكثرة والشيع، وقد يجىء ذلك فى الأسماء المضافة، كما جاء فى المفردة التى بالالف واللام، قال - تعالى -: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤]؛ فكما أن المراد بنعمة الله الكثرة، كذلك فى قوله - تعالى -: ﴿وَكُتَيْبَةٍ﴾.

* * *

(١) فى أ: فيكون أن يكون النصوح.

(٢) فى أ: و.

(٣) سقط فى أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٩)، البحر المحيط (٢٩٥/٨)، التبيان للطوسى (٥٣/١٠)، التيسير للدانى (٢١٢)، تفسير القرطبى (٢٠٤/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٤٩)، الحجة لأبى زرع (٧١٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٤١)، الغيث للصفافسى (٣٧٠)، الكشف للقيسى (٣٢٦/٢، ٣٢٧)، المجمع للطبرسى (٣١٧/١٠)، المحتسب لابن جنى (٢/٣٢٤)، تفسير الرازى (٥٠/٣٠)، النشر لابن الجزرى (٣٨٩/٢).

(٥) فى ب: الجميع.

[بِسْمِ اللَّهِ] ^(١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْمَلِكِ

قرأ حمزة والكسائي: ﴿مَنْ تَقَوَّتْ﴾ بغير ألف.

وقرأ الباقر: ﴿تَقَوَّتْ﴾ [٣] بألف ^(٢).

قال أبو علي: قال أبو زيد: سمعت من يقول: تَفَاوَتْ الأَمْرُ تَفَاوَتْنا، وَتَفَاوَتْنا، وليس ذا على القياس، يعنى: «تَفَاوَتْنا».

وقال أبو الحسن: «تَفَاوَتْ» أَجُود؛ لأنهم يقولون: تَفَاوَتْ الأَمْرُ، ولا يكادون يقولون: تَقَوَّتْ الأَمْرُ.

قال: وهى - أظن - لغة.

قال سيويه: قد يكون «فَاعَلْ» و «فَعَّلْ» بِمَعْنَى، نحو: ضَاعَفَ وَضَعَّفَ، و«تفاعَلَ» مطاوع «فَاعَلَ»، كما أن «تَفَعَّلَ» مطاوع «فَعَّلَ»؛ فَعَلَى هذا القياس يكون «تَفَاوَتْ» و «تَقَوَّتْ» بمعنى، وقد يجب فى القياس ما لا يجىء به السمع، و﴿تَقَوَّتْ﴾ - زعموا - قراءة عبد الله والأعمش.

قال: قرأ ابن كثير ^(٣): ﴿وَالِئِهِ الشُّورُ وَامْنُكُمْ﴾.

قال أبو علي: أصله: ﴿الشُّورُ.. أَمْنُكُمْ﴾ [١٥، ١٦]، إِذَا حَقَّقَ الهمزتين، فَإِذَا خَفَفَ الهمزة الأولى قَلَبَهَا وَاوًا؛ لَانْضِمَامِ ما قبلهما، وهذا فى المنفصل نظير قولهم فى المتصل: «التَّوَدَّةُ إِذَا خَفَفَ «التَّوَدَّةُ»، و «جَوْن» إِذَا خَفَفَ «جَوْن» التى هى جمع «جَوْنَةٌ»، مثل: ظُلْمَةٌ وَظُلْمٌ.

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٠)، الإعراب للنحاس (٤٧٠/٣)، البحر المحيط (٢٩٨/٨)، التبيان للطوسى (٥٦/١٠)، التيسير للدانى (٢١٢)، تفسير الطبرى (٣/٢٩)، تفسير القرطبى (٢٠٨/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٤٩)، الحجة لأبى زرع (٧١٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٤٤)، الغيث للصفاقسى (٣٧١)، الكشف للقيسى (٣٢٨/٢)، المجمع للطبرسى (٣٢١/١٠)، المعانى للفراء (١٧٠/٣)، تفسير الرازى (٥٧/٣٠)، النشر لابن الجزرى (٣٨٩/٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٠)، البحر المحيط (٣٠٢/٨)، التيسير للدانى (٢١٢)، تفسير القرطبى (٢١٦/١٨)، الحجة لأبى زرع (٧١٦)، الغيث للصفاقسى (٣٧١)، الكشف للقيسى (٣٢٨/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٦٣/١)، (٣٦٤).

فأما الهمزة التي هي فاء من قوله: ﴿ءَأَمِنْتُمْ﴾ بعد تخفيف الأولى بقلبها واوًا، فإنه يجوز فيه التحقيق والتخفيف: فإن حَقَّقَ كان لفظه: «النُّشُورُ وَأَمِنْتُمْ» يُحَقِّقُهَا^(١)، وَإِنْ خَفَّفَهَا كان قياسها أَنْ يجعلها بين الألف والهمزة؛ لتحركها بالفتحة، فيكون في اللفظ: «وَالْيَئِئِ النُّشُورُ وَأَمِنْتُمْ». وَمَنْ قَالَ: [من الكامل]

... لا هَنَّاكَ الْمَرْزَعُ^(٢)

فقلبها أَلَفًا، فقياسه أن يقول هنا: «النُّشُورُ وَأَمِنْتُمْ»، فلا يجعلها بَيْنَ بَيْنَ، ولكن يقلبها أَلَفًا محضة.

وسيويبه يجيز هذا القلب في الشعر وغير حال السعة.

وقال غير أحمد: يجعل الهمزة من: «أَأَمِنْتُمْ» - بعد تخفيف الأولى بقلبها واوًا - أَلَفًا؛ فيصير: «النُّشُورُ وَأَمِنْتُمْ».

قال أحمد: قرأ نافع وأبو عمرو: «النُّشُورُ آمِنْتُمْ» بهمزة ممدودة^(٣).

قال أبو علي: قوله: بهمزة ممدودة، يريد أنه يحقق الأولى ويخفف الثانية، وتخفيفها أن تُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَ، ولفظها: «النُّشُورُ آمِنْتُمْ»، وكان قياس قول أبي عمرو - على ما حكاه سيويبه من أنه إذا اجتمع همزتان خَفَّفَ الأولى منهما دون الثانية - أن يَقْلِبَ الأولى منهما واوًا، كما فعله ابن كثير. وأما الثانية فإن شاء خففها وإن شاء حققها، وتخفيفها أن يجعلها بين الهمزة والألف.

وَلَعَلَّ أبا عمرو تَرَكَ هذا القول في هذا الموضع وأخذ فيه بالوجه الآخر، وهو تخفيف الثانية منهما إذا التقيَا دون الأولى.

قال: وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿ءَأَمِنْتُمْ﴾ [١٦] بهمزتين.

قال أبو علي: هذا على ما يذهبون إليه من الجمع بين الهمزتين، وليس ذلك

(١) في ب: لمخففها.

(٢) تقدم.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٠)، البحر المحيط (٣٠٢/٨)، التيسير للداني (٢١٢)، تفسير القرطبي (٢١٦/١٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٤٤)، الغيث للصفاقسي (٣٧١)، الكشف للقيسي (٣٢٨/٢)، المجمع للطبرسي (٣٢٥/١٠)، النشر لابن الجزري (٣٦٣/١)، (٣٦٤).

بالوجه^(١).

قال: قرأ الكسائي: ﴿فَسُحْقًا﴾، و: ﴿فَسُحْقًا﴾ [١١]، خفيفاً وثقيلاً.
وقرأ الباقر: ﴿فَسُحْقًا﴾ خفيفاً^(٢).

قال أبو علي: «سُحْقًا» منتصب على المصدر، المعنى: أسحقه الله سحقاً، وكان القياس: إسحاقاً، فجاء المصدر على الحذف؛ كقولهم: «عَمَرَكَ الله». وقال: [من الوافر]

... ..
وَأِنْ يَهْلِكَ فِذْلِكَ كَأَنْ قَذِرَى^(٣)
يمكن أن يكون: تقديرى.

ومن ذلك قوله: ﴿فِي مَكَانٍ سَجِيٍّ﴾ [الحج: ٣١]، أى: بعيد، و «سُحْقٌ وَسُحْقٌ»: كالعُنُقِ والعُنُقِ، والطُّنْبِ والطُّنْبِ، وما أشبه ذلك، وكله حسن.
وقرأ الكسائي وحده: ﴿فَسَيَعْلَمُونَ مِنْ هُوَ﴾ بالياء. وقرأ الباقر بالتاء^(٤).
قال أبو علي: حجة الياء أن ذَكَرَ الْعَيْنَةُ قد تقدّم في قوله - تعالى -: ﴿فَمَنْ يُجِئِ الْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [٢٨]، والتاء على قوله: قل لهم: ﴿فَسَتَعْلَمُونَ﴾ [٢٩].
[و]^(٥) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر، وحفص عن عاصم: ﴿إِنْ أَهْلَكْنِي اللَّهُ وَمَنْ مَعِيَ أَوْ﴾ [٢٨] بنصب الياءين.

وحفص عن عاصم بفتح ياء «مَعِيَ» في كل القرآن.
وقرأ عاصم - في رواية أبي بكر - والكسائي: ﴿إِنْ أَهْلَكْنِي اللَّهُ﴾ محركة الياء،

(١) فى أ: الوجه.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٠)، البحر المحيط (٨/٣٠٠)، التبيان للطوسى (١٠/٦١)، التيسير للدانى (٢١٢)، الحجة لابن خالويه (٣٥٠)، الحجة لأبى زرع (٧١٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٤٤)، الغيث للصفاقسى (٣٧١)، الكشف للزمخشري (٤/١٣٧)، الكشف للقيسى (٢/٣٢٩)، المجمع للطبرسى (١٠/٣٢٣)، المعانى للفراء (٣/١٧١)، النشر لابن الجزرى (٢/٢١٧).

(٣) تقدم.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢١)، البحر المحيط (٨/٣٠٤)، التبيان للطوسى (١٠/٧٠)، التيسير للدانى (٢١٢)، تفسير القرطبي (١٨/٢٢١)، الحجة لابن خالويه (٣٥٠)، الحجة لأبى زرع (٧١٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٤٤)، الغيث للصفاقسى (٣٧١)، الكشف للقيسى (٢/٣٢٩)، المعانى للفراء (٣/١٧٢)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٨٩).

(٥) سقط فى أ.

وَأَسْكَنَّا جَمِيعًا الْيَاءَ فِي: ﴿مَعَى﴾^(١).

خلف عن المَسِيئِي عن نافع: ﴿إِنْ أَهْلَكْنِي اللَّهُ﴾ ساكنة الياء.
وقرأ حمزة بإسكان الياءين.

قال أبو على: التحريك في الياء حَسَنٌ، وهو الأصل، والإسكان؛ لكرهية الحَرَكَةِ
في حروف اللين: لِتَجَانُسِ ذلك، واجتماع الأمثال أو المتقاربة.
وَقَرَأَ نافع في رواية وَزَش: ﴿نَذِيرِي﴾ و ﴿نَكِيرِي﴾ ياء في الوصل، ولم يأت
بذلك عن نافع غيره.

وقرأ الباقون بكسر الراء من غير ياء في وصل لا وقف^(٢).
قال أبو على: حَذَفُ الياء في الوصل والوقف؛ لأنه فاصلة، والفاصلة كالفافية في
استحسان الحذف منها، [«وأما الإثبات فلأنه الأصل»]^(٣).

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٠)، التيسير للداني (٢١٣)، تفسير القرطبي (٢٢١/١٨)،
الحجة لابن خالويه (٣٥٠)، السعة لابن معاهد (٦٤٥)، الغيث للصفاقسي (٣٧١)،
الكشف للقيسي (٣٣٠/٢)، النشر لابن الجزري (٣٨٩/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٠)، البحر المحيط (٣٠٢/٨)، التيسير للداني (٢١٣)، تفسير
القرطبي (٢١٧/١٨)، الغيث للصفاقسي (٣٧١)، الكشف للقيسي (٣٣٠/٢)، النشر لابن
الجزري (٣٨٩/٢).

(٣) سقط في أ.

[بِسْمِ اللَّهِ^(١)]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ نُونٍ

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحمزة: ﴿تَّ وَالْقَلَمِ﴾ [١]، النون في آخر الهجاء من «ن» ظاهرة عند الواو.

ورَوَى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم أنه كان لا يَبِينُ النون في: ﴿يَسْ﴾ [يس: ١] و ﴿تَّ﴾ [القلم: ١] و ﴿طَسَّرَ﴾ [الشعراء: ١].

وروى حفص عن عاصم، وحسين عن أبي بكر أنه كان يبين النون في ﴿تَّ﴾. وروى يعقوب عن نافع أنه أخفاها.

وكان الكسائي لا يبين النون في ﴿ن﴾.

وقال يحيى عن أبي بكر عن عاصم: ﴿تَّ﴾ جزم، [لم يزد]^(٢) على هذا، وهذا يدل على أنه يبين.

وروى الحلواني عن قالون عن نافع: ﴿يس﴾ مخفاة النون، ونون ﴿تَّ﴾ ظاهرة^(٣).

قال أبو علي: وجه إظهار هذه النونات أنها من^(٤) حروف يُنَوَّى بها الوقف، وإذا كانت موقوفة - بدلالة اجتماع الساكنين فيها، نحو: ميم، لأم، صَادَ - كانت في تقدير الانفصال مما بعدها^(٥)، وإذا انفصلت مما بعدها^(٦) وجب التبيين؛ لأنها تُخْفَى مع حروف الفم، فإذا انفصلت عنها بالوقف^(٧) عليها، ولم تتصل بما بعدها^(٨) - فليس هناك أمر لا تَبَيَّنُ له. وَوَجْه الإخفاء أن همزة الوصل معها لم تُقَطَّعْ

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢١)، الإعراب للنحاس (٤٧٨/٣)، البحر المحيط (٣٠٧/٨)، التبيان للطوسي (٧٤/١٠)، التيسير للداني (١٨٣)، تفسير القرطبي (٢٢٣/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٥٠)، الغيث للصفاقسي (٣٧١)، الكشاف للزمخشري (١٤٠/٤)، الكشف للقيسي (٣٣١/٢)، النشر لابن الجزري (١٨/٢).

(٤) في ب: في.

(٥) في أ: قبلها.

(٦) في أ: قبلها.

(٧) في ب: بالوقوف.

(٨) في أ: قبلها.

في نحو ﴿الَّذِي أَنشَأَ الْفُلَّ﴾ [آل عمران: ١، ٢].

وقولهم في العدد: واحِذْ اثنان، فمن حيث لم تُقَطَّع الهمزة معها عَلِمَتْ أنه في تقدير الوصل. وإذا وصلَتْهَا أَحْفَيْتِ النون معها. وقد بَيَّنَّ ذلك مما^(١) تقدم.

قال أحمد: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي، وحفص عن عاصم، والكسائي عن أبي بكر عن عاصم: ﴿أَنَّ كَانَ ذَا مَالٍ﴾ [١٤] بغير استفهام.

وقرأ حمزة: ﴿أَنَّ كَانَ﴾ بهمزتين.

وكذلك رَوَى يحيى عن أبي بكر عن عاصم.

ورَوَى أبو عُبيد [عن حمزة أنه]^(٢) كان يقرأ: ﴿أَنَّ كَانَ﴾ بهمزة ممدودة. وهو غَلَطُ.

وقرأ ابن عامر: ﴿أَنَّ كَانَ﴾ ممدودة بهمزة واحدة^(٣).

قال أبو علي: قوله: ﴿أَنَّ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَيْنَ﴾ لا يخلو من أن يكون العامل فيه: «تُثَلَّى» من قوله - تعالى -: ﴿إِذَا تُثَلَّى عَلَيْهِ مَائِنُنَا﴾ [١٥]، أو: «قَالَ» من قوله: ﴿قَالَ أَسْطِطِرُّ الْأَوَّلِينَ﴾ [١٥]، أو شيء ثالث، فلا يجوز أن يعمل واحد منهما فيه.

ألا ترى أن: «تُثَلَّى» من قوله: ﴿تُثَلَّى عَلَيْهِ مَائِنُنَا﴾ قد أضيفت «إِذَا» إِلَيْهِ، والمضاف إليه لا يعمل فيما قبله؟!

ألا ترى أنك لا تقول: القتال زيداً حين تأتى، تريد: حين تأتى زيداً؟! ولا يجوز أن تُعْمَلَ فيه «قَالَ» أيضاً؛ لأن «قَالَ» جواب «إِذَا»، وحكم الجواب أن يكون بعد ما هو جواب له، ولا يتقدم عليه؛ فكما لم يعمل فيه الفعل الأول، كذلك لا^(٤) يعمل فيه الفعل الثاني، وإِذَا لم يَجْزْ أن يعمل في ﴿أَنَّ﴾ واحد من هذين الفعلين -

(١) في ب: فيما.

(٢) في ب: أن حمزة.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢١)، الإعراب للنحاس (٤٨٥/٣)، البحر المحيط (٣١٠/٨)، التبيان للطوسي (٧٤/١٠)، التيسير للداني (٢١٣)، تفسير الطبري (١٨/٢٩)، تفسير القرطبي (٣٣٦/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٥١)، الحجة لأبي زرعة (٧١٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٤٦)، الغيث للصفاسي (٣٧١)، الكشف للزمخشري (١٤٣/٤)، الكشف للقيسي (٣٣١/٢)، المجمع للطبرسي (٣٣١/١٠)، المعاني للفراء (١٧٣/٣)، تفسير الرازي (٨٦/٣٠)، النشر لابن الجزري (٣٦٧/١).

(٤) في أ: لم.

وليس فى الكلام غيرهما- علمت أنه محمول على شىء آخر مما دل^(١) ما فى الكلام عليه، والذى يدل عليه هذا الكلام فى^(٢) المعنى هو: يجحد، أو: يكفر، أو: يستكبر عن قبول الحق، ونحو ذلك.

وإنما جاز أن يعمل المعنى فيه - وإن كان مُتَقَدِّمًا عليه - لشبهه بالظرف، والظرف قد تَعَمَّلُ فيه المعانى وإن تَقَدَّمَ عليها، وبذلك على مشابهته للظرف تقدير اللام معه، وأن من النحويين من يقول: إنه فى مَوْضِعٍ جَرٍّ، كما أنه لو كانت اللام ظاهرة معه كان كذلك، فإذا صار كالظرف من حيث قلنا، لم يمتنع المعنى من أن يعمل فيه؛ كما لم يمتنع من أن يعمل فى نحو قوله - تعالى -: ﴿يَنْتَقِمُ إِذَا مَزَقْتَ كُلَّ مَرْزٍ إِنَّكُمْ لَنِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٧]، لَمَّا كان ظرفًا والعاملُ فيه: «بُعِثْتُمْ» الدال عليه قوله - تعالى -: ﴿إِنَّكُمْ لَنِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾؛ فكذلك: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾، كأنه: جَحَدَ بآيَاتِنَا^(٣) لأن كان ذا مال وَبَنِينَ، أو^(٤): كَفَرَ بآيَاتِنَا لأن كان ذا مالٍ وَبَنِينَ. وعلى هذا المعنى يكون محمولًا فيمن استفهم فقال: ﴿أَأَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾؛ لأنه توييح وتقرير فهو بمنزلة الخبر. ومثل ذلك قولك: أَلَأَنْ أَنْعَمْتُ عَلَيْكَ جَحَدْتَ نعمتى؟! إِذَا وَبَخْتَهُ بذلك، فعلى هذا تقدير الآية.

وأما قول أحمد فيما رواه أبو عُبَيْدٍ عن حمزة من قوله: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾ بهمزة ممدودة: إنه غلط - فَإِنَّمَا هو تغليب - فيما أظن - مِنْ طَرِيقِ الرِّوَايَةِ، وليس من طريق العَرَبِيَّةِ؛ لأنَّ ذلك لا يمتنع، ويريد بالهمزة الممدودة همزة بعدها همزة مخففة، وليس هذا من مذهب حمزة؛ لأنه يُحَقِّقُ الهمزتين، فَلَعَلَّهُ غَلَطَهُ من هذا الوجه. ويمكن أن يكون حمزة فى الرواية التى رواها عنه أبو عُبَيْدٍ أخذ بقول من يخفف الثانية من الهمزتين؛ ألا ترى أن قولَ حمزة فى الجمع بين الهمزتين كقول ابن عامر فى جمعه بينهما، وتحقيقه إياهما؟! فكما أن ابن عامر قال: ﴿أَنْ كَانَ﴾ ممدودة بهمزة واحدة، وقوله فى غير هذا الموضع بالجمع بين همزتين؛ كذلك يجوز أن يكون حمزة أَخَذَ به.

(١) فى أ: يدل.

(٢) فى ب: من.

(٣) فى ب: آيَاتِنَا.

(٤) فى أ: و.

وَقَوْلُ أَحْمَدَ عَنْ ابْنِ عَامِرٍ: بِهَمْزَةٍ وَاحِدَةٍ مَمْدُودَةٍ، لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى [أَنَّهُ خَفَّفَ] ^(١) الثَّانِيَةَ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ قَرَأَ بِذَلِكَ عَلَى غَيْرِ الِاسْتِفْهَامِ، أَوْ عَلَى الِاسْتِفْهَامِ؟ فَإِنْ كَانَ قَرَأَ عَلَى غَيْرِ الِاسْتِفْهَامِ فَلَيْسَ إِلَّا هَمْزَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ هَمْزَةُ «أَنْ»، فَإِذَا مَدَّ عَلِمْتَ أَنَّ الْمَدَّةَ إِنَّمَا هِيَ ^(٢) هَمْزَةُ «أَنْ» خَفَّفَهَا بَعْدَ هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ؛ إِذْ لَا مَصْرِفَ لَهَا إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

قَالَ: قَرَأَ نَافِعٌ وَحْدَهُ: ﴿لَيَزِلُّونَكَ﴾ مِنْ «زَلَقَ»، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: ﴿لَيَزِلُّونَكَ﴾ مِنْ: أَزَلْتُ ^(٣).

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: يُقَالُ: زَلَقَ يَزْلُقُ زَلَقًا، فَمَنْ قَالَ: ﴿لَيَزِلُّونَكَ﴾، جَعَلَهُ مِنْ: زَلَقَ هُوَ، وَزَلَقْتُهُ أَنَا، مِثْلُ: شَتَرْتُ عَيْنَهُ وَشَتَرْتُهَا، وَحَزَنْتُهُ وَحَزَنْتُهُ. وَالْخَلِيلُ يَذْهَبُ فِي ذَلِكَ إِلَى أَنَّ الْمَعْنَى: جَعَلْتُ فِيهِ شَتْرًا، وَجَعَلْتُ فِيهِ حَزْنًا؛ كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: كَحَلَّتْهُ، وَدَهَشْتُهُ، أَرَدْتَ: جَعَلْتَ ذَلِكَ فِيهِ.

وَمَنْ قَالَ: أَزَلَقْتُهُ؛ نَقَلَ الْفِعْلَ بِالْهَمْزَةِ. وَهَذَا الْبَابُ أَكْثَرُ مِنَ الْأَوَّلِ وَأَوْسَعُ. وَمَعْنَى: «يَزِلُّونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ»: أَنَّهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرُ الْبَغْضَاءِ، كَمَا يَنْظُرُ الْأَعْدَاءُ الْمُنَابِذُونَ. وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ: [مِنَ الْكَامِلِ]

يَتَقَارَضُونَ إِذَا التَّقَوْا فِي مَجْلِسٍ نَظَرًا يُزِيلُ مَوَاطِئَ الْأَقْدَامِ ^(٤)

* * *

(١) فِي أ: أَنَّهُ أَنْ يَخْفَفُ.

(٢) فِي أ: هُوَ.

(٣) يَنْظُرُ: إِتْحَافُ الْفَضْلَاءِ (٤٢٢)، الْإِعْرَابُ لِلْنَّحَاسِ (٤٩٤/٣)، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ (٣١٧/٨)، التَّبَيُّانُ لِلطُّوسَى (٨٩/١٠)، التَّيْسِيرُ لِلدَّانِي (٢١٣)، تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ (٣٠/٢٩)، تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ (٢٥٥/١٨)، الْحِجَّةُ لِابْنِ خَالَوَيْهِ (٣٥١)، الْحِجَّةُ لِأَبِي زُرْعَةَ (٧١٨)، السَّبْعَةُ لِابْنِ مَجَاهِدٍ (٦٤٧)، الْغَيْثُ لِلصَّفَاقْسِيِّ (٣٧٢)، الْكَشْفُ لِلْقَيْسِيِّ (٣٣٢/٢)، الْمَجْمَعُ لِلطَّبْرَسِيِّ (٣٤٠/١٠)، الْمَعَانِي لِلْفَرَّاءِ (١٧٩/٣)، تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ (٩٩/٣٠)، النَّشْرُ لِابْنِ الْجَزَرِيِّ (٣٨٩/٢).

(٤) الْبَيْتُ بِلَا نِسْبَةٍ فِي اللِّسَانِ (قَرْضُ، زَلَقُ)، وَالتَّاجُ (قَرْضُ، زَلَقُ)، وَتَهْذِيبُ اللُّغَةِ (٣٤٢/٨)، (٤٣٢)، وَمُقَايِيسُ اللُّغَةِ (٢١/٣)، وَيُرْوَى: «مَوْطِنٌ» بَدَلًا مِنْ «مَجْلِسٍ».

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذَكَرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْحَاقَّةِ

قرأ عاصم في رواية أبان، وأبو عمرو والكسائي: ﴿وَمَنْ قَبْلَهُ﴾ [٩] بفتح الباء. وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة: ﴿قَبْلَهُ﴾ (٢).

قال أبو علي: قال سيبويه: «قَبْلَ»: لما ولي الشيء، تقول: ذهب قَبْلَ السوق [أى: نحو السوق] (٣)، ولى قَبْلَكَ حَقًّا، أى: فيما يليك. واتَّسَعَ حتى صار بمنزلة: لى عليك.

قال أبو علي: حجة مَنْ قرأ: ﴿وَمَنْ قَبْلَهُ﴾ أنهم زعموا أن في قراءة أبي: ﴿وَجَاءَ فِرْعَوْنُ وَمَنْ مَعَهُ﴾ فهذا يقوى: ﴿وَمَنْ قَبْلَهُ﴾؛ لأن «قَبْلَ» لِمَا يَلِي الشيء مما لم يتخلف عنه، ف «من قبله» فهو يتبعه ويخفُّ به.

وحجة من قال: ﴿وَمَنْ قَبْلَهُ﴾، مَنْ قَبْلَهُ من الأمم التي كفرت كما كفر. فإن قلت: إن قوله: ﴿وَمَنْ قَبْلَهُ﴾ لفظ عام يقع على المؤمن والكافر، فكيف جاز أن يُذَكِّرُوا بأنهم جاءوا بالخاطئة؟

قيل: قد يجوز أن يخص «مَنْ» في قوله: ﴿وَمَنْ قَبْلَهُ﴾ بأنه عَنَى به الكفار دون المؤمنين. ويقوى ذلك قوله - تعالى -: ﴿فَعَصَوْا رَسُولَ رَبِّهِمْ﴾ [١٠]. ويجوز أن يكون ذَكَرَ من قبله من الكفار كما ذَكَرَ مَنْ بعده في قوله - تعالى -: ﴿كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [الحج: ٤٢]، و ﴿فِرْعَوْنُ وَثَمُودُ﴾.

قرأ حمزة والكسائي: ﴿لَا يَخْفَى﴾ بالياء. وقرأ الباقون: ﴿لَا تَخْفَى﴾ [١٨] بالتاء (٤).

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٢)، الإعراب للنحاس (٤٩٦/٣)، البحر المحيط (٣٢١/٨)، التبيان للطوسي (٩٣/١٠)، التيسير للداني (٢١٣)، تفسير الطبري (٣٣/٢٩)، تفسير القرطبي (٢٦١/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٥١)، الحجة لأبي زرعة (٧١٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٤٨)، الغيث للصفاقسي (٣٧٢)، الكشف للزمخشري (١٥٠/٤)، الكشف للقيسي (٣٣٣/٢)، المجمع للطبرسي (٣٤٢/١٠)، المعاني للفراء (١٨٠/٣)، تفسير الرازي (١٠٥/٣٠)، النشر لابن الجزري (٣٨٩/٢).

(٣) المثبت من الكتاب (٢٣٢/٤).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٢)، الإعراب للنحاس (٤٩٨/٣)، البحر المحيط (٣٢٤/٨)،

قال أبو على: كِلَا الْأَمْرَيْنِ حَسَنٌ.

وقرأ ابن كثير وحده: ﴿قَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ و ﴿قَلِيلًا مَّا يَذْكُرُونَ﴾ بالياء فيهما جميعاً. [وقرأ] ابن عامر في رواية هشام مثل ابن كثير بالياء فيهما. وفي رواية ابن ذكوان بالتاء فيهما. وروى القطعي عن عبيد عن هارون عن أبي عمرو: ﴿قَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾، و: ﴿قَلِيلًا مَّا يَذْكُرُونَ﴾ بالياء جميعاً، ولم يروه غيره. حدثني الخزاز عن محمد بن يحيى عن عبيد عن هارون عن أبي عمرو. وقرأ الباقون بالتاء فيهما^(١).

قال أبو على: حجة الياء أنه خطاب للنبي ﷺ؛ كأنه [قال]: قليلاً ما يؤمنون، يا محمد.

وحجة التاء كأنه: قل لهم: ﴿قَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾.

روى الحلواني بإسناده، عن ابن كثير: ﴿وَتَعْيَهَا﴾ [١٢] ساكنة العين. وكذلك قال أبو ربيعة عن قبل. [قال أحمد]: وقرأت أنا على قبل: ﴿وَتَعْيَهَا﴾ بكسر العين وفتح الياء مثل حمزة. وكذلك قرأ الباقون على وزن: تَلَيْهَا^(٢).

قال أبو على: وجه قوله: ﴿وَتَعْيَهَا﴾ أنه جعل حرف المضارعة مع ما بعده بمنزلة «فخذ»، فأسكن كما يسكن «كتف» ونحوه. وهذا يشبه ما^(٣) من نفس الكلمة، نحو

= التبيان للطوسي (٩٧/١٠)، التيسير للداني (٢١٣)، تفسير القرطبي (٢٦٨/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٥١)، الحجة لأبي زرعة (٧١٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٤٨)، الغيث للصفاقسي (٣٧٣)، الكشف للقيسي (٣٣٣/٢)، المعاني للفراء (١٨١/٣)، تفسير الرازي (١١٠/٣٠)، النشر لابن الجزري (٣٨٩/٢).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٣)، البحر المحيط (٣٢٩/٨)، التبيان للطوسي (١٠٨/١٠)، التيسير للداني (٢١٤)، تفسير القرطبي (٢٧٥/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٥١)، الحجة لأبي زرعة (٧٢٠)، السبعة لابن مجاهد (٦٤٨، ٦٤٩)، الغيث للصفاقسي (٣٧٢)، الكشف للقيسي (٣٣٣/٢)، المجمع للطبرسي (٣٤٨/١٠)، تفسير الرازي (١١٧/٣٠)، النشر لابن الجزري (٣٩٠/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٢)، الإعراب للنحاس (٤٩٧/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٤٤)، البحر المحيط (٣٢٢/٨)، التبيان للطوسي (٩٨/١٠)، تفسير القرطبي (١٨/٢٦٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٤٨)، الكشف للزمخشري (١٥١/٤)، المجمع للطبرسي (٣٤٤/١٠)، تفسير الرازي (١٠٧/٣٠).

(٣) في ب: أشبه ما.

الكاف من «كتف»، لأن حرف المضارعة لا ينفصل من الفعل؛ فصار كقول من قال: وهو، وهى، ومثل ذلك قوله: ﴿وَيَتَّقَهُ﴾ [النور: ٥٢] جعل «تَّقَهُ» من ﴿وَيَتَّقَهُ﴾ بمنزلة «كتف»، فأسكن. وقد يكون [هذا على]^(١) ما أنشده أبو زيد من قوله: [من الرجز]

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرَى لَنَا سَوِيْقًا^(٢)

جعل «تَزَلَّ» بمنزلة «كَتِفٍ» فخفف، وقد يجوز أن يكون أجرى الوصل مُجَرَى الوقف مثل: [من الرجز]

... .. سَبَسَبًا^(٣)

* * *

(١) فى ب: على هذا.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

[بِسْمِ اللَّهِ] ^(١)

ذَكَرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ «سَأَلَ سَائِلٌ»

قرأ نافع وابن عامر: ﴿سَأَلَ﴾ [١] غير مهموز.

وقرأ الباقون: ﴿سَأَلَّ﴾ مهموز ^(٢).

قال أبو علي: من قال: ﴿سَأَلَ﴾ جعل الألف منقلبة عن الواو التي هي عين،

مثل: قال، وخاف.

وحكى أبو عثمان عن أبي زيد أنه سمع [مَنْ يَقُولُ] ^(٣): هما يَتَسَاوَلَانِ. فَمَنْ قال:

﴿سَأَلَ﴾، كان على هذه اللغة، وَمَنْ قال: ﴿سَأَلَّ﴾ فعلى قول من قال: ﴿سَأَلَّ﴾

فجعل الهمزة عين الفعل. فَإِنْ حَقَّقَ قال: ﴿سَأَلَّ﴾ مثل: «سَعَلَ»، وَإِنْ خَفَفَ جعلها

بين الألف والهمزة. فأما قول الشاعر: [من البسيط]

سَأَلْتُ هُذَيْلَ رَسُولَ اللَّهِ فَاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلُ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تُصِبِ ^(٤)

فيمكن أن يكون من قول من قال: يتساولان، ويمكن أن يكون من قول من جعل

الهمزة عيناً، فَقُلِّبَتْ في الشعر كما قال: [من الكامل]

... لا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ ^(٥)

إلا أَنَّ سيبويه زعم أن هذا الشاعر ليست لغته: سِلْتُ؛ فإذا كان كذلك حُمِلَ

على: لا هَنَّاكَ.

وقد قيل: إِنَّ ذَلِكَ وَاِدٍ فِي جَهَنَّمَ؛ فتكون الألف في «سأل» مثل التي في «باع».

قال: كلهم همز: ﴿سَأَلَّ﴾ [١]، لا خلاف بينهم في ذلك ^(٦).

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٣)، الإعراب للنحاس (٥٠٣/٣)، الإملاء للمعبري (٢/

١٤٤)، البحر المحيط (٣٣٢/٨)، التبيان للطوسي (١١٢/١٠)، التيسير للداني (٢١٤)،

تفسير الطبري (٤٣/٢٩)، تفسير القرطبي (٢٧٨/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٥٢)،

الحجة لأبي زرعة (٧٢٠)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٠)، الغيث للصفافسي (٣٧٣)،

الكشاف للزمخشري (١٥٦/٤)، الكشف للقيسي (٣٣٤/٢)، المجمع للطبرسي (١٠/

٣٥١)، تفسير الرازي (١٢١/٣٠)، النشر لابن الجزري (٣٩٠/٢).

(٣) سقط في أ.

(٤) تقدم.

(٥) تقدم.

(٦) ينظر السبعة (٦٥٠).

قال أبو علي: لا يكون غير الهمز في اسم الفاعل؛ لأنه لا يخلو من أن يكون الفاعل من «يتساوَلان» أو من اللغة الأخرى، فإن كان من قوله: يتساوَلان، لم يكن فيه إلا الهمز؛ كما لا يكون في: «قائل» و«خائف» إلا ذلك؛ لأنها إذا اعتلت في الفعل اعتلت في اسم الفاعل، وإعلالها لا يكون بالحذف؛ للإلباس، فإذا لم يكن بالحذف كان بالقلب إلى الهمزة. وإن كانت من لغة مَنْ هَمَزَ لم يكن فيه إلا الهمز؛ كما لا يكون في «ثائر» و«شاء» في «فاعل» من «شأوت» إلا التحقيق للهمزة، إلا أنك إن شئت خَفَّفْتَ الهمزة فجعلتها بين بين، وكذلك في الوجه الآخر.

قال: قرأ الكسائي وحده: ﴿يعرج الملائكة﴾ [٤] بالياء.

وقرأ الباقر: ﴿تَعْرُجُ﴾ بالتاء^(١).

قال أبو علي: الوجهان [جميعاً] حسنان.

قال: روى حفص عن عاصم: ﴿نَزَّاعَةٌ لِلشَّوَى﴾ [١٦] نصباً.

وقرأ الباقر، وأبو بكر عن عاصم: ﴿نَزَّاعَةٌ﴾ رفعاً^(٢).

قال أبو علي: من قال: ﴿إِنَّهَا لَطَى نَزَّاعَةٌ لِلشَّوَى﴾ فرفع «نَزَّاعَةٌ»، جاز في رفعه ما جاز في قولك: هذا زيدٌ منطلقٌ، [و:] ﴿وهذا بعلى شيخ﴾. ومَنْ نَصَبَ فقال: ﴿نَزَّاعَةٌ لِلشَّوَى﴾، فالذي يجوز أن يكون هذا النصب عليه ضربان:

أحدهما: أن يكون حالاً.

والآخر: أن يُحْمَلَ على فعل، فحمله على الحال يبعد؛ وذلك^(٣) أنه ليس في الكلام ما يعمل في الحال.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٣)، الإعراب للنحاس (٥٠٣/٣)، البحر المحيط (٣٣٣/٨)، التبيان للطوسي (١١٣/١٠)، التيسير للداني (٢١٤)، تفسير الطبري (٤٥/٢٩)، تفسير القرطبي (٢٨١/١٨)، الحجة لأبي زرة (٧٢١)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٠)، الغيث للصفاقسي (٣٧٣)، الكشف للقيسي (٣٣٥/٢)، المجمع للطبرسي (٣٥١/١٠)، المعاني للفراء (١٨٤/٣)، النشر لابن الجزري (٣٩٠/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٤)، الإعراب للنحاس (٥٠٦/٣، ٥٠٧)، البحر المحيط (٨/٣٣٤)، التبيان للطوسي (١١٨/١٠)، التيسير للداني (٢١٤)، تفسير القرطبي (٢٨٧/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٥٢)، الحجة لأبي زرة (٧٢٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٥١)، الغيث للصفاقسي (٣٧٣)، الكشف للقيسي (٣٣٥/٢، ٣٣٦)، المجمع للطبرسي (١٠/٣٥٤)، النشر لابن الجزري (٣٩٠/٢).

(٣) في ب: وذاك.

فإن قلت: فإن فى قوله: ﴿لَطَى﴾ [١٥] معنى التلظى والتلهب - فإن ذلك لا يستقيم؛ لأن «لَطَى» معرفة لا تتصّب عنها الأحوال؛ ألا ترى أن ما استعمل استعمل الأسماء من اسم فاعل أو مصدر لم يعمل عمل الفعل، نحو: «صاحب»، و «ذرّ» فى قولك: «لله ذرّك»؟! فإن لم يعمل هذا النحو الذى هو اسم فاعل أو مصدر عمل الفعل من حيث جرى مجرى الأسماء - فألا يعمل الاسم المعرفة عمله أولى.

ويدلك على تعرف هذا الاسم وكونه علماً [أن التنوين والألف واللام لم تلحقه]^(١)؛ فإذا كان كذلك لم تتصّب الحال عنه، فإن جعلتها مع تعريفها قد صارت معروفة بشدة التلظى، جاز أن تنصبه بهذا المعنى الحادث فى العلم. وعلى هذا قوله - تعالى -: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ علقت الظرف بما دل عليه الاسم من التدبير والإلطف. فإن علقت الحال بالمعنى الحادث فى العلم كما علقت الظرف بما دل عليه الاسم من التدبير - لم يمتنع؛ لأن الحال كالظرف فى تعلقها بالمعنى كتعلق الظرف به، وكان وجهها. وإن علقت «نزاعة» بفعل مضمر نحو: أعنيها نزاعة للشوى، لم يمتنع أيضاً.

قال: [و]^(٢) قرأ ابن كثير فيما أخبرنى به مضمّر عن البرى: ﴿وَلَا يُسْأَلُ﴾ [١٠] برفع الياء وفتح الهمزة.

وقرأت على قنبل عن النبّال عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿وَلَا يُسْأَلُ﴾ بنصب الياء. وروى أبو عبيد عن إسماعيل بن جعفر عن أبى جعفر وشيبة: ﴿وَلَا يُسْأَلُ﴾ برفع الياء، وهو غلط. وكلهم قرأ: ﴿وَلَا يُسْأَلُ﴾ بفتح الياء^(٣).

قال أبو على: من ضم فقال: ﴿وَلَا يُسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾ فالمعنى - والله أعلم -: لا يسأل حميم عن حميمه ليُعرف شأنه من جهته، كما قد يُتعرّف خبر الصديق من جهة صديقه، والقريب من قريبه؛ فإذا كان كذلك فالكلام إذا بَيَّنَّتِ الفعل للفاعل

(١) فى ب: أن التنوين لم يلحقه.

(٢) سقط فى ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٣)، الإملاء للعكبرى (١٤٤/٢)، البحر المحيط (٣٣٤/٨)، التبيان للطوسى (١١٣/١٠)، تفسير الطبرى (٤٧/٢٩)، تفسير القرطبى (٢٨٥/١٨)، الحجة لأبى زرع (٧٢٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٠)، المجمع للطبرسى (٣٥١/١٠)، المعانى للفراء (١٨٤/٣)، تفسير الرازى (١٢٦/٣٠)، النشر لابن الجزرى (٣٩٠/٢).

[قُلْتُ:] ^(١) سَأَلْتُ زَيْدًا عَنْ حَمِيمِهِ، فَإِذَا بَنَيْتَ الْفِعْلَ لِلْمَفْعُولِ قُلْتُ: سُئِلَ زَيْدٌ عَنْ حَمِيمِهِ. وَقَدْ يُحَذَفُ الْجَارُ؛ فَيَصِلُ الْفِعْلُ إِلَى الْأَسْمِ الَّذِي كَانَ مَجْرُورًا قَبْلَ حَذْفِ الْجَارِ، فَيَنْتَصِبُ بِأَنَّهُ مَفْعُولُ الْأَسْمِ الَّذِي أُسْنِدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ الْمَبْنِي لِلْمَفْعُولِ بِهِ، فَعَلَى هَذَا انْتِصَابُ قَوْلِهِ: ﴿حَمِيمًا﴾، ويدل على هذا المعنى قوله -تعالى-: ﴿يُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ﴾ [١١]، أَيْ: يُبْصِرُ الْحَمِيمُ الْحَمِيمَ. وَالْفِعْلُ قَبْلَ تَضْعِيفِ الْعَيْنِ مِنْهُ: بَصُرْتُ بِهِ، كَمَا جَاءَ: ﴿بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ﴾ [طه: ٩٦]. فَإِذَا ضَعُفَتْ عَيْنُ الْفِعْلِ صَارَ الْفَاعِلُ مَفْعُولًا، تَقُولُ: بَصُرْنِي زَيْدٌ بِكَذَا، فَإِذَا حَذَفَ الْجَارُ قُلْتُ: بَصُرْنِي زَيْدٌ كَذَا، وَإِذَا بَنَيْتَ الْفِعْلَ لِلْمَفْعُولِ بِهِ وَقَدْ حَذَفَ الْجَارُ قُلْتُ: بَصُرْتُ زَيْدًا؛ فَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ: ﴿يُبْصِرُونَ﴾، فَإِذَا ^(٢) بَصُرُوا هُمْ لَمْ يُحْتَجْ إِلَى تَعْرِيفِ ^(٣) شَأْنِ الْحَمِيمِ مِنْ حَمِيمِهِ. وَإِنَّمَا جُمِعَ فَقِيلَ: ﴿يُبْصِرُونَ﴾؛ لِأَنَّ الْحَمِيمَ وَإِنْ كَانَ مَفْرَدًا فِي اللفظ فَالمراد به الكثرة والجمع. يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ -تعالى-: ﴿فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ. وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾ [الشعراء: ١٠٠، ١٠١].

وَمِنْ قَرَأَ: ﴿وَلَا يَسْتَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾ فَالْمَعْنَى: لَا يَسْأَلُ الْحَمِيمُ عَنْ حَمِيمِهِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ؛ لِأَنَّهُ يَذْهَلُ عَنْ ذَلِكَ وَيَشْتَغِلُ عَنْهُ بِشَأْنِهِ. أَلَا تَرَى قَوْلَهُ -تعالى-: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾ [الحج: ٢]، وَقَوْلُهُ -تعالى-: ﴿يَوْمَ يَقْرَأُ الْمُرءُ مِنْ أَخِيهِ﴾ [عبس: ٣٤]، وَقَوْلُهُ -تعالى-: ﴿لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ [عبس: ٣٧]! فَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا يَسْتَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾ [١٠] مِنْ قَوْلِكَ: سَأَلْتُ زَيْدًا، أَيْ: سَأَلْتَهُ عَنْ شَأْنِهِ وَأَمْرِهِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: لَا يَسْأَلُ عَنْ حَمِيمِهِ، فَيُحَذَفُ الْجَارُ وَيُوصَلُ الْفِعْلُ.

قَالَ: قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَحْدَهُ: ﴿لَأَمَانَتِهِمْ﴾ [٣٢] وَاحِدَةً.

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: ﴿لَأَمْنَتِهِمْ﴾ جَمَاعَةً ^(٤).

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: مَنْ قَالَ: ﴿لَأَمَانَتِهِمْ﴾ فَأَفْرَدَ -وإن كان مضافًا إلى جماعة، ولكل واحد منهم أمانة - فَلأنه مصدر، فَأَفْرَدَ كَمَا يُفْرَدُ نَحْوُ قَوْلِهِ: ﴿لَصَوْتُ الْحَبِيرِ﴾

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: وإذا.

(٣) في ب: تعرف.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٤)، التبيان للطوسي (١٠/١٢٣)، التيسير للداني (١٥٨)، =

[لقمان: ١٩]. وهو يَقَع على جميع الجنس ويتناوله.

وَمَنْ جَمَعَ فلاختلاف الأمانات وكثرة ضرُوبها؛ فَحَسُنَ الجمع من أجل الاختلاف، ومشابهته بذلك الأسماء التي ليست للجنس.

قال: قرأ ابن كثير ونافع وعاصم - في رواية أبي بكر - وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿بِشَهَادَتِهِمْ﴾ [٣٣] واحدة.

وَرَوَى عباس عن أبي عمرو والحُلَوَانِيُّ عن أبي معمر، وعبد الوارث عن أبي عمرو: ﴿بِشَهَادَتِهِمْ﴾ جماعة.

وكذلك روى حفص عن عاصم جماعة^(١).

قال أبو علي: القول في الشهادة والشهادات كما تقدم من القول في الأمانة والأمانات.

قال: وَرَوَى المفضل عن عاصم: ﴿أَنْ يَدْخُلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ﴾ [٣٨] مفتوحة الياء، [وروى يحيى عن أبي بكر، وحفص عن عاصم: ﴿أَنْ يَدْخُلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ﴾ مضمومة الياء]^(٢).

وكلهم قرأ: ﴿أَنْ يَدْخُلَ﴾ [٣٨] مضمومة الياء.

قال أبو علي: حجة من ضم الياء أن غيره يُدْخِلُهُ؛ كما قال - تعالى -: ﴿فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾ [النساء: ١٢٤] [وقال: ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]، فهذا يدل [على]^(٣) أَنَّ غَيْرَهُمْ يَدْخُلُهُمْ.

= تفسير القرطبي (٢٩٢/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٥٢)، الحجة لأبي زرعة (٧٢٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٥١)، الغيث للصفاقسي (٣٧٤)، الكشف للقيسي (١٢٥/٢)، المجمع للطبرسي (٣٥٤/١٠)، النشر لابن الجزري (٣٢٨/٢).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٤)، الإعراب للنحاس (٥٠٩/٣)، البحر المحيط (٣٣٥/٨)، التبيان للطوسي (١٢٣/١٠) التيسير للداني (٢١٤)، تفسير القرطبي (٩٢/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٥٢)، الحجة لأبي زرعة (٧٢٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٥١)، الغيث للصفاقسي (٣٧٤)، الكشف للقيسي (٣٣٦/٢) المجمع للطبرسي (٣٥٧/١٠)، تفسير الرازي (١٣٣/٣٠)، النشر لابن الجزري (٣٩١/٢).

(٢) ينظر: الإعراب للنحاس (٥٠٩/٣)، البحر المحيط (٣٣٦/٨)، التبيان للطوسي (١٢٧/١٠)، تفسير الطبري (٥٤/٢٩)، تفسير القرطبي (٢٩٤/١٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٥١)، المعاني للفراء (١٨٦/٣)، وما بين المعقوفين من «السبعة».

(٣) سقط في ب.

وَمَنْ فَتَحَ الْيَاءَ؛ فَلَانْهُمْ إِذَا أُذْخِلُوا دَخَلُوا.

وَمِمَّا يُقَوِّى الْفَتْحُ قَوْلُهُ -تعالى-: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٢١٤، آل عمران: ١٤٢] وَفَتْحُ التَّاءِ فِيهِ.

قال: قرأ ابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿إِلَى نَضْبٍ﴾ [٤٣] بضميتين.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿إِلَى نَضْبٍ﴾^(١).

قال أبو على: قال أبو عبيدة: ﴿كَأَنَّهُمْ إِلَى نَضْبٍ يُوفَضُونَ﴾: إلى عِلْمٍ يسرعون.

قال رُوْبَةُ: [من الرجز]

يَمْشِي بِنَا الْجِدِّ عَلَى أَوْفَاضٍ^(٢)

أى: [على]^(٣) عَجَلَةٍ وسرعة.

وَفَسَّرَ أَبُو الْحَسَنِ أَيْضًا: ﴿نَضْبٍ﴾: عِلْمٌ.

وَرُوِيَ -أَيْضًا- عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿نَضْبٍ﴾: غَايَةٌ.

وَرُوِيَ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ أَنَّهُ فَسَّرَ ﴿إِلَى نَضْبٍ﴾: بِأَنَّهُ إِلَى غَايَةٍ يَسْتَبِقُونَ.

قال أبو على: فهذا يجوز أن يكون «نَضْبٌ» جُمِيعٌ [على]^(٤) «نَضْبٍ»، مثل:

سَقْفٍ وَسُقْفٍ، وَوَرْدٍ وَوُزْدٍ. وَمِنْ ثَقُلٍ فَقَالَ: «نَضْبٌ» كَانَ بِمَنْزِلَةِ: أُسْدٍ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ «النُّضْبُ» وَ«النَّضْبُ» لَغَتَيْنِ، كَالضُّعْفِ وَالضُّعْفِ وَمَا أَشْبَهَ

ذَلِكَ، وَيَكُونُ التَّثْقِيلُ كَشُغْلٍ وَشُغْلٍ، وَطُنْبٍ وَطُنْبٍ.

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٤)، البحر المحيط (٣٣٦/٨)، التبيان للطوسي (١٢٦/١٠)، التيسير للداني (٢١٤)، تفسير الطبري (٥٥/٢٩)، تفسير القرطبي (٢٩٦/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٥٢، ٣٥٣)، الحجة لأبى زرع (٧٢٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٥١)، الغيث للصفاقسي (٣٧٤)، الكشف للقيسي (٣٣٦/٢)، المجمع للطبرسي (٣٥٧/١٠)، المعاني للفرأ (١٨٦/٣)، تفسير الرازي (١٣٣/٣٠)، النشر لابن الجزري (٣٩١/٢).

(٢) الرجز فى ديوانه (٨١)، واللسان (وفض)، والتاج (وفض)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (٩٠٨).

(٣) سقط فى ب.

(٤) سقط فى أ.

[بِسْمِ اللَّهِ^(١)]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ نُوحٍ

قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر والكسائي وعلي بن نصر عن أبي عمرو: ﴿أَنْ اَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [٣]، و: ﴿أَنْ اَعْدُوا﴾ [القلم: ٢٢] بضم النون.

وقرأ عاصم وحمة واليزيدي [وعبد الوارث]^(٢) عن أبي عمرو: ﴿أَنْ اَعْبُدُوا اللَّهَ﴾، و: ﴿أَنْ اَعْدُوا﴾ بكسر النون فيهما^(٣).

قال أبو علي: وجه من ضم النون أنه كره الكسرة قبل الضمة، وإن حَجَزَ بينهما حرف.

ألا ترى أنهم قالوا: اِشْرَبْ واضْرِبْ، وقالوا: اَقْتُلْ، فضموا الهمزة في «اَقْتُلْ» وكسروها في المثالين الآخرين؟! فكذلك ضم النون في: ﴿أَنْ اَعْبُدُوا﴾.

فإن قُلْتَ: فَهَلَا لم يستجيزوا غير الضم؛ كما لم يستجيزوا غير الضم في نحو: اَقْتُلْ، اَعْبُدْ؟

قيل: استجيز الكسر في: ﴿أَنْ اَعْبُدُوا﴾ ونحوه وإن لم يستجيزوا^(٤): «اَعْبُدُوا»؛ لأن الكسرة في: ﴿أَنْ اَقْتُلُوا﴾ [النساء: ٦٦]، و: ﴿أَنْ اَعْبُدُوا﴾ غير لازمة؛ ألا ترى أن الكلمة قد تُسْتَعْمَل ولا تلزم بها هذه الكسرة؟ فصارت الكسرة قبل الضمة بمنزلة الرفع بعد الكسرة في قولهم في الرفع: كَتَبْتُ وَضَحَكٌ؛ فكما احتملت الرفع بعد الكسرة - لما كانت للإعراب فلم تلزم - كذلك احتملت الكسرة في: ﴿أَنْ اَعْبُدُوا﴾ لَمَّا لم تلزم. ولم تكن^(٥) لذلك بمنزلة: اَقْتُلْ.

قال: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿دُعَائِي إِلَّا﴾ [٦] بالهمز وفتح الياء. وقرأ عاصم وحمة والكسائي: ﴿دُعَايَ إِلَّا﴾ ساكنة الياء.

وقال عباس: سألت أبا عمرو فقرا: ﴿دُعَايَ إِلَّا﴾ يرسل الياء.

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٤)، التبيان للطوسي (١٣١/١٠)، الحجة لابن خالويه (٣٥٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٢)، الغيث للصفاسي (٣٧٤)، النشر لابن الجزري (٢/٢٥٥).

(٤) في ب: يستحز.

(٥) في ب: يكن.

[وحدثنا ابن مجاهد قال:] ^(١) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْجَهْمِ عَنْ خَلْفٍ، وَالهَيْثَمُ عَنْ عُيَيْنِدٍ عَنْ شَيْبَلٍ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ: ﴿دُعَايَ إِلَّا﴾ بِنَصَبِ الْيَاءِ، وَلَا يَهْمُزُ ^(٢)، مِثْلُ: «هَدَايَ» [البقرة: ٣٨].

قال أبو علي: إسكان الياء في ﴿دُعَايَ﴾ وتحريكها حَسَنٌ، فأما القصر في الدعاء فلم أسمع، ولعل ذلك لغة لم تبلغنا.

قال: وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿مَالُهُ وَوُلْدُهُ﴾ [٢١] ساكنة اللام.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر: ﴿مَالُهُ وَوُلْدُهُ﴾ بفتح اللام.

خارجة عن نافع: ﴿وَوُلْدُهُ﴾ مثل أبي عمرو ^(٣).

قال أبو علي: «الْوُلْدُ» و «الْوُلْدُ» يجوز أن يكونا لغتين: كَالْحَزَنَ وَالْحُزْنَ، وَالبُخْلَ وَالبُخْلَ. ويدل ذلك ^(٤) على أن «الْوُلْدُ» يكون واحداً ما أُشِيدَ من قول الشاعر: [من الطويل]
..... وَلَيْتَ فُلَانًا كَانَ وَلَدٌ حِمَارٍ ^(٥)

فهذا يكون واحداً. ويجوز مع وقوعه على الواحد أن يكون جمعاً يجمع عليه «فَعَلَ» أو «فَعِلَ»؛ وذلك أن كل واحد من «فَعَلَ» و «فَعِلَ» يَجْرِي مَجْرَى الآخر، وقد جمعوا: «فَعَلًا» على «فَعِلَ»، نحو: أَسَدٌ وَأُسْدٌ؛ فكذلك يجوز أن يكون جُمع «وَلَدٌ» على «وُلْدٍ». ويجوز أن يكون «وُلْدٌ» جُمعَ عَلَى «وَلِدٍ»؛ كما جمع «الْفُلُكُ» على

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٤)، تفسير القرطبي (٣٠٠/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٥٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٢)، الغيث للصفاقسي (٣٧٤).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٤)، الإعراب للنحاس (٥١٥/٣)، البحر المحيط (٣٤١/٨)، التبان للطوسي (١٣٩/١٠)، التيسير للداني (٢١٥)، تفسير الطبري (٦١/٢٩)، تفسير القرطبي (٣٠٦/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٥٣)، الحجة لأبي زرع (٧٢٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٢)، الغيث للصفاقسي (٣٧٤)، الكشف للزمخشري (١٦٤/٤)، الكشف للقيسي (٩٢/٢)، تفسير الرازي (١٤١/٣٠)، النشر لابن الجزري (٣٩١/٢).

(٤) في ب: ويدل.

(٥) عجز بيت وصدرة:

فليت فلاناً كان في بطن أمه
والبيت بلا نسبة في اللسان (ولد)، وتهذيب اللغة (١٧٨/١٤)، والمخصص (١٣/٢١٧)، والتاج (ولد).

«الْفُلْكَ»، بدلالة قوله: ﴿الْفُلْكَ الْمَشْحُونِ﴾ [يس: ٤١]، فهذا واحد. والجمع قوله: ﴿الْفُلْكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ﴾ [البقرة: ١٦٤]، فجمع «الْفُلْكَ» على «الْفُلْكَ»؛ أَلَا تَرَى أَنَّا لَا نَعْلَمُ «الْفُلْكَ» مُسْتَعْمَلًا فِي «الْفُلْكَ»، فَإِذَا لَمْ يَجْعَ ذَلِكَ فِيهِ كَانَ جَمْعًا لـ «لِفُلْكَ»، فالضمة التي في اللفظة التي يراد بها الجمع غير التي كانت في الواحد؛ كما أن الضمة في: [يَا]^(١) مَنْصُ، في ترخيم «منصور» على مَنْ قَالَ: يَا حَارُ - غير الضمة التي كانت فيه في قول من قال: يَا حَارِ.

كما^(٢) أن الكسرة في: «دِلَاصٍ» و «هِيَجَانٍ» إذا أردت بهما الجمع غير اللتين كانتا^(٣) في الواحد؛ أَلَا تَرَى أَنِ الَّتِي فِي الْجَمْعِ مِثْلُ الَّتِي فِي «ظِرَافٍ»، وَالَّتِي كَانَتْ فِي الْوَاحِدِ مِثْلُ الَّتِي^(٤) فِي «دِلَاثٍ» و «كِتَازٍ»، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ «الْوُلْدَ» يَكُونُ جَمْعًا قَوْلَ حَسَانٍ: [مِنَ الْكَامِلِ]

يَا بِكُرٍّ أَمِيَّةَ الْمُبَارَكِ بِكُرْهَا مِنْ وَلَدٍ مُخَصَّنَةٍ بِسَعْدِ الْأَسْعَدِ^(٥) فَأَمَّا الَّتِي فِي قَوْلِهِ -تعالى-: ﴿مَنْ لَمْ يَزِدْهُ مَالُهُ وَوُلْدُهُ﴾ فَيَكُونُ جَمْعًا، وَإِنْ كَانَ مُضَافًا إِلَى الْوَاحِدِ؛ لِأَنَّهُ ضَمِيرُ «مَنْ» وَهُوَ مُفْرَدٌ فِي اللَّفْظِ، وَالْمُرَادُ الْجَمْعُ، فَأَفْرَدَ عَلَى مَعْنَى «مَنْ». وَإِضَافَةُ لَفْظِ الْجَمْعِ إِلَى الْمَفْرَدِ فِي هَذَا كَمَا حَكَى مِنْ قَوْلِهِمْ: لَيْتَ هَذَا الْجِرَادَ قَدْ ذَهَبَ وَأَرَاخَتًا مِنْ أَنْفُسِهِ، فَجَمَعَ «الْأَنْفُسَ» وَإِنْ أَضَافَ إِلَى لَفْظِ الْمَفْرَدِ؛ فَكَذَلِكَ يَكُونُ «الْوُلْدُ» فِي قَوْلِهِ: ﴿وَوُلْدُهُ﴾، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ -تعالى-: ﴿لَتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ [الزخرف: ١٣].

ويجوز أن يكون مفردا كما كان المال في قوله: ﴿مَالُهُ﴾ مفردا، [و] الوجهان جميعا يجوزان.

قال: قرأ نافع وحده: ﴿وَلَا تَنْذَرُ وَدًا﴾ [٢٣] بضم الواو.

وقرأ الباقون: ﴿وَدًا﴾ [٢٣] بفتح الواو.

وروى أبو الربيع عن بريد بن عبد الواحد عن أبي بكر عن عاصم: ﴿وَدًا﴾

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: وكما.

(٣) في أ: كانا.

(٤) زاد في أ: كانت.

(٥) ينظر ديوانه ص (٢٠٩)، ويروى: «ذكره» بدل «بكرها»، و: «ولده» بدل «ولد».

مضمومة الواو مثل نافع، ولم يروه عن عاصم غيره، وهو غلط.
ويحيى عن أبي بكر عن عاصم، والكسائي عن أبي بكر، وحفص عن عاصم، أنه
قرأ: ﴿وَدَا﴾ مثل أبي عمرو.

وحدثني المروزي عن ابن سعدان عن محمد بن المنذر عن يحيى عن أبي بكر عن
عاصم أنه قرأ: ﴿وَدَا﴾ بضم الواو مثل نافع، وهو غلط^(١).

قال أبو عبيدة: هذه الأصنام كانت في الجاهلية تعبد، وزعموا أن ﴿وَدَا﴾ كان لهذا
الحى من «كلب»، وحكاها بالفتح، وسمعت قول الشاعر: [من الطويل]
فَحَيَّاكَ وَدٌّ مِّنْ هَدَاكَ لِفَتْيَةٍ وَخُوصٍ بِأَعْلَى ذِي نُضَالَةٍ هُجِدِ^(٢)
وقال أبو الحسن: ضَمَّ أهل المدينة الواو، وعسى أن يكون^(٣) لغة في اسم
الصنم.

قال: وسمعتُ هذا البيت: [من البسيط]

حَيَّاكَ وَدٌّ فَإِنَّا لَا يَحِلُّ لَنَا لَهُوَ النَّسَاءِ وَإِنَّ الدِّينَ قَدْ عَزَمَا^(٤)
الواو مضمومة.

قال: وسمعت من يقول: إن الواو مفتوحة.

قال: قرأ أبو عمرو وحده: ﴿مِمَّا خَطَايَاهُمْ﴾ [٢٥] مثل: قضاياهم.

الباقون: ﴿خَطِيئَتِهِمْ﴾^(٥).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٥)، الإعراب للنحاس (٥١٦/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٤٥)، التبيان للطوسي (١٣٩/١٠)، التيسير للداني (٢١٥)، تفسير الطبري (٦٢/٢٩)، تفسير القرطبي (٣٠٩/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٥٣)، الحجة لأبي زرعة (٧٢٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٣)، الغيث للصفاقسي (٣٧٤)، الكشف للزمخشري (١٦٤/٤)، الكشف للقيسي (٣٣٧/٢)، المجمع للطبرسي (٣٦٢/١٠)، المعاني للفراء (١٨٩/٣)، تفسير الرازي (١٤٤/٣٠)، النشر لابن الجزري (٣٩١/٢).

(٢) البيت للحطيفة في ديوانه (٤٧)، واللسان (هجد)، وتهذيب اللغة (٣٦/٦)، والتاج (هجد)، وهو بلا نسبة في المخصص (١٠٤/٥، ٢٦٢/١٣)، ويروى: «ما» بدلاً من «من».

(٣) في أ: تكون.

(٤) البيت للناطقة الديباني في ديوانه ص (٦٢)، الأصنام ص (١٠)، ويروى: «ربي» بدل «ود».

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٥)، البحر المحيط (٣٤٣/٨)، التبيان للطوسي (١٤٠/١٠)، التيسير للداني (٢١٥)، تفسير الطبري (٦٣/٢٩)، تفسير القرطبي (٣١٠/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٥٣)، الحجة لأبي زرعة (٧٢٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٣)، الغيث للصفاقسي (٣٧٤)، الكشف للزمخشري (١٦٥/٤)، الكشف للقيسي (٣٣٧/٢)، المجمع =

قال أبو علي: ﴿خَطَايَاهُمْ﴾ على التكسير.
 وحجته: ﴿تَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨]، و«خطيئات» جمع التصحيح^(١)،
 و«مَا» زائدة كالتى فى قوله -تعالى-: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]،
 وقوله: ﴿فِيمَا نَقَضَهُمْ مِيثَقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥].
 [روى] حفص عن عاصم: ﴿وَلَمَّا دَخَلَ بُنَىٰ مُؤْمِنًا﴾ [٢٨] بفتح الياء.
 وكذلك أبو قرّة عن نافع.
 الباكون لا يحركون الياء فى: ﴿بَنِيَّ﴾^(٢).
 قال أبو علي: كِلَا الأمرين حَسَنٌ.

* * *

= للطبرسى (٣٦٢/١٠)، النشر لابن الجزرى (٣٩١/٢).

(١) فى ب: الصحيح.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٤)، الغيث للصفافسى (٣٧٤).

[بِسْمِ اللَّهِ]^(١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْجَنِّ

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ﴾ [١]، ﴿وَأَلَّوِ اسْتَقَمُوا﴾ [١٦]، ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ﴾ [١٨]، ﴿وَأَنَّكُمْ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾ [١٩]، أربعة أحرف بالفتح.

وقرأ نافع وعاصم - في رواية أبي بكر - كما قرأ، إلا قوله - تعالى -: ﴿وَأَنَّكُمْ لَمَّا قَامَ﴾ فإنهما كسراه. [وروى] المفضل عن عاصم مثل أبي بكر.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي كل ذلك بالفتح إلا ما جاء بعد قَوْلٍ أو بعد فاء جزاء. [و] حفص عن عاصم مثل حمزة^(٢).

قال أبو علي: أما قوله: ﴿وَأَلَّوِ اسْتَقَمُوا﴾ فإنه يجوز فيه أمران:

أحدهما: أن تكون المخففة من الثقلية؛ فيكون محمولاً على الوحي؛ كأنه [قال: ﴿أُوحِيَ إِلَيَّ أَن لَوْ اسْتَقَمُوا، وَفَضْلُ لَوْ﴾] بينها وبين الفعل كَفَضْلِ السَّيْنِ و «لا» في قوله - تعالى -: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، و: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠].

والآخر: أن تكون «أن» قبل «لو» بمنزلة اللام في قوله - تعالى -: ﴿لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦٠]، وقوله - تعالى -: ﴿وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ﴾ [الأعراف: ٢٣] فتلحق مرة وتسقط أخرى؛ لأن «لو» بمنزلة فعل الشرط، وكما لحقت اللام زائدة قبل «إن» الداخلة على فعل الشرط، كذلك لحقت «أن» هذه قبل «لو».

ومعنى: ﴿وَأَلَّوِ اسْتَقَمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾ [١٦]، قد قيل فيه قولان:

أحدهما: لو استقاموا على طريقة الهدى.

والآخر: لو استقاموا على طريقة الكفر.

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٥)، الإعراب للنحاس (٥٢١/٣)، البحر المحيط (٣٤٧/٨)، التبيان للطوسي (١٤٥/١٠)، التيسير للداني (٢١٥)، تفسير الطبري (٦٦/٢٩)، تفسير القرطبي (٧/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٥٤)، الحجة لأبي زرعة (٧٢٧)، الغيث للصفاسي (٣٧٤)، الكشف للقيسي (٣٣٩/٢)، المجمع للطبرسي (٣٦٦/١٠)، النشر لابن الجزري (٣٩١/٢).

وَيُسْتَدَلُّ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ -تعالى-: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾ [المائدة: ٦٦]، وقوله -تعالى-: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَأَتَّقَوْا لَفَنَحْنَاهُمْ عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِنْ كَذَّبُوا﴾ [الأعراف: ٩٦].

وَيُسْتَدَلُّ عَلَى الْقَوْلِ الْآخِرِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّنْ فِضَّةٍ﴾ [الزخرف: ٣٣].

وأما قوله -تعالى-: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾ [١٨] فزعم سيبويه أن المفسرين حملوه على: ﴿أَوْحَى﴾ [١٠]؛ كأنه [قال]: وَأَوْحَى إِلَيَّ أَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ تعالى. ومذهب الخليل أنه على قوله: [وَلَا نَ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا]؛ كما أن قوله: ﴿وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [المؤمنون: ٥٢] على قوله: ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون، أي: لهذا فاعبدون.

ومثله في قوله الخليل: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ [قريش: ١]؛ كأنه [قال]: لهذا فليعبدوا.

فأما المساجد ف قيل [فيها: ^(١)] إنها بيوت العبادة، أي: لا تشركوا فيها الأوثان مع الله -تعالى- في العبادة. وقيل: إِنَّ الْمَسَاجِدَ: المواضع التي يَسْجُدُ فيها الساجد.

وقال سيبويه: ولو قُرِئ: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾ لَكَانَ جَيِّدًا. وأما قوله -تعالى-: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾ [١٩] فيكون على ﴿أَوْحَى إِلَيَّ﴾ [١٠]، ويكون [على] أَنْ يُقْطَعَ من قوله: ﴿أَوْحَى﴾ [١]، ويستأنف به. كما جَوَزَ سيبويه القطع من ﴿أَوْحَى﴾ [١٠] في قوله -تعالى-: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾. وعلى هذا تحمل قراءة نافع وعاصم: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾، فكسرا همزة «إِنَّ». فأما قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي كل ذلك بالفتح، فَإِنَّهُ على الحمل على: ﴿أَوْحَى﴾.

ويجوز أن يكون على غيره، كما حمل المفسرون: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾ [١٨] على الوحي.

وحمله الخليل على ما ذكرناه عنه.

فأما ما جاء من ذلك بعد قول فحكاية، كما^(١) حكى قوله -تعالى-: ﴿قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُرْسِلُهَا عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١١٥]، و: ﴿يَعْرِيمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ﴾ [آل عمران: ٤٢]. وكذلك ما [جاء]^(٢) بعد فاء الجزاء؛ لأن ما بعد فاء الجزاء موضع ابتداء، ولذلك حمل سيويه قوله: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]، ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا﴾ [البقرة: ١٢٦]، و: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ رَبِّهِ فَلَا يَحَافُ﴾ [١٣] على أن المبتدأ فيها مضمرة. ومثال ذلك في هذه السورة قوله -تعالى-: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [٢٣].

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿نَسْلُكُهُ عَذَابًا﴾ [١٧] بالنون. وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿يَسْلُكُهُ﴾ بالياء. [وقرأ] عباس عن أبي عمرو بالياء^(٣). قال أبو علي: مَنْ قرأ بالياء؛ فلتقدم ذكر الغيبة في قوله -تعالى-: ﴿وَمَنْ يُعْرِضْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ يَسْلُكُهُ﴾.

ومن قرأ بالنون فهو مثل قوله -تعالى-: ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [الإسراء: ٢] بعد قوله: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى﴾ [الإسراء: ١]. وقرأ عاصم وحمزة: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدْعُوا رَبِّي﴾ [٢٠] بغير ألف. وقرأ الباقون: ﴿قَالَ﴾. [وروى] أبو الربيع عن أبي زيد عن أبي عمرو: ﴿قُلْ﴾ بغير ألف مثل حمزة^(٤).

(١) في ب: فكما.

(٢) سقط في ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٥)، البحر المحيط (٣٥٢/٨)، التبيان للطوسي (١٥١/١٠)، التيسير للداني (٢١٥)، تفسير الطبري (٧٣/٢٩)، تفسير القرطبي (١٩/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٥٤)، الحجة لأبي زرعة (٧٢٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٦)، الغيث للصفاسي (٣٧٥)، الكشف للقيسي (٣٤٢/٢)، المجمع للطبرسي (٣٧٠/١٠)، النشر لابن الجزري (٣٩٢/٢).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٦)، البحر المحيط (٣٥٣/٨)، التبيان للطوسي (١٥١/١٠)، التيسير للداني (١٢٥)، تفسير الطبري (٧٥/٢٩)، تفسير القرطبي (٢٥/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٥٤)، الحجة لأبي زرعة (٧٢٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٧)، الغيث للصفاسي (٣٧٥)، الكشف للقيسي (٣٤٢/٢)، المجمع للطبرسي (٣٧٠/١٠)، المعاني للفراء (١٩٥/٣)، النشر لابن الجزري (٣٩٢/٢).

قال أبو على: وَجْهٌ مَنْ قَالَ: ﴿قَالَ﴾^(١) أَنْ ذُكِرَ الْغَيْبَةُ قَدْ تَقَدَّمَ، وهو قوله - تعالى -: ﴿وَأَنْتُمْ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾ [١٩]، ﴿قَالَ إِنَّمَا أَذْعُو﴾ على الغيبة التي قبلها. وَمَنْ قَالَ: ﴿قُلْ﴾؛ فَلَانْ بَعْدَهُ مِثْلُهُ، وهو قوله - تعالى -: ﴿قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾ [٢١]، ﴿قُلْ إِنِّي لَنْ يُخْرِجَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ﴾ [٢٢]، ﴿قُلْ إِنْ أَدْرَيْتَ أَقْرَبُ﴾. رَوَى هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ عَنْ ابْنِ عَامِرٍ: ﴿لَبَدًا﴾ [١٩] بضم اللام. [وَرَوَى] ابْنُ ذَكْوَانَ عَنْ ابْنِ عَامِرٍ: ﴿لَبَدًا﴾، بكسر اللام. وكذلك الباقيون^(٢).

[قال أبو على: قال] أبو عبيدة: ﴿كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لَبَدًا﴾ أى: جماعات، واحدها: لَبْدَةٌ.

قال: وكذلك يقال للجراد الكثير.

قال عبد مناف بن ربيع: [من البسيط]

صَابُوا بِسِتَّةِ أَبْيَاتٍ وَأَرْبَعَةٍ حَتَّى كَانَتْ عَلَيْهِمْ جَابِيَا لَبَدًا^(٣)
قال: الجابى: الجراد؛ لأنه يَجْبِى كل شيء يأكله.

وقال قتادة فى قوله - تعالى -: ﴿يَكُونُونَ عَلَيْهِ لَبَدًا﴾: تَلَبَّدَ الْإِنْسُ وَالْجَنُّ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ؛ لِيُطْفِئُوهُ، فَأَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يَنْصَرَهُ وَيُمْضِيَهُ وَيُظْهِرَهُ عَلَى مَنْ نَاوَاهُ.

وقال غيره: [المعنى: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا صَلَّى بِيْطْنِ نَخْلَةٍ]^(٤)، كَادَ الْجَنُّ لَمَّا سَمِعُوا قِرَاءَةَ النَّبِيِّ ﷺ يَسْقُطُونَ عَلَيْهِ.

وما روى عن ابن عامر: ﴿لَبَدًا﴾، فَإِنَّ اللَّبْدَ: الْكَثِيرُ؛ مِنْ قَوْلِهِ - تعالى -: ﴿أَهْلَكْتُ مَا لَا لَبَدًا﴾ [البلد: ٦]. وَكَانَ قِيلَ لَهُ: لَبْدٌ؛ لِرُكُوبِ^(٥) [بعضه على

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٥)، الإعراب للنحاس (٥٢٧/٣)، الإملاء للعكبرى (٢/١٤٥)، البحر المحيط (٣٥٣/٨)، التبيان للطوسى (١٥٨/١٠)، التيسير للدانى (٢١٥)، تفسير الطبرى (٧٤/٢٩)، تفسير القرطبي (٢٤/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٥٤)، الحجة لأبى زرع (٧٢٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٦)، الغيث للصفاقسى (٣٧٥)، الكشف للقيسى (٣٤٢/٢)، تفسير الرازى (١٦٤/٣٠)، النشر لابن الجزرى (٣٩٢/٢).

(٣) البيت فى شرح أشعار الهذليين (٦٧٤)، واللسان (جى، جدا)، والتاج (جى)، وللذهلى فى اللسان (جبا، صوب)، وتهذيب اللغة (٢١٤/١١)، والتاج (جبا، صوب، جدى).

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى أ: كركوب.

بعض^(١)] ولصوق بعضه ببعض لكثرتة؛ فكأنه أراد: كادوا يُلصِقُونَ به من شدة
دُئُومهم للإصغاء والاستماع^(٢) مع كثرتهم؛ فيكون على هذا قريب المعنى من قوله:
﴿لَيْدًا﴾، إلا أن ﴿لَيْدًا﴾ أعرف بهذا المعنى وأكثر.
قال ابن كثير، ونافع وأبو عمرو: ﴿رَبِّي أَمْدًا﴾ [٢٥].
أسكن الباقون^(٣).

* * *

(١) في ب: بعضه بعضًا.

(٢) في ب: للاستماع.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٦)، التيسير للداني (٢١٥)، تفسير القرطبي (٢٧/١٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٧)، الغيث للصفاسي (٣٧٥)، الكشف للقيسي (٣٤٣/٢)، النشر لابن الجزري (٣٩٢/٢).

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْمُزْمَلِ

قرأ أبو عمرو وابن عامر: ﴿وِطَاءٌ﴾ [٦] بكسر الواو ممدودة الطاء.
وقرأ الباقر: ﴿وَطَاءٌ﴾ بفتح الواو مقصورة (٢).
قال أبو علي: رَوَى عن مجاهد: ﴿أَشَدُّ وَطَاءً﴾.
قال: يواطئ السمع القلب (٣).

ورَوَى ابن سلام عن يونس: ﴿أَشَدُّ وَطَاءً﴾ قال: مُلَاءَمَةٌ وموافقة.
ومن ذلك قوله: ﴿لِيُؤَاطِئُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٣٧] أى: ليوافقوا (٤).
قال أبو علي: فكأن المعنى: إِنَّ صَلَاةَ نَاشِئَةِ اللَّيْلِ، أَوْ عَمَلَ نَاشِئَةِ اللَّيْلِ يُوَاطِئُ
السمع القلب فيها أكثر مما يواطئ في ساعات النهار؛ [لأنَّ البال أفرغ للانقطاع] (٥)
عن كثيرٍ مِمَّا يَشْغَلُ بِالنَّهَارِ (٦).

ومن قال: ﴿وَطَاءٌ﴾، فالمعنى: أَنَّهُ أَشَقُّ عَلَى الْإِنْسَانِ مِنَ الْقِيَامِ بِالنَّهَارِ؛ لِأَنَّ اللَّيْلَ
لِلدَّعَةِ وَالسَّكُونِ، وَمِنْهُ مَا [جاء في] (٧) الْحَدِيثُ: «اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَلَى
مُضَرٍّ» (٨). وهو ﴿وَأَقْوَمُ قِيْلًا﴾ [٦]، أى: أَشَدَّ اسْتِقَامَةً وَصَوَابًا؛ لِفَرَاغِ الْبَالِ وَانْقِطَاعِ

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٦)، الإملاء للعكبري (١٤٦/٢)، البحر المحيط (٣٦٣/٨)،
التيان للطوسي (١٠/١٦٠)، التيسير للداني (٢١٦)، تفسير الطبري (٨١/٢٩)، تفسير
القرطبي (٤٠/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٥٤)، الحجة لأبي زرع (٧٣٠)، السبعة لابن
مجاهد (٦٥٨)، الغيث للصفاسي (٣٧٥)، الكشف للقيسي (٣٤٤/٢)، المجمع للطبرسي
(٣٧٥/١٠)، المعاني للفراء (١٩٧/٣)، النشر لابن الجزري (٣٩٣/٢).

(٣) أخرجه بمثله ابن جرير (٢٨٤/١٢)، (٣٥٢١٩) و (٣٥٢٢٠) و (٣٥٢٢١) و (٣٥٢٢٣)
و (٣٥٢٢٤)، وذكره السيوطي في الدر (٤٤٤/٦)، وعزاه للفريابي وعبد بن حميد وابن
نصر.

(٤) زاد في أ: قوله.

(٥) في أ: لأن الليالي أفرغ للأفهام.

(٦) في ب: النهار.

(٧) سقط في أ.

(٨) هو جزء من حديث لأبي هريرة، أخرجه البخاري (٥٧٢/٢)، كتاب الاستسقاء، باب: دعاء
النبي ﷺ «اجعلها عليهم سنين كسني يوسف» (١٠٠٦)، ومسلم (٤٦٦/١)، كتاب
المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب القنوت (٢٩٤ و ٢٩٥ و ٦٧٥).

ما يشغل، قال: [من الطويل]

لَهُ وَلَهَا وَقَعَ بِكُلِّ قَرَارَةٍ وَوَضَعَ بِمُسْتَنْزِ الْفَضَاءِ قَوِيمٌ

أى: مستقيم. والناشئة: ما يحدث ويُنشأ من ساعات الليل.

ورُوي عن الحسن أن ما كان بعد العشاء فهو ناشئة.

قال: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو، وحفص عن عاصم: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ﴾ [٩] رفع.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ﴾

خفَضُ^(١).

قال أبو علي: الرفع في [قوله]:^(٢) ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ﴾ يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون لما قال: ﴿وَأَذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ﴾ [٨] قطعه من الأول فقال: «هُوَ

رَبُّ الْمَشْرِقِ»؛ فيكون على هذا خبر مبتدأ محذوف؛ كقوله -تعالى-: ﴿يَشْرِي بِنَافِلَةٍ﴾ [الحج: ٧٢]، وقوله -تعالى-: ﴿مَتَاعٌ قَلِيلٌ﴾ [النحل: ١١٧] أى: ذاك

مَتَاعٌ قَلِيلٌ، أو: تقلبهم متاع قليل.

والوجه الآخر: أن ترفعه^(٣) بالابتداء، وخبره الجملة التى هى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾

[٩] والعائد إليه: الضمير المنفصل.

وَمَنْ خَفَضَ فعلى إتباعه قوله -تعالى-: ﴿وَأَذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ ... رَبُّ الْمَشْرِقِ

والمغرب﴾ [٨، ٩].

قال: قرأ أبو عمرو ونافع وابن عامر: ﴿وَرِضْفِهِ وَتُلُوتِهِ﴾ [٢٠] كسراً.

وقرأ الباقون: ﴿وَرِضْفُهُمْ وَتُلُوتُهُمْ﴾ نصباً^(٤).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٦)، الإعراب للنحاس (٥٣٢/٣)، الإملاء للعكبرى (٢/

١٤٥)، البحر المحيط (٣٦٣/٨)، التبيان للطوسي (١٦١/١٠)، التيسير للداني (٢١٦)،

تفسير الطبري (٨٤/٢٩)، تفسير القرطبي (٤٥/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٥٥)، الحجة

لأبى زرع (٧٣١)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٨)، الغيث للصفاسي (٣٧٥)، الكشف

للمزمخشري (١٧٧/٤)، الكشف للقيسي (٣٤٥/٢)، المجمع للطبرسي (٣٧٥/١٠)،

المعاني للأخفش (٥١٣/٢)، المعاني للفراء (١٩٨/٣)، تفسير الرازي (١٧٩/٣٠)، النشر

لابن الجزري (٣٩٣/٢).

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: يرفعه.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٧)، الإعراب للنحاس (٥٣٧/٣)، الإملاء للعكبرى (٢/

١٤٦)، البحر المحيط (٣٦٦/٨)، التبيان للطوسي (١٦٩/١٠)، التيسير للداني (٢١٦)، =

قال أبو علي: مَنْ نَصَبَ فقال: ﴿وَصَفَّمْ وَثُلُثْ﴾ حملة على: ﴿أَذْنَى﴾ [٢٠]، و﴿أَذْنَى﴾ فى موضع نصب.

قال أبو عبيدة: ﴿أَذْنَى﴾: أقرب؛ فكأنه [قال:] ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ﴾ وتقوم ﴿وَصَفَّمْ وَثُلُثْ﴾.

وأما مَنْ جَرَّ فقال: ﴿مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفِهِ وَثُلُثِهِ﴾ فإنه يحمله على الجار. قال أبو الحسن: وليس المعنى عليه فيما بلغنا؛ لأن المعنى يكون على: أَدْنَى مِنْ نِصْفِهِ، وأدنى مِنْ ثُلُثِهِ. قال: وَكَانَ الذى افترض: الثلث أو أكثر من الثلث.

قال: وَأما الذين قرءوا بِالْجَرِّ فَعَلَى أَنْ يكون المعنى: إنكم لم تؤدوا ما افترض عليكم؛ فقوموا أَدْنَى مِنْ ثُلُثَى الليل ومن نصفه ومن ثُلُثِهِ.

[وَرَوَى] ابنُ ذكوان عن ابن عامر: ﴿وَوَثُلُثْهُ﴾ و﴿ثُلُثَى اللَّيْلِ﴾ مثقل.

وروى الحلوانى عن هشام عن ابن عامر: ﴿ثُلُثَى﴾ خفيف، ﴿وَوَثُلُثْهُ﴾ مثقل.

[قال ابن مجاهد: ^(١)] وَرَوَى لنا محمد بن الجهم عن خلف عن عبيد عن شبلى

عن ابن كثير: ﴿وَوَثُلُثْهُ﴾ ساكنة اللام.

قال أبو علي: حجة التثقيل قوله -تعالى-: ﴿فَلَا تُؤْمِرُوا بِالثُّلُثِ﴾.

وحجة التخفيف أن هذا الضرب قد يخفف فيقال: «العنق والعنق»، و «الطُّنْبُ

والطُّنْبُ»، و «الرسل والرسل»، و «الأسد والأسد».

* * *

= تفسير الطبرى (٢٩/٨٨)، تفسير القرطبى (١٩/٥٢)، الحجة لابن خالويه (٣٥٥)، الحجة لأبى زرع (٧٣١)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٨)، الغيث للصفافسى (٣٧٥)، الكشف للزمخشري (٤/١٧٨)، الكشف للقيسى (٢/٣٤٥)، المجمع للطبرسى (١٠/٣٨١)، المعانى للأخفش (٢/٥١٣)، المعانى للفراء (٣/١٩٩)، تفسير الرازى (٣٠/١٨٦)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٩٣).

(١) سقط فى أ.

[بِسْمِ اللَّهِ] ^(١)

ذَكَرُوا اخْتِلَافَهُمْ فِي سُورَةِ الْمُدَّثِّرِ

قرأ عاصم في رواية حفص: ﴿وَالرَّجْزُ﴾ [٥] بضم الراء والمفضل مثله.

وقرأ الباقر وأبو بكر عن عاصم: ﴿الرَّجْزُ﴾ بكسر الراء. قال أبو علي: قال أبو الحسن: قراءة الحسن مضمومة. وقال: هو اسم صَنَمٍ فيما زعموا.

ومن كسر فقال: ﴿وَالرَّجْزُ فَاهْجُزْ﴾ فالرَّجْزُ: العذاب؛ فالمعنى: وذا العذاب فاهجر [يعنى: الأصنام] ^(٢)؛ لأن عبادتها تؤدي إلى العذاب. وقد قال: ﴿لَيْنَ كَشَفَتْ عَنَّا الرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ﴾ [الأعراف: ١٣٤].

ويجوز أن يكون: «الرَّجْزُ» و«الرَّجْزُ» لغتين، كالذَّكْرِ والذَّكْرِ. قال قتادة: هما صَنَمَانِ كانا عند البيت: إِسَافٌ وَنَائِلَةٌ.

قال: قرأ ابن كثير وأبو عمرو، وأبو بكر عن عاصم، وابن عامر والكسائي: ﴿إِذَا دَبَّرَ﴾ [٣٣] بفتح الدال.

وقرأ نافع وعاصم في رواية حفص، وحمزة: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا دَبَّرَ﴾ بتسكين الدال ^(٣). قال أبو علي: رَوَى ابْنُ سَلَامٍ عَنْ يُونُسَ: ﴿دَبَّرَ﴾: انقضى، و﴿أَدْبَرَ﴾: تولى. قال ابن سلام: ذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ عَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا بَارَ الثُّجُومُ»: ركعتا الفجر، و«أدبار السجود» ركعتان بعد المغرب. قال: وقال يونس: «إِذَا بَارَ الثُّجُومُ»: انقضاؤها، و«أدبار السجود»: آثار السجود.

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٧)، الإعراب للنحاس (٥٤٦/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٤٧)، البحر المحيط (٣٧٨/٨)، التبيان للطوسي (١٧٩/١٠)، التيسير للداني (٢١٦)، تفسير القرطبي (٨٤/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٥٥)، الحجة لأبي زرة (٧٣٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٩)، الغيث للصفاسي (٣٧٦)، الكشف للقيسي (٣٤٧/٢)، المجمع للطبرسي (٣٨٩/١٠)، المعاني للفراء (٢٠٤/٣)، تفسير الرازي (٢٠٨/٣٠)، النشر لابن الجزري (٣٩٣/٢)، البحر المحيط (٣٧٨/٨)، التبيان للطوسي (١٧٩/١٠)، تفسير الطبري (١٠٢/٢٩)، تفسير القرطبي (٨٤/١٩)، المعاني للفراء (٢٠٤/٣).

وفى حرف عبد الله: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا أَدْبَرَ﴾ فيما زعموا.

وَرَوَى أَن مَجَاهِدًا سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْهَا، فَلَمَّا وَلَّى اللَّيْلُ قَالَ لَهُ: يَا مَجَاهِدُ، هَذَا جِئَنَ دَبَّرَ اللَّيْلُ. قَالَ قَتَادَةُ: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا دَبَّرَ﴾: إِذَا وَلَّى، وَيُقَالُ: دَبَّرَ وَادْبَر.

قال: [من الكامل]

وَأَبَى الَّذِي تَرَكَ الْمُلُوكَ وَجَمَعَهُمْ بِضَهَابٍ هَامِدَةٍ كَأَمْسِ الدَّابِرِ^(١)
وقد قالوا أيضًا: كأمس المُدْبِرِ، والوجهان جميعًا حستان.

[حدثنا ابن مجاهد]^(٢) قال: قرأت على قبل عن ابن كثير: ﴿إِنَّهَا لَا تَخْدَى الْكَبِيرَ﴾

[٣٥] مهموز مثل أبى عمرو.

[قال:]^(٣) وحدثني غير واحد، منهم أحمد بن أبى خيثمة وإدريس عن خلف

قال: حدثنا وهب بن جرير عن أبيه قال:

سمعت عبد الله بن كثير يقرأ: ﴿لَخَدَى الْكَبِيرَ﴾ لا يهمز ولا يكسر^(٤).

قال أبو على: قال قتادة: ﴿إِنَّهَا لَا تَخْدَى الْكَبِيرَ﴾: يعنى جهنم.

قال أبو على: التخفيف فى «لَخَدَى» أن تجعل الهمزة فيها بَيْنَ بَيْنَ، نحو: سَيْمٌ،

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾، فأما حذف الهمزة فليس بقياس. وَوَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّ الهمزة حذفت

حذفًا كما حذفت فى قوله: [من البسيط]

وَيَلْمُهَا فِى هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِيَةً وَلَا كَهَذَا الَّذِى فِى الْأَرْضِ مَطْلُوبٌ^(٥)

ويشبه أن يكون الذى حَسَنَ ذلك لقائله أنه وجد الهمزة تحذف حذفًا فى بعض

المواضع فى التخفيف، وليس هذا منها، ولكنه مثل: «وَيْلُ أُمَّهَا» كان القياس أن

تجعل بين الهمزة والواو، فحذفت حذفًا. وقد جاء ذلك فى غير موضع فى الشعر.

قال أبو الأسود ليزياد: [من الكامل]

(١) تقدم.

(٢) سقط فى أ.

(٣) سقط فى أ.

(٤) ينظر: البحر المحيط (٣٧٨/٨)، التبيان للطوسى (١٨٣/١٠)، تفسير القرطبى (٨٥/١٩)،

السبعة لابن مجاهد (٦٥٩)، المجمع للطبرسى (٣٨٩/١٠).

(٥) البيت لامرئ القيس فى ديوانه (٢٢٧)، والخزانة (٩٠/٤)، ٩١، ٩٢، وسر صناعة

الإعراب (٢٣٥)، وشرح المفصل (١١٤/٢)، والكتاب (٢٩٤/٢)، وبلا نسبة فى جمهرة

اللغة (٩٩٨)، ووصف المبانى (٤٣). واللسان (ويا).

يَا بَا الْمَغِيرَةِ رَبِّ أَمْرِ مُعْضِلٍ فَرَّجْتُهُ بِالشُّكْرِ مِثْنَى وَالِدَهَا^(١)
وقال آخر -أنشده أحمد بن يحيى -: [من الرجز]
إِنْ لَمْ أَقَاتِلْ فَالْيُسُونِي بُرْقَعًا وَفَتَحَاتِ فِي الْيَدَيْنِ أَرْبَعًا^(٢)
وأنشد أحمد بن يحيى: [من الرجز]
إِنْ كَانَ جَزْءُكَ بَا فَفِيمَهُ بَاعَكَ عَبْدًا بِأَخْسَ قِيمِهِ
حَذَفَ الهمزة حذفًا، ولم يخفف على القياس.

ومن ذلك قول الفرزدق: [من الكامل]

فَعَلَىٰ إِيْثُمُ عَطِيَّةَ بْنِ الْخَيْطَفِيِّ وَائِثُمُ الْيَتَى زَحَرْتُكَ إِنْ لَمْ تَجْهَدْ
فهذا مثل قراءة ابن كثير.

أَلَا تَرَىٰ أَنْ «لِاح» مِنْ^(٣) قَوْلِهِ: ﴿لِإِخْدَى الْكُبْرِ﴾ [٣٥] مِثْلُ: «وَأِثْمُ» مِنْ^(٤) قَوْلِهِ: «وَائِثُمُ الْيَتَى»، وهذا النحو في الشعر غير ضيق، وقد جاء منه في الكلام، وحكمها في القياس أن تجعل بين الهمزة والألف، وفي هذا الحذف ضعف؛ لأنه إذا حَذَفَهَا بَقِيَ بَعْدَهَا حَرْفٌ سَاكِنٌ يَكُونُ أَوَّلَ الْكَلِمَةِ بَعْدَ الْحَذَفِ، وَلِهَذَا لَمْ تَخَفَّفِ الهمزة أَوْلًا؛ لِأَنَّ التَّخْفِيفَ تَقْرِيبَ مِنَ السَّاكِنِ، فَأَلَا يَكُونُ مَا يَلْزِمُ الْإِبْتِدَاءَ بِهِ سَاكِنًا أَجْدَرُ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَخْرُؤُوا: «مُتَقًا»؛ لِأَنَّ السَّكُونَ يَلْحَقُ لِلزَّحَافِ، فَيَلْزِمُ الْإِبْتِدَاءَ بِالسَّاكِنِ.

ووجهه: أن اللام اللاحقة أول الكلمة لما لم تفرد صار بمنزلة ما هو من نفس الكلمة؛ فصار حذف الهمزة كأنه حذف في تضاعيف الكلمة، ومن ثم قالوا: ﴿لَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ فخففوه كما خففوا «عَضْدًا» ونحوه مما هو كلمة واحدة.
[قرأ] نافع وابن عامر: ﴿مُسْتَنْفَرَةٌ﴾ [٥٠] بنصب الفاء.
[و]^(٥) المفضل عن عاصم مثله.

وقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿مُسْتَنْفَرَةٌ﴾ بكسر الفاء^(٦).

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) في أ: في.

(٤) سقط في أ.

(٥) سقط في أ.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٧)، الإعراب للنحاس (٥٤٩/٣)، الإملاء للعكبري (١٤٧/٢)، =

ألا ترى أنه قال: ﴿فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ﴾ [٥١]؟! فهذا يدل على أنها هي [التي]^(١) استنفرت. ويقال: نَفَرَ واستنفر، مثل سَجَرَ واستسخر، وعَجِبَ واستعجب. قال: [من الطويل]

وَمُسْتَعِجِبٍ مِمَّا يَرَى مِنْ أَنَاتِنَا وَلَوْ رَبَّنْتُهُ الْحَرْبُ لَمْ يَتَرَمَّرْ^(٢)
ومن قال: ﴿مُسْتَنْفَرَةٌ﴾ فكان القسورة استنفرها^(٣) أو الرامى.

قال أبو عبيدة: ﴿مُسْتَنْفِرَةٌ﴾: نافرة، و ﴿مُسْتَنْفَرَةٌ﴾: مذعورة. قال: والقسورة، قالوا: الأسد، وقالوا: الرماة.

قال ابن سلام: سألت أبا سَرَّارِ الْعَنَوِيَّ - وكان أعرابياً فصيحاً قارئاً للقرآن - فقلت: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ﴾ ماذا؟ فقال: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفَرَةٌ﴾ طردها قسورة. فقلت: إنما هو: ﴿فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ﴾ [٥١]، فقال: أَفَرَّتْ؟ قلت: نعم. قال: ف ﴿مُسْتَنْفِرَةٌ﴾ [إِذَا]^(٤).



= البحر المحيط (٨/٣٨٠)، التبيان للطوسى (١٠/١٨٤)، التيسير للدانى (٢١٦)، تفسير الطبرى (٢٩/١٠٥)، تفسير القرطبي (١٩/٨٩)، الحجة لابن خالويه (٣٥٥)، الحجة لأبى زرعة (٧٣٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٠)، الغيث للصفافسى (٣٧٦)، الكشف للزمخشري (٤/١٨٧)، الكشف للقيسى (٢/٣٤٧)، المجمع للطبرسى (١٠/٣٨٩)، المعانى للفراء (٣/٢٠٦)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٩٣).

(١) سقط فى ب.

(٢) تقدم.

(٣) فى أ: استنفرتها.

(٤) سقط فى ب.

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذَكَرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْقِيَامَةِ

قرأ ابن كثير - فيما قرأت على قبل -: ﴿لَأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [١] [بغير ألف] (٢)، ﴿وَلَا أَقْسِمُ﴾ [٢] [بألف] (٣).

وكلمهم قرأ: ﴿لَا أَقْسِمُ﴾. ﴿وَلَا أَقْسِمُ﴾ بألف (٤).

قال أبو علي: مَنْ قرأ (٥): ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [١] كانت (لَا) على قوله صَلَّةٌ كالتى فى قوله: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩].

فإن قُلْتُ: فإن «لا» و «ما» والحروف التى تكون زوائد إنما تكون بين كلامين، كقوله - تعالى -: ﴿مِمَّا خَطِيئَتُهُمْ﴾ [نوح: ٢٥]، و: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ﴾ [آل عمران: ١٥٩] و: ﴿فِيمَا نَقَضَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥]، ولا تكاد تُزَادُ أَوْلَا.

فقد قالوا: إِنَّ مَجَازَ الْقُرْآنِ مَجَازُ الْكَلَامِ الْوَاحِدِ وَالسُّورَةِ الْوَاحِدَةِ. قالوا: والذي يدل على ذلك أنه قد يُذَكَّرُ الشَّيْءُ فى سورة فيجىء جوابه فى سورة أخرى، كقوله - تعالى -: ﴿وَقَالُوا يَكْفُرُ الَّذِى نَزَّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦] جاء جوابه فى سورة أخرى فقال: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٌ﴾ [القلم: ٢]؛ فلا فصل على هذا بين قوله - تعالى -: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩] وبين قوله - عز وجل -: ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [١]. وقد حُمِلَ «ما» على الزيادة فيما أنشده أبو زيد: [من البسيط] مَا مَعَ أَنَّكَ يَوْمَ الْوَرْدِ ذُو جَرَزٍ ضَخْمُ الدَّسِيعَةِ بِالسَّلْمِينِ وَكَأَرْ

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى ب.

(٣) سقط فى ب.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٨)، الإعراب للنحاس (٥٥١/٣)، الإملاء للعكبرى (٢/١٤٧)، البحر المحيط (٣٨٤/٨)، التبيان للطوسى (١٨٩/١٠)، التيسير للدانى (٢١٦)، تفسير الطبرى (١٠٨/٢٩)، تفسير القرطبي (٩٢/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٥٦)، الحجة لأبى زرعة (٧٣٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٦١)، الغيث للصفافسى (٣٣٧)، الكشف للقيسى (٣٤٩/٢)، المجمع للطبرسى (٣٩٣/١٠)، المحتسب لابن جنى (٢/٣٤١)، المعانى للفراء (٢٠٧/٣)، تفسير الرازى (٢١٥/٣٠)، النشر لابن الجزرى (٢٨٢/٢).

(٥) فى ب: قال.

مَا كُنْتُ أَوَّلَ ضَبٍّ صَابَ تَلَعَّتُهُ غَيْثٌ وَأَخْطَاهُ جَذْبٌ وَإِضْرَارٌ^(١)
فهذا جاء «ما» فيه زائدة في أول البيت.

فأما قول ابن كثير: ﴿لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾، فإن اللام يجوز أن تكون التي تصحبها إحدى النونين في أكثر الأمر، وقد حَكَى ذلك سيويه وأجازه، وكما لم تَلْحَقْ النون مع الفعل في الآي^(٢)، كذلك لم تَلْحَقْ اللام مع النون في نحو قول الشاعر: [من الكامل]

وَقَتِيلُ مُرَّةٍ أَثَارَنَّ فَإِنَّهُ فِرْعٌ وَإِنَّ أَخَاهُمْ لَمْ يَثَارِ^(٣)
يجوز أن تكون اللام لِحَقَّتْ فعل الحال، فإذا كان المثال للحال لم تَتَّبِعْهَا النون؛ لأن هذه النون^(٤) التي تَلْحَقْ الفعل في أكثر الأمر، إنما هي للفصل بين فعل الحال والفعل الآتي.

وقد يمكن أن تكون (لا) رَدًّا لكلام.

وزعموا أن الحسن قرأ: ﴿لَأُقْسِمُ﴾، وقرأ: ﴿لَا أَقْسِمُ﴾، وقال: أُقْسِمَ بالأولى ولم يقسم بالثانية، وحكى نحو ذلك عن ابن أبي إسحاق أيضًا.
وقرأ نافع، وعاصم في رواية أَبَانٍ: ﴿بَرَقَ البصر﴾ [٧] بفتح الراء.
وَقَرَأَ الباقر وعاصم: ﴿بَرَقَ﴾ بكسر الراء^(٥).

(١) البيتان لعبد بن الطيب في ديوانه (٣٨)، وينظر البيت الأول في: الحيوان (٥/٢٦٣)، ٦/٨٦، والدرر (٦/٢٥٣)، ونوادر أبي زيد (٤٧)، وهمع الهوامع (٢/١٥٧)، وبلا نسبة في الاشتقاق (٣٥).

(٢) في ب: الآتي.

(٣) البيت لعامر بن الطفيل في ديوانه (٥٦)، وخزانة الأدب (١٠/٦٥)، والدرر (٤/٢٢٦)، وشرح شواهد المغني (٢/٩٣٥)، ومغني اللبيب (٢/٦٤٥)، وبلا نسبة في رصف المباني (٣٤٠)، وهمع الهوامع (٢/٤٢).

ويروى: «يقصد» بدلًا من «يثار».

(٤) زاد في أ: هي.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٨)، الإعراب للنحاس (٣/٥٥٥)، البحر المحيط (٨/٣٨٥)، التيسير للداني (٢١٦)، تفسير الطبري (٢٩/١١٢)، تفسير القرطبي (١٩/٩٥)، الحجة لابن خالويه (٣٥٧)، الحجة لأبي زرعة (٧٣٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٦١)، الغيث للصفاقسي (٣٧٧)، الكشف للزمخشري (٤/١٩٠)، الكشف للقيسي (٢/٣٥٠)، المجمع للطبرسي (١٠/٣٩٣)، المعاني للفراء (٣/٢٠٩)، تفسير الرازي (٣٠/٢١٩)، النشر لابن

قال أبو علي: حكى عن هارون قال: سألت أبا عمرو فقال: ﴿بَرَقَ﴾ بالكسر، يعنى: حار. وسألت ابن أبي إسحاق فقال: ﴿بَرَقَ﴾.

وقال أبو عبيدة: ﴿بَرَقَ الْبَصَرُ﴾: إِذَا شَقَّ، وأنشد: [من الرجز]
لَمَّا أَتَانِي ابْنُ صُبَيْحٍ رَاغِبًا أَعْطَيْتُهُ عَيْشَاءَ مِنْهَا فَبَرَقَ^(١)
[و]^(٢) قال أبو الحسن: المكسورة أكثر في كلام العرب، والمفتوحة لغة.
قال قتادة: ﴿بَرَقَ الْبَصَرُ﴾: شخص البصر^(٣).

قال: قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿بَلْ يُجِبُونَ﴾ [٢٠]، ﴿وَيَذَرُونَ﴾ [٢١]، بالياء جميعاً.

وقرأ الباقر بالتاء جميعاً^(٤).

قال أبو علي: ﴿يُجِبُونَ﴾، أى: هم يُجِبُونَ وَيَذَرُونَ، والتاء على: قل لهم: بل تُجِبُونَ وَيَذَرُونَ.

قال أبو علي: الياء على ما تقدم من ذكر الإنسان، والمراد به الكثرة؛ فالياء حسن لتقدم الذكر، وليس المراد به واحداً؛ إنما المراد الكثرة والعموم، كقوله: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾ [المعارج: ١٩]، ثم قال: ﴿إِلَّا الْمُصَلِّينَ﴾ [المعارج: ٢٢].

[قرأ] حفص عن عاصم: ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾ [٢٧] يقف على ﴿مَنْ﴾ ويبتدىء: ﴿رَاقٍ﴾ [٢٧]، ولم يقطعها غيره، وكأنه فى ذلك يصل^(٥).

قال أبو علي: قال غير أحمد: لم يَتَعَمَّدِ الوقف على: ﴿مَنْ رَاقٍ﴾، و: ﴿بَلْ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤] مُظْهَرِي النون واللام - غَيْرُ عاصم.

قال أبو علي: لا أعرف وجه ذلك.

= الجزرى (٢/٣٩٣).

(١) البيت للكلابى فى مجاز القرآن (٢/٢٧٧)، وتفسير القرطبي (١٩/٩٤).
ويروى: «عيسا صهاباً» بدل «عيساء منها».

(٢) سقط فى ب.

(٣) أخرجه ابن جرير (١٢/٣٣١) (٣٥٥٦٤)، وذكره السيوطى فى الدر (٦/٤٦٥)، وزاد نسبته لعبد الرزاق وعبد بن حميد وابن المنذر.

(٤) فى أ: بل تحبون، تذرون بالتاء جميعاً. وقرأ الباقر بالياء جميعاً.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٧)، البحر المحيط (٨/٣٨٩)، التيسير للدانى (١٤٢)، تفسير القرطبي (١٩/١١٢)، الحجة لابن خالويه (٣٥٧)، الحجة لأبى زرع (٧٣٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٦١)، الغيث للصفاقسى (٣٧٨)، الكشف للقيسى (٢/٥٥، ٥٦).

وقيل: التَّمَسُّوا الأَطْبَاءَ فلم يُغْنُوا عنهم من قضاء الله شيئاً.
قال: قرأ ابن كثير ونافع وعاصم - في رواية أبي بكر - وحمة والكسائي: ﴿مِنْ مَنِيٍّ تُمْنَى﴾.

وَرَوَى حَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ: ﴿تُمْنَى﴾ [٣٧] بالياء.

وكذلك المفضل [عن عاصم] ^(١).

وقرأ ابن عامر: [﴿تُمْنَى﴾] ^(٢) بالياء.

وروى علي بن نصر واليزيدي وعبد الوارث والنضر بن شميل عن هارون عن أبي عمرو وعبيد عن هارون عن أبي عمرو: ﴿تُمْنَى﴾ بالتاء. وروى أبو زيد بالتاء والياء.
وقال عباس: سألت أبا عمرو فقرأ: ﴿مِنْ مَنِيٍّ تُمْنَى﴾ بالتاء. وقال: ﴿مِنْ نُطْفَةٍ إِذَا تُمْنَى﴾ ^(٣) [النجم: ٤٦].

قال أبو علي: وَمَنْ قَالَ: ﴿تُمْنَى﴾ حَمَلَهُ عَلَى النُّطْفَةِ: أَلَمْ يَكْ نُطْفَةٌ تُمْنَى مِنْ مَنِيٍّ، وَمَنْ قَالَ: ﴿تُمْنَى﴾ حَمَلَهُ عَلَى الْمَنِيِّ؛ كَأَنَّهُ [قال]: ﴿مِنْ مَنِيٍّ يُمْنَى﴾، أَيْ: يُقَدَّرُ خَلْقُ الْإِنْسَانِ وَغَيْرُهُ مِنْهَا. قال: [من الطويل]

مَتَّ لَكَ أَنْ تَلْقَى ابْنَ هِنْدٍ مَنِيَّةً وَفَارِسَ مَيَّاسٍ إِذَا مَا تَلَبَّأَ ^(٤)

وقال آخر: [من الطويل]

لَعَمْرُ أَبِي عَمْرٍو لَقَدْ سَاقَهُ الْمَنَا إِلَى جَدَثٍ يُوزَى لَهُ بِالْأَهَاضِبِ ^(٥)

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٨)، البحر المحيط (٣٩١/٨)، التبيان للطوسي (٢٠٠/١٠)، التيسير للداني (٢١٧)، تفسير الطبري (١٢٥/٢٩)، تفسير القرطبي (١١٧/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٥٧)، الحجة لأبي زرع (٧٣٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٢)، الغيث للصفاقسي (٣٧٨)، الكشف للقيسي (٣٥١/٢)، المجمع للطبرسي (٤٠٠/١٠)، المعاني للفرأ (٢١٣/٣)، تفسير الرازي (٢٣٤/٣٠)، النشر لابن الجزري (٣٩٤/٢)، ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٨)، الإملاء للعكبري (١٤٧/٢)، البحر المحيط (١٤٧/٨)، التيسير للداني (٢١٧)، الغيث للصفاقسي (٣٧٨)، النشر لابن الجزري (٣٧/٢).

(٤) البيت لعمر بن أحمد الباهلي في ديوانه (٤٠)، والتاج (ميس).

(٥) البيت لصخر الغي الهذلي في شرح أشعار الهذليين (٢٤٥/١)، والأغاني (٣٨٣/٢٢)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٢٠)، واللسان (مني) وللهمذلي في كتاب اللامات (٨٤)، اللسان (هضب، وزى).

أى: ساقه القدر.

وزعموا أنه لم يُخْتَلَفْ فى قوله - تعالى - : ﴿وَأَنْتُمْ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ مِنْ نُطْفَةٍ إِذَا تُمْنَىٰ﴾ [النجم: ٤٦].

وفى هذا دلالة على أن قوله - تعالى - : ﴿أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِنْ مَنَىٰ تُمْنَىٰ﴾ [أن تُمْنَىٰ] للنطفة^(١)، فيجب إلحاق علامة التأنيث الفعل؛ لوضوح ذلك بالآية الأخرى التى فى سورة «والنجم»^(٢).

* * *

(١) فى أ: أى تمنى النطفة.

(٢) فى ب: النجم.

[بِسْمِ اللَّهِ^(١)]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْإِنْسَانِ

قرأ ابن كثير: ﴿سَلَسِلْ﴾ [٤]، بغير ألف، وَصَلَ أَوْ وَقَفَ.
هذه رواية قبل.

وقرأ أبو عمرو غير منونة في الوصل.
والوقف بألف.

وقرأ ابن عامر وحمزة: ﴿سَلَسِلْ﴾ بغير تنوين^(٢).
ووقف حمزة بغير ألف.

[حَدَّثَنَا ابْنُ مُجَاهِدٍ قَالَ:]^(٣) حَدَّثَنِي ابْنُ الْجَهْمِ عَنْ خَلْفٍ وَالهَيْثَمِ عَنْ عُبَيْدٍ عَنْ شَبْلِ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ: ﴿سَلَسِلَا﴾ مُتَوْنٌ.

وقال الحُلَوَانِيُّ عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ: كَانَ أَبُو عَمْرٍو يَسْتَحِبُّ أَنْ يَسْكُتَ عِنْدَهَا، وَلَا يَجْعَلُهَا مِثْلَ الَّتِي فِي «الْأَحْزَابِ»؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ آخِرَ آيَةٍ.
وقرأ نافع، وعاصم - في رواية أبي بكر - والكسائي: ﴿سَلَسِلَا﴾ منونة^(٤)، و﴿قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ﴾ منونة.

وَرَوَى حَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ: ﴿سَلَسِلَا﴾ بغير تنوين، و﴿قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا﴾ [١٥، ١٦]، كلاهما بألف، وَلَا يُتَوْنُ فِيهِمَا.

وقرأ ابن عامر وحمزة: ﴿قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا﴾ بغير تنوين^(٥).

وقرأ ابن كثير: ﴿قَوَارِيرًا﴾ منونة، ﴿قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ﴾ [١٦] غير منونة.

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: بغير نون.

(٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٨، ٤٢٩)، الإعراب للنحاس (٥٧٣/٣)، الإملاء للعكبري (١٤٨/٢)، البحر المحيط (٣٩٤/٨)، التبيان للطوسي (٢٠٥/١٠)، التيسير للداني (٢١٧)، تفسير الطبري (١٣٣/٢٩)، الحجة لابن خالويه (٣٥٨)، الحجة لأبي زرعة (٧٣٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٣)، الغيث للصفاقسي (٣٧٨)، الكشف للقيسي (٢/٣٥٢)، المجمع للطبرسي (٤٠٣/١٠)، المعاني للفراء (٢١٤/٣)، تفسير الرازي (٣٠/٢٤٠)، النشر لابن الجزري (٣٩٤/٢).

(٥) في أ: ألف، وفي السبعة لابن مجاهد: ووقف حمزة بغير ألف فيهما.

وقرأ أبو عمرو: ﴿قَوَارِيرًا﴾ غير منونة، ووقف بألف، ﴿قَوَارِيرَ مِنْ فَضَّةٍ﴾ غير منونة أيضًا، ووقف بغير ألف.

وقال عباس: سألت أبا عمرو فقرأ: ﴿كَانَتْ قَوَارِيرًا﴾ يثبت الألف ولا ينون، ﴿قَوَارِيرَ مِنْ فَضَّةٍ﴾ [ولا يصل «قوارير»^(١)].

وقال أبو زيد - فيما كتب به إلى أبي حاتم - عن أبي زيد عن أبي عمرو: ﴿كانت قوارير قوارير من فضة﴾^(٢) ولا يصل «قوارير».

قال أبو علي: حجة من صرف: ﴿سَلَسِلًا﴾، و ﴿قَوَارِيرًا﴾ في الوصل والوقف أمران:

أحدهما: أن أبا الحسن قال: قد سمعنا من العرب من يَصْرِفُ هذا ويصرف جميع ما لا ينصرف.

وقال: هذا لغة الشعراء؛ لأنهم اضطروا إليه في الشعر فصرفوه، فجرت ألسنتهم على ذلك، واحتملوا ذلك في الشعر؛ لأنه يحتمل الزيادة كما يحتمل النقص، واحتملوا زيادة التنوين، فَلَمَّا دَخَلَ التنوين دَخَلَ الصرف.

والأمر الآخر: أن هذه الجموع أشبهت الآحاد؛ لأنهم قد قالوا: «صَوَاحِبَاتُ يُوسُفَ» فيما حكاه أبو الحسن وأبو عثمان، فلما جمعه جَمَعَ الآحاد المنصرفة، جعلوه في حكمها فصرفوها.

قال أبو الحسن: وكثير من العرب يقولون: «مَوَالِيَاتُ»، يريدون^(٣): الموالى، وأنشد للفرزدق: [من الكامل]

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ خُضْعَ الرِّقَابِ نَوَاصِي الْأَبْصَارِ^(٤)

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٩)، الإعراب للنحاس (٥٧٨/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٤٩)، البحر المحيط (٣٩٧/٨)، التبيان للطوسي (٢١٢/١٠)، التيسير للداني (٢١٧)، تفسير الطبري (١٣٣/٢٩)، تفسير القرطبي (١٢٣/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٥٨)، الحجة لأبي زرعة (٧٣٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٣)، الغيث للصفاقسي (٣٧٨)، الكشف للزمخشري (١٩٨/٤)، الكشف للقيسي (٣٥٤/٢)، المجمع للطبرسي (١٠/٤٠٣)، المعاني للراء (٢١٤/٣)، تفسير الرازي (٢٥٠/٣٠)، النشر لابن الجزري (٢/٣٩٥).

(٢) ما بين المعقوفين من كتاب السبعة لابن مجاهد.

(٣) في ب: يريد.

(٤) البيت في ديوانه (٣٠٤/١)، وجمهرة اللغة (٦٠٧)، وخزانة الأدب (٢٠٦/١)، (٢٠٨)، =

فهذا كأنه جمع: نَوَأكِس.

قال أبو على: ويؤكد هذا الذى قاله أبو الحسن، قول العجاج: [من الرجز]
جَذَبُ الصَّرَّارِيْنَ بِالْكُرُورِ^(١)

فجمع «صُرَاء» - الذى هو: فُعَال، مثل: حُسَان - على: فَعَاعِيل^(٢)،
وَشَبَّه^(٣) بِكَلَّابٍ وَكَلَّالِيْبٍ، وجمع بالواو والنون. ويدل على أن «صُرَاء» واحد،
مثل: حسان - قول الفرزدق: [من الوافر]

أَشَارِبُ قَهْوَةٍ وَخَدِيْنُ زِيْرِ وَصُرَاءُ لِفَسْوَتِهِ بُخَارُ^(٤)
وأما قراءة حمزة: ﴿قَوَارِيرَ قَوَارِيرَ﴾، بغير نون ولا ألف، وكذلك: ﴿سَلَسِيلَ﴾
بغير نون ولا ألف - فإنه جعله كقوله - تعالى -: ﴿لَهَيْمَتْ صَوْمِعُ... وَمَسْجِدُ﴾
[الحج: ٤٠].

وكذلك قول ابن عامر، إلا أنه يشبه أن يلحق الألف فى الوقف فى فُخْوَى
ما حكاه أحمد عنه. وإلحاق الألف فى: ﴿سَلَسِيلًا﴾ و ﴿قَوَارِيرًا﴾ كإلحاقها فى قوله:
﴿الْظُّنُونَا﴾، و ﴿السَّيْلَا﴾، و ﴿الرَّسُولَا﴾.

ويُسَبَّه ذلك بالإطلاق فى القوافى؛ من حيث كانت مثلها فى أنها كلام تام.
وقياس مَنْ تَوَّنَ القوافى فقال: [من الوافر]

أَقْلَى اللُّوْمَ عَاذِلَ وَالْعَتَابَا
.....
.....
.....^(٥)
أن يَتَوَّنَ: ﴿سَلَسِيلًا﴾ و ﴿قَوَارِيرًا﴾ على هذا المذهب.

قال أبو الحسن: ولا يعجبنى ذلك؛ لأنها ليست لغة أهل الحجاز.
قال أبو الحسن: ﴿سَلَسِيلًا وَأَغْلَالًا﴾ منونة فى الوصل والسكت؛ على لغة من

= شرح أبيات سيويه (٣٦٧/٢)، وشرح التصريح (٣١٣/٢)، وشرح ديوان الحماسة
للمرزوقى (٣٩)، وشرح شواهد الشافى (١٤٢)، وشرح المفصل (٥٦/٥)، والكتاب
(٦٣٣/٣)، واللسان (نكس، خضع)، والمقتضب (١٢١/١)، (٢١٩/٢).

(١) تقدم.

(٢) فى ب: فعاليل.

(٣) فى أ: يشبهه.

(٤) ينظر ديوانه ص (٣٨٨)، واللسان (بخر، صرر)، والتنبيه والإيضاح (١٤٧/٢)، والتاج
(بخر، صرر).

ويروى: «وحليف» بدل «وخدين».

(٥) تقدم.

يصرِفُ نحو ذا من العرب، والكتاب بألف، وهى قراءة أهل مكة وأهل المدينة، [والكوفة]^(١) والحسن، وبها نقرأ.

قال: و ﴿قَوَارِيرًا﴾ ينونهما أهل المدينة كليهما، ويثبتون الألف فى السكت. قال: ونحن نثبت الألف فيهما وتوثقهما إذا وصلنا. نحمل ذلك على لغة من يصرِفُ أشباه ذا، وَإِنْ شِئْتَ لم تنون إذا وَصَلْتَ؛ لَأَنَّهَا رَأْسُ آيَةٍ.

وأهل الكوفة يقولون: ﴿الْطُّنُونَا﴾ و ﴿السَّيْبِلَا﴾ و ﴿الرَّسُولَا﴾. وأهل مكة وأبو عمرو يثبتون الألف فى هذا فى الوصل والسكوت، وكذلك نقرؤه؛ لأنه رَأْسُ آيَةٍ، ولا يجوز فيه تنوين إلا على لغة مَنْ يُنَوِّنُ^(٢) القوافى، ولا تعجبني تلك اللغة؛ لأنها ليست لغة أهل الحجاز. انتهت الحكاية عن أبى الحسن.

فأما قوله -تعالى-: ﴿قَوَارِيرًا. قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ﴾، فإن قلت: كيف تكون القوارير من فضة، وإنما القوارير من الرمل دونها؟! فالحقول فى ذلك: إن الشيء إذا [كثُرَ عليه]^(٣) شئ ولزمه ذلك، واشتد ملابسته له- قيل فيه: هو من كذا وإن لم يَكُنْ منه فى الحقيقة: كالحلقة من الفضة، والففل من الحديد؛ كقول البعيث: [من الطويل]

أَلَا أَصْبَحْتَ أَسْمَاءَ جَاذِمَةَ الْوَصْلِ وَضَعْتَ عَلَيْنَا وَالضَّيْنُ مِنْ الْبُخْلِ^(٤)
وَصَدَّتْ فَأَعْدَانَا بِهِجْرٍ صُدُودُهَا وَهَنْ مِنْ الْإِخْلَافِ قَبْلَكَ وَالْمَطْلِ
وَأَنْشَدَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى: [من الكامل]

أَلِفَ الصُّفُوفِ فَمَا يَزَالُ كَأَنَّهُ مِمَّا يَقُومُ عَلَى الثَّلَاثِ كَسِيرًا^(٥)
وَأَنْشَدَ: [من الطويل]

أَلَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَغْيِيرٌ لِمَتَى وَوَجْهَكَ مِمَّا فِي الْقَوَارِيرِ أَصْفَرًا^(٦)

(١) سقط فى أ.

(٢) زاد فى ب: فى.

(٣) فى أ: قاربه.

(٤) ينظر اللسان (جذم، ضنن)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/٣٨٥)، والخصائص (٢/٢٠٢، ٢٥٩/٣)، وشرح شواهد المغنى (٢/٧٢٢)، والمحتسب (٢/٤٦)، ومغنى اللبيب (٣١١/١).

(٥) البيت بلا نسبة فى الأزهية ص (٨٧)، وأمالي ابن الحاجب (٢/٦٣٥)، وشرح شواهد المغنى (٢/٧٢٩)، واللسان (صفن)، ومغنى اللبيب (١/٣١٨).

(٦) وهو لعتبة بن الوغل التغلبى فى اللسان (ولع).

فعلى هذا يجوز: ﴿قَوَارِيرًا مِّنْ فِضَّةٍ﴾ أى: هى فى صفاء الفضة ونقاؤها؛ كما قال فى النساء: [من الطويل]

..... وهن من الإخلاف
وكما قال: [من الطويل]

..... ووجهك مما فى القوارير
ولا يمتنع على هذا أن تُحذف المضاف، كأنك أردت: قوارير من^(٣) صفاء الفضة، فتحذف المضاف، ويكون قوله: ﴿مِّنْ فِضَّةٍ﴾ صفة للقوارير، كما أن قوله: ﴿قُدْرُوهَا﴾ صفة له^(٤)، والضمير فى ﴿قُدْرُوهَا﴾ يكون للخزان والملائكة، أى: قدروها على ربيهم، لا ينقص من ذلك ولا يزيد عليه.

ومن قرأ: ﴿قُدْرُوهَا﴾ فهو هذا المعنى يريد، وكأن اللفظ: قُدْرُوا عليها، فحذف الجار كما حذف من قوله: [من البسيط]

كَأَنَّهُ وَاضِحٌ الْأَقْرَابِ فِي لُفْحٍ أَسْمَى بِهِنَّ وَعَزَّتُهُ الْأَنْصَابُ^(٥)
فلما حذف الحرف وصل الفعل؛ فكذاك قوله: ﴿قُدْرُوهَا﴾، إلا أن المعنى: قُدِّرَتْ عليهم، أى: على ربيهم، فقلب كما قال: [من الكامل]

لَا تَحْسِبَنَّ ذَرَاهِمًا سَرَقَتْهَا تَمْحُو مَخَازِيكَ الَّتِي بِعُمَانٍ^(٦)
وعلى هذا يتأول قوله - تعالى -: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوزُ بِالْعَصْبَةِ﴾ [القصص: ٧٦]، ومثل هذا ما حكاه أبو زيد: «إذا طلعت الجوزاء، أوفى العود فى الحرباء».

قال: وقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [٢١] بفتح الباء^(٧).

ويروى: «تغيير» بدل «تغيير».

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) فى ب: فى.

(٤) فى أ: لقوله.

(٥) وهو للأخطل فى ديوانه ص (٦٠٩)، وشرح شواهد الإيضاح ص (١٣٨)، وبلا نسبة فى اللسان (نصل)، والتاج (نصل).

(٦) وهو للفرزدق فى اللسان (سرق)، والتاج (سرق)، ولم أقع عليه فى ديوانه.

(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٩)، الإعراب للنحاس (٥٨٠/٣)، الإملاء للعبرى (٢/١٤٩)، البحر المحيط (٣٩٩/٨)، التبيان للطوسى (٢١٦/١٠)، التيسير للدانى (٢١٨)،

وقرأ نافع وحزمة، وأبان عن عاصم: ﴿عَالِيَهُمْ﴾ ساكنة الياء. وكذلك المفضل عن عاصم مثله.

قال أبو علي: مَنْ قال: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ فنصب، احتمل النصب أمرين: أحدهما: أن يكون حالاً.

وقد يجوز أن يكون ظرفاً.

فأما الحال فيحتمل أن يكون العامل فيها أحد شيئين، أحدهما: «لِقَاهُمْ» من قوله - تعالى -: ﴿وَلَقَدْهُمْ نَعْرَةٌ﴾ [١١]، والآخر: ﴿وَجَزَاهُمْ﴾ من قوله - تعالى -: ﴿وَجَزَاهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا﴾ [١٢]، ومثل قوله: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ في كونه حالاً قوله: ﴿مُتَّكِئِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ﴾ [١٣].

فإن قلت: لِمَ لا يكون قوله: ﴿مُتَّكِئِينَ﴾ صفة ﴿جَنَّةٍ﴾، وفيها ذكر لها؟ قيل: لا يجوز هذا.

ألا ترى أنه لو كان كذلك للزمك أن تبرز الضمير الذى فى اسم الفاعل؛ من حيث كان صفة للجنة وليس الفعل لها؟! فإذا لم يجز ذلك كان حالاً.

وكذلك قوله: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلُّهَا﴾ [١٤]، إلا أنه يجوز فى قوله - تعالى -: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلُّهَا﴾ أمران: أحدهما: ما ذكرنا من الانتصاب على الحال، والآخر: أن يكون الانتصاب على أنه مفعول بها، ويكون المعنى: وجزاهم جنة وحريرا، أى: لبس حرير ودخول جنة دانية عليهم ظلالها؛ فيكون على هذا التقدير كقوله: ﴿وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾ [الرحمن: ٤٦].

فإن لم تحمله على هذا، وقُلْتُ: إنه يعرض فيه إقامة الصفة مقامَ الموصوف. فإن ذلك ليس بالمُطَّرَح فى كلامهم.

وإن شئت حملته على ما ذكرناه^(١) من الحال؛ ليكون مثل ما عطفته عليه من قوله - تعالى -: ﴿مُتَّكِئِينَ﴾، ﴿وَدَانِيَةً﴾؛ فكذلك يكون: ﴿عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٍ﴾ معطوفاً

تفسير الطبرى (١٣٧/٢٩)، تفسير القرطبي (١٤٥/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٥٩)،
الحجة لأبى زرع (٧٣٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٤)، الغيث للصفاقسى (٣٧٨)،
الكشف للقيسى (٣٥٤/٢)، المجمع للطبرسى (٤٠٨/١٠)، المعانى للفراء (٢١٩/٣)،
تفسير الرازى (٢٥٢/٣٠)، النشر لابن الجزرى (٣٩٦/٢).

(١) فى أ: ذكرنا.

على ما انتصب على الحال فى السورة. ويكون: ﴿ثِيَابُ سُودٍ﴾ مرتفعة باسم الفاعل، والضمير قد عاد إلى ذى الحال من قوله -تعالى-: ﴿عَلَيْهِمْ﴾.

ومن قرأ من غير هؤلاء القراء: ﴿عَالِيَهُمْ﴾ -وهى^(١) قراءة الأعمش، زعموا - فإنه بمنزلة قوله: ﴿خَاشِعًا أَبْصَارُهُمْ﴾، و ﴿خَضِيعَةً أَبْصَارُهُمْ﴾ [القلم: ٤٣] و «ثِيَابُ» مرتفع^(٢) باسم الفاعل.

وقد أجزئ أن يكون ظرفاً؛ كأنه لما كان «عَالٍ» بمعنى «فوق» أُجْرِى مُجْرَاهُ فى هذا.

والوجه الآخر أَتَيْنُ.

و «عَالٍ» [فى كونه]^(٣) صِفَةٌ جُعِلَ ظرفاً وإن كان صفة؛ كما كان قوله: ﴿وَالرَّكْبُ أَتْفَلٍ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢] كذلك. وكما قالوا: هُوَ نَاجِيَةٌ مِنَ الدَّارِ. وَمَنْ قرأ: ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُودٍ﴾ فسكن الياء، كان «عَالِيَهُمْ» فى موضع رفع بالابتداء، و «ثِيَابُ سُودٍ» خبره، ويكون: ﴿عَالِيَهُمْ﴾ المبتدأ فى موضع الجماعة؛ كما أن الخبر جماعة. وقد جاء اسم الفاعل فى موضع جماعة، قال: [من الطويل] أَلَا إِنَّ جِيرَانِي الْعَشِيَّةَ رَائِحٌ دَعَتْهُمْ دَوَاعٍ مِنْ هَوَى وَمَنَادِحٍ^(٤) وفى التنزيل: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سِمِرًا تَهَجَّرُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٧]، ﴿فَقَطَّعَ دَائِرَ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنعام: ٤٥]، [و]^(٥) كأنه أفرد من حيث جعل بمنزلة المصدر فى نحو: [من الطويل]

..... وَلَا خَارِجًا مِنْ فِئِ زُورٍ كَلَامٍ^(٦)

(١) فى ب: وهو.

(٢) فى ب: يرتفع.

(٣) سقط فى ب.

(٤) وهو لحيان بن جبلة أو حلية المحاربى فى الأشباه والنظائر (٢٢٧/٤)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٥٧٠)، ومعجم ما استعجم ص (١٧٣)، ونوادير أبى زيد ص (١٥٧)، وبلا نسبة فى الدرر (٢٧٩/٦)، ومعجم الهوامع (١٨٢/٢).

ويروى: «للهى» بدل «من هوى».

(٥) سقط فى أ.

(٦) تقدم.

وكما جُمِعَ المصدر جمع فاعل في نحوه: [من الطويل]
 فَنُوَارُهُ مِثْلَ إِلَى الشَّمْسِ زَاهِرَةٌ^(١)
 وقد قالوا: الجامل والباقر، يراد بهما الكثرة.

ويجوز على قياس قول أبي الحسن في: قَائِمٌ أَخَوَاكَ، وإعمال اسم الفاعل عَمَلَ
 الْفِعْلِ - وَإِنْ لَمْ يَعْتَمِدْ عَلَى شَيْءٍ - أَنْ يَكُونَ: ﴿ثِيَابُ سُندُسٍ﴾ مرتفعاً^(٢) بـ ﴿عَالِيَهُمْ﴾،
 وأفردت «عاليًا»؛ لأنه فعل متقدم.

ومن نصب فقال: ﴿عَالِيَهُمْ﴾ لم يعترض فيه هذا.
 وَيُقَوَّى أَنَّ «عاليًا» على الإعمال عَمَلَ الْفِعْلِ، تأنيث من أنث فقال: ﴿عَالِيَتُهُمْ﴾،
 واسم الفاعل وَإِنْ كَانَ مضافاً إلى الضمير فهو في تقدير الانفصال والتنوين؛ لأنه مِمَّا
 لَمْ يَمْضِ، فهو بمنزلة: زيد ضارب أخيك غداً، فهو ابتداء بالكرة، إلا أنه قد اختص
 بالإضافة، وإن كانت الإضافة في تقدير الانفصال.

[قال: ^(٣) قرأ ابن كثير، وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿خُضِرَ وَإِسْتَبْرَقَ﴾ [٢١] رفع.
 وقرأ نافع، وحفص عن عاصم: ﴿خُضِرَ وَإِسْتَبْرَقَ﴾ رفع جميعاً.
 وقرأ أبو عمرو وابن عامر: ﴿خُضِرَ﴾ رفع، ﴿وَإِسْتَبْرَقَ﴾ خفض، [أو] خارجة عن
 نافع مثله.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿خُضِرَ وَإِسْتَبْرَقَ﴾ كسراً جميعاً.
 [وقرأ] عُيَيْدٌ عن أبي عمرو مثل حمزة والكسائي^(٤).

الخضر والإسْتَبْرَقُ من صفة السندس.
 قال أبو علي: أوجه^(٥) هذه الوجوه قولٌ مَنْ قَالَ: ﴿ثِيَابُ سُندُسٍ خُضِرَ

(١) تقدم.

(٢) في أ: مرتفعة.

(٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٩)، الإعراب للنحاس (٥٨١/٣)، التبيان للطوسي (١٠/٢١٧)، التيسير للداني (٢١٨)، تفسير الطبري (١٣٧/٢٩)، تفسير القرطبي (١٤٦/١٩)،
 الحجة لأبي زرعة (٧٤٠)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٤)، الغيث للصفاسي (٣٧٨)،
 الكشف للقيسي (٣٥٥/٢)، المعجم للطبرسي (٤٠٨/١٠)، المعاني للفراء (٢١٩/٣)،
 تفسير الرازي (٢٥٣/٣٠)، النشر لابن الجزري (٣٩٦/٢).

(٥) في ب: وجه.

وَإِسْتَبْرَقَ ﴿١﴾ برفع ^(١) «الخضر» ؛ لأنه صفة مجموعة لموصوف مجموع، فَأَتْبَعَ «الخضر» - الذى هو جمع مرفوع - الجمع المرفوع الذى هو: «ثِيَابُ». وأما: «إِسْتَبْرَقَ» فَجُرَّ مِنْ حَيْثُ كَانَ جَنْسًا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ الثِّيَابُ، كَمَا أُضِيفَتْ إِلَى: «سُنْدُسٍ» ؛ فَكَانَ الْمَعْنَى: ثِيَابَهُمَا، وَأُضِيفَ إِلَى الْجَنْسَيْنِ ؛ كَمَا تَقُولُ: ثِيَابُ خَزْ وَكَثَّانٍ، فَتُضِيفُهُمَا ^(٢) إِلَى الْجَنْسَيْنِ، وَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾ [الكهف: ٣١].

وأما من قال: ﴿خُضْرٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾، فَإِنَّهُ أَجْرَى «الخضر» وهى ^(٣) جمع على «السندس» ؛ لِمَا كَانَ الْمَعْنَى أَنَّ الثِّيَابَ مِنْ هَذَا الْجَنْسِ.

وَأَجَازَ أَبُو الْحَسَنِ وَضَفَ بَعْضُ هَذِهِ الْأَجْنَاسِ بِالْجَمْعِ فَقَالَ: تَقُولُ: أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ الصُّفْرُ وَالذَّرْهَمُ الْبَيْضُ، عَلَى اسْتِقْبَاحِ لَهُ.

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى قَبْحِهِ أَنَّ الْعَرَبَ تَجِئُ بِالْجَمْعِ الَّذِى هُوَ فِي لَفْظِ الْوَاحِدِ فَيُجْرُونَهُ مُجْرَى الْوَاحِدِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: حَصَى أَيْضُ. وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿الَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا﴾ [يس: ٨]، وَ: ﴿أَعْبَارُ نَخْلِ مُقْعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠]. فَإِذَا كَانُوا قَدْ أَفْرَدُوا صِفَاتِ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْجَمْعِ، فَالْوَاحِدُ الَّذِى فِي مَعْنَى الْجَمْعِ أَوْلَى أَنْ تُفْرَدَ صِفَتُهُ، وَيُقَوَّى جَمْعُ وَصْفِ الْوَاحِدِ الَّذِى يُعْنَى بِهِ الْجَمْعُ مَا جَاءَ فِي هَذِهِ الْأَوْصَافِ مِنَ الْجَمْعِ، كَقَوْلِهِ -تعالى-: ﴿وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾ [الرعد: ١٢]، وَجَاءَ فِيهِ التَّأْنِيثُ أَيْضًا [نحو قوله -تعالى-: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَارُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾] [الحاقة: ٧]، وَإِنَّمَا التَّأْنِيثُ مِنْ أَجْلِ الْجَمْعِ.

وَمِنْ رَفَعِ: ﴿وَإِسْتَبْرَقٍ﴾ [٢١] فَإِنَّمَا أَرَادَ عَطَفَ «الإِسْتَبْرَقِ» عَلَى «الثِّيَابِ» ؛ كَأَنَّهُ [قال]: ثِيَابُ سُنْدُسٍ وَثِيَابُ إِسْتَبْرَقٍ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ الَّذِى هُوَ «الثِّيَابُ» وَأَقَامَ «الإِسْتَبْرَقُ» مَقَامَهُ.

وَمِمَّا جَاءَ فِي هَذَا عَلَى الْحَذْفِ قَوْلُهُ: [من الطويل]

وَدَاوَيْتُهَا حَتَّى شَتَّتْ حَبَشِيَّةٌ كَأَنَّ عَلَيْهَا سُنْدُسًا وَسُدُوسًا ^(٥)

(١) فى ب: ترفع.

(٢) فى أ: فتضيفهما.

(٣) فى أ: وهو.

(٤) فى أ: كقوله.

(٥) وهو ليزيد بن خذاق العبدى فى اللسان (سدس)، والتنبية والإيضاح (٢/٢٧٩)، والناسج =

المعنى: ثياب سندس، يدلك على ذلك أنه عطف عليه بـ «السُدوس»، وهو ضرب من الثياب، فكذلك «السندس»، يريد أنه: كأنه عليها ثيابه، وليس يريد نفس الجنس الذى يكون^(١) الثياب وغير الثياب.

ألا ترى أنك إذا قلت: عليه خَزٌّ، فالمعنى: عليه ثوبٌ خَزٌّ، وليس المعنى أن عليه الدابة الذى هو الخَزُّ. وعلى هذا قال: [من الرجز]

كَأَنَّ خَزًّا تَخْتَهُ وَقَزًّا أَوْ فُرْشًا مَخْشُوَّةً إِوْزًا^(٢)

وقول عبيد الراوى عن أبى عمرو: الخُضْرُ والإستبرق: من صفة السندس - تَرْجَمَةٌ فيها تَجَوُّزٌ؛ وذلك أن «الخُضْرَ» وإن جاز أن تكون^(٣) من صفة السندس على المعنى وعلى ما غيَّره أَوْجَهُ منه، فالإستبرق لا يجوز أن يكون صفة للسندس؛ لأنه جنس فلا يجوز أن يكون وصفًا لما ليس منه؛ كما لا يكون ثوبٌ كَثَانٍ خَزًّا؛ إذ^(٤) لا يكون الخَزُّ كَثَانًا^(٥)، فأما الإستبرق فلا تخلو حروفه من أن تكون أصولًا كلها أو يكون بعضها أصولًا وبعضها زائدًا، فلا يجوز أن تكون كلها أصولًا؛ لأنه ليس فى كلامهم فى الأسماء والأفعال ما هو على سِتَّةِ أحرف أصول.

فإذا لم يجز ذلك ثبت أن منها أصولًا ومنها زائدًا.

فإن حكمت أن الهمزة وحدها هى الزائدة لم يجز؛ لأن الهمزة إذا لم تَلْحَقْ زيادةً أوائل بنات الأربعة، فألا تَلْحَقْ أوائل بنات الخمسة أجدر، فإذا لم يجز أن تكون أصلًا، ولم يجز أن تكون وحدها زائدة، فلا بد من أن ينضم معها فى الزيادة^(٦) غيرها، فلا يجوز أن يكون^(٧) المنضمُّ معها فى الزيادة: السين؛ لأن السين لم تُزَدْ مع الهمزة أولًا، ولا يجوز أن تكون التاء والهمزة؛ كما لم يجز أن تكون الزيادة مع

= (سدس)، وشرح اختيارات المفضل ص (١٢٨٢)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص (٢٣٣)، والمخصص (٧٨/٤، ١٨٧/٦)، وتهذيب اللغة (٢٢٧/١٤)، وأساس البلاغة (دوى)، واللسان (دوا).

(١) فى أ: تكون.

(٢) تقدم.

(٣) فى ب: يكون.

(٤) فى أ: و.

(٥) فى ب: الكتان.

(٦) فى ب: الزائدة.

(٧) زاد فى أ: فى.

السين، فإذا لم يجز أن تكون التاء ولا السين زائدتين على انفرادهما؛ لأنهما لم يجيئا على هذا الوصف - علمت أن [الزيادة هي] ^(١) التاء والسين مع الهمزة، وأن الكلمة من الثلاثة، ولما نُقِلَتْ فَأُعْرِبَتْ وافق التعريبُ وَزَنَ «استفعل»، الذي هو مثال من أمثلة الماضي، إلا أن الهمزة منه قُطِعَتْ للنقل من مثال الفعل إلى الاسم، وكان قُطِعَ الهمزة أحد ما نُقِلَ به الفعل إلى أحكام الاسم.

ألا ترى أنه ليس من حكم الأسماء أن تَلْحَقَ همزة الوصل أوائلها؛ لأن أوآخرها قد أُعْرِبَتْ، ودخلها للإعراب ضُروبُ حركات؟! فإذا دخلت أوآخرها هذه الحركات وجب أن تتحرك أوائلها التي قد تحركت من غير المعربات التي لا تدخل أوآخرها الحركات، ولا تتعاقب عليها.

فإن قُلْتَ: فقد جاءت أحرف هي: ابنٌ واسمٌ وابنةٌ؟

قيل: هذه أشبهت الأفعال عند النحويين لَمَّا لَحِقَها في الأواخر الحذف الذي لَحِقَ الأفعال في الجزم والوقف؛ فلحق أوائلها همزة الوصل -أيضا- لهذه المشابهة التي بينهما. وجعل النحويون هذا الحرف ومجىء الهمزة مقطوعة فيه أصلاً لجميع ما في أوله همزة موصولة إذا نُقِلَ فُسِمِيَ به، فقطعوا الهمزة في جميع ذلك، فقالوا: لو سَمِيت رجلاً بـ «اضرب» أو «اشرب» أو «اقْتُل»، لقطعت الهمزة في جميع ذلك. فأما قراءة ابن مُحَيِّصٍ: «اسْتَبْرَقَ» موصولة الألف مفتوحة الآخر، فالقول فيه: إنه لا يخلو من أن يريد مثال الماضي أو اسم الجنس:

فإن كان أراد مثال الماضي وقال: وصفته بالماضي كما وصف بمثال الماضي في قوله -تعالى-: «وَهَذَا كَتَبْتُ أَنْزَلْنَاهُ مَبَارَكًا» [الأنعام: ٩٢]، والنكرة [قد] ^(٢) توصف بالفعل كما وُصِفَتْ بالظرف في قوله -تعالى-: «وَلْيَبْسُوتُنِيَابًا حَضَرًا مِنْ سُدُنٍ» [الكهف: ٣١]، وأردت بـ «اسْتَبْرَقَ» معنى «برق»؛ كما يقال: عجب واستعجب، وسخر واستسخر -قيل: إننا لا نعلم «اسْتَبْرَقَ» استعمل في معنى «برق»، وإنما وافق اللفظ اللفظ في التعريب فوافق لفظه ^(٣) «استفعل»؛ كما أن «سراويل» في التعريب وافق هذا اللفظ، وإن لم يكن في كلامهم. وكذلك: استبرق.

(١) في ب: الزائد هو.

(٢) سقط في أ.

(٣) في ب: لفظ.

وإذا كان كذلك لم يَنْبَغِ أَنْ يَجْعَلَ مِثَالَ الْمَاضِي، ولكنه اسمُ جُنْسٍ؛ فلا ينبغي أَنْ يحمل الضمير الذي يحتمله نحو «استخرج»، ويدل على ذلك دخول لام المعرفة عليه، والجار في^(١) قوله: ﴿بَطَلَانُهَا مِنْ إِسْتَرْقٍ﴾ [الرحمن: ٥٤]. وإذا كان كذلك فَفَتْحُهُ لَا يَجُوزُ؛ إذ ليس بفعل، وإذا لم يكن فعلاً كان اسماً أعجمياً مُعَرَّباً واقعاً على الجنس، كما أن السندس والخز والكتان كذلك، وإذا كان اسماً أعجمياً كان بمنزلة: الدُّبْيَاجِ والفِرْنَدِ والإبريسم، ونحو ذلك من الأسماء المنقولة نكرة، وليس من باب «إسماعيل» و«إبراهيم»، وإذا كان من هذا الضرب لم يكن فيه إلا الصرف، إلا أن يُسَمَّى به شيء فينضم إلى مثال الفعل التعريف؛ فإذا لم يكن كذلك فَتَرُكُ الصرف فيه لَا يَسْتَقِيمُ.

رَوَى عَبَّاسٌ عَنْ أَبِي عَمْرٍو: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ﴾ [٩] جَزَمَ^(٢). قال أبو علي: هَذَا؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ الطَّاءِ مِنْ قَوْلِهِ -تعالى-: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ﴾ عَلَى لَفْظٍ يَسْتَقِلُّ، فَاسْكِنَ لِلتَّخْفِيفِ، وَلَا فَصْلَ فِي هَذَا النِّحْوِ - إِذَا أُرِيدَ تَخْفِيفُهُ - بَيْنَ مَا كَانَ حَرْفَ إِعْرَابٍ وَبَيْنَ غَيْرِهِ مِمَّا تَكُونُ فِيهِ الْحَرَكَةُ لِغَيْرِ إِعْرَابٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهِ. [قرأ]^(٣) ابن كثير وأبو عمرو: ﴿وَمَا يَشَاءُونَ﴾ [٣٠] بالياء. وقرأ الباقون بالتاء.

[حدثنا ابن مجاهد قال: ^(٤) حدثني أحمد بن محمد بن بكر عن هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر: ﴿وَمَا يَشَاءُونَ﴾ بالياء. قال هشام: «تشاءون» خطأ، و«يَشَاءُونَ» أصوب. قال أبو خَليد لِأَيُّوبَ الْقَارِي: أَنْتَ فِي هَذِهِ وَاهِمٌ - يَعْنِي: ﴿تَشَاءُونَ﴾ - فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ؛ إِنِّي لَا أُثْبِتُهَا كَمَا أُثْبِتُ أَنَّكَ عَتَبَةُ بْنُ حَمَادٍ^(٥).

(١) زاد في ب: نحو.

(٢) ينظر: السبعة لابن مجاهد (٦٦٣).

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في ب.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٠)، البحر المحيط (٤٠١/٨)، التبيان للطوسي (٢١٧/١٠)، التيسير للداني (٢١٨)، تفسير القرطبي (١٥٢/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٥٩)، الحجة لأبي زرعة (٧٤١)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٥)، الغيث للصفاسي (٣٧٩)، الكشف للقيسي (٣٥٦/٢)، المجمع للطبرسي (٤١٢/١٠)، تفسير الرازي (٢٦٢/٣٠)، النشر لابن الجزري (٣٩٦/٢).

قال أبو على: وجه الياء قوله: ﴿فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ . . . وَمَا يَشَاءُونَ﴾ [٢٩، ٣٠].
 ووجه التاء أنه خطاب للكافة. ﴿وَمَا تَشَاءُونَ﴾ الطاعة والاستقامة ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ
 اللَّهُ﴾ [٣٠]، أو يكون حُمِلَ على الخطاب في ﴿منكم﴾.

* * *

[بِسْمِ اللَّهِ] ^(١)

ذَكَرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْمُرْسَلَاتِ

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم - في رواية أبي بكر - وابن عامر: ﴿عُذْرًا﴾ [٦] خفيفاً ^(٢)، ﴿أَوْ نُذْرًا﴾ مُثَقَّلًا.

وقرأ أبو عمرو وحمة والكسائي، وحفص عن عاصم: ﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾ بالتخفيف جميعاً ^(٣).

قال أبو علي: النُّذْر - بالثقل - والنذير: مثل النكر والنيكر، وهما جميعاً مصدران، ويجوز في «النذير» ضريان:

أحدهما: أن يكون مصدرًا كالنيكر، والشَّحِيح:

و: [من الوافر]

عَذِيرَ الْحَيِّ ^(٤)

والآخر: أن يكون «فعيلاً» يراد به: المُنْذِر؛ كما أن «الأليم» يراد به: المؤلم. ويكون «النذير» من «أُنْذَرَ»، كالأليم من «آلَمَ». ويجوز تخفيف «النذر» على حد التخفيف في: العُنُق والعُنُق، والأُذُن والأُذُن. وقوله - تعالى -: ﴿نَذِيرًا لِلْبَشَرِ﴾ [المندر: ٣٦] يحمل على أول السورة: قم نَذِيرًا لِلْبَشَرِ، كقوله - تعالى -: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ﴾ [الرعد: ٨]، و «العدر» يجوز فيه التخفيف والثقل.

قال في التخفيف: [من الطويل]

لَيْسَ الْفَتَىٰ إِنْ كُنْتَ أَغْوَرَ عَاقِرًا جَبَانًا فَمَا عُذْرِي لَدَىٰ كُلِّ مَخْضَرٍ

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: خفيفة.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٠)، الإعراب للنحاس (٥٩٠/٣)، الإملاء للعبري (٢٠/١٤٩)، البحر المحيط (٤٠٥/٨)، التبيان للطوسي (٢٢٢/١٠)، التيسير للداني (٢١٨)، تفسير الطبري (١٤٣/٢٩)، الحجة لابن خالويه (٣٦٠)، الحجة لأبي زرعة (٧٤٢)، الغيث للصفاسي (٣٧٩)، الكشف للزمخشري (٢٠٢/٤)، الكشف للقيسي (٣٥٧/٢)، المجمع للطبرسي (٤١٤/١٠)، المعاني للفراء (٢٢٢/٣)، تفسير الرازي (٢٦٨/٣٠)، النشر لابن الجزري (٢١٧/٢).

(٤) جزء من صدر بيت وبقيته:

..... من عدوا كانوا حية الأرض
ينظر الكتاب (٢٤٦/١)، الأصمعيات (٧٢)، وخزانة الأدب (٢٨٦/٥).

قال أبو الحسن: ﴿عُذْرًا أَوْ نَذْرًا﴾ أى: إِعْذَارًا أَوْ إِنْذَارًا، وقد خُفِّفَتْا جميعًا، وهما لغتان.

فأما انتصاب: «عُذْرًا» فعلى ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يكون بدلًا من الذكر فى قوله: ﴿فَالْمُؤَلِّفِينَ ذِكْرًا﴾ [٥].

ويجوز أن يكون ﴿عُذْرًا﴾ مفعول «الذكر»: ﴿فَالْمُؤَلِّفِينَ﴾ أن تذكر^(١) ﴿عُذْرًا أَوْ نَذْرًا﴾.

ويجوز أن ينتصب على أنه مفعول له: ﴿فَالْمُؤَلِّفِينَ ذِكْرًا﴾ للعدر، وهذا يبيته قوله - تعالى -: ﴿وَلَوْلَا أَنْ تُصِيبَهُمْ مُصِيبَةٌ يَمَّا قَدَّمْتْ أَيْدِيَهُمْ فَيَقُولُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا...﴾ إلى آخر الآية [القصص: ٤٧]. فتلقى الملائكة إلى الأنبياء وتلقيه الأنبياء إلى أممها؛ ليكون عُذْرًا وَإِنْذَارًا.

ويجوز فى قول من ضم: ﴿عُذْرًا أَوْ نَذْرًا﴾ أن يكون: «عُذْرًا» جمع «عاذِر»؛ كشارف وشُرُف، أو: «عُدُور» جمع على «عُدُر». وكذلك «النذر» يجوز أن يكون جمع «نذير»؛ كقوله - تعالى -: ﴿هَذَا نَذِيرٌ مِّنَ النَّذْرِ الْأَوَّلِ﴾ [النجم: ٥٦]، ويكون معنى: ﴿مِنَ النَّذْرِ الْأَوَّلِ﴾: أنه يوالىهم ويصدقهم.

وقال حاتم: [من الطويل]

أَمَاوِيٌّ قَدْ طَالَ التَّجَنُّبُ وَالْهَجْرُ وَقَدْ عَذَرْتَنِي فِي طَلَابِكُمُ الْعُذْرُ^(٢)
فَالْعُذْرُ إِنَّمَا يَكُونُ جَمَاعَةً؛ لِمَكَانٍ لِحَاقِ عِلَامَةِ التَّائِيثِ، وَيَكُونُ: ﴿عُذْرًا أَوْ نَذْرًا﴾
على هذا حالًا من الإلقاء؛ كأنهم يلقون الذكر فى حال العذر والإِنْذَارِ.

قال أحمد: حدثنى الحسن بن العباس عن أحمد بن يزيد عن رَوْحٍ عن أحمد بن موسى عن أبى عمرو: ﴿ثُمَّ تَتَّبِعُهُمُ الْآخِرِينَ﴾ [١٧] خففها بعض التخفيف^(٣).
قال أبو على: هذا على إخفاء الحركة، فأما الجزم فى: «تَتَّبِعُهُمُ» على الإِشْرَاكِ

(١) فى أ: يذكر.

(٢) وهو فى ديوانه ص (١٩٨)، واللسان (عذر)، والتنبيه والإيضاح (١٦٦/٢)، والتاج (عذر)، وتهذيب اللغة (٣١٠/٢)، والمخصص (٢٩٧/١٢، ٨٢/١٣).

(٣) ينظر: الإعراب للنحاس (٥٩٣/٣)، الإملاء للعبرى (١٥٠/٢)، البحر المحيط (٨/٤٠٥)، تفسير القرطبي (١٥٩/١٩)، الكشف للزمخشري (٢٠٣/٤)، المجموع للطبرسي (٤١٦/١٠)، المحتسب لابن جنى (٣٤٦/٢)، المعاني للأخفش (٥٢٢/٢)، تفسير الرازى (٢٧١/٣٠).

فى «لم» فليس بالوجه .

ألا ترى أن الإهلاك فيما مضى والإتباع للآخرين لم يقع مع الأول؟! فإذا كان كذلك لم يحسن الإشراف فى الجزم ولكن على الاستئناف، أو على أن يجعل خبر مبتدأ محذوف، ويجوز فيه الإسكان على قياس الإسكان فى قوله -تعالى-: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لَوْجَهَ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٩].

قال: قرأ أبو عمرو وحده: ﴿وُقُتَّتْ﴾ بواو.

الباقون: ﴿أُقُنَّتْ﴾ بآلف^(١).

قال أبو على: قول أبى عمرو: ﴿وُقُتَّتْ﴾؛ لأن أصل الكلمة من «الوقت». ومن أبدل منها الهمزة؛ فلانضمام الواو، والواو إذا انضمت أولاً فى نحو: «وُجوه» و«وُعد»، وثالثة^(٢) فى نحو: أدور -فإنها تبدل على الاطراد همزة، وقد حكيث فى نحو: ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]. وهذا لا ينبغى ولا يسوغ؛ كما لا يسوغ فى هذا: غزو؛ ألا ترى أن الحركتين تستويان فى أن كل واحدة منهما لا تلزم؟! وزعموا أن فى حرف عبد الله: ﴿وُقُتَّتْ﴾ بالواو.

ومعنى: ﴿وَإِذَا أُرْسِلُ أَقْنَتْ﴾: جعل يوم الدين والفصل لها وقتاً، كما قال: ﴿إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَتُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الدخان: ٤٠].

وعلى هذا قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ يَوْمَ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ﴾ [الحجر: ٣٨].

قال: قرأ نافع والكسائى: ﴿فَقَدَرْنَا﴾ [٢٣] مشددة.

وقرأ الباقون: ﴿فَقَدَرْنَا﴾ خفيفاً^(٣).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٠)، الإعراب للنحاس (٥٩٢/٣)، الإملاء للعبرى (٢/ ١٤٩)، البحر المحيط (٤٠٥/٨)، التبيان للطوسى (٢٢٢/١٠)، التيسير للدانى (٢١٨)، تفسير القرطبى (١٥٨/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٦٠)، الحجة لأبى زرعة (٧٤٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٦)، الغيث للصفافسى (٣٧٩)، الكشف للزمخشرى (٢٠٣/٤)، الكشف للقيسى (٣٥٧/٢)، المجمع للطبرسى (٤١٤/١٠)، المعانى للفراء (٢٢٢/٣)، تفسير الرازى (٢٦٩/٣٠)، النشر لابن الجزرى (٣٩٦/٢)، (٣٩٧).

(٢) فى أ: وثانية.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٠)، الإعراب للنحاس (٥٩٤/٣)، الإملاء للعبرى (٢/ ١٥٠)، البحر المحيط (٤٠٦/٨)، التبيان للطوسى (٢٢٦/١٠)، التيسير للدانى (٢١٨)، تفسير الطبرى (١٤٤/٢٩)، تفسير القرطبى (١٦٠/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٦٠)، الحجة لأبى زرعة (٧٤٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٦)، الغيث للصفافسى (٣٧٩)، الكشف =

قال أبو علي: قد قدمنا أن «قَدَر»، و «قَدَّر» بمعنى، فمن قال: ﴿فَقَدَرْنَا﴾ ؛ فلقوله: ﴿فَيَنْعَمَ الْقَادِرُونَ﴾ ف «الْقَادِرُونَ» أشكل ب «قَدَرْنَا»، ويجوز «الْقَادِرُونَ» مع «قَدَّر»، فتجىء^(١) باللغتين؛ كما قالوا: جَادٌ مُجِدٌّ، و: ﴿فَهَلْ الْكَافِرِينَ أَتَاهُمْ﴾ [الطارق: ١٧].

وقرأ ابن كثير ونافع، وأبو بكر عن عاصم، وأبو عمرو وابن عامر: ﴿جَمَالَاتٌ﴾ [٣٣] بألف وكسر الجيم.

وقرأ حمزة والكسائي، وحفص عن عاصم: ﴿جَمَلَتْ﴾ واحدة^(٢). قال أبو علي: «جَمَالَاتٌ» جمع «جَمَال»، وجمع بالألف والتاء على تصحيح البناء، كما جمع على تكسيره في قولهم: جَمَائِل. قال ذو الرمة: [من الطويل]

وَقَرَّبَنَ بِالزُّرْقِ الْجَمَائِلَ بَعْدَ مَا تَقَوَّبَ عَنْ غِرْبَانٍ أَوْرَاكِهَا الْخَطِرُ^(٣)
وأما: ﴿جَمَلَتْ﴾ فإن التاء لِحَقَّتْ «جمالا»؛ لتأنيث الجمع، كما لِحَقَّتْ في «فَحَل» و«فَحَالَة»، و«ذَكَرٍ وَذَكَارَة». ومثل لِحَاقِ الهاء في «فِعَالَة»، لِحَاقِهَا في «فُعُولَة»، نحو: بُعُولَة، وَعُمُومَة، وَخِيُوطَة. وربما كان في «فِعَالَة» نحو: جَمَالَة، إِلْحَاقِ الهاء وَتَرْكُ الإِلْحَاقِ. ونظير «جَمَالٍ وَجَمَالَة»، قولُ الشاعر: [من البسيط]

كَأَنَّهَا مِنْ جِبَارِ الْعَيْلِ أَلْبَسَهَا مَضَارِبُ الْمَاءِ لَوْنُ الطُّحْلِبِ اللَّزْبِ^(٤)
فلم تَلْحَقِ الهاء كما لِحَقَّتْ في قوله -تعالى-: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤].

= للزمخشري (٢٠٣/٤)، الكشف للقيسي (٣٥٨/٢)، المجمع للطبرسي (٤١٦/١٠)، المعاني للفراء (٢٢٣/٣)، تفسير الرازي (٢٧٣/٣٠)، النشر لابن الجزري (٣٩٧/٢). (١) في أ: فيجىء.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣١)، الإعراب للنحاس (٥٩٨/٣)، البحر المحيط (٤٠٧/٨)، التبيان للطوسي (٢٣٠/١٠)، التيسير للداني (٢١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٦٠)، الحجة لأبي زرع (٧٤٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٦)، الغيث للصفاسي (٣٧٩)، الكشف للقيسي (٣٥٨/٢)، المعاني للأخفش (٥٢٣/٢)، المعاني للفراء (٢٢٥/٣)، تفسير الرازي (٢٧٦/٣٠)، النشر لابن الجزري (٣٩٧/٢).

(٣) تقدم.

(٤) وهو بلا نسبة في شرح المفصل (١٨/٥)، والكتاب (٥٧٢/٣)، واللسان (حجر)، والمخصص (٩٠/١٠). ويروى: «الترب» بدل «الزب».

[بِسْمِ اللَّهِ] ^(١)

ذكر اختلافهم في سورة «عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ»

قرأ ابن عامر وحده: ﴿سَتَعْلَمُونَ. ثُمَّ كَلَّا سَتَعْلَمُونَ﴾ [٤، ٥] بالتاء جميعاً، كذا في كتابي عن ابن دُكَّوَان.

وقال هشام بن عَمَّار بإسناده عن ابن عامر، بالياء.

وكذلك قرأ الباقر بالياء ^(٢).

قال أبو علي: حجة الياء أن المتقدم على لفظ الغيبة: ﴿عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ. الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْلِفُونَ. كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [٢، ٣، ٤]، فهذا هو الوجه البين، والجمهور عليه. والتاء على: قل لهم: ﴿سَتَعْلَمُونَ﴾.

ومعنى: ﴿سَتَعْلَمُونَ﴾: ستعرفون ذلك مشاهدة وعياناً؛ كما قال: ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ. ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ آلِي قَيْنٍ﴾ [التكاثر: ٦، ٧]. فهذا «علمت» الذي يتعدى إلى مفعول واحد، وهو من ^(٣) معنى المشاهدة؛ كما أن: ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾ كذلك. ومن هذا قيل: عَرِيفُ الْجُنْدِ والجيش؛ لأنه يعرفهم بِحُلَاهُمْ التي تُرَى وتُشَاهَدُ فيهم. قال: [من الكامل]

أَوْ كَلَّمَا وَرَدَتْ عُكَازَ قَبِيلَةٍ بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ ^(٤)
وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ﴾ [١٩] مشددة.

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: الإعراب للنحاس (٣/٦٠١)، البحر المحيط (٨/٤١١)، التبيان للطوسي (١٠/٢٣٧)، الحجة لابن خالويه (٣٦١)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٨)، المعاني للفراء (٣/٢٢٧)، تفسير الرازي (٣١/٥)، الإعراب للنحاس (٣/٦٠١)، البحر المحيط (٨/٤١١)، التبيان للطوسي (١٠/٢٣٧)، الحجة لابن خالويه (٣٦١)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٨)، المعاني للفراء (٣/٢٢٧)، تفسير الرازي (٣١/٥).

(٣) في ب: في.

(٤) وهو لطريف بن تميم العنبري في الأصمعيات ص (١٢٧)، وشرح أبيات سيويه (٢/٣٨٩)، وشرح شواهد الشافعية ص (٣٨٠)، والكتاب (٤/٧)، واللسان (ضرب، عرف)، ومعاهد التنصيص (١/٢٠٤)، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص (٥٦١)، والأشباه والنظائر (٧/٢٥٠)، وجمهرة اللغة ص (٣٧٢، ٧٦٦، ٩٣٠)، والمنصف (٣/٦٦)، والتاج (وسم).

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿وَفُتِحَتْ﴾ بالتخفيف^(١).
 قال أبو علي: ﴿وَفُتِحَتْ﴾ بالتشديد أوفق؛ لقوله: ﴿ثَفَنَحَهُ لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ [ص: ٥٠]. ﴿وَفُتِحَتْ﴾ بالتخفيف؛ لأن التخفيف يكون للقليل والكثير، و [من]^(٢) حجة التخفيف: ﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِمُ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٤٤].
 [وقرأ] الْمُفَضَّل، وحفص عن عاصم، وحمزة والكسائي: ﴿وَعَسَاقًا﴾ [٢٥] مشددة، [وروى] أبو بكر عن عاصم، وابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿وَعَسَاقًا﴾ خفيف^(٣).

قال أبو علي: التخفيف أكثر؛ لأن «فَعَالًا» في الأسماء قليل.
 فإن قُلْتُ: أ جعله صفة، أَقَمْتُ الصفة مَقَامَ الموصوف.
 قال أبو الحسن: الأعمش يثقل. وهى لغة؛ فهذا يشبه أن يكون على إقامة الصفة مَقَامَ الموصوف.

وحكى عن عيسى أن سُفْلَى مُضَرَّ يقولونه، يريد: التشديد في «عَسَاق».
 قال: قرأ حمزة [وحده: ^(٤) ﴿لَبِثِينَ﴾ [٢٣]، بغير ألف.
 وقرأ الباقون: ﴿لَبِثِينَ﴾ بألف^(٥).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣١)، البحر المحيط (٨/٤١٢)، التبيان للطوسي (١٠/٢٤٢)، التيسير للداني (١٩٠)، الحجة لابن خالويه (٣٦١)، الحجة لأبي زرعة (٧٤٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٨)، الغيث للصفاقسي (٣٧٩)، الكشف للقيسي (٢/٢٤١)، المجمع للطبرسي (١٠/٤٢٢)، تفسير الرازي (٣١/١١)، النشر لابن الجزري (٢/٣٦٤).
 (٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣١)، البحر المحيط (٨/٤١٤)، التبيان للطوسي (١٠/٢٤٢)، التيسير للداني (١٨٨)، الحجة لابن خالويه (٣٦١)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٨)، الغيث للصفاقسي (٣٨٠)، الكشف للزمخشري (٤/٢٠٩)، الكشف للقيسي (٢/٢٣٢)، المجمع للطبرسي (١٠/٤٢٢)، تفسير الرازي (٣١/١٥)، النشر لابن الجزري (٢/٣٦١).
 (٤) سقط في ب.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣١)، الإعراب للنحاس (٣/٦٠٥)، البحر المحيط (٨/٤١٣)، التبيان للطوسي (١٠/٢٤٢)، التيسير للداني (٢١٩)، تفسير الطبري (٧/٣٠)، تفسير القرطبي (١٩/١٧٨)، الحجة لابن خالويه (٣٦١)، الحجة لأبي زرعة (٧٤٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٨)، الغيث للصفاقسي (٣٧٩)، (٣٨٠)، الكشف للزمخشري (٤/٢٠٩)، الكشف للقيسي (٢/٣٥٩)، المجمع للطبرسي (١٠/٤٢٢)، المعاني للفراء (٣/٢٢٨)، النشر لابن الجزري (٢/٣٩٧).

قال أبو على: مَجِيءُ المصدر على «اللَّبَثِ» يدل على أنه من باب: شرب يشرب^(١)، وَلَقِمَ يَلْقُمُ، وليس من باب: فرق يفرق، ولو كان منه لكان المصدر مفتوح العين، فلما أُسْكِنَ وجب أن يكون اسم الفاعل: «فاعلاً»، كشارب ولاقم؛ كما أن اللَّبَثَ كَاللَّقَمِ.

ويقوى: ﴿لَيْثِينَ﴾ أنهم يلبثون فيها حِقْبَةً بعد حِقْبَةٍ؛ فيكون كقولهم: بعيرك صَائِدٌ غَدًا، ويكون: ﴿لَيْثِينَ﴾ مثل: لاقمين وشاربين.

ومن قال: ﴿لَيْثِينَ﴾، جعل اسم الفاعل «فَعِلًا»، وقد جاء غير حرف من هذا النحو على «فَاعِلٍ» و «فَعِيلٍ».

قال: قرأ الكسائي وحده: ﴿لَعَوْا وَلَا كِذَابًا﴾ [٣٥] خفيف.

وقرأ الباقون: ﴿كِذَابًا﴾ بالتشديد^(٢).

قال أبو على: «الكِذَابُ» مصدر «كَذَّبَ»؛ كما أن «الكِلَامَ» مصدر «كَلَّمَ»، وكذا القياس فيما زاد على الثلاثة أن يأتي بلفظ الفعل، وتزيد في آخره الألف؛ كقولك: أكرمته إكرامًا. فأما «التكذيب» فزعم سيبويه أن التاء عَوَضٌ من التضعيف، والياء التي قبل الآخر كالألف.

فأما «الكِذَابُ» فمصدر «كَذَّبَ»؛ قال الأعشى: [من مجزوء الكامل]

فَصَدَقْتُهَا وَكَذَبْتُهَا وَالْمَرْءُ يَنْفَعُهُ كِذَابُهُ^(٣)

ف «كِذَابُ» في مصدر «كَذَّبَ» ك «الكِتَابِ» في مصدر «كَتَبَ».

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ﴾ [٣٧] رفع.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ﴾ خفض، ﴿وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ﴾ خفض أيضًا.

(١) زاد في أ: شربا.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣١)، الإعراب للنحاس (٦٠٩/٣)، البحر المحيط (٤١٥/٨)، التبيان للطوسي (٢٤٦/١٠)، التيسير للداني (٢١٩)، تفسير الطبري (١١/٣٠)، (١٤)، تفسير القرطبي (١٨٤/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٦١)، الحجة لأبي زرعة (٧٤٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٩)، الغيث للصفاقسي (٣٨٠)، المجمع للطبرسي (٤٢٥/١٠)، المعاني للفراء (٢٢٩/٣)، تفسير الرازي (٢١/٣١)، النشر لابن الجزري (٣٩٧/٢).

(٣) تقدم.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ﴾ بكسر الباء، ﴿الرَّحْمَنُ﴾ رفع.
 [وقرأ] المفضل عن عاصم: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ... الرَّحْمَنُ﴾ رفعهما^(١).
 قال أبو علي: مَنْ قَرَأَ: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ﴾ قطع
 الاسم الأول من الجر الذي قبله في قوله: ﴿مِنْ رَّبِّكَ﴾ فابتدأه وجعل «الرَّحْمَنُ»
 خبره، ثم استأنف: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ﴾.
 وَمَنْ قَالَ: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ﴾ أَتْبَعَ الاسمين الجر الذي قبلهما
 في قوله -تعالى-: ﴿مِنْ رَّبِّكَ... رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ﴾ [٣٦، ٣٧].
 ومن قال: ﴿رب السموات... الرَّحْمَنُ﴾ أَتْبَعَ «رَبِّ السَّمَوَاتِ» الجر الذي في قوله
 -تعالى-: ﴿مِنْ رَّبِّكَ﴾ واستأنف بقوله: ﴿الرَّحْمَنُ﴾، وجعل قوله: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ﴾
 [٣٧] في موضع خبر قوله: ﴿الرَّحْمَنُ﴾، وقوله: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خُطَابًا﴾ كقوله: ﴿لَا
 نَكَلِمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [هود: ١٠٥].

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣١)، الإعراب للنحاس (٦١٣/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٥٠)، البحر المحيط (٤١٥/٨)، التبيان للطوسي (٢٤٨/١٠)، التيسير للداني (٢١٩)، تفسير الطبري (٣٠/١٤، ١٥)، تفسير القرطبي (١٨٥/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٦٢)، الحجة لأبي زرعة (٧٤٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٩)، الغيث للصفافسي (٣٨٠)، الكشف للقيسي (٣٥٩/٢)، المجمع للطبرسي (٤٢٥/١٠)، تفسير الرازي (٢٢/٣١)، النشر لابن الجزري (٣٩٧/٢).

[بِسْمِ اللَّهِ] ^(١)

ذَكَرْ اِخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ النَّازِعَاتِ ^(٢)

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر، وحفص عن عاصم: ﴿نَحْرَةً﴾ [١١] بغير ألف.

[وَرَوَى] المفضل عن عاصم: ﴿نَحْرَةً﴾.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة: ﴿نَاخِرَةً﴾ بألف.

[وَرَوَى] عباس عن أبان عن عاصم: ﴿نَحْرَةً﴾ بغير ألف.

وأما الكسائي فكان أبو عَمَرَ الدوري يزوي عنه أنه كان لا يبالي كيف قرأها، بالألف أم بغير الألف.

وقال أبو الحارث: كان يقرأ: ﴿نَحْرَةً﴾، ثم رَجَعَ إلى: ﴿نَاخِرَةً﴾.

وقال أبو عُبيد: ﴿نَاخِرَةً﴾ بألف. ولم يزوي عن الكسائي إلا وجهًا واحدًا ^(٣).

قال أبو علي: قال أبو عُبيد: ﴿نَحْرَةً﴾ و ﴿نَاخِرَةً﴾، أي: بالية.

وقال أبو الحسن: ﴿نَاخِرَةً﴾ أكثر فيما جاء عن الصحابة.

قال: وأما ﴿نَحْرَةً﴾ فقراءة الناس اليوم وكثير من التابعين، وهي أَعْرَفُ اليوم في كل العرب، وهما ^(٤) لغتان، أيهما قرأت فحسن.

قال: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿طَوَى اذْهَبَ﴾ [١٦] غير مُجْرَاة.

وقرأ الباقر: ﴿طَوَى﴾ منونة ^(٥).

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: والنازعات.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٢)، الإعراب للنحاس (٦١٨/٣)، البحر المحيط (٤٢٠/٨)، التبيان للطوسي (٢٥١/١٠)، التيسير للداني (٢١٩)، تفسير الطبري (٢٣/٣٠)، تفسير القرطبي (١٩٧/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٦٢)، الحجة لأبي زرعة (٧٤٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٠)، الغيث للصفاقسي (٣٨٠)، الكشف للقيسي (٣٦١/٢)، المجمع للطبرسي (٤٢٨/١٠)، المعاني للراء (٢٣١/٣)، تفسير الرازي (٣٥/٣١)، النشر لابن الجزري (٣٩٧/٢).

(٤) زاد في ب: جميعًا.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٢)، الإعراب للنحاس (٦١٩/٣)، التبيان للطوسي (١٠/٢٥٦)، التيسير للداني (١٥٠)، تفسير الطبري (٢٥/٣٠)، تفسير القرطبي (١٩/٢٠١)، الحجة لابن خالويه (٣٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٧١)، الغيث للصفاقسي (٣٨٠)، =

قال أبو علي: قال أبو عبيدة: «طَوَى» مضمومة الأول ومكسورة، فمن لم ينون جعله اسمًا مؤنثًا، ومن نَوَّنَ [جعله - مثل: ثنى - «طَوَى»] ^(١)، جعله مرتين مصدرًا.

قال [عَدِي بْنُ زَيْدٍ]: ^(٢) [من الطويل]

أَعَاذِلْ إِنَّ اللَّوْمَ فِي غَيْرِ كُنْهِهِ عَلَى طَوَى مِنْ غَيْكِ الْمُتَرَدِّدِ ^(٣)
قال أبو علي: من لم يصرف «طَوَى» احتمل قوله ^(٤) أمرين:

أحدهما: أنه جعله اسمَ بلدة أو بقعة.

أو يكونَ جعله معدولًا: كـ «زفر» و«عمر».

وَمَنْ صَرَفَ احْتَمَلَ - أَيْضًا - أمرين:

أحدهما: أن يكون جعله اسم موضع أو بلد أو مكان.

والآخر: أن يكون مثل رجلٍ حُطِمَ وَسُكِعَ، و «أَهْلَكَتُ مَا لَا بُدَّ» [البلد: ٦].

ويجوز ألا توصف النكرة إذا أبدلت من المعرفة، وإن كان قد جاء في الآية: ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ﴾ [العلق: ١٥، ١٦] موصوفًا.

ويدل على جواز ذلك قول الشاعر: [من البسيط]

إِنَّا وَجَدْنَا بَنِي جِلَّانَ كُلَّهُمْ كَسَاعِدِ الضَّبِّ لَا طُولَ وَلَا قِصْرَ ^(٥)

المعنى: لا كَذَى طول ولا قصر؛ وإنما جاز ذلك لأنه يفيد ما لا يفيد الأول، ولو

لم توصف ^(٦) «نَاصِيَةٍ» بالكذب لم يعلم بعد البذل إلا ما كان عَلِيمًا بالأول.

وقال أبو الحسن: كان الحسن يقول: قُدَّسَ مرتين.

قال: فهنا ينبغي أن يكون مكسورًا نحو: «الثْنَى» للشيء بعد الشيء، يكسُرُ

وَيُقْصَرُ.

وأنشد: [من البسيط]

= الكشف للقيسي (٩٦/٢)، المجمع للطبرسي (٤٣١/١٠)، تفسير الرازي (٣٨/٣١).

(١) في أ: جعله ثنا مثل: طوى.

(٢) في أ: طرفة.

(٣) وهو في ديوانه ص (١٠٢)، واللسان (ثنى، طوى)، والتاج (ثنى).

ويروى: «ثنى» بدل «طوى».

(٤) زاد في أ: ثنى.

(٥) تقدم.

(٦) في ب: يوصف.

تَرَىٰ ثِنَانًا إِذَا مَا جَاءَ بِذَاهُمُ وَبَدَوْهُمُ إِنْ أَتَانَا كَانَ ثُنْيَانًا^(١)
وأنشد غيره: [من الطويل]

أَفِي جَنْبٍ بَكْرٍ قَطَّعْتَنِي مَلَامَةً لَعَمْرِي لَقَدْ كَانَتْ مَلَامَتُهَا ثِنْيً^(٢)
أى: ليس ذلك بأول ملامة. وثنى: «فَعَلَ» من «ثَنَيْتَ»، وهذا مثل: قَوْمٌ عَدِي،
ومكانٌ سِيوَى، فى أنه «فَعَلَ» صفة. ويكون مصدرًا كالشَّبَعِ^(٣).

واختلف عن الحسن: فمنهم من رَوَى عنه أنه قرأها بكسر الطاء.
ومنهم من روى أنه قرأها بضمها.

وفسر الحسن [ذلك فقال]: ثَنَيْتَ فيه البركة والتقدير مرتين.

قال: قرأ ابن كثير ونافع: «إِلَى أَنْ تَزْكَى» [١٨] مشددة الزاى.
وقرأ عاصم وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: «تَزَكَّى» خفيفة.
ورَوَى عباس عن أبى عمرو: «تَزَكَّى» بتشديد الزاى مثل نافع^(٤).

قال أبو على: كأن معنى: «تَزَكَّى»: تَطَهَّرَ مِنَ الشَّرِّ، وقال -تعالى-: «قَدْ
أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا» [الشمس: ٥]، ومنه: «أَفْلَحَتْ نَفْسًا زَكِيَّةً» [الكهف: ٧٤]، ومنه:
تَزْكِيَةُ الشُّهُود.

وقال -تعالى-: «وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَكِّيَ» [عبس: ٧]. والمبتدأ محذوف من اللفظ
مراد فى المعنى، والتقدير: هَلْ لَكَ إِلَى ذَلِكَ حَاجَةٌ أَوْ إِزِيَّةٌ.
قال: [من الطويل]

(١) وهو لأوس بن مغراء السعدى فى اللسان (بدأ، ثنى)، والتنبيه والإيضاح (٦/١)، وتهذيب
اللغة (٢٠٥/١٤، ١٣٦/١٥)، والتاج (١٤٠/١) (بدأ)، والمخصص (١٥٩/٢، ١٥/١٥)،
١٣٨)، ومجمل اللغة (٢٤٨/١، ٣٦٩/٤)، وبلا نسبة فى كتاب العين (٢٤٤/٨)،
ومقاييس اللغة (٢١٣/١، ٣٩١).

(٢) وهو بلا نسبة فى اللسان (طوى).

(٣) فى ب: كالشيع.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٢)، الإعراب للنحاس (٦٢٠/٣)، البحر المحيط (٤٢١/٨)،
التيبان للطوسى (٢٥٦/١٠)، التيسير للدانى (٢١٩)، تفسير الطبرى (٢٥/٣٠)، تفسير
القرطبى (٢٠١/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٦٢)، الحجة لأبى زرعة (٧٤٩)، السبعة لابن
مجاهد (٦٧١)، الغيث للصفاسى (٣٨٠)، الكشف للزمخشري (٢١٣/٤)، الكشف
للقيسى (٣٦١/٢، ٤٣١/١٠)، تفسير الرازى (٤٠/٣١).

فَهَلْ لَكُمْ فِيهَا إِلَى فَإِنِّى طَيِّبٌ بِمَا أَعْيَا النَّطَاسِى حَذِيْمًا^(١)
وَمَنْ قَالَ: ﴿تَزَكَّى﴾ أراد: تَزَكَّى، فأدغم تاء «التفعّل» فى الزاى؛ لتقاربهما.
ومن قال: ﴿تَزَكَّى﴾ خفيفة الزاى، حذف التاء التى أثبتّها من أدغم بالإدغام،
وتخفيفها بالحذف أشبهه.

[قرأ] ابن عامر: ﴿أَوَنَّا لَمَرْدُوْدُونَ﴾ [١٠] بهمزيّن مع الاستفهام -كذا لفظ ابن
ذكوان- ﴿إِذَا كُنَّا﴾ قصرًا؛ على الخبر.

[وقرأ] نافع والكسائى: ﴿أَوَنَّا لَمَرْدُوْدُونَ﴾ استفهام، ﴿إِذَا كُنَّا﴾ مثل ابن عامر، غير
أن نافعًا يهمز^(٢) همزة واحدة ويَمُدُّ، والكسائى يهمز همزتين.

وقرأ عاصم وحمة ﴿أَوَنَّا... أَوَدَا﴾ [١١، ١٠] يَهْمِزَانِهْمَا همزتين همزتين، [و]
أبو عمرو يَمُدُّهُمَا على الاستفهام أيضًا.

[و] ابن كثير يَسْتَفْهِمُ بهما ولا يمد، ويجعل بعد الهمزة ياء ساكنة^(٣).

قال أبو على: قد تقدّم ذكر ذلك والقول فيه فى غير موضع.

وقال عباس: سألت أبا عمرو فقرا: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ مِّنْ﴾ [٤٥] منون.
ولم ينون أحدٌ منهم ذلك غيره.

وروى غيرُ عباس عن أبى عمرو: غير منون.

وكذلك قرأ الباقون -أيضًا- غير منون مضافًا^(٤).

قال أبو على: حجة التنوين أن اسم الفاعل فيه للحال، ويدل على ذلك قوله:

(١) وهو لأوس بن حجر فى ديوانه ص (١١١)، وخزانة الأدب (٤/٣٧٠، ٣٧٣، ٣٧٦)،
وشرح شواهد الشافية ص (١١٦، ١١٧)، واللسان (نطس، حذم، إلى)، وبلا نسبة فى
جمهرة اللغة ص (٨٣٨، ١٣٢٧)، والخصائص (٢/٤٥٣)، وشرح المفصل (٣/٢٥).
(٢) فى ب: همز.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٢)، التيسير للدانى (١٣٢)، الحجة لابن خالويه (١٦١)،
٣٦٢، السبعة لابن مجاهد (٦٧٠)، الغيث للصفاقسى (٣٨٠)، المعانى للأخفش (٢/
٥٢٦)، المعانى للفراء (٣/٢٣١)، النشر لابن الجزرى (١/٣٧٣، ٣٧٤).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٣)، الإعراب للنحاس (٣/٦٢٤)، البحر المحيط (٨/٤٢٤)،
التيبان للطوسى (١٠/٢٦٢)، تفسير الطبرى (٣٠/٣٢)، تفسير القرطبى (١٩/٢١٠)،
السبعة لابن مجاهد (٦٧١)، الكشاف للزمخشري (٤/٢١٦)، المجمع للطبرسى (١٠/
٤٣٣)، المعانى للفراء (٣/٢٣٤)، تفسير الرازى (٣١/٥٣)، النشر لابن الجزرى (٢/
٣٩٨).

﴿قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ﴾ [الأنبياء: ٤٥] فليس المراد: «أُنذِرُ» فيما أَسْتَقِيلُ؛ وإنما أُنذر في الحال، فاسم الفاعل على قياس الفعل.

ومن أضاف اسْتَخَفَّ فحَذَفَ التنوين، كما حُذِفَ من قوله: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقِيلًا أَوْدِيْنِهِمْ﴾ [الأحقاف: ٢٤]، ونحو ذلك مما جاء على لفظ الإضافة، والمراد به الانفصال.

ويجوز أن يكون: ﴿مُنْذِرٌ مِّنْ﴾ على نحو: هذا ضاربٌ زَيْدٌ أَمْسَ؛ لأنه قد فعل الإنذار.



[بِسْمِ اللَّهِ] ^(١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ عَبَسَ

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي - وأحسب ابن عامر - : ﴿فَتَنَفَّعَهُ﴾ [٤] رفع .

وقرأ عاصم : ﴿فَنَفَعَهُ الذِّكْرُ﴾ نصب ^(٢) .

قال أبو علي : من رفع : ﴿فَتَنَفَّعَهُ﴾ عطفه على ما تقدم من المرفوع ؛ كأنه [قال] : لعله تنفعه الذكرى .

وقول عاصم على أنه جواب بالفاء ؛ لأنَّ المتقدِّم غير موجب ؛ فكان قوله : ﴿يَذْكُرُ﴾ ^(٣) المعطوف على : ﴿يَرْكُ﴾ [٧] فى معنى : لعله يكون منه تذكُّر فانتفاع ؛ فانتصب «تَنَفَّعَهُ» بإضمار «أَنْ» كما ينتصب بعد الأشياء التى هى غير موجبة : كالنفى ، وَالْأَمْرِ ، وَالنَّهْيِ ، وَالِاسْتِفْهَامِ ، وَالْعَرْضِ ، وكذلك قوله : ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ... فَأَطْلِعَ﴾ [٣٦ ، ٣٧] و﴿فَأُطْلِعَ﴾ .

وقرأ ابن كثير ونافع : ﴿تَصَدَّى﴾ [٦] مشددة الصاد .

[وقرأ] الباقر : ﴿تَصَدَّى﴾ مخفف ^(٤) .

قال أبو علي : قال أبو عبيدة : ﴿تَصَدَّى﴾ : تَعَرَّضَ .

قال ذو الرمة : [من الطويل]

تَرَى الْقُلُوءَ الْحَقْبَاءَ مِنْهَا كَفَارِكِ تَصَدَّى لِعَيْنَيْهَا فَصَدَّتْ حَلِيلُهَا ^(٥)

(١) سقط فى أ .

(٢) ينظر : إتحاف الفضلاء (٤٣٣) ، الإعراب للنحاس (٦٢٦/٣) ، الإملاء للعكبرى (٢/١٥١) ، البحر المحيط (٤٢٧/٨) ، التبيان للطوسى (٢٦٧/١٠) ، التيسير للدانى (٢٢٠) ، تفسير القرطبى (٢١٤/١٩) ، الحجة لابن خالويه (٣٦٣) ، الحجة لأبى زرع (٧٤٩) ، السبعة لابن مجاهد (٦٧٢) ، الغيث للصفاقسى (٣٨٠) ، الكشف للقيسى (٣٦٢/٢) ، المجمع للطبرسى (٤٣٦/١٠) ، تفسير الرازى (٥٦/٣١) ، النشر لابن الجزرى (٣٩٨/٢) .

(٣) زاد فى أ : فى تقدير .

(٤) ينظر : إتحاف الفضلاء (٤٣٣) ، الإعراب للنحاس (٦٢٧/٣) ، البحر المحيط (٤٢١/٨) ، التبيان للطوسى (٢٦٧/١٠) ، التيسير للدانى (٢٢٠) ، تفسير القرطبى (٢١٥/١٩) ، الحجة لابن خالويه (٣٦٣) ، الحجة لأبى زرع (٧٤٩) ، السبعة لابن مجاهد (٦٧٢) ، الغيث للصفاقسى (٣٨٠) ، المعانى للفراء (٢٣٦/٣) ، تفسير الرازى (٥٦/٣١) .

(٥) وهو فى ديوانه (٩٣٥/٢) وفيه : القلوة القوداء .

قال: يعنى بالفِلْوَة^(١): التى تَتَّبِعْ [و]^(٢) تَقْلُو^(٣)، قال: يريد: تَصْدَى حَلِيلَهَا فَصَدَّتْ.

قال أبو على: من قال: ﴿تَصْدَى﴾ أدغم التاء فى الصاد. ومن قال ﴿تَصْدَى﴾ أراد: تَتَصَدَّى. فحذف التاء ولم يدغمها. حدثنا ابن مجاهد قال: قرأت على قنبل عن النبيل: ﴿عَنَّهُ تَلَّهَى﴾ [١٠] خفيفة التاء.

[وقرأ] ابنُ أبى بَرَّة: ﴿عَنَّهُو تَلَّهَى﴾ مشددة التاء. وكذلك ابنُ فُلَيْح عن أصحابه عن ابن كثير^(٤). قال أبو على: التخفيف فى التاء الوجه، والتثقيب على أنه شبه المنفصل بالمتصل، وجاز وقوع الساكن بعد حرف اللين. كما جاز: «تُمُوْدُ الثوب» فى المتصل. وحكى سيبويه: ﴿فَلَا تَنَاجَوْا﴾ [المجادلة: ٩]، قال: وبلغنا أن أهل مكة لا يُيْتُونُ التاءين.

قال: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿إِنَّا صَبَيْنَا﴾ [٢٥] بالكسر. وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿أَنَا صَبَيْنَا﴾ بالفتح^(٥). قال أبو على: مَنْ قال: ﴿إِنَّا صَبَيْنَا الْمَاءَ صَبًا﴾ فكسر «إِنَّ»، كان ذلك تفسيراً للنظر إلى طَعَامِهِ؛ كما أن قوله: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ [المائدة: ٩] تفسير للوعد. وَمَنْ فتح فقال: ﴿أَنَا صَبَيْنَا﴾ فالمعنى على البذل، بَدَلِ الاشتمال؛ لَأَنَّ هذه الأشياء

(١) فى أ: بالفلوة.

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى أ: تفلو.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٣)، التيسير للدانى (٢٢٠)، الغيث للصفاقسى (٣٨١)، النشر لابن الجزرى (٣٧/٢)، وما بعدها.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٣)، الإعراب للنحاس (٦٣٠/٣)، الإملاء للعكبرى (٢/١٥١)، البحر المحيط (٤٢٩/٨)، التبيان للطوسى (٢٧٤/١٠)، التيسير للدانى (٢٢٠)، تفسير الطبرى (٣٦/٣٠)، تفسير القرطبى (٢٢١/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٦٣)، الحجة لأبى زرعة (٧٥٠)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٢)، الغيث للصفاقسى (٣٨١)، الكشف للزمخشرى (٢١٩/٤)، الكشف للقيسى (٣٦٢/٢)، المجمع للطبرى (٤٣٩/١٠)، المعانى للفراء (٢٣٨/٣)، تفسير الرازى (٦٢/٣١)، النشر لابن الجزرى (٣٩٨/٢).

تشتمل على كَوْنِ الطعام وحدوثه، فهو مِنْ^(١) نحو: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٩]، و: ﴿قُلْ أَصْحَابُ الْأَعْدُدِ النَّارِ﴾ [البروج: ٤، ٥] وقوله: ﴿وَمَا أَسْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرْ﴾ [الكهف: ٦٣]؛ لِأَنَّ الذُّكْرَ^(٢) كالمشتمل على المذكور.

وقال: ﴿إِنْ طَعِمَ﴾، والمعنى على كونه وحدوثه، وهو موضع الاعتبار.

* * *

(١) فى أ: على.

(٢) فى ب: الذكر.

[بِسْمِ اللَّهِ] ^(١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ «إِذَا الشَّمْسُ كُورَتْ»

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿سُجِّرَتْ﴾ [٦] خفيفة، و: ﴿نُشِّرَتْ﴾ [١٠] مشددة، و: ﴿سُعِرَتْ﴾ [١٢] خفيفة.

[وقرأ] نافع وابن عامر، وحفص عن عاصم: ﴿سُجِّرَتْ﴾ مشددة، و: ﴿نُشِّرَتْ﴾ خفيفة، و: ﴿سُعِرَتْ﴾ مشددة.

[وقرأ] حمزة والكسائي: ﴿سُجِّرَتْ﴾، و: ﴿نُشِّرَتْ﴾ جميعاً بالتشديد، و: ﴿سُعِرَتْ﴾ خفيفة.

[وقرأ] عاصم في رواية أبي بكر: [﴿سُجِّرَتْ﴾ مشددة، و: ﴿نُشِّرَتْ﴾، و: ﴿سُعِرَتْ﴾ خفيفتان] ^(٢).

قال أبو علي: حجة ﴿سُجِّرَتْ﴾، قوله -تعالى-: ﴿وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾ [الطور: ٦].

وقيل في المسجور: إنه الفارغ والممتلئ، ومن الممتلئ قول النمر في صفة وعل: [من المتقارب]

إِذَا شَاءَ طَالَعَ مَسْجُورَةً يَرَى حَوْلَهَا التَّبَعِ وَالسَّاسَمَا ^(٣)
وحجة تشديد: ﴿نُشِّرَتْ﴾، قوله -تعالى-: ﴿أَنْ يُؤَذِّنَ صُحُفًا مُّثَشَّرَةً﴾ [المدثر: ٥٢]،
وحجة: ﴿سُعِرَتْ﴾ في التخفيف، قوله -تعالى-: ﴿وَكُفِّنْ بِحَبْثٍ سَعِيرًا﴾ فقوله:

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٤)، الإعراب للنحاس (٦٣٦/٣)، البحر المحيط (٤٣٤/٨)،
البيان للطوسي (٢٨٠/١٠)، تفسير الطبري (٤٦/٣٠)، تفسير القرطبي (٢٣٥/١٩)،
الحجة لابن خالويه (٣٦٣)، الحجة لأبي زرع (٧٥١)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٢)،
الغيث للصفاقسي (٣٨١)، الكشف للزمخشري (٢٢٢/٤)، الكشف للقيسي (٣٦٣/٢)،
المجمع للطبرسي (٤٤٢/١٠)، المعاني للفراء (٢٤١/٣)، تفسير الرازي (٥٠/٣١)،
النشر لابن الجزري (٣٩٨/٢).

وما بين المعقوفين في أ: ﴿سجرت﴾ و ﴿نشرت﴾ و ﴿سعرت﴾ خفيفات.

(٣) وهو في ديوانه ص (٣٨٠)، واللسان (سسم)، والتاج (سسم)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص (٤٥٧)، والمخصص (٣٧/١٠).

ويروى: «تري» بدلاً من «يري».

﴿سَعِيرًا﴾ «فَعِيلٌ» فى معنى «مفعول»، وهذا إنما يجىء من «فَعَلَ». وقول ابن عامر ورواية حفص: ﴿سُجِّرَتْ﴾؛ فلأن الفعل مسند إلى ضمير كثرة؛ فهو من باب: ﴿وَعَلَقَتِ الْآبُوتَابُ﴾ [يوسف: ٢٣].

وحجة: ﴿سُجِّرَتْ﴾ خفيفة، قوله -تعالى-: ﴿فِي رَقٍّ مُنْشُورٍ﴾ [الطور: ٣]. وحجة: ﴿سُجِّرَتْ﴾ مشددة، قوله -تعالى-: ﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا﴾ [الإسراء: ٥٧]، فهذا يدل على كثرة وشئ بعد شئ؛ فحقه التشديد. وقول حمزة فى: ﴿سُجِّرَتْ﴾، و: ﴿سُجِّرَتْ﴾ قد ذكر، وكذلك الحجة لقول عاصم فى رواية أبى بكر.

قال: قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائى: ﴿بِظَنِينَ﴾ [٢٤] بالطاء. وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة: ﴿بِضَيْنِينَ﴾ بالضاد^(١). قال أبو على: معنى ﴿بِظَنِينَ﴾ أى: بِمُتَّهَمٍ، وهو^(٢) من «ظننت» التى بمعنى: اتهمت.

ولا يجوز أن يكون^(٣) من الْمُتَعَدِّيَّةِ إلى مفعولين؛ ألا ترى أنه لو كان منه لوجب أن يلزمه مفعول منصوب؛ لأن المفعول الأول كان يقوم مقام الفاعل؟! [و]^(٤) إذا تَعَدَّى الفعل إلى المفعول الأول فلا بد من ذكر الآخر، وفى أن لم يُذَكَرِ الآخرُ دلالة على أنه من «ظننت» التى معناها: اتهمت، وعلى هذا قول عُمَرُ: «أَوْ ظَنِينَ فى وَلَاءٍ»، وكان النبى ﷺ يُعَرِّفُ بِالْأَمِينِ، وبذلك وصفه أبو طالب فى قوله: [من الكامل]

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٤)، الإعراب للنحاس (٦٤٠/٣)، الإملاء للعبرى (٢/١٥٢)، البحر المحيط (٤٣٥/٨)، التبيان للطوسى (٢٨٤/١٠)، التيسير للدانى (٢٢٠)، تفسير الطبرى (٥٢/٣٠)، تفسير القرطبى (٢٤٢/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٦٤)، الحجة لأبى زرع (٧٥٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٣)، الغيث للصفافسى (٣٨١)، الكشف للزمخشري (٢٢٣/٤)، الكشف للقيسى (٣٦٤/٢)، المجمع للطبرسى (١٠/٤٤٥)، المعانى للأخفش (٥٣٠/٢)، المعانى للفراء (٢٤٢/٣)، تفسير الرازى (٧٤/٣١)، النشر لابن الجزرى (٣٩٨/٢)، (٣٩٩).

(٢) فى ب: وهى.

(٣) فى أ: تكون.

(٤) سقط فى أ.

إِنَّ ابْنَ أَمِيْنَةَ الْأَمِيْنِ مُحَمَّداً
 وَمَنْ قَالَ: ﴿يَصْنَعِينَ﴾، فهو من البُخل، قالوا: ضَنْثُ، أَضْنُ، مثل: مَذِلْتُ
 أَمَذْلُ، وهو مَذِلٌّ وَمَذِيلٌ. وَطَبٌّ، يَطْبُ، فهو طَيِّبٌ. والمعنى أنه يُخْبِرُ بالغيب
 فَيَبْلُغُهُ (٢)، ولا يكتمه كما يمتنع الكاهن من إعلام ذلك؛ حتى يأخذ عليه حُلُواناً.

* * *

(١) تقدم.

(٢) في ب: فيته.

[بِسْمِ اللَّهِ] ^(١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي [سُورَةِ] ^(٢) «إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ»

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿فَعَدَّلَكَ﴾ [٧] بالتشديد.
وقرأ عاصم وحزمة والكسائي: ﴿فَعَدَّلَكَ﴾ خفيفة ^(٣).

قال أبو علي: معنى: ﴿عَدَّلَكَ﴾: عَدَّلَ خَلْقَكَ، فأخرجك في أحسن تقويم،
وهيأ فيك بلطف الخَلْقَةِ وتعديلها ما قَدَرْتَ به على ما لم يقدِرْ عليه غيرك. ومعنى
التخفيف: عَدَّلَ بَعْضُكَ بِبَعْضٍ؛ فكنْتَ معتدِلَ الخَلْقَةِ، متناسبها، فلا تفاوت فيها.
[قرأ] ابن عامر وأبو عمرو وحزمة والكسائي: ﴿وَمَا أَذْرَاكَ﴾ [١٧] بكسر الراء.
[وقرأ] نافع: بين الكسر والتفخيم.

[وقرأ] ابن كثير وعاصم: مُفَخِّمٌ ^(٤).

[وروى] الكسائي عن أبي بكر عن عاصم بكسر الراء ^(٥).

قال أبو علي: قَدْ مَضَى القول في ذلك ونحوه في غير موضع.

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾ [١٩] بضم الميم.

وقرأ الباقر: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾ بفتح الميم ^(٦).

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٤)، الإعراب للنحاس (٦٤٤/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٥٢)، البحر المحيط (٤٣٧/٨)، التبيان للطوسي (٢٩٠/١٠)، التيسير للداني (٢٢٠)، تفسير الطبري (٥٥/٣٠)، تفسير القرطبي (٢٤٦/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٦٤)، الحجة لأبي زرعة (٧٥٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٤)، الغيث للصفاقسي (٣٨١)، الكشف للزمخشري (٢٢٧/٤)، الكشف للقيسي (٣٦٤/٢)، المجمع للطبرسي (١٠/٤٤٧، ٤٤٨)، المعاني للأخفش (٥٣١/٢)، المعاني للفراء (٢٤٤/٣)، تفسير الرازي (٨٠/٣١)، النشر لابن الجزري (٣٩٩/٢).

(٤) في أ: يفخم.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٥)، الحجة لابن خالويه (٥٦٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٤)، الغيث للصفاقسي (٣٨٢).

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٥)، الإعراب للنحاس (٦٤٦/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٥٢)، البحر المحيط (٤٣٧/٨)، التبيان للطوسي (٢٩٣/١٠)، التيسير للداني (٢٢٠)، تفسير القرطبي (٢٤٩/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٦٥)، الحجة لأبي زرعة (٧٥٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٤)، الغيث للصفاقسي (٣٨١)، الكشف للقيسي (٣٦٤/٢).

قال أبو على: وَجْهُ الرفعِ فى قوله -تعالى-: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾ أنه خبر ابتداءٍ محذوف، لَمَّا قال: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾ قال: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾ [، أى هو: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾، أى: يَوْمُ الدِّينِ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ].^(١)

وَأَمَّا النَّصْبُ فإنه لما قال: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾، فجرى ذكر الدين -وهو الجزاء- قال: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾، أى: الجزاء يَوْمَ لَا تَمْلِكُ؛ فصار: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾ خَبَرُ الجزاء المضمَر؛ لأنه حَدَثٌ فتكون أسماء الزمان خَبَرًا عنه، وَيَقْوَى ذلك قوله -تعالى-: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [غافر: ١٧].

وَيَجُوزُ النَّصْبُ على وجهٍ آخَرَ، وهو أن اليومَ لَمَّا جَرَى فى أكثر الأمر ظرفًا، تُرِكَ على ما كان يكون عليه فى أكثر أمره. و^(٢)الدليل على ذلك ما اجتمع عليه القراء والعَرَبُ فى قوله -تعالى-: ﴿وَمِنْهُمْ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ﴾ [الأعراف: ١٦٨]، وقوله: ﴿وَأَنَا مِمَّا الصَّالِحُونَ وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الجن: ١١]، ولا يرفع ﴿دُونَ ذَلِكَ﴾ أحدٌ من العرب ولا من القراء، فيما قال أبو الحسن.

ومما يَقْوَى النَّصْبُ فى ذلك قوله: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ. يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ﴾ [القارعة: ٣، ٤]، وقوله: ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢]، ثم قال: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ [الذاريات: ١٣]؛ فالنصب فى [قوله: ^(٣)﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ﴾ مثل هذا ونحوه.

قال أبو الحسن: ولو رُفِعَ ذلك كُلُّهُ كان جيدًا، قال: إِلَّا أَنَّا نَخْتَارُ ما عليه الناس إذا كان عربيًا.

قرأ خارجة عن نافع: ﴿رَكَّبَكَ كَلًّا﴾ [٩، ٨] مدغم.

قال أبو على: الإدغام فى ذلك حسن؛ لاجتماع المثليين وتَوَالَى الحركات^(٤).

= المجمع للطبرسى (١٠/٤٤٧، ٤٤٨)، المعانى للأخفش (٢/٥٣١)، المعانى للقراء (٣/٢٤٥)، تفسير الرازى (٣١/٨٦)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٩٩).

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: ومن.

(٣) سقط فى ب.

(٤) ينظر: البحر المحيط (٨/٤٣٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٤)، الغيث للصفاقسى (٣٨٢).

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذَكَرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْمُطَفِّفِينَ

قال: قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿بَلْ رَانَ﴾ [١٤] بفتح الراء مدغمة. وقال عباس: سألت أبا عمرو فقرأ: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ﴾ لا يكسر الراء، شبه الإِدْغَامَ، وليس بالإدغام. وقال أبو ربيعة عن قبل عن ابن كثير: مدغمة. [قال ابن مجاهد: (٢) ولا أَحْفَظُهُ أَنَا.]

[حدثنا ابن مجاهد قال: (٣) حَدَّثَنَا الدَّبَّاعُ قال: حدثني أبو الربيع قال: حدثني أيوب عن عبد الملك عن أبي عمرو: ﴿بَلْ رَانَ﴾، قال: هي أحب إِلَيَّ من الأخرى، يعني الكسر.

[وروى] أبو بكر عن عاصم: ﴿بَلْ رَانَ﴾ مدغمة بكسر الراء. [وروى] حفص عن عاصم: ﴿بَلْ﴾ يقف، ثم يتدئ: ﴿رَانَ﴾ بفتح الراء، يقطع، وهو في ذلك يصل.

[وقرأ] نافع: ﴿بَلْ رَانَ﴾ غير مدغمة، فيما حدثني به محمد بن الفرج عن محمد ابن إسحاق عن أبيه عنه. وأخبرني أحمد عن خلف عن إسحاق عن نافع أنه أدغم اللام ولفظ بالراء بين الكسر والفتح.

[وروى] خارجة عن نافع: ﴿بَلْ رَانَ﴾ مكسورة مدغمة. وحمزة والكسائي: أدغما اللام وكسرا الراء (٤).

قال أبو علي: فَتَحُ الراء من ﴿رَانَ﴾ حَسَنٌ، وهو فيها أكثر من إمالة الفتح نحو الكسرة، وإمالتها نحو الكسرة حسنة.

وحجة ذلك: أن سيويه قال: بلغنا عن ابن أبي إسحاق أنه سمع كُثَيْرَ عَزَّةَ يقول:

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٥)، الإعراب للنحاس (٦٥٣/٣)، البحر المحيط (٤٤١/٨)، التبيان للطوسي (٢٩٨/١٠)، التيسير للداني (١٤٢)، الحجة لابن خالويه (٣٦٥)، الحجة لأبي زرعة (٧٥٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٥، ٦٧٦)، الغيث للصفاسي (٣٨٢)، الكشف للزمخشري (٢٣٢/٤)، الكشف للقيسي (٥٥/٢، ٥٦).

صَارَ مَكَانَ كَذَا؛ فَإِذَا أَمَالَ فَتَحَتْهُ الْمُسْتَعْلَى لِيَطْلُبَ الْكُسْرَةَ، فَإِمَالَةُ الرَّاءِ لَطْلِبُهَا أَجْدَرُ. وَإِدْغَامُ اللَّامِ فِي الرَّاءِ حَسَنٌ فِي: ﴿بَلْ رَأَى﴾؛ لِمُقَارَبَتِهِمَا وَسُكُونُ اللَّامِ، وَمَا فِي الرَّاءِ مِنَ التَّكْرِيرِ، وَإِدْغَامُ الْأَنْقَاصِ صَوْتًا فِي الْأَزِيدِ حَسَنٌ. وَمِمَّا يُحَسِّنُ إِدْغَامَ اللَّامِ فِي الرَّاءِ أَنَّهَا سَاكِنَةٌ، وَهِيَ أَقْرَبُ الْحُرُوفِ إِلَى اللَّامِ وَأَشَدُّهَا بِهَا شَبَهًا؛ فَأَشْبَهَا الْمِثْلِينَ.

قال سيويوه: [وَأَ] ^(١) مَنْ لَمْ يُدْغَمْ فِيهِ لُغَةً لِأَهْلِ الْحِجَازِ، وَهِيَ عَرَبِيَّةٌ. قال أبو عبيدة: ﴿رَأَى عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾: غَلَبَ عَلَيْهَا، وَالْخَمْرُ تَرِينٌ عَلَى عَقْلِ السَّكَرَانِ، وَالْمَوْتُ يَرِينُ عَلَى الْمَيِّتِ فَيَذْهَبُ بِهِ.

وَمِنْ ذَلِكَ: أَصْبَحَ فُلَانٌ قَدْ رِينَ بِهِ، أَيْ: ذَهَبَ بِهِ الْمَوْتُ. قال أبو زَيْنِدٍ: [مِنْ الْخَفِيفِ]

ثُمَّ لَمَّا رَأَاهُ رَأَتْ بِهِ الْخَمْرُ رُ وَأَلَّا تَرِينَهُ بِاتِّقَاءِ ^(٢) قال: قرأ الكسائي وحده: ﴿خَاتَمُهُ مِسْكَ﴾ [٢٦] الألف قبل التاء. وقرأ الباقون: ﴿خَتَمُهُ مِسْكَ﴾ الألف بعد التاء ^(٣). قال أبو عبيدة: لَهُ خِتَامٌ، أَيْ عَاقِبَةٌ، ﴿خَتَمُهُ مِسْكَ﴾: أَيْ عَاقِبَتُهُ. قال ابن مقبل: [مِنْ الْبَسِيطِ]

مِمَّا يُفْتَقُّ فِي الْحَاثُوتِ نَاطِفُهَا بِالْفُلْفُلِ الْجَوْنِ وَالرُّمَانِ مَخْتُومٌ ^(٤) وَرَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: خِتَامُهُ: آخِرُ طَعْمِهِ ^(٥).

(١) سقط في أ.

(٢) وهو في ديوانه ص (٢٨)، واللسان (رين)، وتهذيب اللغة (٢٢٥/١٥)، وطبقات فحول الشعراء ص (٦٠٤)، والمعاني الكبير ص (٤٦٢)، والتاج (الرين)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص (٨٠٨).

ويروى: «الحر» بدلًا من «الخم».

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٥)، الإعراب للنحاس (٦٥٦/٣، ٦٥٧)، البحر المحيط (٨/٤٤٢)، التبيان للطوسي (٣٠١/١٠)، التيسير للداني (٢٢١)، تفسير الطبري (٦٨/٣٠)، تفسير القرطبي (٢٦٥/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٦٦)، الحجة لأبي زرعة (٧٥٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٦)، الغيث للصفاقسي (٣٨١)، الكشف للزمخشري (٢٣٣/٤)، الكشف للقيسي (٣٦٦/٢)، المجمع للطبرسي (٤٥٤/١٠)، المعاني للفراء (٢٤٨/٣)، تفسير الرازي (٩٩/٣١)، النشر لابن الجزري (٣٩٩/٢).

(٤) تقدم.

(٥) ذكره السيوطي في الدر (٥٤٣/٦)، وعزاه لابن أبي شيبة وعبد بن حميد.

قال أبو على: المراد بقوله: ﴿خَاتَمُهُ مِسْكٌ﴾: لَذَاذَةُ الْمُقَطَّعِ وَذَكَاءُ الرَّائِحَةِ وَأَرْجُهَا مَعَ طِيبِ الطَّعْمِ، وهذا كقوله -تعالى-: ﴿كَانَ مِرْاجُهَا كَافُورًا﴾ [الإنسان: ٥]. و: ﴿كَانَ مِرْاجُهَا زَنْجَبِيلًا﴾ [الإنسان: ١٧]، أى: يَخْذِي^(١) اللسان، وقد أَبَانَ عن هذا المعنى سعيد بن جبير، وكذلك قولُ ابنِ مقبل.

فأما قول الكسائي: ﴿خَاتَمُهُ﴾ فإن معناه: آخره، كما كان من قرأ: ﴿وَحَاثَرَهُ الْيَمِينُ﴾ [الأحزاب: ٤٠] كان معناه: آخرهم، والخِتَامُ: المصدر، والْخَاتِمُ: اسم الفاعل، والخَاتَمُ: كَالطَّابَعِ وَالتَّابِلِ.

قال: قرأ ابن عامر: ﴿كِتَابُ الْأَبْرَارِ﴾ [٢٢] بكسر الراء. وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿الْأَبْرَارِ﴾ بالإمالة، وحمزة أقلهم إمالة^(٢). [وقرأ الباقون: ﴿الْأَبْرَارِ﴾ بالفتح].

قال أبو على: الإمالة للفتحة من: ﴿الْأَبْرَارِ﴾ حسنة؛ وذلك أن المفتوحة غلبتها المكسورة، كما غلبت المستعلى في «طَارِد» و «قَادِر»، فإذا غَلَبَتِ الْمُسْتَعْلَى الْمَفْتُوحَ، فَأَنْ تَغْلِبَ فَتَحَةُ الرَّاءِ أَجْدَرُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الرَّاءَ لَيْسَ بِمُسْتَعْلٍ، وَإِنَّمَا مَنَعَتِ الْإِمَالَةَ -حَيْثُ مَنَعَتْ- لِمَا فِيهَا مِنَ التَّكْرِيرِ؟!

قرأ ابن عامر: ﴿هَلْ تُؤْبَى﴾ [٣٦] غير مدغمة، ﴿إِلَى أَهْلِهِمْ انْقَلَبُوا﴾ [٣١] برفع الهاء والميم.

قال أحمد: هذا خلاف ما أصل ابن عامر^(٣).

قال أبو على: يجوز أن يكون تَبَعَ في ذلك أَثَرًا، أَوْ أَحَبَّ الْأَخْذَ بِالْأَمْرَيْنِ؛ لَاسْتَوَائِهِمَا فِي الْجَوَازِ.

فأما إدغام اللام في الثاء، فإن إدغامها في الراء في: ﴿بَلْ رَانَ﴾ أحسن من إدغامها في الثاء، وهو مع ذلك جائز. وحكى سيبويه إدغام اللام في [قوله]:^(٤)

(١) في أ: تحذى.

(٢) ينظر: الحجة لابن خالويه (٣٦٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٦)، الغيث للصفاقسى (٣٨٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٥)، البحر المحيط (٤٤٣/٨)، التبيان للطوسى (٣٠٤/١٠)،

السبعة لابن مجاهد (٦٧٦)، الغيث للصفاقسى (٣٨٢)، الكشف للزمخشري (٢٣٣/٤)،

المجمع للطبرسى (٤٥٤/١٠)، المعانى للأخفش (٥٣٣/٢)، النشر لابن الجزرى

(٧-٦/٢).

(٤) سقط في أ.

﴿هَثُوبٌ﴾ عن أبي عمرو.

قال: قرأ عاصم في رواية حفص: ﴿أَنْقَلَبُوا فِكِهَيْنَ﴾ هذا الحرف وحده بغير ألف، وسائر القرآن بألف، ولم يَخْتَلِفْ هؤلاء القراء أَنَّها بالألف^(١).

قال أبو علي: قال أبو الحسن: ﴿فَاكِهَيْنَ﴾ أكثر في القراءة، أى: ذوو فاكهة. [قال: (٢)] وقال أبو جعفر المدني: كل شيء في القرآن: ﴿فَكِهَيْنَ﴾ فأراها من «فِكِه»، يَفِكُهُ.

قال أبو الحسن: ولم أسمعها من العرب.

[قرأ] على بن نصر عن هارون عن أبي عمرو: ﴿هَلْ تُوبٌ﴾ مدغم. وكذلك [رَوَى] يونس بن حبيب عن أبي عمرو: ﴿هَلْ تُوبٌ﴾ مدغم. حمزة والكسائي: ﴿هَلْ تُوبٌ﴾ مدغم. [و] الباقون لا يدغمون. قال أبو علي: إدغام اللام في الثاء؛ لتقاربهما.

قال سيويه: قرأ أبو عمرو: ﴿هَثُوبُ الْكُفَّارِ﴾ وإدغامها فيها حسن، وإن كان دون إدغام اللام في الراء في الحسن؛ لتقاربهما، وجاز إدغامها فيها؛ لأنه قد أدغم في الشين فيما أنشده في قوله: [من الطويل]

..... هَشْنَى بِكَفِّكَ لَا يُقْ^(٣)

يريد: هَلْ شَيْءٌ، والشين أشد تراخياً عنها من الثاء، وإنما أَدْغَمَتْ فيها؛ لأنها تتصل بمخارجها لتفشيها، وترك الإدغام لتفاوت المخرجين.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٥)، البحر المحيط (٤٤٣/٨)، التبيان للطوسي (٣٠٤/١٠)، التيسير للداني (٢٢١)، تفسير القرطبي (٢٦٧/١٩)، الحجة لأبي زرعة (٧٥٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٦)، الغيث للصفارسي (٣٨٢)، الكشف للقيسي (٣٦٦/٢)، المجمع للطبرسي (٤٥٤/١٠)، المعاني للفرّاء (٢٤٩/٣)، تفسير الرازي (١٠١/٣١)، (١٠٢)، النشر لابن الجزري (٣٥٤/٢)، (٣٥٥). وما بين المعقوفين في ب: بألف.

(٢) سقط في أ.

(٣) جزء من عجز بيت لطريف بن تميم وقيله:

تقول إذا استهلكت مالا للذة فكيهة

وهو في شرح أبيات سيويه (٤١٧/٢)، وشرح المفصل (١٤١/١٠)، (١٤٢)، والكتاب (٤٥٨/٤)، واللامات ص (١٥٥)، والمقرب (١٤/٢)، والممتع في التصريف (٢/٦٩٤)، وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص (٣٥٢)، وسر صناعة الإعراب ص (٣٤٨)، والتاج (ليق، هلك، فكه)، واللسان (ليق، هلك، فكه).

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذِكْرُ اختلافهم في سورة «إذا السماء انشقت»

قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر والكسائي: ﴿وَيُضَلَّى سَعِيرًا﴾ [١٢] مشددة [اللام مضمومة الياء].

وقرأ عاصم وأبو بكر وحزمة: ﴿وَيُضَلَّى﴾ بفتح الياء خفيفة.
[وَرَوَى] عباس عن خارجة عن نافع: ﴿وَيُضَلَّى﴾ خفيفة، من «أُضْلِيْتُ».
[وَقَرَأَ] عباس عن أبان عن عاصم مثله: ﴿وَيُضَلَّى﴾ بضم الياء خفيف (٢).
قال أبو علي: صلى زيد النار.

قال: ﴿وَسَبَّحُوا سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠]، وصَلَّيْتُهُ النار.
وحجة: ﴿وَيُضَلَّى﴾، ﴿ثُمَّ لَجَّجِمَ صُلُوءُهُ﴾ [الحاقة: ٣١]، وأُضْلِيْتُهُ النار، مثل: فَرِحَ وفَرَحْتُهُ، وغَرِمَ وغَرِمْتُهُ.

وحجة: ﴿يُضَلَّى﴾، قوله - تعالى -: ﴿سَيَصَلَّى نَارًا﴾ [المسد: ٣]، وقوله: ﴿إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيمِ﴾ [الصفات: ١٦٣]، [وقوله: (٣) ﴿أَصْلَوْهَا الْيَوْمَ﴾ [يس: ٦٤]، ﴿ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا الْجَحِيمِ﴾ [المطففين: ١٦]، فهذا أكثر في التنزيل وسائر الكلام.

قرأ ابن كثير وحزمة والكسائي: ﴿لَتَرْكَبُنَّ﴾ [١٩] بفتح الباء.
وقرأ الباكون: ﴿لَتَرْكَبُنَّ﴾ بضم الباء (٤).

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٦)، البحر المحيط (٤٤٧/٨)، التبيان للطوسي (٣١٠/١٠)، التيسير للداني (٢٢١)، تفسير الطبري (٧٥/٣٠)، تفسير القرطبي (٢٧٢/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٦٦)، الحجة لأبي زرة (٧٥٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٧)، الغيث للصفاقسي (٣٨٢)، الكشف للقيسي (٣٦٧/٢)، المجمع للطبرسي (٤٥٨/١٠)، المعاني للفراء (٢٥٠/٣)، تفسير الرازي (١٠٧/٣١)، النشر لابن الجزري (٣٩٩/٢).

(٣) سقط في ب.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٦)، الإعراب للنحاس (٦٦٤/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٥٣)، البحر المحيط (٧٤٤/٨)، التبيان للطوسي (٣١٢/١٠)، التيسير للداني (٢٢١)، تفسير الطبري (٧٨/٣٠)، تفسير القرطبي (٢٧٨/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٦٦)، الحجة لأبي زرة (٧٥٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٧)، الغيث للصفاقسي (٣٨٢)، الكشف للزمخشري (٢٣٦/٤)، الكشف للقيسي (٣٦٧/٢)، المجمع للطبرسي (١٠/٤٥٨)، المعاني للفراء (٢٥١/٣، ٢٥٢)، تفسير الرازي (١٠٩/٣١)، النشر لابن الجزري (٣٩٩/٢).

قال أبو علي: حجة ﴿لَتَرْكَبْنَ﴾ عن ابن عباس [قال]: لتركبن السماء حالاً بعد حال^(١).

وقال ابن مسعود: ﴿لَتَرْكَبْنَ﴾ يا محمد ﴿طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾، مرة كالمُهْل، ومرة كالدَّهَان، تُعَيِّرُهَا حَالًا بَعْدَ حَالٍ^(٢).

[وقال] مجاهد: لتركبن أمراً بعد أمر^(٣). [وقال] قتادة: ﴿لَتَرْكَبْنَ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾: حالاً عن حال، ومنزلاً عن منزل^(٤).

حدثنا أحمد بن محمد قال: حدثنا المؤمل قال: حدثنا إسماعيل عن أبي رجاء عن الحسن: ﴿لَتَرْكَبْنَ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ قال: حالا عن حال ومنزلاً عن منزل^(٥).

[وقال] أبو عبيدة: ﴿لَتَرْكَبْنَ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾: لتركبن سُنَّةً مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ.

قال أبو علي: من قال: ﴿لَتَرْكَبْنَ﴾ بفتح الباء، أراد النبي ﷺ. و: ﴿لَتَرْكَبْنَ﴾: النبي - عليه السلام - وغيره، والضم يأتي على معنى المفتوحة، وفسروا ﴿طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾: حالاً بعد حال، ومثل ما فسرنا من أن معنى «عن» معنى «بعد» [في] قول الأعشى: [من السريع]

سَادَ وَأَلْفَى رَهْطُهُ سَادَةً وَكَابِرًا سَادُوكَ عَنْ كَابِرٍ^(٦)

المعنى: كابرًا بعد كابر، ف «عن» متعلق بـ «سادوك»، ولا يكون متعلقاً بـ «كابر».

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٧١١/٩) كتاب التفسير، باب: لتركبن طبقاً بعد طبق (٤٩٤٠)، وابن جرير (٥١٣/١٢ - ٥١٤) (٣٦٧٩٠) و (٣٦٧٩٢) و (٣٦٧٩٣). وذكره السيوطي في الدر (٥٤٩/٦)، وزاد نسبه لأبي عبيد في القراءات وسعيد بن منصور وابن منيع وعبد بن حميد وابن المنذر.

(٢) أخرجه بمثله ابن جرير (٥١٥/١٢) (٣٦٨١٢) و (٣٦٨١٣) و (٣٦٨١٤) و (٣٦٨١٥) و (٣٦٨١٦) و (٣٦٨١٧) و (٣٦٨١٩)، وذكره السيوطي في الدر (٥٥٠/٦)، وزاد نسبه لعبد الرزاق وسعيد بن منصور والفريابي وابن أبي حاتم وعبد بن حميد وابن المنذر وابن مردويه والحاكم والبيهقي في البعث وبمثله عزاه لعبد بن حميد وابن المنذر والبيهقي عنه.

(٣) أخرجه ابن جرير (٥١٥/١٢) (٣٦٨٠٢) و (٣٦٨٠٥) و (٣٦٨٠٦)، وذكره السيوطي في الدر (٥٤٩/٦)، وعزاه لعبد بن حميد.

(٤) أخرجه ابن جرير (٥١٤/١٢) (٣٦٨٠٣)، وذكره السيوطي في الدر (٥٥٠/٦)، وعزاه لعبد ابن حميد.

(٥) أخرجه ابن جرير (٥١٤/١٢) (٣٦٧٩٦) و (٣٦٧٩٧).

(٦) وهو في ديوانه ص (١٩١)، واللسان (طبق).

ويروى: «قومه» بدلاً من «رهطه»، و «تلدوك» بدلاً من «سادوك».

وقد تبين^(١) ذلك فى قول النابغة: [من الطويل]

بَقِيَّةٌ قِدْرٍ مِنْ قُدُورٍ تُورَثُ لَالِ الْجُلَاحِ كَابِرًا بَعْدَ كَابِرٍ^(٢)
وقالوا: عَرِقَ [الرجل]^(٣) عن الحمى، أى: بعدها.

[حدثنا ابن مجاهد قال:]^(٤) حدثنى الحَزَّاز قال: حدثنا محمد بن يحيى قال:
حدثنا عبيد عن أبى عمرو أنه قرأ: ﴿إِذَا الْمَاءُ انشَقَّتْ . وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ . وَإِذَا الْأَرْضُ
مُدَّتْ . وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ . وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ [١-٥] يقف كأنه يُسَمِّها شيئاً من
الجر^(٥).

قال أبو على: أَشَمَّها الجَرُّ ولم يَتَلُغْ بها الياء؛ لأنها فواصل، والفواصل
كالقوافى، فلم يُشَبِّعِ الإطلاق كما جاء: ﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾ [الأحزاب: ٦٧]؛ لأن
الياء قد تُحذف فى القوافى^(٦) فى نحو: [من الكامل]
... وَيَبْغُ ضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِ^(٧)

* * *

-
- (١) فى أ: بين.
(٢) وهو فى ديوانه ص (١٧٥)، واللسان (قدح، طبق)، والتاج (قدح).
(٣) سقط فى ب.
(٤) سقط فى أ.
(٥) ينظر: البحر المحيط (٨/٤٤٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٧).
(٦) فى أ: الفواصل.
(٧) تقدم.

[بِسْمِ اللَّهِ^(١)]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْبُرُوجِ

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [١٥] رفع. وقرأ حمزة والكسائي والمفضل عن عاصم: ﴿الْمَجِيدُ﴾ خفض^(٢). قال أبو علي: مَنْ رفع فقال: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ كان متبعاً لقوله: ﴿ذُو الْعَرْشِ﴾. وَمَنْ جَرَّ فقال: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ فمن النحويين مَنْ جَعَلَهُ وَصْفاً لقوله: «رَبِّكَ» في: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ [١٢] قال: ولا أجعله وصفاً للعرش. ومنهم من قال: هو من صفة العرش.

قال أبو زيد: إِذَا رَعَيْتَهَا - يعنى الإبل - فى أرض مُكَلِّئَةٍ فَرَعَتْ وَشَبِعَتْ، قيل: قد مَجَدَتِ الإبلُ، تَمَجَّدُ مُجَوِّداً، ولا فِعْلَ لك فى هذا. [و]^(٣) قال: أَمَجَّدْتُ^(٤) الإبلَ إِمَجَّاداً، إِذَا أَشْبَعْتَهَا مِنَ الْعَلَفِ وَمَلَأَتْ بِطَوْنِهَا، ولا فِعْلَ لها فى هذا. وَرَوَى عن أبى عثمان عن أبى عبيدة: أَمَجَّدْتُهَا: أَشْبَعْتُهَا. وقالوا فى المثل: «فِي كُلِّ شَجَرٍ نَارٌ، وَاسْتَمَجَدَ الْمَرْخُ وَالْعَقَّارُ»^(٥). وقيل: فى: «استمجد العقَّار» أى: كثرت^(٦) نازُهُ وَصَفَتْ، وقالوا: وليس فى الشجر أكثر نازاً منه. واستمجد العقَّار: صار ماجداً فى إِبْرَائِهِ النار.

قال أبو علي: فكأن «استمجد» فى معنى: أَمَجَّد؛ لأنَّ «استفعل» قد استعمل فى موضع «أفعل» كثيراً، فهو من باب «أَقْطَفَ» و «أَجْرَبَ»، ونحو ذلك مما يكون

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٦)، الإعراب للنحاس (٦٦٧/٣)، الإملاء للعكبرى (٢/١٥٣)، البحر المحيط (٤٥٢/٨)، التبيان للطوسى (٣١٩/١٠)، التيسير للدانى (٢٢١)، تفسير الطبرى (٨٩/٣٠)، تفسير القرطبي (٢٩٦/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٦٧)، الحجة لأبى زرعة (٦٥٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٨)، الغيث للصفاقسى (٣٨٢)، الكشف للزمخشري (٢٣٩/٤)، الكشف للقيسى (٣٦٩/٢)، المجمع للطبرسى (١٠/٤٦٤)، المعانى للأخفش (٥٣٥/٢)، المعانى للفراء (٢٥٤/٣)، تفسير الرازى (١٢٣/٣١)، النشر لابن الجزرى (٣٩٩/٢).

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: وأمجدت.

(٥) ينظر مجمع الأمثال (٤٤٥/٢)، (٤٤٦).

(٦) فى أ: كثر.

معناه: صار ذا شيء.

ولم أعلم في صفة الأناسي: «مجيد» كما جاء في وصفهم: عالم وعليم، نحو: ﴿أَجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْهَا﴾ [يوسف: ٥٥] وقد جاء في وصفهم: ماجد؛ قال ذو الرمة: [من الطويل]

أَحْمُ عِلَافِيٍّ وَأَبْيَضُ صَارِمٍ وَأَغْيَسُ مَهْرِيٍّ وَأَشَعْتُ مَاجِدُ^(١)
وقال بغضٌ وَلَدِ الْمُهَلَّبِ - للمهلب فيما أظن -: [من الطويل]

وَمَنْ هَابَ أَطْرَافَ الْقَنَا خَشْيَةَ الرَّدَى فَلَيْسَ لِمَجْدٍ صَالِحٍ بِكَسُوبٍ^(٢)
و «صالح» وصف مدح؛ يدل على ذلك قوله - تعالى -: ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥]، وقوله - تعالى -: ﴿وَصَلِّحْ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التحريم: ٤]، وقوله - تعالى -: ﴿ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا﴾ [النحل: ١١٩]؛ فكأن المجد في الإنسان استيفاءه الخلال الرفيعة، واستكمالها لها، وإن لم يوجد مجيد في وصف الأناسي يُقَوَّى قراءة مَنْ قَرَأَ: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ بالرفع، وقول مَنْ قَالَ مِنَ النَحْوِيِّينَ: إِنِّي لَا أَجْعَلُهُ صِفَةً لِلْعَرْشِ؛ فَإِنَّ مَنْ جَرَّ جَعْلَهُ وَصْفًا لـ «رَبِّكَ» في قوله - تعالى -: ﴿إِنْ يَطَّشُّ رَبُّكَ لَشَدِيدٌ﴾ [١٢].

فَإِنْ قُلْتُ: إنه قد فصل بين الصفة والموصوف - فَإِنَّ الْفَضْلَ وَالْإِعْتِرَاضَ فِي هَذَا النِّحْوِ لَا يَمْتَنِعُ؛ لَأَنَّ ذَلِكَ يَجْرِي مَجْرَى الصِّفَةِ فِي التَّسْهِيدِ.

ومما يدل على كثرة النار في «العفار» وزيادته على غيره مما يقدر به قول الأعشى: [من المتقارب]

زِنَادُكَ خَيْرُ زِنَادِ الْمُلُو كِ خَالَطَ مِنْهُنَّ مَرْخَ عَفَارَا
وَلَوْ رُمَتْ فِي لَيْلَةٍ قَادِحَا حَصَاةً يَنْبُعُ لِأُورِيتَ نَارَا^(٣)

(١) ينظر ديوانه ص (١١٠٩)، وكتاب العين (١٤٤/٢)، وتهذيب اللغة (١٤٦/١٣)، وأساس البلاغة (روز)، واللسان (علف)، والتاج (علف).

ويروى: «أروع» بدل «أشعث». (٢) البيت للمفضل بن المهلب في اللسان (هر)، والتنبيه والإيضاح (٢٢٧/٢)، والتاج (هر). ويروى: «هر» بدل «هاب».

(٣) البيتان في ديوانه ص (١٠٣)، وجمهرة اللغة ص (٧٦٥)، وينظر البيت الأول في مقاييس اللغة (٤/٢٦٤)، والمخصص (٥/٣، ٢٧/١١)، والتاج (مرخ)، ويروى: «صادف» بدل «خالط». وينظر البيت الثاني في اللسان (نبح)، والتاج (نبح).

وَرَوَى أَبُو عبيدة: [من المتقارب]

وَلَوْ رُمِتْ فِي ظُلْمَةٍ قَادِحًا.

قال أبو عبيدة: الصفا والنبع لا يُوريان.

يقول: لو قَدَحْتُ بِنَبْعٍ - وهو لا نار فيه - حَصَاةً لَأَوْرَيْتَ.

[وقال] ^(١) الْأَصْمَعِيُّ: فِي كُلِّ شَجَرٍ نَارٌ وَاسْتَمَجَدَ الْمَرْخُ وَالْعَفَّارُ، يُقَالُ ذَلِكَ عِنْدَ

ذِكْرِ الْقَوْمِ فِي كُلِّهِمْ خَيْرٌ، وَقَدْ غَلَبَ عَلَى الْفَضْلِ بَعْضُهُمْ.

قال: ويراد بقولهم: اسْتَمَجَدَ الْمَرْخُ وَالْعَفَّارُ: أَنَّهُمَا أَخَذَا مَا هُوَ حَسِبُهُمَا.

قال: ويقال: أَمَجَدْتُ الدَّابَّةَ عِلْقًا، أَيْ: أَكْثَرْتُ لَهَا مِنَ الْعِلْفِ. انتهى كلام

الْأَصْمَعِيِّ.

وَحَكَى بَعْضُ الْبَغْدَادِيِّينَ عَنْ أَبِي عبيدة: مَجَدْتُ الدَّابَّةَ إِذَا عِلَفْتُهَا مَلءَ بَطْنِهَا.

قال: وَأَهْلُ نَجْدٍ يَقُولُونَ: مَجَدْتُهَا - مُشَدَّدة - : إِذَا عِلَفْتُهَا نِصْفَ بَطْنِهَا. وَالَّذِي

حَكَاهُ عَنْهُ أَبُو عِثْمَانَ: أَمَجَدْتُهَا: إِذَا أَشْبَعْتُهَا. وَإِذَا جَازَ وَصِفُ الْعَرْشِ بِـ «الْمَجِيدِ» فِي

قَوْلِ مَنْ جَرَّه، وَجَازَ وَصِفُ «الْقُرْآنِ» فِي قَوْلِهِ -تعالى-: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ﴾ [٢١]

-لَمْ يَمْتَنِعْ فِي الْقِيَاسِ أَنْ يُوصَفَ بِهِ الْإِنْسَانُ.

وَزَعَمُوا أَنَّ بَعْضَ الْقُرَّاءِ قَرَأَ: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ﴾ عَلَى تَقْدِيرٍ: قُرْآنُ رَبِّ مَجِيدٍ،

وَكَانَ هَذَا الْقَارِئُ لَمْ يُجِزْ «مَجِيدًا» عَلَى الْقُرْآنِ؛ لِعِزَّةِ ذَلِكَ فِي السَّمْعِ.

قال: قرأ نافع وحده: ﴿فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [٢٢].

وقرأ الباقون ﴿مَحْفُوظٍ﴾ خَفَضَ.

قال أبو علي: حجة نافع في قوله: ﴿مَحْفُوظٍ﴾ أَنَّ الْقُرْآنَ وَصَفَ بِالْحِفْظِ فِي

قَوْلِهِ -تعالى-: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرُكِّنُ الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]؛ فَكَمَا وَصِفَ

بِالْحِفْظِ فِي هَذِهِ، كَذَلِكَ وَصِفَ فِي الْأُخْرَى فِي قَوْلِهِ -تعالى-: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ

فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ وَمَعْنَى حِفْظِ الْقُرْآنِ: أَنَّهُ يُؤْمَنُ مِنْ تَحْرِيفِهِ وَتَبْدِيلِهِ وَتَغْيِيرِهِ؛ فَلَا

يَلْحَقُهُ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ.

وَمَنْ جَرَّ «مَحْفُوظًا» [و] ^(٢) جَعَلَهُ صِفَةً لِـ «الْوَحِ»؛ فَلَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: اللُّوحُ

الْمَحْفُوظُ. قال أبو الحسن: وهو الذي يعرف.

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

[بِسْمِ اللَّهِ] ^(١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الطَّارِقِ

قرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع والكسائي: ﴿لَمَّا﴾ [٤] خفيفة.
وقرأ عاصم وابن عامر وحزمة: ﴿لَمَّا﴾ مشددة ^(٢).

قال أبو علي: مَنْ خَفَفَ [فقال: ^(٣)] ﴿لَمَّا عَلَيَّهَا حَافِظٌ﴾ كانت «إِنْ» عنده المخففة من الثقيلة، واللام معها هي [اللام] ^(٤) التي تدخل مع هذه المخففة لتخلّصها من «إِنْ» النافية، و«ما» صلة كالتى فى قوله -تعالى-: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، و: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]. وتكون «إِنْ» مُتَلَقِيَةً للقسم كما تتلقاه مثقلة.

وَمَنْ ثَقَلَ فقال: ﴿لَمَّا عَلَيَّهَا﴾ كانت «إِنْ» عنده النافية، كالتى فى قوله -تعالى-: ﴿فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦] و«لَمَّا» فى معنى «إِلَّا».
قال سيبويه عن الخليل فى قولهم: نَشَدْتُكَ اللَّهُ لَمَّا فَعَلْتَ -: المعنى: إِلَّا فَعَلْتَ.
قال: والوجه: «إِلَّا»، وهى متلقية للقسم كما تتلقاه «ما».
قال أبو الحسن: الثقيلة فى معنى «إِلَّا»، والعرب لا تكاد تعرف ذا.
وقال الكسائي: لا أعرف وجه التثقل.

وَرَوَى عن ابن عَوْنٍ أَنه قال: قرأت عند محمد - يعنى ابن سيرين -: ﴿لَمَّا﴾، فَكَرِهَهَا وَأَنْكَرَهَا.

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٦)، الإعراب للنحاس (٦٧٢/٣)، الإملاء للعكبرى (٢/١٥٣)، البحر المحيط (٤٥٤/٨)، التبيان للطوسى (٣٢٣/١٠)، التيسير للدانى (٢٢١)، تفسير الطبرى (٩١/٣٠)، تفسير القرطبى (٣/٢٠)، الحجة لابن خالويه (٣٦٨)، الحجة لأبى زرعة (٧٥٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٨)، الغيث للصفاقسى (٣٨٢)، الكشف للزمخشري (٢٤١/٤)، الكشف للقيسى (٢١٥/٢)، المجمع للطبرسى (٤٧٠/١٠)، المعانى للفراء (٢٥٤/٣)، النشر لابن الجزرى (٢٩١/٢).

(٣) سقط فى ب.

(٤) سقط فى أ.

[بِسْمِ اللَّهِ] ^(١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْأَعْلَى

قرأ الكسائي وحده: ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ﴾ [٣] خفيف. وقرأ الباقر: ﴿قَدَّرَ﴾ مشددة ^(٢).

قال أبو علي: قد ذكرنا فيما تقدم أن «قَدَّرَ» في معنى «قَدَّرَ» ؛ فكَلا الوجهين حسن.

قال: قرأ أبو عمرو وحده: ﴿بَلْ يُؤْثِرُونَ﴾ [١٦] بالياء. وقرأ الباقر بالتاء ^(٣). قال أبو علي: حجة التاء أن في حرف أُبَيٍّ - فيما زعموا-: ﴿بَلْ أَنْتُمْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾. وحجة الياء: أن ابن مسعود والحسن قرأا بالياء. وحكى عن أبي عمرو أنه قال: يعني الأشقيين.

* * *

(١) سقط في أ.

- (٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٧)، البحر المحيط (٤٥٨/٨)، التبيان للطوسي (٣٢٨/١٠)، التيسير للداني (٢٢١)، تفسير القرطبي (١٥/٢٠)، الحجة لابن خالويه (٣٦٨)، الحجة لأبي زرعة (٧٥٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٨٠)، الغيث للصفاسي (٣٨٢)، الكشف للزمخشري (٢٤٣/٤)، الكشف للقيسي (٣٧٠/٢)، المجمع للطبرسي (٤٧٣/١٠)، المعاني للفراء (٢٥٦/٣)، تفسير الرازي (١٣٩/٣١)، النشر لابن الجزري (٣٩٩/٢).
- (٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٧)، الإعراب للنحاس (٦٨٣/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٥٤)، البحر المحيط (٤٦٠/٨)، التبيان للطوسي (٣٣١/١٠)، التيسير للداني (٢٢١)، تفسير الطبري (١٠٠/٣٠)، تفسير القرطبي (٢٣/٢٠)، الحجة لابن خالويه (٣٦٩)، الحجة لأبي زرعة (٧٥٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٨٠)، الغيث للصفاسي (٣٨٢)، الكشف للقيسي (٣٧٠/٢)، المجمع للطبرسي (٤٧٣/١٠)، المعاني للفراء (٢٥٧/٣)، تفسير الرازي (١٤٨/٣١)، النشر لابن الجزري (٤٠٠/٢).

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْغَاشِيَةِ

رَوَى عَلَى بن نصر عن أبي عمرو: ﴿تَضَلَّى﴾ [٤] مفتوحة التاء. وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿تَضَلَّى﴾ بفتح التاء. وكذلك حفص عن عاصم. وقرأ عاصم - في رواية أبي بكر - وأبو عمرو: ﴿تَضَلَّى﴾ مضمومة التاء (٢). قال أبو علي: حجة مَنْ قال: ﴿تَضَلَّى﴾، قوله - تعالى -: ﴿سَيَصِلُنَّ نَارًا﴾ [المسد: ٣]، و[قوله] (٣): ﴿إِلَّا مَنْ هُوَ صَالٍ الْجَحِيمِ﴾ [الصفات: ١٦٣].

وحجة من قال: ﴿تَضَلَّى﴾، قوله - تعالى -: ﴿ثُمَّ لَئِنْ صَلَّوْهُ﴾ [الحاقة: ٣١]، و﴿صَلَّوْهُ﴾ مثل: أَصْلَوْهُ؛ كما أن «عَرَّمْتَهُ» مثل: أَغَرَّمْتَهُ.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿لَا يُسْمَعُ﴾ [١١] بالياء مضمومة، ﴿فِيهَا لَاغِيَةٌ﴾ رفع. وروى عبيد وعباس واليزيدي وأبو زيد وعبد الوارث وعلي بن نصر عن أبي عمرو: ﴿لَا يُسْمَعُ﴾ بضم الياء.

وروى هارون فيما حدثني به الخزاز عن محمد بن يحيى عن عبيد عن هارون، والنضر بن شميل عن هارون، وعبد الوهاب عن أبي عمرو: بالياء والتاء جميعاً. وقرأ نافع وحده: ﴿لَا تُسْمَعُ فِيهَا﴾ بالتاء مضمومة، ﴿لَاغِيَةٌ﴾ رفع.

[وروى] خارجة عن نافع: ﴿لَا تَسْمَعُ﴾ بالتاء مفتوحة. ﴿لَغِيَّةٌ﴾ نصب. [حدثنا ابن مجاهد قال: (٤) حدثنا محمد بن الجهم عن خلف عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: ﴿لَا تُسْمَعُ﴾ بالتاء، رفع.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿لَا تَسْمَعُ﴾ بالتاء مفتوحة، ﴿فِيهَا لَغِيَّةٌ﴾

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٧)، الإعراب للنحاس (٦٨٥/٣)، البحر المحيط (٤٦٢/٨)، التبيان للطوسي (٣٣٤/١٠)، التيسير للداني (١٢١)، تفسير الطبري (١٠٢/٣٠)، تفسير القرطبي (٢٨/٢٠)، الحجة لابن خالويه (٣٦٩)، الحجة لأبي زرة (٧٥٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٨١)، الغيث للصفاقسي (٣٨٢)، الكشف للزمخشري (٢٤٦/٤)، الكشف للقيسي (٣٧٠/٢)، المجمع للطبرسي (٤٧٧/١٠)، المعاني للفراء (٢٥٧/٣)، تفسير الرازي (١٥٢/٣١)، النشر لابن الجزري (٤٠٠/٢).

(٣) سقط في ب.

(٤) سقط في أ.

نصباً^(١).

قال أبو عبيدة: ﴿لَا تَسْمَعُ فِيهَا لَفِيَةً﴾: لغوا^(٢).

قال أبو علي: كأنَّ «اللاغية» مصدر بمنزلة: العاقبة والعافية.

ويجوز أن يكون صفة؛ كأنه: لَا تَسْمَعُ كلمةً لاغيةً، والأول الوجه؛ لقوله - تعالى -: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لِقَوْاً وَلَا تَأْتِيماً﴾ [الواقعة: ٢٥]. و ﴿لَا تُسْمَعُ﴾ - على بناء الفعل للمفعول به - حسن؛ لأنَّ الخطاب ليس بمصروف إلى واحد بعينه، وبناء الفعل للفاعل حسنٌ أيضاً على الشّيعاء في الخطاب وإن كان لواحد، وعلى هذا: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ نَمَّ رَأَيْتَ نَعِيماً﴾ [الإنسان: ٢٠]، وقوله: ﴿إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤاً مَّنْثُوراً﴾ [الإنسان: ١٩].

ويجوز أن يضرب^(٣) الخطاب إلى النبي ﷺ، وكل واحد من الياء والتاء في قوله - تعالى -: ﴿تَسْمَعُ﴾، و ﴿يَسْمَعُ﴾ حسن على اللفظ وعلى المعنى. وهذا الضرب من^(٤) المؤنث إذا تقدم فعله عليه حسنٌ التذكير فيه.

قال عباس: سألت أبا عمرو؛ فقرأ: ﴿يُمَصِّطِرُ﴾ [٢٣] بالصاد.

[وقرأ] ابن كثير وأبو عمرو - في رواية الحلواني - ونافع وعاصم: بالصاد. [وروى] الحلواني عن ابن عامر: بالسین. [و]^(٥) حمزة يُمِيلُ الصاد إلى الزاى. [وقرأ] الكسائي بالسین فيما خبرني به محمد بن الجهم عن الفراء عنه. وقرأت على ابن عبدوس عن أبي عمر عن الكسائي بالصاد. وكذلك قال أصحاب أبي الحارث عن الكسائي [بالصاد]^(٦).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٧)، الإعراب للنحاس (٦٨٧/٣)، البحر المحيط (٤٦٣/٨)، التبيان للطوسي (٣٣٥/١٠)، التيسير للداني (٢٢٢)، تفسير القرطبي (٣٣/٢٠)، الحجة لابن خالويه (٣٦٩)، الحجة لأبي زرعة (٧٦٠)، السبعة لابن مجاهد (٦٨١)، الغيث للصفاسي (٣٨٣)، الكشف للزمخشري (٢٤٧/٤)، الكشف للقيسي (٣٧١/٢)، المعاني للفراء (٢٥٨/٣)، تفسير الرازي (١٥٤/٣١)، النشر لابن الجزري (٤٠٠/٢).

(٢) زاد في أ: نصباً.

(٣) في ب: تصرف.

(٤) في ب: في.

(٥) سقط في ب.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٨)، البحر المحيط (٤٦٤/٨)، التبيان للطوسي (٣٣٧/١٠)، التيسير للداني (٢٢٢)، تفسير القرطبي (٣٧/٢٠)، الحجة لابن خالويه (٣٦٩)، السبعة

قال أبو عبيدة: ﴿لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُسَيِّرٍ﴾: بِمُسَلِّطٍ. قال: [و] ^(١) يقال: تَسَيَّرْتُ علينا.

والقول في إبدال السين صاذا وإشراؤها صوت الزاي، قد تقدم ذكره في فاتحة الكتاب.



= لابن مجاهد (٦٨٢)، الغيث للصفاقسي (٣٨٣)، الكشف للقيسي (٣٧٢/٢)، المعاني للفراء (٣٥٨/٣)، النشر لابن الجزري (٣٧٨/٢).
وما بين المعقوفين سقط في أ.
(١) سقط في ب.

[بِسْمِ اللَّهِ] ^(١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْفَجْرِ

قرأ حمزة والكسائي: ﴿وَالْوِثْرِ﴾ [٣] كسرًا. وقرأ الباقر: ﴿وَالْوِثْرِ﴾ بفتح الواو ^(٢). الفتح لغة أهل الحجاز، والكسر لغة تميم.

حدثنا محمد بن السري - رحمه الله - أنَّ الْأَصْمَعِيَّ قال: كل فرد وتر، وأهل الحجاز يفتحون [و] ^(٣) يقولون: وَثْرٌ، في الفرد، ويكسرون الوِثْرَ في الدُّخْلِ ^(٤). وَمَنْ تَحْتَهُمْ من قيس وتميم يُسَوُّوْنَهُمَا في الكسر، فيقال في الوِثْرِ الذي هو الإفراد: أَوْثَرْتُ فَأَنَا أَوْثَرُ إِيَّارًا، أى: جعلت أمرى وِثْرًا. قال: ويقال في الدُّخْلِ: وَثَرْتُهُ فَأَنَا أُثِرُهُ وَثْرًا وَثَرَةً.

قال أبو بكر - رحمه الله - قولهم: وَثَرْتُهُ في الدُّخْلِ إنما هو أفردته من أهله وماله. قال: وقال الفراء: الثَّرَةُ: الظلم.

قال: [وقال] ^(٥) قتادة: ﴿وَالشَّعْغِ وَالْوِثْرِ﴾: إِنْ من الصلاة شفعا، وإن منها وترًا. وكان الحسن - رحمه الله - يقول: هو العدد، منه شفع ومنه وتر، وكان يقول: الشفع يوم الأضحى، والوِثْر يوم عرفة.

قرأ ابن كثير: ﴿يَسْرِي﴾ [٤] بالياء، وصل أو وقف. و﴿جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِي﴾ [٩] مثله.

وقرأ نافع بالياء ^(٦) في الوصل: ﴿يَسْرِي﴾ ^(٧)، وبغير ياء في الوقف.

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٨)، الإعراب للنحاس (٦٩٣/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٥٤)، البحر المحيط (٤٦٧/٨)، التبيان للطوسي (٣٤٠/١٠)، التيسير للداني (٢٢٢)، تفسير الطبري (١١٠/٣٠)، تفسير القرطبي (٤١/٢٠)، الحجة لابن خالويه (٣٦٩)، الحجة لأبي زرعة (٧٦١)، السبعة لابن مجاهد (٦٨٣)، الغيث للصفاقسي (٣٨٣)، الكشف للقيسي (٣٧٢/٢)، المجموع للطبرسي (٤٨٢/١٠)، المعاني للفراء (٢٦٠/٣)، تفسير الرازي (١٦٢/٣١)، النشر لابن الجزري (٤٠٠/٢).

(٣) سقط في ب.

(٤) الذحل: الحقد والثأر. وقيل: هو طلب مكافأة بجناية جنيت عليك، أو عداوة أتيت إليك. اللسان (ذحل).

(٥) سقط في ب.

(٦) في ب: بياء.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحزمة والكسائي: ﴿يَسِرُّ﴾ بغير ياء فى وصل ولا وقف.
وقال أبو عبيدة: كان الكسائي يقرأ: ﴿يَسْرِى﴾ بالياء دهرًا ثم رجع إلى غير ياء.
وقرأ أبو عمرو فيما روى عباس، قال: سألت أبا عمرو، فقرأ: ﴿يَسْرُ﴾ جزم، إذا
وصل أو وقف، قال: وهى قراءته.
وقال أبو زيد فيما أخبرنى به أبو حاتم عن أبى زيد عن أبى عمرو: ﴿يَسْرِى﴾.
فى الوقف^(١): بغير ياء.

قال: وهو لا يصل: ﴿يَسْرِى﴾. وقال عبيد عن أبى عمرو: ﴿يَسِرُّ﴾، يقف عند
كل آية، فإذا وصل قال: ﴿يَسْرِى﴾.

وقال على بن نصر: سمعت أبا عمرو يقرأ: ﴿إِذَا يَسِرُّ﴾، يقف عندها؛ لأنها رأس
آية، فإذا كان وسط آية أشبعها الجر مثل: ﴿مَا كُنَّا نَبْغِي﴾ [الكهف: ٦٤] أثبت الياء،
﴿دَعْوَةَ الدَّاعِي إِذَا دَعَانِي﴾ [البقرة: ١٨٦]، فإذا وقف قال: ﴿الدَّاعِ﴾، وقال
اليزيدى: الوصل بالياء والسكت بغير ياء على الكتاب^(٢).

وقال البزى عن ابن كثير: ﴿أَكْرَمَنِ﴾ [١٥] و ﴿أَهَانَنِ﴾ [١٦] بياء فى الوصل
والوقف.

وقرأ ابن كثير - فى رواية قبل - وعاصم وابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿أَكْرَمَنِ﴾
و ﴿أَهْنَنِ﴾ بغير ياء فى وصل ولا وقف.

وقرأ نافع فى رواية قالون والمسيبي، وأبى بكر بن أبى أويس وأخيه، وإسماعيل
ابن جعفر وأبى قرة، وأبى خلود ويعقوب بن جعفر وخارجة، وورش عن نافع:
﴿أَكْرَمَنِ﴾ و ﴿أَهَانَنِ﴾ بياء فى الوصل.

[حدثنا ابن مجاهد قال: ^(٣) حدثنى الحَزَاز قال: حدثنا محمد بن يحيى القُطَيعُ

= (٧) سقط فى أ.

(١) فى ب: «يسرى»، والوقف. وفى السبعة لابن مجاهد: «يسرى» بالياء، والوقف.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٨)، البحر المحيط (٤٦٨/٨)، التبيان للطوسى (٣٤٠/١٠)،
التيسير للدانى (٢٢٢)، تفسير الطبرى (١١٠/٣٠)، تفسير القرطبى (٤٢/٢٠)، الحجة
لابن خالويه (٣٧٠)، الحجة لأبى زرعة (٧٦١)، السبعة لابن مجاهد (٦٨٣، ٦٨٤)،
الغيث للصفافسى (٣٨٣)، الكشف للقيسى (٣٧٤/٢)، المجمع للطبرسى (٤٨٢/١٠)،
المعانى للفراء (٢٦٠/٣)، تفسير الرازى (٤٦١/٣١).

(٣) سقط فى أ.

قال: حدثنا محبوب عن إسماعيل بن مسلم عن أهل المدينة: ﴿أَكْرَمَنِي﴾ و﴿أَهَانَنِي﴾ بياء في الوصل.

وقال إسماعيل عن نافع: ﴿بِالْوَادِ﴾ [٩] بغير ياء. وقال وَزَشَّ عن نافع: ﴿بِالْوَادِي﴾ بالياء.

وقال علي بن نصر: سمعت أبا عمرو يقرأ: ﴿أَكْرَمَنَ﴾ و﴿أَهَنَنَ﴾، يقف عند النون.

وقال اليزيدي: كان أبو عمرو يقول: ما أبالي كيف قرأت، أبالياء أم بغير الياء في الوصل، فأما الوقف فعلى الكتاب.

وقال عبد الوارث مثل ما قال اليزيدي سواء.

وقال عباس: سألت أبا عمرو فقال: ﴿أَكْرَمَنَ﴾ و﴿أَهَنَنَ﴾ [وقف].

وقال أبو زيد: ﴿أَكْرَمَنَ﴾ و﴿أَهَنَنَ﴾^(١) مجزومتا النون محذوفتا الياء.

وقال أبو الربيع عن أبي زيد عن أبي عمرو: ﴿أَكْرَمَنِي﴾ و﴿أَهَانَنِي﴾ بالياء.

وقال عُبَيْدٌ عن أبي عمرو: ﴿أَكْرَمَنَ﴾ و﴿أَهَانَنَ﴾، يقف عند النون^(٢).

قال أبو علي: وجه قول ابن كثير: ﴿يَسْرَى﴾ بالياء - وصل أو وقف - أن الفعل لا تحذف منه في الوقف كما يحذف من الأسماء نحو: قاضٍ، وغازٍ. تقول: هو يَقْضِي، وأنا أَقْضِي، فَتُثَبِّتُ الياء، ولا تَحْذِفُ الياء من الفعل كما تَحْذِفُ من الاسم، نحو: هذا قاضٍ؛ لأنها لا تسقط في الوصل كما تسقط الياء من نحو: قاضٍ، في الوصل، وليس إثباتها بالأحسن من الحذف؛ وذلك أنها في فاصلة. وجميع ما لا يُحْذَفُ في الكلام، وما يُخْتَارُ فيه ألا يُحْذَفَ، نحو: القاضي، بالالف واللام - يُحْذَفُ إذا كان في قافية أو فاصلة.

قال سيبويه: والفاصلة نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسَّرَ﴾ [٤] و: ﴿يَوْمَ النَّادِ﴾ [غافر: ٣٢] و﴿الْكَبِيرِ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩]. فإذا كان شيء من ذلك في كلام تام شُبَّهَ

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٨)، البحر المحيط (٤٧٠/٨)، التبيان للطوسي (٣٤٥/١٠)، التيسير للداني (٢٢٣)، تفسير القرطبي (٥٢/٢٠)، الحجة لابن خالويه (٣٧٠)، الحجة لأبي زرعة (٧٦٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٨٤، ٦٨٥)، الغيث للصفافسي (٣٨٣)، الكشف للقيسي (٣٧٤/٢)، المجمع للطبرسي (٤٨٢/١٠)، النشر لابن الجزري (٢/٤٠٠، ٤٠١).

بالفاصلة؛ فَحَسُنَ حَذْفُهَا نحو [قوله:] ^(١) ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغُ﴾ [الكهف: ٦٤].

فَإِنْ قُلْتَ ^(٢): كيف كان الاختيار فيه أَنْ يُحْذَفَ إذا كان في فاصلة أو قافية، وهذه الحروف من أَنْفُسِ الْكَلِمِ، وهَلَّا لَمْ يُسْتَحْسَنَ حَذْفُهَا كما أثبت سائر الحروف ولم تُحْذَفْ؟

فالقول في ذلك: إن الفواصل والقوافي مواضع وقف، والوقف موضع تغيير؛ فلما كان الوقف تُعَيَّرُ فيه الحروف الصحيحة بالتضعيف والإسكان ورؤم الحركة فيها، غيرت فيه هذه الحروف المشابهة للزيادة بالحذف؛ ألا ترى أن النداء لما كان موضع حذف بالترخيم، والحذف للحروف الصحيحة -ألزموا الحذف في أكثر الأمر للحرف المتغير، وهو تاء التانيث؟! فكذلك ألزم الحذف في الوقف لهذه الحروف المتغيرة، فجعل تغييرها الحذف، ولم يراعَ فيها ما روعى في نفس الحروف الصحيحة؛ ألا ترى أنه سُوِّىَ بالزيادة في قولهم في النسب إلى مُرَامَى: مُرَامَى؛ كقولهم في النسب إلى حُبَارَى: حُبَارَى، فحذف كما حذفت الزيادة. وقالوا في تحية: تَحَوَّى، فشبهوها بـ«حنيفة» ونحوه، وحذفوا اللام، وسَوَّوْا بينها وبين الزائد في الحذف للجزم، نحو: لَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يَزِمَ، وَلَمْ يَخْشَ، [و] ^(٣) أَجْرَى مُجْرَى الزائد في الإطلاق نحو: [من الكامل]

... وَبَغْضِ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِى ^(٤)

و: [من الطويل]

.... مَا يَمُرُّ وَلَا يَخْلُو ^(٥)

فجعلوا هذه الحروف بمنزلة الزيادة للمد، وسَوَّوْا بينهما في الحذف فقالوا: يفرى، وَيَخْلُ؛ كما قال: [من الكامل]

.... أَقْوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ ^(٦)

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: قال.

(٣) سقط في أ.

(٤) تقدم.

(٥) تقدم.

(٦) عجز بيت وصدره:

وقال: [من الرجز]

وَشَجَرَ الْهُدَابَ عَنْهُ فَجَفَا^(١)

جعل المنقلب عن اللام بمنزلة الألف في قوله: [من الرجز]

بِسَلْهَبَيْنِ فَوْقَ أَنْفٍ أَذْلَفَا^(٢)

[معنى: بسلهبين: بقرنين طويلين.]^(٣)

فلما خالفا ما ذكرنا اختير فيهما الحذف في الفواصل والقوافي.

فإن قلت: فقد قال سيبويه: إثبات هذه الياءات والواوات أقيس الكلامين، وهذا

يعنى [أن]^(٤) الحذف جائز عربى كثير.

فإنه يجوز أن يعنى بقوله: أقيس الكلامين - القياس على الأصل الذى هو متروك،

والاستعمال على غيره. وإذا كانوا قد حذفوا فى مواضع ليست^(٥) بموضع وقوف -

نحو قراءة مَنْ قَرَأَ: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ﴾ [هود: ١٠٥] - فَأَنْ يَلْزَمَ الحذف ما كان

موضع وقف أجدر. وكذلك قوله - تعالى -: ﴿جَاؤُوا الصَّخْرَ بِالْوُكُودِ﴾ [٩]، الأوجه فيه

الحذف إذا^(٦) كانت فاصلة، وإن كان الأحسن - إذا لم تكن فاصلة - الإثبات.

وأما قول نافع فى الوصل: ﴿يَسْرِي﴾، وبغير ياء فى الوقف - فيشبه أن يكون

ذهب إلى أنه إنما حذف من الفاصلة؛ لِمَكَانِ الوقف عليها، فإذا لم يقف عليها صار

= وهو لزهير فى ديوانه ص (٨٦)، واللسان (حجر، من)، وتهذيب اللغة (٤٧٣/١٥)،

والتاج (حجر، من)، وبلا نسبة فى المخصص (٦٩/١٤).

(١) الرجز للعجاج فى ديوانه (٢/٢٣٥)، واللسان (شجر)، والتاج (شجر، جفا)، وتهذيب اللغة

(٦/٢١٦، ١٠/٥٣٣، ١١/٢٠٦)، وكتاب العين (٤/٢٩، ٦/١٩٠)، والمخصص

(١٠/٢١٢).

(٢) الرجز للعجاج فى ديوانه (٢/٢٣٦)، واللسان (هدب، لجف، عقم)، وسر صناعة الإعراب

(٢/٥٧٠)، وتهذيب اللغة (١/٢٨٩، ٦/٢١٦، ١١/٨٥)، والتاج (لجف، عقم)، وكتاب

العين (٦/١٩٠)، والمخصص (١٠/٢١٢)، وديوان الأدب (٢/٣٦٧، ٤١٨)، وأساس

البلاغة (لجف)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٣/٣٠)، وكتاب العين (٤/٢٩)، والمخصص

(٤١/١٠).

ويروى: «أدلفا» بدلاً من «أذلفا».

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: بمعنى.

(٥) فى ب: ليس.

(٦) فى ب: إذ.

بمنزلة غيرها من المواضع التي لا يوقَّفُ عليها، فلم يحذف من الفاصلة إذا لم يقف عليها، كما لم يحذف من غيرها، وحذفها إذا وقف عليها من أجل الوقف. ورَوَى^(١) عن أبي عمرو مثل قول نافع، ورَوَى عنه الحذف مثل ما روى عن ابن عامر وعاصم وحمة والكسائي. وقراءة ابن عامر وعاصم وحمة والكسائي: ﴿يَسِّرْ﴾ بغير ياء في وصل ولا وقف يدل [على] أن هذا مَوْضِعُ وَقْفٍ فَعَبَّرَ بِالحذف؛ كما عَبَّرَ مَنْ عَبَّرَ بِإبدال النون في الحرف في آخره، نحو: [من الرجز].

مَنْ طَلَّلَ كَالْأَثْحَمِيِّ أَنَهَجَا^(٢)

ونحو إلحاق الياء في قوله: [من الطويل]

... فَأَغْنِ وَأَزْدِدِي^(٣)

ألا ترى أنه لما كان قافية بناها على إلحاق الياء، وإن كان السكون يجوز عنده في غير القافية، وفي القافية في بعض الإنشادات وجعل الوزن يقتضى ذلك؟! فكذلك الفاصلة تقتضى الحذف وإن وقف عليها، كما تقتضى القافية الزيادة في نحو: «وازددي».

فهذا يدل على مخالفتهم بين القوافي والفواصل، وبين سائر كلامهم. ورجوع الكسائي عن الإثبات إلى الحذف: في: ﴿يَسِّرْ﴾ حسن، وهو الذي عليه الاستعمال وكثرته. فأما: ﴿دَعْوَةُ الدَّاعِي﴾ [البقرة: ١٨٦] فإذا وقف قال: ﴿الدَّاعِ﴾ - فيجوز حذف الياء من: ﴿الدَّاعِ﴾، وإن لم تكن^(٤) فاصلة؛ لأن سيويته حكى أن منهم من يحذف الياء مع الألف واللام، كما يحذفها مع غير الألف واللام، نحو: قاضٍ، إذا وقف قال: هذا قاضٍ. وهو أجود من الإثبات.

(١) في أ: ويروى.

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه (١٣/٢)، وتخليص الشواهد ص (٤٧)، والخصائص (١٧١/١)، وسر صناعة الإعراب (٥١٤/٢)، وشرح أبيات سيويه (٣٥١/٢)، وشرح شواهد المغنى (٧٩٣/٢)، وشرح المفصل (٦٤/١)، والكتاب (٢٠٧/٤)، والمقاصد النحوية (٢٦/١)، والتاج (بلل)، ولروية في معاهد التنصيص (١٤/١)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في رصف المباني ص (٣٥٤)، واللسان (بيع)، وكتاب العين (٣٩٣/٣).

(٣) تقدم.

(٤) في ب: يكن.

ورواية البرزى عن ابن كثير: ﴿أَكْرَمَنِي﴾ و ﴿أَهَانَنِي﴾ بياء فى الوصل والوقف، هو على قياس قراءته: ﴿يَسْرِي﴾ بياء فى الوصل والوقف. ورواية قنبل وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿أَكْرَمَنِي﴾، و ﴿أَهْتَنِي﴾ - بغير ياء فى وصل ولا وقف - هو كقراءة مَنْ قرأ: ﴿يَسْرِي﴾ فى الوصل والوقف؛ لأنها ياء قبلها كسرة فى فاصلة. ورواية مَنْ رَوَى عن نافع: ﴿أَكْرَمَنِي﴾ و ﴿أَهَانَنِي﴾ - بياء فى الوصل - هو من ^(١) قياس ما رَوَى عنه فى: ﴿يَسْرِي﴾ من إثبات الياء فى الوصل وحذفها فى الوقف. ورواية إسماعيل عن نافع: ﴿بِالْوَادِ﴾ بغير ياء، ورواية وَزَّيْ عَنْهُ: ﴿بِالْوَادِ﴾ بالياء - فهذا على أن فى: ﴿الْوَادِ﴾، و ﴿الدَّاعِي﴾ - ونحوه مما فيه الألف واللام وآخره ياء - لغتين إذا وقف عليه، إحداهما: إثبات الياء، والأخرى: حذفها؛ فكأنه أخذ باللغتين. وليس الحذف فى: ﴿الْوَادِ﴾ من حيث كان الحذف فى الفواصل؛ لأنه ليس ^(٢) بفاصلة.

ورواية على بن نصر عن أبى عمرو: ﴿أَكْرَمَنِي﴾ و ﴿أَهْتَنِي﴾ يقف عند النون مثل رواية سيبويه عنه.

قال سيبويه: قرأ أبو عمرو: ﴿رَبِّتْ أَكْرَمَنِي﴾، ﴿رَبِّتْ أَهْتَنِي﴾ على الوقف، وكذلك رواية أبى زيد عنه. وهؤلاء أثبت من غيرهم عندنا.

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿تُكْرِمُونَ﴾ و ﴿تَأْكُلُونَ﴾، و ﴿يُحِبُّونَ﴾ [١٧، ١٩، ٢٠] بالتاء ^(٣).

وقرأ أبو عمرو وحده بالياء كله.

قال أبو على: وجه قول أبى عمرو، أنه لما تقدّم ذِكْرُ الإنسان فى قوله - تعالى -: ﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ﴾ [١٢]، وكان يُرَادُ به الجنس والكثرة، وعلى لفظ الغيبة - حمل ﴿يُكْرِمُونَ﴾ و ﴿يَأْكُلُونَ﴾ و ﴿يُحِبُّونَ﴾ عليه، ولا يمتنع فى هذه

(١) فى ب: فى.

(٢) فى أ: ليست.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٨)، البحر المحيط (٤٧١/٨)، التبيان للطوسى (٣٤٥/١٠)، التيسير للدانى (٢٢٢)، تفسير القرطبى (٥٢/٢٠)، الحجة لابن خالويه (٣٧٠)، الحجة لأبى زرعة (٧٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٨٥)، الغيث للصفاقسى (٣٨٣)، الكشف للزمخشري (٢٥٢/٤)، الكشف للقيسى (٣٧٢/٢)، المجمع للطبرسى (٤٨٢/١٠)، تفسير الرازى (١٧١/٣١)، النشر لابن الجزرى (٤٠٠/٢).

الأسماء الدالة على الكثرة أن تُحْمَلَ مرة على اللفظ وأخرى على المعنى؛ كقوله - تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرَبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]، وذلك أكثر من ذاك.

ومن قرأ بالتاء فعلى: قل لهم ذلك.

قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿تَحْضُونَ﴾ [١٨] بالتاء بغير ألف.

وقرأ أبو عمرو وحده بالياء بغير ألف.

وقرأ عاصم وحزمة والكسائي: ﴿تَحْضُونَ﴾ [بالتاء والألف] [والتاء]^(١) في كل ذلك مفتوحة^(٢).

قال أبو علي: كَانََ معنى: ﴿لَا تَحْضُونَ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ﴾: لَا تأمرون به، ولا تبعثون عليه.

وحجته قوله في الأخرى: ﴿إِنَّكُمْ كَانُوا لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ. وَلَا يَحْضُونَ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ﴾ [الحاقة: ٣٣، ٣٤]. وَمَنْ قرأ: ﴿تَحْضُونَ﴾، كان^(٣): «تتفاعلون» من هذا،

فحذف تاء: تتفاعلون، ولا يكون «تتفاعلون» على هذا كقوله: [من الرجز] إِذَا تَحَاوَزْتُ وَمَا بِي مِنْ حَزْزٍ^(٤)

لأنهم لا يبعثون على أن يظهروا الحُض، وليس بهم الحُض؛ فإذا لم يجز هذا كان معنى: ﴿تَحْضُونَ﴾: ﴿تَحْضُونَ﴾ وَمِنْ ثَمَّ جاء: [من الطويل]

... تَحَاسَنَتْ بِهِ الْوَشْيَ قَرَأَتْ الرِّيَّاحُ وَخَوَزَهَا^(٥)

(١) من السبعة.

(٢) ينظر: الإعراب للنحاس (٦٩٨/٣)، البحر المحيط (٤٧١/٨)، التيسير للداني (٢٢٢)، تفسير الطبري (١١٦/٣٠)، تفسير القرطبي (٥٢/٢٠)، الحجة لابن خالويه (٣٧٠)، الحجة لأبي زرع (٧٦٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٨٥)، الغيث للصفاقسي (٣٨٣)، الكشف للزمخشري (٢٥٣/٤)، الكشف للقيسي (٣٧٢/٢)، المجمع للطبرسي (٤٨٢/١)، المعاني للفراء (٢٦١/٣)، النشر لابن الجزري (٤٠٠/٢).

(٣) في أ: على.

(٤) الرجز لأرطاة بن سهية في اللسان (مر)، ولعمرو بن العاص في شرح أبيات سيويه (٢/٣٩٤)، ولعمرو بن العاص أو لأرطاة بن سهية في التنبيه والإيضاح (٢٠٥/٢)، وبلا نسبة في اللسان (شوس)، وأدب الكاتب ص (٥٦٦)، وشرح المفصل (٨٠/٧)، والكتاب (٦٩/٤)، والمحتسب (١٧٢/١)، والمقتضب (٧٩/١)، والمخصص (١٨٠/١٤)، وتهذيب اللغة (١٩٩/٧).

(٥) تقدم.

أى: حَسَنَتُهُ. والتَعْدَى فيه يدل على ذلك. ومثل هذا قولهم: استقر في مكانه بمعنى: قَرَّ، وليس المعنى على أنه: استدعى القرار. و«عَلَا قِرْنُهُ» و«استعلاه» بمعنى^(١): «عَلَاه». وعلى هذا قوله: ﴿سَبَّحْنَهُ وَتَعَلَّى عَمَّا يَقُولُونَ﴾ [الإسراء: ٤٣] أى: علا عنه.

فأما القول فى: ﴿تَحْضُونَ﴾ و ﴿يَحْضُونَ﴾ فقد تقدّم القول فيه فى الفصل الذى يلى هذا قبلُ.

وقرأ الكسائى: ﴿لَا يُعَذَّبُ﴾ [٢٥]، ﴿وَلَا يُوثِقُ﴾ [٢٦]، بفتح^(٢) الذال والشاء. [وروى] المفضل عن عاصم مثله.

وقرأ الباقون: ﴿لَا يُعَذَّبُ﴾، ﴿وَلَا يُوثِقُ﴾ بكسر الذال والشاء^(٣).

قال أبو على: وجه قول الكسائى: ﴿لَا يُعَذَّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ﴾ أن المعنى: لا يُعَذَّبُ أَحَدٌ تعذيبه، فوضع «العذاب» موضع «التعذيب»، كما وضع «العطاء» موضع «الإعطاء» فى قوله: [من الوافر]

..... وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةِ الرَّتَاعَا^(٤)

فالمصدر الذى هو «عَذَابٌ» مضاف إلى المفعول به، مثل: ﴿مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]، والمفعول: الإنسان المتقدم ذكره فى قوله - تعالى -: ﴿يَوْمَئِذٍ يَنْدَكُرُ الْإِنْسَانُ وَأَنَّ لَهُ الذِّكْرَى﴾ [٢٣]. و «الوثاق» - أيضا - [فى]^(٥) موضع: الإيثاق، مثل «العذاب» [فى]^(٦) موضع «التعذيب». قال: [من الطويل]

(١) فى أ: يعنى.

(٢) فى ب: ففتح.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٩)، الإعراب للنحاس (٧٠٠/٣)، الإملاء للعكبرى (٢/ ١٥٤)، البحر المحيط (٤٧٢/٨)، التبيان للطوسى (٣٤٥/١٠)، التيسير للدانى (٢٢٢)، تفسير الطبرى (١٢١/٣٠)، تفسير القرطبى (٥٦/٢٠)، الحجة لابن خالويه (٣٧١)، الحجة لأبى زرة (٣٦٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٨٥)، الغيث للصفافسى (٣٨٣)، الكشف للزمخشرى (٢٥٣/٤)، الكشف للقيسى (٣٧٣/٢)، المجمع للطبرسى (١٠/ ٤٨٢)، المعانى للفراء (٢٦٢/٣)، تفسير الرازى (١٧٥/٣١)، النشر لابن الجزرى (٤٠٠/٢).

(٤) تقدم.

(٥) سقط فى ب.

(٦) سقط فى ب.

أَتَيْتَ بِعَبْدٍ فِي الْقَدِّ مُوثِقًا فَهَلَّا سَعِيدًا ذَا الْخِيَانَةِ وَالْعَذْرِ^(١)
فَأَمَّا مَنْ قَرَأَ: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابُهُ أَحَدًا﴾ فقد قيل: إن المعنى [فيه]^(٢) لا يتولى
عذاب الله يومئذ أحد، والأمر يومئذ أمره، لا أمر لغيره.

وقيل: إن المعنى: فيومئذ لا يعذب أحد في الدنيا مثل عذاب الله في الآخرة،
وكان الذي حَمَلَ هذا القول على أن قاله، أنه إن حمله على ظاهره كان المعنى:
لا يعذب أحد في الآخرة مثل عذاب الله.

ومعلوم أنه لا يعذب أحد في الآخرة مثل عذاب الله، إنما المعذب الله سبحانه؛
فعدل عن الظاهر لذلك.

ولو قيل: إن المعنى: لا يعذب أحد أحدًا تعذيبًا مثل تعذيب هذا الكافر المتقَدِّم
ذكره، فأضيف المصدر إلى المفعول به، كما أضيف إليه في القراءة الأخرى، وَلَمْ
يُذَكَّرِ الْفَاعِلُ كما لم يُذَكَّرْ في نحو قوله: ﴿مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ - لكان المعنى في
القراءتين سواء.

والذى يُرَادُ بـ «أحد»: الملائكة الذين يَتَوَلَّوْنَ تعذيب أهل النار، ويكون ذلك
كقوله - تعالى -: ﴿يَوْمَ يُسْجَنُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ﴾ [القمر: ٤٨]، وقوله: ﴿وَقَالَ
الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخِزْنَةِ جَهَنَّمَ﴾ [غافر: ٤٩]، وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ
كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَرَهُمْ﴾ [الأنفال: ٥٠]، وقوله: ﴿وَلَمْ يَمْلِكْ
مَنْ حَديدٍ﴾ [الحج: ٢١] وقوله: ﴿وَنُفِثَ مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ. يَنْجَرَعُهُ وَلَا يُكَادُّ
يُسَيِّغُهُ﴾ [إبراهيم: ١٦، ١٧]؛ فالأشبه أن يكون هذا القول أولى، والفاعلة بهم:
الملائكة.

* * *

(١) وهو بلا نسبة في شرح الأشموني (٣/ ٦١٠)، ومجالس ثعلب (١/ ٧٤)، والمقاصد النحوية
(٤/ ٤٧٥).

(٢) سقط في ب.

[بِسْمِ اللَّهِ] ^(١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْبَلَدِ

قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: ﴿فَكَ رَقَبَةً، أَوْ أَطْعَمَ﴾ [١٣، ١٤]، ﴿فَكَ﴾ بفتح الكاف، ﴿رَقَبَةً﴾ نصب، ﴿أَطْعَمَ﴾ بغير ألف. [وَرَوَى] عبيدٌ وعليُّ بنُ نصر عن أبي عمرو: ﴿فَكَ رَقَبَةً أَوْ أَطْعَمَ﴾، نصب بغير ألف.

وقال عباس: سألت أبا عمرو فقال: أَيْتَهُمَا شِئْتُ.

وقرأ عاصم وابن عامر ونافع وحزمة: ﴿فَكَ رَقَبَةً. أَوْ إِطْعَمَ﴾.

[حدثنا ابن مجاهد قال: ^(٢)] حدثني الدَّبَّاعُ عن أبي الربيع عن عبد الوارث عن

أبي عمرو: ﴿فَكَ رَقَبَةً﴾ مضافاً، و ﴿أَوْ إِطْعَمَ﴾.

[حدثنا ابن مجاهد] ^(٣) قال: حدثني الحَزَّازُ عن محمد بن يحيى عن عبد الصمد

عن أبيه عن أبي عمرو مثله ^(٤).

قال أبو علي: حدثنا أحمد بن محمد بن إبراهيم قال: حدثنا المؤمِّلُ بن هشام

قال: حدثنا إسماعيل بن عُليَّة قال: قال أبو رجاء: سمعت الحسن يقول: ﴿فَلَا أَقْنَحَ

الْعَقَبَةَ﴾ [١١] قال: جهنم ^(٥).

وقال قتادة: ﴿فَلَا أَقْنَحَ الْعَقَبَةَ﴾: إنها فُحْمَةٌ شديدة فافتحموها بطاعة الله،

عز وجل ^(٦).

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٩)، الإعراب للنحاس (٧٠٧/٣)، الإملاء للعكبري (٢/

١٥٥)، التبيان للطوسي (٣٥٣/١٠)، التيسير للداني (٢٢٣)، تفسير الطبري (١٢٩/٣٠)،

تفسير القرطبي (٧٠/٢٠)، الحجة لابن خالويه (٣٧١)، الحجة لأبي زرعة (٧٦٤)، السبعة

لابن مجاهد (٦٨٦)، الغيث للصفاقسي (٣٨٤)، الكشف للزمخشري (٢٥٦/٤)، الكشف

للقيسي (٣٧٥/٢)، المجمع للطبرسي (٤٩١/١٠)، المعاني للأخفش (٥٣٨/٢)، المعاني

للفراء (٢٦٥/٣)، تفسير الرازي (١٨٥/٣١)، النشر لابن الجزري (٤٠١/٢).

(٥) أخرجه ابن جرير (٥٩٢/١٢ - ٥٩٣) (٣٧٣٠٨) و (٣٧٣١٠).

وذكره السيوطي في الدر (٥٩٦/٦).

(٦) أخرجه ابن جرير (٥٩٣/١٢) (٣٧٣١١).

[وقال] أبو عبيدة: ﴿فَلَا أَقْنَحَ الْعُقْبَةَ﴾: فلم يقتحم العقبة في الدنيا. ثم فسر العقبة فقال: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعُقْبَةُ. فَكُ رَقَبَةً. أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾. قال أبو علي: قول من قال: ﴿فَكُ رَقَبَةً. أَوْ إِطْعَمْتُ﴾ المعنى فيه: [و] ^(١) ما أدراك ما اقتحام العقبة، لابد من تقدير هذا المحذوف؛ لأنه لا يحل من أن تقدّر حذف ^(٢) هذا المضاف أو لا تقدّره، فإن لم تقدّره وتركت الكلام على ظاهره، كان المعنى: العقبة فك رقبة، ولا تكون العقبة الفك؛ لأنه عين والفك حدث، والخبر ينبغى أن يكون المبتدأ في المعنى، فإذا لم يستقم كان المضاف مراداً؛ فيكون المعنى: اقتحام العقبة: فك رقبة أو إطعام، أى: اقتحامها أحد هذين، أو هذا الضرب من فعل القرب.

ومثل هذا قوله -تعالى-: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطْمَةُ. نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ﴾ [الهمزة: ٥، ٦]، أى: الحُطْمَةُ نَارُ اللَّهِ. ومثله: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَّةُ. نَارٍ حَامِيَةٍ﴾ [القارعة: ١٠، ١١]، أى: هى نار حامية. وكذلك قوله: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارَعَةُ. يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ﴾ [القارعة: ٣، ٤]. المعنى: القارعة يوم يكون الناس؛ فإن «القارعة» مصدر؛ فيكون اسم الزمان خبراً عنه، فهذه الجمل التى من الابتداء والخبر تفسير لهذه ^(٣) الأشياء المتقدم ذكرها من نحو: اقتحام العقبة، والحطمة، والقارعة؛ كما أن قوله: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [الحجرات: ٣] تفسير للوعد.

ومعنى: ﴿فَلَا أَقْنَحَ الْعُقْبَةَ﴾: لم يقتحمها، وإذا كانت «لا» بمعنى «لم» لم يلزم تكريرها؛ كما لا ^(٤) يلزم التكرير مع «لم»، فإن تكررت فى موضع نحو: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ [القيامة: ٣١] فهو كتكرير: ﴿لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا﴾ [الفرقان: ٦٧]، وقوله: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [١٧]، أى: كان مقتحم العقبة وفك الرقبة -مع ما أتاه من هذه القرب- مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا؛ فإنه إن لم يكن منهم لم تنفعه قربه؛ لإحباط الكفر لها.

قال أبو الحسن: هى أجود من الأخرى، وبها نقرأ.

(١) سقط فى ب.

(٢) زاد فى أ: هذا.

(٣) فى ب: هذه.

(٤) فى أ: لم.

وقوله: ﴿فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ [١٤] جاز أن يوصف اليوم بهذا؛ كما جاز أن يقال: لَيْلٌ نَائِمٌ، وَنَهَارٌ صَائِمٌ، ونحو ذلك.

وَمَنْ قَالَ: ﴿فَكَ رَقَبَةٌ أَوْ أَطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾، فإنه يجوز أن يكون ما ذكر من الفعل تفسيرا لاقتحام العقبة.

فَإِنْ قُلْتُ: إِنَّ هَذَا الضَرْبَ لَمْ يَفْسَرْ بِالْفِعْلِ، وَإِنَّمَا فُسِّرَ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ، مِثْلَ قَوْلِهِ: ﴿نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ﴾، وقوله: ﴿نَارُ حَامِيَةٍ﴾، وهذه جُمْلَةٌ مِنْ إِبْتِدَاءٍ وَخَبَرٍ، وَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ؛ فَهَلَّا رَجَّحْتَ الْقِرَاءَةَ الْآخَرَى مِنْ أَجْلِ هَذِهِ الْكَثْرَةِ وَالْحَمْلِ عَلَيْهَا؟

قِيلَ: إِنَّهُ قَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: ﴿كَذَبَتْ نُمُودٌ وَعَادٌ بِالْقَارِعَةِ﴾ [الحاقة: ٤] تفسيرا لقوله - تعالى -: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ٣]، وَيَكُونُ تَفْسِيرًا عَلَى الْمَعْنَى. وَقَدْ جَاءَ: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ﴾ [آل عمران: ٥٩]، وَفُسِّرَ الْمِثْلُ بِقَوْلِهِ: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩]. فَكَذَلِكَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: ﴿فَكَ رَقَبَةٌ أَوْ أَطْعَمَ﴾.

وَزَعَمُوا أَنَّ أَبَا عَمْرٍو اِحْتَجَّ لِقِرَاءَةِ: ﴿فَكَ رَقَبَةٌ﴾ بِقَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾؛ كَأَنَّهُ لَمَّا كَانَ فِعْلًا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ مِثْلَهُ. وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ كَالْقَطْعِ مِنَ الْأَوَّلِ وَالِاسْتِنْفَاءِ؛ كَأَنَّهُ أَعْلَمَ أَنَّ فَكَكَ الرَقَبَةُ مِنَ الرِّقِّ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا؛ لِأَنَّهُ بِالْإِيمَانِ يُخْرِزُ ثَوَابَ ذَلِكَ وَيُخَوِّزُهُ، فَإِذَا لَمْ يَنْضَمَّ الْإِيمَانُ إِلَى فِعْلِ الْقُرْبِ الَّتِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا لَمْ يَنْفَعِ ذَلِكَ.

قَالَ: وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ عَامِرٍ وَنَافِعٌ وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ وَالْكَسَائِيُّ: ﴿مُوصِلَةً﴾ [٢٠] بِغَيْرِ هَمْزٍ، وَفِي سُورَةِ الْهَمْزَةِ مِثْلَهُ.

وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَحَمْزَةً، وَحَفِصٌ عَنْ عَاصِمٍ: ﴿مُؤَصِّلَةً﴾ بِالْهَمْزِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ ^(١).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٩)، الإملاء للعكبري (١٥٥/٢)، البحر المحيط (٤٧٦/٨)، (٤٧٧)، التبيان للطوسي (٣٥٣/١٠)، التيسير للداني (٢٢٣)، تفسير القرطبي (٧٢/٢٠)، الحجة لابن خالويه (٣٧٢)، الحجة لأبي زرع (٧٦٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٨٦)، الغيث للصفاقسي (٣٨٤)، الكشف للزمخشري (٢٥٧/٤)، الكشف للقيسي (٣٧٧/٢)، المجمع للطبرسي (٤٩١/١٠)، النشر لابن الجزري (٣٩٠/١).

[قال] ^(١) أبو عبيدة: ﴿نَارٌ مُؤَصَّدَةٌ﴾: مطبقة، «أصدت» و «أوصدت» لغتان، أى: أطبقت.

قال أبو علي: مَنْ قال: ﴿مُوصَدَةٌ﴾ فلم يهمز، احتمل أمرين: أحدهما: أن يكون على لغة من قال: أوصدت، والوصيد، و «موصدة» على هذا «مفعلة»، مثل: «مُوعَدَةٌ»، ولا سبيل إلى همزها إلا على قول: [من الوافر] مُؤَسَّى (٢)

والآخر: [أن يكون] ^(٣) من: «أصد»، مثل «آمن»؛ فعلى هذا تقول: ﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾، كما تقول: مُؤَمَّنَةٌ، ثم تخفف فتقلبها واوا.

كما تقول فى تخفيف جُؤَنَةٍ، وبُؤَس، ونُؤَى: جُؤَنَةٍ، وبُؤَس، ونُؤَى، فتقلبها فى التخفيف واوا.

ومن همزه فقال: ﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾ أخذها من: آصَدْتُ. فإذا جاء ^(٤) باسم الفاعل أو المفعول قال: مُوصَدَةٌ، كما تقول: مُؤَمَّنَةٌ. ويجوز فيمن همز أن تكون من «الوصيد»، وهمزه على قياس: [من الرجز]

أَحَبُّ الْمُؤَقَّدِينَ إِلَى مُؤَسَّى (٥) وقد حكي: وَضَعْتَهُ يَتْنًا، وَوَتْنًا، وَأَتْنًا ^(٦)، فجاء فى الفاء الحروف الثلاثة.

[حدثنا ابن مجاهد] ^(٧) قال: حدثنا الخزاز عن محمد بن يحيى عن أبى الربيع عن حفص عن عاصم: ﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾ و «المشائمة» [١٩] بالكسر فيهما.

قال غير أحمد: يعنى إذا وقف، فأما إذا وصل فالفتح لا غير.

قال أحمد: حدثنى الدباغ عن أبى الربيع عن حفص عن عاصم: ﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾ مهموزة، و «المشائمة» مشددة.

(١) سقط فى أ.

(٢) تقدم.

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: جعلها.

(٥) تقدم.

(٦) اليتن: الولد المنكوس، يقال: يتنت يتنا: وضعت ولدها منكوسًا فخرجت رجلاه قبل رأسه ويديه. المعجم الوسيط (يتن).

(٧) سقط فى أ.

قال أحمد: كذا قال، وليس له وجه.

قال أبو علي: قولُ عاصم وإمالة الفتحة [التي]^(١) في: ﴿مُؤَصِّدَةً﴾ نحو الكسر، وكذا: ﴿الْمَشَامَةِ﴾ - عَرَبِيٌّ.

قال سيويه: قالوا: أخذت أخذه، وضربت ضربه، شَبَّ الهاء بالألف، فأمال ما قبلها كما يُمِيلُ ما قبل الألف.

فإن قُلْتَ: كيف أمالها، والألف لو كانت هنا موضع الهاء لم تَلَزَمَ فيها الإمالة؛ لأنه ليس كسرة ولا ياء؟

قيل: قد تُمَالُ الألف في الأواخر وإن لم يكن ما يوجب الإمالة، وذلك نحو قولهم: طَلَبْنَا، ورَأَيْتَ عَنَّا، فكما أمالوا هذه الألف - وإن لم يكن في الكلمة ما يوجب الإمالة - كذلك أميلت الهاء؛ تشبيهاً بالألف. وهذه الإمالة في ذا الحرف على السنة مؤلّدي الكوفة والبصرة اليوم.

وأما التشديد في: ﴿الْمَشَامَةِ﴾ فلا أعلم له وجهًا.

* * *

[بِسْمِ اللَّهِ] ^(١)

ذَكَرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي [سُورَةِ] ^(٢) «وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا»

قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَعَاصِمٌ وَابْنُ عَامِرٍ: ﴿وَضُحَاهَا﴾ [١] بفتح أواخر آي هذه السورة، و «الليل» و «الضحى».

وقرأ الكسائي بإضجاع ذلك كله، وإضجاع أواخر آي سورة «والليل»، وسورة «الضحى».

وقرأ حمزة: ﴿وَضُحَاهَا﴾ كسراً، ويفتح: ﴿لَّيْلَهَا﴾ [٢]، و ﴿طَلْحَهَا﴾ [٦]، وفي: «الضحى»: ﴿سَجَى﴾ [٢]. وفي «النازعات»: ﴿دَحْنَهَا﴾ [٣٠]، ويكسر سائر ذلك. وقرأ نافع ذلك كله بين الفتح والكسر.

وقال خلف عن إسحاق عن نافع: آياتها وآيات «الضحى» و «الليل» و «الأعلى» وما أشبه ذلك - بين الفتح والكسر.

وقال محمد بن إسحاق عن أبيه وأحمد بن صالح عن ورش وقالون: آياتها كلها مفتوحات. وقال ابن جَمَاز: كان نافع يبطحها كلها إلا ﴿لَّيْلَهَا﴾ فإنه يفتحها وحدها.

وقال خارجة عن نافع مثله، يفتح ﴿لَّيْلَهَا﴾ ويبطح سائرهن.

وقال اليزيدي عن أبي عمرو: ذلك كله بين الفتح والكسر.

وكذلك قال عبد الوارث عن أبي عمرو.

وقال عباس: سألت أبا عمرو، فقرأ: ﴿وَضُحَاهَا﴾ و ﴿تَلَاهَا﴾ و ﴿جَلَاهَا﴾ و ﴿دَحَاهَا﴾ يكسرهما كلها. قال: وسأله فقرأ: ﴿وَالضُّحَى﴾، و ﴿سَجَا﴾، و ﴿قَلَا﴾ يكسره.

وقال عبيد بن عقيل عن أبي عمرو: إنه قرأ آيات: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا﴾ و ﴿جَلَاهَا﴾. ﴿وَمَا أَذْرَاكَ﴾ بالياء في القرآن كله. ﴿وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، ﴿وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [النحل: ٨٦]، و ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾ [النجم: ١٨] يكسرها في القرآن كله ^(٣).

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٠)، التبيان للطوسي (٣٥٦/١٠)، التيسير للداني (٢٢٣)، =

قال أبو علي: وجه قول ابن كثير وعاصم وابن عامر في ترك الإمالة في هذه الحروف، أن كثيراً من العرب [لا يميلون هذه الألفات ولا يَنْحَوْنَ بها نحو الياء. وَيُقَوِّى تَرْكَ الإمالة للألف أن الواو في «موسر» منقلبة عن الياء، والياء في «ميقات» و «ميزان» منقلبة عن الواو، ولم يلزم شيئاً من ذلك ما يدل على ما انقلبت عنه؛ فكذلك الألف ينبغي أن تترك غير ممالة ولا مُتَّحَى بها نحو الياء، وكذلك الألف في «آدم»، و «آخر» منقلبة عن الهمزة، ولم يلزم ما يدل على أنه من الهمز، وكذلك «جاء» و «نَاء» في قول النحويين غير الخليل، وكذلك «أَسْتَوُوا» ؛ فكذلك الألف إذا لم تَمَلْ كانت في حكم هذه الحروف.

وأما مَنْ أَمَالَ؛ فلأن الألف لما كانت قريبة من الياء في المخرج، وأمكن فيها أن يُنْحَى بها نحو الكسرة؛ لِلزُّوم السكون لها، وتغيير الحركة لها للسكون -نُحِيَ بها نحو الياء؛ لأنها أذهَبَ في الاعتلال من الياء والواو، يدلك على ذلك أنه يتسلط عليها من الاعتلال ما لا يتسلط عليهن، كَقَلْبِ مَنْ قَلَبَهَا همزة في الوقف، في نحو: رأيتُ حُبلاً، وجواز تخفيف الهمزة بعدها في «هَبَاء»، وامتناعهم من إعلالهم الهمزة بعدهما، وإعلالهم إياها بعد الألف، وإيقاعهم لها تأسيساً، وامتناع ذلك في الياء والواو، اختَصَّت أيضاً بالإمالة نحو ما انقلبت عنه، ولم يكن ذلك في الياء والواو، ويقوى ذلك تَبَقُّيَّتُهُم الإطباق في نحو: اضبط تلك، والغنة في: مَنْ لَّكَ؛ لتدل على الحرف الذى انقلب إلى لفظ المدغم فيه، كما تدل الألف بالإمالة على الحرف الذى انقلبت عنه، ويدلك على أنه لهذا المعنى أميلت، أن ما لم يكن منقلباً نحو الألفات من الحروف لم يمل.

وأما فصل حمزة بين بعض أواخر هذه الآى وبعض، وتَرْكُ الإمالة في: ﴿لَلَّهَا﴾ و ﴿لَحْهَا﴾ و ﴿سَجَى﴾ و ﴿دَحَهَا﴾ فحسن؛ وذلك أن الألف إنما تُمَالُ نحو الياء لتدل على الياء، إذا كان انقلابها عن الياء، ولم يكن في هذه الحروف التى لم يُمَلَّهَا ألف منقلبة عن الياء؛ إنما هى منقلبة عن الواو، بدلالة: تَلَوْتُ، وَدَحَوْتُ. فأما قولهم: أَدَجَى النعام، فعلى قياس «مَغْرَى» لَمَّا وَقَعَتْ خامسة قُلَيْتْ، وكذلك ما لم يُمَلَّ أَلْفُهُ من هذه الحروف؛ إنما لم يُمَلَّهَا لانقلابها عن الواو دون الياء.

= الحجة لابن خالويه (٣٧٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٨٨)، الغيث للصفافسى (٣٨٨)، الكشف للقيسى (٣٨١/٢)، تفسير الرازى (١٨٩/٣١)، النشر لابن الجزرى (٣٧/٢).

وأما مَنْ لم يفصل بينهما كأبى عمرو والكسائي؛ فإنما لم يفصلا لأن الألف المنقلبة عن الواو قد توافقت المنقلبة عن الياء؛ ألا ترى أن «تَلَوْتُ» و «طَحَوْتُ» ونَحَوَهُمَا قد يجوز في أفعالها -وهي على العدة التي هي عليها- أن تنقلب إلى الياء نحو: «تَلَيَّ»^(١) إذا بُنِيَ الفعل للمفعول به؛ فلما وافقت في هذا ما كان من الياء استجازوا إمالته، كما استجازوا إمالة ما كان من الياء، ومع ذلك فإنَّ الياء تغلب على الواو^(٢).

ألا ترى أنها إذا كانت رابعة في الفعل أُلْزِمَ بدل الياء نحو: «أَغْزَيْتَ»، وكذلك إذا كان في اسم، نحو: «الْمَغْزَى» و «الْمَذْعَى» - تُنْثَى بالياء، وكذلك في نحو: «مَسْنَى» و «مَعْدَى» تنقلب إلى الياء، ولا تجد الياء تُقْلَبُ إلى الواو في هذا النحو؟! فلما كانت هذه في حكم الانقلاب عن الياء أَجْرُوا الألفَ مُجَرِّى الألف المنقلبة عن الياء، ويدل على أنه^(٣) لهذا المعنى استجازوا الإمالة في باب [دَحَا]، و «طَحَا» و «تَلَا» و «سَجَا»^(٤)، أن ما كان من الأسماء أُلْفُهُ منقلبة عن الواو نحو: الْعَصَا وَالْعَطَا، لم يجيزوا فيه الإمالة؛ لما لم تكن تنقلب واوها إلى الياء، كما انقلبت إليها في الفعل. فإنَّ قُلْتُ: فقد زعم أنهم أمالوا «الْعَشَا» و «الْكِبَا» و «الْمَكَا»^(٥) - فذلك من القلة

(١) زاد في أ: به.

(٢) من أول لا يميلون هذه الألفات إلى هنا سقط من أ.

(٣) في أ: أن.

(٤) في أ: دحاه، وطحاه، وسجا، وتلا.

(٥) وإن كان المنقوص من بنات الياء أظهرت (الياء).

فأما «ما كان من بنات الواو» فمثل قفا؛ لأنه من قَفَوْتُ الرجل، تقول: قَفَوَانِ، وَعَصَا عَصَوَانِ؛ لأن في عصا ما في قفا. تقول: عَصَوْتُ ولا تُمِيلُ أَلْفَهَا، وليس شيء من بنات الياء لا يجوز فيه إمالة الألف. وَرَجَا رَجَوَانِ، لأنه من بنات الواو، يدل على ذلك قول العرب: رَجَا فلا يميلون الألف، وكذلك الرضا تقول: رَضَوَانِ، لأن الرُّضَا من الواو، يدل على ذلك مَرْضُوٌّ وَالرَّضَوَانِ. وأما مَرْضِعٌ فيمنزلة مَسْنَى. والسُّنَا بمنزلة الْقَفَا، تقول: سَتَوَانِ؛ وكذلك ما ذكرت لك وأشباهه، وإذا علمت أنه من بنات الواو وكانت الإمالة تجوز في الألف أظهرت الواو، لأنها ألف مكان الواو، فإذا ذهبت الألف فالتى الألف بدل منها أولى. يدل على ذلك أنهم يقولون: غَزَا فيميلون الألف، ثم يقولون: غَزَوَا، وقالوا: الْكِبَا ثم قالوا: الْكِبَوَانِ، حدثنا بذلك أبو الخطاب عن أهل الحجاز.

وسألت الخليل عن الْعَشَا الذي في العيتين؛ فقال: عَشَوَانِ؛ لأنه من الواو، غير أنهم قد يلزمون بعض ما يكون من بنات الواو انتصاب الألف، ولا يجيزون الإمالة تخفيفاً للواو. ينظر: الكتاب (٣/ ٣٨٦، ٣٨٧).

بحيث لا يسوغ الاعتراض به.

وأما مَنْ جَمَعَ بين الأمرين - كما رَوَى عن نافع أنه فتح: ﴿تَلَّهَا﴾ وأمال غيرها، وكل واحد من الإمامة وخلافها جائز - فقله حَسَنٌ؛ لأخذه بشيئين كل واحد منهما مسموع مأخوذ به، فأخذ بأحدهما مرة، وبالأخر مرة أخرى.

وأما كسر الراء من ﴿رَأَى﴾ فقد تقدم القول فيه.

قال: قرأ نافع وابن عامر: ﴿فَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا﴾ [١٥] بالفاء، وكذلك في مصاحف أهل المدينة والشام. وقرأ الباقون: ﴿وَلَا يَخَافُ﴾ بالواو، وكذلك في مصاحفهم^(١).

قال أبو علي: الواو يجوز أن تكون في موضع حال من: ﴿فَسَوَّلَهَا﴾ غير خائف عقباها، أى: غير خائف أن يتعقب عليه فى شىء مما فعله، وفاعل «يخاف»: الضمير العائد إلى قوله - تعالى -: ﴿رَبُّهُمْ﴾. وقيل: إن الضمير يعود إلى النبي صالح ﷺ الذى أرسل إليهم. وقيل: ﴿إِذْ أَنْبَعَتْ أَشْقْنَهَا﴾ وهو لا يخاف عقباها، أى: لا يخاف من إقدامه على ما أتاه مما نهى عنه؛ ففاعل «يخاف» العاقر على هذا، والفاء للعطف على قوله: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا﴾ [١٤] ﴿فَلَا يَخَافُ﴾؛ كأنه تبع تكذيبهم وعقرهم أن لم يخافوا.



(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٠)، الإعراب للنحاس (٧١٥/٣)، الإملاء للعكبرى (٢/١٥٥)، البحر المحيط (٤٨٢/٨)، التبيان للطوسي (٣٥٦/١٠)، تفسير الطبرى (٣٠/١٣٨)، تفسير القرطبي (٨٠/٢٠)، الحجة لابن خالويه (٣٧٢)، الحجة لأبى زرعة (٧٦٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٨٩)، الغيث للصفاسى (٣٨٤)، الكشف للزمخشري (٤/٢٦٠)، الكشف للقيسى (٣٨٢/٢)، المجمع للطبرسى (٤٩٧/١٠)، المعانى للفراء (٣/٢٦٩)، تفسير الرازى (١٩٦/٣١)، النشر لابن الجزرى (٤٠١/٢).

[بِسْمِ اللَّهِ] ^(١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ «وَاللَّيْلِ»

[رَوَى] الْبُزْزِيُّ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ: ﴿نَارًا تَلْظَى﴾ [١٤] مُشَدَّدَةُ التَّاءِ. [و] قَبْلَ عَنِ النَّبَالِ يَخْفَفُ، وَكَذَلِكَ الْبَاقُونَ ^(٢).

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: هَذَا فِي الْحُسْنِ دُونَ قَوْلِهِ: ﴿فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ﴾ [الأعراف: ١١٧] وَذَلِكَ أَنَّ قَبْلَ التَّاءِ سَاكِنًا، وَالتَّاءُ الْمَدْغَمَةُ سَاكِنَةً، وَلَيْسَ حَرْفَ لَيْنٍ؛ فَيَكُونُ كَقَوْلِ مَنْ قَالَ: ﴿فَلَا تَنَاجَوْا﴾ [المجادلة: ٩]؛ فَيَكُونُ فِي الْمَنْفَصْلِ مِثْلَ «دَابَّةٍ» فِي الْمَتَصِلِ.

وَمِثْلُ: «لَا تَنَاجَوْا» مِنْ ^(٣) الْمَنْفَصْلِ، قَوْلُهُمْ فِي الْقِسْمِ: لَا هَا اللَّهُ، فَيَمْنُ أُثْبِتَ الْأَلْفَ.

وَمَنْ قَالَ: «يَخْطَفُ» فَأَسْكَنَ الْخَاءَ مَعَ إِدْغَامِ تَاءِ «تَفْتَعِلُ» فِي الطَّاءِ، جَازَ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿نَارًا تَلْظَى﴾. فَمَنْ قَالَ: ﴿فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ﴾ لَمْ يَدْغَمْ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ ^(٤).

وَإِنْ أَدْغَمَ فَعَلَى ^(٥) قِيَاسٍ. يَخْطَفُ.

* * *

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٠)، التيسير للداني (٢٢٣، ٢٢٤)، الحجة لابن خالويه (٣٧٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٨٨، ٦٨٩)، الغيث للصفاقسي (٣٨٩)، تفسير الرازي (١٨٩/٣١)، النشر لابن الجزري (٣٧/٢) وما بعدها.

(٣) في ب: في.

(٤) في ب: ذكرناه.

(٥) في أ: فعل.

[بِسْمِ اللَّهِ] ^(١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ «الضُّحَى» ^(٢)

أبو عمرو [يكسرهما] ^(٣) في رواية عباس. [و] نافع بين الفتح والكسر. [و] اليزيدي عن أبي عمرو بين الكسر والفتح، وكذلك عبد الوارث [و] ابن جَمَّاز عن نافع يكسرهما.

[وقرأ الباقر بالفتح.]

قال أبو علي: قَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ ^(٤).

* * *

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: الضحى.

(٣) أى: يكسر رءوس آيها. ينظر: السبعة لابن مجاهد.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٠)، التيسير للداني (٢٢٣، ٢٢٤)، الحجة لابن خالويه

(٣٧٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٩٠)، الغيث للصفاقسى (٣٨٩)، تفسير الرازى (٣١/

١٨٩)، النشر لابن الجزرى (٣٧/٢).

[بِسْمِ اللَّهِ]^(١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْعَلَقِ

قرأ ابن كثير - فيما قرأت على قبل - : ﴿أَنْ رَأَاهُ﴾ [٧] قصراً بغير ألف بعد الهمزة في وزن: رَعَهُ.

قال أحمد: وهو غَلَطٌ، لا يجوز إلا ﴿رَأَاهُ﴾ مثل: رَعَاهُ، مُمَالًا وغير مُمَالٍ. وقرأ^(٢) ابن عامر، وعاصم - في رواية أبي بكر - وحمزة والكسائي: ﴿أَنْ رَأَاهُ﴾ بكسر الراء، وبعد الهمزة ألف، في وزن: رعاه.

وقرأ نافع: ﴿أَنْ رَأَاهُ﴾ فتح. وحفص عن عاصم لا يكسر أيضًا. وأبو عمرو يفتح الراء ويكسر الهمزة^(٣).

قال أبو علي: ينبغي أن يعنى بكسر الراء إمالة فتحتها نحو الكسرة^(٤)؛ لأنَّ بغضَ مَنْ يوثَّقُ بضبطه للقراءة زعم أن حمزة والكسائي وأبا بكر عن عاصم يقرءون: ﴿أَنْ رَأَاهُ﴾ بإمالة الراء والهمزة والألف.

قال أبو علي: إِنَّ قُلْتَ: إِنَّ الْأَلْفَ قَدْ حُذِفَتْ مِنْ مُضَارِعِ «رَأَى» فِي قَوْلِهِمْ: أَصَابَ النَّاسَ جَهْدٌ وَلَوْ تَرَّ مَا أَهْلُ مَكَّةَ، فَهَلَّا جَازَ حَذْفُهَا أَيْضًا مِنْ الْمَاضِي؟

قيل: إِنَّ الْحَذْفَ لَا يَقَاسُ، لَا سِيَّمَا فِي نَحْوِ هَذَا إِذَا كَانَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ. فَإِنْ قُلْتَ: فَقَدْ جَاءَ: ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١]، وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِعْلًا؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ لَا يُحْذَفُ مِنْهُ.

وقال رؤبة: [من الرجز]

وَصَانِي الْعَجَّاجُ فِيمَا وَصَّنِي^(٥)

قيل: إن ذلك من^(٦) القلة بحيث لا يسوغ القياس عليه، ولعلَّ ابن كثير نظر إلى

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: وقال.

(٣) ينظر: التبيان للطوسي (٣٨٠/١٠)، الحجة لابن خالويه (٣٧٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٩٢)، الغيث للصفاسي (٣٩٢)، النشر لابن الجزري (٤٤/٢، ٤٦).

(٤) في أ: الكسر.

(٥) تقدم.

(٦) في أ: في.

هذه المواضع . ومِمَّا يُضَعِّفُ ذَلِكَ أَنَّ الْأَلْفَ تَثَبُّتُ حَيْثُ تَحْذَفُ الْيَاءُ وَالْوَاوُ .
 أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ قَالَ : ﴿ إِذَا يَسَّرَ ﴾ فَحَذَفَ الْيَاءَ فِي الْفَاعِلَةِ ، لَمْ يَحْذَفْ مِنْ نَحْوِ :
 ﴿ وَاللَّيْلُ إِذَا بَغَى . وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّى ﴾ [الليل : ١ ، ٢] ؟ ! فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ جَاءَ مَا أُنْشَدَهُ بَعْضُ
 الْبَصْرِيِّينَ : [من الوافر]

مَنْ رَأَى مِثْلَ مَعْدَانَ بْنِ لَيْلَى إِذَا مَا التَّنْعُ طَالَ عَلَى الْمَطِيَّةِ^(١)
 قِيلَ : لَيْسَ الَّذِي قَرَأَهُ ابْنُ كَثِيرٍ كَذَلِكَ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الشَّاعِرَ قَلَبَ الْهَمْزَةَ قَلْبًا وَلَمْ
 يَخْفَفْ عَلَى تَخْفِيفِ الْقِيَاسِ ، وَلَكِنْ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ : [من الكامل]

..... لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ^(٢)

فلما قَلَبَ التَّقَى سَاكِنًا ؛ فَحَذَفَ لَذَلِكَ ، وَ ﴿ أَنْ رَأَهُ ﴾ فَضَرَّ مُحَقِّقُ الْهَمْزَةِ .

ومثل تخفيف الشاعر قول الآخر : [من الطويل]

..... عَلَى أَنْ قَيْنَا لَمْ يَطَّأ بَاهَ مَحْرَمٍ^(٣)

وهذا لا يستقيم مع تحقيق الهمزة . فأما قوله : [من الطويل]

..... كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا^(٤)

فيكون على وجهين :

أحدهما : أَنَّهُ أَثْبَتَ الْأَلْفَ فِي « تَرَى » فِي مَوْضِعِ الْجَزْمِ ؛ تَشْبِيهًا بِالْيَاءِ فِي قَوْلِهِ :

[من الوافر]

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي^(٥)
 ونحوه .

والآخر : أَنَّهُ يَكُونُ حَقَقُ الْهَمْزَةِ كَمَا حَقَقَ الْآخَرُ فِي قَوْلِهِ : [من الوافر]

أَرَى عَيْنِي مَا لَمْ تَرَ أَيَّاهُ^(٦)

فَحَذَفَ لِلْجَزْمِ ، ثُمَّ خَفَفَ عَلَى حَدِّ التَّخْفِيفِ فِي « الْمَرَاةِ » وَ « الْكَمَاةِ » ، وَ « رَأَيْتَ »
 فِي الْآيَةِ هِيَ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ اتِّصَالُ الضَّمِيرِ فِي

(١) تقدم .

(٢) تقدم .

(٣) تقدم .

(٤) تقدم .

(٥) تقدم .

(٦) تقدم .

قوله: ﴿أَنْ رَّاهُ﴾، ولولا أنه الداخِل على الابتداء لم يجز اتصال الضمير على هذا الحد. وقوله: ﴿أَسْتَقَى﴾ في موضع المفعول الثاني.

قال: وقرأ ابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر، وحمزة والكسائي: ﴿أَنْ رَاهُ﴾ بكسر الراء وبعد الهمزة ألف، في وزن: رَعَاه. وقرأ نافع: ﴿أَنْ رَّاهُ﴾ فتح. وحفص عن عاصم لا يكسر أيضًا.

[وقرأ] أبو عمرو بفتح الراء ويكسر الهمزة.

وقال أبو علي: قول ابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر، وحمزة والكسائي: ﴿أَنْ رَاهُ﴾ أمالوا الفتحة التي على الراء؛ لإمالة فتحة الهمزة، وصار إمالة الفتحة للفتحة، كإمالة الألف في قولهم: رأيت عمادا، لإمالة الألف.

ألا ترى أنك قد تُمِيلُ الفتحة كما تميل الألف في قولك: من عمرو، كما تقول: من نَار، ومن عَار^(١)؟!

و [قال]: ^(٢) قراءة نافع: ﴿أَنْ رَّاهُ﴾ فتح، وكذلك حفص عن عاصم، فإنهما لم يميلا للإمالة، كما أن مَنْ قال: رأيت عمادا، لم يمل للإمالة.

وأما قول أبي عمرو بفتح الراء وكسر الهمزة، فإنه لم يُمِيلْ أيضًا للإمالة، وأمال الألف في «رَأَى»، وأمال فتحة الهمزة؛ لتميل الألف التي بعدها نحو الياء.

* * *

(١) في أ: غار.

(٢) سقط في ب.

[بِسْمِ اللَّهِ] ^(١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْقَدْرِ

قرأ الكسائي: ﴿مَطْلَعٌ﴾ [٥] بكسر اللام.

وَرَوَى عُيَيْدٌ عَنْ أَبِي عَمْرٍو ^(٢): ﴿مَطْلَعٌ﴾ بكسر اللام.

وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر وحمزة: ﴿مَطْلَعٌ﴾ بفتح اللام ^(٣).

قال أبو علي: الْمَطْلَعُ في قوله -تعالى-: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ مصدر؛ يدل على ذلك أن المعنى: سلام هي حَتَّى وَقْتُ طُلُوعِهِ، وإلى وَقْتُ طُلُوعِهِ، فهذا نحو: مَقْدَمُ الحاج، وَخُفُوقُ النجم، تجعل ^(٤) المصدر فيه زماناً على تقدير حَذْفِ المضاف؛ فكَذَلِكَ «الْمَطْلَعُ».

وإذا كان كذلك فالقياس أن تفتح اللام، كما أن مصادر سائر ما كان من «فَعَلَ يَفْعُلُ» مفتوح العين، نحو: الْمُقْتَلُ وَالْمَخْرَجُ.

فأما الكسر؛ فلأن من المصادر التي ينبغى أن تكون على «الْمَفْعَلِ» ما قد كسر، نحو ^(٥): علاه المكبر، والمُعْجَز، وقوله -تعالى-: ﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢]؛ فكَذَلِكَ كسر «الْمَطْلَعِ» وَإِنْ كَانَ القياس الفتح.

وأما الْمَسْجِدُ فكان القياس فيه -إذا كان اسم المَوْضِعِ من «سَجَدَ يَسْجُدُ» - الفتح. وسيبويه يحمله على أنه [اسم] ^(٦) البيت، ولو كان اسم الموضع على القياس لوجب أن يفتح على قياس ما عليه سائر هذا الباب؛ فقول من كَسَرَ اللام من «الْمَطْلَعِ»، على أنه جاء شاذاً عَمَّا عليه بابه والكثرة.

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: عن أبي عمر الدوري عن الكسائي.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٢)، الإعراب للنحاس (٧٤٥/٣)، الإملاء للعكبري (١٥٦/٢)، البحر المحيط (٤٩٧/٨)، التبيان للطوسي (٣٨٤/١٠)، التيسير للداني (٢٢٤)، تفسير الطبري (١٦٨/٣٠)، تفسير القرطبي (١٣٤/٢٠)، الحجة لابن خالويه (٣٧٤)، الحجة لأبي زرعة (٧٦٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٩٣)، الفئث للصفاقسي (٣٩١)، المعاني للفراء (٢٨٠/٣)، تفسير الرازي (٣٧/٢٢)، النشر لابن الجزري (٤٠٣/٢).

(٤) في ب: يجعل.

(٥) في ب: كقولهم.

(٦) سقط في ب.

[بِسْمِ اللَّهِ] (۱)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْبَيِّنَةِ

قال: قرأ نافع وابن عامر: ﴿خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ [٧]، ﴿شَرُّ الْبَرِيَّةِ﴾ [٦] مهموزتين.
وقال هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ عن ابن عامر بغير همز^(٢).
وكذلك قرأ الباقر بغير همز.

قال أبو علي: ﴿الْبَرِيَّةُ﴾ من «بَرَأَ اللهُ الْخَلْقَ»؛ فالقياس فيه الهمز، إلا أنه ممّا تَرِكَ هَمْزُهُ، كقولهم: «النَّبِيُّ» و«الدُّرِّيَّةُ» و«الخَايَةِ» في أنه ترك فيه الهمزة، فالهمز فيه كالرد إلى الأصل المتروك في الاستعمال؛ كما أنَّ مَنْ هَمَزَ «النَّبِيُّ» كان كذلك. وتَرِكَ الهمز فيها أجود، وإن كان الهمزُ الأصل؛ لأنه لَمَّا تَرِكَ فيه الهمزُ صار كَرَدُهُ إلى الأصول المرفوضة، مثل: [من البسيط]

صَنُّوا (۳) :

وما أشبهه من الأصول التي لا تستعمل.

وَهَمْزٌ مِّنْ هَمْزٍ: «الْبَرِيَّةُ» يدل على فساد قول مَنْ قال: إِنَّهُ مِنَ الْبَرَى الَّذِي هُوَ التُّرَابُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجْزْ هَمْزٌ مِّنْ هَمْزِهِ عَلَى حَالٍ إِلَّا عَلَى وَجْهِ الْعَلْطِ، كَمَا حَكَّوْا: اسْتَلَأَمْتُ الْحَجَرَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْغُلْطِ الَّذِي لَا وَجْهَ لَهُ فِي الْهَمْزِ.

* * *

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٢)، الإعراب للنحاس (٧٥٠/٣)، الإملاء للعسكري (٢/١٥٧)، البحر المحيط (٤٩٩/٨)، التبيان للطوسي (٣٨٨/١٠)، التيسير للداني (٢٢٤)، تفسير الطبري (١٧٠/٣٠)، تفسير القرطبي (١٤٥/٢٠)، الحجة لابن خالويه (٣٧٤)، الحجة لأبي زرعة (٧٦٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٩٣)، الغيث للصفاقسي (٣٩١)، الكشف للزمخشري (٢٧٥/٤)، الكشف للقيسي (٣٨٥/٢)، المجمع للطبرسي (٥٢٢/١٠)، تفسير الرازي (٥٠/٣٢)، النشر لابن الجزري (٤٠٧/١).

(۳) تقدم.

[بِسْمِ اللَّهِ] ^(١)

ذَكَرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الزَّلْزَلَةِ

[رَوَى] أَبَانُ عَنْ عَاصِمٍ: ﴿خَيْرًا يُرَى﴾ [٧] و ﴿شَرًّا يُرَى﴾ [٨].

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ وَعَاصِمٌ: ﴿خَيْرًا يَرَى﴾ و ﴿شَرًّا يَرَى﴾ بِالْفَتْحِ فِيهِمَا ^(٢).

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: مَنْ قَرَأَ: ﴿خَيْرًا يُرَى﴾ جَعَلَ الْفِعْلَ مَنْقُولًا مِنْ: «رَأَيْتَ زَيْدًا»، إِذَا أَدْرَكَتْهُ بَبْصَرِكَ، و «أَرَيْتَهُ عَمْرًا»، وَبُنِيَ الْفِعْلُ لِلْمَفْعُولِ، فَقَامَ أَحَدُ الْمَفْعُولَيْنِ مَقَامَ الْفَاعِلِ، وَتَعَدَّى إِلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي مِنَ الْمَفْعُولَيْنِ لِلْفِعْلِ إِذَا بُنِيَ لِلْفَاعِلِ.

وَمَنْ قَالَ: ﴿يَرَى﴾ جَعَلَهُ الْفِعْلَ الْمُتَعَدِّيَ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، مِثْلُ: «لَمَسْتُ» فِي التَّعَدِّيِّ، وَالْمَعْنَى فِي الْقِرَاءَتَيْنِ: مَنْ يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرِ جَزَاءَهُ؛ أَلَا تَرَى أَنْ مَا عَمِلْتَهُ مِنْ خَيْرٍ قَدْ سَلَفَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَرَاهُ!؟ فَهَذَا مِنْ ^(٣) حَذَفِ الْمُضَافِ كَقَوْلِهِ: ﴿تَرَى الظَّالِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾ [الشورى: ٢٢] فَالْمَعْنَى عَلَى أَنْ جَزَاءَهُ وَاقِعٌ بِهِمْ لَا مَا كَسَبُوهُ ^(٤) مِنْ أَفْعَالِهِمُ الَّتِي قَدْ مَضَتْ.

قَالَ: وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ عَامِرٍ وَحَفْصُ بْنُ عَاصِمٍ وَبُرَيْدٌ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ وَحُمَزَةُ وَالْكَسَائِيُّ، وَنَافِعٌ فِي رِوَايَةِ الْحُلَوَانِيِّ عَنْ قَالُونَ، وَوَرَّشٌ عَنْ نَافِعٍ: ﴿يَرَهُو﴾. [وَرَوَى] هِشَامُ بْنُ عِمَارٍ عَنْ ابْنِ عَامِرٍ: ﴿خَيْرًا يُرَى﴾ و ﴿شَرًّا يُرَى﴾ جَزَمَ. وَالْكَسَائِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ: ﴿خَيْرًا يُرَى﴾ و ﴿شَرًّا يُرَى﴾ سَاكَنَتَيْنِ. وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو فِي رِوَايَةِ الْيَزِيدِيِّ وَعَبَّاسٌ: ﴿خَيْرًا يُرَى﴾، و ﴿شَرًّا يُرَى﴾ مُشْبَعَتَانِ ^(٥).

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: إِثْبَاتُ الْوَاوِ فِي: ﴿يَرَهُو﴾ بَعْدَ الْهَاءِ هُوَ الْوَجْهُ؛ كَمَا تَقُولُ: أَكْرَمُهُو، وَضَرَبُهُو، فَتَثْبِتُ الْوَاوَ بَعْدَ الْهَاءِ فِي الْوَصْلِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْهَاءَ يَتْبَعُهَا حَرْفُ

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٢)، البحر المحيط (٥٠٢/٨)، التبيان للطوسي (٣٩٢/١٠)، التيسير للداني (٢٢٤)، تفسير القرطبي (١٥١/٢٠)، الحجة لأبي زرع (٧٦٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٩٤)، الكشف للقيسي (٣٨٦/٢)، تفسير الرازي (٣٢، ٦١، ٣١١/١).

(٣) في أ: في.

(٤) في أ: كسبوا.

(٥) ينظر: السبعة (٦٩٤).

اللين، الواو أو الياء إذا كان قبلها كسرة أو ياء، نحو: بهي، وعَلَيْهِ، وإنما تُحْلَى من حرف اللين في نحو: «ضَرْبُهُ» و «لَّهُ» في الشعر، وفي لغة ليست بذلك في الاشتهار.

وقد تقدم ذكر ذلك.

فأما مَنْ جَزَمَ فقال: ﴿يِرَّةٌ﴾ في الوصل، فأبو الحسن يزعم أن ذلك لغة، ويُشْبِهُ أن تكون غامضة خفية؛ لأنَّ سيبويه لم يذكرها، فمن قال: ﴿يِرَّةٌ﴾ فجزم في الوصل، فهو على هذه اللغة. وقد جاء ذلك في الشعر كقوله: [من الطويل]

..... وَمِطَوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ^(١)

فأما قول أبي عمرو: ﴿خَيْرًا يِرَّهُوْ﴾، و ﴿شَرًّا يِرَّهُوْ﴾ مشبعتان: فإنَّ أراد بالإشباع إلحاقه الواو فهو كما تقدم، وإنَّ أراد بالإشباع أنه حَرَكَ وَلَمْ يُسَكِّنْ كما أسكن مَنْ قال: ﴿يِرَّةٌ﴾ فوجهه أنَّ الألفَ لَمَّا كانت محذوفة للجزم، ولم يَكُنْ حَذْفُهَا لازماً، كان بمنزلتها إذا ثَبَّتَ معها الألف؛ كما أنَّ الياء في قوله: [من الرجز]

..... [ب]ا الْعَوَاوِرِ^(٢)

في تقدير الثبات وإنَّ كان محذوفاً؛ ألا ترى أن الشاعر يضطر فيثبت الألف في هذا النحو، نحو قوله: [من الرجز]

وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلُقُ^(٣)

فلما كان كذلك كان في حكم الثبات، وإذا كان كذلك حُسِّنَ حَذْفُ حرف اللين معه، كما يَحْسُنُ حَذْفُهُ لو كانت الألف ثابتة؛ لأنَّ الهاء خفية، فلو أثبت الواو لكنت كأنك جَمَعْتَ بين الساكنين. ويكره ذلك من وجه آخر، وهو اجتماع حروف متقاربة^(٤)؛ فحذف لذلك.

* * *

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) في أ: المتقاربة.

[بِسْمِ اللَّهِ] ^(١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْقَارِعَةِ

قال: قال أبو حاتم: أمال أبو عمرو ﴿القارعة﴾ ^(٢) [١].

قال أبو علي: إمالة ﴿القارعة﴾ - وإن كان المستعلى فيه مفتوحاً - جائزة؛ وذلك أن كسرة الراء غلبت عليها فأمالتها، وقد أمالت ما تباعد عنها بحرف نحو: قَادِر. وزعم سيبويه أن ذلك لُغَةٌ قَوْمُ تَرْتَضَى ^(٣) عربيتهم، وكذلك: طَارِد، وَغَارِم، وَطَائِر، كل ذلك تجوز ^(٤) إمالته إذا كانت الراء مكسورة. قال سيبويه: ويُشَدُّ أصحابُ هذه اللغة: [من الطويل]

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبٍ ^(٥)
قال علي بن نصر: سمعت أبا عمرو يقرأ: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَّةٌ﴾ [١٠] يقف عندها. وكذلك قال غُبَيْدٌ عن أبي عمرو: يقف عند الهاء ^(٦).

قال أبو علي: وقف عندها ولم يصلها؛ لأنها فاصلة، والفواصل موضع وقوف، كما أن أواخر الآيات كذلك، وهذا مما يُقَوَّى حذف الياء من: ﴿يَسْرُ﴾ [الفجر: ٤] وما أشبهه؛ ألا ترى أنهم حذفوا الياء من نحو قوله: [من الكامل]

وَلَا تَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْدَ ضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفِرُ ^(٧)
فأما قوله - تعالى -: ﴿فِيهِدْهُمْ أَقْتَدَةً﴾ [الأنعام: ٩٠] فَمَنْ جَعَلَهُ رَأْسَ آيَةٍ، فالوقف عليه بالهاء مثل: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَّةٌ﴾ [١٠]، وَمَنْ جَعَلَ الهاء كنايةً عن المصدر جاز أن يُلْحَقَهَا الياء في الوصل.

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: السبعة لابن مجاهد (٦٩٥)، المجمع للطبرسي (٥٣١/١٠).

(٣) في ب: يرتضى.

(٤) في أ: يجوز.

(٥) تقدم.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٣)، الإملاء للعكبري (١٥٧/٢)، البحر المحيط (٥٠٧/٨)،

التيان للطوسي (٣٩٨/١٠)، التيسير للداني (٢٢٥)، تفسير القرطبي (١٦٧/٢٠)، الحجة

لابن خالويه (٣٧٥)، الحجة لأبي زرع (٧٧٠)، السبعة لابن مجاهد (٦٩٥)، الغيث

للمصفاقي (٣٩٣)، الكشف للقيسي (٣٠٧/١)، المجمع للطبرسي (٥٣١/١٠)، النشر

لابن الجزري (١٤٢/٢).

(٧) تقدم.

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ التَّكَاثُرِ

قرأ ابن عامر والكسائي: ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾ [٦] مضمومة التاء، ﴿ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا﴾ [٧] مفتوحة التاء.

وقرأ الباقون: ﴿لَتَرَوُنَّ﴾ ﴿ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا﴾ مفتوحتين (٢).

قال أبو علي: أما مَنْ قال: ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾؛ فَإِنْ «رَأَى» فعل يتعدى إلى مفعول واحد، تقول: رأيت الهلال، كما تقول: لمست ثوبك، فإذا نَقَلْتَ الفعل بالهمزة زاد مفعول آخر، تقول: أَرَيْتُ زَيْدًا الْهَلَالَ؛ فيكون «الهلال» مفعولاً ثانياً. فَإِنْ بَيَّنْتَ هذا الفعل المنقول بالهمزة للمفعول قلت: أَرَيْتُ زَيْدًا الْهَلَالَ، فيقوم المفعول الأول مقامَ الفاعل، ويبقى الفعل متعدياً إِلَى مفعول واحد؛ وكذلك: ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾ قام الضمير مقامَ الفاعل، لَمَّا بَيَّنَّ الْفِعْلُ لِلْمَفْعُولِ بِهِ، وانتصب ﴿الْجَحِيمَ﴾ على أنه مفعول الفعل المبني للمفعول، كَمَا كَانَ قَبْلَ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ. فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مُسْنَدًا إِلَى مفعول واحد قلت: أَنْتَ تُرَى الْجَحِيمَ، وَإِنْ ثَبَّتَ قُلْتَ: أَنْتَ تُرَى الْجَحِيمَ، وَإِنْ جَمَعْتَ قُلْتَ: أَنْتُمْ تُرَوْنَ، حَذَفْتَ الْأَلْفَ الْمُنْقَلِبَةَ عَنِ الْيَاءِ الَّتِي هِيَ لَامٌ مَعَ وَاوٍ الضمير؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، فَإِذَا أَدْخَلْتَ الشَّدِيدَةَ قُلْتَ: ﴿لَتَرَوُنَّ﴾ فَحَذَفْتَ الْأَلْفَ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ كَمَا حَذَفْتَهَا قَبْلُ.

فَإِنْ قُلْتَ: هَلَّا رَدَدْتَ اللَّامَ وَأَثَبْتَهَا لِرُزَالِ التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْوَائِ الَّتِي لِلضَّمِيرِ قَدْ تَحَرَّكَتْ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ بِالضَّمَّةِ، فَلَمَّا تَحَرَّكَتْ زَالَ التَّقَاؤُهُمَا؟! قِيلَ: لَا يَسْتَقِيمُ الرَّدُّ؛ لِأَنَّ الْوَائِ الَّتِي لِلضَّمِيرِ فِي تَقْدِيرِ السَّكُونِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ حَرَكَةَ

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٣)، الإعراب للنحاس (٧٦٢/٢)، الإملاء للعكبري (٢/١٥٨)، البحر المحيط (٥٠٨/٨)، التبيان للطوسي (٤٠٢/١٠)، التيسير للداني (٢٢٥)، تفسير الطبري (١٨١/٣٠)، تفسير القرطبي (١٧٤/٢٠)، الحجة لابن خالويه (٣٧٥)، الحجة لأبي زرعة (٧٧١)، السبعة لابن مجاهد (٦٩٥)، الفهيد للصفاحسي (٣٩٣)، الكشاف للزمخشري (٢٨١/٤)، الكشف للقيسي (٣٨٧/٢)، المجمع للطبرسي (١٠/٥٣٣)، المعاني للفراء (٢٢٨/٣)، تفسير الرازي (٨٠/٣٢)، النشر لابن الجزري (٤٠٣/٢).

[الحرف] ^(١) المتحرّك لالتقاء الساكنين فى تقدير السكون، يَدُلُّكَ على ذلك قولهم: اَزْدُدِ الرَّجُلَ، فَيَتَوَالِي ^(٢) تحريك المثلين؛ فلولاً أَنَّ المحرّك فى تقدير السكون لم يُسْتَجَزْ مُوَالَاةُ التحريك فى المثلين.

وعلى هذا قالوا: رَمَتِ المرأة؛ أَلَا ترى أَنَّ التاء لولا أنها فى نية السكون وتقديره، لَرَدَّدَتِ الألف المنقلبة عن اللام فى «رمى»؛ فكما لم تُرَدِّ الألف هنا كذلك لا تردها فى قولك: ﴿لَتَرْوُنَّ الْجَحِيمَ﴾؛ لِأَنَّ الواو فى تقدير السكون، وإنما حُرِّكَتْ لسكونها وسكون الأولى من النونين، فصارت الحركة فيها كالحركة فى التاء من: رَمَتِ المرأة، ولم تُرَدِّ الألف التى كانت فى: ترى، كما لم تُرَدِّ الألف فى: رَمَتَا، وحركت الواو بالضم، كما حُرِّكَتْ فى قوله: ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

وقد شُبِّهَتْ بهذه الواو التى للضمير الواو التى ليست للضمير؛ فَحُرِّكَتْ بالضممة كما حُرِّكَتْ التى للضمير، وذلك قولٌ مَنْ قال: لَوْ اسْتَطَعْنَا. ومثل هذه قوله - تعالى -: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، الواو للضمير، وحركت بالضممة كما حُرِّكَتْ فى: ﴿لَتَرْوُنَّ﴾. وكذلك تقول: لَتَخْشَوْنَ، وَلَتَحْيَوْنَ، وما أشبه ذلك.

وَمَنْ قال: ﴿أَقْتَتَ﴾، وَأَذْوَرُ، فأبدل من الواو الهمزة لانضمامها - لم يهمز التى فى: ﴿لَتَرْوُنَّ﴾ ولا التى فى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾، كما لم يهمز ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]؛ لِأَنَّ الحركة لما كانت غَيْرَ لازمة كان الحرف فى تقدير السكون؛ فكما أنه إذا كان ساكناً لم يَجْزُ همزه، كذلك إذا كان فى حكم السكون وتقديره، ويلزم مَنْ هَمَزَ ذلك أَنْ يَهْمِزَ نحو: هذا عَزَوُ، [و] ^(٣) عَذَوُ، وَحَقَوُ، ونحو ذلك من الواوات التى قد تحرّكت بحركة الإعراب [فتحرّكها بالضم] ^(٤) كتحرّك: «لَتَرْوُنَّ» به، بل هذه التى للإعراب أجدر بالهمز؛ لِأَنَّ حركة الإعراب فى تقدير اللزوم، فَإِنْ لم يهمز هذه الواوات أحدٌ لَمَّا لم تكن الضمة لازمة، كذلك لا ينبغى أَنْ تُهْمَزَ التى فى قوله: ﴿لَتَرْوُنَّ﴾ و ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾، ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾.

(١) سقط فى ب.

(٢) فى ب: فتوالى.

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: لتحركها بالضممة.

وزعموا أن بعضهم كسر: ﴿تَنْسُوا الْفَضْلَ﴾، وقياس هذا أن يَكْسِرَ التى فى: ﴿لَتَنْبَلُونَ﴾ ونحوه. والتحريك بالكسر أشبه من الهمز فيها، وكلا الأمرين غامضٌ غيرُ فاشٍ ولا مأخوذ به.

ومن زعم أن هذه الواو فى: ﴿لَتَنْبَلُونَ﴾، و ﴿لَتَرْوُونَ﴾ إنما حركت بالضم؛ لأنها فى الأصل فاعلة، فحُرِّكَتْ فى التقاء الساكنين بالحركة التى كانت تتحرك بها للإعراب - كان قوله ظاهر الفساد؛ ألا ترى أنه لو كان كذلك لَحُرِّكَتْ الياء فى قولك: لَتَخْشِينَ يا هذه، بالضم أيضاً؛ لأنها مثل الواو فى أن مظهره فاعل، وهى علامة الضمير، كما أن الواو فى: ﴿لَتَنْبَلُونَ﴾ كذلك، وفى أن لم يَحْرُكْ أحدُ ذلك بالضم، وإنما حُرِّكَتْ بالكسر؛ دلالة على فساد هذا القول، وكأن المعنى فى: ﴿لَتَرْوُونَ الْجَحِيمَ﴾: لترون عذاب الجحيم؛ ألا ترى أن الجحيم يراها المؤمنون أيضاً، بدلالة قوله: ﴿وَلَا يَنْكُرُ إِلَّا وَارِدَهَا﴾ [مريم: ٧١]؟! وإذا كان كذلك فالمعنى والوعيد فى رؤية عذابها لا فى رؤيتها نفسها.

وقال: ﴿وَلَوْ رَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٥]، فذكر العذاب فى هذه^(١) يدل على أن المعنى فى الأخرى على العذاب أيضاً.

وبناء الفعل فى قوله: ﴿إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ﴾، وقوله: ﴿وَإِذَا رَأَوْا الَّذِينَ ظَلَمُوا الْعَذَابَ فَلَا يُخَفُّ عَنْهُمْ﴾ [النحل: ٨٥] للفاعل - يدل على أن: ﴿لَتَرْوُونَ﴾ أرجح من: ﴿لَتَرْوُونَ﴾.

وجه الضم فى: ﴿لَتَرْوُونَ﴾ أنهم يُخْشَرُونَ إليها فَيَرَوْنَهَا فى حشرهم إليها، فَيَرَوْنَهَا؛ ولذلك قرأ^(٢) الثانية: ﴿ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا﴾، [كأنهما أرادا]^(٣): لَتَرَوُنَّهَا فَتَرَوْنَهَا. وفى قوله: ﴿لَتَرَوُنَّهَا﴾ دلالة على أنهم إذا أَرَوْهَا رَأَوْهَا؛ إلا أن الشئ قد يذكر للتأكيد، فإنما ورود الموضع أن يكون بمشهد منه، ومَرَأَى له، ولا دلالة فيه على التوغل فيه.

ألا ترى أن قوله - تعالى -: ﴿وَلَمَّا وَدَّ مَاءٌ مَذِيْبٌ﴾ [القصص: ٢٣] لم يدل على شروعه فيه وخَوْضِهِ له؟!

(١) فى أ: هذا.

(٢) فى أ: قرأ.

(٣) فى أ: كأنه أراد.

وقوله: ﴿ثُمَّ لَرَوْنَهَا عَيْنٌ أَلْبَيْنٌ﴾ [٧] مثل الأولى فى أنه إبصار الشئ، وأما «عين اليقين» فانتصابه على هذا انتصاب المصدر؛ كما تقول: رأيتُه حَقًّا، وتبيَّنَتْه يقينًا.

والمعنى فى هذا الموضع على^(١) الرؤية التى هى مشاهدة، كما قال -تعالى-: ﴿وَلِنْ مِّنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١].

* * *

(١) زاد فى أ: علم.

[بِسْمِ اللَّهِ] ^(١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ «العصر» ^(٢)

قال أبو بكر [أحمد بن موسى]: ^(٣) حدثني سلمان قال: حدثنا أبو حاتم قال: قرأ أبو عمرو: ﴿بِالصَّبْرِ﴾، يُشَمُّ الباء شيئاً من الجر ولا يُشْع. وقال: حدثني الجمال عن أحمد -يعني ابن يزيد- عن رَوْح عن أحمد بن موسى عن أبي عمرو: ﴿بِالصَّبْرِ﴾ مثله.

قال أبو بكر أحمد: هذا الذي قاله أبو حاتم لا يجوز إلا في الوقف؛ لأنه ينقل كسرة الراء إلى الباء ^(٤) قال: [من الرجز] مِنْ عَنَزِي سَبَبْنِي لَمْ أَضْرِبُهُ ^(٥)

وقال آخر: [من المتقارب]

رَأَيْتُ ثِيَابًا عَلَى جُثَّةٍ فَقُلْتُ هِسَامٌ وَلَمْ أَخْبِرُهُ

[وقال أحمد]: ^(٦) حدثني علي بن سهل بن المغيرة قال: حدثنا عفان قال: سمعت

سلاماً أبا المنذر يقرأ: ﴿وَالْعَصْرِ﴾، بكسر الصاد، وهذا لا يجوز إلا في الوقف.

وزعم خلف عن الكسائي أنه كان يستحب أن يقف على: «مِنْهُ» و «عَنْهُ»، [و] ^(٧) يُشَمُّ النون الضمة ^(٨).

قال أبو علي: أما إسماعيل أبي عمرو الباء الكسرة، فهو مما يجوز في الوقف، ولا يكون في الوصل إلا على إجرء الوصل مُجَرَى الوقف، وهذا لا يكاد يكون في

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: والعصر.

(٣) سقط في ب.

(٤) ينظر: السبعة (٦٩٦).

(٥) الرجز لزياد الأعجم في ديوانه ص (٤٥)، والدرر (٣٠٣/٦)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٢٨٦)، وشرح شواهد الشافية ص (٢٦١)، والكتاب (١٨٠/٤)، واللسان (لم)، والتاج (لوم)، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب (٣٨٩/١)، وشرح الأشموني (٧٥٣/٣)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣٢٢/٢)، وشرح عمدة الحافظ ص (٩٧٤)، وشرح المفصل (٧٠/٩)، والمحاسب (١٩٦/١)، وجمع الهوامع (٢٠٨/٢).

(٦) سقط في أ.

(٧) سقط في أ.

(٨) ينظر: السبعة (٦٩٦).

القراءة. وعلى هذا قول الشاعر: [من الرجز]
فَقَرَرَيْنْ هَذَا وَهَذَا أَزْجَلُهُ^(١)

وأنشد سيبويه أيضًا: [من الرجز]
أَنَا ابْنُ مَآوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقْزُ^(٢)

وأنشد: [من الرجز]
عَجِبْتُ وَالْدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهُ مِنْ عَنَزَى سَبْنَى لَمْ أَضْرِبُهُ^(٣)
فعلى هذه الأشياء قوله -تعالى-: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾. ولعل
القارئ وقف لانقطاع نفس، أو عارض منعه من إدراج القراءة؛ فإذا كان كذلك كان
مثل قول أبي عمرو: ﴿الصَّبْرُ﴾، وعلى هذا الوجه نحمله لا على إجراء الوصل
مُجَرِّى الوقف.

وأما ما رَوَى عن الكسائي من استحبابه أن يُشَمَّ النون فى: «منه» و «عنه»، فهو
مثل ما ذكرناه من قول الشاعر: [من الرجز]
مِنْ عَنَزَى^(٤) سَبْنَى لَمْ أَضْرِبُهُ
وقوله: [من الرجز]

فَقَرَرَيْنْ هَذَا وَهَذَا أَزْجَلُهُ^(٥)
والعصر: الدهر، والعصر: اليوم والليلة.

قال: [من الطويل]
وَلَنْ يَلْبَثَ الْعَصْرَانِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ إِذَا طَلَبَا أَنْ يُدْرِكَمَا مَا تَيَمَّمَا^(٦)
فإبداله «اليوم» و «الليلة» من: «العصران» يدل على أنهما العصران أيضًا.

(١) الرجز لأبى النجم فى شرح المفصل (٧١/٩، ٧٢)، والكتاب (٤/١٨٠)، والتاج (زحل).

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) فى ب: عربى.

(٥) تقدم قريباً.

(٦) وهو لحمد بن ثور فى ديوانه ص (٨)، وإصلاح المنطق ص (٣٩٤)، واللسان (عصر)،
وبلا نسبة فى شرح عمدة الحفاظ ص (٥٨١)، ويروى: «القطران» بدلاً من «العصران».

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْهَمْزَةِ

قال: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم: ﴿جَمَعَ﴾ [٢] خفيفاً.

وقرأ [ابن عامر وحمزة والكسائي]: ﴿جَمَعَ﴾ (٢) بالتشديد (٣).

قال أبو الحسن: المثقلة أكثر في القراءة، تقول: يجمع الأموال، أى: يجمعها من هنا و [من] (٤) هنا.

قال: وقال أبو عمرو: ﴿جَمَعَ﴾ خفيفة: إذا أكثر، وإذا ثقل فإنما هو شيء بعد شيء.

قال: وهو كما قال، وهو ههنا ثقیل؛ لأنه جَمَعَ شيئاً بعد شيء.

قال أبو على: قد يجوز أن يكون ﴿جَمَعَ﴾ لما يُجْمَعُ فيما قَرَبَ من الوقت وَلَمْ يَتَرَاخَ، جَمَعَ شيئاً بعد شيء. قال: ﴿وَفُتِحَ فِي الصُّورِ فَمَعْنَهُمْ جَمْعًا﴾ [الكهف: ٩٩].

وقال الأعشى: [من الخفيف]

وَلِمِثْلِ الَّذِي جَمَعْتَ لِرَيْبِ الدَّهْرِ يَأْبَى حُكُومَةَ الْجُهَالِ

وقال: [من الخفيف]

لَا مَرِيءَ يَجْمَعُ الْأَدَاةَ لِرَيْبِ الدَّهْرِ لَا مُسْنَدٍ وَلَا زُمَالِ (٥)

فالأشبه أن تكون أداة الحرب لا تُجْمَعُ في وقت واحد، وإنما هو شيء بعد شيء.

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: الباقون.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٣)، الإعراب للنحاس (٧٦٦/٣)، البحر المحيط (٥١٠/٨)، التبيان للطوسي (٤٠٦/١٠)، التيسير للداني (٢٢٥)، تفسير الطبري (١٨٩/٣٠)، تفسير القرطبي (١٨٣/٢٠)، الحجة لابن خالويه (٣٧٥)، الحجة لأبي زرعة (٧٧٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٩٧)، الغيث للصفاقسي (٣٩٤)، الكشف للزمخشري (٢٨٤/٤)، الكشف للقيسي (٣٨٩/٢)، المجمع للطبرسي (٥٣٧/١٠)، المعاني للأخفش (٥٤٤/٢)، المعاني للفراء (٢٨٩/٣)، تفسير الرازي (٩٢/٣٢)، النشر لابن الجزري (٤٠٣/٢).

(٤) سقط في ب.

(٥) ينظر البیتان فی دیوانه ص (٦١)، وينظر البيت الأول في: اللسان (قول)، وكتاب العين (٣/٦٧)، والتاج (قول)، وبلا نسبة في اللسان (حكم)، والمخصص (٢٣٥/١٢)، والتاج (حكم).

ويروى: عجزه:

..... دهر تأبى حكومة المقتال

فيجوز على هذا في قول مَنْ قَرَأَ: ﴿جَمَعَ﴾، أن يكون جَمَعَ شيئاً بعد شيء، كما يكون ذلك في قول من ثقل.

وقال: [من المديد]

وَلَهَا بِالْمَاطِرُونَ إِذَا أَكَلَ النَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا^(١)
والنمل لا يَجْمَعُ ما يدخره^(٢) في وقت واحد؛ إِنَّمَا يَجْمَعُ شيئاً بعد شيء.

[قال:]^(٣) قرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة والكسائي: ﴿عُمِدٌ﴾ [٩]

بضميتين.

وقرأ الباقون، وحفص عن عاصم: ﴿عَمِدٌ﴾ بفتح العين والميم^(٤).

قال أبو علي: مَنْ قَرَأَ ﴿عُمِدٌ﴾ فإنه جعله جمعاً لـ «عمود»، و «عمود»، و «عُمِدٌ» مثل: «قَدُومٌ وقُدُمٌ»، و «زُبُورٌ وزُبُرٌ»، وهذا [غير] قليل.

وَمَنْ قَالَ: ﴿عَمِدٌ﴾ فإنهم قد قالوا في جمع «عمود»: عَمَدٌ، وقالوا أيضاً: أَفَقٌ، وَأَهَبٌ، وَأَدَمٌ، في جمع: أَفِيقٌ، وإِهَابٌ، وأَدِيمٌ، وهذا اسم من أسماء الجمع غير مستمر.

ومثل جمعهم لـ «فَعُولٌ» على «فَعَلٍ» في «عُمُودٌ وَعَمَدٌ»، جمعهم لـ «فَاعِلٌ» على «فَعَلٍ» في نحو: حَارِسٌ وَخَرَسٌ، وَغَائِبٌ وَغَيْبٌ، وَرَاجِحٌ وَرَوَّاحٌ، وَخَادِمٌ وَخَدَمٌ. وهو في أنه غير مطرد، مثل «عمد».

(١) وهو لأبي دهب الجمحي في ديوانه ص (٨٥)، والحيوان (٤/١٠)، والمستقصى (١/٥١)، وللأحوص الأنصاري في ديوانه ص (٢٢١)، وليزيد بن معاوية في ديوانه ص (٢٢)، وشرح التصريح (١/٧٦)، والمقاصد النحوية (١/٤٨)، وليزيد أو للأحوص في خزانة الأدب (٧/٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢)، وللأخطل في اللسان (مطرن)، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب (٢/٦٢٦)، واللسان (مطر)، والممتع في التصريف (١/١٥٨).

(٢) في أ: يدخر.

(٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٣)، الإعراب للنحاس (٣/٧٦٨)، الإملاء للعكبري (٢/١٥٨)، البحر المحيط (٨/٥١٠)، التبيان للطوسي (١٠/٤٠٦)، التيسير للداني (٢٢٥)، تفسير الطبري (٣٠/١٩٠)، تفسير القرطبي (٢٠/١٨٦)، الحجة لابن خالويه (٣٧٦)، الحجة لأبي زرعة (٧٧٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٩٧)، الغيث للصفاقسي (٣٩٤)، الكشف للزمخشري (٤/٢٨٤)، الكشف للقيسي (٢/٣٨٩)، المجمع للطبرسي (١٠/٥٣٧)، المعاني للفراء (٣/٢٩١)، تفسير الرازي (٣٢/٩٥)، النشر لابن الجزري (٢/٤٠٣).

[بِسْمِ اللَّهِ^(١)]

ذَكَرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ قَرِيشَ

قال: قرأ عاصم في رواية أبي بكر ﴿لَا إِلَافَ قَرِيشَ إِلَّا لَهُمْ﴾ [١، ٢] بهمزيين، الثانية ساكنة، ثم رجع عنه، فقرأ مثل حمزة بهمزة واحدة بعدها ياء.
وقرأ ابن عامر: ﴿لَا لَافٍ﴾ يقصرها، ولا يجعل بعد الهمزة ياء، ﴿لَا لَفِهِمْ﴾ يجعل بعد الهمزة ياء خلاف اللفظة الأولى.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو، وحفص عن عاصم، وحمزة والكسائي: ﴿لَا لَافٍ قَرِيشَ. إِلَّا لَفِهِمْ﴾^(٢).

وقال غير أحمد: رَوَى الْقَاسِمُ الْحَيَّاطُ عَنِ الشُّمُونِيِّ عَنِ الْأَعَشَى عَنِ أَبِي بَكْرٍ عَنِ عَاصِمٍ: ﴿لَا لَافٍ قَرِيشَ﴾ مثل حمزة ﴿إِلَّا لَفِهِمْ﴾ بهمزيين مكسورين بعدهما ياء.
قال أبو علي: قال أبو عبيدة: تقول العرب: أَلَفْتُ وَأَلَفْتُ، ذاك لغتان.

قال أبو ذؤيب: [من الطويل]

..... وَتَوَلَّفُ الْـ جَوَارَ وَيُغْشِيهَا الْأَمَانَ رَبَابُهَا^(٣)

قال التَّوْزِي: أنشدني أبو زيد: [من الطويل]

مِنَ الْمُؤَلَّفَاتِ الرَّمْلَ أَدْمَاءَ حُرَّةَ شَعَاعِ الضُّحَى فِي جِيدِهَا يَتَوَضَّحُ^(٤)

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٤)، الإملاء للعكبري (١٥٨/٢)، البحر المحيط (٥١٤/٨)، التبيان للطوسي (٤١٢/١٠)، التيسير للداني (٢٢٥)، الحجة لابن خالويه (٣٧٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٩٨)، الغيث للصفاسي (٣٩٥)، الكشف للقيسي (٣٨٩/٢)، المجمع للطبرسي (٥٤٤/١٠)، المعاني للقرء (٢٩٣/٣)، تفسير الرازي (١٠٥/٣٢)، النشر لابن الجزري (٤٠٣/٢).

(٣) وتما البيت:

توصل بالركبان حيننا.....

وهو في شرح أشعار الهذليين ص (٤٦)، واللسان (رب، وصل)، ومقاييس اللغة (٢/٣٨٣)، والتنبيه والإيضاح (٨٠/١)، والتاج (رب، ألف، وصل)، وتهذيب اللغة (١٥/١٨٠)، وبلا نسبة في المخصص (٨/٣).

ويروي: «وتغشها» بدلاً من «ويغشها».

(٤) وهو لذى الرمة في ديوانه ص (١١٩٧)، واللسان (ألف، آدم)، ومقاييس اللغة (١/١٣١)، وتهذيب اللغة (١٤/٢١٥، ١٥/٣٧٨)، والكامل ص (٨٧٢)، والأغاني (٥/٣٠٣)، والتاج (ألف، آدم)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص (١٠٩١).

وأنشد غيره: [من الكامل]

أَلِفَ الصَّفَوْنَ فَمَا يَزَالُ كَانَهُ مِمَّا يَقُومُ عَلَى الثَّلَاثِ كَسِيرًا^(١)
وقال آخر: [من الوافر]

زَعَمْتُمْ أَنَّ إِخْوَتَكُمْ قُرَيْشٌ لَهُمْ إِلْفٌ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَافٌ^(٢)
فـ «الإِلْف» و «الإِلَاف» مصدر «إِلْف»، و «الإِلَاف» مصدر «ألف».

قال أبو علي: أما ما كان يقرؤه عاصم من تحقيق الهمزتين في ﴿إِثْلَاف﴾، فلم يكن له وجه. ألا ترى أننا لم نعلم أحدًا حَقَّقَ الهمزة في نحو هذا؟! ولو جاز هذا لجاز في «الإيمان» و «الإيمار»^(٣): الإِثْمَانُ والإِثْمَارُ، إذا أردتَ مصدرَ «آمن» و «آمر»، و[^(٤)لجاز: أَادَمَ، وأَادَرَ.

ومثل ذلك في البعد ما روى عنه من طريق الأعشى عن أبي بكر: ﴿إِثْلَافُهُمْ﴾ فَإِنَّ ذَلِكَ أَبْعَدُ مِنَ الْأَوَّلِ؛ لَأَنَّهُ حَقَّقَ الهمزتين وَأَلْحَقَ ياء، ولا مذهب لها، ولا وجه في قوله: ﴿إِثْلَافُهُمْ﴾؛ ألا ترى أَنَّ الهمزة الأولى هي همزة «الإِثْلَاف» الزائدة، والثانية التي هي [فاء الفعل]^(٥) من «أَلِف»؟ فإلياء لا وجه لها؛ لأن بعد الهمزة التي هي الفاء يَنْبَغِي أَنْ تكون اللام التي هي العين من «أَلِف» و «إِلَاف»؛ فإلياء لا مذهب لها إلا على شيء لم نعلمه أُخِذَ به في القراءة، وهو أَنْ تُشَبِّعَ الكسرة [فتزيد ياء، أو الضمة فَتُشَبِّعُهَا وَآوًا]^(٦)، أو الفتححة [فتزيد]^(٧) أَلِفًا، فمن زيادة الياء قوله: [من البسيط]

..... أَوْ مِنْ بَنَى عَامِرٍ الْخُضِرِ الْجَلَاعِيدِ

وواحدهم -زعموا- جَلَعَدٌ، وكذلك قوله: [من البسيط]

..... نَفَى الدَّرَاهِيمِ^(٨)

= ويروى: «متنها» بدلًا من «جيدها».

(١) تقدم.

(٢) وهو لمساور بن هند في اللسان (ألف)، والتاج (ألف)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص (١٤٤٩)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة (٣٧٩/١٥)، والتاج (ألت).

(٣) سقط في ب.

(٤) سقط في أ.

(٥) في ب: الفاء.

(٦) في أ: فيزيد ياء، أو الضمة فيتبعها واوًا.

(٧) سقط في أ.

(٨) جزء من عجز بيت للفرزدق وتمام البيت:

ومن ذلك قول الآخر: [من الرجز]

وَأَقْطَعُ التُّجُودَ وَالْأَوْدَايَةَ^(١)

إنما هو: الأودية، فقلب - كما يقال في الناصية: ناصاة - فأشبع الفتحة؛ فدخلت الألف، ووقع بعدها الياء التي هي لام الفعل.

والألف نحو قول الشاعر: [من الوافر]

وَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تُلْقَى وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحٍ^(٢)

وإنما هو «مُتَعَلَّ» من «النزح». والواو نحو قول الشاعر: [من البسيط]

..... أُنْشَى فَأَنْظُرُ^(٣)

وإنما هو: أنظر، ولم نعلم شيئاً من ذلك أُخِذَ به في القراءة.

فأما قوله - عز وجل - : ﴿فَمَا اسْتَكَاؤُا لِرَبِّهِمْ﴾ [المؤمنون: ٧٦] فليس «افتعلوا»

من «السكون» ؛ ولكن: «استفعلوا» من «الكون»، أى: لم يكونوا لأمر ربهم، ومعناه: لم ينتهوا إليه ولم يتقبلوه.

و «كَانَ، واستكان» مثل: عَجِبَ واستعجبَ، وَسَخِرَ واستسخرَ.

ولعله رجع عن هذا الوجه، كما رجع عن الوجه الآخر.

ومثل: ﴿إِيْلَا فَهُمْ﴾ في أنه لا وجه للياء^(٤) فيه، شيء يُنْشِده بعضهم: [من

= تنفى يداها الحصى في كل هاجرة ... تنقاد الصياريف

وهو في الإنصاف (٢٧/١)، وخزانة الأدب (٤٢٤/٤، ٤٢٦)، وسر صناعة الإعراب (٢٥/١)، وشرح التصريح (٣٧١/٢)، والكتاب (٢٨/١)، والتاج (درهم)، واللسان (صرف)، والمقاصد النحوية (٥٢١/٣)، ولم أقع عليه في ديوانه، وبلا نسبة في أسرار العربية ص (٤٥)، والأشباه والنظائر (٢٩/٢)، وأوضح المسالك (٣٧٦/٤)، وتخليص الشواهد ص (١٦٩)، وجمهرة اللغة ص (٧٤١)، ورسف المباني (٤٤٦/١٢)، وسر صناعة الإعراب (٧٦٩/٢)، وشرح الأشموني (٣٣٧/٢)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص (١٤٧٧)، وشرح ابن عقيل ص (٤١٦)، وشرح قطر الندى ص (٢٦٨)، واللسان (قطرب، سحج، نقد، صنع، درهم، نفى)، والمقتضب (٢٥٨/٢)، والممتع في التصريف (٢٠٥/١).

ويروى: «الدنانير» بدلاً من «الدراهم».

(١) الرجز بلا نسبة في اللسان (ودي)، والتاج (ودي).

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) في ب: لها.

[المتقارب]

[إِذَا جِئْتَهُمْ] ^(١) أَوْ سَايَلْتَهُمْ (٢)
 [مثل: سعايلتهم] ^(٣)؛ فالياء لا وجه لها أيضًا.

وأما قول ابن عامر: ﴿لَا يَلْفِ قُرَيْشٌ﴾ وقصره لها، ثم قال: ﴿إِئْلَافِهِمْ﴾ - فجاء بالأول على «فِعَال»، والآخر على «إِفْعَال» - فهو سائغ مستقيم.
 وكذلك قول ابن كثير ونافع وأبى عمرو وحفص عن عاصم وحمزة والكسائي، فهو مثل قول ابن عامر.

فأما اللام في قوله: ﴿لَا يَلْفِ قُرَيْشٌ﴾، فقال أبو الحسن: ﴿فَعَلَهُمْ كَعَصِفٍ مَّا كُولٍ﴾ [الفيل: ٥]؛ ﴿لَا يَلْفِ قُرَيْشٌ﴾.

واعترض عليه معترض فقال: إنما جُعِلُوا كعصف مأكول لكفرهم، وَلَمْ يُجْعَلُوا كذلك لتألف قريش. وليس هذا الاعتراض بشيء؛ لأنه يجوز أن يكون المعنى أهلكوا لكفرهم، ولَمَّا أَدَّى إِهْلَاكُهُمْ إِلَى أَنْ تَأْتَلَفَ قُرَيْشٌ جاز ذلك؛ كقوله - تعالى -: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، وهم لم يلتقطوه لذلك؛ فلما آل الأمر إليه حَسَنَ أَنْ يُجْعَلَ عَلَةً لِلالتقاط.

والخليل وسيبويه [قالا]: فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا النَّبِيِّ؛ لَا يَلْفِ قُرَيْشٌ، أى: لِيَجْعَلُوا عِبَادَتَهُمْ شكرًا لهذه النعمة واعترافًا بها.

(١) سقط في أ.

(٢) صدر بيت وعجزه:

..... وجدت بهم علة حاضره
 وهو لبلال بن حرير في اللسان (سأل)، والتاج (سأل).

ويروى «ضيفتهم» بدلًا من «جئتهم».

(٣) سقط في أ.

[بِسْمِ اللَّهِ] ^(١)

ذَكَرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْكَافِرِينَ

قرأ ابن كثير في رواية محمد بن صالح عن شبل، وابن سعدان عن عبيد عن شبل عن ابن كثير، لا ينصب الياء في: ﴿وَلِي دِينَ﴾ [٦].

وكذلك قرأت على قنبل عن القَوَّاس عن أصحابه عن ابن كثير.

وكذلك المخزومي عن الْبَزِّي، والخُزَاعِي عن ابن فليح بالتسكين.

[وقرأ] أبو عمرو وحزمة والكسائي: ﴿وَلِي دِينَ﴾ ساكنة.

[حدثنا ابن مجاهد قال:] ^(٢) وحدثني محمد بن الجَّهْم عن الهيثم، وخلف عن

عبيد، وأبو الربيع عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: ﴿وَلِي دِينَ﴾ نصبًا.

حدثنا ابن مجاهد قال: وحدثني الدباغ عن أبي الربيع عن عبيد عن شبل عن ابن

كثير: ﴿وَلِي دِينَ﴾ محرَّكة.

حدثنا ابن مجاهد قال: وحدثني ^(٣) مُضَرُّ عَنْ الْبَزِّي عن ابن كثير: ﴿وَلِي دِينَ﴾

ينصب.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿وَلِي دِينَ﴾ ساكنة.

وروى عنه حفص: ﴿وَلِي دِينَ﴾ نصبًا.

وقرأ نافع: ﴿وَلِي دِينَ﴾ نصبًا في رواية قالون والمسيبي وابن جمار وورث

وخارجة وأبي خليل وأبي قرة.

وَرَوَى إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ وَأَخُوهُ يَعْقُوبُ بْنُ جَعْفَرٍ: ﴿وَلِي دِينَ﴾ ساكنة.

ولم يختلفوا في كسر النون من غير ياء.

وقرأ ابن عامر في رواية هشام: ﴿وَلِي دِينَ﴾ نصبًا.

وفي رواية ابن ذكوان: ﴿وَلِي دِينَ﴾ ساكنة ^(٤).

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: وخبرني.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٤)، التبيان للطوسي (١٠/٤٢٠)، التيسير للداني (٢٢٥)، الحجة لابن خالويه (٣٧٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٩٩)، الغيث للصفاقسي (٣٩٩)، الكشف للقيسي (٣٩٠/٢)، المجمع للطبرسي (١٠/٥٥١).

وروى الحُلوانى عن هشام بن عَمَّار عن ابن عامر: ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ﴾ [٤]، ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ﴾ [٣، ٥] بكسر العين فيهن كلهن.
 [وَرَوَى] الحُلوانى عن أبى مَعْمَرٍ عن عبد الوارث عن أبى عمرو بكسر العين.
 وقرأ الباقر بفتح العين^(١).
 قال أبو على: القول فى إسكان الياء وفتحها من ﴿وَلِى دِينٍ﴾: أنهما جميعاً حسنان سائغان.

وأما إجماعُهُمْ على حَذْفِ الياء من قوله -تعالى-: ﴿وَلِى دِينٍ﴾ فَحَسَنٌ، وهو كثير شائع فى كلامهم، وزعم سيبويه أن إثبات الياء فى نحو ذلك قياس، وقد تَقَدَّمَ القولُ فيه^(٢).

وأما إمالةُ الفتحة من ﴿عَابِدٌ﴾ وتفخيمُها، فهما -أيضاً- حسنان وكثيران فاشيان.



(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٤) التيسير للدانى (٢٢٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٩٩)، الغيث للصفاقسى (٤٠١، ٤٠٢)، الكشف للقيسى (١٧٢/١)، النشر لابن الجزرى (٦٦/٢).

(٢) فى أ: فى ذلك.

[بِسْمِ اللَّهِ^(١)]

ذَكَرُوا اخْتِلَافَهُمْ فِي سُورَةِ «تَبَّتْ»

قال: قرأ ابن كثير: ﴿يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ [١] ساكنة الهاء^(٢).

وقرأ الباقر: ﴿لَهَبٍ﴾ مُحَرَّكَةً الهاء.

ولم يختلفوا في فتح الهاء من قوله -تعالى-: ﴿نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾ [٣].

وقرأ عاصم: ﴿حَمَالَةَ الْحَطَبِ﴾ [٤] نضبا.

وقرأ الباقر: ﴿حَمَالَةً﴾ رفعا^(٣).

قال أبو علي: يشبه أن يكون «لَهَبٌ» و «لَهَبٌ» لغتين: كالسَّمْع والسَّمْع، والثَّهْر والثَّهْر، واتفاقهم في الثانية [على]^(٤) الفتح يدل على أنه أَوْجَهُ من الإسكان، وكذلك قوله -تعالى-: ﴿وَلَا يَغْنَى مِنَ اللَّهِ﴾ [المرسلات: ٣١].

وأما قوله -تعالى-: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَالَةَ الْحَطَبِ﴾، فَمَنْ رَفَعَ ﴿حَمَالَةً﴾ جعله وَضفا لقوله: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ﴾. ويدل على أَنَّ الْفِعْلَ قَدْ فُعِلَ كقولك: مررتُ بزيدٍ ضاربٍ عمرو أمس، فهذا لا يكون إلا معرفة، ولا يُقَدَّرُ فيه الانفصال، كما يُقَدَّرُ في هذا النحو، إذا لم يكن الفعل واقعا.

وزعموا أن في حرف ابن مسعود: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَالَةَ لِلْحَطَبِ﴾ بالرفع.

وفي حرف أبي: ﴿وَمُرَيْثَتُهُ حَمَالَةَ لِلْحَطَبِ﴾، فالحرفان يدلان على الرفع في

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٥)، الإملاء للعكبري (١٥٩/٢)، البحر المحيط (٥٢٥/٨)، التبيان للطوسي (٤٢٦/١٠)، التيسير للداني (٢٢٥)، تفسير القرطبي (٢٣٧/٢٠)، الحجة لابن خالويه (٣٧٧)، الحجة لأبي زرعة (٧٧٦)، السبعة لابن مجاهد (٧٠٠)، الغيث للصفاسي (٤٠٠)، الكشف للزمخشري (٢٩٦/٤)، تفسير الرازي (١٦٩/٣٢)، النشر لابن الجزري (٤٠٤/٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٥)، الإعراب للنحاس (٧٨٥/٣)، الإملاء للعكبري (٢/٢)، البحر المحيط (٥٢٦/٨)، التبيان للطوسي (٤٢٦/١٠)، التيسير للداني (٢٢٥)، تفسير الطبري (٢١٩/٣٠)، الحجة لأبي زرعة (٧٧٧)، السبعة لابن مجاهد (٧٠٠)، الغيث للصفاسي (٤٠٠)، الكشف للقيسي (٣٩٠/٢)، المجمع للطبرسي (٥٥٨/١٠)، المعاني للأخفش (٥٤٨/٢)، المعاني للفراء (٢٩٨/٣)، تفسير الرازي (١٧١/٣٢)، النشر لابن الجزري (٤٠٤/٢).

(٤) سقط في ب.

«حَمَالَةٌ».

فأما ارتفاع: «أَمْرَاتُهُ» فيَحْتَمِلُ وجهين:

أحدهما: العطف على: ﴿سَيَصْلَى﴾ [٣]، التقدير: سَيَصْلَى نَارًا هو وَأَمْرَاتُهُ، إِلَّا أنه حَسَنٌ ألا يؤكد؛ لِمَا جَرَى من الفَصْلِ بينهما، ويكون: ﴿حَمَالَةُ الْحَطَبِ﴾ على هذا وصفًا لها، ويجوز في قوله: ﴿فِي جِيدِهَا﴾ [٥] أن يكون في موضع حال، وفيها ذكر منها، يتعلق^(١) بمحذوف.

ويجوز فيه وجه آخر، وهو أن تَرَفَعَ قوله -تعالى-: ﴿وَأَمْرَاتُهُ﴾ بالابتداء، ويكون ﴿حَمَالَةُ الْحَطَبِ﴾ وصفًا لها، و: ﴿فِي جِيدِهَا﴾ خبرًا لمبتدأ.

ومعنى: ﴿فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ﴾ أنها تَصْلَى النار؛ فكان التقدير: سَيَصْلَى نَارًا وهي -أيضًا- سَتَصْلَى نَارًا، ودَلَّ قوله: ﴿فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ﴾ أنها تصلاها أيضًا.

وجاء في التفسير أنها كانت تَسْعَى بالنميمة؛ قال الشاعر يصف امرأة: [من الطويل]

وَلَمْ تَسْعَ بَيْنَ الْحَيِّ بِالْحَطَبِ الرَّطْبِ^(٢)

...

يريد: أنها لم تَسْعَ بالنميمة.

وأما النصب في: ﴿حَمَالَةٌ﴾ فعَلَى الدَّم لها، وكأنها كانت اشتهرت بذلك؛ فجرت الصفة عليها للذم لا للتخصيص والتخليص من موصوف غيرها كقوله: [من الوافر]
وَلَا الْحَجَّاجُ عَيْنِي بِثَبِّ مَاءٍ ثَقُلْتُ طَرْفَهَا حَذَرَ الصُّقُورِ^(٣)
لم يرد وصفه إِيَّاهُ بالجُبْن، ولكن دَمَهُ به وَسَبَّهُ.

(١) في ب: ويتعلق.

(٢) عجز بيت صدره:

من البيض لم تصطد على ظهر لامة

وهو بلا نسبة في اللسان (حطب، حطر، برعم)، ومجمع الأمثال (١/١٧٩)، ومقاييس اللغة (٢/٧٩)، وأساس البلاغة (حطر)، وتهذيب اللغة (٤/٣٩٤، ٤٥٥)، وجمهرة اللغة (١٢٨٨)، والتاج (حطب، حطر).

ويروى: «تمش» بدلًا من «تسع».

(٣) وهو لإمام بن أقرم النيرى في البيان والتبيين (١/٣٨٦)، وشرح أبيات سيويه (٢/٧)، وبلا نسبة في الكتاب (٢/٧٣).

[بِسْمِ اللَّهِ^(١)]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْإِخْلَاصِ

حدثنا ابن مجاهد قال: قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿أَحَدٌ . اللَّهُ﴾ [الإخلاص: ١، ٢] بالتنوين.

وقرأ أبو عمرو: ﴿أَحَدُ اللَّهِ﴾ بغير تنوين، فيما حدثني به الخزّاز عن محمد بن يحيى عن عبيد عن هارون عنه.

قال: وحدثنا عبيد عن أبي عمرو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ثم يقف، فإن وصل قال: ﴿أَحَدٌ . اللَّهُ﴾، وزعم^(٢) أن العرب لم تكن تصل مثل هذا.

حدثنا ابن مجاهد قال: حدثني عبيد الله عن نضر عن أبيه قال: سمعت أبا عمرو يقرأ: ﴿أَحَدٌ﴾ يقف، فإذا وصل ينونها، وزعم أن العرب لم تكن تصل مثل هذا. وقال أبو زيد عن أبي عمرو: ﴿أَحَدُ . اللَّهُ﴾ لا يصل، مقطوع.

وقال عباس: سألت أبا عمرو، فقرأ: ﴿أَحَدٌ﴾ ووقف، ﴿اللَّهُ الْوَاحِدُ﴾. [حدثنا ابن مجاهد قال: ^(٣) حدثني الجمال عن أحمد بن يزيد عن روج عن أحمد بن موسى عن أبي عمرو: ﴿أَحَدُ . اللَّهُ﴾.

وقال أبو عمرو: أدركت القراء كذلك يقرءونها: ﴿أَحَدُ . اللَّهُ﴾. قال أبو عمرو: فإن وصلت نوتت. وعن هارون عن أبي عمرو: ﴿أَحَدٌ﴾ لا ينون وإن وصل^(٤).

قال أبو علي: من قرأ: ﴿أَحَدٌ . اللَّهُ﴾ فوجهه بين، وذلك^(٥) أن التنوين من: ﴿أَحَدٌ﴾ ساكن، ولام المعرفة من الاسم ساكن، فلما التقى الساكنان حُرِّك الأول منهما بالكسر؛ كما تقول: اذْهَبْ اذْهَبْ، فتحرك الساكن الأول بالكسر،

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: وزعموا.

(٣) سقط في أ.

(٤) الإعراب للنحاس (٣/٧٨٨، ٧٨٩)، البحر المحيط (٨/٥٢٨)، التبيان للطوسي (١٠/٤٢٩)، تفسير الطبري (٣٠/٢٢٢)، تفسير القرطبي (٢٠/٢٤٤)، السبعة لابن مجاهد

(٧٠١)، الكشف للزمخشري (٤/٢٩٨)، الكشف للقيسي (٢/٣٩١)، المجمع للطبرسي

(١٠/٥٦٢)، المعاني للقراء (٣/٣٠٠)، تفسير الرازي (٣٢/١٧٩).

(٥) في ب: وذلك.

ومثل ذلك قوله: ﴿فَإِمَّا تَرَيَنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]، حركت الياء التي هي علامة الضمير؛ لسكونها وسكون الأولى من الثقيلة، ولولا التقاؤها معها لتركبتها ساكنة؛ كما قال: [من البسيط]

إِمَّا تَرَيَّ شَمَطًا فِي الرَّأْسِ لَاحَ بِهِ مِنْ بَعْدِ أَسْوَدَ دَاجِي اللَّوْنِ فَيَتَانِ^(١)

فأما الألف المنقلبة عن الياء التي هي لام، فقد حذفت؛ لسكونها وسكون ياء الضمير بعدها.

فأما مَنْ قال: ﴿أَحَدُ اللَّهِ﴾ فحذف النون، فَإِنَّ النون قد شابهت حروف اللين في أنها تزداد كما يُزْدَنُ، وفي أنها تدغم فيهن كما يدغم كل واحد من الياء والواو في الآخر، وفي أنها قد أبدلت منها الألف في الأسماء المنصوبة وفي الخفيفة، وأبدلت من الواو في: صَنَعَانِي، فلما شابهت^(٢) حروف اللين ضُربوا من هذه المشابهات^(٣) أُجْرِيتْ مُجَرَّاهَا في أَنْ حُذِفَتْ ساكنة؛ لالتقاء الساكنين، كما حُذِفَتْ الألف والواو والياء لذلك في نحو: رَمَى الْقَوْمُ، وَيَغْزُو الْقَوْمُ، وَيَزْمِي الْقَوْمُ، وَمِنْ ثَمَّ حُذِفَتْ ساكنة من الفعل، كما حذفت^(٤) من نحو: ﴿لَمْ يَكْ﴾ [الأنفال: ٥٣]، و: ﴿فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ﴾ [السجدة: ٢٣]، فحذف من: ﴿أَحَدُ اللَّهِ﴾ لالتقاء الساكنين؛ كما حُذِفَتْ هذه الحروف، وكما حُذِفَتْ من نحو: هذا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو، في الكلام، واستمر ذلك فيه وكثر، حتى صار الأصل الذي هو الإثبات مرفوضاً، فَإِنْ جَاءَ في شعر فَكَمَا يَجِيءُ مَا يَجِيءُ في الشعر على الأصل المرفوض، وكان حذفها في هذا الموضع حسناً؛ إِذْ كَانَتْ زَائِدَةٌ تَسْقُطُ مَرَّةً وَتَثْبُتُ أُخْرَى، وقد حذف النون التي هي من نفس الكلمة [في]^(٥) قولهم: مِلَّآنَ، يريدون: مِنَ الْآنَ، إِذَا خَفَفَ الْهَمْزَةُ عَلَى قَوْل مَنْ قَالَ: أَلْخَمَرُ؛ لِأَنَّ اللَّامَ فِي تَقْدِيرِ السَّكُونِ، فحذف النون كما يحذف إِذَا التَّقَى مع ساكن؛ لِأَنَّ هَذَا التَّحْرُكَ فِي حَكْمِ السَّكُونِ، وَعَلَى هَذَا قَالُوا: هَلُمَّ، فحذفوا الألف من «ها»؛ لِأَنَّ حَرَكَةَ اللَّامِ الَّتِي هِيَ فَاءٌ لَيْسَتْ لَهَا، فَهِيَ فِي تَقْدِيرِ

(١) وهو بلا نسبة في اللسان (فين).

(٢) في ب: أشبهت.

(٣) في ب: المتشابهات.

(٤) في أ: حذف.

(٥) في ب: من.

السكون، وَحُذِفَتْ فِي نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ: [مَنْ الْمُنْسَرَح]

أَبْلِغْ أَبَا دَخْتَنُوسَ مَأْلَكَةً غَيْرَ الَّذِي قَدْ يُقَالُ مِلْكَذِبٌ^(١)
وَحُذِفَتْ مِنْ قَوْلِهِ: [مَنْ الطَّوِيل]

..... وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ^(٢)

فلما حذفت هذه التي [هى]^(٣) من نفس الكلمة كانت الزيادة أجدر بالحذف وقد

جاء حذفها في الشعر كثيرا. أنشد أبو زيد: [مَنْ الرَّجَز]

حَنِيذَةٌ خَالِي وَلَقِيطٌ وَعَلَى
وَحَاتِمُ الطَّائِي وَهَابُ الْمِثْي^(٤)

وأنشد أيضًا: [مَنْ الرَّجَز]

لَتَجِدُنِي بِالْأَمِيرِ بَرًّا
وَبِالْقَنَاءِ مِدْعَسًا مَكْرًا
إِذَا غُطِنُفُ السُّلَمِيِّ قَرًّا^(٥)

وقال: [مَنْ الْمُتْقَارِب]

فَالْقَيْنَتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا^(٦)

وقال: [مَنْ الْخَفِيف]

(١) تقدم.

(٢) عجز بيت وصدرة:

فلست بآتيه ولا أستطيعه

وهو للنجاشي الحارثي في ديوانه ص (١١١)، والأزهية ص (٢٩٦)، وخزانة الأدب (٤١٨/١، ٤١٩)، وشرح أبيات سيبويه (١٩٥/١)، وشرح التصريح (١٩٦/١)، وشرح شواهد المغنى (٧٠١/٢)، والكتاب (٢٧/١)، والمنصف (٢٢٩/٢)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٣٣/٢، ٣٦١)، والإنصاف (٦٨٤/٢)، وأوضح المسالك (١/١)، وتخليص الشواهد ص (٢٦٩)، والجنى الدانى ص (٥٩٢)، وخزانة الأدب (٢٦٥/٥)، ووصف المبانى ص (٢٧٧، ٣٦٠)، وسر صناعة الإعراب (٤٤٠/٢)، وشرح الأشموني (١٣٦/١)، وشرح المفصل (١٤٢/٩)، واللامات ص (١٥٩)، واللسان (لكن)، ومغنى اللبيب (٢٩١/١)، وجمع الهوامع (١٥٦/٢)، والتاج (لكن).

(٣) سقط في ب.

(٤) تقدم.

(٥) تقدم.

(٦) تقدم.

تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ وَتُبْدِي عَنْ خِدَامِ الْعَقِيلَةِ الْعَذْرَاءَ^(١)
فعلى هذا حذف في^(٢) قولهم: ﴿أَحَدٌ اللَّهُ﴾.

فأما إعراب اسم الله في قوله: ﴿اللَّهُ أَحَدٌ﴾ فيجوز فيه ضربان من الإعراب: مَنْ ذهب إلى أَنَّ «هُوَ» كناية عن اسم «الله» - تعالى - كان قوله: ﴿اللَّهُ﴾ مرتفعاً بأنه خبر مُبتدأ، ويجوز في قولك: ﴿أَحَدٌ﴾ ما يجوز في قولك: زيد أخوك قائم.

وَمَنْ ذهب إلى أَنَّ «هُوَ» كناية عن القصة والحديث، كان اسم ﴿اللَّهُ﴾ - عز وجل - عنده مرتفعاً بالابتداء، و ﴿أَحَدٌ﴾ خبره، و^(٣) مثل هذا قوله: ﴿فَإِذَا هِيَ شَخْصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧]، إلا أن ﴿هِيَ﴾ جاء على التأنيث؛ لَأَنَّ [في التفسير] اسماً مؤنثاً.

وعلى هذا التقدير جاء: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرُ﴾ [الحج: ٤٦]، فإذا لم يكن في التفسير مؤنث لم يؤنث ضمير القصة كقوله - تعالى -: ﴿إِنَّكُمْ مِنْ يَدَيْ رَبِّكُمْ مُجْرِمًا﴾ [طه: ٤٧].

فأما قوله: ﴿أَحَدٌ﴾ فإنه اسمٌ على ضربين:

أحدهما: أن يكون اسماً.

والآخر [أن يكون]^(٤) صفة.

فالاسم نحو: أحد وعشرون، تريد: الواحد. والآخر: أن يكون صفة كبطل وحسن، وذلك نحو قول النابغة: [من البسيط]

كَأَنَّ رَحْلِي وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا بِيَذِي الْجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأْنِسٍ وَحْدٍ^(٥)

وكذلك قولهم: «واحد»، يكون على ضربين:

يكون اسماً كالكاهل والغارب، ومنه قولك في العدد: واحد، اثنان.

ويكون وصفاً كقوله: [من الوافر]

(١) تقدم.

(٢) في أ: من.

(٣) زاد في أ: على.

(٤) سقط في أ.

(٥) وهو في ديوانه ص (١٧)، والأزمية ص (٢٨٥)، وخزانة الأدب (٣/ ١٨٧)، والخصائص =

..... فَقَدْ رَجَعُوا كَحَيِّ وَاحِدِينَا^(١)

فهذا فاعل صفة، وعلى هذا قالوا: على حِدَةٍ، وعلى وَحِدِهِ.

وقد جمعوا «أَحَدًا» الذي هو صفة على «أُحْدَان»، وهذا «أَحَدٌ» الذي هو صِفة، جمعوه على التكسير كما جمعوا «وَاحِدًا» على التصحيح في قوله: [من الوافر]

... كَحَيِّ وَاحِدِينَا^(٢)

وهذا جَمْعٌ لِأَحَدٍ الذي يراد به الرَّفْعُ من الموصوف، والتعظيمُ له، وأنه منفرد عن الشبه والمِثْل، وذلك قولهم: أَحَدٌ وَأُحْدَان، شبهوه بِسَلَقٍ وَسُلْقَان، قال الشاعر: [من البسيط]

يَحْمِي الصَّرِيمَةَ أُحْدَانُ الرَّجَالِ لَهُ صَيْدٌ وَمُجْتَرِيٌّ بِاللَّيْلِ هَمَّاسٌ^(٣)

وقالوا: هو إْحْدَى الإْحْدِ، إِذَا رَفَعَ مِنْهُ وَعَظَّمَ. قال الشاعر: [من الرجز]

عَدُونِي الثَّغْلَبُ فِيمَا عَدَدُوا

حَتَّى اسْتَنَارُوا بِي إْحْدَى الإْحْدِ

لَيْتَا هِزْبَرًا ذَا سِلَاحٍ مُغْتَدِي^(٤)

قال: يقال هو إْحْدَى الإْحْدِ، وَوَاحِدُ الْأَحْدِين، وواحد الآحاد.

فأما وصل: ﴿أَحَدٌ﴾ وتحريك التنوين، فالكسر في ﴿أَحَدٌ﴾. اللَّهُ ﴿هو﴾^(٥)

القياس الذي لا إِشْكَالَ فيه، وأما الوصل على السكون نحو: ﴿أَحَدَ اللهُ﴾ فإنه يُشَبَّهُ

= (٣/٢٦٢)، وشرح المفصل (١٦/٦)، واللسان (وحد، نهر، أنس، زول).

(١) عجز بيت وصدره:

فضم قواصي الأحياء منهم

وهو للكميت بن زيد في ديوانه (١٢٢/٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٣٠١)، (٥٨٠)، واللسان (وحد)، والتاج (أحد).

(٢) تقدم.

(٣) وهو لمالك بن خالد أو خويلد الخناعي الهذلي في شرح أبيات سيبويه (٤٩٨/١)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٣٠٣)، والكتاب (٦٧/٢ - ٦٨)، واللسان (عرس)، ولأبي ذؤيب أو لمالك بن خالد في شرح أشعار الهذليين (١/٢٢٦، ٢٢٧)، ولمالك أو لأبي ذؤيب أو لأمية ابن أبي عائد في خزانة الأدب (١٠/٩٥، ٩٧)، ولهم أو لعبد مناف أو للفضل بن عباس أو لأبي زبيد الطائي في خزانة الأدب (٥/١٧٥، ١٧٦، ١٧٨)، وللهدلي في اللسان (وحد، فرس).

(٤) الرجز بلا نسبة في اللسان (وحد)، والتاج (أحد).

(٥) سقط في أ.

فهذا لأنّ النصف الثاني من الأول كاليث الثاني من الأول.

ألا تَرَى أن فيه التّضريع والخَرَم، كحما يكون في البيوت التامة التي ليست بأنصاف؟! فكذلك ﴿أَحَدُ اللَّهِ﴾، لَمَّا كَانَ أَكْثَرُ الْقُرَاءِ -فيما حكى أبو عمرو- على الوقف أجراه في الوصل مُجْرَاهُ في الوقف؛ لاستمرار الوقف عليه وكثرته على ألسنتهم.

فأما قوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [٤]، فَإِنَّ «لَهُ» ظَرْفٌ غَيْرُ مُسْتَقَرٍّ، وهو متعلق بـ «كَانَ»، و «كُفُوًا» منتصب بأنه خبرٌ مُقَدَّمٌ؛ كما كان قوله: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧] كذلك.

وزعموا أن من البغداديين مَنْ يقول: إِنَّ في قوله: ﴿ولم يكن له كُفُوًا أَحَدٌ﴾ أن في «يَكُنْ» ضميرًا مجهولاً^(١)، وقوله ﴿كُفُوًا﴾ ينتصب على الحال، والعامل فيه ﴿لَهُ﴾، وهذا إذا أفردته عن «يَكُنْ» كان معناه: لَهُ أَحَدٌ كُفُوًا، وإذا حُمِلَ على هذا لم يُسَغ.

ووجه ذلك: أنه محمول على معنى النفي؛ فَكَأَنَّهُ [قال:] لم يكن أَحَدٌ لَهُ كُفُوًا، كما كان قولهم: لَيْسَ الطَّيْبُ إِلَّا الْمِسْكُ، محمولاً على معنى النفي، ولولا حَمْلُهُ على المعنى لَمْ يَجُزْ.

ألا تَرَى أنك لو قلت: زيدٌ إِلَّا مُنْطَلِقٌ، لم يَكُنْ كلاماً؟! فكما أَنَّ هَذَا محمولٌ على المعنى، كذلك: ﴿ولم يكن له كُفُوًا أَحَدٌ﴾ على المعنى، وعلى هذا جاز أن يكون ﴿أَحَدٌ﴾ فيه: الذي يقع لعموم النفي، [و]^(٢) لولا ذلك لم يَجُزْ أن يقع ﴿أَحَدٌ﴾ هذا في الإيجاب.

فإِنْ قُلْتَ: أيجوزُ أن يكون قوله: «لَهُ» عندكم حالاً، عَلَى أن يكون المعنى: ولم يكن كُفُوًا له أحد؛ فيكون «لَهُ» صفةً للنكرة، فلما قُدِّمَ صار في موضع حال، كقوله: [من مجزوء الوافر]

لِعِزَّةٍ مُّوَحِّشًا طَلَّلَ (٣)

= ابن الحاجب (٢/٢٦٦)، والكتاب (٤/١٥٠)، واللسان (كأس، جعل).

(١) في أ: ضمير مجهول.

(٢) سقط في أ.

(٣) صدر بيت وعجزه:

فَإِنَّ سَيُوبِيهِ قَالَ: إِنَّ ذَلِكَ كَلَامٌ يَقْلُ فِي الْكَلَامِ، وَيَكْثُرُ^(١) فِي الشَّعْرِ، فَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى هَذَا - عَلَى اسْتِكْرَاه - كَانَ غَيْرَ مَمْتَنِعٍ.

وَالْعَامِلُ فِي قَوْلِكَ: «لَهُ» إِذَا كَانَ حَالًا، يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَحَدَ شَيْئَيْنِ: أَحَدَهُمَا: «يَكُنْ».

وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ مَا فِي: «كُفَّ» مِنْ مَعْنَى الْمِمَاثَلَةِ.

فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ إِذَا كَانَ مَعْنَى لَمْ تَتَقَدَّمِ الْحَالُ عَلَيْهِ، فَإِنْ «لَهُ» لَمَّا كَانَ عَلَى لَفْظِ الظَّرْفِ، وَالظَّرْفُ يَعْمَلُ فِيهِ الْمَعْنَى وَإِنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ؛ كَقَوْلِكَ: «أَكُلْ»^(٢) يَوْمَ لَكَ ثَوْبٌ؛ كَذَلِكَ يَجُوزُ فِي هَذَا الظَّرْفِ ذَلِكَ - مِنْ حَيْثُ كَانَ ظَرْفًا - وَفِيهِ ضَمِيرٌ فِي الْوَجْهَيْنِ يَعُودُ إِلَى ذِي الْحَالِ، وَهُوَ: «كُفُوءًا».

وَأَمَّا كُفَّ: قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: «كُفَّ» وَ «كَفِيءٌ» وَ «كِفَاءٌ» وَاحِدٌ، فَالدَّلَالَةُ عَلَى «الْكِفَاءِ» قَوْلُ حَسَّانَ: [مَنْ الْوَافِر]

وَجَبْرِيلَ رَسُولَ اللَّهِ مِنَّا وَرُوحَ الْقُدُسِ لَيْسَ لَهُ كِفَاءٌ^(٣)

و «الْكَفِيءُ»، قَوْلُ الْآخَرِ: [مَنْ الطَّوِيل]

أَمَّا كَانَ عَبَادَ كَفِيئًا لِذَا رِمَ بَلَى وَلَأَبْيَاتٍ بِهَا الْحُجَرَاتُ^(٤)

وَحَكَى غَيْرُهُ: كُفُّ وَكُفَّ. وَالْأَصْلُ الضَّمُّ فَخَفَفَ، مِثْلُ: طُنْبٌ وَطُنْبٌ، وَعُنُقٌ وَعُنُقٌ، فَإِنْ خَفَفَتِ الْهَمْزَةُ مِنْ: «كُفَّ»، احْتَمَلَ أَمْرَيْنِ:

أَحَدَهُمَا: أَنْ تَخَفَّفَهُ عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ: ﴿الْخَبُّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾

[النمل: ٢٥].

يلوح كأنه خلل

وهو لكثير عزة في ديوانه ص (٥٠٦)، وخزانة الأدب (٣/٢١١)، وشرح التصريح (١/٣٧٥)، وشرح شواهد المغنى (١/٢٤٩)، والكتاب (٢/١٢٣)، واللسان (وحش)، والمقاصد النحوية (٣/١٦٣)، وبلا نسية في أسرار العربية ص (١٤٧)، وأوضح المسالك (٢/٣١٠)، وخزانة الأدب (٦/٤٣)، والخصائص (٢/٤٩٢)، وشرح الأشموني (١/٢٤٧)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص (١٦٦٤، ١٨٢٥)، وشرح قطر الندى ص (٢٣٦)، واللسان (خلل)، ومغنى اللبيب (١/٨٥، ٢/٤٣٦، ٦٥٩).

(١) في أ: وإن كثر.

(٢) في ب: كل.

(٣) تقدم.

(٤) وهو للفردق في جمهرة اللغة ص (٩٧٠)، وليس في ديوانه، ولرجل من الجحطات في الكامل ص (٨٩).

وَالْآخَرُ: أَنْ تَخَفُّهُ عَلَى قَوْل مَنْ قَالَ: أَلَكْمَاءُ وَالْمَرَاةُ.

فَإِنْ خَفَّفْتَ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ، قُلْتَ: «كُفَّا أَحَدٌ»، وَإِنْ وَقَفْتَ عَلَيْهِ قُلْتَ: «كُفَّا»؛
الْأَلْفُ فِيهِ بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ.

وَإِنْ خَفَّفْتَ عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي قُلْتَ: «كُفَّا أَحَدٌ» أَيْضًا. فَإِنْ وَقَفْتَ عَلَى هَذَا قُلْتَ: «كُفَّا»، وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْأَلْفَ بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ فِي مَوْضِعِ النِّصْبِ، كَمَا يَخْتَلِفُونَ إِذَا كَانَ فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ أَوْ^(١) الْجَزْرِ.

وَإِنْ خَفَّفْتَ «كُفُّوَا» الَّذِي عَلَى وَزْنِ «عُنُق» قُلْتَ: «كُفُّوَا» فَأَبْدَلْتَ مِنَ الْهَمْزَةِ الْوَائِ؛ كَمَا أَبْدَلْتَهَا وَآوًا إِذَا خَفَفْتَ نَحْو: جُونٌ، وَتَوَدَّةٌ^(٢).

وَأَمَّا أَبْدَلْتَ مِنْهَا الْوَائِ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تَخُلْ فِي التَّخْفِيفِ مِنْ أَنْ تَبْدِلَ أَوْ تَجْعَلَهَا بَيْنَ بَيْنَ، فَلَمْ يَجْزْ أَنْ تَجْعَلَهَا بَيْنَ بَيْنَ؛ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَ الْأَلْفِ وَالْهَمْزَةِ، وَالْأَلْفُ لَا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا حَرْفًا مَضْمُومًا؛ فَكَذَلِكَ مَا قَرَّبَ مِنْهَا لَمْ يَجْزْ أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهُ^(٣) إِلَّا مَفْتُوحًا؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمَّا قَرَّبَ مِنَ السَّاكِنِ لَمْ يَجْزْ أَنْ يُبْتَدَأَ بِهَا، كَمَا لَمْ يَجْزْ أَنْ يَبْتَدَأَ بِالسَّاكِنِ؟! فَلَمَّا لَمْ يَجْزْ ذَلِكَ أَبْدَلْ مِنْهَا الْوَائِ؛ كَمَا أَبْدَلْ مِنْهَا الْيَاءَ فِي نَحْوِ «مِيرٍ» وَ«عَلَا مِيرِيكُ» لِمِثْلِ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْوَائِ، فَإِنْ وَقَفْتَ عَلَى هَذَا قُلْتَ: «كُفُّوَا»، وَكَانَتِ الْأَلْفُ فِيهِ كَالْأَلْفِ فِي قَوْلِكَ: نَصَبْتُ عُنُقًا. فَإِنْ خَفَّفْتَ الْحَرَكَةَ قُلْتَ: «كُفُّوَا» فَاسْكَنْتَ الْفَاءَ، وَأَبَقَيْتَ الْوَائِ وَآوًا كَمَا كَانَ مَعَ إِشْبَاعِ الْحَرَكَةِ.

فَإِنْ قُلْتَ: هَلَّا رَدَدْتَ الْهَمْزَةَ مَعَ الْإِسْكَانِ؛ لِأَنَّ الضَّمَّةَ الَّتِي أَوْجَبَتْ قَلْبَهَا وَآوًا قَدْ زَالَتْ؟ قِيلَ: قُرِّرَتْ الْوَائِ وَلَمْ تُرَدْ الْهَمْزَةُ؛ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ فِي النِّيَّةِ، فَلَمَّا كَانَتْ فِي النِّيَّةِ كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ الثَّابِتَةِ فِي اللفظ، كَمَا كَانَتْ فِي: لَقَضَوُ الرَّجُلَ، وَفِي قَوْلِهِمْ: رَضَى، بِمَنْزِلَةِ الثَّابِتِ فِي اللفظ؛ وَلِذَلِكَ رَفُضَ جَمْعُ، نَحْو: رِذَاءٍ وَكِسَاءٍ عَلَى فُعْلٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جُمِعَ عَلَيْهِ كَانَتِ الضَّمَّةُ الْمُنَوِيَّةُ بِمَنْزِلَةِ الثَّابِتَةِ فِي اللفظ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلَّا كَانَ التَّخْفِيفُ عَلَى هَذَا وَلَمْ يَكُنِ التَّخْفِيفُ عَلَى: «كُفَّا»، لِأَنَّ الْحَرَكَةَ فِي النِّيَّةِ؟

قِيلَ: إِنَّ التَّخْفِيفَ لَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُمْ لَهُ وَإِجْرَاؤُهُ عَلَيْهِ، صَارَ كَأَنَّهُ لُغَةٌ بِنَفْسِهِ؛ كَمَا

(١) فِي أ: وَ.

(٢) فِي ب: وَالتَّوَدَّةُ.

(٣) فِي أ: قَبْلَهَا.

أَن: «كِفَاءً» وَ «كَفِيًّا» كذلك؛ وكذلك قالوا: لَبَوَّةٌ وَلَبَّاءٌ؛ فهذا على «المَرَاة»، فلذلك يخفف^(١) [على حد]^(٢) خفف: ﴿الْحَبَّ﴾ ونحوه، فتقول إذا أَشْبَعْتَ ولم تخفف: ﴿كُفُوا﴾، وَإِذَا خَفَفْتَ: ﴿كُفُوا﴾، وَتَبَّتْ^(٣) الواو في الوجهين جميعًا كما ثَبَّتْ^(٤) في: جَوْنٌ وَالتَّوَدَّةُ.

والقراءات التي ذكرناها لا تخرج عن هذه الوجوه التي كتبناها.



(١) في أ: خفف.

(٢) في ب: كما.

(٣) في ب: وثبتت.

(٤) في أ: تثبت.

[بِسْمِ اللَّهِ] ^(١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْفَلَقِ

قرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وعاصمٌ وأبو عمرو وابنُ عامرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ: ﴿حَاسِدٍ﴾ [٥] بفتح الحاء.

[حدثنا ابنُ مجاهد] ^(٢) قال: وحدثني ^(٣) الجمال عن أحمدَ بنِ يزيدَ عن رُوحٍ عن أحمدَ بنِ موسى عن أبي عمرو: ﴿حَاسِدٍ﴾ بكسر الحاء ^(٤). قال أبو علي: التفخيم والإمالة في هذا النحو حسنان.

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: وخبرني.

(٤) ينظر: السبعة (٧٠٣).

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ النَّاسِ

كُلُّهُمْ قَرَأَ: ﴿النَّاسِ﴾ [١] غير ممالة، إِلَّا ما روى الحُلَوَانِيُّ عن أَبِي عَمَرَ الدَّوْرِيِّ عن الكَسَائِيِّ أَنَّ قِرَاءَتَهُ كَانَتْ بِإِمَالَةِ النُّونِ مِنْ «النَّاسِ» فِي مَوْضِعِ الْخَفْضِ، وَلَا يُمِيلُ فِي الرِّفْعِ وَالنَّصْبِ (٢).

قال أبو علي: الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ إِمَالَةَ ﴿النَّاسِ﴾ فِي الْآيَةِ لَا إِشْكَالَ فِي حُسْنِهِ وَجَوَازِهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَكَانَ «النَّاسِ» نَحْوُ: «الْمَالِ» وَ «الْعَابِ»، لَجَازَتْ إِمَالَةُ الْأَلْفِ فِيهِ؛ لَكِسْرَةِ الْإِعْرَابِ، فَإِذَا كَانَ: ﴿النَّاسِ﴾ كَانَ أَحْسَنَ؛ لِأَنَّ هَذَا الْحَرْفَ قَدْ أُمِيلَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي لَا يُوْجِبُ الْقِيَاسَ إِمَالَتَهُ فِيهِ؛ كَمَا أُمِيلَ «الْحِجَاجُ» إِذَا كَانَ عِلْمًا؛ لِأَنَّهُمَا كَثُرَا فِي الْكَلَامِ فَاسْتَجِيزَ ذَلِكَ فِيهِمَا لِلْكَثَرَةِ، فَإِذَا أُمِيلَ النَّاسُ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ شَيْءٌ يُوْجِبُ الْإِمَالَةَ لِلْكَثَرَةِ، فَأَنَّ يُمَالَ لَكِسْرَةِ الْإِعْرَابِ أَجْدَرُ.

والنَّاسُ: أَصْلُهُ الْإِنْسَانُ، فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ الَّتِي هِيَ فَاءٌ؛ وَيَذُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ «الْأَنَسُ» وَ «الْإِنْسَانُ»، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي تَحْقِيرِهِ: نُؤَيِّسُ، فَإِنَّ الْأَلْفَ لَمَّا كَانَتْ ثَانِيَةً زَائِدَةً، أَشْبَهَتْ أَلْفَ «فَاعِلٍ»؛ فَكَمَا قُلِّيْتُ وَأَوَّا لَشَبَهِهِ بِأَلْفٍ (٣) «فَاعِلٍ»، كَذَلِكَ جَازَتْ الْإِمَالَةُ فِيهِ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي أُمِيلَ الْأِسْمُ فِيهِ لِذَلِكَ.

نَجَزَ كِتَابَ الْحُجَّةِ لِلْقُرَّاءِ، وَبَلَغَ الْفَرَاغَ مِنْهُ فِي يَوْمِ الْخَمِيسِ لِسَبْعِ بَقِيْنَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ تِسْعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَآلِهِ وَسَلَّمْ تَسْلِيمًا. وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ (٤)

تَمَّ الْجُزْءُ الرَّابِعُ، وَهُوَ آخِرُ كِتَابِ الْحُجَّةِ

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٦)، التبيان للطوسي (١٠/٤٣٥)، الحجة لابن خالويه (٣٧٨)، السبعة لابن مجاهد (٧٠٣)، الغيث للصفاقسي (٤٠٢)، المجمع للطبرسي (١٠/٥٦٩).

(٣) في أ: ألف.

(٤) ثبت في أ: والحمد لله رب العالمين، وصلواته وسلامه على نبيه محمد وعلى أهله، وذلك في المحرم يوم عاشوراء من سنة ثمان وعشرين وأربعمائة.

فهرس المحتويات

سورة الحج

٣	آية: ٢
٤	آية: ٢٣
٥	آية: ٢٩-١٥
٧	آية: ٢٥
١٠	آية: ١٩
١١	آية: ٢٩، ٢٥
١٢	آية: ٣١
١٣	آية: ٦٧، ٣٨، ٣٤
١٤	آية: ٤٠
١٥	آية: ٣٩
١٦	آية: ٤٥
١٧	آية: ٤٧
١٨	آية: ٥١
١٩	آية: ٥٩-٥٨
٢٠	آية: ٦٢
٢١	آية: ٧١

سورة المؤمنون

٢٢	آية: ٩-٨
٢٣	آية: ١٤
٢٤	آية: ٢٠
٢٧	آية: ٢١
٢٨	آية: ٢٩، ٢٧

٢٩	آية: ٤٤
٣٠	آية: ٥٠
٣١	آية: ٥٢
٣٢	آية: ٧٢، ٦٧
٣٣	آية: ٧
٣٤	آية: ٨٩-٨٧-٨٥
٣٥	آية: ١٠٦-٩٢
٣٦	آية: ١١٠
٣٩	آية: ١١١
٤٠	آية: ١١٤-١١٢
٤١	آية: ١١٥

سورة النور

٤٢	آية: ٢-١
٤٣	آية: ٦
٤٤	آية: ٧
٤٦	آية: ٩-٧
٤٨	آية: ١٥
٤٩	آية: ٣١-٢٤
٥٠	آية: ٣١
٥٣	آية: ٣٥
٥٧	آية: ٤٥-٣٦
٥٨	آية: ٥٥-٥٢
٥٩	آية: ٥٢
٦٠	آية: ٤٠
٦١	آية: ٤٣
٦٢	آية: ٥٧-٥٥

٦٣	آية : ٥٨
----	----------

سورة الفرقان

٦٥	آية : ٨-١٠
٦٦	آية : ١٧
٦٨	آية : ١٣-١٩
٦٩	آية : ٢٥
٧١	آية : ٢٧-٢٨
٧٢	آية : ٣٠-٤٨
٧٣	آية : ٤٨-٥٠
٧٤	آية : ٦٠-٦١
٧٥	آية : ٦٢
٧٦	آية : ٦٧
٧٧	آية : ٦٩
٨٠	آية : ٧٤
٨١	آية : ٧٥

سورة الشعراء

٨٢	آية : ١
٨٣	آية : ٤٥
٨٤	آية : ٤٩-٦٢-٥٦
٨٥	آية : ٥٢-٦١
٨٦	آية : ٦١
٨٩	آية : ١٣٧
٩٠	آية : ١٤٩
٩١	آية : ١٧٦
٩٢	آية : ١٩٣

٩٣	آية : ١٩٧
٩٤	آية : ٢٢٤-٢١٧

سورة النمل

٩٥	آية : ٧
٩٨	آية : ١٠-٢
٩٩	آية : ٢٠
١٠٠	آية : ٢١
١٠١	آية : ٢٢-١٨
١٠٢	آية : ٢٢
١٠٣	آية : ٢٥
١٠٥	آية : ٢٨-٢٥
١٠٦	آية : ٢٨
١٠٧	آية : ٣٦
١٠٩	آية : ٤٤
١١١	آية : ٤٩
١١٣	آية : ٥١
١١٥	آية : ٥٥
١١٦	آية : ٦٦-٦٢
١١٧	آية : ٦٦
١١٨	آية : ٧٠-٦٧
١١٩	آية : ٨١-٨٠
١٢٠	آية : ٨١
١٢١	آية : ٨٢
١٢٢	آية : ٨٨-٨٧
١٢٣	آية : ٨٩
١٢٤	آية : ٩٣

سورة القصص

١٢٥	آية : ٦-٨
١٢٦	آية : ٢٣-٢٩
١٢٧	آية : ٣٢
١٣١	آية : ٣٤
١٣٢	آية : ٣٧
١٣٣	آية : ٣٩-٤٨-٥٧
١٣٤	آية : ٦٠-٨٢-٧١
١٣٥	آية : ٧١

سورة العنكبوت

١٣٦	آية : ١٩-٢٠
١٣٧	آية : ٢٥
١٣٩	آية : ٢٨-٢٩
١٤٠	آية : ٣٢-٣٣
١٤١	آية : ٣٤-٤٢
١٤٢	آية : ٥٠
١٤٣	آية : ٥٥
١٤٤	آية : ٥٦-٥٧
١٤٥	آية : ٥٨
١٤٧	آية : ٦٦

سورة الروم

١٤٩	آية : ١٠
١٥٠	آية : ٢٢-١١
١٥١	آية : ١٩
١٥٢	آية : ٣٩

١٥٣	آية : ٤٨
١٥٤	آية : ٥٠-٥٢
١٥٥	آية : ٥٤
١٥٦	آية : ٥٧-٤١
١٥٧	آية : ٤١

سورة لقمان

١٥٨	آية : ٣-٦
١٥٩	آية : ١٣-١٦-١٧
١٦٠	آية : ١٨-١٦
١٦١	آية : ٢٠
١٦٢	آية : ٢٧
١٦٣	آية : ٢٩

سورة السجدة

١٦٤	آية : ٧
١٦٥	آية : ١٠
١٦٦	آية : ١٧
١٦٧	آية : ٢٤

سورة الأحزاب

١٦٨	آية : ٢-٤
١٦٩	آية : ٤
١٧١	آية : ١٠-٦٦-٦٧
١٧٢	آية : ٩
١٧٣	آية : ١٣-١٤
١٧٤	آية : ٢١-٣٠
١٧٥	آية : ٣١

١٧٦	آية: ٣٣
١٧٧	آية: ٤٠-٣٦
١٧٨	آية: ٤٩
١٧٩	آية: ٥٣-٥٢-٥١
١٨٠	آية: ٦٧
١٨١	آية: ٦٨

سورة سبا

١٨٢	آية: ٣
١٨٣	آية: ٥
١٨٤	آية: ٩
١٨٥	آية: ١٢-٩
١٨٦	آية: ١٣-١٢
١٨٧	آية: ١٤
١٨٨	آية: ١٥
١٨٩	آية: ١٦
١٩٠	آية: ٣٣
١٩١	آية: ١٧
١٩٣	آية: ٢٠-١٩
١٩٤	آية: ٢٣-٢٠
١٩٥	آية: ٣٧-٢٣
١٩٦	آية: ٥٢
١٩٨	آية: ٢٢-٤٠

سورة فاطر

١٩٩	آية: ٣٦-٣
٢٠٠	آية: ٣٣

٢٠١	آية : ٣٣-٤٠
٢٠٢	آية : ٤٣
٢٠٥	آية : ٤٠

سورة يس

٢٠٦	آية : ١
٢٠٧	آية : ٥
٢٠٨	آية : ٩
٢٠٩	آية : ١٩
٢١٠	آية : ٣٩
٢١١	آية : ٤٩
٢١٢	آية : ٥٦
٢١٣	آية : ٦١-٦٢
٢١٤	آية : ٦٨
٢١٥	آية : ٤١-٦٧
٢١٦	آية : ٧٠-٨٢

سورة الصافات

٢١٨	آية : ١-٢-٣
٢٢٠	آية : ٦
٢٢١	آية : ٨
٢٢٢	آية : ١٢
٢٢٣	آية : ٤٧
٢٢٤	آية : ٥٤-٥٥
٢٢٥	آية : ٩٤
٢٢٦	آية : ١٠٢
٢٢٨	آية : ١٢٣

٢٣١	آية : ١٢٦
٢٣٢	آية : ١٥٢-١٥٣

سورة ص

٢٣٤	آية : ١٥
٢٣٥	آية : ٢٩-٢٣
٢٣٦	آية : ٢٣
٢٣٧	آية : ٢٤
٢٣٨	آية : ٤٦-٤١
٢٣٩	آية : ٤٦
٢٤١	آية : ٤٨
٢٤٣	آية : ٥٣-٤٥
٢٤٤	آية : ٥٧
٢٤٥	آية : ٥٨
٢٤٨	آية : ٦٣-٦٢
٢٥١	آية : ٧٥-٦٣
٢٥٢	آية : ٧٥
٢٥٣	آية : ٨٤
٢٥٤	آية : ٨

سورة الزمر

٢٥٦	آية : ٧
٢٥٧	آية : ٩
٢٥٩	آية : ٢٩-١٨-١٧
٢٦٠	آية : ٢٩
٢٦١	آية : ٣٦
٢٦٢	آية : ٤٢-٣٨

٢٦٣	آية: ٦١-٦٤
٢٦٤	آية: ٦٤
٢٦٦	آية: ٧١-٧٣

سورة غافر

٢٦٧	آية: ١
٢٦٨	آية: ٢٠
٢٦٩	آية: ١٥-٣٢
٢٧١	آية: ٦-٢١
٢٧٢	آية: ٢١-٤٤-٢٦
٢٧٣	آية: ٢٦-٢٨
٢٧٤	آية: ٢٧-٣٥
٢٧٥	آية: ٣٥
٢٧٦	آية: ٣٧
٢٧٨	آية: ٤٦-٤٠
٢٧٩	آية: ٦٠
٢٨٠	آية: ٥٢-٥٨
٢٨١	آية: ١٦
٢٨٢	آية: ١٩
٢٨٣	آية: ٤٧
٢٨٤	آية: ٤٤
٢٨٧	آية: ٢٩
٢٨٨	آية: ٥١

سورة الشورى

٢٨٩	آية: ٥١
٢٩٠	آية: ٣

٢٩١	آية : ٢٥-٥
٢٩٢	آية : ٣٠
٢٩٣	آية : ٣٥-٣٢
٢٩٤	آية : ٣٥
٢٩٥	آية : ٣٧
٢٩٦	آية : ٥١

سورة الزخرف

٣٠١	آية : ١٨-٥
٣٠٢	آية : ١٨
٣٠٣	آية : ١٩
٣٠٩	آية : ١١
٣١٠	آية : ٣٣-٢٤
٣١١	آية : ٣٥
٣١٣	آية : ٥٣-٣٨
٣١٤	آية : ٥٦
٣١٥	آية : ٥٧
٣١٦	آية : ٤٩-٥٧
٣١٧	آية : ٣٩
٣١٨	آية : ٦٨
٣١٩	آية : ٧١
٣٢٠	آية : ٨٨-٨٥
٣٢١	آية : ٨٨
٣٢٢	آية : ٥٨-٨٩
٣٢٣	آية : ٥٨

سورة الدخان

٣٢٥	آية : ٩
٣٢٦	آية : ٤٧-٤٥
٣٢٧	آية : ٤٩
٣٢٨	آية : ٥١

سورة الجاثية

٣٢٩	آية : ٤-٥
٣٣٢	آية : ٦
٣٣٣	آية : ١٤-١١
٣٣٤	آية : ١١-٢١
٣٣٥	آية : ٢١
٣٣٨	آية : ٢٣-٣٥-٣٢
٣٣٩	آية : ٣٢

سورة الأحقاف

٣٤١	آية : ١٥
٣٤٢	آية : ١٢
٣٤٣	آية : ١٥-١٦
٣٤٤	آية : ١٧
٣٤٥	آية : ١٩-٢٥
٣٤٦	آية : ٢٥
٣٤٧	آية : ٢٠

سورة محمد

٣٤٨	آية : ٤-١٥
٣٤٩	آية : ١٦

٣٥٠	آية: ١٦
٣٥١	آية: ٢٥
٣٥٣	آية: ٢٦
٣٥٤	آية: ٣١
٣٥٥	آية: ٣٨-٣٥

سورة الفتح

٣٥٦	آية: ٦-٩
٣٥٧	آية: ١٠
٣٥٨	آية: ١١-١٥
٣٥٩	آية: ١٧-٢٤-٢٩
٣٦٠	آية: ٢٩

سورة الحجرات

٣٦٢	آية: ١٠
٣٦٤	آية: ١٤
٣٦٦	آية: ١٨-١٢
٣٦٧	آية: ١٢

سورة ق

٣٦٨	آية: ٣٠-٤٠
٣٦٩	آية: ٤١
٣٧٠	آية: ٤٤-٣٦

سورة الذاريات

٣٧١	آية: ٢٣
٣٧٦	آية: ٤٤
٣٧٧	آية: ٤٦

سورة الطور

٣٧٨	آية: ٢١
٣٨٠	آية: ٢٣
٣٨١	آية: ٢٨-٤٥
٣٨٢	آية: ٣٧

سورة النجم

٣٨٣	آية: ١١-١٣-٧-٨-١٢
٣٨٤	آية: ١١
٣٨٥	آية: ٢٠
٣٨٦	آية: ٢٢
٣٨٨	آية: ٣٢
٣٩٠	آية: ٥٠

سورة القمر

٣٩٤	آية: ٦
٣٩٥	آية: ٧-١١
٣٩٦	آية: ٢٦

سورة الرحمن

٣٩٧	آية: ١٢
٣٩٩	آية: ٢٢
٤٠٠	آية: ٢٤
٤٠١	آية: ٣١
٤٠٢	آية: ٣٥
٤٠٥	آية: ٥٦-٧٤
٤٠٦	آية: ٨٨

سورة الواقعة

٤٠٧	آية : ٢٢
٤٠٨	آية : ٣٧
٤١٠	آية : ٤٧
٤١١	آية : ٥٥-٦٠
٤١٢	آية : ٦-٦٦-٧٥
٤١٣	آية : ٧٥-٥٦
٤١٤	آية : ٨٢
٤١٥	آية : ٨٢

سورة الحديد

٤١٦	آية : ٨-١٠
٤١٧	آية : ١١
٤١٨	آية : ١١-١٣
٤١٩	آية : ١٣
٤٢٣	آية : ١٨
٤٢٤	آية : ٢٣
٤٢٥	آية : ٢٤-١٥

سورة المجادلة

٤٢٦	آية : ٢
٤٢٧	آية : ٨
٤٢٩	آية : ١١
٤٣١	آية : ١١-٢٢

سورة الحشر

٤٣٢	آية : ٢-١٤
٤٣٣	آية : ١٤-١٦

سورة الممتحنة

٤٣٤	آية : ٣-١٠
٤٣٥	آية : ١٠-٤
٤٣٦	آية : ٤

سورة الصف

٤٣٧	آية : ٦
٤٣٨	آية : ٨-١٠

سورة الجمعة

٤٣٩	آية : ١٤
-----------	----------

سورة المنافقين

٤٤٠	آية : ٤
٤٤١	آية : ٤-٥-١٠
٤٤٢	آية : ١٠
٤٤٣	آية : ١١

سورة التغابن

٤٤٤	آية : ٩-١٧
٤٤٥	آية : ٩

سورة الطلاق

٤٤٦	آية : ١١-٨
٤٤٧	آية : ٨
٤٤٨	آية : ٣
٤٤٩	آية : ٨

سورة التحريم

٤٥٠	آية : ٣
٤٥١	آية : ٤-٥
٤٥٢	آية : ٨

آية : ١٢ ٤٥٣

سورة الملك

آية : ٣-١٥-١٦ ٤٥٤

آية : ١٦ ٤٥٥

آية : ١١-٢٩-٢٨ ٤٥٦

آية : ١٧ ٤٥٧

سورة نون

آية : ١ ٤٥٨

آية : ١٤ ٤٥٩

آية : ٥١ ٤٦١

سورة الحاقة

آية : ٩-١٨ ٤٦٢

آية : ٤١-٤٢-١٢ ٤٦٣

آية : ١٢ ٤٦٤

سورة المعارج (سأل سائل)

آية : ١ ٤٦٥

آية : ٤-١٦ ٤٦٦

آية : ١٠ ٤٦٧

آية : ٣٢ ٤٦٨

آية : ٣٣-٣٨ ٤٦٩

آية : ٤٣ ٤٧٠

سورة نوح

آية : ٣-٦ ٤٧١

آية : ٢١ ٤٧٢

آية : ٢٣ ٤٧٣

آية : ٢٥ ٤٧٤

آية : ٢٨ ٤٧٥

سورة الجن

آية : ١-١٦-١٨-١٩ ٤٧٦

آية : ١٧-٢٠ ٤٧٨

آية : ١٩ ٤٧٩

آية : ٢٥ ٤٨٠

سورة المزمل

آية : ٦ ٤٨١

آية : ٩-٢٠ ٤٨٢

سورة المدثر

آية : ٣٣-٥٠ ٤٨٤

آية : ٣٥ ٤٨٥

آية : ٥٠ ٤٨٦

سورة القيامة

آية : ١ ٤٨٨

آية : ٧ ٤٨٩

آية : ٢٠-٢١-٢٧ ٤٩٠

آية : ٣٧ ٤٩١

سورة الإنسان

آية : ٤-١٥-١٦ ٤٩٣

آية : ١٥-١٦ ٤٩٤

آية : ٢١ ٤٩٧

آية : ٣٠ ٥٠٤

سورة المرسلات

آية : ٦ ٥٠٦

آية : ١١-٢٣ ٥٠٨

٥٠٩	آية: ٣٣
-----	---------

سورة عم

٥١٠	آية: ١٩-٥-٤
٥١١	آية: ٢٣-٢٥
٥١٢	آية: ٣٧-٣٥
٥١٣	آية: ٣٧

سورة النازعات

٥١٤	آية: ١٦-١١
٥١٥	آية: ١٦
٥١٦	آية: ١٨
٥١٧	آية: ٤٥-١١-١٠
٥١٨	آية: ٤٥

سورة عبس

٥١٩	آية: ٦-٤٠
٥٢٠	آية: ٢٥-١٠
٥٢١	آية: ٢٥

سورة التكوير

٥٢٢	آية: ١٢-١٠-٦
٥٢٣	آية: ٢٤

سورة الانفطار

٥٢٥	آية: ١٩-١٧-٧
٥٢٦	آية: ٩-٨

سورة المطففين

٥٢٧	آية: ١٤
٥٢٨	آية: ٢٦
٥٢٩	آية: ٣٦-٢٢

آية : ٣٦ ٥٣٠

سورة الانشقاق

آية : ١٢-١٩ ٥٣١

آية : ١٩ ٥٣٢

آية : ١-٢-٣-٤-٥ ٥٣٣

سورة البروج

آية : ١٥ ٥٣٤

آية : ٢١-٢٢ ٥٣٦

سورة الطارق

آية : ٤ ٥٣٧

سورة الأعلى

آية : ٣-١٦ ٥٣٨

سورة الغاشية

آية : ٤-١١ ٥٣٩

آية : ٢٣ ٥٤٠

سورة الفجر

آية : ٣-٤ ٥٤٢

آية : ١٥-١٦ ٥٤٣

آية : ٩ ٥٤٤

آية : ٤ ٥٤٦

آية : ١٥-١٦-١٧-١٩-٢٠ ٥٤٨

آية : ١٨ ٥٤٩

آية : ٢٥-٢٦ ٥٥٠

سورة البلد

٥٥٢	آية : ١٣-١٤
٥٥٤	آية : ٢٠
٥٥٥	آية : ٢٠-١٩
٥٥٦	آية : ١٩

سورة الشمس

٥٥٧	آية : ١-١٥
٥٦٠	آية : ١٥

سورة الليل

٥٦١	آية : ١٤
-----	----------

سورة الضحى

٥٦٢	آية : ١
-----	---------

سورة العلق

٥٦٣	آية : ٧
-----	---------

سورة القدر

٥٦٦	آية : ٥
-----	---------

سورة البينة

٥٦٧	آية : ٧-٦
-----	-----------

سورة الزلزلة

٥٦٨	آية : ٧-٨
-----	-----------

سورة القارعة

٥٧٠	آية : ١-٢-٣-١٠
-----	----------------

سورة التكاثر

٥٧١	آية : ٦-٧
-----	-----------

٥٧٢	آية : ٦
-----	---------

سورة العصر

٥٧٥ آية: ١-٣

سورة الهمزة

٥٧٧ آية: ٢

٥٧٨ آية: ٩

سورة قريش

٥٧٩ آية: ٢-١

٥٨٠ آية: ٢

٥٨٢ آية: ١

سورة الكافرون

٥٨٣ آية: ٦

٥٨٤ آية: ٥-٣-٤

سورة المسد

٥٨٥ آية: ٤-١

٥٨٦ آية: ٤

سورة الإخلاص

٥٨٧ آية: ٢-١

٥٩٢ آية: ١

٥٩٣ آية: ٤

سورة الفلق

٥٩٧ آية: ٥

سورة الناس

٥٩٨ آية: ٦-٥-٣-٢-١

٥٩٩ فهرس المحتويات

لجنتنا

في

على قرارات سبع

تأليف

أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي النحوي

المتوفى سنة ٣٧٧ هـ

تحقيق

الشيخ عادل أحمد عبد الموجود الشيخ علي محمد معوض

شارك في تحقيقه

الدكتور أحمد عيسى حسن المصري

نائب رئيس لجنة المصحف وشرح مقراءة المسجد الحسني

وأستاذ الحديث بجامعة الأزهر

الجزء الثالث



دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

**Title: AL-HUJJAH
FĪ 'ILAL AL-QIRĀ'ĀT AL-SAB'**

(A book about the Seven recitations
of the Holy Qur'an)

Author: Abū 'Alī al-Fārisī

Editor: Al-ṣayḥ 'Ādil Aḥmad 'Abdul-Mawjūd
and: Al-ṣayḥ 'Alī Muḥammad Mu'awwad
and: Dr. Aḥmad 'Īsa Ḥasan al-Ma'ṣarāwī

Publisher: Dar Al-kotob Al-Ilmiyah

Pages: 2316 (4 volumes)

Year: 2007

Printed in: Lebanon

Edition: 1st

الكتاب: الحجة في علل القراءات السبع

المؤلف: أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي

المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود

والشيخ علي محمد معوض

والدكتور أحمد عيسى حسن المعصراوي

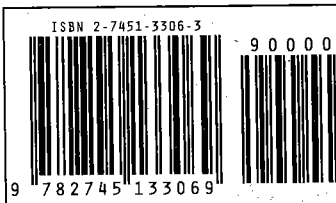
الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

عدد الصفحات: 2316 (4 أجزاء)

سنة الطباعة: 2007 م

بلد الطباعة: لبنان

الطبعة: الأولى



منشورات محمد رياض بيروت



دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

Copyright

All rights reserved
Tous droits réservés ©

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة

لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان

ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو
مجزئاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر
أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Exclusive rights by ©

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be translated,
reproduced, distributed in any form or by any means,
or stored in a data base or retrieval system, without the
prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à ©

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beyrouth - Liban

Toute représentation, édition, traduction ou reproduction
même partielle, par tous procédés, en tous pays, faite
sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite
et exposerait le contrevenant à des poursuites
judiciaires.

الطبعة الأولى

٢٠٠٧ م ١٤٢٨ هـ

منشورات محمد رياض بيروت

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

الإدارة: رمل الطريف، شارع البحري، بناية ملكارت
Ramel Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg., 1st Floor

هاتف وفاكس: ٣٦٦١٣٥ - ٣٦٦٣٨٨ (٩٦١ ١)

فرع عرمون، القبعة، مبنى دار الكتب العلمية
Aramoun Branch - Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.

ص.ب: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان
رياض الصلح - بيروت ١١٠٧ ٢٢٩٠

هاتف: ١١ / ٩٤٢٤ - ٥٨٠٤٨١٠
فاكس: ٩٦١ ٥٨٠٤٨١٣

<http://www.al-ilmiyah.com>

e-mail: sales@al-ilmiyah.com

info@al-ilmiyah.com

baydoun@al-ilmiyah.com

بسم الله الرحمن الرحيم^(١) ذكر اختلافهم في سورة الأعراف

اختلفوا في تشديد الذال وتخفيفها وزيادة ياء في قوله -عز وجل-: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [٣]:

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ونافع، وعاصم^(٢) في رواية أبي بكر: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ مشددة الذال والكاف^(٣).
وقرأ حمزة والكسائي، وعاصم في رواية حفص: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ خفيفة الذال شديدة الكاف.

وقرأ ابن عامر^(٤): ﴿قَلِيلًا مَّا يَتَذَكَّرُونَ﴾ بياء وتاء. وقد روى عنه بتاءين.
من قرأها: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ أراد: تتذكرون، فأدغم تاء تفعل في الذال، وإدغامها فيه حسن؛ لأن التاء مهموسة، والذال مجهورة، والمجهور أزيد صوتاً، وأقوى من المهموس؛ فحسن إدغام الأنقص في الأزيد، ولا يسوغ إدغام الأزيد في الأنقص.
ألا ترى أن الصاد وأختها لم يدغمن في مقاربهن لما فيهن من زيادة الصفير.
و﴿ما﴾ في قوله: ﴿ما تَذَكَّرُونَ﴾^(٥) موصولة بالفعل، وهي معه بمنزلة المصدر.
والمعنى: قليلاً^(٦) تذكركم. ولا ذكر في الصلة يعود إليها كما لا يكون في صلة أن ذكر.

وقراءة عاصم وحمزة والكسائي في المعنى مثل قراءة من تقدم ذكره، إلا أنهم

(١) زاد في أ: عونك يا رب سورة الأعراف.

(٢) في أ: فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٢)، الإعراب للنحاس (٥٩٩/١)، البحر المحيط (٢٦٨/٤)، التبيان للطوسي (٣٧٠/٤)، الحجة لابن خالويه (١٥٣)، الحجة لأبي زرة (٢٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٧٨)، الكشف للقيسي (٤٦٠/١)، المجمع للطبرسي (٣٩٤/٢)، تفسير الرازي (١٧٨/٤).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٢)، البحر المحيط (٢٦٨/٤)، التبيان للطوسي (٣٨١/٤)، التيسير للداني (١٠٩)، الحجة لأبي زرة (٢٨٠)، السبعة لابن مجاهد (٢٧٨)، الغيث للصفافسي (٢٢١)، الكشف للزمخشري (٥٢/٢)، المجمع للطبرسي (٣٩٤/٢)، تفسير الرازي (١٧٨/٤)، النشر لابن الجزري (٢٦٧/٢).

(٥) في ب: ما يذكرون.

(٦) في ب: قليل.

حذفوا التاء، التي أدغمها هؤلاء، وذلك حسن لاجتماع ثلاثة أحرف متقاربة. ويقوى ذلك قولهم: استطاع يسطيع، فحذفوا أحد الثلاثة المتقاربة. وقول ابن عامر: ﴿تَذْكُرُونَ﴾ بتاءين كقراءة من قرأ: ﴿تَذْكُرُونَ﴾، [و] ﴿تَذْكُرُونَ﴾ إلا أنه أظهر مما أدغمه من قال: ﴿تَذْكُرُونَ﴾ وما حذفه من قال: ﴿تَذْكُرُونَ﴾.

وقول ابن عامر: ﴿يتذكرون﴾ بياء وتاء، وجهه: أنه مخاطبة للنبي ﷺ أى: قليلاً تذكر هؤلاء الذين ذكروا بهذا الخطاب.

وكلهم قرأ^(١): ﴿مَعِيشٌ﴾ [١٠] بغير همز:

وروى خارجة عن نافع: ﴿معائش﴾ [ممدوداً مهموزاً]^(٢)، وهذا غلط^(٣).

قوله: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشٌ﴾:

«معاش» فيه: جمع معيشة، واعتل معيشة لأنه [على]^(٤) وزن «يعيش»، وزيادته زيادة تختص الاسم دون الفعل، فلم يحتج إلى الفصل بين الاسم والفعل، كما احتج إليه فيما كانت زيادته مشتركة نحو الهمزة فى: أجاد، وهو أجود منك. وموافقة الاسم لبناء الفعل، يوجب فى الاسم الاعتلال.

ألا ترى أنهم أعلّوا: باباً وداراً [وناباً]^(٥) ويوم راح^(٦) لما كان على وزن الفعل، وصححو نحو: جَوَلٍ، وَغَيْبَةٍ وَلُؤْمَةٍ لما لم يكن على مثال الفعل، فمعيشة موافقة للفعل فى البناء.

ألا ترى أنه مثل: يعيش، فى الزنة، وتكسيرها يزيل مشابهته فى البناء؛ فقد علمت بذلك زوال المعنى الموجب للإعلال^(٧) فى الواحد فى الجمع، فلزم

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٣)، الحجة لابن خالويه (١٥٤)، الحجة لأبى زرع (٢٨٠)، السبعة لابن مجاهد (٢٧٩)، الغيث للصفاقسى (٢٢٢)، الكشف للقيسى (٤٦٠/١)، المجمع للطبرسى (٤٠٦/٢)، تفسير الرازى (١٩٣/٤، ١٩٤)، النشر لابن الجزرى (٢٦٧/٢).

(٢) فى ب: ممدود مهموز.

(٣) إذ الباء أصلية والهمز إنما يكون فى الياء الزائدة.

(٤) سقط فى ب.

(٥) سقط فى ب.

(٦) أى شديد الريح. قال الليث: يوم ريح ويوم راح: ذو ريح شديدة. اللسان (روح).

(٧) فى أ: للاعتلال.

التصحيح فى التفسير لزوال المشابهة فى اللفظ، ولأن التفسير معنى لا يكون فى الفعل، إنما يختص به الاسم وإذا كانوا قد صححوا نحو الجَوْلان والهِيمان والغثيان، مع قيام بناء الفعل فيه لما لحقه من الزيادة التى يختص بها الاسم؛ فتصحيح قولهم ﴿مَعْلِشٌ﴾ الذى قد زال مشابهة الفعل عنه فى اللفظ والمعنى لا إشكال فى تصحيحه، وفى وجوب العدل عن إعلاله، ومن أعل فهمز؛ فمجازاه على وجه الغلط، وهو أن معيشة على وزن: سفينة، فتوهمها: فعيلة؛ فهمز كما يهمز^(١) مصائب.

ومثل ذلك مما يحمل على الغلط: قولهم فى جمع مسيل: أمسيلة، وقد جاء ذلك فى شعر هذيل.

قال أبو ذؤيب: [من الوافر]

..... وأَمْسِلَةٌ مَدَافُعُهَا خَلِيفُ^(٢)

فتوهموه فعيلة. وإنما هو مفعلة؛ فالميم فى أمسيلة على هذا ميم مفعّل، وقد حكى يعقوب وغيره مسيلٌ ومُسِّلٌ، فالميم على هذا فاء، ومسيل^(٣): فعيل وليس بمفعّل من سال.

ومن همز: مداينٌ، لم يجعله: مفعلة، من [يدين]^(٤) ولكنه فعيلة يدل على ذلك: مُدُنٌ ولا يجوز أن يكون: مفعلة، من دان يدين، ومن أخذه من ذلك، كان مدينة مفعلة عنده، وجَمَعَهَا: مداين بتصحيح الياء.

واختلفوا فى ضم التاء [وفتحها من قوله: ^(٥) ﴿وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾ [٢٥]: فقرأ ابن كثير [ونافع، وعاصم، وأبو عمرو]^(٦): ﴿وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾، بضم التاء

(١) فى أ: كما همز.

(٢) عجز بيت وصدره:

بأرض لا أنيس بها يباب
ينظر ديوانه (١٠١/١).

(٣) السيل معروف وجمعه سيول، وهو مصدر فى الأصل من: سال الماء يسيل سيلا من باب: باع، وسيلانا: إذا طغا وجرى، ثم غلب السيل فى المجتمع من المطر الجارى فى الأودية، وأسلته إسالة: أجريته، والمسيل معجرى السيل، والجمع مسايل ومُسِّلٌ بضمين، وربما قيل: مسلان مثل رغيف ورغفان. المصباح المنير (سيل).

(٤) سقط فى ب.

(٥) سقط فى ب.

(٦) فى ب: وأبو عمرو، ونافع، وعاصم.

وفتح الرء ها هنا، وفي الروم: ﴿وَكَذَلِكَ تَخْرُجُونَ﴾. وَمِنْ عَائِلَتِهِ: ﴿١٩، ٢٠﴾ مثله. وفي الزخرف [١١]: ﴿كَذَلِكَ تَخْرُجُونَ﴾، مثله. وفي الجاثية [٣٥]: ﴿فَالْيَوْمَ لَا يَخْرُجُونَ مِنْهَا﴾، وقرأ في: سأل سائل: ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ﴾ [المعارج: ٤٣]، وفي الروم [٢٥]: ﴿إِذَا أُنْتَبَ تَخْرُجُونَ﴾؛ بفتح^(١) التاء والياء في هذين، لم يختلف الناس فيهما. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَمِنْهَا تَخْرُجُونَ﴾ في الأعراف بفتح التاء وضم الرء، وفي الروم: ﴿وَكَذَلِكَ تَخْرُجُونَ﴾ مثله، وفي الجاثية: ﴿فَالْيَوْمَ لَا يَخْرُجُونَ مِنْهَا﴾ مثله، وكذلك الزخرف [١١] ﴿يَخْرُجُونَ﴾.

وفتح ابن عامر التاء في الأعراف [فقط]^(٢). وضمها في الباقي.

وأما قوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْهَا اللَّوْلُؤُ﴾ [الرحمن: ٢٢]:

فقرأ ابن كثير، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي^(٣): ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا﴾ بنصب الياء وضم الرء.

وقرأ نافع وأبو عمرو: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا﴾ بضم الياء وفتح الرء.

وروى أبو هشام عن حسين الجعفي، عن أبي عمرو: ﴿نُخْرِجُ مِنْهُمَا﴾ بنون مضمومة ﴿اللَّوْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ نصبهما.

حدثني محمد بن عيسى المقرئ، عن أبي هشام^(٤)، عن حسين الجعفي، عن أبي عمرو: ﴿نُخْرِجُ﴾ بنون مضمومة.

ومن قرأ: ﴿يَخْرُجُونَ﴾ بضم الياء فحجته قوله: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾^(٥) [المؤمنون: ٣٥]. وقوله: ﴿كَذَلِكَ تُخْرَجُ الْمَوْتُ﴾ [الأعراف: ٥٧].

وحجة من قال: ﴿تَخْرُجُونَ﴾ اتفاق الجميع في قوله: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥] بفتح التاء.

ومن حجته قوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَسْأَلُونَ﴾ [يس: ٥١] فأسند الفعل إليهم.

(١) في ب: ففتح.

(٢) سقط في ب.

(٣) في ب: وعاصم وحمزة والكسائي وابن عامر.

(٤) في ب: أبي هاشم، والصواب الميث.

(٥) في ب: «أيعدكم أنكم إذا متم» إلى قوله: «أنكم مخرجون».

ومن حجته أنه أشبه بما قبله من قوله: ﴿قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تَخْرُجُونَ﴾ [الأعراف: ٢٥].

ومن حجته قوله: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩].

فأما قوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَاتُ﴾ [الرحمن: ٢٢]:

فمن قال: «يُخْرِجُ [منهما]»^(١) فعلى أنه أسند [الفعل]^(٢) إلى الله عز وجل، كما قال: ﴿فَأَخْرَجْنَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [الأعراف: ٥٧]، ومن قال: ﴿يَخْرُجُ﴾ جعله مطاوع أخرج، كما تقول: أخرجته فخرج، والأول أدخل في الحقيقة، وقال: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَاتُ﴾، واللؤلؤ يخرج من الملح.

وزعم أبو الحسن: أن قوما قالوا: إنه يخرج منهما جميعا، ويجوز أن يكون: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا﴾ في المعنى: يخرج من الملح، فقال: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا﴾ على أنه يخرج من أحدهما، فحذف المضاف، ومثل ذلك في حذف المضاف قوله: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١].

والرجل إنما يكون من قرية واحدة، كما أن اللؤلؤ يخرج من الملح، وإنما المعنى: على رجل من رجلَي القريتين [عظيم]^(٣)، والقريتان: مكة والطائف^(٤).

اختلفوا في رفع السين ونصبها من قوله -تعالى-: ﴿وَلِبَاسُ الْقَوَى﴾ [٢٦]:

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمره: ﴿وَلِبَاسُ الْقَوَى﴾ رفعا.

وقرأ نافع وابن عامر والكسائي: ﴿وَلِبَاسَ الْقَوَى﴾ نصبا^(٥).

أما النصب: فعلى أنه حمل على: ﴿أَنْزَلَ﴾ من قوله: ﴿قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في ب.

(٤) زاد في أ: والرجلان.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٣)، الإعراب للنحاس (٦٠٦/١)، الإملاء للعكبري (١/١٥٧)، البحر المحيط (٢٨٣/٤)، التبيان للطوسي (٤٠٦/٤)، التيسير للداني (١٠٩)، تفسير الطبري (٤٠١/١٢)، تفسير القرطبي (١٨٥/٧)، الحجة لابن خالويه (١٥٤)، الحجة لأبي زرة (٢٨٠)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٠)، الغيث للصفاقسي (٢٢٢)، الكشف للزمخشري (٥٨/٢)، الكشف للقيسي (٤٦٠/١، ٤٦١)، المجمع للطبرسي (٤٠٨/٢)، المعاني للأخفش (٢٩٧/٢)، المعاني للفراء (٣٧٥/١)، تفسير الرازي (٢٠٠/٤)، النشر لابن الجزري (٣٦٨/٢).

يوارى سوءاتكم وريشا وَلِبَاسَ التَّقْوَى ﴿[الأعراف: ٢٦]، وأنزلنا هنا: كقوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ﴾ [الحديد: ٢٥]، وكقوله: ﴿وَأَنْزَلْ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ نَمْنِيَّةً أَزْوَاجَ﴾ [الزمر: ٦]، أى: خلق، وقوله: ﴿ذَلِكَ﴾ على هذا: مبتدأ، وخبره ﴿خَيْرٌ﴾. ومن رفع فقال: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ قطع اللباس من الأول واستأنف به فجعله مبتدأ.

وقوله: «ذلك» صفة أو بدل أو عطف بيان.

ومن قال: إن «ذلك» لغو، لم يكن على قوله دلالة؛ لأنه يجوز أن يكون على ما ذكرنا، و«خير»: خبر لـ: «لباس»، والمعنى: لباس التقوى خير لصاحبه إذا أخذ به وأقرب له إلى الله مما خلق له من اللباس والرياش الذى يتجمل به، وأضيف اللباس إلى التقوى، كما أضيف فى قوله: ﴿فَأَذَقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ [النحل: ١١٢] إلى الجوع.

اختلفوا فى رفع التاء ونصبها من قوله: ﴿خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [٣٢]:
فقرأ نافع وحده: ﴿خَالِصَةً﴾ رفعا.
وقرأ الباقون: ﴿خَالِصَةً﴾ نصبا^(١).

قال أبو الحسن: أخرج لعباده فى الحياة الدنيا:

قال أبو على: لا يخلو القول فى قوله: ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الأعراف: ٣٢] من أن يتعلق بـ «حَرَمٍ» أو: بـ «زينة»، أو: بـ «أخرج»، أو بـ «الطيبات»، أو بـ «الرزق» من قوله: ﴿مِنْ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢] أو بقوله: ﴿ءَامَنُوا﴾ [الأعراف: ٣٢]؛ فلا يمتنع من أن يتعلق بـ «حَرَمٍ» فيكون التقدير: قل: من حرم فى الحياة الدنيا، ويكون^(٢) المعنى: قل: من حرم ذلك وقت الحياة الدنيا زينة، ولا يجوز أن يتعلق

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٣)، الإعراب للنحاس (٦٠٩/١)، الإملاء للعكبرى (١/١٥٧)، البحر المحيط (٢٩١/٤)، التبيان للطوسى (٤١٦/٤)، التيسير للدانى (١٠٩)، تفسير الطبرى (٤٠١/١٢)، تفسير القرطبي (١٩٩/٧)، الحجة لابن خالويه (١٥٤)، الحجة لأبى زرعة (٢٨١)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٠)، الكشف للزمخشري (٦١/٢)، الكشف للقيسى (٤٦١/١)، المجمع للطبرسى (٤١٢/٢)، المعانى للفراء (٣٧٧/١)، تفسير الرازى (٢٠٠/٤)، النشر لابن الجزرى (٢٦٩/٢).

(٢) فى أ: أو يكون المعنى.

ب: «زينة»؛ لأنه مصدر، أو جار مجراه، وقد وصفتها، فإذا وصفتها^(١)، لم يجوز أن يتعلق بها شيء بعد الوصف، كما لا يتعلق به بعد العطف عليه، ويجوز أن يتعلق ب: أخرج لعباده في الحياة الدنيا.

فإن قلت: هلا^(٢) لم يجوز تغلقه بقوله: «أخرج لعباده» لأن فيه فصلاً بين الصلة والموصول بقوله: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الأعراف: ٣٢]، وهو كلام مستأنف ليس في الصلة؟

قيل: لا يمتنع الفصل به؛ لأنه مما يسدّد القصة، وقد جاء: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا وَيَتَرَهَّقُهَا ذَلَّةٌ﴾ [يونس: ٢٧] [فقوله: وترهقهم]^(٣) معطوف على كسبوا، فكذلك: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾^(٤).

ويجوز - أيضاً - أن يتعلق بالطيبات، تقديره: والمباحات من الرزق. ويجوز أن يتعلق بالرزق أيضاً، وإن كان موصولاً، ويجوز أن يتعلق ب: آمنوا، الذي هو صلة الذين. أي: آمنوا في الحياة الدنيا، فكل ما ذكرنا من هذه الأشياء يجوز أن يتعلق به

(١) في أ: وقد وصفناها فإذا وصفناها.

(٢) في ب: فهلا.

(٣) سقط في ب.

(٤) قال السمين: قلت: هذا وإن أفاد فيما ذكر فلا يفيد في الاعتراض الأول، وهو العطف على موصوف الموصول قبل تمام صلته؛ إذ هو أجنبي منه، وأيضاً فلا نسلم أن هذه الآية نظير آية يونس؛ فإن الظاهر في آية يونس أنه ليس فيها فصل بين أبعاض الصلة. وقوله: «لأن جزاء سيئة يمثّلها» معترض، «وترهقهم» عطف على «كسبوا». قلنا: ممنوع، بل «جزاء سيئة يمثّلها» هو خبر الموصول، فيعترض بعد الرابط بين المبتدأ والخبر، فيجاء بأنه محذوف، وهو من أحسن الحذوف؛ لأنه مجرور بـ«من» التبعيضية، وقد نص النحاة على أن ما كان كذلك كثر حذفه وحسن، والتقدير: والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة منهم يمثّلها، فـ«جزاء سيئة» مبتدأ ومنهم صفتها، و«يمثّلها» خبره، والجملة خبر الموصول، وهو نظير قولهم: السمن منوان بدرهم، أي: منوان منه، وسيأتى لهذه الآية مزيد بيان. ومنع مكى أن يتعلق «في الحياة الدنيا» بـ«زينة»، قال: «لأنها قد نعتت، والمصدر واسم الفاعل متى نعتا لا يعملان لبعدهما عن شبه الفعل، قال: ولأنه يفرق بين الصلة والموصول؛ لأن نعت الموصول ليس من صلته». قلت: لأن «زينة» مصدر، فهي في قوة حرف موصول وصلته، وقد تقرر أنه لا يتبع الموصول إلا بعد تمام صلته، فقد تحصل في تعلق «الذين آمنوا» ثلاثة أوجه: إما أن يتعلق بـ«خالصة»، أو بمحذوف على أنها خبر، أو بمحذوف على أنها للبيان. ينظر: الدر المصون (٢٦١/٣).

[هذا] ^(١)الظرف.

فأما قوله: «خَالِصَةً» فمن رفعه جعله خبراً للمبتدأ الذى هو هى، ويكون للذين آمنوا تبييناً ^(٢)للخلوص، ولا شىء فيه على هذا ^(٣)، ومن قال: هذا حلو حامض، أمكن أن يكون ﴿لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ خبراً، و«خَالِصَةً» خبراً آخر، ويكون الذكر فيه على ما تقدم وصفه فى هذا الكتاب.

ومن نصب ﴿خَالِصَةً﴾ كان: حالاً مما فى قوله: ﴿لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾.

ألا ترى أن فيه ذكراً يعود إلى المبتدأ الذى هو هى؟ ف: «خالصة» حال عن ذلك الذكر، والعامل فى الحال ما فى اللام من معنى الفعل، وهى متعلقة بمحذوف، وفيه الذكر الذى كان يكون فى المحذوف، ولو ذكر ولم يحذف، وليس متعلقاً بالخلوص، كما تعلق به فى قول من رفع.

قال سيويه: وقد قرؤوا هذا الحرف على وجهين: ﴿قل هى للذين آمنوا فى الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة﴾ بالرفع والنصب، فجعل اللام الجارة لغواً فى قول من رفع، «خالصة»، ومستقراً فى قول من نصب ﴿خَالِصَةً﴾.

والقول فيما ذهب إليه أبو الحسن من أن المعنى: التى أخرج لعباده فى الحياة الدنيا، أنه إن علق «فى الحياة الدنيا»، بـ «حرّم»، أو «أخرج»، فلا يخلو من أن تنصب ﴿خَالِصَةً﴾ أو ترفعه.

فإن رفعته فصلت بين الابتداء والخبر بأجنبى ^(٤).

ألا ترى أن قوله: فى الحياة الدنيا» إذا لم يكن متصلاً بـ «آمنوا» كان أجنبياً من الابتداء والخبر.

وإن نصبت ﴿خَالِصَةً﴾، فصلت بين الحال وذى الحال بأجنبى منهما، كما فصلت بين الابتداء والخبر؟ فإذا كان كذلك لم يحسن، وليس باعتراض فيكون فيه تسديد. ومن حجة أبى الحسن أن يقول: إن المفصول به فى هذا الموضع بين ما لا يحسن الفصل بينهما بالأجنبى، ظرف، ولا يمتنع الفصل بالظرف، وإن كان

(١) سقط فى ب.

(٢) فى ب: تثبيتاً.

(٣) فى أ: على هذا فيه.

(٤) فى أ: بالأجنبى.

أَجْنِيًّا مِمَّا يَفْصِلُ [به] ^(١) بينهما.

ألا ترى أنهم لم يجيزوا: كانت زيذا الحمى تأخذ؟ ولم يفصلوا بين الفاعل وفعله بالمفعول به، ولو كان مكان المفعول به ظرف، لأجازوا ذلك، وذلك قولهم: إن فى الدار زيذا قائما، فأجازوا الفصل بالظرف، وإن كان أجنييا من العامل والمعمول فيه.

وعلى هذا جاء: [من الطويل]

فَلَا تَلْحَنِ فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمَّ بِلَايِلُهُ ^(٢)
وحجة من رفع ﴿خَالِصَةً﴾: أن المعنى: هى تخلص للذين آمنوا يوم القيامة، وإن شركهم فيها غيرهم من الكافرين فى الدنيا.
ومن نصب فالمعنى عنده: هى ثابتة للذين آمنوا فى حال خلوصها يوم القيامة لهم.

وانتصاب ﴿خَالِصَةً﴾ على الحال، وهو أشبه لقوله: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ .
ءَاخِذِينَ﴾ [الذاريات: ١٥-١٦]، ونحو ذلك مما انتصب فيه الاسم على الحال بعد الابتداء وخبره وما يجرى مجراه إذا كان فيه معنى فعل.

اختلفوا فى التاء والياء من قوله -تعالى-: ﴿وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [٣٨]:
فقرأ عاصم وحده فى رواية أبى بكر: ﴿لِكُلِّ ضِعْفٍ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ بالياء ^(٣).
وروى حفص عن عاصم بالتاء.

وكذلك قرأ الباقر بالتاء.
وجه القراءة بالتاء فى قوله: ﴿وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ أن المعنى: لكل ضعف، أى:
لكل فريق من المضلّين والمُضِلِّين ضعف، ولكن لا تعلمون أيها المضلون والمُضِلُّون.

(١) سقط فى ب.

(٢) تقدم.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٤)، البحر المحيط (٢٩٦/٤)، التبيان للطوسى (٤٢٧/٤)،
التيسير للذانى (١١٠)، الحجة لابن خالويه (١٥٤)، الحجة لأبى زرعة (٢٨١)، السبعة لابن
مجاهد (٢٨٠)، الغيث للصفاقسى (٢٢٣)، الكشاف للزمخشري (٦٢/٢)، الكشف
للقيسى (٤٦٢/١)، المجمع للطبرسى (٤١٦/٢)، النشر لابن الجزرى (٢٦٩/٢).

ومن قرأ بالياء: حمل الكلام على كل؛ لأنه، وإن كان للمخاطبين، فهو اسم ظاهر موضوع للغيبة، فحمل على اللفظ دون المعنى، ومثل هذا في المعنى: ﴿قَالُوا رَبَّنَا مَنْ قَدَّمَ لَنَا هَذَا فَزِدْهُ عَذَابًا ضِعْفًا فِي النَّارِ﴾ [ص: ٦١].

اختلفوا في التخفيف والتشديد^(١) في قوله - تعالى - : ﴿لَا تُفْتَحْ لَهُمْ﴾ [٤٠]:

فقرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، وابن عامر: ﴿لَا تُفْتَحْ﴾ بالتاء مشددة التاء الثانية. وقرأ أبو عمرو: ﴿لَا تُفْتَحْ﴾ بالتاء خفيفة ساكنة الفاء^(٢).

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿لَا يُفْتَحْ﴾ بالياء خفيفة^(٣).

حجة من قال: ﴿تُفْتَحْ﴾ قوله: ﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ مُّفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ [ص: ٥٠]؛ فقياس

مفتحة: تفتح، وقوله: ﴿وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا﴾ [النبا: ١٩]؛ لأن [المعنى]^(٤) في: فَتُحَتِ السَّمَاءُ على أبوابها، والمعنى: فكانت ذات أبواب.

وحجة من خفف: قوله: ﴿فَفُتِحَتِ أَبْوَابُ أَسْمَاءَ بِمَاؤُ مُمْهِرٍ﴾ [القمر: ١١]، وقوله:

﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِمُ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٤٤].

و«فَتَحْنَا» قيد يقع على التكثير كما يقع «فَتَحْنَا».

ومن قال: ﴿لَا يُفْتَحْ﴾ بالياء، فلتقدم الفعل^(٥).

ويشهد للتأنيث قوله: ﴿مُفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ [ص: ٥٠].

ألا ترى أن اسم الفاعل يجرى مجرى الفعل، وقد أنث، وكذلك الفعل ينبغي أن

(١) في أ: اختلفوا في الياء والتخفيف والتاء والتشديد.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٤)، الإملاء للعكبري (١٥٨/١)، البحر المحيط (٢٩٧/٤)، التبيان للطوسي (٤٢٩/٤)، التيسير للداني (١١٠)، تفسير القرطبي (٢٠٦/٧)، الحجة لأبي زرع (٢٨٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٠)، الغيث للصفاقسي (٢٢٣)، الكشف للقيسي (٤٦٢/١)، المجمع للطبرسي (٤١٧/٢)، تفسير الرازي (٢٠٥/٤)، النشر لابن الجزري (٢٦٩/٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٤)، الإعراب للنحاس (٦١١/١)، الإملاء للعكبري (١٥٨/١)، البحر المحيط (٢٩٧/٤)، التبيان للطوسي (٤٢٩/٤)، التيسير للداني (١١٠)، تفسير الطبري (٤٢٦/١٢)، تفسير القرطبي (٢٠٦/٧)، الحجة لابن خالويه (١٥٤)، الحجة لأبي زرع (٢٨٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٠)، الغيث للصفاقسي (٢٢٣)، الكشف للزمخشري (٦٢/٢)، المجمع للطبرسي (٤١٧/٢)، تفسير الرازي (٢٠٥/٤)، النشر لابن الجزري (٢٦٩/٢).

(٤) سقط في ب.

(٥) سقط في ب.

يؤنث.

وأما قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ [الأنبياء: ٩٦] فإنما^(١) خفف؛ لأن المعنى: فتح سد يأجوج ومأجوج؛ فأجرى التأنيث على لفظ يأجوج، وإن كان المعنى على السد، أو يكون: فتحت أرض يأجوج؛ لأن فتح سدها فتح أرضهم، فهو فتح واحد لا تكرير فيه، فيحسن التشديد.

ومعنى: ﴿لَا تَفْتَحْ لَهُمُ أَبْوَابَ السَّمَاءِ﴾، أى: لا تصعد أعمالهم إليها.

وروى فى تفسير قوله: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾ [الدخان: ٢٩] أن موضع المؤمن الذى كان يرتفع إليه عمله الصالح، يبكى عليه إذا مات، وقال الله - عز وجل -: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠].

كلهم قرأ: ﴿قَالُوا نَعَمْ﴾ [٤٤]: بفتح العين والنون فى كل القرآن.

غير الكسائي؛ فإنه قرأ: ﴿نَعِمَ﴾ بفتح النون وكسر العين فى كل القرآن^(٢).

قال أبو الحسن: «نَعِمَ، ونَعِمَ» لغتان، قال: وفى القراءة: الفتح.

قال سيويه: نَعِمَ: عدة وتصديق، قال: وإذا استفهمت أجبت بـ: نَعِمَ، ولم يحك سيويه فيها الكسر.

والذى يريده بقوله: عدة وتصديق أنه يستعمل عدة، ويستعمل تصديقًا، وليس يريد أن التصديق يجتمع مع العدة.

ألا ترى أنه إذا قال: أعطيتنى؟، فقال: نَعِمَ.، كان عدة، ولا تصديق فى هذا، وإذا قال: قد كان كذا [وكذا]^(٣)؛ فقلت: نعم، فقد صدقته ولا عدة فى هذا.

فليس قوله فى نعم أنه عدة وتصديق، كقوله فى إذا: إنها جواب وجزاء؛ [لأن إذا يكون جوابًا فى الموضع الذى يكون]^(٤) فيه جزاء، يقول: أنا آتيك، فتقول: إذا

(١) فى ب: فأما.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٤)، الإعراب للنحاس (١/٦١٣)، الإملاء للعكبرى (١/١٥٩)، البحر المحيط (٤/٣٠٠)، التبيان للطوسى (٤/٤٣٥)، التيسير للدانى (١١٠)، تفسير الطبرى (١٢/٤٤٦)، تفسير القرطبى (٧/٢٠٩)، الحجة لابن خالويه (١٥٤، ١٥٥)، الحجة لأبى زرة (٢٨٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٨١)، الغيث للصفاقسى (٢٢٣)، الكشف للقيسى (١/٤٦٢، ٤٦٣)، المجمع للطبرسى (٢/٤٢١)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٦٩).

(٣) سقط فى ب.

(٤) فى أ: لأن إذن تكون جوابًا فى الموضع الذى تكون.

أكرمك، فيكون^(١) جواباً لكلامه، ويكون^(٢) جزاء - أيضاً - فى هذا الموضع؛ فقد علمت أن قوله فى نعم عدة وتصديق ليس كقوله فى إذا: إنها جواب وجزاء.

وقوله: إذا استفهمت أجبت ب: «نعم»، تريد: استفهمت عن موجب أجبت ب: «نعم»، تقول: أيقوم زيد؟ فتقول: نعم، ولو كان مكان الإيجاب نفى لقلت: بلى، ولم تقل: نعم، كما تقول^(٣) فى جواب الإيجاب.

قال - تعالى -: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢] [ولم يقل: نعم]^(٤). وقال: ﴿أَبَحْسَبُ الْإِنْسُ أَنْ يَجْمَعَ عِظَامُهُ . بَلَىٰ﴾ [القيامة: ٤، ٣].

ويجوز فى القياس على قول من قال: شهد، أن تكسر النون من نِعَم فى لغة من كسر العين، كما كسرت^(٥) الفاء فى: شهد^(٦).

فإن قلت: إن ذلك إنما جاء فى الأسماء والأفعال.

فالقول: إن نَعَم، وإن كان حرفاً، فإنه: [إذا]^(٧) كان على لفظ الأسماء جاز أن تجرى فى القياس مجراها.

ألا ترى أنهم أمالوا «بلى» وإن كان حرفاً لما كان على لفظ الأسماء؟ اختلفوا فى تشديد النون وتخفيفها فى قوله - عز وجل -: ﴿أَنْ لَّعْنَةُ اللَّهِ﴾ [٤٤]: فقرأ ابن كثير فى رواية قبل، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم: ﴿أَنْ لَّعْنَةُ اللَّهِ﴾ خفيفة النون ساكنة^(٨).

(١) فى أ: فتكون.

(٢) فى أ: وتكون.

(٣) فى ب: كما لا تقول، وهى خطأ.

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى أ: كسر.

(٦) وأما قول بعضهم فى القراءة: «إن الله نعماً يعظكم به» فحرك العين فليس على لغة من قال نِعَم فأسكن العين، ولكنه على لغة من قال: نعم فحرك العين. وحدثنا أبو الخطاب أنها لغة هذيل، وكسروا كما قالوا: لعب.

ينظر: الكتاب: (٤/٤٣٩، ٤٤٠).

(٧) سقط فى ب.

(٨) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٥)، الإعراب للنحاس (١/٦١٣)، الإملاء للكبرى (١/١٥٩)، البحر المحيط (٤/٣٠١)، التبيان للطوسى (٤/٤٣٥)، التيسير للدانى (١١٠)، تفسير الطبرى (١٢/٤٤٧)، الحجة لابن خالويه (١٥٥)، الحجة لأبى زرعة (٢٨٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٨١)، الكشف للزمخشري (٢/٦٤)، الكشف للقيسى (١/٤٦٢، ٤٦٣)، =

حدثني مضر بن محمد^(١) القاضي عن البرزى عنهم ﴿أَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ﴾ نصبًا.
وقرأ ابن عامر، وحمزة، والكسائي: ﴿أَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ﴾ نصبًا، ﴿عَلَى الظَّالِمِينَ﴾
مشددة النون.

حدثني الحسين بن بشر الصوفى، عن روح بن عبد المؤمن، عن محمد بن صالح
المُرّى عن شبل عن ابن كثير مثله «أَنْ» مشددة.
وكذلك روى خلف والهيثم عن عبيد عن شبل عن ابن كثير مثله ﴿أَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ﴾
نصبًا.

وكلهم قرأ التى فى سورة النور: ﴿أَنْ لَعَنَتَ اللَّهُ﴾ [الآية: ٧]، [و] ﴿أَنْ غَضِبَ اللَّهُ﴾
[الآية: ٩] بالتشديد.

غير نافع فإنه قرأ: ﴿أَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ﴾، و: ﴿أَنْ غَضِبَ اللَّهُ﴾ مخففتين.
﴿فَإِنَّ مُؤَذِّنًا﴾ [الأعراف: ٤٤] بمنزلة: أعلم.

قال سيويه: أذنت: إعلام بتصويت فالتى تقع بعد العلم إنما هى المشددة أو
المخففة عنها، والتقدير: أعلام معلم أن لعنة الله. ومن خفف «أن» كان على إرادة
إضمار القصة والحديث، تقديره: أنه لعنة الله، ومثل ذلك قوله: ﴿وَأَخْرَجُوا عَنْهَا أُولَئِكَ﴾
الحمد لله رب العالمين [يونس: ١٠]، التقدير: «أنه»، ولا تخفف «أن» هذه إلا
وإضمار القصة والحديث يراد معها، ومن ثقل نصب بـ «أن» ما بعدها، كما ينصب
بالمشددة المكسورة، فالمكسورة إذا خففت لا يكون ما بعدها على إضمار القصة
والحديث، كما تكون المفتوحة كذلك.

والذى فصل بينهما أن المفتوحة موصولة، والموصولة تقتضى صلتها،
[فصارت]^(٢) لاقتضائها الصلة أشد اتصالاً بما بعدها من المكسورة، فقدر بعدها

المجمع للطبرسى (٤٢١/٢)، تفسير الرازى (٢٢٧/٤)، النشر لابن الجزرى (٢٦٩/٢).
(١) مضر بن محمد بن خالد بن الوليد أبو محمد الضبى الأسدى الكوفى معروف وثقوه، وروى
القراءة سماعاً عن أحمد بن محمد البرزى، وحامد بن يحيى البلخى، وعبد الله بن ذكوان،
وإبراهيم بن الحسن العلاف، وعبد الرحمن بن داود بن أبى طيبة، وروى عن يحيى بن معين
قطعة فى الرجال تعرف بقطعة مضر، وروى الحروف عنه: أبو بكر بن مجاهد، وأحمد بن
عمرو الواسطى، وابن شنبوذ، وعلى بن عمرو بن سهل عن شخص عنه، وأبو بكر بن مقسم
سماعاً.

ينظر: الغاية (٢٩٩/٢)، (٣٠٠) (٣٦١٣).

(٢) سقط فى ب.

الضمير الذى هو من جملة صلتها، وليست المكسورة كذلك.

ومن المفتوحة قول الأعشى: [من البسيط]

فِي فِتْيَةٍ كَسِيُوفٍ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ هَالِكَ كُلُّ مَنْ يَخْفَى وَيَنْتَعِلُ^(١)
وأما قراءتهم فى النور ﴿أَنَّ غَضِبَ اللَّهُ﴾:

[فإن «أن»]^(٢) فى موضع رفع؛ لأنه^(٣) خبر المبتدأ.

فأما تخفيف نافع ﴿أَنَّ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ فحسن، وهو بمنزلة قوله: ﴿وَأَجِرْ دَعْوَتَهُمْ إِنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠].

وأما تخفيفه: ﴿أَنَّ غَضِبَ اللَّهُ﴾، فإن قال قائل: فهلا لم يستحسن هذا؛ لأن المخففة من [المشددة]^(٤) لا يقع بعدها الفعل، حتى يدخل عوض من حذف «أن»، ومن أنها تولى ما لا يليه من الفعل.

يدل على ذلك قوله: ﴿عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ﴾ [المزمل: ٢٠]، وقوله: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ
أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩] وقوله: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ
مِّنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الحديد: ٢٩].

قيل: استجاز هذا، وإن لم يدخل معه شيء من هذه الحروف؛ [لأنه]^(٥) دعاء، وليس شيء من هذه الحروف يحتمل الدخول معه، ونظير هذا - فى أنه لما كان دعاء لم يلزمه العوض - قوله: ﴿تُودِي أَنَّ بُرِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [النمل: ٨]؛ فولى قوله: ﴿تُودِي﴾، ﴿أَنَّ﴾ وإن لم يدخل معها عوض، كما لم يدخل فى قراءة نافع ﴿أَنَّ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ [النور: ٩]. والدعاء قد استجيز معه ما لم يستجز مع غيره. ألا ترى أنهم قالوا: «أما إن جزاك الله خيراً» وحمله سيبويه على إضمار القصة^(٦) فى «إن» المكسورة، ولم يضمم القصة مع المكسورة إلا فى هذا الموضع.

(١) تقدم.

(٢) فى ب: فإن.

(٣) فى أ: بأنه.

(٤) فى أ: الشديدة.

(٥) فى ب: فلا أنه.

(٦) وأما قولهم: أما أن جزاك الله خيراً، فإنهم إنما أجازوه؛ لأنه دعاء، ولا يصلون إلى قد ههنا ولا إلى السين. وكذلك لو قلت: أما أن يغفر الله لك جاز؛ لأنه دعاء، ولا تصل هنا إلى السين. ومع هذا أيضاً أنه قد كثر فى كلامهم حتى حذفوا فيه «إنه»، وإنه لا تحذف فى غير =

كلهم قرأ: ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْدِيَ﴾ [٤٣]: بواو.

غير ابن عامر^(١)؛ فإنه قرأ ﴿مَا كُنَّا﴾ بغير واو، وكذلك هي في مصاحف أهل الشام. وجه الاستغناء عن حرف العطف في قوله: ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْدِيَ﴾ أن الجملة ملتبسة بما قبلها، فأغنى التباسها به عن حرف العطف. وقد تقدم ذكر ذلك.

ومثل ذلك قوله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كُتِبَ لَهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢]، فاستغنى عن الحرف العاطف بالتباس إحدى الجملتين بالأخرى.

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر^(٢) ﴿أُورِثُوهَا﴾ [٤٣] غير مدغمة، وكذلك في الزخرف [٧٢].

وقرأ أبو عمرو وحزمة والكسائي ﴿أُورِثُوهَا﴾ مدغمة، وكذلك في الزخرف. قال أبو علي: من ترك الإدغام فلتباين المخرجين، وأن الحرفين في حكم الانفصال، وإن كانا في كلمة واحدة.

ألا ترى أنهم لم يدغموا ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلُوا﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وإن كانا مثلين لما لم يكونا لازمين.

ألا ترى أن تاء «افعل» قد يقع بعدها غير التاء؟ فكذلك «أورث» قد يقع بعدها غير التاء فلا يجب الإدغام.

ووجه الإدغام أن التاء والتاء مهموستان متقاربتان فاستحسن الإدغام من أدغم. وقد جعل قوم تاء المضمر بمنزلة غيرها مما يتصل بالكلمة؛ لأن الفعل لا يقدر منفصلاً من الفاعل، بل يقدر متصلاً بدلالة قولهم فعلت، وإسكانهم اللام [في

= هذا الموضع. سمعناهم يقولون: أما إن جزاك الله خيراً، شبهوه بـ «أنه»، فلما جازت «إن» كانت هذه أجوز.

ينظر: الكتاب (٣/١٦٧، ١٦٨).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٤)، البحر المحيط (٤/٢٩٩)، التيسير للداني (١١٠)، تفسير القرطبي (٧/٢٠٨)، الحجة لابن خالويه (١٥٦)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٠)، الغيث للصفاقسي (٢٢٣)، الكشف للزمخشري (٢/٦٣)، الكشف للقيسي (١/٤٦٤)، المجمع للطبرسي (٢/٤١٩)، تفسير الرازي (٤/٢٠٨)، النشر لابن الجزري (٢/٢٦٩).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٤)، الإملاء للعكبري (١/١٥٩)، البحر المحيط (٤/٣٠٠)، التبيان للطوسي (٤/٤٣٤)، تفسير القرطبي (٧/٢٠٩)، الحجة لابن خالويه (١٥٦)، السبعة لابن مجاهد (٢٨١)، الغيث للصفاقسي (٢٢٤)، المجمع للطبرسي (٢/٤١٩).

قولهم: **يَفْعَلْنَ** ^(١) ومجيئهم بالإعراب بعد الفاعل وقد قال قوم: **فَحَضَطَ** برجلي ^(٢)، فأبدلوا تاء الضمير طاءً، وقالوا: **فُزِدُ**، فأبدلوا منها الدال كما أبدلوا في نحو: اذدكر، ونحو اصطبر ^(٣)؛ فعلى هذا يحسن الإدغام في أورثتموها. واختلفوا في تشديد الشين وتخفيفها في قوله -جل وعز-: **﴿يُعْشَى أَيْلَ النَّهَارِ﴾** [٥٤]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر **﴿يُعْشَى أَيْلَ النَّهَارِ﴾** ساكنة الغين خفيفة، وكذلك في الرعد [الآية: ٣]. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحزمة والكسائي **﴿يُعْشَى﴾** مفتوحة الغين مشددة، وكذلك في الرعد.

وروى حفص عن عاصم **﴿يُعْشَى﴾** ساكنة الغين خفيفة فيهما. وأما قوله: **﴿إِذْ يُغَشِّكُمُ الْغَاسُ﴾** ^(٤) [الأنفال: ١١]: فقرأ ابن كثير وأبو عمرو **﴿إِذْ يُغَشَّاكُمُ الْغَاسُ﴾** رفعا.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحزمة والكسائي **﴿يُغَشِّكُمُ﴾** بضم الياء وفتح الغين وتشديد الشين، **﴿الْغَاسُ﴾** نصبا.

وقرأ نافع: **﴿إِذْ يُغَشِّكُمُ﴾** من أغشى **﴿الْغَاسُ﴾** نصبا.

قولهم: «غشى»، فعل متعد إلى مفعول واحد.

يدل على ذلك قوله: **﴿وَنَعَشَى وَجُوهَهُمُ النَّارُ﴾** [إبراهيم: ٥٠]، و **﴿فَفَشَّيْهِمْ مِّنْ أَلِيمٍ مَا غَشَّيْهِمْ﴾** [طه: ٧٨]، فإذا نقلت الفعل المتعدى إلى المفعول الواحد بالهمزة أو بتضعيف العين تعدى إلى مفعولين.

(١) سقط في ب.

(٢) قالوا: **فَحَضَطَ** برجلك و**حَضَطَ**؛ ويريدون: **حَضَّتْ** و**فَحَضَّتْ**. والطاء كالضاد فيما ذكرنا. وقالوا: **فُزِدُ**؛ يريدون. **فُزْتُ**؛ كما قالوا: **فَحَضَطُ**. ينظر: الكتاب (٤/٢٤٠).

(٣) و(الطاء) منها في **أَفْعَلْ** إذا كانت بعد الضاد في **أَفْعَلْ**، نحو **اضْطَهَّدَ**. وكذلك إذا كانت بعد الصاد في مثل **اضْطَبَّرَ**. وبعد الطاء في هذا. وقد أبدلت الطاء من التاء في **فَعَلْتُ** إذا كانت بعد هذه الحروف، وهي لغة لتمييز. ينظر الكتاب (٤/٢٣٩، ٢٤٠).

وزاد في ب: ازدكر، والمثبت هو الصواب.

(٤) زاد في ب: رفعا، ولا فائدة منها هنا، والصواب المثبت.

وقد جاء التنزيل بالأمرين [جميعاً]^(١).

فمما جاء بتضعيف العين قوله: ﴿فَعَشَيْنَهَا مَا عَشَى﴾ [النجم: ٥٤]، ف «ما» في موضع نصب بأنه المفعول الثاني.

ومما جاء بنقل الهمزة قوله: ﴿فَاعْشَيْنَهُمْ فَهُمْ لَا يَبْصُرُونَ﴾ [يس: ٩].

فهذا منقول بالهمزة، والمفعول الثاني محذوف، والمعنى: فأعشناهم العمى عنهم أو فقد الرؤية. فإذا جاء التنزيل بالأمرين؛ فكل واحد من الفريقين ممن قرأ: «يُعْشَى»، «وَيُعْشَى» أخذ بما جاء في التنزيل، وكذلك إن أخذ أخذ بالوجهين جميعاً كما روى عن عاصم الأمران جميعاً.

وكذلك من قرأ: ﴿إِذْ يُفْشِكُمُ النَّعَاسُ﴾ [الأنفال: ١١] و﴿يُغْشِيكُمُ الْكَافِ وَالْمِمْ مَفْعُولُ أَوَّلٍ

وهذا كقولهم فرحته وأفرحته، وغرته وأغرته، قال: ﴿يُغْشَى أَيْلَ النَّهَارِ﴾ [الأعراف: ٥٤] ولم يقل: ويغشى النهار الليل، كما قال: ﴿سَرَّيْلَ تَقِيكُمْ أَلْحَرَ﴾ [النحل: ٨١]، ولم يذكر تقيكم البرد؛ للعلم بذلك من الفحوى، ومثل هذا لا يضيّق، وكل واحد من «الليل» و«النهار» منتصب بأنه مفعول به.

والفعل قبل النقل: غشى الليل النهار، فإذا نقلت قلت: أغشى الله [الليل النهار]^(٢) وغشى الله، فصار ما كان فاعلاً قبل النقل مفعولاً أولاً^(٣).

وقرأ ابن عامر وحده: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ﴾ [٥٤] رفعا كلها.

ونصب الباقيون هذه الحروف كلها^(٤).

حجة من نصب، قوله: ﴿وَمِنْ أَيْنَتِهِ أَيْلَ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في ب.

(٣) في أ: مفعول أول.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٥)، الإعراب للنحاس (٦١٧/١)، الإملاء للعكبري (١٦٠/١)،

البحر المحيط (٣٠٩/٤)، التبيان للطوسي (٤٥١/٤)، التيسير للداني (١١٠)، الحجة لابن

خالويه (١٥٦، ١٥٧)، الحجة لأبي زرعة (٢٨٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٢)، الغيث

للفصافسي (٢٢٤)، الكشف للزمخشري (٦٥/٢)، الكشف للقيسي (٤٦٥/١)، المجموع

للمطرسى (٤٢٧/٢)، تفسير الرازي (٢٢٧/٤)، النشر لابن الجزري (٢٦٩/٢).

لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ ﴿٣٧﴾ [فصلت: ٣٧]، فكما أخبر في هذه أنه خلق الشمس والقمر، كذلك يحمل على «خلق» في قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشَىٰ أَلْتَلَّ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَيْثُهَا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ﴾ [الأعراف: ٥٤].

وحجة ابن عامر قوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [الجاثية: ١٣]، ومما في السماء: الشمس والقمر؛ فإذا أخبر بتسخيرها حسن الإخبار عنها به، كما أنك إذا قلت: ضرب زيد^(١) استقام أن تقول: زيد مضروب.

قرأ عاصم وحده في رواية أبي بكر ﴿تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾ [٥٥] بكسر الخاء ههنا، وفي الأنعام^(٢) [الآية: ٦٣].

وقرأ الباقون: ﴿وَخِيفَةً﴾ مضمومة الخاء فيهما^(٣).

وروى حفص عن عاصم ﴿وَخِيفَةً﴾ مضمومة الخاء فيهما.

القول في ذلك: إن «خِيفَةً» و«خِيفَةً» لغتان فيما حكاهما أبو الحسن.

قال: والخِيفَةُ: الإخفاء، والخِيفَةُ: الخوف والرغبة.

قال أبو علي: فالهمزة في الإخفاء منقلبة عن الياء بدلالة الخفية، كما أن الألف في الغنى منقلبة عن الياء بدلالة ما حكاه أبو زيد من قولهم: أدام الله لك الغنية. وفي التنزيل: ﴿مَا تَخْفَىٰ وَمَا تُعْلِنُ﴾ [إبراهيم: ٣٨] فمقابلة الإخفاء له فيها بالإعلان.

ويدلك أن الإخفاء والإعلان كالإسرار والإجهار قال: ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ﴾ [الملك: ١٣] قالوا: خَفِيتُ الشَّيْءَ إذا أظهرته.

قال: [من البسيط]

يَخْفَى الثَّرَابُ بِأُظْلَافِ ثَمَانِيَةٍ فِي أَرْبَعِ مَسْهُنٍ الْأَرْضَ تَحْلِيلُ^(٤)

(١) في ب: ضربت زيدًا.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٥)، الإملاء للعكبري (١/١٦٠)، البحر المحيط (٤/٣١١)، التبيان للطوسي (٤/٤٥٤)، التيسير للداني (١٠٣، ١١٠)، الحجة لابن خالويه (١٥٧)، السبعة (٢٨٣)، الكشف للزمخشري (٢/٦٥)، المجمع للطبرسي (٢/٤٢٨)، النشر لابن الجزري (٢/٢٥٩، ٢٦٩).

(٣) في ب: جميعًا.

(٤) البيت لعبدة بن الطيب في ديوانه ص (٧١)، ولسان العرب (حلل)، وشرح اختيارات =

فيمكن أن يكون: أخفيت الشيء: أزلت إظهاره، وإذا أزلت إظهاره، فقد كتمته، ومثل ذلك قولهم: أشكيت: إذا أزلت شكواه.

قال وأنشد أبو زيد: [من الرجز]

تَمُدُّ بِالْأَعْنَاقِ أَوْ تَلْوِيهَا
وَتَشْتَكِي لَوْ أَنَّ نُشْكِيهَا^(١)

فأما قوله: ﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥]: فمما يدل على أن رفع الصوت بالدعاء لا يستحب، والخوف لله مما أمر به، ومدح عليه من قوله: ﴿وَحَافُونَ﴾ [آل عمران: ١٧٥] وقوله: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْفِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، والمعنى: خافوا عقابي، كما قال: ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ [الإسراء: ٥٧].

اختلفوا في قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيْحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [٥٧]: فقرأ ابن كثير: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيْحَ﴾ واحدة، ﴿نُشْرًا﴾ مضمومة النون والشين^(٢).

وقرأ أبو عمرو، ونافع: ﴿الرِّيْحَ﴾ جماعة، ﴿نُشْرًا﴾ مضمومة النون والشين أيضًا.

وقرأ ابن عامر: ﴿الرِّيْحَ﴾ جماعة ﴿نُشْرًا﴾ مضمومة النون ساكنة الشين^(٣).

= المفضل ص(٦٦٧)، ونوادر أبي زيد ص(٩)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص(٦١٨)، والخصائص ص(٨١/٣). ويروى: «تخفى» بدل «يخفى».

(١) الرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق ص(٢٣٨)، وخزانة الأدب (١١/٢١٦)، والخصائص ص(٧٧/٣)، وسر صناعة الإعراب (١/٣٨)، ولسان العرب (جفا)، (شكا).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٦)، الإعراب للنحاس (١/٦١٩)، الإملاء للعكبري (١/١٥٦)، البحر المحيط (٤/٣١٦)، التيسير للداني (١١٠)، تفسير الطبري (١٢/٤٩١)، تفسير القرطبي (٧/٢٢٩)، الحجة لابن خالويه (١٥٧)، الحجة لأبي زرع (٢٨٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٣)، الغيث للصفاسي (٢٢٤)، الكشف للقيسي (١/٤٦٥، ٤٦٦)، المجمع للطبرسي (٢/٤٣٠)، المحتسب لابن جني (١/٢٥٥)، المعاني للأخفش (٢/٣٠١)، تفسير الرازي (٤/٢٣٨)، النشر لابن الجزري (٢/٢٧٠).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٦)، الإعراب للنحاس (١/٦١٩)، الإملاء للعكبري (١/١٥٦)، البحر المحيط (٤/٣١٦)، التبيان للطوسي (٤/٤٥٧)، التيسير للداني (١١٠)، تفسير الطبري (١٢/٤٩٠)، تفسير القرطبي (٧/٢٢٩)، الحجة لابن خالويه (١٥٧)، الحجة لأبي زرع (٢٨٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٣)، الغيث للصفاسي (٢٢٤)، الكشف =

وقرأ عاصم: ﴿الرَّيْحَ﴾ جماعة ﴿بُشْرًا﴾ بالباء، ساكنة الشين منونة.
 وقرأ حمزة والكسائي: ﴿الريح﴾ على التوحيد، ﴿تُشْرًا﴾ بفتح النون ساكنة الشين منونة^(١).

القول فى أفراد الريح وجمعها:

اعلم أن الريح اسم على «فعل»، والعين منه واو، فانقلبت فى الواحد للكسرة.
 فأما فى الجمع القليل: أرواح، فصحت؛ لأنه لا شىء فيه يوجب الإعلال.
 ألا ترى أن الفتحة لا توجب إعلال هذه الواو فى نحو قوم، وقول، وعون؟
 وأما فى الجمع الكثير فرياح، فانقلبت الواو ياء للكسرة التى قبلها، وإذا كانت قد
 انقلبت فى نحو ديمة^(٢)، وديم وحيلة وحيل، فأن تنقلب فى «رياح» أجدر لوقوع
 الألف بعدها، والألف تشبه الياء، والياء إذا تأخرت عن الواو أوجبت فيها الإعلال؛
 فكذلك الألف لشبهها بها.

وقد يجوز أن تكون «الريح» على لفظ الواحد، ويراد بها الكثرة؛ كقولك: كثر
 الدينار والدرهم^(٣)، والشاء والبعير، و ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢]، ثم

= للقيسى (١/٤٦٥، ٤٦٦)، المجمع للطبرسى (٢/٤٣٠)، المحتسب لابن جنى (١/٢٥٥)، تفسير الرازى (٤/٢٣٨)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٦٩، ٢٧٠).
 (١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٦)، الإعراب للنحاس (١/٦١٩)، الإملاء للعكبرى (١/١٥٦)، البحر المحيط (٤/٣١٦)، التبيان للطوسى (٤/٤٥٩)، التيسير للدانى (١١٠)، تفسير الطبرى (١٢/٤٩١)، تفسير القرطبى (٧/٢٢٩)، الحجة لابن خالويه (١٥٧)، الحجة لأبى زرع (٢٨٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٣)، الغيث للصفاقسى (٢٢٤)، الكشف للزمخشري (٢/٦٦)، الكشف للقيسى (١/٤٦٥، ٤٦٦)، المجمع للطبرسى (٢/٤٣٠)، المعانى للفراء (١/٣٨١)، تفسير الرازى (٣/٢٣٨)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٧٠).
 (٢) الدِّيمَةُ: المطر الذى ليس فيه رعد ولا برق، أقله ثلث النهار أو ثلث الليل، وأكثره ما بلغ من العدة، والجمع ديم؛ قال لبيد:

باتت وأسبل واكف من ديمة يروى الخمائل دائماً تسجامها
 ثم يشبه به غيره، وفى حديث عائشة - رضى الله عنها - وسئلت عن عمل رسول الله ﷺ وعبادته، فقالت: «كان عمله ديمة».

الدِّيمَةُ: المطر الدائم فى سكون، شبهت عمله فى دوامه مع الاقتصاد بديممة المطر الدائم، قال: وأصله الواو فانقلبت ياء للكسرة قبلها. وفى حديث حذيفة، وذكر الفتن فقال: «إنها لأتيتكم ديمًا ديمًا» أى: أنها تملأ الأرض فى داوم، وديم: جمع ديمة المطر.
 ينظر: لسان العرب (دوم).
 (٣) فى أ: كثر الدرهم والدينار.

قال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [العصر: ٣] فكذلك من قرأ: ﴿الريح نُشْرًا﴾ فأفرد، ووصفه بالجمع، فإنه حملة على المعنى وقد أجازاه أبو الحسن.

وقد قال: [من الكامل]

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَزْبَعُونَ حُلُوبَةً سُوْدًا... .. (١)
فمن نصب حملة على المعنى؛ لأن المفرد يراد به الجمع، وهذا وجه قراءة ابن كثير.

ألا ترى أنه أفرد الريح، ووصفه بالجمع في قوله: ﴿نُشْرًا بين يدي رحمته﴾ [الأعراف: ٥٧]، فلا تكون الريح على هذا إلا اسم الجنس.

وقول من جمع الريح، إذا وصفها بالجمع^(٢) الذي هو ﴿نُشْرًا﴾ أحسن؛ لأن الحمل على المعنى ليس بكثرة الحمل على اللفظ.

ويؤكد ذلك قوله: ﴿الرِّيحُ مُبَشِّرَتٌ﴾ [الروم: ٤٦] فلما وصفت بالجمع جمع الموصوف أيضا.

ومما جاء فيه الجمع القليل بالواو قول ذي الرمة: [من الطويل]

إِذَا هَبَّتِ الْأَرْوَاحُ مِنْ نَحْوِ جَانِبٍ بِهِ آلٌ مَيِّ هَاجَ شَوْقِي هُبُوبَهَا^(٣)
وليس ذلك كعيد وأعياد؛ لأن هذا بدل لازم، وليس البديل في الريح كذلك.

فأما ما جاء في الحديث من أن النبي ﷺ كان يقول إذا هبت ريح: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رِيحًا وَلَا تَجْعَلْهَا رِيحًا»^(٤)، فلأن عامة ما جاء في التنزيل، على لفظ «الرياح» للسقيا والرحمة كقوله عز من قائل: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوْفِجَ﴾ [الحجر: ٢٢]، وكقوله: ﴿وَمِنْ ءَايَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَتٌ﴾ [الروم: ٤٦] وقوله: ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ فَتُثِيرُ

(١) البيت لعنترة وتماهه:

..... كخافية الغراب الأسحم

ينظر ديوانه ص (١٩٣)، والحيوان (٤٢٥/٣)، وخزانة الأدب (٣٩٠/٧)، وشرح شذور الذهب ص (٣٢٥)، والمقاصد النحوية (٤٨٧/٤)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (٣/٦٢٥)، وشرح المفصل (٥٥/٣، ٢٤/٦).

(٢) في ب: بالجمع.

(٣) ينظر: ديوانه ص (٦٩٤)، والمخصص (٩١/٩)، وتهذيب اللغة (٣٢٧/٤)، وتاج العروس (جنب).

(٤) تقدم.

سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ ﴿[الروم: ٤٨].

وما جاء بخلاف ذلك جاء على الأفراد كقوله: ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ [الذاريات: ٤١]، وقوله: ﴿وَأَمَّا عَادٌ فَأَقْبَلَكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ﴾ [الحاقة: ٦]، ﴿بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ. تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٤، ٢٥]، فجاءت في هذه المواضع على لفظ الأفراد وفي خلافتها على لفظ الجمع.

[قال] أبو عبيدة: «نَشْرًا» أى متفرقة من كل جانب.

وقال أبو زيد: قد أنشر الله الريح إنشارًا؛ إذا بعثها، وقد أرسلها نشرًا بعد الموت.

قال أبو على: أنشر الله الريح [إنشارًا]^(١) مثل أحيائها، فنشرت هى، أى: حييت، والدليل على أن إنشار الريح إحيائها قول المرار الفقعسى: [من الطويل] وَهَبَتْ لَهُ رِيحُ الْجَنُوبِ وَأُحْيِيَتْ لَهُ رَيْدَةٌ يُخَيِّى الْمِيَاءَ نَسِيمُهَا^(٢) وكما جاء «أحييت» كذلك ما حكاه أبو زيد من قولهم: أنشر الله الريح، معناه: الإحياء.

ومما يدل على ذلك أن الريح قد وصفت بالموت، كما وصفت بالحياة.

قال: [من الرجز]

إِنِّى لَأَزْجُو أَنَّ تَمُوتَ الرِّيحُ
فَأَقْعُدُ الْيَوْمَ وَأَسْتَرِيحُ^(٣)

فقال: تموت الريح.

بخلاف ما قاله الآخر: [من الطويل]

... .. وَأُحْيِيَتْ لَهُ رَيْدَةٌ

والريدة: الريح.

قال: [من الرجز]

(١) سقط فى ب.

(٢) البيت فى المخصص (٩/٩١)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى لسان العرب (ريد).
ويروى: «وأنشرت» بدل «وأحييت».

(٣) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (موت)، (نشر)، وتاج العروس (موت)، (نشر)،
والمخصص (٩/٩١).

أَوَدَّتْ بِهِ رَيْدَانَةٌ صَرْصَرٌ^(١)

وقراءة من قرأ «نُشْرًا» يحتمل ضريين: يجوز أن يكون جمع رِيحٍ نُشُورٍ وريح ناشر. ويكون: ناشر على معنى النسب؛ فإذا جعلته جمع نشور احتمل أمرين: أحدهما: أن يكون النشور بمعنى المنشر، كما أن الركوب بمعنى المركوب. قال: [من الطويل]

وَمَا زِلْتُ خَيْرًا مِنْكَ مَذْ عَصَّ كَارَهَا بِلَخَيْنِكَ عَادِيَّ الطَّرِيقِ رَكُوبٌ^(٢) وقال أوس: [من الطويل]

تَضَمَّنَهَا وَهُمْ رَكُوبٌ كَأَنَّهَا إِذَا ضَمَّ جَنْبِيهِ الْمَخَارِمُ رَزْدَقُ^(٣) كأن المعنى: ريح أو رياح منشرات.

ويجوز أن يكون نشرا: جمع نشور يراد به الفاعل، كأنه كطهور ونحوه من الصفات.

ويجوز أن يكون نُشْرًا: جمع ناشر، كشاهد وشُهد، وبازل وبُزل، وقاتل وقُتل. وقال الأعشى: [من البسيط]

..... إِنَّا لِأَمْثَالِكُمْ يَا قَوْمَنَا قُتْلٌ^(٤)

وقول ابن عامر: «نُشْرًا» يحتمل الوجهين:

أن يكون جمع فعول وفاعل، فخفف العين، كما يقال: كُتب ورُسل، ويكون جمع فاعل كبازل وبُزل وعايط وعيط.

وأما قراءة حمزة والكسائي «نُشْرًا» فإنه يحتمل ضريين:

يجوز أن يكون المصدر حالاً من الريح فإذا جعلته حالاً منها احتمل أمرين: أحدهما: أن يكون النشر الذي هو خلاف الطي، كأنها كانت بانقطاعها كالمطوية.

(١) الرجز لابن ميادة في ديوانه ص(١٢٢)، والمنصف (١١/٢).

(٢) تقدم.

(٣) ينظر: ديوانه ص(٧٧)، وكتاب الجيم (٢٣/٢)، وجمهرة اللغة ص(١٣٢٥)، والمخصص (٩٢/٩)، وأدب الكتاب ص(٥٠٠).

(٤) عجز بيت صدره:

..... كلا زعمتم بأننا لا نقاتلكم

وينظر: ديوانه ص(١٠٩)، ولسان العرب (كلا)، وتهذيب اللغة (١٠/٣٦٤)، والمخصص (٩٢/٩).

ويجوز على تأويل أبي عبيدة أن تكون متفرقة في وجوها.

والآخر: أن يكون النشر، الذي هو الحياة في قوله: [من السريع]

... يَا عَجَبًا لِلْمَيِّتِ النَّاشِرِ^(١) ...

فإذا حملته على ذلك وهو الوجه، كان المصدر يراد به الفاعل كما تقول: أتاننا ركضًا، أى: راکضًا، ويجوز أن يكون المصدر يراد به المفعول، كأنه يرسل الرياح إنشازًا، أى: محياة؛ فحذف الزوائد من المصدر كما قالوا: عمرك الله.

وكما قال: [من الوافر]

... وَإِنْ^(٢) يَهْلِكَ فَذَلِكَ كَانَ قَذْرِي^(٣)

أى تقديرى.

والضرب الآخر: أن يكون «نشرًا» على قراءتهما ينتصب انتصاب المصادر من باب ﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾ [النمل: ٨٨].

لأنه إذا قال «يرسل الرياح» دل هذا الكلام على: ينشر الريح نشرًا أو تُنشرُ نشرًا، من قوله: [من البسيط]

... كَمَا تُنْشَرُ بَعْدَ الطَّيَّةِ الْكُتُبُ^(٤) ...

ومن نشرت الريح مثل نشر الميت.

وقراءة عاصم: «بُشْرًا»؛ فهو جمع بشير، وبُشْر من قوله: ﴿يُرْسِلُ الرِّيحَ مُبَشِّرِينَ﴾ [الروم: ٤٦]، أى تبشر بالمطر والرحمة، وجمع بشيرًا على بشر، ككتاب وكتب.

(١) عجز بيت للأعشى، وصدره:

حتى يقول الناس مما رأوا

ينظر: ديوانه ص (١٩١)، ولسان العرب (نشر)، وتهذيب اللغة (٣٣٨/١١)، ومقاييس اللغة (٤٣٠/٥)، وتاج العروس (نشر)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص (٧٣٤)، والمخصص (٩٢/٩).

(٢) فى ب: فإن.

(٣) تقدم.

(٤) عجز بيت لذى الرمة وصدره:

من دمنة نسفت عنها الصبا سفعًا

ينظر: ديوانه ص (١٥)، ولسان العرب (سفع)، (طوى)، وتهذيب اللغة (١٠٩/٢)، (٤٦/١٤)، وكتاب العين (٣٤١/١)، (٤٦٥/٧)، وجمهرة أشعار العرب ص (٩٤٢)، وتاج العروس (سفع)، وبلا نسبة فى المخصص (١٢١/٥).

اختلفوا فى الرفع والخفض فى قوله - عز وجل - : ﴿مَنْ إِلَهٌ غَيْرُهُ﴾ [٥٩]:
 فقرأ الكسائى وحده ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ خفضاً^(١).
 وقرأ الباقون: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ رفعاً فى كل القرآن.
 وقرأ حمزة والكسائى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣] خفضاً.
 وقرأ الباقون: ﴿غَيْرُ اللَّهِ﴾ رفعاً.

وجه قراءة الكسائى فى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ بالجر أنه جعل «غيراً» صفة لـ «إله» على اللفظ، وجعل «لكم» مستقراً، أو جعله غير مستقر، وأضمر الخبر، والخبر: ما لكم فى الوجود أو العالم، ونحو ذلك، لا بد من هذا الإضمار^(٢)، إذا لم يُجعل «لكم»^(٣) مستقراً؛ لأن الصفة والموصوف، لا يستقل بهما كلام.
 وحجة من قرأ ذلك رفعاً ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ قوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢]، فكما أن قوله ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ بدل من قوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ﴾ كذلك قوله: ﴿غَيْرُ اللَّهِ﴾ يكون بدلاً من قوله: ﴿مِنْ إِلَهٍ﴾ وتكون ﴿غَيْرُهُ﴾ بمنزلة الاسم^(٤) الذى بعد «إلا»، وهذا الذى ذكرنا أولى أن يحمل عليه من أن يجعل غير صفة لـ «إله» على الموضع.

فإن قلت: ما تنكر أن يكون ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ صفة لقوله: ﴿مِنْ إِلَهٍ﴾ على الموضع، كما كان قوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] صفة لـ: «الآلهة». فالقول إن «إلا» بكونها استثناء أعرف، وأكثر من كونها صفة، وإنما جعلت صفة على التشبيه بغير؛ فإذا كان بالاستثناء أولى حملنا: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ على الاستثناء من المنفى فى المعنى؛ لأن قوله: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ بمنزلة: ما من خالق غير الله، ولا بد من إضمار الخبر، كأنه: ما من خالق للعالم غير الله، ويؤكد ذلك قوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩] فهذا استثناء من منفى مثل: لا أحد فى

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٦)، الإعراب للنحاس (١/٦٢٠)، الإملاء للعكبرى (١/١٥٦)، البحر المحيط (٤/٣١٩)، تفسير الطبرى (١٢/٤٩٦)، تفسير القرطبي (٧/٢٣١)، الكشف للزمخشري (٢/٦٧).

(٢) فى ب: والإضمار.

(٣) سقط فى ب.

(٤) فى ب: الأسماء.

الدار إلا زيد.

فأما قراءة حمزة والكسائي: ﴿هل من خالق غير الله﴾ فعلى أن جعلاً «غير»^(١) صفة لـ «خالق»^(٢)، وأضمر الخبر كما تقدم.

والباقون جعلوه استثناء بدلا من المنفى، وهو الأولى عندنا لما تقدم من الاستشهاد عليه من قوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢].

واختلفوا في تشديد اللام وتخفيفها من قوله -تعالى-: ﴿أُبَلِّغُكُمْ﴾ [٦٢]: فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿أُبَلِّغُكُمْ﴾ ساكنة الباء خفيفة اللام مضمومة الغين في كل القرآن^(٣).

وقرأ الباقون: ﴿أُبَلِّغُكُمْ﴾ بفتح الباء وتشديد اللام في كل القرآن. القول [فيه]^(٤): إن «بلغ» فعل يتعدى إلى مفعول واحد في نحو: بلغني خبرك^(٥)، وبلغت أرضك جريبا^(٦).

(١) في أ: غيرا.

(٢) في ب: للخالق، والمثبت هو الصواب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٦)، البحر المحيط (٣٢١/٤)، التبيان للطوسي (٤٦٨/٤)، التيسير للداني (١١١)، الحجة لأبي زرة (٢٨٦)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٤)، الفيت للصفاقسي (٢٢٥)، الكشف للزمخشري (٦٧/٢، ٦٨)، الكشف للقيسي (٤٦٧/١)، المجموع للطبرسي (٤٣١/١)، تفسير الرازي (٢٤٥/٤)، النشر لابن الجزري (٢٧٠).

(٤) سقط في ب.

(٥) في ب: خبركم.

(٦) الجريب، في اللغة: الوادي، ثم استعير للقطعة المتميزة من الأرض، وجمعها أجربة وجربان، وجريب الطعام أربعة أفقزة.

وفي الاصطلاح: مكيال قدره أربعة أفقزة، والجريب نوع من أنواع المقاييس؛ كما هو نوع من الأكيال المستخدمة في العراق، فهو كيل عراقي معروف، ومقدار القفيز: اثنا عشر صاعا، أي: أربع وستون رطلا.

وعلى ذلك يكون مقدار الجريب $٦٤ \times ٤ = ٢٥٦$ رطلا، أو $١٢ \times ٤ = ٤٨$ رطلا. وقد ذكر على مبارك نقلا عن بعض المؤلفين أن الجريب قد ضوعف؛ فصار يتركب من ثمانية أفقزة؛ وبذلك فهو يساوي $٦٤ \times ٨ = ٥١٢$ رطلا، أو $٤٨ \times ٨ = ٣٨٤$ مدا. وهذا هو الذي يسميه على مبارك بالذن.

ولكن الذي نرجحه ونقوم بتقديره عند التقويم هو الجريب الأصلي الوارد ذكره في كتب اللغة والمعاجم؛ وعلى ذلك إذا أطلق الجريب، فيراد به الجريب الأصلي الذي يسع أربعة أفقزة، أو ثمانية وأربعين صاعا، أو ستة وخمسين ومائتي رطل. ينظر: المقادير الشرعية ص (١٧٩، ١٨٠).

فإذا نقلته تعدى إلى مفعولين، والنقل تارة يكون بالهمزة^(١) وأخرى بتضعيف العين، وكلا الأمرين قد جاء به التنزيل، قال: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ﴾ [هود: ٥٧]. فهذا نقل بالهمزة والنقل بالتضعيف ﴿يَأْيُهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَاتِهِ﴾ [المائدة: ٦٧]، فكلا الأمرين في التنزيل، وكل واحدة من اللغتين مثل الأخرى في مجيء التنزيل بهما، وفي الحديث: «اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ». واختلفوا في الاستفهامين يجتمعان، فاستفهم بهما بعضهم، واكتفى بعضهم بالأول من الثاني:

فممن استفهم بهما جميعاً: عبد الله بن كثير، وأبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر، وحمزة^(٢) كانوا يقرءون: ﴿وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَجْشَةَ... أَأَنْتُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾ [الأعراف: ٨٠، ٨١]، ﴿أَيْدَا كُنَّا تُرَابًا﴾ [الرعد: ٥]، وما كان مثله في كل القرآن باستفهام.

وروى حفص عن عاصم: ﴿إِنَّكُمْ﴾ في الأعراف^(٣) مثل نافع، وكذلك في العنكبوت [الآيتان: ٢٨-٢٩]. غير أنهم اختلفوا في الهمز^(٤).

وقرأ عاصم بهمزتين، وكذلك حمزة.

ولم يهزم ابن كثير وأبو عمرو إلا واحدة.

وممن اكتفى بالاستفهام الأول من الثاني: نافع والكسائي؛ فكانا يقرآن: ﴿أَيْدَا كُنَّا تُرَابًا إِنَّا لَنَمِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [الرعد: ٥]، [و] ﴿أَيْدَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الصافات: ١٦]، وما كان مثله في القرآن كله. إلا أن الكسائي همز همزتين ونافع لم يهزم إلا واحدة.

(١) في ب: بالهمز.

(٢) زاد في أ: عنه.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٧)، الإعراب للنحاس (١/٦٢٤)، الإملاء للعكبري (١/١٦١)، التبيان للطوسي (٤/٤٨٧، ٤٨٨)، التيسير للداني (٣٢، ١١١)، تفسير القرطبي (٧/٢٤٥)، الحجة لابن خالويه (١٥٨)، الحجة لأبي زرعة (٢٨٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٦)، الغيث للصفاسي (٢٢٥)، الكشف للقيسي (١/٤٦٨)، المجموع للطبرسي (٢/٤٤٤)، تفسير الرازي (٤/٢٥٣).

(٤) في أ: الهمزة.

وخالف نافع الكسائي في قصة لوط:

فكان نافع يَمْضِي على أصله^(١)، وكان الكسائي يقرأ بالاستفهامين جميعاً في قصة لوط.

ثم اختلفا في العنكبوت: ﴿أَنْتُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾ [الآية: ٢٩]: فكان نافع يستفهم بالثاني ولا يستفهم بالأول.

وكان الكسائي يستفهم بهما جميعاً.

واختلفوا في سورة النمل في قوله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا وَءَبَاؤُنَا إِنَّا﴾ [الآية: ٦٧] باستفهام:

فقرأ الكسائي ﴿أِذَا كُنَّا تُرَابًا﴾ بهمزتين، و: ﴿أَبَاؤُنَا إِنَّا﴾ بنونين من غير استفهام. وقرأ ابن عامر ضد قراءة نافع والكسائي في عامة ذلك، فكان لا يستفهم بالأول ويستفهم بالثاني، وهمز^(٢) همزتين في كل القرآن إلا في حرفين؛ فإنه خالف فيهما هذا الأصل:

فقرأ في الواقعة: ﴿أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا﴾ [الآية: ٤٧]، جمع بين الاستفهامين.

وفي النازعات: ﴿إِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْمَكَافَةِ﴾ [الآية: ١٠] بالاستفهام، ﴿إِذَا كُنَّا عِظَامًا﴾ [الآية: ١١] بغير استفهام.

وقرأ في النمل غير ذلك: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا وَءَبَاؤُنَا إِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾ [الآية: ٦٧] كقراءة الكسائي.

ومضى في العنكبوت على الأصل الذي أصل من ترك الاستفهام في الأول. قوله: ﴿أَتَأْتُونَ الْفَتَحَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا﴾ [٨٠] ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾ [٨١]. كل واحد من الاستفهامين كلام مستقل لا حاجة بواحد من الكلامين إلى الآخر فيما يستقل به.

فلو قال: إن قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾ تقرير؛ فهو بمنزلة الإخبار، وإن كان على لفظ [الاستفهام]^(٣) وإذا كان كذلك جعلت: ﴿أَنْتُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾ تفسيراً

(١) في ب: ما أصل.

(٢) في أ: ويهمز.

(٣) سقط في ب.

للفاحشة، كما أن قوله: ﴿فَلِلَّذِكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] تفسير للوصية - لكان قولاً.

فأما قوله: ﴿إِذْ كُنَّا ثَرْيًا وَءَابَاؤُنَا أَنْثًا﴾^(١) [النمل: ٦٧] فليس مثل قوله: ﴿أَتَأْتُونَ الْفَتَحَةَ﴾ [الأعراف: ٨٠]، ﴿أَنْتُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾ [الأعراف: ٨١]؛ لأن الاستفهامين هنا قد استثقلا، وليس كذلك قوله: ﴿إِذْ كُنَّا ثَرْيًا وَءَابَاؤُنَا أَنْثًا﴾.

ألا ترى أن قوله: ﴿إِذَا﴾ في قوله: ﴿إِذَا كُنَّا ثَرْيًا﴾، ظرف من الزمان يقتضى أن يكون متعلقاً بشيء، وليس فى الكلام ما يتعلق به.

فإن قلت: فلم لا يتعلق ﴿إِذَا﴾ بقوله: ﴿كُنَّا﴾؟

قيل: لا يجوز ذلك؛ لأن ﴿كُنَّا﴾ مضاف إليه.

ألا ترى أن ﴿إِذَا﴾ مضاف إلى ﴿كُنَّا﴾، والمضاف والمضاف إليه لا يكون منهما كلام مستقل، كما لا يكون من الصفة والموصوف.

فإن قلت: فاجعل الفعل فى موضع جزم بـ ﴿إِذَا﴾ لتكون ﴿إِذَا﴾ معمولة:

فإن ذلك لم يجز فى الكلام، إنما يجزى فى الشعر، فإذا كان كذلك، فلا بد من تعليق ﴿إِذَا﴾ بشيء يكون معمولاً، ويستقل به الكلام، وذلك «نبعث» أو «نحشر»، التقدير: أُنْبِعث إذا كنا ثَرْيًا، فحذف «نبعث» فى اللفظ لدلالة: ﴿أَوَّانًا لِّمَبْعُوثُونَ﴾ عليه، ولا يجوز أن تتعلق ﴿إِذَا﴾ فى قوله: ﴿إِذْ كُنَّا ثَرْيًا﴾ بقوله: ﴿مَبْعُوثُونَ﴾؛ لأن ما قبل الاستفهام لا يعمل فيه ما بعد الاستفهام، ولكن يتعلق^(٢) بالمضمر الذى ذكرنا.

ومثل ذلك قوله: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢]، فقوله: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ﴾ متعلق بما دل عليه هذا الكلام من قوله: يحزنون، ولا يتعلق بشيء مما بعد ﴿لَا﴾ من قوله: ﴿لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾.

قال: روى حفص عن عاصم ﴿إِنَّكُمْ﴾ فى الأعراف مثل نافع، وكذلك فى العنكبوت، غير أنهم اختلفوا فى الهمز: فقرأ عاصم بهمزيين، وكذلك حمزة.

(١) فى أ: ﴿إِذَا مَتْنَا وَكُنَّا ثَرْيًا . إِنْأَا﴾ [الواقعة: ٤٧].

(٢) فى ب: تتعلق.

ولم يهزم ابن كثير، وأبو عمرو، إلا واحدة.
يريد أحمد بن موسى بقوله: «إلا واحدة»: أنهما خففا إحدى الهمزتين، ولم يحققوهما^(١) كما حققهما عاصم وحمزة.

قال: وممن اكتفى بالاستفهام الأول من الثاني نافع والكسائي، وكانا يقرآن: ﴿أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا، إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [الرعد: ٥] ﴿أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا... إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الواقعة: ٤٧] وما كان مثله في القرآن كله، إلا أن الكسائي همز همزتين ونافع لم يهزم إلا واحدة.

يريد أحمد بقوله: «إلا أن الكسائي همز همزتين»: أنه حققهما كما يحققهما عاصم وحمزة، وخفف نافع إحداهما.
والقول في قوله: ﴿أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾: إن إذا متعلق بفعل مضمر يدل عليه قوله: ﴿إنا لفى خلق جديد﴾.

تقديره: إذا كنا ترابًا نبعث أو نحشر أو نعاد؛ لأن قوله: ﴿إنا لفى خلق جديد﴾، يدل على هذا الضرب من الفعل، ولا يجوز أن يتعلق ﴿إذا﴾ بـ ﴿جديد﴾؛ لأن ما بعد «إن» لا يعمل فيما قبلها، كما أن ما بعد لام الابتداء، لا يعمل فيما قبلها. وكذلك القول في قوله: ﴿أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٢].

قال أحمد: وخالف نافعًا الكسائي في قصة لوط، فكان نافع يمضى على ما أصل، وكان الكسائي يقرأ بالاستفهامين جميعًا في قصة لوط، وقد تقدم ذكر ذلك.
قال أحمد: واختلفا في قوله في العنكبوت: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ آلِجَالِ﴾ [٢٩]، فكان نافع يستفهم بالثاني ولا يستفهم بالأول، وكان الكسائي يستفهم بهما جميعًا. كل واحد من الاستفهامين جملة مستقلة لا تحتاج في تمامها إلى شيء، فمن ألحق حرف الاستفهام جملة نقلها به من الخبر إلى الاستخبار، ومن لم يلحقها بقاها على الخبر.

واختلفا في سورة النمل في قوله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا وَمَآبِؤُنَا أَنِينًا﴾ [الآية: ٦٧]:

(١) في ب: يحققوها.

فقرأ نافع ﴿وقال الذين كفروا إذا كنا تراباً وأبأؤنا أننا﴾ باستفهام.
وقرأ الكسائي: ﴿أءذا كنا تراباً﴾ بهمزتين، ﴿وأبأؤنا إننا﴾ بنونين من غير استفهام.

وجه قراءة نافع: ﴿إذا كنا تراباً وأبأؤنا أننا﴾: أن: ﴿إذا﴾ لا بد من أن يحمل على فعل.

يدلك على ذلك أنه لا يخلو من أن يترك الكلام على ظاهره، فلا يضم شيء، أو يضم الفعل؛ ليحمل ﴿إذا﴾ عليه، فلا يجوز أن يترك على ظاهره؛ لأن ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله، وكذلك ما بعد «إن» لا يعمل فيما قبلها، وقد اجتمع الأمران في قوله: ﴿إذا كنا تراباً أننا﴾.

فإذا لم يجز حمل ﴿إذا﴾ على شيء من هذا الكلام ظاهر، فلا بد من إضمار الفعل وتقدير ذلك الفعل: «أنبعث» أو «نحشر»، أو «نخرج»، ويدلك^(١) قوله: ﴿أؤنا﴾ لتبعوثون﴾ على ذلك.

وكذلك قراءة الكسائي: ﴿أءذا كنا تراباً وأبأؤنا﴾ بهمزتين أيضاً.

وينبغي^(٢) أن يقدر فعل في الكلام، يتعلق ﴿إذا﴾ به، يدل على ذلك أن ﴿إذا﴾ لا يجوز تعلقها بشيء قبلها؛ لأن ما في حيز الاستفهام ينقطع مما قبله، فلا يتعلق به، ولا يجوز أن يتعلق ما بعد «إن» من قوله: ﴿إننا﴾؛ لأن «إن» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كما أن الاستفهام ولازم الابتداء كذلك، ومثلهما في هذا «لا» النافية التي تبنى مع المفرد المنكور على الفتح، نحو: لا رجل؛ فإذا لم يجز تعلقها بما قبلها، ولا بما بعدها فلا بد من فعل مضمّر يتعلق^(٣) به ﴿إذا﴾، وهو الفعل الذي تقدم ذكره، ولا يجوز تعلق ﴿إذا﴾ بالفعل الذي بعدها؛ لأنها مضافة إليه، ولو جاز ذلك لجاز: القتال زيداً حين يأتي، يريد القتال حين يأتي زيداً.

وأما قراءته: ﴿إننا﴾ بنونين؛ فلأنه جاء به على الأصل، ومن قرأ: ﴿إننا﴾ حذف من النونات واحدة كراهة اجتماع الأمثال والمحدوفة، وهي الوسطى؛ لأن علامة الضمير لا تحذف.

(١) في ب: وذلك. والمثبت الصواب.

(٢) في ب: ينبغي.

(٣) في ب: يتعلق.

فإن قلت: إن التكرير إنما وقع بالتى هى علامة الضمير، فهى لذلك أولى بالحذف.

قيل: «إنه» وإن كان كذلك لم يحذف؛ لأنها لم تحذف فى موضع. ونظير ذلك فى أن الحذف وقع فى غير الآخر قولهم: فى تحقير «ذا»: «ذيا» حذف الأول من الأمثال، وكان أصله: «ذيتا»، فلم تحذف الياء للتحقير، ولم تحذف التى هى لام لما كان يلزم من تحريك ياء التحقير، وهى لم تحرك فى موضع. قال: وقرأ ابن عامر ضد قراءة نافع والكسائى فى عامة ذلك، فكان لا يستفهم بالأول ويستفهم بالثانى، ويهمز همزتين فى كل القرآن إلا فى حرفين. قال أبو على: إلحاق حرف الاستفهام الأول نحو: «أئذا متنا وكنا ترابا... إنا لمبعوثون» أحسن لأمرين:

أحدهما: أن قوله: «لمبعوثون»، لما كان يدل على «نبعث»^(١) ونحوه مما يتعلق «إذا» به صار كجزء من الكلام الذى دخل عليه حرف الاستفهام. والآخر: أن الكلام الأول إذا دخل عليه الاستفهام قد ذكر حرفه، وأريد فى الكلام الثانى كان أحسن؛ لأنه على الاستفهام أدل.

ووجه قول ابن عامر: أن الدلالة مما يذكر بعد قد تكون كالدلالة فيما يذكر قبل. ألا ترى أن من قرأ: «وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ» [آل عمران: ١٨٠] إنما يريد: لا تحسبن بخل الذين يبخلون؛ فأضمر البخل لدلالة ما يجيء من بعد عليه فى قوله: «يَبْخُلُونَ» فكذلك الاستفهام إذا ذكر حرفه بعد، يدل على إرادته فيما تقدمه.

ووجه قراءة ابن عامر فى الواقعة: «إِذَا مُتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا» [الآية: ٤٧] فعلق «إذا» بالمضمر على ما تقدم، وقراءته فى النازعات: «أَئِنَّا لَمَرْدُودُونَ فى الْحَافِرَةِ. إِذَا كُنَّا» [الآية: ١٠، ١١] فإن قوله: «إذا» لم يدخل عليه حرف الاستفهام، جاز تعلقه بقوله: «مردودون»، وإذا ألحق إذا حرف الاستفهام، لم يكن بد من إضمار فعل.

قال: وقرأ فى النمل غير ذلك: «وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاءُنَا إِنَّا

(١) فى ب: يبعث.

لمخرجون ﴿[الآية: ٦٧]، كقراءة الكسائي، ومضى في العنكبوت على ما أصل من ترك الاستفهام من^(١) الأول.

قوله: «إذا كنا ترابًا» ينبغي أن يتعلق بمضمرة على نحو ما تقدم به القول في نحوه. قرأ ابن عامر في الأعراف [الآية: ٧٥] في قصة صالح: ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا﴾ بإثبات الواو، وكذلك هي في مصاحفهم^(٢).

وقرأ الباقر بن بغير واو، وكذلك هي في مصاحفهم. قد قلنا فيما تقدم في نحو هذه الواو: إن إثباتها حسن وحذفها حسن. كلهم قرأ: ﴿لَفَتَّحْنَا عَلَيْهِمُ﴾ [الأعراف: ٩٦] خفيفة غير ابن عامر، فإنه قرأ ﴿لَفَتَّحْنَا﴾ عليهم مشددة التاء^(٣).

قد تقدم القول في هذا. اختلفوا في فتح الواو وإسكانها من قوله -عز وجل-: ﴿أَوْ أَمِنَ﴾ [٩٨]: فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿أَوْ أَمِنَ﴾ بسكون^(٤) الواو^(٥). وروى ورش عن نافع ﴿أَوْامِنَ﴾ [يفتح]^(٦) ويدع الهمزة، ويلقى حركتها على الواو^(٧).

(١) في ب: في.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٦)، البحر المحيط (٣٢٩/٤)، التبيان للطوسي (٤٨٢/٤)، التيسير للداني (١١١)، الحجة لأبي زرع (٢٨٧)، الحجة لابن خالويه (١٥٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٤)، الغيث للصفاقسي (٢٢٥)، الكشف للقيسي (٤٦٧/١)، المجمع للطبرسي (٤٣٩/٢)، النشر لابن الجزري (٢٧٠/٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٧)، البحر المحيط (٣٤٨/٤)، التبيان للطوسي (٥٠٨/٤)، التيسير للداني (١٠٢، ١١١)، الحجة لابن خالويه (١٥٩)، الحجة لأبي زرع (٢٨٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٦)، الغيث للصفاقسي (٢٢٦)، الكشف للقيسي (٤٣٢/١).

(٤) في ب: بإسكان.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٧)، الإعراب للنحاس (٦٢٦/١)، الإملاء للعكبري (١٦٢/١)، البحر المحيط (٣٤٩/٤)، التبيان للطوسي (٥٠٩/٤)، التيسير للداني (١١١)، تفسير القرطبي (٢٥٣/٧)، الحجة لابن خالويه (١٥٨)، الحجة لأبي زرع (٢٨٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٦)، الغيث للصفاقسي (٢٢٦)، الكشف للزمخشري (٧٨/٢)، الكشف للقيسي (٤٦٨/١)، المجمع للطبرسي (٤٥٢/٢)، النشر لابن الجزري (٢٧٠/٢).

(٦) سقط في أ.

(٧) ينظر: الإعراب للنحاس (٦٢٦/١)، البحر المحيط (٣٤٩/٤)، التبيان للطوسي (٥٠٩/٤)، التيسير للداني (١١١)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٦)، الحجة لابن خالويه (١٥٨)، =

وقرأ عاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿أَوْ أَمِنْ﴾ بتحريك الواو. غير أن ابن كثير كان ينصب الواو في الصفات [الآية: ١٧] والواقعة [الآية: ٤٨]. وكان نافع وابن عامر يقفانها في الثلاثة المواضع. قال أبو علي: «أو»: حرف استعمل على ضربين: أحدهما: أن يكون بمعنى أحد الشيئين أو الأشياء في الخبر والاستفهام. والآخر: أن يكون للإضراب عما قبلها في الخبر والاستفهام، كما أن «أم» المنقطعة في الاستفهام، والخبر كذلك. فأما [«أو»]^(١) التي تكون لأحد الشيئين أو الأشياء، فمثاله في الخبر: زيد أو عمرو جاء، وزيد أو عمرو ضربته كما تقول: أحدهما جاء، وأحدهما ضربته، وهي إذا كانت للإباحة كذلك أيضًا، وذلك قولك: جالس الحسن أو ابن سيرين، ويدلك على أنها ليست بمعنى الواو أنه إذا جالس أحدهما؛ فقد ائتمر للأمر، ولم يخالفه، وإنما جاز له الجمع بين مجالستهما من حيث كان كل واحد منهما مجالسته بمعنى مجالسة الآخر، ليس من حيث كانت «أو» بمعنى الواو.

وقول الشاعر: [من البسيط]

وَكَاَنَّ سَيَّانٍ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعْمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاعْبَرْتَ الشُّوحُ^(٢)

إنما حسن له استعمال «أو»، مع أنه لا يجوز: سيان أحدهما - أنه رأى نحو - : «جالس الحسن أو ابن سيرين» فيجوز له أن يجمع بين مجالستهما.

وأما «أو» التي تجيء للإضراب بعد الخبر والاستفهام، فكقولك^(٣): أنا أخرج، ثم تقول: أو أقيم، أضرب عن الخروج وأثبت الإقامة، كأنك قلت: لا بل أقيم، كما أنك في قولك: «إنها لإبل أم شاء» مضرب عن الأول، ولا تقع بعد «أو» هذه إلا جملة، كما لا تقع بعد «أم» إذا كانت للإضراب إلا جملة.

ومن ثم قال سيويه: في قوله: ﴿وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ إِنَّمَا آؤُ كُفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤]: إنك لو قلت: «أو لا تطعم كفورًا»، انقلب المعنى، وإنما كان ينقلب المعنى لأنه إذا

= الكشف للقيسي (١/٤٦٨)، المجمع للطبرسي (٢/٤٥٢)، النشر لابن الجزري (٢/٢٧٠).

(١) سقط في أ.

(٢) تقدم.

(٣) في أ: فقولك.

قال: «لا تطع أئماً أو كفوراً» فكأنه قال: لا تطع هذا الضرب، ولا تطع هؤلاء، وإنما لزمه ألا يطيع أحداً^(١) منهما؛ لأن كل واحد منهما في معنى الآخر في وجوب ترك الطاعة له، كما جاز له أن يجمع بين مجالسة الحسن وابن سيرين؛ لأن كل واحد منهما أهل للمجالسة، ومجالسة كل واحد منهما كمجالسة الآخر، ولو قال: لا تطع أئماً أو لا تطع كفوراً، كان بقوله: أو لا تطع، قد أضرب عن ترك طاعة الأول، فكان يجوز أن يطيعه، وفي جواز ذلك انقلاب المعنى.

فوجه قراءة من قرأ: ﴿أَوْ أَمِنْ﴾: أنه جعل «أو» للإضراب لا على أنه أبطل الأول، ولكن كقوله: ﴿الْمَرْ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [السجدة: ١، ٢]، ثم قال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفَنَنْزَلُهُ﴾ [السجدة: ٣]، فجاء هذا ليبصروا ضلالتهم، فكان المعنى: أأمّنوا هذه الضروب من معاقبتهم، والأخذ لهم.

وإن شئت جعلته «أو» التي في قولك: ضربت زيداً أو عمراً، كأنك أردت أفاأمّنوا إحدى هذه العقوبات؟

وجه قراءة من قرأ: ﴿أَوْ أَمِنْ أَهْلَ الْقُرَى﴾ [٩٨] أنه أدخل همزة الاستفهام على حرف العطف، كما دخل في نحو قوله: ﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ [يونس: ٥١]، وقوله: ﴿أَوْ كَلِمَا عَهْدُوا عَهْدًا﴾ [البقرة: ١٠٠].

ومن حجة من قرأ ذلك: أنه أشبه بما قبله وما بعده.
ألا ترى أن قبله: ﴿أَفَأَمِنْ أَهْلَ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: ٩٧] وبعده: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٩٩] ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ﴾ [الأعراف: ١٠٠]، فكما أن هذه الأشياء حروف عطف دخل عليها حرف الاستفهام، كذلك يكون قوله: ﴿أَوْ أَمِنْ﴾.

اختلفوا في تشديد الياء وتخفيفها من قوله -جل وعز-: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ﴾ [١٠٥]:

فقرأ نافع وحده: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ﴾ بتشديد الياء ونصبها^(٢).

(١) في أ: واحداً.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٦)، البحر المحيط (٣٢٩/٤)، التبيان للطوسي (٤/٤٨٢)، التيسير للداني (١١١)، الحجة لأبي زرعة (٢٨٧)، الحجة لابن خالويه (١٥٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٤)، الغيث للصفاقسي (٢٢٥)، الكشف للقيسي (١/٤٦٧)، المجموع للطبرسي (٢/٤٣٩)، النشر لابن الجزري (٢/٢٧٠).

وقرأ الباقون بتخفيف الياء وهى مرسلة.

حجة نافع^(١) فى قوله -عز وجل-: ﴿حَقِيقٌ عَلَى﴾ وإيصاله له بـ ﴿عَلَى﴾ أنه يسوغ من وجهين:

أحدهما: أن «حق» الذى [هو]^(٢) فعل، قد تعدى بـ «على»، قال: ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا﴾ [الصفات: ٣١]، وقال: ﴿فَحَقَّ عَلَيْهَا [الْقَوْلُ]﴾^(٣) [الإسراء: ١٦]، فـ ﴿حَقِيقٌ﴾ يتصل بـ ﴿عَلَى﴾ من هذا الوجه.

والوجه الآخر: أن ﴿حَقِيقٌ﴾ بمعنى واجب، فكما أن وجب يتعدى بـ: «على»، كذلك تعدى ﴿حَقِيقٌ﴾ به إذا أريد به ما أريد بـ «واجب».

وأما من قرأ: ﴿حَقِيقٌ عَلَى﴾ فجاز تعديته^(٤) بـ «على» من الوجهين اللذين ذكرنا. وقد قالوا: هو حقيق بكذا، فيجوز على هذا أن يكون «على» بمنزلة الباء تقول: «حَقِيقٌ عَلَى أَنْ»، فتضع «على» موضع الباء.

قال أبو الحسن: قال: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ﴾ [الأعراف: ٨٦]: فكما وقعت الباء فى قوله: ﴿بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ﴾ موقع «على»، كذلك وقعت «على» موقع^(٥) الباء فى قوله: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا﴾.

قال: والأول أحسنهما عندنا، يعنى: «حقيق على أن لا» بالألف غير مضاف إلى [ياء]^(٦) المتكلم.

قال: لأن ﴿حَقِيقٌ عَلَى﴾، معناها الباء، أى حقيق بذا، قال: وليس ذلك بالمقيس [ف] لو قلت: «ذهبت على زيد»، وأنت تريد «بزيد» - لم يجز، قال: وجاز فى «عَلَى» لأن القراءة قد وردت به.

اختلفوا فى الهمز وإسقاطه من قوله -عز وجل-: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ [١١١]: فقرأ ابن كثير ﴿أَرْجِئْهُ وَأَخَاهُ﴾ مهموز بواو بعد الهاء فى اللفظ^(٧).

(١) زاد فى ب: وغيره.

(٢) سقط فى ب.

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى ب: تعديه.

(٥) فى ب: موضع.

(٦) سقط فى ب.

(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٧، ٢٢٨)، الإعراب للنحاس (١/٦٣٠)، الإملاء للعبرى (١/١٦٢)، البحر المحيط (٤/٣٦٠)، التبيان للطوسى (٤/٤٢٦)، التيسير للدانى =

وقرأ أبو عمرو مثله، غير أنه كان يضم الهاء ضمة من غير أن يبلغ بها الواو. وكانا يهزمان ﴿مُرَجَّتُونَ﴾ [التوبة: ١٠٦] و: ﴿تُرَجَّى مَنْ تَشَاءُ﴾ [الأحزاب: ٥١].

وقرأ نافع وحده ﴿أَزْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ بكسر الهاء، ولا يبلغ بها الياء، ولا يهمز. هذه رواية المسيبي وقالون.

وروى ورش عنه: ﴿أَزْجِي وَأَخَاهُ﴾ يصلها بياء، ولا يهمز بين الجيم والهاء، وكذلك قال إسماعيل بن جعفر عن نافع.

وقال خلف وابن سعدان عن إسحاق عن نافع: إنه وصل الهاء بياء. وقرأ ابن عامر: ﴿أَزْجِئَهُ وَأَخَاهُ﴾ في رواية هشام بن عمار مثل أبي عمرو. وفي رواية ابن ذكوان^(١): كسرهما بالهمز، وكسر الهاء ﴿أَرْجِئُهُ﴾، وهمز ﴿مُرَجَّتُونَ﴾ و﴿تُرَجَّى﴾، وهذا غلط، لا يجوز كسر الهاء مع الهمز، وإنما يجوز إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة.

واختلف عن عاصم:

فروى هارون بن حاتم عن حسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم: أنه قرأ مثل أبي عمرو ﴿أَزْجِئَهُ﴾ مهموزاً.

وقال خلف عن يحيى عن أبي بكر: إنه ربما كان همزها ورفع الهاء. وحدثني محمد بن الجهم عن ابن أبي أمية عن أبي بكر عن عاصم ﴿أَزْجِئَهُ﴾ مهموز ساكنة الهاء.

وقال محمد بن الجهم فيما نحسب. شك ابن الجهم: بهمز الألف التي قبل الراء.

وقال إبراهيم بن أحمد الوكيعي عن أبيه عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم: ﴿أَزْجِئَهُ﴾ مهموزاً جزماً^(٢).

= (١١١)، تفسير الطبري (٣٧/١٣)، تفسير القرطبي (٢٥٧/٧)، الحجة لابن خالويه (١٥٩، ١٦٠)، الحجة لأبي زرعة (٢٩٠)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٧، ٢٨٨)، الغيث للصفاسي (٢٢٦)، الكشاف للزمخشري (٨١/٢)، الكشف للقيسي (٤٧٠/١، ٤٧١)، المجمع للطبرسي (٤٥٩/٢)، المعاني للأخفش (٣٠٨/٢)، تفسير الرازي (٢٦٨/٤).

(١) زاد في أ، ب: كسرهما. وما أثبتناه موافق لما في السبعة.

(٢) في ب: مهموز جزم.

حدثني موسى بن إسحاق القاضي، عن أبي هشام عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم: ﴿أَرْجِئُهُ﴾ جزم^(١) بغير همز.

وكذلك روى خلف عن يحيى عنه جزم^(٢).

وكذلك حدثني عبد الله بن شاعر عن يحيى عن أبي بكر: بجزم الهاء، والكسائي عن أبي بكر [عن عاصم]:^(٣) بجزم الهاء ولم يذكر هو الهمز.

قال الأعشى عن أبي بكر عن عاصم ﴿أَرْجِئُهُ﴾ بغير همز، ويهمز ﴿مَرْجُئُونَ﴾ ولا يهمز ﴿تَرْجِي﴾.

أبو البحتري عن يحيى عن أبي بكر عنه أنه لا يهمز ﴿تَرْجِي﴾ ولا ﴿مَرْجُئُونَ﴾. وقال هبيرة عن حفص عن عاصم: أنه جزم الهاء في الأعراف، وجرها في الشعراء [٣٦].

وقال غير هبيرة عن حفص: ﴿أَرْجِئُهُ﴾ جزم ولا يهمز: ﴿مَرْجُئُونَ﴾ و: ﴿تَرْجِي﴾ وفي الشعراء ﴿أَرْجِئُهُ﴾ جزم، وكذلك قال وهيب بن عبد الله عن الحسن بن مبارك عن أبي حفص عمرو بن الصباح عن أبي عمر عن عاصم. وقرأ حمزة والكسائي ﴿أَرْجِئُهُ وَأَخَاهُ﴾.

واختلفا في الهاء؛ فأسكنها حمزة مثل عاصم، ووصلها الكسائي بياء فقال: «أَرْجِئِي وَأَخَاهُ».

قال أبو زيد: أرجأت الأمر إرجاء: إذا أخرته، فقلوه: «أَرْجِئُهُ». أفعله من هذا، وضم الهاء مع الهمزة لا يجوز غيره، وألا يبلغ الواو أحسن؛ لأن الهاء خفية، فلو بلغ بها الواو لكان كأنه قد جمع [بين]^(٤) ساكنين.

ألا ترى أن من قال: «رُدُّ يَا فَتَى» فضم؛ فإنه إذا وصل [بالدال الضمير]^(٥) المؤنث قال: ردها، ففتح، كما تقول: رُدَّا؛ لخفاء الهاء، فكذلك «أَرْجِئُهُ» لا ينبغي أن يبلغ بها الواو، فيصير كأنه جمع بين ساكنين.

(١) في أ: جزمًا.

(٢) في ب: جزمًا.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في ب.

(٥) في أ: الدال بضمير.

ومن قال: «أَرْجِئْهُوَ» فالحق الواو؛ فلأن الهاء متحركة ولم يلتق ساكنان؛ لأن الهاء فاصل، فقال: «أَرْجِئْهُوَ» كما تقول: اضربوه قبل، ولو كان مكان الباء حرف لين لكان وصلها بالواو أقبح، نحو: عليه^(١)؛ لاجتماع حروف متقاربة مع أن الهاء ليس بحاجة قوى في الفصل، واجتماع المتقاربة في الكراهة كاجتماع الأمثال. قال: وقرأ نافع: «أَرْجِئْهُ وَأَخَاهُ» بكسر الهاء، ولا يبلغ بها الياء، ولا يهمز. هذه رواية المسيبي وقلوب.

وروى ورش: «أَرْجِئْهُ» يصلها ياء، ولا يهمز بين الجيم والهاء. وكذلك قال إسماعيل بن جعفر.

قال أبو على: وصل الهاء بياء إذا قال: «أَرْجِئْهُ»؛ لأن هذه الهاء توصل في الإدراج بواو أو ياء، نحو: بهو أو بهى وضربهو، ولا تقول في الوصل: به، ولا به، ولا ضربه حتى تشبع فتقول: بهو فاعلم، وبهى داء، أو: بهو داء، إلا في ضرورة شعر. كقوله: [من الطويل]

وَمَا لَهُ مِنْ مَّجْدٍ تَلِيدٍ (٢)

قال: وقرأ ابن عامر: «أَرْجِئْهُ وَأَخَاهُ» في رواية هشام بن عمار مثل أبي عمرو، وفي رواية ابن ذكوان كسرهما بالهمز.

قال أبو على: كسر الهاء مع الهمز غلط لا يجوز، وإنما يجوز إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة، ولو خفف الهمزة فقبلها ياء فقال: «أَرْجِئْهُ» فكسر الهاء لم يستقم؛

(١) وأهل الحجاز يقولون: «مررت بهو قبل»، ولديهم مال، ويقولون: «فخسفنا بهو وبيدارهو الأرض».

فإن لحقت الهاء الميم في علامة الجمع، كسرتها؛ كراهية الضمة بعد الكسرة؛ ألا ترى أنهما لا يلزمان حرفاً أبداً؛ فإذا كسرت الميم قلبت الواو ياء؛ كما فعلت ذلك في الهاء. ومن قال: «وَبِدَارٍ هُوَ الْأَرْضُ» قال: عليهم مال، وبهمو ذلك. وقال بعضهم: عليهمو، أتبع الياء ما أشبهها؛ كما أمال الألف لما ذكرت لك، وترك ما لا يشبه الياء ولا الألف على الأصل وهو الميم؛ كما أنك تقول في باب الإدغام: مصدر، فتقربها من أشبه الحروف من موضعها بالدال وهي الزاي، ولا تفعل ذلك بالصاد مع الراء والقاف ونحوهما؛ لأن موضعهما لم يقرب من الصاد كقرب الدال.

ينظر: الكتاب (٤/١٩٥، ١٩٦).

وفى أ: عليهمو.

(٢) تقدم.

لأن هذه الياء فى تقدير الهمزة، فكما لم يدغم نحو: «رؤيا»، إذا خففت الهمزة؛ لأن الواو فى تقدير الهمزة، كذلك لا يحسن تحريك الهاء بالكسر مع الياء المنقلبة عن الهمز.

وقياس من قال: «رُيًّا»، فادغم: أن يحرك الهاء - أيضاً - بالكسر، وعلى هذا المسلك قول من قال: ﴿أَنْبِيَهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣] إذا كسر الهاء مع قلب الهمزة ياء. قال: واختلف عن عاصم:

فروى هارون بن حاتم عن حسين الجعفى عن أبى بكر عن عاصم أنه قرأ مثل [قراءة] ^(١) أبى عمرو «أَرْجِيْهُ» مهموزاً ^(٢).

وقال خلف عن يحيى عن أبى بكر [عن عاصم أنه كان] ^(٣) ربما همزها ورفع الهاء.

وروى أبان عن عاصم: «أَرْجِه» جزماً ^(٤).

قال أبو على: وهذا لأنه قد جاء فى «أَرْجَات» لغتان ^(٥): أَرْجَأْتُ، وَأَرْجَيْتُ، وإذا قال: «أَرْجِه» كان من أَرْجِيت.

اختلفوا فى قوله - جل وعز -: ﴿يَا تَوَكَّ بِكُلِّ سَجِرٍ عَلِيمٍ﴾ [١١٢]:

فقرأ ابن كثير ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر فى الأعراف وفى يونس [الآية: ٧٩]: ﴿يَكُلِّ سَجِرٍ عَلِيمٍ﴾ بالألف قبل الحاء. وقرأوا فى الشعراء [الآية: ٣٧] ﴿سَخَّارٍ﴾ بألف بعد الحاء.

وقرأ حمزة والكسائى ثلاثهن ﴿سَخَّارٍ﴾ بألف بعد الحاء ^(٦).

(١) سقط فى ب.

(٢) فى ب: مهموز.

(٣) فى أ: أنه كان، وفى ب: عن عاصم أنه.

(٤) فى أ: جزم.

(٥) رجأ: أرجأ الأمر: أخره، وترك الهمز لغة ابن السكيت، أرجأ الأمر وأرجيته: إذا أخرته. ينظر: اللسان (رجأ).

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٨)، الإعراب للنحاس (٦٣٠/١)، الإملاء للعكبرى (١/١٦٢)، البحر المحيط (٣٦٠/٤)، التيسير للدانى (١١٢)، تفسير القرطبي (٢٥٧/٧)، الحجة لابن خالويه (١٦٠)، الحجة لأبى زرعة (٢٩١)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٩)، الكشاف للزمخشري (٨١/٢)، الكشف للقيسى (٤٧١/١)، (٤٧٢)، المجموع للطبرسى (٢/٤٥٩)، تفسير الرازى (٢٦٩/٤)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٧٠).

قال أبو علي: من حجة من قال: ﴿سَاحِرٌ﴾ قوله: ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ﴾ [يونس: ٨١]، والفاعل من السحر: ساحر.

يدلك^(١) على ذلك قوله: ﴿وَأَلْقَى السَّحْرَ سَاحِدِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٠]، و: ﴿لَعَلَّنَا نَتَّبِعَ السَّحْرَةَ إِنْ كَانُوا هُمْ...﴾ [الشعراء: ٤٠].

والسحرة جمع ساحر، ككاتب وكتبة، وفاجر وفجرة.

ومن حجتهم: ﴿سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ﴾ [الأعراف: ١١٦]، واسم الفاعل على سحرُوا: ساحر.

ومن حجة من قال: ﴿سَحَّارٍ﴾: أنه قد وصف بـ «عليم» ووصفه به يدل على تناهيه فيه، وحذقه به؛ فحسن لذلك أن يذكروا بالاسم الدال على المبالغة في السحر.

اختلفوا في الاستفهام والخبر في قوله: ﴿أَتَنْتَ لَنَا لَاجِرًا﴾ [١١٣]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية حفص^(٢) ههنا ﴿إِنَّ لَنَا لَاجِرًا﴾ مكسورة الألف على الخبر، وفي الشعراء: ﴿أَيِّنْ لَنَا﴾ [الآية: ٤١] ممدودة مفتوحة الألف.

غير أن حفصاً روى عن عاصم في الشعراء: ﴿أَيِّنْ لَنَا لَاجِرًا﴾ بهمزتين.

وقرأ أبو عمرو: ﴿أَيِّنْ لَنَا﴾ ممدودة في السورتين.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر فيما أرى وحمزة والكسائي بهمزتين في الموضوعين جميعاً.

قال أبو علي: الاستفهام أشبه في هذا الموضع؛ لأنهم يستعلمون^(٣) عن الأجر، وليس يقطعون على أن لهم الأجر.

ويقوى ذلك إجماعهم في الشعراء، وربما حذفت همزة الاستفهام.

قال أبو الحسن في قوله -عز وجل-: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىٰ أَنْ عَبَّدَتْ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾

[الشعراء: ٢٢]: إن من الناس من يذهب إلى أنه على الاستفهام.

(١) في أ: ويدل.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٧، ٢٢٨)، الإملاء للعكبري (١/١٦١، ١٦٢)، التبيان للطوسي (٤/٥٣٠)، التيسير للداني (١١، ١١٢)، تفسير القرطبي (٧/٨٤٥، ٢٥٨)، الحجة لابن خالويه (١٥٨، ١٦١)، الحجة لأبي زرعة (٢٨٨، ٢٩٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٨٦، ٢٨٩)، الغيث للصفاسي (٢٢٥)، الكشف للقيسي (١/٤٦٨، ٤٧٢)، المجموع للطبرسي (٢/٤٤٤، ٤٦٠)، تفسير الرازي (٤/٢٥٣، ٢٦٩).

(٣) في أ: يستعلمون.

وقد جاء ذلك في الشعر، قال: [من المنسرح]

أَفْرَحُ أَنْ أُرْزَأَ الْكِرَامَ وَأَنْ أُورَثَ دُودًا شَصَائِصًا نَبَلًا^(١)

وهذا أقبح من قولهم: [من الطويل]

وَأَصْبَحْتُ فِيهِمْ أَمِنًا لَا كَمَعَشِيرٍ أَتُونِي فَقَالُوا مِنْ رَيْبَعَةٍ أُمٍّ^(٢) مُضَرٍّ^(٣)

لأن «أم» قد تدل على الهمزة.

كلهم قرأ: ﴿تَلَقَّفْ﴾ [١١٧] بتشديد القاف إلا عاصمًا^(٤)؛ فإنه قرأ: ﴿تَلَقَّفْ﴾

ساكنة اللام خفيفة القاف.

[قال] أبو عبيدة: «تَلَقَّفْ، وَتَلَقَّمْ» واحد، [و] قال: ﴿مَا يَأْفِكُونَ﴾ ما يسحرون.

وما روى عن عاصم من^(٥) قراءته: ﴿تَلَقَّفْ﴾ ينبغي أن يكون مضارع «لَقِفَ» مثل

لَقِمَ يَلْقُمُ.

وروى ابن أبي بزة وعبد الوهاب بن فليح بإسنادهما عن ابن كثير ﴿فإذا هي

تَلَقَّفْ﴾ مشددة التاء^(٦).

وكان قبيل يروى عن القواس بإسناده عن ابن كثير أنه قرأ: ﴿[تَلَقَّفْ]﴾^(٧) خفيفة

(١) البيت لحضرمي بن عامر في لسان العرب (جزأ)، (شخصص)، (نبل)، وتاج العروس (جزأ)، (شخصص)، (نبل)، (ززن)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص(٣٧٩)، وتهذيب اللغة (١١/ ٢٦٣، ٣٥٩/١٥، ٣٦٠)، ومقاييس اللغة (٣٨٣/٥)، وديوان الأدب (١٧٣/١)، (٢٢٩)، وكتاب العين (٣٢٩/٨).

(٢) في ب: أو.

(٣) البيت لعمران بن حطان في ديوانه ص(١١١)، وخزانة الأدب (٣٥٩/٥)، وبلا نسبة في الخصائص (٢٨١/٢)، والمحتسب (٥٠/١)، ومغنى اللبيب (٥٦٩/٢)، (٦٧٠).

ويروى: «فأصبحت» بدل «وأصبحت».

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٨)، الإملاء للعكبري (١٦٢/١)، البحر المحيط (٣٦٣/٤)، التبيان للطوسي (٥٣٥/٤)، التيسير للداني (١١٢)، تفسير القرطبي (٢٥٩/٧)، الحجة لابن خالويه (١٦١)، الحجة لأبي زرعة (٢٩٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٠)، الغيث للصفاسي (٢٢٧)، الكشف للقيسي (١٧٣/١)، المجمع للطبرسي (٤٦١/٢)، المعاني للفراء (٣٩٠/١)، تفسير الرازي (٢٧١/٤)، النشر لابن الجزري (٣٧١/٢).

(٥) في أ: في.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٨)، الإملاء للعكبري (١٦٢/١)، البحر المحيط (٣٦٣/٤)، التبيان للطوسي (٥٣٥/٤)، التيسير للداني (٨٣)، الحجة لأبي زرعة (٢٩٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٠)، الغيث للصفاسي (٢٢٧)، النشر لابن الجزري (٢٧١/٢).

(٧) سقط في ب.

التاء مشددة القاف في هذه وأخواتها، في كل القرآن.

كأنه لفظ بها بألف ولام: ﴿هِيَ تَلْقَفُ﴾، فإذا ابتدأت ﴿تَلْقَفُ﴾ ابتدأت بها خفيفة التاء، ولا يمكن غير ذلك.

قال أبو علي: وجه ما روى عن ابن كثير: ﴿فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ﴾: أنه أدغم [بالتاء]^(١)، فسكنت المدغمة ولو كان هذا في الماضي، لاجتلبت له همزة الوصل مثل: ﴿فَأَذَرَتْهُمُ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢]، و: ﴿وَأَزَيَّنْتَ﴾ [يونس: ٢٤]، ولكن همزة الوصل لا تجتلب في المضارع لمشابهة^(٢) اسم الفاعل، وإن آخره معرب.

فإذا ابتدأ بها قال^(٣): ﴿تَلْقَفُ﴾ [يثبت]^(٤) التاء التي للمضارعة، ويحذف التاء التي للمطاوعة في «تفعل»، وليس القياس أن تجتلب في المعرب همزة الوصل، والأسماء التي جاء ذلك فيها وليست بجارية على الأفعال شاذة عن^(٥) القياس قليلة.

اختلفوا في قوله جل وعز: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَأَمَّنْتُ بِهِ﴾ [١٢٣]:

فقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿ءَأَمَّنْتُ بِهِ﴾ بهمزة ومدة على الاستفهام^(٦).

قياس قول أبي عمرو: ﴿ءَأَمَّنْتُ﴾ بهمزة مفتوحة بعدها ألف والألف التي بعدها هي الألف التي يفصل بها بين الهمزتين، كما يفصل بين النونات في «أخشينان» والهمزة الثانية التي بعد هذه الألف هي همزة «أفعل» في قولك: أأمن، والألف بعدها هي المنقلبة عن الفاء التي هي همزة لاجتماع همزتين في: أأمن أوقعت الألف

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: لمشابتها.

(٣) في ب: قلت.

(٤) سقط في ب.

(٥) في ب: في.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٨)، الإملاء للعكبري (١٦٢/١)، البحر المحيط (٣٦٣/٤)، التبيان للطوسي (٥٣٥/٤)، التيسير للداني (٨٣)، الحجة لأبي زرعة (٢٩٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٠)، الغيث للصفاقسي (٢٢٧)، النشر لابن الجزري (٢٧١/٢).

بعد الهمزة المخففة، كما وقعت بعد الهمزة، [إذا قلت]^(١): اقرأ آية^(٢) فحققت الهمزتين جميعاً، هذا [هو]^(٣) قياس قوله، إلا أنه يشبه أن يكون ترك قياس قوله ههنا؛ لما كان يلزم من^(٤) اجتماع [الحروف] المتشابهة؛ فترك الألف التي تدخل بين الهمزتين في نحو: «أَأَنْتَ»^(٥)، وخفف الهمزة الثانية، التي هي همزة أفعل من آَمَن^(٦)، وبعدها الألف المنقلبة عن الهمزة التي هي فاء.

يدل على ذلك قولهم فيما ترجموا عنه بهمزة ومدة على الاستفهام، وكذلك ما ترجموا عنه من قولهم.

وكذلك في طه [الآية: ٧١]، والشعراء [الآية: ٤٩] في تقدير همزة بعدها ألفان. فالهمزة همزة استفهام، والألفان الأولى منهما: الهمزة المخففة التي هي في «أفعلتم» والثانية المنقلبة عن الفاء.

قال: وقال البرزى عن أبي الإخريط عن ابن كثير ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَأَمَّتُمْ﴾ [١٢٣].
بواو بعد النون بغير همزة.

القول فيه: إنه أبدل من همزة الاستفهام اللاحقة لـ «أفعلتم»، واوًا لانضمام ما قبلها، وهي النون المضمومة في قوله: «فِرْعَوْنُ»، وهذا في المنفصل كالمتصل في تَوَدَّ، فقوله: .. نُ وَآ.. مثل: «تَوَدَّ» من «تَوَدَّة»، وقوله: بغير همزة يريد بغير همزة بعد الواو المنقلبة عن همزة الاستفهام، يريد أنه خفف همزة «أفعلتم»، من آمتم فجعلها بين الهمزة والألف، وهذا على قول أهل الحجاز؛ لأنهم يخففون الهمزتين إذا اجتمعتا، كما يخففون الواحدة.

قال أحمد بن موسى: قال قبل عن القواس مثل رواية البرزى عن أبي الإخريط، غير أنه كان يهزم بعد الواو.

قال أبو على: همز بعد الواو لأن هذه الواو هي منقلبة عن همزة الاستفهام وبعد همزة الاستفهام همزة «أفعلتم»، فحققها ولم يخففها كما خفف في القول الأول لما

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: اقرأ أنه.

(٣) سقط في ب.

(٤) في أ: في.

(٥) في ب: أَأَنْتَ.

(٦) في ب: آَمَن.

خفف الأولى حقق الثانية.

ووجهه: أن [الأولى لما زالت عن لفظ الهمز]^(١) بانقلابها واوًا حقق الهمزة بعدها؛ لأنه لم يجتمع همزتان.

وجه القول الأول: أن الواو لما كان انقلابها عن الهمزة في تخفيف قياسي كان في حكم الهمزة، فلم تحقق معها الثانية، كما لا تحقق مع الهمزة نفسها؛ لأن الواو في حكمها، كما أنها لما كانت في حكمها في قولهم: «رُويًا» في تخفيف «رُويًا» لم يدغموها في الياء، كما لم تدغم الهمزة فيها، وكما جعلوا الواو في حكم الهمزة في «رُويًا»، فلم^(٢) تدغم كذلك جُعل^(٣) الواو في قوله «نُويًا» من قوله: ﴿قال فرعون وامتن﴾ في حكم الهمزة؛ فخفف الهمزة الثانية [التي]^(٤) في «أفعلتم».

قال أحمد: وقال قُتُبِلَ في طه: ﴿ءَامَنُتُمْ﴾ [الآية: ٧١] بلفظ الخبر من غير مد. قال أبو علي: وجه الخبر فيه أنه يخبرهم بإيمانهم على وجه التقريع لهم بإيمانهم والإنكار عليهم.

وجه الاستفهام أنه استفهام على وجه [التقريع لهم]^(٥)، [يؤيخهم به وينكره]^(٦) عليهم.

قال قبل في الشعراء: قال: ﴿آمَنُتُمْ﴾ [الآية: ٤٩] مثل أبي عمرو ويمد. قال أبو علي: يريد أنه يزيد الاستفهام، فالحق همزة الاستفهام وخفف همزة ﴿آمَنُتُمْ﴾ وهي الهمزة التي بعد همزة الاستفهام، وتخفيفها أن تُجْعَلَ بين بين. وقرأ حمزة والكسائي في المواضع الثلاثة: ﴿آمَنُتُمْ﴾ بهمزتين، الثانية ممدودة. قال أبو علي: حَقَّقَا الهمزتين على ما يريانه من تحقيقهما، والهمزة الثانية ممدودة؛ لأن الهمزة الثانية تتصل بها الألف المنقلبة عن الهمزة التي هي فاء في الأمر.

وما بعد هذا روايات لا عمل فيها.

(١) في ب: الأول لما زال عن لفظة الهمزة.

(٢) زاد في أ: تكن.

(٣) في أ: جعلوا.

(٤) سقط في ب.

(٥) في ب: التقرير.

(٦) في أ: ويؤيخهم به وينكر.

اختلفوا فى التخفيف والتشديد من قوله -عز وجل-: ﴿سَنَقُتْلُ أُنثَاهُمْ﴾ [١٢٧] و﴿يَقْتُلُونَ أُنثَاءَكُمْ﴾ [١٤١]:

فقرأ ابن كثير^(١): ﴿سَنَقُتْلُ﴾ خفيفة، و: ﴿يَقْتُلُونَ﴾ مشددة.

وشددهما جميعاً أبو عمرو، وعاصم، وابن عامر، وحزمة، والكسائى.

وخففهما جميعاً نافع، ﴿يَقْتُلُونَ﴾ و﴿سَنَقُتْلُ﴾ [بالتخفيف]^(٢).

قال أبو على: التثقيل حسن؛ لأنه يراد به التكثير^(٣)، والتثقيل لذا المعنى أخص، والتخفيف يقع على التكثير، وغيره؛ فمن خفف فلائنه يصلح للتكثير أيضاً، ومن جمع بين التخفيف والتثقيل كان آخذاً بالوجهين.

وقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وحزمة، والكسائى: ﴿يُورِثُهَا﴾

[١٢٨] ساكنة الواو خفيفة الرائ، وكذلك فى مريم [الآية: ٦٣].

واختلف عن عاصم^(٤): فروى أبو بكر عنه: ﴿يُورِثُهَا﴾ خفيفة مثل حمزة.

وأخبرنى الخزاز^(٥) أحمد بن على عن هبيرة عن حفص عن عاصم ﴿يُورِثُهَا﴾

مشددة الرائ، ولم يروها^(٦) عن حفص غير هبيرة، وهو غلط، والمعروف عن عاصم ﴿يُورِثُهَا﴾ خفيفة.

وفى سورة مريم لم يختلفوا فى قوله: ﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي نُورِثُ﴾ [الآية: ٦٣] أنها

خفيفة.

قال أبو على: [حجة]^(٧) التخفيف قوله: ﴿وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَوَدَّرَهُمْ﴾ [الأحزاب:

٢٧]، وقوله: ﴿كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمًا آخَرِينَ﴾ [الدخان: ٢٨]، ﴿وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٩)، البحر المحيط (٣٦٨/٤)، التبيان للطوسى (٥٤٤/٤)، التيسير للدانى (١١٢)، تفسير القرطبى (٢٦٢/٧)، الحجة لابن خالويه (١٦٢)، الحجة لأبى زرعة (٢٩٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٢)، الغيث للصفاقسى (٢٢٨)، الكشف للقيسى (٤٧٤/١)، تفسير الرازى (٢٧٥/٤)، النشر لابن الجزرى (٢٧١/٢).

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى ب: الكثير.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٩)، البحر المحيط (٣٦٨/٤)، الحجة لابن خالويه (١٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٢).

(٥) زاد فى ب: أحسبه.

(٦) زاد فى ب: عن عاصم.

(٧) سقط فى ب.

كَأَنَّهُمْ يُسْتَغْفَرُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٧].

ووجه التشديد أنك تقول: وَرِثَ زَيْدٌ مَالاً، وفي التنزيل ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ﴾ [النساء: ١١]؛ فهو متعد فنقول في نقله بالهمزة وبتضعيف العين والتخفيف أولى لمجىء التنزيل عليه.

قال أبو زيد: ورث الرجل أباه يرثه وراثته، وميراثاً، وورثاً، وأورث الرجل ابنه مالاً إيثاثاً حسناً، وورث الرجل بنى فلان ماله توريثاً، وذلك إذا أدخل في ماله على ورثته من ليس منهم فجعل له نصيباً.

قال أبو علي: فالقراءة بالثقل على وجه ما حكاه أبو زيد، وحملها عليه بعيد، ولكنه يكون على قول الأعشى: [من الطويل]

مُورِثَةٌ مَالاً وَفِي الْحَيِّ رِفْعَةً ...
...
(١) واختلفوا في ضم الراء وكسرها من قوله -تعالى-: ﴿يَعْرِشُونَ﴾ [١٣٧]، [النحل: ٦٨]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم (٢): ﴿يَعْرِشُونَ﴾ بكسر الراء، وفي النحل مثله.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر بضم الراء فيهما.

واختلفوا في ضم الكاف وكسرها من قوله -عز وجل-: ﴿يَعْكُفُونَ﴾ [١٣٨]: فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر ﴿يَعْكُفُونَ﴾ بضم الكاف.

(١) صدر بيت، وعجزه:

لما ضاع فيها من قروء نسائكا
ينظر ديوانه ص (١٤١)، والأضداد ص (٦، ١٦٥)، وجمهرة اللغة ص (١٠٩٢)، والدرر (٦/ ١٦١)، ولسان العرب (ثراً)، (قرأ)، والمحتسب (١/ ١٨٣)، وبلا نسبة في همع الهوامع (٢/ ١٤١)، ويروى: «الحمد» بدل «الحى».

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٩)، الإعراب للنحاس (١/ ٦٣٤)، الإملاء للعكبري (١/ ١٦٤)، البحر المحيط (٤/ ٣٧٧)، التبيان للطوسي (٤/ ٥٥٨)، التيسير للداني (١١٣)، تفسير الطبري (١٣/ ٧٩)، تفسير القرطبي (٧/ ٢٧٢)، الحجة لابن خالويه (١٦٢)، الحجة لأبي زرعة (٢٩٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٢)، الغيث للصفاسي (٢٢٨)، الكشف للزمخشري (٢/ ٨٧)، الكشف للقيسي (١/ ٤٧٥)، المجمع للطبرسي (٢/ ٤٧٠)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٧١).

وروى عبد الوارث عن أبي عمرو: ﴿يَعْكِفُونَ﴾ بكسر الكاف.
وقرأ حمزة والكسائي^(١): ﴿يَعْكِفُونَ﴾.

قال أبو علي: كل واحد من الضم والكسر في عَيْنَي الكلمتين لغة، ومثل: يَعْكِفُ ويعْكِفُ ويعرِشُ ويعرِشُ - قولهم: يحشُرُ ويحشُرُ، ويفسُقُ ويفسُقُ.
قال أبو عبيدة: ﴿يعرِشُونَ﴾ أي: يبنون^(٢)، والعرش في هذا الموضع: البناء، ويقال: عرش مكة أي: بناؤه.

وقال أبو الحسن: يعرِشُونَ ويعرِشُونَ لغتان، وكذلك يبطِشُ ويبطِشُ، ويحشِرُ ويعكِفُ ويعكِفُ، وينفِرُ وينفِرُ.

[و]^(٣) اختلفوا في^(٤) المد والقصر في قوله - جل وعز -: ﴿دَكَّا﴾ [١٤٣]:
فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿جَعَلَهُ دَكَّا﴾ منونة مقصورة [ههنا، وفي الكهف [٩٨] مثله]^(٥).

وقرأ عاصم في الأعراف: ﴿دَكَّا﴾ منونة مقصورة، [وقرأ]^(٦) في الكهف [٩٨]: ﴿دَكَّا﴾ ممدودة غير منونة.

وقرأ حمزة والكسائي^(٧): ﴿دَكَّا﴾ في الموضعين ممدودة غير منونة.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٩)، الإملاء للعكبري (١/١٦٤)، البحر المحيط (٤/٣٧٧)، التبيان للطوسي (٤/٥٦١)، التيسير للداني (١١٣)، تفسير القرطبي (٧/٢٧٣)، الحجة لابن خالويه (١٦٢)، الحجة لأبي زرعة (٢٩٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٢)، الكشف للزمخشري (٢/٨٧)، الكشف للقيسي (١/٤٧٥)، المجمع للطبرسي (٢/٤٧١)، النشر لابن الجزري (٢/٢٧١).

(٢) في أ: بناؤها.

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: من.

(٥) في أ: ههنا، وفي الكهف. وفي ب: وفي الكهف مثله.

(٦) سقط في ب.

(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٠)، الإعراب للنحاس (١/٦٣٦)، الإملاء للعكبري (١/١٦٤)، البحر المحيط (٤/٣٨٤)، التبيان للطوسي (٤/٥٦٦)، التيسير للداني (١١٣)، تفسير الطبري (١٣/١٠٠)، تفسير القرطبي (٧/٢٧٨)، الحجة لابن خالويه (١٦٣)، الحجة لأبي زرعة (٢٩٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٣)، الغيث للصفاقسي (٢٢٩)، الكشف للزمخشري (٢/٩١)، الكشف للقيسي (١/٤٧٥)، المجمع للطبرسي (٢/٤٧٤)، المعاني للأخفش (٢/٣٠٩)، النشر لابن الجزري (٢/٢٧١).

قال أبو زيد: دَكَّكْتُ على الميت التراب أدكه دكا: إذا دفتته، وهَلْتُ عليه التراب أهيله هيلًا، وهما واحد، ودَكَّكْتُ الرُّكِيَّة دكًا: إذا دفتتها، ودُكَّ الرجل فهو مدكوك: إذا مرض.

[قال] ^(١) أبو عبيدة: ﴿جَعَلَكُمْ دَكًّا﴾ أى: مندكًا، والدَّكُّ والدَّكَّة مصدر، وناقاة دكًا ذاهبة السَّنام، والدك: المستوى.

وأنشد للأغلب: [من الرجز]

هَلْ غَيْرُ غَارٍ ذَكَ غَارًا فَانْهَدَمَ ^(٢)

قال أبو الحسن: ﴿جَعَلَكُمْ دَكًّا﴾؛ لأنه لما قال: ﴿جعله﴾ كأنه قال: «دكه»، أو أراد جعله ذا دك، ويقال: ﴿دكاء﴾: جعلوها كالناقاة الدكاء التى لا سنام لها؛ فكأنه بقى أكثره، [قال]: ^(٣) والأول أكثر القراءتين.

قال أبو على: والمضاف محذوف على قول ^(٤) أبى الحسن.

وفى التنزيل: ﴿وَجُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٤].

وفيه: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢١].

اختلفوا فى الجمع والتوحيد من قوله - تعالى -: ﴿يُرْسَلَتِي﴾ [١٤٤]:

فقرأ ابن كثير ونافع ^(٥) ﴿يُرْسَلَتِي﴾ واحدة.

وقرأ الباقر ﴿يُرْسَلَتِي﴾ جماعة.

«الرسالة»: تجرى مجرى المصدر، فتفرد فى موضع الجمع، وإن لم تكن المصدر من «أرسل».

(١) سقط فى: ب.

(٢) الرجز فى ملحق ديوانه ص (١٧٧)، ولسان العرب (زور)، (غلصم)، (فحم)، وتهذيب اللغة (١٢٢/٥، ٢٣١/٨)، وتاج العروس (فحم)، (غلصم)، وله أول يحيى بن منصور فى التنبيه والإيضاح (١٢٩/٢)، ويلا نسبة فى جمهرة اللغة ص (٥٥٦).

(٣) سقط فى ب.

(٤) فى أ: تقدير.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٠)، البحر المحيط (٣٨٦/٤)، التبيان للطوسى (٥٧١/٤)، التيسير للدانى (١١٣)، تفسير القرطبى (٢٨٠/٧)، الحجة لأبى زرعة (٢٩٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٣)، الغيث للصفافسى (٢٢٩)، المجمع للطبرسى (٤٧٦/٢)، تفسير الرازى (٢٨٧/٤)، النشر لابن الجزرى (٢٨٢/٢).

يدلك على أنه جار مجراه قول الأعشى: [من المتقارب]
عَزَاتِكَ بِالْحَيْلِ أَرْضَ الْعَدُوِّ وَجُدْعَائِهَا كَلْفِيظِ الْعَجَمِ^(١)
فإعماله إياه إعمال المصدر، يدلك على ذلك أنه يجرى مجراه، والمصدر قد يقع
لفظ الواحد منه، والمراد به الكثرة.

قال: [من الطويل]

فَقَتْلًا بِتَقْتِيلٍ وَضَرْبًا بِضَرْبِكُمْ جَزَاءَ الْعُطَاسِ لَا يَنَامُ مَنِ اثَّارُ^(٢)
فكان^(٣) المعنى على الجمع^(٤)؛ لأنه مرسل بضروب من الرسالة، والمصادر قد
تجمع مثل الحلوم [والأشغال]^(٥) والألباب.

وقال عز وجل: ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾ [لقمان: ١٩]، فجمع
الأصوات لما أريد بها أجناس مختلفة، صوت الحمار بعضها، وأفرد صوت
الحمار، وإن كان المراد به الكثرة؛ لأنه ضرب واحد.

اختلفوا في التخفيف والتثقيل من قوله -جل وعز-: ﴿وَلَا يَرَوُا سَبِيلَ الرَّشَدِ﴾
[١٤٦]:

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر ﴿سَبِيلَ الرَّشَدِ﴾ بضم
الراء خفيفة.

وقرأ حمزة والكسائي^(٦): ﴿سَبِيلَ الرَّشَدِ﴾ مثقلة بفتح الراء والشين.

وقرأ ابن كثير ونافع وحمزة والكسائي في الكهف: ﴿وَمِمَّا عَلَّمَتْ رُشْدًا﴾

(١) ينظر: ديوانه ص(٨٧)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص(٤٨٤، ٩٣٢)، ويروى: «مقذك» بدل «غزاتك».

(٢) تقدم.

(٣) في أ: وكان.

(٤) في ب: الجميع.

(٥) سقط في ب.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٠)، الإعراب للنحاس (١/٦٣٧)، الإملاء للعكبري (١/

١٦٤)، البحر المحيط (٤/٣٩٠)، التبيان للطوسي (٤/٥٧٤)، التيسير للداني (١١٣)،

تفسير الطبري (١٣/١١٥)، تفسير القرطبي (٧/٢٨٣)، الحجة لابن خالويه (١٦٤)،

الحجة لأبي زرعة (٢٩٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٣)، الغيث للصفاقسي (٢٢٩)،

الكشاف للزمخشري (٢/٩٣)، الكشف للقيسي (١/٤٧٦، ٤٧٧)، المجمع للطبرسي (٢/

٤٧٧)، تفسير الرازي (٤/٢٨٩)، النشر لابن الجزري (٢/٢٧٢).

[الآية: ٦٦] مضمومة الراء خفيفة.

وقرأ أبو عمرو ﴿رُشْدًا﴾ مفتوحة الراء خفيفة.

وقرأ ابن عامر ﴿رُشْدًا﴾ مضمومة الراء والشين ثقيلة.

هكذا في كتابي عن ابن ذكوان ﴿رُشْدًا﴾ بضم الراء والشين.

ورأيت في رواية غيره ﴿رُشْدًا﴾ خفيفة الشين موقوفة، أخبرني بذلك أحمد

ابن يوسف التغلبي عن عبد الله بن ذكوان عن أيوب بن تميم عن يحيى بن الحارث عنه.

وروى هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر ﴿رُشْدًا﴾ بضم الراء موقوفة الشين خفيفة.

قال أبو علي: الرُّشد، والرَّشد: حكى أن أبا عمرو فرق بينهما، فقال الرُّشد: الإصلاح، والرُّشد: الدين، مثل قوله ﴿مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف: ٦٦].

قال أبو علي: وقد جاء: ﴿فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رُشْدًا﴾ [الجن: ١٤]، فهذا في الدين وكذلك: ﴿هَلْ أَتَبَعَكَ عَلَى أَنْ تَعْلَمَنِي مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف: ٦٦]، ﴿وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رُشْدًا﴾ [الكهف: ١٠].

فهذا كله في الدين، وهذه التي في الأعراف يجوز أن يكون يعنى به الدين، كأن المعنى: وإن يروا سبيل الخير زاغوا عنه، وعدلوا فلم يتخذوه سبيلاً - أي: لم يأخذوا به - وإن يروا سبيل الغي يتخذوه سبيلاً.

ألا تراه يقول: ﴿ذَلِكَ يَأْتِيهِمْ كَذْبًا يَفَكِّهْنَا﴾، ومقابلته بالغى يدل على الضلالة والزيف عن طريق الدين والهدى؟

وقال: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢]، والتي في [سورة] (١) النساء في قوله: ﴿فَإِنْ أَسْنَمُوا مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [الآية: ٦] فمن إصلاح المال والحفظ له.

وقد جاء الرُّشد في غير الدين.

قال: [من البسيط]

حَثَّ إِلَى نَعَمِ الدَّهْنَا فَقُلْتُ لَهَا أُمِّي هَلَالَا عَلَى التَّوْفِيقِ^(١) وَالرَّشْدِ^(٢)
ويدل على تقوية قول أبي عمرو في فصله بين الرُّشد والرَّشد، وأنه ليس بـلغتين
على حد العُجم والعَجَم، والعُزْب والعَرَب.

ونحو ذلك: أن سيبويه قال: بعضهم يقول: البخل كالْفَقْر، والبخل كالْفُقْر،
وبعضهم يقول: البخل كالكَرَم، فلم يحمل البخل والبخل على مثال: العُجم
والعَجَم والثُّكُل والثَّكُل، فكذلك^(٣) الرُّشد والرَّشد.

واختلفوا في ضم الحاء وكسرها من قوله -تعالى-: ﴿مِنْ حُلِيِّهِمْ﴾ [١٤٨]:
فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم ﴿مِنْ حُلِيِّهِمْ﴾ بضم الحاء^(٤).
وقرأ حمزة والكسائي: ﴿مِنْ حُلِيِّهِمْ﴾ بكسر الحاء.
وكلهم شدد الياء.

الواحد من الحُلَى: حَلَى، وجمعه: حُلَى، ومثله تُذَى وتُذَى، ومن الواو: حَقْوٌ
وحُقَى.

قال: [من الطويل]

يُسْهَدُ مِنْ نَوْمِ الْعَشِيِّ سَلِيمُهَا لِحَلِي النِّسَاءِ فِي يَدَيْهِ قَعَاقِعُ^(٥)
قال: «الحلى النساء» على أحد أمرين:

إما على حد قوله: [من الوافر]

كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِقُوا
(٦)

(١) في ب: الاقتصاد.

(٢) البيت لدى الرمة في ديوانه (١/١٧٥).

(٣) في ب: وكذلك.

(٤) ينظر: البحر المحيط (٤/٣٩٢)، التبيان للطوسي (٤/٥٧٧)، التيسير للداني (١١٣)،
تفسير الطبري (١٣/١١٥)، تفسير القرطبي (٧/٢٨٤)، الحجة لابن خالويه (١٦٤)،
الحجة لأبي زرة (٢٩٦)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٥)، الغيث للصفاسي (٢٢٩)،
الكشاف للزمخشري (١/٤٧٧)، المجمع للطبرسي (٢/٤٧٩)، تفسير الرازي (٤/٢٨٩)،
النشر لابن الجزري (٢/٢٧٢).

(٥) البيت للنابغة في ديوانه ص (٣٣)، ولسان العرب (سهل)، (قفع)، وكتاب العين (١/٦٤)،
وتهذيب اللغة (٦/١١٥)، وتاج العروس (سهد)، (قفع)، وبلا نسبة في المخصص
(٤١/٢).

(٦) تقدم.

وقوله: ^(١) [من البسيط]

..... قَدْ عَضَّ أَعْنَاقَهُمْ جِلْدُ الْجَوَامِيسِ ^(٢)

أو يكون على حد قوله: ﴿وَأِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤، النحل: ١٨] فيريد به الكثرة [أما «فُعولٌ» فإنه يكون مفردًا، ويكون جمعًا. فإذا كان مفردًا، جاء على ضربين:

أحدهما: أن يكون مصدرًا وهو العام الكثير، مثل: القعود والدخول والمُضَي. وقد جاء اسمًا في قولهم: الأتَى والسُدُوس.

وإذا كان جمعًا كان على ضربين:

أحدهما: أن يكون جمعًا للثلاثة مثل: كعب وكعوب.

والآخر: أن يكون لما زاد على الثلاثة نحو: شاهد وشهود، وحاضر وحضور؛

فإذا كان جمعًا للثلاثة، فالثلاثة المجموع بها على ضربين:

صحيح.

ومعتل.

ومن المعتل المجموع على فعول ما كان لامه حرف علة وذلك نحو: ثدى وثدى، وحقو وحقى، مما كان من الياء نحو قولهم: حُلَى فى جمع حَلَى، فواو فُعول قلبت ياء لوقوعها قبل الياء التى هى لام، كما أبدلت واو مفعول من مَرَمَى لذلك، وأبدلت من ضمة عين فعول كسرة، كما أبدلت ضمة عين مفعول فى: مَرَمَى، وإن كانت اللام واوًا أُبْدِلَتْ منها الياء، وذلك نحو: حقو وحقى ^(٣)، وقال الشاعر: [من الطويل]

بَرِيحَانَةٍ مِنْ بَطْنِ حَلِيَّةٍ نَوَّرَتْ لَهَا أَرْجَ مَا حَوْلَهَا غَيْرُ مُسْنِتٍ ^(٤)
فإن كان هذا المكان سمى بواحد حَلَى، كتمر وتمر، كان حَلَى جمعًا، ويكون

(١) فى ب: وقولهم.

(٢) عجز بيت لجبرير وصدره:

تدعوك تيم وتيم فى قرى سبأ

وينظر: ديوانه ص(١٣٠)، ولسان العرب (ضغبس)، والمخصص (٣١/١)، ٤١/٤،

(٨٦/١٣).

(٣) ما بين المعكوفين سقط فى أ.

(٤) تقدم.

قوله: «لَحْلَى النساء» جمعًا قد أضيف إلى جمع.

وقال: ﴿أَوْ مِنْ يَنْشَأُ فِي الْحَلِيَّةِ﴾ [الزخرف: ١٨]، وقال: ﴿وَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾ [فاطر: ١٢]، فيجوز أن تكون الحلية إنما كسرت مع علامة التانيث، وفتح بلا هاء فقال^(١): حَلَى، كما قالوا: البرك للصدر.

والبركة قال: [من المتقارب]

وَلَوْحٌ ذِرَاعَيْنِ فِي بَرْكَةٍ (٢)
وقالوا: كان زياد أشعر بَرْكًا.

فأما وجه قول من ضم ﴿مِنْ حُلِيَّتِهِمْ﴾؛ فَإِنْ حُلِيًّا لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ جَمْعًا عَلَى حَدِّ نَخْلٍ وَتَمْرٍ، أَوْ مَفْرَدًا فَيَكُونُ: حَلَى وَحُلَى، كَقَوْلِهِمْ كَعْبٌ وَكَعُوبٌ وَفَلَسٌ وَفَلُوسٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا جُمِعَ أَبْدِلَ مِنَ الْوَاوِ الْيَاءَ؛ لِإِدْغَامِهَا فِي الْيَاءِ، وَأَبْدِلَ مِنَ الضَّمَّةِ كَسْرَةً كَمَا أَبْدَلْتُ فِي^(٣) مَرْمَى وَمَخْشَى، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

فأما الحاء التي هي فاء في الحَلَى، فَإِنَّهَا بَقِيَتْ مَضْمُومَةً كَمَا كَانَتْ مَضْمُومَةً فِي: كَعُوبٌ وَفَلُوسٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمْعًا كَتَمْرٍ، وَجُمِعَ عَلَى «فَعُولٍ» كَمَا جُمِعَ صَفَاً عَلَى صُفَى فِي نَحْوِ: [مَنْ الرِّجْزِ]

مَوَاقِعُ الطَّيْرِ عَلَى الصُّفَى^(٤)

ومما يحتمل أن تكون الضمة أبدلت فيه كسرة قولهم: [مَنْ الرِّجْزِ]

بَكَيْتُ، وَالْمُحْتَزَنُ الْبَكِيُّ^(٥)

(١) في أ: فقليل.

(٢) صدر بيت للناطقة الجعدى وعجزه:

..... إلى جَوْجُوْ رَهْلِ الْمَنْكَبِ

ينظر: ديوانه ص(٢١)، وأدب الكاتب ص(٥١٨)، والأزهية ص(٢٦٩)، وجمهرة اللغة ص(١٣١٥)، ولسان العرب (حمد)، (فيا) والمعاني الكبير (١/١٣٧)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص(٥٧١).

(٣) في أ: من.

(٤) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص(١٨٨)، وللأخيل الطائي في لسان العرب (صفا)، (نفي)، وله أو للعجاج في لسان العرب (هيض)، وليس في ديوان العجاج، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص(٩٤٥، ٩٧٢)، والخصائص (٢/١١٢)، وسر صناعة الإعراب (٢/٢٥٠)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٥١٤)، وشرح المفصل (٥/٢٢)، ولسان العرب (هيض)، (وقع).

(٥) تقدم.

ف «البَكى» يجوز أن يكون فعلاً، ويكون بكٍ وبكى، كعالم وعليم، وشاهد وشهيد، فالكسرة فى^(١) العين على هذا كسرة «فعل»، ويجوز أن يكون فعولاً، أبدلت الواو منه^(٢) ياء، وأبدلت من ضمتها الكسرة^(٣) كقولهم: أدحى النعام، وآرى الدابة هما «فاعول»، إلا أن اللام من أدحى واو قلبت ياء، ومن آرى ياء، والكسرة فى [البناءين مبدلة من ضمة]^(٤).

ووجه قول حمزة والكسائي فى كسرهما الحاء من ﴿جَلِيْهِمْ﴾، هو أن المكسر من الجموع^(٥) قد غير^(٦) عما كان الواحد عليه فى اللفظ والمعنى، كما أن الاسم المضاف إليه كذلك.

ألا ترى أن الاسم المكسر فى الجمع يدل بالتكسير على الكثرة، وأن الفاء قد غير فى التكسير، كما أن الاسم المضاف إليه كذلك؟ وذلك أنه بالنسب صار صفة، وكان قبل اسمًا، وقد تغير فى اللفظ بما^(٧) لحقه من الزيادة؛ فلما تغير الاسم تغييرين وهو: إبدال الواو ياء، وإبدال الضمة كسرة، كما غير فى الإضافة تغييرين - قوى هذا التغير على تغيير الفاء، كما قوى النسب للتغييرين على حذف الياء من^(٨) نحو: حنفى وجدلى فى النسب إلى حنيفة وجديلة، وكذلك جلى وعصى.

فإن قلت: فهلاً لزم هذا التغير فى الجمع ههنا، كما لزم فى النسب؟ قيل: إن النسب قد جاء منه ما لم يغير^(٩)، وترك على أصله، وذلك قولهم فى الإضافة إلى سليقة: سلىقى، وإلى عميرة كلب: عميرى، فجاء غير مغير مع التغييرين اللاحقين للاسم فى النسب؛ فكذلك جاء «حلى» على الأصل مع [هذين]^(١٠) التغييرين اللاحقين للاسم.

(١) فى ب: من.

(٢) فى ب: منها.

(٣) فى أ: كسرة.

(٤) فى ب: البناء مبدلة ضمة.

(٥) فى ب: المجموع.

(٦) فى أ: غيره.

(٧) فى أ: لما.

(٨) فى أ: فى.

(٩) فى أ: يغيره.

(١٠) سقط فى أ.

وأما نحو: عُصَى وَقُنَى فقد لحقه مع هذين التغييرين اللذين ذكرنا تغيير ثالث، وهو إبدال الواو ياء، وكذلك ما كان من ذلك جمعًا، الآخر منه واو، فإنه يلزم بدل الواو منه ياء نحو: عُصَى وَحُقَى وَدُلَى؛ فهذا مستمر، إلا أن يشذ منه شيء، فيجىء على الأصل نحو ما حكاه من قولهم: إنكم لتنتظرون في نحو كثيرة^(١).

ونحو ما أنشده^(٢) أحمد بن يحيى: [من الطويل]

... وَأَصْبَحْتُ مِنْ أَذْنَى حُمُوتِهَا حَمًا^(٣) ...

فجاءت الواو في الحُمُوتِ مصححة، وكان القياس أن تنقلب ياء من حيث كان جمعًا.

فأما إلحاق^(٤) تاء التأنيث له فعلى حد عمومة وخيوة^(٥)، وليس لحاق هذه التاء مما يمنع القلب.

ألا ترى أن الذى يوجب القلب فيه هو أنه جمع، وما كان من هذا النحو واحدًا كالمُضَى والصُّلَى، مصدر صُلِيَ فإن الفاء منه، لا تكسر كما كسر فى الجموع؛ لأن الواحد لم يتغير فيه المعنى كما تغير فى الجمع؟ وحكى أبو عمر عن أبي زيد آوى إليه إويًا.

ومما يؤكد كسر الفاء فى هذا النحو من الجمع قولهم: «قَسَى» [فى]^(٦) جمع قوس. ألا ترى أنا لا نعلم أحدًا يُسَكِّنُ إلى روايته حكى فيه غير الكسر فى الفاء؟ فهذا

(١) فى ب: كثير.

(٢) فى ب: أنشد.

(٣) عجز بيت لعبد الله بن عجلان النهدي وصدره:

لقد أصبحت أسماء حجرًا محرماً

ينظر: الشعر والشعراء ص (٧٢٠)، ولمسافر بن أبى عمرو فى الأغاني (٦٣/٩)، ولعبد الله أو لمسافر فى الأغاني (٢٢/٢٤٤)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٥/٢٧٢)، وكتاب العين (٣/٣١٢)، وتاج العروس (حمو)، ولسان العرب (حمو).

(٤) فى أ: لحاق.

(٥) الخَيْطُ: السلك، والجمع: أخياط وخيوط وخيوطه، الأول نقله ابن برى، والأخيران نقلهما الجوهري، وقال: مثل فحول وفحولة. زاد فى اللسان: زادوا الهاء لتأنيث الجمع. وأنشد ابن برى لابن مقبل:

فريسًا ومغشيًا عليه كأنه خيوطه مارى لواهن فاتله

ينظر: التاج (١٩/٢٧٧، ٢٧٨).

(٦) سقط فى أ.

مما يدل ذلك^(١) على تمكن الكسرة في هذا الباب الذي هو الجمع، وربما أبدلت اللامات إذا كانت واوات من الأسماء.

وليس ذلك على حد الإبدال في عِصَى وَحِقَى، [و] لو كان على هذا الحد للزم هذا الضرب من الآحاد كما لزم الجموع، وإنما ألزمت الآحاد التغيير، كما لزم أذل وأحق وأجر، وذلك أنه لما قرب من الطرف أبدلت كما أبدل هذا الضرب، وعلى هذا قالوا: مَسْنِيَّةٌ، ومعدى.

ومن ذلك قولهم: العتو قال تعالى: ﴿وَعَتَوْا عُنُوتًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٢١]، فصححت، وأبدلت في قوله: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩]، [و] ﴿وَقَدْ بَلَغْتَ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٨]؛ فهذا مصدر، ولو كان اسماً على حد: شاهد، وشهود، للزم فيه البدل، كقولهم: الجثى في جمع جاث؛ لأنه من يجثو، ولكنه أبدل على حد مَسْنَى وَمَعْدَى، و[قد]^(٢) قالوا: أنا أجوءك وأنبؤك، وهو مُنَحْدَرٌ من الجبل، فأتبعوا الحركة الحركة، فإن لم يكن في الكلمة تغييران، فهذا التغيير في الجمع على ما قرأه حمزة والكسائي أقوى.

وأما قولهم في جمع: الفتى فُتُو، فهو على قول أبى الحسن من باب نُحُو وَحُمُو^(٣)؛ لأنه يرى أنه من الواو، وفي قول غيره أذهب في باب الشذوذ.

ألا ترى أنه إذا قلب ما كان من الواو إلى الياء نحو: حَقَى وَعَصَى، [فالذى من الياء]^(٤) أجدر أن يترك على ما هو عليه، فإذا أبدل منها الواو في الجمع مع أنها من الياء كان على خلاف ما جاء عليه الجمهور والكثرة.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿لَئِنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا﴾ [١٤٩]، وفي الرفع والنصب من قوله -تعالى-: ﴿رَبَّنَا﴾:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر وعاصم: ﴿لَئِنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا﴾ بالياء والرفع، وقرأ حمزة والكسائي^(٥) ﴿لَئِنْ لَمْ تَرْحَمْنَا رَبَّنَا وَتَغْفِرْ لَنَا﴾ بالتاء

(١) في ب: يدل.

(٢) سقط في ب.

(٣) في ب: حموة.

(٤) في ب: والذي من الواو.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٠)، الإعراب للنحاس (١/٦٣٨، ٦٣٩)، البحر المحيط (٤/٣٩٤)، التبيان للطوسي (٤/٥٧٩)، التيسير للداني (١١٣)، تفسير الطبري (١٣/١١٩)، =

ونصب ﴿رَبَّنَا﴾.

القول في ذلك: إن من قرأ: ﴿لَيْنَ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبَّنَا﴾ جعل الفعل للغيبة، وارتفع ﴿رَبَّنَا﴾ به، وكذلك: ﴿وَيَعْفِرْ لَنَا﴾ فيه ضمير ﴿رَبَّنَا﴾ وهو مثل ﴿يَرْحَمْنَا﴾ في الإسناد إلى الغيبة.

ومن قرأ: ﴿لَنْ لَمْ تَرْحَمْنَا رَبَّنَا وَتَغْفِرْ لَنَا﴾ جعل ﴿تَغْفِرْ لَنَا﴾ للخطاب، وفيه ضمير الخطاب و﴿رَبَّنَا﴾ نداء، و[هو]^(١) الذي كان في قراءة من قدمنا قوله فاعلاً، وحذف حرف التنبيه معه؛ لأن عامة ما في التنزيل من ذلك، يحذف حرف التنبيه [منه]^(٢): كقوله: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأْتَ زِينَتَهُ ... رَبَّنَا لِصَلُّوا ... رَبَّنَا أَطْمِسْ﴾ [يونس: ٨٨]، ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ [إبراهيم: ٣٧]، ﴿رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤].

اختلفوا في كسر الميم وفتحها من قوله جل وعز: ﴿قَالَ ابْنُ أُمٍّ﴾ [١٥٠]: فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وحفص عن عاصم ﴿قَالَ ابْنُ أُمٍّ﴾ نصباً، وفي طه [الآية: ٩٤] مثلها.

وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي^(٣): ﴿قَالَ ابْنُ أُمٍّ﴾ بكسر الميم، فأما الهمزة فمضمومة.

قال أبو علي: من قال: ﴿يَابْنَ أُمٍّ﴾؛ فقال سيبويه: قالوا: يابن أُمٍّ، يابنَ عَمٍّ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد؛ لأن هذا أكثر في كلامهم من يابنَ أبي، ويا غلام

= تفسير القرطبي (٢٨٦/٧)، الحجة لابن خالويه (١٦٤)، الحجة لأبي زرعة (٢٩٦)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٥)، الغيث للصفاقسي (٢٢٩)، الكشف للزمخشري (٩٤/٢)، الكشف للقيسي (٤٧٧/١)، المجمع للطبرسي (٤٨٠/٢)، المعاني للفراء (٣٩٣/١)، تفسير الرازي (٢٩١/٤)، النشر لابن الجزري (٢٧٢/٢).

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣١)، الإعراب للنحاس (٦٣٩/١)، الإملاء للعكبري (١/١٦٥)، البحر المحيط (٣٩٦/٤)، التبيان للطوسي (٥٨٠/٤)، التيسير للداني (١١٣)، تفسير الطبري (١٢٨/١٣)، تفسير القرطبي (٢٩٠/٧)، الحجة لابن خالويه (١٦٤)، الحجة لأبي زرعة (٢٩٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٥)، الغيث للصفاقسي (١٩٥)، الكشف للزمخشري (٩٥/٢)، الكشف للقيسي (٤٧٨/١)، المجمع للطبرسي (٢/٤٨١)، المعاني للفراء (٣٩٤/١)، تفسير الرازي (٢٩٢/٤)، النشر لابن الجزري (٢٧٢/٢).

غلامى .

قال أبو على : جعلوهما بمنزلة اسم واحد ، ولم يرفضوا الأصل الذى هو إضافة الأول إلى الثانى كما رفضوا الأصل فى خطايا ، والتصحيح للعين فى : قال ، وباع وخاف ، ونحو ذلك مما يرفض فيه الأصل ، فلا يستعمل .

ألا ترى قول أبى زيد^(١) : [من الخفيف]

يَابْنَ أُمَى وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَيْتَنِي لِأَمْرِ شَدِيدٍ^(٢)
فهذا بمنزلة «القُضوى» الذى استعمل فيه الأصل الذى رفض فى غيره ، فكذلك قولهم : يابن أُمى .

ومن قال : «يابن أُم» فبنى الاسمين على الفتح ، فالفتحة^(٣) فى : «ابن» ، ليست النسبة التى كانت تكون فى الاسم المضاف المنادى ، ولكن بنى على الحركة التى كانت تكون للإعراب ، كما أن قولهم : لا رجل كذلك ، وكما أن : «مكانك» ، إذا أردت به الأمر لا تكون الفتحة فيه الفتحة التى كانت فيه وهو ظرف ، ولكنه على حد الفتحة التى [كانت]^(٤) فى «رويدك» .

فإن قلت : لم لا نقول : إنها نصبة ؟ فالمراد «يابن أُمًا» ، فحذف الألف كما حذفت^(٥) ياء الإضافة فى «غلامى» [فى النداء]^(٦) .
قيل : ليس مثله .

ألا ترى أن من حذف الياء من : يا غلام ، أثبتها فى يا غلام غلامى ؟ فلو كانت الألف مقدرة فى : يابن أُم^(٧) ، لم يكن يحذف ، كما لم يحذف فى قوله : [من الرجز]

(١) فى ب : زيد وهو خطأ .

(٢) البيت فى ديوانه ص (٤٨) ، والدرر (٥٧/٥) ، وشرح التصريح (١٧٩/٢) ، والكتاب (٢/٢١٣) ، ولسان العرب (شق) ، والمقاصد النحوية (٢٢٢/٤) ، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٤٠/٤) ، وشرح الأشموني (٤٥٧/٢) ، وشرح قطر الندى ص (٢٠٧) ، وشرح المفصل (١٢/٢) ، والمقتضب (٢٥٠/٤) ، وهمع الهوامع (٥٤/٢) .

(٣) فى ب : والفتحة .

(٤) سقط فى أ .

(٥) فى ب : حذف .

(٦) سقط فى ب .

(٧) فى ب : أُمًا .

يَا بَنَّةَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجَبِي^(١)

فالألف لا تحذف حيث تحذف الياء.

ألا ترى أن من قال: ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبِغُ﴾ [الكهف: ٦٤]، ﴿وَالَيْلِ إِذَا يَسِرُّ﴾ [الفجر: ٤]، فحذف الياء من الفواصل، وما أشبه الفواصل من الكلام التام - لم يكن عنده في نحو [قوله]^(٢): ﴿وَالَيْلِ إِذَا يَتَنَبَّهْ. وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾ [الليل: ١، ٢] إلا الإثبات.

فإن قلت: فقد حذفت الألف في نحو: [من الرمل]

... رَهْطُ^(٣) مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ^(٤)

وهو يريد الْمُعَلَّى.

وقد أنشد أبو الحسن: [من الوافر]

فَلَسْتُ بِمُذْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتٍ وَلَا لَوْ أُنِّي^(٥)
يريد بلهفي فحذف الألف.

فالقول: إن ذلك في الشعر ولا يجوز^(٦) في الاختيار وحال السعة؛ فلا ينبغي أن يحمل قوله: ﴿ابْنُ أُمٍّ﴾ على هذا.

وقياس من أجاز ذلك أن تكون فتحة الابن نصبة، والفتحة في ﴿أُمٍّ﴾ ليست كالتى في «عشر» من «خمسة عشر»، ولكن مثل الفتحة التى فى الميم من: «يا بنت عمّا».

(١) الرجز لأبى النجم فى خزانة الأدب (١/٣٦٤)، والدرر (٥/٥٨)، وشرح أبيات سيبويه (١/٤٤٠)، وشرح التصريح (٢/١٧٩)، وشرح المفصل (٢/١٢)، والكتاب (٢/٢١٤)، ولسان العرب (عمم)، والمقاصد النحوية (٤/٢٢٤)، ونوادر أبى زيد ص (١٩)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٤/٤١)، ورصف المباني ص (١٥٩)، وشرح قطر الندى ص (٢٠٨)، والمقتضب (٤/٢٥٢)، وجمع الهوامع (٢/٥٤).

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: من رهط.

(٤) تقدم.

(٥) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/٦٣، ١٧٩)، والإنصاف (١/٣٩٠)، وأوضح المسالك (٤/٣٧)، وخزانة الأدب (١/١٣١)، والخصائص (٣/١٣٥)، ورصف المباني ص (٢٨٨)، وسر صناعة الإعراب (١/٥٢١، ٢/٧٢٨)، وشرح الأشموني (٢/٣٣٢)، وشرح عمدة الحافظ ص (٥١٢)، وشرح قطر الندى ص (٢٠٥)، ولسان العرب (لهف)، والمحتسب (١/٢٧٧)، والمقاصد النحوية (٤/٢٤٨)، والمقرب (١/١٨١، ٢/٢٠١)، والممتع فى التصريف (٢/٦٢٢).

(٦) فى أ: يكون.

وحجة من قال: ﴿يَابْنَ أُمَّ لَا تَأْخُذْ﴾ أن سيبويه قال: وقد قالوا أيضًا: يا بن أمّ، يابن عمّ، كأنهم جعلوا الأول والآخر اسمًا واحدًا ثم أضافوه كقولك: يا أحد عشر أقبلوا. [قال] ^(١): وإن شئت قلت: حذفوا هذه الباء لكثرة هذا في كلامهم.

وعلى ذا قال الشاعر: [من الرجز]

يَابْنَةُ عَمًّا لَا تَلُومِي وَاهْجَبِي ^(٢)

اختلفوا في كسر الألف وفتحها من قوله -تعالى-: ﴿إِصْرَهُمْ﴾ [١٥٧]: فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وحمة والكسائي ﴿إِصْرَهُمْ﴾ بكسر الألف.

وقرأ ابن عامر ^(٣): ﴿أَصَارَهُمْ﴾ ممدودة الألف على الجمع.

قال أبو على: «الإصر»: مصدر يقع على الكثرة مع إفراد لفظه.

يدلك ^(٤) على ذلك قوله: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، فأضيف وهو مفرد إلى الكثرة، ولم يجمع.

وقال: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

[و] ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠].

وقال: ﴿لَا يَزِيدُ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤٣].

وقال: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: ٤٥].

فالوجه الإفراد؛ كما أفرد في غير هذا الموضع.

وجمع ابن عامر كأنه أراد ضروبًا من المآثم مختلفة، فجمع لاختلافها، والمصادر قد تجمع إذا اختلفت ضروبها كما تجمع سائر الأجناس، وإذا كانوا قد جمعوا ما يكون ضربًا واحدًا.

(١) سقط في ب.

(٢) تقدم.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣١)، الإملاء للعكبري (١/١٦٥)، البحر المحيط (٤/٤٠٤)، التبيان للطوسي (٤/٥٩٣)، التيسير للداني (١١٣)، تفسير القرطبي (٧/٣٠١)، الحجة لابن خالويه (١٦٥)، الحجة لأبي زرعة (٢٩٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٥)، الغيث للصفاسي (٢٢٩)، الكشف للزمخشري (٢/٩٧)، الكشف للقيسي (١/٤٧٩)، المجموع للطبرسي (٢/٤٨٦)، النشر لابن الجزري (٢/٢٧٢).

(٤) في أ: يدل.

كقوله: [من البسيط]

هَلْ مِنْ حُلُومٍ لِأَقْوَامٍ فَتُنْذِرُهُمْ مَا جَرَّبَ النَّاسُ مِنْ عَضَى وَتَضْرِبِي^(١)
فَأَنْ يَجْمَعَ مَا يَخْتَلِفُ مِنَ الْمَائِمِ أَجْدَرُ.

فجعل «إَصْرًا» و«آصَارًا» بمنزلة عدل وأعدال.

يقوى ذلك قوله: ﴿وَلِيَحْلِلْ أَنْفَالَهُمْ وَأَنْفَالًا مَعَ أَنْفَالِهِمْ﴾ [العنكبوت: ١٣].

و«الثقل» مصدر كالشعب والصغر والكبر.

اختلفوا في قوله -جل وعز-: ﴿نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ﴾ [١٦١]:

فقرأ ابن كثير، وعاصم، وحمزة، والكسائي: ﴿نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ﴾ بالتاء مهموزة على الجمع.

وقرأ أبو عمرو^(٢): ﴿نَغْفِرْ لَكُمْ﴾ بالنون، ﴿خَطَايَاكُمْ﴾ [من غير]^(٣) همز، مثل:

قضاياكم، ولا تاء فيها.

وقرأ نافع: ﴿تُغْفِرْ لَكُمْ﴾ بالتاء مضمومة، ﴿خَطِيئَاتُكُمْ﴾ بالهمز، وضم التاء على

الجمع.

وكذلك روى محبوب عن أبي عمرو^(٤): ﴿تُغْفِرْ لَكُمْ﴾ [بالتاء مضمومة]^(٥)

﴿خَطِيئَاتُكُمْ﴾ بالهمز، وضم التاء.

وتابعه ابن عامر^(٦) على التاء من ﴿تُغْفِرْ لَكُمْ﴾ وضمها، وقرأ: ﴿خَطِيئَتُكُمْ﴾

(١) تقدم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣١)، البحر المحيط (٤/٤٠٩)، التبيان للطوسي (١٠/٥، ١١)،
التيسير للداني (١١٤)، الحجة لابن خالويه (١٦٦)، الحجة لأبي زرعة (٢٩٨)، السبعة
لابن مجاهد (٢٩٦)، الغيث للصفاقسي (٢٩٩)، الكشف للزمخشري (٢/٩٩)، الكشف
للقيسي (١/٤٨٠)، المجمع للطبرسي (٢/٤٩٠)، النشر لابن الجزري (٢/٢٧٢).

(٣) في أ: بغير.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣١)، البحر المحيط (٤/٤٠٩)، التبيان للطوسي (١٠/٥، ١١)،
التيسير للداني (١١٤)، الحجة لابن خالويه (١٦٦)، الحجة لأبي زرعة (٢٩٨)، السبعة لابن
مجاهد (٢٩٥)، الغيث للصفاقسي (٢٢٩)، الكشف للزمخشري (٢/٩٩)، الكشف
للقيسي (١/٤٨٠)، المجمع للطبرسي (٢/٤٩٠)، النشر لابن الجزري (٢/٢٧٢).

(٥) سقط في أ.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣١)، البحر المحيط (٤/٤٠٩)، التبيان للطوسي (١٠/٥، ١١)،
التيسير للداني (١١٤)، الحجة لابن خالويه (١٦٦)، الحجة لأبي زرعة (٢٩٩)، السبعة
لابن مجاهد (٢٩٦)، الغيث للصفاقسي (٢٩٩)، الكشف للزمخشري (٢/٩٩)، الكشف =

واحدة مهموزة مرفوعة.

من قرأ: ﴿نَغْفِرْ لَكُمْ﴾، فهو [على]^(١): ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ... وَأَدْخُلُوا... نَغْفِرْ لَكُمْ﴾، والتي في البقرة: ﴿نَغْفِرْ﴾ والنون هناك أحسن لقوله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾ [البقرة: ٥٨]، وفي الأعراف: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ﴾.

والمعنى فيمن قرأ في الأعراف: ﴿نَغْفِرْ لَكُمْ﴾، كأنه قيل لهم: ادخلوا نغفر، أى: إن دخلتم غفرنا. فأما ﴿خَطِيئَتِكُمْ﴾ فجمع خطيئة، صححها في الجمع، كما كسرت على «خطايا»، وكلا الأمرين [شائع وحسن]^(٢)، ف «خطايا» في اللفظ مثل «قضايا» إلا أن الألف في «قضايا» منقلبة عن ياء هي لام الفعل، والألف في «خطايا» منقلبة عن ياء منقلبة عن همزة وهي لام الفعل.

فإن قلت: فهلا رددت الهمزة في «خطايا»؛ لأنك إنما كنت قلبتها ياء لاجتماع الهمزتين وقد زال اجتماعهما، فهلا قلت: «خطاياكم»؟.

فإن ذلك لا يستقيم؛ لأن الياء في «خطايا» منقلبة عن همزة «فعيلة»، فحكمها حكم ما انقلب عنها.

ألا ترى أن حكم الهمزة في «حمراء» حكم ما انقلبت عنه^(٣) من^(٤) الألف، وحكم «هَرَقَ»، حكم «أَرَقَ»؟ فلو سميت بها لم تصرف كما لا تصرف «أَرَقَ»، وكذلك حكم الهمزة في «عِلْبَاءَ»، حكم الياء في «درحاية»^(٥)، فكذا حكم الياء في

= للقيسي (١/ ٤٨٠)، المجمع للطبرسي (٢/ ٤٩٠)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٧٢).

(١) سقط في ب.

(٢) في أ: سائغ حسن.

(٣) في ب: انقلب عنها.

(٤) في أ: في.

(٥) دَرَحَ، كَمَنَعَ: دَفَعَ، وَكَفَّرَحَ: هَرِمَ هَرَمًا تَامًا. ومنه قيل: ناقة دَرَحَ كَكَتَفَ أى: هَرِمَتْ مسنة؛ قاله الأزهري.

ورجل دِرْحَائَةٌ، بالكسر: كثير اللحم قصير سمين بطين لثيم الخلقة، وهو فعلاية. قال الراجز:

إما ترينى رجلا دعكايه
عكوگا إذا مشى دِرْحَائَةٌ
تحسبنى لا أحسن الحدايه
أيايه أيايه أيايه

ينظر: تاج العروس (٦/ ٣٦٢).

«خطايا»، حكم الهمزة التي انقلبت عنها، وإذا كان كذلك، فاجتماع الهمزتين في الحكم قائم، وإن لم يكن اللفظ عليه.

فأما قراءة نافع: ﴿تُغْفَرُ﴾ بالتاء مضمومة؛ فلأنه [قد]^(١) أسند إليها ﴿خطيئاتكم﴾، وهو مؤنث، فأنت، وبنى الفعل للمفعول فقال: ﴿تُغْفَرُ﴾، ولم يقل: ﴿تَغْفِرُ﴾ لأن بناء للمفعول أشبه بما قبله.

ألا ترى أن قبله: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ﴾ وليس هذا مثل ما في البقرة؛ لأن في البقرة: ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾، ف ﴿تَغْفِرُ لَكُمْ﴾ في البقرة، إنما هو على: ﴿قُلْنَا﴾. ومما يقوى قراءة من قرأ: ﴿تَغْفِرُ﴾ بالنون ما بعده من قوله: ﴿وَسَتَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾.

اختلفوا في الرفع والنصب من قوله - تعالى -: ﴿مَعِذَةَ إِلَى رَبِّكُمْ﴾ [١٦٤]: فقرا ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي^(٢) ﴿مَعِذَةَ﴾ رفعا.

واختلف عن عاصم: فروى أبو بكر في رواية يحيى بن آدم عنه، وغيره ﴿مَعِذَةَ﴾ رفعا مثل حمزة.

وروى الحسين^(٣) بن علي الجعفي عن أبي بكر وحفص عن عاصم ﴿مَعِذَةَ﴾ نصبا.

قال أبو زيد: عَذَرْتُهُ أَعِذَرُهُ عَذْرًا وَمَعِذَةٌ وَعُذْرِي، [فُعْلَى]^(٤). وحجة من رفع: أن سيبويه قال: ومثله في أنه^(٥) على الابتداء - ويريد مثل حنان في قوله: [من الطويل]

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٢)، الإعراب للنحاس (٦٤٥/١)، الإملاء للعكبري (١/١٦٦)، البحر المحيط (٤١٢/٤)، التبيان للطوسي (١٥/٥)، التيسير للداني (١١٤)، تفسير الطبري (١٨٥/١٣)، تفسير القرطبي (٣٠٧/٧)، الحجة لابن خالويه (١٦٦)، الحجة لأبي زرعة (٣٠٠)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٦)، الغيث للصفاسي (٢٣٠)، الكشف للقيسي (٤٨١/١)، المعاني للفراء (٣٩٨/١)، تفسير الرازي (٣٠٥/٤)، النشر لابن الجزري (٢٧٢/٢).

(٣) في أ: حسين.

(٤) سقط في ب.

(٥) في ب: قراءته.

فَقَالَتْ: حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا (١)
ومثله في أنه على الابتداء، وليس على فِعْلٍ قوله: ﴿قَالُوا مَعْدِرَةٌ إِلَى رَبِّكُمْ﴾
[الأعراف: ١٦٤] لم يريدوا أن يعتذروا اعتذارًا مستأنفًا من أمر ليمُوا عليه، ولكنهم
قيل لهم: لم تعظون قومًا؟ فقالوا: معذرة، أي: موعظتنا معذرة إلى ربكم.
وحجة من نصب ﴿مَعْدِرَةٌ﴾: أن سيبويه قال: لو قال رجل لرجل: معذرة إلى
الله، وإليك من كذا وكذا - لنصب.

واختلفوا في قوله جل وعز: ﴿بِعَذَابٍ يَبِيسٍ﴾ [١٦٥]:
فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي: ﴿يَبِيسٍ﴾ على وزن «فَعِيل»،
الهمزة بين الباء والياء منون^(٢).

وقرأ نافع ﴿بِعَذَابٍ يَبِيسٍ بِمَا﴾ بكسر الباء من غير همز وينون.
وروى أبو قرّة عن نافع ﴿يَبِيسٍ﴾ على وزن فَعِيل مثل حمزة.
وروى خارجة عن نافع: ﴿يَبِيسٍ﴾ بفتح الباء من غير همز منون على وزن «فَعْل».
وقرأ ابن عامر: ﴿بِعَذَابٍ يَبِيسٍ بِمَا﴾ على وزن «فَعْل» مثل نافع غير أنه مهموز،
فكذلك ما روى عن نافع من قوله: ﴿بِعَذَابٍ يَبِيسٍ﴾.
وروى حفص عن عاصم ﴿يَبِيسٍ﴾ مثل حمزة.

وروى حسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم ﴿يَبِيسٍ﴾ على وزن «فَعِيلٍ» بفتح

(١) صدر بيت وعجزه:

..... أذو نسب أم أنت بالحي عارف
والبيت لمنذر بن درهم الكلبي في خزانة الأدب (١١٢/٢)، وشرح أبيات سيبويه (١/
٢٣٥)، وبلا نسبة في أمالي الزجاجي ص (١٣١)، وأوضح المسالك (١/٢١٧)، والدرر
اللوامع (٣/٦٦)، وشرح الأشموني (١/١٠٦)، وشرح التصريح (١/١٧٧)، وشرح
عمدة الحافظ ص (١٩٠)، وشرح المفصل (١/١١٨)، والصاحبي في فقه اللغة
ص (٢٥٥)، والكتاب (١/٣٢٠، ٣٤٩)، ولسان العرب (حنن)، والمقاصد النحوية (١/
٥٣٩)، والمقضب (٣/٢٢٥)، وجمع الهوامع (١/١٨٩).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٢)، الإعراب للنحاس (١/٦٤٧)، الإملاء للعكبري (١/
١٦٦)، البحر المحيط (٤/٤١٢، ٤١٣)، التبيان للطوسي (٥/١٧)، التيسير للداني
(١١٤)، تفسير الطبري (١٣/٢٠٠، ٢٠١)، تفسير القرطبي (٧/٣٠٨)، الحجة لابن
خالويه (١٦٦)، الحجة لأبي زرع (٣٠٠)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٦)، الغيث للصفاقسي
(٢٣٠)، الكشف للزمخشري (٢/١٠١)، الكشف للقيسي (١/٤٨١)، المجمع للطبرسي
(٢/٤٩٢)، المحتسب لابن جني (١/٢٦٥)، النشر لابن الجزري (٢/٢٧٢).

الهمزة^(١).

[و]^(٢) أخبرني موسى بن إسحاق عن هارون بن حاتم عنه؛ وحدثني أبو البختری عن يحيى بن آدم عن أبي بكر قال: كان حفظي عن عاصم ﴿بَيَّسَ بِمَا﴾ على وزن «فَعِلَ» ثم دخلني منها^(٣) شك، فتركت روايتها عن عاصم وأخذتها عن الأعمش ﴿بَيَّسَ بِمَا﴾ مثل حمزة.

حدثني محمد بن الجهم قال: حدثني ابن أبي أمية عن أبي بكر قال: كان حفظي عن عاصم ﴿بَيَّسَ﴾ على وزن «فَعِلَ»^(٤) ثم دخلني منها شك فتركت روايتها عن عاصم، وأخذتها عن الأعمش ﴿بعذاب بَيَّسَ﴾ على وزن فعيل.

قال أبو زيد: قد بؤس الرجل يَبُؤُسُ بَأْسًا^(٥)؛ إذا كان شديد البأس، وقال في البؤس: بئس^(٦) يئأس بؤسًا وبئسًا وبأسًا، والبأساء الاسم.

قال أبو علي: يحتمل قول من قال: ﴿بئس﴾ أمرين: أحدهما: أن يكون «فَعِيلًا» من بؤس يَبُؤُسُ؛ إذا كان شديد البأس مثل: ﴿من عذاب شديد﴾ [إبراهيم: ٢].

والآخر: أن يكون من عذاب بئس، فوصف بالمصدر، والمصدر على فعيل، وقد جاء كثيرًا كالنذير، والنكير، والشحيح، وعذير الحي، والتقدير: من عذاب ذي بئس، أي: عذاب ذي بؤس.

وأما ما روى عن نافع من قوله: ﴿بعذاب بئس﴾، فإنه جعل ﴿بئس﴾ الذي هو فعل اسمًا فوصف به، ومثل ذلك قوله: «إِنَّ اللَّهَ يَنْهَى عَنْ قِيلٍ وَقَالَ»^(٧) و«عَنْ قِيلٍ

(١) في ب: الباء.

(٢) سقط في ب.

(٣) في أ: فيها.

(٤) ثبت في حاشية أ: «في الأصل بئس على وزن فعيل».

(٥) في ب: شديدًا.

(٦) في أ: قد بئس.

(٧) ورد ذلك من حديث المغيرة بن شعبة، وأبى هريرة:

حديث المغيرة:

أخرجه البخاري (١٠٤/٤): كتاب الزكاة باب قول الله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ

إِلْحَافًا﴾، [١٤٧٧]، و(٣٤٩/٥): كتاب الاستقراض، باب ما ينهى عن إضاعة المال،

[٢٤٠٨]، و(٩/١٢): كتاب الأدب: باب عقوب الوالدين من الكبائر، [٥٩٧٥]، =

وَقَالَ.

وقال: [من الرمل]

أَضْبَحَ الدَّهْرُ وَقَدْ أَلَوَى بِهِمْ غَيْرَ تَقْوَالِكَ مِنْ قِيلٍ وَقَالَ^(١)
ومثل ذلك: «مِنْ»^(٢) شُبَّ إِلَى دُبَّ»، و «مِنْ»^(٣) شُبَّ إِلَى دُبَّ»، فكما استعملت
هذه الألفاظ أسماء وأفعالاً، كذلك «بئس» جعله اسماً بعد أن كان فعلاً فصار وصفاً،
ونظيره من الصفة: يَقْضُ، وَنَضَوْ، وَهَرَطُ.

وما روى عن نافع من قوله: «بعذاب بئس» بفتح الباء من غير همز، فهو أيضاً
فعل في الأصل، وصف كما أن «بئس» كذلك.

وأما إبداله من الهمزة الياء، فإن سيبويه حكى أنه سمع بعض العرب يقول:
«بئس» فلا يحقق الهمزة، ويدع الحرف على الأصل، يريد على الأصل الذي هو
«فعل»، كأنه يسكن العين، كما يسكن في^(٤) عَلَمَ، ويقلب الهمزة ياء؛ لأنه لما
أسكنها لم يَجْزَ فيها أن تجعل بين بين، فأخلصها ياء.

وقراءة ابن عامر: «بعذاب بئس» بالهمز، فهي^(٥) [مثل]^(٦) قراءة نافع: «بعذاب

= (٩٨/١٣): كتاب الرقاق: باب ما يكره من قيل وقال، (٦٤٧٣)، ومسلم (٣/١٣٤١)،
كتاب الأقضية: باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة (١٢، ١٣، ١٤-٥٩٣)، وأحمد
(٤/٢٤٦، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٤)، وعبد بن حميد [٣٩١]. والدارمي (٢/٣١٠، ٣١١)،
وابن خزيمة [٧٤٢]، والطبراني في الكبير (٢٠/رقم ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٣، ٩٠٤،
٩٠٩، ٩١٠، ٩١٣، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٣٠، ٩٤٢، ٩٤٣)، وابن حبان [٥٥٥٥،
٥٧١٩]، والطحاوي في مشكل الآثار (٤/٢٣٣، ٢٣٤)، ومن طرق عن ورّاد مولى
المغيرة عن المغيرة مرفوعاً: «إن الله عز وجل حرم عليكم عقوق الأمهات، ووأد
البنات، ومنعاً وهات، وكره لكم ثلاثاً: قيل وقال، وكثرة السؤال وإضاعة المال».
وأما حديث أبي هريرة: فأخرجه مسلم (١٠/١٧١٥)، والبخاري في الأدب المفرد
[٤٤٢]، ومالك (٢/٩٩٠): كتاب الأحكام: باب ما جاء في إضاعة المال وذى
الوجهين، [٢٠]، وأحمد (٢/٣٢٧، ٣٦٠، ٣٦٧)، وأبو يعلى (٦٥٩١)، وابن حبان
[٣٣٨٨]، والبيهقي (٨/١٦٣).

(١) البيت بلا نسبة في لسان العرب (لوى)، وتاج العروس (لوى).

(٢) فى أ: مذ.

(٣) فى أ: مذ.

(٤) فى أ: من.

(٥) فى أ: فهو.

(٦) سقط فى ب.

يُسِّسُ ﴿١﴾ إلا أن ابن عامر حقق الهمزة.

وما رواه أبو بكر عن عاصم: ﴿بِعَذَابٍ يَبْتَسُّ﴾ فإنه يكون وصفاً مثل: ضيغم، وحيدر، وهو بناء كثير في الصفة، ولا يجوز كسر العين من ^(١) ﴿يَبْتَسُّ﴾؛ لأن فِعْلاً بناء اختص به ما كان عينه ياء أو واواً، مثل: سيد وميت وطيب ولين، ولم يجئ مثل ضيغم، وقد جاء في المعتل «فِعْلٌ»، حكى سيبويه عَيْنٌ.

وأُشْد [لرؤبة] ^(٢): [من الرجز]

مَا بَالَ عَيْنِي ^(٣) كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ ^(٤)

فينبغي أن يحمل ﴿يَبْتَسُّ﴾ على الوهم ممن رواه عن عاصم والأعمش. اختلفوا في التخفيف والتشديد في قوله -جل وعز-: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكَتَبِ﴾ [١٧٠]:

فقرأ عاصم وحده في رواية أبي بكر ^(٥): ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ﴾ خفيفاً، وكذلك [قرأ] ^(٦): ﴿وَلَا تُمَسِّكُوا بِعَصَمِ الْكُوفِ﴾ [الممتحنة: ١٠] [خفيفاً] ^(٧). وروى عنه حفص: ﴿يُمَسِّكُونَ﴾ مشددة، ﴿وَلَا تُمَسِّكُوا﴾ خفيفاً. وقرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وحزمة، والكسائي، ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ﴾ مشددة ﴿وَلَا تُمَسِّكُوا﴾ خفيفة.

(١) في ب: في.

(٢) سقط في ب.

(٣) في ب: عين.

(٤) الرجز في ديوانه ص (١٦٠)، وأدب الكاتب ص (٥٩٨)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٤٢٦)، وشرح شواهد الشافية ص (٦١)، وبلا نسبة في الإنصاف (٢/٨٠١)، والخصائص (٢/٤٨٥)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/١٥٠، ٢/١٧٦)، والكتاب (٤/٣٦٦)، ولسان العرب (عين)، والمنصف (٢/١٦).

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٢)، الإعراب للنحاس (٦٤٨)، الإملاء للعكبري (١٦٦)، البحر المحيط (٤/٤١٧)، التبيان للطوسي (٥/٢٧)، التيسير للداني (١١٤)، تفسير الطبري (١٣/٢١٦)، تفسير القرطبي (٧/٣١٣)، الحجة لابن خالويه (١٦٦، ١٦٧)، الحجة لأبي زرة (٣٠١)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٧)، الغيث للصفاقسي (٢٣٠)، الكشف للقيسي (١/٤٨٢)، المجمع للطبرسي (٢/٤٩٥)، المعاني للفراء (١/٣٩٩)، تفسير الرازي (٤/٣٠٨)، النشر لابن الجزري (٢/٢٧٢).

(٦) سقط في ب.

(٧) سقط في ب.

وقرأ أبو عمرو: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ﴾ و: ﴿وَلَا تَمْسِكُوا﴾ مشددتين مضمومة التاء، انفرد أبو عمرو بقوله: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا﴾ أنها مشددة، والباقون يخففونها.
قال أبو علي: حجة من قرأ: ﴿يُمَسِّكُونَ﴾ بتخفيف السين قوله: ﴿فَأَمْسَاكُ﴾ بِمَعْرُوفٍ [البقرة: ٢٢٩]، وقوله: ﴿أَمْسِكَ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، و﴿فَكَلُوا بِمَا أَمْسَكْنَا عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٤].

وقول الجميع: ﴿يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ﴾ أولى من الرواية التي انفرد بها من قال: ﴿يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ﴾ عن عاصم، وذلك أن التشديد ههنا إذا أريد به الكثرة كان أولى من التخفيف؛ لقوله: ﴿وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾ [آل عمران: ١١٩]، أى: لا تؤمنون ببعض [الكتاب]^(١) وتكفرون ببعض، فأنتم خلاف^(٢) من حكى عنهم: ﴿وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾ [النساء: ١٥٠].

واتفاق الجماعة غير أبي عمرو في قوله: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا﴾ بالتخفيف حسن؛ لأن ذلك في إمساك المرأة، وقد قال فيه: ﴿فَأَمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وقال: ﴿أَمْسِكَ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، وقال: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: ٢]، وقال: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ﴾ [النساء: ١٥]، وقال: ﴿وَلَا تُسَيِّدْنَ ضُرَارًا﴾ [البقرة: ٢٣١] فعلى هذا قول الجماعة: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفِ﴾.

وقول أبي عمرو: إن «أفعل»، و«فعل» قد يكونان بمعنى واحد.
اختلفوا في الجمع والتوحيد في^(٣) قوله -جل وعز-: ﴿مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتُهُمْ﴾ [١٧٢]:

فقرأ ابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي ﴿مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتُهُمْ﴾ واحدة.
وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر^(٤): ﴿ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ جماعة.

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: بخلاف.

(٣) في أ: من.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٢)، البحر المحيط (٤/٤٢١)، التبيان للطوسي (٥/٣١)، التيسير للداني (١١٤)، تفسير القرطبي (٧/٣١٨)، الحجة لابن خالويه (١٦٧)، الحجة لأبي زرعة (٣٠١)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٨)، الغيث للصفاقسي (٢٣٠)، المجموع للطبرسي (٢/٤٩٦)، تفسير الرازي (٤/٣١٢)، النشر لابن الجزري (٢/٢٧٣).

قال أبو علي: قولهم: الذرية تكون جمعاً وتكون واحداً، فمما جاء [فيه]^(١) «ذرية» يراد به الواحد قوله: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً... فَنَادَتْهُ الْمَلَكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى﴾ [آل عمران: ٣٨، ٣٩].

فهذا مثل قوله: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا. يَرْثُنِي﴾ [مريم: ٥، ٦]، [و] ﴿يَزَكِّرُنَا إِنَّا بُشِّرْنَا بِغُلَامٍ أَسْمُمٍ يَحْيَى﴾ [مريم: ٧].
ومما جاء فيه جمعاً قوله: ﴿وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧٣]، ومنه قوله: ﴿أَلَا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكِيلًا. ذُرِّيَّةً مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾ [الإسراء: ٢، ٣].
فمن أفرد جعله جمعاً؛ فاستغنى عن جمعه بوقوعه على الجميع، ومن جمع فمن حجة أن يقول: لا يخلو من أن يكون واحداً أو جمعاً.
فإن كان واحداً، فلا إشكال في جواز الجمع فيه.

وإن كان جمعاً فجمعه - أيضاً - حسن؛ لأنك قد رأيت الجموع المكسرة قد جمعت نحو: الطرقات، والجُزرات، وصواحبات يوسف.

ومن حجة من أفرد فلم يجمع: أن «الذرية» قد وقع على الواحد والجميع^(٢) بدلالة ما تقدم ذكره، كما أن قوله: ﴿بَشَرٌ﴾ يقع^(٣) على الواحد والجميع.
فالجميع: كقوله: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦]، و: ﴿إِنْ أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ [إبراهيم: ١٠]، والواحد: كقوله: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿وَلَيْنَ أَطْعَمَهُ بَشَرًا مِثْلَكَ... أَلَيْدُكُمْ أَنْتُمْ...﴾ [المؤمنون: ٣٤، ٣٥].

فكما لم يجمع ﴿بَشَرٌ﴾ بتصحيح ولا تكسير، كذلك لا تجمع الذرية.
فأما مثال «ذرية» من الفعل فيجوز أن يكون «فعلولة» من الذر، فأبدلت من الراء التي هي اللام الأخيرة ياء، كما أبدلت من دُهدية؛ يدلک على البدل فيه قولهم^(٤): دُهدوة.

ويحتمل أن يكون «فُعيلة» منه، فأبدلت من الراء الياء، كما تبدل من هذه الحروف

(١) سقط في ب.

(٢) في أ: الجمع.

(٣) في ب: تقع.

(٤) في ب: قوله.

للتضعيف، وإن وقع فيها الفصل.

ويحتمل أن يكون «فعيلة» نسباً إلى الذرّ، إلا أن الفتحة أبدلت منها الضمة، كما أبدلوا في الإضافة إلى الدهر دُهرى، وإلى السهل: سُهلى.

ويجوز أن يكون «فُعيلة» من ذرأ الله الخلق، اجتمع على تخفيفها، كما اجتمع على تخفيف «البرية».

ويجوز أن يكون «فُعيلة» من قوله: ﴿نَذَرُوهُ أَلَيْسَ﴾ [الكهف: ٤٥]، أبدلت من الواو^(١) الياء لوقوع ياء^(٢) قبلها.

ويقوى ذلك أن في بعض الحروف ﴿ذُرِّيَّةً مِّنْ حَمَلْنَا﴾ [الإسراء: ٣].

اختلفوا في الياء والتاء من قوله -تعالى-: ﴿أَن يَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ ﴿أَوْ يَقُولُوا﴾ [١٧٣، ١٧٢]:

فقرأ أبو عمرو وحده^(٣): ﴿أَن يَقُولُوا﴾ ﴿أَوْ يَقُولُوا﴾ بالياء جميعاً.

وقرأ الباقر جميعاً بالتاء.

حجة أبي عمرو: أن الذي تقدم من الكلام على الغيبة، وذلك قوله ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ﴾ [١٧٢] كراهة أن يقولوا أو لثلاً يقولوا.

ويؤكد ذلك ما جاء بعد من الإخبار عن الغيبة، وهو قوله: ﴿قَالُوا بَلَىٰ﴾ [١٧٢].

وحجة من قرأ بالتاء: أنه قد جرى في الكلام خطاب، فقال^(٤): ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا﴾ [١٧٢]، وكلا الوجهين حسن؛ لأن الغيب هم المخاطبون في المعنى.

(١) زاد في ب: و.

(٢) زاد في ب: ما.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٣)، الإعراب للنحاس (٦٥١/١)، البحر المحيط (٤٢١/٤)، التبيان للطوسي (٣١/٥)، التيسير للداني (١١٤)، تفسير الطبري (٢٥١/١٣)، تفسير القرطبي (٣١٨/٧)، الحجة لابن خالويه (١٦٧)، الحجة لأبي زرع (٣٠٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٨)، الغيث للصفاقسي (٢٣٠)، الكشف للزمخشري (١٠٣/٢)، الكشف للقيسي (٤٨٣/١، ٤٨٤)، المجمع للطبرسي (٤٩٦/٢)، تفسير الرازي (٣١٢/٤)، النشر لابن الجزري (٢٧٣/٢).

(٤) في أ: قال.

واختلفوا فى ضم الياء وفتحها من قوله تعالى: ﴿يُلْحِدُونَ﴾ [١٨٠]:
 فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿يُلْحِدُونَ﴾ بضم الياء،
 وكذلك فى سورة النحل [الآية: ١٠٣]، والسجدة [الآية: ٤٠].
 وقرأ حمزة الأحرف الثلاثة بفتح الياء والحاء^(١).
 وقرأ الكسائى فى النحل: ﴿لسان الذى يُلْحِدُونَ إليه﴾ [١٠٣] بفتح الياء والحاء،
 وفى الأعراف والسجدة ﴿يُلْحِدُونَ﴾ [بضم الياء]^(٢).
 قال أبو على: حجة من قرأ ﴿يُلْحِدُونَ﴾ قوله: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾
 [الحج: ٢٥].

ويدل على أن «أَلْحَدَ» أكثر قولهم: ملحد، كما قال: [من الرجز]
 لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّيْخِ الْمُلْحِدِ^(٣)
 ولا تكاد تسمع لاحداً.

وزعم أبو الحسن وغيره: أن «أَلْحَدَ» و«لَحَدَ» لغتان؛ فمن جمع بينهما فى قراءته،
 فكأنه أراد الأخذ بكل واحدة^(٤) من اللغتين، وكأن^(٥) الإلحاد: العدول عن الاستقامة
 والانحراف عنها، ومنه اللحد: الذى يحفر فى جانب القبر خلاف الضريح الذى
 يُحفر فى وسطه.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٣)، الإعراب للنحاس (٦٥٣/١)، الإملاء للعكبرى (١)
 (١٦٧)، البحر المحيط (٤٣٠/٤)، التبيان للطوسى (٤٥/٥)، التيسير للدانى (١١٤)،
 تفسير الطبرى (٢٨٤/١٣)، تفسير القرطبى (٣٢٨/٧)، الحجة لابن خالويه (١٦٧)،
 الحجة لأبى زرة (٣٠٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٨)، الغيث للصفاقسى (٢٣٠)،
 الكشف للقيسى (٤٨٤/١، ٤٨٦)، المجمع للطبرسى (٥٠١/٢)، تفسير الرازى (٤/
 ٣٢٢)، النشر لابن الجزرى (٢٧٣/٢).
 (٢) سقط فى أ.

(٣) الرجز لحميد بن مالك الأرقط فى خزنة الأدب (٣٨٢/٥، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٩، ٣٩١،
 ٣٩٢)، والدرر (٢٠٧/١)، وشرح شواهد المغنى (٤٨٧/١)، واللسان (خب)، والمقاصد
 النحوية (٣٥٧/١)، ولحميد بن ثور فى لسان العرب (لحد) وليس فى ديوانه، ولأبى بجدة
 فى شرح المفصل (١٢٤/٣)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢٤١/٤)، وأوضح المسالك
 (١٢٠/١)، وتخليص الشواهد ص (١٠٨)، والجنى الدانى ص (٢٥٣)، وخزنة الأدب (٦/
 ٢٤٦، ٤٣١/٧)، ووصف المبانى ص (٣٦٢)، وشرح ابن عقيل ص (٦٤)، والكتاب (٢/
 ٣٧١)، ومغنى اللبيب (١٧٠/١)، ونوادر أبى زيد ص (٢٠٥).

(٤) فى ب: واحد.

(٥) فى ب: وكان.

اختلفوا فى الياء والنون، والرفع والجزم فى^(١) قوله: ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر^(٢) ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ بالنون والرفع.
وقرأ أبو عمرو^(٣): ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ بالياء والرفع، وكذلك قرأ عاصم فى رواية أبى بكر وحفص عن عاصم: ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ بالياء والرفع.
وقرأ حمزة والكسائى: ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ بالياء مع الجزم خفيفة.
وكذلك حدثنى الخزاز عن هبيرة عن حفص عن عاصم ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ [مثل حمزة]^(٤).

قال أبو على: حجة من رفع أنه قطعه مما قبله؛ فإما أن يكون أضمر المبتدأ فصار ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ فى موضع خبر المبتدأ المحذوف، وإما أن يكون استأنف الفعل فرفعه.
وأما قول أبى عمرو: ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ بالياء على الغيبة؛ فلتقدم اسم الله تعالى، وهو على لفظ الغيبة.

ومن قال: ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ بالنون فالمعنى فيه مثل الياء.
وأما قراءة حمزة والكسائى: ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ بجزم الفعل، فوجهها فيما يقول^(٥) سيبويه أنه عطف على موضع الفاء وما بعدها من قوله: ﴿فَكَلاَ هَادِى لَمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦]؛ لأن موضع الفاء مع ما بعدها جزم؛ فحمل ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ على الموضع، والموضع جزم.

(١) فى أ: من.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٣)، الإعراب للنحاس (٦٥٤/١)، البحر المحيط (٤٣٣/٤)، التبيان للطوسى (٥٣/٥)، التيسير للدانى (١١٥)، الحجة لابن خالويه (١٦٧)، الحجة لأبى زرعة (٣٠٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٨)، الغيث للصفاقسى (٢٣٠)، الكشف للزمخشرى (١٠٦/٢)، الكشف للقيسى (٤٨٥/١)، المجمع للطبرسى (٥٠٣/٢)، النشر لابن الجزرى (٢٧٣).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٣)، الإعراب للنحاس (٦٥٤/١)، الإملاء للعبرى (١/١٦٧)، البحر المحيط (٤٣٣/٤)، التيسير للدانى (١١٥)، تفسير القرطبى (٣٣٤/٧)، الحجة لابن خالويه (١٦٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٩)، الغيث للصفاقسى (٢٣٠)، الكشف للزمخشرى (١٠٦/٢)، الكشف للقيسى (٤٨٥/١)، المجمع للطبرسى (٢/٥٠٣)، تفسير الرازى (٣٢٦/٤)، النشر لابن الجزرى (٢٧٣/٢).

(٤) سقط فى ب.

(٥) فى أ: بقوله.

ومثل ذلك قول الشاعر: [من الكامل]

أَتَى سَلَكَتَ فَإِنِّي لَكَ كَاشِحٌ وَعَلَى انْتِقَاصِكَ فِي الْحَيَاةِ وَأَزْدَدِ^(١)

ومثله قول أبي داود: [من الوافر]

فَأَبْلُونِي بَلِيَّتُكُمْ لَعَلِّي أَصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجُ نَوِيًّا^(٢)

حمل «أستدرج» على موضع الفاء المحذوفة من قوله: «فلعلِّي أصالحكم»،

والموضع جزم.

ومثله في الحمل على الموضع قوله: ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُنَّ﴾ [المنافقين: ١٠].

ألا ترى أنك^(٣) لو لم تلحق الفاء لقلت: لولا أخرتني [إلى أجل قريب]^(٤) أَصْدَقُ؟

لأن معنى «لولا أخرتني»: أخرني أصدق، فحمل قوله: ﴿وَأَكُنَّ﴾ على ذلك.

اختلفوا في ضم الشين والمد، [والقصر والكسر]^(٥) في قوله -جل وعز-

﴿جَعَلَا لَمْ شُرَكَاءَ﴾ [١٩٠]:

فقرأ ابن كثير، وابن عامر، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي: ﴿جَعَلَا لَمْ شُرَكَاءَ﴾

جمع «شريك» بضم الشين والمد.

وكذلك حفص عن عاصم^(٦).

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ونافع: ﴿شِرْكَاءَ﴾ مكسورة الشين على المصدر لا

على الجمع.

قال أبو علي: وجه قول من قال: ﴿جَعَلَا لَهُ شِرْكَاءَ﴾ أنه حذف المضاف، كأنه

(١) تقدم.

(٢) البيت في ديوانه ص (٣٥٠)، والخصائص (١٧٦/١، ٣٤١/٢)، وسر صناعة الإعراب (٢/٧٠١)، وشرح شواهد المغني (٨٣٩/٢)، وللذهلي في مغني اللبيب (٤٧٧/٢)، وبلا نسبة

في اللسان (علل)، ومغني اللبيب (٤٢٣/٢).

(٣) في ب: أنه.

(٤) سقط في ب.

(٥) في أ: وكسرهما والقصر.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٤)، الإملاء للعكبري (١٦٧/١)، البحر المحيط (٤٤٠/٤)،

التيان للطوسي (٥٩/٥)، التيسير للداني (١١٥)، تفسير القرطبي (٣٣٩/٧)، الحجة لابن

خالويه (١٦٧)، الحجة لأبي زرعة (٣٠٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٩)، الكشف

للمخشي (١٠٩/٢)، الكشف للقيسي (٤٨٥/١، ٤٨٦)، المجمع للطبرسي (٥٠٨/٢)،

المعاني للفراء (٤٠٠/١)، تفسير الرازي (٣٣٢/٤)، النشر لابن الجزري (٢٧٣/٢).

أراد جعلاً له ذا شرك أو^(١) ذوى شرك، فإذا جعلاً له ذوى شرك فيما آتاها كان فى المعنى كقوله: ﴿جَعَلَا لَمْ شُرَكَاءَ﴾، فالقراءتان على هذا تتولان إلى معنى واحد، والضمير الذى فى ﴿لَمْ﴾ يعود إلى اسم الله، كأنه جعلاً لله شركاء فيما آتاها. قال أبو الحسن: وكان ينبغى لمن قرأ: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾ أن يقول: جعلاً لغيره شركاً^(٢)، وقول من قرأ: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾ يجوز أن يريد: جعلاً لغيره شركاً، فحذف المضاف، فالضمير على هذا أيضاً فى ﴿لَمْ﴾: لاسم الله.

ويجوز أن يكون الكلام على ظاهره، ولا يقدر حذف المضاف فى قوله: ﴿جَعَلَا لَمْ﴾، وأنت تريد لغيره، ولكن تقدر حذف المضاف إلى «شرك»، فيكون المعنى: «جعلاً له ذوى شرك»، وإذا جعلاً له ذوى شرك، كان فى المعنى مثل: «جعلاً لغيره شركاً»، فلا يحتاج إلى تقدير «جعلاً لغيره شركاً»؛ لأن تقدير حذف المضاف من «شرك» بمنزلة «جعلاً لغيره شركاً»، ومثل: «جعلاً له شركاً»، قوله: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ﴾ [الرعد: ١٦]؛ لأنه تقرير بمنزلة: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ﴾ [يونس: ٣٨].

ويجوز فى قوله: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾ جعل أحدهما له شركاً، أو ذوى شرك، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، كما حذف من قوله: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْفَرِيقَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١]، والمعنى: على رجل من أحد رجلى الفريقين.

وكذلك قوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢] عند من رأى أن اللؤلؤ يخرج من الماء الملح، تقديره عنده: يخرج من أحدهما، فيكون الذى جعل له شركاً^(٣) أحدهما، ويخرج آدم على^(٤) هذا من أن ينسب إليه ذلك.

وذهب أحد أهل النظر إلى أن الضمير فى «جعلاً» للولدين^(٥)، كأنه الذكر والأنثى. فإن قلت: إنه لم يجر لهما ذكر فيكنى عنهما، فإن فيما جرى من الكلام دلالة على اسميهما؛ فجاز لذلك إضمارهما، كأشياء تضمير لدلالة الأحوال عليها، وإن لم

(١) فى أ: و.

(٢) فى أ: شركاء.

(٣) فى أ: شركاء.

(٤) فى ب: إلى.

(٥) فى ب: للوالدين.

يجر لها^(١) في اللفظ ذكر.

من ذلك ما حكاه سيويه من قولهم: إذا كان غداً فأتني، فأضمر ما كانوا فيه من الرخاء أو^(٢) البلاء، ولم يجر لهما ذكر.

اختلفوا في تشديد التاء [وتخفيفها]^(٣) من قوله - تعالى -: ﴿لَا يَتَّبِعُكُمْ﴾ [١٩٣]:

فقرأ نافع وحده^(٤): ﴿لَا يَتَّبِعُكُمْ﴾ ساكنة التاء وبفتح الباء.

وقرأ الباقون: ﴿لَا يَتَّبِعُكُمْ﴾ مشدداً.

قال أبو زيد: تقول: رأيت القوم فاتبعتهم إتباعاً؛ إذا سبقوك، فأسرعت نحوهم. ومروا على فاتبعتهم أتباعاً، إذا ذهب معهم، ولم يستبقوك، قال: وتبعتم أتبعهم تبعاً، مثل ذلك.

قال أبو علي: معنى القراءتين على هذا واحد.

ألا ترى أن أبا زيد قال: إنَّ «تَبِعْتَهُمْ» مثل «أَتَبَعْتَهُمْ»؟ والمعنى على تركهم الانقياد للحق والإذعان للهدى، وما^(٥) شَرَّعَ لهم، ودُعُوا إليه، وكان «اتبع» أكثر في استعمالهم من «تبع»، وإن كانا فيما حكاه أبو زيد بمعنى.

ألا ترى أن قوله: ﴿وَاتَّبَعَ هَوَاهُ﴾ [الأعراف: ١٧٦] القراءة فيه على «افتعل»؟ وقال أحمد: وقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وحزمة الكسائي: ﴿ثُمَّ كِيدُوا﴾ [١٩٥] بغير ياء في الوصل والوقف.

وقرأ أبو عمرو ونافع في رواية ابن جَمَاز وإسماعيل بن جعفر بالياء في الوصل. وكذلك ابن عامر في رواية ورش وقالون والمسيبي بغير ياء في وصل ولا وقف^(٦).

(١) في ب: لهما.

(٢) في ب: و.

(٣) سقط في ب.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٤)، البحر المحيط (٤٤١/٤)، التبيان للطوسي (٦٦/٥)، التيسير للداني (١١٥)، تفسير القرطبي (٣٤٢/٧)، الحجة لابن خالويه (١٦٩)، الحجة لأبي زرعة (٣٠٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٩٩)، الغيث للصفاسي (٢٣١)، الكشف للقيسي (٤٨٦/١)، المجمع للطبرسي (٥٠٨/٢)، النشر لابن الجزري (٢٧٤/٢).

(٥) زاد في أ: جاء.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٤)، التيسير للداني (١١٥)، الحجة لابن خالويه (١٦٩)، السبعة

وفى كتابى عن ابن ذكوان عن ابن عامر: ﴿ثُمَّ كِيدُونِي﴾ بياء، وحفظى بغير ياء. كذا حدثنى أحمد بن يوسف بإسناده عن ابن ذكوان.

القول فى ذلك أن الفواصل وما أشبه الفواصل من الكلام التام تجرى مجرى القوافى؛ لاجتماعهما فى أن الفاصلة آخر الآية، كما أن القافية آخر البيت، وقد ألزموا الحذف هذه الباءات إذا كانت فى القوافى فى قوله: [من المتقارب]

فَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبِلَا دَ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي^(١)
والياء التى هى لام كذلك نحو قوله: [من الرمل]
يَلْمَسُ الْأَخْلَاسَ فِي مَنْزِلِهِ بِيَدِيهِ كَالْيَهُودِيِّ الْمُصَلِّ^(٢)
وقد تم الوزن دونهما^(٣).

ومن أثبت فلأن الأصل الإثبات، وقد جاء الإثبات فى هذا النحو فى^(٤) القوافى أيضاً، كقوله: [من الوافر]

... ..
وَهُمْ أَصْحَابُ يَوْمٍ عُكَاظُ إِنِّي^(٥)
وربما أثبت هذا النحو فى الغلو والغالى، وإن كان وزن البيت قد تم دونه.
واختلفوا فى قوله -جل وعز-: ﴿إِنَّ وَلِيِّ اللَّهِ﴾ [١٩٦]:

فقرأ ابن كثير، وعاصم، ونافع، وابن عامر، وأبو عمرو، وحمزة،
والكسائى^(٦): ﴿وَلِيِّ اللَّهِ﴾ بثلاث ياءات: الأولى ساكنة، والثانية مكسورة،
والثالثة هى ياء الإضافة مفتوحة.

= لابن مجاهد (٢٩٩)، الغيث للصفافسى (٢٣١)، الكشف للقيسى (٤٨٨/١)، المجمع للطبرسى (٥١١/٢)، تفسير الرازى (٣٣٣/٤)، النشر لابن الجزرى (٢٧٥/٢).
(١) تقدم.

(٢) وهو للبيد فى ديوانه ص (١٨٢)، واللسان (لمس)، والتهذيب (٤٥٦/١٢)، والتاج (لمس)، وأساس البلاغة (لمس).

(٣) فى أ: دونها.

(٤) فى أ: من.

(٥) تقدم.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٤)، الإعراب للنحاس (٦٥٨/١)، الإملاء للعكبرى (١/١٦٧)، البحر المحيط (٤٤٦/٤)، التبيان للطوسى (٧١/٥)، الحجة لابن خالويه (١٦٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٠١)، النشر لابن الجزرى (٢٧٤/٢).

وقال ابن اليزيدى عن أبيه عن أبي عمرو: إنه قال: لام الفعل مَشَمَّة كسراً وياء الإضافة منصوبة.

وقال ابن سعدان عن اليزيدى عنه أنه قرأ: ﴿وَلَيْئَ اللَّهِ﴾ يدغم الياء.
قال أبو بكر: والترجمة التى قال ابن سعدان عن اليزيدى فى إدغام الياء، ليست بشيء؛ لأن الياء الوسطى [التى]^(١) هى لام الفعل متحركة وقبلها ساكن، والياء الزائدة ساكنة ولا يجوز إسكانها وإدغامها، وقبلها ساكن، ولكنى أحسبه أراد حذف الياء الوسطى وإدغام الياء الزائدة فى ياء الإضافة.
وقال أبو زيد عن أبي عمرو: ﴿إِن وَلَيْئَ اللَّهِ﴾ مدغمة، وإن شاء بالبيان قال: ﴿وَلَيْئَ اللَّهِ﴾ مثقلة.

وروى العباس^(٢) بن الفضل كذلك مثقلة^(٣) عن أبي عمرو مثله.
قال أبو على: لا يخلو ما رواه أبو زيد عن أبي عمرو من قوله: ﴿إِن وَلَيْئَ اللَّهِ﴾ من أن يدغم الياء التى هى لام الفعل فى ياء الإضافة، أو يحذف الياء التى هى لام الفعل، فإذا حذفها أدغم ياء «فَعِيل» فى الياء التى هى ياء الإضافة، فلا يجوز أن يدغم الياء التى هى لام فى ياء الإضافة؛ لأنه إذا فعل ذلك انفك الإدغام.
ويذهب سيويه إلى أنك إذا قلت: هذا ولى يزيد وعدو وليد، لم يجز إدغام الياء التى هى لام فى ياء يزيد؛ لأنك حيث أدغمت الياء فى «ولى»^(٤)، والواو فى «عدو»، ذهب^(٥) المد للإدغام، فصارت الياء والواو بمنزلة غيرهما من الحروف التى لا تكون للمد.

واستدل على ذلك بجواز «لَيَّاء» فى القافية مع «طَيَّاء»، و«دَوَّاء» مع «غزواء»، فلو أدغمت شيئاً من ذلك عاد المد إلى الحرف الذى كان زال المد عنه بالإدغام، وعود المد إليه بانفكاك الإدغام بمنزلة تحريك الساكن فى نحو: قَرِمٌ^(٦) مُوسَى، واسم مالك، فكما لا يدغم هذا أحد.

(١) سقط فى ب.

(٢) فى أ: أبو العباس.

(٣) فى أ: منقلبة.

(٤) فى ب: ولى.

(٥) فى أ: وذهب.

(٦) فى ب: قوم.

كذلك لا ينبغي إدغام الياء التي هي لام في ولى^(١) لعود^(٢) المد إليه بانفكاك الإدغام، وعود المد بمنزلة تحريك الراء^(٣) في «قرم»^(٤) موسى». ألا ترى أن المد قد قام مقام الحركة في دابة، وثمود الثوب، وتضربيني؟ فكما لم يجوز التحريك في راء «قرم موسى»، كذلك لا يجوز إدغام [الياء]^(٥) التي هي لام في ياء الإضافة.

فإن قلت: فليست ياء الإضافة منفصلة؛ لأنها لا تنفرد، قيل: إنها في حكم المنفصل، كما أن «اقتتلوا» في حكم المنفصل؛ لاجتماعهما جميعاً في أن كل واحد من الحرفين يجرى في الكلام، ولا يلزمه به مثله، وإذا لم يجوز هذا لما ذكرنا، ثبت أن اللام من «ولى» حذفها حذفاً كما حذفت اللام من قوله: «ما باليت به بالة». وكما حذفت من قولهم: «حانة»، وكما حذفت الهمزة التي هي لام في قول أبي الحسن من «أشياء»، وكما حذفت الهمزة في قولهم: «سواية» إذا أردت [به]^(٦) «سوائية» مثل الكراهية.

وكما استمر الحذف في التحقير في هذه اللامات نحو: «عُطى» في تحقير: «عطاء»، بدلالة قولهم: «سمية»؛ فلما حذفت اللام أدغمت ياء «فعليل» في [ياء]^(٧) الإضافة، فقلت: ﴿ولئى الله﴾، فهذه الفتحة فتحة ياء الإضافة.

فإن قلت: فأبو عمرو لا يرى حذف الياء الثالثة إذا اجتمعت ثلاث ياءات؛ لأن سيبويه حكى عنه أنه يقول في تحقير «أحوى» فيمن قال: أسيد: «أُحَى».

قيل: هذا لا يدل على ما ذكرت من أنه يرى الجمع بين ثلاث ياءات في نحو تحقير «سما»، وذلك أنه استجاز «أُحَى»؛ لأن في أول الكلمة الزيادة التي تكون في الفعل، وقد جرى هذا مجرى الفعل في أنه منع الصرف، فكما جرى مجرى الفعل فيما ذكرنا، كذلك ما جرى مجراه في جواز اجتماع ثلاث ياءات في «أُحَى»، كما

(١) في ب: ولى.

(٢) في ب: ليعود.

(٣) في أ: الواو.

(٤) في ب: قوم.

(٥) سقط في ب.

(٦) سقط في ب.

(٧) سقط في ب.

اجتمع في الفعل نحو «أَحْيَى»، ورأيت أحيى^(١) وفي الاسم الجارى عليه نحو: «مَحْيَى»، فلا يدل هذا على جواز «عُطِيَ» عنده، بل يفصل بينهما بما ذكرناه^(٢).
 ألا ترى أن سيبويه ألزمه «عُطِيَ» على قوله: «أَحْيَى»؟ ولو كان يرى «عُطِيَ»، كما يرى أن يقول: «أَحْيَى» لم يلزمه^(٣) ذلك، فكأن أبا عمرو في قوله: ﴿إِنْ وَلِيَ اللَّهُ﴾ شبه المنفصل بالمتصل، فحذف إحدى الياءات من «ولى»، كما يحذف من «عُطِيَ». وقرأ أبو عمرو أيضًا: ﴿إِنْ وَلِيَ اللَّهُ﴾ [على ما]^(٤) قرأ غيره، ولم يحذف الياء، فقصر حذف الياء إذا اجتمعت ثلاث ياءات على المتصل، ولم يجر المنفصل مجرى المتصل في هذا المذهب الآخر الذى وافق فيه الأكثر.

واختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله -عز وجل-: ﴿طَيْفٌ﴾ [٢٠١]: فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي^(٥): ﴿طَيْفٌ﴾ بغير ألف.
 وقرأ نافع، وابن عامر، وعاصم، وحزمة: ﴿طَئِفٌ﴾ بألف وهمز.
 [قال] أبو زيد: طاف الرجل يطوف^(٦) طوفًا؛ إذا أقبل وأدبر، وأطاف يطيف إطفاء؛ إذا جعل يستدير بالقوم ويأتيهم من نواحيهم، وطاف الخيال يطيف طيفًا؛ إذا ألم في المنام.

[وقال] أبو عبيدة: طيف من الشيطان: أى: يُلِمُّ به لَمًّا.

وأشد الأعشى: [من الطويل]

وَتُضْبِحُ عَنْ غِبِّ السَّرَى وَكَأَنَّمَا أَلَمَ بِهَا مِنْ طَائِفِ الْجِنِّ أَوْلَقُ^(٧)

(١) زاد فى أ: قبل.

(٢) فى أ: ذكرناه.

(٣) زاد فى ب: سيبويه.

(٤) فى ب: كما.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٤)، الإعراب للنحاس (٦٦٠/١)، الإملاء للعكبرى (١/١٦٨)، البحر المحيط (٤٤٩/٤)، التبيان للطوسى (٧٥/٥٤)، التيسير للدانى (١١٥)، تفسير الطبرى (٣٣٤/١٣)، تفسير القرطبي (٣٤٩/٧)، الحجة لابن خالويه (١٦٨)، الحجة لأبى زرعة (٣٠٥)، السبعة لابن مجاهد (٣٠١)، الغيث للصفاقسى (٢٣٢)، الكشف للزمخشري (١١١/٢)، الكشف للقيسى (٤٨٦/١)، (٤٨٧)، المجموع للطبرسى (٥١٣/٢)، المعانى للفراء (٤٠٢/١)، تفسير الرازى (٣٣٦/٤)، النشر لابن الجزرى (٢٧٥).

(٦) فى ب: وهو يطوف.

(٧) وهو فى ديوانه ص(٢٧١)، ولسان العرب (طوف)، (ألق)، (ولق)، ومقاييس اللغة (٣) / =

فقد ثبت مما^(١) قاله أبو زيد من قولهم: يطيف طيفًا: أن الطيف مصدر، فكأن^(٢) المعنى: إذا مسهم وخطر لهم خطرة من الشيطان، ويكون: طائف بمعناه، مثل العاقبة والعافية، ونحو ذلك مما جاء المصدر فيه على فاعل وفاعلة. و«الطيف» أكثر؛ لأن المصدر على هذا الوزن^(٣)، أكثر منه على وزن فاعل، فطيف كالخطرة والطائف كالخاطر.

وقال: [من المتقارب]

أَلَا يَا لَقَوْمٍ لَطِيفِ الْخَيَا لِ أَرْقَ مِنْ نَارِحِ ذِي دَلَالِ^(٤)
وقال [آخر:]^(٥) [من الكامل]

... ..
فَإِذَا بِهَا وَأَبِيكَ طَيْفُ جُنُونِ^(٦)

قال أبو الحسن: «الطيف» أكثر في كلام العرب.

اختلفوا في فتح الياء وضمها في^(٧) قوله -عز وجل-: ﴿يَمْدُونَهُمْ فِي الْغَيِّ﴾ [٢٠٢]:

فقرأ نافع وحده: ﴿يَمْدُونَهُمْ﴾ بضم الياء وكسر الميم.
وقرأ الباقون: ﴿يَمْدُونَهُمْ﴾ بفتح الياء وضم الميم^(٨).

= (٤٣٢)، وتاج العروس (ولق)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة (٣١١/٩)، وجمهرة اللغة ص(١٠٩٢)، والمخصص (٥٤/٣).
ويروى: «أطاف» بدلا من «ألم».

(١) في ب: ما.

(٢) في ب: وكان.

(٣) في ب: الوجه.

(٤) وهو لأمية بن أبي عائذ الهذلي في خزنة الأدب (٢/٤٢٩، ٤٣٥)، وشرح أبيات سيويه (١/٤٦٧)، وشرح أشعار الهذليين (٢/٤٩٤)، والكتاب (٢/٢١٦)، ولسان العرب (هيب)، (طيف)، (هول)، وتاج العروس (طيف)، ولأبي أمية في المقاصد النحوية (٤/٦٣)، وبلا نسبة في الصاحبى فى فقه اللغة ص(١١٤).

(٥) سقط فى ب.

(٦) عجز بيت وصدرة:

ومنحتنى جداء حين منحتنى

وهو لأبى العيال الهذلي فى شرح أشعار الهذليين ص(١٤١٥)، ولسان العرب (طوف)،

(طيف)، وللهمذلي فى تهذيب اللغة (١٤/٣٤)، وبلا نسبة فى المخصص (٥٤/٣).

(٧) فى أ: من.

(٨) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٥)، الإعراب للنحاس (١/١٦٦)، الإملاء للمعبرى =

قال أبو علي: عامة ما جاء في التنزيل فيما يحمد ويستحب أمددت على أفعلت كقوله: ﴿إِنَّمَا نَمْدُهُمْ بِهِ مِنْ مَّالٍ وَبَيْنٍ﴾ [المؤمنون: ٥٥].

وقوله: ﴿وَأَمَدَدْنَاهُمْ بِفِكَهَةٍ﴾ [الطور: ٢٢].

وقال: ﴿أَتَمِدُّونَ بِمَالٍ﴾ [النمل: ٣٦].

وما كان خلافه^(١) يجيء على «مددت»، قال: ﴿وَيَسُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٥].

وقال أبو زيد: أمددت القائد بالجند، وأمددت الدواء، وأمددت القوم بمال ورجال.

وقال أبو عبيدة: يمدونهم في الغى، أى: يزينون لهم الغى والكفر، ويقال: مد له فى غيه: [زينه له وحسنه وتابعه عليه].^(٢)

قال أبو عبيدة: هكذا يتكلمون بهذا، فهذا مما يدل [على]^(٣) أن الوجه فتح الياء، كما ذهب إليه الأكثر.

ووجه قول نافع: أنه بمنزلة قوله: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١].

وقوله: ﴿فَسَيَسِّرُ لِلْمَسْرِىِّ﴾ [الليل: ١٠].

= (١٦٧/١)، البحر المحيط (٤/٤٥١)، التبيان للطوسي (٥/٧٧)، التيسير للداني (١١٥)، تفسير الطبري (١٣/٣٤٠)، تفسير القرطبي (٧/٣٥٢)، الحجة لأبى زرعة (٩/٣٠٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٠١)، الغيث للصفاقسى (٢٣٢)، الكشف للزمخشري (٢/١١١)، الكشف للقيسى (١/٤٨٧، ٤٨٨)، المجمع للطبرسي (٢/٥١٣)، تفسير الرازي (٤/٣٣٧)، النشر لابن الجزري (٢/٢٧٥).

(١) فى ب: كلامه.

(٢) زيادة من مجاز القرآن (١/٢٣٧).

(٣) سقط فى ب.

[بسم الله

ذكر اختلافهم في سورة الأنفال^(١)

اختلفوا في فتح الدال وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿مُرْدِفِينَ﴾ [٩]:
فقراً نافع وحده: ﴿مُرْدَفِينَ﴾ بفتح الدال.

وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي^(٢):
﴿مُرْدِفِينَ﴾ [بكسر الدال]^(٣).

وروى المعلّى بن منصور عن أبي بكر عن عاصم: ﴿مُرْدَفِينَ﴾ بفتح الدال.

قال أبو علي: من قال: ﴿مُرْدِفِينَ﴾ احتمل وجهين:

أحدهما: أن يكونوا مُرْدِفِينَ مثلهم، كما تقول: أرْدَفْتُ زيدًا دابتي، فيكون
المفعول الثاني محذوفًا في الآية، وحذف المفعول كثير.

والوجه الآخر في: ﴿مُرْدِفِينَ﴾: أن يكونوا جاءوا بعدهم.

قال أبو الحسن: تقول العرب: بنو فلان يُرْدِفوننا، أي: يجيئون بعدنا.

قال أبو عبيدة: «مردفين»: جاءوا بعدُ، ورْدَفْنِي، وأرْدَفْنِي واحد، وهذا الوجه
كأنه أبين لقوله: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَبَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِالْفِئَةِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ
مُرْدِفِينَ﴾ [الأنفال: ٩] أي: جئنا بعد لاستغاثتكم ربكم، وإمداده إياكم بهم،
فـ ﴿مردفين﴾ على هذا صفة للألف^(٤) الذين هم الملائكة.

و﴿مُرْدَفِينَ﴾: على أردفوا الناس أي: أنزلوا بعدهم، فيجوز على هذا أن يكون

حالاً من الضمير المنصوب في: ﴿ممدكم﴾ مُرْدَفِينَ بألف من الملائكة.

اختلفوا في قوله -جل وعز-: ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ النَّعَاسُ﴾ [١١]:

(١) في أ: بسم الله الرحمن الرحيم. سورة الأنفال.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٦)، الإعراب للنحاس (١/٦٦٧)، الإملاء للعكبري (٣/٢)،

البحر المحيط (٤/٤٦٥)، التبيان للطوسي (٥/٩٧)، التيسير للداني (١١٦)، تفسير الطبري

(١٣/٤١٤)، تفسير القرطبي (٧/٣٧٠)، الحجة لابن خالويه (١٦٩)، الحجة لأبي زرة

(٣٠٧)، السبعة لابن مجاهد (٤٠٤)، الغيث للصفاقسي (٢٣٣)، الكشف للزمخشري

(٢/١١٦)، الكشف للقيسي (١/٤٨٩)، المجمع للطبرسي (٢/٥٢٣)، المعاني للفراء

(١/٤٠٤)، تفسير الرازي (٤/٣٥١)، النشر لابن الجزري (٢/٢٧٥).

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: الألف.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو^(١): ﴿إِذْ يُغَشَاكُمُ الثُّعَاسُ﴾ بفتح الياء [وجزم الغين]^(٢) وفتح الشين [وألّف بعدها]^(٣) ﴿الثُّعَاسُ﴾ رفعًا.

وقرأ نافع: ﴿يُغَشِيكُمُ﴾ بضم الياء وجزم الغين وكسر الشين ﴿الثُّعَاسُ﴾ نصبًا. وقرأ عاصم وابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿يُغَشِيكُمُ﴾ بضم الياء وفتح الغين مشددة الشين مكسورة: ﴿الثُّعَاسُ﴾ بنصب السين.

قال أبو علي: حجة من قرأ: ﴿يُغَشَاكُمُ﴾: قوله - سبحانه -: ﴿أَمَنَّا نُبَشِّرُكَ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، فكما أسند الفعل إلى «النعاس» أو «الأمنة» التي هي من «النعاس»، كذلك على هذا: «إِذْ يُغَشَاكُمُ النعاس».

وأما من قرأ: ﴿يُغَشِيكُمُ﴾ [و: ﴿يُغَشِيكُمُ﴾]^(٤) فالمعنى واحد، وقد جاء بهما التنزيل قال: ﴿فَأَغَشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [يس: ٩]. وقال: ﴿فَقَسَّيْنَا مَا عَشَّيْنَا﴾ [النجم: ٥٤].

وقال: ﴿كَأَنَّمَا أَغَشِيَتْ وَجُوهَهُمْ قُطْعًا﴾ [يونس: ٢٧].

ومن حجة من قرأ: ﴿إِذْ يُغَشِيكُمُ﴾ أو ﴿يُغَشِيكُمُ﴾: أنه أشبه بما بعده. ألا ترى أن بعده ﴿وَيُنْزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ﴾ [الأنفال: ١١]؟ فكما أن «يُنْزِلُ» مسندًا إلى اسم الله سبحانه، كذلك [﴿يُغَشِيكُمُ﴾ و﴿يُغَشِيكُمُ﴾]^(٥).

اختلفوا في فتح الواو وإسكانها وتشديد الهاء وتخفيفها من قوله - جل وعز - : ﴿مُوهِنٌ كَيْدِ الْكَافِرِينَ﴾ [١٨]:

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو^(٦)، ﴿مُوهِنٌ﴾ بفتح الواو مشدد الهاء منونة،

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٦)، الإملاء للعكبري (٣/١)، البحر المحيط (٤/٤٦٧)، التبيان للطوسي (١٠١/٥)، التيسير للداني (١١٦)، تفسير الطبري (١٣/٤٢٠)، الحجة لابن خالويه (١٦٩، ١٧٠)، الحجة لأبي زرعة (٣٠٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٠٤)، الكشاف للزمخشري (١١٧/٢)، الكشف للقيسي (١/٤٨٩)، المجموع للطبرسي (٢/٥٢٣)، تفسير الرازي (٤/٣٥٢)، النشر لابن الجزري (٢/٢٧٦).

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في ب.

(٤) سقط في ب.

(٥) في أ: يُغَشِّ وَيُغَشِّ.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٦)، الإملاء للعكبري (٣/٢)، التبيان للطوسي (١١٢/٥)،

﴿كَيْدَ الْكَافِرِينَ﴾ نصبًا.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم، ﴿مُوْهِنٌ﴾ ساكنة الواو منونة، ﴿كَيْدَ الْكَافِرِينَ﴾ نصبًا.

وروى حفص عن عاصم: ﴿مُوْهِنٌ كَيْدٌ﴾ مضافاً^(١) بتسكين الواو وكسر الهاء وضم النون من غير تنوين، وكسر الدال من: ﴿كَيْدٌ﴾.

قال أبو على: تقول: وَهَنَ الشيء وأوهنته أنا، كما تقول: فرَحَ وأفرحته، وخرج وأخرجه.

فمن قرأ ﴿مُوْهِنٌ﴾ كان من أوهن، مثل: مُخرج من أخرج، أى: جعلته واهناً. فأما: ﴿مُوْهِنٌ﴾ فهو من: وَهْنُهُ، كما تقول: خَرَجَ وخَرَجْتُهُ، وعَرَفَ وعَرَفْتُهُ [وَعَرَّمَ وعَرَّمْتُهُ].^(٢)

وزعم أبو عثمان أن أبا زيد قال: سمعت من الأعراب من يقرأ: ﴿فَمَا وَهْنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، فَوَهِنَ يَهِن، على هذا مثل: وَمِيقَ يَمِيقُ، وَوَلَى يَلَى، وهو أيضًا يُنْقَلُ بالهمزة، وبثقل العين، فالأمران فيهما حسن. قال أبو الحسن: الخفيفة قراءة الناس، وهو أجود فى المعنى، وبها نقرأ. اختلفوا فى فتح الألف وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [١٩]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم فى رواية أبى بكر وحمزة والكسائى^(٣): ﴿وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بكسر الألف.

= التيسير للدانى (١١٦)، تفسير الطبرى (٤٤٩/١٣)، تفسير القرطبى (٣٨٦/٧)، الحجة لابن خالويه (١٧٠)، الحجة لأبى زرة (٣٠٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٠٤)، الغيث للصفاقسى (٢٣٣)، الكشف للزمخشري (١٢٠/٢)، الكشف للقيسى (٤٩٠/١)، المجمع للطبرسى (٥٣١/٢)، تفسير الرازى (٣٥٧/٤)، النشر لابن الجزرى (٢٧٦/٢).

(١) فى ب: مضاف.

(٢) سقط فى ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٦)، الإملاء للعكبرى (٣/٢)، البحر المحيط (٤٧٩/٤)، التبيان للطوسى (١١٣/٥)، التيسير للدانى (١١٦)، تفسير الطبرى (٤٥٧/١٣)، الحجة لابن خالويه (١٧٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٠٥)، الغيث للصفاقسى (٢٣٣)، الكشف للزمخشري (١٢٠/٢)، الكشف للقيسى (٤٩١/١)، المجمع للطبرسى (٤٣١/٢)، المعانى للفراء (٤٠٧/١)، تفسير الرازى (٣٦٢/٤)، النشر لابن الجزرى (٢٧٦/٢).

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بفتح الألف.

وكذلك روى حفص عن عاصم فتحا.

قال أبو على: قول من كسر الهمزة أنه منقطع مما قبله.

ويقوى ذلك أنهم زعموا أن في حرف عبد الله: ﴿والله مع المؤمنين﴾.

ومن فتح فوجهه: ﴿وَلَنْ تُغْنِيَ عَنْكُمْ فِتْنَتَكُمْ شَيْئًا وَلَوْ كَثُرَتْ﴾ [١٩]؛ ولأن الله مع

المؤمنين، أى: لذلك لن تغنى عنكم فتنتكم شيئا.

اختلفوا في كسر العين وضمها من قوله -جل وعز-: ﴿بِالْعُدُوِّ﴾ [٤٢]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو^(١): ﴿بِالْعُدُوِّ﴾، و﴿بِالْعِدْوَةِ﴾^(٢) العين فيهما

مكسورة.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي بضم العين فيهما.

قال أبو الحسن: تقرأ بالكسر، وهو كلام العرب لم يسمع منهم غير ذلك، وقال:

وهى قراءة أبى عمرو وعيسى.

قال: وبها قرأ يونس، وزعم يونس أنه سمعها من العرب.

قال أحمد بن يحيى: الضم في «العدوة» أكثر اللغتين.

وقال غيره^(٣): هما لغتان، وأكثر القراءة بالضم.

اختلفوا في الإدغام والإظهار من قوله -جل وعز-: ﴿وَيَخَيَّ مَنْ حَى عَنْ بَيْنَتٍ﴾

[٤٢]:

فقرأ ابن كثير في رواية قُنبِل، وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿مَنْ

حَى عَنْ بَيْنَتٍ﴾ بياء واحدة مشددة.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٧)، الإملاء للعكبري (٤/٢)، البحر المحيط (٤/٤٩٩)،

التيبان للطوسى (١٤٧/٥)، التيسير للدانى (١١٦)، تفسير الطبرى (١٣/٥٦٥)، تفسير

القرطبى (٨/٢١)، الحجة لابن خالويه (١٧٠، ١٧١)، الحجة لأبى زرعة (٣١١)، السبعة

لابن مجاهد (٣٠٦)، الفيت للصفاقسى (٢٣٤)، الكشف للزمخشري (٢/١٢٧)، الكشف

للقيسى (١/٤٩١)، المجمع للطبرسى (٢/٥٤٨)، المحتسب لابن جنى (١/٢٨٠)،

المعانى للأخفش (٢/٣٢٣)، تفسير الرازى (٤/٣٦٩)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٧٦).

(٢) فى أ: بالعدوة والعدوة.

(٣) فى ب: أبو عبيدة، وإنما آثرنا ما فى أ، مع أنه نسب النقل إلى مجهول؛ لأننا لم نعثر على

هذا النقل عند أبى عبيدة عند حديثه عن هذا الحرف فى مجاز القرآن.

[وقرأ] حفص عن عاصم بياء واحدة أيضًا: ﴿حَيٍّ﴾.

وقال البرزى عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿حَيٍّ عن بينة﴾ بياءين: الأولى مكسورة والثانية مفتوحة^(١).

وحدثني الحسين^(٢) بن بشر الصوفى قال: حدثنا رَوْح بن عبد المؤمن قال: حدثنا محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير أنه قرأ ﴿من حَيٍّ﴾ بياءين ظاهرين^(٣) مثل رواية البرزى.

وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر ونافع بياءين: الأولى مكسورة والثانية مفتوحة ﴿حَيٍّ﴾.

[قال]^(٤) أبو عبيدة: الحياة والحيوان والحى واحد، فهذه على ما حكاه أبو عبيدة، مصادر: فالحياة كالجلبة والخدمَة، والحيوان كالغليان والتزوان، والحى كالعى، قالوا^(٥): حَيٍّ يحيا حَيًّا، كما قالوا: عَيَّ يعيا عَيًّا. فمن ذلك قوله: [من الرجز]

كُنَّا بِهَا إِذِ^(٦) الْحَيَاءُ حَيٌّ^(٧)

فهذا كقوله: إِذِ^(٨) الحياة حياة.

ومن زعم أن حَى جمع حياة، كبدنة وبُدن، فإن قوله غير متجه؛ لأن باب المصادر الأعم فيها ألا تجمع؛ ولأنه لو كان جمعًا ل «فَعَلٍ» لجاء فيه الضم،

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٧)، الإعراب للنحاس (٦٧٨/١)، الإملاء للعبرى (٤/٢)، البحر المحيط (٥٠١/٤)، التيسير للداني (١١٦)، تفسير القرطبي (٢٢/٨)، الحجة لابن خالويه (١٧١)، الحجة لأبى زرعة (٣١١)، السبعة لابن مجاهد (٣٠٧)، الغيث للصفاقسى (٢٣٤)، الكشف للزمخشري (١٢٨/٢)، الكشف للقيسى (٤٩٢/١)، المجمع للطبرسى (٥٤٥/٢)، المعانى للفراء (٤١١/١)، تفسير الرازى (٣٧٠/٤)، النشر لابن الجزرى (٢٧٦/٢).

(٢) فى ب: الحسن.

(٣) فى أ، ب: ظاهرة.

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى ب: وقالوا.

(٦) فى ب: إذا.

(٧) تقدم.

(٨) فى ب: إذا.

والكسر، كما جاء فى قولهم: قُزْنَ أَلْوَى، وقُزُون لَى، فأن لم نسمع^(١) فى الحى إلا الكسر، ولم نعلم أحدًا حكاها، ولا ادعى أنه جمع «فَعَلَ» - دلالة على أنه لا مجاز له. وذكر محمد بن السرى أن بعض أهل اللغة قال فى قول أمية: [من البسيط] يَأْتِى بِهَا حَيَّةٌ تَهْدِيكَ رُؤْيَتَهَا مِنْ صُلْبٍ أَعْمَى أَصَمَّ الصُّلْبِ مُنْقَصِمٍ أن المعنى: يأتى بها حياة.

وهذا على ما قاله هذا القائل مثل قولهم: عيب، وعاب، وذيم، وذام، ونحو ذلك مما جاء على فَعَلٍ [وفَعَلٍ]^(٢)، ولم يكن كآية، وغاية؛ لأن باب غاية وآية نادر. ألا ترى أن الأول من المعتلين، يصحح ويُعل الثانى، مثل نواة وضواة، وحيًا وحياة؟ وباب «آية» على غير القياس.

ويمكن أن يكون قوله: [من البسيط]

يَأْتِى بِهَا حَيَّةٌ

يعنى بها خلاف الميتة؛ لأنها قد وصفت بالحياة، فيكون صفة كسهلة، وعدلة؛ لأن النار قد وصفت بالحياة فى نحو قوله: [من الكامل]

فَبَعَثَتْهَا تَقْصُ الْمَقَاصِرَ بَعْدَمَا كَرِثَتْ حَيَاةَ النَّارِ لِلْمُتَنَوِّرِ^(٣) فإذا جعل لها حياة جاز أن يكون قوله: «حية» وصفًا غير مصدر.

ويقوى ذلك قولهم فى وصفها: خمدت وهمدت، فهذا خلاف الحياة.

ويقوى ذلك [قوله]^(٤): [من البسيط]

..... تَهْدِيكَ رُؤْيَتَهَا

فإنما يريد: يهدى ضياؤها الضال [فيعرفه مقصده]^(٥).

ومن ذلك ما أنشده أبو زيد: [من الطويل]

(١) فى أ: يسمع.

(٢) سقط فى أ.

(٣) وهو لابن مقبل فى ديوانه ص(١٢٦)، ولسان العرب (قصر)، (نور)، (وقص)، وتهذيب اللغة (٣٥٩/٨، ٢٢١/٩، ٢٣٤/١٥)، وتاج العروس (نور)، (وقص)، وأساس البلاغة (وقص)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (٢٦٦/١، ٩٨/٥، ١٣٣/٦)، ومجمل اللغة (٤/٥٤٥).

(٤) سقط فى أ.

(٥) تقدم.

(٦) فى ب: لتعرفه قصده.

وَنَارٍ قُبَيْلَ الصُّبْحِ بَادَرَتْ قَدْحَهَا حَيَا النَّارِ قَدْ أَوْقَدْتُهَا لِلْمُسَافِرِ^(١)
وقال أبو زيد: «الحيوان» لما فيه روح، و«الموتان» و«الموات» لما لا روح فيه.
ف «الحيوان» في روايتي أبي زيد وأبى عبيدة على ضربين:
أحدهما: أن يكون مصدرًا، كما حكاه أبو عبيدة.
والآخر: أن يكون وصفًا كما حكاه أبو زيد.
و«الحيوان» مثل «الحى» الذى هو صفة يراد به خلاف الميت.
وقد جاء فى^(٢) الصفة على هذا المثال نحو قولهم: «رجل صميان» للسريع
الخفيف و«الزفيان».
قال: [من الرجز]

وَتَحْتَ رَحْلِي زَفِيَانٌ مَيْلَعٌ^(٣)

فهذا أظهر من أن يقال: إنه وصف بالمصدر.
فأما قوله: ﴿وَلَيْتَ الدَّارَ الْآخِرَةَ لِهَى الْحَيَوَانِ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، فيحتمل أن
يكون المعنى: وإن حياة الدار [الآخرة] هى الحياة؛ لأنه لا تنغيص فيها ولا نفاذ لها،
أى: فتلك الحياة هى الحياة، لا التى يشوبها ما يشوب الحياة فى هذه الدار؛ فيكون
الحيوان مصدرًا على هذا.

ويجوز أن يكون «الحيوان» الذى هو خلاف «الموتان»، وقيل لها: «الحيوان»؛
لأنها لا تزول ولا تبید، كما تبید هذه الدار، وتزول، فتكون الدار [قد]^(٤) وصفت
بالحياة لهذا المعنى، والمراد أهلها.

ويجوز أن يكون التقدير فى قوله: ﴿لِهَى الْحَيَوَانِ﴾ هى ذات الحيوان، أى: الدار
الآخرة هى ذات الحيوان، كأنه لم يعتد بحياة هذه الدار حياة.

فأما القول فى حروف «الحيوان»، فهو أن العين واللام منه مثلان فى أصل
الكلمة، أبدلت^(٥) من الثانية الواو لما لم يسغ الإدغام فى هذا المثال.

(١) وهو لكعب بن زهير فى ديوانه ص(٣٦)، والمعانى الكبير (١/٤٣١)، وبلا نسبة فى الحيوان (٤/٤٨٩)، وشرح عمدة الحافظ ص(٤٨٦).

(٢) فى ب: من.

(٣) تقدم.

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى أ: وأبدلت.

ألا ترى أن مثل طَلَل، وشرَّر، يصح، ولا يُدغم؟ فكذلك «الحيوان» لم يجز فيه الإدغام، [فيتوصل فيه]^(١) إلى إزالة المثليين بالبدل؛ ووجب ذلك في الثانى منهما وهو الكثير العام فى كلامهم لأن التكرير به^(٢) وقع.

ومن زعم أن «الحيوان» ليس على هذا النحو الذى سلكه الخليل، ولكنه بمنزلة قولهم: فاذ الميت فيظا وفوظا، ولم يستعمل من «الفوظ» فغل-: فإن قوله غير متجه؛ لأن الحيوان لا يكون كالفيظ، والفوظ؛ ألا ترى أنه كثيرا ما تكون العين [منه]^(٣) مرة ياء وأخرى واوا؟ وليس فى كلامهم فى الاسم والفعل ما عينه ياء ولا مه واو، فإذا جعل هذا مثل: الفَوْظَ والفيظ، بناه على شىء لا يصح ولا نظير له. وأما قولهم: «الحية»، فالعين واللام فيه مثلان.

والدليل على ذلك ما حكاه من أنهم يقولون فى الإضافة إلى حية بن بهدلة: حيوى، فلو كانت واوا لقالوا: حَووى، كما قالوا فى النسب إلى لَيَّة: لَووى، وإذا ثبت أن العين ياء بهذه الدلالة، علمت أن اللام ياء أيضا، ولا يصح أن تكون واوا. فأما قولهم: الحواء فى صاحب الحيات، فليس من الحية، ولكنه^(٤) من: حويت لجمعه لها فى جُؤْزِه وأوعيته، وعلى هذا قالوا: «أرض محياة» للتى بها الحيات. ومثل قولهم: «الحَوَاء» لمعالج الحيات، قولهم: «اللأَلْ» لبائع اللؤلؤ، وليس «اللأَلْ» من اللؤلؤ، وكذلك «الحَوَاء» ليس من الحية.

ومن هذا الباب قولهم: «حيا الغيث»، فالحيا مثل المطر، ومنه أيضا قولهم: «حياء الناقة» فى أن حروفه^(٥) حروف «الحى»، وقالوا فى جمعه: أحيّة وأحيية. وقال أبو زيد فى جمع حياء الناقة: حياء وأحياء، وهو فعال وأفعال، وحكى أيضا: جواد، وأجواد.

فأما ما حكاه بعض البغداديين من قولهم: فلان يبيع الحيوان والحيوات، فلا وجه للحيوات هنا، إلا أن يكون جمع «حياة»، و«حياة» لم نعلمه جمع فى موضع، ولا

(١) فى ب: فيوصل منه.

(٢) فى أ: بها.

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: ولكنها.

(٥) فى أ: حروفها.

وجه له غير الجمع.

ألا ترى أنه لا يحمل على فَعْلَال، ولا فَعَوَال، ولا غير ذلك من أبنية الآحاد ولا تكون التاء بدلاً من النون في «الحيوان» كما كان اللام بدلاً منها في «أَصِيلَال»؟
ألا ترى أن الثون تبدل منها اللام في غير هذا الموضع، وهما حرفان متقاربان، والتاء لا تقارب النون فتجعله في «الحيوات» بدلاً؟

وأما ما روى من قوله: [من الرجز]

وَيَأْكُلُ الْحَيَّةُ وَالْحَيُّوتَا^(١)

فأظن البيت أيضاً بغدادياً.

وينبغي أن يكون «الحيوت» مثل: سَفُود وكَلُوب.

ألا ترى أنه ليس في الكلام «فَعْلَوْتَ»، فيكون فيه بعض حروف «الحى»، وليس منه، والتاء لام الفعل؟

فإن قلت: فقد جاء «المروت» في قوله: [من البسيط]

وَمَا خَلِيجٌ مِنَ الْمَرُوتِ ذُو^(٢) حَدَبٍ [يَزِمِي الضَّرِيرَ بَعُودِ الْأَيْكِ وَالضَّالِ^(٣)]
ويروى: بخشب الأيك^(٤).

فإنه أيضاً «فعلول» من «المرت»، ولا يكون: «فَعْلَوْتَ» من «المرور»؛ لأن هذا الوزن لم يجئ في شيء.

فإن قلت: فهذا التأليف الذي هو: «ح ي ت» لم نعلمه في موضع -: فإن ذلك أسهل من أن يدخل في الأبنية ما ليس منها.

وإن قلت: فما تنكر أن يكون «حيوت» فَعْلَوْتَ كالرَّغَبِوت، [والتاء فيه زائدة]^(٥)،

(١) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (أقط)، (دمق)، (زبق)، (حيا)، وتاج العروس (دمق)، (زبق)، (أقط)، (حبي)، وجمهرة اللغة ص (٢٣١، ٥٧٦، ١٢١٤)، والمخصص (١٦/١٠٧).

(٢) في ب: ذى.

(٣) وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص (١٠٥)، ولسان العرب (مرت)، (ضرر)، وتهذيب اللغة (٤٥٩/١١)، وجمهرة اللغة ص (١٢٢)، وتاج العروس (مرت)، (ضرر)، وبلا نسبة في المخصص (١٠/١٣، ١٠٥)، ويروى «شعب»، و«بخشب الطلح» بدلا من «حدب»، و«بعود الأيك».

(٤) سقط في أ.

(٥) في ب: فالتاء فيه زيادة.

ولإنما أسكن لكرهة المثلين، كما أبدل في «الحيوان» لكرهة المثلين، ومع ذلك فلو لم يدغم ويثبت للزمك أن تجرى اللام التي هي ياء بالضم، وإذا لزم تحريكها لزم إسكانها، فإذا لزم إسكانها لزم حذفها لالتقاء الساكنين، فأسكنت العين من «فعلوت» لتحتمل^(١) الياء الحركة لسكون ما قبلها، كما قلبت اللام في^(٢) طاغوت وحنوت وجالوت، لما لزم حركتها بالضم في «فعلوت»، فلما قلبت الكلمتان انقلب حرف العلة فيهما، فإسكان العين من «فعلوت» في «الحيوت» كقلب اللام من طاغوت وحنوت، فذلك إن قاله قائل أمكن أن يقول.

وتقول: إن المعتل يختص بأبنية لا تكون في الصحيح، فذلك «فعلوت» جاء «حيوت» عليه لما قدمنا، وإن لم يجيء في غير المعتل.

فأما قول الشاعر: [من الطويل]

إِذَا شِئْتُ أَدَانِي صَرُومٌ مُشَيِّعٌ مَعِيَ وَعَقَامٌ يَتَّقِي الْفَحْلَ مُقْلِتُ^(٣)
يَطُوفُ بِهَا مِنْ جَانِبَيْهَا وَيَتَّقِي بِهَا الشَّمْسَ حَيٌّ فِي الْأَكَارِعِ مَيِّتُ^(٤)
فمن^(٥) أعمل الآخر من الفعلين، أضمر في الأول على شريطة التفسير، ومن أعمل الأول لم يضر وكان التقدير: يطوف بها حي من جانبيها، وفي «يتقى» ذكر من «حي».

ومعنى «حي في الأكارع»: حي في أسفل الأكارع، وأسفل الأكارع: الخف. ومعنى «ميت»، أي: ميت في غير هذا المكان؛ لأنه لا يثبت إلا في أسفل الأكارع في ذلك الوقت، فجعل عدمه في^(٦) هذه المواضع موتاً له فيها. وقد يقولون: حي فلان، يريدون فلاناً.

(١) في ب: لتحمل.

(٢) في ب: من.

(٣) في أ: مقلب.

(٤) وهما بلا نسبة في تذكرة النحاة ص (٣٤٣).

ويروى: «نجاني»، و«جانيه»، بدلا من «آداني»، و«جانيها».

(٥) في ب: من.

(٦) في أ: من.

وأنشد أبو زيد: [من الكامل]

يا قُرْ^(١) إِنَّ أَبَاكَ حَتَّى خُوَيْلِدٍ قَدْ كُنْتُ خَائِفُهُ عَلَى الإِخْمَاقِ^(٢)

وأنشد أبو الحسن: [من الوافر]

أَبُو بَحْرِ أَشَدُّ النَّاسِ مَنًا عَلَيْنَا بَعْدَ حَتَّى أَبِي الْمُغِيرَةِ^(٣)

وروى عن أحمد بن إبراهيم: [من البسيط]

وَحَتَّى بَكْرٍ طَعَنَّا طَغْنَةً نَجْرًا^(٤)

يريد: بكرًا

وسئل أعرابي عن قائل أبيات أنشدها، فقال: قالهن حى رباح، يريد: رباحًا.

فأما قول من أدغم فقال: ﴿حَتَّى عَنْ بَيْنَتٍ﴾ [٤٢]، فلأن الياء قد لزمتهما الحركة

وأصارت بلزوم الحركة لها مشابهة^(٥) للصحيح.

ألا ترى أن من حذف الياء من^(٦): «جوار»، و«عذار» فى الجر والرفع، لم

يحذفها إذا تحركت بالفتح لمشابتها بالحركة سائر الحروف الصحيحة^(٧)، وقال فى

الوقف: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ النَّرَاقِ﴾ [القيامة: ٢٦] فلم تحذف، كما حذفت الياء من قوله:

﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩].

ومن جعلها وصلًا فى نحو: [من الكامل]

..... وَبَعْدَ ضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِى^(٨)

(١) فى أ: أعмир.

(٢) البيت لجبار بن سلمى فى خزنة الأدب (٣٣٤/٤)، وذيل سمط اللآلى ص (٥٤)، ونوادر أبى زيد ص (١٦١)، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (٤٤٣/١)، والخصائص (٢٨/٣)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص (٤٥٣)، وشرح المفصل (١٣/٣)، والمقرب (١/٢١٣).

ويروى: «الأحماق»، بدلا من «الإحماق».

(٣) وهو لأبى الأسود الدؤلى فى ديوانه ص (٦٥، ٤٣٥)، ولسان العرب (حيا)، والتاج (حيا).

(٤) ينظر اللسان (حيا)، وفى ب: بجرأ.

(٥) فى أ: فصار بلزوم الحركة لها مشابها.

(٦) زاد فى أ: قوله.

(٧) فى أ: الصحاح.

(٨) تقدم.

و: [من الطويل]

..... مَآ يَمُرُّ وَمَا يَخْلُو^(١)

قد يحذفها في الوقف، ولو تحركت لم يحذفها، فهذا ونحوه يدل على أنها بالحركة قد صارت في حكم الصحيح، وإذا صارت كذلك، جاز الإدغام فيها، كما جاز في الصحيح.

وعلى هذا جاء ما أنشده من قوله: [من مجزوء الكامل]

عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا الْحَمَامَةُ^(٢)

وقال: [من الطويل]

فَهَذَا أَوَانُ الْعَرْضِ حَتَّى ذُبَابُهُ زَنَابِيرُهُ وَالْأَزْرَقُ الْمُتَلَمِّسُ^(٣)

وقال: [من الرمل]

سَأَلْتَنِي جَارَتِي عَنْ أُمْتِي وَإِذَا مَا عَيَّ ذُو اللَّبِّ سَأَلُ^(٤)

فجعلوا هذه الأشياء في الإدغام بمنزلة شموا وعضوا.

(١) جزء من عجز بيت وقبله:

وقد كنت من ليل سنين ثمانياً على صير أمر

والبيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص(٩٦)، وإصلاح المنطق ص(٢٧)، وشرح شواهد الشافعية ص(٢٣٢)، ولسان العرب (٤/٤٧٧)، وبلا نسبة في الإنصاف (٢/٦٥٥)، ورفض المباني ص(٤٣٦).

وفي ب: ولا يحلو.

(٢) البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص(١٣٨)، وأدب الكاتب ص(٦٨)، والحيوان (٣/١٨٩)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٤٣٠)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٦٣٣)، وشرح المفصل (١٠/١١٥)، وعيون الأخبار (٢/٨٥)، ولسان العرب (حيا)، (عيا)، ولا بن مفرغ الحميري في ملحق ديوانه ص(٢٤٤)، ولسامة بن جندل في ملحق ديوانه ص(٢٤٦)، وبلا نسبة في الكتاب (٤/٣٩٦)، والمقتضب (١/١٨٢)، والمقرب (٢/١٥٤)، والممتع في التصريف (٢/٥٧٨)، والمنصف (٢/١٩١).

(٣) البيت للمتلمس في ديوانه ص(١٢٣)، والاشتقاق ص(٣١٧)، وجمهرة اللغة ص(٧٤٧)، وخزانة الأدب (٤/١٨٥، ١٨٦)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص(٦٦٢)، ولسان العرب (لمس)، (عرض)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (٦/٥٤٦)، والخصائص (٢/٣٧٧)، وسر صناعة الإعراب (٢/٥١٠).

(٤) وهو للناطقة الجعدى في ديوانه ص(٩٢، ٩٨)، ولسان العرب (طرب)، وتاج العروس (طرب).

ويروى، «أمتي عن جارتى»، بدلا من «جارتى عن أمتى».

وعبرة هذا أن كل موضع يلزم ياء يخشى فيه الحركة، جاز الإدغام فى اللام من حىي .
فأما قوله جل وعز: ﴿عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ﴾ [الأحقاف: ٣٣]، فلا يجوز فيه
الإدغام؛ لأن حركة النصب غير لازمة.

ألا ترى أنها تزول فى الرفع، وتذهب فى الجزم مع الحرف؟ وإذا لم تلزم لم
يجز^(١) الاعتداد بها، كأشياء لم يعتد بها لما لم تلزم، نحو الواو الثانية فى: وورى،
ونحو ضمة الرفع، فى: غزو؛ لزوالها فى النصب والجزم، ونحو احتمالهم الضمة
فى: هذه فخذ، وإن لم يكن فى الكلام ضمة قبلها كسرة، لما كانت غير لازمة،
وهذا النحو كثير.

وقد أجاز ناس الإدغام فى لام يعيا، وأنشدوا بيتاً فيه: [من الكامل]
..... تَمْشِي بِسُدَّةٍ بَيْنَهَا فَتَعِي^(٢)
وهذا لا يتجه فى القياس، ولم يأت فى نثر ولا نظم معروف، وما كان كذلك
وجب اطراحه.

وقد كنا بيننا فساد ذلك فى المسائل المصلحة من كتاب أبى إسحاق.
فأما قول من قال: ﴿حىي﴾ فبين ولم يدغم.
قال سيبويه: أخبرنا بهذه اللغة يونس، قال: وسمعنا بعض العرب يقول: أخياء
وأخية، فبين.

ومما يقوى البيان فيه أن مثال الماضى قد أُجْرِىَ حركته مُجْرِى حركة المعرب،
فلم تلحقه الهاء فى الوقف، كما لم تلحق المعربة، فكما أجريت مجرى المعربة فى
هذا، [كذلك تجرى مجراها فى ترك الإدغام فيها]^(٣).
ومما يقوى ذلك أن حركة اللام فى حىي - فيمن بين - تزول لاتصالها^(٤)

(١) فى أ: يجب.

(٢) عجز بيت، وصدره:

وكأنها بين النساء سبيكة

والبيت بلا نسبة فى الدرر (١/١٧٢)، وشرح الأشمونى (٣/٨٩٣)، ولسان العرب

(عيا)، والمحتسب (٢/٢٦٩)، والممتع فى التصريف (٢/٥٨٥، ٥٨٧)، والمنصف

(٢/٢١٦)، وهمع الهوامع (١/٥٣).

(٣) فى أ: كذلك تجرى مجراها فى ترك الإدغام فيه.

(٤) زاد فى أ: فيه.

بالضمير، فصار زوال الحركة عن اللام في هذا البناء بمنزلة زوال حركة النصب عن المعرب لحدوث إعراب آخر فيه.

ويقوى ذلك قولهم: «أغبياء»، فبينوا مع أن الحركة غير مفارقة، فإذا لم يدغموا ما لم تفارقه الحركة، فألا يدغموا ما تفارقه الحركة أولى.

ومثل ذلك قولهم: «أَبْيَنَاءُ» [جمع «بَيْن»]^(١)، والإخفاء في هذا النحو في قول من أظهر ولم يدغم [حسن]^(٢)، وهو بزنة المتحرك.

كلهم قرأ^(٣): ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ﴾ رفعًا، ﴿عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مَكَاءً وَتَصَدِيَةً﴾ نصبًا [٣٥]، إلا ما حدثني به موسى بن إسحاق الأنصاري، عن هارون بن حاتم عن حسين عن أبي بكر، ورواه أيضًا خلاد عن حسين عن أبي بكر عن عاصم أنه قرأ: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ﴾ نصبًا، ﴿عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مَكَاءً وَتَصَدِيَةً﴾ رفعًا^(٤).

حدثنا محمد بن الحسين^(٥) قال: حدثنا حسين بن الأسود^(٦)، قال: حدثنا عبيد الله بن موسى، قال: حدثنا سفيان الثوري^(٧) عن الأعمش^(٨): أن عاصمًا قرأ:

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في ب.

(٣) في ب: رروا.

(٤) ينظر: الإعراب للنحاس (١/٦٧٥)، الإملاء للعكبري (٢/٤)، البحر المحيط (٤/٤٩٢)، التبيان للطوسي (٥/١٣٥)، الحجة لابن خالويه (١٧١)، السبعة لابن مجاهد (٣٠٥)، (٣٠٦)، الكشف للزمخشري (٢/١٢٥)، المجمع للطبرسي (٢/٥٤٠)، المحتسب لابن جني (١/٢٧٨).

وزاد في أ: جميعًا.

(٥) في ب: الحسن.

(٦) الحسين بن الأسود، كذا ذكره الداني، والذهلي، وهو الحسين بن علي بن الأسود، نسب إلى جده، أبو عبد الله البجلي الكوفي، روى القراءة عن: يحيى بن آدم، وعروة بن محمد الأسدي، وعبيد الله، والحسين بن علي الجعفي، روى عنه: أحمد بن يزيد الحلواني، وعبد الله بن أحمد السلمي، ومحمد بن الحسين بن شهریار. ينظر: غاية النهاية (١/٢٤٨).

(٧) سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب بن رافع بن عبد الله بن موهب بن منقذ بن نصر بن الحكم بن الحارث بن مالك بن ملكان بن ثور بن عبد مناة بن أد بن طابخة. قيل: هو من ثور همدان. قيل: روى عنه عشرون ألفًا. توفي بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة.

ينظر: الخلاصة (١/٣٩٦) (٢٥٨٤).

(٨) سليمان بن مهران الكاهلي مولاهم أبو محمد الكوفي الأعمش، أحد الأعلام الحفاظ =

﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ﴾ نصبًا، ﴿عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مَكَاءً وَتَصَدِيقَةً﴾ رفعًا.

قال الأعمش: وإن لحن عاصم تلحن أنت ١؟

قال أبو علي: الوجه: الرفع في قوله -جل وعز-: ﴿صَلَاتُهُمْ﴾؛ لأنه معرفة، والمعرفة أولى بأن يكون المحدث عنها^(١) من النكرة؛ لأن النكرة شائعة غير مختصة؛ فلتبس، ولا تختص لما فيها من الشيع، فكرهوا أن يقربوا باب لبس، ويشبه أن يكون القارئ إنما أخذ به، لما رأى الصلاة مؤنثة^(٢) في اللفظ، ولم يلحق الفعل علامة للتأنيث، فلما لم ير فيه علامة التأنيث أسنده إلى المذكر^(٣) الذي هو المكاء، ولم يكن ينبغي هذا؛ لأن الفعل الذي لم تلحقه علامة التأنيث قد أسند إلى المؤنث، كقوله: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: ٦٧]، وقوله: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ﴾ [الحشر: ١٧] ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسْتَوُوا السُّوءَ﴾ [الروم: ١٠]، ﴿فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾ [النمل: ٥١]، ﴿فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٣].

وليس هذا كقول من قال: ﴿أولم يكن لهم آية أن يعلمه علماء بنى إسرائيل﴾ [الشعراء: ١٩٧]؛ لأنه قد يجوز أن يكون جعل في ﴿يَكُنْ﴾ ضمير القصة، فلا يكون ﴿آية﴾ مرتفعة بـ ﴿يكن﴾، ولكن بخبر الابتداء.

ألا ترى أنه إذا جعل في الجملة اسم المؤنث^(٤)، جاز أن يؤنث الضمير الذي يضم، على شريطة التفسير.

وعلى ذلك جاء قوله -جل وعز-: ﴿فَاتَّهَبَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ [الحج: ٤٦]،

والقراء.

قال ابن المديني: له نحو ألف وثلاثمائة حديث، وقال ابن عيينة: كان أقرأهم وأحفظهم وأعلمهم، وقال عمرو بن علي: كان يسمى المصحف لصدقه، وقال العجلي: ثقة ثبت، يقال: ظهر له أربعة آلاف حديث، ولم يكن له كتاب، وكان فصيحًا، وقال النسائي: ثقة ثبت وعدة في المدلسين. قال أبو نعيم: مات سنة ثمان وأربعين ومائة، عن أربع وثمانين سنة.

ينظر: الخلاصة (١/٤١٩، ٤٢٠) (٢٧٤٨).

(١) في أ: عنه.

(٢) في أ: مؤنثًا.

(٣) في ب: الذكر.

(٤) في أ: مؤنث.

وقوله: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧].

وقال أبو عبيدة وغيره: المكاء: الصغير، والتصديق: التصفيق.

وقال أبو زيد: مَكَتْ اسْتُ الدابة، فهي تمكو مكاء، إذا نفخت بالريح.

قال: ولا تمكو إلا است مفتوحة مكشوفة.

وقال أبو الحسن: المكاء الصغير، والتصديق: التصفيق، ولم أسمع فيه بفعل.

قال أبو علي: قوله -جل وعز-: ﴿إِلَّا مُكَاءً وَقَصْدِيَّةً﴾ [٣٥] الهمزة في

المكاء منقلبة عن الواو؛ بدلالة ما حكاه أبو زيد من قوله^(١): تمكو.

وكذلك ما جاء من قوله: [من الكامل]

..... تَمْكُو فَرِيصَتُهُ^(٢).....

و«المكاء»: مصدر على «فعل»، وجاء على «فعل»؛ لأن الأصوات تجيء عليه

كثيراً، كقولهم: النباح والصراخ، والعواء والدعاء. وأما المُكَاءُ المفرد في

الرياض^(٣)، فهو من هذا الباب أيضاً، ولكنه كالحُطَّاف، وليس كالحُسَّان والكُرَّام،

كما أن الجاهل والباقر ليس كالضارب والشاتم.

فأما «التصديق»: فمن أحد شيئين:

يقال^(٤): صد زيد عن الشيء وصددته عنه.

قال: [من البسيط]

صَدَّتْ خُلَيْدَةُ عَنَّا مَا تَكَلَّمْنَا (٥)....

(١) في أ: قولهم.

(٢) وتما البيت:

وحليل غانية تركت مجدلاً كشدق الأعلم
وهو لعنترة في ديوانه ص(٢٠٧)، ولسان العرب (حلل)، (مكا)، وكتاب الجيم
(٢٤٣/٣)، وتهذيب اللغة (٤١١/١٠)، ومجمل اللغة (٣٤٢/٤)، ومقاييس اللغة
(٣٤٤/٥)، وكتاب العين (١٥٢/٢)، وتاج العروس (مكا)، (حلل)، وأساس
البلاغة (مكو).

(٣) في ب: الروض.

(٤) في ب: قالوا.

(٥) صدر بيت لأعشى ميمون وعجزه:

..... جهلا بأم خليل حبل من تصل

ينظر: ديوانه ص(٥٥).

وقال: [من الوافر]

صَدَدَتْ^(١) الْكَأْسَ عَنَّا أَمْ عَمِـرُوا (٢) ...
 فيمكن أن تكون «التصدية» مصدرًا من «صد»، بنى الفعل منه على «فَعَّل»
 للتكثير، على حد «غَلَقْتَ الأبواب»، ليس على حد غرمته، وفرحته؛ لأن الفعل
 الذى هو على «فَعَّل» متعد، فإنما يكون [على]^(٣) «فَعَّل» على حد «غلق» للتكثير،
 فبناء^(٤) الفعل على «فَعَّل»، والمصدر من «فعل» على «تفعيل» و«تفعلة»، إلا أن
 «تفعلة» فى هذا كالمرفوض من مصدر التضعيف، كأنهم عدلوا عنه إلى التفعيل،
 نحو: التحقيق، والتشديد، والتخفيف؛ لما يكون فيه من الفصل بين المثلين
 بالحرف الذى بينهما. كما لم يجعلوا شديدة فى النسب كحنيفة وفريضة، وكما لم
 يجعلوا شديدًا، وشحيحًا، كفقيه وعليم؛ لما كان يلتقى فى التضعيف، فعدلوا عنه
 إلى «أفعلاء» و«أفعلة» نحو: أشحاء^(٥) وأشحة لما لم يظهر المثلان فى ذلك، فلما
 خرج المصدر على ما هو مرفوض فى هذا النحو، أبدل من المثل الثانى الياء،
 وكان^(٦) «التصفيق» مَنَعٌ من المصْفَق للمصْفَق به، وزجر له، وفى الحديث «التسييح
 للرجال والتصفيق للنساء»^(٧).

(١) فى ب: صدت.

(٢) صدر بيت وعجزه:

..... وكان الكأس مجراها اليمين

والبيت لعمر بن كلثوم فى ديوانه ص(٦٥)، وشرح شواهد الإيضاح ص(١٧٢)،
 والكتاب (٢٢٢/١)، (٤٠٥)، ولسان العرب (٢٤٤/١٣)، (صبن)، ولعمر بن معد
 يكرب فى ملحق ديوانه ص(٢١٣)، وعمر بن عدى أو لعمر بن كلثوم فى خزانة
 الأدب (٢٧٢/٨)، والدرر (٨٧/٣)، وبلا نسبة فى شرح شذور الذهب ص(٣٠٢)،
 وجمع الهوامع (٢٠١/١).

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: فبنى.

(٥) فى ب: أشداء.

(٦) فى ب: وكان.

(٧) هو جزء من حديث لسهل بن سعد الساعدى أخرجه البخارى (٣٩١/٢)، كتاب الأذان،
 باب: من دخل ليؤم الناس فجاء الإمام الأول (٦٨٤)، وأطرافه فى [١٢٠١ و ١٢٠٤
 و ١٢١٨ و ١٢٣٤ و ٢٦٩٠ و ٢٦٩٣ و ٧١٩٠] ومسلم (٣١٦/١)، كتاب الصلاة، باب:
 تقديم الجماعة من يصلى بهم (٤٢١/١٠٢)، وأبو داود (٥٧٨/١)، كتاب الصلاة، باب:
 التصفيق فى الصلاة (٩٤٠)، والنسائى (٧٨، ٧٧/٢) كتاب الإمامة، باب: إذا تقدم الرجل =

وقوله -جل وعز-: ﴿رَأَيْتَ الْمُتَنَفِّقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١]،
يحتمل أنهم يمتنعون في أنفسهم عن اتباعك ونصرتك كما وصفوا بذلك في قوله:
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّا رُءُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ﴾
[المنافقون: ٥].

ويجوز أن يكون المعنى على أنهم يمنعون غيرهم ويثبطونهم عنك^(١)، كما قال -
جل وعز-: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢].
ويجوز أن يكون التقدير في^(٢) قوله -تعالى-: ﴿صَّ وَالْقُرْآنَ﴾ [ص: ١] أى:
صاد بالقرآن عملك وأمرك.

ومن ذلك: الصدى، وهو انعكاس الصوت إذا فعل في موضع صقيل كثيف،
وكأنهم جعلوا ذلك معارضة للصوت لما كان يتبعه، كما أن المصفق بمعارضته^(٣)
المصفق له^(٤) يمنعه مما يأخذ فيه، والفاعل على هذا من نفس الكلمة.
ومن ذلك: قولهم: فلان صدا مال، إذا كان حسن القيام به والتعاهد له، فكأن
المراد به: أنه يقابل بإصلاحه ما رأى فيه من فساد.
وكذلك: قولهم: هو إزاء مال، معناه: أنه يمنع من أن يشيع فيه الفساد لحسن
قيامه وتعهده.

قال: حدثنا على بن سليمان [قال: يقال:]^(٥) فلان صدا مال وإزاء مال وخال
مال [وخايل مال]^(٦) وسويان مال.
وقال: [من البسيط]

= ثم جاء الوالى، وابن ماجه (٣٣٠/١)، كتاب إقامة الصلاة، باب: التسييح للرجال فى
الصلاة والتصفيق للنساء (١٠٣٥)، ومالك (١٦٣/١، ١٦٤)، كتاب قصر الصلاة فى
السفر، باب: الالتفات والتصفيق عند الحاجة فى الصلاة (٦١)، والشافعى فى الأم (١/
١٥٦)، والدارمى (٣١٧/١)، كتاب الصلاة، باب: التسييح للرجال والتصفيق للنساء،
وعبد الرزاق (٤٥٧/٢) (٤٠٧٢)، وأحمد (٣٣١/٥).

(١) فى ب: عنكم.

(٢) فى أ: من.

(٣) فى ب: بمعارضة.

(٤) فى ب: به.

(٥) سقط فى أ.

(٦) سقط فى أ.

هَذَا الزَّمَانُ مُوَلَّ خَيْرُهُ آزَى
 أى: ممتنع ليس بمتنع^(٢).

ومن ذلك قول الشاعر: [من الرجز]

ظَلَّ مِنَ الشَّعْرَى لَنَا يَوْمَ آزَى
 نَعُوذُ^(٣) مِنْهُ بِزَرَائِقِ الرِّكْيِ^(٤)

فَازٍ وَآزٍ، كَاسِنٍ وَآسِنٍ.

وهذا فى المعنى كقوله: [من الطويل]

وَيَوْمَ مِنَ الشَّعْرَى تَظَلُّ ظَبَاؤُهُ بِسُوقِ الْعِضَاءِ عُوذًا مَا تَبَرَّخُ^(٥)
 وتقدير «بسوق»، أى: بظلال سوقه، كما أن قوله: «[بزرائيق]^(٦) الركى»، أى:
 بظلالها من حره، وكذلك العوذ منه، أى من حره.

ومثله: [من مجزوء الكامل]

وَقَدَّتْ لَهَا الشَّعْرَى فَآ لَفَتِ الْخُدُورُ بِهَا الْجَاذِرُ^(٧)
 فوصف اليوم بأن يكون ذلك فيه، كقولهم ليل نائم.

ويجوز فى قياس قول سيويه: أن يكون الهمزة فى «إزاء» من نفس الكلمة غير
 منقلبة عن شيء، ولو كان على ثلاثة أحرف، لم تكن من نفس الكلمة.

ألا ترى أن نحو: «أجاء» قليل؟

اختلفوا فى فتح الياء وضمها من قوله -جل وعز-: ﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ﴾ [٣٧].

(١) صدر بيت لعمارة، وعجزه:

..... صارت رعوس به أذنان أعجاز

ينظر: الخصائص (١٣١/٢)، واللسان (أزا).

(٢) فى ب: بمتصل.

(٣) فى أ: تعوذ. وفى ب: يعوذ. والمثبت من اللسان (أزا).

(٤) الرجز للباهلى فى لسان العرب (أزا)، وتاج العروس (أزا) ويروى: «ظل لها يوم من
 الشعر»، و «تعوذ»، بدلا من «ظل من الشعرى لنا يوم»، و «نعوذ».

(٥) البيت لذى الرمة فى ملحق ديوانه (١٨٥٧/٣)، والمعانى الكبير (٧٩٠/٢).

(٦) سقط فى ب.

(٧) البيت للحطيئة فى ديوانه ص (١٦٥)، والمعانى الكبير (٧٩٠/٢).

ويروى: «الخدود بها الهواجر».

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر: ﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ﴾ بفتح الياء خفيفة.

وقرأ حمزة والكسائي^(١) ﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ﴾ بضم الياء والتشديد.
قال أبو علي: حجة من قرأ^(٢): ﴿لِيَمِيزَ﴾ أنهم قد قالوا: مِزْتُهُ فلم يَمِزْ، حكاه يعقوب.

ومما يثبت ذلك ما أنشده أبو زيد: [من البسيط]
لَمَّا ثَنَى اللَّهُ عَنِّي شَرَّ عَذْوَتِهِ وَأَنْمَزْتُ لَا مُسْنِيًا دُعْرًا وَلَا وَجَلًا^(٣)
وقال أبو الحسن: خففها بعضهم، فجعلها من ماز يميز، قال: وبها نقرأ.
وحجة من قرأ^(٤): ﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ﴾ أنه قد جاء في التنزيل: ﴿تَمِيزُ﴾، وتميز:
مطاول مِيزته، تقول: مِيزته فتميز، كما تقول: قطعته فتقطع، وذلك في^(٥) قوله -
جل وعز-: ﴿وَهِيَ تَقُورُ. تَكَادُ تَمِيزُ مِنَ الْغَيْظِ﴾ [الملك: ٧، ٨] فقوله: ﴿تَكَادُ تَمِيزُ﴾
دليل على شدة التفور^(٦)؛ لأن التميز انفصال بعض الأشياء من بعض، وذلك إنما
يكون بكثرة التقلب والترزعزع.

ودل قوله -جل وعز-: ﴿مِنَ الْغَيْظِ﴾ على شدة الفوران والتقلب؛ لأن المغتاظ
قد يكون منه الترزعزع.

وقد قال قوم في^(٧) الغيظ و^(٨) الغضب: إنه غليان دم القلب لإرادة الانتقام.
وقد يراد التشبيه فتحذف حروفه، كقوله: [من الرجز]
حَلْبَاءَةٌ رَكْبَاءَةٌ صَفُوفٍ تَخْلُطُ بَيْنَ وَبَرٍ وَصُوفٍ^(٩)

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٧)، الإملاء للعكبري (٤/٢)، التبيان للطوسي (١٣٩/٥)،
التيسير للداني (٩٢، ١١٦)، الحجة لابن خالويه (١٧١)، السبعة لابن مجاهد (٣٠٦)،
الغيث للصفافسي (٢٣٣)، المعاني للأخفش (٣٢٢/٢)، النشر لابن الجزري (٢٧٦/٢).

(٢) في ب: قال.

(٣) ينظر: النوادر ص (٢٨٥)، الأغاني (٣١٢/٢٣).

(٤) في ب: قال.

(٥) سقط في ب.

(٦) زاد في ب: و.

(٧) في ب: من.

(٨) في ب: أو.

(٩) تقدم.

وقال فى صفة غليان القدر: [من الطويل]

لَهُنَّ نَشِيجٌ بِالنَّشِيلِ كَأَنَّهَا^(١) ضَرَائِرُ حِزْمِي تَفَاحَشَ غَارُهَا^(٢)

وقد تقدم القول فى هذا الحرف فى سورة آل عمران.

اختلفوا فى الباء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا﴾

[٥٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم فى رواية أبى بكر والكسائى^(٣): ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ بالتاء وكسر السين.

غير عاصم فإنه فتح السين.

وفى النور أيضًا [الآية: ٥٧] بالتاء.

وروى حفص عن عاصم، وابن عامر وحزمة: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ بالياء وفتح السين.

وقرأ عاصم فى رواية حفص بالياء ههنا، وفى النور بالتاء.

والباقون غير حزمة وابن عامر فى السورتين بالتاء.

وقرأهما حزمة بالياء.

قال أبو على: من قرأ: ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا﴾ بالتاء، فـ ﴿الَّذِينَ

كَفَرُوا﴾: المفعول الأول، و﴿سَبَقُوا﴾ المفعول الثانى، وموضعه نصب، ووجهه بين.

ومن قرأ: ﴿يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ بالياء، فلا يخلو القول فيه من أن يكون أسند

﴿يَحْسَبَنَّ﴾ إلى ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، فجعل ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الفاعل، فإن جعل ﴿الَّذِينَ

(١) فى أ: كأنه.

(٢) وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص(٧٩)، ولسان العرب (نشج)،

(ضرر)، (غور)، (غير)، (حرم)، والتنبيه والإيضاح (١٧٩/٢)، وتاج العروس (ضرر)،

(غور)، وديوان الأدب (٢٠٢/١)، وأساس البلاغة (فحش)، وبلا نسية فى مقاييس اللغة

(٤٠٨/٤)، والمخصص (١٤١/٢)، ومجمل اللغة (٢٩/٤)، وكتاب العين (٤٤٢/٤).

ويروى: «جرمى»: بدلا من «حرمى».

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٨)، الإعراب للنحاس (٦٨٢)، الإملاء للعبرى (٥/٢)، البحر

المحيط (٥١٠/٤)، التبيان للطوسى (١٧١/٥)، التيسير للدانى (١١٧)، تفسير الطبرى

(٢٨/١٤)، تفسير القرطبى (٣٣/٨)، الحجة لابن خالويه (١٧٢)، الحجة لأبى زرعة

(٣١٢)، السبعة لابن مجاهد (٣١٧)، الغيث للصفاسى (٢٣٤)، الكشف للقيسى (١/

٤٩٣، ٤٩٤)، المجمع للطبرسى (٥٥٤/٢)، المعانى للفراء (٤١٤/١)، تفسير الرازى

(٣٧٧/٤)، النشر لابن الجزرى (٢٧٧/٢).

كَفَرُوا ﴿١﴾ رفعا لإسناد الفعل إليهم، لم يحسن؛ لأنه لم يعمل ﴿يَحْسَبَنَّ﴾ في المفعولين، فلا يحمله على هذا، ولكن يحمله على أحد ثلاثة أوجه^(١):
إما أن تجعل فاعله النبي ﷺ، كأنه: ولا يحسن النبي الذين كفروا، وهو قول أبي الحسن.

ويجوز أن يكون أضمر المفعول الأول، التقدير: ولا يحسن الذين كفروا أنفسهم سبقوا، أو إياهم سبقوا.

ويجوز - أيضا - أن تقدره على حذف «أن» كأنه: ولا يحسن الذين كفروا أن سبقوا، فحذفت «أن» كما حذفها في تأويل سيبويه، في قوله: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونَ أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤]، كأنه: أغير عبادة الله تأمروني.

وحذف «أن» قد جاء في شيء من كلامهم؛ قال: [من الطويل]
وَإِنْ لَكُنِيزًا لَمْ تَكُنْ رَبَّ عِلَّةٍ لَدُنْ صَرَّحْتَ حُجَّاجُهُمْ فَتَفَرَّقُوا
فحذف «أن»، والتقدير: لَدُنْ أَنْ صَرَّحْتَ.

وأثبتته^(٢) الأعشى في قوله: [من الطويل]
أَرَانِي لَدُنْ أَنْ غَابَ رَهْطِي كَأَنَّمَا يَرَى بِي فِيكُمْ طَالِبُ الضِّمِّ أَرْتَبَا^(٣)
وقد حذفت من الفعل [وهى]^(٤) مع صلتها في موضع الفاعل.

أنشد أحمد بن يحيى: [من الطويل]
وَمَا رَاعَنَا إِلَّا يَسِيرَ بِشُرْطَةٍ وَعَهْدِي بِهِ قَيْنًا يَفْشُ بِكَبِيرِ^(٥)
فإذا وجهته على هذا سد: «أن سبقوا»، مسد المفعولين.

كما أن قوله -جل وعز-: ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ءَامَنَّا﴾ [العنكبوت: ٢] كذلك.

قال: وكلهم قرأ: ﴿إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ [٥٩] بكسر الألف.

(١) في ب: أشياء.

(٢) في ب: أثبت.

(٣) وهو في ديوانه ص (١٦٥)، وأساس البلاغة (رنب)، ويروى: «قومي»، و«يراني فيهم طالب الحق»، بدلا من «رهطي»، و«يرى بي فيكم طالب الضيم».

(٤) سقط في ب.

(٥) وهو بلا نسبة في الخصائص (٢/٤٣٤)، وشرح المفصل (٤/٢٧)، ومغنى اللبيب (٢/٤٢٨). ويروى: «راعني» بدلا من «راعنا».

إلا ابن عامر فإنه قرأ^(١): ﴿أَنَّهُمْ لَا يَعْجِزُونَ﴾ بفتح الألف^(٢).
قال أبو عبيدة: ﴿سَبَقُوا﴾ معناها: فاتوا.
و﴿أَنَّهُمْ لَا يَعْجِزُونَ﴾ لا يفوتون.

ومثل ما فسره أبو عبيدة بـ «فاتوا» قوله: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَن يَسْبِقُونَا﴾ [العنكبوت: ٤]، وكما أن ما بعد هذه الآية من قوله: ﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ منقطعة من الجملة التي قبلها، كذلك يكون ما بعد هذه، فتكون «إن» مكسورة على أنها استئناف كلام، كما كان: ﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ كذلك.

ووجه قول ابن عامر أنه جعله^(٣) متعلقًا بالجملة الأولى، فيكون التقدير: لا تحسبنهم سبقوا؛ لأنهم لا يفوتون، فهم يجزون على كفرهم.
قرأ عاصم وحده في رواية أبي بكر: ﴿وإن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ﴾ [٦١] بكسر السين.
وقرأ الباقر: ﴿لِلْسَلَمِ﴾ بفتح السين.

وروى حفص عن عاصم ﴿لِلْسَلَمِ﴾ - أيضًا - بالفتح^(٤).
قال أبو زيد: فيما روى عنه الأثرم: جنح الرجل يجنح جنوحًا: إذا أعطى يده، أو عدل إلى ما يحب القوم، وجنح الليل يجنح جنوحًا: إذا أقبل، وجنحت الإبل تجنح [جنوحًا]^(٥): إذا خفضت سوافها في السير.

وقال أبو عبيدة: ﴿وإن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ﴾ أى: رجعوا وطلبوا المسالمة.

(١) في أ: قرأها.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٨)، الإعراب للنحاس (٦٨٣/١)، البحر المحيط (٥١٠/٤)، التبيان للطوسي (١٧١/٥)، تفسير الطبري (٣٠/١٤)، تفسير القرطبي (٣٤/٨)، الحجة لابن خالويه (١٧٢)، الحجة لأبي زرع (٣١٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٠٨)، الغيث للصفاقسي (٢٣٤)، الكشاف للزمخشري (١٣٢/٢)، الكشف للقيسي (٤٩٤/١)، المجمع للطبرسي (٥٥٤/٢)، النشر لابن الجزري (٢٧٧/٢).

(٣) في أ: يجعله.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٥٦، ٢٣٨)، الإملاء للعكبري (٥/٢)، التبيان للطوسي (٥/١٧٤)، التيسير للداني (١١٧)، تفسير القرطبي (٣٩/٨)، الحجة لابن خالويه (١٧٢)، الحجة لأبي زرع (٣١٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٠٨)، الغيث للصفاقسي (٢٣٤، ٢٣٥)، الكشاف للزمخشري (١٣٣/٢)، الكشف للقيسي (٤٩٤/١)، المجمع للطبرسي (٢/٥٥٤)، تفسير الرازي (٤/٣٧٨).

(٥) سقط في ب.

قال: والسَّلم والسَّلم والسَّلم واحد.
قال رجل جاهلي: [من مجزوء الوافر]
أَتَأْتِلَ إِنِّي سَلَمٌ لِأَهْلِكَ فَأَقْبَلِي سَلَمِي^(١)
أنشده [أبو زيد]^(٢) بالفتح فيما رواه التوزي عنه.
وقال أبو الحسن: الصلح: فيه^(٣) الكسر والفتح لغتان، يعنى: السَّلم والسَّلم،
وقد تقدم القول فى ذلك فى سورة البقرة.
قال: كلهم قرأ: ﴿إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [٥٠] بالياء.
غير ابن عامر، فإنه قرأ ﴿إِذْ تَتَوَفَّى﴾ بتاءين.
قال أبو على: قول ابن عامر: ﴿إِذْ تَتَوَفَّى﴾ مثل قوله: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ﴾ [آل
عمران: ٤٥]، ومثل قوله: ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ [الأنعام: ٦١]، ونحو ذلك من الفعل
المسند إلى المؤنث، ألحقت به علامة التأنيث.
و: ﴿إِذْ يَتَوَفَّى﴾ مثل قوله: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٤]، [و]
﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠] ونحو ذلك.
اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا﴾
... فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ ﴿[٦٥، ٦٦]:
فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر^(٤): ﴿وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا﴾ و: ﴿فَإِنْ
يَكُنْ^(٥) مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ﴾ بالياء فيهما^(٦).
وقرأ أبو عمرو: ﴿فَإِنْ تَكُنْ مِنْكُمْ﴾ بالتاء، والأخرى بالياء.
وقرأ عاصم وحزمة والكسائي الحرفين جميعاً بالياء.

(١) وهو بلا نسبة فى لسان العرب (سلم)، وتاج العروس (سلم).

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: فيها.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٨)، البحر المحيط (٥١٧/٤)، التيسير للدانى (١١٧)، الحجة

لابن خالويه (١٧٢)، الحجة لأبى زرع (٣١٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٠٨)، الغيث

للفصافسى (٢٣٥)، الكشف للزمخشري (١٣٤/٢)، الكشف للقيسى (٤٩٤/١)، (٤٩٥)،

المجمع للطبرسى (٥٥٦/٢)، النشر لابن الجزرى (٢٧٧/٢).

(٥) فى أ: تكن.

(٦) فى أ: بالتاء جميعاً.

وليس عن نافع خلاف أنهما بالتاء، إلا ما رواه خارجة عن نافع أنهما بالياء.
قال أبو علي: قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر بالياء ﴿وَأِنْ يَكُنْ﴾^(١)؛ لأنه يراد به
المذكر.

ويدل ذلك^(٢) على ذلك قوله: ﴿يَغْلِبُوا﴾، وكذلك ما وصف فيه المائة بقوله:
﴿صَابِرَةٌ﴾؛ لأنهم رجال في المعنى، فحملوا الكلام على أنهم مذكرون في المعنى،
كما جاء: ﴿فَلَمْ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] فأنث الأمثال على المعنى لما كانت
حسناً.

[وقراءة أبي عمرو:]^(٣) ﴿فَإِنْ تَكُنْ مِنْكُمْ مَائَةٌ صَابِرَةٌ﴾؛ لأنه كما أنث صفة المائة،
وهي قوله: ﴿صَابِرَةٌ﴾، كذلك أنث الفعل، وكأن التأنيث في قوله -سبحانه-: ﴿إِنْ
تَكُنْ مِنْكُمْ مَائَةٌ﴾ أشد مشاكلة لقوله: ﴿صَابِرَةٌ﴾ من التذكير، وقرأ في الأخرى بالياء؛
لأنه أخبر عنه بقوله: ﴿يَغْلِبُوا﴾ فكان التذكير أشد مشاكلة لـ ﴿يَغْلِبُوا﴾، كما كان التأنيث
في ﴿تَكُنْ﴾ أشد مشاكلة لقوله: ﴿صَابِرَةٌ﴾.

وقرأ عاصم وحزمة والكسائي الحرفين جميعاً بالياء، حملوا^(٤) ذلك على
المعنى؛ لأنهم في الموضعين جميعاً رجال، فكان ذلك في الحمل على المعنى في
قراءتهم كقوله: ﴿فَلَمْ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠].

وقرأ^(٥) نافع جميعاً بالتاء، فحملة على اللفظ، واللفظ مؤنث، ورواية^(٦) خارجة
بالياء، وذلك للحمل على المعنى دون اللفظ، وكل ذلك حسن.

اختلفوا في ضم الضاد وفتحها من قوله -جل وعز-: ﴿وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾
[٦٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي^(٧): ﴿ضَعْفًا﴾ و: ﴿مِنْ
ضَعْفٍ﴾ [الروم: ٥٤] كل ذلك بضم الضاد.

(١) في أ: تكن، وثبت في حاشيتها كذا في الأصل، وهذا التفسير الذي فسره لمن قرأ بالياء.

(٢) في ب: يدل.

(٣) في أ: وقرأ أبو عمرو.

(٤) زاد في أ: على.

(٥) في أ: وقراءة.

(٦) في ب: ورواه.

(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٨)، الإعراب للنحاس (١/٦٨٦)، البحر المحيط (٤/٥١٨)، =

وقرأ عاصم وحمزة بفتح الضاد: ﴿ضَعْفًا﴾ في كل ذلك، وكذلك في [سورة] (١) الروم.

وخالف حفص عاصمًا، فقرأ عن نفسه لا عن عاصم في الروم: ﴿من ضَعْفٍ﴾، و: ﴿ضَعْفًا﴾ بالضم جميعًا.

قال أبو علي: قال سيويه: قالوا: ضَعْفٌ ضَعْفًا، وهو ضعيف. وقال أيضًا: قالوا الْفَقْرُ، كما قالوا: الضَّعْفُ، وقالوا: الْفَقْرُ، كما قالوا: الضَّعْفُ؛ فعلمنا بذلك أن كل واحد من الضَّعْفِ والضَّعْفِ لغة، كما كان الْفَقْرُ والْفَقْرُ كذلك.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى﴾ [٦٧]: فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿أَنْ تَكُونَ لَهُ﴾ بالتاء. وقرأ الباقون: ﴿يَكُونَ﴾ بالياء (٢).

قال أبو علي: أنث أبو عمرو ﴿تكون﴾ على لفظ الأسرى؛ [لأن الأسرى] (٣) وإن كان المراد به التذكير والرجال فهو مؤنث اللفظ.

ومن قال: ﴿يَكُونَ﴾، فلأن الفعل متقدم، والأسرى مذكرون في المعنى، وقد وقع الفصل بين الفعل والفاعل، وكل واحد من ذلك إذا انفرد يذكر الفعل معه، يقال (٤): جاء الرجال، وحضر قبيلتك، وحضر القاضي امرأة، فإذا اجتمعت هذه الأشياء كان التذكير أولى.

وقال أبو الحسن: التذكير أحب إلي؛ لأن الأسرى فعل للرجال وليس للنساء،

= التبان للطوسي (٥/ ١٨٠)، التيسير للداني (١١٧)، تفسير الطبري (١٤/ ٥٧)، الحجة لابن خالويه (١٧٢، ١٧٣)، الحجة لأبي زرعة (٣١٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٠٨)، الكشف للقيسي (١/ ٤٩٥)، المجمع للطبرسي (٢/ ٥٥٦)، تفسير الرازي (٤/ ٣٨٣)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٧٧).

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٩)، الإملاء للعكبري (٢/ ٦)، البحر المحيط (٤/ ٥١٨)، التبان للطوسي (٥/ ١٨١)، الكشف للزمخشري (٢/ ١٣٤)، المجمع للطبرسي (٢/ ٥٥٨)، المعاني للفراء (١/ ٤١٨)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٧٧).

(٣) سقط في ب.

(٤) في أ: مثل.

تقول: النساء يفعلن، ولا تقول: الأسرى يفعلن، فتذكير فعلهم أحسن والتأنيث على المجاز.

[واختلفوا في قوله - تعالى - : ﴿قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسْرَى﴾ [٧٠] ^(١) :
 فقرأ ^(٢) أبو عمرو وحده: ﴿قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسَارَى﴾ بالألف.
 وقرأ الباقون: ﴿مِنَ الْأَسْرَى﴾ بغير ألف ^(٣) .

قال أبو على: ﴿أسرى﴾: أقيس من ﴿الأسارى﴾؛ وذلك أن «أسير» فعيل بمعنى مفعول، وما كان من باب فعيل الذى بمعنى مفعول، لا يجمع بالواو والنون ولا بالألف والتاء، كما أن فعولا ^(٤) كذلك، لكنه يجمع على فعلى نحو جريح وجرحى، وقتيل وقتلى.

وقال - جل وعز - : ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨].
 وعقير وعقرى، ولديغ ولدغى، وكثر هذا الجمع فى هذا الباب، واستمر حتى شبه به غيره مما ليس منه، وذلك ^(٥) لموافقه [إياه] ^(٦) فى المعنى، وذلك مثل: مَرَضَى وَمَوْتَى، وهَلَكَى، ووج ووجيا فهذا شبه ^(٧) بفعيل الذى بمعنى مفعول، لمقاربتة له فى المعنى، وذلك [أن هذه أمور ابتلوا بها، وأدخلوا فيها، وأصيبوا بها، وهم لها كارهون] ^(٨)، فصار لذلك فى قول الخليل مشبهاً لفعيل الذى بمعنى ^(٩) مفعول وليس مثله.

يدل على ذلك أنهم قالوا: هالكون، وهلاك، فجاءوا به على القياس، ولم

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: قال.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٩)، البحر المحيط (٥٢١/٤)، التبيان للطوسى (١٨١/٥)، التيسير للدانى (١١٧)، الحجة لابن خالويه (١٧٣)، الحجة لأبى زرعة (٣١٤)، السبعة لابن مجاهد (٣٠٩)، الغيث للصفاقسى (٢٣٥)، الكشف للقيسى (٤٩٦/١)، المجموع للطبرسى (٥٦٠/٢)، النشر لابن الجزرى (٢٧٧/٢).

(٤) فى ب: مفعولا.

(٥) فى ب: ولكنه.

(٦) سقط فى أ.

(٧) فى ب: أشبه.

(٨) فى ب: أن هذا أمر ابتلوا به، وأدخلوا فيه، وأصيبوا به، وهم له كارهون.

(٩) فى أ: فى معنى.

يحملوه على المعنى .

وكذلك قالوا: دامرون ودمّار، وضامر وضُمّر، فلم يجيئوا به على فعلى، وإنما قالوا: أسارى على التشبيه بـ: كسالى .

قال سيويه: قالوا: أسارى شبهوه بـ: كسالى، وقالوا: كَسَلَى فشبهوه بـ: أسرى . وأسارى فى جمع أسير، ليس على بابه، وما عليه قياسه، كما أن أسراء، وقُتلاء فى جمع أسير، [وقتل] ليس على بابه، وإنما شبه بظرفاء حيث كان على وزنه، فأسارى فى جمع أسير على التشبيه بغير بابه، وبابه أسرى، فكما شبه أسير بكسلان، فقالوا: أسارى، كما قالوا: كَسَلَى، كذلك شبه كسلان بأسير، وقالوا فى جمعه: كَسَلَى، كما قالوا: أسرى، فعلى هذا يوجه قول من قال: «أسارى»، فأما «أسرى» فهو على الباب المستمر الكثير .

وقال أبو الحسن: الأسرى ما لم يكن موثقاً، والأسارى: الموثقون، قال: والعرب لا تعرف ذلك، كلاهما عندهم سواء .

اختلفوا فى فتح الواو وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿مِّنْ وَلِيَّتِهِمْ﴾ [٧٢]: فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وعاصم وابن عامر^(١): ﴿مِّنْ وَلِيَّتِهِمْ﴾ و: ﴿الْوَلِيَّةُ﴾ [الكهف: ٤٤] بفتح الواو فيهما .

وقرأ حمزة: ﴿وَلَايَتِهِمْ﴾ و﴿الْوَلَايَةُ﴾ بالكسر فيهما .

وقرأ الكسائي: ﴿مِّنْ وَلِيَّتِهِمْ﴾ بفتح الواو، و﴿الْوَلَايَةُ﴾ بكسر الواو .

قال أبو عبيدة: ﴿مِّنْ وَلِيَّتِهِمْ﴾: مصدر المولى، يقال: مولى بين الولاية؛ إذا فتحت، فإذا كسرت فهو من وليت الشيء .

وقال أبو الحسن: ﴿مَا لَكُمْ مِّنْ وَلِيَّتِهِمْ مِّنْ شَيْءٍ﴾، وهذا من «الولاية» فهو مفتوح، وأما فى السلطان، فـ «الولاية» بالكسر^(٢)، وكسر الواو فى الأخرى لغة .

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٣٩)، الإعراب للنحاس (٦٨٩/١)، الإملاء للعبرى (٦/٢)، البحر المحيط (٥٢٢/٤)، التبيان للطوسى (١٨٨/٥)، التيسير للدانى (١١٧)، تفسير القرطبى (٥٦/٨)، الحجة لابن خالويه (١٧٣)، الحجة لأبى زرة (٣٠٤)، السبعة لابن مجاهد (٣٠٩)، الغيث للصفاقسى (٢٣٥)، الكشف للزمخشري (١٣٥/٢)، الكشف للقيسى (٤٩٧/١)، المجمع للطبرسى (٥٦٠/٢)، المعانى للفراء (٤١٨/١)، تفسير الرازى (٣٩٠/٤)، النشر لابن الجزرى (٢٧٧/٢) .

(٢) فى أ: مكسورة الواو .

قال:

وقرأ الأعمش: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ مكسورة^(١).
قال أبو علي: «الولاية» هنا من الدين، فالفتح أجود. قال أبو الحسن: وهي قراءة
الناس، إلا أن الأعمش كسر الواو وهي لغة، وليست بذلك.
وحكى محمد بن يزيد عن الأصمعي: أن الأعمش لحن في كسره لذلك، وليس
قوله هذا بشيء؛ لأنه إذا كانت لغة فيما حكاه أبو الحسن فليس بلحن.

* * *

(١) في أ: مكسور.

[بسم الله:]

ذكر اختلافهم في^(١) سورة التوبة

اختلفوا في الهمزتين، وإسقاط إحداهما من قوله -جل وعز-: ﴿أَيُّمَّةٌ﴾ [١٢]:
فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو: ﴿أَيُّمَّةٌ﴾ بهمز الألف، وبعدها ياء ساكنة.
على أن نافعاً مختلف^(٢) عنه في ذلك: فروى المسيبي، وأبو بكر بن أبي أويس:
﴿أَيُّمَّةٌ﴾ ممدودة الهمزة، وياء بعدها كالساكنة.

وقال أحمد بن صالح عن أبي بكر بن أبي أويس: أحفظ عن نافع: ﴿أَيُّمَّةٌ﴾
بهمزتين.

وقال أبو عمارة عن يعقوب بن جعفر وإسحاق المسيبي عن أهل المدينة: ﴿أَيُّمَّةٌ﴾
همزوا الألف بفتحة شبه الاستفهام، أخبرني بذلك إسماعيل بن أحمد عن أبي عمر
الدوري، عن أبي عمارة عن يعقوب.

وقال القاضي إسماعيل، عن قالون بهمزة واحدة.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿أَيُّمَّةٌ﴾ بهمزتين^(٣).

قال أبو علي: المِثْلان إذا اجتمعا في كلمة، ولم يكن الثاني منهما للإلحاق، ولم
يكن على «فَعَل»، نحو: طَلَّلَ وَشَرَّرَ - فحركة الأول منهما مرفوضة غير مستعملة،
إلا فيما لا اعتداد به من حرف شاذ، نحو: أَلْبَبَ وَلَجَحَتَ عينه.

وما يجيء في الشعر من نحو ذلك، فهو من الأصول المرفوضة التي لا تستعمل
في حال^(٤) السعة والاختيار.

وإذا كان كذلك، فالحركة المقدرة في أول المثليين من «مَوْدٌ» لم تخرج إلى اللفظ
في هذا البناء، وإذا لم تخرج إليه كان ساكنًا، وإذا سكن كانت الواو في «مَوْدٌ» في
تقدير الحركة من غير أن تنقل إليه، كما أن الحركة في «رُؤُوج» و«زُوجَة»، و«عُود»
و«عُودَة» كذلك.

وإذا كانت الحركة في حكم الثبات في الواو، لم يكن سبيل إلى قلبها، كما لم

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: يختلف.

(٣) ينظر السبعة (٣١٢).

(٤) في أ: أحوال.

يكن لها إلى ذلك سبيل في زَوْجَةٍ، ولوإِذْ، وعوض، وحول، ونحو ذلك، ولو كان الأمر فيه على غير هذا المسلك، لكان «مِيَدًا» لأن الحركة لو كانت مقدرة على العين لنقلتها إلى الياء، وقد قلبتها الكسرة، ومثل^(١) هذا قولهم: إوز.

ألا ترى أنه «إفعل»، فصححوا الواو، ولم تقلبها الكسرة كما قَلَبَتْ نحو: ميزان؟
أنشد أبو عثمان: [من الرجز]

كَأَنَّ خَزًا تَحَنَّهُ وَقَزًا
أَوْ فُرْشًا مَخْشُوَّةً إَوْزًا^(٢)

وقال آخر: [من البسيط]

يُلْقَى^(٣) الإِوزُونَ فِي أَكْنَافٍ دَارَتْهَا
وأما قولهم: «أَيِّمَةٌ»، فهو في الأصل «أفعلة»، وواحدها إمام.

فإذا جمعته على «أفعلة» ففيه همزة، هي فاء الفعل، وتزيد عليها همزة «أفعلة» الزائدة، فتجتمع همزتان، واجتماع الهمزتين في كلمة لا يستعمل تحقيقهما، ولا^(٥) تخلو الهمزة التي هي فاء^(٦) في «أَيِّمَةٌ» من أن تكون الحركة نقلت إليها بعد أن كانت ساكنة، أو وقعت في أول حالها متحركة من غير تقدير سكون فيها، ونقل الحركة إليها بعد، فلو ثبتت ساكنة، ونقلت إليها الحركة بعد لوجب أن تبدل أَلْفًا كما أبدلت في آنية، وآزرة، ونحو ذلك، ولو أبدلت أَلْفًا لجاز وقوع المدغم بعدها، ولم يحتج مع وقوع المدغم بعدها إلى القلب فيها، فلما لم تقلب أَلْفًا ووقعت متحركة، ودل

(١) في أ: وأصل.

(٢) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (وزز)، والمخصص (١٦٦/٨)، كتاب الجيم (٣/٣٠٢)، ويروى: «تحتها»، بدلا من: «تحتة»، و: «و» بدل «أو».

(٣) في أ: تلقى.

(٤) صدر بيت وعجزه:

فوضى وبين يديها التبين منشور

البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص (٤٦)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص (١٣٣٥)، وشرح المفصل (٥/٥)، ولسان العرب (٤/٢٨٦)، (دور)، (٥/٤٢٩)، (وزز).

ويروى: «تلقى» بدلا من: «يلقى».

(٥) في أ: فلا.

(٦) زاد في أ: الفعل.

تحركها على أن الفتحة في الهمزة، صادفت الهمزة التي هي [فاء] ^(١) متحركة بالكسر، [ولم تصادفها ساكنة فتقلبها] ^(٢) أَلْفاً، فالحركة في ﴿أَيْمَةً﴾ كالحركة في «مَوْدٌ». ودل على هذا قولهم ^(٣): إوز، فلما لم تنقل الحركة إلى الفاء من العين، صارت الفاء كأنها لم تزل مكسورة، فانقلبت ياء؛ لأن الهمزتين لما لم تجتمعا في كلمة واحدة لزم الثانية منهما البدل.

وإذا لزم الثانية البدل كان بمنزلة ما لم يزل حرف لين؛ يدلك على ذلك قولهم: أودام، ونحو ذلك: «جاء»، في قول عامة النحويين.

وعلى هذا قاس النحويون، فقالوا: لو بنيت من «جاء» مثل: فَعَلَّلَ، لقلت: جَيِّئًا، وقد علمت أن الحركات تنزل منزلة الحروف، فكما تعتل بعض الحروف لمجاورة بعضها للتقريب نحو: ﴿حَتَّى يُصْدِرَ الزَّعَاكُ﴾ [القصص: ٢٣] اعتلت الصاد لمجاورة الدال، ونحو: اصطبر، اعتلت التاء لمجاورة المطبق، كذلك انقلبت الهمزة من ﴿أَيْمَةً﴾ ياء لمجاورة الكسرة التي بعدها، كما انقلبت ياء لمجاورة ^(٤) الحركة التي قبلها في «ذيب».

وأيضًا [فإن الهمزة] ^(٥) تشبه الألف؛ لأنها من مخرجها وتقاربها؛ ولأن كل واحدة منهما تنقلب إلى صاحبتهما في نحو: هو يضر بها، وحُبْلًا، في وقف بعضهم، كما قلبت أَلْفاً في الوقف عند أهل التخفيف في: لم يقرأ، وكما قلبت هي أيضًا إليها في آدم، وراس، والألف تعتل وتغير لما قبلها ولما بعدها في نحو: كتاب وعالم، كذلك قلبت الهمزة للحركة التي قبلها والتي بعدها في نحو: ذيب وأَيْمَةً.

وكذلك الواو تُعَلُّ للياء التي بعدها في نحو طَوَّى طِيًّا، والياء التي قبلها في نحو ^(٦): ديار وقيام، ونحوه، ولو كَسَّرَتْ ^(٧): ﴿أَيْمَةً﴾ أو حقرتة، كما قلت: أسقية وأساق، لزم أن تقول: «أَوَيْمَةً» فتقلبها واوًا لتحركها أيضًا بالفتح، كما قلبتها واوًا في

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: ولو صادفتها ساكنة لقلبها.

(٣) في أ: من قوله.

(٤) في ب: بالمجاورة.

(٥) في ب: فالهمزة.

(٦) في ب: مثل.

(٧) زاد في أ: قولهم.

[آدم و] أواديم وآخر وأواخر.

فإن كسرت قلت: «أَوَامٌ»، ولا تقول: «أَيِّمَّة»، فتقرر الياء في التحقير على ما كانت عليه في التكسير^(١)؛ لزوال الكسرة الموجبة لانقلاب الهمزة إلى الياء، كما لا يجوز أن تقرر الياء في «مِيزَان» ونحوه، إذا كسرت أو حقرت لزوال المعنى الموجب للياء وهو الكسر الذي في الميم، وكذلك الياء المنقلبة عن الهمزة في «أَيِّمَّة» ولا يجوز تقريرها في التحقير والتكسير؛ لزوال الكسرة، كما لا يجوز أن تقرر الياء إذا خَفَّفَتْ ذُبًّا وبِثْرًا في التحقير والتكسير؛ لزوال الكسرة الموجبة لقلبها، وكذلك في: «هذا أفعَل من هذا» من: «أَمَمْتُ»، تقول: «هذا»^(٢) أَوْمٌ من هذا؛ لتحركها بالفتح، وهذا قول أبي الحسن.

وقول أحمد بن موسى: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: «أَيِّمَّة» بهمز الألف وبعدها ياء ساكنة، غير أن نافعًا يُخْتَلَفُ عنه... إلى آخر الفصل - فالقول فيه: إن هذه التراجع مضطربة، وفي هذه الكلمة همزتان: الأولى منهما همزة «أفعلة»، والثانية: فاء الفعل، فمن لم ير الجمع بينهما من النحويين، وهو أبو عمرو والخليل وسيبويه وأصحابهم^(٣)، قال: «أَيِّمَّة» فأبدل الهمزة التي هي فاء^(٤)، الياء لانكسارها، فلم تجتمع همزتان، ومن لم ير الجمع بين الهمزتين لم يجعل الثانية بين بين؛ لأنها إذا كانت كذلك كانت في حكم الهمزة.

ألا ترى أن العرب قالوا في فاعل من جاء وشاء وناء: جاء وشاء وناء؟ فقلبوا الثانية ياء محضة لانكسار ما قبلها، ولم يخففوا، ولو خففوها لزم أن تكون بين الياء والهمزة في قول الخليل وسيبويه، وقول أبي عمرو والعرب فيما ذكر سيبويه، أو^(٥) تقلب ياء في قول أبي الحسن.

فإذا كان كذلك فما ذكره من أن نافعًا وابن كثير وأبا عمرو قرءوا بهمز الألف وبعدها ياء ساكنة - غير مستقيم؛ لأن الياء التي بعد ألف «أفعلة» متحركة بالكسر،

(١) في ب: التكسير.

(٢) في أ: ذا.

(٣) في ب: وأصحابهما.

(٤) زاد في أ: الفعل.

(٥) في ب: و.

فكيف تكون ساكنة، ولا يجوز أن يكون المراد بقوله: «بعدها ياء ساكنة»: أنها همزة بين بين؛ لأنها لو كانت كذلك كانت في حكم «أَيِّمَةً» المحققة. يدل ذلك على ذلك أن أبا عمرو إذا فصل بين الهمزتين بالألف في نحو: [من الطويل]

..... أَأْتِ أُمُّ أُمُّ سَالِمٍ^(١)

جعل الثانية بين بين، فلو لم تكن في حكم الهمزة في هذه الحال، لم يفصل بينهما بالألف، كما يفصل بينهما من يفصل إذا حقق الهمزتين.

وشئ آخر يدل ذلك^(٢) على أن المخففة في حكم المتحركة، وهو أنها لو كانت إذا خفت ساكنة لم يستقم قوله: [من البسيط]

أَأْنْ رَأَتْ رَجُلًا أَغْشَى^(٣)

إذا خفت^(٤) الثانية، كما لم يستقم الشعر إذا أسكن.

وكذلك قول الشاعر: [من الرمل]

كُلُّ عَرَاءٍ إِذَا مَا بَرَزَتْ^(٥)

لو كان إذا خفف الثانية كانت ساكنة لم يستقم، كما لم يستقم البيت الآخر. فإذا لم يخل قوله: «بعدها ياء ساكنة»، من أن يريد به: السكون الذي هو خلاف

(١) جزء من عجز بيت، وقيله.

فيا ظبية الوعاء بين جلاجل وبين النقا
والبيت لذى الرمة في ديوانه ص (٧٥٠)، وأدب الكاتب ص (٢٢٤)، والأزهية ص (٣٦)، والأغاني (٣٠٩/١٧)، والخصائص (٤٥٨/٢)، والدرر (١٧/٣)، وسر صناعة الإعراب (٧٢٣/٢)، وشرح أبيات سيبويه (٢٥٧/٢)، وشرح شواهد الشافية ص (٣٤٧)، وشرح المفصل (٩٤/١، ١١٩/٩)، والكتاب (٥٥١/٣)، ولسان العرب (جلل)، واللمع ص (١٩٣، ٢٧٧)، ومعجم ما استعجم ص (٣٨٨)، والمقتضب (١/١٦٣)، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٤٥٧/١، ٦٧٧/٢)، والإنصاف (٤٨٢/٢)، وجمهرة اللغة ص (١٢١٠)، والجنى الداني ص (١٧٨، ٤١٩)، وخزانة الأدب (٥/٢٤٧، ٦٧/١١)، ورصف المبانى ص (٢٦، ١٣٦)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/٦٤)، وجمع الهوامع (١/١٧٢).

ويروى «أَأْتِ» بدلا من «أَأْتِ».

(٢) في أ: يدل.

(٣) تقدم.

(٤) في أ: خفف.

(٥) تقدم.

الحركة، أو يعنى به: الهمزة التى تجعل بين بين، أو يعنى به: إخفاء الحركة، ولم يجز واحد من الوجهين الأولين - ثبت أنه إخفاء الحركة، والإخفاء تضعيف الصوت بالحركة، فهو يضارع السكون من جهة الإخفاء، وإن كان المخفى فى وزن المتحرك.

وأما ما ذكره من [قوله]^(١): «إِنْ نَافَعًا يُخْتَلَفُ عَنْهُ فِي ذَلِكَ، فَرَوَى الْمَسِيئِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ: ﴿أَيَّمَةَ﴾ مَمْدُودَةَ الهمزة - مختل.

ألا ترى أنه لا مد فى هذه الهمزة، كما لا مد فى همزة أبدي، وأجل، وأميد؟

وقوله: «وياء بعدها كالساكنة»، يحتمل وجهين:

أحدهما: تخفيف الهمزة.

والآخر: إخفاء الحركة.

وذلك أن الهمزة إذا خففت، صارت مضارعة للساكن، وإن كانت فى الوزن متحركة؛ ولذلك لم تخفف مبتدأة، فهذا إن أريد كان صحيحاً فى العبارة، إلا أنه يفسد فى هذا الموضع لخروجه^(٢) عن المذهبين.

ألا ترى أن خلافهم فيها على ضربين:

أحدهما: إبدال الياء من الهمزة الثانية فى^(٣) ﴿أَيَّمَةَ﴾.

والآخر: تحقيقهما؟ وهى^(٤) قراءة حمزة والكسائى وعاصم وابن عامر.

يفسد؛ لخروجه عن المذهبين، وإن كان قد يستقيم فى اللفظ؛ فإذا لم يجز ذلك لخروجه عن المذهبين، فينبغى أن يحمل ذلك على إخفاء حركة الياء المنقلبة عن الهمزة التى هى فاء الفعل.

وما حكاه من قوله: «قال أبو عماره عن يعقوب بن جعفر وإسحاق المسيبى عن أهل المدينة: همزوا الألف بفتحة شبه الاستفهام» فإنه يفهم منه أنهم أثبتوا فى ﴿أَيَّمَةَ﴾ همزة مفتوحة كفتحة همزة الاستفهام، ولم يذكر فى الذى بعد الهمزة شيئاً.

وكذلك قال القاضى إسماعيل عن قالون بهمزة واحدة.

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: بخروجه.

(٣) فى ب: من.

(٤) فى ب: وهو.

فهذا مستقيم لا اختلاف فيه، إلا أنه لا يفهم من ذلك حكم الثانية.
قال: «وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿أَيِّمَةً﴾ بهمزيين»، فالقول فيه: إن تحقيق الهمزتين فيها ليس بالوجه، ومما يضعف الهمزتين أنه لا نعلم أحداً حكى التحقيق فيهما في آدم، وآدر، وآخر، ونحو هذا، فكذلك ينبغي في القياس أن يكون ﴿أَيِّمَةً﴾.

فإن قلت: إن الثانية التي في «آدم» ساكنة، والثانية في ﴿أَيِّمَةً﴾ متحركة، والمتحرك أقوى من الساكن:

قيل: المتحرك في هذا ليس بأقوى من الساكن؛ لأنك قد رأيت الكسرة توجب فيها الاعتلال والقلب، مع أنها متحركة في: مِثْرٌ وذَنْبٌ، فلم تكن الحركة لها مانعة من الاعتلال، كما كان جُؤُنٌ، وتؤدّة كذلك.

وحجتهم في الجمع بين الهمزتين في ﴿أَيِّمَةً﴾ أن سيبويه زعم أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وناس معه.

قال سيبويه: وقد يتكلم ببعضه العرب، وهو رديء، وقد تقدم القول فيه أوائل هذا الكتاب.

والدلالة على ضعف اجتماع الهمزتين، ووجهه من القياس: أن يقول: الهمزة حرف من حروف الحلق، كالعين وغيرها، وقد جمع بينهما في نحو: لَعَاعَةٌ^(١) وكَعٌّ^(٢)، وكَعَّةٌ، وألفهَةٌ، وكذلك في غير هذه الحروف، فكما جاء أن اجتماع

(١) اللَّعَاعَةُ: بهاء - الهندباء، قاله ابن الأعرابي.

قال ابن عباد: اللعاعة: الخصب، وفي الصحاح: قال الأصمعي: ومنه، أي: من اللَّعَاعِ بمعنى النبت الناعم، قيل: الدنيا لعاعة، وفي الحديث: إنما الدنيا لعاعة، يعني: كالنبات الأخضر قليل البقاء.

وقال المؤرج: اللعاعة: الجرعة من الشراب، يقال: في الإناء لعاعة، وقال غيره: هو ما بقى في السقاء، وقيل: لعاعة الإناء: صفوته، وقال اللحياني: في الإناء لعاعة، أي: قليل.

وقال أبو عمرو: اللعاعة، الكلال الخفيف، رعى أو لم يرع، وقال غيره: يقال: في الأرض لعاعة: للشيء الرقيق.

قال الليث: واللّعاعة، مشددة: من يتكلف الألحان من غير صواب، كذا نص العين والعباب، وفي المحكم: بلا صوت.

ينظر: تاج العروس (٢٢/١٥١، ١٥٣).

(٢) كَعٌّ يَكْعُ: بالكسر على القياس، حكاه سيبويه، وقال: هو أجود، ويكع بالضم، حكاه يونس =

العينين كذلك، يجوز اجتماع الهمزتين.

اختلفوا فى فتح الألف وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ﴾ [١٢]:

فقرأ ابن عامر وحده: ﴿لَا أَيْمَانَ لَهُمْ﴾ بكسر الألف.
وقرأ الباقيون: ﴿لَا أَيْمَنَ لَهُمْ﴾ بفتح الألف^(١).

قال أبو على: حجة من قال: ﴿لَا أَيْمَنَ لَهُمْ﴾، ففتح أن يقول: قد قال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ﴾ [التوبة: ٤]، والمعاهدة يقع فيها أيمان، فإذا كان كذلك ففتح الهمزة أشبه بالموضع وأليق.

وأيضاً: فقد قال: ﴿أَلَا تَقُولُونَ قَوْمًا نَزَكُوا أَيْمَنَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣].

ويقوى ذلك أن المتقدم ذكره، إنما هو أيمان نكثوها.

ومما يقوى ﴿أَيْمَنَ﴾، بفتح الهمزة أن قوله: ﴿تَقُولُوا أَيْمَةً الْكُفْرَ﴾ يعلم منه أنه لا أيمان لهم؛ فإذا كان كذلك فالفتح فى قوله -جل وعز-: ﴿لَا أَيْمَنَ لَهُمْ﴾ أولى؛ لأنه لا يكون تكريراً، ولم يقع عليه دلالة من الكلام الذى تقدمه.

فإن قلت: فكيف قال: ﴿إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ﴾ فنفى أيمانهم؟ ثم قال: ﴿أَلَا تَقُولُونَ قَوْمًا نَزَكُوا أَيْمَنَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣] فأوجبها.

فإنما ذلك لأن المعنى لا أيمان لهم يفون بها، ولا أيمان لهم صادقة، كما أن قوله: ﴿وَقَدْ خَلَقْتَكُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾ [مريم: ٩] معناه: شيئاً مذكوراً.

= فى المبرز، وهو (قليل)، ونقل ذلك الجوهري والصاغانى وغيرهما، وأشار إليه ابن القطاع، فهو مما ورد بالوجهين، وأغفله الشيخ ابن مالك فى كتبه مع كثرة استيعابه، فهو مما يستدرك عليه «كُعُوعًا»، بالضم، وكذلك: كعا، بالفتح: (جبن وضعف).
وقال الفارسي: وزن كاع: فعل، وقال الليث: رجل كع: كاع، وهو الذى لا يمضى فى عزم ولا حزم، وهو الناكص على عقبيه.

وقال ابن الأعرابي: رجل كع الوجه: أى رقيقه، ولا يقال لغير الوجه.

ينظر: تاج العروس (١٥١/٢٢-١٥٣).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٠)، البحر المحيط (١٥/٥)، التبيان للطوسي (١٨١/٥)، التيسير للداني (١١٧)، تفسير الطبري (٦٣/١٠)، تفسير القرطبي (٨٥/٨)، الحجة لابن خالويه (١٧٤)، الحجة لأبى زرعة (٣١٥)، السبعة لابن مجاهد (٣١٢)، الغيث للصفاسي (٢٣٧)، الكشف للزمخشري (١٧٧/٢)، الكشف للقيسي (٥٠٠/١)، المجمع للطبرسي (١٠/٥).

وبين ذلك فى الأخرى بقوله: ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]، وقد قالوا: «إنك ولا شيئاً سواء»، فلو كان الكلام يراد به النفى، كان محالاً؛ لأن «لا شيء» لا يساوى شيئاً، وإنما جاز لما يراد بهذا الكلام من النقص المراد بهذا الكلام، فكذاك قوله: ﴿لَا أَيْمَنَ لَهُمْ﴾ على هذا الحد.

ووجه قول ابن عامر أنه ذكر أن الكسر قراءة الحسن، ووجه: ﴿لَا إِيْمَانَ لَهُمْ﴾ أن يجعله مصدراً من آمَنَهُ إيماناً، يريد به خلاف التخويف، ولا يريد [به]^(١) مصدر «آمن» الذى هو صدَّق، أى: ليس لأئمة الكفر من المشركين إيمان، كما يكون الإيمان الذى هو مصدر «آمنته» لذوى الذمة من أهل الكتاب؛ لأن المشركين لا يُقَرُّون، ولا يؤمنون إلا أن يسلموا، فإن لم يسلموا فالسيف، ولا يؤمنون بتقرير بقبول جزية، كما يُقَرَّر أهل الكتاب، ولا يكون على هذا «الإيمان» الذى هو خلاف الكفر؛ فيكون تكريراً لدلالة ما تقدم من قوله -تعالى-: ﴿فَقَاتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ﴾ على أن أهل الكفر لا إيمان لهم؛ لأن «الإيمان» على هذا إنما هو مصدر «آمنت» المنقول من «أمن» [الذى هو خلاف خَوْفْتُ]^(٢).

اختلفوا فى الجمع والتوحيد من قوله -جل وعز-: ﴿أَنْ يَغْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾

[١٧]:

فقراً ابن كثير وأبو عمرو^(٣): ﴿أَنْ يَغْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ على واحد، [و] ﴿إِنَّمَا يَغْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ [١٨] على الجمع.

أخبرنى أبو حمزة الأنسى، قال: حدثنا حجاج بن المنهال عن حماد بن سلمة عن ابن كثير أنه قرأ: ﴿مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ [و] ﴿إِنَّمَا يَغْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ بغير ألف على التوحيد. وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائى على الجمع فيهما. قال أبو على: حجة من أفرد فقال: ﴿مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ أنه يعنى به ما تأخر من قوله

(١) سقط فى ب.

(٢) فى أ: وخلاف خوفت.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٠)، البحر المحيط (١٨/٥)، التبيان للطوسى (١٨٨/٥)، التيسير للدانى (١١٨)، تفسير الطبرى (٦٦/١٠)، تفسير القرطبى (٨٩/٨)، الحجة لابن خالويه (١٧٤)، الحجة لأبى زرعة (٣١٦)، السبعة لابن مجاهد (٣١٣)، الغيث للصفاسى (٢٣٧)، الكشف للقيسى (٥٠٠/١)، المجمع للطبرسى (١٣/٥)، المعانى للفراء (٤٢٦/١)، تفسير الرازى (٧/١٦)، النشر لابن الجزرى (٢٧٨/٢).

تعالى: ﴿وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [١٩]، فقال: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ [١٧] واستغنى عن وصفه بـ «الحرام» بما تقدم [من] ^(١) ذكره، ثم قال: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ يعنى به: المسجد الحرام وغيره. ويدل على أنهم ليس لهم عمارته كالمسلمين: قوله فى الأخرى: ﴿وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ إِنْ أَوْلِيَائِهِ إِلَّا الْمُنَافِقُونَ﴾ [الأنفال: ٣٤].

ووجه من قرأ: ﴿أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾، [و] ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ أنه عنى بالمسجد الثانى الأول فى قوله: ﴿أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ فكرره، وسائر المساجد حكمه حكم المسجد الحرام، فى أنه ينبغى أن يكون عماره أهله الذين هم أولى به. ومن جمع فقال: ﴿مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ بعد قوله: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ فلأن الجمع يشمل المسجد الحرام وغيره.

ووجه قول من جمع فى الموضوعين: أن المشركين ليسوا بأولياء لمساجد المسلمين: لا المسجد الحرام ولا غيره، فإذا لم يكونوا أولياءها لم تكن لهم عمارتها، وإنما عمارتها للمسلمين الذين هم أولياءه، فدخل فى ذلك المسجد الحرام وغيره.

و اختلفوا فى الجمع والتوحيد من قوله -جل وعز-: ﴿وَعَشِيرَتُكَ﴾ [٢٤]:

فقرأ عاصم وحده فى رواية أبى بكر ^(٢): ﴿وَعَشِيرَاتُكُمْ﴾ على الجمع.

وقرأ الباقون: ﴿وَعَشِيرَتُكَ﴾ واحدة.

وقال حفص عن عاصم: واحدة.

قال أبو على: وجه الجمع: أن كل واحد من المخاطبين له عشيرة، فإذا جمع ^(٣) قال: ﴿عَشِيرَاتُكُمْ﴾ من حيث كان المراد بهم الجمع.

وقول من أفرد: إن «العشيرة» واقعة على الجمع؛ فاستغنى بذلك ^(٤) عن جمعها.

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤١)، البحر المحيط (٢٢/٥)، التبيان للطوسى (١٩٥/٥)، التيسير للدانى (١١٨)، الحجة لأبى زرعة (٣١٦)، السبعة لابن مجاهد (٣١٣)، الغيث للصفاقسى (٢٣٧)، الكشف للزمخشري (١٨١/٢)، الكشف للقيسى (٥٠٠/١)، المجمع للطبرسى (١٦/٥)، تفسير الرازى (١٩/١٦)، النشر لابن الجزرى (٢٧٨/٢).

(٣) فى ب: جمعت.

(٤) زاد فى أ: فيها.

ويقوى ترك الجمع بالناء أن أبا الحسن قال: لا تكاد العرب تجمع «عشيرة»
«عشيرات»، إنما يجمعونها على: «عشائر».

اختلفوا في التنوين وتركه من قوله -جل وعز-: ﴿عُزَيْرُ ابْنِ اللَّهِ﴾ [٣٠]:
فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحمزة^(١): ﴿عُزَيْرُ ابْنِ اللَّهِ﴾ بغير
تنوين.

وروى عبد الوهاب عن أبي عمرو منوناً، حدثني ابن أبي خيثمة قال: حدثني^(٢)
القصبى عن عبد الوارث عن أبي عمرو بذلك.
وقرأ عاصم والكسائي^(٣): ﴿عُزَيْرُ﴾ منون.

قال أبو على: من نون ﴿عُزَيْرُ﴾، جعله مبتدأ، وجعل: ﴿ابْنُ﴾ خبره، وإذا كان
كذلك فلا بد من إثبات التنوين في حال السعة والاختيار؛ لأن «عزيراً» ونحوه
ينصرف: عجمياً كان أو عربياً.

فأما من حذف التنوين، فإن حذفه على وجهين:

أحدهما: أنه جعل الصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد، كما جعلهما كذلك في
قولهم^(٤): لا رجل ظريف، وحذف التنوين ولم يحرك لالتقاء الساكنين، كما يحرك
في: زيدن العاقل؛ لأن الساكنين كأنهما التقيا في تضاعيف كلمة واحدة، فحذف
الأول منهما، ولم يحرك لكثرة الاستعمال، فصار آخر الاسم في إتياعه حركة ما قبله
بمنزلة إتياع الآخر ما قبله فيما حكاه أبو عثمان عن ابن إسحاق من قولهم: هذا مُرَّةٌ،
ورأيت مُرَّةً، ومررت بمُرَّةٍ.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤١)، الإملاء للعكبري (٧/٢)، البحر المحيط (٣١/٥)، التبيان
للطوسي (٢٠٤/٥)، التيسير للداني (١١٨)، تفسير الطبري (٨٠/١٠)، الحجة لابن
خالويه (١٧٤)، الحجة لأبي زرة (٣١٧)، السبعة لابن مجاهد (٣١٣)، الكشف
للزمخشري (١٨٥/٢)، الكشف للقيسي (٥٠١/١)، المجمع للطبرسي (٢٢/٥)، المعاني
للأخفش (٣٢٩/٢)، المعاني للفراء (٤٣١/١)، تفسير الرازي (٣٤/١٦)، النشر لابن
الجزري (٢٧٩/٢).

(٢) في أ: حدثنا.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤١)، الغيث للصفافسي (٢٣٧)، المجمع للطبرسي (٢٢/٥)،
النشر لابن الجزري (٢٧٩/٢).

(٤) في أ: قوله.

فإن قلت: فقد تخالف الحركة الأولى الحركة الآخرة في «المرء»، وقولهم: امرأ، وامرأ، وامرئ في نحو: مررت بعمر بن زيد، وإبراهيم بن عمرو، فلا تتبع الحركة الأولى الآخرة:

قيل: الفتح في هذا الموضع بمنزلة الكسر وفي حكمه، كما كان في قولهم: بمسلمات، ورأيت مسلمات، كذلك فكما اتفقا في هذا الموضع، وإن اختلف لفظاهما، كذلك اتفقا في نحو: عمر بن زيد، وعمر^(١) بن بشر.

ولا يجوز إثبات التنوين في هذا الباب إذا كان صفة وإن كان الأصل؛ لأنهم جعلوه من الأصول المرفوضة، كما أن إظهار الأول من المثلين في نحو: «ضننوا»، لا يجوز في الكلام، [وإن كانا]^(٢) بمنزلة اسم مفرد، والاسم المفرد لا يكون جملة مستقلة مفيدة في هذا النحو، فلا بد من إضمار جزء آخر [يقدر انضمامه إليه ليتم جملة]^(٣)، وتجعل الظاهر إما مبتدأ وإما خبر مبتدأ؛ فيكون التقدير: صاحبنا، أو^(٤) نسينا أو نبينا عزيز بن الله؛ إن قدرت المضمرة المبتدأ، وإن قدرته بعكس ذلك جاز، فهذا أحد الوجهين.

والوجه الآخر: ألا تجعلهما اسمًا واحدًا، ولكن تجعل الأول من الاسمين المبتدأ والآخر الخبر؛ فيكون المعنى فيه على هذا كالمعنى في إثبات التنوين، وتكون القراءتان متفتحتين، إلا أنك حذف التنوين لالتقاء الساكنين، كما تحذف حروف اللين لذلك.

ألا ترى أنه قد جرى مجراها في نحو: لم يك زيد منطلقًا، وفي نحو: صنّعاني وبهراني؟ وقد أدغمت في الواو والياء كما تُدغم^(٥) كل واحدة من الواو والياء في الأخرى بعد قلب الحرف إلى ما يدغم فيه، وقد وقعت [زيادة لمعاقبة الألف]^(٦) في: جَرَنْقَس، وجُرَافَس، وحذفوها في ﴿عزيز﴾ كما حذفوا الألف من غَلَبَط،

(١) في أ: وعمر.

(٢) في أ: وإذا كان.

(٣) في أ: يكون بانضمامه إليه جملة.

(٤) في ب: و.

(٥) في أ: أدغم.

(٦) في أ: معاقبة كالألف.

وأبدلوا الألف من النون فى نحو: رأيت زيدا، و﴿لَسْتُمْ﴾ [العلق: ١٥]، فلما^(١) اجتمعت مع حروف اللين فى هذه المواضع وشابهتها، كذلك يجوز أن تتفق معها فى الحذف؛ لالتقاء الساكنين، وعلى هذا ما يروى من قراءة بعضهم: ﴿أَحْذُ الله الصمد﴾ [الإخلاص: ١، ٢]، فحذف النون؛ لالتقاء الساكنين. وقد جاء ذلك فى الشعر كثيرا.

قال: [من المتقارب]

حُمَيْدُ الَّذِي أَمَجَّ دَاوُهُ أَخُو الْخَمْرِ ذُو الشَّيْبَةِ الْأَصْلَعِ^(٢)
وقال: [من الرجز]

إِذَا غَطِيفُ السُّلَمِيِّ قَرَأَ^(٣)

وقال: [من الرجز]

وَحَاتِمُ الطَّائِي وَهَابُ الْمِثْيِ^(٤)

وقال: [من الخفيف]

تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ وَتُبْدِي عَنْ خِدَامِ الْعَقِيلَةِ الْعَذْرَاءُ
وهذا [النحو]^(٥) فى الشعر كثير، والوجه فيه الحمل على الوجه الآخر؛ لأنه لم يستقر حذفه فى^(٦) الكلام، وإن حصلت المشابهات بين النون وحروف اللين فيما رأيت.

(١) فى أ: فكلما.

(٢) وهو لحميد الأمجى فى معجم ما استعجم (١/ ١٩١)، ولا بن عم حميد فى العقد الفريد (٦/ ٣٥٢)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٢/ ٦٦٤)، وخزانة الأدب (١١/ ٣٧٦)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٣٥)، والمقتضب (٢/ ٣١٣)، ونوادر أبى زيد ص (١١٧).

(٣) الرجز بلا نسبة فى الإنصاف (٢/ ٦٦٥)، وجمهرة اللغة ص (٦٦٤)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٣٤)، وشرح المفصل (٢/ ٩)، ولسان العرب (٦/ ٨٤) (دعس)، والمقرب (٢/ ٦٧)، ونوادر أبى زيد ص (٩١).

(٤) الرجز لامرأة من بنى عقيل فى خزانة الأدب (٧/ ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧)، ولسان العرب (حتم)، ونوادر أبى زيد ص (١٩١)، ولقصى بن كلاب فى المقاصد النحوية (٤/ ٥٦٥)، ولامرأة فى شرح شواهد الشافعية ص (١٦٣)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٢/ ٦٦٣)، وخزانة الأدب (٨/ ٣٠)، ١١/ ٣٧٤، ٣٧٦)، والخصائص (١/ ٣١١)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٣٤)، وشرح شافعية ابن الحاجب (٢/ ٢٣٤)، ولسان العرب (حيد)، (مأى)، والمنصف (٢/ ٦٨).

(٥) سقط فى أ.

(٦) فى أ: من.

اختلفوا في الهمز وإسقاطه من قوله -جل وعز-: ﴿يُضَاهُونَ﴾ [٣٠]:
فقرأ عاصم وحده^(١): ﴿يُضَاهُونَ﴾ بالهمز.

وقرأ الباقون: ﴿يُضَاهُونَ﴾ بغير همز.

قال أبو عبيدة: المضاهاة: التشبيه، ولم يحك الهمز^(٢).

وقال أحمد بن يحيى: لم يتابع عاصمًا أحد على الهمز.

و: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [٣٠] يشبه أن يكونوا المشركين الذين لا كتاب لهم؛ لأنهم

ادعوا في الملائكة أنهم^(٣) بنات.

قال: ﴿وَجَعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ﴾ [النحل: ٥٧].

وقال: ﴿الْكُمُ الذَّكْرُ وَلَهُ الْأُنثَى﴾ [النجم: ٢١].

وقال: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ [الزخرف:

١٧].

وقال: ﴿وَحَرِّقُوا لَمْ يَبْنِ وَبَنَتْ يَغْيِرُ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٠٠]، وليس ﴿يُضَاهُونَ﴾

فيمن همز من لفظ: «ضَهْيَاء»؛ لأن الهمزة في «ضهْيَاء» زائدة بدلالة «ضهْيَاء»، والياء

أصل، ألا ترى أنها لو كانت الياء فيها زائدة لكانت مكسورة الصدر؟ ويشبه^(٤) أن

يكون ما قرأ به عاصم من الهمز في ﴿يُضَاهُونَ﴾ لغة، وهى فيما [زعم الفراء عنه]^(٥)

لغة [أهل]^(٦) الطائف؛ فيكون فى الكلمة لغتان مثل: أرجيت وأرجأت.

ولا يجوز أن يكون من قولهم: «امرأة ضهْيَاء»؛ وذلك لأن^(٧) الهمزة فى «ضهْيَاء»

قد قامت الدلالة على زيادتها.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤١)، الإملاء للعبرى (٨/٢)، البحر المحيط (٣١/٥)، التبيان

للطوسى (٢٠٤/٥)، التيسير للدانى (١١٨)، تفسير الطبرى (٨٠/١٠)، الحجة لابن

خالويه (١٧٤)، السبعة لابن مجاهد (٣١٤)، الغيث للصفاقسى (٢٣٧)، الكشف

للزمخشري (١٨٥/٢)، الكشف للقيسى (٥٠٢/١)، المجمع للطبرسى (٢٢/٥)، تفسير

الرازى (٣٤/١٦)، النشر لابن الجزرى (٢٧٩/٢).

(٢) فى ب: الهمزة.

(٣) فى ب: أنها.

(٤) فى ب: أشبه.

(٥) فى أ: زعموا.

(٦) سقط فى ب.

(٧) فى ب: أن.

ألا ترى أنهم قالوا: «ضهياً»^(١)؟ فاشتقوا من الكلمة ما سقطت فيه هذه الهمزة، [فاشتقاقهم «ضهياً» من «ضهياء» هو]^(٢) بمنزلة اشتقاقهم جرواض من جرائض^(٣)، وشيذارة من شذاز^(٤)، وزوبر من زبر، وزعموا أنهم يقولون: زوبر الثوب إذا خرج زبره؛ فكَذلك يعلم من «ضهياً» زيادة الهمزة في [ضهياء]^(٥).

وأمر آخر يعلم منه زيادة الهمزة في «ضهياء»، وذلك أنه لا يخلو من أن يكون «فعلاً» مقصوراً أو «فَعِيلاً»، فلا يجوز أن يكون «فَعِيلاً» لأن ذلك بناء لم يَجْئ في كلامهم، وما كان من هذا النحو الياء زائدة فيه، كان مكسور الصدر، نحو: حَذِيم^(٦) وعَثِير^(٧)، وَحَمِير، وَطَرِيم^(٨) و[قالوا في]^(٩) مريم، وَمَزِيد، وَمَذِين^(١٠): إنها «مفعّل» جاءت على الأصل وليس بـ«فَعِيل»؛ لأن ذلك لو كان إياه، لكان مكسور الصدر، ومن ثم قالوا في «يَهْيَرِي»^(١١): إن الياء الأولى زائدة، ولو خففت فقلت: «يَهْيَرُ» كانت

(١) في ب: ضهياء.

(٢) في ب: فاشتقاقهم من ضهياء: ضَهْيَاء.

(٣) والجِرَوَاضُ: بالكسر: الغليظ الشديد، وهو مأخوذ من العين، ونصه: بعير جرواض، ذو عنق جرواض، أى غليظ شديد.

وفي التهذيب: بعير جرواض، إذا كان ضخماً ذا قصرة غليظة، وهو صلب. والجرواض: (الأسد)، عن ابن خالويه، (كالجراض، ككتاب، والجرائض)، والجرائض (كعلبط وعلايط، والجرباض)، كل ذلك عن ابن خالويه، كما في العباب. ينظر: تاج العروس (١٨/٢٧٥).

(٤) في ب: وشندارة من شندارة.

(٥) في ب: فكَذلك بعلم من ضهياء أن الهمزة في ضهياء.

(٦) الحَذِيمُ: الحاذق بالشئ.

ينظر: اللسان [حذق].

(٧) العثير، كحذيم: أى بكسر فسكون ففتح: التراب، ولا تقل فيه: عثير، أى بالفتح، لأنه ليس في الكلام فاعل بفتح الفاء إلا ضهيد، وهو مصنوع.

ينظر: تاج العروس (١٢/٥٢٧).

(٨) الطَّرِيمُ: العسل. اللسان [طرم].

(٩) سقط في أ.

(١٠) زاد في أ: قالوا.

(١١) اليهري من أسماء (الباطل)، يقال منه: ذهب ماله في اليهري، وقال أبو الهيثم: ذهب صاحبك في اليهري، أى في الباطل.

(و) اليهري. (نبات أو شجر)، الأخير عن ابن هانئ، (زنته: يَفْعَلُ أو فَعِيلُ أو

فَعْلَلُ).

الأولى - أيضًا - هي الزائدة، دون الثانية؛ لأنك لو حكمت بزيادة الثانية، لوجب أن يكون «فَعِيلًا»، وذلك بناء قد رفضوه فلم يستعملوه.

وأما من قال: يجوز أن يكون «فعيلًا» و﴿يُضْهِثُونَ﴾ مشتق منه، فقول لم يذهب إليه أحد علمناه، وهو ظاهر الفساد؛ لإتيانه ببناء لم يجىء فى كلامهم.

[فإن قال: فقد جاء^(١) أبنية فى كلامهم لا نظير لها، مثل كَنَهْلٌ، فأجوز «فَعِيل»، وإن لم يجىء كما جاء: كَنَهْلٌ ونحوه-:

قيل له: فأجوز فى «عَزَوِيَّتٍ» أن يكون: فَعْوِيْلًا أو فِغْلِيْلًا وإن كان فِغْوِيْلٌ لم يجىء واستدل على ذلك بمجىء كَنَهْلٌ، كما استدلت على جواز «فَعِيل»: بِقَرْنُفْلٍ وَكَنَهْلٌ، وجوز أن يكون فَعْوِيلٌ، وإن لم يجىء ذلك فى كلامهم، كما جاء قَرْنُفْلٍ وَكَنَهْلٌ، وجوز أيضًا أن يكون فِغْلِيْلًا، وإن كانت^(٢) حروف اللين لم تجىء أصولًا فى بنات الأربعة، واستدل عليه، كما جاز أن يكون: رَنَوْنَةٌ، فَعَوْعَلَةٌ، من الرنا مثل غَدَوْدَن، وكما جاز أن يكون «فَعْلَعْلٌ» مثل: حَبَرَبَر^(٣)، وكما جاز أن يكون «فَعْلَنَّا» مثل: عفرنَّا، وعرضنَّا. وهذا نقض للأصول^(٤) التى عليها عمل العلماء، وهدم لها، وإنما أدخله فى هذا ما رامه من اشتقاق ﴿يُضْهِثُونَ﴾، وقد يجوز أن تجىء الكلمة غير مشتقة، وذلك أكثر من أن يحصى.

= قال سيبويه فى الكتاب: أما يَهْيِيَّ مشددة فالزيادة فيه أولى، لأنه ليس فى الكلام فَعِيلٌ، وقد ثقل آخر ما أوله زيادة كمكور، دون الثلاثى الذى أوسطه زيادة كفوعل وفعيل، ولو كانت يهير مخففة الباء كانت الأولى هى الزائدة أيضًا، لأن الباء إذا كانت أولا بمنزلة الهمزة. وقال الصاغاني: واختلفوا فى تقديره: قيل: إنه يَقْعَلٌ، وقد حكاها الجوهري، وقيل: إنه فعيل، والباء الثانية زائدة. وقيل: إنه فعلل.

ينظر: تاج العروس (٤٥٢/١٤).

(١) فى أ: فإن قال: قد جاءت فى الكلام نحو.

(٢) فى ب: كان.

(٣) يقال: ما أصبت منه حنبرًا، وفى التكملة: حنبرًا، بموحدة فنون فمشناة - (ولا حنبرًا)، كلاهما كسفرجل، أى (شيئًا). لا يستعمل إلا فى النفى. التمثيل لسيبويه، التفسير للسيرافى، ومثله: قول الأصمعى. وكذلك قولهم: ما أغنى عنى حنبرًا، أى شيئًا. وحكى سيبويه: ما أصاب منه حنبرًا، ولا تبريرًا، ولا حورورًا، أى ما أصاب منه شيئًا. ويقال: ما الذى يحدثنا به حنبر؛ أى شيء.

ينظر: تاج العروس (٥١٤/١٠).

(٤) فى ب: الأصول.

وأما ما ذهب إليه من أن الهمزة زائدة في: «غَزَقِي» فخطأً قد قامت الدلالة على فساده، وذلك أن أبا زيد قد حكى أنهم يقولون: غَزَقَاتِ الدجاجة يبيضها، والبيضة مُغَزَقَةٌ^(١)، وليس في الكلام شيء على «فَعْلَلَتْ»، إلا أن يزعم أنه يثبت هذا أو يجيزه، كما جاء كَنَهْلٌ، فإن ركب هذا قيل له: فجوز في «مَنْجَنِيْق» أن يكون «مَنْفَعِيْلًا»، وإن كان لم يجرى هذا النحو، على أن هذا أشبه مما ارتكبه؛ لأنه يكون في توالي الزيادتين^(٢) في أولها مثل: «إِنْقَحْل». وليس هذا بقول يعرج عليه، ولا يصغى إليه، ويلزمه أن يكون «حماطة»^(٣): «فَعْلَلَة»، وقد انقلبت الألف عن حرف علة^(٤).

فإن قال: هذا بناء لم يجرى:

قيل له: جوز مجيئه، واجعله بمنزلة كَنَهْلٍ^(٥)، وما ذكرته.

واتفقوا على همز: ﴿الَّتِي﴾ [٣٧] ومدّه، وكسر سينه.

إلا ما حدثني به محمد بن أحمد بن واصل قال: حدثنا محمد بن سعدان، عن عبيد بن عقيل عن شبيل عن ابن كثير أنه قرأ: ﴿إِنَّمَا النَّسْءُ زِيَادَةٌ﴾ على وزن النَّسْع. حدثني ابن أبي خيثمة وإدريس، عن خلف، عن عبيد، عن شبيل، أنه قرأ: ﴿النَّسْءُ﴾ مشددة الياء بغير همز.

وقد روى عن ابن كثير^(٦): ﴿النَّسْءُ﴾ بفتح النون وسكون السين وضم الياء مخففة.

(١) زاد في أ: به.

(٢) في ب: الزائدتين.

(٣) الحماطة: حرقة وخشونة يجدها الرجل في حلقه. وحماطة القلب: سواده. ويقال: أصبت حماطة قلبه، أي: حبة قلبه.
ينظر: اللسان (حمت).

(٤) في أ: عن حرف العلة.

(٥) في أ: الكنهيل.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٢)، الإعراب للنحاس (١٦/٢)، الإملاء للعكبري (٨/٢)، البحر المحیط (٣٩/٥)، التبيان للطوسي (٢١٥/٥)، التيسير للداني (١١٨)، تفسير الطبري (٩١/١٠)، تفسير القرطبي (١٣٦/٨)، الحجة لابن خالويه (١٧٥)، السبعة لابن مجاهد (٣١٤)، الغيث للصفاقسي (٢٣٧)، الكشف للزمخشري (١٨٩/٢)، الكشف للقيسي (١/٥٠٢)، المجمع للطبرسي (٢٨/٥)، النشر لابن الجزري (٤٠٥/١)، التيسير للداني (١١٨).

قال أبو بكر: والذي قرأت به على قبل: ﴿الَّتِي﴾ بالمد والهمز مثل أبي عمرو، وكذلك الناس عليه بمكة.

قال أبو عبيدة فيما روى عنه التوزي في قوله - تعالى -: ﴿إِنَّمَا الَّتِي زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ [٣٧]: كانوا قد وكلوا قومًا من بنى كنانة يقال لهم: بنو فقيم، فكانوا يؤخرون المحرم، وذلك نساء الشهور، ولا يفعلون ذلك إلا في ذى الحجة إذا اجتمعت العرب للموسم، فينادى مناد^(١): أن افعلوا ذلك لحرب أو لحاجة وليس كل سنة يفعلون ذلك؛ فإذا أرادوا أن يحلوا المحرم، نادوا: هذا صفر، وإن المحرم الأكبر صفر، وربما جعلوا صفرًا محرمًا مع ذى القعدة، حتى يذهب الناس إلى منازلهم، إذا نادى المنادى بذلك، وكانوا يسمون المحرم وصفرًا: الصفرين، ويقدمون صفرًا سنة ويؤخرونه. والذي كان ينسؤها، حتى جاء الإسلام: جنادة بن عوف بن أبي أمية، وكان في بنى عدوان قبل بنى كنانة.

قال أبو على: ووجه قراءة ابن كثير: ﴿النَّسَاءُ﴾ أن هذا تأخير، وقد جاء «النساء» في أشياء معناها التأخير.

قال أبو زيد^(٢): نسأت الإبل في ظمئها، فأنا أنسؤها نسًا: إذا زدتها في ظمئها يومًا أو يومين، أو أكثر من ذلك، والمصدر: النسء.

قال أبو زيد: ويقال: نسأت الإبل عن الحوض، فأنا أنسؤها نسًا: إذا أخرتها عنه.

وحجة من قرأ^(٣): ﴿الَّتِي﴾ أنه كأنه أكثر في [هذا]^(٤) المعنى.

قال أبو زيد: أنسأته الدين إنساء: إذا أخرته عنه.

واسم ذلك النسية، والنساء، فكأن النسء في الشهور: تأخير حرمة شهر إلى شهر آخر ليست له تلك الحرمة، فيحرمون بهذا التأخير ما أحل الله، ويحلون ما حرم الله، كما قال - تعالى -: ﴿يُحِلُّونَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا لِّيُؤَاطِعُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَيَحِلُّوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ﴾ [٣٧] ألا ترى أن المحرم عين الشهر لا ما يوافقه في العدة، كما

(١) في ب: منادى.

(٢) زاد في أ: قد.

(٣) في أ: قال.

(٤) سقط في أ.

أن المحرم فيه الإفطار على غير المريض والمسافر عين رمضان؟
و: ﴿النَّسِيءُ﴾: مصدر كالنذير والنكير، وعذير الحى، ولا يجوز أن يكون فعلاً
بمعنى مفعول، كما قال بعض الناس؛ لأنه إن^(١) حمل على ذلك، كان معناه: إنما
المؤخر زيادة فى الكفر، والمؤخر الشهر وليس الشهر نفسه بزيادة فى الكفر، وإنما
الزيادة فى الكفر تأخير حرمة الشهر إلى شهر آخر ليست له تلك الحرمة، فأما نفس
الشهر فلا.

وأما ما روى عن ابن كثير ﴿إنما النَّسِيءُ﴾ بالياء، فذلك يكون على إبدال الياء من
الهمزة، ولا أعلمها لغة فى التأخير، كما أن أرجيت: لغة فى أرجأت.
وما روى عنه من قوله: ﴿النَّسِيءُ﴾ بتشديد الياء، فعلى تخفيف الهمزة، وليس
هذا القلب مثل القلب فى ﴿النَّسِيءُ﴾ لأن ﴿النَّسِيءُ﴾ بتشديد الياء: على وزن فعيل،
تخفيف قياسى، وليس ﴿النَّسِيءُ﴾ كذلك، كما أن «مَقْرُوءَةً» فى «مَقْرُوءة»: تخفيف
قياسى، وسيبويه لا يجيز نحو هذا القلب الذى فى ﴿النَّسِيءُ﴾ إلا فى ضرورة الشعر،
وأبو زيد يراه ويروى كثيراً منه عن العرب.

اختلفوا فى فتح الياء وكسر الضاد وضم الياء وفتح الضاد من قوله -تعالى-:
﴿يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [٣٧]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم فى رواية أبى بكر وابن عامر ﴿يُضِلُّ بِهِ﴾
بفتح الياء وكسر الضاد.

وقرأ عاصم فى رواية حفص وحمزة والكسائى: ﴿يُضِلُّ بِهِ﴾ بضم الياء وفتح
الضاد^(٢).

قال أبو على: وجه من قرأ: ﴿يُضِلُّ﴾ أن ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ لا يخلون من أن
يكونوا مضلين لغيرهم، أو ضالين هم فى أنفسهم وإذا كان كذلك، لم يكن فى إسناد

(١) فى أ: لأنه إذن إن.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٢)، الإعراب للنحاس (١٧/٢)، الإملاء للعكبرى (٨/٢)،
البحر المحيط (٤٠/٥)، التبيان للطوسى (٢١٦/٥)، التيسير للدانى (١١٨)، تفسير الطبرى
(٩١/١٠)، تفسير القرطبى (١٣٩/٨)، الحجة لابن خالويه (١٧٥)، الحجة لأبى زرة
(٣١٩)، السبعة لابن مجاهد (٣١٤)، الغيث للصفاقسى (٢٣٧)، الكشف للزمخشري (٢/
١٨٩)، الكشف للقيسى (٥٠٢/١، ٥٠٣)، المجمع للطبرسى (٢٨/٥)، المعانى للفراء
(٤٣٧/١)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٧٩).

الضلال إليهم في قوله: ﴿يُضِلُّ﴾ إشكال.

ألا ترى أن المضل لغيره ضال بفعله إضلال غيره؟ كما أن الضال في نفسه الذي لم يضلّه غيره لا يمتنع إسناد الضلال إليه.

وأما ﴿يُضِلُّ﴾ فالمعنى [فيه] ^(١) أن كبراءهم و ^(٢) أتباعهم يضلّونهم بأمرهم إياهم بحملهم [لهم] ^(٣) على هذا التأخير في الشهور.

وزعموا أن في التفسير: أن رجلاً من كنانة يقال له: أبو ثمامة، كان يقول للناس في منصرفهم من الحج: إن آلهتكم قد أقسمت لتحرم - وربما قال: لتُحِلَّن - هذا الشهر، يعنى: المحرم - فيحلونه، ويحرمون صفراً، وإن حرموه أحلوا صفراً، وكانوا يسمونهما الصفرين، فهذا إضلال من هذا المنادى لهم، يحملهم بنداؤه على ذلك، وقوله تعالى: ﴿يُضِلُّ﴾ «يفعل» من هذا.

وزعموا أن في حرف ابن مسعود: ﴿يُضِلُّ بِالدَّيْنِ كَفَرُوا﴾، ويقوى ذلك: ما أُتبع هذا من الفعل المسند إلى المفعول، وهو قوله: ﴿زَيْنَ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ﴾ [٣٧]، أى: زين لهم ذلك حاملوهم عليه، وداعوهم إليه.

ولو قرئ: ﴿يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ لكان ﴿الذين كفروا﴾ في موضع رفع بأنهم الفاعلون ^(٤)، والمفعول به محذوف تقديره: يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا تابعيهم والآخذين بذلك، ومعنى: ﴿يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ يضل بسوء الشهور.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله - جل وعز - ﴿أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ﴾ [٥٤]: فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر ^(٥): ﴿أَنْ تُقْبَلَ﴾ بالتاء. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿أَنْ يُقْبَلَ﴾ بالياء.

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: أو.

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: فاعلون.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٢)، البحر المحيط (٥٣/٥)، التبيان للطوسي (٢٣٧/٥)، التيسير للداني (١١٨)، تفسير القرطبي (١٦٣/٨)، الحجة لابن خالويه (١٧٦)، الحجة لأبي زرعة (٣١٩)، السبعة لابن مجاهد (٣١٥)، الغيث للصفافسي (٢٣٨)، الكشف للزمخشري (١٩٦/٢)، الكشف للقيسي (٥٠٣/١)، المجمع للطبرسي (٣٨/٥)، تفسير الرازي (٩٠/١٦)، النشر لابن الجزري (٢٧٩/٢).

قال أبو علي: وجه القراءة بالتاء أن الفعل مسند إلى مؤنث في اللفظ، فأنت ليعلم أن المسند إليه مؤنث.

ووجه الياء أن التأنيث ليس بتأنيث حقيقي؛ فجاز أن يذكر كما قال -تعالى-: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، [و] ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: ٦٧].

قال أحمد:

كلهم قرأ: ﴿يَلْمِزُكَ﴾ [٥٨] بكسر الميم.

إلا ما روى حماد بن سلمة عن ابن كثير فإنه روى عنه: ﴿يَلَامِزُكَ﴾ حدثني بذلك محمد بن الجهم عن ابن أبي أمية البصري، عن حماد بن سلمة.

وحدثني الصوفي، عن روح بن عبد المؤمن، عن محمد بن صالح، عن شبل، عن ابن كثير وأهل مكة: ﴿يَلْمِزُكَ﴾، و: ﴿يَلْمُزُونَ﴾ [٧٩] برفع الميم فيهما.

وحدثني أبو حمزة الأنسي قال: حدثنا حجاج بن المنهال قال: حدثنا حماد بن سلمة قال: سمعت ابن كثير^(١) يقول: ﴿يَلْمِزُكَ﴾ بضم الميم.

[قال] أبو عبيدة: «يَلْمِزُكَ» أى: يعيبك.

قال زياد الأعجم^(٢): [من البسيط]

إِذَا لَقَيْتَكَ تُبْدِي لِي مُكَاشِرَةً وَإِنْ تَغَيَّيْتُ كُنْتَ الْهَامِزَ اللَّمَزَةَ^(٣)

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٣)، الإعراب للنحاس (٢٦/٢)، الإملاء للعكبري (٩/٢)، البحر المحيط (٥٦/٥)، الحجة لابن خالويه (١٧٦)، السبعة لابن مجاهد (٣١٥)، المجمع للطبرسي (٤٠/٥)، المعاني للأخفش (٣٣٣/٢)، النشر لابن الجزري (٢٧٩/٢).

(٢) زياد بن سليمان - أو سليم - الأعجم أبو أمانة العبدى، مولى بنى عبد القيس من شعراء الدولة الأموية. جزل الشعر، فصيح الألفاظ، كانت فى لسانه عجمة فلقب بالأعجم. ولد ونشأ فى أصفهان، وانتقل إلى خراسان، فسكنها وطال عمره، ومات فيها. عاصر المهلب ابن أبى صفرة، وله فيه مدائح ومراث. وكان هجاء، يداريه المهلب، ويخشى نغمته. وأكثر شعره فى مدح أمراء عصره وهجاء بخلاتهم. وكان الفرزدق يتحاشى أن يهجو بنى عبد القيس خوفاً منه، ويقول: ليس إلى هجاء هؤلاء من سبيل ما عاش هذا العبد، توفي نحو ١٠٠هـ.

ينظر: إرشاد الأريب (٢٢١/٤)، الأعلام (٥٤/٤).

(٣) البيت فى ديوانه ص (٧٨)، وبهجة المجالس (٤٠٤/١)، وبلا نسبة فى لسان العرب (همز)، وجمهرة اللغة ص (٧٢٧)، ومقاييس اللغة (٦٦/٦)، ومجمل اللغة (٤٨٨/٤)، وديوان

الأدب (٢٥٦/١)، وأساس البلاغة (لمز)، وإصلاح المنطق ص (٤٢٨)، وتاج العروس =

وقال قتادة: «يلمذك»: يطعن عليك، والعيب والطعن يشملان ما يكون فيهما في المغيب وما يكون في المشهد.

وفى الشعر دلالة على قدحه فيه، وطعنه عليه في المغيب؛ لقوله: «تغييت»، فيكون الهمز [هو]^(١) الغيبة، وكذلك قوله -تعالى-: ﴿هَمَزٌ مَّشَامٌ يَنْمِيهِ﴾ [القلم: ١١] يجوز أن يعنى [به]:^(٢) الغيبة.

وحكى بعض الرواة أن أعرابياً قيل له: أتهمز الفارة؟ فقال^(٣): تهمزها الهرة، فأوقع الهمز على الأكل؛ فالهمز كاللمز.

وقال -عز وجل-: ﴿أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [الحجرات: ١٢].

وكأن الهمز أوقع على الأكل لما كان غيبة.

وقال الأصمعي: فلان ذو وقية في الناس إذا كان يأكلهم، فلما أوقع الأكل عليه حسن أن يستعمل في خلافة: الغرث.

فلذلك قال: [من الطويل]

.... وَتُضْبِحُ عَرَّتِي مِنْ لُحُومِ الْعَوَافِلِ^(٤) ...

والذى جاء فى الآية من اللمز، عنى به المشهد فيما دل عليه الأثر، والمعنى على حذف المضاف^(٥) التقدير: يعيبك فى تفريق الصدقات.

ومن قرأ: ﴿يَلَامُكَ﴾ فينبغى أن يكون «فاعلت» فيه من واحد نحو: طارقت النعل، وعافاه الله؛ لأن هذا لا يكون من النبى ﷺ.

= (همز)، وكتاب العين (١٧/٤).

ويروى: «لقيتك عن شحط تكاشرنى» بدلا من «لقيتك تبدى لى مكاشرة».

(١) سقط فى ب.

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى ب: قال.

(٤) عجز بيت وصدره:

..... حصان رزان ما تزيد بريبة

والبيت لحسان بن ثابت فى ديوانه ص(٢٢٨)، والإنصاف (٧٥٩/٢)، ولسان العرب

(حصن)، وتاج العروس (حصن)، (رزن)، وبلا نسبة فى إصلاح المنطق ص(٢٨٩)،

ولسان العرب (غرث).

(٥) فى أ: الإضافة.

فَأَمَّا ﴿يَلْمُزُكَ﴾ و﴿يَلْمُزُكَ﴾^(١)، فلغتان مثل: يَعْكُفُ وَيَعْكُفُ، وَيَحْشُرُ وَيَحْشُرُ، وَيَفْسُقُ وَيَفْسُقُ.

اختلفوا فى التثقيف والتخفيف من قوله -عز وجل-: ﴿هُوَ أَذُنٌ قُلٌّ أَذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [٦١]:

فقرأ نافع وحده^(٢): ﴿هُوَ أَذُنٌ قُلٌّ أَذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ بإسكان الذال فيهما. وقرأ الباقون: بتشقيف «الأذن».

وكلهم يضيف «أُذُنٌ» إلى «خَيْرٌ»^(٣).

قال أبو على: من قال: «أُذُنٌ» فهو تخفيف من أُذُنٍ، مثل: عنق وطُئِبَ وطُفِرَ. وكل ذلك يجيء فيه^(٤) التخفيف.

ويدلك على اجتماع الجميع فى الوزن الاتفاق فى التكسير، تقول: أُذُنٌ، وَأَذُنٌ، كما تقول: طنب وأطناب، وعنق وأعناق، وظفر وأظفار.

فأما القول فى أُذُنٌ فى^(٥) الآية إذا خففت أو ثقلت، فإنه يجوز أن يطلق على الجملة، وإن كانت عبارة عن جارحة منها.

كما قال الخليل فى الناب من الإبل: إنه سميت به لمكان الناب البازل، فسميت الجملة^(٦) كلها به، وقريب من هذا قولهم للمرأة: ما أنت إلا رُجُلٌ، وللرجل: ما أنت إلا مُرِيَّةٌ، ويدل على أنهم أرادوا الناب قولهم، فى التصغير: نُئِيبٌ، فلم يلحقوا الهاء ولو كنت مصغراً لها على حد [تصغير الجملة]^(٧) لألحقت الهاء فى التحقير،

(١) فى أ: يَلْمُزُ وَيَلْمُزُ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٣)، التبيان للطوسى (٢٤٦/٥)، التيسير للدانى (٩٩)، الحجة لأبى زرعة (٣١٩)، السبعة لابن مجاهد (٣١٥)، الكشف للزمخشري (١٩٩/٢)، الكشف للقيسى (٥٠٣/١)، المجمع للطبرسى (٤٣/٥)، تفسير الرازى (١١٦/١٦)، النشر لابن الجزرى (٢١٦/٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٣)، الإعراب للنحاس (٢٦/٢)، الإملاء للعكبرى (٩/٢)، البحر المحيط (٦٢/٥، ٦٣)، التبيان للطوسى (٢٤٧/٥)، تفسير الطبرى (١١٦/١٠)، تفسير القرطبي (١٩٢/٨)، الحجة لابن خالويه (١٧٦).

(٤) فى ب: على.

(٥) فى أ: من.

(٦) فى ب: الجماعة.

(٧) فى أ: التصغير للجملة.

كما تلحق في تحقير قدم ونحوها، وعلى هذا قالوا للمرأة: إنما أنت بظُرٌّ، فلم يؤثثوا حيث أرادوا الجارحة دون الجملة، وقالوا للريثة: هو عين القوم، وهذا عينهم. ويجوز فيه شيء آخر، وهو أن الاسم يجري عليه كالوصف له لوجود معنى ذلك الاسم فيه وذلك كقول جرير: [من البسيط]

تَبْدُو فْتُبْدِي جَمَالاً زَانَهُ خَفَرٌ إِذَا تَزَاوَزَتِ السُّودُ الْعَنَّاكِيْبُ^(١)
فأجرى العناكيب وصفاً عليهن، يريد [به]^(٢): أنهن في الحقارة والدمامة، كالعناكيب.

وأشدد أبو عثمان: [من الرجز]

مِثْبَرَةُ الْعُرْقُوبِ إِشْفَى الْمِرْفَقِ^(٣)

فوصف المرفق بالإشفى^(٤)، لما أراد من الدقة والهزال، وخلاف الدم^(٥)، وقال آخر: [من الوافر]

فَلَوْلَا اللَّهُ الْمُهْرُ الْمُفْدَى لِأَبْتٍ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الْإِهَابِ^(٦)
فجعله غريباً لكثرة الخروق فيه من آثار الطعن، وكذلك قوله: [من الطويل]
حِصْنُ كَأْمِ التَّوَامِينِ تَوَكَّأَتْ عَلَى مِرْفَقَيْهَا مُسْتَهْلَةً عَاشِرِ^(٧)
لما أراد وصفه بالانتفاخ والضحخم، وأنه ليس بضرب خفيف، فيكون متوقداً متنبهاً لما يحتاج إليه، ف كذلك قوله: «هو أذن» أجرى على الجملة اسم الجارحة لإرادته كثرة استعماله لها في الإصغاء بها.

(١) البيت في ديوانه ص (٣٤٧)، ولسان العرب (زأزأ)، (زأز)، وتهذيب اللغة (٢٨٠/١٣)، والمخصص (٨٠/١)، وتاج العروس (زأزأ).

(٢) سقط في أ.

(٣) الرجز بلا نسبة في الخصائص (٢٢١/٢، ١٩٥/٣)، والممتع في التصريف (٧٤/١).

(٤) في ب: بأشفى.

(٥) الدم: استواء الكعب، وهو أن يوازيه اللحم حتى لا يكون له حكم. ينظر: اللسان (درم).

(٦) البيت لمنذر بن حسان في المقاصد النحوية (١٤٠/٣)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/٤١١)، والخصائص (٢٢١/٢، ١٩٥/٣)، وديوان المعاني (٢/٢٤٩)، وشرح

الآشمونى (٢/٣٦٢)، والدرر (٥/٢٩١)، ولسان العرب (عنكب)، (قيد)، والممتع في

التصريف ص (٧٤).

ويروى «لرحت» بدلا من «لأبت».

(٧) البيت لسماعة النعماني في شرح أبيات سيويه (٥٩٢/١)، وبلا نسبة في الكتاب (٢/٧١)، ولسان العرب (حضجر).

ويجوز أن يكون فُعْلاً من أذن يأذن، إذا استمع، والمعنى أنه كثير الاستماع مثل: [شَلُّلٌ وَأُذُنٌ] ^(١) وَسُجُحٌ، ويقوى ذلك أن أبا زيد قال: قالوا رجل أذن، وَيَقَنَّ، إذا كان يصدق بكل ما يسمع، وكما ^(٢) أن يَقَنَّ صفة، كبطل، كذلك: أذُنٌ كَشَلُّلٌ، وقالوا: أذِنٌ يَأْذُنُ: إذا استمع وفي التنزيل: ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا﴾ [الانشقاق: ٢] أى: استمعت، وقالوا: يَأْذِنُ لكلامى، أى: استمع له، وفي الحديث: «ما أذِنَ اللهُ لشيءٍ كَأَذِنَهُ لِنَبِيِّ» ^(٣) وقال الشاعر: [من الرمل]

فِي سَمَاعٍ يَأْذُنُ الشَّيْخُ لَهُ وَحَدِيثٍ مِثْلِ مَاذِي مُشَارٍ ^(٤)
وقول الشاعر: [من الرمل]

... ..
إِنَّ هَمِّي فِي سَمَاعٍ وَأَذُنٍ ^(٥)
تقدير سماع فيه: المسموع، فوضع المصدر موضع المفعول.

(١) فى أ: شلك وأنف.

(٢) فى أ: فكما.

(٣) أخرجه البخارى (٦٨٦/٨)، كتاب: فضائل القرآن، باب: من لم يتغن بالقرآن: رقم (٥٠٢٤)، (١٣-٤٦١-٤٢٧) كتاب: التوحيد: باب: قوله - تعالى - : ﴿وَلَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ حَتَّى إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ وباب: قول النبی ﷺ «الماهر بالقرآن مع السفارة الكرام البررة، وزينوا القرآن بأصواتكم» رقم (٧٤٨٢، ٧٥٤٤)، ومسلم (٣/١٢٩-١٣٣) (أبى) كتاب: صلاة المسافرين، باب: استحباب تحسين الصوت بالقرآن: رقم (٧٩٢).

وابن أبى شيبة فى «المصنف» (٢/٢٥٧) فى تحسين الصوت بالقرآن، رقم: (٨٧٤٠)، والدارمى (٢/٤٧٣)، كتاب: فضائل القرآن: باب: التغنى بالقرآن، والبيهقى (١٠/٢٢٩)، كتاب: الشهادات باب: تحسين الصوت بالقرآن.

(٤) البيت لعدى بن زيد فى ديوانه ص(٩٥)، ولسان العرب (موز)، (شور)، (أذن)، والتنبية والإيضاح (٢/٧٢، ١٤٢)، وتهذيب اللغة (١١/٤٠٤)، وجمهرة اللغة ص(٧٣٥)، (١٢٦٣)، ومقاييس اللغة (١/٧٦، ٣/٢٢٦)، ومجمل اللغة (١/١٧٧، ٣/١٨٥)، والمخصص (٥/١٦، ١٤/٢٤١)، وتاج العروس (موز)، (شور)، (أذن)، وبلا نسبة فى كتاب العين (٦/٢٨٠)، وديوان الأدب (٣/٣٤٢) وما بين المعكوفين سقط فى ب.

(٥) عجز بيت وصدره:

أها القلب تعلل بددن
وهو لعدى بن زيد فى ديوانه ص(١٧٢)، ولسان العرب (أذن)، (دذن)، وتهذيب اللغة (١٤/٦٩، ١٥/١٦)، ومقاييس اللغة (١/٧٦، ٢/٢٦٦، ٣/٣٣٦)، وتاج العروس (أذن)، (دذن)، وبلا نسبة فى مجمل اللغة (١/١٧٧).

ألا ترى أنك إن لم تحمله على هذا كان المعنى: [إن]^(١) همى فى سماع وسماع، وليس كذلك! ولكن المعنى: [إن]^(٢) همى فى مسموع واستماعه، فحذف كما يحذف المفعول فى الكلام، وهو كثير، وخاصة مع المصدر.

قال أحمد: وكلهم يضيف^(٣) أذنًا إلى خير، ولا يصفون أذنًا بخير، كما روى من قراءة من وصف الأذن بالخير، فقال: ﴿أُذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾.

والمعنى فى الإضافة: مستمع خير وصلاح، ومصنع إليه لا^(٤) مستمع شر وفساد. قال أحمد:

وكلهم قرأ: ﴿وَرَحْمَةً﴾ [٦١] رفعًا.

إلا حمزة^(٥)، فإنه قرأ: ﴿أُذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ ... وَرَحْمَةً﴾ خفضًا.

حدثنى محمد بن يحيى الكسائى قال: حدثنا أبو الحارث قال: حدثنا أبو عمارة حمزة بن القاسم عن يعقوب بن جعفر بن نافع: ﴿وَرَحْمَةً﴾ مثل حمزة [قال أبو بكر]^(٦) وهو غلط.

قال أبو على: من رفع فقال: ﴿ورحمة﴾ كان المعنى: إذن خير ورحمة، أى مستمع خير ورحمة، فجعله الرحمة لكثرة هذا فيه.

وعلى هذا قوله -سبحانه-: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، كما قال: ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رِءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [١٢٨] ويجوز أن يقدر حذف المضاف من المصدر.

فأما الجر فى رحمة فعلى العطف على خير، كأنه: أذن خير ورحمة.

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى أ.

(٣) زاد فى أ: أى: يضيف.

(٤) فى ب: ولا.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٣)، الإعراب للنحاس (٢٧/٢)، الإملاء للعكبرى (٩/٢)،

البحر المحيط (٦٢/٥-٦٣)، التبيان للطوسى (٢٤٦/٥)، التيسير للدانى (١١٨)، تفسير

الطبرى (١١٧/١٠)، تفسير القرطبى (١٩٢/٨)، الحجة لابن خالويه (١٧٦)، الحجة لأبى

زرعة (٣٢٠)، السبعة لابن مجاهد (٣١٥، ٣١٦)، الغيث للصفاقسى (٢٣٨)، الكشف

للزمخشري (١٩٩/٢)، الكشف للقيسى (٥٠٣/١)، المجمع للطبرسى (٤٣/٥)، المعانى

للغراء (٤٤٤/١)، تفسير الرازى (١١٨/١٦)، النشر لابن الجزرى (٢٨٠/٢).

(٦) سقط فى ب.

فإن قلت: أف يكون أذن رحمة؟

فإن هذا لا يمتنع؛ لأن «الأذن» في معنى: مستمع، في الأقوال الثلاثة التي تقدمت؛ فكأنه^(١) مستمع رحمة، فجاز هذا كما كان مستمع خير؛ ألا ترى أن الرحمة من^(٢) الخير؟!

فإن قلت: فهلا استغنى بشمول الخير للرحمة وغيرها عن تقدير عطف الرحمة عليه؟

فالقول: إن ذلك لا يمتنع، كما لم يمتنع: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، ثم خصص فقال: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [العلق: ٢]، وإن كان قوله: ﴿خَلَقَ﴾ يعم الإنسان وغيره؛ فلكذلك الرحمة، إذا كانت من الخير لم يمتنع أن تعطف^(٣) فُتَخَصَّصَ الرحمة بالذكر من بين ضروب الخير؛ لغلبة ذلك في وصفه وكثرته، كما خُصَّصَ الإنسان بالذكر، وإن كان الخلق قد عمه وغيره، والبعد بين الجار وما عطف عليه لا يمنع^(٤) من العطف.

ألا ترى أن من قرأ: ﴿وَقِيلَ لَهُ يَتْرَبْ﴾ [الزخرف: ٨٨] إنما يحمله على: ﴿وَعِنْدُ عِلْمِ السَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٨٥] وعلم قيله؟!

فإن قلت: أيكون الجر في ﴿رحمة﴾ على اللام في قوله: ﴿وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١].

فإن ذلك ليس وجها؛ لأن اللام في قوله: ﴿وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ على حد اللام في^(٥) قوله: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ أو على المعنى؛ لأن معنى يؤمن: يُصَدِّقُ، فعدى باللام، كما عدى «مصدق» به [في^(٦) نحو: ﴿وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ﴾ [آل عمران: ٥٠]، ولا يكون: يؤمن للرحمة، والمعنى: يؤمن الرحمة؛ لأن هذا الفعل لا يقع عليه في المعنى.

(١) في ب: وكأنه.

(٢) في أ: مثل.

(٣) في ب: يعطف.

(٤) في ب: يمتنع.

(٥) في أ: من.

(٦) سقط في ب.

ألا ترى أنك لا تقول: يصدق الرحمة؟! وزعموا أن الأعمش قرأ: ﴿قُلْ أَذُنُ خَيْرٍ وَرَحْمَةٌ لَكُمْ﴾، وكذلك هي^(١) في حرف أُبَي وعبد الله، زعموا.
اختلفوا في الياء والنون من قوله -جل وعز-: ﴿إِنْ نَعَفَ عَنْ طَائِفَةٍ مِّنْكُمْ نَعَذِّبْ طَائِفَةً﴾ [٦٦]:

فقرأ عاصم وحده: ﴿إِنْ نَعَفَ عَنْ طَائِفَةٍ مِّنْكُمْ نَعَذِّبْ طَائِفَةً﴾ بالنون جميعاً.
وقرأ الباقر^(٢): ﴿إِنْ يُعَفَّ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ﴾ بالياء ﴿نُعَذِّبْ طَائِفَةً﴾ بالتاء.
[قال أبو علي:] حدثنا أحمد بن محمد البصري قال: حدثنا المؤمل بن هشام قال: حدثنا إسماعيل بن علي عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد في قوله -سبحانه-: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٢]، قال: أقله رجل، وقال عطاء: أقله رجلا.

حجة من قال: ﴿إِنْ نَعَفَ﴾، قوله: ﴿ثُمَّ عَفَوْنَا عَنْكُمْ مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٥٢].
ومن قال: ﴿إِنْ يُعَفَّ﴾ فالمعنى معنى ﴿نَعَفَ﴾، وأما ﴿نُعَذِّبْ﴾: بالتاء؛ فلأن الفعل في اللفظ مسند إلى مؤنث.

اختلفوا في ضم السين وفتحها من قوله -تعالى-: ﴿دَائِرَةُ السُّوءِ﴾ [التوبة: ٩٨]:
فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿دَائِرَةُ السُّوءِ﴾ بضم السين.
وكذلك في سورة الفتح [الآية: ٦].

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي^(٣): ﴿السُّوءِ﴾ بفتح السين فيهما.

(١) في ب: هو.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٣)، البحر المحيط (٦٧/٥)، التبيان للطوسي (٢٥٢/٥)، التيسير للداني (١١٨، ١١٩)، الحجة لابن خالويه (١٧٦)، الحجة لأبي زرعة (٣٢٠)، السبعة لابن مجاهد (٣١٦)، الغيث للصفاقسي (٢٣٨)، الكشف للقيسي (٥٠٤/١)، المجمع للطبرسي (٤٥/٥)، المعاني للفراء (٤٤٥/١)، تفسير الرازي (١٢٤/١٦)، النشر لابن الجزري (٢٨٠/٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٤)، الإعراب للنحاس (٣٦/٢)، الإملاء للعكبري (١١/٢)، البحر المحيط (٩١/٥)، التبيان للطوسي (٢٨٤/٥)، التيسير للداني (١١٩)، تفسير الطبري (٥/١١)، الحجة لابن خالويه (١٧٧)، الحجة لأبي زرعة (٣٢١)، السبعة لابن مجاهد (٣١٦)، الغيث للصفاقسي (٢٣٩)، الكشف للزمخشري (٢٠٩/٢)، الكشف للقيسي (١/١)، المجمع للطبرسي (٦٢/٥)، المعاني للأخفش (٣٣٦/٢)، المعاني للفراء (١/١)، تفسير الرازي (١٦٦/١٦)، النشر لابن الجزري (٢٨٠/٢).

ولم يختلف في غيرهما.

حدثني الصوفي عن روح بن عبد المؤمن عن محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير: ﴿دَائِرَةُ السَّوِّءِ﴾ بفتح السين.

وكذلك في [سورة] ^(١) الفتح بالنصب.

وقرأ ابن محيص ^(٢): ﴿السَّوِّءِ﴾ بضم السين.

قال أبو علي: الدائرة لا تخلو من أحد أمرين:

إما أن تكون صفة قد غلبت.

أو تكون بمنزلة: العافية، والعاقبة.

والصفة أكثر في الكلام، وينبغي أن ^(٣) يحمل عليها؛ فالمعنى فيها [أنها] ^(٤) خَلَّةٌ تحيط بالإنسان حتى لا يكون له منها ^(٥) مخلص.

يبين ذلك أن ما جاء في التنزيل منه يدل على هذا المعنى:

فمن ذلك قوله - سبحانه -: ﴿تَخَشَّيْ أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ﴾ [المائدة: ٥٢].

وقال - تعالى -: ﴿الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَرْبُ السَّوِّءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوِّءِ﴾ [الفتح: ٦].

(١) سقط في أ.

(٢) محمد بن عبد الرحمن بن محيص السهمي مولا هم المكي مقرئ أهل مكة مع ابن كثير، ثقة، روى له مسلم. وقيل: اسمه عمر، وقيل: عبد الرحمن بن محمد. وقيل: محمد بن عبد الله، عرض على مجاهد بن جبر ودرباس مولى ابن عباس وسعيد بن جبير، عرض عليه شبل بن عباد وأبو عمرو بن العلاء، وسمع منه حروفاً إسماعيل بن مسلم المكي، وعيسى ابن عمر البصري ويحيى بن جرجة، ويقال: بل عرض عليه، قال ابن مجاهد: وكان ممن تجرد للقراءة، وقام بها في عصر ابن كثير محمد بن عبد الرحمن بن محيص وقراءته في كتاب المبهج، والروضة وعن ميمون بن عبد الملك سمعت أبا حاتم يقول: ابن محيص من قریش، وكان نحوياً قرأ القرآن على ابن مجاهد، وقال أبو عبيد: وكان من قراء مكة عبد الله ابن كثير، وحמיד بن قيس، ومحمد بن محيص، وكان ابن محيص أعلمهم بالعربية وأقواهم عليها، وقال ابن مجاهد: كان لابن محيص اختيار في القراءة على مذهب العربية فخرج به عن إجماع أهل بلده، فرغب الناس عن قراءته، وأجمعوا على قراءة ابن كثير لاتباعه، قال أبو القاسم الهذلي: مات سنة ثلاث وعشرين ومائة بمكة، وقال الخياط: سنة اثنتين وعشرين.

ينظر: غاية النهاية (١٦٧/٢).

(٣) زاد في ب: يكون.

(٤) سقط في ب.

(٥) في ب: عنها.

وقال: ﴿وَيَرْكُضُ بِكُرِّ الدَّوَابِّ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ﴾ [التوبة: ٩٨].

فإن قلت: فما معنى إضافته إلى «السوء» أو إلى «السوء»؟

فإنه على وجه التأكيد، والزيادة في التبيين، ولو لم يضاف لعلم هذا المعنى منها، كما أن نحو قوله: لَحَيَّ رَأْسِهِ، وشمس النهار، كذلك، لو^(١) لم يضافا عرف منهما هذا المعنى الذي فهمه بالإضافة.

وأما إضافتهما إلى «السوء» أو إلى «السوء»:

فالقول فيه: إن «السوء» يراد به: الرداءة والفساد؛ فهو خلاف «الصدق» الذي في قولك: ثوب صدق، وليس «الصدق» من صدق اللسان الذي هو خلاف الكذب، كما أن «السوء» ليس من «سؤته» في المعنى، وإن كان اللفظ واحداً. يدل ذلك على ذلك أنك تقول: ثوب صدق، فتضيفه^(٢) إلى ما لا يجوز عليه الصدق والكذب في الأخبار.

فأما ﴿دائرة السَّوْءِ﴾ بالضم فكقولك^(٣): دائرة الهزيمة، ودائرة البلاء، فاجتمعا في جواز إضافة «الدائرة» إليهما من حيث أريد بكل واحدة منهما: الرداءة والفساد، فمن قال: ﴿دائرة السَّوْءِ﴾ فتقديره بالإضافة إلى «الرداءة» و«الفساد».

ومن^(٤) قال: ﴿دائرة السَّوْءِ﴾ فتقديره: دائرة الضرر والمكروه، من قولك^(٥): سؤته مساءة ومسائية، والمعنيان يتقاربان.

قال أبو زيد: قال العدوى: ﴿عليهم دائرة السَّوْءِ﴾ [الفتح: ٦].

و: ﴿أمطرت مطر السَّوْءِ﴾ [الفرقان: ٤٠] فضم أوائلهما.

وقال: رجل سوء، ففتح أولها.

وقال أبو الحسن: ﴿دَائِرَةُ السَّوْءِ﴾، كما تقول: رجل السَّوْءِ.

وأنشد: [من الطويل]

وَكُنْتُ كَذِئْبِ السَّوْءِ لَمَّا رَأَى دَمًا بِصَاحِبِهِ يَوْمًا أَحَالَ عَلَى الدَّمِ^(٦)

(١) في ب: ولو.

(٢) في أ: فتضيف.

(٣) في أ: فكقولك.

(٤) في ب: فمن.

(٥) في ب: ذلك.

(٦) البيت للفرزدق في ديوانه (١٨٧/٢)، ولسان العرب (سوأ)، (حول)، والتنبية والإيضاح =

قال: وقرئت ﴿دائرة السوء﴾، ومن^(١) ذا القياس تقول: رجل السوء.
قال: وإذا ضعيف إلا أنك إذا قلت: كانت عليهم دائرة السوء، كان أحسن من:
رجل السوء.

ألا ترى أنك تقول: كانت عليهم دائرة الهزيمة؟!
قال: و«الرجل» لا يضاف إلى «السوء»، كما يضاف هذا؛ لأن هذا تفسيره: الخير
والشر، كما يقول: سلكت^(٢) طريق الشر، وتركت طريق الخير.
اختلفوا في التخفيف والتثقيل من قوله -جل وعز-: ﴿أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَّهُمْ﴾ [٩٩]:
فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وابن عامر، وحمة والكسائي: ﴿قُرْبَةٌ لَّهُمْ﴾
خفيفة.

واختلف عن نافع^(٣): فروى ابن جمار، وإسماعيل بن جعفر عنه - في رواية
الهاشمي سليمان بن داود وغيره - وورش، والأصمعي، ويعقوب بن جعفر:
﴿قُرْبَةٌ﴾ مثقل.

وروى قالون والمسيبي وأبو بكر بن أبي أويس: ﴿قُرْبَةٌ﴾ خفيفة.
ولم يختلفوا في ﴿قُرْبَتٍ﴾ أنها مثقلة.
قال أبو على: لا تخلو «قُرْبَةٌ» من أن يكون الأصل فيه التخفيف أو التثقيل.
ولا يجوز أن يكون التخفيف في الواحد الأصل، ثم يثقل؛ لأن ذلك يجيء على
ضربين:

أحدهما: في الوقف.

والآخر: أن يتبع الحركة التي قبلها.

= (٢٠/١)، وتهذيب اللغة (٢٤٦/٥)، وتاج العروس (سوأ)، (حول)، وبلا نسبة في لسان
العرب (دمي)، وتاج العروس (دمي).

(١) في ب: وفي.

(٢) في أ، ب: تركت، والمثبت من معاني القرآن.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٤)، الإعراب للنحاس (٣٧/٢)، الإملاء للعكبري (١١/٢)،
البحر المحيط (٩١/٥)، التبيان للطوسي (٢٨٥/٥)، التيسير للداني (١١٩)، تفسير
القرطبي (٢٣٥/٨)، الحجة لابن خالويه (١٧٧)، الحجة لأبي زرعة (٣٢٢)، السبعة لابن
مجاهد (٣١٧)، الغيث للصفاسي (٢٣٩)، الكشف للزمخشري (٢١٠/٢)، المجموع
للطبرسي (٦٢/٥)، تفسير الرازي (١٦٨/١٦)، النشر لابن الجزري (٢١٦/٢).

فما كان من ذلك فى الوقف فنحو قوله: [من الرجز]

أَنَا ابْنُ مَآوِيَةَ إِذْ جَدَّ الثَّقُرُ^(١)

وإنما هو: الثَّقُرُ، فحرك القاف بالحركة التى كانت تكون للام فى الإدراج.

وما كان من إتباع ما قبلها، فنحو قول الشاعر: [من البسيط]

إِذَا تَجَرَّدَ نَوْحٌ قَامَتَا مَعَهُ ضَرْبًا^(٢) أَلِيمًا بِسَبِّ يَلْعُجُ الْجِلْدَا^(٣)

فالكسر فى اللام إنما هو لإتباع حركة فاء الفعل.

ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون كالبيت الأول؛ لأن حرف الإعراب الذى^(٤) فى هذا

البيت قد تحرك بحركته التى يستحقها، فظهر ذلك فى اللفظ، والحركة التى حركت بها

اللام التى هى عين فى «الجلد» من قوله: الجلد، [ليست كالضمة]^(٥) فى «النقر».

وعلى هذا يكون قوله: [من البسيط]

... .. قَيْدُ أَوْزَكَّك^(٦)

أتبع العين حركة الفاء التى هى فتحة الراء؟!

فأما قول الأعشى: [من المتقارب]

أَذَاقَتْهُمْ الْحَرْبُ أَنْفَاسَهَا وَقَدْ تُكْرَهُ الْحَرْبُ بَعْدَ السَّلَامِ^(٧)

فيجوز فيه أن يكون أتبع حركة العين الفاء^(٨) على حد ما حرك «الجلدا».

(١) تقدم.

(٢) فى أ: عجلا.

(٣) البيت لعبد مناف بن ربيع الهذلى فى جمهرة اللغة ص (٤٨٣)، والدرر (٦/٢٣٢)، وشرح

أشعار الهذليين (٢/٦٧٢)، ولسان العرب، (جلد)، (عجل)، ونوادى أبى زيد ص (٣٠)،

وبلا نسبة فى الخصائص (٢/٣٣٣)، والمنصف (٢/٣٠٨).

ويروى «تأوب» بدلا من «تجرد».

(٤) زاد فى ب: هو.

(٥) فى ب: ليست نصبة كالضمة.

(٦) جزء من عجز بيت لزهير بن أبى سلمى، وقبله:

ثم استمروا وقالوا إن مشربكم ماء بشرقى سلمى

وهو فى ديوانه ص (١٦٧)، والعقد الفريد (٥/٣٥٥)، ولسان العرب (فير)، (ركك)،

والمحتسب (١/٢٨٧، ٢/٢٧)، ومعجم البلدان (ركك)، والمنصف (٢/٣٠٩)، وبلا

نسبة فى معجم ما استعجم ص (١٠٣٣)، والمقتضب (١/٢٠٠)، والمقرب (٢/١٥٦)،

والممتع فى التصريف (٢/٦٤٣).

(٧) البيت فى ديوانه ص (٨٩)، وسر صناعة الإعراب (١/٨٠)، ولسان العرب (حرم)، (سلم).

(٨) زاد فى أ: حرك العين.

ويجوز أن يكون ألقى حركة الإعراب التي كانت تستحقها اللام على العين، وهذا أولى.

وعلى قولهم: الجلدا، قالوا: رأيت الحُجْر؛ فحركوا العين إتباعاً لحركة ما قبلها في الوقف، وليس قوله: «قُرْبَةً» في الآية موقوفاً عليه، ولا ينبغي أن يحمل على التحريك إتباعاً لحركة ما قبلها؛ لأن ذلك - أيضاً - يكون في الوقف، أو في الضرورة؛ فإذا لم يجز حملها على واحد من الأمرين، علمت أن الحركة هي الأصل في «قُرْبَةٍ» وأن الإسكان تخفيف، كما أسكنوا: الرسل، والكتب، والطنب، والأذن، ونحو ذلك.

فأما إذا جمعت فينبغي أن يكون «قُرْبَاتٍ»؛ لأنه لا يخلو من أن يكون: كغرفة، أو كبُسرة، ومن أي الوجهين كان، فينبغي أن يثقل في الجمع.

ألا ترى أنه إذا ثقل ما أصله التخفيف نحو: الظلمات، والغرفات، فاجتلبت في الجمع الضمة؛ فأن تقر الحركة الثابتة في الكلمة أجدر؟! وينبغي في قول من خفف فقال في الواحد: «قُرْبَةٍ» إذا جمع أن يعيد الضمة التي هي الأصل، ووقع التخفيف فيها^(١)؛ لأنها أولى من المجتلبة، كما رددت الضمة في نحو: ضربتهم الآن، ومذ اليوم، الذي كان لها في الأصل، ولم تجتلب حركة غريبة في الكلمة لالتقاء الساكنين.

والقربة: ما تقرب به إلى الله - تعالى - من فعل خير، و^(٢) إسداء عرف، ومثل قولهم: قُرْبَةٍ، وقُرْبَةٍ: بُسْرَةٍ وبُسْرَةٍ، وهُدْبَةٍ وهُدْبَةٍ. حكاها محمد بن يزيد.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله - جل وعز-: ﴿إِنَّ صَلَوَاتَكَ﴾ [التوبة: ١٠٣]: فقرأ ابن كثير وأبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر، ونافع وابن عامر^(٣): ﴿إِنْ صَلَوَاتِكَ﴾ جماعة.

(١) في أ: يقع التخفيف عليها.

(٢) في ب: أو.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٤)، الإملاء للعكبري (١٢/٢)، التبيان للطوسي (٢٩١/٥)، التيسير للداني (١١٩)، تفسير الطبري (١٤/١١)، الحجة لابن خالويه (١٧٧)، الحجة لأبي زرعة (٣٢٣)، السبعة لابن مجاهد (٣١٧)، الغيث للصفاقسي (٢٣٩)، الكشف للزمخشري (٢/٢١٢)، الكشف للقيسي (٥٠٥/١)، المجمع للطبرسي (٦٧/٥).

وفى سورة هود: ﴿أَصْلَوَاتُكَ تَأْمُرُكَ﴾ [الآية: ٨٧].

وفى سورة «المؤمنون»: ﴿عَلَى صَلَوَاتِهِمْ﴾ [الآية: ٩] جماعة كلهم.

وروى حفص عن عاصم: ﴿إِنَّ صَلَوَاتَكَ﴾ على التوحيد.

وفى سورة هود على التوحيد أيضًا: ﴿صَلَوَاتَكَ﴾^(١)، وفى سورة «المؤمنون»:

﴿عَلَى صَلَوَاتِهِمْ﴾ هذه جماع وحدها.

وقرأ حمزة والكسائي فى الثلاثة المواضع - فى سورة التوبة وهود والمؤمنين - على التوحيد.

ولم يختلفوا فى سورة الأنعام [الآية: ٩٢]، وسأل سائل [٢٣، ٣٤].

قال أبو على: الصلاة فى اللغة: الدعاء.

قال الأعشى فى الخمر: [من المتقارب]

وَقَابِلَهَا الرِّيحُ فِى ذَنْهَا وَصَلَّى عَلَى ذَنْهَا وَازْتَسَمَ^(٢)

فكان معنى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾: اذْعُ [لهم]^(٣)؛ فإن دعاءك لهم تسكن إليه نفوسهم، وتطيب به.

فأما قولهم: صلى الله على رسوله وعلى أهله وملائكته، فلا يقال فيه: إنه دعاء لهم من الله.

كما لا يقال فى نحو: [﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ و]^(٤) ﴿فَوَيْلٌ يَّوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾

[الطور: ١١]: إنه دعاء^(٥) عليهم؛ ولكن المعنى فيه: أن هؤلاء ممن يستحق عندكم

أن يقال فيهم هذا النحو من الكلام.

وكذلك قوله - سبحانه -: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصافات: ١٢] فيمن ضم

التاء، وهذا مذهب سيويه.

(١) زاد فى أ: فيهما.

(٢) البيت فى ديوانه ص(٨٥)، ولسان العرب (رسم)، (صلا)، والمخصص (٥٨/١٣)، ومقاييس اللغة (٣/٣٠٠)، وتهذيب اللغة (٩/١٦٦، ١٢/٢٣٧)، وجمهرة اللغة ص(١١٥، ٧٢٠)، وتاج العروس (رسم)، وبلا نسبة فى لسان العرب (دزن)، وتاج العروس (دزن).

(٣) سقط فى ب.

(٤) سقط فى ب.

(٥) فى ب: دعا.

وإذا كان «الصلاة» مصدرًا وقع على الجميع والمفرد على لفظ واحد، كقوله: ﴿لَصَوْتُ لَمَعِيرٍ﴾ [لقمان: ١٩].

فإذا اختلف جاز أن يجمع لاختلاف ضروبه؛ [كما قال: ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ﴾^(١)].

ومن المفرد الذى يراد به الجمع، قوله - سبحانه -: ﴿وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ١٤]، ومما جاء [من «الصلاة»]^(٢) مفردًا يراد به الجمع قوله: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً﴾ [الأنفال: ٣٥].

وقال: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣].

والزكاة فى هذا كالصلاة، وكأن الركعات المفروضة والمتنفل بها سميت صلاة؛ لما فيها من الدعاء إلا أنه اسم شرعى، فلا يكون الدعاء على الانفراد، حتى ينضم إليها خلال آخر جاء بها الشرع.

كما أن الحج: القصد، فى اللغة، فإذا أريد به النسك، لم يتم بالقصد وحده دون خصال آخر^(٣) تنضم إلى القصد.

وكما أن الاعتكاف لبث وإقامة، والشرعى ينضم إليه معنى آخر.

وكذلك الصوم، وحسن ذلك جمعها حيث جمعت؛ لأنه صار بالتسمية بها وكثرة الاستعمال لها كالخارجة عن حكم المصادر.

وإذا جمعت المصادر إذا اختلفت نحو^(٤) قوله: ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ﴾ [لقمان:

١٩] فإن تجمع ما صار بالتسمية كالخارج عن حكم المصادر أجدر.

ألا ترى أن سيبويه جعل «درًا» من قولهم: لله درك، بمنزلة: لله بلادك، وجعله خارجًا عن^(٥) حكم المصادر، فلم يعمله أعمالها، مع أنه لم يختص بالتسمية به شيء. وجعله بكثرة الاستعمال خارجًا عن حكم المصادر.

ولم يجوز أن يضيف^(٦) «درًا» إلى اليوم فى قوله: [من السريع]

(١) فى ب: كما أن أنكر الأصوات كذلك.

(٢) فى أ: فى قوله: الصلاة.

(٣) فى ب: أخرى.

(٤) فى ب: فى.

(٥) فى ب: من.

(٦) فى ب: نضيف.

لله دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا^(١)

على حد قوله: ﴿بَلْ مَكْرُؤٌ آَلِيلٍ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣].

فهذا يقوى قول من جمع فى نحو ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

فإن قلت: هلا جعل بمتزلة «در»، فلم يجر فيه إلا الأفراد، إلا أن تختلف

ضروبه، كما لم يجر فى «در» الإعمال؟

قيل^(٢): ليس كل شيء كثر استعماله يُعَيَّرُ عن أحوال نظائره، فلم تغير الصلاة عما

كان عليه فى الأصل من كونه مصدرًا، وإن كان قد سُمى به؛ لأنه وإن كان قد انضم

إلى كونه دعاءً غيره، فلم يخرج عن أن يكون الدعاء مرادًا به^(٣).

ومثل ذلك فى كلامهم قولهم: أرايت زيدًا ما فعل، لم يخرج عما كان عليه

دخول معنى آخر فيه، فالتسمية به مما يقوى الجمع فيه إذا عني به الركعات؛ لأنها

جارية مجرى الأسماء، والأفراد له فى نحو: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ﴾ -

يجوز أنه فى الأصل مصدر؛ فلم يجعل التسمية مزيلة له عما كان عليه فى الأصل.

ومن أفرد فيما يراد به الركعات، كان جوازه على ضربين:

أحدهما: على أنه فى الأصل مصدر، وجنس، والمصادر لأنها أجناس مما

يفرد^(٤) فى موضع الجميع، إلا أن تختلف فتجمع من أجل اختلافها.

والآخر: أن الواحد قد يقع فى موضع الجمع، كقوله - سبحانه -: ﴿يُخْرِجُكُمْ

طِفْلًا﴾ [غافر: ٦٧].

وقول جرير: [من البسيط]

(١) عجز بيت، وصدره:

لما رأت سائيد ما استعبرت

البيت لعمر بن قميثة فى ديوانه ص (١٨٢)، والإنصاف (٢/ ٤٣٢)، وخزانة الأدب (٤/

٤٠٥، ٤٠٦، ٤١١، ٤١٩)، وشرح أبيات سيويه (١/ ٣٦٧)، وشرح المفصل (٣/ ٢٠،

٧٧)، والكتاب (١/ ١٧٨)، ومعجم البلدان (سائيدما)، ولسان العرب (دمى)، وبلا نسبة

فى الأشباه والنظائر (٢/ ٣٣٢)، والكتاب (١٩٤)، واللامات ص (١٠٧)، ومجالس ثعلب

ص (١٥٢)، والمقتضب (٤/ ٣٧٧).

(٢) زاد فى ب: له.

(٣) فى ب: بها.

(٤) فى ب: تفرد.

الْوَارِدُونَ وَتَنِيْمٌ فِي ذُرَى سَبَابٍ قَدْ عَصَّ أَعْنَاقَهُمْ جِلْدُ الْجَوَامِيسِ^(١)
وقال بعضهم: إن التي في «التوبة»^(٢)، والتي في «هود»، وفي «المؤمنين»،
مكتوبات في المصحف بالواو، والتي في «سأل سائل» مكتوبة بغير واو، وإذا اتجه
الإفراد والجمع في العربية، ورجَّح أحد الوجهين الموافقة لخط المصحف - كان
ذلك ترجيحًا يجعله أولى بالأخذ به.

فأما من زعم أن «الصلاة» أولى؛ لأن «الصلاة» للكثرة، و«صلوات» للقلة^(٣) -
فلم يكن قوله متجهًا؛ لأن الجمع بالتاء قد يقع على الكثير كما يقع على القليل.

كقوله - سبحانه -: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ ءَامِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧].

وقوله: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥].

و: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ﴾ [الحديد: ١٨].

فقد وقع هذا الجمع على الكثير كما وقع على القليل، وإذا كان [للشيء في
العربية]^(٤) وجهان، فأخذ أحد بأحد الوجهين وآخر بالوجه الآخر كان سائغًا.

وكذلك: إن أخذ بأحد الوجهين في موضع وفي موضع آخر بالوجه الآخر،
وقال: ﴿إِلَّا الْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ﴾ [المعارج: ٢٣]، و: ﴿قَدْ أَفْلَحَ
الْمُؤْمِنُونَ. الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٢]، وقال: ﴿حَافِظُوا عَلَى
الصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

فأفرد في موضع وجمع في آخر.

اختلفوا في ضم الألف وفتحها من قوله - جل وعز -: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُيُوتَهُ﴾
[١٠٩]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحزمة والكسائي: بفتح الألف في الحرفين
جميعًا، وفتح النون فيهما.

وقرأ نافع وابن عامر^(٥): ﴿أُسَّسَ﴾ بضم الألف ﴿بُيُوتَهُ﴾ برفع النون.

(١) تقدم.

(٢) في أ: براءة.

(٣) في أ: للقليل.

(٤) في أ: في الشيء من العربية.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٤)، الإعراب للنحاس (٤١/٢)، البحر المحيط (١٠٠/٥)،
البيان للطوسي (٣٠١/٥)، التيسير للداني (١١٩)، تفسير الطبري (٢٤/١١)، تفسير =

قال أبو على: البنيان: مصدر، وهو جمع على حد: شعيرة وشعير؛ لأنهم قد قالوا: بنيانه، في الواحد.

قال أوس: [من الطويل]

كَبُئِيَانَةِ الْقَرْيَى مَوْضِعُ رَحْلِهَا وَآثَارُ نِسْعَيْهَا مِنَ الدَّفِّ أُبْلَقُ^(١)
وجاء بناء المصادر على هذا المثل في غير هذا الحرف، وذلك نحو: الغفران،
وليس «بنيان» جمع «بناء»؛ لأن «فعلانًا» إذا كان جمعًا نحو: كُثبان، وقُضبان، لم
تلقه تاء التأنيث، وقد يكون ذلك في المصادر نحو: ضرب ضربة، وأكل أكلة،
ونحو ذلك مما يكثر.

قال أبو زيد: يقال: بَنَيْتُ ابْنِي بَنِيًا، وبناء وبْنِيَّة، وجماعها: البُنَى، وأنشد: [من
البيسط]

بَنَى السَّمَاءَ فَسَوَّاهَا بِبِنْيَتَيْهَا وَلَمْ تُمَدَّ بِأَطْنَابٍ وَلَا عَمَدٍ^(٢)
فالبناء والبنية مصدران، ومن ثم قول به «الفراش» في قوله: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ
الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾ [البقرة: ٢٢].

فالبناء لما كان رفعًا للمبنى قول به الفراش الذي هو خلاف البناء.

ومن ثم وقع على ما كان فيه ارتفاع في نصبته، وإن لم يكن مصدرًا:

كقول الشاعر: [من مجزوء البسيط]

لَوْ^(٣) وَصَلَ الْغَيْثُ أَبْنَيْنَ امْرَأً كَانَتْ لَهُ قُبَّةٌ سَحَقَ بِجَادٍ^(٤)
أى: جعلت بناءه بعد القبة خلق كساء، كأنه كان يستبدل بالقباب خباء من سحوق

= القرطبي (٢٦٣/٨)، الحجة لابن خالويه (١٧٨)، الحجة لأبي زرعة (٣٢٤)، السبعة لابن
مجاهد (٣١٨)، الغيث للصفاقسي (٢٣٩)، الكشف للزمخشري (٢/٢١٥)، الكشف
للقيسى (١/٥٠٧)، المجمع للطبرسى (٥/٧٠)، تفسير الرازى (١٦/١٩٧)، النشر لابن
الجزرى (٢/٢٨١).

(١) لم يرد في ديوانه، وهو لكعب بن زهير في قصيدة مشتركة بينهما، ينظر: ديوان زهير بن أبى
سلمى بشرح ثعلب ص (٢٥٧)، إيضاح الشعر (٣٤٣).

(٢) البيت بلا نسبة في المخصص (١٢٢/٥).

(٣) فى أ: ولو.

(٤) البيت لأبى مارد الشيبانى فى تاج العروس (بنى)، وبلا نسبة فى لسان العرب (خضض)،
(بنى)، والمخصص (١٢٢/٥)، وتهذيب اللغة (١٥/٤٩٣)، وأساس البلاغة (بنى)،
والحيوان (٥/٤٦١)، والخصائص (١/٣٦).

كساء؛ لإغارة هذه^(١) الخيل عليهن.

فأما قراءة من قرأ: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ﴾ فبنى الفعل للفاعل؛ فلا أنه الباني والمؤسس فأسند الفعل إليه، وبناءه^(٢) له، كما أضاف «البنيان» إليه في قوله: ﴿بُنْيَانَهُ﴾؛ فكما أن المصدر مضاف إلى الفاعل كذلك يكون الفعل مبنياً له. ويدل على ترجيح هذا الوجه اتفاقهم على قوله: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَيَّ﴾. ومن بنى الفعل للمفعول به لم يبعد أن يكون في المعنى كالأول؛ لأنه إذا أسس بنيانه فتولى ذلك غيره بأمره كان كبنائه هو له، وكان القول الأول أرجح؛ لما قلنا. اختلفوا في الثقل والتخفيف من قوله -جل وعز-: ﴿جُرْفٍ هَارٍ﴾ [١٠٩]: فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي: ﴿شَفَا جُرْفٍ﴾ مثقل. وقرأ ابن عامر، وعاصم^(٣) في رواية أبي بكر، وحمزة: ﴿جُرْفٍ﴾ ساكنة الراء. وروى حفص عن عاصم: ﴿جُرْفٍ﴾ مثقل مثل أبي عمرو. قال أبو عبيدة: الشفا هو الشفير. والجرف: ما تجرف من السيول من الأودية. قال أبو علي: الجرف - بضم العين - الأصل، والإسكان تخفيف، ومثله: الشُّغْل والشُّغْل.

وقال: ﴿إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ﴾ [يس: ٥٥].

وقال البعيث^(٤): [من الطويل]

عَدَاةً لَقِينَا مِنْ لَوْيِ بْنِ عَلَابٍ هِجَانِ الثَّنَائَا وَاللَّقَاءِ عَلَى شُغْلٍ^(٥)

(١) في أ: هذا.

(٢) في أ: وبناءه.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٥)، الإملاء للعكبري (١٢/٢)، البحر المحيط (١٠٠/٥)، التبيان للطوسي (٣٠١/٥)، التيسير للداني (١١٩)، تفسير القرطبي (٢٦٤/٨)، الحجة لأبي زرعة (٣٢٤)، السبعة لابن مجاهد (٣١٨)، الغيث للصفاقسي (٢٣٩)، الكشف للزمخشري (٢١٥/٢)، الكشف للقيسي (٥٠٨/١)، المجمع للطبرسي (٧٠/٥)، تفسير الرازي (١٩٧/١٦)، النشر لابن الجزري (٢١٦/٢).

(٤) خداس بن بشر بن خالد، أبو زيد التميمي، المعروف بالبعيث: خطيب، شاعر، من أهل البصرة. قال فيه الجاحظ: أخطب بني تميم إذا أخذ القناة. كانت بينه وبين جرير مهاجرة دامت نحو أربعين سنة. ولم يتهاج شاعران في العرب في جاهلية ولا إسلام بمثل ما تتهاجيا به. توفي بالبصرة سنة ١٣٤هـ.

ينظر: الأعلام (٣٠٢/٢).

(٥) ينظر: نقائض جرير والفرزدق (١٣٦/١).

ومثله: الطُّبُّ والطُّبُّ، والعُنُقُ والعُنُقُ، وكلا الوجهين حسن.
وقال أبو عبيدة: ﴿عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَارٍ﴾ مثقل، قال: لأن ما يبنى على التقوى فهو أثبت أساسًا من بناء يبنى على شفا جرف.

والقول في ذلك: إنه يجوز أن تكون المعادلة وقعت بين البناءين، ويجوز أن يكون بين البانيين، فإذا عادت بين البانيين، كان المعنى: المؤسس بنيانه متقيًا خير أم المؤسس بنيانه غير متقٍ؟ لأن قوله: ﴿عَلَى شَفَا جُرْفٍ﴾ يدل على أن بانيه غير متقٍ لله ولا خاشٍ له.

ويجوز أن يقدر حذف المضاف كأنه: أبناء من أسس بنيانه متقيًا خير أم بناء من أسس بنيانه على شفا جرف؟

والبيان: مصدر أَوْقَعَ^(١) على المبنى مثل «الخلق» إذا عنيت به المخلوق، وضرب الأمير: إذا أردت به المضروب، وكذلك «نسج اليمن».

يدلك على ذلك أنه لا يخلو من أن يراد به اسم الحدث، أو اسم العين^(٢)، فلا يجوز أن يكون الحدث؛ لأنه إنما يؤسس المبنى الذي هو عين.

وبين ذلك - أيضا - قوله: ﴿عَلَى شَفَا جُرْفٍ﴾، والحدث [لا يعلو شفا جرف]^(٣).

والجار في^(٤) قوله: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ﴾ في موضع نصب على الحال، تقديره: أفمن أسس بنيانه متقيًا خير أم من أسس بنيانه على شفا جرف هار؟

والمعنى: أمن أسس بنيانه غير متقٍ، أو: من أسس بنيانه معاقبًا على بنائه؟ وفاعل «انهار»: البنيان، أى: انهار البنيان بالبانى فى نار جهنم؛ لأنه معصية، وفعل لما كرهه الله - سبحانه - من الضرار، والكفر، والتفريق بين المؤمنين، و﴿عَلَى شَفَا جُرْفٍ﴾: حال كما كان قوله - جل وعز -: ﴿عَلَى تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ﴾ [١٠٩] حالًا.

اختلفوا فى الإمالة والفتح من قوله - جل وعز -: ﴿هَارٍ فَأَنْهَارٌ﴾ [١٠٩]:
فقرأ ابن كثير، وعاصم فى رواية هبيرة عن حفص، وحمزة: ﴿هَارٍ﴾ بفتح الهاء.

(١) فى ب: وقع.

(٢) فى أ: أخى العين.

(٣) فى أ: لا يعلق بشفا جرف.

(٤) فى أ: من.

الأعشى عن أبي بكر: ﴿هَارٍ﴾^(١) مفخمة.

وأمال الهاء: نافع وأبو عمرو، وعاصم في رواية يحيى عن أبي بكر^(٢)،
والكسائي^(٣).

وليس عندي عن ابن عامر في هذا شيء.

وقال غير أحمد بن موسى: قراءة ابن عامر مفخمة^(٤).

قال أبو علي: أما حجة من لم يُمل؛ فإن كثيراً من العرب لا يميلون هذه
الألفات، وترك الإمالة هو الأصل.

والإمالة في ﴿هَارٍ﴾ حسنة؛ لما في الراء من التكرير، فكأنك قد لفظت براءين
مكسورتين، وبحسب كثرة الكسرات تحسن الإمالة، وكذلك لو أملتها في الوقف
كان أحسن من إمالكك نحو: هذا ماشٍ وداع؛ لأنك لم تلفظ هنا بكسرة، وفي الراء
كأنك قد لفظت بها؛ لما فيها من التكرير بحرف مكسور إذا وقفت عليها.
وقد يجوز أن تميل نحو: هذا ماشٍ، في الوقف.

وإن زالت الكسرة التي لها كنت تميل الألف كما جاز أن تميل الفتحة في^(٥) نحو
﴿القتلى الحر﴾ [البقرة: ١٧٨] مع ذهاب ما أملت من الفتحة من أجله وهو الألف
من^(٦) «القتلى».

ومثل هذا قولهم: صَعَقِي، تركت^(٧) الفاء التي كان كسرهما لكسرة العين مع زوال
كسرتها.

وأما الهمزة من «هَارٍ» فمقلبة عن الواو؛ لأنهم قد قالوا: تهوّر البناء: إذا تساقط
وتداعى.

وفي الحديث: «حَتَّى تَهَوَّرَ اللَّيْلُ»^(٨) فهذا في الليل كالمثل والتشبيه بالبناء.

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٥)، التبيان للطوسي (٣٠١/٥)، التيسير للداني (١٢٠)، الحجة
لابن خالويه (١٧٧)، السبعة لابن مجاهد (٣١٩)، النشر لابن الجزري (٥٥/٢).

(٣) زاد في أ: بالإمالة.

(٤) في أ: مفخما.

(٥) في ب: من.

(٦) في أ: في.

(٧) في أ: ترك.

(٨) هو من حديث أبي قتادة: أخرجه مسلم (٤٧٢/١) كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب =

ويجوز في العين إذا قلبت همزة في هذا النحو ضربان:

أحدهما: أن تُعَلَّ بالحذف كما أعلت بالقلب.

فيقال: هَارٍ وشَاكٍ السلاح.

ويجوز في قولهم: يَوْمٌ رَاخٌ، أن يكون: فاعلاً، على الحذف، و: فَعِلاً، على

غير الحذف.

والآخر: أن يُعَلَّ بقلبها إلى موضع اللام؛ فيصير في التقدير: فالع.

ويجوز في قولهم: [من الكامل]

... .. ضُرِبَتْ عَلَى شُرْنٍ فَهَنْ شَوَاعِي^(١)

أن تكون: فوالع، من الشيء الشائع، ويكون المعنى: إنها متفرقة، أو يكون: فواعل من قولهم: غارة شعواء.

وكذلك يجوز في قوله: [من الكامل]

... .. خَفَضُوا أَسِنَّتَهُمْ فَكُلَّ نَاعِي^(٢)

ضربان:

أحدهما: أن يكون مقلوباً من «النائع» الذي يراد به العطشان في قوله: [من الوافر]

... .. وَالْأَسَلُ النَّيَاعَا^(٣)

= قضاء الصلاة الفاتئة (٦٨١/٣١١)، وله شاهد من حديث أبي هريرة: أخرجه أحمد في مسنده (٥٣٧/٢).

(١) عجز بيت، وصدره:

وكان أولها كعاب مقامر
البيت للأجدع بن مالك في لسان العرب (شيع)، (شرن)، (شعا)، والمؤتلف
والمختلف ص(٤٩)، والمعاني الكبير ص(٥٤)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة
ص(٨١١)، وسر صناعة الإعراب (٧٤٣/٢)، والمقتضب (١٤٠/١)، والمقرب (٢/١٩٨)،
والممتع في التصريف (٦١٥/٢)، والمنصف (٥٧/٢).

(٢) عجز بيت، وصدره:

خيLAN من قومي ومن أعدائهم
البيت للأجدع بن مالك الهمداني في الأصمعيات ص(٦٩)، ولسان العرب (نوع)،
(نعا)، وتاج العروس (نوع)، (نعا)، وبلا نسبة في المخصص ص(٩٣/١٤).
(٣) جزء من عجز بيت، وقبله:

لعمر بنى شهاب ما أقاموا صدور الخيل
وهو للقطامي في ديوانه ص(١٨٢)، ولسان العرب (نوع)، والمخصص ص(٣٥/١٤) =

أى: العطاش إلى دماء من يغزون.

ويجوز أن يكون «ناع» من قولك: نعى يعنى، أى^(١) يقول: يا لثاراتِ فلان.

ويجوز فى «هار» التى فى الآية أن يكون على قول من حذف.

ويجوز أن تكون على^(٢) قول من قلب.

فأما جوازه على الحذف؛ فلأن هذه الهمزة قد حذفت من^(٣) نحو هذه الكلم.

وجوازه على القلب أن يكون مثل: قاضٍ وداع، وقد سقطت اللام لالتقاء الساكنين.

وقال أبو الحسن: يقال: هِزَّتْ تهازُّ، مثل: خِفَّتْ تخاف.

قال: وجعله بعضهم من الياء.

وبعضهم من الواو، فقال: يتهير، فإنه كان التجويز فى عين «يتهور» أنه ياء من

أجل قولهم: يتهير، فإنه يمكن أن يكون: يتهير، مثل: يتحير.

فلا دلالة حينئذ فى ذلك على كونها من الياء، ولعله سمع شيئاً غير هذا يعلم به

أنه من الياء، فإن لم يسمع شيئاً غير هذا، فإنه يجوز أن يقول: إن «يتهير»: يتفعل،

[مثل]^(٤): يتبيع؛ لأن باب «التفعل» أكثر من باب «التفعيل»، فيحمل على الأكثر.

فيجوز على هذا فيما أنشده أبو زيد من قول الشاعر: [من الطويل]

خَلِيلِي لَا يَنْقَى عَلَى الدَّهْرِ قَادِرٌ بَيْتُهُورَةَ بَيْنَ الطَّخَافِ الْعَصَائِبِ^(٥)

[يجوز]^(٦) أن يكون «تیهورة»: تفعولة، مثل: تعضوضة، إلا أنه قلبه، ولو كان

من الواو لكان توهورة.. ويجوز أن يكون «تیهورة» فى الأصل: فيعولا، مثل:

سيهوب، وعيشوم، إلا أنه قلبت الواو التى هى عين إلى [موضع]^(٧) الفاء، ثم أبدل

= (١٤٣)، وتاج العروس (نوع)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٣/ ٢٢٠)، وديوان الأدب (٣/ ٣٧٦).

(١) فى أ: أن.

(٢) فى ب: فى.

(٣) فى أ: فى.

(٤) سقط فى ب.

(٥) البيت لأبى ذؤيب الهذلى فى اللسان (عصب)، والتاج (عصب)، ولصخر الغى فى اللسان

(طخف)، والتاج (طخف)، وفى شرح أشعار الهذليين ص (٢٤٦)، من قصيدة تنسب لأبى

ذؤيب، ولصخر الغى، ولأخى صخر الغى، وفيه أن من يرويهما لأخى صخر الغى أكثر.

ويروى: «أعبنى» بدل «خليلي»، و: «تحت» بدل «بين».

(٦) سقط فى أ.

(٧) سقط فى ب.

منها التاء، كما أبدل في قولهم: تقوى وتقيّة، ونحو ذلك؛ فيكون على هذا: عيفولة. ويدلك على أن الكلمة من هذا الباب قول العجاج: [من الرجز]
إِلَى أَرَاطٍ وَنَقَا تَنْهُورٍ^(١)

فإنما وصفه بالانهيار، كما وصفه الآخر به في قوله: [من البسيط]
كَمِثْلِ هَيْلِ النَّقَا طَافَ الْوَلِيدُ بِهِ يَنْهَارُ حِينًا وَيَنْهَاهُ الثَّرَى حِينًا^(٢)
والانهيار، والانهيال، يتقاربان في المعنى كما يتقاربان^(٣) في اللفظ.

ومثل ذلك في المعنى قول العجاج في صفة رمل: [من الرجز]
شَدَّدَ مِنْهُ وَهُوَ مُعْطَى الْإِسْهَالِ ضَرْبُ السَّوَارِي مَثْنُهُ بِالتَّهْتَالِ^(٤)
اختلفوا في [فتح]^(٥) التاء وضمها من قوله -جل وعز-: ﴿إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [١١٠]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي: ﴿تَقَطَّعَ﴾ بضم التاء.

وقرأ ابن عامر وحمزة: ﴿إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ﴾ بفتح التاء.

واختلف عن عاصم: فروى أبو بكر عنه مثل أبي عمرو.

وروى حفص [عنه]^(٦) مثل حمزة: ﴿تَقَطَّعَ﴾ بفتح التاء^(٧).

قال أبو على: قوله ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَنُهُمُ الَّذِي بَنَوْا﴾ [التوبة: ١١٠] البنيان: مصدر واقع على المبنى، وإذا كان كذلك كان المضاف محذوفاً تقديره: لا يزال بناء المبنى الذي بنوا ربية، أى: شكاً في قلوبهم فيما كان من إظهار إسلامهم، وثباتاً على

(١) الرجز في ديوانه (٣٥٦/١)، ولسان العرب (تهر)، (هير)، والتنبيه والإيضاح (٢٢٩/٢)، وتاج العروس (تهر)، (هور)، وتهذيب اللغة (٤١٢/٦)، والمخصص (١٣٥/١٠)، وكتاب العين (٨٣/٤).

(٢) البيت لابن مقبل في ديوانه ص (٣٢٦)، وأساس البلاغة (نهي). ويروى: «يمشين هيل النقا مالت جوانبه» بدل: «كمثل هيل النقا طاف الوليد به»، و: «ينهال» بدل «ينهار».

(٣) في أ: تقاربا.

(٤) الرجز في ديوانه (٣١٨/٢، ٣١٩)، ولسان (ضنك، هتل)، وتهذيب اللغة (٢٣٦/٦)، (٤١/١٠)، والتاج (عزز، ضنك، هتل) وبلا نسبة في تهذيب اللغة (٨٣/١)، ولسان (عزز).

(٥) سقط في أ.

(٦) سقط في أ.

(٧) ينظر: التيسير للداني (١٢٠)، تفسير الطبري (٢٦/١١)، تفسير القرطبي (٢٦٦/٨)، الحجة لابن خالويه (١٧٧)، الحجة لأبي زرعة (٣٢٤)، السبعة لابن مجاهد (٣١٩)، الغيث =

النفاق، إلا أن تقطع قلوبهم بالموت والبلاء، لا يخلص لهم إيمان ولا ينزعون عن النفاق.

فأما قراءة^(١) من قرأ: ﴿إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ﴾؛ فلأنه يريد: حتى تبلى وتَقَطَّعَ بالبلى، أى: لا تثلج قلوبهم بالإيمان أبداً، ولا يندمون على الخطيئة التي كانت منهم في بناء المسجد.

[فأما قراءة]^(٢) من قرأ: ﴿تَقَطَّعَ﴾ فهو في المعنى مثل الأول، إلا أن الفعل أضيف إلى المقطع المبلى للقلوب بالموت في المعنى.

وفي الوجه الأول أسند إلى «القلوب»؛ لما كانت هي البالية، وهذا مثل: مات زيد ومرض عمرو، وسقط الحائط، ونحو ذلك ما يسند فيه الفعل إلى من حدث فيه، وإن لم يكن له. و: ﴿تَقَطَّعَ﴾ نسب الفعل فيه إلى المقطع المبلى، وإن لم يذكر في اللفظ؛ فأسند الفعل الذي هو لغير القلوب في الحقيقة إلى القلوب. وزعموا أن في حرف أبى: ﴿حتى الممات﴾ وهذا يدل أنهم يموتون على نفاقهم، فإذا ماتوا عرفوا بالموت ما كانوا تركوا من الإيمان وأخذوا من الكفر.

اختلفوا في قوله -جل وعز-: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ [١١١]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر^(٣): ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ فاعل ومفعول.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ مفعول وفاعل.

قال أبو علي: من قال: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ فقدم الفعل المسند إلى الفاعل على الفعل المسند إلى المفعول؛ فلأنهم يقتلون أولاً في سبيل الله، ويُقتلون، ولا يقتلون

= للصفاقسى (٢٣٩)، الكشف للزمخشري (٢/٢١٦)، الكشف للقيسى (١/٥٠٨)، المجموع للطبرسى (٥/٧٠)، المعانى للأخفش (٢/٣٣٧)، تفسير الرازى (١٦/١٩٨)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٨١).

(١) فى أ: قول.

(٢) فى أ: وأما قول.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٥)، البحر المحيط (٥/١٠٢)، التبيان للطوسى (٥/٣٠٥)، التيسير للدانى (٩٢)، تفسير القرطبي (٨/٢٦٨)، الحجة لابن خالويه (١٧٨)، الحجة لأبى زرعة (٣٢٤)، السبعة لابن مجاهد (٣١٩)، الغيث للصفاقسى (٢٣٩)، الكشف للزمخشري (٢/٢١٦)، المجموع للطبرسى (٥/٧٤)، المعانى للفراء (١/٤٥٣)، تفسير الرازى (١٦/٢٠٠)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٤٦).

إذا قتلوا.

ومن قدم الفعل المسند إلى المفعول به [على المسند إلى الفاعل]^(١)، جاز أن يكون في المعنى مثل الذي تقدم؛ لأن المعطوف بالواو يجوز أن يراد به التقديم؛ فإن لم يقدر فيه^(٢) التقديم كان المعنى في قوله: ﴿وَيَقْتُلُونَ﴾ بعد قوله: «فَيَقْتُلُونَ»: يقتل من بقي منهم بعد قتل من قُتل، كما أن قوله -سبحانه-: ﴿فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٤٦]: ما وهن من بقي [منهم]^(٣) لقتل من قُتل من الربيين.

قال أحمد: قرأ حمزة وحده^(٤): ﴿أَوَّلًا تَرَوْنَ﴾ [١٢٦] بالتاء.

وقرأ الباقون ﴿يَرَوْنَ﴾ بالياء.

قال أبو علي: ﴿أولا ترون﴾: تنبيه.

قال سيويه عن الخليل في قوله -تعالى-: ﴿الَّذِينَ تَرَأَتْهُمُ الْأَرْضُ مَاءً فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣].

المعنى: انتبه أنزل الله من السماء ماء، فكان كذا وكذا، وليس قوله: ﴿فَتَصْبِحُ﴾ جواباً بالتاء.

ووجه قراءة حمزة: أن المؤمنين نبهوا على إعراض المنافقين عن النظر، والتدبر لما ينبغي أن ينظروا فيه ويتدبروه، وذلك أنهم يمتحنون بالأمراض، والأسباب التي لا يؤمن معها الموت، فلا يرتدعون عن كفرهم، ولا ينزجرون عما هم عليه من النفاق، ولا يقدمون عملاً صالحاً يقدمون عليه إذا ماتوا؛ فنبه المسلمون على قلة اعتبارهم واتعاضهم.

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: به.

(٣) سقط في ب.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٥)، البحر المحيط (١١٦/٥)، التبيان للطوسي (٣٢٦/٥)، التيسير للداني (١٢٠)، تفسير الطبري (٥٤/١١)، تفسير القرطبي (٢٩٩/٨)، الحجة لابن خالويه (١٧٩)، الحجة لأبي زرعة (٣٢٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٠)، الغيث للصفاقسي (٢٤٠)، الكشف للزمخشري (٢٢٢/٢)، الكشف للقيسي (٥٠٩/١)، المجمع للطبرسي (٨٥/٥)، المعاني للفراء (٤٥٥/١)، تفسير الرازي (٢٣٢/١٦)، النشر لابن الجزري (٢/٢٨١).

ومن قال: ﴿أَوَّلَا يَرْوُونَ﴾ كان هذا التقريع بالإعراض عما يجب ألا يعرضوا عنه من التوبة والإقلاع عما هم عليه من النفاق - لاحقاً لهم من غير أن يصرف التنبيه إلى المسلمين في الخطاب؛ لأن المسلمين قد عرفوا ذلك من أمرهم، وكان الأولى أن يلحق التنبيه فعل من يراد تنبيهه وتقريعه بتركه ما ينبغي أن يأخذ به.

ومن قال: ﴿يَرْوُونَ﴾ و﴿تَرْوُونَ﴾ [جميعاً]^(١) احتمال أن يكون من رؤية العين، وأن تكون المتعدية إلى مفعولين، فإذا جعلتها المتعدية إلى مفعولين سدت^(٢) «أن» مسدهما، وأن يكون من رؤية العين أولى؛ لأنهم يُسَبِّطُونَ في مشاهدة ذلك، والإعراض عنه على ترك الاعتبار به، وهذا أبلغ في هذا الباب من المتعدية إلى مفعولين.

ألا ترى أن تارك الاستدلال أعذر من المضرب عما يشاهد [ويحس؟!]^(٣) ولو قرأ قارئ: «أو لا يُرَوْنَ» فبنى الفعل للمفعول به، كان «أن» في موضع نصب بأنه مفعول الفعل الذي يتعدى إلى مفعول، وذلك أنك تقول: رأى عمرو كذا، وتقول: أريت عمراً كذا، فتعديه^(٤) إلى مفعولين بالنقل، فإذا بنيت الفعل للمفعول به تعدى إلى مفعول واحد، كالدرهم في قولك: أعطى زيد درهماً. ولا يكون «يُرَوْنَ» هنا الذي^(٥) في قولك: أرى زيداً^(٦) منطلقاً؛ لأن المعنى ليس على: يظنون أنهم يفتنون في كل عام، إنما المعنى على أنهم يشاهدون ذلك فيعلمونه علم مشاهدة، وليس المعنى أنهم يظنون الفتنة في كل عام؛ لأن ظن الفتنة ليس بموضع اعتبار، وإنما قُرِعُوا على ترك الاعتبار بالمشاهد^(٧)، وأنهم مع ذلك لا يتوبون ولا هم يتذكرون فيعتبروا به، ويتنهدوا عما يلزمهم الانتهاء عنه والإقلاع، فبهذا كان يكون وجه من ضم الياء من^(٨) ﴿يُرَوْنَ﴾، ولا أدري أقرئ به أم لم يقرأ.

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: سد.

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: فيعدي.

(٥) في ب: التى.

(٦) في أ: زيد.

(٧) في أ: بالمشاهدة.

(٨) في ب: فى.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿كَادَ يَزِيغُ﴾ [التوبة: ١١٧]:
 فقرأ حمزة وحفص عن عاصم: ﴿كَادَ يَزِيغُ﴾ بالياء.
 وقرأ الباقون^(١) [وعاصم في رواية أبي بكر]: ﴿تَزِيغُ﴾ بالتاء.^(٢)
 قال أبو علي: يجوز أن يكون فاعل «كاد» أحد ثلاثة أشياء:
 أحدها: أن يُضمَر فيه القصة أو الحديث، وتكون «تَزِيغُ» الخبر.
 فإن قلت: إن أصل إضمار القصة أو الحديث إنما هو في الابتداء.
 نحو ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].
 ونحو قوله -سبحانه-: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧].

ثم تدخل على الاسم المبتدأ الذي هو ضمير الحديث أو القصة العوامل التي
 تدخل على المبتدأ، وليس «كاد» من العوامل التي تدخل على المبتدأ^(٣).
 قيل: جاز ذلك فيها للزوم الخبر لها؛ فأشبهت العوامل الداخلة على المبتدأ^(٤)
 للزوم الخبر لها.
 فإن قلت: فهل يجوز أن يُضمَر في «عسى» ضمير القصة أو الحديث؛ لأن
 «عسى» أيضًا يلزمها الخبر كما يلزم «كاد».

قيل: لا يجوز ذلك؛ لأن «عسى» يكون فاعله المفرد في كثير من الأمر فلا يلزمه
 الخبر [نحو قوله]^(٥): ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ
 شَرٌّ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦] فإذا كان فاعله المفرد في كثير من الأمر لم يحتمل الضمير

(١) ينظر: الإعراب للنحاس (٤٤/٢)، الإملاء للعكبري (١٣/٢)، البحر المحيط (١٠٥/٥)،
 التبيان للطوسي (٣١٣/٥)، التيسير للداني (١٢٠)، الحجة لابن خالويه (١٧٨)، الحجة
 لأبي زرعة (٣٢٤)، السبعة لابن مجاهد (٣١٩)، الغيث للصفاسي (٢٣٩)، الكشف
 للزمخشري (٢١٨/٢)، الكشف للقيسي (٥١٠/١)، المجمع للطبرسي (٧٨/٥)، المعاني
 للأخفش (٣٣٨/٢)، المعاني للفراء (٤٥٤/١)، تفسير الرازي (٢١٥/١٦)، النشر لابن
 الجزري (٢٨١/٢).

(٢) في أ: وأبو بكر عن عاصم.

(٣) في أ: الابتداء.

(٤) في أ: الابتداء.

(٥) في ب: كقوله.

الذى احتمله «كاد»، كما لم يحتمله سائر الأفعال التى تسند إلى فاعليها مما لا يدخل على المبتدأ.

فأما ما يجيء فى الشعر من: كاد أن يفعل، و: عسى يفعل، فليس به اعتداد؛ لأن هذه الأشياء التى تجيء فى الضرورة غير مأخوذ بها فى حال السعة.

ألا ترى أنهم قالوا: إَوَزُّ، ومَوَدُّ، فجعلوا الأصل الإدغام، ولم يقدروا نقل الحركة فيها إلى ما قبلها، وإنما وقعت فى أول أحوالها مدغمة؟! فذلك هذا [على] أن الإظهار فى هذا النحو فى الشعر لا اعتداد به، وكل ما أشبهه فهو على هذا الحكم، وإضمار القصة أو الحديث فيها قول سيبويه.

والوجه الثانى فى ^(١) فاعل «كاد»: أن يضمه ذكرًا مما تقدم: لما كان النبى ﷺ والمهاجرون والأنصار قبلاً واحداً وفريقاً جاز أن يضم فى «كاد» ما دل عليه مما ^(٢) تقدم ذكره من القبيل، والحزب، والفريق، ونحو ذلك من الأسماء المفردة الدالة على الجمع، وقال: ﴿منهم﴾، فحمله على المعنى.

كقوله سبحانه: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ ثم قال: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٦٩]؛ فكذا فاعل «كاد» على هذا الوجه.

والثالث فى ^(٣) فاعل «كاد»: أن يكون فاعلها القلوب؛ كأنه: من بعد ما كاد قلوب فريق منهم تزيع، ولكنه قدم «تزيع» كما يقدم خبر «كان» فى قوله - تعالى -: ﴿وَكَاَنَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ١٤٧]، وجاز تقديمه، وإن كان فيه ذكر من القلوب، ولم يمتنع من حيث يمتنع الإضمار قبل الذكر - لما كان النية به التأخير، كما لم يمتنع: ضرب غلامه زيد؛ لما كان التقدير به التأخير.

ألا ترى أن حكم الخبر أن يكون بعد الاسم، كما أن حكم المفعول به أن يكون بعد الفاعل؟!

فأما من قرأ: ﴿يَزِيغُ﴾ بالياء فيجوز أن يكون ذهب إلى أن فى «كاد» ضمير الحديث، فإذا اشتغل «كاد» بهذا الضمير ارتفع «القلوب» بـ «يزيغ»؛ فذكر - وإن كان فاعله مؤنثاً - لتقدم الفعل.

(١) فى أ: من.

(٢) فى أ: ما.

(٣) فى أ: من.

ومن قرأ بالتاء: ﴿تزيغ﴾ جاز أن يكون ذهب إلى أن «القلوب» مرتفعة بـ «كاد»؛ فلا يكون «تزيغ» فعلاً مقدماً كما كان عند الآخرين كذلك، فإذا لم يكن مقدماً قبح التذكير؛ لتقدم ذكر الفاعل كما قبح: [من المتقارب]

... .. وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا^(١)

(١) البيت في الكتاب لسيبويه (٤٦/٢)، والعيني (٤٦٤/٢)، وابن يعيش (٩٤/٥)، وهمع الهوامع (١٧١/٢)، والمغنى (٦٥٦/٢) رقم (٨٩٥)، وابن الشجرى (١٥٨/١)، (١٦١)، ومجاز القرآن (٦٧/٢، ١٢٤)، والأخفش (٥٥، ٣٠٠)، ومعاني القرآن للفرّاء (١٢٧/١)، والكامل (٢٧٩/٢، ٩١/٣)، المذكر والمؤنث للمبرد (١١٢)، والمسائل الشيرازيات ج٩، والإيضاح: باب المذكر والمؤنث، والخصائص (٤١١/٢)، والمحتسب (١١٢/٢)، والإفصاح لأبى نصر الفارقى (٩٩)، والتنبيه لعلى بن حمزة (٣٠٣)، البسيط في شرح جمل الزجاجى ج(١/٢٦٥)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى (٥٥٧/١)، فرحة الأديب (١٠٢)، مجاز القرآن (٦٧/٢، ١٢٤)، إعراب القرآن للنحاس (٦١٩/١)، ما يجوز للشاعر فى الضرورة (١٢٣)، الرد على النحاة (٦٣٠)، شرح المفصل (٩٤/٥)، ضرائر الشعر (٢٧٥)، رصف المباني (١٦٦)، شرح اللوحة البدوية (٢٩٢/٢)، التصريح (٢٧٨/١).

والأصل فى اتصال تاء التانيث بالفعل: إن كان الضمير المفرد مؤنثاً تلحق الفعل علامة تفصل بين تانيث الفاعل وتذكيره لا غير وهى التاء، فتقول: هند قامت، كما تقول: قامت هند. فإن كان التانيث لفظياً غير معنوى كنت فى إثبات العلامة وحذفها مخيراً، نحو: ﴿قالت الأعراب﴾ و﴿قال نسوة﴾؛ لأن تانيث الجماعة غير حقيقى، وكذلك إذا وقع الفصل بينهما، قال الله - تعالى - : ﴿قد جاءكم موعظة من ربكم﴾، وقال - تعالى - : ﴿قد جاءكم بصائر من ربكم﴾، ففصل بينهما بالمفعول وأثبت وحذف. وقالت العرب: حضر القاضى اليوم امرأة. فحذفوا مع الفصل فى التانيث الحقيقى. فإن تأخر الفعل عن التانيث غير الحقيقى لم تحذف العلامة إلا فى ضرورة الشعر، نحو:

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها

بتأويل: ولا مكان أبقل؛ لأنك إذا أضمرت الفاعل صار الضمير بمنزلة جزء من الفعل، ويقبح أن يكون الجزء مخالفاً لطبيعة كُله فى التذكير والتانيث. (شرح اللمع لابن برهان العكبرى ج١/٤٤).

ومنهم من يرويه: ولا أرض أبقلت إبقالها - على تخفيف الهمزة من «إبقالها» وإلقاء حركتها على التاء من «أبقلت»، ولا شاهد فيه على هذه الرواية. وهذه الرواية من إصلاح بعض الرواة. والذى أنشده الرواة هو الموجود فى الكتب القديمة. (شرح أبيات سيبويه ج١/٣٩٣).

وقال ابن خلف الشاهد أنه ذكّر فيه: «أبقل» مع أنه مسند إلى ضمير «الأرض» للضرورة؛ حملاً على المكان، وهو قبيح. وقال أبو حنيفة الدينورى فى كتاب «النبات» عندما أنشد هذا البيت: إن «الأرض»، تذكر وتؤنث، وكذلك «السماء»؛ فلا ضرورة فيه. وزعم الصاغانى فى «العباب» أن الرواية «ولا روض أبقل إبقالها. ولو كان البيت كذلك لقال: ولا روض =

ولم يقبح: أبقل أرض، ويجوز أن يكون الفعل المسند إلى القصة أو^(١) الحديث يؤنث، إذا كان في الجملة التي يفسرها مؤنث.

كقوله -جل وعز-: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧] وقوله: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرُ﴾ [الحج: ٤٦].

ألا ترى أن هي في^(٢) قوله: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ﴾ ضمير القصة؟ كما أن قوله -سبحانه-: ﴿هُوَ اللَّهُ﴾ في قوله: ﴿هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] مذكر. وجاز تأنيث ﴿هِيَ﴾ التي هي ضمير القصة؛ لذكر الأبصار المؤنثة في الجملة التي هي التفسير.

وكذلك أنثت في قوله: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرُ﴾، وكذلك يؤنث الضمير الذي في «كاد»؛ لذكر المؤنث في الجملة المفسرة، فتقول: «كادت»، وتدغم التاء التي هي علامة التأنيث في تاء «تريف»، و«تريف» على هذا لـ «القلوب»، وهي مرتفعة به. ويجوز إلحاق التاء في «كاد» من وجه آخر، وهو أن ترفع ﴿قلوب فريق﴾ بـ «كاد»، فيلحقه علامة التأنيث من حيث كان مسنداً إلى مؤنث، كقوله -سبحانه-: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤] وتكون على هذا في «تريف» ضمير «القلوب»؛ لأن النية بـ «تريف» التأخير.

اختلفوا في إدخال الواو وإخراجها من قوله -جل وعز-: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا﴾ [١٠٧]:

فقرأ نافع وابن عامر^(٣): ﴿الَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا﴾ بغير واو، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة والشام.

= أبقل إيقاله، بتذكير الضمير، مع أن سيويه رواه: «ولا أرض». وهو ثقة والاعتماد عليه أكثر. (شرح أبيات المغنى ج٨/١٧).

(١) في ب: و.

(٢) في ب: من.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٤)، الإعراب للنحاس (٤٠/٢)، الإملاء للعكبري (١٢/٢)، البحر المحيط (٩٨/٥)، التبيان للطوسي (٢٩٧/٥)، التيسير للداني (١١٩)، تفسير القرطبي (٢٥٣/٨)، الحجة لابن خالويه (١٨٧)، الحجة لأبي زرعة (٣٢٣)، السبعة لابن مجاهد (٣١٨)، الغيث للصفاقسي (٢٣٩)، الكشف للزمخشري (٢١٣/٢)، الكشف للقيسي (٥٠٧/١)، المجمع للطبرسي (٧٠/٥)، تفسير الرازي (١٩٣/١٦)، النشر لابن الجزري (٢٨١/٢).

وقرأ الباقيون: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾ وكذلك هي في مصاحفهم.

قال أبو علي: وجه قول من ألحق الواو: أنه معطوف على ما قبله في ^(١) نحو قوله: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عٰهَدَ ٱللَّهَ﴾ [التوبة: ٧٥].

[و] ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ [التوبة: ٥٨].

[و] ﴿وَمِنْهُمْ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ﴾ [التوبة: ٦١].

[و] ﴿وَعَاخِرُونَ مِرْجُونَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١٠٦]، أى: منهم آخرون، ومنهم الذين اتخذوا مسجداً ضراباً وكفراً.

ومن لم يلحق الواو لم يجز أن يكون ﴿الذين﴾ بدلا من قوله: ﴿وَعَاخِرُونَ مِرْجُونَ﴾، كما تبدل المعرفة من النكرة؛ لأن المرجئين لأمر الله هم غير الذين اتخذوا المسجد ضراباً [وكفراً] ^(٢).

ألا ترى أن متخذى المسجد قد أخبر عنهم أنهم لا يؤمنون، ولا تثلج قلوبهم بالإيمان في قوله: ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَتُهُمُ ٱلَّذِى بَنَى رِبْعَهُ فِى قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [التوبة: ١١٠]؟! وإذا وقع الخبر بتاتا على أنهم لا يؤمنون حتى ^(٣) الممات، والمرجون لأمر الله، قد جوز عليهم الإيمان - علمت أنهم ليسوا إياهم؛ فإذا لم يكونوا هم، لم يجز أن يبدلوا منهم.

ولكن من لم يلحق الواو جاز قوله على أمرين:

[على] ^(٤) أن يضم: ومنهم الذين اتخذوا، كما أضمرت المبتدأ مع الحرف الداخِل عليه في قولهم: لاها الله ذا ^(٥)، والمعنى: للأمر ذا، وكما أضمرت الحرف

(١) فى ب: من.

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى أ: إلى.

(٤) سقط فى أ.

(٥) قال سيويه: هذا باب ما يكون ما قبل المحلوف به عوضاً من اللفظ بالواو، وذلك قولك: إى ها الله ذا، تثبت ألف «ها»؛ لأن الذى بعدها مدغم. ومن العرب من يقول: إى هله ذا، فيحذف الألف التى بعد الهاء. ولا يكون فى المقسم ههنا إلا الجر؛ لأن قولهم: «ها»، صار عوضاً من اللفظ بالواو، فحذفت تخفيفاً على اللسان؛ ألا ترى أن الواو لا تظهر ههنا كما تظهر فى قولك: والله! فتركهم الواو ههنا ألبتة يدلك على أنها ذهبت من هنا؛ تخفيفاً على اللسان، وعوضت منها «ها». ولو كانت تذهب من هنا كما [كانت] تذهب من قولهم: الله لأفعلن، إذن لأدخلت الواو.

مع الفعل فى قوله - سبحانه -: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] [أى^(١)]: فيقال لهم: أكفرتم، وكذلك حذف الخبر مع الحرف^(٢) اللاحق له فى قول من قرأ: ﴿الذين اتخذوا﴾ بغير واو. ويجوز أن يكون أضمر الخبر بعد، كما أضمر بعد فى قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الحج: ٢٥] إلى قوله: ﴿وَالْبَادِ﴾ [الحج: ٤٥].

والمعنى فيه: ينتقم منهم، أو: يعذبون، ونحو ذلك مما يليق بهذا المبتدأ، وحسن الحذف فى الموضوعين جميعاً؛ لطول الكلام بالمبتدأ وصلته. قال أحمد: حدثنى أحمد بن على الخزاز قال: حدثنى محمد بن يحيى القطعى قال: حدثنا سعيد بن أوس عن المفضل عن عاصم^(٣): أنه قرأ: ﴿غُلْظَةً﴾ [١٢٣] بفتح الغين.

وقرأ الباقون: ﴿غُلْظَةً﴾ بكسر الغين. قال أبو على: [قوله]^(٤): ﴿وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غُلْظَةً﴾ فى المعنى مثل قوله - سبحانه -: ﴿جَهْدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَأَغْلَظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ٧٣]. [وقوله]: ﴿وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾^(٥) [الفتح: ٢٩].

وأما قولهم: ذا، فزعم الخليل أنه المحلوف عليه؛ كأنه قال: إى والله للأمر هذا، فحذف «الأمر»؛ لكثرة استعمالهم هذا فى كلامهم، وقدم «ها» كما قدم قوم «ها» فى قولهم: ها هو ذا، وها أنا ذا. وهذا قول الخليل. وقال السيرافى: وقال الأخفش: قولهم: «ذا» ليس هو المحلوف؛ عليه، إنما هو المحلوف به، وهو من جملة القسم. والدليل على ذلك أنهم قد يأتون بعده بجواب قسم فيقولون: ها الله ذا، لقد كان كذا وكذا. ف قيل له: ما وجه دخول «ذا» قسمى، وقد حصل القسم بقوله: والله، وهو المقسم به؟ فقال: هو عبارة عن قوله: والله، وتفسير له. وكان المبرد يرجع قول الأخفش، ويجيز قول الخليل. ينظر: الكتاب (٣/٤٩٩-٥٠٠).

(١) سقط فى أ.
(٢) فى ب: الخبر.
(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٥)، الإعراب للنحاس (٤٦/٢)، الإملاء للعبرى (١٣/٢)، البحر المحيط (١١٥/٥)، التبيان للطوسى (٣٢٣/٥)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٠)، الكشف للزمخشري (٢/٢٢٢).

(٤) سقط فى ب.

(٥) سقط فى ب.

وقوله: ﴿أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]، أى: لا ينقادون لهم ولا يخفضون لهم جناحاً. وأذلة على المؤمنين، أى: يذلون لهم ذل الخضوع، فيتركون الترفع عليهم، وهذا^(١) قريب من قوله: ﴿رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾، ولم يرد بقوله: ﴿أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ ذل الهوان؛ ولكن الذل الذى يقتضيه الدين من إلانة الجانب له، وتسويه به.

قال أبو الحسن: ﴿غَلْظَةٌ﴾: قراءة الناس بالكسر، وهى العريية، وبها نقرأ. قال: ولا أعلم ﴿غَلْظَةٌ﴾ إلا لغة، وقال غيره: هى لغة.

[بسم الله الرحمن الرحيم
ذكر اختلافهم في سورة يونس]^(١)

اختلفوا في إمالة الراء، وتفخيمها:

فقرأ ابن كثير: ﴿الرَّ﴾ مفتوحة الراء.

وقال حفص، عن عاصم^(٢): الراء خفيفة^(٣) لا تمد الراء في كل القرآن غير مكسورة.

وقال هبيرة، عن حفص، عن عاصم: الراء مكسورة.

وقال^(٤) نافع في رواية المسيبي: الراء مفتوحة وليست بممدودة.

وقال أحمد بن صالح، عن ورش، وقالون: لا تفخم الراء.

وقال ابن جماز، عن نافع: بكسر الراء.

وقرأ أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وابن عامر: ﴿الر﴾ الراء على الهجاء مكسورة.

أبو بكر، عن عاصم في رواية خلف، عن يحيى بن آدم: الراء مكسورة مثل أبي عمرو.

قال أبو علي: من قال: ﴿الرَّ﴾ فلم يمل فتحة الراء؛ فلأن كثيراً^(٥) من العرب لا يميل ما يجوز فيه الإمالة عند غيرهم.

وحسن ترك الإمالة هنا: أن معه حرفاً يمنع الإمالة كما يمنعها المستعلى.

فأما من أمال فقال: رايًا - فلأنها أسماء لما يلفظ به من الأصوات المتقطعة في مخارج الحروف.

كما أن «غاق» اسم للصوت الذي يصوته الغراب.

(١) في أ: بسم الله الرحمن الرحيم. سورة يونس.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٦)، التبيان للطوسي (٢٣١/٥)، التيسير للداني (١٢٠)، تفسير

القرطبي (٣٠٤/٨)، الحجة لابن خالويه (١٧٩)، الحجة لأبي زرعة (٣٢٧)، السبعة لابن

مجاهد (٣٢٢)، الغيث للصفاقسي (٢٤٠)، الكشف للقيسي (١٨٦/١)، المحتسب لابن

جنى (٨٧/٥)، تفسير الرازي (٢/١٧)، النشر لابن الجزري (٦٦/٢، ٦٧).

(٣) زاد في ب: تام.

(٤) في أ: قرأ.

(٥) في ب: الكثير.

وكما أن «طيخ» اسم للصوت الذي يفعله الضاحك؛ فجازت الإمالة فيها من حيث كانت أسماء، ولم تكن كالحروف التي تمتنع فيها الإمالة، نحو: ما، ولا، وما أشبههما من الحروف.

فإن قلت: فهلا امتنعت الإمالة في «رأ»؛ لشبه الرأ بالمستعلى في منعها الإمالة؟ فالقول: إنه لم تمتنع الإمالة فيها لما أريد من تبيين أنه اسم؛ كما^(١) لم تمتنع الإمالة في^(٢) «خاف» و«طاب» و«صار» مع المستعلى؛ لما أريد من طلب الكسرة في «خفت» و«طبت» و«صرت».

وكذلك جازت الإمالة في «را» لما قصد بها من إعلام أنه اسم ليس بحرف. فإن قلت: فإن الأسماء لا تكون على حرفين أحدهما حرف لين، وإنما تكون على هذه الصفة الحروف نحو: ما، ولا.

فالقول: إن هذه الأسماء لم يمتنع أن تكون على حرفين أحدهما حرف لين؛ لأن التنوين لا يلحقها، فيؤمن؛ لامتناع التنوين من اللحاق لها أن تبقى على حرف واحد، وإذا أمن ذلك، لم يمتنع أن يكون الاسم على حرفين، أحدهما حرف لين. ألا ترى أنهم قالوا: هذه شاة، فجاء على حرفين، أحدهما حرف لين، لما أمن لحاق التنوين له؛ لاتصال علامة التأنيث به.

وكذلك قولك: رأيت رجلاً ذا مال؛ لاتصال المضاف إليه به.

وكذلك قولهم: كسرت فا زيد، ومثل «شاة» في كونها على حرفين: أحدهما حرف لين؛ لما دخلت عليه علامة التأنيث^(٣): قولهم في الباء: باء، كأنه أراد الباء، فأبدل من الهمزة الألف.

كما أبدلها^(٤) في قوله: [من الكامل]

..... لا هَئَاكِ الْمَرْتَعُ^(٥)

فاجتمعت ألفان؛ فحذف إحداهما^(٦) لالتقاء الساكنين، فبقى الاسم على حرفين

(١) في ب: كما أنه.

(٢) في ب: من.

(٣) زاد في ب: في.

(٤) في ب: أبدل.

(٥) تقدم.

(٦) في أ: أحدهما.

أحدهما حرف لين.

أنشدنا محمد بن السرى، عن أبى محمد الزيدى: [من الطويل]
فَيَا شَرَّ مُلْكٍ مُلْكٍ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ عَلَى أَنَّ قَيْسًا لَمْ يَطَأْ بَاءَ مَحْرَمٍ
ومثل «بَاء» فى القياس ما رواه محمد بن السرى، عن أحمد بن يحيى، عن سلمة
قال: سمعت الفراء يحكى عن الكسائى، أنه سمع [من يقول]^(١): اسقنى شربة ما يا
هذا، يريد: شربة ماء، فقصر، وأخرجه على لفظ «من» التى للاستفهام، هذا إذا
مضى، فإذا وقف قال: شربة ما.

[و]^(٢) القول فيه كالقول فى «بَاء» إلا أن «بَاءًا» أحسن من «مَا»؛ لتكثرها^(٣) بعلامة
التأنيث، وليس هذا كذلك، ووجهه أنه جعل الهمزة التى قلبت على غير القياس فى
حكم المخففة على القياس؛ وحذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين، فلحق التنوين
الباقية، وحذفت كما حذفت من نحو: رَحًا وَعَصًا.

وقد قيل فى قولهم: مُ اللّٰه: [إنه]^(٤) محذوف من: اِيْمُنُ اللّٰه، وليس هذا
بالكثير، ولا مما ينبغى أن يقاس عليه.

ومن ذلك: اللّا، فى معنى: اللائى، هو على حرفين أحدهما حرف لين؛ لأن
التنوين لا يلحقه من^(٥) حيث لم يلحق «ذا»، لا من حيث كانت فيه الألف واللام.

وينشد البغداديون فى ذلك: [من الطويل]

فَدُوْمِي عَلَى الْعَهْدِ الَّذِى كَانَ بَيْنَنَا أَمْ أَنْتِ مِنَ اللَّأ مَا لَهْنَّ عُهْدُ^(٦)
ومن ذلك قولهم: أَيُّشٍ تقول؟ حكاها أبو الحسن والفراء.

والقول فيه: إنه كان: [أى]^(٧) شيء؟ فخففت الهمزة، وألقيت كسرتها على
الياء، وكثر الكلام بها؛ فكرهت حركة الياء بالكسرة، كما كرهت فى «قاضين»،

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: لتكثرها.

(٤) سقط فى ب.

(٥) فى ب: فمن.

(٦) البيت بلا نسبة فى الأزهية ص (٣٠٥)، ولسان العرب (لوى).

(٧) سقط فى أ.

و«غازين» ونحوه، فأسكنت، والتقت مع التنوين، وكل واحد منهما ساكن؛ فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، فإذا وقفت عليها قلت: أَيْشُ، فأسكنت.

ومن قال: بِرَجُلِي، فأبدل من التنوين الياء، قال: أَيْشِي.

فهذه الأسماء ما لم يلحق بها التنوين، لم يمتنع أن تكون على حرفين، أحدهما حرف لين، وإنما لم يلحقها التنوين، ولم تعرب كما لم تعرب، ولم ينون ما كان منها زائداً على حرفين نحو: لَامَ الْفِ عَيْن جِيم، فكما أن هذه الحروف على الوقف، ولا تنون، كذلك ما كان منها نحو: راء، ياء، تاء، ثا. كما أن أسماء العدد كذلك، فإن أخبر عن شيء منها^(١) فتمكن لذلك وأعرب، ولحقه التنوين - زيد على ما كان على حرفين أحدهما حرف لين، حرف مثل ما هو فيه؛ حتى يصير بالمزيد على ثلاثة أحرف، ومد إن كان الآخر ألفاً^(٢)، فقليل: بَاء، وتاء^(٣)، وراء، كما تقول: ثلاثة أكثر من اثنين، فعلى هذا مجرى هذه الحروف.

فإن قلت: فهل يُسْتَدَلُّ بجواز الإمالة في راء، ويا، ونحوهما على أن الألف متقلبة عن الياء، كما تقول في ذا: إن الألف فيه متقلبة عن الياء؟

فالقول: إن الاستدلال بجواز الإمالة في «راء» ونحوها [على]، أن الألف فيه متقلبة عن الياء - لا يصح^(٤)؛ لأنه إنما أميل عندهم لما قدما^(٥) من ذكره، فليس بمنزلة قولهم: ذا؛ لأن «راء» ونحوها أسماء للأصوات، والأصوات لا تُشْتَقُّ كما لا تشتق الحروف.

فأما قولهم: ذا، فليس من الأصوات، ولكنه من الأسماء المظهرة.

ألا ترى أنه قد وصف، ووصف به، وحقر في نحو: مررت بهذا الرجل، وبزيد ذا، وحقروه فقالوا: ذِيًا، من حيث كان اسماً على الوصف الذي ذكرنا؛ فصار بمنزلة سائر المظهرة، وساغ الاستدلال على حروفها، كما ساغ في غيره من الأسماء.

(١) في أ: منه.

(٢) في ب: الياء.

(٣) في ب: وياء.

(٤) في ب: تصح.

(٥) في أ: قدم.

فلذلك قال أبو الحسن: إن قولهم «ذا» من مضاعف الياء؛ وذلك أن سيبويه حكى فيه الإمالة، فإذا جازت فيه [الإمالة]^(١) حمل على انقلاب الألف فيه عن الياء في الأمر الأكثر، فإذا ثبت أن ألفه ياء، لم يجوز أن تكون اللام واوًا؛ لأنه ليس مثل حَيَوْتُ^(٢)، وإذا لم يجوز أن يكون واوًا، ثبت^(٣) أنه ياء، وأنه من باب: حَيَّيت، وَعَيَّيت.

فإن قلت: إنه قال فيه: إذا سُمي به رجلًا: ذاءً^(٤)، كما تقول في «لا»: لاءً، وفي «لو»: لوً، ولو كان [على ما]^(٥) ذكرت، لوجب أن يكون: ذيًا، كما قالوا: حيًا وحيَّان، أو: ذى.

قيل: الذى قاله عن الخليل ويونس إذا سُمي به رجل: ذاءً، قياس؛ وذلك أن هذا الاسم قد ضارع «با» و«يا» و«تا».

ألا ترى أنه غير معرب؛ كما أن هذه الأسماء التى أريدت بها الأصوات غير معربة، فلما ساوتها فى البناء جعلها^(٦) بمنزلتها إذا أعربها؟!

ومما يدلُّك على مشابهتها لها أن الألف ليست فى موضع حركة؛ فيلزمها الانقلاب، كما أنها فى «را» ونحوها ليست فى موضع حركة، فإذا كان كذلك، كانت الألف فى «ذا» بمنزلتها فى هذه الأسماء التى هى نحو: را، با، تا، والأول الذى قدمناه، وقلنا: إنه من باب «حييت» و«عيت» - قد قاله أبو الحسن.

ومن حيث قال الخليل فى «ذا»: إنك إذا سميت به، قلت: ذاءً، قال فى «ذو» - من قولهم: هذا رجل ذو مال -: إذا سميت به رجلًا، قلت: ذو. وقياس قول يونس عندى فى «ذو» إذا سُمي به رجل أن يكون بمنزلة قول الخليل، إلا أنه حكى «ذو» عن الخليل، ولم يحكه عن يونس.

ولم نعلمهم نونوا من هذه الكلم شيئًا، كما نونوا «غاق»، وكما نونوا «صه»؛ لأنهم ليس ينونون جميع هذه الأصوات، وإن كانوا قد نونوا بعضها.

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: عيوت.

(٣) فى ب: وثبت.

(٤) فى ب: ذا.

(٥) فى ب: كما.

(٦) فى أ: جعلتها.

ألا ترى أنا لا نعلمهم نونوا «طخ» الذى يحكى به الضحك، ولا «قب» الذى يحكى به وقع السيف، وإن كانوا قد نونوا «غاق» وغيره من الأصوات، وكذلك هذه الحروف التى هى: را، يا، تا.

ولا يقاس هذا، وإنما يحكى منه ما سمع؛ فلا ينون ما لم ينون، كما لا يترك تنوين ما نون، وإنما كان كذلك؛ لأن ما لم ينون جعل بمنزلة العلم معرفة، وليس يضعون هذه الأسماء - التى للأعلام، وجارية مجراها - على كل شىء.

ألا ترى أنهم قالوا للبحر: خُضارة، ولم نعلمهم خصوا البر باسم على هذا النحو. وقالوا: غُدوة، فجعلوه بمنزلة: طلحة، ولم يفعلوا ذلك فى «الطهر»، وقالوا: لقيته فينة، فجعلوه كالعلم، ولم يفعلوا ذلك بـ «برهة»، وقالوا للغراب: ابن دأية، ولم يفعلوا ذلك بالرخم، وقالوا فى ضرب من الحيات: ابن قتره، ولم يفعلوا ذلك بكل^(١) الأحناش؟! وكذلك هذا الباب.

ومن ثم عاب الأصمعى على ذى الرمة قوله: [من الطويل]

وَقَفْنَا فَقُلْنَا إِيَّاهُ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ (٢) ...

وزعم^(٣) أن المسموع فيه التنوين، وكأن ذا الرمة أجرى ذلك مجرى «غاق، وغاق»، و«صه وصه»، فأجراه مجرى بعض ما يشبهه من غير أن يكون سمع فيه ما قاله.

اختلفوا فى إثبات الألف وإسقاطها من قوله -جل وعز-: ﴿لَسَخِرُ مَيْيُنٌ﴾ [٢]:

فقرأ ابن كثير، وعاصم، وحمزة، والكسائى: ﴿لَسَخِرُ مَيْيُنٌ﴾ بألف:

وقرأ نافع، وأبو عمرو، وابن عامر ﴿لَسَخِرُ﴾ بغير ألف^(٤).

(١) فى ب: فى كل.

(٢) صدر بيت، وعجزه:

..... وما بال تكليم الرسوم البلاقع

والبيت فى ديوانه ص(٧٧٨)، والأشباه والنظائر (٢٠١/٦)، وإصلاح المنطق ص(٢٩١، ٣٠١)، وتذكرة النحاة ص(٦٥٨)، وخزانة الأدب (٢٠٨/٦، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٣٧، ١١٣/١٠، ١١٤)، ورصف المبانى ص(٣٤٤)، وسر صناعة الإعراب (٢/٤٩٤)، وشرح المفصل (٣١/٤، ٧١، ٣٠/٩)، ولسان العرب (أيه)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص(١٠٩)، ومجالس ثعلب ص(٢٧٥)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٦/٢٣٧)، والمقتضب (١٧٩/٣).

(٣) فى أ: ومن زعم.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٦)، البحر المحيط (١٢٣/٥)، التبيان للطوسى (٣٣٢/٥)،

قال أبو علي: يدل على قول من قال: ﴿سِحْرٌ﴾ قوله: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ وَإِنَّا بِهِ كَافِرُونَ﴾ [الزخرف: ٣٠].

ويدل على ﴿سِحْرٌ﴾ قوله -تعالى-: ﴿وَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا سِحْرٌ كَذَّابٌ﴾ [ص: ٤].
والقول في الوجهين جميعاً قد تقدم^(١).

ومن قال: ﴿لَسِحْرٌ﴾ أراد [به]^(٢) الرجل.

ومن قال: ﴿سِحْرٌ﴾ أراد: الذي أوحى سحر، أى: الذي تقولون أنتم فيه: إنه أوحى: سحر، وليس كما تقولون: إنه وحى.

اختلفوا في الياء والنون من قوله -جل وعز-: ﴿يُفَصِّلُ الْآيَاتِ﴾ [٥]:

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم في رواية حفص: ﴿يُفَصِّلُ الْآيَاتِ﴾ بالياء^(٣).

وروى محمد بن صالح، عن شبل، عن ابن كثير بالنون.

حدثني مضر بن محمد عن البزى بإسناده عن ابن كثير بالنون.

وحدثني الحسن بن مخلد عن البزى بالياء.

وقرأ نافع، وعاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر، وحمزة، والكسائي:

﴿نفصل﴾ بالنون.

قال أبو علي: من قال: ﴿يُفَصِّلُ﴾ فلأنه قد تقدم ذكر الله تعالى؛ فأضمر الاسم في الفعل.

= التيسير للداني (١٢٠)، تفسير الطبري (٥٩/١١)، تفسير القرطبي (٣٠٧/٨)، الحجة لابن خالويه (١٧٩)، الحجة لأبي زرع (٣٢٧)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٢)، الغيث للصفاسي (٢٤٠)، الكشف للزمخشري (٢٢٥/٢)، الكشف للقيسي (٤٢١/١)، المحتسب لابن جنى (٨٧/٥)، تفسير الرازي (٧/١٧)، النشر لابن الجزري (٢٥٦/٢)، البحر المحيط (١٢٣/٥).

(١) فى أ: والقول فى الوجهين جميعاً: إنه قد تقدم قوله: ﴿أن أوحينا إلى رجل منهم﴾. ولا شك أن فى العبارة سهواً من الناسخ.

(٢) سقط فى ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٧)، البحر المحيط (١٢٦/٥)، التيسير للداني (١٢١)، تفسير القرطبي (٣١١/٨)، الحجة لابن خالويه (١٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٣)، الغيث للصفاسي (٢٤٠)، الكشف للزمخشري (٢٢٦/٢)، الكشف للقيسي (٥١٣/١)، المجمع للطبرسي (٩١/٥)، تفسير الرازي (٣٦/١٧)، النشر لابن الجزري (٢٨٢/٢).

ومن قال: ﴿نَفْصُلْ﴾ بالنون، فهذا المعنى يريد. ويقويه: ﴿تِلْكَ ءَايَاتُ اللَّهِ تَتْلُوهَا﴾ [البقرة: ٢٥٢، آل عمران: ١٠٨، الجاثية: ٦] وقد تقدم ﴿وَأَوْحَيْنَا﴾، فيكون: ﴿نَفْصُلْ﴾ محمولاً عليه^(١) إلا أن الياء أولى؛ لأن الاسم الذي يعود إليه أقرب إليه من ﴿وَأَوْحَيْنَا﴾.

اختلفوا في فتح القاف وضمها من قوله -جل وعز-: ﴿لَقَضَىٰ إِلَيْهِمْ أَجْلَهُمْ﴾ [١١]:

فقرأ ابن عامر وحده^(٢): ﴿لَقَضَىٰ إِلَيْهِمْ﴾ بفتح القاف، ﴿أَجْلَهُمْ﴾ نصباً. وقرأ الباقر: ﴿لَقَضَىٰ إِلَيْهِمْ﴾ بضم القاف، ﴿أَجْلَهُمْ﴾ [بضم اللام]^(٣). قال أبو علي: اللام في قوله -سبحانه-: ﴿لَقَضَىٰ﴾ جواب ﴿لَوْ﴾ في قوله: ﴿وَلَوْ يَعْجَلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ لَقَضَىٰ﴾ [يونس: ١١]، فالمعنى -والله أعلم- ولو يعجل الله للناس دعاء الشر، أى: ما يدعون به من الشر على أنفسهم في حال ضجر وبطر، [استعجالهم إياه]^(٥) بدعاء الخير، فأضيف المصدر إلى المفعول [به]^(٦)، وحذف الفاعل كقوله: ﴿مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩] في حذف ضمير الفاعل^(٧).

والتقدير: ولو يعجل الله للناس الشر استعجالاً مثل استعجالهم بالخير، لقضى إليهم أجلهم. قال أبو عبيدة: ﴿لَقَضَىٰ إِلَيْهِمْ أَجْلَهُمْ﴾: لفرغ من أجلهم.

(١) في ب: على أوحينا.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٧)، الإعراب للنحاس (٥٢/٢)، البحر المحيط (١٢٩/٥)، التبيان للطوسي (٣٤٤/٥)، التيسير للداني (١٢١)، تفسير الطبري (٦٦/١١)، الحجة لابن خالويه (١٧٩)، الحجة لأبي زرعة (٣٢٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٣)، الغيث للصفاقسي (٢٤٠)، الكشف للزمخشري (٢٢٧/٢)، الكشف للقيسي (٥١٥/١)، المجمع للطبرسي (٥٣/٥)، المعاني للفراء (٤٥٨/١)، تفسير الرازي (٤٩/١٧)، النشر لابن الجزري (٣/٢٨٢).

(٣) في ب: رفعا.

(٤) في ب: من.

(٥) في أ: استعجاله إياهم.

(٦) سقط في ب.

(٧) سقط في ب.

وَأُنْشِدْ لِأَبِي ذُؤَيْبٍ: [من الكامل]

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاوُدُ أَوْ صَنَعُ السَّوَابِغِ تُبَعُّ^(١)
ومثل ما أنشده^(٢) أبو عبيدة من قوله: قضاهما داود، قول الآخر: [من الطويل]
قَضَيْتَ أُمُورًا ثُمَّ غَادَرْتَ بَعْدَهَا بَوَائِقَ فِي أَكْمَامِهَا لَمْ تُفْتَقِ^(٣)
فالتقدير^(٤) في قوله: ﴿لَقَضَى إِلَيْهِمْ أَجَلَهُمْ﴾ أَى: لَفَرَّغَ مِنْ أَجْلِهِمْ ومدتهم
المضروبة للحياة، وإذا انتهت مدتهم المضروبة للحياة هلكوا؛ وهذا قريب من قوله
-تعالى-: ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانُ بِالشَّرِّ دُعَاءُهُ بِالْخَيْرِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا﴾ [الإسراء: ١١].
وقالوا للميت: مَقْضٌ، كأنه قضى^(٥) إذا مات، وقضى: فعل، التقدير
فيه: استوفى أجله، وفرغ منه.

قال ذو الرمة: [من الطويل]

إِذَا الشَّخْصُ فِيهَا هَزَّهُ الْأَلْ أَعْمَضَتْ عَلَيْهِ كَأَغْمَاضِ الْمُقْضَى هُجُولُهَا^(٦)
المعنى: أَعْمَضَتْ هَجُولُ هذه البلاد على الشخص الذى فيها، فلم ير لغرقه فى
الآل، كإغماض المَقْضَى، وهو الميت، لعينه^(٧).

وهذا فى المعنى كقوله: [من الطويل]

تَرَى قُورَهَا يَغْرِقْنَ فِي الْآلِ مَرَّةً وَأَوْنَةً يَخْرُجْنَ مِنْ غَايِرِ صَحْلٍ^(٨)

(١) البيت فى سر صناعة الإعراب (٢/٧٦٠)، وشرح أشعار الهذليين (١/٣٩)، وشرح المفصل
(٣/٥٩)، ولسان العرب (تبع)، (صنع)، (قضى)، والمعانى الكبير ص (١٠٣٩)، وبلا
نسبة فى شرح المفصل (٣/٥٨).

(٢) فى أ: أنشد.

(٣) البيت للشَّماخ فى ديوانه ص (٤٤٩)، ولسان العرب (بوج)، (كمم)، وتهذيب اللغة (١١/
٢٢١)، وجمهرة اللغة ص (١٨١٧)، وتاج العروس (بوج)، (كمم)، وبلا نسبة فى ديوان
الأدب (٢/٣٧٠)، وجمهرة اللغة ص (٢٧٢).

ويروى: «بوائج» بدلا من «بوائق».

(٤) فى أ: فالمعنى.

(٥) فى أ: تقضى.

(٦) ينظر: البيت فى: ديوانه ص (٩٢٦)، ولسان العرب (غمض)، (قضى)، وتهذيب اللغة (٨/
٢١)، وأساس البلاغة (غمض)، والمخصص (١٠/١٢٣)، وتاج العروس (غمض)،
(قضى).

ويروى: «المغضى» بدلا من «المقضى».

(٧) فى أ: بعينه.

(٨) البيت لذى الرمة فى ديوانه ص (١٤٨)، ولسان العرب (غمر)، وتهذيب اللغة (٨/١٣١)، =

فأما قوله - سبحانه - : ﴿لَقَضَى إِلَيْهِمْ أَجْلَهُمْ﴾ [يونس: ١١] وما يتعلق به هذا الجار : فإنه لما كان معنى قضى : فرغ ، وكان قولهم : فرغ ، قد يتعدى بهذا الحرف فى قوله : **أَلَا نَ فَقَدْ فَرَّغْتُ إِلَى نُمْيرٍ** فَهَذَا حِينَ صِرْتُ لَهُمْ عَذَابًا^(١) وفى التنزيل : ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيَّهَ الثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن : ٣١] ، فإنه يمكن^(٢) أن يكون الفعل تعدى^(٣) باللام كما تعدى بإلى ، كما أن : «أوحى» فى قوله : ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ﴾ [يوسف : ١٥] قد تعدى بـ : إلى ، واللام فى قوله : ﴿يَا أَيُّهَا رَبَّنَا اتَّخِذْ لَنَا﴾ [الزلزلة : ٥] ، فلما كان معنى قضى : فُرِغَ ، وفرغ تعلق بها إلى ، كذلك تعلق بـ : قضى^(٤) .

ووجه قراءة ابن عامر : ﴿لَقَضَى إِلَيْهِمْ أَجْلَهُمْ﴾ على إسناد الفعل إلى الفاعل ؛ فلأن الذكر قد تقدم فى قوله : ﴿وَلَوْ يَعْلَمُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَلْسِنَ﴾ [يونس : ١٠] ، فقال : ﴿لَقَضَى﴾ على هذا .

ومن حجته فى ذلك قوله - سبحانه - : ﴿ثُمَّ قَضَى أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَ﴾ [الأنعام : ٢] ، فهذا الأجل الذى فى هذه الآية هو الأجل المضروب للمحيا ؛ كما أن الأجل فى قوله : ﴿لَقَضَى إِلَيْهِمْ أَجْلَهُمْ﴾ كذلك^(٥) .

فكما أسند الفعل فى الأجل^(٦) المضروب للحياة إلى الفاعل فى قوله : ﴿ثُمَّ قَضَى أَجَلًا﴾ عند الجميع ؛ كذلك أسنده ابن عامر فى قوله : ﴿لَقَضَى إِلَيْهِمْ أَجْلَهُمْ﴾ إلى الفاعل ، ولم يسنده إلى الفعل المبني للمفعول .

ويدل على أن الأجل فى قوله : ﴿ثُمَّ قَضَى أَجَلًا﴾ أجل المحيا ، [و] ^(٧) أن قوله : ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَ﴾ أجل البعث .

يبين ذلك قوله : ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ تَمُرُّونَ﴾ [الأنعام : ٢] ، أى : أنتم أيها المشركون

= وبلا نسبة فى لسان العرب (أنى) .

(١) البيت لجبرير فى لسان العرب (أين) ، ولم أقع عليه فى ديوانه .

ويروى : «وقد نزع» بدلا من «فقد فرغت» .

(٢) فى ب : أمكن .

(٣) فى ب : يتعدى .

(٤) فى ب : فلما كان معنى «قضى» : فرغ ، تعلق بها كذلك تعلقه بـ «قضى» .

(٥) فى أ : لذلك .

(٦) فى ب : بالأجل .

(٧) سقط فى أ .

تشكون فى البعث، فلا تصدقون به.

وقوله: ﴿ثُمَّ قَفَّيْ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الأنعام: ٢] فى المعنى كقوله: ﴿أَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ [الحج: ٦٦].

ومن قرأ ﴿لَقِضَى﴾ فبنى الفعل للمفعول به؛ فلأنه فى المعنى مثل قول^(١) من بنى الفعل للفاعل.

قال: وقرأ ابن كثير^(٢) [وحده]^(٣): ﴿ضِيَاءٌ وَالْقَمَرُ نُورًا﴾ [يونس: ٥] بهمزتين فى كل القرآن: الهمزة الأولى قبل الألف، والثانية بعدها. كذلك قرأت على قبل، وهو غلط.

وقرأ الباقون بهمزة واحدة فى كل القرآن.

وكان أصحاب البزى وابن فُلَيْح ينكرون هذا، ويقراءون مثل قراءة الناس: ﴿ضِيَاءٌ﴾.

وأخبرنى الخزاعى^(٤) عن عبد الوهاب بن فليح، عن أصحابه، عن ابن كثير: ﴿ضِيَاءٌ﴾ بهمزة بعد الألف فى كل القرآن، ولا يعرفون الأخرى.

(١) فى ب: كقول.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٧)، الإملاء للعكبرى (١٣/٢)، البحر المحيط (١٢٥/٥)، التيسير للدانى (١٢٠، ١٢١)، تفسير القرطبى (٣٠٩/٨)، الحجة لابن خالويه (١٨٠)، الحجة لأبى زرعة (٣٢٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٣)، الغيث للصفاقسى (٢٤٠)، الكشف للزمخشري (٢٢٥/٢)، الكشف للقيسى (٥١٢/١)، تفسير الرازى (٣٥/١٧)، النشر لابن الجزرى (٢٨٢/٢).

(٣) سقط فى ب.

(٤) إسحاق بن أحمد بن إسحاق بن نافع بن أبى بكر بن يوسف بن عبد الله بن أمير مكة، نافع بن عبد الحارث، الصحابى الذى استخلفه عمر بن الخطاب - رضى الله عنهما - على مكة، أبو محمد الخزاعى المكى، إمام فى قراءة المكيين، ثقة ضابط حجة، قرأ على أحمد البزى وعبد الوهاب بن فليح، وروى الحروف عن عبد الله بن جبير وقنبل، روى القراءة عنه عرضاً: ابن شنبوذ ومحمد بن موسى الزينى والحسن بن سعيد المطوعى وإبراهيم بن أحمد ابن إبراهيم، وسماعاً: ابن مجاهد، وإبراهيم بن عبد الرزاق بن الحسن ومحمد بن الفضل الحديث، ومحمد بن أحمد الأثنانى وعلى بن الحسين الرقى وأبو بكر الداجونى، ومحمد ابن الصباح، وأحمد بن يعقوب التايب، ومحمد بن عيسى بن بندار، وعبد الواحد بن عمر، وعبيد الله بن إبراهيم وهبة الله بن جعفر، ومحمد بن إبراهيم بن زاذان المقرئ. توفى يوم الجمعة ثامن شهر رمضان سنة ثمان وثلاثمائة بمكة، وقيل: سنة تسع، رحمه الله. ينظر: غاية النهاية (١٥٦/١).

قال أبو علي: «الضياء» لا يخلو من أحد أمرين:
إما أن يكون جمع ضوء؛ كسوط وسياط، وحوض وحياض.
أو مصدر: ضاء يضيء ضياءً؛ كقولك: عاذ عيادًا، وقام قيامًا، وعاد عيادَةً.
وعلى أى الوجهين حملته، فالمضاف محذوف، والمعنى: جعل الشمس ذات
ضياء، والقمر ذا نور.

أو يكون: جُعِلَا النور والضياء؛ لكثرة ذلك منهما.
فأما الهمزة فى موضع العين من ﴿ضياء﴾، فيكون على القلب؛ كأنه قدم اللام
التي هى همزة إلى موضع العين، وأخر^(١) العين التي هى واو إلى موضع اللام، فلما
وقعت طرفًا بعد ألف زائدة، انقلبت همزة؛ كما انقلبت فى: شقاء، وغلاء. وهذا
إذا قدرته جمعًا كان أسوغ.

ألا ترى أنهم قالوا: قوس وقسى، فصححوا الواحد، وقلبوا فى الجميع؟!
وإذا قدرته مصدرًا كان أبعد؛ لأن المصدر يجرى على فعله فى الصحة
والاعتلال، والقلب ضرب من الاعتلال، فإذا لم يكن فى الفعل لم ينبغ أن يكون فى
المصدر أيضًا.

ألا ترى أنهم [قد]^(٢) قالوا: لاوَذَ لِيَوَذاً، وبائع بياعًا، فصَحَّحوهما فى المصدر
لصحتهما فى الفعل، وقالوا: قام قيامًا؛ فأعلَّوه ونحوه لاعتلاله فى الفعل.
اختلفوا فى فتح الراء وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿وَلَا أَدْرِيكُمْ يَوْمَ﴾
[يونس: ١٦]

فقرأ ابن كثير، وعاصم فى رواية حفص، ونافع^(٣): ﴿وَلَا أَدْرِيكُمْ يَوْمَ﴾ بفتح
الراء، والألف.

(١) فى ب: وأخرت.

(٢) سقط فى ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٧)، الإملاء للعبرى (١٤/٢)، البحر المحيط (١٣٢/٥)،
البيان للطوسى (٣٥١/٥)، التيسير للدانى (١٢١)، تفسير القرطبى (٣١٠/٨)، الحجة
لابن خالويه (١٨٠)، الحجة لأبى زرع (٣٢٨)، الغيث للصفاقسى (٢٤٠)، الكشف
للقيسى (٢٢٩/٢)، الكشف للقيسى (٥١٤/١)، المجمع للطبرسى (٩٣/٥)، النشر لابن
الجزرى (٢٨٢/٢).

وقرأ أبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر، [وابن عامر]^(١) وحمزة، والكسائي: ﴿وَلَا أَذْرِيكُمْ بِهِ﴾ بكسر الراء وبالألف.

قال أبو علي: قوله: ﴿وَلَا أَذْرِيكُمْ بِهِ﴾: حكى سيويه: دَرَيْتُهُ وَدَرَيْتُ بِهِ، قال: والأكثر في الاستعمال بالباء.

ويبين ما قاله من ذلك قوله - سبحانه -: ﴿وَلَا أَذْرِيكُمْ بِهِ﴾، ولو جاء^(٢) على اللغة الأخرى لكان: ولا أدراكموه، وقالوا: الدَرِيَّة، فجاء على فِعْلة؛ كما قالوا: الشُّعْرة، والدريَّة، والفتنة، وهى مصادر يراد بها ضروب من العلم. وجاء هذا البناء فى غير هذا النحو؛ كقولهم: الردة.

قال: [من الوافر]

قَلِيلٌ رِدَّيْ إِلَى أَمَامِي

فأما الدرية فكالهداية والدلالة، وكان الدرية التانى والتعمُّل لعلم الشيء، وعلى هذا المعنى تصرف^(٣).

ومن هذه الكلمة أنشد أبو زيد: [من الطويل]

فَإِنْ عَزَاكَ الَّذِى كُنْتَ تَدْرِى إِذَا شِئْتَ لَيْتَ خَادِرٍ بَيْنَ أَشْبُلٍ^(٤)

قال أبو زيد: تدْرِى: تَخَيَّلُ، ومنه الدرية فى قول أكثر الناس فى الحجل الذى يستتر به الصائد من الوحش؛ كأنه يَخَيَّلُ به، فيأتى الوحش من حيث لا تعلم. وقالوا: دارَيْت الرجل: إذا لاينته وختلته.

وإذا كان هذا الحرف على هذا، فالدارى فى وصف القديم لا يسوغ.

فأما قول الراجز: [من الرجز]

لَا هُمْ لَا أَذْرِى وَأَنْتَ الدَّارِى^(٥)

فلا يكون حجة فى جواز ذلك؛ لأمرين:

(١) سقط فى ب.

(٢) فى أ: كان.

(٣) فى أ: ما تصرف.

(٤) البيت بلا نسبة فى المخصص (٣/٣١).

(٥) الرجز للعجاج فى ديوانه (١/١٢٠)، ولسان العرب (لهم)، وبلا نسبة فى المخصص (٣/٣١).

(٣١)، وتاج العروس (درى)، ولسان العرب (درى).

أحدهما: أنه لما تقدم «لا أدرى»، استجاز أن يذكر «الدارى» [بعده؛ لتقدم^(١)]
«لا أدرى».

كما جاء: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٩٤] ونحو ذلك، ولو لم
يتقدم ذكر الاعتداء، لم يحسن فى الابتداء الأمر بالاعتداء.
وكذلك: ﴿إِنْ تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنْكُمْ﴾ [هود: ٣٨].
وقوله -سبحانه-: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ. اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِكُمْ﴾ [البقرة: ١٤].
والأمر الآخر: أن العرب^(٢) ربما ذكروا أشياء لا مساغ لجوازها.
كقوله: [من الرجز]

لَاهُمْ إِنْ كُنْتَ الَّذِى بَعْدِى وَلَمْ تُغَيِّرْكَ الْأُمُورُ بَعْدِى^(٣)
وقول الآخر: [من الرجز]
لَوْ خَافَكَ اللَّهُ عَلَيْهِ حَرَمَةٌ^(٤)

فأما الهمز^(٥) فى «أدراكم» على ما يروى عن الحسن: فلا وجه له؛ لأن الدرء:
الدفع، على ما جاء فى قوله -سبحانه-: ﴿فَادْرَأُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ﴾
[آل عمران: ١٦٨].

وقوله: ﴿فَادْرَأَوْهُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢]، وما روى من قوله ﷺ: «ادْرَأُوا الْحُدُودَ
بِالشُّبُهَاتِ»^(٦).

(١) فى ب: بعد ما تقدم.

(٢) فى أ: الأعراب.

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

(٥) فى ب: الهمزة.

(٦) هذا الحديث روى موقوفاً عن ابن مسعود بلفظه، ذكره الحافظ ابن حجر فى تلخيص الحبير
(١٠٥/٤). وله شاهد من حديث عائشة مرفوعاً. أخرجه الترمذى (٩٤-٩٥/٣) فى أبواب
الحدود، باب ما جاء فى درء الحدود (١٤٢٤)، وفى كتاب العلل الكبير له (٤٠٩)،
والدارقطنى (٨٤/٣)، والحاكم (٣٨٤/٤)، والبيهقى (٢٣٨/٨)، (١٢٣/٩)، والخطيب فى
التاريخ (٣٣١/٥).

وذكره الحافظ فى التلخيص (١٠٤/٤)، وقال: وفى إسناده يزيد بن زياد والدمشقى وهو
ضعيف، قال فيه البخارى: منكر الحديث، وقال النسائى: متروك، ورواه وكيع عنه موقوفاً
وهو أصح، قاله الترمذى.

وقولهم لما طعن^(١) من الجبل فاندفع عن سائر الصفيحة: ذرء ودروء.
وقال: [من الطويل]

..... وَتَرْمِي دُرُوءَ دُونَهُ بِالْأَجَادِلِ^(٢)

فأما ما حكى من الهمز في الدريئة للجمل الذي يُخْتَلُّ به الوحش: فمن همز جعله من صفة يليق وصفه بها، وقال^(٣): إنه يُدْفَع به نحو الوحش، ولا يستقيم هذا المعنى في الآية.

فأما إمالة الفتحة من الراء في: ﴿أدراكم به﴾ وإمالة الألف عنها: فلأن الألف تنقلب إلى الياء في «أدريته»، وهما مدریان، وأما من لم يمل: فلأن هذه الألفات كثير من العرب لا يميلونها، وهو الأصل، وعليه ناس كثير من العرب الفصحاء. اختلفوا في الياء والتاء من قوله - سبحانه -: ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [١٨] في خمسة مواضع:

فقرأ ابن كثير ونافع هاهنا بالياء.

وحرفين في النحل [الآية: ١، ٣].

وحرفا في^(٤) الروم [الآية: ٤٠].

وحرفا في النمل بالتاء: ﴿خير أما تشركون﴾ [٥٩].

وقرأ أبو عمرو، وعاصم، وابن عامر خمسة الأحرف بالياء.

كذا في كتابي، عن أحمد بن يوسف التغلبي، عن ابن ذكوان، عن ابن عامر:

خمس الأحرف بالياء.

ورأيت في كتاب موسى بن موسى: عن ابن ذكوان بإسناده في سورة النمل بالتاء.

وكذلك حدثني أحمد بن محمد بن بكر، عن هشام بن عمار بإسناده عن ابن

عامر: خمسة الأحرف بالتاء.

(١) في أ: ظعن.

(٢) عجز بيت، وصدره:

..... نهال العقاب أن تمر بريدته

البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص (١٤٢)، وكتاب الجيم (٤١/٢).

(٣) في أ: وذاك.

(٤) في ب: في سورة.

وقرأ حمزة، والكسائي^(١): خمسة الأحرف بالتاء.

ولم يختلفوا في غير هذه الخمسة.

قال أبو علي: من قرأ في يونس: ﴿وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ بالتاء؛ فلقوله: ﴿قُلْ أَتَنْتَبِهُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾. ومن قرأ بالياء احتمل وجهين:

أحدهما: علي: قل؛ كأنه قيل [له]^(٢): قل أنت: سبحانه وتعالى عما يشركون. والوجه الآخر: علي أنه^(٣) يكون هو سبحانه نزه نفسه عما افتروه، فقال: ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.

ومن قرأ في النحل: ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الآية: ١] فعلى أن النبي ﷺ أمر بأن يخاطبهم بذلك؛ كأنه: قل لهم: تعالى الله عما تشركون. ومن قرأ هذا بالياء، فعلى أنه نزه نفسه فقال: ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾. وفي النمل:

من قرأ ﴿اللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [٥٩] فعلى^(٤): قل لهم: «اللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا تُشْرِكُونَ»؟ فهذا بالتاء؛ لأنهم مخاطبون.

ومن قرأ بالياء لم يصرف الخطاب إليهم، فقيل: ﴿اللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾؟ على وجه التبكيت والتفريع لهم؛ كما قالوا: السعادة أحب إليك أم الشقاء؟ وعلى هذا النحو يحمل هذا الضرب.

اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَوِّرُكَ فِي الْبَرْقِ وَالْبَحْرِ﴾ [٢٢]:

فقرأ ابن عامر^(٥) وحده: ﴿هُوَ الَّذِي يَنْشُرُكُمْ﴾ بالنون والشين، من النشر.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٨)، البحر المحيط (١٣٤/٥)، التبيان للطوسي (٣٥٤/٥)، التيسير للداني (١٢١)، تفسير القرطبي (٣٢٢/٨)، الحجة لابن خالويه (١٨٠)، الحجة لأبي زرة (٣٢٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٤)، الغيث للصفاقسي (٢٤٠)، الكشف للزمخشري (٢٣٠/٢)، الكشف للقيسي (٥١٥/١)، المجمع للطبرسي (٩٨/٥)، النشر لابن الجزري (٢٨٢/٢).

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: أن.

(٤) في ب: فهو على.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٨)، الإملاء للعكبري (١٤/٢)، البحر المحيط (١٣٧/٥)،

وقرأ الباكون: ﴿يُسِيرُكُمْ﴾ بضم الياء وفتح السين، من السير.
قال أبو على: قالوا: سار الدابة، وسرته.

قال: [من الطويل]

فَلَا تَجْزَعَنَّ مِنْ سُنَّةِ أَنْتَ سِرَّتَهَا
وقالوا أيضًا: سيرته.

قال لبيد: [من الطويل]

لَسِيَّانِ حَرْبٌ أَوْ تَبَوُّوا^(٢) بِخَزِيَّةٍ وَقَدْ يَقْبَلُ الضَّيْمَ الدَّلِيلُ الْمُسِيرُ^(٣)
فهذا يدل على قراءة من قرأ: ﴿يُسِيرُكُمْ﴾.

ويقوى هذا الوجه قوله - سبحانه وتعالى -: ﴿فَأَمْسُوا فِي مَنَاكِهَا﴾ [الملك: ١٥].
و: ﴿فَأَنْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١٠].

﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١١، النمل: ٦٩، العنكبوت: ٢٠،
الروم: ٤٢].

وحجة ابن عامر: أن «ينشركم» في المعنى مثل قوله: ﴿وَيْتٌ مِنْهَا رِجَالٌ كَثِيرًا
وَنِسَاءً﴾ [النساء: ١].

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَتْ فِيهِمَا مِنْ دَابَّةٍ﴾ [الشورى: ٢٩].
فالبت: تفريق ونشر في المعنى.

= التبيان للطوسي (٣٥٩/٥)، التيسير للداني (١٢١)، الحجة لأبي زرعة (٣٢٩)، السبعة لابن
مجاهد (٣٢٥)، الغيث للصفاقسي (٢٤٠)، الكشف للزمخشري (٢٣١/٢)، الكشف
للقيسى (٥١٦/١)، المجمع للطبرسي (١٠٠/٥)، المعاني للفراء (٤٥٩/١)، تفسير
الرازي (٦٨/١٧)، النشر لابن الجزرى (٢٨٢/٢).
(١) صدر بيت، وعجزه:

.....
.....
.....
البيت لزهير بن أبى سلمى فى الأشباه والنظائر (٣٩٩/٢) وليس فى ديوانه. ولخالد بن
زهير الهذلى فى جمهرة اللغة ص (٧٢٥)، وخزانة الأدب (٨٤/٥، ٥١٥/٨، ٥٩/٩)،
والخصائص (٢١٢/٢)، ولسان العرب (سير)، ولخالد بن عتبة الهذلى فى لسان العرب
(سنن)، وبلا نسية فى مغنى اللبيب (٥٢٤/٢).

ويروى: «فلا تغضبى من سيرة» بدلا من: «فلا تجزعن من سنة».

(٢) فى أ: تبوء.

(٣) ينظر ديوانه ص (٢٢٦)، ويروى «لشتان» بدل «لسيان».

قال: كلهم قرأ: ﴿إِنَّمَا بِغِيكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [يونس: ٢٣] رفعاً^(١).

إلا ما رواه حفص عن عاصم؛ فإنه روى عنه: ﴿مَتَعَ الْحَيَوَةَ الدُّنْيَا﴾ نصباً. حدثني عبيد الله بن علي عن [نصر بن علي]^(٢)، عن أبيه، عن هارون، عن ابن كثير: ﴿مَتَعَ﴾ نصباً.

قال أبو علي: قوله: ﴿عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ يحتمل تأويلين: أحدهما: أن يكون متعلقاً بالمصدر؛ [لأن فعله متعدي بهذا]^(٣) الحرف. يدل ذلك على ذلك قوله - سبحانه -: ﴿بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ﴾ [ص: ٢٢]. و: ﴿ثُمَّ بَغَى عَلَيْهِ لِيَنْصُرْنَاهُ اللَّهُ﴾ [الحج: ٦٠]. فإذا جعلت الجار من صلة المصدر كان الخبر: ﴿مَتَعَ الْحَيَوَةَ الدُّنْيَا﴾. والمعنى: بَغَى بعضكم على بعض متاع الحياة^(٤) الدنيا، وليس مما يقرب إلى الله، وإنما تأتونه لحبكم العاجلة، وإيثارها على ما يقرب إلى الله من الطاعات. ويجوز أن تجعل ﴿عَلَى﴾ متعلقاً بمحذوف، ولا تجعله من صلة المصدر؛ فإذا جعلته كذلك كان خيراً للمصدر، وفيه ذكر يعود إلى المصدر؛ كما أنك إذا قلت: الصلاة في المسجد، كان كذلك.

والمعنى: أن المصدر مضاف إلى الفاعل، ومفعول المصدر محذوف؛ المعنى: إنما بغى بعضكم على بعض عائد على أنفسكم، ف «على» هذا متعلق بمحذوف دون المصدر المبتدأ.

وهذا في المعنى كقوله: ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر: ٤٣]. و: ﴿فَمَنْ تَكَلَّمَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ﴾ [الفتح: ١٠].

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٨)، الإملاء للعكبري (١٥/٢)، البحر المحيط (١٤٠/٥)، التبيان للطوسي (٣٦١/٥)، التيسير للداني (١٢١)، تفسير الطبري (٧١/١١)، الحجة لابن خالويه (١٨١)، الحجة لأبي زرعة (٣٣٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٥)، الغيث للصفاقسي (٢٤٠)، الكشف للزمخشري (٢٣٢/٢)، الكشف للقيسي (٥١٦/١)، المجمع للطبرسي (١٠٠/٥)، المعاني للقرطبي (٤٦١/١).

(٢) سقط في ب.

(٣) في ب: لأن فعله يتعدى بـ «إلى» بهذا.

(٤) في أ: في الحياة.

وفى قوله - سبحانه -: ﴿ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لِيَنْصُرَهُ اللَّهُ﴾ [الحج: ٦٠] إبانة عن هذا المعنى.

ألا ترى أن المبغي عليه إذا نصره الله لم ينفذ فيه بغى الباغى عليه ولا كيده، فإذا لم ينفذ ذلك فيه صار كالعائد على الباغى؟!

فإذا رفعت ﴿مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ على هذا التأويل، كان خبر مبتدأ محذوف؛ كأنك قلت: ذلك متاع الحياة الدنيا، أو هو متاع الحياة الدنيا.

ومن نصب ﴿مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ احتمل النصب فيه وجهين: أحدهما: أن تجعل «على» من صلة المصدر؛ فيكون الناصب للمتاع هو المصدر الذى هو البغى، ويكون خبر المبتدأ محذوفاً، وحسن حذفه لطول الكلام؛ ولأن «بَغْيَكُمْ» يدل على «تبغون»، فيحسن الحذف لذلك، وهذا الخبر المقدر لو أظهرته، لكان يكون مذموماً أو مكروهاً أو منهياً عنه، و^(١) نحو ذلك.

والآخر: أن تجعل ﴿عَلَى﴾ من قوله: ﴿عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ خبر المبتدأ، فإذا جعلته على هذا، احتمل نصب ﴿مَتَاعَ﴾ وجهين:

أحدهما: تمتعون متاعاً، فيدل انتصاب المصدر عليه. والآخر: أن تضر تبغون؛ [لأن ما]^(٢) يجرى مجرى ذكره قد تقدّم؛ كأنه لو أظهره لكان: تبغون متاع الحياة الدنيا، فيكون مفعولاً له.

ومثل هذا قوله - تعالى -: ﴿إِذْ نَدَعَوْكَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾ [غافر: ١٠]. تقديره: مقتكم إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون.

ألا ترى أن قوله: ﴿إِذْ نَدَعَوْكَ﴾ لا يجوز أن يتعلق بالمصدر للفصل بين الصلة والموصول؟!

فكذلك لا يجوز أن يتعلق المنصوب بالمصدر فى قوله: ﴿إِنَّمَا بِغْيِكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَتَاعٌ﴾ وقد جعلت «على» خبراً لقوله: ﴿إِنَّمَا بِغْيِكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَتَاعٌ﴾؛ لفصلك بين الصلة والموصول.

اختلفوا فى فتح الطاء وإسكانها من قوله - جل وعز -: ﴿قَطَعَا مِّنَ اللَّيْلِ﴾

[يونس: ٢٧]:

(١) فى ب: أو.

(٢) فى ب: وما.

فقرأ ابن كثير، والكسائي^(١): ﴿قَطَعًا﴾ ساكنة الطاء.

وقرأ الباقون: ﴿قَطْعًا﴾ مفتوحة الطاء.

[قال]^(٢) أبو عبيدة: ﴿قَطْعًا مِّنْ أَيْلٍ مُّظْلِمًا﴾: جماعة قطعة من الليل، وهو بعض

الليل، وأتيته بقطع: أى بساعة من الليل، وقطع وأقطع^(٣).

قال أبو على: القِطْع: الجزء من الليل الذى فيه ظلمة.

يدُلُّ على ذلك قوله - تعالى -: ﴿وَأَنذَرُكُمْ لِكُرْؤَنٍ عَلَيْهِمْ مُّصْبِحِينَ ۖ وَبِأَيْلٍ﴾

[الصفات: ١٣٨].

فقوله: ﴿وَبِأَيْلٍ﴾ خلاف الإصباح الذى هو الوضع؛ فقوله^(٤): ﴿وَبِأَيْلٍ﴾ يراد به

الظلمة، والمعنيان فى اللفظتين يتقاربان، وإن اختلفا؛ وذلك أن المراد وصف وجوههم بالسواد؛ كقوله - سبحانه -: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠].

وقيل فى قوله: ﴿يَعْرِفُ الْمُجْرِمُونَ﴾ يَسْمَعُهُمْ فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَصِي وَالْأَقْدَامِ [الرحمن: ٤١]:

إنه سواد الوجوه، وزرقة الأعين فى قوله: ﴿وَتَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ [طه:

١٠٢]، فإذا أغشيت وجوههم قطعًا من الليل، اسودَّت وجوههم منه؛ كما أنها إذا أغشيت قطعًا - التى هى جمع قطعة - اسودَّت منها.

فأما قوله سبحانه: ﴿مُظْلِمًا﴾ إذا أجرته على «قطع» فيحتمل نصبه وجهين:

أحدهما: أن يكون صفة للقطع، وهو أحسن؛ لأنه على قياس قوله: ﴿وَهَذَا

كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢-١٥٥] وصف الكتاب بالمفرد بعدما وصف بالجملة، وأجرى على النكرة.^(٥)

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٨)، الإعراب للنحاس (٥٧/٢)، الإملاء للعكبرى (١٥/٢)،

البحر المحيط (١٥٠/٥)، التبيان للطوسي (٣٦٦/٥)، التيسير للداني (١٢١)، تفسير

الطبرى (٧٧/١١)، تفسير القرطبي (٣٣٣/٨)، الحجة لابن خالويه (١٨١)، الحجة لأبى

زرعة (١٣٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٥)، الغيث للصفاقسى (٢٤٠)، الكشف

للمزمخشري (٢٣٤/٢)، الكشف للقيسى (٥١٧/١)، المجمع للطبرسى (١٠٣/٥)،

المعاني للفراء (٤٦٢/١)، تفسير الرازى (٨٨/١٧)، النشر لابن الجزرى (٢٨٢/٢).

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى ب: قطع.

(٤) فى أ: ويقال.

(٥) فى أ: وصفت الكتاب بالمفرد بعدما وصفته بالجملة، وأجرته على النكرة.

ويجوز أن تجعله حالاً من الذكر الذى فى الظرف فى قوله: ﴿مِّنَ اللَّيْلِ﴾، ولكن يكون ﴿مُظْلِمًا﴾ صفة للقطع، ولا يكون حالاً من الذكر الذى فى الظرف. ومن قرأ: ﴿قِطْعًا﴾ لم يكن ﴿مُظْلِمًا﴾ صفة للقطع، ولا حالاً من الذكر الذى فى قوله: ﴿مِّنَ اللَّيْلِ﴾، ولكن يكون حالاً ﴿من الليل﴾، والعامل فى الحال ما يتعلق به «من الليل» وهو الفعل المختزل.

ومثل ذلك فى إرادة الوصف بالسواد:

قوله: [من الطويل]

أَلَا طَرَقَتْ لَيْلَىٰ بَنِيَّانَ بَعْدَمَا طَلَى اللَّيْلُ بِيَدَا، فَاسْتَوَتْ، وَإِكَامًا^(١)
أى: اسودت لظلمة الليل.

وقال الآخر: [من الطويل]

وَدَوِّيَّةٌ مِّثْلُ السَّمَاءِ اعْتَسَفَتْهَا وَقَدْ صَبَغَ اللَّيْلُ الْحَصَى بِسَوَادٍ^(٢)
أى: سودتها الظلمة.

اختلفوا فى التاء والباء من قوله -جل وعز-: ﴿هَٰذَا لَكَ تَبَلَّوْا كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ﴾

: [٣٠]

فقراً ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر: ﴿تَبَلَّوْا﴾ بالباء.

وقرأ حمزة، والكسائى^(٣): ﴿تتلو﴾ بالتاء.

قال أبو على: أما من قال: ﴿تَبَلَّوْا﴾ فمعناه: تختبر من قوله - سبحانه - : ﴿وَيَبْلُغُهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ﴾ [الأعراف: ١٦٨] أى: اختبرناهم، ومنه قولهم: البلاء ثم الثناء، أى: الاختبار للمثنى عليه، ينبغى أن يكون قبل الثناء؛ ليكون الثناء

(١) البيت بلا نسبة فى تاج العروس (نون)، ومعجم البلدان (نيان).

ويروى: «كسا»، و: «إكاما» بدلا من «طلى»، و«إكاما».

(٢) البيت لذى الرمة فى ديوانه ص(٦٨٥)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٣٨٢)، وبلا نسبة فى شذور الذهب ص(٤١٥).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٨)، الإملاء للعبرى (١٥/٢)، البحر المحيط (١٥٣/٥)، التبيان للطوسى (٣٦٩/٥)، تفسير الطبرى (٧٩/١١)، الحجة لأبى زرعة (٣٣١)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٥)، الغيث للصفاقسى (٢٤٠)، الكشاف للزمخشري (٢/٢٣٥)، الكشف للقيسى (٥١٧/١)، المجمع للطبرسى (١٠٥/٥)، المعانى للفراء (١/٤٦٣)، تفسير الرازى (٨٥/١٧)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٨٣).

عن علم بما يوجبه. ومعنى اختبارها ما أسلفت: أنه إن قدم خيراً أو شراً، جوزى عليه؛ كما قال: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ. وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧-٨]، [وقوله: ^(١) ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ. وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾]

[فصلت: ٤٦] ونحوها من الآيات التي تدل على هذا المعنى.

ومن قال: «تتلو» فإنه يكون من التلاوة التي هي القراءة؛ ودليله قوله: ﴿فَأُولَٰئِكَ يَفْقَهُونَ كِتَابَهُمْ﴾ [الإسراء: ٧١]، وقوله: ﴿أَقْرَأْ كِتَابَكَ﴾ [الإسراء: ١٤]، وقوله: ﴿وَرُسُلَنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠]، وقوله: ﴿مَالِ هَٰذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾ [الكهف: ٤٩]، فإنما يتلون ذكر ما كانوا قدّموه من صالح أعمالهم وسيئها مما أحصاه الله ونسوه، فيكون تتلو: تتبع، من قولهم: تلا بعد الفريضة: إذا أتبعها النفل.

قال: [من الطويل]

عَلَى ظَهْرِ عَادِيٍّ كَأَنَّ أَرْوَمَهُ رِجَالٌ يُتْلُونَ الصَّلَاةَ قِيَامٌ ^(٢)
 فيكون المعنى [فى: ^(٣) ﴿تتلو كل نفس﴾: تتبع كل نفس ما أسلفت من حسنة وسيئة، فمن أحسن جوزى بالحسنات، ومن أساء جوزى به؛ فيكون على هذا فى المعنى كمن قرأ: ﴿تَبَلَّوْا﴾ بالباء.

اختلفوا فى قوله - سبحانه -: ﴿حَقَّتْ لِكَلِمَتِكَ رَيْكٌ﴾ [٣٣] فى الجمع والتوحيد: فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحزمة، والكسائي: ﴿حَقَّتْ لِكَلِمَتِكَ رَيْكٌ﴾ واحدة، وفى آخر السورة [٩٦] كذلك.

وقرأ نافع، وابن عامر الحرفين: ﴿كَلِمَاتٌ﴾ ^(٤) جماعة.

(١) سقط فى أ.

(٢) البيت للبعيث فى لسان العرب (تلل)، (تلا)، وتاج العروس (تلا)، وبلا نسبة فى لسان العرب (تلل)، وكتاب العين (١٠٧/٨)، وتاج العروس (تلل).

(٣) سقط فى ب.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٩)، البحر المحيط (١٥٥/٥)، التبيان للطوسى (٣٧٣/٥)، التيسير للدانى (١٢٢)، تفسير القرطبى (٣٤٠/٨)، الحجة لابن خالويه (١٨١)، الحجة لأبى زرع (٣٣١)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٦)، الغيث للصفاقسى (٢٤٠)، الكشف للقيسى (٥١٧/١)، المجمع للطبرسى (١٠٦/٥)، المعانى للفراء (٤٦٣/١)، تفسير الرازى (٨٨/١٧)، النشر لابن الجزرى (٢٦٢/٢).

قال أبو علي: من قرأ: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ على الأفراد احتمل وجهين:
يجوز أن يكون جعل ما أوعده به الفاسقون كلمة، وإن كانت في الحقيقة كلمة؛
لأنهم قد يسمون القصيدة والخطبة كلمة؛ وكذلك سمي ما توعد به الفاسقون من
نحو قوله - سبحانه -: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ، كَلِمًا أَرَادُوا أَنْ يَخْرِجُوا
مِنْهَا مِنْ غَمٍّ﴾ كلمة.

كما أن قوله: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ بِمَا صَبَرُوا﴾
[الأعراف: ١٣٧] يعنى به: ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعِفُوا فِي الْأَرْضِ﴾ إلى
قوله: ﴿يَحْذَرُونَ﴾ [القصص: ٥] كلمة.

ويجوز أن يكون ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ التى يراد بها^(١) الجنس، وقد أوقعت على بعض
الجنس؛ كما أوقع الجنس على بعضه فى قوله - سبحانه -: ﴿وَلَا تَكْفُرْ لَتَكُونَنَّ عَلَيْهِمْ
مُصْحِحِينَ. وَإِنِّي لَأَنذِرُكُمْ﴾ [الصافات: ١٣٨].

وقول^(٢) بعض الهذليين: [من البسيط]

..... بِيْطَنٍ شَرِيَّانَ يَغْوِي عِنْدَهُ الذُّيْبُ^(٣)

فأما من جمع فقال: ﴿كَلِمَاتُ رَبِّكَ﴾ على الذين فسقوا: فإنه جعل الكلم التى
توعدوا بها كل واحدة^(٤) منها^(٥) كلمة، ثم جمع فقال: كلمات، وكلاهما وجه.
فأما قوله - سبحانه -: ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾ [التوبة: ٤٠]: فيجوز أن
يعنى بها نحو قوله: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَعْلَبَ أَنَا وَرُسُلِي﴾ [المجادلة: ٢١]؛ كما فسر
قوله: ﴿وَالزَّمَهُمْ كَلِمَةَ الْقَوَى﴾ [الفتح: ٢٦] أنه: لا إله إلا الله، أخبرنا يوسف بن

(١) فى ب: به.

(٢) فى أ: وقال.

(٣) عجز بيت، وصدرة:

بأن ذا الكلب عمرا خيرهم نسبا

البيت لجنوب أخت عمرو ذى الكلب فى تخليص الشواهد ص (١١٨)، والدرر
(١/ ٢٢٥)، ولسان العرب (شرى)، ومعجم ما استعجم ص (٧٣٩)، والمقاصد النحوية
(١/ ٣٩٥)، وبلا نسبة فى شرح الأشموني (١/ ٥٩)، وشرح ابن عقيل ص (٦٦)، وجمع
الهوامع (١/ ٧١).

ويروى: «حوله» بدلا من «عنده».

(٤) فى ب: كلمة.

(٥) فى أ: منهما.

يعقوب بإسناده ذكره عن مجاهد [بهذا التأويل].^(١)

اختلفوا في قوله - سبحانه - : ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾ [٣٥]:

فقرأ ابن كثير وابن عامر^(٢) : ﴿يَهْدِي﴾ مفتوحة الياء والهاء، مشددة الدال.

وقرأ نافع، وأبو عمرو^(٣) : ﴿يَهْدِي﴾ بإسكان الهاء وتشديد الدال.

غير أن أبا عمرو كان يشم الهاء شيئاً من الفتح.

وروى ورش عن نافع: ﴿يَهْدِي﴾ بفتح الهاء مثل ابن كثير.

وقرأ حمزة، والكسائي^(٤) : ﴿يَهْدِي﴾ ساكنة الهاء خفيفة الدال.

وقرأ عاصم في رواية يحيى بن آدم، عن أبي بكر، عن عاصم: ﴿يَهْدِي﴾ مكسورة

الياء والهاء، مشددة الدال.

وروى حفص عن عاصم، والكسائي عن أبي بكر، عنه، وحسين، عن أبي بكر،

[عنه]^(٥) : ﴿يَهْدِي﴾ بفتح الياء وكسر الهاء.

قال أبو علي: من قرأ: ﴿لَا يَهْدِي﴾ فقد نسبهم إلى غاية الذهاب عن الحق

والزيف عنه في معادلتهم الآلهة بالقديم سبحانه.

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٩)، الإعراب للنحاس (٥٩/٢)، البحر المحيط (١٥٦/٥)،

التيان للطوسي (٣٧٥/٥)، التيسير للداني (١٢٢)، تفسير الطبري (٨١/١١)، تفسير

القرطبي (٣٤٢/٨)، الحجة لابن خالويه (١٨١)، الحجة لأبي زرة (٣٣١)، السبعة لابن

مجاهد (٣٢٦)، الغيث للصفاقسي (٢٤١)، الكشف للزمخشري (٢٣٧/٢)، الكشف

للقيسي (٥١٨/١)، المجمع للطبرسي (١٠٨/٥)، تفسير الرازي (٩١/١٧)، النشر لابن

الجزري (٢٨٣/٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٩)، البحر المحيط (١٥٦/٥)، التيسير للداني (١٢٢)، تفسير

القرطبي (٣٤٢/٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٦)، الغيث للصفاقسي (٢٤١)، الكشف

للمزمخشري (٢٣٧/٢)، الكشف للقيسي (٥١٨/١)، المجمع للطبرسي (١٠٨/٥)، تفسير

الرازي (٩١/١٧)، النشر لابن الجزري (٢٨٣/٢).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٩)، الإعراب للنحاس (٥٩/٢)، البحر المحيط (١٥٦/٥)،

التيان للطوسي (٣٧٥/٥)، التيسير للداني (١٢٢)، تفسير الطبري (٨١/١١)، تفسير

القرطبي (٣٤٢/٨)، الحجة لابن خالويه (١٨١)، الحجة لأبي زرة (٣٣٢)، السبعة لابن

مجاهد (٣٢٦)، الغيث للصفاقسي (٢٤١)، الكشف للزمخشري (٢٣٧/٢)، الكشف

للقيسي (٥١٨/١)، المجمع للطبرسي (١٠٨/٥)، تفسير الرازي (٩١/١٧).

(٥) سقط في ب.

ألا ترى أن المعنى: أفمن يهdy غيره إلى طريق التوحيد والحق أحق أن يتبع، أم من لا يهdy هو، إلا أن يهdy؟!

والمعنى: أفمن يهdy غيره، فحذف المفعول الثابت فى نحو قوله: ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَا اٰخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢١٣].

فإن قلت: إن هذه التى اتخذوها لا تهdy، وإن هُديت؛ لأنها موات من حجارة وأوثان ونحو ذلك.

قيل: إنه كذلك، ولكن الكلام نزل على أنها إن هديت اهتدت، وإن لم تكن فى الحقيقة كذلك؛ لأنهم لما اتخذوها آلهة عبر عنها كما يعبر عن الذى تجب له العبادة.

ألا ترى أنه من قال: ﴿مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [النحل: ٧٣].

وكما قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادُ أَثَالِكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤]. وإنما هى موات.

ألا ترى أنه قال: ﴿فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ. أَلَهُمْ أَجَلٌ يَّمْسُونَ بِهَا...﴾ [الأعراف: ١٩٤-١٩٥].

وكذلك قوله: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ﴾ [فاطر: ١٤]، فأجرى عليها اللفظ بحسب ما أجرى^(١) على من يعلم، ف«إلا» على هذا بمنزلة حتى؛ كأنه [قال:]^(٢) أم من لا يهdy حتى يهdy، [أى:]^(٣) أم من لا يعلم حتى يُعلم، ومن لا يستدل على شئ حتى يدل عليه، وإن كان لو دل أو أعلم لم يعلم ولم يستدل.

وقراءة حمزة والكسائى: ﴿أَمْ مَّنْ لَا يَهْدَى﴾ فإن المعنى فيه: أم من لا يهdy غيره، لكن يهdy، أى: لا يعلم شيئًا ولا يعرفه، لكن يهdy، أى: لا هداية له، ولو هدى - أيضا - لم يهdy، إلا أن اللفظ جرى عليه، كما ذكرناه فيما تقدم. فأما يَهْدَى وَيَهْدَى ويهdy وتهdy، فمعانيها كلها: يفتعل، وإن اختلفت ألفاظها،

(١) فى أ: فأجرى عليه اللفظ على حسب ما أجرى.

(٢) سقط فى ب.

(٣) سقط فى أ.

فالجميع أدغموا التاء فى الدال لمقاربتها لها؛ ألا ترى أن التاء والدال والطاء من حيز واحد؟!

واختلفوا فى تحريك الهاء؛ فمن قال: ﴿يَهْدَى﴾ ألقى حركة الحرف المدغم وهى الفتحة على الهاء؛ كما ألقاها على ما قبل المدغم فى: مُعَدَّ ومُمِدَّ، وفى عُدَّ وفَرَّ وعَضَّ.

ألا ترى أن الفاءات متحركة بحركة العينات، وكذلك «يَهْدَى»؛ لأنها فى كلمة كما أن ممد ونحوه فى كلمة؟! فمن^(١) قال: ﴿يَهْدَى﴾ فحرك الهاء بالكسر: فلأن الكلمة [عنده أشبهت]^(٢) المنفصلة؛ نحو: ضرب بكرٌ، [فإذا أشبهت]^(٣) المنفصلة بدلالة الإظهار فى نحو: اقتتلوا، لم تلق الحركة على ما قبل المدغم؛ كما أن المنفصل من نحو: قرم مالك، واسم موسى، لا يلقى على الساكن منه حركة المدغم؛ فلما لم يجز إلقاء الحركة على الساكن، ترك الهاء على سكونها، فالتقت مع الحرف المدغم، وهما ساكنان؛ فحرك الأول من الساكنين بالكسر لالتقاء الساكنين.

فإن قلت: فقد قالوا: عَبْشَمْسٍ، فألقوا حركة المدغم فى المنفصل على الأول منهما، وأجرى المنفصل مجرى المتصل.

فذلك إنما جاء فى هذا الحرف وحده، ولم يعلم^(٤) غيره، وشذ ذلك؛ لأن الأعلام قد جاء فيها، وجاز ما لم يجز فى غيرها، ولم يجئ، ألا ترى أن فيها^(٥) مثل: مَوْهَبٍ، ومُورِقٍ وتهلّلٍ وحيوة؟! فكذلك جاء هذا فى: عَبْشَمْسٍ.

ويدلُّك على أن إلقاء الحركة ليس بأصل فى هذا الباب تحريكهم الساكن فيه بالضم، وإتباعهم الحرف الساكن^(٦) ما قبله من الحركة، وذلك ما حكاه عن الخليل وهارون أن ناساً من العرب يقولون: ﴿مُرْدُفِين﴾ [الأنعام: ٩]، ولست تجد هذا فى ممد ونحوه.

(١) فى أ: ومن.

(٢) فى أ: تشبه عنده.

(٣) فى أ: وإذا أشبه.

(٤) فى أ: تعلم.

(٥) فى أ: فيه.

(٦) فى ب: الساكن حركة.

فأما من قال: ﴿يَهْدَى﴾ بسكون الهاء: فقد قلنا في الجواز في جمع الساكنين في هذا النحو فيما تقدم.

ويقويه ما أنشدته من قوله: [من الرجز]

وَمَسْجِي مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرٍ^(١)

وأما من أشم في هذا ولم يسكن: فالإشمام في حكم التحريك.

وأما من قال: «يَهْدَى» بكسر الياء: فإنه يفتعل وأتبع الياء ما بعدها من الكسر.

فإن قلت: إن الياء التي للمضارعة لا تكسر.

ألا ترى أن من قال: تَعْلَمُ، لم يقل: يَعْلَمُ؟!

قيل: لم تكسر الياء في «يَهْدَى» من حيث كسرت [النون من «نعلم» والتاء في «تعلم»]^(٢)، ولا كما كسرت حروف المضارعة فيما لحقت أوله همزة الوصل، ولا ما كان ينبغي أن تلحقه همزة الوصل نحو: تتغافل؛ ولكن لمعنى آخر؛ كما لم تكسر الياء في «ييجل» من حيث كسرت التاء في «تعلم».

ولو كسرت في «ييجل» من حيث كسرت النون في «نعلم»، لم تكسر في «ييجل»؛ لأن من يقول: «نعلم» لا يقول: يعلم، ولكن كسرت الياء من^(٣) «ييجل»؛ لتقلب الواو ياء؛ فكذاك كسرت في قوله: «يَهْدَى» للإتباع، لا من حيث كسر: أنت تهتدي، وأنت تعلم، كما كسرت في «ييجل» لتقلب الواو إلى الياء.

وقد كسروا الياء في «ييبا»، فقالوا: أنت تيبا، وهو ييبا، فحركوا^(٤) بالكسر، والحركة في «أنت تيبا»، والكسرة فيه من حيث كسر: أنت تعلم؛ وذلك أن المضارع لما كان على وزن «يَفْعَلُ» نزل الماضي كأنه على فَعِلَ، فقالوا: أنت تيبا، كما قالوا: أنت تعلم، [و]^(٥) كما قالوا: هما يشأيان بالياء، وهو من الشأو، لما كان المضارع على «يفعل»، نزل الماضي كأنه على «فَعِلَ»، وإذا كان على «فَعِلَ»، لزم انقلاب الواو التي هي لام إلى الياء؛ فجاء المضارع بالياء في «يشأيان» على هذا التنزيل؛ كما جاء «تيبا».

(١) تقدم.

(٢) في أ: النون والتاء في نعلم، وتعلم.

(٣) في أ: في.

(٤) زاد في أ: الياء.

(٥) سقط في ب.

على أن الماضي منه على «فعل»، وكسرت الياء فى «ييا» كما كسرت الحروف الآخر التى للمضارعة على وجه الشذوذ، [وإن] ^(١) لم يكسروا الياء فى غير هذا الحرف، ففى هذا بعض الإيناس بقول من قال: «يَهْدَى» فكسر الياء، وإن كانت جهتا إيجاب الكسر فيهما مختلفتين.
قال:

كلهم قرأ: ﴿فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [٥٨] بالياء.

غير ابن عامر ^(٢)؛ فإنه قرأ: ﴿خير مما تَجْمَعُونَ﴾ بالتاء.

ولم يذكر عنه فى: ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾ شىء؛ هذه رواية ابن ذكوان وهشام جميعاً.

وقال غير أحمد بن موسى: قراءة ابن عامر: ﴿فَإِذْكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ بالياء، [و] ﴿هو

خير مما تجمعون﴾ بالتاء.

قال أبو على: قوله - سبحانه -: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ﴾ [٥٨] الجار فيه [متعلق

بمضمر] ^(٣) استغنى عن ذكره؛ لدلالة ما تقدم من قوله - سبحانه -: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ

مَوْعِظَةٌ﴾ [عليه] ^(٤).

كما أن قوله: ﴿ءَالْتَنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ [٩١] يتعلق الظرف فيه بمضمر، يدل

عليه ما تقدم ذكره من الفعل.

وكذلك قوله: ﴿ءَالْتَنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [يونس: ٥١].

فأما قوله: ﴿فَإِذْكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ فإن الجار فى قوله: ﴿فَإِذْكَ﴾ [يتعلق بقوله:

﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾] ^(٥)؛ لأن هذا الفعل يصل به، قال: ﴿يَفْرَحُوا بِهَا﴾

[آل عمران: ١٢٠].

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٢)، البحر المحيط (١٧٢/٥)، التبيان للطوسى (٣٩٥/٥)، التيسير للدانى (١٢٢)، تفسير الطبرى (٨٨/١١)، تفسير القرطبى (٣٥٤/٨)، الحجة لابن خالوية (١٨٢)، الحجة لأبى زرع (٣٣٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٧)، الغيث للصفاقسى (٢٤٦)، الكشف للزمخشري (٢٤٢/٢)، الكشف للقيسى (٥٢٠/١)، المجمع للطبرسى (١١٢/٥)، المعانى للأخفش (٣٤٥/٢)، تفسير الرازى (١١٩/١٧)، النشر لابن الجزرى (٢٨٥/٢).

(٣) فى أ: يتعلق بضمير.

(٤) سقط فى ب.

(٥) فى ب: يتعلق بـ «فليفرحوا».

وقال: [من المتقارب]

فَرِحْتُ بِمَا قَدْ كَانَ مِنْ سَيِّدَيْكُمَا

فأما الفاء فى قوله: ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾ فزيادة يدل على ذلك أن المعنى: ما فرحوا بذلك.

ومثل الآية فى زيادة الفاء قول الشاعر: [من الكامل]

... .. وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي^(١)

فالفاء فى «فاجزعى» زيادة؛ كما كانت التى فى قوله: ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾ كذلك، ولا تكون إلا وبها الزيادة؛ لأن الظرف إنما يتعلق بـ «اجزعى»، والجار فى ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾ فيما قبل الفاء، [فكذلك يتعلق بما قبل الفاء]^(٢).

وقرأوا: ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾؛ لأنهم جعلوه أمرًا للغائب، واللام إنما تدخل على فعل الغائب؛ لأن المواجه^(٣) استغنى فيه عن اللام بقولهم: افعل، فصار شبيهًا بالماضى من^(٤) «يدع» الذى استغنى عنه بـ «ترك».

ولو قلت: «فلتفرحوا» فالحقت التاء، لكنت مستعملًا لما هو كالمرفوض، وإن كان الأصل، فلا ترجح القراءة بالتاء؛ فإن ذلك هو الأصل؛ لما قد ترى كثيرًا من الأصول المرفوضة.

فأما قراءة من قرأ من^(٥): ﴿فلتفرحوا﴾ فلأنه اعتبر الخطاب الذى قبل، وهو قوله - سبحانه - : ﴿قد جاء تكلم موعظة... فلتفرحوا﴾ [يونس: ٥٧-٥٨]. وزعموا أنها فى حرف أبى: ﴿فافرحوا﴾^(٦).

قال أبو الحسن: وزعموا أنها لغة، [قال: وهى]^(٧) قليلة يعنى نحو: لَتَضْرِبَ،

(١) تقدم.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: المواجهة.

(٤) فى أ: فى.

(٥) فى أ: من سواهم.

(٦) ينظر: الإعراب للنحاس (٢/٦٥)، البحر المحيط (٥/١٧٢)، تفسير القرطبي (٨/٣٥٤)، الكشف للزمخشري (٢/٢٤١)، المحتسب لابن جنى (١/٣١٣)، المعانى للفراء (١/٤٦٥)، تفسير الرازي (١٧/١١٨).

(٧) سقط فى ب.

وأنت تخاطب.

فأما قراءة ابن عامر: ﴿هو خير مما تجمعون﴾ بالتاء، فعلى أنه عنى المخاطبين والغيب جميعاً، إلا أنك غلبت المخاطب على الغيبة؛ كما غلبت التذكير على التأنيث؛ فكأنه أراد به المؤمنين وغيرهم.

ومن قرأ بالياء كان المعنى: فافرحوا بذلك أيها المؤمنون، أى: افرحوا بفضل الله ورحمته، فإن ما آتاكموه من الموعظة، وشفاء ما فى الصدور، وثلج اليقين بالإيمان، وسكون النفس إليه - خير مما يجمعه غيركم من أعراض الدنيا، ممن فقد هذه الخلال التى حزتموها.

فإن قلت: فكيف جاء الأمر للمؤمنين بالفرح، وقد ذم ذلك فى غير موضع من التنزيل؟!

من ذلك قوله - سبحانه -: ﴿لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾ [القصص: ٧٦]. وقال: ﴿إِنَّكُمْ لَفَرِحٌ فَخُورٌ﴾ [هود: ١٠].

قيل: إن عامة ما جاء مقترناً بالذم من هذه اللفظة إذا جاءت مطلقة، فإذا قيدت لم يكن ذماً؛ كقوله - سبحانه -: ﴿يَرْزُقُونَ. فَرِحِينَ يَمَاءَ اتَّهَمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [آل عمران: ١٧٠]، وقد قيدت فى الآية بقوله: ﴿فَإِذْ ذَٰلِكَ﴾.

فإن قلت: فقد جاء قوله - تعالى -: ﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خَلَفَ رَسُولِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٨١] وهو مقيد، وهو مع التقيد موضع ذم، فإن التقيد لا يمتنع أن يجىء فى الذم؛ لأنه يبينه كما يبين ما كان غير ذم، فأما الذى ^(١) يختص بالذم فهو أن يجىء على الإطلاق.

فأما قوله - سبحانه -: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [غافر: ٨٣]، وقوله - سبحانه -: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَقَرِّحُ الْمُؤْمِنُونَ يُنْصِرِ اللَّهُ﴾ [الروم: ٤]، فالفرح بنصر الله المؤمنين محمود؛ كما كان القعود عن رسول الله ﷺ مذموم ^(٢)؛ فالتقيد [فى الموضعين] ^(٣) تبين وتخصيص.

اختلفوا فى فتح الراء وضمها من قوله - جل وعز -: ﴿وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا

(١) فى أ: المعنى.

(٢) سقط فى أ.

(٣) سقط فى ب.

أَكْبَرَ ﴿٦١﴾:

اقرأ حمزة وحده^(١): ﴿وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ﴾ بضم الراء فيهما.

وقرأ الباكون: ﴿وَلَا أَصْغَرَ﴾ ﴿وَلَا أَكْبَرَ﴾ بفتح الراء فيهما.

قال أبو علي: من فتح الراء فى: ﴿وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ﴾ فلأن أفعال فى الموضوعين فى موضع جر؛ لأنه صفة للمجرور الذى هو قوله: ﴿مِنْ يَثْقَالِ ذَرْقٍ﴾ [يونس: ٦١]، وإنما فتح لأن أفعال إذا اتصل به منك كان صفة، وإذا كان صفة لم ينصرف فى النكرة.

ومن رفع فقال: ﴿وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ﴾ حملة على موضع الموصوف؛ وذلك^(٢) أن الموصوف الذى هو ﴿مِنْ يَثْقَالِ ذَرْقٍ﴾ الجار والمجرور فيه فى موضع رفع؛ كما كانا فى موضعه فى قوله: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح: ٢٨]. وقوله^(٣): [من الوافر]

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتُ... .. (٤)

فحمل الصفة على الموضع.

ومما يجوز أن يكون محمولاً على الموضع قوله: ﴿مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩].

يجوز أن يكون صفة بمنزلة «مثل».

ويجوز أن يكون استثناء؛ كما تقول: ما لكم من إله إلا الله.

ومما جاء من الحمل على الموضع قوله - سبحانه -: ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠].

وقوله: ﴿وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٦].

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٢)، الإملاء للعكبرى (١٧/٢)، البحر المحيط (١٧٤/٥)، التبيان للطوسى (٣٩٩/٥)، التيسير للدانى (١٢٣)، تفسير الطبرى (٩١/١١)، تفسير القرطبي (٣٥٦/٨)، الحجة لابن خالويه (١٨٢)، الحجة لأبى زرة (٣٣٤)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٨)، الغيث للصفاقسى (٢٤٧)، الكشف للزمخشري (٢٤٣/٢)، الكشف للقيسى (٥٢١/١)، المجمع للطبرسى (١١٨/٥)، المعانى للأخفش (٣٤٦/٢)، المعانى للفراء (٤٧٠/١)، تفسير الرازى (١٢٣/١٧)، النشر لابن الجزرى (٢٨٥/٢).

(٢) فى أ: وذلك.

(٣) فى أ: وفى قوله.

(٤) تقدم.

وقال: [من الوافر]

... .. قَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا^(١)
وقد يجوز أن يُعطف قوله: ﴿وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ﴾ على ﴿ذَرَّةٌ﴾؛ فيكون التقدير: ما يعزب عن ربك مثقال ذرة ولا مثقال أصغر.
فإذا حمل على هذا، لم يجز فيه إلا الجر؛ لأنه لا موضع للذرة غير لفظها؛ كما كان لقوله: ﴿مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾ موضع غير لفظه.
ولا يجوز على قراءة حمزة أن يكون معطوفاً على ﴿ذَرَّةٍ﴾؛ كما جاز في قول الباقيين؛ لأنه إذا عطف على ﴿ذَرَّةٍ﴾ وجب أن يكون «أصغر» مجروراً، وإنما فتح لأنه لا ينصرف؛ وكذلك يكون على قول من عطفه على الجار الذي هو «من».

قال: وروى نصر بن علي، عن الأصمعي، قال: سمعت نافعا يقرأ: ﴿فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ﴾ [٧١] مفتوحة الميم من: جمع.
وروى غير الأصمعي عن نافع^(٢) مثل [سائر]^(٣) القراء.
وكلهم قرأ: ﴿فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ﴾ بالهمز وكسر الميم من: أجمعت.
قال أبو علي: ما رواه الأصمعي عن نافع من قراءته: ﴿فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ﴾ من:

(١) عجز بيت، وصدرة:

معاوى إننا بشر فأسجح
البيت لعقبة أو لعقبة الأسد في الإنصاف (٣٣٢/١)، وخزانة الأدب (٢/٢٦٠)، وسر صناعة الإعراب (١/١٣١، ٢٩٤)، وسمط اللآلي ص (١٤٨، ١٤٩)، وشرح أبيات سيويه ص (٣٠٠)، وشرح شواهد المغني (٢/٨٧٠)، والكتاب (١/٦٧)، ولسان العرب (غمز)، ولعمر بن أبي ربيعة في الأزمنة والأمكنة (٢/٣١٧)، ويلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤/٣١٣)، وأمالى ابن الحاجب ص (١٦٠)، ورفض المبانى ص (١٢٢، ١٤٨)، والشعر والشعراء (١/١٠٥)، والكتاب (٢/٢٩٢، ٣٤٤، ٩١/٣)، ومغنى اللبيب (٢/٤٧٧)، والمقتضب (٢/٣٣٨، ٤/١١٢، ٣٧١).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٣)، الإعراب للنحاس (٢/٦٧)، الإملاء للعكبري (٢/١٧)، البحر المحيط (٥/١٧٩)، التبيان للطوسي (٥/٤٠٨)، تفسير القرطبي (٨/٣٦٢)، الحجة لابن خالويه (١٨٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٨)، الكشف للزمخشري (٢/٢٤٥)، المجمع للطبرسي (٥/١٢٢)، المحتسب لابن جني (١/٣١٤)، المعاني للأخفش (٢/٣٤٦).

(٣) سقط في ب.

جمعت: فالأكثر فى الأمر أن يقال: أجمعت؛ كما قال: ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ﴾ [يوسف: ١٠٢] و [كما] ^(١) قال: [من الرجز] هلْ أَغْدُونَ يَوْمًا وَأَمْرِي مُجْمَعٌ ^(٢)

وقال: [من الخفيف]

أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ بَلِيلٍ فَلَمَّا أَضْبَحُوا أَضْبَحَتْ لَهُمْ ضَوْضَاءُ ^(٣) فيمكن أن يكون أراد: فاجمعوا ذوى الأمر منكم، أى: رؤساءكم ووجوهكم؛ كما قال -سبحانه-: ﴿وَالَّتِ أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]؛ فحذف المضاف، وجرى [على] ^(٤) المضاف إليه ما كان يجرى على المضاف، لو ثبت.

ويجوز أن يكون جعل الأمر ما كانوا يجمعونه من كيدهم الذى [كانوا] ^(٥) يكيّدونه به، فيكون بمنزلة قوله: ﴿فَأَجْمَعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ أَتَتْهُ صَفًا﴾ [طه: ٦٤]؛ على أن أبا الحسن زعم أن وصل الألف فى: ﴿فاجمعوا أمركم وشركاءكم﴾، أكثر فى كلام العرب، قال: وإنما يقطعونها إذا قالوا: «أجمعوا على كذا وكذا»، قال: والقراءة بالقطع عريية.

ومن قرأ ^(٦): اجمعوا، من: جمعت، حمل الشركاء على هذا الفعل الظاهر؛ لأنك جمعت الشركاء، وجمعت القوم، وعلى هذا جاء: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ يَجْمَعُ لَهُ النَّاسُ﴾ [هود: ١٠٣].

ومن قال: ﴿فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ﴾ على أفعال، أضمر للشركاء فعلاً آخر كأنه: فأجمعوا أمركم، واجمعوا شركاءكم؛ فدلّ المنصوب على الناصب.

كقول الشاعر: [من الرجز]

(١) سقط فى ب.

(٢) تقدم.

(٣) البيت للحارث بن حلزة فى ديوانه ص(٢٤)، ولسان العرب (ضوا)، ومقاييس اللغة (١/٤٨٠)، وتهذيب اللغة (٩٧/١٢)، وخاص الخاص ص(٩٨)، وشرح القصائد السبع ص(٤٥٢)، وشرح القصائد العشر ص(٣٨٠)، وشرح المعلقات السبع ص(٢٢١)، وشرح المعلقات العشر ص(١٢٠)، وتاج العروس (غوى)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٢٤٢)، ويروى: «عشاء» بدلا من «بليل».

(٤) سقط فى أ.

(٥) سقط فى أ.

(٦) فى أ: قال.

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَتَّتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا^(١)
وكقول^(٢) الآخر: [من الرجز]

شَرَابُ الْبَانِ وَتَمْرٍ وَأَقِطٍ^(٣)
وكقوله: [من مجزوء الكامل]

... .. مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَزُمَحًا^(٤)

لما لم يجز أن يحمل الرمح على التقليد، أضمر له فعلاً كما أضمر لنصب
الشركاء لما لم يجز الحمل على: أجمعوا.

وزعموا أن في حرف أبي: ﴿وَادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ﴾؛ فحمل الكلام على الذى يراد
به الانتصار؛ كقوله: ﴿وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [هود: ١٣]، [و]: ﴿وَادْعُوا
شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣].

ويجوز أن يكون انتصاب الشركاء على أنه مفعول معه، أى: أجمعوا أمركم مع
شركائكم؛ كقولهم: استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسة.

ويدلُّك على جوازه أن الشركاء فاعله فى المعنى؛ كما أن الطيالسة كذلك، ومن
ثم قرأ الحسن فيما زعموا: «فاجمعوا أمركم وشركاؤكم».

وزعم أبو الحسن أن قومًا يقيسون هذا الباب، ويجعلونه مستمرًا، وأن قومًا
يقصرونه على ما سمع؛ والقول الأول عندى أقيس.

اختلفوا فى مد الألف وترك المد من قوله -سبحانه-: ﴿السَّحَرُ﴾ [٨١]:

فقرأ أبو عمرو وحده^(٥): ﴿السَّحَرُ﴾ ممدودة الألف.

(١) تقدم.

(٢) فى أ: وقال.

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٣)، الإملاء للعكبرى (١٧/٢)، البحر المحيط (١٨٢/٥)،
التيبان للطوسى (٤١٦/٥)، التيسير للدانى (١٢٣)، تفسير الطبرى (١٠٢/١١)، تفسير
القرطبى (٣٦٨/٨)، الحجة لابن خالويه (١٨٣)، الحجة لأبى زرة (٣٣٥)، السبعة لابن
مجاهد (٣٢٨)، الغيث للصفاقسى (٢٤٧)، الكشف للزمخشري (٢٤٧/٢)، الكشف
للقيسى (٥٢١/١)، المجمع للطبرى (١٢٥/٥)، المعانى للفراء (٤٧٤/١)، تفسير
الرازى (١٤٣/١٧)، النشر لابن الجزرى (٣٧٨/١).

وكلهم قرأها بغير مد، على لفظ الخبر.

قال أبو على: قول أبي عمرو: ﴿ما جئتم به السحر﴾، ﴿ما﴾: ترتفع فيه بالابتداء، و ﴿جئتم به﴾: في موضع الخبر، والكلام استفهام. يدل ذلك على ذلك استقلال الكلام بقوله: ﴿جئتم به﴾ ولو كانت موصولة احتاجت إلى جزء آخر.

فأما [وجه] ^(١) الاستفهام مع علم موسى أنه سحر: فإنه على وجه التقرير؛ كما قال: ﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ١١] وهذا كثير، ولا يلتبس بالشرط، وإن كان الشرط لا صلة له؛ لأنه لا جزاء ها هنا، والشرط يلزمه الجزاء، ومن قال: زيذا مررت به، كان [«ما» في] ^(٢) قوله: «ما جئتم به» في موضع نصب بمضمر يفسره «جئتم به»، وعلى هذا قوله: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: ٢٧] ومن قال: «السحر»؟ فألحق حرف الاستفهام، كان «السحر» بدلاً من «ما» المبتدأ، ولزم أن يلحق «السحر» الاستفهام؛ لساوئ المبدل منه في أنه استفهام.

ألا ترى أنه ليس في قولك: «السحر» استفهام، وعلى هذا قالوا: كم مالك: أعشرون أم ثلاثون؟ فجعلت «العشرون» بدلاً من «كم»، وألحقت «أم»؛ لأنك في قولك: كم درهمًا مالك؟ مدع أن له مالا؛ كما أنك في قولك: أعشرون أم ثلاثون مالك؟ مدع أنه أحد الشيئين، ولا يلزم أن تضمّر للسحر خبرًا على هذا؛ لأنك إذا أبدلت من المبتدأ، صار في موضعه، وصار ما كان خبرًا لما أبدلت منه في موضع خبر المبتدأ ^(٣).

فأما [قول الشاعر: ^(٤)] [من الكامل]

وَكَاثُهُ لَهَقُ السَّرَاةِ كَاثُهُ مَا حَاجِبِيهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادٍ ^(٥)
فإنه أبدل «الحاجيين» من الضمير على حد قولك: ضربت زيذا رأسه.

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في ب.

(٣) في أ: البذل.

(٤) في أ: قوله.

(٥) البيت للأعشى في الدرر (٢٥٤/٦)، والكتاب (١٦١/١)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (٥/١٩٧، ١٩٨)، وشرح المفصل (٦٧/٣)، ولسان العرب (عين)، وهمع الهوامع (٢/١٥٨).

فإن قلت: أبدل من الأول، وقدر الخبر عن الأول؛ لأن المبدل منه قد لا يكون فى نية الإسقاط^(١) بدلالة إجازتهم: الذى مررت به زيد أبو عبد الله، ولو كان البدل فى تقدير الإسقاط، وما لا يعتد به، لم يجز هذا الكلام؛ فهو قول.

وإن قلت: حمل الكلام على المعنى، فلما كان حاجباه بعضه، حمل الكلام عليه؛ كأنه قال: كأنه بعضه معين بسواد، فأفرد لذلك؛ فهو قول.

وزعموا أن إلحاق الهمز^(٢) فى «السحر» قراءة مجاهد وأصحابه.

ومن قال: ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ﴾ كان «ما» فى قوله: «ما جئتم»^(٣) موصولاً، و«جئتم به» الصلة، والهاء المجرورة عائدة على الموصول، وخبر المبتدأ الذى هو الموصول السحر، ومما يقوى هذا الوجه ما زعموا [أنه]^(٤) فى حرف عبد الله: ﴿ما جئتم به سحر﴾.

قال:

وقرأ ابن عامر وحده^(٥): ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ [٨٩] ساكنة التاء مخففة، مشددة النون.

وفى رواية الحلوانى، عن هشام بن عمار: بالنون والتشديد.

قال: وأحسب ابن ذكوان عنى بروايته خفيفة يعنى التاء من تبع.

قال: وإن كان كذلك فقد اتفق هو وهشام فى النون، وخالفه هشام فى التاء.

وقال غير أحمد بن موسى: رواية الأخفش الدمشقى عن أصحابه عن ابن عامر: ﴿تَتَّبِعَانِ﴾ خفيفة التاء والنون.

قال أبو على: من قرأ: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ فالنون فيها: النون الشديدة، وهى إذا دخلت على «يفعل» فتح لدخولها، وبنى الفعل معها على الفتح؛ نحو: لتفعلن، [وحذف

(١) فى ب: إسقاط.

(٢) فى ج: الهمزة.

(٣) سقط فى ج.

(٤) فى ج: من أنه.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٣)، الإملاء للعكبرى (١٨/٢)، البحر المحيط (١٨٧/٥)، التبيان للطوسى (٤٢٥/٥)، التيسير للدانى (١٢٣)، تفسير القرطبى (٣٧٦/٨)، الحجة لأبى زرة (٣٣٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٩)، الغيث للصفاقسى (٢٤٧)، الكشف للزمخشري (٢٥١/٢)، الكشف للقيسى (٥٢٢/١)، المجمع للطبرسى (١٢٨/٥)، النشر لابن الجزرى (٢٨٦/٢).

النون^(١) التي تثبت في نحو: «يفعلان»، في الرفع مع النون الشديدة؛ كحذف الضمة في «لَيَفْعَلَنَّ»، وإنما كسرت الشديدة بعد ألف التثنية في نحو: ﴿وَلَا تَتِمَّعَنَّ﴾؛ لوقوعها بعد ألف التثنية، فأشبهت التي تلحق الألف في «رجلان»، و «يفعلان» لما كانت زائدة مثلها، وداخلة لمعنى كدخولها.

فإن قلت: إن قبلها نوناً، وليست التي للتثنية؛ كذلك فإن النون لما كانت ساكنة، وجمعت إلى السكون الخفاء، لم يعتد بها، فصارت المكسورة كأنها وليت الألف، ومثله في أنه لم يعتد فيه بالحاجز لسكونه قولهم: هو ابن عمى دنيا، وهو من الدنو، وفتية، وهى من الواو فيما زعم سيويه؛ ومنه قولهم في جمع على وصبى: عِلْيَة وصِيبَة، وقالوا: عِلْيَان، وقد لا يعتدون بالحاجز لخفائه وإن كان متحركاً؛ كما أجمعوا فيما زعم سيويه على ردها لخفاء الهاء، وكما كرهوا^(٢) - كثير منهم - : وضع عصا هو قبل، وخذوه هو يا قوم؛ لأن الحرف لما كان خفياً، كان كأنه التقى ساكنان، فإذا جاء ذلك في المتحرك فالساكن أولى.

فأما من قرأ: ﴿وَلَا تَتَبَعَنَّ﴾ بتخفيف النون، فإنه يمكن أن يكون خفف الثقيلة للتضعيف؛ كما حذفوا: رَبِّ، وإنَّ، ونحوهما من المضاعف، إلا أنه حذف الأول من المثليين؛ كما أبدلوا الأول من المثليين في نحو: قيراط^(٣)، ودينار^(٤)، ولزم ذلك

(١) في أ: ويحذف.

(٢) في ج: كره.

(٣) القيراط في اللغة: يقال: أصله قراط، لكنه أبدل من أحد المضاعفين ياء للتخفيف كما في «دينار»؛ ولهذا يرد في الجمع إلى أصله فيقال: قرايط.

وفى الاصطلاح: قال بعض الحساب: القيراط في لغة اليونان: حبتا خرنوب، وهو نصف دانق، والدرهم عندهم اثنتا عشرة حبة. ولا يتخذ القيراط في عصرنا إلا لوزن الماس والحجارة الكريمة.

وزن القيراط: القيراط وزن دانق - جزء من أجزاء الدينار - وهو نصف عشر في أكثر البلاد، وأهل الشام يجعلونه جزءاً من أربعة وعشرين $\frac{1}{24}$ من الدينار.

والقيراط الشرعى وزنه ثلاث حبات من حب الشعير المتوسط وثلاثة أسباع حبة $\frac{3}{7}$ كما في بعض الكتب الفقهية، وهو أيضاً نصف عشر المثقال؛ إذ المثقال الشرعى عشرون قيراطاً. والمراد بالقيراط الحمصة التي هى الحبة في كلمات العراق.

قال أبو الوليد بن رشد في كتابه الكبير: «والقيراط ثلاث حبات شعير».

وقال المقرئى: «القيراط جزء من أربعة وعشرين جزءاً من الدينار، وهو ثلاث حبات

من الشعير، وهو أيضاً معرب. ينظر: المقادير الشعرية ص (٤١، ٤٢).

(٤) لغة: أصله: دنأ، بالتضعيف، فأبدل حرف علة للتخفيف، ويستخدم للتعامل كعملة. =

فى هذا الموضع؛ لأن الحذف لو لحق الثانية، للزم التقاء ساكنين^(١) على غير ما يستعمل فى الأمر العام الشائع.

ألا ترى أن اجتماع الساكنين على هذا الحد غير مأخوذ به عند العامة، وإن شئت كان على لفظ الخبر، والمعنى: الأمر.

كقوله: ﴿يَرْبِصَنَّ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

و: ﴿لَا تُضَاكِرْ وَلَدَةً يُولَدُهَا﴾ [البقرة: ٢٣٣].

أى: لا ينبغي ذلك، وإن شئت جعلته حالاً من «استقيما»، وتقديره: استقيما غير متبعين.

ويدل على ذلك قول الشاعر: [من الوافر]

وَلَا أَسْقَى وَلَا يَسْقَى شَرِيبَى وَيُزْوِيهِ إِذَا أُوْرَدْتُ مَائِي^(٢)

وقول الآخر: [من الطويل]

أَصَاحَ الَّذِي لَوْ أَنَّ مَائِي مِنَ الْهَوَى بِهِ لَمْ أَرْعُهُ لَا يُعَرِّى وَيَنْظُرُهُ

وكقول الفرزدق: [من الطويل]

بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيْمُوا سِيُوفَهُمْ وَلَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سُلِّتِ^(٣)

اختلفوا فى فتح الألف وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿ءَامَنْتُ أَنْتُ﴾ [٩٠]:

فقرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿أَنْتُ﴾ بفتح الألف.

وقرأ حمزة، والكسائي^(٤): ﴿آمَنْتُ إِنَّهُ﴾ بكسر الألف.

= واصطلاحاً: اسم لوحدة ذهبية من وحدات النقد التى كان العرب يتعاملون بها مضروبة كانت أم غير مضروبة.

ينظر: المقادير الشرعية ص (٤٦).

(١) فى ج: الساكنين.

(٢) ينظر: أمالى القالى (٢/٢٦٣)، السمط (٢/٩٠١)، المعانى الكبير (٢/١٢٦٥).

(٣) البيت فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص (١٢٢)، وشرح شواهد المغنى ص (٧٧٨)، ولسان العرب (خر)، (شيم)، ولم أقع عليه فى ديوانه، وبلا نسبة فى الإنصاف ص (٦٦٧)، وتذكرة النحاة ص (٦٢٠)، وشرح المفصل (٢/٦٧)، ومغنى اللبيب ص (٣٦٠).

ويروى: «يكثر» بدلا من «تكثر».

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٥/٤٢٦)، التيسير للدانى (١٢٣)، تفسير الطبرى (١١/١١٢)، الحجة

لابن خالويه (١٨٤)، الحجة لأبى زرعة (٣٣٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٠)، الغيث =

قال أبو علي: من قال: ﴿ءَامَنْتُ أَنَّهُ﴾ فلأن هذا الفعل يصل بحرف الجر، في نحو قوله - عز وجل -: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]، و ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْحَبِيبِ﴾ [النساء: ٥١]، فلما حذف الحرف، وصل الفعل إلى «أن»، فصار في موضع نصب أو خفض على الخلاف في ذلك.

ومن قال: ﴿ءَامَنْتُ إِنَّهُ﴾ حملة على القول المضمر؛ كأنه آمنت فقلت: إنه. وإضمار القول في هذا النحو كثير، وإلضمار القول من المزية هنا، أن قلت: إنه لا إله إلا الله في المعنى إيمان، فإذا قال: «آمنت» فكأنه قد ذكر ذلك.

اختلفوا في قوله - عز وجل -: ﴿ءَالْفَنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ [٩١]:

فروى المسيبي وقالون عن نافع أنه قرأ: ﴿الآن﴾ مستفهمة جداً.

وكذلك قال ابن [أبي] أويس، عن نافع بهمزة واحدة.

وقال ورش أيضاً: إنه كان يقرأ بفتح اللام، ومد الهمزة الأولى، ولا يهمز بعد اللام.

والباقون يهزمون بعد اللام واللام ساكنة ﴿الآن﴾.

وقال أحمد بن صالح، عن قالون بهمزة واحدة بعدها مدة.

وقال أبو خليل عن نافع: ﴿الآن﴾ ليس بعد اللام همزة.

وأصل قول ورش عن نافع: أنه إذا كانت الهمزة قبلها ساكن، ألقى حركة الهمزة على الساكن، وترك الهمزة مثل: الأرض، بفتح اللام، والاسماء، بفتح اللام بحركة الهمزة، و﴿الآن﴾: لا يهمز بعد اللام، ويفتح اللام بحركة الهمزة.

وقال ابن جبير: عن الكسائي، عن إسماعيل، عن نافع، وعن حجاج [ابن منهال] ^(٢) الأعور، عن ابن أبي الزناد، عن نافع: ﴿الآن﴾ لا يهمز بعد اللام ^(٣).

قال أبو علي ^(٤): إن لام المعرفة إذا دخلت على كلمة أولها الهمزة، فخفت الهمزة - فإن في تخفيفها وجهين:

= للصفاقسي (٢٤٧)، الكشف للزمخشري (٢/٢٥١)، الكشف للقيسي (١/٥٢٢)، المجمع للطبرسي (٥/١٣٠)، المعاني للفراء (١/٤٧٨)، النشر لابن الجزري (٢/٢٨٧).

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في ج.

(٣) ينظر: السبعة (٣٢٧).

(٤) زاد في ج: اعلم.

أحدهما: أن تحذف وتلقى حركتها على اللام وتقر همزة الوصل؛ فيقال: **أَلْخَمَر**، وقد حكى ذلك سيبويه.

وحكى أبو عثمان، عن أبي الحسن أن ناساً يقولون: **لَخَمَر**؛ فيحذفون الهمزة التى للوصل.

فالذين أثبتوا الهمزة^(١) أثبتوها؛ لأن التقدير باللام السكون، وإن كانت فى اللفظ متحركة، كما كان التقدير فيها السكون فى قولهم فى التذكر: **ألى**، إذا تذكر نحو: القليل^(٢) والقوم؛ فكما لم تحذف الهمزة هنا، كذلك لم تحذف فى نحو: **أَلْخَمَر**. ومثل ذلك - فى أن التقدير لما كان بالحركة السكون، قد جرى مجرى الساكن وإن كان متحركاً فى اللفظ - قولهم: **أزُدْ الرجل**، **وَألى** [لم يجر]^(٣) التحريك فى المثلين لما كان الثانى [فيهما]^(٤) فى تقدير السكون، وإنما تحرك بحركة لا تلزم؛ فكذلك: **أَلْخَمَر**.

وأما اللغة الأخرى فمن الدليل عليها ما أنشدنيه أحمد بن موسى عن الكسائى: [من الطويل]

فَقَدْ كُنْتُ تُخْفَى حُبَّ سَمَرَاءَ حِقْبَةً فَبُخَّ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِى أَنْتَ بَائِحٌ^(٥)
فأسكن الحاء لما كانت اللام متحركة، ولو لم يعتد بالحركة، كما لم يعتد بها فى الوجه الأول، **لَحْرَكُ**^(٦) الحاء بالكسر، كما تحرك به إذا قال: **بح اليوم**؛ لكن لما أسكن كان بمنزلة: **بُخَّ بِسَرَكُ**، **وَبُخَّ بِأَمْرَكُ**؛ فنقول على قياس اللغة الأولى: ﴿قَالَ لَانَ﴾ [البقرة: ٧١] فتحذف واو الضمير؛ لأن اللام فى تقدير السكون؛ كما تحذفه

(١) فى أ: الوصل.

(٢) فى ج: الخليل.

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى ج: منهما.

(٥) البيت لعترة فى ديوانه ص(٢٩٨)، والمقاصد النحوية (٤٧٨/١)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٦٧٥، ٥٦/١)، وتذكرة النحاة ص(٣١)، والخصائص (٣٥/٣)، وشرح الأشمونى (٨١/١)، وشرح التصريح (١٤٧/١)، وشرح ابن عقيل ص(٩٢)، ولسان العرب (أين).

ويروى: «وقد» بدلا من «فقد».

(٦) فى أ: فحرك.

فى [نحو: «قالوا:»^(١) اليوم»، وعلى قياس اللغة الأخرى: «قالوا لأن»، فثبتت واو الضمير؛ لأن اللام لم تنزل تنزِيل^(٢) السكون.
ألا ترى أنه حذَفَ الهمزة التى تجلب^(٣) لسكون الحرف الذى تدخل عليه، وتقول على قياس اللغة الأولى: مِلَّانَ، إذا أردت: من الآن، فحذفت النون لالتقاء الساكنين.

كما حذفته من قول الشاعر: [من المنسرح]
أَبْلُغْ أَبَا دَخْتَنُوسَ مَأْلَكَةً غَيْرَ الَّذِى قَدْ يُقَالُ مِلْكَذِبٍ^(٤)
وتقول على قياس اللغة الأخرى: مِنْ لَانَ، فلا تحذف النون؛ لأنه لم يلتق ساكنان، كما لم تحرك الحاء من قوله: «فَبُخْ لَانَ»؛ فعلى هذا مجرى هذا الباب، [وقد بسطنا القول فى هذا الباب فى مواضع من مسائلنا]^(٥).

أما ما ذكره من رواية المسيبى وقالون عن نافع أنه قرأ: «الآن» مستفهمة جداً؛ وكذلك قال ابن أبى أويس، عن نافع: بهمزة واحدة، فقوله: «مستفهمة جداً» لا يخلو من أحد أمرين:

إما أن يريد أنه كان يَمُدُّ، فإن أراد ذلك كان على لغة من قال: أَلْحَمَرُّ، فلما ألحق همزة الاستفهام مد، و^(٦) يريد أنه كان يقطع الهمزة، فلا يصلها كما يصل، ولا يقطع إذا لم تكن للاستفهام، فإذا كان كذلك فهو على قول من قال: لَحَمَرُّ، ولا همزة فيه، فتتقلب ألفاً مع همزة الاستفهام ويمد؛ فهو كقوله: ﴿الْكُمُ الذَّكْرُ وَلَهُ الْأُنثَى﴾ [النجم: ٢٠] فى أنه [لا]^(٧) يجوز أن يمد. ويقوى هذا الوجه ما قاله أحمد؛

(١) فى أ: بح.

(٢) فى أ: تنزل.

(٣) فى ج: تجلب.

(٤) البيت للقيط بن زرارعة فى شرح شواهد الإيضاح ص (٢٨٨)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر

(٥) (١٣٣/٢)، وخزانة الأدب (٣٠٥/٩)، والخصائص (٣١١/١)، ورصف المباني

ص (٣٢٥)، وسر صناعة الإعراب ص (٥٣٩، ٥٤٠)، وشرح المفصل (٣٥/٨)، ١٠/٩،

(١١٦)، ولسان العرب (أكل)، (لكن)، (منز).

ويروى: «مأكلة» بدلا من «مألكة».

(٥) زيادة من ج.

(٦) فى ج: أو.

(٧) سقط فى أ.

وكذلك قال ابن أبى أويس عن نافع بهمزة واحدة.

قال: وقال أحمد بن صالح، عن قالون: بهمزة^(١) واحدة بعدها مدة، فهذا قد فسر، ولا يكون هذا إلا على قول من قال: أَلْخَمَرُ «آلان».

فأما ما روى ورش عن نافع من قوله: ﴿آلَانَ﴾: أنه [كان]^(٢) يقرأ بفتح اللام^(٣) ومد الهمزة الأولى ولا يهمز بعد اللام، فإن ذلك على قول من قال: أَلْخَمَرُ؛ كأنه قال: آلان، فأثبت همزة الوصل مع تحرك اللام؛ كما أثبتها فى قولهم: أَلْخَمَرُ، فإذا دخلت همزة الاستفهام، قلبت همزة الوصل ألفاً، فقلت: «آلان»؛ كما تقول: أَلْجَلْ قال ذاك؟ ومن فصل بين الهمزتين إذا التقتا بالألف، فقال: «أأنت» «أأندرتهم» لم يفصل هنا^(٤) بها؛ لأنه لا تثبت هنا همزتان.

ألا ترى أن الثانية التى للوصل تقلب ألفاً؟ فلا يحتاج إذن إلى الألف التى تفصل بين الهمزتين؛ كما تفصل بين النونين إذا قلت: اضربناني زيدا، فعلى هذا وجه قراءة نافع هذه التى حكاها ورش، وعلى هذا أيضاً ما حكاها أحمد بن صالح، عن قالون: بهمزة واحدة بعدها مدة.

قال:

وكلهم قرأ: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾ [٤٥]، بالنون.

غير عاصم؛ فإن حفصاً روى عنه: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ﴾ بالياء^(٥). عند الخمس والأربعين منها.

قال أبو على: يحتمل قوله: ﴿كَأَنَّ لَرْ يَلْبَثُوا﴾ [٤٥] ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون صفة لليوم.

والآخر: أن يكون صفة للمصدر المحذوف.

والثالث: أن يكون حالاً من الضمير فى «نحشرهم».

فإذا جعلته صفة لليوم، احتمل ضربين من التأويل:

(١) فى أ: همزة.

(٢) سقط فى ج.

(٣) فى ج: الألف.

(٤) فى ج: ههنا.

(٥) ينظر: السبعة (٣٢٧).

أحدهما: أن يكون التقدير: كأن لم يلبثوا قبله إلا ساعة، فحذفت الكلمة لدلالة المعنى عليها، ومثل ذلك في حذف هذا النحو منه قوله -عز وجل-: ﴿فَإِذَا بَلَغَ الْأَجَلَ فَأَتَمِسْكُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: ٢] أى: أمسكوهن قبله.

وكذلك: ﴿فَإِنْ فَأَمُو فَإِنَّ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٢٦] أى قبل انقضاء الأربعة الأشهر. وكذلك قوله -عز وجل-: ﴿يَتَرَبَّصَّنَ بَأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. قال أبو الحسن: يتربصن بعدهم^(١).

ويجوز أن يكون المعنى: كأن لم يلبثوا قبله، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، ثم حذفت الهاء من الصفة؛ كقولك: الناس رجлан: رجل أكرم، ورجل أهنت.

ومثل هذا في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه قوله -جل وعز-: ﴿تَرَى الظَّالِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾ [الشورى: ٢٢]. التقدير: وجزاؤه واقع بهم، فحذف المضاف.

وإن جعلته صفة للمصدر، كان على هذا التقدير الذى وصفنا، وتمثيله: «كأن لم يلبثوا» قبله، فحذف، وأقيم المضاف إليه [مقام المضاف]^(٢)، ثم حذف العائد من الصفة؛ كما تحذفه من الصلة فى نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِى بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١].

وإن جعلته حالاً من الضمير المنصوب، لم تحتج إلى حذف شيء فى اللفظ؛ لأن الذكر من الحال قد عاد إلى ذى الحال، والمعنى: نحشرهم مشابهة أحوالهم أحوال من لم يلبث إلا ساعة.

فأما ﴿يوم نحشرهم﴾: فإنه يصلح أن يكون معمولاً لأحد شيئين: أحدهما: أن يكون معمول: ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾.

والآخر: أن يكون معمولاً لما دل عليه قوله: ﴿كَانَ لَوْ يَلْبَثُوا﴾.

فإذا جعلته معمولاً لقوله: ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾ انتصب ﴿وَيَوْمَ﴾ على وجهين:

أحدهما: أن يكون ظرفاً معناه: يتعارفون فى هذا اليوم.

والآخر: أن يكون مفعولاً على السعة على: [من الرجز]

(١) فى أ: بعدتهم.

(٢) فى أ: مقامه.

يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ^(١)

ومعنى ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾ يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون المعنى: يتعارفون مدة إقامتهم التى وقع حشرهم بعدها، وحذف المفعول للدلالة عليه؛ كما حذف فى مواضع كثيرة، وعدى «تفاعل».

كما عدى فى قول ذى الرمة: [من الطويل]

..... تَحَاسَنَتْ بِهِ الْوَشَى قَرَأَتْ الرِّيَّاحُ وَخُورُهَا^(٢)

وأشدد أبو عبيدة: [من المتقارب]

تَخَاطَأَتِ النَّبْلُ أَحْشَاءُهُ^(٣)

أو يكون أعمل الفعل الذى دل عليه «يتعارفون».

ألا ترى أنه قد دل على يستعلمون^(٤) ويتعارفون، ومن حذف المفعول قوله:

﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [يس: ٩]

التقدير: فأغشيناهم السد، أو مثل السد؛ فهم لا يبصرون لما أغشيناهم من ذلك.

وتعرفوا مدة اللبث ها هنا؛ كما تعرفوها فى قوله: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِئْتُمْ قَالُوا لَبِئْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِئْتُمْ﴾ [الكهف: ١٩].

وكقوله: ﴿قَالَ كَمْ لَبِئْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ . قَالُوا لَبِئْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَسَلِّ الْعَادِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٢].

فتعارفهم مدة لبثهم كما ذكرت لك^(٥) فى هذه الآى.

والآخر فى التعارف ما جاء من قوله: ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ . قَالَ قَائِلٌ

(١) تقدم.

(٢) وتمازى البيت:

ومن جردة غفل بساط

البيت فى ديوانه ص(٢٣٢)، وبلا نسبة فى المخصص (١٠/١٦١).

ويروى: «بها» بدلا من «به».

(٣) صدر بيت، وعجزه:

..... وأخر يومى، فلم يعجل

البيت لأوفى بن مطر المازنى فى لسان العرب (خطأ)، (خلل)، وبلا نسبة فى ديوان

الأدب (٢/٤٧٣).

(٤) فى أ: يستعلمون.

(٥) فى ج: ذلك.

مَنْهُمْ إِيَّيْكَانَ لِي قَرِينٌ ﴿[الصفات: ٥١، ٥٠]، [و] وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ. قَالُوا إِنَّا كُنَّا قَبْلُ فِي أَهْلِنَا مُتَشَفِّعِينَ ﴿[الطور: ٢٦، ٢٥] وتعرفهم يكون على أحد هذين الوجهين.

فعلى هذا يكون قوله: ﴿ويوم نحشرهم﴾ معمول ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾. والآخر: أن يكون ﴿يوم نحشرهم﴾ معمول ما دل عليه قوله: ﴿كَانَ لَرَّ يَلْبَثُوا﴾. ألا ترى أن المعنى: تشابه أحوالهم أحوال من لم يلبث؟! فيعمل في الظرف هذا المعنى، ولا يمنع المعنى من أن يعمل في الظرف، وإن تقدم الظرف عليه؛ فقولهم: أكل يوم لك ثوب.

ومثل ذلك في الحمل على المعنى قوله -عز وجل-: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢].

وقول أبى دؤاد: [من الخفيف]

قَرَّبْنَاهُ وَلَا تَقِيلَنَّ وَاعْلَمْ أَنَّهُ الْيَوْمَ إِنَّمَا هُوَ نَادٍ^(١) فإذا حملته على هذا، لم يجوز أن يكون صفة للمصدر؛ لأن الموصوف الذى هو المصدر موضعه بعد الفعل، تقديره: يوم نحشرهم^(٢) حشرا كأن لم يلبثوا، أو لم يلبثوا قبله، والصفة لا يتقدم عليها ما تعمل فيه، ولا يجوز -أيضا- أن تجعله صفة لليوم على هذا؛ لأن الصفة لا تعمل فى الموصوف؛ [كما أن الصلة لا تعمل فى الموصول]^(٣)؛ ألا ترى أن الصفة إيضاح للموصوف وتبين له؛ كما أن الصلة كذلك. وإذا كان على هذا لم يسغ عمل واحد منهما فيما يوضحه ويبينه، لتنزله منزلة بعضه.

فإن قلت: فإذا قدرت ﴿كَانَ لَرَّ يَلْبَثُوا﴾ تقدير الحال من الضمير، هل يجوز أن يكون ﴿وَيَوْمَ﴾ معمولاً له؟

فإن ذلك لا يجوز؛ لأن العامل فى الحال «نحشر»، و «نحشر» قد أضيف «اليوم» إليه، فلا يجوز أن يعمل^(٤) فى المضاف المضاف إليه، ولا ما يتعلق بالمضاف إليه؛

(١) فى ج: نار.

(٢) زاد فى ج: كان.

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى ج: أن يكون يعمل.

لأن ذلك يوجب تقديمه على المضاف.

ألا ترى أنه لم يجز: القتال زيدا حين تأتي؟!

وإذا جعلت ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾ العامل في ﴿يوم نحشرهم﴾ لم يجز أن يكون صفة لليوم؛ على أنك كأنك وصفت اليوم بقوله: ﴿كَأَن لَّزَّ يَلْبِسُوا﴾، و ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾، فوصفت ﴿يوم نحشرهم﴾ بجملتين، لم يجز أن يكون معمولاً لقوله: ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾؛ لأن الصفة لا تعمل في الموصوف، وجاز وصف اليوم بالجمل، وإن أضيف؛ لأن الإضافة ليست بمحضة؛ فلم تعرفه.

ويدل على النون في: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾ قوله: ﴿وَحْشَرْتَهُمْ فَلَمْ تُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٧]، وقوله: ﴿جَمَعْتَهُمْ جَمَاعًا﴾ [الكهف: ٩٩]، وقال: ﴿وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى﴾ [طه: ١٢٤].

ويدل على الياء قوله: ﴿لِيَجْمَعَنَّهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ لَا رَيْبَ﴾ [النساء: ٨٧].
ويدل على مقاربة الياء والنون في ذا النحو قوله: ﴿وَكَذَلِكَ نَجْزِي مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِآيَاتِ رَبِّهِ﴾ [طه: ١٢٧].

فنعلم من هذا أن كل واحد منهما يجري مجرى الآخر.
قال:

كلهم قرأ: ﴿تُنَجِّي رُسُلَنَا﴾^(١) [١٠٣] مشددة الجيم.
غير الكسائي^(٢)، وحفص عن عاصم، فإنهما قرءا: ﴿تُنَجِّي رُسُلَنَا﴾^(٣) خفيفة.
وقرأ الكسائي وحده في سورة مريم: ﴿ثُمَّ تُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [٧٢] ساكنة النون.

وقرأ الباقر: ﴿تُنَجِّي﴾ بفتح النون الثانية وتشديد الجيم.
قال أبو علي: قالوا نجا زيد.

قال [حذيفة بن أنس الهذلي]^(٤): [من الطويل]

-
- (١) في ج: ننجي المؤمنين.
(٢) ينظر: التبيان للطوسي (٤٣٨/٥)، تفسير القرطبي (٣٨٧/٨)، المجمع للطبرسي (١٣٧/٥)،
إتحاف الفضلاء (٢٥٤)، الغيث للصفاسي (٢٤٧).
(٣) في ج: ننجي المؤمنين.
(٤) سقط في أ.

نَجَا سَالِمٌ وَالرُّوحُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ وَلَمْ يَنْجُ إِلَّا جَفْنٌ سَيْفٍ وَمُتْرَا^(١)
 فإذا عديته، فإن شئت قلت: أنجيتة، وإن شئت قلت: نجيتة؛ كما تقول: فرح،
 وأفرحته وفرحته.

ومن حجة من قال: ﴿نُنَجِّي﴾: ﴿فَأَنْجَهُ اللَّهُ مِنْ التَّارِ﴾ [العنكبوت: ٢٤].
 وحجة من قال: ﴿نُنَجِّي﴾: ﴿وَنَجَّيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [فصلت: ١٨]، وكلاهما حسن.
 قال الشاعر^(٢): [من الطويل]

وَنَجَّى ابْنَ هِنْدٍ سَابِغٌ ذُو عُلَالَةٍ أَجَشُّ هَزِيمٍ وَالرِّمَاحُ دَوَانِي^(٣)
 أبو بكر عن عاصم^(٤): ﴿وَنَجْعَلُ الرِّجْسَ﴾ [١٠٠] بالنون.
 وروى حفص عن عاصم بالياء. وكذلك الباقون.

حجة من قال: ﴿يَجْعَلُ﴾ بالياء قوله: ﴿كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا
 يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وقد تقدم ذكر اسم الله في قوله: ﴿وَمَا كَانَتْ لِنَفْسٍ أَنْ
 تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٠٠]، والنون في هذا النحو مثل الياء، وقد تقدم
 ذكر ذلك.

فأما قوله: ﴿الرِّجْسَ﴾ فقال أبو عبيدة: الرجز: العذاب، قال: والرجز والرجس
 واحد.

والدلالة^(٥) على أن الرجز العذاب: قوله: ﴿لَئِنْ كَشَفْنَا عَنْكَ الرِّجْزَ لَتُؤْمِنَنَّ لَكَ﴾
 [الأعراف: ١٣٤].

وقوله -جل وعز-: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الرِّجْزَ﴾ [الأعراف: ١٣٥].

(١) تقدم.

(٢) في ج: الشاعر النجاشي.

(٣) البيت للنجاشي الحارثي في ديوانه ص (١٠٧)، ولسان العرب (جشش)، (هزم)، وجمهرة
 اللغة ص (٨٩)، وتاج العروس (جشش).

ويروى: «ابن حرب» بدلا من «ابن هند».

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٤)، البحر المحيط (١٩٣/٥)، التبيان للطوسي (٤٣٦/٥)،
 التيسير للداني (١٢٣)، الحجة لابن خالويه (١٨٥)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٠)، الغيث
 للصفارسي (٢٤٧)، الكشف للزمخشري (٢/٢٥٥)، الكشف للقيسي (١/٥٢٣)، المجمع
 للطبرسي (١٣٦/٥)، تفسير الرازي (١٦٨/١٧)، النشر لابن الجزري (٢/٢٨٧).

(٥) في ج: فالدلالة.

ومنه: ﴿فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٥٩]، وقال: ﴿وَالرَّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ [المدثر: ٥].

وكان المعنى - والله أعلم - : وذا الرجز^(١) الذى يؤدى عبادته إلى العذاب .
قال أبو الحسن: وقال بعضهم: ﴿وَالرَّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ قال: وذكروا أنه صنم كانوا يعبدونه.

قال: وأما الرجز فهو الرجس؛ قال: وقال: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨] قال: والنجس: القذر.

وقال الكسائى فيما أخبرنا أبو بكر: الرجس: التتن.

قال أبو على: فكأن الرجس على ضربين:

أحدهما: أن يكون فى معنى الرجز، وهو العذاب.

والآخر: أن يعنى به النجس والقذر.

ومن ذلك قوله: ﴿أَوْ لَحْمَ خِزْيِرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، فقوله: ﴿يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٢) [الأنعام: ١٢٥] يجوز أن يراد به أنهم يعذبون.

كما قال: ﴿وَيُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ﴾ [الفتح: ٦]، ويجوز أن يكون المعنى فيه أنه يحكم بأنهم رجس.

كما قال: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨]، أى: ليسوا من أهل الطهارة؛ فذموا على خروجهم منها، وإن لم تكن عليهم نجاسة من نحو البول والدم والخمر، والمعنى: أن الطهارة الثابتة للمسلمين هم خارجون عنها، ومباينون لها، وهذه الطهارة هى ما ثبت لهم من قوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣].

فقوله: ﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾، لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون المعنى: تطهرهم أنت أيها الآخذ بأخذها منهم، أو: الصدقة تطهرهم، فقوله: ﴿وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ يقوى الوجه الأول؛ لأن «تزكى» للآخذ، فكذاك يكون «تطهرهم» له، ويجوز أن يكون

(١) فى أ: وذا الرجز أى.

(٢) فى ج: ويجعل الرجس على الذين لا يؤمنون.

منقطعاً، أى: وأنت تزكيتهم بها، فهذه طهارة من جهة الحكم، وإن لم تنزل شيئاً نجساً عن أبدانهم.

وقد ثبت للمسلمين - أيضاً - الطهارة بقوله: ﴿يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٨].

فأما قوله: ﴿وَطَهَّرَ بَنِيَّ لِلطَّائِفِينَ﴾ [الحج: ٢٦] فيجوز أن يراد به: أخرج عنه ما يعبد من وثن من دون الله، حتى يطهر؛ لأن الأوثان قد أطلق عليها الرجس فى قوله: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠] وقوله: ﴿وَالرِّجَزَ فَاهْجُرُوا﴾ [المدثر: ٥].

حفص عن عاصم يقف: ﴿تَبَوَّأَ﴾ [يونس: ٨٧] بياء من غير همز. ذكر لى ذلك عبيد الله بن عبد الرحمن بن أبى مسلم، عن أبيه، عن حفص عن عاصم.

قال: وكان حمزة يقف ﴿تَبَوَّأَ﴾ غير أنه يلين الهمزة، يشير إليها بصدده. والباقون يقفون بهمزة بعدها ألف فى وزن تَبَوَّعًا^(١). قال أبو على: حدثنا محمد بن السرى أن أبا زيد قال: بَوَّأْتُ فلاناً منزلاً تبويئاً، والاسم البيئـة، فقوله ﴿تَبَوَّأَ﴾ فى قوله: ﴿أَنْ تَبَوَّأَ﴾ فعل يتعدى إلى مفعولين؛ يدلُّ على ذلك قوله: ﴿لَتَبَوَّيْنَهُمْ مِّنَ الْجَنَّةِ عُرْفًا﴾ [العنكبوت: ٥٨]. فأما اللام من قوله: ﴿لِقَوْمِكُمَا﴾ فكالتى فى قوله: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢]، والمفعول الأول لعلامة الضمير فى قوله: ﴿لَتَبَوَّيْنَهُمْ﴾.

ألا ترى أن المطاوع من الأفعال على ضربين: أحدهما: ألا يتعدى؛ نحو: انشوى وانشأى، فى مطاوع شويته وثأيته. والآخر: أن يتعدى كما تعدى ما هو مطاوع له؛ وذلك نحو: تعلقته، وتقطعته، فتعلقته يتعدى كما تعدى علقته، وليس فيه أن ينقص مفعول المطاوع عما كان يتعدى إليه ما هو مطاوع له. فإذا كان كذلك، كان اللام على الحد الذى ذكرنا؟! ويقوى ذلك قوله: ﴿وَلَاذِبُونَآ لِلْإِبْرَاهِيمَ مَكَاتِ الْبَيْتِ﴾ [الحج: ٢٦]، فدخلت اللام على غير المطاوع كما دخل على المطاوع فى قوله: ﴿أَنْ تَبَوَّأَ لِقَوْمِكُمَا﴾.

(١) ينظر: السبعة (٣٢٩).

فأما قوله: ﴿مَكَاتَ الْبَيْتِ﴾ فيحتمل ضربين:

أحدهما: أن يكون ظرفا.

والآخر: أن يكون مفعولا ثانيا.

فأما الظرف فيدل عليه قوله: [من المنسرح]

وَبُوتَتْ فِي صَمِيمٍ مَعْشَرَهَا فَصَحَّ فِي قَوْمِهَا مُبَوِّؤَهَا^(١)

فكما أن قوله: «في صميم معشرها» ظرف كذلك يكون ﴿مَكَاتَ الْبَيْتِ﴾.

والمفعول الثاني الذي ذكر في قوله: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا﴾ [العنكبوت: ٥٨]،

لم^(٢) يذكر في هذه؛ لأن الفعل من باب أعطيت؛ فيجوز ألا يذكر، ويقتصر على الأول. ويجوز أن يكون ﴿مَكَاتَ الْبَيْتِ﴾ مفعولا ثانيا.

وكذلك قوله: ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِيَ إِسْرَءِيلَ مَبُوءًا صِدْقٍ﴾ [يونس: ٩٣]، ويجوز أن

يكون مكانا مثل مكان البيت، والمفعول الثاني فيه محذوف، وهو ﴿الْقَرْيَةَ﴾ التي

ذكرت في قوله: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا﴾

[الأعراف: ١٦١].

ويجوز أن يكون مصدرا، أي: تبوؤ^(٣) صدق، ويجوز أن يكون مفعولا ثانيا من

وجهين:

أحدهما: أن تجعله اسما غير ظرف.

كما قال: [من المتقارب]

وَأَنْتَ مَكَاؤُكَ مِنْ وَائِلٍ مَكَاؤُ الْقَرَادِ مِنْ اسْتِ الْجَمَلِ^(٤)

والآخر: أن تجعله بعد أن تستعمله ظرفا اسما.

(١) البيت لابن هرمة في ديوانه ص (٥٧)، ومقاييس اللغة (٣١٢/١)، وبلا نسبة في لسان العرب (بوا)، وكتاب العين (٤١١/٨).

(٢) في أ: ولم.

(٣) في ج: تبوئ.

(٤) البيت للأخطل في الأغاني (٢٨/٨)، وخزانة الأدب (٤٦٠/١)، وسمط اللآلي

ص (٨٥٤)، والعقد الفريد (٣٦٠/٣)، ولم أقع عليه في ديوانه. وهو لكعب بن جعيل

في خزانة الأدب (٤٦٠/١)، ولعثة بن الوغل في المؤتلف والمختلف ص (٨٤)، وبلا نسبة

في الاشتقاق ص (٣٣٦)، وشرح أبيات سيبويه (٣٧٨/١)، والكتاب (٤١٧/١)، والشعر

والشعراء (٦٥٣/٢)، والمقتضب (٣٥٠/٤).

كما قال: [من الطويل]

..... وَشَطُهَا قَدْ تَفَلَّقَا^(١)

وفى التنزيل: ﴿هُم دَرَجَتْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٦٣].

ويجوز فيه وجه ثالث: وهو أن يتسع فيقدر نصبه، وإن كان مصدرًا، تقدير انتصاب المفعول به.

فأما قوله: [من الطويل]

لَهَا حُكْمُهَا حَتَّى إِذَا مَا تَبَوَّاتْ بِأَخْفَافِهَا مَأْوَى تَبَوَّأَ مَضْجَعًا^(٢)
فعلى حذف أحد المفعولين، أى: تبوات مرعاها مأوى، وتبوأ الراعى بقعة مضجعًا.

وكذلك قوله: ﴿وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ٧٤] بوأكم فى الأرض منازل أو بلادًا.

وأما قوله: ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ مَبْوَأَ صِدْقٍ﴾ [يونس: ٩٣]، فالمبوأ يجوز أن يكون مصدرًا، ويجوز أن يكون مكانًا، والمفعول الثانى على هذا محذوف؛ كما حذف من قوله: ﴿وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾، ويجوز أن ينصب المبوأ على الاتساع، وإن كان مصدرًا نصب المفعول به.

ألا ترى أنه أجاز ذلك فى قوله: «أما الضرب فأنت ضارب»، وأما^(٣) البيوت من قوله: ﴿بِمَصْرِ بِيوتَا﴾ فمفعول به، وليست البيوت بظرف لاختصاصها؛ فالبيوت كالغرف من قوله: ﴿لَبِئْسَ بِيوتُهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ عُزُفًا﴾ [العنكبوت: ٥٨].

فأما قوله: ﴿نَتَّبَوُّا مِنْ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ﴾ [الزمر: ٧٤]، فيجوز فى قياس قول أبى الحسن أن يكون قوله: ﴿مِنْ الْجَنَّةِ﴾ كقولك^(٤): نتبوا الجنة.

(١) تقدم.

(٢) البيت للراعى النميرى فى ديوانه ص(١٦٤)، والاشتقاق ص(٢٩٥)، وأمالى القالى (٢/ ١٤٠)، والمزهر (٢/ ٤٤٢)، وأمالى المرتضى (١/ ٣٢٢)، والخصائص (٢/ ١٧٨)، (٤٦٨)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٧٣١)، وتاج العروس (شرق)، ولسان العرب (شرق).

ويروى: «أمرها» بدلا من «حكمها».

(٣) فى ج: فأما.

(٤) فى ج: كقوله.

فأما قوله: ﴿حَيْثُ نَشَأْتُ﴾ فيحتمل أن يكون ظرفاً، فإذا جعلته ظرفاً كان المفعول الثانى محذوفاً؛ كأنه: نتبوا الجنة منازلها حيث نشاء.

ويجوز أن يكون: ﴿حَيْثُ نَشَأْتُ﴾ فى موضع نصب، بأنه المفعول الثانى.

يدل على ذلك قول الشماخ: [من الطويل]

وَحَلَّاهَا عَنْ ذَى الْأَرَاكَةِ عَامِرٌ أَخُو الْخَضِرِ يَزْمِي حَيْثُ تُكْوَى النَّوَاحِزُ^(١)

فأما قولك: بوات فلاناً منزلاً، وتعيده إلى مفعولين، فكأنه مفعول من قولك: باء فلان منزله، أى لزمه، وإن كنا لا نروى ذلك.

ولكن يدل على ذلك قولهم: المباءة، وقالوا: الإبل فى المباءة، وهى المراح الذى تبيت فيه، فالمباءة اسم المكان، وإذا كان اسم المكان مفعلاً، أو مفعلة، فالفعل منه قد يكون: فَعَلَ يَفْعُلُ، فكأنه: باء المنزل، وبواته أنا المنزل.

فأما وقف عاصم فى قوله: ﴿تَبَوَّأَا﴾، وقلبه الهمزة ياء فى الوقف، وإن كان من بوات - فلأن الهمزة قد تبدل منها فى الوقف حروف اللين.

ألا ترى أنهم قالوا: هو الكَلْوُ، فى الوقف، وقالوا: من الكَلَى، وإنما فعل ذلك بالهمزة عند الوقف؛ لأنها تخفى فيه كما تخفى الألف، فأبدل منها حرف اللين؛ كما أبدل من الألف فى قولهم: أفعو وأفعى؛ لأن هذين الحرفين أظهر من الألف والهمزة وأبين للسامع.

فإن قلت: فإنما يفعل ذلك بالهمزة إذا كان آخر الكلمة، وليست الهمزة آخرًا فى ﴿تَبَوَّأَا﴾.

قيل: يجوز أن يكون لم يعتد بالألف لما كانت للتثنية، والتثنية غير لازمة للكلمة، فلما لم تلزم لم يعتد بها، فصار الوقف كأنه على الهمزة؛ لأن كثيراً من الحروف التى لا تلزم لا يعتد بها، ومن ثم لم تقع حرف روى؛ كما لم تقع ألف النصب رَوِيًّا؛ لاجتماعها معها فى أنها^(٢) لا تلزم؛ لأن من العرب من يقول: رأيت زيداً، فلا يبدل ويحذف.

(١) البيت فى ديوانه ص(١٨٢)، ولسان العرب (خضر)، وتهذيب اللغة (١٠٢/٧)، وجمهرة أشعار العرب ص(٨٢٨)، والمعانى الكبير ص(٧٨٣)، والأزمنة والأمكنة (١٠٦/١)، وتاج العروس (خضر).

(٢) فى أ: أنه.

وعلى هذا قوله: [من المتقارب]

..... وَأَخْذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصْمٌ^(١)

ولا تثبت - أيضًا - في موضع الرفع والجر؛ فصار الوقف لذلك كأنه على نفس الهمزة.

فأما وقف حمزة «تبؤا» فهذا على أنه خفف الهمزة وتخفيف [هذه]^(٢) الهمزة أن تجعل بين بين، وتلحقه^(٣) ألف الثنية. على هذا يتأوله ناس من القراء وهو الصحيح.

فأما قول أحمد: يشير إليها بصدده، فهو من ترجمة القراء، وصحته على ما ذكرت لك، وهذا في قول حمزة على وزن: تبوعا^(٤)، إلا أن الهمزة إذا خففت نقص الصوت بحركتها، فأشبهت الساكن، وهي متحركة في الحقيقة.

فأما قوله: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ [الحشر: ٩]، فيكون على: تبوءوا الدار، أى: تبوءوا دار الهجرة واعتقدوا الإيمان؛ لأن الإيمان ليس بمكان فيتبوء، فيكون كقوله: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]، ويجوز على: تبوءوا الدار ومواضع الإيمان، ويجوز أن يكون: تبوءوا الإيمان، على طريق المثل كما تقول: تبوءوا من بنى فلان الصميم.

وعلى ذلك قول الشاعر: [من المنسرح]

وَبُوءْتُ فِي صَمِيمٍ^(٥) مَعْشَرِهَا فَصَحَّ فِي قَوْمِهَا مُبَوَّؤُهَا^(٦)
كل هذه الوجوه ممكن.

* * *

(١) تقدم.

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: ولا تلحقه.

(٤) في أ: تبعا.

(٥) في أ: صحيح.

(٦) تقدم قريباً.

[ذكر اختلافهم في] ^(١) سورة هود

اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله: ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [٢٥]:
 فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي ^(٢): ﴿أَنَّى لَكُمْ﴾ بفتح الألف.
 وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمة: ﴿إِنِّي﴾ بكسر الألف.
 قال أبو علي: وجه قول من فتح: أنه يحملونها ^(٣) على ﴿أَرْسَلْنَا﴾ أى: أرسلنا
 بآنى لكم نذير.

فإن قيل: لو كان محمولاً على الأول لكان «أنه»، لأن نوحاً اسم للغيبة فالراجع
 إليه [ينبغي أن يكون على لفظ الغيبة دون لفظ الخطاب] ^(٤)؛ قيل: هذا لا يمنع
 حمله على ﴿أَرْسَلْنَا﴾، وذلك أن الخطاب بعد الغيبة في نحو هذا سائغ.
 ألا ترى [أن] ^(٥) قوله: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾
 [الأعراف: ١٤٥]، ثم قال: ﴿فَخَذَهَا بِقُوَّةٍ﴾ [الأعراف: ١٤٥]، فكذاك الآية
 التي اختلف في قراءتها.

قال أبو علي: ووجه قول من كسر ﴿إِنِّي﴾ أنه حمله على القول المضمر؛ لأنه مما
 قد أضمر كثيراً في القرآن، وسائر الكلام ^(٦)؛ كقوله: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ
 بَابٍ. سَلَامٌ عَلَيْهِمْ﴾ [الرعد: ٢٣] أى: يقولون.
 وقوله: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ﴾
 [الزمر: ٣].

فهو على: قالوا ما نعبدهم.

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٨٢)، الإعراب للنحاس (٢/٢٣٧)، الإملاء للعكبري (٢/٤٩)،
 البحر المحيط (٦/٢٦)، التبيان للطوسي (٦/٢٦٤)، التيسير للداني (١٣٩)، تفسير الطبري
 (١٥/٤٧)، الحجة لابن خالويه (٢١٦)، الحجة لأبي زرعة (٣٩٩)، السبعة لابن مجاهد
 (٣٧٩)، الغيث للصفاقسي (٢٧٣)، الكشف للزمخشري (٢/٤٣)، المجمع للطبرسي
 (٦/٤٠٨)، المعاني للفراء (٢/١٢٠)، تفسير الرازي (٢٠/١٨٧)، النشر لابن الجزري
 (٢/٣٠٦).

(٣) في ج: يحمله.

(٤) في ج: يجب أن يكون كذلك.

(٥) سقط في ج.

(٦) في أ: الكلم.

فكذلك قوله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ إِتِي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [هود: ٢٥] فالكلام في هذا على وجهه، ولم يرجع إلى الخطاب بعد الغيبة؛ كما كان ذلك في قول من فتح «أن».

فإن قلت: فهلا رجحت قراءة من فتح «أن» على قراءة من كسرهما؛ لأن قوله: ﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا﴾ [هود: ٢٦] محمول على الإرسال، فإذا فتحت «أن» كان أشكل بما بعدها، لحملهما جميعاً على الإرسال؟

قيل: لا يرجح ما ذكرت الفتح؛ وذلك أن قوله: «إني» من قوله: ﴿إِنِّي لَكُمْ﴾ في قول من كسر، يجوز أن يكون محمولاً وما بعده على الاعتراض بين المفعول، وما يتصل به مما بعده؛ كما كان قوله: ﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ﴾ اعتراضاً بينهما في قوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣]؛ فكذلك قوله: ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾.

اختلفوا في الهمز وتركه من قوله -عز وجل-: ﴿بَادِيَ الرَّأْيِ﴾ [٢٧]: فقرأ أبو عمرو وحده^(١): ﴿بَادِي الرَّأْيِ﴾. فهمز بعد الدال، ﴿الرأي﴾ لا يهمزه. وكلهم قرأ: ﴿الرأي﴾ مهموزة^(٢) غيره. وقرأ الباقون: ﴿بادي﴾ بغير همز.

وروى علي بن نصر عن أبي عمرو أنه [كان]^(٣) لا يهمز ﴿الرأي﴾. واليزيدي عن أبي عمرو: لا يهمز ﴿الرأي﴾ إذا أدرج القراءة، أو قرأ في الصلاة ويهمز إذا حقق.

قال أبو علي: حدثنا محمد بن السري أن اللحياني قال: يقال: أنت بادى الرأي تريد ظلمنا، لا يهمز، وبادى الرأي مهموز.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٥)، الإعراب للنحاس (٨٧/٢)، الإملاء للعكبري (٢٠/٢)، البحر المحيط (٢١٥/٥)، التبيان للطوسي (٤٧٠/٥)، التيسير للداني (١٢٤)، تفسير الطبري (١٧/١٢)، تفسير القرطبي (٢٤/٩)، الحجة لابن خالويه (١٨٦)، الحجة لأبي زرعة (٣٣٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٢)، الغيث للصفاقسي (٢٤٨)، الكشف للزمخشري (٢٦٥/٢)، الكشف للقيسي (٥٢٦/١)، المجمع للطبرسي (١٥٣/٥)، المعاني للأخفش (٢٥٢/٢)، المعاني للفراء (١١/٢)، تفسير الرازي (٢١٣/١٧).

(٢) في ج: مهموزاً.

(٣) سقط في أ.

فمن لم يهمز أراد: أنت فيما أنت فيما بدا في الرأى وظهر، أى: ظاهر الرأى. ومن همز أراد: أنت أول الرأى ومبتدأه، وهما في القرآن: ﴿أَرَادُنَا بَدِئَ الرَّأْيِ﴾ و: ﴿بَادِئَ الرَّأْيِ﴾ بهمز وبغير همز.

قال أبو على: المعنى فيمن قال: ﴿بَادِئَ الرَّأْيِ﴾ فجعله من بدا الشيء إذا ظهر، وما اتبعك إلا الأراذل فيما ظهر لهم من الرأى، أى: لم يتعقبوه بنظر فيه ولا تبين له.

ومن همز أراد: اتبعوك في أول الأمر من غير أن يتبعوا الرأى بفكر وروية فيه، وهاتان الكلمتان تتقاربان في المعنى؛ لأن الهمز في اللام فيها^(١) ابتداء الشيء^(٢) وأوله، واللام إذا كانت واوًا كان المعنى الظهور؛ قال: [من الطويل] يُقَرِّبُهُ النَّهْضُ النَّجِيحُ لِصَيْدِهِ فَمِنْهُ بُدُوْ مَرَّةٍ وَمُثُولُ^(٣) أى: يظهر مرة ويخفى أخرى، وابتداء الشيء يكون ظهورًا، وإن كان الظهور قد يكون ابتداء وغير ابتداء، فلذلك^(٤) تستعمل كل واحدة من الكلمتين في موضع الأخرى؛ كقولهم: أما بادی بدِ فإنى أحمد الله، وأما بادئ بدِ فإنى أحمد الله. وقيل في واحد «الأبداء» التى هى المفاصل من الإنسان وغيره: بدء، وبدا مقصور غير مهموز.

وجاز في اسم الفاعل أن يكون ظرفًا كما جاز في فعل؛ نحو: قريب، وملى؛ لأن فاعلاً وفعلًا يتعاقبان على المعنى؛ نحو: عالم وعليم، وشاهد وشهيد، ووالى وولى، وحسن ذلك أيضًا إضافته إلى الرأى.

وقد أجروا المصدر أيضًا فى إضافته إليه فى قولهم: أما جهد رأى فإنك منطلق، فهذا لا يكون إلا ظرفًا وفعل إذا كان مصدرًا، وفاعل قد يتفقان فى أشياء.

وقد يجوز فى قول من همز فقال: ﴿بَادِئَ الرَّأْيِ﴾ إذا خفف الهمز أن يقول: ﴿بَادِئَ﴾ فيقلب الهمزة ياء لانكسار ما قبلها، فيكون كقولهم: مير فى جمع مثرة

(١) فى ج: منها.

(٢) فى أ: للشيء.

(٣) وهو لأبى خراش الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص (١١٩٤)، ولسان العرب (مثل)، وتاج العروس (نجح)، (مثل)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص (٤٣٢).

ويروى: «لما يرى» بدلا من «الصيده».

(٤) فى ج: فلذلك ما.

وذيب فى جمع ذئبة.

والعامل فى هذا الظرف هو قوله: «اتَّبِعْكَ» من قوله: ﴿وَمَا نَزَّلَكَ اتَّبِعْكَ﴾ [هود: ٢٧].

التقدير: ما اتبعك فى أول رأيهم، أو فيما ظهر من رأيهم، إلا أراذلنا، فأخر الظرف وأوقع بعد إلا، ولو كان بدل الظرف غيره لم يجوز.

ألا ترى أنك لو قلت: ما أعطيت أحداً إلا زيذاً درهماً، فأوقعت بعد «إلا» اسمين لم يجوز؛ لأن الفعل أو معنى الفعل فى الاستثناء يصل إلى ما انتصب به بتوسط الحرف، ولا يصل الفعل بتوسط الحرف إلى أكثر من مفعول؟!

ألا ترى أنك لو قلت: استوى الماء والخشبة، فنصبت الخشبة؛ لم يجوز أن تتبعه اسماً آخر فتنصبه؛ فكذلك المستثنى إذا ألحقته إلا، وأوقعت بعدها اسماً مفرداً، لم يجوز أن تتبعه آخر، وقد جاز ذلك فى الظرف؛ لأن الظرف قد اتسع فيه فى مواضع؟!

ألا ترى أنهم قد قالوا: كم فى الدار رجلاً، ففصلوا بينهما فى الكلام، وقالوا: إن بالزعفران ثوبك مصبوغ، ولو قلت: إن زيذاً عمرًا ضارب، تريد: إن عمرًا ضارب زيذاً، لم يجوز؟!

وقال الشاعر: [من الطويل]

فَلَا تَلَحِّنِي فِيهَا فَإِنْ بِحُبِّهَا أَحَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمَّ بَلَابِلُهُ^(١)
وقياس الحال فى هذا قياس الظرف فى الجواز، وإن لم يجوز غيرهما فى ذلك.
فإن قلت: فهل يجوز أن يكون قوله: «ما نراك» من قوله^(٢): ﴿وَمَا نَزَّلَكَ اتَّبِعْكَ﴾ اعتراضاً، بمنزلتها فى قول الأعشى: [من الطويل]
وَمَا خِلْتُ أَبْقَى بَيْنَنَا مِنْ مَوَدَّةٍ عِرَاضُ الْمَذَاكِي الْمُسْنِفَاتِ الْقَلَائِصَا^(٣)
والمعنى: وما أبقي بيننا من مودة، ألا ترى أن قوله: أبقي، لا يجوز أن يكون مفعول خلت، وإنما المعنى: وما أبقي بيننا من مودة، فكذلك يكون قوله: ﴿وَمَا نَزَّلَكَ اتَّبِعْكَ﴾ كأنه: وما اتبعك ويكون: «نراك» اعتراضاً.
فالقول: إن الآية لا تكون كالبيت؛ لأن الفعل قد تعدى إلى المفعول، ولم يتعد

(١) تقدم.

(٢) سقط فى ج.

(٣) البيت فى ديوانه ص (٢٠١)، ولسان العرب (سنف)، (خيل).

فى البيت إلى المفعول، فحسن الاعتراض به لما لم يتعد، كما جاز إلغاؤه فى قولهم: زيد ظننت منطلق، ولو ألغيته وقد عديته إلى مفعول، لم يجز، وكذلك إذا اعترضت به، فلا يكون قوله: «اتَّبَعَكَ» بمنزلة خلت فى بيت الأعشى.

فإن قلت: فقد قال آخر^(١): [من المنسرح]

وَمَا أَرَاهَا تَزَالُ ظَالِمَةً تُحَدِّثُ لِي قَرْحَةً وَتَنكُؤُهَا^(٢)
فعدى «أرى» إلى الضمير، وجعل «أراها» اعتراضاً.

قيل: لا يكون قوله: «نراك» بمنزلة قوله: وما أراها؛ وذلك أن الضمير فى أراها يكون كناية عن المصدر، فلا يقتضى مفعولاً ثانياً، وفى قوله: «وما نراك» المفعول فيه للخطاب، والخطاب لا يكون كناية عن المصدر، فلا تكون الآية فى قياس البيت. فلو قلت: ما ضرب القوم إلا بعضهم بعضاً، لم يجز، وتصحيحها: ما ضرب القوم أحداً إلا بعضهم بعضاً، تبدل الاسمين بعد إلا من الاسمين قبلها.

فإن قلت: فكيف تقدير قول الأعشى: [من الطويل]

وَلَيْسَ مُجِيراً إِنَّ أَتَى الْحَى خَائِفاً وَلَا قَائِلاً إِلَّا هُوَ الْمُتَعَيِّبَا^(٣)
فإن المتعيب يكون على مضمير تقديره: يقول المتعيب، تحمل «إلا هو» على المعنى؛ لأن المعنى: ولا يقول أحد إلا هو، فحملته فى هذا على المعنى؛ كما حملته عليه فى قوله: ما قام إلا هند.

فإن قلت: أحمل المتعيب على المعنى؛ لأن المعنى يقول: هو المتعيب - فهو قول.

فأما تحقيق الهمزة وتخفيفها فى «الرأي»، فأهل تحقيق الهمز يحققونها، وأهل

(١) ثبت فى حاشية ج: ابن هرمة.

(٢) البيت لابن هرمة فى ديوانه ص(٥٦)، وخزانة الأدب (٢٣٧/٩)، والدرر (٤٧/٢)، وشرح شواهد المغنى ص(٨٢٠، ٨٢٦)، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب ص(٣٩٣)، وجمع الهوامع (١١١/١، ٢٤٨).

ويروى: «ولا»، و: «بى» بدلا من «وما»، و«لى».

وثبت فى حاشية ج قوله: «حاشية: ينبغى أن تكون: تعرف لى قرحة وتنكؤها»؛ لأن حرف الروى مهموز فى القصيدة كلها، نحو: مبوؤها.

(٣) وهو فى ديوانه ص(١٦٣)، واللسان (عيب)، والتاج (عيب).

ويروى: «خائف» بدلا من «خائفاً».

التخفيف يبدلون منها الألف، وكذلك ما أشبه هذا من نحو: الباس والراس والفاس.

اختلفوا فى فتح العين وتخفيف الميم، وضم العين وتشديد الميم من قوله -عز وجل-: ﴿فَعَمِيَّتَ عَلَيْكُمُ﴾ [٢٨]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم فى رواية أبى بكر^(١): ﴿فَعَمِيَّتَ﴾، بتخفيف الميم وفتح العين.

وقرأ حمزة والكسائى: ﴿فَعَمِيَّتَ﴾، بضم العين وتشديد الميم.

وكذلك حفص عن عاصم: ﴿فَعَمِيَّتَ﴾ مثل حمزة.

قال أبو على: يدل على قوله: ﴿فَعَمِيَّتَ﴾ اجتماعهم فى قوله: ﴿فَعَمِيَّتَ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ﴾ [القصص: ٦٦]، وهذه مثلها، ويجوز فى قوله: ﴿فَعَمِيَّتَ عَلَيْكُمْ﴾ أمران:

أحدهما: أن يكون عُموا هم عنها.

ألا ترى أن الرحمة لا تعمى وإنما يعمى عنها؟! فيكون هذا كقولهم: أدخلت القلنسوة فى رأسى، ونحو ذلك مما يقلب إذا لم يكن فيه إشكال.

وفى التنزيل: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلِّفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾ [إبراهيم: ٤٦].

وقال الشاعر: [من الطويل]

تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ وَسَائِرُهُ بِإِذِ الشَّمْسِ أَجْمَعِ^(٢)

والآخر: أن يكون معنى عميت: خفيت.

كقوله: [من الطويل]

وَمَاءٍ صَرَّى عَافَى الثَّنَائِيَا كَأَنَّهُ مِنْ الْأَجْنِ أَبْوَالِ الْمَخَاضِ الصَّوَارِبِ

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٨٣)، الإملاء للعكبرى (٥٠/٢)، البحر المحيط (٣٤/٦)، التبيان للطوسى (٤٧٦/٦)، التيسير للدانى (١٤٠)، تفسير الطبرى (٦١/١٥)، تفسير القرطبى (٢٥٧/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢١٧)، الحجة لأبى زهرة (٤٠٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٠)، الغيث للصفافسى (٢٧٣)، الكشف للزمخشري (٤٤٩/٢)، الكشف للقيسى (٤٦/٢)، المجمع للطبرسى (٤١٢/٦)، تفسير الرازى (٢٠٦/٢٠)، النشر لابن الجزرى (٣٠٧/٢).

(٢) البيت بلا نسبة فى أمالى المرتضى (٢١٦/١)، وخزانة الأدب (٣٣٥/٤)، والدرر (٦/٣٧)، والكتاب (١٨١/١)، وهمع الهوامع (١٣٢/٢).

عَمِ شَرِكِ الْأَقْطَارِ بَيْنِي وَبَيْنَهُ
أى: خفى.

وقال آخر: [من الرجز]

أَعْمَى الْهُدَى فِي الْحَاثِرِينَ الْعُمَى^(٢) وَمَهْمَهُ أَطْرَافُهُ فِي مَهْمِهِ
أى: خفى الهدى، ألا ترى أن الهدى ليس بذى جارحة تلحقها هذه الآفة؟!
ومن هذا قيل للسحاب: العماء؛ لإخفائه ما يخفيه، كما قيل له: الغمام.

ومن هذا قول زهير: [من الطويل]

..... وَلَكِنِّي عَنْ عِلْمٍ مَا فِي عَدِ عَمِ^(٣)

وقولهم: أأنا صكة عُمى: إذا أتى فى الهاجرة وشدة الحر، يحتمل عندنا
تأويلين:

أحدهما: أن يكون المصدر أضيف إلى العمى كما قالوا: ضربُ التَّلَف، أى:
الضرب الذى يحدث عنه التلف.

ويقوى ذلك أنه قد جاء فى الشعر: [من المتقارب]

وَيَهْجُمُهَا بَارِحٌ دُو عَمَى

أى: بارح يكون عنه العمى لشدة حره.

ويمكن أن يكون «العُمى» تصغير أعمى على وجه الترخيم، وأضيف المصدر إلى
المفعول به؛ كقوله: ﴿مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]، ولم يذكر الفاعل الذى هو
الحر.

(١) عجز البيت الثانى:

..... مَرَارَى مَخْشَى بِهِ الْمَوْتُ نَاضِبٌ

والبيتان لذى الرمة فى ديوانه (١٩٨، ١٩٩)، ولسان العرب (صرى)، وبلا نسبة فى
لسان العرب (ضرب)، (عمى)، وتهذيب اللغة (٢٤٧/٣، ١٨/١٢).

(٢) الرجز لرؤية فى ديوانه ص (١٦٦)، ولسان العرب (بلل)، (عمه)، وخزانة الأدب (٥٤٩/٧)،
وشرح شواهد الإيضاح ص (٣٨٩)، وتهذيب اللغة (١٥٠/١)، وديوان الأدب (٢٥٤/٢)،
وتاج العروس (عمه)، وشرح شواهد الشافية ص (٢٠٢)، وله أول للعجاج فى المقاصد النحوية
(٣٤٥/٣)، وبلا نسبة فى لسان العرب (بلا)، وأوضح المسالك (٧٧/٣)، وتاج العروس
(بلل).

(٣) عجز بيت، وصدره:

..... وَأَعْلَمُ مَا فِى الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ

البيت فى ديوانه ص (٢٩)، ولسان العرب (عمى)، وتهذيب اللغة (٢٤٥/٣).

والتقدير: صك الحر الأعمى.

والمعنى: أن الحر من شدته، كأنه يعمى من أصابه، والمصدر فى الوجهين ظرف؛ نحو: مقدم الحاج، وخفوق النجم.
ومن قال: ﴿فَعُمِّيْتُ﴾ اعتبر قراءة أبى والأعمش ﴿فَعَمَّاهَا عَلَيْكُمْ﴾، وإسناد الفعل إلى المفعول به فى «عُمِّيْتُ» من «عَمَّاهَا» فى المعنى^(١).
قال:

وكلهم قرأ ﴿من كل زوجين اثنين﴾ [هود: ٤٠] مضافاً.

غير حفص، فإنه روى عن عاصم: ﴿مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ منوناً.
وكذلك فى المؤمنين [٢٧].

أبو بكر عن عاصم: ﴿مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ مضاف.
قال أبو الحسن: تقول للثنين: هما زوجان، وقال: ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ﴾ [الذاريات: ٤٩].

وتقول للمرأة: هى زوج، وهو زوجها، وقال: ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [النساء: ١]
يعنى: المرأة. وقال: ﴿أَمْسِكَ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧].
قال: وقال بعضهم: الزوجة.

قال الأخطل: [من البسيط]

زَوْجَةٌ أَشْمَطُ مَرْهُوبٍ بَوَادِرُهُ قَدْ صَارَ فِي رَأْسِهِ التَّخْوِيصُ وَالْتِزَعُ^(٢)
قال أبو الحسن: وقد يقال للثنين: هما زوج.

قال ليبد: [من الكامل]

مِنْ كُلِّ مَحْفُوفٍ يُظِلُّ عَصِيَّةً زَوْجٌ عَلَيْهِ كِلَّةٌ وَقَرَامُهَا^(٣)

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٦)، الإملاء للعكبرى (٢١/٢)، البحر المحيط (٢٢٢/٥)، التبيان للطوسى (٤٨٥/٥)، التيسير للدانى (١٢٤)، الحجة لابن خالويه (١٨٦)، الحجة لأبى زرعة (٣٣٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٣)، الغيث للصفاسى (٢٤٨)، الكشف للقيسى (٥٢٨/١)، المجمع للطبرسى (١٦٠/٥)، النشر لابن الجزرى (٢٨٨/٢).
(٢) البيت فى ديوانه ص (١١١)، ولسان العرب (خوص)، وجمهرة اللغة ص (٦٠٦)، وتهذيب اللغة (٤٧٥/٧)، وبلا نسبة فى المخصص (٢٦/٤).
ويروى: «قد كان» بدلا من «قد صار».

(٣) البيت فى ديوانه ص (٣٠٠)، ولسان العرب (زوج)، (قرم)، وتهذيب اللغة (١٤١/٩).

انتهى كلام أبى الحسن.

قال أبو على: ويدل على أن الزوج يقع على الواحد قوله: ﴿ثُمَّ نَبِّئِ أَزْوَاجَ مَنَ الضَّكَّانِ أَتَيْنَ وَمَنَ الْمَعْرِزِ أَتَيْنَ... وَمَنَ الْإِبِلِ أَتَيْنَ وَمَنَ الْبَقَرِ أَتَيْنَ﴾ [الأنعام: ١٤٢، ١٤٣].

وقال: ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَخًا وَمِنِ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَخًا وَمِنِ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَخًا﴾ [الزمر: ٦].

وقال الكسائي فيما حدثنا محمد بن السرى: إن أكثر كلام العرب بالهاء يعنى فى قولهم: هى زوجته، قال الكسائي: وزعم القاسم بن معن أنه سمعها من الأزدي شنوءة.

قال أبو على: فأما ما كان من هذا فى التنزيل، فليس فيه هاء؛ قال: ﴿أَسْكَنْ أَتَى وَزَوْجَكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥].

ومما يدل على أنه بغير هاء:

قول الشاعر: [من الخفيف]

وَأَزَاكُم لَدَى الْمُحَامَاةِ عِنْدِي مِثْلَ صَوْنِ الرِّجَالِ لِلْأَزْوَاجِ^(١)
فالأزواج: جمع زوج بلا هاء، ولو كان فى الواحد الهاء لكان ك: روضة ورياض، فلما قال: أزواج، علمت أنه جعله مثل ثوب وأثواب، وحوض وأحواض.

ويمكن أن يقول الكسائي: إن هذا جمع على تقدير حذف التاء كما قيل: نعمة وأنعم، فجمع على حذف التاء مثل: قِطْعَ وَأَقْطَعْ وجرو وأجر.

ويمكن أن يقول: إنه على قول من قال: زوج فلم يلحقه الهاء، ويقال: لكل زوجين قرينان، وقيل فى قوله- عز وجل -: ﴿وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾ [الدخان: ٥٤] أى: قرناهم بهن، وليس من عقد التزويج على ما روينا عن ابن سلام عن يونس. [وقال] ^(٢) ذاك أنه حكى عن يونس أن العرب لا تقول: تزوجت بها، إنما

= ٤٤٩، ١١/١٥٣)، وجمهرة اللغة ص (٤٧٣، ٧٩٢)، وتاج العروس (زوج)، (قرم)، ومقاييس اللغة (٣/٣٥)، ومجمل اللغة (٣/٣١)، وكتاب الجيم (٢/٧٢)، وبلا نسبة فى لسان العرب (كلل).

(١) البيت بلا نسبة فى المخصص (٤/٢٦).

(٢) سقط فى أ.

يقولون: تزوجتها، وحمل يونس قوله: ﴿وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ﴾ على قرناهم،
والتنزيل يدل على ما قال يونس وذلك قوله: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا﴾
[الأحزاب: ٣٧]، ولو كان على تزوجت بها لكان زوجناك بها.

وقال ابن سلام: وقال أبو البيداء: تميم تقول: تزوجت امرأة، وتزوجت بامرأة،
ولا يبعد أن يكون قوله: ﴿زَوَّجْنَاهَا﴾ على أنه حذف الحرف فوصل الفعل.
فأما قوله: ﴿أَوْ يُرْوَجُّهُمْ ذُكْرَانًا وَلِأُنثًى﴾ [الشورى: ٥٠] فعلى معنى: يقرنهم فى
هبة ذكرانا وإنثانا.

وكذلك قوله: ﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ [الواقعة: ٧]، فأصحاب الميمنة زوج،
وأصحاب المشأمة زوج، والسابقون كذلك.

وأما قوله: ﴿وَأَخَّرَ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ﴾ [ص: ٥٨] فإنه يذكر فى مكانه من هذا
الكتاب إن شاء الله.

من قال: ﴿من كل زوجين اثنين﴾ كان قوله: «اثنين» مفعول الحمل، والمعنى:
احمل من الأزواج إذا كانت اثنين اثنين زوجين، فالزوجان فى قوله: ﴿من كل
زوجين﴾ يراد بهما الشيع، وليس يراد بذلك الناقص عن الثلاثة.

ومثل ذلك قوله: [من الكامل]

[فَاعْمِدْ لِمَا يَعْلُو] ^(١) فَمَا لَكَ بِالَّذِي لَا تَسْتَطِيعُ مِنَ الْأُمُورِ يَدَانِ ^(٢)

إنما يريد تشديد انتفاء قوته عنه، وتكثيره.

وبين هذا المعنى قول الفرزدق: [من الطويل]

وَكُلُّ رَفِيقِي كُلِّ رَحْلٍ وَإِنْ هُمَا تَعَاطَى الْقَنَا قَوْمَاهُمَا أَخَوَانِ ^(٣)

رفيقان اثنان لا يكونان رفيق كل رحل، وإنما يريد الرفقاء إذا كانوا رفيقين

رفيقين.

ومن نون فقال: ﴿مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ فحذف المضاف من كل، ونون،

(١) سقط فى أ.

(٢) وهو لكعب بن سعد الغنوى فى اللسان (يدى)، والتاج (يدى)، ولعل بن الغنوى فى
اللسان (علا)، والتاج (علا)، ولسويد بن الصامت فى أساس البلاغة (علو).

(٣) البيت فى ديوانه (٣٢٩/٢)، وخزانة الأدب (٥٧٢/٧، ٥٧٣، ٥٧٩)، والدرر (١٣٢/٥)،
وشرح شواهد المغنى (٥٣٦/٢)، ولسان العرب (يدى)، ومغنى اللبيب (١٩٦/١).

فالمعنى: من كل شيء ومن كل زوج زوجين اثنين، فيكون انتصاب «اثنين» على أنه صفة لـ «زوجين». فإن قلت: فالزوجان قد فهم أنهما اثنان، فكيف جاز وصفهما بقوله: «اثنين»؟! فإن ذلك إنما جاء للتأكيد والتشديد؛ كما قال: ﴿لَا تَتَّخِذُوا لِلنَّهْيِ اثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١].

وقد جاء فى غير هذا من الصفات ما مصرفه إلى التأكيد، كمن قرأ: نعمة أنثى، وكقولهم: أمس الدابر، وأمس المدبر، وقوله: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾^(١) [الحاقة: ١٣]، وقد علم من [النفخة]^(٢) أنها واحدة. وقال: ﴿وَمِنَوهُ الثَّالِثَةُ الْآخِرَى﴾ [النجم: ٢٠].

ومثل هذا فى أنه حمل مرة على الإضافة، وأخرى على التنوين قوله: ﴿وَأَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ [إبراهيم: ٣٤] ﴿مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾.

فمن أضاف كان المفعول محذوفاً تقديره: من كل مسئل شيئاً، أو مسئولاً ونحو ذلك، ومثل ذلك: ﴿يُخْرِجُ لَنَا مِمَّا تُثْبِتُ الْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٦١] أى: شيئاً، فحذف المفعول، ويجوز فى قياس قول أبى الحسن أن يكون الجار والمجرور فى موضع نصب، وتكون «من» زائدة^(٣) فى الإيجاب؛ كما تكون زائدة^(٤) فى غير الإيجاب.

اختلفوا فى ضم الميم وفتحها من قوله-جل ثناؤه-: ﴿مَجْرِيهَا﴾ [٤١]: فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم فى رواية أبى بكر وابن عامر: ﴿مُجْرَاهَا﴾ بضم الميم.

وقرأ حمزة والكسائى: ﴿مَجْرَاهَا﴾ بفتح الميم وكسر الراء. وكذلك حفص عن عاصم: ﴿مَجْرِيهَا﴾ بفتح الميم، وكسر الراء من غير إضافة. قال: وليس يكسر فى القرآن غير هذا الحرف، يعنى الراء فى: ﴿مَجْرِيهَا﴾. وكلهم قرأ: ﴿وَمُرْسَهَا﴾ بضم الميم^(٥). وكان ابن كثير وابن عامر يفتحان الراء والسين.

(١) فى ج: نعمة واحدة.

(٢) فى ج: النعجة.

(٣) فى ج: زيادة.

(٤) فى ج: زيادة.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٦)، الإملاء للعبرى (٢١/٢)، البحر المحيط (٢٢٥/٥)،

وكان نافع وعاصم فى رواية أبى بكر يقرآنها بين الكسر والتفخيم^(١).
 وكان أبو عمرو وحمزة والكسائى يميلون الرءاء من ﴿بَجْرِبَهَا﴾.
 ويفتح أبو عمرو وحفص عن عاصم السين من ﴿وَمُرْسَهَا﴾.
 وأمالها حمزة والكسائى.
 وليس فيهم أحد جعلها نعتاً.
 قال أبو على: يجوز فى قوله: ﴿يَسِرُّ اللَّهُ بَجْرِبَهَا وَمُرْسَهَا﴾ أن يكون حالاً من
 شيئين:

من الضمير الذى فى قوله: «اركبوا».

ومن الضمير الذى فى «فيها».

فإن جعلت قوله: ﴿يَسِرُّ اللَّهُ بَجْرِبَهَا﴾ خبر مبتدأ مقدم فى قول من لم يرفع
 بالظرف، أو جعلته مرتفعاً بالظرف، لم يكن قوله: ﴿يَسِرُّ اللَّهُ بَجْرِبَهَا﴾ إلا جملة
 فى موضع الحال من الضمير الذى فى «فيها»، ولا يجوز أن يكون من الضمير فى
 قوله: ﴿أَرْكَبُوا﴾ لأنه لا ذكر فيها يرجع إلى الضمير، ألا ترى أن الظرف فى قول
 من رفع بالظرف قد ارتفع به الظاهر، وفى قول من رفع فى هذا النحو بالابتداء، قد
 حمل فى الظرف ضمير المبتدأ، فإذا كان كذلك، خلت الجملة من ذكر يعود من
 الحال إلى ذى الحال، وإذا خلا من ذلك لم يكن إلا حالاً من الضمير الذى فى
 «فيها»، ويجوز أن يكون قوله: ﴿يَسِرُّ اللَّهُ﴾ حالاً من الضمير الذى فى
 ﴿أَرْكَبُوا﴾، على ألا يكون الظرف خبراً عن الاسم الذى هو ﴿بَجْرِبَهَا﴾ على ما كان
 فى الوجه الأول، ولا يكون حالاً عن الضمير على حد قولك: خرج بشيابه، وركب
 فى سلاحه، والمعنى: ركب مستعداً بسلاحه، أو متلبساً بشيابه.
 وفى التنزيل: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾ [المائدة: ٦١].

= التبيان للطوسى (٤٨٧/٥)، التيسير للدانى (١٢٤)، تفسير الطبرى (٢٧/١٢)، تفسير
 القرطبى (٣٦/٩)، الحجة لابن خالويه (١٨٧)، الحجة لأبى زرة (٣٤٠)، السبعة لابن
 مجاهد (٣٣٣)، الغيث للصفاقسى (٢٤٩)، الكشف للزمخشرى (٢٧٠/٢)، الكشف
 للقيسى (٥٢٨/١)، المجمع للطبرسى (١٦٠/٥)، المعانى للأخفش (٣٥٢/٢)، المعانى
 للفراء (١١/٢)، تفسير الرازى (٢٢٨/١٧)، النشر لابن الجزرى (٢٨٩/٢).
 (١) فى ج: بين الفتح والكسر.

فَكَانَ الْمَعْنَى: اركبوا متبركين باسم الله، و متمسكين بذكر اسم الله؛ فيكون في ﴿يَسْمِ اللَّه﴾ ذكر يعود إلى المأمورين.

فإن قلت: فكيف اتصال المصدر الذي هو: ﴿مَجْرَاهَا﴾ بالكلام على هذا؟! فإنه يكون متعلقًا بما في ﴿يَسْمِ اللَّه﴾ من معنى الفعل، وجاز تعلقه به؛ لأنه يكون ظرفًا على نحو: من مقدم الحاج، وخفوق النجم، كأنه: متبركين [بهذا الاسم] ^(١)، أو متمسكين في وقت الجرى، أو الإجراء، أو الرسو، أو الإرساء، على حسب الخلاف بين القراء، ولا يكون الظرف متعلقًا بـ «اركبوا»؛ لأن المعنى ليس عليه.

ألا ترى أنه لا يراد: اركبوا فيها في وقت الجرى والثبات، إنما المعنى: اركبوا الآن متبركين باسم الله في الوقتين اللذين لا ينفك الراكبون فيها منهما من الإرساء والإجراء، ليس يراد ^(٢): اركبوا وقت الجرى والرسو، فموضع «مَجْرَاهَا» نصب على هذا الوجه بأنه ظرف عمل فيها المعنى، وفي الوجه الأول رفع بالابتداء أو بالظرف، ويدل على أنه في الوجه الأول رفع، وأن ذلك الفعل الذي كان يتعلق به، لا معتبر به الآن قول الشاعر: [من الرجز]

وَأَبَايَ أَنْتِ وَفُوكِ الْأَشْنَبُ
كَأَنَّمَا دُرٌّ عَلَيْهِ رَزْنَبُ ^(٣)

وأما قوله ﴿مَجْرَاهَا﴾ فحجة من فتح قوله - عز وجل -: ﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ﴾ [هود: ٤٢]، ولو كان «مَجْرَاهَا» لكان: وهي تُجرهم.

وحجة من ضم: أن جرت بهم، وأجرتهم يتقاربان في المعنى، فإذا قال: ﴿تَجْرِي

(١) سقط في أ.

(٢) في ج: يريد.

(٣) الرجز لراجز من بنى تميم في الدرر (٣٠٤/٥)، وشرح شواهد المعنى (٧٨٦/٢)، والمقاصد النحوية (٣١٠/٤)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٨٣/٤)، وجمهرة اللغة ص (٣٤٥، ١٢١٨)، والجنى الدانى ص (٤٩٨)، وجواهر الأدب ص (٢٨٧)، وشرح الأشموني (٤٨٦/٢)، وشرح التصريح (١٩٧/٢)، وشرح قطر الندى ص (٢٥٧)، ولسان العرب (زرنب)، ومعنى الليب (٣٦٩/٢)، وجمع الهوامع (١٠٦/٢)، وتهذيب اللغة (٣٨٦/١٣)، ومقاييس اللغة (٢١٧/٣)، ومجمل اللغة (٣٩٦/٣)، وتاج العروس (زرنب)، (وا).

ويروى: «الزرنب» بدلا من «زرنب».

بِهَمٍّ ﴿فَكَأَنَّهُ قَالَ: تُجْرِيهِمْ، ويقال: جرى الشيء وجريت به، وأجريت به؛ مثل: ذهب وذهبت به، وأذهبت به.﴾

فمن قرأ: «مَجْرَاهَا» فهو مصدر من: جرى الشيء يجرى.

ويدل على «مَجْرَاهَا» قوله: ﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهَمٍّ﴾ ويقال: رسا الشيء يرسو.

قال: [من الكامل]

فَصَبَرْتُ عَارِفَةً لِدَلِّكَ حُرَّةً تَرْسُو إِذَا نَفْسُ الْجَبَانِ تَطْلُعُ^(١)

وقال: ﴿وَالْجِبَالُ أَرْسَهَا﴾ [النازعات: ٣٢]

[و] ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوْسًا﴾ [النحل: ١٥].

فهذا يدل على رسا.

وقوله: ﴿يَأْنُ مُرْسَهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧] يدل على أرسى.

وأما إمالة الألف من ﴿مُرْسَهَا﴾ وتفخيمها فكلاهما حسن.

وقول أحمد بن موسى: وليس منهم أحد جعلها^(٢) اسمًا، يريد: ليس منهم أحد جعلها اسم الفاعل وأجراها على اسم الله، فيقول: «مجرىها ومرسيها». وهى قراءة قد قرأ بها غيرهم، وليس ذلك بالوجه؛ لأنها لم تجر بعد، ولو جرت لكان فعل حال، فلا يكون صفة للمعرفة، فإذا لم يحسن على هذا الوجه حمل على البدل، بدل النكرة من المعرفة؛ كقوله: ﴿يَأْتِيهِمْ كَذِبٌ﴾ [العلق: ١٥، ١٦].

اختلفوا فى كسر الياء وفتحها من قوله-عز وجل-: ﴿يَبْنِي أَرْكَبَ مَعَنَا﴾

[٤٢]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر وحمة والكسائي^(٣): ﴿يَابْنِي﴾

(١) البيت لعنترة فى ديوانه ص(٢٦٤)، ولسان العرب (صبر)، (عرف)، ومقاييس اللغة (٣/ ٣٢٩)، وتهذيب اللغة (٢/ ٣٤٤، ١٢/ ١٧٢)، وتاج العروس (صبر)، (عرف)، ولأبى ذؤيب فى أساس البلاغة (عرف)، وليس فى شرح أشعار الهذليين.

(٢) فى أ: جعله.

(٣) ينظر: الإملاء للعكبرى (٢/ ٢٢)، البحر المحيط (٥/ ٢٦٦)، التبان للطوسى (٥/ ٤٨٩)، التيسير للدانى (١٢٤)، تفسير القرطبى (٩/ ٣٩)، الحجة لابن خالويه (١٨٧)، الحجة لأبى زرعة (٣٤٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٤)، الغيث للصفاقسى (٢٤٩)، الكشف للزمخشري (٢/ ٢٧٠)، الكشف للقيسى (١/ ٥٢٩)، المجمع للطبرسى (٥/ ١٦٠)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٨٩).

اركب معنا ﴿مضافة بكسر الياء.

وكذلك كل ما أضافه المتكلم إلى نفسه فالياء فيه مكسورة، إذا كان الابن واحداً.
إلا أن ابن كثير روى عنه في سورة لقمان أنه قرأ الأحرف الثلاثة [١٣، ١٦، ١٧]
مختلفة الألفاظ؛ فكان يقرأ:

﴿يَا بُنَيَّ لَا تَشْرِكْ﴾ [١٣] بحذف ياء الإضافة، ولا يشدد ويسكن الياء.

وقرأ الثانية: ﴿يَا بُنَيَّ إِنَّهَا﴾ [١٦] مشددة الياء مكسورة.

وقرأ الثالثة: ﴿يَا بُنَيَّ أَقِمْ﴾ [١٧] مثل الأولى ساكنة الياء.

هكذا قرأت على قنبل عن القواس وتابع البزى القواس في الأوليين، وخالفه في
الثالثة فقرأ: ﴿يَبْنِيْ أَقِرْ﴾ بفتح الياء.

وروى أبو بكر عن عاصم ﴿يَبْنِيْ أَرْكَبْ مَعَنَا﴾ مفتوحة الياء في هذا الموضع،
وسائر القرآن مكسورة الياء مثل حمزة.

وروى حفص عنه بالفتح في كل القرآن: ﴿يَا بُنَيَّ﴾ إذا كان واحداً.

قال أبو علي: الكسر في الياء الوجه في قوله: ﴿يَا بُنَيَّ﴾؛ وذلك أن اللام من^(١)
ابن ياء أو واو حذفت من ابن، كما حذفت من اسم واثنين، وإذا حقرت ألحقت ياء
التحقير، فلزم أن ترد اللام التي حذفت؛ لأنك لو لم تردها لوجب أن تحرك ياء
التحقير بحركات الإعراب، وتعاقبها عليها وهي لا تحرك أبداً بحركة الإعراب
ولا غيرها.

ألا ترى أن من خفف الهمزة الساكن ما قبلها؛ نحو: ﴿الخبء﴾ [النحل: ٢٧]
لم يفعل ذلك في الهمزة في نحو: أفياء، إنما تبدل من الهمزة ياء، ويدغم فيها ياء
التحقير؛ كما يفعل ذلك مع ياء «خطيئة» وواو مقروءة، ونحو ذلك من حروف المد
التي لا تحرك. فإذا قلت^(٢): إن ياء التصغير أجريت هذا المجرى، علمت أنها
لا تحرك؛ كما لا تتحرك حروف المد التي أجريت ياء التحقير مجراها^(٣). ومما يدل

(١) في أ: في.

(٢) في ج: تبين.

(٣) ثبت في ج: يتلوه في الجزء الحادي والثلاثين - إن شاء الله - : ومما يدل على امتناع إلقاء
حركة الإعراب على ياء التحقير، أن حروف اللين.

على امتناع إلقاء حركة الإعراب على ياء التحقير أن حروف اللين إذا كانت حرف الإعراب، انقلبت ألفاً؛ نحو: عصاً وقفاً [ورجاً] ^(١).

فإن قلت: كيف انقلبت وحركة الإعراب غير لازمة؟! هلا لم تنقلب كما لم تنقلب الواو المضمومة همزة في نحو: ﴿وَلَا تَسْأُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧] حيث كانت غير لازمة!

قيل: إن الحركة من حركات الإعراب، وإن كانت لا تلزم بعينها الحرف، فلا بد من لزوم حركة بغير ^(٢) عينها، فصارت حرف الإعراب لذلك، كأنه قد لزمته حركة واحدة، وهذا المعنى يوجب القلب.

ألا ترى أن مثال الماضي [من] ^(٣) نحو: دعا ورمى، قد لزم حرف الإعراب فيه الانقلاب، وكذلك لزم انقلاب لام نحو: عصاً ورحاً؛ لأنه لا يخلو من أن تلزمه حركة ما؛ فصار لذلك بمنزلة دعا وقضى، ولم يكن بمنزلة قولهم: هذا فخذ، إذا وقعت ضمة الإعراب فيها بعد كسرة العين من «فخذ»؛ لأنها لا تلزم، فالحركة التي ليست بعينها في إيجاب القلب ليست كالحركة المعينة، فلو لم ترد اللام مع ياء التحقير وجعلتها محذوفة في التحقير، كما حذفها في التكسير، للزم الياء التي للتحقير الانقلاب، كما لزم سائر حروف الإعراب؛ فتبطل دلالتها على التحقير، كما أن الألف في التكسير لو حركتها لبطلت دلالتها على التكسير؛ فلذلك رددت اللام، فإذا رددتها، وأضفت إلى نفسك، اجتمعت ثلاث ياءات: الأولى منها التي للتحقير، والثانية لام الفعل، والثالثة التي للإضافة، تقول: هذا بُنْي، فإذا ناديت جاز فيه وجهان: إثبات الياء وحذفها:

فمن قال: «يا عبادي» فأثبت، فقياس قوله أن يقول: يا بُنْي.

ومن قال: «يا عبادي» قال: «يا بُنْي»، فحذف التي للإضافة وأبقى الكسرة دلالة عليها.

= والحمد لله كما هو أهله ومستحقه، وصلى الله على محمد النبي وسلم تسليماً.
وكتبه العباس أحمد بن نامواس الكاتب، في شعبان من سنة أربع وسبعين وثلاثمائة.

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: لغير.

(٣) سقط في ج.

وهذا الوجه هو الجيد عندهم؛ وذلك أن الياء ينبغي أن تحذف في هذا الموضع، لمشابتها التنوين، وذلك من أجل ما بينهما من المقاربة؛ ومن ثم أدغم في الياء والواو وهى على حرف كما أن التنوين كذلك، ولا تنفصل من المضاف كما لا تنفصل التنوين لما شابهها من هذه الوجوه، ومن غيرها أجريت الياء مجرى التنوين فى حذفها من المنادى، كحذف التنوين منه، فقالوا: يا بُنى، كما تقول: يا غلام، فتحذف الياء، وتبقى الكسرة دلالة عليها، فتقول على هذا: يا بنى أقبل. فإن قلت: فهلا أثبت أبو عمرو الياء هنا، فقال: «يا بُنَيَّ» كما حكاه سيبويه عنه أنه قرأ: ﴿يا عبادى فاتقون﴾ [الزمر: ٣٩] بإثبات الياء فى «يا عبادى».

فإنه يجوز أن يحذفها هنا، وإن أثبتها فى قوله: «يا عبادى» لاجتماع الأمثال، ويجوز أن يكون أخذ بالوجهين جميعاً؛ لأن إثبات الياء فى المفرد وجه، فجعله بمنزلة الهاء فى غلامه، وبمنزلة الندة فى: «واغلامك».

قال أحمد: إلا أن ابن كثير روى عنه فى سورة لقمان أنه قرأ الثلاثة الأحرف مختلفة الألفاظ، فكان يقرأ «يا بُنى» بحذف ياء الإضافة، ولا يشدد، ويسكن الياء. قال أبو على: إذا قرئت على هذا، فقد حذفت ياء الإضافة، وحذفت الياء التى هى لام الفعل وبقيت الياء التى للتصغير. ووجه ذلك أنه على قوله^(١): «يا بُنى أقبل» فى الوصل، فإذا وقف قال: يا بنى، بياءين، مدغمة الأولى منهما فى الأخرى، وخفف فى الوقف؛ كما يخفف فى «ضر» و «سر»، فالراء^(٢) من ضر مشددة؛ وكما خفف فى قول عمران^(٣): [من البسيط]

(١) فى أ: قوله على.

(٢) فى ج: سر وضر فخفف، والراء.

(٣) عمران بن حطان بن ظبيان السدوسى الشيبانى الوائلى، أبو سماك: رأس القعدة، من الصفرية، وخطيبهم وشاعرهم. كان قبل ذلك من رجال العلم والحديث، من أهل البصرة، وأدرك جماعة من الصحابة فروى عنهم، وروى أصحاب الحديث عنه. ثم لحق بالشرأة، فطلبه الحجاج، فهرب إلى الشام، فطلبه عبد الملك بن مروان، فرحل إلى عمان، فكتب الحجاج إلى أهلها بالقبض عليه، فلجأ إلى قوم من الأزد، فمات عندهم إباضياً. وإنما عد من قعدة الصفرية؛ لأنه طال عمره وضعف عن الحرب فاقتصر على التحريض والدعوة بشعره وبيانه. وكان شاعراً مقلقاً مكثراً، وهو القاتل من قصيدة:

حتى متى لا نرى عدلاً نعيش به ولا نرى لدعاة الحق أعواناً؟
توفى سنة ٨٤هـ. ينظر: الأعلام (٧٠/٥) (٤٢٧).

قَدْ كُنْتُ جَارَكَ حَوْلًا مَا تُرَوِّعُنِي فِيهِ رَوَائِعُ مِنْ إِنْسٍ وَلَا جَانٍ^(١)
فخفف النون للوقف، وأطلقها كما شدد للوقف، وأطلقها في نحو
«سَبَسَبَا»^(٢)، و «عَيْهَلَى»^(٣).

فلما حذفت الياء المدغم فيها بقيت الياء ساكنة، والموقوف عليها ياء التصغير،
وكان ينبغي أن يكون ذلك في الوقف، فإن وصلها ساكنة فهو قياس: «من إنس
ولا جان»^(٤) في أنه خفف، وأدرجه بحرف الإطلاق؛ وكذلك وصله بقوله: ﴿إنها﴾
[لقمان: ١٦].

وغير هذا الوجه في القراءة أولى، وقياس هذا على ما ذكرت لك، ولو كان هذا
في فاصلة كان أحسن؛ لأن الفاصلة في حكم القافية.
فإن قلت: فهلا امتنع ذلك في الوقف على ياء التصغير، وياء التصغير لا يوقف
عليها، ولا يلحق آخر الكلمة!

قيل: إنها ليست في حكم الآخرة، وإن كان اللفظ على ذلك من حيث كان
الحرف المحذوف للتخفيف في الوقف في حكم المثبت؛ لأن الحذف ليس بلازم
له.

يدلك على ذلك قول الشاعر: [من الرجز]

إِنْ عَدِيًّا رَكِبَتْ إِلَى عَدِيٍّ وَجَعَلَتْ أَمْوَالَهَا فِي الْحُطَمِيِّ
أَزْهَنْ بَنِيكَ عَنْهُمْ أَزْهَنْ بَنِي^(٥)

فالياء من بنى مخففة للوقف، والتقدير: ازْهَنْ بَنِي يَا هَذَا، فلما وقف عليه أسكن
وخفف، والياء المحذوفة في نية الثبات وحكمه.

يدلك على ذلك أنه لو كان على خلاف هذا لرد النون في بنين، فلما لم يرد
النون، ولم يجز أن يردها للخروج عن القافية؛ علمت أنها في حكم الثبات.

(١) البيت في اللسان (ظلل)، (جنن).

ويروى صدره:

قد كنت عندك حولاً لا يروعنني

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

(٥) تقدم.

ومثل هذا مما هو في حكم الثبات في اللفظ، وإن كان محذوفاً منه قوله: [من الرجز]

وَكَحَّلَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاورِ^(١)

فلولا أن الحرف في حكم الثبات، لهمزت كما همزت أوائل ونحوه. ومثل هذا الحرف المحذوف للتخفيف، الحذف في قولهم: ضوء، وشيء، ومثله الحركة المحذوفة في قولهم: لَقَضَوْا الرُّجُلُ، وقولهم: رضى. كل هذا وإن كان محذوفاً في اللفظ فهو في حكم الثبات فيه؛ كما كان المحذوف فيه بعد ياء التحقير من: يا بنى، في حكم الثبات.

وأما مخالفة البزى القواس في الثالثة، وقراءته لها: ﴿يَبْنَى أَقْر﴾ بفتح الياء، ورواية أبى بكر عن عاصم في هذا الموضع كذلك؛ فالقول فيه أنه أراد به الإضافة، كما أرادها في قوله: «يا بَنَى» إذا كسر الياء التي هي لام الفعل؛ كأنه قال: «يا بَنَى»، ثم أبدل من الكسرة الفتحة، ومن الياء الألف، فصار: يا بَنَيَا، كما قال^(٢): [من الرجز]

يَا بِنْتَ^(٣) عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي^(٤)

ثم حذف^(٥) الألف، كما كان يحذف الياء في: «يا بَنَى إنها»، وقد حذفت الياء التي للإضافة، إذا أبدلت الألف منها. أنشد أبو الحسن: [من الوافر]

(١) الرجز للعجاج في الخصائص (٣/٣٢٦)، وليس في ديوانه، ولجندل بن المثنى الطهوى في شرح أبيات سيويه (٢/٤٢٩)، وشرح التصريح (٢/٣٦٩)، وشرح شواهد الشافية ص (٣٧٤)، والمقاصد النحوية (٤/٥٧١)، وبلا نسبة في الإنصاف (٢/٧٨٥)، وأوضح المسالك (٤/٣٧٤)، والخصائص (١/١٩٥، ٣/١٦٤)، وسر صناعة الإعراب (٢/٧٧١)، وشرح الأشموني (٣/٨٢٩)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/١٣١)، وشرح المفصل (٥/٧، ١٠/٩١، ٩٢)، والكتاب (٤/٣٧٠)، ولسان العرب (عور)، والمحتسب (١/١٠٧، ١٢٤)، الممتع في التصريف (١/٣٢٩)، والمنصف (٢/٤٩، ٣/٥٠)، وتاج العروس (عور)، والمخصص (١/١٠٩).

(٢) في حاشية ج: كما قال أبو النجم.

(٣) في ج: يابنة.

(٤) تقدم.

(٥) في ج: حذفت.

فَلَسْتُ بِمُذْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفٍ وَلَا بَلَيْتٍ وَلَا لَوَانِي^(١)
 قال: كذا سمعناه من العرب، فقوله: بِلَهْفٍ، إنما هو بلهفي، فحذف الألف،
 وقد أجزيت الألف مجرى الياء في الحذف في هذا النحو في الشعر وغيره - وإن لم
 يكتر - فقالوا: أصاب الناس جَهْدٌ، ولو تر ما أهل مكة، فحذفت الألف من «تري».
 كما حذفت الياء من ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ﴾ [هود: ١٠٥] ونحوه، وحذف في
 الشعر من القافية، كما حذفت الياء.

قال: [من الرمل]

..... وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ^(٢)

وكذلك حذف الألف في «بني»، كما حذف في النداء نحو: يا بُنَيَّ، ولا يجوز أن
 يكون الحذف فيه على إرادة الندبة.

قال أبو عثمان: ومن قال ذلك فقد أخطأ، قال: وذلك أن من كان من العرب
 لا يلحق في الندبة الألف فإنه يجعله نداء، فلو حذفها صار نداء على غير جهة الندبة.
 قال أبو عثمان: ووضع الألف مكان الياء في الإضافة مطرد، وأجاز: يا زيد
 أقبل. إذا أردت الإضافة، قال: وعلى هذا قراءة من قرأ: ﴿يَا أَبَتَ لِمَ تَعْبُدُ﴾
 [مريم: ٤٢] و: ﴿يَا قَوْمَ لَا أَسْأَلُكُمْ﴾ [هود: ٢٩]

وأنشد أبو عثمان: [من الطويل]

وقد زَعَمُوا أَنِّي جَزِعْتُ عَلَيْهِمَا وَهَلْ جَزَعُ إِنِّ قُلْتُ وَإِبَابَاهُمَا^(٣)
 فهذا الوجه أوجه من الإسكان، وقد أجازته أبو عثمان ورآه مطردًا، فعلى رأى
 أبي عثمان يكون ما رواه حفص عن عاصم أنه قرأ في كل القرآن: ﴿يَبْنِي﴾ إذا كان
 واحدًا.

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) البيت لعمره الخثعمية في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص (١٠٨٢)، ولسان العرب
 (أبي)، ولها أو لدنا بنت عبيدة في المقاصد النحوية (٣/ ٤٧٢)، ولامرأة من بني سعد في
 نوادر أبي زيد ص (١١٥)، وبلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص (٤٤)، وشرح
 المفصل (١٢/ ٢).

وثبت في حاشية ج: لدنا بنت سيار ترثي أخويها.

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرٌ صَالِحٌ﴾ [٤٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ﴾ رفع منون، ﴿غَيْرٌ صَالِحٌ﴾ برفع الراء.

وقرأ الكسائى^(١) وحده: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرَ صَالِحٍ﴾ بفتح العين وكسر الميم، وفتح اللام، ﴿غَيْرَ صَالِحٍ﴾ بنصب الراء.

قال أبو على: قول من قال: ﴿عَمَلٌ﴾، فنون «عملاً»: أن الضمير فى ﴿إِنَّهُ﴾ قد قيل فيه: إنَّ المراد به أن سؤالك ما ليس لك به علم [عمل]^(٢) غير صالح، ويحتمل أن يكون الضمير لما دل عليه قوله: ﴿أَرْكَبَ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ﴾ [هود: ٤٢]: فيكون التقدير: إن كونك مع الكافرين وانحيازك إليهم، وتركك الركوب معنا والدخول فى جملتنا - عمل غير صالح.

ويجوز أن يكون الضمير لابن نوح كأنه جُعِلَ عملاً غير صالح كما يجعل الشيء الشيء؛ لكثرة ذلك منه، كقولهم: الشعر زهير، أو يكون المراد: أنه ذو عمل غير صالح، فحذف المضاف.

فأما قول نوح: ﴿إِنَّ أَبْنَىٰ مِنْ أَهْلِي﴾ [٤٥]، وقوله -تعالى-: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [٤٦]:

فيجوز أن يكون نوح قال ذلك على ظاهر ما شاهد من ابنه من متابعتة له، وتصديقه إياه. فقال له: ليس من أهلك، أى: من أهل دينك، فحذف المضاف. ويجوز أن يكون المعنى: ليس من أهلك الذين وعدتهم^(٣) أن أنجيهم من الغرق؛ لمخالفته لك فى الدين، فبعد المخالفة فى الدين قرب النسب الذى بينكما؛ للمباينة

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٦)، الإملاء للعبرى (٢٢/٢)، البحر المحيط (٢٢٩/٥)، التبيان للطوسى (٤٩٤/٥)، التيسير للدانى (١٢٥)، تفسير الطبرى (٣٣/١٢)، تفسير القرطبى (٤٦/٩)، الحجة لأبى زرعة (٣٤١)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٤)، الغيث للصفاقسى (٢٤٩)، الكشف للزمخشري (٢٧٣/٢)، الكشف للقيسى (٥٣٠/١)، المجموع للطبرسى (١٦٥/٥)، المعانى للأخفش (٣٥٣/٢)، المعانى للفراء (١٨/٢)، تفسير الرازى (٣/١٨)، النشر لابن الجزرى (٢٨٩/٢).

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى ج: وعدتك.

فى الإيمان، كما تقرب الموالة فيه مع البعد فى النسب، قال: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠].

ويجوز أن يكون الله -تبارك وتعالى- أطلع نوحًا على باطن أمره، كما أطلع محمدًا رسوله -عليه السلام- على ما استبطنه المنافقون.

ومن قرأ: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ فقد زعموا أن ذلك روى عن النبى ﷺ؛ فيكون هذا فى المعنى كقراءة من قرأ: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ وهو يجعل الضمير لابن نوح؛ فتكون القراءتان متفقتين فى المعنى، وإن اختلفتا فى اللفظ.

فأما قوله: ﴿مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ فيحتمل قوله: ﴿بِهِ﴾ فى الآية وجهين:

أحدهما أن يكون كقوله: [من الرجز]

كَأَنَّ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدًا^(١)

إذ قدمت «بالعصا»؛ للتبيين.

وكقوله: ﴿وَكَاثُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠].

[و] ﴿إِنِّي لَكُمْ لَيْمَنَ التَّصْحِيبِ﴾ [الأعراف: ٢١].

[و] ﴿وَأَنَا عَلَىٰ ذَلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٦].

وزعم أبو الحسن أن ذلك إنما يجوز فى حروف الجر، والتقدير فيه التعليق^(٢)

بمضمرة يفسره هذا الذى ظهر بعد، وإن كان يجوز تسلطه عليه.

ومثل ذلك قوله: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢].

وقوله: ﴿يُنَبِّئُكُمُ إِذَا مَرَقْتُمْ كُلَّ مِرْقَةٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٧]، فانصب

﴿يَوْمَ يَرَوْنَ﴾ بما دل عليه ﴿لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ﴾، ولا يجوز لما بعد ﴿لَا﴾ هذه أن تتسلط

على ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ﴾.

وكذلك قوله: ﴿أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَأَنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٢]،

(١) الرجز للعجاج فى ملحق ديوانه (٢/٢٨١)، وخزانة الأدب (٨/٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٢)، والدرر (١/٢٩٢، ٢/٥٠)، والمحتسب (٢/٣١٠)، وبلا نسبة فى تاج العروس (عدد)، (معد)، وأساس البلاغة (معد)، والأشباه والنظائر (٨/١٤٢)، والدرر (٤/٥٩)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/٣٣٦)، وشرح المفصل (٩/١٥١)، واللامات ص (٥٩)، والمنصف (١/١٢٩)، وجمع الهوامع (١/٨٨، ١١٢، ٣/٢)، ولسان العرب (عدد)، (معد)، وتهذيب اللغة (٢/٢٦٠)، وجمهرة اللغة ص (٦٦٥)، والمخصص (١٤/١٧٥).

(٢) فى ج: التعلق.

ف «إِذَا» يتعلق بما دل عليه ﴿أَوَلَمْ نَكْمُلْهُمُ الْإِنْسَانَ﴾، ولا يجوز أن يتسلط عليه.
وكذلك ﴿إِنِّي لَكُمَا لِنَاصِحٍ﴾ يتعلق بما يدل عليه النصيح المظهر، وإن لم يتسلط عليه، والتقدير: إني ناصح لكما من الناصحين.
وكذلك: ﴿مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [٤٦] يتعلق بما يدل عليه قوله: ﴿عِلْمٌ﴾ الظاهر، وإن لم يجوز أن يعمل فيه.

ويجوز في قوله: ﴿مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ وجه آخر: وهو أن يكون متعلقاً بالمستتر، وهو العامل فيه كتعلق الظرف بالمعاني، كما تقول: ليس لك فيه رضا؛ فيكون «به» في الآية بمنزلة: فيه، والعلم يراد به العلم المتيقن الذي يعلم به الشيء على حقيقته، ليس العلم الذي يعلم به الشيء على ظاهره، كالذي في قوله - عز وجل -: ﴿إِنَّا عَلَّمْنَاهُ فُتُوحَاتِ الْغُيُوبِ﴾ [الممتحنة: ١٠]، ونحو ما يعلمه الحاكم من شهادة الشاهدين، وإقرار المقر بما يدعى عليه، ونحو ذلك مما يعلم به العلم الظاهر الذي يسع الحاكم الحكم بالشيء معه.

اختلفوا في قوله: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [٤٦]:
فقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي﴾ مفتوحة اللام مشددة النون غير واقعة.
هكذا روى أبو عبيد عن هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر^(١)، وروى ابن ذكوان: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي﴾ مفتوحة اللام مشددة النون مكسورة النون، فهذا يدل على أنها واقعة خلاف ما روى أبو عبيد.

وقرأ نافع: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي﴾ كما قرأ ابن كثير وابن عامر، غير أنه كسر النون.
واختلف عنه في إثبات الياء في الوصل وحذفها:
فروى ابن جمار وورش والكسائي عن إسماعيل بن جعفر، وأبو بكر بن أبي أويس عن نافع: مشددة بالياء في الوصل.

وقال المسيبي وقالون في رواية القاضي عنه، وأبو عبيد القاسم بن سلام وسليمان

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٧)، الإملاء للعكبري (٢٢/٢)، البحر المحيط (٢٢٩)، التبيان للطوسي (٤٩٤/٥)، التيسير للداني (١٢٥)، تفسير الطبري (٣٣/١٢)، الحجة لابن خالويه (١٨٧)، الحجة لأبي زرعة (٣٤٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٥)، الفيت للصفاسي (٢٤٩)، الكشف للزمخشري (٢٧٣/٢)، الكشف للقيسي (٥٣٩/١)، تفسير الرازي (٤/١٨)، النشر لابن الجزري (٢٨٩/٢).

ابن داود الهاشمي، عن إسماعيل بن جعفر، وأبو بكر بن أبي أويس عن نافع: ﴿فَلَا تَسْأَلَنَّ﴾ مكسورة من غير ياء في الوصل.

وقال أحمد بن صالح عن ورش: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي﴾ السين ساكنة والهمزة قبل اللام واللام ساكنة، والياء مثبتة في الوصل. وقال أحمد بن صالح عن قالون: اللام ساكنة والسين ساكنة، والنون مكسورة بغير ياء في وصل ولا وقف.

وقرأ أبو عمرو وعاصم وحزمة والكسائي: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ﴾ خفيفة النون ساكنة اللام.

وكان أبو عمرو يثبت الياء في الوصل مثل نافع في رواية من روى عنه ذلك. وكان عاصم وحزمة والكسائي لا يثبتون الياء في الوصل والوقف. قال أبو علي: «سألت» فعل يتعدى إلى مفعولين، وليس مما يدخل على المبتدأ وخبره؛ فيمتنع أن يتعدى إلى مفعول واحد.

فمن قرأ: ﴿تَسْأَلَنَّ﴾ بفتح اللام، ولم يكسر النون، عدّى السؤال إلى مفعول واحد في اللفظ، والمعنى على التعدى إلى ثانٍ.

قال: وروى ابن ذكوان مفتوحة اللام مشددة النون مكسورة؛ فهذا يدل على أنها واقعة.

يريد: أن كسر نون ﴿فَلَا تَسْأَلَنَّ﴾ يدل على أنه قد عدى السؤال إلى مفعولين: أحدهما: اسم المتكلم، والآخر: الاسم الموصول، وحذفت النون المتصلة بياء المتكلم؛ لاجتماع النونات، كما حذفت النون من قولهم: «إني» لذلك. وكما حذف من قوله: [من الوافر]

..... يَسْأَلُ الْفَالِيَاتِ إِذَا قُلْنَ

فأما إثبات الياء في الوصل فهو الأصل، وحذفها أخف، والكسرة تدل عليها، ويعلم أن المفعول مراد في المعنى.

اختلفوا في فتح الميم وكسرها من قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ في ثلاثة مواضع:

في هود [٦٦].

و: النمل [٨٩].

و: «سأل سائل» [١١]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿وَمِنْ خِزْيَ يَوْمِيذٍ﴾ و: ﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمِيذٍ﴾ [المعارج: ١١] و: ﴿هَمَّ مِنْ فَرْعٍ يَوْمِيذٍ﴾ [النمل: ٨٩] مضافاً، ثلاثهن بكسر الميم. وقرأ عاصم، وحزمة: ﴿وَمِنْ خِزْيَ يَوْمِيذٍ﴾ و: ﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمِيذٍ﴾ مثل أبي عمرو وأصحابه، وخالفوهم في قوله: ﴿مِنْ فَرْعٍ يَوْمِيذٍ﴾، فنون عاصم، وحزمة، وفتحا الميم في «يَوْمِيذٍ».

وقرأ الكسائي^(١): ﴿وَمِنْ خِزْيَ يَوْمِيذٍ﴾، و: ﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمِيذٍ﴾ بفتح الميم فيهما مع الإضافة، وقرأ: ﴿وَهُمْ مِّنْ فَرْعٍ﴾ منوناً، ﴿يَوْمِيذٍ﴾ نصباً. واختلف عن نافع:

فروى ابن جمار وأبو بكر بن أبي أويس، والمسيبي وقالون، وورش، ويعقوب ابن جعفر - كل هؤلاء عن نافع بالإضافة في [الأحرف الثلاثة]^(٢) وفتح الميم. وقال إسماعيل بن جعفر عنه: بالإضافة في الثلاثة، وكسر الميم، ولا يجوز كسر الميم إذا نونت «مِنْ فَرْعٍ»، ويجوز فتحها وكسرها إذا لم تنون.

قال أبو علي: قوله: ﴿وَمِنْ خِزْيَ يَوْمِيذٍ﴾ يوم: من قوله: ﴿يَوْمِيذٍ﴾ ظرف - كسرت أو فتحت - في المعنى، إلا أنه اتسع فيه فجعل اسمًا، كما اتسع في قوله: ﴿مَكْرُ أَيْلٍ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣]، فأضيف «المكر» إليهما، وإنما هو فيهما. وكذلك: «العذاب» و«الخزي» و«الفرع»، أضفن إلى «اليوم»، والمعنى على أن ذلك كله في اليوم، كما أن المكر في الليل والنهار.

يدلك على ذلك قوله -جل وعز-: ﴿وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَقُّ﴾ [الرعد: ٣٤]، و﴿وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَخْزَى﴾ [فصلت: ١٦].

وقوله تعالى: ﴿لَا يَحْزَنُهُمُ الْفَرْعُ الْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣].

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٧)، الإعراب للنحاس (٩٩/٢)، الإملاء للعكبري (٢٣/٢)، البحر المحیط (٢٤٠/٥)، التبيان للطوسي (٢٠/٦)، التيسير للداني (١٢٥)، تفسير القرطبي (٦١/٩)، الحجة لابن خالويه (١٨٨)، الحجة لأبي زرعة (٣٤٤)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٦)، الغيث للصفاقسي (٢٥٠)، الكشف للزمخشري (٢٧٩/٢)، الكشف للقيسي (٥٣٢/١)، المجمع للطبرسي (١٧١/٥)، المعاني للأخفش (٣٥٣/٢)، تفسير الرازي (٢١/١٨)، النشر لابن الجزري (٢٨٩/٢).

(٢) في ج: الثلاثة الأحرف.

وقوله: ﴿فَفَرَجَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [النمل: ٨٧].

وقوله: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تَدْخِلُ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ﴾ [آل عمران: ١٩٢].

فأما العذاب -عذاب الدنيا- فعلى ضروب، قال: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى يَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، والمعنى - والله أعلم - ما كنا معذبين عذاب الاستئصال. ومثلها: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمَمٍ رَسُولًا يَنْتَلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَتِنَا﴾ [القصص: ٥٩]؛ كأن حجة العقل لا يستأصل بها إذا انفردت، ولم يؤخذ بها حتى يقع التنبيه عليها بالرسول، فإذا جاءت الرسل، فاقترحت عليهم الآيات، فلم يقع الإيمان عند مجيئها، عذب حيثئذ عذاب الاستئصال؛ قال: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ﴾ [الإسراء: ٥٩]، فأخذوا بالاستئصال، فلو أتيناكم أنتم بالآيات التي اقترحتوها من نحو أن ننزل عليكم كتابًا من السماء، أو نفجر من الأرض ينبوعًا، أو نحو ذلك مما اقترحوا، فلم يؤمنوا- لمضى فيكم سنة الأولين في امتناعهم من الإيمان، عند مجيء تلك الآيات.

ومن ذلك قوله -عز وجل-: ﴿وَمَا كَانِ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] أى: ليعذبهم عذاب الاستئصال؛ لأن أمم الأنبياء إذا أهلكوا، لم يكن أنبياءهم فيهم. وعلى هذا قال: ﴿وَإِنْ لَمْ تُؤْمِنُوا لِي فَأَعَزُّوا﴾ [الدخان: ٢١].

وقال: ﴿فَأَنشَرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ﴾ [هود: ٨١].

﴿وَمَا كَانِ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٣] أى: ومؤمنوهم يستغفرون ويصلون.

﴿وَمَا لَهُمْ آلَا يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٣٤] أى: بالسيف فى صدهم عن المسجد الحرام المسلمين من غير أن تكون لهم عليهم ولاية، وذلك لما منعوا عنه، فقال: ﴿هُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الفتح: ٢٥].

فأما قراءة من قرأ: ﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمِيذٍ﴾ فكسر الميم؛ فلأن «يومًا» اسم معرب، أضيف إليه ما أضيف من «العذاب» و«الخزى» و«الفرع»؛ فانجر بالإضافة، ولم يفتح «اليوم» فينبه لإضافته إلى المبنى؛ لأن المضاف منفصل من المضاف إليه، ولا تلزمه الإضافة؛ فلما لم تلزم الإضافة المضاف، لم يلزم فيه البناء.

يدل على ذلك أن تقول: ثوب خز، ودار زيد، فلا يجوز فيه إلا إعرابه، وإن كان الاسمان قد عملا بمعنى الحرف، ولا يلزمهما البناء. كما يلزم ما لا ينفك منه معنى

الحرف فى نحو: أين، وكيف، ومتى؛ فكما لم بين المضاف، وإن كان قد عمل عمل الحرف من حيث كان غير لازم، كذلك لم بين «يوم» للإضافة إلى «إذ»؛ لأن إضافته لا تلزم كما لم بين المضاف، وإن كان قد عمل فى المضاف إليه بمعنى اللام أو^(١) معنى «من»؛ لما لم تلزم الإضافة.

ومن فتح فقال: ﴿من عذاب يومئذ﴾ ففتح، مع أنه فى موضع جر: فلأن المضاف يكتسى من المضاف إليه التعريف والتذكير، ومعنى الاستفهام والجزاء فى نحو: غلام من تضرب؟، و: غلام من تضرب أضربه. والنفى فى نحو قولهم: ما أخذت باب دار أحد، فلما كان يكتسى من المضاف إليه هذه الأشياء، اكتسى منه الإعراب والبناء أيضًا، إذا كان المضاف من الأسماء الشائعة نحو: يوم، وحين، ومثل. وشبيه بهذا الشياخ الأسماء الشائعة المبنية نحو: أين، وكيف، ولو كان المضاف مخصوصًا نحو: رجل وغلام، لم يكتس منه البناء كما اكتسى من الأسماء الشائعة.

فمما جاء من ذلك: [من الطويل]

عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا (٢)

وقوله: [من البسيط]

لَمْ يَمْنَعْ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ هَتَفَتْ (٣)

(١) فى أ: و.

(٢) صدر بيت، وعجزه:

..... وقلت ألما أصح والشيب وازع

والبيت للناطقة الذيبانى فى ديوانه ص(٣٢)، والأضداد ص(١٥١)، وجمهرة اللغة ص(١٣١٥)، وخزانة الأدب (٢/٤٥٦، ٣/٤٠٧، ٦/٥٥٠، ٥٥٣)، والدرر (٣/١٤٤)، وسر صناعة الإعراب (٢/٥٠٦)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٥٣)، وشرح التصريح (٢/٤٢)، وشرح شواهد المغنى (٢/٨١٦، ٨٨٣)، والكتاب (٢/٣٣٠)، ولسان العرب (وزع)، (خشف)، والمقاصد النحوية (٣/٤٠٦، ٤/٣٥٧)، وبلا نسبة فى الأشباه النظائر (٢/٩١١)، والإنصاف (١/٢٩٢)، وأوضح المسالك (٣/١٣٣)، ورسف المبانى ص(٣٤٩)، وشرح الأشموني (٢/٣١٥، ٣/٥٧٨)، وشرح شذور الذهب ص(١٠٢)، وشرح ابن عقيل ص(٣٨٧)، وشرح المفصل (٣/١٦، ٤/٥٩١)، ٨/١٣٧، ومغنى اللبيب ص(٥٧١)، والمقرب (١/٢٩٠، ٢/٥١٦)، والمنصف (١/٥٨)، وجمع الهوامع (١/٢١٨).

(٣) صدر بيت، وعجزه:

..... حمامة فى غصون ذات أوقال

ومن ذلك قوله - تعالى - : ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَنْتُمْ نَاطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]، و«مثل» في موضع رفع في قول سيبويه، وقد جرى وصفًا على النكرة إلا أنه فتح؛ للإضافة إلى «أن».

ومن ذلك [قول الشاعر]^(١): [من الرمل]

وَتَدَاعَى مَنْ خِرَاهُ بَدَمٍ مِثْلَ مَا أَثْمَرَ حُمَاضُ الْجَبَلِ^(٢)
لما أضاف «مثلًا» إلى المبنى وكان اسمًا شائعًا، بناء ولم يعربه، وأبو عثمان يذهب إلى أنه جعل «مثلًا» مع «ما» بمنزلة اسم واحد، فبنى «مثلًا» على الفتح. ولا دلالة قاطعة على هذا القول من هذا البيت، وإن كان ما ذهب إليه مستقيمًا؛ لما ذكره في هذه المسألة، إن شاء الله.

فأما الكسر في «إذ» فلالتقاء الساكنين؛ وذلك أنَّ «إذ» من حكمها أن تضاف إلى الجملة من الابتداء والخبر، فلما اقتطعت عنها الإضافة، نونت؛ ليدل التنوين على أن المضاف إليه قد حذف؛ فصار التنوين هنا ليدل على قطع الإضافة من المضاف؛ كما صار يدل على انقضاء البيت في قول من نون في الإنشاد أو آخر الأبيات. فقال: [من الرجز]

يَا صَاحٍ مَا هَاجَ الدُّمُوعَ الدَّرْفَنُ^(٣)

= والبيت لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص(٥٨)، وجمهرة اللغة ص(١٣١٦)، وخزانة الأدب (٣/٤٠٦، ٤٠٧)، والدرر (٣/١٥٠)، ولأبي قيس بن رفاعة في شرح أبيات سيبويه (٢/١٨٠)، وشرح شواهد المغنى (١/٤٥٨)، وشرح المفصل (٣/٨٠)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤/٦٥، ٢١٤، ٢٩٦/٥)، والإنصاف (١/٢٨٧)، وخزانة الأدب (٦/٥٣٢، ٥٥٢، ٥٥٣)، وسر صناعة الإعراب (٢/٥٠٧)، وشرح التصريح (١/١٥)، وشرح المفصل (٣/٨١، ١٣٥)، والكتاب (٢/٣٢٩)، ولسان العرب (نطق)، (وقل)، ومغنى اللبيب (١/١٥٩)، وجمع الهوامع (١/٢١٩). ويروى: «نطقت» بدلا من «هفت».

(١) سقط في أ.

(٢) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٥/٢٩٦)، ورصف المباني ص(٣١٢)، وشرح المفصل (٨/١٣٥)، ولسان العرب (حمض)، والمقرب (١/١٠٢).

ويروى: «تداعي» بدلا من «وتداعي».

(٣) الرجز للعجاج في ديوانه (٢/٢١٩-٢٢٠)، وتاج العروس (زحف).

ويروى: «العيون» بدلا من «الدموع».

و: [من الوافر]

أَقْلَى اللَّوْمِ عَاذِلٌ وَالْعِتَابَيْنِ (١)

و: [من الرجز]

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَنْ (٢)

فكما دل التنوين في هذه الأواخر على انقطاع الإضافة عن المضاف إليه؛ كذلك يدل في «يومئذ» و «حيثئذ» على ذلك؛ فكسرت الذال لسكونها وسكون التنوين. والتنوين يجيء على غير ضرب في (٣) كلامهم:

منه هذا الذي ذكرناه، ومنه ما يدخل على كلم مبنية؛ فيفصل بين المعرفة منها والنكرة مثل: غاقٍ وغاقٍ، ولا يجوز أن يكون هذا التنوين الذي في نحو: رجل وفرس؛ لأن هذا التنوين لا يدخل إلا على الأسماء المتمكنة، وقد يمتنع من الدخول على بعض المتمكن نحو ما لا ينصرف؛ فيعلم بهذا أن الذي في «إيه» ليس الذي يدخل المتمكن.

ومن ذلك التنوين الذي يدخل في «مسلمات» ونحوه في جمع المؤنث، ليس ذلك التنوين على الحد الذي في «رجل» ونحوه، [و] لو كان كذلك لسقط من قوله- عز وجل -: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾ [البقرة: ١٢٨].

فأما قول من أضاف: ﴿من عذاب يومئذ﴾، و: ﴿فزع يومئذ﴾، و: ﴿من خزي يومئذ﴾؛ فلأنها معارف تعرفت بالإضافة إلى «اليوم».

يدلك على ذلك قوله - تعالى -: ﴿وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَقُّ﴾ [الرعد: ٣٤].

وقوله: ﴿فَفَزَعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [النمل: ٨٧].

وقوله: ﴿فَقَدْ أَخْرَبْنَاهُ﴾ [آل عمران: ١٩٢].

فهذه أمور قد تعرفت بالإضافة إلى «اليوم»؛ فالوجه فيها الإضافة إليه.

فأما تنوين الكسائي ﴿وَهُمْ مِنْ فَرَجٍ يَوْمَئِذٍ﴾، وتنكيره «الفرع» - فهو في التخصيص مثل «العذاب» و «الخرى»؛ فحققه الإضافة كالآخرين، وكأنه فصل فنون، ولم يضاف؛ لأنه لما جاء الفرع الأكبر دل ذلك على ضروب منه، فإذا نون فقد وقع الأمن

(١) تقدم.

(٢) الرجز بلا نسبة في اللسان (روى).

(٣) في ج: من.

من جميع ذلك: أكبره وأوسطه وأدونه، والفتحة في قوله: ﴿مِنْ فَزَجَ يَوْمَئِذٍ﴾ ينبغي أن تكون فتحة لا نصب؛ لأنه قد فتح: ﴿من عذاب يَوْمَئِذٍ﴾ و ﴿من خزي يَوْمَئِذٍ﴾، فبنى «يومًا» لما أضافه إلى غير متمكن؛ فكَذلك يبينه إذا نون المصدر. ويجوز في قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ على هذه القراءة أن يكون معمول المصدر، ويجوز أن يكون معمول اسم الفاعل.

اختلفوا في صرف: «ثمود» وترك إجرائه في خمسة مواضع: في هود: ﴿أَلَا إِنَّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ﴾ [٦٨]. وفي الفرقان: ﴿وَعَادًا وَثَمُودًا وَأَصْحَابَ الرَّسِّ﴾ [٣٨]. وفي العنكبوت: ﴿وَعَادًا وَثَمُودًا وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ﴾ [٣٨]. وفي النجم: ﴿وَتَمُودًا مَّا أَتَى﴾ [٥١]:

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ونافع، وابن عامر^(١)، بالتثنية في أربعة مواضع: في هود: ﴿أَلَا إِنَّ ثَمُودًا﴾.

وفي الفرقان: ﴿وَعَادًا وَثَمُودًا وَأَصْحَابَ الرَّسِّ﴾.
وفي العنكبوت: ﴿وَعَادًا وَثَمُودًا وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ﴾.
وفي النجم: ﴿وَتَمُودًا مَّا أَتَى﴾.

ولم يصرفوا: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ﴾ [٦٨].
وقرأ حمزة بترك صرف هذه الخمسة الأحرف.
وقرأ الكسائي بصرفهن جَمَعَ.

واختلف عن عاصم في التي في سورة النجم:

فروى يحيى بن آدم، عن أبي بكر، عن عاصم: أنه أجرى «ثمودًا» في ثلاثة مواضع: في هود، والفرقان، والعنكبوت، ولم يجره في النجم.
وروى الكسائي عن أبي بكر، وحسين الجعفي - أيضًا - عن أبي بكر، عن

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٨)، البحر المحيط (٢٤٠/٥)، التبيان للطوسي (٢٢/٦)، التيسير للداني (١٢٥)، الحجة لابن خالويه (١٨٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٧)، الغيث للصفاسي (٢٥٠)، الكشف للزمخشري (٢٧٩/٢)، الكشف للقيسي (١٣٣/١)، المجمع للطبرسي (١٧١/٥)، المعاني للأخفش (٣٥٤/٢، ٣٥٥)، المعاني للفراء (٨٠/٢)، النشر لابن الجزري (٢٨٩/٢).

عاصم أنه أجرى الأربعة الأحرف ^(١).

وروى حفص عن عاصم أنه لم يجر «ثمود» في شيء من القرآن مثل حمزة. قال أبو علي: هذه الأسماء التي تجرى على القبائل والأحياء على أضرب: أحدها: أن يكون اسمًا للحى أو للأب. والآخر: أن يكون اسمًا للقبيلة. والثالث: أن يكون الغالب عليه الأب، أو الحى، أو القبيلة. والرابع: أن يستوى ذلك فى الاسم؛ فيجىء ^(٢) على الوجهين، ولا يكون لأحد الوجهين مزية على الآخر فى الكثرة.

فمما جاء على أنه اسم الحى ^(٣) قولهم: ثقيف وقريش، وكل ما لا يقال فيه: بنو فلان، وأما ما جاء اسمًا للقبيلة، فنحو: [تميم، قالوا: تميم بنت مر] ^(٤)، قال سيبويه: وسمعنهم يقولون: قيس بنت ^(٥) عيلان، وتميم صاحبة ذلك. وقالوا: تغلب ابنة وائل.

قال: [من الكامل]

لَوْلَا فَوَارِسُ تَغْلِبَ ابْنَةِ وَاِئِلٍ نَزَلَ الْعَدُوُّ عَلَيْكَ كُلِّ مَكَانٍ ^(٦)
وأما ما غلب اسمًا للحى أو القبيلة فقد قالوا: باهلة بن أعصر، وقالوا: يعصر، و«باهلة» اسم امرأة، [قال سيبويه: ولكنه جعل اسم الحى، و«مجوس» لم تجعل إلا اسم القبيلة، و«سدوس» أكثرهم يجعله اسم القبيلة، و«تميم» أكثرهم يجعله اسم القبيلة، ومنهم من يجعله اسم الأب.

وأما ما استوى فيه أن يكون اسمًا للقبيلة، وأن يكون اسمًا للحى، فقال سيبويه: «ثمود» و«سبأ» هما مرة للقبيلتين، ومرة للحيين، وكثرتهما سواء.

قال: ﴿وَعَادًا وَثَمُودًا﴾ [الفرقان: ٣٨].

وقال: ﴿أَلَا إِنَّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾ [هود: ٦٨].

(١) فى أ: أحرف.

(٢) فى ج: فيجرى.

(٣) فى ج: اسم للحى.

(٤) فى أ: تميم بن قر.

(٥) فى أ: ابنة.

(٦) البيت للفردق فى ديوانه (٣٤٥/٢)، وبلا نسبة فى المقتضب (٣٦٠/٣).

وقال: ﴿وَأَيُّنَا ثُمُودَ النَّافَّةُ﴾ [الإسراء: ٥٩].

فإذا استوى في «ثمود» أن يكون مرة للقبيلة ومرة للحى، ولم يكن يحمله على أحد الوجهين مزية في الكثرة -:

فمن صرف فى جميع المواضع كان حسناً.

ومن لم يصرف فى جميع المواضع فكذلك.

وكذلك إن صرف فى موضع ولم يصرف فى موضع آخر، إلا أنه لا ينبغي أن يخرج عما قرأت به القراء؛ لأن القراءة سنة، فلا ينبغي أن تحمل على ما تجوزه العربية حتى ينضم إلى ذلك الأثر من قراءة القراء.

ومثل ثمود فى أنه يكون مرة مذكراً اسماً للأب أو الحى؛ فيصرف، ومرة يؤنث؛ فيكون اسماً للقبيلة فلا يصرف: قوله - تعالى -: ﴿إِنَّمَا أُمِرتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبِّكَ هَـذِهِ الْبَلَدَةَ الَّتِى حَرَمَهَا﴾ [النمل: ٩١]، وفى الأخرى: ﴿وَهَـذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾ [التين: ٣]، فعبر عن مكان بعينه مرة بلفظ التذكير وأخرى بلفظ التأنيث، والبلدة المحرمة يعنى بها مكة، وكذلك ﴿وَهَـذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾، فوصف بالأمن مثل قوله: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، فجرى الوصف على البلد فى اللفظ، والمعنى على من فيه من طارئ وقاطن، وهذا آمن فى حكم الشرع لا يهاج فيه، ولا يفعل به ما يكون بفعله به غير آمن.

ومن ذلك قول الشاعر: [من الطويل]

كَسَا اللّٰهَ حَتَّى تَغْلِبَ ابْنَةُ وَاثِلٍ مِّنَ اللَّؤْمِ أَظْفَارًا بَطِيئًا نُصُولُهَا^(١)
أضاف إلى نفسه فقال: حى، ثم قال: تغلب ابنة واثل، فجمع بين الحى والقبيلة، وجعلهما بمنزلة، ومن هذا^(٢) الباب ما أنشده سيبويه: [من الكامل]
سَادُوا الْبِلَادَ وَأَصْبَحُوا فِي آدَمَ بَلَّغُوا بِهَا بِيضَ الْوُجُوهِ فُحُولًا^(٣)
القول فى «آدم» أنه لا يخلو أن يكون الاسم المخصوص، أو يراد به الحى أو

(١) البيت لعميرة بن جميل التغلبى، وهو من المفضلية (٦٣)، وهو فى الشعر والشعراء (٢/ ٦٥٠)، والمعانى الكبير (٥٠٣/١)، وخزانة الأدب (٤٥٨/١).

(٢) ما بين المعقوفين من قوله: «قال سيبويه» إلى «ومن هذا» - سقط فى ج.

(٣) البيت بلا نسبة فى الدرر (١٠٠/١)، والكتاب (٢٥٢/٣)، ولسان العرب (أنس)، (آدم)، وجمع الهوامع (٣٥/١)، وتاج العروس (آدم).

القبيلة ك: تميم وتغلب وقريش؛ فلا يجوز أن يكون الاسم العلم؛ لقوله: وأصبحوا في آدم، لو قلت: أصبحوا في زيد، وأنت تريد الاسم العلم، لم يجز؛ كما يجوز ذلك إذا أردت به الاسم العام.

كقوله: [من الرجز]

أو تُضْبِحِي فِي الظَّاعِنِ الْمُؤَلَّى^(١)

فإذا لم يجز أن يكون العلم، ثبت أنه لا يخلو من أن يراد به الحي أو القبيلة، أو يجوز الأمران فيه، ولا دلالة على إرادته واحدا منهما.

ألا ترى أنه لو لم يصرف «آدم» لم تكن فيه دلالة على أحد هذه الأمور من اللفظ؟! لأنك إن أردت الحي لم تصرف كما [لا]^(٢) تصرف «أفكل» اسم رجل، وإن أردت القبيلة، لم يجز أن ينصرف؛ كما أنك إذا سميت امرأة: «أفكل» لم ينصرف، وكذلك لو استعمل فيه الأمران؛ ف كذلك إذا صرفته في الشعر للضرورة، لم يكن فيه دليل على أحد الأمرين دون الآخر.

فإذا لم ينفصل ذلك، ولم يتميز في اللفظ، علمت أنه لا يخلو من واحد من ذلك، ولا سبيل إلى أن يقطع على شيء مما يحتمله من جهة اللفظ.

فأما قوله: [من الطويل]

أُولَئِكَ أَوْلَى مِنْ يَهُودَ بِمَدْحَةٍ إِذَا أَنْتَ يَوْمًا قُلْتَهَا لَمْ تُؤْنَبِ^(٣)
فقد قامت الدلالة على أن «يهود» استعملت على أنها للقبيلة ليس للحي من قوله: «أولئك أولى من يهود»؛ لأن «يهود» لو كان الحي لم ينصرف، [ولم يذكره سيبويه]^(٤) ليستشهد به على أن الاسم وضع للقبيلة، إنما أخبر أنه في البيت للقبيلة، ويعلم ذلك في استعمالهم.

ونحو ما أشدناه أبو الحسن على بن سليمان: [من الكامل]

فَرَّتْ يَهُودٌ وَأَسْلَمَتْ جِيرَانُهَا صَمِي لِمَا فَعَلَتْ يَهُودٌ صَمَامَ^(٥)

(١) تقدم.

(٢) سقط في أ.

(٣) البيت لرجل من الأنصار في ما ينصرف وما لا ينصرف ص (٦٠)، وبلا نسبة في الكتاب (٣) / (٢٥٤)، واللسان (هود).

(٤) في ج: ولم يذكر سيبويه البيت.

(٥) تقدم.

وكذلك فى الحديث: «تقسم يهود»، فبهذا النحو علم أن هذا الاسم أريد به القبيلة.

ومثل «يهود» فى هذا: مجوس.

ويدل على ذلك ما أنشده من قوله: [من الوافر]

..... كَنَارِ مَجُوسَ تَسْتَعِيرُ اسْتِعَارًا^(١)

ألا ترى أنه لو كان للحى دون القبيلة لانصرف، ولم يكن فيه مانع من الصرف؟!
اختلفوا فى قوله - تعالى - : ﴿قَالُوا سَلَمًا قَالَ سَلَامٌ﴾ [هود: ٦٩، الذاريات: ٢٥]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم: ﴿قَالُوا سَلَمًا قَالَ سَلَامٌ﴾ بألف فى السورتين جميعاً.

وقرأ حمزة والكسائى^(٢): ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ بكسر السين وسكون^(٣) اللام فى السورتين جميعاً: ههنا، وفى [سورة]^(٤) الذاريات [٢٥].

قال أبو على: أخبرنا أبو إسحاق: قال سمعت محمد بن يزيد يقول: «السلام» فى اللغة أربعة أشياء - : فمنها مصدر «سَلِمْتُ».

ومنها: السلام جمع سلامة.

ومنها السلام: اسم من أسماء الله، سبحانه وتعالى.

ومنها السلام: شجرة.

(١) عجز بيت، وصدرة:

أحار أريك برق هَبَّ وَهْنًا
البيت مملط، صدره لامرئ القيس، وعجزه للتوهم الإشكرى فى ديوان امرئ القيس ص(١٤٧)، ولسان العرب (مجس)، وتاج العروس (ملط)، ولامرئ القيس فى شرح شواهد الإيضاح ص(٤٣٨)، والكتاب (٣/٢٥٤)، وبلا نسبة فى ما ينصرف وما لا ينصرف ص(٦٠)، والمقرب (٢/٨١).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٨)، البحر المحيط (٥/٢٤٠)، التبيان للطوسى (٦/٢٤)، التيسير للدانى (١٢٥)، تفسير القرطبى (٩/٦٣)، الحجة لابن خالويه (١٨٩)، الحجة لأبى زرعة (٣٤٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٧)، الغيث للصفافسى (٢٥٠)، الكشف للزمخشرى (٢/٢٨٠)، الكشف للقيسى (١/٥٣٤)، المجمع للطبرسى (٥/١٧٥)، المعانى للفراء (٢/٢١)، تفسير الرازى (١٨/٢٣)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٩٠).

(٣) فى أ: وتسكين.

(٤) سقط فى ج.

ومنه قول الأخطل: [من الطويل]

..... إَلا سَلاَمٌ وَحَزَمَلٌ^(١)

قال أبو علي: فقوله - تعالى - : ﴿دار السلام﴾، يجوز أن يكون أضيفت إلى الله - سبحانه - تعظيمًا لها.

ويجوز أن يكون: دار السلامة من العذاب؛ فمن جُعِلَ فيها كان على خلاف من وُصِفَ بقوله: ﴿وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ﴾ [إبراهيم: ١٧].

فأما انتصاب قوله: ﴿سَلَامًا﴾؛ فلأنه لم يحك شيئًا تكلموا به، فيحكي كما تحكي الجمل، ولكن هو معنى ما تكلمت به الرسل؛ كما أن القائل إذا قال: لا إله إلا الله، فقلت: حقًا، أو قلت: إخلاصًا - أعملت^(٢) القول في المصدرين؛ لأنك ذكرت معنى ما قال، ولم تحك نفس الكلام الذي هو جملة تحكي؛ فكَذلك نصب «سلامًا» في قوله: ﴿قَالُوا سَلَامًا﴾ لما كان معنى ما قيل، ولم يكن نفس المقول بعينه.

وأما قوله: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ [الفرقان: ٦٣]، فقال سيويه: زعم أبو الخطاب أن مثله - يريد: مثل قولك: سبحان الله^(٣)، تفسيره: براءة الله من السوء - قولك للرجل: سلامًا، تريد: تسلمًا منك، لا ألتبس بشيء من أمرك. فعلى هذا المعنى وُجِّه ما في الآية.

قال: وزعم أن قول أمية: [من الوافر]

سَلامَكَ رَبَّنَا فِي كُلِّ فَجْرٍ بَرِيئًا ما تَغْنُثُكَ الذُّمُومُ^(٤)
على قوله: براءتك ربنا من كل سوء.

وزعم سيويه أن من العرب من يرفع «سلامًا» إذا أراد معنى المبارأة، كما رفعوا «حنانا».

قال: سمعنا بعض العرب يقول لرجل: لا تكونن مني في شيء إلا سلامًا بسلام،

(١) جزء من العجز، وقبلة:

فراية السكران كفر فما بها لهم شبح

وهو في ديوانه (١٤/١).

(٢) في أ: اختلف.

(٣) في ج: الذي.

(٤) تقدم.

..... لا سَلَامَ عَلَى عَمْرٍو^(١)
وقد جاء بالألف واللام:

قال: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَىٰ مَنِ اتَّبَعَ أَهْدَىٰ﴾ [طه: ٤٧].

[و]: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَىٰ يَوْمٍ وُلِدْتُ﴾ [مريم: ٣٣].

وزعم أبو الحسن أن من العرب من يقول: سلام عليكم، ومنهم من يقول: السلام عليكم، فالذين ألحقوا الألف واللام حملوه على المعهود، والذين لم يلحقوه حملوه على غير المعهود.

وزعم أن منهم من يقول: سلام عليكم، فلا ينون، وحمل ذلك على وجهين:

أحدهما: أنه حذف الزيادة من الكلمة؛ كما يحذف الأصل من نحو: لم يك،

و: لا أذر، و: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ﴾ [هود: ١٠٥].

والآخر: أنه لما كثر استعمال هذه الكلمة وفيها الألف واللام، حذف منها؛ لكثرة

الاستعمال، كما حذف من: «اللهم» فقالوا من: [من الرجز]

لَاهُمْ إِنَّ عَامِرَ الْفُجُورِ

قَدْ حَبَسَ الْخَيْلَ عَلَىٰ مَعْمُورٍ

وأما من قرأ: ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَّمَ﴾ [هود: ٦٩] فَإِنْ «سَلَّمَ»، يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون بمعنى «سلام»؛ فيكون المعنى: أمرنا سيلم، أو سيلم عليكم،

ويكون «سيلم» في أنه بمعنى «سلام»، كقولهم^(٢): حل وحلال، وحرم وحرام؛

فيكون [على] هذا قراءة من قرأ: ﴿قال^(٣) سَلَّمَ﴾ و ﴿سَلَّمَ﴾، بمعنى واحد وإن

اختلف اللفظان.

والآخر: أن يكون «سلم» خلاف العدو والحرب؛ كأنهم لما كفوا عن تناول ما

قدمه إليهم، فنكرهم وأوجس منهم - قال: أنا سلمٌ ولست بحرب ولا عدو؛ فلا

تمتعوا من تناول طعامي، كما يُمتنع من تناول طعام العدو.

(١) جز من عجز بيت، وقبله:

ونبتت جواباً وسكتاً يسبني وعمرو بن عفرا

والبيت لجرير ديوانه ص (٤٢٥)، والكتاب (٣٠١/٢)، ولسان العرب (سكن)،

وللفرزدق في خزنة الأدب (٢٣٨/٥).

(٢) في أ: لقولهم.

(٣) في ج: قالوا.

وقرأ حمزة والكسائي في الذاريات - أيضًا - : ﴿سَلِّمْ﴾ ، والقول فيه كما ذكرناه في هذا الموضع سواء .
 ألا ترى أن ثم إيجاس خيفة وامتناعاً من تناول ما قدمه ^(١) إليهم مثل ما ههنا؟!
 اختلفوا في فتح الباء وضمها من قوله : ﴿يَعْقُوبُ﴾ [٧١].
 فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، والكسائي ^(٢) : ﴿ومن وراء إسحق يعقوبُ﴾ رفعاً.

وقرأ ابن عامر، وحمزة : ﴿يَعْقُوبُ﴾ نصباً .
 واختلف عن عاصم :
 فروى عنه أبو بكر بالرفع .
 وروى حفص عنه بالنصب .
 قال أبو علي : من رفع فقال : ﴿ومن وراء إسحق يعقوبُ﴾ ، كان رفعه بالابتداء أو بالظرف في قول من رفع به ، وكان بين الوجه .
 ومن فتح فقال : ﴿يَعْقُوبُ﴾ ، احتمال ثلاثة أضرب :
 أحدها : أن يكون ﴿يَعْقُوبُ﴾ في موضع جر ، المعنى : فبشرناها بإسحق ويعقوب ، قال أبو الحسن : وهو ^(٣) أقوى في المعنى ؛ لأنها قد بشرت به ، قال : وفي أعمالها ضعف ؛ لأنك فصلت بين الجار والمجرور بالظرف .
 والآخر : أن تحمله على موضع الجار والمجرور ؛ كقوله : [من الطويل]
 إذا ما تلاقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدًا ^(٤)

(١) في أ : قدم .

(٢) ينظر : إتحاف الفضلاء (٢٥٨) ، الإعراب للنحاس (١٠١ / ٢) ، الإملاء للعكبري (٢٣ / ٢) ، البحر المحيط (٢٤٤ / ٥) ، التبيان للطوسي (٢٩ / ٦) ، التيسير للداني (١٢٥) ، تفسير الطبري (٤٦ / ١٢) ، تفسير القرطبي (٦٩ / ٩) ، الحجة لابن خالويه (١٨٩) ، الحجة لأبي زرعة (٣٤٧) ، السبعة لابن مجاهد (٣٣٨) ، الغيث للصفافسي (٢٥١) ، الكشف للزمخشري (٢ / ٢٨١) ، الكشف للقيسي (٥٣٤ / ١) ، المجمع للطبرسي (١٧٥ / ٥) ، المعاني للأخفش (٢ / ٣٥٥) ، تفسير الرازي (٢٦ / ١٨) ، النشر لابن الجزري (٢٩٠ / ٢) ، إتحاف الفضلاء (٢٥٨) ، الغيث للصفافسي (٢٥٢) .

(٣) في ج : وهذا .

(٤) تقدم .

وكقراءة من قرأ: ﴿وَحُورًا عِينًا﴾ [الواقعة: ٢٢] بعد: يطوف عليهم بكذا.
ومثله: [من الوافر]

.....
.....
.....
فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ^(١)

والثالث: أن تحمله على فعل مضمر؛ كأنه: فبشرناها بإسحاق، ووهبنا لها^(٢)
يعقوب.

فأما الأول فقد نص سيويه على قبح مثله نحو: مررت بزيد أول من أمس،
وأمس عمرو، وكذلك قال أبو الحسن، قال: لو قلت: مررت بزيد اليوم، وأمس
عمرو، لم يحسن، فأما الحمل على الموضع على حد: مررت بزيد وعمراً،
فالفصل فيه - أيضاً - قبيح، كما قبح الحمل على الجر، وغير الجر في هذا
القياس مثل الجر في القبح؛ وذلك أن الفعل يصل بحرف العطف، وحرف
العطف هو الذي يشرك في الفعل، وبه يصل الفعل إلى المفعول به؛ كما يصل
بحرف الجر، ولو قال: مررت بزيد قائماً، فجعل الحال من المجرور، لم يجز
التقديم عند سيويه؛ لأن الجار هو الموصل للفعل؛ فكما قبح التقديم عنده
لضعف الجار والعامل. كذلك الحرف العاطف مثل الجار في أنه يشرك في
الفعل، كما يوصل الجار الفعل، وليس نفس الفعل العامل في الموضعين جميعاً،
وإذا كان كذلك قبح الفصل بالظرف في العطف على الموضع، وقبح - أيضاً -
في الفصل في حروف الرفع والنصب، كما قبح [في الجر؛ إذ]^(٣) إن العاطف
فيهما مثله في الجار، وليس العامل نفس الرفع والناصب، كما أن العامل فيما
بعد حرف العطف ليس الجار؛ إنما يشركه فيه العاطف.

وقد جاء ذلك في الشعر؛ قال ابن أحرر: [من الوافر]

أَبُو حَنْشٍ يُؤَزِّقُنَا وَطَلَّقَ وَعَبَّادَ وَأَوْنَةَ أَثَالَا^(٤)

ففصل بالظرف في العطف على الرفع.

وقال الأعشى: [من المنسرح]

(١) تقدم.

(٢) في أ: له.

(٣) ما بين المعقوفين غير واضح في أ.

(٤) تقدم.

يَوْمًا تَرَاهَا كَشِبِهِ أَزْدِيَّةٍ ال عَصَبِ وَيَوْمًا أُدِيمَهَا نِغْلًا^(١)
 ففصل بالظرف بين المشترك في النصب، وما أشركه فيه، فإذا قبح الفصل في
 الحمل على الموضع كما قبح الفصل في الحمل على الجار؛ فينبغي أن تحمل قراءة
 من قرأ: ﴿يَعْقُوبُ﴾ بالنصب على فعل آخر مضمّر، يدل عليه «بشرنا» كما تقدم، ولا
 يحمل على الوجهين الآخرين؛ لاستوائهما في القبح.

اختلفوا في همز الألف وإسقاطها في الوصل في قوله -: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾
 :[٨١]

فقرأ ابن كثير ونافع^(٢): ﴿فأسر بأهلك﴾ من «سريت» بغير همز.
 وقرأ أبو عمرو وعاصم وابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿فَأَسْرِ﴾ من «أسريت».
 قال أبو علي: حجة من قرأ بوصل الهمزة، قوله: [من البسيط]
 سَرَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْجَوَازِ سَارِيَّةٌ
 ف «سارية» تدل على «سرت»، وقول الآخر: [من الطويل]
 أَقْلٌ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَسِيَّةٌ وَأَخُوفٌ إِلَّا مَا وَفَى اللَّهُ سَارِيًّا^(٤)
 وقول الآخر: [من الطويل]

(١) البيت في ديوانه ص(٢٨٣)، وشرح شواهد الإيضاح ص(١٢٤)، ولسان العرب (خمس)،
 (نغل)، (أدم)، وتاج العروس (خمس)، (نغل)، (أدم). وبلا نسبة في الخصائص (٢/
 ٣٩٥)، وشرح عمدة الحافظ ص(٦٣٦).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٩)، الإملاء للعكبري (٢/٢٤)، البحر المحيط (٥/٢٤٨)،
 التبيان للطوسي (٦/٤٢)، التيسير للداني (١٢٥)، تفسير الطبري (١٢/٥٤)، تفسير
 القرطبي (٩/٧٩)، الحجة لابن خالويه (١٨٩)، الحجة لأبي زرعة (٣٤٧)، السبعة لابن
 مجاهد (٣٣٨)، الغيث للصفاسي (٢٥١)، الكشف للزمخشري (٢/٢٨٤)، الكشف
 للقيسي (١/٥٣٥)، المجمع للطبرسي (٥/١٨١)، تفسير الرازي (١٨/٣٥)، النشر لابن
 الجزري (٢/٢٩٠).

(٣) صدر بيت، وعجزه:

.....
 تزجي الشمال عليه جامد البرد
 وهو للناطقة الذبياني في ديوانه ص(١٨)، ولسان العرب (حيا)، (زجا)، (سرا)،
 ومجمل اللغة (٣/٤٧٩)، وتاج العروس (بهن).
 (٤) البيت لسحيم بن وثيل في ديوانه ص(١٩)، والأشياء والنظائر (٨/١٤٦)، وخزانة الأدب
 (٨/٣٢٧)، والكتاب (٢/٣٢٢)، والمقاصد النحوية (٤/٤٨)، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل
 ص(٤٧١)، وشرح عمدة الحافظ ص(٧٧٤).

سَرَى بَعْدَمَا غَارَ الثُّرَيَّا وَبَعْدَمَا كَانَّ الثُّرَيَّا حَلَّةَ الْعَوْرِ مُنْخُلٌ^(١)
وحجة من قطع، ما فى التنزيل من قوله - عز وجل - : ﴿سُبْحَنَ الَّذِى أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١].

اختلفوا فى نصب التاء ورفعها من قوله - عز وجل - : ﴿إِلَّا أَمْرًا نَّكَ﴾ [٨١]:
فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿إِلَّا أَمْرًا نَّكَ﴾ برفع التاء^(٢).

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحزمة والكسائى: ﴿إِلَّا أَمْرًا نَّكَ﴾ نصبًا.
قال أبو على: الوجه فى قولهم: ما أتانى أحد إلا زيد - الرفع؛ على البذل من «أحد»، وهو الأشيع فى استعمالهم والأقيس، وقوته من جهة القياس أن معنى: ما أتانى أحد إلا زيد، ومعنى: ما أتانى إلا زيد - واحد؛ فكما اتفقوا فى: ما أتانى إلا زيد، على الرفع، وكان: ما أتانى أحد إلا زيد، بمنزلة وبمعناه - اختاروا الرفع مع ذكر «أحد»، وأجروا ذلك مجرى: يذر، ويدع؛ فى أن «يذر» لما كان فى معنى «يدع»، فَنَحَّ كما فتح «يدع»، وإن كان لم يكن فى «يذر» حرف من حروف الحلق. ومما يقوى ذلك أنهم فى الكلام وأكثر الاستعمال يقولون: ما جاءنى إلا امرأة؛ فيذكرون حملاً على المعنى، ولا يكادون يؤثنون ذلك - فيما زعم أبو الحسن - إلا فى الشعر، كقوله: [فى الطويل]

بَرَى^(٣) النَّخْزُ وَالْأَجْرَالُ مَا فِى غُرُوضِهَا فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشُ^(٤)

(١) وهو لبشر بن عمرو بن مرثد فى التاج (حلل)، وبلا نسبة فى الأزمنة والأمكنة (١/٣٠٦)، والكتاب (١/٤٠٥).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٥٩)، الإعراب للنحاس (٢/١٠٥)، الإملاء للعكبرى (٢/٢٤)، البحر المحيط (٥/٢٤٨)، التبيان للطوسى (٦/٤٢)، التيسير للدانى (١٢٥)، تفسير الطبرى (١٢/٥٤)، تفسير القرطبى (٩/٨٠)، الحجة لابن خالويه (١٩٠)، الحجة لأبى زرة (٣٤٧)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٨)، الغيث للصفاقسى (٢٥١)، الكشف للزمخشرى (٢/٢٨٤)، الكشف للقيسى (١/٥٣٦)، المجمع للطبرسى (٥/١٨١)، المعانى للأخفش (٢/٣٥٧)، المعانى للفراء (٢/٢٤)، تفسير الرازى (١٨/٣٦)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٩٠).

(٣) فى ج: ترى.

(٤) وهو لذى الرمة فى ديوانه ص (١٢٩٦)، وتخليص الشواهد ص (٤٨٢)، وتذكرة النحاة ص (١١٣)، وشرح المفصل (٢/٨٧)، والمحاسب (٢/٢٠٧)، والمقاصد النحوية (٢/٤٧٧)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٢/١٧٢)، وشرح ابن عقيل ص (٢٤٣).

وقال: [من البسيط]

... وما^(١) بَقِيَتْ إِلَّا النَّحِيْزَةُ وَالْأُلُوْاحُ وَالْعَصْبُ^(٢)
فكما أجروه على المعنى فى هذا الموضع، فلم يلحقوا الفعل علامة التأنيث -
كذلك أجروه عليه فى نحو: ما جاءنى أحد إلا زيد، فرفعوا الاسم الواقع بعد
الاستثناء.

وأما من نصب فقال: ما جاءنى أحد إلا زيداً، فإنه جعل النفى بمنزلة الإيجاب؛
وذلك أن قوله: ما جاءنى أحد، كلام مستقل، كما أن: جاءنى القوم، كذلك،
فنصب مع النفى كما نصب مع الإيجاب؛ من حيث اجتماعا فى أن كل واحد منهما
كلام مستقل.

فأما قوله - تعالى - : ﴿وَلَا يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَّكَ﴾ : فإذا جعلت قوله:
﴿إِلَّا أَمْرًا نَّكَ﴾ مستثنى من «لا يلتفت»، كان الوجهان: الرفع والنصب، والوجه:
الرفع. وإن جعلت الاستثناء فى هذه من قوله: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾، لم يكن إلا
النصب.

وزعموا أن فى حرف عبد الله أو أبى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا
أَمْرًا نَّكَ﴾، وليس فيه: ﴿وَلَا يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾، فهذا تقوية لقول من نصب؛ لأنه
فى هذه القراءة استثناء من قوله: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾؛ فكما أن الاستثناء من قوله:
﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ دون «أحد»، كذلك إذا ذكرت «أحدًا» يكون منه، ولا يكون على
البديل من «أحد».

قال سيبويه: ومن قال: أقول: ما أتانى القوم إلا أباك؛ لأنه بمنزلة قولى: أتانى

= ويروى صدره:

طوى النحر والأجزاء ما فى غروضها

(١) فى ج: فما.

(٢) تمام البيت:

كأنها جمل وهم

وهو لذى الرمة فى ديوانه ص(٤٣)، واللسان (وهم)، وتهذيب اللغة (٦/٤٦٥)،
وكتاب العين (٤/١٠٠)، وجمهرة اللغة ص(٩٩٤)، وجمهرة أشعار العرب ص(٩٤٧)،
وأمالى القالى (١/٥٢)، وسمط اللآلى ص(٢٠١)، والتاج (وهم)، وبلا نسبة فى
الاشتقاق ص(٣٩٢).

القوم إلا أباك - فإنه ينبغي له أن يقول: «ما فعلوه إلا قليلا منهم». وحدثني يونس أن أبا عمرو كان يقول: الوجه: ما أتاني القوم إلا عبد الله، ولو كان هذا بمنزلة قوله: أتاني القوم، لما جاز أن تقول: ما أتاني أحد؛ كما لا يجوز: أتاني أحد، ولكن المستثنى بدل من الاسم الأول. فهذا الكلام يعلم منه قدحه على قول من سوى بين الإيجاب والنفي، واعتبر استقلال^(١) الكلام في الموضعين، وقد تقدم ذكر الحجة على ذلك.

فقول من رفع في الآية: ﴿إِلَّا أَمْرًا تُك﴾ أنه جعله بدلاً من «أحد» الثابت في قراءة العامة، وإذا ثبت «أحد» لم يمتنع البدل منه، ولم يكن في ذلك كقراءة من لم يثبت في قراءته: ﴿وَلَا يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾. ومما يقوى الرفع في قوله: ما جاءني أحد إلا زيد، أنه يحمل على المعنى، والمعنى: ما جاءني إلا زيد؛ كما حمل سيبويه قولهم: ما جاءني أحد إلا قد قال ذاك إلا زيداً، على المعنى؛ فلم يجز فيه إلا النصب في «زيد»؛ لما كان المعنى على: قال ذاك كل من جاءني إلا زيداً؛ فكما تحمل هذه المسألة على المعنى، ولم يجز فيه إلا النصب - كذلك قوله: ما جاءني أحد إلا زيد، ينبغي أن يحمل على المعنى؛ فيضعف النصب فيه، كما لم يجز إلا النصب في: ما جاءني أحد إلا قد قال ذاك إلا زيداً؛ لأن الاستثناء فيه من القائلين لا من «أحد» عنده.

قال أبو عمر^(٢): وقد أجاز [غير]^(٣) سيبويه فيها الرفع، قال: وهو يجوز ضعيفاً أو على بعد؛ ألا ترى أنك تقول: ما رأيت أحداً ضرب أحداً؟! يريد أن الرفع يجوز؛ لأن الكلام في تقدير النفي، بدلالة جواز وقوع «أحد» فيه، و «أحد» إنما يقع في النفي؛ فكما جاز وقوع «أحد» فيه بعد الصفة، كذلك يجوز فيه الرفع، وكان ذلك - أيضاً - للحمل على المعنى؛ لأن الصفة هي الموصوف، فإذا نفى الموصوف، فكأن الصفة - أيضاً - قد نفيت من حيث كان هو هو، ومن ثم جاز البدل من الضمير الذي في الصفة؛ لما كان الموصوف في المعنى في نحو قول عدى: [من المنسرح]

(١) في ج: استقلال.

(٢) في أ: أبو عمرو.

(٣) سقط في ج.

فِي لَيْلَةٍ لَا تَرَى بِهَا أَحَدًا يَخْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا^(١)
فأبدل من الضمير الذى فى صفة المنفى؛ لما كان المنفى، وإن كان الكلام الذى
فيه هذا الضمير موجبا فى المعنى^(٢).

اختلفوا فى إثبات الياء وإسقاطها فى الوصل والوقف من قوله - عز وجل - :
﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [١٠٥]:
فقرا ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائى^(٣): ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ بياء فى الوصل،
ويحذفونها فى الوقف.

غير ابن كثير فإنه كان يقف بالياء ويصل بالياء، فيما أحسب.
وقرأ عاصم وابن عامر وحزمة بغير ياء فى وصل ولا وقف.
قال أبو على: اعلم أن فاعل «يأتى» فى قوله - عز وجل - : ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ
نَفْسٌ﴾ لا يخلو من أن يكون: «اليوم» الذى أضيف إلى «يأتى»، أو «اليوم» المتقدم
ذكره، ولا يجوز أن يكون فاعله ضمير «اليوم» الذى أضيف إلى «يأتى»؛ وذلك أنك
لو قلت: أزيذا يوم يوافئك توافقه، لم يجز؛ لأنه لا يجوز أن تضيف «يوما» إلى
«يوافئك»؛ لأن «اليوم» هو الفاعل، فلا يجوز أن يضاف إلى فعل نفسه؛ ألا ترى
أنك لا تقول: جئتك يوم يسرك؟! وذلك أنك إذا قلت: جئتك يوم يخرج زيد، فإنما
المعنى: يوم خروج زيد، فإنما تضيف المصدر إلى الفاعل، فإذا قال: يوم يسرك،

(١) وهو فى ملحق ديوانه ص (١٩٤)، والدرر (٣/١٦٤)، وشرح أبيات سيبويه (٢/١٧٦)،
(١٧٧)، والكتاب (٢/٣١٢)، وله أو لبعض الأنصار فى شرح شواهد المغنى ص (٤١٧)،
ولأحيحة بن الجلاح فى الأغاني (١٥/٣١)، وخزانة الأدب (٣/٣٤٨)، (٣٥٠، ٣٥٣)،
وبلا نسبة فى الكتاب (٢/٣١٨)، ومغنى اللبيب ص (١٤٣)، والمقتضب (٤/٤٠٢)،
وهمع الهوامع (١/٢٢٥).

ويروى: «ترى» بدلا من «ترى».

(٢) فى ج: اللفظ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٠)، الإعراب للنحاس (٢/١١٠)، البحر المحيط (٥/٢٦١)،
التيبان للطوسى (٦٣/٦، ٦٤)، التيسير للدانى (١٢٧)، تفسير الطبرى (١٢/٦٩)، تفسير
القرطبى (٩/٦٩)، الحجة لأبى زرعة (٣٤٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٨)، الغيث
للفصافسى (٢٥٣)، الكشف للزمخشري (٢/٢٩٣)، الكشف للقيسى (١/٥٤٠)، المجمع
للطبرسى (٥/١٩٢)، المعانى للفراء (٢/٢٧)، تفسير الرازى (١٨/٥٩)، النشر لابن
الجزرى (٢/٢٩٢).

فمعناه: يوم سروره إياك، فإنما حد هذا أن يكون «اليوم» معرفًا بفعل مسند إلى فاعل معرف بذلك الفاعل، فإذا كان الفعل مضافًا إلى «اليوم»؛ فكأنك إنما عرفت «اليوم» بنفسه؛ لأن الفعل يعرفه الفاعل، و «اليوم» مضاف إلى الفعل المعرف بـ «اليوم»؛ فصار هذا نظير قولك: هذا يوم حره ويوم برده، والهاء لـ «اليوم»، وليس هذا مثل: سيد قومه، و: هذا مولى أخيه، فتضيفه إلى ما هو مضاف إليه؛ لأن أخاه وقومه وما أشبه ذلك شيء معروف، يقصد إليه، وقولك: يوم سروره زيدًا، ويوم يسرك، إنما هو مضاف إلى فعل، وإنما يقوم الفعل بفاعله، ليس أن الفعل شيء منفصل يقصد إليه في نفسه. «وواحد أمه»، و «عبد بطنه» مضافان إلى «الأم» و «البطن»، وكل واحد منهما ظاهر يقوم بنفسه، وكذلك لا يجوز أن تضيف الظرف إلى جملة معرفة بضميره، وإن كانت ابتداء وخبرًا، لا يجوز أن تقول: آتيتك يوم ضحوته باردة، ولا: ليلة أولها مطير. فإن نونت في هذا وفي الأول حتى يخرج من حد الإضافة، جاز، فقلت: آتيتك يومًا بكرته حارة، وآتيتك يومًا يسرك ويومًا يوافقك. وهذا قول أبي عثمان؛ فإذا لم يجر أن يكون قوله: ﴿يَوْمٌ﴾ في قوله: ﴿يَوْمٌ يَأْتِي لَا تَكَلِّمُ﴾ مضافًا إلى «يأتي» وفيه ضميره - ثبت أن في «يأتي» ضمير اليوم المتقدم ذكره في قوله: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ تَجْمَعُ لُهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ وَمَا نُؤَخِّرُهُ﴾ [١٠٣] أى: ما نؤخر أحداثه ﴿إِلَّا لِأَجَلٍ مَّعْدُودٍ. يَوْمٌ يَأْتِي﴾ هذا اليوم الذى تقدم ذكره ﴿لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ﴾؛ فاليوم في قوله: ﴿يَوْمٌ يَأْتِي﴾ يراد به الحين والبرهة، وليس على وضوح النهار.

فأما قوله: ﴿لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ فإنه يحتمل ضربين:

يجوز أن يكون حالاً من الذكر الذى فى «يأتى».

ويحتمل أن يكون صفة لليوم المضاف إلى «يأتى»؛ لأن «اليوم» فى «يوم يأتى» مضاف إلى الفعل، والفعل نكرة؛ فإذا كان كذلك لم يمتنع أن يوصف به اليوم كما توصف النكرات بالجمال من الفعل والفاعل، والمعنى: لا تكلم فيه نفس، فحذف فيه، أو حذف الحرف، وأوصل الفعل إلى المفعول به، ثم حذف الضمير من الفعل الذى هو صفة كما يحذف من الصلة، ومثل ذلك قولهم: الناس رجالان: رجل أكرمت، ورجل أهنت.

فإذا جعلته حالاً من الضمير الذى فى «يأتى»، وجب أن تقدر فيه أيضًا ضميرًا يرجع إلى ذى الحال، وتقديره: يوم يأتى لا تكلم نفس، أى: غير متكلم فيه نفس؛

فيكون الضمير المقدر المحذوف يرجع إلى الضمير الذي في «يأتي» ؛ لأن الحال لا بد فيه من ذكر يعود إلى ذى الحال متى كانت جملة، كما لا بد من ذلك في الصفة. ومن قدره حالاً كان أجدر بأن يحذف الياء من «يأتي» ؛ لأنه كلام مستقل، فيشبهه من أجل ذلك الفواصل، وإن لم يكن فاصلة، كما أن حذف الياء من قوله: ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ [الكهف: ٦٤] ؛ لما كان كلاماً تاماً [أشبهه^(١)] الفاصلة؛ فحسن الحذف، كما يحسن الحذف من الفواصل.

وإن جعلته صفة لم يمتنع ذلك معها أيضاً؛ لأن الصفة قد يستغنى عنها الموصوف، كما أن الحال كذلك، إلا أن من الصفات ما لا يحسن أن يحذف؛ [فهو لذلك]^(٢) أشبه بغير الكلام التام.

فأما إثبات الياء وإسقاطها في الوصل والوقف: فمن أثبتها في الوصل فهو القياس البين؛ لأنه لا شيء ههنا يوجب حذف الياء إذا وصل، فأما حذفها في الوقف إذا قال: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ ؛ فلأنها - وإن لم تكن في فاصلة - أمكن أن تشبهها بالفاصلة. ومن الحجة في حذفها في الوقف أن هذه الياء تشبه الحركات المحذوفة في الوصل؛ بدلالة أنهم قد حذفوها كما حذفوا الحركة؛ فكما أن الحركة تحذف في الوصل^(٣)، فكذلك ما أشبهها من هذه الحروف؛ فكان في حكمها.

فإن قلت: فقد حذفوا الألف في نحو: لم يخش، كما حذفوا الياء من: لم يرم؛ فهلا حذفت الألف؟ قيل: إن الألف قد حذفت كما حذفت الياء، وإن كان حذفهم لها أقل منه في الياء؛ لاستخفافهم لها، وذلك في قولهم: «أصاب الناس جهد، ولو تر ما أهل مكة»، وقولهم: ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١، ٥١]، وقوله: [من الرمل] وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ^(٤)

فحذفها في الوقف؛ للقافية كما حذفت الياء.

وأما وقف ابن كثير بالياء فهو حسن؛ لأنها أكثر من الحركة في الصوت، فلا ينبغي إذا حذفت الحركة للوقف أن تحذف الياء له؛ كما لا تحذف سائر الحروف.

(١) في أ: فأشبهه.

(٢) في أ: منه، فذلك.

(٣) في أ: الوقف.

(٤) تقدم.

ويقوى ترك الحذف للياء فى الوقف أن الكلام لم يتم فى قوله: ﴿يَوْمَ يَأْتِي﴾، ويدل على أنها تنزل عندهم منزلة سائر الحروف، تقديرهم [الحركة فيها]^(١) فى نحو: [من الوافر]

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي
وفى نحو قوله: [من البسيط]

هَجَوْتَ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ^(٣)
وتحريكهم لها فى الشعر نحو: [من المنسرح]

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْعَوَائِي هَل
وقال: [من الطويل]

فَيَوْمًا يَوَافِينِي الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي
وأما حذف عاصم لها فى الوصل والوقف؛ فلأنه جعلها فى الوصل والوقف بمنزلة ما استعمل محذوفًا مما لم يكن ينبغى فى القياس أن يحذف، نحو: لم يك، و: لا أدر؛ فلما حذفوا هذا ونحوه فى الوصل والوقف، فكذلك حذفوا الياء من «يأت» فيهما.

اختلفوا فى ضم السين وفتحها من قوله: ﴿سَعِدُوا﴾ [١٠٨]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو، وعاصم فى رواية أبى بكر، وابن عامر: ﴿سَعِدُوا﴾ بفتح السين.

(١) فى أ: إياه.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) صدر بيت، وعجزه:

..... يصبحن إلا لهن مطلب

وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات فى ديوانه ص(٣)، والأزهية ص(٢٠٩)، والدرر (١/ ١٦٨)، وشرح أبيات سيويه (٥٦٩/١)، وشرح شواهد المغنى ص(٦٢)، وشرح المفصل (١٠/ ١٠١)، والكتاب (٣/ ٣١٤)، واللسان (غنا)، والمقتضب (١/ ١٤٢)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/ ٣٣٦)، ورفض المبانى ص(٢٧٠)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص(١١٥)، والمحتسب (١/ ١١١)، والمنصف (٢/ ٦٧، ٨١)، ومغنى اللبيب (٢٤٣)، والمقتضب (٣/ ٣٥٤)، وجمع الهوامع (١/ ٥٣).

(٥) تقدم.

وقرأ حمزة والكسائي، وحفص عن عاصم: ﴿سُعِدُوا﴾ بضم السين.
 قال أبو علي: حكى سيبويه: سَعِدَ يَسْعُدُ سعادة فهو سعيد، وينبغي أن يكون غير متعد؛ كما أن خلافه الذي هو «شقي» كذلك، وإذا لم يكن متعدياً لم يجز أن يبنى للمفعول به؛ لأنك إنما تبنى الفعل للمفعول به إذا تعلق به مفعول به، فأما إذا لم يكن له مفعول فلا يجوز أن تبنيه له، وإذا كان كذلك كان ضم السين من «سُعِدُوا» مستقلاً^(١) إلا أن يكون سمع فيه لغة خارجة عن القياس، أو يكون من باب «فَعِلَ» و«فَعَلْتُهُ»، نحو: غاض الماء وغيضته، وحزن وحزنته، ولعلمهم استشهدوا فيه بقولهم: مسعود، وأن «مسعوداً» على «سُعِدُوا»، ولا دلالة قاطعة على هذا؛ لأنه يجوز أن يكون مثل: أجنه الله فهو مجنون، فالمفعول جاء في هذا على أنه حذف الزيادة منه كما حذف من اسم الفاعل من نحو قوله: [من الرجز]
 يَكْشِفُ عَنْ جَمَّاتِهِ دَلْوُ الدَّالِ^(٢)

إنما هو: دلو المدلى.

وكذلك: [من الرجز]

وَمَنْهُمْ هَالِكٌ مَّنْ تَعَرَّجَا^(٣)

في أحد القولين، والقول الآخر: أنهم زعموا أنهم يقولون: هلكنى زيد، وأنه من لغة تميم. ومن الحذف قوله: [من الرجز]

يَخْرُجْنَ مِنْ أَجْوَاثِ لَيْلٍ غَاضٍ^(٤)

يريد: مغض. وكذلك: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوْفِحَ﴾ [الحجر: ٢٢]، وهى تلحج الشجر؛ فإذا ألحقتها وجب أن يكون فى الجمع: ملاقح، فجاء على حذف الزيادة.

(١) فى ج: مشكلا.

(٢) تقدم.

(٣) الرجز للعجاج فى ديوانه (٤٣/٢، ٤٥)، واللسان (هلك)، وجمهرة اللغة ص(٩٨٣)، وديوان الأدب (١٨٧/٢)، وكتاب العين (٣٧٨/٣)، والتاج (هلك)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (١٥/٦)، والمخصص (١٢٧/٦).

(٤) الرجز لرؤبة فى ديوانه ص(٨٢)، واللسان (دلا)، (غضا)، وأدب الكاتب ص(٦١٢)، وإصلاح المنطق ص(٢٧٥)، وسمط اللآلى ص(١٠٢)، وتهذيب اللغة (٧١/١٢)، والتاج (نوض)، (غض)، وكتاب العين (٥٨/٧)، وبلا نسبة فى المحتسب (٢٤٢/٢)، والمقتضب (١٧٩/٤)، وتهذيب اللغة (١٥٧/٨)، والمخصص (١٠٩/١١)، والتاج (نضو)، واللسان (ضيف)، (نضا).

فأما قول الطرماح: [من مجزوء الكامل]

قَلِيقٌ^(١) لِأَفْنَانِ الرِّبَا حِ لَلَّاقِحِ مِنْهَا وَحَائِلٌ^(٢)
فإن قوله: لللاقح، ليس على «ألقحتها الريح»، فحذفت منها الزيادة كما حذفت
من قوله: [من الرجز]

يَخْرُجْنَ مِنْ أَجْوَاِزِ لَيْلٍ غَاضٍ

ولكنه على معنى النسب، تقديره: ذات لقا ح منها، وكذلك «حائل»: ذات
حيال؛ ولذلك حذفت منه التاء لأنها لم تجر على الفعل. ولو كانت الجارية على
الفعل لثبتت العلامة، كما ثبتت في قوله: ﴿وَلَسَلَيْمَنَ الرِّيحِ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١].
والنسب كقوله: ﴿جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾ [يونس: ٢٢]، والريح الجنوب تثير
السحاب؛ فينبسط ثم ينحل، والشمال بعكس هذا، وكذلك مسعود يجوز أن يكون
على حذف الزيادة.

اختلفوا في تشديد الميم والنون من قوله -جل وعز-: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا﴾ [١١١]:
فقرأ ابن كثير ونافع^(٣): ﴿وَإِنْ﴾، ﴿كَلَّا لَمَّا﴾ مخففتان.
وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، ونافع: ﴿وَإِنْ كَلَّا﴾ خفيفة، ﴿لَمَّا﴾ مشددة.
وقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَإِنْ﴾ مشددة النون، واختلفا في الميم من ﴿لَمَّا﴾:
فشدها حمزة، وخففها الكسائي.
وقرأ أبو عمرو مثل قراءة الكسائي.
حفص عن عاصم: ﴿وَإِنْ﴾ مشددة النون، ﴿لَمَّا﴾ مشددة أيضًا.
وقرأ ابن عامر مثل قراءة حمزة.

قال أبو علي: قال سيويه: هذه كلمة تكلم بها العرب في حال اليمين، وليس كل

(١) في ج: فلق.

(٢) تقدم.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٠)، الإعراب للنحاس (١١٤/٢)، الإملاء للعكبري (٢٥/٢)،
البحر المحيط (٢٦٦/٥)، التبيان للطوسي (٧٣/٦)، التيسير للداني (١٢٦)، تفسير الطبري
(٧٤/١٢)، تفسير القرطبي (١٠٤/٩)، الحجة لابن خالويه (١٩٠)، الحجة لأبي زرعة
(٣٥٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٩)، الغيث للصفاقسي (٢٥٣)، الكشف للزمخشري (٢/٢)،
الكشف للقيسي (٥٣٦)، المجمع للطبرسي (١٩٦/٥)، المعاني للفراء (٢٨/٢)،
تفسير الرازي (٦٩/١٨)، النشر لابن الجزري (٢٩٠/٢، ٢٩١).

العرب يتكلم بها، تقول: لَهَيْكَ لِرَجُلٍ صدق، يريدون: إنَّ، ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف كقولهم: هرت، ولحقت هذه اللام «إنَّ» كما لحقت «ما» حين قلت: إن زيدًا لما لينطلقن.

قال أبو على: اعلم أن أبا زيد قوله في ذلك خلاف ما ذهب إليه سيبويه؛ وذلك أنه قال: قال أبو الدهر^(١) الكلابي: «لاه رَبِّي لا أقول» فتح اللام وكسر الهاء في الإدراج، قال أبو زيد: ومعناه: والله ربى لا أقول. وأنشد أبو زيد: [من الطويل] لَهْنِي لِأَشَقَى النَّاسِ إِنْ كُنْتُ غَارِمًا لِدُومَةٍ بَكَرًا ضِيْعَتُهُ الْأَرَاقِمُ وأنشد أبو زيد أيضًا: [من الطويل]

أَبَائِنَةُ حُبِّي نَعْمَ وَتُمَاضِرُ لَهْنًا لَمَقْضِي عَلَيْنَا التَّهَاجُرُ^(٢)
قال: يقول: لله أنا، وأنشد: [من الكامل]

وَأَمَّا لَهْنُكَ مِنْ تَذَكُّرِ عَهْدِهَا لَعَلَى شَفَا يَأْسٍ وَإِنْ لَمْ تَنَاسِ^(٣)
انتهى كلام أبي زيد.

فاللام في «لاه» - على قول أبي زيد - هي اللام التي هي عين الفعل من «إلاه». وكان الأصل: لله، فحذفت الجارة التي للتعريف؛ فبقيت: لاه، يا هذا.

فأما أَلَفُ «فعال»، فحذفت كما حذفت في الممدود إذا قصر، وقد قالوا: الحصد والحصاد، وقد حذفت من هذا الاسم في غير هذا الموضع، قال: [من الوافر] أَلَا لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي سُهَيْلٍ إِذَا مَا اللَّهُ بَارَكَ فِي الرَّجَالِ^(٤) وقد وافق سيبويه أبا زيد في حذف هاتين اللامين، فذهب في قولهم: «لاه أبوك» إلى أن الجارة^(٥) واللام التي للتعريف حذفتا، ومما يرجح قول أبي زيد في المسألة أنه لو كانت الهاء في «لَهْنُكَ» بدلاً من همزة «إنَّ» لكان اللفظ: لإنك، فجمع بين «إن» واللام، ولم يجمع بينهما؛ ألا ترى أنهما إذا اجتمعتا فصل بينهما بأن تؤخر

(١) في ج: أدهم.

(٢) وهو بلا نسبة في خزنة الأدب (٣٣٥/١٠، ٣٤٠، ٣٤٤)، واللسان (أله).

(٣) البيت للمرار الفقعسي في النوادر ص (٢٠١)، ويروى: «أهلها» بدل «عهدا».

(٤) وهو بلا نسبة في خزنة الأدب (٣٤١/١٠، ٣٥٥، ٣٥٦)، والخصائص (١٣٥/٣)،

ورصف المباني ص (٢٧٠)، وسر صناعة الإعراب (٧٢١/٢)، واللسان (أله)، والمحتسب

(١٨١/١)، والممتع في التصريف (٦١١/٢)، والتاج (أله).

(٥) في أ: الألف.

اللام فى الخبر فى نحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ﴾ [العلق: ٦]، أو إلى الاسم فى نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً﴾ [الحجر: ٧٧]، والنحل: ١١، ١٣، ٦٥، ٦٧، ٦٩؟!

فإن قلت: يكون قلبها هاء بمنزلة الفصل بينهما فيما ذكرت، فإذا قلبت لم يمتنع الجمع بينهما؛ كما أنه إذا فصل لم يمتنع.

قيل: هذا لا يسوغ تقديره؛ ألا ترى أن سيبويه جعل الهاء إذا كانت بدلاً من الهمزة فى حكم الهمزة، فذهب إلى أنك لو سميت رجلاً بـ «هَرَق»، كان بمنزلة أن تسميه: بـ «أَرَق»؛ فجعل الهاء إذا أبدلت من الهمزة فى حكم الهمزة؟! فكذلك يكون فى «لَهْنَك» لو كانت بدلاً من الهمزة، لم يجز دخول اللام عليها، كما لم يجز دخول اللام قبل أن تبدل، وكذلك فعلت العرب فى هذا النحو فلم يصرفوا «صحراء» و «طرفاء»؛ لما أبدلوا الهمزة من ألف التأنيث، كما لم يصرفوا نحو: رضوى وتترى، وكذلك قال أبو الحسن: لو أبدلت اللام من النون فى «أصيلان»، فقلت: أصيلال، ثم سميت به - لم تصرف كما لم تصرف «أصيلان» فى التسمية به؛ فكذلك تمتنع اللام من أن تدخل على «إِنَّ»^(١) إذا أبدلت همزتها هاء، كما تمتنع من الدخول قبل أن تبدل.

وشىء آخر يرجح له قول أبى زيد: وهو أن اللام فى «لَهْنَك» إذا حمل على أنه: لإنك - كما قال سيبويه - لم يخل من أن تكون متلقية قسمًا أو غير متلقية له، فلا يجوز أن تكون متلقية لقسم؛ لأن «إِنَّ» تغنى عنها، كما تغنى هى عن «إِنَّ»؛ فلا يجوز إذا أن تكون لتلقى قسم. ولا يجوز أن تكون غير متلقية له؛ لأنها حيثئذ تكون زائدة، ولم تجئ اللام زائدة فى هذا الموضع، وإنما جاءت زائدة فى غير هذا الموضع، وهو فيما أنشده أحمد بن يحيى: [من البسيط]

مَرُّوا سِرَاعًا فَقَالُوا كَيْفَ صَاحِبُكُمْ قَالَ الَّذِي سَأَلُوا أَمْسَى لَمْجْهُودًا^(٢)

(١) فى أ: الراء.

(٢) وهو بلا نسبة فى تذكرة النحاة ص (٤٢٩)، وجواهر الأدب ص (٨٧)، وخزانة الأدب (١٠/ ٣٢٧، ٣٣٢/ ١١، والخصائص (١/ ٣١٦، ٢/ ٢٨٣)، والدرر (٢/ ١٨٨)، ورصف المباني ص (٢٣٨)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٣٧٩)، وشرح ابن عقيل ص (١٨٥)، وشرح المفصل (٨/ ٦٤، ٨٧)، ومجالس ثعلب ص (١٥٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣١٠)، وجمع الهوامع (١/ ١٤١).

ويروى: «عجالا» بدلا من «سراعا»، و: «فقال من» بدلا من «قال الذى».

وهى قليلة، وليس يدخل هذا على قول أبى زيد.

فأما قول سيويه: ولحقت هذه اللام «إِنَّ» كما لحقت «ما» حين قلت: إن زيداً لما لينطلقن - فالقول فيه: إن اللام التى فى: لما لينطلقن، ليست كاللام فى: لهنك، على قول سيويه؛ ألا ترى أن اللام التى فى: لما لينطلقن، هى اللام التى تقتضيها «إِنَّ»، واللام الأخرى هى التى لتلقى القسم، ودخلت «ما» لتفصل بين اللامين؛ لأنه إذا كره أن تجتمع اللام و«إِنَّ»، مع اختلاف لفظيهما؛ لاتفاقهما فى بعض المعنى؛ ففصل بينهما - فأن يفصل بين اللامين مع اتفاق اللفظين وبعض المعنيين أجدر.

فليس اللام فى «لما لينطلقن» وفق اللام فى «لهنك»؛ لأنها فى: «لما لينطلقن» لام «إِنَّ» والثانية لام القسم، ولا تكون فى قوله: لهنك، لام يمين؛ لأن «إِنَّ» يستغنى بها عن اللام، كما يستغنى باللام عن «إِنَّ»؛ فتحصل اللام زائدة، والحكم بزيادتها ليس بالمتجه، وليست كذلك التى فى: لما لينطلقن، والتى فى قوله - عز وجل -: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُوفِيَهُمْ﴾^(١).

ومن قرأ: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا﴾ بتشديد «إِنَّ»، وتخفيف «لَمَّا» - وهى قراءة أبى عمرو والكسائى - فوجهه بين، وهو أنه نصب «كلا» بـ «إِنَّ»، و «إِنَّ» تقتضى أن يدخل على خبرها أو اسمها لام كما مثلنا قبل، فدخلت^(٢) هذه اللام - وهى لام الابتداء على الخبر فى قوله: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا﴾، وقد دخلت فى الخبر لام أخرى وهى التى يتلقى بها القسم، وتختص بالدخول على الفعل، ويلزمها فى أكثر الأمر إحدى النونين، فلما اجتمعت اللامان، واتفقا فى تلقى القسم، واتفقا فى اللفظ - فصل بينهما بـ «ما»، كما فصل بين «إِنَّ» واللام؛ فدخلت «ما» لهذا المعنى - وإن كانت زائدة - لتفصل؛ كما جلبت النون - وإن كانت زائدة - فى نحو: ﴿فَأَمَّا تَرِينٌ مِّنَ الْبَشَرِ﴾ [مريم: ٢٦]، وكما صارت عوضاً من الفعل فى قولهم: إِمَالَتِي، وفى قوله: [من البسيط]

(١) ثبت فى حاشية ج: يتلوه فى الجزء الثانى والثلاثين - إن شاء الله - : ومن قرأ: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا﴾ بتشديد «إِنَّ» وتخفيف «لَمَّا»، وهى قراءة أبى عمرو الكسائى - فوجهه بين. والحمد لله، وصلى الله على محمد النبى وعلى آله وسلم تسليماً.
وكتبه العباس بن أحمد فى شعبان، سنة أربع وسبعين وثلاثمائة.
(٢) فى أ: فى ذلك.

أَبَا حُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ (١)
فهذا بين.

ويلي هذا الوجه في البيان قول من خفف «إن» ونصب «كلًا» وخفف «لَمَّا»، وهي قراءة ابن كثير ونافع.

قال سيويه: حدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إِنَّ عَمْرًا لمنطلق، قال: وأهل المدينة يقرءون: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لِيُوفِيَهُمْ رَبُّكَ﴾ يخففون وينصبون؛ كما قالوا: [من الهزج]

كَأَنَّ تُذَيِّنِيهِ حُقَّانِ (٢)
.....

ووجه النصب بها مع التخفيف من القياس، أن «إن» مشبهة في نصبها بالفعل، والفعل يعمل محذوفًا، كما يعمل غير محذوف، وذلك في نحو: لم يَكْ زيدٌ منطلقًا، و: ﴿فَلَا تُكْ فِي مِرْيَةٍ﴾ [هود: ١٠٩]، وكذلك: لا أدري.

فأما من خفف «إن» ونصب «كلًا» وثقل «لَمَّا» فقراءته مشكلة؛ وذلك أن «إن» إذا نصب بها وإن كانت مخففة، كانت بمنزلة ثقلها مثقلة، و «لَمَّا» إذا شددت كانت بمنزلة «إلا».

(١) صدر بيت، وعجزه:

.....
فإن قومى لم تأكلهم الضبع
وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ص (١٢٨)، والأشباه والنظائر (١١٣/٢)، والاشتقاق ص (٣١٣)، وخزانة الأدب (١٣/٤)، ١٤، ١٧، ٢٠٠، ٤٤٥/٥، ٥٣٢/٦، ٦٢/١١، والدرر (٩١/٢)، وشرح شذور الذهب ص (٢٤٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٤٧٩)، ولجري في ديوانه (٣٤٩/١)، والخصائص (٣٨١/٢)، واللسان (خرش)، (ضبع)، وبلا نسبة في الأزهية ص (١٤٧)، والإنصاف (٧١/١)، والتاج (ما)، واللسان (أما)، وهمع الهوامع (٢٣/١).

(٢) عجز بيت، وصدره:

.....
ووجه مشرق النحر
وهو بلا نسبة في الإنصاف (١٩٧/١)، وأوضح المسالك (٣٧٨/١)، وتخليص الشواهد ص (٣٨٩)، والجنى الداني ص (٥٧٥)، وخزانة الأدب (٣٩٢/١٠)، ٣٩٤، والدرر (١٩٩/٢)، وشرح شذور الذهب ص (٣٦٩)، وشرح المفصل (٨٢/٨)، والكتاب (١٣٥/٢)، واللسان (أنن)، وهمع الهوامع (١٤٣/١).
ويروى: «ثدياه» بدلا من «ثدييه».

وكذلك قراءة [من شدد «لَمَّا» وثقل «إِنَّ» مشكلة، وهى] ^(١) قراءة حمزة وابن عامر وحفص عن عاصم؛ وذلك أن «إِنَّ» إذا ثقلت وإذا خففت ونصبت، فهى فى معنى الثقيلة؛ فكما لا يحسن: إِنَّ زيدًا إلا منطلق، فكذلك لا يحسن تثقيل «إِنَّ» وتثقيل «لَمَّا». فأما مجيء «لما» فى قولهم: نشدتك الله لما فعلت، و: إلا فعلت - فقال الخليل: الوجه: لتفعلن؛ كما تقول: أقسمت عليك، لتفعلن. وأما دخول «إلا» و «لَمَّا»؛ فلأن المعنى: الطلب؛ فكأنه أراد: ما أسألك إلا فِعْلَ كذا، فلم يذكر حرف النفى فى اللفظ، وإن كان مرادًا، كما كان مرادًا فى قولهم: «شرُّ أهر ذا نابٍ» ^(٢) أى: ما أهره إلا شر، وليس فى الآية معنى نفى ولا طلب.

فإن قال قائل: يكون المعنى: لمن ما، فأدغم النون فى الميم بعدما قلبها ميمًا - فإن ذلك لا يسوغ؛ ألا ترى أن الحرف المدغم إذا كان قبله ساكن نحو: قرم مالك، لم يقو الإدغام فيه على أن يحرك الساكن الذى قبل الحرف المدغم؟! فإذا لم يجوز ذلك فيه - وكان تغييرًا أسهل من الحذف - فألا يجوز الحذف الذى هو أذهب فى باب التغيير من تحريك الساكن أجدر.

على أن فى هذه السورة ميمات اجتمعت فى الإدغام، أكثر مما كان يجتمع فى: لَمَنْ مَّا، ولم يحذف منها شىء، وذلك قوله: ﴿وَعَلَىٰ أُمُورٍ مِّمَّنْ مَعَكَ﴾ [هود: ٤٨]؛ فإذا لم يحذف شىء من هذا، فألا يحذف ثُمَّ أجدر. وقد روى أنه قد قرئ: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا﴾ منونًا، كما قال: ﴿وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا﴾ [الفجر: ١٩]، فوصف بالمصدر.

فإن قال: إن «لَمَّا» فيمن ثقل إنما هى «لما» هذه، وقف عليها بالألف ثم أجرى الوصل مجرى الوقف - فذلك مما يجوز فى الشعر، ووجه الإشكال فيه أبين من هذا الوجه.

وحكى عن الكسائى أنه قال: لا أعرف وجه التثقيب فى «لَمَّا». ولم يُبْعِد فيما قال، ولو خفف مخفف «إِنَّ» ورفع «كَلَّا» بعدها، لجاز تثقيب «لَمَّا» مع ذلك؛ على

(١) سقط فى ج.

(٢) شر أهر ذا ناب: كأنهم سمعوا هريز كلب فى وقت لا يهر فى مثله إلا لسوء فقالوا ذلك، أى: أن الكلب إنما حمله على الهريز شر، يضرب فيما يستدل به على الشر. ينظر المستقصى (١٣٠/٢).

أن يكون المعنى: ما كل إلا ليوفينهم؛ فيكون ذلك كقوله: ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٥]، [و] لكان ذلك أبين من النصب في «كل» والتثقيل لـ «لما»، وينبغي أن يقدر المضاف إليه «كل» نكرة؛ ليحسن وصفه بالنكرة، ولا يقدر إضافته إلى معرفة؛ فيمتنع أن يكون «لما» وصفًا له، ولا يجوز أن يكون حالًا؛ لأنه لا شيء في الكلام عامل في الحال.

قرأ نافع، وعاصم في رواية حفص: ﴿وَالِيهِ يَرْجِعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ﴾ [١٢٣] بضم الياء. وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم^(١): ﴿يَرْجِعُ﴾ بفتح الياء. قال أبو علي: حجة من ضم، قوله: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٦٢]؛ لأن المعنى: ثم رد أمرهم إلى الله. وهذا يدل على الاستسلام منهم، كقوله: ﴿بَلْ هُمْ آيَوْمَ مُّسْتَسْلِمُونَ﴾ [الصفات: ٢٦]، ويقوى ذلك قوله: ﴿أَلَا لَهُ الْخُكْمُ﴾ [الأنعام: ٦٢] أى: له الحكم فى أمرهم، ويقوى ذلك قوله: ﴿إِلَيْهِ يَرْدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ مِنْ أَكْمَامِهَا﴾ [فصلت: ٤٧]، فهذه من الأمور المردودة إليه تعالى.

ومن قرأ: ﴿وَالِيهِ يَرْجِعُ الْأَمْرُ﴾ بفتح الياء؛ فلقوله: ﴿وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ [الانفطار: ١٩] فكونه له رجوع إليه وانفراد به من غير أن يشركه أحد. كما يحكم فى هذه الدار الفقهاء والسلطان. ويقوى ذلك: ﴿وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ﴾ [الأنعام: ٧٣].

قال: قرأ نافع وابن عامر، وحفص عن عاصم: ﴿يَغْفِلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [١٢٣] بالتاء.

وقرأ الباقون: ﴿بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ بالياء^(٢)، و [كذلك أبو بكر عن عاصم]^(٣).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦١)، البحر المحيط (٢٧٥/٥)، التبيان للطوسي (٨٩/٦)، التيسير للداني (١٢٦)، الحجة لابن خالويه (١٩١)، الحجة لأبى زرع (٣٥٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٠)، الغيث للصفاقسى (٢٥٣)، الكشف للقيسى (٥٣٨/١)، المجمع للطبرسى (٢٠٢/٥)، النشر لابن الجزرى (٢٠٨/٢، ٢٠٩).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦١)، الإعراب للنحاس (١١٨/٢)، البحر المحيط (٢٧٥/٥)، التبيان للطوسي (٨٩/٦)، التيسير للداني (١٢٦)، تفسير القرطبي (١١٧/٩)، الحجة لابن خالويه (١٩١)، الحجة لأبى زرع (٣٥٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٠)، الغيث للصفاقسى (٢٥٣)، الكشف للزمخشري (٢٩٩/٢).

(٣) سقط فى ج.

قال أبو على: حجة التاء أن الخطاب يكون للنبي - عليه السلام - ولجميع الناس، والمعنى: أنه يجزى المحسن بإحسانه والمسيء بإساءته، والخطاب يتوجه إلى جميع الناس، مؤمنهم وكافرهم، وهذا أعم من الياء. وحجة الياء على: قل لهم: ﴿وما ربك بغافل عما يعملون﴾.

سورة يوسف، عليه السلام

اختلفوا فى كسر التاء وفتحها من قوله: ﴿يَأْتِيَنَّكَ﴾ [٤]:

فقرأ ابن عامر وحده^(١): ﴿يَا أَبْتَ﴾، بفتح التاء فى جميع القرآن. وقرأ الباقون: بكسر التاء.

وابن كثير يقف على الهاء بـ ﴿يَا أَبْنَةَ﴾ وكذلك ابن عامر فيما أرى. والباقون يقفون بالتاء وهم يكسرون.

قال أبو على: من فتح: ﴿يَا أَبْتَ﴾ فله وجهان:

أحدهما: أن يكون مثل: يا طلحة أقبل. ووجه قول من قال: يا طلحة، أن هذا النحو من الأسماء التى فيها تاء التانيث أكثر ما يدعى مرخماً؛ فلما كان كذلك رد التاء المحذوفة فى الترخيم إليه، وترك الآخر يجرى على ما كان عليه فى الترخيم من الفتح، فلم يعتد بالهاء، وأقحمها، كما أن أكثر من يقول^(٢): اجتمعت اليمامة، وهو يريد: أهل اليمامة، فرد «الأهل» ولم يعتد به، فقال: اجتمعت أهل اليمامة، فجعله على ما كان يكون عليه من الكثرة.

والوجه الآخر: أن يكون أراد: «يا أَبْتَا»، فحذف الألف كما يحذف الياء^(٣)؛ فتبقى الفتحة دالة على الألف، كما أن الكسرة تبقى دالة على الياء، والدليل على قوة هذا الوجه كثرة ما جاء من هذه الكلمة على هذا الوجه، كقول الشاعر: [من الطويل] وَقَدْ رَعَمُوا أَنَّى جَزَعْتُ عَلَيْهِمَا وَهَلْ جَزَعُ أَنْ قُلْتُ وَإِبَاهُمَا^(٤) وكقول رؤبة: [من الرجز]

فَهْنَى تَرْنَى بِأَبَا وَإِنَّمَا^(٥)

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٢)، الإعراب للنحاس (١٢٠/٢)، الإملاء للعكبرى (٢٧/٢)، البحر المحيط (٢٧٩/٥)، التبيان للطوسى (٩٤/٦)، التيسير للدانى (١٢٧)، تفسير القرطبى (١٢١/٩)، الحجة لابن خالويه (١٩١)، الحجة لأبى زرعة (٣٥٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٤)، الغيث للصفاقسى (٢٥٤)، الكشف للزمخشري (٣٠١/٢)، الكشف للقيسى (٣/٢)، المجمع للطبرسى (٢٠٧/٥)، المعانى للفراء (٣٢/٢)، تفسير الرازى (٨٦/١٨)، النشر لابن الجزرى (٢٩٣/٢).

(٢) فى أ: ما تقول.

(٣) فى أ: التاء.

(٤) تقدم.

(٥) الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه ص (١٨٥)، وشرح المفصل (١٢/٢)، وشرح أبيات سيويه =

وقال الأعشى: [من المتقارب]

وَيَا أَبَتَا لَا تَزَلْ عِنْدَنَا فَإِنَّا نَخَافُ بِأَنْ تُخْتَرَمَ^(١)

وقال رؤبة: [من الرجز]

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ^(٢)

وقال آخر: [من مجزوء الرجز]

يَا أَبَتَا وَيَا أَبَنُ حَسُنْتَ إِلَّا الرَّقَبَةَ^(٣)

فلما كثرت هذه الكلمة في كلامهم هذه الكثرة، ألزموها القلب والحذف، على أن أبا عثمان قد رأى أن ذلك مطرد في جميع هذا الباب.

وأما وقف ابن كثير على الهاء، وقوله: ﴿يَا أَبَنُ﴾ فإنما وقف بالهاء؛ لأن التاء التي للتأنيث يبدل منها الهاء في الوقف، فيغير الحرف في الوقف بذلك كما غير التنوين فانفتح^(٤) ما قبله بأن أبدل منه الألف، وكما غيرت الألف بأن أبدل منها قوم الهمزة في الوقف، وتغييرات الوقف كثيرة.

فإن قلت: هلا أبدلت التاء ياء في الوقف، ولم تبدل منها الهاء؛ لأنه ممن يكسر، فيقرأ: ﴿يَتَأَبَّتْ﴾، وإذا كان كذلك، فالإضافة في الاسم مرادة؛ فكما أنه لو أضاف صحح التاء ولم يبدل منها الهاء، كذلك إذا وقف، وهو يريد بها.

قيل: لا يلزم اعتبار الإضافة؛ لأنه إذا وقف عليها سكنت للوقف، وإذا سكنت كانت بمنزلة ما لا يراد فيه الإضافة؛ فتبدل منها الهاء؛ كما أنه إذا قال: يا طلحة أقبل، ففتح التاء ووقف عليها، أبدل التاء - فقد ساوى ما يراد به الإضافة ما لا يراد به الإضافة في الوقف؛ ويبدل على صحة هذا أن سيبويه قال: لو رخصت اسم رجل

= (١/٦٠٩)، ولسان العرب (بنى)، (رثا)، وتاج العروس (رثا)، (بنى)، وبلا نسبة في اللمع ص (١٩٧)، والمقتضب (٤/٢٧٢)، وكتاب العين (٨/٢٣٥).

وفي أ: وهى ترثى يا أبا وابنيما.

(١) البيت في ديوانه (٩١)، واللسان (ريم)، والتاج (ريم).

ويروى:

أبانا فلا رمت من عندنا فإننا بخير إذا لم ترم

(٢) تقدم.

(٣) الرجز لجارية من العرب تخاطب أباه في جمهرة اللغة ص (١٧٦)، ومقاييس اللغة (٢/٢٧)، واللسان (جيب)، (خبب).

(٤) في ج: إذا ما انفتح.

يسمى: خمسة عشر، فحذفت الاسم الآخر للترخيم، لقلت: يا خمسة، فأبدلت من التاء هاء، ولم تصحح التاء، وإن كان الاسم الآخر المضموم إلى الصدر مراداً فيه؛ بدلالة ترك الآخر من الاسم الأول على الحركة التى كانت تكون عليها قبل أن تحذف الاسم الآخر للترخيم؛ فكذلك تبدل من التاء فى «يا أَبَتِ» الهاء فى الوقف، كما تبدل من سائر تاءات التأنيث الهاء فى أكثر الاستعمال.

وأما ابن عامر، فإنه إن أراد بقوله: ﴿يَا أَبَتِ﴾ غير الإضافة، وقف بالهاء؛ كما أنه لو نادى مثل «طلحة» و «حمزة» فوقف، وقف بالهاء. وإن أراد به الإضافة قال: «يا أَبَتِ» فحذف الألف، كما حذف الباقون الياء فى: ﴿يَعْبَادِ فَأَتَقُونِ﴾ [الزمر: ١٦]، فوقف بالهاء كان كوقف ابن كثير بالهاء، وإن كان يريد الإضافة لكسرت التاء فى «يا أَبَتِ»^(١).

قال أحمد: والباقون يقفون بالتاء، وهم يكسرون.

وقال أبو على: وقف الباقون بالتاء فى: «يا أَبَتِ»، وفصلوا بين هذا وبين رجل يسمى: خمسة عشر، ثم يرخم، وبين: يا طلحة زيد؛ لأن المضاف إليه على حرف واحد، فهو لذلك بمنزلة الحركة، من حيث كان حرفاً واحداً، والحرف قد يكون بمنزلة الحركة، والدال على الاسم المضممر هنا حركة، والحركة لا تكون فى تقدير الانفصال من الكلمة؛ كما أن الحرف الواحد كذلك، كما يكون الاسم الثانى فى نحو: خمسة عشر، والمضاف إلى المظهر نحو: طلحة زيد؛ لأن المضاف إليه هنا فى الأصل على حرف واحد قد حذف، وتركت الحركة تدل عليه، والحركة لا تكون فى تقدير الانفصال من الكلمة، كما يكون الاسم الثانى فى نحو «خمس عشرة»، و «طلحة زيد» فى تقدير الانفصال؛ ألا ترى أن المضاف إلى الظاهر يفصل بينهما فى نحو: [من السريع]

..... لِلَّهِ دُرُّ الْيَوْمِ مِّنْ لَّامَهَا^(٢)

ولا يجوز ذلك فى الضمير إذا كان على حرف واحد، ولا فى الحركة. فجعلوا الياء المحذوفة فى تقدير الثبات كما جعلوا الحركة كذلك، ويدل على أن الحركة فى تقدير الثبات تحريكهم الساكن الذى قبل الحرف الموقوف عليه بالحركة التى تجب

(١) فى ج: يا أَبَتَّة.

(٢) تقدم.

للحرف الموقوف عليه فى الإدراج، نحو: [من الرجز]
..... إذْ جَدَّ التُّقْرُ^(١)

فكذلك تكون الحركة فىمن قرأ: ﴿يَتَأْتِ﴾، إذا وقف، وقف بالتاء؛ كما أن الحركة إذا كانت ثابتة كان الحرف ثابتاً، وقد جرت الحركة المحذوفة فى غير هذا الموضع مجرى المثبتة؛ ألا ترى أنهم قالوا: لقضو الرجل، فكانت الحركة المحذوفة بمنزلة المثبتة، وكذلك الحركة فى قولهم: رضى وغزى وشقى؟! وقد حكى أن قومًا يقفون على التاء فى الوقف ولا يبدلون منها الهاء. وأنشد أبو الحسن:

[من الرجز]

مَا بَالُ عَيْنٍ عَنْ كَرَاهَا قَدْ جَفَتْ
مُسْبِلَةً^(٢) تَسْتَنْ لَمَّا عَرَفَتْ
بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْحَجَفَتْ^(٣)

أما ما أنشده أبو زيد وأبو الحسن من قول الشاعر: [من الطويل]
تَقُولُ ابْتَتَى لَمَّا رَأْنَتْنِي شَاحِبًا كَأَنَّكَ فِينَا يَا أَبَاتِ غَرِيبُ^(٤)
فالقول فيه: إنه رد المحذوف من «الأب»، وزاد عليها التاء كما تزداد إذا كان اللام ساقطاً، كما [أن] رد اللام الأخرى فى إنشاد من أنشد: [من الطويل]
..... تَحْيِزَتْ ثُبَاتًا عَلَيَّهَا دُلَّهَا وَاكْتِثَابُهَا^(٥)

(١) تقدم.

(٢) فى أ: مبسلة.

(٣) الرجز لسور الذئب فى اللسان (حجف)، (بلل)، والتاج (حجف)، ولبعض الطائيين فى شرح شواهد الإيضاح (٣٨٦)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٣٩٧/١)، وجمهرة اللغة (١١٣٥)، والخصائص (٣٠٤/١، ٩٨/٢)، ووصف المباني (١٥٦، ١٦٢، ٢١٧)، وسر صناعة الإعراب (١٥٩/١، ٥٦٣/٢، ٦٣٧)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢٧٧/٢)، وشرح شواهد الشافية (١٩٨) وشرح المفصل (١١٨/٢، ٦٧/٤)، والمحتسب (٩٢/٢)، واللسان (بلا)، وجمهرة اللغة (١١٣٥)، والمخصص (٧/٩، ٨٤/١٦، ٩٦، ١٢٠).
(٤) البيت لأبى الحدرجان فى نوادر أبى زيد ص (٢٣٩)، وبلا نسبة فى الخصائص (٣٣٩/١)، والدرر (٢٣٣/١)، ولسان العرب (أبى)، والمقاصد النحوية (٢٥٣/٤)، وجمع الهوامع (١٥٧/٢).

(٥) وتام البيت:

فلما جلاها بالإيام
والبيت لأبى ذؤيب الهذلى فى أدب الكاتب ص (٤٤١)، وجمهرة اللغة ص (٢٤٨)،
=

لا يكون إلا كذلك؛ لأن أحدا لا يقول: رأيت مسلماتاً.

قال سيويه: من حذف التنوين من نحو: [من الوافر]

تَخَيَّرَهَا أَخُو عَائَاتِ شَهْرًا (١)

لم يقل: حللت عانات، فيفتح؛ إنما يكسر التاء، وقد ردوا هذا المحذوف مع التاء، كما ردوه مع غير التاء في قولهم: عَدَّ وَعَدَّوْ، وقالوا: سُمَّا^(٢)، في قولهم: اسم، فردوا اللام. حكاه أحمد بن يحيى.

اختلفوا في التوحيد والجمع من قوله - عز وجل -: ﴿ءَايَتُ لِلسَّالِّينَ﴾ [يوسف: ٧]:

فقرأ ابن كثير^(٣): ﴿آيَةً لِلسَّالِّينَ﴾ واحدة.

وقرأ الباقون: ﴿ءَايَتُ لِلسَّالِّينَ﴾ جماعة.

قال أبو علي: وجه الأفراد أنه جعل شأنه كله آية، ويقوى ذلك قوله: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَ مَرْيَمَ وَآمَتِهَا آيَةً﴾ [المؤمنون: ٥٠]، فأفرد، وكل واحد منهما على انفراده يجوز أن يقال فيه: «آية»، فأفرد مع ذلك.

ومن جمع جعل كل حال من أحواله آية، وجمع على ذلك، على أن المفرد

= (١٣٣٤)، وشرح أشعار الهذليين (٥٣/١)، وشرح المفصل (٨/٥)، ولسان العرب (أيم)، (جلا)، والمحتسب (١١٨/١)، والمنصف (٦٣/٣)، وبلا نسبة في الخصائص (٣٠٤/٣)، ووصف المباني ص (١٦٥)، وشرح المفصل (٤/٥)، والمنصف (٢٦٢/١).
(١) صدر بيت، وعجزه:

..... ورجى أولها عاماً فعاماً

البيت للأعشى في ديوانه ص (٢٤٧)، وخزانة الأدب (٥٦١)، وسر صناعة الإعراب (٤٩٧/٢)، ولسان العرب (برر)، (عون)، وأساس البلاغة (برر)، وبلا نسبة في المقتضب (٣٣٣/٣).

ويروى: «دهرا» بدلا من «شهرًا».

(٢) في ج: سماه.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٢)، الإعراب للنحاس (١٢٤/٢)، الإملاء للعكبري (٢٧/٢)، البحر المحيط (٢٨٢/٥)، التبيان للطوسي (٩٩/٦)، التيسير للداني (١٢٧)، تفسير الطبري (٩٢/١٢)، تفسير القرطبي (١٢٩/٩)، الحجة لأبي زرة (٣٥٥)، السبعة لابن مجاهد (٣٣٤)، الغيث للصفاقسي (٢٥٤)، الكشف للزمخشري (٣٠٤/٢)، الكشف للقيسي (٥/٢)، المجمع للطبرسي (٢١٠/٥)، تفسير الرازي (٩٠/١٨)، النشر لابن الجزري (٢٩٣/٢).

المذكور في الإيجاب يقع على الكثرة، كما يكون ذلك في غير الإيجاب. قال: [من الطويل]

فَقَتْلًا بِتَفْتِيلٍ وَضَرْبًا بِضَرْبِكُمْ جَزَاءَ الْعُطَاسِ لَا يَتَأَمُّ مِنْ أَتَا^(١)
قال: وقرأ ابن كثير ونافع والكسائي: ﴿مُبِينٌ أَقْتُلُوا﴾ [٩، ٨] بضم التنوين.
وقرأ أبو عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة: بكسر التنوين^(٢).

قال أبو على: وجه قول من ضم التنوين: أن تحريكه يلزم لالتقاء الساكنين وهما التنوين والقاف في [مبين] «أقتلوا»^(٣)، فلما التقيا لزم تحريك الأول منهما، وحركه بالضم؛ ليتبع الضمة الضمة، كما قالوا: مَدُّ، وكما قالوا: «ظلمات»، فأتبعوا الضمة الضمة، وكذلك: ﴿أَنْ أَقْتُلُوا﴾ [النساء: ٦٦].

فإذا كانوا قد أبدلوا من غير الضمة لتتبع ضمة الإعراب في نحو: أجوءك وأنبؤك، وهو منحلٌّ من الجبل - مع أن ضمة الإعراب ليست لازمة، ولم يعتد بها في نحو: هذه كَيْفٌ، يا فتى - فإن يتبعوا الضمة الثانية في عين^(٤) «أقتلوا» اللازمة: أولى.
ومن قال: ﴿مُبِينٌ أَقْتُلُوا﴾، لم يتبع الضم. كما أن من قال: مَدُّ وظلمات، لم يتبع، وكسر الساكن على ما يجري عليه أمر تحريك الأول من الساكنين المنفصلين في الأمر الشائع.

قال أحمد: كان الكسائي يميل قوله: ﴿رُؤْيَايَ﴾ [١٠٠]، و: ﴿رُؤْيَاكَ﴾ [٥]، و: ﴿الرُّؤْيَا﴾ [٤٣] في كل القرآن.

وروى أبو الحارث الليث بن خالد عن الكسائي أنه لم يمل هذا الحرف: ﴿لَا نَقْصُ رُءْيَاكَ﴾ وحده، وأمال سائر القرآن.

وروى أبو عمر الدوري عن الكسائي الإمالة في ذلك كله، ولا يستثنى.
وكان حمزة يفتح: ﴿رُءْيَاكَ﴾، و: ﴿لِلرُّءْيَا﴾ في كل القرآن، وكذلك الباقون^(٥).

(١) تقدم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٥)، الغيث للصفاسي (٢٥٤)، المجمع للطبرسي (٢١٠/٥).

(٣) في ج: من «فعل».

(٤) في ج: غير.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٢)، التبيان للطوسي (٩٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٤)، الغيث للصفاسي (٢٥٥)، المجمع للطبرسي (٢٠٨/٥)، النشر لابن الجزري (٣٨/٢).

قال أبو على: «الرؤيا» مصدر: كالبشرى والسقيا، والبقيا، والشورى، إلا أنه لما صار اسمًا لهذا المتخيل في المنام جرى مجرى الأسماء؛ كما أن «درًا» لما كثر في كلامهم في قولهم: لله درك، جرى مجرى الأسماء، وخرج من حكم الإعمال؛ فلا يعمل واحدٌ منهما إعمال المصادر.

ومما يقوى خروجه عن أحكام المصادر تكسيرهم لها: رؤى؛ فصار بمنزلة: ظلم، والمصادر في أكثر الأمر لا تكسر، و «الرؤيا» على تحقيق الهمز، فإن خففت «الرؤيا» [قلت: الرؤيا]^(١)، فقلبتها في اللفظ، ولم تدغم الواو في الياء وإن كانت قد تقدمتها ساكنة، كما تقلب نحو: «طى» و «لى»؛ لأن الواو في تقدير الهمزة؛ فهي لذلك غير لازمة، فإذا لم تلزم لم يقع الاعتداد فلم تدغم؛ كما لم تقلب الأولى من ﴿وَرَىٰ عَنْهَا﴾ [الأعراف: ٢٠] لما كانت الثانية غير لازمة، ومن ثم جاز: «ضو» و «شى» في تخفيف «ضوء» و «شىء»، فبقى الاسم على حرفين أحدهما حرف لين، وجاز تحرك حرف اللين، وتصحيحه مع انفتاح ما قبله؛ لأن الهمزة في تقدير الثبات، وقد كسر أولها قوم فقالوا «رِيًا» فهؤلاء قلبوا الواو [قلبا على غير وجه التخفيف، ومن ثم كسروا الفاء]^(٢)، كما كسروه من قولهم: قَرَنَ أُلُوى، وقرون لى. اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله - عز وجل - : ﴿فِي غَيْبَتِ الْجُبِّ﴾ [يوسف: ١٠]:

فقرأ نافع وحده^(٣): ﴿غِيَابَاتٍ﴾ جماعة.

وقرأ الباقون: ﴿غَيْبَتٍ﴾ واحدة.

قال أبو عبيدة: كل شيء غيَّب عنك فهو غيابة. قال منخل بن سُبَيْع - وفي أخرى سُبَيْع -: [من الطويل]

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في ج.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٢)، الإعراب للنحاس (١٢٦/٢)، الإملاء للعكبري (٢٧/٢)، البحر المحيط (٢٨٤/٥)، التبيان للطوسي (١٠٢/٦)، التيسير للداني (١٢٧)، تفسير الطبري (٩٣/١٢)، تفسير القرطبي (١٣٢/٩)، الحجة لابن خالويه (١٣٣)، الحجة لأبي زرعة (٣٥٥)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٥)، الغيث للصفاقسي (٢٥٤)، الكشف للزمخشري (٣٠٥/٢)، الكشف للقيسي (٥/٢)، المجمع للطبرسي (٢١٠/٥)، المعاني للفراء (٣٦/٢)، تفسير الرازي (٩٥/١٨)، النشر لابن الجزري (٢٩٢/٢).

فَلِإِنْ أَنَا يَوْمًا غَيْبَتْنِي غَيَابَتِي فَسِيرُوا بِسِيرِي فِي الْعَشِيرَةِ وَالْأَهْلِ^(١)
وقال ابن أحمر: [من الطويل]

أَلَا قَالَبْنَا شَهْرَيْنِ أَوْ نِصْفَ ثَالِثٍ إِلَى ذَاكُمَا مَا غَيْبَتْنِي غَيَابِيَا^(٢)
جمع «غيابة».

قال: والجب: الركية التي لم تُطو.

وجه قول من أفرد: أن الجب لا يخلو من أن يكون له غيابة واحدة، أو غيابات، ف «غيابة» المفرد يجوز أن يعنى به الجمع، كما يعنى به الواحد. ووجه قول من جمع: أنه يجوز أن تكون له غيابة واحدة فجعل كل جزء منه غيابة؛ فجمع على ذلك، كقولهم: شابت مفارقه، وبغير ذو عثانين. ويجوز أن يكون للجب عدة غيابات^(٣)؛ فجمع لذلك، والدليل على جواز الجمع فيه قوله: [من الطويل]

..... إِلَى ذَاكُمَا مَا غَيْبَتْنِي غَيَابِيَا^(٤)

فجعل له غيابات مع أن ذا الغيابة واحد، كذلك الجب المذكور في التنزيل، يجوز أن يكون له غيابات.

قال: وكلهم قرأ: ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾ [١١]، بفتح الميم وإدغام النون الأولى في الثانية والإشارة إلى إعراب النون المدغمة بالضم اتفاقاً^(٥).

وجهه: أن الحرف المدغم بمنزلة الحرف الموقوف عليه [من حيث جمعهما السكون؛ فمن حيث أشموا الحرف الموقوف عليه]^(٦) إذا كان مرفوعاً في الإدراج أشموا النون المدغمة في «تأمننا»، وليس ذلك بصوت خارج إلى اللفظ؛ إنما هو تهئية العضو لإخراج ذلك الصوت به؛ ليعلم بالتهئية أنه يريد ذلك المتهياً له، ويدلك

(١) البيت في تفسير القرطبي (٩/١٣٢)، وصدره في التاج (غيب).

(٢) البيت في ديوانه ص (١٧١)، والأزهية ص (١١٥)، وخزانة الأدب (٩/٥)، وبلا نسبة في الإنصاف (٢/٤٨٣)، والخصائص (٢/٤٦٠)، والمحاسب (٢/٢٢٧).

(٣) في ج: غياب.

(٤) تقدم قريباً.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٢)، الإعراب للنحاس (٢/١٢٧)، البحر المحيط (٥/٢٨٥)،

تفسير القرطبي (٩/١٣٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٥)، الغيث للصفاسي (٢٤٥)،

الكشاف للزمخشري (٢/٣٠٥)، المجمع للطبرسي (٥/٢١٣)، تفسير الرازي (١٨/٩٦)،

النشر لابن الجزري (١/٣٠٤).

(٦) سقط في ج.

على أنه يجرى مجرى الوقف أن الهمزة إذا كان قبلها ساكن حذفت حذفًا، ولم تخفف بأن تجعل بين بين كما أنها إذا ابتدئت لا تخفف؛ لأن التخفيف تقريب من الساكن، فكما لا يبدأ بالساكن، كذلك لا يبدأ بالمقرب منه، ولو رام الحركة فيها لم يجز مع الإدغام، كما جاز الإشمام مع الإدغام؛ لأن روم الحركة حركة، وإن كان الصوت قد أضعف بها؛ ألا ترى أنهم قالوا: إن روم الحركة يفصل به بين المذكر والمؤنث، نحو: رأيتك ورأيتك؟! وإذا كان كذلك، فالحركة تفصل بين المدغم والمدغم فيه؛ فلا يجوز الإدغام مع الحركة، وإن كانت قد أضعفت؛ لأن اللسان لا يرتفع عن الحرفين ارتفاعاً واحدة، كما لا يرتفع إذا فصل بينهما حرف؛ لانفكاك الإدغام بالحركة إذا دخلت بين المثليين أو المتقاربين، كانفكاكه بالحرف إذا دخل بينهما، وتضعيف الصوت بالحركة لا يمنع أن تكون الحركة مع تضعيفها فى الفصل، كما أن الفصل بالحرف الضعيف القليل الجرس يجرى مجرى الفصل بالحرف الزائد الصوت؛ ألا ترى أن الفصل بالنون التى هى من الخياشيم كالفصل بالصاد فى منع المثليين من الإدغام؟! فكذلك الحركة التى قد أضعف الصوت بها تفصل كما تفصل الحركة إذا أشبعت ومططت، فهذا وجه الإدغام، والإشارة بالضم إلى الحرف المدغم.

وقد يجوز فى ذلك وجه آخر فى العربية، وهو أن تبين ولا تدغم، ولكنك تخفى الحركة، وإخفاؤها هو ألا تشبعها بالتمطيط، ولكنك تختلسها اختلاسا، وجاز الإدغام والبيان جميعا؛ لأن الحرفين ليسا يلزمان، فلما لم يلزما صار بمتزلة: «اقتلوا» فى جواز البيان فيه والإدغام جميعا.

ومثل ذلك: ﴿نِعْمًا يَعْظُمُكُمْ بِهِ﴾ [النساء: ٥٨]، فيمن أسكن العين، فالذى أسكن العين لم يدغم، كما يجوز أن يدغم من كسر العين، والذى كسر العين لم يحرك الساكن من أجل الإدغام؛ لأن تحريك ما قبل الحرف المدغم لا يجوز فى الإدغام، إذا كان المدغم منفصلاً من المدغم فيه، ولكن: «نِعَم» على لغة من حرك العين قبل الإدغام، ولو حركه وألقى حركة المدغم عليه لوجب أن يكون مفتوحاً أو يجوز فيه التحريك بالفتح؛ لأن حركة المدغم المفتحة من حيث كان آخر المثال الماضى.

اختلفوا فى قوله - تعالى - : ﴿يَرْتَعِ وَيَلْعَبُ﴾ [١٢]:

فقرا ابن كثير: ﴿يَرْتَعِ وَيَلْعَبُ﴾ بفتح النون فيهما وكسر العين فى ﴿يَرْتَعِ﴾ من

«ارتعيت».

وحدثني عبيد الله بن علي قال: حدثنا نصر بن علي قال: حدثنا أبو بكر البكراوي عن إسماعيل المكي قال: سمعت ابن كثير يقرأ: ﴿نَزَعَ وَيَلْعَبُ﴾، ﴿نَزَعَ﴾ بالنون وكسر العين، و ﴿يَلْعَبُ﴾ بالياء وجزم الباء. وقرأ أبو عمرو وابن عامر^(١): ﴿نَزَعَ وَنَلْعَبُ﴾ بالنون فيهما وتسكين الباء والعين.

وقرأ نافع^(٢): ﴿يَزَعَ وَيَلْعَبُ﴾ مثل ابن كثير في كسر العين وهى بياء، و ﴿يلعبُ﴾ بالياء وجزم الباء.

وقرأ عاصم وحزمة والكسائي: ﴿يَزَعَ وَيَلْعَبُ﴾ بالياء فيهما وجزم العين والباء. قراءة ابن كثير: ﴿نَزَعَ وَيَلْعَبُ﴾ بالياء أحسن؛ لأنه جعل الارتفاع والقيام على المال لمن بلغ وجاوز الصغر، وأسند اللعب إلى يوسف لصغره، ولا لوم على الصغير في اللعب ولا ذم، والدليل على صغر يوسف، قول إخوته: ﴿وَلِنَا لَهُ لَحْفَظُونَ﴾ [يوسف: ١٢]، ولو كان كبيراً لم يحتج إلى حفظهم.

ويدل على ذلك - أيضاً - قول يعقوب - عليه السلام -: ﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٣]، ولو لم يكن صغيراً قاوم الذئب، وإنما يخاف الذئب على من لا دفاع فيه ولا ممانعة عنده من شيخ فإن وصى صغير.

وعلى هذا قال: [من المنسرح]

أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ^(٣) السَّلَاحَ وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٢)، الإعراب للنحاس (١٢٧/٢)، البحر المحيط (٢٨٥/٥)، التبيان للطوسي (١٠٥/٦)، التيسير للداني (١٢٨)، تفسير الطبري (٩٤/١٢)، تفسير القرطبي (١٣٩/٩)، الحجة لأبي زرعة (٣٥٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٥)، الغيث للصفاسي (٢٥٥)، الكشف للزمخشري (٣٠٦/٢)، الكشف للقيسي (٦/٢)، المجمع للطبرسي (٢١٣/٥)، تفسير الرازي (٩٦/١٨، ٩٧)، النشر لابن الجزري (٢٩٣/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٢)، الإعراب للنحاس (١٢٧/٢)، البحر المحيط (٢٨٥/٥)، التبيان للطوسي (١٠٥/٦)، التيسير للداني (١٢٨)، تفسير الطبري (٩٤/١٢)، تفسير القرطبي (١٣٩/٩)، الحجة لأبي زرعة (٣٥٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٥)، الغيث للصفاسي (٢٥٥)، الكشف للزمخشري (٣٠٦/٢)، النشر لابن الجزري (٢٩٣/٢).

(٣) في ج: أملك.

وَالذُّبُّ أَخْشَاهُ إِنَّ مَرَزْتَ بِهِ وَخَلَى وَأَخْشَى الرِّيَّاحَ وَالْمَطَرَ^(١)
وفي المثل: «بما لا أخشى الذُّبُّ»^(٢).

وأما اللعب فمما لا ينبغي أن ينسب إلى أهل النسك والصلاح.
ألا ترى قوله: ﴿أَحِثَّنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّعِينِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٥] فقبول اللعب
بالحق؛ فدل أنه خلافه؟!

وقال: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ [التوبة: ٦٥].

وقال: ﴿وَذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا﴾ [الأنعام: ٧٠].

فأما الارتعاء: فهو «افتعال» من «رعى»، مثل: شويت واشتويت، وكل واحد
منهما متعد إلى مفعول به.

قال الأعشى: [من الخفيف]

تَرْتَعِي السَّفْحَ فَالْكُثِيبَ قَدْ قَا رَ فَرَوْضَ الْقَطَا فَذَاتَ الرِّئَالِ^(٣)

وقال الآخر: [من الطويل]

رَعَى بَارِضَ الْبُهِمَى جَمِيمًا وَبُسْرَةَ وَصَمْعَاءَ حَتَّى أَنْفَتْهُ نِصَالُهَا^(٤)

(١) البيتان للربيع بن ضبع في أمالي المرتضى (١/٢٥٥، ٢٥٦)، وحماسة البحرى ص (٢٠١)،
وخزانة الأدب (٧/٣٨٤)، والدرر (٥/٢٢)، وشرح التصريح (٢/٣٦)، والكتاب (١/
٨٩، ٩٠)، ولسان العرب (ضمن)، والمقاصد النحوية (٣/٣٩٧، ٣٩٨)، ونوادر أبي زيد
ص (١٥٩)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧/١٧٣)، وأوضح المسالك (٣/١١٤)، والرد
على النحاة ص (١١٤، ١١٥)، وشرح المفصل (٧/١٠٥)، والمحتسب (٢/٩٩).

(٢) قولهم: لقد كنت وما أخشى بالذُّبُّ.
يقوله الرجل يذل بعد العز. وأصله في الرجل يخرف؛ فيصير بمنزلة الصبي، فيفزع
بمجيء الذُّبُّ.

ينظر: جمهرة الأمثال (٢/١٥٢)، مجمع الأمثال للميداني (٢-٨٥)، ولسان العرب
(خشي).

(٣) البيت في ديوانه ص (٥٣)، ولسان العرب (سفع)، (رأل)، والتنبيه والإيضاح (١/٢٤٧)،
وتاج العروس (سفع)، (رأل).

(٤) البيت في ديوانه ص (٥١٩)، ولسان العرب (بسر)، (أنف)، (جهم)، وتهذيب اللغة (١٥/
٤٨٢)، وأساس البلاغة (نصل)، وكتاب الجيم (١/٥٥، ٣/٢٦٩)، ومجمل اللغة (١/
٣٩٨)، وتاج العروس (بسر)، (صمع)، (أنف)، (جهم)، وكتاب العين (٧/٢٥٠)، وبلا
نسبة في لسان العرب (صمع)، (بهم)، وتهذيب اللغة (٢/٦٠، ٦/٣٣٩، ١٢/٤١٢)،
وكتاب العين (١/٣١٦)، وجمهرة اللغة ص (٣١٣)، ومقاييس اللغة (١/٢٢١، ٢٢٠)،
والمخصص (١٠/١٨٦، ١٢/١٥)، وتاج العروس (بهم).
ويروى: «رعت»، و: «أنفتها» بدلا من «رعى»، «أنفته».

وقد يستقيم أن يقال: نرتع وترتع إبلهم، فيما قال أبو عبيدة. ووجه ذلك أنه كان الأصل: ترتع إبلنا، ثم حذف المضاف، وأسند الفعل إلى المتكلمين فصار: نرتع، وكذلك «نرتعى» على: ترتعى إبلنا، ثم يحذف المضاف؛ فيكون: نرتعى.

وقال أبو عبيدة: نرتع: نلهو، وقد تكون هذه الكلمة على غير معنى اللهو، ولكن على معنى النيل من الشيء، كقولهم: «القيد والرّعة»^(١)، وكان هذا على النيل والتناول مما يحتاج إليه الحيوان. وقد قال الأعشى: [من البسيط]

..... صَدَرَ النَّهَارِ تُرَاعَى ثِيرَةً رُتْعَا^(٢)

وعلى هذا قالوا: رأيت مرتع إبلك، لمرادها الذى ترعى فيه، فهذا لا يكون إلا^(٣) اللهو؛ لأنه جمع «ثورٍ راتعٍ» أو «رتوع».

وأما قراءة أبى عمرو وابن عامر: «نرتع ونلعب» فيكون «نرتع» على: ترتع إبلنا، أو على: أننا ننال مما نحتاج إليه وتنال معنا.

فأما «نلعب» فحكى أن أبا عمرو قيل له: كيف يقولون: «نلعب»، وهم أنبياء؟! فقال: لم يكونوا يومئذ أنبياء. فلو صحت هذه الحكاية عن أبى عمرو، وصح عنده هذا التاريخ - فذاك؛ وإلا فقد قال الشاعر: [من الكامل]

جَدْتُ جَدَاذٍ بِلَاعِبٍ وَتَقَشَّعَتْ عَمَرَاتُ قَالِبٍ لِنِسَةِ حَيْرَانٍ^(٤)

فكان اللاعب هنا: الذى لم يشمر فى أمره فدخله بعض الهوينى، فهذا أسهل من الوجه الذى قول به الحق.

(١) ينظر: الأمثال لأبى عبيد (٥٦)، ونسبه للغضبان بن القبعثرى، وقيل: عمرو بن خويلد، كما فى الفاخر ص (٢٠٨).

(٢) عجز بيت، وصدره:

فظل يأكل منها وهى راتعة
البيت فى ديوانه ص (١٥٥)، وكتاب الجيم (١/١٠٩)، وتاج العروس (رتع)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص (٤٢٤)، والمخصص (٨/٣٦)، والمنصف (١/٣٤٩)، والخصائص (١/١١٣).

(٣) فى أ: على.

(٤) البيت بلا نسبة فى المعانى الكبير (٢/٩٦٤)، وإيضاح الشعر ص (٢٧٠).

وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال لجابر: «فَهَلَّا بِكَرًا تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ»^(١)، فهذا كأنه يتشاغل بمباح وتنفيس وجمام من الجد وَتَعْمَلُ لما يتقوى به على النظر فى العلم والعبادة.

وقد روى عن بعض السلف أنه كان إذا أكثر النظر فى مسائل الفقه قال: «أَحْمَضُوا»، وقد روى: «إِنَّ هَذَا الدِّينَ مَتِينٌ فَأَوْغِلْ فِيهِ بِرَفْقٍ؛ فَإِنَّ الْمُتَبِّتَ لَا أَرْضًا قَطَعَ وَلَا ظَهْرًا أَبْقَى».

وليس هذا اللعب كاللعب فى قوله: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ [التوبة: ٦٥].

فأما قراءة عاصم وحزمة والكسائى: ﴿يَرْتَعُ وَيَلْعَبُ﴾ جميعاً بالياء، فإن كان «يرتع» من اللهو - كما فسره أبو عبيدة - فلا يمتنع أن يخبر به عن يوسف - عليه السلام - لصغره؛ كما لا يمتنع أن ينسب إليه اللعب لذلك. وإن كان «يرتع» من النيل من الشيء، فذلك لا يمتنع عليه - أيضاً - فوجهه بَيِّنٌ، وهذا أبين من قول من قال: ﴿وَنَلْعَبُ﴾ بالنون؛ لأنهم إنما سألوا إرساله ليتنفس بلعبه، ولم يسألوا إرساله ليلعبوا هم.

اختلفوا فى همز ﴿الَّذِئْبُ﴾ وتركه [١٣، ١٤]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر وحزمة: بالهمز^(٢).
وقرأ الكسائى وحده بغير همز.

حدثنى عبيد الله عن نصر عن أبيه قال: سمعت أبا عمرو يقرأ: ﴿فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ﴾ لا يهمز.

(١) أخرجه البخارى فى مواضع كثيرة فى صحيحه (٢٢٣/٦ - ٢٢٤)، فى كتاب الجهاد والسير، باب استئذان الرجل الإمام (٢٩٦٧)، بلفظ: «فهلَّا تزوجت بكراً تلاعِبُها وتلاعِبُكَ».

وكذا مسلم فى صحيحه (١٠٨٧/٢)، كتاب الرضاع، باب استحباب نكاح ذات الدين (٧١٥/٥٤)، بلفظ: «فهلَّا بكراً تلاعِبُها».

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٣)، الإملاء للعكبرى (٢٨/٢)، البحر المحيط (٢٨٦/٥)، التبيان للطوسى (١٠٧/٦)، التيسير للدانى (١٢٨)، تفسير القرطبى (١٤١/٩)، الحجة لابن خالويه (١٩٤)، الحجة لأبى زرة (٣٥٧)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٦)، الغيث للصفاقسى (٢٥٥)، الكشف للزمخشري (٣٠٦/٢)، الكشف للقيسى (٨٣/١)، النشر لابن الجزرى (٣٩١/١، ٣٩٢).

قال: وأهل الحجاز يهمزون.

وروى عباس بن الفضل عن أبي عمرو أنه لا يهمز.

وروى ورش عن نافع أنه لم يهمز.

وقال ابن جماز: أبو جعفر وشيبة ونافع: لا يهمزون ﴿الذئب﴾.

قال أبو بكر: وهذا وهم؛ إنما هو أبو جعفر وشيبة لا يهمزانه، ونافع يهمز. كذا

قال إسماعيل بن جعفر عنهم.

وروى المسيبي وأبو بكر بن أبي أويس وقالون، وإسماعيل ويعقوب ابنا جعفر بن

أبي كثير عن نافع أنه همز.

وأخبرنا أبو سعيد عبد الرحمن بن محمد الحارثي البصري كُريزان عن الأصمعي

قال: سألت نافعاً عن «الذئب» و «البئر»، فقال: إن كانت العرب تهمزها فاهمّزها.

قال أبو علي: ﴿الذَّئْبُ﴾ مهموز في الأصل، وقالوا: تذاءبت الريح: إذا جاءت

من كل جهة؛ كأن المعنى فيه أنها أتت كما يأتي الذئب.

قال: [من البسيط]

عَدَا كَأَنَّ بِهِ جِئًا تَذَاءَبُهُ مِنْ كُلِّ أَقْطَارِهِ يَخْشَى وَيَزْتَقِبُ^(١)

أى: يأتيه من جميع جهاته فإذا خففت الهمزة منه قلبت ياء، وكذلك «البيـر»، ولو

وقعت في ردف لقلبها قلباً إلى الياء، كما تقلب ألف «رأى» في قوله: [من الطويل]

كَأَنَّ مَكَانَ الرَّدْفِ مِنْهُ عَلَى رَأَى^(٢)

وقد جمعوا فقالوا في العدد القليل: أذؤب، وقالوا: ذئب وذؤبان، كما قالوا:

زَقُّ وَزُقَّان.

قال: [من الطويل]

وَأَزَوَّرَ يَمْطُو فِي بِلَادٍ بَعِيدَةٍ تَعَاوَتْ بِهِ ذُؤْبَانُهُ وَتَعَالَيْتُهُ^(٣)

(١) البيت لذى الرمة في ديوانه (٩٥/١).

(٢) عجز بيت، وصدره:

وصم صلاب ما يقين من الوجى

البيت لامرئ القيس في ديوانه ص (٣٦)، ولسان العرب (رأل)، (قطا)، (وقى)، وتاج

العروس (رأل)، (قطا)، (وقى)، وبلا نسبة في المخصص (٥٦/٨).

(٣) البيت لذى الرمة في ديوانه ص (٨٤٨)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٥١٧).

ويروى: «تعاوى» بدلا من «تعاوت».

وقالوا: ذئاب

قال: [من الطويل]

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أُنَيْسُهُ ذِئَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثَى وَمَوْحَدٌ^(١)
فإن خفت الهمزة أبدلت منها الياء فقلت: ذيابٌ.
قال:

وروى عبد الله عن أبيه عن عامر عن خارجة عن نافع: ﴿وَقَالَتْ أَخْرِجْ﴾ بكسر
التاء^(٢) [يوسف: ٣١] ولم يروه غيره.
الباقون عن نافع^(٣): ﴿وَقَالَتْ أَخْرِجْ﴾ بضم التاء^(٤).
وقد ذكرته.

اختلفوا في فتح الياء وإثبات الألف، وإسكانها وإسقاط الألف من قوله -
عز وجل -: ﴿يَكْبُرُ هَذَا غُلَمٌ﴾ [١٩]:
فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر^(٥): ﴿يَا بُشْرَايَ﴾ بفتح الياء وإثبات
الألف.

وروى ورش عن نافع: ﴿يَا بُشْرَايَ﴾، و: ﴿مَثْوَايَ﴾ [٢٣]، و: ﴿مَحْيَايَ﴾
[الأنعام: ١٦٢]، و: ﴿عَصَايَ﴾ [طه: ١٨] بسكون الياء.
الباقون عن نافع: بتحريك الياء إلا ﴿مَحْيَايَ﴾.
ورأيت أصحاب ورش لا يعرفون هذا، ويروون عنه بفتح الياء في ذلك كله.
وقرأ عاصم وحمة والكسائي: ﴿يَكْبُرُ﴾ بألف بغير ياء.
وعاصم بفتح الراء، وحمة والكسائي يميلانها.

(١) تقدم.

(٢) في السبعة لابن مجاهد: بضم التاء.

(٣) ينظر: السبعة لابن مجاهد (٣٤٨)، الغيث للصفاسي (٢٥٧).

(٤) في السبعة: بكسر التاء.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٣)، الإعراب للنحاس (١٣٠/٢)، الإملاء للعكبري (٢٨/٢)،
التيبان للطوسي (١١٣/٦)، تفسير القرطبي (١٥٣/٩)، الحجة لابن خالويه (١٩٤)، الحجة
لأبي زرع (٣٥٧)، الغيث للصفاسي (٢٥٦)، الكشف للزمخشري (٣٠٨/٢)، الكشف
للقيسي (٧/٢)، وانظر (١٧٩/١)، المجمع للطبرسي (٢١٨/٥)، المعاني للفراء (٢/
٣٩)، تفسير الرازي (١٠٥/١٨)، النشر لابن الجزري (٢٩٣/٢).

من قال: ﴿يَا بُشْرَايَ هَذَا﴾ فأضاف إلى الياء التي للمتكلم، كان للألف التي هي حرف الإعراب عنده موضعان من وجهين:
أحدهما: أن الألف في موضع نصب من حيث كان نداء مضاف.
والآخر: أن تكون في موضع كسر من حيث كانت بمنزلة حرف الإعراب في: «غلامي».

والدليل على استحقاقها لهذا الموضع قولهم: كسرتَ فيَّ، فلولا أن حرف الإعراب الذي ولى ياء الإضافة في موضع كسر ما كسرت الفاء من «في»، فلما كسرت كما كسرت في قولهم: بفيك، وكما فتحت من قولهم: رأيت فاك، لما كانت في موضع الفتحة في قولك: رأيت غلامك، وانضمت في قولك: هذا فوك؛ لإتباعه الضمة المقدرة فيها، كالتى في قولك: هذا غلامك، كذلك كسرت في قولهم: كسرت في، وهذا يدل على أنه ليس يعرب من مكانين:
ألا ترى أنها تبتع حركة^(١) الإعراب في قولك: كسرت في يا هذا، كما تبتع حركة الإعراب في: رأيت فاك؟!

ومن قال: ﴿يَبْشُرَى هَذَا غُلَمٌ﴾ احتمل وجهين:
أحدهما: أن يكون في موضع ضم مثل: يا رجل؛ لاختصاصه بالنداء؛ كاختصاص الرجل ونحوه من الأسماء الشائعة به.
والآخر: أن يكون في موضع نصب؛ وذلك لأنك أشعت النداء، ولم تخصصه، كما فعلت في الوجه الأول، فصار كقوله: ﴿يَحْشَرُهُ عَلَى الْعِبَادِ﴾ [يس: ٣٠].
فالوجه الأول على أن «بُشْرَى» مختصة بالنداء.
والآخر: أن تنزله من جملة كلِّها مثلها في الشيع، إلا أن التنوين لم يلحق «بُشْرَى»؛ لأنها لا تنصرف.

فأما قوله - عز وجل - : ﴿لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢] فإن حرف الإعراب فيه يحتمل - أيضًا - وجهين:
أحدهما: أن يكون في موضع فتحة؛ للبناء الذي في نحو: لا ريب، و: لا رجل.

(١) زاد في ج: غير.

والآخر: أن يكون فى موضع نصب.

فأما الوجه الذى يكون فيه فى موضع فتحة البناء، فإن تجعل قوله: ﴿لِلْمَجْرِمِينَ﴾ الخبر، وتجعل ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ متعلقًا باللام، وإن كان قوله ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ متقدمًا عليها. والوجه الذى يكون فيه فى موضع نصب مثل: لا خيرًا من زيد عندك، هو أن تجعل ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ من صلة ﴿بُشْرَى﴾؛ فيصير لذلك اسمًا طويلًا ينتصب لطوله فى النفى، كما ينتصب المضاف، وكذلك فى النداء، ولم يدخله التنوين؛ لأنه لا ينصرف، وامتناع دخول التنوين عليه لذلك ليس مما يمتنع أن تكون الألف فى موضع فتح وهو نصب.

فأما من زعم أن «بشرى» اسم لرجل منادى فيحتاج إلى إثبات ذلك بخبر يسكن إليه؛ كما أن من قال فى ولد يعقوب النبى ﷺ: إنهم لم يكونوا أنبياء - حين أخبر عنهم باللعب - يحتاج إلى ذلك.

ووجه نداء البشرى على الوجهين اللذين قدمنا، والمعنى فيه: أن هذا الوقت من أوانك، ولو كنت ممن تخاطب، نحو: طبت الآن. ومثل ذلك: ﴿يَنْحَسِرُوا عَلَى الْعِبَادِ﴾ [يس: ٣٠].

وأما فتح عاصم الرء فى ﴿بُشْرَى﴾؛ فحسن لمكان الرء، وهى تجرى مجرى المستعلية - إذا كانت مفتوحة - فى منع الإمالة.

وإمالة حمزة والكسائى إياها حسنة أيضًا؛ لأن الرء فى هذا النحو لا تمنع الإمالة، كما لا يمنع فى «طغى» و «صغى»، وكما لم تمنع فى قولهم: صار مكان كذا. فأما قول نافع: ﴿مَحْيَا وَمَمَاتَى﴾ [الأنعام: ١٦٢]، وجمعه بين الساكنين على غير حد «دابة» و «شابة» - فوجه ذلك أنه يجوز أن يختص به الألف؛ لزيادة المد فيها على زيادة المد فى أختها، واختصت بهذا كما اختصت فى القوافى بالتأسيس، وكما اختصت فى تخفيف الهمزة بعدها، نحو: هباءة، وليس شىء من ذلك فى الياء والواو؛ فكذلك يجوز أن تختص لوقوع الساكن بعدها، فيما قرأه نافع.

ويقوى ذلك ما ذهب إليه يونس، فى قولهم - فى الخفيفة -: اضربان، واضربنان، فجمع بين الساكنين، على الحد الذى قرأ به نافع. وحكى هشام: «التقت حلقتا البطان».

فهذه الأشياء مثل ما قرأ به نافع من قوله: ﴿مَحْيَا﴾، والتحريك للياء بعد الألف

أكثر، وعليه العامة من القراء والعرب والنحويين.

والدليل على ضعف ذلك من طريق القياس - مع قلته في السماع - أنهم قالوا: جائنٌ، ودأبته.

وأشدد: [من الرجز]

خَاطِمَهَا زَأْمَهَا كَنَى يَرْكَبَا^(١)

فكرهوا التقاء الساكنين، مع أن الثاني منهما مدغم يرتفع اللسان عنه وعن المدغم فيه ارتفاعاً واحدة؛ فإذا كره كارهون هذا الكثير السائغ في الاستعمال، فحكم ما قل في الاستعمال - ولم يكن على حد: «دابة» - الرفض والاطراح.

وقد قرأ ناسٌ من غير القراء السبعة هذا النحو بقلب الألف ياءً، وإدغامها في ياء الإضافة، فقالوا: ﴿هُدَى﴾ و ﴿بُشْرَى﴾.

والقول في ذلك: إن ما يضاف إلى الياء يحرك بالكسر إذا كان الحرف صحيحاً نحو: غلامى ودارى. فلما لم تحتمل الألف الكسرة، قربت الألف من الياء بقلبها إليها، كما كان الحرف يكون مكسوراً والألف قريبة من الياء.

فكذلك أبدل كل واحد منهما من الآخر في «حارى» و«ضارى».

وقوله: [من الرجز]

لَنَضْرِبَنَّ بِسَيْفِنَا قَفَيْنَا^(٢)

فإن قلت: أتقول: إن فى قولك: «هدى» حركة مقدرة فى الياء المنقلبة عن الألف، كما كانت فى «غلامى»؟

فأقول: إن الياء لا ينبغى أن تقدر فيها الحركة التى قدرت فى «غلامى»؛ لأن انقلابها إلى الياء فيه دلالة على الكسرة، فلم يلزم أن تقدر فيه الحركة، كما لم تقدر

(١) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (قَب)، (حمر)، (ضلال)، (خطم)، (زَم)، (قَب)، وجمهرة اللغة ص(٥٢٣)، ومقاييس اللغة (١٠٢/٢)، والمخصص (١١٧/٨)، ومجمل اللغة (١٠٦/٢)، وتهذيب اللغة (٥٥/٥، ١٩٧/٩، ٦٩١/١٥)، والخصائص (١٤٨/٣)، وسر صناعة الإعراب (٧٣/١)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢٤٨/٢)، وشرح شواهد الشافية ص(١٦٧)، وشرح المفصل (٣٦/١، ١٣٠/٤)، والممتع فى التصريف (١/٣٢١)، وتاج العروس (قَب)، (ولع).

ويروى: «أن تذهباً بدلاً من «كى يركباً».

(٢) تقدم..

الحركة له فى الألف والياء فى «رجلان»، و «رجلين».

ألا ترى أنه قال فى حرف التثنية: غير محرك ولا منون؟! فإنما يريد: غير مقدرة فيه الحركة التى تقدر فى نحو: قال وباع، ولو قدرت فيها الحركة للزم أن تقلب الياء من «رجلين»، ولا تثبت ياء.

فإن قلت: هلا قلت: إن الحركة فى «بُشرى» مقدرة، وإن كانت الياء قد أبدلت من الألف فيها؛ لأن القلب ليس يختص بهذا الموضع.

ألا ترى أنهم يقولون - أيضًا - فى الوقف: أفعى وأعشى، وإذا لم يختص بهذا الموضع، لم يكن مثل التثنية؟!

قيل: هذا يختص به الوقف؛ فلا يثبت فى الوصل، ويسقط، وإذا لم تثبت لم يقع الاعتداد بها، وكان فى تقدير الألف.

فإن قلت: إنه قد حكى أن منهم من يقول فى الوصل والوقف: أفعى وأعشى. فالقول فى ذلك: إنه يجوز أن يكون جعل الحرف فى الوصل مثله فى الوقف؛ كما يجرى الوصل مجرى الوقف فى أشياء، وكأنهم أرادوا بذلك أن يكون الحرف أبين، على أنى رأيت أبا إسحاق لا يرتضى هذه اللغة، ويقدح فيها من طريق القياس.

قال أبو الحسن: قرأ بعض أهل المدينة بالكسر للياء فى الإضافة، قال: وذا ردىء.

قال أبو على: لا وجه لذلك إلا أن يكون جاء به على قول من قال: [من الرجز] هَلْ لَكَ يَا تَا فِئ^(١)

فحذف الياء التى تتبع الياء، وهذا قليل فى الاستعمال، وردىء فى القياس؛ ألا ترى أن الياء للمتكلم بمنزلة الكاف للمخاطب؟! فكما لا تلحق الكاف زيادة فى الأمر الشائع، كذلك لا تلحق الياء زيادة الياء، ومن ألحق الكاف الزيادة فقال: أعطيتكاه، جعل الكاف بمنزلة الهاء التى للغائب فى لحاق الزيادة له.

وعلى هذا ألحق التاء التى للخطاب حرف المد، وذلك فى قوله: [من الهزج]

(١) الرجز للأغلب العجلى فى ديوانه ص (١٦٩)، وحاشية يس (٢/ ٦٠)، وخزانة الأدب (٤/ ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٣٧)، وبلا نسبة فى شرح عمدة الحفاظ ص (٥١٣)، والمحتسب (٢/ ٤٩).

رَمَيْتِيهِ فَأَضْمَيْتِ وَمَا أَخْطَأَتِ الرَّمْيَةَ^(١)
عباس عن أبي عمرو: ﴿ءَابَاءِي إِتْرَهِيمَ﴾ [يوسف: ٣٨] لا يحرك الياء. الباقون
بتحريك الياء. وروى اليزيدى عن أبي عمرو فتحها.
قال أبو على: لا فصل بين الإسكان والتحريك؛ بل يجريان مجرى واحداً.
قال أبو الحسن: الياء تخفى بعد الهمزة؛ فكأنهم أرادوا إيضاحها، قال: فذا
حجتها.

اختلفوا فى قوله - جل وعز -: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [٢٣]:

فقرأ ابن كثير: ﴿هَيْتُ لَكَ﴾ بفتح الهاء، وتسكين الياء، وضم التاء.
وقرأ نافع وابن عامر^(٢): ﴿هَيْتَ﴾ بكسر الهاء، وسكون الياء، ونصب التاء.
وروى هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر: ﴿هَيْتُ لَكَ﴾ - من «تهيات لك» -
بكسر الهاء وهمز الياء وضم التاء.
وكذلك حدثنى أبو بكر مولى بنى سليم عن هشام.
وقال الحلوانى عن هشام: ﴿هَيْتُ لَكَ﴾ مهموز بكسر الهاء وفتح التاء، وهو
خطأ، ولم يذكره ابن ذكوان.
أبو عبيدة: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ أى: هلم لك.

قال رجل لعلى بن أبى طالب - رضى الله عنه -: [من مجزوء الكامل]
أَبْلُغْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ نَ أَخَا الْعِرَاقِ إِذَا أَتَيْتَا
أَنَّ الْعِرَاقَ وَأَهْلَهُ عُنُقُ إِلَيْكَ فَهَيْتَ هَيْتَا^(٤)
أى: هلم إلينا.

(١) تقدم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٣)، الإعراب للنحاس (١٣٣/٢)، البحر المحيط (٢٩٤/٥)،
البيان للطوسى (١١٨/٦)، التيسير للدانى (١٢٨)، تفسير الطبرى (١٠٧/١٢)، تفسير
القرطبى (١٦٣/٩)، الحجة لابن خالويه (١٩٤)، الحجة لأبى زرة (٣٥٨)، السبعة لابن
مجاهد (٣٤٧)، الغيث للصفاقسى (٢٥٦)، الكشف للزمخشري (٣١٠/٢)، الكشف
للقيسى (٨/٢)، المجمع للطبرى (٢٢٢/٥)، المعانى للفراء (٤٠/٢)، تفسير الرازى
(١١٣/١٨)، النشر لابن الجزرى (٢٩٣/٢).

(٣) فى ج: ابن.

(٤) البيان بلا نسبة فى جمهرة اللغة ص (٢٥١، ٤٤٠)، والخصائص (٢٧٩/١)، وشرح
المفصل (٣٢/٤)، ولسان العرب (هيت)، (عنق)، والمحتسب (٣٣٧/١).

وقال أبو الحسن: وقد كسر بعضهم التاء، وهى لغة فى ذا المعنى، ورفعت فى ذا المعنى.

قال: وقراءة أهل المدينة: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ فى ذا المعنى، الهاء مكسورة، والتاء مفتوحة.

قال: وقال بعضهم: ﴿هَيْتُ لَكَ﴾ مهموز، جعلها من «تهيات لك»، وهى حسنة، إلا أن المعنى الآخر أثبت؛ لأنها دعت، والمفتوحة فى ذا المعنى أكثر اللغات.

قال أبو على: فأما قولهم: هَيْتَ فلان بفلان: إذا دعاه، فينبغى أن يكون مأخوذاً من قولهم: «هَيْتَ لَكَ»؛ كما أن قولهم: أف، مأخوذ من «أف»، وجعلوها بمنزلة الأصوات؛ لموافقتها لها فى البناء، واشتقوا منها كما اشتقوا من الأصوات، نحو: ددع، إذا قالوا: داع داع، ويجرى هذا المجرى: سبح ولبى، إذا قال: سبحان الله، وليك.

وأنشد بعض البغداديين: [من الرجز]

قَدْ رَابَنِي أَنَّ الْكَرِيَّ أَسْكَنَا لَوْ كَانَ مَعْنِيًا بِنَا لَهَيْتَا^(١)
أسكت: صار ذا سكوت، مثل: أجرب، وأقطف^(٢).

وقد تقدم من قول أبى الحسن الأخفش ما يعلم منه: أن فى «هَيْتَ» الذى يراد به اسم الفعل، ثلاث لغات: «هَيْتَ لَكَ»، وَهَيْتُ لَكَ، وَهَيْتَ لَكَ»، إلا أن الهاء مكسورة، وذلك قراءة نافع وابن عامر، ونسبه أبو الحسن إلى أهل المدينة، ومثل هذه الكلمة - فى أن الآخر منها قد جازت فيه الحركات الثلاث لالتقاء الساكنين - قولهم: كان من الأمر ذَيْتٌ، وَذَيْتٌ، وَذَيْتٌ.

(١) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (سكت)، (هيت)، وتهذيب اللغة (٦/٣٩٥، ١٠/٤٩)، وتاج العروس (سكت)، (هيت)، ومقاييس اللغة (٦/٢٣)، وديوان الأدب (٢/٢٨٥، ٣/٤٣٦)، والمخصص (٢/١٣٤، ١٣٦).

ويروى: «بها» بدلا من «بنا».

(٢) ثبت فى ج: وروى عبد الله عن أبيه عن ابن عياش عن خارجة بن نافع: «قالت اخرج» بكسر التاء، ولم يروه غيره.

الباقون عن نافع: «قالت اخرج». وقد تقدم بعد الآيتين: ١٣، ١٤.

ولو قرأ قارئ: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ كان اسماً للفعل، وفتح كما فتح الآخر من «رويد».

ألا ترى أنه اسم فعل، كما أن «رويد» اسم فعل؟! و ﴿لَكَ﴾ على هذا للتبيين، بمنزلة «لك» في قولهم: هَلُمْ لك ومثل تبينهم إياه ب: لك، تبينهم «رويد» بالكاف في «رويدك»، وتبينهم «ها»، و «هاء» بقولهم: هاك، هاءك. و «لك» في «هَلُمْ لك» يتعلق بهذا الاسم الذى سُمى الفعل به، ولا يجوز أن يتعلق بمضمر؛ لأنك لو علقت به مضمر لصار وصفاً، وهذه الأسماء التى سميت بها الأفعال لا توصف؛ لأنها بمنزلة مثال الأمر؛ فكما لا يوصف مثال الأمر، كذلك لا توصف هذه الأسماء.

وقول ابن كثير: ﴿هَيْتُ لك﴾ - بضم التاء - لغة فى ذا المعنى، وحرك الآخر بالضم؛ كما حرك آخر ما ذكرته من «ذَيْتُ»، و «حَيْثُ» فى أنه حرك مرة بالضم وأخرى بالفتح؛ لالتقاء الساكنين. ومعنى هَيْتُ: هَلُمَّ، وقد تقدم تفسيره بقول أبى عبيدة.

وقراءة ابن عامر - فيما روى هشام عنه -: ﴿هَيْتُ لك﴾ - بكسر الهاء، والهمزة وضم التاء - وجهها أنها: «فعلتُ» من «الهيئة»، والتاء فى «هَيْتُ» ضمير الفاعل المسند إليه الفعل.

قال أبو زيد: هَيْتُ للأمر أهىءَ هَيْئَةً وتهَيأتُ؛ فهَيْتُ: فعلت. وقال غير أبى زيد: رجل هَيْئٌ صَيْرٌ شَيْرٌ: إذا كان حسن الهيئة والصورة والشارة.

ونظير ما حكاه أبو زيد من «هَيْتُ وتهَيأتُ»، قولهم: فُتت وتَفَيأت.

وفى التنزيل: ﴿يَنْفَعِيوْا ظِلَالَهُمْ﴾ [النحل: ٤٨].

و: ﴿حَقَّ نَفْيٌ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]، [و: ﴿فَإِنْ قَاءَ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾

[البقرة: ٢٢٦].

ويجوز فى قراءة من حذف الهمزة أن يقول: ﴿هَيْتُ لك﴾ - بغير همز، والتاء ضمير الفاعل - أن يكون خفف الهمزة كما تخفف من: جئت، وشئت، وفئت، ومن الأسماء نحو: ذيب، وبيبر.

فإن قلت: فلم لا يكون: «هَيْتُ» فى الآية من: هُوْتُ بالرجل خيراً، أهوء به هُوءاً: إذا أزننته به، حكاه أبو زيد، ويكون الفعل مبنياً للمفعول دون الفاعل مثل: سَوْتُ زيداً، وسىء زيد، وسيئت.

قيل: لا يشبه ذلك؛ لأن سياق الآية يدل على التهيؤ الذي هو استعداد، وليس المعنى على التهمة والإزنان.

ألا ترى أن المرادة وتغليق الأبواب إنما هو تهيو وتَعْمَلْ؛ لطلب الخلوة وما تلتسمه المرأة فيها؟!

وأما ما رواه الحلواني عن هشام: ﴿هَتَتْ﴾ مهموزًا بفتح التاء وكسر الهاء، فهو يشبه أن يكون وهما من الراوى؛ لأن الخطاب يكون من المرأة ليوسف، وهو لم يتهيا لها.

يبين ذلك أن في السورة مواضع تدل على خلاف ذلك من قوله - عز وجل - : ﴿وَرَوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ [٢٣]، وقوله - عز وجل - : ﴿أَنَا رَوَدْتُ عَنْ نَفْسِهِ﴾ [٥١]، وقوله - عز وجل - : ﴿أَمَرَأْتُ آلِ عَزِيزٍ تَزُودُ فَفَلَهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ [٣٠]، وقوله - عز وجل - : ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾ [٥٢]، ولو كان على هذه الرواية لقلت له: هيت لى؛ فالوهم فى هذه الرواية ظاهر.

اختلفوا فى كسر اللام وفتحها من قوله - جل وعز - : ﴿الْمُخْلِصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر^(١): ﴿المُخْلِصِينَ﴾، و: ﴿مُخْلِصًا﴾ [مريم: ٥١] بكسر اللام، وتابعهم نافع فى قوله: ﴿إِنَّهُ كَانَ مُخْلِصًا﴾ فى «مريم» بكسر اللام، وقرأ سائر القرآن: ﴿الْمُخْلِصِينَ﴾ بفتح اللام، فأما ما فيه «الدين» أو «دينى»، فلم يختلف فيه أنه بكسر اللام.

وقرأ عاصم وحزمة والكسائى: ﴿الْمُخْلِصِينَ﴾، و ﴿مُخْلِصًا﴾ فى سائر القرآن بفتح اللام.

قال أبو على: حجة من كسر اللام من: ﴿المُخْلِصِينَ﴾ و ﴿مُخْلِصًا﴾، قوله: ﴿وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ﴾ [النساء: ١٤٦].

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٤)، البحر المحيط (٢٩٦/٥)، التبيان للطوسى (١٢٠/٦)، التيسير للدانى (١٢٨)، تفسير الطبرى (١١٤/١٢)، تفسير القرطبى (١٧٠/٩)، الحجة لابن خالويه (١٩٤)، الحجة لأبى زرع (٣٥٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٨)، الغيث للصفافسى (٢٥٧)، الكشف للزمخشري (٣١٢/٢)، الكشف للقيسى (٩/٢، ١٠)، المجمع للطبرسى (٢٢٣/٥)، تفسير الرازى (١٢١/١٨)، النشر لابن الجزرى (٢٩٥/٢).

فأما قراء نافع في «مريم»: ﴿مُخْلِصًا﴾ بكسر اللام فعلى معنى أنه كان مخلصاً دينه، أو مخلصاً عبادته. فأما ما فيه «الدين» كقوله: ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ الَّذِينَ﴾ [غافر: ١٤]، ﴿قُلِ. اللَّهُ أَغْبَدُ مُخْلِصًا لِّمُ دِينِي﴾ [الزمر: ١٤]؛ فلأن «الدين» و«ديني» مفعول به، وفي اسم الفاعل ذكر مرتفع بأنه فاعل.

ومعنى «مخلصاً له ديني»، أى: أتوجه فى عبادتى إليه، من غير مراعاة فى ذلك، وكذلك «مخلصين له الدين» أى: لا يشركون فى عبادته أحداً، كما قال: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠]، ولم يكونوا كمن قال: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣].

وأقول فى ذلك: أخلصت ديني لله، ولا يكون أخلصت ديني لله؛ كما لا يكون: أخلصوا دينهم لله. ويجوز فى التى فى «الزمر»: وهو ﴿مُخْلِصًا لِّمُ دِينِي﴾ أى: أخلصه أنا، و﴿مُخْلِصًا له ديني﴾ أى: يخلص ديني له، يكون هو المخلص فى المعنى، إلا أنه بنى الفعل للمفعول به^(١)، وهذا يجوز فى العربية.

وحجة من كسر اللام: قوله: ﴿وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ﴾ فإذا أخلصوا فهم مخلصون، كما أنهم إذا أخلصوا لهم^(٢) كانوا مخلصين.

اختلفوا فى قوله عز وجل: ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾ [٣١]:

فقرأ أبو عمرو وحده^(٣): ﴿حاشا لله﴾ بألف.

وقرأ الباكون: ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾ بغير ألف.

حدثنى عبيد الله بن على قال: حدثنا نصر بن على قال: أخبرنا الأصمعى قال: سمعت نافعاً يقرأ: ﴿حاشا لله﴾ فيها ألف ساكنة، كذا فى الحديث.

قال أبو عبيدة: «حاش لله» و«حاشا لله» يطلقونها، وهى تبرئة واستثناء.

وأنشد: [من الكامل]

حَاشَا أَبَى ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ضِيئًا عَلَى الْمَلْحَاةِ وَالشَّثْمِ^(٤)

(١) فى ج: له.

(٢) فى ج: هم.

(٣) ينظر: السبعة لابن مجاهد (٣٤٨)، الغيث للصفافسى (٢٥٧).

(٤) البيت للجميع الأسدى فى الأصمعيات ص(٢١٨)، والجنى الدانى ص(٥٦٢)، والدرر (٣/

١٧٦)، وشرح اختيارات المفضل ص(١٥٠٨)، وشرح شواهد المغنى (٣٦٨/١)، وشرح

المفصل (٤٧/٨)، والمقاصد النحوية (١٢٩/٣)، وله أو لسيرة بن عمرو الأسدى فى لسان

قال أبو على: لا يخلو قولهم: ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾ من أن يكون الحرف الجار في الاستثناء، أو يكون «فاعِلٌ» من قولهم: حاشا يحاشى، فلا يجوز أن يكون الحرف الجار؛ لأن الحرف الجار لا يدخل على مثله؛ ولأن الحروف لا تحذف إذا لم يكن فيها تضعيف؛ فإذا لم يكن الجارُ ثبت أنه الذى على «فاعِلٌ»، وهو مأخوذ من «الحشا» الذى يعنى به: الناحية.

قال الهذلى: [من الطويل]

يَقُولُ الَّذِي يَمْشِي إِلَى الْحِزْرِ أَهْلُهُ بِأَيِّ الْحِشَا صَارَ الْخَلِيطُ الْمُبَايُنُ^(١)
ف «حاشا»: «فاعِلٌ» من هذا، والمعنى: أنه صار فى حشًا، أى: فى ناحية مما قُرِفَ به، أى: لم يقترفه، ولم يلبسه، وصار فى عزلة عنه وناحية.
وإذا كان فعلاً من هذا الذى ذكرنا، فلا بد له من فاعل، وفاعله: يوسف؛ كأن المعنى: بعد من هذا الذى رُمى به؛ لله، أى: لخوفه ومراقبته أمره.
فأما حذف الألف فيه؛ فلأن الأفعال قد حذفت منها نحو: لم يك، و: لا أدر، ولم أبل. وقد حذفوا الألف من الفعل فى قولهم: «أصاب الناس جهْدٌ، ولو تر ما أهل مكة» وإنما هو: ترى، فحذفت الألف المنقلبة عن اللام، كما حذفت من «حاشا» من قوله: ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾.

ومن حجة الحذف: أنهم زعموا أنه فى الخط محذوف.

وقد قال روبة: [من الرجز]

وَصَانِي الْعَجَّاجِ فِيمَا وَصَّنَى^(٢)

ومن ذلك قول الشاعر: [من الطويل]

وَلَا يَتَحَشَّى الْفَحْلَ إِنْ أَعْرَضَتْ بِهِ وَلَا يَمْنَعُ الْمِرْبَاعَ مِنْهَا فَصِيلُهَا^(٣)

= العرب (حشا)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٢٨٠/١)، وخزانة الأدب (١٨٢/٤)، وشرح المفصل (٨٤/٢)، ولسان العرب (حشا)، والمحاسب (٣٤١/١)، ومغنى اللبيب (١/١٢٢)، وجمع الهوامع (٢٣٢/١).

(١) البيت فى شرح شواهد الإيضاح ص (٣٢٣)، وشرح المفصل (٨٥/٢، ٤٨/٨)، وله أو لخالد بن مالك فى شرح أشعار الهذليين (٤٤٦/١).

ويروى: «يمسى إلى الحزن» بدلا من «يمشى إلى الحزن».

(٢) الرجز فى ملحق ديوانه ص (١٨٧)، وتاج العروس (وصى)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٤٤٩/٢)، وخزانة الأدب (١٣١/١).

(٣) تقدم.

ف «حاشا» و «حشى» بمنزلة: ضاعف وضعف، و «تحشى» مطاوع «حشى»، وإن لم أسمع فيه «حشى»، فهذا [لم يستعمل ما هو] ^(١) مطاوع له.
كما أن قولهم: انطلق، كذلك. والمعنى: لا يصير الفحل من عقره فى ناحية، أى: لا يمنعه ذلك من عقره للنحر وإطعام الضيف.
وكذلك: لا يمنع المربع فصيلها، أى: لا يمنع المربع من عقره لها فصيلها إشفافاً عليه، ولكن يعقرها كما يعقر الفحل.

وأما قول أبى عمرو: ﴿حَاشَا﴾ فإنه جاء به على التمام والأصل، قال أبو الحسن: ولم أسمعها إلا أنها قد كثرت فى القراءة، فكأنه تمم؛ لأنه رأى الحذف فى هذا النحو قليلاً، ويدل على جودة التمام: أن «ترى» وإن كانت قد حذفت فى بعض المواضع، فإتمامها جيد؛ فكذلك «حاشا».

اختلفوا فى إسكان الهمزة وتحريكها وإسقاطها من قوله - تعالى - : ﴿دَابَّ﴾ [٤٧]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر، وحمزة، والكسائى ^(٢) : ﴿دَابَّ﴾ ساكنة الهمزة.

إلا أن أبا عمرو كان إذا أدرج القراءة لم يهمزها.

وروى حفص عن عاصم: ﴿دَابَّ﴾ بفتح الهمزة.

وروى أبو بكر عنه ساكنة الهمزة.

وكذلك روى موسى الزابى عن عاصم بالفتح.

قال أبو على: الأكثر فى «دَابَّ» الإسكان، ولعل الفتح لغة؛ فيكون ك: شَمَعَ وشَمَعَ، ونَهَرَ ونَهَرَ، وقَصَّ وقَصَص. وانتصاب ﴿دَابَّ﴾؛ على أنه لما قال: ﴿تَزَرَّعُونَ﴾ [٤٧] دل على «تدأبون»؛ فانتصب ﴿دَابَّ﴾ بما دل عليه ﴿تَزَرَّعُونَ﴾، وغير سيبويه يجيز أن يكون انتصابه بـ ﴿تَزَرَّعُونَ﴾؛ كأنه إذا قال: تزرعون - وفيه علاج

(١) فى ج: يستعمل فيما هذا.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٥)، الإملاء للعكبرى (٣٠/٢)، البحر المحيط (٣١٥/٥)، التبيان للطوسى (١٤٩/٦)، التيسير للدانى (١٢٩)، الحجة لابن خالويه (١٩٥)، الحجة لأبى زرعة (٣٥٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٩)، الغيث للصفاسى (٢٥٨)، الكشف للزمخشري (٣٢٥/٢)، الكشف للقيسى (١١/٢)، المجمع للطبرسى (٢٢٨/٥)، النشر لابن الجزرى (٢٩٥/٢).

ودعوب - فقد قال: «تدأبون»؛ فانتصب ﴿دَابًّا﴾ به لا بالمضمر.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله: ﴿وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ [٤٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿يَعْصِرُونَ﴾ بالياء.
وقرأ حمزة والكسائي^(١): ﴿تَعْصِرُونَ﴾ بالتاء.

قوله: ﴿يَعْصِرُونَ﴾ يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون العصر الذى يراد به الضغط الذى يلحق ما فيه دهن أو ماء، نحو: الزيتون والسمسم والعنب والتمر؛ ليخرج ذلك منه، وهذا يمكن أن يكون تأويل الآية عليه؛ لأن من المتأولين من يحكى أنهم لم يعصروا أربع عشرة سنة زيتاً ولا عنباً؛ فيكون المعنى: تعصرون للخصب الذى أتاكم، كما كنتم تعصرون أيام الخصب وقبل الجذب الذى دفعتم إليه.

والثانى: أن يكون «يعصرون» من «العصر» الذى هو الالتجاء إلى ما تقدر النجاة

به.

قال ابن مقبل: [من البسيط]

وَصَاحِبِي وَهَوَّةٌ مُسْتَوْهَلٌ زَعِلٌ يَحُولُ بَيْنَ حِمَارِ الْوَحْشِ وَالْعَصْرِ^(٢)
أى: يحول بينه وبين الملجأ الذى يقدر به النجاة.

وقال آخر: [من الخفيف]

فِي ضَرِيحٍ عَلَيْهِ عِبَاءٌ ثَقِيلٌ وَلَقَدْ كَانَ عُصْرَةَ الْمَنْجُودِ^(٣)
وقال أبو عبيدة: تعصرون: تنجون.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٥)، الإملاء للعكبرى (٣٠/٢)، البحر المحيط (٣١٥/٥)، التبيان للطوسي (١٥٠/٦)، التيسير للداني (١٢٩)، تفسير الطبرى (١٣٨/١٢)، الحجة لابن خالويه (١٩٦)، الحجة لأبى زرعة (٣٥٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٩)، الغيث للصفاقسى (٢٥٨)، الكشف للزمخشري (٣٢٥/٢)، الكشف للقيسى (١١/٢)، النشر لابن الجزرى (٢٩٥/٢).

(٢) البيت فى ديوانه ص(٩٦)، ولسان العرب (وهو)، وتهذيب اللغة (٤٨٦/٦)، وكتاب العين (٨٨/٤)، وتاج العروس (وهو)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٧٣٨).

(٣) البيت لأبى زيد الطائى فى ديوانه ص(٤٤)، ولسان العرب (نجد)، (عصر)، وديوان الأدب (١٦٧/١)، وتهذيب اللغة (١٤/٢)، ١٠/٦٦٦، وتاج العروس (نجد)، (عصر)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (٤/٣٤٥، ٥/٣٩١)، وجمهرة اللغة ص(٤٥١)، والمخصص (٩/٩٦، ١٢/٢٩٨)، وتهذيب اللغة (١٤/٢)، ١٠/١٦٦.

وأُنشد للبيد: [من الطويل]

فَبَاتَ وَأَسْرَى الْقَوْمُ آخِرَ لَيْلِهِمْ وَمَا كَانَ وَقَافًا بِغَيْرِ مُعَصِّرٍ^(١)
قال: والعصر: المنجاة.

قال عدى: [من الرمل]

لَوْ بِغَيْرِ الْمَاءِ خَلَقِي شَرْقُ كُنْتُ كَالْعَصَانِ بِالْمَاءِ اعْتَصَارِي^(٢)
فأما من قال: ﴿يَعَصِرُونَ﴾ بالياء، فإنه جعل الفاعلين ﴿الناس﴾؛ لأن ذكرهم قد تقدم هذا الفعل.

ومن قال: ﴿تَعَصِرُونَ﴾، وجه الخطاب إلى المستفتين الذين قالوا: أفتنا في كذا، وعلى هذا قالوا: ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَحْصُونَ﴾ [٤٨]. إلا أن «الناس» أقرب إلى الفعل منهم.

ويجوز: أن يكون أريد المستفتون وغيرهم، إلا أنه حمل الكلام على المخاطبين؛ لأن الخطاب والغيبة، إذا اجتمعا غلب الخطاب على الغيبة، كما يغلب التذكير على التأنيث.

قال: وقرأ ابن كثير وحده: ﴿يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ نَشَاءُ﴾ [٥٦] بالنون^(٣).

(١) البيت في ديوانه ص(٤٩)، ولسان العرب (عصر)، (سرا)، وتهذيب اللغة (١٤/٢)، وتاج العروس (عصر)، وكتاب الجيم (٣٣٩/٢).
ويروى: «بدار» بدلا من «بغير».

(٢) البيت في ديوانه ص(٩٣)، والأغاني (٩٤/٢)، وجمهرة اللغة ص(٧٣١)، والحيوان (٥/١٣٨، ٥٩٣)، وخزانة الأدب (٥٠٨/٨، ١٥/١١، ٢٠٣)، والدرر (٩٩/٥)، وشرح شواهد المغني (٦٥٨/٢)، والشعر والشعراء (٢٣٥/١)، واللامات ص(١٢٨)، ولسان العرب (عصر)، (غصص)، (شرق)، والمقاصد النحوية (٤٥٤/٤)، وكتاب العين (٤/٣٤٢)، وأساس البلاغة (عصر)، وبلا نسبة في الاشتقاق ص(٢٦٩)، وتذكرة النحاة ص(٤٠)، والجني الداني ص(٢٨٠)، وجواهر الأدب ص(٢٦٣)، وشرح الأشموني (٣/٦٠١)، وشرح التصريح (٢٥٩/٢)، وشرح عمدة الحافظ ص(٣٢٣)، والكتاب (٣/١٢١)، ومغني اللبيب (٢٦٨/١)، وجمع الهوامع (٦٦/٢).

ويروى: «شرف» بدلا من «شرق».

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٦)، البحر المحيط (٣٢٠/٥)، التبيان للطوسي (١٥٧/٦)، التيسير للداني (١٢٩)، الحجة لابن خالويه (١٩٦)، الحجة لأبي زرعة (٣٦٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٩)، الغيث للصفاقسي (٢٥٩)، الكشف للزمخشري (٣٢٩/٢)، الكشف للقيسي (١٧٢)، المجمع للطبرسي (٢٤١/٥)، تفسير الرازي (١٦٣/١٨)، النشر لابن الجزري (٢٩٥/٢).

وقرأ الباقون بالياء.

قال أبو على: ﴿يَتَّبِعُوا مِنهَا حَيْثُ يَشَاءُ﴾، من قال: ﴿حَيْثُ يَشَاءُ﴾، ف: «يشاء» مسند إلى فعل الغائب، كما كان «يتبوا» كذلك.

ويقوى ذلك: ﴿وَأَوْزَنَّا الْأَرْضَ نَتَّبِعُوا مِنْ أَلْحَنَةِ حَيْثُ نَشَاءُ﴾ [الزمر: ٧٤]، وكما أن قوله: ﴿حَيْثُ نَشَاءُ﴾ وفق فعل المتبوعين؛ فكذلك قوله: ﴿حَيْثُ يَشَاءُ﴾ وفق لقوله: ﴿يَتَّبِعُوا﴾ في إسناده إلى الغيبة.

وأما قراءة ابن كثير: ﴿حيث نشاء﴾ فإنه على أحد وجهين:

إما يكون أسند المشيئة إليه، وهى ليوسف فى المعنى؛ لأن مشيئته لما كانت بقوته وإقداره عليها جاز أن ينسب إلى الله - سبحانه - وإن كان فى المعنى ليوسف، كما قال: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧]، فأضيف «الرمى» إلى الله - سبحانه - لما كان بقوته، وإن كان الرمى للنبي ﷺ.

والآخر: أن يكون الموضع المتبوا مواضع نسك وقرب، أو مواضع يقام فيها الحق من أمر بمعروف أو نهى عن منكر، فالتبوا فى نحو هذه الأماكن والمكث فيها قرب إلى الله - سبحانه - فهو يشاؤه ويريده.

ويقوى النون أن الفعل المعطوف عليه كذلك، وهو: ﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [٥٦]، فأما اللام فى قوله: ﴿مَكَّنَّا لِيُوسُفَ﴾ [٢١]، وفى قوله: ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٨٤] فيجوز أن يكون على حد التى فى قوله: ﴿رَدَفَ لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢] و ﴿لِلرَّؤْيَا تَعْبُورُونَ﴾ [٤٣].

يدل على ذلك قوله: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦]، وقوله: ﴿مَكَّنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ﴾ [الأنعام: ٦]. وتكون اللام فى قوله: ﴿مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ﴾ على هذا أيضًا.

وقوله: ﴿يَتَّبِعُوا﴾ فى موضع نصب على الحال، تقديره: مكانه متبوا حيث يشاء، فأما قوله: ﴿حَيْثُ يَشَاءُ﴾ فيحتمل موضعه أمرين:

أحدهما: أن يكون فى موضع نصب بأنه ظرف.

والآخر: أن يكون فى موضع نصب بأنه مفعول به.

ويدل على جواز هذا الوجه قول الشماخ: [من الطويل]

وَحَلَّاهَا عَنْ ذِي الْأَرَاكَةِ عَامِرٌ أَخُو الْخُضْرِيِّ مِمَّا حَيْثُ تُكْوَى النَّوَاحِرُ^(١)

اختلفوا في النون والتاء من قوله - عز وجل - : ﴿وَقَالَ لِفَتْنَيْنِهِ﴾ [٦٢]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر^(٢) : ﴿لِفَتْنَيْنِهِ﴾ بالتاء.

واختلف عن عاصم:

فروى أبو بكر عنه مثل أبي عمرو.

وروى حفص عنه : ﴿لِفَتْنَيْنِهِ﴾ مثل حمزة بالنون.

وقرأ حمزة والكسائي : ﴿لِفَتْنَيْنِهِ﴾ بالنون.

قال أبو علي : «الفتية» جمع «فتى» في العدد القليل، والفتيان : في الكثير، فمثل

«فتى وفتية» : أخ وإخوة، وولد وولدة، ونار ونيرة، وقاع وقية، ومثل الفتیان : برق

وبرقان، وخرب وخربان، وجار وجيران، وتاج وتيجان. وقد جاء فعله في العدد

القليل، فيما زادت عدته على ثلاثة أحرف : نحو: صبي وصيبة، وغلام وغلمة،

وعلى وعليه.

فوجه البناء الذي للعدد القليل : أن الذين يحيطون بما يجعلون بضاعتهم فيه من

رحالهم يكفون من الكثير.

ووجه الجمع الكثير : أنه يجوز أن يقال ذلك للكثير، ويتولى الفعل منهم القليل،

ويقوى البناء الكثير قوله : ﴿اجْعَلُوا بُضْعَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ﴾ [٦٢] ؛ فكما أن «الرحال» للعدد

الكثير - لأن جمع القليل : أرْحَلٌ - فكذلك المتولون ذلك يكونون كثرة.

وقال أبو الحسن : كلام العرب : قل لفتيانك، وما فعل فتیانك؟ وإن كانوا في

أدنى العدد، إلا أن يقولوا : ثلاثة وأربعة.

قال أبو علي : فإن قلت : هلا كان «فتية» أولى ؛ لقوله : ﴿إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى

الْكَهْفِ﴾ [الكهف : ١٠]، ولقوله : ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ﴾ [يوسف : ٧٦]،

(١) في ج : النواحر. والبيت تقدم.

(٢) ينظر : الإعراب للنحاس (١٤٦/٢)، الإملاء للعكبري (٣٠/٢)، البحر المحيط (٥/

٣٢٢)، التبيان للطوسي (١٦٢/٦)، التيسير للداني (١٢٩)، تفسير القرطبي (٢٢٢/٩)،

الحجة لابن خالويه (١٩٦)، الحجة لأبي زرعة (٣٦١)، السبعة لابن مجاهد (٣٤٩)، الغيث

للفصافسي (٢٥٩)، الكشف للزمخشري (٣٣٠/٢)، الكشف للقيسي (١٢/٢)، المجمع

للطبرسي (٢٤٥/٥)، المعاني للفراء (٤٨/٢)، تفسير الرازي (١٦٨/١٨)، النشر لابن

الجزري (٢٩٥/٢).

و «الأوعية» للعدد القليل؟

قيل: لا دلالة على ما ذكرت من واحد من الأمرين:

فأما قوله: «الفتية» فى أصحاب الكهف، فزعموا أنهم كانوا أقل من عشرة.
وأما قوله: ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعَيْنَهُمْ قَبْلَ وَعَاءِ آخِيهِ﴾، فإنه - وإن كان «أفعلة» لأدنى العدد- فإنه فى هذا الباب يجوز أن يعنى به العدد الكثير؛ ألا ترى أنه لا يستعمل فى هذا الباب البناء الذى لأكثر العدد- وهو «فُعَل»؟! فإذا رفضوا ذلك فيه، ولم يستعملوه، جاز أن يعنى به العدد الكثير.

ألا ترى أن قولهم: رداء وكساء ورشاء وعباء، لا يقال فى تكسيره إلا: أعبية وأردية وأرشية وأكسية، ولم يجرى شئ منها على «فُعَل»؛ لأنه لو جاء على ذلك لم يخل من أن تخفف العين كما خفف فى «رُسُل»، أو تثقل كما تثقلت العين فى «رُسُل»، فإن خففت العين فى ذلك، لم يجر؛ لأن العين إذا خففت فى هذا النحو كان فى حكم التثقيـل، بدلالة قولهم: لَقَضُوا الرجل، ورضى وغزى؛ فكما أن التخفيف فى حكم التثقيـل - لتقريبهم حروف اللين على ما هى عليه، والحركة ثابتة غير محذوفة - كذلك «فُعَل» لو خفف فقليل: رُشى، كان فى حكم التثقيـل؛ ولم يثقل لِمَا كان يلزم من القلب والإعلال، وقد يقوم البناء الذى للقليل مقام البناء الذى للكثير، وكذلك الكثير يقوم مقام القليل حيث لا قلب ولا إعلال، وذلك نحو: أَرَجُل، وأقدام، وأرسان، وفى الكثير قولهم: ثلاثة شسوع، فإذا فعل ذلك فيما لا إعلال فيه، فأن يرفض فيما يؤدى إلى ما ذكرنا من الإعلال والقلب أولى.

فأما قولهم: «ثُن» فى جمع «ثْنى»، فمن الشاذ الذى لم يعد إلى غيره، ورفض فيما عداه.

اختلفوا فى الياء والنون من قوله - عز وجل -: ﴿نَكَتَلُ﴾ [٦٣]:
فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿نَكَتَلُ﴾ بالنون.
وقرأ حمزة والكسائى^(١): ﴿يَكْتَلُ﴾ بالياء.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٦)، الإعراب للنحاس (١٤٧/٢)، الإملاء للعكبرى (٣٠/٢)، البحر المحيط (٣٢٢/٥)، التبيان للطوسى (١٦٣/٦)، التيسير للدانى (١٢٩)، تفسير الطبرى (٨/١٣)، تفسير القرطبى (٢٢٤/٩)، الحجة لابن خالويه (١٩٦)، الحجة

قال أبو علي: يدل على النون قوله: ﴿وَنَمِيرُ أَهْلَنَا وَنَحْفَظُ أَخَانَا وَنَزْدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ﴾ [يوسف: ٦٥].

ألا ترى أنهم إنما يميرون أهلهم مما يكتالونه؟! فيكون «نكتل» مثل: «نمير»؟! وأيضاً فإذا [قالوا: نكتل] ^(١) جاز أن يكون أخوهم داخلاً معهم، وإذا قالوا: يكتل - بالياء - لم يدخلوا هم في هذه الجملة.

وزعموا أن في قراءة عبد الله: ﴿نَكْتَلُ﴾ بالنون، وكان بالنون؛ لقولهم: ﴿مُنْعَ مِنَ الْكَيْلِ﴾؛ لغية أخينا، فأرسله نكتل ما مُنِعْنَاهُ لغيبته.

ووجه الياء كأنه: يكتل هو حملة، كما نكتال نحن أحمالنا.

قال أحمد: روى خلف والهيثم عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: ﴿فلما استأيسوا﴾ [٨٠] بغير همز ^(٢).

ومحمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير مثله.

وقرأ الباقر: ﴿أَسْتَيْسُوا مِنهُ﴾ الهمزة بين السين والياء.

وكذلك قرأت على قبل عن ابن كثير: ﴿أَسْتَيْسُوا﴾ مثل حمزة: ﴿وَلَا تَأْتِسُوا﴾

[٨٧].

وكلهم قرأ في آخرها: ﴿أَسْتَيْسَ الرُّسُلُ﴾ [يوسف: ١١٠] إلا ما ذكرت عن ابن كثير.

قال أبو علي: قولهم: يشس واستياس، مثل: عجب واستعجب، وسخر واستسخر، وفي التنزيل: ﴿وَإِذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْخِرُونَ﴾ [الصفافات: ١٤].

وقال أوس: [من الطويل]

وَمُسْتَعْجِبٍ مِّمَّا يَرَى مِنْ أَتَانِنَا وَلَوْ زَيْنَتْهُ الْحَرْبُ لَمْ يَتَرَمَّرَمِ ^(٣)

= لأبي زرعة (٣٦١)، السبعة لابن مجاهد (٣٥٠)، الغيث للصفافسي (٢٥٩)، الكشف للزمخشري (٢٣١/٢)، الكشف للقيسي (١٢/٢)، المجمع للطبرسي (٢٤٦/٥)، المعاني للفراء (٤٩/٢)، تفسير الرازي (١٦٩/١٨)، النشر لابن الجزري (٢/٢٩٥).
(١) في ج: كالوا.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٦)، التيسير للداني (١٢٩)، تفسير القرطبي (٢٤١/٩)، الحجة لأبي زرعة (٣٦٦)، الغيث للصفافسي (٢٥٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٥٠)، النشر لابن الجزري (٤٠٥/١، ٤٠٦).

(٣) تقدم.

ومن قال: ﴿اسْتَأْيَسَ الرُّسُلُ﴾ قلب العين إلى موضع الفاء؛ فصارت: استعفل، ولفظه: استأيس، ثم خفف الهمزة وأبدلها ألفاً؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها، فصار مثل: راس وفاس.

فإن قلت: فلم لا يكون «استأيس» فأبدل من الياء الألف وإن كانت ساكنة؛ كما قلب قوم نحو: ياتعد، وياتزر، ويأتيس؟

قيل: لو كان كذلك لكان: فلما استأسوا، فكانت الهمزة التي هي عين مخففة، فإن خففتها كانت بين بين كالتى فى «هياة»، والرواية عن ابن كثير: «استأسوا» بالياء، والهمزة لا تقلب ياء فى هذا النحو فى التخفيف القياسى. وقد قلب هذا الحرف فى غير هذا الموضع، قالوا: أيس يأتس، وهذا مقلوب من: يتس يأس، وهو الأصل.

يدلك على ذلك، أن المصدر لا نعلمه جاء إلا على تقديم الياء نحو قوله: [من الرجز]

مِنْ يَأْسَةِ الْيَأْسِ أَوْ جِدَادًا^(١)

ونحو ما أنشده أبو زيد: [من الطويل]

بِلا عُرْفٍ تَسْلُو وَلَكِنْ يَأْسَةً وَأَشْفَى لِمَطْلُوبِ الْعَلَاةِ لَوْ يَسْلُو^(٢)

فأما قولهم: الإياس، وتسميتهم الرجل: إياساً- فليس مصدر «أيس»، ولو كان كذلك لكان من باب «جذب وجذب» فى أن كل واحد منهما أصل على حدة، وليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه، ولكن «إياس» مصدر «أسته أأوسه أوساً»: إذا أعطيته، والإياس مثل القياس^(٣) والقياد، وإنما سمي الرجل بـ «إياس» و «أوس»؛ كما سمي بـ «عطاء» و «عطية».

ومن ذلك قول النابغة الجعدي: [من المتقارب]

وَكَاَنَّ الْإِلَٰهَ هُوَ الْمُسْتَأْسَا^(٤)

(١) الرجز للعجاج فى ديوانه (٨٣/٢)، والمخصص (١٢٧/١٥)، والإنصاف (١/٣٣٣)،

والكتاب (٦٩/١)، وبلا نسبة فى المحتسب (٣٦٣/٢).

(٢) البيت فى النوادر (٥٦٢).

(٣) فى ج: القيام.

(٤) عجز بيت، وصدرة:

إنما هو «مستفعل» من «العطاء»، أى: يُسأل أن يعطى، ومن فسرهُ من أهل اللغة على غير هذا، فإنما هو تفسير على المعنى دون ما عليه اللفظ، فأما «الأسو» فهو من قولك: أسوت الجرح أسوه أسوا، والفاعل: أس، كما ترى، والمفعول: مأسو وأسى^(١).

وقول الحطيئة^(٢): [من الوافر]

..... الأُطْبَةُ وَالْإِسَاءُ^(٣)

الإساء: فعال، مثل: صاحب وصحاب، وآم وإمام، ومنه: ﴿وَأَجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤] فى قول أبى الحسن، وقالوا: «أسى»؛ ف «أسى»: فاعيل، مثل: أسير، ومن ثم جمع على «أساوى» مثل «أسارى».

قال: [من الطويل]

..... كَأَنَّهُمْ أَسَاوَى إِذَا مَا سَارَ فِيهِمْ سُورَاهَا^(٤)

= ثلاثة أهلين أفنيتهم وهو فى ديوانه ص(٧٨)، والتنبيه والإيضاح (٢/٢٥٩)، وكتاب العين (٧/٣٣٠)، ومقاييس اللغة (١/١٥٠، ١٥٦)، وتهذيب اللغة (١٣/١٣٧)، ومجمل اللغة (١/٢١٦)، وأساس البلاغة (أوس)، واللسان (أوس)، (قرن)، والتاج (أوس)، (لبس)، (أهل)، (قرن)، والشعر والشعراء ص(٣٠١)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٢٣٨)، (١١٠٩)، والمخصص (١٢/٢٢٧).

(١) فى ج: أس.

(٢) جرول بن أوس بن مالك العيسى، أبو ملكية: شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام. كان هجاء عنيفا. لم يكذب يسلم من لسانه أحد. هجا أمه وأباه ونفسه وأكثر من هجاء الزبرقان ابن بدر؛ فشكاه إلى عمر بن الخطاب؛ فسجنه عمر بالمدينة، فاستعطفه بأبيات فأخرجه ونهاه عن هجاء الناس، فقال: إذا تموت عيالى جوعا! له «ديوان شعر».

ينظر: الأعلام (٢/١١٨).

(٣) وتما البيت:

..... هم الآسون أمر الرأس لما تواكلها وهو فى ديوانه ص(٥٦)، واللسان (أسا)، ومقاييس اللغة (١/١٠٥)، وتهذيب اللغة (١٣/١٤٠).

(٤) وتما البيت:

..... ترى شربها حمر الحداق وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص(٧٥)، والتاج (سور)، واللسان (سور).

ويروى: «أسارى» بدلا من «أساوى»، و: «مار» بدلا من «سار».

وقال: [من الطويل]

أَسِئْ عَلَى أُمِّ الدِّمَاغِ حَجِيجُ^(١)

...

فانقلبت الواو كما انقلبت في «غزى»، وأما «أَسِئْتُ أَسَى أَسَى» في الحزن: وهو مثل: فَرِقْتُ أَفَرَقُ فَرَقًا، فقالوا: أَسِيَان، وأحسبني قد سمعت: أسوان، فإن^(٢) يك كذلك، فـ «أَسِيت» مثل «رضيت»، أو يكون في الكلمة لغتان: الياء والواو.

وقال: ﴿فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ [المائدة: ٢٦].

﴿فَكَيْفَ ءَاسَى عَلَى قَوْمٍ﴾ [الأعراف: ٩٣].

و: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣].

وأما «السأو» للهمة فمصدر.

وقوله: [من البسيط]

بَعِيدُ السَّأُو مَهْيُومُ^(٣)

...

التقدير: بعيد المكان الذي يحن إليه ويهيم بلحاقه به، فوضع المصدر موضع الصفة؛ فهو من باب: ضرب الأمير، ونسج اليمن.

وقال أبو عبيدة في قوله: ﴿أَفَلَمْ يَأْتِسَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الرعد: ٣١]: أفلم يتبين ويعلم.

وأنشد لسحيم بن وثيل^(٤): [من الطويل]

(١) عجز بيت، وصدره:

وصب عليها الطيب حتى كأنها
وهو لأبى ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص(١٣٥)، واللسان (حجج)،
(فوج)، (أسا)، وتهذيب اللغة (٣/٣٨٩)، وجمهرة اللغة ص(٨٦)، ومقاييس اللغة (٢/
٣٠)، والمخصص (١٣/١٨٢)، وكتاب الجيم (١/٢١٨)، والتاج (حجج)، (فوج)،
(أسى)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص(٢٣٧).

(٢) زاد في أ: لم.

(٣) جزء من عجز بيت، وقبله:

كأننى من هوى خرقاء مطرف دامى الأظلم
وهو لذى الرمة في ديوانه ص(٣٨٢)، واللسان (طرف)، (ظلل)، (سأى)، وتهذيب
اللغة (١٣/١٣٤، ٣٢٣، ١٤/٣٦٠)، وجمهرة اللغة ص(٢٣٩، ١١٠٧)، والتاج
(طرف)، (سأو)، وكتاب العين (٧/٣٢٩، ٧/٤١٧، ٨/١٥٠)، وبلا نسبة في مقاييس
اللغة (٣/١٢٤)، والمخصص (٢/١٦٤، ٥/١٢٠).

(٤) سحيم بن وثيل بن عمرو، الرياحي اليربوعي الحنظلي التميمي: شاعر مخضرم، عاش في =

أَقُولُ لِأَهْلِ الشَّعْبِ إِذْ يَسِيرُونَنِي أَلَمْ تَيَّأَسُوا أَنِّي ابْنُ فَارِسٍ زَهْدَمٌ^(١)
 يروى: يسروننى: أى يقتسموننى، وبعضهم يقول: يأسروننى، من «الأسر»^(٢).
 وقال بعض البصريين: «أَفَلَمْ يَأْتِيسَ الَّذِينَ آمَنُوا» أى: لم يعلموا، قال: وهى لغة
 وهبيل من النخع، هكذا رواه أبو عبد الله اليزيدى.

وأنشد بيتاً آخر: [من الطويل]

أَلَمْ يَيَّاسِ الْأَقْوَامُ أَنِّي أَنَا ابْنُهُ وَإِنْ كُنْتُ عَنْ أَرْضِ الْعَشِيرَةِ نَائِيًا^(٣)
 وينبغى أن تكون «أن» بعدها - وهو قوله: «أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا»
 [الرعد: ٣١] - مخففة من الثقيلة، وفيه ضمير القصة والحديث، كما أنه فى قوله:
 «عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْحُومٌ» [المزمل: ٢٠]، «أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ
 لَهُمْ صَرًّا وَلَا نَفْعًا» [طه: ٨٩] -: على ذلك، وحسن وقوع الفعل بعدها؛ لفصل
 الحرف، كما فصل فى هذه المواضع الآخر.

ولا يجوز فى «يئأس» - هذا الذى بمعنى العلم -: الشذوذ الذى جاء فى: حِسْبَ
 يحسب، ويئس يئأس؛ لأن ذلك إنما جاء فى «يئس» الذى هو خلاف «يرجو»،

= الجاهلية والإسلام، وناهز عمره المائة. كان شريفًا فى قومه، نابه الذكر. له أخبار مع زياد
 ابن أبيه، ومفاخرة مع غالب بن صعصعة والد الفرزدق. قال ابن دريد: عاش أربعين سنة فى
 الجاهلية وستين فى الإسلام. أشهر شعره أبيات مطلعها:

أنا ابن جلا وطلاع الشنايا
 ينظر: الأعلام (٧٩/٣).

(١) البيت فى اللسان (يسر)، (يئس)، (زهدم)، والتنبيه والإيضاح (٣١٠/٢)، وتهذيب اللغة
 (١٣/٦٠، ١٤٢)، والتاج (يسر)، (يئس)، (زهدم)، (لزم)، وديوان الأدب (٢١٦/٤)،
 وأساس البلاغة (يئس)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (١٥٤/٦)، وديوان الأدب (٢٥٨/٣)،
 والمخصص (٢٠/١٣).

ويروى صدره:

أقول لهم بالشعب إذ ييسروننى

(٢) ثبت ههنا فى (ج):

يتلوه - إن شاء الله - فى الجزء الثالث والثلاثين: وقال بعض البصريين: «أفلم يئس
 الذين آمنوا» أى: ألم يعلموا. والحمد لله، وصلى الله على محمد رسوله وعلى آله وسلم
 تسليمًا. وكتبه العباس بن أحمد بن أبى مواس فى شعبان من سنة أربع وسبعين وثلاثمائة.
 (٣) البيت بلا نسبة فى أساس البلاغة (يئس).

ويروى: «تئأس» بدلا من «يئأس»، و: «عرض» بدلا من «أرض».

والشدوذ حكمه أن يقصر على ما جاء فيه، ولا يتعدى إلى غيره.

ويقوى ذلك أنه: يشيئ يئأس، إذا أريد به خلاف الرجاء مثل: علم يعلم، ويؤكد ذلك - أيضاً - أن خلافه على هذا المثال وهو: جهل يجهل جهلاً، ومصدره ينبغى أن يكون: يأساً، مثل جهلاً.

اختلفوا فى إسقاط الألف وإثباتها، وفتح الحاء وكسرها من قوله: ﴿خَيْرٌ حَفِظًا﴾ [٦٤]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر، وعاصم فى رواية أبى بكر^(١): ﴿خَيْرٌ حَفِظًا﴾ بغير ألف.

وقرأ حمزة والكسائى وحفص عن عاصم ﴿حَفِظًا﴾ باللف.

قال أبو على: وجه من قال: ﴿خَيْرٌ حَفِظًا﴾ أنه قد ثبت من قوله - عز وجل -: ﴿وَتَحْفَظُ أَخَانًا﴾ [يوسف: ٦٥] وقوله: ﴿وَإِنَّا لَلْمُحْفِظُونَ﴾ [يوسف: ١٢] - أنهم قد أضافوا إلى أنفسهم حفظاً، فالمعنى على الحفظ الذى نسبوه إلى أنفسهم، وإن كان منهم تفريط فى حفظهم ليوسف.

كما أن قوله: ﴿إِن شَرَكَايَ﴾ [النحل: ٢٧، القصص: ٦٢] لم يثبت لله - تعالى - شريكاً، ولكن المعنى على: الشركاء الذين نسبتهموهم إلى؛ فكذلك المعنى على الحفظ الذى نسبوه إلى أنفسهم، وإن كان منهم تفريط فيه، فإذا كان كذلك، كان معنى ﴿الله خَيْرٌ حَفِظًا﴾: من حفظكم الذى نسبتهموهم إلى أنفسكم؛ لقولكم: ﴿وَتَحْفَظُ أَخَانًا﴾، ﴿وَإِنَّا لَلْمُحْفِظُونَ﴾، وإن كان منكم فيه تفريط، وإضافة «خير» إلى «حفظ» محال، ولكن تقول: حفظ الله خير من حفظكم؛ لأن الله حافظ، بدلالة قوله: ﴿حَفِظْتُ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ [النساء: ٣٤].

وأما من قال: ﴿خَيْرٌ حَفِظًا﴾ فينبغى أن يكون: «حافظاً» منتصباً على التمييز دون الحال، كما كان «حفظاً» كذلك، ولا تستحيل الإضافة فى قوله: ﴿خَيْرٌ حَفِظًا﴾،

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٦)، الإعراب للنحاس (١٤٧/٢)، الإملاء للعبرى (٣٠/٢)، البحر المحيط (٣٢٢/٥)، التبيان للطوسى (١٦٤/٦)، التيسير للدانى (١٢٩)، تفسير الطبرى (٨/١٣)، تفسير القرطبى (٢٢٤/٩)، الحجة لابن خالويه (١٩٧)، الحجة لأبى زهرة (٣٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٥٠)، الغيث للصفاسى (٢٥٩)، الكشف للزمخشري (٢٣١/٢)، الكشف للقيسى (١٣/٢)، المجمع للطبرسى (٢٤٦/٥)، المعانى للفراء (٤٩/٢)، تفسير الرازى (١٦٩/١٨)، النشر لابن الجزرى (٢٩٥/٢، ٢٩٦).

و«خير الحافظين» كما تستحيل فى: ﴿خير حفظاً﴾.

فإن قلت: فهل كان ثمَّ حافظ كما ثبت أنه قد كان حفظ بما قدمته.
فالقول فيه: إنه قد ثبت أنه كان ثمَّ حافظ؛ لقوله: ﴿وَإِنَّا لَمُحَفِّظُونَ﴾، ولقوله: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الرعد: ١١] فتقول: حافظ الله خير من حافظكم، كما قلت: حفظ الله خير من حفظكم؛ لأن لله - سبحانه - حفظاً، كما أن له حفظاً، فحافظه خير من حافظكم، كما كان حفظه خيراً من حفظكم، وتقول: هو أحفظ حافظ، كما تقول: هو أرحم راحم؛ لأنه - سبحانه - من الحافظين، كما كان من الراحمين، ولا يكون «حافظاً» فى الآية منتصباً على الحال.

قال: قرأ عاصم فى رواية أبى بكر: ﴿يُوحى إليهم﴾ [١٠٩] بفتح الحاء.
وفى رواية حفص: ﴿تُوحى إليهم﴾ بالنون وكسر الحاء فى جميع القرآن إلا فى قوله فى «عسق»: ﴿كَذَلِكَ يُوحى إِلَيْكَ﴾ [الشورى: ٣] فإنه قرأ: ﴿يُوحى﴾ بالياء مكسورة الحاء^(١).

وجه ﴿تُوحى﴾، بالنون، قوله: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [النساء: ١٦٣].

وجه ﴿يُوحى﴾، قوله: ﴿وَأَوْحَى إِلَى نُوحٍ أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ﴾ [هود: ٣٦]، وقوله: ﴿قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنْ آلِ نَارٍ فَقَالُوا﴾ [الجن: ١].

وأما قراءة عاصم فى «عسق»: ﴿كَذَلِكَ يُوحى إِلَيْكَ﴾؛ فلأن الفعل مسند إلى اسم الله - تعالى - فارْتِفاع الاسم بأنه فاعل «يُوحى»، ولو قرأ: ﴿يُوحى إليك وإلى الذين من قبلك﴾، جاز، وأسند الفعل إلى الجار والمجرور، وإن لم يكن فى حسن ما قرأ به، وكان يكون اسم الله فى قوله: ﴿اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الشورى: ٣]: مبتدأ، و«العزیز الحكيم»: خبره، إلا أن «العزیز الحكيم»: أن تجيء به صفة جارية على اسم الله - جل وعز - أحسن من أن تجعله خبراً عنه، وكذلك إذا أسندت الفعل إلى

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٨)، البحر المحيط (٣٥٣/٥)، التبيان للطوسى (٢٠٦/٦)، التيسير للدانى (١٣٠)، الحجة لابن خالويه (١٩٨)، الحجة لأبى زرعة (٣٦٥)، السبعة لابن مجاهد (٣٥١)، الغيث للصفاقسى (٢٦٠)، الكشف للزمخشري (٣٤٦/٢)، الكشف للقيسى (١٤/٢، ١٥)، المجمع للطبرسى (٢٦٨/٥)، تفسير الرازى (٢٢٥/١٨)، النشر لابن الجزرى (٢٩٦/٢).

الاسم المفرد كان أولى من أن يسند الفعل إلى الجار والمجرور.

ألا ترى أن الفعل في قوله: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾ [الجن: ١]، ومن قوله: ﴿وَأَرْحَمَ إِلَىٰ نَوْجٍ﴾ [هود: ٣٦] - أنه لم يسند في واحد من الموضعين إلى الجار والمجرور؛ وإنما أسند إلى «أن» في الموضعين جميعاً! ففعل عاصماً اعتبر ذلك في الموضعين، فأسند الفعل إلى الفاعل الذي هو اسم الله دون الجار والمجرور.

اختلفوا في تشديد الذال وتخفيفها من قوله - تعالى -: ﴿وَطَنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كَذَّبُوا﴾ [١١٠]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر^(١): ﴿كُذِّبُوا﴾ مشددة الذال. وقرأ عاصم وحزمة والكسائي: ﴿كَذَّبُوا﴾ خفيفة. وكلهم ضم الكاف. قال أبو علي: الضمير في ﴿وَطَنُوا﴾ - في قول من شدد - للرسول، تقديره: ظن الرسول، أي: تيقنوا، وطنوا الظن الذي هو حسابان، ومعنى ﴿كُذِّبُوا﴾: تَلَقَّوْا بالكذب، كقولهم: حييته، وخطأته، وفسقته، وجذعته، وعقرته، وزنيته، أي: استقبلته بـ: «حياك الله»، و: جدعك الله، و: سقاك الله. فتكذبيهم إياهم يكون بأن تلقوا بذلك كقوله: ﴿وَإِنْ تَطْنُنْكَ لَمِنَ الْكَذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦]، أو بما يدل عليه، وإن خالفه في اللفظ. ومن حجة التثقيب قوله: ﴿فَقَدْ كَذَّبَتْ رَسُولٌ﴾ [فاطر: ٤]، وقوله: ﴿فَكَذَّبُوا رَسُولِي﴾ [سبا: ٤٥]، وقوله: ﴿إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَّبَ الرَّسُولَ﴾ [ص: ١٤].

وأما من خفف فقال: ﴿كُذِّبُوا﴾ فهو من كذبتك الحديث، أي: لم أصدقك. وفي التنزيل: ﴿وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [التوبة: ٩٠]، وقياسه إذا اعتبر بالخلاف أن يتعدى إلى مفعولين، كما تعدى ﴿صدق﴾ في قوله: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٨)، الإعراب للنحاس (١٦١/٢)، الإملاء للعكبري (٣٣/٢)، البحر المحيط (٣٥٤/٥)، التبيان للطوسي (٢٠٧/٦)، التيسير للداني (١٣٠)، تفسير الطبري (٥٧/١٣)، تفسير القرطبي (٢٧٥/٩)، الحجة لابن خالويه (١٩٩)، الحجة لأبي زرعة (٣٦٧)، السبعة لابن مجاهد (٣٥١)، الغيث للصفاقسي (٢٦١)، الكشف للزمخشري (٣٤٧/٢)، الكشف للقيسي (١٥/٢)، المجمع للطبرسي (٢٦٩/٥)، المعاني للفراء (٥٦/٢)، تفسير الرازي (٢٢٦/١٨)، النشر لابن الجزري (٢٩٦/٢).

رَسُولُهُ الرُّمِّيَا بِالْحَقِّ ﴿٢٧﴾ [الفتح: ٢٧].

وقال الأعشى: [من مجزوء الكامل]

فَصَدَّقْتُهُ وَكَذَّبْتُهُ وَالْمَرْءُ يَنْفَعُهُ كَذَابُهُ^(١)
قال سيبويه: كذب يكذب كذباً، وقالوا: كذاباً، فجاءوا به على «فِعال»، وقد خففه الأعشى.

وقال ذو الرمة: [من الطويل]

وَقَدْ حَلَفْتُ بِاللَّهِ مِثَّةَ مَا الَّذِي أَقُولُ لَهَا إِلَّا الَّذِي أَنَا كَاذِبُهُ^(٢)
والضمير في قوله: ﴿وَوَظَنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كَذَّبُوا﴾ للمرسل إليهم.

التقدير: ظن المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم فيما أخبروهم به من أنهم إن لم يؤمنوا نزل بهم العذاب؛ وإنما ظنوا ذلك لما شاهدوه من إمهال الله إياهم، وإملائه لهم.

فإن قلت: كيف يجوز أن يحمل الضمير في «ظنوا» على أنه للمرسل إليهم الرسل، والذين تقدم ذكرهم: الرسل دون المرسل إليهم؟
قيل: إن ذلك لا يمتنع؛ لأن ذكر الرسل يدل على المرسل إليهم؛ لمقارنة أحد الاسمين للآخر، ولما في لفظ «الرسل» من الدلالة على المرسل إليهم.

وقد قال الشاعر: [من الوافر]

أَمِنْكَ الْبَرْقُ أَرْقُبُهُ فَهَاجَا فَبِتُّ إِخَالَهُ دُهُمَا خِلَاجَا^(٣)
أى: بت أخال الرعد صوت دهم، فأضمر «الرعد»، ولم يجر له ذكر؛ لدلالة «البرق» عليه؛ لمقارنة لفظ كل واحد منهما الآخر، وفي التنزيل: ﴿سَرَّيْلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] واستغنى عن ذكر البرد؛ لدلالة الحر عليه.

وإن شئت قلت: إن ذكرهم قد جرى في قوله: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [يوسف: ١٠٩]؛ فيكون الضمير للذين من قبلهم من مكذبي الرسل. وإن ذهب ذهاب إلى أن المعنى: ظن الرسل أن الذي

(١) تقدم.

(٢) ينظر ديوانه (٨٣٣/٢).

(٣) البيت لأبى ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص (١٧٧)، والتاج (خلج)، واللسان (خلج)، (دهم)، (تلا)، وتهذيب اللغة (٣١٧/١٤).

وعد الله أممهم على لسانهم قد كُذِّبوا أو كَذَّبوا؛ فقد أتى عظيماً لا يجوز أن ينسب مثله إلى الأنبياء، ولا إلى صالحى عباد الله. وكذلك من زعم أن ابن عباس ذهب إلى أن الرسل قد ضعفوا فظنوا أنهم قد أخلفوا؛ لأن الله - سبحانه - لا يخلف الميعاد، ولا مبدل لكلماته.

حدثنا أحمد بن محمد قال: حدثنا المؤمل بن إسماعيل ابن عليّة عن أبي المعلى عن سعيد بن جبير فى قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا﴾ قال: فقال ابن جبير: إن الرسل يشسوا من قومهم أن يؤمنوا، وإن قومهم ظنوا أن الرسل قد كَذَّبوا فيما قالوا لهم، فأتاهم نصر الله على ذلك^(١).

اختلفوا فى قوله - تعالى - : ﴿فَتُجِىَّ مِنْ نَشَاءٍ﴾ [١١٠]:

فقرأ ابن كثير ونافع، وأبو عمرو وحزمة والكسائى: ﴿فَتُجِىَّ مِنْ نَشاءٍ﴾ بنونين: الأولى مضمومة والثانية ساكنة، والياء التى فى «فَتُجِىَّ» ساكنة.

وروى نصر بن على عن أبيه عن أبى عمرو: ﴿فَتُجِىَّ مِنْ نَشاءٍ﴾ يدغم.

قال أحمد: هذا غلط فى قوله: يدغم، ليس هذا موضعاً يدغم فيه؛ إنما أراد أنها محذوفة النون الثانية فى الكتاب، وفى اللفظ بنونين: الأولى متحركة والثانية ساكنة، ولا يجوز إدغام المتحرك فى الساكن؛ لأن النون الثانية ساكنة، والساكن لا يدغم فيه متحرك، وكذلك النون لا تدغم فى الجيم؛ [فمن قال: يدغم، فهو غلط، ولكنها حذفت من الكتاب - أعنى: النون الثانية - لأنها ساكنة تخرج من الأنف، فحذفت من الكتاب، وهى فى اللفظ مثبتة]^(٢).

وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر وحفص، وابنُ عامر: ﴿فَتُجِىَّ مِنْ نَشاءٍ﴾ مشددة الجيم مفتوحة الياء بنون واحدة.

وروى ابن اليتيم عن أبى حفص عمرو بن الصباح عن أبى عمر عن عاصم: ﴿فَتُجِىَّ﴾ بنون واحدة.

وروى هبيرة عن حفص عن عاصم: بنونين، وفتح الياء، وهذا غلط من قول هبيرة.

(١) أخرجه ابن جرير فى تفسيره (٣١٧/٧) (١٩٩٩٠) و(٢٠٠٠٦) و(٢٠٠٠٧) و(٢٠٠٠٨) و(٢٠٠٠٩) و(٢٠٠١٠) و(٢٠٠١٤) و(٢٠٠١٥).

(٢) ما بين المعقوفين سقط فى ج.

قال أبو على: من قال: ﴿فَتُنَجِّى مِنْ نِشَاءٍ﴾، كان «نُجِّى» حكاية حال.
 ألا ترى أن القصة فيما مضى؟! وإنما حكى فعل الحال على ما كانت عليه.
 كما أن قوله: ﴿وَإِنَّ رَيْكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٢٤] حكاية للحال الكائنة.
 وكما أن قوله: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: ٢] جاء هذا النحو على
 الحكاية.

كما أن قوله: ﴿هَذَا مِنْ شِيعِنِهِ وَهَذَا مِنْ عُدُوِّهِ﴾ [القصص: ١٥] إشارة إلى
 الحاضر، والقصة ماضية؛ لأنه حكى الحال.
 ومن حكاية الحال قوله: ﴿وَكَلَّبُهُمْ بِسِطْرِ ذَرَأَتِهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]، فلولا
 حكاية الحال لم يعمل اسم الفاعل؛ لأنه إذا مضى اختص، وصار معهودًا، فخرج
 بذلك من شبه الفعل.

ألا ترى أن الفعل لا يكون معهودًا؟! فكما أن اسم الفاعل إذا وصف أو حقر لم
 يعمل عمل الفعل - لزوال شبه الفعل عنه باختصاصه الذى يحدثه فيه التحقير
 والوصف - كذلك إذا كان ماضيًا.

فأما النون الثانية من ﴿نُجِّى﴾ فهى مخفاة مع الجيم، وكذلك النون مع سائر
 حروف الفم لا تكون إلا مخفاة، قال أبو عثمان: وتبنيتهما معها لحن.
 وللنون مع الحروف ثلاث أحوال: الإدغام، والإخفاء، والبيان، وإنما تدغم إذا
 كانت مع مقاربيها، كما يدغم سائر [الحروف] المقاربة فيما قاربه، والإخفاء فيها مع
 حروف الفم التى لا تقاربيها، والبيان فيها مع حروف الحلق. فأما حذف النون الثانية
 من الخط؛ فيشبه أن يكون لكرهية اجتماع المثليين فيه.

ألا ترى أنهم كتبوا مثل: «العليا» و «الدنيا» و «يحيا»، ونحو ذلك بالألف، ولولا
 اجتماعها مع الياء لكتبت بالياء، كما كتبت: «حبلى» و «يخشى»، وما لم يكن فيه ياء
 - من هذا النحو بالياء - فكأنهم لما كرهوا اجتماع المثليين فى الخط، حذفوا النون.
 وقوى ذلك: أنه لا يجوز فيها إلا الإخفاء، ولا يجوز فيها البيان، فأشبه بذلك
 الإدغام؛ لأن الإخفاء لا يتبين فيه الحرف المخفى، كما أن الإدغام لا يبين فيه
 الحرف المدغم بيانه فى غير الإدغام؛ فلما وافق النون المدغم فى هذا الوجه استجيز
 حذفه فى الخط. ومن ذهب إلى أن النون الثانية مدغمة فى الجيم، فقد غلط؛ لأنها
 ليست بمثل الجيم، ولا مقاربة له، فإذا خلا الحرف من هذين الوجهين لم يدغم فيما

اجتمع معه.

ووجه قراءة عاصم: ﴿فَنُجِّيَ مِنْ نَشْأَةٍ﴾ أنه أتى به على لفظ الماضي؛ لأن القصة ماضية.

ويقوى قوله: أنه قد عطف عليه فعل مسند إلى المفعول وهو قوله: ﴿وَلَا يَرُدُّ بَأْسُنَا﴾ [يوسف: ١١٠]، ولو كان «نُجِّي» مسنداً إلى الفاعل - كقول من خالفه - لكان «لا تَرُدُّ» أشبه؛ ليكون مثل المعطوف عليه.

و [أما] ما رواه هبيرة عن حفص عن عاصم بنونين وفتح الياء، فهو غلط - كما قال أحمد بن موسى - من الراوى؛ لأنه لا شيء ههنا ينتصب به الياء من قوله: ﴿فَنُجِّيَ﴾، والنون الأولى للمضارعة؛ فلا يجوز أن تنتصب من غير ناصب له. قال أحمد:

وكلهم قرأ: ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ﴾ [٩٠] بالاستفهام.

غير ابن كثير^(١) فإنه قرأ: ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ يَوْسُفُ﴾ على الخبر.

قال أبو علي: يدل على الاستفهام قوله: ﴿أَنَا يُوسُفُ﴾ [٩٠]؛ وإنما أجابهم عما استفهموا عنه.

وزعموا أن في حرف أبى: ﴿أَوَ أَنْتَ يَوْسُفُ﴾؛ فهذا يقوى الاستفهام.

قال أبو الحسن في قوله: ﴿وَلَيْكَ بِعَمَّةٍ تَمْنَاهُ عَلَى﴾ [الشعراء: ٢٢] - إنه على الاستفهام؛ كأنه: أوتلك نعمة؟ فيجوز أن يكون قول ابن كثير على هذا؛ فتكون القراءتان على هذا متفقتين، وقلما يحذف حرف الاستفهام.

قال: واختلفوا في الهمزة، فكان حمزة والكسائي وعاصم وابن عامر: يهزنون همزتين.

والباقون: همزة واحدة.

هذا على أصولهم في الجمع بين همزتين، وقد تقدم القول في ذلك.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٧)، البحر المحيط (٣٤٢/٥)، التبيان للطوسي (١٨٨/٦)، التيسير للداني (١٣٠)، تفسير الطبري (٣٦/١٣)، الحجة لابن خالويه (١٩٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٥١)، الغيث للصفافسي (٢٥٩)، الكشاف للزمخشري (٣٤١/٢)، الكشف للقيسي (١٤/٢)، المجمع للطبرسي (٢٥٩/٥)، تفسير الرازي (٢٠٣/١٨)، النشر لابن الجزري (٣٧٢/١).

قال: قرأ ابن كثير وحده^(١): ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [٩٠] بياء فى الوصل والوقف، فيما قرأت على قبل.

الباقون بغير ياء فى وصل ولا وقف.

قال أبو على: وقراءة ابن كثير: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ﴾ يحتمل ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يقدر فى الياء الحركة، فيحذفها منها؛ فتبقى الياء ساكنة للجزم.

كما قدر ذلك فى: [من الوافر]

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِى
.....
.....
وهذا لا تحمله عليه؛ لأنه مما يجىء فى الشعر دون الكلام.

والآخر: أن يجعل «من» بمنزلة: الذى يتقى، ويحمل المعطوف على المعنى؛ لأن «من يتقى» إذا كان «من» بمنزلة: الذى، كان بمنزلة الجزاء الجازم؛ بدلالة أن كل واحد منهما يصلح دخول الفاء فى جوابه، فإذا اجتمعا فى ذلك - لما يتضمنانه من معنى الجزاء - جاز أيضًا أن يعطف عليه كما يعطف على الشرط المجزوم؛ لكونه بمنزلة فيما ذكرنا، ومثل ذلك: ﴿فَأَصْدَفَكَ وَأَكُنَّ﴾ [المنافقين: ١٠] حملت «وأكن» على موضع الفاء.

ومثله - أيضًا - قول من قال: ﴿وَيَذَرُهُمْ فى طغيانهم﴾ [الأعراف: ١٨٦] جزمًا.

ومثله قول الشاعر: [من الوافر]

فَأَبْلُونِى بَلِيَّتْكُمْ لَعَلِّى أَصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجُ نَوِيًّا^(٣)

فحمل على موضع الفاء المحذوفة وما بعدها؛ فكذلك يحمل «ويصبر».

ومما يقارب ذلك قوله: [من الوافر]

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٦٧)، الإملاء للعكبرى (٣٢/٢)، البحر المحيط (٣٤٢/٥)، التبيان للطوسي (١٨٩/٦)، التيسير للدانى (١٣١)، تفسير القرطبي (٢٥٦/٩)، الحجة لابن خالويه (١٩٨)، الحجة لأبى زرة (٣٦٤)، السبعة لابن مجاهد (٣٥١)، الغيث للصفاقسى (٢٥٩)، الكشف للقيسى (١٨/٢)، المجمع للطبرسى (٢٥٩/٥)، تفسير الرازى (٢٠٤/١٨)، النشر لابن الجزرى (٢٩٧/٢).

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

..... فَلَسنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا^(١)

ونحو ذلك مما يحمل على المعنى.

ويجوز أن يقدر الضمة فى قوله: «ويصبر» ويحذفها للاستخفاف، كما يحذف نحو: عضد وسبع، وجاز هذا فى حركة الإعراب، كجوازه فى حركة البناء. وزعم أبو الحسن أنه سمع: ﴿رسلنا لديهم﴾ [الزخرف: ٨٠] يأسكان اللام من «رسلنا»؛ فكذلك يكون فى قوله: «ويصبر فإن الله».

ومما يقوى ذلك ويسوّغ حمله عليه، أنه قرأ: ﴿وَيَتَّقِهِ﴾ [النور: ٥٢]. ألا ترى أنه جعل «تقّه»، بمنزلة: كَتَفَ وَعَلِمَ، فأسكن؟! فكذلك يُسَكُنُ على هذا: ﴿وَيَصْبِرْ فَإِنَّكَ اللَّهُ لَا يُضِيعُ﴾.

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

ذكر اختلافهم في سورة الرعد^(١)

اختلفوا في تخفيف الشين وتشديدها^(٢) من قوله -عز وجل-: ﴿يُعْشَىٰ آلَ نَهَارٍ﴾ [٣]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم -في رواية حفص-: ﴿يُعْشَى﴾ خفيفة.

وقرأ عاصم -في رواية أبي بكر- وحمة والكسائي^(٣): ﴿يُعْشَى﴾ بفتح الغين وتشديد الشين.

[قال أبو علي: ^(٤) وجه من قرأ: ﴿يُعْشَى﴾: قوله: ﴿فَأَغْشَيْنَاهُمْ﴾ [يس: ٩].
وجه من قرأ: ﴿يُعْشَى﴾: قوله -تعالى-: ﴿فَفَشَّنَهَا مَا غَشَّى﴾ [النجم: ٥٤].
وكلا الأمرين قد جاء به التنزيل.

اختلفوا في الخفض والرفع من قوله -جل ذكره-: ﴿وَزَرَعَ وَيَخِيلُ صِنَوَانٌ وَغَيْرُ صِنَوَانٍ﴾ [٤]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو، وعاصم -في رواية حفص-: ﴿وَزَرَعَ وَيَخِيلُ صِنَوَانٌ وَغَيْرُ صِنَوَانٍ﴾ رفعا.

وقرأ نافع وابن عامر وعاصم -في رواية أبي بكر- وحمة والكسائي: ﴿وَزَرَعَ وَيَخِيلُ صِنَوَانٍ وَغَيْرُ صِنَوَانٍ﴾ خفضا^(٥).

(١) في أ: سورة الرعد.

(٢) في جد: تثقيلا.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٦٩)، التيسير للداني (١١٠)، الحجة لابن خالويه (١٩٩)، الحجة لأبي زرة (٣٦٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٥٦)، الغيث للصفاقسي (٢٦٢)، الكشف للقيسي (٤٦٤/١)، المجمع للطبرسي (٢٧٥/٦)، تفسير الرازي (٥/١٩).

(٤) سقط في أ.

(٥) الإعراب للنحاس (١٦٤/٢)، البحر المحيط (٣٦٣/٥)، التبيان للطوسي (٢١٦/٦)، التيسير للداني (١٣١)، تفسير الطبري (٦٥/١٣)، تفسير القرطبي (٢٨٢/٩)، الحجة لابن خالويه (١٩٩، ٢٠٠)، الحجة لأبي زرة (٣٦٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٥٦)، الغيث للصفاقسي (٢٦٢)، الكشف للزمخشري (٣٤٩/٢)، الكشف للقيسي (١٩/٢)، المجمع للطبرسي (٢٧٥/٦)، المعاني للفراء (٥٨/٢)، تفسير الرازي (٧/١٩)، النشر لابن الجزري (٢٩٧/٢).

وكلهم كسر الصاد من: «صِنَوَانٍ» إلا أن الحسن حدثني عن أحمد بن يزيد الحلواني، عن القواس عن حفص عن عاصم: ﴿صُنَوَانٌ﴾ بضم الصاد والتنوين، ولم يقله غيره عن حفص.

[قال أبو على] ^(١) من رفع «زرعاً» من قوله: ﴿وَجَنَّاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزُرْعٌ﴾ جعله محمولاً على قوله: ﴿وَفِي الْأَرْضِ﴾، تقديره: وفي الأرض قطع متجاورات، وجنات من أعناب، وفي الأرض زرعٌ ونخيلٌ صنوان، فجعله محمولاً على قوله: ﴿وَفِي الْأَرْضِ﴾ ولم يجعله محمولاً على ما الجنات منه من الأعناب.

و [لفظ] الجنة على هذا يقع على الأرض التي فيها الأعناب دون غيرها، كما تقع على الأرض التي فيها النخيل دون غيرها.

ويقوى ذلك قول زهير: [من البسيط]

كَأَنَّ عَيْنَيْ فِى غَرْبَى مُّقْتَلَةٍ مِّنَ النَّوَاضِحِ تَسْقَى جَنَّةً سُحْقًا ^(٢)
والمعنى: تسقى نخيل جنة.

يدلك على ذلك أن «السحق» لا يخلو من أن يكون صفة للنخيل المرادة، أو للجنة: فلا يجوز أن يكون من صفة الجنة؛ لأن «السحق» جمع «سحوق»، وإنما يوصف بها النخيل إذا بسقت، فكأنه سقى الأرض ذات النخيل: جنة، ولم يذكر أن فيها غيرها؛ فكما أن الجنة تكون من النخيل من غير أن يكون فيها شيء آخر غيرها، كذلك تكون [من] ^(٣) الكروم وإن لم يكن فيها غيرها؛ فهذا وجه قول من قطع قوله: ﴿وَزُرْعٌ﴾ من إعراب ما قبله.

فأما من قرأ: ﴿وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزُرْعٌ وَنَخِيلٍ صِنَوَانٍ﴾ فإنه حمل الزرع والنخيل على الأعناب؛ كأنه: جنات من أعناب ومن زرع ومن نخيل.

والدليل على أن الأرض إذا كان فيها النخل والكرم والزروع سميت: جنة - قوله: ﴿جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ وَحَفَفْنَاهُمْ بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زُرْعًا﴾ [الكهف: ٣٢]؛ فكما سميت الأرض ذات [الأعناب والنخيل] ^(٤) والزروع: جنة، كذلك يكون فى

(١) سقط فى أ.

(٢) البيت فى ديوانه ص (٣٧)، واللسان (سحق، قتل، جنن)، ومجمل اللغة (١/١٠٠)، ومقاييس اللغة (١/٤٢١)، والتاج (سحق، قتل، جنن).

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: العنب والنخل.

قول من قرأ: ﴿وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَزُرْعٍ وَنَخِيلٍ﴾ أن يكون الزرع والنخيل^(١) محمولين على الأعناب، فتكون الجنة من هذه الأشياء، كما كانت منها في الآية الأخرى.

ويقوى ذلك -أيضا- قوله: [من الرجز]

أَقْبَلَ سَيْلٌ جَاءَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ يَخْرُدُ خَزْدَ الْجَنَّةِ الْمُغْلَةِ^(٢)
فقوله: «المغلة» في وصف الجنة يدل على أن الجنة يكون فيها الزرع؛ لأن
«الغلة» إنما هي مما يكال بالقفيز^(٣) في أكثر الأمر.

(١) زاد في ب: من أعناب.

(٢) البيت بلا نسبة في أمالي ابن الشجري (١٦/٢)، ومعاني القرآن للفراء (١٧٦/٣)، والخزانة (٣٤١/٤)، واللسان (حرد، أله).

(٣) القفيز:

في اللغة: مكيال يسع ثمانية مكايك، والجمع: أفقرة وقفران، وقفيز الطحان نهى عنه، وصورته: أن يقول استأجرتك على طحن هذه الحنطة برطل دقيق منها، و«قفز» من باب «ضرب».

وفي الاصطلاح: يعتبر القفيز من أشهر المكايل المستخدمة في العراق، ويجب التنبيه [على] أن القفيز أيضا نوع من أنواع المقاييس. ولكن المراد به هنا القفيز باعتباره كيلا من المكايل المشهورة.

قال في اللسان: وهو ثمانية مكايك عند أهل العراق. قال أبو عبيدة: «والحجاجي قفيز كان الحجاج بن يوسف اتخذه على صاع سيدنا عمر، كذلك يروى عنه»، قال أبو عبيد: «وسمعت محمداً غير مرة يقول: الحجاجي هو ربع الهاشمي هو ثمانية أرتال».

وعلى هذا فالذي يظهر من النصوص السابقة أن القفيز يساوي ثمانية مكايك والمكوك يساوي صاعا ونصفا؛ فالقفيز اثنا عشر صاعا. وأما قول أبي عبيد بأن القفيز موضوع على صاع سيدنا عمر، ومعروف لنا أن سيدنا عمر زاد على الصاع النبوي بمقدار النصف، ويبدو لنا أن سيدنا عمر زاد في وزن الصاع؛ ليكون مماثلا للمكوك؛ فيكون القفيز به ثمانية مكايك أو ثمانية أصع من صيعان سيدنا عمر من صاعه المكبر، وبهذا فمقدار القفيز يساوي أربعة وستين رطلا (٦٤ رطل) أو اثنا عشر (١٢ صاع) أو ثمانية مكايك (٨ مكوك). وقال الماوردي: وكان القفيز يساوي ثمانية أرتال وثمنه ثلاثة دراهم.

وقد ناقش الدكتور الرئيس ما ذهب إليه الماوردي، وأثبت أن القفيز يساوي ثمانية مكايك - أي ٦٤ رطلا - وليس ثمانية أرتال، حيث يقول الدكتور الرئيس في بحثه: إننا نستبعد أن يكون صاع عمر هذا الذي قدره ثمانية أرتال فقط هو القفيز الذي يقصد أنه وضعه على أرض العراق. وأن هذا الذي قدره ثمانية أرتال فقط هو الذي كان يجيبه كسرى والذي اشتهر بين العرب في الجاهلية؛ فإن معنى ذلك أن عمر وضع على كل جريب ست حفنات (أمداد) أي: ربع كيلة، وأن كسرى كان يجبي هذه الحفنات فقط. والذي يدعو إلى استبعاد ذلك:

أولا: ما ذكره الماوردي وغيره بأن ثمن هذا الصاع كان ثلاثة دراهم بوزن الميثقال؛ فإنه =

[ومما] ^(١) يقوى ذلك قول زهير: [من الطويل]

فَتَغْلِلُنْ لَكُمْ مَا لَا تَغْلِلُ لِأَهْلِهَا قُرَى بِالْعِرَاقِ مِنْ قَفِيزٍ وَدِرْهَمٍ ^(٢)
 بين الغلة بالقفيز والدرهم.

ومن ذهب من الفقهاء إذا قال: أوصيت له بغلة هذه القرية، أنه يكون على ما فيه في الحال، والثاني، والثمرة على ما كان وقت الكلام للوصية دون ما يحدث من بعد - يشهد له بيت زهير.

فإذا اجتمع النخل والكرم في أرض سميت: جنة؛ بدلالة قوله - عز وجل -: ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِّنْ نَّجِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾ [يس: ٣٤].

= بناء على ذلك يكون سعر الكيلة ١٢ درهم وسبعة درهما، ولابد والحال هذه من أن يكون القفيز شيئاً يناسب هذا السعر.

ثانياً: وجدنا أن عمر - رضى الله عنه - قد وضع على الوحدة في الشام أو في مصر جريباً أو إردباً، وكل منهما مكيال كبير: إذ يبلغ الأول ثلثي إردب أو أكثر، والثاني مثل ذلك أو ثلث إردب من إردبنا الحالي؛ فلا يعقل أن يكون عمر وضع في نظير ذلك على أرض العراق الخصب بضع حفنات أو $\frac{٤}{٨}$ من الإردب؛ فالذى أراه أن القفيز الذى وضع على السواد غير صاع عمر، وأن الأول هو قفيز حقا وهو الذى عرفته معاجم اللغة بأنه أحد المقدارين اللذين ذكرناهما فيما تقدم.

وفى العصر الأموى: ورد ذكر القفيز مع سعره، فقد روى ابن الأثير والطبرى أن وكيع ابن أبى سود التميمي خطب في خراسان، وكان ذلك عقب حادث مقتل قتيبة بن مسلم - أى فى سنة ٩٦ هـ - فكان مما جاء فى خطبته: (والله، لأقتلن ثم لأقتلن، ولأصلبن ثم لأصلبن.. إن مرزبانكم هذا ابن.. قد أغلى عليكم أسعاركم، والله ليصيرن القفيز فى السوق غداً بأربعة دراهم، أو لأصلبته)، فالقفيز كان فى هذا الوقت بأربعة دراهم، وحاول المرزبان أن يرفع سعره.

وقد ورد ذكر القفيز فى العصر العباسى، فقد روى صاحب لسان العرب هذا الخبر: سئل سفيان الثورى عن أخوين ورثا صكاً من أبيهما، فذهبا إلى الذى عليه الحق فتقاضياه. فقال: عندى طعام فاشتري منى طعاماً بما لكما على. فقال أحد الأخوين: أنا آخذ نصيبى طعاماً، وقال الآخر: لا آخذ إلا دراهم، فأخذ أحدهما منه عشرة أقفزة بخمسين درهماً بنصيبه، قال: جائز، ويتقاضاه الآخر... إلخ المسألة.

ونرى أن المقصود: سفيان الثورى الذى لم يكن هناك أعلم منه بالحلال والحرام. فالقفيز قدره هنا قدر سعره بخمسة دراهم، وكان سعر الدرهم قد تغير أيضاً.

ينظر: المقادير الشرعية ص (١٧٢ - ١٧٥).

(١) سقط فى ج.

(٢) البيت فى ديوانه ص (٢١)، واللسان (غلل)، وجمهرة اللغة (١٥٩، ٩٦٢)، ومقاييس اللغة (٣٤٦/٥)، التاج (غلل)، وأساس البلاغة (هكم).

وقوله: ﴿أَوْ تَكُونُ لَكَ جَنَّةٌ مِّنْ نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ﴾ [الإسراء: ٩١]، وهذا يقوى قول من جر «النخيل» فى قوله: ﴿وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزُرْعٍ وَنَخِيلٍ﴾ ؛ لأنه قد ثبت أن الجنة تكون من الكرم والنخيل فى الآيتين اللتين تلوناهما.

والصنوان - فيما يذهب إليه أبو عبيدة - صفة للنخيل، قال: والمعنى: أن يكون الأصل واحدًا ثم يتشعب من الرءوس فيصير نخلا ويحملن.

قال: وقال: ﴿يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ﴾ ؛ لأنها^(١) تشرب من أصل واحد، ﴿وَنُقِضَلُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْثَلِ﴾ وهو الثمر.

وأجاز غيره أن يكون الصنوان من صفة الجنات، قال أبو على: فكأنه يكون فى المعنى ما فى الجنات، وإن جرى على لفظ الجنات؛ وعلى هذا يجوز أن يرفع، وإن جرت «النخل»، لأن «الجنات» مرفوعة، وهذا لم يحكه فى قراءة السبعة.

وأما الكسرة التى فى «صنوان» فليست التى كانت فى «صنو»، كما أن الكسرة التى فى «قنو» ليست التى^(٢) فى «قنوان» ؛ لأن تلك قد حذفت فى التكسير، وعاقبتها الكسرة التى يجلبها التكسير، وكذلك الكسرة التى فى «هجان» - وأنت تريد الجمع - ليست الكسرة التى كانت فى الواحد، ولكنها^(٣) مثل الكسرة فى «ظراف» إذا جمعت عليه «ظريفا»، وكذلك الضمة التى فى «الفلك»، إذا أردت التكسير، لا تكون الضمة التى كانت فى الواحد ولكن على حد: أسد، وأسد، ووثن، ووثن، وكذلك الضمة التى فى آخر «منصور» على - قول من قال: يا حار - ليست التى كانت [فيه]^(٤) فى قول من قال: يا حار.

وأما من ضم الصاد من «صنوان»، فإنه جعله مثل: ذئب وذؤبان، وربما تعاقب «فعلان» و«فُعْعلان» على البناء الواحد نحو: حَشٌّ^(٥) وحُشَّان وحِشَّان، فكذلك:

(١) فى أ: إنما.

(٢) فى ج: التى كانت.

(٣) فى أ: لكنه.

(٤) سقط فى أ.

(٥) الحَشُّ، بالفتح: النخل الناقص، هكذا فى النسخ، وفى بعضها: النافِضُ، بالفاء والضاد، القصير الذى ليس بمسقى ولا معمور، وقيل: هو جماعة النخل، وقال ابن دريد: الحَشُّ، بالفتح والضم: النخل المجتمع، الجمع: حِشَّان، بالكسر، كضيف وضيفان، هكذا مثله به الجوهري، وقوله: بالكسر، مستدرك، وفاته: حُشَّان، بالضم أيضًا، وحَشَّاشِينُ جمع =

صنوان، وأظن سيويه قد حكى الضم فيه. والكسر فيه أكثر في الاستعمال.
اختلفوا في التاء والياء من قوله -عز وجل-: ﴿يُسْقَى بِمَاءٍ وَجِدٍ﴾، وفي الياء
والنون من قوله: ﴿وَيُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ﴾ [٤]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو^(١): ﴿تُسْقَى﴾ بالتاء، و: ﴿وَيُفَضِّلُ﴾ بالنون.
و [قرأ]^(٢) حمزة والكسائي^(٣): ﴿تُسْقَى﴾ أيضاً، مماله القاف، وقرأ:
﴿وَيُفَضِّلُ﴾ بالياء مكسورة الضاد.

وقرأ عاصم وابن عامر: ﴿يُسْقَى﴾ بالياء و ﴿وَيُفَضِّلُ﴾ بالنون.
[قال أبو علي]:^(٤) من قال: ﴿تُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ﴾ أراد: تسقى هذه الأشياء بماء
واحد، ولا يكون التذكير؛ لأنك إن حملته على الزرع وحده، تركت غيره، وإن
حملته على الجنات مع حملة على الزرع فقد ذُكر المؤنث.
ويقوى التأنيث قوله: ﴿وَيُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ﴾؛ فكما حمل هذا على التأنيث
كذلك يحمل ﴿تُسْقَى﴾.

ومن قال: ﴿يُسْقَى﴾ كان التقدير: يسقى ما قصصناه وما ذكرناه.
اختلفوا في الاستفهام وتركه من قوله -عز وجل-: ﴿أَءَدَا كُنَّا تَرْبَاً أَمْ إِنَّا لَكُنَّا
جَدِيدٌ﴾ [٥]:

= الجمع، كلاهما عن سيويه.
ينظر: التاج (١٤٦/١٧).

(١) الإعراب للنحاس (١٦٥/٢)، الإملاء للعكبري (٣٤/٢)، البحر المحيط (٣٦٣/٥)،
التيبان للطوسي (٢١٦/٦)، التيسير للداني (١٣١)، تفسير الطبري (٦٧/١٣)، تفسير
القرطبي (٢٨٣/٩)، الحجة لابن خالويه (٢٠٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٥٦)، الغيث
للفصافسي (٢٦٢)، الكشف للزمخشري (٣٢٩/٢)، الكشف للقيسي (١٩/٢)، المجمع
للطبرسي (٢٧٥/٦)، المعاني للأخفش (٣٦٩/٢)، المعاني للفراء (٥٩/٢)، تفسير الرازي
(٧/١٩)، النشر لابن الجزري (٢٩٧/٢).

(٢) سقط في أ.

(٣) الإملاء للعكبري (٣٤/٢)، البحر المحيط (٣٦٣/٥)، التيبان للطوسي (٢١٦/٦)، التيسير
للداني (١٣١)، تفسير الطبري (٦٧/١٣)، تفسير القرطبي (٢٨٣/٩)، الحجة لابن خالويه
(٢٠)، الغيث للفصافسي (٢٦٢)، الكشف للقيسي (١٩/٢)، المجمع للطبرسي (٦/٢٧٥)،
المعاني للأخفش (٣٦٩/٢)، المعاني للفراء (٥٩/٢)، تفسير الرازي (٧/١٩)،
النشر لابن الجزري (٢٩٧/٢).

(٤) سقط في أ.

[فقرأ ابن كثير وأبو عمرو^(١): ﴿أَيْذَا كُنَّا تُرَابًا أَيْنَا لَفَى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾^(٢) جميعا بالاستفهام، غير أن أبا عمرو يمد الهمزة، ثم يأتى بالياء الساكنة، وابن كثير يأتى بياء ساكنة بعد الهمزة من غير مد.

وقرأ نافع: ﴿أَيْذَا كُنَّا﴾ مثل أبى عمرو، واختلف عنه [فى] المد، وقرأ: ﴿إِنَّا لَفَى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ مكسورة على الخبر، ووافق الكسائى فى اكتفائه بالاستفهام الأول عن الثانى، غير أنه كان يهمز همزتين.

وقرأ عاصم وحزمة: ﴿أَيْذَا كُنَّا... أَوْنَا﴾ بهمزتين فيهما.

وقرأ ابن عامر: ﴿إِذَا كُنَّا﴾ مكسورة الألف من غير استفهام، ﴿أَيْنَا﴾ يهمز ثم يمد، ثم يهمز فى وزن: عاعنًا، هكذا قال لى أحمد بن محمد بن بكر عن هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر، يُدخل بينهما ألفا، فذكر بعض من روى عن ابن ذكوان عن يحيى بن الحارث: ﴿أَيْذَا﴾ بهمزتين لا ألف بينهما، مثل قراءة حمزة، والمعروف عن ابن عامر: ﴿أَيْذَا﴾ بهمزتين من غير ألف.

[قال أبو على: ^(٣) من قرأ: ﴿أَيْذَا كُنَّا تُرَابًا أَيْنَا لَفَى﴾ جميعا بالاستفهام فموضع ﴿أَيْذَا﴾ نصب بفعل مضمر يدل عليه قوله: ﴿أَوْنَا لَفَى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾؛ لأن هذا الكلام يدل على: نبعث ونحشر؛ فكأنه قال: أنبعث إذا كنا ترابا؟

ومن لم يدخل الاستفهام فى الجملة الثانية كان موضع «إذا» أيضا نصبا بما دل عليه قوله: ﴿إِنَّا لَفَى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾؛ كأنه قال: أنبعث إذا كنا ترابا؟

وما بعد «إن»، فى أنه لا يجوز أن يعمل فيما قبله بمنزلة الاستفهام؛ فكما قدرت هذا الناصب لـ «إذا» مع الاستفهام - لأن الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله - كذلك تقدره فى «إن»؛ لأن ما بعدها -أيضا- لا يعمل فيما قبلها.

وقول ابن عامر: ﴿إِذَا كُنَّا تُرَابًا﴾ من غير استفهام، ﴿أَيْنَا﴾ ينبغى أن يكون على مضمر، كما حمل ما تقدم على ذلك؛ لأن ما بعد الاستفهام منقطع مما قبله.

(١) إتحاف الفضلاء (٢٦٩، ٢٧٠)، البحر المحيط (٣٦٦/٥)، التبيان للطوسى (٢١٩/٦)، التيسير للدانى (١٣٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٥٧)، الغيث للصفاقسى (٢٦٣)، المجمع للطبرسى (٢٧٧/٦)، تفسير الرازى (٨/١٩)، النشر لابن الجزرى (١/١)، (٣٦٣ ٣٦٢).

(٢) سقط فى ج.

(٣) سقط فى أ.

فأما قول أحمد: إن أبا عمرو يمد الهمزة ثم يأتي بالياء ساكنة - فعبارة فيها تجوز، وحقيقتها: أن أبا عمرو يأتي بهمزة الاستفهام، ويدخل بينها وبين همزة «إذا» مدة، كما يفعل ذلك بقوله: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] ونحو ذلك مما يفصل فيه بالألف بين الهمزتين، كما يفصل بها بين النونات في: «اخشيان»، ويأتي بالهمزة بعد الألف بين بين، كما يأتي بها بعد الألف في ﴿إِذَا﴾، إنما هي همزة بين بين، بين الكسرة والياء، وليست ياء محضة، كما أن الهمزة في «المسائل» ليست ياء محضة؛ إنما هي همزة بين بين، فهذا تحقيق ما يريد، إن شاء الله.

وقول أحمد بن موسى: «وابن كثير يأتي بياء ساكنة بعد الهمزة من غير مد»، فهذا ليس على التخفيف القياسي؛ ولو كان عليه، لوجب أن تكون الهمزة بين بين، بين الياء وبين الهمزة، كما أن قولهم: «سئم» في المتصل، و ﴿إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾ في المنفصل كذلك، ولكنه يبدل الياء من الهمزة إبدالا محضاً، وهذا كما حكاه سيبويه من أنه سمع بعض العرب يقول: «بئس»، وقد جاء في الشعر في «يومئذ»: يومئذ، [فهذا] ^(١) والأول يدلان على قول ابن كثير.

قال أحمد: قرأ ابن كثير ^(٢): ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالَى سَوَاءٌ مِنْكُمْ﴾ [الرعد: ٩، ١٠]، بياء في الوصل والوقف، وكذلك قال الحلواني عن أبي ^(٣) معمر عن عبد الوارث عن أبي عمرو، وكذلك أخبرني أبو حاتم الرازي في كتابه إلى عن أبي زيد عن أبي عمرو.

والباقون لا يثبتون الياء في وصل ولا وقف.

[قال أبو علي:] أما إثبات ابن كثير وأبي عمرو الياء في: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالَى﴾ فهو في القياس، وليس ما فيه الألف واللام من هذا كما لا ألف و [لا] لام فيه من هذا النحو، نحو: قاضٍ وغازٍ.

(١) سقط في أ.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٧٠)، البحر المحيط (٣٧٠/٥)، التبيان للطوسي (٢٢٣/٦)، التيسير للداني (١٣٤)، الحجة لأبي زرعة (٣٧٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٦٠)، الغيث للصفافسي (٢٦٤)، الكشف للقيسي (٢٤/٢)، تفسير الرازي (٧/١٩)، النشر لابن الجزري (٢/٢٩٨).

(٣) في ج: ابن.

قال سيبويه: إذا لم يكن في موضع تنوين - يعنى: اسم الفاعل - فإن البيان أجود فى الوقف، وذلك قولك: هذا القاضى وهذا العمى؛ لأنها ثابتة فى الوصل: يريد أن الياء مع الألف واللام تثبت ولا تحذف، كما تحذف من اسم الفاعل إذا لم يكن فيه الألف واللام، نحو: هذا قاضٍ؛ فاعلم.

فالياء مع غير الألف واللام تحذف فى الوصل، فإذا حذفت فى الوصل كان القياس أن تحذف فى الوقف، وهى اللغة التى هى أشيع وأفشى، [فأما إذا] ^(١) دخلت الألف واللام فلا تحذف الياء ^(٢) فى اللغة التى هى أكثر عند سيبويه.

وأما قول من حذف فى الوصل والوقف فى ^(٣) ﴿الْمُتَعَالَى﴾ فإن الحجة فى حذفها فى الوقف أن سيبويه زعم: «أن من العرب من يحذف هذا فى الوقف، شبهوه بما ليس فيه ألف ولام؛ إذ كانت تذهب الياء فى الوصل فى التنوين لو ^(٤) لم تكن ألف ولام».

وأما حذفهم لها فى الوصل، فلم يكن القياس؛ لأنه لم يضطر إلى حذفه شئ، كما اضطر إلى حذف ما لا ألف و [لا] لام فيه التقاء الساكنين، وكره التحريك فيه؛ لتحرك الياء بالكسر، وهى لا تحرك بضمة ولا كسرة، ولكن حذف ذلك من حذف؛ لأنها فى الفواصل، وما أشبه الفواصل من الكلام التام، يحذف؛ تشبيها بالقوافى، والقوافى قد كثر حذف ذلك منها ^(٥).

والفواصل وما أشبهها فى حكمها؛ فحذفت منها كما حذفت من ^(٦) القوافى. قال أحمد: وروى عباس عن خارجة إمالة الواو من أول ﴿وَالِ﴾ [١١]، قال: وكلهم يفتحها.

[قال أبو على: ^(٧) الإمالة فى ﴿وَالِ﴾ حسنة فى قياس العربية، كما أنها فى «عامر» و«واقد» حسنة، لا مانع يمنع منها. و«والِ»: فاعل، من «ولى يلى». ووالِ

(١) فى أ: فإذا.

(٢) فى الأصول: اللام، وهو تحريف.

(٣) فى ج: من.

(٤) فى ج: أو.

(٥) فى ج: فيها.

(٦) فى أ: فى.

(٧) سقط فى أ.

وَوَلِيٍّ، كَعَالِمٍ وَعَلِيمٍ، وَقَادِرٍ وَقَدِيرٍ، وَرَاحِمٍ وَرَحِيمٍ، وَالْوَالِي وَالْوَلِيُّ: مَنْ يَلِي أَمْرَكَ، بِخِلَافِ الْعَدُوِّ، وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله -عز وجل-: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ [١٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿تَسْتَوِي﴾ بالتاء.

وقرأ عاصم -في رواية أبي بكر- وحمزة والكسائي^(١) بالياء.

[وقرأ] حفص عن عاصم بالتاء.

[قال أبو على: ^(٢) التأنيث حسن؛ لأنه فعل مؤنث لم يُفصل بينه وبين فاعله

بشيء، وعلى هذا جاء:

﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤]، ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾ [البقرة: ١١٣]، ﴿وَقَالَتِ

النَّصَارَى﴾ [التوبة: ٣٠]، ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٤]، وقد جاء:

﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠]، وقد جاء التأنيث في هذا النحو: ﴿وَإِذْ قَالَتْ

أُمَّةٌ مِّنْهُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٤] وهو اسم جماعة مؤنثة كما أن «نسوة» كذلك.

والتذكير سائغ؛ لأنه تأنيث غير حقيقي، والفعل مقدم.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله -عز وجل-: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ﴾ [١٧]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم -في رواية أبي بكر^(٣)-:

﴿تُوقِدُونَ﴾ بالتاء.

وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: بالياء.

(١) إتحاف الفضلاء (٢٧٠)، الإملاء للعكبري (٣٥/٢)، البحر المحيط (٣٧٩/٥)، التبيان

للطوسي (٢٣٦/٦)، التيسير للداني (١٣٣)، تفسير القرطبي (٣٠٣/٩)، الحجة لابن

خالويه (٢٠١)، الحجة لأبي زرة (٣٧٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٥٨)، الغيث للصفافسي

(٢٦٤)، الكشف للقيسي (١٩/٢)، المجموع للطبرسي (٢٨٤/٦)، المعاني للفراء (٦١/٢)،

تفسير الرازي (٣١/١٩)، النشر لابن الجزري (٢٩٧/٢).

(٢) سقط في أ.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٧٠)، البحر المحيط (٣٨١/٥)، التبيان للطوسي (٢٣٨/٦)، التيسير

للداني (١٣٣)، تفسير القرطبي (٣٠٦/٩)، الحجة لابن خالويه (٢٠١)، الحجة لأبي زرة

(٣٧٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٥٨)، الغيث للصفافسي (٢٦٤)، الكشف للزمخشري

(٣٥٦/٢)، الكشف للقيسي (٢٢/٢)، المجموع للطبرسي (٢٨٢/٦)، تفسير الرازي

(٣٦/١٩)، النشر لابن الجزري (٢٩٧/٢، ٢٩٨).

[وقرأ] على بن نصر عن أبي عمرو: ﴿تُوقَدُونَ﴾، ويقرأ -أيضا-: ﴿يُوقَدُونَ﴾، والغالب عليه: ﴿تُوقَدُونَ﴾ بالتاء.

[قال أبو على:] ^(١) من قرأ بالتاء؛ فلما قبله من الخطاب، وهو قوله -عز وجل-: ﴿قُلْ أَفَاتَخَذُمُ﴾ [١٦]، ويجوز أن يكون خطابا عاما، يراد به الكافة؛ كأن المعنى: مما توقدون عليه أيها الموقدون زبد مثل زبد الماء الذي يحمله السيل، فأما الزبد فيذهب جفاء لا يَنْتَفِعُ به كما لا ينتفع الكافر بما يتخذه من الآلهة مثل الزبد الذي لا ينتفع به، كما ينتفع بما يخلص منه الزبد من الماء والذهب والصفّر والفضة. ومن قرأ بالياء؛ فلأن ذكر الغيبة قد تقدم في قوله: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ [١٦]، ويجوز أن يراد به جميع الناس.

ويقوى ذلك قوله: ﴿وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ﴾ [١٧]؛ فكما أن ﴿النَّاسَ﴾ يعم المؤمن والكافر، كذلك الضمير في ﴿يُوقَدُونَ﴾.

وقال: ﴿وَمِمَّا يُوقَدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ﴾، فجعل الظرف متعلقا بـ ﴿يُوقَدُونَ﴾؛ لأنه قد يوقد على ما ليس في النار؛ كقوله: ﴿فَأَوْقَدْ لِي يَهْمَنُ عَلَى الطَّيْنِ﴾ [القصص: ٣٨] فهذا إيقاد على ما ليس في النار، وإن كان يلحقه وهجها ولهبها. وأما قوله: ﴿بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ﴾ [النمل: ٨]، فالمعنى [على] ^(٢): من في قرب النار، وليس يراد به متوغلها، ﴿ومن حولها﴾: من لم يقرب منها قرب الآخرين؛ ألا ترى أن قوله: ﴿وَمَنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنْفِقُونَ﴾ [التوبة: ١٠١]، لم يقرب المنافقون الذين حولهم فيه قرب المخالطين لهم، حيث يحضرونه ويشهدونه في مشاهدتهم.

حدثنا أحمد بن محمد البصري قال: حدثنا المؤمل قال: حدثنا إسماعيل ابن علي عن أبي رجاء قال: سمعت الحسن يقول: الله ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا﴾ [١٧] إلى قوله: ﴿أَنْبَغَاءَ حُلِيِّةٍ﴾: [من] ^(٣) الذهب والفضة، والمتاع: الصفّر والحديد، كذلك يضرب الله الحق والباطل، كما أوقد على الذهب والفضة والصفّر والحديد، فخلص خالصه، ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في ج.

مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فِيمَكُّ فِي الْأَرْضِ، قال: وكذلك الحق بقي لأهله فانتفعوا به.
اختلفوا في فتح الصاد وضمها من قوله -جل وعز-: ﴿وَصُدُّوا عَنِ السَّبِيلِ﴾ [٣٣]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر^(١): ﴿وَصُدُّوا﴾ بفتح الصاد، وفي «حم المؤمن» [٣٧] مثله.

وقرأ عاصم وحزمة والكسائي: ﴿وَصُدُّوا عَنِ السَّبِيلِ﴾ بالضم فيهما.
وقال أبو عمرو عن أبي الحسن: صد وصددته، مثل: رجع رجعته.
ومن ذلك قول الشاعر: [من البسيط]

صَدَّتْ كَمَا صَدَّ عَمَّا لَا يَجِلُّ لَهُ سَاقِي نَصَارَى قُبَيْلِ الْفَضْحِ صَوَامٍ^(٢)
فهذا: صدت في نفسها.

وقال الآخر: [من الوافر]

صَدَدَتِ الْكَأْسَ عَنَّا أُمُّ عَمْرُو
(٣)

فأما قوله -عز وجل-: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الحج:

٢٥]، فالمعنى: يصدون المسلمين عن المسجد الحرام؛ فكان المفعول محذوف.
وقوله -تعالى-: ﴿رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١]،

(١) إتحاف الفضلاء (٢٧٠)، الإملاء للعكبري (٣٦/٢)، البحر المحيط (٣٩٥/٥)، التبيان للطلوسي (٢٥٧/٦)، التيسير للداني (١٣٣)، تفسير الطبري (١٠٨/١٣)، تفسير القرطبي (٣٢٣/٩)، الحجة لابن خالويه (٢٠١)، الحجة لأبي زرعة (٣٧٤)، السبعة لابن مجاهد (٣٥٩)، الغيث للصفافسي (٢٦٤)، الكشف للزمخشري (٣٦٢/٢)، الكشف للقيسي (٢/٢٢)، المجمع للطبرسي (٢٩٤/٦)، تفسير الرازي (٥٧/١٩)، النشر لابن الجزري (٢/٢٩٨).

(٢) البيت للنمر بن تولب في ديوانه (٣٨٩)، وشرح أبيات سيويه (٢٥٥/٢)، وبلا نسبة في الكتاب (٢٥٥/٣).

(٣) صدر بيت، وعجزه:

وكان الكأس مجراها اليمينا
.....

والبيت لعمر بن كلثوم في ديوانه (٦٥)، وشرح شواهد الإيضاح (١٧٢)، والكتاب (٢٢٢/١)، واللسان (صبن)، ولعمر بن مغديكرب في ملحقات ديوانه (٢١٣)، ولعمر بن عدى أو لعمر بن كلثوم في خزائن الأدب (٢٧٢/٨)، والدرر (٨٧/٣)، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب (٣٠٢)، وهمع الهوامع (٢٠١/١).

يكون على: يصدون عنك، أى: [لا يبايعونك كما يبايعك] ^(١) المسلمون، ويجوز أن يكونوا يصدون غيرهم عن الإيمان، [كما صدوا هم] ^(٢)، ويشطونهم عنه.

وحجة من قال: ﴿وَصَدُّوا عَنِ السَّبِيلِ﴾، فأسند الفعل إلى الفاعل: قوله: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [محمد: ١]، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الحج: ٢٥]، وقال: ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الفتح: ٢٥]، فكما أسند الفعل إلى الفاعل فى جميع هذه الآى، كذلك يكون مسندا إليهم فى قوله: ﴿وَصَدُّوا عَنِ السَّبِيلِ﴾.

وقد زعموا أن قوله: ﴿وَصَدُّوا عَنِ السَّبِيلِ﴾ نزلت فى قوم جلسوا على الطريق، فصدوا الناس عن النبى ﷺ.

ومن بنى الفعل للمفعول به فقال: ﴿وَصَدُّوا عَنِ السَّبِيلِ﴾، فإن فاعل الصد غواتهم والعناة منهم فى كفرهم.

وقد يكون «صد» على نحو ما يقولون: حد فلان عن الخير، وصد عنه، يريد: أنه لم يفعل خيرا، ولا يريد أن مانعا منعه منه.

فأما قوله -عز وجل-: ﴿وكذلك زين لفرعون سوء عمله وصد عن السبيل﴾ [غافر: ٣٧] فالفتح الوجه؛ لأنه لم يصد عن الإيمان أحد، ولم يمنعه منه. والذى زين له ذلك الشيطان، كما جاء فى الأخرى: ﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ٤٨]، ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ﴾ [النمل: ٢٤].

اختلفوا فى تشديد الباء وتخفيفها من قوله -عز وجل-: ﴿وَيُثَبِّتُ﴾ [٣٩]: فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم: ﴿وَيُثَبِّتُ﴾ ساكنة التاء، خفيفة الباء. وقرأ ابن عامر ونافع وحزمة والكسائى ^(٣): ﴿وَيُثَبِّتُ﴾ مشددة الباء مفتوحة التاء.

(١) فى ج: لا يتابعونك كما يتابعك.

(٢) فى ج: صدوهم.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٧٠)، البحر المحيط (٣٩٩/٥)، التبيان للطوسى (٢٦٤/٦) التيسير للدانى (١٣٤)، تفسير الطبرى (١١٥/١٣)، تفسير القرطبى (٣٢٩/٩)، الحجة لابن خالويه (٢٠١)، الحجة لأبى زرة (٣٧٤)، السبعة لابن مجاهد (٣٥٩)، الغيث للصفاقسى (٢٦٤)، الكشف للزمخشري (٣٦٣/٢)، الكشف للقيسى (٢٣/٢)، المجمع للطبرسى (٢٩٧/٢)، المعانى للفراء (٦٦/٢)، تفسير الرازى (٦٤/١٩).

[قال أبو على: ^(١) المعنى: يمحو الله ما يشاء ويثبت، فاستغنى بتعدية الأول من الفعلين عن تعدية الثاني، والمعنى: يثبت.

ومثل ذلك قوله: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظِينَ وَالذَّكِرِينَ اللَّهُ كَثِيرًا وَالذَّاكِرِينَ﴾ [الأحزاب: ٣٥].

وزعم سيويه أن من العرب من يعمل الأول من الفعلين ولا يعمل الثاني في شيء؛ كقولهم: متى رأيت، أو قلت: زيدا منطلقا.

وقال الشاعر: [من الطويل]

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيِّ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسِبُ ^(٢)
ولم يعمل الثاني.

وهذا -والله أعلم- فيما يحتمل النسخ والتبديل من الشرائع الموقوفة على المصالح على حسب الأوقات.

فأما ما كان من غير ذلك فلا يمحي ولا يبدل، وأم الكتاب: هو الذكر المذكور في قوله -عز وجل-: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥].
وحجة من قال: ﴿وَيُثَبِّتُ﴾، قوله: ﴿وَأَشَدُّ ثَبَاتًا﴾ [النساء: ٦٦]، وقوله: ﴿فَتَّبِعُوا﴾ [النساء: ٩٤]؛ لأن «ثبت» مطاوع: ثبت.

وحجة من قال: «يُثَبِّتُ»: ما روى عن عائشة: «كَانَ إِذَا صَلَّى صَلَاةً أُثَبِّتَهَا» ^(٣).
وقولهم: «ثابت»، من قوله: ﴿بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]؛ لأن «ثَبَّتَ» مطاوع «أثبت»، كما أن «ثَبَّتَ» مطاوع «ثَبَّتَ».

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله -تعالى-: ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكَافِرُ﴾ [٤٢]:
فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ^(٤): ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكَافِرُ﴾ واحدا.

(١) سقط في أ.

(٢) البيت للكميت في خزانة الأدب (١٣٧/٩)، والدرر (٢٧٢/١)، (٢٥٣/٢)، وشرح التصريح (٢٥٩/١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٦٩٢)، والمحاسب (١٨٣/١)، والمقاصد النحوية (٤١٣/٢)، (١١٢/٣)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٦٩/٢)، وشرح الأشموني ص (١٦٤)، وشرح ابن عقيل (٢٢٥)، وجمع الهوامع (١٥٢/١).

(٣) أخرجه مسلم (٥٧٢/١)، كتاب صلاة المسافرين، باب معرفة الركعتين اللتين كان يصليهما (٢٩٨، ٨٣٥)، وأحمد في المسند (٤٠/٦، ٦١، ٢٤١)، والنسائي (٢٨١/١) كتاب المواقيت، باب: الرخصة في الصلاة بعد العصر (٥٧٧).

(٤) إتحاق الفضلاء (٢٧٠)، الإملاء للعكبري (٣٦/٢)، البحر المحيط (٤٠١/٥)، التبيان =

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿الْكَفَرُ﴾ على الجمع.
[قال أبو علي:] العلم في قوله -جل وعز-: ﴿سَيَعْلَمُ الْكَافِرُ﴾ هو المتعدى إلى مفعولين؛ بدلالة تعليقه ووقوع الاستفهام بعده.

تقول: علمت لمن الغلام، فتعلقه مع الجار كما تعلقه مع غير الجار في نحو: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَقِيبَةُ الدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، وموضع الجار مع المجرور نصب؛ من حيث سد الكلام الذي هو فيه مسد المفعولين، لا من^(١) حيث حكمت في نحو: «مررت بزيد» بأن موضعه نصب، ولكن اللام الجارة كانت متعلقة في الأصل بفعل؛ فصار مثل: «علمت بمن تمر»، في أن الجار يتعلق بالمرور، والجملة التي هي منها في موضع نصب، وقد علق الفعل عنها.

فأما من قرأ: ﴿الْكَافِرُ﴾ فإنه جعل «الكافر» اسما شائعا كالإنسان في قوله -عز وجل-: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَسِيرٌ﴾ [العصر: ٢]، وزعموا أنه لا ألف فيه، وهذا الحذف إنما يقع في «فاعل» نحو: خالد وصالح، ولا يكاد يحذف في «فُعَال»؛ فذا حجة لمن قال: الكافر.

وزعموا أن في بعض الحروف: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾؛ فهو^(٢) يقوى الجمع. وقد جاء «فاعل» يراد به اسم الجنس.

أنشد أبو زيد: [من الرجز]

إِنْ تَبَخَّلِي يَا جُمْلُ أَوْ تَعْتَلِي أَوْ تُضْبِحِي فِي الظَّاعِنِ الْمُؤَلَّى^(٣)

فهذا إنما يكون على الكثرة، وليس المعنى على كافر واحد؛ والجمع - الذي هو الكفار - المراد في الآية: لا إشكال فيه.

قال [أحمد]^(٤): ابن كثير وحده^(٥): يقف على ﴿هَادِي﴾ [٧، ٣٣]،

= للطوسي (٢٦٦/٦)، التيسير للداني (١٣٤)، تفسير الطبري (١١٨/١٣)، تفسير القرطبي (٣٣٥/٩)، الحجة لابن خالويه (٢٠٢)، الحجة لأبي زرع (٣٧٥)، السبعة لابن مجاهد (٣٥٩)، الغيث للصفاسي (٢٦٤)، الكشف للقيسي (٢٣/٢)، المعاني للفراء (٦٧/٢)، تفسير الرازي (٦٩/١٩)، النشر لابن الجزري (٢٩٨/٢).

(١) في ج: لأن.

(٢) في ج: فهذا.

(٣) تقدم.

(٤) سقط في أ.

(٥) إتحاف الفضلاء (٢٧٠)، البحر المحيط (٣٩٩/٥)، التبيان للطوسي (٢٦٤/٦)، التيسير =

و: ﴿وَاقِي﴾ [٣٤، ٣٧]، وكذلك ﴿مَنْ وَالِي﴾ [١١] - بالياء.

[قال أبو على:] حجة قول من لم يقف بالياء - وهو الوجه - أنك تقول في الوصل: هذا قاض وهاد وواق، فتحذف الياء؛ لسكونها والتقاءها مع التنوين. فإذا وقفت فالتنوين يحذف في الوقف في الجبر والرفع، ولا يبدل منه شيء، والياء قد كانت انحذفت في الوصل؛ فيصادف الوقف الحركة التي هي كسرة في عين «فاعل»؛ فتحذفها كما تحذف حركة سائر المتحركات التي نقف عليها.

فإذا حذفها سكن الحرف في الوقف، كما تسكن سائر الحروف المتحركات فيه؛ فيصير «داغ» و «واق» و «هاذ»، وهذا الكثير في الاستعمال، الشائع فيه. ووجه قول ابن كثير أن سيبويه قال: حدثنا أبو الخطاب^(١) ويونس: أن بعض من يوثق به من العرب يقول: هذا داعى وعمى، فيقفون بالياء.

ووجه ذلك: أنهم قد كانوا حذفوا الياء في الوصل؛ لالتقاءها مع التنوين ساكنة، وقد أمن في الوقف أن يلحق التنوين، فإذا أمن التنوين الذي كانت الياء حذفت في الوصل من أجل التقاءها معه في الوصل، ردت الياء فصار: هذا قاضى وهادى، والأول أكثر في استعمالهم.

ومن ثم قال الخليل في نداء «قاض» ونحوه: يا قاضى، بإثبات الياء؛ لأن النداء موضع لا يلحق فيه التنوين، وإذا لم يلحق لم يلتق ساكن مع التنوين؛ فيلزم حذفها؛ فثبتت الياء في النداء لما أمن لحاق التنوين^(٢)، كما ثبتت مع الألف واللام لما أمن التنوين معهما في نحو: ﴿المتعالى﴾ [الرعد: ٩]، و: ﴿دعوة الداعى﴾ [البقرة: ١٨٦]. كذلك^(٣) ثبت في النداء لذلك.

* * *

= للدانى (١٣٤)، تفسير الطبرى (١١٥/١٣)، تفسير القرطبى (٢٣٩/٩)، الحجة لابن خالويه (٢٠١)، الحجة لأبى زرع (٣٧٤)، السبعة لابن مجاهد (٣٥٩)، الغيث للصفافسى (٢٦٤)، الكشف للزمخشري (٣٦٣/٢)، الكشف للقيسى (٢٣/٢)، المجمع للطبرسى (٢٩٧/٢)، المعانى للفراء (٦٦/٢)، تفسير الرازى (٦٤/١٩)، النشر لابن الجزرى (٢٩٨/٢).

(١) فى أ: أبو طالب.

(٢) فى ج: التنوين فيه.

(٣) فى ج: كما.

[بسم الله الرحمن الرحيم]

[ذكر] ^(١) اختلافهم في سورة إبراهيم

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحزمة والكسائي: ﴿الْحَمِيدُ . اللَّهُ﴾ [١، ٢] على البدل.

وقرأ نافع وابن عامر ^(٢): ﴿الْحَمِيدُ . الله﴾ رفعا.

حدثني عبيد الله بن علي قال: حدثنا نصر بن علي عن الأصمعي عن نافع:

﴿الله﴾ خفض مثل أبي عمرو، ولم يرو عن نافع ذلك غيره.

قال أبو علي: من جر جعله بدلا من ﴿الْحَمِيدُ﴾، ولم يكن صفة؛ لأن الاسم - وإن كان في الأصل مصدرا - صفة، والمصادر يوصف بها كما يوصف بأسماء الفاعلين، وكذلك كان هذا الاسم في الأصل: «الإله»، ومعناه: ذو العبادة، أي: العبادة تجب له.

قال أبو زيد: [يقال: (٣) تأله الرجل: إذا نسك.

وأشدد لرؤية: [من الرجز]

سَبَّخْنَ وَأَسْتَرْجَفْنَ مِنْ تَأَلَّهِ ^(٤)

فهذا في أنه في الأصل مصدر قد وصف به مثل «السلام» و«العدل»، إلا أن هذا الاسم غلب حتى صار في الغلبة - لكثرة استعمال هذا الاسم - كالعلم.

(١) سقط في أ.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٧١)، الإملاء للعكبري (٣٦/٢)، التبيان للطوسي (٢٦٩/٦)، التيسير للداني (١٣٤)، تفسير الطبري (١٢٠/١٣)، تفسير القرطبي (٢٣٩/٩)، الحجة لابن خالويه (٢٠٢)، الحجة لأبي زرعة (٣٧٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٦٢)، الغيث للصفاقسي (٢٦٥)، الكشف للزمخشري (٣٦٥/٢)، الكشف للقيسي (٢٥/٢)، المجمع للطبرسي (٣٠٢/٦)، المعاني للفراء (٦٧/٢)، تفسير الرازي (٧٥/١٩)، النشر لابن الجزري (٢/٢٩٨).

(٣) سقط في أ.

(٤) الرجز في ديوانه ص (١٦٦)، ولسان العرب (سبح، جله، دهنه، مده)، وخزانة الأدب (٣٩١/٦، ٣٩٢)، وشرح المفصل (٨١/٤)، وتهذيب اللغة (٢٣٠/٦، ٤٢٢)، وجمهرة اللغة ص (٤٣، ٦٨٥)، ومقاييس اللغة (١٢٧/١)، وديوان الأدب (٤٦٤/٢)، وكتاب العين (٣٢/٤، ٩٠)، وتاج العروس (أله، مده)، وبلا نسبة في لسان العرب (أله، سمه)، والأشباه والنظائر (١٠٥/٦)، وشرح المفصل (٣/١)، وجمهرة اللغة ص (٨٢٩)، ومقاييس اللغة (٣٠٧/٥)، والمخصص (٢٩١/١٢، ٩٧/١٣، ١٣٦/١٧).

وقد يغلب ما أصله الصفة؛ فيصير بمنزلة العلم، قال: [من الطويل]
وَنَابِغَةُ الْجَعْدِيُّ بِالرَّمْلِ بَيْتُهُ عَلَيْهِ صَفِيحٌ [مِنْ تَرَابٍ وَجَنْدَلٍ] ^(١)
والأصل: النابغة، فلما غلب نزع منه الألف واللام، كما نزع من الأعلام نحو:
زيد وجعفر، وربما استعمل في هذا النحو الوجهان، قال: [من الطويل]
تَقَعَّدَهُمْ أَغْرَاقٌ حَذَلَمَ بَعْدَمَا رَجَا الْهَيْثُ إِذْ رَأَى الْعُلَا وَالْمَكَارِمَ ^(٢)
وقال: [من الطويل]

.....
وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الْأَهَاتِمِ ^(٣)

وأما قوله: [من البسيط]

وَالْتَيْمُ الْأُمُّ مَنْ يَمْشِي وَالْأُمُّهُمْ ذُفْلُ بَنٍ تَيْمٍ بَنُو السُّوءِ الْمَدَانِيسُ ^(٤)
فيجوز أن يكون جعل «التيمة» - لما كان في الأصل مصدرا - بمنزلة الصفة.
ويجوز أن يكون جعل «التيمة» جمع: تيمى؛ كيهودى ويهود.
وعلى هذا ما في التنزيل من قوله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾ [البقرة: ١١٣، المائدة: ١٨،
٦٤، التوبة: ٣٠].

ألا ترى أن «يهود» قد جرى في كلامهم اسما للقبيلة، كما أن «مجوس» كذلك؟!
فلولا أن المراد [بها الجمع، لم يدخلها] ^(٥) الألف واللام، كما لا تدخل المعارف
نحو: زيد وجعفر، إلا أنه جمع، فحذف الياءين اللتين للنسب، كما جمع: شعيرة،
وشعير فحذف الهاء، ومثل ذلك: رومى وروم، وزنجى وزنج.
ومن رفع قطع من الأول، وجعل «الذى»: الخبر، أو جعله صفة وأضمر خبرا،
ومثل ذلك في القطع:

قوله: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمٌ الْغَيْبِ﴾ [سبا: ٣].
فمن قطع ورفع جعل قوله: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ﴾ [سبا: ٣] خبرا لقوله: ﴿عَالِمٌ
الْغَيْبِ﴾.

(١) سقط في أ، والبيت تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

(٥) في ج: بهما الجمع لم يدخلهما.

ومن جر أجرى ﴿عَلِيهِ الْغَيْبُ﴾ صفة على الأول.
وعلى هذا يجوز: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقِدًا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾ [يس: ٥٢]: إن شئت جعلت ﴿هَذَا﴾ صفة لقوله: ﴿مِنْ مَرْقِدًا﴾، وأضمرت خبرا لقوله: ﴿مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾، وإن شئت جعلت قوله: ﴿هَذَا﴾ ابتداء، وجعلت قوله: ﴿مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾ خبرا.
وكذلك: ﴿عَطَاءٌ حِسَابًا رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ﴾ [النبا: ٣٦-٣٧]، إن شئت جعلته صفة، وإن شئت جعلته ابتداء، و ﴿لَا يَمْلِكُونَ﴾ خبره.
ومثل ذلك: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ﴾ [التوبة: ١١١]، ثم انقطع قوله: ﴿التَّائِبِينَ﴾ [التوبة: ١١٢] عنهم، واستؤنف به، وزعموا أن في بعض الحروف: ﴿التَّائِبِينَ﴾ على إتياع «المؤمنين».
فكذلك قراءة من قرأ: ﴿اللَّهُ﴾ فقطعه مما قبله، واستأنف به.
اختلفوا في قوله -جل وعز-: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾ [١٩]

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم: ﴿خَلَقَ﴾ على «فعل».
وقرأ حمزة والكسائي: ﴿خَالِقٌ﴾ على «فاعل».
[قال أبو علي: (١) وجه قول من قرأ: ﴿خَلَقَ﴾ أن ذلك أمر ماض، فأخبروا عنه بلفظ المضى على «فعل».
ووجه من قال: ﴿خَالِقٌ﴾ أنه جعله مثل: ﴿فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠، يوسف: ١٠١، فاطر: ١].
ألا ترى أن «فاطرا» بمعنى «خالق»، وكذلك قوله: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا﴾ [الأنعام: ٩٦] هو على «فاعل» دون «فعل»، وهما مما قد فعلا فيما مضى.
اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُصْرِخٍ لِّي﴾ [٢٢]:
فحرك حمزة ياءها الثانية إلى الكسر.
وحركها الباقون إلى الفتح.
وروى إسحاق الأزرق عن حمزة: ﴿بِمُصْرِخٍ﴾ بفتح الياء الثانية (٢).

(١) سقط في أ.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٧٢)، الإعراب للنحاس (١٨٣/٢)، الإملاء للعكبري (٣٧/٢)، البحر المحيط (٤١٩/٥)، التبيان للطوسي (٢٨٩/٦)، التيسير للداني (١٣٤)، تفسير القرطبي =

قال أبو علي: قال الفراء في كتابه في التصريف: [قرأ به] ^(١) الأعمش، ويحيى ابن وثاب. قال: وزعم القاسم بن معن أنه صواب. قال: وكان ثقة بصيرا.

وزعم قطرب أنه لغة في بني يربوع، يزيدون على ياء الإضافة ياء. وأنشد: [من الرجز]

مَاضٍ إِذَا مَا هَمَّ بِالمُضَى
قَالَ لَهَا هَلْ لَكَ يَا تَا فِي ^(٢)

وقد أنشد الفراء ذلك أيضا.

ووجه ذلك من القياس: أن الياء ليست تخلو من أن تكون في موضع نصب أو جر، فالياء في النصب والجر كالهاء فيهما، وكالكاف في أكرمتك ^(٣)، و: هذا لك. فكما أن الهاء قد لحقتها الزيادة في: هذا لهو، وضربهو. ولحق الكاف - أيضا - الزيادة في قول من قال: أعطيتكاه وأعطيتكيه، فيما حكاه سيوي، وهما أختا الياء - كذلك ألحقوا الياء الزيادة من المد، فقالوا: في، ثم حذفت الياء الزائدة على الياء، كما حذفت الزيادة من الهاء في قول من قال: [من الطويل]

..... لَهْ أَرْقَانِ ^(٤)

[وزعم أبو الحسن أنها لغة] ^(٥)، وكما حذفت الزيادة من الكاف، فقالوا: أعطيتكاه وأعطيتكيه، كذلك حذفت الياء اللاحقة للياء كما حذفت من أختيها، وأقرت الكسرة التي كانت تلي الياء المحذوفة، فبقيت الياء على ما كانت عليه من الكسرة، وكما لحقت الكاف والتاء والهاء الزيادة، كذلك لحقت الياء الزيادة.

فلحاق التاء الزيادة نحو ما أنشد من قول الشاعر: [من الهزج]

= (٣٥٧/٩)، الحجة لابن خالويه (٢٠٣)، الحجة لأبي زرعة (٣٧٧)، السبعة لابن مجاهد (٣٦٢)، الغيث للصفاقسي (٢٦٥)، الكشف للزمخشري (٣٧٤/٢)، الكشف للقيسي (٢/٢٦)، المجمع للطبرسي (٣١٠/٦)، المعاني للأخفش (٣٧٥/٢)، المعاني للفراء (٢/٧٥)، تفسير الرازي (١١٤/١٩)، النشر لابن الجزري (٢/٢٩٨، ٢٩٩).

(١) في أ: هو قراءة.

(٢) تقدم.

(٣) في أ: أكبر منك.

(٤) تقدم.

(٥) في ج: قال أبو الحسن: إنها لغة.

رَمَيْتِهِ فَأَضْمَيْتِ فَمَا أَخْطَأَتِ الرَّمِيَةَ^(١)
 فإذا كانت هذه الكسرة فى الياء على هذه اللغة، وإن كان^(٢) غيرها أفشى منها،
 وعضده من القياس ما ذكرنا - لم يجز^(٣) لقائل أن يقول: إن القراءة بذلك لحن؛
 لاستفاضة ذلك فى السماع والقياس، وما كان كذلك لا يكون لحنًا.
 قال: روى عباس عن أبى عمرو^(٤): ﴿إِنَّمَا نُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ﴾ [إبراهيم: ٤٢] بالنون
 ولم يروها غيره.

وقرأ الباقون بالياء.

[وقرأ] اليزيدى وغيره عن أبى عمرو: ﴿يُؤَخِّرُهُمْ﴾ على ياء.
 [قال أبو على:]^(٥) وجه الياء: أن لفظ الغيبة المفرد قد تقدم؛ فيكون بالياء:
 ﴿وَلَا نَحْسَبُكَ اللَّهُ غَفْلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ﴾ [٤٢].
 ووجه النون [أنه فى] ^(٦) المعنى مثل الياء، وقد تقدم مثله.
 اختلفوا فى كسر اللام الأولى وفتح الثانية من قوله - عز وجل -: ﴿لَنَزُولَ مِنْهُ
 الْجِبَالُ﴾ [٤٦]:
 فقرأ الكسائي^(٧) وحده: ﴿لَنَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ بفتح اللام الأولى [من «نزول»]^(٨)
 وضم الثانية.

- (١) تقدم.
- (٢) فى ج: كانت.
- (٣) فى ج: يكن.
- (٤) إتحاف الفضلاء (٢٧٣)، الإملاء للعكبرى (٣٩/٢)، البحر المحيط (٤٣٥/٥)، التبيان للطوسى (٣٠٣/٦)، تفسير القرطبى (٣٧٦/٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٦٣)، الكشف للزمخشري (٣٨٢/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٠/٢).
- (٥) سقط فى أ.
- (٦) فى أ: أنه قرأ فى.
- (٧) إتحاف الفضلاء (٢٧٣)، الإعراب للنحاس (١٨٧/٢)، البحر المحيط (٤٣٧/٥، ٤٣٨)، التبيان للطوسى (٦٠٣/٦)، التيسير للدانى (١٣٥)، تفسير الطبرى (١٦١/١٣)، تفسير القرطبى (٣٨٠/٩)، الحجة لابن خالويه (٢٠٣)، الحجة لأبى زرع (٣٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٦٣)، الغيث للصفافسى (٢٦٦)، الكشف للزمخشري (٣٨٣/٢)، الكشف للقيسى (٢٨ ٢٧/٢)، المجمع للطبرسى (٣٢٢/٦)، المعانى للفراء (٧٩/٢)، تفسير الرازى (١٤٤/١٩)، النشر لابن الجزرى (٣٠٠/٢).
- (٨) سقط فى ج.

وقرأ الباقون: ﴿لِتَزُولَ﴾ بكسر اللام الأولى وفتح الثانية.

[قال أبو علي: ^(١) من قرأ: ﴿وَأِنْ كَانَتْ مَكْرَهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ فإن «إِنْ» على قوله بمعنى «ما»، التقدير: ما كان مكرهم لتزول، و«إِنْ» مثل التى فى قوله: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠]، وهذا مثل قوله: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ ... وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩].

والمعنى: ﴿وقد مكروا مكرهم وعند الله مكرهم﴾ أى: جزاء مكرهم، فحذف المضاف كما حذف من قوله: ﴿تَرَى الظَّالِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾ [الشورى: ٢٢]، أى: جزاؤه، أى: قد عرف الله مكرهم فهو يجازيهم عليه، وما كان مكرهم لتزول منه الجبال: والجبال كأنه: أمرُ النبي ﷺ، وأعلامه، ودلالته، أى: ما كان مكرهم لتزول منه ما هو مثل الجبال فى امتناعه ممن أراد إزالته. ومن قرأ: ﴿وَأِنْ كَانَتْ مَكْرَهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ﴾ كانت «إِنْ» [هى] المخففة من الثقل على تعظيم أمر مكرهم، [على] ^(٢) خلاف القراءة الأخرى، وهو فى تعظيم مكرهم، كقوله: ﴿وَمَكْرُوا مَكْرًا كَبِيرًا﴾ [نوح: ٢٢] أى: قد كان مكرهم من كبره وعظمه يكاد يزيل ما هو مثل الجبال فى الامتناع على من أراد إزالته وثباتها.

ومثل هذا فى تعظيم الأمر قول الشاعر: [من الطويل]

أَلَمْ تَرَ صَدْعًا فِي السَّمَاءِ مُبِينًا عَلَى ابْنِ لُبَيْنَى الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ ^(٣)

وقال: [من الطويل]

بَكَى حَارِثُ الْجَوْلَانِ مِنْ مَوْتِ رَبِّهِ وَحُورَانُ مِنْهُ خَاشِعٌ مُتَضَائِلٌ ^(٤)

وقال أوس: [من المتقارب]

أَلَمْ تَكْشِفِ الشَّمْسُ شَمْسُ النَّهَارِ مَعَ النَّجْمِ وَالْقَمَرِ الْوَاجِبِ ^(٥)

فهذا كله على تعظيم الأمر وتفخيمه.

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى ج.

(٣) البيت بلا نسبة فى البحر المحيط (٢١٨/٦).

(٤) البيت للناطقة الذبياني فى ديوانه (١٢١)، واللسان (حرث، جول)، والتنبيه والإيضاح (١٨٣/١)، والتاج (حرث، جول)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (٤٩٣، ١٠٤٤).

(٥) البيت فى ديوانه ص (١٠).

ويدل على أن الجبال يعنى بها^(١): أمر النبي ﷺ، قوله بعد: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ خَافٍ وَّعَدُّهُ رُسُلَهُ﴾ [إبراهيم: ٤٧] أى: فقد وعدك الظهور عليهم والغلبة لهم فى قوله: ﴿يُظْهِرُهُ عَلَى الَّذِينَ كُفَرُوا﴾ [التوبة: ٣٣، الفتح: ٢٨، الصف: ٩]، وقوله: ﴿قُلْ لِلَّهِ يَكْفُرُوا سَتُغْلَبُونَ﴾ [آل عمران: ١٢]، وقد استعمل لفظ «الجبال» فى

غير هذا فى تعظيم الشئ وتفخيمه، قال ابن مقبل: [من الطويل]
إِذَا مُتْ عَنْ ذِكْرِ الْقَوَائِي فَلَنْ تَرَى لَهَا شَاعِرًا مِثْلِي أَطْبَّ وَأَشْعَرًا
وَأَكْثَرَ بَيْتًا شَاعِرًا ضَرَبَتْ بِهِ بَطُونُ جِبَالِ الشُّعْرِ حَتَّى تَيْسَّرَا^(٢)
اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَاءَ رَبِّنَا﴾ [٤١، ٤٠] فى إثبات الياء فى الوصل والوقف:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وهبيرة عن حفص عن عاصم^(٣): ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَائِي رَبَّنَا﴾ بياء فى الوصل.

وقال البزى عن ابن كثير: يصل ويقف بياء.

وقال قبل، عن ابن كثير: يشم الياء فى الوصل ولا يشبتها، ويقف [عليها]^(٤) بالألف.

والباقون: ﴿دُعَاءَ﴾ بغير ياء.

وروى نصر بن على عن الأصمعى قال: سمعت نافعا يقرأ: ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَائِي رَبَّنَا﴾ بياء فى الوصل، وروى غير هذين عن نافع: بغير ياء فى وصل ولا وقف.
وروى أبو عمارة عن أبي حفص عن أبي عمر عن عاصم: بغير ياء فى وصل ولا وقف.

[وقرأ] الكسائى وابن عامر بغير ياء فى وصل ولا وقف.

(١) فى أ: به.

(٢) ينظر ديوانه ص (١٣٦)، وأمالى ابن الشجرى (٣/٧٢)، الشعر والشعراء ص (٤٢٧)، ودلائل الإعجاز ص (٣٩١، ٣٩٢).

(٣) إتحاف الفضلاء (٣٧٣)، البحر المحيط (٥/٤٣٤)، التيسير للدانى (١٣٥)، الحجة لابن خالويه (٢٠٤)، السبعة لابن مجاهد (٣٦٣)، الغيث للصفافسى (٢٦٦)، الكشف للقيسى (٢٨/٢)، المجمع للطبرسى (٦/٣١٧)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٠١).

(٤) سقط فى ج.

[قال أبو على: ^(١) أما وقف ابن كثير ووصله بياء فهو القياس.

وأما وصل عاصم: ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَائِي﴾ بياء، فقياس.

وأما ما رواه قبل عن ابن كثير أنه يشم الياء في الوصل ولا يثبتها، فالقياس كما قدمنا، وهذا الوجه - أيضا - جائز؛ لدلالة الكسرة على الياء، ولأن الفواصل وما أشبه الفواصل من الكلام التام يحسن الحذف فيه، كما يحسن في القوافي، وذلك كثير.

قال الأعشى: [من المتقارب]

فَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبَلَا دَ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي
وَمِنْ شَانِي كَاسِفٍ وَجْهُهُ إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنِي ^(٢)

وحذفها في الوقف أحسن من حذفها في الوصل؛ لأن الوقف موضع تغيير، يغير فيه الحرف الموقوف عليه كثيرا.

* * *

(١) سقط في أ.

(٢) تقدم.

[بسم الله الرحمن الرحيم] ^(١)

ذكر اختلافهم في سورة الحجر

اختلفوا في تشديد الباء وتخفيفها من قوله -عز وجل-: ﴿رُبَّمَا﴾ [٢]:
 فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي ^(٢): ﴿رُبَّمَا﴾ مشددة.
 على بن نصر قال: سمعت أبا عمرو يقرأها على الوجهين جميعا: خفيفا وثقيلًا.
 وقرأ نافع وعاصم: ﴿رُبَّمَا﴾ خفيفة.
 قال أبو علي: أنشد أبو زيد: [من الرجز]
 مَاوِيَّ بَلْ رُبَّتْ مَا غَارَةٌ شَعْوَاءَ كَاللَّدْعَةِ بِالْمَيْسَمِ ^(٣)
 وأنشد أيضا: [من الرجز]

يَا صَاحِبَا رُبَّتْ إِنْسَانٍ حَسَنٌ
 يَسْأَلُ عَنْكَ الْيَوْمَ أَوْ يَسْأَلُ عَنْ ^(٤)

وقال السكري: رُبَّمَا، وَرُبَّتَمَا، وَرُبَّمَا، وَرُبَّتَمَا.
 [قال أبو علي: ^(٥) و «رب»: حرف جر عند سيبويه، وتلحقها «ما» على وجهين:

- (١) سقط في أ.
 (٢) إتحاف الفضلاء (٢٧٤)، الإعراب للنحاس (١٨٩/٢)، الإملاء للعكبري (٤٠/٢)، البحر المحيط (٤٤٤/٥)، التبيان للطوسي (٣١٣/٦)، التيسير للداني (١٣٥)، تفسير الطبري (٣/١٤)، تفسير القرطبي (١/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢٠٤)، الحجة لأبي زرعة (٣٨٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٦٦)، الغيث للصفاسي (٢٦٧)، الكشف للزمخشري (٢/٣٨٦)، الكشف للقيسي (٢٩/٢)، المجمع للطبرسي (٣٢٦/٦)، المعاني للأخفش (٢/٣٧٨)، تفسير الرازي (١٥١/١٩)، النشر لابن الجزري (٣٠١/٢).
 (٣) الرجز في نوادره ص (٥٥)، ولضمرة بن ضمرة في الأزهية (٢٦٢)، وخزانة الأدب (٩/٣٨٤)، والدرر (٢٠٨/٤)، والمقاصد النحوية (٣٣٠/٣)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/١٨٦)، والإنصاف (١٠٥/١)، وخزانة الأدب (٥٣٩/٩)، (١٩٦/١١)، وشرح ابن عقيل ص (٣٧١)، وشرح المفصل (٣١/٨)، واللسان (رب، هيه، شعا، موا، ما)، وهمع الهوامع (٣٨/٢).
 (٤) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب (٤٢١/٧)، (٤٢٤)، (٣٨٦)، وشرح المفصل (٣٢/٨)، ونوادر أبي زيد ص (١٠٣).
 (٥) سقط في أ.

أحدهما: أن تكون نكرة بمعنى شيء.

وذلك كقوله: [من الخفيف]

رُبَّمَا تَكْرَهُ الثُّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهْ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعَقَالِ^(١)

ف «ما» في هذا البيت اسم لما يقدر من عود الذكر إليه من الصفة.

والمعنى: رب شيء تكرهه النفوس، وإذا عاد إليه الهاء كان اسما، ولم يجز أن يكون حرفا، كما أن قوله: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُثَبِّهُ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَيْنَ﴾ [المؤمنون: ٥٥]، لما عاد الذكر إليه علمت بذلك أنه اسم.

فأما قوله: [من الخفيف]

..... لَهْ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعَقَالِ

فإن «فرجة» يرتفع^(٢) بالظرف في قول الناس جميعا، ولا يرتفع بالابتداء.

وأما قوله: «كحلّ العقال» فإن موضع الكاف يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون في موضع نصب على الحال من «له».

والآخر: أن يكون في موضع رفع على أنها صفة لـ «فرجة».

ويدل ذلك على أن «ما» تكون اسما إذا وقعت بعد «رب»، وقوع «من» بعدها في نحو

قوله: [من الطويل]

أَلَا رُبَّ مَنْ يَهْوَى وَفَاتِي وَلَوْ دَنَتْ وَفَاتِي لَذَلَّتْ لِلْعَدُوِّ مَرَاتِبُهُ^(٣)

وقال: [من السريع]

يَا رُبَّ مَنْ يُبْغِضُ أَذْوَادَنَا رُحْنَ عَلَى بَعْضَائِهِ وَاعْتَدَيْنِ^(٤)

(١) البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص (٥٠)، والأزهية ص (٨٢، ٩٥)، وحماسة البحتري ص (٢٢٣)، وخزانة الأدب (١٠٨/٦، ١١٣، ٩/١٠)، والدرر (٧٧/١)، وشرح أبيات سيويه (٢٣/٢)، والكتاب (١٠٩/٢)، ولسان العرب (فرج)، وله أو لضيف بن عمير أو لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب في شرح شواهد المغنى (٧٠٧/٢، ٧٠٨)، والمقاصد النحوية (٤٨٤/١)، وله أو لأبى قيس صرمة بن أبى أنس، أو لضيف في خزانة الأدب (١١٥/٦)، ولعبيد في ديوانه ص (١٢٨)، وبلا نسبة في إنباه الرواة (١٣٤/٤).

(٢) في ج: مرتفعة.

(٣) البيت لذى الرمة في ديوانه (٨٥٨/٢).

(٤) البيت لعمر بن قميّة في ديوانه ص (١٩٦)، والأزهية ص (١٠١)، والكتاب (١٠٨/٢)، ولعمر بن لآي بن مولة في معجم الشعراء ص (٢١٤)، وبلا نسبة في الحيوان (٣/٣٠٦)، وشرح المفصل (١١/٤)، والمقتضب (٤١/١).

وقال: [من الطويل]

أَلَا رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّهُ لَكَ نَاصِحٌ وَمُؤْتَمِّنٌ بِالْغَيْبِ غَيْرُ أَمِينٍ^(١)
فكما دخلت على «من»، وكانت نكرة، كذلك تدخل على «ما» على الحد الذي
دخل في «من»، فهذا ضرب.

والضرب الآخر: أن تدخل كافة نحو الآية، ونحو قول الشاعر: [من المديد]
رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَزْفَعُنْ ثَوْبِي شَمَالَاتٍ^(٢)
والنحويون يسمون «ما» هذه الكافة، يريدون أنها بدخولها كفت الحرف عن
العمل الذي كان له، وهيأته لدخوله على ما لم يكن يدخل عليه.

ألا ترى أن «رب» إنما تدخل على الاسم المفرد [مثل: رب رجل يقول ذاك،
وربه رجلا يقول ذاك، ولا تدخل على الفعل؛ فلما دخلت «ما» عليها هيأتها للدخول
على الفعل.

فمن ذلك قوله: ﴿رُبَّمَا يود الذين كفروا﴾ [الحجر: ٢]، فوقع الفعل بعدها في
الآية، وهو على لفظ المضارع، ووقع في قوله: [من المديد]

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ
على لفظ الماضي، وهكذا ينبغي في القياس؛ لأنها تدل على ما قد مضى، وإنما
وقع في الآية على لفظ المضارع؛ لأنه حكاية لحال آتية؛ كما أن قوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ
لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل ١٢٤] حكاية لحال آتية أيضا.

ومن حكاية الحال قول القائل: [من الرجز]

(١) البيت لعبد الله بن همام في حماسة البحرى ص (١٧٥)، وبلا نسبة في الجني الداني ص (٤٥٢)، والدرر (٣٠١/١، ١٣٢/٤، ٢١٣)، والكتاب (١٠٩/٢)، اللسان (غشش)،
وهمع الهوامع ٩٢/١، ٢٨/٢، ٣٩.

(٢) البيت لجذيمة الأبرش في الأزهية ص (٩٤، ٢٦٥)، والأغاني (٢٥٧/١٥)، وخزانة الأدب (٤٠٤/١١)، والدرر (٢٠٤/٤)، وشرح أبيات سيبويه (٢٨١/٢)، وشرح التصريح (٢/٢٢)، وشرح شواهد الإيضاح (٢١٩)، وشرح شواهد المغنى ص (٣٩٣)، والكتاب (٣/٥١٨)، واللسان (شيخ، شمل)، والمقاصد النحوية (٣/٣٤٤، ٤/٣٢٨)، وأوضح المسالك (٧٠/٣)، والدرر (١٦٢/٥)، ورصف المباني ص (٣٣٥)، وشرح الأشموني (٢/٢٩٩)، وشرح التصريح (٢/٢٠٦)، وشرح المفصل (٩/٤٠)، وكتاب اللامات ص (١١١)، ومغنى اللبيب ص (١٣٥، ١٣٧، ٣٠٩)، والمقتضب (٣/١٥)، والمقرب (٢/٧٤)، وهمع الهوامع (٣٨/٢، ٧٨).

جَارِيَةً فِي رَمَضَانَ الْمَاضِي
تُقَطَّعُ الْحَدِيثُ بِالْإِيمَاضِ^(١)

ومن زعم أن الآية على إضمار «كان»، وتقدير: ربما كان يود الذين كفروا - فقد خرج بذلك عن قول سيبويه؛ ألا ترى أن «كان» لا تضمّر عنده، ولم يجز: «عبد الله المقتول»، وأنت تريد: كن عبد الله المقتول.

فأما إضمارها بعد «إن» في قوله: «إن خيرا فخير»، فإنما جاز ذلك؛ لاقتضاء الحرف له، فصار اقتضاء الحرف له كذكره.

فأما ما أنشده ابن حبيب لنبهان بن مشرق: [من الطويل]

لَقَدْ رَزَّيْتُ كَعْبُ بْنُ عَوْفٍ وَرُبَّمَا فَتَى لَمْ يَكُنْ يَرْضَى بِشَيْءٍ يَضِيْمُهَا^(٢)

فإن قوله: «فتى»، في «ربما فتى» يحتمل ضروبا:

أحدها: أن يكون لما جرى ذكر «رزئت»، استغنى بجرى ذكره عن أن يعيده؛ فكأنه قال: ربما رزئت فتى؛ فيكون انتصاب «فتى» بـ «رزئت» هذه المضمرة، كقوله: ﴿ءَالْفَنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ [يونس: ٩١]، فاستغنى بذكر ﴿ءَامَنْتُ﴾ المتقدم عن إظهاره بعد.

ويجوز أن ينتصب «فتى» بـ «رزئت» هذه المذكورة؛ كأنه قال: لقد رزئت كعب بن عوف فتى، وربما لم يكن يرضى، أى: رزئت فتى لم يكن يضام، ويكون هذا الفصل في أنه أجنبي بمنزلة قوله: [من الطويل]

..... أبو أمه حى أبوه يُقَارِبُهُ^(٣)

ويجوز أن يكون مرتفعا بفعل مضمر، كأنه قال: ربما لم يرض فتى؛ كقوله:

[من الطويل]

(١) الرجز في ملحق ديوانه ص (١٧٦)، وخزانة الأدب (٢٣٣/٨)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨١/٢)، والإنصاف (١٤٩/١)، ومغنى اللبيب (٦٩١/٢)، والتاج (حضض، رمض)، واللسان (رمض).

(٢) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٨٧/٣).

(٣) عجز بيت للفرزدق، وصدره:

وما مثله في الناس إلا مملكا

ينظر اللسان (ملك)، ومعاهد التنصيص (٤٣/١)، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في الخصائص (١٤٦/١، ٣٢٩، ٣٩٣/٢).

..... وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ^(١)

ويجوز أن تكون «ما» نكرة بمنزلة شيء، ويكون «فتى» وصفا لها؛ لأنها لما كانت كالأسماء المبهمة في إيهامها، وصفت بأسماء الأجناس؛ كأنه [قال]^(٢): رب شيء فتى لم يكن، فكان كذا وكذا. فهذه الأوجه فيها ممكنة.

ويجوز في الآية أن تكون «ما» بمنزلة شيء، و «يود» صفة له؛ وذلك أن «ما» لعمومها^(٣) تقع على كل شيء؛ فيجوز أن يعنى بها: الود، كأنه قال: رب ود يوده الذين كفروا، ويكون «يود» في هذا الوجه أيضا حكاية حال؛ ألا ترى أنه لم يكن بعد؟! وهذه الآية في المعنى كقوله -جل وعز-: ﴿فَارْتَجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا﴾ [السجدة:

١٢]، وكقوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩] وكتمئيبهم الرد في قوله: ﴿يَلَيْتُنَا نُرَدُّ وَلَا نَكْذِبَ رَبَّنَا﴾ [الأنعام: ٢٧].

وأما قول من قال: ﴿رُبَّمَا﴾ بالتخفيف؛ فلائنه حرف مضاعف، والحروف المضاعفة قد تحذف وإن لم يحذف غير المضاعف.

فمن المضاعف الذى حذف قولهم: إِنْ، وَأَنْ، وَلَكِنْ، قد حذف كل واحد من [هذه]^(٤) الحروف. وليس كل المضاعف يحذف؛ لم أعلم الحذف فى «ثم».

وأما دخول التاء فى «رُبَّمَا» فإن من الحروف ما يدخل عليه حرف التانيث نحو: ثم وثمت، ولا ولات.

قال: [من الطويل]

(١) البيت للمرار الفقيعى، وتماه:

صددت فأطولت الصدود

ينظر ديوانه ص (٤٨٠)، والأزهية ص (٩١)، وخزانة الأدب (١٠/٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣١)، والدرر (٥/١٩٠)، وشرح أبيات سيبويه (١/١٠٥)، وشرح شواهد المغنى (٢/٧١٧)، ومغنى اللبيب (١/٣٠٧، ٢/٥٨٢، ٥٩٠)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١/١٤٤)، وخزانة الأدب (١/١٤٥)، والخصائص (١/١٤٣، ٢٥٧)، والدرر (٦/٣٢١)، وشرح المفصل (٧/١١٦، ٨/١٣٢، ١٠/٧٦)، والكتاب (١/٣١، ٣/١١٥)، واللسان (طول، قتل)، والمحتسب (١/٩٦)، والمقتضب (١/٨٤)، والممتع فى التصريف (٢/٤٨٢)، والمنصف (١/١٩١، ٢/٦٩)، وجمع الهوامع (٢/٨٣، ٢٢٤).

(٢) سقط فى ج.

(٣) فى ج: بعمومها.

(٤) سقط فى ج.

ثُمَّ لَا تَجْزُونِنِي عِنْدَ ذَاكُمْ وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي إِلَهِ فَيُعْقِبَا^(١)
فَكَذَلِكَ أَلْحَقْتُ^(٢) التاء [فى رب فى قوله:]^(٣) «ربتما».

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿مَا نُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [٨]:
فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر^(٤): ﴿مَا نُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾
مفتوحة التاء والنون، والزاي مشددة، ﴿الملائكة﴾ رفع؛ فاعله.

وقرأ عاصم -فى رواية أبى بكر^(٥)-: ﴿مَا نُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ﴾ مضمومة التاء مفتوحة
النون، ﴿الملائكة﴾ رفع؛ لم يسم فاعله.

وقرأ حمزة والكسائى وحفص عن عاصم: ﴿مَا نُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ﴾ بالنون مشددة
الزاي، ﴿الملائكة﴾ نصباً؛ مفعول به. والأولى لم يختلفوا فيها.

[قال أبو على]^(٦) حجة من قرأ: ﴿مَا نُنَزِّلُ﴾ قوله: ﴿نُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾
[القدر: ٤].

وحجة من قال: ﴿مَا نُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ﴾ قوله: ﴿وَنُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٥].
وحجة من قال: ﴿نُنَزِّلُ﴾ قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّا زَلَلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَلَكَّمْهُمُ الْغُوثُ﴾
[الأنعام: ١١١].

اختلفوا فى تشديد الكاف وتخفيفها من قوله -عز وجل-: ﴿سُكِّرَتْ﴾ [١٥]:

(١) البيت للأعشى فى ديوانه ص (١٦٧)، والأزهية ص (٢٦٣)، وخزانة الأدب (٤٢١/٧)،
والرد على النحاة ص (١٢٥)، وسر صناعة الإعراب ص (٣٨٦)، والكتاب (٣٩/٣)، وبلا
نسبة فى رصف المبانى ص (١٦٩، ٢٧٥).

(٢) فى ج: ألحق.

(٣) فى ج: فى قولهم.

(٤) إتحاف الفضلاء (٢٧٤)، البحر المحيط (٤٤٦/٥)، التبيان للطوسى (٣١٩/٦)، التيسير
للداني (١٣٥)، تفسير الطبرى (٦/١٤)، تفسير القرطبى (٤/١٠)، الحجة لابن خالويه
(٢٠٥)، الحجة لأبى زرعة (٣٨١)، السبعة لابن مجاهد (٣٦٦)، الغيث للصفاقسى
(٢٦٧)، الكشف للزمخشرى (٣٨٧/٢)، الكشف للقيسى (٢٩/٢)، المجمع للطبرى
(٣٢٩/٦)، تفسير الرازى (١٥٩/١٩)، النشر لابن الجزرى (٣٠١/٢).

(٥) إتحاف الفضلاء (٢٧٤)، البحر المحيط (٤٤٦/٥)، التبيان للطوسى (٣١٩/٦)، التيسير
للداني (١٣٥)، تفسير الطبرى (٦/١٤)، تفسير القرطبى (٤/١٠)، الحجة لابن خالويه
(٢٠٦)، الحجة لأبى زرعة (٣٨١)، السبعة لابن مجاهد (٣٦٦)، الغيث للصفاقسى
(٢٦٧)، تفسير الرازى (١٥٩/١٩)، النشر لابن الجزرى (٣٠١/٢).

(٦) سقط فى أ.

فقرأ ابن كثير ^(١): ﴿سُكِرَتْ﴾ خفيفة.

وقرأ الباقون: ﴿سُكِرَتْ﴾ مشددة.

[قال:] أبو عبيدة: ﴿سُكِرَتْ﴾: غشيت.

وكان معنى ﴿سُكِرَتْ﴾: لا ينفذ نورها، ولا تدرك الأشياء على حقيقتها.

وكان معنى الكلمة: انقطاع الشيء عن سَنَنِه الجارى، فمن ذلك: سكر الماء: هو

رده عن سننه فى الجرية.

وقالوا: التسكير فى رأى قبل أن يعزم على شىء، فإذا عزم على أمر ذهب التسكير.

ومنه: السكر فى الشراب، إنما هو أن ينقطع عما [هو] ^(٢) عليه من المضاء فى

حال الصحو ^(٣)؛ فلا ينفذ رأيه ونظره على حد نفاذه فى صحوه.

وقالوا: «سكران لا يبت»، فعبروا عن هذا المعنى فيه.

ووجه الثقيل: أن الفعل مسند إلى جماعة، فهو مثل: ﴿مُفَنِّحَةٌ لَهُمُ الْآبُوتُ﴾

[ص: ٥٠]. ووجه التخفيف: أن هذا النحو من الفعل المسند إلى الجماعة قد يخفف.

قال: [من البسيط]

مَا زِلْتُ أَغْلِقُ أَبْوَابًا وَأَفْتَحُهَا (٤)

وإنما حملت الثقيل فى ﴿سُكِرَتْ﴾ على التكثير؛ على تنزيل أن ﴿سُكِرَتْ﴾

بالتخفيف قد ثبت تعديه فى قراءة ابن كثير، والذى عليه الظاهر فى «سكر» أنه [لا] ^(٥)

يتعدى، وإذا بنى الفعل للمفعول فلا بد من تنزيله معدى؛ فيكون تعديه على قول ابن

كثير مثل: شترت عينه، وشترتها، وعارت وعرتها.

ويجوز أن يكون أراد الثقيل؛ فحذفه لما كان زائدا -وهو يريده- كما جاز ^(٦)

(١) إتحاف الفضلاء (٢٧٤)، الإملاء للعبرى (٤٠/٢)، البحر المحيط (٤٤٨/٥)، التبيان

للطوسى (٣٢٢/٦)، التيسير للدانى (١٣٥)، تفسير الطبرى (٩/١٤)، الحجة لأبى زرة

(٣٨٢)، تفسير القرطبى (٨/١٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٦٦)، الغيث للصفاقسى (٢٦٧)،

الكشاف للزمخشري (٣٨٩/٢)، الكشف للقيسى (٣٠/٢)، المجمع للطبرسى (٣٢٩/٦)،

تفسير الرازى (١٦٧/١٩)، النشر لابن الجزرى (٣٠١/٢).

(٢) سقط فى ج.

(٣) فى ج: المضى.

(٤) تقدم.

(٥) سقط فى أ.

(٦) فى ج: جاء.

ذلك فى المصادر وأسماء الفاعلين نحو قولهم^(١): عمرك الله، وقعدك الله، و: [من الرجز]

..... دَلُّو الدَّالِي^(٢)

و: ﴿الرَّيْحَ لَوَفَّحَ﴾ [الحجر: ٢٢].

ويجوز أن يكون فعلا قد سمع معدى فى البصر. والتثقيل الذى هو قول الأكثر أحب^(٣) إلينا، ويكون التضعيف للتعدية.

اختلفوا فى فتح النون وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ [٥٤]:

فقرأ ابن كثير ونافع كسرا^(٤)، غير أن ابن كثير شدد النون، وخففها نافع.

وقرأ أبو عمرو وعاصم، وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ بفتح النون.

[قال أبو على: تشديد النون فى قول ابن كثير]^(٥) أنه أدغم النون الأولى -التي

لعلامة الرفع- فى الثانية المتصلة بالياء التي [هى المضمرة]^(٦) المنصوب المتكلم.

وفتحها؛ لأنه لم يعد الفعل إلى المفعول به، كما عداه غيره، وحذف المفعول كثير.

ولو لم يدغم وبين لكان حسنا فى القياس، مثل: اقتتلوا، فى جواز البيان فيه

والإدغام.

وأما قراءة نافع: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ فإنه أراد: [فبِمَ] ^(٧) تبشروننى، وتعدية الفعل

إلى المضمرة المنصوب؛ لأن المعنى عليه فأنبت ما حذفه^(٨) غيره من الكسرة التي

(١) فى ج: قولك.

(٢) تقدم.

(٣) فى أ: أعجب.

(٤) إتخاف الفضلاء (٢٧٥)، الإعراب للنحاس (١٩٧/٢)، الإملاء للمكبرى (٤٢/٢)، البحر

المحيط (٤٥٨/٥)، التبيان للطوسى (٣٤٠/٦)، التيسير للدانى (١٣٦)، تفسير القرطبى

(٣٥/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢٠٦)، الحجة لأبى زرة (٣٨٣)، السبعة لابن مجاهد

(٣٦٧)، الغيث للصفاقسى (٢٦٧)، الكشف للزمخشرى (٣٩٣/٢)، الكشف للقيسى (٢/

٣٠)، المجمع للطبرسى (٣٣٩/٦)، تفسير الرازى (١٩٧/١٩)، النشر لابن الجزرى (٢/

٣٠٢).

(٥) فى أ: تشديد ابن كثير النون.

(٦) فى ج: للمضمرة.

(٧) سقط فى أ.

(٨) فى أ: أخذ به.

تدل على الياء المفعولة، وحذف النون الثانية؛ لأن التكرير بها وقع، ولم يحذف الأولى التي هي علامة الرفع، وقد حذفوا هذه النون في كلامهم؛ لأنها زائدة، ولأن علامة الضمير الياء دونها، ونظير حذفهم لها من المنصوب حذفهم لها من المجرور في قولهم: قدنى، وقدى.

قال: [من الرجز]

قَدْ نِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْيْنِ قَدِي^(١)

فحذف وأثبت في بيت.

وقال^(٢) الأعشى في حذف هذه النون اللاحقة مع الياء: [من المتقارب]

فَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادُ الْبَلَا دِ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي^(٣)
وإنما هو: يمنعني.

وقال آخر: [من الوافر]

أَبِالْمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أُنَى مُلَاقِي لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي^(٤)
فهذا مثل الآية.

وقال: [من الوافر]

تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَّاتِ إِذَا فَلَّيْنِي^(٥)
فحذف الثانية.

فكذلك قراءة نافع.

ومن قرأ: ﴿بُشِّرُونَ﴾ ففتح النون، فالنون علامة الرفع، ولم يعد الفعل فتجتمع نونان^(٦).

اختلفوا في فتح النون وكسرها من قوله -عز وجل-: ﴿وَمَنْ يَقْنُطْ﴾ [٥٦]:

(١) تقدم.

(٢) في ج: وقد قال.

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

(٥) تقدم.

(٦) ثبت ههنا في ج: «يتلوه في الجزء الرابع والثلاثين إن شاء الله: اختلفوا في فتح النون وكسرها من قوله: ﴿وَمَنْ يَقْنُطْ﴾.

والحمد لله. وصلى الله على محمد النبي، وعلى آله وسلم تسليماً. وكتبه العباس بن أحمد بن أبي مواس.

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة: ﴿وَمَنْ يَقْنُطُ﴾ بفتح النون فى كل القرآن.

وقرأ أبو عمرو والكسائى^(١): ﴿وَمَنْ يَقْنُطُ﴾ بكسر النون.

وكلهم قرأ: ﴿مَنْ بَعْدَ مَا قَنَطُوا﴾ بفتح النون.

[قال أبو على: ^(٢) قَنَطٌ يَقْنُطُ، وَقِنِطٌ يَقْنُطُ، لَغَتَانِ.

ومثله: نَقَمٌ يَنْقُمُ، وَنَقِمٌ يَنْقُمُ: لَغَتَانِ.

وكان «قَنِطُ»^(٣) يَقْنُطُ «أَعْلَى، ويدل على ذلك اجتماعهم فى قوله: ﴿مَنْ بَعْدَ

مَا قَنَطُوا﴾.

وحكى أن «يَقْنُطُ» لغة، فهذا يدل على أن «قَنَطٌ» أكثر؛ لأن مضارع «فَعَلَ»

يجىء على «يفعل» ويفعل، مثل: فَسَقَ يَفْسُقُ، وَيَفْسُقُ، وَلَا يَجِىءُ مضارع «فَعَلَ»

على: يَقْفُلُ.

اختلفوا فى تخفيف الجيم وتشديدها من قوله -عز وجل-: ﴿إِنَّا لَمُنْجُوهُمْ﴾ [٥٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: ﴿لَمُنْجُوهُمْ﴾ مشددة الجيم.

وقرأ حمزة والكسائى^(٤): ﴿لَمُنْجُوهُمْ﴾ خفيفا.

[قال أبو على: ^(٥) حجة الثقليل: قوله -عز وجل-: ﴿وَنَجِّنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾

[فصلت: ١٨].

(١) إتحاف الفضلاء (٢٧٥)، الإعراب للنحاس (١٩٨/٢)، الإملاء للعبرى (٤٢/٢)، البحر

المحيط (٤٥٩/٥)، التبيان للطوسى (٣٤٢/٦)، التيسير للدانى (١٣٦)، تفسير الطبرى

(٢٨/١٤)، تفسير القرطبى (٣٦/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢٠٧)، الحجة لأبى زرة

(٣٨٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٦٧)، الغيث للصفاقسى (٢٦٧)، الكشف للزمخشرى

(٣٩٣/٢)، الكشف للقيسى (٣١/٢)، المجمع للطبرسى (٣٣٩/٦)، المعانى للأخفش

(٣٨٠/٢)، تفسير الرازى (١٩٨/١٩)، النشر لابن الجزرى (٣٠٢/٢).

(٢) سقط فى أ.

(٣) سقط فى أ.

(٤) إتحاف الفضلاء (٢٧٥)، البحر المحيط (٤٦٠/٥)، التيسير للدانى (١٣٦)، تفسير القرطبى

(٣٦/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢٠٧)، الحجة لأبى زرة (٣٨٤)، السبعة لابن مجاهد

(٣٦٧)، الغيث للصفاقسى (٢٦٧)، الكشف للزمخشرى (٣٩٤/٢)، الكشف للقيسى

(٣١/٢)، المجمع للطبرسى (٣٣٩/٦)، تفسير الرازى (١٩٩/١٩)، النشر لابن

الجزرى (٢٥٨/٢، ٢٥٩).

(٥) سقط فى أ.

وحجة التخفيف: ﴿فَأَجْنَحُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ﴾ [العنكبوت: ٢٤].
 قال: وكلهم قرأ: ﴿إِلَّا أَمْرَاتُهُمْ قَدَرْنَا﴾ [٦٠] مشددة الدال، و ﴿قَدَرْنَاَهَا﴾ مثله
 في سورة النمل [الآية: ٥٧] مشددا في كل القرآن -إلا عاصما؛ فإنه خففها^(١) - في
 رواية أبي بكر- في كل القرآن، وشدها في رواية حفص في كل القرآن.
 وقرأ ابن كثير وحده: ﴿نَحْنُ قَدَرْنَا بَيْنَكُمْ الْمَوْتَ﴾ [الواقعة: ٦٠] خفيفا،
 والباقون يشددون.

وقرأ نافع والكسائي: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾ [المرسلات: ٢٣] مشددة.
 وقرأ الباقر: ﴿فَقَدَرْنَا﴾ مخففة^(٢).

وقرأ الكسائي وحده: ﴿قَدَرَ فَهَدَى﴾ [الأعلى: ٣] خفيفا.
 وقرأ الباقر: ﴿قَدَرَ﴾ مشددة.

قال أبو علي: يقال: قَدَرْتُ الشَّيْءَ في معنى: قَدَّرْتُهُ.

يدلك على ذلك قول الهذلي: [من الطويل]

وَمُفْرِهَةٍ عَنَسٍ قَدَرْتُ لِسَاقِهَا فَخَرْتُ كَمَا تَتَّايُعُ الرِّيحُ بِالْقَفْلِ^(٣)

المعنى: قدرت ضربتي لساقها فضربتها؛ فحذف «ضربتها» للدلالة الكلام عليه،
 كقوله: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا... فَنَذِيَّةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] أي: فحلق.

وهذا في المعنى كقول الآخر: [من الطويل]

وَإِنْ تَعْتَدِرَ بِالْمَحَلِّ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا عَلَى الضَّيْفِ يَجْرُخُ فِي عَرَاقِيبِهَا نَضْلِي^(٤)

(١) إتحاف الفضلاء (٢٧٦)، الإملاء للعكبري (٤٢/٢)، البحر المحيط (٤٦٠/٥)، التبيان
 للطوسي (٣٤٤/٦)، التيسير للداني (١٣٦)، تفسير القرطبي (٣٧/١٠)، الحجة لابن
 خالويه (٢٠٧)، الحجة لأبي زرعة (٣٨٤)، تفسير الرازي (٢٠/١٩)، النشر لابن الجزري
 (٣٠٢/٢).

(٢) في ج: خفيفا.

(٣) البيت لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين (٩٢)، واللسان (تبع، قفل، فره)، وجمهرة اللغة
 (٩٦٦، ١١٦٠)، والمخصص (٢٠٠/١٠)، والتاج (تبع، قفل، فره)، وبلا نسبة في
 تهذيب اللغة (١٤٥/٣، ١٦٠/٩).

(٤) البيت لدى الرمة في ديوانه ص (١٥٦)، وأساس البلاغة (عذر)، وخزانة الأدب (١٢٨/٢)،
 وشرح المفصل (٣٩/٢)، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٢٥١/١)، وخزانة الأدب
 (٢٣٣/١٠)، مغني اللبيب (٥٢١/٢).

ويقال^(١) -أيضا-: يَقْدِر، فى معنى: يَقْدِر.

قال الراجز: [من الرجز]

[يَا رَبِّ] ^(٢) قَدْ أُولَعَ بى وَقَدْ عَيْثُ

فَأَقْدِرْ لَهُ أَصِيلَةً مِثْلَ الْحَفِثِ ^(٣)

المعنى: قدر له ووفقه، ويقال: قدر الشيء يقدره: إذا ضيقه؛ قال: ﴿وَمَنْ قُدِّرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ﴾ [الطلاق: ٧].

وقال: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ﴾ [العنكبوت: ٦٢].

فقوله: ﴿وَيَقْدِرُ﴾ مقابل لقوله: ﴿يَبْسُطُ﴾؛ فقوله: ﴿وَيَقْدِرُ﴾ خلاف: ﴿يَبْسُطُ﴾.

وكذلك قوله: ﴿فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الأنبياء: ٨٧] أى: ظن أن لن نضيق عليه.

وكونه: فى بطن الحوت تضيق عليه، وخلاف الاتساع.

وقراءة ابن كثير: ﴿قَدَرْنَا بَيْنَكُمْ الْمَوْتَ﴾ مخففا فى معنى ﴿قَدَرْنَا﴾.

وقراءة نافع والكسائى: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾ بمعنى: ﴿قَدَرْنَا﴾ الخفيفة.

وعليه جاء: ﴿القادرون﴾.

ومن قرأ «قَدَرْنَا» مخففا^(٤)، كان فى معنى التشديد^(٥).

وقوله: ﴿الْقَادِرُونَ﴾ بعد ﴿قَدَرْنَا﴾ يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون «قَدَرْنَا» فى معنى «قَدَرْنَا»، فجاء «القادرون» على اللغة الخفيفة؛ كأنهما جمعا بين اللغتين.

ويجوز أن يكون: فنعم المقدرون، فحذف تضعيف العين، كما حذفت [الهمزة]^(٦) من نحو: [من الرجز]

... دَلُّو الدَّالِي ^(٧)

(١) فى أ: قال.

(٢) فى ج: يا ربنا إن كان.

(٣) الرجز بلا نسبة فى التاج (حفت).

(٤) فى ج: خفيفا.

(٥) فى ج: الشديد.

(٦) سقط فى ج.

(٧) تقدم.

و: [من الرجز]

يَخْرُجْنَ مِنْ أَجْوَازٍ لَيْلٍ غَاضٍ^(١)

ونحو ذلك.

وكذلك قراءة الكسائي: ﴿قَدَّرَ فَهَدَى﴾ خفيفا.

ومعناه: قَدَّرَ، وكأنَّ المشددة في هذا المعنى أكثر في الاستعمال، وفي التنزيل، قوله - تعالى -: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا﴾ [فصلت: ١٠].

﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ نَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢].

﴿أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ﴾ [الحجر: ٧٨].

لم يختلفوا في هذه السورة، ولا في سورة «قاف».

واختلفوا في سورة الشعراء [١٧٦]، وفي سورة ص [١٣]:

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر^(٢) في سورة الشعراء: ﴿أَصْحَابُ لَيْكَةِ﴾ [١٧٦] غير أن ورشا روى عن نافع ﴿الْأَيْكَةِ﴾ متروكة الهمزة، مفتوحة اللام بحركة الهمزة، والهمزة ساقطة؛ لأنه ألقى عليها حركة الهمزة في «الحجر»، وفي «قاف».

وقرأ أبو عمرو وعاصم وحمة والكسائي: ﴿الْأَيْكَةِ﴾ في كل القرآن.

قال أبو على: تقول: هي أَيْكَة، فإذا ألحقت لام المعرفة كانت: الأَيْكَة.

قال الهذلي: [من الطويل]

مُوشِحَةٌ بِالطَّرَتَيْنِ دَنَا لَهَا جَنَى أَيْكَةٍ يَضْفُو عَلَيْهَا قِصَارُهَا^(٣)

وأشد الأصمعي: [من البسيط]

وَمَا خَلِيجٌ مِنَ الْمَرُوتِ دُوَ حَدَبٍ يَزِمِي الضَّرِيرَ بِخُشْبِ الْأَيْكِ وَالضَّالِ^(٤)

فأَيْك وأَيْكَة، مثل: تمر وتمرة.

فقد ثبت أن «الأَيْك» تعريف: أَيْك^(٥)، فإذا خففت الهمزة من^(٦) «أَيْكَة»، وقد

(١) تقدم.

(٢) الحجة لابن خالويه (٢٠٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٦٨)، المجمع للطبرسي (٣٤٢/٦).

(٣) البيت لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين ص (٧١)، واللسان (ولع)، وأساس البلاغة (وشع)، وتاج العروس (أيك). ويروى «مولعة» بدلا من «موشحة»، و«تضفو» بدلا من «يضفو».

(٤) تقدم.

(٥) في ج: أَيْكَة.

(٦) في أ: في.

ألحقها الألف واللام، حذفها، وألقيت حركتها على اللام التي هي فاء من «أَيْكَة»؛ فيجوز فيها إذا استأنفت لغتان:

من قال: ألحمر، قال: «أَلَيْكَة».

ومن قال: لَحْمَر، قال: «لَيْكَة».

وإذا كان كذلك فقول من قال: ﴿لَيْكَة﴾ - ففتح التاء، مشكل؛ لأنه فتح مع لحاق اللام الكلمة، وهذا في الامتناع كقول من قال: بَلَحْمَر، فيفتح الآخر مع لحاق لام المعرفة؛ وإنما يخرج قول من قال: ﴿أَصْحَابُ لَيْكَة﴾ على أن هذا المعنى قد يسمى بكلمة تكون اللام فيها فاء، أو ^(١) يكون مقلوب: «كيل»؛ فإن لم يثبت هذا [كان] ^(٢) مشكلا، ولم أسمع بها.

ويبعد أن يفتح نافع ذلك مع ما قاله ورش عنه.

* * *

(١) في أ: و.

(٢) سقط في أ.

[بسم الله الرحمن الرحيم]^(١)

ذكر اختلافهم في سورة النحل

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ﴾ [٢] في التخفيف، والتشديد، والتاء،

والياء:

فقراً ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وأبو عمرو وحزمة والكسائي^(٢): ﴿يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ﴾ بالياء.

غير أن ابن كثير وأبا عمرو أسكنا النون، وخففا الزاي، وشددوا الباقيون. وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: ﴿تُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ﴾ بالتاء مضمومة، وفتح الزاي، ﴿الْمَلَائِكَةَ﴾ رفعاً^(٣).

[قال أبو علي:]^(٤) فاعل ﴿يُنَزِّلُ﴾: الضمير العائد إلى اسم الله - تعالى - في ﴿أَنزَلَ أَمْرُ اللَّهِ﴾ [١].

فأما إسكان النون في ﴿يُنَزِّلُ﴾ وتخفيفها وتشديدها، فكل واحدة من القراءتين سائغ.

قال - جل وعز -: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ [الحجر: ٩]، وقال: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ﴾ [النحل: ٤٤].

فأما ما روى عن عاصم من قوله - عز وجل -: ﴿تُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ﴾ فإنه أنث الفعل؛ لإسناده إلى الملائكة، كما قال: ﴿وَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ﴾ [آل عمران: ٤٥]، وبنى الفعل للمفعول، وأسنده^(٥) إليهم، والأول أبين.

قال: كلهم قرأ: ﴿يُنْثَرُ﴾ [١١] بالياء إلا عاصم^(٦) - في رواية أبي بكر - فإنه

(١) سقط في أ.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٧٧)، البحر المحيط (٤٧٣/٥)، التبيان للطوسي (٣٥٩/٦)، تفسير الطبري (٥٣/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٠٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٠)، الغيث للصفاقسي (٢٦٩)، الكشف للزمخشري (٤٠٠/٢)، المجمع للطبرسي (٣٤٨/٦)، تفسير الرازي (٢١٩/١٩)، النشر لابن الجزري (٣٠٢/٢).

(٣) في أ: رفع.

(٤) سقط في أ.

(٥) في أ: أسند.

(٦) إتحاف الفضلاء (٢٧٧)، البحر المحيط (٤٧٨/٥)، التبيان للطوسي (٣٦٤/٦)، التيسير

قرأ: ﴿تُنَبِّتُ﴾ بالنون، وروى حفص عنه بالياء.

[قال أبو على: ^(١) ﴿يُنْبِتُ﴾ بالياء؛ لتقدم قوله: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْكَ السَّمَاءَ مَاءً﴾ [١٠]، «يُنْبِتُ» و«يُنْبِتُ» أشكل لما تقدم من الأفراد، والنون لا تمتنع أيضا. ويقال: نبت البقل، وأنبتة الله.

وقد روى: أنبت البقل، والأصمعي يأبى إلا «نبت»، ويزعم أن قصيدة زهير التي فيها: [من الطويل]

..... حَتَّى إِذَا أَنبَتَ الْبَقْلُ ^(٢) متهمة.

فأما قوله: ﴿تُنَبِّتُ بِالذَّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠] فيجوز أن تكون الباء زائدة كقوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، و: ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوْسًا أَنْ تَنبِتَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥] فعدى «ألقي» مرة بالباء، ومرة ^(٣) بغيرها.

وإذا ثبت: «أنبت»، فى معنى: «نبت»، جاز أن تكون الباء للتعدى، كما أنها لو كانت مع «نبت» كان كذلك. ويجوز أن تكون الهمزة فى «أنبت» للتعدى، والمفعول محذوف، والباء للحال؛ كأنه: تنبت ثمرة بالدهن ^(٤)، فحذف المفعول، و«بالدهن» فى موضع حال؛ كأنه: تنبت بالدهن، أى: تنبت [الثمر] ^(٥) وفيه دهن. ويجوز فى ﴿تُنَبِّتُ بِالذَّهْنِ﴾؛ أى: بذى الدهن، أى: تنبت ما فيه دهن.

= للدانى (١٣٧)، الحجة لابن خالويه (٢٠٩)، الحجة لأبى زرعة (٣٨٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٠)، الغيث للصفاقسى (٢٦٩)، الكشف للزمخشري (٤٠٣/٢)، الكشف للقيسى (٣٤/٢)، المجمع للطبرسى (٣٥١/٦)، تفسير الرازى (٢٣٤/١٩)، النشر لابن الجزرى (٣٠٢/٢).

(١) سقط فى أ.

(٢) عجز بيت، وقبله:

رأيت ذوى الحاجات حول بيوتهم قطيناً لهم ...

وينظر ديوانه ص (١١١)، وجمهرة اللغة (٢٥٧، ١٢٦٢)، وخزانة الأدب (٥٠/١)، وشرح شواهد المغنى (٣١٤/١)، واللسان (نبت، قطن)، والتاج (نبت، قطن)، والمحتسب (٨٩/٢)، ومغنى اللبيب (١٠٢/١).

(٣) زاد فى ج: وأخرى.

(٤) فى أ: الدهن.

(٥) سقط فى ج.

قال: وقرأ ابن عامر^(١): ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ﴾ [١٢] رفع كله^(٢).

وقرأ الباقون: بنصب ذلك كله، وأبو بكر عن عاصم. وروى حفص عن عاصم مثل قراءة ابن عامر في: ﴿مُسَخَّرَاتٌ﴾ وحدها، ونصب الباقي.

[قال أبو على:]^(٣) النصب في قوله: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ أحسن؛ ليكون معطوفا على ما قبله وداخلا في إعرابه؛ لاستقامته في المعنى؛ ألا ترى أن ما في التنزيل من نحو قوله - تعالى -: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَلُ﴾ [الفرقان: ٣٩]، وقوله: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: ٣١] يختار فيه النصب؛ ليكون مثل ما يعطف عليه، ومشاكلا له؟! فكذاك إذا حمل ذلك على التسخير، كان أشبه.

فإن قلت: فكيف [إذا]^(٤) جاء ﴿مسخرات﴾ بعد هذه الأشياء المنصوبة المحمولة على «سخر»؟

فإن ذلك لا يمتنع؛ لأن الحال تكون مؤكدة، ومجىء الحال مؤكدة في التنزيل وفي غيره كثير، كقوله - تعالى -: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩١].

و: [من البسيط]

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا (٥)

(١) إتخاف الفضلاء (٢٧٧)، الإملاء للعكبري (٤٤/٢)، البحر المحيط (٤٧٩/٥)، التبيان للطوسي (٣٦٥/٦)، التيسير للداني (١٣٧)، الحجة لابن خالويه (٢٠٩)، الحجة لأبي زرة (٣٨٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٠)، الغيث للصفاقسي (٢٦٩)، الكشف للزمخشري (٤٠٣/٢، ٤٠٤)، الكشف للقيسي (٣٥/٢)، المجمع للطبرسي (٣٥١/٦)، تفسير الرازي (٤/٢٠)، النشر لابن الجزري (٣٠٢/٢).

(٢) في ج: كلهن.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في ج.

(٥) جزء من صدر بيت لسالم بن داره، وبعده:

..... بها نسبي وهل بدارة يال للناس من عار
وينظر: خزائن الأدب (٤٦٨/١، ١٤٥/٢، ٢٦٥/٣، ٢٦٦)، والخصائص (٢٦٨/٢)، ٣١٧، ٣٤٠، ٦٠/٣، والدرر (١١/٤)، وشرح أبيات سيبويه (٥٤٧/١)، وشرح المفصل (٦٤/٢)، والكتاب (٧٩/٢)، والمقاصد النحوية (١٨٦/٣)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢٥٥/١)، وشرح شذور الذهب ص (٣٥)، وشرح ابن عقيل ص =

و: [من الوافر]

كَفَىٰ بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءٍ كَافِي
ويقوى النصب قوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَآبِّيْنِ﴾ [الحجر: ٣٣]؛ فكما حملا هنا على التسخير كذلك في الأخرى، وكذلك «النجوم» قد حملت على التسخير في قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ﴾ [الأنعام: ٩٧].
وكان ابن عامر قطعه عن ﴿سخر﴾؛ لئلا يجعل الحال مؤكدة، فابتدأ: الشمس والقمر والنجوم، وجعل «مسخرات» خبرا عنها.
ويدل على جواز ذلك أنه إذا جاء: «سخر لكم الشمس والقمر» علم من هذا أنهما مسخران؛ فجاز الإخبار بالتسخير عنهما^(٢) لذلك.

ووجه ما روى عن عاصم من الرفع في «مسخرات» وحدها، أنه لم يجعلها حالا مؤكدة، وجعلها خبر ابتداء محذوف؛ كأنه لما قال: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ﴾ [النحل: ١٢] قال بعد: هي مسخرات، فحذف المبتدأ وأضمره؛ لدلالة الخبر عليه، وهو إذا جعله خبر ابتداء محذوف فقد علم ذلك بما تقدم؛ كما أنه إذا جعل «مسخرات» حالا مؤكدة فقد علم ذلك بما تقدم، وهذا المعنى في الحال أسوغ منه في الخبر؛ لأن الخبر ينبغي أن يكون مفيدا، لم يجرى إلا كذلك، والحال قد جاءت مؤكدة؛ ألا ترى أنه حمل قوله على الحال، ولم يحمله على الخبر. اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسْرُوكَ وَمَا تَعْلِنُونَ. وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا﴾ [١٩-٢٠]:

= (٣٣٨)، وجمع الهوامع (١/٢٤٥).

(١) صدر بيت لبشير بن أبي خازم، وعجزه:

..... وليس لحبها ما عشت شافي

وينظر ديوانه ص (١٤٢)، وخزانة الأدب (٢/٤٣٩، ١٠/٤٧٧، ٤٨٢)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٢٩٤)، ولأبي حية النميري في لسان العرب (قفا)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨/٤٨، ١١٢)، وتخليص الشواهد (٢٩٩)، وخزانة الأدب (٣/٤٤٣، ٦/٣٩٧)، والخصائص (٢/٢٦٨)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٩٧٠)، وشرح المفصل (٦/٢١٥، ١٠/١٠٣)، والصاحبي في فقه اللغة (٣٥)، والمقتضب (٤/٢٢)، والمنصف (٢/١١٥).

(٢) في أ: عنها.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر وحزمة والكسائي^(١): ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ. وَالَّذِينَ تَدْعُونَ﴾ كلهن بالتاء.
 وقرأ عاصم: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ بالتاء، ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ بالياء.
 أخبرنا الخزاز عن هبيرة، عن حفص عن عاصم: أنه قرأهن^(٢) ثلاثهن بالياء.
 وقال ابن اليتيم عن أبي حفص عمرو بن الصباح عن حفص عن عاصم: مثل أبي بكر عن عاصم.

وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم ذلك كله: بالتاء^(٣) في الثلاثة.
 [قال أبو علي: ^(٤)] هذا يكون كله على الخطاب؛ لأن ما بعده خطاب كقوله بعد: ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾، وقوله: ﴿وَاللَّيْلِ فِي الْأَرْضِ رَوَيْكَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥] و: ﴿إِلَهُكُمْ إِلَهٌُ وَاحِدٌ﴾ [النحل: ٢٢]، فكل هذا خطاب.
 فإن قلت: إن فيه: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، وهذا لا يكون خطاباً للنبي ﷺ، ولا للمسلمين.

فإنه يكون على إرادة: قل؛ كأنه: قل لهم: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾؛ فلا يمتنع الخطاب إذا كان على هذا الوجه؛ ولهذا قرأ عاصم: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ بالياء؛ لما كان ذلك عنده إخباراً عن المشركين، ولم يجز أن يكون في الظاهر خطاباً للمسلمين.
 فأما ما روى عن عاصم من أنه قرأ [ذلك]^(٥) كله بالياء، فهذا على توجيه الخطاب إلى النبي ﷺ؛ كأنه: قل لهم: ﴿والله يعلم ما يسرون وما يعلنون، والذين يدعون﴾. اختلفوا في فتح النون وكسرها من قوله -عز وجل-: ﴿تُشَاقِقُونَ فِيهِمْ﴾ [٢٧]: فقرأ نافع وحده^(٦): ﴿تُشَاقِقُونَ فِيهِمْ﴾ بكسر النون وتخفيفها.

(١) إتحاف الفضلاء (٢٧٧)، البحر المحيط (٤٨٢/٥)، التبيان للطوسي (٣٧٠/٦)، التيسير للداني (١٣٧)، الحجة لأبي زرع (٣٨٧)، السبعة لابن مجاهد (٣٧١)، الغيث للصفافسي (٢٦٩)، الكشف للزمخشري (٤٠٥/٢)، الكشف للقيسي (٣٥/٢)، المجمع للطبرسي (٣٥٤/٦)، تفسير الرازي (١٥/٢٠)، النشر لابن الجزري (٣٠٣/٢).

(٢) في ج: قرأ.

(٣) في أ: بالياء.

(٤) سقط في أ.

(٥) سقط في أ.

(٦) إتحاف الفضلاء (٢٧٨)، الإملاء للعكبري (٤٤/٢)، البحر المحيط (٤٨٦/٥)، التبيان

وقرأ الباقون: ﴿تَشَقُّوْنَ فِيْهِمْ﴾ بفتح النون.

قد ذكرنا وجه قول نافع فيما تقدم.

ومعنى «تשאقون»: تكونون في جانب والمسلمون في جانب، ولا تكونون معهم يدا واحدة.

ومن هذا قيل لمن خرج عن طاعة الإمام وعن جملة جماعة المسلمين-: شق العصا، أى: صار فى جانب عنهم؛ فلم يكن ملائما لهم ولا مجتمعا معهم فى كلمتهم.

اختلفوا فى الهمز من قوله -عز وجل-: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ﴾ [٢٧]:
فقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر - إن شاء الله - وحمزة والكسائي: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ﴾ بهمزة وفتح الياء.
وقال البزى عن ابن كثير^(١): ﴿شُرَكَائِيَ الَّذِينَ﴾ بغير همز وفتح الياء، مثل: ﴿هُدَايَ﴾ [البقرة: ٣٨].

وروى القواس عن ابن كثير: ﴿شُرَكَائِيَ الَّذِينَ﴾ مهموزة.
[قال أبو على: ^(٢) الوجه فيه الهمز؛ لأن «شريكا وشركاء» ك «خليط وخلطاء».
وفى التنزيل: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْفُلُطَاءِ﴾ [ص: ٢٤]، ولا نعلم أحدا جمعه على غير «فعلاء».

ووجه القصر: أن هذا الضرب من الممدود قد قصر فى الأحاد مرة، ومد أخرى.
قال: [من الوافر]

وَأَزِيدُ فَارِسُ الْهَيْجَا إِذَا مَا تَقَعَّرَتِ الْمَشَاجِرُ بِالْفَيْئَامِ^(٣)

= للطوسى (٣٧٣/٦)، التيسير للدانى (١٣٧)، تفسير القرطبي (٩٨/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢١٠)، الحجة لأبى زرعة (٣٨٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٧١)، الغيث للصفاسى (٢٧٠)، الكشف للزمخشري (٤٠٧/٢)، الكشف للقيسى (٣٦/٢)، المجمع للطبرسى (٣٥٦/٦)، تفسير الرازى (٢١/١٠)، النشر لابن الجزرى (٣٠٣/٢).
(١) إتحاف الفضلاء (٢٧٧، ٢٧٨)، البحر المحيط (٤٨٥/٥)، التيسير للدانى (١٣٧)، تفسير القرطبي (٩٨/١٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٠)، الغيث للصفاسى (٢٧٠)، النشر لابن الجزرى (٣٠٣/٢).

(٢) سقط فى أ.

(٣) تقدم.

وقال آخر: [من الطويل]

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضُّحَاكَ سَيْفٌ ^(١) مُهَنْدٌ ^(٢)
فكذلك الجموع.

وقد حذفت الهمزة إذا كانت لاما؛ قالوا في سوائية: سواية، وإنما «السوائية» مثل: الكراهية.

وذهب أبو الحسن في قولهم: أشياء، إلى أنه: أفعلاء: أشياء، فحذفت .
والوجه: المد في ﴿شُرَكَائِي﴾.

وأما قوله: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِي﴾ فإن القديم -سبحانه- لم يثبت بهذا الكلام له شريكا، وإنما أضيف على حسب ما كانوا يقولونه وينسبونه، وكما أضيفت هذه الإضافة، فكذلك أضيف إليهم، فقال: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٢٢]، وفي أخرى: ﴿وَقَالَ شُرَكَائُهُمْ مَا كُنْتُمْ إِِنَّا تَعْبُدُونَ﴾ [يونس: ٢٨]، فإنما أضيفوا هذه الإضافة على حسب ما كانوا يسمونهم ويعتقدونه فيهم.

ومثل ذلك قوله -عز وجل-: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩]، ومثله: ﴿يَتَأْتِيهِ السَّاحِرُ أَدْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾ [الزخرف: ٤٩].

فهذا على حسب ما كانوا يقولونه فيه، ويسمونه به.

وقد تقع الإضافة لبعض الملابس دون التحقيق، كقول الشاعر: [من الطويل]

إِذَا قُلْتُ قَدْ نِي قَالَ بِاللَّهِ حَلْفَةٌ لَتُغْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا ^(٣)

فأضاف «الإناء» إليه؛ لشربه منه، و«الإناء» في الحقيقة لمن يسقى به، دون من يشرب منه.

ومثل [ذلك] ^(٤) قول الهذلي، أنشدناه على بن سليمان: [من الطويل]

(١) في ج: غضب.

(٢) البيت لجريز في ذيل الأمالي (١٤٠)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في خزانة الأدب (٧/ ٥٨١)، وسمط اللآلي (٨٩٩)، وشرح الأشموني (١/ ٢٢٤)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٧٤)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٠٠)، وشرح عمدة الحفاظ (٤٠٧، ٦٦٧)، وشرح المفصل (٢/ ٥١)، واللسان (حسب، هيج، عصا)، ومغنى اللبيب (٢/ ٥٦٣)، والمقاصد النحوية (٣/ ٨٤).

(٣) تقدم.

(٤) سقط في ج.

وَكُنْتُ كَعَظْمِ الْعَاجِمَاتِ اكْتَنَفْنُهُ بِأَطْرَافِهَا حَتَّى اسْتَدَقَّ نَحْوُهَا^(١)
فهذا كما تقول لمن يحمل خشبة ونحوها: خذ طرفك، وأخذ طرفي، فتنسب إليه
الطرف الذي يليه، كما تنسب إلى نفسك الطرف الذي يليك.

فعلى هذا تجرى الإضافة في قوله - عز وجل -: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِي﴾.
اختلفوا في الياء والتاء من قوله - تعالى -: ﴿تَوَفَّيْهُمْ الْمَلَائِكَةُ﴾ [٣٢، ٢٨].

فقرأ حمزة وحده^(٢): ﴿يَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ بالياء والتاء وبالإمالة.
وقرأ الباقون بتاءين في الموضعين.

أبو عُمارة عن حفص عن عاصم مثل حمزة، وروى هبيرة عن حفص عن عاصم،
وابن اليتيم عن عمرو عن عاصم مثل أبي بكر.

[قال أبو علي: ^(٣)] قول حمزة: ﴿يَتَوَفَّاهُمُ﴾ بالياء؛ لأن الفعل متقدم، والإمالة
حسنة في هذا النحو من الفعل، وعلى هذا قرأ الأخرى بالياء أيضا.

وأما ﴿تَوَفَّيْهُمْ﴾؛ فلأن الفعل مسند إلى جماعة، والجماعة مؤنث، كما جاء:
﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ﴾ [آل عمران: ٤٢، ٤٥] في غير موضع من ^(٤) التنزيل.

وقرأ كثير من القراء: ﴿كَأَلَيْكَ اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ﴾ [الأنعام: ٧١] ولو كان:
استهواه، كان حسنا أيضا.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله - عز وجل -: ﴿إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [٣٣]:
فقرأ حمزة والكسائي^(٥): ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ بالياء.

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص (١٧٥)، واللسان (نحل، عجم)،
والتاج (نحل، عجم)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة (٣٩٣/١).

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٧٨)، التبيان للطوسي (٣٧٥/٦)، التيسير للداني (١٣٧)، تفسير
القرطبي (١٠١/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢١٠)، الحجة لأبي زرع (٣٨٨)، السبعة لابن
مجاهد (٣٧٢)، الغيث للصفاسي (٢٧٠)، الكشف للزمخشري (٤٠٧/٢)، الكشف
للقيس (٣٦/٢)، المجمع للطبرسي (٣٥٦/٦)، النشر لابن الجزري (٣٠٣/٢).

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: في.

(٥) إتحاف الفضلاء (٢٧٨)، البحر المحيط (٤٨٩/٤)، التبيان للطوسي (٣٧٧/٦)، التيسير
للداني (١٣٧)، تفسير القرطبي (١٠٢/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢١٠)، الحجة
لأبي زرع (٣٨٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٢)، الغيث للصفاسي (٢٧٠)، الكشف
للمزمخشري (٤٠٨/٢)، الكشف للقيسي (٤٥٨/١)، النشر لابن الجزري (٣٠٣/٢).

وقرأ ابن كثير وعاصم ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿تَأْتِيهِمْ﴾ بالتاء.
[و] ^(١) قد تقدم القول في هذا ونحوه.

اختلفوا في فتح الياء وضمها من قوله -عز وجل-: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ﴾
[٣٧]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر ^(٢): ﴿لَا يُهْدَى﴾ برفع الياء وفتح الدال.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿يَهْدَى﴾ بفتح الياء وكسر الدال.
ولم يختلفوا في ﴿يُضِلُّ﴾ أنها مضمومة الياء مكسورة الضاد.

[قال أبو علي: ^(٣)] الراجع إلى اسم «إن» هو الذكر الذي في قوله -عز وجل-:
﴿يُضِلُّ﴾ في قراءة من قرأ: ﴿يَهْدَى﴾، ومن قرأ: ﴿يَهْدَى﴾.
فمن جعل ﴿يَهْدَى﴾ من: «هَدَيْتُهُ»: جاز أن يعود الذكر الفاعل الذي فيه إلى اسم «إن».

ومن جعل ﴿يَهْدَى﴾ في معنى «يهتدى»، وجعل ﴿مَنْ يُضِلُّ﴾ مرتفعاً به - فالراجع إلى اسم «إن» الذكر الذي في «يُضِلُّ» كما كان كذلك في قول من قال: ﴿يَهْدَى﴾؛ فالراجع إلى الموصول الذي هو «مَنْ» الهاء المحذوفة من الصلة، تقديره: «يُضِلُّه». والمعنى: إن من حكم بإضلاله [لكفره] ^(٤) وتكذيبه، فلا يهدى.
ومثل هذا في المعنى [قوله] ^(٥): ﴿فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ﴾ [الجاثية: ٢٣]، تقديره: من بعد إضلال الله إياه، والمفعول محذوف، أي: بعد حكمه بإضلاله.
وقراءة عاصم وحمزة والكسائي: ﴿لَا يَهْدَى مَنْ يُضِلُّ﴾ في المعنى كقوله:

(١) سقط في أ.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٧٨)، الإملاء للعكبري (٤٥/٢)، البحر المحيط (٤٩٠/٥)، التبيان للطوسي (٣٨٠/٦)، التيسير للداني (١٣٧)، تفسير الطبري (٧٢/١٤)، تفسير القرطبي (١٠/١٠٤)، الحجة لابن خالويه (٢١٠)، الحجة لأبي زرعة (٣٨٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٢)، الغيث للصفاقسي (٢٧٠)، الكشف للزمخشري (٤٠٩/٢)، الكشف للقيسي (٣٧/٢)، المجموع للطبرسي (٣٥٩/٦)، المعاني للفراء (٩٧/٢)، النشر لابن الجزري (٣٠٤/٢).

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: له.

(٥) سقط في ج.

﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَأَيِّ هَادٍ لَمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦].

وهذا كقوله: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

وقوله - تعالى -: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦].

فموضع «من» نصب بـ «يهدى».

وقد قيل: إن ﴿يَهْدِي﴾ فى معنى «يهتدى»؛ بدلالة قوله: ﴿لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدَى﴾

[يونس: ٣٥] فموضع «من» على هذا رفع؛ كما أنه لو قال: يهتدى، كان كذلك.

قال: ولم يختلفوا فى ﴿يُضِلُّ﴾ [أنها مضمومة]^(١) الياء، فهذا من قولك: ضل

الرجل، وأضله الله، أى: حكم بإضلاله؛ كقولك: كفر زيد، وأكفره الناس، أى:

نسبوه إلى الكفر وقالوا: إنه كافر؛ كما أن «أسقيته» قلت له: سقاك الله.

قال: [من الطويل]

وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبَتْهُ تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ^(٢)

اختلفوا فى فتح النون وضمها من قوله - تعالى -: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [٤٠]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وحزمة: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ رفعا، وكذلك فى

كل القرآن.

وقرأ ابن عامر والكسائى^(٣): ﴿فَيَكُونُ﴾ نصبا، وفى سورة «يس» [٨٢] مثله فتحا.

[قال أبو على:] أما نصب الكسائى: ﴿فيكون﴾ ههنا، وفى سورة «يس»: فإنه

يحمله على أن؛ كأنه: أن يقول ... فيكون، قال: وسمعت ذلك بالنصب

مرارًا ... ذكرها.

فأما ابن عامر فإنه قد نصب: ﴿فيكون﴾ وإن لم يكن قبله «أن»، نحو: ﴿إذا قضى

أمرا فإنما يقول له كن فيكون﴾ [البقرة: ١١٧، آل عمران: ٤٧] -: فإن نصب ههنا

(١) فى أ: أنه مضموم.

(٢) تقدم.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٧٨)، الإعراب للنحاس (٢/٢١٠)، الإملاء للعبرى (٢/٤٥)، التبيان للطوسى (٦/٣٨٢)، التيسير للدانى (١٣٧)، تفسير الطبرى (١٤/٧٣)، الحجة لابن خالويه (٢١١)، الحجة لأبى زرع (٣٨٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٣)، الغيث للصفاقسى (٢٧٠)، الكشف للزمخشرى (٢/٤١٠)، الكشف للقيسى (١/٢٦٠، ٢٦١)، المجمع للطبرسى (٦/٣٦٠)، المعانى للفراء (٢/١٠٠)، تفسير الرازى (٢٠/٣٢)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٢٠).

على هذا الحد؛ فقد مضى القول فيه^(١) قبل، وإن نصبه من حيث نصبه الكسائي فمستقيم.

اختلفوا في التاء والياء من قوله -عز وجل-: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٤٨]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ [وكذلك]^(٢): ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ^(٣)﴾ في العنكبوت [١٩]، بالياء جميعا.

واختلف عن عاصم: فروى يحيى بن آدم عن أبي بكر، وابن المنذر عن يحيى^(٣) أيضًا عن أبي بكر، وابن أبي أمية عن أبي بكر عن عاصم في «العنكبوت»: بالتاء. وروى حسين الجعفي والكسائي والأعشى وعبد الجبار بن محمد، عن أبي بكر عن عاصم، وحفص عن عاصم في «العنكبوت»: بالياء، ولم يختلف عن عاصم في «النحل» أنها بالياء.

وقرأ حمزة والكسائي^(٤): ﴿أَوَلَمْ تَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ بالتاء. ﴿أَوَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ﴾ بالتاء جميعا.

وكلهم قرأ: ﴿يَنْفَخُوا فِي السُّنُوفِ﴾ [٤٨] بالياء، غير أبي عمرو؛ فإنه قرأ: ﴿يَنْفَخُوا﴾ بالتاء.

وقرأ حمزة وابن عامر: ﴿أَلَمْ تَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ﴾ [٧٩] بالتاء. وقرأ الباقون: بالياء.

[قال أبو علي: ^(٥) قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا﴾].

(١) في أ: عليه.

(٢) سقط في ج.

(٣) في أ: عاصم.

(٤) إتحاف الفضلاء (٢٧٨)، الإملاء للعكبري (٤٥/٢)، البحر المحيط (٤٩٦/٥)، التبيان للطوسي (٣٨٧/٦)، التيسير للداني (١٣٧)، تفسير الطبري (٧٨/١٤)، تفسير القرطبي (١١١/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢١١)، الحجة لأبي زرعة (٣٩٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٣)، الغيث للصفاقسي (٢٧٠)، الكشف للزمخشري (٤١١/٢)، الكشف للقيسي (٢/٣٧)، المجموع للطبرسي (٣٦٣/٦)، تفسير الرازي (٤٠/٢٠)، النشر لابن الجزري (٢/٣٠٤).

(٥) سقط في أ.

حجة البلاء: أن ما قبله غيبة، وهو قوله -تعالى-: ﴿أَنْ يَخْفِىَ اللَّهُ بِهِمْ... أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ... أَوْ يَأْخُذَهُمْ﴾ [٤٥، ٤٦] ﴿أُولَئِكَ يَرْوَا﴾ [٤٨].

وكان النبي ﷺ، وأصحابه قد رأوا ذلك وتيقنوه.

ومن قرأ بالتاء: أراد جميع الناس؛ فوقع التنبيه على الجمع بقوله: ﴿أَوْ لَمْ تَرَوْا﴾.

قال: كلهم قرأ: ﴿يَنْفَقُوا﴾ بالبلاء، غير أبي عمرو فإنه قرأ ﴿تَنْفِقُوا﴾ بالتاء.

[قال أبو علي: ^(١) التذكير والتأنيث - فى فعل هذا الضرب من [الجمع، إذا]

تقدم - جميعا حسنان، وقد تقدم فى غير موضع.

فأما ﴿يَنْفَقُوا﴾، فيتفعل من «الفى»، يقال: فاء الظل يفىء فيئا، إذا رجع وعاد بعدما كان ضياء الشمس نسخه.

ومنه: فىء المسلمین: لما يعود عليهم وقتا بعد وقت من خراج الأرضين المفتحة والغنائم.

فإذا عدى قولهم: «فاء»، عدى بزيادة الهمزة، أو تضعيف العين.

فمما عدى بالهمزة: ﴿مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾ [الحشر: ٧]، وبالتضعيف: فاء الظل، وفياه الله؛ فتفياً: مطاوع «فياه».

فالفىء: ما نسخه ضوء الشمس، والظل: ما كان قائما لم تنسخه الشمس؛ مما يدل على ذلك قوله -عز وجل-: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا﴾ [الفرقان: ٤٥]، فالشمس ينسخ ضياؤها هذا الظل، فإذا زال ضياء الشمس الناسخ للظل، فاء الظل، أى: رجع كما كان أولا.

قال أبو زيد: ظهر تظهيراً، وذلك قبل نصف النهار إلى أن ترتفع ^(٢) الشمس، وزيعها: إذا فاء الفىء. انتهى كلام أبى زيد.

قال أبو علي: والضمير فى قوله: ﴿ثُمَّ قَبَضْنَاهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا﴾ [الفرقان: ٤٦] يجوز أن يكون للظل، ويجوز أن يكون لضياء الشمس؛ لأن كل واحد منهما يقبض قبضا يسيرا على التدرج.

(١) سقط فى أ.

(٢) فى ج: ترتفع.

وقال: ﴿أَكُلْهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥].

وقال: ﴿وِظْلٍ تَمْدُورٍ﴾ [الواقعة: ٣٠].

[فما في الجنة، يكون ظلاً^(١)، ولا يكون فينا؛ لأن ضياء الشمس لا ينسخه،

على أن أبا زيد أنشد للناطقة الجعدى: [من الخفيف]

فَسَلَامُ إِلَهِ يَغْدُو عَلَيْهِمْ وَفُيُوءُ الْفِرْدَوْسِ ذَاتِ الظَّلَالِ^(٢)

وهذا الشعر قد أوقع فيه الفىء على ما لم تنسخه الشمس، وجمعه على: فيوء، مثل:

بيت وبيوت، ويدل على أن الظل ما لم تنسخه الشمس قول الناطقة: [من الخفيف]

..... ذَاتِ الظَّلَالِ
.....

فسمى ما فى الجنة: ظلاً.

ويدل عليه قول الآخر: [من الطويل]

فَلَا الظِّلُّ مِنْ بَرْدِ الضُّحَى تَسْتَطِيعُهُ وَلَا الْفَىءُ مِنْ بَرْدِ الْعَشِيِّ تَذُوقُ^(٣)

فجعل الظل وقت الضحى؛ لأن الشمس لم تنسخه فى ذلك الوقت؛ بدلالة

ما تقدم حكايته عن أبى زيد.

وقال أبو عمر: أكثر ما تقول العرب: أفياء.

وأنشد لعلامة: [من الطويل]

تَتَبَّعُ أَفْيَاءَ الظَّلَالِ عَشِيَّةً عَلَى طُرُقِ كَأَنَّهُنَّ سُبُوبُ^(٤)

قال أبو على: فقول علامة:

..... أَفْيَاءَ الظَّلَالِ
.....

يجوز أن يكون جمع «فيئا» على: أفياء، وأضافه إلى «الظلال»؛ على معنى أن

الفىء يعود به الظل الذى كان نسخه من ضوء الشمس، وأضافه^(٥) إلى «الظل»؛ كما

يضاف المصدر إلى الفاعل، و«أفياء» يكون للعدد القليل، مثل: أبيات وأعيان،

(١) فى أ: هما فى الجنة فيكون ظلاً.

(٢) البيت فى ديوانه ص (٢٢٨)، واللسان (ظلل)، والتاج (ظلل)، وللناطقة (دون تحديد) فى المخصص (٥٦/٩).

(٣) البيت لحميد بن ثور فى ديوانه ص (٤٤٠)، واللسان (فيأ)، والتاج (فيأ)، وبلا نسبة فى اللسان (ظلل)، وتهذيب اللغة (٣٥٨/١٤)، التاج (ظلل).

(٤) البيت فى ديوانه ص (٤٠).

(٥) فى أ: أضافها.

و«فيوء» للكثير، كالبيوت والعيون.

وقال: [من الطويل]

أَرَى الْمَالَ^(١) أَفْيَاءَ الظَّلَالِ فَتَارَةً يَثُوبُ وَأُخْرَى يَخْبِلُ الْمَالَ خَابِلُهُ
ومن هذا الباب قوله -عز وجل-: ﴿حَقَّ نَفْسِي إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩] أى:
ترجع عن بغيتها إلى جملة أهل العدل. والفيء^(٢) فى الإيلاء^(٣) مثل الرجعة^(٤) فى
الطلاق^(٥).

وهذه الآية فى المعنى مثل قوله -عز وجل-: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَالُهُم بِالْعُدْوِ الْأَصَالِ﴾ [الرعد: ١٥]، وزعموا أن الحسن كان يقول: يابن
آدم، أما ظلك فيسجد لله، وأما أنت فتكفر بالله!

(١) فى ج: الماء.

(٢) الفيء: الرجوع عن الشيء الذى يكون قد لابس الإنسان، وباشره، والمراد به فى الإيلاء:
الرجوع إلى الجماع.

ينظر: المطلع ص (٣٤٤).

(٣) الإيلاء، بالمد: الحلف، وهو: مصدر. يقال: آلى - بمدة بعد الهمزة - يؤلى إيلاءً، وتآلى
واتآلى.

والإيلاء شرعاً: حلف الزوج - القادر على الوطء - بالله تعالى، أو صفة من صفاته،
على ترك وطء زوجته فى قبلها مدة زائدة على أربعة أشهر.

ينظر: المطلع ص (٣٤٣).

(٤) الرجعة: بفتح الراء، وبكسرها: مصدر «رجعه»: المرة، والحالة، وهى ارتجاع الزوجة
المطلقة غير البائن إلى النكاح من غير استئناف عقد.

ينظر: المطلع ص (٣٤٢).

(٥) الطلاق: مصدر «طلقت المرأة»: بانث من زوجها، وأصل الطلاق فى اللغة: التخلية؛

يقال: طلقت الناقة: إذا سرحت حيث شاءت، وحبس فلان فى السجن طلقاً: بغير قيد،
وفرس طلق إحدى القوائم: إذا كانت إحدى قوائمها غير محجلة، والإطلاق: الإرسال؛
فالطلاق شرعاً: حل قيد النكاح، وهو راجع إلى معناه لغة، لأن من حل قيد نكاحها، فقد
خلت. ويقال: طلقت المرأة، وطلقت، بفتح اللام وضمها، تطلق: بضم اللام وفتحها،
طلاقاً وطلقة، وجمعها: طَلَقَات - بفتح اللام لا غير - فهى طالق، وطلقها زوجها، فهى
مطلقة. والطلاق خمسة أقسام: واجب، وهو طلاق المؤلى بعد المدة والامتناع عن الفیئة.
ومكروه، إذا كان لغير حاجة على الصحيح. ومباح: وذلك عند ضرورة. ومستحب، وذلك
عند تضرر المرأة بالمقام، لبغض أو غيره، أو كونها مفرطة فى حقوق الله تعالى، أو غير
عفيفة، وعنه: يجب فيهما. وحرام، وهو طلاق المدخول بها حائضاً.
ينظر: المطلع ص (٣٣٣).

وقال: ﴿ظِلَّالُمْ﴾ فأضاف «الظلال» إلى مفرد، ومعناه الإضافة إلى ذوى الظلال؛ لأن الذى يعود إليه ضمير واحد يدل على الكثرة، وهو قوله: ﴿مَا خَلَقَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وهذا مثل قوله: ﴿لِئَسْتَوُوا عَلَىٰ ظُهُورِهِ﴾ [الزخرف: ١٣]، فأضاف «الظهور» - وهو جمع - إلى ضمير مفرد؛ لأنه يعود إلى واحد يراد به الكثرة، وهو قوله: ﴿مَا تَرَكِبُونَ﴾ [الزخرف: ١٢]، ومثل ذلك إضافة «بين» إلى ضمير المفرد فى قوله - تعالى -: ﴿يُرْجَىٰ سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلَّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يُجْعَلُ رَكَامًا﴾ [النور: ٤٣]، ولو أنث لجاز من وجهين:

أحدهما: على قياس ﴿تَخْلِي خَاوِيَةً﴾ [الحاقة: ٧]، [و] ^(١) على قوله: ﴿وَيُشِئُ السَّحَابُ الْإِقَال﴾ [الرعد: ١٢].

ومما ينسب إلى ثعلب أنه قال: أخبرت عن أبى عبيدة أن رؤية قال: كل ما كانت عليه الشمس فزالت عنه فهو فىء وظل، وما لم تكن عليه الشمس فهو ظل. وقال بعض أهل التأويل: الظل هو الشخص نفسه.

ويدل عندى على ما قاله، قول علقمة عبدة بن الطيب: [من البسيط]
إِذَا ^(٢) نَزَلْنَا نَصَبْنَا ظِلًّا أَخِيَّةٍ وَفَارَ لِلْقَوْمِ بِاللَّحْمِ الْمَرَاجِيلُ ^(٣)
ألا ترى أنهم [ليس] ^(٤) ينصبون الظل الذى هو فىء، وإنما ينصبون الأخبية فيصير لها فىء؟!

ويمكن أيضا أن يستدل بقوله: [فى الطويل]
..... أَفِيَاءُ الظُّلَالِ عَشِيَّةً
^(٥)

أى: أفياء الشخصوص؛ فيحمل على هذا دون ما تأولناه. وقال: «ظل أخبية»، ولم يقل: «ظلال أخبية»، كما تقول: «شخصوص أخبية»، ولكنه أفرد.

كما قال: [من البسيط]

- (١) سقط فى أ.
- (٢) فى ج: لما.
- (٣) البيت فى ديوانه ص (٧٣)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٢٩/١).
- (٤) سقط فى أ.
- (٥) تقدم.

..... جِلْدُ الْجَوَامِيسِ^(١)

يريد: جلودها، فوضع الواحد موضع الجميع، ولا يكون ذلك على حذف المضاف كأنه: ذا ظل أخبية؛ لأنك حينئذ تضيف الشيء إلى نفسه.

ألا ترى أن ذا الظل^(٢) في قولك: «ذا ظل»، هو الظل؟!

ويقوى ذلك قول عُمارة: [من الرجز]

كَأَنَّهُنَّ الْفَتَيَاتُ اللَّغُسُ

كَأَنَّ فِي أَظْلَالِهِنَّ الشَّمْسُ^(٣)

أى: فى أشخاصهن؛ لأن شبه الشمس إنما هو فى أشخاصها، دون ما يفىء من أفيائها، ويزعم هذا المتأول أن المعنى: أولم يروا إلى ما خلق الله من شيء له ظل من جبل وشجر وبناء يتفياً ظلاله، أى: يكون للأشخاص فىء عن اليمين والسمائل: إذا كانت الشمس عن يمين الشخص، كان الفىء عن شماله، وإذا كانت على شماله كان الفىء عن يمينه.

وقيل: أول النهار عن يمين القبلة، وآخره عن شمال القبلة.

وقول الشاعر: [من الطويل]

... [أَفْيَاءُ الظَّلَالِ عَشِيَّةً]^(٤)

وقولهم: أظل القوم عليه^(٥) - فهما^(٦) دلالة أيضا على أن الظل نفس الشخص.

وكلهم قرأ: ﴿إِلَّا رَجَالًا يُوحَىٰ إِلَيْهِمْ﴾ [٤٣] بالياء^(٧)، إلا عاصما فى رواية

حفص؛ فإنه قرأ: ﴿تُوحَىٰ إِلَيْهِمْ﴾ بالنون، وكسر الحاء.

(١) تقدم.

(٢) فى أ: ظل.

(٣) ينظر نوادر أبى زيد ص (١٩٧).

(٤) البيت تقدم. وفى ج: يتبع أفياء الظلال.

(٥) فى أ: عليهم.

(٦) فى ج: فهما.

(٧) إتحاق الفضلاء (٢٧٨)، البحر المحيط (٤٩٣/٥)، التيسير للدانى (١٣٧)، الحجة لابن

خالويه (٢١٢)، الحجة لأبى زرة (٣٩٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٣)، الغيث للصفافسى

(٢٧٠)، الكشف للقيسى (١٤/٢، ١٥)، المجمع للطبرسى (٣٦٠/٦)، النشر لابن

الجزرى (٢٩٦/٢).

[قال أبو على:] وجه الفعل المبني للمفعول، [قوله]^(١): ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَىٰ نُوحٍ﴾ [هود: ٣٦]، و: ﴿وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا يُوحى إليه﴾ [الأنبياء: ٢٥].
 ووجه قراءة عاصم: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [النساء: ١٦٣]، [و]: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ﴾ [يونس: ٨٧].
 قال: قرأ نافع وحده^(٢): ﴿وَأَنَّهُمْ مُّفْرَطُونَ﴾ [٦٢] بكسر الراء خفيفة من «أفرطت».

وقرأ الباقر: ﴿مُفْرَطُونَ﴾ بفتح الراء، من «أفرطوا»؛ فهم مُفْرَطُونَ.
 [قال] أبو عبيدة: مفرطون: معجلون.

قال: وقالوا: متروكون منسيون.

وقال أبو زيد: فرط الرجل أصحابه، يفرطهم: أحسن الفراطه، وهو رجل فارط.
 قال: والفرط: الذى يتقدم الواردة، فيصلح الدلاء والأرسان.
 وقوله: ﴿مفرطون﴾ يمكن أن يكون من هذا كأنه فرط هو، وأفرطه القوم،
 فكذلك: ﴿مُفْرَطُونَ﴾؛ كأنهم أعجلوا إلى النار فهم فيها فرط للذين يدخلون بعدهم.
 ومن هذا قولهم فى الدعاء للطفل، ومن جرى مجراه: «اجعله لنا فرطاً».
 ومنه ما فى الحديث من قوله: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ».

فأما قول نافع فكأنه من «أفرط»، أى: صار ذا فرط؛ فهو مفرط، مثل: أقطف وأجرب، أى: هو ذو فرط إلى النار، وسبق إليها؛ فالقراءتان على هذا متقاربتا المعنى.
 قال أبو الحسن: قال أهل المدينة: مفرطون، أى: [قد]^(٣) أفرطوا فى أعمالهم.
 اختلفوا فى فتح النون وضمها من قوله -تعالى-: ﴿لَعِبْرَةُ شُفَيْكِرٍ﴾ [٦٦].
 فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿شُفَيْكِرٍ﴾ بضم النون.

(١) سقط فى ج.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٧٩)، الإعراب للنحاس (٢/٢١٤)، الإملاء للعكبرى (٢/٤٥)، البحر المحيط (٥/٥٠٦)، التبيان للطوسى (٦/٣٩٥)، التيسير للدانى (١٣٨)، تفسير الطبرى (١٤/٨٧)، الحجة لابن خالويه (٢١٢)، الحجة لأبى زرة (٣٩١)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٤)، الكشف للزمخشري (٢/٤١٥)، الكشف للقيسى (٢/٣٨)، المجمع للطبرسى (٦/٣٦٨)، المعانى للفرّاء (٢/١٠٨)، تفسير الرازى (٢٠/٦١)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٠٤).

(٣) سقط فى أ.

وفى «المؤمنين» [٢١] مثله.

وقرأ ابن عامر ونافع، وعاصم فى رواية أبى بكر^(١): ﴿نَسْقِيكُمْ﴾ بفتح النون فيهما.

حفص عن عاصم: ﴿نَسْقِيكُمْ﴾ بضم النون.

وفى «المؤمنين» مثله^(٢).

قال أبو على: تقول: سقيته حتى روى، أسقيه.

وعلى هذا قوله: ﴿وَسَقْنَهُمْ زُبَيْمًا سَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان: ٢١].

وقال: ﴿وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي﴾ [الشعراء: ٧٩].

وقال: ﴿وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَاءَهُمْ﴾ [١٥]، وقال -جل وعز-: ﴿فَشَرِبُوا شَرِبًا

أَلِيمًا﴾ [الواقعة: ٥٥].

وقال: [من الطويل]

أَنَحْنَا فَسُمْنَاها النُّطَافَ فَشَارِبٌ قَلِيلًا وَأَبٍ صَدٌّ عَن كُلِّ مَشْرَبٍ^(٣)

وقوله: ﴿وَسُقَى مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦] مثل: يضرب، وليس مثل يُكْرِمُ؛

يدل على ذلك قوله -عز وجل-: ﴿وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا﴾، وتقدير ﴿مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ﴾: من

ماء ذى صديد، فهذا خلاف قوله: ﴿وَسَقْنَهُمْ زُبَيْمًا سَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان: ٢١].

فأما قوله -جل وعز-: ﴿وَأَسْقَيْنَكُم مَّاءً قُرَّاتًا﴾ [المرسلات: ٢٧]، وقوله:

﴿فَأَسْقَيْنَكُمُوهُ﴾ [الحجر: ٢٢] فمعنى ذلك: جعلناه سقيا لكم، كما تقول: أسقيته

نهرًا، أى: جعلته شربا له.

وقالوا: سقيته فى معنى: أسقيته؛ يدل على ذلك قوله: [من الوافر]

سَقَى قَوْمِي بَنِي مَجْدٍ وَأَسْقَى ثَمِيرًا وَالْقَبَائِلَ مِنْ هِلَالٍ^(٤)

(١) إتحاف الفضلاء (٢٧٩)، الإعراب للنحاس (٢/٢١٦)، البحر المحيط (٥/٥٠٨)، التبيان

للطوسى (٦/٣٩٩)، التيسير للدانى (١٣٨)، تفسير الطبرى (١٤/٨٨)، تفسير القرطبى

(١٠/١٢٣)، الحجة لابن خالويه (٢١٢)، الحجة لأبى زرعة (٣٩١)، السبعة لابن مجاهد

(٣٧٤)، الغيث للصفاقسى (٢٧١)، الكشف للزمخشرى (٢/٤١٦)، الكشف للقيسى (٢/

٣٨)، المجمع للطبرسى (٦/٣٧٠)، المعانى للفراء (٢/١٠٨)، تفسير الرازى (٢٠/٦٤)،

النشر لابن الجزرى (٢/٣٠٤).

(٢) فى أ: مثلها.

(٣) البيت للطفيل الغنوى فى ديوانه ص (٢٨).

(٤) البيت لليبد فى ديوانه ص (٩٣)، وتهذيب اللغة (٩/٢٢٨، ١٠/٦٨٤)، والتاج (مجد، =

فسقى قومي: ليس يريد به ما يروى عطاشهم؛ ولكن يريد: رزقهم سقيا لبلادهم، يخصبون منها، وبعيد أن يسأل لقومه ما يروى العطاش، ولغيرهم ما يخصبون منه.

وبين ذلك قول الشاعر: [من الكامل]

أَخْطَا الرِّبِيعُ بِلَادَهُمْ فَسُقُوا وَمِنْ أَجْلِهِمْ أُخْبِتُ كُلَّ يَمَانٍ
فقوله: سقوا، دعا لهم بالسقيا التي أخطأت بلادهم.

وهذا - وإن كان الأكثر فيما يرفع العطش: سقى، وفى السقيا: أسقى - فإن من قرأ: ﴿شَقِيقُكُمْ﴾ يريد: إنا جعلناه فى كثرته، وإدامته كالسقيا؛ فهو كقولك^(١): أسقيته نهرا.

وأما من فتح النون، فإنه لما كان للشفة فتح النون، فجعله بمنزلة قوله: ﴿وَسَقَّيْنَهُمْ رِيْنَهُمْ سَرَابًا طَهُورًا﴾ والذين ضموا النون جعلوا ذلك لدوامه عليهم كالسقيا لهم.

قال: كلهم قرأ: ﴿أَفْنِيعَمَةَ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [٧١] بالياء، غير عاصم فإنه قرأ فى رواية أبى بكر: ﴿تَجْحَدُونَ﴾ بالتاء.

وروى حفص عن عاصم^(٢) بالياء.

[قال أبو على]: ومن قال: ﴿يَجْحَدُونَ﴾ بالياء؛ فلأنه يراد به غير المسلمين، والمسلمون لا يخاطبون بجحدهم نعمة الله.

وجه التاء: قل لهم: أفبنعمة الله بهذه الأشياء التى تقدم اقتصاصها تجحدون.

ويقوى الياء قوله: ﴿وَيَنْعَمَتِ اللَّهُ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ [النحل: ٧٢].

قال: قرأ عاصم - فى رواية أبى بكر - وابن عامر^(٣): ﴿يَعْرُشُونَ﴾ [٦٨] بضم الراء.

= (سقى)، والمخصص (١٦٩/١٤)، ونوادى أبى زيد (٢١٣)، ويلا نسبة فى رصف المباني (٥٠)، واللسان (مجد).

(١) فى ج: كقوله.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٧٩)، البحر المحيط (٥١٥/٥)، التبيان للطوسى (٤٠٥/٦)، التيسير للدانى (١٣٨)، الحجة لأبى زرع (٣٩٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٤)، الغيث للصفاقسى (٢٧١)، الكشف للزمخشري (٤١٩/٢)، الكشف للقيسى (٣٩/٢)، المجمع للطبرسى (٣٧٣/٦)، تفسير الرازى (٧٩/٢٠)، النشر لابن الجزرى (٣٠٤/٢).

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٧٩)، البحر المحيط (٥١٢/٥)، التبيان للطوسى (٤٠٢/٦)، التيسير للدانى (١٣٨)، تفسير القرطبى (١٣٤/١٠)، الحجة لأبى زرع (٣٩٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٤)، الغيث للصفاقسى (٢٧١)، الكشف للزمخشري (٤١٧/٢)، الكشف للقيسى (٤٧٥/١)، تفسير الرازى (٧٠/٢٠)، النشر لابن الجزرى (٢٧١/٢).

وقرأ الباقون بكسر الراء.

وروى حفص عن عاصم: ﴿يَعْرِشُونَ﴾ بكسر الراء.

[قال أبو علي:] هما لغتان: يعرّش ويعرّش، و[مثله]^(١) يحشّر ويحشّر، ويعكّف ويعكّف، ويفسّق ويفسّق.

قال أبو عبيدة: كل شيء مما عرّش فهو عريش، وحكى الضم والكسر في «يعرّش».

اختلفوا في فتح العين وإسكانها من قوله - عز وجل - : ﴿يَوْمَ ظَعْنِكُمْ﴾ [٨٠]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو^(٢): ﴿ظَعْنِكُمْ﴾ بفتح العين.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿ظَعْنِكُمْ﴾ ساكنة العين.

[قال أبو علي:]^(٣) هما لغتان. ومثل ذلك: [السَّمْع والسَّمْع]^(٤)، والنَّهْر والنَّهْر.

قال الأعشى: [من المتقارب]

فَقَدْ أَشْرَبَ الرَّاحَ قَدْ تَعَلَّمِي نَ يَوْمَ الْمُقَامِ وَيَوْمَ الظُّعْنِ^(٥)

ولا يجوز أن يكون «الظعن» مخففاً عن «الظعن»، كما أن «عضداً» و«كتفاً» ونحو

ذلك مخفف عن الكسر والضم؛ ألا ترى أن من قال في «عضد»: عضد، لم يخفف

نحو: جمل ورسن؛ كما أن الذي يقول: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَسَّرَ﴾ [الفجر: ٤] و: ﴿ذَلِكَ مَا

كُنَّا نَبْعُ﴾ [الكهف: ٦٤] لا يقول إلا: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى. وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّى﴾ [الليل: ١،

٢]، وحرف الحلق وغيره في ذلك سواء.

اختلفوا في قوله - تعالى - : ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُ الَّذِينَ صَبَرُوا﴾ [٩٦] في الياء والنون:

(١) سقط في ج.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٧٩)، الإملاء للعكبري (٤٧/٢)، البحر المحيط (٥٢٣/٥)، التبيان للطوسي (٤١١/٦)، التيسير للداني (١٣٨)، الحجة لابن خالويه (٢١٢)، الحجة لأبي زرعة (٣٩٣) السبعة لابن مجاهد (٣٧٥)، الغيث للصفاسي (٢٧١)، الكشف للزمخشري (٤٢٢/٢)، الكشف للقيسي (٤٠/٢)، المجمع للطبرسي (٣٧٦/٦)، تفسير الرازي (٢٠/٩٢)، النشر لابن الجزري (٣٠٤/٢).

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: الشمع والشمع.

(٥) البيت في ديوانه ص (٦٧)، والمخصص (١٢٦/١٦)، ومقاييس اللغة (٤٥٧/٢).

فقرأ ابن كثير وعاصم: ﴿وَلَنَجْزِيَنَ الَّذِينَ صَبَرُوا﴾ بالنون.
 وقرأ نافع، وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿وَلَيَجْزِيَنَّ﴾ بالياء^(١).
 [وروى] على بن نصر عن أبي عمرو: ﴿وَلَنَجْزِيَنَ﴾ بالنون مثل عاصم.
 ولم يختلفوا في قوله: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ﴾ [النحل: ٩٧] أنها بالنون.
 وحجة الياء: ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦]، والنون في المعنى مثل الياء.
 اختلفوا في فتح الياء والحاء وضمها^(٢) من قوله -جل وعز-: ﴿يُلْحِدُونَ﴾
 [١٠٣]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿يُلْحِدُونَ﴾ بضم الياء وكسر
 الحاء.

وقرأ حمزة والكسائي^(٣): ﴿يُلْحِدُونَ﴾ بفتح الياء والحاء.
 [قال أبو علي: ^(٤)] حجة ﴿يُلْحِدُونَ﴾ بالضم، قوله: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾
 [الحج: ٢٥]، و﴿يُلْحِدُونَ﴾ لغة.

وينبغي أن يكون الضم أرجح؛ من حيث كان لغة التنزيل.
 [قال: ^(٥)] قرأ ابن كثير^(٦): ﴿رُوحُ الْقُدُسِ﴾ [١٠٢] خفيفة ساكنة الدال.
 [و] الباقون: ﴿الْقُدُسِ﴾ متحركة الدال.

قال [أبو علي] ^(٧): التحريك أكثر، والإسكان تخفيف من التحريك، وقد تقدم

(١) إتحاف الفضلاء (٢٨٠)، الغيث للصفاسي (٢٧٢)، النشر لابن الجزري (١٣٧/٢)، البحر المحيط (٥٣٣/٥)، التبيان للطوسي (٤٢٣/٦)، التيسير للداني (١٣٨)، تفسير القرطبي (١٧٣/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢١٣)، الحجة لأبي زرعة (٣٩٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٥)، الغيث للصفاسي (٢٧٢)، الكشف للزمخشري (٤٢٧/٢)، الكشف للقيسي (٤٠/٢)، المجمع للطبرسي (٣٨٣/٦)، النشر لابن الجزري (٣٠٥/٢).

(٢) أي: الياء.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٨٠)، الإعراب للنحاس (٢٢٤/٢)، البحر المحيط (٥٣٦/٥)، التبيان للطوسي (٤٢٧/٦)، التيسير للداني (١٣٨)، تفسير الطبري (١٢٠/١٤)، تفسير القرطبي (١٧٨/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢١٣).

(٤) سقط في أ.

(٥) سقط في ج.

(٦) إتحاف الفضلاء (٢٨٠)، التيسير للداني (٧٤)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٥)، الغيث للصفاسي (٢٧٢)، الكشف للقيسي (٢٥٣/١)، النشر لابن الجزري (٣٠٥/٢).

(٧) سقط في أ.

ذكر هذا الحرف.

اختلفوا في فتح الفاء وضمها من قوله - جل وعز-: ﴿فَتَنُوا﴾ [١١٠]:

فقرأ ابن عامر وحده^(١): ﴿فَتَنُوا﴾ بفتح الفاء والتاء.

وقرأ الباقر: ﴿فَتَنُوا﴾ بضم الفاء وكسر التاء.

[قال أبو علي: ^(٢) حجة من قال: ﴿فَتَنُوا﴾: أن الآية في المستضعفين

المقيمين كانوا بمكة، وهم: صهيب وعمار وبلال^(٣)، فتنوا وحملوا على الارتداد عن دينهم فمنهم من أعطى التقية، وروى أن عمارا كان ممن أظهر ذلك، ثم هاجروا إلى المدينة، فالآية فيهم^(٤)، والمعنى على فتنوا.

فأما قول ابن عامر: ﴿فَتَنُوا﴾: فيكون على أنه: فتن نفسه، وكأن المعنى: من بعد ما فتن بعضهم نفسه بإظهار ما أظهر للتقية، وكأنه يحكى الحال التي كانوا عليها من إظهار ما أخذوا به [من]^(٥) التقية؛ لأن الرخصة فيه لم تكن نزلت بعد، وهى قوله - عز وجل-: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَوْلُهُمُ الْمَلِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ﴾ [النساء: ٩٧-٩٨]، وقوله: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيْمَانِ﴾ [١٠٦].

اختلفوا في فتح الضاد وكسرها من قوله - عز وجل-: ﴿فِي ضَيْقٍ﴾ [١٢٧]:

فقرأ ابن كثير: ﴿فِي ضَيْقٍ﴾ كسرا، وكذلك روى أبو عبيد عن إسماعيل بن جعفر عن نافع، وخلف عن المسيبي عن نافع، وهو غلط في روايتهما جميعا.

(١) إتحاف الفضلاء (٢٨١)، الإعراب للنحاس (٢٢٧/١)، الإملاء للعكبري (٤٨/٢)، البحر المحيط (٥٥٠/٥)، التبيان للطوسي (٤٣٩/٦)، التيسير للداني (١٣٩)، تفسير الطبري (١٣٣/١٤)، تفسير القرطبي (٢٠٣/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢١٣)، الحجة لأبي زرعة (٣٩٥)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٦)، الغيث للصفاسي (٢٧٢)، النشر لابن الجزري (٢/٣٠٥).

(٢) سقط في أ.

(٣) ذكره بمعناه السيوطي في الدر (٢٤٩/١)، وعزاه لابن سعد عن عمر بن الحكم.

(٤) أخرجه ابن جرير (٦٥١/٧) (٢١٩٤٦)، عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر، وعن ابن إسحاق (٢١٩٥٤)، وذكره السيوطي في الدر (٢٤٨/٤)، وزاد نسبته لعبد الرزاق وابن سعد وابن أبي حاتم وابن مردويه، والحاكم وصححه، والبيهقي في الدلائل من طريق أبي عبيدة.

(٥) سقط في ج.

وقرأ الباقون: ﴿فِي ضَيْقٍ﴾، وكذلك في «النمل» [٧٠].

من كسر هذه كسر تلك، ومن فتح هذه فتح تلك.

[قال أبو علي^(١): وقال أبو عبيدة: ﴿فِي ضَيْقٍ﴾: تخفيف «ضَيْقٍ»، يقال: أمر ضَيْقٌ وضَيْقٌ.

قال أبو الحسن: الضَيْقُ والضَيْقُ: لغتان في المصدر، وأما المثقلة فيكون فيها التخفيف؛ فيكون «ضَيْقٌ» مثل «مَيْتٌ»، وينبغي أن يحمل على أن «ضَيْقًا» مصدر؛ لأنك إن حملته على أنه مخفف من «ضَيْقٍ»، فقد أقمت الصفة مقام الموصوف من غير ضرورة.

والمعنى: ﴿وَلَا تَكُفْ فِي ضَيْقٍ﴾، أى: لا يضق صدرك من مكرهم، كما قال - جل وعز -: ﴿وَضَائِقُ بِهِ صَدْرُكَ﴾ [هود: ١٢]، وليس المراد: لا تكن فى أمر ضيق، فمن فتح «ضَيْقًا» كان فى معنى من كسر، وهما لغتان كما قال أبو الحسن. [قال: ^(٢)] وكلهم قرأ: ﴿لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ [١١٢] بخفضهما، إلا ما روى على بن نصر وعباس بن الفضل وداود الأزدي وعبيد بن عقيل عن أبي عمرو: ﴿لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ بفتح الفاء^(٣).

وروى اليزيدى وغيره عن أبي عمرو: ﴿لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ بكسر الفاء. [قال أبو علي: قوله - عز وجل -: ^(٤) ﴿فَأَذَقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ [١١٢] المعنى فيه: مقاربة الجوع لهم ومسه إياهم كمخالطة الذائق ما يذوقه، واللباس لما يلبسه، واتصاله به؛ فأوقع عليه الذوق، كما قال: [من الرجز]

دُونَكَ مَا جَنَيْتَهُ فَاحْسُ وَدُقْ^(٥)

وكذلك لباس الجوع: هو مسه لهم كمس الثوب للابسه.

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى أ.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٨١)، البحر المحيط (٥٤٣/٥)، التبيان للطوسى (٤٣٤/٦)، تفسير القرطبي (١٩٤/١٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٦)، الكشف للزمخشري (٤٣٢/٢)، المجموع للطبرسي (٣٨٩/٦).

(٤) فى أ: قوله.

(٥) الرجز بلا نسبة فى البحر المحيط (٥٤٣/٥).

قال [الشاعر]^(١): [من الطويل]

وَقَدْ لَبِسْتُ بَعْدَ الزُّبَيْرِ مُجَاشِعٌ ثِيَابَ الَّتِي حَاضَتْ وَلَمْ تَغْسِلِ الدِّمَا^(٢)
يريد: أن العار والسبة لحقهم، واتصل بهم لغدرهم، فجعل ذلك لباسا لهم.

وقال أوس [بن حجر]:^(٣) [من الطويل]

وَإِنْ هَزَّ أَقْوَامٌ إِلَيَّ وَحَدَّدُوا كَسَوْتُهُمْ مِنْ بَزْدٍ بُزْدٍ مُتَّحَمٍ^(٤)
وقال آخر: [من المتقارب]

إِذَا مَا الضُّجِيعُ نَنَى عِطْفَهَا تَشَّتْ فَصَارَتْ عَلَيْهِ^(٥) لِبَاسًا^(٦)

فإنما المعنى أن اتصالها به ومسها له، كمس الملبوس للابس، ومن ثم جاء في التذييل: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧] ؛ ولذلك سميت^(٧) المرأة: إزارا في قوله: [من الوافر]

أَلَا أَبْلُغُ أَبَا حَفْصٍ رَسُولًا فِدَى لَكَ مِنْ أَخِي ثِقَّةً إِزَارِي^(٨)
فسمى المرأة: إزارا، كما جاء: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾.

فالجر على: لباس الجوع ولباس الخوف، جعل مس كل واحد منهما لأصحابهما كمس الآخر لهم، وجعل للجوع لباسا كما جعله للخوف.

ويقوى الجر في «الخوف» أن في حرف أُبَي: ﴿لِبَاسُ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ﴾، فقد جعل للخوف لباسا، كما جعله للجوع.

(١) سقط في ج.

(٢) تقدم.

(٣) سقط في ج.

(٤) ينظر ديوانه ص (١٢٣)، وفيه: «خبر بز» بدل «برد برد».

(٥) في ج: تشت عليه فصارت.

(٦) البيت للناطقة الجعدى في ديوانه ص (٨١)، ومقاييس اللغة (٥/٢٣٠)، وتهذيب اللغة (١٢/٤٤٤)، ومجمل اللغة (٤/٢٦٢)، وتاج العروس (لبس)، واللسان (لبس)، والشعر والشعراء ص (٣٠٢).

(٧) في أ: سمها.

(٨) البيت لبقيلة الأكبر الأشجعي وكنيته أبو المنهال في: اللسان (أزر)، والمؤتلف والمختلف ص (٦٣)، وعجزه في اللسان (أزر) منسوباً إلى جعدة بن عبد الله السلمي، وبلا نسبة في شرح اختيارات المفضل ص (٢٥٠)، وشرح شواهد الإيضاح (١٦٢)، ولسان العرب (قلص).

وأما ما روى من نصب «الخوف» عن أبي عمرو فإنه حملة على الإذاقة، والخوف لا يذاق في الحقيقة، فإذا لم يذق على الحقيقة كان حملة على اللباس أولى؛ لأن اللباس أقرب إليه من الإذاقة؛ فحملة على الأقرب أولى، وليكونا محمولين على عامل واحد، كما كان في قوله -تعالى-: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ﴾ [البقرة: ١٥٥] الحمل على عامل واحد.



[بسم الله الرحمن الرحيم]^(١)

ذكر اختلافهم فى [سورة]^(٢) بنى إسرائيل

اختلفوا فى الباء والتاء من قوله -عز وجل-: ﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا مِن دُونِي وَكِيلًا﴾ [٢]:
فقرأ أبو عمرو وحده^(٣): ﴿أَلَّا يَتَّخِذُوا﴾ بالياء.

وقرأ الباكون: ﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا﴾ بالتاء.

قال أبو على: وجه [قول]^(٤) من قرأ بالياء: أن المتقدم ذكرهم على لفظ^(٥)

الغيبة؛ فالمعنى: هديناهم لئلا^(٦) يتخذوا من دونى وكيلًا.

ومن قرأ بالتاء فهو على الانصراف إلى الخطاب بعد الغيبة مثل قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ ثم قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥].

والضمير فى ﴿تَتَّخِذُوا﴾ وإن كان على لفظ^(٧) الخطاب فإنما يعنى به: الغيب فى
المعنى. ومن زعم أن: ﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا مِن دُونِي﴾ على إضمار القول، كأنه يراد به:
قال: ألا تتخذوا - لم يكن قوله هذا متجها؛ وذلك أن القول لا يخلو من أن يقع
بعده^(٨) جملة تحكى، أو معنى جملة يعمل فى لفظه القول.

فالأول كقوله: قال زيد: عمرو منطلق. فموضع الجملة نصب بالقول.

والآخر: يجوز أن يقول القائل: لا إله إلا الله، فتقول: قلت حقا، أو [يقول]^(٩):

الثلج حار، فتقول: قلت باطلا. فهذا معنى ما قاله، وليس نفس المقول.

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى أ.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٨١)، الإملاء للعكبرى (٤٨/٢)، البحر المحيط (٧/٦)، التبيان
للطوسى (٤٤٣/٦)، التيسير للدانى (١٣٩)، تفسير الطبرى (١٥/١٥)، تفسير القرطبى
(٢١٢/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢١٤)، الحجة لأبى زرعة (٣٩٦)، السبعة لابن مجاهد
(٣٧٨)، الغيث للصفاقسى (٢٧٣)، الكشف للزمخشري (٤٣٨/٢)، الكشف للقيسى (٢/
٤٢)، المجمع للطبرسى (٣٩٤/٦)، تفسير الرازى (١٥٣/٢٠)، النشر لابن الجزرى (٢/
٣٠٦).

(٤) سقط فى ج.

(٥) فى أ: لغة.

(٦) فى أ: ألا.

(٧) فى أ: لغة.

(٨) فى أ: بعد.

(٩) سقط فى ج.

وقوله: ﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا﴾ خارج من هذين الوجهين؛ ألا ترى أن: ﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا﴾ ليس هو بمعنى القول، كما أن قولك: «حقاً»؛ إذا سمعت كلمة الإخلاص: معنى القول، وليس قوله: ﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا﴾ بجملة، فيكون كقولك: قال زيد: عمرو منطلق؟!

ويجوز أن تكون «أن» بمعنى: «أى» التى بمعنى التفسير، وانصرف الكلام من الغيبة إلى الخطاب؛ كما انصرف منها إلى الخطاب فى قوله: ﴿وَأَنطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا﴾ [ص: ٦] والأمر، وكذلك انصرف من الغيبة إلى النهى فى قوله: ﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا﴾.

وكذلك قوله: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي﴾ [المائدة: ١١٧] فى وقوع الأمر بعد الخطاب، ويجوز أن يضمم القول ويحمل «تتخذوا» على القول المضمر إذا جعلت «أن» زائدة؛ فيكون التقدير: وجعلناه هدى لبني إسرائيل، فقلنا: لا تتخذوا من دونى وكىلا.

فيجوز -إذن- فى قوله: ﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا﴾ ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون «أن» الناصبة للفعل؛ فيكون المعنى: وجعلناه هدى؛ كراهة أن تتخذوا من دونى وكىلا، أو: لئلا تتخذوا من دونى وكىلا. والآخر: أن تكون بمعنى «أى»؛ لأنه بعد كلام تام؛ فيكون التقدير: أى لا تتخذوا.

والثالث: أن تكون «أن» زائدة وتضمم القول. فأما قوله: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾ [الإسراء: ٣] فيجوز أن يكون مفعول الاتخاذ؛ لأنه فعل يتعدى إلى مفعولين؛ كقوله: ﴿وَأَتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، وقوله: ﴿أَتَّخِذُوا أَيْمَنَهُمْ جُنَّةً﴾ [المجادلة: ١٦] فأفرد «الوكيل» وهو فى معنى الجمع؛ لأن «فعيلاً» يكون مفرد اللفظ، والمعنى على الجمع، نحو قوله: ﴿وَحَسِّنْ أَوْلِيَّكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩]؛ فإذا حمل على هذا كان مفعولاً ثانياً فى قول من قرأ بالتاء والياء.

ويجوز أن يكون نداء، وذلك على قول من قرأ بالتاء: ألا تتخذوا يا ذرية، ولا يسهل أن يكون نداء على قول من قرأ بالياء؛ لأن الياء للغيبة والنداء للخطاب. ولو رفع «الذرية» على البذل من الضمير فى قوله: ﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا﴾ كان جائزاً، وقد

ذكر أنها قراءة.

ولو رفع على البدل من الضمير المرفوع كان جائزا، ويكون التقدير: ألا تتخذ ذرية من حملنا مع نوح من دونى وكيلا.

ولو جعلته^(١) بدلا من قوله: «بنى إسرائيل» جاز، وكان التقدير: وجعلناه هدى لذرية من حملنا [مع نوح].^(٢)

اختلفوا فى قوله - عز وجل -: ﴿لِئَسْتُواْ وَجُوْهُكُمْ﴾ [٧]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو، وحفص عن عاصم: ﴿لِئَسْتُواْ﴾ بالياء جماع، بهمزة^(٣) بين واوين.

وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر، وابن عامر وحمزة^(٤): ﴿لِئِسْوَةٌ﴾ على واحد بالياء. وقرأ الكسائى: ﴿لِئِسْوَةٌ﴾ بالنون.

قال أبو على: قوله: ﴿لِئَسْتُواْ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾ [الإسراء: ٤] المعنى: ﴿فإذا جاء وعد الآخرة﴾ - أى: المرة الآخرة [من قوله: ﴿لِئَسْتُواْ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾ [الإسراء: ٤]]^(٥) - بعثناهم ليسوءوا وجوهكم، فحذف «بعثناهم»؛ لأن ذكره قد تقدم، ولأنه جواب «إذا» وشرطها يقتضيه؛ فحذف للدلالة عليه.

فأما ﴿لِئَسْتُواْ﴾ فقال أبو زيد: سؤته مساءة، ومساءية، وسواية.

وقال: ﴿وَجُوْهُكُمْ﴾ على أن الوجوه^(٦) مفعول به لـ «سؤت»، وعدى إلى الوجوه؛ لأن الوجوه قد يراد بها: ذوو الوجوه؛ كقوله - جل وعز -: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، وقال: ﴿وَجُوْهُ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ. ضَاحِكَةٌ مُّسْتَبْشِرَةٌ﴾ [عبس: ٣٨، ٣٩]، وقال: ﴿وَجُوْهُ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢].

(١) فى أ: جعله.

(٢) سقط فى ج.

(٣) فى أ: همزة.

(٤) إتحاق الفضلاء (٢٨٢)، الإعراب للنحاس (٢/٢٣٢)، الإملاء للعكبرى (٤٩/٢)، البحر المحيط (١١/٦)، التيسير للدانى (١٣٩)، تفسير القرطبي (١٠/٢٢٣)، الحجة لابن خالويه (٢١٤)، الحجة لأبى زرع (٣٩٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٨)، الغيث للصفاقسى (٢٧٣)، الكشف للزمخشري (٢/٤٣٩)، المجمع للطبرسى (٦/٣٩٧)، تفسير الرازى (٢٠/١٥٩)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٠٦).

(٥) سقط فى ج.

(٦) فى ج: الوجه.

و [قال]^(١): ﴿وَوُجُوهُ يُؤْمِنِينَ بَاسِرَةً﴾ [القيامة: ٢٤].

وقال النابغة: [من الطويل]

أَقَارُعُ عَوْفٍ لَا أَحَاوِلَ غَيْرَهَا وَجُوهَ قُرُودٍ تَبْتَغِي مَنْ تُجَادِعُ^(٢)
وكان الوجوه إنما خصت بذلك؛ لأنها تدل على ما كان فى ذوى الوجوه من
الناس من حزن، ومسرة، وبشارة، وكآبة.

فأما ﴿لِيَسْتَفْهُوا﴾ فالحجة له أنه أشبه بما قبله وما بعده؛ ألا ترى أن الذى يراد قبله:
بعثناهم، وبعده: ﴿لِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ﴾، وهو بيت المقدس، والمبعوثون فى الحقيقة
هم الذين يسوءونهم بقتلهم^(٣) إياهم وأسرهم لهم؛ فهو وفق المعنى.
فأما وجه قول من قرأ: ﴿لِيَسُوءَ وَجُوهَهُمْ﴾: بالياء، ففاعل ﴿ليسوء﴾ يجوز أن
يكون أحد شيئين:

أحدهما: أن يكون اسم الله - عز وجل - لأن الذى تقدم: ﴿بَعَثْنَا﴾ [٥]، و:
﴿رَدَدْنَا لَكُمْ﴾ [٦] و: ﴿وَأَمَدَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ﴾ [٦].

والآخر: أن يكون البعث دل عليه «بعثنا» المتقدم؛ كقوله - تعالى -: ﴿وَلَا يَحْصِبَنَّ
الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٠] أى: البخل.
ومن قرأ: ﴿لِيَسُوءَ﴾ بالنون كان فى المعنى كقول من قدر أن الفاعل ما تقدم من
اسم الله - سبحانه - وجاز أن تنسب المساءة إلى الله - سبحانه وتعالى - وإن كانت
من الذين جاسوا خلال الديار فى الحقيقة؛ لأنهم فعلوا المساءة بقوة الله - عز وجل -
وتمكينه لهم؛ فجاز أن ينسب إليه^(٤) كما قال - جل وعز -: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ
وَلَكِنَّكَ اللَّهُ رَمِيًّا﴾ [الأنفال: ١٧].

اختلفوا فى قوله - عز وجل -: ﴿كَتَبْنَا يَلْقَاهُ مَنَشُورًا﴾ [١٣]:

فقرأ ابن عامر وحده^(٥): ﴿كَتَابًا يُلْقَاهُ﴾ بضم الياء وفتح اللام وتشديد القاف.

(١) سقط فى أ.

(٢) البيت فى ديوانه ص (٣٤، ٣٥)، وخزانة الأدب (٢/ ٤٤٦، ٤٤٧)، وشرح أبيات سيويه (١/ ٤٤٦)، والكتاب (٢/ ٧٠، ٧١)، واللسان (جدع)، وبلا نسبة فى شرح أبيات سيويه (١٩٧/١).

(٣) فى ج: لقتلهم.

(٤) فى ج: إليهم.

(٥) إتحاف الفضلاء (٢٨٢)، البحر المحيط (٦/ ١٥)، التبيان للطوسى (٦/ ٤٥٥)، التيسير =

وقرأ الباقون: ﴿يَلْقَهُ﴾ بفتح الياء وتسكين اللام وتخفيف القاف.

[و] حمزة والكسائي: يميلان القاف.

[قال أبو على:]^(١) من قرأ: ﴿وَيُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يُلْقَاهُ مَنشُورًا﴾ [بضم

الياء وسكون اللام]^(٢) فالمعنى: يخرج طائرته له كتابا يلقيه منشورا، وهى قراءة الحسن ومجاهد فيما زعموا.

فأما طائرته: فقليل فيه: حظه.

وقيل: عمله، وما قدم من خير أو شر؛ فيكون المعنى على هذا.

ويخرج عمله [له]^(٣) كتابا، أى: ذا كتاب، ومعنى ذا كتاب: أنه مثبت فى

الكتاب الذى قيل فيه: ﴿لَا يَغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾ [الكهف: ٤٩]،

وقوله: ﴿أَحْصَاهُ اللَّهُ وَسُوَّهُ﴾ [المجادلة: ٦]، وقال: ﴿هَٰذَا لَكَ تَبَلُّوْا كُلُّ نَفْسٍ مَّا

أَسْلَفَتْ﴾ [يونس: ٣٠]، وقوله: ﴿هَٰؤُلَاءِ أَقْرَبُوا كِتَابَةَ﴾ [الحاقة: ١٩].

وإنما قيل لعمله: «طائر»، و: «طير» فى بعض القراءة؛ على حسب تعارف

العرب لذلك فى نحو قولهم: جرى طائرته بكذا، ومثل هذا فى «ياسين»: ﴿قَالُوا

طَيْرَكُمْ مَعَكُمْ﴾ [١٩]، وفى «الأعراف»: ﴿إِنَّمَا طَيْرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [١٣١].

وروينا عن أحمد بن يحيى عن أبى المنهال المهلبى، قال: حدثنا أبو زيد

الأنصارى: أن ما مر من طائر أو ظبى أو غيره فكل ذلك عندهم طائر.

وأشد أبو زيد لكثير فى تصييرهم كل ما زجر طائرا، وإن كان ظبيا أو غيره من

البهائم، فقال: [من الطويل]

فَلَسْتُ بِنَاسِيهَا وَلَسْتُ بِتَارِكٍ إِذَا عَرَضَ الْأَذْمُ الْجَوَارِي سُؤَالَهَا

[قال:]^(٤) ثم أخبر فى البيت الثانى أن الذى زجره طائر، فقال: [من الطويل]

= للدانى (١٣٩)، تفسير الطبرى (٤٠/١٥)، تفسير القرطبى (٢٢٩/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢١٤)، الحجة لأبى زرع (٣٩٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٨)، الغيث للصفاقسى (٢٧٣)، الكشاف للزمخشري (٤٤١/٢)، الكشف للقيسى (٤٣/٢)، المجمع للطبرسى (٤٠٢/٦)، تفسير الرازى (١٦٨/٢٠)، النشر لابن الجزرى (٣٠٦/٢).

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى أ.

(٣) سقط فى أ.

(٤) سقط فى ج.

أُذِرْكَ مِنْ أُمِّ الْحَكِيمِ غِبْطَةً بِهِ خَبَرْتَنِ الطَّيْرُ أَمْ قَدْ أَتَى لَهَا^(١)
 وَأَنْشُدْ لَزْهِيرٍ فِي ذَلِكَ: [من الوافر]
 فَلَمَّا أَنْ تَفَرَّقَ آلٌ لَيْلَى جَرَتْ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ ظَبَاءُ
 جَرَتْ سُنْحًا فَقُلْتُ لَهَا مَرُوعًا نَوَى مَشْمُولَةٌ فَمَتَى اللَّقَاءُ^(٢)
 قال أبو زيد: فقولهم: سألت الطير، وقلت للطير: إنما هو: زجرتها.
 وقولهم: خبرتني الظباء والطير بكذا: إنما هو وقع زجري عليها على كذا وكذا
 من خير وشر.

ويقوى ما ذكره أبو زيد قول الكميث^(٣): [من الطويل]
 وَلَا أَنَا مِمَّنْ يَزْجُرُ الطَّيْرَ هَمَّهُ أَصَاحُ غَرَابٍ أَمْ تَعَرَّضَ ثَغْلَبُ^(٤)
 وَأَنْشُدْ [أبو زيد]^(٥) لحسان بن ثابت: [من الطويل]
 دَرِينِي وَعِلْمِي بِالْأُمُورِ وَسِيرَتِي فَمَا طَائِرِي فِيهَا عَلَيْكَ بِأَخْيَلِ^(٦)
 أَى: رأى ليس بمشثوم.

(١) ينظر ديوانه ص (٣١٦).

(٢) البيتان فى ديوانه ص (٥٩)، وينظر البيت الثانى فى اللسان (سنح، شمل)، وتهذيب اللغة (٤/٣٢٢، ١١/٣٧٣)، وأساس البلاغة (شمل)، وتاج العروس (سنح، شمل).

ويروى: «أجيزى» بدل «مروعا».

(٣) الكميث بن زيد بن خنيس الأسدى، أبو المستهل: شاعر الهاشميين، من أهل الكوفة. اشتهر فى العصر الأموى. وكان عالما بأدب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها، ثقة فى علمه، متحازا إلى بنى هاشم، كثير المدح لهم، متعصبا للمضرية على القحطانية، وهو من أصحاب الملحمة، وأشهر شعره «الهاشميات»، وهى عدة قصائد فى مدح الهاشميين. ويقال: إن شعره أكثر من خمسة آلاف بيت.

قال أبو عبيدة: لولم يكن لبنى أسد منقبة غير الكميث لم يكن للغة ترجمان. اجتمعت فيه خصال لم تجتمع فى شاعر: كان خطيب بن أسد، وفقه الشيعة، وكان فارساً شجاعاً، سخياً رامياً لم يكن فى قومه أرمى منه.

قال الميدانى: الكميث ثلاثة:

الكميث بن ثعلبة، ثم الكميث بن معروف، ثم الكميث بن زيد، وكلهم من بنى أسد. ينظر الأعلام (٥/٢٣٣).

(٤) البيت فى شرح أبيات المغنى (١/٣٢)، والخزانة (٢/٢٠٧).

(٥) سقط فى أ.

(٦) البيت فى ديوانه ص (٢٧١)، وشرح التصريح (٢/٢١٤)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٩٢)، واللسان (خبل)، والمقاصد النحوية (٤/٣٤٨)، والتاج (خبل)، وبلا نسبة فى الاشتقاق ص (٣٠٠)، وأوضح المسالك (٤/١٢٠)، وشرح الأشموني (٢/٥١٤).

وأنشد لكثير: [من الطويل]

أَقُولُ إِذَا مَا الطَّيْرُ مَرَّتْ مُخِيلَةً لَعَلَّكَ يَوْمًا فَانْتَظِرْ أَنْ تَنَالَهَا^(١)
مخيلة: مكروهة. وهو من الأخيل.

فأما قوله: ﴿فِي عُنُقِهِ﴾ [الإسراء: ١٣] فمعناه - والله أعلم - : لزوم ذلك له وتعلقه به.

وهذا مثل قولهم: طوقتك كذا، وقلدتك كذا، أى: صرفته نحوك، وألزمته إياك.
ومنه: قلده السلطان كذا، أى: صارت الولاية فى لزومها له فى موضع القلادة،
ومكان الطوق.

قال الأعشى: [من المنسرح]

قَلَّدْتُكَ الشَّعْرَ يَا سَلَامَةً ذَا الِإِفْضَالِ وَالشَّعْرُ حَيْثُ مَا جُعِلَا^(٢)
وقال أوس بن حجر: [من الطويل]

تَجُولُ وَفِي الْأَعْنَاقِ مِنْهَا خَزَائِفُ أَوَابِدُهَا تَهْوِي إِلَى كُلِّ مَوْسِمٍ^(٣)
وقال الهذلى: [من الطويل]

فَلَيْسَتْ كَعَهْدِ الدَّارِ يَا أُمَّ خَالِدٍ وَلَكِنْ أَحَاطَتْ بِالرَّقَابِ السَّلَاسِلُ^(٤)
وأنشد الأصمعى: [من الخفيف]

إِنْ لِي حَاجَةٌ إِلَيْكَ فَقَالَتْ بَيْنَ أذْنَى وَعَاتِقَى مَا تُرِيدُ
ومن قرأ: ﴿وَنُخْرِجْ لَكَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كِتَابًا﴾ - وهو قراءة الجمهور - ف «الكتاب»
ينتصب بأنه مفعول به؛ كقوله: ﴿هَؤُلَاءِ اقْرَءُوا كِتَابِيَّةً﴾ [الحاقة: ١٩]، وقوله: ﴿اقْرَأْ
كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء: ١٤]، و: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ
إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٩].

فأما قوله: ﴿يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾ فيدل عليه قوله: ﴿وَإِذَا الصُّحُفُ تُشْرَتْ﴾ [التكوير: ١٠].

(١) ويروى هكذا:

أقول إذا ما الطير مرت مخيفة
وينظر ديوانه ص (٣١٦)، واللسان (سنح).

(٢) البيت فى ديوانه ص (٢٣٥)، وفيه: «التفاضل والشيء» بدل «إفضال والشعر».

(٣) البيت فى ديوانه ص (١٢٣)، وفيه: «يخيل» بدل «تجول»، و «منا» بدل «منها».

(٤) البيت لأبى خراش الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص (١٢٢٣)، واللسان (٣/٣١٣) (عهد)، والتنبيه والإيضاح (٤٣/٢).

فأما من قرأ: ﴿يَلْقَاهُ﴾ فهو من قولك: لقيت الكتاب، فإذا ضعفت قلت: لقانيه زيد؛ فيتعدى الفعل بتضعيف العين إلى مفعولين بعد ما كان يتعدى بغير التضعيف إلى مفعول واحد.

فإذا بنى الفعل للمفعول به نقص مفعول من المفعولين؛ لأن أحدهما يقوم مقام الفاعل فى إسناده فيبقى متعديا إلى مفعول واحد؛ وعلى هذا قوله: ﴿وَيَلْقَوْنَ فِيهَا نَحِيَّةً وَسَلَامًا﴾ [الفرقان: ٧٥]، وفى البناء للفاعل: ﴿وَلَقَّاهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا﴾ [الإنسان: ١١].

وإمالة حمزة والكسائى القاف حسنة، وتركها حسن.

قال: ولم يختلفوا فى قوله: ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ [١٦] أنها خفيفة الميم، إلا ما روى خارجة عن نافع^(١): ﴿أَمَرْنَا﴾ ممدودة مثل: ﴿ءَامَنَّا﴾.

حدثنى موسى بن إسحاق القاضى قال: حدثنا هارون بن حاتم، قال: حدثنا أبو العباس ختن ليث، قال: سمعت أبا عمرو يقرأ: ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾، مشددة الميم. وروى نصر بن على عن أبيه عن حماد بن سلمة، قال: سمعت ابن كثير يقرأ: ﴿أَمَرْنَا﴾ ممدودا.

قال أبو عبيدة: ﴿أَمَرْنَا﴾ أى: أكثرنا، يقال: أمر بنو فلان: إذا كثروا.

وأشدد للبيد: [من المنسرح]

إِنْ يُغْبَطُوا يُهْبَطُوا وَإِنْ أَمِرُوا يَوْمًا يَصِيرُوا لِلْقُلِّ وَالْثَفْدِ^(٢)

قال: وقال بعضهم: «أَمَرْنَا» مثل «أَخَذْنَا»، وهى فى معنى: أكثرنا.

قال: وزعم يونس أن أبا عمرو قال: لا يكون فى هذا المعنى «أَمَرْنَا».

قال أبو عبيدة: وقد وجدنا تشبيها لهذه اللغة: «سكة مأبورة، ومهرة مأمورة»، أى: كثيرة الولد.

قال: وقال قوم: «أَمَرْنَا» من الأمر والنهى.

(١) إتحاف الفضلاء (٢٨٢)، البحر المحيط (٢٠/٦)، التبيان للطوسى (٤٥٨/٦)، تفسير الطبرى (٤٢/١٥)، تفسير القرطبى (٢٣٣/١٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٩)، الكشف للزمخشري (٤٤٢/٢)، المجمع للطبرسى (٤٠٥/٦)، المحتسب لابن جنى (١٥/٢)، المعانى للفراء (١١٩/٢)، تفسير الرازى (١٧/٢٠)، النشر لابن الجزرى (٣٠٦/٢).
(٢) البيت فى ديوانه ص (١٦٠)، واللسان (٢٨/٤) (أمر، هبط، قمع)، وتهذيب اللغة (٦٣/١)، (١٨٣/٦، ٢٩٦/١٥)، والتاج (قمع)، ومقاييس اللغة (١٣٨/١)، وأساس البلاغة (هبط).

قال أبو على: لا يخلو قوله: ﴿أَمَرْنَا﴾ فيمن خفف العين، من أن يكون: فَعَلْنَا، من «الأمر»، أو من: أَمِر القوم، وأمرتهم، مثل: شَتِرت عينه، وشَتَرتها، ورجع ورجعته، وسار وسرته.

فمن لم ير أن يكون ﴿أَمَرْنَا﴾ من «أمر القوم»: إذا كثروا - كأبى عمرو - فإن يونس حكى ذلك عنه، فإنه ينبغي أن يجعل ﴿أَمَرْنَا﴾ من الأمر الذى هو خلاف النهى، ويكون المعنى: أمرناهم بالطاعة فعصوا وفسقوا.

ومن قال: ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ فإنه يكون: أفعلنا، من «أمر القوم»: إذا كثروا، وأمرهم الله، أى: أكثرهم.

وكذلك^(١) إن ضاعف [العين]^(٢) فقال: ﴿أَمَرْنَا﴾.

ونظير ذلك قولهم: سارت الدابة وسيرتها، وسرتها، وفى التنزيل: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [يونس: ٢٢].

وقال لييد: [من الطويل]

لَسِيَّانَ حَزْبٌ أَوْ تَبَوَّءُوا بِخِزْيَةٍ وَقَدْ يَقْبَلُ الضَّيْمُ الدَّلِيلُ الْمُسَيِّرُ^(٣)

وكما عدى بتضعيف العين، كذلك يعدى بالنقل بالهمز؛ فيكون: أمرنا.

وزعم الجرمى أن أمرنا أكثر فى اللغة، ومثل «أمر وأمرته»^(٤)، [قولك:]^(٥) سلك وسلكته.

وفى التنزيل: ﴿كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٠٠]، و: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾ [المدثر: ٤٢] وقال: [من البسيط]

حَتَّى إِذَا سَلَكُوهُمْ فِي قَتَائِدَةٍ
.....
.....
.....^(٦)

(١) فى أ: ذلك.

(٢) سقط فى أ.

(٣) البيت بلا نسبة فى شرح المفصل (٨/٩١)، واللسان (سوا).

(٤) زاد فى ج: وأمرته.

(٥) سقط فى أ.

(٦) صدر بيت لعبد مناف بن ربيع الهذلى، وعجزه:

.....
.....
.....
.....
شلا كما تطرد الجمالة الشردا

ينظر الأزهية ص (٢٠٣، ٢٥٠)، والإنصاف (٢/٤٦١)، وجمهرة اللغة (٨٥٤)،

وخزانة الأدب (٧/٣٩، ٤١، ٤٦، ٧١)، والدرر (٣/١٠٤)، وشرح أشعار الهذليين

(٢/٦٧٥)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٣١)، واللسان (شدد، قتد، سلك، إذا)، =

ويقوى حمل «أمرنا» على النقل من «أمر»، وألا يجعل من الأمر الذى هو خلاف النهى؛ أن الأمر بالطاعة على هذا يكون مقصورا على المترفين، وقد أمر الله بطاعته جميع خلقه، من مترف وغيره، ويحمل «أمرنا» على أنه مثل: أمرنا. ونظير هذا: كَثُرَ وَأَكْثَرَهُ اللهُ وَكَثَّرَهُ، ولا يحمل «أمرنا» [على أن المعنى: أنا جعلناهم]^(١) أمراء؛ لأنه لا يكاد يكون فى قرية واحدة عدة أمراء.

فإن قلت: يكون منهم الواحد بعد الواحد - فإنهم إذا كانوا كذلك لا يكثرون فى حال؛ وإنما يهلك الله لكثرة المعاصى فى الأرض.

وعلى هذا جاء الأمر فى التنزيل فى قوله: ﴿يَعْبَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَسِعَةٌ فَإِنِّي فَاعْبُدُون﴾ [العنكبوت: ٥٦] فأمرهم بالهجرة من الأرض التى تكثر فيها المعاصى إلى ما كان بخلاف هذه الصفة.

ومما جاء فيه «أمر» بمعنى الكثرة قول زهير: [من المنسرح] وَالْإِثْمُ مِنْ شَرٍّ مَا يُصَالُ بِهِ وَالْبِرُّ كَالْغَيْثِ نَبْتُهُ أَمْرٌ^(٢) فقلوه: أمر: اسم الفاعل من «أمر يأمر».

وزعموا أن فى حرف أبى: ﴿بعثنا فيها﴾^(٣) أكابر مجرميها، فهذا يقوى معنى الكثرة.

اختلفوا فى فتح الفاء وكسرها من قوله - عز وجل -: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُنْثَىٰ﴾ والتنوين^(٤) [٢٣]:

فقرأ ابن كثير، وابن عامر^(٥): ﴿أَفْ وَلَا﴾ بفتح الفاء.

= ومراتب النحويين (٨٥)، ولابن أحمر فى ملحق ديوانه (١٧٩)، واللسان (حمر) وبلا نسبة فى أدب الكاتب (٤٣٤)، والأشباه والنظائر (٢٥/٥)، وأمالى المرتضى (٣/١)، وجمهرة اللغة (٣٩٠، ٣٩١)، والصاحبى فى فقه اللغة (١٣٩)، وهمع الهوامع (٢٠٧/١).

(١) فى أ: على المعنى جعلناهم.

(٢) البيت فى ديوانه (٣١٥).

(٣) فى ج: منها.

(٤) زاد فى ج. والمقصود: أى: اختلفوا فى التنوين.

(٥) إتحاف الفضلاء (٢٨٣)، الإعراب للنحاس (٢٣٧/٢)، البحر المحيط (٢٧/٦)، التبيان

للطوسى (٤٦٤/٦)، التيسير للدانى (١٣٩)، تفسير الطبرى (٤٨/١٥)، الحجة لابن

خالويه (٢١٥)، الحجة لأبى زرع (٣٩٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٩)، الغيث للصفافسى

(٢٧٣)، الكشف للزمخشري (٤٤٤/٢)، الكشف للقيسى (٤٤/٢)، المجمع للطبرسى =

وقرأ نافع: ﴿أَفِ وَلَا﴾ بالتنوين، وكذلك فى «الأنبياء» [٦٧] و«الأحقاف» [١٧].
[وقرأ] حفص عن عاصم مثله.

وقرأ أبو عمرو وعاصم - فى رواية أبى بكر - وحمزة والكسائى: ﴿أَفْ﴾ خفضا بغير تنوين.

[قال أبو على:] ^(١) قول ابن كثير: ﴿أَفْ وَلَا﴾ والفاء فيه مبنى على الفتح؛ لأنه وإن كان فى الأصل مصدرا من ^(٢) قولهم: أَفَّةً وَثَقَّةً، يراد به ^(٣): نتنا وذفرا - قد سمى الفعل به فبنى، وهذا فى البناء على الفتح كقولهم: «سرعان ذى إهالة» ^(٤) كما صار اسما لـ «سرع»، فكذلك: أف، لما كان اسما لـ «أتكره» أو «أتضجر» ونحو ذلك، ومثل ^(٥) «سرعان» قولهم: وشكان ذلك.

وأشد أبو زيد: [من الطويل]

لَوْشَكَانَ لَوْ عَنِّيْثُمْ وَشَمِثُمْ بِإِخْوَانِكُمْ وَالْعِزُّ لَمْ يَتَجَمَّعْ ^(٦)
ومثل ذلك قولهم: «رؤيد»، فى أنه سمى به الفعل، فبنى ولم يلحق التنوين، إلا أن هذا فى الأمر والنهى، وأف فى الخبر.

وقال: [من الطويل]

رُؤَيْدٌ عَلِيًّا جُدْمًا ثُدَى أُمِّهِمْ إِلَيْنَا وَلَكِنْ بَغْضُهُمْ مُتَمَائِنٌ ^(٧)

= (٤٠٨/٦)، المحتسب لابن جنى (١٨/٢)، المعانى للأخفش (٣٨٨/٢)، تفسير الرازى (١٨٨/٢٠)، النشر لابن الجزرى (٣٠٦/٢)، (٣٠٧).

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: فى.

(٣) فى أ: بها.

(٤) يراد به: ما أسرع ما كان هذا الأمر! وأصله أن رجلا التقط شاة عجفاء، فألقى بين يديها كلاً، فرأها يسيل رُغَامُها، فظن أنه وَدَّك، فقال: «سَرَعَانُ ذى إهالة»، والإهالة: الْوَدَّك، وذى بمعنى: هذه. وقد يقال: «لَوْشَكَانَ»، وهو مبنى على الفتح، وموضع «ذى» رَفْعٌ، و«إهالة» تمييز، والمعنى: من إهالة.

ينظر: جمهرة الأمثال (٤٢٣/١)، (٤٢٤).

(٥) فى ج: ونحو.

(٦) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (وشك)، والتاج (وشك).

(٧) البيت لمالك بن خالد الهذلى فى شرح أبيات سيبويه (١٠٠/١)، وللمعطل الهذلى فى معجم ما استعجم (٧٣٧/٣)، ولأحدهما فى شرح أشعار الهذليين (٢٤٧/١)، وللهمذلى فى الكتاب (٢٤٣/١)، واللسان (حدد) - وفيه: «متنابر» مكان «متماين»، وهذا تحريف -

وقول نافع: ﴿أَفِي وَلَا﴾ فإنه فى البناء على الكسر مع التنوين مثل «أَف» فى البناء على الفتح، إلا أنه بدخول التنوين دل على التنكير مثل: إيه، وصه، ومثله^(١) قولهم: فداء لك، فبنوه على الكسر، وإن كان فى الأصل مصدرا، كما كان «أفة» فى الأصل كذلك^(٢).

ومن قال: ﴿أَف﴾، ولم ينون جعله معرفة فلم ينون؛ كما أن من قال: «صه» و «غاق»^(٣) فلم ينون، أراد به المعرفة.

فإن قلت: ما موضع «أَف» فى هذه اللغات بعد القول: هل يكون موضعه نصبا كما ينتصب المفرد بعده، أو كما تكون الجملة؟
فالقول: إن موضعه موضع الجملة؛ كما أنك لو قلت: رويد، لكان موضعه موضع الجملة، وكذلك لو قلت: فذا.
قال أبو الحسن: وقول الذين قالوا: ﴿أَفِي﴾ أكثر وأجود، ولو جاء: أف لك، وأفا لك، لاحتمل أمرين:

= (مان)، وبلا نسبة فى شرح الأشموني (٢/٤٨٨)، وشرح المفصل (٤/٤٠)، واللسان (رود، مين)، والمقتضب (٣/٢٠٨، ٢٧٨).

(١) فى أ: مثل.

(٢) مصدرا.

(٣) يُقال: صوت الغاق، وهو (الغراب). قال ابن سيده: وربما سُمى الغراب به لصوته. قال:

ولِو تَرى إِذْ جُبَّتِى مِنْ طَاقٍ

وَلِيتَى مِثْلُ جَنَاحِ غَاقٍ

أى: مِثْلُ جَنَاحِ غُرَابٍ.

وغاق، بالكسر: حكاية صوته، فإن نُكِرَ نُؤُنَ.

قال ابن جنى: إذا قلت حكاية صوت الغراب غَاقٍ غَاقٍ، فكأنك قلت: بُغْدَا بُغْدَا، وفراقا فراقا، وإذا قلت: غَاقٍ غَاقٍ، فكأنك قلت: البُعْدُ البُعْدُ، فصار التنوين عَلمَ التنكير، وتَزَكَّه عَلمَ التعريف. وأنشد الليث للفلاح بن حَزَن:

مُعَاوِذُ لِلْجُوعِ وَالْإِمْلَاقِ

يَغْضَبُ إِنْ قَالَ الْغُرَابُ غَاقٍ

أُبْعِدْكَ اللهُ مِنْ نِيَاقٍ

وَأَنْشَدَ شَمِر:

عَنَّهُ وَلَا قَوْلَ الْغُرَابِ غَاقٍ

وَلَا الطَّيِّبَانِ دَوَا الثَّرَيَاقِ

ينظر: التاج (٢٦٧/٢٦٦، ٢٦٨).

أحدهما: أن يكون الذى صار اسما للفعل، لحقه التنوين لعلامة التنكير.
والآخر: أن يكون نصبا معربا، وكذلك الضم، فإن لم يكن معه «لك» كان
ضعيفا؛ ألا ترى أنك لا تقول: «ويل» حتى توصل به: «لك»؛ فيكون فى موضع
الخير؟!

اختلفوا فى التوحيد والثنية من قوله -عز وجل-: ﴿إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ﴾ [الإسراء: ٢٣]:

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر: ﴿إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ﴾
على واحد.

وقرأ حمزة والكسائي^(١): ﴿يَبْلُغَانَّ﴾ [على اثنين]^(٢).

قال أبو على: ﴿إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكَبِيرَ أَحَدُهُمَا﴾ مرتفع بالفعل.
وقوله -عز وجل-: ﴿أَوْ كَلَاهُمَا﴾ معطوف عليه، والذكر الذى عاد من قوله:
﴿أَحَدُهُمَا﴾ يغنى عن إثبات علامة الضمير فى ﴿يَبْلُغَانَّ﴾؛ فلا وجه لمن قال: إن
الوجه ثبات الألف؛ لتقدم ذكر الوالدين.

ووجه ذلك: أنه على الشئ الذى يذكر على وجه التوكيد، ولو لم يذكر لم يقع
بترك ذكره إخلال، نحو قوله -تعالى-: ﴿أَمَوْتُ غَيْرُ أَحْيَاءٍ﴾ [النحل: ٢١]، فقوله:
﴿غَيْرُ أَحْيَاءٍ﴾ توكيد؛ لأن قوله: ﴿أَمَوْتُ﴾ قد دل عليه.

اختلفوا فى قوله -جل وعز-: ﴿خِطَاءًا كَبِيرًا﴾ [٣١]:

فقرأ ابن كثير^(٣): ﴿خِطَاءً كَبِيرًا﴾ مكسورة الخاء، ممدودة مهموزة.

(١) إتحاف الفضلاء (٢٨٢)، الإعراب للنحاس (٢٣٧/٢)، الإملاء للعكبرى (٤٩/٢)، البحر
المحيط (٢٦/٦)، التبيان للطوسى (٢٦٤/٦)، التيسير للدانى (١٣٩)، تفسير الطبرى
(٤٧/١٥)، الحجة لابن خالويه (٢١٦)، الحجة لأبى زرة (٣٩٩)، السبعة لابن مجاهد
(٣٧٩)، الغيث للصفافسى (٢٧٣)، الكشف للزمخشري (٤٣/٢)، المجمع للطبرسى (٦/
٤٠٨)، المعانى للفراء (١٢٠/٢)، تفسير الرازى (١٨٧/٢٠)، النشر لابن الجزرى (٢/
٣٠٦).

(٢) سقط فى أ.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٨٣)، البحر المحيط (٣٢/٦)، التبيان للطوسى (٤٧٢/٦)، التيسير
للدانى (١٣٩)، تفسير القرطبي (٢٥٣/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢١٦)، الحجة لأبى
زرة (٤٠٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٧٩)، الغيث للصفافسى (٢٧٣)، الكشف
للزمخشري (٤٤٨/٢)، الكشف للقيسى (٤٥/٢)، المجمع للطبرسى (٤١٢/٦)، تفسير =

وقرأ ابن عامر: ﴿خَطَأً﴾ بنصب الخاء والطاء، وبالهز من غير مد.
 وقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم وحمة والكسائي: ﴿خِطَاءً﴾ مكسورة الخاء،
 ساكنة الطاء، [مهموزة، مقصورة] ^(١).

وروى عبيد عن شبل عن ابن كثير: ﴿خِطَاءً﴾ مثل أبى عمرو.
 [قال أبو على: ^(٢)] قول ابن كثير: ﴿خِطَاءً كَبِيرًا﴾، يجوز أن يكون مصدر
 «خاطأ»، وإن لم يسمع «خاطأ»، ولكن قد جاء ما يدل عليه، وذلك أن أبا عبيدة
 أنشد: [من المتقارب]

تَخَاطَاتِ النَّبْلِ أَحْشَاءُ

 ^(٣)

وأنشد محمد بن السرى فى وصف كماء: [من الطويل]
 وَأَشْعَثَ قَدْ نَاوَلْتُهُ أَخْرَشَ الْقَرَى أَرَبْتُ عَلَيْهِ الْمُدْجَنَاتِ الْهَوَاضِبُ
 تَخَاطَأَهُ الْقَعَاصُ حَتَّى وَجَدْتُهُ وَخَرُطُومُهُ فِى مَنَقَعِ الْمَاءِ رَاسِبُ
 ف «تخاطأت» يدل على «خاطأ»؛ لأن «تفاعل» مطاوع «فاعل» كما أن «تَفَعَّلَ»
 مطاوع «فَعَّلَ».

وقول ابن عامر: ﴿خَطَأً﴾ فإن الخطأ ما لم يتعمد، وما كان المأثم فيه موضوعا
 عن فاعله، وقد قالوا: أخطأ، فى معنى: خطئ، كما أن «خطئ» فى معنى: أخطأ.
 وقال: [من الوافر]

عِبَادُكَ يَخْطِئُونَ وَأَنْتَ رَبُّ كَرِيمٍ لَا تَلِيْقُ بِكَ الدُّمُومُ ^(٤)
 ففحوى الكلام أنهم خاطئون.

وفى التنزيل: ﴿لَا تَوَاخَذْنَا إِن تُسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] فالمؤاخذه عن
 المخطئ موضوعه؛ فهذا يدل على أن «أخطأنا» فى معنى: «خطئنا»، وكما جاء «أخطأ»
 فى معنى: خطئ، كذلك جاء «خطئ» فى معنى: أخطأ فى قوله: [من الرجز]
 يَا لَهْفَ نَفْسِي إِذْ خَطِئْتُ كَاهِلًا ^(٥)

= الرازى (١٩٧/٢٠)، النشر لابن الجزرى (٣٠٧/٢).

(١) فى ب: مهموز مقصور.

(٢) سقط فى أ.

(٣) تقدم.

(٤) البيت لأمية بن أبى الصلت فى ديوانه (٥٤)، واللسان (خطأ)، والمخصص (١٦٥/١٧).

(٥) تقدم.

وفى قول الآخر: [من الطويل]

وَالنَّاسُ يَلْحَوْنَ الْأَمِيرَ إِذَا هُمْ خَطِئُوا الصَّوَابَ وَلَا يُلَامُ الْمُزِيدُ^(١)
أى: أخطئوه.

فكذلك قول ابن عامر: ﴿خَطَأٌ﴾ فى معنى ﴿خِطَاءٌ﴾، جاء «الخطأ» فى معنى: الخطء؛ كما جاء «خطئ» فى معنى: أخطأ.

ووجه قول من قرأ: ﴿خِطَاءٌ﴾ بين؛ يقال: خطئ يخطئ خطأ: إذا تعمد الشئ، حكاه الأصمعى، والفاعل منه: خاطئ، وقد جاء الوعيد فيه فى قوله -عز وجل-: ﴿لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ﴾ [الحاقة: ٣٧]، ويجوز فى قول ابن عامر أن يكون «الخطأ» لغة فى «الخطء»، مثل: المثل والمثّل، والشبه والشّبه، والبذل والبذلّ. و [قد]^(٢) قال أبو الحسن: هذا خطأ من رأيك. فيمكن أن يكون «خطاء» لغة فيه أيضا.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -عز وجل-: ﴿فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ [٣٣]: فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم: ﴿فَلَا يُسْرِفُ﴾ بالياء جزما^(٣). وقرأ حمزة وابن عامر والكسائي: بالتاء جزما.

[قال أبو على:]^(٤) قوله: ﴿فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾: فاعل ﴿يُسْرِفُ﴾ يجوز أن يكون أحد شيئين:

أحدهما: أن يكون القاتل الأول؛ فيكون التقدير: فلا يسرف القاتل فى القتل. وجاز أن يُضمّر -وإن لم يجر له ذكر- لأن الحال يدل عليه^(٥).

(١) تقدم.

(٢) سقط فى أ.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٨٣)، الإملاء للعكبرى (٥٢/٢)، البحر المحيط (٣٤/٦)، التبيان للطوسى (٤٧٢/٦)، التيسير للدانى (١٤٠)، تفسير الطبرى (٥٩/١٥)، تفسير القرطبى (٢٥٥/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢١٧)، الحجة لأبى زرعة (٤٠٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٠)، الغيث للصفاسى (٢٧٣)، الكشف للزمخشري (٤٤٨/٢)، الكشف للقيسى (٢/٤٦)، المجمع للطبرسى (٤١٢/٦)، المعانى للفراء (١٢٣/٢)، تفسير الرازى (٢٠/٢٠٣)، النشر لابن الجزرى (٣٠٧/٢).

(٤) سقط فى أ.

(٥) ثبت ههنا فى ج: «يتلوه فى الجزء الخامس والثلاثين - إن شاء الله - : فإن قلت: أمر بألا يسرف. والإسراف مجاوزة الاقتصاد.

فإن قلت: أمر بالأى يسرف [فى القتل]^(١)، والإسراف: مجاوزة الاقتصاد؛ بدلالة قوله -تعالى-: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧] أى: كان قصدا بين السرف وأن يقتتر، ولا يكون فى القتل قصد بين شيئين كما كان ذلك فى الإنفاق.

قيل: لا يمتنع أن يكون فيه الإسراف؛ كما جاء فى أموال اليتامى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبُرُوا﴾ [النساء: ٦] ولم يجز [له]^(٢) أن يأكل منه على الاقتصاد ولا على غيره؛ لقوله -عز وجل-: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ الَّتِي تَمَنَّىٰ طُلُمًا إِنْهُمْ يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ١٠]، وقال: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الإسراء: ٣٤] [الإسراء ٣٤]: فحظر [كل مال]^(٣) اليتيم حظرا عاما على جميع الوجوه؛ فكذا لا يمتنع أن يقال للقاتل الأول: لا تسرف فى القتل؛ لأنه يكون بقتله مسرفا.

ويدل على جواز وقوع الإسراف عليه قوله: ﴿يَعْبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الزمر: ٥٣] والقاتل يدخل فى هذا الخطاب مع سائر مرتكبى الكبائر، ويكون الضمير على هذا فى [قوله]^(٤): ﴿إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾ لقوله: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا﴾، تقديره: فلا يسرف القاتل المبتدئ بقتله^(٥)؛ لأن من قتل مظلوما كان منصورا بأن^(٦) يقتص له وليه أو السلطان إن لم يكن له ولي غيره؛ ليكون هذا ردعا للقاتل عن القتل.

كما أن قوله: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] كذلك، فالولى إذا اقتص فإنما يقتص للمقتول، ومنه انتقل إلى الولي؛ بدلالة أن المقتول لو أنه أبرئ من السبب المؤدى إلى القتل لم يكن للولى أن يقتص، ولو صالح الولي من العمد على

= والحمد لله، وصلى الله على محمد ورسوله وصفيه، وعلى آله وسلم تسليما» وكتبه
العباس بن أحمد بن أبى مؤاس.

(١) سقط فى ج.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى ج: أكل ماله.

(٤) سقط فى ج.

(٥) فى أ: فى القتل.

(٦) فى أ: كان.

مال، كان للمقتول أن يؤدى منه ديته، ولا يمتنع أن يقال فى المقتول: منصور؛ لأنه قد جاء: ﴿وَصَرَّهٖ مِنْ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٧].

والآخر: أن يكون فى ﴿يُسْرِف﴾ ضمير الولي؛ فلا يسرف الولي فى القتل، وإسرافه فيه: أن يقتل غير من قتل، أو يقتل أكثر من قاتل وليه، وكان مشركو العرب يفعلون ذلك، والتقدير: فلا يسرف الولي فى القتل، إن الولي كان منصوراً بقتل قاتل وليه، والاقتصاص من القاتل.

ومن قرأ: ﴿فَلَا تُسْرِف﴾ بالتاء، احتمل - أيضاً - وجهين: أحدهما: أن يكون للمبتدئ القاتل ظلماً، ف قيل له: لا تسرف أيها الإنسان فتقتل ظلماً من ليس لك قتله؛ إن من قتل ظلماً كان منصوراً بأخذ القصاص له.

والآخر: أن يكون الخطاب للولي؛ فيكون التقدير: لا تسرف فى القتل أيها الولي فتتعدى قاتل وليك إلى من لم يقتله؛ إن المقتول ظلماً كان منصوراً. وكل واحد من المقتول ظلماً ومن ولي المقتول قد تقدم ذكره فى قوله: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا﴾ [الإسراء: ٣٣].

اختلفوا فى ضم القاف وكسرها من قوله - عز وجل -: ﴿بِالْقِسْطِ﴾ [الإسراء: ٣٥]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم^(١) - فى رواية أبى بكر -: ﴿بِالْقِسْطِ﴾ بضم القاف، وفى «الشعراء» [١٨٢] مثله.

[وقرأ] حفص عن عاصم: ﴿بِالْقِسْطِ﴾ كسراً.

وقرأ حمزة والكسائي بكسر القاف فيهما جميعاً.

قال [أبو على]:^(٢) «القُسْطاس» و«القِسْطاس» لغتان، ومثله: القِرْطاس والقُرْطاس.

قال أبو الحسن: الضم فى «القُسْطاس» أكثر، وهذا كقوله: ﴿وَأَقِيمُوا الزُّنُكُ﴾

(١) إتحاف الفضلاء (٢٨٣)، الإملاء للعبرى (٥٠ / ٢)، البحر المحيط (٣٤ / ٦)، التبيان للطوسى (٤٧٦ / ٦)، التيسير للدانى (١٤٠)، تفسير الطبرى (٦١ / ١٥)، تفسير القرطبي (٢٥٧ / ١٠)، الحجة لابن خالويه (٢١٧)، الحجة لأبى زرع (٤٠٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٠)، الغيث للصفاقسى (٢٧٣)، الكشف للزمخشري (٤٤٩ / ٢)، الكشف للقيسى (٤٦ / ٢)، المجمع للطبرسى (٤١٢ / ٦)، تفسير الرازى (٢٠٦ / ٢٠)، النشر لابن الجزرى (٣٠٧ / ٢).

(٢) سقط فى أ.

بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ ﴿الرحمن: ٩﴾، وكقوله ﴿الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ. وَإِذَا كَالُهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: ٢، ٣]، وكقوله: ﴿وَلَا تَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ﴾ [هود: ٨٤].

والوعيد فى البخس فى المكيال والميزان إنما يلحق من نقص أو بخس ما يتفاوت^(١) بين الكيلين والوزنين، فأما ما لا يتفاوت^(٢) من الزيادة والنقصان بينهما فهو - إن شاء الله - موضوع؛ لأن ذلك لا يخلو الناس منه، فليس عليهم إلا الاجتهاد فى الإيفاء.

ولذلك^(٣) جاء فى «الأنعام» لما ذكرهما: ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [الأنعام: ١٥٢]؛ إنما عليه الاجتهاد فى تحريره الإيفاء وقصده له، وأما ما لا يضبط فموضوع عنه؛ لأنه لم^(٤) يكلف فى ذلك إلى الوسع.

اختلفوا فى الإضافة والتنوين من قوله - عز وجل - : ﴿كَانَ سَيْئُهُمْ عِنْدَ رَبِّكَ﴾ [الإسراء: ٣٨]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو^(٥): ﴿سَيِّئَةً﴾ غير مضاف مؤنثا.
وقرأ عاصم [وابن عامر]^(٦) وحمة والكسائي: ﴿سَيِّئُهُم﴾ مضافا مذكرا.
[قال أبو على: و]^(٧) زعموا أن الحسن قرأ: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُمْ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨].

وقال: قد ذكر أمورا قبل؛ منها حسن ومنها سيئ، فقال: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُمْ﴾؛ لأن فيما ذكر الحسن والسيئ من المذكور المكروه، ويقوى ذلك قوله: ﴿مَكْرُوهًا﴾

(١) فى أ: يتقارب.

(٢) فى أ: يتقارب.

(٣) فى أ: وكذلك.

(٤) فى ج: لا.

(٥) إتحاف الفضلاء (٢٨٣)، الإملاء للعبرى (٥٠/٢)، البحر المحيط (٣٨/٦، ٤٧٨/٦)،

التيسير للدانى (١٤٠)، تفسير الطبرى (٦٣/١٥)، تفسير القرطبي (٢٦٢/١٠)، الحجة

لابن خالويه (٢١٧)، الحجة لأبى زرة (٤٠٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٠)، الغيث

للفصافسى (٢٧٣)، الكشاف للزمخشري (٤٤٩/٢)، المعانى للفراء (١٢٤/٢)، تفسير

الرازى (٢١١/٢٠)، النشر لابن الجزرى (٣٠٧/٢).

(٦) سقط فى ج.

(٧) سقط فى أ.

والتذكير فيه، ولو كان ﴿سِيئَةً﴾ غير مضاف لزم أن يكون: «مكروهة». فإن قيل: إن التأنيث غير حقيقى، ولا يمتنع أن يذكر - قيل: تذكير هذا لا يحسن، وإن لم يكن حقيقيا؛ لأن المؤنث قد تقدم ذكره؛ ألا ترى أن قوله: [من المتقارب]

.....
.....
..... وَلَا أَرْضُ أُبْقِلَ إِنْقَالَهَا^(١)

مستقيم عندهم، ولو قال: «أبقل أرض»، لم يستقبح؟! فليس ما تقدم ذكره مما أريت بمنزلة ما لم يتقدم ذكره؛ لأن المتقدم الذكر ينبغى أن يكون الراجع وفقه، كما يكون وفقه فى الثنية والجمع، فإذا لم يتقدم له ذكر لم يلزم أن يراعى هذا الذى روعى فى المتقدم ذكره.

ووجه من قال: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئَةً﴾ أنه يشبه أن يكون لما رأى الكلام انقطع عند قوله: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٥]، وكان الذى بعد من قوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [٣٦] أمرا حسنا فيه، كما كان بعد قوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [٢٣] إلى قوله: ﴿وَلَمْ تَبْلُغِ الْجِبَالَ طُولًا﴾ [٣٧] منه حسن ومنه سئى - قال: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئَةً﴾، فأفرد ولم يصف.

فإن قلت: فكيف ذكر المؤنث فى قوله: ﴿مَكْرُوهًا﴾ - فإنه يجوز ألا يجعله صفة لـ «سئى» فيلزم أن يكون له فيه ذكر، ولكن يجعله بدلا، ولا يلزم أن يكون فى البدل ذكر المبدل منه كما وجب ذلك فى الصفة.

ويجوز أن يكون قوله: ﴿مَكْرُوهًا﴾ حالا من الذكر الذى فى قوله: ﴿عِنْدَ رَبِّكَ﴾؛ على أن يجعل ﴿عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ صفة للنكرة: [سئى]^(٢).

والسئى والحسنة قد جاءتا فى التنزيل على ضربين:

أحدهما: [سئى]^(٣) مأخوذ بها، وحسنة مثاب عليها، كقوله: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰ إِلَّا مِثْلَهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠].

وتكون الحسنة والسئى لما يستثقل فى الطباع أو يستخف، نحو قوله - عز وجل - : ﴿فَإِذَا جَاءَهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبِهِمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَنْ مَعَهُ﴾ [الأعراف: ١٣١]، وكقوله: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا﴾

(١) تقدم.

(٢) سقط فى ج.

(٣) سقط فى أ.

[الأعراف: ٩٥]. فهذا على الخصب والجذب.

وكذلك الفساد قد يكون فسادا معاقبا عليه؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ [القصص: ٧٧]، ويكون على [غير^(١)] ذلك؛ كقوله: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ [الروم: ٤١].

فهذا على الجذب، والبحر: الريف؛ قال: [من الرجز]
حَسِبْتُ فِيهِ تَاجِرًا بَضْرِيًّا نَشَرَ مِنْ مُلَائِهِ الْبَخْرِيًّا^(٢)
وكذلك السوء، كقوله: ﴿إِنَّ الْخِزْيَ الْيَوْمَ وَالسُّوءَ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [النحل: ٢٧].
وقوله: ﴿تَخْرُجُ بَيَّضَاءَ مِنْ غَيْرِ سَوٍّ﴾ [طه: ٢٢].

ومن الجذب والخصب قوله: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾، فقوله: ﴿فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ أى: عقوبة معجلة؛ كما أن قوله -تعالى-: ﴿بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ كذلك.

اختلفوا فى تشديد الذال وتخفيفها من قوله -جل وعز-: ﴿لِيَذْكُرُوا﴾ [الإسراء: ٤١]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿لِيَذْكُرُوا﴾ مشددا، وكذلك فى «الفرقان» [٥٠].

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿لِيَذْكُرُوا﴾ وكذلك فى «الفرقان» بالتخفيف^(٣).
[قال أبو على: ^(٤) ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذْكُرُوا﴾ أى: صرفنا القول فيه؛
[ليذكروا]^(٥) كما قال: ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ﴾ [القصص: ٥١]،
فهذا حجة من قال: ﴿لِيَذْكُرُوا﴾، فالذكر ههنا أشبه من الذكر؛ لأنه كأنه يراد به

(١) سقط فى أ.

(٢) الرجز بلا نسبة فى تهذيب اللغة (٤١/٥).

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٨٣)، البحر المحيط (٤٠/٦)، التبيان للطوسى (٤٨٠/٦)، التيسير للدانى (١٤٠)، تفسير القرطبي (٢٦٥/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢١٨)، الحجة لأبى زرعة (٤٠٤)، السبعة لابن مجاهد (٣٨١)، الغيث للصفاقسى (٢٧٣)، الكشف للزمخشري (٤٥٠/٢)، الكشف للقيسى (٤٧/٢)، المجمع للطبرسى (٤١٦/٦)، تفسير الرازى (٢١٦/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٠٧/٢).

(٤) سقط فى أ.

(٥) سقط فى أ.

التدبر، وليس التذكر الذى بعد النسيان^(١)، ولكن كما قال -عز وجل-: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩]؛ فإنما المعنى: ليتدبروه بعقولهم، وليس المراد^(٢): ليتذكروه بعد نسيانهم.

ووجه التخفيف أن التخفيف قد جاء فى هذا المعنى، قال: ﴿حُدُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَأَذْكُوا مَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٦٣] فهذا ليس على: «لا تنسوا»، ولكن: «تدبروه»؛ يقوى ذلك [قوله]^(٣): ﴿حُدُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: ٩٣] ففى هذا بعث على النظر^(٤) فيه والتدبر له، والأول بهذا المعنى ألزم، وبه أخص.

فأما قوله: ﴿وَأَذْكُرُوا كَمَا هَدَيْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] فيراد به الذكر باللسان؛ لأن ضروب الذكر من التلبية وغيرها مندوب إليها. وكذلك قوله -تعالى-: ﴿فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠].

وكذلك ما فى القرآن من قوله: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَكَّرُوا﴾ [الفرقان: ٥٠] أى: ليدبروا نعمة الله عليهم فى سقياهم ويشكروه عليها، ﴿فَأَنذَرْنَا أَكْثَرَ الْأَنْبِيَاءِ إِلَّا كُفْرًا﴾ [الفرقان: ٥٠].

فقوله: ﴿فَأَنذَرْنَا أَكْثَرَ الْأَنْبِيَاءِ إِلَّا كُفْرًا﴾ [الفرقان: ٥٠] قريب من قوله: ﴿وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ [الإسراء: ٤١] أى: ما يزيدهم تصريفنا الآيات لهم وتكريرها إلا نفورا منهم عنها؛ فهذا على أنهم ازدادوا نفورا عند تفصيل الآى لهم، لا أن تصريف الآى نفرهم، ومثل هذا قوله -تعالى-: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥].

وكقوله فى الأصنام: ﴿رَبِّ إِيْتَنَّا أَصْلَحَ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٦] وإنما ضلوا هم بعبادتها^(٥)، لا أنها هى فعلت بهم شيئا من ذلك.

ويدل على أن التذكر قد لا يكون عن النسيان قوله: [من الطويل]

(١) فى أ: نسيان.

(٢) فى ج: المعنى.

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: البصر.

(٥) فى ج: لعبادتها.

تَذَكَّرَ مِنْ أَتَى وَمِنْ أَتَى شِرْزُهُ يُؤَامِرُ نَفْسِيهِ كَذَى الْهَجْمَةِ الْأَبْلِ^(١)
اختلفوا فى الباء والتاء من قوله -عز وجل-: ﴿ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ... عَمَّا يَقُولُونَ... يُسَيِّحُ﴾ [٤٢، ٤٣، ٤٤].

فقرأ ابن كثير: ﴿ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ﴾ بالياء، ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾، ﴿يُسَيِّحُ﴾، ثلاثتهن بالياء. وقرأ نافع وعاصم -فى رواية أبى بكر- وابن عامر: ﴿كَمَا تَقُولُونَ﴾ بالتاء هذه وحدها. ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾، ﴿يُسَيِّحُ﴾ بالياء فى هذين الموضعين.

وقرأ أبو عمرو: ﴿آلِهَةٌ كَمَا تَقُولُونَ﴾ بالتاء، ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾ بالياء، ﴿يُسَيِّحُ﴾ بالتاء. وروى حفص عن عاصم: ﴿ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ﴾ بالياء، ﴿سُبْحَنُكَ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ﴾ كلاهما بالياء، ﴿يُسَيِّحُ﴾ بالتاء.

وقرأ حمزة والكسائى^(٢): ﴿آلِهَةٌ كَمَا تَقُولُونَ﴾ [بالتاء، ﴿عَمَّا تَقُولُونَ﴾]، ﴿يُسَيِّحُ﴾ كلهن بالتاء.

[قال أبو على: ^(٣) من قرأ بالياء: ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾ فالمعنى: عما يقول المشركون من إثبات آلهة [من] ^(٤) دونه؛ فهو مثل قوله: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سِعْغَبُونَ﴾ [آل عمران: ١٢]؛ لأنهم غيب.

فأما من قرأ: ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا تَقُولُونَ﴾، فإنه يحتمل وجهين: أحدهما: أن يعطف على ﴿تَقُولُونَ﴾ كما عطف قوله: ﴿تَحْشَرُونَ إِلَى جَهَنَّمَ﴾ على ﴿سَتَغْلِبُونَ﴾.

والآخر: أن يكون نزه نفسه -سبحانه- عن دعواهم؛ فقال: ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا تَقُولُونَ﴾.

وقراءة نافع وعاصم [فى رواية أبى بكر] وابن عامر: ﴿كَمَا تَقُولُونَ﴾ [على ما] ^(٥) تقدم.

(١) تقدم.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٨٤)، البحر المحيط (٤٠/٦)، التبيان للطوسى (٤٨١/٦)، التيسير للنادى (١٤٠)، الحجة لابن خالويه (٢١٨)، الحجة لأبى زهرة (٤٠٥)، السبعة لابن مجاهد (٣٨١)، الغيث للصفاقسى (٢٧٣)، الكشف للقيسى (٤٨/٢)، المجمع للطبرسى (٤١٦/٦)، تفسير الرازى (٢٠/٢١٧)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٠٧).

(٣) سقط فى أ.

(٤) سقط فى ج.

(٥) فى ج: كما.

وقوله: ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾ على أنه نزه نفسه عن قولهم. ويجوز أن تحمله على القول؛ كأنه: قل أنت: سبحانه وتعالى عما تقولون.

فأما قوله: ﴿كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَابَغَوْا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ وذلك^(١) أن المشركين كانوا يعبدون الملائكة، فقليل لهم: إن الذين عبدتموهم وجعلتموهم آلهة معه يبتغون أن يتخذوا إلى ذى العرش سبيلا؛ بعبادتهم له، وتقربهم إليه بها. ومثل ذلك قوله -جل وعز-: ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذَكُّرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾ [الذهر: ٢٩] فهذا قول.

وقال قوم من أهل التأويل: إن قوله: ﴿إِذَا لَابَغَوْا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾: اتخذت سبيلا إلى مضادته وممانعته.

وزعموا أن ذلك بمنزلة قوله: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنَ إِلَهِ إِذَا لَذَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ سُبْحَنَ اللَّهُ﴾ [المؤمنون: ٩١] وتعالى عما يقولون مما يدعونه ويفترونه من اتخاذ الولد، ومن أن يكون معه آلهة.

فأما قوله -جل وعز-: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ﴾ [الإسراء: ٤٤] فكل واحد من الياء والتاء حسن، وقد تقدم ذكر ذلك فى مواضع.

وزعموا أن فى حرف عبد الله: ﴿سَبَّحْتَ لَهُ السَّمَوَاتُ﴾؛ فهذا يقوى التأنيث ههنا. اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿أَوَدَّا كُنَّا عِظَمًا وَرَفْنَا أَوْنًا لِّمَبْعُوثُونَ﴾ [الإسراء: ٤٩]: فقرأ ابن كثير: ﴿أَيَّدَا﴾ يهمز، ثم يأتى بياء ساكنة من غير مد: أَيَّدَا، ﴿أَيَّنَّا﴾ مثله، وكذلك فى كل القرآن.

وكذلك روى أحمد بن صالح عن ورش وقالون عن نافع، غير أن نافعا كان لا يستفهم فى «أئنا»، كان يجعل الثانى خبرا فى كل القرآن.

وكذلك مذهب الكسائى، غير أنه يهمز الأولى همزتين، وقد بينت قراءتهما، وما كانا يقولان فى سورة النمل [٦٧] والعنكبوت [٢٨] فى قوله: ﴿أَيْنَا لِمُخْرَجُونَ﴾، وفى قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَنَآتُونَ أَلْفَحِشَةً﴾، وشرحته فى سورة الرعد [٥].

وقرأ عاصم وحمزة بهمزتين فى الحرفين جميعا.

(١) فى ج: وذلك.

وكان ابن عامر يقرأ: ﴿إِذَا كُنَّا﴾ بغير استفهام بهمزة واحدة. ﴿أَنَا﴾ بهمزين، كان يمد بين الهمزين مدة، أخبرنى بذلك أحمد بن محمد بن بكر عن هشام [بن عمار].^(١)

وقرأ أبو عمرو: ﴿إِذَا﴾، ﴿أَنَا﴾ ممدودتين مهموزتين^(٢).
[قال أبو على: ^(٣) قول ابن كثير: ﴿أَيْذَا﴾ هو فى الأصل: «إِذَا» وخفف الهمزة الثانية، وقياسها إذا خففت أن تجعل بين بين، بين الياء والهمزة، فقلبها ياء قلبا وأسكنها، ولم يخففها تخفيفا قياسيا، ولكن على ما حكاه سيويه من أن بعضهم قال [فى] ^(٤): بش: بئس، وشبه ابن كثير المنفصل بالمتصل، وعلى هذا ما جاء فى الشعر فى قولهم: يومئذ ويومئذ.

ومن ألحق همزة الاستفهام «إنا» ومن لم يلحق، فموضع «إذا» عنده نصب^(٥) بما دل عليه قوله: ﴿لَمَبْعُوثُونَ﴾ لا يكون إلا كذلك، وقد تقدم تفسير هذا فيما تقدم.
قال: قرأ حمزة وحده^(٦): ﴿داود زُبورا﴾ [٥٥] مضمومة الزاى.

وقرأ الباقون: ﴿زُبُورًا﴾ بفتح الزاى.

[قال أبو على: ^(٧) يحتمل ضم الزاى أمرين:

إما أن يكون جمع «زبور»^(٨)، فحذف الزيادة ثم جمع، ونظير ذلك قولهم فى جمع ظريف: ظروف.

وإما أن يكون سمي ما أتى به داود - عليه السلام - زِبْرًا، كما سمي القرآن: كتابا، فسمى الكتابان باسم المصدر؛ لأن «زبرت» بمنزلة «كتبت»، ثم جمع، كأنه جعل

(١) سقط فى ج.

(٢) ينظر: السبعة (٣٨٢).

(٣) سقط فى أ.

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى أ: تصير.

(٦) إتحاف الفضلاء (٢٤٨)، البحر المحيط (٥٠/٦)، التيسير للدانى (٩٨)، السبعة لابن

مجاهد (٣٨٢)، الغيث للصفاسى (٢٧٤)، الكشف للقيسى (٤٠٢/١)، المعانى للفراء

(١٢٥/٢)، تفسير الرازى (٢٣٠/٢٠)، النشر لابن الجزرى (٢٥٣/٢).

(٧) سقط فى أ.

(٨) فى ج: الزبور.

أنحاء، ثم جعل كل نحو [منه]^(١) زُبرا، ثم جمعه: زُبوراً؛ كما جمع «الكتاب» على: كتب؛ حيث صارت التسمية مثل: عماد وعمد.
قال: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو^(٢): ﴿لئن أخرجتنى... لأحتكن﴾ [الإسراء: ٦٢] بياء فى الوصل. وابن كثير يقف بياء.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحزمة والكسائي بغير ياء فى وصل ولا وقف.
[قال أبو على: ^(٣) إثبات الياء حسن؛ لأنه بفاصلة؛ فيحسن الحذف كما يحسن من القافية، نحو قوله: [من المتقارب]

فَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبِلَا دَ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي^(٤)
وأما وقف ابن كثير بالياء؛ فلأنه ليس بفاصلة، وأما من قرأ بغير ياء فى وصل ولا وقف؛ فلأنه أشبه ياء «قاض» من حيث كانت ياء قبلها كسرة، و: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [هود: ١٠٥]، فحذفوها كما حذف فى هذا النحو من الأسماء والأفعال.

قال: قرأ عاصم فى رواية حفص: ﴿يَخِيْلِكَ وَرَجْلِكَ﴾ [٦٤] مكسورة الجيم.
[وقرأ] أبو بكر عن عاصم ساكنة الجيم^(٥).
وكذلك قرأ الباقر: ﴿وَرَجْلِكَ﴾ ساكنة الجيم.
قال أبو على: من أسكن فقال: ﴿وَرَجْلِكَ﴾ جعله جمع «راجل»، وقالوا: راجل ورجل، كما قالوا: تاجر وتجر، وراكب وركب، وصاحب وصخب.
وقالوا: راجل ورجال، كما قالوا: صاحب وصحاب، وراع ورعاء.

(١) سقط فى أ.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٨٥)، التيسير للداني (١٤١)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٢)، الغيث للصفافسى (٢٧٤)، الكشف للقيسى (٥٣/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٠٩/٢).

(٣) سقط فى أ.

(٤) تقدم.

(٥) إتحاف الفضلاء (٢٨٥)، الإملاء للعكبرى (٥١/٢)، البحر المحيط (٥٨/٦)، التبيان للطوسى (٤٩٨/٦)، التيسير للداني (١٤٠)، الحجة لابن خالويه (٢١٩)، الحجة لأبى زرعة (٤٠٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٣)، الغيث للصفافسى (٢٧٤)، الكشف للزمخشري (٤٥٦/٢)، الكشف للقيسى (٤٨/٢)، المجمع للطبرسى (٤٢٥/٦)، النشر لابن الجزرى (٣٠٨/٢).

وفى التنزيل: ﴿فَرَجَلًا أَوْ زُكَّانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩]، وقال: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ﴾ [الحج: ٢٧] وقالوا^(١): رَجُلَى وَرُجَالٍ.

فأما ما روى عن عاصم من^(٢) قوله: ﴿وَرَجْلِكَ﴾، فقال أبو زيد: يقال: رَجُلٌ رَجُلٌ للرجل، ويقال: جاءنا حافيا رَجِلا.

وأنشد أبو زيد: [من البسيط]

أَمَّا أَقَاتِلُ عَنْ دِينِي عَلَى فَرَسٍ وَلَا كَذَا رَجِلاً إِلَّا بِأَصْحَابٍ^(٣)
كأنه قال: أما أقاتل فارسا وراجلا. و«رجل» على ما حكاه أبو زيد صفة، ومثله:
ندس^(٤)، وحذر، [وأحرف نحوها]^(٥)، قد قالوا فيها: فَعِلَ وَفَعُلَ، وكذلك جاء
«رجل» كما جاء «نُدُسٌ».

ويجوز^(٦) فيمن أسكن الجيم أن يكون قوله: ﴿وَرَجْلِكَ﴾: فَعِلَ، الذى هو مخفف
من «فَعِلَ»، أو «فَعِلَ»، مثل: عضد وكثف، ويكون المضاف واحداً يعنى به: الكثرة.
ومن أهل التأويل من يقول: إن قوله: ﴿بِحَيْلِكَ وَرَجْلِكَ﴾ يجوز أن يكون مثلاً؛
كما تقول للرجل المجد فى الأمر: جئت بخيلك ورجلك.
وقد قيل: إن كل راكب فى معصية الله فهو من خيل إبليس، وكل راجل فى
معصية الله فهو من رجالة إبليس.

وفى التنزيل: ﴿وَحُنُودٌ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ﴾ [الشعراء: ٩٥] والجند يعم الفارس

(١) فى ج: وقال.

(٢) فى أ: فى.

(٣) البيت لحيى بن وائل فى نوادر أبى زيد ص (٥)، وليحيى بن وائل فى اللسان (رجل)، وبلا
نسبة فى شرح شواهد الشافية (١٠٣)، وشرح المفصل (١٣٣/٥).

(٤) التَّدْسُ (الفَهْمُ) الفَطْنُ الكبير (كالتَّدْسِ، كعَضْدٍ وكَتِفٍ)، الأخيران ذكرهما الجوهري،
والثلاثة عن الفراء، قال يعقوب: هو الْعَالِمُ بِالْأُمُورِ وَالْأَخْبَارِ، (وقد نَدَسَ، كَفَرِحَ)، يَنْدَسُ
نَدَسًا.

وقال السيرافى: التَّدْسُ، كعَضْدٍ: الذى يُخَالِطُ الناسَ وَيَخْفُ عَلَيْهِمَ، قال سيبويه:
والجمع: تَدْسُونُ، ولا يُكْسَرُ؛ لقلة هذا البناء فى الأسماء، ولأنه لم يتمكن فيها
للتكسير كـ «فَعِلَ»؛ فلما كان كذلك وسهلت فيه الواو والنون تركوا التكسير وجمعوه
بالواو والنون.

ينظر: التاج (١٦/٥٤٥، ٥٤٦).

(٥) فى أ: وأخر ونحوها.

(٦) فى أ: ويجوز أن يكون.

والراجل؛ فيجوز أن يكون الخيل والرجل مثل من ذكر من جنوده.
اختلفوا فى الياء والنون من قوله -عز وجل-: ﴿أَنْ يَخْشِفَ... أَوْ يُرْسَلَ عَلَيْكُمْ... أَنْ يُعِيدَكُمْ... فَيُرْسَلَ عَلَيْكُمْ... فَيُفَرِّقَكُمْ﴾ [الإسراء: ٦٨، ٦٩]:
فقرأ ابن كثير وأبو عمرو^(١) بالنون ذلك كله.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي ذلك كله بالياء.
[قال أبو على: أما وجه قراءة]^(٢) من قرأ بالياء: فلأنه قد تقدم: ﴿ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَهَهُ﴾، ﴿فَلَمَّا بَلَغْنَاكَ﴾ [٦٧]، ﴿أَفَأَمِنْتُمْ أَنْ يَخْشِفَ بِكُمْ﴾.
وأما من قرأ بالنون؛ فلأن هذا النحو [قد]^(٣) يقطع بعضه من بعض وهو سهل؛
لأن المعنى واحد؛ ألا ترى أنه قد جاء: ﴿وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَءِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكِيلاً﴾ [الإسراء: ٢] فكما انتقل من الجمع^(٤) إلى الأفراد؛ لاتفاق المعنى؛
كذلك يجوز أن ينتقل من الغيبة إلى الخطاب، والمعنى واحد، وكل حسن.
والخسف بهم [نحو الخسف]^(٥) بمن كان قبلهم من الكفار، نحو: قوم لوط وقوم فرعون.

اختلفوا فى فتح الميم وكسرها من قوله -عز-: ﴿أَعْمَى﴾، و ﴿أَعْمَى﴾ [٧٢]:

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى﴾ مفتوح حتى الميم.
وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر، وحمزة والكسائي: ﴿أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى﴾ بكسر الميم فيهما جميعا.
[وقرأ] حفص عن عاصم: لا يكسرهما.

(١) إتحاف الفضلاء (٢٨٥)، الإملاء للعكبرى (٥٢/٢)، البحر المحيط (٦١/٦)، التبيان للطوسى (٥٠١/٦)، التيسير للدانى (١٤٠)، تفسير القرطبى (٢٩٣/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢١٩)، الحجة لأبى زرعة (٤٠٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٣)، الغيث للصفاقسى (٢٧٤)، الكشف للزمخشري (٤٥٨/٢)، الكشف للقيسى (٤٩/٢)، المجمع للطبرسى (٤٢٧/٦)، تفسير الرازى (١١/٢١)، النشر لابن الجزرى (٣٠٨/٢).

(٢) سقط فى أ.

(٣) سقط فى ج.

(٤) فى أ: الجميع.

(٥) فى ج: يكون كما خسف.

وقرأ أبو عمرو ﴿فِي هَذِهِ أَعْمَى﴾ بكسر الميم، ﴿فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى﴾ بفتحها^(١).

قال أبو على: من قرأ ﴿أَعْمَى﴾ بالفتحة غير ممالة كان قوله حسنا؛ لأن كثيرا من العرب لا يميلون هذه الفتحة.

ومن أمال الجميع فحسن؛ لأنه ينحو بالألف نحو الياء؛ ليعلم أنها تنقلب إلى الياء، وإن كانت فاصلة أو مشبهة للفاصلة، والإمالة فيها حسنة؛ لأن الفاصلة موضع وقف، والألف تخفى في الوقف، فإذا أمالها نحا بها نحو الياء؛ ليكون أظهر لها وأبين.

ومما يقوى ذلك أن من العرب من يقلب هذه الألفات في الوقف ياءات؛ ليكون أبين لها، فيقول: أفعى، وحُبْلَى، ومنهم من يقول: أفعو، وهم كأنهم أحرص على البيان من الأولين من حيث كانت الواو أظهر من الياء، والياء أخفى منها من حيث كانت أقرب إلى الألف من الواو إليها.

وأما قراءة أبي عمرو: ﴿أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى﴾ فأمال الألف من الكلمة الأولى، ولم يملها من^(٢) الثانية؛ فلأنه يجوز ألا يجعل «أعمى» [فى]^(٣) الكلمة الثانية عبارة عن العوار في الجارحة، ولكن جعله «أفعل» من كذا، مثل: «أبلى من فلان»؛ فجاز أن يقول فيه: «أفعل من كذا»، وإن لم يجز أن يقال ذلك فى المصاب ببصره، وإذا جعله كذلك لم تقع الألف فى آخر الكلمة؛ لأن آخرها إنما هو: من كذا، وإنما تحسن الإمالة فى الأواخر لما تقدم.

وقد حذف من «أفعل» الذى هو للتفضيل الجار والمجرور، وهما مرادان فى المعنى مع الحذف، وذلك نحو قوله: ﴿فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٧] المعنى:

(١) إتحاف الفضلاء (٢٨٥)، التبيان للطوسى (٥٠٤/٦)، التيسير للدانى (١٤٠)، تفسير الطبرى (٨٧/١٥)، الحجة لابن خالويه (٢١٩)، الحجة لأبى زرعة (٤٠٧)، التيسير للدانى (١٤٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٣)، الغيث للصفافسى (٢٧٥)، الكشف للزمخشري (٢/٤٦٠)، الكشف للقيسى (١٨٤/١)، المجمع للطبرسى (٤٢٨/٦)، النشر لابن الجزرى (٥٤/٢).

(٢) فى أ: فى.

(٣) سقط فى ج.

أخفى من السر، وكذلك قولهم^(١): «عام أول، أى: أول من عامك، وكذلك قوله: ﴿فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى﴾، أى: أعمى منه فى الدنيا، ومعنى العمى فى الآخرة: أنه لا يهتدى إلى طرق الثواب.

ويؤكد ذلك ظاهر ما عطف عليه من قوله: ﴿وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾، وكما أن هذا لا يكون إلا على «أفعل»، كذلك المعطوف عليه، ومعنى «أضل سبيلا فى الآخرة»: أن ضلاله فى الدنيا قد كان ممكنا من الخروج منه، [وضلاله فى الآخرة لا سبيل له إلى الخروج منه]^(٢)، ويجوز أن يكون قوله: ﴿أَعْمَى﴾ - فيمن تأوله: أفعل من كذا - على هذا التأويل أيضا.

اختلفوا فى كسر الخاء وإثبات الألف من^(٣) قوله - عز وجل -: ﴿خَلَفَكَ﴾ [٧٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم - فى رواية أبى بكر^(٤) -: ﴿لَا يَلْبَثُونَ خَلَفَكَ﴾.

حفص عن عاصم: ﴿خَلَفَكَ﴾.

وقرأ ابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿خَلَفَكَ﴾.

[قال أبو على]^(٥): زعم أبو الحسن أن خلافا فى معنى خلفك، وأن يونس روى ذلك عن عيسى، وأن معناه: بعدك. فمن قرأ: ﴿خلفك﴾ و﴿خَلَفَكَ﴾ فهو فى تقدير القراءتين جميعا على حذف المضاف؛ كأنه: لا يلبثون بعد خروجك. وكان حذف المضاف فى الآية، وفى قول ذى الرمة: [من الطويل]

لَهُ وَاحِفٌ وَالصُّلْبُ حَتَّى تَقْطَعَتْ خِلَافَ الثُّرَيَّا مِنْ أَرِيكِ مَآرِيهِ^(٦)

(١) فى ج: قوله.

(٢) سقط فى ج.

(٣) فى أ: فى.

(٤) إتحاف الفضلاء (٢٨٥)، الإملاء للعكبرى (٥٢/٢)، البحر المحيط (٦٦/٦)، التبيان للطوسى (٥٠٧/٦)، التيسير للدانى (١٤١)، تفسير القرطبي (٣٠٢/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢٢٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٣)، الغيث للصفاقسى (٢٧٥)، الكشف للزمخشري (٤٦٢/٢)، الكشف للقيسى (٥٠/٢)، المجمع للطبرسى (٤٣٢/٦)، تفسير الرازى (٢٣/٢١، ٢٤)، النشر لابن الجزرى (٣٠٨/٢).

(٥) سقط فى أ.

(٦) البيت فى ديوانه (٨٤٢/٢).

المعنى: خلاف طلوع الثريا، وحسن حذف المضاف؛ لأنه إحدى الجهات التى تضاف إلى الأسماء التى هى أعيان، وليست أحداثا. وقد أضافوا هذه الظروف [كما يضاف] ^(١) إلى أسماء الأعيان، وكأنهم لم يستحبوا إضافتها إلى خلاف ما جرى عليه كلامهم فى إضافتها، كما أنها لما جرت منصوبة فى كلامهم تركوها على نصبها إذا وقعت فى غير موضع النصب؛ كقوله: ﴿وَأَنَا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الجن: ١١] وقوله: ﴿يَوْمَ الْفَيْفَمَةِ يَفْصِلُ﴾ [المتحنة: ٣]، فكما تركوها على النصب ههنا، كذلك أضافوها إلى الأسماء الأعيان، وكذلك ^(٢) من جعل قوله: ﴿خَلَفَ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٨١] اسما للجهة، [كان] ^(٣) على حذف المضاف؛ كأنه: خلاف خروج رسول الله ﷺ. ومن جعله مصدرا جعله مضافا إلى المفعول به، وعلى أى الأمرين حمل فى سورة التوبة كان قوله: ﴿بِمَقْعَدِهِمْ﴾: المقعد فيه مصدر فى معنى القعود، ولا يكون اسما للمكان؛ لأن أسماء الأماكن لا يتعلق بها شىء.

ومعنى قوله -تعالى-: ﴿وَلَنْ كَادُوا لَيَسْتَزِفُونَكَ مِنَ الْأَرْضِ﴾. قال أبو عبيدة: ﴿لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا﴾. [٧٦] فأما الأرض فهو بلده، وحيث يستوطنه.

وكذلك قوله: ﴿أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣]، إنما هو من حيث كانوا يتصرفون فيه لمعاشهم ومصالحهم، ولا يجوز أن يعنى به: جميع الأرض؛ لأنه لا سبيل إلى إخراجه من جميعها.

وكذلك قوله -عز وجل-: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ﴾ [يوسف: ٨٠] إنما يريد به الأرض التى كان قصدها للامتياز منها، وربما أطلقت اللفظة، والمراد بها المكان المخصوص، وربما خصص فى اللفظ؛ [لقوله] ^(٤): ﴿يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ يَسْخَرُونَ﴾ [الشعراء: ٣٥] إنما يعنى به: بلادهم ومواطنهم.

ولو أخرجوك من أرضك، لم يلبثوا بعدك إلا قليلا حتى يستأصلوا، وهذه الآية كقوله -عز وجل-: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ﴾

(١) فى ج: تضاف.

(٢) فى أ: وكان كذلك.

(٣) سقط فى أ.

(٤) سقط فى أ.

[الأنفال: ٣٠] فلو أخرجوك لاستأصلناهم كستتنا فى إخراج الرسل قبلك إذا أخرجوا من ديارهم، ومن [بين^(١)] ظهرانيهم.

وقد أخرج النبى ﷺ من مكة؛ قال: ﴿وَكَايْنِ مِّنْ قَرِيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّنْ قَرِيكَ أَلَيْحِ أَخْرَجْنَاكَ أَهْلَكْنَاهُمْ﴾ [محمد: ١٣] فحكم فيهم بالقتل، ولم يؤخذوا بالاستئصال؛ لما سبق من القول بأنه لا تهلك هذه الأمة بالاستئصال. ولذلك^(٢) جاء: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ﴾ [الإسراء: ٥٩].

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿وَنَا بِجَانِبِهِ﴾ [٨٣]:

فقرأ ابن كثير ونافع: ﴿وَنَا بِجَانِبِهِ﴾ فى وزن «نعى»؛ حيث وقع بفتح النون والهمزة.

وقرأ ابن عامر وحده^(٣): ﴿وَنَاءَ بِجَانِبِهِ﴾ مثل: ناع.

وقرأ حمزة والكسائى: ﴿وَنَيْيَ﴾ فى رواية خلف عن سليم بإمالة النون وكسر الهمزة، كذلك حدثنى أبو الزعراء^(٤) عن أبى عمر عن سليم عن حمزة.

واختلف عن عاصم فروى أبو بكر أنه كسر هذه التى فى سورة بنى إسرائيل وفتح الهمزة فى السجدة [٥١].

وروى حفص عن عاصم أنه فتحهما جميعا.

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: وكذلك.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٨٦)، الإعراب للنحاس (٢٥٦/٢)، الإملاء للعكبرى (٥٢/٢)، البحر المحیط (٧٥/٦)، التيسير للدانى (١٤١)، تفسير القرطبى (٢٢١/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢٢٠)، الحجة لأبى زرع (٤٠٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٤)، الغيث للصفاقسى (٢٧٥)، الكشف للزمخشري (٤٦٤/٢)، الكشف للقيسى (٥٠/٢)، المجمع للطبرسى (٤٣٥/٦)، تفسير الرازى (٣٥/٢١)، النشر لابن الجزرى (٣٠٨/٢).

(٤) عبد الرحمن بن عبدوس - بفتح العين - أبو الزعراء البغدادى، ثقة ضابط محرر، أخذ القراءة عرضاً عن أبى عمر الدورى بعدة روايات وأكثر عنه. قال أبو عمرو الحافظ: وهو من أكبر أصحابه وأجلهم وأضبطهم وأوثقهم. روى عنه القراءات عرضاً: أبو بكر بن مجاهد وعليه اعتماده فى العرض، وعلى بن الحسين الرقى وعمر بن علان وإبراهيم بن موسى الدينورى وعلى بن النضر ومحمد بن المعلى الشونيزى، ومحمد بن يعقوب المعدل، والعجب أن الهذلى ذكر أن النقاش قرأ عليه فأسقط بينهما رجلاً. قال ابن مجاهد: قرأت عليه لنافع نحواً من عشرين ختمه، وقرأت عليه للكسائى ولأبى عمرو وحمزة. مات سنة بضع وثمانين ومائتين، قاله أبو عبد الله الحافظ. ينظر: الغاية (٣٧٣/١)، (٣٧٤).

وأما أبو عمرو فروى عنه اليزيدى: ﴿وَنَأَى﴾ مفتوحة الهمزة ههنا وفى السجدة. وقال عبد الوارث مثله ههنا. وقال فى السجدة: بهمزة بعدها ياء، و «نَأَى» فى وزن «نعى».

وقال عباس: و«نئى» مكسورة مهموزة فى وزن «نعى». أعرض، أى: ولى عرضه - أى: ناحيته - كأنه لم يقبل على الدعاء والابتهاال على حسب ما يقبل فى حال البلوى والمحنة.

و«نأى بجانبه»، قال أبو عبيدة: تباعد.

[وقرأ] ابن كثير ونافع: ﴿وَنَأَى﴾، لم يمىلا واحدة من الفتحتين، وترك الإمالة كثير شائع^(١)، وهو قول أهل الحجاز.

[وقرأ] ابن عامر: ﴿نَاءٌ﴾ مثل ناع، وهذا على القلب، وتقديره: فلغ، ومثل هذا فى القلب قولهم: راء ورأى، قال: [من الطويل]

وَكُلُّ خَلِيلٍ رَأَى نِى فَهُوَ قَائِلٌ مِّنْ أَجْلِكَ هَذَا هَامَةٌ الْيَوْمِ أَوْ عَدِ^(٢)
حمزة والكسائى: ﴿نئى﴾ بإمالة الفتحتين، ووجه ذلك أنه أمال فتحة الهمزة؛ لأن الألف منقلبة من الياء التى فى النأى، فأراد أن ينحو نحوها، وأمال فتحة النون لإمالة^(٣) فتحة الهمزة، وقد قالوا: رأيت عمادا، فأمالوا الألف لإمالة الألف؛ فكذلك أمالا الفتحة لإمالة الفتحة؛ لأنهم قد يجرون الحركة مجرى الحرف فى أشياء.

ووجه رواية خلاد عن سليم: ﴿ونئى﴾ بفتح النون وكسر الهمزة أنه لم يمل الفتحة الأولى لإمالة الفتحة الثانية، كما لم يميلوا الألف لإمالة الألف فى: رأيت عمادا. قال: واختلف عن عاصم، فروى أبو بكر أنه كسر هذه التى فى «بنى إسرائيل»، وفتح الهمزة فى السجدة.

إن كان يريد بهذه التى فى «بنى إسرائيل» كسر النون من غير أن يميل الفتحة التى فى الهمزة، فوجهها أن مضارع «نأى»: ينأى، على: يفعل، فإذا كان المضارع على «يفعل» أشبه الماضى ما كان على «فعل» والعين همزة؛ فكسرها كما كسر «شهد».

(١) فى أ: سائغ.

(٢) البيت لكثير عزة فى ديوانه (٤٣٥)، واللسان (هوم، رأى)، والكتاب (٤٦٧/٣).

(٣) زاد فى أ: الفتحة.

كما أن من قال: أبى يابى، كان على هذا، وهذا كقول من قال: ﴿رَأَى الْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧].

وإن كان يريد بقوله: «كسر هذه»: أنه أمال الفتحة - فهو مثل قول حمزة. قال: وروى حفص عن عاصم أنه فتحهما جميعاً، فهذا^(١) مثل قول ابن كثير ونافع.

قال: وأما أبو عمرو فروى عنه اليزيدى: ﴿وَنَأَى﴾ مفتوحة الهمزة ههنا، وفي السجدة.

قال: وقال عبد الوارث مثله ههنا.

قال: وقال فى السجدة بهمزة بعدها^(٢) ياء، «ونأى» فى وزن نعى، وقال عباس مثل ذلك.

قال أبو على: قد مضى القول فى ذلك كله.

اختلفوا فى [ضم التاء والتشديد وفتحها والتخفيف]^(٣) من قوله -جل وعز-: ﴿حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا﴾ [الإسراء: ٩٠]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر^(٤): ﴿حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا﴾ بضم التاء وفتح الفاء وتشديد الجيم مع الكسرة.

وقرأ عاصم وحزمة والكسائي: ﴿حَتَّى تَفْجُرَ﴾ بفتح التاء وتسكين الفاء وضم الجيم مع التخفيف.

[قال أبو على:^(٥) وجه [قول]^(٦) من ثقل: أنهم أرادوا كثرة الانفجار من

(١) فى ج: هذا.

(٢) فى أ: بعده.

(٣) فى ج: فتح التاء والتخفيف، وضمها والتشديد.

(٤) إتحاف الفضلاء (٢٨٦)، الإعراب للنحاس (٢/٢٥٩)، الإملاء للعبرى (٢/٥٣)، البحر المحيط (٦/٧٩)، التبيان للطوسى (٦/٥١٦)، التيسير للدانى (١٤١)، تفسير الطبرى (١٥/١٠٧)، تفسير القرطبي (١٠/٣٣٠)، الحجة لابن خالويه (٢٢٠)، الحجة لأبى زرعة (٤١٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٤)، الغيث للصفاقسى (٢٧٥)، الكشف للقيسى (٢/٥٠)، المجمع للطبرسى (٦/٤٣٩)، المعانى للفراء (٢/١٣١)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٠٨).

(٥) سقط فى أ.

(٦) سقط فى ج.

الينبوع، وهو وإن كان واحداً فلتكرر الانفجار فيه يحسن أن يثقل؛ كما تقول: ضرب زيد إذا أكثر الضرب، فيكثر الفعل^(١)، وإن كان فاعله واحداً.

ووجه قول الكوفيين: ﴿تَفْجُرُ﴾؛ فلأن الينبوع واحد؛ فلا يكون كقوله: ﴿فَفَجَّرَ الْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا﴾ [الإسراء: ٩١]؛ لأن «فجرت الأنهار»، مثل: غلقت الأبواب؛ فلذلك اتفق الجميع على التثنية في «تَفْجُرُ». و«تَفْجُرُ» يصلح للقليل والكثير، وتضعيف العين إنما يكون للتكثير.

ومما يقوى ﴿تَفْجُرُ﴾ قوله -عز وجل-: ﴿فَأَنْفَجَرْتُمْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠] وانفجر مطاوع فجرته.

اختلفوا في فتح السين وإسكانها من قوله: ﴿كِسْفًا﴾ [٩٢]:
فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمة والكسائي^(٢): ﴿كِسْفًا﴾ ساكنة في كل القرآن إلا في الروم [٤٨] فإنهم قرءوا ﴿كِسْفًا﴾ [محركة السين]^(٣).

وقرأ نافع، وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿عَلَيْنَا كِسْفًا﴾ [محركة أيضاً ههنا وفي الروم: ﴿كِسْفًا﴾ محركة السين، وسائر القرآن: ﴿كِسْفًا﴾: في الشعراء [١٨٧] وفي سبأ [٩] وفي الطور^(٤) [٤٤].

وروى حفص عن عاصم أنه يقرأ: ﴿كِسْفًا﴾ في كل القرآن إلا في الطور، فإنه قرأ: ﴿وإن يروا كِسْفًا﴾ السين ساكنة، هذه وحدها خفيفة.
وقرأ ابن عامر غير ذلك كله: قرأ في «بنى إسرائيل» بفتح السين، وفي سائر القرآن ﴿كِسْفًا﴾ ساكنة السين.

قال أبو زيد: قالوا: كسفت الثوب، أكسفه، كسفا: إذا قطعته قطعاً، والكسف:

(١) في ج: فعله.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٨٦)، الإعراب للنحاس (٢/٢٦٠)، الإملاء للعكبري (٢/٥٣)، البحر المحيط (٧٩/٦)، التبيان للطوسي (٦/٥١٨)، التيسير للداني (١٤١)، تفسير الطبري (١٥/١٠٨)، تفسير القرطبي (١٠/٣٣٠)، الحجة لابن خالويه (٢٢٠)، الحجة لأبي زرعة (٤١٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٥)، الغيث للصفاسي (٢٧٥)، الكشف للزمخشري (٢/٢٦٦)، الكشف للقيسي (٢/٥٢)، المجمع للطبرسي (٦/٤٣٩)، المعاني للفراء (٢/١٣١)، تفسير الرازي (٢١/٥٧)، النشر لابن الجزري (٢/٣٠٩).

(٣) في أ: متحركة.

(٤) في أ: متحركة ههنا، وفي «الروم»: ﴿كِسْفًا﴾ متحركة السين أيضاً، وسائر القرآن: ﴿كِسْفًا﴾ في: الشعراء، وفي سبأ، والطور.

القطع، الواحدة: كسفة وقطعة. وقال أبو عبيدة: كِسْفًا: قطعاً، ومن جعله جمع «كسفة» قال: كِسْفًا، مثل: قطعة وقطع.

قال أبو على: إذا كان المصدر: الكِسْف، فالكِسْف: الشيء المقطوع: كالطَّخَن، والطَّحَن، والسَّقَى والسَّقَى، ونحوه.

ويجوز أن يكون «الكِسْف» جمع «كِسْفَة»، مثل: سُدْرَة وسِدر، فإذا كان كذلك جاز أن يكون قول ابن كثير ومن اتبعه: ﴿أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمَتْ عَلَيْنَا كِسْفًا﴾ أى: ذات قطع، وذلك أن «أسقط» فعل لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد؛ فإذا كان كذلك وجب أن ينتصب «كسفا» على الحال، والحال ذو الحال فى المعنى، فإذا كان كذلك وجب أن يكون الكسف هو السماء؛ فيصير المعنى: أو تسقط السماء علينا مقطعة أو قطعاً، وإنما قرءوا فى الروم فى قوله -عز وجل-: ﴿الَّذِى يُرْسِلُ الرِّيَّحَ فَتُفْرِقُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِى السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كِسْفًا﴾ محرقة^(١) السين؛ لأن السحاب يكون قطعاً، وإنما يتضام عن تفرق، فأما قوله: ﴿مِنْ خِلَالِهِ﴾ [النور: ٤٣] فالذكر يرجع إلى السحاب.

وأما قراءة نافع وعاصم -فى رواية أبى بكر-: ﴿عَلَيْنَا كِسْفًا﴾ ههنا وفى الروم، فقد مضى ما جاء من ذلك فى الروم، وفى «بنى إسرائيل» كذلك؛ لأن المعنى: تسقط السماء علينا كسفاً، أى: قطعاً، و«كِسْف» فى جمع «كِسْفَة» مثل: سُدْرَة وسُدْر، وكِسْف على هذا يجوز أن يكون مثل: سُدْرَة وسُدْر، ودُرَّة ودُرر. وإذا لم يكن المعنى فى «بنى إسرائيل»: تسقط السماء علينا قطعة - وإنما المعنى: تسقطها^(٢) قطعاً - كان التقدير: ذات كسف.

فأما ما فى «الشعراء» من قوله: ﴿فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسْفًا﴾ فتقديره: قطعاً، وهذا يقوى قراءة نافع وعاصم فى إحدى الروایتين: ﴿كِسْفًا﴾ فى «بنى إسرائيل»، وفى «الشعراء» يتبين فى اللفظ - أيضاً - على أنه يراد به القطع وهو قوله: ﴿مِنْ السَّمَاءِ﴾؛ فكأنه دل على بعض السماء، وعلى قطع منها^(٣). وأما ما فى سبأ من قوله: ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ

(١) فى أ: متحركة.

(٢) فى ج: تسقط.

(٣) فى ج: منه.

أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلَقَهُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنْ نَشَأْ نُخَسِّفْ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطَ عَلَيْهِمْ كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ ﴿١﴾ فكما أن المعنى فى قوله: ﴿إِنْ نَشَأْ نُخَسِّفْ بِهِمُ الْأَرْضَ﴾ التى يتقبلون فيها ويتصرفون فى بلادهم ومساكنهم، فكذلك^(١) نسقط عليهم من السماء ما أظلمهم منها دون سائر السماء؛ فهو واحد.

وأما ما فى الطور من قوله: ﴿وَأَنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا﴾ فقد أبان قوله: ﴿سَاقِطًا﴾ والتذكير فيه أنه مفرد ليس بجمع، وإن كان جمعا فهو على حد: شعيرة وشعير.

وما رواه حفص عن عاصم أنه قرأ ﴿كِسْفًا﴾ فى كل القرآن إلا فى الطور، فقد ذكرنا وجه الجمع^(٢) فيه فيما مر، وخص هذا الذى فى الطور لوصفه بالواحد المذكور. وأما قراءة ابن عامر ما فى «بنى إسرائيل»: ﴿كِسْفًا﴾ بفتح السين فإن المعنى: أو تسقط السماء قطعا. وقرأ ما عدا التى فى «بنى إسرائيل»: ﴿كِسْفًا﴾، فوجه ذلك: أن الذى فى الطور قد مضى وجهه.

وفى الشعراء كأنه قال: أسقط علينا قطعة من السماء، فاقترحوا إسقاط قطعة منها، ولم يقترحوا إسقاط جميعها.

وكذلك فى سبأ: ﴿أَوْ تَسْقُطْ عَلَيْهِمْ كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ﴾، أى: قطعة منها مظلة لأرضهم دون سائرها.

وأما قوله: ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ فَثِيرُ سَحَابًا﴾ [الروم: ٤٨] أى: يجعل ما يلتئم ويجتمع من السحاب قطعة قطعة، فتمطر؛ فكأنه اعتبر ما يتول إليه حال السحاب من الالتئام والاجتماع، كما اعتبر من قرأه: ﴿كِسْفًا﴾ حاله قبل، وكلتا القراءتين مذهب. اختلفوا فى قوله -جل وعز-: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي﴾ [٩٣] فى ضم القاف وإسقاط الألف:

فقرأ ابن كثير وابن عامر^(٣): ﴿قَالَ سُبْحَانَ رَبِّي﴾، وكذلك هى فى مصاحف أهل

(١) فى أ: وكذلك.

(٢) فى أ: الجمع.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٨٦)، البحر المحيط (٨٠/٦)، التبيان للطوسى (٥١٨/٦)، التيسير للدانى (١٤١)، تفسير القرطبى (٣٣١/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢٢١)، الحجة لأبى زرعة (٤١٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٥)، الغيث للصفاسى (٢٧٥)، الكشف

مكة والشام.

وقرأ نافع وعاصم وأبو عمرو، وحمزة والكسائي: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي﴾ بغير ألف. وجه من قرأ: ﴿قَالَ سُبْحَانَ رَبِّي﴾ أن الرسول -عليه السلام- قال عند اقتراحهم هذه الأشياء التي ليس في طاقة البشر أن يفعلها^(١)، ويأتى بها: ﴿سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا﴾، كقوله -تعالى-: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الكهف: ١١٠] وهذه الأشياء ليس في قوى البشر أن يأتوا بها، وإنما يظهرها الله -جل وعز- في أزمان الأنبياء؛ علما لتصديقهم، وليفصلهم بها من المتنبئين. و﴿قُلْ﴾ على الأمر [له بأن يقول] ذلك.

ويقوى ذلك قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ ونحو ذلك مما يجيء على لفظ الأمر دون الخبر.

اختلفوا في ضم التاء وفتحها من قوله -عز وجل-: ﴿لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَّا﴾ [١٠٢]: فقرأ الكسائي وحده: ﴿لَقَدْ عَلِمْتُ﴾ بضم التاء^(٢).

وقرأ الباقون: ﴿لَقَدْ عَلِمَتْ﴾ [الإسراء: ١٠٢].

[قال أبو علي: ^(٣) حجة من فتح فقال: ﴿لَقَدْ عَلِمْتُ﴾ أن فرعون ومن كان تبعه قد علموا صحة أمر موسى -عليه السلام- بدلالة قوله -عز وجل-: ﴿لَئِنْ كَشَفْتُ عَنْآ الْإِجْرَ لَتُؤْمِنَنَّ لَكَ﴾ [الأعراف: ١٣٤].

وقوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ ءَايَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ. وَحَدَّثُوا بِهَا وَأَسْتَفْتَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل ١٣، ١٤].

= للزمخشري (٤٤٦/٢)، الكشف للقيسي (٥٢/٢)، المجمع للطبرسي (٤٣٩/٦)، النشر لابن الجزري (٣٠٩/٢).

(١) في أ: يفعله.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٨٧)، البحر المحيط (٨٦/٦)، التبيان للطوسي (٥٢٦/٦)، التيسير للداني (١٤١)، تفسير الطبري (١١٦/١٥)، تفسير القرطبي (٣٣٧/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢٢١)، الحجة لأبي زرعة (٤١١)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٥)، الغيث للصفاقسي (٢٧٦)، الكشاف للزمخشري (٤٦٨/٢)، الكشف للقيسي (٥٢/٢)، المجمع للطبرسي (٤٣٣/٦)، المعاني للفراء (١٣٢/٢)، تفسير الرازي (٦٥/٢١)، النشر لابن الجزري (٢/٣٠٩).

(٣) سقط في أ.

وقوله^(١): ﴿وَقَالُوا يَتَّبِعُهُ السَّاحِرُ أَدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ إِنَّنَا لَمُهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٩].

ومن قال: ﴿لقد علمتُ﴾ بضم^(٢) التاء.

فإن قلت: كيف يصح الاحتجاج عليه بعلمه، وعلمه لا يكون حجة على فرعون، إنما يكون علم فرعون ما علمه من صحة أمر موسى حجة عليه؟
فالقول: إنه لما قيل له: ﴿قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء: ٢٧]، كان ذلك قدحا فى علمه؛ لأن المجنون لا يعلم، فكأنه نفى ذلك، فقال: لقد علمت صحة ما أتيت به علما صحيحا كعلم العقلاء؛ فصار الحجة عليه من هذا الوجه، وزعموا أن هذه القراءة رويت عن على بن أبى طالب، رضى الله عنه.

* * *

(١) فى ج: وقولهم.

(٢) فى أ: فضم.

[بسم الله الرحمن الرحيم]^(١)

ذكر اختلافهم في سورة الكهف

قرأ عاصم في رواية أبي بكر^(٢): ﴿مَنْ لَدْنِهِ﴾ [٢] بفتح اللام وإشمام الدال الضمة، وكسر النون والهاء، ولم يقرأ بذلك غيره، ووصل الهاء بياء في الوصل. وقرأ الباقر: ﴿مَنْ لَدْنُهُ﴾ بفتح اللام وضم الدال وتسكين النون وضم الهاء من غير بلوغ واو.

حفص عن عاصم: مثلهم.

[قال أبو علي: ^(٣) في «لذن» ثلاث لغات^(٤): «لذن» مثل «سبع»، وتخفف الدال، فإذا خففت كان على ضربين: أحدهما: أن تحذف الضمة من الدال [فيقال: «لذن»].

(١) سقط في أ.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٨٨)، الإملاء للعكبري (٥٤/٢)، البحر المحيط (٩٦/٦)، التبيان للطوسي (٣/٧)، التيسير للداني (١٤٢)، تفسير القرطبي (٣٥٢/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢٢١)، الحجة لأبي زرعة (٣١٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٨)، الغيث للصفاسي (٢٧٧)، الكشف للزمخشري (٤٧٢/٢)، الكشف للقيسي (٥٤/٢)، المجمع للطبرسي (٤٤٨/٦)، النشر لابن الجزري (٢١٠/٢).

(٣) سقط في أ.

(٤) قال ابن بري، نقلاً عن أبي علي: في «لذن» أربع لغات، وحكى أبو عمرو عن أحمد بن يحيى والمبرد أنهما قالاً: العرب تقول: لَذْنُ غُدُوَّةٍ، وَلَذْنُ غُدُوَّةٍ، وَلَذْنُ غُدُوَّةٍ؛ فمن رفع أراد: لَذْنُ كانت غُدُوَّةٍ، ومن نصب أراد: لَذْنُ كان الوقت غُدُوَّةٍ، ومن خفض أراد: من عند غُدُوَّةٍ. وقال ابن كيسان: «لَذْنُ» حرف يَخْفِضُ، وربما نُصِبَ بها. قال: وحكى البصريون أنها تُنْصَبُ «غُدُوَّةٌ» خاصة من بين الكلام؛ وأنشدوا:

ما زال مُهْرِي مَرْجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ لَذْنُ غُدُوَّةٍ حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ

وأجاز الفراء في «غُدُوَّةٍ» الرفع والنصب والخفض. قال ابن كيسان: من خفض بها أجراها مجرى: مِنْ وَعَنْ، وَمَنْ رفع أجراها مجرى: مُذْ، ومن نصب جعلها وقتاً وجعل ما بعدها ترجمة عنها؛ وَإِنْ شئت أضمرت «كان» كما قال:

مُذْ لَذْنُ شَوْلًا وَإِلَى إِثْلَائِهَا

أراد: أن كانت شَوْلًا.

ينظر: اللسان (٣٨٥/١٣).

والآخر: أن تحذف الضمة من الدال^(١) وتنقل إلى اللام فيقال: لَدُنْ، مثل: عُضْد، وفي كلا الوجهين يجتمع في الكلمة ساكنان: الدال المنقول عنها الحركة أو^(٢) المحذوفة منها [والنون].

ويلحق الكلمة حذف النون، فإذا حذفت أمكن أن يقدر حذف النون منها، وقد أسكنت، وأن يقدر الحذف منها غير مسكن الأوسط، فإذا قدر حذفها وقد أسكنت، وردّ فيها النون بعد الحذف، جاز أن تحرك بالفتح، فيقال: لَدُنْ.

قال سيبويه: شبهوه بالخفيفة مع الفعل ففتحوها؛ كفتحهم لام الفعل مع الخفيفة. وقال أبو زيد: جئت فلانا لَدُنْ غدوة، ففتحوا الدال، ويجوز أن تحرك بالكسر في نحو: «من لَدَيْكَ»، و «لَدَيْهِ»؛ لأن من الساكنين ما إذا التقيما ما يحرك أحدهما بالكسر كما يحرك بالفتح، وربما تعاقب الأمران على الكلمة الواحدة.

فأما حذف النون في قوله: [من الرجز]

مِنْ لَدُنْ شَوْلًا.....^(٣)

فينبغي أن يكون أجرى في الحذف ولم يلتق مع ساكن آخر مجراه في حذفهم لها؛ لالتقاء الساكنين، وذلك أنه في قولهم: «من لَدُنْ الصلاة»، حذفت لالتقاء الساكنين من حيث كثر، كما حذفت من الأسماء الأعلام نحو: زيد بن فلان. واستجازوا حذفها كما استجازوه في نحو: [من الطويل]

..... وَلَاكِ اسْقِنِي^(٤)

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: و.

(٣) وتماز الرجز:

..... وإلى إيتائها

والرجز بلا نسبة في شرح المفصل (١٠١/٤)، و (٣٥/٨)، والكتاب (٢٦٤/١)، واللسان (لندن)، ومغنى اللبيب (٤٢٢/٢)، والمقاصد النحوية (٥١/٢)، وهمع الهوامع (١/١٢٢).

(٤) البيت للنجاشي، وتمازه:

فلست بآتيه ولا أستطيعه ... إن كان مأوك ذا فضل

وينظر ديوانه (١١١)، والأزهية (٢٩٦)، وخزانة الأدب (١٠/٤١٨)، و (٤١٩)، وشرح أبيات سيبويه (١/١٩٥)، وشرح التصريح (١/١٩٦)، وشرح شواهد المغنى (٢/٧٠١)، والكتاب (١/٢٧)، والمنصف (٢/٢٢٩)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/١٣٣)، والإنصاف (٢/٦٨٤)، وأوضح المسالك (١/٦٧١)، وتخليص الشواهد =

وكما حذفوها من «عمرو العلا» ونحو ذلك.

والدليل على أنه حذف كما كان حذف لالتقاء الساكنين، أنه لا يخلو من أن يكون الحذف على ما كان عليه [لالتقاء الساكنين]^(١)، أو على حد الحذف في: دد، وددن، فلا يجوز أن يكون على حد: دد، وددن؛ لأنه لو كان كذلك لوجب أن يسكن للبناء، كما أنك لما حذفت النون من المعرب الذي هو لام في «ددن» أجريت على العين ما كان يجرى على اللام من الإعراب؛ فكذا «لد» لو كان الحذف فيه على حد الحذف في «ددن» لوجب أن تسكن الدال من «لد» بعد حذف النون؛ ألا ترى أنهم قالوا: لَهَى أبوك^(٢)، فبنوا الاسم لما تضمن معنى لام المعرفة، وحرك بالفتح لالتقاء الساكنين، ثم لما حذفوا الياء التي في موضع اللام قالوا: لَهْ أبوك، فبنوه على السكون؛ فكذا الحذف في «لَدْن» لو كان على حد الحذف في «لهى» والنون في «ددن» لوجب أن تسكن الدال في «لد» ولا تحرك؛ فبقاؤها على الحركة دلالة على أن حذفها ليس على حد الحذف في «ددن»، و«لهى أبوك»، ولكن حذفت كما كانت حذفت لالتقاء الساكنين؛ لأن الحذف لالتقاء الساكنين كأنه في تقدير الثبات، كما أن التحريك لهما في تقدير السكون، فالذي قال: «من لد شولاً.....» إنما استعمل المحذوف لالتقاء الساكنين بالدلالة التي ذكرنا.

وأنشد أبو زيد: [من الكامل]

لَدْ غُدْوَةٌ حَتَّى أَغَاثَ شَرِيدُهُمْ جَوْ الْعِشَارَةِ فَالْعُيُونُ فَرُنْقُبُ^(٣)

فالدال متحركة بالضم، فمن قال: لَدْن غدوة - على ما حكاه أبو زيد وسيبويه -

= (٢٦٩)، والجنى الدانى (٥٩٢)، وخزانة الأدب (٢٦٥/٥)، ورصف المباني (٢٧٧، ٣٦٠)، وسر صناعة الإعراب (٤٤٠/٢)، وشرح الأشموني (١٣٦/١)، وشرح المفصل (١٤٢/٩)، واللامات (١٥٩)، ولسان العرب (لكن)، ومغنى اللبيب (١/٢٩١)، وجمع الهوامع (١٥٦/٢)، والتاج (لكن).
(١) في ج: لالتقاءهما.

(٢) وقال بعضهم: لَهَى أبوك، فقلب العين وجعل اللام ساكنة؛ إذ صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة، وتركوا آخر الاسم مفتوحاً كما تركوا آخر «أَيْنَ» مفتوحاً. وإنما فعلوا ذلك به حيث غيروه؛ لكثرة في كلامهم فغيروا إعرابه كما غيروه.
ينظر: الكتاب (٤٩٨/٣).

(٣) البيت لزيد الفوارسى الضبى، وهو من جملة أبيات ذكرت في النوادر لأبى زيد (٣٥٩)، والخزانة (٥١٦/١)، ومعجم البلدان (١٥٤/٣).

شبهها بالخفيفة مع الفعل كما شبهها بالتنوين^(١) فى قوله: لَدُنْ غُدُوهُ، وإنما شبهوها^(٢) بالزيادة فى الموضعين جميعاً - أعنى: لَدُنْ، لَدُنْ - لأنه لم يكن حقها أن تحذف النون منها؛ لمشابهتها الحروف، وهذا الحذف إنما يكون فى الأسماء المتمكنة؛ فلما أشبهت الحروف لم يلزم الحذف فيها، فاستنكروه وجعلوا النون بمنزلة الزائدة فى لَدُنْ، وفى: لَدُنْ غُدُوهُ.

وكذلك قد يستقيم أن تقول فى الذى قال: «لَدِ شَوْلَا»-: إنه تركها على الضمة؛ لأنه قدر أن تلك زائدة.

وأشدد عن خالد بن كلثوم: [من البسيط]
مِنْ عَن لَدُنْ قُرْعَتْ نَفْسُ الصَّلَاةِ إِلَى أَنْ وَلَّتِ^(٣) الشَّمْسُ فِي عَلٍّ وَفِي نَهْلِ^(٤)
وقد أضيفت فيه إلى الفعل.

ويمكن أن تكون إضافتها إلى الفعل كإضافة «حيث» إليه؛ لأنها [فى الإبهام مثلها]^(٥)، وإضافة «ذى» إلى «تسلم»، و«ريث» إلى الفعل فى مواضع، ويمكن أن يكون المعنى: لَدُنْ أَنْ قُرْعَتْ، فحذف «أَنْ».

ويقوى ذلك ثباتها فى قول الأعشى: [من الطويل]
أَرَانِي لَدُنْ أَنْ غَابَ أَهْلِي كَأَنَّمَا يَرَانِي فِيكُمْ طَالِبُ الضَّيْمِ أَرْنَبًا^(٦)
وقد جاءت -أيضاً- مضافة إلى الفعل فى قول بعض عبد القيس: [من الطويل]
وَإِنْ لُكْنِرَا لَمْ تَكُنْ رَبَّ عُكَّةٍ لَدُنْ صَرَّحَتْ حُجَّاجُهُمْ فَتَفَرَّقُوا^(٧)
وجاء مضافاً إلى الفعل فى غير هذه المواضع.

فأما ما روى عن عاصم من قراءته: ﴿مِنْ لَدُنِهِ﴾ [الكهف: ٢] فالكسرة ليست فيه بجر؛ إنما هى كسرة لالتقاء الساكنين، وذاك أن الدال أسكنت كما أسكنت فى «سبع»، والنون ساكنة؛ فلما التقيا كسرت الثانى منهما.

(١) فى أ: مع التنوين.

(٢) فى أ: شبهوه.

(٣) فى ج: ولت. وضرب عليها وكتب فوقها: غارت.

(٤) البيت فى شرح أبيات المغنى (٢/٤٠٧).

(٥) فى أ: فى الإبهام مثلها فى الإبهام.

(٦) البيت فى ديوانه (١٦٥)، وأساس البلاغة (رنب).

(٧) تقدم.

فإن قلت: فكيف حركت الأول من الساكنين فيمن قال: لَدَن، وحرك في قراءة عاصم الثاني منهما.

قيل: حرك [الأول من] ^(١) «لَدَن»؛ لأنه نزل أن النون ليست من نفس الكلمة، كما نزل في «لَدَن غدوة» كذلك، وليس يخرج الكلمة هذا التنزيل فيها من أن تكون النون من أصلها؛ بدلالة ردها في المضممر نحو: من لَدُنْكَ، ومن لَدُنْه، ومن لَدُنِّي، ومن لَدُنِّي، حكاها أبو زيد، والساكنان إذا التقيا في كلمة حرك الثاني منهما؛ فكذا حرك الثاني في «لَدَنه»، وليس يخرج ما عرض من شبه النون بالزيادة عن أن يكون من نفس الكلمة، وأن يراعى فيها الأصل؛ ألا ترى أن نحو «الترامي» و«التعادي» روعى فيه «التفاعل» فصرف كما صرف، ولم يجعل بمنزلة: جوارى وحضاجر ^(٢)؟! وكذلك قولهم: المريض عدته، روعى فيه التعدى الذى فى الفعل فى الأصل، فكذا هذه النون جعلت فى التحريك لالتقاء الساكنين بمنزلة: قولهم ^(٣): انطَلَقَ. و: [من الطويل]

..... لَمَ يَلْدُهُ (٤)

لما أسكن اللامان من الكلمتين حرك الآخر منهما لالتقاء الساكنين. فكذا في قوله: من لَدُنْهِ، حرك الثاني من الساكنين لما أسكن الحرف الذى قبل النون.

وأما إشماع الضم الدال في قراءة عاصم في قوله: ﴿مَنْ لَدُنْهِ﴾ فليعلم أن الأصل كان في الكلمة الضمة، ومثل ذلك قولهم: أنت تغزين.

(١) فى أ: الأولان.

(٢) الحَضَجْر، بكسر الحاء وفتح الضاد وسكون الجيم: (العظيم البطن الواسع)، قال الشاعر: حَضَجْرٌ كَأَمْ التَّوْءَمَيْنِ تَوَكَّأَتْ عَلَى مِرْقَتَيْهَا مُسْتَهْلَةً عَاشِرَ وقال الأزهري: الحَضَجْرُ: الوَطْبُ، ثم سُمِّيَ به الضَّعْجُ، أو الواسع منه، ج: حَضَاجِرُ، يقال: وَطَبَ حَضَجْرٌ، وَأَوْطَبَ حَضَاجِرُ. وقيل: الحَضَجْرُ: السَّقَاءُ الضَّخْمُ. والحَضَجْرَةُ، بالهاء: الإِبِلُ الْمُتَفَرِّقَةُ عَلَى الرَّاعِي؛ لكثرتها، ونَصُّ الأزهري: على رِعَائِهَا من كثرتها.

ينظر: التاج (٥٤/١١).

(٣) فى أ: قوله.

(٤) تقدم.

وقولهم: قيل، أشمت الكسرة فيها الضمة؛ لتدل أن الأصل فيها التحريك بالضم.

وإن كان إشماء عاصم ليس في حركة خرجت إلى اللفظ؛ وإنما هو^(١) تهئية العضو لإخراج الضمة، ولو كانت مثل الحركة في «تغزين» لم يلتق ساكنان ولم تكسر النون لاجتماعهما، ولكن يجتمعان في أن أصل الحرف التحريك بالضم. وإن اختلفا في أن الحركة في «تغزين» قد خرجت إلى اللفظ، ولم تخرج في قوله: ﴿مَنْ لَدُنْهِ﴾. وأما وصله الهاء بياء في الوصل فحسن؛ ألا ترى أنك لو قلت: بيا به وبعبده، فلم توصل الهاء بياء لم يحسن، ولكان ذلك مما يجوز في الشعر؛ كقوله: [من الوافر]

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ
وَأما قراءة الباقيين: ﴿مَنْ لَدُنْهُ﴾ فعلى أصل الكلمة، والنون في موضع جر، وضم الهاء من غير بلوغ ياء: حسن؛ لسكون ما قبل الهاء، فلو بلغوا به الياء لم يجز؛ لأن هذا ليس من المواضع التي تلحق هاء الضمير فيه الياء؛ لأنه لا ياء قبلها ولا كسرة، ولكن لو بلغوا بها الواو فقالوا^(٣): «من لدنهو»، لم يكن يحسن الضم بلا واو؛ لأن الهاء خفية، فإذا سكن ما قبلها وما بعدها أشبه التقاء الساكنين، ولو كان ما قبل الهاء حرف لين كان أقبح.

وأما الجار في قوله: ﴿مَنْ لَدُنْهُ﴾ فيحتمل ضربين:

أحدهما: أن يكون متعلقا بـ «شديد».

والآخر: أن يكون صفة للنكرة وفيها ذكر الموصوف.

اختلفوا في فتح الميم وكسر الفاء، وكسر الميم وفتح الفاء من قوله -جل ثناؤه-:

﴿مَرْفَقًا﴾ [١٦]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمة والكسائي^(٤): ﴿مَرْفَقًا﴾ بكسر الميم

(١) في ج: هي.

(٢) تقدم.

(٣) في أ: فقال.

(٤) إتحاق الفضلاء (٢٨٨)، الإملاء للعكبري (٥٤/٢)، البحر المحيط (١٠٧/٦)، التبيان

للطوسي (١٥/٧)، التيسير للداني (١٤٢)، تفسير الطبري (١٣٩/١٥)، الحجة لأبي زرة

(٣١٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٨)، الغيث للصفاقسي (٢٧٧)، الكشف للزمخشري =

وفتح الفاء.

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿مَرْفَقًا﴾ بفتح الميم وكسر الفاء.
[وقرأ] الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: ﴿مَرْفَقًا﴾ بفتح الميم [وكسر الفاء مثلهما:]^(١)

[قال] أبو عبيدة: المرفق: ما ارتفعت به، وبعضهم يقول: المَرْفِق. فأما في اليدين فهو مِرْفَق.

وقال أبو زيد: رفق الله عليك أهون المَرْفِق والرَّفِق.
قال أبو علي: المَرْفِق - فيما حكاه أبو زيد - مصدر؛ ألا ترى أنه جعله كالرفق، وكان القياس الفتح؛ لأنه [ليس من «يَرْفُق»]^(٢)، ولكنه كقوله - تعالى -: ﴿إِلَى مَرْجِعِكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٥]. ﴿وَسْتَأْتُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢].
وقال أبو الحسن: مِرْفَقًا، أى: شيئًا يرتفقون به، مثل: المِقطَع. ومَرْفَقًا، جعله اسمًا مثل: المسجد، أو تكون لغة.

وقوله: «جعله اسمًا»، أى: جعل المرفق اسمًا، ولم يجعله اسم المكان ولا المصدر من: رفق يرفُق؛ كما أن «المسجد» ليس باسم الموضع من: سجد يسجد. وقوله: «أو يكون لغة»، أى: لغة فى اسم المصدر؛ كما جاء «المطلع» ونحوه، ولو كان على القياس لفتحت اللام.
وقال أبو الحسن - أيضًا -: مَرْفَقًا ومِرْفَقًا: لغتان لا فرق بينهما أيضًا، هما اسمان مثل: المسجد والمطبخ.

اختلفوا فى قوله - تعالى -: ﴿تَزَوَّرُ عَنْ كَهْفِهِمْ﴾ [١٧]:
فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو^(٣): ﴿تَزَوَّرُ﴾ بتشديد الزاى.

= (٢/٤٧٥)، الكشف للقيسى (٢/٥٦)، المجمع للطبرسى (٦/٤٥٣)، المعانى للأخفش (٢/٣٩٤)، المعانى للفراء (٢/١٣٦)، تفسير الرازى (٢١/٩٩)، النشر لابن الجزرى (٢/٣١٠).

(١) سقط فى ج.

(٢) فى ج: من رفق يرفق.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٨٨)، الإعراب للنحاس (٢/٢٦٩)، الإملاء للعكبرى (٢/٥٥)، البحر المحيط (٦/١٠٧)، التبيان للطوسى (٧/١٥)، التيسير للدانى (١٤٢)، تفسير الطبرى (١٥/١٣٩)، تفسير القرطبى (١٠/٣٦٨) الحجة لابن خالويه (٢٢٢)، الحجة لأبى زرة

وقرأ عاصم وحزمة والكسائي: ﴿تَزَوَّرُ﴾ خفيفة.

وقرأ ابن عامر: ﴿تَزَوَّرُ﴾ مثل: تحمَّرُ.

قال أبو عبيدة: ﴿تَزَوَّرُ عَنْ كَهْفِهِمْ﴾: تميل عنه، وهو من «الزَّوَرِ»، و«الأزور» منه، وأنشد لابن مقبل: [من البسيط]

فِينَا كَرَاكِرُ أَجَوَا زِ مُضْبَرَةٍ فِيهَا دُرُوءٌ إِذَا شِئْنَا مِنَ الزَّوَرِ^(١)
قال أبو علي: تَزَاوَرُ، وَتَزَوَّرُ.

من قال: ﴿تَزَوَّرُ﴾ حذف التاء الثانية، وخفف الكلمة بالحذف، كما تخفف بالإدغام.

وقول ابن عامر: ﴿تَزَوَّرُ﴾، قال أبو الحسن: لا يوضع في هذا^(٢) المعنى؛ إنما يقال: هو مُزَوَّرٌ عني، أي: منقبض.

قال أبو علي: ويدل على أن «ازور» في المعنى: انقبض - كما قاله أبو الحسن - قوله: [من الكامل]

وَأَزَوَّرَ مِنْ وَقَعَ الْقَنَا بِلَبَانِهِ
والذي حسن القراءة به قول جرير: [من الوافر]

عَسَفْنَ عَلَى الْأَوَاعِسِ مِنْ قَفِيلٍ وَفِي الْأَطْعَانِ عَنْ طَلَحِ أَزَوَّرَا^(٤)
فظاهر استعمال هذا في الأَطْعَانِ مثل استعماله في الشمس.

فإن قلت: كيف جاز أن يقال: تَزَاوَرُ، ولا يكاد يستعمل هذا البناء في هذا النحو؟
فإن هذا حسن؛ لما كان معناه الميل عن^(٥) الموضع، وقد استعملوا تمايل فأجروا

«تزاور» مجرى «تمايل».

= (٤١٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٨)، الغيث للصفاسي (٢٧٨)، الكشاف للزمخشري (٢) /
(٤٧٥)، الكشف للقيسي (٥٦/٢)، المجمع للطبرسي (٤٥٤/٦)، المعاني للفراء (٢) /
(١٣٦)، النشر لابن الجزري (٣١٠/٢).

(١) البيت في ديوانه (٨٥)، وفيه: «إذا خفنا» بدل «شئنا».

(٢) في ج: ذا.

(٣) صدر بيت لعنترة، وعجزه:

..... وشكا إلى بعبرة وتحمم

ينظر: ديوانه (٢١٧)، وتفسير القرطبي (٣٦٨/١٠).

(٤) ينظر ديوانه (١٣٤/١)، وفيه: «من حبي» بدل «من قفيل».

(٥) في ج: إلى.

قال [ذو الرمة]^(١): [من الطويل]

كَلُونِ الْحِصَانِ الْأَبْيَضِ الْبَطْنِ قَائِمًا تَمَائِلَ عَنْهُ الْجُلُّ وَاللُّونُ أَشَقَرُ^(٢)
وقال: [من الطويل]

تَجَانَفُ عَنْ خَلِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا^(٣)
و«الزور» في بيت ابن مقبل: هو الميل والعدول للكبر والصغر؛ فمعنى العدول فيه حاصل، للكبر كان أو لغيره، وكما أن «تقرضهم»: تجاوزهم وتركهم عن شمالها، كذلك «تزاور عنهم»: تميل عنهم ذات اليمين، فإذا مالت عنهم إذا طلعت، وتجاوزتهم إذا غربت، وكانوا في فجوة من الكهف - دل أن الشمس لا تصيبهم البتة، أو في أكثر الأمر؛ فتكون صورهم محفوظة.

اختلفوا في تشديد اللام وتخفيفها من قوله - تعالى -: ﴿وَلَمِلْتُمْ﴾ [الكهف: ١٨]: فقرأ ابن كثير ونافع^(٤): ﴿وَلَمِلْتُمْ﴾: مشددة مهموزة.

وقرأ ابن عامر وعاصم وأبو عمرو وحزمة والكسائي: ﴿وَلَمِلْتُمْ﴾ خفيفة مهموزة. وروى إسماعيل بن مسلم عن ابن كثير: ﴿وَلَمِلْتُمْ﴾ خفيفة.

قال أبو الحسن: الخفيفة أجود في [كلام العرب]^(٥)؛ تقول: «ملأتني رعباً»، ولا يكادون يعرفون: «ملأتني». قال أبو علي: مما يدل على ما قاله أبو الحسن من أن التخفيف أكثر في كلامهم قوله: [من الوافر]

فَيْمَلَأُ بَيْتَنَا أَقْطَا وَسَمْنَا

(١) سقط في أ.

(٢) البيت في ديوانه ص (٦٢٦)، ولسان العرب (نبط)، وجمهرة اللغة ص (٣٦٢)، وناج العروس (نبط)، وتهذيب اللغة (٣٧١/١٣)، وكتاب العين (٤٣٩/٧)، وأساس البلاغة (نبط).

ويروي: «كمثل» بدل «كلون»، و: «فاللون» بدل «واللون».

(٣) تقدم.

(٤) إتحاف الفضلاء (٢٨٨)، الإملاء للعكبري (٥٥/٢)، البحر المحيط (١١٠/٦، ١٥/٧)، التيسير للداني (١٤٣)، تفسير الطبري (١٤٢/١٥)، تفسير القرطبي (٣٧٤/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢٢٢)، الحجة لأبي زرة (٤١٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٩)، الغيث للصفاقسي (٢٧٨)، الكشاف للزمخشري (٤٧٦/٢)، المجموع للطبرسي (٤٥٤/٦)، المعاني للفراء (١٣٧/٢)، تفسير الرازي (١٠١/٢١)، النشر لابن الجزري (٣١٠/٢).

(٥) في أ: كلامهم.

وقول الأعشى: [من الطويل]

وَقَدْ مَلَأَتْ بَكْرٌ وَمَنْ لَفَ لَفَهَا (١)

وقول الآخر: [من الطويل]

وَمِنْ مَالِي عَيْنِيهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ

وقول الآخر: [من الرجز]

لَا تَمَلَّأِ الدَّلْوَ وَعَرِّقْ فِيهَا^(٢)

وقولهم: «امتلات»، يدل على «ملا» ؛ لأن مطاوع «فعلت»: افتعلت.

قال: [من الرجز]

امْتَلَأَ الْحَوْضُ، وَقَالَ قَطْنِي^(٣)

وقد جاء التثقيل أيضاً، أنشدوا للمخبل السعدي: [من الطويل]

وَإِذْ فَتَكَ الثُّغْمَانُ بِالنَّاسِ مُحْرِمًا فَمُلَى مِنْ كَغِبِ بْنِ عَوْفٍ سَلَسِلُهُ^(٤)

اختلفوا في كسر الراء، وإسكانها من قوله -عز وجل-: ﴿بِوَرَقِكُمْ﴾ [الكهف:

١٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿بِوَرَقِكُمْ﴾ مكسورة الراء.

وقرأ أبو عمرو وحمزة، وأبو بكر عن عاصم: ﴿بِوَرَقِكُمْ﴾ ساكنة الراء خفيفة.

وروى روح عن أحمد بن موسى عن أبي عمرو: ﴿بِوَرَقِكُمْ﴾ مدغمة^(٥).

(١) صدر بيت، وعجزه:

.....

وينظر ديوانه (١٩٩)، واللسان (نعص)، ومقاييس اللغة (٢٠٧/٥)، ومجمل اللغة (٢٤٧/٤)، والتاج (نعص، لف، نيك).

(٢) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (حبر، عرق)، تهذيب اللغة (٢٢٦/١، ٣٣/٥، ١٣٤/٩)، وتاج العروس (حبر، عرق، نهد)، ومقاييس اللغة (٢٢٤/١، ٢٨٥/٤)، والمخصص (١٣٤/٩، ١٤/١٠)، وأساس البلاغة (حبر، عرق).

(٣) تقدم.

(٤) البيت في ديوانه (٣٠٨)، واللسان (فتك)، وتهذيب اللغة (١٤٩/١٠)، وأساس البلاغة (فتك)، والتاج (فتك)، وبلا نسبة في لسان العرب (مرم)، وكتاب العين (٣٤٠/٥).

(٥) إتحاف الفضلاء (٢٨٩)، الإعراب للنحاس (٢٧٠/٢)، الإملاء للعكبري (٥٥/٢)، البحر المحيط (١١١/٦)، التبيان للطوسي (٢٠/٧)، تفسير الطبري (١٤٨/١٥)، الكشف للزمخشري (٤٧٦/٢)، المحتسب لابن جني (٢٥/٢)، تفسير الرازي (١٠٣/٢١).

قال: وكان يشمها شيئاً من التثقيب.

قال أبو علي: ورق ووزق: كـ [كَبَدَ وَكَبَدَ] ^(١) و «كَتِف» و «كَتَف»، والتخفيف في هذا النحو سائغ مطرد.

وأما إدغام القاف في الكاف فحسن، وذلك نحو قولك: الحق كَلَدَه ^(٢)؛ كما ^(٣) كان إدغام الكاف في القاف في قولك: انهك قَطَنًا، كذلك. ولإدغام القاف في الكاف من المزية في الحسن أن القاف أدخل في الحلق، وهي أول مخارج الفم، والكاف أخرج إلى الفم، والإدغام فيما كان أقرب إلى الفم أحسن.

ألا ترى أن الإدغام إنما هو في حروف الفم، وأن حروف الطرفين ليست بأصول في الإدغام، [إلا أن الإدغام في ذا الموضع ليس يحسن؛ لسكون القاف. ويجوز على قوله: [من الرجز]

وَمَسَحَهُ مَرَّ عُقَابٍ كَاسِرٍ ^(٤) [٥]

اختلفوا في التنوين من قوله -تعالى-: ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ [٢٥]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم [وابن عامر] ^(٦): ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ منوناً.

وقرأ حمزة والكسائي ^(٧): ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ مضافاً غير منون.

(١) في أ: كنبد ونبد.

(٢) الكلْدُ: جمع الشيء بعضه على بعض، كالتكْلِيدِ، أنشد ابن الأعرابي:
فلما ازْجَعْتُوا واشْتَرَيْنَا خِيَارَهُمْ
وَسَارُوا أَسَارَى فِي الْحَدِيدِ مُكَلَّدَا
والكلْدُ (بالتحريك) والكلْدَى: المكان الصُّلب بلا حصي، كالكلْدَةِ، والعرب تقول:
ضَبُّ كَلْدَةٍ؛ لأنها لا تحفر جُحْرَهَا إلا في الأرض الصلبة، والكلْدُ: (النَّوْمُ)، وهي بهاء
والكلْدُ: (الآكَامُ، أو) هو (الأراضي الغليظة) أو قطعة منها غليظة، (واحدتها): كَلْدَةٌ، (بهاء).

ينظر: التاج (٩/ ١١٠، ١١١).

(٣) في أ: فلما.

(٤) الرجز بلا نسبة في اللسان (كسر)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٥٨)، والكتاب (٤/ ٤٥٠)،
والمحتسب (١/ ٦٢)، والتاج (كسر)، والمخصص (٨/ ١٣٩).

(٥) سقط في أ.

(٦) سقط في أ.

(٧) إتحاف الفضلاء (٢٨٩)، الإعراب للنحاس (٢/ ٢٧١)، الإملاء للمعبري (٢/ ٥٥)، البحر
المحيط (٦/ ١١٧)، التبيان للطوسي (٧/ ٢٨)، التيسير للداني (١٤٣)، تفسير الطبري

قال أبو الحسن: تكون السنون لـ «ثلاث مائة».

قال: ولا يحسن إضافة «المائة» إلى «السنين»؛ لا تكاد العرب تقول: «مائة سنين».

وقال: هو جائز في هذا^(١) المعنى، وقد يقوله بعض العرب.
قال: وقد قرأها الأعمش.

وفى حرف عبد الله [بن مسعود]^(٢): «ثَلَاث مِائَةٍ سَنَةٍ».

قال أبو علي: مما يدل على صحة قول من قال: «ثلاث مائة سنين» أن هذا الضرب من العدد الذى يضاف فى اللغة المشهورة إلى الآحاد - نحو: ثلاثمائة رجل، و: أربعمائة ثوب - قد جاء مضافا إلى الجميع فى قول الشاعر: [من الطويل]
مَا زَوَّدُونِي غَيْرَ سَحْقٍ عِمَامَةٍ وَخَمْسِمِئَةٍ فِيهَا قَسِيٌّ وَزَائِفٌ^(٣)
وذاك أن: «مىء» لا تخلو من أن تكون فى الأصل: «مئى»؛ كأنه: فَعْلَةٌ، فجمع على فَعْلٍ، مثل: سدره وسدر، أو تكون: فَعْلَةٌ، جمع على «فُعُول»، نحو^(٤): بَدْرَةٌ وبدور، و: مائة ومئون.

قال: [من الوافر]

..... عَظِيمَاتِ الْكَلَاكِلِ وَالْمُئُونِ^(٥)

فإن قلت: ما تنكر أن يكون «مىء» أصله: مئى، وإنما حركت العين كما حركت نحو: رَكَكٍ، وما أتبع حركة عينه ما بعده-: فالذى يضعف ذلك أنك لا تجد فيما

= (١٥٣/١٥)، تفسير القرطبي (٣٨٧/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢٢٣)، الحجة لأبى زرعة (٤١٤)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٠)، الغيث للصفاقسى (٢٧٨)، الكشف للزمخشري (٤٨١/٢)، الكشف للقيسى (٥٨/٢)، المجمع للطبرسى (٤٦٢/٦)، المعانى للفراء (١٣٧/٢)، تفسير الرازى (١١٢/٢١)، النشر لابن الجزرى (٣١٠/٢).

(١) فى ج: ذا.

(٢) سقط فى أ.

(٣) تقدم.

(٤) فى أ: مثل.

(٥) عجز بيت للمثقب العبدى، وصدره:

..... يشبهن السفين وهن بخت

وينظر ديوانه (١٤٩). وفيه: «للشئون» مكان «والمؤون» وشرح شواهد الإيضاح (٥٢٤)، وبلا نسبة فى اللسان (مان).

كان على حرفين نحو: شعيرة وشعير، وسِدرة وسِدر، فإذا لم تجد لذلك نظيرا عدلت عنه، وحملته على أنه «فُعُول»، وأنه خفف كما يخفف فى القوافى كقوله: [من الرجز]

كَنَّهُوَرٌ كَانَ مِنْ اَعْقَابِ السَّمِي (١)

وإذا كان كذلك فقد جاء إضافة نحو «ثلاثمائة» إلى الجمع، وكسرت الفاء من «مئى» كما كسرت من «جلى» ونحوه.

فأما قوله: [من الكامل]

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُودًا (٢)

فلا يدل على جواز: ثلاث مئتين، وإضافتها إلى الجمع؛ لأن أبا عمر الجرمى حكى عن أبى عبيدة أن «الحلوب» لا يكون إلا جمعا، و «الحلوبة» تكون واحدا وتكون جمعا.

فإذا كان كذلك أمكن أن يكون الشاعر جعل «الحلوبة» جمعا، وجعل «السود» وصفا لها، وإذا أمكن هذا لم تكن فيه دلالة على جواز إضافة «ثلاثمائة»، ونحوها إلى الجمع.

فإن قلت: تكون «حلوبة» فى البيت واحدا ولا تكون جمعا؛ لأنه تفسير العدد، وهذا الضرب من العدد يفسر بالآحاد دون المجموع.

قيل: هذا لا يمتنع إذا كان المراد به الجمع أن يكون (٣) تفسيراً لهذا الضرب من العدد من حيث كان على لفظ الآحاد؛ فكذلك «الحلوبة» يراد به الجمع، ولا يمتنع أن تكون تفسيراً؛ كما لا يمتنع: عشرون نفرا، وثلاثون قتيلا. ونحو ذلك من الأسماء التى يراد بها الجمع، وهى على لفظ الآحاد. ومما يدل على أنه «فُعُول» قوله: [من الرجز]

(١) تقدم.

(٢) وتام البيت:

..... كخافية الغراب الأسحم

وهو لعنترة بن شداد فى ديوانه (١٩٣)، والحيوان (٤٢٥/٣)، وخزانة الأدب (٧/

٣٩٠)، وشرح شذور الذهب ص (٣٢٥)، والمقاصد النحوية (٤٨٧/٤)، وبلا نسبة فى

شرح الأشموني (٦٢٥/٣)، وشرح المفصل (٥٥/٣، ٢٤/٦).

(٣) فى ج: يقع.

وَحَاتِمُ الطَّائِي وَهَابُ الْمِثَى^(١)

فهذا يدل على التخفيف، وهو «فُعُول» فى الأصل؛ وإنما خفف للقفائية، كما خفف البيت الذى قبله وهو: [من الرجز]

حَنِدَةُ خَالِي وَلَقِيطٌ وَعَلَى

[فخفف كما خفف]^(٢) نحو: [من الرجز]

مَتَى أَنَا لَا يُؤَزِّقِنِي الْكَرَى لَيْلًا وَلَا أَسْمَعُ أَجْرَاسَ الْمَطَى^(٣)

فإن قلت^(٤): لم لا يكون «المِثَى» فُعْلًا، ويكون جمع «فعلة» على: فُعْل، نحو: خَشَبَةٌ وَخُشْبٌ، وَبَدَنَةٌ وَبُدُنٌ؟

فإن ذلك لا يكون؛ ألا ترى أن «فُعْلًا» لا يكسر فاؤها كما يكسر فاء «فُعُول»؟

ولأن «فُعْلًا» قد رفض فى [جمع]^(٥) المعتل؛ فلم يستعمل إلا فى هذه الكلمة

التي هى «ثن» فى جمع «ثنى» فقط؛ فلا يحمل عليها غيرها.

وأما قول من قال: ﴿تَلَكَّ مَائِثَرُ سِينِكَ﴾ [فإن «سينين» فيه بدل]^(٦) من قوله:

﴿تَلَكَّ مَائِثَرُ﴾ وموضعه نصب؛ كما أن موضع البدل منه كذلك، وقد قدمنا ذكر ذلك

عن أبى الحسن.

قال: وقرأ ابن عامر وحده^(٧): ﴿بِالْعُدُوَّةِ وَالْعَشَى﴾ [٢٨].

(١) الرجز لامرأة من عقيل فى خزانة الأدب (٧/ ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧)، واللسان (حتم، مائ)، ونوادير أبى زيد (٩١)، وشرح شواهد الشافعية (١٦٣)، ولقصي بن كلاب فى المقاصد النحوية (٤/ ٥٦٥)، واللسان (أمة)، وبلا نسبة فى لسان العرب (حيد)، والمخصص (٩/ ٣، ١٧/ ٢٠٧)، والإنصاف (٢/ ٦٦٣)، وخزانة الأدب (٨/ ٣٠، ١١/ ٣٧٤، ٣٧٦)، والخصائص (١/ ٣١١)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٣٤)، وشرح شافعية ابن الحاجب (٢/ ٢٣٤)، والمنصف (٢/ ٦٨)، والتاج (سنا).

(٢) فى أ: فحذف كما حذف.

(٣) تقدم.

(٤) فى أ: قيل.

(٥) سقط فى أ.

(٦) فى ج: فإنه بدل.

(٧) إتحاف الفضلاء (٢٨٩)، الإعراب للنحاس (٢/ ٢٧٣)، البحر المحيط (٦/ ١١٩)، التبيان للطوسى (٧/ ٣١)، التيسير للدانى (١٠٢)، تفسير الطبرى (١٥/ ١٥٤)، الحجة لابن خالويه (١٤٠، ٢٢٣)، الحجة لأبى زرعة (٤١٥)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٠)، الغيث للصفاسى (٢٧٩)، الكشف للزمخشري (٢/ ٤٨١)، تفسير الرازى (٢١/ ١٨٥)، النشر =

وقرأ الباقر: ﴿بِالْفَدْوَةِ وَالْمَشْيِ﴾ بالألف.

قال أبو علي: أما «غداة» فهو اسم موضوع للتعريف، وإذا كان كذلك فلا ينبغي أن تدخل عليه الألف واللام، كما لا تدخل على سائر الأعلام، وإن كانت قد كتبت في المصحف بالواو، لم يدل على ذلك.

ألا ترى أنهم قد كتبوا فيه «الصلاة» بالواو وهي ألف؟! فكذلك «الغداة» إن كتبت^(١) بالواو. لا دلالة فيه على أنها واو؛ كما لم يكن ذلك في «الصلاة» ونحوها مما كتب بالواو وهي ألف.

ووجه دخول لام المعرفة عليها: أنه قد يجوز - وإن كان معرفة - أن يُنكر، كما حكاه أبو زيد من أنهم يقولون: لقيته فينة، والفينة بعد الفينة، ف «فينة» مثل «الغدوة» في التعريف؛ بدلالة امتناع الانصراف، وقد دخلت عليها لام التعريف^(٢)، وذلك أنه يقدر من أمة كلها له مثل هذا الاسم؛ فيدخل التنكير لذلك، ويقوى هذا تثنية الأعلام وجمعها.

وقولهم: [من الرجز]

لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ^(٣)

وقولهم: أما البصرة فلا بصرة لك، فأجرى [هذا]^(٤) مجرى ما يكون شائعا في الجنس. وكذلك «الغدوة».

وقول من قال: ﴿بِالْفَدْوَةِ﴾ أبين.

قال: وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو^(٥): ﴿يَهْدِينِي رَبِّي﴾ [٢٤] بياء في الوصل.

= لابن الجزري (٢/٢٥٨).

(١) في أ: كتبت في هذا.

(٢) في ج: المعرفة.

(٣) الرجز لبعض بني دبير في الدرر (٢/٢١٣)، وبلا نسبة في أسرار العربية ص (٢٥٠)، والأشباه والنظائر (٣/٨٢، ٨/٩٨)، وتخليص الشواهد (١٧٩)، وخزانة الأدب (٤/٥٧، ٥٩)، ورسف المباني ص (٢٦٠)، وسر صناعة الإعراب (١/٥٩)، وشرح الأشموني (١/١٤٩)، وشرح شواهد الإيضاح ص (١٠٥)، وشرح المفصل (٢/١٠٢، ٤/١٢٣)، والكتاب (٢/٦٩)، والمقتضب (٤/٣٦٢)، وهمع الهوامع (١/١٤٥).

(٤) سقط في ج.

(٥) التيسير للداني (١٤٧)، السبعة لابن مجاهد (٣٨٩)، الغيث للصفافسي (٢٧٨)، الكشف للقيسي (٢/٨٢)، النشر لابن الجزري (٢/٣١٦).

وقرأ ابن عامر وعاصم وحزمة والكسائي بغير ياء.

قال أبو على: إثبات الياء أحسن^(١)؛ لأنها ليست بفواصل فتكون كالقوافي.

ومن حذف: فلأن الحذف في هذا النحو وإن لم يكن قافية فقد جاء وكثر^(٢).

قال: وكلهم قرأ: ﴿وَلَا يُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾ [٢٦] بالياء والرفع، غير ابن

عامر^(٣) فإنه قرأ: ﴿وَلَا تُشْرِكْ﴾ جزما بالتاء.

قال أبو على: ﴿يُشْرِكْ﴾ بالياء؛ لتقدم أسماء الغيبة، وهو قوله: ﴿مَا لَهُمْ مِنْ

دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكْ﴾، والهاء للغيبة.

فكذلك قوله: ﴿وَلَا يُشْرِكْ﴾ أي: لا يشرك الله في حكمه أحدا.

وقراءة ابن عامر: ﴿وَلَا تُشْرِكْ﴾ أنت أيها الإنسان في حكمه [أحدا]^(٤) على

النهي عن الإشراك في حكمه.

المعنى: أي لا تكن كمن قيل فيه: ﴿أَيُّشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلِقُونَ﴾

[الأعراف: ١٩١]، وقوله: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام:

١٤٨]، والقراءة الأولى أشيع^(٥)، والرجوع من الغيبة إلى الخطاب كقوله -تعالى-:

﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ بعد ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾.

وقرأ أبو عمرو: ﴿ثُمَرُ﴾ [٣٤] و ﴿بِثْمَرِهِ﴾ [٤٢] بضم الثاء وسكون الميم.

وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحزمة والكسائي^(٦): ﴿ثُمَرُ﴾ و ﴿بِثْمَرِهِ﴾

(١) في أ: حسن.

(٢) زاد بعدها في ج: قال سيبويه.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٨٩)، الإملاء للعكبري (٥٦/٢)، البحر المحيط (١١٧/٦)،

التيبان للطوسي (٢٨/٧)، التيسير للداني (١٤٣)، تفسير القرطبي (٣٨٧/١٠)، الحجة

لابن خالويه (٢٢٣)، الحجة لأبي زرة (٤١٥)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٠)، الغيث

للفصافسي (٢٧٨)، الكشف للزمخشري (٤٨١/٢)، الكشف للقيسي (٥٨/٢)، المجمع

للطبرسي (٣٦٢/٦)، المعاني للفراء (١٣٩/٢)، تفسير الرازي (١١٢/٢١)، النشر لابن

الجزري (٣١٠/٢).

(٤) سقط في أ.

(٥) في ج: أشبه.

(٦) إتحاف الفضلاء (٢٩٠)، الإملاء للعكبري (٥٦/٢)، البحر المحيط (١٢٥/٦)، التيبان

للطوسي (٣٤/٧)، التيسير للداني (١٤٣)، تفسير الطبري (١٦١/١٥)، تفسير القرطبي

(٤٠٣/١٠)، الحجة لأبي زرة (٤١٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٠)، الغيث للفصافسي

مضمومة الثاء والميم.

[وقرأ] على بن نصر، وحسين الجعفي، عن أبي عمرو: ﴿ثُمَرٌ﴾ مثل نافع.

وقرأ عاصم: ﴿ثُمَرٌ﴾ و ﴿يَثْمَرُهُ﴾ بفتح الثاء والميم فيهما.

قال أبو علي: الثمرة: ما يجتنى من ذى الثمرة، وجمعه: ثمرات، ومثله: رَحْبَة، ورحبات، ورقبة ورقبات، قال: ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ نَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا﴾ [النحل: ٦٧]، وقال: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا﴾ [البقرة: ٢٥].

ويجوز في جمع «ثمرة» ضربان:

أحدهما: أن تجمع على: ثَمَر، كبقرة وبقر.

والآخر: على التكرير: ثمار: كرقبة ورقاب، وهذا على تشبيه المخلوقات بالمصنوعات، وقد يشبه كل واحد منهما بالآخر.

ويجوز في القياس أن يكسر «ثمار» الذي هو جمع «ثمرة» على: ثَمَر؛ فيكون كـ «كتاب وكتب»، ويكون تكسيره على: فُعْل، كتكسيره على «فعائل» في ^(١) قوله: [من الطويل]

وَقَرَّبْنَا بِالزُّرْقِ الْجَمَائِلَ بَعْدَمَا تَقَوَّبَ عَنْ غِرْبَانٍ أَوْرَاكِهَا الْخَطِرَ ^(٢)

فقراءة [أبي عمرو] ^(٣): ﴿وَكَانَ لَهُ ثُمَرٌ﴾ - إذا خفف - يجوز أن يكون جمع ثمار، كـ «كتاب وكتب»، ويخفف كما يخفف «كتب».

ويجوز أن يكون «ثُمَر» جمع «ثَمرة»؛ كَبَدَنَة وَبُذْن، وَخَشَبَة وَخُشْب. ويجوز أن يكون «ثُمَر» واحدًا كَعُنِّي وَطُنْب، فعلى أى هذه الوجوه كان جاز إسكان العين منه وساغ.

وكذلك قوله: ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ﴾.

وقال بعض أهل اللغة: الثمر: المال، والثمر: المأكول، وجاء في التفسير قريب من هذا، قالوا: الثمر: النخل والشجر، ولم يرد به الثمرة.

= (٢٧٩)، الكشف للقيسي (٥٩/٢)، المجمع للطبرسي (٤٦٧/٦)، تفسير الرازي (٢١/١٢٥)، النشر لابن الجزري (٣١٠/٢).

(١) في أ: في نحو.

(٢) تقدم.

(٣) في أ: ابن عامر.

والثمر - على ما روى عن عدة من السلف - : الأصول التي تحمل الثمرة، لا نفس الثمر؛ بدلالة قوله: ﴿فَأَصْبَحَ يُفْلِحُ كَفَيْهِ عَلَى مَا أَفَقَ فِيهَا﴾ أى: فى الجنة، والنفقة إنما تكون على ذوات الثمر فى أغلب العرف، وكأن الآفة التى أرسلت عليها، اصطلمت الأصول واجتاحتها، كما جاء فى صفة الجنة الأخرى: ﴿فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ﴾ [ن: ٢٠] أى: كالليل فى سواده؛ لاحتراقها، أو كالنهار فى بياضها، وما بطل من خضرتها بالآفة النزلة بها.

وحكى عن أبى عمرو: ﴿الثمر﴾، والثمر: أنواع المال، وإذا أحيط بالثمر فاجتيع؛ دخلت فيه الثمرة، ولا يكون أن يصاب الأصل ولا تصاب الثمرة، وإذا كان كذلك؛ فمن قرأ: ﴿بُثْمَرُهُ﴾ و ﴿بُثْمَرُهُ﴾ كان [قوله] ^(١) أبين ممن قرأ بالفتح. وقد تجوز القراء بالفتح؛ [كأنه أخبر] ^(٢) عن بعض ما أصيب، وأمسك عن بعض، وهى ^(٣) قراءة عاصم.

وفى «الثمر» لغة أخرى لم تُحْكَمْ عن ذكر ^(٤) من القراء فى هذا الكتاب. قال سيبويه: تقول: ثَمْرَةٌ وَثْمَرَاتٌ، وَسَمْرَةٌ وَسَمَرَاتٌ. قال أبو على: فيجوز فى جمع «ثَمْرَةٌ»: ثَمْرٌ؛ كما جاز السَّمْرُ، وقالوا: ثَمْرَةٌ وَثَمْرٌ وَثَمَارٌ، فـ «ثَمَارٌ» جمع «ثَمْرَةٌ» كما أن «إِضَاءٌ» جمع «أَضَى»، وكسروه ^(٥) على «فعال» كما كسروه على «فعلول» فى قولهم: صَفًّا وَصُفًى ^(٦). وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر ^(٧): ﴿خَيْرًا مِّنْهُمَا مَنْقَلَبًا﴾ [٣٦] بزيادة ميم بعد الهاء على التثنية، وكذلك هى فى مصاحف أهل مكة والمدينة والشام.

(١) سقط فى ج.

(٢) فى أ: فأخبر.

(٣) فى أ: هو.

(٤) فى ج: ذكره.

(٥) فى ج: وكسره.

(٦) ثبت ههنا فى ج: «يتلوه - إن شاء الله - فى الجزء السادس والثلاثين: قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿خَيْرًا مِّنْهُمَا مَنْقَلَبًا﴾ بزيادة ميم بعد الهاء على التثنية. والحمد لله، وصلى الله على محمد رسوله وعلى آله وسلم تسليمًا».

(٧) إتحاق الفضلاء (٢٩٠)، الإعراب للنحاس (٢/٢٧٥)، الإملاء للعكبرى (٢/٥٦)، البحر المحيط (٦/١٢٦)، التبيان للطوسى (٧/٣٨)، التيسير للدانى (١٤٣)، تفسير القرطبى (١٠/٤٠٤)، الحجة لأبى زرعة (٤١٧)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٠)، الغيث للصفاقسى =

وقرأ أبو عمرو وعاصم وحزمة والكسائي: ﴿خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا﴾ وكذلك هي في مصاحف أهل البصرة والكوفة.

قال أبو علي: الأفراد أولى؛ من حيث كان أقرب إلى الجنة [المفردة في قوله - عز وجل-] ^(١): ﴿وَدَخَلَ جَنَّتُهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ﴾ [٣٥]. والتثنية لا تمتنع؛ لتقدم ذكر الجنتين.

اختلفوا في إسقاط الألف من قوله -عز وجل-: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [٣٨] وإثباتها:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحزمة والكسائي: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ بإسقاط الألف في الوصل، وإثباتها في الوقف.

وقرأ نافع في رواية المسيبي: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ يثبت الألف في الوصل والوقف، وقال ابن جماز وإسماعيل بن جعفر وورش وقالون عن نافع: بغير ألف في الوصل، ويقف بالألف.

وقرأ ابن عامر ^(٢): ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾، يثبت الألف في الوصل والوقف. قال أبو بكر أحمد: ولم يختلف في الوقف أنه بألف، وإنما اختلف في الوصل. قال: القول فيمن قرأ: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ فلم يثبت الألف في الوصل، أنه كان: «لكن أنا»، فخفف الهمزة وألقى حركتها على النون؛ فصار: «لكن نا»، فاجتمع مثلاًن ^(٣)، فأدغم المثل الأول في الثاني بعد أن أسكنها؛ فصار في الدرج: «لكنن هو الله ربِّي»، فلم يثبت الألف في الوصل كما لم يثبت الهاء في الوصل في

= (٢٧٩)، الكشف للزمخشري (٤٨٤/٢)، الكشف للقيسي (٦٠/٢)، المجمع للطبرسي (٤٦٧/٦)، المعاني للفراء (١٤٤/٢)، تفسير الرازي (١٢٦/٢١)، النشر لابن الجزري (٣١١/٢).

(١) في أ: المفردة من قوله.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٩٠)، الإملاء للعكبري (٥٦/٢)، البحر المحيط (١٢٨/٦)، التبيان للطوسي (٣٩/٧)، التيسير للداني (١٤٣)، الحجة لأبي زرعة (٤١٧)، الحجة لابن خالويه (٢٢٤)، تفسير الطبري (١٦٢/١٥)، تفسير القرطبي (٤٠٤/١٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٩/١)، الغيث للصفاسي (٢٧٩)، الكشف للزمخشري (٤٨٥/٢)، الكشف للقيسي (٦١/٢)، المجمع للطبرسي (٤٦٩/٦)، تفسير الرازي (١٢٦/٢١)، النشر لابن الجزري (٣١١/٢).

(٣) في ج: المثلاًن.

نحو: ارمه واغزه؛ لأنها إنما تلحق في الوقف؛ لتبين الحرف الموقوف عليه، فإذا وقف قال: «لكنّا»، فأثبت الألف في الوقف كما كان يثبت الهاء فيه.

ومثل ذلك في الإدغام ما حكاه أبو زيد من^(١) قول من سمعه يقرأ: ﴿أَنْ تَقَعَ عَلَٰرِضٍ﴾ [الحج: ٦٥] خفف الهمزة، وألقى حركتها على لام المعرفة فصار: «على الارض». وخففها على قول من قال: «ألحمر»، فأثبت همزة الوصل؛ لأن اللام في تقدير السكون، فلما كان في تقدير السكون حذف الألف من «على»، كما يحذفها إذا كانت اللام ساكنة؛ فاجتمع لآمان مثلاًن فأدغم الأولى في الثانية، ولو خففها على قول من قال: «ألحمر»، لم يجز الإدغام؛ لأن [الألف في «على»]^(٢) تثبت ولا تحذف كما حذفت في القول الأول، لما كانت اللام في تقدير سكون؛ فلم يجز الإدغام لفصل الألف بين المثليين، فإذا وقف من أدغم «لكنّ» أثبت الألف، وإذا لم يقف حذفها. ومثل هذه الألف في أنها تثبت في الوقف وتسقط في الإدراج^(٣)، الألف في «حيّلاً»، تقول: حيّله بعمر، فتحذفها، فإن وقفت قلت: حيّلاً.

وقد تجيء هذه الألف مثبتة في الشعر في الإدراج؛ كقول الأعشى: [من المتقارب]

فَكَيْفَ أَنَا وَانْتِحَالِي الْقَوَافِي (٤)

وقول الآخر: [من الوافر]

أَنَا شَيْخٌ^(٥) الْعَشِيرَةِ فَأَعْرِفُونِي حَمِيدٌ قَدْ تَذَرَيْتُ السَّيِّئَاتِ^(٦)
ولا يكون هذا مختاراً في القراءة.

وقد جاء في غير هذا إجراء الوصل مجرى الوقف، نحو قوله: [من الرجز]

بَبَازِلٍ وَجَنَاءٍ أَوْ عَيْنَهْلَى^(٧)

فأما من قرأ: ﴿لكنّا هو الله ربّي﴾ في الوصل فإنه يحتمل أمرين:

(١) في ج: في.

(٢) في ج: ألف على.

(٣) في ج: الدرج.

(٤) تقدم.

(٥) في ج: سيف.

(٦) تقدم.

(٧) تقدم.

أحدهما: أن يجعل الضمير المتصل مثل المنفصل الذى هو: نحن؛ فيدغم النون من «لكن» لسكونها فى النون من علامة الضمير؛ فيكون على هذا فى الوصل والوقف: «لكنَّا» بإثبات الألف لا غير؛ ألا ترى أن أحدا لا يحذف الألف فى نحو: فعلنا؟! وقوله: «هو» من: ﴿هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [ضمير فى] ^(١) علامة الحديث والقصة، كما أنه [فى قوله -عز وجل-] ^(٢): ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧]، وقوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] -كذلك، والتقدير: «الأمر: الله أحد»؛ لأن هذا الضمير يدخل على المبتدأ والخبر؛ فيصير المبتدأ والخبر فى موضع الخبر ^(٣)، كما أنه فى: إن، وكان ^(٤)، وظننت، وما يدخل على المبتدأ والخبر - كذلك، وعاد الضمير على الضمير الذى دخلت عليه «لكن» على المعنى، ولو عاد على اللفظ: لكان: «لكنَّا هو الله ربنا» ^(٥)، ودخلت «لكن» على الضمير مخففة كما دخلت فى قوله: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤]، وهذا وجه. ويجوز فيه وجه آخر: وهو أن سيبويه حكى أنه سمع [من العرب] ^(٦) من يقول: أعطنى أبيضه، فشدد وألحق الهاء. فالتشديد للوقف، وإلحاقه إياها، كإلحاقه الألف فى «سببا». والياء فى: عَيْهَلَى. فأجرى الهاء مجراها فى الإطلاق كما كانت مثلها فى قوله: [من المتقارب]

صَفِيَّةٌ قَوْمِي وَلَا تَجْزَعِي وَبَكَّى النِّسَاءَ عَلَى حَمْرَةٍ ^(٧)

فهذا الذى حكاه سيبويه فى الكلام، وليس فى شعر، وكذلك الآية تكون الألف فيها كالهاء، ولا تكون الهاء للوقف؛ ألا ترى أن هاء الوقف لا يبين بها المعرب، ولا ما ضارع المعرب؟! فعلى أحد هذين الوجهين يكون قول من أثبت الألف فى الوصل، أو عليهما جميعًا.

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: من قول.

(٣) فى ج: خبر.

(٤) فى أ: كان.

(٥) زاد فى ج: فهذا وجه.

(٦) سقط فى ج.

(٧) تقدم.

ولو كانت فاصلة لكان مثل: ﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾ [الأحزاب: ٧٦].
 وقرأ ابن كثير^(١): ﴿إِنْ تَرَنِى أَنَا﴾ [٣٩]، و: ﴿تَوْتِنِى خَيْرَا﴾ [٤٠]، و: ﴿نَبْغِى﴾
 فَازْتَدَا﴾ [٦٤]، و: ﴿أَنْ تُعَلِّمَنِى مِمَّا﴾ [٦٦]، و: ﴿يَهْدِينِى رَبِّى﴾ [٢٤] يثبت الياء
 فى الوصل والوقف.

وقرأ نافع وأبو عمرو بياء فى الوصل فى هذه الحروف، وزاد: ﴿فَهُوَ الْمُهْتَدِى﴾
 [١٧] بياء فى الوصل، ويحذفها فى الوقف.

[و] الكسائى [يحذفها و]^(٢) يثبت الياء فى ﴿نَبْغِى﴾ وحدها فى الوصل.
 [و] ابن عامر وعاصم وحمزة يحذفون الياء فى الوصل والوقف فى كل ذلك.
 قال أبو على: إثبات ابن كثير الياء - فيما أثبت من هذه الحروف فى الوصل
 والوقف [فى كل ذلك]^(٣) - هو الأصل والقياس، وإثبات نافع وأبى عمرو الياء فى
 هذه الحروف التى حكيت عنهما فى الوصل هو القياس والأصل، وحذفهما لها فى
 الوقف أنها فواصل، أو [قد]^(٤) أشبهت الفواصل، فحذفها كما تحذف فى
 القوافى؛ لأنه موضع وقف، والوقف مما يغير^(٥) فيه الكلم عن حالها فى الوصل.
 وأما حذف ابن عامر وعاصم وحمزة الياء فى هذه الحروف فى الوصل والوقف
 فإن حذفهم لها فى الوقف كحذف من تقدم ذكره؛ لأنها كالفواصل، وأما حذفها فى
 الوصل، فلا أنهم قد يحذفون مما ليس بفاصلة فى الوصل نحو: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ﴾
 [هود: ١٠٥].

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله - عز وجل - : ﴿وَلَمْ تَكُنْ لَمْ فِتْنَةً﴾ [٤٣]:
 فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر - فيما أرى - : ﴿وَلَمْ تَكُنْ﴾
 بالتاء.

(١) إتحاف الفضلاء (٢٩٠)، التيسير للدانى (١٤٧)، السبعة لابن مجاهد (٣٩١)، الغيث
 للصفافسى (٢٧٩)، الكشف للقيسى (٨٢/٢)، النشر لابن الجزرى (٣١٦/٢)، الإملاء
 للعكبرى (٥٦/٢)، البحر المحيط (١٢٩/٦)، التبيان للطوسى (٤١/٧)، الكشف
 للزمخشري (٤٨٥/٢)، المعانى للفرأ (١٤٤/٢)، تفسير الرازى (١٢٧/٢١).

(٢) سقط فى ج.

(٣) سقط فى أ.

(٤) سقط فى ج.

(٥) فى أ: يعبر.

وقرأ حمزة والكسائي^(١): ﴿وَلَمْ يَكُنْ﴾ بالياء.

قال أبو على: الياء والتاء كلاهما حسن، وقد مضى ذلك [فى غير موضع].^(٢) اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقُّ﴾ [٤٤]:

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم فى الروایتين: ﴿الْوَلَايَةُ﴾ بفتح الواو، ﴿لِلَّهِ الْحَقُّ﴾ خفضاً.

وقرأ حمزة^(٣): ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقُّ﴾ بكسر الواو والقاف.

وقرأ أبو عمرو^(٤): ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقُّ﴾ بفتح الواو وضم القاف.

وقرأ الكسائي: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ﴾ كسرًا، ﴿لِلَّهِ الْحَقُّ﴾ بضم القاف.

قال أبو على: قال أبو عبيدة: الْوَلَايَةُ: أى التوالى، قال: وهو مصدر «الولى».

وحكى عن أبى عمرو والأصمعى: أن «الْوَلَايَةَ» هنا لحن، والكسر يجىء فى

«فِعَالَةٍ» فيما كان صنعة ومعنى متقلدا: كالكتابة والإمارة والخلافة وما أشبه ذلك،

وليس ههنا معنى تولى أمر؛ إنما هو الْوَلَايَةُ من الدين، وكذلك التى فى الأنفال: ﴿مَا

لَكُمْ مِنْ وَلِيَّتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [٧٢]، وقد كسر قوم من القراء تلك^(٥) أيضًا.

(١) إتحاف الفضلاء (٢٩٠)، الإملاء للعكبرى (٥٧/٢)، البحر المحيط (١٣٠/٦)، التيسير للدانى (١٤٣)، الحجة لابن خالويه (٢٢٤)، الحجة لأبى زرة (٤١٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٢)، الغيث للصفاقسى (٢٧٩)، الكشف للزمخشري (٤٨٥/٢)، الكشف للقيسى (٦٢/٢)، تفسير الرازى (١٢٨/٢١).

(٢) سقط فى ج.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٩٠)، الإعراب للنحاس (٢٧٨/٢)، البحر المحيط (١٣٠/٦)، التيسير للدانى (١٤٣)، تفسير الطبرى (١٦٤/١٥)، تفسير القرطبى (٤١١/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢٢٤)، الحجة لأبى زرة (٤١٨)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٢)، الغيث للصفاقسى (٢٧٩)، الكشف للزمخشري (٤٨٦/٢)، الكشف للقيسى (٦٢/٢)، المجمع للطبرى (٤٦٩/٦)، المعانى للبراء (١٤٦/٢)، تفسير الرازى (١٢٩/٢١)، النشر لابن الجزرى (٢٧٧/٢).

(٤) إتحاف الفضلاء (٢٩٠، ٢٩١)، الإعراب للنحاس (٢٧٨/٢)، الإملاء للعكبرى (٥٧/٢)، البحر المحيط (١٣١/٦)، التيسير للدانى (١٤٣)، تفسير القرطبى (٤١١/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢٢٤)، الحجة لأبى زرة (٤١٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٢)، الغيث للصفاقسى (٢٧٩)، الكشف للزمخشري (٤٨٦/٢)، الكشف للقيسى (٦٢/٢)، المجمع للطبرى (٤٦٩/٦)، تفسير الرازى (١٢٩/٢١)، النشر لابن الجزرى (٣١١/٢).

(٥) فى أ: ذلك.

وحكى ابن سلام عن يونس فى قوله -عز وجل-: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾، قال يونس: ما كان لله -عز وجل- فهو ولاية - مفتوح - من الولاية فى الدين، وما كان [من ولاية]^(١) الأمور فبالكسر: ولاية.

وقال بعض أهل اللغة: الولاية: النصر^(٢). يقال: هم أهل ولاية عليك، أى: متناصرون عليك. والولاية: ولاية السلطان.

قال: وقد يجوز الفتح فى هذه والكسر فى تلك، كما قالوا: الوكالة والوكالة، والوصاية والوصاية بمعنى واحد، فعلى ما ذكر هذا الذاكر يجوز الكسر فى الولاية فى هذا الموضع.

وأما من قرأ^(٣): ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾ [فكسر القاف، فإنه جعله]^(٤) من وصف الله - سبحانه - ووصفه بالحق وهو مصدر كما وصفه بالعدل وبالسلام.

والمعنى: أنه ذو الحق وذو السلام، وكذلك الإله معناه: ذو العباد؛ [يدل على ذلك]^(٥) قوله -عز وجل-: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾ [النور: ٢٥] وقوله: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٦٢].

ومن رفع «الحق» جعله صفة للولاية، ومعنى وصف الولاية بالحق أنه لا يشوبها غيره، ولا يخاف فيها ما يخاف فى سائر الولايات من غير الحق.

اختلفوا فى التخفيف والتثقيل من قوله -جل وعز-: ﴿عُقْبَا﴾ [٤٤]: فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي^(٦): ﴿عُقْبَا﴾ مضمومة القاف.

وقرأ عاصم وحزمة: ﴿عُقْبَا﴾ ساكنة القاف.

(١) فى ج: من الولاية ولاية.

(٢) فى ج: للنصر.

(٣) فى أ: قال.

(٤) فى ج: بكسر القاف جعله.

(٥) فى ج: ويدل على هذا.

(٦) إتحاف الفضلاء (٢٩٠)، البحر المحيط (١٣١/٦)، التبيان للطوسى (٤٥/٧)، التيسير للدانى (١٤٣)، تفسير القرطبى (٤١١/١٠)، الحجة لأبى زرعة (٤١٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٢)، الغيث للصفاقسى (٢٧٩)، الكشاف للزمخشري (٤٨٦/٢)، الكشف للقيسى (٦٣/٢)، المجمع للطبرسى (٤٦٩/٦)، تفسير الرازى (١٢٩/٢١).

[قال] أبو عبيدة: خير عَقْبًا، وعاقبة، وعُقْبَى، وعُقْبَة، والمعنى واحد وهى: الآخرة.

قال أبو على: ما كان على «فُعْل» جاز تخفيفه، نحو: العُنُق، والطُنْب. وقد تقدم ذكر ذلك.

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿وَيَوْمَ تُسِيرُ الْجِبَالُ﴾ [٤٧]:
فقرأ ابن كثير وأبو عمرو^(١) [وابن عامر]^(٢): ﴿وَيَوْمَ تُسِيرُ﴾ بالتاء، ﴿الْجِبَالُ﴾
رفعًا.

وقرأ نافع [وعاصم]^(٣) وحمزة والكسائي: ﴿تُسِيرُ﴾ بالنون، ﴿الْجِبَالُ﴾ نصبًا.
قال أبو على: حجة من بنى الفعل للمفعول به فقال: ﴿تُسِيرُ﴾ قوله: ﴿وَسِيرَتِ
الْجِبَالُ﴾ [النبا: ٢٠]. وقوله: ﴿وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ﴾ [التكوير: ٣].
ومن قال: ﴿تُسِيرُ﴾ فلأنه أشبه بما بعده من قوله: ﴿وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾
[٤٧].

فإن قلت: فقد جاء: ﴿وَتُسِيرُ الْجِبَالُ سِيرًا﴾ [الطور: ١٠]، ولم يجب على هذا
أن يقال: تُسير الجبال.

قيل: إنما قرئ على: ﴿تُسِيرُ الْجِبَالُ﴾ و: ﴿تُسِيرُ الْجِبَالُ﴾ ولم يقرأ على غير
هذين الوجهين؛ فكما أسند الفعل إلى المفعول به فى قوله: ﴿وَسِيرَتِ الْجِبَالُ﴾ كذلك
أسند إليها فى قوله: ﴿تُسِيرُ الْجِبَالُ﴾.

اختلفوا فى قوله -تعالى-: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا﴾ [٥٢] فى النون والياء:
فقرأ حمزة وحده^(٤): ﴿نَقُولُ﴾ بالنون.

(١) إتحاف الفضلاء (٢٩١)، البحر المحيط (١٣٤/٦)، التبيان للطوسى (٤٧/٧)، التيسير
للداني (١٤٤)، تفسير القرطبي (٤١٦/١٠)، الحجة لابن خالويه (٢٢٥)، الحجة لأبى
زرعة (٤١٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٣)، الغيث للصفاقسى (٢٨٠)، الكشف
للمخشرى (٤٨٧/٢)، الكشف للقيسى (٦٤/٢)، المجمع للطبرسى (٤٦٩/٦)، المعانى
للفراء (١٤٦/٢)، تفسير الرازى (١٣٢/٢١)، النشر لابن الجزرى (٣١١/٢).

(٢) سقط فى أ.

(٣) سقط فى أ.

(٤) إتحاف الفضلاء (٢٩١)، الإملاء للعكبرى (٥٧/٢)، البحر المحيط (١٣٧/٦)، التبيان
للطوسى (٤٩/٧)، التيسير للداني (١٤٤)، الحجة لابن خالويه (٢٢٥)، الحجة لأبى زرعة
(٤٢٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٣)، الغيث للصفاقسى (٢٨٠)، الكشف للمخشرى =

وقرأ الباقون بالياء.

قال أبو علي: قول حمزة: ﴿نَقُولُ﴾ [بالنون] ^(١) أن قبلها: ﴿وَمَا كُنْتَ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾ [٥١]، ﴿وَيَوْمَ نَقُولُ﴾ محمول على ما تقدم في المعنى؛ فكما أن «كنت» للمتكلم كذلك «نقول»، والجمع والإفراد في ذلك بمعنى.

وحجة الياء أن الكلام الأول قد انقضى. وهذا استئناف؛ فالمعنى: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ﴾: أى: يوم يقول الله - سبحانه -: ﴿نَادُوا شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ﴾، وهذا يقوى القراءة بالياء دون النون، ولو كان بالنون لكان الأشبه بما بعده ^(٢) أن يكون جمعا مثله، فيقول: شركاءنا.

فأما قوله - جل وعز -: ﴿الَّذِينَ زَعَمْتُمْ﴾، فالراجع إلى الموصول محذوف، وخبر الزعم محذوف.

والمعنى: الذين زعمتموهم إياهم، أى: زعمتموهم شركاء، فحذف الراجع من الصلة، ولا بد من تقديره كقوله - عز وجل -: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، ومثل هذا في حذف المفعولين جميعا.

[قول الكمي: ^(٣) [من الطويل]

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَى وَتَخَسِبُ ^(٤)
فالآية أقوى من هذا؛ لأن الراجع إلى الموصول مقتضى، وإذا ثبت الراجع ثبت حصول المفعول الثانى؛ لأن الاختصار على الأول من المفعولين لا يجوز.
اختلفوا في قوله - عز وجل -: ﴿الْعَذَابُ قُبُلًا﴾ [٥٥] فى كسر القاف وفتح الباء، وضم القاف والباء.

= (٢/٤٨٨)، الكشف للقيسى (٢/٦٥)، المجمع للطبرسى (٦/٤٧٥)، تفسير الرازى (٢١/١٣٩)، النشر لابن الجزرى (٢/٣١١).

(١) سقط فى أ.

(٢) فى ج: قبله.

(٣) فى أ: قول الشاعر وهو الكمي.

(٤) البيت فى خزانة الأدب (٩/١٣٧)، والدرر (١/٢٧٢، ٢/٢٥٣)، وشرح التصريح (١/٢٥٩)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص (٦٩٢)، والمحتسب (١/١٨٣)، والمقاصد النحوية (٢/٤١٣، ٣/١١٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/٦٩)، وشرح الأشموني (١٦٤)، وشرح ابن عقيل (٢٢٥)، وجمع الهوامع (١/١٥٢).

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر^(١): ﴿قَبْلًا﴾ بكسر القاف.
وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿قُبْلًا﴾ رفعا.
[قال] أبو عبيدة: قَبْلًا: مقابلة.

وقال أبو زيد: لقيت فلانا قِبْلًا ومقابلة وقَبْلًا وقَبْلًا وقَبْلًا وقبيلًا، كله واحد،
[وهو المواجهة].^(٢)

قال أبو علي: فقلوه: قبلا، أى: مقابلة.
وقالوا إذا سقى إبله ولم يكن أعد لها الماء قبل ورودها: سقاها قَبْلًا.
والقابل: الذى يسقيها وهى تقابل سقيه^(٣).
قال الراجز: [من الرجز]

لَنْ يَغْلِبَ الْيَوْمَ جَبَاكُم قَبْلِي

فهذا -أيضا- من المقابلة؛ فمعنى: ﴿أَوْ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ قُبْلًا﴾ أى: مقابلة من
حيث يرونه.

وهذا كقلوه: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ﴾ [الأحقاف: ٢٤].

وأما قراءة عاصم وحمزة والكسائي: ﴿قُبْلًا﴾ فتحتمل تأويلين:
يجوز أن يكون «قُبْلًا» بمعنى: قَبْلًا، كما حكاه أبو زيد؛ فيكون معنى القراءتين
على ما فسره واحدا: اختلف اللفظ، واتفق المعنى.

ويجوز أن يكون «قُبْلًا» جمع: قبيل؛ كأنه: يأتهم العذاب قبلا قبلا، أى: صنفا
صنفا، فجمع «قبلا» الذى هو «فعيلا» على: فُعْل، وصنوف العذاب التى يقابلونها
كما أخذ أصحاب فرعون؛ فيكون ضرورياً مختلفة، كل قبيل منه غير صاحبه، ويكون
ضربا واحدا، ويجيئهم منه شيء بعد شيء.

(١) إتحاف الفضلاء (٢٩٢)، الإعراب للنحاس (٢/٢٨٢)، البحر المحيط (٦/١٣٩)، التبيان
للطوسى (٧/٥٢)، التيسير للدانى (١٤٤)، تفسير الطبرى (١٥/١٧٣)، تفسير القرطبي
(١١/٦)، الحجة لابن خالويه (٢٢٦)، الحجة لأبى زرعة (٤٢٠)، السبعة لابن مجاهد
(٣٩٣)، الغيث للصفافسى (٢٨٠)، الكشف للزمخشري (٢/٤٨٩)، الكشف للقيسى (٢/٦٤)،
المجمع للطبرسى (٦/٤٧٦)، النشر لابن الجزرى (٢/٣١١).

(٢) سقط فى ج.

(٣) فى أ: سقيه.

وقرأ الكسائي وحده^(١): ﴿وَمَا أَنْسَانِيهِ﴾ [٦٣] بإمالة السين. وكلهم فتحها غيره. قال أبو علي: الإمالة في السين [من «أنسانيه»]^(٢) سائغة؛ لأنك تقول: أنسيته، وسواء أكان من «نسيته» الذي هو خلاف «ذكرت»، أو من «نسيته» الذي هو «تركت»؛ لأن كل واحد منهما يتعدى إلى مفعول واحد، وإذا نقلته بالهمزة تعدى إلى مفعولين؛ فالإمالة في السين شائعة من حيث قلت في كل واحد منهما: أنسيته. وفي التنزيل: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنسَاهُمْ أَنفُسَهُمْ﴾ [الحشر: ٥٩].

[وقرأ] حفص عن عاصم: ﴿أَنْسَانِيَهُ إِلَّا﴾ بضم الهاء.

وفي الفتح: ﴿بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [١٠] بضم الهاء.

[وقرأ] أبو بكر عن عاصم: ﴿أنسانيه﴾ بكسر الهاء.

و: ﴿بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ بكسر الهاء أيضاً.

[وقرأ]^(٣) الباقون بكسر الهاء من غير بلوغ ياء، إلا ابن كثير فإنه يثبت الياء في الوصل بعد الهاء ﴿أَنْسَانِيَهُ إِلَّا﴾^(٤).

قال: [وقد تقدم القول في وجوه ذلك كله]^(٥).

اختلفوا في قوله - تعالى -: ﴿وَمَا عَلَّمَتْ رُشْدًا﴾ [٦٦] في التثقيف والتخفيف:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وحزمة والكسائي: ﴿وَمَا عَلَّمَتْ رُشْدًا﴾ مضمومة الراء، خفيفة [الشين].^(٦)

وقرأ ابن عامر^(٧): ﴿وَمَا عَلَّمَتْ رُشْدًا﴾، مضمومة الراء والشين.

هكذا في كتابي عن أحمد بن يوسف عن ابن ذكوان، ورأيت في كتاب موسى بن

(١) إتحاف الفضلاء (٢٩٢)، الإملاء للعكبري (٥٨/٢)، التيسير للداني (١٤٤)، الحجة لابن خالويه (٢٢٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٤)، الغيث للصفاسقي (٢٨٠)، الكشف للقيسي (٦٦/٢)، المجمع للطبرسي (٤٧٩/٦)، النشر لابن الجزري (٣٠٥/١).

(٢) سقط في ج.

(٣) سقط في ج.

(٤) إتحاف الفضلاء (٢٩٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٤)، الغيث للصفاسقي (٢٨٠)، المجمع للطبرسي (٤٧٩/٦)، النشر لابن الجزري (٣٠٥/١).

(٥) في أ: وقد تقدم ذكر القول في وجوه ذلك كلها.

(٦) سقط في ج.

(٧) التبيان للطوسي (٦٢/٧)، الحجة لابن خالويه (٢٢٦)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٤)، تفسير الرازي (١٥٠/٢١).

موسى عن ابن ذكوان: ﴿رُشْدًا﴾ خفيفة.

وقال هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر: ﴿رُشْدًا﴾ خفيفة.

وقرأ أبو عمرو^(١): ﴿رُشْدًا﴾ مفتوحة الراء والشين.

قال أبو علي: رُشدا ورُشدا [هما]^(٢) لغتان، وكل واحد منهما بمعنى الآخر.

وقد أجرت العرب كل واحد [منهما]^(٣) مجرى الآخر، فقالوا: وَثْنٌ وَوُثْنٌ،

وَأَسَدٌ وَأُسْدٌ، وَخَشَبَةٌ وَخُشْبٌ، وَبَدَنَةٌ وَبُدْنٌ، فجمعوا «فَعَلًا» على: فَعُلَ، ولما كان

«فَعُلَ» يجرى عندهم مجرى «فَعَلَ» جمعوا -أيضا- «فَعُلًا» على: فَعُلَ، كما جمعوا

«فَعَلًا» عليه، وذلك قوله -عز وجل-: ﴿وَأَلْفَلَاكٍ أَلَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ﴾ [البقرة:

١٦٤]. وفي أخرى: ﴿فِي أَلْفَلَاكٍ الْمَشْهُونَ﴾ [الشعراء: ١١٩]، [يس: ٤١].

فهذا يدل على أنهما عندهم يجريان [جميعا]^(٤) مجرى واحدا.

وعلى هذا -أيضا- جمعوا «فَعَلًا» و«فَعُلًا» على: فَعُلَانٌ، فقالوا: قاع وقيعان،

وتاج وتيجان، وحوت^(٥) وحيتان، ونون ونيان.

وقد قيل: إن القراءة بـ «رُشْدًا» أرجح؛ لأنهم اتفقوا في قوله: ﴿فَأَوَّلَتْكَ تَحَرَّوْا

رُشْدًا﴾ [الجن: ١٤] على الفتح، والتي في الكهف رأس آية مثل ما وقع الاتفاق على

فتحه وتحريك عينه؛ فوجب أن يكون هذا أيضا مثله، من حيث اجتماعا في أن كل

واحد في رأس آية.

فأما انتصاب «رُشْدًا»، فيجوز أن ينتصب على أنه مفعول له، ويكون متعلقا بـ

«أتبع»، وكأنه: هل أتبعك للرشد، أو لطلب الرشد على أن تعلمني؛ فيكون «على»

حالا من قوله: «أتبعك». ويجوز أن يكون الرشد مفعولا به تقديره: هل أتبعك على

(١) إتحاف الفضلاء (٢٩٢)، الإملاء للعكبري (٥٨/٢)، البحر المحيط (١٤٨/٦)، التبيان

للطوسي (٦٢/٧)، التيسير للداني (١٤٤)، الحجة لابن خالويه (٢٢٦)، الحجة لأبي زرعة

(٤٢٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٤)، الغيث للصفارسي (٢٨١)، الكشف للزمخشري (٢/

٤٩٢)، الكشف للقيسي (٦٦/٢)، المجمع للطبرسي (٤٨٢/٦)، تفسير الرازي (٢١/

١٥٠)، النشر لابن الجزري (٣١١/٢).

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في ج.

(٤) سقط في ج.

(٥) في أ: وقالوا حوت.

أن تعلمنى رشدا مما علمته، ويكون العلم الذى يتعدى إلى مفعول واحد يتعدى بتضعيف العين إلى مفعولين؛ كقوله: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١] تقديره: هل أتبعك على أن تعلمنى رشدا مما علمته فحذف^(١) الراجع من الصلة إلى الموصول، ويكون على هذا كل واحد من الفعلين قد استوفى مفعوليه اللذين يقتضيهما الفعلان، ومعنى: علمنى رشدا: علمنى أمرا ذا رشد، أو علما ذا رشد. قال: قرأ عاصم وحده^(٢) - فى رواية أبى بكر -: ﴿لِمَهْلِكِهِمْ﴾ [٥٩] بفتح الميم واللام الثانية. وفى النمل: ﴿مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ﴾ [٤٩] مثلهما.

وروى عنه حفص: ﴿لِمَهْلِكِهِمْ﴾، و: ﴿مَهْلِكِ أَهْلِهِ﴾ بكسر اللام فيهما. وقرأ الباقون: ﴿لِمَهْلِكِهِمْ﴾، و: ﴿مَهْلِكِ أَهْلِهِ﴾، بضم الميم وفتح اللام. قال أبو على: قالوا: هلك زيد وأهلكته. وفى التنزيل: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِكَ بِطَرَفِ مَعِشَتِهِ﴾ [القصص: ٥٨]. وفيه: ﴿أَرَأَيْتَ إِنْ أَهْلَكْنِي أَلَهُ وَمَنْ مَعِيَ أَوْ رَحِمَنَا﴾ [الملك: ٢٨]. وحكوا أن تميما تقول: هلكنى زيد؛ كأنهم جعلوه من باب: رجع ورجعته، وغاض الماء وغضته.

وعلى هذا حمل بعضهم [قوله]^(٣): [من الرجز]

وَمَهْمِهِ هَالِكٍ مَنْ تَعَرَّجَا^(٤)

فقالوا: هو بمنزلة: مَهْلِكٍ مَنْ تَعَرَّجَا.

ومن لم يجعل «هالك» متعديا ففى «هالك» ضمير عائد إلى النكرة، واسم الفاعل مضاف إلى المفعول به، كما أنه لو كان مكان «الهالك» «المهلك» كان كذلك.

(١) فى أ: فحذفت.

(٢) إتحاق الفضلاء (٢٩٢)، الإعراب للنحاس (٢/٢٨٢)، الإملاء للعبرى (٢/٥٨)، البحر المحيط (٦/١٤٠)، التبيان للطوسى (٧/٥٧)، التيسير للدانى (١٤٤)، تفسير الطبرى (١٥/١٧٥)، الحجة لأبى زرعة (٤٢١)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٣)، الغيث للصفافسى (٢٨٠)، الكشف للزمخشرى (٢/٤٩٠)، الكشف للقيسى (٢/٦٥)، المجموع للطبرسى (٦/٤٧٨)، المعانى للفراء (٢/١٤٨)، تفسير الرازى (٢١/١٤٢)، المعانى للفراء (٢١/١٤٢)، النشر لابن الجزرى (٢/٣١١).

(٣) سقط فى أ.

(٤) تقدم.

ومن لم يجعل «هالك» بمعنى «مهلك» كان تقديره: هالك من تعرجه، و«من تعرجه» فاعل الهلك^(١) فى المعنى، وموضعه نصب مثل: حسن الوجه، فلما حذف التنوين أضافه إليه مثل: حسن الوجه؛ فموضع «من تعرجا»: جر على هذا الحد. فقول عاصم: ﴿لِمَهْلِكِهِمْ﴾: مصدر يكون على قول من عدى «هلكت» مضافا إلى المفعول به، نحو ﴿مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩] وفى قول من لم يعد «هلكت» مضافا إلى الفاعل كقولك: وجعلنا لهلاكهم. والمصدر من «فَعَلَ» [يَفْعَلُ]^(٢) فى الأمر الشائع بينى على: مَفْعَل.

ومن قال: ﴿وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا﴾ كان المصدر مضافا إلى المفعول بهم؛ كأنه: لإهلاكهم موعدا.

ورواية حفص [عن عاصم: ^(٣) ﴿لِمَهْلِكِهِمْ﴾، و: ﴿مَهْلِكِ﴾ الرواية الأولى، وفتح اللام التى هى عين من «مهلك» أقيس وأشيع.

وقد جاء المصدر من باب «فَعَلَ يَفْعَلُ» بكسر العين قال: ﴿إِنَّكَ مَرْجِعُكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٥] وقال: ﴿وَسْئَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

وقالوا: «ما فى برك مكيل»، يريدون: الكيل، والأول أكثر وأوسع.

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ﴾ [٧٠]:

فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحزمة والكسائي: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي﴾ ساكنة اللام. وقرأ نافع^(٤): ﴿تَسْأَلْنِي﴾ مفتوحة اللام مشددة النون.

وقرأ ابن عامر: ﴿فَلَا تَسْأَلْنَ عَنْ شَيْءٍ﴾ اللام متحركة بغير ياء مكسورة النون. وقال هشام عنه: ﴿تَسْأَلْنِي﴾ بياء^(٥) مشددة النون.

(١) فى أ: المهلك.

(٢) سقط فى أ.

(٣) سقط فى ج.

(٤) إتحاف الفضلاء (٢٩٢)، الإملاء للعكبرى (٥٨/٢)، البحر المحيط (١٤٨/٦)، التبيان للطوسى (٦٤/٧)، التيسير للدانى (١٤٤)، الحجة لأبى زرة (٤٢٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٤)، الغيث للصفاقسى (٢٨١)، الكشف للزمخشري (٤٩٣/٢)، الكشف للقيسى (٢/٨٣)، المجمع للطبرسى (٤٨٢/٦)، تفسير الرازى (١٥٣/٢١)، النشر لابن الجزرى (٢/٣١٢).

(٥) فى أ: بئاء.

قال أبو علي: قول ابن كثير ومن تبعه عدوا فيه السؤال إلى المفعول [به]^(١) الذي هو المتكلم مثل: لا تضربني، ولا تظلمني، ونحو ذلك.
وقول نافع: ﴿تَسْأَلْنِي﴾ مفتوحة اللام، ففتحها اللام؛ لأنه لما ألحق الفعل الثقيلة بنى الفعل معها على الفتح: فإن أثبت الياء - كما أثبت من تقدم ذكره - فقد عدها إلى المفعول به كما عدها من تقدم، وإن فتح النون عدى الفعل في المعنى، وليس في اللفظ بمتعد.

وقول ابن عامر: ﴿فَلَا تَسْأَلَنَّ﴾ ألحق الثقيلة، وعدى الفعل إلى المفعول به في اللفظ، والكسرة في النون تدل على إرادة المفعول به، وحذف الياء من اللفظ.
ورواية هشام: ﴿تَسْأَلْنِي﴾ بياء، مشددة النون، تعدى الفعل فيه إلى المفعول به، وبين إثبات علامته غير محذوف منها الياء.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله - عز ذكره -: ﴿لِيُغْرِقَ أَهْلَهَا﴾ [٧١] ورفع «الأهل» ونصبهم:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر وعاصم: ﴿لِيُغْرِقَ﴾ بالتاء، ﴿أَهْلَهَا﴾ نصباً.

وقرأ حمزة والكسائي^(٢): ﴿لِيُغْرِقَ أَهْلَهَا﴾ بفتح الياء والراء، ﴿أَهْلَهَا﴾ رفعاً. وكلهم يخفف^(٣) الراء.

قال أبو علي: ﴿لِيُغْرِقَ﴾ أولى؛ ليكون الفعل مسنداً إلى المخاطب كما كان المعطوف عليه كذلك؛ [ألا ترى أن المعطوف عليه]^(٤): ﴿أَخْرَقَهَا؟﴾ فكذلك المعطوف، وهذا يجيء^(٥) على معنى الياء؛ لأنه إذا أغرقهم غرقوا، وما بعده -

(١) سقط في أ.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٩٣)، الإعراب للنحاس (٢/٢٨٥)، الإملاء للعكبري (٢/٥٨)، البحر المحيط (٦/١٤٩)، التبيان للطوسي (٧/٦٤)، التيسير للداني (١٤٤)، تفسير الطبري (١٥/١٨٤)، تفسير القرطبي (١١/١٩)، الحجة لابن خالويه (٢٧٧)، الحجة لأبي زرة (٢٣/٤٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٥)، الغيث للصفاسي (٢٨١)، الكشف للزمخشري (٢/٤٩٣)، الكشف للقيسي (٢/٦٨)، المجمع للطبرسي (٦/٤٨٢)، المعاني للفراء (٢/١٥٥)، تفسير الرازي (٢١/١٥٤)، النشر لابن الجزري (٢/٣١٣).

(٣) في ج: خفف.

(٤) في ج: وهو قوله.

(٥) في ج: يأتي.

أيضاً- كذلك، وهو قوله: ﴿لَقَدْ جِئْتَ﴾ فهو أيضاً خطاب.
قال: وكلهم خفف الراء، يعنى [أنهم قرءوا:]^(١) ﴿لِنُغْرِقَ﴾، ولم يقل أحد منهم لتغرق؛ وذلك لقوله: ﴿فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٧]، ولقوله: ﴿وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٥٠]، وقد يدخل «فعل» فى هذا النحو، نحو: غرّمته وأغرّمته، إلا أن الذى جاء به التنزيل أولى.

اختلفوا فى التخفيف والتثقيب من قوله -عز وجل-: ﴿تُكْرَأُ﴾ [٧٤]:
فقرأ ابن كثير وحمزة وأبو عمرو والكسائى: ﴿تُكْرَأُ﴾ خفيفة فى كل القرآن إلا قوله: ﴿إِلَى شَيْءٍ تُكْرَى﴾ [القمر: ٦].
وخفف ابن كثير -أيضاً- ﴿إِلَى شَيْءٍ تُكْرَى﴾.
وقرأ ابن عامر وعاصم -فى رواية أبى بكر- فى كل القرآن: ﴿تُكْرَأُ﴾، و: ﴿تُكْرَى﴾ مثقل.

[وقرأ] حفص عن عاصم: ﴿تُكْرَأُ﴾ خفيفة.
واختلف عن نافع^(٢): فروى إسماعيل بن جعفر: ﴿تُكْرَأُ﴾ خفيفة^(٣) فى كل القرآن، إلا قوله: ﴿إِلَى شَيْءٍ تُكْرَى﴾ فإنه مثقل.
وروى ابن جماز وقالون والمسيبى وأبو بكر بن أبى أويس وورش عن نافع: ﴿تُكْرَأُ﴾ مثقلاً فى كل القرآن.
نصر عن الأصمعى عن نافع: ﴿تُكْرَأُ﴾ مثقلاً.
قال أبو على: نُكْر: فُعْل، وهو من أمثلة الصفات، قالوا: ناقة أُجْد، ورجل شُلل، ومشية سُجج.
وأنشد سيويه: [من البسيط]

(١) فى ج: أنه قرأ.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٩٣)، الإملاء للعكبرى (٥٨/٢)، البحر المحيط (١٥٠/٦)، التبيان للطوسى (٦٥/٧)، التيسير للدانى (١٤٤)، الحجة لابن خالويه (٢٢٨)، الحجة لأبى زرعة (٤٢٤)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٥)، الغيث للصفاسى (٢٨١، ٢٨٢)، الكشف للزمخشري (٤٩٣/٢)، الكشف للقيسى (٦٩/٢)، المجمع للطبرسى (٤٨٢/٦)، تفسير الرازى (١٥٥/٢١)، النشر لابن الجزرى (٢١٦/٢).

(٣) فى أ: خفيفاً.

..... وَامْشُوا مِشْيَةً سَّجْجًا (١).....

فمن خفف ذلك، فكما يخفف [نحو] (٢) العُنُق والعُنُق، والطَّنْب والطَّنْب، والشُّغْل والشُّغْل، والتخفيف في ذلك مستمر، وإذا كان الأمر كذلك فمن أخذ [بالتخفيف أو التثقيل] (٣) كان مصيبا، وكذلك إن أخذ أخذ باللغتين فقرأ في موضع بالتخفيف وفي موضع بالتثقيل [فجائز]. (٤)

اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿مِنْ لَدُنِّي﴾ [٧٦]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿مِنْ لَدُنِّي﴾ مثقلاً.

وقرأ نافع (٥): ﴿مِنْ لَدُنِّي﴾ بضم الدال مع تخفيف النون.

وقرأ عاصم -في رواية أبي بكر-: ﴿مِنْ لَدُنِّي﴾ يشم الدال شيئا من الضم في

رواية خلف [عن يحيى عن] (٦) عن أبي بكر عن عاصم.

وقال غيره عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم: ﴿مِنْ لَدُنِّي﴾ يسكن الدال مع فتح

اللام.

وروى أبو عبيدة عن الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: ﴿مِنْ لَدُنِّي﴾ بضم اللام

وتسكين الدال، وهو غلط.

وفي كتاب «المعاني» الذي عمله إلى «طه» عن الكسائي عن أبي بكر عن عاصم:

﴿مِنْ لَدُنِّي﴾ مفتوحة اللام ساكنة الدال.

(١) البيت لحسان بن ثابت، وتماهه:

ذروا التخاجؤ إن الرجال ذوو عصب وتذكير

وينظر ديوانه (١٧٩)، جمهرة اللغة (١٠٣٧)، والخصائص (١١٦/٢)، وشرح شواهد

المغنى (٢١٠/١)، واللسان (خجأ، عصب، سجع)، وبلا نسبة في الكتاب (٢٤٤/٤).

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: بالتثقيل وبالتخفيف.

(٤) سقط في ج.

(٥) إتحاف الفضلاء (٢٩٣)، الإعراب للنحاس (٢٨٧/٢)، الإملاء للعكبري (٥٨/٢)، البحر

المحيط (١٥١/٦)، التبيان للطوسي (٦٧/٧)، التيسير للداني (١٤٥)، تفسير الطبري

(١٨٥/١٥)، تفسير القرطبي (٢٢/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٢٨)، الحجة لأبي زرعة

(٤٢٥)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٦)، الغيث للصفاسي (٢٨١)، الكشف للزمخشري (٢/

٤٩٤)، الكشف للقيسي (٦٩/٢)، المجمع للطبرسي (٤٨٤/٦)، تفسير الرازي (٢١/

١٥٦)، النشر لابن الجزري (٣١٣/٢).

(٦) سقط في أ.

وقال حفص عن عاصم: ﴿لَدُنِّي﴾ مثل أبى عمرو وحمزة.
قال أبو على: من قال: ﴿مِنْ لَدُنِّي﴾ زاد النون التى تزداد مع علامة المضمير
المجرور والمنصوب فى نحو: منى، وعنى، وقطنى، وضربنى، فأدغم الأولى
الساکنة فى التى تزداد مع الضمير؛ فصار: «لَدُنِّي»، وهذا هو القياس والذى عليه
الاستعمال.

وقرأ نافع: ﴿مِنْ لَدُنِّي﴾، بضم الدال مع تخفيف النون.
وجه ذلك: أنه على ما تقدم ذكره إلا فى حذفه النون التى تلحق علامة الضمير،
وإنما حذفها كما حذفت من: قَدْنِي وقَدِي.

قال: [من الرجز]

قَدْنِي مِنْ نَضْرِ الْخُبَيْنَيْنِ قَدِي^(١)
ولا تكون النون المحذوفة الثالثة من «لدن»؛ لأنها ترد مع إضافتها إلى الضمير
فى نحو: ﴿مِنْ لَدُنْهُ وَيُبَشِّرُ﴾ [٢]، و: من لدنا، و: لدنى؛ فكما لا تحذف من
علامة الضمير، وإن حذفت [فى نحو]^(٢) من: «لد شولاً»، و: «لد غدوة» فإنها ترد
مع الضمير إلى الأصل.

كما ردوا: [من الوافر]

..... فلا بك ما أسأل ولا أعامأ^(٣)

ونحو ذلك.

وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر: ﴿مِنْ لَدُنِّي﴾ يشم الدال شيئاً من الضم فى رواية
خلف.

قال أبو على: وجه ذلك أن «لَدُنْ» مثل: سَبْع، وعُضْد؛ فكما تحذف الضمة من
نحو سَبْع، كذلك حذفت من «لَدُنْ»؛ فصار: «لَدْن».

فأما إشمامها الضم فليعلم أن الدال كانت تتحرك بالضم؛ كما أن من قال:
«تَغْزِين»، و «قِيل»، فأشم الحرفين الضمة، أراد أن يعلم أنها فى الأصل مضمومة.

(١) تقدم.

(٢) سقط فى أ.

(٣) تقدم.

قال أحمد: وقال غيره عن يحيى عن أبى بكر عن عاصم: يسكن الدال مع فتح اللام.

قال أبو على: هذا هو الوجه الذى تقدم، إلا أنه لم يشم الدال الضمة؛ وإنما لم يشمها كما أن كثيرا منهم لا يشمون الضمة، نحو: «قيل».

قال: وروى أبو عبيدة عن الكسائى عن أبى بكر عن عاصم: ﴿مِنْ لُذْنِي﴾ بضم اللام، ويسكن الدال.

قال أحمد: وهو غلط.

قال أبو على: يشبه أن يكون التغليب [منه]^(١) فى وجه الرواية، فأما من جهة اللغة ومقاييسها فهو صحيح؛ ألا ترى أن مثل سُبُع وعَضُد إذا خفف فتخفيفه على ضربين:

أحدهما: أن تحذف الضمة وتبقى فتحة الفاء على حالها، فيقال: عَضُد. والآخر: أن تلقى الحركة التى هى الضمة على الفاء وتحذف الفتحة، فيقال: عَضُد.

فكذلك: لُذْن، ومثل ذلك: كَبِد وكَبِد وكَبِد، [فهذا وجه]^(٢) هذه الرواية فى القياس.

والنون التى تتبع علامة الضمير تحذف إذا سكنت الدال؛ لأن الدال قد سكنت بإلقاء الحركة منها، والنون من «لذن» ساكنة، فتحذف النون؛ لأن إدغام الأولى فيها لا يصلح لسكون ما قبلها من الدال؛ فيصير: «لُذْنى» أو: «لُذْنى»؛ فيحذف لالتقاء الساكنين، أحدهما: الدال المسكنة، والآخر: نون «لذن».

فإن أدغمت ولم تحذف لزمت أن تحرك الدال؛ لئلا يلتقى ساكنان؛ فيصير فى الامتناع للإدغام بمنزلة امتناعه فى: قَرَم مالك، فى تحريك الساكن فى المنفصل، وهذا ممتنع، فلما لم يسغ ذلك حذف لالتقاء الساكنين؛ إذ قد حذفت لالتقائهما فى نحو: لُذْن الصلاة، ولُذْن الحائط.

اختلفوا فى قوله - عز وجل -: ﴿لَنُخَذَّتْ﴾ [٧٧]:

(١) فى أ: من أبى بكر أحمد.

(٢) فى أ: فهذه أوجه.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو^(١): ﴿لَتَخَذَتْ﴾ بكسر الخاء.
وكان أبو عمرو يدغم الذال.

وابن كثير يظهرها.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمة والكسائي: ﴿لَتَخَذَتْ﴾.
وكلهم أدغم.

إلا ما روى حفص عن عاصم فإنه لم يدغم مثل ابن كثير.

قال أبو زيد: اتخذنا مالا، فنحن نتخذه اتخذاء، وتخذت أتخذ تخذا.

وحكى سيويه: استخذ فلان أرضا، وتأوله^(٢) على أمرين:

أحدهما: أنه أراد اتخذ، فأبدل السين من التاء الأولى.

والآخر: أنه «استفعل»، فحذف التاء التي هي فاء، من «اتخذت»^(٣).

قال أبو علي: قوله: ﴿لَتَخَذَتْ﴾ بكسر الخاء: فعلت.

وأنشدوا: [من الطويل]

وَقَدْ تَخَذَتْ رِجْلِي إِلَى جَنْبِ غَرْزِهَا نَسِيفًا كَأَفْحُوصِ الْقَطَاةِ الْمُطَرَّقِ^(٤)

وقال: وكان أبو عمرو يدغم الدال، ووجه الإدغام أن هذه الحروف متقاربة؛

فيدغم بعضها في بعض كما يدغم سائر المتقاربة، فالطاء والدال والتاء والذال والثاء
والظاء، أدغم بعضها في بعض؛ للمقاربة.

فأما الصاد والسين والزاي فيدغم بعضها في بعض، وتدغم فيها الحروف الستة

ولا يدغمن في الستة؛ لما يختل في إدغامها في [مقاربتها من] الصغير، فالذال أدغمها

أبو عمرو في التاء، وإن كانت مجهورة والتاء مهموسة؛ لأن ما بينهما من الجهر

(١) إتحاف الفضلاء (٢٩٤)، الإملاء للعكبري (٥٩/٢)، البحر المحيط (١٥٢/٦)، التبيان
للطوسي (٦٨/٧)، التيسير للداني (١٤٥)، تفسير الطبري (١٨٨/١٥)، تفسير القرطبي
(٣٢/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٢٨)، الحجة لأبي زرعة (٤٢٥)، السبعة لابن مجاهد
(٣٩٦)، الغيث للصفاسي (٢٨١)، الكشف للزمخشري (٤٩٥/٢)، الكشف للقيسي (٢/٢)
(٧٠)، المعاني للفراء (١٥٦/٢)، تفسير الرازي (١٥٧/٢)، النشر لابن الجزري (٢/٢)
(٣١٤).

(٢) في أ: يتأوله.

(٣) في أ: تخذت.

(٤) تقدم.

والهمس لا يمنع [من] ^(١) الإدغام لقلة ذلك.

فأما تبين ابن كثير: ﴿لَتَخَذَنَّ﴾ وتركه الإدغام؛ فلأن لكل حرف من الذال والطاء حيزاً غير حيز الآخر؛ فالذال من حيز الظاء والطاء؛ فلم تدغم لاختلاف الحيزين واختلاف الحرفين ^(٢) في الجهر والهمس.

وحكى سيبويه أنهم قالوا: أخذت، فبينوا.

اختلفوا في التخفيف والتشديد من قوله -جل وعز-: ﴿أَنْ يُبَدِّلَهُمَا﴾ [٨١]: فقرأ ابن كثير وعاصم -في رواية أبي بكر-: ﴿أَنْ يُبَدِّلَهُمَا﴾ [٨١]، [و]: ﴿وَلْيُبَدِّلَهُمْ﴾ [النور: ٥٥]، و: ﴿أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنْكُمْ﴾ [التحریم: ٥]، و: ﴿أَنْ يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِّنَّا﴾ [ن: ٣٢] خفافاً جمع.

وقرأ نافع وأبو عمرو ^(٣) في الكهف والتحریم ونون والنور مشدداً كله. وقرأ ابن عامر وحزمة والكسائي في الكهف والتحریم ونون مخففاً، وفي النور: ﴿وَلْيُبَدِّلَهُمْ﴾ مشددة.

وروى حفص عن عاصم أنه خفف في الكهف والتحریم ونون، وشدد في النور. قال أبو علي: «بَدَّلَ» و «أَبَدَلَ» متقاربان ^(٤) في المعنى؛ كما أن «نَزَلَ» و «أَنزَلَ» كذلك، إلا أن «بدل» ينبغي أن يكون أرجح؛ لما جاء في التنزيل من قوله: ﴿لَا يَبْدِيلُ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ [يونس: ٦٤] ولم يجئ منه الإبدال كما جاء التبديل في مواضع من القرآن، وقد جاء: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَسْتَبْدِلْ رَوْحَ مَكَانِ رَوْحٍ﴾ [النساء: ٢٠] فهذا ^(٥) يكون بمعنى الإبدال.

كما أن قوله: [من الطويل]

(١) سقط في ج.

(٢) في ج: الحيزين.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٩٤) البحر المحيط (٦/١٥٥)، التبيان للطوسي (٧/٦٩)، التيسير للداني (١٤٥)، تفسير الطبري (٤/١٦)، تفسير القرطبي (١١/٣٧)، الحجة لابن خالويه (٢٢٩)، الحجة لأبي زرعة (٤٢٧)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٧)، الغيث للصفاقسي (٢٨١)، الكشف للزمخشري (٢/٤٩٦)، الكشف للقيسي (٢/٧٢)، المجمع للطبرسي (٦/٤٨٥)، تفسير الرازي (٢١/١٦١)، النشر لابن الجزري (٢/٣١٤).

(٤) في أ: يتقاربان.

(٥) زاد في ج: قد.

..... فَلََمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَٰكَ مُجِيبٌ^(١)

بمعنى: فلم يجبه؛ فكما جاءت «يستجبه» بمتزلة: يجبه، كذلك الاستبدال يمكن أن يكون بمعنى الإبدال، فأما من قال: إن «بدل» غير «أبدل»؛ لأن قولك: [«تبدل»، هو أن يذهب بالشئ ويحىء بغيره]^(٢)، كقوله: [من الرجز] عَزَلَ الْأَمِيرَ لِلْأَمِيرِ الْمُبْدِلِ^(٣)

وقد يقال: يبدل في الشئ، و [قد]^(٤) يكون قائما وغير قائم: كقوله: ﴿وَلِيَسْبِلْنَهُمْ مِنْ بَعْدِ حَوَافِهِمْ أَمْناً﴾ [النور: ٥٥] فالخوف ليس بقائم في حال الأمن. وقال^(٥): ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ﴾ [النحل: ١٠١] فقد تكون الآية المبدلة قائمة التلاوة كقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَزْبَعَةً أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٣٤]، ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتْنَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠].

وربما رفع المبدل من التلاوة.

وقال: ﴿وَيَذَلْنَهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ﴾ [سبأ: ١٦] فالجنتان قائمتان. وقال: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ٥٩] فالقولان جميعا قائمان؛ فليس ينفصل «بدل» من «أبدل» في هذا النحو بشيء. اختلفوا في التخفيف والتثقيل من قوله عز وجل: ﴿رُحْمًا﴾ [٨١]: فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وحزمة والكسائي: ﴿رُحْمًا﴾ ساكنة الحاء. وقرأ ابن عامر^(٦): ﴿رُحْمًا﴾ [مثقلة الحاء]^(٧).

(١) تقدم.

(٢) في أ: تبدل، هو أن تذهب بالشئ وتحىء.

(٣) الرجز لأبى النجم فى اللسان (بدل)، ومقاييس اللغة (٢١٠/١)، وبلا نسبة فى كتاب العين (٣٥٧/١).

(٤) سقط فى ج.

(٥) فى أ: ومن قال.

(٦) إتحاف الفضلاء (٢٩٤)، البحر المحيط (١٥٥/٦)، التبيان للطوسى (٦٩/٧)، التيسير للدانى (١٤٥)، تفسير القرطبى (٣٧/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٢٩)، الحجة لأبى زرة (٤٢٧)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٧)، الغيث للصفافسى (٢٨١)، الكشف للقيسى (٧٢/٢)، المجمع للطبرسى (٤٨٥/٦)، تفسير الرازى (١٦١/٢١)، النشر لابن الجزرى (٢١٦/٢).

(٧) فى ج: مثقلاً.

وروى عن أبي عمرو: ﴿رُحْمًا﴾، و: ﴿رُحْمًا﴾.

عباس عن أبي عمرو أنه قال: أيتهما شئت فاقراً.

قال: وأنا أقرأ بالضم: ﴿رُحْمًا﴾.

[وروى] على بن نصر، عن أبي عمرو: ﴿وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾، و: ﴿رُحْمًا﴾ بتسكين

الحاء وتحريكها.

أبو عبيدة: الرُّحْم والرُّحْم، وهو الرحمة.

وأنشد العجاج: [من الرجز]

وَلَمْ تَعَوِّجْ رُحْمَ مَنْ تَعَوَّجَا^(١)

وأنشد غيره لرؤية: [من الرجز]

يَا مُنْزِلَ الرُّحْمِ عَلَى إِدْرِيسَ وَمُنْزِلَ اللَّغْنِ عَلَى إِبْلِيسَ^(٢)

قال أبو عبيدة: ﴿وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾: عطفاً.

اختلفوا في تشديد التاء وتخفيفها من قوله -عز وجل-: ﴿فَاتَّبَعَ سَبَبًا﴾ [الكهف:

٨٥]، ﴿ثُمَّ اتَّبَعَ سَبَبًا﴾ [الكهف: ٨٩، ٩٢]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو^(٣): ﴿فَاتَّبَعَ سَبَبًا﴾، ﴿ثُمَّ اتَّبَعَ سَبَبًا﴾، ﴿ثُمَّ اتَّبَعَ

سَبَبًا﴾ مشددة التاء.

وقرءوا: ﴿فَاتَّبَعُوهُمْ مُتَرْفِعِينَ﴾ [الشعراء: ٦٠] مهموزاً، وكذلك: ﴿فَاتَّبَعَهُ

الشَّيْطَانُ﴾ [الأعراف: ١٧٥]، وكذلك: ﴿فَاتَّبَعُوا شِهَابًا ثَائِبًا﴾ [الصفافات: ١٠]،

﴿فَاتَّبَعُوا شِهَابًا مُبِينًا﴾ [الحجر: ١٨].

وقرءوا: ﴿وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [هود: ١١٦] مشددة التاء.

وروى حسين عن أبي عمرو: ﴿وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ رواه هارون عن حسين عنه.

(١) الرجز في ديوانه (٢/٦٦)، واللسان (رحم).

(٢) الرجز في ديوانه (١٧٥).

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٩٤)، الإعراب للنحاس (٢/٢٩٠)، الإملاء للعكبري (٢/٥٩)، البحر

المحيط (٦/١٥٩)، التبيان للطوسي (٧/٧٤)، التيسير للداني (١٤٥)، تفسير الطبري

(٩/١٦)، تفسير القرطبي (١١/٤٨)، الحجة لابن خالويه (٢٣)، الحجة لأبي زرع (٤٢٨)،

السبعة لابن مجاهد (٣٩٧)، الغيث للصفاقسي (٢٨٢)، الكشف للزمخشري (٢/٤٩٧)،

الكشف للقيسي (٢/٧٢)، المجمع للطبرسي (٦/٤٨٩)، المعاني للفراء (٢/١٥٧)، تفسير

الرازي (٢١/١٦٥)، النشر لابن الجزري (٢/٣١٤).

وقرأ عاصم وابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿فَاتَّبَعَ سِبًّا﴾، ﴿ثُمَّ اتَّبَعَ سِبًّا﴾، ﴿ثُمَّ اتَّبَعَ سِبًّا﴾، ﴿فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ﴾ مقطوع. ﴿وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ موصولة.

أبو زيد: «رأيت القوم فأتبعتهم إتباعا»: إذا سبقوك^(١) فأسرعت نحوهم، و «مروا على فأتبعتهم إتباعا»: إذا ذهبت معهم ولم يستبعوك، و «تبعتهم أتبعهم تبعا» مثل ذلك. قال أبو علي: «تبع» فعل يتعدى إلى مفعول واحد، فإذا نقلته بالهمزة تعدى إلى مفعولين؛ يدل على ذلك قوله: ﴿وَاتَّبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً﴾ [القصص: ٤٢]، وفي أخرى: ﴿وَاتَّبَعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً﴾ [هود: ٦٠].

لما بنى الفعل للمفعول قام أحد المفعولين مقام الفاعل.

فأما «اتبعوا» فافتعلوا، فتعدى إلى مفعول واحد كما تعدى «فعلوا» إليه، مثل: شويته واشتويته، وحفرته واحفرتة، وجرحته واجترحتة، وفي التنزيل: ﴿اجْعَزَحُوا السَّيِّئَاتِ﴾ [البجائية: ٢١].

وفيه: ﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ٦٠]، وكذلك: فديته وافتديته، وهذا كثير.

وأما قوله -عز وجل-: ﴿فَاتَّبَعُوهُمْ مُشْرِقِينَ﴾ [الشعراء: ٦٠] فتقديره: فأتبعوهم جنودهم، فحذف أحد المفعولين كما حذف في قوله: ﴿لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢] ومن قوله: ﴿لَا يَكَادُونَ يُفْقَهُونَ﴾ [الكهف: ٩٣] والمعنى: لا يفقهون أحدا [قولا]^(٢)، ولينذر الناس بأسا شديدا.

و: ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ٥١] أى: عذابه أو حسابه^(٣)، وقال: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، أى: يخوفهم^(٤) بأوليائه؛ يدل ذلك على ذلك [قوله]^(٥): ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا﴾ [آل عمران: ١٧٥].

(١) فى أ: سبقوا.

(٢) سقط فى ج.

(٣) فى ج: إحسانه.

(٤) فى ج: يخوفكم.

(٥) سقط فى أ.

فقوله: ﴿فَاتَّبِعْ سَبِيًّا﴾ إنما هو «افتعل» الذي هو للمطاوعة، فتعدى إلى مفعول واحد، كقوله: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَنَلُّوا الشَّيَاطِينُ﴾ [البقرة: ١٠٢] ﴿وَاتَّبِعَكَ الْأَرْدَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١].

فأما قراءتهم: ﴿فَاتَّبِعُوهُمْ مُشْرِقِينَ﴾ [الشعراء: ٦٠].

فالمعنى: أتبعوهم جنودهم مشرقين.

وقوله: ﴿فَاتَّبِعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدُوًّا﴾ [يونس: ٩٠].

تقديره: أتبعهم فرعون طلبه إياهم وتبعه لهم، وكذلك: ﴿فَاتَّبَعَهُ شُهَابٌ مُّيمِنٌ﴾.

المعنى: أتبعه شهاب مبين الإحراق، أو المنع من استراق السمع.

وقوله -عز وجل-: ﴿وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [هود: ١١٦] فمطاوع «تبع»،

تعدى إلى مفعول واحد.

ومثله: ﴿وَاتَّبَعَكَ الْأَرْدَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١].

وأما ما رواه حسين عن أبي عمرو: ﴿وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا ما أترفوا فيه﴾، فإن أتبع

يتعدى إلى مفعولين من حيث كان منقولاً من «تبعه»^(١)، فأقيم أحدهما مقام الفاعل،

وانتصب الآخر كما انتصب «الدرهم» في: أعطى زيد درهما.

والمعنى: وأتبع الذين ظلموا عقاب ما أترفوا فيه، وجزاء ما أترفوا فيه.

وقراءة عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿فَاتَّبَعَ سَبِيًّا﴾ تقديره: فاتبع سبياً

سبياً، أو: أتبع أمره سبياً، أو: أتبع ما هو عليه سبياً.

وقد فسرت الآي التي ذكرها بعد فيما تقدم.

وقال بعض المتأولين في قوله: ﴿وَأَتَيْنَهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبِيًّا﴾ [الكهف: ٨٤]:

المعنى: وآتيناه من كل شيء بالخلق إليه حاجة سبياً، أي: علماً ومعونة له على ما

مكنه فيه، ﴿فَاتَّبَعَ سَبِيًّا﴾ يراد به اتجه في كل وجه وجهناه له وأمرناه به للسبب الذي

ينال به صلاح ما مكن منه.

وقال أبو عبيدة: ﴿فَاتَّبَعَ سَبِيًّا﴾: طريقاً وأثراً.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾ [٨٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿حَمِئَةٍ﴾، وكذلك عاصم -في رواية حفص-:

(١) في ج: تبعته.

﴿حَمِيَّةٌ﴾.

وقرأ عاصم - في رواية أبي بكر - وابن عامر وحمزة والكسائي^(١): ﴿حَامِيَّةٌ﴾. [قال] أبو عبيدة: ﴿فِي عَيْنِ حَمِيَّةٍ﴾: ذات حمأة. قال [أبو علي]^(٢) من قرأ: ﴿حَمِيَّةٌ﴾ فهي: فَعْلَةٌ، ومن قرأ: ﴿حَامِيَّةٌ﴾ فهي «فاعلة» من: حميت تحمي؛ فهي حامية.

حدثنا الكندي [قال: حدثنا]^(٣) المؤمل قال: حدثنا إسماعيل عن أبي رجاء عن الحسن في قوله: ﴿فِي عَيْنِ حَامِيَّةٍ﴾ قال: حارة.

ويجوز فيمن قرأ: ﴿حَامِيَّةٍ﴾ أن تكون «فاعلة» من «الحمأة»، فخفف الهمزة على قياس قول أبي الحسن، فقلبها ياء محضة، وإن خفف الهمزة من «فاعل» على قول الخليل كانت بين بين.

قال سيويه: وهو قول العرب والخليل.

وروى عن ابن عباس قال: كنت عند معاوية فقرأ: ﴿فِي عَيْنِ حَامِيَّةٍ﴾ فقلت: ما نقرؤها إلا ﴿حَمِيَّةٍ﴾، فقال: لعبد الله بن عمرو بن العاص: كيف تقرؤها؟ قال: كما قرأتها يا أمير المؤمنين، قال ابن عباس: فقلت: في بيتي نزل القرآن. فأرسل معاوية إلى كعب: أين تجد الشمس تغرب في التوراة؟ فقال: أما العربية، فأنتم^(٤) أعلم بها، وأجد الشمس في التوراة تغرب في ماء^(٥) وطين. وكان جمهور الناس على: ﴿حَامِيَّةٍ﴾.

اختلفوا في الإضافة والتثنية من قوله - عز وجل -: ﴿جَزَاءُ الْحَسَنَى﴾ [٨٨]:

(١) إتحاف الفضلاء (٢٩٤)، الإملاء للعكبري (٥٩/٢)، البحر المحيط (١٥٩/٦)، التبيان للطوسي (٧٥/٧)، التيسير للداني (١٤٥)، تفسير الطبري (٩/١٦)، تفسير القرطبي (٤٩/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٣٠)، الحجة لأبي زرعة (٤٢٩)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٨)، الغيث للصفاسي (٢٨٢)، الكشف للزمخشري (٤٩٧/٢)، الكشف للقيسي (٧٣/٢)، المجمع للطبرسي (٤٨٩/٦)، المعاني للفراء (١٥٨/٢)، تفسير الرازي (١٦٦/٢١)، النشر لابن الجزري (٣١٤/٢).

(٢) في أ: الحسن رحمه الله.

(٣) في ج: عن.

(٤) في أ: فأنت.

(٥) أخرجه ابن جرير (٢٧٣/٨) (٢٣٢٩٧)، وذكره السيوطي في الدر (٤٤٥/٤)، وزاد نسبته لعبد الرزاق وسعيد بن منصور، وابن المنذر وابن أبي حاتم من طريق عثمان بن أبي.

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم - في رواية أبي بكر - وأبو عمرو وابن عامر^(١): ﴿جَزَاءُ الْحُسْنَى﴾ رفعا مضافة.

وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿جَزَاءُ الْحُسْنَى﴾ منونا منصوبا. قال أبو علي: من قرأ^(٢): ﴿فَلَهُ جَزَاءُ الْحُسْنَى﴾، كان المعنى: فله جزاء الخلال الحسنى؛ لأن الإيمان والعمل الصالح خلال؛ فالتقدير: المؤمن له جزاء الخلال الحسنة التي أتاها وعملها.

ومن قال: ﴿فَلَهُ جَزَاءُ الْحُسْنَى﴾ فالمعنى: له الحسنى جزاء، أى: له الخلال الحسنى جزاء، ف «الجزاء» مصدر واقع موقع الحال، المعنى: فله الحسنى مجزية. قال أبو الحسن: وهذا لا تكاد العرب تكلم به مقدما إلا فى الشعر^(٣).

اختلفوا فى ضم السين وفتحها من قوله - جل وعز-: ﴿بَيْنَ السَّيِّئِ﴾ [٩٣]: فقرأ ابن كثير: ﴿بَيْنَ السَّيِّئِ﴾ [بفتح السين]^(٤)، ﴿وَبَيْنَهُمْ سُدًّا﴾ [٩٤] بفتح السين أيضا.

وقرأ فى يس: ﴿سُدًّا﴾ و ﴿سُدًّا﴾ [٩] [جميعا بالضم]^(٥). وأبو عمرو مثله.

[وقرأ] حفص عن عاصم بفتح ذلك [كله].

وقرأ نافع وعاصم - فى رواية أبي بكر - بضم السين فى ذلك كله، وكذلك ابن عامر^(٦).

(١) إتحاف الفضلاء (٢٩٤)، الإعراب للنحاس (٢/٢٩٣)، الإملاء للعكبرى (٢/٥٩)، البحر المحيط (٦/١٦٠)، التبيان للطوسى (٧/٧٧)، التيسير للدانى (١٤٥)، تفسير الطبرى (١١/١٦)، تفسير القرطبى (١١/٥٢)، الحجة لابن خالويه (٢٣٠)، الحجة لأبى زرعة (٤٣٠)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٨)، الغيث للصفاقسى (٢٨٢)، الكشف للزمخشري (٢/٤٩٨)، الكشف للقيسى (٢/٧٤)، المجمع للطبرسى (٦/٤٩١)، تفسير الرازى (٢١/٩٦٨)، النشر لابن الجزرى (٢/٣١٥).

(٢) فى ج: قال.

(٣) فى ج: شعر.

(٤) سقط فى ج.

(٥) سقط فى أ.

(٦) إتحاف الفضلاء (٢٩٤)، الإعراب للنحاس (٢/٢٩٣)، الإملاء للعكبرى (٢/٥٩)، البحر المحيط (٦/١٦٣)، التبيان للطوسى (٧/٧٩)، التيسير للدانى (١٤٥)، تفسير الطبرى (١١/١٣)، تفسير القرطبى (١١/٥٩)، الحجة لابن خالويه (٢٣١)، الحجة لأبى زرعة =

وقرأ حمزة والكسائي بضم: ﴿بَيْنَ السُّدَيْنِ﴾ وحدها، ويفتحان: ﴿وَيَبْنِيهِمْ سَدًا﴾، و: ﴿مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًا﴾.

قال أبو عبيدة: كل شيء وجدته العرب من فعل الله من الجبال والشعاب فهو: سُدٌّ، وما بناه الآدميون فهو: سَدٌّ.

وقال غيره: هما لغتان بمعنى واحد؛ كالضَّعْف والضُّعْف، والفَقْر والفَقْر. قال أبو علي: ويجوز أن يكون «السُّدُّ» المصدر من: سَدَدْتَهُ سَدًا، والسُّد: المسدود؛ كالأشياء^(١) التي يفصل فيها بين المصادر والأسماء نحو: السَّقَى والسَّقَى، والطَّحْن والطَّحْن، والشُّرْب والشُّرْب، والقَبْض والقَبْض، وإذا كان ذلك كذلك، فالأشبه: ﴿بَيْنَ السُّدَيْنِ﴾؛ لأنه المسدود.

ويجوز فيمن فتح «السدين» أن يجعله اسما للمسدود، نحو: «نسجُ اليمن»، و«ضرب الأمير» تريد بهما: منسوجه ومضروبه.

فأما ما في يس من قوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًا﴾ [٩]: فمن ضم كان المعنى: جعلنا بينهم مثل السد والحاجز المانع من الرؤية. ومن فتح جعل السد: المسدود. قال أبو الحسن: المفتوحة أكثر اللغتين.

اختلفوا في فتح الياء وضمها من قوله -تعالى-: ﴿يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ [٩٣]: فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ بفتح الياء. وقرأ حمزة والكسائي^(٢): ﴿يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ بضم الياء، وكسر القاف.

= (٤٣١)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٩)، الغيث للصفافسي (٢٨٢)، الكشاف للزمخشري (٤٩٨/٢)، الكشف للقيسي (٧٥/٢)، المجمع للطبرسي (٤٩٢/٦)، تفسير الرازي (١٦٩/٢١)، النشر لابن الجزري (٣١٥/٢).

(١) في أ: في الأشياء.
(٢) إتحاف الفضلاء (٢٩٤، ٢٩٥)، الإعراب للنحاس (٢٩٤/٢)، البحر المحيط (١٦٣/٦)، التبيان للطوسي (٧٩/٧)، التيسير للداني (١٤٥)، تفسير الطبري (١٣/١٦)، تفسير القرطبي (٥٥/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٣١)، الحجة لأبي زرعة (٤٣٢)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٩)، الغيث للصفافسي (٢٨٢)، الكشاف للزمخشري (٤٩٨/٢)، الكشف للقيسي (٧٦/٢)، المجمع للطبرسي (٤٩٢/٦)، تفسير الرازي (١٧٠/٢١)، النشر لابن الجزري (٣١٥/٢).

قال أبو على: ﴿لَا يَكَادُونَ يُفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ أى: لا يعلمونه، ولا يستنبطون من فحواه شيئا.

ومن قال: ﴿لَا يَكَادُونَ يُفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ فإن «فقهت» فعل يتعدى إلى [مفعول واحد، تقول] ^(١): فَفَقِهْتُ السَّنةَ، فإذا نقلته ^(٢) بالهمزة تعدى إلى مفعولين؛ فالمعنى فيمن ضم: لَا يَكَادُونَ يُفْقَهُونَ أحدا قولا، فحذف أحد المفعولين كما حذف من قوله -عز وجل-: ﴿لِيُذَيَّرَ بِأَسَا شَدِيدًا﴾ [الكهف: ٢] وكما حذف من قوله: ﴿فَاتَّبَعُوهُمْ مُتَشَفِّعِينَ﴾ [الشعراء: ٦٠].

وهذا [الحذف فى هذا] ^(٣) النحو غير ضيق.

اختلفوا فى همز ﴿يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ [٩٤]:

فقرأ عاصم وحده: ﴿يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ مهموز ههنا، وفى سورة الأنبياء [٩٦] أيضا. وقرأ الباقون بغير همز ^(٤).

قال أبو على: اعلم أنك إن جعلت «يأجوج» عربيا - فيمن همز - فهو: يفعل، مثل: يربوع، وهو من «أج»، من قولك: «هب له بأجة»، وليس من «يأجج» الذى حكاه سيويه؛ لأن الياء فى «يأجج» فاء، فالكلمة من ياء وهمزة وجيم، وأظهر الجيم فى «يأجج»؛ لأنها للإلحاق، كما أظهرت الدال من ^(٥) «مههد» لذلك.

ولو كان فى العربية «فعلول»؛ لأمكن أن يكون «يأجوج» فيمن همز: «فعلول» من «يأجج». ومن لم يهمز فقال: ياجوج، أمكن أن يكون خفف الهمزة، فقلبها ألفا مثل: راس؛ فهو على قوله -أيضا- «يفعلول».

فإن كانت الألف فى «يأجوج» فيمن لم يهمز ليس على التخفيف، فإنه «فاعول»

(١) فى ج: مفعول يقول.

(٢) فى ج: نقلته.

(٣) سقط فى أ.

(٤) إتحاف الفضلاء (٢٩٥)، الإملاء للعكبرى (٥٩/٢)، البحر المحيط (١٦٣/٦)، التبيان للطوسى (٧٩/٧)، التيسير للدانى (١٤٥، ١٤٦)، تفسير الطبرى (١٤/١٦)، الحجة لابن خالويه (٢٣١)، الحجة لأبى زرة (٤٣٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٩٩)، الغيث للصفاسى (٢٨٢)، الكشف للزمخشري (٤٩٨/٢)، الكشف للقيسى (٧٦/٢، ٧٧)، المجمع للطبرسى (٤٩٢/٦)، المعانى للفراء (١٥٩/٢)، تفسير الرازى (١٧٠/٢١)، النشر لابن الجزرى (٣٩٠/١، ٣٩٤، ٣٩٥).

(٥) فى أ: فى.

من: ي ج ج .

فإن جعلت الكلمة من هذا الأصل كانت الهمزة فيها كمن قال: سَأَى، ونحو ذلك مما جاء مهموزا ولم ينبغ أن يهمز، ويكون الامتناع من صرفه على هذا؛ للتأنيث والتعريف، كأنه اسم للقبيلة^(١) كـ «مجوس».

وأما «ماجوج» فيمن همز فـ «مفعول» من «أَج»، كما أن «يأجوج»: «يفعول» منه؛ فالكلمتان على هذا من أصل واحد في الاشتقاق.

ومن لم يهمز «ماجوج» كان [«ماجوج»]^(٢) عنده «فاعولاً» من «مَجَّ»، كما كان «ياجوج» [فاعولاً]^(٣) من «يَجَّ»؛ فالكلمتان على هذا من أصليين، وليستا من أصل واحد، كما كانتا كذلك فيمن همزهما، ويكون ترك الصرف فيهما^(٤) أيضاً؛ للتأنيث والتعريف.

وإن جعلتهما من العجمي فهذه التمثيلات لا تصح فيهما، وامتنعا من الصرف؛ للعجمة والتعريف، وإنما تمثل هذه التمثيلات في العجمية؛ ليعلم أنها لو كانت عربية لكانت على ما يذكر.

اختلفوا في قوله -جل وعز-: ﴿خَرَجَا﴾ [٩٤]، ﴿فَخَرَجَ رَبُّكَ﴾ [المؤمنون: ٧٢]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم: ﴿خَرَجَا﴾، وفي المؤمنين: ﴿خَرَجَا﴾ بغير ألف، ﴿فَخَرَجَ﴾ الأخير بألف.

وقرأ ابن عامر: ﴿خَرَجَا﴾ بغير ألف، وفي المؤمنين ﴿خَرَجَا﴾ بغير ألف، ﴿فَخَرَجَ رَبُّكَ﴾ بغير ألف في الثلاثة.

وقرأ حمزة والكسائي^(٥) ثلاثهن بألف.

(١) في ج: القبيلة.

(٢) سقط في ج.

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: فيه.

(٥) إتحاق الفضلاء (٢٩٥)، الإعراب للنحاس (٢/٢٩٤)، الإملاء للعكبري (٢/٥٩)، البحر المحيط (٦/١٦٣)، التبيان للطوسي (٧/٧٩)، التيسير للداني (١٤٦)، تفسير الطبري (١٦/١٩)، الحجة لأبي زرعة (٤٣٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٠٠)، الغيث للصفاقسي (٢٨٢)، الكشف للزمخشري (٢/٤٩٩)، الكشف للقيسي (٢/٧٧)، المجمع للطبرسي =

قال أبو علي: ﴿فَهَلْ يَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا﴾: أى: هل نجعل لك عطية نخرجها إليك من أموالنا، وكذلك قوله -عز وجل-: ﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا﴾، أى: مالا يخرجونه إليك.

فأما المضروب على الأرض فالخراج.

وقد يجوز فى غير ضرائب الأرض الخراج؛ بدلالة قول العجاج: [من الرجز] يَوْمُ خَرَجٍ يُخْرِجُ الشَّمْرَجَا^(١)

فهذا ليس على الضرائب التى ألزمت الأرضين المفتحة كأرض السواد؛ لأن ذلك لا يكاد يضاف إلى وقت من يوم أو غيره، وإنما هو شيء مؤبد لا يتغير عما عليه من اللزوم للأرضين.

ويدل على أن الخراج العطية منهم له، قوله فى جوابه لهم: ﴿مَا مَكَّنِي فِيهِ رِزْقِي خَيْرٌ﴾ [الكهف: ٩٥]؛ كأن المعنى: ما مكنى فيه من الاتساع فى الدنيا خير من خرجكم الذى بذلتموه لى؛ فأعينونى بقوة دون الخراج الذى بذلتموه.

قال: كلهم قرأ: ﴿رَدْمًا. أَثْنُونِي﴾ [٩٦، ٩٥] ممدودا^(٢)، غير عاصم فيما حدثنى به إبراهيم بن أحمد بن عمر الوكيعى عن أبيه عن يحيى عن أبى بكر عن عاصم: ﴿رَدْمَنِ أَثْنُونِي﴾ بكسر التنوين.

وحدثنى موسى بن إسحاق عن أبى هشام عن يحيى عن أبى بكر عن عاصم ﴿رَدْمًا. أَثْنُونِي﴾ بكسر التنوين على معنى: جيئونى.

وحدثنى موسى بن إسحاق عن هارون عن حسين عن أبى بكر عن عاصم: ﴿رَدْمَنِ أَثْنُونِي﴾ مثله، على جيئونى^(٣).

= (٦/٤٩٢)، المعانى للفراء (٢/١٥٩)، تفسير الرازى (٢١/١٧١)، النشر لابن الجزرى (٢/٣١٥).

(١) الرجز فى ديوانه (٢/٢٤، ٢٥)، واللسان (سمج، فترج، عكف، حجا)، وتهذيب اللغة (١/٣٢٢، ٥/١٣٢)، والتاج (سمج، فترج، ربض، عكف، حجا)، جمهرة اللغة (٢٣٩، ١١٣٨)، وديوان الأدب (٢/٨٧)، وكتاب العين (١/٢٠٥، ٦/٢٠٠، ٤/٢٠٤)، ولرؤبة فى اللسان (شمرج)، والتاج (شمرج)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (١٣٢٣)، ومقاييس اللغة (٤/١٠٨، ٥١٥)، ومجمل اللغة (٤/١٠٨)، والمخصص (٣/١٦، ١٢/٦٧).

(٢) فى ج: ممدودة.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٩٥)، الإملاء للعكبرى (٢/٥٩)، البحر المحيط (٦/١٦٤)، التيسير للدانى (١٤٦)، الحجة لابن خالويه (٢٣٢)، الحجة لأبى زرعة (٤٣٤)، السبعة لابن =

وروى حفص عن عاصم: ﴿رَدَمًا آتُونِي﴾ مثل أبى عمرو.
حجة من قرأ: ﴿رَدَمَنِ اثْنُونِي﴾ أن «اثْنُونِي» أشبه بقوله: ﴿فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ﴾ [الكهف: ٩٥]؛ لأنه كلفهم المعونة على عمل السد، ولم يقبل الخرج^(١) الذى بذلوه [له]^(٢). فقوله: ﴿اثْنُونِي﴾ الذى معناه: جيئوني، إنما هو معونة على ما كلفهم فى^(٣) قوله: ﴿فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ﴾.
وأما «آتُونِي» فمعناه: أعطونى، وأعطونى يجوز أن يكون على المناولة^(٤)، ويجوز أن يكون على الاتهاب.

أخبرنا أبو الحسن عبد الله بن الحسين، أن ابن سماعة^(٥) روى عنه محمد فى رجل كان عنده ثوب لرجل، فقال له: أعطنى هذا الثوب، فقال: قد أعطيتك - قال: هو صدقة، فإن لم يكن الثوب عنده ولكن [كان]^(٦) عند رب الثوب، فقال له: أعطنى هذا الثوب، فقال: قد أعطيتك - قال: هو عارية.
وقولهم: «آتُونِي» مثل «أعطونى» فى المعنى، وقد احتمل «أعطونى»^(٧) الوجهين، وكذلك يحتملها «آتُونِي». و«اثْنُونِي» لا يحتمل إلا جيئوني.

= مجاهد (٤٠٠)، الغيث للصفافسى (٢٨٢)، الكشف للقيسى (٧٩/٢)، المجمع للطبرسى (٤٩٢/٦)، النشر لابن الجزرى (٣١٥/٢).

(١) فى أ: الخراج.
(٢) سقط فى أ.
(٣) فى أ: من.
(٤) فى أ: المشاركة.
(٥) قاضى بغداد العلامة أبو عبد الله، محمد بن سماعة بن عبيد الله بن هلال، التميمى الكوفى، صاحب أبى يوسف ومحمد. حدث عن: الليث، والمسيب بن شريك. روى عنه محمد بن عمران الضبى، والحسن بن محمد بن عنبر الوشاء. وصنف التصانيف.
قال ابن معين: لو أن المحدثين يصدقون فى الحديث كما يصدق ابن سماعة فى الفقه، لكانوا فيه على نهاية.

قلت: ولى القضاء للرشيد بعد يوسف بن أبى يوسف، ودام إلى أن ضعف بصره؛ فصرفه المعتصم بإسماعيل بن حماد.

عُمِّرَ مائة سنة وثلاث سنين، وتوفى سنة ثلاث وثلاثين ومائتين.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٠/٦٤٦ - ٦٤٧).

(٦) سقط فى أ.

(٧) فى ج: أعطنى.

ف «أتونى» المقصورة ههنا أحسن^(١)؛ لاختصاصه بالمعونة فقط دون أن يكون سؤال عين، والعطية قد تكون هبة، قال: [من الطويل]
وَمِمَّا الَّذِى أَعْطَى الرَّسُولُ عَطِيَّةً أَسَارَى تَمِيمٍ وَالْعُيُونُ دَوَامِعُ^(٢)
فالعطية تجرى مجرى الهبة لهم والإنعام عليهم فى فك الأسر^(٣).
وقد تكون بمعنى المناولة.

ووجه [قول من قرأ:]:^(٤) ﴿أَتُونِي﴾ أنه لم يرد بـ «أتونى»: العطية والهبة؛ ولكن تكليف المناولة بالأنفس، كما كان قراءة من قرأ: ﴿أتونى﴾ لا يصرف إلى استدعاء تملك عين بهبة ولا بغيرها.
وأما انتصاب ﴿زُبَرَ الْحَدِيدِ﴾ فإنك تقول: أتيتك بدرهم.

وقال: [من الطويل]
أَتَيْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ فِي الْقَدِّ مُوثِقًا فَهَلَّا سَعِيدًا ذَا الْخِيَانَةِ وَالْعَدْرِ^(٥)
فيصل الفعل إلى المفعول الثانى بحرف الجر، ثم يجوز أن يحذف الحرف^(٦)
اتساعا؛ فيصل الفعل إلى المفعول الثانى على حد: [من البسيط]
أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ.....
.....
.....
.....^(٧)
ونحوه.

قال: قرأ ابن كثير وحده^(٨): ﴿مَا مَكَّنِي﴾ [الكهف: ٩٥] بنونين، وكذلك هى فى مصاحف أهل مكة.

-
- (١) فى ج: حسن.
(٢) البيت للفرزدق فى ديوانه (٥١٦/٢)، وشرح أبيات مغنى اللبيب (١٢٢/٣).
(٣) فى أ: الأسير.
(٤) فى ج: قراءة.
(٥) البيت بلا نسبة فى شرح الأشموني (٦١٠/٣)، ومجالس ثعلب (٧٤/١)، والمقاصد النحوية (٤٧٥/٤).
(٦) فى ج: حذفًا.
(٧) تقدم.
(٨) إتحاف الفضلاء (٢٩٥)، الإعراب للنحاس (٢٩٤/٢)، الإملاء للعكبرى (٥٩/٢)، البحر المحيط (١٦٤/٦)، التيسير للداني (١٤٦)، تفسير القرطبي (٦٠/١١)، الحجة لأبى زرة (٤٣٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٠٠)، الغيث للصفاقسى (٢٨٢)، الكشف للزمخشري (٤٩٩/٢)، الكشف للقيسى (٧٨/٢)، المجمع للطبرسي (٤٩٢/٦)، تفسير الرازى (١٧١/٢١)، النشر لابن الجزرى (٣١٥/٢).

وقرأ الباقر: ﴿مَا مَكَّنِي﴾ مدغماً.

قال أبو زيد: رجل مكين عند السلطان من قوم مكنا، وقد مكن مكانة.
قال أبو علي: «مَكَّن» فَعَلَ غير متعد كَشَرَفَ وعَظَمَ، فإذا ضعفت العين عديته
بذلك؛ كقولك: شرفته وعظمته؛ فقول ابن كثير: ﴿مَكَّنِي﴾ يكون منقولاً من
«مَكَّن»، وكذلك قول الباقرين.

فأما إظهار المثلين في «مَكَّنِي» فلأن الثاني منهما غير لازم؛ لأنك قد تقول:
مكنك ومكنه، فلا تلزم النون؛ فلما لم تلزم لم يعتد بها، كما أن التاء في «اقتتلوا»
كذلك.

ومن أدغم لم ينزله منزلة ما لا يلزم؛ فأدغم.

كما أن من قال^(١): «قَتَّلُوا» في «اقتتلوا» كذلك^(٢).

اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿يَبْنَ الصَّدَقَاتِ﴾ [٩٦]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر^(٣): ﴿بَيْنَ الصَّدَقَاتِ﴾ بضم الصاد والdal.

وقرأ نافع وحزمة والكسائي: ﴿الصَّدَقَاتِ﴾ بفتح الصاد والdal.

وقرأ عاصم -في رواية أبي بكر-: ﴿الصَّدَقَاتِ﴾ بضم الصاد وتسكين الdal.

وروى حفص عن عاصم: ﴿الصَّدَقَاتِ﴾ بفتحيتين^(٤).

قال أبو علي: هذه لغات في الكلمة فاشية، زعموا.

وقال أبو عبيدة: الصدقان: جنبتا الجبل.

(١) في أ: قرأ.

(٢) في ج: كان كذلك.

(٣) إتحاف الفضلاء (٢٩٥)، الإملاء للعكبري (٥٩/٢)، البحر المحيط (١٦٤/٦)، التبيان للطوسي (٨٢/٧)، التيسير للداني (١٤٦)، تفسير الطبري (٢١/١٦)، تفسير القرطبي (٦١/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٣٢)، الحجة لأبي زرعة (٤٣٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٠١)، الغيث للصفاقسي (٢٨٢)، الكشف للزمخشري (٤٩٩/٢)، الكشف للقيسي (٧٩/٢)، المجمع للطبرسي (٤٩٢/٦)، المعاني للفراء (١٦٠/٢)، تفسير الرازي (١٧٢/٢١)، النشر لابن الجزري (٣١٥/٢).

(٤) إتحاف الفضلاء (٢٩٥)، البحر المحيط (١٦٥/٦)، التبيان للطوسي (٨٢/٧)، التيسير للداني (١٤٦)، تفسير الطبري (٢١/١٦)، الحجة لأبي زرعة (٤٣٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٠١)، الغيث للصفاقسي (٢٨٢)، الكشف للزمخشري (٤٩٩/٢)، الكشف للقيسي (٧٩/٢)، المجمع للطبرسي (٤٩٢/٦)، المعاني للفراء (١٦٠/٢)، تفسير الرازي (١٧١/٢١)، النشر لابن الجزري (٣١٥/٢).

اختلفوا في قوله -تعالى-: ﴿ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ﴾ [٩٦]:
 فقرا ابن كثير ونافع [وأبو عمرو] ^(١) وابن عامر والكسائي: ﴿قَالَ ءَاتُونِي أُفْرِغْ﴾
 ممدودا.

وقرا عاصم -في رواية أبي بكر- وحمة ﴿قَالَ ائْتُونِي﴾ قصرا.
 وروى خلف عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم [أنه] ^(٢) قال: ﴿ءَاتُونِي﴾ ممدودة.
 [وروى] حفص عن عاصم قال: ﴿ءَاتُونِي﴾ ممدودة.
 قال أبو علي: أما [قراءة] ^(٣) من قرأ: ﴿ائْتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾ فمعناه: جيئوني
 به، واللفظ على إيصال الفعل إلى المفعول الثاني بالحرف؛ كما كان قوله: ﴿ائْتُونِي
 زُبَرَ الْحَدِيدِ﴾ كذلك، إلا أنه أعمل الفعل الثاني، ولو أعمل الأول لكان: «ائْتُونِي
 أفرغه عليه قطرا»، إلا أن تقدير الفعل أن يصل إلى المفعول الثاني بلا حرف؛ كما
 كان كذلك في قوله: ﴿ائْتُونِي زَبَرَ الْحَدِيدِ﴾، وجميع ما مر بنا في التنزيل من هذا
 النحو إنما هو على إعمال الثاني كما يختاره سيبويه، [فمن ذلك] ^(٤) قوله -عز
 وجل-: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]، ومنه قوله: ﴿هَآؤُمُ
 اقْرَءُوا كِتَابِي﴾ [الحاقة: ١٩].

ووجه من قال: ﴿ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾ أن المعنى: ناولوني قطرا أفرغه عليه،
 إلا أنه أعمل الثاني من الفعلين كما أعمل الثاني في قصر «ائْتُونِي».
 قال: كلهم قرأ: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا﴾ [٩٧] بتخفيف الطاء غير حمزة ^(٥) فإنه قرأ:
 ﴿فَمَا اسْطَاعُوا﴾ يريد: فما استطاعوا، ثم يدغم التاء في الطاء.
 قال: وهذا غير جائز؛ لأنه قد جمع بين السين وهى ساكنة والتاء المدغمة وهى
 ساكنة.

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في ج.

(٣) سقط في ج.

(٤) في أ: فمنه.

(٥) إتحاف الفضلاء (٢٩٥، ٢٩٦)، الإعراب للنحاس (٢/٢٩٥)، الإملاء للعكبري (٢/٦٠)،
 البحر المحيط (٦/١٦٥)، التبيان للطوسي (٧/٨٢)، التيسير للداني (١٤٦)، تفسير
 القرطبي (١١/٦٣)، الحجة لابن خالويه (٢٣٢)، الحجة لأبي زرة (٤٣٥)، السبعة لابن
 مجاهد (٤٠١)، الفيث للصفافسي (٢٨٣)، الكشف للزمخشري (٢/٤٩٩)، الكشف
 للقيسي (٢/٨٠)، المجمع للطبرسي (٦/٤٩٢)، النشر لابن الجزري (٢/٢٧١).

قال أبو على: طاع يطوع، فلم يتعد الفعل منه، فإذا أريد تعديته ألحقت الهمزة، فقالوا: أطعت زيدا، قال -جل وعز-: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الأنفال: ١].

وقالوا -أيضا-: اسطاع يستطيع، فى معنى: أطاع يطيع، وقولهم: اسطاع: أفعل، وإنما ألحقت السين البناء؛ لنقل الحركة إلى الفاء، وتهية الكلمة بنقل الحركة فيها للحذف؛ ألا ترى أنها هيأت الكلمة للحذف منها فى نحو: لم يسطع؟!

ومثل السين فى ذلك الهاء فى قول من قال: أهرق يُهْرِيق. فالهاء -فى أنها عوض- مثل السين فى «اسطاع»، وليس هذا العوض بلازم؛ ألا ترى أن ما كان نحوه لم يلزم هذه العوض؟!!

وقالوا أيضا: استطاع يستطيع، وفى التنزيل: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ [المائدة: ١١٢] فهذا استفعل، وكأن «استفعل» فى ذلك جاء فى معنى: أفعل؛ كما أن «استجاب» فى معنى «أجاب» فى نحو: [من الطويل]

..... فَلََمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبٌ^(١)

وحذفوا من الكلمة التاء المزيدة مع السين فقالوا: اسطاع يستطيع.

وفى التنزيل: ﴿فَمَا أَصْلَهُ أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾ وهو قراءة الجمهور، لما اجتمعت المتقاربة^(٢) أحبوا التخفيف بالإدغام كما أحبوا ذلك فى الأمثال؛ فلما لم يسغ التخفيف بالإدغام لتحرك^(٣) ما لم يتحرك فى موضع عدل عنه إلى الحذف، كما أنه لما اجتمع المثالن فى قولهم: عَلماء بنو فلان، يريدون: على الماء، ولم يسغ إدغام [الأول فى الثانى]^(٤) وإن كانت تتحرك بحركة الهمزة فى نحو قولهم: أَلْخَمَرُ - حذفوا الأول من المثلين؛ لما كان الإدغام يؤدى إلى تحريك ما تكره الحركة فيه. فأما تحريكه بحركة الهمزة: فهى فى هذا التحريك فى نية السكون؛ يذلك على ذلك تقدير^(٥) همزة الوصل مع تحرك اللام، فقالوا: «علماء بنو فلان»، فحذفوا الأول من المثلين؛ حيث لم يتجه الإدغام، وهذا أولى من قولهم: «اسطاع»؛ لأن

(١) تقدم.

(٢) فى ج: المقاربة.

(٣) فى أ: لتحريك.

(٤) فى أ: الأولى فى الثانية.

(٥) فى ج: تقرير.

هذه السين لم تتحرك بشيء^(١) من الحركات كما تحركت اللام؛ فهذا «استفعل» بمنزلة «أفعل»، وأجروا المتقاربين في هذا مجرى المثلين، فقالوا: بَلْعَنبر؛ لما كانت النون مقاربة للام، وكانت تدغم فيها في نحو: من لك، أريد إدغامها في هذا الموضع أيضا؛ فلما لم يسغ ذلك عندهم خففوا بالحذف كما [خففوا به]^(٢) في المثلين.

ولغة أخرى خامسة في الكلمة، وهي أن بعضهم قال في «يسطيع»: يستيع، فهذا يحتمل أمرين:

أحدهما: أنه أبدل من الطاء - التي هي فاء - التاء؛ ليقربها من الحرف الذي قبلها؛ فأبدل التاء لتوافق السين في الهمس، كما أبدل الدال من التاء في نحو: ازدان؛ ليوافق ما قبله في الجهر.

والآخر: أن يكون حذف الطاء؛ لما لم يستقم إدغام ما قبلها [في المتقارب منها]^(٣)، كما حذف المثل والمتقارب^(٤) من: عَلماء بنو فلان، وبلْعَنبر، ويكون هذا - في أنه حذف من الكلمة الأصل للتخفيف - بمنزلة قولهم: «تَقِيتُ»؛ ألا ترى أنه في الأصل: اتقى، فحذف الفاء التي هي في الأصل واو، فلما حذفها سقطت همزة الوصل المجتبلة؛ لسكون الفاء؛ فبقى: «تَقِيت» على «فعلت».

فإن قلت: فلم لا يكون على أنه أبدل من الفاء التي هي واو التاء، كما أبدل من «تَيَقُور» و«تَوَلَّج» ونحو ذلك، ولا يكون على ما ذكرت من حذفه الفاء من «افتعلت».

فالدليل على أن الحذف من «افتعلت»، وليس على حد ما ذكرت - قولهم^(٥) في المضارع: «يتقى»، ولو كان على الحد الآخر لسكن ما بعد حرف المضارعة، وأنشدنا: [من الكامل]

يَتَقِي بِهِ نَفْيَانِ كُلِّ عَشِيَّةٍ
.....
.....
.....^(٦)

(١) في أ: في موضع.

(٢) في ج: خففوه.

(٣) في ج: من المقارب فيها.

(٤) في ج: المقارب.

(٥) في ج: من قولهم.

(٦) صدر بيت لساعدة الهذلي، وعجزه:

ومثل [تقديره حذف] ^(١) الفاء التي هي طاء من «يستيع»، تقدير حذف التاء ^(٢) من قولهم: استخذ فلان مالا، يجوز أن يكون: استخذ؛ فحذف الفاء لاجتماع حروف متماثلة، فحذفت التاء التي هي فاء، كما حذفت الفاء في: يستيع، وإنما هو: يستطيع.

ويجوز أن يكون «استخذ» اتخذ؛ فأبدل السين من التاء لاجتماعهما في الهمس ومقاربة المخرج، وأبدلت السين من التاء، كما أبدلت التاء من السين في قولهم: طسّ.

قال العجاج: [من الرجز]

أَنْ رَأَيْتِ هَامَتِي كَالطُّسِّ ^(٣)

والأصل: السين؛ يدل على ذلك أن أبا عثمان أنشد: [من الرجز]

لَوْ عَرَضْتُ لِأَيْبُلَى قَسْ

أَشَعْتُ فِي هَيْكَلِهِ مُنْدَسْ

حَنْ إِلَيْهَا كَحَنِينِ الطُّسِّ ^(٤)

فأما قول ^(٥) حمزة: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾ فإنما هو على إدغام التاء في الطاء، ولم يلق ^(٦) حركتها على السين فيحرك ما لا يتحرك، ولكن أدغم مع أن الساكن الذي قبل المدغم ليس حرف مد، وقد قرأت القراء غير حرف من هذا النحو، وقد قدمنا ذكر وجه هذا النحو، ومما يؤكد ذلك أن سيبويه أنشد: [من الرجز]

كَأَنَّهُ بَعْدَ كَلَالِ الزَّاجِرِ وَمَسْجِي مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرِ ^(٧)

والحذف في «ما استطاعوا»، والإثبات في «ما استطاعوا»، كل واحد منهما أحسن

..... فإلء فوق متونه يتصيب

ينظر: شرح أشعار الهذليين ص (١١٠٠)، واللسان (نفي)، والتاج (نفي).

(١) في أ: تقديره.

(٢) في ج: الفاء.

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

(٥) في ج: قراءة.

(٦) في ج: يلحق.

(٧) تقدم.

من الإدغام على هذا الوجه.

اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿دَكَاةٌ﴾ [٩٨]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر^(١): ﴿دَكَاةٌ﴾ منونا غير مهموز غير مهموز ولا ممدود.

وقرأ حمزة والكسائي وعاصم: ﴿دَكَاةٌ﴾ ممدودا مهموزا بلا تنوين.

وهبيرة عن حفص [عن عاصم]:^(٢) ﴿دَكَاةٌ﴾ منونا غير ممدود.

وقال غير هبيرة عن حفص عن عاصم: ممدود.

قال أبو علي: من [قال]^(٣): ﴿جَعَلَهُ دَكَاةً﴾ احتمل أمرين:

أحدهما: أنه لما قال: ﴿جَعَلَهُ﴾ وكان بمنزلة: خلق وعمل؛ فكأنه قد قال: دكة دكا، فحمله على الفعل الذي دل عليه قوله: ﴿جَعَلَهُ﴾.

والوجه الآخر: أن يكون جعله ذا دك، فحذف المضاف، ويمكن أن يكون حالا في هذا الوجه.

ومن [قال]^(٤): ﴿جَعَلَهُ دَكَاةً﴾ فعلى حذف المضاف، كأنه: جعله مثل دكاء،

قالوا: ناقة دكاء، أى: لا سنام لها، ولا بد من تقدير الحذف؛ لأن «الجبل» مذكر

فلا يوصف بـ «دكاء»؛ لأنه من [وصف]^(٥) المؤنث، و «جعل» مثل «خلق»، ويمكن

أن يكون حالا.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله -تعالى-: ﴿أَن تَنفَذَ كَلِمَتُ رَبِّي﴾ [١٠٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم: ﴿قَبْلَ أَن تَنفَذَ كَلِمَتُ رَبِّي﴾ بالتاء.

(١) إتحاف الفضلاء (٢٩٦)، الإعراب للنحاس (٢/٢٩٦)، البحر المحيط (٦/١٦٥)، التبيان للطوسي (٧/٨٣)، التيسير للداني (١٤٦)، تفسير القرطبي (١١/٦٤)، الحجة لابن خالويه (١٦٣، ٢٣٣)، الحجة لأبي زرة (٤٣٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٠٢)، الغيث للصفاسي (٢٨٣)، الكشاف للزمخشري (٢/٤٩٩)، الكشف للقيسي (٢/٨١)، المجمع للطبرسي (٦/٤٩٢)، المعاني للفراء (٢٠/١٦٠)، تفسير الرازي (٢١/١٧٢)، النشر لابن الجزري (٢/٢٧١).

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في ج.

(٤) سقط في ج.

(٥) سقط في أ.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي^(١): ﴿يَنْفَذَ﴾ بالياء .
 قال أبو علي: التأنيث أحسن؛ لأن المسند إليه الفعل مؤنث، والتذكير حسن
 أيضا؛ لأن التأنيث ليس بحقيقي، وقد تقدم ذكر ذلك في غير موضع.

* * *

(١) إتحاف الفضلاء (٢٩٦)، البحر المحيط (١٦٩/٦)، التبيان للطوسي (٨٨/٧)، التيسير
 للداني (١٤٦)، الحجة لابن خالويه (١٣٣)، الحجة لأبي زرعة (٤٣٦)، السبعة لابن
 مجاهد (٤٠٢)، الغيث للصفاقسي (٢٨٣)، الكشف للزمخشري (٥٠١/٢)، الكشف
 للقيسي (٨١/٢، ٨٢)، المجمع للطبرسي (٤٩٧/٦)، النشر لابن الجزري (٣١٦/٢).

[بسم الله الرحمن الرحيم] ^(١)

ذكر اختلافهم في سورة مريم

اختلفوا في [قوله - عز وجل -:] ^(٢) ﴿كَهَيْعَصَ . ذِكْرُ﴾ [١ ، ٢]:

فقرأ ابن كثير: ﴿كَهَيْعَصَ﴾ بفتح الهاء والياء، وتبيين ^(٣) الدال التي في هجاء «صاد».

وقرأ أبو عمرو: ﴿كَهَيْعَصَ . ذِكْرُ﴾ بكسر الهاء وفتح الياء، ويدغم الدال في الدال.

[و] نافع يلفظ بالهاء والياء بين الكسر والفتح، ولا يدغم الدال التي في هجاء «صاد» في الدال من «ذكر»، هذا قول محمد بن إسحاق عن أبيه.

وقال ابن سعدان عن إسحاق المدني عن نافع: بفتح الهاء والياء ويدغم.

وقال إسماعيل بين الكسر والفتح.

وقال أحمد بن صالح عن ورش، وقالون عن نافع: الهاء بين الكسر والفتح،

ونون «العين» غير مبينة، ودال «صاد» غير مبينة وهو معها ذال.

وقرأ عاصم - في رواية أبي بكر - والكسائي: بكسر الهاء والياء، والكسائي لا يبين الدال وعاصم بينها ^(٤).

وقرأ حمزة وابن عامر: ﴿كَهَيْعَصَ . ذِكْرُ﴾ بفتح الهاء وكسر الياء، ويدغمان.

وكلهم يخفي نون «عين».

وروى ابن اليتيم عن أبي حفص [عن حفص] ^(٥) عن عاصم: [أنه كان] ^(٦) يبين

الهاء ولا يرفعها ولا يكسر الياء.

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

(٣) في ج: تلين.

(٤) إتحاف الفضلاء (٢٩٧)، الإعراب للنحاس (٢٩٩/٢)، البحر المحيط (١٧٢/٦)، التبيان

للطوسي (٩٠/٧)، التيسير للداني (١٤٧)، تفسير القرطبي (٧٤/١١)، الحجة لابن خالويه

(٢٣٤)، الحجة لأبي زرعة (٤٣٧)، السبعة لابن مجاهد (٤٠٦)، الكشف للزمخشري

(٥٠٢/٢)، الكشف للقيسي (١٨٧/١)، المجمع للطبرسي (٥٠٠/٦)، تفسير الرازي

(١٧٨/٢١)، النشر لابن الجزري (١/٢).

(٥) سقط في أ.

(٦) سقط في ج.

أبو عمارة عن حفص عن عاصم: يفخم.
قال أبو على: القول في إمالة هذه الحروف: إن إمالتها لا تمتنع؛ لأنها ليست بحروف معني، وإنما هي أسماء لهذه الأصوات.
قال سيويه: قالوا: با، تا؛ لأنها أسماء ما يتهجى به، فلما كانت أسماء غير حروف جازت فيها الإمالة كما جازت في الأسماء.

ويدلك على أنها أسماء أنها إذا أخبرت عنها أعربت، وإن كنت لا تعربها قبل ذلك، كما أن أسماء العدد إذا أخبرت عنها أعربت؛ فكما أن أسماء العدد قبل أن تعربها أسماء، فكذلك هذه الحروف، وإذا كانت أسماء ساغت الإمالة فيها، فأما من لم يمل فعلى قول أهل الحجاز.

قال: كلهم يخفى نون «عين». حفص عن عاصم يبين النون^(١).
قال أبو عثمان: بيان النون مع حروف الفم لحن، إلا أن هذه الحروف تجرى على الوقف عليها والقطع لها مما بعدها، فحكمها البيان وألا تخفى.
وقول عاصم هو القياس فيها وما لا مذهب عنه، وكذلك أسماء العدد حكمها على الوقف وعلى أنها منفصلة مما بعدها.

ومما يبين أنها على الوقف أنهم قالوا: ثلاثة أربعة، فألقوا حركة الهمزة على الهاء؛ لسكونها، ولم يقلبوها تاء - وإن كانت موصولة - لما كانت النية بها الوقف؛ فكذلك النون ينبغي أن تبين؛ لأنها في نية الوقف والانفصال مما بعدها.
ولمن لم يبين أن يستدل بتركهم قطع الهمزة في^(٢) قوله: ﴿الْمَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١-٢]؛ ألا ترى أن الهمزة لم تقطع، وإن كان ما هي منه^(٣) في تقدير الانفصال مما قبله؟! فكما لم تقطع الهمزة في ﴿الْمَ اللَّهُ﴾ وفي قولهم: واحد اثنان، كذلك لم تبين النون؛ لأنها جعلت في حكم الاتصال، كما كانت الهمزة فيما ذكرنا كذلك.

قال أبو الحسن: التبيين - يعني: تبين النون - أجود في العربية؛ لأن حروف الهجاء والعدد منفصل بعضها من بعض.

(١) ثبت في حاشية ج: وهذا غلط؛ لأن أحدًا لم يبين النون، وإنما ذكر أنه يبين دالها.

(٢) في أ: من.

(٣) في ج: فيه.

قال: وعامة القراء على خلاف التبيين.

اختلفوا في قوله: ﴿مِنْ وَرَائِي﴾ [٥]:

فقرأ ابن كثير، فيما قرأت على قنبل: ﴿مِنْ وَرَائِي﴾ مهموزة ممدودة مفتوحة الياء. وحدثوني عن خلف عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: ﴿مِنْ وَرَائِي﴾ مثل: ﴿عَصَايَ﴾ [طه: ١٨]، و: ﴿هُدَايَ﴾ [طه: ١٢٣] بغير همز ونصب الياء.

وكلهم همز ومد وأسكن الياء غير ابن كثير.

قال أبو عبيدة وغيره: ﴿مِنْ وَرَائِي﴾: من قدامي.

وكذلك قال في قوله: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩] أى: بين أيديهم.

وأشدد لسوار بن المضرب: [من الطويل]

أَيَزُجُو بَنُو مَرْوَانَ سَمْعِي وَطَاعَتِي وَقَوْمِي تَمِيمٌ وَالْفَلَاةُ وَرَائِيَا^(١)

أى: أمامي، وهكذا حكى عنه التوزي.

قال: وقال: وراء الرجل: خلفه. ووراءه: قدامه.

قال: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾ أى: أمامهم.

وكذلك قوله - عز وجل -: ﴿وَمِنْ وَرَائِهِ عَذَابٌ غَلِيظٌ﴾ [إبراهيم: ١٧]، أى:

أمامه.

قال التوزي: وأنشدنا أبو عبيدة^(٢): [من الوافر]

أَتُوْعِدُنِي وَرَاءَ بَنِي رِيَّاحٍ كَذَبْتَ لَتَقْضُرَنَّ يَدَاكَ دُونِي^(٣)

وراء بني رياح، أى: قدام بني رياح. وأنشد: [من الطويل]

أَلَيْسَ وَرَائِي أَنْ أَدِبَ عَلَى الْعَصَا فَيَأْمَنَ أَعْدَائِي وَيَسْأَمَنِي أَهْلِي^(٤)

وقال غيره - أيضا -: «وراء» يكون بمعنى: خلف، وبمعنى: قدام.

قال: وفي القرآن بمعنى^(٥): خلف وبعد، قوله: ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ﴾

(١) البيت في اللسان (وري)، والتاج (وري)، ونوادير أبي زيد (٤٥)، وللرزق في جمهرة اللغة (١٣١٨) وليس في ديوانه، وبلا نسبة في جمهرة اللغة (٢٣٦، ١٠٧٠).

(٢) ثبت في حاشية ج: البيت لجبرير.

(٣) تقدم.

(٤) البيت لعروة بن الورد في ديوانه (١١٤)، والأغاني (٧٩/٣)، والأضداد ص (٨٣) وفيها: «فيشمت» بدل «فيأمن».

(٥) فى أ: فى معنى.

[هود: ٧١]. وروى عن ابن عباس: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلَكٌ﴾ أى: أمامهم^(١)، ونحو ذلك [قال يعقوب، مثل غيره..]^(٢)

وقد حكى متقدمو أهل اللغة وقوع الاسم على الشيء وعلى ضده، وصنفوا^(٣) فيه الكتب كقطرب، والتوزى ويعقوب وغيرهم، وربما أنكر ذلك منكرون بتعسف وتأويلات غير سهلة، وليس ينكر أحد أن اللفظة الواحدة تقع على الشيء وعلى خلافه، وكذلك لا ينبغي أن ينكر وقوعها^(٤) على الشيء و [على]^(٥) ضده؛ لأن الضد ضرب من الخلاف، فإن زعموا أن ذلك يلبس فهو فى الخلاف أيضا يلبس^(٦).

والقصر الذى روى عن ابن كثير لم أعلم أحدا من أهل اللغة حكاها، ولعله لغة، وقد جاء فى الشعر من قصر الممدود شيء كثير، وقياسه قياس رد الشيء إلى أصله، واللام من هذه الكلمة همزة، وليس من باب الورى، ولا من قول الشاعر: [من الطويل]

كَظْهَرِ اللَّأْيَ لَوْ يَنْتَغِي رِيَّةً بِهَا [نَهَارًا لَعِيَتْ فِي بُطُونِ الشَّوَاكِجِ]^(٧)
لأنهم قالوا فى تحقيقها: وريئة، مثل: ودئية؛ حكى ذلك أبو عثمان وغيره، ولو كان من باب «الورى والتوارى» لكان تحقيقه: وُريئة.
ومن نادر ما جاء فى هذه الكلمة دخول الهاء فى تحقيقها مع أنها على أربعة أحرف، وكذلك دخلت فى: قديديمة، تحقيق: قدام.
قال: [من الطويل]

(١) أخرجه ابن جرير (٢٦٤/٨) (٢٣٢٤١)، وذكره السيوطى فى الدر المنثور (٤١٨/٤).

(٢) هكذا فى أ، ج. وقد ضرب فى ج على «مثل غيره».

(٣) فى ج: ووضعوا.

(٤) فى أ، ج: وقوعه، وما أثبتناه هو الأنسب للسياق.

(٥) سقط فى ج.

(٦) ثبت ههنا فى ج: «يتلوه فى الجزء السابع والثلاثين - إن شاء الله -» والقصر الذى روى عن ابن كثير لم أعلم أحدا من أهل اللغة حكاها، ولعله لغة. والحمد لله، وصلى الله على سيدنا محمد ورسوله وعلى آله وسلم تسليماً. وكتبه العباس بن أحمد بن أبى مواس.

(٧) ما بين المعكوفين سقط فى أ. والبيت للطرماح فى ديوانه (٤٨٩)، واللسان (شجن، ورى، لأى، روى)، وتهذيب اللغة (٣٦٧/١١، ٢٧١/١٤)، والتاج (شجن، لأى، ورى) وبلا نسبة فى المخصص (٣٩/٨).

قُدَيْدِيْمَةُ التَّجْرِيبِ وَالْجَلْمِ إِنِّي أَرَى غَفَلَاتِ الْعَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ ^(١)
 وقال: [من البسيط]

..... يوم قُدَيْدِيْمَةُ الْجَوَزَاءِ مَسْمُومٌ ^(٢)

والقول في ذلك أن ما كان على أربعة أحرف لا تدخله تاء التأنيث في التحقير كما تدخل عامة ما كان على ثلاثة أحرف، وكأن الحرف الأصل قام مقام الزائد، كما قام مقامه في قولهم: لم يغز، ولم يخش، ولم يرم؛ ألا ترى أن هذه اللامات حذفت كما تحذف الحركات للجزم؟! وأما دخولها على «قديديمة» و«وريثة»، فمن الأشياء التي تشذ فتد إلى الأصل المرفوض نحو: استحوذ والقصوى والقود ورجل لدوغ، وطعام قضض؛ حكاه أبو زيد.

فأما قوله: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَأْيِ﴾ فإن الخوف لا يكون من الأعيان في الحقيقة؛ إنما يكون من معان فيها ^(٣)، فإذا قال القائل: خفت الله، وخفت الوالي، وخفت الناس - فالمعنى: خفت عقاب الله ومؤاخذته، وخفت عقوبة الوالي، وملامة الناس.

وكذلك: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَأْيِ﴾ أي: خفت تضيع بني عمي، فحذف المضاف، والمعنى على تضيعهم الدين ونبذهم إياه وأطراحهم له؛ فسأل ربه وليا يرث نبوته وعلمه؛ لئلا يضيع الدين.

ويقوى ذلك ما روى عن الحسن أنه قال: ﴿يَرِثُنِي﴾ [٦]: يرث نبوتي، وهذا بين؛ لأنه لا يخلو من أن يكون أراد: يرث مالي أو علمي و ^(٤)نبوتي.

وفيما أثر عن رسول الله ﷺ من أنه قال: «نَحْنُ - مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ - لَا نُورَثُ، مَا

(١) البيت للقطامي في ديوانه (٤٤)، وخزانة الأدب (٨٦/٧)، واللمع في العربية (٣٠٣)، ولسان العرب (قدم)، والمقتضب (٢٧٣/٢)، وبلا نسبة في شرح المفصل (١٢٨/٥)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص (٧٠)، والمقتضب (٤١/٤).

(٢) عجز بيت لعقمة بن عبدة، وصدره.

..... وقد علوت قتود الرحل يسفَعنى

ينظر: ديوانه (٧٣)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٣٤٩)، وبلا نسبة في المقتضب (٢/

٢٧٣، ٤١/٤).

(٣) في ج: منها.

(٤) في ج: أو.

تَرَكْنَاهُ صَدَقَةً»^(١) - دلالة على أن الذي سأل أن يرثه وليه ليس المال؛ فإذا بطل هذا ثبت الوجه الآخر.

وقريب [من هذا الوجه]^(٢): ﴿رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٩]، على أنه لا يجوز على نبي الله أن يقول: أخاف أن يرثني بنو عمي وعصبتى على ما فرضته لهم، وكأن الذى حمله على مسألة ذلك ربّه ما شاهدهم عليه من تبديلهم الدين، واطراحهم له، وتوثيبهم على الأنبياء، وقتلهم إياهم.

وروى عن عثمان بن عفان -رضى الله عنه-: ﴿وَإِنِّي خَفْتُ الْمَوَالِي مِنْ وِرَائِي﴾ وكأن المعنى: أنهم قتلوا، وقل من كان منهم يقوم بالدين؛ فسأل وليًا يقوم به، وقد قال الشاعر: [من الطويل]

إِذَا أَنَا لَمْ أَوْمَنْ عَلَيْكَ فَلَمْ يَكُنْ كَلَامُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ وَرَاءِ^(٣)
فجوز^(٤) فيه أهل النظر فى العربية غير وجه:

منها: إلا من وراء وراء، بضمها؛ كما ضمت^(٥): قبل، وبعد، وتحت، ودون، وتجعل الثانى بدلا من الأول.

(١) هذا الحديث فى الصحيحين بلفظ: (لا نورث، ما تركنا صدقة) عن عمر، وأبى بكر، وعائشة.

- عمر بن الخطاب:

أخرجه البخارى (٢٢٧/٦ - ٢٢٨) فى كتاب فرض الخمس، باب: فرض الخمس (٣٠٩٤)، ومسلم (١٣٧٧/٣) فى الجهاد، باب: حكم القرء (١٧٥٧/٤٩).

- أبو بكر الصديق:

أخرجه البخارى (٢٢٧/٦) فى كتاب فرض الخمس، باب: الخمس (٣٠٩٢) و ٣٧١١ و ٤٠٣٥ و ٤٢٤٠ و ٦٧٢٥)، ومسلم (١٣٨٠/٣) كتاب الجهاد والسير، باب: قول النبى ﷺ: «لا نورث، ما تركنا صدقة» (١٧٥٩/٥٢).

- عائشة:

أخرجه البخارى (٤٨٩/١٣)، كتاب الفرائض، باب: قول النبى ﷺ: «لا نورث، ما تركنا صدقة» (٦٧٣٠)، ومسلم (١٣٧٩/٣)، كتاب الجهاد والسير، باب: قول النبى ﷺ: «لا نورث ما تركنا فهو صدقة» (١٧٥٨/٥١).

(٢) فى ج: من هذه الآية.

(٣) البيت لعتبى بن مالك فى اللسان (ورى)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٥٠٤/٦)، والدرر (١١٣/٣)، وشرح التصريح (٥٢/٢)، وشرح شذور الذهب ص (١٣٤)، وشرح المفصل (٨٧/٤)، واللسان (بعد)، وهمع الهوامع (١٠/١).

(٤) فى أ: فيجوز.

(٥) فى أ: ضمنت.

قال أبو الحسن: أنشدناه يونس وبينا آخر قبله.

قال: وزعم أنه شعر مرفوع.

و [منها]: إلا من وراء وراء، يريد به: «ورائي»، فحذف [ياء] ^(١) الإضافة، وتدل الكسرة عليها؛ فيكون: من وراء وراء، وتكون الثانية بدلا من الأولى، أو تكريرا. ويكون: من وراء وراء، على أن تجعل «وراء» معرفة؛ فلا تصرفها للتأنيث والتعريف، وتكون الثانية تكريرا.

وروى ابن حبيب عن أبي توبة: إلا من وراء وراء، أضاف «وراء» إلى «وراء»؛ فجره بالإضافة ^(٢)، [وبنى] ^(٣) «وراء» المضاف إليها على الضم مثل: تحت ودون. ويجوز: إلا من وراء وراء، تضيف الأول ^(٤) إلى الثاني، وقد جعلته لا ينصرف؛ للتأنيث والتعريف، و«وراء» الأول التقدير فيه الأفراد كما يقدر في سائر ما يضاف ^(٥).

اختلفوا في الرفع والجزم من قوله -عز وجل-: ﴿يَرْثِي وَيَرِثُ﴾ [٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة: ﴿يَرْثِي وَيَرِثُ﴾ برفعهما. وقرأ أبو عمرو والكسائي ^(٦): ﴿يَرْثِي وَيَرِثُ﴾ بالجزم فيهما.

قال أبو علي: وجه الرفع [فيهما] ^(٧): أنه سأل وليا ورثا علمه ونبوته، وليس المعنى الجزاء، أى: إن وهبته ورث؛ وذلك أنه ليس كل ولى يرث، فإذا لم يكن كذلك لم يسهل الجزاء من حيث لم يصح أن تقول: إن وهبته ورث؛ لأنه قد يهب

(١) سقط في ج.

(٢) فى أ: للإضافة.

(٣) سقط في ج.

(٤) فى أ: وراء الأول.

(٥) زاد فى أ: ذلك.

(٦) إتحاف الفضلاء (٢٩٧)، الإعراب للنحاس (٣٠٢/٢، ٣٠٣)، الإملاء للعكبرى (٦٠/٢)،

(٦١)، البحر المحيط (١٧٤/٦)، التبيان للطوسى (٩١/٧)، التيسير للدانى (١٤٨)، تفسير

الطبرى (٣٨/١٦)، تفسير القرطبي (٨١/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٣٤)، الحجة لأبى

زرعة (٤٣٧)، السبعة لابن مجاهد (٤١٧)، الكشف للزمخشري (٥٠٣/٢)، الكشف

للقيسى (٩٤/٢)، المجمع للطبرسى (٥٠٠/٦)، المعانى للفراء (١٦١/٢)، تفسير الرازى

(١٨١/٢١)، النشر لابن الجزرى (٣١٧/٢).

(٧) سقط فى أ.

[له] وليا ولا يرث، وكون «وليا» فاصلة لا يدل على أن «يرثني» ليس بصفة؛ ألا ترى أن الفاصلة قد يكون ما بعدها متصلا بها؛ فلا توجب الفاصلة قطع ما بعدها عنها؟! ووجه الجزم: أنه أوقع الولي الذي هو اسم عام موضع الخاص، فأراد بالولي: وليا وارثا، كما وضع العام موضع الخاص في غير هذا [الموضع] ^(١)؛ كقوله -عز وجل-: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، وإنما يريد ^(٢) بكل واحد من قوله: ﴿النَّاسُ﴾: [رجلاً مفرداً] ^(٣)، وقد يقول الرجل: «جاءني أهل الدنيا»، وإنما أتاه بعضهم؛ إذا قصد التكثير.

وتقول: «سير عليه الدهر والأبد»، فوضع العام في كل ذا موضع الخاص. فكذاك قوله: ﴿وَلِيًّا﴾ لفظة عامة تقع على الوارث وغير الوارث، فأوقعه على الوارث دون غيره؛ فعلى هذا يصح معنى الجزاء.

اختلفوا في قوله -جل وعز-: ﴿عَتِيًّا﴾ [٨] و﴿جِيًّا﴾ ^(٤) [٦٨] و﴿وَيْكِيًّا﴾ [٥٨] و﴿صِيلِيًّا﴾ [٧٠] في كسر أوائلها وضمها:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم -في رواية أبي بكر- وابن عامر ^(٥): بضم أوائل هذه الحروف.

وقرأ حمزة والكسائي بكسر أوائل هذه الحروف كلها.

[وقرأ] حفص عن عاصم بكسر أوائل هذه الحروف كلها، إلا ﴿وَيْكِيًّا﴾ فإنه يضم أوله.

[قال] أبو عبيدة: كل مبالغ في شر أو كفر فقد عتا عتيا، ومثلها: عصي.

قال أبو علي: اعلم أن ما كان على «فُعُول» كان على ضريين:

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: يراد.

(٣) في أ: رجل مفرد.

(٤) سقط في ج.

(٥) إتحاف الفضلاء (٢٩٨)، الإعراب للنحاس (٣٠٥/٢)، الإملاء للعكبري (٦١/٢)، البحر المحيط (١٧٥/٦)، التبيان للطوسي (٩٦/٧)، الحجة لابن خالويه (٢٣٥)، الحجة لأبي زرع (٤٣٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٠٧)، الغيث للصفاسي (٢٨٤، ٢٨٦)، الكشف للزمخشري (٥٠٣/٢)، الكشف للقيسي (٨٤/٢)، المجمع للطبرسي (٥٠٣/٦)، المعاني للفرّاء (١٦٢/٢)، تفسير الرازي (١٨٧/٢١)، النشر لابن الجزري (٣١٧/٢).

أحدهما: أن يكون جمعا.

والآخر: أن يكون مصدرا، وقد جاءت أحرف فى غير المصادر وهى قليلة.

فالجَمْع إذا كان على «فُعُول» من المعتل اللام جاء على ضربين:

أحدهما: أن تكون اللام واوا.

والآخر: أن تكون ياء.

فما كان اللام منه واوا من هذه الجموع قلبت إلى ياء، وذلك نحو: حَقُّوْ وحَقِّىْ، ودَلُّوْ ودُلِّىْ، وعَصَاْ وعُصَىْ، وصفاْ وصُفَىْ، فاللام إذا كانت واوا لزمها القلب على الاطراد إلى الياء، ثم قلبت واو «فعول» إلى الياء لإدغامها فى الياء؛ وكسرت عين الفعل كما كسرت فى مرمى ونحوه.

وقد جاءت حروف من ذلك قليلة على الأصل، فمن ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم: إنكم لتنتظرون فى نُحُوْ كثيرة.

وحكى غيره فى جمع «نحو» الذى يعنى به: السحاب: نُجُوْ، وفى «حَمَا»: حُمُوَّة. وأنشد: [من الطويل]

..... وَأَصْبَحَتْ مِنْ أَذْنَى حُمُوَّتِهَا حَمًا^(١)

فما كان كذلك فإن كسر الفاء فيه مطرد، وذلك نحو: دِلَىْ وحَقِّىْ وعِصَىْ، وجاز ذلك فيها؛ لأنها غيرت تغييرين، وهما: أن الواو التى هى لام قلبت، والواو التى كانت قبلها قلبت أيضا، فلما غيرت تغييرين قويا على هذا التغيير من كسر الفاء، كما أن باب «حنيفة وجديلة»، فى الإضافة لما غير تغييرين قوى على حذف الياء فى قولهم: جَدَلَىْ، وَحَتَفَىْ، وَفَرَضَىْ، وقد تركوا أحرفا من ذلك على الأصل فلم تغير، فقالوا فى «السليقة»: سَلِيقَىْ، وفى «عميرة كلب»: عَمِيرَىْ، وفى «الحُرَيْبَة»: حُرَيْبَىْ^(٢)، والمستمر هو الأول.

فأما ما كان لآمه ياء من هذا النحو - نحو: تُدْبَىْ وَحُلَىْ وَلُجَىْ - فقد كسروا الفاء

(١) عجز بيت لعبد الله بن عجلان النهدى، وصدره:

لقد أصبحت أسماء حجرا محرما

ينظر: الشعر والشعراء (٧٢٠)، ولمسافر بن أبى عمرو فى الأغاني (٦٣/٩)، ولعبد الله أو لمسافر فى الأغاني (٢٢٤/٢٢)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٢٧٢/٥)، وكتاب العين (٣١٢/٣)، وتاج العروس (حمو)، واللسان (حمو).

(٢) فى أ: الخريبة: خريبي.

منه أيضا؛ فقالوا: يثدى وحلى، وإن لم يغيروا^(١) التغيرين اللذين ذكرنا في باب «حقى وعصى»؛ وذلك لأنهم أجروا الياء ههنا مجرى الواو، كما أجروها مجراها في: أتسر وأتبس؛ إذا أردت: افعل، من: اليسر واليبس، فاستمر الكسر في فاء ما كان من الياء، كما استمر في باب الواو الذى غير تغييرين؛ لإجرائهم الياء مجرى الواو، ولأنهم قد غيروا -أيضا- في باب النسب^(٢)، لتغيير واحد، فقالوا: قرشى، وهذلى، فحذفوا الياء لما ألحقوا ياءى الإضافة.

وأما ما كان من ذلك مصدرا: فما كان من الواو فالقياس فيه أن يصح نحو: العتو والعلو^(٣)؛ لأن واوه لم يلزمها الانقلاب كما لزمها الانقلاب في الجمع، ولكن لما كانوا قد قلبوا الواو في^(٤) هذا النحو وإن كان مفردا نحو: معدى ومضى^(٥)، وقلب ما كان قبل الآخر بحرف كما قلب الآخر نحو: صيم، و [ما]^(٦) كان على وزنه، وغير تغييرين كما غيروا في الجمع -قلبوا ذلك أيضا في نحو: عتى.

وزعموا أن في حرف عبد الله: ﴿ظلما وعليًا﴾ [النمل: ١٤] في «علو»، ولم يكن شبه هذا الضرب للجمع؛ حيث وافقه في البناء وغير تغييرين بدون شبه «أحمد» بـ «أشرب»، فأجرى المصدر مجرى الجمع في كسر الفاء منه.

فأما ما كان من هذه المصادر من الياء، فليس يستمر الكسر في فائه، كما استمر في الجمع، وفي المصادر التى من الواو؛ ألا ترى أن المضى في نحو: ﴿فَمَا أَسْتَظِلُّوا مُضِيًّا﴾ [يس: ٦٧] ليس أحد يروى فيه الكسر فيما علمناه؟! وحكى أبو عمر عن أبي زيد: أوى إليه إويا.

ومما يؤكد الكسر في هذا النحو أنهم قد قالوا: قيسى، وألزموها كسر الفاء، ولم نعلم أحدا يسكن إلى روايته حكى فيه غير الكسر، وذلك أنه قلبت الواو إلى موضع اللام، فلما وقعت موقعها قلبت كما تقلب الواو إذا كانت لاما، وكسرت الفاء

(١) فى أ: يغير.

(٢) فى أ: النصب.

(٣) فى أ: القلو.

(٤) فى أ: من.

(٥) فى أ: مرمى.

(٦) سقط فى ج.

وألزمت الكسر؛ فأن لم نسمع فيها [غير الكسر] ^(١) دلالة على تمكن الكسر في هذا الباب.

قال أبو الحسن: أكثر القراء يضمون أول هذا، يعنى: ﴿عُتِيَّا﴾.

قال: وكذلك: الجُثى، والبُكى، والصُّلى.

قال: وزعم يونس أنها لغة تميم، وغيرهم يكسر.

قال أبو الحسن: وسمعناه من العرب مكسورا سوى بنى تميم فى المصدر

والجمع.

اختلفوا فى قوله -جل وعز-: ﴿خَلَقْتَنَّا﴾، و: ﴿خَلَقْنَاكَ﴾ [٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿خَلَقْتَنَّا﴾ بالتاء من غير ألف.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿خَلَقْنَاكَ﴾ بالنون والألف ^(٢).

قال أبو على: حجة من قال: ﴿وَقَدْ خَلَقْتَنَّا مِنْ قَبْلُ﴾ أن قبله: ﴿قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَى هَيْنٍ وَقَدْ خَلَقْتَنَّا﴾.

وحجة من قال: ﴿وَقَدْ خَلَقْنَاكَ﴾ أنه قد جاء لفظ الجمع بعد لفظ الأفراد.

قال -عز وجل-: ﴿سُبْحَنَ الَّذِى أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١]، [ثم قال] ^(٣) بعد: ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [الإسراء: ٢].

وقال: [﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَلٍ مِنْ حَمَلٍ مَسْنُونٍ﴾] ^(٤) [الحجر: ٢٦] [و]: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَتَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ﴾ [ق: ١٦]، [و]: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ﴾ [الأعراف: ١١]، ونحو ذلك.

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿لَا هَبَ لَكِ﴾ [مريم: ١٩]:

(١) فى ج: غيره.

(٢) إتحاف الفضلاء (٢٩٨)، الإعراب للنحاس (٣٠٥/٢)، التبيان للطوسى (٩٧/٧)، التيسير

للدانى (١٤٨)، تفسير القرطبى (٨٤/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٣٦)، الحجة لأبى زرة

(٤٣٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٠٨)، الغيث للصفاقسى (٢٨٤)، الكشاف للزمخشرى (٢/

٥٠٤)، الكشف للقيسى (٨٥/٢)، المجمع للطبرسى (٥٠٣/٦)، النشر لابن الجزرى (٢/

٣١٧).

(٣) فى أ: وجاء.

(٤) سقط فى ج.

فقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿لَا هَبَ لَكِ﴾ بالهمز.
وقرأ أبو عمرو ونافع^(١) - في رواية ورش - والحلواني عن قالون: ﴿لِيَهَبَ لَكَ﴾
بغير همز.

وفي رواية غير ورش عن نافع: ﴿لَا هَبَ لَكِ﴾ بالهمز.
قال أبو علي: حجة من قرأ^(٢): ﴿لَا هَبَ لَكِ﴾، فأسند الفعل إلى المتكلم،
والهبة لله سبحانه، ومنه: أن الرسول والوكيل قد يسندون هذا النحو إلى أنفسهم،
وإن كان الفعل للموكل والمرسل - للعلم بأنه في المعنى للمرسل، وأن الرسول
والوكيل مترجم عنه.

ومن قال: ﴿لِيَهَبَ لَكَ﴾ فهو على تصحيح اللفظ^(٣) على المعنى؛ ففي قوله:
﴿لِيَهَبَ لَكَ﴾ ضمير من قوله: ﴿رَبِّكَ﴾، وهو - سبحانه - الواهب.
وزعموا أن في حرفي^(٤) أبي وابن مسعود: ﴿وَلِيَهَبَ لَكَ﴾، ولو خففت الهمزة
من «لاهب» لكان في قول أبي الحسن: «ليهب» فتقلبها ياء محضة، وفي قول
الخليل: «لاهب» تجعلها بين الياء والهمزة.

اختلفوا في كسر النون وفتحها من قوله - عز وجل -: ﴿نَسِيًا مَّنْسِيًا﴾ [٢٣]:
فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر والكسائي ﴿نَسِيًا﴾ بكسر النون^(٥).

(١) إتحاف الفضلاء (٢٩٨)، الإعراب للنحاس (٣٠٨/٢)، الإملاء للعكبري (٦١/٢)، البحر
المحيط (١٨٠/٦)، التبيان للطوسي (١٠١/٧)، التيسير للداني (١٤٨)، تفسير الطبري
(٤٧/١٦)، تفسير القرطبي (٩١/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٣٦)، الحجة لابن خالويه
(٤٤٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٠٨)، الغيث للصفاسي (٢٨٤)، الكشف للقيسي (٢/٢)
(٨٦)، المجمع للطبرسي (٥٠٧/٦)، المعاني للفراء (١٦٣/٢)، تفسير الرازي (٢١/٢)
(١٩٨)، النشر لابن الجزري (٣١٧/٢).

(٢) في أ: قال.

(٣) في أ: اللغة.

(٤) في أ: حرف.

(٥) إتحاف الفضلاء (٢٩٨)، الإعراب للنحاس (٣٠٩/٢)، الإملاء للعكبري (٦١/٢)، البحر
المحيط (١٨٣/٦)، التبيان للطوسي (١٠٣/٧)، التيسير للداني (١٤٨)، تفسير الطبري
(٥٠/١٦)، تفسير القرطبي (٩٣/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٣٧)، الحجة لأبي زرعة
(٤٤١)، السبعة لابن مجاهد (٤٠٨)، الغيث للصفاسي (٢٨٥)، الكشف للزمخشري (٢/٢)
(٥٠٦)، الكشف للقيسي (٨٦/٢)، المجمع للطبرسي (٥٠٧/٦)، المعاني للفراء (٢/٢)
(١٦٤)، تفسير الرازي (٢٠٣/٢١)، النشر لابن الجزري (٣١٨/٢).

وقرأ حمزة بفتح النون: ﴿نَسِيًا﴾^(١).

واختلف عن عاصم:

فروى أبو بكر عنه: ﴿نَسِيًا﴾ كسرا.

وروى حفص عنه^(٢): ﴿نَسِيًا﴾ فتحا مثل حمزة.

وقال أبو الحسن: النسي: هو الشيء الحقيق ينسى، نحو: النعل والسوط.

وقال غيره: النسي: ما أغفل من شيء حقيق.

وقال بعضهم: ما إذا ذكر لم يطلب.

وقالوا: الكسر أعلى اللغتين.

وقال الشنفرى^(٣): [من الطويل]

كَأَنَّ لَهَا فِي الْأَرْضِ نَسِيًا تَقْصُهُ عَلَى أُمِّهَا وَإِنْ تُحَدِّثُكَ تَبَلَّتْ^(٤)

اختلفوا في فتح الميم والتاء وكسرهما من قوله -جل وعز-: ﴿مِنْ مَحَنَاهَا﴾ [مريم:

٢٤]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم -في رواية أبي بكر- وابن عامر: ﴿مَنْ تَحْتَهَا﴾

بفتح الميم والتاء^(٥).

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: عن عاصم.

(٣) عمرو بن مالك الأزدي، من قحطان، شاعر جاهلي، يمانى، من فحول الطبقة الثانية. كان

من فئاة العرب وعدائهم. وهو أحد الخلفاء الذين تبرأت منهم عشائهم. قتله بنو

سلامان. وقبست قفزاته ليلة مقتله، فكانت الواحدة منها قريباً من عشرين خطوة. وفي

الأمثال: «أعدى من الشنفرى»، وهو صاحب «لامية العرب» التى مطلعها:

«أقيموا بنى أمى صدور مطيكم فإنى إلى قوم سواكم لأميل»

شرحها الزمخشري فى «أعجب العجب» المطبوع مع شرح آخر منسوب إلى المبرّد،

ويظن أنه لأحد تلاميذ ثعلب.

ينظر: الأعلام (٨٥/٥).

(٤) تقدم.

(٥) ينظر إتحاف الفضلاء (٢٩٨)، الإعراب للنحاس (٣٠٩/٢)، الإملاء للعكبرى (٦١/٢)،

البحر المحيط (١٨٣/٦)، التبيان للطوسى (١٠٣/٧)، التيسير للدانى (١٤٨)، تفسير

الطبرى (١٨/١٦)، تفسير القرطبي (٩٣/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٣٧)، الحجة لأبى

زرعة (٤٤١)، السبعة لابن مجاهد (٤٠٨)، الغيث للصفاقسى (٢٨٥)، الكشف

للمزمخشري (٥٠٧/٢)، الكشف للقيسى (٨٦/٢)، المجمع للطبرسى (٥٠٨/٦)، المعانى

للفراء (١٦٥/٢)، تفسير الرازى (٢٠٤/٢١)، النشر لابن الجزرى (٣١٨/٢).

وقرأ نافع وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿مِنْ تَحْتِهَا﴾ بكسر الميم والتاء. قال أبو علي: ﴿مِنْ تَحْتِهَا﴾؛ لأنه إنما هو جبريل، أو عيسى. وقال بعض أهل التأويل: لا يكون إلا عيسى، ولا يكون جبريل؛ لأنه لو كان جبريل -عليه السلام- لناداهما من فوقها.

وقد يجوز أن يكون جبريل، وليس قوله: ﴿مِنْ تَحْتِهَا﴾ يراد به الجهة المحاذية للممكن^(١) من تحته؛ ولكن المعنى: فناداهما من دونها. ويدل على ذلك قوله -تعالى-: ﴿قَدْ جَعَلَ رُيُوكَ تَحْتِكَ سَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٤] فلم يكن الجدول محاذيا لهذه الجهة، ولكن المعنى: جعله دونك.

وقد يقال: «فلان تحتنا»، أى: دوننا فى الموضع، قال ذلك أبو الحسن؛ فـ ﴿مِنْ تَحْتِهَا﴾ أبين؛ لأن المنادى أحد هذين، وأن يكون المنادى [لها]^(٢) عيسى أشبه وأشد إزالة لما خامرها من الوحشة والاعتمام بما^(٣) يوجد به طعن عليها؛ لأن ذلك يثقل على طباع البشر؛ ألا ترى قوله للنبي ﷺ: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ﴾ [الحجر: ٩٧]؟! وإذا قال: ﴿مَنْ تَحْتَهَا﴾، كان عاما، فلم يبلغ [فى]^(٤) إزالة وحشتها وهما ما يبلغه نداء عيسى، عليه السلام.

ووجه من قرأ: ﴿مَنْ تَحْتَهَا﴾: أنه وضع اللفظة العامة موضع اللفظ الخاص؛ فقال: ﴿مَنْ تَحْتَهَا﴾، وهو يريد عيسى -صلى الله عليه وسلم- كما تقول: «رأيت من عندك»، وأنت تعنى واحدا بعينه.

اختلفوا فى قوله -تعالى-: ﴿سُقُوطٌ عَلَيْكَ﴾ [مريم: ٢٥]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: ﴿تَسَاقُطُ﴾ بالتاء مشددة السين.

وقرأ حمزة^(٥): ﴿تَسَاقُطُ﴾ بالتاء مخففة السين.

(١) فى أ: للتمكن.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: لما.

(٤) سقط فى ج.

(٥) ينظر إتحاف الفضلاء (٢٩٨)، الإغراب للنحاس (٣١٠/٢)، الإملاء للعكبرى (٦٢/٢)،

واختلف عن عاصم: فروى عنه أبو بكر: ﴿تَسَاقَطُ﴾ مثل أبي عمرو، وروى عنه حفص ﴿تُسْقَطُ﴾ بضم التاء، وكسر القاف، مخففة السين.
قال أبو علي: هذه الوجوه كلها متفقة في المعنى إلا ما رواه حفص عن عاصم؛ ألا ترى أن قول حمزة: ﴿تَسَاقَطُ﴾ إنما هو: تتساقط، فحذف التاء التي أدغمها غيره؟! وكلهم جعل فاعل الفعل الذي هو «تَسَاقَطُ» أو «تُسْقَطُ» - في رواية حفص - النخلة.

ويجوز أن^(١) يكون فاعل «تَسَاقَطُ» أو «تُسْقَطُ» هو: جذع^(٢) النخلة، إلا أنه لما حذف المضاف أسند الفعل إلى النخلة في اللفظ.
ويجوز في قراءة عاصم: ﴿تُسْقَطُ﴾ هز النخلة، فتحذف، أو: تساقط النخلة. فأما تعديتهم «تساقط» وهو «تتفاعل»، فإن «تتفاعل» مطاوع «فاعل»، كما أن «تَفَعَّلَ» مطاوع «فَعَّلَ»؛ فكما عدى «تفعل» في نحو: تجرعه وتمليته وتمززته، كذلك عدى «تفاعل».

فما جاء من ذلك في الشعر قول ذى الرمة: [من الطويل]
وَمِنْ جُودَةٍ غُفِّلَ بَسَاطٍ تَحَاسَنَتْ بها الوشَى قَرَأْتُ الرِّيحَ وَخُورَهَا^(٣)
ومن ذلك قول الآخر: [من الوافر]
تُطَالِعُنَا خَيَالَاتٌ لِسَلَمَى كَمَا يَتَطَالَعُ الدِّينَ الْغَرِيمُ^(٤)
وأشدد أبو عبيدة لأوفى بن مطر^(٥): [من المتقارب]

= البحر المحيط (١٨٤/٦)، التبيان للطوسى (١٠٣/٧)، التيسير للدانى (١٤٩)، تفسير القرطبي (٩٤/١١، ٩٥)، الحجة لأبى زرعة (٤٤٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٠٩)، الغيث للصفاقسى (٢٨٥)، الكشف للزمخشري (٥٠٧/٢)، الكشف للقيسى (٨٧/٢)، المجمع للطبرسى (٥٠٨/٦)، المعانى للفراء (١٦٦/٢)، تفسير الرازى (٢٠٦/٢١)، النشر لابن الجزرى (٣١٨/٢).

- (١) فى أ: بأن.
- (٢) فى ج: جميع.
- (٣) تقدم.
- (٤) البيت بلا نسبة فى اللسان (طلع)، والتاج (طلع).
- (٥) هو مقرن (المعروف بأوفى) بن مطر بن ناشرة، من بنى مازن بن عمرو بن تميم، أحد العدائين المشهورين فى الجاهلية، (وهم: أوفى، وسليك بن السلركة، والمنتشر بن وهب)، وكان أحدهم يعدو خلف الظبى فيأخذه. وهو من الشعراء أيضًا. وعده ابن حبيب من المشهورين بالوفاء. وروى خبرًا عنه فى ذلك. ينظر: الأعلام (١٨٣/٧).

تَخَاطَاتِ النَّبْلُ أَحْشَاءُهُ وَأَخَّرَ يَوْمِي فَلَمْ يَعْجَلِ^(١)
قال: هو فى موضع «أخطأت».

وأنشد للأعشى: [من الكامل]

رَبِّى كَرِيمٌ لَا يُكَدِّرُ نِعْمَةً وَإِذَا تُثَوِّدَ بِالمَهَارِقِ أَنشَدَا^(٢)

قال: هو فى موضع «نُشِدَ»، أى: يُسأل بالكتب، وهى المهارق، وأنشد لامرئ القيس: [من الطويل]

وَمِثْلِكَ بَنِيضَاءِ العَوَارِضِ طِفْلَةٍ لَعُوبٍ تَنَاسَانِي إِذَا قُمْتُ سِرْبَالِي^(٣)

قال: يريد: تنسينى.

وقد قرأ غيرهم: ﴿يتساقط﴾.

فمن قرأ كذلك أمكن أن يكون فاعله: الهز؛ لأن قوله: ﴿وَهَزَى﴾ قد دل على الهز؛ فإذا كان كذلك جاز أن يضمه كما أضمر «الكذب» فى قوله: من كذب كان شرا له.

ويمكن أن يكون الجذع، أى: يساقط عليك الجذع، ويجوز فى الفعل إذا أسند إلى الجذع وجهان:

أحدهما: أن الفعل أضيف إلى الجذع كما أضيف إلى النخلة برمتها؛ لأن الجذع معظمها.

والآخر: أن يكون الجذع منفردا عن النخلة يسقط عليها، ويكون سقوط الرطب من الجذع آية لعيسى - عليه السلام - ويصير سقوط الرطب من الجذع أسكن لنفسها، وأشد إزالة لاهتمامها، وسقوط الرطب من الجذع منفردا عن النخل مثل رزقها الذى [كان]^(٤) يأتيها فى المحراب فى قوله - تعالى -: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا﴾ [آل عمران: ٣٧] إلى قوله: ﴿قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [آل

(١) تقدم.

(٢) البيت فى ديوانه (٢٧٩)، واللسان (نشد، هرق)، والمخصص (٦٦/١٤)، وأساس البلاغة (نشد)، وتهذيب اللغة (٣٩٧/٥)، والتاج (نشد، أهرق).

(٣) البيت فى ديوانه ص (٣٠)، والأزهية ص (٢٣٢)، وخزانة الأدب (٦٦/١)، ولسان العرب (نسا)، والمنصف (٩٣/١)، وتاج العروس (نسى)، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب (٤٧٢/٢)، ويروى: «تُسنينى» بدل «تناسانى».

(٤) سقط فى ج.

عمران: [٣٧].

وقوله: ﴿رُطْبًا﴾ في هذه الوجوه منصوب على أنه مفعول به.
ويجوز في قوله: ﴿تَسَاقُطُ عَلَيْكَ﴾: أى: تساقط عليك ثمرة النخلة رطبا،
فحذف المضاف الذى هو «الثمرة»، ويكون انتصاب رطب على الحال، وجاز أن
تضمّر «الثمرة» وإن لم يجر لها ذكر؛ لأن ذكر النخلة يدل عليها كما دل البرق على
الرعد فيما ذكرناه فيما مر.

فأما الباء في قوله: ﴿وَهَزَيَ إِلَيْكَ جِذْعَ النَّخْلَةِ﴾، فتحتمل أمرين:
أحدهما: أن تكون زائدة^(١)؛ كقولك: ألقى بيده، أى: ألقى يده، وقوله: [من
الطويل]

بَوَادٍ يَمَانٍ يَنْبُتُ الشَّتُّ حَوْلَهُ وَأَسْفَلُهُ بِالْمَرْخِ وَالشَّبَّهَانِ^(٢)
ونحو ذلك.

ويجوز أن يكون المعنى: ﴿وَهَزَيَ إِلَيْكَ جِذْعَ النَّخْلَةِ﴾: أى: بهز جذع النخلة رطبا.
كما قال: [من البسيط]

وَصَوَّحَ الْبَقْلَ نَأْجٌ تَجِيءُ بِهِ هَيْفٌ يَمَانِيَّةٌ فِي مَرَّهَا نَكَبُ^(٣)
أى: تجيء بمجيئه هيف، أى: إذا جاء النأج جاء الهيف، وكذلك إذا هزرت
الجذع هزرت بهزه رطبا، [أى:]:^(٤) فإذا هزرت الرطب سقط.
قال:

قرأ الكسائي وحده: ﴿وأوصانى﴾ [٣١] مماله. ﴿وأتانى﴾ [مريم: ٣٠] مماله.
والباقون لا يميلون.

(١) في ج: زيادة.

(٢) البيت للأحول الشكري في لسان العرب (شبه)، وبلا نسبة في لسان العرب (شث)،
وتهذيب اللغة (٩٣/٦)، وتاج العروس (شث)، وجمهرة اللغة ص (٨٣، ١٢٣٦)، وكتاب
العين (٤٠٤/٣)، ومجمل اللغة (١٩٦/٣)، وديوان الأدب (٢١/٢).
ويروى: «صدره» بدل «حوله».

(٣) البيت لذى الرمة في ديوانه (٥٤)، ولسان العرب (٥٢٠/٢) (صوح، صوع، هيف)،
وتهذيب اللغة (١٦٥/٥، ٤٤٩/٦)، وكتاب العين (٩٦/٤)، ومقاييس اللغة (٣١٩/٣)،
٣٧٦/٥، أساس البلاغة (نأج)، وجمهرة أشعار العرب (٩٤٩)، والتاج (صوح، صوع،
هيف).

(٤) سقط في ج.

قال أبو علي: الإمالة في ﴿آتَانِي﴾ أحسن منها في ﴿أَوْصَانِي﴾ ؛ لأن في ﴿أَوْصَانِي﴾ مستعليا، وهو مع ذلك يجوز كما جازت إمالة: صاد وطغا وصغا، ونحو ذلك.

اختلفوا في [قوله - تعالى-] ^(١): ﴿قَوْلَكَ الْحَقَّ﴾ [٣٤]:

فقرأ عاصم: ﴿قَوْلَكَ الْحَقَّ﴾ نصبا.

وكذلك ابن عامر.

[وقرأ] ^(٢) ابن كثير وأبو عمرو ونافع وحمزة والكسائي ^(٣): ﴿قَوْلَ الْحَقِّ﴾ رفعا.

قال أبو علي: الرفع على أن قوله: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾: كلام؛ فالمبتدأ المضمَر ما دل عليه هذا الكلام، أي: هذا الكلام قول الحق.

ويجوز أن تضمَر «هو»، وتجعله كناية عن عيسى؛ فيكون الرفع قول الحق، أي: هو قول الحق؛ لأنه قد قيل فيه: «روح الله وكلمته»، والكلمة قول.

وأما النصب فعلى أن قوله: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ يدل على: أحق قول الحق. وتقول: «هذا زيد الحق لا الباطل»؛ لأن قولك: «هذا زيد» عندك بمنزلة «أحق»؛ فكأنك قلت: «أحق الحق»، و «أحق قول الحق».

اختلفوا في كسر اللام وفتحها من قوله - عز وجل - : ﴿كَانَ مُخْلِصًا﴾ [٥١]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر، وعاصم في رواية الكسائي عن أبي بكر والمفضل عن عاصم: ﴿مُخْلِصًا﴾ بكسر اللام ^(٤).

(١) سقط في ج.

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٩٩)، الإعراب للنحاس (٣١٥/٢)، البحر المحيط (١٨٩/٦)، التبيان للطوسي (١١٠/٧)، التيسير للداني (٤٩)، تفسير الطبري (٦٢/١٦، ٦٣)، تفسير القرطبي (١٠٥/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٣٨)، الحجة لأبي زرع (٤٤٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٠٩)، الغيث للصفاسي (٢٨٥)، الكشف للزمخشري (٥٠٩/٢)، الكشف للقيسي (٨٨/٢)، المجمع للطبرسي (٥١٣/٦)، المعاني للفراء (١٦٨/٢)، النشر لابن الجزري (٣١٨/٢).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٩٩)، البحر المحيط (١٨٩/٦)، التبيان للطوسي (١١٨/٧)، التيسير للداني (١٤٩)، تفسير الطبري (٧١/١٦)، الحجة لابن خالويه (٢٣٨)، الحجة لأبي زرع (٤٤٥)، السبعة لابن مجاهد (٤١٠)، الغيث للصفاسي (٢٨٥)، الكشف للزمخشري (٥١٣/٢)، الكشف للقيسي (٨٩/٢، ٩٠)، المجمع للطبرسي (٥١٧/٦)، تفسير الرازي (١٣١/٢١)، النشر لابن الجزري (٢٩٥/٢).

وقرأ عاصم - في رواية يحيى عن أبي بكر - وحفص عنه: ﴿مُخْلِصًا﴾ بفتح اللام.
 وقرأ حمزة والكسائي بفتح اللام أيضا.
 قال أبو علي: من كسر اللام فحجته قوله - تعالى -: ﴿وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ﴾
 [النساء: ١٤٦].

ومن فتحها فحجته [قوله] ^(١): ﴿إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ﴾ [ص: ٤٦].
 اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله - عز وجل -: ﴿وَلِإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾
 [٣٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ^(٢): ﴿وَأَنَّ اللَّهَ رَبِّي﴾ بنصب الألف.
 وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿وَلِإِنَّ اللَّهَ﴾ خفضا.
 حجة من كسر: أنه حملة على قوله: ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ ^(٣) فجعله مستأنفا، كما أن
 المعطوف عليه مستأنف.
 وحجة من فتح أنه حملة على قوله: ﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ﴾ وبأن الله ربي
 وربكم.

على بن نصر عن أبي عمرو: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ﴾ [مريم: ٦٥] يدغم اللام، ويقول:
 إن شئت أدغمته وما كان مثله، وإن شئت بينته.

وقال هارون عن أبي عمرو: إنه كان يدغم ﴿هَلْ تَعْلَمُ﴾ ثم رجع إلى البيان.
 قال أبو علي: يرى سيبويه: أن إدغام اللام في الطاء والذال والتاء والصاد والزاي
 والسين - جائز، وجواز إدغامها فيهن على أن آخر مخرج اللام قريب من مخارجهن،
 وهن حروف طرف اللسان، وليس إدغام اللام في الطاء والذال والتاء في الحسن
 كإدغامها في الحروف الستة ؛ لأن هذه أخرج من الفم من تلك.

(١) سقط في ج.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٩٩)، الإعراب للنحاس (٣١٦/٢)، الإملاء للعكبري (٦٢/٢)،
 (٦٣)، البحر المحيط (١٨٩/٦)، التبيان للطوسي (١١٢/٧)، التيسير للداني (١٤٩)،
 تفسير الطبري (٦٤/١٦)، تفسير القرطبي (١٠٧/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٣٨)،
 الحجة لأبي زرعة (٤٤٤)، السبعة لابن مجاهد (٤١٠)، الغيث للصفافسي (٢٨٥)،
 الكشف للزمخشري (٥٠٩/٢٠)، الكشف للقيسي (٨٩/٢)، المجمع للطبرسي (٦/٦)،
 (٥١٤)، تفسير الرازي (٢١٩/٢١)، النشر لابن الجزري (٣١٨/٢).

(٣) في أ، ج: إن الله ربي وربكم، والمثبت من حاشية ج، وهو الأنسب للسياق.

وقد جاز إدغامها -أيضا- فى الطاء وأختها^(١).

قال: وقرأ أبو عمرو ﴿هَلْ تُؤْبَ الْكُفَّارِ﴾ [المطففين: ٣٦] فإذا أدغمها فى التاء مع أنها أخرج من الفم؛ فإدغامها فى التاء التى هى أدخل فيه أجوز^(٢).

ومما أدغم فيه اللام فى التاء: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [الأعلى: ١٦].

وأنشد لمزاحم العقيلي: [من الطويل]

فَذَرْ ذَا وَلَكِنْ هَتَّعِينَ مُتَيِّمًا عَلَى ضَوْءِ بَرْقِ آخِرِ اللَّيْلِ نَاصِبٍ^(٣)

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ﴾ [مريم: ٦٧].

فقرأ عاصم ونافع وابن عامر: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ﴾ ساكنة الذال خفيفة.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحزمة والكسائي^(٤) بفتح الذال مشددة الكاف: ﴿يَذْكُرُ﴾.

قال أبو على: التذكر يراد به: التدبر والتفكر، وليس تذكرنا عن نسيان.

والثقيلة كأنها^(٥) فى هذا المعنى أكثر، فمن ذلك قوله -عز وجل-: ﴿أَوَلَمْ نَعْمَرْكُمْ مَا يَذْكُرُ فِيهِ مَنْ تَذْكُرُ﴾ [فاطر: ٣٧].

وقال: ﴿إِنَّمَا يَذْكُرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [الرعد: ١٩] [الزمر: ٩].

فإضافته إلى «أولى [الألباب]»^(٦) يدل على أن المراد به: النظر والتفكر،

والخفيفة فى هذا المعنى دون ذلك فى الكثرة، وقد قال: ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ﴾

[الإنسان: ٢٩] ﴿فَمَنْ شَاءَ ذَكِّرْ﴾ [عبس: ١٢].

(١) فى ج: وأختها.

(٢) فى أ: أجدر.

(٣) البيت فى ديوانه (٢٤)، وسر صناعة الإعراب (٣٤٨)، والكتاب (٤/٤٥٩)، وكتاب

اللامات (١٥٥)، وبلا نسبة فى شرح أبيات سيبويه (٢/٤٤٢)، وشرح المفصل (١٠/١٤١).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٠)، الإعراب للنحاس (٢/٣٢١)، البحر المحيط (٦/٢٠٧)،

التيبان للطوسى (٧/١٢٤)، التيسير للدانى (١٤٩)، تفسير الطبرى (١٦/٨٠)، تفسير

القرطبى (١١/١٣١)، الحجة لابن خالويه (٢٣٨)، الحجة لأبى زرعة (٤٤٥)، السبعة لابن

مجاهد (٤١٠)، الغيث للصفاقسى (٢٨٦)، الكشف للزمخشري (٢/٥١٨)، الكشف

للقيسى (٢/٩٠)، المجمع للطبرسى (٦/٥٢٢)، المعانى للفراء (٢/١٧١)، تفسير الرازى

(٢١/٢٤١)، النشر لابن الجزرى (٢/٣١٨).

(٥) فى أ: كأنه.

(٦) سقط فى أ.

وزعموا أن في حرف أبي: ﴿أَوَلَا يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ﴾.

فأما قوله: ﴿وَلَرَّ يَكْ شَيْئًا﴾ [مريم: ٦٧] فمعناه: لم يك شيئا موجودا، وليس يراد: أنه قبل الخلق لم يقع عليه اسم شيء، وهذا كما قال: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١] وقد قال: ﴿إِنك زَلَزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١] والمعنى: أولا يذكر الإنسان الجاحد للبعث أول خلقه؛ فيستدل بالابتداء على أن الإعادة مثل الإنشاء^(١)؛ كما قال: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: ٧٩].

وقال: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧].

وقال: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ﴾ [يس: ٧٨].

اختلفوا في قوله - عز وجل -: ﴿خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ [مريم: ٧٣] في ضم الميم وفتحها في مريم والدخان والأحزاب.

فقرأ ابن كثير^(٢): ﴿خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ بضم الميم، و: ﴿فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ [الدخان: ٥١] بفتح الميم، و: ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٣] بفتح الميم أيضا.

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ بضم الميم، و: ﴿خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ بفتح الميم، و: ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ بفتح [الميم]^(٣) أيضا.

وقرأ عاصم - في رواية أبي بكر - وحمزة والكسائي وأبو عمرو: ﴿خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ بفتح الميم، و: ﴿فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ بالفتح، و: ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ بالفتح فيهن.

وروى حفص عن عاصم في الأحزاب: ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ [بالضم]^(٤)، و: ﴿خَيْرٌ مَّقَامًا﴾، و: ﴿فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ بفتح الميم فيهما.

وروى غيره: ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ [بفتح الميم]^(٥).

(١) في أ: الابتداء.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٠)، الإملاء للعكبري (٦٤/٢)، البحر المحيط (٢١٠/٦)، التبيان للطوسي (١٢٦/٧)، التيسير للداني (١٤٩)، تفسير القرطبي (١٤٢/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٣٩)، الحجة لأبي زرة (٤٤٦)، السبعة لابن مجاهد (٤١١)، الغيث للصفاقسي (٢٨٦)، الكشف للزمخشري (٥٢١/٢)، الكشف للقيسي (٩١/٢)، ٦/٥٢٤، تفسير الرازي (٢٤٦/٢١)، النشر لابن الجزري (٣١٩/٢).

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في ج.

(٥) في ج: بالفتح.

اعلم أنهم قد قالوا: قام يقوم، وأقام يقيم، والمصدر واسم الموضع جميعاً من «فعل يفعل» [جىء] ^(١) [بهما] على: مفعّل، وذلك نحو: قتل يقتل مقتلاً، وهذا مقتلتنا. وكذلك: المقام: يستقيم أن يكون اسماً للمصدر، ويستقيم أن يكون اسم الموضع.

وأما «أقام يقيم» فالمصدر والموضع يجيئان منه على: مُقام. وكذلك ما زاد من الأفعال على ثلاثة أحرف بحرف زائد أو حرف أصلى ^(٢). فـ «المُقام» يصلح أن يكون: الإقامة، فتقول ^(٣): أقمت [مُقاماً كما تقول: أقمت] ^(٤) إقامة.

ومكان الإقامة: مقام -أيضاً- وعلى هذا قوله -عز وجل-: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مُجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾ [هود: ٤١]، تقديره: [باسم الله] ^(٥) إجراؤها وإرساؤها. وقد يكون المُقام: المكان الذى تقيم فيه. فهذا أصل ^(٦) المُقام والمقام. وقال: ﴿فِيهِ مَآبِتٌ يَبْتَئْتُ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٧] فهذا على موضع قيامه، وليس المصدر.

وزعم أبو الحسن أنهم يقولون للمقعد: المُقام، وللشهد: المقام، وتأول قوله: ﴿قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ﴾ [النمل: ٣٩] أى: من مشهدك، وهذا مما لا يسوغ فيه أن يكون اسماً للموضع؛ ألا ترى أن المصدر لا يكون ههنا؟! وأما قوله: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ [الدخان: ٥١] فالمعنى على الموضع؛ ألا ترى أن الموضع يوصف بالأمن، كما يوصف بخلافه الذى هو الخوف، كما قال: [من مخلص البسيط] يَا رَبِّ مَاءٍ صَرَى وَرَدُّهُ سَبِيلُهُ خَائِفٌ جَدِيبٌ ^(٧)

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: أصل.

(٣) فى ج: تقول.

(٤) سقط فى أ.

(٥) سقط فى أ.

(٦) فى أ: هو الأصل.

(٧) البيت لعبيد فى ديوانه (١٦)، وأساس البلاغة (خوف).

ويروى صدره هكذا:

فرب ماءٍ وردت أجن

فأما من قرأ^(١): ﴿فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ [الدخان: ٥١] فَإِنَّ الْمَقَامَ اسْمٌ لِمَا تَقِيَمُ فِيهِ،
وتثوى ؛ يدلُّك على ذلك ما قدمناه من وصفه بالأمن.

ويدل^(٢) عليه -أيضا- قول حسان: [من السريع]

مَا هَاجَ حَسَّانَ رُسُومَ الْمَقَامِ (٣)

فالرسم إنما يضاف إلى الأمكنة، ولا يضاف إلى الأحداث.

وعلى هذا قول^(٤) الشاعر: [من الخفيف]

رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلِّهِ (٥)

وأما قول الشاعر: [من الطويل]

وَفِيهِمْ مَقَامَاتُ حِسَّانٍ وَجُوهُهَا وَأَنْدِيَةٌ يَنْتَابُهَا الْقَوْلُ وَالْفِعْلُ^(٦)

فإنما هذا على حذف المضاف، أي: أهل مقامات ومشاهد.

وروى السكري عن الأصمعي أنه قال: المجلس: القوم، وأنشد: [من الكامل]

وَاسْتَبَّ بَعْدَكَ يَا كُلَيْبُ الْمَجْلِسُ^(٧) (٥)

(١) في أ: قرأه.

(٢) في ج: يدلُّك.

(٣) صدر بيت، وعجزه:

..... ومظعن الحى ومبنى الخيام

وينظر ديوانه (١٨٤)، وشرح الأشموني (٥٢٥/٢).

(٤) في أ: قال.

(٥) صدر بيت لجميل بثينة، وعجزه:

..... كدت أقضى الحياة من جلله

وينظر: ديوانه (١٨٩)، والأغاني (٩٤/٨)، وأمالى القالى (٢٤٦/١)، وخزانة الأدب

(٢٠/١٠)، والدرر (٨٤/٤، ١٩٩)، وسمط اللالى (٥٥٧)، وشرح التصريح (٢٣/٢)،

وشرح شواهد المغنى (٣٩٥/١، ٤٠٣)، واللسان (جلل)، والتاج (جلل)، ومغنى اللبيب

ص (١٢١)، والمقاصد النحوية (٣٣٩/٣)، وكتاب العين (٤٠٥/٧)، وبلا نسبة فى

الإنصاف (٣٧٨/١)، وأوضح المسالك (٧٧/٣)، والجنى الدانى (٤٥٤، ٤٥٥)،

والخصائص (٢٨٥/١، ١٥٠/٣)، وسر صناعة الإعراب (١٣٣/١)، وشرح الأشموني

(٣٠٠/٢)، وشرح ابن عقيل (٣٧٣)، وشرح عمدة الحفاظ (٢٧٤)، وشرح المفصل

(٨٢/٣، ٧٩، ٥٢/٨)، وجمع الهوامع (٣٧/٢).

(٦) البيت لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص (١١٣)، واللسان (قوم)، وكتاب الجيم (٣/

١١٥)، والتاج (قوم).

(٧) عجز بيت للمهلل، وصدره:

نبئت أن النار بعدك أوقدت

= (٥)

قال أبو علي: والمجلس: موضع الجلوس، والمعنى على: أهل المجلس؛ كما أن المعنى على: أهل المقامات.

قال السكري: المقامة: المجلس، والمقام: المنزل.
فأما قوله - سبحانه -: ﴿الَّذِي أَطْنَأَ دَارَ الْمُقَامَةِ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [فاطر: ٣٥] فهو من الإقامة، وسمى: دار المقامة، كما سمي: دار الخلد، وجنات عدن، وكل ذلك من اللبث والمكث.

وأشدد أبو زيد: [من البسيط]
إِنَّ التِّي وَضَعْتَ دَارًا مَهَاجِرَةً بِكُوفَةِ الْخُلْدِ قَدْ غَالَتْ بِهَا غُولُ^(١)
قالوا: زعم الأصمعي أن هذا تصحيف؛ وإنما هو بـ «كوفة الجند».
قال الجرمي: ليس بتصحيف؛ وإنما هو بـ «كوفة الخلد»، و [إنما]^(٢) المعنى: أن أهلها قاطنون فيها، لا ينتقلون للنجع، وطلب المراعى.
وأما ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر: [من الطويل]
وَذَاكَ فِرَاقُ^(٣) لَا فِرَاقُ ظَعَائِنٍ لَهْنٌ يَذِي الْقَرْحَى مَقَامٌ وَمُحْتَمَلٌ^(٤)
فإن «المقام» مصدر، كما أن خلافه الذي هو «محتمل» كذلك.
فأما قوله: ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا﴾ [الأحزاب: ١٣] فالمعنى: لا مشهد لكم؛ لأن المقام قد أريد به: المشهد.
ومن قرأ ﴿لَا مَقَامَ﴾: أراد: [لا إقامة]^(٥)، وكلا الأمرين سائغ.
وقد يكون «المقام» حيث يقوم الإنسان؛ مما يدل على ذلك قول الراجز: [من الرجز]

= وينظر: التاج (جلس)، وأمالى القالى (٩٥/١)، وسمط اللآلى (٢٩٨).
(١) البيت لعبدة بن الطيب العبشمي في ديوانه ص (٥٩)، وتاج العروس (كوف)، ومعجم البلدان (الكوفة)، وشرح اختيارات المفضل ص (٦٤٦).
ويروى البيت هكذا:

إِنَّ التِّي ضَرَبَتْ بَيْتًا مَهَاجِرَةً بِكُوفَةِ الْجَنْدِ غَالَتْ وَدَهَا غُولُ^(٢)
(٢) سقط في ج.

(٣) في ج: الفراق.

(٤) البيت للبعيث في اللسان (شمل).

ويروى: «مرتحل» بدلًا من «محتمل».

(٥) في أ: الإقامة.

هَذَا مَقَامٌ قَدَمْنِي رِيَّاحٍ لِلشَّمْسِ حَتَّى ذَلَكْتَ بِرِيَّاحٍ^(١)
المعنى: هَذَا موضع قيامه.

وأما قوله: ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ [مريم: ٧٣]:

فمن ضم الميم كان اسما للمثوى، ومن فتح كان ذلك أيضا؛ ألا ترى أن الندى والنادى هما المجلس؟! فمن ذلك قوله -عز وجل-: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمْ الْمُنْكَرَ﴾ [العنكبوت: ٢٩]، ومن ذلك قول كثير: [من الطويل]

أُنَادِيكَ مَا حَجَبَتْ حَجِيجٌ وَكَبِّرَتْ بِقَيْنَا غَزَالٍ رُفْقَةً وَأَهْلَتْ^(٢)
فأما «المقام» -فيمن ضم، وفيمن فتح- على اسم المكان، وليس اسم الحدث، ويدل على ذلك: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثْنًا وَرِيَاءًا﴾ [مريم: ٧٤]، فلا يراد بهذا الحدث؛ إنما يراد به: حسن الشارة والمنظر، وهذا إنما يكون في الأماكن، فعلى هذه المسالك تسلك وجوه هذه القراءات.

اختلفوا في همز ﴿وَرِيَاءًا﴾ [٧٤] وتركه:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمة والكسائي: ﴿وَرِيَاءًا﴾ مهموزة بين الراء والياء، في وزن: رِيَّاء.

وقرأ ابن عامر ونافع^(٣): ﴿وَرِيَّاءًا﴾ بغير همز.

وروى ابن جمار وورش وأبو بكر بن أبي أويس: ﴿وَرِيَاءًا﴾ بالهمز بين الراء والياء. أخبرني محمد بن عبد الله، قال: حدثنا يونس بن عبد الأعلى قال: سمعت أشهب^(٤) يقول: سمعت نافعا يقرأ: ﴿وَرِيَاءًا﴾ مهموزا.

(١) الرجز للغنوي في اللسان (برج)، وتهذيب اللغة (٣٠/٥، ١٠/١١٦)، وبلا نسبة في لسان العرب (برج، ربح، ذلك، قوم)، وشرح المفصل (٦٠/٤)، والتاج (برج، ذلك، قوم)، ديوان الأدب (١٢٦/٢، ٣/٦٧)، والمخصص (٢٥/٩)، وجمهرة اللغة (٢٧٤، ٦٧٩). ويروى: «غدوة» بدلًا من «للشمس».

(٢) البيت في ديوانه (٩٦)، والتاج (فيف، غزل)، ومعجم البلدان (٢٨٥/٤) (فيفاء).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٠)، الإعراب للنحاس (٣٣٥/٢)، الإملاء للعكبري (٦٤/٢)، البحر المحيط (٢١٠/٦)، التبيان للطوسي (١٢٦/٧)، التيسير للداني (١٤٩)، تفسير الطبري (٨٩/١٦)، تفسير القرطبي (١٤٣/١١)، الحجة لأبي زرة (٤٤٦)، السبعة لابن مجاهد (٤١١، ٤١٢)، الغيث للصفاقسي (٢٨٦)، الكشف للزمخشري (٥٢١/٢)، الكشف للقيسي (٩١/٢)، المجمع للطبرسي (٥٢٤/٦)، تفسير الرازي (٢٤٦/٢١).

(٤) هو: أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي العاري الجعدي، (أبو عمرو)، فقيه مصر، ولد

وروى إسماعيل بن جعفر وقالون والمسيبي والأصمعي عن نافع: ﴿وَرِيًّا﴾ غير مهموز.

وأخبرنا محمد بن يحيى الكسائي عن أبي الحارث عن أبي عمارة عن يوسف عن ابن جماز عن أهل المدينة: ﴿وَرِيًّا﴾ غير مهموز.
وذكر غير أحمد بن موسى: أن الأعشى روى عن أبي بكر عن عاصم: ﴿وَرِيًّا﴾ مثل: وريعا.

[قال] أبو عبيدة: ﴿وَرِيًّا﴾ ما ظهر مما رأيت.

قال أبو علي: «رئى» «فعلٌ» من: رأيت، وكأنه اسم لما ظهر، وليس المصدر؛ إنما المصدر: الرؤى والرؤية، يدل ذلك على ذلك قوله -عز وجل-: ﴿يَرَوْنَهُمْ مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْغَيْبِ﴾ [آل عمران: ١٣]، فالرأى: الفعل، والرئى: المرئى؛ كالطحن والطحن، والسقى والسقى، والرعى والرعى.

فأما ما روى عن عاصم من قوله: ﴿وَرِيًّا﴾، فإنه قلب الهمزة التى هى عين إلى موضع اللام؛ فصار تقديره: «فعلًا». فأما قولهم: «له رواء»، فيمكن أن يكون «فعلًا» من الرؤية، فإن كان كذلك جاز أن تحقق الهمزة، فيقال: «رَاء»، فإن خفت الهمزة أبدلت منها الواو، كما أبدلتها من: جُون وثُودة، فقلت: «رواء»، ويجوز فى الرواء أن يكون «فعلًا» من «الرى»؛ فلا يجوز همزه، كما جاز فى قول من أخذه من باب رأيت؛ فيكون [المعنى: أن] ^(١) له طراءة وعليه نضارة؛ لأن الرى يتبعه ذلك، كما أن العطش يتبعه ^(٢) الذبول والجهد.

ومن خفف الهمزة من «رثيا» لزم أن يبدل منها الياء؛ لانكسار ما قبلها، كما تبدل

= سنة ١٤٥هـ، وقيل: سنة ١٥٠هـ وانتهت إليه رئاسة المذهب المالكي بعد ابن القاسم، وروى عن الليث والفضيل ابن عياض، ومالك وبه تفقه، وعنه: عبد الحكم والحارث بن مسكين وسحنون، وخرج عن أصحاب السنن، وعدد كتب سماعه عشرون.
وقال الشافعى - رضى الله عنه -: ما أخرجت مصر أفقه من أشهب. وقيل: اسمه مسكين، وأشهب لقب له. توفي بمصر سنة ٢٠٤هـ.

راجع: (تهذيب التهذيب ج ١/ ٣٥٩)، (طبقات الفقهاء للشيرازى ص ١٢٨)، و (ترتيب المدارك ج ١/ ٣٣٥)، و (شجرة النور الزكية ج ١/ ٨٥).

(١) فى أ: فى المعنى أنه.

(٢) فى أ: يتبعه ذلك.

من: ذيب وبير، فإذا^(١) أبدل منها الياء وقعت ساكنة قبل حرف مثلها؛ فلا بد من الإدغام، وليس يجوز الإظهار في هذا كما جاز الإظهار للواو في نحو: رُويا، وروية، ونوى، إذا خففت الهمزة فيها؛ لأن الياء في «ريا» قبل مِثْلٍ، ووقعت في «رُويا» قبل ما يجرى مجرى المقارب.

فإن خففت الهمزة - على ما روى عن عاصم من قوله: ﴿رِثًا﴾ - حذفها، وألقيت حركتها على الياء التي قبلها فقلت: ريا.

ومن قال: سوء وسى، قلب على قياس قوله: «ريا».

اختلفوا في ضم الواو وفتحها من قوله -عز وجل-: ﴿وَوَلَدًا﴾ [٧٧] في ستة مواضع: في مريم أربعة [مواضع]^(٢) [٧٧، ٨٨، ٩١، ٩٢]، وفي الزخرف [٨١] ونوح [٢١]:

فقرأهن ابن كثير وأبو عمرو: ﴿وَوَلَدًا﴾ بالفتح إلا في سورة نوح: ﴿مَالَهُ وَوَلَدُهُ﴾ فإنهما قرآ^(٣) بضم الواو في هذه وحدها.

وقرأهن نافع وعاصم وابن عامر بفتح الواو في كل القرآن.

[وقرأهن حمزة والكسائي^(٤) بضم الواو في كل القرآن]^(٥).

قال أبو الحسن: الولد: الابن والابنة، قال: والولد: هم الأهل والولد. [قال:]^(٦) وقال بعضهم: بطنه الذي هو منه.

قال أبو علي: الولد: هو ما ذكر في التنزيل في غير موضع مع المال، قال:

(١) في ج: فإن.

(٢) سقط في ج.

(٣) في أ: قرأه.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠١)، الإعراب للنحاس (٣٢٧/٢)، الإملاء للعكبري (٦٤/٢)، البحر المحيط (٢١٣/٦)، التبيان للطوسي (١٣٠/٧)، التيسير للداني (١٤٩، ١٥٠)، تفسير الطبري (٩٢/١٦)، تفسير القرطبي (١٤٦/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٣٩)، الحجة لأبي زرعة (٤٤٧)، السبعة لابن مجاهد (٤١٢)، الغيث للصفاقسي (٢٨٦)، الكشف للزمخشري (٥٢٢/٢)، الكشف للقيسي (٩٢/٢)، المجمع للطبرسي (٥٢٧/٦)، المعاني للفراء (١٧٢/٢، ١٧٣)، تفسير الرازي (٢٤٩/٢١)، النشر لابن الجزري (٣١٩/٢).

(٥) سقط في ج.

(٦) سقط في أ.

﴿أَمْأَلِ وَالْبَنُونَ زَيْنَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٤٦]، وقال: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ [التغابن: ١٥].

وقال: ﴿إِنَّكَ مِنْ أَرْوَاحِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوٌّ لَكُمْ﴾ [التغابن: ١٤].

وروى محمد بن السري عن أحمد بن يحيى عن الفراء قال: من أمثال بني أسد: «وُلْدُكَ مِنْ دَمِي عَقِيكَ»^(١).

قال الفراء: وكان معاذ -يعنى: الهراء- يقول: لا يكون الوُلْدُ إلا جماعاً، وهذا واحد -يعنى: الذى فى المثل -أى: لا تقل لكل إنسان: ابنى ابنى. وأنشد: [من الطويل]

فَلَيْتَ فُلَانًا كَانَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ وَلَيْتَ فُلَانًا كَانَ وُلْدَ حِمَارٍ^(٢)
قال أبو على: الذى قال معاذ وجه، ويجوز أن يكون جمعا: كأسد وأسد، وثمر
وثمر، وثمر وثمر، والفلك، ويجوز أن يكون واحداً؛ فيكون: وَلْدٌ وُودٌ؛ كَبُخْلٍ
وَبُخْلٍ، وَحَزَنٌ وَحُزْنٌ، وَعَرَبٌ وَعَرَبٌ؛ فيكون [فيه]^(٣) لفظ الواحد موافقاً للفظ
الجمع، كما كان «الفلك» كذلك؛ فلا يكون القول فيه كما قال معاذ: إنه^(٤) لا
يكون إلا جمعا، ولكن على ما ذكرناه.

وأما قوله: ﴿وَاتَّبِعُوا مَنْ لَمْ يَرِدْهُ مَالُهُمُ وَوَلَدُهُ﴾ [نوح: ٢١] فينبغى أن يكون جمعا،
وإنما أضيف إلى ضمير المفرد؛ لأن الضمير يعود إلى: «من» وهو كثرة فى المعنى،
وإن كان اللفظ مفردا، وإنما المعنى: إنهم عصوني واتبعوا الكفار الذين لم تزدهم
أموالهم وأولادهم إلا خسارا، فأضيف إلى لفظ المفرد وهو جمع.

وقد حكى الكسائى -أو غيره من البغداديين-: «ليت هذا الجراد قد ذهب فأراحنا
من أنفسه»، ف «وُلْدٌ»، فى أنه جمع، مثل: الأنفس.

(١) قالته امرأة الطفيل بن جعفر بن كلاب، وهى من بلقين؛ وكانت ولدت له عقيل بن الطفيل،
فتبنته كبشة بنت عروة بن جعفر، فعرم على أمه يوماً فضرته، فجاءت كبشة تمنعها وتقول:
ابنى ابنى؛ فقالت: «ابنك من دَمِي عَقِيكَ»، أى: من نَفْسِي به.
ينظر: جمهرة الأمثال (٣٧/١).

(٢) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (ولد)، وتهذيب اللغة (١٤/١٧٨)، والمخصص (١٣/٢١٧)، والتاج (ولد).

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: لأنه.

وما أنشده الفراء من قوله: [من الطويل]

..... وَلَيْتَ فَلَانًا كَانَ وَلَدَ حِمَارٍ

يدل على أنه واحد ليس بجمع، وأنه مثل ما ذكرناه من قولهم: الْفُلُكُ، الذي يكون مرة جمعا ومرة واحدا ؛ ولهذا يشبه أن يكون ابن كثير وأبو عمرو قرآه بالضم: ﴿مَالُهُ وَوُلْدُهُ﴾، وفتح ما سوى ذلك.

وأما قراءة نافع وعاصم وابن عامر بفتح الواو في كل القرآن، فإن فتحهم الواو في قوله: ﴿مَالُهُ وَوُلْدُهُ﴾ على أنه واحد يراد به الجمع.

ويجوز ذلك من وجهين:

أحدهما: أنه إذا أضافه إلى اسم هو جمع في المعنى، علم أن المفرد في موضع جمع، كقوله: [من البسيط]

..... قَدْ عَضَّ أَعْنَاقَهُمْ جِلْدُ الْجَوَامِيسِ^(١)

وكقوله: [من الوافر]

..... كُلُّوا فِي بَغْضٍ بَطْنِيكُمْ تَعِفُّوا^(٢)

ويجوز أن يكون كقوله -عز وجل-: ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [النحل: ١٨].

وأما قراءة حمزة والكسائي: ﴿وَوُلْدًا﴾ في جميع القرآن، فإن ما كان منه مفردا قصدا به المفرد، وما كان جمعا قصدا به الجمع.

اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطَرْنَ مِنْهُ﴾ [مريم: ٩٠] في الياء والتاء.

وفى «عسق» [٥] مثله:

فقرأهن^(٣) ابن كثير في السورتين [جميعا]^(٤): ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ﴾ بالتاء، ﴿يَنْفَطَرْنَ﴾ بالياء والتاء، مشددة الطاء.

وقرأ عاصم -في رواية أبي بكر- وأبو عمرو: ﴿تَكَادُ﴾ بالتاء، ﴿يَنْفَطَرْنَ﴾

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) في ج: فقرأ.

(٤) سقط في أ.

بالياء والنون في السورتين جميعا.

[وقرأ] ابن اليتيم عن أبي حفص [عن حفص]^(١) عن عاصم: ﴿تَكَادُ﴾ بالتاء، ﴿يَفْطَرْنَ﴾ مشددة.

وفي «عسق» مثله.

هيرة عن حفص مثل أبي بكر في السورتين جميعا. أبو عماره عن حفص عن عاصم مثل ابن اليتيم.

وقرأ نافع والكسائي: ﴿يَكَادُ﴾ بالياء، ﴿يَفْطَرْنَ﴾ بالياء والتاء، مشددة الطاء في الموضعين^(٢) [جميعا]^(٣).

وقرأ حمزة وابن عامر في مريم مثل أبي عمرو.

وفي «عسق» مثل ابن كثير.

قال أبو علي: أما اختلافهم في: ﴿تَكَادُ﴾ و ﴿يَكَادُ﴾، وإلحاق علامة التأنيث وترك الإلحاق - فكلاهما حسن، وقد تقدم ذلك، وإلحاق العلامة أحسن؛ لأن الجمع بالألف والتاء في الأصل للجمع القليل، والجمع القليل يشبه الآحاد، فكما أن الأحسن في الآحاد إلحاق العلامة في هذا النحو؛ فكذلك مع الألف والتاء. وروينا عن مجاهد في هذه السورة: الانفطار: الانشقاق.

وقال أبو عبيدة: يتفطرون: يتشققن.

وفي التنزيل: ﴿لَبَّ زَيْكُمُ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الَّذِي فَطَرَهُنَّ﴾ [الأنبياء: ٥٦]، وفيه: ﴿لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ﴾ [فاطر: ١]، فمطاوع «فطر»: انفطر؛ كما أن مطاوع «فطر»: تفطر، وفطر، للتكثير؛ فمطاوعه في الدلالة على الكثرة مثل ما هو مطاوع له، فكأنه أليق بهذا الموضع؛ لما فيه من معنى المبالغة، وتكثير الفعل، ولا يدل ما

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠١)، البحر المحيط (٢١٨/٦)، التبيان للطوسي (١٣٣/٧)، التيسير للداني (١٥٠)، تفسير القرطبي (١٥٦/١١)، الحجة لأبي زرع (٤٤٨)، السبعة لابن مجاهد (٤١٣)، الغيث للصفاقسي (٢٨٦)، الكشف للزمخشري (٥٢٥/٢)، الكشف للقيسي (٩٣/٢)، المجمع للطبرسي (٥٢٩/٦)، تفسير الرازي (٢٥٤/٢١)، النشر لابن الجزري (٣١٩/٢).

(٣) سقط في أ.

جاء من^(١) قوله - عز وجل - : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾ [الانفطار: ١]، وقوله: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾ [المزمل: ١٨] - على ترجيح قراءة من قرأ: ﴿يَنْفَطِرُنَ﴾؛ وذلك^(٢) أن قوله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾ كقوله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] وذلك في القيامة؛ لما يريد الله - سبحانه - من إبادتها وإفنائها، وجاء ذلك على تَفَعَّلٍ - أيضا - في قوله: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَمِ﴾ [الفرقان: ٢٥]، وما في سورة مريم إنما هو لعظم فريتهم وعتوهم في كفرهم؛ فالمعنيان مختلفان.

وذهب أبو الحسن في معنى [قوله]^(٣): ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ﴾ إلى أن «تكاد» معناها: تريد.

وكذلك قال في قوله: ﴿كَذَلِكَ كَذَبْنَا يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٧٦] - أي أردنا له. وأنشد: [من الكامل]

كَادَتْ وَكَذَتْ، وَتِلْكَ خَيْرُ إِرَادَةٍ لَوْ عَادَ مِنْ لَهْوِ الصَّبَابَةِ مَا مَضَى^(٤)

وكذلك قال في قوله: ﴿أَكَادُ أَخْفِيهَا﴾ [طه: ١٥] أي: أريد أخفيها، وعلى هذا فسر غير أبي الحسن قول الأفوه: [من البسيط]

بَلَّغُوا الْأَمْرَ الَّذِي كَادُوا^(٥)
 أي: أرادوا.

قال أبو الحسن: المعنى: يردن؛ لأنهن لا يكون أن ينفطرن ولا يدنون من ذلك، ولكن هن: هممن به إعظاما لقول المشركين، ولا يكون على من هم بالشئ أن يدنو منه؛ ألا ترى أن رجلا لو أراد أن ينال السماء لم يدن من ذلك، وقد كانت منه إرادة؟!

وقال بعض المتأولين في قوله - عز وجل - : ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطِرُنَ مِنْهُ﴾ -: هذا مثل كانت العرب إذا سمعت كذبا ومنكرا تعاضمته، [و] عظمته بالمثل الذي كان

(١) في أ: في.

(٢) في ج: وذلك.

(٣) سقط في ج.

(٤) البيت بلا نسبة في اللسان (كود، كيد)، والتاج (كود).

(٥) جزء من عجز بيت، وقيله:

فإن تجمع أوتاد وأعمدة وساكن.....

ينظر: ديوانه (١٠)، واللسان (كيد)، والتاج (كود).

عندها عظيما ؛ فتقول: «كادت الأرض تنشق»، و «أظلم [على]»^(١) ما بين السماء والأرض»، فلما افتروا على الله الكذب ضرب مثل كذبهم بأهول الأشياء وأعظمها.

قال أبو علي: ومما يقرب من هذا، قول الشاعر: [من الطويل]

أَلَمْ تَرَ صَدْعًا فِي السَّمَاءِ مُبَيَّنًا عَلَى ابْنِ لُبَيْنٍ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ^(٢)

وقريب من هذا قول الآخر: [من الوافر]

وَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُفْشَعِرًا كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامٌ^(٣)

وقال الآخر: [من الطويل]

بَكَى حَارِثُ الْجَوْلَانِ مِنْ مَوْتِ رَبِّهِ وَحَوْرَانُ مِنْهُ خَاشِعٌ مُتَضَائِلٌ^(٤)

وقال: [من الكامل]

لَمَّا أَتَى خَبَرَ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَعُ^(٥)

* * *

(١) سقط في أ.

(٢) تقدم.

(٣) البيت للحارث بن خالد في ديوانه (٩٣)، والاشتقاق ص (١٠١، ١٤٧)، وبلا نسبة في الجنى الداني (٥٧١)، وجواهر الأدب (٩٣)، الدرر (١٦٣/٢)، وشرح التصريح (٢١٢/١)، وشرح شواهد المغنى (٥١٥/٢)، واللسان (قثم)، ومغنى اللبيب (١٩٢/١)، وجمع الهوامع (١٣٣/١).

(٤) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه (١٢١)، واللسان (حرث، جول)، والتنبيه والإيضاح (١٨٣/١)، والتاج (حرث، جول)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة (٤٩٣، ١٠٤٤). وفيه: «موحش» بدلًا من «خاشع».

(٥) البيت لجريز في ديوانه (٩١٣)، والأشباه والنظائر (١٠٥/٢، ٢٢٠، ٢٢٥)، وجمهرة اللغة ص (٧٢٣)، خزانة الأدب (٢١٨/٤)، وشرح سيبويه (٥٧/١)، واللسان (حرث، سور، أفق)، ولجبري أو للفرزدق في سمط اللآلي (٣٧٩، ٩٢٢)، وليس في ديوان الفرزدق، وبلا نسبة في الخصائص (٤١٨/٢)، ووصف المباني (١٦٩)، والصاحبي في فقه اللغة (٢٦٧)، والمقتضب (١٩٧/٤).

[بسم الله الرحمن الرحيم] ^(١)

ذكر اختلافهم في سورة طه

اختلفوا في كسر الطاء والهاء من: ﴿طه﴾ [١]:

فقرأ ابن كثير وابن عامر ﴿طه﴾ بفتح الطاء والهاء.

وقرأ نافع: ﴿طه﴾ بين الفتح والكسر، وهو إلى الفتح أقرب.

كذلك قال خلف عن المسيبي.

وقال ابن سعدان: كان المسيبي إذا لفظ بـ «ها»؛ فكأنه يشمها الكسر.

فقلت له: إنك قد كسرت، فيأبى إلا الفتح.

وقال محمد بن إسحاق عن أبيه عن نافع: ﴿طه﴾ بفتح الطاء والهاء.

وكذلك قال القاضي عن قالون: مفتوحتان.

وقال أحمد بن صالح عن قالون: الطاء والهاء وسط.

وقال يعقوب بن جعفر عن نافع: ﴿طه﴾ بكسر الطاء والهاء.

وقال الأصمعي: ﴿طه﴾ كأنك تقطعها.

وقرأ عاصم - في رواية أبي بكر - وحمة والكسائي: ﴿طه﴾ بكسر الطاء والهاء ^(٢).

وقرأ أبو عمرو - في غير رواية عباس -: ﴿طه﴾ بفتح الطاء وكسر الهاء.

وروى عباس عن أبي عمرو: ﴿طه﴾ بكسر الطاء والهاء مثل حمزة.

وقرأ عاصم - في رواية حفص - ﴿طه﴾ بالتفخيم.

قال أبو علي: قد قلنا في الإمالة في نحو: ﴿طه﴾ والتفخيم فيما تقدم، والتفخيم

لغة أهل الحجاز، ولغة النبي ﷺ.

اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله - عز وجل -: ﴿يَمْشُونَ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٢)، الإعراب للنحاس (٣٣٠/٢)، التبيان للطوسي (١٣٩/٧)، التيسير للداني (١٥٠)، تفسير القرطبي (١٦٨/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٤٠)، الحجة لأبي زرعة (٤٥٠)، السبعة لابن مجاهد (٤١٦)، الغيث للصفافسي (٢٨٨)، الكشف للزمخشري (٥٢٨/٢)، الكشف للقيسي (١٨٧/١)، المجمع للطبرسي (١/٧)، المعاني للفراء (١٧٥/٢)، تفسير الرازي (٢/٢٢)، النشر لابن الجزري (٧١/٢).

(١١، ١٢):

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو^(١): ﴿أَنْتَ﴾ بفتح الألف والياء.
وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿إِنِّي﴾ بكسر الألف.
وفتح نافع الياء.

من كسر؛ فلأن [هذا]^(٢) الكلام حكاية، كأنه نودى فقيلاً: يا موسى إني أنا ربك،
والكسر أشبه بما بعد مما هو حكاية، وذلك قوله: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾
[١٤]، وقوله: ﴿وَأَنَا أَخَفَرْتُكَ﴾ [١٣]، فهذه كلها حكاية؛ فالأشبه أن يكون قوله:
﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾^(٣) كذلك أيضاً.

ومن فتح كان المعنى: نودى بكذا، و «نادى» قد يوصل بحرف الجر.
قال: [من الكامل]

نَادَيْتُ بِاسْمِ رَبِيعَةَ بْنِ مُكَدِّمٍ أَنَّ الْمُنَوَّةَ بِاسْمِهِ الْمَوْثُوقُ^(٤)
وقال: [من الطويل]

وَنَادَى بِهِ مَاءٌ إِذَا تَارَ ثَوْرَةٌ
.....
.....^(٥)

المعنى: ونادى بنداؤها: ماء، فقوله: «ماء» قد وقع النداء عليه.

ومن الناس من يعمل هذه الأشياء التي هي في المعنى قول، كما يعمل القول ولا
يضمّر القول معها.

وينبغي أن يكون في «نودى» ضمير يقوم مقام الفاعل؛ لأنه لا يجوز أن يقوم
واحد من قولك: ﴿يَمُوسَى﴾ ولا: ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ مقام الفاعل؛ لأنها جمل،

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٢)، البحر المحيط (٢٣٠/٦)، التبيان للطوسي (١٤٤/٧)،
التيسير للداني (١٥٠)، تفسير الطبري (١١٠/١٦)، الحجة لأبي زرعة (٤٥١)، الغيث
للفصافسي (٢٨٧، ٢٩٢)، الكشف للزمخشري (٥٣١/٢)، المجمع للطبرسي (٣/٧)،
المعاني للفراء (١٧٥/٢)، تفسير الرازي (١٦/٢٢)، النشر لابن الجزري (٣١٩/٢).

(٢) سقط في أ.

(٣) في ج: إني أنا الله.

(٤) البيت بلا نسبة في الخزانة (٥٢١/٢)، البحر المحيط (٢٣٠/٦).

(٥) صدر بيت لذى الرمة، وعجزه:

.....
.....
.....
أصيحب أعلى نقبة اللون أطرق

ينظر: ديوانه ص (٤٨٢)، والمخصص (٢٧/٨)، ورواية العجز فيه: أصيح نوام يقوم
فيخرق.

والجمل لا تقوم مقام الفاعل، فإن^(١) جعلت الاسم الذى يقوم مقام الفاعل: موسى - لأن ذكره قد جرى - كان مستقيماً.

اختلفوا فى إجراء: ﴿طَوَى﴾ [١٢] وضم طائها:
فقرأ ابن كثير ونافع [وأبو عمرو]^(٢): ﴿طَوَى وَأَنَا﴾ غير مجرأة، والطاء مضمومة، وفى النازعات [١٦، ١٧] مثله.

وروى أبو زيد عن أبي عمرو: ﴿طَوَى﴾ وقال: هى أرض.
وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿طَوَى﴾ مجرأة، مضمومة الطاء.
حدثنا الكندى، قال: حدثنا مؤمل، قال: حدثنا إسماعيل عن ابن أبى نجيح^(٣):
﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْأَمْرِئِ﴾، قال: يقول: امض بقدميك إلى بركة الوادى، [قال أبو على]: أظنه - يعنى: مجاهداً - [قال]: «طوى» مصروف وغير مصروف:
فمن صرف فمن وجهين: أحدهما: أن يجعله اسم الوادى فيصرف؛ لأنه [اسم مذكر]^(٤). والوجه الآخر: أن يجعله صفة، وذلك فى قول من قال^(٥): إنه قُدْس مرتين، فيكون «طوى» كقولك: ثنا، ويكون صفة كقولهم: مكانا سوى، وقوم عدى.
وجاء فى «طوى» الضم والكسر، كما جاء فى قوله: ﴿مَكَانًا سَوًى﴾ [طه: ٥٨] الكسر والضم.

قال الشاعر: [من الطويل]

أَفَى جَنْبِ بَكْرِ قَطَعْتَنِي مَلَامَةً لَعَمْرِي لَقَدْ كَانَتْ مَلَامَتُهَا ثِنًا^(٦)

- (١) فى ج: فإذا.
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٢)، الإملاء للعبرى (٦٥/٢)، البحر المحيط (٢٣١/٦)، التيسير للدانى (١٥٠)، تفسير الطبرى (١١١/١٦)، الحجة لابن خالويه (٢٤٠)، الحجة لأبى زرعة (٤٥١)، الكشف للقيسى (٩٦/٢)، المجمع للطبرى (٣/٧)، المعانى للفرأ (١٧٦/٢)، تفسير الرازى (١٨/٢٢)، النشر لابن الجزرى (٣١٩/٢). وما بين المعقوفين سقط فى ج.

(٣) زاد فى أ: قلت له.

(٤) فى أ: سمى مذكراً بمذكر.

(٥) فى ج: قولك.

- (٦) البيت لكعب بن زهير فى ديوانه (١٢٨)، ولسان العرب (ثنى، طوى)، والتاج (ثنى)، ولمعن بن أوس فى مقاييس اللغة (٣٩١/١)، ومجمل اللغة (٣٧٠/١)، وليس فى ديوانه، ولأوس بن حجر فى ملحق ديوانه ص (١٤١)، والصاحبى فى فقه اللغة (١٣٤)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (١٤٧/١٥).

أى: ليس هذا بأول ملامتها.

وكذلك: طوى وطوى.

وقد أنشدوا: [من البسيط]

تَرَى ثِنَانًا إِذَا مَا جَاءَ بَدَأَهُمْ وَبَدَوْهُمْ إِنْ أَتَانَا كَانَ ثُنْيَانًا^(١)

ثِنَانًا: مكسورة التاء، أنشدناه محمد بن السرى، وزعم أبو الحسن أن الضم فى هذا لغة، وبالضم أنشد قول الشاعر: ترى ثنانا... وقال: الثنى: هو الثانى.

قال أبو على: ومعنى ثنى وثنى: الذين يثنى بهم بعد السادة؛ لأنهم قالوا للسيد: البدء، من حيث بدئ بهم فيما بهم من الأمور.

ومن لم يصرف احتمال أمرين:

أحدهما: أن يكون اسما لبقعة أو أرض، وهو مذكر؛ فهو بمنزلة امرأة سميتها بـ «حجر»، ويجوز أن يكون معدولا كعمر.

فإن قلت: إن «عمر» معدول عن: عامر، وهذا الاسم لا يعرف عمّ عدل؟ فإنه لا يمتنع أن يقدر العدل عما لم يخرجوه إلى الاستعمال؛ ألا ترى أن «جمع» و «كتع» معدولتان عما لم يستعمل^(٢)؟! فكذلك يكون: طوى.

[قرأ] ابن سعدان عن إسحاق عن نافع وحزمة: ﴿لَأَهْلُهُ امْكُثُوا﴾ [١٠]، وكذلك فى القصص [٢٩] بضم الهاء.

والباقون يكسرون الهاء فيهما^(٣).

وقد تقدم القول فى ذلك.

اختلفوا فى التاء والنون من قوله -عز وجل-: ﴿وَأَنَا أَخْتَرْتُكَ﴾ [١٣]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر والكسائى: ﴿وَأَنَا﴾ خفيفا، ﴿أَخْتَرْتُكَ﴾ بالتاء بغير ألف.

(١) البيت لأوس بن مغراء السعدى فى اللسان (بدأ، ثنى)، والتنبيه والإيضاح (٦/١)، وتهذيب اللغة (٢٠٥/١٤، ١٣٦/١٥)، والتاج (بدأ)، (ثنى)، والمخصص (١٥٩/٢، ١٣٨/١٥)، ومجمل اللغة (٢٤٨/١، ٣٦٩/٤)، وبلا نسبة فى كتاب العين (٢٤٤/٨)، ومقاييس اللغة (٢١٣/١، ٣٩١).

(٢) فى ج: يستعملا.

(٣) ينظر: السبعة (٤١٧).

وقرأ حمزة^(١): ﴿وَأَنَا﴾ بالنون^(٢) مشددة، ﴿اخْتَرْنَاكَ﴾ بألف ونون.
قال أبو علي: الأفراد - زعموا - أكثر في القراءة، وهو أشبه بما قبله من قوله:
﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾، ووجه الجمع: أن نحو ذلك قد جاء، نحو قوله: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي
أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١] ثم قال: ﴿وَمَا آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [الإسراء: ٢].
وزعموا أنه قراءة الأعمش.

وزعموا أنه في حرف أبي: ﴿وَأَنَّى اخْتَرْتُكَ﴾؛ فهذا يقوى الوجه الأول.
وقرأ ابن عامر وحده: ﴿هَازُونَ أَخِي أَشْدُّ بِهِ﴾ [طه: ٣٠، ٣١] [الألف]^(٣)
مقطوعة مفتوحة، والياء ساكنة: ﴿وَأَشْرِكُهُ﴾ الألف مضمومة على الجواب
والمجازاة.

وقرأ الباقون^(٤): ﴿أَخِي أَشْدُّ بِهِ أَزْرَى وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي﴾ مفتوحة على الدعاء
[همزة: «أشركه»]، [إلا أبا عمرو وابن كثير فإنهما فتحا]^(٥) الياء من ﴿أَخِي﴾.
وقرأ نافع في رواية المسيبي وابن كثير: ﴿وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي﴾ بزيادة واو في
اللفظ.

وقرأ الباقون: ﴿وَأَشْرِكُهُ﴾ مضمومة الهاء من غير واو.
قال أبو علي: الوجه: الدعاء دون الإخبار؛ لأن ذلك معطوف على ما تقدمه من

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٢، ٣٠٣)، الإعراب للنحاس (٣٣٣/٢)، الإملاء للعكبري (٦٥/٢)، البحر المحيط (٢٣١/٦)، التبيان للطوسي (١٤٤/٧)، التيسير للداني (١٥٠)،
١٥١)، تفسير الطبري (١١٢/١٦)، الحجة لابن خالويه (٢٤٠)، الحجة لأبي زرع (٤٥١)،
السبعة لابن مجاهد (٤/٧)، الغيث للصفاسي (٢٨٧)، الكشف للزمخشري (٢/٢)،
٥٣٢)، الكشف للقيسي (٩٧/٢)، المجمع للطبرسي (٣/٧)، تفسير الرازي (١٩/٢٢)،
النشر لابن الجزري (٣٢٠/٢).

(٢) في أ: النون.

(٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٣)، الإعراب للنحاس (٣٣٧/٢)، الإملاء للعكبري (٦٦/٢)،
البحر المحيط (٢٤٠/٦)، التبيان للطوسي (١٥١/٧)، التيسير للداني (١٥١)، تفسير
الطبري (١٢١/١٦)، تفسير القرطبي (١٩٤/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٤١)، الحجة
لأبي زرع (٤٥٢)، السبعة لابن مجاهد (٤١٨)، الغيث للصفاسي (٢٨٧)، الكشف
للزمخشري (٥٣٥/٢)، الكشف للقيسي (٩٧/٢)، المجمع للطبرسي (٦/٧)، المعاني
للفراء (١٧٨/٢)، تفسير الرازي (٤٩/٢٢)، النشر لابن الجزري (٣٢٠/٢).

(٥) في ج: إلا أن أبا عمرو وابن كثير فتحا.

قوله: ﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي. وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾ [طه: ٢٥، ٢٦] فكما أن ذلك كله دعاء؛ فكذلك ما عطف عليه.

فأما الإشراف فيبعد فيه الحمل على غير الدعاء؛ لأن الإشراف في النبوة لا يكون إلا من الله سبحانه، اللهم إلا أن يجعل أمره شأنه الذي هو غير النبوة، وإنما ينبغي أن يكون النبوة؛ ألا ترى أنه قد جاء: ﴿أَذْهَبَ إِلَى فِرْعَوْنَ﴾ [النازعات: ١٧]، فقال: ﴿فَأَرْسَلَهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾ [القصص: ٣٤]، فأما ﴿أَشْدُدْ بِهِ أَزْرِي﴾ فحملة على الإخبار، وغير الدعاء أسهل؛ لأن الشد يكون من هارون لموسى.

وقال أبو عبيدة: ﴿أَشْدُدْ بِهِ أَزْرِي﴾ أى: ظهري، قال: يقولون: آزرني، أى: صار لي ظهرا، ويشبه أن يكون «آزر» لغة في «وازر»: كأكدت ووكدت، وأصدت وأوصدت، وأرخت وورخت، ونحو ذلك، ولا يسوغ أن يحمل: ﴿وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي﴾ على غير السورة؛ لأنه قد جاء ما يعلم منه مسألة موسى - عليه السلام - لذلك، وذلك قوله: ﴿وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلَهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي إِنْ أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ. قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ [القصص: ٣٣، ٣٤].

وقال: [من الطويل]

بِمَخْنِيَةٍ قَدْ آزَرَ الضَّالَّ نَبَتْهَا مَضْمٌ جِيُوشِ غَانِمِينَ وَخَيْبٍ^(١)
كأن المعنى: أن كلاهما قد طال حتى صار في قوام الضال، ويدل على أن قول الجماعة غير ابن عامر أرجح أن قوله: ﴿كَيْ تَسْبَحَكَ كَثِيرًا﴾ [طه: ٣٣] كالجواب بعد هذه الأشياء التي سألها موسى ربه تعالى؛ فينبغي أن يكون ذلك كله في جملة ما دعا به. اختلفوا في قوله: ﴿مَهَذَا﴾ [٥٣] في زيادة الألف ونقصانها ههنا، وفي الزخرف [١٠]، ولم يختلفوا في غيرهما:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر^(٢): ﴿مَهَذَا﴾ بالألف في كل القرآن.

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه (٤٥)، واللسان (أزر، صفا)، وأساس البلاغة (ضمم)، والتاج (أزر، صفا)، وبلا نسبة في اللسان (جر)، وتهذيب اللغة (٤٧٦/١٠، ٢٤٧/١٣)، والتاج (جر).

ويروى: «معجز» بدلًا من «مضم».

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٣)، الإعراب للنحاس (٣٤٠/٢)، الإملاء للعكبري (٦٧/٢)، البحر المحيط (٢٥١/٦)، التبيان للطوسي (١٥٧/٧)، التيسير للداني (١٥١)، تفسير الطبري (١٣٣/١٦)، تفسير القرطبي (٢٠٩/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٤١)، الحجة =

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿مَهْدًا﴾ بغير ألف فيهما.
قال أبو على: المهد: مصدر كالفرش، والمهاد مثل الفراش في قوله: ﴿الَّذِي
جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾ [البقرة: ٢٢]، ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بِسَاطًا﴾ [نوح: ١٩]
فالمهاد مثل الفراش والبساط، وهما اسم ما يفرش ويبسط.
ويجوز أن يكون «المهد» استعمال استعمال الأسماء؛ فجمع كما يجمع «فعل»
على: فِعَالٍ، والأول أبين.
ويجوز في قول من قرأ: ﴿مَهْدًا﴾ أن يكون المعنى: ذا مهد؛ فيكون [فى]^(١)
المعنى كقول من قال: مهذا.

واختلفوا في قوله: ﴿مَكَانًا سَوًى﴾ [٥٨] في ضم السين وكسرهما:
فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي: ﴿مَكَانًا سَوًى﴾ كسرًا^(٢).
وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة: ﴿سَوًى﴾ بضم السين.
[قال] أبو عبيدة: ﴿مَكَانًا سَوًى﴾، و: ﴿سَوًى﴾ يضم أولها ويكسر، مثل: طوى
وطوى.

قال: وهو المكان النصف فيما بين الفريقين.
وأُنشد لموسى بن جابر الحنفى: [من الطويل]
فَإِنَّ أَبَانَا كَانَ حَلًّا بِبَلَدَةٍ سَوًى بَيْنَ قَيْسٍ قَيْسٍ عَيْلَانٍ وَالْفَزْرِ^(٣)
قال أبو على: قوله: ﴿سَوًى﴾، هو «فعل» من التسوية؛ فكأن المعنى: مكان
تستوى فيه مسافته على الفريقين؛ فتكون مسافة كل فريق^(٤) إليه كمسافة الفريق

= لأبى زرعة (٤٥٣)، السبعة لابن مجاهد (٤١٨)، الغيث للصفافسى (٢٨٧)، الكشف
للمزمخشري (٢/٢٤٠)، الكشف للقيسى (٢/٩٧)، المجمع للطبرسى (٧/١٢)، تفسير
الرازى (٢٢/٦٨)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٢٠).
(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٤)، الإعراب للنحاس (٢/٣٤١)، الإملاء للعكرى (٢/٦٧)،
البحر المحيط (٦/٢٥٣)، التبيان للطوسى (٧/١٦٠)، التيسير للدانى (١٥١)، تفسير
الطبرى (١٦/١٣٤)، تفسير القرطبى (١١/٢١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٤١)، الحجة
لأبى زرعة (٤٥٣)، السبعة لابن مجاهد (٤١٨)، الغيث للصفافسى (٢٩١)، الكشف
للمزمخشري (٢/٥٤٢)، الكشف للقيسى (٢/٩٨)، المجمع للطبرسى (٧/١٤)، المعانى
للغراء (٢/١٨٢)، تفسير الرازى (٢٢/٧١)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٢٠).

(٣) تقدم.

(٤) فى ج: واحد.

الآخر، وهذا بناء يقل في الصفات، ومثله: قوم عدى. وأما «فَعَلَ» فهو في الصفات أكثر من «فَعِلَ»، نحو قولهم: رجل سُكِّعَ^(١)، ودليل جُمَعَ، ومال لُبِّدَ، ورجل حُطِمَ. وأما انتصاب قوله: ﴿مَكَانًا سَوًى﴾، فلا يخلو من أن يكون مفعولا للموعد في قوله: ﴿فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا﴾ [طه: ٥٨]، أو يكون ظرفا واقعا موقع المفعول الثانى، أو يكون منتصبا بأنه المفعول الثانى-: فلا يجوز أن يكون متعلقا بالموعد [لا]^(٢) على أنه مفعول به، ولا على أنه ظرف له؛ وذلك أن الموعد قد وصف بالجملة التى هى: ﴿لَا تُخْلِفُهُمْ نَحْنُ﴾ [طه: ٥٨]، وإذا وصف لم يجز أن يعمل عمل الفعل؛ لاختصاصه بالصفة، ولأنه إذا وصف لم يجز أن يتعلق به بعد الوصف [له]^(٣) شىء منه، كما أنه إذا عطف عليه لم يجز أن يتعلق به بعد العطف شىء منه، وكذلك إذا أخبر عنه لم يجز أن يقع بعد الخبر عنه شىء يتعلق بالمخبر عنه، ولم يجز سبويه: هذا ضارب ظريف زيدا، ولا: هذا ضويرب زيدا، إذا حقر اسم الفاعل؛ لأن التحقير فى تخصيصه الاسم بمنزلة إجراء الوصف عليه، وقد جاء من ذلك فى الشعر شىء.

سمعت أبا إسحاق ينشد: [من الطويل]

وَرَاكِضَةٍ مَا تَسْتَجِئُ بِجُنَّةٍ بَعِيرٍ جَلَالٍ غَادَرْتُهُ مُجْعَفَلٍ^(٤)
وقرأت على محمد بن السرى من خط السكرى لبشر بن أبى خازم: [من الطويل]
إِذَا فَاقِدَ حُطْبَاءَ فَرْخَيْنِ رَجَعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى فِي الْخَلِيطِ الْمُبَايِنِ^(٥)
وقال ذو الرمة: [من الطويل]

وَقَائِلَةٍ تَخْشَى عَلَى أَظْنُهَا سَيُودَى بِهِ تَرْحَالُهُ وَمَذَاهِبُهُ^(٦)

(١) فى أ: سلع، خنع.

(٢) سقط فى ج.

(٣) سقط فى أ.

(٤) البيت لطيف فى ديوانه ص (٦٨)، واللسان (جعفل، حلل)، وتهذيب اللغة (٤٢٣/٣)، والتاج (جعفل، حلل)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (٢٢/٢)، والمخصص (١٤٧/٧).

(٥) البيت فى المقاصد النحوية (٣/٥٦٠)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى شرح الأشموني (٢/٣٤١)، واللسان (فقد).

ويروى: «المزابل» بدلا من «المباين».

(٦) البيت بلا نسبة فى شرح المغنى (٢/٨٤٢)، ومغنى اللبيب (٢/٤٣٢).

ويروى: «جعائله» بدلا من «مذاهبه».

وهذا الذى جاء منه فى الشعر يحمل النحويون مثله على إضمار فعل آخر ؛ كما ذهبوا إليه فى نحو قول الشاعر: [من الكامل]

إِنَّ الْعَرَاةَ وَالنُّبُوخَ لِذَارِمٍ
وَالْمُسْتَخِفَّ أَخُوهُمْ الْأَثْقَالَ^(١)
وكذلك قوله: [من الكامل]

لَسْنَا كَمَنْ حَلَّتْ إِيَّادُ دَارَهَا تَكَرَّيْتَ تَرْقُبُ حَبَّهُ أَنْ يُخَصَّدَا^(٢)
فإن قلت: فقد جاء: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقَّتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾ [غافر: ١٠] والظرف فى المعنى يتعلق بالمقت الأول؛ لأن المعنى: لمقت الله إياكم إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون - أكبر من مقتكم أنفسكم؛ [لأن قوله]^(٣): ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ﴾ متعلق بالمقت الأول، وقد وقع بعد خبره.

قيل: إن الظروف يتجاوز فيها ما لا يتجاوز فى غيرها ؛ ألا ترى أنها تقع مواقع لا يقعها غيرها؟! وهو أيضا -مع ذلك- ينبغى أن يحمل على فعل آخر دل المقت عليه؛ كأنه: مَقَّتْكُمْ؛ إذ تدعون إلى الإيمان [فتكفرون]^(٤).

فعلى هذا الضرب من الأفعال يحمل هذا النحو إذا جاء، ولم نعلم فى التنزيل مجيء شيء منه إلا فى الظروف. فقد علمت أن: ﴿مَكَانًا﴾ [فى قوله: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾]^(٥) ليس يتعلق بالموعد؛ لما ذكرنا^(٦)، وليس بالسهل أن تجعل انتصاب: ﴿مَكَانًا﴾ فى قوله: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ على أن يكون ظرفا وقع موقع المفعول الثانى، كقولك: ظننت خروجك اليوم، وعلمت ركوبك غدا ؛ لأنك إن حملته على ذلك جعلت المبتدأ الذى يلحقه: جعلت، وظننت، ونحوه: موعدا لا نخلفه نحن ولا

(١) البيت للأخطل فى ديوانه (٢٥٣)، واللسان (عرر)، والتنبيه والإيضاح (٢٧٥/١)، ٢/١٦٨، وجمهرة اللغة ص (٢٨٥)، وتهذيب اللغة (١٠٢/١)، ومقاييس اللغة (٣٧/٤)، وأساس البلاغة (نبح)، وكتاب العين (٨٦/١)، ٢/٢٥٢، والتاج (نبح، عرر)، والمخصص (٩٠/١)، ٣/١٢١، وبلا نسبة فى لسان العرب (نبح)، وديوان الأدب (٦٨/٣).

(٢) البيت للأعشى فى ديوانه (٢٨١)، واللسان (منن)، وبلا نسبة فى الخصائص (٤٠٢/٢)، ٤٠٣، ٣/٢٥٦، ومغنى اللبيب (٥٤١/٢)، واللسان (كرت).

(٣) فى أ: الآية، وقوله.

(٤) سقط فى ج.

(٥) سقط فى ج.

(٦) فى ج: ذكر.

أنت» مكانا قصدا ؛ فتنصب «المكان» كما تنصب «اليوم»، فى قولك : «القتال اليوم». ولم يجروا قولهم : الموعد، مجرى سائر هذه الأحداث ؛ ألا ترى أنه قد جاء فى التنزيل : ﴿إِنَّ مَوْْعِدَهُمُ الصُّبْحُ﴾ [هود: ٨١] برفع الصبح.
وجاء : ﴿مَوْْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ وَأَن يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى﴾ [طه: ٥٩].
فالقراءة بالرفع على أن الثانى هو الأول، وهذا حذف واتساع.
ولا تقول على قياس «موعدك الصبح»: مرجعك الصبح، ولا: مجيئك باب الأمير، ولا: مقعدك السوق.

وقد رأيت أنهم قد أخرجوا الموعد من أحكام نحوه؛ فلا يحسن فيه ما حسن فى نحو ما يشبهه، ومما يدل على أنهم أخرجوا ما بعد الموعد من أن يكون ظرفا - قوله: ﴿مَوْْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ وَأَن يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى﴾ [طه: ٥٩] ؛ ألا ترى أن قوله: ﴿وَأَن يُحْشَرَ النَّاسُ﴾ ليس من الظروف فى شىء؛ فلو لا أن اليوم فى قوله: ﴿مَوْْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾، قد خرج من^(١) أن يكون ظرفا لم يعطف عليه ما لا يكون ظرفا.
ولو نصب ناصب «اليوم» فى^(٢) قوله: ﴿مَوْْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾ فجعل «اليوم» خبرا عن الحدث مثل: القتال اليوم، مع عطف قوله: ﴿وَأَن يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى﴾ عليه جاز [على]^(٣) أن يتعلق «يوم الزينة» بالمحذوف، ويضمّر لقوله: ﴿وَأَن يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى﴾ ما يكون مبنيا عليه ؛ كأنه: موعدكم يوم الزينة، وموعدكم أن يحشر الناس ضحى، وهذا هو الأصل.

وإذا صار الاستعمال فيه على ما وصفناه مما جاء التنزيل به كان غير ذلك كالأصول المرفوضة.

ولو قال قائل: إن الموعد فى الآى اسم الزمان؛ فيكون مجيء الموعد اسما للزمان، كقولهم: كان هذا مبعث الجيوش، ومضرب الشُّول^(٤)، ومجبل فلانة، أى: وقت بعثهم، ومضرب الشول، أى: وقت ضربها، ومجبل فلانة، أى: زمان

(١) فى ج: على.

(٢) فى أ: من.

(٣) سقط فى ج.

(٤) أى النوق التى تشول بذنبها (ترفعه)؛ للقاح، أى: لحصول اللقاح بها، أى: الحمل.
ينظر: ترتيب القاموس المحيط (شول).

حبلاها. فإذا جاز أن يكون اسما للزمان ارتفع «الصباح» و«يوم الزينة»؛ من حيث كان الثاني فيه^(١) هو الأول.

وأنشد أبو الحسن: [من الرمل]

كُلَّمَا قُلْتُ غَدًا مَوْعِدُنَا غَضِبَتْ هِنْدٌ وَقَالَتْ بَعْدَ غَدٍ^(٢)

فهذا يتجه -أيضا- على الوجهين اللذين قدمنا:

أن يكون جعل الموعد الحدث، وجعله غدا، قبل على الاتساع.

أو يكون جعل الموعد اسم زمان مثل المحبل، وعلى هذا الاتساع فيه.

ويجوز أن يكون الموعد اسم المكان.

فمما جاء فيه اسم مكان: ﴿وَلِإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٤٣] فالموعد

ينبغي ههنا أن يكون مكانا؛ لأن جهنم مكان، والثاني فيه هو الأول، وهذا أبين من

أن تحمله على أن جهنم مكان موعدهم؛ لأن الكلام على الظاهر ولا حذف فيه، فإذا

جعلت قوله: «مكانا» مفعولا ثانيا لـ «جعلت» كان بمنزلة قوله -جل وعز-: ﴿جَعَلُوا

الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]، وقوله: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ

إِنْسًا﴾ [الزخرف: ١٩] في أنه انتصب على أنه مفعول ثان لـ «جعلت».

واختلفوا في ضم الياء وفتحها من قوله -عز وجل-: ﴿فَيَسْجُتُكُمْ﴾ [٦١]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم -في رواية أبي بكر- وأبو عمرو وابن عامر:

﴿فَيَسْجُتُكُمْ﴾ بفتح الياء من «يسحت»^(٣).

وقرأ عاصم -في رواية حفص- وحمزة والكسائي: ﴿فَيَسْجُتُكُمْ﴾ بضم الياء من

«أسحت»، وكسر الحاء.

[قال] أبو عبيدة: يَسْجُتُكُمْ: يهلككم، قال: وبنو تميم يقولون: يُسْحَتُكُمْ.

وأنشد: [من الطويل]

(١) في أ: لأنه.

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص (٣٢٣).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٤)، الإعراب للنحاس (٣٤٢/٢)، الإملاء للعكبري (٦٧/٢)، البحر المحيط (٢٥٤/٦)، التبيان للطوسي (١٦١/٧)، التيسير للداني (١٥١)، تفسير الطبري (١٣٦/١٦)، تفسير القرطبي (٢١٥/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٤٢)، الحجة لأبي زرعة (٤٥٤)، السبعة لابن مجاهد (٤١٩)، الغيث للصفاسي (٢٩٠)، الكشف للزمخشري (٥٤٣/٢)، الكشف للقيسي (٩٨/٢)، المجمع للطبرسي (١٤/٧).

وَعَضُّ زَمَانٍ يَابِنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدْعُ مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجْلَفٌ^(١)
 وفسر «لم يدع»: لم يبق.

وقال أبو الحسن نحو ذلك.

[وقال] أبو عثمان [فى]^(٢) سحت، وأسحت نحو قول أبي عبيدة.

اختلفوا فى قوله - تعالى -: ﴿إِنْ هَٰذَا نُونٌ﴾ [طه: ٦٣] فى تشديد النون وتخفيفها:

فقرأ ابن عامر ونافع وحزمة والكسائى^(٣): ﴿إِنْ﴾ مشددة النون ﴿هَٰذَا نُونٌ﴾ بألف خفيفة النون من «هذان».

وقرأ ابن كثير^(٤): ﴿إِنْ هَٰذَا نُونٌ﴾ بتشديد نون: «هذان» وتخفيف نون ﴿إِنْ﴾.

واختلف عن عاصم: فروى أبو بكر: ﴿إِنْ هَٰذَا نُونٌ﴾ نون «إِنْ» مشددة.

وروى حفص عن عاصم: ﴿إِنْ﴾ ساكنة النون، وهى^(٥) مثل قراءة ابن كثير، و: ﴿هَٰذَا نُونٌ﴾ خفيفة.

وقرأ أبو عمرو وحده^(٦) ﴿إِنْ﴾ مشددة النون، ﴿هَٰذَا نُونٌ﴾ بالياء.

(١) البيت للفرزدق فى ديوانه (٢٦/٢)، وجمهرة أشعار العرب (٨٨٠)، وجمهرة اللغة (٣٨٦)، (١٢٥٩)، وخزانة الأدب (٢٣٧/١)، (٥٤٣/٨)، والخصائص (٩٩/١)، واللسان (سحت، جلف، ودع)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١٨٨/١)، وجمهرة اللغة (٤٨٧)، وشرح شواهد الإيضاح (٢٧٩)، وشرح المفصل (٣١/١)، (١٠٣/١٠)، والمحاسب (١٨٠/١)، (٣٦٥/٢).
 (٢) سقط فى أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٤)، الإعراب للنحاس (٣٤٣/٢)، الإملاء للعكبرى (٦٧/٢)، البحر المحيط (٢٥٥/٦)، التبيان للطوسى (١٦١/٧)، تفسير الطبرى (١٣٧/١٦)، تفسير القرطبى (٢١٦/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٤٢)، الحجة لأبى زرة (٤٥٤)، السبعة لابن مجاهد (٤١٩)، الغيث للصفاقسى (٢٩٠)، الكشف للزمخشري (٥٤٣/٢)، الكشف للقيسى (١٠٠/٢)، المجمع للطبرسى (١٤/٧)، المعانى للأخفش (٤٠٨/٢)، المعانى للفرأ (١٨٣/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٢١/٢).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٤)، البحر المحيط (٢٥٥/٦)، التبيان للطوسى (١٦١/٧)، التيسير للدانى (١٥١)، تفسير القرطبى (٢١٦/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٤٢)، الحجة لأبى زرة (٤٥٦)، الغيث للصفاقسى (٢٩٠)، المعانى للفرأ (١٨٣/٢)، تفسير الرازى (٧٤/٢٢)، النشر لابن الجزرى (٣٢١/٢).

(٥) فى ج: وعلى.
 (٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٤)، الإعراب للنحاس (٣٤٣/٢)، الإملاء للعكبرى (٦٧/٢)، البحر المحيط (٢٥٥/٦)، التبيان للطوسى (١٦١/٧)، التيسير للدانى (١٥١)، تفسير الطبرى (١٣٧/١٦)، تفسير القرطبى (٢١٦/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٤٢)، الحجة

قال أبو علي: قال قائلون: «إِنَّ» في قوله^(١): ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ بمعنى: أجل، وأن تكون ﴿إِنْ﴾ للتأكيد والناصفة للاسم أشبه بما قبل الكلام وما بعده: فأما قبل فقوله: ﴿فَنَنْزِعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ وَاسْرُوا أَلَّجَوِي﴾ [طه: ٦٢]، فالتنازع إنما هو في أمر موسى وهارون -عليهما السلام-: هل هما ساحران على ما ظنوه من أمرهما؟ وقد تقدم من قولهم ما نسبوهما فيه إلى السحر، وهو قولهم: ﴿أَجِئْنَا بِتُخْرِيجِنَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ يَمُوسَى. فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرِ مِثْلِهِ﴾ [طه: ٥٧، ٥٨] فهذا -وإن لم يتقدمه سؤال عن سحرهم كما تقدم السؤال [في] مثل^(٢) قوله: ﴿قَالُوا نَعَمْ﴾ وهو قوله: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾ [الأعراف: ٤٤] - فقد تقدم: ﴿أَجِئْنَا بِتُخْرِيجِنَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ يَمُوسَى. فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرِ مِثْلِهِ﴾ [طه: ٥٧، ٥٨] ؛ فيكون: «نعم» منصرفا إلى تصديق أنفسهم فيما ادعوه من السحر، و«إِنْ» بمنزلة «نعم». وقال: قد قال^(٣) سيويه: «نعم» عدة وتصديق. وأن تصرف إلى الناصبة للاسم أولى.

قال الجرمي: هو قراءة أبي عمرو وعيسى وعمرو بن عبيد، وقوله: ﴿يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكَ...﴾ إلى آخر الكلام، أن يكون تأكيدا - لأنهما ساحران - أشبه بالكلام؛ فإن حمله على التصديق ضرب من التأكيد، فإن حملت «إِنَّ» على أنه بمعنى «نعم» بقي الكلام: «هذان لساحران» ؛، فتحصل لام الابتداء داخلية على خبر المبتدأ، وهذا [مذهب]^(٤) قد قال النحويون فيه: إنه يجوز في الشعر على الضرورة.

فإن قلت: أقدر الابتداء محذوفا؟

فإن هذا لا يتجه؛ لأمرين:

أحدهما: إن الذي حمله النحويون على الضرورة لا يمتنع [من]^(٥) أن يستمر هذا التأويل فيه، ولم يحملوه مع ذلك عليه.
والآخر: أن التأكيد باللام لا يليق به الحذف.

= لأبي زرعة (٤٥٤)، الغيث للصفاسي (٢٩٠)، الكشاف للزمخشري (٥٤٣/٢)، المعاني للراء (١٨٣/٢)، تفسير الرازي (٧٤/٢٢)، النشر لابن الجزري (٣٢١/٢).

(١) في ج: قولك.

(٢) في ج: قبل.

(٣) في أ: وقال.

(٤) سقط في أ.

(٥) سقط في ج.

ألا ترى أن الأوجه في الرتبة أن يتم الكلام ولا يحذف، ثم يؤكد؟! فأما أن يحذف ثم يؤكد، فليس باللائق في التقدير.

ووجه قول من قال: ﴿إِنْ ذَانُ﴾، و﴿إِنْ هَذَانُ﴾ فحذف^(١) «إِنْ»: أن «إِنْ» إذا حُفِضَتْ لم يكن النصب بها كثيرا، وكان الأوجه أن يرفع الاسم بعدها، والدليل على ذلك كثرة وقوع الفعل بعدها في نحو: ﴿إِنْ كَادَ لَيُضِلَّنَا﴾ [الفرقان: ٤٢]، و: ﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُنَّ﴾ [الصافات: ١٦٧]، و: ﴿وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَفِيلِينَ﴾ [الأنعام: ١٥٦].

وإذا كان الأوجه الرفع بعدها رفع «هَذَانُ» بعدها، وأدى مع ذلك خط المصحف. ومن زعم أن ﴿هَذَانُ﴾ في الآية الألف التي فيه الألف التي كانت في هذا، ليس^(٢) التي جلبته التثنية - فإن الأمر لو كان على ما زعم لم تنقلب هذه^(٣) الألف في تثنيته، كما أن الألف التي في «هذا» لا تنقلب على حال، وفي كون هذه الألف مرة ياء، ومرة ألفا - دلالة على أنه كسائر التثنية، ولا فصل بين «هذا» وبين غيره من الأسماء المعربة، وذلك أن هذه الأسماء في الانفراد إنما بنيت؛ لمشابهتها الحروف، فإذا ثبت زال بالتثنية مشابقتها للحروف؛ من حيث لم تثن الحروف؛ فتصير كسائر الأسماء المعربة.

ويدل على أن هذه الألف للتثنية: أن التي كانت في الواحد قد حذفت، كما حذفت الياء من «التي» و«الذي» إذا قلت: اللتان واللذان؛ فالياء التي كانت في الاسم قد حذفت، وجيء بالتثنية^(٤).

ومثل حذف هذه الألف حذف الألف من «أولات» ومن «ذوات» ومن «هيات»، هذه كلها حذفت فيها الألف والياء؛ لقلّة تمكّنها؛ فكذلك تحذف من قولهم: «هذا» ألفه، وتلحق التي تكون علما للتثنية؛ ومن ثم انقلبت مرة ياء ومرة ألفا، والتي تثبت في الواحد لا يتعاورها القلب، ولا تزول عن أن تكون ألفا.

(١) في أ: مخفف.

(٢) زاد في أ: إلا ألف.

(٣) في ج: بعده.

(٤) ثبت ههنا في ج: «يتلوه في الجزء الثامن والثلاثين - إن شاء الله - : ومثل حذف هذه الألف حذف الألف من «أولات». والحمد لله، وصلى الله على رسوله ونبيه محمد وعلى آله وسلم تسليما.

وكتبه العباس بن أحمد المّواس في شهر رمضان في سنة أربع وسبعين وثلاثمائة.

وقال أبو الحسن: ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرَان﴾ بتخفيف «إِنْ» لأن الكتاب: هذان؛ فيحملها على لغة من يخفف «إِنْ» فيرفع بها، وإن ثقلت فهي لغة لبني الحارث بن كعب؛ يرفعون الاثنين في كل موضع.

قال: فأى التفسيرين فسرت فهو جيد.

اختلفوا في همز الألف من قوله -تعالى-: ﴿فَاجْمَعُوا كَيْدَكُمْ﴾ [٦٤] في كسر الميم وإسقاط الألف وفتح الميم:

فقرأ أبو عمرو وحده^(١): ﴿فَاجْمَعُوا﴾؛ مفتوحة الميم من «جمعت». [وروى] القطعي عن عبيد وهارون عن أبي عمرو: ﴿فَاجْمَعُوا﴾ ألف مقطوعة مثل حمزة.

وقرأ الباقون: ﴿فَاجْمَعُوا﴾ بقطع الألف وكسر الميم من «أجمعت». احتج أبو عمرو -زعموا- للقراءة بالوصل بقوله^(٢): ﴿فَجَمَعَ كَيْدُهُ﴾ [طه: ٦٠] والفعل في الموضعين جميعا معدي إلى الكيد.

قال أبو الحسن: وإنما يقولون بالقطع إذا قالوا: «أجمعتنا على كذا وكذا»، فأما إذا قالوا: «اجمعوا أمركم»، و «اجمعوا كيدكم»، فلا يقولون إلا بالوصل. قال: والقطع أكثر القراءة.

قال: فإما أن يكون لغة في ذا المعنى؛ لأن باب «فعلت وأفعلت» كثير. أو أن يكون «أجمعوا»، أى: أجمعوا على كذا وكذا، ثم قال: ﴿كَيْدَكُمْ﴾ على أمر مستأنف.

فإن قيل: فقد تقدم ذكر قوله: ﴿فَجَمَعَ كَيْدُهُ﴾؛ فإذا قالوا: ﴿فَاجْمَعُوا كَيْدَكُمْ﴾، كان تكريرا^(٣) -قيل: لا يكون كذلك؛ لأن ذاك في قصة وذا [في]^(٤)

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٤)، الإعراب للنحاس (٣٤٧/٢)، الإملاء للعكبري (٦٨/٢)، البحر المحيط (٢٥٦/٦)، التبيان للطوسي (١٦١/٧)، التيسير للداني (١٥٢)، تفسير الطبري (١٣٨/١٦)، تفسير القرطبي (٢٢٠/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٤٤)، الحجة لأبي زرعة (٤٥٦)، السبعة لابن مجاهد (٤١٩)، الغيث للصفاقسي (٢٩٠)، الكشف للزمخشري (٥٤٣/٢)، الكشف للقيسي (١٠٠/٢)، المجمع للطبرسي (١٤/٧)، تفسير الرازي (٨١/٢٢)، النشر لابن الجزري (٣٢١/٢).

(٢) في ج: لقوله.

(٣) في ج: تكييرا.

(٤) سقط في ج.

أخرى، ذاك إخبار عن فرعون في جمعه كيده وسحره، وهذا فيما يتوصى به السحرة في جمع كيدهم، وما يستظهرون في المبالغة في سحرهم، ويشبه أن يكون [ذلك]^(١) على لغتين كما ظنه أبو الحسن؛ كقول الشاعر: [من البسيط]
وَأَنْتُمْ مَعْشَرُ زَيْدٍ عَلَى مِائَةٍ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ طُرًّا فَكَيْدُونِي^(٢)
فقلوه: «فأجمعوا أمركم» بمنزلة: ﴿فَأَجْمِعُوا كَيْدَكُمْ﴾؛ لأن [كيدهم من أمرهم]^(٣).
قال: وروى القطعي عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: ﴿ثُمَّ ائْتُوا صَفًّا﴾ [طه: ٦٤] بفتح الميم، ثم يأتي بياء بعدها ساكنة.

وروى خلف عن عبيد عن شبل عن ابن كثير^(٤): ﴿ثُمَّ ائْتُوا﴾ بكسر الميم بغير همز، ثم يأتي بالياء التي بعدها تاء، وهذا غلط؛ لأنه كسر الميم من «ثم» وحظها الفتح، ولا وجه لكسرها، وإنما أراد ابن كثير أن يتبع الكتاب فلفظ بالياء التي خلفت الهمزة بعد^(٥) فتحة الميم.

وروى الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد عن شبل عن ابن كثير: ﴿ثُمَّ ائْتُوا صَفًّا﴾ مفتوحة الميم وبعدها ياء.

وكذلك روى محبوب عن إسماعيل المكي عن ابن كثير، وهذا هو الصواب.

وروى النبال وغيره عن ابن كثير: ﴿ثُمَّ ائْتُوا صَفًّا﴾ مثل حمزة.

وكذلك قرأ^(٦) الباقون.

قال أبو علي: قول ابن كثير^(٧): ﴿ثُمَّ ائْتُوا صَفًّا﴾ بفتح الميم ثم يأتي بياء بعدها ساكنة، وجهه فيه: أنه مثل قوله: «أيذا» كأنه قلب الهمزة ياء بعد ما خففها بأن جعلها بين بين إلا أنه في هذا قلبها ياء، وإن لم يكن خففها، وهذا مثل ما حكاه سيويه في

(١) سقط في ج.

(٢) البيت لدى الإصبع العدواني في ديوانه (٩٥)، واللسان (زيد، عشر)، والتنبيه والإيضاح (٢٥/٢)، والتاج (زيد، جمع)، وأساس البلاغة (زيد)، وكتاب الجيم (٥٩/٢)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة (٦٤٣)، ومقاييس اللغة (٤٠/٣)، وديوان الأدب (٣٢٣/٣).

(٣) في أ: كيدكم من أمركم.

(٤) البحر المحيط (٢٥٦/٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٠).

(٥) في ج: وبعد.

(٦) في ج: قال.

(٧) زاد في ج: من.

المتصل: بَيَسَ، وقد كان أبين من هذا أن يقلبها ألفاً؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها، مثل: راسٍ وفاسٍ، في المتصل.

فأما قوله: ﴿ثم ايتوا صفاً﴾ فخطأ بين، وأصل هذا: أنك تقول: أتى، يأتي. فإذا أمرت منه قلت: ائت، تجتلب^(١) همزة الوصل؛ لسكون الهمزة التي هي فاء؛ فلزم أن تقلب الفاء ياء لاجتماع الهمزتين، فقلت: إيت.

وإن وصلته^(٢) بشيء سقطت همزة الوصل؛ فلا يخلو ما يتصل به من أن يكون ساكناً أو متحركاً: فإن كان متحركاً لم يخل من أن يكون ضمة أو فتحة أو كسرة: فإن كانت ضمة وخفت الهمزة قلبتها واوا، فقلت: يا زيدُ وت، وعلى هذا: ﴿يَا صَالِحُ وَتِنَّا﴾ [الأعراف: ٧٧] - [وإن شئت حققت الهمزة]^(٣) - وعلى هذا: ﴿ومنهم من يقول أوذن لي ولا﴾ [التوبة: ٤٩].

وإن كانت كسرة فخفت الهمزة، قلت: يا غلامِ ت بكذا، فقلبها ياء، وإن شئت حققت الهمزة، فقلت: يا غلامِ ت بكذا، كما حققت بعد الضمة من قولك: يا زيدُ وت.

وإن كانت فتحة قلبتها ألفاً إذا خفت الهمزة، فقلت: يا غلامِ ات، وإن شئت حققت الهمزة.

وعلى قياس قراءة ابن كثير: يا غلامِ ت، فقلبها ياء ولا تقلبها ألفاً. والوجه ما عليه الجمهور والكثرة.

وقد قال: قوم - فيما روى بعض البغداديين - في «أتى يأتي»: ت بكذا وكذا. وأنشد: [من الطويل]

تِ لى آلَ زَيْدٍ (٤)

وهذا على قياس من حذف الهمزة حذفاً من حيث كان حرف علة؛ كما حذف

(١) في ج: جلبت.

(٢) في ج: وصفته.

(٣) سقط في أ.

(٤) جزء من صدر بيت، وبعده:

..... وابداهم لى جماعة
وهو بلا نسبة فى الدرر (٦/٣٢٠)، وسر صناعة الإعراب (٢/٨٢٣)، واللسان (أتى)،
وهمع الهوامع (٢/٢١٨).

من: خذ، ومر، وكل، وليس ذلك بالكثير ولا المعروف.
 والوجه في الآية: [ما رواه]^(١) النبال وغيره عن ابن كثير.
 اختلفوا في تشديد القاف وتخفيفها من قوله: ﴿تَلَقَّفْ﴾ [٦٩]:
 فقرأ ابن عامر وحده^(٢): ﴿مَا فِي يَمِينِكَ تَلَقَّفْ مَا﴾ برفع الفاء وتشديد القاف.
 وروى حفص عن عاصم: ﴿تَلَقَّفْ﴾ خفيفة.
 وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿تَلَقَّفْ مَا﴾ مجزومة الفاء.
 وروى النبال عن ابن كثير: ﴿مَا فِي يَمِينِكَ تَلَقَّفْ﴾ خفيفة التاء - كذلك قرأت
 على قبل - وكان [ابن كثير]^(٣) يشدد التاء [والقاف] في رواية البرزى وابن فليح: ﴿مَا
 فِي يَمِينِكَ تَلَقَّفْ﴾.

وجه قول ابن عامر: ﴿تَلَقَّفْ﴾ يرتفع على أنه في موضع حال، والحال يجوز أن
 يكون من الفاعل الملقى، ومن المفعول الملقى:

فإن جعلته من الفاعل الملقى جعلته: المتلقف، وإن كان التلقف في الحقيقة
 للعضا، ووجه جعل التلقف^(٤) للفاعل^(٥) أن التلقف بإلقائه كان؛ فجاز أن ينسب
 إليه، كما قال - جل وعز -: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّكَ اللَّهُ رَمِيًّا﴾ [الأنفال: ١٧]،
 فأضاف الرمي إلى الله سبحانه، وإن كان للنبي ﷺ لما كان بقوة الله وإقداره.

ويجوز أن تكون الحال من المفعول، وقال فيه: ﴿تَلَقَّفْ﴾ على حد قولك: هند
 تذهب؛ لأنه حمل الكلام على المعنى، والذي في يمينه عصا فأنته، كما قال:
 ﴿وَمَنْ تَقْنُتْ مِنْكُمْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الأحزاب: ٣١]، وكما قال: ﴿فَلَمْ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾
 [الأنعام: ١٦٠]؛ فأنت الأمثال لما كانت في المعنى حسنات، ومثل هذا في أن لفظ

(١) في أ: قراءة.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٥)، الإملاء للعكبري (٦٨/٢)، البحر المحيط (٢٦٠/٦)،
 التبيان للطوسي (١٦٥/٧)، التيسير للداني (١٥٢)، تفسير القرطبي (٢٢٣/١١)، الحجة
 لابن خالويه (٢٤٤)، الحجة لأبي زرة (٤٥٧)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٠)، الغيث
 للصفاقسي (٢٩٠)، الكشاف للزمخشري (٥٤٥/٢)، الكشف للقيسي (١٠١/٢)، المجمع
 للطبرسي (١٩/٧)، النشر لابن الجزري (٣٢١/٢).

(٣) سقط في ج.

(٤) في أ: المتلقف.

(٥) زاد في أ: على.

«تفعل» يكون فيه مرة للمخاطب ومرة للمؤنث الغائب، قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤] فهذا على أن تكون: تحدث أنت أيها الإنسان، وعلى أن الأرض تحدث.

فأما قوله: [من الطويل]

..... فإِنْ تَكُنْ هَوَاكَ الَّذِي تَهْوَى يُصْنَبُ اجْتِنَابُهَا^(١)
 فإن «تهوى» للغائبة لا غير، وجعلت «تَلَقَّفُ» حالا، وإن لم تتلقف بعد، كما جاء في التنزيل: ﴿هَذَا بَلَغُ الْكَلِمَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، وكما أجاز النحويون: مررت برجل معه صقر صائدا به غدا، وهذا النحو من الحال كثير في التنزيل وغيره.
 وأما «تَلَقَّفُ» فعلى أن يكون جوابا؛ كأنه: إن تلقه تلقف، وكذلك: تَلَقَّفُ، ويجوز في «تَلَقَّفُ» و«تَلَقَّفُ» أن يكون لك أيها المخاطب، ويجوز أن يكون للغيبة، وعلى الحمل على المعنى.

ومن خفف التاء من «تَلَقَّفُ» ومن شدد فقال: ﴿مَا فِي يَمِينِكَ تَلَقَّفُ﴾، فإنما أراد: تتلقف، وهذا يكون على: تتلقف أنت أيها المخاطب، وعلى تتلقف [هى إلا]^(٢) أنه أدغم التاء فى التاء، والإدغام فى هذا ينبغى ألا يجوز؛ لأن المدغم يسكن، وإذا سكن لزم أن تجلب له همزة الوصل كما جلبت فى أمثلة الماضى، نحو: أدرا وأزيت وأطيروا، وهمزة الوصل لا تدخل على المضارع؛ ألا ترى أن من قال فى: تترس: أترس، لا يقول فى المضارع: أترسون، ولا: اتفكرون، يريد: تفكرون؟! وهذا يلزم أن يقوله من قال: ﴿مَا فِي يَمِينِكَ تَلَقَّفُ﴾، وإنما لم تدخل همزة الوصل على المضارع، كما لم تدخل على اسم الفاعل؛ لأن كل واحد منهما مثل الآخر، وليس حكم الوصل أن يدخل على الأسماء المعربة إلا أن تكون المصادر الجارية على أفعالها، وإنما دخلت على هذه الأسماء القليلة التى دخلت عليها لما كانت محذوفة الأواخر؛ لأنه بذلك أشبه الأفعال المحذوفة منها؛ فأشبهت الأفعال التى للأمر عند النحويين.

(١) تمام البيت:

زجرت لها طير الشمال
 وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين (٤٢)، واللسان (طير، شمل، هوى)،
 والتاج (هوى)، وللهذلى فى جمهرة اللغة (٢٧٢).
 (٢) فى أ: فى الآية.

وسألت أحمد بن موسى: كيف يتبدئ من أدغم؟
فقال كلاما معناه: أنه يصير بالابتداء إلى قول من خفف، ويدع الإدغام.
اختلفوا في فتح السين وكسرها، وإخراج الألف وإدخالها، وتسكين الحاء
وكسرها من: ﴿كَيْدُ سِحْرِ﴾ [٦٩]:

فقرأ حمزة والكسائي^(١): ﴿كَيْدُ سِحْرِ﴾ بغير ألف.

وقرأ الباقون: ﴿كَيْدُ سِحْرِ﴾ بألف.

قال أبو علي: حجة ﴿كَيْدُ سِحْرِ﴾ أن الكيد للساحر في الحقيقة، وليس للسحر،
إلا أن تريد: كيد ذى سحر؛ فيكون في المعنى -حيثذ- مثل: «كيد^(٢) ساحر»،
ويقوى ذلك: ﴿تَلَقَّفْ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾، [والسحر]^(٣) لا يمتنع أن
يضاف إليه الكيد على التوسع.
وزعموا أنه قراءة الأعمش.

قرأ ابن كثير، وحفص عن عاصم، وورش عن نافع: ﴿ءَامَتُمْ﴾ [٧١] على لفظ
الخبر.

وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿آمَتُمْ﴾ بهمزة ممدودة.

وقرأ حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم^(٤): ﴿آمَتُمْ﴾ بهمزتين، الثانية
ممدودة.

[قال] - يعني أحمد -: إن الهمزة الأولى للاستفهام، والثانية همزة القطع،
وبعدها الألف المنقلبة عن الهمزة^(٥) التي هي فاء الفعل.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٥)، الإملاء للعكبري (٦٨/٢)، البحر المحيط (٢٦٠/٦)،
التيان للطوسي (١٦٥/٧)، التيسير للداني (١٥٢)، تفسير الطبري (١٤٠/١٦)، تفسير
القرطبي (٢٢٣/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٤٤)، الحجة لأبي زرة (٤٥٨)، السبعة لابن
مجاهد (٤٢١)، الغيث للصفاسي (٢٩٠)، الكشف للزمخشري (٥٤٥/٢)، الكشف
للقسي (١٠٢/٢)، المجموع للطبرسي (١٩/٧)، المعاني للفراء (١٨٦/٢)، تفسير الرازي
(٨٥/٢٢)، النشر لابن الجزري (٣٢١/٢).

(٢) زاد في ج: ذى.

(٣) سقط في ج.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٥)، التيان للطوسي (١٦٧/٧)، التيسير للداني (١٥٢)، السبعة
لابن مجاهد (٤٢١)، النشر لابن الجزري (٣٦٨/١)، (٣٦٩).

(٥) في ج: الألف.

وجه قول من رفع: أنه حال من الفاعل، [أى]: اضرب لهم طريقا غير خائف ولا خاش، ويجوز أن تقطعه من الأول؛ [فيكون]: أنت لا تخاف. ومن قال: ﴿لا تخف﴾ جعله جواب الشرط، [أى]: إن تضرب لا تخف دركا ممن خلفك، ولا تخش غرقا بين يديك. فأما من قال: ﴿لا تخف دركا﴾، ثم قال: ﴿لا تخشى﴾ - فيجوز أن تقطعه من الأول، أى: إن تضرب لا تخف، وأنت لا تخشى، ولا تحمله على قول الشاعر: [من الطويل]

..... كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا^(١)

ولا على نحو: [من الرجز]

... لَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّي^(٢)

لأن ذلك إنما يجيء فى ضرورة الشعر؛ كما أن نحو قوله: [من الوافر]

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمَى (٣)

ونحو قوله: [من البسيط]

..... لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ^(٤)

كذلك، ولكنك تقدر أنك حذف الألف المتقلبة عن اللام، ثم أشبعت الفتحة؛ لأنها^(٥) فاصلة، فأثبت الألف الثانية عن إشباع الفتحة، ومثل هذا مما ثبت فى الفاصلة: قوله - تعالى -: ﴿فَاضْلُونا السَّبِيلَا﴾ [الأحزاب: ٦٧].

وقد جاء إشباع هذه الفتحة فى كلامهم، قال: [من الوافر]

فَأَنْتَ مِنَ الْعَوَائِلِ حِينَ تُلْقَى وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُسْتَزَاحِ^(٦)

قال: روى عبيد: ﴿فَاتَّبَعَهُمْ﴾ [٧٨] وحدها موصول فى هذا، وكل شىء من القرآن: ﴿فَاتَّبَعَهُمْ﴾.

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

(٥) زاد فى ج: فى.

(٦) تقدم.

وقرأ: ﴿فَاتَّبَعُوهُمْ مُشْرِقِينَ﴾ [الشعراء: ٦٠] مقطوع الألف^(١).

وعبيد عن هارون عن أبي عمرو: ﴿فَاتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ﴾ موصولة، وكل شيء في القرآن: ﴿فَاتَّبَعَهُمْ﴾ مقطوع.

قال أبو على: الباء الجارة على هذا معدية الفعل إلى المفعول^(٢)؛ لأنك تقول: تبعته واتبعته؛ كما تقول: شويته واشتويته، وحفرته واحفرتة، وفديته وافتديته، فإذا استوفيت المفعول الذي يتعدى إليه الفعل، فعديته^(٣) إلى آخر - عديته بالجار.

ومن قطع الهمزة هنا، فقال: ﴿فَاتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ يَحْجُودُهُ﴾ فالباء زائدة في قوله؛ لأن «أتبعهم» منقول من «تبعهم»، و«تبع» يتعدى إلى مفعول واحد؛ فإذا نقلته بالهمزة تعدى إلى آخر؛ كقوله: ﴿وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ لَقْنَةً﴾ [هود: ٩٩]؛ فإذا كان كذلك جعلت الباء زائدة كما تزداد في كثير من المفعولات؛ نحو: [من البسيط]

..... لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ^(٤)

وقد يجوز أن تكون هذه الباء في موضع حال من الفاعل؛ كأنه اقتصر بالفاعل على فعله، ولم يعده إلى مفعوليه اللذين يتعدى فعله إليهما؛ فصار مثل: تبعه زيد بسلاحه، وقد تقدم ذكر هذه الكلمة.

اختلفوا في قوله - عز وجل -: ﴿قَدْ أَجْنَحَكُمُ... وَوَعَدْنَاكُمْ... مَا رَزَقْنَاكُمْ...﴾ [٨١، ٨٠]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم الثلاثة الأحرف بالنون.

(١) ينظر: البحر المحيط (٦/٢٦٤)، الحجة لابن خالويه (٢٤٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٢).

(٢) في ج: مفعول.

(٣) في ج: فصرفته.

(٤) جزء من عجز بيت للراعي النيميري، وقبله:

هن الحرائد لا ربات أحمره سود المحاجر ...

وهو في ديوانه (١٢٢)، وأدب الكاتب (٥٢١)، واللسان (سور)، والمعاني الكبير

(١١٣٨)، وللقنابل الكلابي في ديوانه (٥٣)، وللراعي أو للقتال في خزانة الأدب (٩/

١٠٧، ١٠٨، ١١١)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/١٨٣)، وجمهرة اللغة

(١٢٣٦)، والجنى الداني (٢١٧)، وخزانة الأدب (٧/٣٠٥)، وشرح ديوان الحماسة

للمرزوقي (٣٨٣، ٥٠٠، ٨٣٠)، وشرح شواهد المغنى (٨/٩١، ٣٣٦)، واللسان

(قرأ، لحد، قتل، زعم)، ومجالس ثعلب (٣٦٥)، ومغنى اللبيب (١/٢٩، ١٠٩، ٢/

٦٧٥)، والمقتضب (٣/٢٤٤).

وقرأ أبو عمرو وحده: ﴿وَوَعَدْنَاكُمْ﴾ بغير ألف في كل القرآن.
وقرأهن حمزة والكسائي^(١) بالتاء.

حجة ﴿وَعَدْنَاكُمْ﴾: أن ذلك يكون من الله سبحانه.

وقال أبو الحسن: زعموا أن «واعدناكم» لغة في معنى «وعدناكم»، وإذا كان كذلك فاللفظ لا يدل على أن الفعل من الاثنين؛ كما أن: استخسر^(٢) واستقر، ونحو ذلك من بناء «استفعل» لا يدل على استدعاء، والقراءة بـ «وعد» أحسن؛ لأن «واعد» بمعنى «وعد»، ويعلم من «وعد» أنه فعل واحد لا محالة، وليس «واعد» كذلك، والأخذ بالأبين أولى.

وحجة من قرأ^(٣): ﴿أَجِيتَكُمْ... وَوَعَدَكُمْ﴾، قوله: ﴿وَنَزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ﴾ [طه: ٨٠] واتفاقهم في ذلك على إسناد الفعل إلى اللفظ الدال على الكثرة. وفي أخرى: ﴿وَإِذْ أَجِيتَكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ [الأعراف: ١٤١].

اختلفوا في قوله: ﴿فَيَحِلُّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَنْ يَحِلُّ عَلَيْهِ غَضَبِي﴾ [٨١]:
فقرأ الكسائي وحده^(٤): ﴿فَيَحِلُّ عَلَيْكُمْ﴾ بضم الحاء، ﴿وَمَنْ يَحِلُّ﴾ بضم اللام.

وقرأ الباقون: ﴿فَيَحِلُّ﴾، ﴿وَمَنْ يَحِلُّ عَلَيْهِ﴾.
ولم يختلفوا في قوله: ﴿أَنْ يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [طه: ٨٦] أنها بكسر الحاء.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٦)، البحر المحيط (٢٦٥/٦)، التبيان للطوسي (١٧٠/٧)، التيسير للداني (١٥٢)، تفسير الطبري (١٤٤/١٦)، الحجة لابن خالويه (٢٤٥)، الحجة لأبي زرع (٤٦٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٢)، الغيث للصفافسي (٢٩١)، الكشف للزمخشري (٥٤٧/٢)، الكشف للقيسي (١٠٣/٢)، تفسير الرازي (٩٥/٢٢)، النشر لابن الجزري (٣٢١/٢).

(٢) في أ: استسر.

(٣) في ج: قال.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٦)، البحر المحيط (٢٦٥/٦)، التبيان للطوسي (١٧٢/٧)، التيسير للداني (١٥٢)، تفسير الطبري (١٤٤/١٦)، تفسير القرطبي (٢٣٠/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٤٥)، الحجة لأبي زرع (٤٦٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٢)، الغيث للصفافسي (٢٩١)، الكشف للزمخشري (٥٤٨/٢)، الكشف للقيسي (١٠٣/٢)، المجموع للطبرسي (٢٢/٧)، المعاني للأخفش (٤٠٩/٢)، المعاني للفراء (١٨٨/٢)، تفسير الرازي (٩٦/٢٢)، النشر لابن الجزري (٣٢١/٢).

[قال] أبو زيد: تقول: قد حل عليه أمر الله يحل حلولا، وحل الدار يحلها حلولا: إذا نزلها، وحل العقدة يحلها حلا، وحل له الصوم [يحل له]^(١) حلا، [وأحله له]^(٢) إحلالا، وحل حقى عليه يحل محلا، وأحل من إحرامه إحلالا، وحل يحل حلا. وجه قراءة من قرأ: ﴿يَحِلُّ﴾ بكسر الحاء: أنه روى في زمزم أنه: «لَشَارِبٍ حِلٌّ وَبِلْ»^(٣) أى: مباح له غير محظور عليه، ولا ممنوع منه^(٤)، والحل والحلال فى المعنى مثل المباح؛ فهو خلاف الحظر والحجر والحرام، والحرم، فهذه الألفاظ معناها: المنع، وهى خلاف الحل والحلال الذى هو [إباحة وتوسعة]^(٥)، والإباحة من «باح بالسر والأمر يباح [به]»^(٦): إذا لم يجعل دونه حظرا، والمحل خلاف المحرم؛ فمعنى ﴿يَحِلُّ عَلَيْكُمْ﴾: ينزل بكم وينالكم بعدما كان ذا حظر وحجر ومنع عنكم. ويبين [ذلك]^(٧) ما حكاه أبو زيد من قولهم: «حل عليه أمر الله يحل»، والأمر قد جاء فى التنزيل يراد به العذاب؛ قال: ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: ١] فهذا يعنى به العذاب؛ لقوله: ﴿يَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ﴾ [العنكبوت: ٥٤] وقال: ﴿أَتْنَهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَهَا حَصِيدًا﴾ [يونس: ٢٤] ويقوى ذلك قوله - عز وجل - : ﴿وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [هود: ٣٩] أى: ينزل به بعد أن لم يكن كذلك، ولم يختلفوا فى هذا الحرف فيما زعموا، وهذا بمنزلة [قوله]^(٨): ﴿أَن يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [طه: ٨٦] فى أنه يحل بالكسر.

ووجه من قال: ﴿يَحِلُّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾: أن الغضب لما كان يتبعه العقوبة والعذاب جعله بمنزلة العذاب؛ فقال: يحل، أى^(٩): ينزل، فجعله بمنزلة قولهم: «حل بالمكان، يحل»، وعلى هذا جاء: ﴿تُصِيبُهُمْ بِمَا صَنَعُوا قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن

(١) سقط فى ج.

(٢) فى ج: وأحله الله له.

(٣) ذكره أبو عبيد فى غريب الحديث (١٤٣/٢)، والنهاية لابن الأثير (١٥٤/١).

(٤) فى ج: عنه.

(٥) فى أ: الإباحة والتوسعة.

(٦) سقط فى ج.

(٧) سقط فى ج.

(٨) سقط فى ج.

(٩) فى ج: أن.

دَارِهِمْ﴾ [الرعد: ٣١]؛ فكما أن هذا عذاب، فأخبر عنه بأنه يَحُلُّ، كذلك أخبر عن الغضب بمثله، فجعله بمنزلته؛ لأنه يتبعه ويتصل به.

اختلفوا في قوله -تعالى-: ﴿مَوْعِدْكَ يَمْلِكُنَا﴾ [٨٧] في ضم الميم وكسرها وفتحها:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر^(١): ﴿يَمْلِكُنَا﴾ بكسر الميم.

وقرأ نافع وعاصم: ﴿يَمْلِكُنَا﴾ بفتح الميم.

وقرأ حمزة والكسائي^(٢): ﴿يَمْلِكُنَا﴾ بضم الميم.

[وقرأ] القطعي عن عبيد عن هارون عن أبي عمرو: ﴿يَمْلِكُنَا﴾.

قال أبو علي: هذه لغات.

وزعموا أن الكسر أكثر في القراءة، والفتح لغة فيه.

المعنى: ما أخلفنا موعدك بملكنا الصواب، ولكن لخبطنا، فأضاف^(٣) المصدر إلى الفاعل، وحذف المفعول، كما أنه قد يضاف إلى المفعول ويحذف الفاعل في نحو: ﴿مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]، و: ﴿سُؤَالِ نَجِيكَ﴾ [ص: ٢٤].

وأما من قال: ﴿ما أخلفنا موعدك بملكنا﴾ فإنه لا يخلو من أن يريد به مصدر «المَلِك»، أو يكون لغة في مصدر «المالك»، فإن أريد بالملك مصدر «المَلِك» فالمعنى: لم يكن لنا ملك فنخلف موعدك لمكان ملكنا، وهذا على هذا التقدير

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٦)، الإملاء للعكبري (٦٩/٢)، البحر المحيط (٢٦٨/٦)، التبيان للطوسي (١٧٤/٧)، التيسير للداني (١٥٣)، تفسير الطبري (١٤٧/١٦)، تفسير القرطبي (٢٣٤/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٤٦)، الحجة لأبي زرة (٤٦١)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٢)، الغيث للصفاقسي (٢٩١)، الكشف للزمخشري (٥٥٠/٢)، الكشف للقيسي (١٠٤/٢)، المحتسب لابن جني (٢٤/٧)، المعاني للفراء (١٨٨/٢)، تفسير الرازي (١٠٣/٢٢)، النشر لابن الجزري (٣٢٢/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٦)، الإملاء للعكبري (٦٩/٢)، البحر المحيط (٢٦٨/٦)، التبيان للطوسي (١٧٤/٧)، التيسير للداني (١٥٣)، تفسير الطبري (١٤٧/١٦)، تفسير القرطبي (٢٣٤/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٤٦)، الحجة لأبي زرة (٤٦١)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٢)، الحجة لأبي زرة (٤٦١)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٢)، الغيث للصفاقسي (٢٩١)، الكشف للزمخشري (٥٥٠/٢)، الكشف للقيسي (١٠٤/٢)، المجمع للطبرسي (٢٤/٧)، المعاني للفراء (١٨٨/٢)، تفسير الرازي (١٠٣/٢٢)، النشر لابن الجزري (٢/٢٢٢).

(٣) في ج: وأضيف.

كقوله -تعالى-: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣] أى: ليس منهم^(١) مسألة فيكون منهم إلحاف فيها، ليس على أنه أثبت ملكا، كما [أنه]^(٢) لم يثبت فى قوله: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾ مسألة منهم.

و [مثل ذلك]^(٣) قول ابن أحمر: [من السريع]
لَا يُفْزِعُ الْأَرْزَبَ أَهْوَالَهَا وَلَا تَرَى الضَّبَّ بِهَا يَنْجِرُ^(٤)
أى: ليس لها أرنب فيفزع لهولها، ومثله: [من الرجز]
وَبِلْدَةِ لَا يَسْتَطِيعُ سِيدَهَا حَسْرَى الْأَرَائِبِ وَلَا يَهِيدُهَا
ومثله قول ذى الرمة: [من البسيط]
لَا تُشْتَكِي سَقَطَةً مِنْهَا وَقَدْ رَقَصَتْ بِهَا الْمَفَاوِزُ حَتَّى ظَهَرَهَا حَدِبٌ^(٥)
أى: ليس منها سقطة فتشتكى.

ولا يجوز أن يراد به تثبيت الملك الذى هو مصدر المَلِك ؛ لأنهم لم يكن لهم ملك بل كانوا مستضعفين، قال -عز وجل-: ﴿وَرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [القصص: ٥]، وقال: ﴿وَأَوْزَيْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ مَشْرِقَ الْأَرْضِ وَمَكْرِبَهَا﴾ [الأعراف: ١٣٧]. وأظن أن أبا الحسن حكى أن الملك مصدر فى المالك، وحكى غير أبى الحسن: أن بعضهم قال: «ما لى مُلك»، يريد: شيئا أملكه.

وقد يكون المَلِك: الشيء المملوك، والمَلِك: المصدر، مثل: الطَّحْن والطَّحْن، والسَّقَى والسَّقَى.

وقد يجوز فى قراءة من قرأ: ﴿بِمَلِكُنَا﴾ أن تقدر حذف المفعول وتعمله إعمال المصدر.

كما قال: [من الوافر]

(١) فى ج: منه.

(٢) سقط فى ج.

(٣) فى أ: مثله.

(٤) تقدم.

(٥) البيت فى ديوانه (٤٤)، ومقاييس اللغة (٤/ ٣٥٥)، وجمهرة أشعار العرب (٩٤٨)، وبلا نسبة فى كتاب العين (١/ ٢٤٣).

ويروى: «المعاطش» بدلًا من «المفاوز».

..... وَبَعْدَ عَطَايِكَ الْمَاءِ الرُّتَاعَا^(١)

اختلفوا فى قوله - تعالى - : ﴿وَلَكِنَّا حُمَلْنَا﴾ [٨٧] فى ضم الحاء وتشديد الميم، وفتحها^(٢) وتخفيف الميم :

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحفص عن عاصم : ﴿حُمَلْنَا﴾ بضم الحاء مشددة الميم .

وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر، وأبو عمرو وحمزة والكسائى^(٣) : ﴿حَمَلْنَا﴾ خفيفا .

وقال أبو زيد عن أبى عمرو : ﴿حَمَلْنَا﴾ و ﴿حُمَلْنَا﴾ .

قال أبو على : حمل الإنسان الشيء وحملته إياه، يتعدى الفعل إلى مفعول واحد، فإذا ضعفت^(٤) العين عديته إلى مفعولين^(٥) .

قال - جل وعز - : ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا﴾ [الجمعة : ٥] والحمل : المصدر، والحِمل : المحمول .

وفى التنزيل : ﴿فَأَيُّكُمْ أَنْ يَحْمِلَهَا ... وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ﴾ [الأحزاب : ٧٢] ؛ كأنه :

أبين ألا يؤدين الأمانة فيما استؤمن فيه، وحملها الإنسان، أى : لم يؤدها ؛ لأن حمل الحامل الشيء إمساك [له]^(٦) وخلاف لأدائه ؛ فكأنه لم يؤد الأمانة، وكأن المعنى على أهل السموات وأهل الأرض وأهل الجبال .

﴿وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا﴾ أى : من حمل الأمانة، فحذف المضاف .

(١) تقدم .

(٢) أى : فتح الحاء .

(٣) ينظر : إتحاف الفضلاء (٣٠٦)، الإملاء للعبرى (٦٩/٢)، البحر المحيط (٢٦٩/٦)، التبيان للطوسى (١٧٥/٧)، التيسير للدانى (١٥٣)، تفسير الطبرى (١٤٨/١٦)، تفسير القرطبى (٢٣٤/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٤٦)، الحجة لأبى زرعة (٤٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٣)، الغيث للصفاقسى (٢٩١)، الكشاف للزمخشرى (٥٥٠/٢)، الكشف للقيسى (١٠٤/٢)، المجمع للطبرسى (٢٤/٧)، تفسير الرازى (١٠٣/٢٢)، النشر لابن الجزرى (٣٢٢/٢) .

(٤) فى أ : ضاعفت .

(٥) فى أ : المفعولين .

(٦) سقط فى أ .

وما روى في الحديث أنه: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ أَوْ خَمْسَ قِلَالٍ لَمْ يَحْمِلْ خَبَثًا»^(١) - معناه: أنه لقلته يضعف عن أن يحتمل النجس، فينجس^(٢)؛ لأنه لا يحتمله كما يحتمله الكثير الذي بخلافه، وقالوا: احتمل الشيء وحمله: إذا اضطلع به، وقوى عليه.

أنشد الأصمعي: [من الرجز]

وَاحْتَمَلَ الْيَتَمَ فُرَيْخُ الثَّمَرَةِ وَتَشَرَ الْيَسْرُوعُ بُزْدَى جِبَرَةٍ^(٣)
المعنى: أنه استقل بنفسه، واحتمل طلب قوته، وفارق ما كان عليه من اليتيم في حاجته إلى الكاسب له.

فمن قرأ: ﴿حَمَلْنَا﴾ كان المعنى عنده: جعلونا نحمل أوزار القوم، وحملنا على ذلك، وأردنا له.

ومن قال: ﴿حَمَلْنَا﴾ أراد: أنهم فعلوا ذلك.

وقد يجوز إذا قرأ: ﴿حَمَلْنَا﴾ أن يكونوا^(٤) حملوا على ذلك، وكلفوه؛ لأنهم إذا حملوه حملوه.

اختلفوا في إثبات الياء من قوله - تعالى -: ﴿أَلَا تَتَّبِعُونَ﴾ [٩٣] وحذفها: فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿أَلَا تَتَّبِعُنِي﴾ بياء في الوصل ساكنة، ويقف ابن كثير بالياء، وأبو عمرو [يقف]^(٥) بغير ياء.

واختلف عن نافع^(٦): فروى ابن جمار وإسماعيل بن جعفر: ﴿أَلَا تَتَّبِعُنِي أَفْعَصَيْتَ﴾ بياء منصوبة، وليس في الكتاب.

وفى رواية قالون والمسيبي وورش وأحمد بن صالح عن أبي بكر وإسماعيل بن

(١) أخرجه أبو داود (٥١/١) كتاب الطهارة، باب: ما ينجس الماء، حديث (٦٣)، والترمذي (٩٧/١) كتاب الطهارة، باب (٥) حديث (٦٧)، والنسائي (١٧٥/١)، كتاب المياه، باب: التوقيت في الماء، وابن ماجه (١٧٢/١)، كتاب الطهارة، باب: مقدار الماء الذي لا ينجس، حديث (٥١٧)، والطحاوي في مشكل الآثار (٢٦٦/٣).

(٢) في ج: فيتنجس.

(٣) الرجز بلا نسبة في المخصص (١٢١/٨).

(٤) في ج: يكون.

(٥) سقط في ج.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٧)، التيسير للداني (١٥٤)، الحجة لابن خالويه (٢٤٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٣)، الغيث للصفاسي (٢٩١)، الكشف للقيسي (١٠٩/٢).

أبى أويس: ﴿تَتَّبِعْنِي﴾ بياء فى الوصل ساكنة، ويقف بغير ياء.
وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائى بغير ياء فى وصل ولا وقف.
قال أبو على: قد ذكر هذا النحو فى غير موضع.
اختلفوا فى فتح الميم وكسرها من قوله -عز وجل-: ﴿يَبْنُوْهُمْ﴾ [٩٤]:
فقرأ: ﴿يَبْنُوْهُمْ﴾ بنصب الميم، ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم.
وقرأ عاصم -فى رواية أبى بكر- وحمزة والكسائى وابن عامر: ﴿يَابْنَ أُمَّ﴾ بكسر
الميم^(١).

قال أبو على: من قال: ﴿يَبْنُوْهُمْ﴾، احتمل قوله أمرين:
أحدهما: أن يكون أراد: يابنَ أُمَّا، فحذف الألف كما تحذف [الياء]^(٢) من
«غلامى» فى النداء إذا قال: «يا غلام»، وحذف الياء من المضاف إليه، وإن كانت لا
تحذف فى المضاف إليه إذا قال: «يا غلام غلامى»، كما تحذف من المضاف إذا
قال: «يا غلام»؛ لأن هذا الاسم قد كثر استعماله؛ فتغير عن أحوال النظائر،
والفتحة فى «ابن» على هذا نصبه، كما أنها فى قولك: يا غلامَ أُمى كذلك.
ويجوز أن يكون جعل «ابن» و «أُمَّ» جميعا بمنزلة اسم واحد، فبنى الآخر على
الفتح، وكذلك الاسم الذى هو المصدر، فالفتحة فى الأول ليست بنصبه كما كانت
فى الوجه الأول؛ ولكنها بمنزلة الفتحة فى «خمس» من «خمس» عشر، والاسم فى
موضع ضم من حيث كانا بمنزلة «خمس» عشر، كما أن «خمس» عشر كذلك.
ومن قال: ﴿يَابْنَ أُمَّ﴾ احتمل أمرين:
أحدهما: أن يكون أضاف «ابنا» إلى «أُمَّ»، وحذف الياء من الثانى، وكان الوجه
إثباتها مثل: «يا غلامَ غلامى».

والآخر: أن يكون جعل الاسم^(٣) الأول مع الثانى اسما واحدا، وأضافه إلى
نفسه؛ كما تقول: «يا خمس» عشر أقبلا، فحذف الياء كما تحذف من أواخر

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٧)، التبيان للطوسى (١٧٧/٧)، التيسير للدانى (١١٣)، الحجة
لابن خالويه (٢٤٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٣)، الغيث للصفاقسى (٢٩١)، الكشف
للقيسى (٤٧٨/١)، تفسير الرازى (١١٠/٢٢)، النشر لابن الجزرى (٢٧٢/٢).

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى ج: اسم.

المفردة نحو: «يا غلام».

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿يَمَّا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ﴾ [٩٦] فى الياء والتاء:

فقرأ حمزة والكسائى^(١): ﴿تَبْصُرُوا بِهِ﴾ بالتاء.

وقرأ الباقر: ﴿يَبْصُرُوا﴾ بالياء.

من قال: ﴿يَبْصُرُوا﴾ -وهو قراءة الأكثر فيما زعم بعضهم- أى: لم يبصر به بنو

إسرائيل. ومن قال: ﴿تَبْصُرُوا بِهِ﴾ صرف الخطاب إلى الجمع.

واختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿لَنْ تُخْلَفَهُ﴾ [٩٧] فى فتح اللام وكسرها:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو^(٢): ﴿لَنْ تُخْلَفَهُ﴾ بكسر اللام.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿لَنْ تُخْلَفَهُ﴾ بفتح اللام.

قال أبو على: «أخلفت» يتعدى إلى مفعولين، و﴿لَنْ تُخْلَفَهُ﴾ مثل: لن تعطاه، لما

أسندت الفعل إلى أحد المفعولين، فأقمته مقام الفاعل - بقى الفعل متعديا إلى مفعول

واحد، وفاعل الفعل الذى هو «تخلف»: الله - سبحانه - أو موسى - عليه السلام -

ومعناه: سنأتيك به ولن يتأخر عنك.

و﴿لَنْ تُخْلَفَهُ﴾ أى: ستأتيه ولا مذهب لك عنه، وهو وعيد، وهذا المعنى فى

القراءة الأولى أبين.

أبو بكر عن عاصم: ﴿أَعْمَى﴾، و: ﴿أَعْمَى﴾ [١٢٤، ١٢٥] مكسورتان مثل

حمزة والكسائى.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٧)، البحر المحيط (٢٧٣/٦)، التبيان للطوسى (١٧٩/٧)، التيسير للدانى (١٥٣)، تفسير الطبرى (١٥٢/١٦)، الحجة لابن خالويه (٢٤٧)، الحجة لأبى زرع (٤٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٤)، الفيت للصفاسى (٢٩١)، الكشف للقيسى (١٠٥/٢)، المجمع للطبرسى (٢٤/٧، ٢٥)، تفسير الرازى (١١٠/٢٢)، النشر لابن الجزرى (٣٢٢/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٧)، الإعراب للنحاس (٣٥٨/٢)، الإملاء للعبرى (٦٩/٢)، البحر المحيط (٢٧٥/٦)، التبيان للطوسى (١٧٩/٧)، التيسير للدانى (١٥٣)، تفسير الطبرى (١٥٢/١٦)، تفسير القرطبى (٢٤٢/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٤٧)، الحجة لأبى زرع (٤٦٢)، الكشف للزمخشرى (٥٥١/٢)، الكشف للقيسى (١٠٥/٢)، المجمع للطبرسى (٢٧/٧)، المحتسب لابن جنى (٥٧/٢)، تفسير الرازى (١٢٢/٢٢)، الإملاء للعبرى (٦٩/٢)، البحر المحيط (٢٧٦/٦)، الكشف للزمخشرى (٥٥١/٢)، المجمع للطبرسى (٢٧/٧)، المحتسب لابن جنى (٥٧/٢)، تفسير الرازى (١١٢/٢٢).

حفظ عن عاصم بفتحهما.

نافع: بين الكسر والفتح.

أبو عمرو: بفتحهما، وكذلك ابن كثير وابن عامر^(١).

قال أبو علي: الإمالة وتركها فيهما جميعا حسنان في هذا [النحو]^(٢)، وقد ذكر فيما مر قبل.

وقال بعض المفسرين: ﴿لَمْ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا﴾: أعمى عن الحجة، وقد كنت بصيرا بها، ويجوز أن يكون أعمى عن طرق الثواب.

اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿يَوْمَ يُفْخُ فِي الْأُصُورِ﴾ [١٠٢] في الياء والنون:

فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿يَوْمَ نَفْخُ﴾ بالنون.

وقرأ الباقر: ﴿يُفْخُ﴾ بالياء على ما لم يسم فاعله.

قال أبو علي: وجه من قال: ﴿يُفْخُ﴾: ﴿وَيُفْخُ فِي الْأُصُورِ فَصَعَقَ﴾ [الزمر: ٦٨]،

و: ﴿يَوْمَ يُفْخُ فِي الْأُصُورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا﴾ [النبا: ١٨].

ووجه النون: ﴿فَنَفْخُكَ فِيهِ مِنْ رُوحِنَا﴾ [التحریم: ١٢]، ونفخ الروح في

التنزيل يجيء حيث يراد الإحياء، قال: ﴿يَوْمَ يُفْخُ فِي الْأُصُورِ عَلِيمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣].

ويقوى ذلك -أيضا-: ما عطف عليه من قوله: ﴿وَنَحْشُرُ﴾ [١٠٢].

والصور: جمع صورة في [قول الحسن]^(٣)، مثل: صوف وصوفة، وثوم وثومة.

وفي قول مجاهد: آلة ينفخ فيها، قال: ﴿وَيُفْخُ فِي الْأُصُورِ فَصَعَقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ

وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٦٨] كأنهم أصابهم الصعق لما عاينوا من أهوال القيامة.

وقال: ﴿ثُمَّ نُفْخُ فِيهِ أُخْرَى﴾ [الزمر: ٦٨]؛ لأنهم دفعوا إلى حال كالموت في

الشدة، وقال: ﴿وَحَرَّ مَوْسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]؛ فقوله: ﴿ثُمَّ نُفْخُ فِيهِ

أُخْرَى﴾ [الزمر: ٦٨] في المعنى كقوله: ﴿فَلَمَّا أَفَاقَ﴾.

اختلفوا في كسر الألف وفتحها من قوله -عز وجل-: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا﴾

(١) ينظر: السبعة (٤٢٥).

(٢) سقط في أ.

(٣) في ج: قوله.

[١١٩]:

فقرأ نافع وعاصم^(١) - في رواية أبي بكر-: ﴿وَإِنَّكَ﴾ بكسر الألف .
 وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم:
 ﴿وَإِنَّكَ﴾ مفتوحة الألف .
 وكلهم قرأ: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلُمًا﴾ [طه: ١١٢] بالألف على الخبر، غير ابن كثير فإنه
 قرأ: ﴿لَا يَخْفُ﴾ على النهى .
 من قال: ﴿وَإِنَّكَ﴾ ففتح [الألف]^(٢)، حملها على^(٣) ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ﴾، وإن
 لك أنك لا تظما فيها .

فإن قلت: إن «إِنَّ» لا يجوز أن [تحمل عليها]^(٤) «أَنَّ» .
 ألا ترى أنك لا تقول: إن أنك منطلق؟! فهلا لم يجز [ذلك في العطف]^(٥) أيضا .
 قيل له: إنما لم يجز: إن أنك؛ لكره اجتماع حرفين متقاربي المعاني، فإذا فصل
 بينهما لم يكره ذلك، ومثل ذلك «إن» مع «اللام»؛ لا تقول: إن لزيدا منطلق، ولا:
 لأن زيدا منطلق، ولو فصلت بينهما لجاز نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ وَإِنْ كُنَّا﴾
 [المؤمنون: ٣٠]، و: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ﴾ [الشعراء: ٦٧]؛ فلذلك
 لم يجز: «إن أنك»، فإذا فصلت بينهما حسن، جاز .
 ومن كسر فقال: ﴿وَإِنَّكَ﴾ قطع الكلام من الأول واستأنف، وعلى هذين
 الوجهين حمل سيبويه الآية .
 قال: وكلهم قرأ: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلُمًا﴾ بألف على الخبر، غير ابن كثير فإنه قرأ:

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٨)، الإعراب للنحاس (٣٦٠/٢)، الإملاء للعكبري (٧٠/٢)،
 البحر المحيط (٢٨٤/٦)، التبيان للطوسي (١٨٩/٦)، التيسير للداني (١٥٣)، تفسير
 الطبري (١٦٢/١٦)، تفسير القرطبي (١٦٢/١١)، تفسير القرطبي (٢٥٤/١١)، الحجة
 لابن خالويه (٢٤٧)، الحجة لأبي زرعة (٤٦٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٤)، الغيث
 للصفاقسي (٢٩٢)، الكشف للزمخشري (٥٥٦/٢)، الكشف للقيسي (١٠٧/٢)، المعاني
 للفراء (١٩٤/٢)، تفسير الرازي (١٢٥/٢٢)، النشر لابن الجزري (٣٢٢/٢) .

(٢) سقط في ج .

(٣) زاد في أ: أن .

(٤) في ج: يحمل عليه .

(٥) في أ: في ذلك العطف .

﴿فَلَا يَخَفُ﴾ على النهى.

المعنى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ [طه: ١١٢] الجملة فى موضع نصب على الحال، والعامل فيها: «يعمل»، وذو الحال: الذكر الذى فى «يعمل» من: «مَنْ»، وموضع الفاء وما بعدها من قوله: «يخاف»، أو: «يخف» جزم؛ لكونه فى موضع جواب الشرط، والمبتدأ محذوف مراد بعد الفاء، والمعنى: فهو لا يخاف.

وكذلك الفاء فى قوله: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]، ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا﴾ [البقرة: ١٢٦]، ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ﴾ [الجن: ١٣]، أى: لا يخاف أن يؤخذ بذنب غيره.

والأمر فى: ﴿لا يخف﴾ حسن^(١)؛ لأن المعنى: من يعمل من الصالحات، أى: شيئاً من الصالحات، أى^(٢): من يعمل [من]^(٣) الصالحات فليأمن؛ لأنه لم يفرض فيما وجب عليه؛ فكذلك: ﴿فلا يخف﴾، واللفظ على النهى، والمراد: الخبر بأن المؤمن الصالح لا خوف عليه.

اختلفوا فى ضم التاء وفتحها من قوله -تعالى-: ﴿لَعَلَّكَ تَرْضَى﴾ [١٣٠]: فقرأ عاصم -فى رواية أبى بكر- والكسائى^(٤): ﴿لَعَلَّكَ تُرْضَى﴾ مضمومة التاء. وقرأ الباقر، وهبيرة عن حفص عن عاصم، وعمر بن الصباح عن حفص عن عاصم: ﴿تَرْضَى﴾ بفتح التاء.

[وقرأ] أبو عمارة عن حفص عن عاصم: ﴿تَرْضَى﴾ مضمومة التاء. والمعروف عن حفص عن عاصم بالفتح. قال أبو على: حجة من فتح التاء، قوله -جل وعز-: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ

(١) فى أ: «جنس»، وهو تحريف.

(٢) فى ج: أو.

(٣) سقط فى ج.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٨)، البحر المحيط (٢٩٠/٦)، التبيان للطوسى (١٩٥/٧)، التيسير للدانى (١٥٣)، تفسير الطبرى (١٦٨/١٦)، تفسير القرطبى (٢٦١/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٤٨)، الحجة لأبى زرع (٢٦٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٥)، الغيث للصفافسى (٢٩٢)، الكشف للزمخشري (٥٥٩/٢)، الكشف للقيسى (١٠٧/٢)، المعجم للطبرسى (٣٥/٧)، تفسير الرازى (١٣٤/٢٢)، النشر لابن الجزرى (٣٢٢/٢).

فَرَضَى ﴿الضحى: ٥﴾.

وحجة من قال: ﴿تَرْضَى﴾: أنه قد جاء فى صفة بعض الأنبياء -عليهم السلام-:
﴿وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا﴾ [مريم: ٥٥].

وكان المعنى: تَرْضَى؛ لفعلك ما أمرت به من الأفعال التى يرضاها الله، أو:
ترضى بما تعطاه من الدرجة الرفيعة.

وتَرْضَى: تَرْضَى بما يعطيكه الله -عز وجل- من الدرجة العالية والدرجة
المرضية.

اختلفوا فى الباء والتاء من قوله -عز وجل-: ﴿أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةٌ﴾ [١٣٣]:

فقرأ نافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم: ﴿أَوَلَمْ تَأْتِهِم﴾ بالتاء.

وقرأ الباقر وعاصم -فى رواية أبى بكر- بالياء^(١).

قال أبو على: من قرأ بالتاء؛ فلتأنيث لفظة «البينة».

ومن قرأ بالياء؛ فلأن «البينة» و«البيان» معناهما واحد، كما أن: الوعظ
والموعظة، والصوت والصيحة - كذلك.

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٨)، الإملاء للعكبرى (٧١/٢)، البحر المحيط (٢٩٢/٦)،
التيبان للطوسى (١٩٨/٧)، التيسير للدانى (١٥٣)، تفسير القرطبي (٢٦٤/١١)، الحجة
لابن خالويه (٢٤٨)، الحجة لأبى زرعة (٤٦٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٥)، الغيث
للفافسى (٢٩٢)، الكشف للقيسى (١٠٨/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٢٢/٢)، (٣٢٣).

[بسم الله الرحمن الرحيم]

[ذكر] ^(١) اختلافهم في سورة الأنبياء

اختلفوا في قوله - تعالى - : ﴿قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ الْقَوْلَ﴾ [٤]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم - في رواية أبي بكر - وابن عامر ^(٢) : ﴿قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ﴾.

وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿قَالَ رَبِّي﴾ بألف، وكذلك هي في مصاحف أهل الكوفة.

قال أبو علي: وجه من قال: ﴿قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ الْقَوْلَ﴾: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ تُحَدِّثُ إِلَّا أَسْتَمِعُوهُ﴾ إلى قوله: ﴿تُبْصِرُونَ﴾، [قيل] ^(٣) : ﴿قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ الْقَوْلَ﴾، أى: قل: إن الله - عز وجل - عالم بما أسررتموه فيما بينكم وغيره مما لا يعلمه إلا الله، عز وجل.

و ﴿قَالَ﴾ على إضافة القول إلى الرسول ﷺ والخبر عنه.

[وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوْحِي إِلَيْهِ﴾ [٧] بالنون، وكسر الحاء] ^(٤).

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم ^(٥) : ﴿يُوحَى﴾ ^(٦) بالياء.

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٩)، الإعراب للنحاس (٣٦٦/٢)، الإملاء للعكبري (٧١/٢)، البحر المحيط (٢٩٧/٦)، التبيان للطوسي (٢٠١/٧)، التيسير للداني (١٥٤)، تفسير الطبري (٣/١٧)، تفسير القرطبي (٢٧٠/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٤٨)، الحجة لأبي زرعة (٤٦٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٨)، الغيث للصفاقسي (٢٩٣)، الكشف للقيسي (١١٠/٢)، المجمع للطبرسي (٣٨/٧)، المعاني للفراء (١٩٩/٢)، تفسير الرازي (١٤٢/٢٢)، النشر لابن الجزري (٣٢٣/٢).

(٣) سقط في ج.

(٤) في ج: حفص عن عاصم: ﴿إِلَّا رَجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ﴾ بالنون.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٠٩)، البحر المحيط (٢٩٨/٦)، التبيان للطوسي (٢٠٤/٧)، التيسير للداني (١٣٠)، تفسير القرطبي (٢٧٢/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٤٨)، الحجة لأبي زرعة (٤٦٦٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٨)، الغيث للصفاقسي (٢٩٣)، الكشف للقيسي (١٤/٢، ١٥)، المجمع للطبرسي (٣٩/٧)، النشر لابن الجزري (٢٩٦/٢).

(٦) سقط في ج.

قال أبو على: حجة النون أنه قد تقدمه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا﴾ والنون أشبه بما قبله، والياء فى المعنى كالنون، وكما جاء: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١]، ثم قال: ﴿وَأَنبَيَّا مُوسَى﴾ [الإسراء: ٢]؛ كذلك يجوز أن يتقدم لفظ الجميع ويتبعه لفظ الأفراد؛ لأن المعنى واحد.

قال: قرأ ابن عامر وحده^(١): ﴿وَلَا تُسْمِعُ﴾ [الأنبياء: ٤٥] بالتاء المضمومة، ﴿الصُّمَّ﴾ نصبا.

وقرأ الباقون: ﴿وَلَا يَسْمَعُ﴾ بالياء، ﴿الصُّمَّ﴾ رفعًا.

قال أبو على: قول ابن عامر أنه حملة على ما قبله، والفعل مسند إلى المخاطب؛ فكذلك قوله: ﴿وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ﴾ مسند إليه، والمعنى: أنهم معاندون، فإذا أسمعتهم لم يعملوا بما يسمعون، ولم ينقادوا له كما لا يسمع الأصم.

ووجه قول الباقيين: أنه على وجه الذم لهم والتقرير؛ بتركهم سمع ما يجب [عليهم]^(٢) استماعه والانتهاى إليه، وقد تقول لمن تفرعه بتركه ما تدعوه إليه: ناديتك فلم تسمع، وأفهمتك فلم تفهم، ولو كان: ﴿وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ﴾ كما قال ابن عامر، لكان: «إذا تنذرهم»، فأما ﴿إِذَا مَا يُنذَرُونَ﴾ فحسن أن يتبع: ﴿وَلَا يَسْمَعُ الصُّمَّ﴾ إذا ما أنذروا^(٣).

قال: قرأ ابن كثير وحده^(٤): ﴿أَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [٣٠] بغير واو بين الألف

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٠)، الإعراب للنحاس (٣٧٤/٢)، البحر المحيط (٣١٠/٦)، التبيان للطوسي (٢٢١/٧)، التيسير للداني (١٥٥)، تفسير الطبري (٢٤/١٧)، تفسير القرطبي (٢٩٢/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٤٨، ٢٤٩)، الحجة لأبى زرع (٤٦٧)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٩)، الحجة لأبى زرع (٤٦٧)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٩)، الغيث للصفافسى (٢٩٣)، الكشف للزمخشري (٥٧٤/٢)، الكشف للقيسى (١١٠/٢)، المجمع للطبرسى (٤٨/٧)، المعانى للفراء (٢٠٥/٢)، تفسير الرازى (١٧٥/٢٢)، النشر لابن الجزرى (٣٢٣/٢).

(٢) سقط فى ج.

(٣) فى ج: أنذروا به.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٠)، الإملاء للعكبرى (٧٢/٢)، البحر المحيط (٣٠٨/٦)، التبيان للطوسي (٢١٥/٧)، التيسير للداني (١٥٥)، تفسير القرطبي (٢٨٢/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٤٩)، الحجة لأبى زرع (٤٦٧)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٨)، الغيث للصفافسى (٢٩٣)، الكشف للزمخشري (٥٧٠/٢)، الكشف للقيسى (١١٠/٢)، المجمع

واللام، وكذلك هي في مصاحف أهل مكة.

وفي سائر المصاحف: ﴿أَوَلَمْ يَرِ﴾، كذلك قرأ الباقون: ﴿أَوَلَمْ يَرِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾. وقد مضى ذكر هذا النحو فيما تقدم.

وقرأ نافع وحده^(١): ﴿وَإِنْ كَانَ مِثْقَالُ حَبَّةٍ﴾ [الأنبياء: ٤٧] رفعا.

وقرأ الباقون: [﴿مِثْقَالُ﴾]^(٢) نصبا.

وجه الرفع: أنه أسند الفعل إلى الميثقال، كما أسند في قوله -تعالى-: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، أى: ذا عسرة. وكذلك قوله: [من الطويل]

..... إذا كَانَ يَوْمَ ذُو كَوَاكِبَ أَشْهَبًا^(٣)

ووجه النصب: وإن كان الظلامة ميثقال حبة، وهذا حسن؛ لتقدم قوله: ﴿فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا﴾ [الأنبياء: ٤٧]، فإذا ذكر ﴿تُظْلَمُ﴾ فكانه ذكر «الظلامة»؛ كقولهم: من كذب كان شرا له.

وقرأ ابن كثير وحده^(٤): ﴿وَضِيَاءٌ﴾ [٤٨] بهمزين، الأولى قبل الألف، والثانية بعد الألف.

كذلك قرأت على قنبل عن القواس، وأبى ذلك ابن فليح وغيره، وهو غلط، والذي روى ابن فليح وغيره هو الصواب.

وقرأ الباقون: ﴿وَضِيَاءٌ﴾ بهمزة واحدة بعد الألف.

وقد تقدم القول في ذلك.

= للطبرسي (٤٣/٧)، تفسير الرازي (١٦١/٢٢)، النشر لابن الجزري (٣٢٣/٢).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٠)، البحر المحيط (٣١٦/٦)، التبيان للطوسي (٢٢٤/٧)، التيسير للداني (١٥٥)، الحجة لابن خالويه (٢٤٩)، الحجة لأبى زرع (٤٦٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٩)، الغيث للصفاسي (٢٩٣)، الكشف للزمخشري (٥٧٤/٢)، الكشف للقيسي (١١١/٢)، المجمع للطبرسي (٤٨/٧)، تفسير الرازي (١٧٧/٢٢)، النشر لابن الجزري (٣٢٤/٢).

(٢) سقط في ج.

(٣) تقدم.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١١)، التيسير للداني (١٢٠، ١٢١)، الحجة لابن خالويه (٢٤٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٩)، الغيث للصفاسي (٢٩٣)، الكشف للزمخشري (٥٧٥/٢).

قرأ ابن عامر وحده^(١): ﴿وَالَيْنَا تَرْجِعُونَ﴾ [٣٥] بالتاء مفتوحة.

وقرأ الباقون: ﴿تَرْجِعُونَ﴾ مضمومة [التاء]^(٢).

عباس عن أبي عمرو: ﴿وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَالَيْنَا يُرْجِعُونَ﴾ بالياء المضمومة.

قال أبو علي: ووجه ﴿تَرْجِعُونَ﴾: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦].

وجه ﴿تَرْجِعُونَ﴾: ﴿وَلَمَّا زُودَتْ إِلَىٰ رَبِّهِ﴾ [الكهف: ٣٦]، وقوله - تعالى -: ﴿ثُمَّ تَرْجِعُونَ إِلَىٰ عَلِيمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [التوبة: ٩٤].

وقول أبي عمرو: ﴿وَالَيْنَا يُرْجِعُونَ﴾، يكون على الانصراف من الخطاب إلى الغيبة؛ كقوله - عز وجل -: ﴿وَمَا آتَيْنَهُ مِن دُونِكَ فَتَبَدَّدَ إِلَىٰ مَا يَأْتِيهِمْ مِّن دُونِ اللَّهِ فَتَقَدَّرَ إِلَيْهِ جُزْأُهُمْ﴾ [الروم: ٣٩]، ويجوز أن يكون على قوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾... **وَالَيْنَا تَرْجِعُونَ﴾ [٣٥].**

اختلفوا في ضم الجيم وكسرها من قوله - تعالى -: ﴿فَجَعَلَهُمْ جُودًا﴾ [٥٨]:

فقرأ الكسائي وحده^(٣): ﴿جُودًا﴾ بكسر الجيم.

وقرأ الباقون: ﴿جُودًا﴾ بضم الجيم.

قال أبو علي: جذاذ: «فعال»، من: جذذت الشيء: إذا قطعته.

قال: [من الطويل]

تَجَذُّ السَّلُوقِيَّ الْمُضَاعَفَ نَسْجُهُ (٤)

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٠)، البحر المحيط (٦/ ٣١١) الحجة لابن خالويه (٢٤٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٩).

(٢) سقط في ج.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١١)، الإملاء للعكبري (٧٣/ ٢)، البحر المحيط (٦/ ٣٢٢)، التبيان للطوسي (٢٢٧/ ٧)، التيسير للداني (١٥٥)، تفسير الطبري (٢٨/ ١٧)، تفسير القرطبي (١١/ ٢٩٧)، الحجة لابن خالويه (٢٥٠)، الحجة لأبي زرع (٤٦٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٩)، الغيث للصفاسي (٢٩٤)، الكشف للزمخشري (٥٧٦/ ٢)، الكشف للقاسمي (١١٢/ ٢)، المعجم للطبرسي (٥٢/ ٧)، المعاني للفراء (١٩٩/ ٢)، تفسير الرازي (١٨٣/ ٢٢)، النشر لابن الجزري (٣٢٤/ ٢٢).

(٤) صدر بيت للناطقة الديباني، وعجزه:

وتوقد بالصفاح نار الحباحب و ينظر ديوانه (٤٦)، واللسان (حبج، صبح، سلق)، ومقاييس اللغة (٢٨/ ٢)، ٣/

(٢٩٣)، والتنبية والإيضاح (٥٨/ ١)، ومجمل اللغة (٢٨/ ٢)، وكتاب العين (٧٧/ ٥)،

ومثل «الجذاذ»: الحطام والرفات، والضم في هذا النحو أكثر، والكسر فيما زعموا لغة، وهي قراءة الأعمش.

واختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿أَفِ لَكُمْ﴾ [٦٧]:

فقرأ ابن كثير وابن عامر^(١): ﴿أَفِ لَكُمْ﴾ بفتح الفاء.

وقرأ نافع وحفص عن عاصم: ﴿أَفِ﴾ خفض منون.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرو وحمزة والكسائي^(٢): ﴿أَفِ لَكُمْ﴾ بكسر الفاء غير منون.

وقد تقدم القول في ذلك.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو [وحمزة]^(٣) والكسائي^(٤): ﴿لِيُخَصِّنْكُمْ﴾ بالياء [٨٠].

وقرأ ابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿لِيُخَصِّنْكُمْ﴾ بالياء.

وروى أبو بكر عن عاصم: ﴿لِيُخَصِّنْكُمْ﴾ بالنون^(٥).

وتهذيب اللغة (٢٥٧/٤، ٤٠٤/٨)، وجمهرة اللغة (١٧٤)، وبلا نسبة في كتاب العين (١٢٢/٣)، وجمهرة اللغة (٨٥١)، وتاج العروس (حب، صفح، سلق).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١١)، الإعراب للنحاس (٣٧٦/٢)، التيسير للداني (١٣٩)، الحجة لابن خالويه (٢١٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٩، ٤٣٠)، الغيث للصفاقسي (٢٩٤)، الكشف للقيسي (٤٤/٢)، النشر لابن الجزري (٣٠٦/٢، ٣٠٧).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١١)، الإعراب للنحاس (٣٧٦/٢)، التيسير للداني (١٣٩)، الحجة لابن خالويه (٢١٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٢٩، ٤٣٠)، الغيث للصفاقسي (٢٩٤)، الكشف للقيسي (٤٤/٢)، النشر لابن الجزري (٣٠٧/٢).

(٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١١)، الإملاء للعكبري (٧٤/٢)، البحر المحيط (٣٣٢/٦)، التبيان للطوسي (٢٣٦/٧)، التيسير للداني (١٥٥)، تفسير الطبري (٤١/١٧)، تفسير القرطبي (٣٢١/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٥٠)، الحجة لأبي زرع (٤٦٩)، الكشف للقيسي (١١٢/٢)، المعاني للفراء (٢٠٩/٢)، تفسير الرازي (٢٠٠/٢٢)، النشر لابن الجزري (٣٢٤/٢).

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١١)، الإملاء للعكبري (٧٤/٢)، البحر المحيط (٣٣٢/٦)، التبيان للطوسي (٢٣٦/٧)، التيسير للداني (١٥٥)، تفسير الطبري (٤١/١٧)، تفسير القرطبي (٣٢١/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٥٠)، الحجة لأبي زرع (٤٦٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٠)، الغيث للصفاقسي (٢٩٤)، الكشاف للزمخشري (٥٨٠/٢)، الكشف للقيسي (١١٢/٢)، المجمع للطبرسي (٥٦/٧)، المعاني للفراء (٢٠٩/٢)، تفسير الرازي (٢٠٠/٢٢)، النشر لابن الجزري (٣٢٤/٢).

قال أبو علي: وجه الياء [فى قوله]^(١): ﴿لِيُحْصِنَكُمْ﴾: يجوز أن يكون الفاعل اسم الله - تعالى - لتقدم ﴿وَعَلَّمْنَاهُ﴾.

ويجوز أن يكون اللباس؛ لأن اللبوس بمعنى اللباس؛ من حيث كان ضربا منه. ويجوز أن يكون: داود.

ويجوز أن يكون: التعليم؛ يدل عليه ﴿وَعَلَّمْنَاهُ﴾.

ومن قرأ: ﴿لِيُحْصِنَكُمْ﴾ حملة على المعنى؛ لأنها^(٢) الدرع.

ومن قرأ: ﴿لنحْصِنْكُمْ﴾؛ فلتقدم قوله: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ﴾ أى: علمناه لنحْصِنْكُمْ.

قال: وقرأ عاصم - فى رواية أبى بكر^(٣) - : ﴿وَكَذَلِكَ نُجِّى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٨٨] بنون واحدة مشددة الجيم على ما لم يسم فاعله، والياء ساكنة.

وروى حفص عن عاصم: ﴿نُجِّى الْمُؤْمِنِينَ﴾ بنونين: خفيفة، الثانية منهما ساكنة، مثل حمزة، وكذلك قرأ الباقر.

[وقرأ] عبيد عن أبى عمرو، وعبيد عن هارون عن أبى عمرو: ﴿نُجِّى﴾ مدغمة؛ كذلك قالوا، وهو وهم لا يجوز فيه هنا الإدغام؛ لأن الأولى متحركة، والثانية ساكنة، والنون لا تدغم فى الجيم، وإنما خفيت؛ لأنها ساكنة تخرج من الخياشيم؛ فحذفت من الكتاب وهى فى اللفظ ثابتة، ومن قال: مدغم، فهو غلط.

[قال أبو علي: أقول]^(٤) فى ذلك: إن عاصما ينبغي أن يكون قرأ: ﴿نُجِّى﴾ بنونين، وأخفى الثانية؛ لأن هذه النون تخفى مع حروف الفم، وتبينها لحن، فلما أخفى عاصم، ظن السامع أنه مدغم؛ لأن النون تخفى مع حروف الفم، ولا تبين؛ فالتبس على السامع الإخفاء بالإدغام من حيث كان كل واحد من الإخفاء والإدغام

(١) سقط فى ج.

(٢) فى ج: لأنه.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١١)، الإعراب للنحاس (٣٨١/٢)، الإملاء للعكبرى (٧٤/٢)، البحر المحيط (٣٣٥/٦)، التبيان للطوسى (٢٤٣/٧)، التيسير للدانى (١٥٥)، تفسير الطبرى (١٧/٦٥)، تفسير القرطبى (١١/٣٣٤)، الحجة لابن خالويه (٢٥٠)، الحجة لأبى زرعة (٤٦٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٠)، الغيث للصفاقسى (٢٩٤)، الكشف للقيسى (٢/١١٣)، المجمع للطبرسى (٦٠/٧)، المعانى للفراء (٢/٢١٠)، تفسير الرازى (٢٢/٢١٧)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٢٤).

(٤) فى أ: قال: قوله.

غير مبين^(١)، ويبين ذلك إسكانه الياء من ﴿تُجْنِ﴾؛ لأن الفعل إذا كان مبنيًا للمفعول به كان ماضيًا لم يسكن آخره، وإسكان آخر الماضي إنما يكون^(٢) في قول من قال في «رُضٍ»: «رُضًا»، وليس هذا منه؛ فإسكان الياء يدل على أنه قرأ: ﴿تُجْنِ﴾ كما روى حفص عنه^(٣).

ومما يمنع أن يظن ذلك به^(٤) نصب قوله: ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ من ﴿تُجْنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾، ولو كان على ما لم يسم فاعله لوجب أن يرتفع.

فأما قول من قال: إنه يسند الفعل إلى المصدر ويضمه؛ لأن الفعل دل عليه - فذلك مما يجوز في ضرورة الشعر، والبيت الذي أنشده: [من الوافر]

وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جِرْزَوْ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجِرْزُو الْكِلاَبَا^(٥)

(١) في ج: منون.

(٢) في أ: كان يكون.

(٣) في ج: عن عاصم.

(٤) في أ: له.

(٥) هل يجوز إقامة غير المفعول به مع وجوده؟ على قولين: الكوفيون وبعض المتأخرين كعلی ابن سليمان تلميذ المبرد وابن مالك ذهبوا إلى أن قيام المفعول به المجرور مقام الفاعل أولى؛ لأنه أوجب مع وجود المفعول به الصريح من غير شرط، سواء تأخر النائب عن المفعول به أم تقدم عليه لوروده، قرأ أبو جعفر: ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ واستدلوا بالقراءة الشاذة: ﴿لَوْ لَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ﴾ بالنصب، ويقول الشاعر في الشاهد الذي معنا، ويقول الشاعر أيضًا:

لَمْ يُغْنَنَّ بِالْعِلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا شَفَى ذَا الْغَى إِلَّا ذُو هَدَى
ف«يعن» مضارع مبني للمفعول من: عنى بكذا، و«بالعليا» نائب فاعل، و«سيدًا» مفعول به مؤخر... واختاره ابن مالك في التسهيل. قال أبو حيان: ونقل الدهان أن الأخفش شرط في جواز ذلك تأخر المفعول به في اللفظ، فإن تقدم على المصدر أو ظرف لم يجز إلا إقامة المفعول به كقول الشاعر:

وإنما يُرْضَى الْمُنِيبُ رَبِّه مَا دَامَ مَعْنِيًا بِذِكْرِ قَلْبِهِ

ف«معنيًا» اسم مفعول من: عنى بحاجتك... ونائب الفاعل هو المجرور بالباء وهو ذكر مع وجود المفعول به مؤخرًا وهو: قلبه. قال ابن هشام في شرح الشواهد: فأما قراءة أبي جعفر فلا دليل لهم فيها؛ لجواز أن يكون الأصل: ليجزى الله الغفران قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ، ثم حذف الفاعل للعلم به، وأضمر الغفران لتقدم ذكر ما يدل عليه وهو قوله- تعالى -: ﴿يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾ فارتفع واستتر في الفعل، وإنما النائب المفعول به لا الجار ولا المجرور، وإنابة الثاني في باب «كسا» جائزة عند أمن اللبس، وهذا منها. قال ابن قاسم: فالمذاهب على هذا ثلاثة، فإن جوزناه أولاً ولكن فقد المفعول به جاز إقامة غيره من مصدر أو ظرف أو مجرور، وشرط المصدر أن يكون =

لا يكون حجة في هذه القراءة، وإنما وجهها ما ذكرنا ؛ لأن الراوى حسب الإخفاء إدغاماً ؛ ألا ترى أن الفعل مبنى للمفعول؟! فينبغى أن يسند إليه كما يسند المبنى للفاعل، وإنما يسند إلى هذه الأشياء من الظروف والجار والمجرور إذا لم يذكر المفعول به، فأما^(١) إذا ذكر المفعول به لم يسند إلى غيره ؛ لأن الفعل له فهو أولى به.

وكذلك من حكى عن أبى عمرو أنه أدغم النون الثانية من ﴿نُجِّى﴾ فى الجيم فهو- أيضاً - وهم، ولعله التبس عليه الإخفاء بالإدغام أيضاً، وإنما حذفت النون من الخط ؛ كراهة لاجتماع صورتين متفتقتين، وقد كرهوا ذلك فى الخط فى غير هذا الموضع، وذلك أنهم كتبوا نحو: الدنيا والعليا والحديا، بألف، ولولا الياء التى قبل الألف لكتبوها بالياء، كما كتبوا نحو: بُهْمى، و: حبلى، و: أخرى، ونحو ذلك بالياء، كما كرهوا الجمع بين صورتين متفتقتين فى هذا النحو، كذلك كرهوه فى: ﴿نُشِّى﴾ فحذفوا النون الساكنة، والوجه فيه: كما رواه حفص عن عاصم.

وقد قال بعض من يضبط القراءة: إن الصحيح أن الجماعة وحفصا عن عاصم قروا: ﴿نُشِّى الْمُؤْمِنِينَ﴾ بنونين، الثانية منهما ساكنة، والجيم خفيفة.

وروى أبو بكر عن عاصم: ﴿نُجِّى الْمُؤْمِنِينَ﴾ بنون واحدة وتشديد الجيم وسكون الياء، وقد تقدم القول فيه.

= متصرفاً، بخلاف: سبحان الله، ومعاذ الله؛ لالتزام العرب فيه النصب، وألا يكون للتأكيد، بخلافه فى: قام زيد قياماً؛ لعدم الفائدة؛ إذ المفهوم منه حيثئذ غير المفهوم من الفعل. قال ابن جنى عن رأى الكوفيين: هذا من أقبح الضرورة، ومثله لا يعتد به أصلاً، بل لا يثبت إلا محققاً شاذاً. وقال القالى فى شرح اللباب: وقيل: «الكلاب» ليس مفعولاً لـ «سب» بل مفعول «ولدت»، و«جرو» نصب على النداء أو على الذم، وقيل: «الكلاب» نصب على الذم، وجمع؛ لأن «فقيرة» و«جرواً» و«كلباً» ثلاثة.

ومذهب البصريين أن المفعول به إذا وجد تعين للقيام مقام الفاعل؛ وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به أشد منه لسائر المنصوبات، ولأن غير المفعول به إنما ينوب بعد أن يقدر مفعولاً به مجازاً، فإذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره؛ لأن تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الأصل لغير موجب.

والبيت لجريز فى خزانة الأدب (١/٣٣٧)، والدرر (٢/٢٩٢)، وبلا نسبة فى ابن يعش (٧/٧٥)، الخصائص (١/٣٩٧)، الهمع (٢/١٦٢)، ابن الشجرى (٢/٢١٥)، الكافية (٨٥/١).

(١) فى ج: فكما.

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿وَحَرَّمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الأنبياء: ٩٥]:
فقرأ عاصم -فى رواية أبى بكر- وحمزة والكسائى^(١): ﴿وَحَرِّمٌ﴾ بكسر الحاء
بغير ألف.

وقرأ الباقر وحفص عن عاصم: ﴿وَحَرَّمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ بألف.
قال أبو على: وَحَرِّمٌ وَحَرَامٌ: لغتان، وكذلك: حِلٌّ وَحَلَالٌ. وكل واحد من:
حرم [وحرام]^(٢) إن شئت رفعته بالابتداء؛ لاختصاصه بما [طال]^(٣) بعده من
الكلام، وإن شئت جعلته خبر مبتدأ، وكان المعنى: وحرام على قرية أهلكتها أنهم
لا يرجعون، وجعلت «لا» زائدة، والمعنى: وحرام على قرية أهلكتها رجوعهم؛
كما قال: ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ قَوْلِيَّ وَلَا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ﴾ [يس: ٥٠]. وإن شئت
جعلت «حرما» و«حرما» خبر مبتدأ، وأضمرت مبتدأ، ويكون المعنى: وحرام على
قرية أهلكتها أنهم لا يرجعون، وجعلت: «لا» غير زائدة، [أى]^(٤): رجوعهم،
المعنى: وحرام على قرية أهلكتها بالاستتصال رجوعهم، ومعنى: حرام عليهم:
أنهم ممنوعون [من]^(٥) ذلك، كما يمنعون من الأشياء المحرمة فى الشرع والعقل.
وقيل فى تفسير قوله -عز وجل-: ﴿وَيَقُولُونَ حَبْرًا مَّحْجُورًا﴾ [الفرقان: ٢٢] -: إن
المعنى: حراما محرما، فهذا من معنى الامتناع، وما حتم به عليهم، كما أن
﴿وَحَرَّمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ كذلك، وليس كحظر الشريعة الذى إن شاء المحظور
عليه ركه. وإن شاء توقاه وتركه، وكان الأمر فيه موقوفا على اختياره.
وأما [قوله -تعالى-]^(٦): ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْنِهِمْ لَا

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٢)، الإعراب للنحاس (٣٨٢/٢)، الإملاء للعكبرى (٧٤/٢)،
٧٥، البحر المحيط (٣٣٨/٦)، التبيان للطوسى (٢٤٥/٧)، التيسير للدانى (١٥٥)،
تفسير الطبرى (٦٨/١٧)، تفسير القرطبى (٣٤٠/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٥١)،
الحجة لأبى زرع (٤٧٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٣١)، الغيث للصفافسى (٢٩٤)،
الكشاف للزمخشرى (٥٨٣/٢)، الكشف للقيسى (١١٤/٢)، المجمع للطبرسى (٦١/٧)،
المعانى للفراء (٢١١/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٢٤/٢).

(٢) سقط فى أ.

(٣) سقط فى ج.

(٤) سقط فى ج.

(٥) سقط فى ج.

(٦) سقط فى أ.

يَرْجِعُونَ ﴿يس: ٣١﴾ فيحتمل ضربين:

أحدهما: كم أهلكنا بأنهم إليهم لا يرجعون، أى: بالاستئصال.

والآخر: أن قوله: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾، يدل على إهلاكنا ؛ فيكون قوله: ﴿أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ فيكون هذا هو الإهلاك، ولا يكون بدلا من «كم»؛ لأن «كم» يراد به أهل القرون الذين أهلكوا وليس الإهلاك فيبدل منهم.

كلهم قرأ: ﴿فُتِحَتْ﴾ [٩٦] خفيفا، غير ابن عامر^(١) فإنه قرأ: ﴿فُتِّحَتْ﴾

مشددا.

قال أبو على: من خفف؛ فلأن الفعل في الظاهر مسند إلى هذين الاسمين ؛ فلم يحمل ذلك [على الكثرة]^(٢) فيجعله بمنزلة: ﴿مُفَنِّعَةٌ لِّمُؤْمِنِي الْأَيُّوبِ﴾ [ص: ٥٠].

ومن شدد ذهب إلى المعنى، وإلى أن ثم سدا وردما يفتح، وذلك كثير في المعنى ؛ فجعله مثل: ﴿مُفَنِّعَةٌ لِّمُؤْمِنِي الْأَيُّوبِ﴾.

ويجوز أن يكون المعنى: حتى إذا فتح سد يأجوج ومأجوج، فأريد السد، وأضيف الفعل إليهما، والسد في اللفظ واحد، فلم يحمل على الكثرة؛ لانفراده في اللفظ. وكلهم قرأ: ﴿يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ [٩٦] غير مهموز، إلا عاصما فإنه قرأ: ﴿يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ بالهمز.

قال أبو على: وقد تقدم القول في ذلك.

واختلفوا في قوله: ﴿لِّلْكِتَابِ﴾ و: ﴿لِّلْكِتَابِ﴾ [١٠٤] في الجمع والتوحيد:

فقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿لِّلْكِتَابِ﴾ جماعا.

وقرأ الباقرن ﴿لِّلْكِتَابِ﴾ واحدا.

قيل: إن أبا الجوزاء روى عن ابن عباس: أن السُّجِّل: الرجل^(٣)، أراد: كطى

الرجل الصحيفة.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٢)، البحر المحيط (٣٣٩/٦)، التبيان للطوسي (٢٤٧/٧)،

التيسير للداني (١٠٢)، الحجة لابن خالويه (٢٥١)، الحجة لأبي زرة (٤٧٠)، السبعة

لابن مجاهد (٤٣١)، الغيث للصفاقسي (٢٩٤)، الكشف للزمخشري (٥٨٤/٢)، الكشف

للقيسي (١١٤/٢)، المجمع للطبرسي (٦٣/٧)، النشر لابن الجزري (٣٥٨/٢).

(٢) في ج: للكثرة.

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٩٤/٩) (٢٤٨٤٨) و (٢٤٨٥٠) و (٢٤٨٥١)، وذكره

وروى عن السدى أن السجل: ملك يطوى الصحف^(١).
قال قتادة: ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ﴾ كطى الصحيفة فيها الكتب.
﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ﴾ يكون فى انتصابه وجهان:
أحدهما: أن يكون^(٢) بدلا من الهاء المحذوفة من الصلة؛ ألا ترى أن المعنى:
هذا يومكم الذى كنتم توعدهونه؟!

والآخر: أن يكون منتصبا بـ «نعيده»، المعنى: نعيد الخلق إعادة كابتدائه، أى:
كابتداء الخلق، ومثل ذلك فى المعنى قوله -جل وعز-: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾
[الأعراف: ٢٩]، ولا يكون الكلام على الظاهر؛ لأن الظاهر: تعودون كالبدء،
وليس المعنى على تشبيههم بالبدء؛ إنما المعنى على إعادة الخلق كما ابتدئ؛
فتقدير: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾: كما بدأ خلقكم يعود خلقكم، أى: يعود خلقكم
عودا كبديته؛ فكما أنه لم يعن بالبدء ظاهره من غير حذف المضاف إليه [منه]^(٣)،
كذلك لا يعنى^(٤) بالعود من غير حذف المضاف إليه منه، فحذف المضاف الذى هو
«الخلق»، فلما حذف قام المضاف إليه مقام الفاعل، وصار الفاعلون مخاطبين، كما
أنه لما حذف المضاف من قوله: كما بدأ خلقكم، صار المخاطبون مفعولين فى
اللفظ، ومثل ذلك فى المعنى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُمْ﴾، [والخلق هنا]^(٥)
اسم الحدث، لا الذى يراد به: المخلوق.

فأما قوله: ﴿كَطَيِّ السِّجِلِّ﴾، فالمصدر فيه مضاف إلى المفعول، والفاعل
محذوف من اللفظ؛ كقوله: ﴿سُؤَالُ نَجِيكَ إِلَىٰ يَمَاجِجٍ﴾ [ص: ٢٤]، والتقدير: كطى
[الطاوى الكتب]^(٦)؛ كما أن المعنى: بسؤالك نعيمتك؛ فكأن معنى قوله: ﴿كَطَيِّ
السِّجِلِّ﴾: كطى الصحيفة مدرجا فيها الكتب، أى: كطى الصحيفة لدرج الكتب

= السيوطى فى الدر (٦١١/٤)، وزاد نسبته للنسائى وابن حاتم وابن مردويه وابن عساكر.
(١) أخرجه ابن جرير (٩٤/٩) (٢٤٨٤٧)، وذكره السيوطى فى الدر (٦١١/٤)، وزاد نسبته
لابن أبى حاتم.

(٢) فى ج: يطوى.

(٣) سقط فى ج.

(٤) فى ج: يعاد.

(٥) فى ج: فالخلق هذا.

(٦) فى ج: الطاوون للكتب.

فيها، على تأويل قتادة، و: كطى الصحيفة لدرج الكتب، فحذف المضاف، والمصدر مضاف إلى الفاعل على قول السدى، والمعنى: كطى زيد الكتب؛ فتكون اللام على هذا زائدة كالتى فى ﴿رَدَفَ لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢]؛ ألا ترى أنه لو قال: «كطى زيد الكتب»، لكان مستقيماً؟!

فأما قول من أفرد الكتاب، ولم يجمع، فإنه واحد يراد به الكثرة، كما أن قول من قال: ﴿كُلُّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكِتَابِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥] كذلك.

ومن قرأ: ﴿لِلْكُتُبِ﴾ جمع اللفظ كما أن المراد به فى المعنى الجمع.

وقرأ حمزة وحده^(١): ﴿الزُّبُورِ﴾ [١٠٥] بضم^(٢) الزاى.

[وقرأ الباقون: ﴿الزُّبُورِ﴾ بفتح الزاى]^(٣).

قال أبو على: وقد مضى القول فى ذلك.

ابن اليتيم وغيره عن حفص عن عاصم: ﴿قُلْ رَبِّ أَحْكُرْ بِالْحَقِّ﴾ [١١٢] بألف. وقرأ الباقون: ﴿قُلْ رَبِّ﴾ بغير ألف^(٤).

قال أبو على: من قال: ﴿قُلْ رَبِّ أَحْكُرْ بِالْحَقِّ﴾، أراد: قال الرسول: رب احكم، وحجة ذلك أن الرسل قبله - عليهم السلام - قد دعوا بمثل هذا فى قولهم: ﴿رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٨٩]. و﴿قُلْ﴾ على: قل [أنت]^(٥) يا محمد.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله - تعالى -: ﴿عَلَى مَا يَصِفُونَ﴾ [١١٢]:

فقرأ ابن عامر وحده^(٦): ﴿عَلَى مَا يَصِفُونَ﴾ بالياء فى رواية ابن ذكوان.

وفى رواية هشام بن عمار بالتاء.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٢)، التبيان للطوسى (٢٥٠/٧)، التيسير للدانى (٩٨)، تفسير القرطبى (٣٤٩/١١)، الحجة لابن خالويه (٢٥١)، الحجة لأبى زرعة (٤٧١)، السبعة لابن مجاهد (٤٣١)، الغيث للصفافسى (٢٩٥)، تفسير الرازى (٢٢٩/٢٢)، النشر لابن الجزرى (٢٥٣/٢).

(٢) فى ج: ضم.

(٣) سقط فى ج.

(٤) ينظر: السبعة (٤٣١).

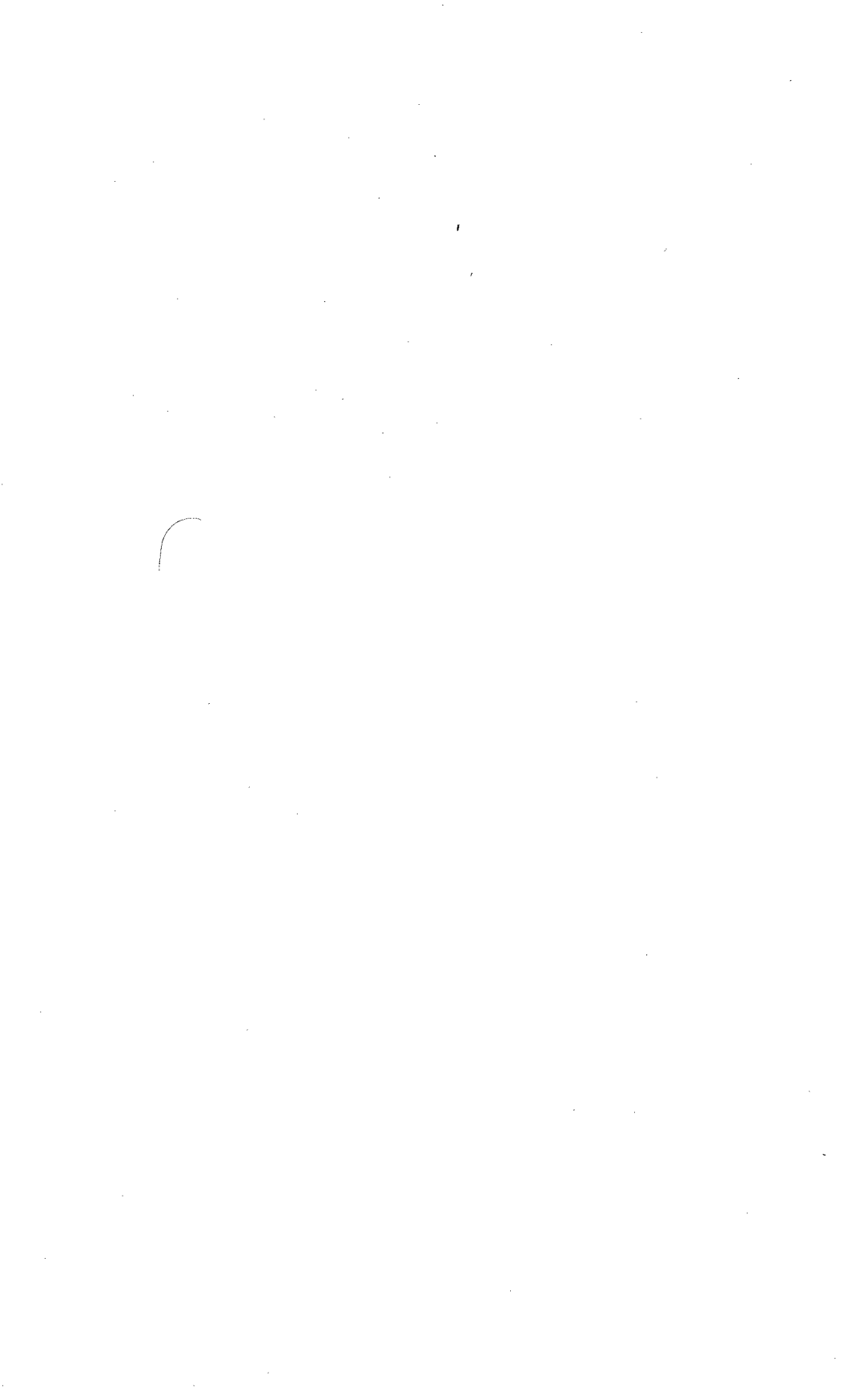
(٥) سقط فى ج.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٢)، البحر المحيط (٣٤٥/٦)، التبيان للطوسى (٢٥٤/٧)، الحجة لابن خالويه (٢٥٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٢)، الكشف للزمخشري (٥٨٣/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٢٥/٢).

وقرأ الباقر بالتاء.

قال أبو علي: التاء على: ما تكذبون به من ردكم إعادة الأموات، والياء على: ما يصفون، [ما] يصف هؤلاء الكفار من كذبهم فيما يكذبون به من إحياء الأموات والبعث والنشور والجنة والنار.

* * *



فهرس المحتويات

سورة الأعراف

٣	آية : ٣
٤	آية : ١٠
٥	آية : ٢٥
٧	آية : ٢٦
٨	آية : ٣٢
١١	آية : ٣٨
١٢	آية : ٤٠
١٣	آية : ٤٤
١٧	آية : ٤٣
١٨	آية : ٥٤
٢٠	آية : ٥٥
٢١	آية : ٥٧
٢٧	آية : ٥٩
٢٨	آية : ٦٢
٢٩	آية : ٨١-٨٠
٣٥	آية : ٩٨-٩٦-٧٥
٣٦	آية : ٩٨
٣٧	آية : ١٠٥
٣٨	آية : ١١١
٤٢	آية : ١١٢
٤٥	آية : ١٢٣
٤٨	آية : ١٢٨-١٢٧
٤٩	آية : ١٣٨-١٣٧

٥٠	آية : ١٤٣
٥١	آية : ١٤٤
٥٢	آية : ١٤٦
٥٤	آية : ١٤٨
٥٩	آية : ١٤٩
٦٠	آية : ١٥٠
٦٣	آية : ١٥٧
٦٤	آية : ١٦١
٦٦	آية : ١٦٤
٦٧	آية : ١٦٥
٧٠	آية : ١٧٠
٧١	آية : ١٧٢
٧٣	آية : ١٧٢-١٧٣
٧٤	آية : ١٨٠
٧٥	آية : ١٨٦
٧٦	آية : ١٩٠
٧٨	آية : ١٩٣-١٩٥
٧٩	آية : ١٩٦
٨٢	آية : ٢٠١
٨٣	آية : ٢٠٢

سورة الأنفال

٨٥	آية : ٩-١١
٨٦	آية : ١٨
٨٧	آية : ١٩
٨٨	آية : ٤٢

٩٨	آية : ٣٥
١٠٣	آية : ٣٧
١٠٥	آية : ٥٩
١٠٧	آية : ٦١
١٠٨	آية : ٦٥-٦٦
١٠٩	آية : ٦٦
١١٠	آية : ٦٧
١١١	آية : ٧٠
١١٢	آية : ٧٢

سورة التوبة

١١٤	آية : ١٢
١٢٢	آية : ١٧
١٢٣	آية : ٢٤
١٢٤	آية : ٣٠
١٣٠	آية : ٣٧
١٣٣	آية : ٥٤
١٣٤	آية : ٥٨-٧٩
١٣٦	آية : ٦١
١٤١	آية : ٦٦-٩٨
١٤٢	آية : ٩٨
١٤٤	آية : ٩٩
١٤٦	آية : ١٠٣
١٥٠	آية : ١٠٩
١٥٧	آية : ١١٠
١٥٨	آية : ١١١
١٥٩	آية : ١٢٦

١٦١	آية : ١١٧
١٦٦	آية : ١٢٣

سورة يونس

١٦٨	آية : ١
١٧٣	آية : ٢
١٧٤	آية : ٥
١٧٥	آية : ١١
١٧٨	آية : ٥
١٧٩	آية : ١٦
١٨٢	آية : ١٨
١٨٣	آية : ٢٢
١٨٦	آية : ٢٧
١٨٨	آية : ٣٠
١٨٩	آية : ٣٣
١٩١	آية : ٣٥
١٩٥	آية : ٥٨
١٩٨	آية : ٦١
١٩٩	آية : ٧١
٢٠١	آية : ٨١
٢٠٣	آية : ٨٩
٢٠٥	آية : ٩٠
٢٠٦	آية : ٩١
٢٠٩	آية : ٤٥
٢١٣	آية : ١٠٣
٢١٤	آية : ١٠٠
٢١٦	آية : ٨٧

سورة هود

٢٢١	آية : ٢٥
٢٢٢	آية : ٢٧
٢٢٧	آية : ٢٨
٢٢٨	آية : ٤٠
٢٣١	آية : ٤١
٢٣٤	آية : ٤٢
٢٤١	آية : ٤٦
٢٤٤	آية : ٦٦
٢٥٠	آية : ٦٨
٢٥٤	آية : ٦٩
٢٥٨	آية : ٧١
٢٦٠	آية : ٨١
٢٦٤	آية : ١٠٥
٢٦٧	آية : ١٠٨
٢٦٩	آية : ١١١
٢٧٥	آية : ١٢٣

سورة يوسف

٢٧٧	آية : ٤
٢٨١	آية : ٧
٢٨٢	آية : ٥ - ٤٣ - ١٠٠
٢٨٣	آية : ١٠
٢٨٤	آية : ١١
٢٨٥	آية : ١٢
٢٨٩	آية : ١٣ - ١٤
٢٩١	آية : ٣١

٢٩٢	آية : ١٩
٢٩٦	آية : ٢٣
٢٩٩	آية : ٢٤
٣٠٠	آية : ٣١
٣٠٢	آية : ٤٧
٣٠٣	آية : ٤٩
٣٠٤	آية : ٥٦
٣٠٦	آية : ٦٢
٣٠٧	آية : ٦٣
٣٠٨	آية : ٨٠ - ١١٠
٣٠٩	آية : ١١٠
٣١٣	آية : ٦٤
٣١٤	آية : ١٠٩
٣١٥	آية : ١١٠
٣١٩	آية : ٩٠

سورة الرعد

٣٢٢	آية : ٣-٤
٣٢٣	آية : ٤
٣٢٧	آية : ٥
٣٢٩	آية : ٩ - ١٠
٣٣٠	آية : ١١
٣٣١	آية : ١٦-١٧
٣٣٢	آية : ١٧
٣٣٣	آية : ٣٣
٣٣٤	آية : ٣٩
٣٣٥	آية : ٤٢

٣٣٦	آية: ٧ - ٣٣
٣٣٧	آية: ١١ - ٣٤ - ٣٧

سورة إبراهيم

٣٣٨	آية: ١ - ٢
٣٤٠	آية: ١٩ - ٢٢
٣٤١	آية: ٢٢
٣٤٢	آية: ٤٢ - ٤٦
٣٤٣	آية: ٤٦
٣٤٤	آية: ٤٠ - ٤١

سورة الحجر

٣٤٦	آية: ٢
٣٥١	آية: ٨ - ١٥
٣٥٢	آية: ١٥
٣٥٣	آية: ٥٤
٣٥٤	آية: ٥٦
٣٥٥	آية: ٥٩
٣٥٦	آية: ٦٠
٣٥٨	آية: ٧٨

سورة النحل

٣٦٠	آية: ٢
٣٦١	آية: ١١
٣٦٢	آية: ١٢
٣٦٣	آية: ١٩ - ٢٠
٣٦٤	آية: ٢٧

٣٦٧	آية: ٢٨ - ٣٢ - ٣٣
٣٦٨	آية: ٣٧
٣٦٩	آية: ٤٠
٣٧٠	آية: ٤٨ - ٧٩
٣٧١	آية: ٧٩
٣٧٥	آية: ٤٣
٣٧٦	آية: ٦٦
٣٧٨	آية: ٦٨ - ٧١
٣٧٩	آية: ٨٠ - ٩٦
٣٨٠	آية: ١٠٢ - ١٠٣
٣٨١	آية: ١١٠ - ١٢٧
٣٨٢	آية: ١١٢

سورة الإسراء (بنى إسرائيل)

٣٨٥	آية: ٢
٣٨٧	آية: ٧
٣٨٨	آية: ١٣
٣٩٢	آية: ١٦
٣٩٤	آية: ٢٣
٣٩٧	آية: ٣١
٣٩٩	آية: ٣٣
٤٠١	آية: ٣٥
٤٠٢	آية: ٣٨
٤٠٤	آية: ٤١
٤٠٦	آية: ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤
٤٠٧	آية: ٤٩
٤٠٨	آية: ٥٥

٤٠٩	آية: ٦٢ - ٦٤
٤١٠	آية: ٦٤
٤١١	آية: ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٢
٤١٢	آية: ٧٢
٤١٣	آية: ٧٦
٤١٥	آية: ٨٣
٤١٧	آية: ٩٠
٤١٨	آية: ٩٢
٤٢٠	آية: ٩٣
٤٢١	آية: ١٠٢

سورة الكهف

٤٢٣	آية: ٢
٤٢٨	آية: ١٦
٤٢٩	آية: ١٧
٤٣١	آية: ١٨
٤٣٢	آية: ١٩
٤٣٣	آية: ٢٥
٤٣٦	آية: ٢٨
٤٣٧	آية: ٢٤
٤٣٨	آية: ٢٦-٣٤-٤٢
٤٣٩	آية: ٣٤-٤٢
٤٤٠	آية: ٣٦
٤٤١	آية: ٣٨
٤٤٤	آية: ٣٩ - ٤٣
٤٤٥	آية: ٤٤
٤٤٧	آية: ٤٧ - ٥٢

٤٤٨	آية : ٥٥
٤٥٠	آية : ٦٣ - ٦٦
٤٥١	آية : ٦٦
٤٥٢	آية : ٥٩
٤٥٣	آية : ٧٠
٤٥٤	آية : ٧١
٤٥٥	آية : ٧٤
٤٥٦	آية : ٧٦
٤٥٨	آية : ٧٧
٤٦٠	آية : ٨١
٤٦٢	آية : ٨٥ ، ٨٩ ، ٩٢
٤٦٤	آية : ٨٦
٤٦٥	آية : ٨٨
٤٦٦	آية : ٩٣
٤٦٨	آية : ٩٤
٤٦٩	آية : ٧٢ - ٩٤
٤٧٠	آية : ٩٥ ، ٩٦
٤٧٢	آية : ٩٥
٤٧٣	آية : ٩٦
٤٧٤	آية : ٩٦ - ٩٧
٤٧٥	آية : ٩٧
٤٧٨	آية : ٩٨ - ١٠٩
٤٧٩	آية : ١٠٩

سورة مريم

٤٨٠	آية : ١ - ٢
٤٨٢	آية : ٥

٤٨٦	آية: ٦
٤٨٧	آية: ٨، ٦٨، ٥٨، ٧٠
٤٩٠	آية: ٩ - ١٩
٤٩١	آية: ٢٣
٤٩٢	آية: ٢٤
٤٩٣	آية: ٢٥
٤٩٦	آية: ٣١
٤٩٧	آية: ٣٤ - ٥١
٤٩٨	آية: ٣٦
٤٩٩	آية: ٦٧
٥٠٠	آية: ٧٣
٥٠٤	آية: ٧٤
٥٠٦	آية: ٧٧، ٨٨، ٩١، ٩٢
٥٠٨	آية: ٩٠

سورة طه

٥١٢	آية: ١
٥١٣	آية: ١١ - ١٢
٥١٤	آية: ١٢
٥١٥	آية: ١٣
٥١٦	آية: ٣٠ - ٣١
٥١٧	آية: ٥٣
٥١٨	آية: ٥٨
٥٢٢	آية: ٦١
٥٢٣	آية: ٦٣
٥٢٦	آية: ٦٤
٥٢٩	آية: ٦٩

٥٣١	آية: ٧١
٥٣٢	آية: ٧٧
٥٣٣	آية: ٧٨
٥٣٤	آية: ٨٠ - ٨١
٥٣٥	آية: ٨٦
٥٣٧	آية: ٨٧
٥٤٠	آية: ٩٣
٥٤١	آية: ٩٤
٥٤٢	آية: ٩٦، ٩٧، ١٢٤، ١٢٥
٥٤٣	آية: ١٠٢ - ١١٩
٥٤٤	آية: ١١٢
٥٤٥	آية: ١٣٠
٥٤٦	آية: ١٣٣

سورة الأنبياء

٥٤٧	آية: ٤ - ٧
٥٤٨	آية: ٤٥ - ٣٠
٥٤٩	آية: ٤٧ - ٤٨
٥٥٠	آية: ٣٥ - ٥٨
٥٥١	آية: ٦٧ - ٨٠
٥٥٢	آية: ٨٨
٥٥٥	آية: ٩٥
٥٥٦	آية: ٩٦ - ١٠٤
٥٥٧	آية: ١٠٤
٥٥٨	آية: ١٠٥ - ١١٢
٥٥٩	آية: ١١٢
٥٦١	فهرس المحتويات

لجسترا

في
على قراءات سبع

تأليف

أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي النحوي

المتوفى سنة ٣٧٧ هـ

تحقيق

الشيخ عادل أحمد عبد الموجود الشيخ علي محمد معوض

شارك في تحقيقه

الدكتور أحمد عيسى من المصري

نائب رئيس لجنة المصحف وشيخ مقراة المسجد الحيني
وأستاذ الحديث بجامعة الأزهر

المجلد الثاني



دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

**Title: AL-HUJJAH
FĪ 'ILAL AL-QIRĀ'ĀT AL-SAB'**

(A book about the Seven recitations
of the Holy Qur'an)

Author: Abū 'Alī al-Fārīsī

Editor: Al-ṣayḥ 'Ādil Aḥmad 'Abdul-Mawjūd
and: Al-ṣayḥ 'Alī Muḥammad Mu'awwad
and: Dr. Aḥmad 'Isa Ḥasan al-Ma'ṣarāwī

Publisher: Dar Al-kotob Al-Ilmiyah

Pages: 2316 (4 volumes)

Year: 2007

Printed in: Lebanon

Edition: 1st

الكتاب: الحجة في علل القراءات السبع

المؤلف: أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي

المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود

والشيخ علي محمد معوض

والدكتور أحمد عيسى حسن المعصراوي

الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

عدد الصفحات: 2316 (4 أجزاء)

سنة الطباعة: 2007 م

بلد الطباعة: لبنان

الطبعة: الأولى

ISBN 2-7451-3306-3



9 0000

9 782745 133069

مَشْهُورَاتُ مُحَمَّدٍ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ



دار الكتب العلمية

جميع الحقوق محفوظة

Copyright

All rights reserved

Tous droits réservés ©

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة

لدار الكتب العلمية - بيروت - لبنان

ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو
مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر
أو برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Exclusive rights by ©

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be translated,
reproduced, distributed in any form or by any means,
or stored in a data base or retrieval system, without the
prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à ©

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beyrouth - Liban

Toute représentation, édition, traduction ou reproduction
même partielle, par tous procédés, en tous pays, faite
sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite
et exposerait le contrevenant à des poursuites
judiciaires.

الطبعة الأولى

٢٠٠٧ م - ١٤٢٨ هـ

مَشْهُورَاتُ مُحَمَّدٍ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

الإدارة: رمل الظريف، شارع البحري، بناية ملكيات
Ramel Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg., 1st Floor

هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ (٩٦١ ١)

فرع عرمون، القبّة، مبنى دار الكتب العلمية
Aramoun Branch - Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bldg.

ص.ب: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان
رياض الصلح - بيروت ١١٠٧٢٢٩٠

هاتف: ١٢ / ١١ / ٤٨١٠٠٨١٠
فاكس: ٤٨١٣٠٨٠٠٨١٣

<http://www.al-ilmiyah.com>

e-mail: sales@al-ilmiyah.com

info@al-ilmiyah.com

baydoun@al-ilmiyah.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اختلفوا فى تشديد الزاى من: ﴿يُنْزِلُ﴾ [٩٠] وتخفيفها:
 فقرأ نافع ﴿يُنْزِلُ﴾ مشددة الزاى إذا كان فعلا فى أوله ياء أو تاء أو نون.
 فإذا كان فى أول الفعل ميم لم يستمر فيه على وجه واحد، فكان يشدد حرفاً
 واحداً فى «المائدة»: ﴿إِنِّي مُنْزِلُهَا عَلَيْكُمْ﴾ [آية: ١١٥].
 ويخفف ما سواه، فإذا كان ماضياً ليس فى أوله ألف، وكان فعل ذكر خفف
 الزاى؛ مثل قوله: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣].
 ومثل قوله: ﴿وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ [الحديد: ١٦] ويشدّد سائر القرآن.
 وكان ابن كثير يخفف الفعل الذى فى أوله ياء أو تاء أو نون فى كل القرآن، إلا فى
 ثلاثة مواضع: فى الحجر: ﴿وَمَا نُنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الآية: ٢١]. وفى بنى
 إسرائيل: ﴿وَنُنْزِلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ﴾ [الآية: ٨٢]، وفيها أيضاً: ﴿حَتَّى نُنْزِلَ عَلَيْنا
 كِتَابًا نَقْرَأُكُمْ﴾ [الآية: ٩٣].
 ولا يخفف: ﴿وما نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ [الحديد: ١٦].
 ويخفف ﴿مُنْزِلُهَا﴾ [المائدة: ١١٥] [و] ﴿وَيُنْزِلُ﴾ [البقرة: ٩٠] و: ﴿مُنْزِلُونَ﴾
 [العنكبوت: ٣٤] و: ﴿مُنْزِلِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤]، ويخفف: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾
 [الشعراء: ١٩٣].
 وقرأ أبو عمرو: ﴿يُنْزِلُ﴾^(١) [البقرة: ٩٠] وما أشبهه بالتخفيف فى جميع القرآن
 إلا حرفين: أحدهما فى سورة الأنعام: ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْزِلَ آيَةً﴾
 [الآية: ٣٧]. وفى الحجر: ﴿وما نُنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الآية: ٢١].
 ويخفف: ﴿مُنْزِلٌ﴾، و ﴿مُنْزِلُهَا﴾، و ﴿مُنْزِلُونَ﴾، ويشدّد: ﴿نَزَلَ﴾، فى كل
 القرآن إلا فى قوله: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣]، فإنه يخففه.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٣)، البحر المحيط (٣٠٦/١)، التيسير للداني (٧٥)، تفسير
 القرطبي (٢٨/٢)، الحجة لابن خالويه (٨٥)، الحجة لأبى زرعة (١٠٦)، السبعة لابن
 مجاهد (١٦٤)، الغيث للصفاقسى (١٢٣)، الكشف للقيسى (٢٥٣/١، ٢٥٤) المجمع
 للطبرسى (١٥٩/١)، النشر لابن الجزرى (٢١٨/٢).
 وفى أ: ينزل وتنزل.

وكان عاصم في رواية أبي بكر يشدد: ﴿يُنْزَلُ﴾ و: ﴿نُزِّلُ﴾ و: ﴿مُنْزَلُهَا﴾ في المائدة. و: ﴿وَمَا نَزَّلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ [الحديد: ١٦]، و: ﴿نَزَّلَ بِهِ الرُّوحَ الْأَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٣] في كل القرآن.

وقال حفص عن عاصم: ﴿نَزَّلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ خفيفة^(١)، وكذلك: ﴿وَمَا نَزَّلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ خفيفة أيضا. وقال أبو بكر بن عياش: هما مشددان. وروى حفص عن عاصم أنه يشدد ﴿أَنْتُمْ مُنْزَلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ في سورة الأنعام [الآية: ١١٤]، ولا يشدد ﴿مُنْزَلُهَا﴾.

وقرأ ابن عامر بتشديد ذلك كله في جميع القرآن من: ﴿مُنْزَلٍ﴾ و: ﴿يُنْزَلُ﴾ و: ﴿مُنْزَلُونَ﴾ و: ﴿مُنْزَلِينَ﴾. وفي [سورة] ^(٢) الأنعام: ﴿أَنْتُمْ مُنْزَلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [آية: ١١٤]. وفي سورة الشعراء: ﴿نَزَّلَ بِهِ الرُّوحَ الْأَمِينَ﴾ [الآية: ١٩٣].

و: ﴿وَمَا نَزَّلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ في سورة الحديد [الآية: ١٦] يشدد ذلك كله. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَنُزِّلُ﴾ و ﴿يُنْزَلُ﴾، [و] ﴿وَنَزَّلَ بِهِ الرُّوحَ الْأَمِينَ﴾ ﴿وَمَا نَزَّلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ مشددا في كل القرآن، إلا حرفين: في سورة لقمان: ﴿وَيُنْزِلُ الْغَيْثَ﴾ [الآية: ٣٤]. وفي سورة: الشورى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُنْزِلُ الْغَيْثَ﴾ [الآية: ٢٨].

ويخففان: ﴿مُنْزَلٍ﴾ و: ﴿مُنْزَلُونَ﴾ و: ﴿مُنْزَلِينَ﴾ حيث وقع. [قال أبو علي: ^(٣) [قولهم: «نزل»] ^(٤) نزل فعل غير متعد إلى مفعول به، فإذا أردت تعديته إليه عديته بالأضرب الثلاثة التي يتعدى بها الفعل وهى النقل بالهمزة، وبحرف الجر، وبتضعيف العين.

يدلك على أنه غير متعد قولهم في مصدره: النزول، فالنزول كالصعود والخروج [والقنول] ^(٥)، [والقعود] ^(٦) ونحو ذلك من المصادر التي لا تتعدى أفعالها في أكثر الأمر.

(١) في أ: مخفف.

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في ب.

(٥) سقط في أ.

(٦) سقط في ب.

فمما نقل بالهمزة قوله: ﴿وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾. [الأحزاب: ٢٦].

ومما عدى بالجار قولهم: نزلت به، ويكون منه: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣] فيمن رفع الروح.

وقال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾ [الكهف: ١].

وقال: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

وقال: ﴿نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ مَصَدِّقًا ... وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ ... وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ [آل عمران: ٣-٤] ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦] فقد رأيت مرة يجيء التنزيل على أنزل، ومرة على نزل.

ومما يبين ذلك أنه قد جاء في بعض القراءة: ﴿وَأَنْزَلَ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٥] كأنه لما كان «نَزَلَ» و «أَنْزَلَ» بمعنى، حُمِلَ مصدرُ أحدهما على الآخر، وقد كثر مجيء التنزيل في القرآن، فهذا يقوى «نَزَلَ» ولم نعلم في الإنزال، وقد جاء فيه «أَنْزَلَ» كثيرا.

فأما قوله: ﴿نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ مَصَدِّقًا﴾ [آل عمران: ٣] فالكتاب مفعول به.

وقوله: ﴿بِالْحَقِّ﴾ في موضع نصب بالحال وهو متعلق بمحذوف، و: ﴿مَصَدِّقًا﴾ حال من الضمير الذي في قولك: ﴿بِالْحَقِّ﴾ والعامل فيه المعنى.

ولا يجوز أن تجعله بدلا؛ لأن الاسم إنما يبدل^(١) من الاسم.

وقال: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَّلُهُ﴾ [الإسراء: ١٠٥] فقوله: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ﴾ حال من الضمير فأما قوله: ﴿وَبِالْحَقِّ نَزَّلُهُ﴾، فيحتمل الجار فيه ضربين: أحدهما: أن يكون التقدير نزل بالحق، كما تقول: نزلت بزيد.

ويجوز أن يكون حالا من الضمير الذي في «نزل».

يدلك على جواز ذلك قوله: ﴿وَبِالْحَقِّ نَزَّلُهُ﴾، وقوله: ﴿أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾ [آل عمران: ٣] وهذا اتفاق في^(٢) مذهب الفريقين.

(١) زاد في أ: به.

(٢) في أ: من.

ومثل ذلك فى احتمال الوجهين قوله: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣] فى من رفع الروح، يكون الجار مثل الذى فى مررت بزید، ويكون حالا، كما تقول: نزل زید بعده، وخرج بسلاحه، وفى التنزيل: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾ [المائدة: ٦١].

ومما لا يكون إلا حالا قوله: ﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ﴾ [الأنعام: ١١٤].

ألا ترى: أن «أنزلت» يتعدى إلى مفعول واحد؛ فإذا بنيت للمفعول لم يبق له متعدى إلى مفعول به، وقوله: ﴿مِنْ رَبِّكَ﴾ على حد ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٨٩] و: ﴿بِالْحَقِّ﴾ حال من الذكر الذى فى ﴿مُنَزَّلٌ﴾، والعامل فيه منزل^(١).

ومما جاء الجار فيه حالا، كما جاء فى الآى الأخر: ﴿أَنْزَلْنَاهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦] المعنى: أنزله وفيه علمه، كما أن: خرج بعُدَّتِهِ، تقديره: [خرج]^(٢) وعليه عُدَّتُهُ. والعِلْمُ: المعلوم، أى: أنزله وفيه معلومه. ومثل ذلك الصيد يراد به: المصطاد.

يدلُّك على إرادتهم به المصطاد قوله: ﴿يَتَّبِعُونَكَ اللَّهُ يَشَاءُ مِنَ الصَّيْدِ تَأَلُّهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاكُمْ﴾ [المائدة: ٩٤] فالأيدى^(٣) والرماح إنما تلحق الأعيان ولا تلحق الأحداث.

وأما قوله: ﴿وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ [الحديد: ١٦]:

فمن خفف ﴿نزل﴾ كان «ما» بمنزلة «الذى»، وفيه ذكر مرفوع يعود إلى ما، ولا يجوز فيمن خفف أن يجعل «ما» بمنزلة المصدر مع الفعل كـ «أن»؛ لأن الفعل يبقى بلا فاعل ولا يجوز فيمن جوز زيادة «من» فى الإيجاب أن يكون: الحق مع الجار فى موضع الفاعل. وقد جعلت «ما» بمنزلة الذى؛ لأنه لا يعود إلى الموصول شىء. ومن شدد كان الضمير الذى فى ﴿نَزَلَ﴾ لاسم الله - عز وجل - والعائد محذوف

(١) فى أ: نزل.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: والأيدى.

من الصلة.

فأما دخول الجارِّ فلأن «ما» لما كان على لفظ الجزاء حسن دخول «مِنْ» معه، كما دخلت في نحو: [من الطويل]

فَمَا يَكُ مِنْ خَيْرٍ أَتَوْهُ^(١)
.....

فإذا كان كل واحد من «نَزَلَ» و «أُنْزِلَ» يستعمل كما يستعمل الآخر، ويعنى به ما يعنى بالآخر، لم ينكر أن يوقع كل واحد منهما موقع^(٢) الآخر. وكذلك ما تصرف من ذلك كأسماء الفاعلين، فتقرأ: مُنْزَلُونَ، ومُنْزَلُونَ؛ لأن كل واحدٍ منهما بمنزلة الآخر، كما أن الفعل الذى جريا عليه كذلك.

وهذا مما يعلم منه أن «فَعَلَ» بمنزلة «أَفْعَلَ»، وأن تضعيف العين للتعدى وليس يراد به الكثرة كما أريد فى نحو: ﴿وَعَلَقَتِ الْآيُوبُ﴾ [يوسف: ٢٣] ولكن «فَعَلَ» بمنزلة «أَفْعَلَ».

وقد قال سيبويه: قد يجىء أفعلتُ، وفعلتُ بمعنى واحدٍ مشتركين وذلك نحو: وعزتُ إليه، وأوعزتُ، وخبرتُ وأخبرت، وسميتُ وأسميت.

فأما تخفيف حمزة والكسائي فى لقمان: ﴿وَيُنْزِلُ الْغَيْثُ﴾ [الآية: ٣٤] وفى «الشورى» ﴿وَهُوَ الَّذِي يُنْزِلُ الْغَيْثُ﴾ [٢٨] فلو شدد ذلك كما شددا غيره كان حسناً، ولو خففا بعض ما شددا كان كذلك.

ويشبه أن يكونا^(٣) اعتباراً فى تخفيف ذلك كثرة ما جاء فى التنزيل فى ذكر الغيث فحمله اسم الفاعل على ذلك.

فمن ذلك قوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً يَقْدِرُ فَأَسْكَنَتْهُ فِي الْأَرْضِ﴾ [المؤمنون: ١٨] و: ﴿وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ﴾ [إبراهيم: ٣٢] و: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ يَقْدِرُهَا﴾^(٤) [الرعد: ١٧] ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ

(١) جزء من صدر بيت لزهير بن أبى سلمى، وبعده:

..... فإنما توارثه آباء آبائهم قبل

ينظر: ديوانه ص(١١٥)، ويروى: «كان» بدل «يك».

(٢) فى ب: موضع.

(٣) فى ب: يكون.

(٤) سقط فى ب.

مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴿[الحج: ٦٣]﴾ «أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَكُمْ يَنْبِيعَ فِي الْأَرْضِ» [الزمر: ٢١] يشبه أن يكونا لما رآياه بهذه الكثرة، حملا اسم الفاعل عليه.

فأما قوله: «وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ» [الزمر: ٦] وقوله: «وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ» [الحديد: ٢٥] فكان المعنى فيه: خلق. ألا ترى أنه قد جاء في الأخرى ثمانية أزواج، وذلك محمولٌ على أنشأ، كأنه وأنشأ ثمانية أزواج.

اختلفوا في قوله: «وَجَبْرِيلَ وَمِيكَائِلَ» [٩٨] في كسر الجيم وفتحها، والهمز وتركه. والهمز في: «ميكائيل»، والياء بعد الهمز من: «جَبْرِئِيلَ وَمِيكَائِيلَ»: فقرأ ابن كثير: «جَبْرِيلَ» بفتح الجيم وكسر الراء من غير همز^(١)، و: «مِيكَائِيلَ» مهموزٌ في وزن: ميكاعيل، بعد الألفِ همزةً، وياءٌ بعد الهمزة^(٢). وروى محمد بنُ صالح البزى^(٣) عن شبل بن عباد عن عبد الله بن كثير: «جَبْرِيلَ» بلا همز، و: «ميكائِلَ» مهموزٌ مقصور.

وكذلك روى محمد بن سعدان عن عبيد بن عقيل عن شبل بن عباد عن عبد الله

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٤)، الإعراب للنحاس (٢٠٠/١)، البحر المحيط (٣١٨/١)، التيسير للداني (٧٥)، تفسير الطبري (٣٨٩/٢)، تفسير القرطبي (٣٧/٢)، الحجة لابن خالويه (٨٥ - ٨٦)، الحجة لأبي زرعة (١٠٧)، السبعة لابن مجاهد (١٦٦)، الغيث للصفاقسي (١٢٧)، الكشف للزمخشري (٨٤/١)، المجمع للطبرسي (١٦٦/١).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٤)، الإعراب للنحاس (٢٠٢/١)، البحر المحيط (٣١٨/١)، التيان للطوسي (٣٦٢/١)، التيسير للداني (٧٥)، تفسير القرطبي (٣٨/٢)، الحجة لابن خالويه (٨٦)، الحجة لأبي زرعة (١٠٨)، السبعة لابن مجاهد (١٦٦، ١٦٧)، الغيث للصفاقسي (١٢٧)، الكشف للزمخشري (٨٤/١)، الكشف للقيسي (٢٥٥/١)، المجمع للطبرسي (١٦٦/١)، تفسير الرازي (٤٢٥/١)، النشر لابن الجزري (٢١٩/٢).

(٣) محمد بن صالح: أبو إسحاق المرى البصري الخياط، روى ابن صالح الحروف سماعاً عن شبل بن عباد، روى القراءة عنه عرضاً محمد بن عبد الله بن القاسم بن أبي بزة وروى الحروف عنه روح بن عبد المؤمن وإسحاق بن أبي إسرائيل، وروى عنه الداني أنه قال: سألت شبل بن عباد عن قراءة أهل مكة فيما اختلفوا فيه وفيما اتفقوا عليه فقال: إذا لم أذكر ابن محيصن فهو المجتمع عليه، وإذا ذكرت ابن محيصن فقد اختلف هو وعبد الله بن كثير. وذكر القراءة.

ينظر: الغاية (١٥٥/٢، ١٥٦).

ابن كثير: ﴿مِيكَائِيلُ﴾ مهموزٌ مقصور بزنة ميكاعل مثل نافع.
وحدثني الحسين بن بشر الصوفى^(١) عن رَوْح بن عبد المؤمن^(٢) عن محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير قال: رأيت النبي ﷺ في المنام وهو يقرأ: جَبْرِيلَ وميكال فلا أقرأهما أبداً إلا هكذا.

وقرأ نافع: ﴿جَبْرِيلَ﴾ بكسر الجيم والراء من غير همز، و: ﴿وميكائيلَ﴾ بهمزة بعد الألف^(٣)، وقبل اللام، ليس بعدها ياءٌ، في وزن: ميكاعِل^(٤).
وقرأ أبو عمرو: ﴿جَبْرِيلَ وميكالَ﴾ بغير همز. وكذلك روى حفص عن عاصم.
وقرأ ابن عامر: ﴿جَبْرِيلَ﴾ مثل أبي عمرو و: ﴿ميكائيلَ﴾ بهمز بين الألف والياء ممدودة.

وقرأ عاصم في رواية يحيى عن أبي بكر وحماد بن سلمة عن عاصم: ﴿جَبْرِيلَ﴾ بفتح الجيم والراء، وهمزة بين اللام والراء غير ممدودة في وزن: جَبْرِعِل، خفيفة اللام^(٥) و: ﴿ميكائيلَ﴾ في رواية يحيى بهمزة بعدها ياءٌ.

(١) الحسين بن بشر بن معروف، أبو الحسين الطبري الريشى، يعرف بالصوفى، روى القراءة عن روح بن عبد المؤمن، روى عنه أبو بكر بن مجاهد.
ينظر: الغاية (٢٣٩/١).

(٢) روح بن عبد المؤمن، أبو الحسن الهذلي مولا هم البصرى النحوى، كذا نسبه جماعة الحفاظ والمحدثين، وقال الأهوازى: هو ابن عبد المؤمن بن قرة بن خالد البصرى، وقال الدانى: هو ابن عبد المؤمن بن عبدة بن مسلم مقرئ جليل ثقة ضابط مشهور، عرض على يعقوب الحضرمى وهو من جلة أصحابه، وروى الحروف عن أحمد بن موسى ومعاذ بن معاذ وابنه عبيد الله بن معاذ ومحبوب كلهم عن أبي عمرو وحماد بن شعيب صاحب خالد بن جبلة وعن محمد بن صالح المرى صاحب شبل، عرض عليه الطيب بن الحسن بن حمدان القاضى وأبو بكر محمد بن وهب الثقفى ومحمد بن الحسن بن زياد، وروى عنه البخارى في صحيحه، مات سنة أربع أو خمس وثلاثين ومائتين.
ينظر: الغاية (٢٨٥/١).

(٣) في ب: أَلَف.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٤)، البحر المحيط (٣١٨/١)، التيسير للدانى (٧٥)، الحجة لابن خالويه (٨٦)، المجمع للطبرسى (١٦٦/١)، تفسير الرازى (٤٢٥/١)، النشر لابن الجزرى (٢١٩/٢).

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٤)، الإعراب للنحاس (٢٠١/١)، البحر المحيط (٣١٨/١)، التيسير للدانى (٧٥)، تفسير القرطبى (٣٧/٢)، الحجة لابن خالويه (٨٥، ٨٦)، السبعة لابن مجاهد (١٦٦)، الغيث للصفافسى (١٢٧)، الكشف للزمخشري (٨٤/١)، تفسير الرازى (٤٢٣/١)، النشر لابن الجزرى (٢١٩/٢).

وقال الكسائي وحسين الجعفي عن أبي بكر عنه، وأبان عن عاصم: ﴿جَبْرِئِيلَ وَمِيكَائِيلَ﴾ مثل حمزة، وكذلك روى أبان بن يزيد العطار عن عاصم، وحسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم.

وروى ﴿مِيكَائِيلَ﴾ مهموزة مقصورة في وزن ميكَاعِلٍ مثل نافع. وروى محمد بن سعدان عن محمد بن المنذر عن يحيى بن آدم عن أبي بكر عنه مثل حمزة.

وقرأ حمزة والكسائي ﴿جَبْرِئِيلَ وَ مِيكَائِيلَ﴾ ممدودتين، مهموزتين. قال أبو علي: روينا عن أبي الحسن من طريق أبي عبد الله اليزيدي عن عمه عنه أنه قال: في: ﴿جَبْرِئِيلَ﴾ ست لغات: جَبْرِئِيلُ، وَجَبْرِئِيلُ، وَجَبْرَالُ، وَجَبْرِيلُ، وَجَبْرَالُ، وَجَبْرِيلُ، وهذه أسماء مُعَرَّبَةٌ، فإذا أتى بها على ما في أبنية العرب مثله؛ كان أذهب في باب التعريب.

يقوى ذلك تغييرهم للحروف المفردة التي ليست من حروفهم؛ كتغييرهم الحرف الذي بين الفاء والباء في قلبهم إياه إلى الباء المحضة، أو الفاء المحضة؛ كقولهم: البرند والفرند، وكذلك: تغييرهم الحركة التي ليست من^(١) كلامهم؛ كالحركة التي في قول العجم: «زُوزُوا أَشُوب» يَخْلُصُونَهَا ضَمَّةً، فكما غيروا الحروف والحركات إلى ما في كلامهم، فكذلك القياس في أبنية هذه الكلم، إلا أنهم قد تركوا أشياء من العجمية على أبنية العجم التي ليست من أبنية العرب ك: الآجر^(٢)، والإبريسم^(٣)،

(١) في ب: في.

(٢) الآجر: اللبن المُخْرَقُ المُعَدُّ للبناء.

ينظر: المعجم الوسيط (أجر).

(٣) جاء في اللسان: و«الإبريسم» مُعَرَّبٌ، وفيه ثلاث لغات، والعرب تخلط فيما ليس من كلامها، قال ابن السكيت: هو الإبريسم، بكسر الهمزة والراء وفتح السين، وقال: ليس في كلام العرب «إفعليل» مثل: «إهليلج» و«إبريسم»، وهو ينصرف، وكذلك إن سميت به على جهة التلقب انصرف في المعرفة والنكرة؛ لأن العرب أعربت في نكرته وأدخلت عليه الألف واللام وأجرته مجرى ما أصل بنائه لهم، وكذلك «الفرند» و«الدياج» و«الراقد» و«الشهريز» و«الآجر» و«النيروز» و«الزنجيل»، وليس كذلك «إسحاق» و«يعقوب» و«إبراهيم»؛ لأن العرب ما أعربت بها إلا في حال تعريفها، ولم تنطق بها إلا معارف، ولم تنقلها من تنكير إلى تعريف، قال ابن بري: ومنهم من يقول: أُبْرِيسَمٌ، بفتح الهمزة والراء، ومنهم من يكسر الهمزة ويفتح الراء، قال ذو الرمة:

والفرند^(١)، وليس فى كلام العرب على هذه الأبنية، فكذلك قول من قال: ﴿جَبْرِيلُ﴾ إذا كسر الجيم كان على لفظ: «قُنْدِيل، وَبَرْطِيل»^(٢) وإذا فتحها فليس لهذا البناء مثلٌ فى كلام العرب، فيكون هذا من باب الآجُر، والفرند، ونحو ذلك من المعرَّب الذى لم يَجِئْ له مثل فى كلامهم.

فكلا المذهبين حسنٌ لاستعمال العرب لهما جميعاً، وإن كان الموافق لأبنيتهم أذهب فى باب التعريب.

وكذلك القول فى: «ميكالَ وميكائيلَ»، وميكالُ: بَزَنَة قِنْطَارٍ وسرداح^(٣)،

كَأْتَمَا اغْتَمَثَ ذُرَى الْأَجْبَالِ
بِالْقَزِّ وَالْإِبْرَيْسَمِ الْهَلْهَالِ

ينظر: اللسان (برسم).

(١) جاء فى اللسان: الْفِرْنُدُ: وَشَى السَّيْفِ، وهو دَخِيلٌ. وَفِرْنُدُ السَّيْفِ: وَشِيُهُ. قال أبو منصور: فِرْنُدُ السَّيْفِ: جوهره وماؤه الذى يجرى فيه، وطرائقه يقال لها الْفِرْنُدُ، وهى سَفَاسِقُهُ. الجوهري: فِرْنُدُ السَّيْفِ، وَإِفِرْنُدُهُ زُبْدُهُ وَوَشِيُهُ. وَالْفِرْنُدُ: السَّيْفُ نفسه؛ قال جرير:

وَقَدْ قَطَعَ الْحَدِيدَ فَلَا تُمَارَوْا فِرْنُدًا لَا يُقَلُّ وَلَا يَذُوبُ

قال: ويجوز أن يكون أراد: ذو فرند، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. وَالْفِرْنُدُ: الورد الأحمر. وَفِرْنُدُ، دَخِيلٌ معرب: اسم ثوب.

ينظر: اللسان (فرند).

(٢) جاء فى اللسان: الْبَرْطِيلُ: حَجَرٌ أَوْ حَدِيدٌ طَوِيلٌ صَلْبٌ خَلْقَةٌ لَيْسَ مِمَّا يَطْوِلُهُ النَّاسُ وَلَا يَحْدُدُونَهُ، تُنْقَرُ بِهِ الرَّحَى، وَقَدْ يَشْبَهُ بِهِ خَطْمُ النَّجِيَّةِ، وَالْجَمْعُ بَرَاطِيلٌ؛ قال رجل من بنى ققعس:

تَرَى شُئُونَ رَأْسِهَا الْعَوَارِدَا
مَضْبُورَةً إِلَى شَبَا حَدَائِدَا
ضَبَرَ بَرَاطِيلَ إِلَى جَلَامِدَا

قال السيرافى: هو حجر قدر ذراع. أبو عمرو: الْبَرَاطِيلُ المعاول، واحداها: بَرَطِيلٌ، والبرطيل: الحجر الرقيق وهو النصيل، وقيل: هما طَرَرَانِ مَمْطُولَانِ تنقر بهما الرحى، وهما من أصلب الحجارة مسلكةٌ محددة، قال كعب بن زهير:

كَأَنَّ مَا فَاتَ عَيْنَيْهَا وَمَذْبَحُهَا مِنْ خَطْمِهَا وَمِنْ اللَّخْيَيْنِ بَرْطِيلُ

قال: البرطيل حجر مستطيل عظيم شَبَّهَ بِهِ رَأْسُ الناقة.

ينظر: اللسان (برطل).

(٣) جاء فى اللسان: السُّرْدَاخُ وَالسُّرْدَاخَةُ: الناقة الطويلة، وقيل: الكثيرة اللحم؛ قال:

إِنْ تَرَكَبَ النَّاجِيَةَ السُّرْدَاخَا

و: ﴿مِيكَائِيلُ﴾ خارجٌ عن أبنية كلام العرب.

فأما القول في زنة ﴿ميكال﴾ فلا يخلو من أن يكون: فيعالا أو مفعالا أو فعلا لا. فلا يجوز أن [يكون]^(١) فيعالا؛ لأن هذا بناءٌ يختص به المصدر كالقيتال^(٢)، والحيقال^(٣)، وليس هذا الاسم بمصدر. ولا يجوز أن يكون مفعالا، فيكون من: أكل أو وكل؛ لأن الهمزة المحذوفة من «ميكائيل» محتسبٌ بها في البناء، فإذا ثبت ذلك صارت الكلمة من الأربعة، وبناتُ الأربعة لا تلحقها الزيادة من أوائلها، إلا الأسماء الجارية على أفعالها، وليس هذا على ذلك الحدّ، فإذا لم يكن كذلك، ثبت أن الميم أصلٌ كما كانت الهمزة في إبراهيم ونحوه أصلا ليست بزيادة. ولا يجوز أيضًا أن يكون: فعلا لا؛ لأن الهمزة المحذوفة من البناء مقدرةٌ فيه. ونظير ذلك في حذف الهمزة منه والاعتداد بها، مع الحذف [في البناء]^(٤) قولهم: سَوَايَةُ، إنما هي سَوَائِيَّةٌ: كالكرامية، وكذلك الهمزة المحذوفة من أشياء - على قول أبي الحسن - مقدرة في البناء فكذلك الهمزة في: «ميكائيل».

وجمعها: السرداح. والسرداح أيضًا: جماعة الطلح، واحدته: سِرْدَاخَةٌ. والسُرْدَاخُ: مكانٌ لين ينبت النجعة والنصيّ والعجلة، وهي السرداح، وأنشد الأزهري:

عليك سِرْدَاخًا من السُّرْدَاخِ
ذا عِجْلَةٍ وذا نَصِيٍّ واضح

أبو خيرة: هي أماكن مستوية تنبت العضاء، وهي لينة. وفي حديث جُهَيْش: وديمومة سِرْدَحٍ؛ قال: السردح: الأرض اللينة المستوية؛ قال الخطابي: الصردح، بالصاد، هو المكان المستوي، فأما بالسين فهو السُرْدَاخُ، وهي الأرض اللينة. وأرض سرداخ: بعيدة. والسُرْدَاخُ: الضخم (عن السيرافي وفي التهذيب)؛ وأنشد الأصمعي:

وكانني في فَنَحْمَةِ ابْنِ جَمِيرٍ
في نِقَابِ الْأَسَامَةِ السُّرْدَاخِ
الْأَسَامَةُ: الأسد. ونقابه: جلده. والسُرْدَاخُ، من نعته: وهو القوى الشديد التام.

ينظر: اللسان (سردح).

(١) سقط في ب.

(٢) القيتال: مصدر «قاتل»، كقتال ومقاتلة.

ينظر: ترتيب القاموس (قتل).

(٣) الحيقال: مصدر «حوقل»، كحوقلة. وحوقل، أي: اعتمد بيديه على خصريه وأسرع في

مشيه، وقارب الخطو، وحوقل، أي: أعيا. وحوقل الشيء أوفلأنا: دفعه.

ينظر: المعجم الوسيط (حوقل)، وترتيب القاموس (حقل).

(٤) سقط في أ.

فإن قلت: فلم لا تجعلها بمنزلة التي في حُطائط^(١) وجرائض^(٢)؟
فإن ذلك لا يجوز؛ لأن الدلالة لم تقم على زيادتها كما قامت في قولهم:

(١) جاء في اللسان: والحَطَاطَةُ والحُطَايُطُ والحُطَيْطُ: الصغير وهو من هذا لأن الصغير محطوط؛ أنشد قُطرب:

إِنْ جَرَى حُطَايُطٌ بَطَايُطٌ

كَأَثَرِ الظَّبْيِ بِجَنْبِ الْغَايُطِ

بَطَايُطٌ: إِبْتِغَاءً؛ وقال مليح:

يَكُلُّ حَطِيْطُ الْكَغْبِ ذُرْمَ حُجُوْلُهُ تَرَى الْحَجَلَ مِنْهُ غَامِضًا غَيْرَ مُقَلَّقٍ

وقيل: هو القصير. أبو عمرو: الحُطَايُطُ: الصغير من الناس وغيرهم؛ وأنشد:

وَالشَّيْخَ مِثْلَ النَّسْرِ وَالْحُطَايُطِ

وَالنَّسْوَةَ الْأَرَامِلَ الْمَثَالِطِ

قال الأزهري: وتقول صبيان الأعراب في أحاجيهم: ما حُطَايُطٌ بَطَايُطٌ تَمِيسُ تحت الحَايُطِ؟ يعنون الدُّرَّةَ.

ينظر: اللسان (حطط).

(٢) الجرائض: قال في اللسان: وَجَمَلُ جُرَائِضٍ: أْكُول، وقيل: عظيم، همزته زائدة لقولهم في معناه: جرواض. التهذيب: جمل جُرَائِضٍ وهو الأْكُول الشديد القُضْل بَأَنِيَابِهِ الشَّجَرِ. أبو عمرو: الذُّفْرُ الْعَظِيم من الإبل، والجُرَائِضُ مثله. قال ابن بري: حكى أبو حنيفة في كتاب النبات أن الجرائض: الجمل الذي يحطم كل شيء بَأَنِيَابِهِ، وأنشد لأبي محمد الفقعسي:

يَشَبَعُهَا دُو كِذْبَةِ جُرَائِضٍ

لِحَشْبِ الطَّلْحِ هَضُورَ هَائِضٍ

بِحَيْثُ يَغْتَشُّ الْغَرَابُ الْبَائِضُ

ورجلُ جُرَائِضٍ: عظيم البطن.

ابن الأنباري: الجُرَائِضُ الرجل العظيم؛ وأنشد:

يَا رَبَّنَا لَا تُبْقِ فِيهِمْ عَاصِيَةَ

فِي كُلِّ يَوْمٍ هِيَ لِي مُنَاصِيَةَ

تُسَامِرُ الْحَيَّ وَتُضْحِي شَاصِيَةَ

مِثْلَ الْهَاجِرِينَ الْأَخَرِ الْجُرَائِضِيَةَ

ويقال: رجل جُرَائِضٍ وَجُرَيْضٌ مثل، «غلابي» و«غَلِيط»؛ حكاه الجوهري عن أبي بكر

ابن السراج.

ونعجة جُرَائِضَةٌ وَجُرَيْضَةٌ، مثال: غَلِيطَةٌ: عريضة ضخمة. وناقَة جُرَاضٍ: لطيفة بولدها، نعتٌ للأنثى خاصة دون الذكر؛ وأنشد:

وَالْمَرَاضِيْعُ دَائِبَاتٌ تُرَبَّى لِيَلْمَنَايَا سَلِيلِ كُلِّ جُرَاضٍ

وَالْجُرَيْضُ: العظيم الخلق.

ينظر: اللسان (جرض).

جرواض^(١)، فهو إذن بمنزلة التي في: بُرَّائِل، وكذلك: ﴿جَبْرِيلُ﴾ الهمزة التي تحذف منها ينبغي أن يقدر حذفها للتخفيف وحذفها للتخفيف لا يوجب إسقاطها من أصل البناء، كما لم يجز إسقاطها في «سواية» من أصل البناء، وإذا كان كذلك كانت الكلمة من بنات الخمسة.

وهذا التقدير يقوَّى قول من قرأ: ﴿جَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ﴾ بالهمز؛ لأنه يقول: إن الذي قرأ: ﴿جَبْرِيلَ﴾ وإن كان في اللفظ مثل: بِرطيل، فتلك الهمزة عنده مقدرة، وإذا كانت مقدرة في المعنى، فهي مثل ما ثبت في اللفظ. وأما^(٢) «إِسْرَافِيلَ» فالهمزة فيه أصل؛ لأن الكلمة من بنات الأربعة، كما كانت الميم من ميكائيل كذلك.

ف«إِسْرَافِيلَ» من الخمسة كما كان «جَبْرِيلَ» كذلك. والقول في همزة «إِسْرَافِيلَ» و«إِسْمَاعِيلَ» وإبراهيم مثل القول في همزة إسرافيل في أنها من نفس الكلمة، والكلمة بها من بنات الخمسة.

وقد جاء في أشعارهم الأمران: ما هو على لفظ التعريب، وما هو خارج عن ذلك قال: [من الكامل]

عَبَدُوا الصَّلِيبَ وَكَذَّبُوا بِمُحَمَّدٍ وَبَجَبْرِئِيلَ وَكَذَّبُوا مِيكَالًا^(٣)
وقال: [من الوافر]

وَجَبْرِيلُ رَسُولُ اللَّهِ مِنَّا وَرُوحُ الْقُدُسِ لَيْسَ لَهُ كِفَاءٌ^(٤)
وقال: [من الطويل]

شَهِدْنَا فَمَا تُلْقَى لَنَا مِنْ كَتِيبَةٍ يَدِ الدَّهْرِ إِلَّا جَبْرِئِيلُ أَمَامُهَا^(٥)

(١) الجرواض: العظيم، يقال: جمل جرواض: إذا كان ضخماً ذا قَصْرَةٍ غليظة، قال رؤبة:
به نَذَقُ الْقَصْرَ الْجَرَّاضَا
ينظر: اللسان (جرض).

(٢) في ب: فأما.

(٣) البيت لجبرير في ديوانه ص(٣٣٩)، البحر المحيط (٣١٨/١)، القرطبي (٢٨/٢)، الدر المصون (٣١٣/١).

(٤) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص(٧٥)، ولسان العرب (كفأ، جبر)، وكتاب العين (٤١٤/٥)، وتهذيب اللغة (٣٨٩/١٠)، والتنبيه والإيضاح (٩٦/٢)، وتاج العروس (كفأ، جبر)، وأساس البلاغة (كفأ)، وتروى كلمة «مئاً» هكذا: «فيها».

(٥) ظرف المكان إذا كان خبراً عن اسم عين سواء كان اسم مكان أو لا، فإن كان غير متصرف =

وقال كعبُ بنُ مالكٍ: [من البسيط]

وَيَوْمَ بَذِرْ لَقِيْنَاهُمْ لَنَا مَدَدٌ فِيهِ لَدَى النَّصْرِ مِيكَالٌ وَجَبْرِيلُ^(١)
وأما ما روى عن أبي عمرو من أنه كان يخفف: ﴿جبريل﴾ أو: ﴿ميكال﴾
ويهمز: ﴿إسرائيل﴾، فما أراه إلا لقلة مجيء: «إسرائيل» بلا همز، وكثرة مجيء
«جبريل وميكال» في كلامهم، والقياس فيهما واحد.
وقد جاء في شعر أمية: «إسرائيل»،

قال: [من الخفيف]

لَا أَرَى مَنْ يُعِيشُنِي فِي حَيَاتِي غَيْرَ نَفْسِي إِلَّا بَنِي إِسْرَإِيلَ^(٢)
وليس قولٌ من قال: إِنَّ «إيلَ، وإلَ» اسم الله عز وجل، وأضيف ما قبلهما
إليهما، كما يقال: عبد الله - بمستقيم من وجهين:
أحدهما: أَنَّ (إيلَ، وإلَ) لا يعرفان في أسماء الله - سبحانه - في اللغة العربية.
والآخر: أنه لو كان كذلك لم يتصرف آخر الاسم في وجوه العربية، ولكان الآخر
مجرورًا، كما أن آخر عبد الله كذلك، ولو كان مضافًا لوقع التعريب عليه على حد ما
وقع على^(٣) غيره من الأسماء المضاف إليها.

= نحو: زيد عندك، فلا كلام في امتناع رفعه، وإن كان متصرفًا وهو نكرة فالرفع راجح نحو:
أنت منى مكان قريب، وإدراك منى يمين أو شمال، وهو باق على الظرفية عند البصريين،
والمضاف محذوف: إما من المبتدأ، أى: مكانك منى مكان قريب، أو من الخبر، أى أنت
منى ذو مكان قريب، ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل؛ فيجب رفعه، وليس بظرف.
وإن كان معرفة فالرفع مرجوح نحو: زيد خلفك، ودارى أمامك؛ وذلك لأن أصل الخبر
التنكير، ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر كما فى قوله: إلا جبرئيل أمامها. على أن
«جبرئيل» مبتدأ و«أمامها» بالرفع خبره والجملة صفة ل: «كتيبة». خلافًا للجزمى والكوفيين.
وإن لم يتصرف كـ «الفوق» و«التحت» لزم نصبه إجمالًا، وإن كان خبرًا عن المكان نحو:
دارى خلفك ومنزلى أمامك جوزوا رفعه فى السعة.

البيت لكعب بن مالك فى ديوانه (٢٧١)، الأزمنة والأمكنة للمرزوقى (٣٠٩/١)،
المقتضب (٣٤١/٤)، خزانة الأدب (٤١٥/١)، واللسان (جبر).

(١) البيت لحسان بن ثابت فى ديوانه ص (٣٩٤)، ولسان العرب (مكا)، وتاج العروس (مكا).

ورويت «لقيناكم» بدلًا من «لقيناهم»، و: «فيرفع» بدلًا من «فيه لدى».

(٢) البيت فى ديوانه ص (٥١)، وتاج العروس (سرو).

ورويت: «يعيننى» بدلًا من «يعيشنى».

(٣) فى ب: فى.

اختلفوا فى كسر النون مع التخفيف والتشديد من قوله -عز وجل-: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ [١٠٢]، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧]، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾، ﴿وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [يونس: ٤٤].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾، [و] ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾، [و] ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾، [و] ﴿وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ مشدّدات [فى ذلك كله] ^(١).

وقرأ نافع وابن عامر ^(٢) ﴿وَلَكِنَّ الْبِرُّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧] ﴿وَلَكِنَّ الْبِرُّ مَنْ اتَّقَى﴾ [البقرة: ١٨٩] خففتى النون، ويرفعان ^(٣) ﴿الْبِرُّ﴾.

وشدد النون فى هذين الموضعين ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحزمة والكسائي. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾، ﴿وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ خففات كلهن.

وقرأ ابن عامر وحده ^(٤): ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ﴾ بالتخفيف، وشدّد النون من: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾، ﴿وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾. ولم يختلفوا إلا فى هذه الستة الأحرف.

قال أبو على: اعلم أن «لكن» حرف لا نعلم شيئاً على مثاله فى الأسماء والأفعال، فلو كانت اسماً لم يخلُ من أن يكون «فاعلاً» أو «فعلاً»، ولا نعلم أحداً ممن يؤخذ بقوله يذهب إلى أن الألف فى الحروف زائدة، فكذاك ينبغى أن تكون الألف فى هذا الحرف، وهو مثل: إن: فى أنها مُثَقَّلَةٌ، ثم يخفف إلا أن «إِنَّ» و«أَنَّ» إذا خففتا فقد ينصب بهما كما كان ينصب بهما مثقلتين وإن كان غير الإعمال أكثر. ولم نعلم أحداً حكى النصب فى: «لكن» إذا خففت فيشبه أن النصب لم يجرى فى

(١) فى أ: كلهن.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٥٣)، الإعراب للنحاس (٢٣٠/١)، الإملاء للعكبرى (٤٦/١)، البحر المحيط (٢/٢)، التبيان للطوسى (٩٤/٢)، التيسير للدانى (٧٩)، الحجة لأبى زرة (١٢٣)، الغيث للصفاقسى (١٤٦)، الكشف للزمخشري (١٠٩/١)، الكشف للقيسى (١/٢٥٦)، المجمع للطبرسى (٢٦١/١)، تفسير الرازى (٩٦/٢).

(٣) فى أ: ورفع.

(٤) ينظر: الكشف (٢٥٦/١)، والسبعة (١٦٧)، وحجة القراءات (١٠٨)، العنوان (٧١)، وشرح الطيبة (٥٣/٤)، وشرح شعلة (٢٧١)، وينظر إتحاف الفضلاء (٤١٠/١).

هذا الحرف مخففاً؛ ليكون ذلك دلالة على أن الأصل في هذه الحروف ألا تعمل إذا خففت لزوال اللفظ الذي به شابه الفعل في التخفيف، وأن من خفف ذلك؛ فالوجه ألا يعمل.

ومثل ذلك - في أنه لم يجئ فيه الجزاء؛ وإن كان القياس لا يمنع منه - : «كيف». ألا ترى أن الخليل وأصحابه لم يحكوا فيه الجزاء، وإن كان المعنى لا يمنع ذلك، ليعلم أن الجزاء ليس حكمه أن يكون بالأسماء؛ فكذلك لم يجئ النصب مع التخفيف في هذا الحرف كما جاء في «إِنَّ، وَأَنَّ، وَلَعَلَّ، وَلَيْتَ»، وقد لحقتها: «ما» كافة كما لحقت: «إِنَّ وَأَنَّ وَلَعَلَّ [وليت]»^(١) وذلك في نحو قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ﴾ [الأنبياء: ٤٥]، و: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦]. وقول الشاعر: [من الطويل]

لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا^(٢) ...

فمما جاءت فيه «ما» كافة قول الشاعر: [من الطويل]

وَلَكِنَّمَا أَهْلَى بِوَادٍ أَنِيسُهُ ذَنَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدُ^(٣)

ومما جاءت فيه لكن مخففة غير مُعْمَلَةٍ: ما أنشده أبو زيد: [من الوافر]

وَمَا ذَهْرِي بِشْتِمِكَ فَاغْلَمْنُهُ وَلَكِنْ أَتَتْ مَخْذُولٌ كَبِيرُ^(٤)

ومثله قول زهير: [من الوافر]

(١) سقط في ب.

(٢) البيت للفرزدق، وتماهه:

أعد نظراً يا عبد قيس

والبيت في ديوانه (١٨٠/١)، والأزهية ص (٨٨)، والدرر (٢٠٨/٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص (١١٦)، وشرح شواهد المعنى ص (٦٩٣)، وشرح المفصل (٥٧/٨)، وبلا نسبة في رصف المباني ص (٣١٩)، وشرح شذور الذهب ص (٣٦١)، وشرح قطر الندى ص (١٥١)، وشرح المفصل (٥٤/٨)، ومعنى اللبيب ص (٢٨٧، ٢٨٨)، وجمع الهوامع (١٤٣/١).

(٣) البيت لساعدة بن جؤية الهذلي في شرح أشعار الهذليين (١١٦٥/٣ - ١١٦٦)، وشرح شواهد المعنى (٩٤٢/٢)، والكتاب (٢٢٥/٣، ٢٢٦)، وشرح أبيات سيبويه (٢٣٥/٢)، (البيت الأول فقط)، والمقاصد النحوية (٣٥٠/٤)، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص (٥٦٧)، والجنى الداني ص (٦١٩)، وشرح المفصل (٦٢/١، ٥٧/٨)، واللمع ص (٢٣٨)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص (٤٤)، والمقتضب (٣٨١/٣).

(٤) البيت لزيد الخيل في النوادر ص (٨٠).

لَقَدْ بَالَيْتُ مَظْعَنَ^(١) أُمِّ أَوْقَى وَلَكِنْ أُمِّ أَوْقَى لَا تُبَالِي^(٢)

وقول الآخر: [من الطويل]

فَلَسْنَا عَلَى الْأَغْقَابِ تَدْمَى كُلُّوْمُنَا^(٣) وَلَكِنْ عَلَى أَقْدَامِنَا تَقْطُرُ الدِّمَا^(٤)

ولا يدل نحو ما أنشده أبو زيد من قول عمران: [من الوافر]

وَلَكِنَّا الْعِدَاءُ بَنُو سَبِيلٍ عَلَى شَرَفٍ نَيْسَرُ لَانْجِدَارٍ^(٥)

وكذلك الحذف في: «إِنَّ» في نحو قوله: ﴿قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤] وقوله:

﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ [طه: ١٢] لولا أن الحرف المحذوف مراد لم يوصل بضمير

المنصوب.

ألا ترى أن: «إِنَّ» إذا خففت، دخلت على^(٦) الأفعال، وفي دخولها على

الأفعال، دلالة على إخراجها من الإعمال، وعلى ذلك جاء التنزيل في نحو: ﴿إِنْ

كَادَ لِيُضِلَّنَا﴾ [الفرقان: ٤٢]، و: ﴿إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ﴾ [يونس: ٢٩]،

ونحو هذا مما كثر مجيئه في التنزيل.

فأما إنشاد من أنشد: [من الطويل]

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي فِرَاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقٌ^(٧)

(١) مظعن: مصدر ميمي من «ظعن»، أي: سافر ورحل.

(٢) البيت في ديوانه ص(٣٤٢)، ولسان العرب (بول)، وأساس البلاغة (بلو).

(٣) كلومنا: جمع كلّم، وهو الجرح.

(٤) البيت للحصين بن الحمام المرى في جمهرة اللغة ص(١٣٠٦)، وديوان المعاني /١/

(١١٥)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص(١٩٨)، والشعر والشعراء (٢/٦٥٣)، ولسان

العرب (دمي)، وله أو لخالد بن الأعمى في خزنة الأدب (٧/٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٣،

٤٩٤، ٤٩٥)، وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص(٧٧)، وشرح شواهد الإيضاح ص

(٢٧٩)، وشرح شواهد الشافية ص(١١٤)، وشرح المفصل (٤/١٥٣، ٨٤/٥، ٨٥)،

ولسان العرب (برغز)، والمنصف (٢/١٤٨).

ويروى: «يقط» بدل «تقطر».

(٥) ينظر: النوادر ص(١٧٢).

(٦) سقط في ب.

(٧) البيت بلا نسبة في الأزهية ص(٦٢)، والأشباه والنظائر (٥/٢٣٨، ٢٦٢)، والإنصاف /١/

(٢٠٥)، والجنى الداني ص(٢١٨)، وخزنة الأدب (٥/٢٤٦، ٤٢٧، ٣٨١/١٠، =

فهو قليل، وقياسه قياس من أعملها وهي^(١) مخففة في المظهر، وإن كان ذلك في المضممر أقبح؛ لأن المضممر كثيرًا ما يرد معه الشيء إلى أصله نحو قوله: أنشده أبو زيد: [من الوافر]

..... قَلَّا بِكَ مَا أَسَالَ وَلَا أَعَامَا^(٢)

والأصل في هذه الحروف إذا خففت ألا تعمل لزوال المعنى الذي به كان يعمل، ولذلك لم تعمل: «لكن» مخففة.

فإن قلت: إن: «لكن» لا تشبه الأفعال.

ألا ترى أنه ليس شيء على مثاله في الأسماء ولا في غيره؟

فإن فيه ما يشبه الفعل إذا نزلته منفصلاً؛ كقولهم: «أراك مُتَفَخَّحًا».

وقد جاء حذف ضمير القصة والحديث معها في نحو قول أمية: [من الطويل]
وَلَكِنَّ مَنْ لَا يَلْقَ أَمْرًا يَتَوَبُّهُ بِعُدَّتِهِ يَنْزِلُ بِهِ وَهُوَ أَغْرَلُ^(٣)
كما جاء في قوله: [من الطويل]

فَلَوْ أَنَّ حُقَّ الْيَوْمَ مِنْكُمْ إِقَامَةٌ^(٤) ...

فلولا أن الضمير معه مراد لما دخل على الجزاء، كما أنه لو لم يكن مرادًا مع

«ليت»، لم تدخل على الفعل، في نحو ما أنشده أبو زيد: [من الطويل]

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الْهَمَّ عَنِّي سَاعَةً فَبِتْنَا مَا حَيَّلْتَ نَاعِمِي بَالٍ^(٥)

= (٣٨٢)، والدرر (١٩٨/٢)، ورسف المباني ص(١١٥)، وشرح الأشموني (١٤٦/١)،

وشرح شواهد المغني (١٠٥/١)، وشرح ابن عقيل ص(١٩٣)، وشرح المفصل (٧١/٨)،

ولسان العرب (حرر، صدق، أنن)، ومغني اللبيب (٣١/١)، والمقاصد النحوية (١/

٣١١)، والمنصف (١٢٨/٣)، وهمع الهوامع (١٤٣/١)، وتاج العروس (حرر، أنن).

(١) سقط في ب.

(٢) تقدم.

(٣) البيت في الإنصاف (١٨١/١)، وخزانة الأدب (٤٥٠/١٠)، وشرح شواهد المغني (٢/

٧٠٢)، والكتاب (٧٣/٣)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤٦/٨)، ومغني اللبيب (١/

٢٩٢).

(٤) صدر بيت للرعاي النميري، وعجزه:

وإن كان سرح قد مضى ففسرعا

.....

والبيت في ديوانه ص(١٦٧)، والإنصاف (١٨٠/١)، وخزانة الأدب (٤٥١/١٠)،

وشرح أبيات سيويه (٣٤/٢)، ولسان العرب (سرح، سرع).

= (٥) البيت لعدى بن زيد في ديوانه ص(١٦٢)، وشرح شواهد المغني (٢/٦٩٧)، ونوادر أبي

فأما ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر: [من الوافر]

نَدِمْتُ عَلَى لِسَانٍ كَانَ مِنِّي فَلَيْتَ بَأْثُهُ فِي جَوْفِ عِظْمٍ^(١)
فيحتمل أمرين:

أحدهما: أن تكون الباء زائدة، ويكون: «أن» مع الجار في موضع نصب،
ويكون ما جرى من صلة: «أن» قد سد مسد خبر «ليت»، كما أنها في «ظننت أن زيداً
منطلق»، كذلك.

ويحتمل أن تكون الهاء مرادة ودخلت الباء على المبتدأ، كما دخلت في قولهم:
«بحسبك أن تفعل ذلك»، ولا يمتنع هذا من حيث امتنع الابتداء بـ «أن» لمكان الباء.
ألا ترى أن «أن» قد وقعت بعد «لولا» في نحو [قولك]^(٢): «لولا أنك منطلق»،
ولم يجر ذلك [في الامتناع]^(٣) مجرى: «أنك منطلق بلغني»؛ لأن المعنى الذي له
لم يُبتدأ [بالمفتوحة مع «لولا»]^(٤) معدوم.

فأما ما أنشده من قول الشاعر: [من الطويل]

فَقُلْتُ اذْغُ أُخْرَى وَازْفَعْ الصَّوْتِ دَعْوَةً لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ^(٥)
و:

لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ

= زيد ص (٢٥)، وبلا نسبة في الإنصاف (١/١٨٣)، وخزانة الأدب (١٠/٤٤٥، ٤٥١، ٤٧٤)،
والدرر (٢/١٧٧)، ومغنى اللبيب (١/٢٩٨)، وهمع الهوامع (١/١٣٦، ١٤٣).
(١) البيت للحطيفة في ديوانه ص (١٢٢)، وتخليص الشواهد ص (٢٩٢)، وخزانة الأدب (٤/١٥٢ - ١٥٥)،
وشرح شواهد الإيضاح ص (٥٠٣)، ولسان العرب (عكم، لسن)، ونوادر
أبي زيد ص (٣٣)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (١٠/٢٤٤).

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: مع لا.

(٥) البيت لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات ص (٩٦)، وخزانة الأدب (١٠/٤٢٦)،
٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣٦)، والدرر (٤/١٧٤)، وسر صناعة الإعراب ص (٤٠٧)، وشرح أبيات
سيبويه (٢/٢٦٩)، وشرح شواهد المغنى ص (٦٩١)، ولسان العرب (جوب، علل)،
والمقاصد النحوية (٣/٢٤٧)، وبلا نسبة في رصف المبانى ص (٣٧٥)، وشرح الأشموني
(١/٥٦)، وشرح ابن عقيل ص (٣٥٠)، وشرح التصريح (١/٢١٣)، وكتاب اللامات
ص (١٣٦)، ولسان العرب (لمم)، ومغنى اللبيب ص (٢٨٦، ٤٤١)، وهمع الهوامع
(٢/٣٣). ويروى: «داعيا» بدل «دعوة».

فينبغي أن يكون على إضمار القصة والحديث؛ كأنه خفف: «لعل» وأعملها كما يخفف: «أُنْ» ويعمل، فمن فتح اللام وجر الاسم فقال: «لعل أبى المغوار»، فاللام لام الجر؛ إلا أنه فتحها مع المظهر كما تفتح مع المضمّر.

وزعم أبو الحسن أنه سمع فتح اللام مع المظهر من يونس وأبى عبيدة وخلف الأحمر. وزعم أنه سمع [ذلك أيضًا]^(١) من العرب؛ فيكون الجرُّ فى «أبى المغوار» على هذه اللغة.

ومن قال: [من الطويل]

..... لَعْلُ أَبِى الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

حذف لام «لعل» وأضمر القصة أو الحديث وكسر اللام مع المظهر على اللغة التى هى أشيع، والتقدير: لعل لأبى المغوار منك جوابٌ قريبٌ، أى لعل نصره لا يبعد عليك، ولا يتأخر عنك.

فإن قلت: إنه حذف اللام لاجتماع اللامين، كما حذف من ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ ونحو ذلك - كان قولاً.

وحكى أبو عمر أن يونس لم يكن يرى^(٢): «لكن» الخفيفة من حروف العطف، ويقوى هذا القول أن أخوات «لكن» مما حذف منهن لم تخرج بالتخفيف عما كانت عليه قبل التخفيف.

ألا ترى أن: «إِنْ» و: «أَنْ» و: «كَأَنَّ» كذلك؛ ومثلها: «لعل».

فالقياص فى: «لكن» أن تكون فى التخفيف على ما عليه أخواتها، ولا تخرج بالتخفيف عما كانت^(٣) عليه، كما لم تخرج أخواتها عنه.

ويقوى ذلك أن معناها مخففة كمعناها مشددة، فإذا وافق حال التخفيف حال التشديد فى اللفظ والمعنى، وجب أن تكون فى التخفيف مثلها فى التشديد.

فإن قلت: لم لا تكون مثل «حتى» التى تكون لمعانٍ مختلفةٍ مع أن [اللفظ واحدًا]^(٤):

(١) فى أ: هو أيضًا ذلك.

(٢) زاد فى أ: أن.

(٣) فى أ: كن.

(٤) فى أ: اللفظة واحدة.

هذا^(١). ويضمّر القصة في: «لكن» وإن كانت مخففة، كما أضمروها^(٢) في: «أن» و: «إن» في نحو: أما إن يغفر الله لك، وإذا قال: ما مررت برجل صالح لكن طالح، كان على قوله: ولكن هو طالح، فإنه يقول: لما خففته صار^(٣) من حروف الابتداء^(٤)، كما صارت: «إن» كذلك، ولذلك وقع بعدها الفعل، فكذلك صار «لكن» من حروف الابتداء.

كما كان قوله: [من الطويل]

..... وَلَكِنْ عَلَى أَقْدَامِنَا تَقْطُرُ الدِّمَاءُ^(٥)

وقوله: [من الوافر]

..... وَلَكِنْ أَمْ أَوْفَى لَا تُبَالَى^(٦)

على ذلك.

فأما تشديد «لكن» إذا دخلت عليها الواو، وتخفيفها معها، فالقياس لا يوجب دخول التثقيب فيها؛ كما أن انتفاء دخولها لا يوجب التخفيف. ومن شدد مع دخول الواو كان كمن خفف مع دخولها. ألا ترى أن الواو لا توجب تغييراً فيما بعدها في المعنى، وإذا كان كل واحد

(١) نص عبارة سيويه: «ولو قلت: مررت برجل مسلم وثلاثة رجال مسلمين، لم يحسن فيه إلا الجري؛ لأنك جعلت الكلام اسماً واحداً حتى صار كأنك قلت: مررت بقائم، ومررت برجال مسلمين. وهذا قول يونس». ينظر: الكتاب (١/٤٣٣).

(٢) في ب: أضمروا.

(٣) في ب: صارت.

(٤) قال سيويه في باب «مجرى النعت على المنعوت، والشريك على الشريك، والبدل على المبدل منه، وما أشبه ذلك»: «وقد يكون خبراً ما لا يكون صفة... ومنه أيضاً: مررت برجل صالح بل طالح... ومثله: ما مررت برجل صالح لكن طالح، أبدلت الآخر من الأول فجري مجراه في بل. فإن قلت: مررت برجل صالح ولكن طالح فهو محال، لأن «لكن» لا يتدارك بها بعد إيجاب، ولكنها يثبت بها بعد النفي. وإن شئت رفعت فابتدأت على «هو»، فقلت: ما مررت برجل صالح ولكن طالح، وما مررت برجل صالح بل طالح، ومررت برجل صالح بل طالح؛ لأنها من الحروف التي يبتدأ بها». ينظر: الكتاب (١/٤٣٤، ٤٣٥).

(٥) تقدم.

(٦) تقدم.

منهما لا ينافى الآخر فى المساغ والجواز كانوا كلهم قد أحسن فيما أخذ به لتساوى الأمرين فى ذلك كله فى القياس، ولم يكن فى دخول الواو عليها معنى يوجب التشديد، كما لم يكن فى انتفاء دخولها عليها معنى يوجب التخفيف.

اختلفوا فى فتح النون [الأولى]^(١) وضمها وفتح السين وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ [١٠٦]:

فقرأ ابن عامر وحده: ﴿مَا تُنْسخْ﴾ بضم النون الأولى وكسر السين^(٢).

وقرأ الباقر: ﴿مَا نَنْسَخْ﴾ بفتح النون الأولى والسين مفتوحة.

قال أبو على: النسخ فى التنزيل^(٣): رفع الآية وتبديلها، ورفعها على ضروب: منها أن ترفع^(٤) تلاوتها، وحكمها؛ كنحو ما روى عن أبى بكر الصديق أنه قال: كنا نقرأ: «لا ترعّبوا عن آبائكم إِنَّه كُفِرَ».

ومنها: أن تثبت الآية فى الخط ويرتفع حكمها كقوله -عز وجل-: ﴿وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعَقَبْتُمْ فَاتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ مِثْلَ مَا أَنْفَقُوا﴾ [الممتحنة: ١١]، فهذه ثابتة اللفظ فى الخط مرتفعة الحكم. ونسخ حكمها يكون على ضربين: بسنة أو بقرآن، مثل الآية المنسوخة.

فمما نسخ بالسنة الآية التى تلونها، ومنه قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٠].

وأما المنسوخ بقرآن مثله؛ فقوله فى الأنفال: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَبِيرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا﴾ [الأنفال: ٦٥] فنسخ بقوله: ﴿أَلَنْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ

(١) سقط فى ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٥)، الإملاء للعكبرى (٣٣/١)، البحر المحيط (٢٤٢/١)، التبيان للطوسى (٣٩٢/١)، التيسير للدانى (٧٦)، تفسير الطبرى (٤٧٨/٢)، تفسير القرطبى (٦٧/٢)، الحجة لابن خالويه (٨٦)، الحجة لأبى زرعة (١٠٩)، السبعة لابن مجاهد (١٦٨)، الغيث للصفاقسى (١٢٨)، الكشف للزمخشرى (٨٧/١)، الكشف للقيسى (٢٥٧/١)، المجمع للطبرسى (١٧٩/١)، المعانى للأخفش (١٤٣/١)، المعانى للفراء (٦٤/١)، تفسير الرازى (٤٤٢/١)، النشر لابن الجزرى (٢١٩/٢).

(٣) زاد فى ب: على.

(٤) فى ب: يروم.

يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَعْلَمُونَ أَلْفَيْنِ ﴿[الأنفال: ٦٦].

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠] [فهذا نسخ] ^(١) بقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرَوْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَزْوَاجَهُنَّ أَشْهُرًا وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤].

ومنها ما يرتفع اللفظ من التنزيل ويشبث الحكم، كالحكم برجم الثيبين، وما روى عن عمر من أنه قال: لا تهللكوا عن آية الرجم، فإننا كنا نقرأ: «الشيخ والشيخة فارجموهما» ^(٢).

ومما جاء في التنزيل من ذكر النسخ قوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ﴾ [الحج: ٥٢].

[و] ^(٣) روى أن النبي ﷺ قرأ سورة النجم فأتى على قوله: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ. وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةَ الْآخِرَىٰ﴾ [الآية: ١٩] وصل به: «تلك الغرانيقة العلاء» ^(٤) وإن شفاعتهن لترتجى» فسرَّ المشركون بذلك، وقالوا: قد أتى على آلهتنا ^(٥). فهذا حديث مروي من أخبار الآحاد التي لا توجب العلم.

(١) في أ: فهذه نسخت.

(٢) أخرجه مالك (٨٢٤/٢) رقم (١٠)، وأحمد (٣٦/١) عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال: «ياكم أن تهللكوا عن آية الرجم، وأن يقول قائل: لا نجد حدين في كتاب الله؛ فقد رأيت رسول الله رجم ورجمنا بعده».

وأصله في صحيح البخاري (٦٨٣٠)، ومسلم (١٥ - ١٦٩١).

(٣) سقط في ب.

(٤) في أ، ب: الأولى، والمثبت من كتب التفسير والحديث.

(٥) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١١٨/٧)، وقال: رواه البزار والطبراني، ورجالهما رجال الصحيح إلا أن الطبراني قال: لا أعلمه إلا عن ابن عباس عن النبي ﷺ. وقد تقدم حديث مرسل في سورة الحج أطول من هذا ولكنه ضعيف الإسناد.

قلنا: فقد طعن فيها كثير من المحققين والمحدثين، قال البيهقي - وهو من كبار رجال السنة -: هذه القصة غير ثابتة من جهة النقل. وقال القاضي عياض في «الشفاء» (١١٦/٢): إن هذا حديث لم يخرج أحد من أهل الصحة، ولا رواه ثقة بسند سليم متصل؛ وإنما أولع به وبمثله المفسرون والمؤرخون، والمولعون بكل غريب المتلفون من الصحف كل صحيح وسقيم، ومن حكيت عنه هذه المقالة من المفسرين والتابعين، لم يسندوها أحد منهم ولا

رفعها إلى صاحب، وأكثر الطرق عنهم فيها ضعيفة واهية، والمرفوع منها حديث شعبة، عن أبي البشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس فيما أحسب (الشك في وصل الحديث): «أن النبي كان بمكة وذكر القصة»: قال أبو بكر البزار: هذا الحديث لا نعرفه يروى عن النبي بإسناد متصل، إلا هذا، ولم يسنده عن شعبة إلا أمية بن خالد، وغيره يرسله عن سعيد بن جبير، وإنما يعرف عن الكلبي عن أبي خالد عن ابن عباس، فقد بين أبو بكر أنه لا يعرف عن طريق يجوز ذكره سوى هذا وفيه من الضعف ما نبه عليه مع وقوع الشك فيه الذي لا يوثق به ولا حقيقة معه، وأما حديث الكلبي: فمما لا يجوز الرواية منه، ولا ذكره؛ لقوة ضعفه وكذبه أ.هـ.

وكذا أنكر القصة القاضي أبو بكر بن العربي وطعن فيها من جهة النقل، وسئل محمد بن إسحاق بن خزيمة عن هذه القصة، فقال: هذا من وضع الزنادقة، وصنف في ذلك كتاباً، وذهب إلى وضعها الإمام أبو منصور الماتريدي، في كتاب (حصى الأتقياء) حيث قال: الصواب أن قوله: تلك الغرائق العلى من جملة إحياء الشياطين إلى أوليائه من الزنادقة حتى يلقوا بين الضعفاء وأرقاء الدين، ليرتابوا في صحة الدين والرسالة بريئة من مثل هذه الرواية. فها نحن نرى: أن من أنكرها وقضى بوضعها أكثر ممن صححها اعتماداً على روايات مرسله.

ومما يقلل الثقة بالحديث: اضطراب الروايات اضطراباً فاحشاً. فقاتل يقول: إنه كان في الصلاة، وقائل يقول: قالها في نادي قومه وثالث يقول: قالها وقد أصابته سنة، ورابع يقول: بل حدث نفسه فيها. ومن قائل: إن الشيطان قالها على لسانه، وإن النبي لما عرضها على جبريل قال: ما هكذا أقرأتك؟ وآخر يقول: بل أعلمهم الشيطان أن النبي قرأها كما رويت: «تلك الغرائق العلى» على أنحاء مختلفة، وكل هذا الاضطراب ممّا يوهن الرواية، ويقلل الثقة بها، والحق أبلغ والباطل لجلج.

ومع ما ذكرنا من قول المحققين في القصة، فقد حكمت الصنعة والقواعد الاصطلاحية على الحافظ بن حجر، فصحح القصة، وجعل لها أصلاً، قال في «الفتح» (٣٥٤/٨)، (٣٥٥) في تفسير سورة الحج بعدما ساق الطرق الكثيرة: وكلها -سوى طريق سعيد بن جبير- إما ضعيف وإما منقطع، لكن كثرة الطرق تدل على أن لها أصلاً، مع أن لها طريقين مرسلين آخرين رجالهما على شرط الصحيح:

أحدهما: ما أخرجه الطبري من طريق يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، حدثني أبو بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، فذكر نحوه.

والثاني: ما أخرجه أيضاً من طريق المعتمد بن سليمان وحماد بن سلمة، فرقهما عن داود بن أبي هند عن أبي العالية.

وبعد أن ذكر كلام القاضي أبي بكر بن العربي، وعياض، قال: وجميع ذلك لا يتمشى مع القواعد، فإن الطرق إذا كثرت وتبينت مخارجها: دل ذلك على أن لها أصلاً، وقد ذكرت أن ثلاثة أسانيد منها على شرط الصحيح وهي مراسيل يحتج بمثلها من يحتج بالمرسل، وكذا من لا يحتج؛ لاعتضاد بعضها ببعض. وإذا تقرر ذلك: تعين تأويل ما فيها مما يستنكر، وهو قوله: «لقى الشيطان على لسانه: تلك الغرائق العلى»، فإنه لا

= يجوز حمله على ظاهره؛ لأنه يستحيل عليه ﷺ أن يزيد في القرآن عمداً ما ليس منه، وكذا سهواً إن كان مغايراً لما جاء به من التوحيد. لمكان عصمته.

وقد سلك العلماء في ذلك مسالك وبعد أن ذكر الكثير منها ولم يرتضه ارتضى لتصحيح القصة هذا التأويل، وهو أن النبي ﷺ كان يرتل القرآن ترتيلاً، فارتصده الشيطان في سكتة من السكتات ونطق بتلك الكلمة محاكياً نغمته بحيث سمعها من دنا فظنه من قوله وأشاعها بين الناس، قال: وهو الذي ارتضاه القاضى عياض وأبو بكر بن العربي أه. والقاضيان عياض وأبو بكر رأيهما البطلان نقلاً وعقلاً ولكنهما ارتضيا ذلك تنزلاً على تسليم الصحة. الذى أجيب به على ما ذكره الحافظ:

- أن جمهور المحدثين لم يحتجوا بالمرسل وجعلوه من قسم الضعيف؛ لاحتمال أن يكون المحدثون غير صحابي، وحينئذ: يحتمل أن يكون ثقة أو غير ثقة. وعلى الثاني: فلا يؤمن أن يكون كذاباً. والإمام مسلم قال في مقدمة كتابه: والمرسل - في أصل قولنا وقول أهل العلم بالإخبار - ليس بحجة. وقال ابن الصلاح في مقدمته: «وذكرنا من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه: هو الذى استقر عليه آراء جماهير حفاظ الحديث، وتداولوه في تصانيفهم» والاحتجاج به مذهب مالك وأبى حنيفة والشافعى بشروط ذكرها في رسالته ونقلها العراقى فى شرح ألفيته وقد قالوا فى مراسيل أبى العالية: إنها كالريح - كما فى: «التدريب» - وإنى لأذكر الحافظ بما ذكره من البلاء فى الاحتجاج بالمراسيل فى مقدمة كتابه «لسان الميزان».

قال الحافظ ابن حجر فى مقدمة «لسان الميزان»: روى عن شيخ من الخوارج أنه قال بعدما تاب: «إن هذه الأحاديث دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، فإننا كنا إذا هوبنا أمراً صيرناه حديثاً»، قال الحافظ: «وهذه - والله - قاصمة الظهر للمحتجين بالمراسيل إذ بدعة الخوارج كانت فى الصدر الأول والصحابة متوافرون ثم فى عصر التابعين ومن بعدهم وهؤلاء كانوا إذا استحسنا أمراً جعلوه حديثاً، وأشاعوه فربما سمعه الرجل السنى فحدث به، ولم يظهر من حدث به فيحمله عنه غيره ويجيء الذى يحتج بالمقاطيع فيحتج به، ويكون أصله ما ذكرت» وهو كلام من الدقة والنفاسة بمكان وأنا لا أؤاخذ الحافظ إلا بما قال.

- الاحتجاج بالمرسل إنما هو فى الفرعيات التى يكفى فيها الظن، أما الاحتجاج به على إثبات شىء يصادم العقيدة وينافى دليل العصمة فغير مسلم، وقد قال علماء التوحيد: إن خبر الواحد لو كان صحيحاً لا يؤخذ به فى العقائد؛ لأنه لا يكتفى فيها إلا باليقين، فما بالك بالضعيف.

= - هذا التأويل الذى ارتضاه ما أضعفه عند النظر والتأمل فهو يوقع متأوله فيما فر منه وهو تسلط الشيطان على النبي ﷺ، فالتسلط عليه بالمحاكاة، كالتسلط عليه بالإجراء على لسانه، كلاهما لا يجوز، وفتح هذا الباب خطر على الرسالات، وإذا سلمنا أن الشيطان هو الذى نطق فى أثناء سكوت الرسول فكيف، لا يسمع ما حكاه الشيطان؟ وإذا سمعنا، فكيف لا يبادر إلى إنكارها؟! والبيان فى مثل هذا وجب على الفور، وإذا لم يسمع النبى، ألم يسمع أصحابه؟ وإذا سمعوا فكيف يسكتون؟ وإذا لم يسمعوا فهل بلغ من تسلط الشيطان أن يحول =

وذهب عامة أهل النظر - فيما علمت - إلى إبطاله ورده، وأن ذلك لا يجوز على رسول الله ﷺ على وجه ما رووا، ولو صح الحديث وثبت لم يكن في هذا الكلام ثناء على آلهة المشركين، ولا مدح لها، ولكن يكون التقدير فيه: تلك الغرانة العلا. وإن شفاعتهن لترتجى عندكم، لا أنها في الحقيقة كذلك كما قال - عز وجل - : ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩] أى: العزيز الكريم عند نفسك.

وكما حكى عمن آمن من السحرة - سحرة فرعون - : ﴿وَقَالُوا يَتَّيْنُهُ السَّاحِرُ أَدْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾ [الزخرف: ٤٩]، ومن آمن من السحرة وصدق موسى لا يعتقدون فيه أنه ساحر، وإنما التقدير: [و] ^(١) قالوا يأيها الساحر؛ فيما يذهب إليه فرعون وقومه أو فيما يظهرون من ذلك، [وكما] ^(٢) قال: ﴿وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْطِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا﴾ [الأحزاب: ٢٥] فسمى ما كان يناله المشركون من المسلمين - لو نالوا - : «خيرًا» على ما كان عندهم، وكما قال: ﴿وَقَالُوا يَتَّيْنَاهَا الَّذِي نَزَّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦] فهذا على: يأيها الذى نزل عليه الذكر عنده وعند من تبعه، ولو اعترفوا بتنزيل الذكر عليه لم يقولوا ما قالوا ^(٣)، وقال زهرة اليمن: [من البسيط] أبلغ كُليبًا وأبلغ عنك شاعرها أنى الأعز وأنى زهرة اليمن ^(٤) فأجابه جرير: [من البسيط]

أَلَمْ تَكُنْ فِي وَسْوَومٍ قَدْ وَسَمْتَ بِهَا مَنْ حَانَ مَوْعِظَةٌ يَا زُهْرَةَ الْيَمَنِ ^(٥)
وهذا النحو [من] ^(٦) الكلام الذى يطلق، والمراد به التقييد على صفة واسع غير

= بينهم وبين السماع؟

ومثل هذا: ما ذكره موسى بن عقبة في مغازيه: من أن المسلمين ما سمعوها وإنما ألقى الشيطان ذلك في أسماع المشركين فهل كان الشيطان يسر في أذان المشركين دون المؤمنين؟ ثم كيف يتفق هذا وما روى: من أن النبي حزن حزناً شديداً، وأن جبريل قال له: ما جئتكَ بهذا الحق!!.

الحق: أن نسج القصة مهما تأول فيه المتأولون فهو مهلهل متداع لا يثبت أمام البحث. ينظر: الإسرائيليات (٣٤٣ - ٣٤٩).

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في أ.

(٣) في ب: قالوه.

(٤) ينظر: الخصائص (٢/ ٤٦٠).

(٥) ينظر: ديوانه (٧٤٦).

(٦) في ب: في.

ضيق.

فعلى هذا كان يكون تأويل هذا الكلام لو صح^(١) لراويه، وإن لم يصح فالمعنى فى قوله: ﴿فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ﴾ [الحج: ٥٢] أى: يرفعه ويبين إبطاله بالحجج الظاهرة.

وقد يجوز أن يكون: ﴿أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾ [الحج: ٥٢] أى: فى حال تلاوته، ولا دلالة على أن إلقاء ذلك فى حال التلاوة، إنما هو من التالى، لكن ممن يريد التلبس من شياطين الإنس، فيبين الله ذلك، ويظهره عند من نظر واعتبر، ثم يحكم الله آياته عن أن يجوز فيها ما لا يجوز فى دينه من تمويه الموهين، وتلبس الملبسين، ومن ذلك قوله: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يَطْلُقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٩] فقوله: ﴿نَسْتَنْسِخُ﴾ يجوز أن يكون ننسخ؛ كقوله: ﴿وَإِذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْخِرُونَ﴾ [الصافات: ١٤] أى: يسخرون، ويجوز أن يكون: يستدعى ذلك، واستدعاء ذلك إنما هو بأمر الملائكة بكتابته وحفظه؛ ليحتج عليهم بأعمالهم؛ كقوله: ﴿بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠]، وقوله: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨]، ﴿وَأَنَّ عَلَيْكُمْ لِحَافِظِينَ. كِرَامًا كُنُيْنَ. يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار: ١٠]، وقوله: ﴿هَٰذَا لَكَ تَبْلُؤُ كُلِّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفْتَ﴾ [يونس: ٣٠]، وكقوله: ﴿أَقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء: ١٤]، وكقوله - تعالى -: ﴿فَأُولَٰئِكَ يَفْقَهُونَ كِتَابَهُمْ﴾ [الإسراء: ٧١]، ونحو ذلك من الآى التى تدل على أن أعمال العباد مكتوبة محصاة.

فأما قراءة ابن عامر ﴿ما نُنسخ من آية﴾ بضم النون، فالقول فيها: إنها لا تخلو من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون «أفعل» لغة فى هذا الحرف؛ كقولهم: حل من إحرامه، وأحل. وقولهم: بدأ الخلق وأبدأهم.

أو تكون الهمزة للنقل؛ كقولك: قام وأقمته، وضرب وأضربته، ونسخ الكتاب وأنسخته الكتاب.

أو يكون المعنى فى أنسخ الآى: وجدتها منسوخة؛ كقولهم: أحمدت زيداً وأجبتته وأبخلته، أى: أصبته على بعض هذه الأحوال؛ فلا يجوز أن يكون لغة على

(١) زاد فى ب: وأسلم.

حد: حل وأحل، وبدأ وأبدأ؛ لأننا لم^(١) نعلم أحداً حكى ذلك، ولا رواه عن أحد. ولا تكون الهمزة لمعنى النقل؛ لأنك لو جعلته كذلك، وقدرت المفعول محذوفاً من اللفظ مراداً في المعنى؛ كقولك: «ما أعطيت من درهم فلن يضيع عندك» لكان المعنى: ما ننزل عليك من آية أو ننسها نأت بخير منها؛ وذلك أن إنساخه إياها إنما هو إنزال في المعنى، ويكون^(٢) معنى الإنساخ: أنه منسوخ من اللوح المحفوظ أو من الذكر، وهو الكتاب الذي نُسخَتِ الكُتُبُ المنزلة منه.

وإذا كان كذلك فالمعنى: ما ننزل من آية، أو: ما ننسخك من آية، أو ننسها؛ لأن ابن عامر يقرأ: ﴿أَوْ تُنْسِهَا نَأَتْ يَخْيِرُ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦] وليس هذا المراد ولا المعنى.

ألا ترى أنه ليس كل آية أنزلت أتى بآية أذهب منها في المصلحة. وإنما قوله: ﴿نَأَتْ يَخْيِرُ مِنْهَا﴾ تقديره: نأت بخير من المنسوخ، أى أصلح لكم أيها المتعبدون. وأقل الآي هي المنسوخة وأكثرها غير منسوخ، فإذا كان تأويلها هذا التأويل يؤدي إلى الفساد في المعنى، والخروج عن الغرض الذي قصد به الخطاب؛ علمت أن توجيه التأويل إليه لا يصح، وإذا لم يصح ذلك، ولا الوجه الذي ذكرناه قبله، ثبت أن وجه قراءته إنما هو على القسم الثالث، وهو: أن قوله -عز وجل- ﴿نُنْسخُ﴾: نجده منسوخاً، وإنما نجده كذلك؛ لنسخه إياه، فإذا كان كذلك كان قوله: ﴿نُنْسخُ﴾ بضم النون، كقراءة من قرأ ﴿نُسخُ﴾ بفتح النون، يتفقان في المعنى وإن اختلفا في اللفظ.

وقول من فتح النون فقرأ: ﴿ما نُنْسخُ من آية﴾ أبين وأوضح. اختلفوا في ضم النون الأولى وترك الهمزة^(٣) وفتح النون مع الهمز من^(٤) قوله: ﴿نُنْسخُ﴾ [١٠٦].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿نُنْسخُها﴾ بفتح النون الأولى مع الهمز^(٥).

(١) فى أ: لا.

(٢) فى أ: فيكون.

(٣) فى أ: الهمز.

(٤) فى ب: فى.

(٥) ينظر إتحاف الفضلاء (١٤٥)، الإعراب للنحاس (٢٠٦/١)، البحر المحيط (٣٤٣/١)، التبيان للطوسي (٣٩٢/١)، التيسير للدانى (٧٦)، تفسير الطبرى (٤٧٨/٢)، =

وقرأ الباقون: ﴿تُنْسِيهَا﴾ بضم النون [الأولى]^(١) وترك الهمز.
 قال أبو علي: أما قراءة ابن كثير وأبي عمرو: ﴿تُنْسِيهَا﴾ بفتح النون وهمز لام الفعل، ففسر على التأخير، أي: تؤخرها.
 وقال: بعض من لا^(٢) يُعْبَأُ بقوله: إن التأخير هنا لا معنى له.
 وقد قرأ بذلك من السلف فيما ذكر^(٣): عمر، وابن عباس، ومن التابعين: إبراهيم وعطاء، و[قد]^(٤) قرأ به عبيد بن عمير.
 وروى ابن جريج^(٥) عن مجاهد: ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ﴾ قال: «نمحاهَا أو نَنْسَاهَا»^(٦) قال: ثبت خطها وبندل حكمها.

وقال أبو زيد: نسأت الإبل عن الحوض، فأنا أنسؤها نسًا؛ إذا أخرتها عنه.
 ونسأت الإبل، فأنا أنسؤها نسًا؛ إذا زدتها في ظمئها يومًا أو يومين أو أكثر من ذلك.
 وتقول: انتسأت عنك انتساء؛ إذا تباعدت عنه، وأنسأته الدَّيْنُ إنساءً؛ إذا أخرته عنه، واسمُ ذلك: النسِيئة.

فأما معنى التأخير في قوله: ﴿نَنْسَاهَا﴾ فقال ناسٌ [من أهل النظر فيه]^(٧) [من أهل الكوفة]^(٨): إن التأخير في الآية يتوجه على ثلاثة أنحاء منها: أن يؤخر التنزيل فلا

= تفسير القرطبي (٦٧/٢)، الحجة لابن خالويه (٩٦)، الحجة لأبي زرعة (١٠٩)، السبعة لابن مجاهد (١٦٨)، الغيث للصفافسي (١٢٨)، الكشف للقيسي (٢٥٨/١، ٢٥٩)، المجمع للطبرسي (١٧٩/١)، المعاني للأخفش (١٤٣/١)، المعاني للفراء (٦٤/١)، تفسير الرازي (٤٤٢/١)، النشر لابن الجزري (٢١٩/٢).

(١) سقط في أ.

(٢) زاد في أ: ينبغي.

(٣) في أ: ذكروا.

(٤) سقط في ب.

(٥) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولا هم أبو الوليد وأبو خالد المكي الفقيه أحد الأعلام، روى عن ابن أبي مليكة وعكرمة مرسلاً. وعن طاوس مسألة ومجاهد ونافع وخلق. وعنه يحيى بن سعيد الأنصاري أكبر منه والأوزاعي والسفيانان وخلق. قال أبو نعيم: مات سنة خمسين ومائة.

ينظر: الخلاصة (١٧٨/٢).

(٦) ذكره بمثله السيوطي في الدر (١٩٧/١) وعزاه لابن الأنباري عن مجاهد.

(٧) سقط في أ.

(٨) سقط في ب.

ينزل ألبتة، ولا يُعَلِّم ولا يُعْمَل به، ولا يتلى. فالمعنى على هذا: ﴿ما ننسخ من آية أو ننسأها﴾ أى: نؤخر إنزالها، فلا ننزلها.

والوجه الثانى: أن ينزل القرآن فيعمل به ويتلى ثم يؤخر بعد ذلك بأن ينسخ فترفع^(١) تلاوته ألبتة، ويمحى^(٢) فلا يتلى^(٣)، ولا يعمل بتأويله، وذلك مثل ما روى يونس عن الحسن أن أبا بكر الصديق قال: «كُنَّا نَقْرَأُ: لا تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ إِنَّهُ كَفَرٌ». ومثل ما روى عن زُرِّ بن حبيش أن أبا قال له: كم تقرأون الأحزاب؟ قلت: بضعا وسبعين آية. قال: قد قرأتها ونحن مع رسول الله ﷺ أطول من سورة البقرة^(٤).

والوجه الثالث: أن يؤخر العمل بالتأويل؛ لأنه ينسخ^(٥) ويترك خطه مثبتا وتلاوته قرآن يتلى، وهو ما حكى عن مجاهد أنه قال: يثبت خطها، ويبدل حكمها. وهذا نحو قوله: ﴿وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَنْزِلِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعَقَبْتُمْ فَاتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَنْزِلُهُمْ مِمَّا أَنْفَقُوا﴾ [المتحنة: ١١] فهذا مثبت اللفظ؛ مرفوع الحكم.

وأما من قرأ: ﴿نُنْسِئَهَا﴾ من النسيان فإن لفظ: «نُسي» المنقول منه: «أنسى» على ضربين:

أحدهما: أن يكون بمعنى الترك.

والآخر: النسيان الذى هو مقابل الذكر.

فمن الترك قوله: ﴿تَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧] أى: تركوا طاعة الله فترك رحمتهم، أو ترك تخليصهم.

وإضافة الترك إلى القديم - سبحانه - فى نحو هذا اتساع؛ كقوله - عز وجل -: ﴿وَتَرَكْنَهُمْ فِي غُلْمَةٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧]، ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٩]، أى: خليئهم وذاك.

(١) فى أ: وترفع.

(٢) فى أ: وتمحى.

(٣) فى أ: تتلى.

(٤) أخرجه عبد الله بن أحمد فى الزوائد (١٣٢/٥)، وذكره السيوطى فى الدر (٣/٣٤٥) وعزاه لعبد الرزاق فى مصنفه، والطائلى، وسعيد بن منصور، وابن منيع والنسائى، وابن المنذر، وابن الأبارى فى المصاحف، والدارقطنى فى الأفراد، والحاكم وصححه وابن مردويه والضياء فى المختاره عن زر عن أبى بن كعب.

(٥) فى ب: نسخ.

وقال جوير^(١) عن الضحاك^(٢) في قوله: ﴿الْيَوْمَ نَنسَبُكُمْ لِمَا كُنْتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾ [البقرة: ٣٤] قال: اليوم نترككم في النار كما تركتم أمرى.

فأما قوله -عز وجل-: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ كُنَّا سَآئِفًا أَوْ آخِطَانًا﴾ [البقرة: ٢٨٦] فقوله: ﴿سَآئِفًا﴾ يحتمل الوجهين:

يجوز أن يكون من النسيان الذى هو خلاف الذكر، والخطأ: من الإخطاء الذى ليس التعمد، ومجاز ذلك على أنهم تُعبدوا بأن يدعو على ألا يؤاخذوا بذلك، وإن كانوا قد علموا أن القديم -سبحانه- لا يؤاخذ بهما.

وقد جاء [فى]^(٣) الحديث المأثور: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ وَمَا أُكْرِهُوا عَلَيْهِ»^(٤) كما جاء فى الدعاء ﴿قُلْ رَبِّ أَحْكُم بِالْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١١٢] وهو -سبحانه- لا يحكم إلا بالحق، وكما قال: ﴿رَبَّنَا وَءَايَاتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤] وما وعدهم الله به على السنة الرسل يؤتيهم الله إياه، وكذلك تعبد الله الملائكة بالدعاء بما يفعله الله لا محالة فقال: ﴿يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ...﴾ إلى قوله: ﴿وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ﴾ [غافر: ٩]. وعلى هذا يمكن أن يكون قوله: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦] الاستطاعة، ويكون على قوله: لا تحملنا ما يثقل علينا، ويشق، وإن كنا مستطيعين له.

ويجوز أن يكون ﴿إِنْ كُنَّا سَآئِفًا﴾ على: إن تركنا شيئاً من اللازم لنا.

(١) جوير بن سعيد الأزدي، أبو القاسم البلخي، قيل: اسمه جابر، روى عن أنس وأبى صبيح. وعنه الثوري وحماد بن زيد. قال ابن معين: ضعيف. مات بعد الأربعين ومائة. ينظر: الخلاصة (١٧٧/١) (١٠٩٩).

(٢) الضحاك بن مزاحم الهلالي مولاهم الخراساني يكنى: أبا القاسم، روى عن أبى هريرة وابن عباس وآخرين، وعنه عبد الرحمن بن عوسجة، وقره بن خالد، وخلق. قال سعيد بن جبير: لم يلق ابن عباس. ووثقه أحمد، وابن معين. قال أبو نعيم: مات سنة خمس ومائة. ينظر: الخلاصة (٥/٢) (٣١٤٦).

(٣) سقط فى أ.

(٤) أخرجه ابن ماجه (٦٥٩/١) كتاب الطلاق: باب طلاق المكره والناسي (٢٠٤٥) والبيهقي (٣٥٦/٧ - ٣٥٧) من حديث ابن عباس مرفوعاً، وللحديث طرق أخرى.

ينظر: تلخيص الحبير (٥١٠/١ - ٥١٢)، وقد صححه الألباني فى إرواء الغليل (٨٢).

ومن الترك قوله -عز وجل-: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِن قَبْلُ فَنَسَىٰ﴾ [طه: ١١٥] أى ترك ما عهدنا إليه. ومنه قوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنسَاهُمْ أَنفُسَهُمْ﴾ [الحشر: ١٩] أى: كالذين تركوا طاعة الله وأمره، فأنساهم أنفسهم، أى: لم يلفظ لهم كما يلفظ للمؤمنين فى تخليصهم أنفسهم من عقاب الله، والتقدير: ولا تكونوا كالذين نسوا أمر الله أو طاعته، فأنساهم تخليص^(١) أنفسهم من عذاب الله [-عز وجل-] وجاز أن ينسب الإنساء إليه، وإن كانوا هم الفاعلين له والمذمومين عليه؛ كما قال: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكَ رَبٌّ﴾ [الأنفال: ١٧]، فأضيف^(٢) الرمى إلى الله -سبحانه- لما كان بقوته وإقداره؛ فكذاك نسب الإنساء إليه، لما لم يلفظ لهذا المنسى كما لطف للمؤمن الذى قد هدى.

وكذلك قوله: ﴿وَقِيلَ آلِ يَوْمٍ تَنسَوْنَ كَمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا﴾ [الجاثية: ٣٤] أى: نسيناكم كما نسيتم الاستعداد للقاء يومكم هذا، والعمل فى التخلص من عقابه. وأما قوله -عز وجل-: ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: ٢٤] فعلى معنى الترك؛ لأنه إذا كان المقابل للذكر لم يكن مؤاخذاً.

ومما هو خلاف الذكر، قوله: ﴿فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢] فقوله: ﴿لَا يَضِلُّ رَبِّي﴾ هو فى تقدير حذف الضمير العائد إلى الموصوف. وقال -عز وجل-: ﴿فَقَالُوا هَٰذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَىٰ فَنَسَىٰ﴾ [طه: ٨٨]؛ ففى قوله: «نسى»، ضمير السامرى، أى: ترك التوحيد باتخاذ العجل.

وقال بعض المفسرين [المعنى]^(٣): نسى موسى ربه عندنا، وذهب يطلبه فى مكان آخر.

وأما قوله: ﴿أَذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ فَأَنسَنِي الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّي﴾ [يوسف: ٤٢] فإن إنساء الشيطان هو أن يسول له، ويزين الأسباب التى ينسى معها. وكذلك قوله: ﴿فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ وَمَا أَنسَنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَن أَذْكُرَهُ﴾ [الكهف: ٦٣] يجوز أن يكون الضمير فى: ﴿فَأَنسَنِي﴾ ليوسف، أى: أنسى يوسف ذكر ربه؛ كما قال: ﴿وَأَمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِ﴾ [الأنعام: ٦٨].

(١) فى أ: تخليصهم.

(٢) فى ب: فأضاف.

(٣) سقط فى ب.

ويجوز أن يكون الضمير فى: ﴿فَأَنسَنُ﴾ للذى ظنَّ أنه ناجٍ [منهما]^(١)، ويكون ربه ملكه.

وفى الوجه الأول يكون ربه الله سبحانه؛ كأنه أنساه الشيطان أن يلجأ إلى الله - عز وجل - فى شدته.

وأما قوله: ﴿فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَاءَ وَتَنْسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٤١] فالتقدير: تنسون دعاء ما تشركون فحذف المضاف، أى: تتركون دعاءه، والفرع إليه، إنما تفرعون إلى الله عز وجل، ويكون من النسيان الذى هو خلاف الذكر؛ كقوله: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَهُهُ﴾ [الإسراء: ٦٧] أى: تذهلون عنه فلا تذكرونه.

وقال: ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُ سَخِرِيًّا حَتَّىٰ أَنسَوَكُمُ ذِكْرِي﴾ [المؤمنون: ١١٠] فهذا يجوز أن يكون منقولاً من الذى بمعنى الترك، ويمكن أن يكون من الذى هو خلاف الذكر. واللفظ على أنهم فعلوا بكم النسيان، والمعنى: أنكم أنتم أيها المتخذون عبادى سخريا نسيتم ذكرى باشتغالكم باتخاذكم إياهم سخريا وبالضحك منهم، أى: تركتموه من أجل ذلك، وإن كانوا ذاكرين وغير ناسين، فنسب الإنساء إلى عباده الصالحين، وإن [كانوا]^(٢) لم يفعلوه لما كانوا كالسبب لإنسانتهم، فهذا كقوله: ﴿رَبِّ إِنْتَهَىٰ أَضْلَلَنَّا كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٦]، وعلى هذا قوله: ﴿فَأَنسَهُمْ أَنفُسَهُمْ﴾ [الحشر: ١٩] فأسند النسيان إليه، والمعنى على أنهم نسوا ذلك. فأما قوله: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ [البقرة: ١٠٦] فمنقول من: نسيت الشيء: إذا لم تذكره.

قال الفراء: والنسيان هنا على وجهين:

أحدهما: على الترك، نتركها ولا ننسخها.

والوجه الآخر: من النسيان كما قال: ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: ٢٤].

قال أبو على: قول الفراء: نتركها ولا ننسخها، لا يستقيم هنا، وإنما هو من النسيان الذى ينافى الذكر.

ألا ترى أنه قد قال: ﴿ثَابِتٌ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلُهَا﴾ [البقرة: ١٠٦] وليس كل ما

(١) سقط فى ب.

(٢) سقط فى أ.

أخرت من الآي فلم تُنسخ ولم يُبدل حكمها^(١) يؤتى بخير من المنسوخة بآية أو المنسأة، وليس المعنى: ما ننسخ من آية أو نقرها فلا ننسخها نأت بخير منها، إنما المعنى: أننا إذا رفعناها من جهة النسخ بآية، أو^(٢) الإنشاء، أتينا بخير من التي ترفع وتبدل على أحد هذين الوجهين، ومعنى ﴿ثَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]: أنه أصلح لمن تُعبد بها، وليس المعنى في قوله: ﴿ثَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا﴾ أن النسخة خير من المنسوخة أو المنسأة، أى: أفضل منها، ولكن أصلح لمن تُعبد بها وأدعى لهم.

وقال أبو إسحاق: قال أهل اللغة فى معنى: ﴿أَوْ تُنْسِهَا﴾ قولين: قال بعضهم: ﴿أَوْ تُنْسِهَا﴾ من النسيان، قال: وقالوا: ودليلنا على ذلك قوله: ﴿سَتَقْرِيكَ فَلَا تَنْسَى. إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعلى: ٦]، فقد أعلم أنه شاء أن ينسى، قال: وهذا القول عندى ليس بجائز؛ لأن الله قد أنبأ النبى ﷺ فى قوله: ﴿وَلَكِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِى أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٨٦] أنه لا يشاء أن يذهب بما أوحى إلى النبى ﷺ.

قال أبو على: هذا الذى احتج به على من ذهب إلى أن: «ننسخها» من النسيان، لا يدل على فساد ما ذهبوا إليه من أن ذلك من النسيان، وذلك أن قوله: ﴿وَلَكِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِى أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٨٦] إنما هو على ما لا يجوز عليه النسخ والتبديل من الأخبار وأقاصيص الأمم، ونحو ذلك مما لا يجوز عليه التبديل. والذى ينساه النبى ﷺ هو ما يجوز أن ينسخ من الأوامر والنواهي الموقوفة على المصلحة فى الأوقات التى يكون ذلك فيها أصلح.

ويدلك على أن: ﴿تُنْسِهَا﴾ من النسيان الذى هو خلاف الذكر من قولك: نسيت الشيء وأنسانيه غيرى - قراءة من قرأ: ﴿مَا تَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾، وقراءة من قرأ: ﴿أَوْ تُنْسِكَهَا﴾

فأما قوله: ﴿تُنْسِهَا﴾ فقراءة سعد بن أبى وقاص^(٣).

(١) فى أ: وليس كل ما آخر من الآي فلم ينسخ، ولم يبدل حكمه.

(٢) فى أ: و.

(٣) سعد بن أبى وقاص واسمه مالك بن أهيب بن عبد مناف بن زهرة، الزهرى، المدنى. شهد بدرًا والمشاهد، وهو أحد العشرة، وآخرهم موتًا، وأول من رمى فى سبيل الله وفارس الإسلام وأحد ستة الشورى، ومقدم جيوش الإسلام فى فتح العراق، وجمع له النبى ﷺ أبويه، وحرس النبى، وكوّف الكوفة وطرد الأعاجم وافتتح مدائن فارس، وهاجر قبل =

روى هشيم^(١) قال: أخبرني يعلى بن عطاء^(٢) عن القاسم بن ربيعة بن قانف الثقفي^(٣) قال: سمعت سعد بن أبي وقاص يقرأها: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسَخْهَا﴾. قال: فقلت له: إن سعيد بن المسيب^(٤) يقرأ: ﴿أَوْ نُنسَخْهَا﴾: ﴿أَوْ نُنسَخْهَا﴾، فقال^(٥): إن القرآن لم ينزل على^(٦) المسيب، قال الله لنبيه: ﴿سَنُقَرِّئُكَ فَلَا تَنْسَى﴾^(٧)

= النبي ﷺ . له مائتا حديث وخمسة عشر حديثاً، اتفقا عليها، وانفرد البخارى بخمسة، ومسلم بشمانيه عشر. وعنه بنوه إبراهيم وعامر وعمر ومحمد ومصعب، وخلق. وكان سابع السبعة لابن مجاهد فى الإسلام. مات فى قصره بالعقيق على عشرة أميال من المدينة، وحمل إلى البقيع فى سنة خمس وخمسين، وقيل: سنة ست، وقيل: سنة سبع. ينظر: الخلاصة (١/٣٧١ - ٣٧٢).

(١) هشيم بن بشير السلمى أبو معاوية الواسطى، نزيل بغداد الحافظ. روى عن الزهرى وفيه لين عنه، وعمر بن دينار ومغيرة بن مقسم وخلق. وعنه شعبة والثورى وأحمد وعلى بن المثنى الموصلى وابن معين وخلق. قال يعقوب الدورقى: كان عند هشيم عشرون ألف حديث. وقال العجلي: ثقة يدرس. وقال ابن سعد: ثقة حجة إذا قال: أنا. ولد سنة أربع ومات سنة ثلاث وثمانين ومائة. ينظر: الخلاصة (٣/١٢٤).

(٢) يعلى بن عطاء العامرى الطائفى نزيل واسط. عن أوس بن أبى أوس وعمر بن الشريد. وعنه شعبة وحمام بن سلمة وهشيم. وثقه النسائى. ينظر: الخلاصة (٣/١٨٥).

(٣) القاسم بن عبد الله بن ربيعة بن قانف الثقفى، وربما نسب إلى جده وهو ابن أخى ليلى بنت قانف الصحابية. روى عن: سعد بن أبى وقاص فى قوله-تعالى-: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسَخْهَا﴾. روى عنه: يعلى بن عطاء العامرى. ذكره ابن حبان فى كتاب «الثقات». روى له أبو داود فى «الناسخ والمنسوخ» والنسائى. ينظر: تهذيب الكمال (٢٣/٣٧٤)، وتهذيب التهذيب (٨/٣٢٠).

(٤) سعيد بن المسيب بن حزن بن أبى وهب بن عمرو بن عابد بن مخزوم المخزومى: أبو محمد المدنى الأعور، رأس علماء التابعين وفردهم وفاضلهم وفقههم. ولد سنة خمس عشرة. قال ابن عمر: هو-والله- أحد المقتدئين به. قال قتادة: ما رأيت أعلم بالحلال والحرام منه. وقال أحمد: مراسلات سعيد صحاح. قال أبو نعيم: مات سنة ثلاث وتسعين. وقال الواقدي سنة أربع. ينظر: الخلاصة (١/٣٩٠، ٣٩١).

(٥) فى ب: قال.

(٦) زاد فى ب: آل.

(٧) أخرجه ابن جرير فى تفسيره (١/٥٢٢) (١٧٥٨) و (١٧٥٩) و (١٧٦٠).

وذكره السيوطى فى الدر (١/١٩٧) وزاد نسبه لعبد الرزاق وسعيد بن منصور وأبى داود فى ناسخه وابنه فى المصاحف والنسائى وابن المنذر وابن أبى حاتم، والحاكم وصححه عن سعد بن أبى وقاص.

[الأعلى: ٦:] ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾^(١) [الكهف: ٢٤].

وقرأ أيضا ﴿تَنْسَهَا﴾ أولها تاء مفتوحة من النسيان: سعد بن مالك، حكاها أبو حاتم.

وأما ﴿تُنْسِكَهَا﴾ فإن الكسائي قال: رأيت في مصاحف على قراءة سالم مولى أبي حذيفة: ﴿ما ننسخ من آية أو نُنْسِكَهَا﴾: النون الأولى مضمومة والثانية ساكنة^(٢). قال أبو علي: فالمفعول المراد المحذوف في قراءة من قرأ: ﴿أو تُنْسَهَا﴾ مظهر في قراءة من قرأ: ﴿تُنْسِكَهَا﴾، ويؤكد ذلك وبينه: قراءة من قرأ: ﴿أو تُنْسَهَا﴾. قال أبو عبيد: حدثنا محمد بن الحسن عن قرة بن خالد^(٣)، عن الضحاک بن مزاحم أنه قرأها: ﴿تُنْسَهَا﴾.

ألا ترى أن الفعل يتعدى إلى مفعولين، فلما بنى الفعل للمفعول قام أحدهما مقام الفاعل، فبقى الفعل متعديًا إلى مفعول واحد.

ويؤكد ذلك أيضًا: ما روى من قراءة ابن مسعود: ﴿ما تُنْسِكُ من آية أو تُنْسَخُهَا﴾؛ وبقراءة ابن مسعود قرأ الأعمش، وروى عبد الله بن كثير عن مجاهد، قال: قرأ^(٤) أبي^(٥): ﴿ما تُنْسَخُ من آية أو تُنْسِكُ﴾.

(١) ذكر هذه القراءة السمين الحلبي في «الدر المصون»، فقال: «تنسها» بفتح التاء التي للخطاب، بعدها نون ساكنة، وسين مفتوحة من غير همز، وهي قراءة الحسن، وتروى عن ابن أبي وقاص، فقيّل لسعد بن أبي وقاص: إن سعيد بن المسيب يقرؤها بنون أولى مضمومة وسين مكسورة، فقال: «إن القرآن لم ينزل على المسيب، ولا على ابن المسيب» وتلا: «سنقرئك فلا تنسى»، «واذكر ربك إذا نسيت» يعنى سعد بذلك أن نسبة النسيان إليه - عليه السلام - موجودة في كتاب الله، فهذا مثله. ينظر: الدر المصون (١/٣٣٦).

(٢) ذكر هذه القراءة السمين الحلبي في «الدر المصون» فقال وهي قراءة حذيفة، وكذلك هي في مصحف سالم موله ينظر: الدر المصون (١/٣٣٦).

(٣) قرة بن خالد السدوسي، أبو خالد البصري. روى عن الحسن وابن سيرين وعمرو بن دينار. وروى عنه شعبة والقطان وأبو عاصم. له نحو مائة حديث. وثقه أحمد، وابن معين. قيل: مات سنة أربع وخمسين ومائة. ينظر: الخلاصة (٢/٣٥٢).

(٤) في ب: قراءة.

(٥) أبي بن كعب بن قيس بن عبيدة بن يزيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار الأنصاري الخزرجي: أبو المنذر المدني سيد القراء، كتب الوحي وشهد بدرًا وما بعدها، له مائة =

فهذا كله يثبت قول من جعل: ﴿تُنْسِيهَا﴾ على أنه من النسيان، وليس ذلك مما أريد بقوله: ﴿وَلَكِنْ شَيْئًا لَّنْذَهَبَ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٨٦]؛ لأن ذلك إنما هو فيما لا يجوز عليه النسخ فأما ما يجوز عليه النسخ والرفع فقد يجوز أن يرفع بالنسيان كما يرفع بالنسخ، وذلك أنه يرفع من التلاوة والخط فينسى، وليس ذلك على وجه سلب النبي ﷺ شيئاً أوتيته من الحكمة، كما أن نسخ ما نسخ^(١) بآية أو بسنة لا يكون سلباً للنبي ﷺ شيئاً أوتيته من الحكمة.

ومما يؤكد ذلك: أن سعيداً روى^(٢) عن قتادة أنه قال: كانت الآية تنسخ بالآية، وينسى الله نبيه من ذلك ما يشاء^(٣). وقد قدمنا أن: ﴿تُنْسِيهَا﴾ لا يجوز أن يكون منقولاً من «نسى» الذي معناه ترك.

وقول أبي إسحاق: وفي قوله: ﴿فَلَا تَنْسَى﴾. إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﷻ [الأعلى: ٦، ٧] قولان يبطلان هذا القول الذي حكيناه عن بعض أهل اللغة:

أحدهما: فلا تنسى، أى: فلست تترك إلا ما شاء الله أن تترك.

ويجوز أن يكون ﴿إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﷻ﴾ [الأعلى: ٧] أن يلحق بالبشرية ثم يذكر بعد. قال أبو علي: فالقول فيه: إن قوله: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى﴾ إن حمل فيه: «لا تنسى» على النسيان الذى يقابل الذكر أشبه من أن يحمل على ما يراد به الترك، وذلك أن النبي ﷺ كان إذا نزل عليه القرآن أسرع القراءة وأكثرها؛ مخافة النسيان^(٤) فقال - تعالى-: سنقرئك فلا تنسى، إلا ما شاء الله أن تنساه؛ لرفعه ذلك بالنسيان، كرفعه

= وأربعة وستون حديثاً اتفق البخارى ومسلم على ثلاثة وانفرد البخارى بأربعة، ومسلم بسبعة. وروى عنه ابن عباس وأنس وسهل بن سعد وسويد بن علقمة ومسروق وخلق كثير. وكان ربعة نحيفاً أبيض الرأس واللحية، وقد أمر الله - عز وجل - نبيه - عليه الصلاة والسلام - أن يقرأ عليه رضى الله عنه. وكان ممن جمع القرآن وله مناقب جمّة رحمه الله تعالى. وتوفى سنة عشرين أو اثنتين وعشرين أو ثلاثين أو اثنتين وثلاثين أو ثلاث وثلاثين. وقال بعضهم: صلى عليه عثمان، رضى الله عنه.

ينظر: الخلاصة (٦٢/١، ٦٣).

(١) فى أ: ما ينسخ الله.

(٢) فى ب: رواه.

(٣) أخرجه ابن جرير (٥٢٢/١) (١٧٥٤)، وذكره السيوطى فى الدر (١٩٨/١) وزاد نسبته لعبد ابن حميد وأبى داود فى ناسخه عن قتادة.

(٤) ذكره السيوطى فى الدر (٥٦٧/٦) وعزاه لابن مردويه عن ابن عباس.

إياه بالنسخ بآية أو سنة.

ويؤكد ذلك: قوله: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَتَّبِعَ بِهِ﴾. إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُمْ وَقُرْآنَهُ. فَإِذَا قَرَأَهُ فَأَنبَحْ قُرْآنَهُ ﴿[القيامة: ١٦، ١٧]، وقوله: ﴿وَلَا تَعْبَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ﴾ [طه: ١١٤] فحمل قوله: ﴿فَلَا تَنْسَخْ﴾ [الأعلى: ٦] على الترك، إذا كان يسلك به هذا المسلك ليس بالوجه.

فإن قال: أحمله على الترك دون النسيان.

قيل: فإن للذي أنكرت قوله في أنه من النسيان.

وقلت: إن قوله لا يجوز؛ لقوله: ﴿وَلَكِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٨٦]، وأنه لا يجوز أن يذهب بما أوحى إلى النبي ﷺ أن يقول: ولا يجوز له أن يترك شيئاً مما أوحى إليه، كما قلت أنت: لا يجوز أن ينسى شيئاً مما يوحى إليه، فإن جاز أن يترك منه شيئاً؛ جاز أن ينسى منه شيئاً، ولا يكون نسيانه له على وجه الرفع منكراً، كما لم يكن تركه إذا شاء الله تركه منكراً. فإذا كان الأمر على هذا، فقد صار هو أيضاً إلى مثل ما أنكره من قول من أنكروا قوله.

فأما قوله: ويجوز أن يكون ما شاء الله مما يلحق بالبشرية ثم يذكر بعد، فإن هذا الضرب من النسيان، وإن كان جائزاً على النبي ﷺ لما روى من أنه قام في الثانية، فسبح به فلم يرجع، وسجد للسهو^(١).

ونحو ما روى من حديث ذي اليمين^(٢)، ونحو ما روى من أنه صلى فَنَسِيَ آيَةً، فلما فرغ من صلاته، قال: «أَفِي الْقَوْمِ أُمِّي؟ فَقِيلَ^(٣): نعم يا رسول الله، أُنْسِخَتْ آيَةٌ كَذَا أَمْ نُسِيتَهَا؟ فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: نُسِيتَهَا»^(٤). من حديث عبد الرحمن بن

(١) أخرجه البخاري (١١١/٣) كتاب السهو، باب ما جاء في السهو (١٢٢٥)، ومسلم (١/٣٩٩) كتاب المساجد، باب السهو في الصلاة (٥٧٠/٨٧)، ومالك (١/٩٦) كتاب الصلاة باب من قام بعد الإتمام، والبغوي في شرح السنة (٢/٣٣٦) كتاب الصلاة باب من ترك الشاهد الأول (٧٥٨)، من حديث عبد الله ابن ببيعة.

(٢) أخرجه البخاري (٢/٢٠٥) كتاب الأذان، باب هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس حديث (٧١٤) ومسلم (١/٤٠٤) كتاب المساجد، باب السهو في الصلاة والسجود له، حديث (٥٧٣/٩).

(٣) في ب: قيل.

(٤) هو من حديث عبد الرحمن بن أبيزى: أخرجه أحمد في المسند (٣/٤٠٧)، والبخاري في جزء القراءة خلف الإمام (١٩٣)، والنسائي في فضائل الصحابة (١٣٦).

أبزى^(١).

فليس^(٢) المراد في هذا الموضع؛ لأنه في حكم الذكر من حيث كان المأثم فيه موضوعاً، وإنما المراد به النسيان الذي هو رفع من التلاوة والخط، وعلى هذا استدلل به سعد بن أبي وقاص، وعليه حمل ناس من أهل النظر فهذا أولى، وإن كان ما ذهب إليه أبو إسحاق غير ممتنع في غير هذا الموضع.

قال أبو إسحاق: وقالوا في: ﴿نُسِيَهَا﴾ قولاً آخر - وهو خطأ - قالوا: أو تركها، وهذا إنما يقال فيه: نسيت إذا تركت، ولا يقال^(٣): أنسيت: تركت، وإنما معنى: ﴿أَوْ نُسِيَهَا﴾، [أى]^(٤): أو تركها، أى: نأمركم بتركها.

[قال أبو على]:^(٥) والقول في ذلك: إن من فسر «أنسيت» بترك، لا يكون مخطئاً، وذلك أنك إذا قلت: أنساني الشيطان ذكر كذا، فإنه إذا أنساك نسيت، وإذا قال: أضربت زيداً عمراً، فكأن المعنى: جعلتُ زيداً يضرب عمراً، فزيد يضرب إذا أضربته، كما ينسى إذا أنسيته، فإذا عُبرَ عن ذلك بما يوجه فعله لم يكن خطأ، وإن كان إذا عبر عن: «نُسى» بـ: «يُتْرَك»، كان أشد موافقة له في اللفظ، ومطابقة فيما تريد من المعنى.

ويدلك على أن ذلك ليس بخطأ: أن المفعول الأول من الفعل المتعدي إلى مفعول واحد، إذا نُقِلَ بالهمزة [هو] فاعل المفعول الثاني، فإذا عبرت عنه بـ: «نسيت» فقد جئت بشيء دل كلامك عليه، كما أنك إذا عبرت عنه على التحقيق فقد أتيت بما دل كلامك عليه.

فإذا اتفقا في دلالة الكلام على كل واحد منهما لم يكن خطأ. وهذا النحو يستعمله المتقدمون من السلف المفسرون وغيرهم كثيراً على أن: «أتركت» - وإن كان يوجه القياس - فإننا لم نعلم الاستعمال جاء به، وإذا لم يأت به الاستعمال لم

(١) عبد الرحمن بن أبزى الخزاعي، مولى نافع بن عبد الحارث، روى اثني عشر حديثاً. قال البخاري: له صحبة. وقال ابن أبي دؤاد: تابعي. ينظر: الخلاصة (٢/١٢٣).

(٢) سياق الكلام: «فإن هذا الضرب من النسيان وإن كان... فليس».

(٣) زاد في أ: فيه.

(٤) سقط في أ.

(٥) سقط في ب.

يُمْتَنَعُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ «أَشْيَاءٍ» مِنْ هَذَا الْبَابِ: يُوْجِبُهُ الْقِيَاسُ وَلَمْ يَأْتِ بِهِ الْإِسْتِعْمَالُ؛ فَرَفُضٌ لَذَلِكَ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَالُوا: دَفَعْتُ زَيْدًا بِعَمْرُو، وَلَمْ يَقُولُوا: أَدَفَعْتُ. وَذَهَبَ سَبِيوْهُ إِلَى أَنْ ذَلِكَ مَرْفُوضٌ، وَكَذَلِكَ صَكَّكَتْهُ بِكَذَا، وَرَفُضُوا^(١) اسْتِعْمَالَ الْهَمْزَةِ، وَكَذَلِكَ لَقِيتُ زَيْدًا، لَمْ يَسْتَعْمَلُوا نَقْلَهُ بِالْهَمْزَةِ، وَلَيْسَ «أَلْقَيْتُ» مَنْقُولًا مِنْ «لَقِيتُ»، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى إِلَّا إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَكَذَلِكَ: «مِيزْتُ» لَيْسَ بِمَنْقُولٍ مِنْ «مَزْتُ»، فَإِذَا رَفُضَ النِّقْلُ بِالْهَمْزَةِ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَنَحْوِهَا، أَمَكُنْ أَنْ يَكُونَ «تَرَكْتُ» أَيْضًا مِثْلَهَا فَلَمْ تَنْقُلْ بِالْهَمْزَةِ، وَيَقْوَى ذَلِكَ أَنَا لَمْ نَعْلَمْهُ ثَبَتَ فِي سَمْعٍ كَمَا لَمْ تَثْبِتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ، فَإِذَا لَمْ يَرُدَّ بِهِ سَمْعٌ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى الرِّفْضِ لَهُ. فَفَسِّرِ الَّذِي فَسَّرَ ذَلِكَ عَلَى مَا جَاءَ السَّمْعُ بِهِ دُونَ مَا أَوْجَبَهُ الْقِيَاسُ الَّذِي لَعَلَّهُ رَأَى الْمَفْسَرُ مَرْفُوضًا غَيْرَ مَأْخُوذٍ بِهِ.

وَقَوْلُهُ: وَإِنَّمَا مَعْنَى: ﴿أَوْ تُنْسِهَا﴾، أَوْ: تَتْرَكُهَا، أَيْ: نَأْمُرُكُمْ بِتَرْكِهَا؛ فَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ [لَا يَخْلُو مِنْ]^(٢) أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِ: «تَتْرَكُهَا» الَّذِي يُرَادُ بِهِ تَقْرِيرُ الشَّيْءِ، كَمَا تَقُولُ: أَتَرَكْتُ هَذَا فِي مَوْضِعِهِ، أَيْ: قَرَرَهُ فِيهِ وَلَا تَرْفَعُهُ مِنْهُ، أَوْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِ: «تَتْرَكُهَا» أَيْ: نَرْفَعُهَا وَنُبْدِلُهَا.

فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ الَّذِي هُوَ التَّقْرِيرُ فِي مَوْضِعِهِ، وَأَلَّا يَرْفَعُ؛ فَهَذَا لَا يَقَعُ الْأَمْرُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَلَا إِلَى الْمُسْلِمِينَ تَقْرِيرُ الْآيِ فِي مَوَاضِعِهَا، إِنَّمَا ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- إِذَا أُنْزِلَ آيَةٌ كَانَتْ مَقْرُورَةً حَتَّى يَرْفَعَهَا بِنَسْخٍ أَوْ إِنْشَاءٍ، فَالْأَمْرُ لَنَا بِتَقْرِيرِ ذَلِكَ لَا يَصِحُّ إِلَّا أَنْ يُرَادَ الْإِعْتِقَادُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ ثَابِتٌ غَيْرُ مَنْسُوخٍ، وَهَذَا الْأَمْرُ لَيْسَ بِالْكَثِيرِ الْفَائِدَةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَالْمُسْلِمِينَ إِذَا أُنْزِلَ اللَّهُ -تَعَالَى- آيَةٌ قَرَرُوهَا فِي مَوْضِعِهَا، وَاعْتَقَدُوا أَنَّهُ قُرْآنٌ مَنْزَلٌ، وَكَلَامٌ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ قَدْ ثَبَتَ، حَتَّى يَرْفَعَ بِنَسْخٍ أَوْ نِسْيَانٍ إِنْ كَانَ ذَلِكَ يَجُوزُ فِيهَا.

وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: نَأْمُرُكُمْ بِتَرْكِهَا: نَأْمُرُكُمْ بِأَنْ تَرْفَعُوا ذَلِكَ وَتَتْرَكُوهُ؛ فَذَلِكَ لَيْسَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَلَا إِلَى الْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّمَا تَبْدِيلُهَا وَنَسْخُهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَآئِ نَفْسِي إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ﴾ [يُونُسُ: ١٥].

(١) فِي أ: فَرَفُضُوا.

(٢) سَقَطَ فِي أ.

فإن قال قائل: ما معنى تركها غير النسخ، وما الفصل بين الترك والنسخ؟
فالجواب في ذلك: أن النسخ أن يأتي في الكتاب نسخ آية بآية فتبطل الثانية العمل بالأولى.

ومعنى الترك: أن تأتي الآية بضرب من العمل فيؤمر المسلمون بترك ذلك بغير آية تنزل ناسخة التي قبلها، نحو قوله: ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَأَمْتَحِنُوهُنَّ﴾ [المتحنة: ١٠] ثم أمر المسلمون بعد بترك المحنة، فهذا يدل على معنى الترك ومعنى النسخ، وقد بيناه فهذا هو الحق.

[قال أبو علي^(١): القول في ذلك أن ما ذكره من أن النسخ: أن يأتي في الكتاب نسخ الآية بالآية فتبطل الثانية العمل بالأولى - ليس بحقيقة النسخ، لكن هذا ضرب من النسخ، وقد يكون النسخ للآية والتبديل لها على ضروب آخر، وما أعلم فيه رواية ولا قياساً يدل على ما ذكره، وقد ينسخ القرآن عند عامة الفقهاء بسنة غير آية، ولا يمتنعون من أن يسموا ذلك نسخاً، ولا يمتنع أن يسمى الضرب الذي سماه أبو إسحاق تركاً نسخاً.

ومما يدل على ذلك: أن الزهري روى عن عروة^(٢) عن عائشة^(٣) قالت: نزل في أصحاب بئر معونة قرآن منه: «بلغوا قومنا أن قد لقينا ربنا فرضى عنا وأرضانا» ثم نسخ^(٤)، فسمت عائشة ذلك نسخاً، ولم تسمه تركاً، وسمته نسخاً وإن لم ينسخ

(١) سقط في ب.

(٢) عروة بن الزبير بن العوام الأسدي: أبو عبد الله المدني، أحد الفقهاء السبعة، وأحد علماء التابعين. قال الزهري: عروة بحر لا تكدره الدلاء. مات سنة اثنتين وتسعين وقيل غير ذلك.

ينظر: الخلاصة (٢/٢٢٦، ٢٢٧).

(٣) عائشة بنت أبي بكر الصديق - رضي الله عنهما - التَّيْمِيَّة، أم عبد الله الفقيهة أم المؤمنين الربانية، حبيبة النبي ﷺ، لها ألفان ومائتان وعشرة أحاديث، وروى عنها مسروق والأسود وابن المسيب وعروة، والقاسم وخلق. قال - عليه السلام -: «فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام»، وقال عروة: ما رأيت أعلم بالشعر من عائشة. وقال القاسم: كانت تصوم الدهر. وقال هشام بن عروة: توفيت سنة سبع وخمسين. ودفنت بالبقيع.

ينظر: الخلاصة (٣/٣٨٧).

(٤) أخرجه البخاري (٤٤٥/٧) كتاب المغازي، باب غزوة الرجيع (٤٠٩٠)، ومسلم (١/٤٦٨) كتاب المساجد، باب استحباب القنوت في جميع الصلوات (٢٩٧ - ٦٧٧) والبخاري في شرح السنة (٧/١٢٨) كتاب الفضائل، باب قتل أهل بئر معونة (٣٦٨٤) من حديث أنس بن مالك.

بآية، فهذا يفسد القسمين اللذين قسمهما.
 ألا ترى أنها سمت ذلك نسحًا، وإن لم ينسخ^(١) بآية، ولم تسمه تركًا، كما زعم أنه يسمى نحو قوله: ﴿إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠] تركًا من حيث أمر المسلمون بترك الامتحان لهن من غير آية نزلت.

ويفسد ذلك أيضًا ما روى عن رسول الله ﷺ من حديث حماد بن زيد^(٢) عن أيوب^(٣) عن أبي قلابة^(٤) قال: بينا رسول الله ﷺ يومًا قاعدًا في أصحابه إذ ذكر حديثًا، فقال: ذاك أو^(٥) أن يُنسخ القرآن؟ فقال رجل كالأعرابي: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا يُنسخ القرآن؟ وكيف يُنسخ؟ قال: «يَذْهَبُ أَهْلُهُ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهُ، وَيَبْقَى رِجَالٌ كَأَنَّهُمْ النَّعَامُ. يَغْنَى فِي خِفَّةِ الطَّيْرِ»^(٦) فقد سمي رسول الله ﷺ هذا نسحًا، وإن لم ينسخ

(١) زاد في ب: ذلك.

(٢) حماد بن زيد بن درهم الأزدي، أبو إسماعيل الأزرق البصري الحافظ مولى جرير بن حازم وأحد الأعلام. روى عن أنس بن سيرين وثابت وعاصم بن بهدلة وابن واسع وأيوب وخلق كثير. وعنه إبراهيم بن أبي عيلة والثوري وابن مهدي وأبو الربيع الزهراني وابن المديني وخلاتق. قال ابن مهدي: ما رأيت أحفظ منه ولا أعلم بالسنة ولا أفقه بالبصرة منه. وقال أحمد: من أئمة المسلمين. قال خالد بن خدّاش: توفي سنة سبع وتسعين ومائة عن إحدى وثمانين سنة.

ينظر: الخلاصة (٢٥١/١).

(٣) أيوب بن أبي تيمية كيسان السخيتاني-بفتح المهملة أو كسرهما بعدها معجمة ساكنة ثم مشاة فوقية مكسورة ثم تحتانية وآخره نون- العنزي بزاي، أبو بكر البصري الفقيه، أحد الأئمة الأعلام. روى عن عمرو بن سلمة وأبي رجاء العطاردي وأبي عثمان النهدي والحسن وعطاء وأبي قلابة وخلق. وعنه ابن سيرين من شيوخه وشعبة والسفيانان والحمدان عند البخاري وعبد الوارث وابن غلبة وخلق. قال ابن المديني: له نحو مائة حديث. وقال شعبة: حدثنا أيوب -والله- سيد الفقهاء. وقال حماد بن زيد: أيوب أفضل من جالسته وأشد اتباعًا للسنة. قال ابن عيينة: ما لقيت مثله في التابعين. قال ابن سعد: كان ثقة ثباتًا حجة جامعًا كثير العلم ولد سنة ست وستين. قال ابن المديني: توفي سنة إحدى وثلاثين ومائة.

ينظر: الخلاصة (١١٠/١).

(٤) عبد الله بن زيد بن عمرو بن عامر الجرمي- بجيم- أبو قلابة: بكسر القاف، البصري، أحد الأئمة، نزل الشام.

قال أيوب: أبو قلابة من الفقهاء ذوى الألباب. قال ابن سعد: ثقة كثير الحديث. قال خليفة: مات بالشام سنة أربع ومائة، وقيل: سنة ست، وقيل: سنة سبع.

ينظر: الخلاصة (٥٨/٢).

(٥) في ب: و.

(٦) أخرجه الربيع بن حبيب في مسنده (٨٠/١)، وفي إسناده مقال.

بآية، فإذا لم يثبت بتسميته النسخ سماعٌ ولا قياسٌ، وجاءت اللغة بخلاف ما ذكره، علمت أنه قول لا وجه له.

[ومما يبين أنه لا رواية نعلمها في ذلك عن العرب، وأن المفسرين له إنما قالوه على طريق التقريب: أن الفراء قال: إن النسخ: أن يعمل بالآية ثم تنزل أخرى فيعمل بها وتترك الأولى.

وقال محمد بن يزيد فيما حكى عنه محمد بن السري: إن النسخ التبديل^(١).
قرأ ابن عامر وحده ﴿قالوا اتخذ الله ولدا سبحانه﴾ [١١٦] بغير واو^(٢).
وكذلك هي في مصاحف أهل الشام.
وقرأ الباقر بواو.

قال أبو علي: حذف الواو في ذلك يجوز من وجهين:
أحدهما: أن الجملة التي هي ﴿قالوا اتخذ الله ولدا﴾ ملابسة بما قبلها من قوله:
﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا﴾ [البقرة: ١١٤]
ومن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه: جميع المتظاهرين على الإسلام من صنوف الكفار؛ لأنهم -بقتالهم المسلمين وإرادتهم غلبتهم والظهور عليهم- مانعون لهم من مواضع متعبدهم. والمساجد هي جميع المواضع التي يتعبد فيها.
وقد روى عن النبي ﷺ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا»^(٣).
وإذا كان التأويل على هذا، فالذين قالوا: اتخذ الله، من جملة هؤلاء الذين تقدم ذكرهم، فيستغنى عن الواو لالتباس الجملة بما قبلها كما استغنى عنها في نحو قوله:

(١) سقط من أ، وهو موجود في حاشية ب.
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٦)، الإملاء للعكبري (٣٥/١)، البحر المحيط (٣٦٢/١)، التبيان للطوسي (٤٢٦/١)، التيسير للداني (٧٦)، الحجة لابن خالويه (٨٨)، الحجة لأبي زرعة (١١٠)، السبعة لابن مجاهد (١٦٨)، الغيث للصفاسي (١٣٣)، الكشف للزمخشري (٩٠/١)، الكشف للقيسي (٢٦٠/١)، المجمع للطبرسي (١٩٢/١)، النشر لابن الجزري (٢٢٠/٢).

(٣) أخرجه البخاري (٤٣٥ - ٤٣٦) كتاب التيمم: باب (١) حديث (٣٣٥)، ومسلم (١/ ٣٧٠ - ٣٧١) كتاب المساجد، حديث (٥٢١/٣)، والنسائي (١/ ٢١٠ - ٢١١)، كتاب الطهارة: باب التيمم بالصعيد (٤٣٢)، والدارمي (١/ ٣٢٢) / والبيهقي (١/ ٢١٢)، وأحمد (٣/ ٣٠٤) عنه مرفوعاً بلفظ: أعطيت خمساً لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي.

﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٣٩] ولو كان: «وهم فيها خالدون»، كان حسناً إلا أن التباس إحداهما بالأخرى، وارتباطها بها أغنى عن الواو.

ومثل ذلك قوله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] ولم يقل: «ورابعهم»، كما جاء: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] ولو حذفت الواو منها كما حذفت من التي قبلها واستغنى عن الواو بالملابسة التي بينهما كان حسناً.

والوجه الآخر: أن تستأنف الجملة فلا تعطفها على ما تقدم.

واختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [١١٧] في فتح النون وضمها: فقرأ ابن عامر وحده: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ بنصب النون^(١). وقرأ الباقون: ﴿فَيَكُونُ﴾ رفعا.

قال أبو على: لا يخلو قوله: ﴿يَقُولُ﴾^(٢) [البقرة: ١١٧] من أن يكون المراد به: القول الذي هو كلام ونطق، أو يكون [القول]^(٣) الذي يتسع فيه فلا يراد به النطق ولا الكلام، ولا الظن ولا الرأي ولا الاعتقاد، ولكن نحو قول الشاعر: [من الرجز]

قَدْ قَالَتْ الْأَنْسَاءُ لِلْبَطْنِ الْحَقَّ^(٤)

ونحو قول العجاج في صفة ثور: [من الرجز]

فَكَّرَ ثُمَّ قَالَ فِي التَّفْكِيرِ
إِنَّ الْحَيَاةَ الْيَوْمَ فِي الْكُرُورِ^(٥)

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٦)، الإملاء للعكبري (٣٥/١)، البحر المحيط (٣٦٦/١)، التبيان للطوسي (٤٢٨/١)، التيسير للداني (٧٦)، الحجة لابن خالويه (٨٨)، الحجة لأبي زرعة (١١٠)، السبعة لابن مجاهد (١٦٨)، الغيث للصفاقسي (١٣٤)، الكشف للقيسي (٢٦٠/١، ٢٦١)، المجمع للطبرسي (١٩٣/١)، تفسير الرازي (٤٥٤/١)، النشر لابن الجزري (٢٢٠/٢).

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في ب.

(٤) تقدم.

(٥) تقدم.

وقول^(١) الآخر: [من الرجز]

امْتَلَأَ الْحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي^(٢)

فلا يكون على «القول» الذى هو خطاب ونطق؛ لأن المتنفى الذى ليس بكائن لا يخاطب كما لا يؤمر، فإذا لم يجز ذلك حملته على نحو ما جاء فى الآيات التى قدمت ونحوها.

وأما قوله: ﴿كُنْ﴾ فإنه - وإن كان على لفظ الأمر - فليس بأمر، ولكن المراد به الخبر، كأن التقدير: «يكون فيكون» وقد قالوا: أكرم بزيد، فاللفظ لفظ الأمر، والمعنى والمراد: الخبر.

ألا ترى أنه بمنزلة: ما أكرم زيداً، فالجار والمجرور فى موضع رفع بالفعل. وفى التنزيل: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥] فالتقدير: مده الرحمن. وإذا لم يكن قوله: ﴿كُنْ﴾ أمراً فى المعنى، وإن كان على لفظه؛ لم يجز أن تنصب الفعل بعد الفاء بأنه جوابه، كما لم يجز النصب فى الفعل الذى تدخله الفاء بعد الإيجاب نحو: آتيك فأحدثك، إلا أن يكون فى شعر نحو قوله: [من الطويل]

... وَيَأْوِي إِلَيْهِ الْمُسْتَجِيرُ فَيُعْصِمَا^(٣) ...

ومما يدل على امتناع النصب فى قوله: ﴿فَيَكُونُ﴾: أن الجواب بالفاء مضارع للجزاء.

(١) فى أ: وقال.

(٢) الرجز بلا نسبة فى إصلاح المنطق ص (٥٧ ، ٣٤٢)، والإنصاف ص (١٣٠)، وأمالى المرتضى (٣٠٩/٢)، وتخليص الشواهد ص (١١١)، وجواهر الأدب ص (١٥١) والخصائص (٢٣/١)، ووصف المباني ص (٣٦٢)، وسمط الآلى ص (٤٧٥)، وشرح الأشموني (٥٧/١)، وشرح المفصل (٨٢/١ ، ١٣١/٢ ، ١٢٥/٣)، وكتاب اللامات ص (١٤٠)، ولسان العرب (قطط، قطن)، ومجالس ثعلب ص (١٨٩)، والمقاصد النحوية (٣٦١/١).

(٣) عجز بيت لطرفة، وصدره:

لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الدُّلُّ وَسَطَهَا
.....

والبيت فى ملحق ديوانه ص (١٥٩)، والرد على النحاة ص (١٢٦)، والكتاب (٤٠/٣)، وللأعشى فى خزانة الأدب (٣٣٩/٨)، والخصائص (٣٨٩/١)، ولسان العرب (ذلك)، والمحتسب (١٩٧/١)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص (١٢٣) ووصف المباني ص (٢٢٦ ، ٣٧٩)، والمقتضب (٢٤/٢).

يدل على ذلك: أنه يثول فى المعنى إليه.

ألا ترى أن: اذهب فأعطيك معناه: إن تذهب أعطيتك^(١) فلا يجوز: اذهب فتذهب؛ لأن المعنى يصير: إن ذهبت ذهبت، وهذا كلام لا يفيد، كما يفيد إذا اختلف الفاعلان والفعلان، نحو: قم فأعطيك؛ لأن المعنى: إن قمت أعطيتك، ولو جعلت الفاعل فى الفعل الثانى فاعل الفعل الأول، فقلت: قم فتقوم، أو: أعطني فتعطيني، على قياس قراءة ابن عامر، لكان المعنى: إن قمت تقم، وإن تعطيني تعطيني، وهذا كلام فى قلة الفائدة على ما تراه، وإذا كان الأمر على هذا لم يكن ما روى عنه من نصبه: ﴿فَيَكُونُ﴾ متجهًا.

وقد يمكن أن تقول فى قول ابن عامر: إن اللفظ لما كان على لفظ الأمر وإن لم يكن المعنى عليه حملته على صورة اللفظ، فقد حمل أبو الحسن نحو قوله: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [إبراهيم: ٣١] ونحو ذلك من الآى - على أنه أجرى مجرى جواب الأمر، وإن لم يكن جوابًا له فى الحقيقة؛ فكذلك على قول ابن عامر: يكون قوله: ﴿فَيَكُونُ﴾ بمنزلة جواب الأمر نحو: ائتنى فأحدثك، لما كان على لفظه، وقد يكون اللفظ على شىء والمعنى على غيره.

ألا ترى أنهم قد قالوا: ما أنت وزيد؟ والمعنى: لِمَ تؤذيه؟ وليس ذلك فى اللفظ.

ومثل قوله: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ فى أن المعطوف ليس محمولًا على لفظ الأمر، وإن كان قد وليه: قوله: ﴿فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، ليس قوله: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ بجواب لقوله: ﴿فَلَا تَكْفُرْ﴾ ولكنه محمول على قوله: يعلمون فيتعلمون، أو يعلمان فيتعلمون منهما، إلا أن قوله: ﴿فَلَا تَكْفُرْ﴾ فى هذه الآية نهى عن الكفر، وليس قوله: ﴿كُنْ﴾ من قوله: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ أمرًا؛ ومن ثم أجمع الناس على رفع: ﴿فَيَكُونُ﴾^(٢)، ورفضوا فيه النصب، إلا ما روى عن ابن عامر وهو من الضعف بحيث رأيت؛ فالوجه فى «يكون» الرفع.

فإن قلت: فهلا قلت: إن العطف فى قوله: ﴿فَيَكُونُ﴾ على «يقول» دون ما

(١) زاد فى أ: والأجود: إن ذهبت أعطيتك.

(٢) فى ب: يكون.

قلت من أنه معطوف على: ﴿كُنْ﴾.

ألا ترى أنه عطف على الفعل الذى قبل كن فى قوله: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠] حمل النصب فى ﴿فَيَكُونُ﴾ على الفعل المنتصب بـ «أن». فكما جاز عطفه على الفعل المنتصب بـ «أن» الذى قبل قوله: ﴿كُنْ﴾ فكذلك^(١) يجوز أن يحمل المرتفع عليه، كأنه قال: فإنما يقول: فيكون. قيل: ما ذكرناه أسوأ مما قلت، وأشدُّ اطراداً.

ألا ترى أن قوله: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩] لا يستقيم هذا المذهب فيه؛ لأن ﴿قال﴾ ماضٍ، و﴿يكون﴾ مضارعٌ فلا يحسن عطفه عليه لاختلافهما.

فإن قلت: فلم لا يجوز عطف المضارع على الماضى، كما جاز عطف الماضى على المضارع فى قوله: [من الكامل]

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ... (٢)
ألا ترى أنه^(٣) مضارع، و«مضيت»: ماضٍ، فكما جاز عطف الماضى على المضارع، كذلك يجوز عطف: ﴿فَيَكُونُ﴾ على ﴿خَلَقَهُ﴾.

قيل: لا يكون هذا بمنزلة البيت؛ لأن المضارع فيه فى معنى الماضى، والمراد به: ولقد مرتت فمضيت؛ فجاز عطف الماضى على المضارع، من حيث أريد

(١) فى أ: كذلك.

(٢) البيت لرجل من سلول، وبقية العجز:

..... ثُمْتُ قُلْتُ لَا يَغْنِينِي

البيت ينظر فى الكتاب (٤١٦/١) الخصائص، (٣/٣٣٠، ٣٣٢)، المغنى (١٠٢/٤٢٩)، شرح شوهب المغنى (١٠٧)، شرح أبيات المغنى (٢/٢٨٧) المقاصد النحوية للعينى (٤/٥٨)، التصريح بمضمون التوضيح (٢/١١١)، الهمع (١/٩، ٢/١٤٠)، الدرر اللوامع (١/٤، ٢/١٩٢)، منهج السالك (١/١٨٠، ٣/٦٠، ٦٣) ارتشاف الضرب (٢/٦٦٥)، أمالى ابن الشجرى (٢/٢٠٣) الأصمعيات (١٢٦)، شرح شواهد التحفة (٦٠) شرح التحفة الوردية (١٩٦)، حماسة البحترى (١٧١)، الكامل (٣/٨٠)، الأزهية (٢٧٣) الصحابى (٢١٩)، الأشمونى (١/١٨٠، ٣/٦٠، ٦٣) الصبان (٣/٢٦٣)، ابن عقيل (٢٨٦)، شرح اللمع (١/١٢٧)، شرح الرضى على الكافية (١/٣١٠)، الكافية (١/٩١).

(٣) الضمير فى «أنه» يعود على «أمر».

بالمضارع المضى، وليس المراد بقوله: ﴿فَيَكُونُ﴾ فى الآيه الماضى، فيعطف فيها^(١) على الماضى.

فإذا كان كذلك تبينت بامتناع العطف فى قوله: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩]. على أن العطف فى قوله: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ إنما هو على ﴿كُنْ﴾، الذى يراد به يكون، فيكون خبر مبتدأ محذوف كأنه: فهو يكون. فإن قلت: فهلا قلت: إن العطف على ﴿كُنْ﴾ إذا كان المراد به: يُكُونُهُ غير سهل؛ لأن قوله ﴿فَيَكُونُ﴾ حينئذ قليل الفائدة. ألا ترى أن: يُكُونُهُ يدل على أنه يكون:

قليل له: ليس بقليل الفائدة، لأن المعنى: فيكون بتكوينه، أى بإحداثه، لا يكون حدوثه ووجوده على خلاف هذا الوجه، فإذا كان كذلك كان مفيداً، كما أن قولهم: لأضرينه كائن ما كان، بالرفع فى: كائن كلام قد استعملوه وحسن عندهم، وإن كان قد علم أن ما يكون فهو كائن، ولكن لما دخله من المعنى، أى: لا أبالى بذلك، حسن، فاستعمل، ولم يكن عندهم بمنزلة ما لا يفيد فيطرح، فكذا لما كان المعنى فى الآية يكون بإحداثه جاز وحسن، ولم يكن بمنزلة ما لا يفيد^(٢).

اختلفوا فى ضم التاء ورفع اللام، وفتحها وجزم اللام من قوله -عز وجل-: ﴿وَلَا تَسْتَلْ عَنْ أَصْحَابِ الْجَنَّةِ﴾ [١١٩]:

فقرأ نافع وحده: ﴿وَلَا تَسْأَلْ﴾ مفتوحة التاء مجزومة اللام^(٣).

وقرأ الباقر: ﴿وَلَا تَسْتَلْ﴾ مضمومة التاء، مرفوعة اللام.

قال أبو على: القول فى «سألت»: إنه فعلٌ يتعدى إلى مفعولين مثل أعطيت،

(١) فى أ: فيه.

(٢) زاد فى ب: بسم الله الرحمن الرحيم عونك يا رب.

(٣) ينظر إتحاف الفضلاء (١٤٦)، الإعراب للنحاس (٢٠٩/١)، الإملاء للعكبرى (٣٦/١)، البحر المحيط (٣٦٨/١)، التبيان للطوسى (٤٣٦/١)، التيسير للدانى (٧٦)، تفسير الطبرى (٥٥٨/٢)، تفسير القرطبى (٩٢/٢)، الحجة لابن خالويه (٨٧)، الحجة لأبى زرعة (١١١)، السبعة لابن مجاهد (١٦٩)، الغيث للصفاقسى (١٣٤)، الكشف للزمخشري (٩١/١)، الكشف للقيسى (٢٦٢/١)، المجمع للطبرسى (٤٧١/١)، المعانى للأخفش (١٤٦/١)، المعانى للفراء (٧٥/١)، تفسير الرازى (٤٧١/١)، النشر لابن الجزرى (٢٢١/٢).

قال: [من الخفيف]

سَأَلْتَانِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَتَانِي قَلَّ مَالِي قَدْ جِئْتَمَانِي بِنُكْرٍ^(١)
وقال: [من الوافر]

سَأَلْتُهَا الشُّفَاءَ فَمَا شَفَقْنَا وَمَنْشَتْنَا الْمَوَاعِدَ وَالْخِلَابَا^(٢)
وأنشد أحمد بن يحيى: [من الرجز]

سَأَلْتُ عَمْرًا بَعْدَ بَكْرٍ خُفَا
وَالدَّلُو قَدْ تُسْمَعُ كَى تُخْفَا^(٣)

ويجوز أن يقتصر فيه على مفعول واحد، فإذا [اقتصر به]^(٤) في التعدى على
مفعول واحد كان على ضربين:

أحدهما: أن يتعدى بغير حرف.

والآخر: أن يتعدى بحرف.

فأما تعديه بغير حرف، فقوله: ﴿وَسَلُّوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلَسْتَلُّوا مَا أَنْفَقُوا﴾ [الممتحنة: ١٠].
وقال: ﴿فَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ [النحل: ٤٣].

وأما تعديه بحرف؛ فالحرف الذى يتعدى به حرفان:

أحدهما الباء؛ كقوله: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ﴾ [المعارج: ١].

وقال: [من الطويل]

وَسَائِلَةٌ بِثُعْلَبَةٍ بِنِ سَيْرٍ^(٥) وَقَدْ أَوْدَتْ بِثُعْلَبَةِ الْعُلُوقِ^(٦)

(١) البيت لزيد بن عمرو بن نفيل فى الكتاب (١٥٥/٢ ، ٥٥٥/٣) وله أو لسعيد ابنه أو لنيبه بن الحجاج فى خزانة الأدب (٤١٠/٦ ، ٤١٢)، ولنيبه بن الحجاج فى شرح أبيات سيويه (١١/٢) وبلا نسبة فى شرح شافية ابن الحاجب (٤٨/٣)، والصاحبى فى فقه اللغة ص(١٧٦).

ويروى: «إذ» بدلاً من «أن»، و: «جئتما» بدلاً من «جئتماي».

(٢) البيت لجريز فى ديوانه (٦٥).

(٣) الرجز بلا نسبة فى اللسان (سمع ، خفف)، وتهذيب اللغة (١٢٥/٢)، والتاج (خفف)، والمخصص (١٦٦/٩ ، ٤٥/١٠).

(٤) فى ب: اقتصرته.

(٥) بثعلبة بن سير: أراد به: ثعلبة بن سيار. فَجَعَلَهُ «سَيْر» للضرورة؛ لأنه لم يمكنه «سَيَّار» لأجل الوزن فقال: سَيْر. قال ابن برى: البيت للمفضل النكرى يذكر أن ثعلبة بن سيار كان فى أسره؛ وبعده:

يُظَلُّ يُسَاوِرُ الْمَذَقَاتِ فِينَا يُقَادُ كَأَنَّهُ جَمَلٌ زَبِيقٌ =

والآخر: «عن» كقولك: سل عن زيد.

فإذا تعدى إلى مفعولين كان على ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يكون بمنزلة: أعطيت.

وذلك كقوله: [من الرجز]

سَأَلْتُ زَيْدًا بَعْدَ بَكْرٍ خُفًا^(١)

فمعنى هذا: استعطيته، أى: سألته أن يفعل ذلك.

والآخر: أن يكون بمنزلة: اخترت الرجال زيذاً، وذلك قوله: ﴿وَلَا يَسْتَلْ حِمِيًّا

حِمِيًّا﴾ [المعارج: ١٠] فالمعنى هنا: ولا يسأل حميم عن حميمه؛ لذهوله عنه،

واشغاله بنفسه، كما قال: ﴿لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ يَوْمٌ شَأْنٌ يَنْبَغِي﴾ [عبس: ٣٧]، فهذا على

هذه القراءة؛ كقوله: ﴿وَسَأَلْتَهُمْ عَنِ الْفَرَزْدَقِ أَلَنِي كَانَتْ حَاضِرَةً الْبَحْرِ﴾

[الأعراف: ١٦٣].

والثالث: أن يتعدى إلى مفعولين، فيقع موقع المفعول الثاني منهما استفهام؛

وذلك كقوله: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَهُمْ مِنْ ءَايَةٍ يُبَيِّنُ﴾ [البقرة: ٢١١]، وقوله:

﴿وَسَلِّ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ﴾

[الزخرف: ٤٥].

فأما قول الأخطل^(٢): [من البسيط]

المَذْقَاتُ: جمع مَذْقَةٍ، اللبن المَخْلُوط بالماء. والزَيْقُ: المزنوق بالحبل، أى: هو أسير

عندنا فى شدة من الجهد.

ينظر: اللسان (سير).

(٦) البيت للمفضل النكرى فى لسان العرب (سير، علق) والتنبيه والإيضاح (١٣٦/٢)، وتهذيب

اللغة (٢٤٧/١، ٤٧/١٣)، ومجمل اللغة (٤٠٥/٣)، وتاج العروس (سير، علق)،

والأصمعيات ص (٢٠٣)، وبلا نسبة فى ديوان الأدب (٣٩٤/١)، ومقاييس اللغة (٤/

١٣٠)، وجمهرة اللغة ص (١٣٢٧)، وأساس البلاغة (علق)، المخصص (١٥٠/١٦).

ويروى: «علقت» بدلاً من «أودت».

(١) تقدم قريباً.

(٢) غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة بن عمرو، من بنى تغلب، أبو مالك: شاعر، مصقول

الألفاظ، حسن الديباجة، فى شعره إبداع. اشتهر فى عهد بنى أمية بالشام، وأكثر من مدح

ملوكهم. وهو أحد الثلاثة المتفق على أنهم أشعر أهل عصرهم: جرير، والفرزدق،

والأخطل. نشأ على المسيحية، فى أطراف الحيرة (بالعراق) واتصل بالأمويين فكان

شاعرهم، وتهاجى مع جرير والفرزدق، فتناقل الرواة شعره. وكان معجباً بأدبه، تياهاً، كثير

... .. وَأَسْأَلُ بِمَصْقَلَةِ الْبُكَرِيِّ مَا فَعَلَا^(١)

ف: «ما» استفهام، وموضعه نصب بفعل، ولا يكون جرًا على البدل من «مصقلة» على تقدير: سل بفعل مصقلة، ولكن تجعله مثل الآيتين اللتين تلوناهما، وإن شئت جعلته بدلا، فكان بمنزلة قوله: ﴿فَتَسَلُُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾^(٢) [النحل: ٤٣].

ولو جعلت المفعول مرادًا محذوفًا من قوله: [من البسيط]

... .. وَأَسْأَلُ بِمَصْقَلَةٍ

فأردت: واسأل الناس بمصقلة ما فعل؟ لم يسهل أن يكون: «ما» استفهامًا؛ لأنه لا يتصل بالفعل.

ألا ترى أنه قد استوفى مفعوليه؛ فلا تقع الجملة التي هي استفهام موقع أحدهما كما تقع موقعه في قوله: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَءِيلَ كَمَا آتَيْنَهُمْ﴾ [البقرة: ٢١١]. فإن جعلت «ما» موصولة، وقدرت فيها البدل من مصقلة لم يمتنع.

وإن قلت: أجعل قوله: «ما فعل»، استفهامًا وأضمر القول^(٣)؛ لأنني إذا قلت: اسأل الناس بمصقلة؛ فإنه يدل على: «قل»؛ لأن السؤال قول، فأحمله على [هذا]^(٤) الفعل، لا على أنه في موضع المفعول؛ لاستغناء الفعل بمفعولين - فهو قول؛ يدل على ذلك قوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ [النازعات: ٤٢].

ألا ترى أنه قد استوفى مفعوليه أحدهما: الكاف، والآخر: قد تعدى إليه الفعل ب: عن؛ فلا يتعلق به: ﴿أَيَّانَ﴾ إلا على الحد الذي ذكرنا.

= العناية بشعره، ينظم القصيدة ويسقط ثلثيها ثم يظهر مختارها. وكانت إقامته طورًا في دمشق مقر الخلفاء من بني أمية، وحيثًا في الجزيرة حيث يقيم بنو تغلب قومه. وأخباره مع الشعراء والخلفاء كثيرة. له ديوان شعر. توفي سنة ٩٠ هـ. ينظر: الأعلام (١٢٣/٥).

(١) عجز بيت، وصدرة:

دع المغمر لا تسأل بمصرعه

والبيت في ديوانه ص (٣٤٩)، وأدب الكاتب ص (٥٠٩)، وشرح أبيات سيويه (٢/ ٣٥٧)، ولسان العرب (صقل)، وبلا نسبة في خزنة الأدب (٩/ ١٣٠)، والمعاني الكبير ص (١٢٠٨).

(٢) في أ: فاسألوا أهل الذكر.

(٣) في ب: يقول.

(٤) سقط في أ.

ومن ذلك قول سيبويه: «اذهب فاسأل: زيد أبو من هو؟»^(١).

ف: «زيد» داخل في حيز الاستفهام، وليس المعنى: سل زيدا، ولكن التقدير: سل الناس: أأبو بشر زيد أم أبو عمرو؟

ولو قلت: «سل زيدا» على هذا الحد، لم يجز؛ لأن «زيدا» ليس بمسئول، وإنما هو مسئول عنه، وإنما يأمر المخاطب أن يسأل غيره عنه؛ فلهذا قال: لو^(٢) قلت: سل زيدا على هذا الحد لم يجز، وذلك لما ذكرناه من انقلاب المعنى، وهذا مما يقوى قول يونس: قد علمت زيدا أبو من هو.

ألا ترى أن هذا من المواضع التي ليس يجوز فيها أن يعمل الفعل في الاسم الداخل في حيز الاستفهام، فإذا أتت مواضع ليس يجوز فيها ذلك، جاز ألا يعمل الفعل في المفعول الذي يجوز أن يعمل فيه نحو: علمت زيدا أبو من هو.

فالمفعول في هذا الموضع محذوف؛ لأن المعنى: أسأل إنسانا زيدا أبو من هو؟ وكذلك قوله: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ...﴾ [المعارج: ١]؛ كأن المعنى: سأل سائل النبي ﷺ أو المسلمين بعذاب واقع، فلم يذكر المفعول الأول. وسؤالهم عن العذاب، إنما هو استعجالهم له لاستبعادهم لوقوعه، ولردهم ما يوعدون به منه، وعلى هذا قال: ﴿وَسْتَغْلِبُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَنْ تُخْلَفَ اللَّهُ وَعَدُهُ﴾ [الحج: ٤٧] ﴿وَسْتَغْلِبُونَكَ بِالْعَذَابِ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ [العنكبوت: ٥٤].

﴿وَسْتَغْلِبُونَكَ بِالسَّيْئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمَثَلَتُ﴾ [الرعد: ٦]. ويدلك على ذلك قوله: ﴿فَأَصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا﴾ [المعارج: ٥-٦]. وقال: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيِّنَاتٍ أَوْ نَهَارًا مَاذَا يَسْتَغْلِبُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ﴾ [يونس: ٥٠].

وقال: ﴿أَنَّى أَمُرُ اللَّهَ فَلَا تَسْتَغْلِبُوهُ﴾ [النحل: ١].

فأما قوله: ﴿وَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء: ٣٢] فيجوز أن يكون ﴿من﴾ فيه

(١) عبارة سيبويه في الكتاب: «وإن شئت قلت: قد علمت زيد أبو من هو؟ كما تقول ذاك فيما لا يتعدى إلى مفعول، وذلك قولك: اذهب فانظر زيد أبو من هو؟ ولا تقول: نظرت زيدا. واذهب فسل زيد أبو من هو- وإنما المعنى: اذهب فسل عن زيد- ولو قلت: أسأل زيدا - على هذا الحد - لم يجز».

(٢) في أ: ولو.

فى موضع المفعول الثانى على قياس قول أبى الحسن، ويكون المفعول محذوفاً فى قياس قول سيبويه، والصفة قائمة مقامه.

وأما قوله: ﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧] فإنه يحتمل أمرين: أحدهما: أن تجعل ﴿عَنْهَا﴾ متعلقاً بالسؤال، كأنه: يسألونك عنها، كأنك حفى بها، فحذف الجار والمجرور، وحسن ذلك لطول الكلام بـ: ﴿عَنْهَا﴾ التى من صلة السؤال.

ويجوز أن يكون: ﴿عَنْهَا﴾ بمنزلة «بها»، وتصل الحفاوة مرة بالباء ومرة بـ: «عن». كما أن السؤال يعمل مرة بالباء ومرة بعن فيما ذكرنا. ويدلك على أنه يصل بالباء قوله: ﴿إِنَّكُمْ كَأَنْتُمْ بِحَفِيٍّ﴾ [مريم: ٤٧]. وقال: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَشَلَّ بِهِ خَيْرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]، فقوله: ﴿فَشَلَّ بِهِ﴾ مثل: أسأل عنه خيراً.

فأما ﴿خَيْرًا﴾ فلا يخلو انتصابه من أن يكون على أنه حال، أو مفعول به: فإن كان حالاً لم يخل أن يكون حالاً من الفاعل أو من المفعول، فلو جعلته حالاً من الفاعل السائل لم يسهل؛ لأن الخير لا يكاد يسأل إنما يسأل، ولا يسهل الحال من المفعول -أيضاً- لأن المسئول عنه خير أبداً فليس للحال كبير فائدة.

فإن قلت: يكون حالاً مؤكدة فغير هذا الوجه إذا احتمل أولى، فيكون ﴿خَيْرًا﴾ -إذا- مفعولاً به؛ كأنه: [قال] ^(١) فاسأل عنه خيراً، أى: مسئولا خيراً. وكان معنى سل: تبين بسؤالك وبحثك من تستخبره ليتقرر عندك ما اقتص عليك من خلقه ما خلق وقد رتبه على ذلك، وتعلمه بالفحص عنه والتبين له.

ومما يقوى أن السؤال إنما أريد به ما وصفنا قول أمية: [من البسيط] وَأَسْأَلُ وَلَا بَأْسَ إِنَّ كُنْتُ أَمْرًا عَمِيهَا إِنَّ السُّؤَالَ شِفَا مَنْ كَانَ حَيْرَانًا فيشبه أن يكون أراد بـ «أسأل»: أسأل حتى تتبين بسؤالك.

ألا ترى أنه قال: [من البسيط]

... .. إِنَّ السُّؤَالَ شِفَا مَنْ كَانَ حَيْرَانًا

والسؤال إذا خلا من العلم لم يكن شفاء لمن كان حيران، إنما يكون شفاء إذا اقترن به العلم والتبين؛ فكَذَلِكَ^(١) المراد فى قوله: ﴿فَسْتَلْ بِهِ حَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]: اسأل سؤالا تبحث به لتبين.

والحجة^(٢) لمن قرأ: ﴿وَلَا تُسْئَلْ﴾ بالرفع: أن الرفع يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون حالا فيكون مثل ما عُطِفَ عليه من قوله: ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [البقرة: ١١٩] وغير مسئول^(٣). ويكون ذكر: ﴿تُسْئَلْ﴾ - وهو فعلٌ بعد المفرد الذى هو قوله: ﴿بَشِيرًا﴾ - كذكر الفعل فى قوله: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ﴾ [آل عمران: ٤٦] بعد ما تقدم من المفرد.

وكذلك قوله: ﴿وَمِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٤٥] وهو قد يجرى مجرى الجُمْل. والآخر: أن يكون منقطعاً من الأول مستأنفاً به^(٤)، ويقوى هذا الوجه ما روى من أن عبد الله وأبياً قرأ أحدهما: ﴿وما تُسْأَلُ﴾، والآخر: ﴿ولن تُسْأَلَ﴾، فكل واحدة من هاتين القراءتين تؤكد حملة على الاستئناف.

ويؤكد وجهى الرفع: قوله: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٧٢] وقوله: ﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا أَلْبَلَاغُ﴾ [المائدة: ٩٩].

ومما يجعل للفظ الخبر مزية على النهى: أن الكلام الذى قبله وبعده خبرٌ فإذا كان أشكل بما قبله وما بعده كان أولى.

ووجه قراءة نافع بالجزم للنهى: ما روى أن النبى ﷺ سأل: أى أبويه كان أحدث موتاً، وأراد أن يستغفر له، فأنزل الله: ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾^(٥) وهذا -

(١) فى أ: وكذلك.

(٢) فى ب: فالحجة.

(٣) يقصد: أن معنى الآية على هذا التقدير: إنا أرسلناك بشيراً ونذيراً، وغير مسئول عن أصحاب الجحيم.

(٤) وقد ذكر هذين الوجهين - أيضاً - السمين الحلبي فى «الدر المصون» فقال: «وفى هذه الجملة - أى: جملة: «ولا تسأل» - وجهان: أحدهما: أنه حال فيكون معطوفاً على الحال قبلها، كأنه قيل: بشيراً أو نذيراً وغير مسئول. والثانى: أن تكون مستأنفة». ينظر: الدر المصون (٣٥٦/١).

(٥) أخرجه الطبرى فى تفسيره (٥٦٣/١) (١٨٧٧ و ١٨٧) عن محمد بن كعب القرظى، وداد ابن أبى عاصم (١٨٧٩) أن النبى ﷺ قال: «ليت شعرى ما فعل أبواى» قالها ثلاثاً، فنزلت: ﴿ولا تسأل عن أصحاب الجحيم﴾ وذكره السيوطى فى الدر (٢٠٩/١)، وزاد نسبته لوكيع =

إذا ثبت - معنى صحيح. ويذكر أن فى إسناده الحديث شيئاً. فأمّا قول من قال: إنه لو كان نهياً لكانت الفاء فى قوله: فلا تسأل أسهل من الواو. فالقول فيه: إن هذا النحو إنما يكون بالفاء، إذا كانت الرسالة بالبشارة والندارة علة لثلاث يسأل عن أصحاب الجحيم، كما يقول الرجل: قد حملتك على فرس فلا تسألنى غيره؛ فيكون حملة على الفرس علة لثلاث يسأل غيره، وليس البشارة والندارة علة لثلاث يسأل.

وقد جوز أبو الحسن فى قراءة من جزم أن يكون على تعظيم الأمر كما تقول: لا تسأل^(١) عن كذا؛ إذا أردت تعظيم الأمر فيه، فالمعنى أنهم فى أمر عظيم، وإن كان اللفظ لفظ الأمر.

قال أحمد بن موسى: ﴿كَمَا سُئِلَ﴾ [البقرة: ١٠٨] مضمومة السين، مكسورة الهمزة فى قراءتهم جميعاً.

قال: وروى هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر: ﴿سُئِلَ﴾ مهموزة [من غير]^(٢) إشباع.

قال أبو على: القول فى «سُئِلَ»: أن فى: «سَأَلْتُ» لغتين:

سألت أسأل، العين همزة، وهى الفاشية الكثيرة.

وَسِئْتُ، أَسَأَلُ لُغَةً، وعليها جاء قول الشاعر: [من البسيط]

سَأَلْتُ هُذَيْلَ رَسُولَ اللَّهِ فَاجِشَّةً ضَلْتُ هُذَيْلَ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تُصِبْ^(٣)

فحمل سيبويه: «سألت» على قلب الهمزة ألفاً للضرورة.

كما قال الآخر: [من الكامل]

= وسفيان بن عيينة وعبد الرزاق وعبد بن حميد وابن المنذر عن محمد بن كعب ثم قال: هذا مرسل ضعيف الإسناد.

وعزاه لابن جرير عن داود بن أبى عاصم وقال: معضل الإسناد ضعيف لا يقوم به ولا بالذى قبله حجة.

(١) فى ب: تسلى.

(٢) فى ب: بغير.

(٣) البيت لحسان بن ثابت فى ملحق ديوانه ص (٣٧٣)، وشرح المفصل (١١٤/٩)، والكتاب (٤٦٨/٣، ٥٥٤)، والمقتضب (١٦٧/١)، وبلا نسبة فى شرح شافية ابن الحاجب (٣/٤٨)، والمحتسب (٩٠/١)، والممتع فى التصريف ص (٤٠٥).

رَاحَتْ بِمَسْلَمَةِ الْبِغَالِ عَشِيَّةً فَأَزَعَى فَرَارُهُ لَا هَنَّاكَ الْمَزْتَعُ^(١)
قال سيويه: لأن الذي قال: «سالت هذيل»، ليست لغته: سلت أسأل.

وحكى أبو عثمان عن أبي زيد: هما يتساولان، في هذه اللغة، فدل أن العين منها
واو، وليست المهموزة. ومن قرأ: ﴿قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَى﴾ [طه: ٣٦] لا
ينبغي أن يحمله على هذه اللغة لقلتها، ولكن على تخفيف الهمز، والتحقيق ﴿سُؤْلَكَ﴾.
والقول في قراءتهم: ﴿كَمَا سِئِلَ﴾ مثل سُعِلَ: إنه على تحقيق الهمزة، وقياس من
خفف الهمزة أن يجعل هذه بين بين، فيقول: سيل، ومعنى بين بين، أن يجعلها بين
الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها.

فإن قلت: فهلا كان تخفيف الهمزة في «سئل» أن يقلبها واوًا إذا انضم ما قبلها
وانكسرت، كما أنها إذا كانت على عكس هذا قلبتها واوًا في قولك: جون والتودة،
وفي المنفصل: هذا غلام وييك.

فالقول: إن الهمزة في: «سئل» لم يلزم قلبها واوًا، كما لزم في «جون» ونحوه؛ لأن
جون إنما لزم قلبها واوًا؛ لأنك في التخفيف لا تخلص من أن تقلبها واوًا، أو تجعلها بين
بين؛ فلم يصح أن تجعلها في «جون» بين بين؛ لأنك لو جعلتها كذلك نحوت بها نحو
الألف، ولا^(٢) يكون ما قبل الألف ضمة، كما لم يكن قلبها كسرة؛ فلما^(٣) لم تكن
قبلها ضمة، كذلك لم يكن قبل ما قرئته منها. فلما لم يكن ذلك، أخلصتها واوًا إذا انضم
ما قبلها، كما أخلصتها ياء إذا انكسر ما قبلها في نحو: مير وذبية وذيب.

وفي المنفصل: من غلام يبيك، ولم يلزم ذلك في «سئل»، ولم يمتنع أن يجعلها
بين بين؛ لأن في الكلام ياء مكسورة قبلها ضمة نحو: صيد في هذا المكان، وعيى
بالأمر، وحى في هذا المكان. كما لم يلزم أن تبدل [منها]^(٤) الياء في عكس ذئب،
ومثر، وهو نحو: سثم، وجثر.

ومن المنفصل [نحو]^(٥): ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٦]؛ لأنه في الكلام مثل:

(١) تقدم.

(٢) في ب: فلا.

(٣) في أ: فكما.

(٤) سقط في أ.

(٥) سقط في أ.

صيد، وعيى. فلذلك^(١) جعلت التى فى «سئل» بين بين، ولم تقلبها. اختلّفوا فى فتح الخاء وكسرها من قوله -عز وجل-: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥].

فقرأ نافع وابن عامر: ﴿وَاتَّخِذُوا﴾ مفتوحة الخاء على الخبر^(٢). وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمة والكسائي: ﴿وَاتَّخِذُوا﴾ بكسر^(٣) الخاء.

[قال أبو على: ^(٤) وجه قراءة من قرأ: ﴿وَاتَّخِذُوا﴾ أنه معطوف على ما أضيف إليه «إذ» كأنه: «وَإِذِ اتَّخِذُوا»، ومما يؤكد الفتح فى الخاء أن الذى بعده خبر، وهو قوله: ﴿وَعَهْدَنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ﴾ [البقرة: ١٢٥].

ومن قرأ: ﴿وَاتَّخِذُوا﴾ بالكسر؛ فلأنهم ذهبوا إلى أثر جاء فيه: روى أن رسول الله ﷺ أخذ بيد عمر - رحمه الله - فلما أتى على المقام قال عمر: أهذا مقام أبينا إبراهيم؟

قال: نعم.

قال عمر: أفلا نتخذُه مُصَلًّى؟

فأنزل الله -عز وجل-: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]. فهذا تقديره: افعلوا.

والأمر -إذا ثبت هذا الخبر- أكد؛ لأنه يتحقق به الزوم، وإذا أخبر ولم يقع الأمر [به]^(٥) فقد يجوز ألا يلزم المخاطبين بذلك الفرض؛ لأنه قد يجوز أن يكون ناس

(١) فى أ: فكذلك.

(٢) ينظر إتحاف الفضلاء (١٤٧)، الإعراب للنحاس (٢١٠/١)، الإملاء للعكبرى (٣٦/١)، البحر المحيط (٣٨٤/١)، التبيان للطوسى (٤٥٠/١، ٤٥٢)، تفسير الطبرى (٣٢/٣)، تفسير القرطبي (١١١/٢)، الحجة لأبى زرعة (١١٣)، السبعة لابن مجاهد (١٦٩)، الغيث للصفاقسى (١٣٥)، الكشف للزمخشري (٩٣/١)، الكشف للقيسى (٢٦٤/١)، المجمع للطبرسى (٢٠٢/١)، المعانى للأخفش (١٤٧/١)، المعانى للفراء (٧٧/١)، تفسير الرازى (٤٨٢/١)، النشر لابن الجزرى (٢٢٢/٢).

(٣) فى ب: مكسورة.

(٤) سقط فى أ.

(٥) سقط فى أ.

اتخذوه فلا يلزم غيرهم.

اختلفوا فى تسكين الميم وكسر التاء وتحريك الميم وتشديد التاء فى قوله - تعالى-: ﴿فَأَمْتَعُهُ قَلِيلًا﴾ [١٢٦].

فقرأ ابن عامر وحده: ﴿فَأَمْتَعُهُ قَلِيلًا﴾ خفيفة من «أَمْتَعْتُ»^(١).

وقرأ الباقون: ﴿فَأَمْتَعُهُ﴾ مشددة التاء من «مَتَعْتُ».

قال أبو على: التشديد أولى؛ لأن التنزيل عليه، قال -تعالى-: ﴿فَقَالَ تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ﴾ [هود: ٦٥] ف «تمتع» مطاوع «متع»، وعامة ما فى التنزيل على الثقل. قال -جل اسمه-: ﴿يُمَتِّعُكُمْ مَتَاعًا حَسَنًا﴾ [هود: ٣]، ﴿كَمْ مَتَّعْنَاهُ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [القصص: ٦١]، ﴿وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [يونس: ٩٨].

فكما أن هذه الألفاظ على: «مَتَّع» دون «أمتع»؛ فكذلك الأولى بالمختلف فيه أن يكون على: «متع» دون «أمتع».

ووجه قراءة ابن عامر: أن: «أَمْتَع» لغة، وأن فَعَلَ قد يجرى فى هذا النحو مجرى أفعَلَ، نحو: فرَحَّتْهُ وأفرَحَتْهُ، ونَزَلَتْهُ وأنزلَتْهُ.

وزعموا أن فى حرف عبد الله: ﴿وَأُنْزِلَ الْمَلَائِكَةُ نَزِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٥] وأنشدوا للراعى: [من الطويل]

خَلِيلَيْنِ مِنْ شُعْبَيْنِ شَتَّى تَجَاوَرَا قَدِيمًا وَكَأَنَّا بِالتَّفَرُّقِ أَمْتَعَا^(٢)
قال الأصمعى: ليس من أحد يفارق صاحبه إلا أَمْتَعَهُ بشيء يذكره به^(٣). فكان ما

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٨)، البحر المحيط (٣٨٤/١)، التبيان للطوسى (٤٥٨/١)، التيسير للدانى (٧٦)، تفسير القرطبى (١١٩/٢)، الحجة لابن خالويه (٨٧/٢، ٨٨)، الحجة لأبى زرعة (١١٣)، السبعة لابن مجاهد (١٧٠)، الغيث للصفافسى (١٣٨)، الكشف للقيسى (٢٦٥/١) المجمع للطبرسى (٢٠٥/١)، المحتسب لابن جنى (١/١٠٤)، المعانى للفراء (٧٨/١)، تفسير الرازى (٤٨٧/١)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٢٢).

(٢) البيت فى ديوانه ص (١٦٦)، ولسان العرب (متع)، وتهذيب اللغة (٢/٢٩٥)، والمخصص (٧٣/١٢، ١٦٠/١٣)، وأساس البلاغة (متع)، وتاج العروس (متع)، وإصلاح المنطق ص (٢٧٩)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (٥/٢٩٣)، وديوان الأدب (٢/٣١٢). وتروى: «قَلِيلًا» بدلًا من «قَدِيمًا».

(٣) زاد فى ب: قال.

أمتع كل واحد من هذين صاحبه أن يفارقه.

وقال أبو زيد: «أمتعا»، أراد: تمتعا.

ويقال: متع النهار إذا ارتفع.

فأما ﴿قَلِيلًا﴾ من قوله سبحانه: ﴿فَأَمْتَعُهُ قَلِيلًا﴾ [البقرة: ١٢٦] فيحتمل ضربين:

يجوز أن يكون ﴿قَلِيلًا﴾ صفة للمصدر.

ويجوز أن يكون صفة للزمان.

فالدلالة على جواز كونه صفة للمصدر قوله -تعالى-: ﴿يَمْنَعُكُمْ مَنَعًا حَسَنًا﴾

[هود: ٣] فوصف المصدر به.

قال سيبويه: ترى الرجل يعالج شيئًا فتقول: رويدها، أى: علاجًا رويدها^(١).

فإن قلت: فكيف يحسن أن يكون صفة للمصدر، و «فعل» يدل على التكثير،

فكيف يستقيم وصف الكثير بالقليل فى قوله: ﴿فَأَمْتَعُهُ قَلِيلًا﴾، وهلا كان قول ابن عامر أرجح؛ لأن هذا السؤال لا يعترض^(٢) فيه.

فالقول: إن ما ذكرت لا يدل على ترجيح قراءته، وإنما وصفه الله -تعالى-

بالقليل من حيث كان إلى نفاذ ونقص وتناه.

ألا ترى قوله -جل وعز-: ﴿قُلْ مَتَى الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٧٧] فعلى هذا النحو

وصف المتاع فى قوله: ﴿فَأَمْتَعُهُ قَلِيلًا﴾.

وأما جواز كون «قليل» صفة للزمان فيدل عليه قوله -تعالى-: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ

يُصْبِحَنَّ نَادِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠] فتقدير هذا: ليصبحن نادمين بعد زمان قليل؛

كما يقال^(٣): عرق عن الحمى، وأطعمه عن الجوع، أى: بعد جوع، وبعد الحمى.

اختلفوا فى كسر الراء وإسكانها وإشمامها الكسر فى قوله -تعالى-: ﴿وَأَرَانَا

مَنَاسِكَنَا﴾ [١٢٨]:

فقرأ ابن كثير: ﴿وَأَرَانَا مَنَاسِكَنَا﴾، و: ﴿رَبِّ أَرْزُنِي﴾ [الأعراف: ١٤٢]، و:

(١) ينظر: الكتاب (١/٢٤٤).

(٢) زاد فى أ: عليه.

(٣) فى ب: قال.

﴿أَرْنَا اللَّذِينَ﴾ [حم السجدة: ٢٩] ساكنة الراء^(١).

وقال خلف عن عبيد عن شبيل عن ابن كثير: ﴿وَأَرْنَا﴾ بين الكسر والإسكان. وقرأ نافع وحزمة والكسائي: ﴿وَأَرْنَا﴾ بكسر الراء في كل ذلك. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر بكسر الراء: ﴿وَأَرْنَا مَنَاسِكًا﴾، و: ﴿رَبِّ أَرِنِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]، و: ﴿أَرْنَا اللَّهَ جَهَنَّمَ﴾ [النساء: ١٥٣]^(٢) [النساء: ١٥٢]، وأسكننا الراء في قوله: ﴿أَرْنَا اللَّذِينَ﴾ [في]^(٣) هذه وحدها. وروى حفص عنه: ﴿وَأَرْنَا﴾ مكسورة الراء.

واختلف عن أبي عمرو في ذلك، فقال عباس بن الفضل: سألت أبا عمرو، فقرأ ﴿وَأَرْنَا﴾ مدغمة، كذا قال. وسألته عن: ﴿وَأَرْنَا﴾ مثقلة، فقال: لا. فقلت ﴿أَرْنِي﴾ فقال: لا. كل شيء في القرآن بينهما ليست: ﴿أَرْنَا﴾ ولا: ﴿أَرْنَا﴾. وقال عبد الوارث اليزيدي وهارون الأعور، وعبيد بن عقيل وعلى بن نصر: ﴿أَرْنِي﴾ و﴿أَرْنَا﴾ بين الكسر والإسكان^(٤).

وقال أبو زيد والخفاف عن أبي عمرو ﴿وَأَرْنَا﴾ بإسكان الراء. [قال أبو علي]^(٥): قوله -عز وجل-: ﴿وَأَرْنَا مَنَاسِكًا﴾ يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون منقولاً من: «رأيت» الذي يراد به إدراك البصر، نقلت بالهمزة فتعدت إلى مفعولين، والتقدير حذف المضاف، كأنه: أرنا مواضع مناسكنا. والمناسك: جمع منسك، وهو مصدر جمع لاختلاف ضروبه، والمعنى: عرفنا

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٨)، الإعراب للنحاس (٢١٣/١)، الإملاء للعكبري (٣٧/١)، التبيان للطوسي (٤٦٦/١)، التيسير للداني (٧٦)، تفسير الطبري (٧٨/٣)، تفسير القرطبي (١٢٧/٢)، الحجة لابن خالويه (٧٨)، الحجة لأبي زرعة (١١٤)، السبعة لابن مجاهد (١٧٠)، الغيث للصفاقسي (١٣٨)، الكشف للزمخشري (٩٤/١)، المجمع للطبرسي (٢٠٩/١)، تفسير الرازي (٤٨٧/١)، النشر لابن الجزري (٢٢٢/٢).

(٢) زاد في ب: بكسر الراء.

(٣) سقط في ب.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٨)، البحر المحيط (٣٩٠/١)، التيسير للداني (٧٦)، تفسير القرطبي (١٢٨/٢)، الحجة لابن خالويه (٧٨)، الحجة لأبي زرعة (١١٤)، السبعة لابن مجاهد (١٧٠)، الغيث للصفاقسي (١٣٨)، الكشف للزمخشري (٩٤/١)، المجمع للطبرسي (٢٠٩/١)، تفسير الرازي (٤٨٧/١)، النشر لابن الجزري (٢٢٢/٢).

(٥) سقط في أ.

هذه المواضع التي يتعلق النسك بها لنفعله، ونقضى نسكنا فيها على حد ما يقتضيه توقيفنا عليها^(١)؛ وذلك نحو: المواقيت التي يحرم منها، ونحو الموضع الذي يوقف به^(٢) من عرفات، وموضع الطواف، وموضع رمي الجمار، فهذا من: رأيت الموضع، ورأيته زيدًا.

والآخر: أن يكون ﴿وَأَرَنَا﴾ منقولاً من: «رأيت» التي لا يراد بها رؤية العين، ولكن التوقيف على الأمر، وضرب من العلم وأنت تقول فلان يرى رأى الخوارج، فتقتصر على مفعول واحد، وليس هناك شيء يبصر. وإلى هذا ذهب أبو عبيدة في تأويل الآية، فقال: ﴿وَأَرَنَا مَنَاسِكَا﴾ أى: علّمنا. وأنشد لحطّائط بن يعفر^(٣): [من الطويل]
أَرِينِي جَوَادًا مَاتَ هُزْلًا لَأُنْنِي^(٤) أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بِخِيَلًا مُخَلَّدًا^(٥)
قال: أراد: دلينى، ولم يرد رؤية العين.

وأما^(٦) قوله -تعالى-: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] فهو من: «رأيت» الذي يتعدى إلى مفعول واحد، يراد به إدراك البصر، والمفعول الثانى حذف من اللفظ؛ لأن ما يتعلق بالفعل الثانى يدل عليه، ومعنى الكلام يقتضيه.
وقوله -تعالى-: ﴿أَرَنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ﴾ [فصلت: ٢٩] فهو من

(١) فى أ: عليه.

(٢) فى أ: فيه.

(٣) حطّائط: شاعر فصيح، ومن شعر حطّائط، يقول لأمه وقد عاتبته على جوده:
أَرِينِي جَوَادًا مَاتَ هُزْلًا لَعَلَّنِي أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بِخِيَلًا مُخَلَّدًا
ذَرِينِي أَكُنْ لِلْمَالِ رَبًّا وَلَا يَكُنْ لِی الْمَالُ رَبًّا تَحْمَدِي غِبَّهْ غَدَا
ذَرِينِي يَكُنْ مَالِي لِعَرْضِي وَقَايَةً يَبْقَى الْمَالُ عَرْضِي قَبْلَ أَنْ يَتَبَدَّدَا
ينظر: الخزانة (٤٠٦/١).

(٤) لأننى: أى: لعلنى؛ ذكره فى حاشية أ. وهى رواية أخرى للبيت، كما ذكر فى المصادر التى أوردته.

(٥) البيت لحطّائط بن يعفر فى خزانة الأدب (٤٠٦/١)، وسمط اللآلى ص (٧١٤)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص (١٧٣٣)، وشرح المفصل (٧٨/٨)، والشعر والشعراء (١/ ٢٥٤) ولحاتم الطائى فى ديوانه ص (٢١٨)، وهو لحاتم أو لحطّائط فى شرح التصريح (١/ ١١١)، والمقاصد النحوية (٣٦٩/١)، ولحاتم أو لحطّائط أو لدريد فى لسان العرب (علل)، ولحاتم أو لدريد أو لحطّائط أو لمعن بن أوس فى لسان العرب (أنن)، ولمعن بن أوس فى ديوانه ص (٣٩)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١١٢/١)، وتخليص الشواهد ص (١٠٥)، وسر صناعة الإعراب (٢٣٦/١).

(٦) فى أ: فأما.

«رَأَيْتَ» المتعدية إلى مفعول واحد، فلما نقل بالهمزة تعدى إلى اثنين.
وجاء في الحديث: « ﴿رَبَّنَا أَرْنَا الَّذِينَ أَصْلَلْنَا مِنْ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ﴾ [فصلت: ٢٩]
قال: [هما]^(١) ابن آدم الذى قتل أخاه وإبليس^(٢) .

وقد ذكرنا وجه الإسكان فيما تقدم.
فأما من اعتل بأن الوجه: الإشباع أو الإخفاء دون الإسكان؛ لأن الحرف قد
حذف منه؛ فليس اعتلاله بذاك؛ لأن الحذف إذا وجب بقياس، وعلى باب مطرد،
كان هو والإثبات سواء فى المساغ.

ألا ترى أنهم قالوا: رِ رَأَيْكَ، و: شِ ثوبك، و: فِ بَوْعِدْكَ. فبقى فى ذلك كله
الكلمة على حرف واحد؛ فكذلك إذا أوجب ضربٌ من القياس فيه الإسكان فهو
بمنزلة ما يوجب حذف الهمزة من التخفيف، وأوجب حذف اللام للأمر.
ويقوى ذلك اتفاقهم -أو اتفاق أكثرهم- فى قوله^(٣): ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾
[الكهف: ٣٨] فلزم فيه حذفٌ بعد حذف.

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ [١٢٤] فى الألف والياء:
فقرأ ابن عامر فى جميع سورة البقرة بغير ياءٍ وَطَلَبَ الألف ﴿إِبْرَاهِمَ﴾^(٤).
وقرأ^(٥) القراء فى كل مصر غير ابن عامر ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ [بالياء]^(٦).
وقراءة ابن عامر: ﴿إِبْرَاهَامَ﴾ بألف بعد الهاء.
وقال الأخفش الدمشقى عن ابن ذكوان عن ابن عامر: ﴿إِبْرَاهَامَ﴾ بألف بعد
الهاء.

-
- (١) سقط فى ب.
(٢) أخرجه ابن جرير (١١/ ١٠٥ - ١٠٦) و (٣٠٥١١) و (٣٠٥١٢) و (٣٠٥١٣) و (٣٠٥١٤) عن
على بن أبى طالب موقوفاً عليه. وذكره السيوطى فى الدر (٥/ ٦٨١) وزاد نسبه لعبد الرزاق
والقريبابى وسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبى حاتم والحاكم وصححه،
وابن مردويه وابن عساكر عن على بن أبى طالب.
(٣) فى ب: قولهم.
(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٧)، الإملاء للعكبرى (١/ ٣٦)، البحر المحيط (١/ ٣٧٢)،
(٣٧٤)، التبيان للطوسى (١/ ٤٤٥)، السبعة لابن مجاهد (١٦٩)، الغيث للصفاسى
(١٣٥)، المجمع للطبرسى (١/ ١٩٩)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٢١، ٢٢٢).
(٥) فى ب: وقراءة.
(٦) سقط فى ب.

قال أبو على: مما يثبت قراءة ابن عامر: قول أمية: [من الخفيف]
مَعَ إِبْرَاهِمَ الثَّقِيَّ وَمُوسَى وَابْنِ يَغْقُوبَ عِصْمَةً فِي الْهَزَالِ
فهذا كأنه «إبراهام»، إلا أنه حذف الألف، كما يقصر الممدود في الشعر.
وأنشدوا: [من الرجز]

عُدْتُ بِمَا عَادَ بِهِ إِبْرَاهِمُ^(١)

و[قد]^(٢) قيل: إنهم كتبوا ما في البقرة بغير ياء، فهذا يدل [على]^(٣) أنه
«إبراهام»، وحذفت الألف من الخط، كما حذفت من: دراهم، ونحو ذلك؛ فيشبه
أنه قرأ: «إبراهام» وما ثبت فيه مما يدل^(٤) على ذلك.
وقد روى أنه سمع ابن الزبير يقرأ: ﴿صُحُفِ إِبْرَاهَامَ﴾ [الأعلى: ١٩] بألف^(٥).

(١) الرجز لعبد المطلب في اللسان (برهم)، ولزيد بن عمرو بن نفيل أو لعبد المطلب في التاج
(برهم)، ولزيد بن عمرو بن نفيل في اللسان (جشم)، والتاج (جشم).

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في ب.

(٤) في أ: يدل.

(٥) قال السمين الحلبي في «الدر المصون»: و«إبراهيم» علم أعجمي، قيل: معناه قبل النقل:
أب رحيم، وفيه لغات سبع، أشهرها:
إبراهيم بألف وياء.

وإبراهيم: بألفين، وبها قرأ هشام وابن ذكوان في أحد وجهيه في «البقرة»، وانفرد هشام
بها في ثلاثة مواضع من آخر «النساء» وموضعين في آخر «براءة» وموضع في آخر «الأنعام»
وآخر «العنكبوت»، وفي «النجم» و«الشورى» و«الذاريات» و«الحديد» والأول من
«المتحنة»، وفي «إبراهيم» وفي «النحل» موضعين، وفي مريم ثلاثة فهذه ثلاثة وثلاثون
موضعاً منها خمسة عشر في البقرة وثمانية عشر في السور المذكورة. وروى عن ابن
عامر قراءة جميع ما في القرآن كذلك ويروى أنه قيل لمالك بن أنس: إن أهل الشام
يقرأون ستة وثلاثين موضعاً: إبراهيم بالألف، فقال: أهل دمشق بأكل البطيخ أبصر منهم
بالقراءة، فقيل: إنهم يدعون أنها قراءة عثمان، فقال: هذا مصحف عثمان فأخرجه
فوجده كما نقل له.

الثالثة: إبراهيم، بألف بعد الراء وكسر الهاء دون ياء، وبها قرأ أبو بكر، وقال زيد بن
عمرو بن نفيل:

عُدْتُ بِمَا عَادَ بِهِ إِبْرَاهِمَ إِذْ قَالَ وَجْهِي لَكَ عَيْنِ رَاغِمٍ

الرابعة: كذلك إلا أنه بفتح الهاء.

الخامسة: كذلك إلا أنه بضمها.

السادسة: إِبْرَهَم بفتح الهاء من غير ألف وياء، قال عبد المطلب:

واختلفوا في زيادة الألف ونقصانها من قوله -تعالى-: ﴿وَوَصَّى بِهَا﴾ [١٣٢].
 فقرأ نافع وابن عامر ﴿وَأَوْصَى بِهَا﴾ على «أفعل»^(١).
 وقرأ الباقون: ﴿وَوَصَّى﴾ بغير ألف على «فعل».

قال أبو علي: حجة من قرأ: ﴿وَوَصَّى﴾ بغير ألف: قوله -عز وجل-: ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً﴾ [يس: ٥٠] فتوصية مصدر: وصى، مثل قطع تقطعة، ولا يكون فيه «تفعيل» نحو: التقطيع؛ لأنك لو جئت^(٢) به على «تفعيل» للزم في «حيث»، ونحوه، إذا أتيت به على فعل، أن يكون المصدر على تفعيل أيضاً، فتجتمع^(٣) ثلاث ياءات، وإذا كانوا قد رفضوا في نحو: عطاء، التحقير على الإتمام؛ لأنه كان يجتمع ثلاث ياءات، الوسطى منهن متحركة بالكسر، فكذلك رُفِضَ هذا في «تفعيل»؛ لأنه [على]^(٤) تلك العدة؛ وفيهن الكسرة، وإن كانت الكسرة في «تفعيل» أولاً، وفي «عطاء» إذا حقرت ثانية.

وحجة من قرأ: ﴿وَأَوْصَى﴾: قوله -تعالى-: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١] و: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصِي بِهَا﴾ [النساء: ١١]. وقد قالوا: وصى الثبت: إذا اتصل بعضه ببعض. فالوصية كأن الموصى بالوصية وصل جل أمره إلى الموصى إليه.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله -تعالى-: ﴿أَمْ نَقُولُونَ﴾ [١٤٠].

نَحْنُ آلَ اللَّهِ فِي كَفَبَتِهِ لَمْ نَزَلْ ذَاكَ عَلَى عَهْدِ إِبْرَاهِيمَ
 = السابعة: إبراهيم بالواو، قال أبو البقاء: ويجمع، أباره، عند قوم، وعند آخرين: براهم، وقيل: أباره وبراهمة، ويجوز أباره. وقال المبرد: لا يقال: براهم؛ فإن الهمزة لا يجوز. حذفها وحكى ثعلب في جمعه: براه كما يقال في تصغيره: «بريه» بحذف الزوائد.

ينظر: الدر المصون (٣٥٩/١).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٨)، الإملاء للعكبري (٣٨/١)، البحر المحيط (٣٩٨/١)، التبيان للطوسي (٤٨٤/١)، التيسير للداني (٧٧)، تفسير الطبري (٩٦/٣)، تفسير القرطبي (١٣٥/٢)، الحجة لابن خالويه (٨٩)، الحجة لأبي زرعة (١١٥)، السبعة لابن مجاهد (١٧١)، الغيث للصفاسي (١٣٨)، الكشف للزمخشري (٩٥/١)، المجمع للطبرسي (١/٢١٣)، تفسير الرازي (٤٩٧/١)، النشر لابن الجزري (٢٢٢/٢).

(٢) في أ: أتيت.

(٣) في أ: فيجتمع.

(٤) سقط في ب.

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم - في رواية أبي بكر - وأبو عمرو بالياء: ﴿يَقُولُونَ﴾^(١).

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿تَقُولُونَ﴾ بالتاء. قال أبو علي: حجة^(٢) قراءة من قرأ بالتاء: أن ما قبلها وبعدها على المخاطبة، فالمخاطبة المتقدمة قوله - عز وجل -: ﴿أَتَحَاوِنَا فِي اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٩]، والمتأخرة قوله - تعالى -: ﴿قُلْ مَا أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٤٠]. ومن قرأ بالياء؛ فلأن المعنى لليهود والنصارى، وهم غيب^(٣). واختلفوا في قوله - عز وجل -: ﴿لَرُءُوفٌ﴾ [١٤٣].

فقرأ ابن كثير ونافع وحفص عن عاصم: ﴿لَرُءُوفٌ﴾ على وزن: «لَرُءُوف» في كل القرآن.

وكذلك ابن عامر.

وقرأ عاصم - في رواية أبي بكر - وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿لَرُءُوفٌ﴾ على وزن «لَرُءُوف»^(٤).

قال أبو زيد: رأفت بالرجل أراف به رافة ورأفة، ورؤفت به أرؤف به، كل ذلك^(٥) من كلام العرب.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٩)، الإعراب للنحاس (٢١٩/١)، الإملاء للعكبري (٣٩/١)، البحر المحيط (٤١٤/١)، التبيان للطوسي (٤٨٨/١)، التيسير للداني (٧٧)، تفسير الطبري (١٢٢/٣)، تفسير القرطبي (١٤٦/٢)، الحجة لابن خالويه (٨٩)، الحجة لأبي زرعة (١١٥)، السبعة لابن مجاهد (١٧١)، الغيث للصفاسي (١٣٩)، الكشف للزمخشري (١/٩٨)، الكشف للقيسي (٢٦٦/١)، المجمع للطبرسي (٢٢٠/١)، تفسير الرازي (١/٥٠٦)، النشر لابن الجزري (٢٢٣/٢).

(٢) في أ: وجه.

(٣) وهم غيب: أي: غائبون.

ينظر: اللسان (غيب).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٩)، الإعراب للنحاس (٢٢٠/١)، البحر المحيط (٤٢٧/١)، التبيان للطوسي (٥/٢)، التيسير للداني (٧٧)، تفسير الطبري (١٧٢/٣)، تفسير القرطبي (١٥٨/٢)، الحجة لابن خالويه (٩٢، ٩٠)، الحجة لأبي زرعة (١١٦)، السبعة لابن مجاهد (١٧١)، الغيث للصفاسي (١٤٢)، الكشف للقيسي (٢٦٦/١)، المجمع للطبرسي (١/٢٢٣)، تفسير الرازي (١٣/٢)، النشر لابن الجزري (٢٢٣/٢).

وفي أ: رعف.

(٥) سقط في ب.

قال أبو علي: وجه قراءة من قرأ: «رؤوف» أن «فَعُولًا» بناء أكثر في كلام العرب^(١) من «فَعَلٌ».

ألا ترى أن باب: ضروب وشكور أكثر من باب حذر، وحدث، ويقظ، وإذا كان أكثر على ألسنتهم كان أولى مما هو بغير هذه الصفة.

ويؤكد ذلك: أن هذا البناء قد جاء عليه من صفات، غير هذا الحرف نحو: غفور وشكور، ولا نعلم «فَعَلًا» فيها.

وقال: [من الوافر]

نُطِيعُ إِلَهَنَا وَنُطِيعُ رَبَّنَا هُوَ الرَّحْمَنُ كَانَ بِنَا رَعُوفًا^(٢)
ومن قرأ: «رؤوف» فقد زعموا أن ذلك الغالب على أهل الحجاز.

قالوا: ومنه قول الوليد بن عقبة^(٣) بن أبي معيط لمعاوية بن أبي سفيان^(٤):

(١) في ب: كلامهم.

(٢) وهو لكعب بن مالك الأنصاري في ديوانه ص (٢٣٦)، واللسان (رأف)، والتاج (رأف)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة (٤٧١/٢).

(٣) الوليد بن عقبة بن أبي معيط، أبو وهب، الأموي القرشي: وال. من فتيان قریش وشعرائهم وأجوادهم. فيه ظرف ومجون ولهو. وهو أخو عثمان بن عفان لأمه. أسلم يوم فتح مكة، وبعثه رسول الله ﷺ على صدقات بني المصطلق، ثم ولاه عمر صدقات بني تغلب، وولاه عثمان الكوفة بعد سعد بن أبي وقاص (سنة ٢٥هـ) فأنصرف إليها، وأقام إلى سنة ٢٩ فشهد عليه جماعة عند عثمان بشرب الخمر، فعزله ودعا به إلى المدينة، فجاء، فحده وحبسه. ولما قتل عثمان تحول الوليد إلى الجزيرة الفراتية، فسكنها واعتزل الفتنة بين علي ومعاوية، ولكنه رثى عثمان وحرص معاوية على الأخذ بثأره. ومات بالرقعة سنة ٦١هـ. ينظر: الأعلام (١٢٢/٨).

(٤) معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، القرشي الأموي: مؤسس الدولة الأموية في الشام، وأحد دهاة العرب المتميزين الكبار. كان فصيحًا حليماً وقوراً. ولد بمكة، وأسلم يوم فتحها (سنة ٨هـ)، وتعلم الكتابة والحساب، فجعله رسول الله ﷺ في كتابه. ولما ولي «أبو بكر» ولاه قيادة جيش تحت إمرة أخيه يزيد بن أبي سفيان، فكان على مقدمته في فتح مدينة صيدا وعرة وجبيل وبيروت. ولما ولي «عمر» جعله والياً على الأردن، ورأى فيه حزمًا وعلمًا فولاه دمشق بعد موت أميرها يزيد (أخيه) وجاء «عثمان» فجمع له الديار الشامية كلها وجعل ولاه أمصارها تابعين له. وقتل عثمان، فولى «علي بن أبي طالب» فوجه لفوره بعزل معاوية. وعلم معاوية بالأمر قبل وصول البريد، فنادى بثأر عثمان واتهم عليًا بدمه. ونشبت الحروب الطاحنة بينه وبين علي. وانتهى الأمر بإمامة معاوية في الشام وإمامة علي في العراق. ثم قتل علي وبويع بعد ابنه الحسن، فسلم الخلافة إلى معاوية سنة ٤١هـ. ودامت لمعاوية الخلافة إلى أن بلغ سن الشيخوخة. توفي سنة ٦٠هـ. ينظر: الأعلام (٢٦١/٧).

[من الوافر]

وَشَرُّ الطَّالِبِينَ فَلَا تَكُنْهُ يُقَاتِلُ عَمَهُ الرُّؤْفَ الرَّحِيمًا^(١)
وقد اتسع ذلك حتى قاله غيرهم.

[من الوافر]

تَرَى لِلْمُسْلِمِينَ عَلَيْكَ حَقًّا كَفَعَلِ الْوَالِدِ الرُّؤْفَ الرَّحِيمَ^(٢)
اختلفوا في فتح اللام وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿هُوَ مُؤَلِّهَا﴾ [١٤٨]:
فقرأ ابن عامر وحده: ﴿هُوَ مُؤَلِّهَا﴾ بفتح اللام^(٣).
وقرأ الباقر ﴿مُؤَلِّهَا﴾ بكسر اللام.

قال أبو علي: قال -تعالى-: ﴿فَلَنُؤَيِّنَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾ [البقرة: ١٤٤] يقال^(٤):
وليتك القبلة إذا صيرتك تستقبلها بوجهك. وليس هذا المعنى في «فعلت» منه.
ألا ترى أنك إذا قلت: وليت الحائط، و: وليت الدار، لم يكن في فعلت منه
دلالة على أنك واجهته. وفي^(٥) قولك: وليتك القبلة، و: وليتك المسجد الحرام
دلالة على أن المراد واجهته، ف «فَعَلْتُ» في هذه الكلمة ليس بمنقول من: «فَعَلْتُ»
الذي هو وليت، فيكون على حد قولك: فرح وفرحت، ولكن هذا المعنى الذي هو
المواجهة عارض في «فَعَلْتُ»، ولم يكن في «فَعَلْتُ». وإذا كان كذلك كان فيه دلالة
على أن النقل لم يكن من «فَعَلْتُ»، كما كان قولهم: «أَلْقَيْتُ مُتَاعَكَ بَعْضَهُ فَوْقَ^(٦)

(١) في ب: بقاتل عمه الرؤوف الرحيم.

(٢) وهو في ديوانه ص (٢١٩)، واللسان (رأف)، والتاج (رأف)، ويلا نسبة في مقاييس اللغة (٤٧٢/٢).

ويروى: «يرى» بدل «ترى».

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٥٠)، الإملاء للعكبري (٤٠/١)، البحر المحيط (٤٣٧/١)، التبيان للطوسي (٢٣/٢)، التيسير للداني (٧٧)، تفسير القرطبي (١٦٤/٢)، الحجة لابن خالويه (٩٠)، الحجة لأبي زرعة (١١٧)، السبعة لابن مجاهد (١٧١)، الغيث للصفاسي (١٤٣)، الكشف للزمخشري (١٠٢/١)، الكشف للقيسي (٢٦٧/١)، المعجم للطبرسي (٢٣٠/١)، المعاني للفراء (٨٥/١)، تفسير الرازي (٢٧/٢)، النشر لابن الجزري (٢/٢٢٣).

(٤) في أ: تقول.

(٥) في ب: كما أن في.

(٦) في ب: على.

بعض»، لم يكن النقل فيه من «لقى متاعك بعضه بعضاً»، ولكن «ألقيت» كقولك: أسقطت، ولو كان منه زاد مفعول آخر فى الكلام، ولم يحتج فى تعديته [إلى المفعول] ^(١) إلى حرف الجر والحاقه المفعول الثانى فى قولك: ألقىت بعض متاعك على بعض، كما لم يحتج إليه فى: ضرب زيداً عمرًا، وأضرته إياه، ونحو ذلك، فكذلك: وليت قبلة، من قولك: وليت كألقىت، من قولك: ألقىت، وقال تعالى: ﴿فَلَوْلَيْسَكَ فَبْلَةً تَرَضُّهَا قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤].

فهذا على المواجهة له، ولا يجوز على غير المواجهة مع العلم أو غلبة الظن التى تنزل منزلة العلم فى تحرى القبلة، وقد جاءت هذه الكلمة مستعملة على خلاف المقابلة والمواجهة وذلك فى نحو قوله -جل وعز-: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ [البقرة: ٨٣]، ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾ [البقرة: ٦٤]، ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى. أَنْ جَاءَهُ الْأَقْمَنُ﴾ [عبس: ١، ٢] أى: أعرض عنه، وقال -تعالى-: ﴿تَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَكْتَافُونَ عَلَى يُسُوفَ﴾ [يوسف: ٨٤]، ﴿فَأَعْرِضْ عَنْ مَنْ تَوَلَّى عَنْ ذِكْرِنَا﴾ [النجم: ٢٩]، فهذا مع دخول الزيادة الفعل وفى غير الزيادة قوله: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥]، والحال مؤكدة لأن فى وليتم دلالة على أنهم مدبرون، فهذا على نحوين: أما ما لحق التاء أولا، فإنه يجوز أن يكون من باب: تحوُّب وتأنم إذا ترك الحوب والإثم، وكذلك إذا ترك الجهة التى هى المقابلة.

ويجوز أن تكون الكلمة استعملت على الشئ وعلى خلافه؛ كالحروف المروية فى الأضداد.

فأما قوله -تعالى-: ﴿وَإِنْ يُقَنِّتُواكُمْ يُولُواكُمْ أَلَدْبَارَ﴾ [آل عمران: ١١١] وقوله: ﴿وَلَيْنَ نَصْرُهُمْ لِيُؤَلِّبَ أَلَدْبَرَ ثُمَّ لَا يُصْرُونَ﴾ [الحشر: ١٢] وقوله: ﴿سَيَبْرُهُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ أَلَدْبَرَ﴾ [القمر: ٤٥] فهذا منقول من: فعل، تقول: دارى تلى داره، ووليت دارى داره، وإذا نقلته ^(٢) إلى: فعل قلت: وليت ماخيره، وولانى ماخيره، ووليت ميامنه، وولانى ميامنه، فهو مثل: فَرِحَ وفَرَّخْتَه، وليس مثل: لَقَى وأَلْقَيْتُهُ. وقوله -تعالى-: ﴿لِيُؤَلِّبَ أَلَدْبَرَ﴾ [الحشر: ١٢] ﴿وَيُولُونَ أَلَدْبَرَ﴾ [القمر: ٤٥]

(١) سقط فى أ.

(٢) فى ب: نقله.

المفعول الثانى الزائد فى نقل «فَعِلَ» إلى «فَعَلَ» محذوف منه ^(١)، ولو لم يحذف لكان ^(٢) كقوله: ﴿يُولُوكُمُ الْأَذْبَارُ﴾ [آل عمران: ١١١] وقوله - تعالى -: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١] المعنى فيه: أن بعضهم يوالى بعضاً، ولا يبرأ بعضهم من بعض، كما يبرءون ممن خالفهم وشاقهم، ولكنهم يدّ واحدة فى النصرة والموالاة، فهم أهل كلمة واحدة لا يفترقون فرقة مبينة ومشاقة، ومن ثم قالوا فى خلاف «الولاية»: «العداوة».

ألا ترى أن العداوة من: عدا الشيء: إذا جاوزه ^(٣) فمن ثم كانت خلاف «الولاية». فأما قوله - عز وجل -: ﴿وَإِنْ تَلَّوْا أَوْ تَعْرَضُوا﴾ [النساء: ١٣٥] فيمن قرأ: ﴿تَلَّوْا﴾ فمعناه - والله أعلم -: الإقبال عليهن والمقاربة لهن فى العدل فى قسمهن. ألا ترى أنه قد عودل بالإعراض فى قوله - تعالى -: ﴿أَوْ تَعْرَضُوا﴾ فكأن قوله - تعالى -: ﴿وَإِنْ تَلَّوْا﴾ كقوله: إن أقبلتم عليهن، ولم تعرضوا عنهن. فإن قلت: فهل يجوز أن يكون فى ﴿تَلَّوْا﴾ دلالة على المواجهة فتجعل قوله: ﴿فَلَنُؤَيِّسَنَّكَ﴾ [البقرة: ١٤٤] منقولاً من هذا، فمن ثم اقتضى المواجهة، وتستدل على ذلك بمعادلته لخلافه الذى هو الإعراض؟

فالقول: إن ذلك فى هذه الكلمة ليس بالظاهر، ولا فى الكلمة دلالة على هذه المخصوصة التى جاءت فى قوله: ﴿فَلَنُؤَيِّسَنَّكَ قَبْلَ تَرْصُدِهَا﴾ [البقرة: ١٤٤] وإذا لم تكن عليها دلالة، لم تصرفها عن الموضع الذى جاءت فيه، فلم تنفذها إلى سواها. فأما قوله - عز وجل -: ﴿أَوَّلَ لَكَ فَأُولَٰئِكَ﴾ [القيامة: ٣٤] فقد كتبناه فى: «كتاب الشعر» وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ﴾ [الأنفال: ٢٠] فالضمير فى «عنه» إذا جعلته للرسول، احتمال أمرين: ﴿وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ﴾:

لا تنفضوا عنه؛ كما قال - تعالى -: ﴿أَنْفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ [الجمعة: ١١].

وقال - سبحانه -: ﴿وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا حَتَّىٰ يَسْتَأْذِنُوهُ﴾

(١) فى ب: فيه.

(٢) فى ب: كان.

(٣) فى أ: جازه.

[النور: ٦٢].

وقال - عز اسمه -: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَسْتَلُونُ مِنْكُمْ لَوْ اذًا﴾ [النور: ٦٣].
وعلى هذا المعنى قوله - تعالى -: ﴿بَعْدَ أَنْ تُولُوا مُدِيرِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، أى: بعد
أن تتفرقوا عنها. ويكون^(١): ﴿وَلَا تُولُوا عَنْهُ﴾ لا تعرضوا عن أمره: وتلقّوه بالطاعة
والقبول؛ كما قال: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣].
وزعموا أن بعضهم قرأ: ﴿وَلَا تُولُوا عَنْهُ﴾ واللفظتان تكونان بمعنى واحد.
قال - تعالى -: ﴿وَلَىٰ مُدِيرٌ وَلَمْ يُعَقِّبْ﴾ [القصص: ٣١].
وقال: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمُ مُدِيرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥].
وقال: ﴿فَأَعْرِضْ عَنْ مَن تَوَلَّىٰ عَنْ ذِكْرِنَا﴾ [النجم: ٢٩].
وقال: ﴿فَتَوَلَّوْا عَنْهُ مُدِيرِينَ﴾ [الصافات: ٩٠].
وقوله: ﴿وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٦٨]، أى: ناصرهم.
ومثله فى أن المعنى فيه النصرة: قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ﴾ [التحريم: ٤]، أى:
ناصره.

وكذلك قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ﴾ [محمد: ١١]،
أى: لا ناصر لهم؛ ومعنى «المولى» من «النصرة»؛ من: ولى عليه؛ إذا اتصل به،
ولم ينفصل عنه، وعلى هذا قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَكُمْ﴾ [التوبة: ٤٠] أى:
ناصرنا، وكذلك قوله: ﴿فَآذِهِبَا يَتَّبِعُنَآ إِنَّنَا مَعَكُمْ﴾ [الشعراء: ١٥]، [و] فى موضع
آخر ﴿إِنِّى مَعَكُمْ﴾ [طه: ٤٦] وعلى هذا المعنى قولهم: صحبتك الله.
وروينا عن ابن سلام عن يونس قال: «المولى» [له]^(٢) فى كلام العرب مواضع:
منها: المولى فى^(٣) الدين، وهو الولى، وذلك قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا
وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ﴾ [محمد: ١١] أى: لا ولى.
ومنه قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ﴾ [التحريم: ٤].
ومنه قول النبى ﷺ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَى مَوْلَاهُ»^(٤) أى: وليه.

(١) فى ب: ولا يكون.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى ب: من.

(٤) أخرجه الترمذى (٧٩/٦) فى أبواب المناقب: باب مناقب على بن أبى طالب (٣٧١٣) =

وقوله: «مُزَيَّنَةٌ وَجْهَيْنَتُهُ وَأَسْلَمَ وَغَفَارٌ مَوَالِي اللَّهِ وَرَسُولُهُ»^(١).

قال العجاج: [من الرجز]

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَعْطَى الظُّفْرَ

مَوَالِي الْحَقِّ إِنَّ الْمَوَالِي شَكَرُ^(٢)

أى: أولياء الحق.

ومنها العصبه، وبنو العم هم الموالى، قال^(٣) - تعالى -: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَّ مِنْ وَرَائِي﴾ [مريم: ٥] أى العصبه.

وقال الزُّبَيْرُ قَانُ^(٤): [من الكامل]

وَمِنْ الْمَوَالِي مَوَالِيَانِ فَمِنْهُمَا مُعْطَى الْجَزِيلِ وَبَاذِلِ النَّصْرِ
وَمِنْ الْمَوَالِي ضُبُّ جَنْدَلَةٍ لَحَزُ^(٥) الْمُرُوءَةِ ظَاهِرُ الْغَمْرِ
الْغَمْرِ: العداوة.

وقال آخر: [من الطويل]

وَمَوَالِي كَدَاءِ الْبَطْنِ لَوْ كَانَ قَادِرًا عَلَى الدَّهْرِ أَفْنَى الدَّهْرِ أَهْلِي وَمَالِيَا

= وقال: حسن غريب، والطبرانى فى الكبير (٣٠٤٩)، والحاكم (١٠٩/٣) وصححه من حديث زيد بن أرقم.

(١) هو من حديث أبى هريرة، أخرجه بمثله البخارى (٦١٧/٦) كتاب المناقب، باب مناقب قريش (٣٥٠٤)، وطرفه فى (٣٥١٢)، ومسلم (١٩٥٤/٤) كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل غفار وأسلم (١٨٩ - ٢٥٢٠)، والبعوى فى شرح السنة (١٦٨/٧) كتاب فضائل الصحابة باب أسلم وغفار (٣٧٤٦).

(٢) الرجز فى ديوانه (٢٤/١)، واللسان (ثبت، حبر، شبر)، والتنبيه والإيضاح (١٣٧/٢)، وديوان الأدب (٢١٢/١)، وإصلاح المنطق ص (٦٧)، والتاج (شبر)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص (٣١١)، والمخصص (٨٠/١٥). ويروى: «الشبر» بدل «الظفر».

(٣) فى أ: وقال.

(٤) الزُّبَيْرُ قَانُ بن بدر التميمى السعدى: صحابى، من رؤساء قومه. قيل: اسمه الحصين ولقب بالزُّبَيْرُ قَان (وهو من أسماء القمر): لحسن وجهه. ولاء رسول الله ﷺ صدقات قومه فثبت إلى زمن عمر، وكفَّ بصره فى آخر عمره. وتوفى فى أيام معاوية. وكان فصيحاً شاعراً، فيه جفاء الأعراب. قال ابن حزم: وله عقب بطليبة ولهم بها تقدم، وكانوا أول نزولهم بالأندلس نزلوا بقرية ضخمة سميت: «الزبارقة» نسبة إليهم، ثم غلب الإفرنج عليها، فانتقلوا إلى طليبة، ويُنسب إليه قول النابغة:

تعدو الذئاب على من لا كلاب له.

ينظر: الأعلام (٤١/٣).

(٥) لحز فلان يَلْحَزُ لَحْزًا: شح وبخل، وضاعت نفسه؛ فهو لَحَزٌ وَلَحْزٌ.

وقال آخر: [من الوافر]

وَمَوْلَى قَدْ رَعَيْتُ الْغَيْبَ مِنْهُ وَلَوْ كُنْتُ الْمُغَيَّبَ مَا رَعَانِي

وقال اللّهي الفضل بن عباس لبني أمية: [من البسيط]

مَهْلًا بَنِي عَمَّنَا مَهْلًا مَوَالِينَا امشُوا رُؤَيْدًا كَمَا كُنْتُمْ تَكُونُونَ
اللّهُ يَغْلُمُ أَنَا لَا نُجِبُّكُمْ وَلَا نَلُومُكُمْ إِلَّا تُجِبُونَا^(١)

وكان الزبرقان بن بدر تكثر في مواليه وبني عمه؛ فقال رجل من بني تميم: [من

الطويل]

وَمَوْلَى كَمَوْلَى الزُّبْرِقَانِ اذْمَلْتُهُ كَمَا اذْمَلُ^(٢) الْعَظْمَ الْمَهِيضُ مِنَ الْكَسْرِ^(٣)

ومن انضم إليك فعز بعزك، وامتنع بمنعتك أو بعق، وبهذا سمي المعتقون:

موالي.

قال الراعي: [من الطويل]

جَزَى اللّهُ مَوْلَانَا غَنِيًّا مَلَامَةً شِرَارَ مَوَالِي عَامِرٍ فِي الْعَزَائِمِ
نَبِيعُ غَنِيًّا رَغْبَةً عَنْ دِمَائِهَا بِأَمْوَالِهَا بَيْعَ الْبِكَارِ الْمَقَاحِمِ^(٤)

البكار: الصغيرة، والمقاحم: التي لم تقو على العمل.

وغنى: حلفاء بني عامر.

قال الأخطل لجبرير: [من الطويل]

أَتَشْتِمُ قَوْمًا أَثْلُوكَ بِنَهْشَلٍ وَلَوْلَاهُمْ كُنْتُمْ كَعُكْلِ مَوَالِيَا^(٥)

وعكّل: من الرّباب حلفاء بني سعد.

وقال الفرزدق لعبد الله بن أبي إسحاق النحوي^(٦)، وكان مولى لحضرمي،

= ينظر: المعجم الوسيط (لحز).

(١) البيتان في الحماسة بشرح المرزوقي (١/٢٢٤)، مع اختلاف في الرواية.

(٢) اذمل الجرح، واذمل، أي: برئ.

ينظر: المعجم الوسيط (دمل).

(٣) البيت لابن طيفان الدارمي - أنشده ابن بري - والطيفان أمه.

ينظر: اللسان (دمل).

(٤) ينظر ديوانه (٢٥٥).

(٥) وهو في ديوانه ص (٢٩٨)، والتاج (أثل).

(٦) عبد الله بن زيد بن الحارث الحضرمي البصري أبو بحر بن أبي إسحاق مشهور بكنية والده؛

أحد الأئمة في القراءات والعربية. أخذ القرآن عن يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم، وروى

وبنو الحضرمي حلفاء بنى عبد شمس بن عبد مناف^(١): [من الطويل]
فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ وَلَكِنْ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا^(٢)

الإعراب

قوله - عز وجل -: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهٌ هُوَ مَوْلِيًا﴾ [البقرة: ١٤٨] موضع الجملة رفع^(٣)؛ لكونها وصفاً للوجهة.

فمن قرأ: ﴿هُوَ مَوْلِيًا﴾؛ فالضمير الذى هو ﴿هُوَ﴾ لاسم الله تعالى، تقديره: ولكل وجهة، الله موليها.

ومعنى توليته لهم إياها: إنما هو أمرهم بالتوجه نحوها فى صلاتهم إليها.
يدلك على ذلك قوله - تعالى -: ﴿فَلَنَوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾ [البقرة: ١٤٤]، فكما

= عن أبيه عن جده عن علي، وتناظر هو وأبو عمرو بن العلاء. وهو الذى مَدَّ للقياس، وشرح العلل. قال السيرافى: وكان أشد تجريداً للقياس وأبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها. قال: وسئل عنه يونس، فقال: هو والنحو سواء أى: هو الغاية فيه. قال: وكان يطعن على العرب، ويعيب الفرزدق وينسبه إلى اللحن، فهجاه بقوله:
فلو كان عبد الله مولى هَجَوْتُهُ وَلَكِنْ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى الْمَوَالِيَا
فقال له: لحتت؛ ينبغى أن تقول: «مولى موالٍ»، وكان مولى آل الحضرمي وهم حلفاء لبنى عبد شمس. انتهى. مات سنة سبع عشرة ومائة عن ثمان وثمانين سنة.
ينظر: البغية (٤٢/٢).

(١) عبد مناف: كنيته أبو عبد شمس، وأمه حَبِيْ، بضم الحاء المهملة وتشديد الباء الموحدة الممالة. وكان يقال له قمر البطحاء لجماله. وسبب تلقيبه بعبد مناف أن أمه حَبِيْ بنت حُلَيْل، بضم الحاء المهملة وفتح اللام، ابن حُبَيْشِيَّة، بضم الحاء المهملة - وقيل بفتحها - وسكون الباء الموحدة وكسر الشين المعجمة وتشديد الباء وقيل بتخفيفها، ابن سَلُول بفتح السين المهملة ولا ميم الأولى مضمومة، ابن كعب بن خزاعة قد أَخْدَمْتُهُ مَنَاءً، وكان صنماً عظيماً لهم فُسمي عبد مناة به. ثم نظر أبوه قُصَيٌّ فرآه يوافق عبد مناة بن كنانة فحوّله: عبد مناف.

ينظر: سبل الهدى والرشاد (١/٣٢٠، ٣٢١).

(٢) البيت للفرزدق فى إنباه الرواة (٢/١٠٥)، وبغية الوعاة (٢/٤٢)، وخزانة الأدب (١/٢٣٥ - ٢٣٩، ١٤٥/٥)، والدرر (١/١٠١)، وشرح أبيات سيويه (٢/٣١١)، وشرح التصريح (٢/٢٢٩)، وشرح المفصل (١/٦٤)، والكتاب (٣/٣١٣، ٣١٥)، ولسان العرب (عرا، ولي)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص (١١٤)، ومراتب النحويين ص (٣١)، والمقاصد النحوية (٤/٣٧٥)، والمقتضب (١/١٤٣)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٤/١٤٠)، وشرح الأشموني (٣/٥٤١)، وهمع الهوامع (١/٣٦).

(٣) فى ب: جر.

أن فاعل «نولينك» الله عز وجل، فكذلك الابتداء فى قوله: ﴿هُوَ مُؤَلَّهَا﴾ ضمير اسم الله تعالى: والتقدير: الله موليتها إياه، ف «إياه» المراد المحذوف ضمير المولى، وحذف المفعول الثانى لجرى ذكره المظهر، وهو: ﴿كُلُّ﴾ فى قوله: ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ﴾.

فإذا قرئ: ﴿ولكل وجهه هو مُؤَلَّهَا﴾ فالضمير: ل «كل» وقد جرى ذكره فى قوله: ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ﴾.

وفى القراءة الأخرى لم يجر الذكر، ولكن عليه دلالة، وقد استوفى الاسم الجارى على الفعل المبني للمفعول مفعوليه اللذين يقتضيهما. أحدهما: الضمير المرفوع فى «مولى».

والآخر: ضمير المؤنث، وهو الذى هو ضمير «كل» ابتداء وخبره «مولاها». ولو قرأ قارئ: ﴿ولكل وجهه هو مُؤَلَّهَا﴾، فجعل: ﴿هو﴾ ضمير ناس، أو قبيل، أو فريق، أو نحو ذلك فأضمر العلم به، كما أضمر اسم الله سبحانه، فيمن قرأ: ﴿هُوَ مُؤَلَّهَا﴾ لكان ذلك على ضربين:

إن جعل الهاء ل «كل» فأنث «كُلا» على المعنى؛ لأنه فى المعنى ل «الوجهة» كما قال: ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ دَخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧] فجمع على المعنى فإن ذلك لا يجوز؛ لأن اسم المفعول قد استوفى مفعوليه اللذين يقتضيهما؛ فلا يكون حيثنذ ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ﴾ متعلق، فبقيت^(١) اللام لا عامل فيها، وإن جعل الهاء فى: ﴿مولاها﴾ كناية عن المصدر الذى هو «التولية»؛ جاز؛ لأن الجار حيثنذ يتعلق باسم المفعول الذى هو: ﴿مولى﴾؛ كأنه قال: الفريق أو القبيل مولى لكل وجهة تولية، واللام على هذا زائدة^(٢) كزيادتها فى: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢] ونحوه.

وقد قلنا فى هذه المسألة -بعبارة أخرى فى وقت آخر-: قوله -جل وعز-: ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُؤَلَّهَا﴾ ﴿هُوَ﴾: ضمير اسم الله سبحانه، فإذا كان كذلك فقد حذف من الكلام أحد مفعولى الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين فى قوله -عز وجل-: ﴿فَلَنَوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾ [البقرة: ١٤٤] التقدير: الله مُؤَلَّيها إياه، وإياه ضمير «كل»

(١) فى أ: فتبقى.

(٢) فى ب: زيادة.

المَوْجَّه المُوَلَّى، وتولية الله إياه، إنما هو بأمره له بالتوجه إليها.
وقراءة ابن عامر ﴿مُوَلَّاهَا﴾ تدلُّك على ما ذكرنا من إرادة مفعول محذوف من الكلام.

ألا ترى أنه لما بنى الفعل للمفعول به، فحذف الفاعل أسند الفعل إلى أحد المفعولين، وأضاف اسم الفاعل إلى المفعول الآخر، وهو ضمير المؤنث العائد إلى الوجهة، فقوله: ﴿هُوَ﴾ على قراءته ضمير «كل»، أى: كلُّ وُلَّى جِهَةً، وهذه التولية بأمر الله - سبحانه - إياهم بتوجههم إليها، وقراءته فى المعنى تتول إلى قراءة من قرأ: ﴿هُوَ مُوَلَّيَّهَا﴾.

ألا ترى أن فى ﴿مُوَلَّيَّهَا﴾ ضمير اسم الله عز وجل، فإذا أسند الفعل إلى المفعول به، وبناء له، ففاعل التولية هو الله - تعالى - كما كانت فى القراءة الأخرى كذلك. وقد قرئ فيما ذكر أبو الحسن: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مَوْلِيَّهَا﴾ فضمير المؤنث فى قوله: ﴿مُوَلَّيَّهَا﴾ يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون ضمير المصدر الذى هو «التولية»، وجاز إضمارها لدلالة الفعل عليها، كما جاز إضمار «البخل» فى قوله - تعالى -: ﴿وَلَا يَخْسِرَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٠] أى: البخل. ويكون ﴿هُوَ﴾ ضمير اسم الله تعالى. فيكون المعنى: الله مول لكل وجهة تولى، فأوصل الفعل باللام كما تقول: لزيد ضربت، و: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّعْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣].

والآخر: ألا تجعل الهاء ضميراً لـ «التولية»، ولكن ضميراً لـ «وجهة»، فإذا جعلته كذلك لم يستقم؛ لأنك إذا أوصلت الفعل إلى المفعول الذى يقتضيه الفعل مرة لم توصله مرة أخرى إلى مفعول آخر.

ألا ترى أنك لو قلت: «لزيد ضربته» لم يجوز أن تجعل الهاء ضمير زيد؛ لأنك قد عدت إليه الفعل مرة باللام، فلا تعديه إليه مرة أخرى، كما لا يتعدى الفعل إلى حالين، ولا اسمين للزمان، ولا نحو ذلك مما يقتضيه الفعل.

فأما قوله: [من البسيط]

هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَذَرُسُهُ^(١)

.....

.....

.....

(١) صدر بيت، وعجزه:

= والمزء عند الرشا إن يلقها ذيب

فالهاء للمصدر ولا تكون للقرآن الذى تعدى إليه الفعل باللام.

وقد تصح هذه القراءة على تقدير حذف المضاف، وهو أن تقدر: ولكل ذوى^(١) وجهة هو مولياها؛ فيكون المعنى: الله مول لكل ذوى^(٢)

وجهة وجهتهم؛ فيكون فى المعنى كقراءة من قرأ: ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيًا﴾، إذا قدرت حذف المفعول الثانى الذى هو إياه، إلا أن المفعول الثانى المحذوف فى قول من قرأ: ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيًا﴾ مظهرٌ فى هذه القراءة، وهو قوله: ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ﴾ إذا قدرته: ولكل ذوى وجهة؛ فيصير التقدير: الله مول كل ذوى وجهة وجهتهم؛ فـ «كل» هم المولون، والهاء ضمير الجهة التى أخذوا بالتوجه إليها.

وما ذكرته من أن: ﴿هُوَ﴾ ضمير اسم الله تعالى، وإن لم يجر له ذكر، قول أبى الحسن.

وقد روى عن مجاهد أنه قال: أراد: ولكل صاحب ملة^(٣) وجهة، أى: قبلته هو مستقبلها، فالضمير عنده على هذا لكل^(٤).

وقد حكى أبو الحسن^(٥) القولين جميعاً:

أن يكون ﴿هُوَ﴾ ضمير اسم الله تعالى.

وأن يكون لـ «كل».

وجاء قوله: ﴿هُوَ مُوَلِّيًا﴾ فيمن ذهب إلى هذا القول على لفظ «كل».

ولو قيل: «هم مؤولوها» على المعنى، كما قال -تعالى-: ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ

[النمل: ٨٧] كان حسناً.

وقال بعضهم: اخترت ﴿مُوَلِّيًا﴾ على ﴿مُوَلَّاهَا﴾ -لأنه قراءة الأكثر- ولأنه إذا

قُرئ ﴿مُوَلَّاهَا﴾ ظُنَّ أن جميع ذلك شرعه الله لهم.

والبيت بلا نسبة فى خزانة الأدب (٣/٢، ٢٢٦/٥، ٤٨/٩، ٦١، ٥٤٧)، والدرر (٤/١٧١)، ووصف المباني ص (٢٤٧، ٣١٥)، وشرح التصريح (١/٣٢٦)، وشرح شواهد المغنى ص (٥٨٧)، والكتاب (٣/٦٧)، ولسان العرب (سرق)، والمقرب (١/١١٥)، وجمع الهوامع (٢/٣٣).

(١) فى أ: ذى.

(٢) فى أ: ذى.

(٣) فى ب: قبله.

(٤) ينظر: تفسير الطبرى، فى تفسير قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيًا﴾ [البقرة: ١٤٨].

(٥) فى أ: أبو إسحاق.

وقوله: ﴿مَوْلَاهَا﴾ اسمٌ جارٍ على فعلٍ مبني للمفعول، ولم يسند إلى فاعلٍ بعينه؛ فيجوز أن يكون فاعل «التولية» الله عز وجل، ويجوز أن يكون بدعة، حملهم عليها بعض رؤسائهم ومفتيهم، فليس -إذا- صرفه إلى أحد الوجهين؛ بأولى من صرفه إلى الآخر. فأما قوله: ﴿وَجْهَةٌ﴾ فقد اختلف أهل العربية فيها:

فمنهم من يذهب إلى أنه مصدر شذ عن القياس فجاء مصححاً. ومنهم من يقول: إنه اسمٌ ليس بمصدر جاء على أصله، وأنه لو كان مصدرًا جاء مصححاً، للزم أن يجيء فعله أيضًا مصححاً.

ألا ترى أن هذا المصدر إنما اعتل على الفعل حيث كان عاملاً عمله؛ وكان على حركاته وسكونه؟ فلو صح لصح الفعل؛ لأن هذه الأفعال المعتلات، إذا صحت في موضع تبعها باقي ذلك، وفي أن لم يجيء شيء من هذه الأفعال مصححاً دلالة على أن: ﴿وَجْهَةٌ﴾ إنما صح من حيث كان اسماً للمتوجه، لا كما رآه أبو عثمان من أنه مصدر جاء على الأصل، وما شبهه^(١) به من «ضيون»^(٢)، و«حَيوة»^(٣) وبناتِ ألبية^(٤).

(١) في أ: أشبهه.

(٢) الضِّيُونُ: السُّنُورُ الذَّكْرُ، وقيل: هو دويبة تشبهه، نادر خرج على الأصل؛ كما قالوا: رجاء ابن حيوة، وضيون أندر؛ لأن ذلك جنس وهذا علم، والعلم يجوز فيه ما لا يجوز في غيره، والجمع: الضَّيَاوُنُ. قال ابن بري: شاهده ما أنشده الفراء:

ثُرَيْدٌ كَأَنَّ السَّمْنَ فِي حَجَرَاتِهِ نُجُومُ الثُّرَيَّا أَوْ عُيُونُ الضَّيَاوُنِ
وَصَحَّتِ الْوَاوُ فِي جَمْعِهَا؛ لصحتها في الواحد، وإنما لم تدغم في الواحد؛ لأنه اسم موضوع وليس على وجه الفعل، وكذلك حَيَوَةٌ اسم رجل، وفارق «هَيْئًا» و«مَيْئًا» و«سَيْدًا» و«جَيْدًا»، وقال سيبويه في تصغيره ضَيَّيْن، فأعله وجعله مثل أُسَيْدٍ، وإن كان جمعه أساود، ومن قال «أُسَيْوَدَ» في التصغير لم يمتنع أن يقول ضَيَّيُونُ. قال ابن بري: وضيون: فِعْلٌ لَا فَعُولٌ؛ لأن باب «ضَيَّعَ» أكثر من باب «جَهَّوَر». ينظر: اللسان (ضيون).

(٣) و«حَيَوَةٌ»، بسكون الياء: اسم رجل، قلبت التاء واوًا فيه؛ لضرب من التوسع وكراهة لتضعيف الياء، وإذا كانوا قد كرهوا تضعيف الياء مع الفصل حتى دعاهم ذلك إلى التغيير في حَاحِيثُ وَهَاهِيثُ، كان إبدال اللام في حَيَوَةٌ ليختلف الحرفان أخرى، وانضاف إلى ذلك أنه علم، والأعلام قد يعرض فيها ما لا يوجد في غيرها نحو مَوْزِقٍ وَمَوْهَبٍ وَمَوْطَبٍ. قال الجوهري: «حَيَوَةٌ» اسم رجل، وإنما لم يدغم كما أدغم «هَيْئًا» و«مَيْئًا»؛ لأنه اسم موضوع لا على وجه الفعل. ينظر: اللسان (حيا).

(٤) بنات ألبية: جاء في اللسان: يقال: بَنَاتُ أَلْبَبِ عُرُوقٍ فِي الْقَلْبِ، يكون منها الرقة. وقيل لأعرابية تُعَاتِبُ ابْنَهَا: مَا لَكَ لَا تَدْعِينِ عَلَيْهِ؟ قالت: تَأْبَى لَهُ ذَلِكَ بَنَاتُ أَلْبَبِي. الأصمعي =

لا يشبه هذا؛ لأن ذلك ليس شيء منه جارياً على فعل كالمصدر.
فإن قيل: فيما استدللنا به من أن الفعل إذا اعتل وجب اعتلال مصدره، أليس قد جاء «القول» و «البيع» صحيحين وأفعالهما معتلة؛ فما ننكر أن يصح: ﴿وَجْهَةٌ﴾ وإن كان فعله معتلاً؟

قيل: إن «القول» و «البيع» لا يدخل على هذا.
ألا ترى أن ﴿وَجْهَةٌ﴾ على وزن الفعل، وليس «القول» و «البيع» كذلك؟.
والموافقة في الوزن توجب الإعلال.
ألا ترى [أن] ^(١) «باباً وعاباً» لما وافقنا بناء الفعل أعلا، ولم يعل نحو عيبة وعوض وحول؟.

فالقول والبيع ليسا على وزن شيء من الأفعال فيلحقهما اعتلالها.
على أن للقائل أن يقول: إن «القول» و «البيع» ونحوهما، لما سكنا أشبهها بالإسكان المعتل؛ إذ الاعتلال قد يكون بالسكون.
يدلك على ذلك أنهم أعلّوا نحو: سياط وحياض، وإن صحت الأحاد منها بحيث كانا في السكون في الواحد بمنزلة المعتل نحو: «دِيمَةٌ وَدِيمٌ» فكما جرى ما ذكرنا مجرى المعتل للسكون، كذلك يجرى «قولٌ» و «بيعٌ» مجرى ذلك.
وقد قالوا: «وَجْهٍ الْحَجَرِ جِهَةٌ مَا لَهُ» فجاء المصدر بحذف الزيادة، وكأن «ما» زائدة، والظرف وصفٌ للنكرة، ولزمت الزيادة كما لزمت في: آثراً ما، ونحوه.
اختلفوا في همز: ﴿لَثَلَا﴾ [١٥٠]:

قال: كان أعرابي عنده امرأة فَبَرِمَ بها، فألقاها في بئر غرضاً بها، فمرَّ بها نفر فسمعوا هَمَّهَمَتَهَا من البئر فاستخرجوها، وقالوا: من فعل هذا بك؟ فقالت: زوجي؛ فقالوا: ادعى الله عليه، فقالت: لا تَطَاوَعْنِي بِنَاثِ أَلْبِي. قالوا: وبنات أَلْبٍ: عروق متصلة بالقلب. ابن سيده: قد علمت بذلك بِنَاثِ أَلْبِيهِ يَعْنُونَ: لُبُّهُ، وهو أحد ما شُدَّ من المضاعف، فجاء على الأصل هذا مذهب سيويه، قال: يعنون لُبُّهُ؛ وقال المبرد في قول الشاعر:

قَدْ عَلِمْتُ ذَاكَ بِنَاثِ أَلْبِيهِ

يريد بناتِ أعقل هذا الحى فإن جمعت «أَلْبِيَا»، قلت: أَلْبِي، والتصغير: أَلْيَب، وهو أولى من قول من أعلها.
ينظر: اللسان (لب).

فروى عن نافع أنه لم يهمزها^(١).

والباقون يهزمون.

قال أبو على: تخفيف الهمزة في ﴿إِنَّمَا﴾ أن تخلص ياء، ولا يجوز أن تجعل بين

بين.

ألا ترى أنه بمنزلة «مِثْرٍ» جمع: مِثْرَة، من قولك: مارت بين القوم؛ إذا أفسدت.

وقد تقدم ذكر طرف من ذلك في قوله -عز وجل-: ﴿كَمَا سِئِلَ مُوسَىٰ مِنْ قَبْلُ﴾

[البقرة: ١٠٨].

اختلفوا في التاء ونصب العين، والياء والجزم، من قوله -عز وجل-: ﴿وَمَنْ

تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ [١٥٨-١٨٤]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو: ﴿وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ بالتاء ونصب العين في

الحرفين جميعاً.

وقرأ حمزة والكسائي^(٢): ﴿يَطَوَّعُ خَيْرًا﴾ بالياء، وجزم العين.

وكذلك التي بعدها.

قال أبو على: من قرأ: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ احتمل قوله: ﴿تَطَوَّعَ﴾ أمرين:

أحدهما: أن يكون موضعه جزماً.

والآخر: ألا يكون له موضع.

فأما الوجه الذي يجعل ﴿تَطَوَّعَ﴾ فيه في موضع جزم، فإن تجعل «من» للجزاء

كالتى في قوله: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان: ٦٨] فإذا جعلته كذلك كان في

موضع جزم، وكانت الفاء مع ما بعدها أيضاً في موضع جزم لوقوعها موضع الفعل

المجزوم الذى هو جزاء، والفعل الذى هو «تطوع» على لفظ المثال الماضى،

والتقدير به المستقبل، كما أن قولك: «إن أتيتنى أتيتك». كذلك.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٥٠)، التبيان للطوسى (٢٨/٢)، الحجة لابن خالويه (٩٠)،

السبعة لابن مجاهد (١٧١، ١٧٢)، الغيث للصفافسى (١٤٣)، المجمع للطبرسى

(٢٣١/١)، تفسير الرازى (٣٢/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٥٠)، البحر المحيط (٣٨/٢)، التيسير للدانى (٧٧)، تفسير

القرطبى (٢٩٠/٢)، الحجة لابن خالويه (٩٠)، الغيث للصفافسى (١٤٨)، الكشف

للمزمخشري (١١٣/١)، الكشف للقيسى (٢٦٩/١، ٢٧٠)، المجمع للطبرسى

(٢٧٢/٢).

والآخر: ألا تجعله جزاء، ولكن يكون بمنزلة: «الذى» ولا موضع حيثلذ للفعل الذى هو ﴿تَطَوَّعٌ﴾، ولو كان له موضع لم تُكسّر ﴿إِنَّ﴾ فى قوله -تعالى-: ﴿وَأَيُّنَهُ مِنَ الْكُتُوبِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ﴾ [القصص: ٧٦] والفاء على هذا فى قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّهِ﴾ مع ما بعدها فى موضع رفع من حيث كان خبر المبتدأ الموصول، والمعنى معنى الجزاء، وإن لم يكن [مَجْزُومًا بِهِ]^(١)؛ لأن هذه الفاء، إذا دخلت فى خبر الموصول، أذنت أن الثانى وجب لوجوب الأول، والنكرة الموصوفة فى ذلك، كالأسماء الموصولة، وعلى هذا قوله -عز وجل-: ﴿وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] تقديره: ما ثبت بكم من نعمة، أو: ما دام بكم من نعمة، فمن ابتداء الله إياكم بها، فسبب ثبات النعمة ابتداءه بذلك، كما أن استحقاق الأجر إنما هو من أجل الإنفاق فى قوله: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٤].

فأما ما كان من النعمة كالصحة وتسوية البنية، والامتحان بالمرض والعلّة، فمن الله سبحانه وتعالى.

وأما ما كان من جائزة ملك، وعطاء أب، وهبة صديق أو ذى رحم، فإنه يجوز أن ينسب إلى الله تعالى من حيث كان بتمكينه وإقداره كما قال: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكَرَبِّكَ اللَّهُ رَمِيٌّ﴾ [الأنفال: ١٧]، وإنما الرامى للتراب، والحصباء بالبطحاء النبى ﷺ^(٢).

ولو أدخلت: «إِنَّ» على هذه الأسماء الموصولة، جاز دخول الفاء معها كما جاز دخولها على غير هذا النحو من الابتداء. وعلى هذا قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾ [البروج: ١٠].

وقوله -عز وجل-: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [التين: ٦] على قوله: «إِلَّا جِلُّ ذَاكَ أَنْ أَفْعَلَهُ».

ولو ألحقت المبتدأ: «ليت» أو^(٣): «لعل» لم يجز دخول الفاء على الخبر؛ لأن

(١) فى ب: به جزم.

(٢) تقدم.

(٣) فى ب: و.

الجزاء الجازم وغير الجازم خبرٌ فإذا دخلت: «ليت» و: «لعل»، خرج بدخولهما الكلام عن أن يكون خبرًا، وإذا خرج عن ذلك، لم يجز لحاق الفاء التي تدخل مع الخبر.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْقُصِ اللَّهَ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]، ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٦]، و: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلُهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، و: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩] إلا أن قوله: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ﴾ إذا جعلته موصولا ولم تجعل ﴿شَاءَ﴾ في موضع جزم، احتمل ﴿فَمَنْ شَاءَ﴾ ضربين من الإعراب:

أحدهما: أن يكون مرفوعًا بالابتداء، و ﴿فَلْيُؤْمِنْ﴾ في موضع خبر. والآخر: أن يكون مرتفعًا بمضمر يفسره ﴿فَلْيُؤْمِنْ﴾ مثل: زيدٌ ليضرب. والفاء الداخلة في الخبر تحتل أمرين:

أحدهما: أن تكون زيادة مثل قولهم: أخوك فوجد. والآخر: أن يكون دخولها من أجل الصلة.

ومثله: ﴿وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا﴾ [الفرقان: ٧١].

فإن قلت: وما معنى ﴿وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ﴾؟

فالقول في ذلك: إن اللفظ على شيء والمعنى على غيره، وذلك غير ضيق في كلامهم.

ألا ترى أنهم قد قالوا: ما أنت وزيدٌ؟ والمعنى: لم تؤذيه؟ واللفظ إنما هو على المسألة من المخاطب، وزيدٌ معطوفٌ عليه.

وكذلك قالوا: أمكنك الصيد، والمعنى: ارمه.

وكذلك: هذا الهلال. أى: انظر إليه.

فكذلك قوله: ﴿وَمَنْ تَابَ﴾ كأنه من عزم على التوبة، فينبغي أن يبادر إليها،

ويتوجه بها إلى الله سبحانه.

وقال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨] أى: إذا عزمت على

ذلك فاستعذ، ومثل قوله: ﴿فَإِنَّهُ يَتُوبُ﴾ [الفرقان: ٧١] والمعنى على: ينبغي أن

يتوب: قوله عز وجل: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨] أى: ينبغي أن

يتربصن.

ومن هذا الباب قوله: ﴿مَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥] قياسه على ما تقدم.

وأما من قرأ: ﴿ومن يطوع﴾ فتقديره: يتطوع، إلا أنه أدغم التاء في الطاء لتقاربهما، وجزم العين التي هي لامٌ بمعنى: «إن» التي للجزاء. وهذا حسن؛ لأن المعنى على الاستقبال، وإن كان يجوز: من أتاني أعطيته، فتوقع الماضي موضع المستقبل في الجزاء، إلا أن اللفظ إذا كان وفق المعنى كان أحسن.

واختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿الرِّيحُ﴾ [١٦٤] في الجمع والتوحيد: فقرأ ابن كثير: ﴿الرِّيحُ﴾ على الجمع في خمسة مواضع: في البقرة ههنا.

وفي الحجر: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوْفٍ﴾ [الآية: ٢٢].
وفي الكهف: ﴿نَذْرُهُ الرِّيحُ﴾ [الآية: ٤٥].
وفي سورة الروم الحرف الأول: ﴿الرِّيحَ مُبَشِّرٍ﴾ [الآية: ٤٦].
وفي الجاثية: ﴿وَنَصْرِي الرِّيحُ﴾ [الآية: ٥].
وبالباقي: ﴿الرِّيحُ﴾.

وقرأ نافع: ﴿الرِّيحُ﴾ في اثني عشر موضعاً: ههنا.

وفي الأعراف: ﴿يُرْسِلُ الرِّيحَ﴾ [الآية: ٥٧].
وفي سورة إبراهيم: ﴿كرماد اشتدت به الرياح﴾ [الآية: ١٨].
وفي الحجر: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوْفٍ﴾ [الآية: ٢٢].
وفي الكهف: ﴿نَذْرُهُ الرِّيحُ﴾ [الآية: ٤٥].
وفي الفرقان: ﴿أَرْسَلَ الرِّيحَ﴾ [الآية: ٤٨].
[وفي النمل ﴿يُرْسِلُ الرِّيحَ﴾^(١) [٦٣].
وفي الروم موضعين: ﴿الرِّيحَ﴾ [٤٨، ٤٦].
وفي فاطر: ﴿الرِّيحَ﴾ [الآية: ٩].
وفي عسق: ﴿يسكن الرياح﴾ [٣٣].

وفى الجاثية: ﴿الرِّيحُ﴾ [الآية: ٥].

وقرأ أبو عمرو من هذه الاثنى عشر حرفاً حرفين: ﴿الرِّيحُ﴾ فى إبراهيم [الآية: ١٨].

وفى عسق ﴿الرِّيحُ﴾ [الشورى: ٣٣].

والباقى ﴿الرِّيحُ﴾ على الجمع مثل نافع.

وقرأ عاصم وابن عامر مثل قراءة أبى عمرو.

وقرأ حمزة ﴿الرِّيحُ﴾ على الجمع فى موضعين:

فى الفرقان: ﴿أَرْسَلَ الرِّيحُ﴾ [الآية: ٤٨].

وفى سورة الروم، الحرف الأول: ﴿الرِّيحُ بُشِّرَتْ﴾ [الآية: ٤٦] وسائرهن على التوحيد^(١).

وقرأ الكسائى: كقراءة حمزة وزاد عليه فى الحجر: ﴿الرِّيحُ لَوْفَحُ﴾ [الآية: ٢٢].

ولم يختلفوا فى توحيد ما ليست فيه ألف ولا ميم.

قال أبو على: قال أبو زيد: قال القيسيون الرياح أربع: الشمال والجنوب والصبا والدبور. فأما الشمال فمن عن يمين القبلة، والجنوب من عن شمالها، والصبا والدبور متقابلتان، فالصبا من قبل المشرق، والدبور من قبل المغرب.

وأشدد أبو زيد: [من الطويل]

إِذَا قُلْتُ هَذَا حِينَ أَسْلُو يَهِيْجُنِيْ نَسِيْمُ الصَّبَا مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ الْفَجْرُ^(٢)

وإذا جاءت الرياح بين الصبا والشمال فهى: النكباء التى لا يختلف فيها.

والتي بين الجنوب والصبا يقال لها: الجرياء.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٥١)، البحر المحيط (٤٦٧/١)، التبيان للطوسى (٥٤/٢)، التيسير للدانى (٧٨)، تفسير القرطبى (١٩٨/٢)، الحجة لابن خالويه (٩١)، الحجة لأبى زرعة (١١٨)، السبعة لابن مجاهد (١٧٣)، الغيث للصفاقسى (١٤٤)، الكشف للزمخشرى (١٠٦/١)، الكشف للقيسى (٢٧٠، ٢٧١)، المجموع للطبرسى (٢٤٤/١)، تفسير الرازى (٧٠/٢)، النشر لابن الجزرى (٢٢٣/٢).

(٢) وهو لأبى صخر الهذلى فى شرح أشعار الهذليين (٩٥٧/٢)، وشرح شواهد المغنى (١/١٦٩)، وبلا نسبة فى شرح شواهد المغنى (٨٨٥/٢)، واللسان (طلع)، ومغنى اللبيب (٢/٥١٨).

وقال السكرى فيما روى عنه بعض شيوخنا قال: أخبرنى أبو الحسن على بن عبد الله الطوسى قال: أخبرنا ابن الأعرابى وأصحابنا عن الأصمعى وغيره قالوا: الرياح أربع: الجنوب والشمال والصبا والدُّبُورُ.

قال ابن الأعرابى: كل ریح بين ريحين فهى نكباء.

وقال الأصمعى: إذا انحرفت واحدةً منهن فهى نكباء، والجميع: نكبٌ.

فأما مهبهن فإن ابن الأعرابى قال: مهبٌ الجنوب من مطلع سهيل إلى مطلع الثريا، والصبا من مطلع الثريا إلى بنات نعش، والشمال من بنات نعش إلى مسقط النسر الطائر. [وقال: والدبور من مسقط النسر الطائر]^(١) إلى مطلع سهيل، قال: والجنوب والدبور لهما هيفٌ. والهيف: الريح الحارة. قال: والشمال والصبا لا هيف لهما.

وقال الأصمعى ما بين سهيل إلى طرف بياض الفجر جنوبٌ، وما بإزائها مما يستقبلها من الغرب شمالٌ، وما جاء من وراء البيت الحرام فهو دبورٌ، وما جاء [من]^(٢) قبالة ذلك فهو صبا، والصبا: القبول. قال: وإنما سميت قبولاً؛ لأنها استقبلت الدبور.

قال الهذلى، وأنشد البيت الذى أنشده أبو زيد.

قال الطوسى: وقال غير الأصمعى وابن الأعرابى: الجنوب التى تجىء من قبل اليمن، والشمال التى تهب من قبل الشام، والدبور التى تجىء من عن يمين القبلة شيئاً والصبا بإزائها، والجنوب تسمى: الأَرَب وتسمى: الثُعَامى:

قال أبو ذؤيب: [من المتقارب]

مَرَّتُهُ^(٣) الثُّعَامَى^(٤) فَلَمْ يَعْرِفْ خِلَافَ الثُّعَامَى مِنْ الشَّامِ رِيحاً^(٥)

(١) سقط فى ب.

(٢) سقط فى ب.

(٣) مرته: يقال: مرت الشيء مرّتا، أى: ملّسه.

ينظر: المعجم الوسيط (مرت).

(٤) الثُّعَامَى: ریح الجنوب، سميت بذلك؛ لأنها فى جزيرة العرب أندى الرياح وأرطبها.

ينظر: المعجم الوسيط (نعم).

(٥) وهو فى شرح أشعار الهذليين ص(١٩٩)، واللسان (عرف، نعم)، وكتاب العين (٢/ ١٦٢)، وجمهرة اللغة ص(٩٥٣)، والتاج (عرف، نعم)، والكامل ص(٩٦٨)، والأزمنة =

قال: وتسمى الشمال: محوة، ولا تُجرى. وتسمى: الجرياء.

قال ابن أحمر: [من الوافر]

بَوَادٍ مِنْ قَسَا^(١) دَفِيرٍ^(٢) الْخُزَامَى^(٣) تَحِنُّ الْجَرِيَاءُ بِهِ الْحَنِينَا^(٤)

سميت محوة؛ لأنها تمحو السحاب وتذهب به. وتسمى: مِسْعًا ونِسْعًا، قال:

[من البسيط]

قَدْ حَالَ دُونَ دَرِيسِيهِ^(٥) مُؤَوِّبَةٌ^(٦) مِسْعٌ لَهَا بَعْضَاهُ الْأَرْضِ تَهْزِيزُ^(٧)

وأشدد عن الطوسي للطرماح: [من مجزوء الكامل]

قَلْبُ لَأَقْنَانِ الرِّيَا حٍ لِّلْأَلَحِ مِنْهَا وَحَائِلٌ

فاللألقح: الجنوب، والحائل: الشمال. وتسمى الشمال: عقيماً، كما سماها

الطرماح: حائلاً، وقد وصفت الصبا بالعقم.

قال جرير: [من الوافر]

مَطَاعِيْمُ الشَّمَالِ إِذَا اسْتَحَنَّتْ وَفِي عُرَوَاءِ كُلِّ صَبَا عَقِيمٍ^(٨)

= والأمكنة (٧٧/٢)

(١) قَسَا: اسم موضع.

ينظر: اللسان (قسا).

(٢) دَفِيرٌ: يقال دَفِيرُ النَّبْتِ يَذْفَرُ ذَفْرًا، أى: كثر، فهو دَفِيرٌ وهى دَفِيرَةٌ، وهو أَذْفَرٌ وهى ذَفْرَاءُ.

ينظر: المعجم الوسيط (دفر).

(٣) الخزامى: عشب طويلة العيدان، صغيرة الورق، حمراء الزهرة، طيبة الريح، فيها نَوْرٌ كَنُورِ

البنفسج، وليس فى الزهر أطيّب ريحاً منه.

ينظر: المعجم الوسيط (خزم).

(٤) وهو فى ديوانه ص (١٥٩)، واللسان (قسا، فقاً، جرب، هجل)، وجمهرة اللغة ص (٢٦٦)،

(٢٨٩)، والتاج (فقاً، هجل، جنن، قسا)، وبلا نسبة فى المخصص (٢٠٧/١١)، ١٥/

(٢٠١).

ويروى: «بهجل» بدل «بواد»، و: «تهادى» بدل «تحن».

(٥) دريسيه: الدريس: الثوب الخَلَقُ، والجمع: أدراس.

ينظر: اللسان (درس).

(٦) مؤوية: أى: ريح تجىء مع الليل.

ينظر: اللسان (مسع)، (هزز).

(٧) تهزيز: تحريك.

ينظر: اللسان (هزز). والبيت تقدم.

(٨) ينظر ديوانه (٤٩٦).

وفى التنزيل: ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ [الذاريات: ٤١].

قال الطوسى: العقيم: التى لا تلقح السحاب.

قال: والرياح اللواقيح: تثير السحاب بإذن الله، وتلقح الشجر.

والذاريات: التى تذرو التراب ذرواً، فأما قول الطرماح: [من الكامل]

..... لِّلآلَاحِ مِنْهَا وَحَائِلٌ

ف «اللاقح» على معنى النسب، وليس الجارى على الفعل، وكذلك «حائل»

تقديره: ذات حيالٍ، يريد بـ «الحيال» أنها لا تلقح كما تلقح الجنوب..

قال أبو دؤاد يصف سحاباً: [من المتقارب]

لَقَحْنُ ضَحِيًّا لِلْقَحِ الْجَنُوبِ قَأْصَبَحْنَ يُنْتَجِنَ مَاءَ الْحَيَا

قوله: «لِلْقَحِ الجنوب» تقديره: لإلقاح الجنوب، فحذف الزيادة من المصدر

وأضافه إلى الفاعل كما قال: [من الوافر]

..... وَإِنْ يَهْلِكَ فَذَلِكَ كَانَ قَدْرِي^(١)

أى: تقديرى.

وكما حذف الزيادة من المصدر كذلك حذفت من الجمع فى قوله -تعالى-:

﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوْفِحَ﴾ [الحجر: ٢٢]، والمعنى فيه: ملاقيح؛ لأنها إذا ألقحت كانت

مُلْقِحَةً. وجمعُ المُلْقِحِ: ملاقيح ولواقح على حذف الزيادة؛ لأن المعنى عليه.

ومثل ذلك قوله: [من الرجز]

يَكْشِفُ عَنْ جَمَّاتِهِ^(٢) دَلُو الدَّلَالِ^(٣)

إنما هو المدلى، فحذف [الزيادة]^(٤) أو يكون أراد: دلو ذى الدلو، كما قال:

«اللاقح منها».

وفى التنزيل: ﴿فَأَذَلَّى دُلُومٌ﴾ [يوسف: ١٩]. وقال الشاعر: [من الوافر]

(١) تقدم.

(٢) جَمَّةُ البئر، ونحوها: ما تراجع من مائها بعد الأخذ منه. ينظر: المعجم الوسيط (جمم).

(٣) الرجز للعجاج فى ملحق ديوانه (٣٢١/٢)، واللسان (دلا)، وأدب الكاتب ص(٦١٢)،

والنتاج (غثر)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٤٢٢)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى

ص(٧٩٦)، والمقتضب (١٧٩/٤)، وتهذيب اللغة (٨٨/٨).

(٤) سقط فى ب.

فَسَائِلُ سَبْرَةِ الشُّجْعَى عَنَّا غَدَاةٌ تَخَالُتَا نَجْوَا^(١) جَنِيْبَا^(٢)
أى: تحسبنا لكثرتنا واحتفالنا كسحابٍ أَلْقَحْتُهُ الْجَنُوبُ فغَزَرَتْ مَاءً.

ورويانا عن أحمد بن يحيى لزهير: [من الوافر]

جَرَتْ سُنْحًا فَقُلْتُ لَهَا مَرُوعًا نَوَى مَشْمُولَةٌ فَمَتَى اللَّقَاءُ^(٣)
قال^(٤) الأصمعى: نوى مشمولة: أى: مكروهة.

وقال الأصمعى: وأصل ذلك من الشمال؛ لأنهم يكرهون الشمال لبردها وذهابها بالغيم، وفيه الحيا والخصب؛ فصار كل مكروه عندهم مشمولاً، قال: وهم يحبون الجنوب لدفتها؛ ولأنها تجيء بالسحاب والمطر، وفيها الحيا والخصب.

وأُشْدَ لحَمِيدُ بن ثور^(٥) فى مدحهم الجنوب: [من الطويل]
فَلَا يُبْعِدُ اللَّهُ الشَّبَابَ وَقَوْلُنَا إِذَا مَا صَبَوْنَا صَبُوءَ سَنَتُوبُ

(١) نجوا جنيبا: والنُّجُو: السحاب الذى قد هراق ماءه ثم مضى، وقيل: هو السحاب أول ما ينشأ، والجمع: رِجَاءٌ، ونُجُوٌّ؛ قال جميل:

أليس من الشقاء وَجِيبُ قَلْبِي وإيضاعى الهموم مَعَ النُّجُو
فأخزَنُ أن تكونَ على صَدِيقِي وأفرَحُ أن تكونَ على عَدُو
يقول: نحن نَتَجَعُّ الغيث، فإذا كانت على صديق حَزِنْتُ؛ لأننى لا أصيب ثم بُيِّنَتْ، دعا لها بالسُّقْيَا.

وجنيبا: أى: أصابته ريح الجنوب؛ فصار أكثر إداراً للغيث.
ينظر: اللسان (نحو).

(٢) البيت لأبى خراش الهذلى فى شرح ديوان الهذليين (٣/١٢٠٦)، وبلا نسبة فى التاج (نحو).

(٣) وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص (٥٩)، واللسان (سنح، شمل)، وتهذيب اللغة (٤/٣٢٢، ١١/٣٧٣)، وأساس البلاغة (شمل)، والتاج (سنح، شمل).

ويروى: «أجيزى» بدل «مروعا».

(٤) زاد فى ب: قال.

(٥) حميد بن ثور بن حزن الهلالى العامرى، أبو المثنى: شاعر مخضرم. عاش زمناً فى الجاهلية، وشهد حينئذ مع المشركين. وأسلم ووفد على النبى ﷺ ومات فى خلافة عثمان نحو سنة ٣٠هـ. وقيل: أدرك زمن عبد الملك بن مروان. وعده الجهمى فى الطبقة الرابعة من الإسلاميين. وفى شعره ما كان يُتَغْنى به. وهو القائل:

«فلا يُبْعِدُ الله الشباب وقولنا إذا ما صبونا مرة: سنتوب!

ومن نظمه البيت المشهور فى وصف الذئب:

ينام بإحدى مقلتيه، ويتقى
بأخرى المنايا، فهو يقظان هاجع
له ديوان شعر.

ينظر: الأعلام (٢/٢٨٣).

لِيَالِي أَبْصَارُ الْعَوَانِي وَسَمْعُهَا إِلَيَّ وَإِذْ رِيحِي لَهْنٌ جَنُوبٌ^(١)
أى: محبوبة كما تُحِبُّ الْجَنُوبُ.

وذكر بعضُ شيوخنا أن أبا عمرو الشيباني روى قولَ الأعشى: [من الطويل]
وَمَا عِنْدَهُ مَجْدٌ تَلِيدٌ وَلَا لَهُ مِنْ الرِّيحِ فَضْلٌ لَا الْجَنُوبُ وَلَا الصَّبَا^(٢)
تقدير هذا: وما له من فضل الريح فضل؛ لا فضل الجنوب ولا فضل الصبا،
فحذف المضاف، والمعنى: أنه لم يُنَلْ أَحَدًا؛ فيكون كريح الجنوب فى مجيئه^(٣)
بالغيث، ولم ينفس عن أحد كربةً فيكون كالصبا فى التنفيس.

وروى غيره فيما ذكر محمد بن السرى: [من الطويل]
وَمَا عِنْدَهُ رِزْقِي عَلِمْتُ وَلَا لَهُ عَلَيَّ مِنَ الرِّيحِ الْجَنُوبُ وَلَا الصَّبَا
وتقدير هذا أيضًا: ولا له على من فضل الريح فضل الجنوب ولا فضل الصبا.
الأبين فى قوله: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ﴾ الجمع، وذلك أن كل واحدة من هذه الرياح
مثل الأخرى فى دلالتها على الوحداية وتسخيرها لينتفع الناس بها بتصريفها، وإذا
كان كذلك فالوجه أن يجمع لمساواة كل واحدة منها الأخرى فيما ذكرنا، [وقد]^(٤)
يجوز فى قول من وحّد أن يريد به الجنس كما قالوا: أهلك الناس الدينار والدرهم.
وعلى هذا ينبغى أن يحمل التوحيد للريح؛ لأن كل واحدة مثل الأخرى فى وضع
الاعتبار لها والاستدلال بها.

فأما قوله تعالى: ﴿وَلَسُلَيْمَنَ الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١]: فإن كانت الرياح كلها
سخرت له، فالمراد بها الكثرة، وإن سخرت له ريح بعينها، كان كقولك: الرجل،
وأنت تريد به العهد.

وأما قوله تعالى: ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ [الذاريات: ٤١] فهى
واحدة.

يدلك^(٥) على ذلك قوله -تعالى-: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِم رِيحًا صَرْصَرًا﴾ [فصلت: ١٦].

(١) ينظر: ديوانه (٥٢).

(٢) تقدم.

(٣) فى أ: مجيئها.

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى أ: يدل.

وفى الحديث «نُصِرْتُ بِالصَّبَا، وَأُهْلِكَتْ عَادًا بِالذَّبُورِ»^(١).

فهذا يدل أنها واحدة وكذلك الريح التى أرسلت على الأحزاب يوم الخندق.
قال الله - تعالى -: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾ [الأحزاب: ٩].

وأما ما روى فى الحديث من أن النبى ﷺ، كان إذا هبت ريح قال: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رِيحًا وَلَا تَجْعَلْهَا رِيحًا»^(٢)، فمما يدل على أن مواضع الرحمة بالجمع أولى، ومواضع العذاب بالافراد [أولى].

ويقوى ذلك قوله - تعالى -: ﴿وَمَنْ يَأْتِيهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ﴾ [الروم: ٤٦] وإنما^(٣) تبشر بالرحمة، ويشبه أن يكون النبى ﷺ قصد هذا الموضع من التنزيل، وجعل الريح إذا كانت مفردة فى قوله - تعالى -: ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ [الذاريات: ٤١].

وقد تختص اللفظة فى التنزيل بشيء فيكون أمارة له، فمن ذلك أن عامة ما جاء فى التنزيل من قوله: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ﴾ مبهم غير مبين، وما كان من لفظ ﴿وَمَا أَدْرَاكَ﴾ مفسر؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ٣] وكذلك ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ٢] ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧].

والخبر الذى روى عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ الرِّيحَ تَخْرُجُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ؛ تَجِيءُ بِالرَّحْمَةِ وَالْعَذَابِ»^(٤)، فيجوز أن تكون «الريح» يراد بها الجنس،

(١) أخرجه البخارى (٥٢٠/٢) فى كتاب الاستسقاء، باب قول النبى ﷺ: نصرت بالصبا (١٠٣٥)، ومسلم (٦١٧/٢) فى كتاب الاستسقاء باب فى ريح الصبا (٩٠٠/١٧) من حديث ابن عباس.

(٢) ذكره الهيثمى فى المجمع (١٣٨/١٠ - ١٣٩)، وعزاه للطبرانى عن ابن عباس وقال: وفيه حسين بن قيس الملقب بحنش، وهو متروك وقد وثقه حصين بن نمير، وبقية رجاله رجال الصحيح.

(٣) فى ب: فإنما.

(٤) أخرجه الشافعى فى المسند (١٧٥/١ - ١٧٦) حديث (٥٠٤)، وأخرجه معمر فى الجامع (٨٩/١١)، باب الريح والغيث (٣٠٠٤) وأحمد فى المسند (٢٦٧/٢ - ٢٦٨) من طريق عبد الرزاق ضمن مسند أبى هريرة - رضى الله عنه - والبخارى فى الأدب المفرد ص (٣٤٣)، باب «لا تسبوا الريح» (٧٣١) (٩٠٩)، وأبو داود من طريق عبد الرزاق (١/٣٢٨) فى الأدب، باب ما يقول إذا هاجت الريح (٥٠٩٧)، والنسائى فى عمل اليوم والليلة (٩٣١) والفسوى فى المعرفة والتاريخ (٣٨٢/١)، وابن ماجه فى السنن (٢٢٨/٢) فى الأدب: باب النهى عن سب الريح (٣٧٢٧)، والطحاوى فى مشكل الآثار (٣٩٩/١)، وابن

فإذا كانت للجنس كان على القليلين العذاب والرحمة، فإذا جاز أن يكون للجنس، جاز أن يقع على الجمع مستغرقاً له، وجاز أن يقع اسم الجنس على البعض؛ كما قال: ﴿وَأَنكُرُ لَنُرُونَهُ عَلَيْهِمْ مُّصِحِّينَ ۚ وَيَأْتِلُ...﴾ [الصفات: ١٣٧-١٣٨].
اختلفوا في الباء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [١٦٥]:
فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمة والكسائي: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾
بالباء.

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿ولو تَرَى﴾ بالتاء^(١).
وكلهم قرأ: ﴿إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ﴾ بفتح الباء إلا ابن عامر فإنه قرأ: ﴿إِذْ يُرَوْنَ
العَذَابَ﴾ بالضم^(٢).
قال أبو علي: ﴿يَرَى﴾ من رؤية العين.
يدلك على ذلك تعديّه إلى مفعولٍ واحدٍ تقديره: ولو يرون أن القوة لله جميعاً.
أى: لو يرى الكفار ذلك.

فإن قلت: فلم لا تكون المتعدية إلى مفعولين، وقد سَدَّثَ «أَنْ» مسدّهما؟
قيل: يدل على أنها المتعدية إلى مفعول واحدٍ قول من قرأ بالتاء؛ فقال: ﴿ولو
تري الذين ظلموا﴾ [البقرة: ١٦٥].

ألا ترى أن هذا متعدّ إلى مفعولٍ واحدٍ لا يسدّ مسد مفعولين.
ويدلك على أنه متعدّ إلى مفعول واحدٍ قوله -تعالى-: ﴿إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ﴾

= حبان- ذكره الهيثمي - (٤٨٨) في كتاب الأدب (١٩٨٩)، والحاكم في المستدرک (٢٨٥/٤) في الأدب: باب الريح من روح الله فلا تسبوا والبيهقي (٣/٣٦١) في كتاب صلاة الاستسقاء.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٥١)، الإعراب للنحاس (٢٢٧/١)، الإملاء للعكبري (٤٣/١)، البحر المحيط (٤٧١/١)، التبيان للطوسي (٦١/٢)، تفسير الطبري (٣/٣٨٢)، الحجة لأبي زرعة (١١٩)، السبعة لابن مجاهد (١٧٣)، الغيث للصفاقسي (١٤٤)، الكشف للزمخشري (١٠٦/١)، المجمع للطبرسي (٢٤٤/١)، المعاني للأخفش (١٥٣/١)، تفسير الرازي (٧٤/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٥١)، الإملاء للعكبري (٤٣/١)، البحر المحيط (٤٧١/١)، التبيان للطوسي (٦١/٢)، التيسير للداني (٧٨)، تفسير القرطبي (٢/٢٠٥)، السبعة لابن مجاهد (١٧٣)، الغيث للصفاقسي (١٤٤)، الكشف للزمخشري (١٠٦/١)، الكشف للقيسي (٢٧٣/١)، المجمع للطبرسي (٢٤٤/١)، تفسير الرازي (٧٤/٢).

[البقرة: ١٦٥] وقوله: ﴿وَإِذَا رَأَوْا الَّذِينَ ظَلَمُوا أَلْعَدَابَ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ﴾ [النحل: ٨٥] فتعدى إلى مفعول واحد.

وكذلك قوله -عز وجل-: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠] الأظهر أنه متعد إلى مفعول واحد، أى: يعاينونهم كذلك. والجملة فى موضع الحال، لا فى موضع المفعول الثانى.

وقد روى فى التفسير فى قوله -تعالى-: ﴿يَعْرِفُ الْمُجْرِمُونَ﴾ [يسمئهم] [الرحمن: ٤١]، قال: سواد الوجوه وزرقة الأعين، فسواد الوجوه دلت عليه هذه الآية، وزرقة الأعين: قوله: ﴿وَتَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ [طه: ١٠٢]، فكما أن الرؤية فى هذه المواضع رؤية البصر، كذلك فى قوله: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ أَلْعَدَابَ﴾، وقوله: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ فى تعذيبهم، فهو قريب من قوله: ﴿وَإِذَا رَأَوْا الَّذِينَ ظَلَمُوا أَلْعَدَابَ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ﴾ [النحل: ٨٥].

فإن قلت: فكيف جاء ﴿إِذْ﴾ فى قوله: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ﴾ [البقرة: ١٦٥] وهذا أمرٌ مستقبل، و: ﴿إِذْ﴾ لما مضى؟

فالقول فيه: إنه إنما جاء على لفظ المضى لإرادة التقريب فى ذلك، كما جاء ﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [النحل: ٧٧]، ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧] فلما أريد فيها من التحقيق والتقريب، جاء على لفظ المضى وعلى هذا جاء فى ذلك^(١) المعنى أمثلة الماضى؛ كقوله: ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٥٠].

ومما جاء على لفظ المضى للتقريب من الحال قول المقيم المفرد: «قد قامت الصلاة». يقول ذلك قبل إيقاعه التحريم بالصلاة لقرب ذلك من قوله. وعلى هذا قول رؤية^(٢): [من الرجز]

(١) فى أ: هذا.

(٢) رؤية بن عبد الله العجاج بن رؤية، التميمى السعدى، أبو الجحاف، أو أبو محمد: راجز، من الفصحاء المشهورين، من مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية. كان أكثر مقامه فى البصرة، وأخذ عنه أعيان أهل اللغة، وكانوا يحتجون بشعره ويقولون بإمامته فى اللغة، مات فى البادية سنة ١٤٥هـ، وقد أسن. وله «ديوان رجز»، وفى الوفيات: لما مات رؤية قال الخليل: دفنا الشعر واللغة والفصاحة. ينظر: الأعلام (٣/ ٣٤).

أَوْذَيْتَ إِنْ لَمْ تَحْبُ حَبْوَ الْمُعْتَبِكِ^(١)

فإنما أراد بذلك تقريب معاينة الهلاك وإشفائه عليه، فأتى بمثال الماضي لما أراد به من مشارفته، وجعله ساداً مسد الجواب من حيث كان معناه الاستقبال في الحقيقة، وأن الهلاك لم يقع بعد، ولولا ذلك لم يجز.

ألا ترى أنه لا يكون: قمت إن قمت، إنما تقول: أقوم إن قمت، وقوله -تعالى-: ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٠] فيمن كسر ﴿إِنْ﴾ ينبغي أن يحمله على فعل آت يضره، ولا يحمله على الماضي المتقدم الذي هو ﴿أَحْلَلْنَا﴾ [الأحزاب: ٥٠].

وعلى ما ذكرنا جاء كثير مما في التنزيل، من هذا الضرب: كقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَعُوا عَلَىٰ رِجْلَيْهِمْ﴾ [الأنعام: ٣٠]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَعُوا عَلَىٰ النَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧] ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ أَظْلَمُوا مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [سبأ: ٣١]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ﴾ [سبأ: ٥١]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ﴾ [الأنفال: ٥٠].

فكما جاءت هذه الآي التي يراد بها الاستقبال بـ «إِذْ»، كذلك جاء: ﴿وَلَوْ يَرَىٰ الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرْوْنَ الْعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٥]:

فأما حذف جواب ﴿لو﴾ في هذه الآي؛ فلأن حذفه أفخم لذهاب المخاطب المتوعد إلى كل ضرب من الوعيد، وتوقعه [له]^(٢)، واستشعاره إياه، ولو ذكر له ضرب منه لم يكن مثل أن يبهم عليه؛ لما يمكن من توطينه نفسه على ذلك المذكور، وتخفيفه عليه، ومن وطن نفسه على شيء لم يصعب عليه صعوبته على من لم يوطن عليه نفسه. وحجة من قرأ: ﴿وَلَوْ يَرَىٰ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ بالياء أن المتوعدين لم يعلموا قدر ما يشاهدون ويعاينون من العذاب كما علمه النبي ﷺ والمسلمون، فالفعل ينبغي أن يكون مسنداً إليهم في قوله -تعالى-: ﴿وَلَوْ يَرَىٰ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾.

(١) الرجز في ديوانه ص(١١٨)، واللسان (عنك، حبا)، والتاج (ركك، عنك، حبو).
والمعتك: اسم فاعل من «اعتنك»، أي: سار في الرمل العانك فلم يكد يتخلص منه.
والرمل العانك: هو الذي تعقد وارتفع؛ فلم يكن فيه طريق.
ينظر: المعجم الوسيط (عنك).
(٢) سقط في أ.

ظَلَمُوا ﴿ ولا بعضهم ولا مشتتلا عليهم، ولا يجوز أن تكون المتعدية إلى مفعولين؛ لأن المفعول الثانى فى هذا الباب هو المفعول الأول فى المعنى. وقوله: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ لا يكون ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ وإذا لم يكن إياهم، لم يجوز أن يكون مفعولا ثانيًا، فإذا لم يجوز أن ينتصب: ﴿أَنَّ﴾ بـ ﴿ترى﴾ فيمن قرأ بالتاء، جعلها المتعدية إلى مفعول أو مفعولين، ثبت أنه منتصب بفعل آخر غير: ﴿ترى﴾ الظاهرة، وذلك الفعل هو الذى يقدر جوابًا لـ: لو، كأنه: ولو ترى الذين ظلموا إذ يرون العذاب، لرأوا أن القوة^(١) لله جميعًا. والمعنى أنهم شاهدوا من قدرته - سبحانه - ما يتقنوا معه أنه قوى عزيز، وأن الأمر ليس على ما كانوا عليه من جحودهم، لذلك، أو شكهم فيه.

ومذهب من قرأ بالياء أبين؛ لأنهم ينصبون «أن» بالفعل الظاهر دون المضمر، وهذه الجوابات فى هذا النحو من الآى تجىء محذوفة، فإذا أعمل الجواب فى شىء صار بمنزلة الأشياء المذكورة فى اللفظ، فحمل المفعول عليه، فخالف ما عليه سائر هذا النحو من الآى التى حذفت الأجوبة معها ليكون أبلغ فى باب التوعد.

فأما قوله -عز وجل-: ﴿إِذَا يَرَوْنَ الْعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٥] وهى قراءتهم إلا ابن عامر، فحجتهم فى ذلك قوله: ﴿وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ ظَلَمُوا الْعَذَابَ فَلَا يُخَفُّ عَنْهُمْ﴾ [النحل: ٨٥] وقال تعالى: ﴿وَرَأَوْا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦]، فكما بنى الفعل للفاعل الرأى دون المفعول به فى هذا [الباب]^(٢)، كذلك ينبغى أن يكون فى قوله: ﴿إِذَا يَرَوْنَ الْعَذَابَ﴾ ولا يكون^(٣): «يُرَوْنَ»، كما لم يكن: «وَأُزُوا العذاب».

وحجة ابن عامر: أنه قد جاء: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ﴾ [البقرة: ١٦٧]؛ فإذا كانوا مفعولا بهم فى الفعل المنقول بالهمزة المتعدى إلى مفعولين، كذلك يحسن أن يبنى الفعل لهم، إذا كان متعديًا إلى مفعول واحد، فتقول: «يُرَوْنَ» كما جاء ضميرهم مفعولا فى قوله: ﴿يُرِيهِمُ﴾. ألا ترى أنك إذا قلت: ﴿يُرِيهِمُ﴾ فبنيت الفعل للمفعول به، قلت: يُرَوْنَ أَعْمَالَهُم

(١) فى ب: العزة.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: يكونوا.

حسرات؟.

وقوله: ﴿يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ حَسَرَاتٍ﴾ منقول من رأى عمله حسرة، فإذا نقلته بالهمزة تعدى إلى مفعول آخر، وصار الفاعل قبل النقل المفعول الأول. اختلفوا فى ضم الطاء وإسكانها من قوله تعالى: ﴿خُطَوَاتٍ﴾ [١٦٨]: فقرأ ابن كثير وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم ﴿خُطَوَاتٍ﴾ مثقلة. وروى ابن فليح^(١) بإسناده عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿خُطَوَاتٍ﴾ ساكنة [الطاء]^(٢) خفيفة^(٣). وقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم فى رواية أبى بكر وحمزة ﴿خُطَوَاتٍ﴾ ساكنة الطاء خفيفة.

قال أبو على: أما الخُطوة، فإنهم قد قالوا: خَطَوْتُ خُطْوَةً، كما قالوا: حَسَوْتُ حَسْوَةً، والحُسوة اسم ما يُحْتَسَى. وكذلك: عَرَفْتُ عَرَفَةً، والعُرْفَةُ اسم ما اغترَفَ، فعلى هذا القياس يجوز أن تكون الخُطوة والخُطوة، فإذا كان كذلك، فالخُطوة: المكان المتخبطى، كما أن العُرْفَة: العين المغترفة بالكف، فيكون المعنى: لا تتبعوا سبيله ولا تسلكوا طريقه؛ لأن الخُطوة اسم مكان. وإن جعلت الخُطوة كالخُطوة فى المعنى، كما جعلوا الدهن كالدَّهْن، فالتقدير: لا تأتموا به، ولا تقفوا أثره، فالمعنيان يتقاربان وإن اختلف التقديران.

(١) عبد الوهاب بن فليح بن رباح، هذا هو المعروف فى نسبه، وقال أبو الفضل الرازى: وسيطه عبد الوهاب بن عطاء بن فليح بن رباح، أبو إسحاق المكى، إمام أهل مكة فى القراءة فى زمانه صدوق، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن: داود بن شبيل ومحمد بن سبعون ومحمد بن بزيع وعبد الملك بن عبد الله بن شعوة وشعيب بن أبى مرة ومحمد بن عبد الله الخالدى والحسن وحمزة ابنى عتبة الهاشميين.

قال الحافظ أبو عبد الله: توفى فى حدود الخمسين ومائتين.

ينظر: الغاية (١/٤٨٠، ٤٨١).

(٢) سقط فى أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٥٢)، الإملاء للعكبرى (١/٤٣)، البحر المحيط (١/٤٧٩)، التبيان للطوسى (٢/٧٠)، التيسير للدانى (٧٨)، الحجة لابن خالويه (٩١، ٩٢) الحجة لأبى زرعة (١٢٠)، السبعة لابن مجاهد (١٧٤)، الغيث للصفافسى (١٤٤)، الكشف للزمخشري (١/١٠٧)، الكشف للقيسى (١/٢٧٣، ٢٧٤)، المجمع للطبرسى (١/٢٥١)، تفسير الرازى (٢/٧٧).

وقول رؤية: [من الرجز]

مَجْهُولَةٌ تَغْتَالُ خَطْوَ الْخَاطِي^(١)

معناه: أن هذه المفازة لطلوها وبعد أقطارها كأن الخطى تهلك فيها فلا تؤثر في قطعها، كما قال ذو الرمة في وصف عين بالسعة: [من الطويل]

تَغُولُ^(٢) سِيُولُ الْمُكْفَهَرَاتِ^(٣) غُولُهَا^(٤)

أى لسعتها، وأنها لا تمتلئ مما يمتد إليها من الأمطار كأنها تهلكها وتذهب بها. وحجة من حرك العين من ﴿خُطُوتٍ﴾: أن الواحدة: «خُطْوَةٌ» فإذا جمعت حركت العين للجمع، كما فعلت بالأسماء التي على هذا الوزن نحو: غُرْفَةٌ وَغُرَفَاتٌ، قال تعالى: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ ءَامِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧].

ولم يلزم أن تبدل من الضمة كسرة، ومن الواو ياء كما يفعل ذلك في: أدل^(٥)، وأجر^(٦)، ونحوه؛ لأنه بمنزلة ما يبنى على التأنيث.

ألا ترى أن الضمة إنما اعترضت مع الجمع بالألف والتاء، ولم تثبت الضمة والواو آخره، ثم لحقتها التاء للجمع، كما أن الياء والواو في: «الغاية» و«الشقاوة» لم تثبتا في الكلام، ثم يلحقهما التأنيث. وإنما بنيت الكلمة على حرف التأنيث كما

(١) الرجز في تهذيب اللغة (٢٩/١٤)، وليس في ديوانه، وللمعجاج في ديوانه (٣٨٠/١)، واللسان (نوط، وطمط، غول)، وتهذيب اللغة (٨/١٩٢)، والتاج (خلط، سبط، نوط، غول).

(٢) تغول: تهلك.

ينظر: المعجم الوسيط (غول).

(٣) المكفهرات: السحب الغليظة السوداء.

ينظر: المعجم الوسيط (أكفهر).

(٤) عجز بيت، وصدره:

فأورها مسجورة ذات عرمض

ينظر: ديوانه (٩٣٥/٢).

(٥) أدل: جمع «دلو» في أقل العدد. أى: في جموع القلة. وهو أفعال، قلبت الواو ياء؛ لوقوعها طرقاً بعد ضمة. والكثير: دلاء ودلى.

ينظر: اللسان (دلا).

(٦) أجز: جمع جزو وجروء، أى: الصغير من كل شيء حتى الحنظل والبطيخ والقثاء والرمان والخيار والباذنجان. وقيل: هو ما استدار من ثمار الأشجار كالحنظل ونحوه. ينظر: اللسان (جرو).

بنى^(١) «مِذْرَوَانِ»^(٢) على التشنية، وهذا فى ﴿حُطُوتٍ﴾ ونحوها أظهر؛ لأن الضمة إنما تلحق مع الألف والتاء كما أنها فى الغرفات والركبات كذلك.

وشىء آخر لمن ثقل العين، وهو أنه يجوز أن يكون لما حذف التاء التى للتأنيث، فبقى الاسم على فُعْلٍ، حرك العين مثل: عُنُقٍ وَعُنُقٍ، وَطُنْبٍ وَطُنْبٍ فلما ثقل العين بنى الاسم على تاء التأنيث وألفه، كما بنى الاسم على التاء المفردة فى «غياية» و «شقاوة» وعلى التشنية فى «مذروان» و «ثنايان»^(٣).

(١) فى ب: يبنى.

(٢) المذروان - بالكسر -: أطراف الآلية ولفظه يلزم التشنية، ولا واحد له. والمذروان من الرأس: ناحيته. ومن القوس: ما يقع عليها طرف الوتر من أعلى وأسفل. وجاء يَنْقُضُ مِذْرَوْنَهُ، أى: جاء باغيًا متهددًا.

ينظر: ترتيب القاموس (ذرا).

(٣) ثنايان: جاء فى اللسان: عَقَلْتُ البعير بثنايين - غير مهموز؛ لأنه لا واحد له إذا عقلت يديه جميعًا بحبل أو بطرفى حبل؛ وإنما لم يهمز لأنه لفظ جاء مثنى لا يفرد واحده فيقال ثناء، فتركت الياء على الأصل كما قالوا فى «مِذْرَوَيْنِ»، لأن أصل الهمزة فى ثناء لو أفرد ياءً، لأنه من «ثنيث»، ولو أفرد واحده ل قيل: ثناء، كما تقول: كِسَاءٍ وِرْدَاءٍ. وفى حديث عمرو ابن دينار قال: رأيت ابن عمر ينحر بدنته وهى باركة مَثْنِيَّةٌ بِثَنَيْنِ، يعنى معقولة بعقالين، ويسمى ذلك الحبل: الثناية، قال ابن الأثير: وإنما لم يقولوا ثناءين، بالهمز، حملًا على نظائره؛ لأنه حبل واحد يشد بأحد طرفيه يد، وبطرفه الثانى أخرى، فهما كالواحد، وإن جاء بلفظ اثنين فلا يفرد له واحد.

قال سيبويه: سألت الخليل: عن «الثنايين» فقال: هو بمترلة النهاية؛ لأن الزيادة فى آخره لا تفارقه فَأَشْبَهَتِ الهاء، ومن ثم قالوا مِذْرَوَانِ، فجاءوا به على الأصل، لا الزيادة فيه لا تفارقه. قال سيبويه: وسألت الخليل: -رحمه الله- عن قولهم عقلت بثنايين وهنائين، لم يهمزوا؟ فقال: تركوا ذلك، حيث لم يفرد الواحد.

وقال ابن جنى: لو كانت ياء التشنية إعرابًا أو دليل إعراب لوجب أن تُقلب الياء التى بعد الألف همزة، فيقال عَقَلْتُهُ بِثَنَيْنِ، وذلك لأنها ياء وقعت طرفًا بعد ألف زائدة فجرى مجرى ياء «رداء» و«رِماء» و«ظباء». وعقلته بِثَنَيْنِ: إذا عقلت يداً واحدة بعقدتين.

الأصمعى: يقال: عقلت البعير بِثَنَيْنِ، يُظهرون الياء بعد الألف وهى المدة التى كانت فيها، ولو مد ماؤً لكان صوابًا كقولك كِسَاءً وَكِسَاءَوَانِ وَكِسَاءَانِ. قال: وواحد الثنايين ثناء مثل كِسَاءٍ ممدود.

قال أبو منصور: أغفل الليث العلة فى «الثنايين» وأجاز ما لم يجزه النحويون؛ قال أبو منصور -عند قول الخليل تركوا: الهمزة فى الثنايين حيث لم يفردوا الواحد- قال: هذا خلاف ما ذكره الليث فى كتابه، لأنه أجاز أن يقال لواحد الثنايين ثناء، والخليل يقول: لم يهمزوا الثنايين، لأنهم لا يفردون الواحد منهما، وروى هذا شمر لسيبويه. وقال شمر: قال أبو زيد: يقال: عقلت البعير بِثَنَيْنِ إذا عقلت يديه بطرفى حبل. قال: =

والدليل على ذلك قولٌ لبدي: [من الرمل]

فَتَدَلَّيْتُ عَلَيْهِ قَافِلًا وَعَلَى الْأَرْضِ غَيَايَاتُ الطُّفَلِ^(١)
ألا ترى أنه لو لم يكن الاسمُ مبنياً عليهما لَهَمَزَتِ الياء لوقوعها طرفاً بعد ألف^(٢)
زائدة، فكما أن «ثِنَانِيَانُو مَبْنِي عَلَى الثَّنِيَةِ، كذلك هذا بَنِي عَلَى الْجَمْعِ بِالْأَلْفِ والتاء.
قال أبو الحسن: التحريك قول أهل الحجاز.

وحجة من أسكن فقال: ﴿خُطُوبَاتٍ﴾: أنهم نَوُوا الضمة وأسكنوا الكلمة عنها.
ألا ترى أن القول في ذلك لا يخلو من أن تكون جمعُ فُعْلَةٍ، فتركوها في الجمع
على ما كانت عليه في الواحد، أو يكونوا أرادوا الضمة فخففوها وهم يريدونها، كما
أن من قال: لقضو الرجل ورضى، أراد الضمة والكسرة، فحذفوها من اللفظ وهم
يقدرُونَ ثباتها، بدلالة تركهم رد الياء والواو، فلا يجوز الوجه الأول؛ لأن ذلك إنما
يجيء في ضرورة الشعر دون حال السعة والاختيار.

كما قال ذو الرمة: [من الطويل]

... وَرَفَضَاتِ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ^(٣) ...

= وعقلته يثنَّين إذا عقله يدًا واحدة بعقدتين. قال شمر: وقال الفراء: لم يهمزوا ثنائيتين؛ لأن
واحدة لا يفرد؛ قال أبو منصور: والبصريون والكوفيون اتفقوا على ترك الهمز في الثنائيتين
وعلى ألا يفردوا الواحد. قال أبو منصور: والحبل يقال له الثَّنَائِيَّةُ؛ قال: وإنما قالوا ثنائيتين
ولم يقولوا ثنائيتين لأنه حبل واحد يشد بأحد طرفه يد البعير وبالطرف الآخر اليد الأخرى،
فيقال ثَنَيْتُ البعير ثِنَائِيَّتَيْنِ، كأن الثنائيتين كالواحد وإن جاء بلفظ اثنتين، ولا يفرد له واحد،
ومثله: الْمَذْرَوَانِ - طَرَفَا الْأَلْيَتَيْنِ - جُعِلَ واحدًا، ولو كان اثنتين ل قيل: مَذْرِيَانِ.
ينظر: اللسان (ثنى).

(١) وهو في ديوانه ص(١٨٩)، واللسان (طفل، دلا، غيا)، وتهذيب اللغة (٨/٢٢١، ١٣/
٣٤٨، ١٤/١٧٣)، ومقاييس اللغة (١/١٦٧، ٣/٤١٣، ٤/٣٧٩)، وأساس البلاغة
(دلى، طفل)، وكتاب العين (٧/٤٢٩)، وسمط اللآلى ص(٨٣٣)، والتاج (دلا، غيا)،
وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص(٩٢٠)، والمخصص (٩/٥٨)، والاشتقاق ص(٨٤)،
(١٧٣).

(٢) في أ: الألف.

(٣) جزء من عجز بيت، وقبلة:

أبت ذكر عودن أحشاء قلبه خفوقًا
وهو في ديوانه ص(١٣٣٧)، وخزانة الأدب (٨/٨٧، ٨٨)، وشرح شواهد الإيضاح
ص(٢٤٧)، وشرح المفصل (٥/٢٨)، واللسان (شنب)، والمحتسب (١/٥٦، ٢/
١٧١)، والمقتضب (٢/١٩٢).

فإذا لم يجز حمله على هذا الوجه، علمت أنه على الوجه الآخر، وأنهم أسكنوها تخفيفاً، وهم يريدون الضمة، كما تراد الضمة في: لقضو الرجل ونحوه، ولهذا لم يجمع ما كان على «فعال»، ونحوه من المعتل على: فَعَلَ، ولا فَعُلَ؛ لأنك لو جمعته على: فَعُلَ، لكانت الضمة في تقدير الثبات.

ويدلك على أنها عندهم في تقدير الثبات: أن التحريك فصل بين الاسم والصفة، فإذا كان كذلك علمت أن التحريك الذي يختص بالأسماء دون الصفات منوى، فأما قولهم: ثُنِيَ وَثُنَ؛ فهو مما رفضوه في سائر كلامهم.

ولمن أسكن، العين من ﴿خُطَوَاتٍ﴾ وجه آخر من الحجاج، وهو أن يكون أجرى الواو في إسكانه إياها مجرى الياء.

ألا ترى أن ما كان من هذا النحو من الياء نحو، مُذْيَةٍ، وَكُلْيَةٍ، وَزُيَّةٍ، لم يجمع إلا بالإسكان للعين، وذلك أنك لو حركتها للزم انقلاب الياء واوًا لانضمام ما قبلها، كما لزم انقلابها في: «لَقَضَوُ الرَّجُلُ»، فلما كان التحريك يؤدي إلى القلب، قرره على الإسكان، فقالوا: مُذْيَاتٍ وَكُلْيَاتٍ. فلما لزم الإسكان في الياء جعل من أسكن ﴿خُطَوَاتٍ﴾ الواو بمنزلة الياء، كما جعلوها بمنزلتها في «اتَّسَرُوا».

ألا ترى أن التاء لا تكاد تبدل من الياء، وإنما يكثر إبدالها من الواو، وإنما أبدلوها في «اتَّسَرُوا»^(١)؛ لإجراء الياء مجرى الواو، وكذلك أجرى الواو مجرى الياء في أن أسكنها في: «خُطَوَاتٍ» ولا يلزمه على هذا أن يقول في: غُرَفَاتٍ: غُرَفَاتٍ؛ لأنه لم يجتمع مع كثرة الحركات الأمثال كما اجتمعت في: «خُطَوَاتٍ».

اختلفوا في رفع الراء ونصبها من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ إِلَهِكُ﴾ [١٧٧]:

فقرأ عاصم في رواية حفص وحمة: ﴿لَيْسَ إِلَهِكُ﴾ بنصب الراء.

وروى هبيرة عن حفص عن عاصم أنه كان يقرأ بالنصب والرفع.

وقرأ الباقر: ﴿الْبُرُّ﴾ رفع^(٢).

والشاهد فيه قوله: «رفضات»، والقياس: رفضات؛ فسكن الفاء ضرورة.

(١) في ب: اتسر.

(٢) ينظر: الإعراب للنحاس (١/٢٣٠)، الإملاء للعكبري (١/٤٥)، البحر المحيط (٢/٢)، التبيان للطوسي (٢/٩٤)، التيسير للداني (٧٩)، تفسير القرطبي (٢/٢٣٨)، الحجة لابن خالويه (٩٢)، الحجة لأبي زرعة (١٢٣)، السبعة لابن مجاهد (١٧٥)، الغيث للصفاسي (١٤٦)، الكشف للقيسي (١/٢٨١)، المجمع للطبرسي (١/٢٦١)، تفسير الرازي =

قال أبو علي: كلا المذهبين حسن؛ لأن كل واحد من الاسمين - اسم ليس وخبرها^(١) - معرفة، فإذا اجتمعا في التعريف تكافأ في كون أحدهما اسماً والآخر خبراً كما تتكافأ النكرتان^(٢).

ومن حجة من رفع ﴿البر﴾: أنه أن يكون ﴿البر﴾ الفاعل أولى؛ لأن ﴿ليس﴾ تشبه الفعل، وكوّن الفاعل بعد الفعل أولى من كون المفعول بعده.

ألا ترى أنك تقول: قام زيد؛ فيلى الاسم الفعل، وتقول: «ضرب غلامه زيد»، فيكون التقدير بالغلام التأخير، ولولا أن الفاعل أخص بهذا الموضع لم يجز هذا، كما لم يجز في الفاعل: «ضرب غلامه زيداً» حيث لم يجز في الفاعل تقدير التأخير كما جاز في المفعول به؛ لوقوع الفاعل في الموضع الذي هو أخص به.

ومن حجة من نصب: ﴿ألبر﴾: أنه قد حكى لى عن بعض شيوخنا، أنه قال في هذا النحو: أن يكون الاسم: «أن وصلتها» أولى وأحسن؛ لشبهها بالمضمر، في أنها لا توصف كما لا يوصف المضمر، فكأنه اجتمع مضمر ومظهر، والأولى إذا اجتمع مضمر ومظهر أن يكون المضمر الاسم من حيث كان أذهب في الاختصاص من المظهر، فكذا^(٣) إذا اجتمع «أن» مع مظهر غيره، كان أن يكون أن والمظهر الخبر أولى.

اختلفوا في فتح الواو، وتشديد الصاد وتخفيفها من قوله - عز وجل -: ﴿قَمَنَّ خَافَ مِنْ مُوسٍ جَنَفًا﴾ [١٨٢]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿مُوسٍ﴾ ساكنة الواو، وحفص عن عاصم مثله.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمة والكسائي: ﴿مُوسٍ﴾ مفتوحة الواو مشددة

= (٢/٩٦)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٢٦).

(١) في أ: خبرهما.

(٢) ثبت في حاشية أ: «وذهب ابن درستويه إلى منع جواز توسط خبر ليس، حكى لى ذلك عنه شيخنا الحافظ أبو حيان الأندلسي، قال: وهو محجوج بما جاء في القرآن من قوله تعالى: ﴿ليس البر﴾ بالنصب، ويقول الشاعر:

سلى إن جهلت الناس عنا وعنهم

وليس سواء عالم وجهول

انتهى.

(٣) في أ: وكذلك.

الصاد^(١).

قال أبو علي: حجة من قرأ^(٢): ﴿مُوصٍ﴾: قوله - تعالى -: ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً﴾ [يس: ٥٠].

وحجة من قال: ﴿مُوصٍ﴾: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١]، و: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ تَوْصُوتَ بِهَا أَوْ دِينٍ﴾ [النساء: ١٢]. وفي المثل: إِنَّ الْمُوصِّينَ بَنُو سَهْوَانَ^(٣).

وقال النمر بن تَوَلَّب: [من الطويل]

(١) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٤)، الإعراب للنحاس (٢٣٤/١)، الإملاء للعكبري (٤٦/١)، البحر المحيط (٢٤/٢)، التبيان للطوسي (١١١/٢)، التيسير للداني (٧٩)، تفسير الطبري (٤٠٥/٣)، تفسير القرطبي (٢٦٩/٢)، الحجة لأبي زرة (١٢٤)، السبعة لابن مجاهد (١٧٦)، الغيث للصفاسي (١٤٧)، الكشف للقيسي (٢٨٢/١).

(٢) في ب: قال.

(٣) لِذُوَيْدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ نَهْدٍ فِي وَصِيَّتِهِ لَبْنِيهِ عِنْدَ مَوْتِهِ، قَالَ لَهُمْ: يَا بَنِيَّ أَوْصِيكُمْ بِالنَّاسِ شَرًّا: لَا تَرْحَمُوا لَهُمْ عِبْرَةً، وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ عَثْرَةً، قَصَرُوا الْأَعْيَّةَ، وَطَوَّلُوا الْأَسْيَةَ، وَاطْعَنُوا شُرَرًا، وَاضْرَبُوا هَبْرًا، وَإِذَا أُرْدْتُمُ الْمُحَاجَزَةَ فَقَبِّلِ الْمُنَاجِزَةَ، وَالْمَرْءُ يَعْجِزُ لَا الْمُحَالَةَ، بِالْجَدِّ لَا بِالْكَدِّ. التَّجَلَّدُ وَلَا التَّبَلُّدُ. الْمَنِيَّةُ وَلَا الدُّنْيَا، لَا تَأْسُوا عَلَى فَائِتٍ وَإِنْ عَزَّ فَقْدُهُ، وَلَا تَحْنُوا إِلَى ظَاعِنٍ وَإِنْ أَلْفَ قَرْبِهِ، وَلَا تَطْمَعُوا فَتَطْبَعُوا، وَلَا تَهْنُوا فَتَفْخَرُوا، وَلَا يَكُنْ لَكُمْ مِثْلُ السَّوَاءِ: «إِنَّ الْمُوصِّينَ بَنُو سَهْوَانَ». ثُمَّ قَالَ:

اليوم يُبْنَى لِذُوَيْدٍ بَيْتُهُ يَا رَبِّ نَهْبٍ صَالِحٍ حَوِيَّتُهُ
وَرُبَّ قَرْنٍ بَطُلٍ أَرْدِيَّتُهُ وَرُبَّ غَيْلٍ حَسَنٍ لَوِيَّتُهُ
وَمَغْصَمٍ مُخْضَبٍ نَسِيَّتُهُ لَوْ كَانَ لِلدَّهْرِ بَلَى أَبْلِيَّتُهُ
أَوْ كَانَ قِرْنِي وَاحِدًا كَفِيَّتُهُ

وقال:

أَلْقَى عَلَى الدَّهْرِ رَجُلًا وَدَا والدهرُ ما أصلح يوماً أَفْسَدَا
يُفْسِدُ مَا أَصْلَحَهُ الْيَوْمُ غَدَا

الطعن الشزر: على أحد الجانبين. والنظر الشزر: بمؤخر العين. وأهَّير من قولهم: هَبَّرَتِ اللَّحْمَ، إِذَا قَطَعْتَهُ قِطْعًا كِبَارًا، وَسِيفٌ هَبَّارٌ. والمحالة: الحيلة. والجدة: الحظ. والطبع: الدنس، وأصله الصَّدَا الذي يركب الحديد. والوهن: الضعف. والخزع: اللين. وقولهم: «إِنَّ الْمُوصِّينَ بَنُو سَهْوَانَ» الموصون: جمع مُوصٍ، وهو الذي تَوْصِيهِ بالشئ مرة بعد أخرى، ومعناه تَوْصِيهِمْ بالشئ، وتؤكد عليهم، ثم يَسْهَوْنَ عما أَوْصُوا، ويتركونه، ويحتجون بالسهو. وقيل: يُضْرَبُ مِثْلًا لِلرَّجُلِ الْمُوثِقِ بِهِ، ومعناه: أَنَّ الَّذِينَ يَحْتَاجُونَ إِلَى الْوَصَاةِ لِحَوَائِجِ إِخْوَانِهِمْ إِنَّمَا هُمُ الَّذِينَ يَسْهَوْنَ عَنْهَا؛ لِقَلَّةِ عَنَاتِهِمْ بِهَا، وَأَنْتَ بِحَاجَةِ أَخِيكَ مَعْنَى لَا تَحْتَاجُ إِلَى وَصَاةِكَ بِهَا، قَالَ الشَّاعِرُ:

وَأَكْثَرُ نَسْيَانِي لِمَا لَا يَهْمُنِي وَإِنِّي لِمَا أَعْنَى بِهِ لَذَكُورٌ

أَهِيْمُ بِدَعْدٍ مَا حَيِّثُ فَإِنْ أُمْتُ أَوْصُ بِدَعْدٍ مَنْ يَهِيْمُ بِهَا بَعْدِي^(١)
وقال آخر: [من الكامل]

أَوْصِيكَ إِيصَاءَ امْرِئٍ لَكَ نَاصِحٍ طَبُّ بِصَرْفِ الدَّهْرِ غَيْرِ مُعْقَلٍ^(٢)
فأما قوله -تعالى-: ﴿وَوَصَّيْهَا إِذْ أَتَاهَا نُذْرًا مِّنْ شَدِّذَ ذَهَبَ فِيهِ إِلَى التَّكْثِيرِ وَإِنَّمَا «وَصَّيْ» مِثْلُ: أَوْصَى؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَ: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ تَوْصُوتُ بِهَا أَوْ دَيْنٌ﴾ [النساء: ١٢] وَلَمْ يَشْدُدْ!؟ فَإِنْ كَانَ لِلْكَثْرَةِ فَلَيْسَ هُوَ مِنْ بَابٍ: ﴿وَعَلَّقْتَ الْأَبْوَابَ﴾ [يوسف: ٢٣].

[و] ^(٣) اختلفوا في الإضافة والتنوين [من قوله -تعالى-: ﴿فَذِيَّةٌ طَعَامٌ﴾ [١٨٤] وفي] ^(٤) الجمع والتوحيد، من قوله -تعالى-: ﴿مَسْكِينٍ﴾ ^(٥) [١٨٤].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمة والكسائي: ﴿فَذِيَّةٌ﴾ منون، ﴿طَعَامٌ مَسْكِينٍ﴾ موحد.

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿فَذِيَّةٌ طَعَامٍ مَسَاكِينَ﴾: ﴿فَذِيَّةٌ﴾ مضاف، و: ﴿مَسَاكِينَ جَمْعٌ﴾ ^(٦).

قال أبو علي: ﴿طَعَامٌ مَسْكِينٍ﴾ - على قول ابن كثير، ومن قرأ كما قرأ - عطف، بين الفدية.

ينظر: جمهرة الأمثال (١/ ٧٢، ٧٣)، مجمع الأمثال (٦١)، المستقصى (١٦٤).

(١) البيت مختلف في نسبه للنمر أو لنصيب، ومختلف في روايته أيضًا وخاصة في عجزه.

ينظر: الشعر والشعراء (١/ ٣١٠، ٤١٢)، والأغاني (٢٢/ ٢٩٤)، والموشح (٢٩٩)، وشرح أبيات المغنى للبغدادى (٩/ ٥).

(٢) وهو لعبد القيس بن خفاف البرجمي في اللسان (كرب).

ويروى: «طبن برب» بدل «طب بصرف».

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في ب.

(٥) في ب: (فدية طعام مسكين).

(٦) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٤)، الإعراب للنحاس (١/ ٢٣٦)، الإملاء للعكبرى (١/ ٤٦)،

البحر المحيط (٢/ ٣٧)، التيسير للداني (٧٩)، تفسير الطبري (٣/ ٤٤٠)، تفسير القرطبي

(٢/ ٢٨٧)، الحجة لابن خالويه (٩٣)، الحجة لأبي زرعة (١٢٤)، السبعة لابن مجاهد

(١٧٦)، الغيث للصفاسي (١٤٧)، الكشف للقيسي (١/ ٢٨٢، ٢٨٣)، المجمع

للطبرسي (٢/ ٢٧٢)، تفسير الرازي (٢/ ١٢١)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٢٦).

فإن قلت: كيف أفردوا «المسكين» والمعنى على الكثرة؟
 ألا ترى أن ﴿الَّذِينَ يُطِيقُونَ﴾ [١٨٤] جمع، وكل واحد منهم يلزمه طعام مسكين؛ فإذا كان كذلك وجب أن يكون مجموعاً كما جمعه الآخرون؟!
 فالقول: إن الأفراد جاز وحسن؛ لأن المعنى: [و] ^(١) على كل واحد طعام مسكين، فلهذا أفرد، ومثل هذا في المعنى قوله -تعالى-: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِإِثْبَاتٍ شُهُدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤] وليس جميع القاذفين يفرق فيهم جلد ثمانين؛ إنما على كل واحد منهم جلد ثمانين، وكذلك على كل واحد منهم طعام مسكين. فأفرد هذا كما جمع قوله: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾.

وقال أبو زيد: أتينا الأمير، فكسانا كلنا حلة، وأعطانا كلنا مائة.
 قال أبو زيد: معناه: كسا كل واحد منا حلة، وأعطى كل واحد منا مائة.
 وأما من أضاف الفدية إلى الطعام، فكإضافة البعض إلى ما هو بعض له، وذلك أنه سمي الطعام الذي يفدى به فدية، ثم أضاف الفدية إلى الطعام الذي يعم الفدية وغيرها، وهو على هذا من باب: خاتم حديد.
 اختلفوا في تخفيف ^(٢) الميم وتشديدها ^(٣) من قوله -جل وعز-: ﴿وَلْيُكْفِلُوا أَلِئِدَةً﴾ [١٨٥]:

فقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿وَلْيُكْفِلُوا الْعِدَّةَ﴾ مشددة الميم ^(٤).
 وروى حفص عن عاصم: ﴿وَلْيُكْفِلُوا خَفِيفَةً﴾.
 وروى على بن نصر وهارون الأعور وعبيد بن عقيل عن أبي عمرو: ﴿وَلْيُكْفِلُوا أَلِئِدَةً﴾ مشددة.

وقال أبو زيد عن أبي عمرو: كلاهما مشددة ومخففة.

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: تشديد.

(٣) في ب: تخفيفها.

(٤) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٤)، الإعراب للنحاس (٢٣٩/١)، البحر المحيط (٤٥/٢)، التبيان للطوسي (١٢٠/٢)، التيسير للداني (٧٩)، تفسير القرطبي (٣٠٥/٢)، الحجة لابن خالويه (٩٣)، الحجة لأبي زرعة (١٢٦)، السبعة لابن مجاهد (١٧٦)، الغيث للصفاسي (١٤٨)، الكشف للزمخشري (١١٤/١)، الكشف للقيسي (٢٨٣/١)، المجمع للطبرسي (٢٧٤/٢)، النشر لابن الجزري (٢٢٦/٢).

وقال اليزيدى وعبد الوارث عنه: إنه كان يثقلها، ثم رجع إلى التخفيف.
وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ بإسكان
الكاف خفيفة.

قال أبو على: حجة من قرأ: ﴿وَلِتُكْمِلُوا﴾: قوله -تعالى-: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ
دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

وقد قال أوس: [من البسيط]
عَنِ امْرِئٍ سَوْقَةٍ مِّمَّنْ سَمِعْتُ بِهِ أَنْدَى وَأَكْمَلَ مِنْهُ أَى إِكْمَالٍ^(١)
ومن قال: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾؛ فلأن «فَعَلَ» و «أَفْعَلَ» كثيراً ما يستعمل أحدهما
موضع الآخر، فمن ذلك: ما تقدم ذكره من: ﴿وَصَّى﴾ [البقرة: ١٣٢] و ﴿أَوْصَى﴾.
وقال النابغة: [من البسيط]

فَكَمَلْتُ مِائَةً فِيهَا حَمَامَتُهَا وَأَسْرَعَتْ حِسْبَةً فِي ذَلِكَ الْعَدَدِ^(٢)
قال أحمد: اتفقوا على تسكين لام الأمر إذا كان قبلها واو أو فاء في جميع القرآن.
واختلفوا إذا كان قبلها «ثُمَّ».

فقرأ أبو عمرو: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩]، ﴿ثُمَّ لِيَقْطَعَ﴾ [الحج: ١٥]
بكسر اللام مع «ثم» وحدها. ﴿وَلْيُؤْفُوا﴾ [الحج: ٢٩] ساكنة اللام، ﴿فَلْيَنْظُرْ﴾
[الحج: ١٥] بالإسكان.

واختلف عن نافع: فروى أبو بكر بن أبي أُويس وورش عنه: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا﴾،
﴿ثُمَّ لِيَقْطَعَ﴾ بكسر اللامين مثل أبي عمرو.

وروى المسيبي وإسماعيل بن جعفر وقالون وابن جمار وإسماعيل بن أبي
أويس^(٣) مثل حمزة بإسكان اللامين.

(١) ينظر ديوانه (١٠٢).

(٢) وهو في ديوانه ص (٢٥)، واللسان (حسب، كمل)، وكتاب العين (٣/١٤٩)، وتهذيب
اللغة (٤/٣٣٣)، (١/٢٦٦)، والتاج (حسب).

(٣) إسماعيل بن أبي أُويس، أبو عبد الله المدني، وهو ابن أخت مالك بن أنس، قرأ على نافع
وله عنه نسخة، روى القراءة عنه أحمد بن صالح وإبراهيم بن سعيد الجوهري وأبو حاتم
السجستاني والحلواني، فيما ذكره الهذلي. مات سنة سبع وعشرين ومائتين.
ينظر: الغاية (١/١٦٢).

وقرأ ابن كثير وعاصم وحمة والكسائي بإسكان اللامين فى الحرفين جميعاً، وقال القواس^(١) عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا﴾ كسراً. وقال البزى: اللام مدرجة.

وقرأ ابن عامر بتسكين لام الأمر فيما كان قبله واو أو فاء أو «ثم» فى كل القرآن، إلا فى خمسة مواضع كلها فى الحج: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا﴾ [الآية: ٢٩]، ﴿ثُمَّ لِيَقْطَعْ﴾ [الآية: ١٥]، ﴿فَلْيَنْظُرْ﴾ [الآية: ١٥]، ﴿وَلْيُؤْفُوا نَذْرَهُمْ﴾ [الآية: ٢٩]، ﴿وَلْيَطُوفُوا﴾ [الآية: ٢٩] بكسر اللام، وسائر ذلك بالإسكان.

قال أبو على: حجة من أسكن لام الأمر، إذا كان قبلها واو أو فاء: أن الواو والفاء، لما كان كل واحد منهما حرفاً مفرداً، ولم يجوز أن تفصل^(٢) من الكلمة التى دخلت عليها، فتفصل منها بالوقف عليها^(٣) - أشبهت^(٤) الكلمة التى أحدهما فيه المتصل نحو: كَتَبَ وشَكِسَ، فكما أن هذا النحو من الأسماء والأفعال يُخَفَّفُ فى كلامهم بالتسكين، كذلك أسكنت اللام بعد هذين الحرفين.

وما يدل على^(٥) أن الحرف إذا لم ينفصل مما دخل عليه تَنَزَّلَ منزلة جزء من الكلمة قولهم: هؤلاء الضاربوه، والضاربوك، فحذفوا النون التى تلحق للجمع^(٦)، لما كانت النون حرفاً لا ينفصل من الكلمة، وعلامة الضمير كذلك، فلم يجتمعا. وكذلك حرف اللين الذى للندبة، عاقب التنوين من حيث كان حرفاً لا ينفصل، كما

(١) أحمد بن محمد بن علقمة بن نافع بن عمر بن صباح بن عون، أبو الحسن النبال المكي المعروف بالقواس، إمام مكة فى القراءة، قرأ على وهب بن واضح، قرأ عليه قتيل وعبد الله ابن جبير الهاشمى وأحمد بن يزيد الحلوانى والبزى أيضاً- فى قول الدانى وغيره - ومحمد ابن شريح ومحمد بن بشر وسعدان بن كثير الجدى، وروينا عنه أنه كان ينشد شاهداً على قراءة تشديد الياء من «حى عن بينة» - وهى قراءته التى رواها قبل عنه:-

سألتنى جارتى عن معشر وإذا ماعى ذو اللب سأل
سألتنى عن أناس ذهبوا شرب الدهر عليهم وأكل
توفى سنة أربعين ومائتين وقيل سنة خمس وأربعين.

ينظر: الغاية (١/ ١٢٣ ، ١٢٤).

(٢) فى أ: يفصل بالياء.

(٣) فى أ: عليه.

(٤) فى ب: أشبه.

(٥) زاد فى ب: ذلك.

(٦) فى ب: للجمع.

كانت ^(١) النون كذلك. وكما تنزلت هذه الحروف منزلة ما هو من الكلمة من حيث لم تفصل منها - تنزلت الواو والهاء، منزلتهما، فحسن تخفيف الحرف بعدها، كما خفف نحو: كتف وسبع - وليس كذلك ثم؛ لأنها على أكثر من حرف فتفصل من الكلمة ويوقف عليها؛ فلم يجعلها بمنزلة الواو والفاء لمفارقتها لهما فيما ذكرنا. وأما وجه قول من أسكن اللام بعدها كما أسكن بعد الفاء والواو، فهو أنه جعل الميم من ﴿ثُمَّ﴾ بمنزلة الواو والفاء من قوله: ﴿فَلْيَقْضُوا﴾ فجعل «مَلْيَقْضُوا» من ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ بمنزلة «وَلْيَقْضُوا» وهذا مستقيم، وإن كان دون الأول في الحسن.

ومما يدل على جوازه قول الراجز: [من الرجز]

فَبَاتَ مُنْتَضِبًا وَمَا تَكَرَّدَسَا ^(٢)

وقالوا: أَرَأَيْكَ مُنْتَضِبًا فجعل «تَفَضًا» من «مُتَفَضًا» بمنزلة كتف فأسكنه كما أسكن الكتف، ومثل دخول الواو والفاء على هذه اللام دخولهما على هو وهى: فى نحو: ﴿وَهُوَ اللَّهُ﴾ [القصص: ٧٠]، و: ﴿لَيْلَى الْحَيَّوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، و: ﴿لَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ ^(٣) [الحج: ٥٨] إلا أن الفصل بين اللام فى نحو: ﴿فَلْيَقْضُوا﴾، وبين: ﴿وَهُوَ﴾ أن اللام من «ليقضوا» ليس من الكلمة، ولكنها جرت مجرى ما هو من الكلمة لما لم تفصل منها، كما لم تفصل الواو والفاء ^(٤)، من «هو»، و«هى» من نفس الكلمة، إلا أن اللام لما لم تفصل من الكلمة تنزلت منزلة الهاء التى من الكلمة.

ومن هذا الباب قول الشاعر: [من الطويل]

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذَى وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ ^(٥)

ومن ذلك ما أنشده أبو زيد: [من الرجز]

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرَى لَنَا سَوِيْقًا ^(٦)

فما بعد التاء من قوله: [من الرجز]

(١) فى ب: كان.

(٢) تقدم.

(٣) سقط فى ب.

(٤) زاد فى أ: والهاء.

(٥) تقدم.

(٦) تقدم.

... اشْتَرَزْنَا سَوِيْقًا

بمنزلة كَتِفٍ؛ فهذا حجة لمن قال: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ [الحج: ٢٩] فأسكن.

قال أحمد: اتفقوا في فتح الحاء من قوله -عز وجل-: ﴿الْحَجُّ﴾ [١٩٧] في سورة البقرة.

واختلفوا في آل عمران، وأنا أذكره إذا مررت به.

قال أبو علي: يريد في قوله -تعالى-: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ﴾ [١٩٧]. والحج مصدر لقولهم: حج البيت أي: قصده، ومثل الحج قولهم: شدّ شدّا، ورد ردّا، وعدّ عدّا.

قال^(١) سيويه: قالوا: حجّ حجا -كقولهم: ذكّر ذكرا.

قال: وقالوا: حجة - يريدون: عمل سنة، كما قالوا: غزاة: يريدون عمل وجه واحد.

فلو قرئ: ﴿الْحَجُّ﴾ على ما حكاه سيويه لم يمتنع في القياس.

وقولهم: «حجّ» وهم يريدون جمع الحاج، يمكن أن يكونوا سموا بالمصدر الذي هو كالذكر تقديره: ذوو حج.

وأنشد أبو زيد: [من الرجز]

أَصْوَاتُ حِجٍّ مِنْ عُمَانَ غَادِي^(٢)

وقال: [من الكامل]

وَكَاَنَّ عَافِيَةَ النُّسُورِ عَلَيْهِمْ حِجٌّ بِأَسْفَلِ ذِي الْمَجَازِ نُزُولُ^(٣)

ومعنى قوله -تعالى-: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ﴾ [١٩٧] تقديره: أشهر الحج أشهر معلومات، فحذف المضاف، أو يكون: الحج حج أشهر معلومات، فحذف

(١) في أ: وقال.

(٢) الرجز بلا نسبة في اللسان «حجج»، والتاج (حجج)، وجمهرة اللغة ص (٨٧). ويروى: «عادى» بدل «غادى».

(٣) وهو لجرير في ديوانه ص (١٠٤)، والاشتقاق ص (١٢٣)، وجمهرة اللغة ص (٨٦)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٦٠٩)، واللسان (حجج)، وبلا نسبة في شرح المفصل (٤٦/٦). والشاهد فيه قوله: «حج»، فقد روى هذا اللفظ بكسر الحاء وبضمها، فمن رواه بالضم فهو عنده جمع «حاج»، وعليه فلا شاهد في البيت، ومن رواه بالكسر، فقد اختلفوا في معناه، فقال سيويه: هو مصدر كـ «الذكر»، وقال أبو زيد: هو اسم للحاج.

المصدر المضاف إلى الأشهر، وعلى هذا: [من الرجز]

يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ^(١)

أو يكون جعل الأشهر الحج؛ لما كان الحج فيها، كقولهم: لَيْلٌ نَائِمٌ؛ فجعل الليل النائم لما كان النوم فيه.

وأشهر الحج: شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة؛ فسمى الشهرين وبعض الثالث أشهرًا؛ لأن الاثنين قد يوقع عليه لفظ الجمع، كما يوقع عليه لفظ الجمع في نحو قولهم: [من الرجز]

ظَهَرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنِ^(٢)

ولا يجوز على هذا القياس أن يوقع على الاثنين وبعض الثالث ﴿فُرُوءٌ﴾ في قوله: ﴿ثَلَاثَةُ فُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]؛ لأن هذا محصور بالعدد، فلا يكون الاثنان وبعض الثالث ثلاثة.

واختلفوا في: ﴿الْبَيُوتِ﴾ [١٨٩] و﴿الْعُيُونِ﴾ [يس: ٣٤] و﴿الشيوخ﴾ [غافر: ٦٧] و﴿الْعُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩] و﴿الجيوب﴾ [النور: ٣١]: في ضم الحرف الأول من هذه كلها وكسره:

فقرأ ابن كثير وابن عامر والكسائي: ﴿الْعُيُوبُ﴾ بضم الغين، وكسر الباء من ﴿الْبَيُوتِ﴾ والعين من ﴿الْعُيُونِ﴾.

وقرأ أبو عمرو بضم ذلك كله: الباء والعين والغين والجيم والشين. واختلف عن نافع فروى المسيبي وقالون: ﴿الْبَيُوتُ﴾ بكسر الباء^(٣)، وهذه

(١) تقدم.

(٢) الرجز لخطام المجاشعي في الخزانة (٣١٤/٢)، والدرر (١١٦/١، ١١٨)، وشرح المفصل (١٥٦/٤)، والكتاب (٤٨/٢)، واللسان (كرت)، وله أو لهميان بن قحافة في خزانة الأدب (٥٤٤/٧، ٥٤٧)، والمقاصد النحوية (٨٩/٤)، ولهميان في الكتاب (٦٢٢/٣)، وبلا نسبة في الخزانة (٣٠٢/٤، ٥٣٩/٧)، وشرح الأشموني (٤٠٤/٣)، وجمع الهوامع (٤٠/١، ٥١).

والشاهد فيه: تنبيه «ظهرهما» على الأصل، والأكثر في كلام العرب الخروج عن الأصل إلى الجمع؛ كراهية لاجتماع تثنيتين في اسم واحد؛ لأن المضاف والمضاف إليه ككلمة واحدة، ولذلك قال: «مثل ظهور الترسين».

(٣) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٥)، الإملاء للعكبري (٤٩/١)، البحر المحيط (٦٤/٢)، التبيان للطوسي (١٤٠/٢)، التيسير للداني (٨٠)، تفسير القرطبي (٣٤٦/٢)، الحجة لابن خالويه (٩٣)، الحجة لأبي زرة (١٢٧)، السبعة لابن مجاهد (١٧٨)، الغيث للصفاسي =

وحدها، وضم الغين والعين والجيم والشين.
وقال ورش عن نافع: أنه ضمَّ ذلك كله، والباء من ﴿الْيُوتِ﴾، وكذلك قال
إسماعيل بن جعفر وابن جَمَّاز عنه: أنه ضمها كلها.
قال أبو بكر بن أبي أويس: ﴿الْيُوتِ﴾، و﴿الْغُيُوبِ﴾، و﴿الْعُيُونِ﴾،
و﴿الْجُيُوبِ﴾، و﴿جُيُوبِهِنَّ﴾، و﴿الشُّيُوخُ﴾ بكسر أول ذلك كله.
قال الواقدى^(١) عن نافع: ﴿الْيُوتِ﴾ بضم الباء.
واختلف عن عاصم أيضًا، فروى يحيى بن آدم عن أبي بكر عنه: أنه كسر الباء من
﴿الْيُوتِ﴾، والعين من ﴿الْعُيُونِ﴾، والغين من ﴿الْغُيُوبِ﴾، والشين من
﴿شُّيُوخًا﴾، وضمَّ الجيم من ﴿الْجُيُوبِ﴾ وحدها.
قال: يبدأ بالكسر ثم يُشَمُّها الضم.
وروى هيرة عن حفص عن عاصم أنه كان يكسر الشين من ﴿شُّيُوخًا﴾ وحدها،
ويضم الباقي وهذا غلط.
وقال عمرو بن الصباح عن أبي عمر عن عاصم ﴿شُّيُوخًا﴾ بضم الشين، وضم
سائر الحروف.
وكان حمزة يكسر الأول من هذه الحروف كلها.
وقال خلف وأبو هشام عن سليم عن حمزة: إنه كان يشم الجيم الضم، ثم يشير
إلى الكسر، ويرفع الياء من قوله: ﴿جُيُوبِهِنَّ﴾ وهذا شيء لا يُضبط.
وقال غير سليم بكسر الجيم.
قال أبو علي: أما من ضم الفاء من شيوخ، وعيون، و﴿جيوب﴾^(٢) و﴿غيوب﴾^(٣)
فبين لا نظر فيه بمنزلة «فعل» إذا كان جمعًا، ولم تكن عينه ياء.

= (١٥٤)، الكشف للقيسى (١/٢٨٤، ٢٨٥)، المجمع للطبرسى (٢/٢٨٣)، تفسير الرازى (٢/١٤٨)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٢٦).

(١) محمد بن عمر بن واقد، أبو عبد الله الواقدى المدنى ثم البغدادى، روى القراءة عن نافع بن
أبى نعيم وعيسى بن وردان وسليمان بن مسلم بن جماز عن أبى جعفر وشيبة، وروى
الحروف عن عدى بن الفضل عن أبى عمرو وله عن نافع نسخة، روى القراءة عنه محمد بن
سعيد كاتبه، وقد تكلموا فيه، مات سنة تسع ومائتين ببغداد ودفن بمقابر الخيزران.
ينظر: الغاية (٢/٢١٩).

(٢) سقط فى أ.

(٣) سقط فى ب.

وأما من قال: ﴿شَيْوَحْ﴾ و﴿جِيوَبْ﴾ فكسر الفاء؛ فإنما فعل ذلك من أجل الياء،
أبدل من الضمة الكسرة؛ لأن الكسرة للياء أشد موافقة من الضمة لها.
فإن قلت: هلا استقبح ذلك؛ لأنه أتى بضمة بعد كسرة، وذلك مما قدمت أنهم
قد رفضوه في كلامهم، فهلا رفض -أيضاً- القارئ لـ «الجيوب» ذلك؟
قيل^(١): إن الحركة إذا كانت للتقريب من الحرف لم تكره، ولم تكن بمنزلة
ما لا تقرب فيه.

ألا ترى أنه لم يجئ في الكلام عند سيبويه على «فَعِلَ» إلا «إِيل»، وقد أكثروا من
هذا البناء، واستعملوه على اطراد، إذا كان القصد فيه تقريب الحركة من الحرف،
وذلك قولهم: ماضِغٌ لَهِم، ورجُلٌ مِجَكٌ وَجِئْز. وقالوا في الفعل: شَهِدَ وَلِيعَبَ^(٢).
واستعملوا في إرادة التقريب ما ليس في كلامهم على بنائه [أَلْبَتَّةَ]^(٣)، وذلك

(١) زاد في أ: له.

(٢) قال سيبويه في باب الحروف الستة: إذا كان واحد منها عيناً وكانت الفاء قبلها مفتوحة وكان
فَعَلًا - إذا كان ثانيه من الحروف الستة فإن فيه أربع لغات: مطرَدٌ فيه فَعِلٌ، وفِعِلٌ، وفَعْلٌ،
وفِعْلٌ: إذا كان فَعْلًا أو اسماً أو صفةً فهو سواء. وفي «فَعِيلٌ» لغتان: فَعِيلٌ وفِعِيلٌ إذا كان
الثاني من الحروف الستة. مطرَدٌ ذلك فيهما لا ينكسر في فَعِيلٍ ولا فَعِلٍ، إذا كان كذلك
كسرت الفاء في لغة تميم. وذلك قولك: لَيْثِمٌ وشَهِيدٌ، وسَعِيدٌ ونَجِيفٌ، ورَغِيفٌ، وبِخِيلٌ
وبِشِيسٌ، وشَهِيدٌ، وَلِيعَبٌ، وَضِجَكٌ، وَنِغْلٌ، وَوَجِمٌ. وكذلك فِعِلٌ إذا كان صفةً أو فعلاً أو
اسماً. وذلك قولك: رجلٌ لِيعَبٌ ورجلٌ مِجَكٌ، وهذا ماضِغٌ لَهِم، وهذا رَجُلٌ وَعِكَ،
ورَجُلٌ جِئْزٌ - يقال جِئْزُ الرَّجُلِ غَصٌّ - وهذا عَيْرٌ نِعْرٌ، وفيخذ.

وإنما كان هذا في هذه الحروف؛ لأن هذه الحروف قد فَعَلَتْ في يَفْعَلُ ما ذكرت لك؛
حيث كانت لاماتٍ، من فتح العين، ولم تفتح هي أنفسها هنا؛ لأنه ليس في الكلام «فَعِيلٌ»،
وكراهية أن يلتبس «فَعِلٌ» بـ: «فَعْلٌ» فيخرج من هذه الحروف فَعِلٌ، فلزمها الكسر ههنا وكان
أقرب الأشياء إلى الفتح، وكانت من الحروف التي تقع الفتح قبلها لما ذكرت لك،
فكسرت ما قبلها حيث لزمها الكسر، وكان ذلك أخف عليهم، حيث كانت الكسرة تُشبه
الألف، فأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد، كما أنهم إذا أدغموا فإنما أرادوا أن
يرفعوا أَلَسْتَهُم من موضع واحد.

وإنما جاز هذا في هذه الحروف؛ حيث كانت تفعل في «يَفْعَلُ» ما ذكرت لك؛ فصار لها
في ذلك قوَّةٌ ليست لغيرها.

وأما أهل الحجاز فيُجرون جميع هذا على القياس.

ينظر: الكتاب (١٠٧/٤، ١٠٨).

(٣) سقط في ب.

نحو: شعير ورغيف وشهيد، وليس فى الكلام شىء على فعيل على غير هذا الوجه،
فكذلك نحو: شيوخ وجيوب يستجاز فيه ما ذكرنا للتقريب والتوفيق بين الحرفين^(١).
ومما يدل على جواز ذلك أنك تقول فى تحقير فُلَيْسٍ: فُلَيْسٌ، ولا يكسر أحدُ
الفاء فى هذا النحو، فإذا كانت العين ياء، كسروا الفاء [فقالوا: عَيْنُهُ وَبَيْتُ،
فكسروا الفاء ههنا]^(٢) لتقريبه من الياء، ككسر الفاء من «فعلول» وذلك مما قد حكاه
سيبويه، فكما كسرت الفاء من «عينه» ونحوه، وإن لم يكن فى أبنية التحقير على
هذا الوزن لتقريب الحركة مما بعدها، كذلك كسروا الفاء من «جيوب» ونحوها.
ومما يقوى هذا الكسر فى الفاء إذا كان العين ياءً للإتباع أنه قد جاء فى المجموع ما
لزمته الكسرة فى الفاء، ولم نعلم أحدًا ممن يسكن إلى روايته^(٣) حكى فيه غير ذلك،
وذلك قولهم فى جمع قوسٍ: قسَى؛ فلولاً أن الكسر^(٤) فى هذا الباب قد تمكن ما
كان الحرف^(٥) ليجىء على الكسر خاصة، ولا يستعمل فيه غيره، فإذا نسبت إلى
قسى -اسم رجلٍ- قلت: قسوى، فرددت الضمة التى هى الأصل، وقياسٌ من قال:
«صعقى» أن يقول: قِسْوَى، فَيُقَرَّ الكسرة، وإن كانت الكسرة فى العين التى لها
كُسِرَتِ الفاء قد زالت كما زالت من «صعقى».

ويدلك على ذلك أيضًا ما أنشده أبو زيد: [من الرجز]

يَأْكُلُ أَزْمَانَ الْهُزَالِ وَالسَّنَى^(٦)

وقول أبى النجم^(٧): [من الرجز]

جَاءَتْ تُنَاجِيْنِي ابْنَةُ الْعَجْلِي

(١) فى ب: الجمعين.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: ثقتة.

(٤) فى أ: الكسرة.

(٥) زاد فى أ: منه.

(٦) الرجز لامرأة من بنى عقيل فى الخزانة (٧/ ٣٧٥)، واللسان (حتم، مآى)، ونوادر أبى زيد

ص (٩١)، وشرح شواهد الشافى ص (١٦٣)، ولقصى بن كلاب فى المقاصد النحوية (٤/

٥٦٥)، واللسان (أمه)، وبلا نسبة فى اللسان (حيد)، والمخصص (٣/ ٩)، والإنصاف (٢/

٦٦٣)، والخزانة (٨/ ٣٠، ١١/ ٣٧٤)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٣٤)، والمنصف (٢/

٦٨)، والتاج (سنا).

(٧) الفضل بن قدامة العجلى، أبو النجم، من بنى بكر بن وائل: من أكابر الرجاز ومن أحسن =

فِي سَاعَةِ مَكْرُوهِةِ النَّجِيِّ
يَكْفِيكَ مَا مَوْتُ فِي السَّنِيِّ

فالأول «فعلول» أيضًا، وإنما حذف للقفائية، ويدللك على أنه «فعلول» التشديد الذي في بيت أبي النجم، ولم نعلم الضم سمع في ذلك أيضًا. واختلفوا في إثبات الألف وطرحها من قوله -عز وجل-: ﴿وَلَا تَقْتُلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَتِّلُوَكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾ [١٩١].

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر: ﴿وَلَا تَقْتُلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَتِّلُوَكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾ كلها بالألف. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَلَا تَقْتُلُوهُمْ﴾ بغير ألف^(١)، فهنَّ كلهنَّ، ولم يختلفوا في قوله: ﴿فَاقْتُلُوهُمْ﴾ أنها بغير ألف.

قال أبو على: حجة من قرأ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوهُمْ﴾ في هذه المواضع اتفأقهم في قوله - تعالى-: ﴿وَقَتِّلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٣]، والفتنة يراد بها الكفر، أى: قاتلوهم حتى لا يكون كفر لمكان قتالكم إياهم.

وحجة من قرأ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوهُمْ... حَتَّى يُقَتِّلُوَكُمْ فِيهِ﴾: أنهم لم يختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿فَاقْتُلُوهُمْ﴾ فكل واحد من الفريقين يستدل على ما اختار بالموضع المتفق عليه.

ويقوى قول من قال: ﴿تَقْتُلُوهُمْ﴾^(٢) قوله -تعالى-: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٩١] والقتل: مصدر «قَتَلْتُهُ»، دون «قاتلته» أى: الكفر أشد من القتل،

= الناس إنشادًا للشعر. نبع في العصر الأموى، وكان يحضر مجالس عبد الملك بن مروان وولده هشام. قال أبو عمرو بن العلاء: كان ينزل سواد الكوفة، وهو أبلغ من العجاج في النعت. توفي سنة ١٣٠هـ. ينظر: الأعلام (١٥١/٥).

(١) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٥)، الإعراب للنحاس (٢٤٣/١)، الإملاء للعكبرى (٤٩/١)، البحر المحيط (٦٧/٢)، التبيان للطوسى (١٤٥/٢)، التيسير للدانى (٨٠)، تفسير الطبرى (٥٦٨/٣)، تفسير القرطبى «٣٥٢/٢»، الحجة لابن خالويه (٩٤)، الحجة لأبى زرعة (١٢٨)، السبعة لابن مجاهد (١٧٩)، الغيث للصفافسى (١٥٤)، الكشف للزمخشري (١١٨/١)، الكشف للقيسى (٢٨٥/١)، المجمع للطبرسى (٢٨٥/٢)، المعانى للفراء (١١٦/١)، تفسير الرازى (١٥٠/٢)، النشر لابن الجزرى (٢٢٦/٢).

(٢) فى أ: ولا تقتلوههم.

فاقتلوهم، فأمر بالقتل ليزاح به الكفر.

ويمكن أن يرجح^(١) من قرأ: ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ﴾ قراءته^(٢) على قراءة من قرأ: ﴿تَقَاتِلُوهُمْ﴾ بأن قوله ﴿فَاقَاتِلُوهُمْ﴾ و: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٣] نص على الأمر بالقتال.

وقوله: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾ في فحواه دلالة على الفعل، فيقول: الأخذ بما علم بالنص أولى مما علم من الفحوى، إذا كانا في أمر واحد.

وقوله ﴿حَتَّى يَقَاتِلُوكُمْ فِيهِ﴾ [البقرة: ١٩١] أى: حتى يقتلوا بعضكم؛ فإن قتلوكم فاقتلوهم، أى: إن قتلوا بعضكم في الحرم فاقتلوا في الحرم القاتل في الحرم.

ومثل ذلك قوله - تعالى -: ﴿فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٧٦] أى: ما وهن الباقون منهم لما أصابهم في سبيل الله.

واختلفوا في ضم الثاء والقاف والتنوين ونصبهما بغير تنوين في قوله - تعالى -: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ [١٩٧].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ بالضم فيهما والتنوين^(٣).

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ فيهما بغير تنوين.

[ولم يختلفوا في نصب اللام من قوله - سبحانه -: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾]^(٤) [١٩٧].

قال أبو علي: روى عن طاوس^(٥) قال: سألت ابن عباس عن قوله: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا

(١) زاد في ب: قراءة.

(٢) في ب: من أنه.

(٣) ينظر إتحاف الفضلاء (١٣٥)، الإعراب للنحاس (٢٤٥/١)، الإملاء للعكبري (٥٠/١)، البحر المحيط (٨٨/٢)، التبيان للطوسي (١٦٢/٢)، التيسير للداني (٨٠)، تفسير الطبري (٣٥/٤)، تفسير القرطبي (٤٠٨/٢)، الحجة لابن خالويه (٩٤)، الحجة لأبي زرعة (١٢٩)، السبعة لابن مجاهد (١٨٠)، الغيث للصفاقسي (١٥٥)، الكشف للزمخشري (١/١٢٢)، الكشف للقيسي (٢٨٥/١، ٢٨٦) المجمع للطبرسي (٢٩٢/٢)، المعاني للفراء (١/١٢٠)، تفسير الرازي (١٦٨/٢).

(٤) في ب: ولم يختلفوا في نصب اللام من جدال.

(٥) طاؤس بن كيسان اليماني الجندی - بفتح الجيم والنون -، قيل: من الأبناء، وقيل: مولى =

فُسُوفُ ﴿ قَالَ: الرِّفْثُ الْمَذْكُورُ لَيْسَ الرِّفْثُ الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةٌ
الْصَّيَامِ الرَّفْثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾^(١) [البقرة: ١٨٧]، ومن الرِّفْثِ التعريض بذكر الجماع،
وهي الإعرابة في كلام العرب.

وروى عنه^(٢) وعن ابن مسعود^(٣) وابن عمر^(٤) والحسن^(٥) وغيرهم: الرِّفْثُ:
الجماع.

وأما «الفسوق» فعن ابن عباس^(٦) وسعيد بن جبير^(٧) والحسن^(٨) وإبراهيم^(٩)
وعطاء^(١٠): الفسوق: المعاصي، قال في المعاصي كلها: ﴿وَأِنْ تَفَعَّلُوا فِائَةً فُسُوقًا
بِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

[وقال] ابن زيد: هو الذبح^(١١)، وقرأ: ﴿أَوْ فِتْنًا أَهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ يَبْءُ﴾
[الأنعام: ١٤٥].

== همدان، الإمام العَلَمُ. قيل: اسمه ذكوان، قاله ابن الجوزي. عن أبي هريرة وعائشة وابن
عباس وزيد بن ثابت، وزيد بن أرقم، وجابر، وابن عمرو. أرسل عن معاذ. قال طاوس:
أدركت خمسين من الصحابة. وعنه: مجاهد، وعمرو بن شعيب، وحبيب بن أبي ثابت،
والزهري، وأبو الزبير، وعمرو بن دينار، وسليمان الأحول وخلق. قال ابن عباس: إني
لأظن طاوسًا من أهل الجنة. وقال عمرو بن دينار: ما رأيت مثله. وقال ابن حبان: حج
أربعين حجة، وكان مستجاب الدعوة. قال ابن القطان: مات سنة ست ومائة. وقال
بعضهم: يوم التروية، وصلى عليه هشام بن عبد الملك. ووثقه ابن معين وغيره.
ينظر: الخلاصة (١٥/٢).

- (١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢/٢٧٥).
- (٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢/٢٧٦)، برقم (٣٥٩٧) و (٣٥٩٨) و (٣٥٩٩) و (٣٦٠٠) و
(٣٦٠١) و (٣٦٠٢) و (٣٦٠٣) و (٣٦١٢) و (٣٦١٣) و (٣٦٢٨).
- (٣) أخرجه ابن جرير (٢/٢٧٦) برقم (٣٦٠٤).
- (٤) أخرجه ابن جرير (٢/٢٧٧ - ٢٧٨) برقم (٣٦٢١) و (٣٦٢٩).
- (٥) أخرجه ابن جرير (٢/٢٧٧) برقم (٣٦٠٥)، وانظر: الدر المنثور للسيوطي (١/٣٩٦ -
٣٩٧).
- (٦) أخرجه ابن جرير (٢/٢٧٩) برقم: (٣٦٣٤) و (٣٦٤٨) و (٣٦٥٢) و (٣٦٥٦).
- (٧) أخرجه ابن جرير (٢/٢٨٠) برقم (٣٦٤٦).
- (٨) أخرجه ابن جرير (٢/٢٧٩) برقم (٣٦٣٨).
- (٩) أخرجه ابن جرير (٢/٢٨٠) برقم (٣٦٤٩).
- (١٠) أخرجه ابن جرير (٢/٢٧٩) برقم (٣٦٣٥) و (٣٦٣٦) و (٣٦٣٧) و (٣٦٥٠)، وانظر:
الدر المنثور للسيوطي (١/٣٩٦ - ٣٩٧).
- (١١) أخرجه ابن جرير (٢/٢٨٢) (٣٦٧١).

قال الضحاك: الفسوق: التنازع بالألقاب^(١).

قال أبو علي: كأنه ذهب إلى قوله: ﴿يَسْأَلُ الْإِنَّمَاءُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ﴾ [الحجرات: ١١].

وقال أبو عبيدة فيما روى عنه التَّوَزِيُّ^(٢): ﴿فَلَا رَفَثٌ﴾ أى: لا لغا من الكلام، واللغا: التكلم بما لا ينبغي.

قال العجاج: [من الرجز]

عَنِ اللَّغَا وَرَفَثِ التَّكَلُّمِ^(٣)

تقول: لَغَيْتَ تَلْغَى، مثل: لَقَيْتَ تَلْقَى.

وقال: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] أى: لا شك فيه أنه لازم فى ذى الحجة.

وقالوا: من المجادلة.

وقال أبو عبيدة: الرفث إلى نسائك: الإفضاء إلى نسائك.

قال أبو علي: قد وافق قول أبى عبيدة ما روى عن ابن عباس؛ لأن ابن عباس^(٤) جعل الرفث المذكور فيما روى عطاء^(٥) عنه فى قوله: ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ﴾

(١) أخرجه ابن جرير (٢/٢٨٢) (٣٦٧٢).

(٢) عبد الله بن محمد بن هارون التوزي - بفتح المثناة وتشديد الواو المفتوحة وبالزاي - أبو محمد، مولى قريش، من أكابر أئمة اللغة. قال السيرافى: قرأ على الجرمى كتاب سيبويه، وكان أعلم من الرياشى والمازنى، وأكثرهم رواية عن أبى عبيدة، وقد قرأ أيضاً على الأصمعى وغيره. انتهى. وصنف: كتاب الخيل، الأمثال، الأضداد. ومات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين. ينظر: البغية (٢/٦١).

(٣) الرجز فى ديوانه (١/٤٥٦)، واللسان (سرب، رفث، كظم، لغا)، وأساس البلاغة (رفث)، والتاج (كظم، لغا)، وتهذيب اللغة (١٢/٤١٦)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (١٥/٧٧)، والتاج (رفث)، ومجمل اللغة (٤/٢٨٢).

(٤) تقدم.

(٥) عطاء بن أبى رباح القرشى مولاهم، أبو محمد الجندى اليمانى، نزيل مكة وأحد الفقهاء والأئمة. عن: عثمان، وعتاب بن أسيد مرسلًا، وعن أسامة بن زيد، وعائشة، وأبى هريرة وأم سلمة وعروة بن الزبير وطائفة. وعنه: أيوب وحبيب بن أبى ثابت، وجعفر بن محمد، وجريز بن حازم، وابن جريج وخلق. قال ابن سعد: كان ثقة عالمًا كثير الحديث، انتهت إليه الفتوى بمكة. وقال أبو حنيفة: ما لقيت أفضل من عطاء. وقال ابن عباس - وقد سئل عن شيء -: يا أهل مكة تجتمعون على وعندكم عطاء؟! وقيل: إنه حج أكثر من سبعين حجة. قال حماد بن سلمة: حججت سنة مات عطاء، سنة أربع عشرة ومائة.

[البقرة: ١٩٧]: أنه غير الرفث المذكور في قوله: ﴿أَحَلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ أَرْفَثٌ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾؛ فقال في قوله: ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ﴾ من الرفث: التعريض بذكر الجماع. وينبغي أن يكون مراده بذكر الجماع مع النساء.

ويؤكد ذلك قوله: التعريض بذكر النساء، والتعريض يقتضى معرضاً له. وإنما تأولناه على مراجعة النساء الحديث بذكر الجماع، دون اللفظ به من غير مراجعتهم؛ لأنه قد روى عن ابن عباس أنه كان يطوف بالبيت وينشد: [من الرجز]
وَهُنَّ يَمْشِينَ بِنَا هَمِيَسًا^(١)
إِنْ تَصْدُقِ الطَّيْرُ نَبْكَ لَمِيَسًا^(٢)

فقليل له: أترفث؟

فقال: ليس هذا برفث، إنما الرفث مراجعة النساء الحديث بذكر الجماع. قال يعقوب فيما أخبرنا به محمد بن السرى، قال يزيد بن هارون: «لميساً» يعنى: فرجاً، وليس بامرأة بعينها.

وقد وافق قولُ أبى عبيدة قولُ ابن عباس؛ لأنه فسر الرفث في قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ﴾ [بأنه]: ما لا ينبغي أن يتكلم به، وفسر الرفث في قوله -جل وعز-: ﴿أَلَرَفَثٌ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] [بأنه]: الإفضاء إلى نسائكم. قال أبو الحسن: وألحق «إلى» في قوله -عز وجل-: ﴿أَلَرَفَثٌ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾ لما كان الرفث بمعنى الإفضاء.

وأما قوله: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] فيحتمل ضربين قد أشار إليهما أبو عبيدة.

أحدهما: أنه لا شك في أن فرض الحج قد تقرر في ذى الحجة، وبطل ما كان يفعله النساء من تأخير الشهور، وفيهم نزل: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ [التوبة: ٣٧].

= ينظر: الخلاصة (٢/ ٢٣٠) (٤٨٥٢).

(١) هو صوت نقل أخفاف الإبل.

ينظر: اللسان (همس).

(٢) الرجز له في جمهرة اللغة ص (٤٢٢)، والتاج (رفث، همس)، واللسان (رفث، همس)، وتهذيب اللغة (٦/ ١٤٣، ١٥/ ٧٨)، وبلا نسبة في التاج (لمس)، وجمهرة اللغة ص (٨٦٣)، وكتاب العين (٤/ ١٠).

والآخر: «لا جدال»: لا تجادل صاحبك ولا تماره.

فأما قوله جلّ اسمه: ﴿فِي الْحَقِّ﴾ فلا يخلو «لا» من أن تكون^(١) بمعنى «ليس». كما قال: [من الرجز]

..... لا مُسْتَضْرَحٌ^(٢)

و: [من مجزوء الكامل]

..... لا بَرَاخٌ^(٣)

أو تقدرها غير مُعَمَّلَةٍ عمل «ليس»، وإنما يرتفع الاسم بعدها بالابتداء، فمن قدر ارتفاع الاسم بعدها بالابتداء جاز في قول سيويه: أن يكون ﴿فِي الْحَقِّ﴾ خبرًا عن الأسماء الثلاثة، لاتفاق الأسماء في ارتفاعها بالابتداء.

وأما قوله: ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقٌ﴾ فبين.

وأما قوله: ﴿وَلَا جِدَالَ﴾ [البقرة: ١٩٧] فإن «لا» مع «جدال» في موضع رفع، فقد اتفقت الأسماء في ارتفاعها بالابتداء، فلا يمنع^(٤) من أن يكون قوله: ﴿فِي الْحَقِّ﴾ خبرًا عنها.

ولا يجوز ذلك في قول أبي الحسن؛ لأنه يرى ارتفاع الخبر بعد «لا»، ب: «لا» النافية دون خبر الابتداء.

ولو قدر مقدر في قوله: ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقٌ﴾، الاسم مرتفعًا ب «لا» كما يرتفع ب «ليس»؛ لم يجز في واحد من القولين أن يكون ﴿فِي الْحَقِّ﴾ في موضع الخبر؛ لأن الخبر ينتصب ب «لا» كما ينتصب ب «ليس»، وخبر ﴿وَلَا جِدَالَ﴾ في موضع رفع بأنه خبر الابتداء.

وفى قول أبي الحسن في موضع نصب ب «لا»، فلا يجوز أن يكون خبرًا عن الأسماء الثلاثة لوجود عمل عاملين مختلفين في مفعول واحد.

(١) في ب: تقدره.

(٢) تقدم.

(٣) والبيت بتمامه:

من فر عن نيرانها فأناب ابن قيس

وهو لسعد بن مالك في الأشباه والنظائر (٨/١٠٩، ١٣٠)؛ وخزانة الأدب (١/٤٦٧)، واللسان (برج)، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص (٣٢٦)، والإنصاف ص (٣٦٧)، وأوضح المسالك (١/٢٨٥).

(٤) في أ: فلا يمتنع.

ولو رفع رافع: «ولا جدال»، ونون؛ لجاز أن يكون قوله: ﴿فِي الْحَجِّ﴾ خبرًا عن الأسماء الثلاثة.

فإن رفع: «فلا رفث ولا فسوق»، بـ «لا» التي في معنى ليس، أضمر لها خبرًا. ولم يجز أن يكون قوله: ﴿فِي الْحَجِّ﴾ خبرًا عنها، ولكنه يجوز أن يكون خبرًا عن: ﴿وَلَا جِدَالَ﴾ ويجوز أن يكون صفة للجدال.

فإذا جعلته صفة أضمرت لقولك: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ خبرًا. ولا يجوز أن يكون ﴿فِي الْحَجِّ﴾ متعلقًا بالجدال على قول الخليل، وسيبويه. ويجوز في قول البغداديين أن يكون متعلقًا بـ «الجدال»، وإن كانت «لا» النافية قد عملت فيه. ولو رُفِعَ «الجدال» ونون لجاز أن يكون: ﴿فِي الْحَجِّ﴾ متعلقًا بالجدال؛ لأن الجدال يبدل بهذا الحرف الجار، قال - تعالى - : ﴿أَتَجِدُونِي فِي تَأْسَمَاءٍ سَمِيَّتُوهَا﴾ [الأعراف: ٧١].

وحجة من فتح فقال: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾: أن يقول: إنه أشد مطابقة للمعنى المقصود.

ألا ترى أنه إذا فتح فقد نفى جميع الرفث والفسوق، كما أنه إذا قال: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] فقد نفى جميع هذا الجنس، فإذا رفع ونون فكأن النفي لواحد منه. ألا ترى أن سيبويه يرى: أنه إذا قال: لا غلامٌ عندك ولا جارية، فهو جوابٌ من سأل فقال: أغلامٌ عندك أم جارية؟ والفتح أولى؛ لأن النفي قد عم، والمعنى عليه. ألا ترى أنه لم يُرَخَّص في ضرب من الرفث والفسوق كما لم يرخص في ضرب من الجدال، وقد اتفق الجميع على فتح اللام من الجدال؛ ليتناول النفي جميع جنسه، فيجب أن يكون ما قبله من الاسمين على لفظه إذ كان في حكمه.

وحجة من رفع: أنه يعلم من الفحوى أنه ليس المنفى رفثًا واحدًا، ولكنه جميع ضروبه، وقد يكون اللفظ واحدًا، والمعنى المراد به جميع؛ قال: [من الطويل]
فَقَتْلًا بِتَقْتِيلٍ وَضَرْبًا بِضَرْبِكُمْ جَزَاءَ الْعُطَاسِ لَا يَتَأَمُّ مِنْ أَتَأَرْ^(١)

(١) وهو للمهلل في تهذيب اللغة (١١/١٤٥)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة (٤/٧٩).

ويروى صدر البيت:

فَقَتْلًا بِقَتْلَانَا وَجَزَ بِجَزْنَا

و «يموت» بدل «ينام».

ومن حجته: أن هذا الكلام نفى، والنفى قد يقع فيه الواحد موقع الجميع، وإن لم يكن فيه الاسم مع «لا» النافية نحو: ما رجلٌ في الدار.

[و] ^(١) اختلفوا في فتح السين وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿السَّلَامُ﴾ [٢٠٨].
فقرأ ابن كثير، ونافع، والكسائي ^(٢): ﴿ادْخُلُوا فِي السَّلَامِ كَافَّةً﴾ [الآية: ٢٠٨]،
﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ﴾ [الأنفال: ٦١]، ﴿وَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ﴾ [محمد: ٣٥] بفتح السين فيهن ^(٣).

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكر، بكسر فيهن السين [كلهن] ^(٤).
وقرأ حمزة: بكسر السين في سورة البقرة وحدها، وفي سورة محمد -عليه السلام- وفتح السين في سورة الأنفال.

وقرأ أبو عمرو، وابن عامر: بكسر السين في سورة البقرة، وفتح السين في سورة الأنفال، وفي سورة محمد ﷺ.

وروى حفص عن عاصم في الثلاثة مثل أبي عمرو ^(٥).
قال أبو علي: قول ابن كثيرٍ ونافعٌ والكسائي: ﴿ادخلوا في السَّلَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٨] يحتمل أمرين:

يجوز أن يكون لغةً في «السَّلَام» الذي يعنى به الإسلام.
قال أبو عبيدة وأبو الحسن: السَّلَام: الإسلام، وإنما يكون السلم مصدرًا في معنى الإسلام إذا كسرت الحرف الأول منه، فهو كالعطاء من أعطيت، والنبات من أنبت.
ويجوز أن يريدوا بفتحهم الأول من قوله: ﴿ادخلوا في السَّلَامِ﴾: الصلح، وهو

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٦)، الإملاء للعكبري (٥٢/١)، البحر المحيط (١٢٢/٢)، التبيان للطوسي (١٨٥/٢)، التيسير للداني (٨٠)، تفسير الطبري (٢٥٢/٤)، الحجة لابن خالويه (٩٥)، الحجة لأبي زرعة (١٣٠)، السبعة لابن مجاهد (١٨٠)، الغيث للصفاقسي (١٥٦)، الكشف للزمخشري (١٢٧/١)، الكشف للقيسي (٢٨٧/١)، المجمع للطبرسي (٣٠٢/٢)، تفسير الرازي (١٩٣/٢)، نشر لابن الجزري (٢٢٧/٢).

(٣) في ب: منهن.

(٤) سقط في ب.

(٥) قال السمين الحلبي: قوله تعالى: ﴿السَّلَامُ﴾: قرأ هنا «السَّلَام» بالفتح -نافع والكسائي وابن كثير، والباقون بالكسر، وأما التي في الأنفال فلم يقرأها بالكسر إلا أبو بكر وحده عن عاصم، والتي في القتال فلم يقرأها بالكسر إلا حمزة وأبو بكر أيضًا.
ينظر: الدر المصون (٥٠٩/١).

يريد الإسلام؛ لأن الإسلام صلح.

ألا ترى أن القتال والحرب بين أهله موضوع، وأنهم أهل اعتقاد واحد، ويد واحدة في نصرة بعضهم لبعض، فإذا كان ذلك موضوعاً بينهم، وفي دينهم، وغلظ على المسلمين في المسايفة بينهم - كان صلحاً في المعنى، فكأنه قيل: ادخلوا في الصلح، والمراد به الإسلام، فسماه صلحاً لما ذكرناه^(١)، فهذا المسلك فيه أوجه من أن يكون الفتح في «السلم» لغة في «السلم» الذي يراد به الإسلام؛ لأن أبا عبيدة وأبا الحسن لم يحكما هذه اللغة، ولم أعلمها أيضاً عن غيرهما، فإن ثبتت به رواية عن ثقة فذاك. وأما قراءة عاصم في رواية أبي بكر بكسر السين فيهن كلهن، فالقول في ذلك أن المراد بكسر السين في قوله: ﴿أَدْخُلُوا فِي السِّلْمِ﴾: الإسلام؛ كما فسرهُ أبو عبيدة وأبو الحسن، والمعنى عليه.

ألا ترى أن المراد إنما هو تحضيضهم على الإسلام، والدعاء إليه، والدخول فيه، وليس المراد: ادخلوا في الصلح، وليس ثم صلح يدعون إلى الدخول فيه، إلا أن يتأول^(٢) أن الإسلام صلح على نحو ما تقدم ذكره.

وأما كسره السين في قوله - تعالى -: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ﴾ [الأنفال: ٦١] فلا أن السلم: الصلح، وفيه ثلاث لغات فيما رواه التوزي عن أبي عبيدة في قوله: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ﴾ فقال: السِّلْمُ والسَّلْمُ والسَّلْمُ واحد. وأنشد: [من مجزوء الوافر]

أَنَّا لَإِنْزَى سَلَمٍ لِأَهْلِكَ فَأَقْبَلِي سَلَمِي^(٣)
و«السلم» الذي هو الصلح يذكر ويؤنث.

وقوله: ﴿فَاجْنَحْ لَهَا﴾، وقد حكى عن أبي زيد أنه سمع من العرب من يقول: «فاجنح له»، فذكره. قال أبو الحسن: وهو مما لا يجيء منه فعل، فقال: ولكنك تقول: سالم مسالمة.

وعلى ما ذكره أبو الحسن جاء قول الشاعر: [من الطويل]

(١) في أ: ذكرنا.

(٢) في أ: يتأولوا.

(٣) البيت لمسعدة بن البختری في الأغاني (٢٧١/١٣)، وبلا نسبة في اللسان (سلم)، والتاج (سلم).

تَبَيَّنُ ضَلَاةُ الْحَرْبِ مِنَّا وَمِنْهُمْ إِذَا مَا التَّقَيْنَا وَالْمُسَالِمُ بَادِنُ^(١)
لأنه عادل المسالِم بـ «صالى الحرب»، وأخذ عاصمٌ بـلغةٍ من يكسر الأول^(٢) من
«السُّلَم» فى الصلح. وأما كسر عاصم السين فى قوله: ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السُّلَمِ
وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ [محمد: ٣٥] فإن المراد هنا بـ «السُّلَم»: الصلح، فكسر الأول منه،
كما كسر فى قوله: ﴿وَأِنْ جَنَحُوا لِلسُّلَمِ﴾ والصلح الذى أُمِرَ به، ولم يته عنه فى
قوله - جل وعز -: ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السُّلَمِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ [محمد: ٣٥] أى:
لا تدعوا إلى الصلح، مع علو أيديكم وظهور كلمتكم إلى الصلح والموادعة، وهذا
إنما هو على حسب المصلحة فى الأوقات.

وأما قراءة حمزة بكسر السين فى سورة البقرة [وفى سورة محمد ﷺ] ^(٣):

فإن «السُّلَم» فى سورة البقرة يراد به: الإسلام، كما تقدم.

وفى سورة محمد ﷺ فى قوله: ﴿وَتَدْعُوا إِلَى السُّلَمِ﴾ فإن «السُّلَم»: الصلح.

وكذلك فى الأنفال المراد به: الصلح فى قوله: ﴿وَأِنْ جَنَحُوا لِلسُّلَمِ﴾.

وفى «السُّلَم» إذا أريد به الصلح لغتان: الفتح والكسر، فأخذ حمزة باللغتين
جميعاً، فكسر فى موضع، وفتح فى آخر.

وأما قراءة أبى عمرو وابن عامر ﴿السُّلَمِ﴾ بكسر السين فى سورة البقرة،
فـ «السُّلَم» يعنى به: الإسلام.

وأما فتحهما السين فى سورة الأنفال وسورة محمد ﷺ، فإن «السُّلَم» فيهما يراد به
الصلح، وفيه الكسر والفتح، فأخذ بالفتح فى الموضعين جميعاً، ولم يفصلاً كما فصل
حمزة، وأخذ باللغتين. وكذلك القول فى رواية حفص عن عاصم، وكلٌ حسنٌ.

وأما قوله: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَىٰ إِلَيْكُمْ أَسْلَمَ﴾ [النساء: ٩٤]، وقوله:

﴿وَأَلْفُوا إِلَى اللَّهِ يَوْمَئِذٍ أَسْلَمَ﴾ [النحل: ٨٧]، ﴿فَأَلْفُوا أَسْلَمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ﴾

[النحل: ٢٨] فليس الإلقاء ههنا كالإلقاء فى قوله - تعالى -: ﴿إِذْ يَقُولُ أَفْلَمَهِمْ أَنَّهُمْ

يَكْفُلُ مَرِيْمَ﴾ [آل عمران: ٤٤] وقوله - سبحانه -: ﴿وَأَلْفَىٰ فِي الْأَرْضِ رَوْسًا أَنْ نَمِيزَ

بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥].

(١) البيت للمعطل الهذلى فى ديوان الهذليين (٤٧/٣).

(٢) فى ب: الأولى.

(٣) سقط فى أ.

ألا ترى أن الإلقاء هنا رمى وقذف؟ وهذا إنما يكون في الأعيان، وليس في قوله: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَقَ إِلَيْكُمْ السَّلَامَ﴾ [النساء: ٩٤] والآى الآخر عين تلقى، ولكن تلك الآى بمنزلة قوله -عز وجل-: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

والمعنى: لا تقولوا لمن استسلم إليكم، وانقاد وكف عن قتالكم: لست مؤمناً. وكذلك المعنى في قوله -تعالى-: ﴿وَأَلْفَوْا إِلَى اللَّهِ يَوْمَئِذٍ السَّلَامَ﴾ [النحل: ٨٧] كأنهم استسلموا لأمره ولما يريد من عذابه وعقابه، لا مانع لهم منه ولا ناصر. وكذلك قوله -تعالى-: ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ﴾ [الزمر: ٢٩] أى: يستسلم له ويستخذى؛ فينقاد لما يريد منه ولا يمتنع عليه، وقد قرئ ﴿سَالِمًا لِرَجُلٍ﴾ وسالم: فاعل، وهو في هذا الموضع حسن؛ لقوله: ﴿فِيهِ شُرَكَاءٌ مُتَشَاكِسُونَ﴾ [الزمر: ٢٩] أى: فى أصحابه وخلطائه شركاء متشاكسون، يخالف بعضهم بعضاً، فلا ينقاد أحد منهم لصاحبه، فمسالمٌ خلاف متشاكسين^(١).

ومن قرأ ﴿سَلَمًا لِرَجُلٍ﴾ احتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون «فاعل» بمنزلة «فاعل»، مثل: بطل وحسن، ونظير ذلك: يابسٌ وييس، ووايسطٌ ووسط.

ويجوز أن يكون وصفاً بالمصدر؛ لأن «السلم» مصدر.

ألا ترى أن أبا عبيدة قال: السلمُ والسلمُ والسلمُ واحدٌ؛ فيكون ذلك كقولهم: «الخلق»، إذا أردت به المخلوق، و«الصيد»، إذا أردت به المصيد.

ومعنى: ﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾ [الزمر: ٢٩] [أى]^(٢): ذوى مثل.

وأما قوله تعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ [الذاريات: ٢٥] فقال

أبو الحسن: هذا فيما يزعم المفسرون: قالوا: خيراً، قال: فكأنه سمع منهم التوحيد، وإذا سمع منهم التوحيد فقد قالوا خيراً، فلما عرف أنهم موحدون، قال: سلام عليكم، فسلم عليهم، ف«سلام» على هذا: رفع بالابتداء، وخبره مضمّر. وأما قوله -تعالى-: ﴿فَأَصْفَحَ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ﴾ [الزخرف: ٨٩] فيحتمل أمرين:

(١) فى ب: متشاكسون.

(٢) سقط فى ب.

يجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر، كقوله: ﴿قَالَ سَلَامٌ﴾ [الذاريات: ٢٥]، وهو يريد: قال: سلام عليكم.

والآخر: أن يكون خبر مبتدأ، كأنه أراد: أمرى سلامٌ، أى: أمرى براءة، وأضمر المبتدأ فى هذا الوجه، كما أضمر الخبر فى الوجه الأول، ويكون المعنى: أمرى سلامٌ أى: أمرى براءة، قال: لأن السلام يكون فى الكلام البراءة، قال: تقول: إنما فلان سلامٌ، أى: لا يخالط أحداً.

وأنشد لأمية: [من الوافر]

سَلَامَكَ رَبَّنَا فِى كُلِّ فَجْرِ بَرِيئًا مَا تُعْنِثُكَ الذُّمُّومُ^(١)
قال: يقول: براءتك.

وأخبرنا أبو إسحاق قال: سمعت محمد بن يزيد يقول: السلام فى اللغة أربعة أشياء: السلام مصدر سَلَمْتُ، والسلام جمع سلامة، والسلام: اسم من أسماء الله عز وجل، والسلام: شجرٌ.

ومنه قول الأخطل: [من الطويل]

... ..
إِلَّا سَلَامٌ وَحَزْمَلُ^(٢)

ويكون منه ضربٌ خامسٌ، وهو ما ذكره أبو الحسن من أن «السلام» يكون فى الكلام: البراءة، واستشهاده على ذلك بيت أمية، وقولهم: إنما فلان سلامٌ.

وأما قولهم: فى أسماء^(٣) الله -جل وعز-: «السلام» فهو مصدرٌ وصف به، كما أن «العدل» و«الحق» فى نحو قوله: ﴿أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [النور: ٢٥] [كذلك].

والمعنى على ضربين:

أحدهما: أنه يسلم من عذابه من لا يستحقه.

والآخر: أن يكون الذى معناه التنزيه، كأنه الممتزه من الظلم والاعتداء.

فأما قوله -سبحانه-: ﴿لَهُمْ دَارُ الْآلَاكِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ١٢٧] فيحتمل ضربين:

(١) تقدم.

(٢) جزء من عجز بيت، وقبله:

فرابية السكران قفر فما بها لهم شبح
وهو فى ديوانه (١٤/١).

(٣) فى أ: اسم.

يكون «السلام» [اسماً من أسماء الله تعالى]^(١)، والإضافة المراد بها: الرفع من المضاف؛ كقولهم لمكة: بيت الله، والخليفة: عبد الله.

ويجوز أن يكون «السلام» في قوله: ﴿ذَارُ السَّلَاطِ﴾ جمع «سلامة»، أى: الدار التى من حلّها لم يقاس عذاباً لعقاب^(٢)، كما جاء فى خلافتها: ﴿فِي سَوْمٍ وَحَمِيرٍ وَظِلٍّ مِّنْ يَحْمُورٍ﴾ [الواقعة: ٤٢-٤٣] ونحو قوله: ﴿وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَحِيطٍ﴾ [إبراهيم: ١٧].

اختلفوا فى إمالة الألف وتفخيمها من قوله -تعالى-: ﴿مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [٢٠٧]: فقرأ الكسائى وحده: ﴿ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ مُمَالَةً^(٣).

وقرأ الباقر: ﴿مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ بغير إمالة.

وكان حمزة يقف [فى]^(٤) ﴿مرضات﴾ بالتاء^(٥).

والباقر يقفون بالهاء.

قال أبو على: حجة الكسائى فى إمالته الألف من مرضاة الله، أن الواو إذا وقعت رابعة كانت كالياء فى انقلابها ياء، تقول: مغزيان، كما تقول: مَرْمِيَانٍ، فأمال ليدل على أن الياء تنقلب عن الألف فى التثنية، ولم يمنعها المستعلى من الإمالة، كما لم يمنع المستعلى من إمالة^(٦) نحو: صار وخاف وطاب.

وحكى^(٧) عن ابن أبى إسحاق أنه سمع كثير عزة يقول: صار بمكان^(٨) كذا، فلم

(١) فى ب: اسم الله تعالى.

(٢) فى أ: بعقاب.

(٣) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٦)، الإملاء للعبرى (٥٢)، البحر المحيط (١١٩/٢)، الحجة لابن خالويه (٩٤، ٩٥)، الحجة لأبى زرعة (١٢٩)، السبعة لابن مجاهد (١٨٠)، الغيث للصفاقسى (١٦٠).

(٤) سقط فى أ.

(٥) ينظر الإملاء للعبرى (٥٢/١)، البحر المحيط (١١٩/٢)، الحجة لابن خالويه (٩٥)، السبعة لابن مجاهد (١٨٠)، الكشف للقيسى (٢٨٨/١).

(٦) زاد فى أ: فى.

(٧) حكى ذلك عن ابن أبى إسحاق سيبويه فى الكتاب، فقال: «وبلغنا عن ابن أبى إسحاق: أنه سمع كثير عزة يقول: صار بمكان كذا وكذا». وقد علق محقق الكتاب العلامة عبد السلام محمد هارون على هذه العبارة بقوله: «أى: بالإمالة فى صار».

ينظر: الكتاب (١٢١/٤).

يمنعه المستعلى من الإمالة لطلب الكسرة في «صرت» من أن يميل صار، فكَذَلِكَ الألف في ﴿مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾.

وغير الإمالة أحسن كما قرأ الأكثر.

فأما وقف حمزة على التاء من: ﴿مَرْضَاتِ﴾ فإنه يحتمل أمرين:
أحدهما: على قول من قال: طَلَحَتْ، حكاه سيبويه^(١) عن أبي الخطاب.
وأشدد أبو الحسن: [من الرجز]

مَا بَالُ عَيْنٍ عَنْ كَرَاهَا قَدْ جَفَتْ
مُسْبَلَةً تَسْتَنُّ لَمَّا عَرَفَتْ
دَارًا لِسَلْمَى بَعْدَ حَوْلٍ قَدْ عَفَتْ
بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْجَحَفَتْ^(٢)

ويجوز أن يكون لما كان المضاف إليه في التقدير، أثبت التاء كما يشبهه في الوصل؛ ليعلم أن المضاف إليه مراد، كما أشم من أشم الحرف المضموم؛ ليعلم أنه في الوصل مضموم، وكما شدد من شدد «فَرَجَ»؛ ليعلم أنه في الوصل متحرك.
وكما حرك من قال: [من الرجز]

... إِذْ جَدَّ النَّفْرُ^(٣)

بالضم ليعلم أنه في الوصل مضموم.
وكما كسر من كسر قوله: [من الرجز]

= (٨) في أ، ب: مكان، والمثبت من الكتاب؛ كما هو واضح من النص المذكور في التعليق السابق.

(١) ينظر: الكتاب (١٦٧/٤)، وفيه: «وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون في الوقف: طَلَحَتْ، كما قالوا في تاء الجميع قولاً واحداً في الوقف والوصل».

(٢) الرجز لسؤر الذئب في اللسان (حجف)، (بلل)، والتاج (حجف)، ولبعض الطائيين في شرح شواهد الإيضاح ص (٣٨٦)، و«لا نسبة في الإنصاف» (٣٧٩/١)، و«جمهرة اللغة» ص (١١٣٥)، والخصائص (٣٠٤/١، ٩٨/٢)، و«رصف المباني» ص (١٥٦، ١٦٢، ٢١٧)، و«سر صناعة الإعراب» (١٥٩/١، ٥٦٣/٢، ٦٣٧)، و«شرح شافية ابن الحاجب» (٢٧٧/٢)، و«شرح شواهد الشافية» ص (١٩٨)، و«شرح المفصل» (١١٨/٢، ٦٧/٤)، ٥/٨٩، ١٠٥/٨، ٨١/٩، ٤٥/١٠، والمحتسب (٩٢/٢)، واللسان (بلا)، و«جمهرة اللغة» ص (١١٣٥)، والمخصص (٧/٩، ٨٤/١٦، ٩٦، ١٢٠).

(٣) تقدم.

... وَاضْطِفَافًا بِالرَّجْلِ^(١)

ليعلم أنه في الوصل مجرور.

ويدل على قوله شيء آخر، وهو قول الراجز: [من الرجز]

إِنَّ عَدِيًّا رَكِبَتْ إِلَى عَدِي

وَجَعَلَتْ أَمْوَالَهَا فِي الْخُطْمِي

أَزَهْنَ بَنِيكَ عَنْهُمْ أَزَهْنَ بَنِي^(٢)

فقوله: «بنى» أراد: بَنَى، فحذف ياء الإضافة للوقف، كما يحذف المثلث من نحو:

سر وضر، فلولا أن المضاف إليه المحذوف في نية المثبت، لرد النون في «بنين»، فكما

لم يرد النون في «بنين»، كذلك لم يقف بالهاء في: ﴿مَرْضَاتُ﴾؛ لأن المضاف في

تقدير الثبات في اللفظ، ولولا أنه كذلك عندهم، لم يجز دخول «بنى» في هذه القافية.

ألا ترى أن النون لو ثبتت في الاسم المجموع، لحذف المضاف إليه من اللفظ؛

[و] لخرج من هذه القافية، ولم يجز ضم البيت إليها؟ فكذلك حكم التاء من:

﴿مرضات﴾ في الوقف عليها.

فإن قال قائل في وقفه على التاء من: ﴿مرضات﴾: ما تنكر أن يكون هذا خلاف قول

سيبويه؛ لأنه قد قال: لو سميت بـ «خمسة عشر» فرخمته، لقلت: يا خمسة، فوقفت

بالباء^(٣). ولو كان على قياس وقف حمزة في مرضات^(٤)، لقلت: يا خمست.

(١) وتام الرجز:

شرب النبيذ

والرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧٣/٣)، والإنصاف (٧٣٤/٢)، والخصائص

(٣٣٥/٢)، وشرح الأشموني (٧٨٤/٣)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٢٦١)، واللسان

(شغزب، مسك، عجل)، والمقاصد النحوية (٥٦٧/٤)، والتاج (شغزب، جلد،

مسك، عجل، عقل)، ونوادر أبي زيد ص (٣٠)، والمخصص (٢٠٠/١١).

(٢) الرجز بلا نسبة في اللسان (رهن)، والمحتسب (١٠٨/١)، والخصائص (٣٢٧/٣)،

والبيت الثالث في التاج (رهن).

(٣) نص كلام سيبويه: وإذا رخمتم رجلاً اسمه: خمسة عشر، قلت: يا خمسة أقبل، وفي

الوقف تبين الهاء - يقول لا تجعلها تاء - لأنها تلك الهاء التي كانت في خمسة قبل أن تضم

إليها «عشر». كما أنك: لو سميت رجلاً: مسلمين قلت في الوقت: يا مُسلمة؛ لأن الهاء لو

أبدلت منها تاء - لتلحق الثلاثة بالأربعة - لم تحرك الميم.

ينظر: الكتاب (٦٨/٢، ٦٩).

(٤) في أ: مرضاة.

ألا ترى أن الاسم الثانى المحذوف للترخيم مرادٌ كما كان المضاف إليه مراداً؟
 قيل له: لا يدل ما قاله سيبويه فى «خمس» فى الترخيم، على أن وقف حمزة فى
 المضاف بالتاء خلاف ما ذهب إليه سيبويه؛ لأن الترخيم بناءً آخر، وصيغة أخرى.
 وليس حذف المضاف إليه من المضاف كذلك.

ألا ترى أنه يراد ضمه إلى المضاف إذا ذكر أو حذف، والترخيم ليس كذلك؛ لأنه
 على ضربين:

أحدهما: أنه يقدر فيه المحذوف.

والآخر: أنه يكون ارتجال اسم على حدة.

فالمقدر فيه إثبات ما حذف منه يجرى مجرى ما هو اسم على حياله، كما جرى
 حرف اللين فى قولهم فى الإنكار إذا قلت: «ضربتُ زيداً»: أَزَيْدْنِيهِ! فأثبت التنوين
 قبل حرف اللين، ولم تحذفه كما حذفت من الندبة فى قول من قال: وازيداه؛ لأن:
 «أزيدنيه» فى الإنكار يجرى مجرى: «أزيداً إنه»، فكما يثبت مع «إن»، يثبت بغير
 «إن»، ولم يحذف كما حذف فى^(١) الندبة، فكذلك الترخيم يجرى ما أريد فيه
 الحرف المحذوف للترخيم مجرى ما ارتجل؛ لأن النداء موضع ترتجل فيه
 الأسماء.

ألا ترى أن فيه ما لا يستعمل فى غيره، نحو: يا نومان، ويا هناء، ويا فل؟
 فلما^(٢) كان فيه هذا الضرب، كان الضرب المرتجل أغلب من الآخر؛ فلذلك لم
 يكن المحذوف من الترخيم كالمضاف من المضاف إليه.

ويقوى ذلك ما جاء فى الشعر من نحو قوله: [من الطويل]

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرَمَ [من الطويل] (٣)

(١) فى ب: من.

(٢) فى أ: ولما.

(٣) جزء من صدر بيت، وبعده:

واذكروا أوأصرنا والرحم بالغيب تذكر

.....

وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص(٢١٤)، وأسرار العربية ص(٢٣٩)، والإنصاف

(١/٣٤٧)، وخزانة الأدب (٢/٣٢٩، ٣٣٠)، والدرر (٣/٥١)، وشرح أبيات سيبويه

(١/٤٦٢)، وشرح المفصل (٢/٢٠)، والكتاب (٢/٢٧١)، واللسان (فرد، عذر)،

والمقاصد النحوية (٤/٢٩٠)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٢/٤٧٠)، واللسان

وقوله: [من البسيط]

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَ لِرُؤُوسِهِ (١)

وكما أجرى هذا مجرى: [من الكامل]

يا حارِ (٢)

كذلك في الوقف عليه.

اختلفوا في فتح التاء وضمها من قوله -جل وعز-: ﴿تَرْجِعُ الْأُمُورُ﴾ [٢١٠] و﴿يَرْجِعُ الْأَمْرُ﴾ [هود: ١٢٣].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وعاصم: ﴿وَالِىَ اللَّهِ تَرْجِعُ الْأُمُورُ﴾ بضم التاء.

وقرأ ابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿تَرْجِعُ الْأُمُورُ﴾ بفتح التاء^(٣).

وكلهم قرأ: ﴿وَالِىَهُ يَرْجِعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ﴾ بفتح الياء.

غير نافع وحفص عن عاصم فإنهما قرأا: ﴿يَرْجِعُ الْأَمْرُ﴾ برفع الياء.

وروى خارجة عن نافع أنه قرأ: ﴿وَالِىَ اللَّهِ يَرْجِعُ الْأُمُورُ﴾ بالياء مضمومة فى

سورة البقرة^(٤)، ولم يروه غيره.

قال أبو على: حجة من بنى الفعل للمفعول به قوله -تعالى-: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ

مَوْلَهُمُ الْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٦٢].

= (رحم، عكرم)، وهمع الهوامع (١/ ١٨١).

(١) صدر بيت، وعجزه:

..... أو أمتدحه فإن الناس قد علموا

وهو لابن حنبل فى الدرر (٣/ ٤٨)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٥٢٧)، وشرح التصريح (٢/ ١٩٠)، والكتاب (٢/ ٢٧٢)، والمقاصد النحوية (٤/ ٢٨٣)، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص (٢٤١)، والإنصاف (١/ ٣٥٤)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٧٧)، والمقرب (١/ ١٨٨).

(٢) جزء من صدر بيت للمهلل بن ربيعة، وبعده:

... لا تجهل على أشياخنا

وهو فى شرح المفصل (٢/ ٢٢)، والكتاب (٢/ ٢٥١)، وله أو لشرحبيل بن مالك فى

شرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٦).

(٣) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٦)، البحر المحيط (٢/ ١٢٥)، التبيان للطوسى (٢/ ١٨٨)،

التيسير للدانى (٨٠)، تفسير القرطبي (٣/ ٢٦)، الحجة لابن خالويه (٩٥)، الحجة

لأبى زرعة (١٣١)، السبعة لابن مجاهد (١٨١)، الغيث للصفاقسى (١٥٧)، الكشف

للمزمخشري (١/ ١٢٨)، الكشف للقيسى (١/ ٢٨٩)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣٠٣).

(٤) ينظر: البحر المحيط (٢/ ١٢٥)، والكشاف (١/ ١٢٨).

وقال: ﴿وَلَيْنَ زُودْتُ إِلَىٰ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٦]، والمعنى فى بناء الفعل للمفعول كالمعنى فى بناء الفعل للفاعل.

وحجة من بنى الفعل للفاعل قوله -عز وجل-: ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣]، وقوله -عز وجل-: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾ [الغاشية: ٢٥]، وقوله: ﴿إِلَىٰ مَرَجِعِكُم﴾ [العنكبوت: ٨].

ألا ترى أن المصدر مضاف إلى الفاعل، والمعنى: إلينا رجوع أمرهم فى الجزاء على الخير والشر.

وقوله: ﴿وَأَنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]، وقوله: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩] وقال: ﴿وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤]، [و] ﴿وإِلَيْهِ يَرْجِعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ﴾ [هود: ١٢٣].

وأما ﴿يُرْجَعُ﴾ و﴿تُرْجَعُ﴾ بالياء والتاء فجميعاً حسنان؛ فالياء لأن الفعل متقدم، فذكر كما قال: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠]، فالتأنيث تأنيث من أجل الجمع، وتأنيث الجمع ليس بتأنيث حقيقى؛ ألا ترى أن الجمع بمنزلة الجماعة. والتاء فى «ترجع» لأن الكلمة تؤنث فى نحو: «هى الأمور»، و: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤].

اختلفوا فى نصب اللام ورفعها من قوله -عز وجل-: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [٢١٤]: فقرأ نافع وحده: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ برفع اللام^(١). وقرأ الباقون: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ نصباً.

وقد كان الكسائى يقرأها دهرًا رفعا، ثم رجع إلى النصب. وروى ذلك عنه الفراء^(٢)، قال: حدثنى به وعنه محمد بن الجهم عن الكسائى. قال أبو على: قوله -عز وجل-: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾:

(١) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٦)، الإعراب للنحاس (٢٥٥/١)، الإملاء للعكبرى (٥٣/١)، البحر المحيط (١٤٠/٢)، التبيان للطوسى (١٩٨/٢)، التيسير للدانى (٨٠)، تفسير الطبرى (٢٩٠/٤)، تفسير القرطبى (٣٤/٣، ٣٥)، الحجة لابن خالويه (٩٥، ٩٦)، الحجة لأبى زرعة (١٣١)، السبعة لابن مجاهد (١٨١)، الغيث للصفافسى (١٥٧)، الكشف للزمخشرى (١٣٠/١)، الكشف للقيسى (٢٨٩/١ - ٢٩١)، المجموع للطبرسى (٣٠٧/٢)، المعانى للفراء (١٣٢/١)، تفسير الرازى (٢١٠/٢)، النشر لابن الجزرى (٢٢٧/٢).

(٢) يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمى، إمام العربية أبو زكريا المعروف بالفراء، قيل له =

من نصب فالمعنى: وزلزلوا إلى أن قال الرسول.
وما ينتصب بعد «حتى» من الأفعال المضارعة على ضربين:
أحدهما: أن يكون بمعنى: «إلى»، وهو الذى تحمل عليه الآية.
والآخر: أن يكون بمعنى: «كى»، وذلك قولك: أسلمتُ حتى أدخل الجنة،
فهذا تقديره: أسلمت كى أدخل الجنة، فالإسلام قد كان، والدخول لم يكن.
والوجه الأول من النصب قد يكون الفعل الذى قبل «حتى» مع ما حدث عنه قد
مضيا جميعًا.

ألا ترى أن الأمرين فى الآية كذلك.
وأما قراءة من قرأ: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ بالرفع، فالفعل الواقع بعد «حتى» إذا
كان مضارعًا لا يكون إلا فعل حال، ويجىء أيضًا على ضربين:
أحدهما: أن يكون السبب الذى أدى الفعل الذى بعد «حتى» قد مضى، والفعل
المسبب لم يمض، مثال ذلك قولهم: «مرضَ حتى لا يَرْجُوهُ»، و: «شربت الإبل
حتى يجىء البعيرُ يَجُرُّ بطنه».

وتتجه على هذا الوجه الآية، كأن المعنى: وزلزلوا فيما مضى، حتى أن الرسول
يقول الآن: متى نصر الله، وحكى الحال التى كانوا عليها، كما حكيت الحال فى
قوله: ﴿هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص: ١٥]، وفى قوله: ﴿وَكَلَّبَهُمْ فِي
ذُرَاغَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨].

والوجه الآخر من وجهى الرفع: أن يكون الفعلان جميعًا قد مضيا، نحو: سرت
حتى أدخلها، فالدخول متصل بالسير بلا فصل بينهما، كما كان فى الوجه الأول بينهما
فصل. والحال فى هذا الوجه أيضًا محكية، كما كانت محكية فى الوجه الآخر.

الفراء؛ لأنه كان يفرى الكلام. روى عن قيس بن الربيع ومندل بن على والكسائي، وعنه:
مسلمة بن عاصم ومحمد بن الجهم السمرى، وحدث بكتبه. كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد
الكسائي، أخذ عنه، وعليه اعتمد، وأخذ عن يونس، وأهل الكوفة يدعون أنه استكثر عنه،
وأهل البصرة يدفعون ذلك. صنف الفراء: معانى القرآن، البهاء فيما تلحن فيه العامة،
اللغات، المصادر فى القرآن، الجمع والتثنية فى القرآن، آلة الكتاب، النوادر، المقصور
والممدود، فعل وأفعل، المذكر والمؤنث، الحدود: مشتملة على ستة وأربعين حدًا فى
الإعراب. وله غير ذلك. مات بطريق مكة سنة سبع ومائتين، عن سبع وستين سنة.
ينظر: البغية (٢/ ٣٣٣).

ألا ترى أن ما مضى لا يكون حالا؟

و«حتى» - إذا رفع الفعل بعدها-: حرف، يصرف الكلام بعدها إلى الابتداء، وليست العاطفة ولا الجارة، وهى -إذا انتصب الفعل بعدها- الجارة للاسم، وينتصب الفعل بعدها-: بإضمار «أن»، كما ينتصب بعد اللام بإضمارها.

اختلفوا فى الباء والشاء من قوله -تعالى-: ﴿إِثْمٌ كَثِيرٌ﴾ [٢١٩]:
فقرأ الكسائى وحمزة: ﴿إِثْمٌ كَثِيرٌ﴾ بالشاء^(١).

وقرأ الباقون: ﴿كَثِيرٌ﴾ بالباء.

قال أبو على: حرمت الخمر بقوله: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَثِيرٌ﴾.

[وقال] سعيد عن قتادة: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَثِيرٌ﴾ ذمها ولم يحرمها، وهى يومئذ حلال، فأنزل الله -تعالى-: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ٤٣] وأنزل الآى فى المائدة، فحرم قليلها وكثيرها.

ومن أهل النظر من يذهب إلى أن قوله -جل وعز-: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَثِيرٌ﴾ [البقرة: ٢١٩] دلالة على تحريمها لقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْغَبَى﴾ [الأعراف: ٣٣] فقد حرم الإثم، وقال: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَثِيرٌ﴾ فوجب أن يكون محرماً. وقال: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَثِيرٌ﴾، والمعنى: فى استحلالهما.

ألا ترى أن المحرم إنما هو بعض المعانى التى فيها، [وكذلك]^(٢) فى سائر الأعيان المحرمة.

وقال أبو حنيفة فيما أخبرنا أبو الحسن: إنه إذا نظر إليها على وجه التلذذ بها فقد أتى محظوراً، وكذلك قوله -تعالى-: ﴿وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ إنما هو إثم معانٍ تفعل فيها، وأسباب لها.

وقال بعض نقله الآثار: تواتر الخبر أن الآية التى فى البقرة نزلت، ولم تحرم بها،

(١) ينظر الإعراب للنحاس (١/ ٢٦٠)، الإملاء للعكبرى (١/ ٥٥)، البحر المحيط (٢/ ١٥٧)، (١٥٨)، التبيان للطوسى (٢/ ٢١٢)، التيسير للدانى (٨٠)، تفسير الطبرى (٤/ ٣٢٨)، تفسير القرطبى (٣/ ٦٠)، الحجة لابن خالويه (٩٦)، الحجة لأبى زرعة (١٣٢)، السبعة لابن مجاهد (١٨٢)، الغيث للصفاقسى (١٦١)، الكشف للزمخشرى (١/ ١٣٣)، الكشف للقيسى (١/ ٢٩١، ٢٩٢)، المجمع للطبرسى (٢/ ٣١٤)، تفسير الرازى (٢/ ٢٢٥)، النشر لابن الجزرى (٢/ ٢٢٧).

(٢) سقط فى أ.

وقد اختلف فى الآية التى حرمت [بها الخمر: فقال قوم: حرمت بهذه الآية، وقال قوم: حرمت] ^(١) بالآى التى فى المائدة.

فيعلم من ذلك أن الإثم يجوز أن يقع على الكبير وعلى الصغير؛ لأن شربها قبل التحريم لم يكن كبيراً، وقد قال: ﴿فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾، وقال: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرَوْهَا بَرِيئًا﴾ [النساء: ١١٢] فالخطيئة: تقع على الصغير والكبير، فمن الصغير قوله: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢] ومن الكبير: ﴿وَأَحْطَطُ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾ [البقرة: ٨١]، فهذا كبير.

فإن قلت: فكيف تقدير قوله: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا﴾ [النساء: ١١٢] والخطيئة قد وقعت على الصغيرة والكبيرة، والإثم كذلك، فكأنه بمنزلة من يكسب صغيراً أو صغيراً، أو من يكسب كبيراً أو كبيراً؟

قيل له: ليس المعنى كذلك، ولكن الإثم قد وقع فى التنزيل على ما يقطععه الإنسان من مال من لا يجوز له أن يقطع من ماله، فإذا كان كذلك، جاز أن يكون التقدير: من يكسب ذنباً بينه وبين الله، أو ذنباً هو من مظالم العباد، فهما جنسان، فجاز دخول: «أو» فى الكلام، على أن المعنى: من يكسب أحد هذين الذنبتين. والموضع الذى وقع فيه الإثم على المظلمة قوله - تعالى -: ﴿فَإِنْ عُرِ عَنَّا أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا﴾ [المائدة: ١٠٧] أى: إن اطلعتم على أن الشاهدين اقتطعا بشهادتهما، أو يمينهما على الشهادة إثماً - فالأولى بالميت وبولاية أمره آخرا أن يقومان مقامهما. وإنما جاز وقوع «الإثم» عليه على أحد أمرين:

إما أن يكون أريد بالإثم: ذا إثم، أى: ما اقتطعه الإنسان مما أوثمن فيه من مال صاحبه إثم فيه.

أو يكون سُميَ المقتطع إثماً لما كان يؤدى آخذه إلى الإثم، كما سمي مظلمة لأنه يؤدى إلى الظلم.

قال سيويه: المظلمة: اسم ما أخذ منك ^(٢)، فكان تقدير: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا﴾: من أذنب ذنباً بينه وبين الله، أو اقتطع حقاً للعباد، وهذان جنسان.

(١) سقط فى ب.

(٢) ينظر الكتاب (٤/ ٩١).

ومما يقوى ذلك: أن قوله: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا﴾ إنما نزل في رجل سرق شيئاً من آخر، فكأن ذلك المسروق أوقع عليه اسم «الإثم» كما أوقع عليه في الآية الأخرى.

فأما الذكر الذى فى ﴿يَبْءُ﴾ على الأفراد فلأن المعنى: ثم يرم به بأحد هذين، بريئاً. أو يكون عاد الذكر إلى الإثم، كما عاد إلى التجارة فى قوله -عز وجل-: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١] وقد يكون الذكر فى: ﴿إِلَيْهَا﴾ عائداً على المعنى؛ لأن المعنى: إذا رأوا إحدى هاتين الخصلتين.

وقال تعالى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٠٣] والإثم إنما يظن أن يكون على المتعجل، فأما المتأخر فليس بآثم لإتمامه نسكه - فقل: من تأخر فلا إثم عليه، فذكر المتأخر بوضع الإثم عنه، كما ذكر المتعجل، فقال بعض المتأولين: ذكر [أن وضع] ^(١) الإثم عنهما، وإن كان الذى يلحقه الإثم أحدهما.

قال: وقد يكون المعنى: لا يُؤْتَمَنُّ أحدهما الآخر، فلا يقول المتأخر للمتعجل: أنت مقصر.

ومثل الوجه الأول عنده [قوله فى] ^(٢) المختلفين: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، والجناح على الزوج؛ لأنه أخذ ما أعطى، وقد جاء: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا ءَاتَيْتُمُوهُمْ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وقال: ﴿فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بِهَيْسَتِنَا وَإِنَّمَا كُنَّا مِنْهَا مُبْتَلًى﴾ [النساء: ٢٠] فقد وقع الإثم هنا أيضاً على المأخوذ منه.

وقد يجوز [أن يكون] ^(٣): لا جناح على كل واحد منهما إذا كان ذلك عن تراضٍ منهما. وشبه المتأول ما ذكرنا بقوله -تعالى-: ﴿نَسِيًا حُوتَهُمَا﴾ [الكهف: ٦١] ويقول: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢] فنسب النسيان إليهما، والناسى فتى موسى، لا موسى، والمخرج منه اللؤلؤ أحدهما؛ وهذا يجوز أن يكون على حذف المضاف، كأنه: يخرج من أحدهما، ونسى أحدهما، فحذف المضاف كما حذف فى قوله: ﴿عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١] فالتقدير: على رجل

(١) فى أ: بوضع.

(٢) فى ب: قول.

(٣) سقط فى ب.

من رجلى القريتين عظيم. وحذف المضاف كثير جداً.

وقال: ﴿وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْآثِمِينَ﴾ [المائدة: ١٠٦]. وقال: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣] فوقع الإثم فى الموضوعين على من لم يؤد الأمانة فى إقامة الشهادة.

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ﴾ [البقرة: ٢٠٦] فإن الجار يجوز تعلقه بشيئين: بالأخذ وبالعزة، فإن علقته بالأخذ، كان المعنى^(١): أخذته بما يؤثم، أى: أخذته بما يكسبه ذلك، والمعنى للعزة: أنه يرتكب ما لا ينبغى له أن يرتكبه، فكأن العزة حملته على ذلك وقلة الخشوع. وقد يكون المعنى: الاعتزاز بالإثم، أى: يعتز بما يؤثمه فيبعده مما يرضاه الله.

وقالوا: تأثم الرجل: إذا ترك الإثم واجتنبه، وَتَحَوَّبَ: إذا ترك الحوب. وكان القياس أن يكون تأثم: إذا ركب الإثم، وفعله، مثل: تَفَوَّقَ، وتَجَرَّعَ. ومثلُ تَحَوَّبَ أنهم قد قالوا: هجد الرجل: إذا نام، وهجَّدته: نوَّمته^(٢).

قال لبيد: [من الرمل]

قَالَ هَجْدْنَا فَقَدْ طَالَ السَّرَى
أى: نوَّمنا.

وقالوا تهجَّد: إذا سهر، فهذا مثل: «تأثم» إذا اجتنب الإثم و«تحوب».

وفى التنزيل: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ فَتَهَجَّدَ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ﴾ [الإسراء: ٧٩].

قال أبو على: حجة من قرأ بالباء: ﴿إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ أن يقول: الباء أولى؛ لأن الكبير مثل العظم، ومقابل الكبير الصغر، قال -تعالى-: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ﴾ [القمر: ٥٣].

وقد استعملوا فى الذنب إذا كان موبقاً الكبير، يدل على ذلك قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَحْنَبُونَ كَثِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ﴾ [الشورى: ٣٧]، وقال -تعالى-: ﴿إِنْ تَحْتَبُوا كَبَائِرَ

(١) زاد فى أ: فيه.

(٢) زاد فى أ: و.

(٣) صدر بيت، وعجزه:

وَقَدَرْنَا إِنْ خَسَى دَهْرٌ غَفَلَ

..... وهو فى ديوانه (١٤٢/٢).

مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ [النساء: ٣١].

فكما جاء: ﴿كَبِيرٌ أَلَانِمٌ وَالْفَوَاحِشُ﴾، و: ﴿كَبَائِرٌ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ بالباء، كذلك ينبغي أن يكون قوله: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ بالباء.

ألا ترى أن شرب الخمر والميسر من الكبير، وكما وصف الموبق بالعظم في قوله - عز وجل -: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣] كذلك ينبغي أن يوصف بالكبر في قوله: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾.

وقالوا في غير الموبق: صغيرٌ وصغيرةٌ، ولم يقولوا: قليل، فلو كان «كثيرٌ» متجهًا في هذا الباب، لوجب أن يقال في غير الموبق: قليل.

ألا ترى أن القلة مقابل الكثرة، كما أن الصغر مقابل الكبير؟

ومما يدل على حسن: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ قوله - تعالى -: ﴿وَأِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ واتفاقهم على «أكبر» ورفضهم لـ «أكثر».

ومما يقوى ذلك: أنه قد وصف بالعظم في قوله - سبحانه -: ﴿فَقَدْ أَفْرَقْنَا إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨] فكما وصف بالعظم، كذلك ينبغي أن يوصف بالكبر.

ووجه قراءة من قرأ بالثاء أنه قد جاء فيهما: ﴿إِثْمًا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ﴾ [المائدة: ٩١].

وجاء في الحديث فيما حدثنا [به] ^(١) ابن قرين ببغداد في درب الحسن بن زيد، قال: حدثنا إبراهيم بن مرزوق ^(٢) بمصر في سنة ثمانٍ وستين ومائتين قال: حدثنا أبو عاصم عن شبيب ^(٣) عن أنس بن مالك ^(٤) قال: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فِي الْخَمْرِ

(١) سقط في ب.

(٢) إبراهيم بن مرزوق الأموي مولاهم، أبو إسحاق البصري ثم المصري، عمي قبل موته، وكان يُخطئ ولا يرجع. عن: وهب بن جرير وروح بن عباد. وعنه: النسائي وقال: صالح. قال ابن يونس: مات سنة سبعين ومائتين. ينظر: الخلاصة (١/ ٥٥، ٥٦).

(٣) شبيب بن بشر البجلي الكوفي، عن أنس، وعنه: إسرائيل وأبو عاصم. قال عباس بن محمد عن ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: لين. ينظر: الخلاصة (١/ ٤٤١).

وفي أ: حميد.

(٤) أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد بن حرام الأنصاري النجاري، خدام النبي ﷺ عشر =

عَشْرَةً: مُشْتَرِبَهَا، وَبَائِعَهَا، وَالْمُشْتَرَاةَ لَهُ، وَعَاصِرَهَا، وَالْمَعْصُورَةَ لَهُ، وَسَاقِيَهَا، وَالْمُسْقَاهَا، وَحَامِلَهَا، وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ، وَآكِلَ ثَمَنِهَا^(١) فهذا يقوى قراءة من قرأ ﴿كثيرٌ﴾.

فإن قال قائل: إن الكثرة إنما ذكرت ليس فى نفس الخمر، ولا فى نفس الميسر، إنما هى فى أشياء تحدث عنها أو تؤدى إليها:

قيل [له]^(٢): إن ذلك - وإن كان كما ذكرت - فقد وقع الذم فى التنزيل عليها. ألا ترى أنه قال - عز وجل -: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْغَيْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ [المائدة: ٩١] والميسر: قمارٌ، وأكل المال بالباطل، وقد قال: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ﴾ [النساء: ٢٩].

ومما يقوى قراءة من قرأ ﴿كثيرٌ﴾ قوله - تعالى -: ﴿وَمَنْفَعُ النَّاسِ﴾ [البقرة: ٢١٩] فكأن الإثم عودل به المنافع، فلما عودل به المنافع حسن أن يوصف بالكثرة؛ لأنه كأنه قال: فيه مضارٌ كثيرةٌ، ومنافع، فلما صار الإثم كالمعادل للمنافع، والمنافع يحسن أن توصف بالكثرة؛ كما جاء: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ﴾ [المؤمنون: ٢١] كذلك حسن أن يوصف الذى عودل به بالكثرة^(٣).

وليس الخمر بالنيذ فى اللغة؛ والأسماء الأولى لا توضع بالمقاييس.

يدلك^(٤) على ذلك قول أبى الأسود^(٥): [من الطويل]

= سنين. وذكر ابن سعد أنه شهد بدرًا، له ألف ومائتا حديث وستة وثمانون حديثًا. وروى عن طائفة من الصحابة. وعنه: بنوه موسى والنضر وأبو بكر والحسن البصرى وثابت البناني وسليمان التيمي وخلق لا يحصون. مات سنة تسعين أو بعدها وقد جاوز المائة، وهو آخر من مات بالبصرة من الصحابة، رضى الله عنهم. ينظر: الخلاصة (١/١٠٥).

(١) أخرجه ابن ماجه فى سننه (٨٣/٥) فى كتاب الأشربة، باب لعنت الخمر على عشرة أوجه (٣٣٨١).

والترمذى (٥٦٧/٢) فى أبواب البيوع، باب النهى أن يتخذ الخمر خلا (١٢٩٥)،

وقال: غريب.

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى أ: الكثرة.

(٤) فى ب: يدل.

(٥) ظالم بن عمرو بن ظالم - وقيل: ابن سفيان - ابن عمر بن جلس بن نفاعة بن عدى بن الدئل =

دَعِ الْحَمْرَ تَشْرِبَهَا الْعَوَاةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُجْزِئًا بِمَكَانِهَا
فَلَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ، فَإِنَّهُ أَخُوهَا عَذَّتْهُ أُمُّهُ بِلَيَانِهَا^(١)
ألا ترى أن الشيء لا يكون أخا نفسه، وأن ما أدى إلى ذلك كان فاسداً.
اختلفوا في فتح الواو وضمها من قوله -جل وعز-: ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾ [٢١٩]:
فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾ رفعاً^(٢).
وقرأ الباكون: ﴿الْعَفْوَ﴾ نصباً.

وروى عن ابن عامر نصب الواو أيضاً.
حدثني عبد الله بن عمرو بن أبي سعد الوراق قال: حدثنا أبو زيد عمر بن

ابن بكر بن كنانة أبو الأسود الدؤلي البصري، أول من أسس النحو. كان من سادات
التابعين، ومن أكمل الرجال رأياً، وأسدهم عقلاً، شيعياً شاعراً سريع الجواب، ثقة في
حديثه، روى عن عمر وعليّ وابن عباس وأبي ذر وغيرهم. وعنه ابنه ويحيى بن يعمر.
وصحب على بن أبي طالب، وشهد معه صفين، وقدم على معاوية فأكرمه وأعظم جائزته،
وولى قضاء البصرة. وهو أول من نقط المصحف. قال الجاحظ: أبو الأسود معدود في
طبقات الناس، وهو في كلها مقدم ماثور عنه في جميعها، معدود في التابعين، والفقهاء،
والمحدثين، والشعراء، والأشراف، والفرسان، والأمراء، والدهاة، والنحاة، والحاضري
الجواب، والشيعية، والبخلاء، والصلح الأشراف، والبخر الأشراف. مات سنة تسع وستين
للهجرة بطاعون الجارف.

ينظر: البغية (٢٢/٢، ٢٣).

(١) البيتان في ديوانه ص (١٦٢، ٣٠٦)، وينظر البيت الأول في: اللسان (كون)، والتاج
(كون)، وبلا نسبة في المخصص (٢١٩/١٣).

ويروى: «مجزئاً لمكانها» بدل «مجزئاً بمكانها».

وينظر البيت الثاني في: أدب الكاتب ص (٤٠٧)، وإصلاح المنطق ص (٢٩٧)،
وتخليص الشواهد ص (٩٢)، وخزانة الأدب (٣٢٧/٥، ٣٣١)، والرد على النحاة
ص (١٠٠)، وشرح المفصل (١٠٧/٣)، والكتاب (٤٦/١)، واللسان (كون)، (لبن)؛
والمقاصد النحوية (٣١٠/١)، وبلا نسبة في الإنصاف (٨٢٣/٢)، وشرح الأشموني
(٥٣/١)، والمقتضب (٩٨/٣)، والمقرب (٩٦/١).

(٢) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٧)، الإعراب للنحاس (٢٦٠/١)، الإملاء للعكبري (٥٥/١)،
البحر المحيط (١٥٩/٢)، التبيان للطوسي (٢١٢/٢)، التيسير للداني (٨٠)، تفسير الطبري
(٣٤٦/٤، ٣٤٧)، تفسير القرطبي (٦١/٣)، الحجة لابن خالويه (٩٦)، الحجة لأبي زرعة
(١٣٣)، السبعة لابن مجاهد (١٨٢)، الغيث للصفاقسي (١٦١)، الكشف للزمخشري (١/١)
(١٣٣)، الكشف للقيسي (٢٩٢/١ - ٢٩٣)، المجمع للطبرسي (٣١٤/٢)، تفسير الرازي
(٢٢٦/٢)، النشر لابن الجزري (٢٢٧/٢).

شبة^(١)، عن محبوب بن الحسن، عن إسماعيل المكي^(٢) عن عبد الله بن كثير أنه قرأ: ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾ رفعًا. والذي عليه أهل مكة الآن النصب.
قال أبو علي: قال ابن عباس^(٣): العفو: ما فضل عن أهلك.
[وقال] عطاء^(٤) وقتادة^(٥) والسدي^(٦): العفو: الفضل.
قال الحسن^(٧): ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾ ما لا يجهدكم صفوه من أموالكم، ليس بالأصول.
[وقال] أبو عبيدة: العفو: الطاقة التي تطيقها، والقصد، يقال: ما عفا لك أى ما صفا لك.

غيره: [غير]^(٨) الجهد من أموالكم.

قال أبو علي: اعلم أن قولهم: ﴿مَاذَا﴾ تستعمل على وجهين:
أحدهما: أن يكون «ما» مع «ذا» اسمًا واحدًا.
والآخر: أن يكون «ذا» بمنزلة «الذى».

والدليل على جعلهما جميعًا بمنزلة اسم واحد قول العرب: عَمَّاذَا تسأل؟ فأثبتوا الألف في «ما». فلولوا أن «ما»، مع «ذا» بمنزلة اسم واحد لقالوا: عَمَّ ذَا تسأل؟ فحذفوا الألف من آخر «ما»، كما حذف من قوله^(٩): ﴿عَمَّ يَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ: ١]

(١) عمر بن شبة - واسمه زيد - ابن عبيدة بن ربيعة النميري البصري، أبو زيد: شاعر، راوية مؤرخ، حافظ للحديث، من أهل البصرة. توفي بسامراء سنة ٢٦٢هـ. له تصانيف: منها «كتاب الكتاب» و «النسب» و «أخبار بني نمير» و «أخبار المدينة» جزء منه، و «تاريخ البصرة» و «أمرأ الكوفة» و «أمرأ البصرة» و «أمرأ المدينة» و «أمرأ مكة» و «كتاب السلطان» و «مقتل عثمان» و «السقيفة» و «جمهرة أشعار العرب» و «الشعر والشعراء» و «الأغاني» و «أخبار المنصور» و «أشعار الشراة».

ينظر: الأعلام (٤٧/٥ ، ٤٨).

(٢) إسماعيل بن خالد. عن ابن كثير وعنه: محبوب بن الحسن ونصر بن علي الجهضمي كذا ذكره الهذلي عنه ولا أعرفه إلا أن يكون مسلم بن خالد فاشتبه عليه.
ينظر: الغاية (١/١٦٤).

(٣) أخرجه ابن جرير (٣٧٦/٢) (٤١٥٦).

(٤) أخرجه ابن جرير (٣٧٦/٢) (٤١٥٩).

(٥) أخرجه ابن جرير (٣٧٦/٢) (٤١٥٧) و (٤١٥٨).

(٦) أخرجه ابن جرير (٣٧٦/٢) (٤١٦٠).

(٧) أخرجه بمثله ابن جرير (٣٧٧/٢) (٤١٦٨).

(٨) سقط في أ.

(٩) في ب: قولهم.

و: ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِهَا﴾ [النازعات: ٤٣] فلما لم يحذفوا الألف من آخر «ما» علمت أنه مع «ذا» بمنزلة اسم واحد، فلم تحذف الألف منه لما لم يكن آخر الاسم، والحذف إنما يقع إذا كانت الألف آخرًا إلا أن يكون في شعر.

كقول الشاعر: [من الوافر]

عَلَى مَا قَامَ يَشْتَمُنِي لَيْثٌ كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي دَمَانٍ^(١)

ويدل على ذلك قول الشاعر: [من الوافر]

دَعَى مَاذَا عَلِمْتَ سَأْتِقِيهِ وَلَكِنْ بِالْمُغِيبِ نَبِئْنِي^(٢)
كأنه قال:

دعى شيئًا: علمت.

ومما يُحْمَلُ على أن «ماذا» فيه شيء واحد قول الشاعر: [من البسيط]

يَا خُزَرَ تَغْلِبَ مَاذَا بَالُ نِسْوَتِكُمْ لَا يَسْتَفِئْنَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ تَحْنَانًا^(٣)

فإنما قوله: «ماذا بالُ نسوتكم» بمنزلة: ما بالُ نسوتكم، فاستعملوا «ماذا» استعمال «ما»، من غير أن ينضم إليها «ذا».

ألا ترى أنك لو حملت «ذا» على «الذي» في البيت لم يسهل: «ما الذي هو بالُ نسوتكم؟»؛ لأن المُسْتَعْمَلَ: «ما بالُك» دون الآخر، فإنما جعل «ماذا» بمنزلة «ما»، كما جعل الآخر في قوله: [من الوافر]

دَعَى مَاذَا عَلِمْتَ

بمنزلة: دعى ما علمت.

(١) البيت لحسان بن ثابت، وخزانة الأدب (٥/١٣٠)، واللسان (قوم)، والمحتسب (٢/٣٤٧)، ومغنى اللبيب (١/٢٩٩)، والمقاصد النحوية (٤/٥٥٤)، ولحسان بن المنذر في شرح شواهد الإيضاح ص (٢٧١)، وشرح شواهد المغنى (٢/٧٠٩)، وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص (٤٠٤)، وشرح الأشموني (٣/٧٥٨)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/٢٩٧)، وشرح المفصل (٤/٩)، وجمع الهوامع (٢/٢١٧).

(٢) البيت للمثقب العبدى في ديوانه ص (٢١٣)، وخزانة الأدب (٧/٤٨٩، ١١/٨٠)، وشرح شواهد المغنى ص (١٩١)، ولسحيم بن وثيل الرياحى في المقاصد النحوية (١/١٩٢)، ولأبى حية النميرى في لسان العرب (أبى)، ولمزرد بن ضرار في ديوانه ص (٦٨)، وبلا نسبة في الجنى الدانى ص (٢٤١)، والدرر (١/٢٧١)، والكتاب (٢/٤١٨)، ولسان العرب (ذوا)، ومغنى اللبيب ص (٣٠١، ٣٠٢).

(٣) وهو لجريز في ديوانه ص (١٦٧)، والجنى الدانى ص (٢٤٠)، والدرر (١/٢٧٠)، وشرح شواهد المغنى (٢/٧٨١)، وبلا نسبة في مغنى اللبيب ص (٣٠١)، وجمع الهوامع (١/٨٤).

ألا ترى أنك لو لم تجعلهما اسمًا واحدًا، لجعلت «ما» استفهامًا، ولا يجوز وقوع دعى ونحوه من الأفعال قبل الاستفهام، ولا يُعَلَّقُ عنه.

فإذا تبين بما ذكرنا أن «ما» مع: «ذا» بمنزلة اسم واحد كان قوله -تعالى-: ﴿مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ بمنزلة قوله: ما ينفقون، وقوله: ﴿مَاذَا﴾ في موضع نصب، كما أن «ما» في قولك: ما ينفقون؟ و«أيًا» في قولك: أيا ينفقون؟ كذلك، فجواب هذا: «العفو» بالنصب؛ كما تقول في جواب ما أنفقت؟ درهمًا. أي: أنفقت درهمًا؛ فهذا وجه قول من نصب «العفو» في الآية.

وأما وجه قول من رفع فقال: ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾ فإن «ذا» تجعل بمنزلة «الذى» بعد «ما»، ولا تجعل معها بمنزلة اسم واحد.

فإذا قال: ﴿مَاذَا أُنْزِلَ رِبْكُمْ﴾ [النحل: ٢٤].

فكانه قال: ما الذى أنزله ربكم؟ فجواب هذا: قرآن وموعظة حسنة، فتضمّر المبتدأ الذى كان خبرًا فى سؤال السائل، كما تقول فى جواب: ما الذى أنفقت؟ مال زيد، أى: الذى أنفقتة مال زيد.

فمما جاء على هذا فى التنزيل قوله -تعالى-: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أُنْزِلَ رِبْكُمْ قَالُوا أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [النحل: ٢٤] ف «أساطير الأولين» فى قول سيبويه: يرتفع على ما ذكرته لك^(١).

وقد روى عن أبى زيد وغيره من النحويين أنهم قالوا: لم يقرأوا، ويريدون: أنهم لم يقرأوا بإنزال الله -جل وعز- لذلك، فكانهم لم يجعلوا: ﴿أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ خبر «الذى أنزل».

ووجه قول سيبويه: أن «أساطير الأولين» خبر: «ذا» الذى بمعنى «الذى» فى

(١) نص كلام سيبويه: وقد يجوز أن يقول الرجل: ماذا رأيت؟ فيقول: خير، إذا جعل «ما» و«ذا» اسمًا واحدًا؛ كأنه قال: ما رأيت خير، ولم يجبه على «رأيت». ومثل ذلك قولهم فى جواب كيف أصبحت؟ فيقول: صالح، وفى من «رأيت» فيقول: زيد، كأنه قال: أنا صالح ومن رأيت؟ زيد. والنصب فى هذا الوجه، لأنه الجواب، على كلام المخاطب، وهو أقرب إلى أن تأخذ به. وقال -عز وجل-: ﴿مَاذَا أُنْزِلَ رِبْكُمْ قَالُوا أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾. وقد يجوز أن تقول إذا قلت من الذى رأيت: زيدًا؛ لأن ههنا معنى فِعْلٍ فيجوز النصب ههنا كما جاز الرفع فى الأول.

قوله: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكَ﴾ على أن يكون المعنى: الذى أنزل ربكم عندكم أساطير الأولين. كما جاءت: ﴿وَقَالُوا يَتَّبِعُهُ السَّاحِرُ أَدْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾ [الزخرف: ٤٩] وكما قال: ﴿وَقَالُوا يَتَّبِعُهَا الَّذِي نَزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦] أى الذى نزل عليه الذكر عنده وعند من تبعه. ومما جاء على هذا قول لبيد: [من الطويل]
أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنْخَبُ^(١) فَيَقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ^(٢)
كأنه لما قال: ما الذى يحاوله؟ أبدل بعد، فقال: أنخب؟ أى: الذى يحاوله نخب فيقضى أم ضلال وباطل.

فقوله: «فيقضى» فى موضع نصب على أنه جواب الاستفهام، ولس بمعطوف على ما فى الصلة، ولو كان كذلك لكان رفعا.
فقول من رفع فقال: ﴿الْعَفْوُ﴾ على هذا، كأنه لما قال: ﴿مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ وكان^(٣) المعنى: ما الذى ينفقون؟ قال^(٤): العفو، أى الذى^(٥) ينفقون: العفو. فهذا وجه الرفع.

ونظيره فى التنزيل فى قول سيبويه الآية التى مرت.

واعلم أن سيبويه لا يجيز أن يكون «ذا» بمنزلة «الذى»، إلا فى هذا الموضع لما قام على ذلك من الدلالة التى تقدمت^(٦). والبغداديون يجيزون أن يكون «ذا» بمنزلة

(١) النخب: النذر. يقول: أسأله عن هذا الذى هو فيه: أهو نذر نذره على نفسه، فرأى أنه لابد من فعله، أم هو ضلال وباطل من أمره. أفدناه من كلام العلامة عبد السلام هارون فى الكتاب (٤١٧/٢).

(٢) البيت فى ديوانه ص(٢٥٤)، والأزهية ص(٢٠٦)، والجنى الدانى ص(٢٣٩)، وخزانة الأدب (٢/٢٥٢، ٢٥٣، ١٤٥/٦ - ١٤٧)، وديوان المعانى (١/١١٩)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٤٠)، وشرح التصريح (١/١٣٩)، وشرح شواهد المغنى (١/١٥٠، ٢/٧١١)، والكتاب (٢/٤١٧)، ولسان العرب (نخب، حول، ذر)، والمعانى الكبير ص(١٢٠١)، ومغنى اللبيب ص(٣٠٠)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١/١٥٩)، ورسف المبانى ص(١٨٨)، وشرح الأشموني (١/٧٣)، وشرح المفصل (٣/١٤٩، ١٥٠، ٢٣/٤)، وكتاب اللامات ص(٦٤)، ومجالس ثعلب ص(٥٣٠).

والشاهد فيه قوله: «ماذا يحاول» حيث استعمل «ذا» موصولة بمعنى «الذى»، وأخبر بها عن «ما» الاستفهامية، وأتى لها بصلة هى جملة «يحاول».

(٣) فى ب: فكان.

(٤) فى أ: قل.

(٥) فى أ: الذين.

(٦) سبق ذكر كلام سيبويه.

«الذى» فى غير هذا الموضع، ويحتجون فى ذلك بقول الشاعر: [من الطويل]
عَدَسٌ مَا لِعَبَادِ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ^(١)
فيذهبون إلى أن المعنى: والذى تحملين طليق.

ويحتجون -أيضا- بقوله -تعالى-: ﴿وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَتُوسَى﴾ [طه: ١٧]
فيتأولونه على أن المعنى: ما التى بيمينك؟

ولا دلالة على ما ذهبوا إليه من حمل الحكم على «ذا»، بأنه بمنزلة «الذى»،
وذلك أن قوله: ﴿يَمِينُكَ﴾ يجوز أن يكون ظرفاً فى موضع الحال فلا يكون صلة،
وكذلك: «تحميلين» فى البيت يجوز أن يكون فى موضع حال، والعاقل فى الحال
فى الموضعين ما فى الاسمين المبهمين من معنى الفعل، وإذا أمكن أن يكون على
غير ما قالوا لم يكن على قولهم دلالة.

وقد تأول أحد شيوخنا [قوله]^(٢): ﴿ذَلِكَ هُوَ الضَّلَلُ الْبَعِيدُ. يَدْعُوا﴾
[الحج: ١٢، ١٣] على مذهبه هذا فقال: ﴿ذَلِكَ﴾ بمنزلة «الذى»، وما بعده
صلة، والاسم المبهم مع صلته فى موضع نصب بـ «يدعو».

وهذا الذى تأوله عليه تأويل مستقيم إذا صح الأصل بدلالة تقام عليه.
اختلفوا فى تخفيف الطاء وضم الهاء، وتشديد الطاء وفتح الهاء من قوله -جل
وعز-: ﴿حَتَّى يَطْهَرَنَّ﴾ [٢٢٢]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿يَطْهَرَنَّ﴾ خفيفة.
وقرأ عاصم فى رواية أبى بكرٍ والمفضل وحمزة والكسائي: ﴿يَطْهَرَنَّ﴾

(١) البيت ليزيد بن مفرغ فى ديوانه ص(١٧٠)، وأدب الكاتب ص(٤١٧)، والإنصاف (٢/٧١٧)، وتخليص الشواهد ص(١٥٠)، وتذكرة النحاة ص(٢٠)، وجمهرة اللغة ص(٦٤٥)، وخزانة الأدب (٦/٤١، ٤٢، ٤٨)، والدرر (١/٢٦٩)، وشرح التصريح (١/١٣٩، ٣٨١)، وشرح شواهد المغنى (٢/٨٥٩)، وشرح المفصل (٤/٧٩)، والشعر والشعراء (١/٣٧١)، ولسان العرب (حدس، عدس)، والمقاصد النحوية (١/٤٤٢، ٣/٢١٦)، وبلا نسية فى أمالى ابن الحاجب ص(٣٦٢، ٤٤٧)، وأوضح المسالك (١/١٦٢)، وخزانة الأدب (٤/٣٣٣، ٦/٣٨٨)، وشرح الأشموني (١/٧٤)، وشرح شذور الذهب ص(١٩٠)، وشرح قطر الندى ص(١٠٦)، وشرح المفصل (٢/١٦، ٤/٢٣)، ولسان العرب (ذوا)، والمحتسب (٢/٩٤)، ومغنى اللبيب (٢/٤٦٢)، وجمع الهوامع (١/٨٤).

مشددة^(١).[وقرأ^(٢) حفص عن عاصم: ﴿يَطْهَرُنَّ﴾ خفيفة^(٣).[قال أبو علي^(٤): قال أبو الحسن: طَهَرَت المرأة.

قال: وقال بعضهم: طَهَّرَتْ.

قال: وقالوا: طَهَّرَتْ طُهْرًا وَطَهَارَةً.

والقول في ذلك: إن «طَهَّرَتْ» بفتح العين أقيس؛ لأنها خلاف «طَمَّتْ»، فينبغي

أن يكون على بناء ما خالفه، مثل: عَطِشَ وَرَوِيَ ونحو ذلك.

ويقوى «طَهَّرَتْ» أيضًا قولهم: «طاهر»، فهذا يدل على أنه مثل: قعد يقعد فهو

قاعد.

ويحتمل أن يكون طهرت ويطهرن: انقطع الدم الذي كان به طمئت. كما روى

عن الحسن في تفسير قوله -تعالى-: ﴿حَتَّى يَطْهَرُنَّ﴾: حتى ينقطع الدم.

ويحتمل أن يكون ﴿حَتَّى يَطْهَرُنَّ﴾: حتى يفعلن الطهارة التي هي الغسل؛ لأنها ما

لم تفعل ذلك كانت في حكم الحيض، لكونها ممنوعة من الصلاة والتلاوة، وأن

لزوجها أن يراجعها إذا كانت مطلقة، فانقطع الدم ولم تغتسل، كما كان له أن

يراجعها قبل انقطاع الدم، وهذا قول عمر وعبد الله وعبادة بن الصامت^(٥)، وأبي

(١) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٧)، الإملاء للعكبري (٥٥/١)، البحر المحيط (١٦٨/٢)، التبيان

للطوسي (٢١٩/٢)، التيسير للداني (٨٠)، تفسير الطبري (٣٨٣/٤)، تفسير القرطبي (٣/

٨٨)، الحجة لابن خالويه (٩٦)، الحجة لأبي زرعة (١٣٤)، السبعة لابن مجاهد (١٨٢)،

الغيث للصفاسي (١٦١)، الكشف للزمخشري (١٣٤/١)، المجمع للطبرسي (٣١٨/٢)،

المعاني للفراء (١٤٣/١)، تفسير الرازي (٢٤٣/٢)، النشر لابن الجزري (٢٢٧/٢).

(٢) أثبتناها؛ لضرورة السياق وهي ليست في أ أو ب.

(٣) قال في الدر المصون: قوله: ﴿حتى يطهرن﴾... قرأ حمزة والكسائي وأبو بكر بتشديد

الطاء والهاء، والأصل: يَطْهَرُنَّ، فأدغم. والباقون: ﴿يَطْهَرُنَّ﴾، مضارع: طهر.

ينظر: الدر المصون (٥٤٤/١).

(٤) سقط في أ.

(٥) عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم بن فهر بن غنم بن سالم بن عوف بن عمرو بن عوف بن

الخزرج، الأنصاري أبو الوليد، شهد العقبتين ويدرأ، وهو أحد النقباء. له مائة وأحد

وثمانون حديثًا، اتفقا منها على ستة. وانفرد البخاري بحديثين. وكذا مسلم وعنه ابنه

الوليد، ومحمود بن الربيع وجبير بن نفير، وأبو إدريس الخولاني وخلق، وكان ممن جمع

القرآن على عهد النبي ﷺ، قاله محمد بن كعب، وبعثه عمر إلى الشام، ليعلم الناس القرآن

والعلم فمات بفلسطين، قاله البخاري، وقال الواقدي: بالرملة سنة أربع وثلاثين.

الدرداء^(١).

وروى لنا عن الشعبي^(٢) أنه روى عن ثلاثة عشر من الصحابة؛ منهم أبو بكر^(٣) وعمر وابن مسعود وابن عباس ذلك. فإذا^(٤) كان حكم انقطاع الدم قبل الاغتسال حكم اتصاله؛ وجب ألا تقرب حتى تغتسل. وإذا كان كذلك، كان قراءة من قرأ: ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ أرجح؛ لأنها ما لم تتطهر^(٥) في حكم الحيض، فيجب ألا تقرب، كما لا تقرب إذا كانت حائضاً.

ويؤكد ذلك قوله -تعالى-: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْهَرُوا﴾ [المائدة: ٦] فكما أن الجنب يتطهر بالماء إذا وجده، كذلك الحائض؛ لاجتماعهما في وجوب الغسل

= ينظر: الخلاصة (٣٢/٢).

(١) عويمر بن زيد -أو ابن عامر أو ابن مالك- بن عبد الله بن قيس بن عائشة بن أمية بن مالك بن عامر بن عدى بن كعب بن الخزرج بن الحارث بن الخزرج الأنصارى الخزرجى أبو الدرداء، له مائة وتسعة وسبعون حديثاً، اتفقاً على حديثين، وانفرد البخارى بثلاثة، ومسلم بثمانية أحاديث. وعنه ابنه بلال وزوجته أم الدرداء وجبير بن نفير وزيد بن وهب وخلق. أسلم يوم بدر وشهد أحدًا وألحقه عمر بالبدرين. قال أبو الدرداء: رب شهوة ساعة أورثت حزناً طويلاً. جمع القرآن، وولى قضاء دمشق، وله فضائل جمّة، ومات سنة اثنتين وثلاثين.

ينظر: الخلاصة (٣١٠/٢).

(٢) عامر بن شراحيل الحميرى الشعبى، أبو عمرو الكوفى، الإمام العلم. ولد لست سنين خلت من خلافة عمر، روى عنه وعن على، وابن مسعود، ولم يسمع منهم، وعن أبى هريرة، وعائشة، وجريز، وابن عباس وخلق. قال: أدركت خمسمائة من الصحابة. وعنه ابن سيرين والأعمش وشعبة وجابر الجعفى وخلق. قال أبو مجلز: ما رأيت فيهم أفقه من الشعبى، وقال العجلي: مرسل الشعبى صحيح. وقال ابن عيينة: كانت الناس تقول: ابن عباس فى زمانه والشعبى فى زمانه. قال يحيى بن بكير: توفى سنة ثلاث ومائة.

ينظر: الخلاصة (٢٢/٢).

(٣) عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم التيمى، أبو بكر بن أبى قحافة الصديق، أول الرجال إسلاماً، ورفيق سيد المرسلين فى هجرته. شهد المشاهد وكان من أفضل الصحابة، وروى مائة واثنين وأربعين حديثاً، اتفقاً على ستة، وانفرد البخارى بأحد عشر، ومسلم بحديث. وعنه ولده عبد الرحمن وعائشة وعمر وعلي وخلق، وكان أبيض أشقر لطيفاً مُسْتَرْقٍ النورَ كين. قال النبى ﷺ: سُدُوا كُلَّ خُوْخَةٍ إِلَّا خُوْخَةَ أَبِى بَكْرٍ. وقال عمر: أبو بكر خيرنا وسيدنا وأحبنا إلى رسول الله ﷺ. توفى سنة ثلاث عشرة، عن ثلاث وستين سنة، ودفن بالحجرة النبوية.

ينظر: الخلاصة (٧٨/٢).

(٤) فى أ: وإذا.

(٥) فى أ: تظهر.

عليهما، وأن لفظ المتطهر يختص بالتطهر بالماء أو ما قام مقامه.
وقراءة من قرأ: ﴿حَتَّى يَطْهَرَ﴾ على هذا التأويل، يحتمل أن يكون المراد بها:
حتى يفعلن الطهارة، فلكونهن إذا لم يفعلن في حكم الحيض، وحال من لم ينقطع
الدم عنه منهن.

ويؤكد قراءة من قرأ: ﴿حَتَّى يَطْهَرَ﴾: إجماعهم في قوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرَ فَأَتُوهُ﴾
[البقرة: ٢٢٢]، فكما أن هذا لا يكون إلا على الطهارة، فكذلك قوله: ﴿حَتَّى
يَطْهَرَ﴾ يجب أن يكون على هذا اللفظ.

ألا ترى شرط إتيانهم بعد التطهر في قوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرَ فَأَتُوهُ﴾.

وأما قولهم: «الطَّهْر» فلفظه على ضربين: اسم، وصفة.

فإذا كان اسماً كان على ضربين:

أحدهما: أنه مصدر، وذلك قولهم فيما حكاه سيويه: تطهرت طهوراً حسناً،
وتوضأت وضوءاً، فهذا مصدرٌ على «فَعُول» بفتح الفاء.
ومثله: وقدت النار وَقوداً، في أحرف آخر.

وأما الاسم الذي ليس بمصدر، فما جاء من قوله: «طَهُورٌ إِنَاءٌ أَحَدِكُمْ كَذَا»^(١)
فالطهور اسم لما يُطَهَّرُ، كالْفَطُور^(٢)، والْوَجُور^(٣)، والسَّعُوط^(٤)، واللَّدود^(٥).

وأما كونه صفةً فهو قوله - تعالى -: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨]

(١) أخرجه مسلم (٢٣٤/١)، كتاب الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب (٢٧٩/٨٩)، والنسائي
(١٧٦/١ - ١٧٧)، كتاب المياه باب سؤر الكلب، وابن الجارود ص (٢٨)، باب في طهارة
الماء (٥١)، والدارقطني (٦٤/١) كتاب الطهارة، باب ولوغ الكلب في الإناء (٢)،
والبيهقي (١٨/١) كتاب الطهارة باب المنع من الانتفاع بجلد الكلب، وأحمد (٢٥٣/٢)،
وابن خزيمة (٩٨/١)، وابن حبان (١٢٩٦).

(٢) الفطور: ما يتناوله الصائم؛ ليفطر عليه. والطعام يَتَنَاوَلُ صباحاً.

ينظر: المعجم الوسيط (فطر).

(٣) الوجور: الدواء يُصَبُّ في الحلق.

ينظر: المعجم الوسيط (وجر).

(٤) السَّعُوط: الدواء يُدْخَلُ في الأنف.

ينظر: المعجم الوسيط (سعط).

(٥) اللَّدود: ما يُصَبُّ من الأدوية ونحوها في أحد شقي الفم.

ينظر: المعجم الوسيط (لد).

فهذا كالرسول، والعجوز، ونحو ذلك من الصفات التي جاءت على «فعل» ولا دلالة فيه على التكرير، كما لم يكن متعدياً نحو: ضروب.
ألا ترى أن فعله غير متعدٍ تعدى «ضربت».

ومن الصفة قوله -جل وعز-: ﴿وَسَقَنَهُمْ رَبُّهُمْ سَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان: ٢١] فوصف بالطهور لما كان خلافاً لما ذكر في قوله: ﴿وُسُقِنَ مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦] ومن ذلك قوله: «هُوَ الطَّهُورُ مَأْوُهُ». فالطهور هنا صفة.

ألا ترى أنه قد ارتفع به الماء كما ارتفع الاسم بالصفات المتقدمة؟
وقال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] فمن جعل في «تطهرهم» ضمير الصدقة ولم يجعله ضمير فعل المخاطب، فلما جاء من: «أَنَّ الصَّدَقَةَ أَوْسَاخُ النَّاسِ» فإذا أخذت منهم كان كالرفع لذلك، ورفع تطهير [وقال -تعالى-] ^(١): ﴿وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾ [الحج: ٢٦] فجاء فيه «طَهَّرَ» لما جاء في المطهر منه الرجس في قوله: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠].
[و] قال -سبحانه-: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥] فوصفهن بالطهارة يحتمل أمرين:

يجوز أن يكن تطهرن مما يكون فيهن من الحيض، ونحوه من الأقدار.
ويجوز أن يكن مطهرات من الأخلاق السيئة لما فيهن من حسن التبعل.
ودل على ذلك قوله: ﴿يَجْعَلْنَهُنَّ أَبْكَارًا . عُرْيًا أَرْبَابًا﴾ [الواقعة: ٣٦، ٣٧] وأنشد يعقوب ^(٢) وثعلب: [من الطويل]

... ..
وَبِالْبَشْرِ قَتَلَى لَمْ تُطَهَّرْ ثِيَابُهَا ^(٣)

(١) سقط في أ.

(٢) يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف بن السكيت، كان عالماً بنحو الكوفيين وعلم القرآن واللغة والشعر، راوية ثقة. أخذ عن البصريين والكوفيين: كالفراء وأبي عمرو الشيباني والأثرم وابن الأعرابي. وله تصانيف كثيرة في النحو ومعاني الشعر وتفسير دواوين العرب، زاد فيها على من تقدمه. وكان معلماً للصبيان ببغداد، ثم أدب أولاد المتوكل.
ينظر: البغية (٢/ ٣٤٩).

(٣) عجز بيت، وصدرة:

أبا مالك مالت برأسك نشوة
وهو في ديوانه (٥٢).

وفسراه بأنه لم يطلب بثأرهم ووجه ذلك: أنهم إذا قتلوا قتيلا قالوا: دمه في ثوب فلان، يعنون القاتل، وعلى هذا قول أوس: [من الكامل]

نُبِّئْتُ أَنَّ دَمًا حَرَامًا نِلْتُهُ وَهَرِيقٌ فِي بُرْدٍ عَلَيْكَ مُحَبَّرٌ^(١)
وقال: [من الكامل]

نُبِّئْتُ أَنَّ بَنِي سَحْنِمٍ^(٢) أَذْخَلُوا أَبْيَاتَهُمْ تَامُورَ نَفْسِ الْمُثْدِرِ^(٣)
وقال أبو ذؤيب: [من الطويل]

تَبْرَأُ مِنْ دَمِ الْقَتِيلِ وَثَوْبِهِ وَقَدْ عَلِقْتَ دَمَ الْقَتِيلِ إِزَارُهَا^(٤)
علامة التأنيث في علقت للإزار، وأنثها كما أنث ابن أحرر في قوله: [من الطويل]
طَرَحْنَا إِزَارًا فَوْقَهَا أَيْزِنِيَّةً عَلَى مَنْهَلٍ مِنْ قَدْقَدَاءَ وَمَوْرِدٍ^(٥)
[وأنشد الأعشى]^(٦) بِالْحَاقِ عِلَامَتِهِ فِي قَوْلِهِ: [من مجزوء الكامل]
..... يَرُ قُلُ فِي الْبَقِيرَةِ^(٧) وَالْإِزَارَةِ^(٨)

(١) وهو في ديوانه ص(٤٧)، واللسان (هرق)، والتاج (هرق).
ويروى عجزه:

..... فهيريق في ثوب عليك محبر

(٢) في أ، ب: جذيمة، والمثبت هو المذكور في الكتب التي ورد فيها الشاهد وهو كذلك مصوب في حاشية ب.

(٣) البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص(٤٧)، واللسان (تمر، نفس)، والتنبيه والإيضاح (٣٠٨/٢)، وتهذيب اللغة (٢٨٢/١٤)، والتاج (أمر، نفس)، وبلا نسبة في ديوان الأدب (٣٧١/١)، والمخصص (٢٥٥/١٣).

(٤) وهو في شرح أشعار الهذليين ص(٧٧)، واللسان (أزر)، والتاج (أزر)، والمعاني الكبير ص(٤٨٣)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص(٤٣٢)، ومقاييس اللغة (١٢٧/٤)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص(٧١٢)، والمخصص (٧٧/٤، ٢٢/١٧).

(٥) وهو في ديوانه ص(٥٠)، والمذكر والمؤنث للأنباري ص(٣٦٣)، ومعجم ما استعجم ص(١٠١٥).

ويروى «أبينية» بدل «أيزنية»، ويروى عجز البيت هكذا:

..... على مصدر من فدفداء ومورد

(٦) في أ: وأنشد للأعشى.

(٧) في أ: البقير وفي.

(٨) وهو في ديوانه (٢٠٣)، واللسان (أزر)، وجمهرة اللغة ص(٧١٢)، والمخصص (٣٥/٤)، والتاج (أزر، بقر) وبلا نسبة في مجمل اللغة (٢٨٢/١).
والبيت بتمامه:

كتمايل النشوان يَرُ قُلُ فِي الْبَقِيرَةِ وَالْإِزَارَةِ

وَإِذَا عَلِقَتْ إَزَارَهُ دَمَهَا^(١)، صار [دمه]^(٢) فى ثوبها.
فأما قوله -عز وجل-: ﴿وَيَاكَ فَطَهِّرْ﴾ [المدثر: ٤] فإنه أمر بالتزكى واجتناب
المأثم.

قال قتادة: كانوا يقولون للرجل إذا نكث ولم يوف بالعهد: دَنَسَ الثَّيَابَ، فإذا
أوفى وأصلح قالوا: طاهر الثياب.

فمما سلكوا فيه هذا المسلك قوله: [من الطويل]
وَقَدْ لَبِسْتُ بَعْدَ الزُّبَيْرِ مُجَاشِعَ ثِيَابِ الَّتِي حَاضَتْ وَلَمْ تَغْسِلِ الدَّمَ^(٣)
وكذلك قوله: [من الطويل]

ثِيَابُ بَنَى عَوْفٍ طَهَارَى نَقِيَّةٌ وَأَوْجُهُهُمْ بَيضُ الْمَسَافِرِ غُرَّانُ^(٤)
يريد: أنهم لا يأتون ما يقال لهم فيه دنسو الثياب.
وكذلك قوله: وأوجههم بيض المسافر، يريد: أنهم لا يرتكبون ما يدنس الثياب
ويسود الوجوه.

قال تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨] فليس المعنى
السواد الذى هو خلاف البياض، ولكن على ما يلحق من غضاضة عن مذمة، ونزلوا
ولادة الأنثى - وإن لم تكن [من]^(٥) فعلهم - منزلة ما يكون من فعلهم، مما يلحق من
أجله العار.

وعلى هذا ما يمتدح [به]^(٦) من الوصف بالبياض، ليس يراد به بياض اللون؛
كقول الأعشى: [من المتقارب]

وَأَبْيَضَ مُخْتَلِطٌ بِالْكَرَامِ يَجُودُ وَيَغْزُو إِذَا مَا عَدِمَ^(٧)

(١) فى أ: إزارها دمه.

(٢) سقط فى أ.

(٣) وهو لجريز، انظر ديوانه (٩٨٣/٢).

(٤) وهو لامرئ القيس فى ديوانه ص (٨٣)، واللسان (ثوب، سفر، طهر، غرر)، والتنبيه
والإيضاح (١٧٧/٢)، وتهذيب اللغة (١٧١/٦، ٥٥/١٥، ٨٤/١٦)، ومقاييس اللغة
(٤٢٨/٣)، والتاج (ثوب، سفر، طهر، غرر)، وكتاب العين (١٩/٤)، وأساس البلاغة
(سفر).

(٥) سقط فى ب.

(٦) سقط فى ب.

(٧) وهو فى ديوانه (٣٥).

وقول الآخر: [من المنسرح]

أَمْكَ بَيِّضَاءٍ مِنْ قَضَاعَةٍ قَدْ نَمَتْ لَكَ الْأُمَّهَاتُ وَالنُّصْدُ^(١)
اختلفوا في ضم الياء وفتحها من قوله -جل وعز-: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا﴾ [٢٢٩].
فقرأ حمزة وحده: ﴿يَخَافَا﴾ بضم الياء^(٢).

وقرأ الباقون: ﴿يَخَافَا﴾ بفتح الياء.

[قال أبو على]^(٣) قال أبو عبيدة: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا﴾ معناها: يوقنا، ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾ [٢٢٩]
ههنا: فَإِنْ أَيْقَنْتُمْ. و: ﴿إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣٠] معناه: أيقنا.
وقال بعض البغداديين: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا﴾ مثل: يظنا، قال: والظن والخوف
واحد.

قال أبو على: خاف: فعلٌ يتعدى إلى مفعولٍ واحد، وذلك المفعول يكون: «أن»
وصلتها، ويكون غيرها.

فأما تعديه إلى غير «أن»: فنحو قوله -عز وجل-: ﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾
[الروم: ٢٨] وتعديه^(٤) إلى: «أن» كقوله -تعالى-: ﴿تَخَافُونَ أَنْ يَنْخَطِفَكُمْ النَّاسُ﴾
[الأنفال: ٢٦] وقوله: ﴿أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [النور: ٥٠]. فَإِنْ عُدِيَتْهُ إِلَى
مفعولٍ ثانٍ، ضعفت العين، أو اجتلبت حرف الجر، كقولك: خوفت الناس
ضعيفهم قويهم، وحرف الجر كقوله: [من الرجز]

= ويروى صدر البيت:

وأبيض كالسيف يعطى الجزيل

.....

(١) ويروى البيت:

و أمك بيضاء من قضاة ال بيت الذي تستظل في طنبه
وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص(١٤)، والتاج (بيض)، وبلا نسبة في
اللسان (بيض)، وتهذيب اللغة (١٢/٨٧).

(٢) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٨)، الإعراب للنحاس (١/٢٦٥)، الإملاء للعكبري (١/٥٦)،
البحر المحيط (٢/١٩٨)، التبيان للطوسي (٢/٢٤٢)، التيسير للداني (٨٠)، تفسير الطبري
(٤/٥٥١)، تفسير القرطبي (٣/١٣٧)، الحجة لابن خالويه (٩٧)، الحجة لأبي زرة
(١٣٥)، السبعة لابن مجاهد (١٨٣)، الغيث للصفاقسي (١٦٤)، الكشاف للزمخشري
(١/١٣٩)، الكشف للقيسي (١/٢٩٤، ٢٩٥)، المجمع للطبرسي (٢/٣٢٨)، المعاني
للغراء (١/١٤٥)، تفسير الرازي (٢/٢٥٥)، النشر لابن الجزري (٢/٢٢٧).

(٣) سقط في أ.

(٤) في ب: تعديته.

لَوْ خَافَكَ اللَّهُ عَلَيْهِ حَرَمَهُ^(١)

ومن ذلك: قوله عز اسمه: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ [آل عمران: ١٧٥] فـ ﴿يُخَوِّفُ﴾ قد حذف معه مفعول يقتضيه تقديره: يخوف المؤمنين بأوليائه، فحذف المفعول والجار، فوصل الفعل إلى المفعول الثاني. ألا ترى أنه لا يخوف أوليائه، على حد قولك: خوفت اللص، إنما يخوف غيرهم ممن لا استنصار له بهم.

ومثل هذه في حذف المفعول منه قوله -تعالى-: ﴿فَإِذَا خِفَتْ عَلَيْهِ فَكَأَلَيْهِ فِي أَلْيَسٍ﴾ [القصص: ٧] المعنى: فإذا خفت عليه فرعون، أو الهلاك. فالجار المظهر في قوله: ﴿فَإِذَا خِفَتْ عَلَيْهِ﴾ بمنزلة المحذوف من قوله: ﴿أَوْلِيَاءَهُ﴾. وإذا كان تعدى هذا الفعل على ما وصفنا، فقول حمزة: ﴿إِلَّا أَنْ يُخَافَا﴾ مستقيم؛ لأنه لما بنى الفعل للمفعول به، أسند الفعل إليه، فلم يبق شيء يتعدى إليه.

فأما ﴿أَنْ﴾ في قوله -تعالى-: ﴿أَلَا يُقِيمَا﴾ [٢٢٩] فإن الفعل يتعدى إليه بالجار، كما تعدى بالجار في قوله: [من الرجز]

لَوْ خَافَكَ اللَّهُ عَلَيْهِ حَرَمَهُ^(٣)

وموضع ﴿أَنْ﴾ في قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يُخَافَا﴾^(٤): جر بالجار المقدر على قول

(١) الرجز لسالم بن دارة، في اللسان (روح، لوم)، وفي الحيوان (١/٢٦٧)، وبلا نسبة في الإنصاف ص (٢٩٩)، واللسان (لوم)، والمقاصد النحوية (٤/٥٥٥)، والمخصص (٤/٣).

(٢) في ب: إذا.

(٣) تقدم قريباً.

(٤) ثبت في حاشية أ:

صوابه في قوله: (أن يقيما). لأن أن وما بعدها في قوله: (إلا أن يخافا) موضعها نصب: إما على الحال، وإما على المفعول من أجله، على الخلاف في ذلك، ولعل هذا وقع وهماً من الناسخ لا من أبي على. ويؤيد ذلك قوله بعد: لأنه لما حذف الجار، وصل الفعل إلى المفعول الثاني....

قال شيخنا: ليس ذلك بصحيح، ولم يذكر النحويون خاف في الأفعال التي تتعدى إلى اثنين، وأصل أحدهما أن يكون بحذف الحرف، وعدوا تلك الأفعال وخاف لا يتعدى إلا إلى واحد. وإذا جاء: خفت زيداً ضربه عمرًا، كان بدلاً. أو: من ضربه عمرًا، كان مفعولاً من أجله، ولا يفهم ذلك على أنه مفعول ثان.

الخليل والكسائي، ونصب على قول غيرهما؛ لأنه لما حذف الجار وصل الفعل إلى المفعول الثاني.

مثل: [من البسيط]

(١) أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا

و: [من البسيط]

(٢) أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ

فقوله مستقيم على ما رأيت.

فإن قال قائل: لو كان: ﴿يُخَافُ﴾ كما قرأ، لكان ينبغي أن يكون: فإن خيفاً - قيل: لا يلزمه هذا السؤال لمن خالفه في قراءته؛ لأنهم قد قرءوا: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا﴾ ولم يقولوا: فإن خافا فهذا لا يلزمه لهؤلاء.

وليس يلزم الجميع هذا السؤال لأمرين:

أحدهما: أن يكون انصرف من الغيبة إلى الخطاب كما قال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] ثم قال: ﴿إِنَّا لَنَعْبُدُكَ﴾ [الفاتحة: ٥] وقال: ﴿وَمَا آتَيْنَهُ مِنْ دُونِكَ تُرِيدُونَ

(١) جزء من صدر بيت وبعده:

..... لَسْتُ مُخَصِّصُهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الرِّجْعُ وَالْعَمَلُ

والبيت بلا نسبة في أدب الكاتب ص (٥٢٤)، والأشباه والنظائر (١٦/٤)، وأوضح المسالك (٢٨٣/٢)، وتخليص الشواهد ص (٤٠٥)، وخزانة الأدب (١١١/٣)، ٩/ ١٢٤، والدرر (١٨٦/٥)، وشرح أبيات سيبويه (٤٢٠/١)، وشرح التصريح (١/ ٣٩٤)، وشرح شذور الذهب ص (٤٧٩)، وشرح المفصل (٦٣/٧)، ٨/ ٥١، والصاحبي في فقه اللغة ص (١٨١)، والكتاب (٣٧/١)، ولسان العرب (غفر)، والمقاصد النحوية (٢٢٦/٣)، والمقتضب (٣٢١/٢)، وجمع الهوامع (٨٢/٢).

(٢) جزء من صدر بيت لعمرو بن معدى كرب وبعده:

.... فافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ

والبيت في ديوانه ص (٦٣)، وخزانة الأدب (١٢٤/٩)، والدرر (١٨٦/٥)، وشرح شواهد المغني ص (٧٢٧)، والكتاب (٣٧/١)، ومغني اللبيب ص (٣١٥)، ولخفاف بن ندبة في ديوانه ص (١٢٦)، وللعباس بن مرداس في ديوانه ص (١٣١)، ولأعشى طرود في المؤتلف والمختلف ص (١٧)، وهو لأحد الأربعة السابقين أو لزرعة بن خفاف في خزانة الأدب (١/ ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٣)، ولخفاف بن ندبة أو للعباس بن مرداس في شرح أبيات سيبويه (٢٥٠/١)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٦/٤)، ٨/ ٢٥١، وشرح شذور الذهب ص (٤٧٧)، وشرح المفصل (٨/ ٥٠)، وكتاب اللامات ص (١٣٩)، والمحتسب (٥١/١، ٢٧٢)، والمقتضب (٣٦/٢، ٨٦، ٣٢١).

وَجَهَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ ﴿٣٩﴾ [الروم: ٣٩] وهذا النحو كثير في التنزيل وغيره. والآخِرُ: أن يكونَ الخطابُ في قوله -تعالى-: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾ مصروفًا إلى الولاية والفقهاء، الذين يقومون بأمور الكافة، وجاز أن يكونَ الخطابُ للكثرة، فيمن جعله انصرافًا من الغيبة إلى الخطاب؛ لأن ضمير الاثنين في: ﴿يَخَافَا﴾ ليس يُراد به اثنان مخصوصان، إنما يراد به أن كل من كان هذا شأنه فهذا حكمه.

فأما من قرأ: ﴿يَخَافَا﴾ بفتح الياء، فالمعنى أنه إذا خاف كل واحدٍ من الزوج والمرأة ألا يقيما حدود الله تعالى، حل الافتداء، ولا يحتاج في قولهم إلى تقدير الجار، وذلك أن الفعل يقتضى مفعولا يتعدى إليه كما يقتضيه في نحو قوله -تعالى-: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا﴾ [آل عمران: ١٧٥]، ولا بد من تقدير الجار^(١) في قراءة من ضم الياء؛ لأن الفعل قد أسند إلى المفعول، فلا يتعدى إلى المفعول الآخر إلا بالجار.

فأما ما قاله الفراء في قراءة حمزة: «إلا بأن يخافا» من أنه اعتبر قراءة عبد الله: ﴿إلا أن تخافوا﴾ فلم يصبه؛ لأن الخوف في قراءة عبد الله واقع على «أن»، وفي قول حمزة: على الرجل والمرأة. فإن بلغه ذلك في رواية عنه فذاك، وإلا، فإذا اتجه قراءته على وجه صحيح، لم يجوز أن ينسب إليه الخطأ، وقد قال عمر رحمه الله: «لا تحمل فعل أخيك على القبيح ما وجدت له في الحسن مذهبًا». واختلفوا في نصب الرأى ورفعها من قوله -جل وعز-: ﴿لَا تُضَاكِرْ وَالِدَةَ﴾ [٢٣٣]: فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبان عن عاصم: ﴿لَا تُضَاكِرْ وَالِدَةَ﴾ رفعًا^(٢).

(١) ثبت في حاشية أ: (في قوله: ولا بد من تقدير الجار... إلخ، نظر؛ لأنه إنما يلزم ذلك على ما قدره هو، وإنما على ما ذكره غيره - من أن «أن يقيما» في موضع يقع بدل اشتغال من ضمير الاثنين في «يخافا» - فلا يلزم ذلك، ويكون «خاف» معدى إلى مفعول واحد وهو القائم مقام الفاعل بعد هذين، و «أن يقيما» بدل اشتغال على حد قولك: أعجبنى الزيدان علمهما) أه. بلغ سماعًا.

(٢) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٨)، الإعراب للنحاس (٢٦٨/١)، الإملاء للعكبري (٥٧/١)، البحر المحيط (٢/٢١٤)، التبيان للطوسي (٢/٢٥٥)، التيسير للداني (٨١)، تفسير الطبري (٤٧/٥)، تفسير القرطبي (٣/١٦٧)، الحجة لابن خالويه (٩٧)، الحجة لأبي زرعة (١٣٦)، السبعة لابن مجاهد (١٨٣)، الغيث للصفاسي (١٦٦)، الكشف للزمخشري (١/١٤١)، الكشف للقيسي (١/٢٩٦)، المجمع للطبرسي (٢/٣٣٣)، المعاني للفراء (١/٢٠٥)، تفسير الرازي (٢/٢٦٥)، النشر لابن الجزري (٢/٢٢٧).

وقرأ نافع وعاصم وحزمة والكسائي: ﴿لَا تُضَاكَرَ﴾ نصباً.
وليس عندي عن ابن عامر في هذا شيء من رواية ابن ذكوان، ولكن المعروف عن أهل الشام النصب.
[قال أبو علي^(١): وجه قول من رفع أن قبله مرفوعاً، وهو قوله ﴿لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٣٣] فإذا أتبعته ما قبله كان أحسن لتشابه اللفظ.
فإن قلت: إن ذلك خبر، وهذا أمر.

قيل: فالأمر قد يجيء على لفظ الخبر في التنزيل؛ ألا ترى أن قوله ﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَرْصَنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] وقوله: ﴿وَيُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الصف: ١١]، وهذا النحو، مثل ذلك، ويؤكد ذلك أن ما بعده على لفظ الخبر، وهو قوله: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، والمعنى: ينبغي ذلك، فلما وقع موقعه صار في لفظه.

ومن فتح جعله أمراً، وفتح الراء لتكون حركته موافقة لما قبلها وهو الألف، وعلى هذا قال سيويه: لو سميت رجلاً بـ «إسحار»^(٢)، فرخمته على قول من قال: يا حار، لقلت: يا إسحار، ففتحت من أجل الألف التي قبلها.

وعلى هذا حرك بالفتح قول الشاعر: [من الطويل]

... .. وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ^(٣)

حرك بالفتح لالتقاء الساكنين؛ لأن أقرب الحركات إليه الفتحة.

فأما قوله ﴿وَلَا يُضَاكَرُ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢] فيحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون الفعل مسنداً إلى الفاعل؛ كأنه: لا يضارز كاتب ولا شهيد بتقاعده عن الكتاب والشهادة.

(١) سقط في أ.

(٢) الإسحار والأسحار: بقلّ يسمن عليه المال، واحدته إسحارة وأسحارة. قال أبو حنيفة: سمعت أعرابياً يقول: السحار فطرح الألف وخفف الراء، وزعم أن نباته يشبه الفجل غير أن لا فجلّة له، وهو خشن يرتفع في وسطه قصبة في رأسها كعبرة ككعبرة الفجلّة، فيها حبّ له دُفن يؤكل ويتداوى به، وفي ورّقه خروقة، قال: وهذا قول ابن الأعرابي، قال: ولا أدري أهو الإسحار أم غيره.

ينظر: اللسان (سحر).

(٣) تقدم.

والآخر: ﴿وَلَا يُضَاكَرُ﴾ أى: لا يشغل عن ضيعته ومعاشه باستدعاء شهادته وكتابه، وهو مفتوح لأن قبله أمراً، وليس الذى قبله خبراً، كما أن قبل الآية الأخرى خبراً، فالفتح للجزم بالنهى أحسن.

واختلفوا [فى] ^(١) المد والقصر من قوله -جل وعز-: ﴿إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا ءَاتَيْتُمْ﴾ [٢٣٣] فقرأ ابن كثير وحده: ﴿إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا ءَاتَيْتُمْ﴾ قصراً ^(٢). كذا قرأته على قُتَيْل.

وقرأ الباقر: ﴿مَّا ءَاتَيْتُمْ﴾ بالمد، أن المعنى على الإعطاء. قال أبو على: وقد جاء: ﴿وَأَتَوْهُم بِأُجُورِهِمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ٢٥] وقال - تعالى -: ﴿وَأَتَيْتُهُمْ إِحْدَثُهُمْ قِنطَارًا﴾ [النساء: ٢٠]، والمراد هنا: إعطاء المهر، وقال - تعالى -: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ [المتحنة: ١٠]؛ فكما ^(٣) جاء فى هذه المواضع فى المهر: أتى؛ فكذاك ينبغى أن تكون فى الموضع الذى اختلف فيه.

ووجه قول ابن كثير أن يقدر: إذا سلمتم ما أتيتم نقده، أو أتيتم سوقه؛ فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، وحذف الهاء من الصلة، وكأنه قال: أتيت نقد ألف، أى: بذلته، كما تقول: أتيت جميلاً، أى: فعلته.

ومما يقوى قوله قول زهير: [من الطويل]
فَمَا يَكُ مِنْ خَيْرٍ أَتَوْهُ فَإِنَّمَا تَوَارَتْهُ أَبَاءُ آبَائِهِمْ قَبْلُ ^(٤)
فكما تقول: أتيت خيراً، وأتيت جميلاً، فكذاك تقول: أتيت نقد ألف.

وقد وقع «أتيت» موقع «أتيت». ويجوز أن يكون «ما» فى الآية مصدرًا، فيكون التقدير: إذا سلمتم الإتيان،

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٨) البحر المحيط (٢/٢١٨)، التبيان للطوسى (٢/٢٥٥)، التيسير للدانى (٨١)، تفسير القرطبي (٣/١٧٣)، الحجة لابن خالويه (٩٧)، الحجة لأبى زرعة (١٣٧)، السبعة لابن مجاهد (١٨٣)، الغيث للصفاسى (١٦٦)، الكشف للقيسى (١/٢٩٦، ٢٩٧)، المجمع للطبرسى (٢/٣٣٣)، تفسير الرازى (٢/٢٦٧)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٢٨).

(٣) فى أ: فلما.

(٤) تقدم.

والإتيان: المأتي، مما^(١) يبدل بسوق أو نقد، كقولك: ضرب الأمير، تريد: مضروبه.

فأما قوله: ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ يجوز أن يتعلق بـ ﴿سَلَّمْتُمْ﴾ كأنه: إذا سلمتم بالمعروف ما آتيتم، ويجوز أن يتعلق بـ ﴿ءَاتَيْتُمْ﴾ على حد قولك: آتيته يزيد. اختلفوا في ضم التاء، ودخول الألف وفتحها، وسقوط الألف من^(٢) قوله - جل وعز - ﴿تَسْؤُهُنَّ﴾ [٢٣٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿تَسْؤُهُنَّ﴾ بغير ألف، حيث كان، وفتح التاء.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿تُمَاسُوهُنَّ﴾ بألفٍ وضم التاء^(٣). قال أبو علي: حجة من قال: ﴿تَسْؤُهُنَّ﴾ قوله - جل وعز -: ﴿وَلَمْ يَسْئَلْنِي بِشَرِّ﴾ [آل عمران: ٤٧].

ألا ترى أنه جاء على: «فَعَلَ» دون «فَاعَلَ».

وكذلك قوله - عز اسمه -: ﴿لَمْ يَطْمِئِنُّوا بِإِنْشَاءِ قَبْلِهِمْ وَلَا جَانِّ﴾ [الرحمن: ٧٤]، وقوله - تعالى -: ﴿فَأَنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٥] فهذا كله على «فَعَلَ».

والنكاح عبارة عن الوطاء، وإن كان قد وقع على العقد:

قال الأعشى: [من المتقارب]

وَمَنْكُوحَةٍ غَيْرِ مَمْهُورَةٍ وَأُخْرَى يُقَالُ لَهُ فَادِهَا^(٤)

وقال آخر: [من الكامل]

وَبِرْخَرَحَانَ عَدَاةَ كُبُلٍ مَعْبُدٍ نَكَحْتُ نَسَاؤَكُمْ بِغَيْرِ مُهُورٍ^(٥)

(١) في أ: ومما.

(٢) في أ: في.

(٣) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٩)، الإملاء للعكبري (٥٨/١)، البحر المحيط (٢٣١/٢)، التبيان للطوسي (٢٦٨/٢)، التيسير للداني (٨١)، تفسير الطبري (١١٨/٥)، تفسير القرطبي (١٩٩/٣)، الحجة لابن خالويه (٩٨)، السبعة لابن مجاهد (١٨٣، ١٨٤)، الغيث للصفاقسي (١٦٦)، الكشف للقيسي (٢٩٧/١، ٢٩٨)، المجمع للطبرسي (٣٣٩/٢)، تفسير الرازي (٢٧٣/٢)، النشر لابن الجزري (٢٢٨/٢).

(٤) ينظر ديوانه ص (١٢٥)، وجمهرة اللغة ص (١٢٥٨)، والكامل ص (٦٥٥).

(٥) البيت لجريز في ديوانه ص (١٩٦)، ويروى العجز هكذا:

وعلى الوطاء يحمله سيبويه ويرويه.

قال سيبويه: قالوا^(١): ضربها الفعل ضرباً كالنكاح، والقياس ضرباً، ولا يقولونه، كما لا يقولون: نكحاً، وهو القياس، [وقالوا: ذَقَطَهَا ذَقَطًا، كالقَرْعِ]^(٢)، وهو النكاح ونحوه من باب المَبَاضَعَةِ^(٣).

وقال في موضع آخر: نكحها نكاحًا وسَفَدَهَا سفادًا، وقالوا: قَرَعَهَا قَرَعًا^(٤). فكما أن هذه الأفعال على «فعل» دون «فاعل»، فكذلك ينبغي أن يكون في الموضع المختلف فيه.

فأما ما جاء في الظهار من قوله -تعالى-: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا﴾ [المجادلة: ٤]. فلا دليل فيه على ما في هذه الآية؛ لأن المماساة في الظهار محرّم، وقد أخذ على كل واحد منهما ألا يمس، فمن ثم جاء: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا﴾.

وحجة من قرأ: ﴿وَلَا تُمَاسُوهُنَّ﴾ أن «فاعل» و«فعل» قد يراد بكل واحدٍ منهما ما يراد بالآخر، [وذلك]^(٥) نحو: طَارَقْتُ النعل، وعاقبت اللص، كما أن فعل واستفعل، يراد بكل واحدٍ منهما ما يراد بالآخر، نحو: قَرَّ واستَقَرَّ، وعلا قِرْنُهُ واستعلاه، وفي التنزيل ﴿وَإِذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْخِرُونَ﴾ [الصفافات: ١٤] وكذلك عجب واستعجب.

[و]^(٦) اختلفوا في تحريك الدال وتسكينها من قوله -عز وجل-: ﴿عَلَى الْمَوْسَى قَدَرُهُ وَعَلَى الْقَمَرِ قَدَرُهُ﴾ [٢٣٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿قَدَرُهُ﴾ و: ﴿قَدَرُهُ﴾ بإسكان الدال^(٧).

..... نكحوا بناتكم بغير طهور

(١) في أ: يقال.

(٢) في الكتاب: وقالوا: دفعها دفعًا كالقَرْع، وذَقَطَهَا ذَقَطًا.

(٣) ينظر: الكتاب (٩/٤).

(٤) ينظر: الكتاب (٧/٤).

(٥) سقط في أ.

(٦) سقط في أ.

(٧) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٩)، البحر المحيط (٢/٢٣٣)، التبيان للطوسي (٢/٢٦٩)،

التيسير للداني (٨١)، تفسير الطبري (٥/١٣٦)، تفسير القرطبي (٣/٢٠٣)، الحجة لابن

خالويه (٩٨)، الحجة لأبي زرة (١٣٧)، السبعة لابن مجاهد (١٨٤)، الغيث للصفاقسي

(١٦٧)، الكشف للقيسي (١/٢٩٨، ٢٩٩)، المجمع للطبرسي (٢/٣٣٩)، النشر لابن

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿قَدَرُ﴾ و﴿قَدَرُ﴾ متحركتين^(١).

قال أبو علي: قال أبو زيد: تقول قدر القوم أمرهم يقدرونه قدرًا، وهذا قدر هذا: إذا كان مثله بجزم الدال، واحمل على رأسك قدر ما تطيق، وقدر الله الرزق يقدره. وروى السكري: يقدره قدرًا، وقدرت الشيء بالشيء، أقدره قدرًا، وقدرت على الأمر أقدرُ قُدْرَةً وقُدُورًا وقَدَارَةً، ونسأل الله خير القَدَرِ.

وقال أبو الصقر: هذا قدر هذا، واحمل قدر ما تطيق.

وقال أبو الحسن: يقال: القَدْرُ والقَدَرُ، وهم يختصمون في القَدْرِ والقَدَرِ.

قال الشاعر: [من الطويل]

أَلَا يَا لَقَوْمٍ لِلنَّوَائِبِ وَالْقَدْرِ وَلِلْأَمْرِ يَأْتِي الْمَرْءَ مِنْ حَيْثُ لَا يَذَرِي^(٢)
وتقول: قدرت عليه الثوب؛ فإنا أقدرُهُ قَدْرًا، لم أسمع منه بغير ذلك، وخذ منه بقدر كذا وقدر كذا لغتان.

وفى كتاب الله -جل وعز-: ﴿فَسَاكَتْ أَوْدِيَةٌ يَقْدَرُهَا﴾ [الرعد: ١٧] و: [﴿يَقْدَرُهَا﴾]^(٣)، و﴿عَلَى الْوُسْعِ قَدَرُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُ﴾ و: [﴿قَدْرُهُ﴾]^(٤) وقال -تعالى-: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الأنعام: ٩١]، لو حركت كان جائزًا، وكذلك: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ يَقْدَرُ﴾ [القمر: ٤٩] لو خففت جاز، إلا أن رءوس الآي كلها متحركة، فيلزم الفتح؛ لأن ما قبلها مفتوح.

[قال أبو علي]^(٥): قد ذكر أبو الحسن فيما حكينا عنه في غير موضع أن القدر والقدر بمعني، وكذلك فيما حكاه أبو زيد.

ألا ترى أنه قال: احمل على رأسك^(٦) قدر ما تطيق، وهذا قدر هذا: إذا كان

= الجزري (٢/٢٢٨).

(١) ينظر: الدر المصون (١/٥٨٢).

(٢) وهو لهدي بن خشرم في ديوانه ص (٩٥)، واللسان (قدر)، والتاج (قدر)، شرح أبيات المغني (٥/٢٣٥)، والتنبيه والإيضاح (٢/١٨٤).

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في ب.

(٥) سقط في أ.

(٦) في ب: دابتك.

مثله.

قال: وقال أبو الصقر: هذا قدر هذا، واحمل على رأسك قدر ما تطيق، فحكي الإسكان والفتح بمعنى.

وقوله - تعالى -: ﴿فَسَأَلَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا﴾ [الرعد: ١٧] اتساع، والمراد في سال الوادي، وجري النهر: جرى مياههما^(١) فحذف المضاف، وكذلك قوله - تعالى -: ﴿بِقَدَرِهَا﴾ أى: بقدر مياهها.

ألا ترى أنَّ المعنى ليس على أنها سالت بقدر أنفسها؟ لأن أنفسها على حال واحدة، وإنما تكون كثرة المياه وقتلها وشدة جريها ولينه على قدر قلة المياه المنزلة وكثرتها.

والأودية: واحدها وادٍ، وهو جمع نادر فى فاعل، ولا نعلم فاعلا جاء على أفعلة، ويشبه أن يكون ذلك لتعاقب فاعل وفعل على الشئ الواحد، كعليم وعالم، وشهيد وشاهد، وولى ووالٍ.

ألا ترى أنهم جمعوا فاعلا أيضا على فعلاء فى نحو: شاعر وشعراء، وفقهه وفقهاء؟ وجعلوا فاعلا كفعل فى التفسير؟

وقالوا: يَتِيمٌ وأيتامٌ، وأبيلٌ وآبال^(٢)، وشريف وأشراف، كما قالوا: صاحبٌ وأصحابٌ، وطائرٌ وأطيّارٌ؛ فكذلك جمع وادٍ على أودية، واللام من قولهم: وادٍ ياءً، ولا يجوز أن تكون غير ياء.

وقالوا: أودى الرجل إذا هلك؛ فهذا كقولهم: سالت نفسه، وفاضت نفسه، فى قول من قاله بالضاد، وقالوا: أودى الرجل وغيره قال: [من الرجز]

(١) فى ب: مياهها.

(٢) الأبيل: مفرد، وآبال جمعه، والأبيل: رئيس النصارى، وقيل: هو الراهب، وقيل: الراهب الرئيسى، وقيل صاحب الناقوس، وهم الأبيلون؛ قال ابن عبد الجن:

أَمَا وَدَمَاءِ مَائِرَاتٍ تَحَالُهَا عَلَى قُنَّةِ الْعُزَّى أَوْ النَسْرِ عُنْدَمَا
وَمَا قَدَسَ الرُّهْبَانُ فِي كُلِّ هَيْكَلٍ أَبِيلُ الْأَبِيلِينَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَا
لَقَدْ ذَاقَ مِنَّا عَامَرٌ يَوْمَ لَغَلَعَ خُسَامًا إِذَا مَا هَزَّ بِالْكَفِّ صَمَمَا
قوله أبيلُ الأبيلين: أضافه إليهم على التشنيع لقدره، والتعظيم لخطره، ويروى:

أَبِيلُ الْأَبِيلِينَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَا

على النسب، وكانوا يُسمون عيسى، عليه السلام: أبيلُ الأبيلين، وقيل: هو الشَّيْخُ. ينظر: اللسان (أبل).

كَأَنَّ عِرْقَ أُنْثَرِهِ إِذَا وَدَى حَبْلُ عَجُوزٍ ضَفَرَتْ حَمْسَ قُوَى^(١)
فأما قوله: [من الرجز]

مُودُونَ تَحْمُونَ^(٢) السَّيْلَ السَّابِلَا^(٣)

فهو مُفْعِلُونَ: من الأداة الذي^(٤) يُراد به السلاح، وليس من باب وادٍ.
[و]^(٥) اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿وَصِيَّةٌ لِّأَزْوَاجِهِمْ﴾ [٢٤٠] في رفع الهاء ونصبها:

فقرا ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر والكسائي: ﴿وَصِيَّةٌ لِّأَزْوَاجِهِمْ﴾ برفع الهاء^(٦).

وقرا أبو عمرو وحمزة وابن عامر وحفص عن عاصم ﴿وَصِيَّةٌ﴾ نصبا.
قال أبو علي: حجة من قال: ﴿وَصِيَّةٌ لِّأَزْوَاجِهِمْ﴾ برفع، أنه يجوز أن يرتفع من وجهين:

أحدهما: أن يجعل الوصية مبتدأ والظرف خبره، وحسن الابتداء بالنكرة؛ لأنه موضع تحضيض، كما حسن أن يرتفع: سلامٌ عليك، وخيرٌ بين يديك، وأمتٌ في حجرٍ لا فيك^(٧) وقوله: [من الطويل]

(١) الرجز للأغلب العجلى في ديوانه ص(١٧٠)، وتهذيب اللغة (٢٣٢/١٤)، واللسان (ودى)، وكتاب العين (٩٩/٨)، والتاج (ودى) وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص(٩٨٠).
(٢) في أ: تحملون.

(٣) الرجز لرؤية في ديوانه ص(١٢٢)، واللسان (أدا، ودى)، وكتاب العين (٢٨٠/٥)، والتاج (أدى)، وللعجاج في اللسان (كلل)، وتهذيب اللغة (٤٥١/٩)، والتاج (كلل)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في كتاب العين (٩٨/٨).
ويروى: مؤدين يحمون السبيل السابلا.

(٤) في أ: التى.

(٥) سقط في أ.

(٦) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٩)، الإعراب للنحاس، والإملاء للعكبرى (٢٧٤/١) (٥٩/١)، البحر المحيط (٢٤٥/٢)، التبيان للطوسي (٢٧٨/٢)، التيسير للداني (٨١)، تفسير الطبرى (٢٥١/٥)، تفسير القرطبي (٢٢٧/٣)، الحجة لابن خالويه (٩٨)، الحجة لأبى زرعة (١٣٨)، السبعة لابن مجاهد (١٨٤)، الغيث للصفاقسى (١٦٧)، الكشف للزمخشري (١/١٤٦)، المجمع للطبرسى (٣٤٤/٢)، المعانى للأخفش (١٧٨/١)، تفسير الرازى (٢/٢٨٥)، النشر لابن الجزرى (٢٢٨/٢).

(٧) والأُنْثَرُ: العَوْجُ. قال سيويه: وقالوا: أُمْتُ فِي الْحَجَرِ لَا فِيكَ، أَى: لَيْكِنِ الْأُمْتُ فِي الْحَجَارَةِ لَا فِيكَ، وَمَعْنَاهُ: أَبْقَاكَ اللَّهُ بَعْدَ فَنَاءِ الْحَجَارَةِ، وَهِيَ مِمَّا يُوصَفُ بِالْخُلُودِ وَالْبَقَاءِ، =

... لمُلتَمِسِ الْمَعْرُوفِ أَهْلٌ وَمَرْحَبٌ^(١) ...
 لأنها مواضع دعاء؛ فجاز فيها الابتداء بالنكرة لما كان معناها بمعنى المنصوب.
 والآخر: أن تضمير له خبراً فيكون قوله -عز وجل-: ﴿لَا زَوْجَهُمْ﴾ صفة وتقدير
 الخبر المضمير: فعليهم وصية لأزواجهم. ولو حمل حامل قوله -تعالى-: ﴿فَصَبْرٌ
 جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨، ٨٣] على هذا؛ لأنه موضع يحض نفسه فيه على الصبر، كان
 وجهاً. ويؤكد قول من رفع: أن نحوه قد جاء في التنزيل مرفوعاً، نحو قوله:
 ﴿فَصَيَّامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٦]، فقوله: ﴿فِي الْحَجِّ﴾ متعلق بالمصدر، وليس
 في موضع خبر، وقوله: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصَيَّامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ﴾
 [المائدة: ٨٩]، وقوله: ﴿فَتَحَرَّيْ رَفَقَةً﴾ [النساء: ٩٢] فهذا النحو قد جاء مرفوعاً
 على تقدير إضمار خبر، فكذلك الآية.

ومن قرأ: ﴿وَصِيَّةٌ﴾ حمله على الفعل ليوصوا وصية، ويكون قوله:
 ﴿لَا زَوْجَهُمْ﴾ وصفاً كما كان في قول من أضمر الخبر كذلك.

ومن حجتهم: أن الظرف إذا تأخر عن النكرة كان استعماله صفة أكثر، وإذا كان خبراً
 تقدم على النكرة^(٢) إذا لم يكن في معنى المنصوب؛ كقوله: ﴿وَلَهُمْ أَعْمَلٌ مِّنْ دُونِ ذَلِكَ﴾
 [المؤمنون: ٦٣] ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥] فإذا تأخرت فالأكثر فيها أن تكون صفات.
 والمعنى في قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِمْ﴾:
 والذين يقاربون الوفاة، ينبغي^(٣) أن يفعلوا هذا.

= ألا تراه كيف قال:

ما أَتَعَمَّ الْعَيْشُ! لَوْ أَنَّ الْفَتَى حَجَرَ
 ورفعه إن كان فيه معنى الدعاء، لأنه ليس بجار على الفعل، وصار كقولك التراب له،
 وحسن الابتداء بالنكرة؛ لأنه في قوة الدعاء.
 ينظر: اللسان (أمت).

(١) عجز بيت لطيف الغنوي وصدره:

وبالسهب ميمون النقية قوله

ينظر: ديوانه ص (٣٨)، والدرر (٩/٣)، وشرح أبيات سيبويه (١/١٨٤)، وشرح
 المفصل (٢/٢٩)، والكتاب (١/٢٩٦)، وبلا نسبة في المقتضب (٣/٢١٩)،
 والمنصف (٣/٣٧)، وجمع الهوامع (١/١٦٩).

(٢) في ب: المنكر.

(٣) في ب: فينبغي.

ألا ترى أن المتوفى لا يؤمر ولا ينهى؟!

ومثل ذلك في المعتدة: ﴿فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: ٢] المعنى في ذلك: إذا قاربن انقضاء أجلهن من العدة؛ لأن العدة إذا انقضت، وقعت الفرقة، ولا خيار بعد وقوع الفرقة.

اختلفوا في تشديد العين وتخفيفها، ورفع الفاء ونصبها، وإسقاط الألف وإثباتها من قوله -جل وعز-: ﴿فَيُضَعِّفُهُ﴾ [٢٤٥].

فقرأ ابن كثير ﴿فَيُضَعِّفُهُ﴾ برفع الفاء من غير ألف^(١) في جميع القرآن، وفي الحديد مثله رفعاً، وكذلك: ﴿يُضَعِّفُ﴾ [البقرة: ٢٦١]، و: ﴿يُضَعِّفُهُ﴾ [التغابن: ١٧]، و: ﴿مُضَعِّفَةً﴾ [آل عمران: ١٣٠]، ﴿نُضَعِّفُ لَهَا﴾ [الأحزاب: ٣٠] و: ﴿يُضَعِّفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٦١] وما أشبه ذلك، كله بغير ألف.

وقرأ ابن عامر: ﴿فَيُضَعِّفُهُ﴾ بغير ألف مشدداً^(٢) في جميع القرآن. ووافقه عاصم على النصب في الفاء في: ﴿فَيُضَعِّفُهُ﴾ إلا أنه أثبت الألف في كل القرآن.

وكان أبو عمرو لا يسقط الألف من ذلك كله في جميع القرآن إلا في سورة الأحزاب؛ قوله: ﴿يُضَعِّفُ لَهَا الْعَذَابُ﴾ [الآية: ٣٠] فإنه بغير ألف. وقرأ حمزة والكسائي ونافع ذلك كله بالألف، ورفع الفاء^(٣).

(١) ينظر البحر المحيط (٢/٢٥٢)، التبيان للطوسي (٢/٢٨٥)، تفسير الطبري (٥/٢٨٧)، تفسير القرطبي (٣/٢٤٢)، الحجة لأبي زرة (١٣٨)، السبعة لابن مجاهد (١٨٤)، الغيث للصفاقسي (١٦٧)، المجمع للطبرسي (٢/٣٤٨)، تفسير الرازي (٢/٢٩١).

(٢) ينظر الإملاء للعكبري (١/٦٠)، البحر المحيط (٢/٢٥٢)، التبيان للطوسي (٢/٢٨٥)، التيسير للداني (٨١)، تفسير القرطبي (٣/٢٤٢)، الحجة لأبي زرة (١٣٩)، السبعة لابن مجاهد (١٨٥)، الغيث للصفاقسي (١٦٧)، الكشف للقيسي (١/٣٠٠)، المجمع للطبرسي (٢/٣٤٨)، المعاني للأخفش (١/١٧٩)، تفسير الرازي (٢/٢٩١).

(٣) ينظر إتحاف الفضلاء (١٥٩) الإعراب للنحاس (١/٢٧٦)، الإملاء للعكبري (١/٦٠)، البحر المحيط (٢/٢٥٢)، التبيان للطوسي (٢/٢٨٥)، التيسير للداني (٨١)، تفسير الطبري (٥/٢٨٧)، الحجة لابن خالويه (٩٨)، الحجة لأبي زرة (١٣٩)، السبعة لابن مجاهد (١٨٥)، الغيث للصفاقسي (١٦٧)، الكشف للقيسي (١/٣٠٠)، المجمع للطبرسي (٢/٣٤٨)، المعاني للأخفش (١/١٧٩)، المعاني للفراء (١/١٥٧)، تفسير الرازي (٢/٢٩١)، النشر لابن الجزري (٢/٢٢٨).

قال أبو علي: للرفع في قوله: ﴿فِيضَاعِفُهُ﴾ وجهان:

أحدهما: أن تعطفه على ما في الصلة.

والآخر: أن تستأنفه.

فأما النصب في: ﴿فِيضُلِعِفُهُ﴾ فإن الرفع أحسن منه^(١).

ألا ترى أن الاستفهام إنما هو عن فاعل الإقراض، ليس عن الإقراض؛ فإذا كان كذلك لم يكن مثل قولك: أنقرضني فأشكر؛ لأن الاستفهام هنا عن الإقراض، ولهذا أجاز سيبويه الرفع في الفعل بعد «حتى» في قولهم: أيهم سار حتى يدخلها؛ لأن المسير^(٢) متيقن غير مستفهم [عنه]^(٣)، وإنما الاستفهام هنا عن الفاعل، ولم يجعله بمنزلة قولك: أسرت حتى تدخلها؟ في أن الرفع لا يجوز في الفعل بعد حتى؛ لأنك لم تثبت سيراً في قولك: أسرت حتى تدخلها؛ فصار بمنزلة قولك: ما سرت حتى أدخلها، وقد أثبت السير في قولك: أيهم سار حتى يدخلها؟

ووجه قول ابن عامر وعاصم في النصب من فاء «يضاعفه» أنه حمل الكلام على المعنى، كأنه لما كان المعنى: أ يكون قرض؟ حمل قوله: ﴿فِيضُلِعِفُهُ﴾ على ذلك.

كما أن من قرأ قوله: ﴿مَنْ يَضِلِلِ اللَّهَ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦] جزم قوله ﴿ويذرهم﴾ لما كان معنى قوله: ﴿فَكَلَا هَادِيَ لَهُمْ﴾: لا يهده، ونحو ذلك

مما يحمل فيه الكلام على المعنى دون اللفظ.

ألا ترى أن: ﴿يقرض﴾ ليس بمستفهم عنه؟ وإذا لم يكن مستفهماً عنه بالدلالة التي ذكرنا؛ لم يجوز أن ينزل الفعل إذا ذكرته منزلة ذكر المصدر، كما لا يجوز ذلك في الإيجاب في حال السعة، وإذا لم يجوز ذلك في الإيجاب في حال السعة كما جاز في غير الإيجاب، لم يكن للنصب مسأغ، وإذا كان كذلك، حملت النصب في قوله تعالى: ﴿فِيضَاعِفُهُ﴾ في قول من نصب على المعنى كما تقدم ذكره.

فأما القول في ﴿فِيضَاعِفُ﴾ و: ﴿يُضَعَفُ﴾ فكل واحد منهما في معنى الآخر، كما قال سيبويه. ومثل ذلك في أن الفعلين بمعنى، وإن اختلف بناؤهما: قر واستقر، ومثل هذا النحو كثير.

(١) في أ: فيه.

(٢) في أ: الاستفهام.

(٣) سقط في أ.

اختلفوا في السين والصاد من: ﴿وَيَبْطِطُ﴾ [٢٤٥]، و: ﴿بَسْطَةً﴾ [٢٤٧]، و: ﴿الْمَصِيطْرُونَ﴾ [الطور: ٣٧]، و: ﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢]:
 فقرأ ابن كثير^(١) ﴿يَقْبِضُ وَيَبْطِطُ﴾، و: ﴿بَسْطَةً﴾، وفي الأعراف: ﴿بَسْطَةً﴾ [الآية: ٦٩]، و: ﴿المصيطرون﴾ كل ذلك بالسين، و: ﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾ بالصاد.
 وكذلك أخبرني قُتَيْبٌ.

وقرأ نافع^(٢): ﴿يَقْبِضُ وَيَبْطِطُ﴾ و﴿بَسْطَةً﴾ في سورة الأعراف، و: ﴿الْمَصِيطْرُونَ﴾، و: ﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾ أربعة أحرف بالصاد، وسائر القرآن بالسين.
 وقال الحلواني عن قالون عن نافع: لا تبالي كيف قرأت: ﴿بَسْطَةً﴾ و: ﴿يَبْطِطُ﴾ بالصاد أو بالسين [وقرأ] [أبو قرعة عن نافع: ﴿وَيَبْطِطُ﴾ بالسين]^(٣).
 وقال حفص عن عاصم في الأعراف: ﴿بَسْطَةً﴾، و: ﴿وَيَبْطِطُ﴾ في البقرة بالسين.

وقرأ أبو عمرو وحزمة والكسائي: ﴿يَقْبِضُ وَيَبْطِطُ﴾، و: ﴿بَسْطَةً﴾، وفي الأعراف: ﴿بَسْطَةً﴾ بالسين.

وقرءوا^(٤): ﴿الْمَصِيطْرُونَ﴾ و: ﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾ بالصاد.

وأشَمَّ حمزةُ الصادَ الزاى فيهما.

وذكر الفراء عن الكسائي أنه قرأ ذلك كله بالسين ﴿بَسْطَةً﴾، و: ﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾، و: ﴿المصيطرون﴾ و: ﴿يَبْطِطُ﴾.

وقال أصحاب أبي الحارث وأبي عمر [الدوري]^(٥) وغيرهما عن الكسائي: بالصاد، إلا ﴿بَسْطَةً﴾ في البقرة، فإنها بالسين.

(١) ينظر البحر المحيط (٢/٢٥٣)، التيسير للداني (٨١)، الحجة لابن خالويه (٩٩)، السبعة لابن مجاهد (١٨٥)، الكشف للقيسي (١/٣٠٢، ٣٠٣)، المجمع للطبرسي (٢/٣٤٨)، النشر لابن الجزري (٢/٢٢٨ - ٢٢٩).

(٢) ينظر الإعراب للنحاس (١/٢٧٦)، الإملاء للعكبري (١/٦٠)، البحر المحيط (٢/٢٥٣)، الحجة لأبي زرع (١٣٩)، السبعة لابن مجاهد (١٨٦)، الغيث للصفاسي (١٦٨)، الكشف للقيسي (١/٣٠٢، ٣٠٣)، المجمع للطبرسي (٢/٣٤٨).

(٣) سقط في ب.

(٤) في ب: وقرأ.

(٥) سقط في ب.

وكذلك قال نصر بن يوسف عن الكسائي فيما زعم محمد بن إدريس الدنداني عنه .

وقال أصحاب عاصم: بالصاد .

وليس في كتابي ذلك عن يحيى عن أبي بكر .

ولم يختلفوا في التي في سورة البقرة أنها بالسين .

[قال أبو علي^(١)] : وجه قول من أبدل من السين الصاد في هذه المواضع أن الطاء حرفٌ مستعملٌ يتصعد من مخرجها إلى الحنك، ولم تتصعد السين تصعدها، فكره التصعد من التسفل، فأبدل من السين حرفًا من مخرجها في تصعد الطاء؛ فتلاءم الحرفان، وصار كل واحدٍ منهما وفق صاحبه في التصعد، فزال بالإبدال ما كان يكره من التصعد عن التسفل، ولو كان اجتماع الحرفين على عكس ما ذكرنا، وهو أن يكون التصعد قبل التسفل؛ لم يكره، ولم يبدلوا .

ألا ترى أنهم قالوا: طمس الطريق وطسم، وقسوت وقست، فلم يكرهوا التسفل عن تصعدي، كما كرهوا: «بسط»، حتى قالوا: «بصط»؛ فأبدلوا .

ومثل ذلك قولهم: هذا مارقٌ وحاذق، فلم يميلوا؛ لأنهم كرهوا أن يتسفلوا بالإمالة، ثم يتصعدوا بالحرف المستعلي، كما كرهوا أن يتسفلوا بالسين ثم يتصعدوا إلى الطاء، ولو قالوا: مرت بطارد [و] ﴿وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١١٤] وهذا صاحب قادر؛ لم يكرهوا الإمالة؛ لأنه يتسفل بعد تصعد، والتسفل بعد التصعد أسهل من التصعد بعد التسفل، كذلك القول في ﴿بَسْطَةً﴾ و: ﴿طَسْرَةً﴾ [الشعراء: ١] .

فأما إشمام حمزة الصاد الزاي: فلائه أثر أن يوفق بين الحرفين من وجه آخر غير ما ذكرناه^(٢)، وهو أن السين مهموسةٌ، والطاء مجهورة، فضارع بالسين حرفًا مجهورًا في موضع السين، وهو الزاي؛ ليوافق الطاء أيضًا في الجهر كما وافقه^(٣) الصاد في الإطباق، فوفق بين الحرفين من موضعين، كما فعل ذلك في قوله: ﴿الصِّرَاطُ﴾ وقد تقدم ذكر ذلك حيث ذكرنا ﴿الصِّرَاطُ﴾ .

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: ذكرناه.

(٣) في ب: وافقها.

فأما من لم يبدل السين في ﴿بَسَطَ﴾، وترك السين؛ فلأنه أصل الكلمتين؛ ولأن بين الحرفين من الخلاف يسيراً؛ فاحتمل الخلاف لقلته، ولأن هذا النحو من الخلاف لقلته غير معتد به.

ألا ترى أن الحرفين المتقاربين، قد يقعان في روى، فيستجيزون ذلك كما يستجيزونه في المثليين، كقوله: [من الرجز]

إِذَا رَكِبْتُ فَأَجْعَلُونِي وَسَطًا
إِنِّي كَبِيرٌ لَا أُطِيقُ الْعُنْدًا^(١)

فكما جعل الدال مثل الطاء في جمعهما في حرف الروى، ولم يحفل بما بينهما من الخلاف في الإطباق، كذلك لم يحفل بما بين السين والطاء، فلم يقربها منها كما فعل الآخرون.

[و] ^(٢)اختلفوا في كسر السين وفتحها من ﴿عَسَيْتُمْ﴾ [٢٤٦]، [محمد: ٢٢]:

فقرأ نافع: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ﴾ بكسر السين في الموضعين^(٣).

وفتح الباقون السين من: ﴿عَسَيْتُمْ﴾.

[قال أبو علي^(٤)]: «عَسَيْتُ»: الأكثر فيه فتح السين وهي المشهورة.

ووجه قول نافع: أنهم قد قالوا: هو: عس بذاك، وما أعساه، وأعس به، حكاة ابن الأعرابي، فقولهم: عس. يقوى قراءته: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ﴾.

ألا ترى أن «عس» مثل حر وشج؟ وحر وحرى مثل: مذل ومذيل^(٥)، وطب

(١) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (عند، وسط)، وتاج العروس (كفاً، عند)، وجمهرة اللغة ص (٦٦٦، ٨٧٩).

ويروى «رحلت» بدلاً من «ركبت».

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر الإعراب للنحاس (٢٧٧/١)، الإملاء للعكبري (٦٠/١)، البحر المحيط (٢/٢٥٥)، التبيان للطوسي (٢/٢٨٧)، تفسير القرطبي (٣/٢٤٤)، الحجة لأبي زرة (١٤٠)، السبعة لابن مجاهد (١٨٧)، الغيث للصفاقسي (١٦٨)، كشف (٣٠٣/١)، المجموع للطبرسي (٢/٢٤٩)، تفسير الرازي (٢/٢٩٢).

(٤) سقط في أ.

(٥) المذل: الضجر والقلق، مذل مذلًا فهو مذل، والأثنى مذلَّة. والمذل: البازل لما عنده من مال أو سر، وكذلك إذا لم يقدر على ضبط نفسه. ومذل بصره - بالكسر - مذلًا، ومذلًا، فهو مذل ومذيل، ومذل يمذل، كلاهما: قلق لسره فأفشاه... ومذل على فراشه مذلًا، فهو مذل، ومذل مذالة، فهو مذل، كلاهما: لم يستقر عليه من ضعف وغرض.

وطيب. وقد جاء «فَعَلَ» و«فَعِلَ» فى نحو: نَقَمْتُ وَنَقِمْتُ.

وقالوا: ورى الزند، وقالوا: وريت بك زنادى؛ فاستعملوا «فعل» فى هذا الحرف، فيما قاله أبو عثمان، فكَذَلِكَ عَسَيْتُ وَعَسَيْتُ.

فإن أسند الفعل إلى ظاهر، فقياس ﴿عَسَيْتُمْ﴾ أن تقول: عَسَى زيدٌ، مثل رضى، فإن قاله فهو قياس قوله، وإن لم يقله فسائغ له أن يأخذ باللغتين، فيستعمل إحداهما فى موضع، والأخرى فى موضع آخر؛ كما فعل ذلك غيره^(١).

[و]^(٢)اختلفوا فى ضمّ الغين وفتحها من قوله -تعالى-: ﴿غُرْفَةٌ﴾ [٢٤٩]:

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو: ﴿غُرْفَةٌ﴾ بفتح الغين^(٣).

وقرأ عاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائى: ﴿غُرْفَةٌ﴾ بضم الغين.

قال أبو على: من فتح الفاء التى هى غينٌ من ﴿غُرْفَةٌ﴾، عدّى الفعل إلى المصدر، والمفعول فى قوله محذوف [تقديره]: إلا من اغترف ماءً غرفةً.

ومن قال: ﴿غُرْفَةٌ﴾ عدّى الفعل إلى المفعول به، ولم يعده إلى المصدر كما عداه الآخرون إليه ولم يعدوه إلى المفعول به، وإنما جعلت هذا مفعولاً به؛ لأن الغرفة:

= ينظر: اللسان (مذل).

(١) نقل كلام المصنف ههنا ابن منظور فى اللسان (عسا) وقال بعده: وقال الأزهرى: قال النحويون يُقال عَسَى ولا يُقال عَسَى. وقال الله عز وجل: ﴿فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا فى الأرض﴾؛ اتفق القراء أجمعون على فتح السين من قوله: عَسَيْتُمْ إلا ما جاء عن نافع أنه كان يقرأ فهل «عَسَيْتُمْ»، بكسر السين. وكان يقرأ: ﴿عَسَى ربكم أن يهلك عدوكم﴾، فدل موافقته القراء على «عَسَى» على أن الصواب فى قوله عَسَيْتُمْ فتح السين. قال الجوهري: ويقال: عَسَيْتُ أن أفعل ذلك وَعَسَيْتُ، بالفتح والكسر، وقرئ بهما ﴿فهل عَسَيْتُمْ﴾ و﴿عَسَيْتُمْ﴾.

وحكى اللحيانى عن الكسائى: بِالْعَسَى أن يفعل، قال: ولم أسمعهم يُصرفونها مُصْرَفِ أخواتها، يعنى بأخواتها «حَرَى» و«بالحرى»، وما أشكلها. وهذا الأمر مُعَسَاة منه، أى: مُخْلَفَةٌ. وإنه لَمُعَسَاة أن يفعل ذلك، كقولك مَخْرَاة، يكون للمذكر والمؤنث والاثنتين والجمع بلفظ واحد.

(٢) سقط فى أ.

(٣) ينظر الإعراب للنحاس (٢٧٩/١)، الإملاء للعكبرى (٦١/١)، البحر المحيط (٢/٢٦٢)، التبيان للطوسى (٢/٢٩٤)، التيسير للدانى (٨١)، تفسير الطبرى (٥/٣٤٢)، تفسير القرطبى (٣/٢٥٣)، الحجة لابن خالويه (٩٩)، الحجة لأبى زرعة (١٤٠)، السبعة لابن مجاهد (١٨٧)، الغيث للصفاقسى (١٦٨)، الكشف للقيسى (١/٣٠٣، ٣٠٤)، المجمع للطبرسى (٢/٣٥٤)، تفسير الرازى (٢/٢٩٧)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٣٠).

العين المغترفة، فهو بمنزلة: إلا من اغترف ماء.
 والبغداديون يجعلون هذه الأسماء المشتقة من المصادر بمنزلة المصادر،
 ويعملونها كما يعملون المصادر؛ فيقولون: عجبت من دهنك لحيتك.
 وقد جاء عن العرب ما يدل على صحة ما ذهبوا إليه.
 قال: [من الوافر]

... .. وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةِ الرِّتَاعَا^(١)

وأشياء غير هذا؛ فعلى هذا: يجوز أن تنصب «العُرْفَة» نصب «العُرْفَة».
 وقد قال سيبويه في نحو: الجلسة، والركبة: إنه قد يستغنى بها عن المصادر، أو
 قال: تقع مواقعها؛ فهذا كالمقارب لقولهم.
 ولو قيل: إن الضم هنا أوجه لقوله: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ﴾ [البقرة: ٢٤٩] والمشروب:
 العُرْفَة، لكان قولاً.

فأما الباء في قوله: ﴿يَكِيدُونَ﴾ فمن فتح فاء ﴿عُرْفَة﴾: جاز أن يتعلق بالمصدر
 عنده، وجاز أن يعلقه بالفعل، ومن أعمل «العُرْفَة» إعمال المصدر؛ جاز أن يعلق
 الباء بها في قوله، وكلا الأمرين مذهب.

[و]^(٢) اختلفوا في كسر الدال وفتحها، وإدخال الألف وإسقاطها من قوله -عز
 وجل-: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ﴾ [٢٥١]:

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ بغير ألف ههنا، وفي
 الحج: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ﴾ [الآية: ٣٨].

وقرأ نافع: ﴿وَلَوْلَا دَفَاعُ اللَّهِ﴾ ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ﴾ [الحج: ٣٨] بألف فيهما جميعاً^(٣).

وقرأ عاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ﴾ بغير ألف،

(١) تقدم.

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر الإعراب للنحاس (١/٢٧٩)، الإملاء للعكبري (١/٦١)، البحر المحيط (٢/٢٦٩)،
 التبيان للطوسي (٢/٢٩٩)، التيسير للداني (٨٢)، تفسير الطبري (٥/٣٧٦)، تفسير
 القرطبي (٣/٢٥٩)، الحجة لابن خالويه (٩٩)، الحجة لأبي زرعة (١٤٠)، السبعة لابن
 مجاهد (١٨٧)، الغيث للصفاقسي (١٦٨)، الكشف للقيسي (١/٣٠٤، ٣٠٥)، المجمع
 للطبرسي (٢/٣٥٦)، المعاني للأخفش (١/١٨٠)، تفسير الرازي (٢/٣٠٢)، النشر لابن
 الجزري (٢/٢٣٠).

﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْفِعُ﴾ بألف، وروى عبد الوهاب عن أبان عن عاصم: ﴿وَلَوْلَا دِفَاعُ اللَّهِ﴾ بألف.

قال أبو على: ﴿دِفَاعُ﴾ يحتمل أمرين:

يجوز أن يكون مصدرًا لـ «فَعَلَ»، كالكتاب واللقاء، ونحو غير^(١) من المصادر التي تجيء على «فَعَالٍ» كما تجيء على «فَعَالٍ»؛ نحو: الجمال والذهاب. ويجوز أن يكون مصدرًا لـ «فاعِل»، يدل على ذلك قراءة من قرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْفِعُ عَنِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، فالدفاع يجوز أن يكون مصدرًا لهذا؛ كالقتال، ونظيره: الكتاب في أنه جاء مصدرًا لفَاعَلَ وفَعَلَ، فقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ﴾ [النور: ٣٣] الكتاب فيه مصدر «كتب»، كما أن المكاتبه كذلك، وقال تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] فالكتاب مصدر لـ «كتب» الذي دل عليه قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] لأن المعنى: كتب هذا التحريم عليكم كتابًا، وكذلك قوله: ﴿كَتَبْنَا مُوَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥] فكأن معنى «دفع» و«دافع» سواء.

ألا ترى أن قوله: [من الكامل]

وَلَقَدْ حَرِصْتُ بِأَنْ أَدْفَعَ عَنْهُمْ فَإِذَا الْمَنِئَةُ أَقْبَلَتْ لَا تُدْفِعُ^(٢)
فوضع أدافع موضع أدفع^(٣)؛ كان المعنى: حرصت بأن أدفع عنهم المنية، فإذا المنية لا تدفع.

وقال أمية: [من الكامل]

لَوْلَا دِفَاعُ اللَّهِ ضَلَّ ضَلَالُنَا وَلَسَرْنَا أَنَا نُتَلَّ^(٤) وَنُوَادُ^(٥)

(١) في ب: نحو.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص(٨)، ولسان العرب (حرص)، وتاج العروس (حرص).

(٣) في ب: فوضع تدافع موضع تدفع.

(٤) نُتَلَّ: نُصْرَع، يقال: تلّ فلانًا تلاً: صرعه، وألقاه على عنقه وخذه، ومنه قوله - تعالى - : ﴿وتله للجبین﴾.

ينظر: المعجم الوسيط (تلل).

(٥) البيت في ديوانه ص(٢٤)، ولسان العرب (ضلل)، ورويت: «وثاق» بدلًا من «دفاع» و«فنوَادُ» بدلًا من «ونوَادُ».

وإذا كان كذلك فقلوه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ﴾، و﴿يُدْفَعُ﴾ يتقاربان، وليس يدافع كضارب.

ومما يقوى ذلك قوله: ﴿فَنَلَّهُمُ اللَّهُ أَنْفَ يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة: ٣٠]، وليس للمفاعلة التي تكون من اثنين هنا وجه.

[و] ^(١) اختلفوا في الرفع والنصب من قوله -تعالى-: ﴿لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَعَةٌ﴾ [٢٥٤]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةً﴾ بالنصب في كل ذلك بلا تنوين ^(٢)، وفي سورة إبراهيم: ﴿لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ [الآية: ٣١] مثله أيضًا، وفي الطور: ﴿لَا لَعُوَ فِيهَا وَلَا تَأْتِيمٌ﴾ [الآية: ٢٣] مثله.

وقرأ نافع، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي. كُلُّ ذلك بالرفع والتنوين. قال أبو علي: خُصَّ البيع في قوله: ﴿لَا بَيْعَ فِيهِ﴾؛ لما في المبايعة من المعاوضة؛ فيظن أن ذلك كالفداء في النجاة مما أوعدوا به؛ فصار ذلك في المعنى كقوله -تعالى-: ﴿وَإِنْ تَعَدَّلْ كَلَّ عَدْلٍ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا﴾ [الأنعام: ٧٠].

وكقوله: ﴿فَالْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنْكُمْ فِدْيَةٌ﴾ [الحديد: ١٥].

وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَيَفْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَمَةِ مَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٣٦].

ونحو ذلك من الآي التي تعلم أنه لا فداء لعذاب ذلك اليوم، ولا مانع منه.

وكذلك قوله: ﴿وَلَا خُلَّةٌ﴾؛ لأن الخليل قد ينتفع بخلة خليله، كما أن المشفوع له قد ينتفع عند شفاعته الشافع له، فأعلم -سبحانه- أن ذلك كله لا ينفع في ذلك اليوم، قال -تعالى-: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حِمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨].

فأما قوله: ﴿لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ [إبراهيم: ٣١] فإن قوله: ﴿خُلَّةٌ﴾ يحتمل أمرين:

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر إتحاف الفضلاء (١٣٥)، الإعراب للنحاس (٢٨٢/١)، البحر المحيط (٢٧٦/٢)، التبيان للطوسي (٣٠٥/٢)، التيسير للداني (٨٢)، تفسير القرطبي (٢٦٦/٣)، الحجة لابن خالويه (٩٩)، الحجة لأبي زرعة (١٤١)، السبعة لابن مجاهد (١٨٧)، الغيث للصفاسي (١٦٩)، الكشف للزمخشري (١٥٣/١)، الكشف للقيسي (٣٠٥/١، ٣٠٦)، المجمع للطبرسي (٣٥٩/٢)، تفسير الرازي (٣١١/٢)، النشر لابن الجزري (٢١١/٢).

يجوز أن يكون جعل «الخلة» كالأسماء؛ كما جعل غيرها من المصادر كذلك؛ فكسر تكسيرها، وجعل كقولهم: بُزْمَةٌ وِبِرَامٌ^(١)، وَجُفْرَةٌ وَجِفَارٌ^(٢)، وَعُلبَةٌ وَعِلَابٌ^(٣)، ويجوز أن يكون مصدر: خَالَتُهُ مُحَالَةً وَخِلَالًا.

أنشد أبو عبيدة: [من الوافر]

وَيُخْبِرُهُمْ مَكَانَ الثُّونِ مِنِّي وَمَا أَعْطَيْتُهُ عَرَقَ الْخِلَالِ^(٤)
وأما قوله تعالى: ﴿لَا تَلْعَوْ فِيهَا وَلَا تَأْتِيَنَّ﴾ [الطور: ٢٣]: فإن أبا عبيدة قال: اللُّغَا: التكلم بما لا ينبغي.

وأنشد للعجاج: [من الرجز]

عَنِ اللَّغَا وَرَقَّتِ التَّكَلُّمُ^(٥)

قال: وتقول: لَغَيْتَ تَلْعَى، مثل: لَقَيْتَ تَلْقَى، قال: ولغا الطير: أصواتها.

وأنشد غيره: [من البسيط]

بَاكَرْتُهُ قَبْلَ أَنْ تَلْعَى عَصَافِرُهُ مُسْتَخْفِيًا صَاحِبِي وَغَيْرُهُ الْخَافِي^(٦)
قال أبو علي: فكأنَّ اللَّغَوُ واللغا مثلُ الدَّلْوِ والدَّلَا، والعيب والعاب، ونحو ذلك مما يجيء على فعل وفعل. واللغو: التكلُّم بما لا ينبغي، والخوض فيما نهى عنه.

(١) برمة: مفرد، وبرام: جمعه، والبرمة: القدر من الحجارة، ويجمع - أيضًا - على بُرْم وبُرْم.
ينظر: المعجم الوسيط (برم).

(٢) جفرة: مفرد، وجفار: جمعه، والجفرة من كل شيء: وسطه ومعظمه، والجفرة: الحفرة الواسعة المستديرة، وخرق الدعامة المحفور تحت الأرض، وجوف الصدر، وتجمع - أيضًا - على جُفَر.

ينظر: المعجم الوسيط (جفر).

(٣) علبة مفرد، وعلاب: جمعه، والعلبة: قذح ضخ من خشب أو من جلود الإبل، وقد يكون لها طوق من خشب، يحلب فيه. وتجمع - أيضًا - على عُلب.
ينظر: المعجم الوسيط (علب).

(٤) البيت للحارث بن زهير العيسى في لسان العرب (عرق، نون)، وتهذيب اللغة (١٥/٥٦١)، وتاج العروس (عرق، نون)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص (١٠٨)، ومقاييس اللغة (٤/٢٨٤)، والمخصص (١٢/٢٤٤)، وتهذيب اللغة (١/٢٢٦).

(٥) تقدم

(٦) البيت لعبد المسيح بن عسلة في ديوانه ص (٤٢٧)، واللسان (لغا)، وشرح اختيارات المفضل ص (١٢٢٢)، وسمط اللآلي ص (٥٧٠)، والتاج (لغا)، والمؤتلف والمختلف ص (١٥٨)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة (٦/٤١٤)، وأبالي القالي (١/٢٥٤).

قال -عز وجل-: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا أَعْمَلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِي الْجَاهِلِينَ﴾ [القصص: ٥٥]، [أى]^(١): لا نبتغي مماراتهم^(٢) ولا الخوض معهم فيما يخوضون فيه، فالمضاف محذوف، وقال -تعالى-: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾ [المؤمنون: ٣]، فأما قوله -سبحانه-: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا﴾ [الفرقان: ٧٢]:

فيجوز أن يكون المعنى: إذا مروا بأهل اللغو -أو: ذوى اللغو- مروا كراماً؛ فلم يجاروهم فيه، واجتنبوهم، فلم يخوضوا معهم.

ويجوز أن يكون مثل قولك: مرت بى آية كذا، ومررت بسورة كذا، أى: تلوتها وقرأتها، أى: إذا أتوا على ذكر ما يستفحش ذكره، كنوا عنه ولم يصرحوا؛ وأحسب بعض المفسرين ذهب فيه إلى هذا التأويل.

وليس هذا فى كل حال، ولكن فى بعض دون بعض، فإذا كان الحال حالاً يقتضى التبيين، فالتصريح أولى؛ كما روى من التصريح فى قصة ماعز، وكما روى: «مَنْ تَعَزَّى بَعْدَ الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَعْضُوهُ بِهِنَ أَبِيهِ وَلَا تَكْنُؤَا»؛ وكما روى عن أبى بكر -رضى الله عنه- أو غيره من الصحابة، أنه قال لبعض المشركين: اعْضُضْ بِيْظِرِ اللَّاتِ.

وقد يُستعمل اللغو فى موضع آخر، وهو ألا يعتد بالشىء، فمما يكون على هذا قوله تعالى: ﴿لَا يُؤْخَذُكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] فهذا يحمل على ما وضعت فيه الكفارة، نحو: لا والله، وبلى والله.

ومن ذلك قول الشاعر: [من الوافر]

وَيُلْغَى دُونَهَا الْمَرْتَى لَعْوَا كَمَا أَلْغَيْتَ فِي الدِّيَةِ الْحَوَارَا^(٣)
ألا ترى أن الدية لا يؤخذ فيها الحوار؛ فصار لا اعتداد به فيها.

فأما «التأثيم» فقالوا: أثم يَأْثِمُ؛ إذا ركب إثماً^(٤)، فإذا حملته على ذلك قلت:

(١) سقط فى ب.

(٢) فى ب: مجاراتهم.

(٣) البيت لذى الرمة فى ديوانه ص(١٣٧٩)، وشرح الأشمونى (٣/٧٣٨)، وشرح المفصل (٨/٦). ويروى: «ويسقط بينها» بدل «ويلغى دونها».

(٤) فى ب: مأثماً.

أَتْمَتُهُ تَأْتِيْمًا.

وفى التنزيل: ﴿إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْأَتِيْمِينَ﴾ [المائدة: ١٠٦].

وفيه: ﴿وَبَلِّ لِكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيْرٍ﴾ [البجائية: ٧] وقال -تعالى-: ﴿مَنَّاَعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيْرٍ﴾

[القلم: ١٢].

فيجوز أن يكون: أَتَمَّ وَأَتِيْمٌ، مثل: عالم وعليم، وشاهد وشهيد.

ويجوز أن يكون: أَثِيْمٌ من أَثِيْمٍ، مثل قريح وطبيب، ومذيل وسميح.

فمعنى لا تأتيم: ليس فيها ما يحمل على الإثم: فأما من فتح بلا تنوين، فإنه

جعله جواب هل فيها من لغو أو تأتيم؟ [ومن رفع جعله جواب: أفيها لغو أو تأتيم؟] (١)

وقد ذكرنا صدرًا من القول على النفى فيما تقدم.

والمعنيان يتقاربان فى أن النفى يراد به العموم والكثرة فى القراءتين؛ يدل على

ذلك قول أمية: [من الوافر]

فَلَا لَغَوٌ وَلَا تَأْتِيْمٌ فِيْهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ لَهُمْ مُقِيْمٌ (٢)

ألا ترى أنه يريد من نفى اللغو - وإن كان قد رفعه - ما يريد بنفى التأتيم الذى

فتحه ولم ينونه.

فإن جعلت قوله: «فيها» خبرًا، أضمرت للأول خبرًا وإن جعلته صفة، أضمرت

لكل واحد من الاسمين خبرًا.

قال أحمد بن موسى: كلهم قرأ: ﴿أَنَا أَتِيْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٨] يطرحون الألف التى

بعد النون، من ﴿أَنَا﴾ إذا وصلوا فى كل القرآن، غير نافع (٣)؛ فإن ورشًا وأبا بكر بن

أبى أويس، وقالون رويوا: إثباتها فى الوصل إذا لقيتها همزة فى كل القرآن مثل: ﴿أَنَا

أَحِيٌّ﴾ و: ﴿أَنَا أَخُوْكَ﴾ [يوسف: ٦٩] إلا فى قوله: ﴿إِن أَنَا إِلَّا نَذِيْرٌ مُّبِيْنٌ﴾

[الشعراء: ١١٥]؛ فإنه يطرحها فى هذا الموضع مثل سائر القراء، وتابع أصحابه فى

(١) سقط فى أ.

(٢) تقدم.

(٣) ينظر الإعراب للنحاس (١/٢٨٤)، الإملاء للعكبرى (١/٦٣)، البحر المحيط (٢/٢٨٨)،

الحجة لأبى زرة (١٤٢)، السبعة لابن مجاهد (١٨٨)، الغيث للصفاقسى (١٦٩)،

المجمع للطبرسى (٢/٣٦٦)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٣١).

حذفها عند غير همزة، ولم يختلفوا في حذفها، إذا لم تلقها^(١) همزة إلا في قوله: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] ويأتى في موضعه إن شاء الله^(٢).

[قال أبو على]^(٣): القول في ﴿أَنَا﴾ أنه ضمير المتكلم، والاسم: الهمزة والنون، فأما الألف فإنما تلحقها في الوقف، كما تلحق الهاء له في نحو: مسلمونه. فكما أن الهاء [التي]^(٤) تلحق للوقف، إذا اتصلت الكلمة التي هي فيها بشيء، سقطت، كذلك هذه الألف تسقط في الوصل، والألف في قولهم: «أنا»، مثل التي في: «حَيْهَلًا»^(٥)، في أنها للوقف.

فإذا اتصلت الكلمة التي هي فيها بشيء، سقطت؛ لأن ما يتصل به يقوم مقامه؛ مثل همزة الوصل في الابتداء، في [نحو]^(٦): ابن واسم وانطلاق واستخراج؛ فكما أن هذه الهمزة إذا اتصلت الكلمة التي هي فيها بشيء سقطت ولم تثبت؛ لأن ما يتصل به يتوصل به إلى النطق بما بعد الهمزة، فلا تثبت الهمزة لذلك؛ كذلك الألف في «أنا» والهاء إذا اتصلت الكلمة^(٧) التي هما فيها بشيء سقطتا، ولم يجز إثباتهما، كما لم تثبت^(٨) همزة الوصل؛ لأن الهمزة في هذا الطرف، مثل الألف والهاء في هذا الطرف.

وقد يجرون الوقف مجرى الوصل في ضرورة الشعر، فيثبتون [فيه]^(٩) ما حكمه أن يثبت في الوقف، وليس ذلك مما ينبغي أن يؤخذ به في التنزيل؛ لأنهم إنما

(١) في أ: يلقها.

(٢) هنا نهاية الجزء الثاني في المخطوطة ب. والكلام في أ متصل.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في ب.

(٥) قال سيبويه في باب ما يبينون حركته وما قبله متحرك: «ومثل ذلك قولهم: خذه بحُكْمِكُ... وقد استعملوا في شيء من هذا الألف في الوقف كما استعملوا الهاء؛ لأن الهاء أقرب المخارج إلى الألف، وهي شبيهة بها. فمن ذلك قول العرب: «حَيْهَلًا»، فإذا وصلوا قالوا: حَيْهَلْ بعمر. وإن شئت قلت: حَيْهَلْ، كما تقول: بحكمك.»
ينظر: الكتاب (١٦٣/٤).

(٦) سقط في أ.

(٧) في ب: الكلم.

(٨) زاد في ب: به.

(٩) سقط في أ.

يفعلون ذلك لتصحيح وزن، أو إقامة قافية، وذاتك لا يكونان في التنزيل.
فمن ذلك قوله: [من الرجز]

صَنَحْمْ يُحِبُّ الْخُلُقَ الْأَضْحَمَ^(١)

لما كان يقف على الأضحَم بالتشديد؛ لِيُعْلَمَ أن الحرف في الوصل متحرك^(٢)،
أطلق الحرف، وأثبت التشديد الذي كان حكمه أن يحذف؛ ولهذا وجه في القياس
وهو: أن الحرف الذي للإطلاق لَمَّا لم يلزم؛ لأن في الناس من يجرى القوافي في
الإنشاد مجرى الكلام^(٣).

فيقول: [من الوافر]

أَقْلَى اللُّومِ عَاذِلَ وَالْعِتَابِ
[من البسيط]:

وَأَسْأَلُ بِمَضَقَّةِ الْبَكْرِىِّ مَا فَعَلَ^(٥) ...
فكذلك يلزم أن يقول: الْأَضْحَمَّ على هذا فلا يطلق فإذا كان ذلك وجهًا في

(١) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص (١٨٣)، وشرح أبيات سيبويه (٤١٩/١)، والكتاب (١/ ٢٩ ، ١٧٠/٤)، ولسان العرب (ضخم) وبلا نسبة في رصف المباني ص (١٦٢)، وسر صناعة الإعراب (١/ ١٦٢ ، ٤١٦ ، ٥١٥/٢)، ولسان العرب (بعد، بيد، فوه)، والمحتسب (١/ ١٠٢)، والمنصف (١/ ١٠).

(٢) في ب: يتحرك.

(٣) ذكر ذلك سيبويه في باب: وجوه القوافي في الإنشاد، حيث قال: «هذا باب وجوه القوافي في الإنشاد: أما إذا ترنموا، فإنهم يلحقون الألف والواو ما ينون وما لا ينون... فإذا أنشدوا ولم يترنموا فعلى ثلاثة أوجه: ... وأما الثالث: فأن يجرؤا القوافي مجراها لو كانت في الكلام ولم تكن قوافي شعر، جعلوه كالقوافي حيث لم يترنموا، وتركوا المدة؛ لعلمهم أنها في أصل البناء، سمعناهم يقولون لجرير:

أَقْلَى اللُّومِ عَاذِلَ وَالْعِتَابِ

وللأخطل:

وَأَسْأَلُ بِمَضَقَّةِ الْبَكْرِىِّ مَا فَعَلَ

وكان هذا أخف عليهم. ويقولون:

قد رابنى حفص فحرك حفصا

يثبتون الألف؛ لأنها كذلك في الكلام.

ينظر: الكتاب (٤/ ٢٠٤ : ٢٠٩).

(٤) تقدم.

(٥) تقدم.

الإنشاد؛ علمت أن الحرف الذى للإطلاق غير لازم، فإذا لم يلزم لم يعتد به، وإذا لم يعتد به، كان [الحرف]^(١) المشدد كأنه موقوف عليه فى الحكم.

ومثل ذلك: [من الرجز]

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبًا^(٢)

ومثله: [من الرجز]

بَبَايِلٍ وَجَنَاءٍ أَوْ عَيْهَلٍ^(٣)

ومثله: [من الرجز]

تَعَرَّضَ الْمُهْرَةَ فِى الطُّولِ^(٤)

[ومثله]^(٥): [من البسيط]

مِثْلُ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَا^(٦)

فهذا النحو قد يجيء فى الشعر على هذا وليس هذا كوقف حمزة فى ﴿مَرَضَاتٍ﴾ من ﴿مَرَضَاتِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]؛ لأن الوقف على التاء لغة حكاها عن أبى الخطاب^(٧)، وقد^(٨) استعمل فى الكلام والشعر، وهذا الذى أثبت حرف الإطلاق مع التشديد إنما هو فى الشعر دون الكلام، فليس قول القائل: [من الرجز] بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْجَحْفَتِ^(٩)

(١) سقط فى ب.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) الرجز لمنظور بن مرثد الأسدى فى شرح شواهد الشافية ص (٢٤٨)، ويلا نسبة فى جمهرة اللغة ص (١٣٢٠)، وسر صناعة الإعراب (١/ ١٦٠)، وشرح المفصل (٩/ ٨٢)، ومجالس ثعلب (٢/ ٦٠١)، والمحتسب (١/ ١٣٧).

(٥) سقط فى ب.

(٦) تقدم.

(٧) عبد الحميد بن عبد المجيد، أبو الخطاب الأخفش الأكبر، مولى قيس بن ثعلبة أحد الأخافشة الثلاثة المشهورين، كان إمامًا فى العربية قديمًا، لقى الأعراب وأخذ عنهم وعن أبى عمرو بن العلاء وطبقته، أخذ عنه سيويه والكسائى ويونس وأبو عبيدة، وكان دينًا ورعًا ثقة، وهو أول من فسر الشعر تحت كل بيت، وما كان الناس يعرفون ذلك قبله، وإنما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسروها.

ينظر: البغية (٢/ ٧٤).

(٨) فى ب: فقد.

(٩) تقدم.

مَثَلٌ: عَيْهَلٌ، وَالْقَصْبُ.

ويمكن أن يكون قوله: [من الطويل]

هُمُ الْقَائِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَهُ (١)

وقوله: [من الطويل]

وَلَمْ يَزْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُونَهُ (٢) ...

الهاء فيه هاء الوقف التي تلحق في «مُسْلِمُونَهُ» و«صَالِحُونَهُ» فألحق الهاء حرف اللين، كما ألحقوا الحرف المشدد حرف الإطلاق، وأجروا غير القافية مجرى القافية.

كما أجروا قوله: [من الكامل]

لَمَّا رَأَتْ مَاءَ السَّلَا مَشْرُوبًا (٣)

وإن لم يكن مُصَرَّعًا مجرى المصارع. ولا يجوز شيء من ذلك في غير الشعر. وأما ما روى عن نافع من إثباته الألف في ﴿أَنَا﴾ إذا كانت بعد الألف همزة، فإني

(١) صدر بيت وعجزه:

..... إذا ما خَشَوْا مِنْ مُحَدِّثِ الْأَمْرِ مُعْظَمًا

والبيت بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٣٩١/١)، وخزانة الأدب (٢٦٦/٤)، ٢٦٩، (٢٧٠)، والدرر (٢٣٥/٦)، وشرح المفصل (١٢٥/٢)، والكتاب (١٨٨/١)، ولسان العرب (طلع، حين، ها) - وفيه: «مفطعًا» مكان «معظمًا» - ومجالس ثعلب (١٥٠/١)، وهمع الهوامع (١٥٧/٢).

والشاهد فيه الجمع بين النون والضمير في الأمر «ن»، للضرورة الشعرية.

(٢) صدر بيت - وعجزه:

..... جَمِيعًا وَأَيْدِي الْمُغْتَقِينَ رَوَاهِقُهُ

والبيت بلا نسبة في خزانة الأدب (٢٦٦/٤)، (٢٧١)، وشرح المفصل (١٢٥/٢)، والكتاب (١٨٨/١)، والمقرب (١٢٥/١).

والشاهد فيه قوله: «محتضرونه»؛ حيث جمع بين النون والضمير، وهذا شاذ. وقد حُمِلَ هذا على أن الهاء هنا، هي هاء السكت؛ أتى بها بيانًا لحركة النون إجراءً للوصل مجرى الوقف ضرورة، وحركت هاء السكت كذلك؛ تشبيهًا لها في الحركة بهاء الإضمار ضرورة أيضًا.

(٣) صدر بيت لحجل بن نضلة؛ وعجزه:

..... والفَرثُ يَعْصِرُ فِي الْإِنَاءِ أُرْنَتْ

والبيت في اللسان (سلا).

ورويت، «مشروبها» بدلًا من «مشروبها».

لا أعرف^(١) بين الهمزة وغيرها من الحروف فصلا، ولا شيئا يجب من أجله إثبات الألف التي حكمها أن تثبت في الوقف، بل لا ينبغي أن تثبت الألف التي حكمها أن تلحق في الوقف وتسقط في الوصل قبل الهمزة؛ كما لا تثبت قبل غيرها من الحروف في شيء من المواضع. وقد جاءت الألف^(٢) [في]^(٣) «أنا» مثبتة في الوصل في الشعر من ذلك:

قول الأعشى: [من المتقارب]

فَكَيْفَ أَنَا وَانْتِحَالِي الْقَوَافِ يَ بَعْدَ الْمَشِيبِ كَفَى ذَاكَ عَارًا^(٤)
وقول الآخر: [من الوافر]

أَنَا شَيْخُ الْعَشِيرَةِ فَأَعْرِفُونِي حَمِيدٌ قَدْ تَذَرَيْتُ السَّنَامَا^(٥)
ومن زعم أن الهمزة في «أنا» أصلها ألف ساكنة ألحقت أولا، فلما ابتدئ بها قلبت همزة، فالهمزة على هذا مبدلة من ألف - فإن قائل هذا القول جاهل بمقاييس النحويين، وبمذاهب العرب في نحوه.

أما جهله بمقاييس النحويين فإنهم لا يجيزون الابتداء بالساكن؛ فلذلك قال الخليل: لو لفظت بدال «قَدْ» لجلبت همزة الوصل فقلت: «إد». وقال أبو عثمان: لو لم تحذف الواو من «عدة» ونحوها، للزمك أن تجلب الهمزة للوصل، فقلت: إبيدة. وأما موضع الجهل بمذاهب العرب التي عليها قاس النحويون: فهو أنهم لم ييتدثوا بساكن في شيء من كلامهم، فإذا أدى إلى ذلك قياس اجتلبوا همزة الوصل. ويبين ذلك أنهم لم يخففوا الهمزة مبتدأة؛ لأن في تخفيفها تقريرا من الساكن، فكما لم ييتدثوا بالساكن، كذلك لم ييتدثوا بما كان مقربا منه.

(١) في ب: أعلم.

(٢) في ب: ألف.

(٣) سقط في ب.

(٤) البيت في ديوانه ص(١٠٣)، وتخليص الشواهد ص(١٠٣)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص(٧٠٩)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٢٧٣)، ولسان العرب (نحل)، وبلا نسبة في رصف المباني (١٤/٤٠٣)، وشرح المفصل (٤/٤٥)، والمقرب (٢/٣٥).

(٥) البيت لحمد بن ثور في ديوانه ص(١٣٣)، وأساس البلاغة (ذرى)، وشرح شواهد الشافية ص(٢٢٣)، ولسان العرب (أنن)، ولحميد بن بجدل في خزنة الأدب (٥/٢٤٢)، وبلا نسبة في رصف المباني ص(١٤، ٤٠٣)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/٢٩٥)، وشرح المفصل (٣/٩٣، ٨٤/٩)، والمقرب (١/٢٤٦)، والمنصف (١/١٠).

ومما يبين ذلك أنهم إذا توالى حرفان متحركان [فى أول بيت]^(١)، حذفوا للجزم المتحرك الأول حتى يصير «فعولن»: «عولن»، وقد توالى فى «متفا» من «متفاعلن» ثلاث متحركات فلم يخرموه، لما كان الثانى من «مُتفا» قد يسكن للزحاف، فإذا سكن للزحاف لزمه أن يبتدىء بساكن؛ فلما^(٢) كانوا قد رفضوا ما يؤدى إلى الابتداء بالساكن، فإن يرفضوا الابتداء بالساكن نفسه أولى، وإذا^(٣) كان الأمر على ما وصفنا، تبينت أن الذى قال ذلك جهل ما ذكرنا من مقاييس النحويين، ومذاهب العرب فيها أو تجاهل، وتبينت -أيضاً- أنه ليس فى الحروف التى يبتدأ بها حرفٌ مبدل للابتداء به، وأن الحروف التى يبتدأ بها على ضربين: متحركٌ وساكنٌ، فإن كان متحركاً ابتدىء به ولم يغير من أجل الابتداء به، وإن كان ساكناً؛ اجتلبت^(٤) له همزة الوصل فى اسمٍ كان أو فعلٍ أو حرفٍ، وقد كان من حكم مثل هذا الرأى ألا يتشاغل به لسقوطه وخروجه من قول الناس.

اختلفوا فى إدغام التاء فى التاء من^(٥) قوله -تعالى-: ﴿كَمْ لَبِثْتُ﴾ [٢٥٩] و: ﴿لَبِثْتُ﴾ [الكهف: ١٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم فى كل القرآن ذلك بإظهار التاء.
وقرأ أبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائى بالإدغام^(٦).

قال أبو على: من بين «لبث» ولم يدغم؛ فلتباين المخرجين، وذاك^(٧) أن الظاء والذال والتاء من حيز، والطاء والتاء والذال من حيز، فلما تباين المخرجان، واختلف الحيزان لم يدغم.

ومن أدغم أجراهما مجرى المثليين؛ من حيث اتفق الحرفان فى أنهما من طرف

(١) سقط فى ب.

(٢) فى ب: فإذا.

(٣) فى أ: فإذا.

(٤) فى أ: اجتلب.

(٥) فى أ: فى.

(٦) ينظر الإعراب للنحاس (٢٨٤)، البحر المحيط (٢٩٢/٢)، تفسير القرطبي (٢٩١/٣)،

الحجة لابن خالويه (١٠٠)، السبعة لابن مجاهد (١٨٨)، الغيث للصفاسى (١٦٩)،

المجمع للطبرسى (٣٦٨/٢).

(٧) فى ب: وذلك.

اللسان وأصول الثنايا، واتفقا في الهمس، ورأى الذى بينهما من الاختلاف فى المخرج خلافاً يسيراً فأدغم، وأجراهما مجرى المثليين.

ويقوى ذلك وقوع نحو هذا حرفى روى فى قصيدة واحدة، فجرى عندهم فى ذلك مجرى المثليين.

ويقوى ذلك اتفاقهم فى ست فى الإدغام. ألا ترى أن الدال ألزمت الإدغام فى مقاربها^(١)، وإن اختلفا فى الجهر والهمس، ولما ألزمت الدال الإدغام فى مقاربها^(٢)، فصارت الكلمة بذلك على صورة لا يكون فى كلامهم مثلها، إلا أن يكون صوتاً، أبدلت من السين التاء، وأدغمت الدال فى التاء فصار ستاً، فبحسب إلزامهم الإدغام فى هذه الكلمة مع اختلاف الحرفين فى الجهر والهمس يحسن الإدغام فى: ﴿لَبِثْتُ﴾ و﴿لَبِثْتُمْ﴾.

ويقوى الإدغام فيه -أيضاً- أن التاء ضمير فاعل، وضمير الفاعل يجرى مجرى الحرف من الكلمة؛ يذلك^(٣) على ذلك وقوع الإعراب بعد ضمير الفاعل فى: يقومان، ونحوها، وسكون اللام فى نحو: فعلت؛ فضارع بذلك الحرفين المتصلين، وإذا^(٤) صار بمنزلة المتصلين من حيث ذكرنا، لزم الإدغام كما لزم فى «ست»؛ وكما أدغم من أسكن العين فى «وتد» فقال: «وَدَّ».

اختلفوا فى إثبات الهاء فى الوصل من قوله -عز وجل-: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهٖ﴾ [٢٥٩] و: ﴿أَفْتَدَتْ﴾ [الأنعام: ٩٠]، و: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَّ﴾ [الحاقة: ٢٨]، و: ﴿سُلْطَانِيَّةٖ﴾ [الحاقة: ٢٩]، و: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَّةٖ﴾ [القارعة: ١٠]، وإسقاطها فى الوصل ولم يختلفوا فى إثباتها فى الوقف:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر هذه الحروف كلها بإثبات الهاء فى الوصل. وكان حمزة يحذفهن فى الوصل^(٥).

(١) فى أ: مقاربه.

(٢) فى أ: مقاربه.

(٣) فى ب: يدل.

(٤) فى أ: فإذا.

(٥) ينظر الإملاء للعكبرى (١/٦٤)، البحر المحيط (٢/٢٩٢)، التبيان للطوسى (٢/٣٢٠)،

التيسير للدانى (٨٢)، تفسير الطبرى (٥/٤٦٠)، الحجة لابن خالويه (١٠٠)، الحجة لأبى

زرعة (١٤٣)، السبعة لابن مجاهد (١٨٩)، الغيث للصفاسى (١٦٩)، الكشف للقيسى =

وكان الكسائي يحذف الهاء في الوصل من قوله: ﴿يَتَسَنَّهٗ﴾، و﴿أَفْتَدَهُ﴾ ويشتبها في الوصل في الباقي.

وكلهم يقف على الهاء، ولم يختلفوا في ﴿كِتَابَةٍ﴾ [الحاقة: ١٩] و﴿حِسَابَةٍ﴾ [الحاقة: ٢٠] أنها بالهاء في الوقف.

قال أبو علي: السنة تستعمل على ضربين: أحدهما: يراد به الحول^(١)، والآخر: يراد به الجذب^(٢)، خلاف الخصب.

فما أريد به الجذب قوله - تعالى -: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقْصِ مِّنَ الثَّمَرَاتِ﴾ [الأعراف: ١٣٠].

ومنه ما يروى من قوله: «اللَّهُمَّ سِنِينَ كَسِنَى يُوسُفَ».

وقول عمر: «إِنَّا لَا نَقْطَعُ فِي عَزْقٍ وَلَا فِي عَامِ السَّنَةِ».

فلا يخلو عام السنة من أن يراد^(٣) به الحول أو الجذب، فلا يكون الأول؛ لأنه يلزم أن يكون التقدير: عام العام؛ ولا يكون عام العام، كما لا يكون حول الحول، فإذا لم يستقم هذا، ثبت الوجه الآخر.

ومن ذلك قول أوس: [من الطويل]

عَلَى دُبُرِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ بِأَرْضِنَا وَمَا حَوْلَهَا جَذْبٌ سِتُونٌ تَلْمَعُ^(٤)
فقوله: «تَلْمَعُ»، معناه: لا خصب فيها ولا نبات، كقولهم: السنة الشهباء، كأنها

وصفت بـ«الشهب» الذي هو البياض، كما وصف خلافها لرى النبات فيها بالسواد، وعلى ذلك جاء في وصف الجنتين: ﴿مُدْهَامَتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤].

وقال ذو الرمة في وصف روضة^(٥): [من البسيط]

حَوَاءٌ قَرْحَاءُ أَشْرَاطِيَّةٌ وَكَفَتْ فِيهَا الذَّهَابُ وَحَقَّتْهَا الْبَرَاعِيمُ^(٦)

= (١/٣٠٧ - ٣١٠)، المجمع للطبرسي (٢/٣٦٨)، تفسير الرازي (٢/٣٢٩).

(١) زاد في أ: والعام.

(٢) زاد في ب: و.

(٣) في ب: يريد.

(٤) البيت بلا نسبة في شرح المفصل (٢/٤٥)، والشاهد فيه: مجيء «دبر» ظرفاً في قوله: «على دبر الشهر». وتروى: «جذت» بدلاً من «جذب».

(٥) في ب: الروضة.

(٦) البيت في ديوانه ص (٣٩٩)، ولسان العرب (ذهب، قرح، شرط، برعم)، وتهذيب اللغة =

فأما قوله -تعالى-: ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ . فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى: ٤، ٥] فإن قوله: ﴿أَحْوَىٰ﴾ يحتمل ضربين:
يجوز أن يكون ﴿أَحْوَىٰ﴾ وصفاً للمرعى كأنه: والذي أخرج المرعى أحوى، أى: كالأسود من الرى لشدة الخضرة فجعله غُثَاءً بعد.
ويجوز أن يكون ﴿أَحْوَىٰ﴾ صفةً للغثاء؛ وذلك أن الرطب إذا جف وبس اسود بعد.

كما قال: [من الرجز]

إِذَا الصَّبَا أَجْلَتْ يَبِيسَ الْعَرْقَدِ وَطَالَ حَبْسُ بِالدَّرِينِ الْأَسْوَدِ
ومما يراد به الجذب قول حاتم: [من الطويل]
وَأَنَا نُهِينُ الْمَالَ مِنْ غَيْرِ ضِئَّةٍ وَلَا يَشْتَكِينَا فِي السَّيْنِ ضَرِيرُهَا^(١)
أى: لا يشتكينا الفقير فى المحل؛ لأننا نسعفه ونكفيه.

وإذا^(٢) ثبت أن السنة والسنين الجذب فيجوز أن يكون ﴿لَمْ يَسَّئْهُ﴾ [٢٥٩]: لم تذهب طراءته، فيكون قد غيره الجذب، فشعته وأذهب غضارته. ولما كانت السنة يعنى بها الجذب، اشتقوا منها كما يشتق من الجذب، فقل: أسنتوا: إذا أصابتهم السنة فأجذبوا.

قال الشاعر: [من الطويل]

بِرَيْحَانَةٍ مِنْ بَطْنِ حَلِيَّةٍ نَوَّرَتْ لَهَا أَرْجَ مَا حَوْلَهَا غَيْرُ مُسْنِتٍ^(٣)
وقد اشتق من السنة للجذب من كلتا اللغتين اللتين فيها: ف«أسنتوا» من الواو.
وقوله: [من الطويل]

= (٤١/٤)، ومقاييس اللغة (٢/ ٣٦٢، ٥/ ٨٣)، ومجمل اللغة (٢/ ٣٤٨)، وتاج العروس (ذهب، قرح، شرط، برعم)، والمخصص (٩/ ١٠)، وكتاب العين (٣/ ٤٣، ٤/ ٤١)، وديوان الأدب (٢/ ٢٦٠).

(١) ينظر ديوانه ص (٦٣).

(٢) فى أ: فإذا.

(٣) البيت للشنفرى فى ديوانه ص (٣٤)، ولسان العرب (حلا)، والأغانى (٢١/ ٢١٠)، وديوان المفضليات ص (٢٠٢)، وشرح اختيارات المفضل ص (٥٢٠)، وتاج العروس (حلى)، وبلا نسبة فى المخصص (٤/ ٤١، ١٠/ ١٦٧، ١١/ ١٩٣)، وتاج العروس (روح، سنا)، ولسان العرب (روح).

لَيْسَتْ بِسَنَاءٍ (١)
من الهاء.

فأما قوله: [من الرجز]

تَأْكُلُ أَزْمَانَ الْهَزَالِ وَالسَّنَى^(٢)

فلا يصلح أن يقدر فيه أنه ترخيم؛ لأن الترخيم إنما يستقيم أن يجوز في غير النداء منه ما كان يجوز منه في النداء، فأما إذا لم يجز أن تكون الكلمة مرخمة في نفس النداء، فالأمر يجوز ترخيمها في غير النداء أجدر.

وإنما أراد بـ«السنى»: جمع «فعلة» على «فعلول»، مثل: مَأْنَةٌ وَمُئُونٌ. وكسر الفاء كما كُسِرَ في عَصَى، وخفف للقفافية كما خفف الآخر: [من الرجز]
كَتْهُورٌ كَانَ مِنْ أَغْقَابِ السَّمَى^(٣)

وإنما السَّمَى كَعُنُوقٍ، كما أن سماء كعناق.

ويدل على صحة هذا قول أبي النجم: [من الرجز]

قَامَتْ تُنَاجِينِي ابْنَةُ الْعِجْلِيِّ فِي سَاعَةِ مَكْرُوهَةِ النَّجِيِّ
يَكْفِيكَ مَا مَوْتُ فِي السَّنَى^(٤)

فالتخفيف والحذف الذي جاء في السنى للقفافية، ثُمَّ في بيت أبي النجم.

والسنى في قول أبي النجم معناه: الجذب، كأنه: ما موت في الجدوب. وقالوا: سنون، وسنين، [وجاء «سنين»]^(٥) كثيرا في الشعر.

وقد أنشدنا في كتابنا في «شرح الأبيات المشككة الإعراب من الشعر» من^(٦) ذلك

(١) جزء من صدر بيت لسويد بن الصامت، وبعده:

..... ولا رجبية ولكن عرايا في السنين الجوائح
ينظر: لسان العرب (سنه، عرا)، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب (١/٤١٤، ٤١٨، ٥٤٧/٢)، ولسان العرب (رجب، قرح).

والشاهد فيه قوله: «سناه»؛ حيث حذفت التاء من «سنة» وأبدلت الواو هاء.

(٢) تقدم.

(٣) الرجز لأبي نخيلة السعدي في الكتاب (٣/٦٠٦)، ولسان العرب (كنهر)، وبلا نسبة في المنصف (٢/٦٨)، والمخصص (٩/٣)، وتاج العروس (كنهر).

(٤) تقدم.

(٥) سقط في أ.

(٦) في ب: في.

صدرًا فمن ذلك: قول الشاعر: [من الطويل]

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنْ سَنِينُهُ لَعِبْنَ بِنَا شِيْبًا وَشَيْبِنَنَا مُرْدًا^(١)
فأما قوله -تعالى-: ﴿لَمْ يَكْسَنَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٩] فيحتمل ضربين:

أحدهما: أن تكون الهاء لآما فيمن قال: سنهاء، فأسكنت للجزم.
والآخر: أن يكون من «السنة» فيمن قال: أسنتوا، وسنوت، أو يكون من
«المسنون» الذي يراد به التغير كأنه كان «لم يتسن»، ثم قلب على حد القلب في «لم
يتظن».

ويحكى أن أبا عمرو الشيباني إلى هذا كان يذهب في هذا الحرف.
فالهاء^(٢) في ﴿يَكْسَنُهُ﴾ على هذين القولين تكون للوقف، فينبغي أن تلحق في
الوقف، وتسقط في الدرج.

فأما قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وعاصم وابن عامر هذه الحروف كلها بإثبات
الهاء في الوصل، فإن ذلك مستقيم في قياس العربية في: ﴿يَكْسَنُهُ﴾؛ وذلك أنهم
يجعلون اللام في «السنة» الهاء، فإذا وقفوا وقفوا على اللام، وإذا وصلوا كان
بمنزلة: لم ينقه زيد، ولم يجبه عمرو.

فأما قوله -تعالى-: ﴿أَقْتَدُهُ﴾ [الأنعام: ٩٠] فإنه -أيضا- يستقيم، وذلك أنه
يجوز أن تكون الهاء كناية عن المصدر، ولا تكون التي تلحق للوقف، ولكن لما ذكر
الفعل دل على مصدره، فأضمره كما أضمره في قوله: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا

ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٠].

وقال الشاعر: [من الطويل]

فَجَالَ عَلَى وَخْشِيهِ وَتَخَالُهُ عَلَى ظَهْرِهِ سِبًّا جَدِيدًا يَمَانِيَا^(٣)
وقال آخر: [من البسيط]

(١) البيت للصمة بن عبد الله القشيري في تخليص الشواهد ص(٧١)، وخزانة الأدب (٨/ ٥٨،
٥٩، ٦١، ٦٢، ٧٦)، وشرح التصريح (١/ ٧٧)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٥٩٧)،
وشرح المفصل (٥/ ١١ - ١٢)، والمقاصد النحوية (١/ ١٦٩)، ويلا نسبة في أوضح
المسالك (١/ ٥٧)، وجواهر الأدب ص(١٥٧)، وشرح الأشموني (١/ ٣٧)، وشرح ابن
عقيل ص(٣٩)، ولسان العرب (نجد، سنة)، ومجالس ثعلب (١٧٧، ٣٢٠).

(٢) في أ: فأما الهاء.

(٣) البيت للعبدي في شرح المفصل (١/ ١٢٤).

هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْفُرَّانِ يَذْرِسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ^(١)
فالهاء فى «يدرسه» للمصدر.

ألا ترى أنها لا تخلو من أن تكون للمصدر أو للمفعول [به]^(٢)، فلا يجوز أن تكون للمفعول به؛ لأنه قد تعدى إليه الفعل باللام، فلا يكون أن يتعدى إليه مرة ثانية، فإذا لم يجوز ذلك علمت أنه للمصدر.

وكذلك قراءة من قرأ: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مَوْلِيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٨] إذا تعدى الفعل باللام إلى المفعول؛ لم يتعد إلى مرة أخرى، فكذلك قوله: ﴿فِيْهَدِيْهِمْ أَقْدَرَةً﴾ [الأنعام: ٩٠] يكون: اقتد الاقتداء، فيضمّر لدلالة الفعل عليه.

وأما إجماعهم فى: ﴿مَّا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيْ﴾ [الحاقة: ٢٨]، و: ﴿سُلْطَانِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ٢٩] [و] ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَّةٌ﴾ [القارعة: ١٠] فالإسقاط للهاء فى الدرج أوجه فى قياس العربية.

ووجه الإثبات أن ما كان من ذلك فاصلة أو مشبهاً للفاصلة فى أنه كلام تام يشبه بالقافية، فيجعل فى الوصل مثله فى الوقف، كما يفعل ذلك فى القافية، فيجعل فى الوصل مثله فى الوقف.

وقول حمزة فى ذلك أسد، وذلك أنه يحذف ذلك كله فى الوصل، وحجته: أن من الناس من يجرى القوافى فى الإنشاد مجرى الكلام^(٣) فيقول: [من البسيط]
.....
.....
.....
وَأَسْأَلُ بِمَضْمَلَةِ الْبَكْرِىِّ مَا فَعَلَ^(٤)

و: [من الوافر]

أَقْلَى السُّوْمِ عَاذِلَ وَالْعِيْتَابِ
.....
.....^(٥)

فإذا كانوا قد أجروا القوافى مجرى الكلام؛ فالكلام الذى ليس بموزون، ألا يشبه بالقوافى أولى.

والكسائى قد وافق حمزة فى حذف الهاء من قوله: ﴿يَتَسَنَّنَةُ﴾ و﴿أَقْدَرَةً﴾، وأثبت الهاء فى الوصل فى الباقي، وحجته فى إثباته الهاء فيما أثبت مما حذف فيه

(١) تقدم.

(٢) سقط فى ب.

(٣) سبق أن ذكرنا كلام سيبويه فى ذلك.

(٤) تقدم.

(٥) تقدم.

حمزة الهاء، أنه أخذ بالأمرين، فشبّه البعض بالقوافي؛ فأثبت الهاء فيه في الوصل كما ثبتت في القوافي، ولم يشبه البعض، وكلا الأمرين سائغ.

قال أحمد بن موسى: ولم يختلفوا في: ﴿كِتَابَةٍ﴾ و: ﴿حِسَابَةٍ﴾ أنها بالهاء في الوصل، فاتفقهم في هذا دليل^(١) على تشبيههم ذلك بالقوافي، وذلك أنه لا يخلو من أن يكون لهذا التشبيه، أو لأنهم راعوا إثباتها في المصحف، فلا يجوز أن يكون لهذا الوجه.

ألا ترى أن تاءات التانيث أو عامتها قد أثبتت في المصحف هاءات؛ لأن الكتابة على أن كل حرف منفصل من الآخر وموقوف عليه.

فلو كان ذلك للخط، لوجب أن تجعل تاءات التانيث في الدرج هاءات لكتابتهم إياها هاءات، ولوجب في نحو قوله: ﴿إِخْرَاجًا عَلَى سُرُرٍ مُّقْنَصِينَ﴾ [الحجر: ٤٧] أن يكون في الدرج بالألف؛ لأن الكتابة بالألف، فإذا لم يجز هذا، علمت أن الكتابة ليست معتبرة في الوقف^(٢) على [هذه]^(٣) الهاءات؛ وإذا لم تكن معتبرة، علمت أنه للتشبيه بالقوافي.

ولإثبات هذه الهاءات في الوصل وجه في القياس، وذلك أن سيبويه حكى في العدد أنهم يقولون: ثلاثه أربعة، فقد أجروا الوصل في هذا مجرى الوقف.

ألا ترى أنه أجرى الوصل مجرى الوقف في إلقائه حركة الهمزة على التاء التي للتانيث، وإبقائها هاء كما تكون في الوقف، ولم يقلبها تاء كما يقول في الوصل: هذه ثلاثتك، فيجىء بالتاء^(٤)؟

فكذلك قوله: ﴿كِتَابَةٍ﴾ وعلى هذا المسلك يحمل تبين أبي عمرو النون في: ﴿يَسْ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾ [يس: ١، ٢] لما كانت هذه الحروف التي للتهجى موضوعة على الوقف، كما أن أسماء العدد كذلك، وصلها وهو ينوي الوقف عليها، ولولا أن

(١) في ب: دلالة.

(٢) في أ: الوقوف.

(٣) سقط في أ.

(٤) نص كلام سيبويه: «وزعم من يوثق بعربيته: أنه سمع من العرب من يقول: ثلاثه اربعة، طرح همزة أربعة على الهاء ففتحها، ولم يحولها تاء؛ لأنه جعلها ساكنة، والساكن لا يتغير في الإدراج، تقول: اضرب، ثم تقول: اضرب زيذا».

ينظر: الكتاب (٢٦٥/٣).

نيته الوقف لم يجز تبين النون.

ألا ترى أن أبا عثمان يقول: إن تبين النون عند حروف الفم لحن؟ فعلى هذا إثبات الهاء، وهذا أيضًا ينبغي أن يكون محمولاً على ما رواه سيويه من [قولهم]^(١): ثلاثه أربعه، وترك القياس على هذا أولى من القياس عليه؛ لقلة ذلك، وخروجه مع قلته على^(٢) القياس.

وإذا جاء الشيء خارجاً عن قياس الجمهور والكثرة في جنس، لم ينبغ أن يجاوز به ذلك الجنس، وحروف التهجي، وأسماء العدد كالقيل الواحد؛ لمجيئهما جميعاً مبنيين على الوقف وليس غيرهما كذلك، وسيويه لا يعتد بهذه الشواذ ولا يقيس عليها، ومن رأى مخالفته جاوز بذلك باب العدد والتهجي.

اختلفوا في: الرء والزاي من قوله -تعالى-: ﴿كَيْفَ تُنْشِرُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]: فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿تُنْشِرُهَا﴾ بضم النون الأولى وبالراء^(٣). وقرأ عاصم وابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿تُنْشِرُهَا﴾ بالزاي. وروى أبان^(٤) عن عاصم: ﴿كيف تُنْشِرُهَا﴾: بفتح النون الأولى وضم الشين. حدثني عبيد الله بن علي عن نصر بن علي عن أبيه عن أبان عن عاصم مثله. وروى عبد الوهاب عن أبان عن عاصم: ﴿كيف تُنْشِرُهَا﴾ بفتح النون الأولى وضم الشين وبالراء مثل قراءة الحسن^(٥).

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: عن.

(٣) ينظر البحر المحيط (٢/٢٩٣)، تفسير الطبري (٥/٤٧٦)، تفسير القرطبي (٣/٢٩٥)، الحجة لأبي زرعة (١٤٤)، السبعة لابن مجاهد (١٨٩)، الغيث للصفاقسي (١٦٩)، الكشف للزمخشري (١/١٥٨)، المجمع للطبرسي (٢/٣٦٨)، المعاني للقرء (١/١٧٤)، تفسير الرازي (٢/٣٣١)، النشر لابن الجزري (٢/٢٣١).

(٤) هو: أبان بن يزيد العطار، أبو يزيد البصري، روى عن بديل بن ميسرة، والحسن البصري، وعاصم بن بهدلة، وروى عنه: إبراهيم بن الحاج السامي، وعبد الله بن المبارك وهدي بن خالد، قال صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه: ثبت في كل المشايخ، وقال النسائي: ثقة، وروى له الجماعة سوى ابن ماجه.

ينظر: تهذيب الكمال (١/٩٦، ٩٧).

(٥) ينظر الإعراب للنحاس (١/٢٨٥)، الإملاء للعكبري (١/٦٤)، البحر المحيط (٢/٢٩٣)، التبيان للطوسي (٢/٣٢٠)، التيسير للداني (٨٢)، تفسير الطبري (٥/٤٧٧)، تفسير القرطبي (٣/٢٩٥)، الحجة لابن خالويه (١٠٠، ١٠١)، السبعة لابن مجاهد (١٨٩)، =

قال أبو علي: من قال: ﴿كَيْفَ نُنْشِرُهَا﴾، فالمعنى فيه: كيف نُحْيِيهَا، وقالوا: أَنْشَرُ^(١) الله المَيِّتَ فنشر، وفي التنزيل: ﴿ثُمَّ إِذَا سَاءَ أَشْرُهُ﴾ [عبس: ٢٢].
وقال الأعشى: [من السريع]

.....
يَا عَجَبًا لِلْمَيِّتِ النَّاشِرِ^(٢)
وقد وُصِفَتِ العظامُ بالإحياء؛ قال تعالى: ﴿مَنْ يُعْطِ الْعِظَمَ وَيَهْيَ رَمِيمُهُ . قُلْ يُحْيِيهَا
الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: ٧٨، ٧٩].

وكذلك في قوله-تعالى-: ﴿كَيْفَ نُنْشِرُهَا﴾ وقد استعمل النشر في الإحياء في
قوله -تعالى-: ﴿وَالَيْهِ أَلْشُّورُ﴾ [الملك: ١٥].

وقال-تعالى-: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ تَنْشُرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [الأعراف: ٥٧]
ف«نشرٌ»: مصدرٌ في موضع الحال من «الريح»، تقديره: ناشرة، من نشر الميت فهو
ناشر.

قال أبو زيد: أنشر الله الريح إنشازًا؛ إذا بعثها، وقد أرسلها نشرًا بعد الموت.
فتفسير أبي زيد له بقوله: بعثها؛ إنما هو لأن البعث قد استعمل في الإحياء من
نحو قوله: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاكُمْ مِنْ بَعْدِ مَوْتِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٦].

وقال-تعالى-: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُمْ بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ
فِيهِ﴾ [الأنعام: ٦٠].

وقال: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي
قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الزمر: ٤٢].

فجاء في هذا المعنى الإرسال، كما جاء البعث في قوله: ﴿ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ﴾
فالمعنى واحد.

= الكشف للقيسي (١/٣١٠، ٣١١)، المجمع للطبرسي (٢/٣٦٨)، المعاني للأخفش (١/١٨٢)، المعاني للفراء (١/١٧٣)، تفسير الرازي (٢/٣٣١).

(١) في أ: نشر.

(٢) عجز بيت، وصدرة:

حتى يقول الناس مما رأوا

ينظر ديوانه ص (١٩١)، ولسان العرب (نشر)، وتهذيب اللغة (١١/٣٣٨)، ومقاييس
اللغة (١١/٣٣٨، ٥/٤٣٠)، وتاج العروس (نشر)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة
ص (٧٣٤)، والمخصص (٩/٩٢).

ومما جاء فيه وصف الريح بالحياة، قول الشاعر: [من الطويل]
 وَهَبَتْ لَهُ رِيحُ الْجَنُوبِ وَأُحْيِيَتْ لَهُ رَيْدَةٌ يُحْيِي الْمَيَّاةَ نَسِيمُهَا^(١)
 وقالوا: رِيحٌ رَيْدَةٌ، وَرَادَةٌ، وَرَيْدَانَةٌ، وكما وُصِفَتْ بالحياة كذلك وُصِفَتْ
 بالموت في قول الآخر: [من الرجز]
 إِنِّي لأَرْجُو أَنْ تَمُوتَ الرِّيحُ فَأَقْعُدَ الْيَوْمَ وَأُسْتَرِيحُ^(٢)
 فكما وُصِفَتْ بالنشر كذلك وُصِفَتْ بالإحياء، فالنشر^(٣) والحياة والبعث
 والإرسال تقارب في هذا المعنى.

فأما ما روى عن عاصم من قوله: ﴿كَيْفَ نَنْشُرُهَا﴾ بفتح النون الأولى، وضم
 الشين، وبالإراء مثل قراءة الحسن، فإنه يكون من: نَشَرَ المِيتَ، ونَشَرْتُهُ أَنَا، مثل:
 حَسَرْتُ الدَّابَّةَ^(٤)، وحسرتها أَنَا، وغاض الماء، وغَضَّيْتُهُ.
 قال: [من الرجز]

كَمْ قَدْ حَسَرْنَا مِنْ عِلَاقَةِ عَشٍ^(٥)
 أو يكون جعل الموت فيها طيًّا لها، والإحياء نشرًا، فهو على هذا مثل: نَشَرْتُ
 الثَّوبَ.
 وأما من قرأ: ﴿نَنْشُرُهَا﴾ بالزاي فالنشرُ: الارتفاع، وقالوا لما ارتفع من الأرض:
 نَشَرُ.

قال: [من الطويل]

تَرَى الثَّغْلَبَ الْحَوْلِيَّ فِيهَا كَأَنَّهُ إِذَا مَا عَلَا نَشَرًا حِصَانٌ مُجَلَّلٌ^(٦)

(١) البيت للمرار الفقعسي في المخصص (٩١/٩)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في لسان

العرب (ريد): ، ورويت: «وأنشرت» بدل «وأحييت» و: «الممات» بدل «المياه».

(٢) الرجز بلا نسبة في اللسان (موت).

(٣) في أ: والنشر.

(٤) حَسَرَتِ الدَّابَّةُ والنَّاقَةُ حَسْرًا، واستحسرت: أعيت وكلت. يتعدى، ولا يتعدى.

ينظر: اللسان (حسر).

(٥) الرجز للعجاج في ديوانه (١٩٥/٢، ١٩٦)، ولسان العرب (درفس)، ومقاييس اللغة (٤/

١٥٦)، والتنبيه والإيضاح (٢٧٣/٢)، وبلا نسبة في لسان العرب (عنس)، وتهذيب اللغة

(٢٠٣/٢)، وتاج العروس (عنس)، وجمهرة اللغة ص (٤٧٤، ١١٦٥)، والمخصص

(١٦١/١٦)، وكتاب العين (٣٣٦/١).

(٦) البيت للأخطل في ديوانه (٢٣/١).

يريد: شَرَفًا من الأرض، ومكانًا مرتفعًا.

فتقدير ﴿تُنَشِّرُهَا﴾: نرفع بعضها إلى بعض للإحياء، ومن هذا: النشور من المرأة، إنما هو أن تَنْبُوَ عن الزوج في العشرة فلا تلائمه.

وفى التنزيل: ﴿وَإِنَّ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاصًا﴾ [النساء: ١٢٨]. وقال الأعشى: [من الطويل]

..... فَاَصْبَحَتْ قُضَاعِيَّةٌ تَأْتِي الْكَوَاهِنَ نَاشِصًا ^(١)

وقال أبو الحسن: نَشَرَ وَأَنْشَرْتُهُ، ويدل ذلك ^(٢) على ما قاله ^(٣) قوله - عز وجل -: ﴿وَإِذَا قِيلَ أَنْشُرُوا فَأَنْشُرُوا﴾ [المجادلة: ١١].

اختلفوا في قطع الألف ووصلها، وضم الميم وإسكانها من قوله - عز وجل -: ﴿قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [٢٥٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ﴾ مقطوعة الألف مضمومة الميم.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿قَالَ اَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ﴾ موصولة الألف ساكنة الميم ^(٤).

قال أبو علي: أما من قرأه على لفظ الخبر، فإنه ^(٥) لما شاهد ما شاهد من إحياء الله وبعثه إياه بعد وفاته، أخبر عما تبينه وتيقنه مما لم يكن تبينه هذا التبيين ^(٦)

(١) وقبله:

تقمرها شيخ عشاء

ينظر: ديوانه ص (١٩٩)، ولسان العرب (قمر، نشص)، وتهذيب اللغة (١٤٨/٩)، (٢٩٦/١١)، وجمهرة اللغة ص (٧٩١، ٧٦٥)، وكتاب العين (٢٢٧/٦)، ومجمل اللغة (١٢٢/٤)، والمخصص (٢٠/٤، ٢٧٩/١٣، ١٢٤/١٦)، وتاج العروس (قمر، نشص).

(٢) في أ: ويدل.

(٣) في ب: قال.

(٤) ينظر الإملاء للعكبري (٦٤/١)، البحر المحيط (٢٩٦/٢)، التبيان للطوسي (٣٢٠/٢)، التيسير للداني (٨٢)، تفسير الطبري (٤٨١/٥)، تفسير القرطبي (٢٩٦/٣)، الحجة لابن خالويه (١٠٠)، الحجة لأبي زرعة (١٤٤)، السبعة لابن مجاهد (١٨٩)، الغيث للصفاقسي (١٦٩)، الكشاف للزمخشري (١٥٨/١)، الكشف للقيسي (٣١٢/١، ٣١٣)، المجمع للطبرسي (٣٦٨/٢)، المعاني للفراء (١٧٣/١)، تفسير الرازي (٣٣١/٢)، النشر لابن الجزري (٢٣١/٢).

(٥) في أ: فلأنه.

(٦) في ب: التبيين.

الذى لا يجوز أن يعترض عليه فيه إشكال، ولا يخطر^(١) على باله شبهة ولا ارتياب، فقال: ﴿أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾: أى: أعلم هذا الضرب من العلم الذى لم أكن علمته قبل.

ومن قال: ﴿أَعْلَمُ﴾ على لفظ الأمر، فالمعنى: يثول إلى الخبر؛ وذلك أنه لما تبين له ما تبين من الوجه الذى ليس لشبهة عليه منه طريق، نزل نفسه منزلة غيره، فخاطبها كما يخاطب سواها فقال: ﴿أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ وهذا مما تفعله العرب، ينزل أحدهم نفسه منزلة الأجنبى فيخاطبها كما يخاطبه.

قال: [من الطويل]

تَذَكَّرَ مِنْ أَنَّى وَمِنْ أَيْنَ شِرْبُهُ يُؤَامِرُ نَفْسِيهِ كَذَى الْهَجْمَةِ الْأَبْلِ^(٢)
فجعل عزمه على وروده الشرب [له]^(٣) لجهد العطش، وعلى تركه الورد مرة لخوف الرامى وترصد القانص نفسين له.

ومن ذلك قول الأعشى: [من السريع]

أَزْمَى بِهَا الْبَيْدَ إِذَا هَجَّرَتْ وَأَنْتَ بَيْنَ الْقَرَوِ وَالْعَاصِرِ^(٤)
فقال: أنت، وهو يريد نفسه، فنزل نفسه منزلة سواه فى مخاطبته لها مخاطبة الأجنبى.

ومثل ذلك قوله: [من البسيط]

وَدَّعَ هُرَيْرَةً إِنَّ الرُّكْبَ مُرْتَحِلٌ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ^(٥)
فقال: «ودع»، فخاطب نفسه كما يخاطب غيره، ولم يقل: لأودع، وعلى هذا قال: «أيها الرجل»، وهو يعنى نفسه.

(١) فى ب: تخطر.

(٢) البيت للكُميت فى ديوانه (٩٧/٢)، وتاج العروس (أبل)، ولسان العرب (أبل).

(٣) سقط فى أ.

(٤) البيت فى ديوانه ص (٢٤٥)، ولسان العرب (قراء)، وتهذيب اللغة (٩/٢٦٧، ٢٦٨)، وتاج العروس (قراء)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (٥/٧٨)، والمخصص (١١/٨٣). والقرو: أسفل النخلة - وقيل: أصلها - يُنْقَرُ وينبذ فيه. وقيل: هو نقير يجعل فيه العصير من أى خشب كان. والقرو: القدح، وقيل: هو الإناء الصغير. والقرو: مسيل المعصرة ومثعبها. والجمع: القُرَى والأقراء، ولا فعل له.

(٥) تقدم.

وقال: [من الطويل]

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةً أَرْمَدَا (١)
فكذلك قوله لنفسه: ﴿اعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ نزله منزلة الأجنبي
المنفصل منه؛ لينبه على ما تبين له مما كان أشكل عليه.

قال أبو الحسن: وهو أجود في المعنى.

اختلفوا في ضم الراء وفتحها من قوله -تعالى-: ﴿بِرَبْوَةٍ﴾ [٢٦٥]:
فقرأ عاصم وابن عامر: ﴿بِرَبْوَةٍ﴾ بفتح الراء.
وفي المؤمنين مثله^(٢).

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحزمة والكسائي: ﴿بِرَبْوَةٍ﴾ بضم الراء وفي
المؤمنين مثله.

قال أبو علي: قال أبو عبيدة: الرُّبُوءَةُ: الارتفاع عن المسيل، وقال أبو الحسن:
رُبُوءَةٌ.

وقال بعضهم: بِرَبْوَةٍ، وَرَبَاوَةٍ، وَرَبَاوَةٍ، وَرَبَاوَةٍ، كل من لغات العرب، وهو كله
في الرابية، وفِعْلُهُ: ربا يربو.

قال أبو الحسن: والذي نختاره: رُبُوءَةٌ، بضم الراء وحذف الألف.

قال أبو علي: يقوى هذا الاختيار أن جمعه^(٣) رَبِي، ولا يكاد يسمع غيره؛ وإذا
كان فعله: ربا يربو إذا ارتفع؛ فالرابية والربوة، إنما هو لارتفاع أجزائها عن
صفحة^(٤) المكان التي هي به^(٥).

(١) صدر بيت للأعشى، وعجزه:

..... وعادك ما عاد السليم المسهدا

ينظر: ديوانه ص(١٣٥).

(٢) ينظر الإملاء للعكبري (٦٦/١)، البحر المحيط (٣١٢/٢)، التبيان للطوسي (٣٣٨/٢)،
التيسير للداني (٨٣)، تفسير الطبري (٥٣٦/٥)، تفسير القرطبي (٣١٦/٣)، الحجة لابن
خالويه (١٠٢)، الحجة لأبي زرعة (١٤٦)، السبعة لابن مجاهد (١٩٠)، الغيث للصفاسي
(١٦٩)، الكشف للزمخشري (١٦٦/١)، الكشف للقيسي (٣١٣/١)، المجمع للطبرسي
(٣٣٧/٢)، المعاني للأخفش (١٨٤/١)، تفسير الرازي (٣٤٢/٢)، النشر لابن الجزري
(٢٣٢/٢).

(٣) زاد في أ: على.

(٤) في أ: صحيفة.

(٥) في ب: بها.

ومنه الربا، وهو على ضربين:

أحدهما: مُتَوَعَّدٌ عليه محرمٌ بقوله -عز اسمه-: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِيكَ ءَامُؤُا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٨] وذلك أن يأخذ المكيل أو الموزون اللذين هما [من]^(١) جنس واحد بأكثر من مثله فى بيع أو غيره.

والآخر: مكروه غير محرم، فالمكروه أن يهدى^(٢) شيئاً أو يهبه، فيستثيب^(٣) أكثر منه.

فمن ذلك قوله -تعالى-: ﴿وَمَا ءَاتَيْتُمْ مِّن رَّبَا لِّرَبِّؤَا فِيْ أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرِيؤَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الروم: ٣٩] كأن المعنى: لا يربو لكم عند الله، أى: لا يكون فى باب إيجابه للثواب لكم ما يكون من إيجابه إذا أخلصتم لله، وأردتم التقرب إليه.

ألا تراه قال: ﴿وَمَا ءَاتَيْتُمْ مِّنْ ذَّكَوْرٍ تُرِيدُوْنَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم: ٣٩].

فأما ﴿مَا﴾ فى قوله: ﴿وَمَا ءَاتَيْتُمْ مِّن رَّبَا﴾ [الروم: ٣٩]، فيحتمل تقديرين:

يجوز أن يكون للجزاء.

ويجوز أن يكون صلة، فإن قدرتها جزء، كانت فى موضع نصبٍ بـ «آتيتم»، وقوله: ﴿فَلَا يَرِيؤَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ فى موضع جزم بأنه جوابٌ للجزاء.

ويقوى هذا الوجه قوله: ﴿وَمَا ءَاتَيْتُمْ مِّنْ ذَّكَوْرٍ تُرِيدُوْنَ وَجْهَ اللَّهِ﴾.

ألا ترى أنه لو كان مبتدأ لعاد عليه ذكره؟ ولو جعلتها موصولة لم يكن لـ «آتيتم» موضعٌ من الإعراب، وكان موضع «ما» رفعاً بالابتداء، و«آتيتم» صلة، والعائد إلى الموصول: الذكر المحذوف من «آتيتم».

وقوله: ﴿فَلَا يَرِيؤَا﴾ فى موضع رفع بأنه خبر الابتداء، والفاء دخلت فى الخبر على حد ما دخلت فى قوله -تعالى-: ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ نَّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣].

وكذلك قوله: ﴿وَمَا ءَاتَيْتُمْ مِّنْ ذَّكَوْرٍ﴾ [الروم: ٣٩] تكون الهاء العائدة المحذوفة راجعة إلى الموصول، وموضع ﴿فَأُولَٰئِكَ﴾: رفعٌ بأنه خبر المبتدأ، وقال: ﴿وَمَا ءَاتَيْتُمْ مِّنْ ذَّكَوْرٍ﴾ ثم قال: ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾، فانتقل الخطاب بعد المخاطبة

(١) سقط فى أ.

(٢) فى ب: تهدى.

(٣) فى ب: تهبه فتستيب.

إلى الغيبة؛ كما جاء: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرِينَ مَحَمَّ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾ [يونس: ٢٢] والفاء دخلت على خبر المبتدأ لذكر الفعل في الصلة، والجملة في موضع خبر المبتدأ الذي هو: ﴿وَمَا أَلَيْسَ مِن دُكُوفٍ﴾ وتقدر راجعاً محذوفاً، [و] ^(١) التقدير: فأنتم المضعفون به. التقدير: فأنتم ^(٢) ذوو الضعف بما آتيتم من زكاة، فحذفت العائد على حد ما حذفته من قولك: السمن منوان بدرهم، وقال- تعالى-: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣].

ومثل هذه الآية في المعنى قوله -جل وعز-: ﴿وَلَا تَتَنَنَّ سَتَكِرٌ﴾ [المدثر: ٦]. حدثنا الكندي قال: حدثنا المؤمل قال حدثنا إسماعيل بن عليه ^(٣) عن أبي رجاء قال: سمعت عكرمة ^(٤) يقول: ﴿وَلَا تَتَنَنَّ سَتَكِرٌ﴾ قال: لا تعط شيئاً لتعطى أكثر منه ^(٥).

فأما رفع ﴿سَتَكِرٌ﴾ فعلى ضربين: أحدهما: أن تحكى به حالا آتية؛ كما كان قوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٢٤] كذلك.

والآخر: أن تقدر ما يقوله النحويون في قوله: مررت برجل معه صقر صائداً به غداً، أى مقدر الصيد، فكذلك يكون هنا مقدر الاستكثار. وليس للجزم اتجاه في

(١) سقط في ب.

(٢) في أ: أنتم.

(٣) تقدم وهو: إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم، الأسدي القرشي مولاهم، أبو بشر البصري، ابن عليه وهى أمه مولاة لبنى أسد بن خزيمه -أيضاً- الحافظ أحد الأئمة الأعلام. عن: أيوب وعبد العزيز بن رفيع وروح بن القاسم ويحيى بن سعيد التيمي وخلق. وعنه: إبراهيم بن طهمان وأحمد بن راهويه وعلى بن حُجر وخلق كثير. قال شعبة: ابن عُلَيَّة ربحانة الفقهاء. قال أحمد: إليه المنتهى في الثبوت. وقال ابن معين: كان ثقة مأموناً ورعاً تقياً. قال عمرو ابن زُرارة: صحبت ابن عُلَيَّة أربع عشرة سنة فما رأيته ضحك فيها. قال الفلاس: ولد سنة عشر ومائة. ومات سنة ثلاث وتسعين.

ينظر: الخلاصة (١/٨٣).

(٤) هو: عكرمة البربري مولى ابن عباس أبو عبد الله، أحد الأئمة الأعلام، عن: مولاة وعائشة وأبي هريرة وخلق، وعنه: الشعبي وخلق، وأبو الشعثاء وخلق. قال الشعبي: ما بقى أحد أعلم بكتاب الله من عكرمة. رموه بغير نوع من البدعة. قال العجلي: ثقة برىء مما يرميه الناس به. قال مصعب: مات سنة خمس ومائة. قرنه مسلم بآخر.

ينظر: الخلاصة (٢/٢٤٠).

(٥) أخرجه ابن جرير (١٢/٣٠١) و (٤٨/٣٥٣) و (٤٩/٣٥٣).

﴿تَشْكُرُ﴾، ألا ترى أن المعنى ليس على أن لا تمنن تستكثر، إنما المعنى على ما تقدم.

اختلفوا في ضمّ الصاد وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿فَصْرَهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [٢٦٠]:
فقرأ حمزة وحده: ﴿فَصْرَهُنَّ﴾ بكسر الصاد^(١).

وقرأ الباقر: ﴿فَصْرَهُنَّ إِلَيْكَ﴾ بضم الصاد.

قال أبو علي: «صُرْتُ» يقع على إمالة الشيء، يقال صُرْتُه، أصورُهُ؛ إذا أَمَلْتُهُ
إليك؛ وعلى قطعه، يقال: صرته أى: قطعته.

فمن الإمالة قول الشاعر: [من الطويل]

عَلَى أَنَّنِي فِي كُلِّ سَيْرٍ أَسِيرُهُ وَفِي نَظْرِي مِنْ نَحْوِ أَرْضِكَ أَصُورُ
فقالوا: الأصور: المائل العنق.

ومن الإمالة قوله: [من الوافر]

يَصُورُ عُنُقَهَا أَحْوَى زَنِيمٍ لَهُ ظَابٌّ كَمَا صَخَبَ الْغَرِيمُ^(٢)
فهذا لا يكون إلا من الإمالة.

وكذلك قول الآخر: [من الوافر]

وَجَاءَتْ خُلْعَةٌ ذَهَسَ صَفَايَا يَصُورُ عُنُقَهَا أَحْوَى زَنِيمٍ^(٣)

(١) ينظر الإملاء للعكبرى (١/٦٥)، البحر المحيط (٢/٣٠٠)، التبيان للطوسي (٢/٣٢٦)،
التيسير للداني (٨٢)، تفسير الطبري (٥/٤٩٧)، تفسير القرطبي (٣/٣١١)، الحجة لابن
خالويه (١٠١)، الحجة لأبي زرعة (١٤٥)، السبعة لابن مجاهد (١٩٠)، الغيث للصفاقسي
(١٦٩)، الكشف للزمخشري (١/١٥٨)، الكشف للقيسي (١/١٥٨، ٣١٣)، المجمع
للطبرسي (٢/٣٧١)، المحتسب لابن جني (١/١٣٦)، المعاني للفراء (١/١٧٤)، تفسير
الرازي (٢/٣٣٣)، النشر لابن الجزري (٢/٢٣١).

(٢) البيت لأوس بن حجر في ملحق ديوانه ص (١٤٠)، ولسان العرب (ظأب، ظوب، صوع،
عنق)، وللمعلی العبدی فی التنبيه على أوهام أبي على القالي ص (٩٣)، وسمط اللآلي
ص (٦٨٥، ٦٨٦)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٥٤٧)، ولسان العرب (زمم)، وبلا نسبة
في جمهرة اللغة ص (٧٨٢، ١٠٢٤، ١١٠١)، ولسان العرب (ظيا)، والمخصص (٢/١٣٦، ٢٨٤).

وهو ملفق من البيتين:

وجاءت خلعة دبس صفايا يصور عنوقها أحوى زنيم
يفرق بينها صدع رباع له ظأب كما ظأب الغريم

(٣) تقدم قريباً.

ومن القطع قولُ ذى الرُّمَّةِ: [من الرجز]
صُرْنَا بِهِ الْحُكْمَ وَعَيَّا الْحُكْمًا^(١)

قال أبو عبيدة: فصلنا به الحكم.

ومنه قول الخنساء: [من البسيط]

لَظَلَّتِ الشَّمُّ مِنْهَا وَهِيَ تَنْصَارُ

أى: تَصَدَّعُ وَتَفْلُقُ.

قال أبو عبيدة، ويقال: انصاروا فذهبوا.

قال: وَصُرْهُنَّ مِنَ الصَّوْرِ وهو القطع.

قال أبو الحسن: وقالوا فى هذا المعنى -يعنى القطع-: صار يصيرُ، وقد حكاه

غيره.

قال الشاعر: [من الطويل]

وَفَرَعَ يَصِيرُ الْجِدَّ وَخَفِ كَأَنَّهُ عَلَى اللَّيْلِ قِنَوانُ الْكُرُومِ الدَّوَالِحِ^(٢)

فمعنى هذا يُمِيلُ الجيد من كثرته.

ومثل هذا قول الآخر: [من المتقارب]

وَقَامَتْ تُرَائِيكَ مُغْدُوذِنَا إِذَا مَا تَنُوءُ بِهِ آدَهَا^(٣)

فقد ثبت أن الميل والقطع، يقال فى كل واحد منهما: صار يصير.

فقول حمزة: ﴿فَصِرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾، يكون من القطع، ويكون من الميل؛ كما أن

قول من ضم يحتمل الأمرين.

فمن قال: ﴿فَصِرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ فأراد بقوله «صُرهن»: أَمِلْهُنَّ، حذف من الكلام،

المعنى: أَمِلْهُنَّ فَقَطَّعْهُنَّ، ﴿ثُمَّ أَجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا﴾ [البقرة: ٢٦٠]،

فحذف الجملة لدلالة الكلام عليها، كما حذف من قوله -تعالى-: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَى

مُوسَى أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣] المعنى: فضرب فانفلق؛

(١) الرجز فى ملحق ديوانه (٣٣٥/٢)، وديوان الأدب (٣٩٣/٣)، ولسان العرب (صور)، وتاج

العروس (صور)، ولرؤبة فى التنية والإيضاح (١٥٠/٢)، وليس فى ديوانه.

(٢) البيت بلا نسبة فى ديوان الأدب (٤٠٥/٣).

(٣) البيت لحسان بن ثابت فى ديوانه ص (١٠٢)، ولسان العرب (غدن)، ومجمل اللغة (٤/

٣٤)، وكتاب الجيم (٢٧٦/١)، وتهذيب اللغة (٧٤/٨، ٢٢٧/١٤)، ومقاييس اللغة (٤/

٤١٤)، وتاج العروس (غدن)، وبلا نسبة فى لسان العرب (أود)، والمخصص (٦٥/١).

وكقوله: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ﴾ [البقرة: ١٩٦] أى: فحلق، ففدية؛ وكذلك قوله - عز وجل - : ﴿أَذْهَبَ بِكُنُوسِي هَذَا قَالَتْ هِيَ لَأَنَّهُمْ ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ﴾ [النمل: ٢٨]، ﴿قَالَتْ يَأْتِيهَا الْمَلَأُ﴾ [النمل: ٢٩] فحذف: فذهب فألقى^(١) الكتاب؛ لدلالة الكلام عليه.

ومن قدر: ﴿فَصُرْهُنَّ﴾ أو ﴿فَصِرْهُنَّ﴾ أنه بمعنى: قَطَعْنَهُنَّ، لم يحتاج إلى إضمار، كما أنه لو قال: خذ أربعة من الطير، فقطعهن، ثم اجعل على كل جبل منهن جزءاً؛ لم يحتاج إلى إضمار، كما احتاج فى الوجه الأول. وأما^(٢) قوله: ﴿إِلَيْكَ﴾ فإنه على ما ذكره لك.

فمن^(٣) جعل «صُرْهُنَّ» أو «صِرْهُنَّ» بمعنى: قطعهن، كان ﴿إِلَيْكَ﴾ متعلقاً بـ ﴿خُذْ﴾، كأنه قال: خذ إليك أربعة من الطير فقطعهن ثم اجعل على كل جبل منهن جزءاً^(٤).

ومن جعل «صُرْهُنَّ» أو «صِرْهُنَّ» بمعنى: أملهن، احتمل ﴿إِلَيْكَ﴾ ضربين: أحدهما: أن يكون متعلقاً بـ ﴿خُذْ﴾، وأن يكون بـ ﴿صُرْهُنَّ﴾، أو بـ ﴿صِرْهُنَّ﴾، وقياس قول سيبويه: أن يكون متعلقاً بقطعهن؛ لأنه إليه أقرب، واستغنيت بذكر ﴿إِلَيْكَ﴾ عن تعدية الفعل الأول؛ كما تقول: ضربت وقتلت زيداً؛ وإن علقت بالاول وحذفت المفعول من الفعل الثانى؛ فهو كقول جرير: [من الكامل] كَتَفَا الكَثِيبَ تَهَيْلَتْ أَعْطَاهُ والريخُ تَجْبُرُ مَشْنَهُ وَتَهِيلُ^(٥) اختلفوا فى ضم الكاف وإسكانها من «الأكل»:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع ﴿أَكَلَهَا﴾ [٢٦٥] خفيفة ساكنة الكاف؛ وكذلك كل مضاف إلى مؤنث.

وفارقهما أبو عمرو فيما أضيف إلى مذكر مثل ﴿أَكَلَهُ﴾ [الأنعام: ١٤١] أو غير مضاف إلى مكنى مثل ﴿أَكُلْ خَطِرٌ﴾ [سبا: ١٦] ﴿الْأَكْلُ﴾ [الرعد: ٤] فنقله أبو عمرو وخففاه.

(١) فى ب: وألقى.

(٢) فى أ: فأما.

(٣) فى ب: من.

(٤) سقط فى ب.

(٥) البيت فى ديوانه (٩١/١).

وقراها عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿أَكْلَهَا﴾، و﴿الْأَكْلُ﴾، و﴿أَكْلُهُ﴾ مثقلا كله.

قال أبو على: الأكل مصدر أكلت أكلا، وأكلة، فأما الأكل: فهو المأكول؛ يدل على ذلك قوله-تعالى-: ﴿تَوَقَّ أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ [إبراهيم: ٢٥]، إنما هو ما يؤكل منها.

ومن ذلك قول الأعشى: [من الخفيف]

جُنْدُكَ الطَّارِفُ التَّلِيدُ مِنَ السَّا دَاتِ أَهْلِ الْقِبَابِ وَالْأَكَالِ^(١)
فالأكال: جمع أكل^(٢)، مثل عنق وأعناق.

[قال أبو على: ^(٣) الأكل^(٤) في المعنى مثل الطَّعْمَةِ، تقول: جعلته أكلا له، كما تقول: جعلته طعمة له، والطعمة ما يطعم.

وقوله: ﴿فَكَانَتْ أَكْلَهَا ضِعْفَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٦٥] فيه دلالة على أن الأكل: المأكول.

وقال أبو الحسن: الأكل ما يؤكل، والأكل: الفعل الذي يكون منك، تقول^(٥): أكلت^(٦) أكلا، وأكلت أكلة واحدة.

قال الشاعر: [من الطويل]

مَا أَكَلَّةُ إِنْ نِلْتُهَا بِغَنِيمَةٍ وَلَا جَوْعَةً إِنْ جُعْتُهَا بِغَرَامٍ
ففتح الألف من الفعل؛ ويدلك على ذلك «ولا جَوْعَةً» وإن شئت ضمنت الأكلة، وعנית الطعام. انتهى كلام أبي الحسن.

وقال أبو زيد: يقال: إنه لذو أكل، إذا كان له حظٌّ ورزق من الدنيا.

اختلفوا في فتح النون وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾ [٢٧١]

(١) البيت في ديوانه ص(٦١)، ولسان العرب (أكل)، وتاج العروس (أكل)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة (١/١٢٢). ويروى: «التالد العتيق» بدل «الطارف التليد».

(٢) في أ: الأكل.

(٣) سقط في ب.

(٤) زاد في ب: كأن.

(٥) في أ: يقال.

(٦) في ب: أكلته.

وإسكان العين وكسرها:

فقرأ نافع في غير رواية ورش وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر والمفضل^(١) ﴿فَنِعْمًا﴾ بكسر النون، والعين ساكنة.

وقرأ ابن كثير وعاصم في رواية حفص، ونافع في رواية ورش ﴿فَنِعْمًا هِ﴾ بكسر النون والعين.

وقرأ ابن عامر وحزمة والكسائي^(٢) ﴿فَنِعْمًا هِ﴾ بفتح النون وكسر العين. وكلهم شدد الميم.

قال أبو علي: من قرأ ﴿فَنِعْمًا﴾، بسكون العين من «نِعْمًا» لم يكن قوله مستقيمًا عند النحويين؛ لأنه جمع بين ساكنين، الأول منهما ليس بحرف مد ولين، والتقاء الساكنين عندهم إنما يجوز إذا كان الحرف الأول منهما حرف لين^(٣)، نحو: دَائِيَّة وشَابِيَّة، وتمود الثوب^(٤)، وأصيم^(٥)؛ لأنه ما في الحروف من المد يصير عوضا من الحركة، ألا ترى أنه إذا صار عوضا من الحرف المتحرك المحذوف من تمام بناء الشعر عندهم فأن يكون عوضا من الحركة أسهل.

وقد أنشد سيبويه شعرا قد اجتمع فيه الساكتان على حد ما اجتمعا في ﴿نِعْمًا﴾ في

(١) ينظر إتحاف الفضلاء (١٦٥)، الإعراب للنحاس (٢٩٠/١)، الإملاء للعكبري (٦٧/١)، البحر المحيط (٣٢٤/٢)، التبيان للطوسي (٣٥٠/٢)، التيسير للداني (٨٤، ٩٦)، تفسير القرطبي (٣٣٤/٣)، الحجة لابن خالويه (١٠٢)، الحجة لأبي زرة (١٤٦)، السبعة لابن مجاهد (١٩٠)، الغيث للصفاسي (١٧٠)، الكشف للقيسي (٣١٦/١)، المجمع للطبرسي (٣٨٣/٢)، تفسير الرازي (٣٥٠/٢)، النشر لابن الجزري (٢٣٥/٢، ٢٣٦).

(٢) ينظر إتحاف الفضلاء (١٦٥)، الإعراب للنحاس (٢٩٠/١)، الإملاء للعكبري (٦٧/١)، البحر المحيط (٣٢٤/٢)، التبيان للطوسي (٣٥٠/٢)، التيسير للداني (٨٤، ٩٦)، تفسير القرطبي (٣٣٤/٣)، الحجة لابن خالويه (١٠٢)، الحجة لأبي زرة (١٤٧)، الغيث للصفاسي (١٧٠)، الكشف للزمخشري (١٦٣/١)، الكشف للقيسي (٣١٦/١)، المجمع للطبرسي (٣٨٣/٢)، تفسير الرازي (٣٥٠/٢)، النشر لابن الجزري (٢٣٥/٢).

(٣) قال سيبويه: «وإذا التقى الحرفان المثالان اللذان هما سواء متحركين، وقبل الأول حرف مد - فإن الإدغام حسن؛ لأن حرف المد بمنزلة متحرك في الإدغام؛ ألا تراهم في غير الانفصال قالوا: راءٌ، وتُمودُ الثوبُ؟!».

ينظر: الكتاب (٤٣٧/٤)، (٤٣٨).

(٤) تُمودُ الثوبُ: الثوب نائب فاعل، وتمود فعل مبني للمفعول. يقال: تماذا الثوب، أى: تجاذباه، وتُمودُ الثوبُ، أى: تجوزب.

(٥) أَصِيمٌ: تصغير أصم.

قراءة من أسكن العين وهو: [من الرجز]

كَأَنَّهُ بَغْدَ كَلَالِ الزَّاجِرِ وَمَسْجِيٍّ^(١) مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرٍ^(٢)
وأنكره أصحابه^(٣).

ولعل أبا عمرو أخفى ذلك كأخذه بالإخفاء في [نحو]^(٤): ﴿باريكم﴾
[البقرة: ٥٤]، ﴿وَيَا مُرُكُم﴾ [البقرة: ٦٧] فظن السامع الإخفاء إسكاناً؛ للطف ذلك
في السمع وخفائه.

وأما من قرأ: ﴿فَنِعِمَّا﴾؛ فحجته أنه أصل الكلمة «نعم»، ثم كسر الفاء من أجل
حرف الحلق.

ولا يجوز أن يكون ممن قال: «نعم»، فلما أدغم حرك، كما يقول: ﴿يَهْدِي﴾
[يونس: ٣٥].

ألا ترى أن من قال: هذا قدم مالك، فأدغم، لم يدغم نحو [قوله]^(٥): هذا قدم
مالك، وجسم ماجد^(٦)؛ لأن المنفصل لا يجوز فيه ذلك كما جاز في المتصل.

(١) في ب: مسحه.

(٢) الرجز بلا نسبة في اللسان (كسر)، وسر صناعة الإعراب (٥٨/١)، والكتاب (٤/٤٥٠)،
والمحتسب (٦٢/١)، والتاج (كسر)، والمخصص (١٣٩/٨).
ويروى: «كانها»، و «مسحه» بدلاً من «كانه»، و «مسحي».

(٣) ممن أنكر هذا على سيبويه أبو الحسن الأخفش:، وقد انتصر لسيبويه ورد على الأخفش ابن
جنى، نقل هذا كله ابن منظور في اللسان، فقال تعليقاً على روايته للبيت السابق:
قال ابن جنى: قال سيبويه كلاماً يُظَنُّ به في ظاهره أنه أدغم الحاء في الهاء، بعد أن قلب
الهاء حاء، فصارت في ظاهر قوله: وَمَسْجٍ، واستدرك أبو الحسن ذلك عليه، وقال: إن هذا
لا يجوز إدغامه؛ لأن السين ساكنة، ولا يُجمع بين ساكنين. قال: فهذا لعمري تعلق بظاهر
لفظه، فأما حقيقة معناه فلم يُرَدِّ محض الإدغام.

قال ابن جنى: وليس ينبغي لمن نظر في هذا العلم أدنى نظر أن يظن بسيبويه أنه يتوجه
عليه هذا الغلط الفاحش حتى يخرج فيه من خطأ الإعراب إلى كسر الوزن؛ لأن هذا الشعر
من مشطور الرجز، وتقطيع الجزء الذي فيه السين والحاء، وَمَسْجٍ: «مفاعِلُنْ» فالحاء بإزاء
عين مفاعِلُنْ، فهل يليق بسيبويه أن يكسر شعراً، وهو ينبوع العَرُوض وبحبوحة وزن
التفعيل، وفي كتابه أماكن كثيرة تشهد بمعرفته بهذا العلم واشتماله عليه، فكيف يجوز
عليه الخطأ فيما يظهر ويبدو لمن يتساند إلى طبعه، فضلاً عن سيبويه في جلالة قدره؟!
قلا: ولعل أبا الحسن الأخفش إنما أراد التشنيع عليه، وإلا فهو كان أعرف الناس بجلاله.

(٤) سقط في ب.

(٥) سقط في ب.

(٦) زاد في أ: بالإدغام.

قال سيبويه: أما قول بعضهم فى القراءة: ﴿فَنِعِمَّا﴾، فحرك العين، فليس على لغة من قال: «نعم ما»، فأسكن العين، ولكن على لغة من قال: «نِعِمَّ» فحرك العين. وحدثنا أبو الخطاب: أنها لغة هذيل، وكسر كما قال: «لعب». ولو كان الذى يقول^(١): «نِعِمَّا» ممن يقول فى الانفصال: «نِعَم» لم يجز الإدغام على قوله؛ لما يلزم من تحريك الساكن فى المنفصل.

وأما من قال: «نِعِمَّا» فإنما جاء بالكلمة على أصلها، وهو «نِعَم»؛ كما قال: [من الرمل]

مَا أَقَلَّتْ قَدَمَايَ إِنَّهُمْ نِعَمَ السَّاعُونَ فِى الْأَمْرِ الْمُبِيرِ^(٢)
ولا يجوز أن يكون ممن يقول قبل الإدغام «نِعَم»؛ كما أن من قال: «نِعِمَّا» لا يكون ممن قال قبل الإدغام: «نِعَم» ولكن ممن يقول: «نِعَم»، فجاء بالكلمة على أصلها وكلّ حسن.

والمعنى فى قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا لَأَبْدَأُ أَفَذَكْتُ فَنِعِمَّا هِىَ﴾ [البقرة: ٢٧١]: أن فى «نعم» ضمير الفاعل و«ما» فى موضع نصب وهى تفسير الفاعل المضمّر قبل الذكر فالتقدير: نعم شيئاً إبدؤها، فالإبداء هو: المخصوص بالمدح إلا أن المضاف حذف، وأقيم المضاف إليه الذى هو ضمير الصدقات مقامه، فالمخصوص بالمدح هو الإبداء بالصدقات، لا الصدقات.

يدلك على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلِنْ تَخْفَوْهَا وَتُوْثَوْهَا أَلْفَرَّاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١] أى: الإخفاء خير لكم، فكما أن «هو» ضمير الإخفاء، وليس بالصدقات، كذلك ينبغى أن يكون ضمير الإبداء مراداً، وإنما كان الإخفاء - والله أعلم - خيراً؛ لأنه أبعد من أن تشوب الصدقة مراءاة للناس وتصنع لهم، فتخلص لله - سبحانه - ولم يكن المسلمون إذ ذاك^(٣) تسبق إليهم ظنة فى منع واجب.

واختلفوا فى الياء والنون والرفع والجزم من قوله: ﴿وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [٢٧١]:

(١) فى أ: قال.

(٢) وهو لطرفة بن العبد فى ديوانه ص(٥٨)، والإنصاف (١/١٢٢)، والخزانة (٩/٣٧٦)، (٣٧٧)، والدرر (٥/١٩٦)، واللسان (نعم)، والمحاسب (١/٣٤٢، ٣٥٧)، وجمع الهوامع (٢/٨٤)، وبلا نسبة فى الخصائص (٢/٢٢٨)، والمقتضب (٢/١٤٠).

(٣) زاد فى أ: ممن.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿وَنُكْفَرُ﴾ بالنون والرفع^(١).

وقرأ نافع وحزمة والكسائي^(٢) ﴿وَنُكْفَرُ﴾ بالنون وجزم الراء.

وروى أبو جعفر عن نافع ﴿وَنُكْفَرُ﴾ بالنون والرفع.

وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم ﴿وَنُكْفَرُ﴾ جزم بالنون.

وقرأ ابن عامر ﴿وَيُكْفَرُ﴾ بالياء والرفع وكذلك حفص عن عاصم.

قال أبو علي: من قرأ ﴿وَنُكْفَرُ﴾ عنكم من سيئاتكم فرفع، كان رفعه من^(٣) وجهين:

أحدهما: أن يجعله خبر مبتدأ^(٤) محذوف تقديره: ونحن نكفر عنكم سيئاتكم^(٥).

والآخر: أن يستأنف الكلام ويقطعه مما قبله؛ فلا يجعل الحرف العاطف للاشتراك ولكن لعطف جملة على جملة.

وأما من جزم فقال: ﴿وَنُكْفَرُ﴾ عنكم، فإنه حمل الكلام على موضع قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ لأن قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ في موضع جزم.

ألا ترى أنه لو قال: وإن تخفوها يكن أعظم لأجركم، لجزم.

فقد علمت أن قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ في موضع جزم فحمل قوله: ﴿وَنُكْفَرُ﴾

(١) ينظر إتحاف الفضلاء (١٦٥)، الإعراب للنحاس (٢٩١/١)، الإملاء للعكبري (٦٨/١)، البحر المحيط (٣٢٥/٢)، التيسير للداني (٨٤)، تفسير القرطبي (٣٣٥/٣)، الحجة لابن خالويه (١٠٢)، الحجة لأبي زرة (١٤٧، ١٤٨)، السبعة لابن مجاهد (١٩١)، الغيث للصفاقسي (١٧٠)، الكشف للزمخشري (١٦٣/١)، الكشف للقيسي (٣١٦/١، ٣١٧)، المجمع للطبرسي (٣٨٣/٢)، تفسير الرازي (٣٥٢/٢)، النشر لابن الجزري (٢٣٦/٢).

(٢) ينظر إتحاف الفضلاء (١٦٥)، الإعراب للنحاس (٢٩١/١)، البحر المحيط (٣٢٥/٢)، التبيان للطوسي (٣٥١/٢)، التيسير للداني (٨٤)، تفسير الطبري (٥٨٥/٥)، تفسير القرطبي (٣٣٥/٣)، الحجة لابن خالويه (١٠٢)، الحجة لأبي زرة (١٤٧، ١٤٨)، السبعة لابن مجاهد (١٩١)، الغيث للصفاقسي (١٧٠)، الكشف للقيسي (٣١٦/١، ٣١٧)، تفسير الرازي (٣٥٢/٢)، النشر لابن الجزري (٢٣٦/٢).

(٣) في أ: على.

(٤) في أ: ابتداء.

(٥) سقط في أ.

[عنكم^(١)] على الموضع.

ومثل هذا في الحمل على الموضع أن سيبويه زعم أن بعض القراء قرأ: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهَ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦] لأن قوله: ﴿فَلَا هَادِيَ لَهُمْ﴾: [في أنه^(٢)] في موضع جزم^(٣) مثل قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾.

ومثله في الحمل على الموضع قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَقْتُ وَأَكُنْتُ﴾ [المنافقون: ١٠] حمل قوله ﴿وَأَكُنْتُ﴾ على موضع قوله: ﴿فَأَصَّدَقْتُ﴾؛ لأن هذا موضع فعل مجزوم، لو قال: أخرني إلى أجل قريب أصدق، لجزم، فإذا ثبت أن قوله: ﴿فَأَصَّدَقْتُ﴾ في موضع فعل مجزوم حمل قوله: ﴿وَأَكُنْتُ﴾ عليه.

ومثل ذلك قول الشاعر: [من الكامل]

أَتَى سَلَكَتَ فَإِنِّي لَكَ كَاشِحٌ وَعَلَى انْتِقَاصِكَ فِي الْحَيَاةِ وَأَزْدَدَ^(٤)
فحمل قوله: «وأزدد» على موضع قوله: «إِنِّي لَكَ كَاشِحٌ».

ومثله قول الآخر -وأظنه أبا دؤاد-: [من الوافر]

فَأَبْلُونِي بَلِيَّتَكُمْ لَعَلِّي أَصَالِحُكُمْ وَأَسْتَذِرْجُ نَوِيًّا^(٥)
فأما النون والياء في قوله: ﴿نَكْفُرُ﴾، و﴿يَكْفُرُ﴾، فمن قال: ﴿ويكفر﴾ فلأن ما بعده على لفظ الأفراد، ف﴿يَكْفُرُ﴾ أشبه بما بعده من الأفراد منه بالجمع. وأما من قال: ﴿نَكْفُرُ﴾ على لفظ الجمع، فإنه أتى بلفظ الجمع، ثم أفرد^(٦) كما

(١) سقط في ب.

(٢) هكذا في أ، ب، والأصح حذفهما.

(٣) نص كلام سيبويه: «وقد بلغنا أن بعض القراء قرأ: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهَ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾؛ وذلك لأنه حمل الفعل على موضع الكلام؛ لأن هذا الكلام في موضع يكون جواباً؛ لأن أصل الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء، ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره».

ينظر: الكتاب (٩٠/٣، ٩١).

(٤) وهو بلا نسبة في اللسان (أيا)، والتهذيب (١٥/٦٥٣)، ويروى: «أيا فعلت» بدل «أنى سلكت».

(٥) وهو في ديوانه ص (٣٥٠)، والخصائص (١٧٦/١، ٣٤١/٢)، وسر صناعة الإعراب (٢/٧٠١)، وشرح شواهد المغنى (٨٣٩/٢)، وللذهلي في مغنى اللبيب (٤٧٧/٢)، وبلا نسبة في اللسان (علل)، ومغنى اللبيب (٤٢٣/٢).

(٦) زاد في أ: بعد.

أتى بلفظ الإفراد ثم جمع فى قوله-تعالى:- ﴿سُبْحَنَ الَّذِى أُنْزِلَ بِهِ﴾ [الإسراء: ١] ثم قال: ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [الإسراء: ٢]

اختلفوا فى كسر السين وفتحها من قوله -جل وعز-: ﴿يَحْسِبُهُمْ﴾ [٢٧٣] و: ﴿يَحْسَبَنَّ﴾ [آل عمران: ١٧٨]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائى^(١): ﴿يَحْسِبُهُمْ﴾ و﴿يَحْسِبَنَّ﴾ بكسر السين فى كل القرآن.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحزمة: ﴿يَحْسِبُهُمْ﴾، و﴿يَحْسِبَنَّ﴾ بفتح السين فى كل القرآن.

وقال هبيرة عن حفص: إنه كان يفتح ثم رجع إلى الكسر.
قال أبو على: قال أبو زيد: يقال: حَسِبْتُ الشيءَ أَحْسَبُهُ وَأَحْسِبُهُ حُسْبَانًا.
وحكى سيويه أيضًا: حَسِبَ يَحْسَبُ وَيَحْسِبُ.
وقال أبو زيد: حَسِبْتُ ذلكَ الحقَّ حِسَابًا وحِسَابَةً من الحساب، فأنا أحسبه.
قال أبو زيد: وقال رجل من بنى نمر: «حسابك على الله» أى: حسابك على الله.

وقال الشاعر: [من الطويل]
على الله حُسْبَانِي إِذَا النَّفْسُ أَشْرَفَتْ عَلَى طَمَعٍ أَوْ خَافَ شَيْئًا ضَمِيرُهَا^(٢)
وَأَحْسَبْتُ الرَّجُلَ إِحْسَابًا إِذَا أَطْعَمْتَهُ وَسَقَيْتَهُ حَتَّى يَشْبَعَ وَيُرْوَى، وتعطيه حتى يرضى.

قال أبو على: القراءة بـ ﴿تحسب﴾ بفتح السين أقيس؛ لأن الماضى إذا كان على «فَعِلَ» نحو حسب، كان المضارع على «يَفْعَلُ» مثل: فَرَّقَ يَفْرُقُ، وَشَرِبَ يَشْرَبُ، وَشَدَّ «يَحْسِبُ» فجاء على «يَفْعَلُ» فى حروفٍ آخر. والكسر حسنٌ لمجئ السمع به، وإن كان شاذًا عن القياس.

(١) ينظر إتحاف الفضلاء (١٦٥)، الإملاء للعكبرى (٦٨/١)، البحر المحيط (٣٢٨/٢)، التبيان للطوسي (٣٥٥/٢)، التيسير للدانى (٨٤)، تفسير القرطبي (٣٤١/٣)، الحجة لابن خالويه (١٠٣)، الحجة لأبى زرعة (١٤٨)، السبعة لابن مجاهد (١٩١)، الغيث للصفاقسى (١٧٠)، الكشف للقيسى (٣١٧/١، ٣١٨)، المجمع للطبرسى (٣٨٦/٢)، تفسير الرازى (٣٥٤/٢)، النشر لابن الجزرى (٢٣٦/٢).

(٢) وهو بلا نسبة فى اللسان (حسب)، والتاج (حسب)، والتهذيب (٣٣١/٤).

اختلفوا فى قوله تعالى: ﴿فَآذِنُوا﴾ [٢٧٩] فى مد الألف وقصرها وكسر الذال وفتحها:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: ﴿فَآذِنُوا﴾ مقصورة مفتوحة الذال.

وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر وحزمة^(١) ﴿فَآذِنُوا﴾ ممدودة مكسورة الذال. وروى حفص عن عاصم والمفضل ﴿فَآذِنُوا﴾ مقصورة.

حدثنى وهيب بن عبد الله عن الحسن بن المبارك عن عمرو بن الصباح عن أبى يوسف الأعشى عن أبى بكر عن عاصم أنه قال: ﴿فَآذِنُوا﴾، و﴿فَآذِنُوا﴾ ممدوداً ومقصوراً.

قال أبو على: قال سيويه: [آذنت: أعلمت، وأعلمت: آذنت]^(٢) وآذنت: النداء، والتصويت بالإعلام^(٣).

قال^(٤): وبعض العرب يجرى [«آذنت» مجرى «أذنت»]^(٥) فمن «أذن» الذى معناه: التصويت والنداء قوله: ﴿ثُمَّ أَدْنَى أَدْنَى مَوْذِنٌ أَيْتَهَا أَلْعِزُّ إِنَّكُمْ لَسَرْقُونَ﴾ [يوسف: ٧٠] فالأشبه فى هذا الإعلام بالتصويت لقوله: ﴿أَيْتَهَا أَلْعِزُّ إِنَّكُمْ لَسَرْقُونَ﴾ فالتقدير: يقال: إنكم لسارقون.

فأما قوله: ﴿فَآذَنَ مَوْذِنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف: ٤٤] فإن قوله: ﴿بَيْنَهُمْ﴾ يحتمل أمرين:

الأحسن فيه: أن يكون ﴿بَيْنَهُمْ﴾ ظرفاً لـ ﴿مَوْذِنٌ﴾، كما تقول: أعلم وسطهم ولا تجعله صفةً للنكرة؛ لأنك توصله بالباء إلى «أن»، واسم الفاعل إذا أعمل عمل

(١) ينظر إتحاف الفضلاء (١٦٥)، الإملاء للعكبرى (٦٨/١)، البحر المحيط (٣٣٨/٢)، التبيان للطوسي (٣٦٧/٢)، التيسير للداني (٨٤)، تفسير الطبرى (٢٤/٦)، تفسير القرطبي (٣/٣٦٤)، الحجة لابن خالويه (١٠٣)، الحجة لأبى زرة (١٤٨)، السبعة لابن مجاهد (١٩٢)، الغيث للصفافسى (١٧٠)، الكشف للقيسى (٣١٨/١)، المعانى للفراء (١/٢٨٩)، النشر لابن الجزرى (٢٣٦/٢)، تفسير الرازى (٣٦٥/٢).

(٢) فى الكتاب: أعلمت: آذنت، وآذنت: أعلمت.

(٣) فى الكتاب: بإعلان.

(٤) أى: سيويه.

(٥) فى الكتاب: «آذنت وآذنت مجرى. سميت وأسميت». ينظر: الكتاب (٦٢/٤).

الفعل، لم يوصف، كما لا يصغر؛ لأن الصفة تخصيص والفعل وما جرى^(١) مجراه لا يلحقه تخصيص، والتصغير كالوصف بالصغر، فمن ثم لم يستحسن: هذا ضويرب زيدا، كما لا يستحسن: هذا ضارب ظريف زيدا، ولأنك في هذا-أيضا- تفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي.

وإن شئت جعلت «بينهم» صفة، وقلت: إن معنى الفعل قد يعمل في الجار ويصل إليه.

ألا ترى أنك تقول: هذا مارٌ أمس بزيد، فيصل اسم الفاعل إذا كان لما مضى؟ والمعنى: بأن لعنة الله، وإن^(٢) شئت جعلت الباء متعلقة [بقوله: ﴿مُؤَذَّنٌ﴾^(٣) مع أنه قد]^(٤) وصف بها^(٥)، وإن شئت جعلت «بين» ظرفا للمؤذن لا صفة، وإن شئت جعلته متعلقا بـ «أذن»، كل هذا لا يمتنع.

فأما قوله: ﴿وَأَذَّنَ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٣]: فإن قوله: ﴿مِّنَ اللَّهِ﴾ صفة فيها ذكر من الموصوف. وكذلك ﴿إِلَى النَّاسِ﴾ ولا يكون من صلة «أذان» لأنه اسم، وليس بمصدر^(٦)، ومن أجرى هذا الضرب من الأسماء مجرى المصادر، فينبغي ألا يعلق به هذا الجار؛ ألا ترى أن المصدر الذي هذا منه، لا يصل بهذا الحرف كما يصل قوله: ﴿بَرَاءَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ١] به؟^(٧)

كقوله: [من الوافر]

.....
.....
.....
بَرِئْتُ إِلَى عُرَيْنَةٍ مِّنْ عَرِينٍ^(٨)

(١) في ب: أجرى.

(٢) في ب: فإن.

(٣) في ب: بمؤذن.

(٤) سقط في ب.

(٥) سقط في أ.

(٦) في ب: للمصدر.

(٧) سقط في ب.

(٨) عجز بيت، وصدره:

عَرِينٍ مِّنْ عُرَيْنَةٍ لَيْسَ مِثْلًا

وهو لجريير في ديوانه ص(٤٢٩)، واللسان (عرن)، والتهذيب (٢/٣٤٠)، والتاج

(عرن)، وبلا نسبة في الجمهرة ص(٧٧٤).

و: ﴿إِذْ تَبَرَأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾ [البقرة: ١٦٦] فأما قوله: ﴿يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ﴾ [التوبة: ٣]، فيجوز أن يتعلق بالصفة ويجوز أن يتعلق بالخبر الذي هو ﴿بِأَنَّهُ اللَّهُ﴾.

ولا يجوز أن يتعلق بـ ﴿وَأَذِّنْ﴾؛ لأنك قد وصفته، والموصوف^(١) إذا [وصفته]^(٢) لم يتعلق بشيء ولا بد من تقدير الجار في قوله: ﴿بِأَنَّهُ اللَّهُ﴾ لأن: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ لا يكون الإعلام؛ كما يكون الثاني الأول في [نحو]^(٣) قولك: خَبَرْتُكَ أَنَّكَ خَارِجٌ.

فأما قوله- تعالى-: ﴿فَقُلْ أَذْنُكُمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ [الأنبياء: ١٠٩]، فقوله: على سواء يحتمل ضربين: أحدهما أن يكون صفةً لمصدر محذوف، والآخر: أن يكون حالا، فإذا جعلته وصفاً للمصدر كان التقدير: أذنتكم إيذاناً على سواء.

ومثل وصف المصدر ههنا، قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٣] التقدير: كتب عليكم الصيام كتابة كما كتب على الذين، فحذف المصدر، وكذلك^(٤) يحذف في^(٥) قوله: ﴿أَذْنُكُمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ [الأنبياء: ١٠٩] وفيه ذكرٌ من المحذوف، ومعنى إيذاناً على سواء: أعلمتكم إعلاماً نستوى في علمه لا أستبدُّ أنا به دونكم لتأهبوا لما يراد منكم.

وقال أبو عبيدة: إذا أنذرتَه وأعلمته فأنت وهو على سواء.

وأما إذا جعلته حالا، فإنه يمكن فيه ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يكون حالا من الفاعل.

والآخر: أن يكون من المفعول به.

والثالث: أن يكون منهما جميعاً على قياس ما جاء من قول عنترة: [من الوافر]
مَتَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا^(٦)

(١) في أ: الموصول.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في ب.

(٤) في ب: فكذلك.

(٥) في أ: من.

(٦) البيت في ديوانه ص(٢٣٤)، وخزانة الأدب (٤/٢٩٧، ٥٠٧/٧، ٥١٤، ٥٥٣، ٨/

وما أنشده أبو زيد: [من الطويل]

إِنْ تَلَقَّنِي بَرَزِينَ لَا تَغْتَبِطُ بِهِ^(١)

وكذلك قوله- تعالى-: ﴿فَأَنذِرْ لَهُمْ عَذَابَ سَوَاءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨]، قياسه قياس قوله: أذنتكم على سواء.

قال أبو عبيدة معناه الخلاف والغدر في هذا الموضع ﴿فَأَنذِرْ لَهُمْ عَذَابَ سَوَاءٍ﴾: فأظهر لهم أنك عدو وأنت مناصب لهم.

فأما قوله: ﴿ءَاذَنَّاكَ مَا مِنَّا مِنْ شَهِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٧]: فإن شئت جعلته مثل: علمت أزيد منطلق؟ وإن شئت جعلته على معنى القسم.

كما قال: [من الكامل]

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي (٢)

فإن قلت: إن عامة ما جاء مجيء القسم لم يتعد إلى مفعول به؛ كقولهم: علم الله لأفعلن:

قيل: قد جاء: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ﴾ [فاطر: ٤٢]، [النور: ٥٣] متعدياً بالحرف

وقد قرأ حمزة: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا ءَاتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران: ٨١]، وقد أوجب بما يجاب به القسم؛ فكذلك قوله: ﴿ءَاذَنَّاكَ﴾ يكون على القسم، وإن كان قد تعدى إلى مفعول به.

= (٢٢)، والدرر (٩٤/٥)، وشرح التصريح (٢٩٤/٢)، وشرح شواهد الشافعية ص (٥٠٥)، وشرح عمدة الحافظ ص (٤٦٠)، وشرح المفصل (٥٥/٢)، ولسان العرب (طبر، ألا، خصا)، والمقاصد النحوية (١٧٤/٣)، وبلا نسبة في أسرار العربية ص (١٩١)، وأمالى ابن الحاجب (٤٥١/١)، وشرح الأشموني (٥٧٩/٣)، وشرح شافعية ابن الحاجب (٣/٣٠١)، وشرح المفصل (١١٦/٤، ٨٧/٦)، ولسان العرب (رنف)، وجمع الهوامع (٦٣/٢).

(١) صدر بيت للبيد، وعجزه:

إن المنايا لا تطيش سهامها

ينظر: ديوانه ص (٣٠٨)، وتخليص الشواهد ص (٤٥٣)، وخزانة الأدب (١٥٩/٩) - (١٦١)، والدرر (٢٦٣/٢)، والكتاب (١١٠/٣)، والمقاصد النحوية (٤٠٥/٢)، وبلا نسبة في الخزانة (٣٣٢/١٠)، وسر صناعة الإعراب ص (٤٠٠)، وشرح الأشموني (١/١٦١)، ومغنى اللبيب (٤٠١/٢، ٤٠٧)، وجمع الهوامع (١٥٤/١).

وبعد فإذا جاء نفس القسم متعدياً إلى المفعول به نحو: بالله، ونحو: الله لأفعلن، فما يقوم مقامه ينبغي أن يكون في حكمه.

وأما [قوله]^(١): ﴿وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ٢، ٥] فقد فسر ﴿أذنت﴾ أنها استمعت.

وفي الحديث: «مَا أَذِنَ اللَّهُ لشيءٍ كَأَذْنِهِ لِنَبِيِّ...».

وقال عدى^(٢): [من الرمل]

فِي سَمَاعٍ يَأْذُنُ الشَّيْخُ لَهُ وَحَدِيثٍ مِثْلَ مَاذِي مُشَارِ^(٣)
وَأُنْشَدَ أَبُو عُبَيْدَةَ: [من البسيط]

صُمُّ إِذَا سَمِعُوا خَيْرًا ذُكِرْتُ بِهِ وَإِنْ ذُكِرْتُ بِسُوءٍ عِنْدَهُمْ أَذْنُوا^(٤)
وأما قول عدى: [من الرمل]

أَيُّهَا الْقَلْبُ تَعَلَّنْ بِدَدْنٍ إِنَّ هَمِّي فِي سَمَاعٍ وَأَذْنُ^(٥)
فالسماع مصدر يراد به المسموع نحو: الخلق والمخلوق، والصيد والمصيد.
يدلك على ذلك أنه لا يخلو من أن يكون على ما ذكرنا، أو على أنه السماع الذي هو الاستماع، فلا يستقيم هذا؛ لأن المعنى يكون: إن همي في سماع وسماع،

(١) سقط في أ.

(٢) عدى بن زيد بن حماد بن زيد العبادي التميمي: شاعر، من دهاة الجاهليين. كان قروياً، من أهل الحيرة، فصيحاً، يحسن العربية والفارسية والرمي بالشباب. وهو أول من كتب بالعربية في ديوان كسرى، اتخذه في خاصته وجعله ترجماناً بينه وبين العرب. فسكن المدائن. وقال ابن قتيبة: كان يسكن الحيرة ويدخل الأرياف فثقل لسانه، وعلماء العربية لا يرون شعره حجة. وجمع ما بقي من شعره في ديوان ببغداد. توفي سنة ٣٥ هـ.
ينظر الأعلام (٤/ ٢٢٠).

(٣) البيت في ديوانه ص (٩٥)، ولسان العرب (مود، شور، أذن)، والتنبيه والإيضاح (٧٢/٢)، (١٤٢)، وتهذيب اللغة (١١/ ٤٠٤)، وجمهرة اللغة ص (٧٣٥، ١٢٦٣)، ومقاييس اللغة (١٦/ ١)، (٢٢٦/ ٣)، ومجمل اللغة (١/ ١٧٧، ٣/ ١٨٥)، والمخصص (٥/ ١٦، ١٤/ ٢٤١)، وتاج العروس (مود، شور، أذن)، وبلا نسبة في كتاب العين (٦/ ٢٨٠)، وديوان الأدب (٣/ ٣٤٢).

(٤) البيت لقعن بن أم صاحب في لسان العرب (شور)، (أذن)، وتاج العروس (أذن).
(٥) البيت في ديوانه ص (١٧٢)، ولسان العرب (أذن، ددن)، وتهذيب اللغة (١٤/ ٦٩، ١٥/ ١٦)، ومقاييس اللغة (١/ ٧٦، ٢/ ٢٦٦، ٣/ ٣٣٦)، وتاج العروس (أذن، ددن)، وبلا نسبة في مجمل اللغة (١/ ١٧٧).

وليس هكذا، ولكن إن همى فى مسموع، أى فى غناء واستماع له.
وأما قوله: ﴿وَإِذْ تَأَذَّتْ رُكُوكُ﴾ [الأعراف: ١٦٧]:

فقد قدمنا ذكر ما قاله سيبويه من أن من العرب من يجعل أذن وأذن بمعنى؛ كأنه جعله بمنزلة سَمَى وأسمى، وخَبَّر وأخبر، فإذا كان أذن: أعلم فى لغة بعضهم، فتأذن: تفعل من هذا، وليس تفعل ههنا بمنزلة: تَقَيَّس^(١) وتشجع^(٢)، ولكنه بمنزلة فَعَلَ، كما أن تكبر زيد؛ إذا تعاطى الكبر، ولكن المتكبر بمنزلة الكبير؛ كما أن قوله - عز وجل -: ﴿وَعَلَىٰ عَمَّا يُقُولُونَ﴾ [الإسراء: ٤٣] تقديره: وعلا، وليس على حد تعاقل وتغاشى؛ إذا أظهر شيئاً من ذلك ليس فيه.

فبناء الفعلين يتفق والمعنى يختلف، وكذلك تأذن بمنزلة عَلِمَ، ومثل تفعل، فى أنه يراد به فعل قول زهير: [من الوافر]
تَعَلَّمُ أَنَّ شَرَّ النَّاسِ قَوْمٌ يُنَادَىٰ فِي شِعَارِهِمْ يَسَارُ^(٣)
وكذلك قوله: [من البسيط]

تَعَلَّمَاها لَعَمْرُ اللَّهِ ذَا قَسَمًا فَاقْصِدْ بِذَرْعِكَ وَانْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ^(٤)

(١) تقيس: يقال: تقيس فلان، إذا تشبه بهم - أى: بقبيلة قيس - أو تمسك منهم بسبب: إما بحلف، أو جوار، أو ولاء؛ قال رؤبة:

وقيس عيلان ومن تقيسا

ينظر: اللسان (قيس).

(٢) قال سيبويه: وإذا أراد الرجل أن يدخل نفسه فى أمر حتى يضاف إليه ويكون من أهله فإنك تقول: تفعل، وذلك: تشجع وتبصر وتحلم وتجلد، وتمراً، وتقديرها: تمرع، أى: صار ذا مروءة، وقال حاتم طي:

تحلم عن الأذنين واستبق وُدَّهم ولن تستطيع الحلم حتى تحلما
وليس هذا بمنزلة: تجاهل؛ لأن هذا يطلب أن يصير حليماً.

وقد يجيء «تقيس» وتنزر وتعزب على هذا.

ينظر: الكتاب (٧١/٤).

(٣) البيت فى ديوانه ص (٣٠٠)، وجمهرة اللغة ص (١٠٠٩)، ويروى: «حى» بدلاً من «قوم».

(٤) البيت لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص (١٨٢)، وخزانة الأدب (٥١/٥)، ٤١/١٠،

(٤٢)، والدرر (٢٣٨/١)، وشرح أبيات سيبويه (٢٤٦/٢)، والكتاب (٣/٥٠٠، ٥١٠)،

ولسان العرب (سلك، ها)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (١٩٤/١١)، والمقتضب (٣٢٣/٢)،

وهمع الهوامع (٧٦/١).

ويروى: «تعلمن ها» بدل «تعلمها».

ليس [يريد]^(١): تعلم هذا عن جهل به، إنما يريد [به]^(٢): اعلم، كأنه ينبغي ليقبل على خطابه. ومثله: [من الرجز]

تَعْلَمَنَّ أَنَّ الدَّوَاةَ وَالْقَلَمَ تَبَقَّى وَيُقْنَى حَدِيثُ الدَّهْرِ الْغَنَمِ^(٣)
وهذا كثير يريدون به: اعلم، وليس يريدون تعلم^(٤) كما يريدون بقولهم: تعلم الفقه، إنما يريدون: اعلم.
فكذلك تأذن معناه: علم.

ومما يدل على أن معناه العلم، وقوع لام اليمين بعدها كما تقع بعد العلم في نحو: علم الله لأفعلن، فكأن المعنى في «تأذن»: علم ليبعثن عليهم إلى يوم القيامة، وليس هو من الاستماع نحو: ﴿وَأَذِنتَ لِرَبِّهَا وَحَفَّتْ﴾ [الانشقاق: ٢، ٥] ونحو: «ما أذن الله لشيء...»

ألا ترى أنك لو قلت سمع ليفعلن؛ أو تسمع ليفعلن، لم يسهل ذلك كما يكون في علم من حيث استعمل استعمال القسم، فتعلق الجواب به كما يتعلق بالقسم؟.
وأما قوله: ﴿قُلْ أَذْنُ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [التوبة: ٦١] فإنه يذكر في موضعه إن شاء الله.
وأما قوله سبحانه: ﴿إِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٩]، المعنى: فإن لم تضعوا الربا عن الناس الذي قد أمركم الله بوضعه عنهم، فأذنوا بحرب [من الله]^(٥).

قال أبو عبيدة: آذنتك بحرب فأذنت به.

فمن قال: ﴿فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ فقصر، فمعناه: اعلّموا بحرب من الله، والمعنى: أنكم في امتناعكم من وضع ذلك حرب لله ورسوله.
ومن قال: ﴿فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ﴾ فتقديره: فأعلموا من لم يتنه عن ذلك بحرب، والمفعول هنا محذوف على قوله: وقد أثبت هذا المفعول المحذوف [هنا]^(٦)، في

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في ب.

(٣) الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص (٨٤٤)، ويروى البيت الثاني هكذا:

..... تبقى ويودى ما كتبت بالغنم.

(٤) في ب: يتعلم.

(٥) سقط في ب.

(٦) سقط في أ.

قوله: ﴿فَقُلْ ءَاذَنْتُكُمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾ [الأنبياء: ١٠٩]، وإذا أمروا بإعلام غيرهم علموا هم -أيضًا- لا محالة، ففي أمرهم بالإعلام ما يعلمون هم -أيضًا- أنهم حربٌ إن لم يمتنعوا عما نهوا عنه من وضع الربا عمن كان عليه، وليس في علمهم دلالة على إعلام غيرهم، فهذا في الإبلاغ أكد.

قال أحمد بن موسى: قرءوا كلهم: ﴿لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٩]: بفتح التاء الأولى وضم الثانية.

وروى المفضل عن عاصم ﴿لَا تَظْلِمُونَ﴾ [بضم التاء الأولى^(١)] ﴿وَلَا تَظْلِمُونَ﴾ [بفتح التاء الثانية^(٢)].

قال أبو على: موضع ﴿لَا تَظْلِمُونَ﴾ نصبٌ على الحال من ﴿لَكُمْ﴾، التقدير: فلکم رءوس أموالکم غیر ظالمین ولا مظلومین.

والمعنى: إن تبتم فوضعتم الربا الذى أمر الله بوضعه عن الناس فلکم رءوس أموالکم لاتظلمون بأن تطالبوا المستدين بالربا الموضوع عنه، ولا تظلمون بأن تبخسوا رءوس أموالکم. أو تمطلوا بها.

وقد جاء: «لئى الواجد ظلم»^(٣). والمعنى والتقدير فى التقديم والتأخير الذى روى عن عاصم - سواءً.

ويرجح تقديم: ﴿لَا تَظْلِمُونَ﴾ بأنه أشكل بما قبله؛ لأن الفعل الذى قبله مسندٌ إلى فاعل، وهو قوله: ﴿وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ﴾، ف ﴿تَظْلِمُونَ﴾ أشكلٌ بما قبله؛ لإسناد الفعل فيه إلى الفاعل من ﴿تَظْلِمُونَ﴾ المسند فيه الفعل إلى المفعول [به]^(٤).

و اختلفوا فى ضم السين وفتحها من قوله -تعالى-: ﴿فَنَظَرُ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [٢٨٠]:

فقرأ نافع وحده^(٥): ﴿إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ بضم السين.

(١) سقط فى ب.

(٢) فى ب: بضم التاء الأولى وفتح الثانية.

(٣) علقه البخارى فى صحيحه (٣٤٢/٥) بصيغة التضعيف، وأخرجه أحمد (٢٢٢/٤) و ٣٨٨ و ٣٨٩، وأبو داود (٣٣٧/٢) كتاب الأقضية، باب فى الحبس فى الدين وغيره (٣٦٢٨).

(٤) سقط فى أ.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٦٦)، الإعراب للنحاس (٢٩٥/١)، البحر المحيط (٣٤٠/٢)،

التيبان للطوسى (٣٦٨/٢)، التيسير للدانى (٨٥)، تفسير القرطبي (٣٧٤/٣)، الحجة لابن =

وقرأ الباقر: ﴿مَيْسَرَةً﴾ بفتح السين.

وكلهم قلب الهاء تاءً ونونها.

قال أبو علي: حجة من قرأ: ﴿إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ أن «مَفْعَلَةً» قد جاء في كلامهم كثيرًا.

وأما من قرأ ﴿إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ بضم السين فلأن مَفْعَلَةً قد جاء -أيضًا- في كلامهم؛ قالوا: المَشْرُوبَةُ^(١)، وقالوا: المَشْرُوقَةُ^(٢) وليس بكثرة مَفْعَلَةٍ. فالقراءة الأولى أولى؛ لأن الكلمة بفتح العين منها أكثر من الضم، ومفعلة بناءً مبني على التانيث؛ ألا ترى أن مَفْعَلًا بغير هاءٍ بناءً لم يجيء في الآحاد؟

قال سيويه: وأما ما كان يفعل منه مضمومًا، فهو بمنزلة ما كان يفعل منه مفتوحًا، ولم يبنوه على مثال يفعل؛ لأنه ليس في الكلام مفعلاً، فلما لم يكن إلى ذلك سبيل، وكان مصيره إلى إحدى الحركتين ألزموه أخفهما^(٣).

قال أبو علي: كلامه هذا في الآحاد.

ألا ترى أنه يقصد مكان الفعل، وهو معلوم أنه لا يكون إلا مفردًا. وما جاء في الشعر من مَعُونٍ ومَكْرُمٍ جمع معونة ومكرمة لا يدخل على هذا؛ لأنه جمعٌ ومراد سيويه فيما ذكر المفرد دون الجمع^(٤).

قال أحمد بن موسى: وكلُّهم قلب الهاء تاءً ونونها، يعنى: في الوصل، يريد أنه: لم يقرأ أحدٌ منهم إلى ميسر؛ لأن «مفعلاً» لا يجيء في الآحاد إلا بالتاء، وقد جاء في

= خالويه (١٠٣)، الحجة لأبي زرعة (١٤٩)، السبعة لابن مجاهد (١٩٢)، الغيث للصفافسي (١٧٠)، الكشف للزمخشري (١٦٧/١)، الكشف للقيسي (٣١٩/١)، المحتسب لابن جنى (١٤٣/١)، المعاني للأخفش (١٨٨/١)، تفسير الرازي (٣٦٦/٢)، النشر لابن الجزري (٢٣٦/٢).

(١) المَشْرُوبَةُ - بالضم -: الغرفة.

ينظر: اللسان (شرب).

وفي ب: المسربة.

(٢) المَشْرُوقَةُ: لغة في المَشْرِقة، كـ «شَرْقَة»، و «مِشراق»، وهي موضع القعود للشمس.

ينظر: اللسان (شرق).

(٣) ينظر: الكتاب (٩٠/٤)، وقال بعده: «وذلك قولك: قَتَلَ يَقْتُلُ وهذا المَقْتُلُ. وقالوا: يقوم، وهذا المقام. وقالوا: أكره مقال الناس وملاهم... إلخ.

(٤) في ب: الجميع.

(٥) سقط في أ.

الجمع؛ [قال جميل^(١)]: [من الطويل]

بُئِينَ الزَّمَى (لَا) إِنَّ (لَا) إِنَّ لَزِمْتِهِ عَلَى كَثْرَةِ الْوَاشِينَ أَيْ مَعُون^(٢)

وروى: [من الرمل]

أَبْلِغَ النِّعْمَانَ عَنِّي مَالُكَأ إِنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتَظَارِي^(٣)
فالأول جمع مَعُونَةٍ، ومَالُكَأ جمع مَالِكَةٍ وهي: الرسالة، ومثل هذا الذي يَقِلُّ قد لا يعتد به سبويه، فربما أطلق القول، فقال: ليس في الكلام كذا، وإن كان قد جاء عليه حرفٌ أو حرفان؛ كأنه لا يعتد بالقليل، ولا يجعل له حكماً.

و اختلفوا في قوله - عز وجل -: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [٢٨١] في

فتح التاء من ﴿تُرْجَعُونَ﴾ وضمها:

فقرأ أبو عمرو وحده^(٤) ﴿تُرْجَعُونَ﴾ بفتح التاء وكسر الجيم .

واختلف عنه في آخر سورة النور، فروى على بن نصر، وهارون الأعور وعبيد ابن عقيل، وعباس بن الفضل، وخارجة بن مصعب: ﴿وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤]: بضم الياء .

وقرأ الباقر: ﴿يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾، و﴿يَوْمَ يُرْجَعُونَ﴾ بضم التاء والياء فيهما، وكذلك في النور.

قال أبو على: حجة من قرأ: ﴿يرجعون﴾: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٦٢] ﴿وَلَكِنْ رُدِّدْتُ إِلَى رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٦].

وحجة أبي عمرو: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾ [الغاشية: ٢٥] فأضيف المصدر إلى الفاعل

(١) البيت في ديوانه ص(٢٠٨)، وأدب الكاتب ص(٥٨٨)، وشرح شواهد الشافية ص(٦٧)، ولسان العرب (أكل، كرم، عون، أيا)، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص(٢٢٣)، والخصائص (٢١٢/٣)، وشرح شافية ابن الحاجب (١٦٨/١)، والمحتسب (١٤٤/١)، والممتع في التصريف (٧٩/١)، والمنصف (٣٠٨/١).

(٢) البيت لعدى بن زيد في ديوانه ص(٩٣)، والاشتقاق ص(٢٦)، والأغاني (٩٤/٢)، وخزانة الأدب (٥١٣/٨)، وشرح شواهد المغنى (٦٥٨/٢)، والشعر والشعراء (٢٣٥/١)، والمنصف (١٠٤/٢)، ولسان العرب (ألك)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص(٩٨٢)، والممتع في التصريف (٧٩/١)، والمنصف (٣٠٩/١)، ولسان العرب (عذب، قصر).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٣١)، البحر المحيط (٣٤١/٢)، التبيان للطوسي (٣٦٩/٢)، التيسير للداني (٨٥)، الحجة لأبى زرعة (١٤٩)، السبعة لابن مجاهد (١٩٣)، الغيث للصفاسي (١٧٠)، الكشف للقيسي (٣١٩/١، ٣٢٠)، المجمع للطبرسي (٣٩٤/٢)، تفسير الرازي (٣٦٨/٢).

فهذا بمنزلة: «يرجعون» وآبوا: مثل رجعوا.

ومن حجته: ﴿وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦] وقال: ﴿فَالِئِنَّا مَرْجِعُهُمْ﴾ [يونس: ٤٦] فأضاف المصدر إلى الفاعل، كما أضيف في الآية الأخرى. وقال- تعالى:- ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩].

فلأما انتصاب «يوم» من قوله: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا﴾ [البقرة: ٤٨]؛ فانتصاب المفعول به لا انتصاب الظرف، وليس المعنى: اتقوا في هذا اليوم، [ولكن^(١) تأهبوا للقاء به، بما تقدمون من العمل الصالح.

ومثل ذلك: ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا﴾ [المزمل: ١٧]، أى: كيف تتقون هذا اليوم الذى هذا وصفه مع الكفر بالله، أى: لا يكون الكافر مستعداً للقاء ربه لكفره، ومثل ذلك قوله: ﴿وَأَرْجُوا الْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [العنكبوت: ٣٦] أى: خافوه.

واختلفوا فى كسر الألف وفتحها من قوله -تعالى-: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾ [٢٨٢] ورفع الراء ونصبها من ﴿فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى﴾ [٢٨٢]: فقرأ حمزة وحده^(٢): ﴿إِن تَضِلَّ﴾ بكسر الألف ﴿فَتَذَكَّرَ﴾ بالتشديد والرفع وكسر ﴿إِن﴾.

وقراها الباقون: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتَذَكَّرَ﴾ نصباً.

غير أن ابن كثير وأبا عمرو خففا الكاف وشددها الباقون.

قال أبو على: قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى﴾ لا يكون متعلقاً بقوله: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. ألا ترى أنك لو قلت: استشهدوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ أن تضل إحداهما، لم يسغ، ولكن تتعلق «أن» بفعل مضمر دل عليه هذا الكلام، وذلك أن قوله: ﴿فَإِنْ لَمْ

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٦٦)، الإملاء للعكبرى (٧٠/١)، البحر المحيط (٣٤٩/٢)، التبيان للطوسى (٣٧١/٢)، تفسير الطبرى (٦٣/٦)، تفسير القرطبي (٣٩٧/٣)، الحجة لابن خالويه (١٠٤)، الحجة لأبى زرة (١٥٠)، السبعة لابن مجاهد (١٩٤)، الغيث للصفاسى (١٧٠، ١٧١)، الكشف للزمخشري (١٦٨/١)، الكشف للقيسى (٣٢٠/١، ٣٢١)، المجموع للطبرسى (٣٩٥/٢)، تفسير الرازى (٣٧٢/٢)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٣٦).

يكونا رجلين، فرجلٌ وامرأتان ﴿ يدل على قولك: فاستشهدوا رجلا وامرأتين؛ فتعلق
﴿أن﴾ إنما هو بهذا الفعل المدلول عليه من حيث ذكرنا.

وقال أبو الحسن في قوله -تعالى-: ﴿فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٨٢] التقدير:
فليكن رجل وامرأتان، وهذا قولٌ حسنٌ، وذلك أنه لما كان قوله: ﴿أَنْ تَضِلَّ
إِحْدَاهُمَا﴾ لابد من أن يتعلق بفعل، وليس في قوله: ﴿فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مَعَن رَّضْوَنَ
مِّنَ الشَّهَادَةِ﴾، شيء يتعلق به ﴿أن﴾ جعل المضممر فعلاً ترتفع التكررة به، ويتعلق به
المصدر، وكان هذا أولى من تقدير إضمار المبتدأ الذي هو: فمن^(١) يشهد رجلٌ
وامرأتان؛ لأن المصدر الذى هو: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾ لا يجوز أن يتعلق به لفصل
الخبر بين الفعل والمصدر.

فإن قلت: من أى الضريين تكون «كان» المضمرة فى قوله، هل تحتل أن تكون
الناصة للخبر أو تكون التامة؟

فالقول فى ذلك: أن كل واحد منهما يجوز أن يقدر إضماره: فإذا أضمرت التى
تقتضى الخبر، كان تقدير إضمار الخبر: فليكن ممن تشهدون رجلٌ وامرأتان، وإنما
جاز إضمار هذه، وإن كان قد قال: لا يجوز: عبد الله المقتول، وأنت تريد: «كُنْ
عبد الله المَقْتُول»^(٢)؛ لأن ذكرها قد تقدم، فتكون هذه إذا أضمرتها لتقدم الذكر
بمنزلة المظهرة.

ألا ترى أنه لا يجوز العطف على عاملين، ولما تقدم ذكر «كل» فى قوله: [من
المقارب]

أَكُلْ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أَمْرًا (٣)

كان «كل» بمنزلة ما قد ذكر فى قوله: [من المقارب]

..... وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا^(٤)

وكذلك جاز إضمار «كان» المقتضية للخبر بعد «إن» فى قوله: «إن خنجراً

(١) فى ب: ممن.

(٢) أخرجه أحمد فى المسند (١١٠/٥) من حديث عبد الله بن خباب. وأخرجه الحاكم فى
المستدرک (٥١٧/٤)، من حديث خالد بن عرفة.

(٣) صدر للبيت الآتى عجزه.

(٤) البيت لأبى دؤاد فى ديوانه ص(٣٥٣)، والأصمعيات ص(١٩١)، وأمالى ابن الحاجب

فخنجرًا»، لما كان الحرف يقتضيها. ويجوز أن تضر التامة التي بمعنى الحدوث والوقوع؛ لأنك إذا أضمرت أضرمت شيئًا واحدًا، وإذا أضمرت الأخرى احتجت أن تضر شيئين، وكلما قل الإضمار كان أسهل، وأيهما أضمرت فلا بد من تقدير حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه.

المعنى: فلتحدث شهادة رجل وامرأتين، أو تقع، أو نحو ذلك. ألا ترى أنه ليس المعنى: فليحدث رجل وامرأتان، ولكن لتحدث شهادتهما، أو تقع، أو تكن^(١) شهادة رجل وامرأتين فيما^(٢) تشهدون. ويجوز أن تتعلق ﴿أَنْ﴾ في قوله - تعالى -: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾ [البقرة: ٢٨٢] بشيء ثالث؛ وهو أن تضر خبر المبتدأ الذي هو: فرجل وامرأتان يشهدون، فيكون^(٣) «يشهدون» خبر المبتدأ، ويكون العامل في ﴿أَنْ﴾ وموضع إضماره فيمن فتح الهمزة من: ﴿أَنْ تَضِلَّ﴾: [ما]^(٤) قبل: ﴿أَنْ﴾. وفيمن كسر ﴿إِنْ﴾ بعد انقضاء الشرط بجوابه^(٥)، فقد جاز في: ﴿إِنْ تَضِلَّ﴾ أن يتعلق بأحد ثلاثة أشياء:

أحدها: المضر الذي يدل عليه قوله: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ﴾.

والثاني: الفعل الذي هو: فليشهد رجل وامرأتان.

والثالث: الفعل الذي هو خبر المبتدأ.

= (١/١٣٤ ، ٢٩٧)، وخزانة الأدب (٩/٥٩٢ ، ١٠/٤٨١)، والدرر (٥/٣٩)، وشرح التصريح (٢/٥٦)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٢٩٩)، وشرح شواهد المغني (٢/٧٠٠)، وشرح عمدة الحافظ ص (٥٠٠)، وشرح المفصل (٣/٢٦)، والكتاب (١/٦٦)، والمقاصد النحوية (٣/٤٤٥)، ولعدى بن زيد في ملحق ديوانه ص (١٩٩)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨/٤٩)، والإنصاف (٢/٤٧٣)، وأوضح المسالك (٣/١٦٩)، وخزانة الأدب (٤/٤١٧ ، ٧/١٨٠)، ورصف المباني ص (٣٤٨)، وشرح الأشموني (٢/٣٢٥)، وشرح ابن عقيل ص (٣٩٩)، وشرح المفصل (٣/٧٩ ، ١٤٢ ، ٨/٥٢ ، ٩/١٠٥)، والمحاسب (١/٢٨١)، ومغني اللبيب (١/٢٩٠)، والمقرب (١/٢٣٧)، وجمع الهوامع (٢/٥٢).

(١) في ب: تكون.

(٢) في ب: مما.

(٣) في ب: فتكون.

(٤) سقط في ب.

(٥) في ب: بجزائه.

وأما «إحدى»: فمؤنث الواحد، والواحد الذى مؤنثه إحدى، إنما هو اسمٌ وليس بوصفٍ؛ ولذلك جاء «إحدى» على بناء لا يكون للصفات أبدًا، كما كان الذى هو مذكوره كذلك.

وقال أحمد بن يحيى: قالوا: هو إحدى الإحد، وأحد^(١) الأحدين، وواحد الأحاد.

وأنشد: [من الرجز]

عَدُونِي الثَّغْلَبَ فِيمَا عَدَدُوا

حَتَّى اسْتَأْرُوا بِي إِحْدَى الْإِحْدِ^(٢)

لَيْثًا هَزَنَرًا ذَا سِلَاحٍ مُعْتَدِي

قال أحمد [بن يحيى]^(٣): «إحدى الإحد»: كما تقول^(٤): واحدٌ لا مثل له، وقالوا: «الإحد»، كما تقول: الكسر، جعلوا الألف بمنزلة التاء؛ كما جعلوها مثلها، فى الكبرى، والكبر، والعليا، والعلا؛ فكما جعلوا هذه: كظلمة وظلم، جعلوا الأول بمنزلة كسر وسدر، وكما جعلوا المقصورة بمنزلة التاء، كذلك جعلوا الممدودة بمنزلتها فى قولهم: قاصعاء وقواصع، وداماء ودوام.

وحكى أحمد بن يحيى: أن الواحد والوحد والأحد، بمعنى، وقد شرحنا ذلك فى المسائل.

فأما بدل الهمزة من الواو إذا كانت مكسورة، فإن أبا عمر^(٥) يزعم أن ذلك لا يجاوز به المسموع، وغيره يذهب إلى أن بدل الهمزة منها مطردٌ كاطراد البدل من المضمومة. والقول فى أنه ينبغي أن يكون مطردًا: إن الكسرة بمنزلة الياء، ولا تخلو الحركة فى الحرف المتحرك من أن تكون مقدرة قبله أو بعده، فإن كانت قبله، فالواو إذا وقعت قبلها الياء أعلت، وكذلك إذا وقعت بعدها، فإذا كان كذلك اعتلت الواو مع الكسرة كما اعتلت مع الياء.

ألا ترى أنها إذا تحركت بالفتح لم تعتل، كما لا تعتل الواو إذا كانت قبلها ألفٌ

(١) فى أ: وواحد.

(٢) الرجز بلا نسبة فى اللسان (وحد)، والتاج (أحد).

(٣) سقط فى ب.

(٤) فى ب: قالوا.

(٥) فى أ: أبا عمرو.

نحو: عوانٍ وطوالٍ؟ فإن قلت: [فإذا وجب القلب من حيث ذكرت] ^(١) فهلا ^(٢) أبدلت غير أول مكسورة كما اعتلت الواو بالياء إذا كانت قبلها أو بعدها؟
 قيل: هذا لا يلزم [و] ^(٣) ذلك أن القلب في المكسورة كالقلب في المضمومة.
 ألا ترى أن الضمة مع الواو كالواوين، كما أن الكسرة مع الواو كالياء والواو؟
 فكما تُعَلِّ الواو مع الياء، كذلك أعلت مع الكسرة، كما أن الواو لما أُعِلَّت ^(٤) مع الواو كذلك أعلت مع الضمة، ولم يجب من هذا أن تعل الواوان ^(٥) غير أولى في نحو: أخووي، ولَوَوِي، فكَذلك لم يلزم أن تعل الواو مع الكسرة غير أول.
 ألا ترى أن مواقع الإبدال ينبغي أن تعتبر كما أن مواقع الزيادة ينبغي أن تعتبر؟
 فكما أن الحرف إذا كثرت زيادته في موضع، واستمر، لم يلزم أن تجعل في غير ذلك الموضع، كذلك لا يلزم إذا استمر إبداله ^(٦) في موضع أن يبدل في غير ذلك الموضع، ومن ثم جعل أبو عثمان «ذَلَامِصًا» ^(٧) من غير «ذَلِيسٍ» ^(٨)؛ لأن الميم لم ترد هنا، وإن كانت زيادتها قد استمرت أولاً.

وأما قوله -تعالى-: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾ [البقرة: ٢٨٢] فقال أبو عبيدة: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾ أي ^(٩) تنسى، قال -تعالى-: ﴿قَالَ فَعَلْنَاهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾ [الشعراء: ٢٠] أي نسيت، أي: ضللت وجه الأمر.

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: هلا.

(٣) سقط في أ.

(٤) في ب: اعتلت.

(٥) في أ: الواو.

(٦) في أ: إبدالها.

(٧) الذَلَامِصُ: البراق الذي يبرق لونه.. وأنشد ثعلب:

قد أغتدي بالأغوجي الثَّارِصِ
 مثل مُدَقِّ البَصَلِ الذَّلَامِصِ

يريد: أنه أشهب نهد.

ينظر: اللسان (دملص).

(٨) الذَّلِيسُ: البريق. والذَّلِيسُ والذَّلِصُ والذَّلَاصُ: اللَّيْنُ البراق الأملس...

والدليص - أيضًا -: ذهب له بريق.

ينظر: اللسان (دلص).

(٩) في أ: أن.

وقال أبو زيد: ضللت الطريق والدار أضله ضلالا، وأضللت الفرس والناقة والشئ إضلالا، وكل ما ضلّ عنك فذهب.

قال: وإذا كان الحيوان مقيما فهو بمنزلة ما لا يبرح نحو: الدار، والطريق، فهو كقولك: ضلته ضلالة. وقال أبو الحسن: تقول: ضللت دار فلان.

وقال الفرزدق: [من الكامل]

وَلَقَدْ ضَلِلْتُ أَبَاكَ تَدْعُو دَارِمًا كَضَلَالٍ مُلْتَمِسٍ طَرِيقَ وَبَارٍ^(١)
وفى كتاب الله - تعالى -: ﴿فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢] أى:
لا يضل الكتاب عن ربي.

وأما موضع ﴿أَنْ﴾ فنصب وتعلقه إنما هو بأحد الأشياء التي تقدم ذكرها.
والمعنى: استشهدوا رجلين أو رجلا وامرأتين؛ لأن تضل إحداهما فتذكر.
فإن قيل: فإن الشهادة لم توقع للضلال الذي هو النسيان إنما وقعت للذكر والحفظ:

فالقول في ذلك: إن سيبويه قد قال: أمر بالإشهاد لأن تذكر [إحداهما الأخرى]^(٢)، ومن أجل أن تذكر إحداهما الأخرى. قال^(٣): فإن قال إنسان: كيف جاز أن يقول: «أن تضلّ [إحداهما]»^(٤) ولم يعد هذا للضلال والالتباس^(٥)؟ فإنما ذكر «أن تضلّ»؛ لأنه سبب للإذكار^(٦) كما تقول^(٧): أعددته أن يميل الحائط، فأدعمه، وهو لا يطلب بذلك^(٨) ميلان الحائط، ولكنه أخبر بعله الدعم وسببه^(٩). انتهى كلام سيبويه^(١٠).

(١) وهو في ديوانه ص(٤٥٠)، واللسان (ضلّل)، والتاج (دغص، ضلل). ويروى: «يدعو» بدلا من «تدعو».

(٢) زيادة عما في الكتاب.

(٣) أى: سيبويه.

(٤) زيادة عما في الكتاب.

(٥) في الكتاب: للالتباس.

(٦) في الكتاب: الإذكار.

(٧) في الكتاب: يقول الرجل.

(٨) في الكتاب: بإعداد ذلك.

(٩) في الكتاب: بسببه.

(١٠) ينظر: الكتاب (٥٣/٣).

[قال أبو على^(١)] وقوله: ﴿فَتَذَكَّرْ﴾: معطوف على الفعل المنصوب بـ ﴿أَنْ﴾، فأما قوله: ﴿مِمَّنْ رَّضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ فالظرف وصفٌ للأسماء المذكورة^(٢)، وفيه ذكرها.

وأما وجه قراءة حمزة: ﴿إِنْ تَضِلْ إِحْدَاهُمَا﴾: بكسر الألف، فإنه جعل ﴿إِنْ﴾ للجزاء، والفاء في قوله: ﴿فَتَذَكَّرْ﴾: جواب الجزاء، ومواضع الشرط وجوابه^(٣) رفعٌ بكونهما وصفًا للمذكورين^(٤) وهما المرأتان في قوله: ﴿فَرَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ﴾، وقوله: ﴿فَرَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ﴾: خبر مبتدأ محذوف تقديره: فمن يشهد رجل وامرأتان. ويجوز أن يكون «رجل» مرتفعًا بالابتداء، و«المرأتان» معطوفتان عليه وخبر المبتدأ^(٥) محذوف تقديره: فرجل وامرأتان يشهدون.

وقوله: ﴿مِمَّنْ رَّضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ فيه ذكرٌ يعود إلى الموصوفين الذين هم: ﴿فَرَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ﴾، ولا يجوز أن يكون فيه ذكر لشهيدين المتقدم ذكرهما؛ لاختلاف إعراب الموصوفين.

ألا ترى أن «شهيدين» منصوبان، و«رجلٌ وامرأتان» إعرابهما^(٦) الرفع، فإذا كان كذلك علمت أن الوصف الذي هو ظرفٌ إنما هو وصفٌ لقوله: ﴿فَرَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ﴾ دون من تقدم ذكرهما من الشهيدين.

والشرط وجزأؤه وصفٌ للمرأتين؛ لأن الشرط وجزأؤه^(٧) جملةٌ يوصفُ بها كما يوصلُ بها في نحو قوله -تعالى-: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾ [الحج: ٤١]. واللام التي هي لامٌ في قوله: ﴿إِنْ تَضِلْ﴾ فيمن جعل ﴿إِنْ﴾ جزاءً في موضع جزم، وإنما حركت بالفتح لالتقاء الساكنين، ولو كسرت للكسرة [التي]^(٨) قبلها لكان جائزًا في القياس.

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: المنكورة.

(٣) في ب: وجزأؤه.

(٤) في ب: للمذكورين.

(٥) في ب: الابتداء.

(٦) في أ: إعرابهم.

(٧) في أ: والجزاء.

(٨) سقط في ب.

وأما قوله - تعالى - : ﴿فَتَذَكَّرَ إِحْدَهُمَا الْآخَرَى﴾ :

فقياس قول سيبويه في قوله : ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥] والآي التي تلاها معها^(١) أن يكون بعد الفاء في : ﴿فَتَذَكَّرَ إِحْدَهُمَا﴾ : مبتدأ محذوف ولو أظهرته لكان فيما تذكر إحداهما الأخرى، فالذكر العائد إلى المبتدأ المحذوف الضمير في قوله : ﴿إِحْدَهُمَا﴾ .

وأما قوله : ﴿فَتَذَكَّرَ﴾ ، فإن الذكر على ضربين :
ذكر هو خلاف النسيان .

وذكر ، هو قول .

فمما هو خلاف النسيان قوله : ﴿فَإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ وَمَا أَنَسِيَهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرُ﴾ [الكهف: ٦٣] .

وقال : ﴿نَسِيًا حَوْتَهُمَا﴾ [الكهف: ٦١] فأسند النسيان إليهما، والناسي فتى موسى، فيجوز أن يكون المعنى : نسي أحدهما، فحذف المضاف، وقد تقدم ذكر شيء من هذا النحو .

والذكر الذي هو قول يستعمل على ضربين :

قول لا ثلب فيه للمذكور .

والآخر يراد به ثلب المذكور .

فمن الأول قوله :

﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠] .

وقوله : ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾

[البقرة: ١٩٨] .

[و] ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣] .

[و] ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسَدُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١] .

ومن الذكر الذي يراد به الثلب .

قوله : ﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٠]

(١) تلا سيبويه مع هذه الآية قوله تعالى : ﴿ومن كفر فأمتعه قليلاً﴾ [البقرة: ١٢٦] ، وقوله تعالى :

﴿فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً﴾ [الجن: ١٣] .

ينظر : الكتاب (٦٩/٣) .

فهذا الذكر يشبه أن يكون من جنس ما واجههم به في قوله تعالى: ﴿فَكَالَ أَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكُمْ شَيْئًا وَلَا يَضُرُّكُمْ. أَفَبِ لَكُمْ لِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الأنبياء: ٦٧].

ومن ذلك قول الشاعر: [من الطويل]
بِذِكْرِكُمْ مِنَّا عَدِيٌّ بَنَ حَاتِمٍ
لَعَمْرِي لَقَدْ جِئْتُمْ حُبُولًا وَمَائِمًا
وقالوا في مصدر ذكرته: ذكرى.

قال: [من البسيط]

هَبَّتْ شَمَالًا فِدَكَرَى مَا ذَكَرْتُمْ
عِنْدَ الصَّفَاةِ الَّتِي شَرَفِي حُورَانَا^(١)
وقال: [من الطويل]

صَحَا قَلْبُهُ عَنْ سُكْرِهِ وَتَأَمَّلَا
وَكَانَ بِذِكْرِي أُمَ عَمْرٍو مُوَكَّلَا^(٢)
فمن قدر في «ذكرى» التنوين، نصب الاسم بعده، ومن لم يقدر فيه التنوين، جر الاسم، وأضاف المصدر إلى المفعول به.

قال سيويه: قالوا ذكرته ذَكَرًا كحفظته حفظًا، وقالوا: ذُكْرًا كما قالوا: شُرْبًا^(٣).
فأما قوله: ﴿قَدْ أُنْزِلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا رَسُولًا﴾ [الطلاق: ١٠]:

فإن قوله: ﴿ذَكَرًا﴾، يحتمل أمرين: أحدهما: أن تقدر حذف المضاف إلى الذكر. والآخر ألا تقدر ذلك، فإن قدرت حذف المضاف؛ كان إظهاره: قد أنزل الله إليكم ذا ذكر، والذكر يحتمل تأويلين:

أحدهما: ذا شرف وصيت؛ كما قال: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف: ٤٤]:
فسر أنه شرف لهم، والآخر ذا قرآن، وقد سمي [القرآن]^(٤) ذَكَرًا في قوله تعالى: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا﴾ [النحل: ٤٤]: فإذا قدرت حذف المضاف كان المعنى في «أنزل»: الإحداث والإنشاء.

(١) وهو لجريز في ديوانه ص(١٦٥)، وشرح أبيات سيويه (٩٣/١)، وشرح شواهد المغنى (٧١٣/٢)، والكتاب (٢٢٢/١، ٤٠٤). ويروى: «جنوبًا» بدلًا من «شمالًا».

(٢) وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص(٨٢)، وشرح أبيات المغنى للسيوطي (٣٩٩/١)، والبغدادى (١٧٨/٣)، وفي حاشية شرح ديوان زهير ص(٣٠).

(٣) ينظر: الكتاب (٧/٤).

(٤) سقط في ب.

كما قال: ﴿وَأَنْزَلْ لَكُمْ مِنْ الْأَنْعَامِ نَمِيَّةً أَنْزَلَ﴾ [الزمر: ٦].

[و] ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد: ٢٥] يبين أنه الإنشاء والإحداث قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَقْرُورَاتٍ﴾ [الأنعام: ١٤١]، ثم قال بعد: ﴿نَمِيَّةً أَنْزَلَ﴾ [الأنعام: ١٤٣] فحمل الأزواج على الإنشاء كما حمله على الإنزال في قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْ لَكُمْ مِنْ الْأَنْعَامِ نَمِيَّةً أَنْزَلَ﴾ [الزمر: ٦].

وقال: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ﴾ [الطلاق: ١٠]، فوصل الفعل مرة باللام ومرة بإلى؛ كما قال: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾ [النحل: ٦٨].

وفي أخرى: ﴿يَا أَيُّهَا رَبِّكَ أَوْحَى لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥].

وقال: ﴿وَأِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ. صِرَاطَ اللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢].
و﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾ [الأعراف: ٤٣].

فإن لم تقدر حذف المضاف، كان المعنى: قد أنزل الله إليكم ذكراً رسولاً فيكون: «رسولاً» معمول المصدر، والتقدير: أن ذكر رسولاً أى: ذكر رسولاً لأن يتبعوه، فيهدوا^(١) بالاقتداء به، والانتهاى إلى أمره.

وذلك نحو قوله: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

ومثل ذلك فى إعمال المصدر قوله تعالى: ﴿مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٣] ف «شيئاً» مفعول المصدر، والذكر: كتاب الله الذى ذكره فى قوله - سبحانه -: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥] وفى قوله: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩].

فأما قول الشاعر: [من المتقارب]

يُذَكِّرُنِيكَ حَنِينُ الْعُجُولِ وَنَوْحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلاً^(٢)

(١) فى أ: فتهدوا.

(٢) وهو للعباس بن مرداس فى ديوانه ص (١٣٦)، والخزانة (٢٩٩/٣)، والدرر (٤٢/٤)، وشرح شواهد الإيضاح ص (١٩٨)، وشرح شواهد المغنى (٩٠٨/٢)، والمقاصد النحوية (٤٨٩/٤)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٣٠٨/١)، والخزانة (٤٦٧/٦)، ٤٧٠، (٢٥٥/٨)، وشرح الأشموني (٥٧٥/٣)، وشرح عمدة الحافظ ص (٥٣٢)، وشرح المفصل (٤/١٣٠)، والكتاب (١٥٨/٢)، ومجالس ثعلب (٤٩٢/٢)، ومغنى اللبيب (٥٧٢/٢)، والمقتضب (٥٥/٣)، وجمع الهوامع (٢٥٤/١).

فإن «ذكرت» فعل يتعدى إلى مفعول واحد؛ فإذا ضعفت منه العين أو نقلته بالهمزة تعدى إلى مفعول آخر، وذلك نحو فَرَّخْتُهُ وَأَفَرَّخْتُهُ، وَعَرَمْتُهُ وَأَغَرَمْتُهُ.
 فمن قال: ﴿فَتَذَكَّرَ إِحْدَهُمَا الْأُخْرَى﴾ كان ممن جعل التعدية بالتضعيف.
 ومن قال: ﴿فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا﴾ كان ممن نقل بالهمزة وكلاهما سائغ.
 ومن حجة من قال: ﴿فَتَذَكَّرَ﴾ قوله - تعالى -: ﴿وَذَكَّرَ فَإِنَّ الذِّكْرَ نَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات: ٥٥] فهذا مضارعه ينبغى أن يكون «يذكر».
 وقول ابن كثير وأبى عمرو مثل أغرمته وأفرخته، وقول الباقرين على غرمته وفرخته. والمفعول الثانى من قوله - سبحانه -: ﴿فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ محذوف.

المعنى: فتذكر إحداهما الأخرى الشهادة التى احتملتاها.
 وروى عن سفيان بن عيينة^(١) فى قوله: ﴿فَتَذَكَّرَ إِحْدَهُمَا الْأُخْرَى﴾، أى: تجعلها ذكراً^(٢)، وأحسب أن أحداً من أهل التأويل، لم يذهب إلى ذلك غيره، وليس هو فى المعنى بالقوى.

ألا ترى أنهم لو بلغن ما بلغن ولم يكن معهن رجلٌ لم تجز شهادتهن حتى يكون معهن رجلٌ، فإذا كان الأمر على هذا لم تذكرها^(٣)، والحاجة فى إنفاذ^(٤) الشهادة إلى الرجل قائمة.

ومما يُبعد قوله، ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَهُمَا﴾، والضلال قد فسره أبو عبيدة: بالنسيان، فالذى ينبغى أن يعادله ما هو مقابل للنسيان من التذكير.

فأما من ذهب فى قوله: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَهُمَا﴾ وقوله: إن الجزاء فيه مقدم، أصله التأخير، فلما تقدم اتصل بأول الكلام، ففتحت ﴿أَنْ﴾: فإن هذه دعوى لا دلالة

(١) سفيان بن عيينة بن أبى عمران الهلالى مولاهم، أبو محمد الأعور الكوفى، أحد أئمة الإسلام. كان حديثه نحو سبعة آلاف. وقال ابن وهب: ما رأيت أعلم بكتاب الله من ابن عيينة. وقال الشافعى: لولا مالك وابن عيينة لذهب علم الحجاز. مات سنة ثمان وتسعين ومائة، ومولده سنة سبع.

ينظر: الخلاصة (١/٣٩٧).

(٢) نقله الطبرى فى تفسيره (٣/١٢٥).

(٣) فى ب: يذكرها.

(٤) فى ب: نفاذ.

عليها، والقياس على ما عليه كلامهم يفسدها.

ألا ترى أنا نجد الحرف العامل، إذا تغيرت حركته لم يوجب ذلك تغييراً في عمله ولا معناه؟ وذلك فيمن فتح اللام الجارة مع المظهر، فقال: لزيد ضربت، وضربت لزيد، روى أبو الحسن فتح هذه اللام عن يونس وعن أبي عبيدة وعن خلف الأحمر، وزعم أنه سمع هو ذلك من العرب.

قال: وعلى ذلك أنشدوا: [من الوافر]

تَوَاعِدُنِي رَبِّيعَةُ كُلَّ يَوْمٍ لِأَهْلِكِهَا وَأَقْتَنِي الدَّجَاجَا
فكما أن هذه اللام لما فتحت لم يتغير من عملها ومعناها شيء عما كان عليه في الكسر؛ كذلك ﴿إِنْ﴾ الجزاء لو فتحت لم يجب على قياس اللام أن يتغير لها معنى ولا عمل. ومما يبعد ذلك أن الحروف العاملة إذا تقدمت كانت مثلها إذا تأخرت، لا تتغير بالتقدم عما كانت عليه في التأخر.

ألا ترى أن من قال: بزيد مررت، وإلى عمرو ذهبت، فقدّم الحرف كان تقديمه مثل تأخيره، لا يغير التقديم شيئاً كان عليه في التأخير.

ومما يبعد ذلك قولهم: رب غارة، وربت غارة، وربتما غارة، ورب هيضل؛ فكما لم يختلف في التخفيف عن حال التثقل، ولحاق حرف التأنيث به، وكذلك ثم وثمت، كذلك ينبغي ألا تتغير^(١) ﴿إِنْ﴾، بل ﴿إِنْ﴾ أجدر ألا تتغير؛ لأن التغير بالحركة أيسر من التغير بحذف حرف وزيادة آخر، وكذلك الحذف من ﴿إِنْ﴾، و﴿كَأَنَّ﴾ لم يغيرهما عن عملهما، ولا يلزم من حيث تغيرت، ﴿إِنْ﴾ المكسورة بالحذف فدخلت على الفعل أن تتغير^(٢) بإبدال حركة وتغييرها لأن الحذف والتغيير في ﴿إِنْ﴾ أكثر.

ومما يبعد ذلك أن الحرف قد يبدل^(٣) منه غيره، وهو مع الإبدال يعمل عمله غير مبدل، وذلك نحو بدل الواو من الباء في: «والله» وبدل التاء من الواو في «تالله»، فإذا كانت هذه الحروف مع التغير الحادث فيها من الحذف منها، والتغير باختلاف حركاتها ليست تزول عما كانت عليه من العمل والمعنى؛ فألا تتغير «أَنْ» بكسر

(١) في ب: يتغير.

(٢) في ب: بأن يتغير.

(٣) في ب: أبدل.

الهمزة منها أجدر.

ومما يفسد ذلك إبدالهم الألف من نون «إذن».

ألا ترى أنها إذا أبدلت كان عملها ومعناها على ما كان قبل الإبدال؟ وإبدال الحرف أكثر من تغيير الحركة، فلو كان لما ذكره مجازاً أو مساغ، لكان ذلك في هذه الحروف المغيرة أيضاً، فإن لم يكن ذلك فيها مع ما ذكرنا من ضروب التغيير اللاحق لها ما يبين أن ما ذهب إليه يفسده ما عليه مقاييس كلامهم، وما كان من هذا الضرب من الدعاوى التي يفسدها ردها إلى ما ذكرناه ساقطاً.

واختلفوا في قوله - تعالى - : ﴿تَجَرَّةٌ حَاضِرَةٌ﴾ [٢٨٢] في رفعهما ونصبهما^(١):

فقرأ عاصمٌ وحده ﴿تَجَرَّةٌ﴾ نصباً.

وقرأ الباقون: بالرفع^(٢).

قال أبو بكر: وأشك في ابن عامر.

قال أبو على: «كان» كلمة استعملت على أنحاء:

أحدها: أن تكون بمنزلة حدث، ووقع، وذلك قولك: قد كان الأمر، أى وقع وحدث، والآخر: أن تخلع منه معنى الحدوث فتبقى الكلمة مجردة للزمان، فيلزمها^(٣) الخبر المنصوب.

ونظير خلعهم معنى الحدث من كان وأخواتها، خلعهم معنى الاسم من التاء والكاف اللتين للخطاب في قولهم: أنت وذلك، والنجاءك^(٤)، وذلك قولك: كان زيد ذاهباً. والثالث: أن تكون بمعنى صار.

(١) في ب: رفعها ونصبها.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٦٦)، الإعراب للنحاس (٣٠٠/١)، الإملاء للعكبري (٧٠/١)، البحر المحيط (٣٥٣/٢)، التبيان للطوسي (٣٧١/٢)، التيسير للداني (٨٥)، تفسير الطبري (٨٠/٦)، الحجة لابن خالويه (١٠٣)، الحجة لأبي زرة (١٥٢)، السبعة لابن مجاهد (١٩٤)، الغيث للصفاقسي (١٧١)، الكشف للزمخشري (١٦٩/١)، الكشف للقيسي (١/٣٢١، ٣٢٢)، المجمع للطبرسي (٣٩٥/٢)، المعاني للأخفش (١٩٠/١)، المعاني للفراء (١٨٥/١)، تفسير الرازي (٣٧٥/٢)، النشر لابن الجزري (٢٣٧/٢).

(٣) في ب: فتلزمها.

(٤) النجاءك والنجاء: من النجاء؛ فأدخلوا الكاف للتخصيص بالخطاب، ولا موضع لها من الإعراب؛ لأن الألف واللام معاقبة للإضافة؛ فثبت أنها ككاف «ذلك»، و: أريتك زيداً أبو من هو؟ ينظر: اللسان (نجو)، وتاج العروس (نجو).

أنشد أحمد بن يحيى: [من الطويل]

بِتَيْهَاءَ قَفَرٍ وَالْمَطِيِّ كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا يَبُوضُهَا^(١)
أى: صارت، فيجوز أن يكون من هذا قوله -تعالى-: ﴿كَيْفَ تُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي
الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩]، أى صار فى المهد.

والرابع: أن تكون زيادة، وذلك قولهم: ما كان أحسن زيدًا، المعنى فيه: ما
أحسن زيدًا.

وأنشد لبعض البغداديين: [من الوافر]

سَرَاءُ بَنَى أَبِي بَكْرٍ تَسَامَوْا عَلَى كَأَنَّ الْمُسُومَةَ الْجِيَادِ^(٢)
وفى أخرى: [العراب]^(٣).

فأما موضع أن فى^(٤) قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾
[البقرة: ٢٨٢] فنصب، المعنى: ولا تساموا كتابته إلا أن تكون تجارة حاضرة
تديرونها بينكم.

أى: يدا بيد لا أجل فيه، فلا يحتاج فى تباع ذلك إلى التوثق باكتتاب
الكتاب، [ولا]^(٥) ارتهان الرهن؛ لوقوع التقابض فى المجلس، ومثل موضع «أن»
هذه فى النصب موضع التى فى قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾
[البقرة: ٢٨٢] فالعامل فى قوله: «أن» تكون من قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ

(١) وهو لعمر بن أحمد فى ديوانه ص(١١٩)، والحيوان (٥/٥٧٥)، وخزانة الأدب (٩/٢٠١)، واللسان (عرض، كون)، وله أو لابن كتزة فى شرح شواهد الإيضاح ص(٥٢٥)،
وبلا نسبة فى أسرار العربية ص(١٣٧)، وشرح الأشموني (١/١١١)، وشرح ديوان
الحماسة للمزوقى ص(٦٨)، وشرح المفصل (٧/١٠٢)، والمعاني الكبير (١/٣١٣).

(٢) وهو بلا نسبة فى الأزهية ص(١٨٧)، وأسرار العربية ص(١٣٦)، والأشباه والنظائر (٤/٣٠٣)،
وأوضح المسالك (١/٢٥٧)، وتخليص الشواهد ص(٢٥٢)، والخزانة (٩/٢٠٧)،
- ٢١٠، ١٠/١٨٧، والدرر (٢/٧٩)، ووصف المباني ص(١٤٠، ١٤١، ٢١٧)،
(٢٥٥)، وشرح الأشموني (١/١١٨)، وشرح التصريح (١/١٩٢)، وشرح ابن عقيل
ص(١٤٧)، وشرح المفصل (٧/٩٨)، واللسان (كون)، واللمع فى العربية ص(١٢٢)،
والمقاصد النحوية (٢/٤١)، وجمع الهوامع (١/١٢٠). ويروى: «العراب» بدلًا من
«الجياد».

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: من.

(٥) سقط فى أ.

تراض منكم»، قوله - عز وجل - : ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [النساء: ٢٩] بتوسط ﴿إلا﴾، وكلا الاستثناءين منقطع.

وزعم سيبويه: أنه قد نصب في القراءة: ﴿تجارة عن تراض منكم﴾^(١).

فأما حجة من رفع: فإنه جعل «كان» بمعنى وقع وحدث، كأنه: إلا أن تقع تجارة حاضرة، ومثل ذلك في الرفع قوله: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٠] المعنى فيه على الرفع وذلك أنه لو نصب فقيل: وإن كان ذا عسرة لكان المعنى: وإن كان المسترعى ذا عسرة فنظرة، فتكون النظرة مقصورة عليه وليس الأمر كذلك لأن المسترعى وغيره، إذا كان ذا عسرة فله النظرة.

ألا ترى أن المسترعى والمشتري وسائر من لزمه حق إذا كان معسراً فله النظرة إلى الميسرة؟ فكذلك المعنى في قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾: إلا أن تقع تجارة حاضرة في هذه الأشياء التي اقتضت، وأمر فيها بالتوثق^(٢) بالشهادة والارتهان، فلا جناح في ترك ذلك فيه؛ لأن ما يخاف في بيع النساء، والتأجيل يؤمن في البيع يدا بيد. ومما جاء فيه «كان» بمعنى «وقع» قول أوس: [من الطويل]

هَجَاؤُكَ إِلَّا أَنَّ مَا كَانَ قَدْ مَضَى عَلَى كَأَثَوَابِ الْحَرَامِ الْمُهِينِ^(٣)
ومن ذلك قول الشاعر: [من الطويل]

فَدَى لِيْنِي ذُهْلُ بِنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمَ ذُو كَوَاكِبِ أَشْنَعًا^(٤)
فهذا أيضاً من باب «وقع» ولا يكون: «أشنع» خبراً لأنك لو جعلته خبراً لم تستفد

(١) ذكر ذلك سيبويه في باب لا يكون وليس وما أشبههما، ونص كلامه: وإذا قلت: أتوني إلا أن يكون زيد، فالرفع جيد بالغ، وهو كثير في كلام العرب؛ لأن «يكون» صلة لـ «أن» وليس فيها معنى الاستثناء، و«أن يكون» في موضع اسم مستثنى كأنك قلت: يأتونك إلا أن يأتينك زيد. والدليل على أن «يكون» ليس فيها هنا معنى الاستثناء: أن «ليس» و«عدا» و«خلا» لا يقعن ههنا. ومثل الرفع قول الله - عز وجل - : ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾. وبعضهم ينصب، على وجه النصب في «لا يكون»، والرفع أكثر.
ينظر: الكتاب (٣٤٩/٢).

(٢) في أ: بالتوثقة.

(٣) وهو في ديوانه ص (١٢١)، واللسان (كون)، والجمهرة ص (١١٧١)، والمعاني الكبير ص (٤٨٤، ١١٧٧)، وبلا نسبة في المخصص (١٣٨/٢).

(٤) وهو لمقاس العائذي في الأهمية ص (١٨٦)، وشرح أبيات الكتاب (٢٥٢/١)، وشرح المفصل (٩٨/٧)، والكتاب (٤٧/١)، واللسان (كون)، وبلا نسبة في أسرار العربية =

به إلا ما استفدت بما تقدم، فلم يجئ الخبر هكذا كما جاء الحال فى نحو قوله: [من الوافر]

كَفَى بِالنَّائِي مِنْ أَسْمَاءٍ كَافِي
وأما وجه قول من نصب فقال: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَجَرَّةً حَاضِرَةً﴾، فالذي فى الكلام الذى تقدمه مما يظن أنه يكون اسم كان ما دل عليه: ﴿تَدَايَنْتُمْ﴾، من قوله: ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، و: ﴿الْحَقُّ﴾ من قوله: ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا﴾ - فلا يجوز أن يكون التداين اسم كان؛ لأن حكم الاسم أن يكون الخبر فى المعنى، والتداين حق فى ذمة المستدين للمدين المطالبة به، فإذا كان ذلك لم يكن اسم كان؛ لأن التداين معنى، والمنتصب يراد به العين، ومن حيث لم يجز أن يكون «التداين» اسم كان، لم يجز أن يكون «الحق» اسمها؛ لأن «الحق» يراد به الدين فى قوله: ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾ فكما لم يجز أن يكون «التداين» اسمها؛ كذلك لا يجوز [أن يكون]^(٢) هذا فى «الحق»، فإذا لم يجز ذلك لم يخل اسم كان من أحد شيئين:

أحدهما: أن هذه الأشياء التى اقتضت من الإشهاد والارتهان قد علم من^(٣) فحواها التبايع؛ فأضمر التبايع؛ لدلالة الحال عليه، كما أضمر لدلالة الحال فيما حكاه من قوله: إذا كان غدا فأتنى، أو يكون أضمر التجارة كأنه: إلا أن تكون التجارة تجارة حاضرة.

= ص(١٣٥)، واللسان (شهب، ظلم)، والمقتضب (٩٦/٤)، ويروى: «شهب» بدلا من «أشنعاً».

(١) صدر بيت، وعجزه:

..... وليس لحبها ما عشت شافى

وهو لبشر بن أبى خازم فى ديوانه ص(١٤٢)، والخزانة (٤/٤٣٩، ١٠/٤٧٧، ٤٨٢)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص(٢٩٤)، ولأبى حية النميرى فى اللسان (قفا)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٨/٤٨، ١١٢)، وتخليص الشواهد ص(٢٩٩)، والخزانة (٣/٤٤٣، ٦/٣٩٧)، والخصائص (٢/٢٦٨)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص(٩٧٠)، وشرح المفصل (٦/١٥، ١٠/١٠٣)، والصاحبى فى فقه اللغة ص(٣٥)، والمقتضب (٤/٢٢)، والمنصف (٢/١١٥).

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى ب: فى.

ومثل ذلك قول الشاعر: [من الطويل]

فَدَى لِيْنِي دُهْلِي بِنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمًا دَا كَوَاكِبَ أَشْنَعَا^(١)
 أى: إذا كان اليوم يومًا، فأما التجارة فهي^(٢) تقليب الأموال وتصريفها لطلب
 النماء بذلك، وهو اسم حدث واشتق التاجر منه إلا أن المراد به فى الآية العين،
 ولا يخلو وقوع [اسم]^(٣) الحدث على هذا المعنى الذى وصفناه من أحد ثلاثة أشياء:
 إما أن يكون المراد: إلا أن يقع ذو تجارة. أى: متاع ذو تجارة.

والآخر: أن يراد بالتجارة: المتجر فيه الذى هو عينٌ؛ فيكون كقوله: هذا الدرهم
 ضرب الأمير، وهذا الثوب نسج اليمن، أى مضروبه ومنسوجه، وكذلك ﴿يَبْلُوكُمْ
 اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ﴾ [المائدة: ٩٤] أى المصيد.

ألا ترى أن الأيدى والرماح إنما تنالان الأعيان.

والثالث: أن يوصف بالمصدر فيراد به العين، كما يقال: عدلٌ، ورضى، يراد به
 عادلٌ ومرضى، وعلى هذا قالوا: عدلته، لما جعلوه الشيء بعينه.
 وليس هذا كالوجه الذى قبله لأن ذاك مصدرٌ يراد به المفعول، وليس هذا مقصورًا
 على المفعول.

فالمراد بالمصدر الذى هو «تجارة»: العروض وغيرها مما يتقاىض، يبين ذلك
 وصفها بالحضور وبالإدارة بيننا، وهذا من أوصاف الأعيان، والاسم المشتق من هذا
 الحدث يجرى مجرى الصفات الغالبة؛ ولذلك كسر تكسيرها فى قولهم: تاجر
 وتجار، كما قالوا: صاحبٌ وصحابٌ، وراعٍ ورعاء.

قال الشاعر: [من الطويل]

كَأَنَّ عَلَى فِيهَا عُقَارًا مُدَامَةً سُلَاقَةً رَاحَ عَتَّقَتْهَا تِجَارُهَا^(٤)
 اختلفوا فى ضم الراء وكسرها وإدخال الألف وإخراجها، وضم الهاء وتخفيفها
 من قوله - تعالى -: ﴿فَرِهْنِ مَقْبُوضَةً﴾ [٢٨٣]:

(١) تقدم.

(٢) فى ب: فهو.

(٣) سقط فى أ.

(٤) البيت لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين (١/٧٣).

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو^(١): ﴿فَرُّهْنَ﴾.

واختلف عنهما: فروى عبد الوارث وعبيد بن عجيل عن أبي عمرو: ﴿فَرُّهْنَ﴾ ساكنة الهاء.

وروى اليزيدى عنه: ﴿فَرُّهْنَ﴾ بضم الهاء.

وروى عبيد بن عجيل عن شبلى ومطرف الشقرى عن ابن كثير ﴿فَرُّهْنَ﴾ ساكنة الهاء.

وروى قبيل^(٢) عن النبالي واليزى^(٣) عن أصحابهما، ومحمد بن صالح المرئى عن

شبلى عن ابن كثير: ﴿فَرُّهْنَ﴾ مضمومة الهاء.

(١) ينظر إتحاف الفضلاء (١٦٧)، الإعراب للنحاس (٣٠٢/١)، الإملاء للعكبرى (٧١/١)، البحر المحيط (٣٥٥/٢)، التبيان للطوسى (٣٧٩/٢)، التيسير للدانى (٨٥)، تفسير الطبرى (٩٦/٦)، تفسير القرطبي (٤٠٨/٣)، الحجة لابن خالويه (١٠٤، ١٠٥)، الحجة لأبى زرعة (١٥٢)، السبعة لابن مجاهد (١٩٤)، الغيث للصفاقسى (١٧١)، الكشف للزمخشري (١٧٠/١)، الكشف للقيسى (٣٢٢/١، ٣٢٣).

(٢) محمد بن عبد الرحمن بن خالد بن محمد بن سعيد بن جرجة، أبو عمر المخزومى مولاهم المكي، الملقب بقنبل، شيخ القراءة بالحجاز، ولد سنة خمس وتسعين ومائة، وأخذ القراءة عرضاً عن أحمد بن محمد بن عون النبالي وهو الذى خلفه فى القيام بها بمكة، وروى القراءة عن البزى، روى القراءة عنه عرضاً: أبو ربيعة محمد بن إسحاق وهو أجل أصحابه. قال أبو عبد الله القصاع: وكان على الشرطة بمكة؛ لأنه كان لا يليها إلا رجل من أهل الفضل والخير والصلاح؛ ليكون لما يأتية من الحدود والأحكام على صواب؛ فولوها لقنبل لعلمه وفضله عندهم، وقال الذهبى: إن ذلك كان فى وسط عمره فحمدت سيرته، ثم إنه طعن فى السن وشاخ وقطع الإقراء قبل موته بسبع سنين. قلت: وقيل: بعشر سنين، مات سنة إحدى وتسعين ومائتين عن ست وتسعين سنة. ينظر: الغاية (١٦٥/٢، ١٦٦).

(٣) أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبى بزة. وقال الأهوازي: أبو بزة الذى ينسب إليه البزى اسمه: بشار، فارسى من أهل همذان، أسلم على يد السائب بن أبى السائب المخزومى، والبزة: الشدة، ومعنى أبو بزة: أبو شدة. قلت: المعروف لغة أن البزة من قولهم: بزة بزة: إذا سلبه مرة، ويقال: إن نافعاً هو أبو بزة الإمام أبو الحسن البزى المكي مقرئ مكة ومؤذن المسجد الحرام، ولد سنة سبعين ومائة، أستاذ محقق ضابط متقن، قرأ على أبيه وعبد الله بن زياد وعكرمة بن سليمان ووهب بن واضح، قرأ عليه إسحاق بن محمد الخزاعى والحسن بن الحباب وأحمد بن فرح وأبو عبد الرحمن عبد الله ابن على وأبو جعفر محمد بن عبد الله اللهيان وأبو العباس أحمد بن محمد اللهبى فى قول الأهوازي والرهاوى وأبو ربيعة محمد بن إسحاق، وروى عنه القراءة قنبل، وحدث عنه أبو بكر أحمد بن حميد بن أبى عاصم النبيل ويحيى بن محمد بن صاعد ومحمد بن على بن زيد الصايغ وأحمد بن محمد بن مقاتل.

وتوفى البزى سنة خمسين ومائتين عن ثمانين سنة.

ينظر: الغاية (١١٩/١، ١٢٠).

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿فَرِهَانٌ﴾ بألف مكسورة الراء. قال أبو علي: قال أبو زيد: رهنـت عند الرجل رهناً ورهنـته رهناً، فأنا أرهنه: إذا وضعته عنده. وارتهن فلانٌ من رجل رهناً ارتهاناً؛ إذا أخذه منه، وقد أرهنـت في السلعة من مالى حتى أدركتها إرهاناً، وذلك إذا غاليت بها فى الثمن، فالارتهان - فى المغالاة وفى القرض والبيع -: الرهن.

قال الشاعر: [من البسيط]

يَطْوِي ابْنُ سَلَمَى بِهَا عَنْ رَاكِبٍ بَعْدَا عَيْدِيَّةً أَرْهَنْتَ فِيهَا الدَّنَائِيْرَ
كَأَنَّهَا بِحَسِيرِ الرِّيحِ صَادِيَّةٌ وَقَدْ تَحَرَّرَ مِلْحَرُ الْيَعَافِيْرِ^(١)
وأرهننا بيننا خطراً إرهاناً، وهو: أن يبدلوا من الخطر ما يرض به القوم بالغاً ما بلغ، فيكون لهم سبقاً، وأخطرت لهم خطراً إخطاراً وهو مثل الإرهان.

وأشـد غير أبي زيد للعجاج: [من الرجز]

وعَاصِمًا سَلَمَةً مِنَ الْعَدْرِ مِنْ بَعْدِ إِزْهَانٍ بِصَمَاءِ الْعَبْرِ^(٢)
فقال بعض أصحاب الأصمعى: إرهانٌ: إثبات وإدامة.

ويقال: أرهن لهم الشر أى أدامه، وقال أبو موسى: رهن لهم، أى: دام.

وأشـد: [من السريع]

وَالْخُبْرُ وَاللَّحْمُ لَهُمْ رَاهِنٌ^(٣)

فقد فسروا الرهن بالإثبات والإدامة، فمن ثم يُنْطَلُ الرهنُ إذا خرج من يد المرتهن بحق لزوال إدامة الإمساك، والرهن الذى يمسكه المرتهنُ توثقَةً؛ لاستيفاء ماله من الراهن - اسم مصدر كما كان الكتاب كذلك فى قوله - تعالى -: ﴿وكتابه﴾

(١) البيتان لشداد، وينظر البيت الأول فى تاج العروس (رهن)، وبلا نسبة فى لسان العرب (رهن)، وجمهرة اللغة ص(٨٠٧)، ومقاييس اللغة (١/٤٥٢)، وتهذيب اللغة (٦/٢٧٤)، (٢٧٥)، والمخصص (١٢/٢٥٣، ١٣/٢٢)، ومجمل اللغة (٢/٤٣٠).

ورويت: «من» بدلاً من «عن».

(٢) الرجز فى ديوانه (١/٩٣)، وبلا نسبة فى اللسان (غبر)، وأساس البلاغة (غبر)، والتاج (غبر)، والتهذيب (٨/١٢٣).

(٣) صدر بيت، وعجزه:

..... وقهوة راووقها ساكب

وهو بلا نسبة فى اللسان (رهن، سمن)، والتاج (رهن).

[التحريم: ١٢] وهذه المصادر إذا نقلت فسمى بها يزول عنها عمل الفعل، وذلك فيها إذا صارت على ما ذكرنا بين؛ إذ لم يعملوا من المصادر ما كثر استعمالهم له، كما ذهب إليه في قولهم: «لله درُّك»، وتمثيله إياه بقولهم: لله بلادك، فإذا قال: رهنْتُ زيداً رهناً، وارتهنْتُ رهناً، فليس انتصابه انتصاب المصدر، ولكن انتصاب المفعول به كما تقول: رهنْتُ زيداً ثوباً، ورهنته ضيعةً.

وقد قالوا في هذا المعنى: أرهنته، و«فعلت» فيه أكثر.

قال الأعشى: [من الكامل]

حَتَّى يُفِيدَكَ مِنْ بَنِيهِ رَهِيْنَةً نَعِشُ وَيَزَهْنَكَ السَّمَاءُ الْفَرْقَدَا^(١)

وقال آخر: [من المتقارب]

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظْفَايِرَهُ نَجَوْتُ وَأَزَهَنْتُهُمْ مَالِكَا^(٢)

وقال آخر: [من الوافر]

يُرَاهِنُنِي فَيَزَهْنُنِي بَنِيهِ وَأَزَهْنُهُ بَنِيَّ بِمَا أَقُولُ^(٣)

فـ «رهنْتُ» في كل هذه الأبيات قد تعدى إلى مفعولين؛ فكَذَلِكَ إذا قال: رهنْتُ زيداً رهناً، فالرهن مصدرٌ، ولما نُقِلَ فسمى به ما ذكرت كُسِرَ كما تُكْسَرُ الأسماء، كما كُسِرَ غيره من المصادر المسمى بها.

وتكسیر «رهن» على أقل العدد لم أعلمه جاء، ولو^(٤) جاء لكان قياسه «أفعل»، مثل كلبٍ وأكْلَبٍ، وفَلَسٍ وأفْلَسٍ، وكأَنَّهُ اسْتَغْنَى بِنَاءِ الْكَثِيرِ عَنِ الْقَلِيلِ كما اسْتَغْنَى^(٥) بِنَاءِ

(١) وهو في ديوانه ص(٢٨١)، وسمط اللآلى ص(١٥٦)، واللسان (رهن)، وبلا نسبة في المقتضب (٢/٢٢٧). ويروى: «يقيدك» بدلاً من «يفيدك».

(٢) وهو لعبد الله بن همام السلولِي في إصلاح المنطق ص(٢٣١، ٢٤٩)، وخزانة الأدب (٩/٣٦)، والدرر (٤/١٥)، والشعر والشعراء (٢/٦٥٥)، واللسان (رهن)، ومعاهد التنصيص (١/٢٨٥)، والمقاصد النحوية (٣/١٩٠)، ولهمام بن مرة في التاج (رهن)، وبلا نسبة في الجنى الداني ص(١٦٤)، ورصف المبانى ص(٤٢٠)، وشرح الأشموني (١/٢٥٦)، وشرح ابن عقيل ص(٣٤٠)، والمقرب (١/١٥٥)، وجمع الهوامع (١/٢٤٦).

ويروى: «أظافيرهم» بدلاً من «أظافيره».

(٣) وهو لأحيحة بن الجلاح في اللسان (عيل، رهن)، وجمهرة اللغة ص(٥٩)، والتاج (رهن). ويروى: «أراهنه» بدلاً من «يراهنني».

(٤) زاد في أ: كان.

(٥) في أ: استغنوا.

الكثير عن القليل فى قولهم: ثلاثة شُوع^(١)، وكما استغنى ببناء القليل عن بناء الكثير فى نحو: رسن وأرسان، فـ «رهن» جمع على بناءين من أبنية الجموع، وهو «فُعَلٌ» و«فِعَالٌ» وكلاهما من أبنية الكثير فمما جاء على «فُعَلٌ» قول الأعشى: [من الكامل] أَلَيْتَ لَا أُعْطِيهِ مِنْ أَبْنَائِنَا زُهْنًا فَيُفْسِدُهُمْ كَمَنْ قَدْ أَفْسَدَا^(٢) فـ «رُهْنٌ»: جمع رهن، ثم خفف^(٣) العين كما خفف فى رُسُلٍ وَكُتِبَ ونحو ذلك فقيل: رُسُلٌ وَكُتِبَ. ومثل رَهْنٍ وَرُهْنٍ، سَقَفٌ وَسُقْفٌ، وفى التنزيل: ﴿لِيُؤْتِيَهُمْ سُقْفًا مِّنْ فَضْلِهِ﴾ [الزخرف: ٣٣] ومثل تخفيفهم «الرُّهْنُ» وقولهم: «رُهْنٌ»؛ أنهم جمعوا أَسَدًا على أُسْدٍ، ثم خففوا فقالوا: أُسْدٌ.

قال: [من الوافر]

كَأَنَّ مُحَرِّبًا مِّنْ أُسْدٍ تَرْجُ يُنَازِلُهُمْ لِنَابِيهِ قَبِيبُ^(٤)
ومثل «رَهْنٌ» و«رُهْنٌ» فيما حكاه أبو الحسن: لَحْدُ الْقَبْرِ، وَلُحْدٌ، وَقَلْبٌ وَقُلْبٌ، لِقَلْبِ النَّخْلَةِ، وَقَالُوا: نَطٌّ، وَنُطٌّ^(٥)، وَوَزْدٌ^(٦) وَوَزْدٌ، وَسَهْمٌ حَشْرٌ^(٧)، وَسِهَامٌ حُشْرٌ.

(١) شُوع: جمع شُوع، كاشساع. والشُوع: سير يُدْخَلُ بَيْنَ الإصْبَعَيْنِ، ويدخل طرفه فى الثقب الذى فى طرف النعل. ينظر: الوسيط (شُوع).

(٢) تقدم.

(٣) فى ب: يخفف.

(٤) وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص (١١٠)، واللسان (حرب، قب، ترج)، وأساس البلاغة (قب) والتاج (حرب، قب، ترج).

ويروى: «مجرى» بدل «محرى» و: «أرى ذو كدنه» بدلًا من «ينازلهم».

(٥) نَطٌّ: ثَقِيلُ الْبَطْنِ، بَطْءُ الْحَرَكَةِ.

ينظر: المعجم الوسيط (نطط).

(٦) الْوَرْدُ مِنَ الْخَيْلِ: مَا بَيْنَ الْكَمِيتِ وَالْأَشْقَرِ. وَالْجَمْعُ: وَزْدٌ وَوَزَادٌ.

ينظر: المعجم الوسيط (ورد).

(٧) الْحَشْرُ مِنَ السَّهَامِ: الْمُسْتَوَى الرَّيشِ.

ينظر: المعجم الوسيط (حشر).

قال سيبويه: وأعلم أنه ليس كل جمع يجمع، كما أنه ليس كل مصدر يجمع: كالأشغال والعقول والحلوم والألباب؛ ألا ترى أنك لا تجمع «الفكر» و«العلم» و«النظر»؟! كما أنهم لا يجمعون كل اسم يقع على الجميع نحو: التمر، وقالوا: التمران. ولم يقولوا: أبرار، ويقولون: مصران ومصارين، كأبيات وأبايت، ويوبت ويوبات.

ينظر: الكتاب (٦١٩/٣).

فإن قلت: أيجوز أن يكون «رهان» جمع «رهن»، ولا يكون جمع «رهن». فالقول: إن سيبويه لا يرى جمع الجمع مطردًا، فينبغي ألا يقدم عليه حتى يعلم، فإذا كان «رهن» قد صار مثل كعب، وكلب، قلنا^(١): إن «رهان» مثل كعب وكعب، ولم نجعله جمع الجمع إلا بثبت.

فإن قلت: إنهم قد جمعوا «فُعَلًا» في قولهم: طُرُقَاتٌ وَجُزُرَاتٌ. وحكى أبو عثمان أن الرياشي حكى أنه سمع من يقول: عندنا مُعَنَاتٌ^(٢)، فإذا جمعوه هذا الجمع جاز أن يكسر -أيضًا- لاجتماع البابين^(٣) في التكسير والتصحيح في أن كل واحدٍ منهما جمعٌ: فهذا قياسٌ، التوقف عنه نراه أولى، وقد ذهب إليه ناسٌ.

وكذلك لو قال: إن «فُعَلٌ» مثل «فِعَالٍ»، في أن كل واحدٍ منهما بناءٌ للعدد الكثير. وقد كسروا «فعالا»^(٤) في نحو قول ذي الرمة: [من الطويل]
وَقَرَّبَنَ بِالزَّرْقِ الْجَمَائِلَ بَعْدَ مَا تَقَوَّبَ عَنْ غِرْبَانٍ أَوْزَاكِهَا الْخَطَرُ^(٥)
فيكون «رهان» جمع «رهن» لا جمع «رهن»، وجمعوا «فُعَلًا»، على «فِعَالٍ»، كما جمعوا «فعالا» على «فعائل» في قولهم: جمائل: لم نر هذا القياس؛ لأنه إذا جمع شيء من هذا لم يحز قياس الآخر عليه عنده حتى يسمع، وليست الجموع عنده في هذا كالأحاد.

قال أحمد بن موسى:

قرأ حمزة وعاصم^(٦) في رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر عن عاصم وحفص عن عاصم ﴿الَّذِي أَوْثَقَ﴾ [٢٨٣] بهمزة ورفع الألف، ويشير بالضم إلى الهمز^(٧).

(١) في أ: قلت.

(٢) معنات: جمع معن، وهو الماء الظاهر.

ينظر: اللسان (معن).

(٣) في أ: البناءين.

(٤) في ب: فعال.

(٥) وهو في ديوانه ص(٥٦٦)، وجمهرة اللغة ص(٢٣٤، ٧٩٠٣، ١٠٩٧)، واللسان (غرب،

خطر، زرق، جمل)، وشرح المفصل (٦/٥).

(٦) ينظر: البحر المحيط (٣٥٦/٢)، الحجة لابن خالويه (١٠٥)، السبعة لابن مجاهد (١٩٥).

(٧) في أ: الهمزة.

قال أحمد: وهذه الترجمة غلط.

وقرأ الباقون: ﴿الَّذِي أُؤْتِمِنَ﴾^(١) الذال مكسورة، وبعدها همزة ساكنة بغير إشمام الضم، وهذا هو الصواب الذي لا يجوز غيره. وروى خلف وغيره عن سُلَيْم عن حمزة: ﴿الَّذِي أُؤْتِمِنَ﴾، يشم الهمزة الضم، وهذا خطأ أيضًا، لا يجوز إلا بتسكين الهمزة.

قال أبو علي: لا تخلو الحركة التي أشموها الهمزة من أن تكون لنفس الحرف، أو تكون حركة حرف قبل الهمزة أو بعدها فلا يجوز أن تكون الحركة لنفس الحرف الذي هو الهمزة؛ لأن الحرف ساكن لا حظ له في الحركة، وذلك^(٢) أن ﴿أؤتمن﴾ افتعل من الأمان، والفاء من «افتعل» ساكنة في جميع الكلام صحيحه ومعتله، تقول: اقْتَبَلْ، اقْتَرَعْ، ايتكل، ايتَجَرَّ، اختار، انقاد، اتعد، [ارتدأ]^(٣)، ائزَن - فتكون فاء «افتعل» في جميع هذه الأبنية ساكنة، ولا يجوز أن تكون حركة حرف قبلها^(٤)؛ لأن حركة ما قبل لم تلق على ما بعد في شيء علمناه؛ كما تلقى حركة الحرف على ما قبله في نحو: استعدَّ، واستمر، وقيل، واختير، ورد، والخب، ونحوه.

فإذا لم يكن لشيء من هذه الأقسام مساعً ثبت أن الحركة لا تجوز فيها على الإشمام، كما [لا]^(٥) تجوز [فيها]^(٦) على الإشباع.

فإن قيل: إن هذا الإشمام إنما هو ليعلم أن قبلها همزة وصل مضمومة، وذلك أنك إذا ابتدأت قلت: أؤتمن قيل: فهذا يلزم قائله أن يقول في نحو: ﴿إِلَى الْهَدَى أَقْبَنًا﴾ [الأنعام: ٧١] أن يشير إلى الهمز بالكسر.

وكذلك يلزمه أن يشير إلى الكسر في قوله: ﴿فَأَيْنَا يَمَّا تَدُنَا﴾ [الأعراف: ٧٠] وفي قوله - تعالى -: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَكْفُلُ أَثَدَّنَ لِي﴾ [التوبة: ٤٩] ونحو ذلك أن يشير

(١) في ب: أؤتمن.

(٢) في ب: ذلك.

(٣) سقط في ب.

(٤) في أ: قبله.

(٥) سقط في ب.

(٦) سقط في ب.

إلى الكسر فى الهمز ؛ لأن قبل الهمزة فى كل ذلك فى الابتداء همزة مكسورة كما كانت فى قوله ﴿أَوْثَمِينَ﴾ فى الاستئناف همزة مضمومة .

فإن مرَّ على قياس هذا الذى لزم كان مارًا على خطأ وآخذًا به من غير وجه .
ومن ذلك أن الحرف الذى بعد الحرف لا يحرك بحركة ما قبله ، كما يحرك الحرف الذى قبل الحرف لحركة الحرف الذى بعده نحو : يستعد ، و﴿يَهْدَى﴾ [يونس : ٣٥] و﴿الْحَبِّ﴾ [النمل : ٢٥] ونحو ذلك ، ولو جاز^(١) ذلك فى كلامهم ، لم يلزم فى هذا الموضع فى الإدراج ؛ وذلك أن همزة الوصل تسقط فى الإدراج ، فإذا سقطت سقطت حركتها ، ولم تبق الحركة بعد سقوط الحرف ؛ فإذا كان كذلك لم يجز أن تقدّر إلقاء حركة ما قبلها عليها لأنها^(٢) ليس قبلها شيء وإذا لم يجز ذلك ، تبين أن الهمزة لا وجه لها إلا السكون ، كما ذهب الآخرون إليه غير عاصم وحمزة من إسكانها .

إلا أنه يجوز فى الهمزة^(٣) التخفيف والتحقيق فمن خفف : ﴿الَّذِى أَوْثَمِينَ﴾ قال : ﴿الَّذِيْثَمِينَ﴾^(٤) ، فحذف الياء من «الذى» لالتقاء ساكنة مع فاء «افعل» ؛ لأن همزة الوصل قد سقطت للإدراج ، فيصير : «ذِيْثَمِينَ» بمنزلة : بير ، وذيب . وإن حقق كان بمنزلة من حقق الذئب والبئر .

وليس إشمام الحركة الهمزة فى قوله : ﴿الذى أَوْثَمِينَ﴾ كإشمام أبى عمرو فيما حكى سيبويه من قراءته قوله : ﴿يا صالحُ يَتَنَا﴾^(٥) [الأعراف : ٧٧] لأنه أشم الحركة التى على الحاء ، ولها حركة هى الضمة ، ولا حركة للهمزة فى : ﴿الذى أَوْثَمِينَ﴾ . ولم يقلب أبو عمرو الياء التى ابتدلت من الهمزة التى هى فاء واوًا لتشبيهه المنفصل بالمتصل نحو : قيل .

ولا يلزمه على هذا أن يقول ومنهم من يقول : ﴿ايذن لى﴾ ؛ لأنه إنما فعل ذلك فى حركة بناء وحركة البناء فى النداء المفرد كحركة البناء فى «قيل» .

(١) فى أ : ولو جاء ذلك وجاز .

(٢) فى أ : لأنه .

(٣) فى أ : الهمز .

(٤) فى أ : الذى ايتمن .

(٥) فى أ : يا صالح ابتنا .

فإذا فعل ذلك في حركة البناء، لم يلزمه أن يجرى حركة الإعراب كحركة البناء، ومن شبه حركة الإعراب بحركة البناء، وهو قياس قول سيويه - لزمه أن يُشَمَّ الضمة في «يقول» الكسرة كما جاء ذلك في «قيل». ولعل أبا عمرو يفصل بينهما كما فصل غيره من النحويين، وليس ذلك -أيضاً- كما حكاه أبو الحسن من أن بعضهم قال في القراءة: ﴿في القتلى الحُرُ﴾ [البقرة: ١٧٨] فأشم الفتحة التي على اللام التي هي لام الفعل من ﴿القتلى﴾ الكسرة، كما كان يميله، والألف التي في ﴿القتلى﴾ ثابتة؛ لأن الألف التي في ﴿القتلى﴾ حذفت؛ لالتقاء الساكنين. وقد وجدت الحذف لالتقاء الساكنين في حكم الثبات.

ألا ترى أنهم أنشدوا: [من المتقارب]

فأَلْقَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا^(١)
فنصبوا الاسم مع حذف التنوين كما كانوا ينصبون مع إثباته لما كان المحذوف في حكم الإثبات.

فكذلك الألف في «القتلى» في حكم الإثبات، وإذا كان في حكمه جازت إمالة الفتحة مع حذف الألف كما جازت إمالتها مع ثباتها، ونظير ذلك من كلامهم قولهم: صَعَقَى^(٢).

ألا ترى أنه إنما كسرت الصاد لمكان كسرة العين، ثم انفتح ما كانت الفاء كسرت لكسرتة فبقيت الفاء على كسرتها، فكذلك الفتحة في ﴿القتلى﴾ أميلت لمكان الألف، ثم ارتفع ما كان أميلت له الفتحة وذهب، فبقيت اللام على إمالة فتحها كما

(١) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص(٥٤)، والأغاني (٣١٥/١٢)، والأشباه والنظائر (٢٠٦/٦)، وخزانة الأدب (٣٧٤/١١، ٣٧٥، ٣٧٨، ٣٧٩)، والدرر (٢٨٩/٦)، وشرح أبيات سيويه (١٩٠/١)، وشرح شواهد المغنى (٩٣٣/٢)، والكتاب (١٦٩/١)، ولسان العرب (عتب، عسل)، والمقتضب (٣١٣/٢)، والمنصف (٢٣١/٢)، وبلا نسبة في الإنصاف (٦٥٩/٢)، ورصف المباني ص(٤٩، ٣٥٩)، وسر صناعة الإعراب (٢/٥٣٤)، وشرح المفصل (٦/٢، ٣٤/٩، ٣٥)، ومجالس ثعلب ص(١٤٩)، ومغنى اللبيب (٥٥٥/٢)، وجمع الهوامع (١٩٩/٢).

(٢) صعقى - كعنبى - على غير قياس: لقب؛ لأن تميماً أصابوا رأسه بضربة؛ فكان إذا سمع صوتاً صعق، أو لأنه اتخذ طعاماً فكفأت الريح قدوره فلعنها، فأرسل الله -تعالى- عليه صاعقة.

ينظر: ترتيب القاموس (صعق).

بقيت الفاء في «صَعَقَى» على كسرتها.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله -جل وعز-: ﴿وَكُنْهِ﴾ [٢٨٥] ههنا، وفي سورة التحريم [الآية: ١٢]:

فقرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر: ﴿وَكُنْهِ﴾ ههنا جمع، وفي التحريم: ﴿وَكُنْهِ﴾ على التوحيد.

وقرأ أبو عمرو: ههنا وفي التحريم: ﴿وَكُنْهِ﴾ على الجمع.

وقرأ حمزة والكسائي^(١): ﴿وَكُنْهِ﴾ على التوحيد فيهما.

وروى حفص عن عاصم ههنا، وفي التحريم: ﴿وَكُنْهِ﴾ مثل أبي عمرو.

وخارجة عن نافع في التحريم مثل أبي عمرو.

قال أبو علي: قال أبو زيد: كتبت الصلح أكتبه كتاباً، وكتبت السقاء أكتبه كَتَبًا؛ إذا حَزَرْتَهُ.

قال ذو الرُّمَّة: [من البسيط]

وَفَرَاءَ عَزْفِيَّةٍ أَثَاىَ خَوَارِزَهَا مُشْلُشِلٌ صَيَّعْتُهُ بَيْنَهَا الْكُتْبُ^(٢)
وكتبت الدابة^(٣) أكتبها [كتباً]^(٤)، إذا حزمت حياها بحلقة حديد أو صفر،
وكتبت عليها كتباً، وكتبت الناقة تكتيباً؛ إذا صررتها.

فالكتاب مصدر كتب^(٥). وقد جاء «كتب» في التنزيل على غير وجه فمن ذلك أن يراد به: فُرِضَ، قال -تعالى-: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٦٧)، الإملاء للعكبري (٧١/١)، البحر المحيط (٣٦٤/٢)،
٣٦٥، التبيان للطوسي (٣٨٣/٢)، التيسير للداني (٨٥)، تفسير الطبري (١٢٥/٦)،
تفسير القرطبي (٤٢٦/٣)، الحجة لابن خالويه (١٠٥)، الحجة لأبي زرعة (١٥٢)، السبعة
لابن مجاهد (١٩٦)، الغيث للصفاسي (١٧١)، الكشف للزمخشري (١٧١/١)، الكشف
للمقيسي (٣٢٣/١)، المجمع للطبرسي (٤٠٢/٢)، تفسير الرازي (٣٨٣/٢)، النشر لابن
الجزري (٢٣٧/٢).

(٢) وهو في ديوانه ص (١١)، واللسان (كتب، وفر، غرف، شلل، ثأى)، وتهذيب اللغة (٨/
١٠٢، ٢٧٧/١١، ٢٤٩/١٥)، وكتاب العين (٣٤١/٥، ٢٥١/٨)، وجمهرة اللغة
ص (٧٩٠، ١٠٨٩)، ومقاييس اللغة (١٥٨/٥)، والتنبيه والإيضاح (١٣٢/١)، وجمهرة
أشعار العرب ص (٩٤٢)، والتاج (كتب، عرف، ثأى).

(٣) في ب: البغلة.

(٤) سقط في ب.

(٥) في أ: كتبت.

عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴿البقرة: ١٨٣﴾.

وقال- تعالى-: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨].

وقال: ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥].

وقال: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٧٥].

أى فيما فرض الله لهم من^(١) السهام فى الموارث، أو الحيازة للتركة.

ويجوز أن يعنى به التنزيل، أى: هم فى فرض كتاب الله أولى بأرحامهم، وأن يحمل على الكتاب المكتتب أولى؛ وذلك لقوله -سبحانه- فى أخرى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا﴾ [الأحزاب: ٦] والمسطور إنما يسطر فى صحيف أو ألواح، فرد المطلق منهما إلى هذا المقيد أولى؛ لأنه أمر واحد.

وقد جاء «كتب» يراد به الحكم؛ قال- تعالى-: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾

[المجادلة: ٢١] كأنه حكم.

[و]^(٢) قال: ﴿وَلَوْلَا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَائَ لَعَذَّبَهُمْ فِي الدُّنْيَا﴾ [الحشر: ٣] أى

حكم بإخراجهم من دورهم.

وقال: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كُتِبَ مُوَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥]

فانتصب «كتاباً» بالفعل الذى دل عليه هذا الكلام، وذاك^(٣) أن قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ يدل على «كتب».

وكذلك قوله: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]؛ لأن فى قوله: ﴿حُرِّمَتْ

عَلَيْكُمْ أُمُوهَكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] دلالة على كتب هذا التحريم [عليكم]^(٤) أى:

فرضه، فصار كتاب الله، كقوله: ﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾ [النمل: ٨٨]، و: ﴿وَعَدَ اللَّهُ لَا يَخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ [الروم: ٦].

فأما قوله: ﴿أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾ [المجادلة: ٢٢] فإن معناه جمع،

(١) فى ب: فى.

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى ب: وذلك.

(٤) سقط فى ب.

وقد قالوا: الكتيبة للجمع من الجيش، وقالوا للخرز التي ينضم بعضها إلى بعض: كُتِبَ، كأن التقدير: أولئك الذين جمع الله في قلوبهم الإيمان أى: استوعبوه واستكملوه، فلم يكونوا ممن يقول: ﴿تُؤْمِنُ بَعْضٌ وَنَكَرُ بَعْضٌ﴾ [النساء: ١٥٠] وهم الذين جمعوا ذلك في الحقيقة، وأضيف^(١) إلى الله - تعالى - لأنه كان بتقويته ولطفه كما قال: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧].

فأما قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [التوبة: ٣٦]:

فلا يجوز تعلقه بالعدة؛ لأن فيه فصلا بين الصلة والموصول بالخبر، ولكنه يتعلق بمحذوف على أن يكون صفة للخبر الذي هو قوله: ﴿إِثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾، والكتاب لا يكون إلا مصدرًا، ولا يجوز أن [يكون]^(٢) يعنى به الذكر، ولا غيره من الكتب، وذلك لتعلق اليوم به، واليوم وسائر الظروف لا تتعلق بأسماء الأعيان لأنها لا معانى فيها للفعل؛ فهذا يعلم أنه مصدر.

فأما قوله - تعالى -: ﴿وَمَلَائِكُهُ وَكُتُبُهُ﴾ [البقرة: ٢٨٥]: فإن «الكتب» جمع كتاب وهو مصدر كتب فقل، وسمى به، فصار يجرى مجرى الأعيان وما لا معنى فعل فيه، وعلى ذلك كُسِرَ، فقيل: «كتب» كما قالوا: إزارٌ وأزرٌ، ولجامٌ ولُجِمَ. ولولا أنه صار منقولا لكان خليقا ألا يُكْسَرُ، كما أن عامة المصادر لا تجمع، فأما الجمع فيه فللكثرة، وأما الأفراد في قول من قرأ: ﴿وكتابه﴾ فليس كما تفرد المصادر، وإن أريد بها الكثير، كقوله تعالى: ﴿وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ١٤] ونحو ذلك، ولكن كما تفرد الأسماء التي يراد بها الكثرة نحو قولهم: كثر الدينار والدرهم، ونحو ذلك مما يفرد لهذا المعنى، وهى تكسر، وكذلك: أهلك الناس الشاة والبعير.

فإن قلت: إن هذه الأسماء التي يراد بها الكثرة تكون مفردة، وهذه مضافة:

قيل: قد جاء المضاف من الأسماء، يعنى به الكثرة، وفى التنزيل: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [النحل: ١٨، إبراهيم: ٣٤].

وفى الحديث: «مَنَعَتِ الْعِرَاقُ دِرْهَمَهَا وَفَقِيرَهَا».

فهذا يراد به الكثرة، كما يراد فيما فيه لام التعريف.

(١) زاد فى ب: ذلك.

(٢) سقط فى أ.

ومما يجوز أن يكون على هذا قول عدى بن الرقاع: [من الحفيف] يَدْعُ الْحَيَّ بِالْعَشِيِّ رُغَاهَا وَهُمْ عَنْ رَغِيفِهِمْ أَغْنِيَاءُ وقال: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]: وهذا الإحلال شائع في جميع ليالي^(١) الصيام، والتكسير أوجه؛ لأن الموضع يراد به الكثرة، وليس مجيء الأسماء المضافة التي يراد بها الجنس والشياع بكثرة ما جاء منها^(٢) وفيه لام المعرفة، والاسمان اللذان أحدهما قبله، والآخر بعده مجموعان، فهذا يقوى الجمع ليكون مشاكلا لما قبله وما بعده.

ويجوز فيمن أفرد فقال: ﴿وكتابه﴾ أن يعنى به الشياع، ويكون الاسم مصدرا غير منقول، فيسمى الذى يكتب كتابا؛ كما قيل: نسج اليمن، أو على تقدير «ذى»، أى: ذى الذى يكتب.

اختلفوا فى ضم السين وإسكانها من قوله -تعالى-: ﴿وَرُسُلِهِ﴾ [٢٨٥] و: ﴿رُسُلَاتٍ﴾ [الإسراء: ٧٧]:

فقرأ أبو عمرو^(٣) ما أضيف إلى مكنى على حرفين مثل: ﴿رُسُلَاتٍ﴾، و﴿رُسُلِكُمْ﴾ [غافر: ٥٠] بإسكان السين، وثقل ما عدا ذلك.

وروى علي بن نصر عن هارون عن أبي عمرو أنه خفف: ﴿على رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤] أيضا. وقال علي بن نصر: سمعت أبا عمرو يقرأ ﴿على رُسُلِكَ﴾ مُثَقَّلَةً.

وقرأ الباقر كل ما فى القرآن من هذا الجنس بالثقل. قال أبو على: وجه قراءة من ثقل: ﴿على رسلك﴾ أن أصل الكلمة على «فُعْل» بضم العين، ومن أسكن [خفف]^(٤) ذلك كما يخفف ذلك فى الأحاد فى نحو العنق، والطنب، وإذا خففت الأحاد، فالجموع أولى من حيث كانت أثقل من الأحاد.

(١) فى ب: أيام.

(٢) فى ب: فيها.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٢)، الإملاء للعبرى (٧١/١)، البحر المحيط (٣٦٥/٢)، التيسير للداني (٨٥، ٩٩)، تفسير القرطبي (٤٢٦/٣)، الكشف للزمخشري (١٧٢/١)، تفسير الرازي (٣٨٤/٢).

(٤) سقط فى أ.

والدليل على أنه على «فُعْل» مضموم العين، رفضهم هذا الجمع، فيما كان^(١) لامة حرف علة نحو: كساء ورداء ورشاء.

ألا تراهم لم يجمعوا شيئاً من هذا النحو على «فُعْل»، كما جمعوا قذالا، وكتاباً، وحماراً، ورغيفاً على «فُعْل»، ولم يجمعوه -أيضاً- على التخفيف؛ لأنه إذا خفف، والأصل الثقيل، كانت الحركة في حكم الثبات ومنزلته.

ألا ترى أن من قال: رضى، ولقضو الرجل، لما كانت الحركة في حكم الثبات عنده لم يرد الواو ولا الياء؟ وكذلك نحو رشاء، وقباء، لم يجمع على «فُعْل» ولم يجرى من هذا الباب شيء على فعلٍ إلا ثني وثنٍ، وقالوا: ثنيانٌ في جمعه -أيضاً- وما عداه مرفوضٌ غير مستعمل؛ ومما يدل على أن الأصل فيه الحركة، أنه لو كان الأصل السكون لم يرفض فيه جمع ما كانت اللام فيه ياءً، أو واوًا؛ كما لم يرفض ذلك في جمع ما أصله «فُعْل»، وذلك نحو: عمى، و﴿أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْأَعْمَى﴾ [يونس: ٤٣] وكذلك قَتَوَاءُ^(٢) وَقَتُوْ، وَعَشَوَاءُ^(٣) وَعُشُوْ، وَأَبَوَاءُ وَأَبُوْ.

ألا ترى أنهم لم يرفضوا جمع هذا لما كان ما قبله ساكنًا فصار بمنزلة الأحاد نحو: حلو وعرى، وما أشبه ذلك؟ فقد ذلك^(٤) رفضهم لجمع هذا الضرب أنه على «فُعْل» وأنهم رفضوه لما يلزم فيه من القلب والإعلال.

ومما يدل على أن أصله «فُعْل»، بضم العين أنهم خففوا من ذلك نحو: عَوَانِ^(٥) وَعُؤِنِ، وَتَوَارِ وَتُؤَرِ^(٦)، وَخَوَانِ وَخُؤِنِ؛ كراهة الضمة في الواو فإذا اضطرَّ الشاعرُ

(١) في أ: كانت.

(٢) قَتَوَاءُ: مؤنث أقتى. من «قنا الأنف» وهو ارتفاع أعلاه، واحديداب وسطه، وسبوغ طرفه، أو نتو وسط القصبه وضيق المنخرين.

ينظر: ترتيب القاموس (قتو).

(٣) العشا: سوء البصر بالليل والنهار. وهو عشي، وأعشى، وهى عشواء.

ينظر: ترتيب القاموس (عشو).

(٤) في أ: فقد صار ذلك.

(٥) العوان: المتوسطة في العمر بين الصغر والكبر من النساء والبهائم. ويقال: حرب عوان: قوتل فيها مرة بعد أخرى.

ينظر: المعجم الوسيط (عون).

(٦) النوار: المرأة النفور من البرية. ويقال: بقرة نوار: تنفر من الفحل.

ينظر: المعجم الوسيط (نفر).

رَدَّهُ إِلَى أَصْلِهِ.

كما جاء: [من المتقارب]

..... تَمْنَحُهُ سُوكُ الْإِسْجَلِ^(١)

وقوله: [من الكامل]

..... وَفِي الْأَكْفُفِ اللَّامِعَاتِ سُورُ^(٢)

على أن أبا زيد حكى: قَوْمٌ قُؤْلٌ، بضم الواو.

وأما وجه تخفيف أبي عمرو ما اتصل من ذلك بحرفين من حروف الضمير، أو بحرف نحو: ﴿رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤]: فَلِأَنَّ هَذَا قَدْ يُخَفَّفُ إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِمُتَحَرِّكٍ، فَإِذَا اتَّصَلَ بِمُتَحَرِّكٍ حَسَنَ التَّخْفِيفِ لَثَلَا تَتَوَالَى أَرْبَعَةُ أَحْرَفٍ مُتَحَرِّكَةً لِأَنَّهُمْ كَرِهُوا تَوَالِيَهَا عَلَى هَذِهِ الْعِدَّةِ بِهَذِهِ الصُّورَةِ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ تَتَوَالِ أَرْبَعُ مُتَحَرِّكَاتٍ فِي بِنَاءِ الشَّعْرِ وَالْكَلَامِ^(٣)، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُزَاخَفًا، أَوْ يَخَفَّفُ^(٤) لِهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنْ كِرَاهَتِهِمْ تَوَالِي أَرْبَعٍ مُتَحَرِّكَاتٍ.

ومن لم يخفف فلأن هذا الاتصال بالحرفين ليس بلازم للحرف، وما لم يكن لازماً في هذه الكلمة^(٥) فلا حكم له.

ألا ترى أن الإدغام في نحو: «جعل لك»، لم يلزم وإن كان قد توالى خمس متحركات، وهذا لا يكون في بناء الشعر، لا في مزاحفه ولا في ساليمة ولا في الكلمة المفردة، وقد جاز في نحو هذا ألا يُدْغَمَ لَمَّا لَمْ يَكُنْ لَازِماً، وَمِنْ ثَمَّ رَوَى عَنْ أَبِي عَمْرٍو ﴿عَلَى رُسُلِكَ﴾ و﴿عَلَى رُسُلِكَ﴾: كَأَنَّهُ أَخَذَ بِالْوَجْهِينِ وَذَهَبَ إِلَى الْمَذْهَبَيْنِ.

(١) عجز بيت، وصدره:

..... أَغْرَ الشَّنَايَا أَحْمَ اللَّثَاثِ
وهو لعبد الرحمن بن حسان في ديوانه ص(٤٨)، واللسان (سوك)، والتاج (سوك)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (٦٧٩/٣)، وشرح المفصل (٨٤/١٠)، واللسان (قول)، والمقاصد النحوية (٥٣٠/٤)، والمقتضب (١١٣/١)، والممتع في التصريف (٤٦٧/٢)، والمنصف (٣٣٨/١)، والتاج (قول).
ويروي «يحسنها» بدلاً من «تمنحه».

(٢) تقدم.

(٣) في ب: الكلم.

(٤) في أ: فيخفف.

(٥) في أ: الكلم.

واختلفوا فى الجزم والرفع من قوله - تعالى - : ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ [٢٨٤]:

فقرا ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحزمة والكسائي^(١): ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ جزما.

وقرا ابن عامر وعاصم: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ رفعا.
قال أبو على: وجه قول من جزم أنه أتبعه ما قبله، ولم يقطعه منه وهذا أشبه بما عليه كلامهم؛ ألا ترى أنهم يطلبون المشاكلة، ويلزمونها.

فمن ذلك أن ما كان معطوفاً على جملة، من فعل وفاعل، واشتغل عن الاسم الذى من الجملة التى يعطف عليها الفعل - يختار فيه النصب ولو^(٢) لم يكن قبله الفعل والفاعل لاختاروا^(٣) الرفع.

وعلى هذا ما جاء من هذا النحو فى التنزيل نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَلُ﴾ [الفرقان: ٣٩]، وقوله - تعالى - : ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ [الأعراف: ٣٠]، وقوله: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: ٣١].

فكذلك ينبغى أن يكون الجزم أحسن ليكون مشاكلا لما قبله فى اللفظ [ولم يخل]^(٤) من المعنى بشيء^(٥).

وكذلك إذا عطفوا فعلا على اسم أضمروا قبل الفعل «أن»؛ ليقع بذلك عطف اسم على اسم؛ لأن الاسم بالاسم أشبه من الفعل بالاسم، كما أن جملة من فعل وفاعل أشبه بجملة من فعل وفاعل، من جملة من مبتدأ وخبر بجملة من فعل وفاعل فلهذا ما جاء ما كان من نحو: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَلُ﴾ [الفرقان: ٣٩] فى التنزيل

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٦٧)، الإعراب للنحاس (٣٠٤/١)، الإملاء للعكبرى (٧١/١)، البحر المحيط (٣٦٠/٢)، التبيان للطوسى (٣٨١/٢)، التيسير للدانى (٨٥)، تفسير القرطبي (٤٢٣/٣)، الحجة لأبى زرة (١٥٢)، السبعة لابن مجاهد (١٩٥)، الغيث للصفاقسى (١٧١)، الكشف للزمخشري (١٧١/١)، الكشف للقيسى (٣٢٣/١)، المجمع للطبرسى (٤٠١/٢)، تفسير الرازى (٣٧٩/٢)، النشر لابن الجزرى (٢٣٧/٢).

(٢) فى أ: وإن.

(٣) فى أ: اختاروا.

(٤) فى أ: وليس يخل.

(٥) فى أ: شيء.

بالنصب . وهذا النحو من طلبهم المشاكلة كثيرٌ .
ومن لم يجزم قطعه من الأول ، وقطعه منه على ^(١) وجهين :
إما أن يجعل الفعل خبرًا لمبتدأ محذوف فيرتفع ^(٢) الفعل لوقوعه موقع خبر
المبتدأ .
وإما أن يعطف جملة من فعلٍ وفاعل على ما تقدمها .

* * *

(١) زاد في ب: أحد .

(٢) في ب: يرتفع .

بسم الله

[ذكر اختلافهم في سورة آل عمران^(١)]

قروا كلهم^(٢): ﴿آلَهُ. اللَّهِ﴾ [١] مفتوحة الميم، والألف ساكنة.

إلا ما حدثني به القاضي موسى بن إسحاق الأنصارى^(٣) قال: حدثنا أبو هشام الرفاعى قال: حدثنا يحيى بن آدم، عن أبي بكر، عن عاصم أنه قرأ: ﴿آلَهُ﴾ ثم قطع، وابتدأ: ﴿الله﴾، ثم سكن فيها^(٤).

قال يحيى بن آدم: وآخر ما حفظت عنه: ﴿آلَهُ. اللَّهِ﴾ مثل حمزة.

[حدثنا ابن مجاهد قال^(٥): حدثنا موسى بن إسحاق قال: حدثنا أبو هشام الرفاعى قال: سمعت أبا يوسف الأعشى قرأها على أبي بكر: ﴿آلَهُ﴾ ثم قطع فقال: ﴿الله﴾ بالهمز.

حدثنا ابن مجاهد قال: حدثني محمد بن الجهم^(٦)، عن ابن أبي أمية^(٧)، عن

(١) فى أ: عونك يا رب، سورة آل عمران.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٠)، والبحر المحيط (٣٧٤/٢)، والحجة لابن خالويه (١٠٥)، والسبعة لابن مجاهد (٢٠٠)، والكشاف للزمخشري (١٧٣/١)، وتفسير الرازى (٢/٣٩٣).

(٣) موسى بن إسحاق، أبو بكر الأنصارى الخطمى البغدادى القاضى، ثقة روى عن قالون، وعن أبي هاشم الرفاعى، وهارون بن حاتم، ومحمد بن إسحاق الميصى. روى عنه القراءة: أبو بكر بن مجاهد. قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: صدوق، مات سنة سبع وتسعين ومائتين. ينظر: الغاية (٣١٧/٢).

(٤) ينظر: الإعراب للنحاس (٣٠٧/١)، والبحر المحيط (٣٧٤/٢)، والتبيان للطوسى (٢/٣٨٨)، وتفسير القرطبى (١/٤)، والحجة لابن خالويه (١٠٥)، والسبعة (٢٠٠)، والكشاف (١/٣٣٤، ٣٣٥)، والمجمع للطبرسى (٢/٤٠٥)، وتفسير الرازى (٢/٣٩٣). سقط فى أ.

(٦) محمد بن الجهم بن هارون، أبو عبد الله السمرى - بكسر السين المهملة وفتح الميم - المشددة، البغدادى الكاتب، شيخ كبير إمام شهير، أخذ القراءة عرضاً عن عائذ بن أبي عائذ صاحب حمزة، وروى الحروف سماعاً عن: خلف البزار والوليد بن حسان صاحب يعقوب عبد الله بن عمرو بن أمية وسليمان بن داود الهاشمى وأبى توبة ميمون بن حفص والهيثم بن خلف وصالح بن عاصم وأحمد بن أبى ذهل، وروى عن: حجاج بن محمد الأعور وعفان ابن مسلم وسمع كتاب المعانى من الفراء، روى القراءة عنه الحسن بن العباس الرازى والقاسم بن بشار الأنبارى وابن مجاهد وعبيد الله بن عبد الرحمن بن عيسى وعمر بن أحمد المغازلى ومحمد بن حامد البغدادى وأبو محمد عبيد الله بن عبد الرحمن السكرى والحسن =

أبى بكر، عن عاصم ﴿آلَهُ﴾ جزم، ثم ابتداء ﴿الله﴾.

[حدثنا ابن مجاهد قال^(١): حدثنى أحمد بن محمد بن صدقة^(٢) قال: حدثنا أبو الأسباط^(٣)، عن عبد الرحمن بن أبى حماد^(٤)، عن أبى بكر، عن عاصم أنه قرأ: ﴿الم. الله﴾ بتسكين الميم وقطع الألف.

[حدثنا ابن مجاهد قال: ^(٥) حدثنى محمد بن الجهم، عن الفراء قال: قرأ عاصم: ﴿آلَهُ﴾ جزم، و: ﴿الله﴾ مقطوع.

والمعروف عن عاصم ﴿آلَهُ. الله﴾ موصولة.

وحفص عن عاصم: ﴿آلَهُ. الله﴾ مفتوحة الميم غير مهموزة الألف.

قال أبو على: اتفاق الجميع على إسقاط الألف الموصولة فى اسم «الله»؛ ذاك [على]^(٦) أن الميم ساكنة كما أن سائر حروف التهجى مبنية على الوقف، فلما التقت

= ابن حبيب الدمشقى، وسمع منه أبو بكر بن أبى الدنيا وقاسم بن أصبغ وجماعة، مات ببغداد سنة ثمان ومائتين.

ينظر: غاية النهاية (١١٣/٢).

(٧) هو: عبد الله بن عمرو بن أبى أمية، أبو عمرو البصرى نزيل الكوفة، وروى القراءة عن أبى بكر بن عاصم، روى عنه القراءة روح بن عبد المؤمن وأبو عبد الله محمد بن عبد الله بن هارون الشطى ومحمد بن الجهم شيخ ابن مجاهد.

ينظر: الغاية (٤٣٨/١).

(١) سقط فى أ.

(٢) أحمد بن محمد بن عبد الله بن صدقة، أبو بكر البغدادى، مشهور ثقة، قرأ على إبراهيم بن

محمد بن إسحاق صاحب قالون وأحمد بن جبير ومحمد بن جامع بن أبى كامل، روى

القراءة عنه محمد بن يونس وابن مجاهد وأحمد بن عبيد الله وعلى بن الحسين بن الرقى.

ينظر: الغاية (١١٩/١).

(٣) ذكره ابن الجزرى فى غاية النهاية (١٧٣/١)، وقال: أبو الأسباط المعلم ويض له.

(٤) عبد الرحمن بن سكين، أبو محمد بن أبى حماد الكوفى، صالح مشهور، روى القراءة

عرضاً عن حمزة وهو أحد الذين خلفوه فى القيام بالقراءة، وعن أبى بكر بن عياش وهو أحد

الذين أخذوا القرآن عنه تلاوة، وروى الحروف عن نافع وعن عيسى بن عمر الهمدانى وعن

شيبان عن عاصم، روى القراءة عنه الحسن بن جامع ومحمد بن جنيد ومحمد بن عيسى

وعبد الرحمن بن واقد وإسحاق بن الحجاج ومحمد بن الهيثم ومحمد بن عمر بن الوليد

وأبو الأسباط المعلم وعلى بن حمزة الكسائى.

ينظر: الغاية (٣٦٩/١ ، ٣٧٠).

(٥) سقط فى أ.

(٦) سقط فى ب.

الميم الساكنة، ولام التعريف، حركت الميم بالفتح للساكن الثالث الذى هو لام التعريف^(١).

والدليل على أن التحريك للساكن الثالث. وهو مذهب سيبويه. أن حروف التهجى يجتمع فيها الساكنان، نحو ﴿كَهَيَّعَ﴾^(٢) [مريم: ١]، و: ﴿حَمَّ عَسَقَ﴾^(٣) [الشورى: ١]؛ وذلك أنها مبنية على الوقف، كما أن أسماء العدد كذلك، فحركت الميم للساكن الثالث بالفتح؛ كما حركت النون فى قوله: ﴿مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥] و: ﴿مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٧٢]، و: ﴿وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٤] بالفتح لالتقاء الساكنين.

فأما ما روى عن عاصم من قطعه الألف، فكأنه قدر الوقوف على الميم، واستأنف ﴿اللَّهُ﴾، فقطع الهمزة للابتداء بها. والوجه ما عليه الجماعة، وما وافقهم هو أيضاً عليه، من أن الهمزة تسقط فى الوصل، فإذا سقطت لم يجز أن تلقى لها حركة على ما قبلها. والذى حكاه سيبويه من قولهم: ثلاثة أربعة، لم تحمل عليه هذه الآية. ألا ترى أنه ذهب إلى أن الحركة فيها لالتقاء الساكنين، وأنه فى الفتح لالتقاء الساكنين بمنزلة قوله: ﴿مِنَ اللَّهِ﴾.

وأما ما حكاه بعض البغداديين من قوله: ﴿مُرِيْبِنَ الَّذِى جَعَلَ﴾ [ق: ٢٥، ٢٦]. فإنه حرك النون بالفتح كما حرك فى قولهم: ﴿مِنَ اللَّهِ﴾. ولا يجوز أن تكون الفتحة لهمزة الوصل أُلقيت على النون؛ لأن الهمزة إذا أوجب الإدراج إسقاطها^(٤) لم تبق لها حركة تلقى على شىء، ولم يأت فى نحو هذا عنهم شىء فيما علمناه، كما جاء «ثلاثة أربعة».

اختلفوا فى إمالة الرء وفتحها من: ﴿التَّوْرَةِ﴾ [٣]:
فقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر: ﴿التَّوْرَةِ﴾ مفخماً^(٥).

(١) فى ب: المعرفة.

(٢) فى ب: كهيعين صاد.

(٣) فى ب: حميم.

(٤) فى أ: بإسقاطها.

(٥) ينظر: البحر المحيط (٣٧٨/٢)، والحجة لابن خالويه (١٠٥)، والسبعة (٢٠١).

وكان نافع وحمزة يلفظان: بالراء بين الفتح والكسر، وكذلك كانا يفعلان بقوله - تعالى-: ﴿مَعَ الْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣]، و: ﴿مِنَ الْأَشْرَارِ﴾ [ص: ٦٢] و: ﴿مِنَ قَرَارٍ﴾ [إبراهيم: ٢٦]، و: ﴿ذَاتِ قَرَارٍ﴾ [المؤمنون: ٥٠] إذا كان الحرف مخفوضاً^(١).

وقال ابن سعدان، عن المسيبي، عن نافع: الراء مفتوحة^(٢)، وكذلك قال ابن المسيبي عن نافع، وقال ورش عن نافع: ﴿التَّوْرِيَّةُ﴾، بكسر الراء. وكان أبو عمرو والكسائي يقرآن: ﴿التَّوْرِيَّةُ﴾ مكسورة الراء ويميلان هذه الحروف أشد من إمالة حمزة ونافع، أعنى: ﴿الْأَبْرَارِ﴾ و: ﴿مِنَ قَرَارٍ﴾ وما أشبه ذلك. ابن عامر يشم الراء الأولى من ﴿الْأَبْرَارِ﴾ الكسر^(٣). قال أبو علي: قالوا: وري الزند، يرى، إذا قدح ولم يَكْبُ^(٤)، وقالوا: وَرَى وأُورِيَتْهُ.

وفي التنزيل: ﴿قَالُمُورِبَتٍ فَدَحَا﴾ [العاديات: ٢]، وفيه: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ﴾ [الواقعة: ٧١].

فأما قولهم: وريت بك زنادى على مثال شريت، فزعم أبو عثمان: أنه استعمل فى هذا الكلام فقط، لم يجاوز به غيره. وقال أبو زيد: ورى النقى، يرى، وَرِيًا: إذا كثر وَدَّكُهُ، قال: والوارى: الكثير الودك.

والوراء فى اسم الجهة التى هى خلاف الأمام ليس من هذا؛ لأن تحقيره: وَرِيئَةٌ، مثل وَرِيعةً، وألحقت الهاء فى تحقيرها، وإن كانت على أربعة أحرف كما ألحقت فى: قُدَيْدِيمة.

فأما الوراء: لولد الولد فيمكن أن يكون من هذا وقيل له: وراء، كما قيل له: نَجْلٌ.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٠)، والتيسير للداني (٨٦)، والبحر المحيط (٣٧٧/٢)، والكشاف (١٨٣/١)، (٣٣٤)، والحجة لابن خالويه (١٠٥)، والسبعة (٢٠١)، والغيث للصفاقسى (١٧٣).

(٢) ينظر: البحر المحيط (٣٧٨/٢)، والسبعة (٢٠١).

(٣) ينظر: البحر المحيط (٣٧٨/٢)، والسبعة (٢٠١).

(٤) فى ب: ينسب.

وأُشْد أبو زيد: [من البسيط]

يَا قَاتِلَ اللَّهِ صَيِّبَانَا تَجِيءُ بِهِمْ^(١) أُمُّ الْهَيْبِ مِنْ زَنْدٍ لَهَا وَارِي^(٢)

قال السكري: ضرب الزند مثلاً للرحم، والزند: تستخرج به النار.

وقال أمية: [من البسيط]

الْحَامِلُ النَّارَ فِي الرُّطْبَيْنِ يَحْمِلُهَا حَتَّى تَجِيءَ مِنَ الْيُسَيْنِ تَضْطَرُّمُ
يَأْتِي بِهَا حَيَّةٌ تَهْدِيكَ رُؤْيَتَهَا مِنْ صُلْبٍ أَعْمَى أَصَمُّ الصُّلْبِ مُنْقَصِمٌ

روى محمد بن السرى [أن]^(٣) «الرطبين»: هما العودان الرطبان، يعنى: الشجر

الذى فيه النار.

و«اليسين» هما العودان اليابسان، يعنى الزندين، يقول: تكون النار فى عودين

رطبين، فإذا جفا قدحا، فجاءت النار منهما.

و«الأعمى الأصم»: يعنى الزند، والزند: الأعلى، والزنده: السفلى.

و«أصم الصلب» يعنى العود، و«أعمى»: لا جوف له، يريد: يأتى بها حية للناس

أى: حياة لهم.

فأما قولهم^(٤): «التريئة»: لما تراه المرأة من الطهر [بعد الحيض]^(٥) [٦] فيجوز أن

(١) فى أ: بها.

(٢) البيت للقتال الكلابى فى ديوانه ص(٥٩)، ولسان العرب (هنبر)، وبلا نسة فى الإنصاف

(١/١١٩)، ولسان العرب (ورى، يا)، وتاج العروس (ورى)، وتهذيب اللغة (١٥/١)

(٣٠٧).

(٣) سقط فى ب.

(٤) فى أ: قوله.

(٥) الْحَيْضُ: مَضَدْرُ: حَاضَتِ الْمَرْأَةُ تَحِيضُ حَيْضًا وَمَحِيضًا وَمَحَاضًا، فَهِيَ حَائِضٌ، وَحَائِضَةٌ

أَيْضًا، عَنِ الْفَرَاءِ. وَالْحَيْضَةُ - بِالْفَتْحِ -: الْمَرْءَةُ الْوَاحِدَةُ مِنْ نَوْبِ الْحَيْضِ، وَبِكْسَرِ الْحَاءِ:

الاسم، والحالة، وجمعها: حِيضٌ. وَأَصْلُ الْحَيْضِ: مِنَ الْفَيْضِ، يُقَالُ: حَاضَ السَّيْلُ: إِذَا

فَاضَ.

والمحيض عند الشافعى -رضى الله عنه-: الحيض؛ كما يقال: سار يسير سيرًا ومسيرًا.

وقد ذهب قوم إلى أن المحيض هو الفرج، أى: موضع الحيض، والأول: الوجه. وقيل:

إن أصله من الانفجار. قال: الأزهرى: الحيض: دم يرخيه رحم المرأة بعد بلوغها فى

أوقات معتادة، وأصله: من حاض السيل وفاض: إذا سال. الْحَيْضَةُ -قوله عليه

السلام-: «إِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَدَعِ الصَّلَاةَ».

ينظر: المغنى فى الإنباء عن غريب المذهب والأسماء (١/٦٠).

(٦) سقط فى ب.

تكون فعيلة من الراء؛ لأنها ترى بعد الصفرة والكدره اللتين تريان فى الحيض، وتكون فعيلة من: ورى الزند؛ يرى، كأنها من خروجها من الطهر بعد الحيض، فكأن الطهر أخرجها، والتاء فى الوجهين بدل من الواو التى هى فاء؛ كما أنها فى «تَقْوِرُ^(١)» و«تَوَلَّجَ» كذلك^(٢).

فأما القول فى ﴿التوراة﴾، فلا تخلو من أن تكون «فَوَعَلَةً»، على [قياس]^(٣) قول الخليل: فى تَوَلَّجَ، أو «تَفَعَّلَ» مثل تَفَعَّلَ، أو «تَفَعَّلَ» بالكسر، وَفُتِّحَ العين كما فتح فى ناصاة^(٤).

فمما يدل على أنها «فوعلة»، ليست «تفعلة»، مثل تَفَعَّلَ وتَأَلَّب - أن هذا البناء يقل، وأن «فوعلة» فى الكثرة بحيث لا يتناسبان، ولا إشكال فى أن الحمل على الأكثر الأشيع أولى من الحمل على خلافه.

ويدلك على ذلك أن التاء لم تكثر زائدة أولاً كما لم تكثر النون أولاً، فكما أن النون إذا جاءت أولاً فى نحو نَهَشَلٍ^(٥)، و: نَعَثَلٍ^(٦)، لا يحكم بزيادتها؛ لقلتها زائدة

(١) وزعم الخليل أنها من الوَاقَر، كأنه حيث قال: العجاج:
فإن يَكُنْ أَمْسَى البَلَى تَنَقُّوْرِي
أراد: فإن يكن أَمْسَى البلى وقارى. وهو: فَيَقُولُ.

ينظر: الكتاب (٤/٣٣٢ - ٣٣٣).

(٢) وذلك قولهم: تَوَلَّجَ. زعم الخليل أنها «فَوَعَلٌ»، فأبدلوا التاء مكان الواو، وجعل «فَوَعَلًا» أولى بها من «تَفَعَّلَ»؛ لأنك لا تكاد تجد فى الكلام «تَفَعَّلًا» اسمًا، و«فَوَعَلٌ» كثير. ومنهم من يقول: دَوَلَّجَ، يريد: تولَّجَ، وهو المكان الذى تَلَجُّ فيه.
ينظر: الكتاب (٤/٣٣٣).

(٣) سقط فى ب.

(٤) النَّاصِيَةُ: واحدة النواصي. ابن سيده: الناصية والناصاة - لغة طيئية -: قصاص الشعر فى

مقدم الرأس قال حريث بن عتاب الطائى:

لَقَدْ أَذْنْتُ أَهْلَ الْيَمَامَةِ طِيئُ
بَحْرِبِ كَنَاصَةِ الْحِصَانِ الْمُشْهَرِ

وليس لها نظير إلا حرفين: بادية وبادة، وقارية وقارة، وهى الحاضرة.

ينظر: لسان العرب (٦/٤٤٤٧).

(٥) النَّهْشَلُ: المسن المضطرب من الكبر، وقيل: هو الذى أسن وفيه بقية، والأثنى: نهشلة، وقد نهشل. الأزهرى عن الأصمعى: نهشل مشتق من النهشلة، وهى الكبر والاضطراب. ونَهْشَلُ: اسم رجل، قال: سيويه: هو ينصرف؛ لأنه فعلل، وإذا كان فى الكلام مثل جعفر لم يمكن الحكم بزيادة النون، وكان لقيط بن زراراة التميمى يكنى أبا نهشل.
ينظر: اللسان (٦/٤٥٥٩).

(٦) النَّعْثَلُ: الشيخ الأحمق. ويقال: فيه نعثة، أى: حمق. والنعثل: الذبيخ وهو الذكر من

أولاً، كذلك لا يحكم بزيادة التاء.

فإن قلت: إنك إذا جعلته «فَوْعَلَةً»، حكمت بإبدال الفاء التي هي واو: تاء، وإذا حكمت بزيادة التاء لم تجعلها^(١) بدلاً، ولكنك جعلتها التاء التي زيدت في [أول]^(٢) الكلمة: قيل: ليس هذا باعتراض؛ لأن الواو إذا كانت أولاً فقد استمر [البدل]^(٣) فيها نحو: وَجُوهٌ وَأُجُوهٌ، وَوُقَّتٌ وَأُقَّتٌ، وَوِشَاحٌ وَإِشَاحٌ، وَوِفَادَةٌ وَإِفَادَةٌ، وَوَجِمٌ وَأَجِمٌ، وَوِنَاةٌ وَأَنَاةٌ، [فإذا اجتمعا]^(٤) لزم الأول منها البدل: إما همزة وإما تاء: فالهمزة نحو الأولى في فعلى من الأول، وأواقي في جمع واقية. وقد أبدلت التاء من الواو إذا كانت مفردة أولاً نحو: تيقور من الوقار، فهذا فيعول، وليس بتفعول، كتعضوض^(٥).
ألا ترى كثرة فيُعول نحو: سيهوج^(٦)، وسيهوب، وديقوع^(٧)، وقد أبدلت تاء

= الضباع. ونعتل: جمع. والنعتلة: أن يمشى الرجل مفاجئاً ويقلب قدميه كأنه يغرف بها، وهو من التبختر.

ونَعْتَلُ: رجل من أهل مصر كان طويل اللحية، قيل: إنه كان يشبه عثمان، رضى الله عنه، هذا قول أبي عبيد. وشاتمو عثمان-رضى الله عنه- يسمونه: نعتلا.
ينظر: اللسان (٦/٤٤٧٠).

وفى أ: نهصل.

(١) فى أ: تجعله.

(٢) سقط فى ب.

(٣) سقط فى ب.

(٤) فى أ: وإذا اجتمعت.

(٥) (والتَّعْضُوضُ)، بالفتح: (تمر أسود حلو)، ومعدنه هجر، كما فى الصحاح. قال: الأزهرى: تاؤه زائدة، (وحداته بهاء)، وفى الحديث: «أن وفد عبد القيس قدموا على النبى ﷺ، فكان فيما أهدوا له قرب من تعضوض هجر»، ويروى: «أهدوا له نوطاً من تعضوض هجر. النوط: البجلة الصغيرة فيها التمر ونحوه. قال الأزهرى: أكلت التعضوض بالبحرين فما علمتنى أكلت تمرًا أحمت حلاوة منه، ومنبته هجر وقراها.
ينظر: تاج العروس (١٨/٤٣٦ - ٤٣٧).

(٦) سَهَجَ القوم ليلتهم سهجًا: ساروا سيرًا دائمًا، وسَهَجَتِ المرأة طيبها تسهجه سهجًا: سحقته وقيل: كل دق سهج. وسهجت الريح الأرض: قشرت وجهها، قال منظور الأسدى:

هَلْ تَغْرِفُ الدَّارَ لَأُمِّ الحَشْرِجِ غَيْرَهَا سَافَى الرِّيحِ السُّهَجِ؟

وسهجت الريح سهجًا: هبت هبوبًا دائمًا واشتدت، وقيل: مرت مرورًا شديدًا. وريح

سهيج وسهيجة وسهوج وسيهوج: شديدة، أنشد يعقوب لبعض بنى سعدة:

يَا دَارَ سَلْمَى بَيْنَ دَارَاتِ العُوجِ جَرَّتْ عَلَيْهَا كُلُّ رِيحٍ سَيَّهُوجِ

ينظر: لسان العرب (٣/٢١٣٢).

(٧) فى التاج: (وَجُوعٌ أَذْقَعُ وَدَيْقُوعٌ: شَدِيدٌ)، وكذلك: درقوع ويرقوع، كما فى التهذيب، قال =

أولى مفردة في نحو: تجاءٍ وتراثٍ وتخمَةٍ [وتكأة]^(١) [وتُكلان]^(٢)، وزعم أبو عثمان أن إبدال نحو تُخمَةٍ مضطرد.

وقال أبو الحسن: ليس بمطرد.

فإذا كثر إبدال التاء من الواو أولاً هذه الكثرة، كان حملها على هذا الكثير أولى من حملها^(٣) على ما لم يكثر، ولم يتسع هذا الاتساع، ولا يقرب من حملها أيضاً على «تفعلة»؛ لأنه لا يخلو من أن تجعلها اسماً نحو: تودية، أو مصدرًا نحو: توصية، فأما باب تودية فقليل؛ كما أن تفعلة كذلك، وباب توصية فيه اتساع وحمل على لغة لم نعلم منها شيئاً في التنزيل، فإذا لم يكن هذان الوجهان بالسهلين حملته على «فوعلة» دونهما للكثرة.

ألا ترى أن نحو «صومعة»، و«حوجلة»، و«دوسرة»، و«عومرة»، [و«جوهرة»]^(٤) قد كثر؟

ومن لم يُملِ «التوراة»؛ فلأنَّ الراء حرف يمنع الإمامة؛ لما فيه من التكرير، كما يمنعها^(٥) المستعلى؛ فكما أنَّ الراء لو كان مكانها مستعلٍ مفتوح لم تحسن الإمامة. كذلك إذا كانت الراء مفتوحة.

وأيضاً فإنَّ ما بعد الواو من «توراة» لو كان منفصلاً لم تكن فيه الإمامة كذلك إذا كان متصلاً.

وقول من أمال: إن الألف لما كانت رابعة لم تخل من أن تشبه ألف التأنيث أو الألف المنقلبة عن الياء أو عن الواو، وألف التأنيث تمال وإن كان قبلها مستعل كقولهم: فَوْضَى وَجَوْحَى.

= أعرابي قدم الحضر فشبع فأتخم:

أَقُولُ لِلْقَوْمِ لَمَّا سَاءَنِي شَبَعِي
أَلَا سَبِيلَ إِلَى أَرْضٍ يَكُونُ بِهَا
جُوعٌ يُصَدِّعُ مِنْهُ الرَّأْسُ دَيْقُوعٌ
واقصر الجوهري على «ديقوع» «وأدقع»، نقله ابن شميل.

ينظر: تاج العروس (٥٦٠/٢٠).

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: حملة.

(٤) سقط في ب.

(٥) في أ: يمنعه.

فكما أمالوا المستعلية معها كذلك يميلون الرءاء، وإذا أمالوا نحو «صغا»، و«ضغا»، و«شقا»^(١)، مع أن الواو تصح في هذا البناء الذي على ثلاثة أحرف - فأن يميلوا فيما لا تصح الواو معه أجدد.

ومما يقوى ذلك أنهم قد أمالوا اسم المفعول^(٢) إذا كان فيه مستعل، نحو «معطى»، وإذا أمالوا مع المستعلى كانت الإمالة مع الرءاء أجود؛ لأن الإمالة على الرءاء أغلب منها على المستعلى.

ألا ترى أنه قد حكى الإمالة في نحو «عمران» ونحو «فراش»، و«جرب»، ولو كان مكان الرءاء المستعلى لم تكن فيه^(٣) إمالة.

ومما يقوى الإمالة في الرءاء من «توراة» أنهم قد قالوا: رأيت علقاً، وعرقاً، وضيقاً؛ فأمالوه للتشبيه بألف «حُبلى» إلا أن الأول من هذه الحروف مكسور وليس من «التوراة» كذلك؛ والإمالة في فتحة الرءاء نحو الكسرة في نحو: ﴿مَعَ الْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣]، و: ﴿مِنْ قَرَارٍ﴾ [إبراهيم: ٢٦] أقوى منها في «التوراة»؛ وذلك أن الرءاء المكسورة قد غلبت المستعلى في نحو «قارب» و«غارم» و«طارِد»، فلما غلبت المستعلى مع قوته على الإمالة كان أن تَغْلِبَ الرءاء المفتوحة فتميل فتحته^(٤) إلى الكسرة أولى؛ لأن الرءاء - وإن [كان فيها]^(٥) تكرير - صارت به كأنها حرفان مفتوحان؛ فهي^(٦) بزنة حرف واحد، فلما قويت على [الحرف]^(٧) المستعلى كانت على الرءاء المفتوحة أقوى.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله - عز وجل -: ﴿سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ﴾ [١٢] و: ﴿يَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ﴾ [١٣]:

فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: ﴿سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ﴾ بالتاء، و: ﴿يَرَوْنَهُمْ﴾ بالياء.

(١) فى ب: سقا.

(٢) فى أ، ب: اسم فاعل، وهو خطأ، والتصويب من حاشية ب.

(٣) فى ب: فيها.

(٤) فى ب: فتحها.

(٥) فى أ: كانت فيه.

(٦) فى أ: فهو.

(٧) سقط فى ب.

وحكى أبان عن عاصم: ﴿تَرْوْنَهُمْ﴾ بالتاء، وفي رواية أبي بكر بالياء.

وقرأ نافع: ﴿سُغْلِبُوا وَتُحْشَرُونَ﴾، ﴿وَتَرْوْنَهُمْ﴾ بالتاء ثلاثهن.

وقرأ حمزة والكسائي بالياء ثلاثهن^(١)

قال أبو علي: قوله: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا...﴾ [آل عمران: ١٢] يجوز أن يُعْنَى به

اليهود والمشركون جميعاً.

يدل على ذلك قوله -تعالى-: ﴿مَا يَوْذُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا

الْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: ١٠٥] ففسر ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ بالقييلين.

وكذلك قوله -جل وعز-: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ﴾

[البينة: ١] فالتقدير على هذا: قل للقييلين: ستغلبون.

ويدل على حسن التاء هنا والمخاطبة قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا

ءَاتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران: ٨١]، والآية كلها على الخطاب.

وكذلك قول من قرأ: ﴿سُغْلِبُوا﴾ بالتاء.

وللتاء على الياء مزية ما في الحسن، وهو أنه إذا قيل: سيغلبون، فقد يمكن أن

يكون المغلوبون والمحشورون من غير المخاطبين، وأنهم قوم آخرون، فإذا كان

بالخطاب، لم يجز أن يظن هذا.

وحجة من قرأ بالياء: قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا

قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨].

وقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يُغْفَرُ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ﴾ [الجاثية: ١٤].

والدليل على حسنهما^(٢) جميعاً أنهم زعموا أن في حرف عبد الله: ﴿قل للذين

كفروا إِنْ تَنْتَهُوا نَغْفِرْ لَكُمْ﴾.

فأما قوله: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ [النور: ٣٠] فظاهره يقوى قول من

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٠)، الإملاء للعكبري (٧٤/١)، البحر المحيط (٣٩٢/٢)،

التيان للطوسي (٤٠٥/٢)، التيسير للداني (٨٦)، تفسير الطبري (٢٢٦/٦)، تفسير

القرطبي (٢٤/٤) الحجة لابن خالويه (١٠٦)، الحجة لأبي زرعة (١٥٣)، السبعة لابن

مجاهد (٢٠١، ٢٠٢)، الكشاف للزمخشري (١٧٧/١)، الكشف للقيسي (٣٢٥/١)-

(٣٢٦)، المجمع للطبرسي (٤٠٥/٢)، المعاني للفراء (١٩١/١)، تفسير الرازي (٢/

٤١٢)، النشر لابن الجزري (٢٣٨/٢).

(٢) في ب: حسن مجازهما.

قرأً بالياء .

ألا ترى أنه قال: ﴿يَعُضُّوْا﴾، ولم يقل: عُضُّوا، فيكون للخطاب كقراءة من قرأ: ﴿سَتُغْلَبُوْنَ﴾.

وكذلك: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَفْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ﴾ [النور: ٣١].

إلا أن من الناس من يحمل هذا [النحو]^(١) على إضمار لام الأمر، وإضمار الجازم لم نعلمه جاء في حال السعة، وقد قيل: إن الذين كفروا: اليهود، والضمير في ﴿سيغلبون﴾ للمشركين؛ فعلى هذا القول لا يكون: ﴿سَيُغْلَبُوْنَ﴾ إلا بالياء؛ لأن المشركين غيب، والخطاب لهم، وما تقدم ذكره أوجه؛ لما ذكرناه من جواز وقوع الذين كفروا على الفريقين، ولأنهما جميعاً مغلوبان، فاليهود وأهل الكتاب غلبوا بوضع الجزية عليهم، وحشرهم لأدائها، والمشركون غلبوا بالسيف؛ فالقول الأول أبين.

ومن قرأ: ﴿يَرَوْنَهُمْ﴾ بالياء؛ فلأن بعد الخطاب غيبة، وهو قوله: ﴿فِتْنَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٣] أى: ترى الفتنه المقاتلة في سبيل الله الفتنه الكافرة مثلهم.

ومما يؤكد الياء قوله: ﴿مِثْلِهِمْ﴾، ولو كان على التاء لكان: «مثلكم»، وإن كان قد جاء: ﴿وَمَا أَلَيْسَ مِنْ زَكَاةٍ﴾ [الروم: ٣٩]، ثم قال: ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم: ٣٩]، و«رأيت» هنا [هى] المتعدية إلى مفعول واحد.

يدلك على ذلك تقييده برأى العين، وإذا كان كذلك، كان انتصاب «مثلهم» على الحال لا على أنه مفعول ثانٍ.

وأما «مثل» فقد يفرد فى موضع التثنية والجمع:

فمن الأفراد فى التثنية قوله: [من الرجز]

وَسَاقِيَيْنِ مِثْلٍ زَيْدٍ وَجَعَلَ سَقْبَانِ مَمْشُوقَانِ مَكْنُوزَا الْعَصْلِ^(٢)

ومن إفراده فى الجمع قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا إِذَا مِثْلَهُمْ﴾ [النساء: ١٤٠].

ومن جمعه قوله: ﴿ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٨].

(١) سقط فى ب.

(٢) الرجز للحدلمى فى شرح أبيات سيويه (١٠/٢)، وبلا نسبة فى الكتاب (١٧/٢)، واللسان (سقب، كنز)، والتاج (سقب، كنز).

وأما قوله: ﴿تَرَوْنَهُمْ مِثْلِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٣] و﴿يَرَوْنَهُمْ﴾ فمن قرأ بالتاء فللخطاب الذى قبله، وهو قوله: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ... تَرَوْنَهُمْ مِثْلِهِمْ﴾ فالضمير المرفوع فى ﴿تَرَوْنَهُمْ﴾ للمسلمين، والضمير المنصوب للمشركين.

المعنى: ترون -أيها المسلمون- المشركين مِثْلَى المسلمين، وكان المشركون تسعمائة وخمسين رجلا، فرآهم المسلمون ستمائة وكسرا، وأرى الله المشركين أن المسلمين أقل من ثلاثمائة، وذلك أن المسلمين قد قيل لهم: ﴿فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٦] فأراهم الله عددهم^(١) حسب ما حد^(٢) لهم من العدد الذى يلزمهم أن يقدموا عليه، ولا يحجموا عنهم.

ومثل هذا فى المعنى قوله: ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ اتَّفَقْتُمْ فِيهِ أَعْيُنُكُمْ قَلِيلًا وَقَلِيلُكُمْ فِيهِ أَعْيُنُهُمْ﴾ [الأنفال: ٤٤].

وقال قتادة: كان المشركون تسعمائة وخمسين رجلا، وكان أصحاب رسول الله ﷺ ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلا.

اختلفوا فى كسر الراء وضمها فى^(٣) قوله تعالى: ﴿وَرِضْوَانٌ﴾ [١٥]: فقرأ عاصم فى رواية أبى بكر^(٤): ﴿وَرِضْوَانٌ﴾ بضم الراء فى كل القرآن إلا^(٥) قوله فى «المائدة»: ﴿مَنْ أَتَّبَعَ رِضْوَانَكُمْ﴾ [الآية: ١٦] فإنه كسر الراء فيه.

وقال شيبان عن عاصم، وابن أبى حماد عن أبى بكر عن عاصم، والأعشى عن أبى بكر عن عاصم: بضم الراء فى كل ذلك.

وقال محمد بن المنذر عن يحيى عن أبى بكر عن عاصم: إنه ضمه كله.

(١) فى أ: عدوهم.

(٢) فى أ: حدد.

(٣) فى ب: من.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٢)، الإملاء للعكبرى (٧٥/١)، البحر المحيط (٣٩٩/٢)،

التيبان للطوسى (٤١٣/٢)، التيسير للدانى (٨٦) تفسير الطبرى (٢٦٢/٦)، الحجة لابن

خالويه (١٠٦)، الحجة لأبى زرعة (١٥٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٠٣)، الغيث للصفاقسى

(١٧٥)، الكشف للقيسى (٣٣٧/١)، المجمع للطبرى (٤١٨/٢)، تفسير الرازى (٢/

٤١٩) النشر لابن الجزرى (٢٣٨/٢).

(٥) زاد فى ب: فى.

[حدثنا ابن مجاهد قال]^(١): حدثني محمد بن الجهم عن ابن أبي أمية عن أبي بكر عن عاصم: ﴿رُضْوَانٌ﴾ و: ﴿وَرِضْوَانٌ﴾ [المائدة: ٢] بضم الراء فى كل القرآن.

وكذلك حدثني ابن صدقة عن أبي الأسباط عن ابن أبي حماد عن أبي بكر عن عاصم.

وقال حفص عن عاصم: مكسورٌ كله.

وقرأ الباكون: ﴿وَرِضْوَانٌ﴾ كسراً.

قال أبو على: «رضوانٌ» مصدرٌ، فمن كسر^(٢) جعله كـ «الرئمان» والحرمان، ومن ضم فقد قال سيبويه: رجع رجحاناً، كما قالوا: الشكران والرضوان. قال أحمد: كلهم قرأ: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [١٩] بكسر الألف. إلا الكسائي فإنه فتح الألف من: ﴿أَنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾^(٣).

قال أبو على: الوجه: الكسر فى ﴿إِنَّ﴾؛ لأن الكلام الذى قبله قد تم، وهذا النحو من الكلام - الذى يراد به التنزيه والتقرب - أن يكون بجمل متبائية أحسن من حيث كان أبلغ فى الثناء، وأذهب فى باب المدح؛ ومن ثم جاء: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ يَعْهَدُهُمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالْقَابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ﴾ [البقرة: ١٧٧].

ومن فتح: ﴿أَنَّ﴾ جعله بدلا، والبدل، وإن كان فى تقدير جملتين، فإن العامل لما لم يظهر، أشبه الصفة، فإذا جعلته بدلا جاز أن تبدله من شيئين: أحدهما: من قوله: ﴿أَنْتُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]؛ فكأن التقدير: شهد الله أن الدين عنده^(٤) الإسلام؛ فيكون البدل من الضرب الذى الشئ فيه هو هو.

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: كسره.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٢)، الإملاء للعكبرى (٧٥/١)، البحر المحيط (٤٠٧/٢)، التبيان للطوسي (٤١٨/٢)، التيسير للداني (٨٧)، تفسير الطبرى (٢٦٨/٦)، الحجة لابن خالويه (١٠٧)، الحجة لأبى زرع (١٥٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٠٣)، الغيث للصفاقسى (١٧٥)، الكشف للزمخشري (١٧٩/١)، الكشف للقيسى (٣٣٨/١)، المجمع للطبرسى (٤١٩/٢)، المعانى للفراء (١٩٩/١)، تفسير الرازى (٤٢٢/٢)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٣٨).

(٤) فى أ: عند الله.

ألا ترى أن الدين [الذى]^(١) هو الإسلام يتضمن التوحيد والعدل، وهو هو فى المعنى؟!

وإن شئت جعلته من بدل الاشتمال؛ لأن الإسلام يشتمل على التوحيد والعدل. وإن شئت جعلته من القسط؛ لأن الدين الذى هو الإسلام قسط وعدل؛ فيكون من البديل الذى الشئ فيه هو هو.

[قال]^(٢) أحمد: كلهم قرأ: ﴿وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ﴾ [٢١] بغير ألف.

إلا حمزة فإنه قرأ ﴿وَيَقَاتِلُونَ﴾ بألف^(٣).

قال أبو على: حجة من قرأ: ﴿وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ﴾ أنه معطوف على قوله: ﴿وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ﴾ [آل عمران: ٢١].

وقد جاء فى أخرى^(٤): ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوا أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ﴾ [البقرة: ٩١] فجاء الفعل على «يَفْعُل» دون «يُفَاعِل».

فكذلك: ﴿وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ﴾؛ لأن الأمرين بالقسط من الناس قد وافقوا الأنبياء فى الأمر بالقسط، وكبر عليهم مقامهم وموضعهم؛ فقتلوهم كما قتلوا الأنبياء.

وحجة من قرأ: ﴿وَيَقَاتِلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ﴾: أن فى حرف عبد الله - فيما زعموا - : ﴿وَقَاتِلُوا الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ﴾؛ فاعتبرها، وكأن معنى يقاتلونهم: أنهم لا يوالونهم [ليقل نهيمهم إياهم]^(٥) عن العدوان عليهم؛ فيكونون مباينين لهم مشاقين لهم^(٦) لأمرهم بالقسط، وإن لم يقتلوهم كما قتلوا الأنبياء، ولكن يقاتلونهم قتال

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى ب.

(٣) ينظر: الإعراب للنحاس (٣١٧/١)، البحر المحيط (٤١٣/٢)، التبيان للطوسى (٢/٤٢٢)، التيسير للدانى (٧٨)، تفسير الطبرى (٢٨٤/٦)، الحجة لأبى زرعة (١٥٨)، الغيث للصفافسى (١٧٥)، الكشف للزمخشري (١٨١/١)، الكشف للقيسى (٣٣٨/١)، (٣٣٩)، المجمع للطبرسى (٤٢٣/٢)، المعانى للفراء (٢٠٢/١)، تفسير الرازى (٤٢٧/٢)، النشر لابن الجزرى (٢٣٨/٢، ٢٣٩).

(٤) فى أ: الأخرى.

(٥) فى أ: لثقل نهيمهم إياه.

(٦) سقط فى أ.

المباين المشاق لهم.

فإن قال قائل: إنه في قراءته: ﴿وَيُقَاتِلُونَ﴾ لم يقرأ بحرف عبد الله، وترك قراءة الناس:

قيل: ليس ببارك حرف عبد الله الذي هو: ﴿قَاتِلُوا﴾ في قراءته: ﴿يُقَاتِلُونَ﴾؛ لأن قوله: ﴿يُقَاتِلُونَ﴾ يجوز أن يريد به ﴿قَاتِلُوا﴾.

ألا ترى أنه قد جاء ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الحج: ٢٥]، وقال في أخرى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النحل: ٨٨، محمد: ١؟]؛ فإذا جاء المعنى لم يكن تاركاً لقراءة عبد الله؛ وذلك أن قوله: ﴿وَيَصُدُّونَ﴾ يجوز أن يكون في المعنى: صدوا، إلا أنه جاء على لفظ المضارع حكاية للحال، وكذلك حمزة في قراءته ﴿يُقَاتِلُونَ﴾ يجوز أن يكون مراده به ^(١) «قاتلوا» إلا أنه [قد] ^(٢) جاء على لفظ المضارع حكاية للحال.

اختلفوا في قوله جل اسمه: ﴿وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [٢٧]، في التشديد والتخفيف:

فقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وابن كثير، وأبو عمرو وابن عامر: ﴿وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [٢٧] و: ﴿لِيَلِدَ مَيِّتٌ﴾ [الأعراف: ٥٧]، [و] ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا﴾ [الأنعام: ١٢٢] و: ﴿الْأَرْضُ الْمَيِّتَةُ﴾ [يس: ٣٣] و: ﴿وَإِنْ يَكُنْ مَيِّتَةً﴾ [الأنعام: ١٣٩]، كل ذلك بالتخفيف ^(٣).

وروى حفص عن عاصم: ﴿مِنَ الْمَيِّتِ﴾ مشددة ^(٤) مثل حمزة.

وقرأ نافع وحمزة والكسائي: ﴿الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [٢٧]، و: ﴿لِيَلِدَ مَيِّتٌ﴾ [الأعراف: ٥٧]، و: ﴿إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [فاطر: ٩] مشدداً.

(١) في أ: فيه قد.

(٢) سقط في ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٢)، الإملاء للعكبري (٧٦/١)، البحر المحيط (٤٢١/٢)، التبيان للطوسي (٤٣١/٢)، التيسير للداني (٨٧)، تفسير الطبري (٣١٠/٦)، الحجة لابن خالويه (١٠٧)، الحجة لأبي زرة (١٥٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٠٣)، الغيث للصفاقسي (١٧٥)، الكشف للقيسي (٣٣٩/١، ٣٤٠)، المجمع للطبرسي (٢٢٦/٢)، تفسير الرازي (٤٣٤/٢).

(٤) في أ: فشدد.

وخفف حمزة والكسائي غير هذه الحروف.

وقرأ نافع: ﴿أَوْ مِنْ كَانَ مَيِّتًا﴾ [الأنعام: ١٢٢]، و: ﴿الْأَرْضُ الْمَيِّتَةُ﴾ [يس: ٣٣]، و: ﴿لَحْمَ أَخِيهِ مَيِّتًا﴾ [الحجرات: ١٢]، وخفف في سائر القرآن ما لم يَمُتْ. قال أبو علي: قال أبو زيد: وقع في المال: المَوْتَانُ، والمَوَاتُ، والمَوَاتُ في قول بعض بني أسد: إذا وقع فيه الموت.

قال أبو علي: [يقال]^(١): مات يَمُوتُ، مثل: قال يقول، وقالوا: مَيِّتٌ تَمُوتُ، وَدِمَتْ تَدُومُ. وَمَيِّتٌ وَدِمَتْ شاذان. ونظيرهما من^(٢) الصحيح: فَضِلَ يُفْضَلُ. فأما «الميت» فهو الأصل، والواو التي هي عينٌ [فيه]^(٣) انقلبت ياء؛ لإدغام الياء فيها، والأصل التثقل.

و«مَيِّتٌ» محذوف منه، والمحذوف العين أعلت عينه بالحذف كما أعلت بالقلب؛ فالحذف حسنٌ والإتمام حسن. وما كان من هذا النحو، العين فيه واوًا، فالحذف فيه أحسن؛ لاعتلال العين بالقلب.

ألا ترى أنهم قالوا: هائرٌ وهارٌ، وسائرٌ، وسارٌ، فأعلوا العين بالحذف كما أعلوها بالقلب؟ فكذلك نحو: مَيِّتٌ وسيِّدٌ. وما مات، وما لم يمت، في هذا الباب يستويان في الاستعمال.

ألا ترى أنه قد جاء: [من الرجز]

وَمَنْهَلٍ فِيهِ الْعُرَابُ الْمَيِّتُ

كَأَنَّهُ مِنْ الْأُجُونِ الزَّيْتُ

سَقَيْتُ مِنْهُ الْقَوْمَ وَاسْتَقَيْتُ^(٤)

فهذا قد مات. وقال الآخر: [من الخفيف]

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيِّتٍ إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتُ الْأَخْيَاءِ^(٥)

(١) سقط في ب.

(٢) في أ: في.

(٣) سقط في ب.

(٤) الرجز لأبي محمد الفقعسي في تاج العروس (أجن)، ولسان العرب (أجن)، وبلا نسبة في لسان العرب (غفف). وما بين المعقوفين سقط في ب.

(٥) البيت لعدى بن الرعلاء في تاج العروس (موت)، ولسان العرب (موت)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة (٣٤٣/١٤)، وتاج العروس (حي)، والتنبيه والإيضاح (١٧٣/١).

فقد خفف ما مات في الرجز والبيت الآخر، وقال: «ميت الأحياء»، فشدد، ولم يمت.

وقال - عز وجل - : ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِثْمٌ مِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠].

اختلفوا في إمالة القاف من قوله - عز وجل - : ﴿تَقَاةٌ﴾ [٢٨]:

فأمال الكسائي القاف في الموضعين جميعاً^(١).

وأمال حمزة: ﴿مِنْهُمْ تَقَاةٌ﴾ [٢٨] إشماماً من غير مبالغة.

ولم يمل حمزة: ﴿حَقَّ تَقَائِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

وفتح الباقون القاف في الموضعين غير أن نافعا كانت قراءته بين الفتح والكسر.

قال أبو علي: قال أبو زيد: وقيت الرجل أقيه وقاءً [و]^(٢) وقايةً.

وأشدد: [من الطويل]

لَوْلَا الَّذِي أَوْلَيْتَ كُنْتُ وَقَايَةً لِأَحْمَرَ لَمْ تَقْبَلْ عُمَيْرًا قَوَايَهُ

وأشدد أبو زيد: [من الطويل]

زِيَادَتَنَا نُعْمَانُ لَا تَحْرِمُنَا تَقِي اللَّهِ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَتْلُو^(٣)

وأشدد أيضاً: [من الوافر]

تَقْوُهُ أَيُّهَا الْفَثِيَانُ إِنِّي رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ غَلَبَ الْجُدُودَا^(٤)

وأشدد أيضاً: [من الطويل]

تَقَّاكَ بِكَغْبٍ وَاحِدٍ وَتَلَذُّهُ يَدَاكَ إِذَا مَا هَزَّ بِالْكَفِّ يَغْسِلُ^(٥)

(١) ينظر: البحر المحيط (٤٢٤/٢)، التبيان للطوسي (٤٣٣/٢)، تفسير القرطبي (٥٧/٤)، الحجة لابن خالويه (١٠٧)، الحجة لأبي زرعة (١٥٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٠٤)، الغيث للصفاقسي (١٧٥)، المجمع للطبرسي (٤٢٩/٢)، تفسير الرازي (٤٣٥/٢).

(٢) سقط في ب.

(٣) البيت لعبد الله بن همام السلولي في الأغاني (٥/١٦)، وسمط اللآلي ص (٩٢٣)، وشرح شواهد الشافية ص (٤٩٦)، واللسان (وقي)، ونوادر أبي زيد ص (٤)، والتاج (وقي)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٥٤/١)، وإصلاح المنطق ص (٢٤)، والخصائص (٢٨٦/٢)، وسر صناعة الإعراب (١٩٨/١)، والمحتسب (٣٧٢/٢).

(٤) البيت لخداش بن زهير في سر صناعة الإعراب (١٩٨/١)، والمقاصد النحوية (٣٧١/٢)، ونوادر أبي زيد ص (٢٧)، وبلا نسبة في الممتع في التصريف (٢٢٣/١)، والمنصف (١/٢٩٠)، ونوادر أبي زيد ص (٤).

(٥) البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص (٩٦)، ولسان العرب (كعب، غسل، وقي)، وتهذيب =

قال أبو عمرو^(١): يصف رمحًا، يريد: اتقاك.

وقال السكري: تقاك: وليك منه كعب.

قال: ويقال: إبلك اتقت كبارها بصغارها، أى: جعلت الصغار مما يليك، وكذلك: اتقانى فلانٌ بحقى، أى: أعطانيه وجعله بينى وبينه.

فأما قولهم: تقاك، فتقديره: تَعَلَّك، والأصل: اتقاك، فحذف فاء الفعل المدغمة؛ فسقطت همزة الوصل المجتلبة لسكونها، وأعللتها بالحذف كما أعللتها بالقلب، وليس ذلك بالمطرد.

وقولهم فى المضارع: يَتَّقَى، تقديره: يَتَّعِلُّ.

وقال: [من الكامل]

يَتَّقَى بِهِ نَفْيَانِ كُلِّ عَشِيَّةٍ (٢)

وأما «التقوى» فهو «فعلى» من «وقيت»، وأبدلت من اللام - التى هى ياءٌ من «وقيت» - الواو، كما تبدل فى هذا النحو من الأسماء.

وقد أنشد أبو زيد: [من الوافر]

قَصَرْتُ لَهُ الْقَبِيلَةَ إِذْ تَجَهَّنَّا وَمَا ضَاقَتْ بِشِدَّتِهِ ذِرَاعِي (٣)

فهذا «فَعَلْنَا» من الوجه، يقال: تَجَهَّ تَجَهُّ تَجَهًّا، مثل: فَرَعَ يَفْرَعُ فَرَعًا: إذا واجهه.

وأنشد الأصمعى: [من الوافر]

..... تَجَهَّنَّا (٤)

فهذا ينبغى أن يحمل على «فَعَلَّ»، ولا تجعله مثل: تَقَّى يَتَّقَى؛ لقلة ذلك

= اللغة (٣٢٥/١ ، ٤٠٩/١٤)، وأساس البلاغة (كعب)، وتاج العروس (كعب، عسل، وقى)، وبلا نسبة فى لسان العرب (لذذ)، وديوان الأدب (٨٦/٤).

(١) فى أ: أبو عمر الجرمى.

(٢) صدر بيت لساعدة الهذلى، وعجزه:

..... فالماء فوق متونه يتصبب

ينظر: شرح أشعار الهذليين ص(١١٠٠)، ولسان العرب (نفى)، وتاج العروس (نفى)،

ويروى: «يقرو» بدلًا من «يتقى».

(٣) البيت لمرداس بن حصين فى لسان العرب (ذرع)، (قبل)، وتاج العروس (ذرع، قبل،

وجه)، ولمدرك بن حصين فى لسان العرب (وجه).

(٤) ينظر: الشاهد السابق.

وشذوذها، وتقيته واتقيته، مثل شويته واشتويته. وتقول في المضارع: أنت تتقى وتتقى. و«الواقية» يشبه أن تكون مصدرًا، كالعاقبة والعافية، وقالوا في جمعه: أواق؛ فأبدلوا لاجتماع الواوين.

قال: [من الخفيف]

... يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَفَّكَ الْأَوَاقِي^(١) ...

فأما من لم يمل الألف من «تقا»، فحجته: أن «قا» من «تقا» بمنزلة قادم؛ فكما لم يمل هذا كذلك ينبغي [ألا يمال قاف «تقا»]^(٢) لاستعلاء القاف، كما لم يمل ما ذكرنا.

وحجة من أمال أن سيبويه زعم: أن قومًا قد أمالوا من هذا [يعنى]^(٣) مع المستعلى ما لا ينبغي أن يمال في القياس. قال: وهو قليل، وذلك قول بعضهم: رأيت عرقا وضيقا.

قال أبو علي: ولو قلت: إن الإمالة فيما ذكره أمثلُ منها في «تقا» لأن قبلها كسرة، والكسرة تجلبها، والإمالة في: ﴿حَقُّ تَقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢] تحسن^(٤)؛ لمكان الكسرة وهو في الأولى نحو: عرقا؛ للزوم الكسرة أقوى، وكسرة التاء في «تقاته» كسرة إعراب لا تلزم، على أن الأحسن الأكثر ألا تميل؛ لأن «قاته» من «تقاته» بمنزلة قادم وقافل؛ فكما لا يمال هذا كذلك ينبغي ألا تميل الألف من تقاته. ومن وجه إمالة القاف في «تقاته»، «وتقا» أنهم قد أمالوا «سقى»، و«صغا»، و«ضغا»، و«معطى»؛ طلبًا للياء التي الألف في موضعها؛ [فكما أميلت هذه

(١) عجز بيت للمهلهل بن ربيعة، صدره:

رفعتُ رأسها إلى وقالَتْ

.....

البيت في خزانة الأدب (١٦٥/٢)، والدرر (٢٢/٣)، وسمط اللآلى ص (١١١)،
ولسان العرب (وقى)، والمقاصد النحوية (٢١١/٤)، والمقتضب (٢١٤/٤)، ولعدى
أخى المهلهل في تاج العروس (وقى)، وبلا نسبة في رصف المباني ص (١٧٧)، وسر
صناعة الإعراب (٨٠٠/٢)، وشرح الأشموني (٤٤٨/٢)، وشرح التصريح (٣٧٠/٢)،
وشرح شذور الذهب ص (١٤٦)، وشرح ابن عقيل ص (٥١٧)، وشرح المفصل (١٠/١٠)،
والمنصف (٢١٨/١)، وهمع الهوامع (١٧٣/١).

(٢) في أ: لا يمال فتحة قاف تقا.

(٣) سقط في ب.

(٤) في أ: أحسن.

الألف^(١) مع المستعلى كذلك أميلت التي في تقاة وتقاته .
 فإن قلت: إن هذه الإمالة إنما جاءت في الفعل، والفعل أكثر احتمالا للتغيير،
 واسم الفاعل بمنزلة الفعل، وليس «التقاة»^(٢) بواحد^(٣) منهما .
 قيل: يمكن أن يقال: إنه شبه المصدر باسم الفاعل؛ لمشابهته له في الإعمال،
 وقيامه مقام الصفة في عدل، وزور، كما شبه^(٤) اسم المفعول في «معطى» بالفعل؛
 لعمله عمله .

واختلفوا في ضم التاء وتسكين العين، وفتح العين وتسكين التاء في قوله تعالى:
 ﴿بِمَا وَضَعَتْ﴾ [٣٦]:

فقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر: ﴿بِمَا وَضَعْتُ﴾ بضم التاء وإسكان
 العين .

وروى حفص عن عاصم، والمفضل عنه^(٥): ﴿بِمَا وَضَعَتْ﴾ بالإسكان .
 وقرأ الباقر: ﴿وَضَعَتْ﴾ بالإسكان مثل حفص .

قال أبو علي: من قرأ: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتُ﴾ [آل عمران: ٣٦] جعله من
 كلام أم مريم، وإسكان التاء أجود في قوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتُ﴾؛ لأنها قد
 قالت: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾ [آل عمران: ٣٦] فليست تحتاج بعد هذا أن تقول:
 ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتُ﴾ .

ووجهه: أنه كقول القائل في الشيء: «رب قد كان كذا وكذا، وأنت أعلم»، ليس
 يريد إعلام الله - سبحانه - ذلك، ولكنه كالتسبيح والخضوع والاستسلام [له]^(٦)،
 وليس يريد بذلك إخباراً .

ومن قرأ: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتُ﴾ جعل ذلك من قول الله تعالى، والمعنى -
 أن الله - سبحانه - قد علم ما قالته: قالت هي أو لم تقله .

(١) في أ: فلما أميلت الألف .

(٢) في أ: التقا .

(٣) في ب: بواحدة .

(٤) في أ: يشبه .

(٥) في ب: عن عاصم .

(٦) سقط في أ .

ومما يقوى قول من أسكن التاء قوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ ولو كان من قول أم مريم لكان: «وأنت أعلم بما وضعت»؛ لأنها تخاطب الله سبحانه.

وقال بعض المتأولين: كانوا لا يحررون الإناث، ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ على جهة الندم، وأنها فعلت ما لا يجوز؛ فلذلك قالت^(١): ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى﴾ [آل عمران: ٣٦]؛ لأن الذكر يتصرف في الخدمة والأنثى خلافه، وكانت الاحبار يكفلون المحررين، فاقترعوا على مريم بأفلامهم، فغلب عليها زكريا.

اختلفوا في تشديد الفاء وتخفيفها^(٢) من قوله عز وجل: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ [٣٧] ومدّ ﴿زَكَرِيَّا﴾ وقصره ورفعها ونصبه:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ مفتوحة الفاء خفيفة، و: ﴿زَكَرِيَّا﴾ رفع ممدود.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ مشدداً [و] ^(٣) ﴿زَكَرِيَّا﴾ نصب، وكان يمد «زكرياء» في كل القرآن، وكذلك كل من تقدم ذكره، هذه رواية أبي بكر.

وروى حفص عن عاصم: ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ مشدداً [و] ^(٤) ﴿زَكَرِيَّا﴾ قصراً في كل القرآن.

وكان حمزة والكسائي يشددان ﴿وَكَفَّلَهَا﴾، ويقصران ﴿زَكَرِيَّا﴾ في كل القرآن ^(٥).

قال أبو علي: حجة من خفف ﴿كَفَّلَهَا﴾ قوله تعالى: ﴿أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرِيماً﴾

(١) في ب: قال: .

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٣)، الإملاء للعكبري (٧٧/١)، البحر المحيط (٤٤٢/٢)، التبيان للطوسي (٤٤٦/٢)، التيسير للداني (٨٧)، تفسير الطبري (٣٤٥/٦)، تفسير القرطبي (٧٠/٤)، الحجة لابن خالويه (١٠٨)، الحجة لأبي زرع (١٦١)، السبعة لابن مجاهد (٢٠٤)، الغيث للصفاقسي (١٧٥)، الكشف للقيسي (٣٤١/١)، المجمع للطبرسي (٤٣٥/٢)، المعاني للأخفش (٢٠٠/١)، المعاني للفراء (٢٠٨/١)، النشر لابن الجزري (٢٣٩/٢).

(٣) سقط في ب.

(٤) سقط في ب.

(٥) ينظر: الإعراب للنحاس (٣٢٦/١)، الإملاء للعكبري (٧٧/١)، البحر المحيط (٤٤٢/٢)، التبيان للطوسي (٤٤٦/٢)، التيسير للداني (٨٧)، تفسير الطبري (٣٤٧/٦)، تفسير القرطبي (٧٠/٤)، الحجة لأبي زرع (١٦١)، السبعة لابن مجاهد (٢٠٥)، الغيث للصفاقسي (١٧٥)، الكشف للزمخشري (١٨٧/١)، الكشف للقيسي (٣٤١/١)، المجمع للطبرسي (٤٣٥/٢)، المعاني للأخفش (٢٠٠/١)، تفسير الرازي (٤٤٤/٢)، النشر لابن الجزري (٢٣٩/٢).

[آل عمران: ٤٤]، و: «زكرياء» مرتفع لأن الكفالة مسندة إليه.

فأما من قال: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ فشدد الفاء، فإن «كَفَّلَتْ» يتعدى إلى مفعول واحد، فإذا ضاعفت العين تعدى إلى مفعولين نحو: غرم زيداً مالا، وغرمت زيداً مالا، وفاعل «كفلها» - فيمن شدد - الضمير العائد إلى ربها من قوله: ﴿فَنَقَّبَلَهَا رَبُّهَا يَقْبُولُ حَسَنٍ﴾ [آل عمران: ٣٧] و«زكرياء» الذي كان فاعلا قبل تضعيف العين صار مفعولا ثانياً بعد تضعيف العين.

وأما «زكرياء»: فالقول في همزته: إنها لا تخلو من أن تكون للتأنيث أو للإلحاق أو منقلبة.

فلا يجوز أن تكون للإلحاق؛ لأنه ليس شيء في الأصول على وزنه فيكون هذا ملحقا به، ولا يجوز أن تكون منقلبة لأن الانقلاب لا يخلو من أن يكون من نفس الحرف، أو من حرف للإلحاق، فلا يجوز أن يكون من نفس الحرف لأن الياء والواو لا يكونان أصلا فيما كان على أربعة أحرف، ولا يجوز أن يكون منقلبا من حرف الإلحاق؛ لأنه ليس في الأصول شيء يكون هذا ملحقا به.

فإذا بطل هذان، ثبت أنه للتأنيث، وكذلك القول فيمن قصر فقال: زكريا. ونظير القصر والمد في هذا الاسم قولهم: الهيجا والهيحاء.

قال: [من الوافر]

وَأَزْبَدُ فَارِسُ الْهَيْجَا إِذَا مَا تَقَعَّرَتِ الْمَشَاجِرُ بِالْفَيْثَامِ^(١)

وقال: [من الطويل]

إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضُّحَاكَ عَضْبٌ مُهْنَدٌ^(٢) لما أعربت الكلمة وافقت العربية.

(١) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص(٢٠١)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٣٧٢)، ولسان العرب (هيج، شجر، فأم)، والمعاني الكبير ص(٩٠٩).
ويرى: «بالخيام» بدلا من «بالفئام».

(٢) البيت لجريز في ذيل الأمالي ص(١٤٠)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٥٨١، وسمط اللآلي ص(٨٩٩)، وشرح الأشموني (١/ ٢٢٤)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٣٧٤)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٠٠)، وشرح عمدة الحفاظ ص(٤٠٧، ٤٦٧)، وشرح المفصل (٢/ ٥١)، ولسان العرب (حسب، هيج، عصا)، ومعنى اللبيب (٢/ ٥٦٣)، والمقاصد النحوية (٣/ ٨٤).

وقد حذفوا ألف التانيث من الكلمة فقالوا: هو يمشى الجِيضُ والجِيضَى؛ فعلى هذا قالوا: زكرياءُ وزَكَرَى، فمن قال: زَكَرَى، صَرَفَ، والقول فيه أنه حذف الياءين اللتين كانتا في «زكرياء» و«زكريا» وألحق الكلمة [ياءى النسب] ^(١):

يدلك على ذلك صرف الاسم، ولو كانت الياءان في «زكري» الياءين اللتين كانتا في «زَكَرِيَاء» و«زَكَرِيَّا»، لوجب ألا ينصرف الاسم؛ للعجمة والتعريف؛ كما أن «إبراهيم» ونحوه من الأعجمية لا ينصرف؛ فانصرف الاسم يدل على أن الياءين للنسب، فانصرف ^(٢) الاسم، وإن كان لو لم تلحق الياءان لم ينصرف؛ للعجمة ^(٣) والتعريف.

يدلك على ذلك أن ما كان على وزن «مفاعل» لا ينصرف، فإذا ألحقته ^(٤) ياءى النسب انصرف كقوله: مدائنى ومعافرى.

وقد جرت تاء التانيث هذا المجرى فقالوا: صياقلُ، فلم يصرفوا، وألحقوا التاء فقالوا: صياقلَةٌ، فاتفق تاء التانيث وياء النسب في هذا كما اتفقا فى: رومى وروم، وشعيرة وشعير، ولحقت الاسم الياءان وإن لم يكن فيه معنى نسب إلى شيء كما لم يكن فى «كرسى» و«قمرى» و«ثمانى» معنى نسب إلى شيء، وهذا نظير لحاق تاء التانيث ما لم يكن فيه معنى تانيث: كغرفة وظلمة ونحو ذلك.

ويدلك ^(٥) على أن الياءين فى «زكري» ليستا اللتين كانتا فى «زكرياء» أن ياءى النسب لا تلحقان قبل ألف التانيث وإن كانت قد لحقتا قبل التاء فى ^(٦) «بصرية»؛ لأن التاء بمنزلة اسم مضموم إلى اسم، والألف ليست كذلك.

ألا ترى أنك تكسر عليها الاسم والتاء ليست ^(٧) كذلك؟

واختلفوا فى الألف والتاء ^(٨) من قوله -تعالى-: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [٣٩]:

(١) فى أ: ياءين للنسب.

(٢) فى أ: فانصرف.

(٣) فى ب: بالعجمة.

(٤) فى أ: ألحقته.

(٥) فى ب: ويدل.

(٦) فى ب: من.

(٧) فى أ: ليس.

(٨) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٣)، الإملاء للعبرى (٧٨/١) البحر المحيط (٤٤٦/٢)، =

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: ﴿فَنَادَتْهُ﴾ بالتاء.
 وقرأ حمزة والكسائي: ﴿فَنَادَاهُ﴾ بإمالة الدال.
 قال أبو علي: من قرأ ﴿فَنَادَتْهُ﴾ بالتاء؛ فلموضع الجماعة، والجماعة ممن يعقل
 في جمع التكسير يجرى مجرى ما لا يعقل.

ألا ترى أنك تقول: هي الرجال؛ كما تقول هي الجدوع، وهي الجمال؟ فعلى
 هذا أنت كما جاء: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤].

ومن زعم أن التأنيث يكره ههنا؛ لأن فيه كالتحقيق لما كانوا يدعونه في الملائكة-
 لم يكن هذا بحجة على من قرأ بالتاء.

ألا ترى أنه قد جاء: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ﴾ [آل عمران: ٤٥]؟ فلو كان في تأنيث
 هذا حجة لما كانوا يدعونه في الملائكة، لكان في تذكير [نحو قوله] ^(١): ﴿وَالْمَلَائِكَةُ
 بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ﴾ [الأنعام: ٩٣]، ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ﴾ [الرعد: ٢٣] - حجة
 عليهم، ولكان في نحو قوله: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ﴾ حجة لهم، فليس هذا
 بشيء.

ومن قرأ ^(٢): ﴿فَنَادَاهُ الْمَلَائِكَةُ﴾، فهو كقوله: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾
 [يوسف: ٣٠]، وأما إمالة الألف في «ناداه» فحسنة؛ لأنها تصير إلى الياء: من الواو
 كانت أو من الياء؛ فتحسن الإمالة للانتحاء نحو ما الألف منقلبة عنه وهو الياء.
 وحجة التفخيم في «ناداه» أنه في قلبه الياء إلى الألف فر من الياء، فإذا أمال بعد
 فقد قرب الحرف مما كان كرهه وفر منه.

قال سيبويه: ولا تقول ذلك في «جبلى»؛ لأنه لم يفر فيها ^(٣) من ياء. يريد أن
 ألف «جبلى» لم تكن ياء قلبت ألفاً؛ إنما هي في أصلها ألف مزيدة للتأنيث.

= البيان للطوسي (٢/٤٥٠)، التيسير للداني (٨٧)، تفسير الطبري (٦/٣٦٣)، تفسير
 القرطبي (٤/٧٤)، الحجة لابن خالويه (١٠٨)، الحجة لأبي زرة (١٦٢)، السبعة لابن
 مجاهد (٢٠٥)، الغيث للصفاقسي (١٧٥، ١٧٦)، الكشف للزمخشري (١/١٨٨)،
 الكشف للقيسي (١/٣٤٢، ٣٤٣) المجمع للطبرسي (٢/٤٣٧)، المعاني للفراء (١/
 ٢١٠)، تفسير الرازي (٢/٤٤٧)، النشر لابن الجزري (٢/٤٣٩).

(١) سقط في ب.

(٢) في أ: قال.

(٣) في أ: منها.

واختلفوا في كسر الألف من ^(١) «إِنَّ» وفتحها ^(٢) من قوله -تعالى-: ﴿فِي الْمَحَارِبِ أَنْ﴾ **الله** [٣٩]:

فقرأ ابن عامر وحمزة: ﴿إِنَّ الله﴾ بالكسر.

وقرأ الباقر: ﴿أَنَّ الله﴾ بالفتح.

[قال أبو علي] ^(٣): من فتح ﴿أَنَّ﴾، المعنى: فنادته بأَنَّ الله، فلما حذف الجار منها وصل الفعل إليها فنصبها، ف «أَنَّ» في موضع نصب، وعلى قياس قول الخليل: في موضع جر.

ومن كسر أضمر القول؛ كأنه: نادته فقالت: ﴿إِنَّ الله﴾ فحذف القول؛ كما حذف في قول من كسر، فقال: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ﴾ [القمر: ١٠].

واضمار القول كثير في هذا النحو، كما قال: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ. سَلَامٌ عَلَيْهِمْ﴾ [الرعد: ٢٣، ٢٤] ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيَهُمْ أَخْرِجُوا﴾ [الأنعام: ٩٣]، ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] - فأضمر القول في ذلك كله.

وزعموا أن في حرف عبد الله: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ يَا زَكَرِيَّا إِنَّ الله﴾، فقوله: ﴿يا زكرياء﴾ في موضع نصب بوقوع النداء عليه.

وكذلك إن أضمرت «يا زكرياء» ولم تذكره كان جائزاً وحذف كما حذف المفعول من الكلام.

ولا يجوز الفتح في «إِنَّ» على هذا؛ لأن «ناديت» قد استوفت ^(٤) مفعولها: أحدهما: علامة الضمير.

والآخر: المنادى، فإن فتحت «أَنَّ» لم يكن لها شيء يتعلق به.

(١) في ب: في.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٤)، الإعراب للنحاس (٣٢٨/١)، الإملاء للعكبري (٧٨/١)، البحر المحيط (٤٤٦/٢)، التبيان للطوسي (٤٥٠/٢)، التيسير للداني (٨٧)، تفسير الطبري (٣٦٦/٦)، تفسير القرطبي (٧٤/٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٠٥)، الغيث للصفاسي (١٧٥)، الكشف للقيسي (٣٤٣/١)، المجمع للطبرسي (٤٣٧/٢)، المحتسب لابن جني (١٦١/١)، المعاني للأخفش (٢٠٢/١)، المعاني للفراء (٢١٠/١)، تفسير الرازي (٢/٢) (٤٤٧).

(٣) في أ: فقول.

(٤) في ب: استوفى.

[قال]^(١): وكلهم قرأ: ﴿الْمِحْرَابِ﴾ بفتح الراء [آل عمران: ٣٧، ٣٩]: إلا ابن عامر فإنه أمالها^(٢).

قال أبو على: قد أطلق أبو بكر القول في إمالة ابن عامر الألف من «محراب»، ولم يخص به الجر من غيره. وقال غيره: إنما يميله في الجر.

وحجة من لم يمل أن «رَابَ» من «محرابٍ» بمنزلة «راءٍ» و«راءة» ونحو ذلك. فكما لا تمال الراء من هذا النحو كذلك ينبغي ألا تمال من ﴿الْمِحْرَابِ﴾^(٣) في الجر ولا في الرفع.

ألا ترى أنه لا تمال «رادة» - من قولهم: ريحٌ رادةٌ - وراشِدٌ؟! والراء من «رابٍ» بمنزلة الراء من «راشد».

فإن قلت: فهلا جازت إمالتها للكسرة التي في الميم كما جازت الإمالة في «مقلات» للكسرة:

قل إن من أمالٍ «مقلاتًا»، إنما أماله لأنه قدر الكسرة كأنها على القاف؛ لأنها تليها، والقاف إذا تحركت بالكسر حسنت إمالة الألف بعدها نحو: قفافٍ وغلاب.

ولو قدرت الكسرة على الحاء من «محرابٍ» كما قدرتها على القاف من «مقلاتٍ» لم تحسن^(٤) الإمالة، ألا ترى أن «جِرابٍ» بمنزلة «فِراشٍ»، و«فِراسٍ»؟! [و]^(٥) قد قال: إنهم لا يميلون فِراشًا، فكذلك «المحراب». يريد سيبويه بقوله:

«لا يميلون»: لا يميله الأكثر.

وحجة من أمال الألف من «محراب» أن سيبويه قد زعم أنهم قالوا: عمران، ولم يميلوا «برقان» يعنى: أنهم لم يجعلوا الراء كالمستعلى في منع الإمالة؛ فعلى هذا يجوز أن تمال الألف من^(٦) «محراب» في الرفع، وزعم - أيضًا - أنهم قالوا: هذا^(٧) فراشٌ، هذا جرابٌ؛ لما كانت الكسرة أولا والألف زائدة. قال: والنصب فيه كله

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٣)، تفسير الرازى (٤٤٧/٢).

(٣) فى أ: محراب.

(٤) فى أ: تجز.

(٥) سقط فى أ.

(٦) فى ب: فى.

(٧) فى ب: ذا.

حسن^(١).

اختلفوا في ضمّ الياء^(٢) وفتحها، أو فتح الباء وسكونها، والتثقيل^(٣) من قوله - جل وعز-: ﴿يُبَشِّرُكَ﴾ [٣٩]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿يُبَشِّرُكَ﴾ بضم الياء وفتح الباء والتشديد في كل القرآن، إلا في ﴿عَسَى﴾ فإنهما قرأا: ﴿ذلك الذي يَبَشِّرُ الله عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣] مفتوح الياء مضموم الشين مخففاً.

وقرأ نافع وابن عامر وعاصم: ﴿يُبَشِّرُكَ﴾ مشدداً في كل القرآن.

وقرأ حمزة ﴿يَبَشِّرُ﴾ خفيفاً، مما لم يقع في كل القرآن، إلا قوله - تعالى - : ﴿فَيَمَنَّا بَشِيرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤].

وقرأ الكسائي ﴿يَبَشِّرُ﴾ مخففة في خمسة مواضع:

في آل عمران في قصة زكريا.

وقصة مريم.

وفي سورة بنى إسرائيل.

وفي الكهف: ﴿يَبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٢].

وفي ﴿عَسَى﴾: ﴿يَبَشِّرُ الله عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣].

[قال أبو علي]^(٤): قال أبو عبيدة: يُبَشِّرُكَ، وَيَبَشِّرُكَ،^(٥) وَيُبَشِّرُكَ - واحد.

قال أبو الحسن: في «يُبَشِّرُ»: ثلاث لغات: بَشَّرَ وَبَشَّرَ، وَأَبَشَّرَ يُبَشِّرُ - بكسر الشين - إبشاراً، وبَشَّرَ يُبَشِّرُ بَشَرًا وبُشُورًا يقال: أتاك أمرٌ بَشَّرَتْ به، وأبَشَّرَتْ به في معنى بَشَّرَتْ به.

(١) في أ: أحسن.

(٢) في ب: الراء.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٤)، الإملاء للعكبري (٧٨/١)، البحر المحيط (٤٤٧/٢)، التبيان للطوسي (٤٥٠/٢)، التيسير للداني (٨٧)، تفسير الطبري (٣٦٨/٦)، تفسير القرطبي (٧٥/٤)، الحجة لابن خالويه (١٠٨، ١٠٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٠٥)، الغيث للصفاقسي (١٧٥)، الكشف للزمخشري (١٨٨/١)، الكشف للقيسي (٣٤٣/١، ٣٤٤)، المجموع للطبرسي (٤٣٧/٢)، تفسير الرازي (٤٤٧/٢)، النشر لابن الجزري (٢٣٩/٢).

(٤) سقط في أ.

(٥) زاد في أ: وبشرناه.

ومنه ﴿وَأَبَشِّرُوا بِالْجَنَّةِ﴾ [فصلت: ٣٠].

وأنشد: [من الكامل]

وَإِذَا رَأَيْتَ الْبَاهِشِينَ إِلَى الْعُلَا غُبْرًا أَكْفُهُمْ بِقَاعٍ مُمَجَّلٍ
فَأَعْنَتْهُمْ وَابْشُرْ بِمَا بَشَرُوا بِهِ وَإِذَا هُمْ نَزَلُوا بِضْنِكَ فَانْزِلْ^(١)
وقال أبو زيد: بَشَرْتُ القوم بالخير تبشيراً، والاسم: البشرى. وأبشر
[يا فلان]^(٢) بالخير إشاراً، وَبَشَرْتُ الناقةً باللقاح: حين يعلم ذاك منها أول
ما تَلْقَحُ.

قال أبو علي: إذا كانت هذه اللغات في الكلمة شائعة فأخذ القارئ بإحداها
وجمعه بينها مستقيم سائغ.

اختلفوا في النون والياء من قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ الْكِتَابَ﴾ [٤٨]:

فقرأ نافع وعاصم: ﴿وَيَعْلَمُ الْكِتَابَ﴾ بالياء.

وقرأ الباقر: ﴿وَنَعْلَمُهُ﴾ بالنون.

فحجة من قرأ: ﴿وَيَعْلَمُهُ﴾ أنه عطفه على قوله: ﴿أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾، و﴿يَعْلَمُهُ﴾
على العطف على ﴿يُبَشِّرُكَ﴾.

ومن قال: ﴿نَعْلَمُهُ﴾ فهو على هذا المعنى، إلا أنه جعله على [نحو]^(٣) ﴿نَحْنُ
قَدَرْنَا بَيْنَكُمُ الْوَمُوتَ﴾ [الواقعة: ٦٠].

قال: كلهم قرأ: ﴿إِنِّي أَخْلَقُ لَكُمْ﴾ [٤٩].

وقرأ نافع: ﴿إِنِّي﴾.

قال أبو علي: قول من فتح «أَنَّ»-: إنه جعلها بدلا من «آية»؛ كأنه قال: وجئتكم
بأني أخلق لكم. ومن كسر «إِنْ» احتمل وجهين:

أحدهما: أنه استأنف، وقطع الكلام مما قبله.

والآخر: أنه فسر «الآية» بقوله: إني أخلق لكم من الطين؛ كما فسر «الوعد» في

(١) البيتان لعبد القيس بن خفاف البرجمي في لسان العرب (كرب، بشر)، وبلا نسبة في تهذيب
اللغة (٣٥٩/١١)، ومقاييس اللغة (٣١٠/١)، وديوان الأدب (٢/٢٠٥ ٢٣١)، والتنبيه
والإيضاح (٨٥/٢).

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في أ.

قوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ بقوله: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ [المائدة: ٩]، وكما فسر «المثل» في قوله: ﴿كَمَثَلِ آدَمَ﴾ [آل عمران: ٥٩] بقوله: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩] وهذا [الوجه]^(١) أحسن؛ ليكون في المعنى كمن فتح، وأبدل من «آية».

قال: وكلهم قرأ: ﴿فَيَكُونُ طَيْرًا﴾ [آل عمران: ٤٩] بغير ألف.

غير نافع فإنه قرأ: ﴿طَائِرًا﴾ بألف ههنا، وفي المائدة.

قال أبو علي: حجة من قرأ: ﴿فَيَكُونُ طَيْرًا﴾ قوله - تعالى -: ﴿إِنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ [آل عمران: ٤٩] ولم يقل: كهية الطائر؛ فكذلك يكون: [طيرًا]^(٢) وكذلك التي في المائدة، إلا أن ههنا ﴿فَأَنْفُخُ فِيهِ﴾، وثم ﴿فَتَنْفُخُ فِيهَا﴾ [المائدة: ١١٠].

فيجوز أن يكون على الهيئة مرة وعلى الطير أخرى.

ويجوز أن يكون ذكر «الطير» على معنى الجمع، وأنث على معنى الجماعة. وقالوا: طائر، وأطيّار؛ فهذا يكون كصاحب وأصحاب. وقال أبو الحسن: وقول العرب: طيور، جمعوا الجمع.

ووجه قراءة من قرأ: ﴿فَيَكُونُ طَائِرًا﴾ أنه أراد: يكون ما أنفخ فيه، أو ما أخلقه طائرًا، فأفرد لذلك، أو يكون أراد: يكون كل واحد من ذلك طائرًا كما قال: ﴿فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]؛ أي: اجلدوا كل واحد منهم.

قال [أحمد: ^(٣)] ولم يختلفوا في النون من قوله - تعالى -: ﴿فَنُفِثَ مِنْهُمْ﴾ [٥٧] [والنساء: ١٧٣].

إلا ما رواه حفص عن عاصم فإنه روى عنه بالياء^(٤).

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: كهية الطير.

(٣) سقط في ب.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٥)، الإعراب للنحاس (١/٣٣٨)، البحر المحيط (٢/٤٧٥)، التبيان للطوسي (٢/٤٦٧)، التيسير للداني (٨٨)، الحجة لابن خالويه (١١٠)، الحجة لأبي زرعة (١٦٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٠٦)، الغيث للصفاقسي (١٧٦)، الكشف للقيسي (١/٣٤٥)، المجمع للطبرسي (٢/٢٥٠)، تفسير الرازي (٢/٤٦٧)، النشر لابن الجزري (٢٤٠/٢).

[قال أبو على: ^(١)] وجه من قرأ بالنون قوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَأَعَذِّبُهُمْ﴾ [آل عمران: ٥٦]؛ فقوله: ﴿فَنُوفِيهِمْ﴾ [بالنون] ^(٢) في المعنى مثل ﴿فَأَعَذِّبُهُمْ﴾. ومما يُحَسِّنُ ذلك قوله: ﴿ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٥٨]. ومن قرأ بالياء؛ فلأن ذكر الله - سبحانه - قد تقدم في قوله: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يٰعِيسَىٰ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]؛ فيحمل على لفظ الغيبة لتقدم هذا الذكر؛ إذ صار في لفظ الخطاب في قوله: ﴿فَأَعَذِّبُهُمْ﴾، وقوله: ﴿فَيُوفِّيهِمْ﴾ إلى الغيبة - كقوله: ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْغِفُونَ﴾ [الروم: ٣٩] بعد قوله: ﴿وَمَا ءَاتَيْتُم مِّنْ ذَّكَورٍ﴾ [الروم: ٣٩].

قال: وقرأ ابن عامر وحده ^(٣): ﴿فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩] بالنصب، وهو وهم. وقال هشام بن عمار: كان أيوب بن تميم يقرأ: ﴿فَيَكُونُ﴾ نصبًا، ثم رجع فقرا: ﴿فَيَكُونُ﴾ رفعًا.

[قال أبو على: ^(٤)] قد تقدم ذكر ذلك في سورة البقرة. اختلفوا في المد في ﴿هَآأَنْتُمْ﴾ [٦٦] والهمز وتركه: فقرا ابن كثير: ﴿هَآأَنْتُمْ﴾ لا يمدّها، ويهمز «أَنْتُمْ». وقرأت أنا على قُتَيْبٍ عن ابن كثير ^(٥): ﴿هَآأَنْتُمْ﴾ في وزن «هَعَشْتُمْ». وقرأ نافع وأبو عمرو ﴿هَآأَنْتُمْ﴾ ممدودًا استفهامًا ^(٦) بلا همز. وقال علي بن نصر عن أبي عمرو: إنه كان يخفف ولا يهمز استفهامًا بلا همز.

-
- (١) سقط في أ.
 (٢) سقط في ب.
 (٣) ينظر: التيسير للداني (٧٦، ٨٨)، الحجة لابن خالويه (١١٠)، السبعة لابن مجاهد (٢٠٧).
 (٤) سقط في أ.
 (٥) ينظر: الإملاء للعكبري (٨١/١)، البحر المحيط (٤٨٦/٢)، التبيان للطوسي (٤٩١/٢)، التيسير للداني (٨٨)، تفسير القرطبي (١٠٨/٤)، الحجة لابن خالويه (١١٠)، الحجة لأبي زرعة (١٦٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٠٧)، الغيث للصفاقسي (١٧٦)، الكشف للقيسي (٣٤٦/١، ٣٤٧)، تفسير الرازي (٤٧٦/٢).
 (٦) في أ: استفهامًا.

وقال أحمد بن صالح عن ورشٍ وقالون عن نافع ممدود غير مهموز^(١).
وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿هَآتُمْ﴾ ممدودٌ مهموز^(٢).
ولم يختلفوا في مد «هؤلاء»، و«ألاء».

[قال أبو علي: ^(٣) أما قول ابن كثير ﴿هَآتُمْ هؤلاء﴾ فوجهه: أنه أبدل من همزة الاستفهام الهاء، أراد: أنتم، فأبدل من الهمزة الهاء.

فإن قلت: هلا لم يجز البدل من الهمزة؛ لأنها^(٤) على حرفٍ واحد؟! وإذا كان على حرفٍ واحدٍ وأبدلت منه لم يبق شيء من الحرف يدلُّ عليه؛ فيكون الإبدال منه كالحذف له، فكما لا يجوز حذفه كذلك لا يجوز البدل منه؟!]

قيل: لا يمتنع البدل منه، وإن كان على حرف، وما ذكرته ضربٌ من القياس الذي جاء استعمالهم بخلافه.

ألا ترى أنهم قد أبدلوا من الباء الواو في قولهم: والله، وأبدلوا من الواو التاء من تالله؟! فهذه حروفٌ مفردةٌ وقد وقع الإبدالُ منها كما ترى؛ فكذلك تكون الهاءُ بدلا من الهمزة.

فإن قلت: فهل يجوز أن تكون الهاءُ التي في «ها» للتنبيه؛ كأنه أراد: ها أنتم، فحذف الألف من الحرف، كما تحذف^(٥) من «ها» في قولهم: هَلُم؟

قيل: لا يسهل ذلك؛ لأن الحروف لا يحذف منها، إلا إذا كان فيها تضعيف، وليس ذلك في «ها»؛ وإنما حذف من «هلم» لأن اللام التي هي فاءٌ في تقدير السكون؛ لأنها متحركة بحركة منقولة [إليها، والحركة المنقولة قد يكون^(٦) الحرف المتحرك بها في نية السكون كقولهم: الحمر، فاللام في تقدير سكونٍ بدلالة تقدير

(١) ينظر: البحر المحيط (٢/٤٨٥)، الغيث للصفاقسي (١٧٦).

(٢) ينظر: البحر المحيط (٢/٤٨٥)، التيسير للداني (٨٨)، الحجة لابن خالويه (١١٠)، الحجة لأبي زرعة (١٦٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٠٧)، الغيث للصفاقسي (١٧٦)، الكشف للقيسي (١/٣٤٦، ٣٤٧)، المجمع للطبرسي (٢/٤٥٥)، تفسير الرازي (٢/٤٧٦).

(٣) سقط في أ.

(٤) في ب: لأنه.

(٥) في ب: حذف.

(٦) في ب: وفيها الحركة المنقولة بدلا من.

الهمزة التي للوصل معها؛ فكَذَلِكَ اللام في «هلم»، فإذا كان في نية سكون استقام حذف الألف من «ها» كما تحذف لالتقاء الساكنين، وليس ذلك في ﴿هَأَنْتُمْ﴾ فإذا كان كذلك لم يستقم الحذف فيه كما جاء في «هلم». ومعنى الاستفهام في «أأنتم» تقريرٌ. فأما قراءة نافع وأبى عمرو ﴿هَأَنْتُمْ﴾ فتحتمل ضربين:

[أحدهما:]^(١) يجوز أن تكون «ها» التي للتنبيه دخلت على «أنتم»، ويكون التنبيه داخلا على الجملة كما دخل في قولهم^(٢): هَلُمَّ.

وكما دخلت «يا» التي للتنبيه في نحو ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥].

وكما دخلت فيما أنشده أبو زيد [من قوله:]^(٣) [من البسيط]

يَا قَاتِلَ اللَّهِ صَبِيَانًا تَجِيءُ بِهِمْ أُمُّ الْهُنَيِّرِ مِنْ رَنْدٍ لَهَا وَارِي^(٤)
[وكما أنشد غيره: [من البسيط]

يَا مَا أُمْنِيحَ غَزْلَانَا شَدْنٌ لَنَا] (٥)

فإن شئت قلت: إن «يا» دخلت يراد بها منادى محذوف؛ كقوله: [من الطويل]
أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ الْيَوْمِ مِثْلُهُ (٦)

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: قوله.

(٣) سقط في أ.

(٤) تقدم.

(٥) صدر بيت للمجنون، وعجزه:

..... مِنْ هَوْلًا يَكُنُّ الضَّالِّ وَالسَّمُرِ
البيت في ديوانه ص(١٣٠)، وله أو للرجي أو لبدوي اسمه كامل الثقفي أو لذي الرمة أو للحسين بن عبد الله في خزانة الأدب (٩٣/١، ٩٦، ٩٧)، والدرر (٢٣٤/١)، ولكامل الثقفي أو للرجي في شرح شواهد المغني (٩٦٢/٢)، وللرجي في المقاصد النحوية (١/٤١٦، ٣/٦٤٣)، وصدره لعلی بن أحمد العربي في لسان العرب (شدن)، ولعلی بن محمد العربي أو لغيره في خزانة الأدب (٩٨، ٩٧/١)، ولعلی بن محمد المغربي في خزانة الأدب (٣٦٣/٩)، وبلا نسبة في أسرار العربية ص(١١٥)، والإنصاف (١/١٢٧)، وخزانة الأدب (٢٣٧/١، ٢٣٣/٥)، وشرح الأشموني (٣٦٦/٢)، وشرح شافية ابن الحاجب (١٩٠/١)، وشرح المفصل (١٣٥/٥)، ومغني اللبيب (٦٨٢/٢)، وهمع الهوامع (٧٦/١، ١٩١/٢). وما بين المعقوفين سقط في ب.

(٦) صدر بيت للصلتان العبدی، وعجزه:

..... جَرِيرٌ وَلَكِنْ فِي كَلْبٍ تَوَاضَعُ
وهو في خزانة الأدب (١٧٤/٢)، وشرح أبيات سيبويه (٥٦٥/١، ٥٦٨)، والشعر =

وكقوله: [من البسيط]

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ (١)

وإن شئت جعلته لاحقاً للجماعة؛ بدلالة قولهم: هَلُم.

ألا ترى أنه لاحق للجملة التي هي «لَمَّ» بدلالة أن الفريقين جميعاً - من يشئ الفاعل فيه ويجمع، ومن لا يفعل ذلك - قد اتفقوا على فتح الآخر منه؟ وإنما فتح الآخر منه لبنائها مع الكلمة.

ولا يجوز مع هذا البناء وكون الكلمتين بمنزلة شيء واحد أن تقدر منبهاً؛ فكما أن هذا لاحق للجملة كذلك يجوز في: «يَا قَاتِلَ اللَّهِ» وقوله: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥] لاحقاً لها.

فأما الهمزة من «أنتم» فيجوز أن تخفف ولا تحقق؛ لوقوعها بعد الألف؛ كما تقول في «هَبَاءة»: هبابة، وفي «المسائل»: المسائل.

ويجوز أن تكون الهاء في (٢) «هَأَنْتُمْ» بدلاً من همزة الاستفهام؛ كما كانت بدلاً منها في قول ابن كثير، وتكون [هي] الألف التي تدخل بين الهمزتين لتفصل بينهما؛ كما تدخل بين النونين لتفصل بينهما في «أَخْشِيَانَّ».

فإن قلت: إن الألف إنما تلحق لتفصل بين المثليين في «أَخْشِيَانَّ»، و«أَأَنْتُمْ»، واجتماع المثليين قد زال بإبدال الهاء من الهمزة؛ فلا يُحتاج (٣) إلى الألف، وإذا لم

= والشعراء (٥٠٨/١)، والصاحبي في فقه اللغة ص (١٧٨)، والكتاب (٢٣٧/٢)، ولسان العرب (كرب)، والمؤتلف والمختلف ص (١٤٥)، ومعاهد التنصيص (١١٩/١)، وبلا نسبة في المقتضب (٢١٥/٤).

(١) صدر بيت، وعجزه:

..... والصالحين على سماع من جار

وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص (٤٤٨)، والإنصاف (١١٨)، والجنى الداني ص (٣٥٦)، وجواهر الأدب (٢٩٠)، وخزانة الأدب (١٩٧/١)، والدرر (٢٥/٣)، ٥/١١٨، ورسف المباني ص (٣، ٤)، وشرح أبيات سيويه (٣١/٢)، وشرح شواهد المغني (٧٩٦/٢)، وشرح المفصل (٢٤/٢، ٤٠)، والكتاب (٢١٩/٢)، واللامات (٣٧)، ومغني اللبيب (٣٧٣/٢)، والمقاصد النحوية (٤٦١/٤)، وجمع الهوامع (١/١٧٤، ٧٠/٢).

(٢) في أ: من.

(٣) في ب: تحتاج.

يحتج^(١) إليها كان قوله: «ها أنتم»، «ها» فيه للتنبيه^(٢)، ولا تكون الهاء فيه بدلاً من الهمزة.

ألا ترى أن من قال: هَرَّاق، قال: أَهَرِيقُ، ولم يحذف الهاء^(٣) مع الهمزة كما يحذف إذا قال: أَرِيقُ؛ لزوال اجتماع المثلين؟! .
 قيل: إن البديل قد يكون في حكم المبدل منه.

ألا ترى أنك لو سميت رجلاً بـ «هَرَق» لقلت: هَرِيقُ، فلم تصرف كما لا تصرف مع الهمزة، وأن حكم الهاء حكم الهمزة؟! .
 وكذلك الهمزة في «حمراء»، حكمها حكم الألف التي انقلبت عنه في امتناع الصرف.

وكذلك الهمزة في «علياء»، حكمها حكم الياء التي انقلبت عنها في مثل «دِرْحَايَة».

وكذلك قال أبو الحسن: إنك لو سميت بـ «أصيلال» لم تصرفه، فجعلت^(٤) اللام في حكم النون؛ وذلك لما قامت الدلالة عليه من أن النون في «عَطْشَان» لما كانت بدلاً من الهمزة في «حمراء» جرى عليها ما جرى على الهمزة.

فكذلك تكون الهاء إذا كانت بدلاً من الهمزة تجتلب الألف معها كما كانت تجتلب مع الهمزة، وتخفف الهمزة من «أنتم» بعد الألف الفاصلة كما تخفف بعد الألف من^(٥) «ها»، فإن كان ما حكوه في الترجمة حكوه عن أبي عمرو، فإنه يدل على أنه كان يذهب [فيه]^(٦) إلى أنه استفهام، وكذلك ما حكى عن نافع ممدود غير مهموز، يريد: أنه ممدود غير محقق الهمزة.

وأما قراءة عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿هَكَأَنْتُمْ﴾ ممدود مهموز، فإن «ها» فيه تحتمل الوجهين اللذين ذكرناهما في قراءة نافع وأبي عمرو، إلا أنهم حققوا الهمزة التي هي بعد الألف ولم يخففوها كما خففها أبو عمرو ونافع، وإن لم يروا

(١) في ب: نحتج.

(٢) في ب: للتنبيه.

(٣) في ب: الياء.

(٤) في ب: فجعل.

(٥) في أ: في.

(٦) سقط في ب.

إلحاق الألف للفصل بين الهمزتين، كما يراه أبو عمرو في نحو «أأنتم»؛ فينبغي أن تكون «ها» في قولهم حرف التنبيه، ولا تكون الهاء^(١) بدلاً من همزة الاستفهام، كما يجوز أن تكون بدلاً منها على قول من أدخل الألف بين الهمزتين.
قال: ولم يختلفوا في مد «هؤلاء»، و«ألاء».

قال أبو علي: في «هؤلاء» لغتان: المد والقصر كالتى في قول الأعشى: [من الخفيف]

هَآؤُلَى ثُمَّ هَآؤُلَى كُلًّا اغْطِ بِتِ نِعَالًا مَّخْذُوءَةً بِمِثَالِ^(٢)
[و] كلهم قرأ: ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ﴾ [٧٣] غير ممدود^(٤).
إلا ابن كثير فإنه قرأ: ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ﴾ ممدوداً^(٥).

قال أبو علي: فقول الباقيين: ﴿أَنْ﴾ المعنى على قراءة الجماعة: لا تصدقوا إلا لمن تبع دينكم، أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم، وقوله: ﴿قُلْ إِنْ أَلْهَدَىٰ هُذَىٰ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧٣] اعتراض بين المفعول وفعله، والتقدير: لا تصدقوا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا لمن تبع دينكم.

فأما قوله: ﴿أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾ فإن^(٦) أول الآية: ﴿وَقَالَتْ طَآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ءَامِنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ مِمَّا وَجَّهَ النَّهَارَ﴾ [آل عمران: ٧٢] فقوله^(٧):
﴿وَلَا تُؤْمِنُوا... أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ﴾ يكون ﴿تُؤْمِنُوا﴾ فيه متعدياً بالجار؛ كما كان في أول الآية متعدياً به.

(١) في ب: الباء.

(٢) البيت في ديوانه ص(٦١)، وشرح المفصل (٣/١٣٧)، والمقتضب (٤/٢٧٨).
ويروى أول الصدر هكذا:

هؤلا ثم هؤلا
.....

(٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: البحر المحيط (٢/٤٩٧)، وتفسير القرطبي (٤/١١٤)، والمحتسب (١/١٦٣).

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٦)، والبحر المحيط (٢/٤٩٦)، والتيسير (٨٩)، وتفسير

القرطبي (٤/١١٤)، والحجة لابن خالويه (١١٠، ١١١)، والحجة لأبى زرة (١٦٥)،

والسبعة (٢٠٧)، والغيث (١٧٨)، والكشاف (١/١٩٦)، والمجمع (٢/٤٥٩)، وتفسير

الرازي (٢/٤٨٠).

(٦) زاد في أ: في.

(٧) في ب: وقوله.

وإذا حذفت^(١) الجار من «أن» كان موضع «أن» على الخلاف: [يكون]^(٢) في قول الخليل جرًا، وفي قول سيبويه نصبًا.

وأما اللام من^(٣) قوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣] فلا يسهل أن تعلقه بـ «تؤمنوا» وأنت قد أوصلته بحرف آخر جار؛ فتعلق بالفعل جارين؛ كما لا يستقيم أن تعديه إلى مفعولين إذا كان يتعدى إلى مفعول واحد.

ألا ترى أن تعدى الفعل بالجار كتعديه بالهمزة، وتضعيف العين ؟! فكما لا يتكرر هذان، كذلك لا يتكرر الجار.

فإن قلت: فقد جاء: [من الكامل]

فَلَا بُغْيَ لَكُمْ قَنَا وَعُورِضًا وَلَأَقْبِلَنَّ الْخَيْلَ لَابَةً ضَرْغَدٍ^(٤)
والتقدير: لأقبلن بالخيـل^(٥) إلى هذا الموضع.

فإن هذا إنما جاز لأن الثاني من المفعولين مكان؛ فيجوز أن يكون شبه المختص بالمبهم كقولهم: ذهب الشأم، فيمن لم يجعل «الشأم» اسم الجهة، فإذا لم يسهل تعليق المفعولين به حملته على المعنى، والمعنى: لا تقروا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا لمن تبع دينكم؛ كما تقول: أقررت لزيد بألف؛ فيكون اللام متعلقًا بالمعنى، ولا تكون زائدة على حد ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّعْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] ولكن متعلق بالإقرار.

فإن قلت: فهذا فعل قد تعلق بجارين:

فإن الجارين لم يتعلقا^(٦) به على حد أنه^(٧) مفعول بهما، ولكن أحدهما على غير

(١) في أ: حذف.

(٢) سقط في أ.

(٣) في ب: في.

(٤) البيت لعامر بن الطفيل في ديوانه ص(٥٥)، والتنبيه والإيضاح (٣٣/٢)، وتاج العروس (ضرغد، عرض، قبل)، ولسان العرب (ضرغد، عرض، قبل)، ومعجم البلدان (٣/٤٥٦)، وخزانة الأدب (٣/٧٤، ٧٦، ٧٨، ٧٩)، وشرح أبيات سيبويه (١/٢٤٦)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٤٧)، والكتاب (١/١٦٣، ٢١٤)، وبلا نسبة في أسرار العربية ص(١٨٠)، والمخصص (١٥/١٦٣، ١٧/٤٧).

(٥) في ب: الخيل.

(٦) في أ: لم يتعلق بهما.

(٧) في أ: أنهما.

[أنه]^(١) مفعول به، والمفعول به إذا تعدى الفعل إليه بالجار أشبه الظرف؛ ولذلك جاز: «سِيرَ بَزِيدَ فَرَسَخٍ» فأقمت الظرف مقام الفاعل، مع أن في الكلام مفعولاً به على المعنى؛ لما كان المفعول به -الذي هو الجار والمجرور- يشبه الظرف، ولولا ذلك لم يجز: «سِيرَ بَزِيدَ فَرَسَخٍ». فالمعنى: لا تقروا أن يؤتى أحد إلا لمن تبع دينكم، فاللام غير زائدة.

وإن شئت حملت الكلام على معنى الجحود؛ لأن معنى «لا تؤمنوا»: اجحدوا؛ فكأنه قيل: اجحدوا أن يؤتى أحد، أو: اجحدوا بأن يؤتى أحد إلا من تبع دينكم؛ كأنه قيل: اجحدوا الناس إلا من^(٢) تبع دينكم؛ فتكون اللام على هذا زائدة. وقد تعدى «أَمَنَ» باللام في غير هذا.

قال - تعالى - : ﴿فَمَا أَمَنَ لِمُوسَىٰ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ﴾ [يونس: ٨٣].

وقال: ﴿ءَامَنُتُمْ لَمْ يَقُلْ أَنَّ ءَادَنَ لَكُمْ﴾ [الشعراء: ٤٩، وطه: ٧١].

و: ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١].

فتعدى مرة بالباء ومرة باللام.

فأما قوله: ﴿أَن يُوَفَّهَ أَحَدٌ﴾ [فإن قوله: ﴿أَحَدٌ﴾]^(٣) إنما دخل للنفي الواقع في أول الكلام، وهو قوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا﴾ كما دخلت ﴿مِنْ﴾ في قوله: ﴿مَّا يَوْذُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمَشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٥]؛ فكما دخلت ﴿مِنْ﴾ في صلة ﴿أَن يُنَزَّلَ﴾ لأنه مفعول النفي اللاحق لأول الكلام -كذلك دخل ﴿أَحَدٌ﴾ في صلة ﴿أَن﴾ من قوله: ﴿أَن يُوَفَّهَ أَحَدٌ﴾؛ لدخول النفي في أول الكلام.

ووجه قول ابن كثير: أن ﴿أَن﴾ في موضع رفع بالابتداء.

ألا ترى أنه لا يجوز أن يحمل على ما قبله من الفعل لقطع الاستفهام بينهما، كما كان يحمل عليه قبل؟ فارتفع بالابتداء، وخبره: تصدقون به، أو^(٤) تعترفون به، أو تذكرونه لغيركم، ونحو هذا مما دل عليه قوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾،

(١) سقط في ب.

(٢) في أ: لمن.

(٣) في ب: فإن أحداً.

(٤) في ب: و.

وهذا في^(١) قول من قال: أزيد ضربته، ومن قال: أزيداً ضربته، كان ﴿أَنْ﴾^(٢) عنده في موضع نصب، ومثل حذف خبر المبتدأ هنا -لدلالة ما قبل الاستفهام عليه- حذف الفعل في قوله جل وعز: ﴿ءَالْفَنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ [يونس: ٩١]، التقدير: الآن أسلمت حين لا ينفعك الإيمان؛ للإلجاء من أجل المعاينة إلى الإيمان؛ كما قال: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ﴾ [الأنعام: ١٢٨]، فحذف الفعل؛ لدلالة ما قبل الاستفهام عليه؛ فكذلك حذف خبر المبتدأ من قوله: ﴿أَنْ يُؤْتِيَ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣].

ويجوز أن يكون موضع ﴿أَنْ﴾ نصباً؛ فيكون التقدير^(٣): أتشيعون أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم، أو أتذكرون أن يؤتى أحد.

ويدل على جواز ذلك قوله -تعالى-: ﴿أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٧٦]؛ فحديثهم بذلك إشاعة منهم له [و] ذكر وإفشاء. ومثل هذا في المعنى -في قراءة ابن كثير- قوله: ﴿وَإِذَا خَلَا بِبَعْضِهِمْ إِلَى بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٧٦] فويخ بعضهم بعضاً بالحديث بما علموه من أمر النبي ﷺ وعرفوه من صفته^(٤)؛ فهذه الآية في معنى قراءة ابن كثير، ولعله اعتبرها في قراءته [هذه]^(٥).

فإن قلت: فكيف وجه دخول ﴿أَحَدٌ﴾ في قراءة ابن كثير، وقد انقطع من النفي بلحاق الاستفهام، والاستفهام ما بعده منقطع مما قبله، والاستفهام -على قوله- تقرير وتوبيخ، كما أنه في^(٦) قوله: ﴿أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ تقرير؟! وإذا كان تقريراً كان بمعنى الإيجاب، وإذا كان بمعنى الإيجاب، لم يجز دخول ﴿أَحَدٌ﴾ في الكلام؛ كما لم يجز دخوله في الإيجاب.

ألا ترى أن التقرير لا يوجب بالفاء كما لا يوجب الإيجاب بها؟! و﴿أَحَدٌ﴾ على قول ابن كثير -أيضاً- يدل على الكثرة، كما أنه في قول سائرهم ممن لا يستفهم

(١) في أ: من.

(٢) سقط في ب.

(٣) في ب: المعنى.

(٤) في ب: وصفه.

(٥) سقط في ب.

(٦) في أ: على.

كذلك؛ ألا ترى أن بعده: ﴿أَوْ هُجِرُوا﴾ والضمير ضمير جماعة؟!
 فالقول في ذلك: إنه يجوز أن يكون ﴿أَحَدٌ﴾ في هذا الموضع «أحداً» الذي في
 نحو: أحدٍ وعشرين^(١)، وهذه تقع في الإيجاب؛ ألا ترى أنه بمعنى واحد؟!
 وقد قال أحمد بن يحيى: إن «أحداً»، و«وَحَدًا»، و«واحدًا» بمعنى، وجمع
 ضمير ﴿أَحَدٌ﴾؛ لأن المراد به الكثرة، فحمل على المعنى في قوله: ﴿أَوْ هُجِرُوا﴾؛
 وجاز ذلك لأن الأسماء المفردة قد تقع للشيء، [و^(٢)] في المواضع التي يراد بها
 الكثرة، فهذا موضع ينبغي أن ترجح له قراءة غير ابن كثير على قراءته؛ لأن الأسماء
 التي هي مفردة تدل على الكثرة ليس بالمستمر في كل موضع.
 وفي قراءة غيره ليس يعترض هذا، ويقوى قوله: ﴿يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾ [غافر: ٦٧]
 ﴿وَأَجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤] فيمن جعل «الإمام» مثل «كتاب» ولم
 يجعله كـ«صحاف»^(٣).

اختلفوا في ضم الراء وفتحها من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ [٨٠]:
 فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ رفعا^(٤).
 وكان أبو عمرو يختلس حركة الراء تخفيفاً^(٥).
 وقرأ عاصم وابن عامر وحزمة: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ نصباً.
 ولم يختلفوا في رفع الراء من قوله: ﴿أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ﴾ [٨٠].
 إلا اختلاس أبي عمرو^(٦).

قال أبو علي: قال سيبويه: قال^(٧) تعالى: ﴿مَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يُؤْتَيهَ اللَّهُ الْكِتَابَ

(١) في ب: عشرون.

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: مثل صحاف.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٧)، الإعراب للنحاس (٣٤٧/١)، الإملاء للعكبري (٨٣/١)،
 والبحر المحيط (٥٠٧/٢)، التبيان (٥١٢/٢)، التيسير (٨٩)، تفسير الطبري (٥٤٧/٦)،
 تفسير القرطبي (١٢٣/٤)، والحجة لابن خالويه (١١١)، الحجة لأبي زرعة (١٦٨)،
 السبعة (٢١٣)، والغيث (١٧٩)، والكشاف (١٩٨/١).

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٧)، والبحر المحيط (٥٠٧/٢)، والسبعة (٢١٣)، الغيث
 (١٧٩).

(٦) ينظر: الغيث (١٧٩).

(٧) في أ: قوله.

وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولُ لِلنَّاسِ ﴿آل عمران: ٧٩﴾ ثم قال: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ فجاءت منقطعة من الأول؛ لأنه أراد: ولا يأمركم الله. قال: وقد نصبها بعضهم على قوله: ما كان لبشر... أن يأمركم أن تتخذوا.

ومما يقوى الرفع أنه في حرف ابن مسعود^(١) -زعموا-: ﴿ولن يأمركم﴾ فهذا يدل على الانقطاع من الأول.

ومما يقوى النصب أنه قد جاء في السير فيما ذكر^(٢) بعض شيوخنا أن اليهود قالوا للنبي ﷺ: أتريد -يا محمد- أن نتخذك رباً؟! فقال الله -تعالى-: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ... وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾^(٣).

اختلفوا في فتح التاء واللام والتخفيف وضمها والتشديد في قوله - جل وعز -: ﴿تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ﴾ [٧٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿تَمْلَمُونَ﴾ بإسكان العين ونصب اللام^(٤).
وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿تُعَلِّمُونَ﴾ مثقلاً.
قال أبو علي: قال سيبويه: علمت: أدبت، وأعلمت: آذنت، والباء في قوله: ﴿بِمَا كُنْتُمْ﴾ متعلقة بقوله: ﴿كُونُوا﴾ من قوله: ﴿وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّكُمْ بِمَا كُنْتُمْ﴾ [آل عمران: ٧٩].

ومثل ذلك قول طفيل^(٥): [من الطويل]

(١) ينظر: البحر المحيط (٥٠٧/٢)، تفسير الطبري (٥٤٧/٦)، تفسير القرطبي (١٢٣/٤)، المعاني للفرأ (٢٤٤/١)، تفسير الرازي (٤٨٩/٢).

(٢) زاد في أ: عن.

(٣) ذكره السيوطي في الدر (٨٢/٢)، وعزه لابن إسحاق وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي في الدلائل عن ابن عباس.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٧)، الإملاء للعكبري (٨٢/١)، الإعراب للنحاس (٣٤٦/١)، البحر المحيط (٥٠٦/٢)، التبيان للطوسي (٥١٠/٢)، التيسير للداني (٨٩)، تفسير الطبري (٥٤٤/٦، ٥٤٥)، تفسير القرطبي (١٢٣/٤)، والحجة لابن خالويه (١١٢)، والحجة لأبي زرعة (١٦٧)، السبعة (٢١٣)، الغيث (١٧٩)، النشر لابن الجزري (٢٤٠/٢).

(٥) طفيل بن عوف بن كعب، من بني غنى، من قيس عيلان: شاعر جاهلي فحل، من الشجعان. وهو أوصف العرب للخيّل، وربما سمي «طفيل الخيل»؛ لكثرة وصفه لها. ويسمى أيضاً: «المحبر» بتشديد الباء؛ لتحسينه شعره. عاصر النابغة الجعدي، وزهير بن =

نَزَائِعَ مَقْدُوفًا عَلَى سَرَوَاتِهَا بِمَا لَمْ تُخَالِسْهَا الْعِزَّةُ وَتُرَكَّبِ^(١)
وقول الأعشى: [من المتقارب]

..... قَالَتْ بِمَا قَدْ أَرَاهُ بِصِيرًا^(٢)

فأما «ما» في كلتا القراءتين فهي التي مع الفعل بتأويل المصدر مثل «أن» الناصبة للفعل في أنها مع الفعل كذلك، والتقدير: بكونكم تعلمون، ولا عائد من الصلة إلى الموصول.

يدلك^(٣) على [ذلك]^(٤) أنه لا يخلو الذكر إن عاد من أن يكون من^(٥) قوله: ﴿كُنْتُمْ﴾، أو من: ﴿تَعْلَمُونَ﴾؛ فلا يجوز أن يعود من قوله: ﴿كُنْتُمْ﴾؛ لأن قوله ﴿تَعْلَمُونَ﴾ في موضع نصب.

ألا ترى أن التقدير: بكونكم عالمين للكتاب؟! وإذا كان في موضع نصب لم يجوز أن يقدر في الكلام راجع إلى الموصول؛ لاستيفائه المفعول الذي يقتضيه ظاهراً. ولا يجوز أن يعود من ﴿تَعْلَمُونَ﴾؛ لأن قوله: ﴿تَعْلَمُونَ﴾ قد استوفى أيضاً المفعول الذي يقتضيه وهو قوله: ﴿أَلَكِئْتَبْ﴾ فإذا كان كذلك علمت أنه لا راجع في الصلة إلى الموصول.

ومثل ذلك قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠]. ومثله قوله: ﴿فَالْيَوْمَ نَنْسِفُهُمْ كَمَا نَسَوُا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا وَمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ [الأعراف: ٥١].

التقدير: كنسيانهم^(٦) لقاء يومهم هذا، وككونهم^(٧) بآياتنا جاحدين.

= أبي سلمى، ومات بعد مقتل هرم بن سنان. له «ديوان شعر - ط» صغير. كان معاوية يقول: خلوا لي طفيلًا، وقولوا ما شئتم في غيره من الشعراء. ينظر: الأعلام (٣/٢٢٨).

(١) تقدم.

(٢) عجز بيت، وصدرة:

على أنها إذ رأتنى أقا د

ينظر ديوانه ص (١٤٥)، ولسان العرب (عز، عمم).

(٣) في ب: يدل.

(٤) سقط في ب.

(٥) في ب: في.

(٦) في ب: بنسيانهم.

(٧) في ب: وبكونهم.

فأما قوله: ﴿تَعْلَمُونَ﴾: فهو من العلم الذى يراد به المعرفة؛ فيتعدى إلى مفعول واحد، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾ [البقرة: ٦٥]، ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، فإذا ضَعُفَت العين تعدى إلى مفعولين؛ كما أنك لو نقلت بالهمزة كان كذلك، فالمفعول الثانى من قوله فى قراءة من قرأ: ﴿تُعْلَمُونَ أَلْكِتَابَ﴾ محذوف، التقدير: بما كنتم تعلمون الناس الكتاب، أو: غيركم الكتاب، ونحو هذا؛ وحذف [هنا]^(١) لأن المفعول به قد يحذف من الكلام كثيراً.

ومثل ذلك قوله - تعالى - : ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١] فهذا منقول من: عَلِمَ آدَمُ الْأَسْمَاءَ، وعَلَّمَهُ اللهُ الْأَسْمَاءَ.

وحجة من قال: ﴿بما كنتم تَعْلَمُونَ﴾، أن أبا عمرو قال -فيما زعموا-: يصدقها^(٢): ﴿تُدْرُسُونَ﴾، ولم يقل: ﴿تُدْرُسُونَ﴾، ومن حجتها أن العالم الدارس قد يدرك بعلمه ودرسه مما^(٣) يكون داعياً إلى التمسك بعلمه، والعمل به ما يدركه العالم المعلم فى تعليمه.

ألا ترى أنه يتكرر عليه فى درسه ما يتكرر فى تعليمه مما ينبه ويبصر من اللطائف التى يثيرها النظر فى حال الدرس؟ [قال أبو زيد كلاماً معناه: لا يكون الدرس درساً حتى تقرأه على غيرك]^(٤).

وحجة من قال: ﴿تُعْلَمُونَ﴾، أن التعليم أبلغ فى هذا الموضع؛ لأنه إذا علم الناس فلم يعمل بعلمه، ولم يتمسك بدينه كان مع استحقاق الذم بترك عمله بعلمه داخلاً فى جملة من وُيخ بقوله: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٤]. ومن حجتهم: أن الذى يَعْلَم لا يكون إلا عالماً بما يُعْلَم؛ فإذا علم كان عالماً، فـ «يُعْلَم» فى هذا الموضع أبلغ؛ لأن المعلم عالم، والعالم لا يدل على «عَلَّمَ». واختلَفوا فى فتح اللام وكسرها من قوله: ﴿لَمَّا أَتَيْتُكُمْ﴾ [٨١]: فقرأ حمزة وحده: ﴿لَمَّا﴾ مكسورة اللام^(٥).

(١) سقط فى ب.

(٢) فى ب: تصديقها.

(٣) فى أ: ما.

(٤) ما بين المعقوفين سقط فى ب.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٧)، الإعراب للنحاس (٣٤٨/١)، الإملاء للمكبرى (٨٣/١)، =

وقرأ الباقر، وأبو بكر عن عاصم: ﴿لَمَّا﴾ مفتوحة اللام.

وروى هيرة عن حفص عن عاصم: ﴿لَمَّا﴾ بكسر اللام، وذلك غير محفوظ عن حفص عن عاصم، والمعروف عن عاصم في رواية حفص وغيره: فتح اللام. قال أبو علي: وجه قراءة حمزة: ﴿لَمَّا آتَيْتُكُمْ﴾ - بكسر اللام - أنه يتعلق بالأخذ؛ كأن المعنى: أخذ ميثاقهم لهذا؛ لأن من يؤتى الكتاب والحكمة يؤخذ عليهم الميثاق لما أوتوه من الحكمة، وأنهم الأفاضل وأماثل الناس.

فإن قلت: رأيت الجملة التي هي قسم هل يفصل بينها وبين المقسم عليه بالجاء؟ قيل: قد قالوا: «بالله» والجاء والمجرور متعلقان بالفعل والفاعل المضمرين. وكذلك قوله: [من الطويل]

أَلَمْ تَرِنِي عَاهَدْتُ رَبِّي...
عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ...
(١) ...

فيمن جعل «لا أشتم» يتلقى قسمًا، وهو قول الأكثر. علق قوله: «على حلقة» بـ «عاهدت»؛ فكذاك قوله: ﴿لَمَّا آتَيْتُكُمْ﴾ في قراءة حمزة.

فإن قيل^(٢): إن «ما» في قوله: [﴿لَمَّا﴾]^(٣) موصولة؛ فلا يجوز أن تكون غير موصولة، كما جاز ذلك في قول من فتح اللام؛ فإذا كان كذلك، وجب^(٤) أن يرجع

= البحر المحيط (٢/٥٠٩)، التبيان للطوسي (٢/٥١٣)، التيسير للداني (٨٩)، الحجة لابن خالويه (١١١)، الحجة لأبي زرع (١٦٨)، السبعة لابن مجاهد (٢١٣)، الغيث للصفاقسي (١٧٩)، الكشف للزمخشري (١/١٩٨).

(١) جزءان من صدرى بيتين، وبعدهما:

..... وَأُنْسِي
..... لَبِينَ رَتَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامٍ
..... مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِّنْ فِئِ زُورٍ كَلَامٍ

والبيتان للفرزدق في ديوانه (٢/٢١٢)، وأمالى المرتضى (١/٦٣، ٦٤)، وتذكرة النحاة ص (٨٥)، وخزانة الأدب (١/٢٢٣، ٤/٤٦٣، ٤٦٥)، وشرح أبيات سيبويه (١/١٧٠)، وشرح المفصل (٢/٥٩، ٦/٥٠)، والكتاب (١/٣٤٦)، ولسان العرب (خرج) (البيت الثانى)، والمحتسب (١/٥٧)، والمقتضب (٤/٣١٣)، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب (١/١٧٧)، ولسان العرب (رتج) (البيت الأول)، ومغنى اللبيب (٢/٤٠٥)، والمقتضب (٣/٢٦٩).

(٢) في ب: قال.

(٣) سقط في أ.

(٤) في ب: لزوم.

من الجملة المعطوفة على الصلة ذكر إلى الموصول، وإلا لم يجز.
 ألا ترى أنك لو قلت: الذى قام أبوه ثم انطلق زيد ذاهب- لم يجز، إذا لم يكن
 راجعٌ مذكور، [أو مقدر]^(١) محذوف؟

قيل: يجوز أن يكون المظهر بمنزلة المضمّر.

ألا ترى أن قوله: «ما معكم» هو فى المعنى: ما أوتوه من الكتاب والحكمة؛ فهذا
 يكون على قياس قول أبى الحسن مثل قوله: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ
 أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠].

والمعنى كأنه قال: لا يضيع أجرهم لأن المحسنين هم من يتقى ويصبر؛ وكذلك
 قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾
 [الكهف: ٣٠]، المعنى عنده^(٢): إنا لا نضيع أجرهم؛ لأن من أحسن عملاً هم
 الذين آمنوا وعملوا الصالحات.

فكذلك قوله: ﴿لَمَّا ءَاتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا
 مَعَكُمْ﴾ تقديره: مصدق له: أى: مصدق لما آتيتكم من كتاب وحكمة.
 ألا ترى أن ما معهم هو ما أوتوه من كتاب وحكمة؟! فهذا وجه.

ويجوز فيه شىء آخر، وهو أن يكون: ﴿لَمَّا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ
 رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾ أى: بتصديقه، أى: بتصديق ما آتيتكموه،
 فحذف من الصلة؛ وحسن الحذف للطول، كما حسن الحذف للطول فيما ذكره^(٣)
 الخليل من قولهم: «ما أنا بالذى قائل لك شيئاً».

فأما من فتح اللام فقال: ﴿لَمَّا ءَاتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ﴾ فإن
 «ما» فيه تحتل^(٤) تأويلين:

أحدهما: أن تكون موصولة.

والآخر: أن تكون للجزء.

فمن قدرها موصولة، كان القول فيما يقتضيه قوله: ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ

(١) فى ب: وليس يقدر.

(٢) فى أ: عندهم.

(٣) فى ب: حكاة.

(٤) فى أ: يحتمل.

لِمَا مَعَكُمْ ﴿[آل عمران: ٨١] من الراجع إلى الموصول - ما تقدم ذكره في وجه قراءة حمزة. فأما الراجع إلى الموصول من الجملة الأولى فالضمير المحذوف من الصلة تقديره: لما آتيتكموه؛ فحذف الراجع كما حذف من قوله: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١] ونحو ذلك. واللام في ﴿لَمَّا﴾ فيمن قدر «ما» موصولة لام الابتداء وهي المتلقية^(١) لما أجرى مجرى القسم من قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ﴾ [آل عمران: ٨١] وموضع «ما» رفع بالابتداء، و: الخبر: ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾ [آل عمران: ٨١] و«لتؤمنن» متعلق بقسم محذوف، المعنى: والله لتؤمنن به.

فإذا قدرت «ما» للجزاء كانت «ما» في موضع نصب بـ ﴿ءَاتَيْتُكُمْ﴾ و﴿جَاءَكُمْ﴾ في موضع جزم بالعطف على ﴿ءَاتَيْتُكُمْ﴾، واللام الداخلة على «ما» لا تكون المتلقية للقسم، ولكن تكون بمنزلة اللام في قوله: ﴿لَئِنْ لَّمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٦٠]، والمتلقية للقسم قوله: ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾، كما أنها في قوله: ﴿لَئِنْ لَّمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ﴾ قوله: ﴿لَنُغْرِبَنَّكَ بِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦٠]. وهذه اللام الداخلة على «إن» في «لئن» لا يعتمد القسم عليها؛ فلذلك جاز حذفها تارة وإثباتها تارة، كما قال: ﴿وَإِنْ لَّمْ يَنْتَهِوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [المائدة: ٧٣] فتلحق هذه اللام مرة «إن» ولا تلحق أخرى؛ كما [أن]^(٢) «أن» كذلك في قوله: «والله، أن لو فعلت لفعلت»، و: «والله لو فعلت لفعلت». فهذه اللام بمنزلة «أن» الواقعة بعد «لو».

قال سيبويه: سألته. يعنى الخليل. عن قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَّا ءَاتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحَكَمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصَرُنَّهُ﴾ [آل عمران: ٨١] فقال: «ما» ههنا بمنزلة «الذى»، ودخلتها اللام كما دخلت على «إن» حين قلت: لئن فعلت لأفعلن، فاللام التى فى «ما» مثل هذه التى فى «إن»، واللام التى فى الفعل كهذه التى فى الفعل ههنا.

قال أبو عثمان: -فيما حكى عنه أبو يعلى [بن أبى زرة]^(٣): زعم سيبويه أن

(١) فى أ: المنقلبة.

(٢) سقط فى أ.

(٣) سقط فى ب.

«ما» ههنا بمنزلة «الذى»، ثم فسر تفسير الجزء.

والقول فيما قاله من أن ﴿لَمَّا﴾ بمنزلة «الذى»:- إنه أراد أنه اسم كما أن «الذى» اسم، وليس بحرف كما كان حرفاً فى قوله: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُوقِنَهُمْ﴾ [هود: ١١١]، ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا مَتَّعُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٥].

فهذا المعنى أراد بقوله: أنه بمنزلة «الذى» ولم يرد أنها موصولة كـ «الذى». وإنما لم يحمله سيبويه على أن «ما» موصولة بمنزلة «الذى»؛ لأنه لو حمله على ذلك للزم أن يكون فى الجملة المعطوفة على الصلة ذكر يعود إلى^(١) الموصول؛ فلما لم ير ذلك مُظهرًا، ولم ير أن يضع المظهر موضع المضمّر - كما يراه أبو الحسن - عدل عن القول بأن «ما» موصولة إلى أنها للجزء.

ولا يجيز سيبويه: [من الطويل]

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ بِتَارِكِ حَقِّهِ وَلَا مُنْسِيٍّ أَبُو زَيْدٍ...^(٢)
إذا كان «أبو زيد» كنيته؛ لأنه ليس باسمه الظاهر ولا المضمّر، وأبو الحسن يجيز ذلك؛ فلم يحمل الآية على ما لا يراه، ولم يحملها على الحذف من المعطوف على الصلة أيضًا؛ لأنه ليس بالكثير، ولا بموضع يليق به الحذف؛ ألا ترى أنها إنما تذكر للإيضاح.

فإن قلت: فمن جعل «ما» موصولة فى قوله: ﴿لَمَّا ءَاتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحَكَمٍ﴾ [آل عمران: ٨١] وجب أن تكون على قوله ابتداء، وإذا [كانت ابتداء اقتضت]^(٣) خبرًا؛ فما خبر هذا المبتدأ؟

قيل: خبره قوله: ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾، والذكر الذى فى «به» يعود على الذى

(١) فى أ: على.

(٢) وتمامه:

..... ولا متيسر

وهو للفرزدق فى ديوانه (٣١٠/١)، وخزانة الأدب (٣٧٥/١، ٣٧٩، ١٤٢/٤)، والدرر (١٢٩/٢)، وشرح أبيات سيبويه (١٩٠/١)، والكتاب (٦٣/١)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (١٢٨/١).

ويروى: «معن» بدل «أبو زيد»، لكن هكذا ذكره أبو على، ثم بنى استشهاده على ما ذكره.

(٣) فى أ: كان ابتداء اقتضى.

آتيتكموه، والذكر الذى فى «لتنصرنه» يعود على «رسول» المتقدم ذكره، ولا يجوز أن يعود الذكر الأول أيضًا على «رسول»؛ لبقاء الموصول حينئذ غير عائد إليه من خبره ذكر.

فأما من جعله جزاء فإنه لا يمتنع -على رأيه- أن يكون الذكر فى ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾ عائداً أيضًا على «رسول» المتقدم ذكره؛ لأن «ما» إذا كانت للجزاء لا تحتاج إلى عائد ذكر، كما تحتاج إليه «ما» التى بمنزلة «الذى» فى أنها موصولة؛ لأن «ما» إذا كانت جزاءً مفعولٌ بها، والمفعول لا يحتاج إلى عائد ذكر.

فإن قلت: فما وجه قوله: ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ﴾، والنيبون لم يأتهم الرسول؛ ألا ترى أن النبى ﷺ لم يكن فى وقته رسول ولا نبى، وإنما الذين كانوا فى زمانه أهل الكتاب؟!

قيل: يجوز أن يعنى بذلك أهل الكتاب فى المعنى؛ لأن الميثاق إذا أخذ على النبين، فقد أخذ على الذين أوتوا كتبهم من أمهم، وعامة ما شرع للأنبياء قد شرع لأمهم وأتباعهم، يبين^(١) ذلك: أن الفروض التى تلزمنا تلزم نبينا ﷺ، وإذا كان كذلك، فأخذ الميثاق على النبين كأخذ ميثاق الذين أوتوا كتبهم من أمهم؛ ومن ثم جاء نحو: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [الطلاق: ١] فجمع النبى ﷺ ومن تبعه^(٢) فى الخطاب الواحد؛ فهذا من جهة المعنى.

ويجوز من جهة اللفظ أن يكون المراد: وإذا أخذ الله ميثاق أمم النبين أو أتباع النبين. وأهل الكتاب إنما يأخذ عليهم الميثاق الأنبياء الذين أوتهم بالكتب، كما أخذه نبينا -عليه السلام- على أمته فيما جاء من قوله: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولِ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ [الحديد: ٨].

اختلفوا فى التاء والنون من قوله تعالى: ﴿ءَاتَيْنَاكُمْ﴾ [٨١].

فقرأ نافع وحده: ﴿آتيناكم﴾ بالنون^(٣).

(١) فى ب: من.

(٢) فى ب: معه.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٧)، الإملاء (٨٣/١)، التبيان (٥١٣/٢)، التيسير (٨٩)، تفسير الطبرى (٥٥٠/٦)، الحجة لابن خالويه (١١١، ١١٢)، الحجة لأبى زرة (١٦٩)، السبعة (٢١٤)، الغيث (١٧٩)، النشر (٢٤١/٢).

وقرأ الباقون: ﴿ءَاتَيْنَاكُمْ﴾ بالتاء.

[قال أبو على^(١): الحجة لنافع في قراءته: ﴿لَمَّا آتَيْنَاكُمْ﴾، قوله - تعالى - : ﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ [الإسراء: ٥٥]، ﴿وَأَتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيحًا﴾ [مريم: ١٢]، ﴿وَأَتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَيِّنَ﴾ [الصافات: ١٧] ونحو ذلك.

وحجة من قال: ﴿ءَاتَيْنَاكُمْ﴾، قوله: ﴿هُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ عَلَى عَبْدِهِ ءِآيَاتٍ يَبَيِّنَاتٍ﴾ [الحديد: ٩] و: ﴿زَلَّ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ﴾ [آل عمران: ٣]، و: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾ [الكهف: ١].

اختلفوا في الياء والتاء من قوله - تعالى - : ﴿يَبْغُونَ﴾، و: ﴿يُرْجَعُونَ﴾ [٨٣]: فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿يَبْغُونَ﴾، بالياء المفتوحة، ﴿وَالِيهِ تُرْجَعُونَ﴾ بالتاء مضمومة.

وقرأهما الباقون: ﴿تَبْغُونَ﴾^(٢)، ﴿وَالِيهِ تُرْجَعُونَ﴾ بالتاء جميعاً^(٣). وروى حفص عن عاصم: ﴿يَبْغُونَ﴾، و﴿يُرْجَعُونَ﴾ بالياء - جميعاً - : قال أبو على: هذا مخاطبة للنبي ﷺ بدلالة قوله: ﴿قُلْ ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ٨٤] فإذا كان كذلك كان هذا حجة لمن قرأ بالتاء على تقدير: قل لهم: ﴿أفغير دين الله تبغون﴾، و﴿إليه تُرْجَعُونَ﴾ [آل عمران: ٨٣]، ليكون مثل «تَبْغُونَ» في أنه خطاب.

ويؤكد التاء في «تُرْجَعُونَ» أنهم كانوا منكرين للبعث، ويدل على «ترجعون» ﴿إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٥].

وحجة من قرأ بالياء: ﴿يَبْغُونَ﴾ أنه على تقدير: قل؛ كأنه قل لهم: أفغير دين الله يبغون، وإليه يرجعون؟! فهذا لأنهم غيب فجاء على لفظ الغيبة، وكذلك: ﴿وَالِيهِ يُرْجَعُونَ﴾. وقد تقدم القول في «تُرْجَعُونَ» و﴿يُرْجَعُونَ﴾، والمعنى على

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٧)، الإملاء (٨٣/١)، البحر المحيط (٥١٥/٢)، السبعة (٢١٤)، الحجة لابن خالويه (١١٢)، الحجة لأبي زرعه (١٧٠)، الغيث (١٨٠)، المجمع (٤٦٩/٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٧)، البحر المحيط (٥١٦/٢)، التيسير (٨٩)، تفسير الطبري (٥٦٣/٦، ٥٦٤)، الحجة لابن خالويه (١١٢)، السبعة (٢١٤)، الغيث (١٨٠)، النشر (٢٤١/٢).

الوعيد، أى: أيبغون غير دين الله، ويزيغون عن دينه مع أن مرجعهم إليه، فيجازيهم على رفضهم له وأخذهم [ما] ^(١) سواه؟.

قوله: ﴿إِصْرِي﴾ [٨١]:

قال:

كلهم قرأ ﴿إِصْرِي﴾ بكسر الألف.

إلا ما حدثنى به محمد بن أحمد بن واصل قال: حدثنا محمد بن سعدان عن معلى بن منصور عن أبى بكر عن عاصم أنه قرأ: ﴿أُصْرِي﴾ بضم الألف ^(٢).

قال أبو على: يشبه أن يكون الضم فى «الأُصْر» لغة فى «الإِصْر».

اختلفوا فى نصب الحاء وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧].

فقرأ حمزة والكسائى وحفص عن عاصم: ﴿حِجُّ الْبَيْتِ﴾ بكسر الحاء.

وقرأ الباقون: ﴿حِجُّ الْبَيْتِ﴾ بفتح الحاء ^(٣).

قال أبو على: قال سيبويه: حِجٌّ حِجًّا، مثل: ذكر ذِكْرًا؛ ف«حِجٌّ» على هذا مصدر، فهذا حجة لمن كسر الحاء.

وقال أبو زيد: قال المفضل: أنشدنى أبو الغول هذا البيت لبعض أهل اليمن:

[من الرجز]

لَاهِمَّ إِنْ كُنْتُ قَبِلْتُ حَجَّيْخَ
فَلَا يَزَالُ شَاجِحٌ يَأْتِيكَ بَيْخٌ ^(٤)

(١) سقط فى ب.

(٢) ينظر: البحر المحيط (٥١٣/٢)، السبعة (٢١٤)، الكشف (١٩٩/١)، تفسير الرازى (٢/٤٩٣).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٨)، الإملاء (٨٤/١)، البحر المحيط (١٠/٣)، التبيان (٢/٥٣٦)، التيسير (٩٠)، الحجة لابن خالويه (١١٢)، الحجة لأبى زرعة (١٧٠)، السبعة (٢١٤)، الغيث (١٨٠)، النشر (٢٤١/٢).

(٤) الرجز لرجل من اليمانيين فى الدرر (٤٠/٣)، والمقاصد النحوية (٥٧٠/٤)، وبلا نسبة فى الدرر (٢٢٩/٦)، وسر صناعة الإعراب (١٧٧/١)، وشرح الأشموني (٤٤٩/٢)، وشرح التصريح (٣٦٧/٢)، وشرح شافى ابن الحاجب (٢٨٧/٢)، وشرح شواهد الشافى ص (٢١٥)، وشرح المفصل (٧٥/٩)، ولسان العرب (دلق)، ومجالس ثعلب (١/١٤٣)، والمحتسب (٧٥/١)، والمقرب (١٦٦/٢)، والممتع فى التصريف =

قال أبو علي: فقلوه: «حَجَّتِي» «مصدر»؛ [يقال: «حَجَّجت، حَجَّة»].

قال أبو زيد: الحَجَج: السنون، واحدها^(١) حَجَّة.

قال أبو علي: يدل على ذلك قوله -عز وجل-: ﴿عَلَّجَ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حِجَجٌ﴾

[القصص: ٢٧]. وقال أبو زيد: والحَجَّة، من «حَجَّ البيت»: الواحدة.

وقال سيبويه: قالوا: غزاة، فأرادوا عمل وجه واحد؛ كما قالوا: حَجَّة،

يريد^(٢): عمل سنة [واحدة]^(٣)، ولم يجيئوا بها على الأصل، ولكنه اسم له.

فقلوه: «لم يجيئوا بها»^(٤) على الأصل، أى: على الفتح الذى هو للدفعه من

الفعل، ولكن كسروه فجعلوه اسمًا لذا المعنى كما أن غزاة كذلك، ولم تجئ فيه

«الغزوة»، وكان القياس [أن تجيء].^(٥)

قال أبو زيد: ويقال: حجّ.

وأنشد: [من الرجز]

أَصْوَاتُ حِجٍّ مِنْ عُمَانَ غَادِي^(٦)

قال: يريد: أصوات حُجاج.

وأنشد أبو زيد: [من الرجز]

وَإِنْ رَأَيْتَ الْحَجَجَ الرَّوَادَا

فَوَاصِرًا لِلْعُمَرِ أَوْ مَوَادِدَا^(٧)

ف«الحجج» اسم السنين، كما قدمه.

وقولهم: حج فى الحجاج، يجوز أن يكون تسمية بالمصدر على قول من كسر؛

فيكون ك«زور» و«عدل»، ويجوز أن يكون اسمًا صيغ للجمع: كقوم ورهط.

= (١/٣٥٥)، ونوادير أبي زيد ص(١٦٤)، وجمع الهوامع (١/١٧٨، ٢/١٥٧).

(١) فى ب: واحدها.

(٢) زاد فى أ: فيه.

(٣) سقط فى ب.

(٤) فى ب: به.

(٥) سقط فى ب.

(٦) تقدم.

(٧) الرجز بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١/٩٥٢) والخصائص (١/١٦١)، (٣/٨٧)، ونوادير

أبى زيد ص (١٦٤).

اختلفوا في الياء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ [١١٥]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر: بالتاء، وكان أبو عمرو لا يبالى كيف قرأهما بالياء، أو بالتاء^(١).

وقال على بن نصر عن هارون عن أبي عمرو: بالياء، ولم يذكر التاء.

وكان حمزة والكسائي وحفص عن عاصم يقرءونها بالياء.

[قال أبو على]^(٢): حجة من قرأ بالتاء [قوله]:^(٣) ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾ [الإسراء: ٧]، وقوله: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، وقوله: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ وَتَكْرَدُوا﴾ [البقرة: ١٩٧]، وقوله: ﴿يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ أى: يجازى^(٤) عليه.

وحجة من قرأ بالياء أنه قد تقدم ﴿أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتَّبِعُ آيَاتِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٣]، ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥].

اختلفوا في ضم الضاد وتشديد الراء، وكسر الضاد، وتخفيف الراء من قوله - تعالى-: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾ [١٢٠].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾ بكسر الضاد وتخفيف الراء^(٥). وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾: بضم الضاد وتشديد الراء.

[حدثنا ابن مجاهد قال:]^(٦) أخبرني أبو عبد الله محمد بن عبد الله المقرئ^(٧) عن

(١) ينظر: الإملاء (١/٨٦)، البحر المحيط (٣/٣٦)، التبيان (٢/٥٦٦)، التيسير (٩٠)، تفسير الطبري (٧/١٣١، ١٣٢)، تفسير القرطبي (٤/١٧٧)، السبعة (٢١٥)، الغيث (١٨٢)، الحجة لابن خالويه (١١٣)، الحجة لأبي زرعة (١٧٠).

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في ب.

(٤) في ب: يجاز.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٨)، الإعراب (١/٣٦١)، الإملاء (١/٨٦)، البحر المحيط (٣/٤٣)، التبيان (٢/٥٧٥)، التيسير (٩٠)، الحجة لابن خالويه (١١٣)، الحجة لأبي زرعة (١٧١)، السبعة (٢١٥)، الغيث (١٨٢)، الكشف (١/٢١٣)، النشر (٢/٢٤٢)، المعاني للقرء (١/٢٣٢).

(٦) سقط في أ.

(٧) كذا في الأصول. وقد ذكر ابن الجزرى خطأ ابن مجاهد في هذا المقرئ؛ إذ هو محمد بن =

عبد الرزاق بن الحسن^(١) قال: حدثنا أحمد بن جبير^(٢) قال: حدثنا الحجاج الأعور^(٣) عن حمزة أنه قرأ: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾ مثل قراءة أبي عمرو.

= أحمد بن عمر بن أحمد بن سليمان، أبو بكر الضرير الرملي، من رملة لد، يعرف بالداجوني الكبير، إمام كامل ناقل رجال مشهور ثقة، أخذ القراءة - عرضاً وسماعاً - عن الأخفش بن هارون ومحمد بن موسى الصوري وابن الحويرس واليساني وابن مامويه وموسى بن جرير وعبد الله بن جبير وعبد الرزاق بن الحسن وعبد الله بن أحمد بن سليمان والعباس بن الفضل ابن شاذان وأحمد بن عثمان بن شبيب وإسحاق الخزاعي وأبي ربيعة فيما ذكره الهذلي، ولا أعلم أحداً ذكر ذلك غيره، روى القراءة عنه - عرضاً وسماعاً - العباس ابن محمد الرملي - يعرف بالداجوني الصغير - وهو ابن خالة أبي بكر هذا وبه عرف، وأحمد ابن نصر الشذائي وزيد بن علي بن أبي بلال وأحمد بن بلال ويوسف بن بشر بن آدم وأحمد العجلي وعبد الله ابن محمد بن فورك، وسمع منه الحروف أحمد بن محمد النحاس والحسن بن رشيق وحدث عنه ابن مجاهد وحدث هو عن ابن مجاهد، وصنف كتاباً في القراءات، مات في رجب سنة أربع وعشرين وثلاثمائة عن إحدى وخمسين سنة.

ينظر: الغاية (٧٧/٢)، وقد صححه ابن مجاهد في سورة الأنعام.

(١) عبد الرزاق بن الحسن بن عبد الرزاق - ويقال: ابن عبد الله - ابن عمرو العجلي، أبو القاسم، ويقال: أبو الحسين، الأنطاكي الوراق، شيخ مقري، وهو والد إبراهيم، روى القراءة عن أحمد بن جبير الأنطاكي، وقال الداجوني: إنه قرأ على عبد الله بن ذكوان، قال: وقد قرأ على أيوب القاري بعد قراءته على ابن ذكوان. قال أبو عمرو الحافظ: وهذا لا يصح؛ لأن أيوب مات سنة ثمان وسبعين ومائة ومات عبد الرزاق في عشر التسعين ومائتين. قلت: قد أسند قراءته على أيوب بن تميم غير واحد من الأئمة مثل: الحافظ أبي العلاء وغيره، والله أعلم. وروى القراءة أيضاً عن البزى - فيما ذكره الهذلي - وعن حمزة بن القاسم الأحول، قال: أبو عبد الله الحافظ: بقي إلى حدود التسعين ومائتين. قال: أبو العلاء الحافظ وكان إمام جامع دمشق.

ينظر: الغاية (٣٨٤/١).

(٢) أحمد بن جبير بن محمد بن جعفر بن أحمد بن جبير، أبو جعفر - وقيل: أبو بكر - الكوفي، نزيل أنطاكية، كان أصله من خراسان، سافر إلى الحجاز والعراق والشام ومصر، ثم أقام بأنطاكية فنسب إليها، كان من أئمة القراء، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن الكسائي وعن سليم وعبيد الله بن موسى وكردم المغربي وإسحاق المسيبي صاحب نافع وعبد الوهاب بن عطاء واليزيدي وعائذ بن أبي عائذ وحجاج بن محمد الأعور والحسين بن عيسى وعمرو بن ميمون القناد.

قال الداني: إمام جليل ثقة ضابط، وقال في جامعه: روى عن أبي بكر القراءة غير مستوعبة، واعتمد على ما رواه الكسائي عن أبي بكر، قرأ عليه محمد بن العباس بن شعبة ومحمد بن علان. وتوفي سنة ثمان وخمسين ومائتين يوم التروية، ودفن يوم عرفة بعد الظهر بباب الجنان. ينظر: الغاية (٤٢/١، ٤٣).

(٣) حجاج بن محمد، أبو محمد، الأعور المصيصي الحافظ، روى القراءة عن حماد بن سلمة عن أبي سمكة كثير وعن أبي عمرو بن العلاء، وعن هارون بن موسى عنه وعن حمزة وعن =

قال أبو علي: من قال: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾ جعله من «ضار، يضير» مثل: «باع، يبيع» وحجته قوله: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرٌ﴾ [الشعراء: ٥٠] ف«ضير» مصدر كالبيع.

وقال الهذلي: [من الطويل]

فَقُلْتُ تَحْمِلُ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا^(١)
وحجة من قال: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾، قوله -تعالى-: ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾ [يونس: ١٨]؛ فكلتا القراءتين حسنة لمجيئهما - جميعاً - في التنزيل.
قال:

وكلهم قرأ: ﴿مُنْزَلِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤] خفيف^(٢) الزاي.

غير ابن عامر فإنه قرأ: ﴿مُنْزِلِينَ﴾ مشدد الزاي^(٣).

قال أبو علي: حجة ابن عامر: ﴿نَزَّلَ الْمَلَكُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر: ٤].

ألا ترى أن [تنزل مطاوع نزل ينزل، تقول: نَزَلَتْ فَتَنْزِلُ]^(٤) وقوله جل اسمه: ﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَكُكَةَ﴾ [الأنعام: ١١١]؟! وحجة من خفف قوله: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٨]، ﴿أَنْزَلْنَا مَلَكًا لَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [الأنعام: ٨].

و[من]^(٥) حجة من قرأ: ﴿مُنْزِلِينَ﴾ أن الإنزال يعم التنزيل وغيره، قال -تعالى-:

= عبد الرحمن بن أبي الزناد عن نافع، وروى عنه القراءة: أبو عبيد ومحمد بن سعدان وأحمد ابن جبير، وروى عنه عن حمزة: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ كِيدُهُمْ﴾ كأبي عمرو، وقد تفرد به عن حمزة فلم يتابعه أحد عليه، أثنى عليه أحمد جداً، وقال: ما كان أضبطه وأشد معاهدته للحروف! مات سنة ست ومائتين.

ينظر: الغاية (١/٢٠٣).

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب (٩/٥٢، ٥٧، ٧١)، وشرح أبيات سيبويه (٢/١٩٣)، وشرح أشعار الهذليين (١/٢٠٨)، وشرح التصريح (٢/٢٤٩)، والشعر والشعراء (٢/٦٥٩)، والكتاب (٣/٧٠)، ولسان العرب (ضير، طبع)، والمقاصد النحوية (٤/٤٣١)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/٢٠٨)، وشرح الأشموني (٣/٥٨٦)، وشرح المفصل (٨/١٥٨)، والمقتضب (٢/٧٢).

(٢) في أ: خفيفة.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٩)، البحر المحيط (٣/٥١)، التبيان (٢/٥٧٩)، التيسير (٩٠)، تفسير القرطبي (٤/١٩٥)، الحجة لابن خالويه (١١٣)، الحجة لأبي زرعة (١٧٢)، السبعة (٢١٥)، الغيث (١٨٢)، النشر (٢/٢٤٢).

(٤) بدل ما بين المعقوفين في ب: أن مطاوع «نزل ينزل»: نَزَلَتْ فَتَنْزِلُ.

(٥) سقط في أ.

﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ﴾ [النحل: ٤٤]، و ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، و ﴿وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد: ٢٥]، و ﴿وَأَنزَلْ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ نَمِيَّةً أَزْوَاجَ﴾ [الزمر: ٦].

واختلفوا في فتح الواو وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ [١٢٥]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم: ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ بكسر [الواو].

وقرأ الباقر: ﴿مَسُومِينَ﴾ بفتح الواو^(١).

[قال أبو علي]^(٢): جاء في التفسير في قوله -تعالى-: ﴿يَعْرِفُ الْمُجْرِمُونَ سِيمَهُمْ﴾

[الرحمن: ٤١] أنه سواد الوجوه وزرقة الأعين.

قال أبو زيد: السومة: العلامة تكون على الشاة ويجعل عليها لون يخالف لونها؛

لتعرف بها^(٣). قال أبو علي: فقلوه: ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ من هذا، وهذه العلامة يعلمها

الفارس يوم اللقاء؛ ليعرف بها.

قال: [من الكامل]

فَتَعَرَّفُونِي إِنْنِي أَنَا ذَاكُمُ شَاكٍ سِلَاحِي فِي الْحَوَادِثِ مُعْلِمٌ^(٤)

وقال أبو زيد: سوم الرجل تسويمًا؛ فهو مسوم: إذا أغار على القوم إغارة فعات

فيهم. وقال: وسومت الخيل تسويمًا: إذا أرسلتها وخليتها تخلية.

وأما من قرأ: ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ فقال أبو الحسن: لأنهم هم سوموا الخيل.

قال: ومن قرأ: ﴿مَسُومِينَ﴾؛ فلأنهم هم سُومُوا.

قال: و﴿مُسَوِّمِينَ﴾ يكون معلمين، ويكون: مرسلين من قولك: سوم فيها

الخيال، أي: أرسلها، ومنه السائمة.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٩)، الإملاء (٨٧/١)، البحر المحيط (٥١/٣)، التبيان (٢/

٥٨٠)، التيسير (٩٠)، الحجة لابن خالويه (١١٣)، الحجة لأبي زرعة (١٧٣)، السبعة

(٢١٦)، الغيث (١٨٢)، الكشف (٢١٥/١)، الشر (٢٤٢/٢).

وما بين المعقوفين سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

(٣) في ب: به.

(٤) وهو لطريف بن تميم في الأصمعيات ص (١٢٨)، وشرح شواهد الشافية ص (٣٧٠)،

والكتاب (٤٦٦/٣، ٣٧٨/٤)، ومعاهد التنصيص (٢٠٤/١)، وبلا نسبة في شرح شافية ابن

الحاجب (١٢٨/٣)، واللسان (علم)، والمقتضب (١١٦/١)، المنصف (٥٣/٢، ٦٦/٣).

وذكر بعض شيوخنا أن الاختيار عنده الكسر؛ لما جاء في الخبر أن رسول الله ﷺ قال يوم بدر: «سَوْمُوا؛ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ قَدْ سَوَّمَتْ»^(١) فنسب الفعل إلى الملائكة.

أحمد:

وكلهم قرأ: ﴿وَسَارِعُوا﴾ [١٣٣] بواو.

غير نافع وابن عامر فإنهما قرأا: ﴿سَارِعُوا﴾ بغير واو^(٢)، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة وأهل الشام.

وروى أبو عمر الدوري عن الكسائي: ﴿وَسَارِعُوا﴾ و: ﴿أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ [المؤمنون: ٦١]، و: ﴿سَارِعٌ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ [المؤمنون: ٥٦] بالإمالة في كل ذلك^(٣).

قال أبو علي: [كلا الأمرين سائغ]^(٤) مستقيم: فمن قرأ بالواو؛ فلأنه عطف الجملة على الجملة، والمعطوف عليها قوله: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾ [آل عمران: ١٣٢] ﴿وَسَارِعُوا﴾. ومن ترك الواو؛ فلأن الجملة الثانية ملتبسة بالأولى مستغنية بالتباسها [بها]^(٥) عن عطفها بالواو.

وقد جاء الأمران في التنزيل في قوله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَأَيْتُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢]، وقال: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَاتَّخَذَتْهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢]، وقال: ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٣٩] فهذا على قياس قراءة نافع وابن عامر. وما روى عن الكسائي من إمالة الألف في ﴿وَسَارِعُوا﴾ و﴿أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ﴾ و﴿سَارِعٌ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ فالإمالة هنا في الألف حسنة؛ لوقوع الراء المكسورة بعدها، وكما تمنع المفتوحة الإمالة؛ فكذلك المكسورة تجلبها.

(١) ذكره ابن الجوزي في زاد المسير (١/٤٥٢)، والسيوطي في كتابه: الجبال في الملائك (١١٥).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٩)، الإعراب (١/٣٦٤)، البحر المحيط (٣/٥٧)، التبيان (٢/٥٩١)، التيسير (٩٠)، السبعة (٢١٦)، الغيث (١٨٢)، الكشاف (١/٢١٧)، الحجة لأبي زرعة (١٧٤)، النشر (٢/٢٤٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٩)، الغيث (١٨٤)، وتفسير الرازي (٣/٥٠).

(٤) في أ: كل الأمر شائع.

(٥) سقط في أ.

اختلفوا في فتح القاف وضمها من قوله - تعالى - : ﴿قَرَحٌ﴾ [١٤٠]:
 فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿قَرَحٌ﴾ بفتح القاف في كلهن.
 وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة والكسائي: ﴿قُرَحٌ﴾ بضم القاف في
 جميعهن^(١).

وروى حفص عن عاصم: ﴿قَرَحٌ﴾ بالفتح مثل أبي عمرو.
 وكلهم أسكن الراء في «قَرَح».
 قال أبو علي: «قَرَح» و«قُرَح» مثل: الضَّعْف والضُّعْف، والكَرْه والكَرْه، والفَقْر
 والفُقْر، والدَّف والدُّف، والشَّهْد والشُّهْد. وكأنَّ الفتح أولى لقراءة ابن كثير، ولأنَّ
 لغة أهل الحجاز الأخذ بها أوجب؛ لأنَّ القرآن عليه نزل.
 وقال أبو الحسن: قَرَح، يَقْرَح، قَرَحًا وقُرَحًا - فهذا يدل على أنهما مصدران،
 وأن كل واحد منهما بمعنى الآخر.

ومن قال: إن «القرح»: الجراحات بأعيانها، و«الْقُرَح»: ألم الجراحات - قبل
 ذلك منه إذا أتى فيه برواية؛ لأن ذلك مما لا يعلم بالقياس.
 اختلفوا في الهمز من قوله - تعالى - : ﴿وَكَايْنٌ﴾ [١٤٦]:

فقرأ ابن كثير وحده: ﴿وَكَايْنٌ﴾ الهمزة بين الألف والنون في وزن «كاعن»^(٢).
 وقرأ الباقون: ﴿وَكَايْنٌ﴾ الهمزة بين الكاف والياء، والياء مشددة في وزن
 «كَعَى»^(٣).

قال أبو علي: كنا رأينا قديمًا في قولهم: وكائِن وأكثر ما يجيء في الشعر كقول
 الشاعر: [كما أنشدته سيبويه: ^(٤)] [من الطويل]

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٩)، الإعراب (٣٦٦/١)، الإملاء (٨٧/١)، البحر المحيط
 (٦٢/٣)، التبيان (٦٠٠/٢)، الحجة لابن خالويه (١١٤)، الحجة لأبي زرع (١٧٤)،
 السبعة (٢١٦)، الغيث (١٨٢)، الكشف (٢١٨/١)، النشر (٢٤٢/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٩)، الإعراب (٣٦٩/١)، البحر المحيط (٧٢/٣)، التيسير
 (٩٠)، الحجة لأبي زرع (١٧٤)، السبعة (٢١٦)، الغيث (١٨٣)، الكشف (٣٥٧/١)،
 (٣٥٨)، تفسير الرازي (٦١/٣)، النشر (٢٤٢/٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧٩)، الإملاء (٨٩/١)، البحر المحيط (٧٢/٣)، تفسير القرطبي
 (٢٢٨/٤)، الغيث (١٨٣).

(٤) سقط في أ. ولم نعثر على قائله، ولا على تمة البيت.

وَكَاثِنٌ رَدَدْنَا عَنْكُمْ مِنْ مُدَجِّجٍ^(١) يَجِيءُ أَمَامَ الْقَوْمِ^(٢) يَزِدِّي مُفَنِّعًا^(٣)

وكقوله: [من الطويل]

وَكَاثِنٌ إِلَيْكُمْ قَادٌ مِنْ رَأْسٍ فِتْنَةٍ جُنُودًا وَأَمْثَالُ الْجِبَالِ كَثَائِفُهُ
وقول جرير: [من الوافر]

وَكَاثِنٌ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَانِي لَوْ أُصِيبْتُ [هُوَ] الْمُصَابَا^(٤)

و«كاثن» على وزن «كاعن»، كان الأصل فيه: «كأى» دخلت الكاف على «أى» كما دخلت على «ذا» من «كذا»، و«أن» من «كأن»، وكثر استعمال الكلمة فصارت ككلمة واحدة، فقلب قلب الكلمة الواحدة؛ كما فعل ذلك فى قولهم: «لعمرى» و«رعملى»، حكى^(٥) لنا عن أحمد بن يحيى، فصار كَيَّانُ [مثل «كَيَّع»]^(٦) فحذفت الياء الثانية كما حذفت فى «كينونة» فصار «كىء» بعد الحذف، ثم أبدلت من الياء الألف كما أبدل من «طائى»، وكما أبدلت من «آية» - عند سيبويه، وكانت: «آية» - .

وقد حذفت [الياء]^(٧) من «أى» فى قول الفرزدق: [من الطويل]

تَنْظَرْتُ نَضْرًا وَالسَّمَاكَيْنِ أَيُّهُمَا عَلَى مِنَ الْغَيْثِ اسْتَهْلَتْ مَوَاطِرُهُ^(٨)
[ومن قول الآخر: «يَيْضُ...»].^(٩)

فحذف الياء الثانية من «أى» - أيضًا - فأما النون فى «أى»، فهى التنوين الداخلة على الكلمة مع الجر؛ فإذا كان كذلك فالقياس إذا وقفت عليه: «كاء» فتسكن الهمزة

(١) فى أ: كتيبة.

(٢) فى أ: الألف.

(٣) وهو لعمرو بن شأس فى الدرر (٥٢/٤)، وسر صناعة الإعراب (٣٠٦/١)، وشرح أبيات سيبويه (٤٩٧/١)، والكتاب (١٧٠/٢)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (٢٥٦/١).

(٤) البيت فى خزنة الأدب (٣٩٧/٥ ، ٤٠١)، والدرر (٢٢٤/١)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٢٠٠)، وشرح شواهد المغنى ص (٨٧٥)، ومغنى اللبيب ص (٤٩٥)، ولم أجده فى ديوانه، وهو بلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب ص (٦٦٢)، وخزانة الأدب (٥٣/٤ ، ٥/١٣٩)، ورصف المباني ص (١٣٠)، وشرح الأشموني (٦٣٩/٣)، وشرح المفصل (٣/١١٠ ، ١٣٥/٤)، وهمع الهوامع (٦٨/١ ، ٢٥٦ ، ٧٦/٢).

(٥) فى أ: وحكى.

(٦) سقط فى ب.

(٧) سقط فى أ.

(٨) تقدم.

(٩) سقط فى ب.

المجرورة للوقف. وقياس من قال: مررت بزيدى أن يقول: كائى، فيبدل منه^(١) الياء.

ولو قال قائل: إنه بالقلب الذى حدث فى الكلمة، صارت بمنزلة النون التى من نفس الكلمة؛ فصار بمنزلة لام «فاعل» فأفُرّه نوّنًا فى الوقف، وأجعله بمنزلة ما هو من نفس الكلمة؛ كما جعلت التى فى «لَدُنْ» بمنزلة التنوين الزائد فى قول من قال^(٢): لَدُنْ غُدُوّة - لكان قولاً.

ويقوى ذلك أنهم لما حذفوا الكلام فى قولهم: «إما لا» جعلوها بالحذف ككلمة واحدة حتى أجازوا الإمالة فى ألف «لا» كما أجازوها فى التى تكون من نفس الكلمة فى الأسماء والأفعال.

وسمعت أبا إسحاق يقول: إنها تقال ممالة، فجعل القلب فى «كائن» بمنزلة الحذف فى «إمّا لا»؛ لاجتماعهما فى التغيير؛ لكان قولاً؛ فيقف على «كائن» بالنون، ولا يقف على النون إذا لم تقلب؛ كما لا تميل الألف فى «لا» إذا^(٣) لم تحذف معها.

اختلفوا فى ضم القاف وفتحها وإدخال الألف وإسقاطها من قوله - تعالى - : ﴿قَتَلَ مَعَهُ﴾ [١٤٦]:

(١) فى أ: منها.

(٢) قال: ابن منظور فى اللسان: وحكى أبو عمرو عن أحمد بن يحيى والمبرد أنهما قالاً: العرب تقول: لدن غدوة، ولدن غدوة، ولدن غدوة، فمن رفع أراد: لدن كانت غدوة، ومن نصب أراد: لدن كان الوقت غدوة، ومن خفض أراد: من عند غدوة. وقال ابن كيسان: «لدن» حرف يخفض، وربما نصب بها. قال: وحكى البصريون أنها تنصب «غدوة» خاصة من بين الكلام وأنشدوا:

ما زال مُهَرِّى مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ لَدُنْ غُدُوّة حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ
وأجاز الفراء فى «غدوة» الرفع والنصب والخفض، قال ابن كيسان: من خفض بها أجراها مجرى «من» و«عن»، ومن رفع أجراها مجرى «مد»، ومن نصب جعلها وقتاً وجعل ما بعدها ترجمة عنها، وإن شئت أضمرت «كان» كما قال:

..... مِذْ لَدُنْ شَوْلَا وَإِلَى إِثْلَانِهَا

أراد: أن كانت شولا.

ينظر: اللسان (٥/٤٠٢٢).

(٣) فى أ: إذ.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع ﴿قُتِلَ مَعَهُ﴾ بضم القاف بغير ألف^(١).
وقرأ الباقون: ﴿قَتَلَ مَعَهُ﴾ بفتح القاف وبألف.

[قال أبو علي:]^(٢) أما «قُتِلَ» فيجوز أن يكون مسندا إلى ضمير أحد اسمين:
إلى ضمير «نبي»، والدليل على جواز إسناده إلى هذا الضمير أن هذه الآية في
معنى قوله: ﴿أَفَأَنْتَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وروى عن الحسن أنه قال:
يخرج الأثر «ما قتل نبي في حرب قط»^(٣)، وقال ابن عباس في قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ
أَنْ يَكُلَّ﴾ [آل عمران: ١٦١]-: «قد كان النبي يُقْتَلُ؛ فكيف لا يُحَوَّنُ»^(٤)؟! والذي
في الآية من قوله: ﴿قُتِلَ﴾ لم يذكر أنه في حرب. فإذا أسند «قتل» إلى هذا الضمير
احتمل قوله: ﴿مَعَهُ رِيَّيُونَ﴾ أمرين:
أحدهما: أن يكون صفة لـ «نبي»^(٥)، فإذا قدرته هذا التقدير كان قوله: ﴿رِيَّيُونَ﴾
مرتفعاً بالظرف بلا خلاف^(٦).

والآخر: ألا تجعله صفة ولكن حالاً من الضمير الذي في «قتل»، فإن جعلته صفة
كان الضمير -الذي [في]^(٧) «معه» المجرور- لـ «نبي»، وإن جعلته حالاً كان الضمير
الذي في «معه» يعود إلى الذكر المرفوع الذي في قتل.
والاسم الآخر الذي يجوز أن يسند إليه «قُتِلَ» رِيَّيُونَ، فيكون قوله: «معه» على
هذا التقدير متعلقاً^(٨) بـ «قُتِلَ»، وعلى القولين الآخرين اللذين هما: الصفة والحال
متعلقاً في الأصل بمحذوف، وكذلك من قرأ: ﴿قَتَلَ﴾ فهو يجوز فيه ما جاز في
قراءة من قرأ: ﴿قُتِلَ﴾.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٠)، البحر المحيط (٧٢/٣)، الحجة لأبي زرعة (١٧٥)، السبعة (٢١٧)، الغيث (١٨٣)، الكشف (٣٥٩/١، ٣٦٠)، المعاني للأخفش (٢١٧/١)، المعاني للفراء (٢٣٧/١)، النشر (٢٤٢/٢).

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: تفسير القرطبي (٢٢٩/٤).

(٤) ذكره السيوطي بمثله في الدر المنثور (١٦٢/٢)، وعزاه للطبراني والخطيب في التاريخ عن مجاهد عن ابن عباس.

(٥) في أ: للنبي.

(٦) في ب: لا.

(٧) سقط في أ.

(٨) في ب: معلقاً.

والربيون: الذين يعبدون الرب، واحده: ربّي. هكذا فسرهُ أبو الحسن، وقيل فيه: إنه منسوب إلى علم الرب وكذلك^(١) الربانيون.

وحجة من قرأ: ﴿قُتِلَ﴾ أن هذا الكلام اقتصاص ما جرى عليه سير أُمم الأنبياء قبلهم؛ ليتأسوا بهم، وقد قال: ﴿أَفَايُن مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

وحجة من قرأ: ﴿قَتَلَ﴾ أن المقاتل قد مدح كما مدح المقتول فقال: ﴿وَقَتَلُوا وَقُتِلُوا لَا تُكْفِرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٩٥].

فمن أسند الضمير الذي في «قتل» إلى «نبي» كان قوله: ﴿فَمَا وَهَنُوا﴾ [آل عمران: ١٤٦]، أى: ما وهن الربيون.

ومن أسند الفعل إلى الربيين دون ضمير «نبي» كان معنى: ﴿فَمَا وَهَنُوا﴾: ما وهن باقيهم بعد من قتل منهم فى سبيل الله، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

ومن جعل قوله: ﴿مَعَهُ رِيثُونَ﴾ صفة أضمر للمبتدأ الذى هو «كأى» خبراً، وموضع الكاف الجارة فى «كأى» مع المجرور: رفع؛ كما أن موضع الكاف فى قولك^(٢): له كذا وكذا -رفع، ولا معنى للتشبيه فيها؛ كما أنه لا معنى للتشبيه فى كذا وكذا.

اختلفوا فى تخفيف قوله -جل وعز-: ﴿الرُّعْبَ﴾ وتثقله [١٥١]:
فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وحزمة: ﴿الرُّعْبَ﴾ ساكنة العين خفيفة.
وقرأ ابن عامر والكسائي: ﴿الرَّعْبَ﴾ مضمومة العين مثقلة حيث وقعت^(٣).
قال أبو على: الإلقاء فى قوله -تعالى-: ﴿سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾ [آل عمران: ١٥١] أصله فى الأعيان، واستعمل فى غيرها على طريق الاتساع؛ يدل ذلك قوله -تعالى-: ﴿وَأَلْقَى الْأُلُوحَ﴾ [الأعراف: ١٥٠]،

(١) فى ب: وكذا.

(٢) فى ب: قوله.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٠)، ينظر الإعراب (٣٧٠/١)، الإملاء (٨٩/١)، البحر المحيط (٧٧/٣)، التيسير (٩١)، تفسير القرطبي (٢٣٢/٤)، الحجة لابن خالويه (١١٤)، الحجة لأبى زرع (١٧٦)، السبعة (٢١٧)، الغيث (١٨٤)، المجمع (٥١٨/٢).

(٤) فى ب: يدل.

و: ﴿فَالْقَوُّا جَاهَلْتُمْ وَعَصَيْتَهُمْ﴾ [الشعراء: ٤٤]، و: ﴿إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَمَهُمْ﴾ [آل عمران: ٤٤].

وقال سيويه: «ألقيت متاعك بعضه على بعض»، وليس الرعب بعين، وكذلك قوله - تعالى -: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي﴾ [طه: ٣٩]، ومثل الإلقاء في ذلك الرمي، قال: رمى فأخطأ، أى: السهم. وقال: [من الرمل]

كَشَّهَابِ الْقَذْفِ يَزْمِيكُم بِهِ
فأضاف «الشهاب»؛ إلى «القذف» لما كان من رمى الرامى به.
كما قال: [من الطويل]

يَسْدُذُ أُبَيْنُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلَّتِي (٢)
وإذا مات لم تكن له خلة، ولكن أضافها إلى نفسه؛ لما كان منه من سده لها، وهذا النحو من الإضافة على هذا الوجه كثير. وقال - تعالى -: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ [النور: ٦] أى: بالزنا، فهذا اتساع؛ لأن هذا ليس بعين. وكذلك قوله: [من الطويل]
رَمَانِي بِأَمْرِ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي بَرِيئًا (٣)
[وقال: (٤)] [من الرمل]

(١) صدر بيت، وعجزه:

.....
فارس فى كفه للحرب نار
وهو للأفوه الأودى فى ديوانه ص (١٢)، والحماسة البصرية (٤٩/١)، والحيوان (٦/٢٧٥)، ورسالة الغفران ص (٧٩)، والجاحظ فى الحيوان (٦/٢٨٠).

(٢) عجز بيت، وصدرة:

زعمت تماضر أننى إما أمت
وهو لسلمى بن ربيعة فى خزنة الأدب (٣٠/٨)، والدرر (٩٢/٥)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص (٥٤٧)، واللسان (خلل)، ونوادر أبى زيد ص (١٢١)، ولعلباء ابن الأرقم فى الأصمعيات ص (١٦١)، وبلا نسبة فى شرح المفصل (٥/٩، ٤١)، وهمع الهوامع (٦٣/٢).

(٣) وتماحه:

.....
ومن أجل الطوى رمانى
وهو لعمر بن أحمد فى ديوانه ص (١٨٧)، والدرر (٦٢/٢)، وشرح أبيات سيويه (١/٢٤٩)، والكتاب (٧٥/١)، وله أول للأزرق بن طرفة بن العمد الفراضى فى اللسان (جول).

(٤) سقط فى أ.

قَذَفُوا سَيِّدَهُمْ فِي وَرْطَةٍ قَذَفَكَ الْمَقْلَةُ وَسَطَ الْمُعْتَرَكِ^(١)
 فالأول: على الاتساع، والثاني: على الأصل؛ ألا ترى أن المقلة تُلْقَى للتصافن،
 كما يُلْقَى غيرها؟! فهذا بمنزلة: أُلْقِيت الحجة ونحوه. ومما جاء قريباً من الرمي
 والقذف والإلقاء: الرجم، ورجم ماعز^(٢).

ومن الاتساع فيه قوله: [من الطويل]

هُمَا نَفْسًا فِي فِئٍ مِنْ قَمَوْنِيهِمَا عَلَى النَّابِجِ الْعَاوِي أَشَدَّ رِجَامٍ^(٣)
 فالرجام: المراجعة بالسباب، فهذا نحو: رماه بالزنا، وقذفه به، وألقى عليه

(١) وهو ليزيد بن طعمة الخطمي في اللسان (ورط، مقل)، وتهذيب اللغة (١٨٤/٩)، والتاج
 (ورط، مقل)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة (٣٤١/٥)، ومجمل اللغة (٣٤٠/٤)،
 والمخصص (٧٥/١٣)، وديوان الأدب (١٤٥/١)، وأساس البلاغة (مقل).

(٢) قال ابن حبان: له صحة. وهو الذي رجم في عهد النبي، صلى الله عليه وآله وسلم. ثبت
 ذكره في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة وزيد بن خالد وغيرهما، وجاء ذكره في
 حديث أبي بكر الصديق وأبي ذر وجابر بن سمرة، وبريدة بن الحبيب، وابن عباس،
 ونعيم بن هزال، وأبي سعيد الخدري، ونصر الأسلمي، وأبي برزة، سماه بعضهم وأبهمه
 بعضهم، وفي بعض طرقه أن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- قال: «لقد تاب توبة لو تابها
 طائفة من أمتي لأجزأت عنهم».

والحديث ورد عن عدة من الصحابة، منهم حديث جابر: أخرجه البخاري (١٢٩/١٢)
 كتاب الحدود، باب: الرجم بالمصلى، حديث (٦٨٢٠)، ومسلم (١٣١٨/٣) كتاب
 الحدود، باب: من اعترف على نفسه بالزنى حديث (١٦٩١/١٦)، وأبو داود (٤/
 ٥٨٠)، كتاب الحدود، باب: رجم ماعز بن مالك، حديث (٤٤٣٠)، والترمذي (٤/
 ٢٨)، كتاب الحدود، باب: ما جاء في درء الحد عن المعتترف إذا رجع، حديث
 (١٤٢٩)، والنسائي (٦٣-٦٢/٤) كتاب الجنائز، باب: ترك الصلاة على المرجوم،
 وأحمد (٣٢٣/٣)، وابن الجارود رقم (٨١٣)، والدارقطني (١٢٧-١٢٨/٣) كتاب
 الحدود والديات، حديث (١٤٦)، كلهم من طريق عبد الرزاق في «المصنف» (٧/
 ٣٢٠) رقم (١٣٣٣٧) عن معمر، عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر.

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه (٢١٥/٢)، وتذكرة النحاة ص (١٤٣)، وجواهر الأدب ص (٩٥)،
 وخزانة الأدب (٤٦٠-٤٦٤، ٤٧٦/٧، ٥٤٦)، والدرر (١٥٦/١)، وسر صناعة
 الإعراب (١٧/١، ٤٨٥/٢)، وشرح أبيات سيويه (٢٥٨/٢)، وشرح شواهد الشافية
 ص (١١٥)، والكتاب (٣٦٥/٣، ٦٢٢)، ولسان العرب (فمم، فوه)، والمحتسب (٢/
 ٢٣٨)، وبلا نسبة في أسرار العربية ص (٢٣٥)، والأشباه والنظائر (٢١٦/١)، والإنصاف
 (٣٤٥/١)، وجمهرة اللغة ص (١٣٠٧)، والخصائص (١٧٠/١، ١٤٧/٣، ٢١١)،
 وشرح شافية ابن الحاجب (٢١٥/٣)، والمقتضب (١٥٨/٣)، والمقرب (١٢٩/٢)،
 وجمع الهوامع (٥١/١).

مسألة، ونفثا السباب: اتساع - أيضًا - لأنه ليس بعين. فأما [مثل] ^(١) الرُّعْب والرَّعْب، والطُّبُّ والطُّبُّ، والعُنُقُ والعُنُقُ - فقد تقدم ذكره.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله - تعالى -: ﴿يَغْشَى طَائِفَةً مِّنْكُمْ﴾ [١٥٤]:
فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿يَغْشَى طَائِفَةً مِّنْكُمْ﴾ بالياء.
وقرأ حمزة والكسائي: ﴿تَغْشَى﴾ بالتاء ^(٢).
[قال أبو علي] ^(٣): حجة من قرأ بالياء، قوله - تعالى -: ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسُ﴾ [الأنفال: ١١] فالنعاس هو الغاشي.

وكذلك قراءة من قرأ: ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسُ﴾؛ لأنه إنما جعل الفاعل بتضعيف العين مفعولاً. ومن حجتهم: أن «يغشى» أقرب إلى النعاس؛ فإسناد الفعل إليه أولى.

ومنها ^(٤) أنه يقال: غشيني النعاس، وغلب على النعاس. ولا يسهل: غشيني الأمانة، ومن قرأ بالتاء حملة ^(٥) على الأمانة.

فأما قوله: ﴿إِنْ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ طَعَامُ الْأَثِيمِ كَالْمِهْلِ تَغْلَى﴾ [الدخان: ٤٥] فحمل الكلام على «الشجرة» لقوله - تعالى -: ﴿فَأَنَّهُمْ لَا كُلُونَ مِنهَا وَمِنهَا فَمَالَوْنَ مِنهَا أَلْبُطُونَ﴾ [الصفات: ٦٦]، وقال: ﴿لَا كُلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ﴾ [الواقعة: ٥٢] فنسب الأكل إلى الشجر.

ومن حجة من قرأ بالتاء: أن النعاس، وإن كان بدلاً من «الأمانة»، فليس بمبدل منه في طريق ما يسقط من الكلام.

يدلك على ذلك قولهم: الذي مررت به زيد أبو عبد الله.
وقال: [من الكامل]

-
- (١) سقط في أ.
 - (٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٠)، الإملاء (٩٠/١)، البحر المحيط (٨٦/٣)، التبيان (٣/٢٢)، التيسير (٩١)، تفسير الطبري (٣١٥/٧)، الحجة لابن خالويه (١١٤، ١١٥)، الحجة لأبي زرعة (١٧٦)، السبعة (٢١٧)، الغيث (١٨٤)، الكشف (٢٢٤/١).
 - (٣) سقط في أ.
 - (٤) في أ: منه.
 - (٥) في أ: جعله.

وَكَاَنَّهُ لَهَوُ السَّرَاةِ كَاَنَّهُ مَا حَاجِبِيهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادٍ^(١)
فجعل الخبر عن^(٢) الذى أبدل منه .

واختلفوا فى رفع اللام ونصبها من قوله -جل وعز-: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾
[١٥٤]:

فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ رفعا^(٣) .
وقرأ الباقون ﴿كُلَّهُ﴾ نصبا .

قال أبو على: حجة من نصب: أن «كُلَّهُ» بمنزلة «أجمعين» و«جُمع» فى أنه
للإحاطة والعموم؛ فكما أنه لو قال: [إن الأمر]^(٤) أجمع، لم يكن إلا النصب^(٥) .
كذلك إذا قال: «كُلَّهُ»؛ لأنه بمنزلة «أجمعين»، وليس الوجه أن يلى العوامل؛
كما لا يليها «أجمعون» .

وحجة أبى عمرو فى رفعه «كُلَّهُ» وابتدائه به، أنه وإن كان فى أكثر الأمر بمنزلة
«أجمعين» لعمومها، فإنه قد [ابتدئ بها كما]^(٦) ابتدئ^(٧) بسائر الأسماء فى [نحو]^(٨)
قوله: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ الْفَيْصَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥] فابتدأ به فى الآية، ولم يجره
على ما قبله، لأن قبله كلاما قد بنى عليه فأشبهه [بذلك ما يكون]^(٩) جاريا على ما
قبله، وإن خالفه فى الإعراب .

ألا ترى أن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل إذا جرى صفة لموصوف أو حالا لذى
حال أو خبرا لمبتدأ، ولا يحسن إعماله عمل الفعل إلا فى هذه المواضع؟! وقد

(١) وهو للأعشى فى الدرر (٦/٢٥٤)، والكتاب (١/١٦١)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٥/١٩٧، ١٩٨)، وشرح المفصل (٣/٦٧)، واللسان (عين)، وجمع الهوامع (٢/١٥٨) .

(٢) فى ب: على .

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٠)، البحر المحيط (٣/٨٨)، التبيان (٣/٢٣)، تفسير الطبرى (٧/٣٢٣)، السبعة (٢١٧)، الحجة لأبى زرة (١٧٧)، الحجة لابن خالويه (١١٥)، الغيث (١٨٤)، الكشف (١/٣٦١)، المجمع (٢/٢٥١) .

(٤) سقط فى أ .

(٥) فى ب: نصبا .

(٦) سقط فى أ .

(٧) فى أ: ابتدأ .

(٨) سقط فى أ .

(٩) فى أ: به اسما يكون .

قالوا: أقاتم أخواك؟ و: أذاهب إخوانك؟ وما ذاهب إخوانك، فأعملوا اسم الفاعل، لما تقدمه كلام أسند إليه، وإن لم يكن أحد تلك الأشياء التي تقدم ذكرها؛ فذلك حسن ابتداء «كلهم» في الآية لما كان قبله كلام؛ فأشبه بذلك [إتباعه ما كان]^(١) جاريًا عليه، كما أشبه اسم الفاعل في إجرائه -على ما ذكرنا- ما يجرى صفة على موصوف أو حالاً أو خبر مبتدأ، نحو: مررت برجل قائم أبواه، و: هذا زيد قائماً غلامه، و: زيد منطلق أبواه؛ فذلك حسن الابتداء بـ «كلهم»، وقطعه مما قبله لما ذكرت من المشابهة.

ومن ثم أجاز سيويه: أين تظن زيداً ذاهباً، فألقى الظنَّ، وإن كان «أين» غير مستقر، كما جاز إلغاؤه إذا كان أين مستقراً لأن قبله كلاماً، فجعله، وإن لم يكن مستقراً، بمنزلة المستقر؛ كما جعلوا همزة الاستفهام وحرف النفي في: أقاتم أخواك، بمنزلة الموصوف نحو: مررت برجل قائم أخواه. واختلفوا في التاء والياء من قوله -جل اسمه-: ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [١٥٦]:

فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي ﴿يَعْمَلُونَ﴾ بالياء^(٢). وقرأ الباقون بالتاء.

وروى هارون الأعور وعلى بن نصر عن أبي عمرو بالياء. [قال أبو علي]^(٣): حجة من قرأ بالتاء قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [آل عمران: ١٥٦].

وحجة الياء: أن قبلها -أيضاً- غيبة وهو قوله: ﴿وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٦] وما بعده؛ فحمل الكلام على الغيبة.

واختلفوا في ضم الميم وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿مُتَّ﴾ و ﴿مُتَّنَا﴾ و ﴿مُتَّم﴾، في جميع^(٤) القرآن.

(١) في أ: إتباعهم ما يكون.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨١)، البحر المحيط (٣/٩٥)، التيسير (٩١)، الحجة لابن خالويه (١١٥)، الحجة لأبي زرع (١٧٧)، السبعة (٢١٧)، الغيث (١٨٤)، الكشف (١/٢٢٥)، تفسير الرازي (٣/٧٧)، النشر (٢/٢٤٢).

(٣) سقط في أ.

(٤) في ب: كل.

وقد أنشد بعضهم: [من الرجز]

عِشِّي وَلَا يَوْمِي بِأَنْ تَمَاتِي^(١)

ولا أظنه ثبتاً، وكذلك شعر آخر فيه: «تَدَامُ»، وهو عندى مثل الأول، ولا أعلم فصلاً بين الموت إذا تبعه البلى، وبينه إذا لم يتبعه البلى.
قال:

وكلهم قرأ: ﴿خَيْرٌ مِّمَّا تَجْمَعُونَ﴾ بالتاء [١٥٧]:

إلا عاصماً فى رواية حفص فإنه قرأ بالياء، ولم يروها عن عاصم غيره بالياء^(٢).
[قال أبو على]^(٣): والمعنى: خير مما تجمعون أيها المقتولون فى سبيل الله، أو المائتون مما تجمعون من أعراض الدنيا التى تتركون القتال فى سبيله؛ للاشتغال بها وبجمعها عنه.

ومعنى الياء أنه: لمغفرة من الله خير مما يجمعه غيركم، مما تركوا القتال لجمعه.
والأول أظهر وأشكل بالكلام.

اختلفوا فى فتح الياء وضم الغين، وضم الياء وفتح الغين من قوله - جل وعز -:
﴿يَعْلَى﴾ [آل عمران: ١٦١]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم ﴿يَعْلَى﴾ بفتح الياء وضم الغين.
وقرأ الباقر: ﴿يَعْلَى﴾ بضم الياء وفتح الغين^(٤).

(١) الرجز بلا نسبة فى جمهرة اللغة ص (١٣٠٧)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/١٣٧)، وشرح شواهد الشافية ص (٥٧)، واللسان (موت).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨١)، البحر المحيط (٣/٩٦)، التيسير للدانى (٩١)، السبعة لابن مجاهد (٢١٨)، الغيث للصفاقسى (١٨٥)، الكشف للزمخشري (١/٢٢٦)، الكشف للقيسى (١/٣٦٢)، المجمع للطبرسى (٢/٥٢٤)، تفسير الرازى (٣/٧٧)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٤٣).

(٣) سقط فى أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨١)، الإعراب للنحاس (١/٣٧٥)، البحر المحيط (٣/١٠١)، التبيان للطوسى (٣/٣٤)، التيسير للدانى (٦١)، تفسير الطبرى (٧/٣٥٠، ٣٥٣)، تفسير القرطبى (٤/٢٥٥)، الحجة لابن خالويه (١١٥، ١١٦)، الحجة لأبى زرعة (١٧٩، ١٨٠)، السبعة لابن مجاهد (٢١٨)، الغيث للصفاقسى (١٨٥)، الكشف للزمخشري (١/٢٢٧)، الكشف للقيسى (١/٣٦٣، ٣٦٤)، المجمع للطبرسى (٢/٥٢٨)، المعانى للفراء (١/٢٤٦)، تفسير الرازى (٣/٨٤)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٤٣).

[قال أبو على^(١): قالوا فى الخيانة: أغلَّ يُغَلِّ إغلالاً: إذا خان ولم يؤد الأمانة.

قال النمر بن تولب: [من الطويل]

جَزَى الله عَنَّا جَمْرَةً بَنَّةً تُوقَلْ جَزَاءً مُغَلٍّ بِالأَمَانَةِ كَاذِبٍ^(٢)

وقال آخر: [من الكامل]

حَدَّثَتْ نَفْسَكَ بِالْوَفَاءِ وَلَمْ تَكُنْ لِلْعُدْرِ خَائِثَةً مُغَلٍّ الْإِصْبَعِ^(٣)
أى: لكرهه الغدر.

فأما^(٤) «خائثة» فيحتمل أن تكون مصدرًا: كالعافية والعاقبة؛ فإن حملته فى البيت على هذا قدرت حذف المضاف، وإن شئت جعلته مثل: راوية.

ونسب «الإغلال» إلى «الإصبع» كما نسب الآخر «الخيانة» إلى «اليد» فى قوله:

[من الوافر]

فَوَلَّيْتُ الْعِرَاقَ وَزَاوَدَيْهِ فَزَارِيًّا أَحَدٌ يَدِ الْقَمِيصِ^(٥)
[الرواية: أأطعمت العراق]^(٦).

وقالوا: من «الغل» الذى هو الشحناء والضغن: غل، يَغْلُ بكسر الغين. وقالوا فى الغلول من الغنيمة: غلَّ، يَغْلُ، بضم الغين.

والحجة لمن قرأ: ﴿يَغْلُ﴾ أن ما جاء فى التنزيل من هذا النحو أسند الفعل فيه إلى الفاعل نحو: ﴿مَا كَانَتْ لَنَا أَنْ نُشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [يوسف: ٣٨]، [و] ﴿مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ﴾ [يوسف: ٧٦]، [و] ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [آل

(١) سقط فى أ.

(٢) البيت فى ديوانه ص (٣٣٢)، ولسان العرب (غلل)، ومقاييس اللغة (٣٧٦/٤)، ومجمل اللغة (٦/٤)، وتهذيب اللغة (٩٢/١٦)، والحيوان (١٥/١)، وعيون الأخبار (١٩/٣)، وتاج العروس (جمر، غلل). ويروى: «حمزة» بدلاً من «جمرة».

(٣) البيت للكلابى فى لسان العرب (خون)، وتاج العروس (صبع، خون)، والكامل ص (٤٦٣)، وبلا نسبة فى لسان العرب (صبع، غلل)، وتهذيب اللغة (٥٢/٢)، وجمهرة اللغة ص (٣٤٧)، وإصلاح المنطق ص (٢٦٦)، وتاج العروس (غلل).

(٤) زاد فى ب: ما جاء.

(٥) البيت للفرزدق فى ديوانه (٣٨٩/١)، والحيوان (١٩٧/٥)، والدرر (١٥٣/١)، وسر صناعة الإعراب (١٩٠/١)، وسمط اللآلى ص (٨٦٢)، والشعر والشعراء (٩٤/١)، ولسان العرب (رغد، حذذ)، وبلا نسبة فى الحيوان (٥١٠/٦)، وهمع الهوامع (٥٠/١).

ويروى: «لأطعمت» بدلاً من «فوليت».

(٦) سقط فى أ.

عمران: ١٤٥]، [وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُصِلَ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ ﴿التوبة: ١١٥﴾
 [وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ ﴿آل عمران: ١٧٩﴾. ولا يكاد يجيء فيه^(١):
 ما كان زيد ليضرب، فيسند الفعل فيه^(٢) إلى المفعول به.

فكذلك ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ﴾ [آل عمران: ١٦١] يسند الفعل فيه إلى الفاعل.
 وروى عن ابن عباس أنه قرأ: ﴿يَغُلُّ﴾ وقيل له: إن عبد الله قرأ: ﴿يُغَلُّ﴾، فقال
 ابن عباس: بلى - والله - ويُقْتَلُ^(٣).

وروى - أيضا - عن ابن عباس: «قد كان النبي يُقْتَلُ؛ فكيف لا يُحَوَّنُ؟!»^(٤).
 ومن قال: ﴿يُغَلُّ﴾ احتمل أمرين:

أحدهما: أن ينسب إلى ذلك، أى: لا يقال له: غللت؛ كقولك: أسقيته،
 [أي] ^(٥): قلت له: سقاك الله.

وقال: [من الطويل]

وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبَتْهُ تُكَلِّمُنِي أَخْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ^(٦)
 وكقولهم: [أكفرتنى، أى: نسبتنى]^(٧) إلى الكفر.

قال: [من الطويل]

فَطَائِفَةٌ قَدْ أَكْفَرْتَنِي بِحُبِّكُمْ
 أى: نسبتنى إلى الكفر.

(١) فى ب: منه.

(٢) فى أ: منه.

(٣) ذكره السيوطى فى الدر (١٦٢/٢)، وعزاه لابن منيع فى مسنده عن أبى عبد الرحمن عن ابن عباس.

(٤) تقدم.

(٥) سقط فى ب.

(٦) البيت لذى الرمة فى ديوانه ص(٨٢١)، وأدب الكاتب ص(٤٦٢)، والكتاب (٥٩/٤)، واللسان (سقى)، (شكا)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣٠٧/١)، وشرح الأشموني (١٣٠/١).

(٧) فى أ: أكفرته، أى: نسبته.

(٨) صدر بيت للكميث، وعجزه:

..... و..... وطائفة قالوا: مسيء ومذنب

ينظر: شرح هاشميات الكميث ص(٥٣)، ولسان العرب (خبث)، وتاج العروس (خبث). وتروى: «أكفرونى» بدلًا من «أكفرتنى».

ويجوز أن يكون «يُعَلَّ»، أى: ليس لأحد أن يُعَلَّه، فيأخذ من الغنيمة التي حازها، وإن كان لا يجوز أن يُغل غير النبي ﷺ من إمام للمسلمين^(١) وأمير لهم؛ لأن ذلك يجوز أن يعظم بحضرته، ويكبر كبراً لا يكبر عند غيره - عليه السلام - لأن المعاصي تعظم بحضرته؛ كما قال: ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢]، [فكذلك الغلول]^(٢) وإن كان كبيراً فهو بحضرته عليه السلام أعظم.

قال:

وكلهم قرأ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٦٩] مخففة التاء إلا ابن عامر فإنه قرأ: ﴿قُتِلُوا﴾ مشددة التاء.

[قال أبو على]^(٣): وجه من قرأ: ﴿قُتِلُوا﴾ بالتخفيف، أن التخفيف يصلح للكثير والقليل، تقول: قتلت اليوم؛ فيصلح التخفيف للكثرة، وضربت زيداً ضربة؛ فيصلح للقلة.

وجه الثقيل أن المقتولين كثرة^(٤) فحسن الثقيل؛ كما قال: ﴿مُفَنِّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ [ص: ٥٠] و«فَعَلَ» يختص به الكثير دون القليل.

اختلفوا في قوله -جل وعز-: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ﴾ [١٧١] فى كسر الألف وفتحها:

فقرأ الكسائي وحده^(٥): ﴿وإن الله لا يضيع﴾ بكسر الألف.

وقرأ الباقر: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ﴾ بفتح الألف.

[قال أبو على]^(٦): وجه الفتح أن المعنى يستبشرون بنعمة من الله، وبأن الله

(١) فى ب: المسلمين.

(٢) فى ب: فالغلول.

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: كثير.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٢)، البحر المحيط (١١٦/٣)، التبيان للطوسى (٤٩/٣)،

التيسير للدانى (٩١)، تفسير الطبرى (٣٩٨/٧)، تفسير القرطبى (٢٧٦/٤)، الحجة لابن

خالويه (١١٦)، الحجة لأبى زرة (١٨١)، السبعة لابن مجاهد (٢١٩)، الغيث للصفاقسى

(١٨٥)، الكشاف للزمخشري (٢٣٠/١)، الكشف للقيسى (٣٦٤/١، ٣٦٥)، المجمع

للطبرسى (٥٣٤/٢)، تفسير الرازى (٩٧/٣)، النشر لابن الجزرى (٢٤٤/٢).

(٦) سقط فى أ.

لا يضيع، ف «أن» معطوفة على الباء، المعنى: يستبشرون بتوفر ذلك عليهم، ووصوله إليهم؛ لأنه إذا لم يُضِعه وصل إليهم فلم يُنَحِّسوه ولم يُنَقِّصوه، فهذا ما يستبشر به^(١)، كما أن النعمة والفضل كذلك. ومن كسر فإلى هذا^(٢) المعنى يثول؛ لأنه إذا لم يُضِعه وصل إليهم فلم ينقصوه، فالأول أشد إبانة لهذا المعنى. اختلفوا في فتح الياء وضم الزاى، وضم الياء وكسر الزاى من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنْكَ﴾ [١٧٦]:

فقرأ نافع وحده^(٣): ﴿يُحْزِنُكَ﴾ و﴿لِيُحْزِنَ﴾ [المجادلة: ١٠]، و﴿إِنِّي لِيُحْزِنُنِي﴾ [يوسف: ١٣] بضم الياء وكسر الزاى فى كل القرآن، إلا فى سورة الأنبياء: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ﴾ [الآية: ١٠٣] فإنه فتحها -يعنى الياء- وضمَّ الزاى.

وقرأ الباقون فى جميع ذلك «يَحْزُنُ» بفتح الياء وضم الزاى فى كل القرآن. [قال أبو على]^(٤): قال سيبويه [تقول]^(٥): فتن الرجل وفتنته، وحزن وحزنته. قال: وزعم الخليل أنك حيث قلت: فتنته وحزنته، لم ترد أن تقول: جعلته حزينا وجعلته فاتئا، كما أنك حين قلت: أدخلته، أردت: جعلته داخلا؛ ولكنك أردت أن تقول: جعلت فيه حزنا وفتنة، فقلت: فتنته؛ كما قلت: كحلته، أى: جعلت فيه كحلا، ودهنته: جعلت فيه دهنا، فجئت بـ «فعلته» على حده. ولم ترد بـ «فعلته» ههنا تغيير قوله: حزن وفتن، ولن أردت ذلك لقلت أحزنته، وأفتنته، و«فتن» من «فتنته» كـ «حزن» ممن «حزنته». قال: وقال بعض العرب: أفتنت الرجل وأحزنته، إذا^(٦) جعلته حزينا وفاتئا، فغيروا «فَعَلَ».

قال أبو على: فهذا الذى حكاه عن بعض العرب حجة نافع فى قراءته:

(١) فى أ: له.

(٢) فى ب: ذا.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٢)، الإملاء للعكبرى (٩٢/١)، البحر المحيط (١٢١/٣)، التبيان للطوسى (٥٥/٣، ٥٦)، التيسير للدانى (٩١، ٩٢)، تفسير القرطبى (٢٨٤/٤)، الحجة لأبى زرة (١٨١)، السبعة لابن مجاهد (٢١٩)، الغيث للصفافسى (١٨٦)، الكشف للقيسى (٣٦٥/١)، المجمع للطبرسى (٥٤٢/٢)، تفسير الرازى (١٠١/٣)، النشر لابن الجزرى (٢٤٤/٢).

(٤) سقط فى أ.

(٥) سقط فى أ.

(٦) فى ب: أراد.

﴿لِيُحْزِنُنِي﴾، وأما قراءته^(١): ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣] فعلى أنه يشبه أن يكون تبع فيه أثراً أو أحب الأخذ بالوجهين؛ إذ كان كل واحد منهما جائزاً. اختلفوا في الياء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [١٧٨]: فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٢)، [و] ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٠]، و: ﴿لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٨] [و] ﴿فَلَا يَحْسَبُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٨] بضم^(٣) الباء في «يَحْسَبُهُمْ»، وكلهن بالياء وكسر السين في جميع^(٤) القرآن.

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [آل عمران: ١٧٨] [و] ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْطُلُونَ﴾^(٥) [آل عمران: ١٨٠]، [و] ﴿لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٨] كل ذلك بالياء^(٦)، ﴿فَلَا تَحْسَبُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٨] بالتاء وفتح الباء غير أن نافعاً كسر السين وفتحها ابن عامر.

وقرأ حمزة: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [آل عمران: ١٧٨]، ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَنَا وَبِئْسُونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٨] بفتح الباء والسين، وكل ذلك بالتاء^(٧).

وقرأ عاصم والكسائي كل ما في هذه السورة بالتاء إلا حرفين: [قوله]^(٨): ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْطُلُونَ﴾، ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [آل عمران: ١٧٨]؛ فإنهما بالياء غير أن عاصماً فتح السين وكسرها الكسائي.

(١) في أ: قوله.

(٢) زاد في أ: بالياء.

(٣) في ب: ضم.

(٤) في ب: كل.

(٥) سقط في ب.

(٦) في ب: بالتاء.

(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٢)، الإعراب للنحاس (٣٧٩/١)، الإملاء للعكبري (٩٢/١)، البحر المحيط (١٢٢/٣)، التبيان للطوسي (٥٨/٣)، تفسير الطبري (٤٢٢/٧)، تفسير القرطبي (٢٨٧/٤)، الحجة لأبي زرة (١٨٢)، الغيث للصفافسي (١٨٦)، المجموع للطبرسي (٥٤٣/٢)، المعاني للفراء (٢٤٨/١)، تفسير الرازي (١٠٢/٣)، النشر لابن الجزري (٢٤٤/٢).

(٨) سقط في أ.

ولم يختلفوا في قوله: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٦٩] أنها بالتاء: قال أبو علي: قراءة ابن كثير وأبى عمرو: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [آل عمران: ١٧٨] ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٠]، ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٨] ﴿فَلَا يَحْسِبْنَهُمْ﴾ بضم الباء في «يَحْسِبْنَهُمْ»، وكلهن بالياء وكسر السين في كل القرآن.

[قال أبو علي^(١)]: «الذين» في هذه الآي في قراءتهما: رفع بأنه فاعل «يَحْسِبُ»، وإذا كان الذي في الآي فاعلاً اقتضى «حسب»^(٢) مفعولين؛ لأنها تتعدى إلى مفعولين، أو إلى مفعول يسد مسد المفعولين، وذلك إذا جرى في صلة ما يتعدى إليه ذكر الحديث والمحدث عنه، نحو: حسبت أن زيداً منطلق، وحسبت أن [يقوم عمرو]^(٣)؛ فقله: ﴿أَنَّمَا نَمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٧٨] قد سد مسد المفعولين اللذين يقتضيهما «يَحْسِبَنَّ».

وكسر إن في قول من قرأ: ﴿يَحْسِبَنَّ﴾ - بالياء - لا ينبغي، وقد قرئ فيما حكاه غير أحمد بن موسى. ووجه ذلك أن «إن» يتلقى بها القسم كما يتلقى بلام الابتداء، ويدخل كل واحد منهما على الابتداء والخبر؛ فكسر «إن» بعد «يَحْسِبَنَّ»، وعلق عليها الحسابان كما يعلق باللام، فقال: ﴿لَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّمَا نَمْلِي لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٨]؛ كما قال: ﴿لَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ للآخرة خير لهم. و«ما» تحتمل ضربين:

أحدهما: أن تكون بمعنى «الذي»؛ فيكون التقدير: لا يحسبن الذين كفروا أن الذي نمليه خير لأنفسهم. والآخر: أن يكون «ما نملی» بمنزلة الإملاء؛ فيكون مصدرًا، وإذا كان مصدرًا، لم يقتض راجعًا إليه^(٤).

وقال أبو الحسن: المعنى: ولا يحسبن الذين كفروا أن ما نملی لهم ليزدادوا إثماً؛ إنما نملی لهم خير لأنفسهم. وأما قول: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَاهُمْ

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: حسبت.

(٣) في ب: تقوم.

(٤) في أ: إليها.

اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴿١﴾ [آل عمران: ١٨٠] و«الذين ييخلون» فاعل «يحسبن»، والمفعول الأول محذوف من^(١) اللفظ؛ لدلالة اللفظ عليه، وهو بمنزلة قولك: من كذب كان شرًّا له، أى: الكذب؛ فكذلك: لا يحسبن الذين ييخلون بما آتاهم الله من فضله [البخل هو]^(٢) خيرًا لهم، فدخلت^(٣) «هو» فصلًا؛ لأن تقدم «ييخلون» بمنزلة تقدم «البخل».

فكأنك قلت: لا يحسبن الذين ييخلون، البخل هو خيرًا لهم. فأما قوله: ﴿ولا يحسبن الذى يفرحون بما أتوا﴾ [آل عمران: ١٨٨] ﴿فلا يَحْسَبْنَهُمْ﴾ ف«الذين» فى موضع رفع بأنه فاعل «يحسب»، ولم توقع «يحسبن» على شيء. قال أبو الحسن: لا تعجبني^(٤) قراءة من قرأ الأولى بالياء؛ لأنه لم يوقعه على شيء، ونرى أنه لم يستحسن ألا يعدى «حسبت»؛ لأنه قد جرى مجرى اليمين فى نحو: علم الله لأفعلن: [من الكامل] وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي (٥)

وظننت ليسبقنى، ﴿وَوَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ نَجِيصٍ﴾ [فصلت: ٤٨]؛ فكما أن القسم لا يتكلم به حتى يعلق بالمقسم عليه، كذلك «ظننت» و«علمت» فى هذا الباب. وأيضًا فإنه قد جرى فى كلامهم لغوًا، وما جرى [فى كلامهم]^(٦) لغوًا لا يكون فى حكم الجمل المفيدة.

ومن ثم جاء نحو: [من الطويل] وَمَا خِلْتُ أَبْقَى بَيْنَنَا مِنْ مَوَدَّةٍ عَرَاضُ الْمَذَاكِي الْمُسْتَفَاتِ الْقَلَائِصَا^(٧) إنما هو: وما أبقي بيننا.

وكذلك^(٨) قال الخليل: تقول: ما رأيته يقول ذاك إلا زيدًا، وما أظنه يقول ذاك

(١) فى أ: فى.

(٢) فى أ: هو البخل.

(٣) فى أ: فدخل.

(٤) فى ب: يعجبني.

(٥) تقدم.

(٦) سقط فى ب.

(٧) البيت للأعشى فى ديوانه ص (٢٠١)، ولسان العرب (سنف، خليل).

(٨) فى ب: ولذلك.

إلا عمرو.

فهذا يدلّك [على]^(١) أنك انتحيت على القول، ولم ترد أن تجعل زيّدا موضع فعلك: كضربت وقتلت.

ولذلك لم يجر الشرط مجرى الجمل في نحو: إن تفعل؛ لأن الشرط بمنزلة القسم، والجزاء بمنزلة المقسم عليه.

ولذلك فصل بالشرط بين «أما» وجوابها في نحو قوله -تعالى-: ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ. فَسَلَّكَ لَكَ﴾ [الواقعة: ٩٠ - ٩١]، ولو كان بمنزلة الجمل لم يجز به الفصل. ووجه قول ابن كثير وأبى عمرو في أن لم يعديا «حسبت» إلى مفعوليه اللذين يقتضيهما، أن «يحسب» في قوله: ﴿فَلاَ يَحْسِبُنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [آل عمران: ١٨٨] لما جعل بدلا من الأول وعُدّي إلى مفعوليه استغنى بهما عن تعدية الأول^(٢) إليهما؛ كما استغنى في قوله: [من الطويل]

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيِّ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسِبُ^(٣) بتعدية أحد الفعلين إلى المفعولين عن تعدية الآخر إليهما^(٤).

فإن قلت: كيف يستقيم تقدير البدل في قوله: ﴿لاَ يَحْسِبُنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا... فَلاَ يَحْسِبُنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ﴾ [آل عمران: ١٨٨]، وقد دخلت الفاء بينهما^(٥)، ولا يدخل بين البدل والمبدل منه الفاء؟!

فالقول: إن الفاء زائدة، يدلّك على أنها لا يجوز أن تكون التي تدخل على الخبر، أن ما قبل الفاء ليس بمبتدأ فتكون الفاء خبره، ولا تكون العاطفة؛ لأن المعنى: لا يحسبن الذين يفرحون بما أتوا أنفسهم بمفازة من العذاب.

فإذا كان كذلك لم يجز تقدير العطف؛ لأن الكلام لم يستقل بعد فيستقيم فيه

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: الأولى.

(٣) البيت للكُميت في خزنة الأدب (٩/١٣٧)، والدرر (١/٢٧٢، ٢/٢٥٣)، وشرح التصريح (١/٢٥٩)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص (٦٩٢)، والمحتسب (١/١٨٣)، والمقاصد النحوية (٢/٤١٣، ٣/١١٢)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٦٩)، وشرح الأشموني ص (١٦٤)، وشرح ابن عقيل ص (٢٢٥)، وجمع الهوامع (١/١٥٢).

(٤) في ب: إليها.

(٥) في ب: فيها.

تقدير العطف.

فأما قوله: ﴿فَلَا يَحْسِبُنَّهُمْ﴾ فإن فعل الفاعل الذى هو «يحسبن»^(١) تعدى إلى ضميره، وحذفت واو الضمير؛ لدخول النون الثقيلة.
 فإن قلت: هلا لم يحذف الواو من «يحسبون»، وأثبتها كما ثبتت فى: تُمَوِّدُ الثوب، و﴿أَتُحَكِّجُونِي﴾ [الأنعام: ٨٠] ونحو ذلك، مما [يثبت]^(٢) فيه التقاء الساكنين؛ لما فى الساكن الأول من زيادة المد التى تقوم مقام الحركة؟
 فالقول فيه: إنه حذفت كما حذفت مع الخفيفة؛ ألا ترى أنك لو قلت: لا يَحْسِبُنْ زيدًا ذاهبًا، لزمك الحذف؛ فأجرى الثقيلة مجرى الخفيفة لهذا^(٣). وقوله: ﴿بِمَقَازِرٍ مِّنَ الْعَذَابِ﴾ فى موضع المفعول الثانى، وفيه^(٤) ذكر للمفعول الأول. وفعل الفاعل فى هذا الباب يتعدى إلى ضمير نفسه، نحو: ظننتنى أخاه؛ لأن هذه الأفعال لما كانت تدخل على الابتداء والخبر أشبهت «إن» وأخواتها فى دخولهن على الابتداء والخبر [كدخول هذه الأفعال عليهما، وذلك قولك]^(٥): ظننتنى ذاهبًا، كما تقول: إن ذاهب. ومما يدل على ذلك قبح دخول اليقين^(٦) عليها، لو قلت: أظن نفسى تفعل كذا - لم يحسن كما يحسن: أظننى فاعلاً.
 قال:

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾، ﴿... يَفْرَحُونَ﴾ [١٨٨] كل ذلك بالياء. ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ﴾ بالتاء وفتح الباء.
 قراءتهما فى ذلك مثل قراءة ابن كثير وأبى عمرو.
 وقد مر^(٧) القول فيها إلا فى قوله: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ﴾ بالتاء وفتح الباء.
 والمفعولان اللذان يقتضيهما الحسابان فى قوله: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾ بما أتوا محذوفان؛ لدلالة ما ذكر من بعد عليهما، ولا يجوز البدل كما جاز البدل فى

(١) فى أ: يحسبون.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: فى هذا.

(٤) فى ب: فقيه.

(٥) فى ب: كدخولها على.

(٦) فى أ: النفس.

(٧) فى أ: قدم.

قراءة ابن كثير وأبى عمرو؛ لاختلاف الفعلين باختلاف فاعليهما.
قال:

وقرأ حمزة: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، و﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾، [و] ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ﴾ بفتح الباء والسين.
وكل ذلك بالتاء.

قوله: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فى موضع نصب بأنه المفعول الأول، والمفعول الثانى فى هذا الباب هو المفعول الأول فى المعنى؛ فلا يجوز إذن فتح «إن» من ^(١) قوله: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِن مَا نَمْلَى لَهُمْ﴾؛ لأن إملاءهم لا يكون إياهم.
فإن قلت: فلم لا يجوز الفتح فى «أن»، وتجعله بدلاً من «الذين كفروا»؛ كقوله: ﴿وَمَا أَسْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرُ﴾ [الكهف: ٦٣]، وكما كان «أن» ^(٢) من قوله: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧] بدلاً من «إحدى الطائفتين» ^(٣).

قيل: لا يجوز ذلك؛ لأنك إذا أبدلت «أن» من «الذين كفروا»، كما أبدلت «أن» من «إحدى الطائفتين» لزمك أن تنصب «خيرًا» على تقدير: لا تحسبنَّ إملاء الذين كفروا خيرًا لأنفسهم؛ من حيث كان المفعول الثانى لـ «تحسبن». وقيل: إنه لم ينصبه أحد؛ فإذا لم ينصب علمت ^(٤) أن البدل فيه لا يصح؛ فإذا لم يصح البدل لم يجز [فيه إلا] ^(٥) كسر «إن»: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِن مَا نَمْلَى لَهُمْ خَيْرَ أَنْفُسِهِمْ﴾، على أن تكون «إن» وخبرها فى موضع المفعول الثانى من «تحسبن».

فأما قوله: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا﴾ [آل عمران: ١٨٨] فحذف المفعول الذى يقتضيه «تحسبن»؛ لأن ما يجىء من بعد فى ^(٦) قوله: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَقَارِفٍ مِّنَ

(١) فى ب: فى.

(٢) فى أ: فى.

(٣) سقط فى ب.

(٤) فى أ: علم.

(٥) فى أ: إلا الكسر.

(٦) فى ب: من.

أَلْعَذَابِ ﴿١﴾ يدل عليه .

ويجوز أن تجعل «تحسبهم» بدلاً من «تحسبن»؛ كما جاز أن تجعل «يحسبهم» بدلاً من «يحسبن الذين يفرحون» - في قراءة ابن كثير وأبى عمرو - لاتفاق فعلى^(١) الفاعلين .

وقد قدمنا أن الفاء زائدة، والقول فيها: إنها لا تخلو [من]^(٢) أن تكون للعطف، أو للجزاء، أو زائدة:

فإن كانت للعطف فلا يخلو من أن تعطف جملة على جملة، أو مفرداً على مفرد، وليس هذا موضع العطف؛ لأن الكلام لم يتم؛ ألا ترى أن المفعول الثانى لم يذكر بعد؟!

ولا يجوز - أيضاً - أن تكون للجزاء كالتى فى قوله: ﴿وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] ونحوها؛ لأن تلك تدخل على ما كان خبراً من الجمل؛ لأن أصلها أن تدخل فى الجزاء، وهى جملة خبر، وليس ما دخلت عليه الفاء فى الآية بجملة، إنما هو فضلة .

ألا ترى أن مفعولى «حسبت» فضلة؟! فإن قلت: إن أصلهما أن يكونا خبراً - فإن ذلك الأصل قد زال بكونهما فضلة، كما زال فى قولك: ليت الذى فى الدار منطلق، عن أن يكون خبراً بدخول «ليت»، وكذلك قد زال بدخول «حسبت» عليهما أن يكون جملة .

ويدلك على ذلك أنك تقول: حسبت زيداً اليوم منطلقاً. فتفصل بينهما بـ «اليوم» الذى هو ظرف «حسبت»، ولو كان الكلام باقياً على ما كان عليه قبل دخول الظن، لم يجز أن تفصل بينهما بأجنبى منهما .

فإذا لم يجز أن تكون للعطف ولا للجزاء، ثبت أنها زائدة .

قال: [من الكامل]

... .. وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِ^(٣)

(١) فى أ: فعل .

(٢) سقط فى أ .

(٣) تقدم .

قال:

وقرأ عاصم والكسائي: كل ما فى هذه السورة بالتاء إلا حرفين: قوله: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾، [و] ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾؛ فإنهما بالياء. غير أن عاصمًا فتح السين وكسرها الكسائي.

قد تقدم القول فى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾، فأما قوله: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٨] فالوجه فتح «أن»؛ لأنها تسد مسد المفعولين، كما سد الفعل والفاعل مسدهما؛ لما جرى ذكرهما فى الصلة فى نحو قوله: ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا﴾ [العنكبوت: ٢٩]. قال:

[و] ^(١) لم يختلفوا فى قوله: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا﴾ [١٦٩] أنها بالتاء. قوله - تعالى -: ﴿تَحْسَبَنَّ﴾ مسند إلى الفاعل المخاطب، و﴿الَّذِينَ قُتِلُوا﴾ المفعول الأول، والمفعول الثانى قوله: ﴿أَمْوَاتًا﴾. فقد استوفى الحسبان فاعله ومفعوليه. اختلفوا فى فتح الياء والتخفيف، وضمها والتشديد من قوله - عز وجل -: ﴿حَتَّى يَمِيزَ﴾ [١٧٩]، و﴿يَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ﴾ [الأنفال: ٣٧]: فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم: ﴿حَتَّى يَمِيزَ﴾، و﴿يَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ﴾ بفتح الياء والتخفيف.

وقرأ حمزة والكسائي ﴿حتى يُمِيزَ﴾، و﴿يُمِيزَ اللَّهُ﴾ بضم الياء والتشديد ^(٢). [قال أبو على] ^(٣): قال يعقوب: مزته، فلم ينمز، وزلته فلم ينزل.

وأشدد أبو زيد: [من البسيط]

لَمَّا ثَنَى اللَّهُ عَنِّي شَرَّ عَزَمَتِهِ وَانْمَزْتُ لَا مُسَيًّا ^(٤) دُعَرَا وَلَا وَجَلًا ^(٥)

(١) سقط فى ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٣)، الإملاء للعكبرى (٩٣/١)، البحر المحيط (١٢٦/٣)، التبيان للطوسي (٦٢٠/٣)، التيسير للداني (٩٢)، تفسير القرطبي (٢٨٩/٤)، الحجة لابن خالويه (١١٨)، الحجة لأبى زرع (١٨٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٢٠)، الغيث للصفاقسى (١٨٦)، الكشف للزمخشري (٢٣٣/١)، الكشف للقيسى (٣٦٩/١)، المجموع للطبرسى (٥٤٥/٢)، النشر لابن الجزرى (٢٤٤/٢).

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: مسيًا.

(٥) البيت لمالك بن الربيع فى النوادر ص (٢٨٥)، الأغاني (٣١١/٢٢).

[مسيئًا من قول ذى الرمة: [من البسيط]

... .. بَعِيدُ السَّأْوِ مَهْيُومٌ^(١)

والسأو: هو الهمة.

يقول: لا أذعر، ولا أهم بالذعر؛ فـ «مزت» و«ميزت» لغتان^(٢)، وليس «ميزت» بمنقول من «مزت» كما أن «غرمته» منقول من «غرم».

يدل على ذلك أنه لا يخلو تضعيف العين فى «ميز» من أن يكون لغة فى «ماز»، أو يكون تضعيف العين لنقل الفعل؛ كما أن الهمزة فى «أقمته» له.

فالذى يدل على أنه ليس للنقل - كما أن «غرمته» للنقل - أنه لو كان للنقل للزم أن «يتعدى» ميزت إلى مفعولين، كما أن «غرمت» يتعدى إلى مفعولين، تقول: غرمتُ زيدًا مالا. وفى أن «ميزت» لا يتعدى إلى مفعولين إلا بحرف جر، نحو قولهم: ميّزتُ متاعك بعضه من بعض - دلالة بينة على أن تضعيف العين ليس للنقل. ومثل «ميزت» فى أن التضعيف فيه ليس للتعدية، إنما هو لغير هذا المعنى - الهمزة فى قولهم: «ألقيت».

ألا ترى أن الهمزة فيه ليست لنقل الفعل من «فعل» إلى «أفعل» ليزيد فى الكلام مفعول؟! إنما «ألقيت» بمنزلة «أسقطت»، ولو كان منقولاً من «لقى» لتعدى إلى مفعولين؛ لأن «لقى» يتعدى إلى مفعول فى قولك: لقيت زيدًا، ولو كانت الهمزة فى «ألقيت» للنقل لتعدى إلى مفعولين.

وفى قولهم: ألقيت متاعك بعضه على بعض، وتعديه إلى المفعول الثانى بالجار - دلالة على أن «ألقيت» ليس للنقل من «لقى»، وأن «ألقيت» بمنزلة «أسقطت» فى تعدى «ألقيت» إلى مفعول واحد؛ كما أن «أسقطت» يتعدى إلى مفعول واحد، ولا يتعدى إلى مفعول ثانٍ إلا بحرف الجر، كما أن أسقطت لا يتعدى إلى مفعول ثانٍ إلا بحرف جر، كقولك: أسقطت متاعك بعضه على بعض.

(١) جزء من عجز بيت، وقبلة:

كَأَنَّنِي مِنْ هَوَى خِرْقَاءِ مَطْرَفٍ دَامِى الْأَظْلَمِ
ينظر: ديوانه ص (٣٨٢)، واللسان (طرف، ظلل، ساءى)، وتهذيب اللغة (١٣/١٣٤)،
وجمهرة اللغة ص (٢٣٩، ١١٠٧)، والتاج (طرف، ساءو)، وكتاب العين (٧/٣٢٩)، وبلا
نسبة فى مقاييس اللغة (٣/١٢٤)، والمخصص (٢/١٦٤).

(٢) ما بين المعقوفين سقط فى ب.

ومثل «ميز» في أن التضعيف فيه ليس للتعدى قولهم: عَوْضٌ؛ فالتضعيف فيه ليس للنقل، ولو كان للنقل من «عاض»، لتعدى إلى ثلاثة مفعولين؛ لأن «عاض» يتعدى إلى مفعولين.

يدلك على ذلك ما أنشده الأصمعي: [من الرمل]

عَاضَهَا اللَّهُ غُلَامًا بَعْدَ مَا شَابَتِ الْأُضْدَاغُ وَالضَّرْسُ نَقْدٌ^(١)
وتقول: عوضت زيداً مالا؛ ف «عوض» و«عاض» لغتان كما أن «مَيزَ» و«ماز» لغتان، كل واحد منهما في معنى الآخر، ليس «عَوْضٌ» منقولاً من «عاض»؛ كما أن «مَيزَ» ليس بمنقول من «ماز». وإذا كان الأمر في ذلك على ما وصفنا، فكلتا القراءتين حسنة؛ لأن «ماز» فعل متعدٍ إلى مفعول واحد، كما أن «ميز» كذلك. ولقولهم: «ماز» من «المزية» أن أكثر القراء عليها، وكثرة القراءة بها يدل على أنها أكثر في استعمالهم.
قال:

قرأ ابن كثير وأبو عمرو^(٢): ﴿وَاللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [١٨٠] بالياء.
وقرأ الباقر بالتاء.

[قال أبو علي]^(٣): القول في ذلك: إن من قرأ بالياء أتبعه ما قبله، وهو على الغيبة، وذلك قوله: ﴿سَيَطُوفُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٠] [و] ﴿وَاللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٨٠] مِنْ مَنَعَهُمُ الْحَقُّوقَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ؛ فيجازيهم عليه.
ومن قرأ بالتاء؛ فلأن قبله خطاباً، وهو قوله: ﴿وَإِنْ تَوَمَّنُوا وَتَتَّقُوا فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٧٩]، والله بعملكم المرضي [خبير]^(٤)؛ فيجازيكم عليه؛ فالغيبة أقرب إليه من الخطاب.
قال:

قرأ ابن عامر وحده: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ﴾ [١٨٤] بالياء، وكذلك في مصاحف

- (١) البيت للهدلي في اللسان (نقد)، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص(٤٩)، والخصائص (٢/ ٧١)، وشرح شواهد المغنى ص(٨٧٣)، واللسان (صدغ)، ومغنى اللبيب ص(٤٨٥).
- (٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٣)، البحر المحيط (١٢٩/٣)، التيسير للداني (٩٢)، الحجة لأبي زرعة (١٨٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٢٠)، الغيث للصفافسي (١٨٦)، الكشف للقيسي (٣٦٩/١)، النشر لابن الجزري (٢٤٥/٢).
- (٣) سقط في أ.
- (٤) سقط في أ.

أهل الشام.

وقرأ الباقون: ﴿يَالْيَنَّتِ وَالزُّبُرُ﴾ بغير باء [فى «الزبر»]^(١)، وكذلك [هى]^(٢) فى مصاحفهم^(٣).

قال أبو على: وجه قراءة من قرأ: ﴿يَالْيَنَّتِ وَالزُّبُرُ﴾ أن الواو قد أغنت عن تكرير العامل.

ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بزيد وعمرو، أشركت الواو «عمراً» فى الباء؛ فأنت عن تكريرك الباء مستغن؟!

وكذلك إذا قلت: جاءنى زيد وعمرو: فالواو قد أشركت «عمراً» فى المجيء، وكذلك جميع حروف العطف. ووجه قول ابن عامر: أن إعادة الباء، وإن كانت^(٤) مستغنى عنها فإنه لضرب من التأكيد، ولو لم يكرر لاستغنى بإشراك حرف العطف، فمما جاء على قياس قراءة ابن عامر قول رؤبة: [من الرجز]
يَا دَارَ عَفْرَاءَ وَدَارَ الْبُخْدِ^(٥)

فكرر الدار. ولو قلت: دار زيد وعمرو، لأشركت الحرف^(٦) فى الاسم الجار كما تشرك بالباء؛ فكما كرر الدار كذلك كرر الباء، والدار فى شعر رؤبة [دار]^(٧) واحدة لهما.

يدلك على ذلك قوله: [من الرجز]

أَمَّا جَزَاءُ الْعَارِفِ الْمُسْتَيْقِنِ
عِنْدَكَ إِلَّا حَاجَةُ التَّفَكُّنِ^(٨)

(١) سقط فى ب.

(٢) سقط فى أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٣)، البحر المحيط (١٣٤/٣)، التبيان للطوسى (٦٩/٣)، التيسير للدانى (٩٢)، تفسير الطبرى (٤٥١/٧)، الحجة لابن خالويه (١١٨)، الحجة لأبى زرة (١٨٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٢١)، الغيث للصفاقسى (١٨٦)، الكشف للقيسى (٣٧٠/١)، المجمع للطبرى (٥٤٨/٢)، تفسير الرازى (١١١/٣)، النشر لابن الجزرى (٢٤٥/٢).

(٤) فى ب: كان.

(٥) تقدم.

(٦) فى أ: الواو.

(٧) سقط فى ب.

(٨) تقدم.

وكلا الوجهين حسن عربى .

واختلفوا فى قوله - تعالى - : ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأُنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ﴾ [١٨١] فى الياء والنون والرفع والنصب^(١) :

فقرأ حمزة وحده : ﴿سَيُكْتُبُ مَا قَالُوا﴾ بالياء ، ﴿وَقَتْلَهُمْ﴾ رفعاً ، ﴿وَيَقُولُ﴾ بالياء .
وقرأ الباقون : ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾ بالنون ، ﴿وَقَتْلَهُمْ﴾ نصباً ، ﴿وَنَقُولُ﴾ بالنون .
قال أبو على : وجه قراءة من قرأ : ﴿سَنَكْتُبُ﴾ أن قبله : ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَعِيرٌ﴾ [آل عمران : ١٨١] ؛ فالنون ههنا بعد الاسم الموضوع للغيبة ، كقوله : ﴿بَلِ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ﴾ [آل عمران : ١٥٠] ثم قال : ﴿سُئِلْنِي﴾ [آل عمران : ١٥١] ، ولو قرئ : «سيكتب ما قالوا» بالياء لكان فى الأفراد كقوله : ﴿وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ﴾ [الأحزاب : ٢٦] ، وقوله : ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَعْلَيْنَا أَنَا وَرُسُلُ﴾ [المجادلة : ٢١] ، وقوله : ﴿وَنَقُولُ﴾ [آل عمران : ١٨١] معطوف على : ﴿سَنَكْتُبُ﴾ .

ووجه قول حمزة : ﴿وَيَقُولُ﴾ أن معنى ﴿سَيُكْتُبُ﴾ : سيكتب^(٢) ؛ كما أن معنى : ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مِنْ قَوْلَاهُ﴾ [الحج : ٤] : كُتِبَ .

ويقوى : ﴿سَنَكْتُبُ﴾ قوله : ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا﴾ [المائدة : ٤٥] .

وأما رفع حمزة : ﴿وَقَتْلَهُمْ﴾ [آل عمران : ١٨١] ؛ فلأنه عطفه على ﴿مَا قَالُوا﴾ ، وهو فى موضع رفع بإسناده إلى الفعل المبني للمفعول به .
ومن قال : ﴿وَقَتْلَهُمْ﴾ فنصب ، حملة على : ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾ ، وهو فى موضع نصب بأنه مفعول به .

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله - جل وعز - : ﴿لَبِئْسَ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْفُرُونَ﴾ [١٨٧] :

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ، وعاصم فى رواية أبى بكر : بالياء فيهما^(٣) .

(١) ينظر : إتحاف الفضلاء (١٨٣) ، الإعراب للنحاس (٣٨٢/١) ، الإملاء للعكبرى (٩٣/١) ، البحر المحيط (١٣١/٣) ، التبيان للطوسى (٦٥/٣) ، التيسير للدانى (٩٢) ، تفسير الطبرى (٤٤٤/٧ ، ٤٤٥) ، تفسير القرطبى (٤٩٤/٤) ، الحجة لأبى زرعة (١٨٤) ، السبعة لابن مجاهد (٢٢١) ، الغيث للصفافسى (١٨٦) ، الكشف للزمخشري (٢٣٤/١) ، الكشف للقيسى (٣٦٩/١) ، المجمع للطبرسى (٥٤٧/٢) ، المعانى للفراء (٢٤٩/١) ، تفسير الرازى (١٠٨/٣) ، النشر لابن الجزرى (٢٤٥/٢) .

(٢) فى أ : سكتب .

(٣) ينظر : الإعراب للنحاس (٣٨٤/١) ، الإملاء للعكبرى (٩٤/١) ، البحر المحيط =

وقرأ الباقون، وحفص عن عاصم: بالتاء فيهما.

قال أبو علي: حجة من قرأ بالتاء [قوله]^(١): ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَّا ءَاتَيْنَهُمْ﴾ [آل عمران: ٨١] والاتفاق عليه، وكذلك: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣]، [وقد تقدم القول في ذلك]^(٢).

وحجة من قرأ بالياء أن الكلام حمل على الغيبة؛ لأنهم غيب، وقد تقدم القول في ذلك.

واختلفوا في قوله: ﴿وَقَتَلُوا﴾ [١٩٥]، ﴿وَقَتَلُوا﴾ [١٩٥] في تقديم الفعل المبني للفاعل وتأخير، والتشديد والتخفيف:

فقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿وَقَاتَلُوا وَقَتَلُوا﴾ مشددة التاء.

وقرأ نافع وعاصم وأبو عمرو: ﴿وَقَتَلُوا وَقَتَلُوا﴾ خفيفة.

وقرأ حمزة والكسائي^(٣): ﴿وَقَتَلُوا وَقَاتَلُوا﴾. يبدأ أن بالفعل المبني للمفعول به

قبل الفعل المبني للفاعل.

وكذلك اختلافهم في سورة التوبة.

غير أن ابن كثير^(٤) وابن عامر شددوا في التوبة.

= (٣/١٣٦)، التبيان للطوسي (٣/٧٣)، التيسير للداني (٩٣)، تفسير الطبري (٧/٤٦٢)،

تفسير القرطبي (٤/٣٠٥)، الحجة لأبي زرعة (١٨٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٢١)، الغيث للصفاقسي (١٨٧)، الكشف للزمخشري (١/٢٣٦)، الكشف للقيسي (١/٣٧١)، المجمع للطبرسي (٢/٥٥١)، المعاني للأخفش (١/٢٢١)، تفسير الرازي (٣/١١٤)، النشر لابن الجزري (٢/٢٤٦).

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٤)، الإعراب للنحاس (١/٣٨٧)، البحر المحيط (٣/١٤٥)، التبيان للطوسي (٣/٨٨)، التيسير للداني (٩٣)، تفسير القرطبي (٤/٣١٩)، الحجة لأبي زرعة (١٨٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٢١)، الغيث للصفاقسي (١٨٧)، الكشف للزمخشري (١/٢٣٨)، الكشف للقيسي (١/٣٧٣)، المجمع للطبرسي (٢/٥٥٨)، تفسير الرازي (٣/١٢٥)، النشر لابن الجزري (٢/٢٤٦).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٢، ١٨٤)، الإعراب للنحاس (١/٣٨٧)، البحر المحيط (٣/١٤٥)، التيسير للداني (٩٣)، تفسير الطبري (٧/٤٩٢)، تفسير القرطبي (٤/٣١٩)، الحجة لأبي زرعة (١٨٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٢١)، الغيث للصفاقسي (١٨٧)، الكشف للزمخشري (١/٢٣٨)، الكشف للقيسي (١/٣٧٣)، المجمع للطبرسي (٢/٥٥٨)، تفسير الرازي (٣/١٢٥)، النشر لابن الجزري (٢/٢٤٦).

قال أبو علي: تقديم: «قاتلوا» على «قتلوا» حسن؛ لأن القتال قبل القتل. والتشديد حسن؛ لتكرار القتل، فهو مثل: ﴿مُفَنِّحَةً لَهُمُ الْأَبُوبَ﴾ [ص: ٥٠]. ومن خفف فقال: ﴿وَقُتِلُوا﴾ فإن «فعلوا» يقع على الكثير والقليل، والتثقيل تختص به الكثرة.

ومن قرأ: ﴿قُتِلُوا وَقَاتَلُوا﴾ كان حسناً؛ لأن المعطوف بالواو يجوز أن يكون أولاً في المعنى، وإن كان مؤخرًا في اللفظ، وليس العطف بها كالعطف بالفاء، وكذلك اختلافهم في سورة التوبة.

ووجه قول من قرأ: ﴿قُتِلُوا وَقَاتَلُوا﴾: أن يكون لما قتل منهم قاتلوا ولم يهنوا ولم يضعفوا للقتل الذي أوقع بهم؛ كما قال: ﴿فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٤٦]. قال [أحمد]^(١):

وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿مع الأبرار﴾ [آل عمران: ١٩٣]، و: ﴿من الأشرار﴾ [ص: ٦٢]، و: ﴿ذات قرار﴾ [المؤمنون: ٥٠]، وما كان مثله: بين الفتح والكسر. وقرأ ابن كثير وعاصم بالفتح.

وروى خلف بن هشام وأبو هشام الرفاعي عن سليم بن عيسى الحنفي عن حمزة أنه كان يشم الرائ الأولى من قوله: ﴿ذات قرار﴾، و﴿الأشرار﴾ - وما كان مثل ذلك - الكسر من غير إشباع.

قال أبو علي: الإمالة في فتحة الرائ حسنة؛ لأن الرائ المكسورة تغلب المفتوحة، كما غلبت المستعلى في قولهم: «قارب» و«طارِد» و«قادر»، فإذا غلبت المستعلى فإن تغلب الرائ المفتوحة أجدر؛ لأنه لا استعلاء في الرائ، إنما هو حرف من مخرج اللام فيه تكرير. ومن لم يمل؛ فلأن كثيراً من الناس لا يميلون^(٢) شيئاً من ذلك.

[آخر الكلام في سورة آل عمران]^(٣)

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: يميل.

(٣) سقط في أ.

[سورة النساء] (١)

بسم الله

ذكر اختلافهم في سورة النساء

اختلفوا في تشديد السين وتخفيفها من قوله - تعالى - : ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ﴾ [١]:

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿تَسَاءَلُونَ﴾ مشددة (٢).

وقرأ عاصم وحمة والكسائي: ﴿تَسَاءَلُونَ﴾ مخففة.

واختلف عن أبي عمرو:

فروى على بن نصر وهارون بن موسى، وعبيد بن عقيل وعبد الوهاب بن عطاء عنه،

والواقدي عن عدى بن الفضل (٣)، وخارجة بن مصعب عنه: ﴿تَسَاءَلُونَ﴾ مخففة.

وروى اليزيدي وعبد الوارث عنه: ﴿تَسَاءَلُونَ﴾ مشددة.

وروى أبو زيد عنه التخفيف والتشديد.

وقال عباس عنه: إن شئت خففت، وإن شئت شددت، قال: وقراءته التخفيف.

قال أبو على: من ثقل: ﴿تَسَاءَلُونَ﴾ أراد: تتساءلون، فأدغم التاء في السين،

وإدغامها في السين حسن؛ لاجتماعهما في أنهما من حروف طرف اللسان وأصول

الثنايا، واجتماعهما في الهمس.

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٥)، الإعراب للنحاس (٣٨٩/١)، الإملاء للعكبري (٩٦/١)،

البحر المحيط (١٥٧/٣)، التبيان للطوسي (٩٧/٣)، التيسير للداني (٩٣)، تفسير الطبري

(٥١٧/٧)، تفسير القرطبي (٢/٥)، الحجة لابن خالويه (١١٨)، الحجة لأبي زرعة

(١٨٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٢٦)، الغيث للصفاقسي (١٨٨)، الكشف للقيسي (١/

٣٧٥)، المجمع للطبرسي (١/٢)، المعاني للفراء (٢٥٣/١)، تفسير الرازي (١٣١/٣)،

النشر لابن الجزري (٢٤٧/٢).

(٣) عدى بن الفضل، أبو حاتم البصري، روى الحروف عن أبي عمرو، وحدث عن مالك بن

أنس، روى عنه الحروف محمد بن عمر الواقدي، كذا ذكره الحافظ أبو عمرو الداني،

والمعروف: أبو مسلم عبد الرحمن بن واقد الواقدي، والله أعلم. وهو الراوي عن أبي

عمرو ﴿تَسَاءَلُونَ﴾ بالتخفيف، قال الداني: وقد تابعه على ذلك على بن نصر وهارون بن

موسى وعبيد بن عقيل وعبد الوهاب بن عطاء وخارجة بن مصعب، وخالفهم عبد الوارث

ابن سعيد واليزيدي. قلت: وشجاع وأحمد بن موسى اللؤلؤي وأبو زيد وعباس بن الفضل

وسائر الرواة عنه روه بالتشديد. ينظر: غاية النهاية (٥٢١/١).

ومن خفف فقال: ﴿تَسَاءَلُونَ﴾، حذف تاء «تتفاعلون»؛ لاجتماع حروف متقاربة، فأعلاها بالحذف، كما أعلاها^(١) بالإدغام في قول من قال: ﴿تَسَاءَلُونَ﴾، وإذا اجتمعت المتقاربة خففت بالحذف [وبالإدغام وبالإبدال]^(٢). فالإبدال كقولهم: طُسْتُ^(٣)، أبدلت من السين الثانية التاء^(٤)؛ لتقاربهما واجتماعهما في الهمس. قال العجاج: [من الرجز]

أَنَّ رَأَيْتِ هَامَتِي كَالطُّسْتِ^(٥)

وأنشد أبو عثمان: [من الرجز]

لَوْ عَرَضْتُ لِأَيْبُلَى قَسْرٍ
أَشَعْتُ فِي هَيْكَلِهِ مُنْدَسْرٍ
حَنَّنَ إِلَيْهَا كَحَنِينِ الطُّسْرِ^(٦)

واختلفوا في نصب الميم وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿وَالْأَرْحَامُ﴾ [١]: فقرأ حمزة وحده: ﴿وَالْأَرْحَامُ﴾ بالخفض. وقرأ الباقون: ﴿وَالْأَرْحَامُ﴾ نصبًا. قال أبو علي: من نصب «الأرحام» احتمل انتصابه وجهين: أحدهما: أن يكون معطوفًا على موضع الجار والمجرور.

(١) في ب: أعل.

(٢) في ب: الإدغام والإبدال.

(٣) (الطُسْتُ): من آتية الصفر، أنثى تُذَكَّر، وفي الصحاح: الطست: (الطس) بلغة طيئ (أبدل من إحدى السنين تاء)؛ للاستتقال، فإذا جمعت أو صغرت ردت السين؛ لأنك [إذا] فصلت بينهما بألف أو ياء، قلت: طساس وطسيس. انتهى. ومثله كلام ابن قتيبة، قال شيخنا: ويجمع أيضًا على طسوس، باعتبار اللفظ. ونقل ابن الأنباري عن الفراء: كلام العرب: طُسْتُ، وقد يقال: طُسْ، بغير هاء، وهي مؤنثة، وطيئ تقول: طُسْتُ، كما قالوا في «الص»: لصت، ونقل عن بعضهم التذكير والتأنيث. وقال الزجاج: التأنيث أكثر كلام العرب. وقال السجستاني: هي أعجمية؛ ولهذا قال الأزهرى: هي دخيلة في كلام العرب؛ لأن التاء والطاء لا يجتمعان في كلمة عربية. ينظر: تاج العروس (٥/٥).

(٤) في أ: تاء.

(٥) الرجز بلا نسبة في اللسان (بهت)، وتهذيب اللغة (٢٤١/٦)، وكتاب العين (٣٦/٤).

(٦) الرجز بلا نسبة في سر صناعة الإعراب (١٥٦/١)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٤٨٨)، واللسان (طسس، قسس).

والآخر: أن يكون معطوفاً على قوله: ﴿وَاتَّقُوا﴾، التقدير: اتقوا الله الذى تساءلون به، واتقوا الأرحام، أى: اتقوا حق الأرحام؛ فصلوها ولا تقطعوها. وأما من جر «الأرحام» فإنه عطفه على الضمير المجرور بالباء. وهذا ضعيف فى القياس، وقليل فى الاستعمال. وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن: فأما ضعفه فى القياس: فإن الضمير قد صار عوضاً مما كان متصلاً باسم نحو: غلامه، وغلامك، وغلامى، من التنوين؛ فقبح أن يعطف عليه كما لا تعطف الظاهر على التنوين.

ويدلك على أنه قد جرى عندهم مجرى التنوين، حذفهم الياء من ^(١) المنادى المضاف إليه ^(٢) كحذفهم التنوين، وذلك قولهم: يا غلام، وهو الأكثر من غيره فى الاستعمال، ووجه ^(٣) الشبه بينهما أنه على حرف - كما أن التنوين كذلك - واجتماعهما فى السكون، وأنه لا يوقف على الاسم ^(٤) منفصلاً عنه، كما أن التنوين كذلك؛ فلما اجتمعا فى هذه المعانى جعل بمنزلته فى الحذف.

فإن قال قائل: فهلا قبح - أيضاً - عطف الظاهر المجرور على الظاهر [المجرور] ^(٥)؛ لأنه - أيضاً - عوض من التنوين وفى محله؟

فالقول فى ذلك: أن المضممر أذهب فى مشابهة التنوين من المظهر. ألا ترى أنه لا يفصل من الاسم، كما أن التنوين لا يفصل ولا يوقف عليه، كما لا يوقف على بعض أجزاء الكلم دون تمامها؟! وليس الظاهر كذلك.

ألا ترى أنه قد يفصل بين المضاف والمضاف إليه إذا كان المضاف إليه ظاهراً بالظرف وبغيره ^(٦) نحو: [من البسيط]

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ يُغَالِيهِنَّ بِنَا أَوَّخِرِ الْمَيْسِ إِنْقَاضُ الْفَرَارِيجِ ^(٧)
ونحو: [من الطويل]

(١) فى أ: فى.

(٢) فى أ: إليها.

(٣) فى ب: وجهة.

(٤) فى ب: اسم.

(٥) سقط فى أ.

(٦) فى ب: بالظروف وبغيرها.

(٧) البيت لذى الرمة فى ديوانه ص (٩٩٦)، والإنصاف ص (٤٣٣)، وخزانة الأدب (٤/ ١٠٨)، =

.... من قَرَعَ الْقِسِيَّ الْكَثَائِنِ^(١)

فليس المضممر فى هذا كالظاهر، فلما صار كذلك لم يستجيزوا عطف الظاهر عليه؛ لأن المعطوف ينبغى أن يكون مشاكلاً للمعطوف عليه؟

ألا تراهم قالوا: [من الطويل]

وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وَأَلٌ سُبَيْعٌ أَوْ أَسْوَأُكَ عُلُقَمًا^(٢)
لما كان «أسوء» فعلاً، وما قبله اسماً، أضمر «أن»؛ ليعطف شكلاً على شكله.
وكذلك قوله - تعالى - : ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَلُ﴾ [الفرقان: ٣٩] و﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالْظَّالِمِينَ أَعْدَابًا أَلِيًّا﴾ [الإنسان: ٣١]؛ فكما روى التشاكل فى هذه المواضع فى المعطوف، وفى غيرها، كذلك روى فى المضممر المجرور فلم يعطف عليه المظهر المجرور؛ لخروج المعطوف عليه من شبه الاسم إلى شبه الحرف.

ومما يبين ذلك أنهم لم يستحسنوا عطف الظاهر المرفوع على المضممر [المرفوع]^(٣) حتى يؤكد؛ فيقع العطف فى اللفظ على المضممر المنفصل الذى يجرى مجرى الأجنبى، وذلك نحو: أذهب وزيد، و: ذهب وزيد، ولا يستحسنون ذلك حتى يؤكدوه فيقولوا: اذهب أنت وزيد، و: ذهب أنا وزيد؛ لأنه لما اختلط الاسم بالفعل حتى صار كبعض أجزائه - لوقوع إعرابه بعده فى نحو: تفعلين، وتفعلان،

= ٤١٣، ٤١٩)، والحيوان (٣٤٢/٢)، والخصائص (٤٠٤/٢)، وسر صناعة الإعراب ص (١٠)، وشرح أبيات سيويه (٩٢/١)، والكتاب (١٧٩/١، ١٦٦/٢، ٢٨٠)، ولسان العرب (نقض)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص (٨٦٣)، ورصف المباني ص (٦٥)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص (١٠٨٣)، وشرح المفصل (١٠٣/١، ٧٧/٣، ١٣٢/٤)، وكتاب اللامات ص (١٠٧)، والمقتضب (٣٧٦/٤).

(١) جزء من عجز بيت للطرماح، وتماه:

..... يطفن بحوزى المراتع لم ترع بواديه
وهو فى ديوانه ص (٤٨٦)، وشرح عمدة الحافظ ص (٤٩٤)، واللسان (حوز)، والمقاصد النحوية (٤٦٢/٣)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٤٢٩/٢)، وخزانة الأدب (٤/٤١٨)، والخصائص (٤٠٦/٢).

(٢) وهو للحصين بن الحمام فى خزانة الأدب (٣٢٤/٣)، والدرر (٧٨/٤)، وشرح اختيارات المفضل ص (٣٣٤)، وشرح التصريح (٢٤٤/٢)، وشرح المفصل (٥٠/٣)، والمقاصد النحوية (٤١١/٤)، وبلا نسبة فى سر صناعة ينظر الإعراب (٢٧٢/١)، وشرح الأشمونى (٥٥٩/٣)، والمحاسب (٣٢٦/١)، وجمع الهوامع (١٠/٢، ١٧).

(٣) سقط فى أ.

وتفعلون. ولإسكانهم الآخر منه، إذا اتصل بالضمير مع تحريكهم نحو: عُلِبْتُ^(١) - لم يستجيزوا العطف عليه في حال السعة إلا بالتأكيد؛ ليقع العطف عليه في اللفظ؛ فلا يكون كأنه عطف اسمًا على فعل كما يصير في المجرور كأنه عطف اسمًا على تنوين. وإذا اتصل علامة الضمير المجرور بالحرف كان كاتصاله بالاسم.

ألا ترى أنه لا ينفصل من الحرف كما لا ينفصل من الاسم، ولا يفصل بينهما كما لا يفصل بينهما إذا اتصل بالاسم؟! فلا فصل بين اتصاله بالحرف واتصاله بالاسم من حيث ذكرنا.

فإن قال قائل: هلا^(٢) جاز أن يعطف الظاهر المجرور على المضمير الجرور؛ كما جاز أن يؤكد بالنفس وغيره من التأكيد؟ قيل: لم يجز العطف من حيث جاز التأكيد؛ لأن العطف تقدير حرفه أن يقوم مقام الذى يعطف عليه، فإن كان المعطوف فعلاً كان فى تقدير الفعل، وإن كان اسمًا كان فى تقدير الاسم.

وكذلك إن كان حرفًا. وإذا كان كذلك، وكان المضمير المجرور قد خرج عن شبه الاسم وصار بمنزلة الحرف؛ بدلالة أنه لا ينفصل مما اتصل به، كما أن التنوين لا ينفصل، ويحذف فى النداء فى الاختيار، كما يحذف، وامتنع أن يفصل بينه وبينه فى الشعر كما يفصل ذلك فى المظهر - لم يجز العطف فيه؛ لأن حرف العطف لما خرج الاسم الذى يعطف عليه فى حكم اللفظ عن حكم الأسماء، لم يصح العطف

(١) (الْعُلْبُطُ، وَالْعُلَابُطُ، بضم عينهما وفتح لامهما)، وإنما صرح بضبطهما؛ لأنه يزن بهما غالبًا فى كتابه: (الضُّخْمُ)، كما فى الصحاح، وزاد فى اللسان: العظيم من الرجال، وأنشد الأصمعى:

بناعج عبل المطا عَنطَطِطُهُ أَحْزَمُ جَوْشُوشِ الْقِرَا غَلْبِطُهُ
(و) الْعُلْبُطُ، وَالْعُلَابُطُ: (القطيع من الغنم، كَالْعُلْبِطَةِ، بهاء)، وقال: ابن عباد: نحو المائة والمائتين منهما. (و) فى اللسان: (أقلها الخمسون)، والمائة (إلى ما بلغت) من العدة. وقيل: غنم عُلْبِطَةٌ: كثيرة، وقال: اللحياني: عليه عُلْبِطَةٌ من الضأن، أى: قطعة، فخص به الضأن.
(و) الْعُلْبِطُ (: اللبن الخائر) الغليظ المتكبد، عن ابن دريد، (و) قيل: (كل غليظ): عُلْبِطُ.

(و) الْعُلْبِطُ (: ثقل الشخص، ونفسه، يقال: ألقى عليه عُلْبِطُهُ وَعُلَابِطُهُ)، أى: ثقله ونفسه.

ينظر: تاج العروس (١٩/٤٨٣).

(٢) فى أ: فهلا.

عليه؛ لأنك إنما تعطف عليه لإقامتك إياه مقام الاسم، فإذا خرج عن شبه الاسم لم يحم حرف العطف مقام الاسم؛ لخروج المعطوف عليه عن ذلك، وليس التأكيد كذلك؛ لأنك لو حملت التأكيد على نفس العامل في المجرور لم يمتنع؛ فليس ضعف المؤكد بحرف التأكيد بأبعد من ألا يكون في الكلام؛ فلذلك جاز التأكيد بالنفس وسائر حروف التأكيد، ولم يجز العطف.

ومما يتعلق بهذا الباب قوله - تعالى -: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَاءِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، لا يخلو ارتفاع قوله: ﴿وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ من أن يكون بالعطف على الخبر الذي هو «كبير»؛ كأنه: قتال فيه كبير، وصد وكفر، أى: القتال قد جمع أنه كبير وأنه صد وكفر. أو يكون مرتفعاً بالابتداء والخبر^(١) محذوف؛ لدلالة «كبير» المتقدم عليه؛ كأنه قال: والصد كبير، كقولك: زيد منطلق وعمرو.

أو يكون مرتفعاً بالابتداء، والخبر المظهر؛ فيكون «الصد» ابتداء، وما بعده من قوله: ﴿وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَإِخْرَاجَ أَهْلِهِ﴾ يرتفع بالعطف على الابتداء، والخبر قوله: ﴿أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ﴾.

فلا يجوز الوجهان الأولان، وهما جميعاً قد أجازهما الفراء.

أما الوجه الأول؛ فلأن المعنى يصير: قل: قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله كبير، والقتال - وإن كان كبيراً - يمكن أن يكون صدّاً؛ لأنه ينفر الناس عنه؛ فلا يجوز أن يكون كفراً.

ألا ترى أن أحداً من المسلمين لم يقل ذلك ولم يذهب إليه؟! فلا يجوز أن يكون خبر المبتدأ شيئاً لا يكون المبتدأ. ويمنع من ذلك - أيضاً - قوله بعد: ﴿وَإِخْرَاجَ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ومُحال أن يكون إخراج أهله منه أكبر من الكفر؛ لأنه لا شيء أعظم منه.

ويمتنع الوجه الثانى - أيضاً - لأن التقدير فيه يكون: قتال فيه كبير وكبير الصد عن سبيل الله والكفر به. وكذلك مثله الفراء وقدره.

وإذا صار كذلك، صار المعنى: وإخراج أهل المسجد الحرام أكبر عند الله من

الكفر؛ فيكون بعض خلال الكفر أعظم منه كله.

وإذا كان كذلك امتنع كما امتنع الأول.

وإذا امتنع هذان ثبت الوجه الثالث: وهو: أن يكون قوله: ﴿وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ابتداء، ﴿وَكُفْرًا بِهِ﴾ و: ﴿وإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ﴾^(١)، معطوفان عليه، و﴿أَكْبَرُ﴾: خبر. فيكون المعنى: ﴿صد عن سبيل الله﴾ أى: منعهم لكم -أيها المسلمون- عن سبيل الله وعن المسجد الحرام، وإخراجكم منه وأنتم ولاته، والذين هم أحق به منهم، وكفر بالله -أكبر من قتال في الشهر الحرام.

وهذا القتال في الشهر الحرام هو ما عابه المشركون على المسلمين من قتل عبد الله بن جحش وأصحابه من^(٢) المهاجرين عمرو بن الحضرمي [وصاحبه لما]^(٣) فصلا من الطائف في غير - في آخر جمادى وأول رجب - وأخذهم العير، وهو أول من قتل من المشركين فيما روى، وأول فيء أصابه المسلمون^(٤) فهذا هو التأويل لا الوجهان الأولان.

وأما قوله: ﴿وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾، فزعم الفراء أنه محمول على قوله: يسألونك عن القتال وعن [المسجد الحرام]^(٥)، هذا لفظه. وهذا -أيضا- ممتنع؛ لأنه لم يكن السؤال عن المسجد الحرام، وإنما السؤال عن قتال ابن جحش^(٦) بن الحضرمي وأصحابه الذين عابهم به المشركون وعيروهم فقالوا: إنكم استحللتم الشهر الحرام

(١) سقط في أ.

(٢) زاد في أ: المسلمين.

(٣) سقط في ب.

(٤) أخرجه ابن جرير (٣٦٣/٢) موصولاً عن كل من: ابن عباس (٤٠٩٠)، وجندب بن عبد الله (٤٠٨٧)، وأبي مالك الغفاري (٤٠٩٢). ومرسلاً عن كل من: عروة بن الزبير (٤٠٨٥)، ومقسم (٤٠٨٩)، والسدي (٤٠٨٦)، ومجاهد (٤٠٨٨).

(٥) في ب: الشهر الحرام وعن المسجد.

(٦) عبد الله بن جحش الأسدي بن رباب -براء وتحتانية وآخره موحدة- ابن يعمر الأسدي، حليف بني عبد شمس، أحد السابقين.

قال: ابن حبان: له صحبة. وقال: ابن إسحاق: هاجر إلى الحبشة، وشهد بدرًا. وعن سعد بن أبي وقاص، قال: بعثنا رسول الله ﷺ في سرية، وقال: «لَا بُعْثَنَّ عَلَيْكُمْ رَجُلًا أَضْرِبَكُمْ عَلَى الْجُوعِ وَالْعَطَشِ»، فبعث علينا عبد الله بن جحش، فكان أول أمير في الإسلام.

ينظر: الإصابة (٣١/٤) (٤٦٠١).

-وهو رجب- فقتلتم فيه. فعن هذا كان السؤال، لا عن المسجد^(١) الحرام. فإذا لم يجز هذا الوجه، [و]لم يجز حمله -أيضاً- فيمن جوز عطف الظاهر على المضمّر المجرور، فيكون محمولاً على الضمير في «به»؛ لأن المعنى: ليس على كفر بالله أو بالنبي، والمسجد - ثبت أنه معطوف على «عن» من قوله: ﴿وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ وعن المسجد الحرام؛ لأن المشركين صدوا المسلمين عنه كما قال الله - عز وجل -: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الحج: ٢٥]؛ فكما أن المسجد الحرام في هذه الآية محمول على «عن» المتصلة بـ «الصد» بلا إشكال، كذلك في مسألتنا في هذه الآية.

اختلفوا في إدخال الألف وإخراجها من قوله تعالى: ﴿قِيَمًا﴾ و﴿قِيَمًا﴾ [٥]: فقرأ ابن كثير وعاصم وحمة والكسائي وأبو عمرو: ﴿قِيَمًا﴾ بالألف^(٢). وقرأ نافع وابن عامر ﴿قِيَمًا﴾ بغير ألف^(٣). قال أبو علي: قال أبو عبيدة: ﴿أَلَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ مصدر «يقيمكم». ويجيء في معناها «قوام»، وإنما هو الذي يقيمك؛ فإنما أذهبوا الواو لكسرة القاف، كما قالوا: ضياء، وتركها بعضهم.

قال لبيد: [من الكامل]

أَفْتَيْكَ أُمَّ وَخَشِيَّةً مَسْبُوعَةً خَذَلْتُ وَهَادِيَّةَ الصُّوَارِ قِوَامُهَا^(٤)
وقال أبو الحسن: جعل الله لكم قِيَامًا، وفي الكلام: قوامًا، وقِيَمًا، وهو القوام الذي يقيم شأنهم.

وقال أبو الحسن: في «قيام» ثلاث لغات: قِيَمًا، وقِيَامًا، وقِوَمًا. قال: وبنو ضبة

(١) في ب: الشهر.

(٢) في ب: بألف.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٦)، الإعراب للنحاس (٣٩٦/١)، الإملاء للعكبري (٩٧/١)، البحر المحيط (١٧٠/٣)، التبيان للطوسي (١١٢/٣)، التيسير للداني (٩٤)، تفسير الطبري (٥٦٩/٧)، تفسير القرطبي (٣١/٥)، الحجة لابن خالويه (١١٩)، الحجة لأبي زرة (١٩٠)، الغيث للصفاقسي (١٨٨)، الكشف للقيسي (٣٧٦ / ١)، المجمع للطبرسي (٧/٢)، المعاني للفراء (٢٥٦/١)، تفسير الرازي (١٤٣/٣)، النشر لابن الجزري (٢٤٧/٢).

(٤) وهو للبيد في ديوانه ص (٣٠٧)، واللسان (قوم)، والتاج (خنس)، وديوان الأدب (٣٧٤/٣)، والتاج (قوم).

يقولون: طويل وطويل، والعامية على: طوال.

قال أبو على: ليس قول من قال: إن «القيم» جمع «قيمة»، بشيء؛ إنما «القيم» بمعنى: «القيام»، ليس أن «القيم» جمع. والذى يدل على أن قيام الشيء إنما يعنى به دوامه وثباته، ما أنشده أبو زيد: [من الرجز]

إِنِّي إِذَا لَمْ يُنْدِ حَلَقًا رِيْقُهُ
وَرَكَدَ السَّبُّ فَقَامَتْ سُوقُهُ^(١)

والراكد: الدائم الثابت، ومن ثم قيل: ماء راكد، لخلاف الجارى، وماء دائم. وفى التنزيل ﴿فَيُظَلِّلَنَّ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ﴾ [الشورى: ٣٣] وقال: [من الطويل]

... يَدُومُ الْفُرَاتُ قَوْقُهُ وَيَمُوجُ^(٢) ...

فالدوام - كالكسكون والثبات - على حال خلاف التموج، وهذا يدل على أن تفسير قوله: ﴿وَيُصَيِّمُونَ الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٣] يديمونها ويحافظون عليها. وهذا التفسير أشبه من أن يفسر بـ «يُتِمُّونَهَا».

والدليل على أن «قيماً» مصدر فى معنى القيام قوله: ﴿دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الأنعام: ١٦١]، فالقيمة التى هى معادلة الشيء ومقاومته لا مذهب له ههنا، إنما المعنى - والله أعلم - : دينا [ثابتاً دائماً لازماً لا ينسخ]^(٣) كما تنسخ الشرائع التى قبله، وكذلك قوله: ﴿إِلَّا مَا دُمَّتْ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾ [آل عمران: ٧٥] أى: فى اقتضائك له ومطالبتك إياه.

فقوله: ﴿دِينًا قِيَمًا﴾ ينبغى أن يكون مصدراً وصف به الدين، ولا وجه للجمع هنا، ولا للصفة؛ لقلة مجيء هذا البناء فى الصفة؛ ألا ترى أنه إنما جاء فى قولهم:

(١) الرجز بلا نسبة فى اللسان (سوق)، والتاج (سوق)، والمخصص (٢١/١٧).

(٢) عجز بيت، وصدره:

فجاء بها ما شئت من لطمية

وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص (١٣٤)، والمعانى الكبير ص (٨٨٣)، والتاج (فرت، لطم)، وللهمذلى فى مقاييس اللغة (٢/٢٥٦)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص (١٣٢٨)، والمزهر (٢/٥٠٢).

(٣) فى أ: دائماً ثابتاً ولا ينسخ.

قوم عَدَى، ومكان سَوَى، و«فَعَلَ» فى المصادر -كالشَّبْعِ، والرُّضَا، وحروف آخر-
أوسع من الوصف؟! فإذا كان كذلك حمل على الأكثر.

فإن قلت: فكيف اعتل، وهو على وزن ينبغى أن يصح معه ولا يعتل؛ كما لم^(١)
يعتل العوض والحول ونحو ذلك؟

فإنه يمكن أن يكون هذا الوزن إنما^(٢) جاء فى الجمع متبعا واحده فى الإعلال،
نحو: ديمة ودِيم، وحيلة وحِيل، مع أن حكم الجمع ألا يتبع الواحد فى نحو:
معيشة ومعايش، فإذا كانوا قد أتبعوه فى الواحد الجمع، جاز أن يتبعوه -أيضا- فى
هذا الفعل فيعل، كما يعل الفعل؛ لأن المصادر أشد إتباعا لأفعالها فى الاعتلال من
الجمع للواحد.

فإن قلت: فقد قالوا: وعدا، ووزنا، فصححو المصدر مع إعلالهم الفعل نحو
«يعد».

قيل: لا يشبه هذا ما ذكرنا من بناء «فَعَلَ»؛ لأن «فَعَلًا» على بناء لا طريق للإعلال
عليه، وليس «فَعَلَ» كذلك؛ لأن الكسرة توجب الإعلال فى الواو إذا كانت عينا، لا
سيما إذا انضم إليها ههنا الاعتلال فى الفعل. ويدلك على أنه مصدر، وأنه مثل:
«عوض» - حكاية أبى الحسن: قوماً وقيماً وكان^(٣) القياس تصحيح الواو كما حكاه
أبو الحسن، وإنما انقلبت ياء على وجه الشذوذ عن الاستعمال كما انقلبت «ثيرة»،
وكما قالوا: طويل وطِيال - فى لغة بنى ضبة، فيما حكاه أبو الحسن - وكما قالوا
جميعا: جواد، وجياد، وكان حكم «جواد» أن تصح عينه [فى الجمع]^(٤).

قال الأعشى: [من المتقارب]

جِيَادُكَ [فى الصَّيْفِ]^(٥) فى نِعْمَةٍ تُصَانُ الجِلَالُ وتُعْطَى الشَّعِيرَا^(٦)
فكما شذت هذه الأشياء عما عليه الاستعمال كذلك شذ قولهم: قِيَمًا، وهو

(١) فى أ: لا.

(٢) فى أ: لما.

(٣) فى أ: فكان.

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى أ: بالصيف.

(٦) وهو فى ديوانه (٩٩).

«فَعَلَ» كالشبع، ولا وجه للصفة؛ هنا لقلة الصفة، ولا لأن يكون جمع «قيمة»؛ لأن ذلك لا مذهب له.

ألا ترى أنه لا يجوز أن يوصف الدين بذلك؟! وقوله: قِيَمًا، وقيامًا - بمعنى؛ وإنما أعل «القيام» لأنه مصدر قد اعتل فعله، فأتبع الفعل في الاعتلال، فأما «القوام» الذي حكاه أبو عبيدة، فإنه ينبغي أن يكون اسمًا غير مصدر، كـ «القوام»، فيمن فتح. ويجوز أن يكون مصدر «قاوم»، كما أن «الغوار» مصدر «غاور»، فأما «القيام» و«الصيام»، و«العياذ» و«العبادة»، و«الحياكة» - ونحو ذلك مما قلبت الواو فيه ياء - فمصادر جارية على الفعل، ومما يدل على أن «قيَمًا» ليس بجمع «قيمة»، وإنما هو مصدر - قوله: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكُفْبَةَ الْغُلَامَ الْأَبْيَتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧] و«قِيَمًا للناس»، وإنما المعنى: جعل الله حج البيت الحرام قوامًا لمعاش الناس. قال:

وقرأ حمزة وحده^(١): ﴿ضِعَافًا﴾ [٩] بإمالة العين، وكذلك: ﴿خَافُوا﴾ بإمالة الخاء.

واختلف عنه في الإمالة:

فروى عبيد الله^(٢) بن موسى: ﴿ضِعَافًا﴾ بالفتح.

وروى خلف بن هشام عن سليم بن عيسى عنه بالكسر.

قال أبو علي: وجه الإمالة في «ضِعَافًا» أن ما كان على «فِعَال»، وكان أوله حرفًا مستعليًا مكسورًا، نحو: ضِعَاف، وقِباب، وخِباب، وغِلاب - يحسن فيه الإمالة؛ وذلك أنه قد تَصَعَّدَ بالحرف المستعلي، ثم انحدر بالكسر؛ فيستحب ألا يتصعد بالتفخيم بعد التصويب [بالكسر]^(٣)، فيجعل الصوت على طريقة واحدة، فلا يتصعد بالتفخيم بعد التصويب بالكسر^(٤)، وذلك نحو ما قدمنا من نحو: ضِعَاف وقِباب. ومما يدل على أن الإصعاد بعد الانحدار يثقل عليهم، أنهم يقولون: صَبَقْتُ،

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٦)، الإملاء للعكبري (٩٨/١)، البحر المحيط (١٧٨/٣)، التيسير للداني (٥١، ٩٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٢٧)، الغيث للصفاسي (١٨٨)، الكشف للقيسي (١٧٤/١، ٣٧٧).

(٢) في أ: عبد الله.

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: بالكسرة.

وَصُفْتُ، فيبدلون من السين الصاد، ولا تقرر السين؛ لثلاثا يتصعد منها إلى المستعلى، فإذا كان بعكس ذلك لم يبدل، وذلك نحو: قِسْتُ، وقَسَوْتُ؛ لأنه إذا تصعد بالقاف تحدر بالسين، فيكون الانحدار بعد الإصعاد خفيفاً.

ومما يدل على حسن الإمالة في «ضعاف» أن الحرف المكسور إذا كان بينه وبين الألف حرفان، وكان الأول منهما مستعلياً ساكناً - حسنت فيه الإمالة، وذلك نحو: مِقات، ومِطعان، ومِطعام؛ لأن المستعلى لما كان ساكناً وقبله كسرة صار المستعلى كأنه تحرك^(١) بالكسر لما كانت الكسرة قبله.

كما أن من قال: [من الوافر]

أَحَبُّ الْمُؤَقِدَيْنِ إِلَى مُؤَسَى (٢)

لما كانت الضمة قبل الواو قدرها كأنها عليها، فأبدل منها الهمزة كما يبدلها^(٣) منها إذا كانت مضمومة؛ فكذا إذا قال: مِقات، صار كأنه قال: قلات؛ فحسنت الإمالة^(٤).

وأما الإمالة في «خافوا» فإنها حسنة، وإن كان الخاء مستعلياً؛ لأنه يطلب الكسرة التي في: «خفت»، فينحو نحوها بالإمالة.

قال سيويه: بلغنا عن أبي إسحاق أنه سمع كثير عزة يقول: صار مكان كذا [كذا]^(٥).

قال:

وكلهم قرءوا^(٦): ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً﴾ [١١] نصباً.

إلا نافعاً فإنه قرأ: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً﴾ رفعاً^(٧).

قال أبو علي: الاختيار ما عليه الجماعة؛ لأن التي قبلها لها خبر منصوب، وذلك

(١) في أ: يتحرك.

(٢) تقدم.

(٣) في ب: يبدل.

(٤) زاد في أ: فيه.

(٥) سقط في أ.

(٦) في ب: قرأ.

(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٦)، الإملاء للعكبري (٩٧/١)، البحر المحيط (١٨٢/٣)،

التيسير للداني (٩٤)، تفسير القرطبي (٦٤/٥)، الحجة لابن خالويه (١٢٠)،

قوله: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً﴾ أى: وإن كانت المتروكة واحدة؛ كما أن الضمير فى الأول تقديره: وإن كن المتروكات أو الوارثات نساء.

ووجه قول نافع: إن وقعت واحدة، أو: وَجِدَتْ واحدة، أى: إن حدث حكم واحدة، أو: إرث واحدة؛ ألا ترى أن المراد حكمها والقضاء فى إرثها، لا ذاتها؟! واختلفوا فى فتح الياء [وضمها]^(١) من قوله -جل وعز-: ﴿وَسَيُفْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [١٠]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحزمة والكسائي: ﴿وَسَيُفْلَوْنَ﴾، بفتح الياء. وقرأ ابن عامر: ﴿وَسَيُفْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ بضم الياء^(٢). واختلف عن عاصم: فروى أبو بكر بن عياش وأبان، والمفضل عنه: ﴿وَسَيُفْلَوْنَ﴾ مثل ابن عامر بضم الياء، و: ﴿تُصَلَّى نَارًا حَامِيَةً﴾ [الغاشية: ٤] بالضم أيضًا.

وروى عنه حفص: ﴿وَسَيُفْلَوْنَ﴾ و﴿تُصَلَّى نَارًا حَامِيَةً﴾، ﴿وَيَصَلَّى سَعِيرًا﴾ [الانشقاق: ١٢] مفتوحًا كله.

[وقال أبو على]^(٣): قال أبو زيد: صلى الرجل النار، يصلها، صلاً وصلًا، وهما واحد، وأصله الله حر النار، إصلاء، وهو صالى النار، فى قوم صالين وصلّى.

حجة من قال: ﴿وَسَيُفْلَوْنَ﴾ بالفتح، قوله -تعالى-: ﴿أَصْلَوْهَا الْيَوْمَ﴾ [يس:

= الحجة لأبى زرة (١٩٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٢٧)، الغيث للصفافسى (١٨٨)، الكشف للزمخشري (٢٥١/١)، الكشف للقيسى (٣٧٨/١)، المجمع للطبرسى (١٣/٢)، تفسير الرازى (١٥٧/٣)، النشر لابن الجزرى (٢٤٧/٢).

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٦)، الإعراب للنحاس (٣٩٨/١)، الإملاء للعكبرى (٩٨/١)، البحر المحيط (١٧٩/٣)، التبيان للطوسى (١٢٥/٣)، التيسير للدانى (٩٤)، الحجة لابن خالويه (١٢٠)، الحجة لأبى زرة (١٩١)، السبعة لابن مجاهد (٢٢٧)، الغيث للصفافسى (١٨٨)، الكشف للزمخشري (٢٥١/١)، الكشف للقيسى (٣٧٨/١)، المجمع للطبرسى (٨/٢)، تفسير الرازى (١٥١/٣)، النشر لابن الجزرى (٢٤٧/٢).

(٣) سقط فى أ.

[٦٤]، و﴿إِلَّا مَنْ هُوَ صَالٍ الْجَحِيمِ﴾ [الصفات: ١٦٣]، و﴿جَهَنَّمَ يَصَلَوْنَهَا﴾ [إبراهيم: ٢٩].

وحجة من قال: ﴿سَيُضْلَوْنَ﴾ أنه من: أصلاه الله، و«سَيُضْلَوْنَ» مثل: سيعطون، من «أصلاه الله»، مثل: أدخله الله النار، وحجته: ﴿سَوْفَ نُضِلُّهُمْ نَارًا﴾ [النساء: ٥٦].

اختلفوا في ضم الألف من: «أُمُّ» وكسرها إذا وليتها كسرة أو ياء ساكنة: فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: ﴿فَلَأُتِمَّوْهُ﴾ [النساء: ١١]، ﴿فِي بَطْنٍ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ [الزمر: ٦]، و﴿فِي أُمَّهَاتِهِ﴾ [القصص: ٥٩]، و﴿فِي أَرْكَانٍ كَاتِبِينَ﴾ [الزخرف: ٤] بالرفع.

وقرأ حمزة والكسائي^(١) كل ذلك بالكسر إذا وصلا.
قال أبو علي: حجة من ضم: أن الهمزة ليست كالهاء ولا في خفائها، وإنما أتبع الهاء الياء والكسرة من أتبع في «بهم»، و«بهى»، و«عليهم» و«لديهم»؛ لخفائها، وليست الهمزة كذلك، وإن كانت تقارب الهاء في المخرج.
ويقوى ذلك أنهم لم يغيروا غير همزة «أُمُّ» هذا التغيير.
ألا ترى أن الهمزة في «أُدَّ»^(٢) و«أَفَّ»، مضمومة على جميع أحوالها، وكذلك همزة^(٣) «أناس».

ووجه قول حمزة والكسائي أن الهمزة حرف مستثقل؛ بدلالة تخفيفهم لها،

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٧) الإعراب للنحاس (٣٩٩/١)، الإملاء للعكبري (٩٧/١)، البحر المحيط (١٨٤/٣)، التيسير للداني (٩٤)، تفسير القرطبي (٧٢/٥)، الحجة لابن خالويه (١٢٠)، الحجة لأبي زرعة (١٩٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٢٨)، الغيث للصفاسي (١٨٨)، الكشف للزمخشري (٢٥٣/١)، الكشف للقيسي (٣٧٩/١)، المجمع للطبرسي (١٣/٢)، تفسير الرازي (١٥٨/٣)، النشر لابن الجزري (٢٤٨/٢).

(٢) و«أُدَّ»: بالضم (ابن طابخة) بن إلياس بن مضر (أبو) قبيلة (أخرى): قال: الشاعر:

أد بن طابخة أبونا فانسبوا يوم الفخار أبا كأد تنفروا
قال: ابن دريد: أحسب أن الهمزة في أد واو؛ لأنه من الود، أى: الحب، فأبدلت الواو همزة؛ كما قالوا: أقتت، و: أرخ الكتاب.
ينظر: تاج العروس (٣٨١/٧).

(٣) فى ب: همز.

فأتبعوها ما قبلها من الياء والكسرة؛ ليكون العمل فيها من وجه واحد. ويقوى ذلك أنها تقارب الهاء وقد فعل ذلك بالهاء؛ ويقوى ذلك -أيضاً- أنهم قد أتبعوا غيرها من الحروف، نحو: هو مُنَحْدَرٌ من الجبل؛ فغيروا البناء للإتباع. ويقوى ذلك أنهم قد أتبعوا ما قبل الهمزة الهمزة فى قولهم: «أَجُوءُكَ» و«أَنْبُؤُكَ»، كما أتبعوا الهمزة ما قبلها فى قوله فى: ﴿إِمْهَاتُكُمْ﴾، و﴿لِإِمَّةٍ﴾. فالهمزة -لما يتعاورها من القلب والتخفيف- تشبه الياء والواو والهاء؛ فتغير كما تغير.

فإن قلت: فهلا فعلوا ذلك بغير هذا الحرف مما فيه الهمزة.

قيل: إن هذا الحرف قد كثر فى كلامهم، والتغيير إلى ما كثر استعماله أسرع. وقد يختص الشئ فى الموضع لما لا يكون فى أمثاله، كقولهم: أسطاع، وأهراق، ولم يفعل ذلك بما أشبهه؛ فكذلك هذا التغيير فى الهمزة مع الكسرة والياء اختص به هذا الحرف ولم يكن فيما أشبهه.

واختلفوا فى الميم من: ﴿إِمْهَاتُكُمْ﴾: فكسرهما حمزة وفتحها الكسائي^(١).

قال أبو على: أما فتح الكسائي الميم [من قوله]^(٢) ﴿إِمْهَاتُكُمْ﴾ فهكذا ينبغى، لأن التغيير والإتباع إنما جاء فى الهمزة، ولم يأت فى الميم، فغير الهمزة وترك غيرها على الأصل.

ألا ترى أن الميم لم تغير، وإنما غيرت الهمزة إذا وليتها الكسرة أو الياء؛ فلما كان كذلك أتبع الهمزة ما كان قبلها من الكسرة^(٣) والياء؛ وترك الميم على أصلها كما تركها من ضم الهمزة فقال: إمْهَات؟! وأما كسر الميم فى «إِمْهَات»، فقول الكسائي أشبه منه، ووجهه أنه أتبع الميم الهمزة؛ كما قالوا: منحدر من الجبل، فأتبعوا حركة الدال ما بعدها، ونحو هذا الإتباع لا يجسر عليه إلا بالسمع.

ويقوى ذلك قول من قال: ﴿عَلَيْهِمِ وَلَا﴾ [الفاتحة: ٧].

ألا ترى أنه أتبع الهاء الياء ثم أتبع الميم الهاء، وإن لم تكن فى خفاء الهاء؟! فكذلك أتبع الميم الهمزة فى قوله: «إِمْهَات».

(١) انظر السبعة (٢٢٨).

(٢) فى ب: فى.

(٣) فى أ: الكسر.

وكما أن قول من قال: ﴿عليهم﴾ - فاعلم - يقوى ما أخذ به حمزة، فكذلك قول من قال: «عليهمو ولا»، يقوى قول الكسائي؛ ألا ترى أنه أتبع الياء ما أشبهها في الخفاء، وترك غير الهاء على أصله^(١). فكذلك أتبع الكسائي الكسرة أو الياء الهمزة، وترك الميم التي بعد الهمزة في قوله: ﴿لِإِمَّهَا﴾ على أصله فلم يغيره. واختلفوا في كسر الصاد وفتحها من قوله - جل وعز -: ﴿يُوصِي بِهَا﴾ [١١]: فقرأ ابن كثير، وعاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر: ﴿يُوصِي بِهَا﴾ بفتح الصاد في الحرفين^(٢).

وقرأ حفص عن عاصم: الأولى بكسر ﴿يُوصِي﴾، والثانية بفتح: ﴿يُوصِي﴾. وقرأ نافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿يُوصِي﴾ فيهما بالكسر. [قال أبو علي]^(٣): حجة من قرأ^(٤): ﴿يُوصِي﴾ أنه قد تقدم ذكر الميت، وذكر المفروض فيما ترك، يبين ذلك قوله: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِإِخْوَتِهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصِي﴾. وحجة من قال: ﴿يُوصِي﴾ أنه في المعنى يثول إلى «يوصي». ألا ترى أن الموصي هو الميت، وكأن الذي حسن ذلك أنه ليس لميت معين إنما هو شائع في الجميع؛ فلذلك حسن «يوصي».

اختلفوا في الياء والنون من قوله - جل وعز -: ﴿يُدْخِلُهُ﴾ [١٣]: فقرأ ابن عامر ونافع: ﴿ندخله جنات﴾ بالنون في الحرفين جميعاً. وقرأ الباقون بالياء فيهما^(٥).

(١) في ب: أصلها.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٧)، الإعراب للنحاس (٤٠٠/١)، البحر المحيط (١٨٦/٣)، التبيان للطوسي (١٢٨/٣)، التيسير للداني (٩٤)، تفسير الطبري (٤٧/٨)، تفسير القرطبي (٧٣/٥)، الحجة لأبي زرة (١٩٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٢٨)، الغيث للصفاقسي (١٨٨)، الكشف للزمخشري (٢٥٤/١)، الكشف للقيسي (٣٨٠/١)، المجمع للطبرسي (١٣/٢)، تفسير الرازي (١٥٨/٣)، النشر لابن الجزري (٢٤٨/٢).

(٣) سقط في أ.

(٤) في ب: قال.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٧)، الإعراب للنحاس (٩٩/١)، البحر المحيط (١٩٢/٣)، التبيان للطوسي (١٣٩/٣)، التيسير للداني (٩٤)، تفسير القرطبي (٨٢/٥)، الحجة لابن خالويه (١٢٠)، الحجة لأبي زرة (١٩٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٢٨)، الغيث للصفاقسي =

قال أبو علي: كلاهما حسن: فمن قرأ: ﴿يُدْخِلْهُ﴾؛ فلأن ذكر اسم الله - عز وجل - قد تقدم فحمل الكلام على الغيبة.

ومن قرأ: ﴿نُدْخِلْهُ﴾ فالمعنى [فيه]^(١) كالمعنى في الياء.

ويقوى ذلك قوله - تعالى -: ﴿بَلِ اللَّهِ مَوْلَاكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٠]، ثم قال: ﴿سَنُلْقِي﴾ [آل عمران: ١٥١].

واختلفوا في تشديد النون وتخفيفها من قوله - عز وجل -: ﴿وَالَّذَانِ﴾ [١٦] و: ﴿هَٰذَانِ﴾ [طه: ٦٣، الحج: ١٩]، و: ﴿فَٰلَٰذِكِ﴾ [القصص: ٣٢]، و: ﴿هَٰتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧]:

فقرأ ابن كثير^(٢): ﴿هَٰذَانِ﴾، و﴿الَّذَانِ﴾، و﴿فَٰلَٰذِكِ﴾ و﴿هَٰتَيْنِ﴾ مشددة النون.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحزمة والكسائي بتخفيف ذلك كله.

وشدد أبو عمرو: ﴿فَٰلَٰذِكِ﴾ وحدها، ولم يشدد غيرها^(٣).

قال أبو علي: من قرأ: ﴿الَّذَانِ﴾ و﴿هَٰذَانِ﴾ و﴿هَٰتَيْنِ﴾ فالقول في تشديد نون التثنية: إنه عوض من الحذف الذي يلحق^(٤) الكلمة.

ألا ترى أن قولهم «ذا» قد حذف لامها، وقد حذفت الياء من «الَّذان» في التثنية.

فإن قلت: فإن الحذف في تثنية «الَّذان» إنما هو لالتقاء الساكنين.

وما حذف لالتقاء الساكنين فهو في تقدير الثبات؛ بدلالة قوله: [من المتقارب]

..... وَلَا ذَاكَ إِلَّا قَلِيلًا^(٥)

= (١٨٩)، الكشف للزمخشري (٢٥٦/١)، الكشف للقيسي (٣٨٠/١)، المجمع للطبرسي (١٩/٢)، النشر لابن الجزري (٢٤٨/٢).

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٧)، الإملاء للعكبري (١٠٠/١)، البحر المحيط (١٩٧/٣)، التبيان للطوسي (١٤٣/٣)، التيسير للداني (٩٤، ٩٥)، تفسير القرطبي (٨٥/٥)، الحجة لابن خالويه (١٢١)، الحجة لأبي زرعة (١٩٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٢٩)، الكشف للزمخشري (٢٥٦/١)، الكشف للقيسي (٣٨١/١، ٣٨٢)، المجمع للطبرسي (٢٠/٢)، تفسير الرازي (١٦٦/٣)، النشر لابن الجزري (٢٤٨/٢).

(٣) ينظر المصادر السابقة.

(٤) في أ: لحق.

(٥) تقدم.

ألا ترى أنه [قد]^(١) نصب مع الحذف كما ينصب مع الإثبات؟!
 قيل: إن اللام في «الثان» و«اللدان»، وإن كانت حذفت لالتقاء الساكنين، فإنهما
 لما لم تظهر في الثنية التي كان يلزم أن تثبت فيها وتحرك، أشبه ما حذف حذفًا لغير
 التقاء الساكنين؛ فاقترضى العوض منه كما اقتضته المبهمة نحو: هذان، واتفقت هذه
 الأسماء من «اللدان» و«هذان» في هذا التعويض، كما اتفقا في التحقير في فتح
 الأوائل منهما، مع ضمها من غيرهما، وفي إلحاق الألف أواخرهما، وذلك نحو
 «اللتيا»، و«اللذيا»، و«هاتيا».

فأما تخصيص أبى عمرو التعويض في المبهمة في نحو قوله: «فذانك»، وتركه
 التعويض في «اللدان»، فيشبه أن يكون ذلك؛ لما رآه من أن الحذف للمبهمة ألزم،
 فبحسب لزومها الحذف ألزمها العوض ولم يعوض في «اللدان».
 ألا ترى أن «اللدان» إذا قلت: «اللذيا» -فحقت- أظهرت اللام المحذوفة في
 الثنية في التحقير؟!

وإذا حقرت المبهمة فقلت: هاذيا، فالحذف في الاسم قائم؛ لأنه كان ينبغي
 هاذيا، الياء الأولى عين الفعل، والثانية للتحقير، والثالثة لام الفعل، فحذفت التي
 هي عين الفعل، ولم يجز أن تحذف التي هي لام؛ لأنك لو حذفتها لتحركت ياء
 التحقير لمجاورتها الألف، وهذه الياء لا تحرك أبدًا.

ألا ترى أنه^(٢) لم يلق عليها حركة الهمزة في نحو: أقيس؟! فلما لم يتم في
 التحقير، وأتم الموصول -خص المبهمة بالعوض دون الموصول لذلك.
 فإن قال قائل: هلا^(٣) وجب عوض المنقوص في الثنية نحو: يد، ودم، وغد؟
 فإن ذلك ليس بسؤال.

ألا ترى أنهم عوضوا في: أسطاع^(٤)، وأهراق، ولم يعوضوا في: أجاد، وأقام،
 ونحو ذلك.

و-أيضًا-: فإن الحذف لما لم يلزم هذه المتمكنة، كان الحذف في حكم لا حذف.

(١) سقط في ب.

(٢) في أ: أنها.

(٣) في أ: فهلا.

(٤) وقولهم: اسطاع يسطيع وإنما هي: أطاع يطيع، زادوا السين عوضًا من ذهاب حركة العين
 من أفعل. ينظر: الكتاب (٢٥/١).

ألا ترى أن منه ما يتم فى الواحد نحو: غد، وغدو؟!

ومنه ما يتم فى الثنية نحو: [من الكامل]

يَدَيَانِ يَيْضَاوَانِ (١)

ونحو: [من الوافر]

... .. جَرَى الدَّمَيَانِ (٢)

وفى الجمع نحو: أيد ودماء، وفى التحقير نحو: دُمَى وَيُدَيَّة، وليست المبهمة كذلك، ويمكن أن يكون أبو عمرو قدر «ذاك» تثنية «ذلك»، فعوض الحرف فى الثنية من الحرف الزائد الذى كان فى الأفراد قبل الثنية، والأول أشبه.

اختلفوا فى فتح الكاف وضمها من قوله -جل وعز-: ﴿كَرَّهًا﴾ [١٩]، وذلك فى أربعة مواضع:

فى النساء [١٩].

والتوبة [٥٣].

والأحقاف فى موضعين [١٥]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿كَرَّهًا﴾ بفتح الكاف فيهن كلهن.

(١) جزء من صدر بيت، وبعده:

..... عند محلم قد يمنعناك أن تضام وتضهدا
وهو بلا نسبة فى خزانة الأدب (٤٧٦/٧ ، ٤٨٥)، وشرح الأشموني (٦٦٨/٣)،
وشرح شواهد الشافعية ص (١١٣)، وشرح المفصل (٨٣/٥ ، ٥/٦ ، ٥٦/١٠)،
واللسان (يدى)، والمقرب (٤٢/٢)، والمنصف (٦٤/١ ، ١٤٨/٢).

(٢) جزء من عجز بيت للمثقب العبدى، وتماه:

فلو أنا على حجر ذبحنا بالخبر اليقين
البيت فى ملحق ديوانه ص (٢٨٣)، والأزهية ص (١٤١)، والمقاصد النحوية (١/١٩٢)
ولعل بن بدال فى أمالى الزجاجى ص (٢٠)، وخزانة الأدب (٢٦٧/١)، وشرح
شواهد الشافعية ص (١١٢)، وللمثقب أو لعل بن بدال فى خزانة الأدب (٤٨٢/٧)،
٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٨)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٣٥٧/١)، وجمهرة اللغة ص (٢٨٦)،
١٣٠٧)، ورصف المبانى ص (٢٤٢)، وسر صناعة الإعراب (٣٩٥/١) وشرح الأشموني
(٦٦٩/٣)، وشرح شافعية ابن الحاجب (٦٤/٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٢٨١)،
وشرح المفصل (١٥١/٤ ، ١٥٢ ، ٨٤/٥ ، ٥/٦ ، ٢٤/٩)، ولسان العرب (أخا)،
(دمى)، والمقتضب (٢٣١/١ ، ٢٣٨/٢ ، ١٥٣/٣)، والمقرب (٤٤/٢)، والمتع فى
التصريف (٦٢٤/٢)، والمنصف (١٤٨).

وقرأ عاصم وابن عامر: ﴿كَرَهَا﴾ بالفتح فى النساء والتوبة.
 وقرأ فى الأحقاف: ﴿كُرَهَا﴾ و[كَرَهَا] مضمومتين.
 وقرأ حمزة والكسائى^(١): ﴿كُرَهَا﴾ بالضم فيهن كلهن.
 وقال ابن ذكوان - فى حفظى -: ﴿كَرَهَا﴾ بفتح الكاف فى سورة الأحقاف فى
 الموضوعين.

قال أبو على: «الكره» و«الكره»: لغتان، كقولهم: الفقر والفقر، والضعف
 والضعف، والدَّف والدَّف، والشَّهد والشَّهد.

فمن قرأ الجميع بالضم فقد أصاب.

وكذلك لو قرأ قارئ جميع ذلك بالفتح.

وكذلك إن قرأ بعض ذلك بالفتح وبعضه بالضم، كل ذلك مستقيم.

اختلفوا فى كسر الياء وفتحها من قوله - جل وعز -: ﴿يَفْجَحْشَةً مُّبَيَّنَةً﴾ [١٩]،
 و: ﴿ءَايَاتٍ مُّبَيَّنَاتٍ﴾ [النور: ٣٤، ٤٦]:

فقرأ ابن كثير، وعاصم فى رواية أبى بكر: ﴿بِفَاحْشَةٍ مُّبَيَّنَةٍ﴾، و: ﴿آيَاتٍ
 مُّبَيَّنَاتٍ﴾ بفتح الياء فيهما جميعاً^(٢).

وقرأ نافع وأبو عمرو: ﴿يَفْجَحْشَةً مُّبَيَّنَةً﴾ كسراً، و: ﴿آيَاتٍ مُّبَيَّنَاتٍ﴾ فتحاً.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائى وحفص، والمفضل عن عاصم: ﴿يَفْجَحْشَةً
 مُّبَيَّنَةً﴾ كسراً، و: ﴿ءَايَاتٍ مُّبَيَّنَاتٍ﴾ كسراً أيضاً.

قال أبو على: قال سيبويه: قالوا: أبان الأمر، وأبنته، واستبان، واستبنته،

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٨)، الإملاء للعكبرى (١٠٠/١)، البحر المحيط (٣/٢٠٢)
 التبيان للطوسى (١٤٨/٣، ١٤٩)، التيسير للدانى (٩٥)، تفسير القرطبى (٩٥/٥)،
 الحجة لابن خالويه (١٢٢)، الحجة لأبى زرعة (١٩٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٢٩)، الغيث
 للصفاقسى (١٨٩)، الكشف للزمخشري (٢٥٩/١)، الكشف للقيسى (٣٨٢/١، ٣٨٣)،
 المجمع للطبرسى (٢٣/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٨)، الإملاء للعكبرى (١٠٠/١)، البحر المحيط (٣/٢٠٤)،
 التبيان للطوسى (١٤٨/٣)، التيسير للدانى (٩٥)، تفسير الطبرى (١٢١/٨)، تفسير
 القرطبى (٩٦/٥)، الحجة لابن خالويه (١٢١)، الحجة لأبى زرعة (١٩٦)، السبعة لابن
 مجاهد (٢٣٠)، الغيث للصفاقسى (١٨٩)، الكشف للزمخشري (٢٥٩/١)، الكشف
 للقيسى (٣٨٣/١، ٣٨٤)، المجمع للطبرسى (٢٣/٢)، تفسير الرازى (١٧٤/٣)، النشر
 لابن الجزرى (٢٤٨/٢، ٢٤٩).

والمعنى واحد، وذا هنا بمنزلة حزن، وحزنه، فى «فعلت». وكذلك: بين وبينته. وقال أبو عبيدة: الفاحشة: الشنار والفحش والقبح.

قال أبو على: الفاحشة: مصدر كالعاقبة والعافية؛ يدل على ذلك قوله - تعالى -: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [الأعراف: ٢٨] فالفحشاء: كالنعماء والبأساء والضراء.

وقيل فى قوله - تعالى -: ﴿وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ [الطلاق: ١] قولان:

أحدهما: إلا أن يزين، فيُخرجن لإقامة الحد عليهن.

وقيل: إلا أن يأتين بفاحشة مبينة فى خروجهن من بيوتهن.

فمن فتح العين فى «مبينة» كان المعنى: يُبين فحشها؛ فهى مبينة. ومبينة: فاحشة بينت فحشها؛ فهى مبينة. وقيل: إنه جاء فى التفسير: فاحشة: ظاهرة؛ ف «ظاهرة» حجة ل «مبينة».

وأما الفتح فى قوله: «مبينات» فحجته [قوله] ^(١): ﴿قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ﴾ [آل عمران: ١١٨]. الحديد: [١٧] ومن قرأ: «مبينات» فحجته قوله: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ﴾ [المائدة: ١٥]؛ فالمبين والمبين واحد، وكذلك قوله: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٣٨] فما هدى الله به فهو مبين للمهدى؛ كما أن البيان للناس مبين لهم.

اختلفوا فى فتح الصاد وكسرها من قوله - جل وعز -: «وَالْمُحْصَنَاتُ» [٢٤].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر وحمة: «وَالْمُحْصَنَاتُ» بفتح الصاد فى كل القرآن.

وقرأ الكسائي ^(٢): «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» [النساء: ٢٤] بفتح الصاد فى هذه وحدها، وسائر القرآن: «وَالْمُحْصَنَاتُ»، و«مُحْصِنَاتُ» [٢٥] بكسر الصاد.

(١) سقط فى ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٨)، الإملاء للعبرى (١٠٢/١)، البحر المحيط (٣/٢١٤)، الكشف للزمخشري (١/٢٦١)، الكشف للقيسى (١/٣٨٤)، المجمع للطبرسى (٢/٣٠)، تفسير الرازى (٣/١٧٤)، المعانى للفراء (١/٢٦٠)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٤٩).

ولم يختلف أحد من القراء في هذه وحدها أنها بفتح الصاد، أعنى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٢٤].

حدثنا أحمد [قال: ^(١)] حدثنا أبو حمزة الأنصارى قال: حدثنا حجاج بن المنهال، قال: حدثنا حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن مجاهد وعبد الله بن كثير مثل قراءة الكسائي: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ مفتوحة الصاد، وسائر القرآن: ﴿والمحصنات﴾.

[قال أبو على: ^(٢)] قال سيويه: قالوا للمرأة: حُصِّنَتْ حُصْنًا، وهى حَصَان، كـ «جُبِنَتْ» جُبْنًا، وهى جَبَان. قال: وقالوا: حِصْنًا كما قالوا: عِلْمًا. وقد جاء الإحصان فى التنزيل واقعًا على غير شىء، من ذلك وقوعه ^(٣) على الحرائر.

يدل على ذلك غير موضع فى التنزيل: أحدها: قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ﴾ [النور: ٤]؛ ألا ترى أنه إذا قذف غير حرة لم يجلد ثمانين؟! ومن ذلك قوله: ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥]. ومن ذلك قوله - تعالى - : ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَيْسِتِكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النساء: ٢٥]. المحصنات: المتزوجات؛ بدلالة قوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، فذوات الأزواج محرمات على كل أحد، إلا على أزواجهن، وفسروا قوله: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾: إلا ما ملكتموهن بالسبى من دار الحرب.

ألا ترى أن ذوات الزوج فى دارنا محرمة على كل أحد سوى الزوج؟! فأما إذا كانت متزوجة فى دار الحرب، فسييت منها، فإنه تحل لمالكها، ولا عدة عليها إذا دخلت دار الإسلام.

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى ب: وقوعها.

ويدل على أن المتزوجة يقال لها: محصنة، قوله: ﴿وَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَفِّحَاتٍ﴾ [النساء: ٢٥]. ويدل عليه -أيضا- قوله: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَفِّحِينَ﴾ [النساء: ٢٤] وقد فسر قوله: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [النساء: ٢٥] بالعفاف.

ويدل على وقوع الإحصان على العفة، قوله: ﴿وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾ [التحریم: ١٢]. وروى عن إبراهيم ومجاهد أن أحدهما قرأ: ﴿أُحْصِنَ﴾ وفسره بـ: «تزوجن» وقرأ الآخر: ﴿أُحْصِنَ﴾ وفسره بـ: «أسلمن».

فقد ثبت بما^(١) ذكرنا أن الإحصان يقع على الحرية، وعلى التزويج، وعلى العفة، وعلى الإسلام. وليس تبعد هذه الأسماء عما عليه موضوع اللغة. قال أبو عبيدة في قوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ - : المحصنات: ذوات الأزواج.

وأشدد الأصمعي: [من المتقارب]

إِذَا الْمُغْصِيَاتُ كَذَبْنَ الصُّبُوحَ حَبَّ جَرِيكَ بِالْمُحْصَنِ^(٢)
وفسر «المحصن» المدخر من الطعام، والمدخر للإحراز لا تمتد إليه اليد امتدادها إلى غير المحرز للادخار، والحرية تبعد وتمنع من^(٣) امتهان الرق، والإسلام يحظر الدم والمال اللذين كانا على الإباحة قبل، والتزويج في المرأة كذلك في حظر خطبتها التي كانت مباحة قبل ويمنع تصديدها للتزويج، والعفة: حظر النفس عما يحظره الشرع. فهذه الأسماء قريبة مما عليه أصل اللغة.

وأشدد أبو عبيدة: [من الرجز]

وَحَاصِنٍ مِنْ حَاصِنَاتٍ مُلْسٍ مِنَ الْأَذَى وَمِنْ قِرَافِ الْوَقْسِ^(٤)

(١) في أ: مما.

(٢) وهو بلا نسبة في اللسان (جرا، عسا)، وتهذيب اللغة (٨٦/٣)، والتاج (جرا، عسا).

(٣) في أ: عن.

(٤) الرجز للعجاج في ديوانه (٢٠٨/٢ - ٢٠٩)، واللسان (درس، قنس، وقس)، والتنبيه والإيضاح (٢٩٥/٢)، وتهذيب اللغة (٢٤٥/٤)، والتاج (قنس، وقس)، وجمهرة اللغة ص (٥٤٣)، وديوان الأدب (٢٥١/٣)، وكتاب العين (١١٨/٣)، وبلا نسبة في اللسان (حصن)، وجمهرة اللغة ص (٨٥٢)، ومجمل اللغة (١٢٦/٤)، ومقاييس اللغة (٥/٣١)، والمخصص (١٦٣/٧)، والتاج (حصن).

قال: الحاصن: العفيفة، قال: والوقس: مثل توقس الجرب، قال: والمحصنة أحصنها زوجها. قال أبو على: الحاصن يحتمل ضربين: إما أن يكون على معنى النسب. أو يكون مثل: [من الرجز] دَلُو الدَّالِي^(١)

وإنما وقع الاتفاق على فتح العين من قوله: «والمحصنات»؛ لما فسروا الحرف عليه من أنه يعنى به الحربية المتزوجة فى دار الحرب.

واختلفوا فى فتح الألف وضمها من قوله - تعالى - : ﴿وَأَحْلَلْ لَكُمْ﴾ [٢٤]: فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر^(٢): ﴿وَأَحْلَلْ لَكُمْ﴾ بفتح الألف والحاء. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَأَحْلَلْ لَكُمْ﴾ بضم الألف. قال أبو على: ﴿وَأَحْلَلْ لَكُمْ﴾ ما وراء ذلكم﴾ بناء الفعل للفاعل أشبه بما قبله. ألا ترى أن معنى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾: كتب الله عليكم كتاباً، وأحل لكم؟ ومن بنى الفعل للمفعول به فقال: ﴿وَأَحْلَلْ لَكُمْ﴾ فهو فى المعنى يثول إلى الأول، وفى ذاك مراعاة مشاكلة ما بعد لما^(٣) قبل.

واختلفوا فى فتح الألف وضمها^(٤) من قوله - تعالى - : ﴿أُحْصِنَ﴾ [٢٥]: فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿أُحْصِنَ﴾ مضمومة الألف. وقرأ حمزة والكسائي^(٥): ﴿أُحْصِنَ﴾ مفتوحة الألف.

(١) تقدم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٩)، الإعراب للنحاس (٤٠٦/١)، الإملاء للعكبرى (١٠٢/١)، البحر المحيط (٢١٦/٣)، التبيان للطوسى (١٦٢/٣)، التيسير للدانى (٩٥)، تفسير الطبرى (١٧٣/٨)، تفسير القرطبى (١٢٤/٥)، الحجة لابن خالويه (١٢٢)، الحجة لأبى زرة (١٩٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٣١)، الغيث للصفاقسى (١٩٠)، الكشف للزمخشري (٢٦٢/١)، الكشف للقيسى (٣١٥/١)، تفسير الرازى (١٩٠/٣)، النشر لابن الجزرى (٢٤٩/٢).

(٣) فى ب: بما.

(٤) ثبت فى حاشية ب: «قوله: «فتح الألف وضمها» تعبير ناقص؛ لأن الألف لا تقبل الحركة والعبارة الصحيحة أن يقال: «ضم الهمزة وفتحها»، وإن كان أراد ذلك فى تعبيره بالألف. والله أعلم. اهـ».

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٩)، الإعراب للنحاس (٤٠٧/١)، الإملاء للعكبرى (١٠٣/١)، =

واختلف عن عاصم:

فروى عنه أبو بكر والمفضل: ﴿وَأَحَلَّ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] و﴿أُحْصَنَ﴾ بالفتح جميعاً.

وروى عنه حفص: ﴿وَأَحَلَّ لَكُمْ﴾ و﴿أُحْصَنَ﴾ بالضم جميعاً.

حدثنا^(١) [أبو بكر]^(٢) محمد بن الحسين بن شهر يار قال: حدثنا الحسين بن [على]^(٣) الأسود قال: حدثنا عبد الله بن موسى عن سفيان الثوري عن عاصم بن أبي النجود، أنه قرأ: ﴿وَأَحَلَّ﴾ بفتح الألف.

[حدثنا أحمد قال:]^(٤) أخبرني علي بن العباس، قال: حدثنا محمد بن عمر بن الوليد الكندي عن ابن أبي حماد عن شيان عن عاصم: ﴿وَأَحَلَّ﴾ فتحاً، ﴿فَإِذَا أُحْصِنَ﴾ بضم الألف.

قال أبو علي: ﴿أُحْصِنَ﴾: أحصن بالأزواج، وقد رويت عن ابن عباس. وفسر بعض السلف ﴿أُحْصِنَ﴾: تزوجن. ومن قرأ: ﴿أُحْصَنَ﴾ فمعناه: أسلمن، وكذا فسرهم إبراهيم أو مجاهد.

اختلفوا في الرفع والنصب في قوله -جل وعز-: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِحَكْرَةٍ عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ [٢٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر^(٥): ﴿تِجَارَةٍ﴾ رفعاً.

= البحر المحيط (٣/٢٢٤)، التبيان للطوسي (٣/١٦٢)، التيسير للداني (٩٥)، تفسير الطبري (٨/١٨٧)، تفسير القرطبي (٥/١٤٣)، الحجة لأبي زرع (١٩٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٣١)، الغيث للصفافسي (١٩٠)، الكشف للقيسي (١/٣٨٥)، تفسير الرازي (٣/٢٠١)، النشر لابن الجزري (٢/٢٤٩).

(١) في أ: حدثني.

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في ب.

(٤) سقط في أ.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٩)، الإعراب للنحاس (١/٤١٠)، الإملاء للعكبري (١/١٠٣)، البحر المحيط (٣/٢٣١)، التبيان للطوسي (٣/١٧٨)، التيسير للداني (٩٥)، تفسير الطبري (٨/٢١٩)، تفسير القرطبي (٥/١٥١)، الحجة لأبي زرع (١٩٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٣١)، الغيث للصفافسي (١٩٠)، الكشف للقيسي (١/٣٨٦)، المجمع للطبرسي (٢/٣٦)، المعاني للأخفش (١/٢٣٤)، تفسير الرازي (٣/٢٠٤)، النشر لابن الجزري (٢/٢٤٩).

وقرأ حمزة والكسائي وعاصم: ﴿تِجَارَةٌ﴾ نصبًا.
قال أبو على: من رفع فالاستثناء منقطع؛ لأن التجارة عن تراضٍ ليس من أكل المال بالباطل. ومن نصب ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً﴾ احتمل ضربين:
أحدهما: إِلَّا أَنْ تَكُونَ التِجَارَةُ تِجَارَةً، ومثل ذلك قوله: [من الطويل]
... إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبٍ... (١)
أى إذا كان اليوم يومًا [ذا كواكب] (٢). والآخر: إِلَّا أَنْ تَكُونَ الأموال أموال (٣)
تجارة، فتحذف المضاف، وتقيم المضاف إليه مقامه، والاستثناء على هذا الوجه -
أيضًا- منقطع.

[و] (٤) اختلفوا فى الباء والنون من قوله -جل وعز-: ﴿تُكَفِّرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَتُدْخِلُكُمْ﴾ [٣١]:

فروى أبو زيد سعيد بن أوس عن المفضل عن عاصم (٥): ﴿يُكَفِّرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلُكُمْ﴾ بالياء جميعًا.
وقرأ الباقون: بالنون.

[قال أبو على: (٦) من قرأ: ﴿يُكَفِّرُ﴾ بالياء؛ فلأن ذكر اسم الله - تعالى - قد تقدم فى قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ يَكُفِّرُ رَجِيمًا﴾ [النساء: ٢٩].
ومن قال: ﴿تُكَفِّرُ﴾: فالمعنى: معنى الباء، ومثل ذلك: ﴿بَلِ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٠] ثم قال: ﴿سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾ [آل عمران: ١٥١].

وأبو الحسن يستحسن النون فى هذا النحو.

اختلفوا فى ضم الميم (٧) وفتحها من قوله -جل وعز-: ﴿مُدْخَلًا﴾ [٣١]:

(١) تقدم.

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى ب: ذوات.

(٤) سقط فى ب.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٩)، البحر المحيط (٢٣٥/٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٣١)،

الكشاف للزمخشري (٢٦٥/١)، تفسير الرازي (٢٠٩/٣).

(٦) سقط فى أ.

(٧) فى ب: النون.

فقرأ نافع وحده: ﴿مَدْخَلًا كَرِيمًا﴾ مفتوحة الميم^(١)، وفي «الحج»: مثله.
 وقرأ الباقون: ﴿مُدْخَلًا﴾ مضمومة الميم ههنا، وفي «الحج»:
 ولم يختلفوا في «بنى إسرائيل» في: ﴿مُدْخَلٌ صِدْقٍ﴾، و: ﴿مُخْرَجٌ صِدْقٍ﴾
 [الإسراء: ٨٠] أنهما بضم الميم.

وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: ﴿مَدْخَلًا﴾ بفتح الميم ههنا وفي
 «الحج».

قال أبو علي: قوله -تعالى-: ﴿مَدْخَلًا﴾ بعد قوله: ﴿وَيُدْخِلْكُمْ﴾ يحتمل
 وجهين:

يحتمل أن يكون مصدرًا.
 ويجوز أن يكون مكانًا. فإن حملته على المصدر أضمرت له فعلاً دل عليه الفعل
 المذكور، ويكون قوله: ﴿مَدْخَلًا﴾ -فيمن قدره مصدرًا- انتصابه بذلك الفعل،
 التقدير: ويدخلكم فتدخلون مدخلًا.

ويجوز أن يكون مكانًا؛ كأنه قال: يدخلكم مكانًا، ويكون على هذا التقدير
 منتصبًا بهذا الفعل المذكور؛ كما أنك إذا قلت: أدخلك مكانًا، انتصب بهذا الفعل،
 والمكان أشبه ههنا؛ لأننا رأينا المكان وصف بالكريم، وهو قوله: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِنْ
 جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ . وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ﴾ [الدخان: ٢٥، ٢٦] فوصف «المكان»
 ب: «الكريم»^(٢)، فكذاك يكون قوله: ﴿مَدْخَلًا﴾ يراد له المكان، مثل المقام^(٣).

ويجوز أن يكون المراد به: الدخول، أو الإدخال، وإن كان قد وصف بالكرم،
 ويكون المعنى: دخولًا تُكْرَمُونَ فيه، خلاف من قيل فيهم^(٤): ﴿الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَى

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٩)، الإعراب للنحاس (٤١١/١)، الإملاء للعكبري (١/١٠٣)، البحر المحيط (٢٣٥/٣)، التبيان للطوسي (١٨٢/٣)، التيسير للداني (٩٥)، تفسير الطبري (٢٥٧/٨)، تفسير القرطبي (١٦١/٥)، الحجة لابن خالويه (١٢٢، ١٢٣)، الحجة لأبي زرعة (١٩٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٢)، الغيث للصفاقسي (١٩٠)، الكشف للزمخشري (٢٦٥/١)، الكشف للقيسي (٣٨٦/١، ٣٨٧)، المجمع للطبرسي (٣٧/٢)، تفسير الرازي (٢٠٩/٣)، النشر لابن الجزري (٢٤٩/٢).

(٢) في أ: بالكرم.

(٣) زاد في أ: والمكان.

(٤) في ب: فيه.

وَجُوهَهُمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ ۖ [الفرقان: ٣٤]، فليس هذا كقولك: حشرتهم على الوجه، وحشرتهم على وجوههم، أى: لم أَدع منهم أحداً غير محشور، ولكن مثل قوله: ﴿أَفَن يَمْشِي مُكَبِّاً عَلَىٰ وَجْهِهِ أَهْدَىٰ أَمَّن يَمْشِي﴾ [الملك: ٢٢]، وكقوله: ﴿أَفَن يَنْقُي بَوَّجِهِ سَوْءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الزمر: ٢٤].

قال: ولم يختلفوا فى «بنى إسرائيل» فى: ﴿مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾، و: ﴿مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾ أنهما بضم الميم.

قال أبو على: لا يمتنع فى القياس أن تفتح الميم من «مدخل» على نحو ما قدما ذكره من أنه يكون على فعل مضمر يدل عليه الكلام.

ويجوز فى «المدخل» - إذا ضم - أن يكون مكاناً؛ وأن يكون مصدرًا: فإذا جعلته مصدرًا جاز أن تريد مفعولاً محذوفاً من الكلام؛ كأنه [قال: (١)] أدخلنى الجنة مدخلاً؛ أى: إدخال صدق.

والأشبه أن يكون مكاناً؛ لإضافته إلى صدق، فهو فى هذا كقوله: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ [القمر: ٥٥]؛ فكما أن هذا المضاف إلى «صدق» مكان، كذلك، يكون «المدخل» مكاناً، ولا يمتنع الآخر؛ لأن غير العين قد أضيف إلى «صدق» فى نحو: ﴿أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [يونس: ٢]؛ ألا ترى أنه فسر بالعمل الصالح؟!

اختلفوا فى الهمز وتركه من قوله - تعالى -: ﴿وَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [٣٢]: فقرأ ابن كثير والكسائى (٢): ﴿وَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾، و: ﴿فَسَلِ الَّذِينَ [يونس: ٩٤]، و: ﴿فَسَلِ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الإسراء: ١٠١]، ﴿وَسَلَّ مِنْ أَرْسَلْنَا﴾ [الزخرف: ٤٥]، وما كان مثله من الأمر المواجه به، وقبله واو أو فاء، فهو غير مهموز فى قولهما.

وروى الكسائى عن إسماعيل بن جعفر عن أبى جعفر وشيبة أنهما لم يهتما: ﴿وَسَلَّ﴾، ولا: ﴿فَسَلَّ﴾ مثل قراءة الكسائى.

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٩)، الإعراب للنحاس (٤١١/١)، الإملاء للعكبرى (١/١٠٣)، البحر المحيط (٢٣٦/٣)، التبيان للطوسى (١٨٣/٣)، التيسير للدانى (٣٩، ٩٥)، تفسير القرطبى (١٦٥/٥)، الحجة لابن خالويه (١٢٣)، الحجة لأبى زرع (٢٠٠)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٢)، الغيث للصفاسى (١٩٠)، الكشف للقيسى (٣٨٧/١، ٣٨٨)، المجموع للطبرسى (٣٩/٢)، تفسير الرازى (٢١١/٣).

وقرأ الباقون بالهمز فى ذلك كله ولم يختلفوا فى قوله: ﴿وَلَيْسَتُلْوَ مَا أَفْقُوا﴾ [الممتحنة: ١٠] أنه مهموز.

قال أبو على: الهمز وترك الهمز حسان، ولو خففت الهمزة فى قوله: ﴿وَلَيْسَتُلْوَ مَا أَفْقُوا﴾ كان -أيضاً- حسناً، وقد قدمنا ذكر وجوه «سَلْ».

واختلفوا فى إدخال الألف وإخراجها من قوله -جل وعز-: ﴿عَقَدَتْ﴾ [٣٣]: فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر^(١): ﴿عَاقَدَتْ﴾ بالألف. وقرأ عاصم وحزمة والكسائي: ﴿عَقَدَتْ﴾ بغير ألف^(٢).

قال أبو على: الذكر الذى يعود من الصلة إلى الموصول ينبغى أن يكون ضميراً منصوباً؛ فالتقدير: والذين عاقدتهم أيمانكم، فجعل الأيمان فى اللفظ هى المعاقدة، والمعنى على الحالفين الذين هم أصحاب الأيمان، والمعنى: والذين عاقدت حلفهم أيمانكم، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، ف: «عاقدت» أشبه بهذا المعنى؛ لأن لكل نفر من المعاقدين يميناً على المحالفة.

ومن قال: ﴿عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾، كان المعنى: عقدت حلفهم أيمانكم، فحذف «الحلف» وأقام المضاف إليه مقامه. والأولون كأنهم حملوا الكلام على المعنى فقالوا: عاقدت؛ حيث كان من كل واحد من الفريقين يمين. والذين قالوا: ﴿عقدت﴾، حملوا الكلام على اللفظ لفظ الأيمان؛ لأن الفعل لم يسند إلى أصحاب الأيمان فى اللفظ، إنما أسند إلى الأيمان.

قال أحمد:

روى أبو زيد سعيد بن أوس الأنصارى عن المفضل عن عاصم^(٣): ﴿والجار

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٩)، الإعراب للنحاس (٤١٢/١)، الإملاء للعكبرى (١/١٠٤)، البحر المحيط (٢٣٨/٣)، التبيان للطوسى (١٨٦/٣)، التيسير للدانى (٩٦)، تفسير الطبرى (٢٧٢/٨)، الحجة لابن خالويه (١٢٣)، الحجة لأبى زرة (٢٠١)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٣)، الغيث للصفاقسى (٢٩١)، الكشف للقيسى (٣٨٨/١)، (٣٨٩)، المجمع للطبرسى (٤١/٢)، تفسير الرازى (٢١٢/٣)، النشر لابن الجزرى (٢٤٩/٢).
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٨٩)، البحر المحيط (٢٣٨/٣)، تفسير القرطبى (١٦٧/٥)، الكشف للزمخشرى (٢٦٥/١).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٠)، الإملاء للعكبرى (١/١٠٤)، البحر المحيط (٢٤٥/٣)، التبيان للطوسى (١٩٥/٣)، تفسير القرطبى (١٨٣/٥)، (١٩٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٣)، الكشف للزمخشرى (٢٦٨/١).

الْجَنْبُ ﴿٣٦﴾ بفتح الجيم، وإسكان النون، ولم يأت به غيره.

وقرأ الباقر: ﴿الْجُنْبُ﴾ بضمين.

[قال أبو علي:] ^(١) قال أبو عبيدة: ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى﴾: القريب، ﴿وَالْجَارِ

الْجُنْبُ﴾: الغريب. يقال: ما تأتينا إلا عن جنابة، أي: عن بعد.

قال علقمة بن عبدة ^(٢): [من الطويل]

فَلَا تَحْرِمْنِي نَائِلًا عَنْ جَنَابَةٍ فَإِنِّي امْرُؤٌ وَسَطُ الْقَبَابِ غَرِيبٌ ^(٣)

قال أبو الحسن: قال: ﴿وَالْجَارِ الْجُنْبُ﴾، وقال بعضهم: ﴿الْجَنْبُ﴾.

قال الراجز: [من الرجز]

النَّاسُ جَنْبٌ وَالْأَمِيرُ جَنْبٌ ^(٤)

يريد: ب: «جنب»: الناحية، وهذا هو المتنحي عن القرابة.

قال أبو علي: قوله - تعالى -: ﴿وَالْجَارِ الْجُنْبُ﴾، يحتمل معنيين:

أحدهما: أن يريد الناحية، فإذا أراد هذا فالمعنى: ذى الجنب، فحذف المضاف؛ لأن المعنى مفهوم؛ ألا ترى أن الناحية لا يكون الجار إياها؟! والمعنى: ذى ناحية ليس هو الآن بها، أي: هو غريب عنها.

والآخر: أن يكون وصفاً مثل: ضرب، وفسل، وندب، فهذا وصف يجري على الموصوف؛ كما أن «الجنب» كذلك، وهو فى معناه ومعنى اللفظتين - على هذا - واحد، وهو أنه بجانب لأقاربه متباعد عنهم.

فأما «الجنب» فى قوله: ﴿وَالْجَارِ الْجُنْبُ﴾ فصفة على «فُعْل»، مثل «أُحِد» فى ناقة أحد، و«سَجُع» فى قوله: [من البسيط]

(١) سقط فى أ.

(٢) علقمة بن عبدة - بفتح العين والباء - ابن ناشرة بن قيس، من بنى تميم: شاعر جاهلى، من الطبقة الأولى. كان معاصراً لامرئ القيس، توفى نحو ٢٠ ق هـ، وله معه مساجلات. وأسر «الحارث بن أبى شمر الغساني» أخاه اسمه «شأس» فشفع به علقمة ومدح الحارث بأبيات، فأطلقه. له «ديوان شعر».

ينظر: الأعلام (٢٤٧/٤).

(٣) وهو فى ديوانه ص (٤٨)، واللسان (جنب)، وتهذيب اللغة (١١/١٢٣)، وكتاب العين (٦/١٥١)، ومقاييس اللغة (١/٤٨٣)، ومجمل اللغة (١/٤٦٢)، وأساس البلاغة (جنب)، وشرح اختيارات المفضل ص (١٥٨٩)، والتاج (جنب).

(٤) الرجز بلا نسبة فى اللسان (جنب)، وتهذيب اللغة (١١/١٢٢)، وكتاب العين (٦/١٤٧). =

... وَاْمَشُوا مِشْيَةً سُجُحًا ...
فالجُنُب: المتباعد عن أهله.

يدلك على ذلك مقابله بالقريب، في قوله -تعالى-: ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ من «القرب»، كالبشرى من «بشر».

ويدل على أنه البعد والغربة، قول الأعشى: [من الطويل]

أَتَيْتُ حُرَيْنًا زَائِرًا عَنْ جَنَابَةٍ فَكَانَ حُرَيْثٌ عَنْ عَطَائِي جَامِدًا^(٢)
وقال آخر: [من الطويل]

كِرَامٌ إِذَا مَا جِثُّهُمْ عَنْ جَنَابَةٍ أَعْفَاءٌ عَنْ بَيْتِ^(٣) الْخَلِيطِ الْمُجَاوِرِ
فأما قوله -جل وعز-: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْهَرُوا﴾ [المائدة: ٦] فمن الجنابة التي تقتضى التطهر^(٤)، وهو -أيضاً- صفة إلا أنه يقع على الواحد و[على]^(٥) الجميع؛ كما أن «بشراً» كذلك، وكما أن «الحلوب» يقع على الجميع، فأما «الحلوبة» و«الركوبة» فيقع على الواحد والجميع فيما رواه أبو عمر [الجرمى]^(٦) عن أبي عبيدة.

وقال أبو عبيدة: ﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنُبِ﴾: الذي يصاحبك في سفرك، فيلزمك فينزل إلى جنبك.

اختلفوا في ضم الباء في: ﴿بِالْبُخْلِ﴾ [٣٧] والتخفيف، وفتحها والتثقل:
فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿بِالْبُخْلِ﴾ خفيفاً.

(١) جزء من صدر بيت لحسان بن ثابت، وتماهه:

ذروا التَخَاجُؤَ
إِنَّ الرِّجَالَ ذَوُو عَصَبٍ وَتَذَكِيرِ
وهو في ديوانه ص(١٧٩)، وجمهرة اللغة ص(١٠٣٧)، والخصائص (١١٦/٢)،
وشرح شواهد المغنى (٢١٠/١)، واللسان (خجأ، عصب، سجع)، وبلا نسبة في
الكتاب (٢٤٤/٤).

(٢) وهو في ديوانه ص(١١٥)، والدرر (٢٣١/١)، وبلا نسبة في همع الهوامع (٧٤/١).
ويروى: «وكان» بدل «فكان».

(٣) في أ: جار.

(٤) في أ: التطهير.

(٥) سقط في ب.

(٦) سقط في ب.

وقرأ حمزة والكسائي^(١): ﴿يَا بَخْلٍ﴾ مثقلة، وكذلك في سورة الحديد [الآية: ٢٤] مثله.

قال أبو على: قال سيويه: «قالوا: بَخْلٌ يَبْخُلُ بَخْلًا، فَالْبَخْلُ كَاللُّومِ، وَالفعل: كَشَفَى وَسَعَدَ، وَقَالُوا: بَخِيلٌ. وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: الْبَخْلُ: كَالْفَقْرِ، وَالْبَخْلُ كَالْفَقْرِ. وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: الْبَخْلُ كَالْكَرَمِ، وَقَدْ حَكِيَ فِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ، وَقَرِئَ بِاثْنَيْنِ مِنْهَا: الْبَخْلُ وَالْبَخْلُ».

اختلفوا في الرفع والنصب من قوله -جل وعز-: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً﴾ [٤٠]: فقرأ ابن كثير ونافع^(٢): ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً﴾ رفعًا. وقرأ الباقون: نصبًا.

قال أبو على: النصب حسن؛ لتقدم ذكر: ﴿مِثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾ [النساء: ٤٠]؛ فالتقدير: وَإِنْ تَكُنِ الْحَسَنَةُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ يَضَاعِفُهَا، كَمَا قَالَ: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَثْمَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]: وَالرَّفْعُ عَلَى: وَإِنْ تَخْدُثُ حَسَنَةً، أَوْ إِنْ تَقَعُ حَسَنَةً؛ يَضَاعِفُهَا.

واختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها، والتخفيف والتشديد من قوله -جل وعز-: ﴿يُضَعِّفُهَا﴾ [٤٠]:

فقرأ ابن كثير وابن عامر^(٣): ﴿يُضَعِّفُهَا﴾ مشددة العين بغير ألف. وقرأ الباقون: ﴿يَضَاعِفُهَا﴾ خفيفة بألف.

(١) ينظر: الإملاء للعكبري (١٠٥/١)، البحر المحيط (٢٤٦/٣)، التبيان للطوسي (١٩٦/٣)، التيسير للداني (٩٦)، تفسير الطبري (٣٥١/٨)، الحجة لابن خالويه (١٢٣)، الحجة لأبي زرعة (٢٠٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٣)، الغيث للصفاقسي (١٩١)، الكشف للزمخشري (٢٦٨/١)، الكشف للقيسي (٣٨٩/١)، النشر لابن الجزري (٢٤٩/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٠)، البحر المحيط (٢٥١/٣)، التبيان للطوسي (١٩٩/٣)، التيسير للداني (٩٦)، تفسير الطبري (٣٦٥/٨)، تفسير القرطبي (١٩٥/٥)، الحجة لابن خالويه (١٢٣)، الحجة لأبي زرعة (٢٠٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٣)، الغيث للصفاقسي (١٩١)، الكشف للزمخشري (٢٦٩/١)، الكشف للقيسي (٣٨٩/١)، المجمع للطبرسي (٤٨/٢)، المعاني للفراء (٢٦٩/١)، تفسير الرازي (٢٢١/٣)، النشر لابن الجزري (٢٤٩/٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٠)، البحر المحيط (٢٥١/٣)، التبيان للطوسي (٢٠٠/٣)، تفسير القرطبي (١٩٥/٥)، الحجة لابن خالويه (١٢٣)، الحجة لأبي زرعة (٢٠٣)، الغيث للصفاقسي (١٩١)، الكشف للزمخشري (٢٦٩/١)، المجمع للطبرسي (٤٨/٢)، تفسير =

قال أبو علي: المعنى فيهما واحد، وهما لغتان.

وقال سيبويه: تجيء فاعلت لا تريد به عمل اثنين، ولكنهم بنوا عليه الفعل كما بنوه على «افعل»، وذلك قولهم: ناولته، وعاقبته، وعافاه الله، وسافرت، قال: ونحو ذلك: ضاعفت وضعفت، وناعمت ونعمت؛ فدل هذا على أنه لغتان؛ فبأيهما قرأت كان حسناً.

اختلفوا في فتح التاء من ^(١) قوله - تعالى -: ﴿سُوَّى﴾ [٤٢] والتشديد، وضمها والتخفيف:

فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو: ﴿لَوْ سُوَّى﴾ مضمومة التاء خفيفة السين.

وقرأ نافع وابن عامر ^(٢): ﴿تَسَوَّى﴾ مفتوحة التاء مشددة السين.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿لَوْ تَسَوَّى﴾ مفتوحة التاء خفيفة السين والواو ممالاة مشددة في كل القرآن ^(٣).

[قال أبو علي: ^(٤) من قرأ ^(٥): ﴿سُوَّى﴾ فهو «تَفَعَّل» من التسوية، والمعنى: لو تُجعلون والأرض سواء؛ كما قال - تعالى -: ﴿وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَلْبِغُنِي كُتٌّ رَبًّا﴾ [عم: ٤٠].

ومن هذا قوله: ﴿بَلَىٰ قَدِيرِينَ عَلَيَّ أَن سُوَّىٰ بَنَاتُهُ﴾ [القيامة: ٤] أي: نجعلها صفحة واحدة لا تفصل بعضها عن بعض؛ فتكون كالکف؛ فيعجز لذلك عما يستعان عليه من الأعمال بالبنان كالكتابة والخياطة ونحو ذلك، مما لو فقدت البنان معها لم يتمكن منها. ومن أيما نهم: لا والذي شقهن خمساً من واحدة.

= الرازي (٢٢١/٣)، النشر لابن الجزري (٢٤٩/٢)، وانظر: (٢٢٨/٢).

(١) في ب: في.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٠)، الإملاء للعكبري (١٠٦/١)، البحر المحيط (٢٥٣/٣)، التبيان للطوسي (٢٠٢/٣)، التيسير للداني (٩٦)، تفسير الطبري (٣٧٢/٨)، تفسير القرطبي (١٩٨/٥)، الحجة لابن خالويه (١٢٤)، الحجة لأبي زرع (٢٠٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٤)، الغيث للصفاسي (١٩١)، الكشف للزمخشري (٢٦٩/١)، الكشف للقيسي (٣٩٠/١)، المجمع للطبرسي (٤٩/٢)، تفسير الرازي (٢٢٣/٣)، النشر لابن الجزري (٢٤٩/٢).

(٣) في أ: ذلك.

(٤) سقط في أ.

(٥) في ب: قال.

وقراءة نافع وابن عامر: ﴿لَوْ تَسَوَّى﴾ المعنى: لو تتسوى؛ فأدغم التاء في السين لقربها منها، وهذا مطاوع «لَوْ تُسَوَّى»؛ لأنك تقول: سَوَيْتُهُ فَتَسَوَّى، ولا ينبغي أن يكره هذا لاجتماع تشديدتين.

ألا ترى أن في التنزيل: ﴿أَطْرَيْنَا﴾ [النمل: ٤٧]، ﴿وَأَزَيَّنْتَ﴾ [يونس: ٢٤]، و: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٢] ونحو ذلك، وفي هذا الوجه اتساع؛ لأن الفعل مسند إلى الأرض. وليس المراد: ودوا لو تصير الأرض مثلهم؛ إنما المعنى: ودوا لو يصيرون يتسَوون^(١) بها، لا تتسوى هي بهم؛ وجاز ذلك لأنه لا يُلبَسُ، وقالوا: أدخل فوه الحجر، لما لم يلتبس.

وقول حمزة والكسائي: ﴿لَوْ تَسَوَّى﴾ هو: لو تتسوى، فحذفا التاء التي أدغمها من قال: ﴿لَوْ تَسَوَّى﴾؛ لأنها كما اعتلت بالإدغام اعتلت بالحذف. وأما إمالة الفتحة نحو الكسرة والألف نحو الياء في «تَسَوَّى» فحسنة؛ لأن الفعل إذا صار على هذه العدة استمرت فيه الإمالة؛ لانقلاب ألفه إلى الياء في نحو: يتسويان.

اختلفوا في إدخال الألف وإخراجها من قوله -جل وعز-: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [٤٣]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ﴾ بألف ههنا، وفي «المائدة» [الآية: ٦] مثله.

وقرأ حمزة والكسائي^(٢): ﴿لَمَسْتُمُ﴾ بغير ألف، وفي «المائدة» مثله. قال أبو علي: اللمس يكون باليد، وقد اتسع فيه فأوقع على غيره. فمما جاء يراد به اللمس^(٣) باليد قوله: [من الطويل]

(١) في أ: متسوين.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩١)، الإملاء للعكبري (١٠٦/١)، البحر المحيط (٢٥٨/٣)، التبيان للطوسي (٢٠٥/٣)، تفسير الطبري (٤٠٦/٨)، الحجة لابن خالويه (١٢٤)، الحجة لأبي زرعة (٢٠٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٤)، الغيث للصفاقسي (١٩١)، الكشف للقيسي (٣٩١/١)، المجمع للطبرسي (٥٠/٢)، تفسير الرازي (٢٢٦/٣)، النشر لابن الجزري (٢٥٠/٢).

(٣) في ب: مس.

وَلَا تَلْمِزِ الْأَفْعَى يَدَاكَ تَتَوَشَّهَا وَدَعَّهَا إِذَا مَا غَيَّبَتْهَا سَفَاتُهَا^(١)
ومما جاء يراد به غير اللمس بالجراحة قوله -تعالى-: ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا﴾ [الجن: ٨]، وتأويله: عالجنا غيب السماء ورمناه، لنسترقه فنلقيه إلى الكهنة ونخبرهم به. ولما كان اللمس قد يكون غير المباشرة بالجراحة قال تعالى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [الأنعام: ٧] فخصص باليد؛ لئلا يلتبس بالوجه الآخر، كما جاء ﴿وَحَلَلَيْلِ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]؛ لما كان الابن^(٢) قد يكون متبنى به من غير الصلب، وقد كان ينسب المتبنى به إلى المتبنى؛ فقال: ﴿أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٥].
و[قد]^(٣) قالوا: التمس وهو «افتعل» من «اللمس»، فأوقع على ما لا يقع عليه اللمس والمباشرة

قال: [من الرجز]

الْحُرُّ وَالْهَجِينُ وَالْفَلَنْقَسُ
ثَلَاثَةٌ فَأَيُّهُمْ تَلَمَّسُ^(٤)

ليس يريد أيهم تباشر بيدك؛ ولكن أيهم تطلب.

قال: [من الطويل]

وَبِالسَّهْبِ مَيِّمُونُ النَّقِيبَةِ قَوْلُهُ لِمُتَمِّسِ الْمَعْرُوفِ أَهْلٌ وَمَرْحَبُ^(٥)

(١) وهو للأعشى في ديوانه ص(١٣٥)، والحيوان (٤/١٨٩)، ولخالد بن زهير الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص(٢٢١)، والمخصص (١٥/١٢٥)، ومعجم الشعراء ص(٣٧١)، وبلا نسبة في اللسان (سفا)، وجمهرة اللغة ص(٨٥٠، ١٠٧٣)، والاشتقاق ص(٧٣)، والمخصص (١٠/٦٣)، وتهذيب اللغة (١٣/٩٤).

ويروى صدره:

فلا تلمس الأفعى يداك تريدها

(٢) في أ: الابن غير.

(٣) سقط في أ.

(٤) الرجز بلا نسبة في التاج (عنف)، ومقاييس اللغة (٤/١٥٨)، وكتاب العين (٢/٨٧، ١٥٧).

(٥) وهو لطفيال الغنوى في ديوانه ص(٣٨)، والدرر (٣/٩)، وشرح أبيات سيويه (١/١٨٤)، وشرح المفصل (٢/٢٩)، والكتاب (١/٢٩٦)، وبلا نسبة في المقتضب (٣/٢١٩)، والمنصف (٣/٣٧)، وجمع الهوامع (١/١٦٩).

فلمتمس المعروف: طالبه، ليس مماسه^(١) ولا مباشرة.
وقوله -تعالى-: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ قد عني به ما لا يكون مساً بيد؛ وذلك^(٢)
أن الخلوة قد تكون في حكم المس في قول عمر و علي^(٣) -رضى الله عنهما-
والخلوة ليست بلمس ولا مس بجارحة.
واختلف الصحابة في قوله: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ على قولين:
فحملة حاملون على المس باليد.
وآخرون على الجماع، ولم يحمله أحد منهم على الأمرين جميعاً؛ فحملة عليهما
خروج من إجماعهم، وأخذ بقول قد أجمعوا على رفضه.
وقد أجرى المس هذا المجرى لا يراد به المباشرة وتلزيق الجارحة بالمطلوب.
وذلك قوله: [من البسيط]
مَسْنَا السَّمَاءَ فَنَلْنَاهَا وَطَأْنَاهُمْ حَتَّى رَأَوْا أَحَدًا يَهْرِي وَثَهْلَانَا^(٤)
فليس يريد: بأشرناها، ولكن يريد [به]^(٥) رفعتهم، وأن غيرهم لا يدرك شأوهم،
ولا ينال ما نالوه من رفعة المنزلة.
وهذا كقوله:

... وَقَدْ قَاتَتْ يَدِ الْمُتَنَاولِ

(١) في ب: ماسة.

(٢) في ب: وذلك.

(٣) على بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي، أبو الحسن، ابن عم النبي ﷺ وختنه
على بنته، أمير المؤمنين، يكنى: أبا تراب، وأمه فاطمة بنت أسد بن هاشم، وهي أول
هاشمية ولدت هاشمياً. له خمسمائة حديث وستة وثمانون حديثاً، شهد بدرًا والمشاهد
كلها. قال: أبو جعفر: كان شديد الأدمة ربعة إلى القصر، وهو أول من أسلم من الصبيان
جمعاً، بين الأقوال. قال: له النبي ﷺ: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى»، وفضائله
كثيرة. استشهد ليلة الجمعة لإحدى عشرة ليلة بقيت أو خلت من رمضان سنة أربعين، وهو
حينئذ أفضل من على وجه الأرض.

ينظر: الخلاصة (٢/٢٥٠) (٥٠١).

(٤) وهو لابن مغراء في اللسان (مسس)، وتهذيب اللغة (٣٢٥/١٢)، والتاج (مسس)، وكتاب
العين (٢٠٩/٧).

ويروى: (وطاء لهم) بدل (وطالهم).

(٥) سقط في أ.

ومن المباشرة قوله - تعالى - : ﴿ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ﴾ [القمر: ٤٨]، و: ﴿إِنْ يَمَسُّكُمْ فَوْحٌ﴾ [آل عمران: ١٤٠]، و: ﴿لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا﴾ [آل عمران: ٢٤].
 فأما قوله - تعالى - : ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَسُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٦] فقد يكون^(١) مثل قوله: ﴿ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ﴾ وقد لا يكون مسًا، ولكن ما يكون في حكم المس، وهو الخلوة بها في قول عمر وعلى، رضى الله عنهما.
 وحجة من قرأ^(٢): ﴿لَمَسْتُمْ﴾ أن هذا المعنى جاء في التنزيل في غير موضع على «فعلتم»، وذلك قوله: ﴿وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ﴾ [مريم: ٢٠]، و: ﴿لَمْ يَطْمِئِنَّ أَنْفٌ﴾ [الرحمن: ٥٦].

وحجة من قرأ: ﴿لامستم﴾ أن «فاعل» قد جاء في معنى فعل، نحو عاقبته، وطارقت النعل. وقال أبو عبيدة اللباس^(٣): النكاح.
 واختلفوا في [قوله - تعالى - :]^(٤) ﴿نِعْمًا﴾ [٥٨].
 وقد ذكرته في [سورة]^(٥) [البقرة: الآية: ٢٧١].

اختلفوا في كسر النون وضمها من قوله - جل وعز - : ﴿إِنْ أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أُخْرِجُوا﴾ [٦٦] وكسر الواو وضمها:

فروى نصر بن على الجهضمي عن أبيه عن أبي عمرو: ﴿إِنْ أَقْتُلُوا﴾ بالكسر، ﴿أَوْ أُخْرِجُوا﴾ بالضم^(٦) مثل قول اليزيدي.
 وقرأ ابن عامر وابن كثير ونافع والكسائي^(٧): ﴿أَنْ أَقْتُلُوا... أَوْ أُخْرِجُوا﴾ بالضم فيهما.

وقرأ عاصم وحزمة: ﴿أَنْ أَقْتُلُوا... أَوْ أُخْرِجُوا﴾ كلاهما كسرًا.

(١) زاد في أ: من.

(٢) في أ: قال.

(٣) في ب: اللبس.

(٤) سقط في ب.

(٥) سقط في أ.

(٦) في ب: مضمومة الواو.

(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٢)، الإعراب للنحاس (٤٣١/١)، التبيان للطوسي (٢٤٧/٣)،

التيسير للداني (٧٨، ٩٦)، الحجة لابن خالويه (١٢٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٤)،

المجمع للطبرسي (٦٩/٢)، تفسير الرازي (٢٥٣/٣).

قال أبو على: أما فصل أبى عمرو بين الواو والنون، وكسره النون فى: ﴿أَيْنَ أَفْتُلُوا﴾ وضمه الواو فى: ﴿أَوْ أخرجوا﴾ - فلأن الضم فى الواو أحسن؛ لأنها تشبه واو الضمير، والجمهور فى واو الضمير على الضم، نحو: ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، والنون إنما تضم^(١)؛ لأنها مكان الهمزة التى ضمت لضم الحرف الثالث، فجعلت بمنزلتها وإن كانت منفصلة، وفى الواو هذا المعنى، والمعنى الآخر: الذى ذكرنا من^(٢) مشابهة واو الضمير.

والضم فى سائر هذه أحسن؛ لأنها فى موضع الهمزة. قال أبو الحسن: وهى لغة حسنة، وهى أكثر فى الكلام وأقيس.

ووجه قول من كسر أن هذه الحروف منفصلة من^(٣) الفعل المضموم الثالث، والهمزة متصلة^(٤) بها، فلم يجروا المنفصل مجرى المتصل. وما أجروه من المنفصل فى^(٥) كلامهم مجرى المتصل أكثر من أن يقتص. قال:

وكلهم قرأ: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ [٦٦] رفعاً.

إلا ابن عامر فإنه قرأ: ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ نصباً^(٦)، وكذلك هى فى مصاحفهم. قال أبو على: الوجه فى^(٧) قولهم: ما أتانى أحد إلا زيد، الرفع، وهو الأكثر الأشيع فى الاستعمال، والأقيس.

فقوته من جهة القياس أن معنى: ما أتانى أحد إلا زيد، وما أتانى إلا زيد؛ واحد؛ فكما اتفقوا على: ما أتانى إلا زيد، على الرفع، وكان: ما أتانى أحد إلا زيد،

(١) فى ب: ضمت.

(٢) فى أ: فى.

(٣) فى ب: فى.

(٤) فى ب: فمتصلة.

(٥) فى أ: من.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٢)، الإعراب للنحاس (٤٣١/١) الإملاء للعكبرى (١٠٨/١)، البحر المحيط (٢٨٥/٣)، التيسير للدانى ص (١٩٦)، تفسير الطبرى (٥٢٨/٨)، تفسير القرطبي (٢٧٥/٥)، الحجة لابن خالويه (١٢٤/١٢٥)، الحجة لابی زرة (٢٠٦)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٥)، الغيث (١٩٢)، الكشف للزمخشري (٢٧٨/١)، الكشف للقيسي (٣٩٢/١)، تفسير الرازى (٢٥٤/٣)، النشر لابن الجزرى (٢٥٠/٢).

(٧) فى أ: من.

بمنزلته وبمعناه^(١) - اختاروا الرفع مع ذكر «أحد»، وأجروا ذلك على «يذر» و«يدع» في أن «يذر» لما كان في معنى «يدع» فتح، وإن لم يكن فيه حرف حلق. ومما يقوى ذلك أنهم في الكلام وأكثر^(٢) الاستعمال يقولون: ما جاءني إلا امرأة؛ فيذكرون حملاً على المعنى، ولا يؤثنون ذلك فيما زعم [أبو الحسن]^(٣) إلا في الشعر.

قال: [من الطويل]

بَرَى النَّخْرُ وَالْأَجْرَالُ مَا فِي غُرُوضِهَا فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ^(٤)
فكما أجروه على المعنى في قوله، فلم يلحقوا الفعل علامة التأنيث - كذلك أجروه عليه في نحو: ما جاءني أحد إلا زيد، فرفعوا الاسم الواقع بعد حرف الاستثناء.

وأما من نصب فقال: ما جاءني أحد إلا زيداً، فإنه جعل النفي بمنزلة الإيجاب؛ وذلك أن قوله: ما جاءني أحد، كلام تام. كما أن: جاءني القوم، كذلك، فنصب مع النفي، كما نصب مع الإيجاب، من حيث اجتماعا في أن كل واحد منهما كلام تام.

فأما قوله - جل وعز -: ﴿وَلَا يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمَرَائِكَ﴾ [هود: ٨١] فإذا جعلت قوله تعالى: ﴿أَمَرَائِكَ﴾ مستثنى من: ﴿وَلَا يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾؛ كان فيه الوجهان: الرفع والنصب، والوجه: الرفع.

ومن قال: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ فقياس قوله في هذه الرفع: وإن جعلت الاستثناء من قوله: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ [هود: ٨١] لم يكن إلا النصب.

قال سيبويه: ومن قال: أقول: ما أتاني القوم إلا أباك؛ لأنه بمنزلة قولي: أتاني

(١) في ب: معناه.

(٢) زاد في أ: في.

(٣) في أ: الخليل.

(٤) وهو لذى الرمة في ديوانه ص (١٢٩٦)، وتخليص الشواهد ص (٤٨٢)، وتذكرة النحاة ص (١١٣)، وشرح المفصل (٨٧/٢)، والمحتسب (٢٠٧/٢)، والمقاصد النحوية (٢/٤٧٧)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (١٧٢/٢)، وشرح ابن عقيل ص (٢٤٣).

ويروى: صدره:

طوى النحر والأجراز ما في غروضها

القوم إلا أباك - فإنه ينبغي له أن يقول: «ما فعلوه إلا قليلاً منهم». وحدثني يونس أن أبا عمرو كان يقول: الوجه: ما أتاني القوم إلا عبد الله. ولو كان هذا بمنزلة قوله: أتاني القوم؛ لما جاز أن يقول: ما أتاني أحد؛ كما أنه لا يجوز أن يقول: أتاني أحد، ولكن المستثنى في هذا الموضع بدل من الاسم الأول، ولو كان من قبل الجماعة لما قلت: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهِدَةٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦].

قال أبو عمر: قوله: ولو كان هذا من قبل الجماعة لما قلت: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهِدَةٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ - يعني: أن قومًا يقولون: إذا أخرجت واحدًا من جماعة، أو قليلاً من كثير فهو نصب، إن كان ما قبله نفيًا أو إيجابًا. وهذا خطأ.

قال أبو عمر: وإذا قلت: ما أتاني أحد إلا زيد، فهي نفى الناس كلهم؛ لأن «أحدًا» جماعة؛ فكان ينبغي في قياس قولهم أن يقولوا: ما أتاني أحد إلا زيدًا، فينصبوا.

واختلفوا في الياء والتاء من قوله - جل وعز -: ﴿كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ﴾ [٧٣]:

فقرأ ابن كثير، وعاصم في رواية حفص، والمفضل: ﴿كَأَن لَّمْ تَكُنْ﴾ بالتاء. وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر، وحمزة والكسائي^(١): ﴿يَكُنْ﴾ بالياء.

قال أبو علي: من قرأ بالتاء؛ فلأن الفاعل المسند إليه الفعل مؤنث في اللفظ. ومن قرأ بالياء؛ فلأن التانيث ليس بحقيقي، وحسن التذكير الفصل الواقع بين الفعل والفاعل.

ومثل التذكير قوله: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: ٦٧]، وقوله: ﴿فَمِنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وفي أخرى: ﴿بَنَاتِهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [يونس: ٥٧]، فكلا الأمرين قد جاء التنزيل به.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٢)، الإملاء للعكبري (١٠٩/١)، البحر المحيط (٢٩٢/٣)، التبيان للطوسي (٢٥٦/٣)، التيسير للداني (٩٦) الحجة لابن خالويه (١٢٥)، الحجة لأبي زرعة (٢٠٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٥)، الغيث للصفاسي (١٩٢)، الكشف للقيسي (٣٩٢/١)، المجمع للطبرسي (٧٣/٢)، تفسير الرازي (٢٦٠/٣)، النشر لابن الجزري (٢٥٠/٢).

وقوله -جل وعز-: ﴿كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ﴾ اعتراض بين المفعول وفعله.

فكما أن قوله: ﴿قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَوْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٢] فى موضع نصب، كذلك قوله: ﴿يَلَيَّتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ فى موضع نصب بقوله: ﴿لَيَقُولَنَّ﴾، واتصاله إنما هو بقوله: ﴿قَالَ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَوْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا﴾ ﴿كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ﴾ أى: لا يعاضدكم على قتال عدوكم، ولا يرمى الزمام الذى بينكم.

اختلفوا فى الباء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [٧٧]:
فقرأ ابن كثير وابن عامر وحزمة والكسائى: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ﴾ بالياء^(١).
وقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم: ﴿تُظْلَمُونَ﴾ بالتاء.
قال:

ولم يختلفوا فى قوله: ﴿يُرْكَى مَن يَشَاءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [٤٩] أنه بالياء.
قال أبو على: من قرأ: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ بالياء؛ فلما تقدم من ذكر الغيبة، وهو قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُوا أَيَدِيكُمْ... وَلَا يُظْلَمُونَ﴾.
ومن قرأ بالتاء فكأنه ضم إليهم فى الخطاب النبى ﷺ والمسلمين^(٢)، فغلب الخطاب على الغيبة، والمعنى: أنكم أيها المسلمون ما تفعلون^(٣) من خير يوف إليكم، ويجازى من أمر بالقتال فَتَبَّطَ^(٤) عنه، بعد أن كان كتب عليه. ويؤكد التاء، [قوله]^(٥): ﴿قُلْ مَنَعَ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٧٧] وما فى «قل» من الخطاب. وأما قوله: ﴿بَلِ اللَّهُ يُرْكَى مَن يَشَاءُ وَلَا يُظْلَمُونَ﴾ [النساء: ٤٩] ففى «يزكى» ضمير الغيبة «ولا يظلمون» بالياء؛ لأنه إذا كان لمن يشاء فهو للغيبة.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٢)، البحر المحيط (٢٩٩/٣)، التبيان للطوسى (٢٦١/٣)، التيسير للدانى (٩٦)، الحجة لابن خالويه (١٢٥)، الحجة لأبى زرة (٢٠٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٥)، الغيث للصفاسى (١٩٣)، الكشف للزمخشرى (٢٨٣/١)، الكشف (١/٣٩٣) المجمع للطبرسى (٧٧/٢)، تفسير الرازى (٢٦٤/٣).

(٢) فى ب: والمسلمون.

(٣) فى ب: تفعلونه.

(٤) فى ب: فنبط.

(٥) سقط فى أ.

واختلفوا فى إدغام التاء وإظهارها من قوله -جل وعز-: ﴿بَيَّتَ طَائِفَةٌ﴾ [٨١]:
فقرأ أبو عمرو وحمزة^(١): ﴿بَيَّتَ طَائِفَةٌ﴾ مدغمًا.

وقرأ الباقون: ﴿بَيَّتَ طَائِفَةٌ﴾ بنصب التاء.

[قال أبو على]:^(٢) وجه الإدغام: أن الطاء والتاء والذال من حيز واحد؛
فالتقارب الذى بينهما يجريهما مجرى المثلين فى الإدغام. ومما يحسن الإدغام أن
الطاء تزيد على التاء بالإطباق؛ فحسن إدغام الأنقص صوتًا من الحروف فى الأزيد،
بحسب قبح إدغام الأزيد فى الأنقص.

ألا ترى أن الضاد لا تدغم فى مقاربها، ويدغم مقاربها فيها؟! وكذلك الصاد
والسين والزاي لا تدغم فى مقاربها، ويدغم مقاربها فيها، ويدغم بعضها فى بعض.
ومن بين فقال: ﴿بَيَّتَ طَائِفَةٌ﴾؛ فلانفصال الحرفين واختلاف المخرجين.

[و]^(٣)اختلفوا فى التاء والنون من قوله -جل وعز-: ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ [٩٤]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ بالنون، وكذلك
فى «الحجرات» [الآية: ٦].

وقرأ حمزة والكسائي^(٤): ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ بالتاء وكذلك فى «الحجرات».

[قال أبو على]^(٥): حجة من قرأ^(٦): ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ أن الثبوت هو خلاف الإقدام،

والمراد: التانى، وخلاف التقدم، والثبوت أشد اختصاصًا بهذا الموضع.

ومما يبين ذلك قوله: ﴿وَأَشَدُّ تَلَبُّسًا﴾ [النساء: ٦٦] أى: أشد وقفًا لهم عما

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٣)، الإعراب للنحاس (٤٣٧/١)، الإملاء للعكبرى (١/١١٠)، التبيان للطوسى (٢٦٨/٣)، التيسير للدانى (٩٦)، تفسير القرطبى (٢٨٩/٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٥)، الكشف للزمخشري (٢٨٤/١)، الكشف للقيسى (٣٩٣/١)، المجمع للطبرسى (٨٠/٢)، المعانى للفراء (٢٧٩/١)، تفسير الرازى (٢٦٨/٣).

(٢) سقط فى أ.

(٣) سقط فى ب.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٣)، الإعراب للنحاس (٤٤٥/١)، الإملاء للعكبرى (١/١١١)، البحر المحيط (٣٢٨/٢)، التيسير للدانى (٩٧)، الحجة لابن خالويه (١٢٦)، الحجة لأبى زرعة (٢٠٩)، النيث للصفاسى (١٩٤)، الكشف للقيسى (٣٩٤/١)، تفسير الرازى (٢٩١/٣)، المجمع للطبرسى (٩٤/٢)، المعانى للفراء (٢٨٣/١)، النشر لابن الجزرى (٢٥١/٢).

(٥) سقط فى أ.

(٦) فى ب: قال.

وعظوا بألا يقدموا عليه .

ومما يقوى ذلك قولهم: تثبت فى أمرك . ولا يكاد يقال فى هذا المعنى: تبين .
ومن قرأ: ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ فحجته أن التبين ليس وراءه شيء، وقد يكون «تبين» أشد
من «تثبت»، وقد جاء أن «التبين من الله، والعجلة من الشيطان»^(١)؛ فمقابلة^(٢) التبين
العجلة دلالة^(٣) على تقارب التثبت والتبين .

و[قد]^(٤) قال الأعشى: [من المتقارب]

كَمَا رَاشِدٍ تَجِدَنَّ أَمْرًا تَبَيَّنَ ثُمَّ اِرْغَوْى أَوْ قَدِمَ^(٥)
فاستعمل التبين فى الموضع الذى يقف فيه ناظرًا فى الشيء حتى يقدم عليه أو
يرتدع عنه؛ فالتبين على هذا أولى من التثبت .

وقال فى موضع الزجر والنهى والتوقف: [من الوافر]

أَزِيدَ مَنَاءَ تُوعِدُ يَابْنَ تَيْمٍ تَبَيَّنَ أَيْنَ تَأَهُ بِكَ الْوَعِيدُ
واختلفوا فى إدخال الألف وإخراجها من قوله -جل وعز-: ﴿أَلْقَى إِلَيْكُمْ
السَّلَامَ﴾ [٩٤]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو، وعاصم فى رواية يحيى بن آدم عن أبى بكر، وحفص
عن عاصم والكسائى: ﴿السَّلَامَ﴾ بالألف^(٦).

وروى قبل والبزى ومطرف بن معقل الشَّقْرِيُّ عن ابن كثير، وحكيم عن شبل عن
ابن كثير: ﴿السلام﴾ بألف .

وروى محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير ﴿السَّلَامَ﴾ بغير ألف .

وروى عبيد بن عقيل عن شبل عن ابن كثير: ﴿أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ﴾ بغير ألف^(٧).

(١) أخرجه ابن جرير فى تفسيره (٣٨٤/١١) (٣١٦٨٨) عن قتادة مرسلًا وذكره السيوطى فى
الدر (٩٣/٦) وزاد نسبه لعبد بن حميد والهندي فى كنز العمال (٩٩/٣) (٥٦٨٠) وعزاه
لابن أبى الدنيا فى ذم الغضب والخرائطى فى مكارم الأخلاق عن الحسن مرسلًا .

(٢) فى أ: فتقابل .

(٣) فى أ: دالة .

(٤) سقط فى أ .

(٥) وهو فى ديوانه ص (٨٥)، والأزهية ص (٧٧) . ويروى: «تخذن» بدل «تجدن»، و: «ندم»
بدل «قدم» .

(٦) فى ب: بألف .

(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٣)، الإعراب للنحاس (٤٤٦/١)، الإملاء للعبرى =

قال عبيد: وهم يقرءون كل شيء في القرآن من الاستسلام بغير ألف.
وروى على بن نصر^(١) عن أبان عن عاصم ﴿إِلَيْكُمْ السَّلَامُ﴾ بألف.
[حدثنا أحمد قال: ^(٢)] حدثني الحسين بن علي بن مالك قال: حدثنا أحمد بن صالح قال: حدثنا حرمي^(٣) عن أبان عن عاصم، وحدثني موسى بن هارون عن شيان عن أبان عن عاصم: ﴿أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ﴾ بالكسر وتسكين اللام. المفضل عن عاصم: ﴿السَّلَامُ﴾ مثل حمزة.

وقرأ نافع وابن عامر وحمزة: ﴿السَّلَامُ﴾ بغير ألف.
قال أبو علي: من قرأ: ﴿السَّلَامُ﴾ احتمل ضربين:
أحدهما: أن يكون السلام الذي هو تحية المسلمين، أي: لا تقولوا لمن حياكم بهذه^(٤) التحية: إنما قالها متعوذاً^(٥)، فتقدموا عليه بالسيف؛ ولكن كفوا عنه، واقبلوا منه ما أظهره من ذلك وارفعوا عنه السيف.

والآخر: أن يكون المعنى: لا تقولوا لمن اعتزلكم، وكفوا أيديهم عنكم، ولم^(٦) يقاتلوكم: لست مؤمناً.

قال أبو الحسن: يقولون: إنما فلان سلام: إذا كان لا يخالط أحداً؛ فكأن المعنى: لا تقولوا لمن اعتزلكم، ولم يخالطكم في القتال: لست مؤمناً.
ومن قال: ﴿السَّلَامُ﴾ أراد: الانقياد والاستسلام إلى المسلمين، ومنه قوله - تعالى -: ﴿وَأَلْقُوا إِلَى اللَّهِ يَوْمَئِذٍ السَّلَامَ﴾ [النحل: ٨٧] أي: استسلموا لأمره، ولما

= (١١١/١)، البحر المحيط (٣/٣٢٨)، التبيان للطوسي (٣/٢٩٧)، التيسير للداني (٩٧)، تفسير الطبري (٩/٨٢)، تفسير القرطبي (٥/٣٣٨)، الحجة لابن خالويه (١٢٦)، الحجة لأبي زرعة (٢٠٩)، الغيث للصفاسي (١٩٤)، الكشف للقيسي (١/٣٩٥)، المجمع للطبرسي (٢/٩٤).

(١) في أ: نصير.

(٢) سقط في أ.

(٣) حرمي بن عمارة بن أبي حفصة، أبو روح البصري الأزدي، روى القراءة عن أبان العطار، روى عنه الحروف أحمد بن صالح.
ينظر: الغاية (١/٢٠٣).

(٤) في ب: هذه.

(٥) في ب: تعوذاً.

(٦) في أ: فلم.

يراد منهم، ولم يكن لهم من ذلك محيص، ومنه قوله: ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ﴾ [الزمر: ٢٩] أى: منقاد له غير مخالف عليه ولا متشاكس.

ومن قال: «السُّلَم» -بكسر السين وسكون اللام- فمعناه: الإسلام. والإسلام مصدر «أسلم»، أى صار سَلَمًا، وخرج عن [أن]^(١) يكون حربًا.

قال الشاعر: [من الوافر]

فَإِنَّ السُّلَمَ زَائِدَةٌ نَوَالًا وَإِنَّ نَوَى الْمُحَارِبِ لَا تَثُوبُ^(٢)
وقال آخر: [من الطويل]

تَبِينُ صَلَاةُ الْحَزْبِ مِنَّا وَمِنْهُمْ إِذَا مَا التَّقِينَا وَالْمُسَالِمُ بَادِنُ^(٣)
فالمسالِم: خلاف المحارب.

وقال -تعالى-: ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨] والسلم: الصلح، وقد يفتح فيقال: السُّلَم، ومنه قوله -سبحانه-: ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْآخِلُونَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ...﴾ [محمد: ٣٥]. أى: لا تدعوا إلى الصلح والمكافة، ولكن قاوموهم وقاتلوهم، تعلوا عليهم وتعل كلمتكم.

ولا يجوز أن يكون المراد - فيمن قرأ هذه الآية ﴿السُّلَم﴾ -: الصلح، ولكن الإسلام؛ كقوله: ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ﴾ [البقرة: ٢٠٨].

ألا ترى أن الحربى إذا حاول من المسلم الصلح كان له الخيار بين^(٤) قتاله ومصالحته، وإذا أظهر له الإسلام لم يجز قتاله؟!

والمعنى فى الآية: ولا تقولوا لمن ألقى إليكم الإسلام: لست مسلماً. و«السُّلَم» -[الذي]^(٥) هو الصلح- تفتح فاؤه وتكسر، ويؤنث ويذكر، قال -تعالى-: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١].

اختلفوا فى رفع الرء ونصبها من قوله -جل وعز-: ﴿غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ﴾ [٩٥]: فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمة ﴿غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ﴾ برفع الرء.

(١) سقط فى أ.

(٢) وهو لرجل من دوس فى شرح شواهد الإيضاح ص(٥٠٠).

(٣) تقدم.

(٤) فى أ، ب: فى، والمثبت من حاشية ب.

(٥) سقط فى أ.

[حدثنا أحمد قال:] ^(١) حدثني الصوفي الحسين بن بشر قال: حدثنا روح بن عبد المؤمن قال: حدثنا محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير أنه قرأ: ﴿غَيْرَ أُولَى الضَّرَرِ﴾ بنصب الراء.

وقرأ نافع وابن عامر والكسائي: ﴿غَيْرَ أُولَى﴾ [بنصب الراء] ^(٢) ^(٣). قال أبو علي: من رفع الراء جعل «غَيْرُ» صفة للقاعدين عند سيبويه. وكذلك من قال: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة: ٧ بجر] ^(٤) «غَيْرُ» كان عنده - أيضًا - صفة، ومثل ذلك قول لبيد: [من الرمل] وَإِذَا جُوزِيَتْ قَرْضًا فَاجْزِهِ إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى غَيْرُ الْجَمَلِ ^(٥) فـ «غَيْرُ» صفة للفتى.

ومثله في «إِلَّا» في قول الشاعر: [من البسيط] لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمَى الْيَوْمَ غَيْرُهُ وَقَعُ الْحَوَادِثِ إِلَّا الصَّارِمُ الذِّكْرُ ^(٦) كأنه قال: لو كان غيري غير الصارم الذكر، غيره وقع الحوادث، قال: والمعنى: أن الصارم الذكر لا يغيره شيء.

ومن نصب «غَيْرًا» جعله استثناء من القاعدين، قال أبو الحسن: وبها نقرأ. قال: وبلغنا أنها نزلت من بعد قوله: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ﴾، ولم تنزل معها؛ استثنى بها قوم لم يقدروا على الخروج. و﴿الْقَاعِدُونَ﴾ مرتفع بقوله: ﴿يَسْتَوِي﴾ و«يَسْتَوِي» هذا

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٣)، الإعراب للنحاس (٤٤٧/١)، الإملاء للعكبري (١١١/١)، البحر المحيط (٣٣٠/٣)، التبيان للطوسي (٣٠٠/٣)، التيسير للداني (٩٧)، تفسير الطبري (٨٥/٩)، تفسير القرطبي (٣٤٤/٥)، الحجة لابن خالويه (١٢٦)، الحجة لأبي زرعة (٢١٠)، الغيث للصفافسي (١٩٤)، الكشف للزمخشري (٢٩١/١)، الكشف للقيسي (١/٣٩٦، ٣٩٧)، المجمع للطبرسي (٩٦/٢)، المعاني للأخفش (٢٤٤/١)، تفسير الرازي (٢٩٤/٣)، النشر لابن الجزري (٢٥١/٢).

(٣) في أ: نصبا.

(٤) في ب: فجر.

(٥) تقدم.

(٦) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص (٦٢)، وشرح أبيات سيبويه (٤٤/٢)، وشرح شواهد المغني (٢١٨/١)، والكتاب (٣٣٣/٢)، ولسان العرب (إلا). وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص (٢٩٦)، وشرح الأشموني (٢٣٤/١)، ومغني اللبيب (٧٢/١).

يقتضى فاعلين فصاعداً.

وقوله: ﴿وَالْمُجَاهِدُونَ﴾ معطوف عليه، التقدير: لا يستوى القاعدون إلا أولى الضرر والمجاهدون.

[و] ^(١) اختلفوا في الياء والنون من قوله - تعالى -: ﴿فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ﴾ [١١٤]:
 فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم [وابن عامر] ^(٢) والكسائي: ﴿فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ﴾ بالنون.
 وقرأ أبو عمرو وحمزة: ﴿يُؤْتِيهِ﴾ بالياء.
 قال أبو علي:

من قرأ بالياء؛ فلقوله: ﴿ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله فسوف نؤتيه﴾. ومن قرأ: ﴿نُؤْتِيهِ﴾ فهو مثل ﴿يُؤْتِيهِ﴾ في المعنى.

اختلفوا في ضم الياء وفتحها من قوله جل وعز: ﴿يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾ [١٢٤]:
 فقرأ ابن كثير ^(٣): ﴿يَدْخُلُونَ الجنة﴾، في ثلاثة مواضع:
 في النساء، وفي مريم [٦٠].

وفي المؤمن [٤٠].

ورابعاً فيه سين، وهو ^(٤) قوله - تعالى -: ﴿سيدخلون جهنم﴾ [غافر: ٦٠].
 وروى مطرف الشقري عن معروف بن مشكان ^(٥) عن ابن كثير أنه ضم الحرف

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٤)، البحر المحيط (٣/٣٥٦)، التبيان للطوسي (٣/٣٣٨)،
 التيسير للداني (٩٧)، الحجة لابن خالويه (١٢٧)، الحجة لأبي زرعة (٢١٢)، الغيث
 للصفافسي (١٩٥)، الكشف للقيسي (١/٣٩٧، ٣٩٨)، المجمع للطبرسي (٢/١١٤)،
 تفسير الرازي (٣/٣١٨)، النشر لابن الجزري (٢/٢٥٢).

(٤) في أ: فهو.

(٥) معروف بن مشكان أبو الوليد المكي، مقرئ مكة مع شبل، ولد سنة مائة وهو من أبناء
 الفرس الذين بعثهم كسرى في السفن لطرد الحبشة من اليمن، أخذ القراءة عرضاً عن ابن
 كثير، وهو أحد الذين خلفوه في القيام بها بمكة، روى عنه القراءة عرضاً إسماعيل القسط
 مع أنه عرض على ابن كثير ووهب بن واضح بعد أن عرض على القسط، وسمع منه
 الحروف مطرف النهدي وحماد بن زيد، وقد سمعا الحروف من ابن كثير - أيضاً - وعبيد
 ابن عقيل، وروى عن مجاهد وعطاء، وسمع منه ابن المبارك، وله في سنن ابن ماجه حديث
 واحد، مات سنة خمس وستين ومائة.
 ينظر: الغاية (٢/٣٠٣، ٣٠٤).

الذى فى سورة الملائكة: ﴿جَنَاتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [٣٣] ولم يأت به ^(١) مضمومًا عن ابن كثير غيره.

وقرأ عاصم فى رواية أبى هشام عن يحيى وابن عطار عن أبى بكر، مثل ابن كثير فى «الملائكة».

وأما خلف ومحمد بن المنذر وأحمد بن عمر الوكيعى فرووا عن يحيى بن آدم عن أبى بكر عن عاصم: بفتح الياء فى ﴿يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾ فى «المؤمن».

وقال خلف عن يحيى سمعت أبا بكر وقد سئل عنها، فقال: ﴿سَيَدْخُلُونَ﴾ بفتح الياء.

وقرأ أبو عمرو فى «النساء»، وفى «مريم»، وفى «الملائكة»، وفى «المؤمن»: ﴿يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾ بضم الياء، وفتح الياء من ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾.

وروى حفص عن عاصم أنه كان يفتحهن كلهن. وروى الكسائى عن أبى بكر وخلاّد عن حسين الجعفى عن أبى بكر عن عاصم أنه فتحهن كلهن مثل حفص.

وقرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائى بفتح الياء فيهن كلهن.

[قال أبو على:] ^(٢) حجة من قال: ﴿يَدْخُلُونَ﴾ قوله: ﴿أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ أَنْتُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ تُحْبَرُونَ﴾ [الزخرف: ٧٠]، ﴿أَدْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِينَ﴾ [الحجر: ٤٦]، ﴿قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ﴾ [يس: ٢٦]:

ومن قال: ﴿يَدْخُلُونَ﴾؛ فلاّتهم لا يدخلونها حتى يدخلوها.

واختلفوا فى ضم الياء والتخفيف، وفتحها والتشديد من قوله -جل وعز-: ﴿أَنْ يُصْلِحَا﴾ [١٢٨]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿يُصَالِحَا﴾ بفتح الياء والتشديد.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائى: ﴿أَنْ يُصْلِحَا﴾ بضم الياء والتخفيف.

قال أبو على: من قال: ﴿فلا جناح عليهما أن يَصَالِحَا﴾؛ فوجهه أن الأعراف فى استعمال ^(٣) هذا النحو: تصالحا. ويبين ذلك أن سيبويه زعم أن هارون حدثهم أن

(١) فى ب: بها.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: الاستعمال.

بعضهم قرأ: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾، ﴿يُصْلِحَا﴾: يفتعلا، و«فتعل» و«تفاعل» بمعنى؛ ولذلك صحت الواو في: اجْتَوَرُوا، واعتنوا، واعتوروا، لما كان بمعنى: تجاوزوا، وتعاونوا، وتعاوروا.

فهذه حجة لمن قرأ: ﴿أَنْ يُصَالِحَا﴾، وكذلك زعموا [أن] ^(١) في حرف عبد الله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا إِنْ أَصَالِحَا﴾.

ومن قرأ: ﴿يُصْلِحَا﴾، فإن الإصلاح عند التنازع والتشاجر -أيضا- قد استعمل كما استعمل تصالح، قال: ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوسٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة: ١٨٢]، وقال: ﴿إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء: ١١٤]، وليس الصلح على واحد من الفعلين؛ فيجوز أن يكون اسما مثل: «العطاء» و«العطية» من «أعطى»، و«الكرامة» من أكرم، فمن قرأ: ﴿يُصْلِحَا﴾ كان تعدى الفعل إليه كتعديه إلى الأسماء، كقولك: أصلحت ثوبا. فإن قلت: فمن قرأ: تفاعل، فما وجهه، و«تفاعل» لا يتعدى كما تعدى «أفعل»؟

قيل: إن «تفاعل» قد جاء متعديا في نحو قول ذى الرمة: [من الطويل]
وَمِنْ جَرْدَةٍ غُفْلٍ بِسَاطٍ تَحَاسَنَتْ بِهِ الْوَشْيَ قَرَأْتُ الرِّيحَ وَخُورُهَا ^(٢)
ويجوز فيه أن يكون مصدرا حذفت زوائده.

كما قال: [من الوافر]

... .. وَإِنْ يَهْلِكْ فَذَلِكَ كَانَ قَدْرِي ^(٣)

أى: تقديرى.

ويجوز -أيضا- أن يكون وضع المصدر موضع الاسم كما وضع الاسم ^(٤) موضع المصدر في نحو قوله: [من الكامل]
بَاكَرْتُ حَاجَتَهَا الدَّجَاجُ
... ..
... ..
... ..^(٥)

(١) سقط في أ.

(٢) البيت في ديوانه ص (٢٣٢)، وبلا نسبة في المخصص (١٠/١٦١).

(٣) تقدم.

(٤) زاد في ب: فى.

(٥) تقدم.

وقوله: [من الوافر]

... وَبَعْدَ عَطَايِكَ الْمَائَةِ الرُّتَاعَا^(١) ...

واختلفوا في إسقاط الواو وإثباتها، وضم اللام، وإسكانها من قوله جل وعز: ﴿وَإِنْ تَلَوُّا﴾ [١٣٥]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم والكسائي: ﴿تَلَوُّا﴾ بواوين: الأولى مضمومة، واللام ساكنة.

وقرأ حمزة وابن عامر^(٢): ﴿تَلَوَا﴾ بواو واحدة، واللام مضمومة. [قال أبو علي: ^(٣)]

حجة من قال: ﴿تَلَوُّوا﴾ أنه قيل: إن ابن عباس فسر به بأنه: القاضى يكون ليه وإعراضه لأحد الخصمين على الآخر.

وحجة من قال: ﴿تَلَوَا﴾ بواو واحدة - أن يقول:

إن «تَلَوَا» في هذا الموضع حسن؛ لأن ولاية الشيء. إقبال عليه، وخلاف الإعراض عنه؛ فالمعنى: إن تقبلوا أو تعرضوا، فلا تَلَوَا؛ ﴿فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ١٣٥]، فيجازى المحسن المقبل بإحسانه، والمسيء المعرض بإعراضه وتركه الإقبال على ما يلزمه أن يقبل عليه.

ويقول: لو قرأت ﴿وَإِنْ تَلَوُّوا أَوْ تُعْرَضُوا﴾ لكان كالتركيب؛ لأن اللى مثل الإعراض؛ ألا ترى أن قوله: ﴿لَوْوَا زُؤُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ﴾ [المنافقون: ٥] إنما هو إعراض منهم^(٤) وترك انقياد^(٥) للحق، وكذلك ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَءُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٤٦] إنما

(١) تقدم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٥)، الإعراب للنحاس (١/٤٦٠)، الإملاء للعكبرى (١/١١٥)، البحر المحيط (٣/٣٧١)، التبيان للطوسي (٣/٣٥٣)، التيسير للداني (٩٧)، تفسير الطبري (٩/٣١٠)، تفسير القرطبي (٥/٤١٣، ٤١٤)، الحجة لابن خالويه (١٢٧)، الحجة لأبي زرعة (٢١٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٩)، الغيث للصفاطي (١٩٦)، الكشف للزمخشري (١/٣٠٤)، الكشف للقيسي (١/٣٩٩، ٤٠٠)، المجمع للطبرسي (٢/١٢٣)، المعاني للفراء (١/٢٩١)، تفسير الرازي (٣/٣٢٧)، النشر لابن الجزري (٢/٢٥٢).

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: عنهم.

(٥) في أ: الانقياد.

هو انحراف وأخذ فيما لا ينبغي أن يأخذوا فيه؛ فإن كان كذلك كان كالتكرير، وإذا قلنا: ﴿تَلَّوْا﴾ فقد ذكرنا الإعراض وخلافه.

ومن حجة من قرأ^(١): ﴿تَلَّوْا﴾ بواوين من «لوى» أن يقول: ما ذكرتم أن الدلالة وقعت عليه في قراءتكم: ﴿تَلَّوْا﴾ بواو واحدة - وقد فهم بما تقدم من قوله: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا﴾ فيستغنى به.

ولا ينكر أن يتكرر اللفظان لمعنى واحد:
نحو قوله: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠].
ونحو قوله: [من الطويل]

... ..
وَهِنْدَ أَتَىٰ مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبُعْدُ^(٢)
وقوله: [من الوافر]

... ..
وَأَلْفَىٰ قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيِّنًا^(٣)

وقد قيل: إن «تَلَّوْا» يجوز أن يكون: «تلووا»، وأن الواو التي هي عين همزت؛ لانضمامها كما همزت في «أدور»، وألقيت حركة الهمزة على اللام التي هي فاء. اختلفوا في فتح النون والألف من قوله - تعالى -: ﴿وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ﴾ [١٣٦] وضمها:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر^(٤): ﴿الَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي

(١) في ب: قال.

(٢) عجز بيت، وصدرة:

ألا حبذا هند وأرض بها هند
وهو للحطيفة في ديوانه ص (٣٩)، والدرر (٢٢١/٥)، ولسان العرب (سند، نأى)،
وبلا نسبة في شرح المفصل (١٠/١، ٧٠)، والصاحبي في فقه اللغة ص (٩٧)، وجمع
الهوامع (٨٨/٢)، ولسان العرب (جدر).

(٣) عجز بيت، وصدرة:

وقد تدت الأديم لراشيه
وهو لعدي بن زيد في ذيل ديوانه ص (١٨٣)، والأشباه والنظائر (٢١٣/٣)، وجمهرة
اللغة ص (٩٩٣)، والدرر (٧٣/٦)، وشرح شواهد المغنى (٧٧٦/٢)، ولسان العرب
(مين)، ومعاهد التنخيص (٣١٠/١)، وبلا نسبة في مغنى اللبيب (٣٥٧/١)، وجمع
الهوامع (١٢٩/٢).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٥)، البحر المحيط (٣٧٢/٣)، التبيان للطوسي (٣٥٧/٣)،
التيسير للداني (٩٨)، تفسير القرطبي (٤١٥/٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٩)، الغيث =

أُنزِلَ مِنْ قَبْلُ ﴿مضمومتين﴾.

وقرأ نافع وعاصم وحزمة والكسائي: ﴿الَّذِي نَزَّلَ..... وَالْكِتَابِ الَّذِي أُنزِلَ﴾ مفتوحتين.

وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم مثل قراءة أبي عمرو بالضم^(١).
[قال أبو على:]^(٢) حجة من قال: ﴿الَّذِي نَزَّلَ﴾: قوله تعالى: ﴿لِئَلَّيْنِ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، وقوله: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ﴾ [الزمر: ١] فأضيف المصدر إلى المفعول به، والكتاب على هذا منزل.

وحجتهم في قوله: ﴿والكتاب الذي أنزل﴾ قوله: ﴿والذين آتيناهم الكتاب يعلمون أنه مُنْزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤].

وحجة من قرأ: ﴿نَزَّلَ﴾ قوله -تعالى-: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ [الحجر: ٩]، وحجتهم في قوله: ﴿وَالْكِتَابِ الَّذِي أُنزِلَ مِنْ قَبْلُ﴾ [النساء: ١٣٦] [قوله]^(٣): ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِئَلَّيْنِ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٤٤].

قال:

وكلهم قرأ: ﴿وقد نزل عليكم في الكتاب﴾ [١٤٠].

غير عاصم^(٤) فإنه قرأ: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ﴾.

قال أبو على: المنزل في الكتاب، قوله -تعالى-: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ إلى قوله -جل وعز-: ﴿الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: ٦٨].

اختلفوا في فتح الراء وإسكانها من قوله تعالى: ﴿الَّذِي نَزَّلَ﴾ [١٤٥]:

= للصفاقسي (١٩٦)، الكشف للقيسي (٤٠٠/١)، المجمع للطبرسي (١٢٤/٢)، تفسير الرازي (٣٢٨/٣)، النشر لابن الجزري (٢٥٢/٢)، (٢٥٣).

(١) زاد في أ: وفتح النون.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في ب.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٥)، الإملاء للعكبري (١١٥/١)، البحر المحيط (٣٧٤/٣)، التبيان للطوسي (٣٦١/٣)، التيسير للداني (٩٨)، تفسير القرطبي (٤١٧/٥)، الحجة لأبي زرعة (٢١٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٩)، الكشف للقيسي (٤٠٠/١)، (٤٠١)، المجمع للطبرسي (١٢٦/٢)، النشر لابن الجزري (١٢٦/٢).

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿فِي الدَّرَكِ﴾ مفتوحة الراء^(١).
وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿فِي الدَّرَكِ﴾ ساكنة الراء.
وروى الكسائي وحسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم: ﴿فِي الدَّرَكِ﴾ مثل أبي عمرو.

قال أبو علي: الدَّرَك، والدَّرَك لغتان في الكلمة مثل: الشَّمْع والشمع، والقَصَص والقَصص. ومثله في المعتل: العيب والعباب، والذَّيْم والذام، ولو كان «الشمع» مسكناً عن «الشمع»، ولم يكن لغة فيه - لم يجوز أن يسكن.

ألا ترى أن مثل «جمل» و«قدم»، لا يسكن كما يسكن المضموم والمكسور، كما لم يحذف الألف في الفواصل والقوافي كما حذفت الياء والواو؟!
حفص عن عاصم: ﴿أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ﴾ [١٥٢] بالياء.
ولم يكن يقرأ بالياء في هذه السورة غير هذا الحرف.
أبو بكر عن عاصم بالنون.

وقرأ حمزة: ﴿أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ﴾ بالنون.
وكذلك قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: بالنون^(٢).
وقرأ حمزة وحده: ﴿أُولَئِكَ سَيُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٦٢] بالياء.
وقرأ الباقون هذا الحرف بالنون.

حفص عن عاصم: ﴿أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ﴾ [بالياء]^(٣)، حجته في ذلك: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٤٦].

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٥)، الإعراب للنحاس (٤٦٤/١)، الإملاء للعكبري (١/١١٦)، البحر المحيط (٣٨٠/٣)، التبيان للطوسي (٤٦٨/٣)، التيسير للداني (٩٨)، تفسير الطبري (٣٣٨/٩)، تفسير القرطبي (٤٢٤/٥)، الحجة لابن خالويه (١٢٧)، الحجة لأبي زرة (٢١٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٣٩)، الغيث للصفافسي (١٩٦)، الكشف للقيسي (٤٠١/١)، المجموع للطبرسي (١٢٩/٢)، تفسير الرازي (٣٣٣/٣)، النشر لابن الجزري (٢٥٣/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٥)، البحر المحيط (٣٨٦/٣)، التبيان للطوسي (٣٧٥/٣)، التيسير للداني (٩٨)، الحجة لأبي زرة (٢١٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٠)، الغيث للصفافسي (١٩٦)، الكشف للقيسي (٤٠١/١)، المجموع للطبرسي (١٣٢/٢)، تفسير الرازي (٣٣٦/٣)، النشر لابن الجزري (٢٥٣/٢).

(٣) سقط في ب.

حمزة: ﴿سَوْفَ نُؤْتِيهِمْ أَجْرَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٢] بالنون، حجته قوله -تعالى-: ﴿وَأَتَيْنَاهُ أَجْرَهُ﴾ [العنكبوت: ٢٧]، ﴿فَأَتَيْنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ﴾ [الحديد: ٢٧].

حمزة وحده: ﴿أُولَئِكَ سَيُؤْتِيهِمْ﴾ [النساء: ١٥٢].
 حجته: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٤٦]، ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ﴾ [النساء: ١٧٣].
 اختلفوا في قوله -جل وعز-: ﴿لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾ [١٥٤]:
 فقرا نافع^(١): ﴿تَعْدُوا﴾ بتسكين العين وتشديد الدال.
 وروى عنه ورش: ﴿تَعْدُوا﴾ بفتح العين وتشديد الدال.
 وكلهم ضم الدال.
 وقرأ الباقون: ﴿لَا تَعْدُوا﴾ خفيفة.

قال أبو زيد: عدا على اللص أشد العدو، والعدو والعداء والعدوان، أى: سرقك وظلمك، وعدا الرجل، يعدو، عدواً فى الحضر، وقد عدت عينه عن ذاك أشد العدو؛ فهى تعدو.

قال أبو على: [ومن قرأ: (٢)] ﴿لَا تَعْدُوا﴾، حجته قوله -تعالى-: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدُوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾ [البقرة: ٦٥] فجاء فى هذه القصة بعينها: افعلوا، وقال: ﴿وَلَا تَعْدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ١٩٠].

وأما من قال: ﴿لا تعدوا﴾ على: لا تفعلوا، فحجته قوله تعالى: ﴿إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ﴾ [الأعراف: ١٦٣] فى هذه القصة، وقال: ﴿فَمَنِ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾ [المؤمنون: ٧]، وقال: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ [البقرة: ١٧٣] [النمل: ١١٥] [الأنعام: ١٤٥] فقولته: ﴿ولا عادٍ﴾ يحتمل أمرين:
 أحدهما: أنه فاعل من «عدا يعدو»: إذا جاوز.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٦)، البحر المحيط (٣/٣٨٨)، التيسير للداني (٩٨)، تفسير القرطبي (٧/٦)، الحجة لابن خالويه (١٢٨)، الحجة لأبى زرعة (٢١٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٠)، الكشف للزمخشري (١/٣١٠)، الكشف للقيسي (١/٤٠١، ٣٠٢)، المجموع للطبرسي (٢/١٣٣)، تفسير الرازي (٣/٣٣٧)، النشر لابن الجزري (٢/٢٥٣).
 (٢) سقط فى ب.

وقد تقول^(١): ما عدوت أن زرتك، أى: ما جاوزت ذلك. وروى عن الحسن: ﴿وَلَا عَادٍ﴾ أى: ولا عائد، فقلب؛ من عاد إلى الشيء.

ويقوى تفسير الحسن ما أثر من قوله -عليه السلام-: «يُجْزَى فِي الصَّارُورَةِ صَبُوحٌ أَوْ غُبُوقٌ»^(٢) أى: لا يعود إليه؛ لأنه إذا أكله مرة [واحدة]^(٣) لا يخشى معها على نفسه.

ومن حجتهم قوله: ﴿فَلَا عُدُونَ إِلَّا عَلَى الْفَلَّاحِينَ﴾ [البقرة: ١٩٣]، وقوله: ﴿فَلَا عُدُونَ إِلَّا عَلَى﴾ [القصص: ٢٨] فهذا مصدر: كالشكران والغفران. ومصدر «افتعل»: الاعتداء.

فأما قراءة نافع: ﴿لَا تَعْدُوا﴾ فإنه يريد: لا تفتعلوا؛ فادغم التاء فى الدال لتقاربهما، ولأن الدال تزيد على التاء بالجهر. وكثير من النحويين ينكرون الجمع بين الساكنين إذا كان الثانى منهما مدغمًا، ولم يكن الأول حرف لين، نحو: دابة، وشابة، وتمودّ الثوب، وقيل لهم، ويقولون: إن المد يصير عوضًا من الحركة. وقد قالوا: ثوب بكر، وجيب بكر فادغموا، والمد الذى فيهما أقل من [المد]^(٤) الذى يكون فيهما إذا كان حركة ما قبلهما منهما. وساغ فيه وفى نحو: «أَصْنِم» و«مُدَيْق» و«دُوَيْيَّة»، فإذا جاز ما ذكرنا مع نقصان المد الذى فيه، لم يمتنع أن يجمع بين الساكنين^(٥) فى نحو «تَعْدُوا»، و«تَخْطَف»، وقد جاء فى القراءة، وجاز ذلك؛ لأن الساكن الثانى لما كان يرتفع اللسان عنه وعن المدغم فيه ارتفاعاً واحدة صار بمنزلة حرف متحرك؛ يقوى ذلك: أن من العلماء بالعربية من جعل المدغم مع المدغم فيه بمنزلة حرف واحد، وذلك قول يونس فى النسب إلى مثنى: مُثْنَوَى، جعله بمنزلة مَلْهُوَى.

ويقوى ذلك جواز نحو «أَصْنِم» وأنه قول العرب - جميعاً - مع نقصان المد فيه. ويقوى ذلك أنهم قد وضعوا موضع حرف اللين^(٦) غيره.

(١) فى أ: ويقولون.

(٢) سقط فى ب.

(٣) هو من حديث سمرة بن جندب: أخرجه الحاكم فى المستدرک (١٢٥/٤) كتاب الأطعمة وسكت عنه، وأقره الذهبى، وذكره الهندى فى كنز العمال (٢٨٦/١٥) (٤١٠٢٧)، وعزاه للحاكم عن سمرة.

(٤) سقط فى ب.

(٥) فى أ: ساكنين.

(٦) فى ب: لين.

وذلك نحو قوله: [من مجزوء المتقارب]

تَعَفَّفْ وَلَا تَبْتَئِسْ فَمَا يُقْضَىٰ يَأْتِيكَ^(١)
[فحرف المد وحركة ما قبله منه]^(٢)

وقال: [من المتقارب]

خَلَيْلِي عُوْجًا عَلَى رَسْمِ دَارٍ خَلْتُ مِنْ سُلَيْمَى وَمِنْ مَيَّةِ^(٣)
فحركة ما قبل حرف اللين ليس منه.

وقال: [من المتقارب]

صَفِيَّةٌ قَوْمِي وَلَا تَعْجِزِي وَبَكَّى النِّسَاءَ عَلَى حَمْزِهِ^(٤)
فجعل مكان حرف اللين غيره.

وقال: [من الطويل]

لَقَدْ سَاءَ نَبِي سَعْدٌ وَصَاحِبُ سَعْدٍ وَمَا طَلَبَانِي دُونَهَا بِغَرَامَةٍ^(٥)
إذا كانوا قد جعلوا مواضع حرف اللين غيره في هذه الأشياء التي ذكرنا جاز أن
يجعل موضع حرف اللين غيره في هذه المواضع التي قرأت بها القراء، ولم يكن
ذلك لحنًا وإن كان الوجه الآخر أكثر في الاستعمال، ويقوى ذلك أن ما بين حرف
اللين وغيره يسير؛ فلا يتفاوت ذلك من حيث كان الجميع في الوزن واحدًا.

ألا ترى أن الضاد وإن شغلت في خروجها مواضع -لتفشيها واستطالتها- بمنزلة
النون التي تخرج من الخياشيم في الوزن؟! فكذاك ما بين حرف اللين الذي ليس ما قبله
من جنسه، وبين سائر الحروف التي ليست بلينة -يسير يحتمل ذلك ولا يتفاوت.

ويقوى ذلك ما أنشده سيبويه: [من الرجز]

(١) البيت بلا نسبة في لسان العرب (بتر)، وتاج العروس (بتر).

(٢) في ب: «فحرف المد الذي قبل حركة ما قبله منه»، وفي أ: «فحرف المد والذي قبل كل حركة»، ثم طمس قوله: «الذي قبل كل حركة» فبقى الكلام كما أثبتناه، وهو الأولى بالصواب.

(٣) تقدم.

(٤) البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص (٢١٦). وبلا نسبة في لسان العرب (بكا).

(٥) البيت بلا نسبة في مجالس العلماء للزجاجي ص (١٥١).

وزاد في أ: وما كل موت نصحه بليب.

مخالف للبيت الأول؛ لأن حرف اللين فيه أطول من البيت الأول.

كَأَنَّهُ بَغْدَ كَلَالِ الزَّاجِرِ وَمَسَّحٍ^(١) مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرٍ^(٢)
قال:

قرأ حمزة وحده^(٣): ﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زُبُورًا﴾ [١٦٣] بضم الزاى حيث وقعت.

قال أبو على: القول فيه على وجهين:

أحدهما: أن يكون جمع «زَبْرٍ»، فأوقع على «المزبور» اسم «الزَّبْر» كقولهم: ضربُ الأمير، ونسج اليمَن، كما سمي المكتوب: الكتاب. ثم جمع «الزبر» على: زبور^(٤)؛ وجمعه لوقوعه موقع^(٥) الأسماء التي ليست بمصادر، كما جمع «الكتاب» على: كتب؛ لما استعمل استعمال الأسماء، فقالوا: زبور.

والآخر: أن يكون جمع «زَبُورًا» -بحذف الزيادة- على: زبور؛ كما قالوا: ظريف وطُروف، وكَرَوَان وكِرْزَوَان، ووَرَّشَان ووِرَّشَان، ونحو ذلك مما جمع بحذف الزيادة. ويدلُّ^(٦) على قوة هذا الوجه في القياس أن التكسير مثل التصغير، وقد اطرَد هذا الحذف في ترخيم التصغير نحو: أزهر وزهير، وحارث وحريث، وثابت وثبيت؛ فالجمع مثله في القياس، وإن كان أقل منه في الاستعمال.

[آخر الكلام في سورة النساء.]^(٧)

* * *

(١) في ب: «ومسحه». وثبت في حاشية أ: يريد: ومسحه، فأدغم.

(٢) تقدم.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٦)، الإملاء للعكبرى (١١٨/١)، البحر المحيط (٣/٣٩٧)، التبيان للطوسي (٣/٣٩١)، التيسير للداني (٩٨)، تفسير الطبري (٩/٤٠١)، تفسير القرطبي (٦/١٧)، الحجة لابن خالويه (١٢٨)، الحجة لأبي زرعة (٢١٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٠)، الغيث للصفاقسي (١٩٧)، الكشف للزمخشري (١/٣١٣)، الكشف للقيسي (١/٤٠٢، ٤٠٣)، المنجم للطبرسي (٢/١٤٠)، تفسير الرازي (٣/٣٤٣)، النشر لابن الجزري (٢/٢٥٣).

(٤) في أ: الزبور.

(٥) في أ: مع.

(٦) في ب: ويدل.

(٧) سقط في أ.

ذكر اختلافهم في سورة المائدة

اختلفوا في فتح النون وإسكانها من ﴿شَنَّانٌ﴾ [٢]:

فقرأ أبو عمرو وحزمة والكسائي وابن كثير: ﴿شَنَّانٌ﴾ متحركة النون.

وقرأ ابن عامر: ﴿شَنَّانٌ﴾ ساكنة النون.

واختلف عن عاصم:

فروى عنه أبو بكر ﴿شَنَّانٌ﴾ ساكنة النون^(١).

وروى عنه حفص ﴿شَنَّانٌ﴾ متحركة النون.

واختلف عن نافع -أيضاً-:

فروى عنه إسماعيل بن جعفر، والمسيبي والواقدي: ﴿شَنَّانٌ﴾ ساكنة النون.

وروى عنه ابن جهمز والأصمعي وورش وقالون: ﴿شَنَّانٌ﴾ متحركة النون.

قال أبو علي: تأويل ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ﴾: لا يكسبنكم أن تعتدوا؛ ف «يجرمنكم»:

فعل متعد إلى مفعولين، كما أن «يكسبنكم» كذلك.

يدلك^(٢) على ذلك قول الشاعر في صفة عقاب: [من الوافر]

جَرِيْمَةٌ نَاهِضٌ فِي رَأْسِ نَيْقٍ تَرَى لِعِظَامٍ مَا جَمَعَتْ صَلِيْبًا^(٣)

وقوله: «جريمة ناهض» يحتمل تقديرين^(٤):

أحدهما: جريمة قوت ناهض، أي: كاسب^(٥) قوته، وقد قالوا: ضارب قداح،

وضرب قداح، وعارف عريف.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٧)، الإملاء للعكبري (١٢٠/١)، التبيان للطوسي (٤١٨/٣)، التيسير للداني (٩٨)، تفسير الطبري (٤٨٦/٩)، تفسير الطبري (٤٨٦/٩)، الحجة لابن خالويه (١٢٨، ١٢٩)، الحجة لأبي زرة (٢١٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٢)، الكشف للزمخشري (٣٢١/١)، الكشف للقيسي (٤٠٤/١)، المجمع للطبرسي (١٥٢/٢)، المعاني للفراء (٣٠٠/١)، تفسير الرازي (٣٥٣/٣)، النشر لابن الجزري (٢٥٣/٢).

(٢) في ب: ويدل.

(٣) البيت لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص (١٢٠٥)، ولسان العرب (صلب، جرم)، والمخصص (١٤٧/٨)، ومجمل اللغة (٤٢٥/١)، وتاج العروس (صلب، جرم)، والتنبيه والإيضاح (١٠٣/١). وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص (٤٦٥)، ومقاييس اللغة (٤٤٦/١)، والمخصص (١١٧/١٣)، وديوان الأدب (٣٩٩/١).

(٤) في أ: أمرين.

(٥) في أ: كاسبة.

والآخر: ألا يقدر حذف المضاف، وتضيف «جريمة» إلى «ناهض»، والمعنى: كاسب ناهض؛ كما تقول: بديع^(١) كاسب مولاه، تريد: أنه^(٢) يسعى له ويرد عليه. ف «جرم» يستعمل في الكسب وما يرد سعى الإنسان عليه.

وأما «أجرم» ففي اكتساب الإثم؛ قال -جل وعز-: ﴿إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْفِصُونَ﴾ [السجدة: ٢٢]، وقال تعالى: ﴿فَعَلَىٰ إِجْرَامِي﴾ [هود: ٣٥] والتقدير: فعلى عقوبة إجرامي، أو إثم إجرامي، ومعنى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ﴾: لا تكتسبوا^(٣) لبغض قوم عدواناً ولا تقترفوه. ومن فتح «أن» وقع النهى في اللفظ على «الشنان»، والمعنى بالنهى: المخاطبون؛ كما قالوا: لا أرينك ههنا، ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، وكذلك قوله: ﴿وَيَقُولُ لَا يُجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَن يُصِيبَكُمْ﴾ [هود: ٨٩] ف «أن يصيبكم» المفعول الثانى، وأسماء المخاطبين المفعول الأول، كما أن المفعول الأول في الآية الأخرى المخاطبون، والثانى قوله: ﴿أَن تَعْتَدُوا﴾ ولفظ النهى واقع على الشقاق، والمعنى بالنهى: المخاطبون [بها]^(٤).

وقال أبو زيد: شئت الرجل، أشنؤه، شئاً، وشئنا وشئاً ومشئاً: إذا أبغضته. وذهب^(٥) سيبويه إلى أن ما كان من المصادر على «فعلان» لم يتعد فعله^(٦)، إلا أن يشذ شيء، نحو: شنته شئناً. ولا يجوز أن يكون «شنته»^(٧) يراد به حرف الجر والحذف، كما قال سيبويه في «فرقتُهُ»، و«حذرتُهُ» إن أصله: حذرت منه؛ وذلك أن اسم الفاعل منه جاء على فاعل، نحو: شانى، و: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣].

وقال: [من الوافر]

لِشَانِيكَ الضَّرَاعَةُ وَالْكُلُولُ^(٨)

... ..

(١) فى ب: بزيغ.

(٢) فى أ: أى.

(٣) فى أ: تكتسبوا.

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى ب: يذهب.

(٦) زاد فى ب: قال.

(٧) سقط فى ب.

(٨) عجز بيت، وصدرة:

فهذا يقوى أنه مثل: علم يعلم فهو عالم، وشرب يشرب فهو شارب، ونحو ذلك من المتعدى.

ومما يقوى ذلك: أن «شنتته» فى المعنى مثل «أبغضته»^(١)، فلما كان بمعناه عدى كما عدى أبغضت؛ كما أن الرفث لما كان بمعنى الإفضاء عدى بالجار كما عدى الإفضاء به.

ومما يدل على تعديه ما حكاه أبو زيد فى مصدره من^(٢) «الشَّنْء» و«الشُّنْء»، فالشَّنْء مثل: الشتم، والشَّنْء مثل الشُّغل.

وقال سيبويه: قالوا: لويته^(٣) حقه لِيَانًا، على «فعلان». فيجوز على هذا: أن يكون «شنان» فيمن أسكن النون مصدرًا كَالْيَان؛ فيكون المعنى: لا يجرمكم بغض قوم، كما كان التقدير فيمن فتح كذلك.

وقال أبو زيد: رجل شنانٌ، وامرأة شنانة، مصروفان. [قال:]^(٤) وقد يقال: رجل شنان، بغير صرف، لأنك^(٥) تقول: امرأة شنائى.

أبو عبيدة: ﴿شَنْتَانُ قَوْمٌ﴾: بغضاء قوم، وهى متحركة الحروف: مصدر «شنتت»، وبعضهم يسكن النون الأولى. وأنشد للأحوص^(٦): [من الطويل]

= وهو لساعدة بن جؤية فى شرح أشعار الهذليين ص(١١٤٢)، ولسان العرب (كلل).
(١) فى ب: أبغضت.

(٢) فى ب: فى.

(٣) فى أ: وقالوا: ألويته.

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى ب: ولأنك.

(٦) عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصارى، من بنى ضبيعة، شاعر هجاء، صافى الديباجة، من طبقة جميل بن معمر ونصيب. كان معاصرًا لجرير والفرزدق، وهو من سكان المدينة. وفد على الوليد بن عبد الملك (فى الشام) فأكرمه الوليد، ثم بلغه عنه ما ساءه من سيرته، فردّه إلى المدينة وأمر بجلده، فجلد، ونفى إلى «ذهلك»، وهى جزيرة بين اليمن والحبشة، كان بنو أمية ينفون إليها من يسخطون عليه. فبقى بها إلى ما بعد وفاة عمر بن عبد العزيز. وأطلقه يزيد بن عبد الملك. فقدم دمشق فمات فيها. وكان حماد الراوية يقدمه فى النسب على شعراء زمنه. ولقب بالأحوص لضيق فى مؤخر عينيه. له «ديوان شعر»، وأخباره كثيرة. ولابن بسام- الحسن بن على المتوفى سنة ٣٠٣هـ- كتاب «أخبار الأحوص». توفى ١٠٥هـ.

وَمَا الْعَيْشُ إِلَّا مَا تَلَذُّ وَتَشْتَهِي وَإِنْ لَامٌ^(١) فِيهِ ذُو الشَّانِ وَقَدْ^(٢)
قال أبو عبيدة: «شنتت» في موضع آخر معناه: أقررت، وبؤت به، وأخرجته،
وأنشد للعجاج: [من الرجز]

زَلَّ بَثُو الْعَوَامِ عَنْ آلِ الْحَكَمِ
وَشَيْثُوا الْمُلْكَ لِمُلْكِ ذِي قَدَمٍ^(٣)

وقال الفرزدق: [من الطويل]

وَلَوْ كَانَ هَذَا الْأَمْرُ فِي جَاهِلِيَّةٍ شَيْثَتْ بِهِ أَوْ غَصَّ بِالْمَاءِ شَارِبُهُ^(٤)
انتهى كلام أبي عبيدة.

قال أبو على: وفي قوله: «[و]»^(٥) بعضهم يسكن النون الأولى «[ما] يدل على أن
«الشَّان» بإسكان النون مصدر، كما أن «الشَّان» كذلك.

فأما «الشَّان» على «فُعْلان»؛ فإن «فُعْلان» قد جاء مصدرًا وجاء وصفًا، وهما -
جميعًا - قليلان. فمما جاء فيه «فُعْلان» مصدرًا، ما حكاه [سيبويه]^(٦) من قولهم:
لَوَيْتُهُ حَقَّهُ لَيَّانًا.

فيجوز - على قياس هذا، وإن لم يكثر - أن يكون «شَّان» مثله في أنه مصدر،
على أن في قول أبي عبيدة دلالة على أن «شَّان» المسكن العين مصدر.
ويجوز أن يكون وصفًا على «فُعْلان»، و«فُعْلان» - أيضًا - في الوصف ليس

= ينظر: الأعلام (١١٦/٤).

(١) في ب: عاب.

(٢) البيت في ديوانه ص (٩٩)، ولسان العرب (شأن)، (شئن)، ومجمل اللغة (١٥٠/٣)،
والشعر والشعراء ص (٥٢٦)، وتاج العروس (شأن)، (شئن)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة
(٢١٧/٣)، وتهذيب اللغة (٤٢١/١١).

(٣) الرجز في ديوانه (١٧٣/١)، ولسان العرب (شأن)، وتاج العروس (شأن)، وتهذيب اللغة
(٤٢٢/١١).

(٤) يروى هذا البيت هكذا:

ولو كان في دين سوى ذا شنتتم لنا حقنا أو غص بالماء شاربه
وهو في ديوانه (٤٥/١)، ولسان العرب (شأن)، وتهذيب اللغة (٤٢٢/١١)، وتاج
العروس (شأن)، وديوان الأدب (٢١٨/٤). وبلا نسبة في مجمل اللغة (١٧٨/٣).

(٥) سقط في ب.

(٦) سقط في أ.

بالكثير؛ إذا لم يكن له «فَعْلَى»، فمما جاء من «فعلان» صفة - لا «فَعْلَى» له - ما حكاه سيبويه من قولهم: خَمَصَان، وحكى غيره ندمان.

قال: [من الوافر]

وَنَدْمَانٍ يَزِيدُ الْكَأْسَ طِيبًا (١)

وأشدد أبو زيد ما ظاهره أن يكون «فعلان» فيه صفة، وهو:

لَمَّا اسْتَمَرَّ بِهَا شَيْحَانٌ مُبْتَجِّحٌ بِالْبَيْنِ عَنْكَ بِهَا يَرَاكَ شَتَانًا^(٢)
ويقرب أن يكون مثل «شَتَان» في أنه «فعلان»، وإن كان «شَتَان» له مؤنث هو: شَنَى. فيما حكاه أبو زيد، وليس لـ «شيحان».

فإن قلت: فلم لا يكون «شاح، يشيح»^(٣) - مما يجوز أن يكون منه فعلان - له مؤنث على «فَعْلَى»؛ كما أن «عام يعيم، وعيمان» كذلك.

فإنه لا يكون مثله؛ ألا ترى أن يقول: إن^(٤) قولهم في مصدره: عيمة، ولحاق علامة التأنيث به صار بدلاً من تحريك العين، فجاء فيه «فعلان» و«فَعْلَى»، كما جاء فيما كان مصدره على فعل، نحو: العطش؟

فمن ثم جاء: «غَرَّتْ، تَغَارُ، غَيْرَةٌ، وَغَيْرَان، وَغَيْرَى»، و«جَرَّتْ، تَحَارُ، حَيْرَةٌ، وَحَيْرَان، وَحَيْرَى»، وليس «شيحان» كذلك.

ألا ترى أنه قد جاء: [من الطويل]

وَشَايَحْتُ قَبْلَ الْيَوْمِ إِنَّكَ شَيْخٌ^(٥)

(١) صدر بيت، وعجزه:

..... سقييت إذا تغورت النجوم

وهو للبرج بن مسهر (أو الجلاس) في الأغاني (١٢/١٤)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص (١٢٧٢)، وشرح شواهد المغنى (٢٨٠/١)، ولسان العرب (عرق)، (ندم)، والمؤتلف والمختلف ص (٦٢). وبلا نسبة في الصاحبى فى فقه اللغة ص (١٤١، ٢٢٠)، ومغنى اللبيب (٩٥/١).

(٢) البيت بلا نسبة فى شرح المفصل (١١٠/٩)، واللسان (بجح، شيخ، رأى)، والمحاسب (١٢٩/١)، ونوادى أبى زيد ص (١٨٤).

ويروى: «ثم بدل «لما».

(٣) زاد فى أ: و.

(٤) فى أ: فى.

(٥) عجز بيت لأبى ذؤيب الهذلى، ومصدره:

بدرت إلى أولا هم فسبقتهم

و«فاعل» في أكثر الأمر يجيء فيما كان على «فعل» نحو: ضارب وضرب، وجاء في الحديث: «أَغْرَضَ وَأَشَاحَ»^(١).

فأما ترك صرف «شَيْحَان» في البيت مع أنه لا «فَعَلَى» له، فإنه يجوز أن يكون اسمًا علمًا، ويجوز أن يكون على قول من يجيز^(٢) ترك صرف ما ينصرف في الشعر.

فأما «الشَّنَان» فإن «فَعَلَانًا» يجيء على ضربين: أحدهما: اسم، والآخر: وصف. فالاسم على ضربين:

أحدهما: أن يكون مصدرًا، كالنقزان^(٣)، والنغران^(٤)، والغليان، والنفيان^(٥)، والطوفان، والنعبان^(٦)، والغثيان، وعامة ذلك يكون معناه: التحرك والتقلب. ف «الشَّنَان» على ما جاءت^(٧) عليه هذه المصادر. والاسم الذي ليس بمصدر نحو: الورشان^(٨)، والعلجان^(٩).

=
والبيت في شرح أشعار الهذليين ص(١٤٩)، واللسان (شيخ)، وأساس البلاغة ص(٢٤٥)، والتاج (شيخ)، وبلا نسبة في اللسان (شيخ)، ومقاييس اللغة (٣/٢٣٣)، وديوان الأدب (٣/٣٢٣)، والتاج (شيخ).

(١) أخرجه البخاري (١٢/٦٣) كتاب الأدب: باب طيب الكلام حديث (٦٠٢٣)، ومسلم (٢/٧٠٤) كتاب الزكاة باب الحث على الصدقة (٦٨/١٠١٦) من حديث عدي بن حاتم. (٢) في أ: يجوز.

(٣) النقزان: كالوثبان صُعدًا في مكان واحد، ومنه سمى العصفور: نقاز؛ لنقزانه. ينظر: اللسان (نقز).

(٤) النغران: الغليان حال الغضب، يقال: نغر ينغر نغرانًا: غلى وغضب، وقيل: هو الذي يغلى جوفه من الغيظ.

ينظر: اللسان (نغر).

(٥) النفيان: الفيضان، ونفيان السيل، هو: ما فاض من مجتمعه. ينظر: اللسان (نفي).

(٦) النعبان: الصياح، يقال: نعب نعبانًا: إذا صاح وصوت. ينظر: اللسان نعب.

(٧) في أ: ما جاء.

(٨) الورشان: طائر شبه الحمامة، وجمعه: ورشان. والورشان أيضًا: حُملاق العين الأعلى، والورشان: الكبير. ينظر: اللسان (ورش).

(٩) والعَلَجُ وَالْعَلْجَانُ: ثَبْتُ، وقيل: شجر أخضر مظلم الخضرة، وليس فيه ورق، وإنما هو قضبان كالإنسان القاعد، ومنبته السهل، ولا تأكله الإبل. إلا مضطرة، قال أبو حنيفة: العلاج عند أهل نجد: شجر لا ورق له، إنما هو خيطان جرد، في خضرتها غبرة، تأكله =

وأما مجيء «فَعْلَان» وصفًا فنحو: الزَفَيَان^(١)، والقَطَوَان^(٢)، والصَّمَيَان^(٣)، ومن ذلك ما حكاه أبو زيد من قولهم: إن عَذُوكَ لِرَضْمَانَ، أى: ثَقِيل؛ إذا ثَقُلَ عَدُوهُ مِثْلَ عَدُوِّ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ.

وقال أبو زيد - أيضًا -: يقال: كَبَشَ آلٍ - مِثْلُ: عَالٍ - وَالْيَانُ، وَكَبَّاشُ أُلَى - مِثْلُ: عُمَى - وَنَعْجَةُ أَلْيَانَةٍ، وَأَلْيَانَتَانِ، وَأَلْيَانَاتٍ، وَكَبَشَ أَلْيَانٍ، وَكَبَّاشُ أَلْيَانَاتٍ، مِثْلُ: أَتَانِ قَطَوَانَةٍ، وَجِمَارِ قَطَوَانٍ: إذا لَمْ يَكُنْ سَهْلَ السَّيْرِ، وَقَطَوَانَتَانِ وَقَطَوَانَاتٍ، قَالَ: وَهُوَ مِنْ قَوْلِكَ: قَطَا يَقْطُو قَطْوًا وَقُطُوعًا، إذا قَارَبَ بَيْنَ خَطْوِهِ.

فإن قلت: كيف لا يكون مِثْلُ^(٤) «رَضْمَانَ» و«صَمَيَانَ» مصادر وليست بصفات، وإن [كانت قد جرت]^(٥) على الموصوف؛ كما أن «عَدْلًا» و«رَضِيًا» كذلك؟

فالذى يدل على أنه هذه الأسماء صفات وليست بمصادر، مجيئها في مِثْلُ: كَبَشَ أَلْيَانٍ؛ فلا يخلو هذا من أن يكون وصفًا أو مصدرًا، فلا يجوز أن يكون مصدرًا؛ لأن مصادر نحو «نَعْجَةُ أَلْيَاءٍ» لا يخلو من أن يكون [من]^(٦) نحو: الحُمْرَةُ والصُّفْرَةُ،

= الحمير فتصفر أسنانها، فلذلك قيل للأقْلَح: كأن فاه فو حمار أكل عُلْجَانًا، وأحدثه عُلْجَانَةٌ، قال: عبد بنى الحسحاس:

فَبِئْسَنَا وَسَادَانَا إِلَى عُلْجَانَةٍ وَجَحْفُفَ تَهَادَاهُ الرِّيحُ تَهَادِيَا
قال الأزهري: العجلان شجر يشبه العلندي، وقد رأيتهما بالبادية، وتجمع: عُلْجَات. ينظر: اللسان (٣٠٦٦/٤).

(١) الزَفَيَان: شدة هبوب الريح. يقال: زَفَتِ الرِّيحُ السَّحَابَ وَالتُّرَابَ وَنَحْوَهُمَا زَفًّا وَزَفِيَانًا: طَرَدَتْهُ وَاسْتَخَفَّتْهُ.

والزَفَيَان: الخفة، وبه سُمِّيَ الرَّجُلُ، وجعله سَيَّوِيَةً صَفَةً. ينظر: اللسان (زفى).

(٢) القَطَوَان: الذى يقارب المشى من كل شىء، ومثله: القَطَوُطَى. ينظر: اللسان (قطو).

(٣) أصل الصميان فى اللغة: السرعة والخفة.

فالصميان: الشجاع الصادق الحملة، والجمع: صَمِيَان.

والصَّمَيَان: الجريء على المعاصى، يقال: رجل صميان: جرىء شجاع.

والصَّمَيَان: التَّلَفَّتْ وَالتُّثِبَ، يقال: رجل صميان: إذا كان ذا تَوَثُّبٍ عَلَى النَّاسِ. ينظر: اللسان (صمى).

(٤) فى ب: نحو.

(٥) فى ب: كان قد جرى.

(٦) سقط فى أ.

أو^(١) الصَّلَع والفَطَس، ولم يجئ منه شيء على فعْلان فيما علمنا.
ويقوى ذلك ما حكاه أبو زيد في «أليان» من التأنيث والتثنية والجمع، وهذا إنما يكون في الصفات، ولا يكاد يجيء ذلك في المصادر. وما حكى من تأنيث «زور» و«عَدَل» ليس بالشائع.

فأما ما أنشده أبو عبيدة من قول الأحوص: [من الطويل]
... ..
وَأِنْ عَابَ فِيهِ ذُو الشَّانِ وَقَدْ^(٢)
فيحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون على التخفيف القياسي؛ كقولك في تخفيف «مَلَان» و«ظَمَان»: ظمان ومَلان، تحذفها وتلقى حركتها على ما قبلها.
والآخر: أن يكون على حذف الهمزة التي هي لام؛ كما حذفت من «السواية» التي أصلها: سَوَائِيَّة - مثل الكَرَاهِيَّة - وكما يذهب إليه أبو الحسن في «أشياء»: أنه جمع شيء، على «أفعلاء» - كما قيل: سَمَحٌ وَسَمَحَاءٌ - فحذفت الهمزة التي هي لام، فأما الأظهر في قوله: ذو الشنان، فأن يكون مصدرًا كالأليان؛ ألا ترى أنه قد أضيف إليه «ذو»؛ فلا يكون من أجل ذلك وصفًا؟

فإن قلت: قد جاء «ذو» في مواضع غير معتد بها كقول الشماخ: [من الوافر]
... .. وَأُذْمِجَ دَمَجٌ ذِي شَطْنٍ بَدِيعٍ^(٣)
فإن حملة على الوجه الأول أقرب عندنا. وأما ما حكاه أبو زيد من قولهم: «كبش آل» - على مثال^(٤): فاعل - فشاذ، وكان القياس أن يكون «ألي»^(٥) على أَفْعَل، مثل: أَعْمَى. فأما ما حكاه من قولهم: كباش ألي، فيجوز^(٦) أن يكون الجمع

(١) في أ: و.

(٢) تقدم.

(٣) عجز بيت، وصدره:

أطار عقيقه عنه نسالا
ينظر: ديوانه ص(٢٣٣)، واللسان (بدع، عقق)، وتهذيب اللغة (١/٥٦)، والتاج

(بدع، عقق).

(٤) في أ: مثل.

(٥) سقط في ب.

(٦) في ب: فيكون.

وقع على القياس الذى كان يجب فى الكلمة [مثل: أحمر]^(١) وحمراً، ويجوز أن يكون كَبُرَ (٢) وَعِيطَ (٣).

ومن قال: شَنَانٌ وشَنَأى - [وقد حكاها أبو زيد]^(٤) - مثل عَطَشَانٌ وَعَطَشَى، وَحَرَّانٌ وَحَرَّى؛ فـ «شَنَتَتْ» على هذا [القول]^(٥) غير متعد، كما أن «عَطَشَ» كذلك؛ لأن هذا المصدر فى أكثر الأمر ينبغى أن يكون: «الشَّنْء» أو «الشُّنْء» - مثل: «الشنع» - وقد حكاها^(٦) أبو زيد.

[ومصدر هذا]^(٧) الذى لا يتعدى ينبغى أن يكون: الشَّنَان - مثل العَلَيَان والطَوَفَان؛ [لأن هذا هو المصدر فى أكثر الأمر]^(٨) ويجوز أن يكون «الشَّنَان» - بتسكين العين - مثل اللَّيَان، ومن زعم أن «فعلان» إذا أسكنت^(٩) عينه لم يك مصدراً، فقد أخطأ؛ لأن أبا زيد قد حكى فى «عَيْمَانُ أَيْمَانُ» أن بنى تميم تنصب اللام فتقول: لويته حقه لَيَانًا، بنصب اللام.

ومن قال: [من الوافر]

شَنِتُّ الْعَقَرَ عَقَرَ بَنَى شَلِيلٍ (١٠) ...
و: [من الوافر]

(١) فى ب: كأحمر.

(٢) بزل: جمع، مفردة: بازل، وهو البعير إذا فطر نابه، أى: إذا انشق.
ينظر: اللسان (بزل).

(٣) عيط، جمع مفردة: أعيط، والعيط: طول العنق، يقال: رجل أعيط، وامرأة عيطاء. ويقال: عاطت الناقة، إذا لم تحمل سنين من غير عقم.
ينظر: اللسان (عيط).

(٤) سقط فى أ.

(٥) سقط فى ب.

(٦) فى أ: حكاها.

(٧) فى أ: ومصدرهما.

(٨) سقط فى أ.

(٩) فى أ: سكنت.

(١٠) صدر بيت لمالك بن الحارث الهذلى، وعجزه:

..... إذا هبت لقاريها الرياح

ينظر: شرح أشعار الهذليين (٢٣٩/١)، واللسان (قرأ)، وبلا نسبة فى اللسان (عقر)، والمحتسب (٢/٢٨٢).

... .. لِشَانِكَ الضَّرَاعَةَ وَالْكُلُولُ^(١)

و: ﴿إِنَّ شَانِكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣] - كان «شنتت» على قوله متعدياً، وليس كالوجه الأول، ولكن تجعله فى التقدير مثل: شربت ولقيمت، ومثل هذا أنه جاء الفعل منه على ضربين من التعدى وغير التعدى، قولهم: جزل السنام يَجْزَلُ، وقالوا: جزلته.

قال: [من الكامل]

مَنَعَ الْأَخِيظِلَ أَنْ يُسَامِيَ قَوْمَنَا شَرَفَ أَجْبُ وَغَارِبَ مَجْزُولُ^(٢)
فهذا يدل على جزلته.

ومن ذلك: الْقَضْمُ وَالْقَصْمُ، فالْقَصْمُ مصدر قصم^(٣). وفى التنزيل: ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَبْرٍ﴾ [الأنبياء: ١١]، وقال الأعشى^(٤): [من المتقارب]

وَمَبْسِمَهَا عَنْ شَتِيَتِ الثَّبَا تِ غَيْرَ أَكْسَ وَلَا مُنْقَصِمَ^(٥)
وقال آخر: [من الكامل]

عَجِبْتُ هُنَيْدَةً أَنْ رَأَتْ ذَا رُثَّةٍ وَفَمَا بِهِ قَصَمٌ وَجِلْدًا أَسْوَدًا^(٦)
فهذا مصدر «قَصِمَ» الذى لا يتعدى، ومن ذلك قولهم: عَجَى وهو عَجَجَ.
وأشدنا^(٧) على بن سليمان: [من الوافر]

عَدَانِي أَنْ أَرْوَرِكَ أَنْ بَهْمِي عَجَايَا كُلُّهَا إِلَّا قَلِيلاً^(٨)

(١) تقدم.

(٢) البيت لجريز فى ديوانه ص(٩٥)، واللسان (جزل)، وتهذيب اللغة (١١٤/١٠)، وبلا نسبة فى اللسان (شرف)، والتاج (شرف)، وتهذيب اللغة (٣٤١/١١)، ويروى: «عزنا» بدل «قومنا».

(٣) فى أ: قصمت.

(٤) فى أ: الشاعر.

(٥) ينظر: ديوانه ص(٣٥).

(٦) البيت بلا نسبة فى أساس البلاغة (رتت)، (قضم).

ويروى صدره هكذا:

هزئت زنيبة أن رأت بى رتة

(٧) فى أ: وأشد.

(٨) البيت بلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(١٠٤٣)، وشرح عمدة الحفاظ ص(٥٦٦)، واللسان (بهم، عجا، عدا)، والتاج (بهم، عجا).

فـ «عجايا» كأنه جمع «عجى» مثل: طَبَّ وطبيب، ومَذِلَّ ومَذِيل.

وقال: [من الخفيف]

جُوهٌ إِلَّا عُفَافَةٌ أَوْ فُوقُ^(١) فَمَا تَعُدُّ

ومن ذلك ما حكاه أبو زيد من قولهم: غَضَفَ الكلب أذنه أشد الغضفان.

وقال الشاعر: [من الرجز]

غُضِّفًا طَوَاهَا أَمْسٍ كُلاَّبِي^(٢)

فهذا يدل على: غَضِفَ، يَغْضِفُ. ومن ذلك قولهم: طَوَى يَطْوِي؛ فهو طَيَّان.

وقالو: طويته أطويه طيًّا.

[وقال: (٣) [من الطويل]

فَقَامَ إِلَى حَرْفٍ طَوَاهَا بِطِيهِ بِهَا كُلُّ لَمَاعٍ بَعِيدِ الْمَسَاوِفِ^(٤)

وقال: [من الرجز]

... طَوَاهَا أَمْسٍ كُلاَّبِي^(٥)

وقال: [من الكامل]

بَاتَ الْحَوِيرِثُ وَالْكِلاَّبُ تَشْمُهُ وَعَدَا بِأَخْدَبٍ كَالِهَلَالِ مِنَ الطَّوَى

ومن قال: شَنَانٌ وشَنَائٍ؛ فشئت على هذا ينبغي ألا يتعدى، فأما من قال:

شَنَانٌ، وامرأة شَنَانَةٌ، فالفعل المتعدى إنما هو من هذا دون الأول، وكلاهما قد

حكاه أبو زيد.

ونظير هذا في أنه اشتق منه فعل متعد وآخر غير متعد: ما حكاه أبو إسحاق [من

أنهم يقولون: (٦) جَزَلَ السَّنامَ يَجْزُلُ جَزَلًا: إذا فسد، وَجَزَلْتَهُ أَجْزَلَهُ: إذا قطعته،

(١) البيت للأعشى، وتمامه:

مشفقًا قلبها عليه

ينظر ديوانه: ص (٢٦١)، واللسان (عفف، عجا، عدا)، وتهذيب اللغة (١١٥/١)،

وكتاب العين (١٨٣/٢)، ومقاييس اللغة (٣١٤)، وجمهرة اللغة ص (١٥٥)، والتاج

(عفف، عجا، عدا)، وبلا نسبة في ديوان الأدب (٨٧/٣).

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه (٥١٨/١)، وبلا نسبة في المخصص (٨٥/١).

(٣) سقط في أ.

(٤) البيت لدى الرمة في ديوانه بشرح الأصمعي (١٦٣٦/٣).

(٥) ينظر: الشاهد قبل السابق.

(٦) في أ: تقول.

فاشتق منه المتعدى وغير المتعدى.

وأُشْد أبو زيد فيما جاء فيه فعْلان وصَفًا: [من الطويل]

وَقَبْلَكَ مَا هَابَ الرَّجَالُ ظِلَامَتِي وَقَفَّاتُ عَيْنِ الْأَشْوَسِ الْأَبْيَانِ^(١)
[وأُشْد غيره: ^(٢)] [من الرجز]

هَلْ أَغْدُونَ يَوْمًا وَأَمْرِي مُجْمَعٌ
وَتَحْتَ رَحْلِي رَفِيَان مِيلَعٌ^(٣)

فحجة من قرأ ﴿سَنَنَانٌ﴾ أنه مصدر، والمصدر يكثر على «فَعْلَان» نحو: النزوان والغثيان والنفيان، و«السَّنَان» يقارب «الغليان»، فجاء على وزنه لمقاربتة^(٤) له في المعنى.

ومن حجة ابن عامر في إسكان النون أنه مصدر وقد جاء المصدر على فعْلان في غير هذا، وذلك قولك: لويته دينه ليانًا.

وقال [الشاعر]^(٥): [من الطويل]

وَمَا الْعَيْشُ إِلَّا مَا تَلَذُّ وَتَشْتَهِي^(٦) وَإِنْ لَامَ فِيهِ دُو السَّنَانِ وَفَنَّدَا^(٧)
فهذا مخفف [من الهمزة]^(٨) على قياس الجمهور، والأكثر^(٩): السَّنَان.

ألا ترى أنه حذف الهمزة وألقى حركتها على الساكن [الذي]^(١٠) قبلها، والمعنى فيه: البغضاء؟

(١) وهو لأبي المجشر الجاهلي في اللسان (أبي)، والتاج (أبي)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص (١٠٣٠).

(٢) في أ: وقال الآخر.

(٣) الرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق ص (٢٦٣)، وأمالى المرتضى (١/٥٥٩)، والخصائص (٢/١٣٦)، والدرر (٤/٢٠)، وشرح شواهد المعنى (٢/٨١١)، واللسان (جمع)، (رمى)، ومعنى اللبيب (٢/٣٨٨)، ونوادر أبي زيد ص (١٣٣)، وجمع الهوامع (١/٢٤٧) والتاج (جمع)، وتهذيب اللغة (١/٣٩٦).

(٤) في أ: لموافقته.

(٥) سقط في ب.

(٦) سقط في ب.

(٧) تقدم.

(٨) سقط في ب.

(٩) زاد في ب: من.

(١٠) سقط في ب.

فإذا كان كذلك فالمعنى فى القراءتين واحد وإن اختلف اللفظان والمعنى.
ومن زعم أن إسكان النون لحن؛ لم يكن قوله مستقيمًا؛ لأنه يجوز أن يكون
مصدرًا كالليان، وأن يكون وصفًا: كالنفيان، حكى ذلك أبو زيد.

[ولا ينبغى أن يحمل البيت على حذف الهمزة على غير قياس كقوله: [من الكامل]
يَا بَا الْمُغِيرَةَ رَبِّ أَمْرِ مُغْضِلٍ فَرَّجْتُهُ بِالنُّكْرِ مِنِّي وَالْدَّهَا^(١)
وقال آخر: [من الرجز]

إِنْ لَمْ أَقَاتِلْ فَالْبُسُونَى بُرْقُعًا^(٢)

لأنك تجد له مذهبًا فى الشائع المستقيم^(٣) والمعنى: لا يجرمنكم بغض قوم -
أى: بغضكم قومًا؛ لصدهم إياكم، ومن أجل صدهم إياكم - أن تعتدوا، فأضيف
المصدر إلى المفعول به وحذف الفاعل، كقوله تعالى: ﴿مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾
[فصلت: ٤٩]، و: ﴿سُؤَالِ نَجَاتِكَ﴾ [ص: ٢٤]، ونحو ذلك مما أضيف المصدر فيه
إلى المفعول به، وحذف الفاعل فى المعنى من اللفظ. وفى التفسير - فيما زعموا -
لا يحملنكم بغض قوم؛ فعلى هذا يحمل «الشَّنَّان» فيمن حرك أو أسكن.

وأما من أسكن؛ فلأن هذا البناء قد^(٤) جاء فى الصفات^(٥)، نحو: غضبان
وسكران. وحكى أبو زيد: [رجل]^(٦) شَنَّان، وامرأة شَنَّاء -: فإن حملته على هذا
دون المصدر فقد أقمت الصفة مقام الموصوف، وإنما المعنى على المصدر؛ لأن
المعنى: لا يحملنكم بغض قوم على أن تعتدوا: فإن حملته على الصفة، كان
التقدير: لا يحملنكم بغض قوم، والمعنى على الأول.

وأما من حرك فقال: الشَّنَّان، فإن هذا البناء فى المصادر التى معناها التقلب
والتزعزع كثير، والصفة دونه فى الكثرة، فإذا كثر فى الاستعمال واستقام فى المعنى،
وعضده التفسير - لم يكن عنه مذهب إلى ما لم تجتمع فيه هذه الخلال.

(١) وهو لأبى الأسود الدؤلى فى أمالى ابن الشجرى (١٦/٢)، والخزانة (٣٣٥/٤) (عرضا)،
والبحر المحيط (٥٢/٥).

(٢) الرجز بلا نسبة فى الخصائص (١٥١/٣)، والمحتسب (١٢٠/١) والبحر المحيط (٥٢/٥).

(٣) ما بين المعقوفين سقط فى ب.

(٤) فى ب: وإن.

(٥) فى أ: الصفة.

(٦) سقط فى أ.

واختلفوا فى فتح الهمزة وكسرها من قوله - تعالى - : ﴿أَنْ صَدُّوكُمْ﴾ [٢]:
 فقرأ ابن كثير وأبو عمرو^(١): ﴿إِنْ صَدُّوكُمْ﴾ بالكسر.
 وقرأ الباقون: ﴿أَنْ صَدُّوكُمْ﴾ بالفتح.
 قال أبو على: حجة ابن كثير وأبى عمرو فى كسرها الهمزة، أنهم جعلوا «إِنْ»
 للجزاء.

فإن قلت: كيف صح الجزاء هنا و«الصَّدُّ» ماضٍ؛ لأنه إنما^(٢) كان من المشركين
 من صدهم المسلمين عن البيت فى الحديبية، والجزاء إنما يكون بما لم يأت، فأما
 ما كان ماضياً فلا يكون فيه الجزاء.

فالقول فيه: أن الماضى قد يقع فى الجزاء وليس على أن المراد بالماضى الجزاء،
 ولكن المراد [أن]^(٣) ما كان مثل هذا الفعل؛ فيكون اللفظ على ما مضى، والمعنى
 على مثله، [كأنه]^(٤) يقول: إن وقع مثل هذا الفعل يقع منكم كذا.

وعلى هذا حمل الخليل وسيبويه قول الفرزدق: [من الطويل]
 أَتَغْضَبُ إِنْ أَذْنَا قُتَيْبَةَ حُرَّتَا جِهَارًا، وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ حَازِمٍ^(٥)
 وعلى ذلك قول الشاعر: [من الطويل]

إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَيْمَةً وَلَمْ تَجِدِي مِنْ أَنْ تُقْرِى بِهِ بُدًّا^(٦)

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٩٨)، الإعراب للنحاس (٤٨٠/١)، الإملاء للعكبرى (١٢٠/١)،
 البحر المحيط (٤٢٢/٣)، التبيان للطوسى (٤٤٧/٣)، التيسير للدانى (٩٨)، تفسير الطبرى
 (٤٨٨/٩)، الحجة لابن خالويه (١٢٩)، الحجة لأبى زرة (٢٠٠)، السبعة لابن مجاهد
 (٢٤٢)، الغيث للصفاقسى (٢٠٠)، الكشف للزمخشري (٣٢١/١)، الكشف للقيسى (١/
 ٤٠٥)، المجمع للطبرسى (١٥٢/٢)، المحتسب لابن جنى (٢٠٦/١)، المعانى للأخفش
 (٢٥١/١)، تفسير الرازى (٣٥٣/٣)، النشر لابن الجزرى (٢٥٤/٢).

(٢) زاد فى ب: هوما.

(٣) سقط فى أ.

(٤) سقط فى أ.

(٥) البيت فى ديوانه (٣١١/٢)، والأزهية ص (٧٣)، وخزانة الأدب (٢٠/٤)، ٧٨/٩، ٨٠،
 ٨١، والدرر (٥٨/٤)، وشرح شواهد المغنى (٨٦/١)، والكتاب (١٦١/٣)، ومراتب
 النحويين ص (٣٦)، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (٢١٨/١)، والجنى الدانى
 ص (٢٢٤) وجواهر الأدب ص (٢٠٤) ومغنى اللبيب (٢٦/١)، وجمع الهوامع (١٩/٢).
 ويروى: «حازم» بدل «حازم».

(٦) وهو لزائد بن صعصعة الفقعسى فى حاشية الأمير على المغنى (٢٥/١)، وبلا نسبة فى =

فانتفاء الولادة أمر ماض، وقد جعله جزاء، والجزاء إنما يكون بالمستقبل؛ فكان المعنى: إن تنسب لا تجدنى مولود لثيمة^(١). وجواب «إن» قد أغنى عنه ما تقدم من قوله: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ﴾، المعنى: إن صدكم قوم عن المسجد الحرام فلا تكسبوا عدواناً.

وأما قول من فتح فبين لا مثونة فيه، وهو أنه مفعول له، التقدير: ولا يجرمنكم شأن قوم لأن صدوكم عن المسجد الحرام أن تعتدوا. ف«أن» الثانية فى موضع نصب؛ لأنه^(٢) المفعول الثانى، والأول منصوب لأنه مفعول له.

واختلفوا فى نصب اللام وخفضها من قوله - تعالى - : ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [٩]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة^(٣): ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ خفضاً.

وقرأ نافع وابن عامر والكسائي^(٤): ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ نصباً.

وروى أبو بكر عن عاصم: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ خفضاً، وحفص عن عاصم ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ نصباً.

[قال أبو على: ^(٥) الحجة لمن جر فقال: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ أنه وجد فى الكلام عاملين:

أحدهما: الغسل.

= جواهر الأدب ص(٢٠٥)، وشرح شذور الذهب ص(٤٤٠)، وشرح شواهد المغنى ص(٨٩)، ومغنى اللبيب ص(٢٦). والشاهد فيه قوله: «إذا ما انتسبنا لم تلدنى» فقد أتى جواب الشرط ماضياً فى المعنى من حيث الظاهر؛ لأن الجواب فى البيت مضارع دخلت عليه «لم» فقلبت زمنه إلى الماضى، وهذا لا يجوز إلا بتأويل: إذا ما انتسبنا يتبين أنى لم تلدنى لثيمة.

ويروى: (بها) بدل «به».

(١) فى ب: لثيم.

(٢) فى ب: بأنه.

(٣) ينظر الإعراب للنحاس (١/٤٨٥)، البحر المحيط (٣/٤٣٧)، التيسير للدانى (٩٨)، تفسير الطبرى (١٠/٦٠)، تفسير القرطبى (٦/٩١)، الحجة لابن خالويه (١٢٩)، الحجة لأبى زرعة (٢٢٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٢، ٢٤٣)، الغيث للصفاقسى (٢٠٠)، الكشف للقيسى (٤٠٦، ٤٠٧)، المجمع للطبرسى (٢/١٦٣)، تفسير الرازى (٣/٣٦٨)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٥٤).

(٤) زاد فى أ: وحفص.

(٥) سقط فى أ.

والآخر: الباء الجارة.

ووجه العاملين إذا اجتماعا في التنزيل أن تحمل على الأقرب منهما دون الأبعد، وذلك نحو قوله: ﴿وَأَنْتُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾ [الجن: ٧]، ونحو قوله: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]، ونحو قوله: ﴿هَاقُمُ اقْرَءُوا كِتَابِي﴾ [القيامة: ١٩]، وقوله: ﴿قَالَ مَا ثَوْبِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]، فلما رأى العاملين إذا اجتماعا^(١) حمل الكلام على أقربهما إلى المعمول، [حمل]^(٢) في هذه الآية - أيضًا - على أقربهما وهو الباء، دون قوله: ﴿فاغسلوا﴾، وكان ذلك^(٣) الموضع واجبًا؛ لما قام من الدلالة على أن المراد بالمسح الغسل.

وقيام الدلالة من وجهين:

أما أحدهما: فإن من لا نتهمه روى لنا عن أبي زيد أنه قال: المسح خفيف الغسل، قالوا: تمسحت للصلاة، فحمل المسح على أنه غسل. ويقوى ذلك أن أبا عبيدة ذهب في قوله - تعالى - : ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالْسُوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ [ص: ٣٣] إلى أنه الضرب.

وحكى التَّوَزُّيُّ عنه أنه قال: قالوا: مسح علاوته [بالسيف]^(٤) إذا ضربه؛ فكأن المسح في الآية غسل خفيف، كما أن الضرب كذلك، ليس في واحد منهما متابعة ولا موالاة.

فإن قلت: فإن المستحب أن يغسل ثلاثًا.

قيل: ذلك السنة والاستحباب، وإنما جاءت الآية بالمفروض دون المسنون، فهذا وجه.

والوجه الآخر: أن التحديد والتوقيت إنما جاء في المغسول ولم يجئ في الممسوح، فلما وقع التحديد مع المسح، علم أنه في حكم الغسل؛ لموافقته الغسل في التحديد.

(١) في أ: اجتماعتا.

(٢) سقط في ب.

(٣) زاد في أ: في هذا.

(٤) سقط في أ.

فإن قلت: فقد^(١) يجوز أن يكون على المسح؛ ألا ترى أنك تقول: مررت بزيد وعمراً، فتحمله على موضع الجار والمجرور؟! فحملة على المسح قد ثبت وجاز، جررت اللام أو نصبته.

قيل: ليس الحمل على الموضع في هذا النحو في الكسرة كالحمل على اللفظ. ووجه من نصب فقال: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ أنه حمل ذلك على الغسل دون المسح؛ لأن الجمهور^(٢) من فقهاء الأمصار - فيما علمت - على الغسل دون المسح. وروى أن النبي ﷺ رأى قوماً وقد تَوَضَّؤُوا وَأَعْقَابُهُمْ تَلُوح؛ فقال - عليه السلام -: «وَيْلٌ لِلْعَرَاقِيبِ مِنَ النَّارِ»^(٣)، وهذا أجدر أن يكون في المسح منه في الغسل؛ لأن إفاضة الماء لا يكاد يكون غير عام للعضو.

اختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله تعالى: ﴿فَنَسِيَّةٌ﴾ [١٣]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: ﴿فَنَسِيَّةٌ﴾ بألف. وقرأ حمزة والكسائي ﴿فَسِيَّةٌ﴾ بغير ألف^(٤).

[قال أبو علي: (٥) حجة من قرأ: ﴿فَنَسِيَّةٌ﴾ على «فاعلة»، قوله - تعالى - : ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٧٤]، وقوله - تعالى - : ﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: ١٦]، وقال: ﴿قَوْلٌ لِلْفَنَسِيَّةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٢].

(١) في أ: فإنه.

(٢) في ب: العمل.

(٣) أخرجه ابن ماجه (١٥٥/١) كتاب الطهارة: باب غسل العراقيب حديث (٤٥٤) وابن أبي شيبة (٢٦/١) وأحمد (٣٦٩/٣، ٣٩٣) وأبو داود الطيالسي (٥٣/١ - منحة) رقم (١٧٨)، وأبو يعلى (٥٢/٤) رقم (٢٠٦٥) وفي «معجم شيوخه» (ص - ٧٠) رقم (١٥)، وأبو عبيد في «كتاب الطهور» (ص ٣٨٢، ٣٨٣) والبخاري في «التاريخ الكبير» (٣/٥١٠) وابن المنذر في «الأوسط» (٤٠٦/١) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣٨/١).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٩٨)، الإملاء للعكبري (١٢٣/١)، البحر المحيط (٤٤٥/٣)، التبيان للطوسي (٤٦٨/٣)، التيسير للداني (٩٩)، تفسير الطبري (١٢٧/١٠)، تفسير القرطبي (١١٥/٦)، الحجة لابن خالويه (٢٩)، الحجة لأبي زرع (٢٢٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٣)، الغيث للصفافسي (٢٠١)، الكشف للزمخشري (٣٢٨/١)، الكشف للقيسي (٤٠٧/١، ٤٠٨)، المجمع للطبرسي (١٧١/٢)، تفسير الرازي (٣٨١/٣)، النشر لابن الجزري (٢٥٤/٢).

(٥) سقط في أ.

و[حجة] من قرأ: ﴿قَسِيَّةٌ﴾ على «فعيلة»، أنه قد يجيء «فاعل» و«فعليل»، مثل: شاهد وشهيد، وعالم وعليم، وعارف وعريف، والقسوة كأنها^(١) خلاف اللين والركة.

وقد وصف الله - عز وجل - قلوب المؤمنين باللين، [قال تعالى]^(٢): ﴿ثُمَّ تَلِيْنُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٣] فالقسوة كأنها خلاف ذلك. وقال - تعالى - : ﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [الحديد: ١٦] أى: كثير ممن [قد]^(٣) قست قلوبهم فاسقون. فهذا يوجب أن ممن قسا قلبه من ليس بفاسق.

فأما قول الشاعر: [من الطويل]

مَا زَوَّدُونِي غَيْرَ سَخَقٍ عِمَامَةٍ وَخَمْسٍ مِّثْيٍ مِنْهَا قَسِيٌّ وَزَائِفٌ^(٤)
فإن «القسي» أحسبه مُعَرَّبًا، وإذا كان مُعَرَّبًا لم يكن من القسي العربى؛ ألا ترى أن «قابوس» و«إبليس» و«جالوت» و«طالوت» - ونحو ذلك من الأسماء الأعجمية التى من ألفاظها عربى - لا تكون مشتقة من باب «القبس» و«الإبلاس»، يدل على ذلك منعهم الصرف.

فأما قوله: [من الوافر]

فَإِنْ يَقْدِرْ عَلَيْكَ أَبُو قُبَيْسٍ^(٥)
فليس صرفه للضرورة، ولكن رخمه ترخيم التحقير، فرده إلى الأصل؛ فصار

(١) فى ب: كانه.

(٢) فى أ: فقال.

(٣) سقط فى ب.

(٤) وهو لمزرد بن ضرار فى ديوانه ص(٥٣)، وإصلاح المنطق ص(٣٠٠) واللسان (زيف)، (سحق)، (قسا)، (مأى) ويلا نسبة فى تذكرة النحاة ص(١١٤) وجمهرة اللغة ص(٨٢٢) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص(٣٦٤).

ويروى: البيت:

فكانت سراويل وجرد خميصة وخمسمئ منها قسي وزائف
(٥) صدر بيت، وعجزه:

..... يحط بك المعيشة فى هوان
..... وهو للنايعة الذبياني فى ديوانه ص(١١٣)، واللسان (قبس)، والتاج (قبس)،
والمخصص (١٣/١٧٥).

مثل: نوح ولوط، وهذا النحو مصروف في كل قول، فكَذَلِكَ «أبو قبيس».

وأنشد أبو عبيدة: [من الرجز]

وَقَدْ قَسَرْتُ وَقَسَا لِدَاتِي^(١)

فكأن معنى هذا: فارقتي لين الشباب ولدوته.

واختلفوا في قوله - تعالى - : ﴿وَأَخْشَوْا وَلَا تَشْتَرُوا﴾ [٤٤]:

فقرأ ابن كثير وعاصم وحمة وابن عامر والكسائي، بغير ياء في وصل ولا وقف.

وقرأ أبو عمر بياء في الوصل^(٢).

واختلف عن نافع: فروى ابن جمار وإسماعيل بن جعفر بالياء في الوصل.

وروى المسيبي وقالون وورش بغير ياء في وصل ولا وقف.

قال أبو علي: القول في ذلك: أن الإثبات حسن والحذف حسن؛ وذلك أن الفواصل - في أنها أواخر الآي - مثل القوافي في أنها أواخر البيوت؛ فكما أن من القوافي ما لا يكون إلا محذوفاً منه، ومخالفاً لغيره، كذلك الفواصل.

وكما أن من القوافي ما يكون فيه الحذف والإتمام جميعاً، كذلك تكون الفواصل. فمما لا يكون من القوافي إلا ما قد حذف منه هذه الياء وحذف منها غير هذه الياء.

قول الأعشى: [من المتقارب]

فَهَلْ يَنْفَعُنِي اِزْتِيَادِي الْبِلَا دَ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَن
وَمِنْ شَانِي كَاسِفِ وَجْهُهُ إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَتَكْرَنُ^(٣)

(١) الرجز بلا نسبة في مجاز القرآن (١/١٥٨).

ويروى: «لدتي» بدل «لداتي».

(٢) ينظر اتحاف الفضلاء (٢٠٠)، التيسير للداني (١٠١)، الحجة لابن خالويه (١٣٠)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٤)، الغيث للصفافسي (٢٠٣)، الكشف للقيسي (٤٢٤)، المجمع للطبرسي (١٩٧/٢).

(٣) البيتان في ديوانه ص (٦٥، ٦٩)، والكتاب (٤/١٨٧)، وينظر البيت الأول في الدرر (٥/١٥١)، وشرح أبيات سيويه (٢/٣٤٦)، وشرح المفصل (٩/٤٠، ٨٦)، والمقاصد النحوية (٤/٣٢٤)، والمحاسب (١/٣٤٩)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/٤٩٥)، وهمع الهوامع (٢/٧٨)، وينظر البيت الثاني في شرح أبيات سيويه (٢/٣٤٧)، وشرح المفصل (٩/٨٣).

فهذا لا يكون إلا محذوفاً منه .

ألا ترى أن هذا الضرب لا يخلو من أن يكون: فعولن، أو: فعول، أو: فعل، ولا يجوز تحريك الياء فى شيء من ذلك؟! فعلى هذا يكون فى^(١) الفواصل ما يكون ملزماً الحذف .

وأما ما يجوز فيه الحذف والإتمام فقوله: [من الوافر]
وَهُمْ وَرَدُّوا الْجِفَارَ عَلَى تَمِيمٍ وَهُمْ أَصْحَابُ يَوْمٍ عُكَاظٍ إِنَّ^(٢)
فهذا فعولن قد حذفه، ويجوز أن يتمم فيقول: إني .

وقد أجرى قوم القوافى مجرى غيرها^(٣) من الكلام فقالوا: [من الوافر]
أَقْلَى اللَّوْمِ عَاذِلَ وَالْعِتَابِ^(٤)
[من البسيط]

.....
وَأَسْأَلُ بِمِصْقَلَةِ الْبَكْرِىِّ مَا فَعَلَ^(٥)

فعلى هذا القياس يجوز أن تجرى الفواصل مثل غير الفواصل ولا تغير بحذف ولا غيره، كما فعل ذلك بالقوافى .

وإنما فعلوا ذلك بالقوافى؛ لأن اقتضاء الوزن للمحذوف وتماه به يجعلانه فى حكم المثبت فى اللفظ، فصار هذا يسوغ الحذف فيه؛ إذ قد حذف مما لا يقتضيه الوزن؛ فصار المحذوف منه فى حكم المثبت، مع أن الوزن لا يقتضيه .
وذلك نحو قوله: [من الرجز]

إِزْهَنْ بَنِيكَ عَنْهُ أَزْهَنْ بَنِي^(٦)

= والشاهد فيهما قوله: «يأتين»، و «أُنْكَرَن»، يريد: «يأتينى»، و «أُنْكَرَنِ»، فحذف ياء المتكلم والكسرة التى قبلها؛ وذلك للوقف . ويروى: «يمنعنى» بدل «ينفعنى» .
(١) فى ب: من .

(٢) وهو للناطقة الذيبانى فى ديوانه ص (١٢٧)، وسمط اللآلى ص (٦٧٨)، وشرح أبيات سيبويه (٣٣٥/٢)، والكتاب (١٨٦/٤)، واللسان (ضمن)، والمقرب (٣٣/٢)، ونوادر أبى زيد ص (٢٠٩) .

والشاهد فيه قوله: «إن»، يريد «إنى»، وحذف الياء للوقف .

(٣) فى ب: غيره .

(٤) تقدم .

(٥) تقدم .

(٦) الرجز بلا نسبة فى اللسان (رهن) .

فيا المتكلم التي^(١) تزداد في «بنى» في حكم المثبت؛ يدل على ذلك حذف النون من^(٢) الجميع، كما تحذف مع إثبات الياء في «بنى»، وإن كان الوزن لا يقتضيه. ألا ترى أن: أرهن بنى: مستغعلن؟! وإنما خص القوافي والفواصل بالحذف في أكثر الأمر؛ لأنها مما يوقف عليها، والوقف موضع تغيير فجعل التغيير فيه الحذف، كما جعل التغيير فيه الإبدال وتخفيف التضعيف ونحو ذلك مما يلحق الوقف من التغيير.

وقال بعض من يضبط القراءة: لم يذكر أحمد بن موسى كيف يقف أبو عمرو، قال: وهو يقف ﴿وَأَخْشَوْنَ﴾ بغير ياء، ويصل بياء.

اختلفوا في ضم الحاء وإسكانها من قوله - تعالى - : ﴿السُّحَّتْ﴾ [٦٣، ٦٢]: فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: ﴿السُّحَّتْ﴾ مضمومة الحاء مثقلة^(٣). وقرأ نافع وابن عامر وعاصم وحزمة: ﴿السُّحَّتْ﴾ ساكنة الحاء خفيفة. وروى العباس بن الفضل عن خارجة بن مصعب عن نافع: ﴿أَكَالُونَ لِلْسُّحَّتِ﴾ [٤٢] بفتح السين [وجزم الحاء]^(٤).

[قال]^(٥) أبو عبيدة: السحت: أكل ما لا يحل. يقال: سَحَتَه، وَأَسَحَتَه: إذا استأصله، وفي التنزيل: ﴿فَيَسْجُجُكَ بِعَذَابٍ﴾ [طه: ٦١] أى: نستأصلكم^(٦) به، ومن «أسحت» قول الفرزدق: [من الطويل]

..... إلاً مُسَحَّتًا أو مُجَلَّفُ^(٧)

(١) في ب: الذى.

(٢) في أ: فى.

(٣) ينظر: الغيث للصفافسى (٢٠٤).

(٤) سقط فى أ.

(٥) سقط فى أ.

(٦) فى أ: يستأصلكم.

(٧) جزء من عجز بيت، وقبلة:

وعض زمان يا بن مروان لم يدع من المال

وهو فى ديوانه (٢٦/٢)، وجمهرة أشعار العرب ص (٨٨٠)، وجمهرة اللغة ص (٣٨٦)، (١٢٥٩) وخزانة الأدب (٢٣٧/١، ٥٤٣/٨)، والخصائص (٩٩/١)، ولسان العرب (سحت)، (جلف)، (ودع)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١٨٨/١)، وجمهرة اللغة ص (٤٨٧)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٢٧٩)، وشرح المفصل (٣١/١، ١٠٣/١٠)، والمحتسب (١٨٠/١، ٣٦٥/٢).

و«السَّحَتْ» و«السَّحَتْ» لغتان، ويستمر التخفيف والتثقيل في هذا النحو، وهما اسم الشيء المسحوت، وليس بالمصدر.

فأما من قرأ ﴿أَكَلُوا لِّلْسَحْتِ﴾ [المائدة: ٤٢] ف«السحت» مصدر «سحت»، وأوقع اسم المصدر على «المسحوت»؛ كما أوقع «الضرب» على «المضروب» في قولهم: هذا الدرهم ضرب الأمير، و«الصيد» على «المصيد» في قوله: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ﴾ [المائدة: ٩٥]، والسحت أعم من الربا، وهؤلاء قد وصفوا بأكل الربا، في قوله: ﴿وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ﴾ [النساء: ١٦١]، إلا أن السحت أعم من الربا نحو ما [أخذوا فيه من] ^(١) كتمانهم ما أنزل عليهم ^(٢) وتحريفهم إياه ونحو ذلك؛ لأنه يشمل الربا وغيره.

واختلفوا في الرفع والنصب من قوله تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ إلى قوله: ﴿وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [٤٥]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَاللِّسْنَ بِاللِّسَنِ﴾ [٤٥] ينصبون ذلك كله. ويرفعون: ﴿والجروح قصاص﴾ [المائدة: ٤٥].

كان نافع وعاصم وحمزة ينصبون ذلك كله. وروى ^(٣) الواقدى عن نافع: ﴿والجروح﴾ رفعاً. وقرأ الكسائي: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ نصباً، ورفع ما بعد ذلك كله ^(٤).

قال أبو علي: حجة من نصب ﴿وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾ وما بعده: أنه عطف ذلك على «أن»، فجعل الواو للاشتراك في نصب «أن»، ولم يقطع الكلام مما قبله، كما

(١) في أ: أخذه في.

(٢) في ب: عليه.

(٣) زاد في ب: عن.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٠)، الإعراب للنحاس (٤٩٩/١)، الإملاء للعكبري (١/١٢٦)، البحر المحيط (٤٩٤/٣)، التبيان للطوسي (٣٥/٣)، التيسير للداني (٩٩)، تفسير القرطبي (١٩٣/٦)، الحجة لأبي زرعة (٢٢٦)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٤)، الغيث للصفاقسي (٢٠٣)، الكشف للزمخشري (٣٤١/١)، الكشف للقيسي (٤٠٩/١)، المجمع للطبرسي (١٩٨/٢)، المعاني للقرءاء (٣٠٩/١)، تفسير الرازي (٤٠٧/٣)، النشر لابن الجزري (٢٥٤/٢).

فعل ذلك من رفع.

فأما من رفع بعد النصب فقال: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ﴾ فحجته أنه
يحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون الواو عاطفة جملة على جملة، وليست للاشتراك في العامل
كما كان ذلك^(١) في قول من نصب، ولكنها عطفت جملة على جملة، كما تعطف
المفرد على المفرد.

والوجه الثاني: أنه حمل الكلام على المعنى؛ لأنه إذا قال: ﴿وَكَبَّيْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ
النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥] فمعنى الحديث: قلنا لهم: النفس بالنفس، فحمل
«العين بالعين» على هذا؛ كما أنه لما كان المعنى في قوله: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكُلِّ مِّنْ
مَّعِينٍ﴾ [الصفافات: ٤٥]: يمنحون كأسًا من معين - حمل «حورًا عينًا» على ذلك؛
كأنه: يمنحون كأسًا، ويمنحون حورًا عينًا.

وكما أن معنى الحديث في قوله: [من الطويل]

فَلَمْ يَجِدَا إِلَّا مُنَاحَ مَطِيَّةٍ (٢)

أن هناك مناخ مطية - حمل قوله: [من الطويل]

وَسُمِرَ ظَمَاءٌ (٣)

على معنى الحديث، كأنه قال: ثم مناخ مطية وسمر ظماء وكذلك قوله: [من
الكامل]

وَمُشَجَّجٌ أَمَّا سَوَاءٌ قَدْ آلِهِ فَبَدَا وَغَيْرَ سَارِهِ الْمَعْرَاءُ

لما كان المعنى في: [من الكامل]

(١) في ب: كذلك.

(٢) صدر بيت، وعجزه:

.....
تجافى بها زور نبيل وكلكل
وهو لكعب بن زهير في ديوانه ص (٧١)، وشرح أبيات سيويه (٨٤/١، ٨٥)، والكتاب
(١٧٣/١).

(٣) جزء من صدر بيت لكعب بن زهير، بعده:

.....
واترتهن بعدما مضت هجعة من آخر الليل ذبل
وانظر: تخريج الشاهد السابق.

بَادَتْ وَغَيْرَ آيَهُنَّ مَعَ الْبَلَى إِلَّا رَوَاكِدَ... (١)
 بها رواكد، حمل مشججاً عليه، فكأنه قال: هناك رواكد ومشجج فعلى هذا
 يكون وجه الآية. ومثل هذا من (٢) الحمل على المعنى كثير فى التنزيل وغيره.
 والوجه الثالث: أن يكون عطف قوله: ﴿وَالْعَيْنُ﴾ (٣) على الذكر المرفوع فى
 الظرف الذى هو الخبر وإن لم يؤكد المعطوف عليه بالضمير المنفصل كما أكد فى
 نحو: ﴿إِنَّهُ يَرْنِكُمْ هُوَ وَقِيلَ﴾ [الأعراف: ٢٧].

ألا ترى أنه قد جاء: ﴿تَوَسَّاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] فلم
 يؤكد بالمنفصل كما أكد فى الآى الأخر؟!

فإن قلت: فإن «لا» فى قوله: ﴿وَلَا آبَاؤُنَا﴾ عوض من التأكيد؛ لأن الكلام قد
 طال بها (٤)، كما طال فى نحو: حضر القاضى اليوم امرأة.

قيل: هذا إنما يستقيم أن يكون عوضاً إذا وقع قبل حرف العطف؛ ليكون عوضاً
 من الضمير المنفصل الذى كان يقع قبل حرف العطف، فأما إذا وقع بعد حرف
 العطف لم يسد ذلك المسد.

ألا ترى أنك لو قلت: حضر امرأة [اليوم] (٥) القاضى، لم يغن طول الكلام فى
 غير [هذا] (٦) الموضوع الذى كان ينبغى أن يقع فيه التعويض؟!

فأما قوله تعالى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ فمن رفعه فقطعه (٧) عما قبله فإنه يحتمل
 هذه الوجوه الثلاثة التى ذكرناها فى قول من رفع: ﴿وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ﴾.

(١) وتمام البيت الثانى.

..... جمرهن هباءً
 والبيتان للشماخ بن ضرار فى ملحق ديوانه ص (٤٢٧-٤٢٨)، وأساس البلاغة (معز)،
 وشرح أبيات سيبويه (٣٩٦/١) ولذى الرمة فى ملحق ديوانه (١٨، ٤٠، ٤١)، وبلا
 نسبة فى أساس البلاغة (شجج)، والتاج (شجج)، وخزانة الأدب (١٤٧/٥)،
 والكتاب (١٧٣/١-١٧٤)، واللسان (شجج).

(٢) فى أ: فى.

(٣) فى أ: والعين بالعين.

(٤) فى أ: به.

(٥) سقط فى أ.

(٦) سقط فى ب.

(٧) فى ب: بقطعه.

ويجوز أن يستأنف: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾، ليس على أنه مما كتب عليهم في التوراة، ولكن على استئناف إيجاب وابتداء شريعة في ذلك، ويقوى أنه من المكتوب عليهم في التوراة نَصُبُ من نصبه فقال: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾. قال:

وكلهم ثقل: ﴿وَالْأُذُنُ﴾ إلا نافعاً فإنه خففها في كل القرآن. القول في ذلك: أنهما لغتان؛ كما أن «السُّحْتُ» و«السُّحْتُ» لغتان، وقد تقدم القول في ذلك. قال أبو زيد: [يقال:] ^(١) «رجل أذن ويَقْنُ»، وهما واحد وهو الذي لا يسمع بشيء إلا أيقن به، وقد ذكرناه ^(٢) في سورة التوبة ^(٣). واختلفوا في إسكان اللام والميم، وكسر اللام وفتح الميم من ^(٤) قوله - تعالى -: ﴿وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ﴾ [٤٧]:

فقرأ حمزة ^(٥) وحده: ﴿وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ﴾ بكسر اللام وفتح الميم. وقرأ الباقون بإسكان اللام وجزم الميم. قال أبو علي:

حجة حمزة في قراءته: ﴿وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ﴾ بما أنزل الله فيه [المائدة: ٤٧] أنه جعل اللام متعلقة بقوله: ﴿وَأَتَيْنَهُ الْإِنْجِيلُ﴾ [المائدة: ٤٦]؛ لأن إتياءه ^(٦) الإنجيل إنزال ذلك عليه، فصار ^(٧) بمنزلة قوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥]؛ فكأن المعنى: آتيناه الإنجيل

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: ذكرنا ذلك.

(٣) زاد في ب: أيضاً.

(٤) في ب: في.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٠)، الإعراب للنحاس (٥٠٠/١)، الإملاء للعكبري (١/١٢٦)، البحر المحيط (٥٠٠/٣)، التبيان للطوسي (٣٤١/٣)، التيسير للداني (٩٩)، تفسير الطبري (٣٧٤/١٠)، تفسير القرطبي (٢٠٩/٦)، الحجة لابن خالويه (١٣١)، الحجة لأبي زرع (٢٢٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٤)، الغيث للصفاسي (٢٠٣)، الكشف للقيسي (٤١٠/١)، المجمع للطبرسي (٢٠٠/٢)، المعاني للفراء (٣١٢/١)، تفسير الرازي (٤٠٩/٣)، النشر لابن الجزري (٢٥٤/٢).

(٦) في أ: إتيانه.

(٧) زاد في أ: ذلك.

ليحكم، كما قال: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ بِالْحَقِّ لِنَتَحَكَّمَ﴾ فالحكمان جميعاً [حكمان لله - تعالى -] ^(١)، وإن كان أحدهما حكماً بما أنزله الله، والآخر بما أراه الله، فكلاهما حكم الله.

وأما حجة من قرأ: ﴿وَلِيَحْكُمُ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ﴾ فهي نحو قوله: ﴿وَأَن أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ فكما أمر - عليه السلام - بالحكم بما أنزل الله، كذلك أمروا هم بالحكم بما أنزل الله في الإنجيل.

قال:

وكلهم قرأ: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [المائدة: ٥٠] بالياء، إلا ابن عامر ^(٢) فإنه قرأ: ﴿تَبْغُونَ﴾ بالتاء.

قال أبو علي: من قرأ بالياء؛ فلأن قبله غيبة؛ لقوله: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٩].

والتاء على [قوله:] ^(٣) قل لهم: ﴿أفحكم الجاهلية تبغون﴾، والياء أكثر في القراءة - زعموا - وهي أوجه، لجزى ^(٤) الكلام على ظاهره، واستقامته عليه من غير تقدير إضمار، ونحو هذا الإضمار لا ينكر - لكثرت - وإن كان الأول أظهر. واختلوا في إدخال الواو وإخراجها والرفع والنصب في قوله - جل وعز -:

﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [٥٣]:

فقرأ أبو عمرو ^(٥) وحده: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ نصباً.

(١) في ب: حكما الله تعالى.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠١)، الإملاء للعكبري (١٢٦/١)، البحر المحيط (٥٠٥/٣)، التبيان للطوسي (٥٤٩/٣)، التيسير للداني (٩٩)، تفسير القرطبي (٢١٦/٦)، الحجة لابن خالويه (١٣١)، الحجة لأبي زرع (٢٢٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٤)، الغيث للصفاقسي (٢٠٣)، الكشف للزمخشري (٣٤٣/١)، الكشف للقيسي (٤١١/١)، المجمع للطبرسي (٢٠٤/٢)، تفسير الرازي (٤١١/٣)، النشر لابن الجزري (٢٥٤/٢).

(٣) سقط في أ.

(٤) في ب: مجرى.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠١)، الإعراب للنحاس (٥٠٣/١)، الإملاء للعكبري (١٢٧/١)، البحر المحيط (٥٠٩/٣)، التبيان للطوسي (٥٥٢/٣)، التيسير للداني (٩٩)، الحجة لابن خالويه (١٣١، ١٣٢)، الحجة لأبي زرع (٢٢٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٥)، الغيث للصفاقسي (٢٠٣)، الكشف للزمخشري (٣٤٤/١)، الكشف للقيسي (٤١١، ٤١٢)، المجمع للطبرسي (٢٠٥/٢)، المعاني للأخفش (٢٦٠/١)، النشر لابن الجزري (٢٥٤/٢).

وروى على بن نصر عن أبي عمرو أنه قرأ بالنصب والرفع: ﴿وَيَقُولَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ نصباً، ﴿وَيَقُولَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ رفعاً.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿وَيَقُولَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ رفعاً.

وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر^(١): ﴿وَيَقُولَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ بغير واو في أولها ورفع اللام، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة ومكة واللام من «يقول» مضمومة.

قال أبو علي: فإن^(٢) قلت: كيف قرأ أبو عمرو: ﴿وَيَقُولَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾، ولا يجوز: عسى الله أن يقول الذين آمنوا؟!

فالقول في ذلك: أنه يحتمل أمرين غير ما ذكرت:

أحدهما: أن يحمله على المعنى؛ لأنه إذا قال: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢] فكأنه [قد]^(٣) قال: عسى أن يأتي الله بالفتح، ويقول الذين آمنوا؛ كما أنه إذا قال: ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ﴾ [المنافقون: ١٠] فكأنه [قد]^(٤) قال: أصدق وأكن.

ألا ترى أنه يستقيم أن يقع في موضع قوله: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَيْكَ أَجَلَ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ﴾: هلا أخرتني إلى أجل قريب أصدق؛ لأن «هلا» للتحضيض؛ فكأنه قال: أخرني^(٥) إلى أجل قريب أصدق، كما تقول: أعطني أكرمك؟! فلما وقع قوله: ﴿فَأَصْدَقَ﴾ موضع قوله: أصدق، حمل «أكن» على الجزم الذي كان يجوز في الفعل لو وقع موقع الفاء والفعل الذي بعده.

كما أن قوله: [من الكامل]

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠١)، الإملاء للعكبري (١٢٧/١)، البحر المحيط (٥٠٩/٣)، التبيان للطوسي (٥٥٢/٣)، التيسير للداني (٩٩)، تفسير الطبري (٤٠٧/١٠، ٤٠٨)، تفسير القرطبي (٢١٨/٦)، الحجة لأبي زرعة (٢٢٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٥)، الغيث للصفاسي (٢٠٣)، الكشف للزمخشري (٣٤٤/١)، الكشف للقيسي (٤١١، ٤١٢)، المجمع للطبرسي (٢٠٥/٢)، المعاني للقرء (٣٠٣/١)، تفسير الرازي (٤١٢/٣)، النشر لابن الجزري (٢٥٤/٢).

(٢) في أ: إن.

(٣) سقط في ب.

(٤) سقط في ب.

(٥) في أ: أخرتني.

أَتَى سَلَكَتَ فَلِإِنِّي لَكَ كَاشِحٌ وَعَلَى انْتِقَاصِكَ فِي الْحَيَاةِ وَأَزْدَدِ^(١)
حمل «أزدد» فيه على الجزم الذي كان يكون في موضع الفعل الذي هو جزاء؛
فكذلك حمل: ﴿وَيَقُولَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ على ما كان يجوز وقوعه بعد «عسى» من
«أن»؛ ألا ترى أن جواز كل واحد منهما ومساغه كجواز الآخر؟

وقد جاء التنزيل بهما، قال - عز وجل -: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ
لَّكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، و: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكُفَّ
بِأَسْ أَلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ٨٤] فلما كان مجازهما واحداً، صرت إذا ذكرت
أحدهما فكأنك ذكرت الآخر؛ فجاز الحمل عليه.

ووجه آخر، وهو أنه إذا قال: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢] جاز أن
يبدل «أن يأتي» من اسم الله؛ كما أبدلت «أن» من الضمير في قوله: ﴿وَمَا أَسْئَلُهُ إِلَّا
الْشَّيْطَانَ أَنْ أَذْكَرَهُ﴾ [الكهف: ٦٣] وإذا أبدلته^(٢) منه حملت النصب في: «ويقول»
على ذلك؛ كأنك قلت: عسى أن يأتي الله بالفتح، ويقول الذين آمنوا.
فأما من رفع، فحجته أن يجعل الواو لعطف جملة على جملة، ولا يجعلها عاطفة
على مفرد.

ويدل على قوة الرفع قول من حذف الواو فقال: ﴿يقول الذين آمنوا﴾.
وأما إسقاط الواو وإثباتها من قوله: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ فالقول [فيه]^(٣): إن
حذفها في المساغ والحسن كإثباتها.

فأما الحذف؛ فلأن في الجملة المعطوفة ذكراً من المعطوف عليها؛ وذلك أن من
وصف بقوله: ﴿يُسْرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَحْشِي أَنْ تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ﴾ إلى قوله: ﴿نَدِيمِينَ﴾
[المائدة: ٥٢] هم الذين قال فيهم الذين آمنوا: ﴿أَهْمُولَاءَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ
إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ [المائدة: ٥٣] فلما صار في كل واحدة من الجملتين ذكر
من الأخرى حسن عطفها بالواو وبغير الواو.

كما أن قوله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَأَيْبُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾

(١) وهو بلا نسبة في اللسان (أياً)، وتهذيب اللغة (٦٥٣/١٥).

ويروى: «أيا فعلت» بدل «أنى سلكت».

(٢) في ب: أبدلت.

(٣) سقط في ب.

[الكهف: ٢٢] لما كان فى كل واحدة من الجملتين ذكر مما تقدم، اكتفى بذلك عن الواو؛ لأنها بالذكر وملابسة بعضها ببعض به ترتبط إحداهما بالأخرى كما ترتبط بحرف العطف.

وعلى هذا قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٣٩] ولو أدخلت^(١) الواو ف قيل: وهم فيها خالدون؛ كان حسناً. ويدلك على حسن دخول الواو قوله: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامُنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ فحذف الواو من قوله: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ كحذفها فى هذه الآى، وإلحاقها كالإلحاقها فى قوله: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامُنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] فقد تبين لك بمجىء التنزيل بالأمرين أن هذا الموضع -أيضا- مثل ما جاء التنزيل به فى غير هذا الموضع.

واختلفوا فى إظهار الدال وإدغامها من قوله -جل وعز-: ﴿مَنْ يَرْتَدِّدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ [المائدة: ٥٤]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحزمة والكسائى بإدغام الدال الأولى فى الآخرة. وقرأ نافع وابن عامر: ﴿مَنْ يَرْتَدِّدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ [المائدة: ٥٤] بإظهار الدالين وجزم الآخرة.

حجة من أظهرهما ولم يدغم: أن الحرف المدغم لا يكون إلا ساكناً، ولا يمكن الإدغام فى الحرف الذى يدغم حتى يسكن؛ لأن اللسان يرتفع عن المدغم فيها ارتفاعاً واحدة، فإذا لم يسكن لم يرتفع اللسان ارتفاعاً واحدة.

فإذا لم يرتفع كذلك لم يمكن الإدغام، فإذا كان كذلك لم يسغ الإدغام فى الساكن؛ لأن المدغم إذا كان ساكناً -والمدغم فيه كذلك- التقى ساكناً، والتقاء الساكنين فى الوصل فى هذا النحو ليس من كلامهم؛ فأظهر الحرف الأول وحركه، وأسكن الحرف الثانى فى المثليين -وهذه لغة أهل الحجاز- فلم يلتق الساكنان. وحجة من أدغم أنه لما أسكن الحرف الأول من المثليين، [ليدغمه فى الثانى]^(٢)، وكان الثانى ساكناً، وقد أسكن الأول للإدغام -حرك المدغم فيه؛ لالتقاء الساكنين على اختلاف فى التحريك، وهذه لغة بنى تميم.

(١) فى أ: دخلت.

(٢) فى أ: ولم يدغم فى الثانى.

وإنما حرك بنو تميم ذلك؛ لتشبيههم إياه بالمعرب؛ وذلك أن المعرب قد اتفقوا على إدغامه، فلما وجدوا ما ليس بالمعرب مشابهًا للمعرب في تعاور الحركات عليه كتعاورها على المعرب، جعلوه بمنزلة المعرب؛ فأدغموا كما أدغموا المعرب، وهذا من فعلهم يدل على صحة ما ذهب إليه سيبويه من تشبيه حركة الإعراب بحركة البناء في التخفيف نحو: [من السريع]

... أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ (١)

ألا ترى أنهم [قد] (٢) شبهوا حركة البناء بحركة الإعراب في إدغامهم في الساكن المحرك (٣) بغير حركة الإعراب؟ فكما شبهوا حركة البناء بحركة الإعراب.

كذلك شبهوا حركة الإعراب بحركة البناء في نحو: [من السريع]

... أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ

وليس ذلك بأبعد من تشبيههم «أفكل» بـ «أذهب»، وقد جاء التنزيل بالأمرين [جميعاً] (٤)، قال -جل- وعز-: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا نَبَّيْنَ لَهُ الْهُدَىٰ﴾ [النساء: ١١٥]، وقال: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ﴾ [الحشر: ٤].

واختلفوا في نصب الراء وخفضها من قوله -تعالى-: ﴿وَالْكَفَّارَ أَوْلِيَاءَ﴾ [المائدة: ٥٧]:

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وحمة: ﴿وَالْكَفَّارَ﴾ نصباً (٥).

وقرأ أبو عمرو والكسائي: ﴿وَالْكَفَّارِ﴾ خفضاً.

وروى حسين الجعفي عن أبي عمرو ﴿وَالْكَفَّارَ﴾ بالنصب.

حجة من قرأ بالجر فقال: ﴿وَالْكَفَّارِ﴾ أنه حمل الكلام على أقرب العاملين، وقد

(١) تقدم.

(٢) سقط في ب.

(٣) في أ: المتحرك.

(٤) سقط في ب.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠١)، الإعراب للنحاس (٥٠٦/١)، الإملاء للعكبري (١/

١٢٧)، البحر المحیط (٥١٥/٣)، التبيان للطوسي (٥٦٧/٣)، التيسير للداني (١٠٠)،

تفسير القرطبي (٢٢٣/٦)، الحجة لأبي زرعة (٢٣٠)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٦)، الغيث

للفصافسي (٢٠٤)، الكشف للزمخشري (٣٤٧/١)، المجمع للطبرسي (٢١٢/٢)، تفسير

الرازي (٤٢٠/٣)، النشر لابن الجزري (٢٥٥/٢).

وفي أ: «بالنصب» بدل كلمة «نصباً».

تقدم أن لغة التنزيل الحمل على أقرب العاملين؛ فحملة^(١) على عامل الجر من حيث كان أقرب إلى المجرور من عامل النصب، وحسن الحمل على الجر؛ لأن فرق الكفار الثلاث: المشرك، والمنافق، والكتابي الذى لم يسلم، قد كان منهم الهزء؛ فساغ لذلك أن يكون «الكفار» مجرورًا وتفسيرًا للموصول، وموضحًا له، فالدليل على استهزاء المشركين قوله: ﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ. الَّذِينَ يَجْعَلُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [الحجر: ٩٥، ٩٦].

والدليل على استهزاء المنافقين قوله: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤].

و[أما]^(٢) الكتابى الذى لم يسلم فيدل على وقوع ذلك منه قوله: ﴿لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوءًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [المائدة: ٥٧] وكل من ذكرنا من المشركين والمنافقين ومن لم يسلم من أهل الكتاب يقع عليه اسم «كافر» ويدل على ذلك قوله: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ﴾ [البينة: ١]، وقال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَافَقُوا يَقُولُونَ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ [الحشر: ١١]، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا﴾ [النساء: ١٣٧]، فإذا وقع على المستهزئين اسم «كافر» حسن أن يكون قوله: ﴿والكفار﴾ تفسيرًا للاسم الموصول؛ كما كان قوله: ﴿مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ تفسيرًا له، ولو فسر الموصول بـ «الكفار» لعلم الجميع. ولكن «الكفار» كأنه أغلب على المشركين، و«أهل الكتاب»، على من إذا عاهد [و]^(٣) دخل فى ذمة المسلمين قبلت^(٤) منه الجزية على دينه - أغلب؛ فلذلك فصل ذكرهما، ويدل على تقدم قوله: ﴿والكفار﴾ قوله: ﴿مَا يَوْذُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِّنْ رِّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٥]، فكما أن الاتفاق - فيما علمنا - على الجر فى قوله: ﴿وَالْمُشْرِكِينَ﴾ ولم يحمل على العامل الرافع، كذلك ينبغى أن يتقدم الجر فى قوله: ﴿والكفار أولياء﴾. وحجة من نصب فقال: ﴿وَالْكَفَّارُ أَوْلِيَاءُ﴾ أنه عطف على العامل الناصب؛ فكانه

(١) فى ب: فحمل.

(٢) سقط فى أ.

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: وقبلت.

قال: لا تتخذوا الكفار أولياء، وحجتهم في ذلك قوله: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٢٨]؛ فكما وقع النهى عن اتخاذ الكفار أولياء في هذه الآية، كذلك يكون في الأخرى معطوفاً على الاتخاذ.

[و^(١)] اختلفوا في ضم الباء وفتحها من - قوله - تعالى: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ [٦٠]: فقرأ حمزة وحده^(٢): ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ بفتح العين وضم الباء وكسر التاء من «الطاغوت».

وقرأ الباقر: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ منصوباً كله.

حجة حمزة في قراءته: ﴿عَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾: أنه يحمله على ما عمل فيه «جعل»؛ فكأنه [قال: ^(٣)] وجعل منهم عبد الطَّاغُوت. ومعنى «جعل»: خلق؛ كما قال: ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]، وكما قال: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، وليس «عَبَدَ» لفظ جمع؛ ألا ترى أنه ليس في أبنية الجموع شيء على هذا البناء، ولكنه واحد يراد به الكثرة؟!

ألا ترى أن في الأسماء المنفردة المضافة إلى المعارف ما لفظه لفظ الإفراد ومعناه الجمع؟! وفي التنزيل: ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [النحل: ١٨] [يريد: نعم الله؛ ^(٤)] فكذلك قوله: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ وجاء على «فَعَلَ»؛ لأن هذا البناء تراد به الكثرة والمبالغة، وذلك نحو يَقْظٍ، وَنَدَسٍ^(٥)، وفي التنزيل: ﴿وَتَحَسَّبُهُمْ أَيُّكَاطًا﴾ [الكهف: ١٨]؛ فكأن^(٦) تقديره أنه قد ذهب في عبادة الطَّاغُوت والتذلل له كل

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠١)، الإعراب للنحاس (٥٠٧/١)، الإملاء للعكبري (١/١٢٨)، البحر المحيط (٥١٩/٣)، التبيان للطوسي (٥٧٢/٣)، التيسير للداني (١٠٠)، تفسير الطبري (٤٣٩/١٠)، تفسير القرطبي (٢٣٥/٦)، الحجة لابن خالويه (١٢٣، ١٣٣)، الحجة لأبي زرعة (٢٣١)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٦)، الغيث للصفاقسي (٢٠٤)، الكشف للقيسي (٤١٤، ٤١٥)، المجمع للطبرسي (٢١٤/٢)، تفسير الرازي (٤٢٢/٣)، النشر لابن الجزري (٢٥٥/٢).

(٣) سقط في ب.

(٤) سقط في أ.

(٥) يقال: رجل نَدَسٌ؛ أي: فهم، سريع السمع، فطن.

ينظر: اللسان [ندس].

(٦) في ب: فهذا كان.

مذهب وتحقق به، وجاء على هذا؛ لأن «عبدًا» في الأصل صفة، وإن كان قد استعمل استعمال الأسماء، واستعمالهم إياه استعمالها لا يزيل عنه كونه صفة. ألا ترى أن «الأبرق» و«الأبطح» - وإن كانا استعمالا استعمال الأسماء - حتى كسر هذا النحو تكسيها عندهم في نحو قوله: [من الكامل]

بِالْعَذْبِ فِي رَصْفِ الْفِلَاتِ مَقِيلُهُ قَضَّ الْأَبَاطِحَ لَا يَزَالُ ظَلِيلًا^(١)

لم يزل عنهما^(٢) حكم الصفة.

يدلك على ذلك تركهم صرفها^(٣) كتركهم صرف «آخر»^(٤)، ولم يجعلوا ذلك ك «أفكل»^(٥)، و«أيدع»^(٦). فكذاك «عبد» - وإن كان قد استعمل استعمال الأسماء - لم يخرج ذلك عن أن يكون صفة، وإذا لم يخرج عن أن يكون صفة، لم يمتنع أن يبنى بناء الصفات على «فعل» نحو يَقْظُ.

فأما من فتح [فقال]:^(٧) ﴿وَعَبْدٌ أَلْطَغُوتٌ﴾ فإنه عطفه على مثال الماضي الذي في

(١) وهو للبيد في اللسان (وجد)، والتاج (وجد)، ولم أقع عليه في ديوانه.

(٢) في أ: عنه.

(٣) في أ: لصرفه.

(٤) في أ: أحمر.

(٥) الْأَفْكَلُ - على أفعل - : الرعدة، ولا يبنى منه فعل. التهذيب عن الليث وغيره: الأفكل رعدة تعلق الإنسان، ولا فعل له وأنشد ابن برى:

بعيشك هاتى فغنى لنا فإن نداماك لم ينهلوا
فباتت تغنى بغربالها غناء رويدا له أفكل

وقال: الأخطل:

لها بعد إسارٍ مراح وأفكل

ابن الإعرابي: افتكل فلان في فعله افتكالا، واحتفل احتفالا بمعنى واحد.

ويقال: أخذ فلان أفكل: إذا أخذه رعدة فارتعد من برد أو خوف، وهو ينصرف، فإن سميت به رجلا لم تصرفه في المعرفة؛ للتعريف ووزن الفعل، وصرفته في النكرة. ينظر: اللسان (٣٤٥٢/٥).

(٦) الْأَيْدَعُ: صبغ أحمر، وقيل: هو خشب البقم، وقيل: هو دم الأخوين، وقيل: هو الزعفران، وهو على تقدير أفعل. وقال الأصمعي: العندم دم الأخوين، ويقال: هو الأيدع أيضًا، قال أبو ذؤيب الهذلي:

فنحنا لها بمذلقين كأنما بهما من النضج المجدع أيدع

قال ابن برى: وشجرته يقال لها: الحريقة، وعودها: الجنجنة، وغصنها: الأكرع.

وقال أبو عمرو: الأيدع نبات.

ينظر: اللسان (٤٩٥٠/٦).

(٧) سقط في أ.

الصلة وهو قوله: ﴿لَعَنَهُ اللَّهُ﴾ [النساء: ١١٨]، وأفرد الضمير^(١) في «عَبَدَ»، وإن كان المعنى فيه الكثرة^(٢)؛ لأن الكلام محمول على لفظ من دون معناه، وفاعله ضمير من كما أن فاعل الأمثلة المعطوف عليها ضمير «مَنْ»؛ فأفرد لحمل ذلك جميعاً على اللفظ، ولو حمل الكل على المعنى، أو البعض على اللفظ والبعض على المعنى - كان مستقيماً.

واختلفوا في التوحيد والجمع في قوله - تعالى -: ﴿فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [٦٧]:
 قرأ أبو عمرو وحزمة والكسائي: ﴿فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ واحدة، وفي «الأنعام»: ﴿حيث يجعل رسالاته﴾ [الآية: ١٢٤] جماعة، وفي «الأعراف»: ﴿يُرْسِلَتِي﴾ [١٤٤] على الجمع أيضاً.

وقرأ ابن كثير: ﴿رِسَالَتَهُ﴾ على التوحيد، وفي «الأنعام»: ﴿حيث يجعل رِسَالَتَهُ﴾ وفي «الأعراف»: ﴿برسالتى﴾ على التوحيد ثلاثين.

وقرأ نافع: ﴿فَمَا بَلَّغْتَ رسالاته﴾ جماعة، وقرأ في «الأنعام»: ﴿حيث يجعل رسالاته﴾ [جماعاً أيضاً]^(٣)، وقرأ: ﴿على الناس برسالتى﴾ واحدة.

وقرأ ابن عامر^(٤)، وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿فَمَا بَلَّغْتَ رسالاته﴾، و: ﴿حيث يجعل رسالاته﴾، و: ﴿عَلَى النَّاسِ رِسَالَتِي﴾ جماعة ثلاثين.

وروى حفص عن عاصم: ﴿فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ واحدة، و: ﴿حيث يجعل رِسَالَتَهُ﴾ واحدة - أيضاً - و: ﴿عَلَى النَّاسِ رِسَالَتِي﴾ جماعة.

قال أبو علي: «أرسل» فعل يتعدى إلى مفعولين، ويتعدى إلى الثانى منهما [بحرف الجر]^(٥) كقوله: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ﴾ [نوح: ١]، ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ يَأْقَةَ آلِ يَافَثَ﴾ [الصافات: ١٤٧]، ويجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر، من نحو:

(١) زاد في أ: الذى.

(٢) في أ: كثرة.

(٣) في ب: جماعة.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٢)، الإعراب للنحاس (٥٠٨/١)، الإملاء للعكبرى (١/١٢٨)، البحر المحيط (٥٣٠/٣)، التبيان للطوسي (٥٨٧/٣)، التيسير للداني (١٠٠)، تفسير القرطبي (٢٤٤/٦)، الحجة لابن خالويه (١٣٣)، الحجة لأبى زرع (٢٣٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٦)، الغيث للصفاسي (٢٠٤)، الكشف للقيسي (٤١٥، ٤١٦)، المجمع للطبرسي (٢٢٢/٢)، تفسير الرازي (٤٢٨/٣)، النشر لابن الجزرى (٢٥٥/٢).

(٥) في أ: بالجار.

أعطيت، وكسوت، وليس من باب «حسبت» كقوله: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا﴾ [المؤمنون: ٤٤]، وقوله: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا وَمُبَشِّرًا﴾ [الأحزاب: ٤٥]، وقال: ﴿فَأَرْسِلْ إِلَىٰ هَٰؤُلَاءِ﴾ [الشعراء: ١٣] فعدى إلى الثانى، والأول مقدر فى المعنى، التقدير: أرسل رسولاً إلى هارون.

فأما قوله: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [الحديد: ٢٥] فالجار فى موضع نصب على الحال؛ كما تقول: أرسلت زيداً بعدته، وكذلك قوله: ﴿أَرْسِلْهُ مَعًا غَدًا يَرْتَعِ﴾ [يوسف: ١٢] إن رفعت المضارع كان حالاً، وإن جزمته كان جزاء. وقد يستعمل الإرسال على معنى التخلية بين المرسل وما يريد^(١) وليس يراد به البعث.

قال الراجز: [من الرجز]

أَرْسَلَ فِيهَا مُقَرَّمًا غَيْرَ قَفِزٍ
طَبًّا بِإِزْسَالِ الْمَرَابِيعِ السُّوزِ

وقال آخر: [من الرجز]

أَرْسَلَ فِيهَا بَازِلًا يُقَرِّمُهُ
وَهُوَ بِهَا يَنْحُو طَرِيقًا يَغْلُمُهُ^(٢)

فهذا إنما يريد: خلى بين الفحل وبين طروقته، ولم يمنعه منها.

وقال: [من الوافر]

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذْذُهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْصِ الدِّخَالِ^(٣)

(١) فى أ: وبين ما يريد.

(٢) الرجز بلا نسبة فى اللسان (سما)، وأسرار العربية ص (٨)، والإنصاف ص (١٦)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/٢٥٨)، وشرح شواهد الشافية ص (١٧٦)، وشرح المفصل (١/٢٤)، والمقتضب (١/٢٢٩)، والمنصف (١/٦٠)، ونوادير أبى زيد ص (١٦٦)، والتاج (سما)، وأساس البلاغة (قرم).

(٣) وهو للبيد فى ديوانه ص (٨٦)، وأساس البلاغة ص (٤٦٥) (نقص)، وخزانة الأدب (٣/١٩٢)، وشرح أبيات سيبويه (١/٢٠)، وشرح التصريح (١/٣٧٣)، وشرح المفصل (٢/٦٢)، وشرح ابن عقيل ص (٣٢٤)، والكتاب (١/٣٧٢)، واللسان (نقص)، (عرك)، (دخل)، والمعانى الكبير ص (٤٤٦)، والتاج (نقص)، (عرك)، (دخل)، والمقاصد النحوية (٣/٢١٩)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٦/٨٥)، والإنصاف (٢/٨٢٢)، وجواهر الأدب ص (٣١٨)، واللسان (ملك)، والمقتضب (٣/٢٣٧).

ويروى «نقص» بدلا من «نقص».

المعنى: خلى بين هذه الإبل وبين شربها ولم يمنعها من ذلك، فمن هذا الباب قوله -تعالى-: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [مريم: ٨٣].

فأما ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر: [من الطويل]

لَعَمْرِي لَقَدْ جَاءَتْ رِسَالَةٌ مَالِكٍ إِلَى جَسَدٍ بَيْنَ الْعَوَائِدِ مُحْتَبَلٍ
وَأَرْسَلَ فِيهَا مَالِكٌ يَسْتَحِجُّنَا وَأَشْفَقَ مِنْ رَيْبِ الْمُنُونِ فَمَا وَأَلٌ^(١)

فالرسالة هنا بمنزلة الإرسال، والمصدر فى تقدير الإضافة إلى الفاعل، والمفعول الأول [فى التقدير]^(٢) محذوف كما كان محذوفاً فى قوله: ﴿فَأَرْسَلَ إِلَى هَؤُلَاءِ﴾ [الشعراء: ١٣]. والتقدير: رسالة مالك إلى جسد، والجار والمجرور فى موضع نصب؛ لكونه مفعولاً ثانياً، والمعنى: إلى ذى جسد؛ لأن الرسالة لم تأت الجسد دون سائر المرسل إليه.

ومثل ذلك قوله: [من الوافر]

... .. وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةِ الرِّثَاءَا^(٣)

فى وضعه «العطاء» موضع «الإعطاء»..

وقوله: [من الطويل]

وَأَرْسَلَ فِيهَا مَالِكٌ يَسْتَحِجُّنَا^(٤)

يجوز أن يكون المعنى: أرسل الرسالة يستحجنا، ودخول الجار كدخوله فى قوله: ﴿هَلُمَّ فِيهَا﴾ [يس: ٥٧]، و«يستحجنا» حال من «مالك». وإن شئت قلت: تستحجنا، فجعلته حالاً من الرسالة. وإن شئت ذكّرت؛ لأن الرسالة والإرسال بمعنى.

والرسول جاء على ضربين:

أحدهما: أن يراد به المرسل.

والآخر: [أن يراد به الرسالة]^(٥).

فالأول كقولك: هذا رسول زيد، تريد^(٦): مرسله، وقال -جل وعز-: ﴿وَمَا

(١) البيتان للبعيث فى اللسان (شمل).

(٢) سقط فى أ.

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

(٥) سقط فى أ.

(٦) زاد فى أ: أى.

مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ﴿١٤٤﴾ [آل عمران: ١٤٤] فهذا كأنه يراد به المرسل، يقوى ذلك قوله: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ٣].

ومثل هذا فى إنه «فَعُول»: يراد به المفعول، قوله: [من الطويل]

وَمَا زِلْتُ خَيْرًا مِنْكَ مُذْ عَضَّ كَارَهَا بِلَحْيَيْكَ عَادِي الطَّرِيقِ رَكُوبٌ^(١)
المعنى: أنه طريق مركوب مسلوک.

وقال: [من الطويل]

تَضَمَّنَهَا وَهُمْ رَكُوبٌ كَأَنَّهُ إِذَا ضَمَّ جَنْبِيهِ الْمَخَارِمُ رَزْدَقُ^(٢)
وقالوا: الحلوبة والحلوب، والركوبة والركوب - لما يحلب ويركب.

فأما استعمالهم «الرسول» بمعنى «الرسالة» فكقول الشاعر: [من الطويل]

لَقَدْ كَذَّبَ الْوَأَشُونَ مَا فَهَتْ عِنْدَهُمْ بَسِيرٌ وَلَا أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولٍ^(٣)

أى: برسالة؛ فيجوز على هذا فى قوله: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦] أن يكون التقدير: إِنَّا ذُوو رِسَالَةٍ رِبَك. فلم يشن «رسول» كما لا يشنى المصدر. ويجوز أن يكون وضع الواحد موضع الثنية؛ كما وضع موضع الجمع^(٤) فى قوله: ﴿وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾ [الكهف: ٥٠]، ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ﴾ [النساء: ٩٢] ونحو ذلك.

وجمع رسالة: رسالات، وعلى^(٥) التفسير: رسائل، ومثله: عمامة وعمامات وعمائم. فأما قوله - تعالى -: ﴿أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤] فلا يخلو «حيث» فيه من أن يكون انتصابه انتصاب الظروف، أو انتصاب [المفعول به]^(٦)، ولا يجوز أن يكون انتصابه انتصاب الظروف؛ لأن علم القديم - سبحانه - فى جميع

(١) وهو بلا نسبة فى المخصص (٩٢/٩).

ويروى: «فما» بدل «وما».

(٢) وهو لأوس بن حجر فى ديوانه ص (٧٧)، وكتاب الجيم (٢٣/٢)، وجمهرة اللغة ص (١٣٢٥)، والمخصص (٩٢/٩)، وأدب الكاتب ص (٥٠٠).

(٣) وهو لكثير فى ديوانه ص (١١٠)، واللسان (رسل)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٣٩١/١٢)، وديوان الأدب (٣٩٥/١)، واللسان (رسل)، والتاج (رسل) وفيه «برسيل» مكان «برسول». ويروى: «بُخِت» بدل «فَهَتْ»، و «وَأَرْسَلْتُهُمْ» بدل «وَلَا أَرْسَلْتُهُمْ».

(٤) فى أ: الجميع.

(٥) فى أ: حكى.

(٦) فى ب: المفعولين.

الأماكن على صفة واحدة، فإذا لم يستقم أن يحمل «أفعل» على زيادة علم في مكان، علمت أن انتصابه انتصاب المفعول به، والفعل الناصب مضمر.

دل عليه قوله: ﴿أَعْلَمُ﴾، كما أن «القوانس» في قوله: [من الطويل]

... وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِيسَا^(١)

ينتصب على مضمر دل عليه «أضرب»؛ فكذا «حيث» إذا انتصب انتصاب المفعول به؛ ألا ترى أن المفعول به لا ينتصب بالمعاني؟

ومثل ذلك في انتصاب «حيث» - على أنه مفعول به - قول الشماخ: [من الطويل]
وَحَلَّاهَا عَنْ ذِي الْأَرَاكِ عَامِرٌ أَخُو الْخَضِرِ يَرْمِي حَيْثُ تُكْوَى النَّوَاحِزُ^(٢)
ف «حيث» مفعول به.

ألا ترى أنه ليس يريد أنه يرمى شيئاً حيث تكوى النواحز، إنما يرمى حيث تكوى النواحز؛ ف «حيث تكوى» مفعول به وليس بمفعول فيه؟!

فحجة من جمع فقال: ﴿يُرْسَلْنَ﴾ أن الرسل يرسلون بضروب من الرسائل كالنوحيد والعدل، وما يشرعون من الشرائع، وما ينسخ منها على ألسنتهم؛ فلما اختلفت الرسائل حسن أن يجمع، كما حسن أن تجمع أسماء الأجناس إذا اختلفت؛ ألا ترى أنك تقول: رأيت تموراً كثيرة، ونظرت في علوم [كثيرة]^(٣)؟! فجمعت^(٤) هذه الأسماء^(٥) إذا اختلفت ضروبها كما تجمع غيرها من الأسماء.

وحجة من أفرد هذه الأسماء ولم يجمعها أنها تدل على الكثرة وإن لم تجمع كما تدل عليها الألفاظ الموضوعية^(٦) للجمع، وتدل على الكثير^(٧) كما تدل ألفاظ الجمع عليه. مما يدل على ذلك قوله - تعالى -: ﴿لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَجِدًا وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ١٤]، فوقع الاسم الشائع على الجميع، كما يقع على الواحد؛

(١) تقدم.

(٢) وهو في ديوانه ص (١٨٢)، واللسان (خضر)، وجمهرة أشعار العرب ص (٨٢٨)، والمعاني الكبير ص (٧٨٣)، والأزمنة والأمكنة (١/ ١٠٦)، والتاج (خضر).

(٣) سقط في ب.

(٤) في أ: فجميع.

(٥) زاد في أ: جمعت.

(٦) في ب: المصوغة.

(٧) في أ: التكثير.

فكذلك الرسالة. ولو وضع موضع القراءة بالإفراد الجمع، أو موضع الجمع الأفراد، لكان سائغاً في العربية إلا أن لفظ الجمع في الموضع الذي يراد به الجمع^(١) أبين.

والقراء قد يتبعون -مع ما يجوز في العربية- الآثار، فيأخذون بها ويؤثرونها إذا وجدوا مجاز ذلك في العربية مجازاً واحداً.

واختلفوا في رفع النون ونصبها من قوله -جل وعز-: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [٧١]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر: ﴿أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ نصباً.

وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي^(٢): ﴿أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ رفعاً.

ولم يختلفوا في رفع «فتنة».

قيل: إن المراد بقوله: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾: حسبوا ألا تكون فتنة بقولهم^(٣): ﴿لَنَحْنُ أَبْنَاؤُ اللَّهِ وَأَحِبُّوهُمْ﴾ [المائدة: ١٨].

قال أبو علي: الأفعال على ثلاثة أضرب:

فعل يدل على ثبات الشيء واستقراره، وذلك نحو العلم واليقين والتبين والثبت. وفعل يدل على خلاف الاستقرار والثبات.

وفعل يجذب مرة إلى هذا القبيل، وأخرى^(٤) إلى هذا القبيل.

فما كان معناه العلم وقعت^(٥) بعده «أَنَّ» الثقيلة، ولم تقع بعده الخفيفة الناصبة للفعل، وذلك أن «أَنَّ» الثقيلة معناها ثبات الشيء واستقراره، والعلم وبابه كذلك

(١) في أ: الجميع.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٢)، الإعراب للنحاس (٥١٠/١)، الإملاء للعكبري (١/١٢٩)، البحر المحيط (٥٣٣/٣)، التبيان للطوسي (٥٩٦/٣)، التيسير للداني (١٠٠)، تفسير القرطبي (٢٤٧/٦)، الحجة لابن خالويه (١٣٣، ١٣٤)، الحجة لأبي زرعة (٢٣٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٧)، الغيث للصفاقسي (٢٠٤)، الكشف للزمخشري (٣٥٥/١)، الكشف للقيسي (٤١٦)، المجمع للطبرسي (٢٢٥/٢)، تفسير الرازي (٤٣١/٣)، النشر لابن الجزري (٢٥٥/٢).

(٣) في أ: لقولهم.

(٤) في أ: ومرة.

(٥) في أ: وقع.

أيضاً؛ فإذا أوقع عليه واستعمل معه كان وفقه وملائماً له. ولو استعملت الناصبة للفعل بعد ما معناه العلم واستقرار الشيء لم تكن وفقه؛ فتباينا وتدافعا.

ألا ترى أن «أن» الناصبة لا تقع على ما كان ثابتاً مستقراً. فمن استعمال الثقيلة بعد العلم وإيقاعه^(١) عليها قوله: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾ [النور: ٢٥]، و: ﴿أَلَمْ يَقُلْ إِنَّ اللَّهَ بَرَأَ﴾ [العلق: ١٤]؛ لأن الباء زائدة، وكذلك التبيين والتيقن، وما كان معناه العلم كقوله -تعالى-: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ﴾ [يوسف: ٣٥] ف «بدأ» ضرب من العلم؛ ألا ترى أنه تبين لأمر لم يكن قد تبين؛ فلذلك كان قسماً.

كما كان علمت قسماً في نحو قوله: [من الكامل]

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي (٢)

قال: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنَهُ﴾ [يوسف: ٣٥] فهذا بمنزلة: علموا ليسجنه [حتى حين]^(٣). وعلى هذا قول الشاعر: [من الطويل]

بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُذْرِكُ مَا مَضَى (٤)

فأوقع بعدها الشديدة كما يوقعها بعد «علمت».

وأما ما كان معناه ما لم يثبت ولم يستقر، فنحو: أطمع وأخاف وأخشى وأشفق

(١) في ب: ووقعه.

(٢) تقدم.

(٣) سقط في ب.

(٤) صدر بيت وعجزه:

..... ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

والبيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص (٢٨٧)، وتخليص الشواهد ص (٥١٢)،
وخزانة الأدب (٤٩٢/٨، ٤٩٦، ٥٥٢، ١٠٠/٩، ١٠٢، ١٠٤)، والدرر (١٦٣/٦)،
وشرح شواهد المغنى (٢٨٢/١)، وشرح المفصل (٥٢/٢، ٥٦/٧)، والكتاب (١/١)،
١٦٥، ٢٩/٣، ٥١، ١٠٠، ١٦٠/٤)، ولسان العرب (نمش)، ومغنى اللبيب (١/١)،
٩٦)، والمقاصد النحوية (٢٦٧/٢، ٣٥١/٣)، وجمع الهوامع (١٤١/٢) ولصرمة
الأنصاري في شرح أبيات سيويه (٧٢/١)، والكتاب (٣٠٦/١)، ولصرمة أو لزهير في
الإنصاف (١٩١/١)، وبلا نسبة في أسرار العربية ص (١٥٤) والأشباه والنظائر (٢/٢)،
٣٧٤) وجواهر الأدب ص (٥٢) وخزانة الأدب (١٢٠/١، ١٣٥/٤، ٢٩٣/١٠)،
٣١٥)، والخصائص (٣٥٣/٢، ٤٢٤)، وشرح الأشموني (٤٣٢/٢)، وشرح المفصل
(٦٩/٨)، والكتاب (١٥٥/٢).

وأرجو، [فهذا ونحوه يستعمل]^(١) بعد^(٢) الخفيفة الناصبة للفعل، قال: ﴿وَالَّذِي
أَطْعَمَ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي﴾ [الشعراء: ٨٢]، و: ﴿تَخَافُونَ أَنْ يَخْطِفَكُمْ النَّاسُ﴾
[الأنفال: ٢٦]، و: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا﴾
[البقرة: ٢٢٩]، و: ﴿فَخَشِينَا أَنْ يُرْهَقَهُمَا﴾ [الكهف: ٨٠]، و: ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا﴾
[المجادلة: ١٣]، وكذلك «أرجو» و«عسى» و«لعل».

وأما ما يجذب مرة إلى هذا الباب ومرة إلى^(٣) الباب الأول فنحو: حسبت
وظننت وزعمت، فهذا النحو يجعل مرة بمنزلة أرجو وأطمع؛ من حيث كان أمراً
غير مستقر، ومرة يجعل بمنزلة العلم؛ من حيث استعمل استعماله ومن حيث كان
خلافه، والشئ قد يجرى [مجرى] خلافه^(٤) في كلامهم نحو: عطشان وريان. فأما
استعمالهم إياه استعمال العلم فهو أنهم قد أجابوه بجواب القسم، حكى سيبويه:
ظننت ليسبقنني.

وقيل في قوله: ﴿وَطَنُوا مَا لَهُمْ مِنْ نَجِيصٍ﴾ [فصلت: ٤٨]: أن النفي جواب للظن،
كما كان جواباً لـ «علمت» في قوله: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ﴾
[الإسراء: ١٠٢] فكلتا القراءتين في قوله: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾، وكلا
الأمرين قد جاء به التنزيل.

فمثل قول من نصب فقال: ﴿أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ قوله: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ
السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْفِقُونَا﴾ [العنكبوت: ٤]، ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ﴾
[الجاثية: ٢١]، ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾ [العنكبوت: ٢].

ومثل قراءة من رفع: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ﴾ [الزخرف: ٣٧]، ﴿أَيَحْسَبُونَ
أَنَّمَا نُتَدَاهُمْ فِيهِ مِنْ مَالٍ وَبَيْنٍ﴾ [المؤمنون: ٥٥]، ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾
[القيامة: ٣] فهذه مخففة من الشديدة.

ومثل ذلك في الظن قوله: ﴿تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٥]، وقوله: ﴿إِنْ ظَنَّا
أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣٠]. ومن^(٥) الرفع قوله: ﴿وَأَنَا ظَنَنَّا أَنْ لَنْ نَقُولَ الْإِنْسَ

(١) في ب: فهذه ونحوها تستعمل.

(٢) في أ: بعده.

(٣) في أ: هذا.

(٤) في أ: الخلاف.

(٥) في ب: في.

وَالْحِجُّ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا [الجن: ٥]، وقوله: ﴿وَأَنْتُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾ [الجن: ٧] ف «أَنْ» ههنا المخففة من الشديدة؛ لأن الناصبة للفعل لا يقع بعدها «لَنْ» لاجتماع الحرفين فى الدلالة على الاستقبال، كما لم تجتمع الناصبة مع السين، ولم يجتمعا كما لا يجتمع الحرفان لمعنى واحد؛ فمن ثم كانت «أَنْ» فى قوله -تعالى-: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْجِيٌّ﴾ [المزمل: ٢٠] المخففة من الشديدة، ومن ذلك قوله: ﴿وَوَلَّوْا أَنْتُمْ أُحِيطَ بِهِمْ﴾ [يونس: ٢٢].

فأما قوله: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَقَّوْا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦] فالظن ههنا: علم، وكذلك قوله: ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةٍ﴾ [الحاقة: ٢٠]. وقال سيبويه: لو قلت على جهة المشورة: «ما أعلم إلا أن تدعه» لَنَصَبْتُ؛ وهذا لأن المشورة أمر غير مستقر ولا متيقن من المشير؛ فصار بمنزلة الأفعال الدالة على خلاف الثبات والاستقرار. وحسن وقوع المخففة من الشديدة فى قول من رفع - وإن كان بعدها^(١) فعل - لدخول لا، وكونها عوضاً من حذف الضمير معه، وإيلائه ما لم يكن يليه.

ولو قلت: علمت أن تقول -لم يحسن حتى تأتى بما يكون عوضاً نحو: قد، ولا، والسين، وسوف؛ كما قال: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْجِيٌّ﴾ [المزمل: ٢٠]. فإن قلت: فقد جاء: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩]، فلم يدخل بين «أَنْ» و«ليس» شيء.

فإنما جاء هذا لأن «ليس» ليس بفعل على الحقيقة.

قال أحمد:

وكلمهم قرأ: ﴿أَلَا تَكُونُ فِتْنَةً﴾ بالرفع [فى «فتنة»]^(٢) فهذا لأنهم جعلوا «كان» بمنزلة وقع، ولو نصب فقل: ألا يكون فتنة - أى: ألا يكون قولهم فتنة - لكان جائزاً فى العربية؛ وإنما رفعوه فيما نرى لاتباع الأثر، لا لأنه لا يجوز فى العربية [غيره]^(٣).

اختلفوا فى تشديد القاف وتخفيفها، وإدخال الألف وإخراجها من قوله -

(١) فى أ: بعده.

(٢) سقط فى أ.

(٣) سقط فى ب.

عز وجل:- ﴿عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ بغير ألف مشددة القاف. وكذلك روى حفص عن عاصم.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿بِمَا عَقَّدْتُمُ﴾ بغير ألف خفيفة. وكذلك قرأ حمزة والكسائي^(١).

وقرأ ابن عامر^(٢): ﴿عَاقَدْتُمُ﴾ بألف.

قالوا: أعقدت العسل فهو مُعَقَّد وعقيد. وأخبرنا أبو إسحاق أن بعضهم قال: عَقَّدْتُ العسل، قال: والكلام أعقدت.

من قال: ﴿عَقَّدْتُمُ﴾ فشدد القاف احتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون لتكثير الفعل؛ لقوله: ﴿وَلَكِنْ يَأْخُذْكُمْ﴾ فخاطب الكثرة؛ فهذا مثل: ﴿وَعَلَّقْتَ الْأُتُوبَ﴾ [يوسف: ٢٣].

والآخر: أن يكون «عَقَّد» مثل «ضَعَف»، لا يراد به التكثير؛ كما أن «ضاعف» لا يراد به فعل من اثنين.

ومن قال: ﴿عَقَّدْتُمُ﴾ فخفف، جاز أن يراد به الكثير من الفعل والقليل، إلا أن «فَعَّل» يختص بالكثير، كما أن الرُّكْبَةَ تختص بالحال التي يكون عليها الركوب. وقالوا: عَقَّدْتُ الحبل والعهد، واليمين: عَهْدٌ.

ألا ترى أن «عاهدت» يتلقى بما يتلقى به القسم؟!

قال: [من البسيط]

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٢)، الإعراب للنحاس (٥١٦/١)، الإملاء للعكبري (١٣٠/١)، البحر المحيط (٩/٤)، التبيان للطوسي (١٢/٤)، التيسير للداني (١٠٠)، تفسير الطبري (٥٢٤/١٠)، الحجة لابن خالويه (١٣٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٧)، الغيث للصفاسي (٢٠٤)، الكشف للزمخشري (٣٦١/١)، الكشف للقيسي (٤١٧)، المجمع للطبرسي (٢٣٦/٢)، تفسير الرازي (٤٣٩/٣)، النشر لابن الجزري (٢٥٥/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٢)، الإملاء للعكبري (١٣٠/١)، البحر المحيط (٩/٤)، التبيان للطوسي (١٢/٤)، التيسير للداني (١٠٠)، تفسير القرطبي (٢٦٦/٦)، الحجة لابن خالويه (١٣٤)، الحجة لأبي زرة (٢٣٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٧)، الغيث للصفاسي (٢٠٤)، الكشف للزمخشري (٣٦١/١)، الكشف للقيسي (٤١٧)، المجمع للطبرسي (٢٣٦/٢)، تفسير الرازي (٤٣٩/٣)، النشر لابن الجزري (٢٥٥/٢).

قَوْمٌ إِذَا عَقَدُوا عَقْدًا لِيَجَارِهِمْ (١)
 وأما قراءة ابن عامر: ﴿بِمَا عَاقَدْتُمُ الْإِيمَانَ﴾ فيحتمل ضربين:
 أحدهما: أن يكون «عاقدتُم» يراد به: عقدتُم؛ كما أن «عافاه الله» و«عاقبت
 اللص» و«طارقت النعل» بمنزلة: فَعَلْتُ؛ فتكون قراءته [فى المعنى] (٢) على هذا
 قراءة من خفف.

ويحتمل أن يراد بـ «عاقدتُم»: فاعلت - الذى (٣) يقتضى فاعلين فصاعداً - كأنه:
 يؤاخذكم بما عاقدتُم عليه اليمين. ولما كان «عاقدا» فى المعنى قريباً من «عاهد»
 عداه (٤) بـ «على» كما يعدى «عاهد» بها، قال: ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ ٱللَّهُ﴾
 [الفتح: ١٠].

ونظير ذلك فى تعديته بالجار - لما كان بمعنى ما يتعدى به - قولهم: ناديت،
 قالوا: ناديت زيدا، ﴿وَنَدَيْتُهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ﴾ [مريم: ٥٢]، وقال: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَىٰ
 الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ٥٨] فعدى بالجار لما كان بمعنى ما يتعدى بالجار، وهو:
 دعوت، تقول: دعوته إلى كذا، وقال: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَا إِلَى ٱللَّهِ﴾
 [فصلت: ٣٣].

فكما عُدى «نادى» لما كان فى معنى «دعا» بالجار، كذلك عدى «عاقدا» - لما
 كان بمعنى عاهد - به واتسع فيه، وحذف الجار؛ فوصل الفعل إلى المفعول، ثم
 حذف من الصلة الضمير الذى (٥) كان يعود إلى الموصول، كما حذف (٦) من قوله:
 ﴿فَأَصْدَعُ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤].

(١) صدر بيت، وعجزه:

..... شددوا العناج وشددوا فوقه الكربا
 وهو للحطيفة فى ديوانه ص (١٦) واللسان (كرب)، (عنج) والتاج (كرب)،
 (عنج) ومقاييس اللغة (١٧٤/٥) وتهذيب اللغة (١٩٧/١)، (٣٧٩) (٢٠٧/١٠) وبلا نسبة
 فى اللسان (عقد)، وجمهرة اللغة ص (٣٢٧)، ومقاييس اللغة (١٥١/٤).

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى أ: التى.

(٤) فى ب: عدى.

(٥) فى أ: لما.

(٦) فى أ: حذفه.

ومثل حذف الجار هنا حذفه من قول الشاعر: [من البسيط]
كَأَنَّهُ وَاضِحُ الْأَقْرَابِ فِي لِقَاحِ أَسْمَى بِهِنَّ وَعَزَّتُهُ الْأَنْصِيلُ^(١)
إنما هو: عزت عليه، فاتسع [فيه]^(٢). فالتقدير: يؤاخذكم بالذى عاقدتم عليه،
ثم عاقدتموه الأيمان، فحذف الراجع.

ويجوز أن يجعل «ما» التى مع الفعل بمنزلة المصدر فيمن قرأ: «عَقَّدْتُمْ»
و«عَقَّدْتُمْ»، [فلا تقتضى]^(٣) راجعاً؛ كما لا تقتضيه فى نحو قوله -تعالى-: ﴿وَلَهُمْ
عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠]، وقوله: ﴿فَالْيَوْمَ نَنسِفُهُمْ كَمَا نَسَوْا
لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا وَمَا كَانُوا بِتَابِعِينَا يَجْعَلُونَ﴾ [الأعراف: ٥١]، والكفارة فى
الأيمان إنما أوجبت بالتنزيل فيما عقد عليه دون اليمين التى لم يعقد عليها. يدل على
ذلك قوله: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَلَرْتُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] أى: كفارة ما
عقدتم عليه، والمعقود عليه: ما كان موقوفاً على الحنث والبر، دون ما لم يكن كذلك.
[و]^(٤) اختلفوا فى الإضافة والتنوين من^(٥) قوله -تعالى-: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ﴾
[٩٥]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر^(٦): ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا﴾ مضافة بخفض^(٧)
«مثل».

وقرأ عاصم وحزمة والكسائي: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ﴾ «جزاء» منون، و«مثل» مرفوع.
حجة من رفع «المثل» أنه صفة لـ «الجزاء» والمعنى: فعليه جزاء من النعم مماثل

(١) وهو للأخطل فى ديوانه ص(٦٠٩)، وشرح شواهد الإيضاح ص(١٣٨)، وبلا نسبة فى
اللسان (نصل)، والتاج (نصل).

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى ب: ولا يقتضى.

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى ب: فى.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٢)، الإعراب للنحاس (٥١٨/١)، الإملاء للعكبرى (١/١٣١).

(١٣١)، التبيان للطوسى (٢٥/٤)، التيسير للدانى (١٠٠)، تفسير الطبرى (١٣/١١) تفسير

القرطبى (٣٠٩/٦)، الحجة لابن خالويه (١٣٤)، الحجة لأبى زرعة (١٣٥)، السبعة لابن

مجاهد (٢٤٧)، الغيث للصفاقسى (٢٠٤)، الكشف للقيسى (٤١٨)، المجمع للطبرسى

(٢٤٢/٢)، تفسير الرازى (٤٤٧/٣)، النشر لابن الجزرى (٢٥٥/٢).

(٧) فى أ: وبخفض.

المقتول، والتقدير: فعليه جزاء وفاء للآزم له، أو: فالواجب عليه جزاء من النعم مماثل ما قتل من الصيد، ف «من النعم» على هذه القراءة صفة للنكرة، التي^(١) هي «جزاء» وفيه ذكره، ويكون «مثل» صفة للجزاء؛ لأن المعنى: عليه جزاء مماثل للمقتول من الصيد من النعم.

والمماثلة في القيمة أو^(٢) الخلقة على حسب اختلاف الفقهاء من ذلك، ولا ينبغي إضافة «جزاء» إلى «المثل».

ألا ترى أنه ليس عليه جزاء مثل ما قتل في الحقيقة، إنما عليه جزاء المقتول لا جزاء مثله، ولا جزاء عليه لمثل المقتول الذي لم يقتله؟!

فإذا كان [ذلك]^(٣) كذلك، علمت أن «الجزاء» لا ينبغي أن يضاف إلى «المثل»^(٤)، لأنه يوجب جزاء المثل، والموجب: جزاء المقتول من الصيد، لا جزاء مثله الذي ليس بمقتول.

ولا يجوز أن يكون قوله: ﴿مِنَ النَّعْمِ﴾ - على هذه القراءة - متعلقًا بالمصدر كما جاز أن يكون الجار متعلقًا به في^(٥) قوله: ﴿جَزَاءٌ سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا﴾ [يونس: ٢٧]؛ لأنك قد وصفت الموصول، فإذا وصفته لم يجز أن تعلق به بعد الوصف شيئًا؛ كما أنك إذا عطف عليه أو أكدته لم يجز أن تعلق به شيئًا بعد العطف عليه، والتأكيد له. وأما^(٦) قراءة من أضاف «الجزاء» إلى «المثل»، فإن قوله: ﴿مِنَ النَّعْمِ﴾ يكون صفة لـ «الجزاء»، كما كان في قول من نون ولم يضيف صفة له. ويجوز فيه وجه آخر - لا يجوز في قول من نون ووصف - وهو أن يقدره متعلقًا بالمصدر.

ولا يجوز على هذا القول أن يكون فيه ذكر كما تضمن الذكر لما كان صفة، وإنما جاز تعلقه بالمصدر على قول من أضاف؛ لأنك لم تصف الموصول كما وصفته في قول من نون، فيمتنع تعلقه به.

والدليل على أن «المثل» منفصل مما أضيف إليه، وأن المضاف إليه لا يقع عليه

(١) في ب: والتي.

(٢) في أ: و.

(٣) سقط في ب.

(٤) في أ: مثل.

(٥) في أ: من.

(٦) زاد في أ: في.

«المثل» فى المعنى: قول دريد بن الصمة: [من الوافر]

وَقَالَ اللَّهُ يَابْنَةَ آلِ عَمْرٍو مِنْ الْأَزْوَاجِ أَمْثَالِي وَنَفْسِي
وَقَالَتْ إِنَّهُ شَيْخٌ كَبِيرٌ وَهَلْ نَبَأْتُهَا أَنَّى ابْنُ أُمِّسٍ^(١)

ألا ترى أن نفسه لو دخلت فى جملة قوله: أمثالى، لم يحتج أن يقول: نفسى.

وأما من أضاف الجزاء إلى مثل، فقال: ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ [المائدة:

٩٥] - فإنه وإن كان عليه جزاء المقتول لا جزاء مثله، فإنهم^(٢) يقولون: أنا أكرم

مثلك، يريدون: أنا أكرمك؛ فكذلك إذا قال: ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قُتِلَ﴾، فالمراد:

جزاء ما قتل؛ كما أن المراد فى: أنا أكرم مثلك: أنا أكرمك. فإذا كان كذلك كانت

الإضافة فى المعنى كغير الإضافة؛ لأن المعنى: فعليه جزاء ما قتل، ومما يؤكد أن

«المثل»، وإن كان قد أضيف إليه الجزاء، فالمعنى: فعليه جزاء المقتول لا جزاء مثله

الذى لم يقتل - قوله تعالى: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشَى بِهِ﴾ فى

النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فى الظُّلُمَاتِ﴾ [الأنعام: ١٢٢].

والتقدير: أفمن جعلنا له نورًا يمشى به كمن هو فى الظلمات، و«المثل والمثل»

و«الشَّبه والشَّبه» واحد، فإذا كان مثله فى الظلمات فكأنه هو - أيضًا - فيها. وقوله:

﴿وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشَى بِهِ﴾ فى النَّاسِ كَقَوْلِهِ: ﴿يُؤْتِكُمْ كِفَايَاتٍ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ

نُورًا تَمْشُونَ بِهِ﴾ [الحديد: ٢٨]، وقال: ﴿أَنْظُرُونَا نَقْنِسَ مِنْ نُورِكُمْ قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا

نُورًا﴾ [الحديد: ١٣]، وقال: ﴿نُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾ [التحریم: ٨]، ولو

قدرت الجزاء تقدير المصدر، فأضفته إلى «المثل»، كما تضيف المصدر إلى

المفعول به - لكان فى قول من جر «مثلا»، على الاتساع الذى وصفنا.

ألا ترى أن المعنى^(٣): فجزاء مثل ما قتل، أى: يجازى مثل ما قتل، والواجب

عليه فى الحقيقة جزاء المقتول لا جزاء مثل المقتول.

واختلفوا فى الإضافة والتنوين من قوله - جل وعز-: ﴿أَوْ كَفَّةً طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾

[٩٥]:

فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائى: ﴿أَوْ كَفَّةً﴾ منونا ﴿طَعَامُ﴾

(١) وهما فى الأغاني (٢٣/١٠)، وفيهما اختلاف يسير فى الرواية.

(٢) زاد فى أ: قد.

(٣) فى ب: معنى.

رفعًا ﴿مَسْكِينٍ﴾ جماعة.

وقرأ نافع وابن عامر^(١): ﴿أَوْ كَفَّارَةً﴾ رفعًا غير منون، [و] ﴿طَعَامٍ مَسَاكِينٍ﴾ على الإضافة.

ولم يختلفوا في ﴿مَسْكِينٍ﴾ أنه جمع.

وجه قول من رفع: ﴿طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾: أنه جعله عطفًا على «الكفارة» عطف بيان؛ لأن الطعام هو الكفارة، ولم يضاف «الكفارة» إلى «الطعام»؛ لأن الكفارة ليست للطعام، إنما الكفارة لقتل الصيد؛ فلذلك لم يضيفوا «الكفارة» إلى «الطعام». ومن أضاف «الكفارة» إلى «الطعام»؛ فلأنه لما خير المكفر بين ثلاثة أشياء: الهدى، والطعام، والصيام - استجاز الإضافة لذلك؛ فكأنه قال: كفارة طعام لا كفارة هدى، ولا كفارة صيام؛ فاستقامت الإضافة عنده لكون الكفارة من هذه الأشياء.

[و]^(٢) اختلفوا في إدخال الألف وإخراجها من قوله تعالى: ﴿قِيمًا لِلنَّاسِ﴾ [٩٧]:

فقرأ ابن عامر وحده^(٣): ﴿قِيمًا﴾ بغير ألف.

وقرأ الباقون: ﴿قِيمًا﴾ بألف.

قوله - عز وجل -: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْكِبَىٰ أَلْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيمًا لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧]

التقدير فيه: جعل الله حج الكعبة [البيت الحرام قيامًا]^(٤)، أو: نصب الكعبة قيامًا لمعايش الناس ومكاسبهم^(٥)؛ لأنه مصدر «قاموا»، كأن المعنى: قاموا بنصبه ذلك

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٣)، الإعراب للنحاس (٥١٨/١)، الإملاء للعكبري (١٣١/١)، البحر المحيط (٢٠/٤)، التبيان للطوسي (٢٥/٤)، التيسير للداني (١٠٠)، تفسير الطبري (٣٠/١١)، الحجة لابن خالويه (١٣٤، ١٣٥)، الحجة لأبي زرعة (٢٣٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٨)، الغيث للصفاقسي (٢٠٤)، الكشف للزمخشري (٣٦٥/١)، الكشف للقيسي (٤١٨، ٤١٩)، المجمع للطبرسي (٢٤٢/٢)، تفسير الرازي (٤٥٠/٣)، النشر لابن الجزري (٢٥٥/٢).

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٣)، الإملاء للعكبري (١٣٢/١)، البحر المحيط (٢٦/٤)، التبيان للطوسي (٣٢/٤)، التيسير للداني (١٠٠)، تفسير القرطبي (٣٢٥/٦)، الحجة لأبي زرعة (٢٣٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٨)، الغيث للصفاقسي (٢٠٥)، الكشف للقيسي (٤١٩/١)، المحتسب لابن جني (٢٤٦/٢)، تفسير الرازي (٤٥٢/٣)، النشر لابن الجزري (٢٥٦/٢).

(٤) سقط في أ.

(٥) في أ: أو مكاسب الناس.

لهم فاستتبت معاشهم [به]^(١) واستقامت أحوالهم له.

ويؤكد إثبات الألف في «القيام» قوله: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ [النساء: ٥] فالقيام: كالعياذ والصيام [والقياد]^(٢)، على هذا ما لحقته تاء التأنيث من هذه المصادر فجاءت على «فعالة» كالزيارة [والعياسة]^(٣) والسياسة والحياسة؛ فكما جاءت هذه المصادر على «فعالة»^(٤)، كذلك حكم القيام أن يكون على «فعال».

وجه قول ابن عامر: ﴿قِيَمًا﴾ على أحد أمرين:

إما أن يكون جعله مصدرًا: كالشُّع، أو حذف الألف وهو يريد ما يقصر الممدود. وحكم هذا الوجه أنه يجوز في الشعر دون الكلام وحال السعة. فإن قلت: فإذا جعله مصدرًا كالشُّع، فهل صححه كما صحح «الجَوْل» وال«جَوْض» مما^(٥) ليس على بناء من أبنية الفعل؟! فالتقول فيه: إنه لما اعتل فعله اعتل المصدر على اعتلال فعله.

ألا ترى أنهم قالوا: ديمة وديم، وحيلة وحيل؛ فأعلوا الجموع لاعتلال آحادها^(٦)؟! فإذا أعلوا الجموع لاعتلال الآحاد، فأن تعل المصادر لاعتلال أفعالها أولى.

ألا ترى أنهم قد أعلوا بعض الآحاد، وصححوا الجموع نحو: معيشة ومعاش، ومقام ومقاوم، ولم يصححوا مصدرًا أعلوا فعله؛ لکی يجري المصدر على فعله، إن صح حرف العلة في الفعل صح في مصدره، نحو: اللواز والغوار؟! وإن اعتل في الفعل اعتل في مصدره. وتقدير الآية: جعل الله حج الكعبة البيت الحرام، أو: نصب الكعبة قيامًا لمعاش الناس ومصالحهم. وقوله -تعالى-: ﴿وَالشَّهَرُ الْحَرَامُ﴾ [المائدة: ٩٧] معطوف على المفعول الأول: ل «جعل» - ونحو ذلك: ظننت زيدًا منطلقًا وعمراً - أي: فعل ذلك؛ ليعلموا أن الله يعلم مصالح ما في السموات

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في ب.

(٤) في أ: فعال أو فعالة.

(٥) في أ: وما.

(٦) في أ: الآحاد.

والأرض، وما يجرى عليه شأنهم في معاشهم، وغير ذلك مما يصلحهم، وأن الله بكل شيء عليم ويقيمهم ويصلحهم عليهم.

وقيل في قوله: ﴿قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾: أمنا لهم. وقيل: ﴿قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾: أي: مما ينبغي أن يقوموا به. والقول الأول عندنا أبين.

واختلفوا في التثنية والجمع في قوله: ﴿أَسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوَّلَيْنِ﴾ [١٠٧]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: ﴿من الذين استحقَّ عليهم﴾ مضمومة التاء، ﴿الْأَوَّلَيْنِ﴾ على التثنية.

وروى نصر بن علي عن أبيه عن قررة قال: سألت ابن كثير فقرأ: ﴿أَسْتَحَقَّ﴾ بفتح التاء، ﴿الْأَوَّلَيْنِ﴾ على التثنية.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحزمة^(١): ﴿أَسْتَحَقَّ﴾ بضم التاء، ﴿الْأَوَّلَيْنِ﴾ جماع^(٢).

وروى حفص عن عاصم: ﴿أَسْتَحَقَّ﴾ بفتح التاء، ﴿الْأَوَّلَيْنِ﴾ على التثنية. قال الواقدي: حدثنا أسامة بن زيد عن أبيه قال: كان تميم الداري وأخوه عدى نصرانيين، وكان متجرهما إلى مكة، فلما هاجر رسول الله ﷺ إلى المدينة قدم ابن أبي مارية مولى عمرو بن العاص المدينة - وهو يريد الشام - تاجراً، فخرج هو وتميم الداري وأخوه عدى، حتى إذا كانوا ببعض الطريق مرض ابن أبي مارية، فكتب وصية بيده ودسها في متاعه، وأوصى إليهما، فلما مات فتحوا^(٣) متاعه، فوجدوا

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٣)، الإعراب للنحاس (٥٢٦/١)، الإملاء للعكبري (١٣٣/١)، البحر المحيط (٤٥/٤)، التبيان للطوسي (٥٠/٤)، التيسير للداني (١٠٠)، تفسير الطبري (١٩٤/١١)، الحجة لابن خالويه (١٣٥)، الحجة لأبي زرة (٢٣٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٨)، الغيث للصفافسي (٢٠٥)، الكشف للزمخشري (٣٧٠/١)، الكشف للقيسي (١/٤٢٠)، المجمع للطبرسي (٢٥٧/٢)، المعاني للأخفش (٢٦٦/١)، تفسير الرازي (٣/٤٦٣)، النشر لابن الجزري (٢٥٦/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٣)، الإعراب للنحاس (٥٢٧/١)، البحر المحيط (٤٥/٤)، التبيان للطوسي (٥٠/٤)، تفسير الطبري (١٩٦/١)، تفسير القرطبي (٣٥٩/٦)، الحجة لأبي زرة (٢٣٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٨)، الغيث للصفافسي (٢٠٥)، الكشف للزمخشري (٣٧٠/١)، المجمع للطبرسي (٢٥٧/٢)، المعاني للفراء (٣٢٤/١)، تفسير الرازي (٤٦٣/٣)، النشر لابن الجزري (٢٥٦/٢).

(٣) في أ: فتحا.

وصيته وقد كتب ما خرج به، ففقدوا شيئاً؛ فسألوهما فقالا: لا ندرى، هذا الذى قبضنا له، فرفعوهما إلى رسول الله ﷺ؛ [فأنزل الله] ^(١) الآية: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهِدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦]؛ فأمر رسول الله ﷺ أن يستحلفوهما بالله: ما قبضا له غير هذا، ولا كتماناه.

قال الواقدي: فاستحلفهما رسول الله ﷺ بعد العصر، فمكثا ما شاء الله، ثم ظهر على إناء فيه فضة منقوش بذهب ^(٢) معهما، فقالوا: هذا من متاعه؛ فقالا: اشتريناه منه، وارتفعوا إلى رسول الله ﷺ؛ فنزلت الآية: ﴿فَإِنْ عُرِيَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّ إِثْمًا فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا﴾ [المائدة: ١٠٧] قال: فأمر رسول الله ﷺ رجلين من أهل الميت أن [يحلفا] ^(٣) على ما كتما وغيبا.

قال الواقدي: فحلف عبد الله بن عمرو والمطلب بن أبى وداعة؛ فاستحقا، ثم إن تميماً أسلم، وباع رسول الله ﷺ، وكان يقول: صدق الله وبلغ رسوله، أنا أخذت الإناء ^(٤).

قال: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهِدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ﴾ ف «شهادة» مرتفع بالابتداء، واتسع فى «بين»، وأضيف إليه المصدر، وهذا يدل على قول من قال: إن الظروف التى تستعمل أسماء يجوز أن تستعمل أسماء فى غير الشعر. ألا ترى أنه قد جاء ^(٥) فى التنزيل ^(٦): ﴿لَقَدْ نَقَطَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] فى قول من رفع، فجاء فى غير الشعر.

كما جاء فى الشعر نحو قوله: [من الوافر]

... فَصَادَفَ بَيْنُ عَيْنَيْهِ الْجُبُوبَا ^(٧) ...

(١) فى ب: فنزلت.

(٢) فى أ: مذهب.

(٣) سقط فى أ.

(٤) أخرجه ابن جرير (١١٦/٥) (١٢٩٧٢) عن عكرمة مرسلا، وأخرجه البخارى (٧٠/٦)

كتاب الوصايا، باب قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهِدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ...﴾ الآية (٢٧٨٠) وابن جرير (١١٦/٥) (١٢٩٧١) عن ابن عباس.

(٥) زاد فى ب: ذلك.

(٦) زاد فى ب: وكذلك.

(٧) عجز بيت، وصدرة:

فأما قوله: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [المائدة: ١٠٦] فيجوز أن يتعلق بـ «الشهادة»؛ فيكون معمولها.

ولا يجوز أن يتعلق بـ «الوصية»؛ لأمرين:

أحدهما: أن المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف؛ لأنه لو عمل فيما قبله للزم أن يقدر وقوعه في موضعه، فإذا قدر ذلك لزم تقديم المضاف إليه على المضاف، ومن ثم لم يجز: القتال زيـدا حين نأتى.

والآخر: أن «الوصية» مصدر؛ فلا يتعلق به ما يتقدم عليه، فأما قوله: ﴿حِينَ الْوَصِيَّةِ﴾ فلا يجوز أن تحمله على الشهادة؛ لأنه إذا عمل في ظرف من الزمان لم يعمل في ظرف آخر منه^(١)، ولكن تحمله على [أحد]^(٢) ثلاثة أوجه^(٣):

أحدها: أن تعلقه بالموت، كأنه الموت في^(٤) ذلك الحين، وهذا إنما يكون على ما قرب [منه]^(٥).

يدلك على ذلك قوله -عز وجل-: ﴿حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي بُتِّئْتُ الْقَنَ﴾ [النساء: ١٨]، وكذلك قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ [الأنعام: ٦١]، وقوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، فلو كان هذا على وقوعه، ولم يكن على مقاربتة -لم يجز أن يسند إليه القول بعد الموت.

والثاني^(٦): أن تحمله على «حضر»، أى: إذا حضر في هذا الحين.

والثالث: أن تحمله على البذل من «إذا»؛ لأن ذلك الزمان في المعنى هو ذلك الزمان، فتبدله منه كما تبدل الشيء من الشيء إذا كان إياه، وقوله -تعالى-: ﴿أَتُنَازِلُ

= فلاقته ببلقعة براح
وهو لأبى خراش الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص(١٢٠٥)، والتاج (حب) واللسان (حب)، (بين) ومقاييس اللغة (٤٢٤/١) وللهمذلى فى التاج (بين).

(١) فى أ: فيه.

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى أ: أشياء.

(٤) فى ب: من.

(٥) سقط فى ب.

(٦) فى أ: والآخر.

ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ» [المائدة: ١٠٦]، هو خبر المبتدأ الذى هو شهادة بينكم، والتقدير: شهادة بينكم شهادة اثنين، فأقام^(١) المضاف إليه مقام المضاف.

ألا ترى أن الشهادة لا تكون إلا باثنين؟! وقوله: ﴿مِّنْكُمْ﴾ صفة لقوله: ﴿اثنان﴾، كما أن «ذوا عدل» صفة لهما، وفى الظرف ضميرهما.

وقوله: ﴿أَوْ آخَرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ﴾ تقديره: أو شهادة آخرين من غيركم، و«من غيركم» صفة لآخرين^(٢) كما كان «منكم» صفة لاثنيين^(٣)، وأما «من غيركم» فقليل فى تفسيره: إنه من غير أهل ملتكم.

حدثنا الكندى قال: حدثنا مؤمل قال: حدثنا إسماعيل عن هشام بن حسان عن محمد قال: سألت عبيدة عن هذه الآية: ﴿اثنان ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ﴾ قال: اثنان ذوا عدل من أهل الملة، أو آخران من غيركم من غير أهل الملة^(٤)، وهو- فيما زعموا- قول ابن عباس^(٥) وسعيد بن المسيب^(٦)، وسعيد بن جبیر^(٧)، وقيل فيهما: من غير أهل قبيلتكم.

وقوله: ﴿إِنَّ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ﴾ [المائدة: ١٠٦] اعتراض بين الصفة والموصوف، وعلم به أن شهادة الآخرين اللذين هما من غير أهل ملتنا، إنما تجوز فى السفر. واستغنى عن جواب «إن» بما تقدم من قوله: ﴿آخَرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ﴾؛ لأنه وإن كان على لفظ الخبر فالمعنى على الأمر؛ كأن المعنى: ينبغى أن تشهدوا إذا ضربتم فى الأرض آخرين من غير أهل ملتكم.

ويجوز- أيضًا- أن يستغنى عن جواب «إذا» فى قوله: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ بما تقدمها من قوله: ﴿شَهَادَةُ بَيْنَكُمُ﴾ فإن جعلت «إذا» بمنزلة «حين»، ولم تجعل له

(١) فى أ: فأقيم.

(٢) فى ب: للآخرين.

(٣) فى ب: الاثنين.

(٤) أخرجه ابن جرير فى تفسيره (١٠٥-١٠١/٥) (١٢٨٩٠)، (١٢٨٩١)، (١٢٨٩٢)،

(١٢٨٩٣)، (١٢٨٩٤)، (١٢٩١٨)، (١٢٩١٩)، (١٢٩٢٠)، (١٢٩٢١)، (١٢٩٢٢)،

(١٢٩٢٣)، (١٢٩٢٤).

(٥) أخرجه ابن جرير (١٠٦-١٠١/٥) (١٢٨٩٦)، (١٢٩٢٨).

(٦) أخرجه ابن جرير (١٠٤-١٠١/٥) (١٢٨٨٧)، (١٢٨٨٩)، (١٢٨٩٨)، (١٢٩٠٣).

(٧) أخرجه ابن جرير (١٠٦/٥) (١٢٩٠٤)، (١٢٩٠٨).

جوابًا - كان بمنزلة: الحين، وينتصب الموضع بالمصدر الذى هو «شهادة بينكم» كما تقدم. وإن قدرت له جوابًا فإن قوله: ﴿شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ﴾ يدل عليه، ويكون موضع «إذا» فى قوله: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ نصبًا بالجواب المقدر المستغنى عنه بقوله: «شهادة بينكم»؛ لأن المعنى ينبغى أن تشهدوا إذا حضر أحدكم الموت. وقوله: ﴿تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ﴾ صفة ثانية لقوله: ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾. وقوله: ﴿مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ﴾ معلق.

وإن شئت لم تقدر الفاء فى قوله: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾ لعطف جملة على جملة، ولكن تجعله جزاء كقول ذى الرمة: [من الطويل]

وَإِنْسَانٌ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءَ مَرَّةً فَيَبْدُو وَتَارَاتِ يَجُمُ فَيَغْرَقُ^(١)
تقديره عندهم: إذا حسر بدا؛ فكذاك: إذا حبستموهما أقسما.

وقال: ﴿مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ﴾؛ لأن الناس فيما ذكروا كانوا يحلفون بالحجاز بعد صلاة العصر؛ لاجتماع الناس وتكاثرهم فى ذلك الوقت. وقوله: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ أَرَبْتُمْ﴾، أى: ارتبتم فى قول الآخرين اللذين ليسا من أهل ملتنا، أو غير قبيلة الميت، فغلب فى ظنكم خيانتهم.

وقوله: ﴿لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا﴾: «لا نشترى» جواب ما يقتضيه قوله: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾؛ لأن «أقسم» ونحوه، يتلقى بما يتلقى به الأيمان. وقوله: ﴿لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا﴾: لا نشترى بتحريف شهادتنا ثمنًا، فحذف المضاف وذكر الشهادة؛ لأن الشهادة قول، كما جاء: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ﴾ ثم قال: ﴿فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ [النساء: ٨] لما كان «القسم» يراد به المقسوم.

ألا ترى أن القسم الذى هو إفراز الأنصاء لا يرزق منه، إنما يرزق من التركة المقسومة؟! وتقدير: ﴿لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا﴾: لا نشترى به ذا ثمن.

ألا ترى أن الثمن لا يشتري، وإنما الذى يشتري المبيع دون ثمنه؟! وكذلك

(١) وهو فى ديوانه ص (٤٦٠) وخزانة الأدب (١٩٢/٢) والدرر (١٧/٢) والمقاصد النحوية (١/ ٥٧٨)، (٤/ ٤٤٩) ولكثير فى المحتسب (١٥٠/١) وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١٠٣/٣) (٧/ ٢٥٧)، وأوضح المسالك (٣/ ٣٦٢)، وتذكرة النحاة ص (٦٦٨)، وشرح الأشموني (١/ ٩٢)، ومجالس ثعلب ص (٦١٢) ومغنى اللبيب (٢/ ٥٠١) والمقرب (١/ ٨٣) وهمع الهوامع (١/ ٩٨).

ويروى: «تارة» بدل «مرة».

قوله: ﴿أَشْتَرُوا بِعَايَتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ أى: ذا ثمن، والمعنى: أنهم آثروا الشيء القليل على الحق، فأعرضوا عنه وتركوه له. ولا يكون «اشتروا» فى الآية بمعنى: باعوا، وإن كان ذلك يجوز فى اللغة؛ لأن بيع الشيء إخراج وإبعاد له من البائع، وليس المعنى هنا على الإبعاد؛ إنما هو على التمسك به والإيثار له على الحق. ﴿ولو كان ذا قربى﴾ التقدير: ولو كان المشهود له ذا قربى. وخصّ ذو القربى بالذكر؛ لميل الناس إلى قرباتهم ومن يناسبونه.

﴿وَلَا تَكُنُّ شَهِدَةً لِلَّهِ﴾؛ إنا إن كتمانها لمن الآثمين. وقال: ﴿شَهِدَةَ اللَّهِ﴾، فأضيفت «الشهادة» إليه - سبحانه - لأمره بإقامتها والنهى عن كتمانها فى قوله: ﴿وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ إِثْمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، وقوله: ﴿وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾ [الطلاق: ٢].

﴿فَإِنْ عُرِيَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا﴾ [المائدة: ١٠٧] أى: غير أهل الميت أو من يلى أمره، على أن الشاهدين - اللذين هما آخران من غيرنا - استحقا إثماً بقصدهما فى شهادتهما إلى غير الاستقامة، ولم يتحريا الحق فيهما؛ ﴿فَآخِرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا﴾، أى: مقام الشاهدين اللذين هما من غيرنا. ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَايْنِ﴾، فقوله: ﴿مِنَ الَّذِينَ﴾ صفة للآخرين.

فأما ﴿الْأُولَايْنِ﴾ فلا يخلو ارتفاعه من أن يكون على الابتداء وقد أخرج، كأنه فى التقدير: فالأوليان بأمر الميت آخران من أهله، أو من أهل دينه يقومان مقام الخائنين اللذين عثر على خيانتهم، كقولهم: تميمى أنا. أو يكون خبر مبتدأ محذوف كأنه: فآخران يقومان مقامهما، هما الأوليان. أو يكون بدلاً من الضمير الذى فى «يقومان»؛ فيصير التقدير: فيقوم الأوليان. أو يكون مسنداً إليه «استحق».

وقد أجاز أبو الحسن شيئاً آخر، وهو أن يكون الأوليان صفة لقوله: ﴿فَآخِرَانِ﴾؛ لأنه لما وصف اختص، فوصف من أجل الاختصاص الذى صار له بما يوصف به المعارف.

ومعنى ﴿الْأُولَايْنِ﴾: الأوليان بالشهادة على وصية الميت، وإنما كانا أولى به ممن اتهم بالخيانة من غيرنا؛ لأنهما^(١) أعرف بأحوال الميت وأموره، ولأنهما من المسلمين.

(١) فى أ: لأنهم.

ألا ترى أن وصفهم بأنه^(١) استحق عليهم يدل على أنهم مسلمون؛ لأن الخطاب من أول الآية مصروف إليهم؟! فأما ما يسند إليه «استحق» فلا يخلو من أن يكون: الإيصاء^(٢)، أو الوصية، أو الإثم، أو الجار والمجرور، وإنما جاز: استحق الإثم؛ لأن آخذه؛ بأخذه آثم، فسمى: «إثماً» كما سمي ما يؤخذ منا بغير حق مظلمة. قال سيويه: المظلمة: اسم ما أخذ منك. فكذاك سمي هذا المأخوذ باسم المصدر.

وأما قوله: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ فيحتمل ثلاثة أضرب: أحدها: أن يكون «على» فيه بمنزلة قولك: استحق على زيد مال بالشهادة، أى: لزمه ووجب عليه الخروج منه؛ لأن الشاهدين لما عثر على خيانتهم استحق عليهما ما ولياه من أمر الشهادة والقيام بها، ووجب عليهما الخروج منها وترك الولاية لها؛ فصار إخراجهما منها مستحقاً عليهما كما يستحق على المحكوم عليه الخروج مما وجب عليه.

والآخر: أن يكون «على» فيه بمنزلة «من»؛ كأنه: من الذين استحق منهم الإثم، ومثل هذا قوله: ﴿إِذَا أَكَلُوا عَلَى النَّاسِ﴾ [المطففين: ٢] أى: من الناس.

والثالث: أن يكون «على» بمنزلة «فى»؛ كأنه استحق فيهم، وقام «على» مقام «فى» كما قام «فى» مقام «على» فى قوله - تعالى -: ﴿وَلَأُصْلَبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١] والمعنى: من الذين استحق عليهم بشهادة الآخرين اللذين هما من غيرنا. فإن قلت: فهل يجوز أن يسند «استحق» إلى «الأوليان»؟

فالقول: أن ذلك لا يجوز^(٣)؛ لأن المستحق إنما يكون الوصية أو شيئاً منها، والأوليان بالميت لا يجوز أن يستحقا فيسند «استحق» إليهما.

وأما من قرأ: ﴿مَنْ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولِينَ﴾^(٤) فتقديره: من الأولين الذين

(١) فى أ: بأنهم.

(٢) فى ب: الأنصاء.

(٣) زاد فى أ: ولا يجوز أن يستحق الأوليان وهما الأوليان بالميت.

(٤) ثبت فى حاشية أ: قد أجاز ذلك أبو القاسم الجرمي على حذف مضاف، وتقديره: من الذى استحق عليهما ابتداء الأولين، وقام الأوليان - المضاف إليه - بمقام المضاف، وذلك سائغ.

استحق عليهم الأنصاء أو الإثم، وإنما قيل لهم «الأولين»؛ من حيث كانوا الأولين في الذكر، ألا ترى أنه قد تقدم: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهْدَةٌ بَيْنَكُمُ﴾، وكذلك: ﴿أَتَشْكَنُ دُونََ عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ ذكرنا في اللفظ، قبل قوله: ﴿أَوْ آخِرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ﴾؟!

واحتج من قرأ: ﴿الْأُولَيْنِ﴾ على من قرأ: ﴿الْأَوَّلَيْنِ﴾ بأن قال: أرأيت إن كان الأوليان صغيرين؟! أراد أنهما إذا كانا صغيرين لم يقوما مقام الكبيرين في الشهادة ولم يكونا -لصغرهما- أولى بالميت، وإن كانا لو كانا كبيرين كانا أولى به ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾ أى: يقسم الآخران اللذان يقومان مقام الشاهدين اللذين هما آخران من غيرنا. وقوله: ﴿لشهادتنا أحق من شهادتهما﴾ متلقى به ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾، ﴿وَمَا أَعْتَدَيْنَا﴾ فيما قلناه من أن شهادتنا أحق من شهادتهما.

وأما من قرأ: ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوَّلَيْنِ﴾ فتقديره: من الذين استحق عليهم الأوليان بالميت وصيته التى أوصى بها إلى غير أهل دينه، والمفعول محذوف، وحذف المفعول من هذا النحو كثير.

واختلفوا فى قوله -تعالى-: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّيْتٌ﴾ [١١٠] فى اسم الفاعل والمصدر:

فقرأ ابن كثير وعاصم ههنا وفى «هود» [٧] والصف [٦]: ﴿إِلَّا سِحْرٌ مُّيْتٌ﴾ [بغير ألف^(١)].

وقرأ فى «يونس» [٢]: ﴿لَسِحْرٌ مُّيْتٌ﴾ بألف.

وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر فى كل ذلك: ﴿سِحْرٌ مُّيْنٌ﴾ بغير ألف.

وقرأ حمزة والكسائى فى المواضع الأربعة^(٢): ﴿سَاجِرٌ﴾ بألف.

قال [أبو على: قال - تعالى - : (٣) ﴿وَإِذْ كَفَفْتُ بَنَى إِسْرَءِيلَ عَنْكَ إِذْ جِئْتَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّيْتٌ﴾.

(١) سقط فى ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٣)، الإملاء للعكبرى (١٣٤/١)، البحر المحيط (٥٢/٤)، التبيان للطوسى (٥٠/٤)، التيسير للدانى (١٠١)، تفسير الطبرى (٢١٦/١١)، تفسير القرطبى (٣٦٣/٦) الحجة لابن خالويه (١٣٥)، الحجة لأبى زرع (٢٣٩)، السعة لابن مجاهد (٢٤٩)، الكشف للقيسى (٤٢١/١، ٤٢٢)، المجموع للطبرسى (٢٦١/٢)، تفسير الرازى (٤٦٦/٣)، النشر لابن الجزرى (٢٥٦/٢).

(٣) سقط فى ب.

فمن قرأ: ﴿إِلَّا سِحْرٌ مُّيِّنٌ﴾ جعله إشارة إلى ما جاء به؛ كأنه قال: ما هذا الذى جئت به إلا سحر.

ومن قال: ﴿إِلَّا ساحر﴾، أشار إلى الشخص لا إلى الحدث الذى أتى به، وكلاهما حسن؛ لاستواء كل واحد منهما فى أن ذكره قد تقدم.

وكذلك ما^(١) فى سورة الصف فى قصة عيسى - أيضاً - وهو قوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّيِّنٌ﴾ [٦]، وكذلك ما فى «هود» [٧] من^(٢) قوله: ﴿وَلَكِنْ قُلْتَ إِنَّكُمْ مَبْعُوثُونَ مِنْ بَعْدِ الْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّيِّنٌ﴾ فمن قال: ﴿سِحْرٌ﴾ جعل الإشارة إلى الحدث.

ومن قال: ﴿ساحر﴾ فإلى الشخص.

فأما اختيار من اختار: ﴿ساحر﴾ فى هذه المواضع؛ لما ذهب إليه من أن «الساحر» يقع على العين^(٣) والحدث - فإن وقوع اسم فاعل على الحدث، ليس بكثير؛ إنما جاء فى حروف قليلة. ولكن لمن اختار ﴿سِحْرٌ﴾ أن يقول: إنه يجوز أن يراد به الحدث والعين جميعاً؛ ألا ترى أنه يستقيم أن يقول: «إن هذا إلا سحر» وأنت تريد [به:]^(٤) ذو سحر؛ كما جاء ﴿وَلَكِنَّ الْآلِ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، و: ﴿أَجْعَلْتُمْ سِفَايَةَ الْحُلَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [التوبة: ١٩] أى: أهلها؟! ألا ترى قوله: ﴿كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾.

وقالوا: إنما أنت سير، وما أنت إلا سير: [من البسيط]

... .. وإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِذْبَارٌ^(٥)

(١) فى ب: فيما.

(٢) فى ب: فى.

(٣) فى أ: المعنى.

(٤) سقط فى ب.

(٥) عجز بيت للخنساء، وصدره:

ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت

وهو فى ديوانها ص (٤٨)، خزانة الأدب (٤٣١/١)، سيبويه (١٦٩/١)، المقتضب

(٣/٢٣٠، ٤/٣٠٥)، مجالس العلماء للزجاجى (٣٤٠)، الخصائص (٢/٢٠٣، ٣/

١٨٩)، المتنصف (١/١٩٧)، المحتسب (٢/٤٣)، دلائل الإعجاز (١٩٧)، التصريح

بمضمون التوضيح (١/٣٣٢)، أمالى ابن الشجرى (١/٧١)، ابن يعيش (١/١٤٤).

والشاهد فى البيت: رفع «إقبال» و«إذبار» وهما مصدران قد أخبر بهما. ثم اعلم أن =

فيجوز أن يريد بـ «سحر»، ذا سحر؟!

و«ساحر» لا يجوز أن يراد به: سحر، وقد جاء «فاعل» يراد به المصدر في حروف ليست بالكثيرة نحو: عائداً بالله من شرها، أى: عياداً، ونحو: العاقبة. ولم تصر هذه الحروف من الكثرة بحيث يسوغ القياس عليها. وحكى أن أبا عمرو كان يقول: إذا كان بعده: «مبين» فهو «سحر»، وإذا كان بعده «عليم» فهو «ساحر».

ولا إشكال في الوصف بـ «عليم» أنه لا ينصرف إلى الحدث، ولكن «مبين» يقع على الحدث كما يقع على العين؛ فإذا كان كذلك لم يمتنع: ساحر مبين، كما لم يمتنع: سحر مبين.

[و] ^(١) اختلفوا في الياء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ [المائدة: ١١٢]:

فقرأ الكسائي وحده ^(٢): ﴿هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ بالتاء ونصب الباء واللام

= خبر المبتدأ إذا كان مفرداً إما مشتق أو جامد، وكلاهما إما أن يغير المبتدأ لفظاً أولاً، والأول إما أن يتحد به معنى نحو: زيد أخوك، وزيد قائم، أو يغيره معنى أيضاً، والمغير يقع خبراً عنه إما لمساواته في المعنى كقوله -تعالى-: ﴿وَأَزْوَاجَهُمْ﴾ أو لحذف المضاف من المبتدأ والخبر نحو: دارى منك فرسخان، أى: بعد دارى فرسخان، أو دارى منك ذات مسافة فرسخين، أو لكون واحد من المبتدأ والخبر معنى والآخر عيئاً ولزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كأنه هى، كقول الخنساء: فإنما هى إقبال وإدبار. فإن قدرنا المضاف فى مثله فى المبتدأ، أى حالها إقبال، أو فى الخبر نحو ذات إقبال أو جعلنا المصدر بمعنى الصفة نحو وهى مقبلة جاز ولكنه يخلو من معنى المبالغة. قال عبد القاهر فى دلائل الإعجاز: ومما طريق المجاز فيه الحكم البيت السابق. وذلك أنها لم ترد بالإقبال والإدبار غير معناهما فتكون قد تجوزت فى نفس الكلمة، وإنما تجوزت فى أن جعلتها لكثرة ما تقبل، وتدبر لغلبة ذلك عليها، واتصاله بها، وأنه لم يكن لها حال غيرهما كأنها قد تجسمت من الإقبال والإدبار وإنما يكون المجاز فى نفس الكلمة لو أنها قد استعارت الإقبال والإدبار لمعنى غير معناهما الذى وضعاً له فى اللغة.

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: الإعراب للنحاس (١/٥٣٠)، الإملاء للعكبرى (١/١٣٥)، البحر المحيط (٤/٥٤)، التبيان للطوسى (٤/٦٢)، التيسير للدانى (١٠١)، تفسير الطبرى (١١/٢١٨)، تفسير القرطبى (٦/٣٦٤)، الحجة لابن خالويه (١٣٥)، الحجة لأبى زرعة (٢٤٠)، الغيث للصفافسى (٢٠٥)، الكشف للقيسى (١/٤٢٢، ٤٢٣)، المجمع للطبرسى (٢/٢٦٣)، المعانى للأخفش (١/٢٦٧)، المعانى للفراء (١/٣٢٥، ٢٦٧)، تفسير الرازى (٣/٤٦٧)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٥٦).

مدغمة في التاء.

وقرأ الباكون: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ بالياء ورفع الباء.

قال أبو علي: وجه قراءة الكسائي: ﴿تستطيع﴾ بالتاء، أن المراد: هل تستطيع سؤال ربك، وذكروا الاستطاعة في سؤالهم له لا لأنهم شكوا في استطاعته، ولكن كأنهم ذكروه على وجه الاحتجاج عليه منهم؛ كأنهم قالوا: إنك مستطيع فما يمنعك؟! ومثل ذلك قولك لصاحبك: أتستطيع أن تذهب عني؛ فإني مشغول؟! أى: اذهب؛ لأنك غير عاجز عن ذلك. وأما «أن» في قوله: ﴿هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يَنْزِلَ﴾ فهو من صلة المصدر المحذوف، ولا يستقيم الكلام إلا على تقدير ذلك. ألا ترى أنه لا يصح: هل تستطيع أن يفعل غيرك وأن الاستفهام لا يقع^(١) عنه، كما لا يصح في الإخبار: أنت تستطيع أن يفعل زيد؛ ف«أن» في قوله: ﴿أَنْ يَنْزِلَ عَلَيْنَا﴾ متعلق بالمصدر المحذوف على أنه مفعول به؟! فإن قلت: هل يصح هذا على قول سيبويه؟

وقد قال: إن بعض الاسم لا يضمّر في قوله: [من الوافر]

... .. إِلَّا الْفَرْقَدَانِ^(٢)

فإن ذلك لا يمتنع؛ لأنه في تقدير المذكور في اللفظ وإن كان محذوفاً منه؛ إذ كان الكلام لا يصح إلا به، كما ذهب إليه في قوله: [من المتقارب]

... .. وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا^(٣)

(١) في ب: يصح.

(٢) تقدم.

(٣) عجز بيت لأبي ذؤاد، وصدره:

أكل امرئ تحسبين امرأ

والبيت في ديوانه ص(٣٥٣) والأصمعيات ص(١٩١) وأما إلى ابن الحاجب (١/١٣٤)،
 (٢٩٧) وخزانة الأدب (٩/٥٩٢، ١٠/٤٨١)، والدرر (٥/٣٩)، وشرح التصريح (٢/٥٦)،
 وشرح شواهد الإيضاح ص(٢٩٩) وشرح شواهد المغنى (٢/٧٠٠) وشرح عمدة
 الحفاظ ص(٥٠٠)، وشرح المفصل (٣/٢٦)، والكتاب (١/٦٦) والمقاصد النحوية (٣/٤٤٥)،
 ولعدي بن زيد في ملحق ديوانه ص(١٩٩)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨/٤٩)،
 والإنصاف (٢/٤٧٣)، وأوضح المسالك (٣/١٦٩)، وخزانة الأدب (٤/٤١٧)،
 (٧/١٨٠)، ورسف المباني ص(٣٤٨) وشرح الأشموني (٢/٣٢٥)، وشرح ابن عقيل
 ص(٣٩٩)، وشرح المفصل (٣/٧٩، ١٤٢)، ٨/٥٢، ٩/١٠٥) والمحتسب (١/٢٨١) ومغنى اللبيب (١/٢٩٠)،
 والمقرب (١/٢٣٧) وجمع الهوامع (٢/٥٢).

إلى أن «كُلًّا» فى تقدير الملفوظ به من حيث لو لم تقدره كذلك لم يستقم عنده؛
فكذلك قياس الآية على قوله.

وأما قراءة من قرأ: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ فليس على أنهم شكوا فى قدرة القديم -
سبحانه - على ذلك؛ لأنهم كانوا مؤمنين عارفين، ولكن كأنهم قالوا: نحن نعلم
قدرته على ذلك فليفعله بمسألتك إياه؛ ليكون علمًا لك ودلالة على صدقك،
وكأنهم سألوه ذلك؛ ليعرفوا صدقه وصحة أمره من حيث لا يعترض عليهم منه
إشكال ولا تنازعهم فيه شبهة؛ لأن علم الضرورة لا تعرض فيه الشبه التى تعرض فى
علوم الاستدلال، فأرادوا علم أمره من هذا الوجه؛ فمن ثم قالوا: ﴿وَقَطْمِينَ فَلُوبِنَا﴾
[المائدة: ١١٣] كما قال إبراهيم - عليه السلام -: ﴿بَلَىٰ وَلَٰكِنَّ لِيَطْمِئَنَّا قَلْبِي﴾
[البقرة: ٢٦٠] بأن أعلم ذلك، من حيث لا يكون لشبهة ولا إشكال على طريق.
وليس قول عيسى - عليه السلام - لهم: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾
[المائدة: ١١٢] إنكارًا لسؤالهم؛ ولكن قال لهم هذا، كما جاء: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا
اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، و: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا
إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥]، و: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ﴾
[الحشر: ١٨] ونحو هذا من الآى.

وأما إدغام الكسائى اللام فى التاء فحسن.

ألا ترى أن أبا عمرو قد أدغمها فى التاء، فيما حكى عنه سيبويه من قوله:
﴿هَتُوبَ الْكَفَّارِ﴾ [المطففين: ٣٦]؟! والتاء أقرب إليها من التاء والإدغام فى
المقاربيين^(١) إنما يحسن بحسب قرب الحرف من الحرف، وإذا جاز إدغامها فى
الشين مع أنها أبعد منها من حروف طرف اللسان والثنايا؛ لأنها تتصل بمخارج هذه
الحروف - فأن يجوز فى التاء ونحوها من حروف طرف اللسان وأصول الثنايا أجدر.
وأنشد سيبويه: [من الطويل]

تَقُولُ إِذَا اسْتَهْلَكْتُ مَالًا لِلذَّةِ فُكَيْهَةٌ هَشْيٌ بِكَفِّكَ لَا تَقْ!؟^(٢)

(١) فى أ: المقاربيين.

(٢) البيت لطريف بن تميم العنبرى فى شرح أبيات سيبويه (٢/٤١٧) وشرح المفصل (١٠/١٤١، ١٤٢) والكتاب (٤/٤٥٨)، واللامات ص (١٥٥)، ولسان العرب (ليق)، (هلك)،
(فكه) والمقرب (٢/١٤) والممتع فى التصريف (٢/٦٩٤) وبلا نسبة فى تخلص الشواهد =

قال سيويه: وقد قرئ: ﴿بَتُّوْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [الأعلى: ١٦].

وأنشد: [من الطويل]

قَدَّرَ ذَا وَلَكِنْ هَتَّعِينَ مُتَيِّمًا عَلَى ضَوْءِ بَرْقِ آخِرِ اللَّيْلِ نَاصِبٍ! ^(١)

قال أحمد بن موسى:

قرأ نافع وحده ^(٢): ﴿طَائِرًا﴾ بألف مع الهمز.

وقرأ الباقون: ﴿طَيْرًا﴾ بغير ألف. [١١٠].

حكى أبو الحسن [الأخفش] ^(٣): طائرة، وطوائر. و[نظير] ^(٤) ما حكاه من ذلك

قولهم: ضائنة، وضوائن. فأما «الطير» فواحدة: طائر، مثل: ضائن وضائن، وراكب وركب، و«الطائر» كالصفة الغالبة، وقد قالوا: أطيّار؛ فهذا مثل: صاحب وأصحاب، وشاهد وأشهاد، وشبهوا «فِعِلًا» بـ «فاعل»، فقالوا: ميت وأموات، ويمكن أن يكون «أطيّار» جمع «طير»، جعله مثل: بيت وأبيات، وجمعه على العدد القليل كما قالوا: جمالان ولقاحان، وإذا جاز أن يشئ، جاز العدد القليل - أيضًا - فيه، وكما جمع على «أفعال» كذلك جمع على العدد الكثير، فقالوا: طيور، فيما حكاه أبو الحسن.

ولو قال قائل: إن «الطائر» قد يكون جمعًا مثل: الجامل، والباقر، والسامر؛

فيكون على هذا معنى القراءتين واحدًا - لكان قياسًا.

ويقوى ذلك ما حكاه أبو الحسن من قولهم: طائرة؛ فيكون [على هذا] ^(٥) من

باب: شعيرة وشعير.

فأما قوله: ﴿أَنَّى أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطَّيْرِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ [آل عمران: ٤٩] وفي

= ص(٣٥٢) وسر صناعة الإعراب ص(٣٤٨).

(١) البيت لمزاحم العقيلي في ديوانه ص(٢٤)، وسر صناعة الإعراب ص(٣٤٨)، والكتاب (٤/٤٥٩)، وكتاب اللامات ص(١٥٥)، وبلا نسبة في شرح أبيات سيويه (٢/٤٤٢)، وشرح المفصل (١٠/١٤١). ويروى: «فدح» بدل «فذر».

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٣)، الإعراب للنحاس (١/٥٢٩)، الإملاء للعكبري (١/١٣٤)، التيسير للداني (٨٨، ١٠١)، الحجة لابن خالويه (١٣٦)، السبعة لابن مجاهد (٢٤٩)، الغيث للصفافسي (٢٠٥)، النشر لابن الجزري (٢/٢٤٠).

(٣) سقط في ب.

(٤) سقط في ب.

(٥) سقط في أ.

هذه: ﴿فَتَنْفُخُ فِيهَا﴾ [١١٠] وفي «آل عمران»: ﴿فَأَنْفُخُ فِيهِ﴾ فالقول في ذلك: أن الضمير الذى فى قوله: ﴿فِيهَا﴾ لا يخلو من أن يعود إلى ما تقدم له ذكر فى الكلام، أو إلى ما وقعت عليه دلالة من اللفظ، فمما تقدم ذكره: الطين، والهيئة، والطير. فلا يجوز أن يعود إلى «الطين»؛ لتأنيث الضمير الراجع إليه، وتذكير ما يعود الضمير إليه، ولو كان الذكر مذكراً لم يسهل أن يعود إليه.

ألا ترى أن النفخ إنما يكون فى طين مخصوص، وهو ما كان منه مهيتاً للنفخ^(١)، والطين المتقدم ذكره عام؛ فلا يكون العائد على حسب ما يعود إليه؟! فإن قلت: يعود الذكر من «فيها» إلى الهيئة.

فإن النفخ لا يكون فى الهيئة إنما يكون فى المهيأ ذى^(٢) الهيئة، إلا أن تجعل «الهيئة» التى هى المصدر [فى]^(٣) موضع «المهيأ»؛ كما يقع «الخلق» موضع «المخلوق».

وإذا^(٤) ذَكَرَ فقال: «أنفخ فيه» جاز أن يكون الضمير عائداً على ذى الهيئة؛ كما قال: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ إذ جعلت «القسمه» المقسوم. ويجوز أن يعود إلى «الطير»؛ لأنها مؤنثة^(٥)، قال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ أَطَّيَّرَ فَأَوْفَهُمْ صَفَقَاتٍ﴾ [الملك: ١٩].

ويجوز أن يعود الذكر إذا ذكر على ما وقعت عليه الدلالة فى اللفظ، وهو أن «يخلق» يدل على «الخلق»، كما أن «يخلون» يدل على «البخل»؛ فيجوز فى قوله: ﴿فَأَنْفُخُ فِيهِ﴾ أى: فى الخلق، ويكون «الخلق» بمنزلة «المخلوق».

ويجوز أن يعود الذكر - حيث ذكر - إلى ما دل عليه الكاف من معنى المثل، أو إلى الكاف نفسه فيمن يُجَوِّز أن يكون اسماً فى غير الشعر، وتكون الكاف فى موضع نصب على أنه صفة للمصدر المراد، تقديره: وإذا تخلق خلقاً من الطين^(٦) كههيئة الطير، فتنفخ فى الخلق الذى يراد به المخلوق.

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: وذى.

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى ب: إذ.

(٥) فى أ: مؤنث.

(٦) فى ب: طين.

ويجوز في قراءة نافع: ﴿فَيَكُونُ طَائِرًا﴾، أن يكون الذكر المؤنث يرجع إلى الطائر؛ على قوله: ﴿أَعْبَازُ نَحْلِ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧]، والموضع الذي ذكر فيه يكون على قوله: ﴿أَعْبَازُ نَحْلِ مُنْفَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠]، و﴿الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ﴾ [يس: ٨٠]، ويكون -أيضًا- على من جعله^(١) جمعًا: كالسامر، والجامل، والباقر.

فأما قول الشاعر: [من الطويل]

هُمْ أَنْشَبُوا زُرْقَ الْقَنَا فِي نُحُورِهِمْ وَيَيْضًا تَقِيضُ الْبَيْضَ مِنْ حَيْثُ طَائِرُهُ^(٢)
فإن «الدماغ» يسمى: الفرخ، فيما روى لنا محمد بن السري، وتقيض: تكسر.
وقد قال غيره: «الدماغ» يقال له: الفرخ، فوضع «الطائر» موضع «الفرخ»؛ لأنه في المعنى طائر، وحرف الاسم عما كان عليه؛ لما احتاج إليه من إقامة القافية.
كما حرف لإقامة الوزن في نحو ما أنشدناه على بن سليمان: [من الوافر]
بَنَى رَبُّ الْجَوَادِ فَلَا تَفِيلُوا فَمَا أَنْتُمْ فَنَعَذِرْكُمْ لِفِيلٍ^(٣)
أراد: ربيعة الفرس، فوضع «الجواد» موضعه.

وأنشدنا على بن سليمان: [من البسيط]

كَأَنَّ نَزْوَ فِرَاحِ الْهَامِ بَيْنَهُمْ نَزْوُ الْقَلَاتِ زَهَاها قَالَ قَالَيْنَا^(٤)
فأراد بـ «فراخ الهام»: الدماغ. فقوله: «فراخ الهام» لم يصف^(٥) الشيء إلى نفسه،
ولكن «الهام» جمع «هامة»، فتشمل^(٦) «الدماغ» وغيره، فصار بمنزلة: نصل

(١) في أ: يجعله.

(٢) والبيت بلا نسبة في اللسان (نشب، طير)، والتاج (نشب، طير)، والمخصص (١/٥٥، ٤/١٣٦).

(٣) البيت للكُميت في ديوانه (٢/٥١)، واللسان (فيل)، وتهذيب اللغة (١٥/٣٧٦)، ومقاييس اللغة (٤/٤٦٧)، والتاج (فيل)، وبلا نسبة في المخصص (٣/٥١)، وديوان الأدب (٣/٣٢٦).

ويروى الصدر هكذا:

هم أنشَبُوا صم القنا في صدورهم

(٤) البيت لابن مقبل في ذيل ديوانه ص (٤٠٧)، واللسان (طير، قول، قلا)، وتهذيب اللغة (٩/٢٩٦)، والتاج (قول، فلا)، وبلا نسبة في المخصص (١/٥٦)، والمعاني الكبير ص (٩٨٧)، وشرح القصائد السبع الطوال ص (٤٢٥).

(٥) في ب: ليس يضيف.

(٦) في أ: فهو يشمل.

السيف؛ لأن السيف يقع على «النصل» وغيره^(١)، فأضاف «الطائر» إلى «البيض» في قوله: «من حيث طائرته»؛ لالتباسه به كما قال: ﴿وَلَيْكِلِسُوا عَلَيْهِمْ دِينُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] يريد: الدين الذي شرع لهم؛ فأضافه إليهم لالتباسهم به من حيث شرع لهم ودعوا إليه، وإن لم يتدينوا به.

وقوله: [من الطويل]

هُمْ أَنْشَبُوا زُرْقَ الْقَنَا... ..
على حذف المضاف، التقدير: هم أنشَبوا زرق أسنة القنا؛ لأن الذي يوصف بالزرقة: السنان دون الرماح.

ألا ترى أن الرماح توصف بالسمرة في [نحو]^(٣) قوله: [من الطويل]

وَأَسْمَرَ خَطِيًّا كَأَنَّ كُعُوبَهُ... ..
ووصفت الأسنة بالزرقة في نحو قوله: [من الطويل]

وَزُرْقٍ كَسَنَّهُنَّ الْأَسِنَّةُ هَبْوَةً أَرْقَ مِنَ الْمَاءِ الزُّلَالِ كَلِيلُهَا^(٥)
«الأسنة» واحدها: سنان، وهى المسان، فإذا كان الكليل أرق من الماء الزلال؛ فكيف الحاد، وما لم يَكِلْ؟! وإن شئت جعلت «الزرق» الأسنة على إقامة الصفة مقام الموصوف؛ كأنه: هم أنشَبوا أسنة القنا؟!

فأما قول الكمي: [من المتقارب]

وَلَيْسَ التَّفَحُّشُ مِنْ شَأْنِهِمْ وَلَا طَيْرَةُ الْعَضْبِ الْمُغْضِبِ
فقوله: طيرة الغضب، يحتمل ضربين:

أحدهما: مصدر «طار الغضب، يطير، طيرة»، وقد قالوا: طار طير فلان: إذا

(١) زاد في ب: وعلى نفسه.

(٢) تقدم قريباً.

(٣) سقط في أ.

(٤) صدر بيت لحاتم الطائي، وعجزه:

..... ذوى القسب قد أردى ذراعاً على العشر

ينظر: ديوانه ص(٢٣٨)، واللسان (رمى)، وديوان الأدب (١٠٧/٤)، والتاج (رمى)،

ولأوس بن حجر في اللسان (ردى)، وتهذيب اللغة (١٦٧/١٤)، وبلا نسبة في اللسان

(قشب)، وجمهرة اللغة ص(٨٠٥)، وكتاب العين (٦٧/٨)، (٢٩٣).

(٥) البيت لذى الرمة في ملحق ديوانه ص(١٩٠٢)، وبلا نسبة في أساس البلاغة (سنن).

غضب وخف.

وأشد بعض أصحاب الأصمعي: [من الطويل]
فَلَمَّا أَتَانِي مَا يَقُولُ تَطَايَرْتُ عَصَافِيرُ رَأْسِي وَانْتَشَيْتُ مِنَ الْخَمْرِ^(١)
ويجوز في قوله: طيرة الغضب، أن يكون سمي الطائر الذي استعمل في الغضب
باسم المصدر.

قال [أحمد بن موسى]^(٢):

قرأ نافع وعاصم وابن عامر: ﴿مُنْزِلَهَا﴾ [١١٥] مشددة.
وقرأ الباقون: خفيفة^(٣).

وجه التخفيف أنه قال: ﴿أَنْزَلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً﴾ فقال: ﴿إِنِّي مُنْزِلُهَا﴾ فيكون الجواب
كالسؤال. ومن قال: ﴿مُنْزِلَهَا﴾؛ فلأن «نزل» و«أنزل» قد استعمل كل واحد منهما
موضع الآخر؛ قال: ﴿نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ﴾ [آل عمران: ٣]، وقال: ﴿وَأَنْزَلَ
الْفُرْقَانَ﴾ [آل عمران: ٤].

وقال -تعالى-: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ﴾ [الفرقان: ١].

وقال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾ [الكهف: ١].

فقد صار كل واحد من هاتين اللفظتين يستعمل موضع الأخرى.
اختلفوا في نصب الميم ورفعها من قوله -تعالى-: ﴿هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ
صِدْقُهُمْ﴾ [١١٩]:

فقرأ نافع وحده^(٤): ﴿هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ﴾ بنصب الميم.

(١) البيت لمنظور بن راحة في أساس البلاغة (شطن)، وبلا نسبة في المخصص (١/٥٦، ٩/١٣٣).

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٤)، البحر المحيط (٥٧/٤)، التبيان للطوسي (٦٦/٤)، التيسير
لللداني (١٠١)، الحجة لابن خالويه (١٣٥، ١٣٦)، الحجة لأبي زرعة (٢٤٢)، السبعة لابن
مجاهد (٢٥٠)، الغيث للصفاقسي (٢٠٥)، الكشف للقيسي (١/٤٢٣)، المجمع للطبرسي
(٢/٢٦٥)، تفسير الرازي (٣/٤٦٨)، النشر لابن الجزري (٢/٢٥٦).

(٤) ينظر: الإعراب للنحاس (١/٥٣٣)، الإملاء للعكبري (١/١٣٦)، البحر المحيط (٤/٦٣)،
التبيان للطوسي (٤/٧٥)، التيسير لللداني (١٠١)، تفسير الطبري (١١/٢٤١)،
تفسير القرطبي (٦/٣٧٩)، الحجة لابن خالويه (١٣٦)، الحجة لأبي زرعة (٢٤٣)، السبعة
لابن مجاهد (٢٥٠)، الغيث للصفاقسي (٢٠٥)، الكشف للزمخشري (١/٣٧٥)، الكشف =

وقرأ الباقيون: ﴿هَذَا يَوْمٌ﴾ برفع الميم.

من رفع «يومًا» جعله خبر المبتدأ الذى هو «هذا» وأضاف «يومًا» إلى ينفع، والجملة التى من المبتدأ وخبره فى موضع نصب بأنه مفعول القول؛ كما تقول: قال زيد: عمرو أخوك.

ومن قرأ^(١): ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ احتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون مفعول «قال»، تقديره: قال الله هذا القصص -أو: هذا الكلام- يوم ينفع الصادقين صدقهم؛ ف «يوم» ظرف للقول، وهذا إشارة إلى ما تقدم ذكره من قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ لِيَعْقُوبَ أَبْنَىٰ مَرِيَمَ﴾ [المائدة: ١١٦]، وجاء على لفظ الماضى وإن كان المراد به الآتى؛ كما قال: ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٥٠] ونحو ذلك، وليس ما بعد «قال» حكاية فى هذا الوجه، كما كان إياها فى الوجه الآخر.

ويجوز أن يكون المعنى على الحكاية، تقديره: قال الله: هذا يوم ينفع. أى: هذا الذى اقتصصنا يقع -أو يحدث- يوم ينفع الصادقين؛ ف «يوم» خبر المبتدأ الذى هو هذا؛ لأنه إشارة إلى حدث، وظروف الزمان تكون أخبارًا عن الأحداث، والجملة فى موضع نصب بأنها فى موضع مفعول. قال: ولا يجوز أن تكون فى موضع رفع. وقد فتح لإضافته إلى الفعل؛ لأن المضاف إليه معرب، وإنما يكتسى البناء من المضاف إليه إذا كان المضاف إليه مبنياً والمضاف مبهماً.

كما يكون ذلك فى هذا الضرب من الأسماء إذا أضيف إلى ما كان مبنياً، نحو: ﴿وَمِنْ خِزْيٍ يَوْمَئِذٍ﴾ [هود: ٦٦]، و ﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ﴾ [المعارج: ١١]. وصار فى المضاف البناء؛ للإضافة إلى المبنى كما صار فيه الاستفهام للإضافة إلى المستفهم به، نحو: غلام من أنت؟ وكما صار فيه الجزاء فى نحو: غلام من تضرب أضرب.

وليس المضارع فى هذا كالماضى فى نحو قوله: [من الطويل]

= للقيسى (١/٤٢٣، ٤٢٤)، المجمع للطبرسى (٢/٢٦٩)، تفسير الرازى (٣/٢٧١)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٥٦).
(١) فى أ: قال.

[بسم الله^(١)]

سورة الأنعام

اختلفوا فى ضم الياء وفتحها من قوله -تعالى-: ﴿مَنْ يُصْرِفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ﴾ [١٦]:
فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿يُصْرِفْ عَنْهُ﴾ مضمومة الياء مفتوحة
الراء.

وقرأ حمزة والكسائي^(٢): ﴿يُضْرِفْ عَنْهُ﴾ مفتوحة الياء مكسورة الراء.
واختلف عن عاصم:

فروى أبو بكر عنه: ﴿مَنْ يُضْرِفْ﴾ مثل حمزة.

وروى حفص: ﴿يُصْرِفْ عَنْهُ﴾ مثل أبى عمرو.

فاعل «يُضْرِفْ» الضمير العائد إلى «ربى» من قوله: ﴿إِنِّي أَخَافُ إِنِّ عَصَيْتُ رَبِّي﴾
[الأنعام: ١٥]، وينبغى أن يكون حذف الضمير العائد إلى العذاب، والمعنى: من
يصرفه عنه، وكذلك هو فى قراءة «أبى» فيما زعموا، وليس حذف هذا الضمير
بالسهل، وليس بمنزلة الضمير الذى يحذف من الصلة؛ لأن «من» جزاء، ولا يكون
صلة على أن الضمير إنما يحذف من الصلة إذا عاد إلى الموصول، نحو: ﴿أَهَذَا
الَّذِى بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]. [و] ﴿وَسَلِّمْ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ أَصْطَفَىٰ﴾
[النمل: ٥٩] أى: بعثه، واصطفاهم.

ولا يعود الضمير المحذوف ههنا إلى موصول ولا إلى «مَنْ» التى للجزاء؛ إنما
يرجع إلى العذاب فى قوله: ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنِّ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾
[الأنعام: ١٥].

وليس هذا بمنزلة قوله: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظِينَ﴾ [الأحزاب: ٣٥]؛ لأن

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: الإعراب للنحاس (١/٥٨٣)، الإملاء للعكبرى (١/١٣٧، ١٣٨)، البحر المحيط
(٨٦/٤)، التبيان للطوسى (٤/٩٥)، التيسير للدانى (١٠١)، تفسير الطبرى (١١/٢٨٦)،
تفسير القرطبى (٦/٣٩٧)، الحجة لابن خالويه (١٣٦)، الحجة لأبى زرعة (٢٤٣)، السبعة
لابن مجاهد (٢٥٤)، الغيث للصفاقسى (٢٠٦)، الكشف للزمخشري (٢/٦)، الكشف
للقيسى (١/٤٢٥)، المجمع للطبرسى (٢/٢٨٠)، تفسير الرازى (٤/١٧)، النشر لابن
الجزرى (٢/٢٥٧).

هذا فعل واحد قد تكرر، وعدى الأول منهما إلى المفعول؛ فعلم بتعدية الأول أن الثاني بمنزلة.

وأما قراءة من قرأ: ﴿يُصْرِفُ﴾ فالمسند إليه الفعل المبني للمفعول: ضمير العذاب المتقدم ذكره، وليس هذا كقول من قال: ﴿يُصْرِفُ﴾ بفتح الياء؛ لأن ضمير المنصوب هنا محذوف، وفي قول من قرأ: ﴿يُصْرِفُ﴾ مضمر ليس بمحذوف، والذكر العائد إلى المبتدأ الذي هو «مَنْ» في القراءتين جميعاً: الضمير الذي في «عنه».

ومما يقوى ذلك قوله: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨].

ألا ترى أن الفعل مبني للمفعول به وفيه ضمير «العذاب»؟!

ومما يحسن قراءة من قرأ: ﴿يُصْرِفُ﴾ - بفتح الياء - أن ما بعده من قوله: ﴿فَقَدْ رَجَعُوا﴾ فعل مسند إلى ضمير اسم الله - تعالى - فقد اتفق الفعلان في الإسناد إلى هذا الضمير فيمن قرأ: ﴿يُصْرِفُ﴾ بفتح الياء.

ومما يقوى قراءة من قرأ: ﴿مَنْ يُصْرِفُ﴾ بفتح الياء، أن الهاء المحذوفة من «يصرفه» لما كانت في حيز الجزاء، وكان ما في حيز الجزاء في أنه لا يتسلط على ما تقدمه، بمنزلة ما في الصلة، في أنه لا يجوز تسلطه على الموصول - حسن حذف الهاء منه، كما حسن حذفها من الصلة.

واختلفوا في الياء والتاء والرفع والنصب من قوله - جل وعز - : ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ﴾ [٢٣]:

فقرأ ابن كثير في رواية قبل عن القواس، وعبيد بن عجيل عن شبل عن ابن كثير، وابن عامر، وحفص عن عاصم: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ﴾ بالتاء ﴿فِتْنَتُهُمْ﴾ رفعاً.

وروى خلف وغيره عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ﴾ بالتاء ﴿فِتْنَتُهُمْ﴾ نصباً^(١).

(١) ينظر: الإملاء للعكبري (١/١٣٧، ١٣٨)، البحر المحيط (٤/٩٥)، التبيان للطوسي (٤/١٠٣)، التيسير للداني (١٠١، ١٠٢)، تفسير الطبري (١١/٢٩٨)، تفسير القرطبي (٦/٤٠٣)، الحجة لابن خالويه (١٣٦، ١٣٧)، الحجة لأبي زرة (٢٥٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٥٥)، الغيث للصفاسي (٢٠٦)، الكشاف للزمخشري (٨/٢)، الكشف للقيسي (١/٤٢٦)، المجمع للطبرسي (٢/٢٨٣)، النشر لابن الجزري (٢/٢٥٧).

وقرأ نافع وأبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿تَكُنْ﴾ بالتاء ﴿فَتَنْتَهُمْ﴾ نصبًا.
 وقرأ حمزة والكسائي^(١): ﴿ثُمَّ لَمْ يَكُنْ﴾ بالياء ﴿فَتَنْتَهُمْ﴾ نصبًا.
 قال أبو علي: من قرأ: ﴿ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فَتَنْتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [٢٣] «تكن» بالتاء، ورفع
 «الفتنة»، كان ذلك حسنًا؛ لإثباته علامة التانيث في الفعل المسند إليه «الفتنة»،
 و«الفتنة» مؤنثة بلحاق^(٢) علامة التانيث [إياها]^(٣) و﴿أَنْ قَالُوا﴾ على هذه القراءة: في
 موضع نصب، والتقدير: لم تكن فتنتهم إلا قولهم.
 فأما ما روى عن ابن كثير من^(٤) قراءته: ﴿ثُمَّ لَمْ يَكُنْ﴾ بالتاء ﴿فَتَنْتَهُمْ﴾ نصبًا،
 فقد أنث ﴿أَنْ قَالُوا﴾؛ لما كان هو «الفتنة» في المعنى.
 وفي التنزيل: ﴿قَلَّمَ عَشْرَ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] فأنث «الأمثال»، وواحدها
 مثل، حيث كانت «الأمثال» في المعنى: الحسنات.
 وقد كثر مجيء هذا في الشعر، والرواية الأولى أوجه؛ من حيث كان الكلام
 محمولاً فيها على اللفظ.

ومثل هذا قراءة نافع، وأبي عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر.

ومما جاء على هذا في الشعر قوله: [من الكامل]

..... وَكَانَتْ عَادَةً مِنْهُ إِذَا هِيَ عَرَدَتْ إِقْدَامُهَا^(٥)

فأنث «الإقدام»؛ لما كان: العادة في المعنى، وهذا البيت وهذه الآية - إذا قرئت

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٦)، الإعراب للنحاس (١/٥٤٠)، الإملاء للعكبري (١٣٧)،
 (١٣٨)، البحر المحيط (٤/٩٥)، التبيان للطوسي (٤/١٠٣)، التيسير للداني (١٠١)،
 (١٠٢)، تفسير الطبري (١١/٢٩٨)، تفسير القرطبي (٦/٤٠٣)، الحجة لابن خالويه (١٣٦)،
 (١٣٧)، الحجة لأبي زرة (٢٥٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٥٥)، الغيث للصفاسي
 (٢٠٦)، الكشف للزمخشري (٢/٨)، الكشف للقيسي (١/٤٢٦)، المجمع للطبرسي (٢/٢٨٣)،
 النشر لابن الجزري (٢/٢٥٧).

(٢) في أ: بلحقها.

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: في.

(٥) وتام البيت:

فمضى وقدمها

والبيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص (٣٠٦)، والأشباه والنظائر (٥/٢٥٥) والخصائص
 (٢/٤١٦) ولسان العرب (عرد)، (قدم) وبلا نسبة في الخصائص (١/٧٠).

على القياس^(١) - أقرب من قول الشاعر: [من الطويل]
 هُمْ أَهْلُ بَطْحَاوَى قُرَيْشٍ كُلِّهِمَا هُمْ صُلْبُهَا لَيْسَ الْوَشَائِظُ كَالصُّلْبِ^(٢)
 لأن «بطحاوى» مكة مؤنث، والمذكر: الأبطح؛ فهو لفظ غير لفظ المؤنث،
 والفتنة هى: القول.

وقد جاء فى الكلام: ما جاءت حاجتك، فأنت ضمير «ما»؛ حيث كان: الحاجة
 فى المعنى، وألزم التأنيث ونصبت^(٣) «الحاجة».
 ومثل ذلك قولهم: من كانت أمك؟ فأنت ضمير «مَنْ» حيث كان: الأم، ومثله:
 ﴿ومن تقنت منكن﴾ [الأحزاب: ٣١].

ومما يقوى [قراءة من قرأ: ﴿فَتَنَّتُهُمْ﴾ بالنصب، أن]^(٤) قوله: ﴿أَنْ قَالُوا﴾: أن
 يكون الاسم دون الخبر أولى؛ لأن «أَنْ» إذا وصلت لم توصف فأشبهت بامتناع
 وصفها المضمر^(٥).

فكما أن المضمر إذا كان مع المظهر كان أن يكون الاسم أحسن، كذلك «أَنْ» إذا
 كانت مع اسم غيرها، كانت أن تكون الاسم أولى.
 قال:

وقرأ عاصم فى رواية حفص: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾ [٢٢] بالنون حرفين ههنا.
 وفى «يونس» قبل الثلاثين - أيضاً -: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾
 [يونس: ٢٨].

وباقى القرآن بالياء.

وروى أبو بكر عن عاصم ذلك كله بالنون.

وقرأ الباقون بالنون إلا أنهم اختلفوا فى سورة الفرقان.

ويأتى فى موضعه [إن شاء الله]^(٦).

حجة من قرأ بالنون قوله: ﴿وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٧].

(١) فى أ: قياسه.

(٢) ينظر اللسان (وشط).

(٣) فى أ: ونصب.

(٤) فى ب: نصب فتنتهم.

(٥) فى أ: الضمير.

(٦) سقط فى ب.

وقوله: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾ [٢٢]، والياء فى المعنى كالنون.
اختلفوا فى الخفض والنصب من قوله -تعالى-: ﴿وَاللَّهُ رَبُّنَا﴾ [٢٣]:
فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر بالكسر فيهما.
وقرأ حمزة والكسائي^(١): ﴿وَاللَّهُ رَبُّنَا﴾ بالنصب.
من قرأ ﴿وَاللَّهُ رَبُّنَا﴾: جعل الاسم المضاف وصفاً للمفرد.
ومثل ذلك: رأيت زيدا صاحبا، ويكرأ جاركم.
وقوله: ﴿مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣] جواب القسم.

ومن قال: ﴿وَاللَّهُ رَبُّنَا﴾، فصل بالاسم المنادى بين القسم والمقسم عليه بالنداء،
والفصل به لا يمتنع، وقد فصل بالمنادى بين الفعل ومفعوله^(٢) فى نحو قوله:
﴿إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾
[يونس: ٨٨].

والمعنى: آتيتهم [زينة]^(٣) وأموالاً ليضلوا فلا يؤمنوا^(٤)، وفصل به فى أشد من
ذلك، وهو الفصل بين الصلة والموصول.

قال: [من مجزوء الكامل]

فَلَا خَشَاءُكَ مِشْقَصًا أَوْسًا أَوْيُسُ مِنَ الْهَبَالَةِ^(٥)
وهذا لكثرة النداء فى الكلام.

ومثل ذلك فى الفصل قوله: [من الكامل]

ذَاكَ الَّذِي وَأَبِيكَ تَعْرِفُ مَالِكََ وَالْحَقُّ يَدْفَعُ ثُرَهَاتِ الْبَاطِلِ^(٦)

(١) ينظر: الإعراب للنحاس (١/٥٤١)، الإملاء للعكبرى (١/١٣٧، ١٣٨)، البحر المحيط (٤/٩٥)، التبيان للطوسي (٤/١٠٣)، التيسير للداني (١٠٢)، تفسير الطبرى (١١/٣٠٠)،
الحجة لابن خالويه (١٣٧)، الحجة لأبى زرعة (٢٤٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٥٥)، الغيث
للفصافسى (٢٠٦)، الكشف للزمخشري (٢/٨)، الكشف للقيسى (١/٤٢٧)، المجمع
للطبرسى (٢/٢٨٣)، المعانى للفراء (١/٣٣٠)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٥٧).

(٢) زاد فى ب: كما فعل ذلك.

(٣) سقط فى أ.

(٤) زاد فى أ: به.

(٥) تقدم.

(٦) البيت لجريز فى ديوانه ص (٥٨٠) والدرر (١/٢٨٧) وشرح شواهد المغنى (٢/٨١٧)، وبلا
نسبة فى الخصائص (١/٣٣٦) ولسان العرب (تره)، ومغنى اللبيب (٢/٣٩١)، والمقرب =

اختلفوا فى الرفع والنصب من قوله -جل وعز-: ﴿وَلَا تُكْذِبْ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَتُكُونَ﴾ [٢٧]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي، وعاصم^(١) فى رواية أبى بكر: ﴿وَلَا تُكْذِبْ﴾، ﴿وَتُكُونَ﴾ جميعاً بالرفع.

وقرأ ابن عامر^(٢) وحمة، وعاصم فى رواية حفص: ﴿وَلَا تُكْذِبْ﴾ ﴿وَتُكُونَ﴾ بنصبهما هذه رواية ابن ذكوان عن أصحابه [عن]^(٣) أيوب بن تميم عن ابن عامر. وقال هشام بن عمار عن أصحابه عن ابن عامر: ﴿وَلَا تُكْذِبْ﴾ مرفوعة، ﴿وَتُكُونَ﴾ نصباً.

[قال أبو على]^(٤): من^(٥) قرأ بالرفع جاز فى قراءته وجهان: أحدهما: أن يكون معطوفاً على «نُزِدَ»؛ فيكون قوله: ﴿وَلَا تُكْذِبْ﴾ [«وتكون»]^(٦) داخلاً فى التمنى دخول «نُزِدَ» فيه؛ فعلى هذا: قد تمنى الرد، وألا نكذب، والكون من المؤمنين.

ويحتمل الرفع وجهاً آخر: وهو أن تقطعه من الأول؛ فيكون التقدير على هذا: يا ليتنا نرد ونحن لا نكذب بآيات ربنا، ونكون.

قال سيويه: وهو على قولك: فإننا لا نكذب؛ كما تقول: دعنى ولا أعود، أى:

= (٦٢/١)، وهمع الهوامع (٨٨/١)، (٢٤٧).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٦)، الإعراب للنحاس (٥٤٢/١)، الإملاء للعكبرى (١/١٣٩)، البحر المحيط (١٠٢/٤)، التبيان للطوسى (١١٥/٤)، التيسير للدانى (١٠٢)، تفسير الطبرى (٣١٨/١١)، تفسير القرطبى (٤١٨/٦)، الحجة لابن خالويه (١٣٧، ١٣٨)، الحجة لأبى زرة (٢٤٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٥٥)، الغيث للصفافسى (٢٠٦)، الكشف للقيسى (٤٢٧/١، ٤٢٩)، المجمع للطبرسى (٢٨٨/٢)، تفسير الرازى (٢٨/٤)، النشر لابن الجزرى (٢٥٧/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٦)، الإعراب للنحاس (٥٤٢/١)، الإملاء للعكبرى (١/١٣٩)، البحر المحيط (١٠٢/٤)، التيسير للدانى (١٠٢)، تفسير الطبرى (٣١٨/١١)، تفسير القرطبى (٤٠٨/٦)، الحجة لأبى زرة (٢٤٥)، الكشف للقيسى (٤٢٧/١، ٤٢٩)، تفسير الرازى (٢٨/٤).

(٣) سقط فى أ.

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى أ: فأما من.

(٦) سقط فى ب.

فإني ممن لا يعود، فإنما يسألك الترك، وقد أوجب على نفسه ألا يعود ترك أو لم يترك، ولم يرد أن يسأل: أن يجمع له الترك وألا يعود.

وهذا الوجه الثاني ينبغي أن يكون أبو عمرو ذهب إليه في قراءته جميع ذلك بالرفع، فالأول الذي هو [عطف على] ^(١) الرد داخل في التمني، وقوله: ﴿وَلَا نَكْذِبُ بَيِّنَاتٍ رَبَّنَا﴾ ﴿وَنَكُونُ﴾ - على نحو: دعنى ولا أعود، يخبرون على البتات ألا يكذبوا ويكونوا من المؤمنين؛ لأن أبا عمرو روى عنه أنه استدل على خروجه من التمني بقوله: ﴿وَأَنَّهُمْ لَكَذِبُونَ﴾ [الأنعام: ٢٨] فقال: قوله: ﴿وَأَنَّهُمْ لَكَذِبُونَ﴾ يدل على أنهم أخبروا بذلك عن أنفسهم، ولم يتمنوه؛ لأن التمني لا يقع فيه الكذب، إنما يكون الكذب في الخبر دون التمني.

وأهل النظر يذهبون إلى أن الكذب لا يجوز وقوعه في الآخرة؛ فإذا لم يجز ذلك فيها كان تأويل قوله: ﴿وَأَنَّهُمْ لَكَذِبُونَ﴾. على تقدير: إنهم لكاذبون في الدنيا في تكذيبهم الرسل وإنكارهم البعث، ويكون قوله: ﴿وَأَنَّهُمْ لَكَذِبُونَ﴾ حكاية للحال التي كانوا عليها في الدنيا.

كما أن قوله: ﴿وَكَلَّمَهُمْ بَسِطَ ذِرَاعِيهِ﴾ [الكهف: ١٨] حكاية للحال الماضية، وكما أن قوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٢٤] حكاية للحال الآتية. ولو جاز الكذب في الآخرة لكان ذلك حجة للرفع على الوجه الذي ذكرنا.

وحجة من نصب فقال: ﴿يَلَيَّتُنَا يُرِّدُّ وَلَا نَكْذِبُ﴾

﴿وَنَكُونُ﴾ أنه أدخل ذلك في التمني؛ لأن التمني غير موجب، فهو كاستفهام والأمر والنهي والعرض في انتصاب ما بعد ذلك كله من الأفعال إذا دخلت عليها الفاء على تقدير ذكر مصدر الفعل الأول؛ كأنه في التمثيل: يا ليتنا يكون لنا رد وانتفاء للتكذيب ^(٢)، وكون من المؤمنين.

ومن رفع: ﴿نُرِّدُّ﴾ ﴿وَلَا نَكْذِبُ﴾ ونصب ﴿وَنَكُونُ﴾ [فإن الفعل الثاني من الفعلين المرفوعين] ^(٣) يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون داخلاً في التمني؛ فيكون في المعنى كالنصب.

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: التكذيب.

(٣) بدل ما بين المعقوفين في ب: فإن الموضوع.

والوجه الآخر: أنه يخبر على البتات ألا يكذب رد أو لم يرد. ومن نصب ﴿وَلَا تُكْذِبْ﴾ و﴿وَكُنْ﴾ جعلهما جميعاً داخلين فى المعنى فى التمنى؛ كما أن من رفع ذلك وعطفه على التمنى، كان كذلك.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله: ﴿يَنْقُوتُ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [٣٢] فى خمسة مواضع: فى «الأنعام».

والأعراف: [١٦٩].

ويوسف: [١٠٩].

ويس: [٦٨].

والقصص: [٦٠].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحزمة والكسائى بالياء فى أربعة مواضع، وفى «القصص» بالتاء.

وقرأ نافع ذلك كله بالتاء.

وقرأ عاصم فى رواية حفص ذلك بالتاء إلا قوله فى «يس»: ﴿فِي الْخَلْقِ أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ بالياء.

وروى أبو بكر بن عياش: ذلك كله بالياء إلا قوله فى يوسف ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ فإنه قرأه بالتاء، وفى «القصص» - أيضاً - بالتاء.

وقرأ ابن عامر واحداً بالياء، وسائر ذلك بالتاء، وهو قوله فى «يس»: ﴿تُنَكِّسُهُ فِي الْخَلْقِ أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾.

وكلهم قرأ فى «القصص» بالتاء إلا أبا عمرو فإنه يقرأ بالتاء والياء.

[قال أبو على: ^(١) «العقل» و«الحجا» و«الثهى» كلم مختلفة الألفاظ متقاربة المعانى، قال الأصمعى: بالدهناء خبراء، فالدهناء يقال لها: معقلة. قال أبو على: ونراها سميت: مَعْقَلَةٌ؛ لأنها تمسك الماء، كما يمسك الدواء البطن، فالعقل: الإمساك عن القبيح، وقصر النفس وحبسها على الحسن. والحجا - أيضاً - احتباس وتمكث.

قال: [من الرجز]

فَهُنَّ يَعْكَفُنَ بِهِ إِذَا حَجَا^(١)

روى محمد بن السرى، وأنشد الأصمعى: [من الرجز]

حَيْثُ تَحَجَّى مُطَرَّقٌ بِالْفَالِقِ^(٢)

تحجى: أقام؛ فكأن «الحجا» مصدر كالشع. ومن هذا الباب، الحَجْيَا: للغز؛
تمكث الذى يلقى عليه حتى يستخرجها.

قال أبو زيد: حُجَّ [حُجْيَاك]^(٣)، فالحجيا جاءت مصغرة: كالثُرَيَّا، والحدَيَّا،
ويشبه أن يكون ما حكاه أبو زيد من قولهم: حُجَّ حُجْيَاك، على القلب، تقديره:
فُجَّ، وحذف اللام المقلوبة إلى موضع العين.

وهذا يدل على أن الكلمة لامها واو. وكذلك «الْثُهَى» لا يخلو من أن يكون
مصدرًا كالهدى، أو جمعًا كالظلم.

وقوله -تعالى-: ﴿لَأَوَّلِيَّ الْتَهَى﴾ [طه: ١٢٨] بقوى أنه جمع لإضافة الجمع
إليه، وإن كان المصدر يجوز أن يكون مفردًا فى موضع الجمع^(٤)، وهو فى المعنى
ثبات وحبس.

ومنه التَّهَى والتَّهَى: المكان^(٥) الذى ينتهى إليه الماء فيستتق فيه لتسفله،
ويمنعه ارتفاع ما حوله من أن يسيح ويذهب على وجه الأرض.

ووجه القراءة بالياء فى قوله: ﴿وَلِلْدَارِ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ أنه
قد تقدم ذكر الغيبة وهو قوله: ﴿لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾.

والمعنى: أفلا يعقل الذين يتقون أن الدار الآخرة خير لهم من هذه الدار؛

(١) الرجز للعجاج فى ديوانه (٢٤/٢، ٢٥)، واللسان (سمرج، فترج، عكف، حجا)، وتهذيب
اللغة (٣٢٢/١، ١٣٢/٥)، والتاج (سمرج، فترج، ربض، عكف، حجا)، وجمهرة اللغة
ص (٢٣٩، ١١٣٨)، وديوان الأدب (٨٧/٢)، وكتاب العين (٢٠٥/١، ٢٠٠/٦)،
٢٠٤ ولرؤبة فى اللسان (شمرج)، والتاج (شمرج)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة
ص (١٣٢٣)، ومقاييس اللغة (١٠٨/٤)، ومجمل اللغة (١٠٨/٤)، والمخصص (١٦/٣)،
٦٧/١٢.

(٢) ينظر اللسان: (حجا، فلق).

(٣) سقط فى ب.

(٤) فى أ: الجمع.

(٥) فى أ: للمكان.

[فيعملوا لما ينالون]^(١) به الدرجة الرفيعة والنعيم الدائم^(٢)؛ فلا يفترون في طلب ما يوصل إلى ذلك.

وفى «الأعراف»: ﴿وَإِنْ يَأْتِيهِمْ عَرَضٌ مِثْلُهُ يَأْخُذُوهُ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ وَالِدَارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ [الآية: ١٦٩] [أفلا يعقل]^(٣) هؤلاء الذين ارتكبوا المحارم في أخذ عرض هذا الأدنى، وأخذ مثله، مع [أنهم]^(٤) أخذ الميثاق عليهم في كتابهم، ومعرفتهم له بدرسهم ما في كتابهم. ألا يقولوا على الله إلا الحق ولا^(٥) يستحلوا ما حرم عليهم من تناول أموال غيرهم المحظورة عليهم، وفى يوسف: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ [الآية: ١٠٩]، محمول على الغيبة التى^(٦) قبله فى قوله: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [أى: ^(٧)] أفلا يعقلون أن من تقدمك من الرسل كانوا رجالاً، ولم يكونوا ملائكة؛ فلا يقترحوا إنزال الملائكة فى قولهم: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٨]، وقولهم: ﴿لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَكُكَةُ﴾ [الفرقان: ٢١] وليعتبروا^(٨) بما فيه عاقبة من كان قبلهم فيما نزل من ضروب العذاب؟!

وجه القراءة فى «القصص» بالتاء، أن قبله خطاباً، وهو قوله - تعالى - : ﴿وَمَا أَوْتِشْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَمَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّهَا وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [القصص: ٦٠] أى: أفلا تعقلون؛ فتعملوا بما تستحقون به المنزلة فى التى هى خير وأبقى، ولا تركنوا إلى العاجلة التى تفنى ولا تبقى؟!

وقراءة نافع ذلك كله بالتاء، أنه يصلح أن يوجه الخطاب فى ذلك كله إلى الذين خطبوا بذلك.

(١) فى ب: فعلموا لما ينالوا.

(٢) فى ب: والنعيم الدائمة.

(٣) سقط فى ب.

(٤) سقط فى ب.

(٥) فى ب: فلا.

(٦) فى أ: الذى.

(٧) سقط فى ب.

(٨) فى أ: ويعتبروا.

ويجوز أن يراد الغيب والمخاطبون، فيغلب الخطاب، وهكذا وجه رواية حفص عن عاصم في قراءته ذلك كله بالتاء، وقراءته في «يس» بالياء: ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ [الآية: ٦٨] وجهه أن يحمله على أن فاعل «يعقلون» من تقدم ذكره من الغيب في قوله: ﴿وَمَنْ نُعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِي الْخَلْقِ﴾ [يس: ٦٨] أفلا يعقل من نعمه أنه يصير إلى حالة لا يقدر فيها أن يعمل ما يعمل قبل الضعف للسن؛ فيقدم قبل ذلك من القرب والأعمال الصالحة ما يرفع له، ويدخر ويجازى عليه الجزاء الأوفى؟! ورواية أبي بكر بن عياش ذلك كله بالياء، إلا قوله في يوسف: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [١٠٩] أى: أفلا تعقلون أيها المخاطبون أن ذلك خير؟! أو على: قل لهم: أفلا تعقلون؟! وفي «القصص» -أيضا- بالتاء؛ فهذا لأن قبله خطابا، وقد تقدم ذكر ذلك. وقراءة ابن عامر من ذلك واحداً بالياء، وسائر ذلك بالتاء، فوجه التاء قد ذكر.

وأما وجه الياء في قوله: ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ فللغية التي قبل، وهو قوله: ﴿وَمَنْ نُعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِي الْخَلْقِ﴾ [يس: ٦٨]، وجاء «يعقلون» على معنى «من»؛ لأن معناها الكثرة، وجاء في قوله: ﴿نُعَمِّرْهُ﴾ و﴿نُنَكِّسْهُ﴾ على لفظ «من»، ولو جاء على معناها لكان حسناً أيضاً.

ومثل ذلك في المعنى قوله: ﴿وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِدُّ إِلَى أَرْزَاقٍ الْعُمُرِ﴾ [النحل: ٧٠]، وقوله: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ [التين: ٥]. وقراءة أبي عمرو في «القصص» بالياء والتاء، وتخيره في ذلك: فوجه التاء أبين للخطاب الذي قبله، وهو قوله: ﴿وَمَا أُوْتِشِرَ... أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾، والياء على قوله: أفلا يعقل المميزون ذلك؟! أراد: أفلا يعقل المخاطبون بذلك أن هذا هكذا. قال:

وكلهم قرأ: ﴿وَلَلْدَارُ الْآخِرَةُ﴾ [٣٢] بلامين ورفع «الآخرة».

غير ابن عامر فإنه قرأ: ﴿وَلَلْدَارُ الْآخِرَةُ﴾ بلام واحدة وخفض الآخرة. الحجة لقراءتهم قوله: ﴿وَلِلَّاتِ الدَّارِ الْآخِرَةِ لِهِيَ الْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، وقوله: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ﴾ [القصص: ٨٣]؛ ف «الآخرة» صفة ل «الدار»، وإذا كانت صفة لها وجب أن يجرى عليها في الإعراب، ولا يضاف إليها. والدليل على كونها صفة للدار، قوله: ﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى﴾

[الضحى: ٤]؛ فقد علمت بإقامتها مقامها أنها هي، وليس غيرها؛ فيستقيم أن يضاف إليها^(١).

ووجه قول ابن عامر أنه لم يجعل «الآخرة» صفة للدار، ولكنه أضاف «الآخرة» إلى «الدار»؛ فلا تكون «الآخرة» على هذا صفة لـ «الدار»؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه، ولكنه جعلها صفة لـ «الساعة»؛ فكأنه قال: ولدار الساعة الآخرة، وجاز وصف الساعة بـ «الآخرة»؛ كما وصف اليوم بـ «الآخر» في قوله: ﴿وَأَرْجُوا أَلْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [العنكبوت: ٣٦]، وحسن إضافة «الدار» إلى «الآخرة» ولم يقبح من حيث استقبلت إقامة الصفة مقام الموصوف؛ لأن «الآخرة» صارت كالأبطح^(٢) والأبرق^(٣).

ألا ترى أنه قد جاء: ﴿وَلِلْآخِرَةِ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى﴾؟! فاستعملت استعمال الأسماء

(١) و «خير» يجوز أن يكون للتفضيل، وحذف المفضل عليه، للعلم به، أى: خير من الحياة الدنيا، ويجوز أن يكون لمجرد الوصف بالخيرية كقوله تعالى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا﴾، و «للذين يتقون» متعلق بمحذوف؛ لأنه صفة لـ «خير»، والذي ينبغي أو يتعين أن تكون اللام للبيان، أى: أعنى للذين، وكذا كل ما جاء من نحوه، نحو: ﴿خير لك من الأولى﴾.

ينظر: الدر المصون (٤٦/٣).

(٢) البطيحة والبطحاء والأبطح-ذكرها الجوهري وغيره-: مسيل واسع فيه دقاق الحصى. وعن ابن سيدة قيل: بطحاء الوادى: تراب لين مما جرتة السيول. وقال ابن الأثير: بطحاء الوادى وأبطح: حصاة اللين فى بطن المسيل ومنه الحديث: أنه «ﷺ صلى بالأبطح» يعنى: أبطح مكة، قال: وهو مسيل واديه. ينظر: الصحاح والمحكم (بطح)، تاج العروس (٦/٣١٤). (٣) الأبرق: غلظ فيه حجارة ورمل وطين مختلطة، وقال ابن الإعرابى: الأبرق: الجبل مخلوطاً برمل، وهى البرقة. وفى العباب والصحاح: الأبرق: الجبل الذى فيه لونان. ينظر: تاج العروس (٤٤/٢٥).

وقال سيوبه: فإن قال قائل: أصرف هذا لأنى أقول: أداهم وأراقم فأنت تقول: الأبطح والأباطح، وأجارغ، وأبارق وإنما الأبرق صفة. وإنما قيل: أبرق؛ لأن فيه حمرة وبياضاً وسواداً كما قالوا: تيس أبرق، حين كان فيه سواد وبياض. وكذلك «الأبطح» إنما هو المكان المنبطح من الوادى، وكذلك الأجرغ إنما هو المكان المستوى من الرمل المتمكن. ويقال: مكان جرغ. ولكن الصفة ربما كثرت فى كلامهم واستعملت وأوقعت مواقع الأسماء حتى يستغنوا بها عن الأسماء، كما يقولون: الأبعث، فهو صفة جعل اسماً، وإنما هو لون. ومما يقوى أنه صفة قولهم: بطحاء، وجرعاء، وبرقاء، فجاء مؤنثه كمؤنث «أخمر».

ينظر: الكتاب (٣/٢٠١، ٢٠٢).

ولم تكن مثل الصفات التي لم تستعمل استعمال الأسماء، ومثل «الآخرة» في أنها استعملت استعمال الأسماء قولهم: «الدنيا»؛ لما استعملت استعمال الأسماء^(١) حسن ألا تلحق لام التعريف في نحو قوله: [من الرجز] في سَعَى دُنْيَا طَالَمَا قَدْ مَدَّتْ^(٢)

اختلفوا في التخفيف والتشديد من قوله -تعالى-: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَكَ﴾ [٣٣]: فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحزمة وعاصم^(٣) وابن عامر: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَكَ﴾ مشددة.

وقرأ نافع والكسائي^(٤): ﴿يَكْذِبُونَكَ﴾ مخففة^(٥). يجوز أن يكون المعنى في من ثقل فقال: «يَكْذِبُونَكَ»-: قلت له: كذبت، مثل: زنيته وفَسَقته، نسبته إلى الزنا والفسق، و«فعلت» في هذا المعنى قد جاء في غير شيء نحو: خطأته [أي]^(٦)، نسبته إلى الخطأ، وسَقَيْته، ورعَيْته، قلت له: سقاك الله، ورعاك الله، وقد جاء في هذا المعنى «أفعلته» قالوا: أسقيته، قلت له: سقاك الله.

قال: [من الطويل]

وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبْثُهُ تَكَلَّمْنِي أَخْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ^(٧)

(١) في أ: الآخرة.

(٢) تقدم.

(٣) في أ: عاصم وحزمة.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٧)، الإعراب للنحاس (٥٤٤/١)، الإملاء للعكبري (١/١٣٩)، البحر المحيط (١١١/٤)، التبيان للطوسي (١٢٧/٤)، التيسير للداني (١٠٢)، تفسير الطبري (٣٣٠/١١)، تفسير القرطبي (٤١٥/٦)، الحجة لابن خالويه (١٣٨)، الحجة لأبي زرعة (٢٤٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٥٧)، الكشف للزمخشري (١٠/٢)، الكشف للقيسي (٤٣٠/١، ٤٣١)، المجمع للطبرسي (٢٩٣/٢)، المعاني للفراء (٣٣١/١)، النشر لابن الجزري (٢٥٨/٢).

(٥) في ب: خفيفة.

(٦) سقط في ب.

(٧) البيت لدى الرمة في ديوانه ص (٨٢١)، وأدب الكاتب ص (٤٦٢)، والدرر (١٥٥/٢)، وشرح أبيات سيويه (٣٦٤/٢)، وشرح التصريح (٢٠٤/١)، وشرح شافية ابن الحاجب (٩١/١، ٩٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٥٨٣)، وشرح شواهد الشافية ص (٤١)، والكتاب (٥٩/٤)، ولسان العرب (سقى، شكا)، والمقاصد النحوية (١٧٦/٢)،

فيجوز على هذا أن يكون معنى القراءتين واحدًا وإن اختلف اللفظان، إلا أن «فعلت» إذا أراد أن ينسبه إلى أمر أكثر من «أفعلت».

ويؤكد أن القراءتين بمعنى، أنهم قالوا: قللت وكثرت، وأقللت وأكثر - بمعنى، حكاة سيويه.

ومعنى ﴿لَا يُكْذِبُونَكَ﴾: لا يقدرُونَ أن ينسبوك إلى الكذب فيما أخبرت به مما جاء في كتبهم.

ويجوز ﴿لَا يُكْذِبُونَكَ﴾: لا يصادفونك كاذبًا^(١)؛ كما تقول: أحمده، إذا أصبته محمودًا؛ لأنهم يعرفونك بالصدق والأمانة؛ ولذلك سمى الأمين.

قال أبو طالب: [من الكامل]

إِنَّ ابْنَ أَمِيَّةَ الْأَمِينِ مُحَمَّدًا (٢)

﴿وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِعَايَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣] أى: يجحدون بألستهم ما يعلمونه يقينًا؛ لعنادهم، وما يؤثرونه من ترك الانقياد للحق، وقد قال فى صفة قوم: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤].

ويدل على [أن]^(٣) ﴿يُكْذِبُونَكَ﴾ - فى قول من خفف-: [ينسبونك إلى الكذب]^(٤) قول الشاعر: [من الطويل]

فَطَائِفَةٌ قَدْ أَكْفَرْتَنِي بِحُبِّكُمْ وَطَائِفَةٌ قَالُوا مُسِيءٌ وَمُذْنِبٌ^(٥)
أى: قد نسبته إلى الكفر.

قال أحمد بن يحيى: كان الكسائي يحكى عن العرب: أكذبت الرجل؛ إذا أخبرت أنه جاء بكذب، وكذبت: إذا أخبرت أنه كذاب، فقوله: أكذبت: إذا أخبرت

= والممتع فى التصريف ص(١٨٧)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣٠٧/١)، وشرح الأشموني (١٣٠/١)، والصاحبي فى فقه اللغة ص(٢٢٦)، وجمع الهوامع (١٣١/١).

(١) قال: الجوهري فى صحاحه-نقلا عن ثعلب- «أكذبه»، و«كذبه» بمعنى، وقد يكون أكذبه بمعنى: بين كذبه، وقد يكون بمعنى حمله على الكذب، وبمعنى: وجده كاذبًا. ينظر: الصحاح (كذب).

(٢) تقدم.

(٣) سقط فى ب.

(٤) سقط فى ب.

(٥) البيت للكميته فى شرح هاشميات الكميته ص(٥٣)، واللسان (خبث)، والتاج (خبث). ويروى: «أكفروني» بدل «أكفرتني».

أنه جاء بكذب كقولهم: أكفرت؛ إذا نسبوه إلى الكفر، وكذّبه: أخبرته: أخبرته أنه كذاب، مثل: فسقته؛ إذا أخبرته أنه فاسق.

قرأ نافع وحده^(١): ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لِيُخْزِنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾ [٣٣] بضم الياء وكسر الزاي.

وقرأ الباقر: ﴿لِيُخْزِنُكَ﴾ بفتح الياء وضم الزاي.

يقال: حَزَنَ يَحْزَنُ حُزْنًا وَحَزْنًا، قال: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾ [النمل: ٧٠]، ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢].

قال سيبويه: قالوا: حزن الرجل وحزنته، قال: وزعم الخليل أنك حيث قلت: حزنته، لم ترد أن تقول: جعلته حزينا، كما أنك حيث قلت: أدخلته، أردت: جعلته داخلا؛ ولكنك أردت أن تقول: جعلت فيه حزنا؛ كما قلت: كحلته: جعلت فيه كحلا. ودهنته: جعلت فيه دهنا، ولم ترد بـ «فعلته» ههنا. تغيير قوله: حَزَنَ، ولو أردت ذلك لقلت: أحزنته.

ومثل ذلك: شَتَرَ الرجلُ، و: شَتَرْتُ عينه^(٢)؛ فإذا أردت تغيير «شَتَرَ الرجلُ»، قلت: «أَشَتَرْتُ» كما تقول: «فَزَعَ، وَأَفَزَعْتُهُ». انتهى كلام سيبويه.

«فَعِلَ وَفَعَلْتُهُ» جاء في حروف، واستعمال «حزنته» أكثر من «أحزنته»، فإلى كثرة الاستعمال ذهب عامة القراء، و: ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنَّ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: ١٣]. وحجة نافع^(٣) أنه أراد تغيير «حَزَنَ» فنقله بالهمز.

وقال الخليل: إذا أردت تغيير «حَزَنَ» قلت: أحزنته فدل هذا من قوله على أن «أحزنته» مستعمل وإن كان «حزنته» أكثر في الاستعمال.

ويقوى قوله: أن أبا زيد حكى في كتاب «خبأة»: أحزنتني الأمر إحزانًا، وهو يُخْزِنُنِي، ضموا الياء.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٧)، التبيان للطوسي (٤/١٢٧)، الحجة لابن خالويه (١٣٨)، الحجة لأبي زرعة (٢٤٦)، السبعة لابن مجاهد (٢٥٧) الغيث للصفاقسي (٢٠٧)، الكشف للزمخشري (٢/١٠)، المجمع للطبرسي (٢/٢٩٣)، تفسير الرازي (٤/٣٤)، النشر لابن الجزري (٢/٢٤٤، ٢٥٧).

(٢) يقال: شتريت عينه، فهو أشتر وهى شتراء وتجمع على: شتر وهو انقلاب فى جفن العين. ينظر: اللسان (شتر).

(٣) فى أ: وحجة أخرى.

وقال سيبويه: قال بعض العرب: «أَفْتَنْتُ الرجل، وأَحْزَنْتُهُ، وَأَرْجَعْتُهُ، وَأَعْوَزْتُ عِيْنَهُ» أرادوا: جعلته حزينًا وفاتئًا، فغيروا ذلك كما فعلوا بالباب الأول.
اختلفوا في الهمز وتركه، وإثبات الألف من غير همز من قوله -تعالى-:
﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ [٤٦]، و ﴿أَرَأَيْتَكُمْ﴾ [٤٠] و ﴿أَرَأَيْتَ﴾ [الكهف: ٦٣]:
فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وابن عامر وحمة: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ و ﴿أَرَأَيْتَكُمْ﴾
و ﴿أَرَأَيْتَ﴾ [بألف^(١)] في كل القرآن بالهمز.
وقرأ نافع ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ و ﴿أَرَأَيْتَكُمْ﴾ و ﴿أَرَأَيْتَ﴾ بألف في كل القرآن من غير همز
على مقدار ذوق الهمز^(٢).
وقرأ الكسائي: ﴿أَرَيْتُمْ﴾ و ﴿أَرَيْتَكُمْ﴾ و ﴿أَرَيْتَ﴾ و ﴿أَرَيْتَكَ﴾ بغير همز
ولا ألف^(٣).

قال أبو علي: من قال: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ و ﴿أَرَأَيْتَكُمْ﴾ -فهمز وحقق الهمز- فوجه قوله
بين؛ لأنه «فَعَلْتُ» من الرؤية، فالهمزة عين الفعل.
وقوله: قرأ نافع بألف في كل القرآن من غير همز على مقدار ذوق الهمز، يريد:
أن نافعًا كان يجعل الهمزة بين بين، وقياسها إذا خففت أن تجعل بين بين، [أي^(٤)]:
بين الهمزة والألف، فهذا التخفيف على قياس التحقيق.
وأما قول الكسائي: ﴿أَرَيْتُمْ﴾ و ﴿أَرَيْتَ﴾، فإنه حذف الهمزة حذفًا على غير
التخفيف؛ ألا ترى أن التخفيف القياسي فيها أن تجعل بين بين، كما قرأ نافع؟! وهذا
حذف للتخفيف، كما قالوا: «ويلمه»، وكما أنشده أحمد بن يحيى: [من الرجز]
إِنْ لَمْ أَقَاتِلْ فَأَلْبِسُونِي بُرْقَعًا^(٥)
وكقول^(٦) أبي الأسود: [من الكامل]

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: التيسير (١٠٢)، الكشف (٤٣١/١)، السبعة (٢٥٧).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٨)، الإعراب (٥٤٧/١)، البحر المحيط (١٢٥/٤)، التبيان

(٤/١٤١)، التيسير (١٠٢)، الحجة لابن خالويه (١٣٩)، الحجة لأبي زرعة (٢٥٠)،

الكشف (٤٣١/١).

(٤) سقط في أ.

(٥) تقدم.

(٦) في أ: وقول.

يَا بَا الْمُغْيِرَةِ رَبِّ أَمْرِ مُغْضِلٍ ...
ولو كان ذلك كله على التخفيف القياسى لكانت بين بين ولم تحذف، وقد زعموا
أن عيسى كذلك كان يقرؤها على الحذف.

ومما يقوى ذلك من استعمالهم، قول الشاعر: [من الوافر]
فَمَنْ رَا مِثْلَ مَعْدَانِ بْنِ لَيْلَى إِذَا مَا النَّسْعُ طَالَ عَلَى الْمَطِيهِ^(٢)
فهذا على أنه قلب الهمزة ألفًا كما قلبها في قوله: [من الكامل]
... لا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ^(٣)
فاجتمعت مع المتقلبة من اللام؛ فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين، فهذا يقوى
قول عيسى والكسائي.

ومما جاء على ذلك قول الراجز: [من الرجز]
أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودَا
مُرْجَلًا وَيَلْبَسُ الْبُرُودَا^(٤)

وأما القول في: «أرأيتك زيدًا ما فعل» وفتح التاء في جميع الأحوال، فالقول في
ذلك أن الكاف في «أرأيتك» لا تخلو من أن تكون للخطاب مجردًا ومعنى الاسم
مخلوع منه^(٥)، أو يكون دالًّا عليه^(٦) مع دلالة على الخطاب فالدليل على أنه
للخطاب مجردًا من علامة الاسم أنه إن^(٧) كان اسمًا لوجب أن يكون الاسم الذى
بعده في نحو قوله: «أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ» [الإسراء: ٦٢] وقولهم:

- (١) تقدم.
- (٢) البيت بلا نسبة في اللسان (رأى). ويروى: «يحيى» بدل «ليلى».
- (٣) تقدم.
- (٤) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٧٣، وشرح التصريح (٤٢/١)، والمقاصد النحوية (١/١١٨، ٦٤٨/٣)، ولرجل من هذيل في حاشية يس (٤٢/١)، وخزانة الأدب (٥/٦)، والدرر (١٧٦/٥)، وشرح شواهد المغنى (٧٥٨/٢)، ولرؤية أو لرجل من هذيل في خزانة الأدب (٤٢٠/١١)، وبلا نسبة في اللسان (رأى)، والأشباه والنظائر (٢٤٢/٣)، وأوضح المسالك (٢٤/١)، والجنى الدانى ص (١٤١)، والخصائص (١٣٦/١)، وسر صناعة الإعراب (٤٤٧/٢)، وشرح الأشمونى (١٦/١)، والمحتسب (١٩٣/١)، ومغنى اللبيب (٣٣٦/١)، وجمع الهوامع (٧٩/٢).

- (٥) في أ: منها.
- (٦) في أ: أو تكون دالة على الاسم.
- (٧) في ب: لو.

«أرأيتك زيدًا ما صنع» لو كان الكاف اسمًا ولم يكن حرفًا للخطاب لوجب أن يكون الاسم الذي بعده الكاف: الكاف في المعنى.

ألا ترى أن «أرأيت» يتعدى إلى مفعولين يكون الأول منهما هو الثاني في المعنى، وفي كون المفعول الذي بعده ليس الكاف وإنما هو غيره، دلالة على أنه ليس باسم، وإذا لم يكن اسمًا كان حرفًا للخطاب مجردًا من معنى الاسم؛ كما أن الكاف في «ذلك» و«هنالك» و«أبصرك زيدًا» للخطاب، وكما أن التاء في «أنت» كذلك؛ فإذا ثبت أنه للخطاب معرى من معنى الاسم^(١) ثبت أن التاء لا يجوز أن تكون فيه بمعنى الخطاب؟!!

ألا ترى أنه لا ينبغي أن تلحق الكلمة علامتان للخطاب، كما لا تلحقها علامتان للتأنيث، ولا علامتان للاستفهام؟!!

فلما لم يجز ذلك أفردت التاء في جميع الأحوال لما كان الفعل لا بد له من فاعل، وجعل في جميع الأحوال على لفظ واحد؛ لأن ما يلحق الكاف من معنى الخطاب يبين الفاعلين فيخصص التأنيث من التذكير، والتثنية من الجمع.

ولو لحقت علامة التأنيث والجمع التاء لاجتمعت علامتان للخطاب؛ مما يلحق التاء وما يلحق الكاف.

فلما كان ذلك يؤدي إلى ما لا نظير له رفض وأجرى على ما عليه سائر كلامهم من هذا النحو.

وكلهم قرأ: ﴿يُهْ أَنْظَرُ﴾ بكسر الهاء؛ إلا أن المسيبي روى عن أبيه عن نافع: ﴿يُهْ أَنْظَرُ﴾ برفع الهاء^(٢)، وكذلك أبو قررة عن نافع - أيضًا - ولم يروه عن نافع غيرهما. من قال: ﴿يُهْ أَنْظَرُ﴾ حذف الياء التي تلحق الهاء في نحو «بهى عيب»؛ لالتقاء الساكنين؛ وهما الياء والفاء من «انظر».

ومن قال: ﴿يُهْ أَنْظَرُ﴾ فهو على قول من قال: ﴿فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ﴾ [القصص: ٨١]، فحذف الواو لالتقاء الساكنين؛ كما حذف الياء من «بهى» لذلك؛ فصار: ﴿يُهْ أَنْظَرُ﴾ ومما يحسن هذا الوجه أن الضمة فيه مثل الضمة في: ﴿أَنْ﴾

(١) في أ: الأسماء.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٨)، الإعراب (٥٤٨/١)، البحر المحيط (١٣٢/٤)، التبيان (١٤٩/٤)، السبعة (٢٥٨)، تفسير الرازي (٤٦/٤)، تفسير القرطبي (٤٢٨/٦).

اقتلوا﴾ [النساء: ٦٦]، ﴿أَوْ انْقِصْ﴾ [المزمل: ٣] ونحو ذلك.

وأما قوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَنَّمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ﴾ ثم قال: ﴿يَأْتِيَكُمْ بِهِ﴾ [الأنعام: ٤٦]، فقال أبو الحسن: هو على السمع أو على ما أخذ منكم.

اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿أَنْتُمْ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا يَجْهَلُكُمْ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنْتُمْ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [٥٤]:
فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿إِنَّهُ مَنْ عَمِلَ... فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ مكسورة الألف فيهما^(١).

وقرأ عاصم وابن عامر: ﴿أَنْتُمْ مَنْ عَمِلَ... فَأَنْتُمْ﴾ بفتح الألف فيهما.
وقرأ نافع: ﴿الرَّحْمَةُ أَنْتُمْ﴾ بفتح الألف ﴿فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ مكسوراً^(٢).
من كسر فقال: ﴿الرحمة إنه من عمل منكم﴾ جعله تفسيراً لـ «الرحمة»؛ كما أن قوله: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٩] تفسير للوعد.
فأما كسر «إن» من قوله: ﴿فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾؛ فلأن ما بعد الفاء حكمه الابتداء، ومن ثم حمل قوله: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْقُصُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥] على إرادة المبتدأ بعد الفاء وحذفه.

وأما من فتح «أن» في قوله: ﴿أَنْتُمْ﴾ فإنه جعل «أن» الأولى بدلاً من «الرحمة» كأنه: كتب ربكم على نفسه أنه من عمل منكم.
وأما فتحها بعد الفاء [من قوله: (٣)] ﴿فَأَنْتُمْ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ فعلى أنه أضمر له خبراً تقديره: فله أنه غفور رحيم، أي: فله غفرانه.
أو أضمر مبتدأ يكون «أن» خبره؛ كأنه: فأمره أنه غفور رحيم.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٨)، الإعراب (١/٥٥٠)، الإملاء (١/١٤٢)، البحر المحيط (٤/١٤١)، التبيان (٤/١٥٨)، التيسير (١٠٢)، السبعة (٢٥٨)، الغيث (٢٠٧)، الحجة لأبي زرة (٢٥٣)، المعاني للأخفش (٢/٢٧٥)، المعاني للفراء (١/٣٣٦)، النشر لابن الجزري (٢/٢٥٨).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٨)، البحر المحيط (٤/١٤١)، التبيان (٤/١٥٨)، التيسير (١٠٢)، تفسير الطبري (١١/٣٩٢)، الحجة لأبي زرة (٢٥٢)، السبعة (٢٥٨)، المجمع (٢/٣٠٧).

(٣) سقط في أ.

وعلى هذا التقدير يكون الفتح فى قول من فتح: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُمْ مِنْ يُحَادِدِ اللَّهِ
وَرَسُولُهُ فَأَبَى لَهُمْ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة: ٦٣].

تقديره: فله أن له نار جهنم. إلا أن إضماره ههنا أحسن؛ لأن ذكره قد جرى فى
صلة «أن»، وإن شئت قدرت: فأمره أن له نار جهنم؛ فيكون خبر هذا المبتدأ
المضمر. ومثل البديل فى هذا قوله: ﴿وَإِذْ يَعِدُّكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾
[الأنفال: ٧] المعنى: وإذ يعدكم الله كون إحدى الطائفتين، [و] مثل قوله: ﴿وَمَا
أَسْنَيْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾ [الكهف: ٦٣].

ومن ذهب فى هذه الآية إلى أن «أن» التى بعد الفاء تكرير من الأولى، لم يستقم
قوله؛ وذلك أن «من» لا تخلو من أن تكون للجزاء الجازم الذى اللفظ عليه، أو
تكون موصولة.

ولا يجوز أن يقدر التكرير مع الموصولة، ولو كانت موصولة لبقى المبتدأ بلا
خبر، ولا يجوز أن يكون ذلك فى الجزاء الجازم؛ لأن الشرط يبقى بلا جزاء، فإذا
لم يجز ذلك ثبت أنه على ما ذكرنا.

على أن ثبات الفاء فى قوله: ﴿فَأَبَى لَهُمْ﴾ يمنع من أن يكون بدلاً.
ألا ترى أنه لا يكون بين البديل والمبدل منه الفاء العاطفة ولا التى للجزاء؟!
فإن قلت: إنها زائدة -بقى الشرط بلا جزاء؛ فلا يجوز إذا تقدير زيادتها ههنا،
وإن جاءت زائدة فى غير هذا الموضع.

وأما قراءة نافع «كتب.. أنه.. فإنه» فالقول فيها: أنه أبدل من «الرحمة»
واستأنف ما بعد الفاء.

قال سيبويه: بلغنا أن الأعرج قرأ: ﴿أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ
بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤].

قال: ونظيره البيت الذى أنشدتك.

يعنى بالبيت الذى أنشده، قول ابن مقبل: [من الطويل]

وَعِلْمِي بِأَسْدَامِ الْمِيَاهِ فَلَمْ تَزَلْ قَلَائِصُ تُخْدِي فِي طَرِيقِ طَلَائِحِ
وَأَنْنِي إِذَا مَلَّتْ رِكَابِي مُنَاخَهَا فَإِنِّي عَلَى حَظِّي مِنَ الْأَمْرِ جَامِحٌ^(١)

(١) ينظر: ديوانه ص (٤٥، ٤٦)، وشرح أبيات سيبويه (١١٦/٢)، والكتاب (١٣٤/٣).

يريد أن قوله: **وَأَنْتَى إِذَا مَلَئَتْ رِكَابِي**، محمول على ما قبله؛ كما أن قوله: **﴿أَنْتُمْ مِّنْ عَمَلٍ﴾** محمول على ما قبله. وما بعده من قوله: **فَإِنِّي عَلَى حَظٍّ مِّنَ الْأَمْرِ**، مستأنف؛ كما أن قوله **﴿فَإِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾** مستأنف به منقطع مما قبله. اختلفوا في الياء والتاء، والرفع والنصب من قوله -جل وعز-: **﴿وَلَتَسْتَبِينَ سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ﴾** [٥٥]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: **﴿وَلَتَسْتَبِينَ﴾** بالتاء **﴿سَبِيلُ﴾** رفعاً. وقرأ نافع **﴿وَلَتَسْتَبِينَ﴾** بالتاء [أيضاً]^(١) **﴿سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ﴾** نصباً^(٢). وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة والكسائي: **﴿وَلَيْسَتَيْنِ﴾** بالياء **﴿سَبِيلُ﴾** رفعاً.

حفص عن عاصم مثل أبي عمرو^(٣).

وجه قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر: **﴿وَلَتَسْتَبِينَ سَبِيلُ﴾** رفعاً، أنهم جعلوا «السبيل» فاعل «الاستبانة»، وأنت «السبيل» كما قال: **﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾** [يوسف: ١٠٨]، وقد ذكر «السبيل» أيضاً في قوله: **﴿وَأَن يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾** [الأعراف: ١٤٦]؛ فالسبيل على هذا فاعل الاستبانة.

قال سيبويه: استبان الشيء واستبنته.

وقراءة نافع: **﴿وَلَتَسْتَبِينَ سَبِيلُ﴾** التاء فيها^(٤) ليس على ما تقدم؛ ولكنها لك أيها المخاطب، ففي الفعل ضمير المخاطب، والفعل في القراءة الأولى^(٥) فارغ لا ضمير فيه، والتاء تؤذن بأن الفاعل المسند إلى الفعل مؤنث. ومثل هذا في أن «تفعل» يحتمل الأمرين: الخطاب، والتأنيث.

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٩)، الإملاء (١٤٢/١)، البحر المحيط (١٤١/٤)، السبعة (٢٥٨)، الغيث (٢٠٨)، الحجة لأبي زرة (٣٥٣).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٩)، التبيان (١٦٢/٤)، التيسير (١٠٣)، تفسير الطبري (١١/٣٩٥)، الحجة لابن خالويه (١٤٠)، السبعة (٢٥٨)، الغيث (٢٠٨).

(٤) في أ: فيه.

(٥) في أ: الأخرى.

قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا بَأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥٤] أى: يومئذ تحدث الأرض، يريد: أهل الأرض. ويكون: تحدث أنت أيها الإنسان.

فأما قول الهذلي: [من الطويل]

رَجَزَتْ لَهَا طَيْرَ الشَّمَالِ فَإِنْ تَكُنْ هَوَاكَ الَّذِي تَهْوَىٰ يُصَبِّكَ اجْتِنَابُهَا^(١)
فالفعل للغائبة؛ على حد قولك: هند تهوى كذا.

وقول الأعشى: [من الطويل]

فَأَلَيْتُ لَا أَزِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ وَلَا مِنْ حَقَى حَتَّىٰ تُتْلَقَىٰ مُحَمَّداً^(٢)
يكون «تُلَاقَى» فيه مرة للخطاب، وأخرى^(٣) للغيبة: فالخطاب على أن تكون
الياء^(٤) فى «تُلَاقَى» ضمير المؤنث على الرجوع من الغيبة إلى الخطاب، كقوله -
تعالى -: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، ثم قال ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٢، ٥].

وأما الغيبة فإنه على حد قولك: هند تفعل، إلا أنه أسكن الياء للضرورة.

كما قال: [من الرجز]

سَوَىٰ مَسَاجِيهِنَّ تَقْطِيطُ الْحَقِّقِ^(٥)

فالتاء من قراءة نافع للخطاب دون التأنيث على قولك: استبنت الشيء.

وقراءة^(٦) حمزة والكسائي: ﴿وَلَيْسَتَيْنِ﴾ بالياء، ﴿سَبِيلُ﴾ رفعا، فالفعل على هذا
مسند إلى «السبيل»، إلا أنه ذكر السبيل على قوله: ﴿يَتَخَذُوهُ سَبِيلًا﴾ والمعنى:
وليسيتين سبيل المجرمين وسبيل المؤمنين؛ فحذف لأن ذكر أحد السبيلين يدل على
الآخر، ومثله: ﴿سَرَبِيلٌ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] ولم يذكر البرد؛ لدلالة
الفحوى عليه.

(١) ينظر: شرح أشعار الهذليين ص(٤٢)، ولسان العرب (طير)، (شمل)، (هوا)، وتاج
العروس (هوى)، وللهمذلي فى جمهرة اللغة ص(٢٧٢).

(٢) تقدم.

(٣) فى أ: مرة.

(٤) فى ب: التاء.

(٥) الرجز لرؤبة فى ديوانه ص(١٠٦)، وسمط اللآلى ص(٣٢٢)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٢٩٢)،
والكتاب (٣/٣٠٦)، ولسان العرب (قطط)، والمحتسب (١/١٢٦)، (٢٩٠)،
والمنصف (٢/١١٤)، وبلا نسبة فى شرح المفصل (١٠/١٠٣)، ولسان العرب (سحى)،
وما ينصرف وما لا ينصرف ص(١٠٩)، والمقتضب (٤/٢٢٢).

(٦) فى أ: وقراً.

قرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿خُفْيَةً﴾ [٦٣] بكسر الخاء ههنا^(١).
وفى «الأعراف» عند قوله: ﴿ادعوا ربكم تضرعاً وخُفْيَةً﴾ [٥٥].
وقرأ الباقر: ﴿خُفْيَةً﴾ بضم الخاء ههنا وفى «الأعراف».
وروى حفص عن عاصم: ﴿خُفْيَةً﴾ بضم الخاء - أيضاً - فى الموضعين.
قال أبو عبيدة: خُفْيَةٌ: تخفون فى أنفسكم. وحكى غيره: خُفْيَةٌ وخُفْيَةٌ، وهما لغتان.

وروى عن الحسن: التضرع: العلانية، والخفية بالنية.
وأما قوله - تعالى -: ﴿تَضَرَّعًا وَخُفْيَةً﴾ ف: «خُفْيَةٌ»: «فِعْلَةٌ من «الخوف»، وانقلبت الواو؛ للكسرة، والمعنى: ادعوا خائفين وجلين.
قال: [من المتقارب]

فَلَا تَفْعُدَنَّ عَلَى زَخَّةٍ وَتَضْمِرَ فِي الْقَلْبِ وَجَدًا وَخِيفًا^(٢)
يريد: جمع «خُفْيَةٌ».

اختلفوا فى الضاد والصاد من قوله - جل وعز -: ﴿يَقْضُ الْحَقُّ﴾ [٥٧]:
فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم: ﴿يَقْضُ الْحَقُّ﴾ بالصاد.
وقرأ أبو عمرو وحمزة وابن عامر والكسائي: ﴿يَقْضِ الْحَقُّ﴾ بالضاد^(٣).
حجة من قرأ: ﴿يَقْضِ﴾ أنهم زعموا أن فى حرف ابن مسعود ﴿يَقْضِ بِالْحَقِّ﴾
بالضاد، وذكر عن أبى عمرو أنه استدل على «يَقْضِ» بقوله: ﴿وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ﴾
[الأنعام: ٥٧].

قال: والفصل فى القضاء ليس فى القصص.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٠)، الإعراب (٥٥٣/١)، العنوان (٧٤)، تفسير القرطبي (٧/٨)، الحجة لابن خالويه (١٤١)، الغيث (٢٠٨)، الكشف (٢٠/٢)، النشر (٢٥٩/٢).
(٢) البيت لصخر الغي فى شرح أشعار الهذليين ص (٢٩٩)، ولسان العرب (زخخ)، (خوف)، وجمهرة اللغة ص (١٠٥، ٦١٨)، وتاج العروس (زخخ)، (خوف)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٥٥٦/٦، ٥٩٢/٧)، ومقاييس اللغة (٢٣٥/٢، ٧/٣)، ومجمل اللغة (٩/٣)، والمخصص (١٥٢/١٢، ١٢٨/١٣)، وديوان الأدب (١٣/٣).
(٣) ينظر: البحر المحيط (١٤٣/٤)، الحجة لابن خالويه (١٤٠، ١٤١)، الحجة لأبى زرة (٢٥٤)، السبعة (٢٧٥)، معانى القرآن للفراء (٣٣٧/١، ٣٣٨)، النشر (٢٥٨/٢)، العنوان (٧٤).

ومن حجتهم قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾ [غافر: ٢٠].
وحجة من قال: ﴿يَقْضُ الْحَقُّ﴾، قوله: ﴿نَحْنُ نَقْضُ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾
[يوسف: ٣]، و ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢].

وأما ما احتج به من قرأ: ﴿يَقْضِي﴾ من قوله: ﴿وهو خير الفاصلين﴾؛ في أن الفصل
في الحكم لا في القول، فإنهم قالوا: قد جاء الفصل في القول - أيضاً - في نحو قوله:
﴿إِنَّهُمْ لَقَوْلٌ فَصْلٌ﴾ [الطارق: ١٣]، وقال: ﴿أُحْكِمْتَ آيَاتَهُ ثُمَّ فَصَلْتَ﴾ [هود: ١].

وقال: ﴿نَقْصِلُ الْآيَاتِ﴾ [الأنعام: ٥٥] [الأعراف: ٣٢، ١٧٤]، [يونس: ٢٤]
[الروم: ٢٨]؛ فقد حمل الفصل على القول واستعمل معه كما جاء مع
القضاء.

وقال: ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِنْ
تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [يوسف: ١١١] فقد ذكر في القصص
أنه تفصيل.

فأما «الحق» في قوله: ﴿يَقْضِي الْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٥٧] فيحتمل أمرين:
يجوز أن يكون صفة مصدر محذوف «يقضى القضاء الحق» أو «يقص القصص
الحق».

ويجوز أن يكون مفعولاً به، مثل: «يفعل الحق»:

كقوله: [من الكامل]

..... قَضَاهُمَا دَاوُدُ (١)

كلهم قرأ: ﴿بِالْعُدُوِّ وَالْعَشِيِّ﴾ [٥٢] بألف.

غير ابن عامر فإنه قرأ ﴿بِالْعُدُوِّ وَالْعَشِيِّ﴾ في كل القرآن بواو (٢).

(١) وتمام البيت:

وعليهما مسرودتان داود أو صنع السوابغ تبع
والبيت لأبي ذؤيب الهذلي في سر صناعة الإعراب (٧٦٠/٢)، وشرح أشعار الهذليين
(٣٩/١)، وشرح المفصل (٥٩/٣)، ولسان العرب (تبع)، (صنع)، (قضى)، والمعاني
الكبير ص (١٠٣٩)، وبلا نسة في شرح المفصل (٥٨/٣).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٨)، الإعراب (٥٤٨/١)، الإملاء (١٤١/١)، البحر المحيط
(١٥٤/٤)، التيسير (١٠٢)، الغيث (٢٠٧)، السبعة (٢٥٨)، الحجة لابن خالويه (١٤٠)،
النشر (٢٥٨/٢).

الوجه: ﴿بِالْغَدُوَّةِ﴾؛ لأنها تستعمل نكرة وتتعرف بالألف واللام^(١)، وأما «غدوة» فمعرفة وهو علم صيغ له.

قال سيبويه: «غدوة وبكرة» جعل كل واحد منهما اسمًا للحين، كما جعلوا «أم حُبَيْن» اسمًا للدابة معروفة^(٢).

قال: وزعم يونس عن أبي عمرو، وهو قوله -وهو القياس: إنك إذا قلت: لقيته يومًا من الأيام غدوة أو بكرة، وأنت تريد المعرفة -لم تنون.

فهذا يقوى قراءة من قرأ: ﴿بِالْغَدُوَّةِ وَالْمَشِيِّ﴾.

وجه قراءة ابن عامر أن سيبويه قال: زعم الخليل أنه يجوز أن تقول: أتيتك اليوم غدوة وبكرة. فجعلهما بمنزلة «ضحوة».

(١) وزعم أبو عبيد أن من قرأ بالواو فقد أخطأ لأن «غدوة» علم جنس لا تدخله الألف واللام، ومنشأ خطئه أنه اتبع رسم الخط لأن «الغداة» تكتب بالواو: كالصلاة والزكاة وقد أخطأ في هذه التخطئة لأن «غدوة»، وإن كان المعروف فيها ما ذكره لكن قد سمع مجيئها اسم جنس أيضًا منكرًا مصروفًا، فتدخلها «أل» حيثئذ، وقد نقل ذلك سيبويه عن الخليل، وتصديره بالزعم لا يدل على ضعفه كما يشير إليه كلام الإمام النووي في شرح مسلم، وذكره جم غفير من أهل اللغة.

وذكر المبرد أيضًا عن العرب تنكير غدوة وصرفها وإدخال اللام عليها إذا لم يرد بها غدوة يوم بعينه، والمثبت مقدم على النافي، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، وكفى بوروده في القراءة المتواترة حجة فلا حاجة - كما قيل - إلى التزام أنها علم، لكنها نكرت فدخلتها «أل» لأن تنكير العلم وإدخال «أل» عليه أقل قليل في كلامهم، بل إن تنكير علم الجنس لم يعهد ولا إلى التزام أنها معرفة ودخلتها اللام لمشكلة العشى كما دخلت على «يزيد»، لمشكلة «الوليد» في قوله:

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا شديداً بأعباء الخلافة كاهله

ينظر: روح المعاني للألوسي (١٥٩/٧).

(٢) (أم حبين) - بحاء مهملة مضمومة وباء موحدة مفتوحة مخففة - دوية مثل ابن عرس وابن أوى وسام أبرص وابن قتره إلا أنه تعريف جنس، وربما أدخل عليه الألف واللام ثم لا يكون بحذفهما منه نكرة؛ وإنما سميت بذلك من «الحبن» تقول: فلان به حبن فهو أحبن أى مستسقى فشبهت بذلك لكبر بطنها وهى على خلقة الحرباء غير الصدر: وقيل هى أنثى الحرابى. وهما أما حبين وهن أمهات حبين وهى دابة على قدر الكف تشبه الضب غالباً قاله أبو منصور الأزهرى ما نقله من كونها أنثى الحرابى هو الذى نقله صاحب الكفاية فإنه قال: الحرباء ذكر أم حبين. وقال ابن السكيت: هى أعرض من العطاء وفى رأسها عرض. وقال أبو زيد: إنها غبراء لها أربع قوائم على قدر الضفدعة التى ليست بضخمة. ينظر: حياة الحيوان (٢٦١/١).

ومن حجته: أن بعض أسماء الزمان جاء معرفة بغير ألف ولام، نحو ما حكاه أبو زيد من قولهم: لقيته فينة، غير مصروف، والفينة بعد الفينة. فالحق لام المعرفة ما استعمل معرفة.

ووجه ذلك: أنه يقدر فيه التنكير والشياع، كما يقدر فيه ذلك إذا ثنى، وذلك مستمر في جميع هذا الضرب من المعارف.

ومثل ذلك ما حكاه سيبويه من قول العرب: «هذا يوم اثنين مباركاً فيه»، «أيتك يوم اثنين مباركاً فيه»، فجاء معرفة بلا ألف ولام كما جاء بالألف واللام، ومن ثم انتصب الحال.

ومثل ذلك قولهم: «هذا ابن عرس^(١) مقبل^(٢)»، إما أن يكون جعل «عرساً» نكرة

(١) (ابن عرس)، وكنيته أبو الحكم: أبو الوثاب، وهي دابة تسمى بالفارسية راسو، وهي: بكسر العين وإسكان الراء المهملتين، تجمع على بنات عرس وبنى عرس، حكاه الأخفش قال القزويني: هو حيوان دقيق يعادى الفأر يدخل جحره ويخرجه ويعادى التمساح، فإن التمساح لا يزال مفتوح الفم وابن عرس يدخل فيه وينزل جوفه ويأكل أحشاه ويمزقها ويخرج، ويعادى الحية-أيضاً- ويقتلها، وإذا مرض يأكل بيض الدجاج فيزول مرضه.

وحكى أن ابن عرس تبع فأرة فصعدت شجرة فلم يزل يتبعها حتى انتهت إلى رأس الغصن ولم يبق لها مهرب، فنزلت على ورقة وعضت طرفها وعلقت نفسها بها فعند ذلك صاح ابن عرس فجاءته زوجته فلما انتهت إلى تحت الشجرة قطع ابن عرس الورقة التي عضتها فأرة فسقطت، فاصطادها ابن عرس التي كانت تحت الشجرة.

وقال: عبد اللطيف البغدادي: وأظنه الحيوان المسمى بالدلق، وإنما يختلف لونه ووبره بحسب البلاد قال: وفي طبعه أنه يسرق ما وجد من فضة وذهب كما يفعل الفأر وربما عادى الفأر وقتله ولكن خوف الفأر من السنور أشد من خوفه منه قال: وهو كثير الوجود في منازل أهل مصر.

ينظر: حياة الحيوان (٢/٢٠٢).

(٢) وقد زعموا أن بعض العرب يقول: هذا ابن عرس مُقْبِلٌ، فرفعه على وجهين: فوجهٌ مثل: هذا زيدٌ مُقْبِلٌ، ووجه على أنه جعل ما بعده نكرة؛ فصار مضافاً إلى نكرة، بمنزلة قولك: هذا رجل منطلق.

ونظير ذلك: هذا قَيْسٌ قَفَّةٌ آخر منطلق. «وقيس قفّة» لقب، والألقاب والكنى بمنزلة الأسماء نحو «زيد»، و«عمرو»، ولكنه أراد في «قيس قفّة» ما أراد في قوله: هذا عثمان آخر؛ فلم يكن له بد من أن يجعل ما بعده نكرة حتى يصير نكرة، لأنه لا يكون الاسم نكرة وهو مضاف إلى معرفة.

وقال السيرافي: يريد أن ابن عرس وإن كان موضوعاً للتعريف في الأصل فقد يجوز أن =

وإن كان علمًا، وإما أن يكون أخبر عنه بخبرين.

كلهم قرأ: ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ [٦١] بالتاء.

غير حمزة فإنه قرأ: ﴿تَوَفَّاهُ﴾^(١).

حجة من قال: ﴿تَوَفَّتْهُ﴾ بالتاء:

قوله: ﴿فَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤].

وقوله: ﴿إِذْ جَاءَتْهُمْ أَرْسُلٌ مِّن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ﴾ [فصلت: ١٤].

و: ﴿جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٩].

و: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِى اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠].

وحجة حمزة: أنه فعل متقدم مسند إلى مؤنث غير حقيقى، وإنما التانيث للجمع، فهو مثل قوله: ﴿وَقَالَ يَسُوهُ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠]، وما أشبه ذلك مما تانيثه تانيث الجمع. وإن كان الكتاب فى المصحف بسنة^(٢) فليس ذلك بخلاف له؛ لأن الألف المماله قد كتبت ياء.

واختلفوا فى التخفيف والتشديد من قوله -جل وعز-: ﴿قُلْ مَن يُنَجِّكُمْ مِّن ظُلُمَاتٍ أَلْبَرِ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّيْنٍ أَجَلْنَا مِّن هَٰذِهِ لَتَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾. قُلِ اللَّهُ يُنَجِّكُمْ [٦٣ - ٦٤].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿قُلْ مَن يُنَجِّكُمْ﴾ مشددة^(٣)، ﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّكُمْ﴾ مخففة.

= ينكر كما ينكر «زيد»، و«عمرو»، وإن كان موضوعهما معرفة. فإذا قلنا: هذا ابن عرس مقبل، فيكون على وجهين: أحدهما أن يكون «ابن عرس» على تعريفه، وترفع «مقبل» على ما ترفعه عليه لو قلت: هذا عبد الله مقبل. وقد مضت وجوه الرفع فيه. والوجه الآخر: أن تجعل ابن عرس نكرة، ومقبِلُ نعت له. ينظر: الكتاب (٩٧/٢).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٩)، البحر المحيط (١٤٨/٤)، التبيان (١٧٠/٤)، التيسير (١٠٣)، تفسير القرطبي (٧/٧)، الحجة لأبى زرة (٥٥٤)، السبعة (٢٥٩)، الغيث (٢٠٨)، النشر (٢٥٨/٢).

(٢) أى: سنة الياء؛ لأنها إذا أميلت كتبت بالياء مثل: «أنجيّه».

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٠)، البحر المحيط (١٥٠/٤)، التيسير (١٠٣)، الحجة لابن خالويه (١٤١)، الحجة لأبى زرة (٢٥٥)، السبعة (٢٥٩)، الغيث (٢٠٨)، الكشف (١/٤٣٥، ٤٣٦)، النشر (٢٥٩/٢).

وروى على بن نصر عن أبي عمرو: ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ﴾ خفيفة، ﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ﴾ مثله مخففة.

وقرأ عاصم وحزمة والكسائي: ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ﴾، ﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ﴾ مشددتين^(١).

وقرأ الكوفيون - عاصم وحزمة والكسائي -: ﴿لَنْ أُنَجِّنَا﴾ [٦٣] بألف.

وقرأ الحجازيون^(٢) وأهل الشام. ابن كثير ونافع وابن عامر -: ﴿لَنْ أُنَجِّيتَنَا﴾^(٣). وأبو عمرو مثلهم: ﴿لَنْ أُنَجِّيتَنَا﴾.

وكان حمزة والكسائي يميلان الجيم، وغيرهما لا يميل. وجه التشديد والتخفيف في «يُنَجِّيكُمْ» أنهم قالوا: نجا زيد.

قال: [من الطويل]

نَجَا سَالِمٌ وَالتَّفْسُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ
فإذا نقلت^(٥) الفعل فحسن نقله بالهمزة في أفعل كحسن نقله بتضعيف العين، ومثل ذلك: أفرحتُه وفرحتُه، وأغرمتُه وغرمتُه، وما أشبه ذلك.

وفي التنزيل: ﴿فَأَنجَحَهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ﴾ [العنكبوت: ٢٤]، [و] ﴿فَأَنجَحْنَاهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ [الأعراف: ٦٤، ٧٢]، [و] ﴿وَنَجَّيْنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [فصلت: ١٨]، و ﴿لَنْ أُنَجِّيتَنَا مِنْ هَٰذِهِ﴾ [يونس: ٢٢]، ﴿فَلَمَّا أُنْجِهُهُمْ﴾ [يونس: ٢٣]، فلما جاء التنزيل باللغتين جميعاً تبينت من ذلك استواء القراءتين في الحسن.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٠)، البحر المحيط (١٥٠/٤)، التبيان (١٧٢/٤)، التيسير (١٠٣)، السبعة (٢٥٠، ٢٦٠)، الغيث (٢٠٩)، الكشف (٢٠/٢)، تفسير الرازي (٦١/٤).

(٢) لعل العبارة «الحجازيان»؛ لأنه فسرهما: بابن كثير ونافع وأما ابن عامر فشامى.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٠)، البحر المحيط (١٥٠/٤)، الحجة لأبى زرة (٢٥٥)، السبعة (٢٥٩، ٢٦٠)، الغيث (٢٠٨) التبيان (١٧٢/٤)، النشر (٢٥٩/٢).

(٤) صدر بيت لحذيفة بن أنس الهذلي، وعجزه:

..... ولم ينح إلا جفن سيف ومثزرا

وهو في شرح أشعار الهذليين (٥٥٨/٢)، والعقد الفريد (٢٤٤/٥)، ولسان العرب (جفن)، ولأبى خراش الهذلي في لسان العرب (٢٣٤/٦)، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص (٥٢٦)، وجمهرة اللغة (١٣١٩)، ورصف المبانى ص (٨٦)، والصاحبي في فقه اللغة ص (١٣٦)، ولسان العرب (نجا)، والمعاني الكبير ص (٩٧٢)، والمقرب (١٦٧/١).

(٥) في ب: نقل.

فأما حجة من قرأ: ﴿لَيْنَ أَنْجَنَّا﴾ فهي أنه حمّله على الغيبة، وذلك قوله: ﴿تَدْعُونَهُمْ نَصْرًا وَخُفْيَةً لَيْنَ أَنْجَنَّا﴾، وكذلك ما بعده: ﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنْتُمْ تُشْرِكُونَ . قُلْ هُوَ الْقَادِرُ﴾ [٦٤، ٦٥].

فهذه كلها أسماء غيبة، ف: «أنجانا» أولى من: «أنجيتنا»؛ لكونه على ما قبله وما بعده من لفظ الغيبة، وإذا كان مشاكلاً لما قبله وما بعده كان أولى.

وموضع «تدعونه» نصب على الحال، تقديره: قل من ينجيكم داعين وقائلين: لئن أنجانا. وكذلك من قرأ: ﴿لَيْنَ أَنْجَيْتَنَا﴾ تقديره: داعين وقائلين: لئن أنجيتنا، فواجهوا بالخطاب ولم يراعوا ما راعاه الكوفيون من المشاكلة.

ويقوى قول من خالف الكوفيين قوله في أخرى: ﴿لئن أنجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين، قل الله يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا﴾ [الأنعام: ٦٣، ٦٤] فجاء «أنجيتنا» على الخطاب وبعده اسم الغيبة.

فأما إمالة حمزة والكسائي في «أنجانا» فمذهب حسن؛ لأن هذا النحو من الفعل إذا كان على أربعة أحرف استمرت فيه الإمالة؛ لانقلاب الألف إلى الياء في المضارع، وإذا كانت الإمالة قد حسنت في «غزا» مع أنه على ثلاثة أحرف؛ لأن الياء تثبت فيه إذا بنى الفعل للمفعول، مع أن الواو تصح فيه في فعلت؛ فلا إشكال في حسنها في «أنجا» و«أغزا» ونحو ذلك.

كلهم قرأ: ﴿وَأَمَّا يُنْشِئُكَ الشَّيْطَانُ﴾ [٦٨] بتسكين النون الأولى وتشديد الثانية. غير ابن عامر فإنه قرأ: ﴿يُنْشِئُكَ﴾ بفتح النون الأولى وتشديد السين مع النون الثانية^(١).

الحجة لهم في قراءتهم: ﴿وَأَمَّا يُنْشِئُكَ﴾ قوله: ﴿وَمَا أَسْئِئُهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكَرُ﴾ [الكهف: ٦٣] فجاء التنزيل على «أفعل».

ووجه قول ابن عامر أنك تقول: نسيت الشيء، فإذا أردت أن غيرك أنساكه جاز أن تنقل الفعل بتضعيف العين كما تنقله بالهمزة، وعلى هذا قالوا: غرّمته وأغرّمته، ف«فعل وأفعل» يجرى كل واحد منهما مجرى الآخر، وفي التنزيل: ﴿فَهَلْ أَلْكَرِينِ﴾

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٠)، الإعراب (٥٥٥/١)، البحر المحیط (١٥٣/٤)، التبيان (١٧٧/٤)، تفسير القرطبي (١٣/٧)، الحجة لابن خالويه (١٤٢)، الحجة لأبي زرع (٢٥٦)، السبعة (٢٦٠)، الغيث (٢٠٩)، النشر (٢٥٩/٢). وفي أ: والثانية فيه مشددة.

أَتَيْهِمْ رُؤُوسَهُمْ [الطارق: ١٧].

كلهم قرأ: ﴿أَسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ﴾ [٧١] بالتاء.

غير حمزة فإنه قرأ: ﴿أَسْتَهْوَاهُ﴾^(١) بآلف ويميلها.

قال أبو عبيدة: ﴿كَأَلَيْ آسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ﴾، أى: استمالته، أى: ذهبت به.

وقرأ حمزة: ﴿أَسْتَهْوَاهُ الشَّيَاطِينُ﴾ على قياس قراءته ﴿تَوَفَّاهُ رُسُلُنَا﴾ [الأنعام: ٦١].

وكلا المذهبيين حسن.

قال الشاعر: [من الطويل]

وَكُنَّا وَرَثَتَاهُ عَلَى عَهْدِ ثُبُعٍ طَوِيلًا سَوَارِيهِ شَدِيدًا دَعَائِمُهُ^(٢)
وأرى أن قولهم: «استهواه كذا» إنما هو من قولهم: «هوى من حالق»^(٣) إذا تردى
منه، ويشبه به الذى يزل عن الطريق المستقيم، كما أن «زل» إنما هو من العثار فى
المكان.

كقوله: [من الرجز]

قَامَ إِلَى مَنَزَعَةٍ زَلَخَ فَزَلٌ^(٤)

ثم يشبه به المخطئ فى طريقته، وتقول: أزله غيره، كما قال: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ
عَنَّا﴾ [البقرة: ٣٦]؛ فكذلك [هوى]^(٥) هو، وأهواه غيره.

قال: ﴿وَالْمُؤَفِّكَةَ أَهْوَى﴾ [النجم: ٥٣] فتقول: أهويته واستهويته؛ كما قال:
﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ﴾ و: ﴿إِنَّمَا أَسْتَرْزَلَهُمُ الشَّيْطَانُ﴾ [آل عمران: ١٥٥]؛ فكما أن
«استزله» بمنزلة «أزله» كذلك «استهواه» بمنزلة «أهواه».

كما أن: «استجابه» بمنزلة «أجابه» فى قوله: [من الطويل]

(١) ينظر: اتحاف الفضلاء (٢١٠)، البحر المحيط (١٥٨/٤)، التبيان (١٥٨/٤) الحجة لابن خالويه (١٤٢)، الحجة لأبن زرعة (٢٥٦) السبعة (٢٦٠) الغيث (٢٠٩)، النشر (٢٥٨/٢)، التيسير (١٠٣).

(٢) البيت للفرزدق فى ديوانه (٢٠٧/٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٣٤٤)، وشرح أبيات سيويه (٤٩٢/١)، والكتاب (٤٤/٢)، ولسان العرب (كون).

(٣) الحالق: الجبل العالى. ينظر: تاج العروس واللسان (حلق).

(٤) تقدم.

(٥) سقط فى أ.

... فَلََمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبٌ^(١) ...
 واختلّفوا في فتح الراء والهمزة وكسرهما من قوله -تعالى-: ﴿رَاءَا كَوَكْبًا﴾ [٧٦]:

فقرأ ابن كثير، وعاصم في رواية حفص: ﴿رَاءَا﴾ بفتح الراء والهمزة.
 وقرأ نافع بين الفتح والكسر^(٢).
 وقرأ أبو عمرو ﴿رَئِي كَوَكْبًا﴾ بفتح الراء وكسر الهمزة^(٣).
 وروى القطعي^(٤) عن عبيد بن عقيل عن أبي عمرو بكسر الراء والهمزة جميعاً^(٥).
 وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿رَئِي﴾ بكسر الراء والهمزة^(٦).

وجه قول ابن كثير وعاصم -في إحدى الروايتين عنه- أنهما لم يميلا؛ كما أن من قال: رعى ورمى، لما لم يمل الألف لم يمل الفتحة التي قبلها، كما يميلها من يرى الإمالة ليميل الألف نحو الياء.

قال: وقرأ نافع بين الفتح والكسر.
 قوله: بين الفتح والكسر، لا يخلو من أن يريد الفتحين اللتين على الراء والهمزة، أو الفتحة التي على الهمزة وحدها، فإن كان يريد فتحة الهمزة فإنما أمالها

(١) تقدم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١١)، الإملاء (١/١٤٤)، الغيث (٢٠٩)، المجمع (٢/٣٢٢)، تفسير الرازي (٧٧/٤) وفي ب: والكسرة.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١١)، التيسير (١٠٤)، السبعة (٢٥٦)، الغيث (٢٠٩).

(٤) محمد بن يحيى بن مهران، أبو عبد الله القطعي البصري، إمام مقرئ مؤلف متصدر، أخذ القراءة عرضاً عن أيوب بن المتوكل وهو أكبر أصحابه وروى الحروف سماعاً عن أبي زيد الأنصاري وعبيد بن عقيل وسليمان بن داود ومحبوب بن الحسن وعلى بن نصر الجهضمي ومحمد بن موسى الساوي وأحمد بن موسى اللؤلئي، روى القراءة عنه أحمد بن الخزاز والفضل بن شاذان ذكره أبو أحمد الحاكم وقال: هو من زييد من اليمن وروى: عنه أبو داود ووهب فيه أبو العز فسماه على بن محمد.
 ينظر: الغاية (٢/٢٧٨).

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١١)، الإملاء (١/١٤٤)، التيسير (١٠٣)، الحجة لابن خالويه (١٤٢، ١٤٣)، الحجة لأبي زرعة (٢٦٠)، السبعة (٢٥٧)، الغيث (٢٠٩)، العنوان (٧٥).

(٦) ينظر: السبعة (٢٥٧).

نحو الكسرة؛ لتميل الألف التى فى «رأى» نحو الياء، كما أمال الفتحة التى على الدال من «هدى» والميم من «رمى»، وإن كان يريد أنه أمال الفتحتين - جميعًا - التى على الراء والتى على الهمزة؛ فإمالة فتحة الهمزة على ما تقدم ذكره.

وأما إمالة الفتحة التى على الراء؛ فإنما أمالها لإتباعه إياها إمالة فتحة الهمزة، كأنه أمال الفتحة لإمالة الفتحة؛ كما أمال الألف لإمالة الألف فى قولهم: رأيت عمادًا. فأمال ألف النصب لإمالة الألف فى «عماد»^(١).

والتقديم والتأخير فى ذلك سواء، والفتحة الممالة منزلة منزلة الكسرة؛ فكما أملت الفتحة فى قولك: مِنْ عمرو^(٢) - لكسرة الراء - كذلك أملت فتحة الراء من «رأى»؛ لإمالة الفتحة التى على الهمزة.

قال: وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر، وابن عامر وحزمة والكسائى: ﴿رِئِى﴾ بكسر الراء والهمزة.

قال: وجه قراءتهم أنهم كسروا الراء من «رأى»؛ لأن المضارع منه على «يَفْعَلُ»، وإذا كان المضارع منه على «يَفْعَلُ» فكان الماضى على «فَعِلَ».

ألا ترى أن المضارع فى الأمر العام إذا كان على «يَفْعَلُ» كان الماضى على «فَعِلَ»؟! وعلى هذا قالوا: أنت تَنْهَى، فكسروا حرف المضارعة كما كسروه فى «تَعْلَمُ» و«تَفْهَمُ»، وكسروا الياء - أيضًا - فى هذا الحرف فقالوا: يَنْهَى، ولم يكسروه فى «يَعْلَمُ»^(٣)، وإذا

(١) قال سيبويه: وإذا كان بين أول حرف من الكلمة وبين الألف حرف متحرك، والأول مكسور [نحو: عماد] أملت الألف؛ لأنه لا يتفاوت ما بينهما بحرف؛ ألا تراهم قالوا: صَبَقْتُ، فجعلوها صَادًا لمكان القاف، كما قالوا: صُقْتُ. وكذلك إن كان بينه وبين الألف حرفان، والأول ساكن؛ لأن الساكن ليس بحاجة قوى، وإنما يرفع لسانه عن الحرف المتحرك رفعة واحدة كما رفعه فى الأول، فلم يتفاوت لهذا كما لم يتفاوت الحرفان حيث قلت: صوبق. وذلك قولهم: سِرْبَالٌ، وشِفَالٌ، وعمادٌ، وكلابٌ، وجميع هذا لا يميله أهل الحجاز. ينظر: الكتاب (١١٧/٤).

(٢) فى أ: فى قولك: عمرو.

(٣) ولا يكسر فى هذا الباب شئ كان ثانيه مفتوحًا، نحو: ضرب وذهب وأشبههما.

وقالوا: أبى، فأنت تَنْهَى وهو يَنْهَى وذلك أنه من الحروف التى يستعمل «يفعل» فيها مفتوحًا وأخواتها، وليس القياس أن تفتح، وإنما هو حرف شاذ، فلما جاء مجيء ما فعل منه مكسور فعلوا به ما فعلوا بذلك، وكسروا فى الياء فقالوا يَنْهَى، وخالفوا به فى هذا باب «فَعِلَ» كما خالفوا به بابه حين فتحوا، وشبهوه بـ: «يَبْجَلُ» حين أدخلت فى باب فَعِلَ وكان إلى جنب الياء حرف الاعتلال. وهم مما يغيرون الأكثر فى كلامهم =

كان الماضى كأنه على «فَعِلَ» - فيما ينزل - كسرت^(١) الراء التى هى فاء؛ لأن العين همزة، وحرف الحلق إذا جاءت فى كلمة على زنة «فَعِلَ» كسرت فيها الفاء؛ لكسرة العين فى الاسم والفعل، وذلك قولهم: عَيْرِ نَيْرٍ، وَرَجُلٌ جَيْرٌ وَمِجْكٌ، وَمَا ضَعُ لِهِمْ. وكذلك الفعل، نحو: شَهِدَ، وَلَعِبَ، وَنِعِمَ.

وكسرة الراء على هذا كسرة مخلصه محضة، وليست بفتحة مماله، وأما كسر^(٢) الهمزة فإنه يراد به إمالة فتحته إلى الكسر؛ لتميل الألف نحو الياء، وذلك قولك: ﴿رَبِّى كَوْكَبًا﴾.

فإن قلت: إن الفاء إنما تكسر لتتبع الكسرة فى العين فى نحو «شَهِدَ»، والهمزة فى «رَأَى» مفتوحة؛ فكيف أجزت كسرة الراء مع أن بعدها حرفاً مفتوحاً؟ فالقول فى ذلك: إنه لما نزلناه بمنزلة الكسرة تبعته فتحة الراء؛ كما أن ضمة ياء «يَغْفِرُ» لما كان فى تقدير الفتحة ترك صرف الاسم معها كما ترك مع فتحة الياء فى «يَغْفِرُ» وترك صرفه مع ضمة الياء، حكاه أبو الحسن.

وكما أن الفتحة فى «يَطَأُ» و«يَسَعُ» لما كانت فى تقدير الكسرة حذفت معها الفاء كما حذفت فى «يَزَنُ» و«يَعْدُ».

ومثل تنزيلهم الفتحة فى «رَأَى» منزلة الكسرة تنزيلهم لها - أيضاً - منزلة الكسرة فى قولهم: هما يشأيان، فى «يفعلان» من «الشأو»، لما قالوا يشأى نزلوا^(٣) الماضى على «فَعِلَ» فقالوا فى المضارع: يشأيان كما قالوا: يشقيان. واختلَفوا فيها إذا لقيها ساكن:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي وابن عامر: ﴿رَبِّى الْقَمَرُ﴾ [الأنعام: ٧٧]، و: ﴿رَبِّى الشَّمْسُ﴾ [الأنعام: ٧٨]، و﴿وَرَبِّى الْمَجْرُومُونَ﴾

= ويجسرون عليه، إذ صار عندهم مخالفاً.
ينظر: الكتاب (١١٠/٤)، (١١١).

(١) فى ب: كسر.

(٢) فى أ: كسرة.

(٣) وأما «يَسَعُ»، و«يَطَأُ» فإنما فتحوا لأنه «فَعِلَ يَفْعِلُ» مثل «حَسِبَ يَحْسِبُ»، ففتحوا الهمزة والعين كما فتحوا الهمزة والعين حين قالوا: يَفْرَأُ، وَيَقْرَعُ. فلما جاء على مثال ما فَعَلَ منه مفتوح لم يكسروا كما كسروا يَأْبَى حيث جاء على مثال ما فعل منه مكسور. وفى أ: أنزلوا.
ينظر: الكتاب (١١١/٤).

[الكهف: ٥٣] و﴿رَأَى الْزَيْتَ اشْرَكُوا﴾ [النحل: ٨٦] وما كان مثله: بفتح الراء والهمزة.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحزمة: ﴿رَأَى القمر﴾ و﴿رَأَى الشمس﴾ بكسر الراء وفتح الهمزة في كل القرآن.

وذكر خلف عن يحيى بن آدم عن أبي بكر عن عاصم: ﴿رِئى القمر﴾، و﴿رِئى الشمس﴾ بكسر الراء والهمزة جميعاً.

قال بعض أصحاب أحمد: قوله: بكسر الراء والهمزة، خطأ^(١)؛ وإنما هو بكسر الراء وإمالة الهمزة.

قال أبو على: تحقيق هذا: وإمالة فتحة الهمزة.

وروى حفص عن عاصم بفتح الراء والهمزة فى: ﴿رَأَى﴾ فى كل القرآن. وجه إزالتهم الإمالة عن فتحة الهمزة فى «رَأَى» أنهم إنما كانوا أمالوا الفتحة لتميل الألف نحو الياء، فلما سقطت الألف بطلت إمالتها لسقوطها، ولما بطلت إمالتها لسقوطها بطلت إمالة الفتحة نحو الكسرة؛ لسقوط الألف التى كانت الفتحة الممالة يميلها نحو الياء.

وأما موافقة ابن عامر، والكسائى وعاصم - فى رواية أبى بكر - وابن كثير، نافعا وأبا عمرو فى: ﴿وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ﴾ [الكهف: ٥٣] وفتحهم الراء وقد كانوا كسروا فى ﴿رِئى كوكبا﴾ [الأنعام: ٧٦] - فلأنهم آثروا الأخذ باللغتين: كسر الراء وفتحها. فكسرها لما ذكر، وفتحها؛ لأنهم جعلوها بمنزلة الراء فى «رمى» و«رعى»؛ ولأنهم أعلوا الراء وقدروا فيه ما قدروا لإعلال الهمزة بإمالة فتحها، [فلما غيروها غيروا الراء أيضاً]^(٢).

ألا ترى أنهم لما أعلوا اللام بالقلب فى «عصى» و«عُتِى» ونحوهما، أعلوا الفاء - أيضاً - بالكسر فى «عصى».

ولما أعلوا الاسم بحذف التاء منه فى النسب إلى «ربيعة»، و«حنيفة»، ألزموه فى الأمر العام الإعلال والتغيير بحذف الياء منه - أيضاً - فقالوا: رَبِئى، وَحَتَفِى.

ووجه قراءة عاصم فى رواية أبى بكر، وحزمة: ﴿رَأَى القمر﴾ و﴿رَأَى الشمس﴾

(١) فى أ: غلط.

(٢) فى أ: «فلما غيروا الفتحة بالإمالة غيروا الراء أيضاً».

بكسر الراء وفتح الهمزة في كل القرآن؛ فلأن كسر الراء إنما هو للتنزيل الذي ذكرنا، وهو معنى منفصل من إمالة فتحة الهمزة.

ألا ترى أنه يجوز أن يعمل هذا المعنى من لا يرى الإمالة، كما يجوز أن يعمل من يراها؛ فإذا كان كذلك كان انفصال أحدهما من الآخر سائغاً غير ممتنع؟!
وأما رواية خلف عن يحيى عن أبى بكر عن عاصم: ﴿رِأى القمر﴾، و﴿رِأى الشمس﴾ بكسر الراء والهمزة معاً، يريد بكسر الهمزة: إمالة فتحتها.

فوجه كسر الراء قد ذكر، وأما إمالة فتحتها مع زوال ما كان يوجب إمالتها من حذف الألف؛ فلأن الألف محذوفة لالتقاء الساكنين، وما يحذف لالتقاء الساكنين فقد ينزل تنزيل مثبت.

ألا ترى أنهم قد أنشدوا: [من المتقارب]

..... وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا^(١)

فنصب الاسم بعد «ذاكر» وإن كانت النون قد حذفت؛ لما كان الحذف لالتقاء الساكنين، والحذف لهما فى تقدير الإثبات من حيث كان التقاؤهما غير لازم، ومن ثم لم ترد الألف فى نحو: «رَمَتِ المرأة».

ومما يشهد لذلك أنهم قالوا: شَهِدْ، فكسروا الفاء لكسرة العين، ثم أسكنوا فقالوا: شَهِدْ، فبقوا الكسرة فى الفاء مع زوال ما كان اجتلبها.

وعلى هذا ينشد قول الأخطل: [من الطويل]

إِذَا غَابَ غَآبٌ غَآبٌ فَرَأَيْنَا وَإِنْ شَهِدَ أَجْدَى فَضْلُهُ وَنَوَافِلُهُ^(٢)

ويشهد لذلك -أيضاً- أنهم قالوا: صِغِقْ، ثم نسبوا إليه فقالوا: صِغِقِى، فأقروا كسرة الفاء مع زوال كسرة العين التى لها كسرت الفاء، فكذلك تبقى إمالة فتحة

(١) عجز بيت لأبى الأسود الدؤلى، وصدده:

فألفيته غير مستعتب

ينظر: ديوانه ص(٥٤)، والأغاني (٣١٥/١٢)، والأشباه والنظائر (٢٠٦/٦)، وخزانة الأدب (٣٧٤/١١)، والدرر (٢٨٩/٦)، وشرح أبيات سيويه (١٩٠/١)، وشرح شواهد المغنى (٩٣٣/٢)، والكتاب (١٦٩/١)، واللسان (عتب، عسل)، والمقتضب (٣١٣/٢)، والمنصف (٢٣١/٢)، وبلا نسبة فى رصف المباني ص(٤٩)، وسر صناعة الإعراب (٥٤٣/٢)، وشرح المفصل (٦/٢)، ومغنى اللبيب (٥٥٥/٢).

(٢) تقدم.

الهمزة فى قراءة حمزة: ﴿رَأَى الْقَمَرَ﴾.

وزعم أبو الحسن أن ذلك لغة - مع ما ذكرنا من وجوه المقاييس فيه - وأنها قراءة: ﴿فى القتلى الحر﴾ [البقرة: ١٧٨].

واختلفوا فى تشديد النون وتخفيفها من قوله - تعالى -: ﴿قَالَ أَمْحَجُوْنِيْ فى اللَّهِ﴾ [٨٠] و: ﴿تَأْمُرُوْنِيْ﴾ [الزمر: ٦٤]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائى: ﴿أَمْحَجُوْنِيْ﴾ و: ﴿تَأْمُرُوْنِيْ﴾ مشددين. وقرأ نافع وابن عامر مخففتين^(١).

لا نظر فى قول من شدد. فأما وجه التخفيف فإنهما حذفوا النون الثانية؛ لالتقاء النونين، والتضعيف يكره فيتوصل إلى إزالته تارة بالحذف، نحو: علماء بنو فلان. وتارة بالإبدال، نحو: [من الطويل]

... .. لا أَمَلَهُ حَتَّى يُفَارِقَا^(٢)

ونحو: ديوان وقيراط؛ فحذفوا الثانية من المثلين كراهة التضعيف، ولا يجوز أن يكون المحذوف: النون الأولى؛ لأن الاستثقال يقع بالتكرير فى الأمر الأعم، والأولى^(٣) -أيضاً- فيها أنها دلالة الإعراب.

وإنما حذفت الثانية كما حذفتها من «لَيْتِي» فى قوله: [من الوافر]

... .. إِذْ قَالَ لَيْتِيْ أَصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِيْ^(٤)

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٢)، الإعراب (٥٦٠/١)، البحر المحيط (١٦٩/٤)، التبيان (٢٠١/٤)، الحجة لابن خالويه (١٤٣)، الحجة لأبى زرعة (٢٥٧)، السبعة (٢٦١)، الغيث (٢١١)، النشر (٢٥٩/٢).

(٢) تقدم.

(٣) فى أ: وفى الأولى.

(٤) وتام البيت:

كَمَنْيَةِ جَابِرٍ
.....

والبيت لزيد الخيل فى ديوانه ص (٨٧)، وتخليص الشواهد ص (١٠٠)، وخزانة الأدب (٣٧٥/٣)، والدرر (٢٠٥/١)، وشرح أبيات سيويه (٩٧/٢)، وشرح المفصل (١٢٣/٣)، والكتاب (٣٧٠/٢)، ولسان العرب (ليت)، والمقاصد النحوية (٣٤٦/١)، ونوادير أبى زيد ص (٦٨)، وبلا نسبة فى جواهر الأدب ص (١٥٣)، ورصف المباني ص (٣٠٠، ٣٦١)، وسر صناعة الإعراب (٥٥٠/٢)، وشرح الأشموني (٥٦/١)، وشرح ابن عقيل ص (٦١)، ومجالس ثعلب ص (١٢٩)، والمقتضب (٢٥٠/١)، وجمع الهوامع (٦٤/١).

وكقوله: [من الوافر]

تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكًا يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْنِي^(١)
فالمحذوفة المصاحبة للياء؛ ليسلم سكون لام الفعل وما يجرى مجراها أو
حركاتها، ولا يجوز أن تكون المحذوفة الأولى؛ [لأن الفعل يبقى بلا فاعل]^(٢)، كما
لا تحذف الأولى في «أتحاجوني»؛ لأنها الإعراب.

ويدلك على أن المحذوف الثانية أنها قد حذفت مع الجار -أيضاً- في نحو قوله:

[من الرجز]

قَذَنِي مِنْ نَضْرِ الْخُبَيْنِ قَدِي^(٣)

وقد جاء حذف هذه النون في كلامهم.

قال: [من الوافر]

أَبِالْمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أُنَى مُلَاقٍ - لَا أَبَاكَ - تُخَوِّفُنِي!^(٤)

(١) البيت لعمر بن معد يكرب في ديوانه ص(١٨٠)، وخزانة الأدب (٣٧١/٥)، ٣٧٢، ٣٧٣، والدرر (٣١٢/١)، وشرح أبيات سيبويه (٣٠٤/٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٢١٣)، والكتاب (٥٢٠/٣)، ولسان العرب (فلا)، والمقاصد النحوية (٣٧٩/١)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨٥/١)، وجمهرة اللغة ص(٤٥٩)، وشرح المفصل (٣/٩١)، ولسان العرب (حيج)، ومغنى اللبيب (٦٢١/٢)، والمنصف (٣٣٧/٢)، وجمع الهوامع (٦٥/١).

(٢) في ب: فيبقى الفعل بلا فاعل.

(٣) الرجز لحميد بن مالك الأرقط في خزانة الأدب (٣٨٢/٥)، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٢، والدرر (٢٠٧/١)، وشرح شواهد المغنى (٤٨٧/١)، ولسان العرب (خبب)، والمقاصد النحوية (٣٥٧/١)، ولحميد بن ثور في لسان العرب (لحد)، وليس في ديوانه؛ ولأبي بجدة في شرح المفصل (١٢٤/٣)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٤١/٤)، وأوضح المسالك (١٢٠/١)، وتخليص الشواهد ص(١٠٨)، والجنى الداني ص(٢٥٣)، وخزانة الأدب (٤٦/٦)، ٤٣١/٧، ورصف المبانى ص(٣٦٢)، وشرح ابن عقيل ص(٦٤)، والكتاب (١٧١/٢)، ومغنى اللبيب (١٧٠/١)، ونوادير أبي زيد ص(٢٠٥).

(٤) البيت لأبي حية النميري في خزانة الأدب (١٠٠/٤)، ١٠٥، ١٠٧، والدرر (٢١٩/٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٢١١)، ولسان العرب (خعل)، (أبي)، (فلا)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٣٢/٣)، والخصائص (٣٤٥/١)، وشرح التصريح (٢٦/٢)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص(٥٠١)، وشرح شذور الذهب ص(٤٢٤)، وشرح المفصل (١٠٥/٢)، واللامات ص(١٠٣)، والمقتضب (٣٧٥/٤)، والمقرب (١٩٧/١)، والمنصف (٣٣٧/٢)، وجمع الهوامع (٣٣٧/١).

وزعموا أن المفضل أنشد: [من السريع]

تَذَكَّرُونَا إِذْ نُقَاتِلُكُمْ إِذْ لَا يَضُرُّ مُعْدِمًا عَدْمُهُ^(١)

وزعم بعض البصريين في حذف هذه النون أنها لغة لغطفان.

وحكى سيبويه هذه القراءة فزعم أن بعض القراء قرأ: ﴿أَتَحَاجُونِي﴾ واستشهد بها في حذف النونات لكرهه التضعيف.

قرأ الكسائي وحده: ﴿هَدَانِ﴾ [الأنعام: ٨٠] بإمالة الدال^(٢).

وقرأ الباقون بالفتح.

الإمالة في «هداني» حسنة؛ لأنه من «هدى، يهدى» فهو من الياء، وإذا كانوا قد أمالوا نحو «غزا» و«دعا» لأنه قد يصير إلى الياء في «غزى» و«دعى».

فلا إشكال في حسنهما [في هذا المكان]^(٣) فيما كان الأصل فيه الياء.

اختلفوا في الإضافة والتنوين من قوله -تعالى-: ﴿تَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ﴾ [٨٣]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿تَرْفَعُ﴾ بالنون، ﴿درجاتٍ من نشاء﴾ مضافاً^(٤)، وكذلك في سورة يوسف [٧٦].

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ﴾ منوناً، وكذلك في «يوسف».

قوله: ﴿وَرَفَعَ بَعْضُهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] يدل على قراءة من نون.

ألا ترى أنه في ذكر الرسل قال: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِّنْهُمْ مَّنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضُهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]؟

فأما قوله -تعالى-: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُلْحِرًا﴾

[الزخرف: ٣٢] فإنه^(٥) في الرتب وارتفاع الأحوال في الدنيا واتضاعها.

يدلك على ذلك قوله: ﴿لَنَحْنُ قَسَمًا بَيْنَهُمْ مِّمَّ عِيشَتِهِمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾

(١) البيت بلا نسبة في لسان العرب (خزم).

ويروى: «هل تذكرون» بدل «تذكرون».

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٢)، التبيان (٢٠١/٤)، الحجة لابن خالويه (١٤٤)، السبعة (٢٦١)، الغيث (٢١٢).

(٣) سقط في ب.

(٤) ينظر: التبيان (٢٠١/٤)، الحجة لابن خالويه (١٤٤)، الحجة لأبي زرعة (٢٥٨)، الغيث (٢١١)، السبعة (٢٦١)، النشر (٢٦٠/٢).

(٥) في أ: وإنه.

[الزخرف: ٣٢].

ويقوى قراءة من أضاف قوله: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] فمن فضل على غيره فقد رفعت درجته عليه؛ فقوله: ﴿فَضَّلْنَا﴾ بمنزلة [قولك: (١)] رفعنا درجته.

اختلفوا فى زيادة اللام ونقصانها من قوله -تعالى-: ﴿وَاللَّيْسَ﴾ [٨٦]:
فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر بلام واحدة.
وقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَاللَّيْسَ﴾ بلامين، وفى «ص» [٤٨] مثله (٢).
قال أبو على: اعلم أن لام المعرفة تدخل الأسماء (٣) على ضريين:
أحدهما: للتعريف.

والآخر: زيادة زيدت كما تزداد الحروف؛ فلا تدل على المعانى التى تدل عليها إذا لم تكن زائدة.

والتعريف الذى يحدث بها على ضروب:

منها: أن يكون إشارة إلى المعهود بينك وبين المخاطب، نحو: الرجل، والغلام، إذا أردت بها: رجلاً وغلاماً عرفتماه بعهد كان بينكما.

والآخر: أن يكون إشارة إلى ما فى نفوس الناس من علمهم للجنس، فهذا الضرب، وإن كان معرفة كالأول، فهو مخالف له من حيث كان الأول قد علمه حساً، وهذا لم يعلمه كذلك، وإنما يعلمه معقولاً.

فأما نحو: مررت بهذا الرجل، فإنما أشير به إلى الشاهد الحاضر، لا إلى الغائب المعلوم (٤) بعهد.

ألا ترى أنك تقول ذلك فيما لا عهد فيه بينك وبين مخاطبك؟

ومما يدل على ذلك [قولك] (٥) فى النداء: يا أيها الرجل، فتشير إلى المخاطب

(١) سقط فى ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٢)، الإعراب (٥٦٣/١)، البحر المحيط (١٧٤/٤)، التبيان

(٢٠٧/٤)، تفسير الطبرى (٥١١/١١)، الحجة لابن خالويه (١٤٤)، الحجة لأبى زرعه

(٢٥٩)، السبعة (٢٦٢)، الغيث (٢١٢)، النشر (٢٦٠/٢).

(٣) فى أ: تدخل كل الأسماء.

(٤) فى ب: إلى غائب معلوم.

(٥) سقط فى ب.

الحاضر، وهما يجريان مجرى الاسم الواحد؛ كما أن «ماذا» من قوله -تعالى-: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَبِرٌ﴾ [النحل: ٣٠] تجرى مجرى الاسم الواحد؛ فلا يجوز أن يكون الاسم معرفاً بتعريفين مختلفين أحدهما حاضر والآخر غائب.

ويدلك على أنهما يجريان مجرى الاسم الواحد، أنه لا يوصف بالمضاف نحو: مررت بهذا ذى المال. ولا يوصف بالأسماء المفردة إذا ثبت؛ فلا يجوز: مررت بهذين الطويل والقصير، كما تقول: مررت بالرجلين القائم والقاعد؛ وذلك أنه قد صار مع الأول كالشئ الواحد، وبَيَّنَّ ذلك من جهة المعنى، [وهو]^(١) أنك تستفيد بهما ما تستفيدة من الاسم المفرد من معنى الجنس.

فأما الأسماء الأعلام فلا تدخل عليها الألف واللام؛ وذلك أن تعليقها على من تعلق عليه وتخصيصه بها يغنى عن الألف واللام، وذلك نحو التسمية بـ: «جدار، وحمار، وثور، وأسد، وكلب، وزيد، وزيادة، وبشر، وحمد».

فأما نحو «العباس، والحرث، والقاسم، والحسن» فإنما دخلت الألف واللام فيها على تنزيل أنها صفات جارية على موصوفين، وهذا [ما] يعنى الخليل بقوله: جعلوه الشئ بعينه. فإن لم تنزل هذا التنزيل لم يلحقوه^(٢) الألف واللام، فقالوا: حارث، وعباس، وقاسم. وعلى كلا المذهبين جاء ذلك فى كلامهم.

قال الفرزدق: [من الطويل]

تَقَعَّدَهُمْ أَغْرَاقُ حِذْلِمِ بَغْدَمَا رَجَا الْهُتْمُ إِذْ رَاكَ الْعَلَا وَالْمَكَارِمِ
وقال: [من الطويل]

ثَلَاثٌ مِثْنَيْنِ لِلْمُلُوكِ وَفَى بِهَا رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنِّي وَجُوهُ الْأَهَاتِمِ^(٣)
فجعلله مرة بمنزلة: أضحاة وأضاح، ومرة بمنزلة: أحمر وخمر.
وجمع الأعشى بين الأمرين فى بيت، وذلك قوله: [من الطويل]

(١) سقط فى أ.

(٢) فى ب: يلحقوها.

(٣) البيت للفرزدق فى ديوانه (٣١٠/٢)، وخزانة الأدب (٣٧٠-٣٧٣)، وشرح التصريح (٢٧٢/٢)، ولسان العرب (ردى)، والمقاصد النحوية (٤٨٠/٤)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢٥٣/٤)، وشرح الأشموني (٦٢٢/٢)، وشرح عمدة الحفاظ ص (٥١٨)، وشرح المفصل (٢١/٦، ٢٣)، والمقتضب (١٧٠/٢).

أَتَانِي وَعَيْدُ الْحَوْصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الْأَحَاوِصَ^(١)
وَأَنْشَدَ الْأَصْمَعِيُّ: [من الرجز]

أَخَوِي مِنَ الْعُوجِ وَقَاحُ الْحَافِرِ^(٢)

و«العُوج» نسب إلى «أعوج» كما أن «الحَوْص» نسب إلى «أحوص»، فإذا
حذفت ياء النسب جعلتها^(٣) بعد التسمية به بمنزلته وهو صفة لم يسم بها؛
فكسر الصفة.

وهذا يدل على صحة قول من لم يصرف «أحمر» إذا نكره بعد أن سمي به.
فإذا كسره تكسير الاسم نحو: الأفاكل والأرامل، قال: الأحاوص. وعلى هذا
القياس تقول: الأعاج، كما تقول: الأهاتم.

ومثل هذا قولهم: الفُرس، في جمع «فارسي»، [حذفت منه ياء النسب كما
حذفنا]^(٤) من «الأعوجي»، وكسّر «فاعل» على «فعل»: ك «بازِلٍ وبُزْلٍ، وعائِطٍ
وعيط، وحائِلٍ وحُولٍ»، وهذا يقوى «العوج».

ألا ترى أنه جمعه جمع الصفات وإن كانت ياء النسب فيه محذوفتين.

قال ابن مقبل: [من البسيط]

طَافَتْ بِهِ الْفُرْسُ حَتَّى بَرَّ نَاهِضَهَا (٥)

فأما قوله: [من البسيط]

وَالْتَيْمُ أَلَامٌ مَنْ يَمْشِي وَأَلَامُهُمْ ذُهْلُ بْنُ تَيْمٍ بَنُو السُّودِ الْمَدَانِيسِ^(٦)

(١) البيت في ديوانه ص(١٩٩)، والاشتقاق ص(٢٩٦)، وإصلاح المنطق ص(٤٠١)، وخزانة
الأدب (١٨٣/١)، وشرح شواهد الشافية ص(١٤٤)، ولسان العرب (حوص)، وبلا نسبة
في تذكرة النحاة ص(٦٣١)، وشرح المفصل (٦٣/٥).

(٢) ينظر: اللسان (عوج).

(٣) في أ: جعلت.

(٤) في أ: كما حذفها.

(٥) صدر بيت، وعجزه:

عُمٌ لَقِحْنَ لِقَاحًا غَيْرَ مُبَشِّرٍ

ينظر ديوانه ص(٩٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٤٤٩)، ولسان العرب (بسر).

(٦) البيت لجرير في ديوانه ص(١٣١)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٤٣٩)، ولسان العرب
(ضعبس)، (يتم).

ويروى: «أولاد ذهل» بدل «ذهل بن تيم»

فإنه يحتمل أمرين:

يجوز أن يكون بمنزلة «العباس»، وذلك أن «التيمة» مصدر، والمصادر قد أجريت مجرى أسماء الفاعلين.

ألا ترى أنه قد وصف بها كما وصف بأسماء الفاعلين، وجمع على جمعها في نحو: نور ونوار، وسيل وسواء؟ فلما كانت مثلها أجراها مجراها، وعلى هذا قالوا: «الفضل» في اسم رجل؛ كأنهم جعلوه الشيء الذي هو خلاف النقص.

والآخر: أن يكون «تَيْمِيٌّ وَتَيْمٌ»: كـ «زَنْجِيٌّ وَزَنْجٌ، ويهودى ويهود». وفي التنزيل: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾ [البقرة: ١١٣]. و«اليهود» إنما هو جمع «يهودى»، ولولم يكن جمعاً لم تدخل اللام؛ لأن «يهود» جرت عندهم اسماً للقبيلة؛ فصارت بمنزلة مجوس عندهم.

أنشدنا على بن سليمان: [من الكامل]

فَرَّثَ يَهُودُ وَأَسْلَمَتْ جِيرَانُهَا صَمَّى لِمَا فَعَلَتْ يَهُودُ صَمَامٌ^(١)
وفي حديث القسامة^(٢) «تقسم يهود»^(٣).

(١) البيت للأسود بن يعفر في ديوانه ص(٦١)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٤٣٧)، ولسان العرب (هود، صمم)، ومجالس ثعلب ص(٥٨٩)، والمقاصد النحوية (٤/١١٢).

(٢) القسامة في اللغة مأخوذة من «القسام» وهو اليمين، والقسامة. الأيمان تقسم على أولياء القتل إذا ادعوا الدم، يقال: قتل فلان بالقسامة: إذا اجتمعت جماعة من أولياء القتل فادعوا على رجل أنه قتل صاحبهم، ومعهم دليل دون البينة، فحلفوا خمسين يميناً أن المدعى عليه قتل صاحبهم.

وفي اصطلاح الفقهاء: هي الأيمان المكررة في دعوى القتل.

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن القسامة مشروعة، وقد استدلوا على ذلك بأحاديث، منها ما روى عن سهل بن أبي حثمة قال: انطلق عبد الله بن سهل ومحبيصة بن مسعود إلى خير- وهي يومئذ صلح- فتنفقا، فأتى محبيصة إلى عبد الله بن سهل وهو يتشحط في دمه قتيلاً، فدفعه، ثم قدم المدينة، فانطلق عبد الرحمن بن سهل ومحبيصة وحويصة ابنا مسعود إلى النبي ﷺ فذهب عبد الرحمن يتكلم؛ فقال: «كبر كبر»- وهو أحدث القوم- فسكت، فتكلما فقال: «أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم؟ فقالوا: كيف نحلف ولم نشهد ولم نر؟ قال: فتبرئكم يهود بخمسين يميناً، فقالوا كيف نأخذ بأيمان قوم كفار؟ فعقله النبي ﷺ من عنده»، وفي رواية متفق عليها قال: «يقسم خمسون منكم على رجل منهم؛ فيدفع برمته» فقالوا: أمر لم نشهده كيف نحلف؟ قال: فتبرئكم يهود بأيمان خمسين منهم قالوا: يا رسول الله قوم كفار... الحديث.

فقوله «أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم؟» دليل على مشروعية القسامة وإلى هذا ذهب =

ومن الصفات الغالبة التي تجرى مجرى «الحارث» و«القاسم»، قولهم: النابغة. فالنابغة له اسم يجرى مجرى الأعلام، وغلب عليه هذا الوصف؛ كما أن «الحارث» ونحوه قد نزل تنزيل من له اسم علم فغلب عليه هذا الوصف؛ فجرى هذا الوصف الغالب مجرى العلم وسد مسده حتى صار يعرف به كما يعرف بالعلم، فلما سد مسده وكفى منه أجراه مجرى العلم، نحو «جعفر» و«ثور» فقال: [من الطويل] وَنَابِغَةُ الْجَعْدِيُّ بِالرَّمْلِ بَيْتُهُ (١)

ومن ذلك قولهم في اسم اليوم: «الاثنين»؛ لما جرى مجرى العلم نحو: «جعفر» وغيره استجيز حذف اللام منه؛ كما استجازوا حذف اللام من «النابغة» وذلك فيما حكاه سيبويه من قولهم: هذا يوم اثنين مباركا فيه.

فأما قولهم: الغدوة والفينة، فدخل لأم التعريف فيهما على وجه آخر وهو أن «غدوة» و«فينة» كانا معرفتين؛ كما تكون الأسماء التي للألقاب معارف، فأزيل هذا التعريف عنهما كما أزيل التعريف عن الاسم الموضوع وضع الأعلام، وذلك في أحد تأويلي سيبويه في قولهم: هذا ابن عرسٍ مقبل.

فلما أزيل هذا التعريف عنهما عرفا بالألف واللام، فقرأ من قرأ: ﴿بِالْغُدُوَّةِ﴾ [الأنعام: ٥٢] على هذا. وحكى أبو زيد: لقيته فينة، و: الفينة بعد الفينة. ومثل إزالة هذا الضرب من التعريف عن هذه الأسماء، إزالتهم إياه في قولهم: أما البصرة فلا بصرة لك، وأما خراسان فلا خراسان لك. وعلى هذا قوله: [من الوافر]

= جمهور الصحابة والتابعين والعلماء من الحجاز والكوفة والشام كما حكى ذلك القاضي عياض.

(٣) هو من حديث سهل بن أبي حثمة: أخرجه مسلم (٣/١٢٩٤-١٢٩٥) كتاب القسامة، باب القسامة (٦/١٦٦٩) بلفظ: «فتحلف لكم يهود»، وأحمد في المسند (٤/٢)، بلفظ «يحلفون أنهم لم يقتلوه». (١) صدر بيت وعجزه:

..... عليه تراب من صفيح موضع
والبيت لمسكين الدارمي في ديوانه ص(٤٩)، وخزانة الأدب (٢/٢٦٨)، (٦/٣٢٨)،
وشرح أبيات سيبويه (٢/٢٢٤)، وبلا نسبة في الكتاب (٣/٢٤٤)، ولسان العرب
(وسط) (نبح)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص(٥٤).

... .. وَلَا أُمِّيَّةً بِالْإِلَادِ^(١)

و: قضية ولا أبا حسن لها.

ومثل هذا، زوال تعريف العلم عن الأعلام المثناة والمجموعة نحو: الجعفران والعمران، فزال تعريف العلم عن «الجعفرين»، كما زال تعريف العدل عن «العمرين» و«القُثمين»، ولو لم يزل لم يجز دخول لام المعرفة عليه كما لم يجز دخولها قبل الثنية، ولا تدخل لام المعرفة على المعدول.

واستدل أبو عثمان على أن «الثلاثاء، والأربعاء» غير معدولين [بدخول الألف واللام]^(٢) عليهما، وقال: المعدول لا تدخل عليه الألف واللام.

فأما «أبانان» و«عرفات»، فلم تدخلهما اللام؛ لأن التسمية وقعت بالجمع والثنية كما وقعت بالمفرد، فلم تدخل اللام كما لم تدخل على المفرد.

فأما الألف واللام في «اليسع» [فلا يخلو من أن تكون زائدة أو غير زائدة: فإن كانت زائدة] فلا تخلو من أن تكون على حد «الرجل» إذا أردت المعهود أو الجنس نحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُتْرٍ﴾ [العصر: ٢]، أو على حد دخولها في «العباس».

فلا يجوز أن يكون على واحد من ذلك، ولا يجوز أن تكون على حد «العباس»؛ لأنه لو كان كذلك كان صفة كما أن «العباس» كذلك، ولو كان كذلك لوجب أن تكون فعلاً، ولو كان فعلاً لوجب أن يلزمه الفاعل، ولو لزمه الفاعل لوجب أن يحكى من حيث كان جملة، ولو كان كذلك لم يجز لحاق اللام له.

ألا ترى أن اللام لا تدخل على الفعل؟!

وليس بإشارة كقولك: هذا الرجل، فإذا لم يجز فيه شيء من ذلك ثبت أنه زيادة.

ومثل ذلك [مما جاءت فيه اللام]^(٣) زائدة، قول الشاعر: [من الطويل]

(١) جزء من عجز بيت لعبد الله بن الزبير، وقبلة:

أرى الحاجات عند أبي خبيب نكدن
ينظر: ملحق ديوانه ص (١٤٧)، وخزانة الأدب (٦١/٤)، (٦٢)، والدرر (٢/٢١١)،
وشرح المفصل (١٠٢/٢)، (١٠٤)، والكتاب (٢٩٧/٢)، ولفضالة بن شريك في
الأغاني (٦٦/١٢)، وشرح أبيات سيبويه (٥٦٩/١)، وبلا نسبة في رصف المبانى
ص (٢٦١)، وشرح الأشموني (١٤٩/١)، وشرح شذور الذهب ص (٢٧٣)، والمقتضب
(٣٦٢/٤)، والمقرب (١٨٩/١).

(٢) في ب: بدخول لام المعرفة.

(٣) في أ: فيما جاءت اللام فيه.

أَمَّا وَدِمَآءٍ لَا تَزَالُ كَانَتْهَا عَلَى قُتَّةِ الْعُزَّى وَبِالنَّسْرِ عِنْدَمَا
وَمَا سَبَّحَ الرَّهْبَانُ فِي كُلِّ بَيْعَةٍ أَيْلَ الْأَيْلِينَ الْمَسِيحُ بْنُ مَرْيَمَ^(١)
فتعلم زيادة اللام فيه بما في التنزيل من قوله: ﴿وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾
[نوح: ٢٣].

فأما انتصاب «عندم» في البيت فيأخذ شيئين:

أحدهما: بما في «كان» من معنى الفعل.

والآخر: أن تجعل «على قنة العزى» مستقراً، فتكون الحال عنه.

فإن نصبت بالأول فذو الحال: الضمير الذي في: كأنها، وإن نصبته عن
«المستقر» فذو الحال الذكر الذي في «المستقر»، والمعنى على حذف المضاف؛
كأنه: مثل عندم، فحذفت^(٢).

ومثل ذلك ما أنشده محمد بن السرى للمرار الفقعى: [من الوافر]

إِذَا نَهَلْتُ بِسُفْرَتِهَا وَعَلَّتْ ذُنُوبًا مِثْلَ لَوْنِ الزَّعْفَرَانِ^(٣)
المعنى: ماء ذنوب مثل لون الزعفران.

ولو جعلت «العندم» هو الدم - لموافقته إياه في اللون - لكان مذهباً، ولو رفعت:
مثل لون الزعفران، جاز؛ [على أن التقدير]^(٤): ذنوباً لونه مثل لون الزعفران.
فحذفت المبتدأ، والجملة في موضع نصب.

ومثل ذلك قوله: [من الرجز]

وَهِيَ تَنُوشُ الْحَوْضَ نَوْشًا مِنْ عَلَا^(٥)

(١) البيتان لعمر بن عبد الجن في خزانة الأدب (٢١٤/٧، ٢١٧)، ولسان العرب (أبل)، وله
أو لرجل جاهلي في المقاصد النحوية (٥٠٠/١)، ولعبد الحق في لسان العرب (نسر)، وفي
تاج العروس (أبل)، وبلا نسبة في الإنصاف (٣١٨/١)، وتخليص الشواهد ص (٣٦٧)،
وسر صناعة الإعراب (٣٦٠/١)، ولسان العرب (عزز)، (عندم)، (قن)، (لوى)،
والمنصف (١٣٤).

ويروى: «مائرات تخالها» بدل «لاتزال كأنها» و«قدس» بدل «سبح»، و«هيكل» بدل «بيعة».

(٢) في ب: فحذف.

(٣) ينظر: معجم الشعراء للمرزباني (٣٣٧).

(٤) في ب: ويكون التقدير.

(٥) الرجز لأبي نجم العجلي في اللسان (علا)، ولغيلان بن حريث في خزانة الأدب (٩/٤٣٧)، =

المعنى: على ماء الحوض.

ألا ترى أنها تتناول ماءه لا نفس الحوض؟!

ومثل ذلك قول الآخر: [من الرجز]

لَا عَيْشَ إِلَّا كُلُّ حَمْرَاءَ غُفْلٌ تَتَاوَلُ الْحَوْضَ إِذَا الْحَوْضُ شُغِلَ^(١)

ومما جاءت اللام فيه زيادة ما أنشده أبو عثمان: [من الرجز]

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا^(٢)

وأنشد أحمد بن يحيى: [من الرجز]

يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِو كَانَتْ صَاحِبِي مَكَانَ مَنْ أَنْشَأَ عَلَى الرِّكَائِبِ^(٣)

وأما قوله: [من الكامل]

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ^(٤)

فإنه يحتمل أمرين:

يجوز أن يكون قد اعتقب عليه تعريفان كما اعتقب على «غدوة، الغدوة»

و«اثنين، والاثنين» من قولهم: اليوم يوم الاثنين؛ فيكون التعريف الذي وضع له في

= واللسان (نوش)، والتنبية والإيضاح (٣٢٧/٢)، والتاج (نوش)، وديوان الأدب (٢٢/٤)، وبلا نسبة في أدب الكاتب (٥٠٣)، وأسرار العربية (١٠٣)، والأشباه والنظائر (١٢٤/٨)، وإصلاح المنطق ص (٤٣٢)، وخزانة الأدب (١٦٥/١٠)، ورسف المباني ص (٣٧١)، وشرح المفصل (٧٣/٤) وأساس البلاغة (جوز).

(١) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه (٣١٦/٢)، ولسان العرب (شع)، وبلا نسبة في مقياس اللغة (٢٢٢/١)، وتاج العروس (غفل)، ولسان العرب (غفل).

ويروى: «صهباء» بدل «حمراء»، و«تبادر» بدل «تناول».

(٢) ينظر: المقتضب (٤٩/٤)، وشرح شواهد المغنى (٣٠٢/١).

(٣) الرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق ص (٢٦٢)، والإنصاف (٣١٦/١)، ورسف المباني ص (٧٧)، وسر صناعة الإعراب (٣٦٦/١)، وشرح المفصل (٤٤/١)، ولسان العرب (وبر) (ربيع)، ومجالس ثعلب (٥٦٤/٢)، والمنصف (١٣٤/٣).

(٤) البيت بلا نسبة في الاشتقاق ص (٤٠٢)، والإنصاف (٣١٩/١)، وأوضح المسالك (١/١٨٠)، وتخليص الشواهد ص (١٦٧)، وجمهرة اللغة ص (٣٣١)، والخصائص (٥٨/٣)، ورسف المباني ص (٧٨)، وسر صناعة الإعراب ص (٣٦٦)، وشرح الأشموني (٨٥/١)، ولسان العرب (جوت)، (حجر)، (سور)، (عير)، (وبر)، (جحش)، (أبل)، (حف)، (عقل)، (اسم)، (جنى)، (نجا)، والمحتسب (٢٢٤/٢)، ومغنى اللبيب (٥٢/١)، (٢٢٠)، والمقاصد النحوية (٤٩٨/١)، والمقتضب (٤٨/٤)، والمنصف (١٣٤/٣).

أول أمره فى تقدير الزوال عنه ، كما قدر سيبويه ذلك فى أحد تأويليه فى قولك : هذا ابن عريس مقبلٌ .

ومما جاء فيه الألف واللام زائدة قولهم : الخمسة العشر درهماً ، حكاه أبو الحسن الأخفش .

ألا ترى أنهما اسم واحد ، ولا يجوز أن يعرف اسم واحد بتعريفين ؛ كما لا يجوز أن يتعرف بعض الاسم دون بعض ؟! فإذا كان كذلك علمت زيادة اللام فى الخمسة العشر درهماً .

ويذهب أبو الحسن فى «اللّات» فى قوله : ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ﴾ [النجم : ١٩] إلى أن اللام فى «اللّات» زائدة ، وذلك صحيح ؛ لأن «اللّات» معرفة .

أما «العزى» فبمنزلة «العباس» ، فإذا كانت «اللّات» معرفة ولم تكن بمنزلة «العباس» ثبت أن اللام فيها زائدة .

وقياس قول أبى الحسن هذا أن تكون اللام فى «اليسع» - أيضاً - زائدة ؛ لأنه علم مثل «اللّات» ، وليس بصفة . كما أن اللّات ليست بصفة .

فإن قلت : فلم لا تكون «اللّات» صفة ؟ ويكون مأخوذاً من لوى على الشيء ؛ إذا عطف عليه ، وقول الشاعر : [من الكامل]

..... فإِنِّى أَلْوَىٰ عَلَيْكَ لَوْ أَنَّ لُبَّكَ يَهْتَدِي^(١)

ويؤكد هذا قوله : ﴿وَأَصْبِرُوا عَلَىٰ آلِهَتِكُمْ﴾ [ص : ٦] فهذا من العطف عليها والتمسك بعبادتها .

فإن ذلك لا تقوله .

ألا ترى أنه يلزم أن يكون قد وصفت باسم على حرفين ثالثه تاء التأنيث ، وهذا مما لم نعلمه جاء فى الصفات ؛ فإذا كان كذلك وجب أن يكون مطرَحاً ؟!

ومما جاءت اللام فيه زائدة ما أنشده بعض البغداديين : [من الطويل]

(١) وتام البيت :

عمرتك الله الجليل
والبيت لعمر بن أحمز فى ديوانه ص(٦٠) ، وخزانة الأدب (١٥/٢) ، وشرح أبيات
سيبويه (١٥٦/١) ، والكتاب (٣٢٣/١) ، وبلا نسبة فى لسان العرب (عمر) ، والمقتضب
(٣٢٩/٢) ، والمنصف (١٣٢/٣) .

وَجَدْنَا الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَخْتَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ^(١)
فأما قول من قال: «الليْسَع» فإنه تكون اللام فيه على [حد ما]^(٢) في «الحارث»؛
ألا ترى أنه على وزن الصفات فهو كـ «الحارث»، إلا أنه وإن كان كذلك فليس له
مزية على القول الآخر؟

ألا ترى أنه لم يجئ في الأسماء الأعجمية المنقولة في حال التعريف نحو:
إسماعيل وإبراهيم، شيء على هذا النحو، كما لم يجئ فيها شيء فيه لام التعريف؟!
فإذا كان كذلك كان «الليْسَع» بمنزلة «اليسع» في أنه خارج عما [كان]^(٣) عليه الأسماء
الأعجمية المختصة المعربة.

اختلفوا في إثبات الهاء في قوله -تعالى-: ﴿اقتَدِهْ﴾ [٩٠] في الوصل:
فقرأ ابن كثير وأهل مكة ونافع وأبو عمرو وأهل المدينة وعاصم ﴿فَبِهْدَاهُمْ
اقتَدِهْ قُل﴾ يثبتون الهاء في الوصل ساكنة.
وقرأ حمزة والكسائي: ﴿فَبِهْدَاهُمْ اقتَدِهْ قُل﴾ بغير هاء في الوصل، ويقفان
بالحاء^(٤).

وقرأ عبد الله بن عامر: ﴿فَبِهْدَاهُمْ اقتَدِهْ قُل﴾ يكسر الدال ويشم الهاء الكسر من
غير بلوغ ياء، وهذا غلط؛ لأن [هذه]^(٥) الهاء هاء وقف لا تعرب في حال من
الأحوال، وإنما تدخل لتبين بها حركة ما قبلها.

(١) البيت لابن ميادة في ديوانه ص(١٩٢)، وخزانة الأدب (٢/٢٢٦)، والدرر (١/٨٧)، وسر
صناعة الإعراب (٢/٤٥١)، وشرح شواهد الشافية ص(١٢)، وشرح شواهد المغنى (١/
١٦٤)، ولسان العرب (زيد) والمقاصد النحوية (١/٢١٨، ٥٠٩)، ولجريد في لسان العرب
(وسع)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/٣٢٢)، والأشياء والنظائر
(١/٢٣، ٨/٣٠٦)، والإنصاف (١/٣١٧)، وأوضح المسالك (١/٧٣)، وخزانة الأدب
(٧/٢٤٧، ٩/٤٤٢)، وشرح الأشموني (١/٨٥)، وشرح التصريح (١/١٥٣)، وشرح
شافية ابن الحاجب (١/٣٦)، وشرح قطر الندى ص(٥٣)، ومغنى اللبيب (١/٥٢)، وجمع
الهوامع (١/٢٤).

ويروى: «رأيت» بدل «وجدنا».

(٢) في أ: على حدها.

(٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٣)، البحر المحيط (٤/١٧٦)، والتبيان (٤/٢١١).

(٥) سقط في أ.

قال أبو على: والوجه الوقف على الهاء؛ لاجتماع الكثرة والجمهور على إثباته، ولا ينبغي أن يوصل والهاء ثابتة؛ لأن هذه الهاء في السكت بمنزلة همزة الوصل في الابتداء، في أن الهاء للوقف كما أن همزة الوصل للابتداء بالساكن، وكما لا تثبت الهمزة في الوصل كذلك ينبغي ألا تثبت الهاء.

قال أبو الحسن: وكذلك قوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، و﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، و﴿كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْأُخْطَمَةِ﴾ [الهمزة: ٤] يسكتون عنده أجمع، وقوله: ﴿الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدُمُ﴾ [الهمزة: ٢] هكذا تكلم به العرب على الوقف.

قال: وكان أبو عمرو يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ [أَحَدٌ]﴾^(١) الله على السكون. وقول حمزة والكسائي [القياس]^(٢)، وفي ترك قول الأكثر ضرب من الاستيحاش، وإن كان الصواب والقياس ما قرأ [به].^(٣)

وقراءة ابن عامر بكسر الدال وإشمام الهاء الكسرة من غير بلوغ ياء، ليس بغلط. ووجهها: أن تجعل الهاء كناية عن المصدر لا التي تلحق للوقف؛ وحسن إضماره لذكر الفعل الدال [عليه].^(٤)

ومثل ذلك قول الشاعر: [من الطويل]
فَجَالَ عَلَى وَخْشِيَّةٍ وَتَخَالَهُ عَلَى ظَهْرِهِ سِبَا جَدِيدًا يَمَانِيَا^(٥)
كأنه قال: تخال خيلانا على ظهره سبا جديدًا يمانيًا؛ ف«على» متعلق بمحذوف. وعلى هذا قول الشاعر: [من البسيط]

هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَذْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذِيبٌ^(٦)
فالهاء كناية عن المصدر، ودل «يدرسه» على الدرس، ولا يجوز أن يكون ضمير القرآن؛ لأن الفعل قد تعدى إليه باللام، فلا يجوز أن يتعدى إليه وإلى ضميره؛ كما

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في ب.

(٤) سقط في ب.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش (١/١٢٤).

(٦) تقدم.

أنك إذا قلت: أزيداً ضربته؟ لم تنصب زيدا بـ «ضربت»؛ لتعديه إلى ضميره.
ومثل ذلك ما حكاه أبو الحسن من قراءة بعضهم: ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٍ هُوَ مَوْلِيهَا﴾
[البقرة: ١٤٨] فاللام متعلقة بـ «مَوْلٍ» على هذه القراءة، والهاء كناية عن التولية،
ودل عليها قوله: «مَوْلٍ».

فعلى هذا -أيضاً- قراءة ابن عامر: ﴿فَبِهِدَاهِمِ اقْتَدِهْ قُلْ﴾، وقياسه إذا وقف عليه
أن يقول: «اقتده» فيسكن هاء الضمير كما تقول: اشتريه، في الوقف، وفي الوصل:
اشتره يا هذا، واشتره قبل.

اختلفوا في التوحيد والجمع من قوله -جل وعز-: ﴿وَأَزْوَاجِهِمْ وَذَرِّيَّتَهُمْ﴾
[غافر: ٨] في غير هذا الموضع، ولم يختلفوا في هذا الموضع أنه بالجمع:
قد قلنا فيما تقدم في «الذرية»: إنه يكون واحداً وجمعاً؛ فيغنى ذلك عن الإعادة
هنا.

فأما قوله ﴿وَأَزْوَاجِهِمْ﴾ فواحدها زوج، وهو الأكثر^(١) ولغة التنزيل، قال: ﴿أَسْكُنْ
أَنْتَ وَزَوْجَكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، و﴿إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ﴾ [طه: ١١٧].
وقد قالوا: زوجة، قال: [من الكامل]

فَبَكَّى بَنَاتِي شَجَوَهُنَّ وَزَوْجَتِي
واختلفوا في التاء والياء من قوله جل وعز: ﴿يَجْعَلُونَهُ قَرَاتِيسَ يَبْدُونَهَا وَيُخْفُونَ كَثِيرًا﴾
[٩١]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿يَجْعَلُونَهُ قَرَاتِيسَ يَبْدُونَهَا وَيُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ بالياء
جميعاً^(٣).

(١) في أ: وهو أكثر.

(٢) صدر بيت، وعجزه:

..... والظاعنون إلى ثم تصدعوا

وهو لعبد بن الطبيب في ديوانه ص(٥٠)، وشرح اختيارات المفضل ص(٧٠١)،
ونوادر أبي زيد ص(٢٣)، ولأبي ذؤيب في المقاصد النحوية (٤٧٢/٢)، وبلا نسبة في
أوضح المسالك (١١٦/٢)، والخصائص (٢٩٥/٣)، وشرح الأشموني (١٧٥/١)،
وشرح التصريح (٢٨٠/١).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٣)، الإملاء (١٤٦/١)، الحجة لابن خالويه (١٤٥)، الحجة
لأبي زرع (٢٦٠)، السبعة (٢٦٢)، الغيث (٢١٢)، النشر (٢٦٠/٢).

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي كل ذلك بالتاء.
من قرأ بالياء؛ فلأنهم غيب.

ويدلك على ذلك قوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا﴾ [الأنعام: ٩١]،
وقوله: ﴿مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ... تَجْعَلُونَهُ﴾ [الأنعام: ٩١]؛ فيحمله على الغيبة لأن ما
قبله كذلك أيضاً.

ومن قرأ بالتاء فعلى الخطاب: قل لهم: تجعلونه قراطيس تبدونها وتخفون كثيراً.
ومعنى ﴿تَجْعَلُونَهُ قَرَاتِيسَ﴾: تجعلونه ذوى قراطيس، أى: تودعونه إياها.
و﴿تخفون﴾ أى: تكتُمونه؛ كما قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى﴾
[البقرة: ١٥٩].

وقوله: ﴿تُبَدُّونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ يحتمل موضعه ضربين:
الأول: أن يكون صفة للقراطيس؛ لأن النكرة توصف بالجمع.
الثانى: أن تجعله حالاً من ضمير الكتاب فى قوله: ﴿تَجْعَلُونَهُ﴾ على: أن تجعل
الكتاب القراطيس فى المعنى؛ لأنه مكتتب فيها.
ويؤكد قراءة من قرأ بالتاء، قوله: ﴿وَعَلَّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ﴾ [الأنعام: ٩١]،
فجاء على الخطاب، وكذلك يكون ما قبله من قوله: ﴿تَجْعَلُونَهُ قَرَاتِيسَ تَبَدُّونَهَا﴾.
اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -عز وجل-: ﴿وَلْيُنْذِرْ أُمَّ الْقُرَى﴾ [٩٢]:
فقرأ عاصم وحده فى رواية أبى بكر: ﴿ولينذر أم القرى﴾ بالياء^(١).
وقرأ الباقر: ﴿وَلْيُنْذِرْ أُمَّ الْقُرَى﴾ بالتاء.

وروى حفص عن عاصم بالتاء أيضاً.
وجه [قراءة]^(٢) من قرأ بالتاء: قوله: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ﴾ [الرعد: ٧] و: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ
مُنْذِرٌ مَنِ يَخْشَاهَا﴾ [النازعات: ٤٥]، و: ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ﴾ [الأنعام: ٥١].
ومن قرأ بالياء: جعل «الكتاب» هو المندر؛ لأن فيه إنذاراً.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٣)، الإملاء (١/١٤٧)، البحر المحيط (٤/١٧٩)، التبيان (٤/٢١٦)، الحجة لابن خالويه (١٤٥)، الحجة لأبى زرع (٢٦١)، السبعة (٢٦٣)، الغيث (٢١٢)، النشر (٢/٢٦٠).

(٢) سقط فى ب.

ألا ترى أنه قد خوف به في نحو قوله: ﴿هَذَا بَلَغٌ لِلنَّاسِ وَلِئِنْ دُرُوا بِهِ﴾ [إبراهيم: ٥٢]، ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ﴾ [الأنعام: ٥١]، و: ﴿قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ﴾ [الأنبياء: ٤٥]؟! فلا يمتنع أن يسند الإنذار إليه على الاتساع.

اختلفوا في رفع النون ونصبها من قوله -عز وجل-: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [٩٤]: فقرأ ابن كثير وأبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر وحمزة: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ رفعاً^(١).

وقرأ نافع والكسائي ﴿بَيْنَكُمْ﴾ نصباً.

وكذلك روى حفص عن عاصم بالنصب أيضاً.

قال أبو علي: البين: مصدر «بان، يبين»: إذا فارق، قال: [من الكامل] بَانَ الْخَلِيطُ بِرَامَتَيْنِ فَوَدَّعُوا أَوْكُلَمَا ظَعَنُوا لِيَيْنِ تَجَزَّعُ^(٢) وقال أبو زيد: بان الحى بينونة ويئنا: إذا ظعنوا، وتباينوا تبايناً: إذا كانوا جمعاً فتفرقوا.

قال: والبين: ما ينتهى إليه بصرك من حائط وغيره.

واستعمل هذا الاسم على ضربين:

أحدهما: أن يكون اسماً متصرفاً كالافتراق.

والآخر: أن يكون ظرفاً.

فالمرفوع في قراءة من قرأ: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ هو الذى كان ظرفاً ثم استعمل اسماً، والدليل على جواز كونه اسماً، قوله: ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥]، و: ﴿قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨]؛ فلما استعمل اسماً في هذه المواضع جاز أن يسند إليه الفعل الذى هو «تقطع» فى قول من رفع.

ويدل على أن هذا المرفوع هو الذى استعمل ظرفاً، أنه لا يخلو من أن يكون الذى هو ظرف اتسع فيه، أو يكون الذى هو مصدر.

فلا يجوز أن يكون هذا القسم؛ لأن التقدير يصير: «لقد تقطع افتراقكم»، وهذا

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٣)، الإعراب (٥٦٦/١)، التبيان (٢٢٠/٤)، السبعة (٢٦٣)،

الغيث (٢١٢)، الكشف (٢٨/٢)، الحجة لابن خالويه (١٤٥)، النشر (٢٦٠/٢).

(٢) وهو لجريز فى ديوانه (٣٤٠).

ويروى: «رفعوا» بدل «ظعنوا».

مع بعده عن القصد خلاف المعنى المراد.

ألا ترى أن المراد: لقد تقطع وصلكم وما كنتم تتألفون عليه؟!
فإن قلت: كيف جاز أن يكون المعنى الوصل وأصله الافتراق والتباين، وعلى هذا قالوا: بأن الخليط، إذا فارق، وفي الحديث: «مَا بَانَ مِنَ الْحَيِّ فَهُوَ مَيِّتٌ»^(١)؟! قيل: إنه لما استعمل مع الشيئين المتلابيين في نحو: بينى وبينه^(٢) شركة، وبينى وبينه رحم وصداقة - صارت لاستعمالها في هذه المواضع بمنزلة الوصلة على خلاف الفرق؛ فلهذا جاء ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنُكُمْ﴾ بمعنى: لقد تقطع وصلكم.

ومثل «بين» في أنه يجرى في الكلام ظرفاً ثم يستعمل اسماً «وَسَطَ» الساكن العين. ألا ترى أنك تقول: جلست وَسَطَ القوم، فتجعله ظرفاً لا يكون إلا كذلك؟! ثم استعملوه اسماً في نحو قول القتال^(٣): [من الكامل]

مِنْ وَسَطِ جَمْعِ بَنِي قُرَيْظٍ بَعْدَمَا هَتَفَتْ رَبِيعَةٌ يَا بَنِي جَوَابٍ^(٤)
وقال الآخر: [من الطويل]

أَتَتْهُ بِمَجْلُومٍ كَأَنَّ جَبِينَهُ صَلَآةٌ وَزَسِ وَسْطُهَا قَدْ تَقَلَّقَا^(٥)
فجعله مبتدأ وأخبر عنه، كما جره الآخر بالحرف الجار، وحكى سيبويه: هو أحمر بين العينين.

فأما من قال: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ بالنصب، ففيه مذهبان:

أحدهما: أنه أضمر^(٦) الفاعل في الفعل، ودل عليه مما تقدم في قوله: ﴿وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ﴾ [الأنعام: ٩٤].

(١) علقه البخارى فى صحيحه بصيغة الجزم عن الحسن وإبراهيم بلفظ: إذا ضرب صيداً فبان منه يد أو رجل لا تأكل الذى بان وكل سائرته. وبمثله أخرجه الدارمى (٩٣/٢) كتاب الصيد باب فى الصيد بين منه العضو، وأحمد (٢١٨/٥)، والترمذى (١٤٥/٣) أبواب الصيد باب ما قطع من الحى فهو ميت (١٤٨٠) عن أبى واقد الليثى.

(٢) فى أ: بينه وبينى.

(٣) هو عبد الله - وقيل: عبيد الله - ابن مجيب، والقتال: لقب له؛ وصار بمنزلة اسمه لتمرده وفتكه؛ ويكنى أبا السليل، وأبا الحسيب. جاهلى وقيل: من فتاك الإسلام. ينظر: الشعر والشعراء (٧٠٥).

(٤) تقدم.

(٥) تقدم.

(٦) زاد فى أ: الاسم.

ألا ترى أن هذا الكلام فيه دلالة على التقاطع والتهاجر؛ وذلك أن المضمهر هو: الوصل، كأنه قال: لقد تقطع وصلكم بينكم.

وقد حكى سيبويه أنهم قالوا: إذا كان غداً فائتني؛ فأضمر ما كانوا فيه من بلاء أو رخاء^(١) لدلالة الحال عليه، فصار دلالة الحال [عليه]^(٢) بمنزلة جرى الذكر وتقدمه. والمذهب الآخر: انتصاب «البين» في قوله: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ على شيء يراه^(٣) أبو الحسن، وهو أنه يذهب إلى أن قوله: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ إذا نصب، يكون معناه معنى المرفوع، فلما جرى في كلامهم منصوباً ظرفاً تركوه على ما يكون عليه في أكثر الكلام.

وكذلك يقول في قوله: ﴿يَوْمَ الْفَيْصَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ﴾ [المتحنة: ٣].

وكذلك يقول في قوله: ﴿وَأَنَا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الجن: ١١].

ف: «دون» في موضع رفع عنده، وإن كان منصوب اللفظ.

ألا ترى أنك تقول: منا الصالح ومنا الطالح، فترفع؟!

اختلفوا في إدخال الألف وإخراجها من قوله -عز وجل-: ﴿وَجَعَلَ آيَاتِ سَكَنًا﴾

[٩٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿جَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا﴾ بألف^(٤).

وقرأ عاصم وحزمة والكسائي: ﴿وَجَعَلَ آيَاتِ سَكَنًا﴾ بغير ألف.

وجه قول من قال: ﴿جَاعِلُ﴾ أن قبله اسم فاعل: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾ يخرج

الحى من الميت ومخرج الميت من الحى ذلكم الله فأنى تؤفكون. فالق الإصباح

وَجَاعِلُ [الأنعام: ٩٥، ٩٦]؛ ليكون فاعل المعطوف مثل فاعل المعطوف عليه.

ألا ترى أن حكم الاسم أن يعطف على اسم مثله؛ لأن الاسم بالاسم أشبه من

الفعل بالاسم، وقد رأيتهم راعوا هذه المشاكلة في كلامهم، وذلك نحو ما جاء في

قوله: ﴿يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: ٣١]، وقوله:

﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأُمْتَلَّ﴾ [الفرقان: ٣٩]، و: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ

(١) في أ: رخاء وبلاء.

(٢) سقط في أ.

(٣) في ب: يقوله.

(٤) ينظر: تفسير الطبري (٥٥٦/١١)، التيسير (١٠٥)، الحجة لابن خالويه (١٤٦)، الحجة

لأبى زرع (٢٦٢)، السبعة (٢٦٣)، الغيث (٢١٣)، النشر (٢٦٠/٢).

الضَّلَکَةُ ﴿[الأعراف: ٣٠].

نصبوا كل هذه الأسماء التي اشتغل عنها الفعل؛ ليكون القارئ ينصبها كالعاطف جملة من فعل وفاعل على جملة من فعل وفاعل.

وكما أن الفعل بالفعل أشبه من المبتدأ بالفعل، كذلك الاسم بالاسم أشبه من الفعل بالاسم، وإذا كان كذلك كان «جاعل» أولى من «جعل».

ويقوى ذلك قولهم: [من الوافر]

لَلْبُسِّ عِبَاءَةٌ [وَتَقَرَّرَ عَيْنِي] (١)

وقوله: [من الطويل]

وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامِ أَعِزَّةٍ وَكُلُّ سُبَيْعٍ أَوْ أَسْوَأُكَ عَلَقَمًا (٢)
ومن قرأ: ﴿وَجَعَلَ﴾ فلأن اسم الفاعل الذي قبله بمعنى المضى، فلما كان «فاعل» بمنزلة «فعل» عطف عليه «فعل» لموافقه إياه (٣) في المعنى، ويدلك على أنه بمنزلة «فعل» أنه نزل منزلته فيما عطف عليه، وهو قوله: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ حُسْبَانًا﴾ [الأنعام: ٩٦].

ألا ترى أنه لما كان المعنى فعل، حمل المعطوف على ذلك، فنصب «الشمس» و«القمر» على «فعل» كما كان «فاعل» ك: «فعل»؟!

ويقوى ذلك قولهم: هذا معطى زيد درهماً أمس، فالدرهم محمول على «أعطى»؛ لأن اسم الفاعل إذا كان لما مضى لم يعمل عمل الفعل، فإنما جعل

(١) صدر بيت لميسون بنت بحدل، وعجزه:

أحب إلى من لبس الشفوف

ينظر: خزنة الأدب (٥٠٣/٨)، والدرر (٩٠/٤)، وسر صناعة الإعراب (٢٧٣/١)، وشرح التصريح (٢٤٤/٢)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص (١٤٧٧)، وشرح شذور الذهب ص (٤٠٥)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٢٥٠)، ومغنى اللبيب (١/٢٦٧)، والمقاصد النحوية (٣٩٧/٤)، وبلا نسبة في الجنى الدانى ص (١٥٧)، خزنة الأدب (٥٢٣/٨)، الكتاب (٤٥/٣)، والمقتضب (٢٧/٢).

وما بين المعقوفين سقط في ب.

(٢) وهو للحصين بن الحمام في خزنة الأدب (٣٢٤/٣)، والدرر (٧٨/٤)، وشرح اختيارات المفضل ص (٣٣٤)، وشرح التصريح (٢٤٤/٢)، وشرح المفصل (٥٠/٣)، والمقاصد النحوية (٤١١/٤)، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب (٢٧٢/١)، وشرح الأشموني (٣/٥٩)، والمحاسب (٣٢٦/١)، وجمع الهوامع (١٠/٢)، (١٧).

(٣) فى أ: له.

«مُعْطٍ» بمنزلة «أعطى»؛ فكذلك جعل ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾ [الأنعام: ٩٦] بمنزلة «فلق»؛ لأن اسم الفاعل لما مضى، فعطف عليه «فَعَلَ» لما كان بمنزله.

فأما قول الشاعر: [من الطويل]

فُعُودًا لَدَى الْأَبْوَابِ طُلَّابٌ حَاجَةٌ عَوَانٍ مِنَ الْحَاجَاتِ أَوْ حَاجَةٌ بِكْرًا^(١)
فليس يوافق الآية؛ لأن «طلاب» جمع اسم فاعل الذى يراد به الحال، وإنما حذف التنوين مستخفاً، وحمل «حاجة» على اسم الفاعل الذى للحال، واسم الفاعل فى الآية لما مضى.

اختلفوا فى كسر القاف وفتحها من قوله -عز وجل-: ﴿فَمُسْتَقَرٌّ﴾ [٩٨]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿فمستقر﴾ بكسر القاف^(٢).

وقرأ نافع وابن عامر وعاصم وحزمة والكسائي ﴿فمستقر﴾ بفتح القاف.

قال سيبويه: قالوا: قر فى مكانه واستقر، كما قالوا: جلب الجرح وأجلب^(٣)، يريد بهما [جميعاً]^(٤) شيئاً واحداً؛ فكما بنى هذا على «أفعلت» بنى هذا على «استفعلت».

فمن كسر القاف كان المستقر بمعنى: القار، وإذا كان كذلك وجب أن يكون خبره المضممر: منكم، أى: منكم مستقر، كقولك: بعضكم مستقر، أى: مستقر فى الأرحام، وقال: ﴿يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِّنْ بَعْدِ خَلْقٍ﴾ [الزمر: ٦] كما قال: ﴿وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾ [نوح: ١٤].

ومن فتح [﴿مستقر﴾]^(٥) [فليس]^(٦) على أنه مفعول به.

(١) وهو لذى الرمة فى ملحق ديوانه ص (١٨٧١)، وأساس البلاغة (بكر)، واللسان (بكر)، وللفرزدق فى ديوانه (١٨٨/١)، والمقتضب (١٥٢/٤).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٤)، الإملاء (١٤٨/١)، البحر المحيط (١٨٨/٤)، التبيان (٤/٢٣٠)، التيسير (١٠٥)، الحجة لابن خالويه (١٤٦)، الحجة لأبى زرة (٢٦٢)، السبعة (٢٦٣)، الغيث (٢١٣)، المعانى للأخفش (٢٨٢).

(٣) الجلبة: القشرة التى تعلق الجرح عند البرء، وقال الأصمعى: إذا علت القرحة جلدة البرء قيل: جلب.

ينظر: اللسان (جلب).

(٤) سقط فى أ.

(٥) سقط فى أ.

(٦) سقط فى ب.

ألا ترى أن «استقر» لا يتعدى، وإذا لم يتعد لم يكن منه اسم مفعول به، وإذا لم يكن مفعولا به كان اسم مكان فـ«المستقر» بمنزلة «المقر»؛ كما أن «المستقر» بمنزلة «القار»، وإذا كان كذلك لم يجوز أن يكون خبره المضممر منكم، كما جاز ذلك فى قول من كسر القاف. فإذا لم يجوز ذلك جعلت الخبر المضممر: لكم؛ فيكون التقدير: لكم مقر.

وأما المستودع فإن «استودع» فعل يتعدى إلى مفعولين، تقول: استودعت زيدا، وأودعت زيدا ألفا، فـ«استودع» مثل «أودع»، كما أن «استجاب» بمنزلة^(١) «أجاب». و«المستودع» يجوز أن يكون الإنسان الذى استودع ذلك المكان، ويجوز أن يكون المكان نفسه:

فمن قرأ: «فمستقر» -بفتح القاف- جعل «المستودع» مكانا؛ ليكون مثل المعطوف عليه، أى: فلكم مكان استقرار ومكان استيداع.

ومن قرأ: «فمستقر» فالمعنى: منكم مستقر فى الأرحام ومنكم مستودع فى الأصلاب، فـ«المستودع» اسم المفعول به؛ ليكون مثل «المستقر» فى أنه اسم لغير المكان، فعلى هذا يوجه.

واختلفوا فى الثاء والميم من قوله -عز وجل-: ﴿أَنْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ﴾ [٩٩]، و: ﴿مِنْ ثَمَرِهِ﴾ [١٤١]، و: ﴿يَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ﴾ [يس: ٣٥] فى الفتح فيها والضم: فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم بالفتح فى [ذلك]^(٢) كله. وقرأ حمزة والكسائى بالضم [فى ذلك كله].^(٣)

وجه [قول]^(٤) من فتح فقال: ﴿مِنْ ثَمَرِهِ﴾ أن سيبويه يرى أن «الثمر» جمع «ثمرة»، ونظيره فيما قال: بقرة وبقر، وشجرة وشجر، وجزرة وجزر^(٥).

(١) فى أ: مثل.

(٢) سقط فى أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٤)، التبيان (٢٣٢/٤)، البحر المحيط (١٩١/٤)، التيسير (١٠٥)، الحجة لابن خالويه (١٠٤، ١٠٥)، السبعة (٢٦٤)، النشر (٢٦٠/٢)، تفسير الرازى (١٠٧/٤).

وفى أ: بدل ما بين المعقوفين «فى كل القرآن».

(٤) سقط فى أ.

(٥) قال سيبويه: فى باب «ما كان واحدا»: يقع للجميع ويكون واحده على بنائه من لفظه، إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث؛ ليتبين الواحد من الجميع.

ويدل على أن واحد «الثمر»: ثمرة، قوله: ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ﴾ [النحل: ٦٧]، وقد كسروه على «فِعال» فقالوا: ثمار، كما قالوا: أكمة وإكام، وجذبة وجذاب، ورقبة ورقاب.

وأما قول حمزة والكسائي: ﴿مِنْ ثَمَرِهِ﴾ فإنه يحتمل وجهين:
الأبين: أن يكون جمع «ثَمَر» على «ثُمَر» كما جمع^(١) «خشبة» على «خُشب» في قوله: ﴿كَانَهُمْ خُشْبٌ مُّسْنَدَةٌ﴾ [المنافقون: ٤]، وكذلك «أكمة وأكم» في نحو قوله: [من الكامل]

نَحْنُ الْفَوَارِسُ يَوْمَ دَيْسَقَةَ الْ مُغْشُو الْكُمَاةِ غَوَارِبَ الْأَكُمِ^(٢)
ونظيره من المعتل: ساحة وسوح، وقارة وقور، ولاية ولوب، وناقة ونوق.
قال أبو عمر: أنشدنا الأصمعي لرجل من هذيل: [من البسيط]
وَكَانَ سَيَّانٌ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعْمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاغْبَرَّتِ الشُّوْحُ^(٣)
والآخر: أن يكون جمع «ثَمَارًا» على «ثُمَر»؛ فيكون «ثمر» جمع الجمع، وجمعه على «فُعْل» كما جمعه على «فعائل» في قولهم: جمال وجمائل.

= فأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) [فهو] نحو «طلح» والواحد: طلحة، و«تمر» والواحدة: تمرة، ونخل ونخلة، وصخر وصخرة. فإذا أردت أدنى العدد جمعت الواحد بالياء. وإذا أردت الكثير صرت إلى الاسم الذي يقع على الجميع ولم تكسر الواحد على بناء آخر. وربما جاءت (الفعلية) ومن هذا الباب على (فِعال)، وذلك [قولك]: سخلة وسخال، وبهمة وبهام، وطلحة وطلاح وطلح، شبهوه بـ«القضاع». وقد قال بعضهم: صخرة وصخور، فجعلت بمنزلة بدرة وبدور، ومائة ومثون. والمائة: تحت الكركرة. وأما ما كان منه من بنات الياء والواو فمثل: مرو ومروة، وسرو وسروة. وقالوا: صعوة وصعو وصعاء، كما قالوا: طلاح. ومثل ما ذكرنا: شرية وشرى، وهدية وهدى، هذا مثله في الياء. والشرية: الحنظلة.

ومن المضاعف: حبة وحب، وقنة وقت. وأما ما كان على ثلاثة أحرف، وكان (فعلا) فإن قصته كقصه «فعل» وذلك [قولك]: بقرة وبقرات وبقر، وشجرة وشجرات وشجر، وخرزة وخرزات وخرز. وقد كسروا الواحد منه على (فِعال)، كما فعلوا ذلك في «فعل»، قالوا: أكمة وإكام وأكم، وجذبة وجذاب وجذب، وأجمة وإجام وأجم، وثمره وثمار وثمر. ينظر: الكتاب (٣/٥٨٢-٥٨٣).

(١) في ب: جمعوا.

(٢) وهو للناطقة الجعدى فى اللسان (دسق)، وتهذيب اللغة (٨/٣٩٥)، وليس فى ديوانه.

(٣) تقدم.

قال: [من الطويل]

وَقَرَّبَنَّ بِالزُّزْقِ الْجَمَائِلَ بَعْدَمَا تَقَوَّبَ عَنْ غِرْبَانٍ أَوْزَاكِهَا الْخَطَرُ^(١)
ولم أعلم سيبويه ذكر تكسيره على «فعل» وإن كان قد حكى تكسيره على «فَعَّاثِل» ولا يمتنع فى القياس.

ألا ترى أن «فعل» جمع للكثرة^(٢) كما أن «فَعَّاثِل» جمع له.
وجمعوه بالألف والتاء -أيضاً- فى قول من قرأ: ﴿كَأَنَّهُ جَمَالَاتٌ صَفْرٌ﴾
[المرسلات: ٣٣].

وأنشد بعض البغداديين: [من الرجز]
أَحَبُّ كُلِّبٍ فِى كِلَابَاتِ النَّاسِ إِلَى نَبْحَا كُلِّبٍ أُمِّ الْعَبَّاسِ^(٣)
فأما قول الشاعر: [من الرجز]
كُنَّا بِهَا إِذِ الْحَيَاءُ حَيٌّ^(٤)

فليس «حى» بجمع «حياة»، كـ «بدنة وبدن، وقارة وقور»؛ إنما «الحى» مصدر
كـ «العى»، ولو كان جمعا على «فَعَّل» لجاز فى فائه الضم والكسر؛ كما قالوا: قرن
ألوى، وقرون لى ولوى.

قال: اختلفوا فى سورة الكهف:
فقراً ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ﴾ [٣٤]، [و]
﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ﴾ [٤٢] بضميتين.

وقرأ أبو عمرو: ﴿بِثَمَرِهِ﴾ بضمه واحدة وأسكن الميم.
وقرأ عاصم: ﴿وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ﴾، ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ﴾ بفتح الثاء والميم فيهما.
أما حمزة والكسائى فقراءتهما فى ذلك كقراءتهما فيما تقدم.
وابن كثير ونافع وابن عامر أخذوا بذلك فى هذا الموضع؛ لأن اللفظتين -جميعاً-

(١) تقدم.

(٢) فى أ: للكثير.

(٣) الرجز بلا نسبة فى اللسان (كلب)، والتاج (كلب)، والمخصص (٧٩/٨).

(٤) الرجز للعجاج فى ديوانه (٤٨٦/١)، واللسان (حيا)، وكتاب العين (٤٦٦/٤)، وتهذيب
اللغة (٢٣٩/٨)، وجمهرة اللغة ص (١٠٣، ٢٣٢)، والتاج (حيا).
ويروى: «كأنها» بدل «كتابها».

للجمع .

ألا ترى أن «الثَّمَر» جمع، كما كان^(١) «الثَّمَر» كذلك؟!
ووافقهم أبو عمرو في الأخذ بالجمع الذى هو «فُعْل» إلا أنه خفف العين كما
خفف فى «بدنة وبُدن» قال: ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمَّ﴾ [الحج: ٣٦]، وكما قالوا:
«الأكم» فى جمع «أكمة» فى قوله: [من الطويل]
... تَرَى الْأَكْمَ مِنْهُ سُجْدًا لِلْخَوَافِرِ^(٢)
وعلى هذا قالوا: أَسَدٌ وَأُسْدٌ.

وقد فسر «الثَّمَر» فى سورة الكهف أنه من تثير المال .
وروى عن مجاهد: «وكان له ثمر» قال: ذهب وورق .
قال أبو على: وكان الذهب والورق قيل له: ثمر، على التفاضل؛ لأن الثمر ما فى
ذى الثمر .

ولا يمتنع أن يكون «الثمر» جمع «ثمرة» كما قدمنا، ويدل على ذلك أن عاصمًا
قرأ: ﴿وكان له ثمر﴾ فى الموضعين فى «الكهف»، وكان الثمر الذى هو الجنا أشبه
فى التفسير من الذهب والورق؛ لأنه أشد مشاكلة بالمذكور معه .
ألا ترى أنه قال: ﴿وَأَضْرَبَ لَهُمْ مَثَلًا رَجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ وَحَفَفْنَاهُمْ بِنَخِيلٍ
وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا بَلَّازِرَةً الْجَنَّتَيْنِ إِذْ أَكَلَا هَا وَلَمْ تَغْلِبْ مِنْهُ شَيْئًا وَفَجَرْنَا خِلْفَهُمَا نَهْرًا وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ
فَقَالَ لِصَاحِبِهِ﴾ [٣٢، ٣٣، ٣٤] ف «الثمر» الذى هو الجنا أشبه بالنخيل والأعناب من
الذهب والورق منهما وأشد مشاكلة .

ويقوى ذلك قوله فى الأخرى فى وصف جنة: ﴿أَيُّدٌ أَحَدَكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ
نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [البقرة: ٢٦٦] .
فكما أن «الثمرات» فى هذه الآية لا تكون إلا الجنا، كذلك فى الأخرى يكون
إياه .

ويقوى أن الثمر ليس بالذهب والورق هنا قوله: ﴿وَأُحِيطَ بِشَرِّهِ﴾ [الكهف: ٤٢]
والإحاطة به: إهلاك له واستئصال بالآفة التى حلت بها كما حلت بالأخرى فى قوله:

(١) فى أ: إن .

(٢) ينظر: اللسان (سجد) .

﴿فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ﴾ [البقرة: ٢٦٦]، وكما قال: ﴿فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ﴾ [القلم: ٢٠]، أى: سوداء كسواد الليل بالاحتراق.

ويقوى ذلك قوله: ﴿فَأَصْبَحَ يُخْلِبُ كَفَّيْهِ عَلَى مَا أَنْفَقَ فِيهَا﴾ [الكهف: ٤٢]، والإنفاق فى الأمر العام إنما يكون من الورق لا من الشجر.

قال: وقرأ عاصم: ﴿وَكَاكَ لَمْ تُمَرَّ﴾ ﴿وَأُحِيطَ بِشَرِّهِ﴾ بفتح الثاء والميم فيهما؛ [فهذا]^(١) لأن «تُمَر» جمع كما أن «تُمَر» كذلك.

وبذلك على أن «التُمَر» ونحوه جمع، قوله: ﴿وَيُلْشِئُ السَّحَابُ الثِّقَالَ﴾ [الرعد: ١٢]، وقوله: ﴿كَانَتْهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧]، وإنما جاء التأنيث لمعنى الجمع كما جاء التذكير فى [نحو]^(٢) ﴿مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ﴾ [يس: ٨٠]، و﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُثْقَعَةٍ﴾ [القمر: ٢٠] على تذكير اللفظ وإن كان المعنى الجمع.

وقد يجوز أن يكون «تُمَر» جمع «تُمَر»؛ لأن سيبويه قد حكى «تُمَر»، وجاز أن يكون «تُمَر» جمع على «تُمَر» كما جمع «فَعِل» على «فُعِل» وذلك نحو قولهم: تُمِر وتُمَر.

قال: [من الرجز]

فِيهِ عَيَايِلُ أَسْوَدَ وَتُمُرٌ^(٣)

والأول: الوجه؛ لأنه الأكثر كما رأيت.

اختلفوا فى تشديد الراء وتخفيفها فى قوله -تعالى-: ﴿وَحَرِّقُوا لَمْ﴾ [١٠٠]:

فقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وأبو عمرو وحزمة والكسائي: ﴿وَحَرِّقُوا لَمْ بَيْنَ وَبَيْنَ﴾ خفيفة.

(١) سقط فى ب.

(٢) سقط فى ب.

(٣) الرجز لحكيم بن معية الربعى فى شرح أبيات سيبويه (٣٩٧/٢)، واللسان (نمر)، (عيل)، والمقاصد النحوية (٥٨٦/٤)، والتنبيه والإيضاح (٢١٩/٢)، والتاج (نمر)، (عيل)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣١٦/٤، ٣٧٦)، وشرح التصريح (٣١٠/٢، ٣٧٠)، وشرح شافية ابن الحاجب (١٣٢/٣)، وشرح الأشموني (٨٢٩/٣)، وشرح شواهد الشافية ص (٣٧٦)، وشرح المفصل (١٨/٥، ٩٢/١٠)، والكتاب (٥٧٤/٣)، واللسان (عيل)، والمقتضب (٢٠٣/٢)، والممتع فى التصريف (٣٤٤/١)، والمخصص (٧/١١)، والتاج (نمر).

وقرأ نافع وحده^(١): ﴿وَحَرِّقُوا لَهُ﴾ مشددة الراء^(٢).
 [قال أبو على:]^(٣) قال أبو عبيدة: «وَحَرِّقُوا لَهُ بنين وبنات» أى: جعلوا له
 وأشركوه. اخترق، واختلق، وابتشك: سواء.
 وقال أحمد بن يحيى: خرق واخترق^(٤).
 وقال أبو الحسن: الخفيفة [أحب إلى]^(٥) وبها أقرأ.
 وقيل: إن المعنى: أن المشركين ادعوا الملائكة بنات الله، والنصارى: المسيح،
 واليهود: عزيزاً.

ومن شدد فكأنه ذهب إلى التكرير.

اختلفوا فى إدخال الألف وإخراجها من قوله -عز وجل-: ﴿دَرَسَتْ﴾ [١٠٥].
 فقرأ ابن كثير وأبو عمرو^(٦): ﴿دَارَسَتْ﴾ بألف.
 وقرأ نافع وعاصم وحزمة والكسائي: ﴿دَرَسَتْ﴾ ساكنة السين بغير ألف.
 وقرأ ابن عامر^(٧): ﴿دَرَسَتْ﴾ مفتوحة السين ساكنة التاء بغير ألف.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٤)، الإملاء للعكبرى (١٤٨/١)، البحر المحيط (١٩٤/٤)،
 التبيان للطوسى (٢٣٦/٤)، التيسير للدانى (١٠٥)، تفسير القرطبي (٣/٧)، الحجة لابن
 خالويه (١٤٧)، الحجة لأبى زرة (٢٦٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٦٤)، الغيث للصفاقسى
 (٢١٣)، الكشف للزمخشري (٣١/٢)، الكشف للقيسى (٤٤٣/١)، المجمع للطبرسى
 (٣٤٢/٢)، تفسير الرازى (١١٠/٤)، النشر لابن الجزرى (٢٦١/٢).
 (٢) زاد فى أ: وقرأ الباقون و «خرقوا» خفيفة الراء. وهو المذكور من قبل.
 (٣) سقط فى أ.

(٤) قال الزمخشري: «ويجوز أن يكون من «خرق الثوب»: إذا شقه، أى: اشتقوا له بنين وبنات.
 وأما قراءة الحاء المهملة فمعناها التزوير، أى: زوروا له أولاداً، لأن المزور محرف ومغير
 الحق إلى الباطل». ينظر: الدر المصون (١٤٦/٣).

(٥) بدل ما بين المعقوفين فى أ: أعجب إلى؛ لأنها أكثر.
 (٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٤)، الإعراب للنحاس (٥٧٢/١)، البحر المحيط (١٩٧/٤)،
 التبيان للطوسى (٢٤٦/٤)، التيسير للدانى (١٠٥)، تفسير الطبرى (٢٦/١٢)، تفسير
 القرطبي (٥٨/٧)، الحجة لابن خالويه (١٤٧)، الحجة لأبى زرة (٢٦٤)، الغيث
 للصفاقسى (٢١٣)، الكشف للزمخشري (٣٣/٢)، الكشف للقيسى (٤٤٣/١)، المجمع
 للطبرسى (٢٢٦/١)، المحتسب لابن جنى (٢٢٦/١)، المعانى للأخفش (٢٨٥)، المعانى
 للفراء (٣٤٩/١)، تفسير الرازى (١٢٠/٤)، النشر لابن الجزرى (٢٦١/٢).

(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٤)، الإعراب للنحاس (٥٧٢/١)، الإملاء للعكبرى (١/١)
 (١٤٩)، البحر المحيط (١٩٧/٤)، التبيان للطوسى (٢٤٦/٤)، تفسير الطبرى (٢٦/١٢)،

قال أبو زيد: دَرَسْتُ أدرس دراسة، وهى القراءة، قال: وإنما يقال ذلك إذا قرأت على غيرك.

قال الأصمعى: أنشدنى ابن ميادة: [من الرجز]

يَكْفِيكَ مِنْ بَعْضِ ارْذِيَارِ الْآفَاقِ سَمَرَاءُ مِمَّا دَرَسَ ابْنُ مِخْرَاقٍ^(١)
قال: «درس يدرس» مثل «داس يدوس»، [قال]^(٢): وقال بعضهم: سمراء: ناقته، ودرسها: رياضتها، قال: ودرس السورة من هذا، أى: يدرسها؛ لتخف على لسانه.

وجه من قرأ: ﴿دَارَسْتُ﴾، أى: دارست أهل الكتاب وذاكرتهم. ويقوى ذلك: ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا إِنْكَ أَقْرَبُهُ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ﴾ [الفرقان: ٤].
فإن قيل: ليس فى المصحف ألف فإن الألف قد تحذف فى المصحف فى نحو هذا.

ويقوى ذلك قوله: ﴿وَقَالُوا أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: ٥].

وجه ﴿دَرَسْتُ﴾ - فى حجة هذه القراءة - أن أبا وابن مسعود - فيما زعموا - قرأا: ﴿وَلِيَقُولُوا دَرَسَ﴾، وأسندا الفعل فيه إلى الغيبة كما أسند^(٣) إلى الخطاب، وهو «فَعَلَ» من «دَرَسْتُ» كما أن «دارسْتُ»: «فاعلت» منه.
وقراءة ابن عامر: «دَرَسْتُ» مفتوحة السين ساكنة التاء، فهو من الدُّروس الذى هو تَعَفَّى الأثر، وامحاء الرسوم^(٤).

= تفسير القرطبي (٥٨/٧)، الحجة لأبى زرعة (٢٦٤)، السبعة لابن مجاهد (٢٦٥)، الغيث للصفافسى (٢١٣)، الكشف للقيسى (٤٤٣/١)، المجمع للطبرسى (٣٤٥/٢)، المعانى للفراء (٣٤٩/١)، تفسير الرازى (١٢٠/٤)، النشر لابن الجزرى (٢٦١/٢).
(١) الرجز فى ديوانه ص (١٧٩)، والمخصص (٤٧/١٦)، وبلا نسبة فى اللسان (سمر)، (درس)، (رستق)، (شهق)، وتهذيب اللغة (٣٦٠/١٢)، ومقاييس اللغة (١١٥/١)، (٢/٢٦٧)، ومجمل اللغة (٢٦١/٢)، والمخصص (٥٤/١١).
ويروى: «حمراء» بدل «سمراء».

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى ب: أسندا.

(٤) فى ب: الرسم.

قال أبو عبيدة: دَرَسَتْ: اُمَحَّت.

فأما اللام فى قوله: ﴿وَلِيَقُولُوا دَرَسَتْ﴾ فعلى ضربين:

من قال: ﴿دَرَسَتْ﴾ فالمعنى فى ﴿ليقولوا﴾: لكرهة أن يقولوا، ولثلا يقولوا: دَرَسَتْ، أى: فصلت الآيات وأحكمت؛ لثلا يقولوا إنها أخبار، وقد تقدمت وطال العهد بها، وباد من كان يعرفها كما قالوا: ﴿أَسْطِيزُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الفرقان: ٥]. لأن تلك الأخبار لا تخلو من خلل، فإذا سلم الكتاب منه لم يكن لطاعن موضع طعن.

وأما من قرأ: ﴿دارست﴾ و﴿درست﴾ فاللام على قولهم كالتى فى قوله: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَذَابٌ وَخِزْيَانٌ﴾ [القصص: ٨]، ولم يلتقطوه لذلك، كما لم تفصل الآيات ليقولوا: دَرَسَتْ ودارست؛ ولكن لما قالوا ذلك أطلق هذا [عليه]^(١) فى الاتساع.

اختلفوا فى فتح الألف وكسرها من قوله -جل وعز: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا﴾ [١٠٩]: فقرأ ابن كثير: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ إِنَّهَا﴾ مكسورة الألف^(٢). وكذا^(٣) قرأ أبو عمرو بالكسر -أيضاً.

غير أن أبا عمرو كان يختلس حركة الراء من ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾. وقرأ نافع، وعاصم فى رواية حفص، وحزمة والكسائي -وأحسب ابن عامر-: ﴿أَنَّهَا﴾ بالفتح.

وأما أبو بكر بن عياش فقال يحيى عنه: لم نحفظ عن عاصم كيف قرأ: أفتَحَا أم^(٤) كسَرَا؟

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٥)، الإعراب للنحاس (٥٧٣/١)، الإملاء للعكبرى (١/١٤٩)، البحر المحيط (٢٠١/٤، ٢٠٢)، التبيان للطوسى (٢٥٢/٤)، التيسير للدانى (١٠٦)، تفسير الطبرى (٤٠/١٢، ٤١)، تفسير القرطبى (٦٤/٧)، الحجة لابن خالويه (١٤٧)، الحجة لأبى زرة (٢٦٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٦٥)، الغيث للصفاقسى (٢١٣)، الكشف للزمخشري (٣٤/٢)، الكشف للقيسى (١٤٤/١، ٤٤٥)، المجمع للطبرسى (٣٤٨/٢)، المعانى للأخفش (٢٨٥)، المعانى للفراء (٣٦٥٠/١)، تفسير الرازى (١٢٤/٤)، النشر لابن الجزرى (٢٦١/٢).

(٣) فى ب: وكذلك.

(٤) فى أ: أو.

وقال حسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم: ﴿إِنَّهَا﴾ مكسورة، أخبرني به موسى بن إسحاق عن هارون بن حاتم عن حسين الجعفي بذلك.
وحدثني موسى بن إسحاق عن أبي هشام محمد بن يزيد قال: سمعت أبا يوسف الأعشى قرأها على أبي بكر ﴿إِنَّهَا﴾ كسرًا لا يؤمنون بالياء.
وكذلك روى داود الأودي أنه سمع عاصمًا يقرأها: ﴿إِنَّهَا﴾ كسرًا.
قال سيويه: [سألته يعني الخليل] ^(١) عن قوله -عز وجل-: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، ما منعها أن تكون كقولك: ما يدريك أنه لا يفعل. فقال: لا يحسن ذلك في هذا الموضع؛ إنما قال: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ ثم ابتداء فأوجب فقال: ﴿إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ولو قال: وما يشعركم أنها، كان ذلك عنه عذرًا لهم.

وأهل المدينة يقولون: ﴿أَنْهَآ﴾، فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: ائت السوق أنك تشتري لنا شيئًا، أي: لعلك؛ فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون. [قوله: ^(٢) ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾]: «ما» فيه استفهام، وفاعل «يشعركم» ضمير «ما»، ولا يجوز أن يكون نفيًا؛ لأن الفعل فيه يبقى بلا فاعل.

فإن قلت: يكون نفيًا، ويكون فاعل «يشعركم» ضمير اسم الله عز وجل.
قيل: ذلك لا يصح؛ لأن التقدير يصير: وما يشعركم الله انتفاء إيمانهم، وهذا لا يستقيم.

ألا ترى أن الله سبحانه قد أعلمنا أنهم لا يؤمنون بقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّا زُلْنَا إِلَى الْمَلِئِكَةِ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتُ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لَيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [١١١]؟

فالمعنى: وما يدريك إيمانهم إذا جاءت، فحذف المفعول، وحذف المفعول كثير، والتقدير: وما يدريك إيمانهم إذا جاءت، أي: هم لا يؤمنون مع مجيء الآيات بإياهم.

فأما «يشعركم» فإنك تقول: شعرت بالشيء كما تقول: دريت به. وقالوا: دريته؛

(١) في أ: وسألت الخليل.

(٢) سقط في ب.

فيجوز أن يكون «شعرت» مثله في أنه يتعدى مرة بحرف، ومرة بلا حرف ك: «دریت».

فمن عده بالحرف جاز أن يكون «أَنْ» في قول من لم يجعله بمعنى «لعل» في موضع جر؛ لأن الكلام لما طال صار [كالمبدل منه].^(١) وجاز أن يكون في موضع نصب.

فأما قراءة ابن كثير وأبي عمرو فالتقدير فيها: وما يشعركم إيمانهم. فحذف المفعول، أى: لو جاءت الآية التي اقترحوها لم يؤمنوا، ثم قال: ﴿إِنهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ كما قال: ﴿مَّا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [١١١] أى: إلا أن يشاء إيجابهم على الإيمان.

ولو فتح «أَنْ» وجعلها التي في نحو: بلغنى أَنْ زيدًا منطلق - لكان عذرًا لمن أخبر عنهم أنهم لا يؤمنون؛ لأنه إذا قال القائل: إن زيدًا لا يؤمن. فقلت: ما يدريك أنه لا يؤمن؟ فالمعنى أنه يؤمن، وإذا كان كذلك كان عذرًا لمن نفى الإيمان عنه.

فأما وجه قراءة من فتح: «أَنْ» فإن في فتحها تأويلين:

أحدهما: أن تكون بمعنى «لعل»؛ كقوله: [من الرجز]

قُلْتُ لِشَيْبَانَ اذْنُ مِنْ لِقَائِهِ

أَنَا نُغْدِي الْقَوْمَ مِنْ شِوَائِهِ^(٢)

وقال الآخر: [من الطويل]

أَرِيْنِي جَوَادًا مَاتَ هُزْلًا لَا نُنِي أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بَخِيلًا مُخَلَّدًا^(٣)

وقال آخر: [من الوافر]

هَلْ ائْتُمْ عَائِجُونَ بِنَا لَأَنَا نَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْجِيَامِ^(٤)

(١) في أ: كالمبدل منها.

(٢) الرجز لأبي النجم في الإنصاف (٣/٥٩١)، وخزانة الأدب (٨/٥٠١، ١٠/٢٢٥)، والكتاب (٣/١١٦)، والمعاني الكبير ص (٣٦٣)، وبلا نسبة في اللامات ص (١٣٧)، ومجالس ثعلب (١/١٥٤).

ويروى البيت الثاني:

كما تغدى الناس من شوائه

(٣) تقدم.

(٤) وهو في ديوانه (٢/٢٩٠)، وخزانة الأدب (٩/٢٢٢)، وسمط اللآلى ص (٧٥٨)، وشرح =

فالمعنى: ما يشعركم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون. وهذا [ما]^(١) فسر الخليل في قوله: انت السوق أنك تشتري لنا شيئاً. أى: لعلك.

وقال عدى بن زيد: [من الطويل]

أَعَاذِلْ مَا يُذْرِيكَ أَنَّ مَنِيتِي إِلَى سَاعَةِ الْيَوْمِ أَوْ فِي ضُحَى الْغَدِ^(٢)
وفسر على: «لعل منيتي».

ويدل على صحة ذلك وجودته في المعنى أنه قد جاء في التنزيل «لعل» بعد العلم، وذلك قوله: ﴿وَمَا يُذْرِيكَ لَعَلَّكَ يَرْفُكُ﴾ [عبس: ٣]، [و] ﴿وَمَا يُذْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧].

فكما جاء «لعل» بعد العلم كذلك يكون: ﴿أَنهَآ إِذَا جَاءَتْ﴾ بمنزلة: لعلها إذا جاءت.

والتأويل الآخر لم يذهب إليه الخليل وسيبويه، وهو أن يكون «أنها» في قوله: ﴿أَنهَآ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [١٠٩] أن الشديدة التي تقع بعد الأفعال التي هي عبارات من ثبات الشيء وتقرره، نحو: علمت وتبينت وتيقنت، على أن تكون «لا» زائدة؛ فيكون التقدير: وما يشعركم أنها إذا جاءت [لا]^(٣) يؤمنون. والمعنى على [هذا: (٤)] أنها لو^(٥) جاءت لم يؤمنوا.

ومثل «لا» هذه في أنها تكون في تأويل زائدة، وفي آخر^(٦) غير زائدة - قول الشاعر: [من الطويل]

أَبَى جُودُهُ لَا الْبُخْلَ وَاسْتَعْجَلَتْ بِهِ نَعْمٌ مِنْ فَتَى لَا يَمْنَعُ الْجُودَ قَاتِلَهُ^(٧)
يروى: أبى جوده لا البخل، و: لا البخل. فمن نصب «البخل» جعلها زائدة؛

= شواهد الشافية ص(٤٦)، واللامات ص(١٣٦)، واللسان (لعن)، ولجبر في ملحق ديوانه ص(١٠٣٩)، واللسان (أنن)، وبلا نسبة في الإنصاف (٢٢٥/١)، وجواهر الأدب ص(٤٠٢)، وخزانة الأدب (١٠/٤٢٢)، وشرح التصريح (١/١٩٢).

- (١) سقط في أ.
- (٢) وهو في ديوانه ص(١٠٣)، واللسان (أنن)، والتاج (أنن)، ومعاهد التنصيص (١/٣١٦).
- (٣) سقط في أ.
- (٤) سقط في ب.
- (٥) في ب: إذ.
- (٦) في ب: أخرى.
- (٧) تقدم.

كأنه قال: أبى جوده البخل.

ومن قال: لا البخل، أضاف «لا» إلى «البخل».

ومثل هذه الآية فى أن «لا» فيها زائدة، قوله: ﴿وَحَرَّمْ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٥] فهذه تحتل تأويلين:

تكون «لا» فى أحدهما زائدة^(١)، و«أن» فى موضع رفع؛ بأنه خبر المبتدأ الذى هو «حرام»، والمعنى: وحرام على قرية أنهم لا يرجعون، أى: أنهم يرجعون، والتقدير: وحرام على قرية مهلكة رجوعهم إلى أهلهم؛ كما قال: ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ نَوْصِيَّةً وَلَا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ﴾ [يس: ٥٠].

ف: «لا» على هذا التأويل زيادتها كزيادتها فى قوله: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩].

وكزيادتها فى قول الشاعر: [من الكامل]

أَفْعَنْكَ لَا بَرْقُ كَأَنَّ وَمِیْضُهُ غَابَ تَسْنَمُهُ ضِرَامٌ مُثْقَبٌ^(٢)

والوجه الآخر: أن تكون: «لا» غير زائدة، ولكنها متصلة بـ«أهلكناها»؛ كأنه قال: وحرام على قرية أهلكناها بأنهم لا يرجعون، أى: أهلكناهم بالاصطلام والاستئصال^(٣) بأنهم^(٤) إنما لا يرجعون إلى أهلهم؛ للاستئصال الواقع بهم والإبادة لهم.

وخبر المبتدأ على هذا محذوف تقديره: وحرام على قرية أهلكناها بالاستئصال بقاؤهم أو حياتهم ونحو ذلك مما يكون فى الكلام دلالة عليه.

فهذه فى أحد التأويلين مثل قوله: ﴿أَنَّهُمَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [١٠٩]، وأنت تريد به «يؤمنون».

اختلفوا فى [الياء والتاء]^(٥) من قوله - تعالى - : ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [١٠٩]:

(١) فى ب: زيادة.

(٢) تقدم.

(٣) صلم - صلما: قطعه واستأصله، واصطلم القوم: إذا أبيدوا، وغلب استعماله فى الأذن والأنف، اللسان [صلم].

(٤) فى ب: لأنهم.

(٥) فى أ: التاء والياء.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ بالياء.
وروى حفص عن عاصم، وحسين [الجعفي]^(١) عن أبي بكر عن عاصم بالياء
أيضاً.

وقرأ ابن عامر وحمزة^(٢): ﴿لَا تُؤْمِنُونَ﴾ بالتاء.
وجه القراءة بالياء، أن قوله: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ لَئِنْ جَاءَهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ
بِهَا﴾ [الأنعام: ١٠٩] إنما يراد به قوم مخصوصون.
يدلك على ذلك قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّا زَلَنَّا لَأْتَيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةَ وَلَكَّمْهُمُ الْعَذَابُ﴾ [الأنعام:
١١١].

وليس كل الناس بهذا الوصف؛ فالمعنى: وما يشعركم أيها المؤمنون لعلمهم إذا
جاءت الآية التي اقترحوها لم يؤمنوا.
فالوجه: الياء في قوله: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾؛ لأن المراد بمن نفى عنهم^(٣) الإيمان هم
الغيب المقسمون، والوجه على هذا: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ أى: لا يؤمن هؤلاء الغيب
المقسمون، وليس الخطاب للمؤمنين، فيمكن قوله: «لا تؤمنون» بالتاء.
ووجه القراءة بالتاء أنه انصراف من الغيبة إلى الخطاب، والمراد بالمخاطبين في
﴿تُؤْمِنُونَ﴾ هم الغيب المقسمون الذين أخبر أنهم لا يؤمنون، ومثل قوله: ﴿الْحَكْمُ
لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ١] ثم قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٤] ونحو ذلك مما يصرف
إلى الخطاب بعد الغيبة.

اختلفوا في ضم القاف وكسرها من قوله -تعالى-: ﴿كُلُّ شَيْءٍ قَبْلًا﴾ [١١١]:
فقرأ نافع وابن عامر^(٤): ﴿كُلُّ شَيْءٍ قَبْلًا﴾ و: ﴿العذاب قَبْلًا﴾ بكسر القاف فيهما

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٥)، الإعراب للنحاس (٥٧٤/١)، البحر المحيط (٢٠١/٤)،
التيان للطوسي (٢٥٢/٤)، التيسير للداني (١٠٦)، تفسير القرطبي (٦٤/٧)، الحجة لابن
خالويه (١٤٧)، الحجة لأبي زرع (٢٦٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٦٥)، الغيث للصفاسي
(٢١٣)، الكشف للقيسي (٤٤٦/١)، المجمع للطبرسي (٣٤٨/٢)، النشر لابن الجزري
(٢٦١/٢).

(٣) في أ: عنه.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٥)، الإعراب للنحاس (٥٧٤/١)، الإملاء للمكبري (١/
١٥٠)، البحر المحيط (٢٠٥/٥)، التيان للطوسي (٢٥٨/٤)، التيسير للداني (١٠٦)،
تفسير الطبري (٤٨/١٢)، تفسير القرطبي (٦٦/٧)، الحجة لابن خالويه (١٤٨)، الحجة =

وفتح الباء.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿كُلُّ شَيْءٍ قَبْلًا﴾ و: ﴿العَذَابُ قَبْلًا﴾ مضمومتين.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿كل شيء قبلًا﴾ مضمومة القاف، و ﴿العَذَابُ قَبْلًا﴾ مكسورة القاف.

قال أبو زيد: يقال: لقيت فلانًا قبلًا ومقابلة وقبلًا وقبلًا وقبلًا، وكله واحد، وهو المواجهة.

فالمعنى فى القراءتين -على ما قاله أبو زيد- واحد وإن اختلفت الألفاظ. وقال أبو عبيدة: ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قَبْلًا﴾ جماعة قبيل، أى: أصناف، ﴿أو يأتيهم العذاب قبلًا﴾ [الكهف: ٥٥] أى: معاناة.

فوجه قراءة نافع وابن عامر: ﴿كل شيء قبلًا﴾، و ﴿العذاب قبلًا﴾، أن المعنى: لو حشرنا عليهم كل شيء معاناة أو أتاهم العذاب معاناة، لم يؤمنوا كأنهم -من شدة عنادهم وتركهم الإذعان والانقياد للحق- يشكون فى المشاهدات التى لا شك فيها. ومثل قوله: ﴿أو يأتيهم العذاب قبلًا﴾ -أى: معاناة- قوله: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قَالَوا هَذَا عَارِضٌ مُّمْطَرًا بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الأحقاف: ٢٤]، وقوله: ﴿وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَّرْكُومٌ﴾ [الطور: ٤٤].

وقراءة عاصم وحمزة والكسائي: ﴿كُلُّ شَيْءٍ قَبْلًا﴾ يحتمل ثلاثة أضرب: يجوز أن يكون ﴿قَبْلًا﴾ جمع «قبيل» الذى يعنى به: الكفيل. ويجوز أن يكون جمع «قبيل» الذى يعنى به الصنف، كما فسرهُ أبو عبيدة. ويجوز أن يكون: «قَبْلًا» بمعنى «قَبْل» كما فسرهُ أبو زيد. فليس بالسهل أن يحمل على «القَبِيل» الذى هو «الكفيل»؛ لأنهم إذا لم يؤمنوا مع إنزال الملائكة إليهم، وأن يكلمهم الموتى -مع أن ذلك مما يبهر ظهوره ويضطر

= لأبى زرع (٢٦٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٦٥، ٢٦٦)، الغيث للصفاقسى (٢١٤)، الكشف للزمخشرى (٣٥/٢)، الكشف للقيسى (٤٤٦/١)، المجمع للطبرسى (٣٥٠/٢)، تفسير الرازى (١٢٧/٤)، النشر لابن الجزرى (٢٦١/٢، ٢٦٢).

مشاهدته؛ فالأ يؤمنوا بالكفالة التي هي قول لا يَبْهَر ولا يضطر^(١)، ويجوز ألا يصدق: أجدد.

فإن قلت: إن موضع الآية الباهرة في قول من حمل ﴿قُبْلًا﴾ على أنه جمع «القبيل» الذي هو الكفيل، وهو حشر كل شيء، وفي الأشياء المحشورة ما ينطق وما لا ينطق، فإذا [ما]^(٢) نطق بالكفالة من^(٣) لا ينطق كان ذلك موضع بهر الآية؛ فهو قول.

وأما إذا حملت قوله: ﴿قُبْلًا﴾ على أنه جمع «القبيل» الذي هو الصنف - كما قال أبو عبيدة - فإن موضع إبانة الآية حشر جميع الأشياء جنسًا جنسًا، وجميع الأشياء ليس في العرف أن تجتمع وتنحشر إلى موضع.

فموضع ما يبهز هو اجتماعها مع أن ذلك ليس في العرف. فإن^(٤) حملت قوله: ﴿قُبْلًا﴾ على أنه بمعنى «قَبْل» - أي: مواجهة كما فسر أبو زيد - فإن «قُبْلًا» حال من المفعول به.

والمعنى: حشرناه مواجهة ومعينة، وهو في المعنى كقراءة نافع وابن عامر: ﴿قَبْلًا﴾ معينة.

فأما قراءة عاصم وحزمة والكسائي: ﴿أو يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ قُبْلًا﴾ فمعناه: مواجهة، ولا يجوز أن يكون «القبيل» الذي يراد به: الكفيل.

ولا يمتنع أن يكون جمع «قبيل» الذي هو الصنف؛ فيكون المعنى: أو يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ صَنْفًا صَنْفًا.

فمما جاء «القُبْل» فيه بمعنى: المقابلة، قوله: ﴿إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ قُبْلٍ﴾

(١) الاضْطِرَّازُ: الاحتياج إلى الشيء.

وقد اضطره إليه أمر: أحوجه وألجأه، فاضطر، بضم الطاء، بناؤه افتعل، جعلت التاء طاء؛ لأن التاء لم يحسن لفظه مع الضاد.

والاسم: الضرة، بالفتح، قال دريد بن الصمة:

وتخرج منه ضرة القوم مصدقًا وطول السرى درى غضب مهند
أى تَلَأَوْ غضب.

ينظر: تاج العروس (١٢/٣٨٧-٣٨٨).

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: ما.

(٤) في أ: وإن.

[يوسف: ٢٦].

ألا ترى أنه قد قبل به قوله: ﴿قَدْ مِنْ دُبُرٍ﴾ [يوسف: ٢٧].

فأما قوله: ﴿أَوْ تَأْتِي بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قِيلًا﴾ [الإسراء: ٩٢] فلا يخلو من أن يكون بمعنى الكفيل، أو يكون معناه: معاينة، كما حكاه أبو زيد. فإذا حملته على المعاينة كان «القبيل» مصدرًا كـ «النذير، والنكير»، وهو في موضع حال من المفعول به.

ولو أريد^(١) به: الكفيل، لكان خليقًا بأن يجمع على «فُعلاء» كما قالوا: كُفُلاء؛ لأنه في الأصل صفة وإن كان قد استعمل استعمال الأسماء.

ويدل على أن المراد بـ «القبيل»: المعاينة لا الكفيل، قوله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ أَوْ نَرَى رَبَّنَا﴾ [الفرقان: ٢١] وكما اقترح ذلك غيرهم في قوله: ﴿أَرَأَيْتُمْ لَوِ اتَّخَذَ اللَّهُ جَهَنَّمَ﴾ [النساء: ١٥٣].

وأما قراءة ابن كثير وأبي عمرو: ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾ [الأنعام: ١١١] فعلى الأضرب الثلاثة التي مضى ذكرها.

وقراءتهما: ﴿العذاب قَبْلًا﴾ [الكهف: ٥٥] فعلى المعاينة، كما قال أبو زيد وأبو عبيدة.

وقرأ ابن عامر، وحفص عن عاصم^(٢): ﴿أَنْتُمْ مُرْسَلٌ مِّن رَّبِّكَ﴾ [١١٤] مشددة الزاى.

وخففها الباقون وأبو بكر عن عاصم أيضًا.

حجة التشديد: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ﴾ [غافر: ٢].

وحجة التخفيف: ﴿وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ﴾ [النحل: ٦٤].

و: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦].

اختلفوا في التوحيد والجمع من قوله -عز وجل-: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [١١٥]

في أربعة مواضع:

(١) في أ: أراد.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٦)، البحر المحيط (٢٠٩/٤)، التبيان للطوسي (٢٦٤/٤)، التيسير للداني (١٠٦)، السبعة لابن مجاهد (٢٦٦)، الغيث للصفاسي (٢١٤)، الكشف للقيسي (٤٤٨/١)، المجموع للطبرسي (٣٥٣/٢)، تفسير الرازي (١٣٢/٤).

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو^(١):

﴿وَمَتَّ كَلِمَاتُ رَبِّكَ﴾ جماعاً.

وفى «يونس»: ﴿حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [٣٣، ٩٦] فى الموضعين، وفى «حم المؤمن»: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [٦] على واحدة.

وقرأ نافع وابن عامر فى هذه المواضع الأربعة كلها: ﴿كَلِمَاتُ﴾ جماعة. وقرأهن عاصم وحزمة والكسائى بالتوحيد: ﴿كَلِمَتُ﴾، ولم يختلفوا فى غير هذه المواضع الأربعة «الكلمة والكلمات» - والله أعلم - ما جاء من وعد ووعد، وثواب وعقاب، فلا تبدل فيه ولا تغيير له، كما قال: ﴿مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلَ لَدَيَّ﴾ [ق: ٢٩]، وقال: ﴿لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِنَا﴾ [١١٥] وكان التقدير: وتمت ذوات الكلمات.

ولا يجوز أن يعنى بالكلمات: الشرائع هنا كما عنى بقوله: ﴿وَلِإِذْ أَبَتْنَا إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤]، وقوله: ﴿وَصَدَقْتَ بِكَلِمَتِ رَبِّهَا﴾ [التحریم: ١٢]؛ لأنه قد قال: ﴿لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِنَا﴾ [الأنعام: ١١٥] والشرائع يجوز فيها النسخ والتبدل.

و: ﴿صَدَقًا وَعَدْلًا﴾ مصدران يتصبان على الحال من «الكلمة»، تقدير ذلك: «صادقة وعادلة»، وقد قدمنا [فى هذا] شيئاً من القول فيما تقدم من هذا الكتاب. ووجه قراءة ابن كثير وأبى عمرو: ﴿حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى﴾ جماعاً، وفى سورة يونس: ﴿حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ فى الموضعين، وفى: «حم المؤمن»: ﴿حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ على واحد، وقرأ نافع وابن عامر هذه المواضع كلها: ﴿كَلِمَاتُ﴾ جماعة؛ وجه جمع^(٢) ذلك أنه لما كان جمعاً كان فى المعنى جمعاً.

ووجه الإفراد أنهم قالوا: «الكلمة» يعنون^(٣) بها الكثرة؛ كقولهم: قال زهير فى كلمته، يعنى قصيدته.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٦)، البحر المحيط (٢٠٩/٤)، التبيان للطوسى (٢٦٤/٤)، التيسير للدانى (١٠٦)، تفسير القرطبى (٧١/٧)، الحجة لابن خالويه (١٤٨)، الحجة لأبى زرة (٢٦٨)، الكشف للزمخشري (٣٦/٢)، الكشف للقيسى (٤٤٧/١)، المجمع للطبرسى (٣٥٣/٢)، تفسير الرازى (١٣٢/٤)، النشر لابن الجزرى (٢٦٢/٢).

(٢) فى ب: جميع.

(٣) فى ب: يعنى.

وقال «قَس» فى كلمته يعنى: خطبته، فقد وقع المفرد على الكثرة؛ فلما كان كذلك أغنى عن الجمع.

ومما جاء على ذلك، قوله: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ بِمَا صَبَرُوا﴾ [الأعراف: ١٣٧] فإنما هو . والله أعلم . قوله: ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ﴾ إلى آخر الآية [القصص: ٥] فسمى هذا القصص كله: «كلمة».

وقال مجاهد فى قوله: ﴿وَالزَّمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَىٰ وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا﴾ [الفتح: ٢٦] قال: لا إله إلا الله.

فإذ وقعت الكلمة على الكثرة جاز أن يستغنى بها عن لفظ الجمع^(١) وجاز أن يجمع على المعنى؛ من حيث كان فى المعنى جمعا.

وأما قراءة عاصم وحزمة والكسائى بالتوحيد فهو على ما ذكرنا من أن الكلمة قد جاءت يراد بها الكثرة والجمع.

ويؤكد ذلك أمر آخر، وهو أن المضاف قد يقع على الكثرة فى نحو قوله: ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤].

اختلفوا فى ضم الفاء والحاء من قوله -عز وجل-: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [١١٩] ونصبهما:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر^(٢): ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ مرفوعتين^(٣) جميعا.

وقرأ نافع، وعاصم فى رواية حفص: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ بنصبهما جميعا.

وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر، وحزمة والكسائى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ﴾ بفتح الفاء

(١) فى ب: الجميع.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٦)، الإملاء للعبرى (١٥١/١)، البحر المحيط (٢١١/٤)، التبيان للطوسى (٢٧٣/٤)، التيسير للدانى (١٠٦)، تفسير الطبرى (٧٠/١٢)، تفسير القرطبى (٧٣/٧)، الحجة لابن خالويه (١٤٨)، الحجة لأبى زرة (٢٦٩)، الغيث للصفاسى (٢١٤)، الكشف للقيسى (٤٤٨/١)، المجمع للطبرسى (٣٥٦/٢)، تفسير الرازى (١٣٥/٤)، النشر لابن الجزرى (٢٦٢/٢).

(٣) فى ب: مرفوعتان.

﴿مَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ بضم الحاء.

حجة من ضم الحاء من «حُرِّمَ» و[الفاء من] ^(١) «فُضِّلَ»: قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلَيْتَهُ وَالَّذُمْ وَلَقُمُ الْحَنِيزِ﴾ [المائدة: ٣] فهذا تفصيل هذا العام المجمل بقوله: ﴿حُرِّمَ﴾.

فكما أن الاتفاق ههنا على «حُرِّمَتْ الميتة» كذلك يكون الذى أجمل فيه فى قوله: ﴿وَقَدْ فَضَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ على ما فُضِّلَ.

وكما وجب «حُرِّمَ» بضم الحاء؛ لقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلَيْتَهُ﴾ [المائدة: ٣] كذلك ضم «فُضِّلَ»؛ لأن هذا هو ذلك المحرَّم الذى قد أجمل فى هذه الآية ذكره. وقال: ﴿وَهُوَ الَّذِى أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾ [١١٤] ف: «مفصلاً» يدل على «فُضِّلَ».

وحجة نافع وعاصم - فى إحدى الروايتين عنه - فى: ﴿فَصَلَّ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾، قوله: ﴿قَدْ فَضَّلْنَا الْآيَاتِ﴾ [٩٧].

وحجتهما فى «حُرِّمَ»، قوله: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ﴾ [١٥١] و: ﴿الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا﴾ [الأنعام: ١٥٠].

ويدل على الفتح قوله: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ عَلَيْكُمْ وَقَدْ فَضَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ﴾ [الأنعام: ١١٩]؛ فينبغى أن يكون الفعل مبنياً للفاعل؛ لتقدم ذكر اسم الله تعالى.

ووجه قراءة عاصم - فى إحدى الروايتين - وحمزة والكسائى: ﴿وَقَدْ فَضَّلَ لَكُمْ مَا حُرِّمَ...﴾ بضم الحاء وفتح الفاء: قوله: ﴿قَدْ فَضَّلْنَا الْآيَاتِ﴾ [الأنعام: ٩٧].

ووجه «حُرِّمَ»، قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلَيْتَهُ﴾ [المائدة: ٣] وهو تفصيل المحرَّم فى قوله ^(٢): ﴿مَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾.

ومعنى: ﴿وَقَدْ فَضَّلَ لَكُمْ مَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ هو ما فصله فى قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلَيْتَهُ وَالَّذُمْ﴾ الآية.

ومعنى ﴿إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [١١٩]: إلا ما أباحه عند الضرورة - من الميتة

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: بقوله.

وغيرها من المحرمات - بقوله: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ [البقرة: ١٧٣]،
وقوله: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ فِي مَخْصَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾
[المائدة: ٣].

اختلفوا في ضم الياء وفتحها في قوله - جل وعز - : ﴿وَلَا كَثِيرًا لِّيُضِلُّونَ﴾ في ستة مواضع:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو^(١): ﴿لِيُضِلُّونَ﴾ [١١٩] ههنا، وفي «يونس»: ﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾ [٨٨].
وفي سورة إبراهيم: ﴿أَنْدَادًا لِّيُضِلُّوا﴾.

وفي «الحج»: ﴿ثَانِي عَطْفِهِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [٩].
وفي «لقمان»: ﴿لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [٦].
وفي «الزمر»: ﴿أَنْدَادًا لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [٨] بفتح الياء في هذه المواضع الستة^(٢).

وقرأ نافع وابن عامر:
﴿لِيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ وفي «يونس»: ﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّوا﴾ بفتح الياء فيهما،
وفي الأربعة التي بعد هذين الموضعين يضمن الياء.

وقرأ عاصم وحزمة والكسائي في الستة المواضع بضم الياء.
قال أبو زيد: أبرمت الرجل إبرامًا^(٣)، وأضلته إضلالاً حتى يرمَ برما وضلَّ ضلالة. قال: وتقول: ضللت الطريق والدار، أضلها ضلالاً، وأضللت الفرس والناقة والصبي إضلالاً، وكذلك كل ما ضل عنك. فذهب. وإذا كان الحيوان مقيماً

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٦)، البحر المحيط (٢١١/٤)، التبيان للطوسي (٢٧٣/٤)،
التيسير للداني (١٠٦)، تفسير الطبري (٧١/١٢)، الحجة لابن خالويه (١٤٨)، الحجة لأبي
زرعة (٢٧٠)، السبعة لابن مجاهد (٢٦٧)، الغيث للصفاقسي (٢١٥)، الكشف
للزمخشري (٣٦/٢)، الكشف للقيسي (٤٤٩/١)، المجمع للطبرسي (٣٥٦/٢)، المعاني
للأخفش (٢٨٧/٢)، تفسير الرازي (١٣٦/٤)، النشر لابن الجزري (٢٦٢/٢).

(٢) في أ: في الستة مواضع.

(٣) برم: ضجر، وقد أبرمه فلان إبرامًا: أى أمله وأضجره فبرم وتبرم به تبرمًا، ويقال: رجل
مبرم: ثقیل كأنه يقطع من جلسائه وقيل هو الغث الحديث، من «المبرم»: وهو المجتنى
ثمر الأراك. قال أبو عبيدة: المبرم: الغث الحديث الذى يحدث الناس بالأحاديث التى لا
فائدة فيها ولا معنى لها. ينظر لسان العرب [برم].

فأخطأت مكانه فهو بمنزلة ما لا يبرح مثل الدار والطريق، فهو كقولك: ضَلَلْتُ ضلالة.

وقال أبو عبيدة: فى قوله: ﴿فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهِمَا﴾ [يونس: ١٠٨]: فإنما ضلاله لنفسه وهدهاء لنفسه^(١).

وقال أبو عبيدة فى قوله: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَهُمَا﴾ [البقرة: ٢٨٢] أى: تنسى، يقال: ضَلَلْتُ، أى: نسيت.

قال: ﴿فَعَلْنَاهَا إِذَا وَنَا مِنَ الْضَالِّينَ﴾ [الشعراء: ٢٠] أى: نسيت وضللت وجه الأمر.

وقال أبو الحسن فى قوله: ﴿لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾، تقديره: ولا يضل عن ربي؛ ف: «فاعل» «يضل» - على تقدير أبى الحسن - : «كتاب» المتقدم ذكره، وكأن الأصل: «لا يضل عن ربي»؛ لأن [الضلالة تتعدى]^(٢) بـ «عن».

يدلك على ذلك قوله: ﴿وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ فلما حذف «عن» وصل الفعل إلى المفعول به.

قال أبو على: يقال: ضل زيد عن قصد الطريق، وأضله غيره عنه. وقال: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧]، وقال: ﴿أَضَلَّ أَعْمَلُهُمْ﴾ [محمد: ١].

فهذا كقوله: ﴿فَلَحَبَطَ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ﴾ [الأحزاب: ١٩]، وكقوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ﴾ إلى قوله: ﴿لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا﴾ [النور: ٣٩].

وكقوله: ﴿لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا﴾ [البقرة: ٢٦٤] أى: على جزاء شيء مما كسبوا من الخير؛ لبطوله بالإحباط.

وقال: ﴿أَيُّنَ مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا﴾ [الأعراف: ٣٧] فهذا فى الآلهة التى كانوا يعبدونها كقوله: ﴿فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ﴾ [يونس: ٢٨] ف: «زيلنا» إنما هو «فعلنا» من «زال يزيل». وقولهم: زلته فلم ينزل.

وفى غير الآلهة قوله: ﴿يَوْمَ الْقِيَمَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ﴾ [المتحنة: ٣]، وقوله: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُومِّدُ يَفْقَرُونَ﴾ [الروم: ١٤].

(١) فى أ: لها.

(٢) فى ب: الضلال يتعدى.

وأما قراءة ابن كثير وأبى عمرو: ﴿وإن كثيرا لِيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ﴾ [١١٩] أى: يضلون باتباع أهوائهم، كما قال: ﴿وَاتَّبَعَ هَوْنَهُ﴾ [الأعراف: ١٧٦] أى: يضلون فى أنفسهم من غير أن يضلوا غيرهم من أتباعهم بامتناعهم من أكل ما ذكر اسم الله عليه وغير ذلك مما يتبعونه ويأخذون به مما لا شىء يوجبه من شرع ولا عقل نحو السائبة والبحيرة وغير ذلك مما كان يفعله أهل الجاهلية.

وأما قراءتهما فى «يونس»: ﴿ربنا لِيُضِلُّوا عن سبيلك﴾ [٨٨] فالذى قاله أبو الحسن: إن اللام فى «لِيُضِلُّوا» إنما هو لما يثول إليه الأمر؛ فالمعنى: إنك آتيت فرعون وملاه زينة ليضلوا عن سبيلك فلا يؤمنوا.

فقوله: «فلا يؤمنوا» عطف على النصب الحادث مع اللام فى «ليضلوا» وما بين ذلك من قوله: ﴿رَبَّنَا أَطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالَهُمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [يونس: ٨٨] اعتراض بين «آتيت» وما يتصل به.

كما أن قوله: ﴿قُلْ إِنْ أَلْهَيْتُ هُدَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٣] كذلك. وهذا الضرب من الاعتراض كثير، وقد جاء بين الصلة والموصول فى قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمْشِلُهَا وَيَرْهَقُهُمْ ذُلٌّ﴾ [يونس: ٢٧] فالمعنى: ربنا إنك آتيت فرعون وملاه زينة فضلوا.

كما أن معنى: ﴿فَالْفَقَطَةُ ءَالٌ فَرَعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] أى: فكان كذلك.

فالفتح فى قوله: ﴿لِيُضِلُّوا﴾ أحسن لهذا المعنى؛ لأنهم هم ضلوا وطفوا لما أوتوا من الزينة والأموال.

وقراءتهما فى «إبراهيم»: ﴿وجعلوا لله أندادا لِيُضِلُّوا﴾ [٣٠] أى: لم يتفتخوا بما اتخذوا من الأنداد إلا ليزيغوا عن الطريق المستقيم الذى نصبت الأدلة عليه؛ فقوله: ﴿لِيُضِلُّوا﴾ فتح الياء فيه حسن^(١) لذلك.

وقوله فى «الحج»: ﴿ثانى عطفه لِيُضِلَّ عن سبيل الله﴾ [٩] أى: يجادل فى الله بغير علم مستكبرا ثانى عطفه ولاويا عنقه؛ ليضل عن سبيل الله ويذهب عنه، لا أن له على ذلك حجة أو لديه فيه بيان.

(١) فى أ: أحسن.

ومثل ذلك فى هذا المعنى: ﴿إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾ [الروم: ٣٣، ٣٤] فيمن جعل اللام الجارة، أى: أشركوا ليكفروا بما بيناه لهم، لا لأن لهم على ذلك حجة أو بياناً.

وفى «لقمان»: ﴿ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضلّ عن سبيل الله بغير علم﴾ [٦]، أى: يذهب عنه.

وقيل فى: ﴿لَهُوَ الْحَدِيثُ﴾: إنه سماع الغناء، رويانا ذلك عن الكندى عن المؤمل عن ابن علية عن ليث عن مجاهد.

وفى «الزمر»: ﴿وجعل الله أندادا ليضلّ عن سبيله﴾ [٨]، وقد تقدم القول فيه. قال: قرأ عاصم وحمزة والكسائى فى المواضع الستة بضم الياء. ومن حجة من ضم الياء فى هذه المواضع أنه يدل على أن الموصوف بذلك يكون فى الضلال أذهب ومن الهدى أبعد.

ألا ترى أن كل مضل ضال، وليس كل ضال مضلاً؛ لأن الضال قد يكون ضلاله مقصوراً عليه^(١) نفسه لا يتعداه إلى سواه؟! والمضل أكثر استحقاقاً للذم وأغلظ حالاً من الضال؛ لتحمله إثم من أضله كما قال: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَهُمْ أَوْزَارُ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [النحل: ٢٥].

وقوله: ﴿وَلِيَحْمِلُوا أُنْقَالَهُمْ وَأَتْقَالاً مَّعَ أُنْقَالِهِمْ﴾ [العنكبوت: ١٣]. والمواضع التى فتح فيها الياء من فتح، يسوغ فيها تقدير الإضلال ويستقيم. فقوله: ﴿وإن كثيراً ليضلّون﴾ على تقدير: ليضلّون أشياعهم، فحذف المفعول به، وحذف المفعول به كثير.

ويقوى ذلك قوله: ﴿وَمَا أَضَلْنَا إِلَّا الْمُجْرِمِينَ﴾ [الشعراء: ٩٩] وقال^(٢): ﴿رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا﴾ [الأعراف: ٣٨]، وكذلك فى «يونس»: ﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾ [٨٨] أى: ليضلوا أشياعهم.

ألا ترى أن فى قصتهم: ﴿وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ﴾ [طه: ٨٥]؟! وكذلك: ﴿أَنْدَادًا لِّيُضِلُّوا﴾ [إبراهيم: ٣٠] أى: ليضلوا أشياعهم. وكذلك التقدير فى [المواضع

(١) فى أ: على.

(٢) فى ب: وقالوا.

الأخر^(١) هذا التقدير سائغ فيها وغير ممتنع من هذا التقدير.
فأما قراءة نافع وابن عامر: ﴿لِيُضِلُّوا بِأَهْوَاءِهِمْ﴾ [الأنعام: ١١٩] وفي «يونس»: ﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾ [٨٨] فحجتهما في فتح الياء حجة ابن كثير وأبى عمرو، وقد تقدم القول فيه.

وحجتهما في الأربعة المواضع، حجة عاصم وحمزة والكسائي.
قرأ نافع وحده^(٢): ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا﴾ [١٢٢] مشددة.
وقرأ الباقون: ﴿مَيِّتًا﴾ بالتخفيف.

أبو عبيدة: «المَيِّتة» مخففة، وهو تخفيف «مَيِّتة» بالتشديد، ومعناها واحد ثقل أو خفف.

قال ابن الرعلاء الغساني: [من الخفيف]
لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَحَ بِمَيِّتٍ إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتُ الْأَخْيَاءِ^(٣)
إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيرًا كَاسِفًا بِأَلْهِ قَلِيلِ الرَّجَاءِ^(٤)
وقد وصف الله الكفار بأنهم أموات في قوله: ﴿أَمْوَاتٌ غَيْرَ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل: ٢١].

وكذلك قوله: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَلَحْيَيْنَتُهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢] أى: صادفناه حيًا بالإسلام من بعد الكفر كالكافر المصّر على الكفر^(٥).

(١) في ب: الموضع الآخر.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٦)، الإعراب للنحاس (٦٧٨/١)، التبيان للطوسي (٢٧٩/٤)، التيسير للداني (١٠٦)، الحجة لابن خالويه (١٤٩)، الحجة لأبى زرة (٢٧٠)، السبعة لابن مجاهد (٢٦٨)، الغيث للصفاقسى (٢١٥)، المجمع للطبرسى (٣٥٩/٢)، النشر لابن الجزرى (٢٢٤/٢)، الغيث للصفاقسى (٢١٦).

(٣) وهو فى التاج (موت)، واللسان (موت)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٣٤٣/١٤)، والتاج (حى)، والتنبية والإيضاح (١٧٣/١).

(٤) وهو فى الأصمعيات ص (١٥٢)، والحماسة الشجرية (١٩٥/١)، وخزانة الأدب (٩/٥٨٣)، وسمط اللآلى ص (٨، ٦٠٣)، واللسان (موت)، ومعجم الشعراء ص (٢٥٢)، ولصالح بن عبد القدوس فى حماسة البحترى ص (٢١٤)، ومعجم الأدباء (٩/١٢)، وبلا نسبة فى شرح الأشموني (٢٤٢/١)، وشرح شواهد المغنى (٩٣٦/٢)، وشرح قطر الندى ص (٢٣٤)، ومغنى اللبيب ص (٤٦١).

ويروى: «شقيا» بدل «كثيا».

(٥) فى ب: كفره.

فأما قوله: ﴿وَجَعَلْنَا لَمْ نُورًا يَمْشِي يَهْدِي فِي النَّاسِ﴾ [١٢٢] فيحتمل أمرين: أحدهما: أن يراد به النور المذكور في قوله: ﴿يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾ [الحديد: ١٢] وقوله: ﴿يَوْمَ يَقُولُ الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْفِقَاتُ لِلَّذِينَ آمَنُوا انظُرُونَا نَقْتِسَبْ مِنْ نُورِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣].

ويجوز أن يراد بالنور: الحكمة التي يؤتاها المسلم بإسلامه؛ لأنه إذا جعل الكافر لكفره في الظلمات فالمؤمن بخلافه.

والتخفيف مثل التشديد، والمحذوف من الياءين: الثانية المنقلبة عن الواو، وأعلت بالحذف كما أعلت بالقلب.

اختلفوا في تشديد الياء وتخفيفها من قوله -عز وجل-: ﴿ضَيْقًا﴾ [١٢٥]: فقرأ ابن كثير وحده^(١): ﴿ضَيْقًا﴾ ساكنة الياء. وفي «الفرقان»: ﴿مَكَانًا ضَيْقًا﴾ [١٣] خفيفتين^(٢).

وقرأ الباقر بن النعمان في سورة الأنعام ﴿ضَيْقًا﴾ مشددة.

وكذلك روى حجاج بن محمد الأعور عن عقبة بن سنان عن أبي عمرو: ﴿ضَيْقًا﴾ خفيفًا. أخبرني بذلك أبو بكر محمد بن أحمد المقرئ قال: حدثنا عبد الرزاق بن الحسن قال: حدثنا أحمد بن جبير مقرئ «أنطاكية» قال: حدثنا حجاج الأعور عن عقبة عن أبي عمرو أنه قرأ: ﴿ضَيْقًا﴾ خفيفًا.

«الضيق والضيق» مثل: «الْمَيْتِ وَالْمَيْتِ» في أن المحذوف مثل المتمم في المعنى، والياء مثل الواو في الحذف، وإن لم يعتل بالقلب كما اعتلت الواو به، وأتبع الياء الواو في هذا كما أُتبعَتْها في قولهم: «أُتْسِرَ»، قالوا في اتسار الجزور: اتسروها، فجعلت بمنزلة: اتعد^(٣).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٦)، الإعراب للنحاس (٥٧٩/١)، البحر المحيط (٢١٨/٤)، التبيان للطوسي (٢٨٥/٤)، التيسير للداني (١٠٦)، تفسير الطبري (١٠٧/١٢)، تفسير القرطبي (٨١/٧)، الحجة لابن خالويه (١٤٩)، الحجة لأبي زرعة (٢٧١)، السبعة لابن مجاهد (٢٦٨)، الغيث للصفافسي (٢١٥)، الكشف للزمخشري (٣٨/٢)، الكشف للقيسي (٤٥٠/١)، المجمع للطبرسي (٣٦٠/٢).

(٢) في ب: خفيفتان.

(٣) حذف الواو للافتعال وتبع «يسر»، «وعد» في ذلك، مع أنها من ذوات الياء.

واختلفوا في فتح الراء وكسرها^(١) من قوله -عز وجل-: ﴿حَرْجًا﴾ [١٢٥]:

(١) «حَرْجًا»، و «حَرْجًا» بفتح الراء وكسرها: هو المتزايد في الضيق فهو أخص من الأول فكل «حرج» ضيق من غير عكس، على هذا: فالمفتوح والمكسور بمعنى واحد.
يقال: رجل حَرْجٌ وحَرْجٌ، قال: الشاعر:
لا حَرْجُ الصدر ولا عَنيف
قال الفراء: «هو في كسره ونصبه بمنزلة الوَحْدِ والوَجْدِ، والفَرْدِ والفَرْدِ، والدَّنْفِ والدَّنْفِ».

وفرق الزجاج والفارسي بينهما، فقالا: المفتوح مصدر، والمكسور اسم فاعل. قال: الزجاج: الحَرْجُ: أضيّق الضيق، فمن قال: رَجُلٌ حَرْجٌ، -يعنى بالفتح- فمعناه: ذو حَرْجٍ في صدره، ومن قال: حَرْجٌ -يعنى بالكسر- جعله فاعلا، وكذلك: دَنَفٌ ودِنْفٌ.
وقال الفارسي: من فتح الراء كان وصفاً بالمصدر، نحو: قمن وحرى ودنف، ونحو ذلك من المصادر التي يوصف بها، ولا تكون كـ «بطل»، لأن اسم الفاعل في الأمر العام إنما يجيء على «فعل».

ومن قرأ ﴿حَرْجًا﴾ -يعنى بكسر الراء- فهو مثل: دَنَفٌ وفَرِقٌ -يعنى بكسر العين. وقيل: الحَرْجُ، بالفتح، جمع «حَرْجَةٍ»، كـ «قَصْبَةٍ وَقَصَبٌ»، والمكسور صفة كـ «دَنَفٌ». وأصل المادة من التشابك وشدة التضايق، فإن الحَرْجَةَ غَيْضَةٌ من شجر السَّلم ملتفة، لا يقدر أحد أن يصل إليها. قال: العجاج:

عائِن حَيًّا كالحِراجِ نَعْمه

والحِراج: جمع «حَرْجٍ»، و «حَرْجٌ» جمع: حَرْجَةٌ.

ومن غريب ما يحكى أن ابن عباس قال: هذه الآية، فقال: هل هنا أحد من بنى بكر؟ فقال رجل: نعم، قال: ما الحَرْجَةُ فيكم؟ قال: الوادى الكثير الشجر المشتبك الذى لا طريق فيه. فقال ابن عباس: فهكذا قلب الكافر. هذه رواية عبيد بن عمير.
وقد حكى أبو الصلت الثقفى هذه الحكاية بأطول من هذا عن عمر بن الخطاب، فقال: «قرأ عمر بن الخطاب هذه الآية، فقال: أبغونى رجلا من بنى كنانة واجعلوه راعيا، فأتوه به، فقال له عمر: يا فتى ما الحَرْجَةُ فيكم؟ قال: الحَرْجَةُ فينا الشجرة تحديق بها الأشجار، فلا تصل إليها راعية ولا وحشية، فقال عمر: كذلك قلب الكافر لا يصل إليه شيء من الخير. وبعضهم يحكى هذه الحكاية عن عمر-رضى الله عنه- كالمختصر لمن قرأ بالكسر، قال: قرأها بعض أصحاب عمر له بالكسر، فقال: أبغونى رجلا من كنانة راعيا، وليكن من بنى مُذَلِّج، فأتوه به، فقال: يا فتى ما الحَرْجَةُ تكون عندهم؟ فقال: شجرة تكون بين الأشجار، لا تصل إليها راعية ولا وحشية، فقال: كذلك قلب الكافر لا يصل إليه شيء من الخير.

قال الشيخ: وهذا تنبيه - والله أعلم - على اشتقاق الفعل من اسم العين: كاستنَوَقَ الجَمَلُ، واستَحَجَرَ الطين.

قلت: ليس هذا من باب استنوق واستحجر فى شيء، لأن هذا معنى مستقل ومادة مستقلة متصرفة، نحو: حَرْجٌ يَحْرَجُ، فهو حَرْجٌ وحَارِجٌ، بخلاف تيك الألفاظ؛ فإن معناها يضطر فيه إلى الأخذ من الأسماء الجامدة، فإن معنى قولك: استنوق الجممل، =

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿حَرْجًا﴾ مفتوحة الراء.
 وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر^(١): ﴿حَرْجًا﴾ مكسورة الراء.
 وروى حفص عن عاصم: ﴿حَرْجًا﴾ مثل أبي عمرو.
 قال أبو زيد: حَرَجَ عليه السَّحُورَ يَخْرِجُ حَرْجًا: إذا أصبح قبل أن يتسحر، وحَرُمَ
 عليه حُرْمًا، وهما واحد. وحُرِّمَتْ على المرأة الصلاة وتحرم حُرْمًا، وحَرِجَتْ عليها
 الصلاة تَخْرِجُ حَرْجًا، وهما واحد.
 وقال أبو زيد: حَرَجَ فلان يَخْرِجُ حَرْجًا، إذا هاب أن يتقدم على الأمر، أو قاتل
 فصبر وهو كاره.
 من فتح الراء كان وصفًا بالمصدر مثل: «قَمَزَ»^(٢) و«حَرَى»^(٣) و«دَنَفَ»^(٤)، ونحو
 ذلك من المصادر التي يوصف بها، ولا يكون كـ «بطل»؛ لأن اسم الفاعل في الأمر
 العام من «فَعِلَ» إنما يجيء على «فَعِلَ».
 ومن قرأ: «حَرْجًا» فهو مثل: دَنَفَ وَفَرِقَ^(٥)، ومعنى الكلمة -فيما فسر أبو زيد-:
 الضيق والكراهية.

واختلفوا في تشديد العين وتخفيفها، وإدخال الألف وإخراجها من قوله -عز
 وجل-: ﴿كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [١٢٥]:

= أي: صار كالناقة، واستحجر الطين، أي: صار كالحجر، وليس لنا مادة متصرفة إلى صيغ
 الأفعال من لفظ الحجر والناقة. وأنت إذا قلت: حَرَجَ صدره، ليس بك ضرورة أن تقول
 صار كالْحَرْجَةِ، بل معناه: تزايد ضيقه. وأما تشبيه عمر بن الخطاب-رضي الله عنه-
 فلا يبراه المعاني في قوالب الأعيان، مبالغة في البيان.
 ينظر: الدرر المصون (٣/ ١٧٥-١٧٦).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٦)، الإملاء للعكبري (١٥١/١)، البحر المحيط (٢١٨/٤)،
 التبيان للطوسي (٢٨٥/٤)، التيسير للداني (١٦)، تفسير الطبري (١٠٦/١٢)، تفسير
 القرطبي (٨١/٧)، الحجة لابن خالويه (١٤٩)، الحجة لأبي زرعة (٢٧١)، السبعة لابن
 مجاهد (٢٦٨)، الغيث للصفاقسي (٢١٥)، الكشف للزمخشري (٣٨/٢)، الكشف
 للقيسي (١/ ٤٥٠، ٤٥١)، المجمع للطبرسي (٢/ ٣٦٠)، المعاني للفرأ (١/ ٣٥٣)، النشر
 لابن الجزري (٢/ ٢٦٢).

(٢) القمز: صغار المال ورديته وزداله الذي لا خير فيه. ينظر: لسان العرب [قمز].

(٣) الحرى: الخلق، كقولك: إنه لحرى بكذا. ينظر: لسان العرب [حرى].

(٤) الدنف: المرض المثلث، وأيضًا: المريض الذي لزمه المرض الشديد. ينظر: لسان العرب
 [دنف].

(٥) الفرق: بالتحريك الخوف وفرق منه بالكسر فرقا جزع. ينظر اللسان [فرق].

فقرأ ابن كثير وحده^(١): ﴿كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ﴾ ساكنة الصاد، بغير ألف، خفيفة.

وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿يَصْعَدُ﴾ مشددة العين بغير ألف.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿يَصَاعِدُ﴾ بألف مشددة الصاد.

وروى حفص عن عاصم مشددة بغير ألف: ﴿يَصْعَدُ﴾ مثل حمزة.

قراءة ابن كثير: ﴿يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ﴾: من الصعود، والمعنى: أنه في نفوره من الإسلام وثقله عليه بمنزلة من تكلف ما لا يطيقه كما أن صعود السماء لا يستطيع. ومن قال: ﴿يَصْعَدُ﴾ أراد: يتصعد، فأدغم، ومعنى «يتصعد»: أنه كأنه يتكلف ما يثقل عليه، وكأنه يتكلف شيئاً بعد شيء كقولهم: يتفوق، ويتجرع، ونحو ذلك مما يُتعاطى فيه الفعل شيئاً بعد شيء.

و: ﴿يَصَاعِدُ﴾ مثل «يتصعد» في المعنى، مثل: ضاعف وضعف، وناعم ونعم.

فإن قلت: هل يجوز أن يكون فاعل ﴿يشرح صدره﴾^(٢): الضمير العائد إلى «من»؛ كأن المهدى يشرح صدر نفسه؟

فإن ذلك صحيح في المعنى، والأشبه أن يكون الضمير الذي فيه عائداً إلى اسم الله - عز وجل -، لقوله: ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ [الزمر: ٢٢].

وقوله: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١].

وكذلك يكون الضمير الذي في قوله: ﴿يشرح صدره﴾ لاسم الله تعالى،

والمعنى: أن الفعل مسند إلى اسم الله - تعالى - في اللفظ، وفي المعنى للمنشراح^(٣) صدره، وإنما نُسب إليه ضمير اسم الله؛ لأنه بقوته كان وتوفيقه،

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٦)، تفسير القرطبي (٨٢/٧)، الكشف للزمخشري (٣٨/٢)، الإملاء للعكبري (١٥١/١)، البحر المحيط (٢١٨/٤)، التبيان للطوسي (٢٨٥/٤)، التيسير للداني (١٠٦، ١٠٧)، تفسير الطبري (١١٠/١٢)، تفسير القرطبي (٨٢/٧)، الحجة لابن خالويه (١٤٩)، الحجة لأبي زرعة (٢٧١)، السبعة لابن مجاهد (٢٦٨، ٢٦٩)، الغيث للصفاقسي (٢١٥)، الكشف للزمخشري (٣٩/٢)، الكشف للقيسي (٤٥١/١)، المجمع للطبرسي (٣٦٠/٢)، المعاني للفراء (٣٥٤/١)، تفسير الرازي (١٤٤/٤)، النشر لابن الجزري (٢٦٢/٢).

(٢) سقط في أ.

(٣) في ب: المنشراح.

كما قال: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧].
 ويدلك على أن المعنى لفاعل الإيمان، إسناد هذا الفعل إلى الكافر في قوله:
 ﴿وَلَكِنَّ مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ١٠٦].
 فكما أسند الفعل إلى فاعل الكفر كذلك يكون إسناده في المعنى إلى فاعل
 الإيمان.

ومعنى شرح الصدر: اتساعه للإيمان أو الكفر، وانقياده له، وسهولته عليه.
 يدلك على ذلك وصف خلاف المؤمن بخلاف الشرح الذي هو اتساع، وهو
 قوله: ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥]: كأنما يفعل
 ما يعجز عنه ولا يستطيعه؛ لثقله عليه وتكاوده له.
 فأما قوله: ﴿كَأَنَّمَا يَصَّاعْدُ فِي السَّمَاءِ﴾، فمن قال: «يَصَّاعِدُ» و: «يَصْعَدُ» فهو من
 المشقة وصعوبة الشيء.

ومن ذلك قوله: ﴿يَسْأَلُكَ عَذَابًا صَعَدًا﴾ [الجن: ١٧]، وقوله: ﴿سَأَرْهَقُمْ صَعُودًا﴾
 [المدثر: ١٧] أى: سأعشيه عذابًا صعودًا، أى: عقوبة صعودًا، أى: شاقًا.
 ومن ذلك قول عمر: ما تصعدنى شيء كما تصعدتنى^(١) خطبة النكاح، أى:
 ما شق على شيء مشقتها؛ وكأن ذلك لما يتكلفه الخطيب فى مدحه وإطرائه
 للمُملِك، وربما لم يكن كذلك فيحتاج إلى تطلب المخلص؛ فلذلك شق.
 ومن ذلك قول الشاعر: [من الوافر]

وَإِنَّ سَيَادَةَ الْأَقْوَامِ فَأَعْلَمَ لَهَا صَعْدَاءَ مَطْلَبُهَا شَدِيدُ^(٢)
 فكان معنى «يَصْعَدُ»: يتكلف مشقة فى ارتقاء صعداء، وعلى هذا قالوا: عقبة
 عنوت وعنوت، وعقبة كثود.

ولا تكون السماء فى هذا القول المظلة للأرض؛ ولكن كما قال سيبويه:
 القيدود: الطويل فى غير سماء. يريد به: فى غير ارتفاع صعداء. وعلى هذا قوله:
 ﴿قَدْ رَأَى تَلَلَبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، فأما قوله: «يجعل صدره ضيقًا»

(١) فى أ: تصعدنى.

(٢) وهو للأعلم الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص(٣٢٣)، وللهذلى فى تهذيب اللغة (١١/٢)،
 وأساس البلاغة (صعد)، وبلا نسبة فى اللسان (صعد)، وجمهرة اللغة ص(٦٥٤).
 ويروى: «مطلعها طويل» بدل «مطلبها شديد».

حَرْجًا ﴿[الأنعام: ١٢٥] فعلى تأويلين:

أحدهما: التسمية في قوله: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِنْدَ الرَّحْمَنِ أَنْثًا﴾ [الزخرف: ١٩] أى: سموهم بذلك؛ فكذاك يسمى القلب ضيقًا بمحاولة الإيمان وخرجًا عنه.

والآخر: الحكم، كقولهم: اجعل البصرة بغداد، و جعلت حسنى قبيحًا، أى: حكمت بذلك، ولا يكون هذا من الجعل الذى يراد به الخلق، ولا الذى يراد به الإلقاء، كقولك: جعلت متاعك بعضه على بعض وقوله: ﴿وَيَجْعَلُ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٣٧].

روى حفص عن عاصم: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ﴾ [١٢٨] بالياء.
وقرأ الباقر بالنون^(١).

أما الياء؛ فلقوله: ﴿لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ... وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٢٧، ١٢٨]، والنون كالياء في المعنى.

والذى يتعلق به «اليوم» هو القول المضمّر.

ويقوى النون قوله: ﴿وَحْشَرْتَهُمْ فَلَمْ تُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٧]، وقوله: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى﴾ [طه: ١٢٤].

اختلفوا في الجمع والتوحيد في قوله - عز وجل - : ﴿عَلَى مَكَائِكُمْ﴾ [١٣٥]: فقرأ الجميع: ﴿مَكَائِكُمْ﴾ على الواحد.

واختلف عن عاصم:

فروى أبو بكر: ﴿عَلَى مَكَانَاتِكُمْ﴾ جماعًا في كل القرآن.

وروى حفص عن عاصم^(٢) وشيبان النحوى عن عاصم: ﴿مَكَائِكُمْ﴾ واحدة في

- (١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٧)، البحر المحيط (٢٢٠/٤)، التبيان للطوسى (٢٩٥/٤)، التيسير للدانى (١٠٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٦٩)، الغيث للصفاقسى (٢١٦)، الكشف للقيسى (٤٥١/١، ٤٥٢)، المجمع للطبرسى (٢٦٥/٢)، النشر لابن الجزرى (٢٦٢/٢).
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٧)، البحر المحيط (٢٢٦/٤)، التبيان للطوسى (٣٠٥/٤)، التيسير للدانى (١٠٧)، تفسير الطبرى (١٢٩/١٢)، تفسير القرطبى (٨٨/٧)، الحجة لابن خالويه (١٤٩، ١٥٠)، الحجة لأبى زرعة (٢٧٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٦٩)، الغيث للصفاقسى (٢١٦)، الكشف للقيسى (٤٥٢/١، ٤٥٣)، المجمع للطبرسى (٣٦٨/٢)، تفسير الرازى (١٥٤/٤)، النشر لابن الجزرى (٢٦٣/٢).

كل القرآن.

حدثني موسى بن إسحاق قال: حدثنا هارون بن حاتم قال: حدثنا عبيد الله بن موسى عن شيان عن عاصم أنه قرأ: ﴿عَلَىٰ مَكَاتِكُمْ﴾ واحدة. وكذلك قرأ الباقون على التوحيد أيضًا. قال أبو زيد: يقال: رجل مكين عند السلطان من قوم مُكَنَّا، وقد مَكَّنَ مكانة. وقال أبو عبيدة: ﴿عَلَىٰ مَكَاتِكُمْ﴾ أى: على حيالكم، وناحييتكم. وما جاء فى التنزيل من قوله: ﴿إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ﴾ [يوسف: ٥٤] وقوله: ﴿مَكَاتِهِمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ تُمْكِنْ لَكَ﴾ [الأنعام: ٦] فدل^(١) على أن المكانة المنزلة والتمكن؛ كأنه: اعملوا على قدر منزلتكم، وتمكنكم من دنياكم؛ فإنكم لن تضرونا بذلك شيئًا.

كما قال: ﴿إِن يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى﴾ [آل عمران: ١١١]، ومثل هذا قوله: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ أَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَاتِكُمْ إِنَّا عَمِلُونَ﴾ [هود: ١٢١]. ووجه الأفراد أنه مصدر، والمصادر فى أكثر الأمر مفردة. ووجه الجمع أنها قد تجمع كقولهم: «الحلوم والأحلام».

قال: [من المتقارب]

فَأَمَّا إِذَا جَلَسُوا بِالْعَشَىٰ فَأَحْلَامَ عَادٍ وَأَيَّدِ هُضْمٌ^(٢) والأمر [العام]^(٣) على الوجه الأول.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿مَنْ تَكُونُ لَهُ عَقَبَةُ الدَّارِ﴾ [١٣٥] ههنا وفى «القصص» [٣٧]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم [وابن عامر]^(٤): ﴿مَنْ تَكُونُ لَهُ﴾ بالتاء، وكذلك قراءتهم فى سورة القصص.

(١) فى أ: يدل.

(٢) وهو للأعشى فى ديوانه ص(٩١)، واللسان (حلم)، (هضم)، وتهذيب اللغة (١٠٧/٥)، وكتاب العين (٢٤٦/٣)، والتاج (هضم)، وبلا نسبة فى المخصص (١٢٤/٤). ويروى صدره:

فَأَمَّا إِذَا قَعَدُوا فِي النَّدَى

(٣) سقط فى أ.

(٤) سقط فى ب.

وقرأ حمزة والكسائي^(١): ﴿يَكُونُ لَهُ﴾ في الموضعين بالياء.

«العاقبة» مصدر ك «العافية»، وتأنثه غير حقيقى.

فمن أنث فكقوله: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: ٩٤].

ومن ذكر فكقوله: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: ٦٧]، وكقوله: ﴿قَدْ

جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [يونس: ٥٧]، و: ﴿فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانْتَهَى﴾

[البقرة: ٢٧٥]، وكلا الأمرين حسن كثير.

اختلفوا فى [ضم الزاى وفتحها فى قوله -عز وجل-: ﴿بِرَّعَمِهِمْ﴾]^(٢) [١٣٦]

وضمها:

فقرأ الكسائي وحده: ﴿بِرَّعَمِهِمْ﴾ مضمومة الزاى^(٣).

وقرأ الباقون: ﴿بِرَّعَمِهِمْ﴾ مفتوحة الزاى.

القول فيه^(٤): إنهما لغتان.

وقرأ ابن عامر وحده: ﴿وما ربك بغافل عما تعملون﴾ [١٣٢] بالياء.

وقرأ الباقون بالياء.

اختلفوا فى قوله -جل وعز-: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِّكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ

أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ [١٣٧]:

فقرأ ابن عامر وحده: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ﴾ برفع الزاى، ﴿لِّكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ﴾

برفع اللام، ﴿أَوْلَادَهُمْ﴾ بنصب الدال ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾ بياء.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٧)، الإعراب للنحاس (٥٨١/١)، البحر المحيط (٢٢٧/٤)،

التيان للطوسى (٣٠٥/٤)، التيسير للدانى (١٠٧)، الحجة لابن خالويه (١٠٥)، الحجة

لأبى زرعة (٢٧٢)، السبعة لابن مجاهد (٢٧٠)، الغيث للصفاقسى (٢١٦)، الكشف

للقيسى (٤٥٣/١)، المجمع للطبرسى (٣٦٨/٢)، تفسير الرازى (١٥٤/٤)، النشر لابن

الجزرى (٢٦٣/٢).

(٢) فى ب: فتح الزاى فى قوله تعالى: (بزعمهم)، وضمها.

(٣) ينظر: الإعراب للنحاس (٥٨١/١) التبان للطوسى (٣٠٧/٤، ٣١٠/٥)، والتيسير للدانى

(١٠٧)، تفسير القرطبى (٩٠/٧)، الحجة لابن خالويه (١٥٠)، الحجة لأبى زرعة (٢٣٧)،

الغيث (٢١٦)، الكشف (٤١/٢)، الكشف (٤٥٣، ١)، المجمع للطبرسى (٣٦٩/٢)،

المعانى للفراء (٣٥٦/١) النشر (٢٦٣/٢).

(٤) فى ب: فيهما.

وقرأ الباقر^(١): ﴿زَيْنٌ﴾ بفتح الزاي،

﴿لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ﴾ بنصب اللام ﴿أَوْلَدِهِمْ﴾ خفض، ﴿شُرَكَاءَهُمْ﴾ رفع.

«الشركاء» - على قول العامة - فاعل «زين»، وهو مثل ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَتُهَا﴾ [الأنعام: ١٥٨]؛ لما تقدم ذكر المشركين كنى عنهم فى قوله: «شركاؤهم»، كما أنه لما تقدم ذكر «النفس» وإبراهيم فى قوله: ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَتُهَا﴾ و ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة: ١٢٤] كنى عن الاسمين المتقدم ذكرهما.

و«قتل أولادهم» مفعول «زين»، وفاعل «زين»: «شركاؤهم».

ولا يجوز أن يكون «الشركاء» فاعل المصدر الذى هو «القتل» كقوله: ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]؛ لأن «زين» حيثنذ يبقى بلا فاعل، ولأن الشركاء ليسوا قاتلين؛ إنما هم مزينون القتل للمشركين.

وأضيف المصدر الذى هو «القتل» إلى المفعولين الذين هم «الأولاد» كقوله: ﴿لَا يَسْتَعْمِلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩] ونحو ذلك مما حذف معه الفاعلون، والمعنى: قتلهم أولادهم، فحذف المضاف إليه الذى هو الفاعل كما حذف ضمير «الإنسان» فى قوله: ﴿مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾، والمعنى: من دعائه الخير. وأما قول ابن عامر: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِّكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ فإن الفعل المبني للمفعول به أسند إلى «القتل»، فأعمل المصدر عمل الفعل وأضافه إلى الفاعل.

ونظير ذلك، قوله: ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥١] فاسم الله فاعل كما أن «الشركاء» فاعلون، والمصدر مضاف إلى «الشركاء» الذين هم فاعلون.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٧)، الإعراب للنحاس (٥٨٢/١)، الإملاء للمعبرى (١/١٥٢)، البحر المحيط (٢٢٩/٤، ٢٣٠)، التبيان للطوسى (٣٠٩/٤)، التيسير للدانى (١٠٧)، تفسير الطبرى (١٣٧/١٢)، تفسير القرطبى (٩١/٧)، الحجة لابن خالويه (١٥٠)، الحجة لأبى زرع (٢٧٣)، السبعة لابن مجاهد (٢٧٠)، الغيث للصفاسى (٢١٧)، الكشف للزمخشري (٤٢/٢)، الكشف للقيسى (٤٥٣/١، ٤٥٤)، المجمع للطبرسى (٣٧٠/٢)، المحتسب لابن جنى (٢٢٩/١)، المعانى للفراء (٣٥٧/١)، النشر لابن الجزرى (٢٦٣/٢).

فى الظرف فى الكلام، وإنما جاز فى الشعر كقوله: [من الوافر]
 (١) كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ... ..
 كان لا يجوز فى المفعول به الذى لم يتسع فيه بالفصل به أجدر.
 ووجه ذلك - على ضعفه وقلة الاستعمال فيه - أنه قد جاء فى الشعر الفصل على
 حد ما قرأه.

قال الطرماح: [من الطويل]
 يطفنَ بِحُوزِي المَرَاتِعِ لَمْ يُرَغْ بِوَادِيهِ مِنْ قَرَعِ الْقِسِيِّ الْكَثَائِنِ (٢)
 وزعموا أن أبا الحسن أنشد: [من مجزوء الكامل]
 زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَه (٣)
 وهذان البيتان مثل قراءة ابن عامر.

ألا ترى أنه قد فصل فيهما بين المصدر [والمضاف إليهما] (٤) كما فصل ابن عامر
 بين المصدر وما حكمه أن يكون مضافاً إليه؟!
 وذكر سيبويه فى هذه الآية قراءة أخرى وهى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لَكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ
 قَتَلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾، وحمل «الشركاء» فيها على فعل مضمر غير هذا الظاهر؛

(١) وتمام البيت:

.... يقارب أو يزيل

وهو لأبى حية النمرى فى الإنصاف (٢/٤٣٢)، وخزانة الأدب (٤/٢١٩)، والدرر
 (٥/٤٥)، وشرح التصريح (٢/٥٩)، والكتاب (١/١٧٩)، واللسان (عجم)، والمقاصد
 النحوية (٣/٤٧٠)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣/١٨٩)، والخصائص (٢/٤٠٥)،
 ورصف المباني ص (٦٥)، وشرح الأشموني (٢/٣٢٨)، وشرح ابن عقيل ص (٤٠٣)،
 وشرح عمدة الحفاظ ص (٤٩٥)، وشرح المفصل (١/١٠٣)، واللسان (حبر)،
 والمقتضب (٤/٣٧٧)، وجمع الهوامع (٢/٥٢).

(٢) تقدم.

(٣) عجز بيت، وصدره:

فزججتها بمزجة

وهو بلا نسبة فى الإنصاف (٢/٤٢٧)، وتخليص الشواهد ص (٨٢)، وخزانة الأدب
 (٤/٤١٥، ٤١٦، ٤١٨، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣)، والخصائص (٢/٤٠٦)، وشرح
 الأشموني (٢/٣٢٧)، وشرح المفصل (٣/١٨٩)، والكتاب (١/١٧٦)، ومجالس
 ثعلب ص (١٥٢)، والمقاصد النحوية (٣/٤٦٨)، والمقرب (١/٥٤).

(٤) فى أ: المضاف إليه.

كأنه لما قيل: «وكذلك زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ» قيل: من زينه؟ فقال: زينه شركاؤهم.

ومثل ذلك قوله: [من الطويل]

لِيُبْنِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ^(١)

كأنه لما قال: لبيك يزيد، دل على أن له باكيًا، فقال: يبكيه ضارع.

ومثل هذه الآية على هذه القراءة قوله: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٦، ٣٧]؛ كأنه لما قال: يُسَبِّحُ، فدل على مسبح^(٢) فقيل: من يسبحه؟ قال: يسبحه رجال.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿وَإِنْ يَكُنْ مَيِّتَةً﴾ [١٣٩] وفي الرفع والنصب:

فقرأ ابن كثير: ﴿وَإِنْ يَكُنْ﴾ بالياء، ﴿مَيِّتَةً﴾ رفعًا خفيًا.

وقرأ ابن عامر^(٣): ﴿وَإِنْ تَكُنْ﴾ بالتاء ﴿مَيِّتَةً﴾ رفعًا.

(١) البيت في الكتاب (١/١٤٥، ١٨٣)، العيني (٢/٤٥٤)، ابن يعيش (١/٨٠)، الهمع (١/١٦٠)، الخصائص (٢/٣٥٣، ٤٢٤)، التصحيف للعسكري (٢٠٨)، شرح الكافية للرضي (١/٦٧، ٦٨)، معاهد التنصيص (١/٢٠٢، ٢٠٣)، شواهد الكشف (٦٥)، الكافية (١/٧٥).

واستشهد به على رفع «ضارع» بفعل محذوف من نوع الأول على رواية البناء للمفعول: لِيُبْنِكَ يَزِيدُ، فيكون التقدير: يبكيه ضارع، وقد روى بالبناء للفاعل: لِيُبْنِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ، فيكون يزيد مفعولا مقدمًا، و«ضارع» فاعل مؤخر، ولا حذف في الكلام، واعتبر العسكري هذه الرواية هي الصحيحة والرواية الأولى من تغيير النحويين فقال في كتابه «التصحيف»: ومما قلبوه وخالفهم فيه الرواة قول الشاعر: لبيك يزيد ضارع .. البيت. وقد رواه الأصمعي وغيره بالبناء للفاعل ومثله كتاب فعلت وأفعلت للسجستاني، وزعم بعضهم أنه لا حذف في البيت على الرواية الأولى؛ لجواز أن يكون يزيد منادى، وضارع نائب الفاعل.

واختلف في القياس: على ذلك فمنعه الجمهور، وجوزه الجرمي وابن جني وابن مالك، حيث لم يلتبس الفاعل بالنائب عنه.

(٢) في ب: يسبح.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٨)، الإملاء للعسكري (١/١٥٢)، البحر المحيط (٤/٢٣٣)، التبيان للطوسي (٤/٣١٤)، التيسير للداني (١٠٧)، تفسير الطبري (١٢/١٥٠)، الحجة لابن خالويه (١٥١)، الحجة لأبي زرعة (٢٧٤)، الغيث للصفاقسي (٢١٩)، الكشف للزمخشري (٢/٤٣)، الكشف للقيسي (١/٤٥٤)، المجمع للطبرسي (٢/٣٧٢)، المعاني للفرأ (١/٣٥٨)، تفسير الرازي (٤/١٥٧)، النشر لابن الجزري (٢/٢٦٥-٢٦٦).

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿وإن تَكُنْ﴾ بالتاء ﴿مَيْتَةً﴾ نصبًا.
وروى حفص عنه بالياء ﴿مَيْتَةً﴾ نصبًا.

وقرأ نافع وأبو عمرو وحزمة والكسائي: ﴿يَكُنْ﴾ بالياء ﴿مَيْتَةً﴾ نصبًا.
قراءة ابن كثير «وإن يَكُنْ» بالياء «ميتة» رفعًا، أنه لم يلحق الفعل علامة التأنيث؛
لما كان الفاعل المسند إليه تأنيثه غير حقيقي، ولم يجعل في «يكن» شيئًا، والمعنى:
إن وقع ميتة أو حدث ميتة.

والحق ابن عامر الفعل علامة التأنيث؛ لما كان الفاعل في اللفظ مؤنثًا، وأسند
الفعل إلى «الميتة»، كما فعل ذلك ابن كثير.

وأما قراءة أبي عمرو ومن تبعه: ﴿وإن يَكُنْ مَيْتَةً﴾ فإنه ^(١) ذكر الفعل؛ لأنه
مسند إلى ضمير ما تقدم في قوله: ﴿مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ﴾ [الأنعام: ١٣٩]،
وهو مذكر، وانتصب «الميتة»؛ لما كان الفعل مسندًا إلى الضمير ولم يسنده إلى
«الميتة» كما فعل ابن كثير وابن عامر.

وأما قراءة عاصم في رواية أبي بكر: ﴿تَكُنْ﴾ بالتاء ﴿مَيْتَةً﴾ فإنه أنث وإن كان
المتقدم مذكرًا؛ لأنه حملة على المعنى، وما في بطون الأنعام: حوران ^(٢)، فحمل على
المعنى كما قالوا: ما جاءت حاجتك؟ فأنت الضمير؛ لما كان في المعنى: «حاجة».
ورواية حفص ﴿يَكُنْ﴾ بالياء ﴿مَيْتَةً﴾ على لفظ المتقدم الذي هو مذكر.
اختلفوا في التخفيف والتشديد في التاء من قوله -جل وعز-: ﴿قَدْ خَيْرَ الَّذِينَ
قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ﴾ [١٤٠]:

فقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿قَتَلُوا﴾ مشددة التاء.

وقرأ الباقر: ﴿قَتَلُوا﴾ خفيفة التاء.

التشديد؛ للتكثير مثل: ﴿مُفْنَنَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ [ص: ٥٠].

والتخفيف يدل على الكثرة.

(١) في أ: فكانه.

(٢) الحُوراء والحِوَار - الأخيرة رديئة عند يعقوب - ولد الناقة من حين الوضع إلى أن يطمم ويفصل
فإذا فصل عن أمه فهو فصيل وقيل هو حوار ساعة تضعه أمه خاصة؛ قال: سيبويه: وفقوا
بين «فُعَال» و«فُعَال»... قال: وقد قالوا: حُوران، وله نظير: سمعت العرب تقول: رُقَاق
ورقاق والأنثى بالهاء. ينظر: لسان العرب [حوران].

اختلفوا في فتح الحاء وكسرها من قوله -عز وجل-: ﴿يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [١٤١]:
 فقرا ابن كثير ونافع وحزمة والكسائي^(١): ﴿حِصَادِهِ﴾ بكسر الحاء.
 وقرا عاصم وأبو عمرو وابن عامر: ﴿حَصَادِهِ﴾ مفتوحة الحاء.
 قال سيبويه: جاءوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال «فِعال»، وذلك:
 الصرام والجِراز [والحِصاد والجواد والقطاع]^(٢)، وربما دخلت اللغة في بعض هذا
 فكان فيه «فِعال» و«فَعَال». فقد تبينت مما قال أن «الحِصاد» و«الحَصَاد» لغتان.

أما قول النابغة: [من البسيط]
 يَمُدُّهُ كُلُّ وَاِدٍ مَزِيدٍ لِحَبٍ فِيهِ حُطَامٌ^(٣) مِنَ الْيَبُوتِ وَالْحَصَدِ^(٤)
 فإن محمد بن السري روى فيه «الحَصَد»، وذكر أن بعضهم رواه: «الْحَصَد»
 وفسر الخضد: ما تكسر من الشجر.

قال أبو علي: ويجوز أن يكون «الحَصَد» الذي [لم]^(٥) يفسره ابن السري:
 الحصاد، حذف الألف منه كما يقصر الممدود.

وكان المحصود سمي: الحصاد، باسم المصدر كـ «الخلق، والصيد، وضرب
 الأمير، ونسج اليمن» ونحو ذلك.

ويدلك على ذلك قول الأعشى: [من المتقارب]
 لَهُ رَجَلٌ كَحَفِيفِ الْحَصَادِ صَادَفَ بِاللَّيْلِ رِيحًا دُبُورًا^(٦)
 والحفيف إنما يكون للمحصود.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٩)، البحر المحيط (٢٣٨/٤)، التبيان للطوسي (٣١٨/٤)،
 التيسير للداني (١٠٧)، تفسير القرطبي (١٠٤/٧)، الحجة لابن خالويه (١٥١، ١٥٢)،
 الحجة لأبي زرة (٢٧٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٧١)، الغيث للصفاسي (٢١٩)،
 الكشف للقيسي (١٥٦/١)، المجمع للطبرسي (٣٧٤/٢)، تفسير الرازي (١٥٩/٤)،
 النشر لابن الجزري (٢٦٦/٢).

(٢) في ب: والجداد والقطاع والحصاد.

(٣) في أ: ركام.

(٤) وهو في ديوانه ص (٢٧)، واللسان (حصد)، والتاج (حصد)، وبلا نسبة في اللسان
 (حصد)، وتهذيب اللغة (٢٢٩/٤).

ويروى: «مترع» بدل «مزبد».

(٥) سقط في ب.

(٦) وهو في ديوانه ص (١٤٩)، وشرح أبيات سيبويه (٢٣٧/٢، ٢٥٦)، والكتاب (٢٣٨/٣)،
 واللسان (دبر)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص (٥٦).

ومثل ذلك قول العجاج: [من الرجز]

هَذَا الْحَصَادُ يَغْرُوبُ الْمَنْجَلِ^(١)

اختلفوا في [فتح العين وإسكانها]^(٢) من: ﴿وَمِنْ الْمَعَزِ﴾ [١٤٣]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿مِنْ الْمَعَزِ﴾ بفتح العين.

وقرأ نافع وعاصم وحزمة والكسائي: ﴿مِنْ الْمَعَزِ﴾ ساكنة العين.

من قرأ: ﴿الْمَعَزِ﴾ فَإِنَّ «المَعَز» جمع؛ يدل على ذلك قوله: ﴿مِنْ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنْ الْمَعَزِ اثْنَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، ولو كان واحداً لم يسغ فيه هذا، فأما انتصاب «اثنتين» فمحمول على «أنشأ»، والتقدير: أنشأ ثمانية أزواج، أنشأ من كذا اثنتين.

فأما «المَعَز» في جمع «ماعز» فهو مثل: خادم وخدم، وطالب وطلب، وحارس وحرس، وحكى أحمد بن يحيى: رائج وروَّح.

وقال أبو الحسن: هو جمع على غير واحد، وكذلك «المِغْزَى».

وحكى أبو زيد: الأمعوز، وأنشد: [من الكامل]

... كَالْتَّيْسِ فِي أُمْعُوزِهِ الْمُتَرَبِّلِ ...

وقال: المعيز كـ «الكلب والضئین»، قال: [من الوافر]

وَيَمْنَحُهَا بَنُو شَمْجَى بْنِ جَزْمٍ مَعِيزَهُمْ حَنَانَكْ ذَا الْحَنَانِ^(٣)

فأما من قال: ﴿الْمَعَزِ﴾ بإسكان العين، فهو على هذا جمع -أيضاً- كما كان في قول من فتح العين جمعاً -أيضاً- وجمع «ماعز» عليه كما قالوا: صاحب وصحب، وتاجر وتجر، وراكب وركب.

وأبو الحسن يرى هذا الجمع مستمراً فيرده إلى الواحد في التصغير^(٤)؛ فيقول في تحقير «ركب»: رَوَيْكَبُونُ وَفِي «تجر»: تُوَيْجِرُونَ. وسيبويه يراه اسماً من أسماء الجمع.

= ويريى: «لها» بدل «له».

(١) الرجز في ديوانه (٣١١/١)، والتاج (رعى).

ويروى: «سوق» بدل «هذ».

(٢) فى أ: إسكان العين وفتحها.

(٣) وهو لامرئ القيس فى ديوانه ص (١٤٣)، واللسان (حنن)، وبلا نسبة فى مجالس ثعلب (٢/٥٤٣)، والمقتضب (٣/٢٢٤).

(٤) فى ب: فيرده فى التصغير إلى الواحد.

وأنشد أبو عثمان في الاحتجاج لقول سيويه: [من الرجز]

بَنَيْتُهُ بِغُضْبَةٍ مِنْ مَالِيَا
أَخْشَى رُكْنِيَا أَوْ رُجْنِيَا غَادِيَا^(١)

فتحقيقه له على لفظه من غير أن يرده إلى الواحد الذي هو فاعل، ويلحق الواو والنون أو الياء؛ يدل على أنه اسم للجمع.

وأنشد أبو زيد: [من الطويل]

وَأَيْنَ رُكْنِبَ وَاضْعُونَ رِحَالَهُمْ إِلَى أَهْلِ بَغْلِ مِنْ مَقَامَةِ أَهْوَدَا^(٢)
وقال أبو عثمان: البقرة عند العرب نعجة، والظبية عندهم ماعزة.

والدليل على أن ذلك كما ذكره، قول ذى الرمة: [من الطويل]

إِذَا مَا عَلَاهَا رَاكِبُ الضَّيْفِ لَمْ يَزَلْ يَرَى نَعْجَةً فِي مَرْتَعٍ وَيُشِيرُهَا^(٣)
مَوْلَعَةً خَنْسَاءَ لَيْسَتْ بِنَعْجَةٍ يُدْمَنُ أَجْوَافَ الْمِيَاهِ وَقِيرُهَا^(٤)
فقوله: لم يزل يرى نعجة، يريد به: بقرة.

ألا ترى أنه قال: مولعة خنساء، والخنس^(٥) والتوليع^(٦) إنما يكونان في البقر دون
الظباء؟!

وقوله: ليست بنعجة، معناه أنها^(٧) ليست بنعجة أهلية.

ويدل ذلك على ذلك أنه لا يخلو من أن يريد أنها^(٨) ليست بنعجة أهلية، أو ليست

(١) وهو بلا نسبة في المنصف (١٠١/٢)، وشرح المفصل (٧٧/٥)، وشرح شواهد الشافية (١٥٠).

(٢) وهو بلا نسبة في اللسان (رجل)، والمخصص (٣٥/١)، (١٢٢/١٤).

ويروى: «بيت» بدل «بغل». وما بين المعقوفين سقط في ب.

(٣) وهو في ديوانه ص (٢٣١)، واللسان (نعج)، (دمن)، والتاج (نعج).

ويروى: البيت:

إِذَا مَا رَأَاهَا رَاكِبُ الضَّيْفِ لَمْ يَزَلْ يَرَى نَعْجَةً فِي مَرْتَعٍ فَيُشِيرُهَا
(٤) وهو في ديوانه ص (٢٣٢)، واللسان (نعج)، (وقر)، (جوف)، (دمن)، والتاج (نعج)،
(وقر)، (دمن)، وتهذيب اللغة (٢٨١/٩)، والمخصص (١٨٨/٧)، وديوان الأدب (٣/٢٣٦)،
وبلا نسبة في كتاب العين (٢٠٨/٥).

(٥) خنس خنساء: انخفضت قصة أنفه مع ارتفاع قليل في طرف الأنف.

(٦) التوليع: إطالة البلق، والبلق سواد وبياض وارتفاع التحجيل إلى الفخذين. ينظر اللسان [ولع].

(٧) في ب: أنه.

(٨) في ب: أنه.

بنعجة، فلا يجوز أن يحمل على أنها ليست بنعجة؛ لأنك إن حملته على هذا نفيت ما أوجبه من قوله: لم يزل يرى نعجة؛ فإذا لم يجز ذلك علمت أنه يريد بقوله: ليست بنعجة، ليست بنعجة أهلية.

والدليل^(١) على أن الظبية ماعزة، قول أبي ذؤيب: [من الطويل]
وَعَادِيَةِ تُلْقَى الشِّيَابَ كَأَنَّهَا تِيُوسُ ظِبَاءٍ مَخْصُهَا وَابْتِتَارُهَا^(٢)
فقوله: تيوس ظباء، كقوله: تيوس ماعز، ولو كانت عندهم ضائنة ولم تكن ماعزة لقال: كأنها كباش ظباء.

ويدل على أن «نعجة» في قوله: ليست بنعجة، يريد بها: النعجة الأهلية - قوله: [من الطويل]

يُدْمَنُ أَجَوَافَ^(٣) الْمِيَاهِ وَقِيرُهَا^(٤) ...
والوقير: الشاء يكون فيها كلب وحمار، فيما روى عن الأصمعي.
واختلفوا في الباء والتاء من قوله - عز وجل - : ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِئْتَةً﴾ [١٤٥]:
فقرأ ابن كثير وحمزة: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ﴾ بالتاء ﴿مِئْتَةً﴾ نصبا^(٥).
وقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم والكسائي: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ﴾ بالياء، ﴿مِئْتَةً﴾ نصبا. وقد روى نصر بن علي عن أبيه قال: سمعت أبا عمرو يقرأ: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ﴾ ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ﴾ بالياء والتاء.
وقرأ ابن عامر وحده^(٦): ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ﴾ بالتاء ﴿مِئْتَةً﴾ رفعا.

(١) في أ: والدلالة.

(٢) وهو في شرح أشعار الهذليين ص(٨٦)، واللسان (نعج)، (محص)، والتاج (نعج)، (محص)، وللذهلي في تاج العروس (تيس)، واللسان (تيس)، وبلا نسبة في المخصص (٣/١٠٥، ٧/١٨٧، ٨/٢٨).

ويروي: «وابتارها» بدل «وابتارها».

(٣) في أ: أجوار.

(٤) تقدم.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٩)، الإعراب للنحاس (١/٥٨٨)، الإملاء للعكبري (١/١٥٣)، البحر المحيط (٤/٢٤١)، التبيان للطوسي (٤/٣٢٧)، التيسير للداني (١٠٨)، تفسير القرطبي (٧/١٢٣)، الحجة لأبي زرعة (٢٧٦)، الغيث للصفاقسي (٢١٩)، الكشف للقيسي (١/٤٥٦)، المجموع للطبرسي (٢/٣٧٨)، المعاني للفراء (١/٣٦٠)، تفسير الرازي (٤/١٦٣)، النشر لابن الجزري (٢/٢٦٦).

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢١٩)، الإعراب للنحاس (١/٥٨٨)، الإملاء للعكبري =

قول ابن كثير وحمزة محمول على المعنى؛ كأنه قال: إلا أن تكون العين أو النفس أو الجثة ميتة.

ألا ترى أن المحرم لا يخلو من جواز العبارة عنه بأحد هذه الأشياء؟! وليس قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ﴾ كقولك: ما جاءنى القوم لا يكون زيدًا، و: ليس زيدًا، في أن الضمير الذى يتضمنه فى الاستثناء لا يظهر، ولا يدخل الفعل علامة تأنيث؛ لأن الفعل إنما يكون عاريًا من علامة، ومن أن يظهر معه الضمير إذا لم يدخل عليه «أن»، وأما إذا دخله «أن» فعلى حكم سائر الأفعال.

وقول أبى عمرو ومن معه: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيِّتَةً﴾ نصبًا، فإنه جعل فيه ضميرًا مما تقدم، وهو أقيس من الأول؛ كأنه قال: إلا أن يكون الموجود ميتة. ويجوز أن يكون أضمر مؤنثًا كما أضمره ابن كثير وحمزة؛ إلا أنه ذكر الفعل لما تقدم، ويؤكد ذلك ما روى عن أبى عمرو أنه قرأ بالتاء والياء.

وقول ابن عامر على: إلا أن تقع ميتة أو تحدث ميتة، فالحق علامة التأنيث الفعل كما لحق فى نحو: ﴿قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [يونس: ٥٧].

واختلفوا فى تشديد الذال وتخفيفها من قوله تعالى: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [١٥٢]. فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿يَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٦]، و: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، و: ﴿يَذَكِّرُ الْإِنْسَانَ﴾ [مريم: ٦٧]، و: ﴿أَنْ يَذَكَّرَ﴾ [الفرقان: ٦٢]، و: ﴿لِيَذْكُرُوا﴾ [الإسراء: ٤١] مشددًا ذلك كله^(١).

وقرأ نافع، وعاصم فى رواية أبى بكر، وابن عامر كل ذلك بالتشديد، إلا قوله: ﴿أَوَّلًا يَذَكِّرُ الْإِنْسَانَ﴾ [مريم: ٦٧] فإنهم خففوها.

وروى على بن نصر عن أبيه عن أبان عن عاصم: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ خفيفة الذال فى كل القرآن.

= (١٥٣/١)، البحر المحيط (٢٤١/٤)، التبيان للطوسى (٣٢٧/٤)، التيسير للدانى (١٠٨)، تفسير الطبرى (١٩٥/١٢)، الحجة لأبى زرة (٢٧٦)، السبعة لابن مجاهد (٢٧٢)، الغيث للصفاقسى (٢١٩)، الكشف للقيسى (٤٥٦/١)، المجمع للطبرسى (٣٧٨/٢)، المعانى للفراء (٣٦٠/١)، تفسير الرازى (١٦٣/٤)، النشر لابن الجزرى (٢٦٦/٢).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٠)، البحر المحيط (٢٥٣/٤)، التبيان للطوسى (٣٢٧/٤)، التيسير للدانى (١٠٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٧٢)، الغيث للصفاقسى (٢٢٠)، الكشف للقيسى (٤٥٧/١)، المجمع للطبرسى (٣٨٣/٢)، النشر لابن الجزرى (٢٦٦/٢).

وكذلك روى حفص عن عاصم .

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿يَذْكُرُونَ﴾ مشدداً إذا كان بالياء، و: ﴿تَذْكُرُونَ﴾ مخففاً إذا كان بالتاء .

واختلفوا^(١) في سورة الفرقان في قوله: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْكَرَ﴾ [٦٢]:

فقرأ حمزة وحده: ﴿أَنْ يَذْكُرَ﴾ مخففة .

وقرأ الكسائي: ﴿أَنْ يَنْكَرَ﴾ مشددة .

واتفقا على تخفيف الذال في «بنى إسرائيل» و«الفرقان» [٥٠] في قوله:

﴿لِيَذْكُرُوا﴾ خفيفة .

وشددها الباقون .

واتفقوا على تخفيف [الذال من]^(٢) قوله: ﴿وما يذكرون﴾ [٥٦] ورفع الكاف

في «المدر» .

وافترقوا في الياء والتاء في الآية .

فقرأ نافع: ﴿تَذْكُرُونَ﴾ .

وقرأ الباقون: ﴿يَذْكُرُونَ﴾ .

قال سيبويه: [قالوا:]^(٣) ذكرته ذكراً كـ «حفظته حفظاً»، وقالوا: ذُكِّرًا، مثل:

شُرِّبًا .

و«ذكر» فعل متعد إلى مفعول واحد، قال: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢]،

و: ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [الأحزاب: ٩، آل عمران: ١٠٣، فاطر: ٣]، فإذا

ضاعفت العين تعدى إلى مفعولين نحو: ذُكِّرْتُ زَيْدًا أمره .

قال: [من المتقارب]

يُذَكِّرُنِيكَ حَنِينُ الْعُجُولِ وَنَوْحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلاً^(٤)

(١) في أ: اختلفوا .

(٢) في ب: ذال .

(٣) سقط في ب .

(٤) وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ص (١٣٦)، وأساس البلاغة (كمل)، وخزانة الأدب (٣)

(٢٩٩)، والدرر (٤/٤٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص (١٩٨)، وشرح شواهد المغنى (٢)

(٩٠٨)، والمقاصد النحوية (٤/٤٨٩)، وبلا نسبة في الإنصاف (١/٣٠٨)، وخزانة الأدب =

ونقله بالهمزة في القياس كتضعيف العين.

وتقول: ذكرته فتذكر؛ لأن «تذكر» مطاوع «فعل»، كما أن «تفاعل» مطاوع «فاعل»، قال: ﴿إِذَا مَسَّهُمْ طَلِيفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا﴾ [الأعراف: ٢٠١].

وقد تعدى «تفعلت» قال: [من المتقارب]

تَذَكَّرْتُ أَرْضًا بِهَا أَهْلُهَا أَخْوَالُهَا فِيهَا وَأَعْمَامُهَا^(١)
وأنشد أبو زيد: [من الطويل]

تَذَكَّرْتُ لَيْلَى لَا تَحِينَ إِذَا كَارَهَا وَقَدْ حُنِيَ الْأَصْلَابُ ضَلًّا بِتَضَلُّالٍ^(٢)
فقال: اذكارها، كما قال: ﴿وَيَبْتَلِ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: ٨]، ونحو ذلك مما لا يجيء المصدر فيه على فعله.

وجاء المصدر على «ذكرى» بألف التأنيث، كما جاء على «فعلى»، نحو: الدعوى والعدوى وتترى، فيمن لم يصرف، وعلى «فعلى» نحو: شورى، وقالوا فى الجمع: الذُّكْرُ، فجعلوه بمنزلة سدره وسدر، كما جعلوا «العلا» مثل «الظلم». وقالوا: الذكر بالدال، حكاة سيبويه، والقياس: الذكر، بالذال المعجمة. وكذلك روى بيت ابن مقبل: [من البسيط]

... مِنْ بَعْضِ مَا يَغْتَرِي قَلْبِي مِنَ الذُّكْرِ^(٣) ...

لما كثر تصرف الكلمة بالدال نحو: ﴿وَأَذْكُرْ﴾ [يوسف: ٤٥]، و: ﴿يَهْلُ مِنْ مُدِّكَ﴾ [القمر: ١٥، ١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠، ٥١]، وقال: [من المتقارب]

= (٦/٤٦٧، ٤٧٠، ٢٥٥/٨)، وشرح الأشموني (٣/٥٧٥)، وشرح عمدة الحافظ ص (٥٣٢)، وشرح المفصل (٤/١٣٠)، والكتاب (٢/١٥٨)، ومجالس ثعلب (٢/٤٩٢)، ومغنى اللبيب (٢/٥٧٢)، والمقتضب (٣/٥٥)، وجمع الهوامع (١/٢٥٤).
(١) وهو لعمر بن قميته فى خزنة الأدب (٤/٤٠٧)، والكتاب (١/٢٨٥)، وبلا نسبة فى الخصائص (٢/٤٢٧)، وشرح المفصل (١/١٢٦)، والمحتسب (١/١١٦).
(٢) وهو لعمر بن شأس الأسدى فى ديوانه ص (٩٧)، واللسان (ضلل)، والتاج (ضلل).
ويروى: «الأضلاع ضل» بدل «الأصلاص ضلا».

(٣) عجز بيت، صدره:

يا ليت لى سلوة تشفى النفوس بها
وهو فى ديوانه ص (٨١)، والخصائص (١/٣٥١)، وسر صناعة الإعراب (١/١٨٨)، والمقرب (٢/١٦٧)، والممتع فى التصريف (١/٣٥٩)، والمنصف (٣/١٤٠).

... وَيُذَلِّتْ شَوْقًا بِهَا وَادْكَارًا^(١) ...

أشبهت تقوى وتقية وثقا، وهذا أتقى من هذا.

وفى التنزيل: ﴿وَأَذْكُرْ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف: ٤٥]، وفيه: ﴿فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾ [القمر: ١٥، ١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠، ٥١].

ويجوز فى القياس أن يكون «ادكرت» متعديًا مثل: شويته واشتويته، وحفرتة واحتفرتة، وعروته واعتريته.

وفى التنزيل: ﴿إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْرَجْنَا مِنْكُمْ بَعْضَ إِلَهِنَا﴾ [هود: ٥٤]، وكذلك: عره واعتره. ويقوى ذلك قول الشاعر: [من الطويل]

تَذَكَّرْتُ لَيْلَى لَا تَحِينَ ادْكَارَهَا (٢)

فأضاف المصدر إلى المفعول به.

فأما قوله: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٢٦] فمن الذكر الذى يكون عن النسيان، والمعنى: قابلوا أحوالكم التى أنتم عليها الآن بتلك الحال المتقدمة؛ ليتبين لكم موضع النعمة فتشكروا عليه.

وهذا قريب من قوله: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا نَكْرُكُمُ﴾ [الأعراف: ٨٦]، وقوله: ﴿ذَلِكَ لَكُمْ وَصْنَكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذْكُرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٢] أى: ذلك الذى تقدم ذكره من ذكر مال اليتيم، وألا يقرب إلا بالتى هى أحسن، وإيفاء الكيل، واجتناب البخس، والتطفيف فيهما، وتحرى الحق على مقدار الطاقة والاجتهاد.

ولذلك أتبع بقوله: ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [الأنعام: ١٥٢]، والقول بالقسط والحق ولو كان المقول فيه والمشهود له والمحكوم له ذا قرى، والوفاء بالعهد؛ لينجز ما وعد عليه من قوله: ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمِ يُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ١٠] - وهذا كله مما أوصى به، ليتذكروه يأخذوا به ولا يطرحوه. ف «يتذكرون» هو الوجه، والمعنى عليه؛ لأنه أمر نافذ بأخذ بعد أخذ ووقت بعد وقت؛ فهو من باب التفوق والتجرع.

(١) عجز بيت وصدرة:

وبانت بها غربات النوى

وهو للأعشى فى ديوانه ص (٤٥).

(٢) تقدم.

وكذلك التذكر من قوله: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ﴾ [مريم: ٦٧] إنما هو حض على الشكر على خلقه وإحيائه وتعريضه للنعيم الدائم والخلود فيه. فأما قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِّمَنۢ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ﴾ [الفرقان: ٦٢]، أى: أن يتفكر فيبين^(١) شكر الله وموضع النعمة وإتقان الصنعة؛ فيستدل منه على التوحيد فيستوجب بذلك المنزلة الرفيعة.

وقوله - تعالى -: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا﴾ [الفرقان: ٥٠] أى: صرفنا هذا الماء المنزل بينهم فى مراعيهم ومزارعهم وشربهم؛ ليتفكروا فى ذلك وفى مكان النعمة به. قال [أحمد]^(٢): وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر ونافع وابن عامر كل ذلك بالتشديد، إلا قوله: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ﴾ [مريم: ٦٧] فإنهم خففوها، كأنهم ذهبوا فى تخفيف ذلك إلى أن إيجاده وإنشاءه هو دفعة واحد، فحض على ذكر تلك النعمة؛ فلم يلزم عندهم أن يكون على لفظ التكثير، وما يحدث مرة بعد مرة. والباقون كأنهم ذهبوا إلى أنه ينبغى أن يتذكر ذلك مرة بعد مرة، وإن كان دفعة، كما يتذكر الأشياء الأخر المتكررة؛ ليكون شكره للنعمة بمكان ذلك متتابعاً كما يكون ذلك فى الحال المتكررة.

قال [أحمد]^(٣): وروى نصر [بن على]^(٤) عن أبيه [عن أبان]^(٥) عن عاصم: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ خفيفة الذال فى كل القرآن، وكذلك روى حفص عن عاصم. والقول فى ذلك: إن التخفيف مثل التشديد فى المعنى، إنما هو: «تذكرون»؛ فخفف^(٦) لاجتماع المتقاربة بالحذف كما خففه غيره بالإدغام.

ويمكن أن يقال: إن الحذف أولى؛ لأنه أخف فى اللفظ، والدلالة على المعنى قائمة.

قال [أحمد]:^(٧)

- (١) فى أ: فيتين.
- (٢) سقط فى ب.
- (٣) سقط فى ب.
- (٤) سقط فى أ.
- (٥) سقط فى أ.
- (٦) فى ب: فحذف.
- (٧) سقط فى ب.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿يَذْكُرُونَ﴾ مشدداً إذا كان بالياء، و: ﴿تَذْكُرُونَ﴾ مخففاً إذا كان بالتاء. هذا مثل رواية أبان وحفص [عن عاصم]^(١).

فأما تشديد حمزة والكسائي ﴿يَذْكُرُونَ﴾ إذا كان بالياء، وتخفيفها إذا كان بالتاء، فإنهما ثقلاً «يذكرون»؛ لأنه لم تجتمع المتقاربة مع الياء، كما اجتمعت مع التاء. ألا ترى أن الياء ليست بمقاربة للتاء كما أن التاء مثل لها^(٢) في «تذكرون»؟! فلما لم تجتمع المقاربة ولا الأمثال مع الياء أتما ولم يحذف.

وحذف في «تذكرون»؛ لاجتماع التاءين وكون الذال [معهما]^(٣) مقارنة لهما.

وهذا اعتبار حسن، وهو كاعتبار عاصم في رواية أبان وحفص عنه.

فأما اختلافهما^(٤) في سورة الفرقان في قوله: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْكَرَ﴾ [٦٢]، وقرأ حمزة وحده: ﴿أَنْ يَذْكَرَ﴾ مخففة، وقرأ الكسائي: ﴿يَذْكَرَ﴾: مشددة.

فالتشديد^(٥): على أن يتذكر نعم الله - تعالى - ويذكر؛ ليدرك العلم بقدرته، ويستدل على توحيده، كما قال: ﴿أَوَلَمْ يَنْفَكُوا فِي أَنْفُسِهِمْ مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الروم: ٨]، [و] ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

وتخفيف حمزة على أن^(٦) يذكر ما نسيه في أحد هذين الوقتين في الوقت الآخر. وهي^(٧) - فيما زعموا - قراءة الأعمش.

ويجوز أن يكون على: يذكر تنزيه الله وتسبيحه، أي: يذكر ما ندب إليه من قوله - عز من قائل -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَبِيرًا وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤١، ٤٢].

ويجوز أن يكون على إرادة أن يذكر نعم الله عليه فيشكرها^(٨) كما قال: ﴿أَذْكُرُوا

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: له.

(٣) سقط في ب.

(٤) في ب: اختلافهم.

(٥) في ب: والتشديد.

(٦) في ب: أنه.

(٧) في ب: وهو.

(٨) في ب: فيشكر لها.

نِعَمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هُمْ قَوْمٌ أَنْ يَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ ﴿المائدة: ١١﴾، و: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَقَهُ﴾ [المائدة: ٧] أى: تلقوها بالشكر.

قال أحمد: واتفقا على تخفيف الذال فى «بنى إسرائيل» و«الفرقان» فى قوله: ﴿لِيَذْكُرُوا﴾ [الإسراء: ٤١] [الفرقان: ٥٠] خفيفة. وشددها الباقون. أما فى «بنى إسرائيل» فقوله: ﴿ولقد صرفنا فى هذا القرآن لِيَذْكُرُوا وما يزيدهم إلا نفورا﴾ [الإسراء: ٤١] فمعنى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ﴾: صرفنا ضروب القول فيه من الأمثال وغيرها مما يوجب الاعتبار به^(١) والتفكر فيه. كما قال: ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [القصص: ٥١]، وقال: ﴿وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [طه: ١١٣].

وقال: ﴿وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ أى: ما يزيدهم تصريف القول إلا نفورا؛ أضمير الفاعل لدلالة ما تقدم عليه كما قال: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ [فاطر: ٤٢] أى: ما زادهم مجيئه إلا نفورا عنه. ومعنى ﴿مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ أراد: زادهم^(٢) نفورا عند مجيئه، فنسب ذلك إلى السورة، والنذير أو الآية على الاتساع؛ لما ازدادوا هم عند ذلك نفورا وعنادا، كما قال: ﴿إِنَّهُمْ أَصْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٦]، وإنما ضل الناس ولم تضلهم الأصنام، وكذلك: ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥].

وأما ما فى «الفرقان» مما اتفق حمزة والكسائى على تخفيفه، وشدده^(٣) غيرهما فقوله: ﴿ولقد صرفناه بينهم﴾ [الفرقان: ٥٠]، أى: الماء المنزل من السماء سقيا لهم وغيا؛ ليدكروا موضع النعمة فيشكروه ويتقبلوه بالشكر. ﴿فأبى أكثر الناس﴾ الشكر لمكانه، وكفروا بالنعمة^(٤) به.

وقد يقال: إن كفر النعمة به، قولهم: مطرنا بنوء كذا. وكذلك قوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]؛ فكأنه على هذا تجعلون شكر رزقكم التكذيب،

(١) فى ب: له.

(٢) فى ب: زادوهم.

(٣) فى ب: وشددهما.

(٤) فى أ: النعمة.

ومثل ذلك ما أنشده أبو زيد: [من الرجز]

فَكَانَ مَا رِيختَ تَحْتَ الْغَيْثِ وَفِي الزَّحَامِ أَنْ وُضِعَتْ عَشْرُهُ^(١)
قال أحمد: واتفقوا على تخفيف ذال قوله: ﴿وما يذكرون﴾ ورفع الكاف في
«المدثر» [٥٦]، فقرأ نافع: ﴿وما تذكرون﴾ بالتاء ورفع الكاف، وقرأ الباقر بالياء.
وروى عن الحسن في قوله: ﴿كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ﴾ [عبس: ١١] قال: القرآن.

فأما قوله: ﴿فَمَنْ شَاءَ ذَكَّرْهُ﴾ [المدثر: ٥٥] فتقديره: أن ذلك ميسر له؛ كما قال:
﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ﴾ [القمر: ١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠] أى: لأنَّ يحفظ ويدرس
فيؤمن عليه من التحريف والتبديل. الذي جاز على غيره من الكتب. لتيسيره للحفظ،
ودرس الكثرة له، وخروجه بذلك عن الحد الذي يجوز معه التبديل له والتغيير،
وقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

فأما قوله: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل: ٥] فليس على ثقل الحفظ له
واعتياصه^(٢)؛ ولكن كما قال الحسن: إنهم ليَهْدُونَهُ هَذَا^(٣) ولكن العمل به ثَقِيلٌ.
ويجوز أن يكون المراد به: ثَقِيلٌ على من عاند فرده ولم يَنْقُدْ له؛ كما قال: ﴿وَإِنْ
يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُرْفِقْنَكَ بِأَبْصَرِهِ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ﴾ [القلم: ٥١].

وقوله: ﴿وَإِذَا نُنَاقِلُ عَلَيْهِمْ ءَايَاتِنَا بَيِّنَاتٍ نَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمُنْكَرَ﴾
[الحج: ٧٢].

وكقوله: ﴿ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ. إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ
الْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥].

فأما وجه الياء؛ فلأن قبله ما يدل على الياء، وهو قوله: ﴿كَلَّا بَلْ لَا يَخَافُونَ
الْآخِرَةَ﴾ [المدثر: ٥٣]، [و] ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ﴾ [المدثر: ٥٦].

ووجه آخر: وهو أنه يجوز أن يكون فاعل «يذكرون»، قوله: ﴿فَمَنْ شَاءَ ذَكَّرْهُ﴾
[المدثر: ٥٥] [عبس: ١٢]، وقوله: ﴿فَمَنْ شَاءَ ذَكَرَهُ﴾ لا يخلو من أن يكون صلة

(١) الرجز بلا نسبة في اللسان (وضع)، والتاج (وضع).

ويروى: «وسط» بدل «تحت».

(٢) يقال: عوص عليه الكلام: صعب، والعويص من الشعر: ما يصعب استخراج معناه، واعتاص الأمر: اشتد وصعب. ينظر: اللسان [عوص].

(٣) الهذ: سرعة القراءة أى: يسردونها سرداً؛ فلا يصعب عليهم القراءة.

أو جزاء، وكيف كان لم يمتنع أن يكون فاعل هذا الفعل.

ووجه التاء أنه يجوز أن يعنى به الغَيْب والمخاطبون؛ فغلب الخطاب.

ويجوز أن يكون على: قل لهم: ﴿وما تذكرون﴾ مثل ﴿وما تشاءون﴾ [الإنسان:

[٣٠].

اختلفوا فى فتح الألف وكسرها، وتخفيف النون وتشديدها، وتحريك الياء

وإسكانها من قوله -تعالى-: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ [١٥٣]:

[فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو:] ^(١) ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ مفتوحة

الألف مشددة النون، ﴿صِرَاطِي﴾ ساكنة الياء.

وقرأ ابن عامر ^(٢): ﴿وَأَنَّ هَذَا﴾ مفتوحة ^(٣) الألف ساكنة النون ﴿صِرَاطِي﴾

مفتوحة الياء.

وقرأ حمزة والكسائي ^(٤): ﴿وَأَنَّ﴾ مكسورة الألف مشددة النون ﴿صِرَاطِي﴾ ساكنة

الياء.

وقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿صِرَاطِي﴾ بالسین ^(٥).

وقرأ حمزة بين الصاد والزاي، واختلف عنه وقد ذكر.

(١) فى أ: فقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٠)، الإعراب للنحاس (٥٩٢/١)، الإملاء للعكبرى (١/

١٥٤)، البحر المحيط (٢٥٣/٤)، التبيان للطوسي (٣٤٥/٤)، التيسير للداني (١٠٨)،

تفسير الطبري (٢٣١/١٢)، تفسير القرطبي (١٣٧/٧)، الحجة لابن خالويه (١٥٢)،

الحجة لأبى زرة (٢٧٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٧٣)، الغيث للصفاسي (٢٢٠)،

الكشاف للزمخشري (٤٨/٢)، الكشف للقيسي (٤٥٧/١)، المجمع للطبرسي (٣٨٣/٢)،

تفسير الرازي (١٧٠/٤)، النشر لابن الجزري (٢٦٦/٢).

(٣) فى ب: ساكنة مفتوحة.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٠)، الإعراب للنحاس (٥٩٢/١)، الإملاء للعكبرى (١/

١٥٤)، البحر المحيط (٢٥٣/٤)، التبيان للطوسي (٣٤٥/٤)، التيسير للداني (١٠٨)،

تفسير الطبري (٢٣١/١٢)، تفسير القرطبي (١٣٧/٧)، الحجة لابن خالويه (١٥٢)،

لأبى زرة (٢٧٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٧٣)، الغيث للصفاسي (٢٢٠)،

الكشاف للزمخشري (٤٨/٢)، الكشف للقيسي (٤٥٧/١)، المجمع للطبرسي (٣٨٣/٢)،

للفراء (٣٦٤/١)، تفسير الرازي (١٧٠/٤)، النشر لابن الجزري (٢٦٦/٢).

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٢)، وانظر: (١٢٣)، التبيان للطوسي (٣٤٥/٤)، السبعة لابن

مجاهد (٢٧٣)، الغيث للصفاسي (٢٢٠)، المجمع للطبرسي (٢٨٢/٢)، تفسير الرازي

(١٧٠/٤).

وقرأ الباقون بالصاد.

من فتح «أن» فقياس^(١) قول سيبويه: إنه حملة على ﴿فَاتَّبِعُوهُ﴾؛ لأنه قال في قوله: ﴿لَا يَلْفُ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١]، وقوله: ﴿وَلَا هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ [المؤمنون: ٥٢]، وقوله: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]-: إن المعنى: لهذا فليعبدوا [رب هذا البيت]^(٢)، ولأن هذه أمتكم، ولأن المساجد لله فلا تدعوا؛ فكذلك: لأن هذا صراطى مستقيماً فاتبعوه.

ومن خفف فقال: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي﴾ فإن المخفف^(٣) فى قوله يتعلق بما يتعلق به المشدد، وموضع هذا رفع بالابتداء، وخبره: «صراطى»، وفى «أَنَّ» ضمير القصة والحديث، وعلى هذه الشريطة يخفف، وليست المفتوحة كالمكسورة إذا خففت.

وعلى هذا قول الأعشى: [من البسيط]

فِي فِئَةِ كَسِيفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ هَالِكَ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيَتَّعِلُ^(٤)

والفاء التى فى قوله: ﴿فَاتَّبِعُوهُ﴾ مثل الفاء التى فى قوله: بزيد فامرؤ.

ومن كسر «إِنَّ» استأنف بها، والفاء فى قوله: ﴿فَاتَّبِعُوهُ﴾ -على قوله- عاطفة جملة على جملة، وعلى القول الأول: زيادة.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -تعالى-: ﴿تَأْتِيَهُمُ الْمَلَايِكَةُ﴾ [١٥٨]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر ﴿تَأْتِيَهُمُ﴾ بالتاء.

وقرأ حمزة والكسائي^(٥) ﴿يَأْتِيَهُمْ﴾ بالياء.

(١) فى ب: فقياسه.

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى أ: المخففة.

(٤) ينظر ديوانه: ص (١٠٩)، والأزهية ص (٦٤)، والإنصاف ص (١٩٩)، وتخليص الشواهد ص (٣٨٢)، وخزانة الأدب (٤٢٦/٥)، والدرر (١٩٤/٢)، وشرح أبيات سيبويه (٧٦/٢)، والكتاب (١٣٧/٢)، والمحاسب (٣٠٨/١)، ومغنى اللبيب (٣١٤/١)، والمقاصد النحوية (٢٨٧/٢)، والمنصف (١٢٩/٣)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٣٩١/١٠)، ورسف المباني ص (١١٥)، وهمع الهوامع (١٤٢/١).

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٠)، البحر المحيط (٢٥٩/٤)، التبيان للطوسى (٣٥٢/٤)، التيسير للدانى (١٠٨)، الحجة لأبى زرع (٢٧٧)، السبعة لابن مجاهد (٢٧٤)، الغيث للصفاقسى (٢٢٠)، الكشف للزمخشري (٥٠/٢)، الكشف للقيسى (٤٥٨/١)، المجمع للطبرسى (٣٨٧/٢)، تفسير الرازى (١٧٢/٤)، النشر لابن الجزرى (٢٦٦/٢).

وقد تقدم هذا النحو فى غير موضع.

اختلفوا فى تشديد الراء وتخفيفها، وإدخال الألف وإخراجها من قوله - تعالى -: ﴿فَرَّقُوا دِيَهُمْ﴾ [١٥٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم: ﴿فَرَّقُوا دِيَهُمْ﴾ مشددة، وكذلك فى الروم [٣٢].

وقرأ حمزة والكسائي^(١): ﴿فارقوا﴾ بألف، وكذلك فى «الروم».

من قال: فرقوا فتقديره: يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض؛ كما قال: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥]، فهم خلاف المسلمين الذين وصفوا بالإيمان به كله فى قوله: ﴿وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾ [آل عمران: ١١٩].

وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُوا نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾ [النساء: ١٥٠].

ويجوز أن يكون المعنى فى قوله: ﴿وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾: يفرقوا بين دين الله ودين رسله: لا يؤمنون بجميعه؛ كمن وصف بذلك فى قوله: ﴿وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾ [آل عمران: ١١٩].

ومن قرأ: ﴿فارقوا﴾، فالمعنى: بايئوه وخزجوا عنه، وإلى معنى ﴿فارقوا﴾ يثول.

ألا ترى أنهم لما آمنوا ببعضه وكفروا ببعضه، فارقوه كله فخرجوا عنه ولم يتبعوه؟!

وأما قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ يَنْفَرُوكَ﴾ [الروم: ١٤]، فالمعنى: يصيرون فرقة فرقة. من قوله: ﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾ [الشورى: ٧].

اختلفوا فى قوله - عز وجل -: ﴿وَيَنَا قِيَمًا﴾ [١٦١]:

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٠)، الإملاء للعكبرى (١٥٥/١)، البحر المحيط (٢٦٠/٤)، التبيان للطوسى (٣٥٤/٤)، التيسير للدانى (١٠٨)، تفسير الطبرى (٢٦٨/١٢)، تفسير القرطبى (١٤٩/٧)، الحجة لابن خالويه (١٥٢)، الحجة لأبى زرعة (٢٧٨)، السبعة لابن مجاهد (٢٧٤)، الغيث للصفاسى (٢٢٠)، الكشف للزمخشرى (٥٠/٢)، الكشف للقيسى (٤٥٨/١)، المجمع للطبرى (٣٨٨/٢)، المعانى للفراء (٣٦٦/١)، تفسير الرازى (١٧٢/٤)، النشر لابن الجزرى (٢٦٦/٢).

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿دَيْنًا قِيمًا﴾ مفتوحة القاف، مشددة [الياء]^(١).
وقرأ عاصم وابن عامر [والكسائي وحمزة]^(٢): ﴿دَيْنًا قِيمًا﴾ مكسورة القاف خفيفة الياء.

حجة من قرأ: ﴿دَيْنًا قِيمًا﴾، قوله: ﴿وَذَلِكَ دَيْنُ الْقِيمَةِ﴾ [البينة: ٥]؛ كأنه: دين الملة القيّمة، فعلى هذا يكون وصفًا للدين إذا كان نكرة كما كان وصفًا للملة؛ لأن الملة هي الدين.

وزعموا أنه في قراءة أبي: ﴿وهذا صراطى... دَيْنًا قِيمًا﴾.
قال أبو الحسن: قال أهل المدينة: ﴿دَيْنًا قِيمًا﴾ وهى حسنة، ولم نسمعها من العرب، قال: وهى فى معنى: المستقيم.

فأما «قِيمًا» فهو مصدر كـ «الشيع» ولم يصحح كما صحح «عَوْض» و«جَوْل»، وقد كان القياس، ولكنه شذ عن القياس كما شذ أشياء من نحوه عن القياس، نحو: ثيرة، ونحو قولهم: جياذ، فى جمع «جواد»، وكان القياس الواو؛ كما قالوا: طويل وطوال.

قال الأعشى: [من المتقارب]

جِيَاذُكَ فِى الصَّيْفِ فِى نِعْمَةٍ تَصَانُ الْجَلَالَ وَتُعْطَى الشَّعِيرَا^(٣)
فأما انتصاب «دَيْنًا» فيحتمل [نصبه]^(٤) ثلاثة أضرب:

أحدها: أنه لما قال: ﴿قُلْ إِنِّي هَدَيْتُ رَبِّيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٦١] استغنى بجزى ذكر الفعل عن ذكره، فقال: ﴿دَيْنًا قِيمًا﴾ أى: هدانى دينا قيما؛ كما

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢٠)، الإملاء للعكبرى (١٥٤/١، ١٥٥)، البحر المحيط (٤/٢٦٢)، التبيان للطوسى (٣٥٢/٤)، التيسير للدانى (١٠٨)، تفسير الطبرى (٢٨٢/١٢)، الحجة لابن خالويه (١٥٢)، الحجة لأبى زرة (٢٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٧٤)، الغيث للصفاقسى (٢٢٠)، الكشف للزمخشري (٥٠/٢)، الكشف للقيسى (٤٥٨/١، ٤٥٩)، المجموع للطبرسى (٣٩٠/٢)، المعانى للأخفش (٢٩٢/٢)، المعانى للفراء (٣٦٧/١)، النشر لابن الجزرى (٢٦٧/٢).

وما بين المعقوفين سقط فى ب.

(٢) فى ب: حمزة والكسائي.

(٣) وهو فى ديوانه ص (٩٩).

ويروى: «وتنطى» بدل «وتعطى».

(٤) سقط فى أ.

قال: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦].

وإن شئت نصبته على «اعرفوا»؛ لأن هدايتهم إليه تعريف، فحملة على: اعرفوا دينًا قيمًا.

وإن شئت حملته على الاتباع؛ كأنه قال: اتبعوا دينًا قيمًا والزموه؛ كما قال: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٣].

قال: وكلهم قرأ: ﴿وَمَحْيَايَ﴾ محركة الياء، ﴿وَمَمَاتِي﴾ ساكنة الياء [١٦٢].
غير نافع^(١) فإنه أسكن الياء في: ﴿مَحْيَايَ﴾ ونصبها في: ﴿مَمَاتِي﴾.
إسكان الياء في ﴿مَحْيَايَ﴾ شاذ عن القياس والاستعمال:

فشذوذه عن القياس أن فيه التقاء ساكنين لا يلتقيان على هذا الحد في «مَحْيَايَ». وأما شذوذه عن الاستعمال فإنك لا تكاد تجده في نثر ولا نظم.
ووجهها - مع ما وصفنا^(٢) - أن [بعض البغداديين]^(٣) قد حكى أنه سمع - أو حكى له -: التقت حلقتا البطان^(٤). بإسكان الألف مع سكون لام المعرفة، وحكى غيره: له ثلثا المال.

وليس هذا مثل قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَذَارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ٣٨]؛ لأن هذا في المنفصل مثل «دابة» في المتصل.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٢١)، الإعراب للنحاس (٥٩٦/١)، الإملاء للعكبري (١٥٤/١)، البحر المحيط (٢٦٢/٤)، التبيان للطوسي (٣٦١/٤)، التيسير للداني (١٠٨)، تفسير القرطبي (١٥٢/٧)، الحجة لأبي زرة (٢٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٢٧٤)، الغيث للصفافسي (٢٢٠)، الكشف للقيسي (٤٥٩/١)، المجموع للطبرسي (٢/٣٩٠)، تفسير الرازي (١٧٤/٤)، النشر لابن الجزري (٢٦٧/٢).

(٢) في أ: وصفت.

(٣) في ب: وبعض الكوفيين، والصواب المثبت.

(٤) يضرب مثلاً للأمر يبلغ الغاية في الشدة والصعوبة، وأصله أن يحوج الفارس إلى النجاء مخافة العدو فينجو، فيضطرب حزام دابته، حتى يمس الحقب، ولا يمكنه أن ينزل فيصلحه. والبطان: حزام الرجل، وأكثر ما يستعمل للقتب. والحقب: النسعة التي تشد في حقو البعير، ويشد على حقيقته. والحقية: الرفاد تشد في مؤخر القتب، وكل شيء شدته في مؤخر قتبك أو رحلك فقد احتقبته، ثم كثر ذلك حتى قيل لمن اكتسب خيراً أو شراً: قد احتقبه.

ينظر: جمهرة الأمثال (١٥٣/١).

ومثل هذا ما جوزه يونس في قوله: «اضربان زيدًا، واضربنان زيدًا»، وسيبويه ينكر هذا من قول يونس.

قرأ ابن عامر^(١) وحده: ﴿فَتَّحْنَا عَلَيْهِم﴾ [٤٤] مشددة. وقرأها الباقون مخففة.

حجة التشديد: ﴿مُفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ [ص: ٥٠]

وحجة التخفيف قوله: [من البسيط]

مَا زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَابًا وَأَغْلِقُهَا [حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بْنَ عَمَّارٍ]^(٢)

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٠٨)، البحر المحيط (١٣١/٤)، التبيان للطوسي (١٤٧/٤)، التيسير للداني (١٠٢)، الحجة لأبي زرعة (٢٥٠)، السبعة لابن مجاهد (٢٥٧)، الغيث للصفاقسي (٢٠٧)، الكشف للزمخشري (١٤/٢)، الكشف للقيسي (٤٣٢/١)، المجمع للطبرسي (٣٠٠/٢)، النشر لابن الجزري (٢٥٨/٢).

(٢) وهو للفرزدق في أدب الكاتب ص (٤٦١)، وسر صناعة الإعراب (٤٥٦/٢، ٥٢٨)، وشرح أبيات سيبويه (٢٦١/٢)، وشرح شافية ابن الحاجب (٩٣/١)، والكتاب (٥٠٦/٣، ٤/٦٣، ٦٥)، واللسان (غلق)، ومراتب النحويين ص (٣٤)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١١٨/١)، وشرح المفصل (٢٧/١).

ويروى صدره:

ما زلت أغلق أبوابًا وأفتحها

وما بين المعقوفين سقط في ب.

فهرس المحتويات

سورة البقرة

٣	آية : ٩٠
٨	آية : ٩٨
١٦	آية : ١٠٢
٢٤	آية : ١٠٦
٤٦	آية : ١١٧
٥٠	آية : ١١٩
٥٧	آية : ١٠٨
٥٩	آية : ١٢٥
٦٠	آية : ١٢٦
٦١	آية : ١٢٨
٦٤	آية : ١٢٤
٦٦	آية : ١٣٢ - ١٤٠
٦٧	آية : ١٤٣
٦٩	آية : ١٤٨
٨٠	آية : ١٥٠
٨١	آية : ١٥٨ - ١٨٤
٨٤	آية : ١٦٤
٩٢	آية : ١٦٥
٩٧	آية : ١٦٨
١٠١	آية : ١٧٧
١٠٢	آية : ١٨٢
١٠٤	آية : ١٨٤
١٠٥	آية : ١٨٥

١٠٩	آية : ١٩٧
١١٠	آية : ١٨٩
١١٤	آية : ١٩١
١١٥	آية : ١٩٧
١٢١	آية : ٢٠٨
١٢٦	آية : ٢٠٧
١٣٠	آية : ٢١٠
١٣١	آية : ٢١٤
١٣٣	آية : ٢١٩
١٤٤	آية : ٢٢٢
١٥١	آية : ٢٢٩
١٥٤	آية : ٢٣٣
١٥٧	آية : ٢٣٦
١٦١	آية : ٢٤٠
١٦٣	آية : ٢٤٥
١٦٥	آية : ٢٤٥ - ٢٤٧
١٦٦	آية : ٢٤٧
١٦٧	آية : ٢٤٦
١٦٨	آية : ٢٤٩
١٦٩	آية : ٢٥١
١٧١	آية : ٢٥٤
١٧٤	آية : ٢٥٨
١٨٠	آية : ٢٥٩
١٩٣	آية : ٢٦٥
١٩٦	آية : ٢٦٠
١٩٨	آية : ٢٦٥
٢٠٢	آية : ٢٧١

٢٠٥	آية : ٢٧٣
٢٠٦	آية : ٢٧٩
٢١٣	آية : ٢٨٠
٢١٥	آية : ٢٨١
٢١٦	آية : ٢٨٢
٢٣٢	آية : ٢٨٣
٢٤١	آية : ٢٨٥

سورة آل عمران

٢٤٩	آية : ١
٢٥١	آية : ٣
٢٥٧	آية : ١٢
٢٦٠	آية : ١٥
٢٦١	آية : ١٩
٢٦٢	آية : ٢١
٢٦٣	آية : ٢٧
٢٦٥	آية : ٢٨
٢٦٨	آية : ٣٦
٢٦٩	آية : ٣٧
٢٧٢	آية : ٣٩
٢٧٤	آية : ٣٧ - ٣٩
٢٧٥	آية : ٣٩
٢٧٦	آية : ٤٨ - ٤٩
٢٧٧	آية : ٥٧
٢٧٨	آية : ٥٩ - ٦٦
٢٧٩	آية : ٦٦
٢٨٣	آية : ٧٣

٢٨٧	آية : ٨٠
٢٨٨	آية : ٧٩
٢٩٠	آية : ٨١
٢٩٦	آية : ٨٣
٢٩٧	آية : ٩٧
٢٩٩	آية : ١١٥ - ١٢٠
٣٠٠	آية : ١٢٠
٣٠١	آية : ١٢٤
٣٠٢	آية : ١٢٥
٣٠٣	آية : ١٣٣
٣٠٤	آية : ١٤٠ - ١٤٦
٣٠٥	آية : ١٤٦
٣٠٨	آية : ١٥١
٣١١	آية : ١٥٤
٣١٣	آية : ١٥٦
٣١٤	آية : ١٥٧
٣١٥	آية : ١٥٧ - ١٦١
٣١٦	آية : ١٦١
٣١٨	آية : ١٦٩ - ١٧١
٣١٩	آية : ١٧٦
٣٢٠	آية : ١٧٨ - ١٨٠ - ١٨٨
٣٢٦	آية : ١٨٨
٣٢٧	آية : ١٧٩
٣٢٩	آية : ١٨٠ - ١٨٤
٣٣٠	آية : ١٨٤
٣٣١	آية : ١٨١ - ١٨٧
٣٣٢	آية : ١٩٥

سورة النساء

٣٣٤	آية : ١
٣٤١	آية : ٥
٣٤٤	آية : ٩
٣٤٥	آية : ١١
٣٤٦	آية : ١٠
٣٤٧	آية : ١١
٣٤٩	آية : ١١ - ١٣
٣٥٠	آية : ١٦
٣٥٢	آية : ١٩
٣٥٤	آية : ٢٤
٣٥٧	آية : ٢٤ - ٢٥
٣٥٨	آية : ٢٩
٣٥٩	آية : ٣١
٣٦١	آية : ٣٢
٣٦٢	آية : ٣٣
٣٦٣	آية : ٣٦
٣٦٤	آية : ٣٧
٣٦٥	آية : ٤٠
٣٦٦	آية : ٤٢
٣٦٧	آية : ٤٣
٣٧٠	آية : ٥٨ - ٦٦
٣٧١	آية : ٦٦
٣٧٣	آية : ٧٣
٣٧٤	آية : ٧٧
٣٧٥	آية : ٨١ - ٩٤

٣٧٦	آية : ٩٤
٣٧٨	آية : ٩٥
٣٨٠	آية : ١١٤ - ١٢٤
٣٨١	آية : ١٢٨
٣٨٣	آية : ١٣٥
٣٨٤	آية : ١٣٦
٣٨٥	آية : ١٤٠ - ١٤٥
٣٨٦	آية : ١٥٢
٣٨٧	آية : ١٥٤
٣٩٠	آية : ١٦٣

سورة المائدة

٣٩١	آية : ٢
٤٠٥	آية : ٩
٤٠٧	آية : ١٣
٤٠٩	آية : ٤٤
٤١١	آية : ٦٢ - ٦٣
٤١٢	آية : ٤٥
٤١٥	آية : ٤٧
٤١٦	آية : ٥٠ - ٥٣
٤١٧	آية : ٥٣
٤١٩	آية : ٥٤
٤٢٠	آية : ٥٧
٤٢٢	آية : ٦٠
٤٢٤	آية : ٦٧
٤٢٩	آية : ٧١
٤٣٣	آية : ٨٩

٤٣٥	آية : ٩٥
٤٣٨	آية : ٩٧
٤٤٠	آية : ١٠٧
٤٤٧	آية : ١١٠
٤٤٩	آية : ١١٢
٤٥٢	آية : ١١٠
٤٥٦	آية : ١١٥ - ١١٩
٤٥٧	آية : ١١٩

سورة الأنعام

٤٥٩	آية : ١٦
٤٦٠	آية : ٢٣
٤٦٢	آية : ٢٢
٤٦٣	آية : ٢٣
٤٦٤	آية : ٢٧
٤٦٦	آية : ٣٢
٤٧١	آية : ٣٣
٤٧٢	آية : ٣٣
٤٧٣	آية : ٣٣
٤٧٤	آية : ٤٠ - ٤٦
٤٧٥	آية : ٤٠ - ٤٦
٤٧٧	آية : ٥٤
٤٧٩	آية : ٥٥
٤٨١	آية : ٦٣ - ٥٧
٤٨٢	آية : ٥٧ - ٥٢
٤٨٣	آية : ٥٢
٤٨٥	آية : ٦١ ، ٦٣ ، ٦٤

٤٨٦	آية : ٦٣
٤٨٧	آية : ٦٣-٦٨
٤٨٨	آية : ٧١
٤٨٩	آية : ٧٦
٤٩١	آية : ٧٧-٧٨
٤٩٤	آية : ٨٠
٤٩٦	آية : ٨٣
٤٩٧	آية : ٨٦
٥٠٦	آية : ٩٠
٥٠٨	آية : ٩١
٥٠٩	آية : ٩٢
٥١٠	آية : ٩٤
٥١٢	آية : ٩٦
٥١٤	آية : ٩٨
٥١٥	آية : ٩٩
٥١٩	آية : ١٠٠
٥٢٠	آية : ١٠٥
٥٢٢	آية : ١٠٩
٥٢٧	آية : ١١١
٥٣٠	آية : ١١٤ - ١١٥
٥٣١	آية : ١١٥
٥٣٢	آية : ١١٩
٥٣٨	آية : ١٢٢
٥٣٩	آية : ١٢٥
٥٤٤	آية : ١٢٨ - ١٣٥
٥٤٥	آية : ١٣٥
٥٤٦	آية : ١٣٢-١٣٦-١٣٧

٥٤٧	آية : ١٣٧
٥٥٠	آية : ١٣٩
٥٥١	آية : ١٤٠
٥٥٢	آية : ١٤١
٥٥٣	آية : ١٤٣
٥٥٥	آية : ١٤٥
٥٥٦	آية : ١٥٢
٥٦٤	آية : ١٥٣
٥٦٥	آية : ١٥٨
٥٦٦	آية : ١٥٩ - ١٦١
٥٦٧	آية : ١٦١
٥٦٨	آية : ١٦٢
٥٦٩	آية : ٤٤
٥٧١	فهرس المحتويات

* * *

لجسترا في علل لقراءات سبع

تأليف
أبي علي الحسن بن عبد الففار الفارسي النحوي
المتوفى سنة ٣٧٧ هـ

تحقيق

الشيخ عادل أحمد عبدالموجود الشيخ علي محمد معوض

شارك في تحقيقه

الدكتور أحمد عيسى من المصري

نائب رئيس لجنة المصحف وشرح مقاراة المسجد الحيني
وأستاذ الحديث بجامعة الأزهر

الطبعة الأولى



دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

**Title: AL-HUJJAH
FĪ 'ILAL AL-QIRĀ'ĀT AL-SAB'**

(A book about the Seven recitations
of the Holy Qur'an)

Author: Abū 'Alī al-Fārīsī

Editor: Al-ṣayḥ 'Ādil Aḥmad 'Abdul-Mawjūd
and: Al-ṣayḥ 'Alī Muḥammad Mu'awwad
and: Dr. Aḥmad 'Īsa Ḥasan al-Ma'ṣarāwī

Publisher: Dar Al-kotob Al-Ilmiyah

Pages: 2316 (4 volumes)

Year: 2007

Printed in: Lebanon

Edition: 1st

الكتاب: الحجة في علل القراءات السبع

المؤلف: أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي

المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود
والشيخ علي محمد معوض

والدكتور أحمد عيسى حسن المعصراوي

الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

عدد الصفحات: 2316 (4 أجزاء)

سنة الطباعة: 2007 م

بلد الطباعة: لبنان

الطبعة: الأولى

مستشارات محمد رشدي بيروت



دار الكتب العلمية

جميع الحقوق محفوظة

Copyright

All rights reserved
Tous droits réservés ©

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة

لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان

ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو
جزراً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر
أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Exclusive rights by ©

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be translated,
reproduced, distributed in any form or by any means,
or stored in a data base or retrieval system, without the
prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à ©

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beyrouth - Liban

Toute représentation, édition, traduction ou reproduction
même partielle, par tous procédés, en tous pays, faite
sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite
et exposerait le contrevenant à des poursuites
judiciaires.

الطبعة الأولى

٢٠٠٧ م ١٤٢٨ هـ

مستشارات محمد رشدي بيروت

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

الإدارة: رمل الظريف، شارع البحري، بناية ملكارت
Ramel Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg., 1st Floor

هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ (٩٦١)

فرع عرمون، القبعة، مبنى دار الكتب العلمية
Aramoun Branch - Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bldg.

ص ب: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان
رياض الصلح - بيروت ١١٠٧٢٢٩٠

هاتف: ٩٦١ ٥٨٠٤٨١٠ / ١١

فاكس: ٩٦١ ٥٨٠٤٨١٣

<http://www.al-ilmiyah.com>

e-mail: sales@al-ilmiyah.com

info@al-ilmiyah.com

baydoun@al-ilmiyah.com

ISBN 2-7451-3306-3



9 0000

9 782745 133069

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله الذى علم القرآن، خلق الإنسان، علمه البيان، والصلاة والسلام على من أنزل عليه الفرقان. ليكون للعالمين نذيرًا، سيدنا محمد رسول الله، وحجته على خلقه، وعلى آله وأصحابه الذين آزره ونصروه، واتبعوا النور الذى أنزل معه، أولئك هم المفلحون.

وبعد، فهذا مبحث من المباحث القرآنية الشريفة الذى يدور حول توقيفية القراءات القرآنية، وعرض ما أثير حولها من شبه وافتراءات - قديمًا وحديثًا - من بعض المفترين العرب ومن بعض المستشرقين الملحدين.

وبداية نقول: إن القراءات القرآنية ليست بالاجتهاد والاختيار، وإن تنوعها واختلافها ليس وليد إغفال الكلمات القرآنية من النقط والشكل؛ إذ لو كان كذلك لكانت كل قراءة يسمح بها الرسم وتسيغها العربية صحيحة، وليس كذلك؛ فإن كثيرًا من الكلمات يحتمل رسمها أكثر من قراءة واللغة تجيز هذه القراءات ولكن لم يصح فيها إلا قراءة واحدة. والقراءة لا تعتبر ولا يعتد بها إلا إذا كانت عن التلقين والتوقيف والتلقى والمشافهة والنقل والسماع والرواية. وفيما يلى عرض لهذه القضية ومناقشة جوانبها.

توقيفية القراءات

* اختلاف اللهجات وتعدد القراءات:

لقد نزل القرآن الكريم بلسان عربى مبين، واللسان العربى مثله مثل كل الألسنة - انشعبت منه منذ قديم الزمان لهجات متعددة مختلفة فى كثير من المستويات الصوتية والدالية، وأيضًا على مستوى القواعد والمفردات.

وهناك أسباب أدت إلى هذا الاختلاف من أهمها: أن أعضاء النطق تختلف فى بنيتها واستعدادها ومنهج تطورها؛ تبعًا لتنوع الخواص الطبيعية المزود بها كل شعب من الشعوب المختلفة، والتى تنتقل عن طريق الوراثة من السلف إلى الخلف.

ومن سنة الله - عز وجل - أنه لم يرسل رسولًا إلا بلسان قومه؛ قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِتُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤]، وأن العرب

الذين أنزل إليهم القرآن الكريم، كانوا مختلفي اللهجات، متعددي اللغات، متنوعى الألسن؛ ومن أجل ذلك أنزل الله - تعالى - كتابه على لهجات العرب ليتمكنوا من قراءته، ويتفهموا بما فيه من أحكام وشرائع؛ إذ لو أنزله - تعالى - بلهجة واحدة - والحال هكذا من أن الذين أنزل إليهم مختلفو اللهجات - لحال ذلك دون قراءته، والانتفاع بهدايته؛ لأن الإنسان يتعذر عليه أن يتحول من لهجته التى درج عليها، ومرن لسانه على التخاطب بها منذ نعومة أظفاره، وصارت هذه اللهجة طبيعة من طبائعه، وسجية من سجاياه، واختلطت بلحمه ودمه، حتى لا يمكنه التحول عنها، والعدول إلى غيرها. فلو كلف الله العرب مخالفة لهجاتهم التى لا يستقيم لسانهم إلا عليها، ولا يتيسر نطقهم إلا بها - لشق ذلك عليهم غاية المشقة ولكان ذلك من قبيل التكليف بما لا يدخل تحت طاقة الإنسان البشرية وقدرته الفطرية، ، ولكان ذلك منافياً ليسر الإسلام وسماحته، التى تقتضى درء المشقة والحرَج عن معتقيه؛ فاقتضت رحمة الله - تعالى - بهذه الأمة، وإرادته التخفيف عنها، ووضع الإصر عنها - أن يسر لها حفظ كتابها، وتلاوة دستورها؛ لتتمكن من قراءته، والتعبد بتلاوته، والانتفاع بما فيه على أكمل الوجوه وأحسنها؛ فأنزله على لهجات العرب المتنوعة، وكان الرسول ﷺ يقرؤه على العرب، بهذه اللهجات ليسهل على كل قبيلة تلاوته، بما يوافق لهجاتها .

وبالضرورة، وإزاء هذه الأسباب القوية، ليس يسهل على كل أحد أن يستبدل لهجة جديدة بلهجة جرى عليها لسانه طفلاً، وناشئاً، وكهلاً. وحتى بعد طول المحاولة والمعالجة قد يظل الأمر عسيراً على شيخ يأبى لسانه تغيير ما ألف السنين، وامرأة ليس لها - غالباً - على ما تعودته من طرائق الكلام سلطان .

روى الترمذى - فى موضوع نزول القرآن على سبعة أحرف: أن النبى ﷺ قال: «يَا جَبْرِيلُ إِنِّى بُعِثْتُ إِلَى أُمَّةٍ أُمِّيَّةٍ، مِنْهُمْ الْعَجُوزُ، وَالشَّيْخُ الْكَبِيرُ، وَالْعُلَامُ، وَالْجَارِيَةُ، وَالرَّجُلُ الَّذِى لَمْ يَقْرَأْ كِتَابًا قَطُّ» .

وقد كان بين القبائل العربية اختلاف فى نبرات الأصوات وطريقة الأداء: فكان فيهم من يدغم، ومن يظهر، ومن يخفى، ومن يبين، ومن يميل، ومن يفتح، ومن يفخم، ومن يرقق، ومن يمد، ومن يقصر . . . إلى آخر كفيات النطق المختلفة، فتلقاء هذه الفروق التى يصعب على الناس التخلص منها، ولأن الدين الذى نزل به

القرآن يسر دائماً - أمر الله نبيه أن يقرئ كل قبيلة بلهجتها وما جرت عليه عاداتها، فعلى سبيل المثال:

يقرأ الأسدى: (يعلمون)، و (تعلم)، و (تسودّ وجوه)، و (ألم إعهد إليكم) بكسر حرف المضارعة.

والتميمى يهمز، والقرشى لا يهمز.

ويقرأ أحدهم: (عليهم)، و (فيهم) بضم الهاء، لا بكسرها.

وهذا يقرأ: (قد أفلح)، و (قل أوحى) بالنقل.

وآخر يقرأ: (موسى)، و (عيسى)، و (دنيا) بالإمالة.

وغيره يلفظ.

وهذا يقرأ: (خيرًا)، و (بصيرًا) بترقيق الراء.

والآخر يقرأ: (الصلاة)، و (الطلاق) بالتفخيم.

إلى غير ذلك.

هذا إلى ما هو معروف من الاختلاف الطبيعي بين القبائل، فى شهرة بعض الألفاظ، فى بعض المدلولات، وإلى ما هو معروف أيضًا - عند علماء القراءات - : من أن القرآن نفسه اختلفت بعض ألفاظه، فى الحروف أو كيفيتها، من حيث الغيبة والخطاب، والتذكير والتأنيث، والجمع والإفراد، والتخفيف والتشديد، والتحقيق والتسهيل ... وغير ذلك، مما هو مقرر، ومحدد، منذ عهد النبوة^(١).

* جيل الصحابة والتابعين وتابعيهم:

ثم إن الصحابة - رضوان الله تعالى عليهم أجمعين - قد تلقوا من فى رسول الله ﷺ القرآن الكريم، بقراءته وروايته فلم يضيعوا منه جملة، ولم يغفلوا منه كلمة، ولم يهملوا منه حرفًا، أو سكونًا، أو حركة أو قراءة أو رواية، ونقله عن الصحابة التابعون، على هذا الوجه من الإحكام، والتحرير، والإتقان، والتجويد.

ثم إن جماعة من التابعين وأتباع التابعين كرسوا حياتهم، وأفتوا أعمارهم فى قراءة القرآن وإقراءه وتعليمه، وتلقيه، وعنوا كل العناية بضبط ألفاظه، وتجويد كلماته، وتحرير قراءاته، وتحقيق رواياته، وكان ذلك شغلهم الشاغل، وغرضهم الهادف،

(١) ينظر : بحوث قرآنية المؤتمر السادس للشيخ عبد الفتاح القاضى، والدكتور لبيب السعيد ص (٩٨، ٧٩).

حتى صاروا في ذلك أئمة يقتدى بهم، وتشد الرحال إليهم، وينقل القرآن عنهم؛ ولتصديهم لذلك نسبت القراءة إليهم ف قيل: قراءة فلان كذا، وقراءة فلان كذا، فنسبة القراءة إليهم نسبة ملازمة ودوام، لا نسبة اختراع وابتداع، ومن هؤلاء الذين انقطعوا للتعليم والتلقين: القراء العشرة، وهم: أبو جعفر ونافع المدنيان، وأبو عمرو ويعقوب البصريان، وابن كثير المكي، وابن عامر الدمشقي، وعاصم وحمة والكسائي الكوفيون، وخلف البغدادى.

وقد أجمع من يعتد بهم من العلماء على تواتر قراءات هؤلاء الأئمة الأعلام، فقد روى قراءاتهم معظم الصحابة عن رسول الله ﷺ، وتلقوها من فيه مشافهة، ورواها عن الصحابة- التابعون وأتباع التابعين، ومن هؤلاء وهؤلاء القراء العشرة المذكورون، ورواها عن القراء العشرة طوائف لا تحصى كثرة وعدداً، في جميع العصور والأجيال، لم تخل أمة من الأمم، ولا عصر من العصور، ولا مصر من الأمصار، إلا وفيه الكثرة الكاثرة، والجم الغفير، والجمع الوفير، ممن يروى قراءات هؤلاء الأئمة، ويحذقها، وينقلها لغيره، إلى وقتنا هذا، ولن تزال الأمم - إن شاء الله - على تعاقبها وتلاحقها وتتابعها، أمة بعد أمة، وجيلاً إثر جيل - تتعاهد هذه القراءات، وترويه، وتنقلها لمن بعدها، وتقرؤها، وتقرئ بها، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وكل ذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(١) [الحجر: ٩].

* اختلاف القراءات القرآنية:

لقد كثرت الأقاويل والآراء في موضوع نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف إلى حد كاد يطمس أنوار الحقيقة، حتى استعصى فهمه على بعض العلماء، ولاذ بالفرار منه، وقال: إنه مشكل.

ثم إن الخطأ في هذا الباب قد يتخذ منه أعداء الإسلام سبيلاً عوجاً، إلى توجيه المطاعن الخبيثة إلى القرآن. وقد كان من تداول هذا الخطأ ونقله: أن كتب بعض أعداء القرآن كتاباً، أسموه: «مباحث القرآن»، ومن فصوله: هل من تحريف في الكتاب الشريف؟

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (٨٠).

ويجب أن نذكر، أن القراءات التي يجب على المسلمين - وجوبًا - المحافظة عليها، ليست هي الأحرف والمرادفات التي كانت تقام بعضها مكان بعض، قبل العرضة الأخيرة للقرآن، والتي كانت إقامتها لضرورة ماسة انتهى وقتها عند هذه العرضة، فضلًا عن عهد عثمان؛ وإنما هي: القراءات التي يحتملها مصحف عثمان، المقتصر على حرف قريش - كما قال ناس - أو المشتمل على باقى الأحرف؛ كما قال آخرون. وهذه القراءات - على أية حال-: ثابتة كلها بالنقل المتواتر، عن النبي نفسه ﷺ.

وواضح جدًا: أن اختلاف القراءات لا يعنى أن فيها تنافيًا، أو تضادًا، أو تناقضًا، وإنما هو - بإطلاق - اختلاف تنوع وتغاير فحسب، ففى كل اختلافات القراءات، لم يظهر أن قراءة اتخذت سبيلًا استدبرته قراءة، أو أن قراءة أمرت بما نهت عنه أخرى.

ثم إن هذه القراءات جميعها بمنزلة سواء فى الأسلوب والغاية، فهى كلها معجزة، وتلك حقيقة لا نستغربها، ما دامت كل قراءة قد أنزلت من عند الله، أو أذن بها الله، وما دام القراء - فى اختلافهم - مجرد ناقلين، وليسوا كالفقهاء: يختلفون؛ لأنهم يجتهدون.

وبين القراءات القرآنية اختلافات توفيقية يسيرة، محصورة كلها، ومضبوطة، ومعلومة، ولا زيادة فيها ولا نقص، ولا تقديم ولا تأخير، وهى كلها لا تجهد عامة الناس فى الفهم والتدبر، فضلًا عن أن تجهد الدارس المدقق أو القارئ المتخصص. والقراءات الثابتة منزلة كلها من عند الله، أو مأذون فى قراءتها من الله، فقد تواترت تواترًا مقطوعًا به، وشاملاً للأصول والفروع، عن نفس الرسول الذى أوتى القرآن، وكلف إبلاغه للعالمين - صلوات الله وسلامه عليه - وقد قرأ بها المسلمون، منذ كان الوحى، ويستحيل عقلاً أن يكونوا قد أمضوا القرون وهم يقرءون غير ما أنزل الله سبحانه .

وإذا كانت القراءات والروايات القرآنية قد أضيفت إلى قراء ورواة بأعيانهم، فهذا لا يعنى إلا أن المضاف إليه اختار قراءة أو رواية، وكان أضبط لها وأدوم وألزم قراءة وإقراء بها، حتى نسبت إليه أو نسب إليها، فهى - كما يقرر ابن الجزرى - إضافة اختيار ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع ورأى واجتهاد، ومن هنا كان اختلاف القراء-

عند المسلمين - صوابًا بإطلاق، وليس كاختلاف الفقهاء يعتبر - حتى عند أصحابه - صوابًا يحتمل الخطأ.

ورأس الأسباب في اختلاف القراءات هو: أن القرآن نزل على سبعة أحرف كما ذكر النبي ﷺ، فيما أثبت أحد وعشرون صحابيًا روى عنهم البخاري ومسلم وآخرون. إذن فإن الأمر في نزول القرآن على سبعة أحرف هو ما بيناه - فيما سبق - من أسباب دعت إلى ذلك : كاختلاف اللهجات، والاختلاف في طريقة الأداء ونبرات الصوت، وهناك سبب ثالث يرجع إلى ذات القرآن: هو اختلاف بعض ألفاظه، من حيث الغيبة والخطاب، والتذكير والتأنيث، والجمع والإفراد، والتخفيف والتشديد^(١).

* أقسام القراءات:

القراءات القرآنية أقسام وهي كالتالي:

أولاً : المتواترة: وهو: ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب، عن مثلهم، إلى متناه، وغالب القراءات كذلك.

وقد اختيرت سبع قراءات من هذا النوع، عرفت كل منها بأسماء أهم من عرف بالقراءة بها. وأصحاب هذه القراءات هم: نافع المدني، وابن كثير المكي، وأبو عمرو بن العلاء البصري، وابن عامر الشامي، وعاصم وحمة والكسائي: الكوفيون.

وأول من اقتصر على هؤلاء السبعة هو أبو بكر بن مجاهد، قبل سنة ٣٠٠هـ، أو ما حولها، وتابعه بعد ذلك المسلمون إلى الآن.

ولكل من هؤلاء القراء رواة، وأصحاب طرق، وأصحاب أوجه، معروفون جيدًا لعلماء القراءات.

والنقل المتواتر هو عنصر أساسي في إثبات القرآنية؛ حتى يُعرَّف الكتاب بأنه: «القرآن المنزل على رسول الله ﷺ، المنقول عنه نقلًا متواترًا بلا شبهة». فإن القول بأنه «نقلًا متواترًا» احتراز عما اختص بمثل مصحف أبي، ومصحف ابن مسعود، مما نقل بطريق الآحاد.

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس للأزهر ص (١٠٠، ١٣٩، ١٤٠).

ثانيًا: المشهورة: وهو ما صح سندها ولم يبلغ درجة التواتر، ووافقت العربية ورسم المصحف، واشتهرت عند القراء فلم يعدوها من الغلط ولا من الشذوذ. وقد اختير من هذا النوع ثلاث قراءات، وأصحابها هم: أبو جعفر بن قعقاع المدني، المتوفى سنة ١٣٠هـ، ويعقوب الحضرمي، المتوفى سنة ٢٠٥هـ، وخلف البزار، المتوفى سنة ٢٢٩هـ.

ولكل من هؤلاء أيضًا رواية، وأصحاب طرق، وأصحاب أوجه، وهم جميعًا معروفون لعلماء القراءات. ونظرًا لأن هذه القراءات الثلاث لا تخالف رسم السبع، فقد ألحقها المحققون بها، وعدوا القول بعدم تواترها في غاية السقوط، ولا يصح القول به عمن يعتبر قوله في الدين.

ومن هؤلاء المحققين:

البغوي القراء الموصوف بأنه أول من يعتمد عليه في ذلك المجال؛ لأنه مقرئ فقيه جامع للعلوم.

وابن تيمية الفقيه المعروف.

والقسطلاني في كتابه «لطائف الإشارات»، حيث يقول: «إننا لو اشترطنا التواتر في كل فرد من أحرف الخلاف انتفى كثير من القراءات الثابتة عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم».

وعبد الوهاب السبكي الذي يقول: «إن هذه القراءات الثلاث - بالإضافة إلى القراءات السبع - معلومة من الدين بالضرورة، ونزلت على النبي ﷺ لا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهل».

وزكريا الأنصاري، المتوفى سنة ٩٢٦هـ، والذي أفتى بأن القراءات العشر متواترة كلها.

ثالثًا: الآحاد: وهو ما صح سنده، وخالف الرسم أو العربية، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور، ولم يقرأ به.

رابعًا: الشاذة: وهو ما لم يصح سندها.

خامسًا: الموضوعية: ويمثل لها السيوطي بقراءات الخزاعي.

سادسًا: ما زيد في القراءات على وجه التفسير: كالقراءة المنسوبة إلى سعد بن

أبى وقاص: «وله أخ أو أخت من أم»، وكالقراءة المنسوبة إلى ابن عباس: «ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج» وكالقراءة المنسوبة أيضًا إلى ابن الزبير: «ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويستعينون الله على ما أصابهم».

وواضح أن الناس اجتمعوا على القراءات المتواترة والمشهورة لسببين، أوضحهما الطبرسى فى تفسيره:

أحدهما: أن أصحابها تجردوا لقراءة القرآن، واشتدت بذلك عنايتهم، مع كثرة علمهم؛ ومن كان قبلهم أو فى أزمتهم ممن تنسب إليه القراءة من العلماء، وعدت قراءاتهم من الشواذ، لم يتجرد لذلك تجردهم، وكان الغالب على أولئك الفقه أو الحديث، أو غير ذلك من العلوم.

والآخر: أن قراءاتهم وجدت مسندة - لفظًا أو سماعًا - حرفًا حرفًا من أول القرآن إلى آخره، مع ما عرف من فضائلهم وكثرة علمهم بوجوه القرآن^(١).

* تاريخ التأليف فى القراءات القرآنية:

وقد جمعت القراءات منذ قديم، وأول من جمعها فى كتاب هو أبو عبيد القاسم بن سلام، المتوفى بمكة سنة ٢٢٤هـ، والذي جعل القراءات - فيما عد ابن الجزرى - خمسًا وعشرين قراءة مع السبع.

وترادف المؤلفون فى القراءات:

فجمع أحمد بن حنبل الكوفى نزيل أنطاكية - المتوفى سنة ٢٥٨هـ - كتابًا فى قراءات الخمسة، من كل مصر واحد.

وألف إسماعيل بن إسحاق المالكى المتوفى - سنة ٢٨٢هـ - كتابًا جمع فيه قراءة عشرين إمامًا، منهم السبعة.

وجمع ابن جرير الطبرى - المتوفى سنة ٣١٠هـ - كتابه «الجامع»، وفيه نيف وعشرون قراءة.

وجمع أبو بكر الداجونى - المتوفى سنة ٣٢٤هـ - كتابًا فى القراءات أدخل فيه أبا جعفر أحد العشرة.

واقصر ابن مجاهد - المتوفى سنة ٣٢٤هـ - أيضًا على قراءات السبعة.

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٠٢، ١٠٥).

وألف فى القراءات أبو بكر الشذائى، المتوفى سنة ٣٧٠هـ.

وألف أبو بكر بن مهران - المتوفى سنة ٣٨١هـ - فى قراءات العشرة.

وألف الخزاعى المتوفى سنة ٤٠٨هـ كتابه: «المنتهى» الذى جمع فيه ما لم يجمع من قبله، والذى يمثل بقراءاته للقراءات الموضوعية كما ذكرنا منذ قليل.

وكان الطلمنكى - مؤلف «الروضة»، والمتوفى سنة ٤٢٩هـ - أول من أدخل القراءات إلى الأندلس.

وألف مكى بن أبى طالب - المتوفى سنة ٤٣٧هـ - فى القراءات: «التبصرة» و«الكشف» وغير ذلك.

وألف أبو عمرو الدانى - المتوفى سنة ٤٤٤هـ - كتابه: «جامع البيان» فى القراءات، وفيه أكثر من خمسمائة رواية وطريق عن القراءات السبع.

وألف الأهوازى - المتوفى سنة ٤٤٦هـ - فى هذا الشأن.

وألف الهذلى - المتوفى سنة ٤٦٥هـ - كتابه: «الكامل» الذى جمع فيه خمسين قراءة عن الأئمة، وتسعاً وخمسين وأربعمئة وألف رواية وطريق.

وألف أبو معشر الطبرى - المتوفى سنة ٤٧٨هـ - كتاب «التلخيص فى القراءات الثمان» و«سوق العروس»، وفيه خمسون وخمسمئة وألف رواية وطريق.

وألف أبو القاسم عيسى بن عبد العزيز اللخمي الإسكندرى - المتوفى سنة ٦٢٩هـ - كتابه: «الجامع الأكبر والبحر الأزخر»، ويحتوى على سبعة آلاف رواية وطريق.

وقد اندثر بعض كتب القراءات، وفيها كتب الأهوازى، وابن عطية، والمهدوى، وكتاب «اللوامع» فى القراءات، وكتاب «المحتوى» للدانى.

واختار جمهور المسلمين القراءات منذ قديم، ولكن القراء ظلوا يتداولونها ويروونها إلى أن كتبت العلوم ودونت، فكتبت فيما كتب من العلوم، وصارت القراءات - كما يقول ابن خلدون - «صناعة مخصوصة، وعلمًا منفردًا، وتناقله الناس بالشرق والأندلس، جيل بعد جيل، إلى أن ملك بشرق الأندلس «مجاهد» من موالى العامريين، وكان معتنيًا بهذا الفن من بين فنون القرآن؛ لما أخذه به مولاه المنصور بن أبى عامر، واجتهد فى تعليمه وعرضه على من كان من أئمة القراء بحضرته، فكان سهمه بذلك وافرًا»^(١).

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٠٦، ١٠٧).

إضافة القراءات إلى القراء تعنى اختيارها ولا اجتهاد فيها

إن إضافة القراءات إلى أئمة القراءة ورواتهم - كما ألمحنا من قبل - لا تعنى أكثر من أنهم اختاروها وداوموا عليها ولزموها حتى اشتهروا بها وقصدوا فيها، وهى - كما يعبر ابن الجزرى - «إضافة اختيار، ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع ورأى واجتهاد»^(١).

وقد تفرق القراء فى البلاد واختلفت قراءاتهم، فكانت جماعات القراء فى مختلف الجهات، يقرءون حسبما تلقوا من أسلافهم، وكانت كل جماعة تستقر على الوجوه التى لفتتها لا تكاد تتعدها؛ فاختلفت قراءات الخلف باختلاف قراءات السلف، وتفرق هؤلاء وأولئك فى البلاد، وكما يقول ابن الجزرى: «قل الضبط، واتسع الخرق، وكاد الباطل يلتبس بالحق؛ فقام جهابذة علماء الأمة، وصناديد الأئمة، فبالغوا فى الاجتهاد، وبيّنوا الحق المراد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزوا الوجوه والروايات، وميزوا بين المشهور والشاذ، والصحيح والفاذ، بأصول أصولها، وأركان فصلوها».

ويبدو أن الاقتصار على قراءات الأئمة المشهورين بالفقه والأمانة فى النقل، وكمال الدين - كان أمراً ضرورياً، أوجبه بشاعة ما قيل إنه وقع من: «تمادى بعض الناس على القراءة بما يخالف خط المصحف، مما ثبت نقله» كما عبر ذلك مكى بن أبى طالب بل إنه كثر الاختلاف فيما يحتملة رسم المصحف، وقرأ أهل البدع والأهواء بما لا يحل لأحد تلاوته؛ وفاقا لبدعهم، ومن أمثلة ذلك: ما روى من أن بعض المعتزلة قرأ: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] بنصب الهاء.

وقد كثرت الاختيارات فى القراءة كثرة، من مظاهرها التى تخفى على كثير من غير المتخصصين: أن الشافعى صاحب المذهب، كانت له رواية قرأ بها ابن الجزرى، من كتاب: «المستنير»، وحدثه بها - من هذا الكتاب، ومن كتاب «الكامل» - غير واحد.

وكان لأحمد بن حنبل صاحب المذهب أيضاً اختيار، ذكره «الهدلى» فى كتابه «الكامل».

(١) ينظر: النشر (١/٥٢).

وقد نسبت إلى أبي حنيفة قراءة جمعها الخزاعي، ونقلها عنه الهذلي وغيره.
وقد عد ابن حجر العسقلاني - وهو يتكلم عن تعيين الأحرف التي اختلف فيها
عمر بن الخطاب، وهشام بن حكيم، حين كان هذا يقرأ بسورة «الفرقان»، على
حروف لم يكن يعرفها عمر - عد ابن حجر في هذه السورة وحدها نحوًا من مائة
وثلاثين موضعًا، منها ستة وخمسون ليس فيها من المشهور شيء.
وربما كانت كثرة عدد القراءات هي التي حدت ببعض المفسرين إلى ذكر بعضها
غير منسوب لصاحبه^(١).

* إذا قرئت آية بقراءتين فهل قال الله بهما؟

أورد الزركشي في كتابه «البرهان» هذا السؤال، ثم أعقبه بالآراء التي قيلت فيه:
(الأول) : أن الله - تعالى - قال بهما جميعًا.

(الثاني) : أن الله - تعالى - قال بقراءة واحدة، إلا أنه أذن أن يقرأ بقراءتين.

(الثالث) : إذا كان لكل قراءة تفسير يغاير الآخر، فقد قال بهما جميعًا، وتصير

القراءتان بمنزلة آيتين، مثل قوله: ﴿وَلَا تَقْرُوهُنَّ حَتَّى يَظْهَرَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]

(الرابع) : إذا كان تفسير القراءتين واحدًا، كالبيوت والبيوت والمحصات

والمحصنات بالنصب والجر - فإنما قال بإحدهما، وأجاز القراءة بهما، لكل قبيلة،
على ما تعود لسانها.

(الخامس) : إذا صح أنه قال بإحدى القراءتين، فإنه يكون قد قال بلغة قريش^(٢).

* من قال من العلماء إن مرجع القراءات الاجتهاد:

هناك أقوال لبعض علمائنا القدامى قد يفهم منها أن القراءات القرآنية مرجعها
الاجتهاد لا السماع، وأنها اختيارية تدور مع اختيار الفصحاء واجتهاد البلغاء.

* الزمخشري يعيب قراءة لابن عامر:

قرأ ابن عامر - أحد القراء السبعة - الآية:

﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧].

برفع (قتل) ونصب (أولادهم) وجر (الشركاء)، على إضافة القتل إلى الشركاء،
والفصل بينهما بغير الظرف.

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٠١، ١٠٢).

(٢) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (٩٩).

فوصف الزمخشري هذه القراءة بأنها «شيء» لو كان فى مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجاً مردوداً... إلخ. وقال: «والذى حمّله على ذلك أن رأى فى بعض المصاحف «شركائهم» مكتوباً بالياء. ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء؛ لأن الأولاد شركاؤهم فى أموالهم - لوجد فى ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب».

* رد ابن المنير على الزمخشري:

ورد ابن المنير الإسكندري صاحب كتاب: «الانتصاف» بأن الزمخشري «ركب متن عمياء، وتاه فى تيهاء»، وقال ابن المنير: «وأنا أبرأ إلى الله، وأبرئ حملة كتابه، وحفاظ كلامه، مما رماهم به؛ فإنه تخيل أن القراءة أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفاً قرأ به اجتهاذاً، لا نقلاً وسماعاً؛ فلذلك غلط ابن عامر فى قراءته هذه، وأخذ يبين أن وجهة غلطه رؤيته الياء ثابتة فى «شركائهم»؛ فاستدل بذلك على أنه مجرور، وتعين عنده نصب (أولادهم) بالقياس... إلخ».

ثم قال ابن المنير: «فهذا كله - كما ترى - ظن من الزمخشري أن ابن عامر قرأ قراءته هذه رأياً منه، وكان الصواب خلافه، والفصيح سواه، ولم يعلم الزمخشري أن هذه القراءة - بنصب الأولاد، والفصل بين المضاف والمضاف إليه بها - يعلم ضرورة أن النبى ﷺ قرأها على جبريل، كما أنزلها عليه كذلك، ثم تلاها النبى ﷺ على عدد التواتر من الأئمة، ولم يزل عدد التواتر يتناقلونها، ويقرءون بها، خلفاً عن سلف، إلى أن انتهت إلى ابن عامر؛ فقرأها أيضاً كما سمعها. فهذا معتقد أهل الحق فى جميع الوجوه السبعة: أنها متواترة جملة وتفصيلاً... فلا مبالاة بعدها بقول الزمخشري، ولا بقول أمثاله ممن لحن ابن عامر، وظن أن القراءة بالرأى غير موقوفة على النقل. والحامل هو التغالى فى اعتقاد اطراد الأقيسة النحوية؛ فظنها قطعية؛ حتى يرد ما يخالفها».

ويقول ابن المنير كذلك: «إن المنكر عليه - يعنى: ابن عامر - إنما أنكر ما ثبت أنه براء منه قطعاً وضرورة. ولولا عذر أن المنكر ليس من أهل الشائنين - أعنى: علم القراءة، وعلم الأصول، ولا يعد من ذوى الفنين المذكورين - لخيف عليه الخروج من ريقة الدين، وإنه - على هذا العذر - لفى عهدة خطيرة، وزلة منكرة، تزيد على زلة من ظن أن تفاصيل الوجوه السبعة فيها ما ليس متواتراً؛ فإن هذا القائل لم يشبتها بغير النقل، وغايته أنه ادعى أن نقلها لا يشترط فيه التواتر، وأما الزمخشري: فظن

أنها تثبت بالرأى، غير موقوفة على النقل، وهذا لم يقل به أحد من المسلمين».

*** رد أبى حيان الأندلسى على الزمخشري:**

وفى هذا الشأن - أيضًا - يقول أبو حيان الأندلسى:

«وبعض النحويين أجازها، وهو الصحيح؛ لوجودها فى هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربى الصريح المحض: ابن عامر، الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان، قبل أن يظهر اللحن فى لسان العرب، ولوجودها أيضًا فى لسان العرب فى عدة أبيات ...» إلخ.

ثم يتحدث عن الزمخشري قائلا:

«وأعجب لعجمى ضعيف فى النحو يرد على عربى صريح محض قراءة متواترة موجودًا نظيرها فى لسان العرب، فى غير ما بيت. وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة، الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله، شرقًا وغربًا، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم؛ لضبطهم، ومعرفتهم، وديانتهم».

*** رد نظام الدين النيسابورى على الزمخشري:**

ويقول النيسابورى:

«والحق عندى - فى هذا المقام - أن القرآن حجة على غيره، وليس غيره حجة عليه. والقراءات السبع كلها متواترة، فكيف يمكن تخطئة بعضها؟! فإذا ورد فى القرآن المعجز مثل هذا الترتيب لزم القول بصحته وفصاحته ...» إلخ.

*** رد ابن الجزرى على الزمخشري:**

ويدافع ابن الجزرى عن القراءة المتواترة التى قرأ بها ابن عامر، فيقول:

والحق فى غير ما قاله الزمخشري، ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأى والتشهى، وهل يحل لمسلم القراءة بما يجد فى الكتابة من غير نقل؟!!

بل الصواب جواز مثل هذا الفصل - وهو الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول - فى الفصيح والشائع الذائع اختياريًا. ولا يختص ذلك بضرورة الشعر.

ويكفى فى ذلك دليلًا هذه القراءة الصحيحة المشهورة التى بلغت التواتر.

كيف وقارئها - ابن عامر - من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة: كعثمان بن عفان، وأبى الدرداء، رضى الله عنهما؟! . وهو - مع ذلك - عربى صريح من صميم

العرب؛ فكلامه حجة، وقوله دليل؛ لأنه كان قبل أن يوجد اللحن ويتكلم به. فكيف، وقد قرأ بما تلقى وروى وسمع ورأى؛ إذ كانت كذلك في المصحف العثماني المجمع على اتباعه، وأنا رأيته فيه كذلك؟ مع أن قارئها: لم يكن خاملاً، ولا غير متبع، ولا في طرف من الأطراف ليس عنده من ينكر عليه إذا خرج عن الصواب، فقد كان في مثل دمشق التي هي - إذ ذاك - دار الخلافة وفيها الملك، والمأتى إليها من أقطار الأرض، في زمن خليفة هو أعدل الخلفاء وأفضلهم بعد الصحابة: الإمام عمر بن عبد العزيز - رضى الله عنه - أحد المجتهدين المتبعين المقتدى بهم من الخلفاء الراشدين.

وهذا الإمام القارئ - أعنى: ابن عامر - مقلد - في هذا الزمن الصالح - قضاء دمشق، ومشيختها، وإمامة جامعها الأعظم: الجامع الأموي أحد عجائب الدنيا، والوفود به من أقطار الأرض؛ لمحل الخلافة ودار الإمارة.

هذا، ودار الخلافة - في الحقيقة - حيثئذ بعض هذا الجامع، ليس بينهما سوى باب يخرج منه الخليفة.

ولقد بلغنا عن هذا الإمام أنه كان في حلقة أربعمئة عريف، يقومون عنه بالقراءة. ولم يبلغنا عن أحد من السلف - رضى الله عنهم - على اختلاف مذاهبهم، وتباين لغاتهم، وشدة ورعهم، أنه أنكر على ابن عامر شيئاً من قراءته، ولا طعن فيها، ولا أشار إليها بضعف.

ولقد كان الناس - بدمشق، وسائر بلاد الشام، حتى الجزيرة الفراتية، وأعمالها - لا يأخذون إلا بقراءة ابن عامر، ولا زال الأمر كذلك إلى حدود الخمسمئة. وأول من نعلمه أنكر هذه القراءة وغيرها من القراءة الصحيحة، وركب هذا المحذور - ابن جرير الطبرى، بعد الثلاثمئة. وقد عد ذلك من سقطات ابن جرير؛ حتى قال علم الدين السخاوى:

قال لى شيخنا أبو القاسم الشاطبى:

«إياك وطعن ابن جرير على ابن عامر».

ولله در إمام النحاة: أبى عبد الله بن مالك - رحمه الله - حيث قال فى «الكافية الشافية»:

وَحُجَّتِي قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ فَكَمْ لَهَا مِنْ عَاصِدٍ وَنَاصِرٍ

وهذا الفصل الذى ورد فى هذه القراءة، منقول من كلام العرب من فصيح كلامهم، جيد من جهة المعنى أيضًا:

أما وروده فى كلام العرب:

(أ) فقد ورد فى أشعارهم كثيرًا: أنشد من ذلك سيبويه، والأخفش، وأبو عبيدة، وثعلب، وغيرهم - ما لا ينكر، مما يخرج به كتابنا عن المقصود.

(ب) وقد صح من كلام رسول الله ﷺ: «فَهَلْ أَنتُمْ تَارِكُو لى صَاحِبِى» ففصل - بالجار والمجرور - بين اسم الفاعل ومفعوله، مع ما فيه من الضمير المنوئى، ففصل المصدر بخلوه من الضمير أولى بالجواز.

(ج) وقرئ: ﴿فَلَا تَخْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلُهُ﴾ [إبراهيم: ٤٧]

وأما قوته، من جهة المعنى:

فقد ذكر ابن مالك ذلك من ثلاثة أوجه:

(أحدها): كون الفاصل فضلة، فإنه - لذلك - صالح لعدم الاعتداد به.

(الثانى): أنه غير أجنبى معنى؛ لأنه معمول للمضاف وهو المصدر.

(الثالث): أن الفاصل مقدر التأخير؛ لأن المضاف إليه مقدر التقديم؛ لأنه فاعل فى المعنى، حتى إن العرب، لو لم تستعمل مثل هذا الفصل، لاقضى القياس استعماله؛ لأنهم قد فصلوا - فى الشعر - بالأجنبى كثيرًا، فاستحق الفصل بغير أجنبى أن يكون له مزية؛ فيحكم بجوازه مطلقًا.

وإذا كانوا قد فصلوا بين المضافين بالجملة فى قول بعض العرب: «هو غلام - إن شاء الله - أخيك» - فالفصل بالمفرد أسهل.

ثم إن هذه القراءة قد كانوا يحافظون عليها، ولا يرون غيرها: قال ابن ذكوان: «شركايتهم» بياء ثابتة فى الكتاب والقراءة.

قال: وأخبرنى أيوب - يعنى: ابن تميم شيخه - قال:

قرأت على أبى عبد الملك قاضى الجند:

﴿زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾.

قال أيوب:

فقلت له: إن فى مصحفى - وكان قديمًا - «شركايتهم»، فمحا أبو عبد الملك الياء، وجعل مكان الياء واوًا.

ثم قرأت على يحيى بن الحارث: «شركاؤهم»، فرد عليّ يحيى: «شركايتهم»،
فقلت له: إنه كان في مصحفى بالياء، فحككت، وجعلت واوًا.
فقال يحيى: «أنت رجل محوت الصواب، وكتبت الخطأ، فرددتها في المصحف
على الأمر الأول».

* * *

الزمخشري يعزو إحدى القراءات إلى فصاحة راويها

وكتب الزمخشري أيضًا عند تفسير آية:

﴿هَٰذَا لِلَّذِينَ أَحَقَّ هُوَ خَيْرٌ نَّوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾ [الكهف: ٤٤]، أن عمرو بن عبيد

قرأ كلمة (الحق) بالنصب على التأكيد، كقولك: هذا عبد الله الحق لا الباطل.

وقال الزمخشري: «وهي قراءة حسنة فصيحة. وكان عمرو بن عبيد من أفصح

الناس وأنصحهم».

وهذا - كما يقول ابن المنير الإسكندري - «يوهم أن القراءات موكولة إلى رأى

الفصحاء واجتهاد البلغاء؛ فتفاوتت فى الفصاحة لتفاوتهم فيها».

* رد ابن المنير وغيره على الزمخشري:

وقد هوجم الزمخشري فى هذا أيضًا: ف قيل إن قوله منكر شنيع، وإن الحق «أنه

لا يجوز لأحد أن يقرأ إلا بما سمعه فوعاه بنطق فيه ﷺ منزلاً كذلك من السماء؛ فلا

وقع لفصاحة الفصيح، وإنما هو ناقل كغيره».

وقيل - فى مهاجمة الزمخشري - : إنه «لا يفوته الثناء على رأس البدعة ومعدن

الفتنة؛ فإن عمرو بن عبيد أول مصمم على إنكار القدر، وهلم جرا، إلى سائر البدع

الاعتزالية؛ فمن ثم أثنى عليه».

وقال الناقدون: إن الزمخشري «لم يكن له - على ما عنده من العلم - لقاء

ولا رواية».

وابن عامر الذى عاب الزمخشري قراءته - هو فى الطبقة الأولى من التابعين،

وقراءته ليست هيئة السند. وقد كان يقرأ بها المقدسى صاحب «أحسن التقاسيم فى

معرفة الأقاليم»، فسأله أحد القضاة: أنت رجل متفقه لأهل الكوفة، فلم لم تقرأ

بحروفهم؟ وما الذى أمالك إلى قراءة ابن عامر؟

قال المقدسى: قلت: خلال أربع:

ثم ذكر المقدسى ما جعله يختارها ومما ذكره: أن ابن مجاهد روى عن ابن عامر

ثلاث روايات:

إحداهن : أنه قرأ على عثمان بن عفان.

والثانية : أنه سمع القرآن من عثمان وهو صبي.

والثالثة : أنه قرأ على من قرأ على عثمان.

وليس هذا لغيره من أئمة القراء، بل بين كل واحد وبين على، وعبد الله، وأبي، وابن عباس، رجлан أو ثلاثة.

فمن بينه وبين عثمان - الذى قد أجمع المسلمون على مصحفه، واتفقوا على جمعه، وتداولوه - رجل: أحق بأن يقرأ له ممن بينه وبين من لا يستعمل جمعه، ولا وقع الاتفاق على مصحفه، رجلان أو ثلاثة... إلخ.

وقد كان مما قيل عن ابن عامر: «إنه لم يتعد - فيما ذهب إليه - الأثر، ولم يقل قولاً يخالف فيه الخبر».

*** بعض النحويين ينكرون على بعض القراء اختياراتهم:**

وقد رد آخرون - وخاصة من النحويين - على بعض القراء فى اختياراتهم منكبين ومخطئين.

ولكن الجمهور على غير رأى النحويين:

يقول الزركشى، فى اعتراضاتهم على أئمة القراءة: «وهذا تحامل، وقد انعقد الإجماع على صحة قراءة هؤلاء الأئمة، وأنها سنة متبعة، ولا مجال للاجتهاد فيها». ولهذا قال سيويه فى كتابه، فى قوله تعالى:

﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]

«وبنو تميم يرفعونه إلا من درى كيف هى فى المصحف، وإنما كان كذلك لأن القراءة سنة مروية عن النبى ﷺ، ولا تكون القراءة بغير ما روى عنه».

ويقول الدانى فى كتابه «جامع البيان»:

«وأئمة القراءة لا تعمل فى شئ من حروف القرآن على الأفشى فى اللغة، والأقيس فى العربية، بل على الأثبت فى الأثر، والأصح فى النقل. والرواية - إذا ثبتت عندهم - لا يرد لها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها».

وكلام الزمخشري - على ما يبدو - فاتن، وقد تورط فى متابعتة البيضاوى المفسر؛ فكان لذلك نكير عند على بن سلطان القارى، إذ يقول: «والعجب من البيضاوى، مع أنه من أئمة أهل السنة، تبعه - يعنى: الزمخشري - فى هذه القضية، كما بينته فى تخريج قراءاته من تفسيره بالحاشية المستقلة، وأوضحت ما فيه من تقصيره وتغييره، ونقصان فى تعبيره».

ونشير هنا إلى عبارة لأبى حيان الأندلسي في شأن من يسترسلون في طلب الأقيسة يقول: «وما أحوج الناظر في الدين إلى حسن الظن واليقين، وإلى متن متين فيه، فإنه متى حاول معرفة كل شيء بالرأى والقياس، كلّ وملّ، ومتى استرسل مع كل شيء، زلّ وضلّ».

* * *

ردود على من يفاضلون بين القراءات

وورد عن بعض المشتغلين بالقرآن ما يستفاد منه أن القراءات متفاوتة القدر، كأنها ليست نقلًا خالصًا، وأن إحداها أحب إليهم من غيرها، وأن لكل قراءة خصيصة، مرجعها صاحب القراءة:

روى ابن الجزرى عن أبى العباس الطنافسى البغدادى أنه قال: «من أراد أحسن القراءات فعليه بقراءة أبى عمرو، ومن أراد الأصل فعليه بقراءة ابن كثير، ومن أراد أفصح القراءات فعليه بقراءة عاصم، ومن أراد أغرب القراءات فعليه بقراءة ابن عامر، ومن أراد الأثر فعليه بقراءة حمزة، ومن أراد أظرف القراءات فعليه بقراءة الكسائى، ومن أراد السنة فعليه بقراءة نافع».

ويستفاد من هذا القول الخطير أن قراءة أحسن من قراءة، وأن قراءة هى الأصل وغيرها ليس أصلًا، وأن قراءة أفصح وأخرى فصيحة، وقراءة غريبة وغيرها أقل غرابة أو ليست غريبة، وقراءة هى الأثر وما عداها ليس أثرًا، وقراءة هى أظرف من قراءة، وقراءة هى السنة وغيرها دونها سنية.

وعندنا أنه ما كان يحق للطنافسى أن يقول ما قال؛ فالقراءات - لابد - توفيقية، وليست اختيارية، وإلا وجد الشك والوهم سبيلهما إلى أى الكتاب.

والعجيب أن مكى بن أبى طالب ينهج نفس النهج؛ فيقول: «وأصح القراءات سندا: نافع، وعاصم، وأفصحها: أبو عمرو، والكسائى».

وحتى الطبرى المفسر يفاضل - أحيانًا على نحو ما - بين القراءات مفاضلة نسوق أمثلة لها فيما يلى:

١ - فى تفسير قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦] يتكلم عن كيف قرئت «وأرجلكم» منصوبة وبالحذف، ثم يقول: «غير أن ذلك وإن كان كذلك، وكانت القراءتان كلتاهما حسنًا صوابًا، فأعجب القراءتين إلى أن أقرأها قراءة من قرأ ذلك خفصًا».

٢ - وفى قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَدَّمُونَ وَالْآخِرُونَ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَنٍ﴾ [التوبة: ١٠٠]، يقول بعد الكلام عن خفض «الأنصار» ورفعها:

«والقراءة التي لا أستجيز غيرها: الخفض في «الأنصار».

٣ - وفي قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ نَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩].

ذكر الطبري أن فعل «أسس» بنى للمجهول في المرتين كليهما في قراءة، وبنى للمعلوم في قراءة أخرى، ثم قال: وهما قراءتان متفقتا المعنى، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب، غير أن قراءته بتوجيه الفعل إلى «من» - إذ كان «من» المؤسس - أعجب إلى.

٤ - وفي قوله تعالى: ﴿قَالَ يَفْعُولُ لَرَّأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَىٰ يَنْتَهٍ مِنْ رَبِّي وَءَالَنِي رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهِ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَاهُونَ﴾ [هود: ٢٨]، قال الطبري: إن أولى القراءتين عنده بالصواب قراءة «فعميت» بضم العين وتشديد الميم.

٥ - وكذلك وصف الطبري قراءة من قرأ: «ماذا ترى» بفتح التاء في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعَىٰ قَالَ يَبْنَئُ إِنِّي أَرَىٰ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَىٰ﴾ [الصافات: ١٠٢] بأنها أيضًا أولى القراءتين بالصواب.

٦ - وفي قوله تعالى: ﴿مَا نُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَا كَانُوا إِذَا مُنْظَرِينَ﴾ [الحجر: ٨]، ذكر الطبري أنه يحب قراءتين يجب ألا يعدوهما قارئ.

والظن: أننا لو أطعنا الطبري في هذه المفاضلات لكنا ممن يُعْمَلُ الاجتهاد في القرآن، وهو ما لا يجوز فيه الاجتهاد.

والقرآن - بلا ريب - أجل وأخطر من أن يقرأه مسلم برأيه المجرد. والقراءة - كما يقرر المسلمون - سنة متبعة، وقد كان رؤساء الصحابة ينكرون تفضيل قراءة على قراءة من أى وجه.

وقد حكى أبو عمر الزاهد في كتاب «اليواقيت» عن ثعلب أنه قال: إذا اختلف الإعرابان في القراءات لم أفضل إعرابًا على إعراب، فإذا خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى.

وقال أبو جعفر النحاس: «السلامة عند أهل الدين - إذا صحت القراءتان - ألا يقال: أحدهما أجود؛ لأنهما جميعًا عن النبي ﷺ فيأثم من قال ذلك».

وقال - أيضًا، وقد حكى اختلافهم في ترجيح ﴿فك رقبة﴾ في سورة «البلد» بالمصدرية والفعلية: «والديانة تحظر الطعن على القراءة التي قرأ بها الجماعة،

ولا يجوز أن تكون مأخوذة إلا عن النبي ﷺ.

وقد روى عن صالح بن أحمد بن حنبل أنه سأل أباه: أى القراءات أحب إليك؟ قال: قراءة نافع. قال صالح: فإن لم توجد؟ قال: قراءة عاصم. بيد أن التعبير الخلق - فى ظننا - بأحمد بن حنبل هو ما ورد فى رواية أخرى من أنه أجاب فى شأن عاصم: «أهل الكوفة يختارون قراءته وأنا أختارها».

* دعوى بعض المستشرقين:

حاول بعض المستشرقين من أعداء الإسلام أن يزلزلوا عقيدة المسلمين تجاه كتابهم العزيز - القرآن الكريم - عن طريق التشكيك فى القراءات القرآنية، وإيهام المسلمين أن كتاب الله - عز وجل - لم يكن موضع تحقيق ودقة وضبط، بل كان موضع تشه وهوى ورأى واختيار من القراء!!.

حيث طاف برأس شردمة من هؤلاء المستشرقين الملحدين: أن القراءات ليست توقيفية، ولم يوح بها إلى النبي ﷺ ولم ينقلها أحد عنه، زاعمين أن سبب اختلاف القراءات، ومنشأ تنوعها وتعددتها، إنما هو خاصية الخط العربى، الذى كتبت به المصاحف العثمانية، وهذه الخاصية هى: خلوه من إعجام الحروف ونقطتها، الذى يدل على ذواتها، وخلوه من شكل الكلمات الذى يدل على إعرابها.

فالكلمات القرآنية لما كتبت فى المصاحف العثمانية مجردة من النقط الذى يدل على ذلك الحرف، ومن الشكل الذى يدل على موقع الكلمة من الإعراب - كانت محتملة لقراءات متعددة، وأوجه متنوعة؛ فكان كل قارئ يختار من هذه القراءات، ومن هذه الأوجه ما يروق فى نظره، وتنقذح علته فى نفسه، وتساعد عليه لغة العرب، ويحتمله رسم المصحف، فالاختلاف فى القراءات فى زعم هؤلاء: إنما كان عن تشه وهوى، ورأى واختيار من القراء، لا عن توقيف وسند ورواية؛ فليس لهذه القراءات - فى زعم هؤلاء - سند إلى رسول الله ﷺ وليس للوحى مدخل فيها.

هكذا زعم هؤلاء، وهذا زعم باطل، ونظر خاسئ، ورأى خاطئ، وفرية منكرة، اجترأ عليها هؤلاء الملاحدة؛ ليقذفوا بها أقدم ما يقدره المسلمون، وهو كتاب الله - عز وجل - بما يزلزل عقيدة الناس فيه، ويوهمهم أن كتاب الله - تعالى - لم يكن موضع

تحقيق ودقة، ولم يكن محل ضبط وتحر وأمانة فى ألفاظه وقراءاته ورواياته وطرق أدائه .

وأشهر من تولى كبر هذا العدوان من المستشرقين : «تيودور نولدكه Theodor Noldeke»، «واجناتس جولد تسيهر Ignacz eyoldziher»، «وآرثر جفرى Arthur Jeffery». وواضح أنهم جميعًا من غير المسلمين .

والمؤلم والمثير أن آراءهم استخفت بعض الدارسين المسلمين؛ فروجوا لها، بل إن بعضهم انتحلها اعتقادًا منه بعظم قدرها .

وأقدم أولئك الثلاثة : تيودور نولدكه الذى يصفه جولد تسيهر بأنه زعيمه، والذى وضع كتابه «تاريخ القرآن yeschichte des Qorans»، وهو كتاب فتح به صاحبه للطاعنين على القراءات بابًا، ومهد لهم مهاذًا، حتى قال جفرى إنه أساس كل بحث فى القرآن فى أوربا .

ويصرح نولدكه بارتياحه فى أكثر ما يتعلق بالقرآن من الروايات والأحاديث الصحيحة، وأقوال المفسرين المستقيمة، ويصدف عنها جميعًا إلا ما كان ضعيفًا، أو شاذًا، أو باطلًا، أو منكراً، فهو - عندئذ - يجعله العمدة والدليل .

ومن أضل ما ذهب إليه هذا المستشرق : إنكار قرآنية بعض ألفاظ القرآن، فمثلاً : أوائل بعض السور ليست - فى رأيه - إلا حروفاً أولى وأخيرة مأخوذة من أسماء بعض الصحابة الذين كانت عندهم نسخ من سور قرآنية معينة، وعلى سبيل المثال : السين - فيما يدعى - من سعد بن أبى وقاص، والميم : من المغيرة، والنون : من عثمان بن عفان، والهاء : من أبى هريرة ... وهكذا .

وهذا - من الناحية الواقعية - قول لا أساس له، وهو يعنى شيئاً باهظاً لا يمكن أن يسيغه عقل عاقل : وهو أن الأمة الإسلامية : صحابة نبيها، وتابعيهم، وتابعى تابعيهم، ورواتها، وعلماءها، وكل أبنائها، بأعدادهم التى لا تحصى - كذابون، ومجترون تواطئوا ضد كتابهم، وجاءوا فيه بأشياء من عند أنفسهم !! .

وربما كان شر الثلاثة - من وجهة النظر الإسلامية - جولد تسيهر، فقد سبق زعيمه فى حلبة الكيد للقرآن .

وقد أخطأ جولد تسيهر فى فهم النصوص القرآنية : فاشتبه عليه المتواتر من القراءات بالفاذ، والمشهور بالشاذ؛ ومن وراء ذلك كان منهجه ملتوياً منحازاً، فقد

كان مبلغ همه أن يجد شيئاً يستطيع به - ولو بالتدليس - أن يدلل على أن الاختلاف فى القراءات ليس عن توقيف ورواية، وإنما عن هوى من القراء؛ ولذلك فإنه - بعكس المسلمين - لم يأخذ فى الحكم على روايات القرآن بالسند الصحيح الممحص، والتواتر المتصل الثابت، وابتكر من لدنه ضلالات كثيرة، واعتضد أحياناً بما لا يجوز - علماً - الاعتضاد به، ولم يدعن للقاعدة الإسلامية الموثقة والمتبعة: قاعدة أن القراءة - منذ نزول القرآن - سنة يأخذها الآخر عن الأول شفاهاً، فمأ لقم.

ومن أخطاء جولد تسيهر: أنه يرجع اختلاف القراءات إلى أسباب أهمها - كما ذكر أحد العرب الآخذين عنه والمتحلين فكرته - «مسائل ظهرت بعد نزول الوحي؛ من خاصية القلم الذى دون به القرآن الكريم: فرسم أكثر حروف هذا القلم متشابه، والمميز فيها هو النقط الذى لم يظهر إلا بعد نزول الوحي بأمد، وكان هذا القلم خالياً فى بادئ أمره من الحركات».

ونبادر، فنرد على هذا الزعم بأن الثابت المعقول: هو أن تلقى المسلمين للقرآن وحفظهم إياه كانا سابقين للتسجيل الكتابى، وحتى بعد الكتابة، ظل المعول عليه فى تبليغ القرآن هو التلقين الشفهى، وعندما كتب عثمان المصاحف الأئمة، وبعث بها إلى الأمصار جعل مع كل منها قارئاً ليقرئ الناس، فأمر زيد بن ثابت أن يقرئ الناس بالمدينة، وأرسل عبد الله بن السائب إلى مكة، وعامر بن عبد قيس إلى البصرة، وأبا عبد الرحمن السلمى إلى الكوفة، والمغيرة بن شهاب إلى الشام.

وقد ضرب جولد تسيهر أمثلة للاختلاف نتيجة عدم النقط، فجاء هو نفسه بما ينقض دعواه: قال: إن كلمة «تستكبرون» فى قوله تعالى:

﴿وَأَذَى الْأَعْرَافِ رِيحًا لَا يَرَوْنَهَا بِإِسْمِهِمْ قَالَُوا مَا أَغْنَىٰ عَنْكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنْتُمْ تُسْتَكَرُّونَ﴾ [الأعراف: ٤٨].

قرئت: (تُسْتَكَرُّونَ) بالثاء المثلثة.

ونحن المسلمين نعلم أن القراءات السبع المتواترة، والثلاث المشهورة، بل الأربع الشاذة - لا تعرف هذه القراءة المزعومة، مع أنها ممكنة لو كان الأمر أمر النقط بحسب الفهم الخاص. وهكذا يشهد جولد تسيهر - من حيث لم يقصد - على رأيه بالبطلان.

ومثل ثان ضربه هذا المستشرق؛ ليعزز به دعواه هو: لفظ «بشراً» فى قوله سبحانه: ﴿وَهُوَ الَّذِى يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا يَتَذَكَّرُ بِهِ عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٥٧].

قد قرئت أيضاً «نشراً» بالنون بدل الباء.

وقد قرأ عاصم بالباء وإسكان الشين، أى بجمع بشير كنذير ونذر. وقرأ ابن عامر بالنون مضمومة وبإسكان الشين.

وقرأ حمزة والكسائى وخلف بالنون المفتوحة وسكون الشين بمعنى ناشرة أو منشورة، أو ذات نشر.

وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب بضم النون والشين جمع نشر.

فهيئة الرسم إذن ليست هى المرجع فى صحة القراءة، كما يدعى جولد تسيهر ومن تابعه، وإنما المرجع هو تواتر الرواية كما يقرر المسلمون.

ومثل ثالث يسوقه هذا المستشرق هو كلمة «إياه» فى قوله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤].
فقد قرئت: «أباه».

ومع أن فى الإمكان النطق بهذا اللفظ بالباء بدل الياء، فيما لو كان المعول على الخط وحده فإن قراء المسلمين جميعاً يقرءون بالياء، ويتفقون على أن قراءة الباء منكراً.

ويزعم جولد تسيهر أن بعض القراء كانوا يغيرون القراءات بما ترضاه مقاصدهم وتسيغه أفهامهم وأذواقهم.

ففى قوله تعالى: ﴿يَقُولُ إِنَّكُمْ لَكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمْ الْغِجَلَ فِتْنًا إِلَى بَارِيكُمْ فَأَقْلُوا أَنْفُسَكُمْ...﴾ [البقرة: ٥٤]. يذكر جولد تسيهر أن قتادة رأى أن الأمر بالقتل هنا شديد القسوة، وغير متناسب مع الخطيئة؛ فقرأ: «فأقيلوا»، ويقول جولد تسيهر: إنه يرى فى هذا المثال: «وجهة نظر موضوعية شاركت فى سبب اختلاف القراءات».

ولا نرى علينا من حق لجولد تسيهر فى أن نناقش دعواه هذه؛ فهى مرفوضة أصلاً؛ لأن «فأقيلوا» ليست من القراءات المتواترة أو المشهورة أو حتى الأربع الشواذ.

وقد ساق جولد تسيهر طائفة أخرى مماثلة من الدعاوى، وقد تعقبها كلها بالتفنيد مترجم الكتاب المرحوم الدكتور عبد الحليم النجار الذى نبه - أحسن الله جزاءه - على أهم النزعات الدينية التى «لا يكاد يخلو منها كتاب من كتب المستشرقين، لا سيما فيما يتصل من الدين بسبب أو نسب يملئها عليهم إلف ملازم، أو هوى متبع، أو قصد جائر» وأشار - نضر الله وجهه - إلى أن هناك أخطاء يتورط فيها المستشرقون لغرابة المادة العربية والإسلامية على تفكيرهم، أو لقلة بصرهم بالذوق العربى، وعجزهم عن التغلغل فى أسرار اللسان ومسالك البيان.

أما آرثر جفرى - وهو أحدث الثلاثة تاريخًا - : ففى مقدمته لكتاب «المصاحف لابن أبى داود» يحاول هو الآخر - معترضًا بدعاوى نولدكه، وشولى Schwally وغيرهما - تحريف تاريخ القرآن عن بعض مواضعه، ويريد ليطفئ فى صدور المسلمين أنوار التقديس لكتابهم، وليوهى اعتقادهم بتوقيفيتها:

فهو يدعى - بغير بينة - أن القراءات تطورت على الأيام، ومعنى هذا - فيما هو واضح - أن الله تعالى لم ينزل القراءات بالشكل المتواتر عند المسلمين، وأن النبى ﷺ لم يقرأ بها هكذا، وأن صحابته وتابعيه لم يتلقوها، ولم يقرأوا بها هكذا. وقد احتمى جفرى ببعض الروايات المنكرة والأحاديث الموضوعة، مثلما فعل زميلاه نولدكه وجولد تسيهر. وممن توارى جفرى خلفهم: ابن أبى داود الذى كذبه أبوه نفسه فى أكثر من حديث.

ويدعو جفرى الباحثين المسلمين إلى شئ عجيب: يدعوهم لينهجوا نهج باحثى اليهود والنصارى الذين شكوا فى صحة كتبهم المقدسة، والذين نجحوا - كما يعبر - فى كشف ما ورد على هذه الكتب من تغيير وتعديل، وهو - فى هذا - يقول بقصد خبيث مكشوف:

«فسر فى أيامنا هذه علماء الشرق كثيرًا مما يتعلق بتفسير القرآن وإعجازه وأحكامه ولكنهم إلى الآن لم يبينوا لنا ما يستفاد منه التطور فى قراءته، ولا ندرى - على التحقيق - لماذا كفوا عن البحث، فى عصر له نزعة خاصة فى التنقيب، عن تطور الكتب المقدسة، وعما حصل لها من التغيير والتحرير ونجاح بعض الكتاب فيها». ويعد جفرى المستجيبين لدعوته: دعوة بحث القرآن؛ لاكتشاف ما سماه: «التغيير والتحوير» فيه يعدُّهم مثل ما أحرز الباحثون فى كتب اليهود والنصارى -:

ذيوغاً لمباحثهم، ونصرًا على مخالفهم.

وهو يتكلم عن الباحثين في كتب اليهود والنصارى فيقول: إن طريقتهم في البحث أن يجمعوا الآراء والظنون والأوهام والتصورات بأجمعها؛ ليستنتجوا - بالفحص والاكتشاف - ما كان فيها مطابقاً للمكان والزمان وظروف الأحوال، معتبرين المتن دون الإسناد، ويجهلون في إقامة نص التوراة والإنجيل... إلخ. ونحن نرد على جفرى بأن القرآن غير الكتب السابقة، فهو بلغنا كلمة كلمة، بل حرفاً حرفاً بالتلقى الصحيح، وبالرواية المتواترة، التى تعنى: أنه فى كل طبقة من طبقاتها يتوافر جمع من الناس يؤمن تواطؤهم على الكذب أو لا يتصور تواطؤهم عليه.

ويرد جفرى نفس المشرع المسموم الذى ورده جولد تسيهر، فيشير إلى الادعاء بأن المصاحف المكتوبة الأئمة - لخلوها من النقط والشكل - كانت تدعو القارئ - فيما بعد - أن يتولى بنفسه نقط النص القرآنى، وضبطه بالشكل، على مقتضى ما يفهمه هو من معانى الآيات. وأورد جفرى مثلاً لهذا كلمة «تعلمه» فقد كان الواحد - بزعم المستشرقين - يقرأها: «يعلمه»، والآخر: «نعلمه»، والثالث: «تعلمه»، والرابع: «تعلمه»... إلخ.

وقد قدمنا آنفاً - ونحن نناقش جولد تسيهر - أن هذا الرأى فاسد فيما يتعلق بالقرآن؛ لأن المسلمين لم يعتمدوا فى نقل القرآن على خط المصاحف، وإنما اعتمدوا على التلقى الشفهى. ونضيف هنا: أنهم اعتمدوا أيضاً على حفظ القلوب والصدور، وقد عد ذلك من أشرف خصائصهم، ثم إن التبديل فى القرآن - مهما قل - ليس لمخلوق حتى ولو كان نبي الإسلام نفسه.

﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا آتَتْ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَّلَهُ أَفَلَا يَكُونُونَ لِحَاقٍ أَن أَبْدَلَهُ مِن تِلْقَائِي نَفْسِي إِن تُنْجِ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيْنَا إِنِّي أَخَافُ إِن عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَّوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [يونس: ١٥].

﴿نَزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ . وَلَوْ نَقُولُ عَلَيْنَا لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ . ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ . فَمَا يَكْمُرُ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٣ - ٤٧].

والاستقراء الموضوعى يكشف لنا أنه لم ينقل عبر القرون كتاب سماوى أو غير سماوى، بالتواتر القطعى والإسناد الصحيح، عن العدول الضابطين، طبقة بعد

طبقة؛ مثلما وقع للقرآن، وقد تلقوه عن النبي نفسه ﷺ حرفاً حرفاً لم يهملوا منه حركة ولا سكوناً، ولا إثباتاً ولا حذفاً^(١).

ثم إن هذا الزعم الذى قال به هؤلاء المستشرقون تصادمه الحقائق التاريخية التى لا يرتقى إليها الشك، وتعارضه الأدلة النقلية التى بلغت فى مجموعها مبلغ التواتر، ودلت على أن القراءات منبعها الوحى الإلهى عن الله - عز وجل - ومصدرها النقل المتواتر والصحيح عن رسول الله ﷺ، ودلت كذلك على أن القراءات سنة متبعة، ينقلها الآخر عن الأول، ويتلقاها الخلف عن السلف، إلى أن تنتهى إلى النبي ﷺ، عن جبريل أمين الوحى، عن الله تعالى.

إن هذا الزعم يتنافى مع قضايا العقل، ولا يتلاقى مع قوانين المنطق، ولا يستسيغه الفكر الناضج السليم، وهاكم بعض التفصيل لما أقول:

أولاً : إن التاريخ - وهو خير شاهد، وأصدق مخبر - يدلنا على أن القرآن الكريم بجميع قراءاته ورواياته كان محفوظاً فى صدر أصحاب رسول الله ﷺ، قبل أن تكتب المصاحف فى عهد الخليفة عثمان، بل قبل أن يجمع القرآن فى المصحف، فى عهد الصديق أبى بكر؛ كما يدل على أن قراءاته ورواياته قد ذاع أمرها، وانتشر بين الأناس خبرها، وتداول الناس القراءة بها فى العهد النبوى، وقد نطقت بذلك الأخبار الصحيحة، والآثار الصريحة التى لا مطعن فيها، ولا وهن فى أسانيدها، وأقص عليكم من نبأ هذه الأخبار ما لا يبقى معه أدنى شبهة، ولا أقل ريبة فى أن القراءات مردها التلقى والرواية، ومرجعها التوقيف والسماع، ولا دخل لأحد من البشر فيها كائناً من كان، وليست خاصية الخط العربى الذى كتبت به المصاحف مدعاة - من قريب أو من بعيد - إلى تنوع القراءات، واختلاف القراء.

ثانياً : عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال: «أَقْرَأْنِي جِبْرِيلُ عَلَى حَرْفٍ، فَرَأَجَعْتُهُ، فَلَمْ أَزَلْ أَسْتَزِيدُهُ، وَيَزِيدُنِي، حَتَّى أَنْتَهَى إِلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ». أخرجه البخارى ومسلم.

ثالثاً : وعن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - قال: سمعت هشام بن حكيم ابن حزام يقرأ سورة الفرقان فى حياة رسول الله ﷺ: فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ

(١) ينظر : بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٠٨ - ١١٩).

على حروف كثيرة، لم يقرئها رسول الله ﷺ، فكدت أساوره في الصلاة، حتى سلم، فلبسته بردائه، فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال أقرأنيها رسول الله ﷺ فقلت: كذبت، فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت: إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئها، فقال رسول الله ﷺ: «أرسله، اقرأ يا هشام»، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله ﷺ: «كَذَلِكَ أَنْزَلْتُ»، ثم قال: «اقْرَأْ يَا عُمَرُ» فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله ﷺ: «كَذَلِكَ أَنْزَلْتُ»، إِنَّ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ». رواه البخاري ومسلم.

رابعاً: وعن أبي بن كعب - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ كان عند أضاة بنى غفار: فأتاه جبريل - عليه السلام - فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف، فقال: «أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمِّي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ»، ثم أتاه الثانية، فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرفين. فقال: «أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمِّي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ»، ثم جاءه الثالثة، فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف، فقال: «أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمِّي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ». ثم جاءه الرابعة، فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على سبعة أحرف فأیما حرف قرءوا عليه، فقد أصابوا». رواه مسلم وأبو داود والنسائي.

خامساً: عن أبي بن كعب - رضي الله عنه - قال: كنت في المسجد، فدخل رجل يصلي، فقرأ قراءة أنكرتها عليه، ثم دخل آخر، فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه، فلما قضينا الصلاة، دخلنا جميعاً على رسول الله ﷺ فقلت: إن هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه، ودخل آخر، فقرأ سوى قراءة صاحبه؛ فأمرهما رسول الله ﷺ، فقرأ، فحسن النبي ﷺ بشأنهما، فسقط في نفسي من التكذيب ولا إذ كنت في الجاهلية، فلما رأى رسول الله ﷺ ما قد غشيني، ضرب في صدري، فغصت عرقاً، وكأنما أنظر إلى الله تعالى فرقا، فقال لي: «يا أُبَيُّ أُرْسِلَ إِلَيَّ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ: أَنْ هُوَ عَلَى أُمِّي فَرَدَّ إِلَيَّ الثَّانِيَةَ: اقْرَأْهُ عَلَى حَرْفَيْنِ، فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ: أَنْ هُوَ عَلَى أُمِّي، فَرَدَّ إِلَيَّ الثَّالِثَةَ: اقْرَأْهُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَلَمْ يَكُنْ رَدِّهَا مَسْأَلَةً تَسْأَلُنِيهَا، فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأُمِّي، وَأَخَزْتُ الثَّالِثَةَ لِيَوْمِ يَرْغَبُ إِلَيَّ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ حَتَّى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ» رواه مسلم وأحمد وفي بعض طرق هذا الحديث:

واختبأت الثالثة شفاعة لأمتى يوم القيامة.

سادساً : عن أبي - رضى الله عنه - قال : «لقى رسول الله ﷺ جبريل فقال : يَا جَبْرِيلُ إِنِّي بُعِثْتُ إِلَى أُمَّةٍ أُمِّيَنَ، فِيهِمُ الْعَجُوزُ، وَالشَّيْخُ الْكَبِيرُ، وَالْغُلَامُ، وَالْجَارِيَةُ، وَالرَّجُلُ الَّذِي لَمْ يَقْرَأْ كِتَابًا قَطُّ»، قال : يا محمد إن القرآن أنزل على سبعة أحرف» رواه أحمد والترمذى وقال : حديث حسن صحيح.

سابعاً : عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص : أن رجلاً قرأ آية من القرآن، فقال عمرو : إنما هي كذا وكذا، بغير ما قرأ الرجل، فقال الرجل : هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ، فخرجنا إلى رسول الله ﷺ حتى أتياه، فذكر ذلك له، فقال ﷺ : «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَأَيُّ ذَلِكَ قَرَأْتُمْ أَصَبْتُمْ». رواه الإمام أحمد فى مسنده، وسنده جيد.

ثامناً : عن ابن مسعود - رضى الله عنه - قال : أقرأنى رسول الله ﷺ سورة من آل حم فرحت إلى المسجد، فقلت لرجل : اقرأها، فإذا هو يقرأ حروفاً ما أقرؤها، فقال : أقرأنيها رسول الله ﷺ، فانطلقنا إلى رسول الله ﷺ فأخبرناه، فتغير وجهه، وقال : «إِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ الْاِخْتِلَافُ»، ثم أسر إلى على شيئاً، فقال على : إن رسول الله ﷺ يأمركم أن يقرأ كل منكم كما علم، قال : فانطلقنا وكل رجل منا يقرأ حروفاً لا يقرؤها صاحبه. رواه ابن حبان والحاكم.

تاسعاً : روى الحافظ أبو يعلى الموصلى فى مسنده الكبير : أن أمير المؤمنين عثمان بن عفان - رضى الله عنه - قال يوماً وهو على المنبر : أذكر أن رجلاً سمع النبى ﷺ قال : «إِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ لِمَا قَامَ، فَقَامُوا، حَتَّى لَمْ يَحْصُوا، فَشْهَدُوا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ». فقال عثمان - رضى الله عنه - : وأنا أشهد معهم. قال العلماء : قوله : «فقاموا حتى لم يحصوا» : صريح فى تواتر الحديث، وقد نص جمع من الحفاظ على تواتر حديث : «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ» منهم : الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام، والحاكم.

فهذه الأحاديث مع كثرتها - وهى قل من كثر - وتعدد طرقها ناطقة بأن القراءات منزلة من عند الله - تعالى - موحى بها إلى النبى ﷺ، ويؤخذ هذا من قول الرسول ﷺ : «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ». وقوله - عند سماع قراءة كل من هشام وعمر - :

«كَذَلِكَ أَنْزَلْتُ»، وقول جبريل للرسول ﷺ: «إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على سبعة أحرف، فأيا حرف قرءوا عليه، فقد أصابوا».

وكما دلت هذه الأحاديث على أن القراءات نزل بها أمين الوحي جبريل على قلب النبي ﷺ، كذلك دلت على أنها مأخوذة بالتلقى والمشافهة والسماع منه ﷺ. ويؤخذ هذا من قول عمر: «إذا هو - أى: هشام - يقرأ على حروف لم يقرئها رسول الله ﷺ»، ومن قول هشام لعمر: «أقرأنيها رسول الله ﷺ»، وقول عمر لهشام: «فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت»، فالحديث قد تكرر فيه لفظ الإقراء، كذلك تكررت مادة الإقراء في الأحاديث: الثالث والسادس والسابع؛ مما يدل على أن القراءات إنما ثبتت بالتوقيف والتلقين والتلقى، والأخذ، والمشافهة، والنقل، والسماع.

ويدل أيضًا: على أن صحة القراءة متوقفة على التلقى والسماع: قول على - رضى الله عنه - للمتخاصمين في القراءة للذين ترافعا إلى النبي ﷺ: «إن رسول الله ﷺ يأمركم أن يقرأ كل منكم كما علم».

إن تنازع الصحابة في القراءة، ورجوعهم إليه ﷺ - كما دلت على ذلك الأحاديث المذكورة - لأوضح دليل على أن القراءة ليست موكولة إلى أهوائهم، ولا مفوضة إلى آرائهم، فلم يكن أحد منهم يقرأ باختياره، ولا من تلقاء نفسه، إنما كان يقرأ ما سمعه من رسول الله ﷺ.

إن الصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا في الذروة العليا دقة وضبطًا لألفاظ القرآن الكريم وإحكامًا لحروفه وكلماته، وحرصًا على إمطة أدنى تصحيف عن ساحته، وحسبنا برهانًا على ذلك: موقف عمر بن الخطاب مع هشام بن حكيم، من تليبيه له، وأخذه بخناقه، وسوقه إلى رسول الله ﷺ؛ لأنه سمع هشامًا يقرأ بغير الرواية التي تلقاها عن رسول الله ﷺ، وكان عمر حينئذ لا يعرف أن القرآن أنزل على سبعة أحرف؛ فاعتقد أن هشامًا غير وبدل من تلقاء نفسه، فلما عرف أن ذلك مأخوذ عن النبي ﷺ، وأن القرآن قد نزل على وجوه كثيرة يعلمها الرسول ﷺ للأمة؛ رحمة بهم، وتسهيلًا عليهم - اطمأنت نفسه، ولم يتعرض بعد ذلك لهشام ولا لغيره؛ لأن الذي كان يخشاه عمر إنما هو التبديل والتغيير في كتاب الله تعالى، ومعلوم أن سيدنا عمر كان لا يخشى في الحق لومة لائم.

ولما كتبت المصاحف العثمانية، وأرسلت إلى الأمصار الإسلامية، لم يكتف الخليفة عثمان بإرسالها إلى الأمصار وحدها؛ لتكون الملجأ والمرجع، بل أرسل مع كل مصحف عالماً من علماء القراءة يعلم المسلمين القرآن وفق هذا المصحف وعلى مقتضاه، فأمر زيد ابن ثابت أن يقرئ بالمدينة، وبعث عبد الله بن السائب إلى مكة، والمغيرة بن شهاب إلى الشام، وعامر بن عبد قيس إلى البصرة، وأبا عبد الرحمن السلمي إلى الكوفة، فكان كل واحد من هؤلاء العلماء يقرئ أهل مصره بما تعلمه من القراءات الثابتة عن رسول الله ﷺ بطريق التواتر التي يحتملها رسم المصحف، دون الثابتة بطريق الآحاد والمنسوخة، وإن كان يحتملها رسم المصحف، فالمقصود من إرسال القارئ مع المصحف - تقييد ما يحتمله الرسم من القراءات بالمنقول عنها تواتراً، فلو كانت القراءات مأخوذة من رسم المصحف، وساغ لكل إنسان أن يقرأ بكل قراءة يحتملها الرسم، سواء كانت ثابتة بطريق التواتر أم بطريق الآحاد، أم كانت منسوخة - لم يكن ثم حاجة إلى إرسال عالم مع المصحف، فيفاد عالم مع المصحف دليل واضح على أن القراءة إنما تعتمد على التلقي والنقل والرواية، لا على مجرد الخط والرسم والكتابة^(١).

* أمثلة توضيحية نرد بها على المستشرقين :

وأزيد هذه المسألة أيضاً فأقول: في القرآن الكريم كلمات تكررت في مواضع كثيرة ورسمت برسم واحد في جميع المواضع ولكنها في بعض المواضع، وردت فيها القراءات التي يحتملها رسمها، فاختلف فيها القراء، وتنوعت فيها قراءاتهم، وفي بعض المواضع: اتفق القراء على قراءتها بقراءة واحدة؛ لأن غيرها لم يصح به النقل، ولم تثبت به الرواية، مع أن الرسم يحتمله. وهالك بعض الأمثلة:

أولاً : كلمة «مالك» ذكرت في القرآن وصفاً أو في حكم الوصف في ثلاثة

مواضع:

﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤].

﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ﴾ [آل عمران: ٢٦]

﴿مَالِكِ النَّاسِ﴾ [الناس: ٢]

(١) ينظر : بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (٨٠-٨١، ١٤٠ - ١٤٥).

أما موضع «آل عمران»: فقد اتفق القراء على قراءتها فيه بإثبات الألف، مع أنه لو قرئ بحذف الألف في هذا الموضع لكان ذلك سائغاً لغة ومعنى، ولكن لم يقرأ فيه بالحذف؛ لعدم ثبوت الرواية فيه بالحذف.

وأما موضع سورة «الناس»: فقد اتفقوا على قراءتها فيه بحذف الألف، مع أنه لو قرئ بإثبات الألف في هذا الموضع لكان ذلك سائغاً لغة ومعنى، ولكن لم يقرأ فيه بالإثبات؛ لعدم ثبوت النقل فيه بالإثبات فلو كانت القراءات بالرأى أو الاختيار والاجتهاد لا بالتوقيف والتلقى، وكان تنوع القراءات تابعاً للرسم - لم يكن اختلاف القراء مقصوراً على موضع الفاتحة، بل كان يتناول الموضعين الآخرين، ولكنهم اختلفوا في موضع «الفاتحة»، واتفقوا في موضعي «آل عمران» و«الناس» فدل هذا على أن القراءات لم تكن بالاجتهاد والاختيار، ولم يكن تنوعها تابعاً للخط وللرسم، وإنما هو تابع للسند والرواية والنقل.

ثانياً : ورد لفظ «غشاوة» في موضعين في القرآن الكريم: الأول: في «سورة البقرة»، في قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ أُنُوسٍ غَشَوَةٌ﴾ [البقرة: ٧]

والثاني : في سورة الجاثية: في قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوْنَهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْرٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَغَلَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غَشَوَةٌ﴾ [الجاثية: ٢٣].

وهو مرسوم في جميع المصاحف العثمانية بحذف الألف بعد الشين في الموضعين معاً، ومع ذلك اتفق القراء على قراءته في موضع «البقرة» بكسر الغين وفتح الشين وإثبات ألف بعدها، واختلفوا في قراءته في موضع «الجاثية»، فقرأه بعضهم بكسر الغين وفتح الشين وألف بعدها، وقرأه بعضهم بفتح الغين وسكون الشين مع حذف الألف، ولو قرئ موضع «البقرة» بفتح الغين وسكون الشين لكان ذلك صحيحاً لغة ومعنى، ولكن لم يقرأ أحد بهذه القراءة في هذا الموضع؛ لعدم ثبوتها فيه، وهذا يدل، على أن القراءة، إنما تؤخذ بالمشافهة والسماع، ولا تؤخذ من خط المصحف ورسمه.

ثالثاً : كلمة «الصاعقة»: ذكرت هذه الكلمة معرفة ومنكرة في القرآن الكريم في خمسة مواضع:

الأول : فى سورة البقرة فى قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَثُوسَ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّيْقَةُ وَأَنْتُمْ نَنْظُرُونَ﴾ [البقرة : ٥٥].

الثانى : فى سورة «النساء» فى قوله تعالى : ﴿فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْقَةُ بِأَعْيُنِهِمْ﴾ [النساء : ١٥٣].

الثالث والرابع : فى سورة «فصلت» : فى قوله : ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَيْقَةً مِّثْلَ صَيْقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾ [فصلت : ١٣].

الخامس : فى سورة «الذاريات» فى قوله تعالى : ﴿فَعَتَرْنَا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْقَةُ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾ [الذاريات : ٤٤].

وهذه الكلمة مرسومة فى جميع المصاحف العثمانية فى المواضع الخمسة بدون الألف بعد الصاد، ولكن القراء أجمعوا على قرائتها فى المواضع الأربعة الأولى بإثبات الألف بعد الصاد مع كسر العين، واختلفوا فى الموضع الخامس : فقرأه بعضهم بإثبات الألف بعد الصاد مع كسر العين، وقرأه بعضهم بحذف الألف مع سكون العين. ومعنى القراءتين واحد، فلو كان تنوع القراءات تابعا للرسم لاختلف القراء فى المواضع الأربعة، كما اختلفوا فى الموضع الخامس، ولكنهم اتفقوا فى المواضع الأربعة، واختلفوا فى الخامس فكان ذلك دليلا على أن العمدة فى ثبوت القراءات التوقيف والرواية لا الرسم والكتابة.

رابعا : «سخرىا» ذكر هذا اللفظ فى القرآن الكريم فى ثلاثة مواضع :

الأول : ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سَخِرِيًّا﴾ [المؤمنون : ١١٠]

الثانى : ﴿أَتَّخَذْتَهُمْ سَخِرِيًّا﴾ [ص : ٦٣]

الثالث : ﴿لِيَسْخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سَخِرِيًّا﴾ [الزخرف : ٣٢]

وقد اختلف القراء فى الموضعين الأول والثانى : فقرأهما بعضهم بضم السين، وقرأهما بعضهم بكسرها، واتفقوا على قراءة الموضع الثالث بضم السين. والضم والكسر لغتان، ومعناها واحد، والمصاحف العثمانية مجردة من النقط والشكل، فلو كانت القراءات ناشئة من رسم المصاحف لاختلف القراء فى الموضع الثالث، كما اختلفوا فى الأول والثانى، لكنهم اتفقوا فى الموضع الثالث، فكان ذلك دليلا على أن القراءات لم تنشأ عن خط المصاحف ورسمها، وإنما نشأت عن التوقيف والسمع.

خامساً: ورد لفظ: «ضراً» في القرآن الكريم في المواضع الآتية:

الأول: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٨].

الثاني: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [يونس: ٤٩].

الثالث: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [طه: ٨٩].

الرابع: ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [الفرقان: ٣].

الخامس: ﴿إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا﴾ [الفتح: ١١].

وقد اتفق القراء على قراءة هذا اللفظ في المواضع الأربعة الأولى بفتح الضاد، واختلفوا في الموضع الخامس: فقرأه بعضهم بفتح الضاد، وبعضهم بضمها. والفتح والضم لغتان بمعنى واحد وهو الضرر مقابل النفع؛ وهذا من جملة الأدلة على أن القراءات ليست بالاختيار والاجتهاد، وإنما هي بالتوقيف واتباع الإسناد.

سادساً: كلمة «نسقى» وردت في القرآن الكريم في أربعة مواضع:

الأول: في «النحل»، في قوله تعالى: ﴿شَقِيقِكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَّأً خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ﴾ [النحل: ٦٦].

الثاني: في سورة «المؤمنين» في قوله تعالى: ﴿شَقِيقِكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُّرٌ فِيهَا مَنفَعٌ كَثِيرٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢١].

الثالث: في سورة «الفرقان» في قوله تعالى: ﴿لِنُخْصِيَ بِهِ بَلَدَهُ مَيْتًا وَشَقِيقَهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَمًا وَنَاسِيًّا كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ٤٩].

الرابع: في سورة «القصص» في قوله تعالى: ﴿قَالَتَا لَا شَقِيَّ حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص: ٢٣].

وقد اختلف القراء في «نسقيكم» في موضعي «النحل» و«المؤمنين»: فمنهم من قرأهما بالنون المضمومة، ومنهم من قرأهما بالنون المفتوحة، ومنهم من قرأهما بالتاء المثناة الفوقية المفتوحة؛ واتفقوا على قراءة «نسقيه» في الفرقان بالنون المضمومة، مع أن رسم هذه الكلمة في المصحف - لكونه غير منقوط ولا مشكول - يحتمل فيها القراءات الثلاث؛ كما احتملها في الموضعين المذكورين، ولكن قراءة هذه الكلمة في هذا الموضع بالتاء المفتوحة لا تلائم نظم الآية، ولا تتفق مع معناها وسياقها؛ فلم يقرأ بها أحد. وقراءتها بالنون المفتوحة - وإن كانت اللغة تسيغها ومعنى الآية لا ينبو عنها - لم تنقل عن رسول الله ﷺ فلم

يقرأ بها أحد أيضًا. كما اتفقوا على قراءة: ﴿قَالَتَا لَا نَسْقِي﴾ في سورة القصص بفتح النون وإن كانت اللغة تجيز ضمها؛ فدل ذلك على أن القراءات بالسمع والاتباع لا بالاجتهاد والابتداع.

سابعاً : «كرها» ذكر هذا اللفظ في القرآن في ستة مواضع :

الأول : ﴿وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [آل عمران: ٨٣].

الثاني : ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا﴾ [النساء: ١٩].

الثالث : ﴿قُلْ أَتَفْقَهُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُفْعَلَ مِنْكُمْ﴾ [التوبة: ٥٣].

الرابع : ﴿وَلِلَّهِ تَسَعَّدَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [الرعد: ١٥].

الخامس : ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [فصلت: ١١].

السادس : ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّ كُرْهًا﴾ [الأحقاف: ١٥].

وقد اختلف القراء في الموضع الثاني والثالث والسادس : فمنهم من قرأ بضم الكاف، ومنهم من قرأ بفتحها. والضم والفتح لغتان بمعنى واحد. واتفقوا على القراءة بفتح الكاف في الموضع الأول والرابع والخامس. وتجريد المصاحف من شكل الحروف يجعل هذه المواضع الثلاثة محتملة لقراءة الضم والفتح أيضًا ، ولكن لم يقرأ بالضم قارئ في أى موضع من هذه المواضع الثلاثة. فلو كان اختلاف القراءات نتيجة لخلو المصاحف من الشكل لاختلف القراء في هذه المواضع كما اختلفوا في المواضع الثلاثة في «النساء» و«التوبة» و«الأحقاف»، لكنهم اتفقوا في هذه المواضع واختلفوا في تلك؛ فحينئذ لا يكون لخلو المصاحف من الشكل دخل ما في اختلاف القراءات.

ثامناً : «فعميت» ورد هذا اللفظ في القرآن في موضعين :

الأول : ﴿فَعَمِيَّتَ عَلَيْكَوُكُورُهَا وَأَنْتَ لَهَا كَرِهُونَ﴾ [هود: ٢٨].

الثاني : ﴿فَعَمِيَّتَ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَسْأَلُونَ﴾ [القصص: ٦٦]

وقد اختلف القراء في موضع هود. فقرأه بعضهم بضم العين وتخفيف الميم المكسورة، وقرأه بعضهم بفتح العين وتخفيف الميم المكسورة.

أما موضع القصص : فاتفقوا على قراءته بفتح العين وتخفيف الميم. فلو كان منشأ اختلاف القراءات تجريد المصاحف من الحركات لوقع اختلافهم في

الموضعين معاً، أما وقد اختلفوا فى موضع واتفقوا فى آخر؛ فلا يكون منشأ الاختلاف ما ذكر، وإنما منشؤه النقل والرواية والسماع.

تاسعا: «حزن» وقع هذا اللفظ منكراً ومعرفاً فى القرآن الكريم فى خمسة مواضع:

الأول: ﴿وَأَعْيَبْنَاهُمْ نَفِيسٌ مِنَ الدَّمَعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾ [التوبة: ٩٢].

الثانى: ﴿وَأَبْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزَنِ فَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [يوسف: ٨٤].

الثالث: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَشْكُوا بَنِي وَحُزْنٍ إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦].

الرابع: ﴿فَالْقِطْعَةُ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصاص: ٨].

الخامس: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ﴾ [فاطر: ٣٤].

وهذا اللفظ - سواء أكان منكراً أم معرفاً - فيه لغتان بمعنى واحد: ضم الحاء وسكون الزاى، وفتح الحاء والزاى، ولكن القراء اختلفوا فى موضع «القصاص» خاصة: فقرأه بعضهم بضم الحاء وسكون الزاى، وقرأه بعضهم بفتح الحاء والزاى، واتفقوا على قراءة الموضع الأول والخامس - «التوبة» و«فاطر» - بفتح الحرفين، وعلى قراءة موضعى «يوسف» بضم الحاء وسكون الزاى؛ وهذا من أبين الأدلة على أن الاعتماد فى القراءات على الرواية والنقل لا على الخط والرسم.

عاشراً: اختلف القراء فى قراءة لفظ «الرشد»، فى قوله تعالى فى سورة «الأعراف»: ﴿وَأَن يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٦] وفى قراءة لفظ: (رَشَدًا) فى قوله تعالى فى سورة الكهف: ﴿هَلْ أَتَيْكَ عَلَىٰ أَن تُعَلِّمَ مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف: ٦٦].

وخلاف القراء فى هذين اللفظين دائر بين ضم الراء وسكون الشين، وفتح الراء والشين، وهما لغتان فى هذا اللفظ؛ كالبخل بضم الباء وسكون الخاء، وبفتحهما، والحزن بضم الحاء وسكون الزاى، وبفتحهما، والسقم بضم السين وسكون القاف وبفتحهما. واتفق القراء على قراءة لفظ رَشَدًا فى: ﴿وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ١٠] وفى ﴿لَأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ٢٤] وفى ﴿أَمَرَ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ وفى ﴿فَأَوَّلِيكَ تَحْرُورًا رَشَدًا﴾ وفى ﴿قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾ [الجن: الآيات: ١٠، ١٤، ٢١].

اتفقوا على قراءة هذا اللفظ فى المواضع المذكورة: بفتح الراء والشين .
كما اتفقوا على قراءة: ﴿يَهْدَى إِلَى الرُّشْدِ﴾ [الجن: ٢] من سورة الجن بضم الراء
وسكون الشين وهذا اللفظ فى جميع المواضع المذكورة المختلف فيها والمتفق
عليها معناه واحد وهو الحق والخير والصلاح والصواب .

فلو كان اختلاف القراءات وليد خُلُوِّ المصاحف من ضبط الحروف بالحركات
والسكنات - لقرئ هذا اللفظ فى جميع مواقعه بقراءتين؛ إذ إن اللغة تجيز كلتا
القراءتين ومعنى اللفظ لا يختلف عليهما .

أما وقد اتفق القراء على قراءته بوجه واحد فى بعض المواضع، واختلفوا فى
قراءته فى بعض المواضع فقرءوه بوجهين - : فلا يكون ذلك راجعاً إلا إلى اتفاق
النقل فى المواضع المتفق عليها واختلافه فى المواضع المختلف فيها، وليس لرسم
المصاحف دخل فى هذا ألبة .

حادى عشر: اختلف القراء فى قراءة كلمة: «ينفخ» فى قوله تعالى ، فى سورة
«طه»: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ [طه: ١٠٢] فقرأها بعضهم بياء
تحتية مضمومة مع فتح الفاء على البناء للمفعول، وقرأها بعضهم: بالنون المفتوحة
مع ضم الفاء على البناء للفاعل .

واتفقوا على قراءة هذه الكلمة: «ينفخ» بضم الياء وفتح الفاء فى قوله تعالى فى
سورة «النمل»: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَمَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ
اللَّهُ﴾ [النمل: ٨٧] .

وفى قوله تعالى فى سورة «النبأ»: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَنَأْتُونَ أَفْوَاجًا﴾ [النبأ: ١٨] .
مع أن سياق الآيتين المذكورتين لا يأبى القراءة بالنون فيهما .

أما آية «النمل»: فقراءتها بالنون تتسق مع أسلوب الآيات قبلها؛ اقرأ إن شئت من
قوله تعالى: ﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا
لَا يُؤْمِنُونَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النمل: ٨٢ : ٨٦]
وتدبر هذه الكلمات: أخرجنا، نحشر، بآياتنا، إنا جعلنا .

وأما آية «النبأ»: فقراءتها بالنون تلائم أسلوب الآيات قبلها: ﴿وَحَلَقْنَاهُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلْنَا
نَوْمَكُمْ سُبَاتًا وَجَعَلْنَا لَيْلًا لِّأَسَا وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا وَجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَّاجًا
وَأَنزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجًا لِّنُخْرِجَ بِهِ حَبًّا وَنَبَاتًا وَجَنَّاتٍ أَلْفَافًا﴾ [النبأ من ٨ : ١٦] . ومع

هذا لم يقرأ أحد من الأئمة بالنون فى آية من هاتين الآيتين؛ فدل هذا على أن القراءات إنما تثبت بالتلقى والتوقيف لا بالاجتهاد والاختيار.

ثانى عشر: اختلف القراء فى قراءة لفظ «مدخلًا» فى قوله تعالى فى سورة النساء: ﴿وَلَدْخَلَكُمْ مُدْخَلَ كَرِيمًا﴾ [النساء: ٣١] وفى قوله تعالى فى سورة الحج: ﴿لِيَدْخُلْنَهُمْ مُدْخَلَ رِضْوَانٍ﴾ [الحج: ٥٩]، فقرأه بعضهم بضم الميم، وقرأه بعضهم بفتحها، واتفقوا على قراءة لفظ «مُدْخَل» فى قوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ ادْخُلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾ [الإسراء: ٨٠] فى سورة الإسراء بضم الميم، واللغة تجيز فى هذا الموضع؛ فتح الميم، كما تجيزه فى الموضعين المذكورين، ولكن لم يقرأ قارئ فى هذا الموضع بفتح الميم، فلو كان مرجع القراءات رسم المصحف لقرى هذا اللفظ فى هذا الموضع بقراءتين ضم الميم وفتحها كما قرئ لفظ «مدخلا» فى الموضعين السابقين، ولكن لم يرد فتح الميم عن النبى ﷺ فى هذا الموضع؛ فاتفق القراء على ضمها فيه: إذن يكون مرجع القراءات النقل لا الرسم.

ثالث عشر: اختلف القراء فى قراءة لفظ: «تخرجون» فى سورة «الأعراف» فى قوله تعالى: ﴿قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾ [الأعراف: ٢٥]، وفى الموضع الأول من سورة «الروم» وهو: ﴿وَيُخْرِجُ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ [الروم: ١٩] وفى سورة «الزخرف» فى قوله تعالى: ﴿فَأَنْشَرْنَا بِوَيْلَةٍ كَذَلِكَ تَخْرُجُونَ﴾ [الزخرف: ١١] وفى سورة «البجائية» فى قوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا وَلَا هُمْ يُسْعَوُونَ﴾ [البجائية: ٣٥] اختلف القراء فى هذه المواضع: فمنهم من قرأ بضم الحرف الأول منها وفتح الحرف الثالث على البناء للمفعول، ومنهم من قرأ بفتح الأول وضم الثالث على البناء للفاعل واتفقوا على قراءة الموضع الثانى من سورة «الروم» وهو: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتَرْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥]، بفتح التاء وضم الراء على البناء للفاعل، ولا شك أن خلو المصاحف من شكل الحروف يجعل هذا الموضع محتملا للقراءتين الثابتتين فى المواضع السابقة، واللغة تجيز قراءته بالبناء للمفعول، ولم تأت بها رواية، ولم يثبت بها سند؛ فلم يقرأ بها أحد؛ وهذا أيضًا من البراهين على أن مصدر القراءات وتنوعها إنما هو التوقف والتلقين، والأخذ والسماع، ولا دخل لخلو المصاحف من الشكل فى هذا ألبة.

رابع عشر: ثبت أن الإمام نافعا قرأ لفظ «يحزن» فى القرآن الكريم - كيف ورد -

بضم الياء وكسر الزاى نحو: ﴿فَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يس: ٧٦] ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣] ﴿لَيَحْزُنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [المجادلة: ١٠]، إلا قوله تعالى فى سورة «الأنبياء»: ﴿لَا يَحْزَنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣] فقرأه بفتح الياء وضم الزاى، وثبت: أن الإمام أبا جعفر قرأ هذا اللفظ فى جميع مواضعه بفتح الياء وضم الزاى إلا موضع «الأنبياء» فقرأه بضم الياء وكسر الزاى، وكلا الإمامين مقتف للآخر متبع للرواية.

فلو صح أن منشأ القراءات تجريد المصاحف من شكل الحروف وحركاتها لكانت هاتان القراءتان فى كل موضع، واللغة تجيز كلتا القراءتين.

وفى القرآن الكريم كلمات أخرى غير معجمة ولا مشكولة، ورسمها كذلك يجعلها محتملة لقراءات متعددة، واللغة العربية تجيز فيها هذه القراءات، ومع ذلك لم يختلف فيها القراء، بل انفقوا على قراءتها بقراءة واحدة؛ لأنه لم يرد فيها بالسند القوى، والأثر الثابت والنقل الموثق، إلا هذه القراءة، وأما غيرها من القراءات التى يحتملها الرسم فليس له سند يعتمد عليه، وأصل يرد إليه؛ فلم يقرأ به أحد، ومن أمثلة ذلك:

أولاً: «خطف يخطف» جاء فى لغة العرب: أن فيها لغتين، خَطَفَ يَخْطِفُ - من باب عَلِمَ يَعْلَمُ وَخَطَفَ يَخْطِفُ من باب عَمَدَ يَعْمُدُ، ولكن القراء أجمعوا على قراءتها بكسر الطاء فى الماضى، وفتحها فى المضارع.

ثانياً: «مكث» فى قوله تعالى فى سورة «الإسراء»: ﴿وَقَرَأْنَا لَهُ فَرَقَهُ لِنَقْرَأُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مَكْثٍ﴾ [الإسراء: ١٠٦] -: اللغة تجيز فيها تثليث الميم، ورسمها يحتمل الأوجه الثلاثة، لكن القراء أجمعوا على قراءتها بضم الميم، فلو كانت القراءات بالرأى والاختيار، وكان خلو الكلمات من الشكل سبباً فى اختلاف القراءات وتنوعها - لاختلف القراء فى قراءة الكلمات السابقة، فكان منهم من يقرأ «خطف يخطف» من باب علم، ومنهم من يقرأها من باب ضرب، وكان منهم من يقرأ «على مكث» بضم الميم، ومنهم من يقرأ بفتحها، ومنهم من يقرأ بكسرها، ولكن القراء أجمعوا على قراءة خَطَفَ - بالكسر - يَخْطِفُ بالفتح، وعلى قراءة «على مكث» بالضم؛ فحينئذ لا تكون القراءات بالرأى والاختيار، ولا بالهوى والاجتهاد، ولا يكون تجرد المصاحف من الشكل سبباً فى تنوع القراءات واختلافها، إنما سبب التنوع

والاختلاف، الروايات الصحيحة، والأسانيد الموصولة؛ والنقول الصريحة، والتوقيف، والتلقى، والسماع.

ثالثاً : «بزعمهم» فى سورة «الأنعام» فى قوله تعالى : ﴿وَقَالُوا هَذِهِ أَفْعَدُّ وَحَرْتُ حِجْرٌ لَا يَطْعُمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَاءُ بِزَعْمِهِمْ﴾ [الأنعام : ١٣٨] - : تجيز لغة العرب فى هذه الكلمة تثليث الميم، ولكن لم يقرأ : بفتحها أو ضمها.

رابعاً : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء : ١١] فى سورة «النساء» : تجيز اللغة فى «يوصيكم» فتح الواو وتشديد الصاد من التوصية، كما تجيز سكون الواو وتخفيف الصاد من الإيضاء، وقد جاءت اللغتان فى القرآن الكريم فى قوله تعالى : ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ﴾ [البقرة : ١٣٢] فى سورة «البقرة» قرئ بواوين مفتوحتين مع تشديد الصاد، وقرئ بواوين : الأولى مفتوحة، والثانية ساكنة، وبينهما همزة مفتوحة، مع تخفيف الصاد.

وفى قوله تعالى : ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوسٍ جَنَفًا أَوْ إِيْمًا فَاصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْرَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة : ١٨٢] فى سورة «البقرة»، قرئ بفتح الواو وتشديد الصاد، من التوصية وقرئ : بسكون الواو وتخفيف الصاد، من الإيضاء، ومع أن التشديد والتخفيف لغتان ذكرتا فى الآيتين المذكورتين لم يقرأ قوله تعالى فى سورة «النساء» : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء : ١١] إلا بسكون الواو وتخفيف الصاد، من الإيضاء، وهذا كله يدل على أن القراءات إنما تثبت بالسند والآثار، لا بالكتابة والاختيار^(١).

* دعاوى بعض المفكرين العرب فى هذا المجال :

أولاً : طه حسين وعزو القراءات إلى القراء من القبائل :

لقد عزا د/ طه حسين فى كتابه «فى الأدب الجاهلى» القراءات القرآنية إلى القراء من القبائل، حيث يقول :

«إن القرآن الذى تلى بلغة واحدة ولهجة واحدة هى لغة قريش ولهجتها - لم يكد يتناوله القراء من القبائل المختلفة، حتى كثرت قراءاته، وتعددت اللهجات فيه، وتباينت تبايناً كثيراً، جدَّ القراء والعلماء المتأخرون فى ضبطه، وتحقيقه، فأقاموا له علماً، أو علوماً خاصة».

(١) ينظر : بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (٨١-٨٥).

فهو يرى: أن القراءات ليس سببها أن القرآن هكذا أنزل، أو هكذا أذن الله في أن يقرأ، أو هكذا قرأه النبي ﷺ.

* الرد على طه حسين:

(أ) وهو رأى يقتضى الشك في أن تكون قراءتنا هي نفس قراءة النبي ﷺ، وإذا كان النبي ﷺ طبقاً لهذا رأى - لم يقرأ إلا بقراءة واحدة، ولم يجز القراءة بغيرها، فهل قراءته هذه، هي التي قرأ بها - فيما بعد - نافع، وراويه الأشهران؟ أم هل هي قراءة ابن كثير، وراويه المختارين؟ ومن من القراء العشرة ورواتهم، الذين اعتمدهم المسلمون، قرأ بهذه القراءة الواحدة؟

(ب) وإذا سلمنا - جدلاً فقط - بأن اختلاف الإظهار والإدغام، والروم والإشمام، والتفخيم والترقيق، والمد والقصر، والإمالة والفتح، والتحقيق والتسهيل، والإبدال والنقل، مما يعبر عنه بالأصول. إذا سلمنا - جدلاً - بأن الوحي لم ينزل بهذا، فماذا نقول في اختلاف ضبط الحركات، سواء أكانت حركات بنية أم حركات إعراب؟ هل نقول: إن اختلاف اللهجات هو سبب اختلاف القراء في مثل نصب «الطير» في الآية: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا يَجَالُ أَوِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ [سبأ: ١٠]، ورفعها؟

وماذا نقول في اختلافات في القراءة التي تقع في حروف الكلمات، دون إعرابها، مما يغير معناها ولا يغير صورتها؛ نحو قوله: ﴿كَيْفَ نُنشِرُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] و (نشرها) بالراء، ومثل: ﴿إِنْ جَاءَكُمُ فَاسِقٌ بِنَاءٍ فَتَمَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦] و ﴿فَتَشْتَبُوا﴾، و ﴿تَبَلَّوْا﴾ [يونس: من الآية ٣٠] «وتتلو»، و ﴿نُنَجِّكَ بِبَدْنِكَ﴾ [يونس: ٩٢] وننحيك، وقوله: ﴿وَعَلَوْا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا﴾ [يوسف: ١١٠] بالتشديد والتخفيف، وقوله: ﴿وَإِنْ كَانَتْ مَكْرُهُمْ لِنُزُولِ مِنْهُ الْجِبَالِ﴾ [إبراهيم: ٤٦] بفتح اللام الأولى ورفع الأخرى، وبكسر الأولى وفتح الثانية، وقوله: ﴿لَقَدْ عَلِمْتُمُ﴾ [الأنبياء: ٦٥] بضم التاء وفتحها. فهل تنشأ مثل هذه الاختلافات عن تعدد اللهجات وتباينها؟!

(ج) والقوانين الطبيعية العامة التي تجعل اللغة تتجه في تطورها الصوتي عند كل جماعة من الجماعات الناطقة بها وجهة خاصة، والتي كانت على عهد نزول القرآن

قد أحدثت اختلاف اللهجات بين القبائل العربية - هذه القوانين ما انفكت تعمل عملها في اللغات الإنسانية، فهي - في اللغة العربية - ما برحت تولد اللهجات المتباينة بين الناطقين بها، وهو تباين نلمسه جيداً في عامية مصر، وعامية نجد والحجاز، وعامية العراق، وعامية اليمن، وعامية المغرب.

وإذا كان تعدد اللهجات سوغ قديماً لقراء القبائل المختلفة أن يكثروا من قراءات القرآن بما يوافق لهجاتهم، وأن يدعوا هذه اللهجات تتعدد في القرآن، وهذا كله من تلقاء أنفسهم، وليس بتوجيه من النبي ﷺ - فإنه لا حرج إذن - في ظل المذهب الظاهر الفساد - من أن تمضي قراءات القرآن في الكثرة، ولهجاته في التعدد، فمثلاً: لا حرج - في ظل هذا المذهب - وقد تحولت الثاء إلى تاء، وأحياناً إلى سين في بعض المناطق العربية، وتحولت القاف إلى جيم غير معطشة في بعض هذه المناطق، وإلى همزة في مناطق أخرى، وتحولت الذال إلى زاي، وتضاءلت أصوات اللين الطويلة حتى كادت تنقرض... لا حرج من أن يقرأ القارئ: «إن الله لا يظلم مثقال - أو مسأل أو مسجال - ذرة» بدلاً من قوله عز من قائل: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء: ٤٠]، ويقرأ: «فإن لم يكن له ولد، وورسه أبواه فلا ممة السلس»، ويقرأ: «فإن كانوا أكسر من ذلك فهم شركة في السلس»؛ بدلاً من قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ وَوَرِثَتُهُ أَبَوَاهُ فَلَا تُمِرُّهُ الثَّلَاثُ﴾، وقوله: ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ﴾ [النساء: ١١، ١٢] ويقرأ: فإن أعرضوا «فجل» أو «فأول» «أنزرتكم صعاة أو «صعجة» مثل - صعاة - أو - صعجة - عاد وسمود» بدلاً من قوله سبحانه: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾ [فصلت: ١٣].

ومن أسهل السهل أن نورد من هذا القبيل مئات من الأمثلة أو ألوفها، ولكننا نجترئ بما ذكرنا؛ لكفايته في إثبات أن ترك القرآن للناس يقرءونه، بما يشتهون من قراءات، وما يؤثرون من لهجات - كما ظن طه حسين - هو في كلمة موجزة؛ إلغاء للقرآن.

(ب) تشككه في تواتر القراءات السبع:

ولطه حسين - في شأن القراءات - رأى ثان، فهو يقول:

«وهنا وقفة لا بد منها، ذلك: أن قومًا من رجال الدين فهموا أن هذه القراءات السبع متواترة عن النبي ﷺ، نزل بها جبريل على قلبه، فمكرها كافر من غير شك ولا ريبة، ولم يوفقوا إلى دليل يستدلون به على ما يقولون سوى ما روى في الصحيح من قوله ﷺ: «أُنزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ».

ويمضى فيقول:

«والحق: أن ليست هذه القراءات السبع من الوحي في قليل ولا كثير، وليس منكرها كافرًا ولا فاسقًا ولا مغتمزًا في دينه، وإنما هي قراءات مصدرها اللهجات واختلافها... للناس أن يجادلوا فيها، وأن ينكروا بعضها، ويقبلوا بعضها... وقد جادلوا فيها بالفعل وتماروا، وخطأ فيها بعضهم بعضًا، ولم نعرف أن أحدًا من المسلمين كفر أحدًا لشيء من هذا... إلخ».

(ج) متابعته لنولده وردنا عليهما:

وطه حسين - في ارتيابه في الأحاديث الصحيحة - إنما يتابع غالبًا - ولو لم يصرح - تيودور نولده صاحب كتاب: «تاريخ القرآن» الذي سبق إلى مثل هذا الارتياب في أكثر ما يتعلق بتاريخ القرآن من الروايات والأحاديث وأقوال المفسرين. ولسنا مع طه حسين، ولا مع نولده، في عدم الاعتداد بالسنة الصحيحة، في الاستدلال على قرآنية القراءات، فالحديث النبوي - إذا صح - هو عند المسلمين حجتهم القاطعة بعد القرآن.

ومع هذا، فنحن نناقش تلك الدعاوى أيضًا من غير طريق السنة:

١ - إنه ما دام أمر القراءات - بحسب قول طه حسين - أمرًا تجوز فيه المجادلة والإنكار والقبول والرفض - فإن من المنطق: أن تجوز فيه الإضافة والاستحداث، ولماذا لا يقرأ كل مسلم القرآن بلهجته الخاصة، على النمط الذي أشرنا إليه، في الفقرات السابقة؟. ولماذا لا يقرأ أبناء البلاد الآسيوية والإفريقية القرآن بلهجاتهم؟. ولماذا لا يقرأ المسلمون؛ الأمريكي، والأوربي، والأسترالي، كل منهم بلهجته؟ هذه نتيجة خاطئة لمقدمة خاطئة. وقد سقنا الشواهد آنفًا، على أن البشر إذ يدخلون اللهجات من عندهم، في القرآن، يلغونه إلغاء، فضلًا عن أن يبدلوه تبديلاً.

٢ - ثم إنه يلزم من قرآنية القراءات: أن يكون روايتها وعلماءؤها - منذ فجر الإسلام - جهلة وحمقى، أو كذابين ومجتريين، لا يراعون لكتابهم الأكبر حرمة، بل يتواطئون ضده، على مدى الأزمان، بأعدادهم التي لا تحصى، ويلزم أيضًا: أن تكون الأمة منذ عهد النبي ﷺ إلى يومنا هذا، تابعت أناسًا فيما جاءوا به من عند أنفسهم، ولم يتابعوا كلام السماء.

٣ - فأما قول طه حسين: إنه «لم يعرف أن أحدًا من المسلمين كفر أحدًا لشيء من المجادلة في القراءات، وإنكار بعضها، وقبول بعضها»:- فيردّه الكثير مما جاء في كتب علوم القرآن، وكتب السنة والتاريخ والتراجم والأدب:

(أ) في لفظ لعمر بن العاص، في حديث الأحرف السبعة التي نزل القرآن عليها: «فَأَيُّ ذَلِكَ قَرَأْتُمْ فَقَدْ أَصَبْتُمْ، وَلَا تَمَارَوْا فِيهِ؛ فَإِنَّ الْمِرَاءَ فِيهِ كُفْرٌ»، رواه - أو روى مثله - أحمد، وأبو عبيد، والطبري، والطبراني، وابن حبان، والحاكم.

(ب) ويقول القاضي عياض: «واعلم أن من استخف بالقرآن أو المصحف أو بشيء منه أو سبهما، أو جحده، أو حرقًا منه، أو آية... أو شكًا في شيء من ذلك - فهو كافر عند أهل العلم بإجماع».

(ج) ويروى عياض ما قاله أبو عثمان الحداد من أن جميع من يتحلل التوحيد متفقون على أن الجحد لحرف من التنزيل كفر.

(د) وكان أبو العالية أحد أئمة القراءات إذا قرأ عنده رجل - أي: بقراءة لم يعرفها - لم يقل له: ليس كما قرأت، ويقول: «أما أنا فأقرأ كذا»؛ وهذا - كما يقول على القارى -: «من كمال احتياطة في تورعه».

ويقول على القارى: «فبلغ ذلك القول من أبى العالية إبراهيم النخعى التيمى؛ فقال أراه - بضم الهمزة - أى أظنه سمع أن من كفر بحرف منه، فقد كفر به كله؛ لأن الكفر ببعضه يؤذن بالكفر ب كله، بخلاف الإيمان ببعضه؛ فإنه لا يقوم مقام الإيمان ب كله».

(هـ) ويقول الطحاوى: «إن من كفر بحرف منه - فيما خلا روايات الأحاد - كان كافرًا حلال الدم إن لم يرجع إلى ما عليه الجماعة».

(و) وقد أصدر شيخ الشافعية: أبو الحسن على بن عبد الكافى - فى هذا الشأن - فتوى يقول فيها: «القراءات السبع التي اقتصر عليها الشاطبى، والثلاث التي هي

قراءة أبى جعفر، وقراءة يعقوب، وقراءة خلف - متواترة، معلومة من الدين بالضرورة؛ وكل حرف انفرد به واحد من العشرة معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله ﷺ لا يكابر فى شيء من ذلك إلا جاهل. وليس تواتر شيء منها مقصوراً على من قرأ بالروايات، بل هى متواترة عند كل مسلم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله، ولو كان - مع ذلك - عامياً، جلفاً، لا يحفظ من القرآن حرفاً. ولهذا تقرير طويل، وبرهان عريض لا يسع هذه الورقة شرحه.

وحظ كل مسلم وحقه: أن يدين لله تعالى، ويجزم نفسه بأن ما ذكرناه متواتر، معلوم باليقين، لا تتطرق الظنون ولا الارتياح إلى شيء منه».

(ز) وعندما قرأ ابن شنبوذ وابن مقسم العطار وغيرهما بشواذ من القراءات غضب المسلمون، وأزروا بهم على تفاصيل معروفة فى الدراسات القرآنية.

(ح) هذا، والمسلمون لا يزالون ينكرون - مثل ما أنكر أولوهم - على الممارين فى قرآنية القراءات المتواترة وغير الشاذة. وقد وضع الشيخ خلف الحسينى الحداد كتاباً فى هذا أسماء: «السيوف الساحقة فى الرد على منكرى القراءات من الزنادقة».

(ط) والذين روى القراءات هم الصحابة الذين تلقوا القرآن عن النبى ﷺ، فهم بهاتين الصفتين: الصحبة، والتلقى عن النبى ﷺ من أصحاب الاختصاص فى ذلك الشأن، وقولهم هو - منطقياً - الأجدر بالقبول؛ يقول عمر بن الخطاب فى أصحاب النبى ﷺ: «إنه سيأتى ناس يجادلونكم شبهات القرآن فخذوهم بالسنن؛ فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله».

(ى) والصحابة نقلوا الإسلام: عقائده وشرائعه، فلم يمار أحد فيما نقلوا، فلم نماريهم فى روايات القرآن الذى تقتضينا البدهة - الحكم بأنه ظفر منهم - قطعاً - بأدق دقة؟.

(ك) ولن يقال: إنه لا محل للخوف من مثل أقوال طه حسين، إذا كان الاختلاف الذى يعنيه هو الاختلاف فى الصورة والشكل لا فى المادة واللفظ، كما قال طه حسين نفسه؛ ذلك أن الاختلاف حتى فى الصورة، أو فى الشكل، يفضى إلى تغيير المعانى. وقد ترتب على مثل هذا الاختلاف فى الأحكام؛ كما حدث بالنسبة لكلمة ﴿لَمَسَّمُ﴾ [النساء: ٤٣]، من غير ألف بعد اللام مرة، وبألف بعد

اللام مرة أخرى، وكلمة ﴿يَطْهَرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] مرة بسكون الطاء المخففة وضم الهاء، ومرة أخرى بفتح الطاء مشدودة وتشديد الهاء مفتوحة، وكلمة: «ألا» بالتخفيف والتشديد فى آية:

﴿أَلَا تَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِى يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النمل: ٢٥].

وكلمة: «أمرنا» فى قوله تعالى:

﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا﴾ [الإسراء: ١٦].

بفتح الميم وتشديدها، ومع الفتح المخفف مرة أخرى، وهى فى الحالة الثانية بمعنى: جعلنا لهم إمرة وسلطاناً.

(ل) ويستوى عندنا فى الرفض أن يكون المقصود بالإنكار والنسبة إلى العباد هو الأحرف السبعة التى أنزل القرآن عليها، والتى كانت ضرورتها قد زالت عند الجمع العثماني، أو يكون المقصود هو القراءات السبع، أو العشر التى اختيرت فيما بعد عهد النبى ﷺ، وعرفت بأسماء مختارها، والتى تطابق رسم المصحف، فإن أصول الخلاف اليسير فى هذه القراءات الأخيرة ترجع - على الأغلب - إلى اختلاف الأحرف السبعة. وإن لهذا لتفاصيل عند العلماء.

(د) تأثر طه حسين فى بعض آرائه بالطبرى:

هذا، وطه حسين فى بعض آرائه تلك - ولو لم يصرح أيضًا - متأثر بابن جرير الطبرى؛ الذى يرى: أن الممارسة فى رفع حرف من القرآن وجره ونصبه، وتسكين حرف وتحريكه، ونقل حرف إلى آخر مع اتفاق الصورة - لا يوجب كفرًا^(١).

ثانياً: جواد على ودعوى تشابه رسم الكلمات:

وقد أرجع جواد على اختلاف القراءات إلى أسباب أهمها: «مسائل ظهرت بعد نزول الوحي، من خاصية القلم الذى دون به القرآن الكريم: فرسم أكثر حروف هذا القلم متشابه، والمميز فيها هو النقط، وقد ظهر النقط بعد نزول الوحي بأمدة، ثم إن هذا القلم كان خالياً فى بادئ أمره من الحركات، وخلو الكلم من الحركات يحدث مشكلات عديدة فى الضبط من حيث إخراج الكلمة - أى: كيفية النطق بها - ومن حيث مواقع الكلام فى الإعراب».

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (٨٦-٩٦).

وأحال جواد على إلى الشواهد التي أوردها جولد تسيهر في كتابه «المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن»، والتي يعدها الاثنان أمثلة للاختلاف الحادث من الخطأ، ومنها:

(أ) «تستكبرون» بالباء الموحدة، و «تستكثرون» بالثاء المثثة في الآية: ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيمَاهُمْ قَالُوا مَا أَغْنَىٰ عَنْكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأعراف: ٤٨].

(ب) «بشراً» أو «نشراً» في الآية:

﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [الأعراف: ٥٧].

(ج) «إياه» في الآية:

﴿وَمَا كَانَتْ آسِئْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤].

إذ وردت أيضاً «أباه» بالباء الموحدة.

ويرد على ذلك في نقاط محددة كالتالي:

(أ) رأيه هو رأى جولد تسيهر ونولده:

ورأى جواد على - ولو لم يصرح هو الآخر - هو رأى المستشرقين المعروفين جولد تسيهر ونولده الوارد ذكرهما آنفاً، فهما - فيما استفاض عنهما، وفيما أوردا في كتاباتهما- يريان أن القراءات نشأت بعد ظهور الشكل والنقط، أى: بعد انقضاء عهد الصحابة، وأن المرحلة الأولى لتفسير القرآن انقضت في إقامة النص.

وهذا نص كلام أحد هذين المستشرقين، وهو جولد تسيهر في هذا الشأن؛ لنرى أنه أصل كلام جواد على:

يقول جولد تسيهر:

«وترجع نشأة قسم كبير من هذه الاختلافات - يقصد في القراءات - إلى خصوصية الخط العربى الذى يقدم هيكله المرسوم مقادير صوتية مختلفة، تبعاً لاختلاف النقاط الموضوعة فوق هذا الهيكل أو تحته، وعدد تلك النقاط، بل كذلك فى حالة تساوى المقادير الصوتية يدعو اختلاف الحركات الذى لا يوجد فى الكتابة العربية الأصلية ما يحدده - إلى اختلاف مواقع الإعراب للكلمة، وبهذا إلى اختلاف دلالتها.

وإذن فاختلاف تحليلية هيكل الرسم بالنقط، واختلاف الحركات فى المحصول الموحد القالب من الحروف الصامتة - كانا هما السبب فى نشأة حركة اختلاف القراءات فى نص لم يكن منقوطاً أصلاً، أو لم تتحر الدقة فى نقطه أو تحريكه».

(ب) علماء المسلمين دفعوا هذا الرأى وحاجوا أصحابه منذ قديم:

وهذا الرأى الذى سنتنقضه الآن هو - على الحقيقة - أقدم حتى من دينكم المستشرقين: فعلماء المسلمين، منذ قديم، وعلى مدى الأجيال - وكما أوردنا قبلاً - يدفعون هذا الرأى، ويحاجون أصحابه، ويؤكدون أن ليس لأحد أن يقرأ برأيه المجرد، وأن القراءة سنة متبعة... إلخ.

وقديماً رأى ابن مقسم العطار جعل القراءة تابعة للرسم، دون الاعتماد الكامل على السند، فرد المسلمون - فى شدة - قراءته.

وقيل: إن بعض الرافضة يقرءون: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تُخِذُ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾

[الكهف: ٥١]

بفتح اللام وبالسكون على الياء (فى المضلين)، يعنون: الشيخين: أبا بكر وعمر، وظاهر أن الرسم - قبل استحداث الشكل - يحتمل هذه القراءة، ومع ذلك، كُفِّر أصحابها؛ لسبب أساسى، هو أن قراءتهم مخالفة للرواية الشفوية المتواترة. وعلماء المسلمين يقولون: إن إباحة القراءات لم تقع بالتشهى، وإنما هى بالسمع من النبى ﷺ.

وهم أيضاً يذكرون أن القراءات التى يقرأ بها - منذ الجمع العثمانى - إنما اختلفت القراء فيها؛ لأن أهل كل ناحية ثبتوا على ما كانوا تلقوه سماعاً من الصحابة، بشرط موافقة الخط، وتركوا ما يخالف الخط؛ امثالاً للجمع العثمانى الذى أجمع عليه المسلمون.

(ج) تفنيد هذا الرأى:

ولندع النصوص التى تفند فكرة أن القراءات نشأت بعد ظهور الشكل والنقط، مع تسليمنا بأهمية النصوص، ثم لنلق على هذه الفكرة نظرة موضوعية لنرى إلى أى مدى تستطيع الثبات:

(أ) إنه يبعد - منطقياً - أن يترك أمر القرآن - وهو ما هو بالنسبة للإسلام - إلى البشر يقرءونه بالاجتهاد لا بالتلقى؛ فتعرض نصوصه للاختلاف والتحريف.

وإذا كان أصحاب الأفكار من الناس - على مدى الزمن - يحرصون على التعبير عن أفكارهم بعباراتهم هم، ولا يدعون لغيرهم التصرف في هذه العبارات على أى نحو، فكيف يسوغ فى القرآن أن يترك للبشر قراءته بأوجه لم يتلقوها، أوجه هى من اختراعهم البشرى، وهى وليدة فهمهم الذاتى؟! هذا مع فارقين عظيمين جدًا.

أولهما: بغد ما بين الأفكار البشرية والقرآن الذى لا بد لأتباعه أن يؤمنوا بإعجازه وقداسته وخطر شأنه.

وثانيهما - ولله المثل الأعلى -: تقارب القدرات بين الإنسان صاحب الفكرة، والإنسان الآخر الذى قد يتصرف فى التعبير عنها. والله الذى ليس كمثله شىء غنى عن كل خلقه أن يشاركوه - على ما يدركون أو ما يحبون - فى تحديد ألفاظ وحيه. (ب) ولو جاز للناس أن يغيروا شيئاً من القرآن عما تلقوا من الرسول ﷺ، لأصبح بعض القرآن من كلامهم لا من كلام الله، وإذن لبطلت صفته الإعجازية التى يؤمن بها المسلمون، والتى طالما نوه هو بها، والتى لا تزال قائمة.

ويستوى فى إحداث التغيير أن يكون مما لا يتجاوز الصورة وطريقة الأداء وكيفية اللهجة، أو أن يكون ممتداً إلى الحروف، أو الكلمات أو الحركات. وكيف يجتهد مسلم فى هذا القرآن اجتهداً يؤدي إلى تبديل شىء منه، والتبديل لا يرغب فيه إلا كافر يعاديه الإسلام؟ كيف، ونبي الإسلام نفسه لا يملك أن يبدل من القرآن شيئاً، بل إن التبديل عنده أمر لو وقع لكان معصية عذابها هائل مخوف فى اليوم الآخر الخطير الشأن، فضلا عن الحياة الدنيا؟

﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا آتِ بِشُرَاهُ غَيْرَ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَآئِ نَفْسِي إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَّوْمٍ عَظِيمٍ . قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُمْ عَلَيْهِمْ وَلَا أَذْرَكُكُمْ بِهِ . فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [يونس: ١٥، ١٦].

﴿نَزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ . وَلَوْ نَفَقْنَا عَلَيْكَ بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ . لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ . ثُمَّ لَقَطْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ . فَمَا مِنْكُمْ مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِيزٌ﴾ [الحاقة: ٤٣ - ٤٧]

يقول الشافعى: «إنه لا ينسخ كتاب الله إلا كتابه، كما كان المبتدئ لفرضه فهو المزيل المثبت لما شاء منه جل ثناؤه، ولا يكون ذلك لأحد من خلقه».

(ج) والقرآن نفسه ندد بما وقع للكتب الدينية الأخرى من تحريف وتبديل، وعاب المحرفين والمبدلين: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦]، ﴿وَسَمُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾ [المائدة: ١٣]، ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾ [البقرة: ٧٥]، ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٢]، ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ﴾ [البقرة: ١٨١]، فكيف يدع المسلمون الذرائع، ليقع في القرآن نفس الذي عابه؟!

(د) والمسلمون - لسبب عقيدى : هو إيمانهم بالقرآن الذى فيه : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وفيه: ﴿وَإِنَّمَا لِكِتَابِ عَزِيزٍ . لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ [فصلت: ٤١ ، ٤٢] - لا يمكن عقلاً أن يكونوا قد سمحوا بأى تغيير من عندهم فى القرآن صغر هذا التغيير أو كبير .

(هـ) ثم هناك حقيقة هامة أغفلها ذلك الرأى، وهى أن المسلمين لم يعتمدوا فى نقل القرآن على خط المصاحف، وإنما اعتمدوا على حفظ القلوب والصدور، وقد عد ذلك من أشرف خصائصهم، وجاء فى صفتهم: «أناجيلهم فى صدورهم»، بخلاف أهل الكتاب الذين لا يحفظونه إلا فى الكتب، ولا يقرءونه كله إلا نظراً لا عن ظهر قلب. وروى السنة أن الله قال لنبيه: «إِنَّمَا بَعَثْتُكَ لِأَتْلِيكَ، وَأَتْلَى بِكَ، وَأَنْزَلْتُ عَلَيْكَ كِتَابًا لَا يَغْسِلُهُ الْمَاءُ، تَقْرَأُهُ نَائِمًا وَيَقْظَان . . .» إلخ.

والأمثلة التى أوردها جولد تسيهر آتفاً بدعوى أنها أمثلة للاختلاف الحادث عن الخط، والتى أوضحنا أن بعضها شاذ ومردود، وبعضها الآخر مبنى على تواتر الرواية على هيئة الرسم - هذه الأمثلة نفسها تؤيد عكس ما توهمه جولد تسيهر والآخذون منه، تؤيد أن المعول - فى صحة القراءة - ليس أبداً على الخط، وإنما على التواتر والتلقى الشفهى .

(و) وخط المصحف - حتى بعد الشكل والضبط اللذين يحتاج بهما أصحاب ذلك الرأى - قد لا يطابق - فى بعض المواضع - القراءات ومن الأمثلة التى يمكن الاجتزاء بها أيضاً فى هذا المقام: المواضع التى يرسم فيها الهمز المتطرف المرفوع واواً بعدها ألف، وهى:

﴿أَبْتَوْا﴾ [المائدة من الآية: ١٨] (أبناء) - ﴿جَزَّوْا﴾ [المائدة من الآية ٣٣] (جزاء) - ﴿شُرَكَاؤُا﴾ [الأنعام من الآية: ٩٤] (شركاء) - ﴿نَشْتَوْا﴾ [هود من الآية

٨٧] (ما نشاء) - ﴿نَبَأُ﴾ [إبراهيم من الآية: ٩] (نبأ) - ﴿أَضْعَفَتْوُا﴾ [إبراهيم من الآية: ٢١] (الضعفاء) - ﴿يَنْفَيْتُوُا﴾ [النحل من الآية: ٤٨] (يتفياً) - ﴿أَتَوْكُوُا﴾ [طه من الآية: ١٨] (أتوكأ) - ﴿تَظْمُوُا﴾ (طه من الآية: ١١٩] (لا تظماً) - ﴿أَلْمَلُوُا﴾ [المؤمنون من الآية: ٢٤] (الملا) - ﴿وَيَدْرُوُا﴾ [النور من الآية: ٨] (ويدراً) - ﴿يَعْبُوُا﴾ [الفرقان من الآية: ٧٧] (ما يعبأ) - ﴿أُنْبِتُوُا﴾ [الشعراء من الآية: ٦] (أنباء) - ﴿عَلِمَتُوُا﴾ [الشعراء من الآية: ١٩٧] (العلماء) - ﴿أَلْمَلُوُا﴾ [النمل من الآيات: ٢٩ و ٣٢ و ٣٨] (الملا) - ﴿شَفَعَتُوُا﴾ [الروم من الآية: ١٣] (شفعاء) - ﴿يَبْدُوُا﴾ [الروم من الآية: ٢٧] (يبدأ) - ﴿الْعَلْمُوُا﴾ [فاطر من الآية: ٣٧] (العماء) - ﴿الْبَلَتُوُا﴾ [الصافات من الآية: ١٠٦] (البلاء) - ﴿نَبَأُ﴾ [ص من الآية: ٢١] (نبأ) - ﴿وَحَزَوُا﴾ [الشورى من الآية: ٤٠] (جزاء)، ﴿يُنْشَوُا﴾ [الزخرف من الآية: ١٨] (ينشأ) - ﴿بَلَتُوُا﴾ [الدخان من الآية: ٣٣] (بلاء) - ﴿جَزَأُوُا﴾ [الحشر من الآية: ١٧] (جزاء) - ﴿بُرءُوُا﴾ [المتحنة من الآية: ٤] (برأء) - ﴿نَبَأُ﴾ [التغابن من الآية: ٥] (نبأ) - ﴿يُنْبَتُوُا﴾ [القيامة من الآية: ١٣] (ينبأ).

وثمة عشرات أخرى من الكلمات القرآنية المرسومة على خلاف الخط الإملائي، وليس فيها - مع ذلك - غير قراءة واحدة.

وإذا ما أردنا أن ندلل بمثال على ذلك فنقول: -على عجل- إن القراء السبعة أجمعوا في سورة قريش على قراءة «إلفهم» بالياء، مع كتابتها في المصاحف العثمانية بلاء ياء، واختلفوا في قراءة «لإيلاف» مع كتابتها بالياء.

وكذلك قد لا يدل رسم الكلمة على كل وجوه النطق بها، فكلمة «جبريل» تقرأ

بعده وجوه:

- ١ - جبريل بكسر الجيم، وجبريل بفتحها.
 - ٢ - جبرئيل، بفتح الجيم والراء وبعدها همزة مكسورة ممدودة.
 - ٣ - جبرئيل، بفتح الجيم والراء، وبعدها همزة مكسورة غير ممدودة.
- وكلمة «ميكال»، قرئت:
- ١ - ميكال، بلا همز.
 - ٢ - ميكائيل، بهمزة مكسورة ممدودة.
 - ٣ - ميكائل، بهمزة مكسورة غير ممدودة.

(ي) وثمة قراءات كثيرة لا يقرأ بها أبدًا، مع أن الرسم يحتملها، واللغة تجيزها. وقد أشرنا إلى هذا من قبل:
والقراء أيضًا لا يقرأون كلمة «الرِّضَاعَة» في القرآن إلا بالفتح مع أنه يجوز فيها - لغة - الكسر أيضًا.

(ز) ومن ملزوم رأى القائلين بأن اختلاف القراءات هو وليد النقط والشكل: أن يكون القرآن قد ظل طوال عهد النبي ﷺ ثم طوال عهود الصحابة والتابعين غير محفوظ ولا مقطوع بكيفيات النطق به، حتى إذا جاء النقط والشكل، بعد زمن الوحي بأمَد - حسبما قالوا آنفًا - بدأ الناس يقرءون القرآن على وفق ما يؤديه النقط والشكل إلى أفهامهم.

ولعل الرأي وملزومه أن يكونا واضحي البطلان، وأن يكونا أضعف من أن يواجها الفهم المستقيم، والحقيقة الغير القابلة للنقض، فضلًا عما تهدى إليه بديهية العقل.

(ح) والمسلمون مجمعون على أن البشر لم يبدلوا في هذا القرآن ألبتة، حتى من ناحية قانون أدائه، وإجماع المسلمين حجة تقام لها الموازين، وكما يقول أبو حيان الأندلسي: «والأمة المجتمعة حجة على من شذ عنها».

(ط) والثابت تاريخًا أيضًا أن القراء المأخوذ برواياتهم كانوا لا يتعدون الأثر، مهما يكن مذهبهم النحوى، أو مذهبهم فى فهم الكلام. وعلى سبيل المثال، نذكر: أن أبا عمرو البصرى كان يقول: «لولا أنه ليس لى أن أقرأ إلا بما قرئ لقرأت كذا وكذا».

وحمزة لم يقرأ حرفًا إلا بأثر.

ويحيى بن سلام المتوفى سنة ٢٠٠هـ «كان له اختيار فى القراءة من طريق الآثار». والقاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤هـ «وافق اختياره العربية والآثر»^(١).

* حول رسم المصاحف العثمانية^(٢):

نحاول أن نجيب فيما يلى عن سؤال مهم مفاده: هل كان رسم المصحف توقيفيًا

أم اجتهاديًا؟

(١) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٢٠ - ١٢٦).

(٢) ينظر: بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٢٦ - ١٣٧).

وللإجابة على هذا السؤال نورد مقدمة مهمة حول الكتابة عند العرب وفي الإسلام وكتابة القرآن الكريم، فنقول - وبالله التوفيق - :

* الكتابة عند العرب :

يكاد يجمع المؤرخون العرب القدامى، على أن الخط دخل إلى مكة بواسطة حرب بن أمية بن عبد شمس، وإن كانوا اختلفوا فى المصدر الذى تعلم منه حرب الكتابة: ففى رواية ابن الكلبي: أن حرباً تعلمها من بشر بن عبد الملك: أخى أكيدر ابن عبد الملك، صاحب «دومة الجندل»، وذلك أن حرباً تعرف به فى أسفاره إلى العراق، فتعلم منه الكتابة، ثم قدم معه بشر إلى مكة، وتزوج الصهباء بنت حرب، أخت أبى سفيان بن حرب، وبذلك تيسر لجماعة من قريش، أن يتعلموا الكتابة والقراءة.

وفى رواية أبى عمرو الدانى، بسنده، عن ابن عباس: أن حرباً تعلم الخط من عبد الله بن جدعان، وعبد الله تعلمها من أهل الأنبار.

وأما الخط فى المدينة المنورة: فقد ذكر أصحاب السير: أن النبى ﷺ دخلها، وكان فيها يهودى يعلم الصبيان القراءة والكتابة، وكان فيها بضعة عشر رجلاً يعرفون الكتابة، منهم: زيد بن ثابت، الذى تعلم كتابة اليهود بعد الهجرة بأمر النبى ﷺ، والمنذر بن عمرو، وأبى بن وهب، وعمرو بن سعيد، وغيرهم.

ومن ثم: نرى أن الكتابة وجدت فى العرب قبل الإسلام، وكان الذين يحذقونها قليلين جداً، أما الغالبية العظمى: فكانت أمية لا تقرأ، ولا تكتب؛ ولهذا سميت الأمة العربية بالأمة الأمية.

وقد كان وجود الكتابة فى العرب قبل الإسلام إرهاباً لبعثة خاتم الرسل: سيدنا محمد ﷺ؛ ليجتمع للقرآن الكتابة فى الصحف وتقييده فى السطور، إلى الحفظ فى الصدور، ولذلك تهياً للقرآن من وسائل الحفظ ما لم يتهاى لغيره.

وأيضاً، فقد كانت الكتابة وسيلة تبليغ الرسالة المحمدية إلى الملوك، والرؤساء، والأمراء، بعد صلح الحديبية؛ وبذلك تعدت الرسالة حدود الجزيرة العربية، إلى العالم المعروف كله، وقد عثر على كتاب من هذه الكتب، وهو كتاب رسول الله ﷺ إلى المقوقس عظيم القبط، وهو أثر من الآثار النبوية القيمة.

* الإسلام والكتابة :

ولما جاء الإسلام، رفع من شأن الكتابة وتعلمها، وشأن العلم والمعرفة، وليس أدل على ذلك، من أول سورة نزلت منه، أشادت بالقلم؛ لأنه أداة العلم والمعرفة الكسبية، قال تعالى: ﴿اقْرَأْ بِأَسْرِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ . خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ . اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ . الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ . عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١ - ٥].

وأقسم - سبحانه وتعالى - بالقلم، فقال: ﴿تَوَالَّفَ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم: ١] وفي القسم به إشادة بذكره، وتنبية الناس إلى ما فيه من الفوائد، والمنافع. وفي الحديث الصحيح المروى عن النبي ﷺ قال: «أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ، ثُمَّ قَالَ: اكْتُبْ، فَجَرَى بِمَا هُوَ كَاتِبٌ، إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» رواه أحمد، والترمذي، وصححه.

والنبي ﷺ يتتهز أول فرصة لنشر الكتابة والقراءة؛ كي يتعلمها أكبر عدد من أبناء المسلمين وناشئتهم: فقد روى جامعو الأحاديث، وكتاب السير: أن المسلمين أسروا في بدر سبعين رجلاً من المشركين، وأن النبي قبل الفداء ممن يقدر عليه، وكان أربعة آلاف درهم من الموسرين، أما من كان يحسن القراءة والكتابة: فكان فداؤه تعليم عشرة من صبيان المسلمين القراءة والكتابة؛ فقد كان تعليم الولد يقابل أربع مائة درهم، هي شيء كثير في هذا العهد، وقد فعل ﷺ هذا في وقت كان المسلمون فيه أحوج إلى درهم؛ ليزيلوا خصاصتهم، ويتفوقوا على أعدائهم، ولكن صاحب المواهب ﷺ أدرك أن تعليم الأمة الكتابة خير من المال. وبذلك كان النبي ﷺ أول من وضع لبنة في إزالة الأمية، وأن الإسلام سبق إلى ذلك، منذ أربعة عشر قرناً، وأن المسلمين لم يلبثوا إلا قليلاً، حتى زالت منهم الأمية الكتابية والعلمية، وصار العلم والثقافة الأصيلة من أخص خصائص الحضارة الإسلامية.

* كتابة القرآن الكريم :

لقد كتب القرآن جميعه، بين يدي النبي ﷺ غير أنه كان مفرقاً في العصب، واللخاف، والأكتاف، والرقاع، وقطع الفخار ونحوها، وكان النبي ﷺ إذا نزل عليه شيء من القرآن، دعا بعض من كان يكتب الوحي، فيأمره بكتابة ما نزل، ويرشده إلى موضعه، من سوره، والكيفية التي تكتب عليها الآية.

ثم كتب فى عهد الصديق فى صحف مجموعة، وقد كتب من عين ما كتب بين يدى النبى ﷺ، وبجميع حروفه السبعة، ثم كتب فى عهد عثمان - رضى الله عنه - فى المصاحف على ما هو عليه اليوم، وكانت كتابته من عين ما كتب فى عهد الصديق ﷺ، إلا أنه اقتصر فى رسمه على ما يوافق حرف قريش.

*** كُتَابُ الْوَحْيِ :**

لقد كان لكتابة القرآن الكريم بين يدى النبى ﷺ كتاب من الصحابة، معروفون بالدين الكامل، والأمانة الفائقة، والعقل الراجح، والثبوت البالغ، كما كانوا معروفين بالحدق فى الهجاء والكتابة، وقد اشتهر منهم السادة الأجلاء: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلى، ومعاوية بن أبى سفيان، وخالد وأبان ابنا سعيد بن العاص بن أمية، وأبى بن كعب، وزيد بن ثابت، وشرحبيل بن حسنة، وعبد الله بن رواحة، وعمرو ابن العاص، وعبد الله بن الأرقم الزهرى، وحنظلة بن الربيع الأسدى، وآخرون، وكان الواحد من هؤلاء يكتب ما يمليه عليه النبى ﷺ من غير زيادة، ولا نقصان، ولا تغيير، ولا تبديل، لما أملاه عليه النبى ﷺ، وأرشدته إلى كتابته.

رسم المصاحف العثمانية

*** ما هو الرسم؟**

رسم المصحف يراد به الوضع الذى ارتضاه سيدنا عثمان - رضى الله عنه - ومن كان معه من الصحابة فى كتابة القرآن، ورسم حروفه، والذى وجد فى المصاحف التى وجه بها إلى الآفاق والأمصار، والمصحف الإمام الذى احتفظ به لنفسه.

*** التأليف فى علم الرسم:**

وقد كان علم الرسم علمًا مستقلًا، عنى بالتأليف فيه علماء من المتقدمين والمتأخرين، منهم: الشيخ الإمام أبو عمرو الدانى، فى كتابه «المقنع». والشيخ العلامة: أبو العباس المراكشى، فقد ألف فى توجيه ما خالف قواعد الخط منه كتابًا سماه: «عنوان الدليل فى مرسوم خط التنزيل»، بين فيه أن هذه الأحرف إنما اختلف حالها فى الخط بحسب اختلاف أحوال معانى كلماتها، وأن فيها فوائد بلاغية، ولغوية، ونحوية. والعلامة: الشيخ محمد بن أحمد، الشهير

بالمتمولى؛ إذ نظم فى ذلك أرجوزة. ومنهم العلامة: الشيخ محمد على خلف الحسينى، شيخ المقارئ المصرية فى عهده، فشرح تلك المنظومة، وذيل الشرح له بكتاب سماه: «مرشد الحيران»، إلى معرفة ما يجب اتباعه فى رسم القرآن». وألف فيه أيضًا الأستاذ الشيخ محمد حبيب الله بن عبد الله بن أحمد الجكنى الشنقيطى - كتيبًا سماه: «إيقاظ الأعلام إلى اتباع رسم المصحف الإمام».



قواعد رسم المصحف

الأصل في المكتوب أن يكون موافقاً للمنطوق، من غير زيادة ولا نقص، ولا تغيير ولا تبديل، مع مراعاة الابتداء به، والوقوف عليه، والفصل، والوصل، وقد مهد له العلماء أصولاً، وقعدوا له قواعد، وقد خالفها في بعض الحروف خط المصحف الإمام.

وينحصر أمر الرسم في ستة قواعد:

- ١ - الحذف. ٢ - الزيادة. ٣ - الهمز. ٤ - البذل. ٥ - الفصل والوصل.
 - ٦ - ما فيه قراءتان ثابتان متواترتان، وكتب على إحداهما.
- وسأذكر لذلك أمثلة على سبيل الإيضاح، من غير استقراء وحصر لجميع ما ورد؛ فإن ذلك يحتاج إلى كتاب برأسه.

القاعدة الأولى: الحذف

وذلك مثل: حذف الألف من ياء النداء في: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾، ومن هاء التنبيه، مثل: ﴿هَاءَ تَنْبِيْهُ هَؤُلَاءِ﴾.

ومن كل جمع تصحيح لمذكر أو مؤنث، مثل:

﴿سَمْعُونُ لِلْكَذِبِ سَمْعُونُ لِقَوْمٍ ءَاخِرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ﴾ [المائدة: ٤٢] الْمُؤْمِنَاتِ، الْمُسْلِمَاتِ، الْقَانِتَاتِ

قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَنِينَ وَالْقَنِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّادِرِينَ وَالصَّادِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]

وتحذف الياء من كل منقوص منون رفعا وجرا، مثل: ﴿غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ [البقرة: ١٧٣].

والمضاف إلى الياء، إذا نودي، مثل:

﴿يَعْبَادُ فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦]، إلا ﴿قُلْ يَعْبادي الَّذِينَ أَسْرَفُوا...﴾ [الزمر: ٥٣]

﴿يَعْبادي الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَسِعَةٌ﴾ [العنكبوت: ٥٦]

ومن مثل: «وَاحْشَوْنَ»، إلا في سورة «البقرة». وتحذف الواو إذا وقعت مع واو أخرى، نحو: ﴿لَا يَسْتَوُونَ﴾ [السجدة: ١٨] و﴿فَأَوْرَأَ إِلَى الْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٦]، وكذلك حذفت من هذه الأفعال الأربعة: ﴿وَيَبْعُ الْإِنْسَانُ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ﴾ [الإسراء: ١١]

﴿وَسَمِعُ اللَّهَ الْبَاطِلَ وَيُحْيِي الْمَيِّتَ يَكَلِّمُهُ﴾ [الشورى: ٢٤] ، ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُّكْرٍ﴾ [القمر: ٦] ، ﴿سَنَدْعُ الزَّبَانَةَ﴾ [العلق: ١٨] فى اقْرَأْ، وسيأتى توجيهِ ذلك.

القاعدة الثانية: الزيادة

وذلك مثل: زيادة الألف بعد آخر اسم مجموع، أو ما فى حكمه، مثل: ﴿مُلاَئِقُوا رَبَّهُمْ﴾ ﴿أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ وفى ﴿مَائَةٍ﴾ ﴿مَائَتَيْنِ﴾ ﴿الظُّنُونَا﴾ و﴿الرُّسُولَا﴾ و﴿السَّيْلَا﴾ ﴿لَاذْبَحَتْهُ﴾ فى «النحل»، و﴿لَاوَضَعُوا خَلَالَكُمْ﴾ فى التوبة، وفى نحو ﴿تَنْفَيْتُوا﴾ ﴿أَتَوَكَّؤُا﴾ و﴿تَفَنَّؤُا﴾ و﴿لَا تَظْمَئُوا﴾، وبين الجيم والياء فى: ﴿وَجَآئِ﴾، وفى «الزمر»، «والفجر»، وتزداد الياء فى: ﴿نَبَأِى الْمُرْسَلِينَ﴾ ﴿مَلَائِهِمْ﴾ و﴿مَلَائِيهِ﴾ و﴿إِنِّيَأِى ذِى الْقُرْبَى﴾ فى «النحل»، ﴿بِأَيِّكُمْ الْمُفْتُونُ﴾ و﴿السَّمَاءُ بَنِينَاهَا بِأَيْدٍ﴾

وتزداد الواو فى نحو: ﴿أُولُوا﴾ ﴿أُولَيْكَ﴾ ﴿سَأُورِيكُمْ﴾

وقد علل ذلك الكرمانى، فقال فى كتاب «العجائب»: كانت صورة الفتحة فى الخطوط، قبل الخط العربى ألفا، وصورة الضمة واوا، وصورة الكسرة ياء، فكتبت «لا أوضعوا»، ونحوه بالألف مكان الفتحة، «وإِنِّيَأِى ذِى الْقُرْبَى» بالياء مكان الكسرة، و «أُولَيْكَ»، ونحوه بالواو، مكان الضمة؛ لقرب عهدهم بالخط الأول، وهذا التعليل يشعر بأنه يرى الرسم اجتهاديا وسيأتى تعليل أمثال هذا التغيير.

ولو كان الأمر كما يزعم الكرمانى، فلماذا طبق فى هذه الآيات دون غيرها، وفى القرآن ألوف الفتحات والكسرات والضمات؟!

وقال الزمخشري فى «تفسيره»: فإن قلت: كيف خط فى المصحف «ولا أوضعوا» بزيادة ألف؟ قلت: كانت الفاتحة تكتب ألفا، قبل الخط العربى، والخط العربى اخترع قريبا من نزول القرآن، وقد بقى من ذلك الألف أثر فى الطباع، فكتبوا صورة الهمزة ألفا، وفتحتها ألفا أخرى، ونحوه ﴿أَوْ لَأَذْبَحَتْهُ﴾ وهذا يشعر بأنه يرى ما يراه الكرمانى.

القاعدة الثالثة: الهمز

أما الهمزة الساكنة، فالأصل أن تكتب بحرف حركة ما قبلها، أولا، أو وسطا، أو آخرًا نحو: ﴿إِذْذَن لِّى﴾، ﴿أَوْثَمِينَ﴾، ﴿الْبَأْسَاءُ﴾، ﴿اقْرَأْ﴾ إلا ما استثنى، مثل

﴿فَادَارَعْتُمْ﴾ و﴿وَرَعِيَا﴾، فحذف الحرف فيها. وكتبت الهمزة مفردة.
أما الهمزة المتحركة: فإن كانت في أول الكلمة، أو اتصل بها حرف زائد، كتبت بالألف مطلقاً، أى سواء كانت فتحة، أو ضمّاً، أو كسراً، نحو ﴿أَيُّوب﴾؛ ﴿إِذَا﴾؛ ﴿أُولُو﴾؛ ﴿سَاصْرِفْ﴾، ﴿فَبِأَيِّ﴾ إلا فى مواضع مثل: ﴿قُلْ أَيُّكُمْ لَتَكْفُرُونَ﴾ [فصلت: ٩] ﴿أَيْنَا لَمُخْرَجُونَ﴾ [النمل: ٦٧]، ﴿أَيْنَ لَنَا﴾ [الشعراء: ٤١]، فإنها كتبت فيها بالياء، و﴿قُلْ أُوَيْتِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥] و﴿هُؤُلَاءِ﴾ فقد كتبت بالواو.

فإن كانت الهمزة وسطاً فإنها تكتب بحرف من جنس حركته، نحو ﴿سَاءَل﴾، ﴿سُئِلَ﴾، ﴿تَفَرَّوْهُ﴾، إلا ما استثنى.

وإن كانت طرفاً، فإنها تكتب بحرف حركة ما قبلها، مثل: ﴿سَبَّأ﴾ أو ﴿شَاطِئِ﴾، ﴿لُؤْلُؤُ﴾، ولقد وردت فى القرآن مخالفة لهذا الأصل، مثل ﴿تَفَتَّشُوا﴾ ﴿تَفْتَشُوا﴾ و﴿لَا تَظْمَأُوا﴾ ﴿مَا يَغْبُؤُوا﴾، فإنها رسمت فى المصحف بالواو، وزيدت ألف بعدها. فإن سكن ما قبل الهمزة حذف الحرف مثل: ﴿مِلْءُ الْأَرْضِ﴾، ﴿دَفءُ الْخَبءِ﴾.

القاعدة الرابعة: البدل

كتبت فى الرسم الألف واوا، على لفظ التفيخيم، فى مثل: ﴿الصَّلَوةُ﴾، ﴿الزَّكَاةُ﴾، ﴿الْحَيَاةُ﴾، ﴿الرَّبُّوُ﴾ غير مضافة، فأما قوله: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾ [الأنعام: ١٦٢] فقد كتبت بالألف، وقوله: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [الأنعام: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا ءَاتَيْتُمْ مِّن رَّبِّكَ لِيَرْبُؤَا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرِبُوا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الروم: ٣٩] فقد كتبت بالألف.

ويمكن أن يعلل ترك التفيخيم فى قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ بأن صلاتهم غير معتد بها، وليست صلاة شرعية، فمن ثم: كانت لا تستأهل التفيخيم، وفى قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، بأن المقام مقام تذليل، واستسلام لله؛ فليس التفيخيم بلائق بالمقام، وقوله: ﴿وَقَالُوا إِن هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ [الأنعام: ٢٩] «بأن الدهريين

حياتهم ضائعة، فليست جديرة بالتفخيم»، وقوله: ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن رَّبِّا﴾ فلأن المراد به: المال الذى هو وسيلة الربا، أو المال الذى يهدى؛ ليأخذ المهدى أكثر مما أعطى، فلم يكن اللفظ مرادًا به الربا، بمعناه فى الشرع، ولا سيما أن الآية مكية، وكانت قبل التحريم، فمن ثم: كتب بالألف، ولم يكتب بالواو: لأنه، لا تهويل فيه ولا تفخيم، و﴿كَمِشْكَاةٍ﴾، و﴿بِالْعُدُوَّةِ﴾ و﴿النَّجْوَةِ﴾، و﴿مَنُوَّةٍ﴾.

وكتبت ياء فى كل ألف منقلبة عنها مثل: ﴿يَتَوَفَّيْكُمْ﴾ ﴿يَا حَسْرَتَى﴾ ﴿وَقَالَ يَتَاسَفَى عَلَى يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤] إلا ما استثنى مثل: ﴿هَدَانِي﴾ و﴿مَنْ عَصَانِي﴾. وتكتب ألفا نون التوكيد الخفيفة، ونون إذن، وتكتب بالنون، نحو وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ.

وكتبت تاء التانيث هاء، وجاءت على خلاف الأصل تاء، فى مواضع من القرآن، وذلك مثل ﴿رَحِمْتَ﴾ فى «البقرة»، و«آل عمران»، وغيرها، و﴿نعمت﴾ فى «البقرة»، و«آل عمران»، و«المائدة»، وغيرها، و﴿سنت﴾ فى «الأنفال»، و«فاطر»، وشجرت فى ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُونِ . طَعَامُ الْأَثِيمِ﴾ [الدخان: ٤٤]، وقرت فى ﴿قُرْتُ عَيْنِي لِي وَلَكَ﴾ [القصص: ٩] إلى غير ذلك.

القاعدة الخامسة: الفصل والوصل

وردت بعض الألفاظ فى رسم المصحف، تارة موصولة، وتارة مفصولة، وورد بعضها فى الرسم على حالة واحدة، وذلك مثل وصل: «ألا» بفتح الهمزة وتشديد اللام، وفصلها فى عشرة مواضع، منها ﴿أَنْ لَا تَقُولُوا﴾، فى الأعراب و﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا﴾ فى هود، ﴿أَنْ لَا تَغْلُوا عَلَى اللَّهِ﴾ فى الدخان... إلخ.

ووصل ﴿ممن﴾ مطلقًا، ووصل (عما)، إلا ﴿عَنْ مَا نُهُوا عَنْهُ﴾ ووصل (عمن)، إلا قوله: ﴿وَيَضْرِبُهُ عَنْ مِّنْ يَشَاءُ﴾ فى النور، و﴿عَنْ مَّنْ تَوَلَّى﴾ فى «النجم»، و(أما) بفتح الهمزة مطلقًا... إلى غير ذلك، مما جاء فى الرسم تارة موصولًا، وتارة مفصولة، مثل (إنما) (وإن لم) بالفتح والكسر، و(أن لن)، و(أينما)، (ولكى لا)، و(فى ما)، ونحوها.

القاعدة السادسة

ما فيه قراءتان، وكتب على إحداها ومرادنا غير القراءات الشاذة، ومن ذلك: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، ﴿يُخَذِّعُونَ﴾، ﴿وَوَعَدْنَا﴾، ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [الحج: ٤٠] ﴿سُكَّرِي وَمَا هُمْ بِسُكَّرِي﴾ [الحج: ٢] إلى غير ذلك، فقد كتبت كلها في المصاحف العثمانية بلا ألف، وقد قرئت بالألف، وبحذفها، فالقراءة بغير الألف توافق رسم المصحف تحقيقًا، والقراءة بالألف توافق تقديرًا؛ لحذفها اختصارًا، من قوله تعالى: ﴿مَلِكِ أَلْمَلِكِ﴾ [آل عمران: ٢٦]، ومثل ﴿غَيَّبَتِ الْجُبِّي﴾ [يوسف: ١٠]، و﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ ءَامِنُونَ﴾ [سبا: ٣٧]، فقد كتبت كلها بالتاء المفتوحة، وبلا ألف، وقد قرئت بالجمع والإفراد، ومثل: ﴿الصراط﴾، فقد كتبت بالصاد لا غير، و﴿المصيطرون﴾، و﴿مصيطر﴾، وقد قرئت بالصاد والسين، وقد عللوا ذلك: بأن الأصل في هذه الألفاظ كتابتها بالسين، على ما هي اللغة الغالبة، ولكنها كتبت في المصاحف العثمانية بالصاد؛ لتتعدل القراءتان: القراءة التي يشهد لها الرسم، والقراءة التي يشهد لها الأصل، ولو كتبت هذه الكلمات بالسين لفات ذلك، ولاعتبرت الصاد مخالفة للأصل والرسم؛ ولذلك اختلفت القراء في ﴿بَصْطَةً﴾ [الأعراف: ٦٩]، فقد قرئ بالصاد والسين، - ولم يقع اختلاف في ﴿بَسْطَةً﴾ [البقرة: ٢٤٧]، لكونها كتبت بالسين، فانظر - أيها - القارئ المنصف - كيف بلغ الصحابة في الدقة في رسم المصحف، وتحقيق العلم!!؟

وهذا من أقوى الأدلة للرد على المستشرقين، الذين يرجعون نشأة القراءات واختلافها إلى خلو المصحف أولاً من النقط والشكل؛ فالصراط، والمصيطرون، ومصيطر، كتبت كلها بالصاد، مع أنها قرئت بالصاد والسين، وهي لا ترجع قطعاً إلى نقط، ولا إلى شكل، فماذا يقولون في هذا؟!.

* القراءات المتواترة التي لا يحتملها الرسم:

وذلك مثل: ﴿وَأَوْصَى﴾ [البقرة: ١٣٢]، ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ﴾ [البقرة: ١٣٢]، ومثل ﴿تَجْرِي تَحْتَهَا الْآَنْهَارُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْآَنْهَارُ﴾ [التوبة: ٧٢]، ومثل ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون: ٨٥] و﴿سَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾ [المؤمنون: ١٥].

ومثل ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥]، و﴿مَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥].

فقد كانت تكتب فى بعض المصاحف دون بعض، وقد كان هذا من الأسباب الحاملة لسيدنا عثمان والصحابة على تعدد المصاحف؛ لتكون مشتملة على جميع القراءات المتواترة عن النبى ﷺ.

وهذا أيضًا من الأدلة التى ترد على المستشرقين فى رأيهم فى نشأة القراءات واختلافها؛ إذ لا يمكن أن يرجع هذا إلى خلو المصحف من النقط والشكل. وبحسبنا هذا القدر، فى هذا المقام، ومن أراد زيادة، فليرجع إلى الكتب التى عنت بضبط القراءات، وألفت فى رسم المصاحف العثمانية.

ونأتى أخيرًا بعد هذه المقدمة المهمة لنجيب على السؤال السابق، هل كان رسم المصحف توقيفيًا أم اجتهاديًا؟ فنقول:

لقد ذهب جمهور علماء المسلمين سلفًا وخلفًا إلى أن رسم المصحف توقيفى، ولا تجوز مخالفته، واستدلوا على رأيهم ذلك بعدد من الأدلة هى:

أولاً : أن القرآن الكريم كتب كله بين يدي النبى ﷺ، وكان يملأ على كتاب الوحي، ويرشدهم فى كتابته بوحي من جبريل عليه السلام.

ومما يروى فى هذا: أن النبى ﷺ قال لمعاوية: «ألقى الدواة وحرف القلم، وانصب الباء، وفرق السين، ولا تعور الميم، وحسن الله، ومد الرحمن، وجود الرحيم، وضع قلمك فى أذنك اليسرى؛ فإنه أذكر لك»، وهذا الحديث وإن اختلف فيه الحفاظ: فمنهم من يصححه، ومنهم من يضعفه، إلا أن مما لا شك فيه، أن القرآن كتب جميعه بين يديه ﷺ، وأقرهم عليه، والتقيرير أحد وجوه السنن المعروفة، كما هو معلوم فى علم: «أصول الفقه»، وعلم: «أصول الحديث».

ثانيًا : إطباق القراء على إثبات الباء فى: ﴿وَأَخْشَوْنِي﴾ [١٥٠]، فى البقرة، وحذفها فى الموضعين، فى المائدة، وغير ذلك، مما خولف فيه بعض نظائر كثيرة، بالحذف، والإثبات، والزيادة فى الحرف، والنقص؛ على ما ذكرناه آنفًا، فلو كان الرسم بالاجتهاد، لما خولف فيه بين هذه النظائر والمتشابهات.

ولعل قائلًا يقول: إن هذا نتج من تعدد كتاب الوحي، ولكننا نقول: لو كان الأمر كذلك، لناقش بعضهم بعضا، فى هذا، ولا سيما أن الأمر يتعلق بالأصل الأول للإسلام، وتوفر الدواعى لحرية رأى فى هذا العصر، ولكن لم ينقل إلينا أنهم

تناقشوا في مثل هذا.

أو أن بعضهم أنكر على بعض شيئاً من هذا، على أن هذا الاحتمال يبعد غاية البعد، في مثل قوله تعالى:

﴿هَآؤُمْ أَقْرَؤُا كِتَابِيَّةَ . إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلْكٌ حِسَابِيَّةٌ﴾ [الحاقة : ١٩، ٢٠].

قد كتبت الأولى (كتنييه) بغير ألف، في حين كتبت الثانية (حسابيه) بالألف.

ثالثاً : لما جاور الرسول الرفيق الأعلى، وجمع القرآن في المصحف، ثم في المصاحف، أجمع الصحابة على رسمه، ولا سيما الخلفاء الراشدون، ولم يخالف في ذلك أحد، مع ما كان يتسم به هذا العصر من التمتع بالحرية الفائقة في القول، وإجماعهم حجة، وقد حث الرسول الكريم على الاقتداء بالخليفين، من بعده، فقال: «اقتدوا بالَّذِينَ مِنْ بَعْدِي: أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ» رواه الإمام أحمد، والترمذي، وابن ماجه، وفي حديث العرباض بن سارية: «فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ» رواه أبو داود، والترمذي، وقال حديث حسن صحيح.

وقد أقر هذا الرسم الخلفاء الراشدون، ومعهم الصحابة؛ فكان لزاماً على الأمة الإسلامية من بعدهم، أن يقتدوا بهم، ويتمسكوا برسم المصحف، ولا يحدوا عنه، وقد قال الصحابي الجليل: عبد الله بن مسعود: «من كان منكم متأسياً، فليتأس بأصحاب رسول الله ﷺ؛ فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، وأقومها هدياً، وأحسنها حالاً، اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ وإقامة الدين، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم في آثارهم».

وروى الحافظ البيهقي أن الإمام الشافعي - وهو من هو ديناً وعقلاً والمعية - ذكر الصحابة في رسالته القديمة؛ وأثنى عليهم بما هم أهل، وقال: «وهم فوقنا، في كل علم واجتهاد، وورع، وعقل، وأمر استدرك به علم واستنبط، وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من آرائنا عندنا لأنفسنا».

ومما ينبغي أن نعلم أن الصحابة لما كتبوا الصحف ثم المصاحف، بالغوا جداً في ألا يكتب فيها إلا ما هو قرآن، حتى إنهم جردوه من الشكل والنقط، بل ومن أسماء السور، فكيف يتساهلون في زيادة ألف أو واو أو ياء مثلاً؟!.

وقد يقول قائل: إن مسألة الرسم وهيئة الكتابة لم تكن محل اعتبارهم وتدقيقهم.

ويرد هذا ماورد فى الصحيح: أن الخليفة الثالث عثمان - رضى الله عنه - قال للرهط القرشيين، الذين عاونوا زيد بن ثابت فى كتابة المصحف: «إذا اختلفتم أنتم وزيد فى شىء من القرآن - أى فى كتابته - فاكتبوه بلسان قريش؛ فإنما أنزل بلسانهم»، يعنى: اكتبوه بالرسم الذى يوافق لغتهم، لقد روى: أنهم اختلفوا فى كتابة «التابوت»، من قوله تعالى فى سورة البقرة: ﴿يَأْتِيَكُمْ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ...﴾ [البقرة: ٢٤٨] فقال زيد بن ثابت: إنما هو التابوه، بالهاء، وقال الرهط القرشيون: إنما هو التابوت، بالتاء، فرجعوا إلى سيدنا عثمان، فحسم الخلاف وقال اكتبوه بالتاء.

* أقوال الأئمة فى التزام الرسم العثمانى:

قال أشهب من أصحاب الإمام مالك: «سئل مالك: هل يكتب المصحف على ما أحدث الناس من الهجاء؟ قال: لا، إلا على الكتابة الأولى» رواه الدانى فى «المقنع»، قال: ولا مخالف له من علماء الأمة، وقال فى موضع آخر: سئل مالك عن الحروف فى القرآن مثل: الواو، والألف؛ أترى أن يغير من المصحف إذا وجد فيه كذلك؟ قال: لا، قال أبو عمرو الدانى: يعنى: الواو والألف المزيدين فى الرسم، المعدومتين فى اللفظ نحو: (أولوا) و (أولات).

وقال إمام أهل السنة والجماعة أحمد: يحرم مخالفة خط مصحف عثمان فى واو، أو ياء، أو ألف، أو نحو ذلك. وفى حواشى «المنهج» فى فقه الشافعية ما نصه: «كلمة «الربا» تكتب بالواو، والألف؛ كما جاء فى الرسم العثمانى، ولا تكتب فى القرآن بالياء؛ أو الألف؛ لأن رسمه سنة متبعة».

وفى كتاب «المحيط البرهانى»، فى فقه الحنفية، ما نصه: «أنه ينبغى ألا يكتب المصحف بغير الرسم العثمانى».

وقال الإمام فى الحديث والفقه - البيهقى - فى كتاب «شعب الإيمان»: «من كتب مصحفًا ينبغى أن يحافظ على الهجاء الذى كتبوا به تلك المصاحف، ولا يخالفهم فيه، ولا يغير مما كتبه شيئًا؛ فإنهم كانوا أكثر علمًا، وأصدق قلبًا ولسانًا، وأعظم أمانة منا؛ فلا ينبغى أن نظن بأنفسنا استدراكًا عليهم».

ولا يعارض القول بالتوقيف ما هو معروف: من أن النبى ﷺ كان أميًا، لا يقرأ، ولا يكتب؛ لأنه إن كان تعلم الكتابة والقراءة بعد أن كان لا يعلمها - كما هو رأى

بعض العلماء المحققين - بعد أن قامت المعجزة بالقرآن، وظهر أمر الإسلام - فالأمر ظاهر. وإن قلنا - كما هو رأى الأكثر - : إنه استمر على أميته، حتى آخر حياته، فقد كان يرشد كتاب الوحي إلى هذا بتعليم وإرشاد من جبريل - عليه السلام- أو بإلهام له من الله - سبحانه وتعالى - والإلهام نوع من الوحي.

وفى الحق: أنه فى السنة الصحيحة ما يدل على أن النبى ﷺ تعلم الكتابة فى آخر حياته، بعد أن كان لا يعلمها، وإن كان لا يجيدها، ففى أثناء ذكر صلح الحديبية ما نصه: «فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب، وليس يحسن يكتب، فكتب: هذا ما قاضى عليه محمد بن عبد الله...» الحديث، وبحسبنا هذا القدر فى هذا المقام. ومن أراد استيفاء هذه المسألة، فليرجع إلى ما كتبه ونقله الإمام الآلوسى فى تفسير قوله - تعالى - فى سورة العنكبوت الآية ٤٨:

﴿وَمَا كُنْتَ تَسْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّ بِيَمِينِكَ إِذَا لَزَمَكَ الْمُبْطِلُونَ﴾.

* * *

فوائد الرسم العثماني

* لاتباع رسم المصحف العثماني فوائد، ومصالح، منها:

١ - اتصال السند بحفظ القرآن الكريم؛ فلا يجوز لأحد أن يقرأه، أو يقرئه غيره إلا بروايته، عن شيوخه، وهم عن شيوخهم . . . وهكذا، حتى يتصل السند بالنبي ﷺ فمن علم القواعد العربية، ولكن لا يأخذ القرآن بالتلقى عن أهله الضابطین له، لا يعرف قراءته على وجهها الصحيح؛ فإن بعض ألفاظه كتبت على غير النطق بها كما أسلفنا، وفواتح بعض سورة كتبت برسم الحروف، لا بهيئات النطق بها، وإلا فقل - بربك - : كيف يتوصل القارئ إلى قراءة ﴿كهيعص﴾ و ﴿حم عسق﴾ و ﴿طسم﴾ و ﴿المص﴾ وغيرها؟! فالذى يعلم العربية والهجاء، ولكنه لا يتلقى عن غيره كيفية قراءتها، قد يقرؤها على غير وجهها الصحيح؛ إذ النطق بها صحيحة يتوقف على التلقى والسماع من قراء القرآن وحفاظه المجيدين له. واتصال السند من خصائص القرآن الكريم بالنسبة لغيره من الكتب السماوية، وبه ظل محفوظاً كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] وليس من شك، في أن الرسم المخصوص له أعظم الأثر، في اتصال السند؛ إذ لو كانت جميع ألفاظه مكتوبة طبق النص بها لتجرأ الكثيرون على قراءته، بغير تلقى، عن غيره؛ وحينئذ يفوتهم معرفة ما فيه من طرق الأداء من مد، وتخفيف، وإمالة، وإدغام، وإخفاء . . . إلى غير ذلك من طرق الأداء.

٢ - الدلالة على بعض اللغات الفصيحة: ككتابة هاء التأنيث تاء، في لغة طيء، ومثل حذف آخر الفعل المضارع المعتل لغير جازم، مثل: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾، في لغة هزيل، و﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾.

٣ - الدلالة على أصل الحركة: ككتابة الكسرة ياء، والضممة واوًا، نحو: ﴿وَيَتَايَ ذِي الْأَرْفِ﴾ [النحل: ٩٠] و﴿سَأُورِيكَ دَارَ الْفَنَاقِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٥]. أو الدلالة على أصل الحرف: ككتابة الصلاة، والزكاة، والحياة، والربا، بالواو بدل الألف.

٤ - الدلالة على معان خفية دقيقة، برسم الكلمة، ولذلك أمثلة نيه عليها العلماء، ولا سيما المراكشي، منها: زيادة الياء، في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا

بأيدي وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴿٤٧﴾ [الذاريات: ٤٧] بيايين، وذلك للإشارة إلى عظمة قدرة الخالق - جل وعلا - التي بنى بها السماء والعالم العلوى كله، وأنها لا تشبهها قوة، على حد القاعدة المشهورة: «زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى»، وهى قاعدة غالبية، ومثل زيادة الألف، فى قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ بِالنِّينِ وَالشَّهَدَاءِ﴾ [الزمر: ٧٠]، وقوله: ﴿وَجَاءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ﴾ [الفجر: ٢٣]، للتفهويل، والتفخيم، والوعيد، والتهديد، وأنه مجيء ليس على غير ما يعهد البشر؛ فجاء الرسم على غير ما يعهدون.

ومن هذا القليل: كتابة هذه الأفعال بغير واو، مع أن القاعدة النحوية واللغوية على غير هذا، قال تعالى: ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانُ بِالنَّارِ دُعَاءً بِالْخَيْرِ﴾ [الإسراء: ١١] وقال: ﴿وَيَمْنَحُ اللَّهُ الْبَطْلَ﴾ [الشورى: ٢٤] وقال: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُّكْرٍ﴾ [القمر: ٦] وقال: ﴿سَدَّعَ الزَّبَانَةَ﴾ [العلق: ١٨]

فإنها كتبت فى المصاحف العثمانية بغير واو؛ ولذلك سر دقيق، لمن أمعن النظر، وقد قال الشيخ العلامة أبو العباس المراكشى، ما معناه من التوضيح: السر فى ذلك التنبيه على سرعة وقوع الفعل، وسهولته على الفاعل، وشدة قبول المنفعل المتأثر به فى الوجود: أما الحذف فى الأول: فللإشارة إلى أن الإنسان يسارع إلى الدعاء بالشر، كما يسارع بالدعاء إلى الخير، بل إثبات الشر إليه من جهة ذاته أقرب إليه من الخير، ولا سيما عند الغضب، وثورة النفس. وأما السر فى حذفها فى الثانية: فالإشارة إلى سرعة ذهاب الباطل، واضمحلاله. وأما السر فى حذفها فى الثالثة: فالإشارة إلى سرعة الدعاء، وسرعة إجابة الداعين، حينما يطلب منهم ذلك. وأما السر فى حذفها فى الرابعة: فالإشارة إلى سرعة الفعل وإجابة الزبانية.

أقول: وفيه أيضًا تطابق فى اللفظ بين المتجاورين فقبلها

﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾ [العلق: ١٧]

وإشارة إلى أن استجابة الزبانية أسرع من استجابة نادية.

وعلل المراكشى أيضًا لزيادة الواو فى قوله تعالى: ﴿سَأُورِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٥].

وقوله: ﴿سَأُورِيكُمْ ءَايَاتِى﴾ [الأنبياء: ٣٧].

للدلالة على معنى ظهور معنى الكلمة فى الوجود، مع أعظم رؤية للعيان، قال: ويدل على ذلك، أن الآيتين جاءتا للتهديد والوعيد.

وعلى هذا الغرار: يمكن القول فى زيادة الألف، فى قوله: ﴿وَلَا أَوْضَعُوا خِلَافَكُمْ﴾ [التوبة: ٤٧].

السرفه: الإيماء إلى أن هؤلاء المعتذرين المتخلفين من المنافقين لو خرجوا معكم لأكثروا من الإيضاع فى الفتنة، والإيضاع هو الإسراع، ولجاءوا الحد فى هذا، فتوافق الرسم والمعنى. وفى زيادة الياء فى «بأيكم» أى: المجنون، الإشارة إلى أن جنون المشركين بلغ الغاية وتجاوز الحد، وأنهم المجانين، لا أنت؛ لأن مثلك يا محمد فى راحة عقلك، وعظم أخلاقك، وسمو فضائلك، لا يصح أن يرمى بالجنون، فمن رماه به فقد رجع على نفسه بالجنون؛ وبذلك يتوافق الرسم والمعنى.

والكلام فى ظاهره ترديد بين أمرين، وهو فى الحقيقة يراد به ما ذكرت، وهو لون من ألوان الحجاج فى القرآن، يدل على غاية النصفة مع الخصوم، ومثله قوله - سبحانه -: ﴿وَلِئَا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَّ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤].

مع اليقين أن النبى وأتباعه على الهدى، وهم الذين فى ضلال بين ظاهر. ويمكننا أن نقول أيضا فى زيادة الألف آخرًا، فى قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]

والدلالة على كثرة ذلك، وأن سيدنا يعقوب - عليه السلام - ما كان ينفك عن ذكر يوسف عليه السلام.

وفى قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ يَنْفَتِيُوا ظِلَالُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ سُجَّدًا لِلَّهِ وَهُمْ دَاخِرُونَ﴾ [النحل: ٤٨].

الدلالة على كثرة تفيؤ الظلال، وعمومها لكل ذى جرم.

وقوله: ﴿وَأَنْتَ لَا تَقْظَمُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى﴾ [طه: ١١٩]

الدلالة على دوام عدم الظمأ، واستمرار الرى لمن كان فى الجنة.

وقوله - سبحانه -: ﴿قُلْ مَا يَعْجُبُكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ﴾ [الفرقان: ٧٧].

المبالغة فى عدم اعتناء الله بمن لا يعبد، ولا يتضرع إليه، وكذلك زيادة الألف فى لفظ «الربا»؛ ليتوافق الرسم والمعنى: فالربا زيادة بلا مقابل، وهذه الألف أيضًا

بلا مقابل فى التلفظ .

وكذلك زيادة فى الألف بعد الفعل المطروح المعتل الآخر، فى قوله تعالى :
﴿وَمَا أَصْبَحْكُمْ مِنْ مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى : ٣٠]
ففيه الإشارة إلى كثرة عفو الله واستمراره، وإلا فلو آخذنا الله بمعاصينا وآثامنا،
لما ترك على ظهرها من دابة .

فإن قيل : إن بعد هذه بآيات، قوله :

﴿أَوْ يُوقِنُ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى : ٣٤]

أما على قراءة : «يعفو» عطفاً على المجزوم قبله : فحذف الواو ظاهر، وأما
قراءة (ويعفو) بالرفع على الاستئناف بغير ألف : فذلك لأنه لما كانت حالة الإهلاك
بسبب تسلط الأعاصير على السفن قليلة، كان ما يترتب من العفو ليس كثيراً كالأول ؛
فلذلك لم يؤت فيها بالألف بعد الواو .

وكذلك قوله : ﴿وَيَذُرُّهَا عَنْهَا الْعَذَابُ﴾ [النور : ٨] ، بالألف بعد الواو ؛ للإشارة إلى
قوة الداء والدفع ، واستمراره ؛ ما دامت الزوجة شهدت الشهادات الخمس :
وحذفت الألف من قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعْجِزِينَ﴾ [سبأ : ٥] ؛
للإشارة إلى أنه سعى فى الباطل، لا يصح له ثبات فى الوجود، ولن يحصلوا منه
على طائل، ومثل ذلك : ﴿وَجَاءُوا بِسِحْرِ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف : ١١٦] ، وقوله : ﴿جَاءُوا
ظُلُمًا وَزُورًا﴾ [الفرقان : ٤] ﴿وَجَاءُوا آبَاءَهُمْ عِشَاءَ يَتَكَوِّتُونَ﴾ [يوسف : ١٦] ؛ ﴿وَجَاءُوا عَلَى
قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [يوسف : ١٨] ، لبيان أن مجيئهم ليس على وجه صحيح،
ويغلب عليه التصنع، والزور، وكذلك قوله : ﴿وَعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيرًا﴾ [الفرقان : ٢١] ،
للإشارة إلى أنه باطل، ولا أثر له يذكر فى الوجود، وحذفوا الألف من معظم الألفاظ
الأعجمية : كإبراهيم، وإسماعيل، وإسحق، وهرون ؛ لأنه حذفت منه الواو، فلم
يجحفوا به بحذف ألف أخرى .

كذلك زيدت الألف بعد الهمزة، فى قوله تعالى : ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِيمَانِي وَلِإِيمَانِكَ﴾
[المائدة : ٢٩] ، وقوله : ﴿وَمَائِنَتُهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءَ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ﴾
[القصص : ٧٦] ، للإشارة فى الأول إلى أنه يبوئ بإيمان من فعل واحد، وللإشارة فى
الثانية إلى كثرة المفاتيح كثرة بها ثقلت، وأثقلتهم، فكانها ثقلان ؛ فصار اللفظ موحياً
بهذا المعنى .

وكذلك يمكن أن نقول في زيادة الياء في قوله تعالى: ﴿وَاِتَّيَا ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [النحل: ٩٠]، للإشارة إلى أن إيتاء ذوى القربى ينبغى أن يكون ممدوداً موصولاً، غير منقطع؛ فيكون فيه تطابق بين اللفظ والمعنى، وفي زيادة الياء في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَّبَائِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤]؛ للإشارة إلى كثرة ما جاء من أخبار الأنبياء في القرآن: من تحمل الأذى البالغ، والصبر الصابر، حتى جاءهم نصر الله. وفي قوله: ﴿وَمَنْ أَعَانِي إِلَيْهِ فَسَيَحْ وَأَطْرَافُ النَّهَارِ لَكَلَّكَ رِضَىٰ﴾ [طه: ١٣٠] للإشارة إلى أنه ينبغى أن يشغل معظم ساعات الليل بالقيام والتسبيح، فصارت صورة رسم اللفظ موحية بهذا المعنى، وفي قوله: ﴿أَوْ مِنْ وَرَآيَ حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١]؛ للإشارة إلى أنه كلام من وراء. فهو وراء فسيح ممدود لا حد له.

وهكذا لا يعدم المتأمل في الرسم بعقل واع وقلب مستضىء، من أن يقع على أسرار من أسرار الإعجاز في الرسم، فله عظمة هذا القرآن، ما أعظم بركاته!! وما أكثر أسرارهِ!! لفظاً، ومعنى، ورسمًا.

٥ - إفادة بعض المعانى المختلفة بطريقة واضحة لا خفاء فيها، وذلك مثل: قطع كلمة: (أم) في قوله تعالى: ﴿أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ [النساء: ١٠٩]، ووصلها في قوله: ﴿أَمْنَ يَمْشِي سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الملك: ٢٢]: ففصل الأولى في الرسم؛ للدلالة على أنها (أم) المنقطعة، ووصل الثانية: للدلالة على أنها ليست المنقطعة.

القائلون بأن الرسم اجتهادى

ويرى بعض العلماء: أن رسم المصحف أمر اصطلاحى واجتهادى، لا توقيفى، وممن ذهب إلى هذا: القاضى أبو بكر الباقلانى، فى كتاب «الانتصار»، والعلامة المؤرخ أبو عبد الرحمن بن خلدون فى مقدمته؛ حيث قال: «إن رسم المصحف كان باصطلاح من الصحابة؛ لأنهم كانوا حديثى عهد بالكتابة».

وسأقتصر على نقل مقالة الإمام أبى بكر فى هذا، قال: «وأما الكتابة فلم يفرض الله على الأمة فيها شيئاً؛ إذ لم يأخذ على كتاب القرآن وخطاط المصاحف رسمًا بعينه دون غيره، أوجبه عليهم وترك ما عداه؛ إذ وجوب ذلك لا يدرك إلا بالسمع والتوقيت، وليس فى نصوص الكتاب، ولا مفهومه أن رسم القرآن وضبطه لا يجوز

إلا على وجه مخصوص، وحد محدود لا يجوز تجاوزه، ولا في نص السنة ما يوجب ذلك ويدل عليه، ولا في إجماع الأمة ما يوجب ذلك، ولا دلت عليه القياسات الشرعية، بل السنة دلت على جواز رسمه بأى وجه سهل؛ لأن الرسول ﷺ كان يأمر برسمه، ولم يبين لهم وجهًا معينًا، ولا نهى أحدًا عن كتابته؛ ولذلك اختلفت خطوط المصاحف، فمنهم من كان يكتب الكلمة على مخرج اللفظ، ومنهم من كان يزيد وينقص؛ لعلمه بأن ذلك اصطلاح وأن الناس لا يخفى عليهم الحال؛ ولأجل هذا بعينه جاز أن يكتب بالحروف الكوفية، والخط الأول، وأن يجعل اللام على صورة الكاف، وأن تعوج الألفات، وأن يكتب على غير هذه الوجوه، وجاز أن يكتب المصحف بالخط والهجاء القديمين، وجاز أن يكتب بالخطوط - والهجاء - المحدثه، وجاز أن يكتب بين ذلك».

* نقد هذا الرأي :

ولا يعدم الباحث في الرد على هذا الرأي أسسًا ذكرناها في أدلة الرأي الأول، رأى القائلين بالتوقيف، فقد قلنا: إن النبي ﷺ أقر الكتاب على ما كتبوا والتقرير سنة من السنن؛ كما هو معروف في الأصول، وعلوم الحديث، فكيف يقول: «لا توجد سنة في هذا؟!» وكذلك قوله: «ولا في إجماع الأئمة ما يوجب ذلك...» غير مسلم أيضًا؛ لقيام الإجماع على الرسم العثماني، وعدم وجود المخالف، وإلا لنقل هذا وأين هو؟ وقد تتابع الصحابة والتابعون ومن جاء بعدهم على ما جاء في هذه المصاحف، من غير نكير له.

ومن ثم: يتبين لنا، أن قوله: «ولذلك اختلفت خطوط المصاحف...» إلخ - غير مسلم أيضًا؛ لأن المقدمات لم تسلم له، فلا تسلم له النتيجة.

(رأى صاحب الذهب الإبريز)

ولعل مما يستحسن ذكره في هذا المقام؛ لنفاسته وكفايته في الرد على القائلين بالاجتهاد في الرسم - ما ذكره العلامة ابن المبارك، عن شيخه العارف بالله: الشيخ عبد العزيز الدباغ، إذ يقول في كتابه: «الذهب الإبريز»: وذلك بعد أن سألته تلميذه: ابن المبارك عن الرسم، وذكر له قول من يرى أنه اجتهد ما نصه: «ما للصحابة ولا لغيرهم في رسم القرآن ولا شعرة واحدة، وإنما هو توقيف من

النبي ﷺ، وهو الذى أمرهم أن يكتبوه على الهيئة المعروفة، بزيادة الألف ونقصانها؛ لأسرار لا تهتدى إليها العقول، وهو سر من الأسرار، خص بها الله كتابه العزيز، دون سائر الكتب السماوية. وكما أن نظم القرآن معجز، فرسمه أيضًا معجز...»، إلى أن قال: «أما من قال: إن الصحابة اصطَلَحُوا على أمر الرسم المذكور: فلا يخفى ما فى كلامه من البطْلان؛ لأن القرآن كتب فى زمان النبي ﷺ، وبين يديه؛ وحيثُ فلا يخلو ما اصطَلَح عليه الصحابة: إما أن يكون هو عين الهيئة، أو غيرها، فإن كان عينها بطل الاصطلاح؛ لأن سبْقِيَةَ النبي ﷺ تنافى ذلك، وتوجب الاتباع، وإن كان غير ذلك، فكيف يكون النبي ﷺ كتب على هيئة كهَيْئَةِ الرسم القياسى مثلاً، والصحابة خالفوه، وكتبوا على هيئة أخرى؟ فلا يصح ذلك لوجهين: أحدهما: نسبة المخالفة للصحابة، وذلك محال.

وثانيهما: أن سائر الأمة من الصحابة وغيرهم أجمعوا على أنه لا يجوز زيادة حرف فى القرآن، ولا نقصان حرف منه، وما بين الدفتين كلام الله - عز وجل - فإذا كان النبي ﷺ أثبت ألف «الرحمن» و «العلمين» مثلاً، ولم يزد الألف فى «مائة»، ولا فى «ولا أوضعوا»، ونحو ذلك، والصحابة عاكسوه فى ذلك، وخالفوه - لزم أنهم - وحاشاهم من ذلك - تصرفوا فى القرآن بالزيادة والنقصان، ووقعوا فيما أجمعوا هم وغيرهم على ما لا يحل لأحد فعله، ولزم تطرق الشك إلى جميع ما بين الدفتين؛ لأنه مهما جوزنا أن تكون فيه حروف ناقصة أو زائدة على ما فى علم النبي ﷺ وعلى ما عنده، وأنها ليست بوحى، ولا من عند الله، ولا نعلمها بعينها - شككنا فى الجميع. وإذا جوزنا للصحابة أن يزيد فى كتابته حرفاً ليس بوحى، لزمنا أن نجوز لصحابة آخر نقصان حرف من الوحي؛ إذ لا فرق بينهما؛ وحيثُ تنحل عروة الإسلام بالكلية...». ومن أراد استيفاء كلام العلامة الشيخ الدبّاغ، فليرجع إلى كتاب: «المدخل لدراسة القرآن الكريم» وكتاب «مناهل العرفان فى علوم القرآن».

رأى وسط

وهو أنه يجوز كتابة بعض المصاحف لعامة الناس على الاصطلاحات المعروفة الشائعة؛ لأنه أبعد عن اللبس، والخلط فى القرآن، ولكن يجب فى الوقت نفسه

المحافظة على الرسم العثماني في المصاحف الأمهات؛ لأنه أثر من الآثار الإسلامية النفيسة الموروثة عن السلف الصالح، فلا تهمل؛ مراعاة لحال الجاهلين، بل يجب أن تبقى؛ لأجل العلماء العارفين، الذين لا تخلو منهم الأرض، وإلى هذا الرأي ذهب الإمام عز الدين بن عبد السلام، وتابعه صاحب البرهان، قال صاحب التبيان: «وأما كتابته - أي: المصحف على ما أحدث الناس من الهجاء - فقد جرى عليها أهل المشرق؛ بناء على كونها أبعد عن اللبس، وتحاشاها أهل المغرب؛ بناء على قول الإمام مالك، وقد سئل: هل يكتب المصحف على ما أحدث الناس من الهجاء؟ فقال: «لا، إلا على الكتابة الأولى»، قال في البرهان: «قلت: وهذا كان في الصدر الأول، والعلم حى غض، وأما الآن فقد يخشى الالتباس؛ ولذلك قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: لا تجوز كتابة المصحف إلا على المرسوم الأول، باصطلاح الأئمة؛ لئلا يوقع في تغيير من الجهال، ولكن لا ينبغي إجراء هذا على إطلاقه؛ لئلا يؤدي إلى دروس العلم، وشيء أحكمه القدماء لا يترك؛ مراعاة لجهل الجاهلين، ولن تخلو الأرض من قائم لله بالحجة».

وهذا الرأي وسط بين الرأيين الأولين؛ لأنه يقوم على رعاية الاحتياط للقرآن، وتنزيه ساحته عن التغيير والتبديل، بالإبقاء على الرسم العثماني، الذي هو الأصل في المصاحف الأمهات، وعليها يعول المسلمون في كل قطر من جهة؛ ورعاية حال جمهور المسلمين الذين يتعذر عليهم قراءة القرآن من المصاحف المكتوبة على الرسم العثماني، والتيسير عليهم من جهة أخرى. والقاتل بهذا الرأي الوسيط ليس رجلاً مغموراً بين العلماء، أو مطعوناً في دين أو خلق، وإنما هو الضليع، الأمر بالمعروف، والناهي عن المنكر، وصاحب المواقف المشهورة مع الملوك والسلاطين والأمراء، والذي لقب بحق، بسلطان العلماء: العز بن عبد السلام.

وفى الحق: أن طلاب المعاهد والمدارس يجدون حرجاً في هذا؛ لأن معظمهم يتلقى القرآن من المصاحف، لا من أفواه المقرئين، كما هي السنة، بل كثير من المدرسين - غير العارفين بالرسم العثماني - قد يتعذر عليه قراءته من المصحف قراءة صحيحة، وكثيراً ما نسمع في هذا مضحكات ميكيات!!

شبه أثرت حول كتابة القرآن ورسمه

من دأب القساوسة والمستشرقين أن يتلمسوا المطاعن في القرآن الكريم، من ناحية جمعه، أو من ناحية كتابته ورسمه المجمع عليه في المصاحف العثمانية، التي نقل ما فيها بالتواتر المفيد للقطع واليقين. والذي يعنينا في هذا المقام: ما أوردوه من شبه حول كتابة القرآن ورسمه، وكل ما أوردوه يرجع إلى روايات باطلة مزورة، اختلقها أعداء الإسلام من قديم، ونسبوا إلى السلف الصالح كذباً وزوراً؛ كي تحظى بالقبول عند من لا يعلمون؛ وإما إلى اعتراضات أوردها المؤلفون في علوم القرآن، وأجابوا عنها بما يقنع ويشفي، ويا ليتهم ما فعلوا؛ لأن المبشرين والمستشرقين اتخذوا منها مستنداً للطعن في القرآن، وكان همهم إيراد الشبه، وتعمد السكوت عن الجواب، بل صاروا ينفخون في هذه الروايات، ويزيدون فيها، ويعيدون؛ لأنها صادفت هوى في نفوسهم، حتى صيروا من الحجة قبة، وقد تابعهم بعض أبواقهم من المسلمين الذين ليس لهم من الثقافة الدينية والمعارف القرآنية، ما يحصنهم ضد هذه السموم التي نفثوها باسم العلم، والبحث الحر، وما هي من العلم، ولا البحث النزيه في شيء، وقد قيض الله لهذه الشبه والسموم من علماء المسلمين من زيفها، وبيّن بطلانها، ولن يخلى الله الأرض من علماء يقومون بالحق، ويدافعون عن هذا الدين، وينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، ولا يتسع المقام لسرد كل هذه الشبه، والرد عليها، ولكن سنكتفي بالإشارة إلى بعضها:

١ - فمن ذلك: ما زعموا: أن سيدنا عثمان - رضى الله عنه - حين عرض عليه المصحف، قال: «أحسستم، وأجملتم، إن في القرآن لحناً، ستقيمه العرب بألستها»، ونسب هذا القول إلى عكرمة، وغرضهم بهذا: التشكيك في الثقة بهذه المصاحف العثمانية.

والجواب: أن ما روى في هذا ضعيف الإسناد، وفيه انقطاع في السند، وغالبًا يكون البلاء من المحذوف؛ للتمويه والخداع، وعكرمة لم يسمع من عثمان أصلاً. ثم إن فيما روى اضطراباً وتناقضاً نُجِّلُ الخليفة الثالث عنه، وصدر الكلام يناقض آخره، وكيف يجوز في العقول أن يمدحهم على وجود اللحن؟ ثم إن سيرة عثمان

فى العناية بالمصحف، وطريقته فى التحوط البالغ عند كتابة المصاحف - ترد كل هذه الأباطيل، ولو فرضنا أن عثمان تساهل فى إصلاح اللحن، أفيدعه جمهور المسلمين، دون أن يصححوه، وهم الذين لا يخشون فى الحق لومة لائم؟! ولقد كانوا ينكرون على الخلفاء فيما دون هذا، فكيف يسكتون على مثل هذا؟! الحق أنها روايات متهافة، لا تعارض الثابت فى المصاحف، المنقول نقل الجماعة عن الجماعة، حتى وصل إلينا.

٢ - ومن ذلك، ما قيل: إن سعيد بن جبیر كان يقرأ: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ١٦٢]، ويقول: هو من لحن الكتاب.

والجواب: أن هذه الرواية إن صحت عن سعيد، فمراده باللحن اللغة، وهو أحد معانى اللحن؛ كما فى القاموس، وغيره: من كتب اللغة، ولو كان يريد باللحن الخطأ، لما قرأ به، وكيف يقرأ بحرف يرى أنه خطأ؟!

وقد قرئت هذه الكلمة بقراءتين سبعيتين: قرأ الجمهور بالنصب، وقرأ غير الجمهور بالرفع، أما الرفع فظاهر؛ لأنه معطوف على ما قبله، وأما النصب فعلى الاختصاص للمدح؛ لبيان فضل الصلاة ومنزلتها من شرائع الدين، أى: أخص أو أمدح المقيمين الصلاة، ولهذا الأسلوب فى لغة العرب شواهد، لا يحصيها العد، وقد عقد له سيبويه فى «الكتاب» باباً، ويعجبني فى هذا المقام، ما قاله إمام من أئمة العربية والتفسير، وهو الإمام الزمخشري، فى تفسيره قال: (ولا نلتفت إلى ما زعموا: من وقوعه لحنًا فى خط المصحف، وربما التفت إليه من لم ينظر فى الكتاب، ولم يعرف مذاهب العرب، وما لهم فى النصب على الاختصاص، وخفى عليه أن السابقين الأولين الذين مثلهم فى التوراة والإنجيل، كانوا أبعد همة فى الغيرة على الإسلام، وذبح المطاعن عنه، من أن يتركوا فى كتاب الله ثلمة؛ ليسدها من بعدهم، وخرقًا يرفوه من يلحق بهم. ونحو هذا ألفاظ أثير حولها الطعون، وهى مخرجة على لغات فصيحة من لغات العرب، وقد شاء الله أن يكون فى القرآن لغات من غير لغة قريش؛ لأن القرآن للعرب جميعًا، لا لقريش فحسب.

٣ - قالوا: روى عن ابن عباس فى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النور: ٢٧]، أنه قال: إن الكاتب أخطأ، إنما هو «تستأذنوا»، وقالوا: إن هذا يدل على أن القرآن دخله بعض التحريف والتبديل؛ بسبب الكتابة.

والجواب: أن القول مدسوس على ابن عباس، دسه الملاحدة والزنادقة، ولا يصح هذا عنه قط، وقد تنبه أئمة التفسير إلى هذا، وزيفوه، منهم أبو حيان في «البحر المحيط»، حيث قال: «إن من روى عن ابن عباس أنه قال ذلك، فهو طاعن في الإسلام، ملحد في الدين، وابن عباس برىء من هذا القول»؛ والزمخشري في تفسيره، حيث قال: «إنه لا يعول على هذه الرواية». وقال القرطبي في تفسيره: «وهذا غير صحيح، عن ابن عباس وغيره؛ فإن مصاحف الإسلام كلها قد ثبت فيها: ﴿حَقَّقْ تَسْتَأْنِسُوا﴾، وصح الإجماع فيها، لدى مدة عثمان؛ فهي التي لا يجوز خلافها، وإطلاق الخطأ والوهم على الكتاب في لفظ أجمع الصحابة عليه قول لا يصح عن ابن عباس...» وهذه الرواية الضعيفة رواها ابن جرير، ولا يخلو إسناده من مدلس أو مضعف، ولا يخلو تفسيره من الروايات الضعيفة، والباطلة؛ ورواها الحاكم وصححها، ولكن تصحيح الحاكم غير معتبر عند أئمة من المحدثين، وقد تعقبه الإمام الذهبي في نحو مائة حديث في «مستدركه»، وهي موضوعة، فضلاً عما فيه من الضعيف والواهي الساقط عن الاحتجاج به.

ويرد هذه الرواية الضعيفة - الذي يغلب على ظني أنها مدسوسة عليه - أنه ورد عنه تفسير «تستأنسوا» بقوله: «تستأذنوا ممن يملك الإذن من أصحابها»، فثبت هذا يرد ما ألصق به، ولعل الراوى عن ابن عباس - إن صحت روايته - وهم وغلط، حيث فهم من تفسير الاستئناس بالاستئذان أنه الصواب؛ فروى الخبر على ما ظن، وهو غلط.

وقد أجمع القراء السبعة على لفظ: «تستأنسوا»، ومن المستبعد جداً أن يقرأ ابن عباس بقراءة يكون الإجماع على خلافها، ولا سيما أنه أخذ القراءة عن زيد بن ثابت، وهو عمدة الذين جمعوا القرآن في المصاحف، بأمر سيدنا عثمان - رضى الله عنه - وأيضاً فالقراءة المتواترة: «تستأنسوا» متمكنة في باب الإعجاز، من القراءة المزعومة.

وأحب أن أنبه هنا: أن بعض الصحابة، كان يقرأ الكلمة على وجه التفسير والبيان؛ فيظن من لا يعرف الحقيقة أنها قراءة، ومن هنا دخل الخلط في بعض المرويات عنهم.

وكذلك كل ما روى عن ابن عباس، وغيره، في مخالفة النص القرآني الثابت

بالتواتر والمكتوب بإجماع من الصحابة - فاضرب به عرض الحائط، وألقه دبر أذنك، فحقيقة هذه المرويات أنها ضعيفة، أو موضوعة، وعلى فرض التسليم بصحة بعضها، فالصحيح الأحادي، مهما بلغ، لا يعارض المتواتر الذي نقله جمع كثير، تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، وإفادة التواتر لليقين - قاعدة مقررة عند ذوى العقول، لا يختص بملة دون ملة.

وبحسبنا هذا القدر، ومن أراد استيفاء لكل ما روى فى هذا، ورده ردًا علميًا أصيلًا - فليرجع إلى كتاب: «المدخل لدراسة القرآن الكريم».

وبعد: فإن هذا القرآن الكريم، كما هو فى المصاحف العثمانية، وكما هو فى مصاحفنا التى هى صورة حقيقية لها - هو ما أنزله الله على نبينا، وسيدنا محمد - صلوات الله وسلامه عليه - وأن كل ما يخالف هذا الذى أجمع عليه الصحابة مردود باطل، وسيبقى هذا القرآن العظيم قطب الإسلام التى تدور عليه الثقافة الإسلامية الأصيلة، ما بقى مسلم على وجه الأرض، وسيستمر مشغلة الفكر الإنسانى، وأعظم الأسس فى بناء الثقافة الإنسانية الرفيعة، وقد ضمن له الله - سبحانه - البقاء والخلود؛ مصداقًا لقول الحق - تبارك، وتعالى - : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]

صدق الله العظيم، وبلغ رسوله الأمين^(١).

* * *

(١) ينظر بحوث قرآنية المؤتمر السادس ص (١٤٧-١٥٧).

كتاب الحجة

علم «القراءات القرآنية» أحد العلوم العظيمة الشأن التى نشأت لخدمة كتاب الله - جل وعز - إلى جانب العلوم الإسلامية الأخرى، التى تهدف إلى محاولة التعريف بأسرار كتاب الله المعجز من جوانبه كافة.

والمقصود بالاحتجاج للقراءة: توثيق هذه القراءة، وإزاحة ما قد يدور حولها من شبهات، وإثبات سلامتها، وذلك لا يتأتى إلا بدراسة متوفرة متعمقة لها. وقد مرت المؤلفات المعنية بالدراسات القرآنية بمراحل من حيث تطورها ونضوجها، وكان الإمام العالم أبو بكر بن مجاهد أحد الأوائل الذين عبدوا الطريق لغيرهم؛ حين جمع القراءات السبع فى مصنف واحد؛ فاجتمعت لدى العلماء من بعده المادة الأصلية للدراسات القرآنية.

ويعتبر كتاب «الحجة» لأبى على الفارسى أحد أبرز الكتب المهمة فى هذا المجال؛ لما له من أهمية فى دراسة القراءات القرآنية بأسلوب متميز، يدل على سعة علم صاحبه، ومنهجيته، وإذا كان عنوان الكتاب: «الحجة» فلقد ورد بأسماء أخرى مختلفة، مثل: الحجة فى شرح القراءات السبع، و: الحجة فى علل القراءات السبع، وهى تسميات توضح مضمون الكتاب بصفة أكثر تحديداً لاسم: «الحجة»، الذى يدل على معنى الاحتجاج المطلق.

سبب تأليف الكتاب:

وقد أغرى صاحب الكتاب الإمام أبا على الفارسى بالولوج فى هذا الباب أن شيخه الإمام أبا محمد بن السرى المعروف بـ «ابن السراج» كان قد شرع فى تصنيف مؤلف فى القراءات، فكتب فيه «الفاتحة» وآيتين من «البقرة»، ولم يكمله، فكان فى ذلك حث لأبى على ودفع له وتوجيه على تكمله ما بدأه شيخه، واقتفاء أثره فيه، لا سيما وأن أبا على عالم وافر المعرفة بعلوم اللغة، على دراية بالقياس، وحسن التوجيه.

ونستطيع أن نستخلص من كلام الإمام أبى على الفارسى نفسه أنه قد ألف كتابه لعضد الدولة؛ فقد ذكر الإمام فى مقدمة كتابه:

«أما بعد، أطل الله بقاء الأمير الجليل عضد الدولة وتاج الملة، وأدام له العزة

والبسطة، وأمدّه بالتوفيق والتسديد، وأيده بالنصر والتمكين، فإن هذا الكتاب نذكر فيه من وجوه قراءات القراء الذين ثبتت قراءتهم فى كتاب أبى أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد...».

سنة تأليف الكتاب:

وإذا كان الإمام أبو على الفارسى قد ذكر فى حديثه السابق عبارة: «تاج الملة»، فإن هذا يدلنا على أن تأليف كتاب «الحجة» قد تم بعد سنة ٣٦٧هـ، وهى السنة التى تم تلقيب عضد الدولة فيها بـ «تاج الملة».

فإذا علمنا أن عضد الدولة نفسه قد توفى سنة ٣٧٢هـ، ولا يمكن أن يكون المؤلف قد أهدى الكتاب لعضد الدولة بعد وفاته - أمكن أن نؤكد أن كتاب «الحجة» لأبى على الفارسى قد تم تأليفه فيما بين سنتى ٣٦٧هـ-٣٧٢هـ.

منهج الإمام أبى على الفارسى فى كتاب «الحجة»:

نستطيع أن نلخص منهج الإمام أبى على الفارسى فى كتابه: «الحجة»، فيما يلى:

- ١- ذكر الآية المختلف فى قراءتها.
 - ٢- عرض خلاف القراء فى تلك الآية.
 - ٣- ذكر ما قاله شيخه ابن السراج فيما احتج له من القراءات، وذلك فى سورة الفاتحة والآيتين الأوليين من سورة البقرة.
 - ٤- الاحتجاج والتوجيه لما ورد فى الآية من قراءات.
 - ٥- قد يعرض فى احتجاجه لهذه القراءات لبعض أمور منها:
- تفسير ألفاظ الآية القرآنية الكريمة.
- تصريف الألفاظ القرآنية التى تحتاج إلى تصريف فى الآية.
- الاستطراد فى شرح بعض المسائل النحوية الأخرى التى تتضمنها الآية.
- ثم إن أسلوب الإمام أبى على الفارسى فى عرضه لمادة الكتاب، يدلنا - من غير شك - على تميز منهجيته فى العرض، وطريقته فى التفكير، كما أن مادة الكتاب تدل - بالتأكيد - على غزارة علمه، وسعة معرفته، فهو يفصل القول فى المسألة الواحدة، ويقلب النظر فيها من كل جانب، ويطيل فلا يمل، ويوجز فلا يخل.
- مصادر المادة العلمية لأبى على الفارسى:
- يمكن من خلال اطلاعنا على كتاب «الحجة» أن نستخلص مصادر المادة العلمية

لأبى على الفارسى، فيما يلى:

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- الحديث الشريف.
- ٣- الشعر الجاهلى والإسلامى.
- ٤- لهجات القبائل.
- ٥- أقوال علماء اللغة والنحو.

شخصية أبى على الفارسى العلمية فى كتاب «الحجة»:

رغم كثرة المصادر التى استقى منها الإمام أبو على الفارسى مادته العلمية، وتنوعها، فإننا نستطيع أن نؤكد أن شخصيته كانت حاضرة، غير غائبة عن كل مطلع على كتابه «الحجة»، بشكل قوى متميز، يترك بصمة فى ذهن قارئه بحرية فكره، واستقلالية رأيه، فى تحليله ومناقشته للمسائل، وآرائه التى خلص إليها.

وقد يكتنف بعض عبارات الكتاب غموض معين، لكنه غموض لا يعيب الكتاب أو صاحبه؛ لأنه غموض ناشئ عن دقة فكرة، أو غرابة استعمال لبعض الألفاظ. وقد يرى القارئ لكتاب «الحجة» كثيرًا من الجمل الاعتراضية التى تفصل بين صدر الكلام وعجزه بفواصل طويلة، فلا ينبغي أن يشتت ذلك ذهن القارئ الكريم؛ لأن ذلك أسلوب قد اقتضته المادة العلمية الصعبة، وطبيعة الدراسة الدقيقة، وفرضه أسلوب الإمام أبى على، وهى سمة لا نستطيع إلا ذكرها، والتسليم بها، بل لعلها السبب فى عدم إقبال جمهور كثير على هذا الكتاب الجليل؛ إذ لم يحسن فهمه إلا الخاصة الذين يطيقون اطلاعه، ويحسنون فهمه.

وبعد، فإن كتاب «الحجة» يعد - بحق - مصدرًا عظيم المنفعة، جليل الشأن بين المصادر التراثية الموسوعية التى صنفت فى العلوم العربية والإسلامية بعامة، وعلم القراءات القرآنية بخاصة.

ترجمة المؤلف

اسمه ونسبه وعلمه:

أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان بن أبان، الفارسی النحوی، وأمه سدوسية من سدوس شيبان من ربيعة الفرس.

ولد بمدينة قَسَا من أرض فارس، وهي قرية من «شيراز» عاصمة فارس، وهي مدينة مفترشة البناء، واسعة الشوارع، ولها حصن وخندق وربض، وأسواقها في ربضها، كما حكى ياقوت الحموي في «معجم البلدان».

أخذ النحو عن جماعة من أعيان أهل هذا الشأن: كأبي إسحاق الزجاج، وأبي بكر بن السراج، وأبي بكر مَبْرَمَان، وأبي بكر الخياط. وطوّف كثيراً في بلاد الشام، ومضى إلى طرابلس، فأقام بحلب مدة، وخدم سيف الدولة بن حمدان، ثم رجع إلى بغداد، فأقام بها إلى أن مات.

وتقدم عند عضد الدولة، فكان عضد الدولة يقول: أنا غلام أبي على النحوي في النحو، وغلام أبي الحسين الرازي الصوفي في النجوم. وكان متهمًا بالاعتزال.

وذكر أبو الحسن طاهر بن أحمد النحوي في كتاب «شرح الجمل» للزجاج، في باب التصريف منه: يحكى عن أبي على الفارسی: أنه حضر يوماً مجلس أبي بكر الخياط، فأقبل أصحابه على أبي بكر يكثرّون عليه المسائل، وهو يجيبهم ويقيم عليها الدلائل، فلما أنفدوا أقبل على أكبرهم سناً، وأكبرهم عقلاً، وأوسعهم علماً عند نفسه، فقال له: كيف تبنى من «سفرجل» مثل: عنكبوت؟ فأجابه مسرعاً: «سَفَرُوت». فحين سمعها قام من مجلسه وشفق بيديه، وخرج وهو يقول: «سفرروت». فأقبل أبو بكر على أصحابه، وقال: لا بارك الله فيكم، ولا أحسن جزاءكم؛ خجلاً مما جرى، واستحياء من أبي على.

قال الأستاذ أبو العلاء الحسين بن محمد بن مهرويه في كتابه الذي سماه: «أجناس الجواهر»: كنت بمدينة السلام أختلف إلى أبي على الفارسی النحوي - رحمه الله - وكان السلطان رسم له أن ينتصب لى كل أسبوع يومين؛ لتصحيح كتاب «التذكرة» لخزانة كافي الكفاة، فكنا إذا قرأنا أوراقاً منه تجارينا في فنون الآداب، واجتينا من فوائده ثمار الألباب، ورتعنا في رياض ألفاظه ومعانيه، والتقطنا الدر المنثور من سقاط فيه، فأجرى يوماً بعض الحاضرين ذكر الأصمعي، وأسرف في

الثناء عليه، وفضله على أعيان العلماء فى أيامه، فرأيتُه - رحمه الله - كالمنكر لما كان يورده، وكان فيما ذكر من محاسنه، ونشر من فضائله أن قال: من ذا الذى يجسر أن يُخطئَ الفحول من الشعراء غيره؟

فقال أبو على: وما الذى رد عليهم؟

فقال الرجل: أنكر على ذى الرمة مع إحاطته بلغة العرب ومعانيها، وفضل معرفته بأغراضها ومراميتها، وأنه سلك نهج الأوائل فى وصف المفاوز، إذا لعب السراب فيها، ورقص الآل فى نواحيها، ونعت الجريال، وقد سيج على جُدِّله، والظليم وكيف ينفر من ظله، وذكر الركب وقد مالت طلاهم من غلبة المنام، حتى كأنهم صرعتهم كتوس المدام، فطبق مفصل الإصابة فى كل باب، وساوى الصدر الأول من أرباب الفصاحة، وجارى القروم البُزل من أصحاب البلاغة.

فقال له الشيخ أبو على: وما الذى أنكر على ذى الرمة؟

فقال: قوله: [من الطويل]

وقفنا فقلنا إِيَّه عن أم سالم
لأنه كان يجب أن ينونه.

فقال: أما هذا فالأصمعى مخطئ فيه، وذو الرمة مصيب، والعجب أن يعقوب بن السكيت قد وقع عليه هذا السهو فى بعض ما أنشده.

فقلت: إن رأى الشيخ أن يصدع لنا بجلية هذا الخطأ تفضل به. فأملى علينا:

أنشد ابن السكيت لأعرابى من بنى أسد: [من والوافر]

وقائلةٍ أسيئتُ فقلت جَيرٍ أسئُ إننى من ذاك إنه
أصابهم الحمى وهم عوافٍ وكن عليهم نحساً لُعْنَةُ
فجئت قبورهم بدءاً ولما فناديت القبور فلم يُجِبْنَه
وكيف يجيب أصداء وهامٍ وأبدانٌ بُدِزْنَ وما نَخِزْنَه
قال يعقوب: قوله: جَيرٍ، أى: حقاً، وهى مخفوضة غير منونة، فاحتاج إلى التنوين.

قال أبو على: هذا سهو منه؛ لأن هذا يجرى منه مجرى الأصوات، وباب الأصوات كلها والمبنيات بأسرها لا ينون، إلا ما خُص منها؛ لعله الفرقان فيها بين نكرتها، ومعرفتها؛ فما كان منها معرفة جاء بغير تنوين، فإذا نكَّرتُه نونته، ويكون من

ذلك أنك تقول فى الأمر: صَهْ وَمَهْ، تريد: السكوت يا فتى. فإذا نكّرت، قلت: صَهْ وَمَهْ، تريد: سكوتًا.

وكذلك «قول الغراب: غاقٍ» أى: الصوت المعروف من صوته، «وقول الغراب: غاقٍ» أى: صوتًا. وكذلك «إيه يا رجل»، تريد: الحديث، و«إيه»، تريد: حديثًا.

وكان أبو علي - رحمه الله - محبًا للشعر، لكن يعجز عن قوله؛ جاء في معجم الأدباء عن أبي محمد القاسم بن أحمد الأندلسي - أيداه الله تعالى - قال: وجدت فى مسائل نحوية تنسب إلى ابن جنى قال: لم أسمع لأبى على شعرًا قط، إلى أن دخل إليه فى بعض الأيام رجل من الشعراء، فجرى ذكر الشعر، فقال أبو على: إني لأعبطكم على قول هذا الشعر؛ فإن خاطرى لا يواتينى على قوله، مع تحققى للعلوم التى هى من موارده. فقال له ذلك الرجل: فما قلت - قط - شيئًا منه ألبتة؟ فقال: ما أعهد لى شعرًا إلا ثلاثة أبيات قلتها فى الشيب، وهى قولى: [من الوافر]

خضبت الشيب لما كان عيبًا وخضب الشيب أولى أن يعابا
ولم أخضب مخافة هجر خلٍّ ولا عيبًا خشيت ولا عتابا
ولكن المشيب بدا ذميمًا فصيرت الخضاب له عقابا
فاستحسنّاها وكتبناها عنه، أو كما قال؛ لأننى كتبتها عن المفاهوة، ولم أنقل ألفاظها.

وكان رحمه الله قليل الرواية فى الشعر، مع عظيم فضله وتمكنه فى النحو؛ جاء فى معجم الأدباء:

قرأت بخط الشيخ أبى محمد بن الخشاب: كان شيخنا - يعنى: أبا منصور موهوب بن الخضر الجوالقي - قلما ينبل عنده ممارس للصناعة النحوية، ولو طال فيها باعه، ما لم يتمكن من علم الرواية، وما تشتمل عليه من ضروبها، ولا سيما رواية الأشعار العربية، وما يتعلق بمعرفتها من لغة وقصة؛ ولهذا كان مقدمًا لأبى سعيد السيرافى، على أبى على الفارسي - رحمهما الله - وأبو على أبو على فى نحوه، وطريقة أبى سعيد فى النحو معلومة، ويقول: أبو سعيد أروى من أبى على، وأكثر تحققًا بالرواية، وأثرى منه فيها: وقد قال لى غير مرة. لعل أبا على لم يكن يرى ما يراه أبو سعيد، من معرفة هذه الإخباريات والأنساب، وما جرى فى هذا الأسلوب كبير أمر.

قال الشيخ أبو محمد: ولعمري إنه قد حُكي عنه - أعني: أبا علي - أنه كان يقول: لأن أخطئ في خمسين مسألة مما بابه الرواية، أحب إلي من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية. هذا كلامه أو معناه، علي أنه كان يقول: قد سمعت الكثير في أول الأمر، وكنت أستحي أن أقول: أثبتوا اسمي.

قال الشيخ أبو محمد: وكثيرًا ما تحصي السقطات على الحذاق من أهل الصناعة النحوية؛ لتقصيرهم في هذا الباب، فمنه يذهبون، ومن جهته يؤتون. وقد بلغ أبو علي من المنزلة والفضل في العلم ما أثار حفيظة شائيه ومنافسيه، فجعلوا يقولون عليه؛ يدل على ذلك ما أورده صاحب معجم الأدباء قال:

قرأت في «المسائل الحلبية» نسخة كتاب كتبه أبو علي إلى سيف الدولة جوابًا عن كتاب ورد عليه منه، يرد فيه علي ابن خالويه في أشياء أبلغها سيف الدولة عن أبي علي، نسخته: قرأ - أطال الله بقاء سيدنا الأمير سيف الدولة - عبدُ سيدنا الرقعة النافذة من حضرة سيدنا، فوجد كثيرًا منها شيئًا لم تجر عادة عبده به، ولا سيما مع صاحب الرقعة، إلا أنه يذكر من ذلك ما يدل على قلة تحفظ هذا الرجل فيما يقوله، وهو قوله: «ولو بقى عمر نوح ما صلح أن يقرأ على السيرافي» مع علمه بأن ابن بهزاذ السيرافي يقرأ عليه الصبيان ومعلموهم، أفلا أصلح أن أقرأ على من يقرأ عليه الصبيان؟! هذا ما لا خفاء به، كيف، وهو قد خلط فيما حكاه عني؟! وأنى قلت: «إن السيرافي قد قرأ علي»، ولم أقل هذا؛ إنما قلت: «تعلم مني - أو: أخذ عني - هو وغيره ممن ينظر اليوم في شيء من هذا العلم»، وليس قول القائل: «تعلم مني» مثل: «قرأ علي»؛ لأنه قد يقرأ عليه من لا يتعلم منه، وقد يتعلم منه من لا يقرأ عليه. وتعلم ابن بهزاذ مني في أيام محمد بن السرى وبعده، لا يخفى علي من كان يعرفني ويعرفه: كعلي بن عيسى الوراق، ومحمد بن أحمد ابن يونس، ومن كان يطلب هذا الشأن من بنى الأزرق الكُتّاب وغيرهم، وكذلك كثير من الفرس الذين كانوا يروونه يغشاني في صف شونيز: كعبد الله بن جعفر بن درستويه النحوي؛ لأنه كان جارى بيت بيت قبل أن يموت الحسن بن جعفر أخوه، فينتقل إلى داره التي ورثها عنه في درب الزعفراني.

وأما قوله: «إنى قلت: إن ابن الخياط كان لا يعرف شيئًا» فغلط في الحكاية؛ كيف أستجيز هذا، وقد كلمت ابن الخياط في مجالس كثيرة؟! ولكنى قلت: إنه

لا لقاء له؛ لأنه دخل إلى بغداد بعد موت محمد بن يزيد، وصادف أحمد بن يحيى، وقد صم صممًا شديدًا، لا يخرق الكلام معه سمعه - فلم يمكن تعلم النحو منه، وإنما كان يعول فيما كان يؤخذ عنه على ما يُملّه دون ما كان يقرأ عليه، وهذا الأمر لا ينكره أهل هذا الشأن ومن يعرفهم.

ثناء العلماء عليه وصفاء ذهنه ومبلغ علمه

قال ياقوت: أبو على الفارسي المشهور في العالم اسمه، المعروف بتصنيفه ورسمه، أوجد زمانه في علم العربية، كان كثير من تلامذته يقول: هو فوق المبرد. وقال صلاح الدين الصفدي: كان إمام وقته في النحو.

وقال البغدادي في تاريخه: قال لي التنوخي: ولد أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي الفارسي بـ«فَسَا»، وقدم بغداد فاستوطنها، وسمعنا منه في رجب سنة خمس وسبعين وثلاثمائة. وعلت منزلته في النحو، حتى قال قوم من تلامذته: هو فوق المبرد، وأعلم منه! وصنف كتبًا عجيبة حسنة لم يسبق إلى مثلها، واشتهر ذكره في الآفاق، وبرع له غلمان حذاق، مثل عثمان بن جني، وعلى بن عيسى الشيرازي، وغيرهما.

وقال أبو طالب العبدى: ما كان بين سيبويه وأبى على أفضل منه. وقال الطبرسي في «مجمع البيان»، عند قوله - تعالى - : ﴿يَأْيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ﴾ [المائدة: ١٠٦]، بعد أن نقل كلامًا في تفسير هذه الآية منقولاً عن أبى على الفارسي - : هذا كله مأخوذ من كلام أبى على الفارسي، وناهيك به فارسًا في هذا الميدان، نقابًا يخبر عن مكنون هذا العلم بواضح البيان!.

وقال: أبو العلاء المعري: وكنت رأيت في المحشر شيخًا لنا كان يدرس النحو في الدار العاجلة يُعرف بأبى على الفارسي وقد امترس به قوم يطالبونه ويقولون: تأولت علينا وظلمتنا؛ فلما رآنى أشار إلى بيده فجئته، فإذا عنده طبقة منهم: يزيد بن الحكم الكلابي، وهو يقول: ويحك! أنشدت عنى هذا البيت برفع الماء، يعنى: قوله: [من الطويل]

فليت كفافًا كان شُرْكُ كُله وخيرك عنى ما ارتوى الماء مرتوى

ولم أقل إلا «الماء» وكذلك زعمت أنى فتحت الميم فى قولى: [من الطويل]
تبدل خليلاً بى كشكلك شكله فإن خليلاً صالحاً بك مقتوى
وإنما قلت (مُقتو) بضم الميم:

وإذا رجل آخر يقول: ادعيت على أن الهاء راجعة على الدرس فى قولى:
[من البسيط]

هذا سراقاة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا إن يلحقها ذيب
أفمجنون أنا حتى أعتقد ذلك؟

وإذا جماعة من هذا الجنس كلهم يلومونه على تأويله، فقلت: يا قوم، إن هذه
أمور هينة، فلا تُعنتوا هذا الشيخ، فإنه يمت بكتابه فى القرآن المعروف بكتاب
الحجة، وإنه ما سفك لكم دمًا ولا احتجن عنكم مالًا، فتفرقوا عنه.

ومما يشهد بصفاء ذهنه وخلوص فهمه: أنه سئل - قبل أن ينظر فى العروض -
عن خرم مُتَقَاعِلُنْ، فتفكر وانتزع الجواب فيه من النحو فقال: لا يجوز؛ لأن
«مُتَقَاعِلُنْ» ينقل إلى «مُسْتَقْعِلُنْ» إذا أضمر، فلو خُرم لتعرض للابتداء بالساكن.
والخرم: حذف الحرف الأول من البيت، والإضمار: تسكين ثانيه.

ومما يشهد لذلك - أيضًا - ما بلغه من المنزلة لدى عضد الدولة؛ يدل على ذلك
الروايات الكثيرة التي تروى في أحواله معه، منها: أنه كان معه يومًا فى الميدان فسأله:
بماذا ينتصب الاسم المستثنى، فى نحو: قام القوم إلا زيدًا؟ فقال أبو على: ينتصب
بتقدير: أستثنى زيدًا. فقال له عضد الدولة: لم قدرت: «أستثنى زيدًا» فنصبت؟ هلا
قدرت: «امتنع زيد» فرفعت؟ فقال أبو على: هذا الذى ذكرته جواب ميدانى، فإذا
رجعت قلت لك الجواب الصحيح.

وقد ذكر أبو على فى كتاب «الإيضاح»: أنه انتصب بالفعل المتقدم بتقوية «إلا».
قالوا: ولما صنف أبو على كتاب «الإيضاح»، وحمله إلى عضد الدولة،
استقصره عضد الدولة، وقال له: ما زدت على ما أعرف شيئًا، وإنما يصلح هذا
للصبيان. فمضى أبو على، وصنف «التكملة»، وحملها إليه. فلما وقف عليها عضد
الدولة قال: غضب الشيخ، وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو.

قال أبو الفتح بن جنى: قال لى أبو على الفارسى: قرأ علىّ علىّ بن عيسى
الرمانى كتاب «الجمال» وكتاب «الموجز» لابن السراج فى حياة ابن السراج.

وجاء في معجم الأدباء قرأت بخط سلامة بن عياض النحوى ما صورته: وقفت على نسخة من كتاب الحجة لأبى على الفارسى، فى صفر سنة اثنتين وعشرين وخمسائة بالرى، فى دار كتبها التى وقفها صاحب بن عباد - رحمه الله - وعلى ظهرها بخط أبى على ما حكايته: هذا - أطال الله بقاء سيدنا صاحب الجليل، أدام الله عزه ونصره وتأييده وتمكينه - كتابى فى قراء الأمصار، الذين بينت قراءتهم فى كتاب أبى بكر أحمد بن موسى، المعروف بكتاب «السبعة»، فما تضمن من أثر وقراءة ولغة، فهو عن المشايخ الذين أخذت ذلك عنهم، وأسندته إليهم، فمتى أثر سيدنا صاحب الجليل - أدام الله عزه ونصره وتأييده وتمكينه - حكاية شىء منه عنهم، أو عنى لهذه المكاتبة - فَعَل.

وفاته ومصنفاته

توفى - رحمه الله - ببغداد سنة سبع وسبعين وثلاثمائة؛ تاركاً مكتبة ضخمة من تصانيفه، منها:

- ١ - كتاب: الحجة.
- ٢ - كتاب: التذكرة.
- ٣ - كتاب: أبيات الإعراب.
- ٤ - كتاب: الإيضاح الشعرى.
- ٥ - كتاب الإيضاح النحوى.
- ٦ - كتاب: مختصر عوامل الإعراب.
- ٧ - كتاب: المسائل الحلبية.
- ٨ - كتاب: المسائل البغدادية.
- ٩ - كتاب: المسائل الشيرازية.
- ١٠ - كتاب: المسائل القصيرية.
- ١١ - كتاب: الأغفال، وهو مسائل أصلحها على الزجاج.
- ١٢ - كتاب: المقصور والممدود.
- ١٣ - كتاب: نقض الهاذور.
- ١٤ - كتاب: الترجمة.
- ١٥ - كتاب: المسائل المشورة.

- ١٦ - كتاب: المسائل الدمشقية.
- ١٧ - كتاب: أبيات المعاني.
- ١٨ - كتاب: التتبع لكلام أبي على الجبائي في التفسير - نحو مائة ورقة.
- ١٩ - كتاب: تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾.
- ٢٠ - كتاب: المسائل البصرية.
- ٢١ - كتاب: المسائل العسكرية.
- ٢٢ - كتاب: المسائل المصلحة من كتاب ابن السراج.
- ٢٣ - كتاب: المسائل المشكلة.
- ٢٤ - كتاب: المسائل الكرمانية.
- هذا: وقد ذكر المعري في «رسالة الغفران»: أن أبا على الفارسي كان يذكر أن أبا بكر بن السراج عمل من «الموجز» النصف الأول لرجل بزاز، ثم تقدم إلى أبي على الفارسي بإتمامه.
- قال: وهذا لا يقال: إنه من إنشاء أبي على؛ لأن الموضوع في «الموجز» هو منقول من كلام ابن السراج في «الأصول» وفي «الجميل»، فكأن أبا على جاء به على سبيل النسخ، لا أنه ابتدع شيئاً من عنده.

* * *

منهج التحقيق

اعتمدنا فى تحقيق هذا الكتاب على نسخ مخطوطة ووصفها كالتالى :
النسخة الأولى : المحفوظة فى مكتبة مراد ملا باستانبول ، وتقع فى أربعة مجلدات ورمزنا لها بالرمز (أ) .

النسخة الثانية : المحفوظة فى مكتبة بلدية الإسكندرية برقم (٣٥٧٠ع) ومصورة بدار الكتب المصرية برقم (٤٦٢) قراءات وتقع فى سبعة مجلدات ، ينقصها المجلد الخامس ، ورمزنا لها بالرمز (ب) .

النسخة الثالثة : المحفوظة بمكتبة شهيد على باستانبول فى مجلدين ، ومصورة فى مكتبة جامعة القاهرة ، وتقع فى أربع مجلدات ، ورمزنا لها بالرمز (ج) .
واستعنا بطبعة الجزء الأول والثانى من طبعة دار الكتب المصرية ، وكذا طبعة دار المأمون .

ثم قمنا فى التحقيق بعمل الآتى :

- ١- مقابلة النسخ لضبط النص وإثبات فروق النسخ .
- ٢- جعلنا القراءة الأصل والآيات التى استدلت بها فى غير موضع قراءة - قراءة حفص .
- ٣- عزو الأبيات الشعرية الواردة فى النص واستعنا فى ذلك بدواوين الشعراء وكتب اللغة والأدب والمعجم المفصل .
- ٤- عزو الآيات القرآنية وتوثيق القراءات من كتبها ومطائنها ، واستعنا فى ذلك بمعجم القراءات القرآنية للأستاذين أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم .
- ٥- التعليق على بعض القراءات .
- ٦- تخريج الأحاديث النبوية .
- ٧- ترجمة لبعض الأعلام والقراء الواردين فى الكتاب .
- ٨- عمل مقدمة وفهارس .

الجزء الأول ~~من كتاب~~ من كتاب الحج تيفي

القرآن تأليف أبي علي الحسن بن

أحمد بن عبد الغفار الفات

النخعي رحمه الله

ورضى عنه

عنه



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْكَ يَا مُحَمَّدُ خَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَعَلَىٰ جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ
وَسَائِرِ عِبَادِ اللَّهِ الشَّاهِدِينَ وَسَلَامٌ أَمَّا بَعْدُ أَطَالَ اللَّهُ بِقَارِ مَوْلَانَا
الْمَلِكِ السَّيِّدِ الْأَجَلِ الْمَنْصُورِ وَلِيٍّ الْقَوْمِ عَضُدِ الدَّوْلَةِ
وَتَبَاجِ الْمُلَةِ وَأَرَادَ لَهَا الْعِزَّ وَالْبَسْطَةَ وَالسُّلْطَانَ وَأَيَّدَهُ
بِالْقُوَّةِ وَالشَّدِيدِ وَعَضُدَهُ بِالْغِيَاثِ وَالْمُتَكِينِ فَإِنَّ هَذَا كِتَابٌ
تَذَكُّرِيٌّ وَجَوْهَرَةٌ قُرْآنَاتِ الْقُرْآنِ الَّذِينَ شَبَّهَتْ قُرْآنَهُمْ فِي كِتَابِ
إِلَىٰ بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَىٰ بْنِ الْحَبَّاسِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسِمِ بِمَقَرِّ قُرْآنَاتِ
أَهْلِ الْأَمْصَارِ وَالْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ وَالشَّامِ بَعْدَ أَنْ تَقْدَّمَ ذِكْرُ كُلِّ حَرَفٍ
مِنْ ذَلِكَ عَلَىٰ حَسَبِ مَا رَوَاهُ وَاتَّخَذَ نَاهُ عِنْدَهُ وَقَدْ كَانَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ
السَّمْعَانِيِّ شَرَعَ فِي تَقْسِيرِ صَدْرٍ مِنْ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ كَانَ ابْتَدَأَ بِأَمَلَاتِهِ
وَأَرْفَعَهُ مِنْهُ بَعْضُ مَا فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ مِنْ جَوْهَرِ الْإِسْلَامِ وَنَا السَّنَدِ
فَمِنْ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ هَذَا وَاللَّهُ رَحِيمٌ فِي تَقْسِيرِ مَا قَصَدَتْهُ وَالْمَعْنَىٰ عَلَيْهِ

وَهُوَ جَسَدٌ وَأَفْعَالُهُ كَيْلُهُ

فَالْحَقُّ الْكَتَابُ

لِيُخْلَعُوا فِي آثَابِ أَلْفٍ وَأَسْفَاطًا مِنْ قَوْلِهِ مَلِكٌ
 يَوْمَ الدِّينِ فَصَلِّ عَصَاكَ وَالْكَسَاءُ بِاللَّيْلِ وَفِيهَا
 الثَّاقِبُونَ مَلِكٌ بَعْدَ الْفَيْدِ قَالَ أَبُو بَكْرٍ يَوْمَ الدِّينِ
 قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَفِي الْحَدِيثِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَأَى مَلِكًا تَجَمُّعُ
 مَالِكًا أَيْ مَلِكٌ ذَلِكَ الْيَوْمَ مَا فِيهِ مَالِكٌ أَمَا يَكُونُ لِلشَّيْءِ حُدُودٌ
 تَبْدَأُ بِهِ مَالِكٌ ذَلِكَ الشَّيْءُ قَالَ اللَّهُ سُحْبَانَهُ قُلْ لِلَّهِ
 مَالِكُ الْمَلِكِ لِلشَّيْءِ بَعْدَهُ فَمَلِكٌ تَجَمُّعُ مَالِكًا وَمَالِكٌ لَا
 تَجَمُّعُ مَلِكًا هَ قَالَ اللَّهُ سُحْبَانَهُ مَلِكُ النَّاسِ وَالْمَلِكُ
 الْقُدُّوسُ قَالَ وَجُعِلَ لِي عَصَاكَ لِيَدْرِي قَوْلُهَا مَلِكٌ
 بَعْدَ الْفَيْدِ فَقَالَ مُحَمَّدٌ عَلَى مَنْ هِيَ أَلْفٌ مَلِكٌ بَعْدَ الْفَيْدِ
 أَيْ يَوْمَ الدِّينِ قَالَ أَبُو بَكْرٍ النَّاسُ مَالِكٌ النَّاسُ قَالَ هَرُونَ فَذَكَرْتُ
 ذَلِكَ لِبَنِي عَمِّهِ وَقَالَ نَعَمْ أَوْ لَا يَسْتَوُونَ فَبَعَثَ إِلَى اللَّهِ الْمَلِكُ
 الْحَقُّ قَالَ وَقَالَ نَعَمْ مِنْ أَحْزَانِ الْفِتْرَةِ أَيْ مَلِكٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ

وَفِي الْحَدِيثِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَأَى مَلِكًا تَجَمُّعُ مَالِكًا أَيْ مَلِكٌ ذَلِكَ الشَّيْءُ قَالَ اللَّهُ سُحْبَانَهُ قُلْ لِلَّهِ مَالِكُ الْمَلِكِ لِلشَّيْءِ بَعْدَهُ فَمَلِكٌ تَجَمُّعُ مَالِكًا وَمَالِكٌ لَا تَجَمُّعُ مَلِكًا هَ قَالَ اللَّهُ سُحْبَانَهُ مَلِكُ النَّاسِ وَالْمَلِكُ الْقُدُّوسُ قَالَ وَجُعِلَ لِي عَصَاكَ لِيَدْرِي قَوْلُهَا مَلِكٌ بَعْدَ الْفَيْدِ فَقَالَ مُحَمَّدٌ عَلَى مَنْ هِيَ أَلْفٌ مَلِكٌ بَعْدَ الْفَيْدِ أَيْ يَوْمَ الدِّينِ قَالَ أَبُو بَكْرٍ النَّاسُ مَالِكٌ النَّاسُ قَالَ هَرُونَ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِبَنِي عَمِّهِ وَقَالَ نَعَمْ أَوْ لَا يَسْتَوُونَ فَبَعَثَ إِلَى اللَّهِ الْمَلِكُ الْحَقُّ قَالَ وَقَالَ نَعَمْ مِنْ أَحْزَانِ الْفِتْرَةِ أَيْ مَلِكٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ

بِسْمِ اللَّهِ ذِكْرُ أَحْيَلَا فِهِمْ فِي سُورَةِ الْفَلَقِ
 وَابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٍ وَنَاصِرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ وَحَمَرُهُ
 وَالْكَسَاوِيُّ جَاسِدُ بْنُ جَسَدٍ الْجَاهِلِيَّةِ حَدَّثَنَا ابْنُ جَاهِدٍ قَالَ وَحَدَّثَنِي
 الْجَمَالُ عَنْ جَمْدِ بْنِ يَزِيدٍ عَنْ زَوْجٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى عَنْ
 أَبِي عَمْرٍو وَجَاسِدِ بْنِ كَثِيرٍ الْجَاهِلِيَّةِ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ النَّخْبِيُّ
 وَالْإِمَالَةُ فِي هَذَا الْجَوْجِ حَسَنَةٌ

بِسْمِ اللَّهِ ذِكْرُ أَحْيَلَا فِهِمْ فِي سُورَةِ النَّاسِ
 كَلَّمَ قُرْآنُ النَّاسِ فِيهِ مَالُهُ إِلَّا مَا رَوَى الْجَمَلَانِي عَنْ أَبِي عَمْرٍو
 الدُّورِيِّ عَنِ الْكَسَاوِيِّ أَنَّ قُرْآنَهُ كَانَتْ بِلُغَةِ النَّاسِ مِنَ النَّاسِ
 فِي مَوْضِعٍ الْخَفِضِ وَالْمِيلِ فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ
 الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ مَالَةَ النَّاسِ فِي الْإِيَّةِ لَا اشْتِكَاكَ
 فِي جُسْمِهِ وَجَوَارِهِ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ النَّاسُ جَوْجُ
 النَّاسِ وَالْعَابِدِ جَارَتْ بِمَالِهِ الْإِلَافُ فِيهِ لَكُنْ مَالُهُ الْمَعْرَابِ
 فَإِذَا كَانَ النَّاسُ كَانَ أَحْسَنَ لَأَنَّ هَذَا الْجَوْجُ قَدْ أُمِيلَ
 فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي لَا يُوجِبُ الْقِيَاسُ مَالَتَهُ فِيهِ كَمَا أُمِيلَ
 الْجَمَلُ إِذَا كَانَ عِلْمًا لَأَنَّهُمَا كَرَا فِي الْكَلِمَةِ وَالْمَعْنَى

ذَلِكَ بِمِثْلِ كَثْرَةِ قَادِ الْأُمَمِ النَّاسِ بِبَيْتِكَ رَكْنِ
 شَيْءٍ يُوجِبُ الْأَمَالَ لَمَّا كَثُرَتْ قَالُ كَمَا لَكُسْرُهُ الْإِعْزَازِ
 لِحَدْرِهِ وَالنَّاسُ لُصْلُهُ الْأُنَاسُ خُدْفَتِ الْهَمَزُ الْهَمْزُ
 وَبِذَلِكَ عَلَى لِكَ الْأُنَاسِ الْإِنْسَانُ قَامَا قَوْلُهُمْ فِي حَقِّهِ
 نَوَيْسٍ فَإِنَّ الْأَلْفَ لَمَّا كَانَتْ ثَانِيَةً زَائِدَةً أَشْبَهَتْ أَلِفَ
 فَحَلَّ وَكَمَا قُلْتُ وَأَوَّ الشَّبْهِهَ بِأَلِفٍ فَلِجَلِّ كَذَلِكَ جَاءَتْ
 الْأَمَالَ فِيهِ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي أَمِيلُ الْأَسْمَاءُ فِيهَا ذَلِكَ
 حَزَرَ كَابُ الْحَزْمِ لِلْفَتْوَا وَبَلَّحَ الْقَوْلُ مَعَهُ
 فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ لَيْسَ بِسَبْعِ يَفْقَهُ مِنْ دِي الْقَوْلِ سَنَهُ تَسْجِيْنِ
 وَتَلْمَازِيهِ ٥ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ
 وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْهَامِلِ
 تَسْتَلِمًا وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنَحْمَدُهُ الْوَكِيلَ

مقدمة المؤلف

[الحمد لله رب العالمين] ^(١) وصلى الله على [سيدنا] ^(٢) محمد خاتم النبيين وعلى جميع الأنبياء، والمرسلين، وسائر عباد الله ^(٣) الصالحين [وسلم] ^(٤).
أما بعد:

أطال الله بقاء مولانا الملك السيد الأجل المنصور ولى النعم ^(٥)، عضد الدولة ^(٦)، وتاج الملة، وأدام له العزة ^(٧) والبسطة [والسلطان] ^(٨)، وأمدّه ^(٩) بالتوفيق والتسديد، وأيده ^(١٠) بالنصر والتمكين - فإن هذا كتاب نذكر فيه وجوه قراءات القراء الذين ثبتت قراءاتهم في كتاب ^(١١) أبى بكر أحمد بن موسى بن العباس بن

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: عباده.

(٤) سقط في أ.

(٥) في أ: أطال الله بقاء الأمير الجليل، عضد الدولة.

(٦) السلطان، عضد الدولة، أبو شجاع، فتاخسرو، صاحب العراق وفارس، ابن السلطان ركن الدين حسن بن بويه الدّيلمى.

تملك بفارس بعد عمّه عماد الدولة، ثم كثرت بلاده، واتسعت ممالكه، وسار إليه المتنبى ومدحه، وأخذ صلاته.

قصد عضد الدولة العراق، والتقّى ابن عمه عز الدولة وقتله، وتملك، ودانت له الأمم. وكان بطلاً شجاعاً مهيباً، نحوياً، أديباً عالماً، جباراً، عسوقاً، شديد الوطأة.

وله صنف أبو على الفارسي، كتابي «الإيضاح» و «التكملة».

مات في شوال سنة اثنتين وسبعين وثلاثمائة، ببغداد، وعمل في تابوت، ونقل فدفن بمشهد النجف، وعاش ثمانياً وأربعين سنة، وقام بعده ابنه صمصام الدولة وحلفوا له، وقلده الطائع.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٦/٢٤٩ - ٢٥١)، يتيمة الدهر (٢/٢١٦ - ٢١٨)، المنتظم: (٧/١١٣ - ١١٨)، وفيات الأعيان (٤/٥٠ - ٥٥)، المختصر في أخبار البشر (٢/١٢٢ - ١٢٣)، العبر (٢/٣٦١ - ٣٦٢).

(٧) في ب: العز.

(٨) سقط في أ.

(٩) في ب: وأيده.

(١٠) في ب: وعضده.

(١١) هو كتاب السبعة في القراءات لأبى بكر بن مجاهد، الذى عنى بإخراجه وتحقيقه العلامة الدكتور شوقي ضيف، وقامت دار المعارف بمصر بطبعه عام ألف وتسعمائة واثنين وسبعين (١٩٧٢).

مجاهد^(١) - رحمه الله - المترجم بـ «معرفة قراءات أهل الأمصار» بـ «الحجاز» و«العراق» و«الشام»، بعد أن تقدم ذكر كل حرف من ذلك على حسب ما رواه، وأخذناه عنه.

وقد كان أبو بكر محمد بن السرى^(٢) شرع في تفسير صدر من ذلك في كتاب كان ابتداء بإملائه، وارتفع منه تبييض ما في سورة البقرة من وجوه الاختلاف عنهم، وأنا أسند إليه ما فسر من ذلك في كتابي هذا.

والى الله أرغب^(٣) في تفسير ما قصدته، والمعونة عليه، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

(١) الإمام المقرئ المحدث النحوى، شيخ المقرئين، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادى، مصنف «كتاب السبعة»، ولد سنة خمس وأربعين ومائتين.

وسمع من: سعدان بن نصر، والرمادى، ومحمد بن عبد الله المخرمى ومحمد بن إسحاق الصاغانى، وعبد الله بن محمد بن شاعر وطبقته.

تلا على قبيل، وأبى الزعراء بن عبدوس وأخذ الحروف - عرضاً - عن طائفة، وانتهى إليه علم هذا الشأن وتصدر مدة.

وقرأ عليه خلق كثير: منهم عبد الواحد بن أبى هاشم، وأبو عيسى بكار، والحسن المطوعى، وأبو بكر الشذائى، وأبو الفرج الشنبوذى، وأبو أحمد السامرى، وأبو على ابن حبش، وأبو الحسين عبيد الله بن البواب، ومنصور بن محمد القزاز.

قال أبو عمرو الدانى: فاق «ابن مجاهد» سائر نظائره مع اتساع علمه، وبراعة فهمه، وصدق لهجته، وظهور نسكه.

تصدر فى حياة محمد بن يحيى الكسائى.

وقيل: كان ابن مجاهد صاحب لطف وظرف يجيد معرفة الموسيقى.

وكان فى حلقته من الذين يأخذون على الناس أربعة وثمانون مقررًا.

توفى فى شعبان سنة أربع وعشرين وثلاثمائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٧٢/١٥، ٢٧٣) وزاد فى أ: رحمه الله.

(٢) إمام النحو، أبو بكر، محمد بن السرى البغدادى النحوى، ابن السراج، صاحب المبرد، انتهى إليه علم اللسان. أخذ عنه: أبو القاسم الزجاجى، وأبو سعيد السيرافى، وعلى بن عيسى الرمانى، وطائفة. وثقه الخطيب. وله كتاب: «أصول العربية» وما أحسنه! وكتاب: «شرح سيويه»، وكتاب: «احتجاج القراء»، وكتاب: «الهواء والنار»، وكتاب: «الجمال»، وكتاب: «الموجز»، وكتاب: «الاشتقاق»، وكتاب: «الشعر والشعراء».

وكان يقول الرّاء غيتًا. وله شعر رائق.

مات فى الكهولة فى شهر ذى الحجة سنة ست عشرة وثلاثمائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٤٨٣/١٤ - ٤٨٤).

(٣) فى أ: نرغب.

فاتحة الكتاب

اختلفوا فى إثبات الألف، وإسقاطها من قوله [-عزَّ وجلَّ-] ^(١): ﴿مَلِكٌ ^(٢) يَوْمَ الدِّينِ﴾ [٤]:

فقرأ عاصم ^(٣)، والكسائي ^(٤): ﴿مَلِكٌ﴾ بألف.

(١) سقط فى: ب.

(٢) فى ب: ملك.

(٣) الإمام الكبير مقرئ العصر، أبو بكر الأسدى مولا هم الكوفى واسم أبيه: بهذلة، وقيل: بهذلة أمه. وليس بشيء؛ بل هو أبوه، مولده فى إمرة معاوية بن أبى سفيان. وقرأ القرآن على أبى عبد الرحمن السلمى، وزر بن حبيش الأسدى، وحذث عنهما، وعن أبى وائل، ومصعب بن سعد، وطائفة من كبار التابعين، وروى فيما قيل عن الحارث بن حسان البكرى، ورفاعة بن يثربى التميمى أو التيمى، ولهما صحة. وهو معدود فى صغار التابعين.

حذث عنه عطاء بن أبى رباح، وأبو صالح السمان، وهما من شيوخه، وسليمان التيمى، وأبو عمرو بن العلاء، وشعبة، والثورى، وحمام بن سلمة، وشيبان النحوى، وأبان بن يزيد، وأبو عوانة، وأبو بكر بن عياش، وسفيان بن عيينة وعدد كثير. وتصدّر للإقراء مدة بالكوفة، فتلا عليه أبو بكر، وحفص بن سليمان، والمفضل بن محمد الضبى، وسليمان الأعمش وخلق كثير. توفي عاصم فى آخر سنة سبع وعشرين ومائة. وقال إسماعيل بن مجالد: توفي فى سنة ثمان وعشرين ومائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٥٦/٥ - ٢٦٠).

(٤) الإمام، شيخ القراءة والعربية، أبو الحسن على بن حمزة، بن عبد الله، بن بهمن، بن فيروز الأسدى، مولا هم الكوفى؛ الملقب بالكسائى لكساء أحرم فيه. تلا على ابن أبى ليلى عرضاً، وعلى حمزة. وحذث عن جعفر الصادق، والأعمش، وسليمان بن أرقم، وجماعة. وتلا - أيضاً - على عيسى بن عمر المقرئ، واختار قراءة اشتهرت، وصارت إحدى السبع.

قال الشافعى: من أراد أن يتبحر فى النحو، فهو عيال على الكسائى.

قال ابن الأنبارى: اجتمع فيه أنه كان أعلم الناس بالنحو، وواحدهم فى الغرب، وأوحد فى علم القرآن، كانوا يكثررون عليه حتى لا يضبط عليهم، فكان يجمعهم، ويجلس على كرسي، ويتلو وهم يضبطون عنه حتى الوقوف.

وله عدة تصانيف منها: معانى القرآن، وكتاب فى القراءات، وكتاب النوادر الكبير، ومختصر فى النحو، وغير ذلك.

كان الكسائى ذا منزلة رفيعة عند الرشيد، وأدب ولده الأمين، ونال جاهاً وأموالاً، سار مع الرشيد، فمات بالرتى بقرية أربوية سنة تسع وثمانين ومائة عن سبعين سنة، وفى تاريخ موته أقوال، فهذا أصحها.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٣١/٩ - ١٣٤).

وقرأ الباقر: ﴿مَلِكٌ﴾ بغير ألف^(١).
ولم يُمل^(٢) أحدُ الألف من^(٣) ﴿مَلِكٌ﴾.
قال أبو بكر محمد بن السري: قال أبو عمرو^(٤) فيما أخذته عن اليزيديين^(٥): إن

(١) ينظر: الإملاء للعكبري (٣/١)، البحر المحيط (٢٠/١)، التبيان للطوسي (٣٣/١)، التيسير للداني (١٨)، تفسير الطبري (١٤٧/١)، تفسير القرطبي (١٣٩/١)، الحجة لابن خالويه (٦٢)، السبعة لابن مجاهد (١٠٤)، الغيث للصفاقسي (٦٠)، الكشف للزمخشري (٩/١)، المجمع للطبرسي (٢٣/١).

ينظر: معجم القراءات القرآنية (ص ٧).

(٢) ذكر أبو حيان في البحر المحيط: أن يحيى بن يعمر، وأيوب السختياني قد قرأ بإمالة الألف من: مالك إمالة بليغة، وقرأ قتيبة بن مهران عن الكسائي بالإمالة بين بين، ومن ثم فإنه - أى: أبو حيان - يرمى المصنف هنا بجهل النقل في قراءة الإمالة، بسبب قوله: «ولم يمل أحد الألف من مالك». إلا أنه يمكن أن يجاب عن هذا بأن مراد المصنف بقوله: هو نفى قراءة الإمالة عن أحد من القراء السبعة، وهو كذلك بالفعل، فلم يمل أحد منهم الألف من مالك، وغير خاف أن يحيى بن يعمر وأيوب السختياني ليسا من القراء السبعة، كما أن رواية قتيبة عن الكسائي ليست هي قراءته السبعة، والله أعلم.

(٣) فى أ: فى.

(٤) أبو عمرو بن العلاء، ابن عمار، بن العريان التميمي، ثم المازني البصري شيخ القراء، والعربية. وأمه من بنى حنيفة.

اختلف فى اسمه على أقوال: أشهرها زيان، وقيل: العريان.

مولده فى نحو سنة سبعين.

برز فى الحروف، وفى النحر، وتصدر للإفادة مدة. واشتهر بالفصاحة والصدق وسعة العلم.

تلا عليه يحيى اليزيدى، والعباس بن الفضل، وعبد الوارث بن سعيد، وشجاع البلخي، وحسين الجعفى، ومعاذ بن معاذ، ويونس بن حبيب النحوى، وسهل بن يوسف، وأبو زيد الأنصارى سعيد بن أوس، وسلام الطويل وعدة.

انتصب للإقراء فى أيام الحسن البصرى.

قال أبو عبيدة: كان أعلم الناس بالقراءات والعربية، والشعر، وأيام العرب. وكانت دفاتره ملء بيت إلى السقف، ثم تنسك فأحرقها. وكان من أشرف العرب، مدحه الفرزدق وغيره.

قال يحيى بن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: ليس به بأس. وقال أبو عمرو الشيباني: ما رأيت مثل أبى عمرو.

قال الأصمعى: عاش أبو عمرو ستاً وثمانين سنة. وقال خليفة بن خياط وحده: مات أبو عمرو، وأبو سفيان ابنا العلاء سنة سبع وخمسين ومائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٤٠٧/٦ - ٤١٠).

(٥) شيخ القراء، أبو محمد، يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوى البصرى النحوى؛ وعرف =

﴿مَلِكٌ﴾ يَجْمَعُ مَالِكًا؛ أى: مَلِكٌ ذلك اليوم بما فيه، و «مَالِكٌ» إنما يكون للشيء وحده، تقول: هو مالك هذا^(١) الشيء.

وقال الله - سبحانه -: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمُلْكِ﴾ [آل عمران: ٢٦] للشيء بعينه، ف«ملك» يجمع مَالِكًا، و«مالك» لا يجمع مَلِكًا.

وقال الله - عز وجل - : ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ [الناس: ٢].

و: ﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ﴾ [الحشر: ٢٣].

قال: وحكى أن عاصمًا الجحدري قرأها: ﴿مَلِكٌ﴾^(٢) بغير ألف، فقال محتجًا على من قرأها^(٣): ﴿مَلِكِ﴾ بالألف^(٤): يلزمه أن يقرأ: ﴿قل أعوذ برب الناس مالك الناس﴾.

قال هارون^(٥): فذكرت ذلك لأبى عمرو، فقال: نعم، أفلا يقرءون: «فتعالى الله

= باليزيدى لاتصاله بالأمير يزيد بن منصور خال المهدي، يؤذّب ولده. جوّد القرآن على أبى عمرو المازنى.

وألف كتاب «النوادر»، وكتاب «المقصود والممدود»، وكتاب «الشكل»، وكتاب «نوادير اللغة»، وكتاب «التحوى». وكان نظيرًا للكسائى، يجلس للناس فى مسجد مع الكسائى للإفادة، فكان يؤذّب المأمون، وكان الكسائى يؤذّب الأمين.

عاش أربعًا وسبعين سنة، وتوفى ببغداد سنة اثنتين ومائتين. وقيل: بل كانت وفاته بمرور فى صحابة المأمون.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٥٦٢/٩ - ٥٦٣).

(١) فى ب: ذاك.

(٢) ذكر هذه القراءة السمين الحلبي فى «الدر المصون»، فقال: «وقرى: «ملك» بسكون اللام، ومنه:

وأيام لنا غر طوال عصينا الملك فيها أن ندينا

ينظر: الدر المصون (٧٠/١).

وقال ابن منظور: «وروى عبد الوارث عن أبى عمرو: «ملك يوم الدين» ساكنة اللام، وهذا من اختلاس أبى عمرو» ينظر لسان العرب: (ملك).

(٣) فى أ: قرأ.

(٤) فى ب: بألف.

(٥) هارون بن موسى بن شريك القارئ النحوى أبو عبد الله، يعرف بالأخفش، وهو خاتمة الأخفشين من أهل دمشق، ولد سنة إحدى ومائتين، وقرأ بقراءات كثيرة وروايات غريبة، وكان قديمًا بالقراءات السبع، عارفًا بالتفسير والتحوى والمعانى والغريب والشعر، طيب الصوت، وعنه اشتهرت قراءة أهل الشام، ولولا ضبطه ارتفعت.

قرأ على عبد الله بن ذكوان وغيره، وعليه أبو الحسن بن الأثرم، وحدث عن أبى مسهر =

المالك الحق؟.

قال: وقال بعض من اختار القراءة بـ «ملك»: إن الله قد وصف نفسه بأنه مالك كل شيء بقوله: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ فلا فائدة في تكريره ذكر ما قد مضى ذكره من غير فصل بينهما بذكر^(١) معنى غيره.

قال: وقال: وإن الخبر عن رسول الله ﷺ بقراءته: ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ أصح إسناداً^(٢) من الخبر بقراءته: ﴿مالك﴾. وإن وصفه بالملك أبلغ في المدح. قال: وهى قراءة أبى جعفر^(٣)، [و]^(٤) الأعرج^(٥)، وشيبة بن نصاح^(٦).

= الغسانى، وعنه أبو بكر بن فطيس، وكان من أهل الأدب والفضل. صنف كتباً كثيرة فى القراءات والعربية. ومات سنة إحدى- وقيل: ثنتين- وتسعين ومائتين. ينظر: بغية الوعاة (٢/٣٢٠).

(١) فى أ: بذكره.

(٢) هو من حديث أم سلمة، أخرجه أبو داود (٢/٤٣٣) فى كتاب الحروف والقراءات، باب (١) (٤٠٠١)، والترمذى (٥/٤٧) فى أبواب القراءات، باب فى فاتحة الكتاب (٢٩٢٧) وقال: غريب: وذكره السيوطى فى الدر (١/٣٨) وزاد نسبه لابن أبى الدنيا وابن الأنبارى كلاهما فى كتاب المصاحف عن أم سلمة.

- وبمثله عزاه السيوطى لابن الأنبارى عن أنس.

- وبمثله لابن أبى داود والخطيب عن سعيد بن المسيب والبراء بن عازب.

(٣) أحد الأئمة العشرة فى حروف القراءات، واسمه يزيد بن القعقاع المدنى. تلا على مولاه عبد الله بن عياش بن أبى ربيعة المخزومى، وذكر جماعة أنه قرأ أيضاً على أبى هريرة، وابن عباس عن أخذهم عن أبى بن كعب، وقد صلى بآبى عمر. وحديث عن أبى هريرة، وابن عباس، وهو نزر الرواية، لكنه فى الإقراء إمام. قيل: تصدر للأداء من قبل وقعة الحرة، ويقال: تلا على زيد بن ثابت ولم يدركه.

قرأ عليه نافع، وسليمان بن مسلم بن جَمَاز، وعيسى بن وردان، وطائفة، وحديث عنه مالك بن أنس، والذراوردى، وعبد العزيز بن أبى حازم، ووثقه ابن معين والنسائى، قال أبو عبيد: كان يقرئ قبل وقعة الحرة.

وعن يحيى بن عباد: سألت أبا جعفر: متى علمت القرآن؟ قال: زمن معاوية. وقيل: كان يتصدق حتى يآزراه، وكان من العباد. وروى زيد بن أسلم، عن سليمان بن مسلم، قال: رأيت أبا جعفر القارئ على الكعبة، فقال: أقرئ إخوانى السلام، وخبرهم أن الله جعلنى من الشهداء الأحياء المرزوقين. وروى إسحاق المصيبى، عن نافع، قال: لما غسل أبو جعفر، نظروا ما بين نحره إلى فؤاده كورقة المصحف، فما شك من حضره أنه نور القرآن.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٥/٢٨٧ - ٢٨٨).

(٤) سقط فى ب.

(٥) عبد الرحمن بن هرمز، أبو داود، من موالى بنى هاشم، عرف بالأعرج: حافظ، قارئ، من =

[و] (١) قال أحمد بن يحيى (٢): من حجة الكسائي أنه يقال: ﴿مَلِكُ النَّاسِ﴾

= أهل المدينة. أدرك أبا هريرة وأخذ عنه. وهو أول من برز في القرآن والسنن. وكان خبيراً بأنساب العرب، وافر العلم، ثقة. رابط بئغر الإسكندرية مدة، ومات بها. وفي اسم أبيه خلاف. توفي: ١١٧ هـ.
ينظر: الأعلام (٣/ ٣٤٠).

(٦) شيبه بن نصاح بن سرجس بن يعقوب المدني المقرئ الإمام، مولى أم سلمة -رضي الله عنها- وأحد شيوخ نافع في القراءة، وقاضى المدينة ومقرئها مع أبي جعفر، أدرك أم المؤمنين عائشة وأم سلمة -رضي الله عنهما- وقرأ القرآن على عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة، ووهم من قال: إنه قرأ على أبي هريرة وابن عباس -رضي الله عنهما-، فإنه لم يدرك ذلك.

قيل: كنيته أبو ميمونة، قال الدوري: حدثنا إسماعيل بن جعفر: قال: قرأت على شيبه بن نصاح مولى أم سلمة، فكان إمام أهل المدينة في القراءة قال إسماعيل وأخبرني سليمان بن مسلم، أن شيبه أخبره أنه أتى به إلى أم سلمة وهو صغير فمسحت رأسه وبركت عليه.

قلت: وكذا غلط من قال إن أبا جعفر وشيبه كانا يقومان في مسجد رسول الله ﷺ قبل الحرة، قاله محمد بن سعدان عن يعقوب بن جعفر بن أبي كثير. بل قد نقل ذلك عن أبي جعفر وحده، وهو أسن من شيبه بكثير وهو والد ميمونة زوجة شيبه، وقال قالون: كان نافع أكثر اتباعاً لشيبه منه لأبي جعفر، وقال النسائي وغيره: شيبه ثقة.

ينظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٦٤ - ٦٥).

(١) سقط في ب.

(٢) أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني مولاهم البغدادي الإمام أبو العباس ثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة. ولد سنة مائتين، وابتدأ النظر في العربية والشعر واللغة سنة ست عشرة، وحفظ كتب القراء فلم يشد منها حرف، وعنى بالنحو أكثر من غيره، فلما أتقنه أكب على الشعر والمعاني والغريب، ولازم ابن الأعرابي بضع عشرة سنة، وسمع من محمد بن سلام الجمحي وعلی بن المغيرة الأثرم، وسلمة بن عاصم وعبيد الله بن عمر القواريري وخلق، وروى عنه محمد بن العباس البيهقي والأخفش الأصغر ونفطويه وأبو عمر الزاهد وجمع قال بعضهم: إنما فضل أبو العباس أهل عصره بالحفظ للعلوم التي تضيق عنها الصدور. صنف: المصون في النحو، اختلاف النحويين، معاني القرآن، معاني الشعر، القراءات، التصغير، الوقف والابتداء، الهجاء، الأمالي، غريب القرآن، الفصيح - وقيل: هو للحسن بن داود الزرقی، وقيل: ليعقوب بن السكيت - وله أشياء أخر.

وثقل سمعه بأخرة، ثم صم، فانصرف يوم الجمعة من الجامع بعد العصر وإذا بدواب من ورائه، فلم يسمع صوت حافرها، فصدمة فسقط على رأسه في هوة من الطريق، فلم يقدر على القيام، فحمل إلى منزله.

ومات منه ليوم السبت لعشر خلون - وقيل لثلاث عشرة بقيت - من جمادى الأولى سنة إحدى وتسعين ومائتين. ينظر: بغية الوعاة (١/ ٣٩٦ - ٣٩٧).

[الناس: ٢] مثل سيّد الناس، ورَبِّ الناس، ومالك يوم الدين، ولا يقال: سيد يوم الدين، فإذا كان مع الناس وما يُفَضَّل عليهم كان «مَلِكًا» وإذا كان مع غير الناس كان «مالكًا». قال: وقال من احتجَّ لـ «مالك»، وكره «ملك»: إن أول من قرأ «مَلِكًا» مروان ابن الحكم^(١)؛ وإنه قد يدخل في الملك ما لا يجوز، ولا يصح دخوله في المُلْك. قالوا: وذلك أنه صحيح في الكلام أن يقال: فلان مالك الدراهم والطير، وغير صحيح أن يقال: فلان ملك الدراهم والدنانير.

قالوا: فالوصف بالمُلْك أعم من الوصف بالمُلْك، والله سبحانه مالك كل شيء. قالوا: والمعنى: أنه يملك الحكم يوم الدين بين خلقه دون سائر الخلق الذين كانوا يحكمون بينهم في الدنيا.

قالوا: وقد وصف الله عز وجل نفسه بأنه مالك المُلْك؛ فقال تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٢٦]، ولا يقال: هو مَلِك المُلْك. قالوا: فوصفه بالمُلْك أبلغ في الثناء وأعم في المدح من وصفه بالمُلْك. وقرأها «مالك» من متقدمي القراء: قتادة^(٢)، والأعمش^(٣).

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٤٣٣/١) في كتاب الحروف والقراءات، باب (١) (٤٠٠٠) عن سعيد بن المسيب مرسلًا، وذكره السيوطي في الدر (٣٨/١) وعزاه لابن أبي داود عن الزهري مرسلًا.

وهو مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، أبو عبد الملك: خليفة أموي، هو أول من ملك من بني الحكم بن أبي العاص، وإليه ينسب «بنو مروان» ودولتهم «المروانية». ولد بمكة سنة ٢هـ، ونشأ بالطائف، وسكن المدينة، فلما كانت أيام عثمان جعله في خاصته واتخذته كاتبًا له. ولما قتل عثمان خرج مروان إلى البصرة مع طلحة والزبير وعائشة، يطالبون بدمه. وقاتل مروان في وقعة «الجمل» قتالًا شديدًا، وانهزم أصحابه فتواری. وشهد «صفين» مع معاوية، ثم أئنه على، فاتاه فبايعه.

توفي في دمشق بالطاعون سنة ٦٥هـ. وقيل: غطته زوجته «أم خالد» بوسادة وهو نائم، فقتلته. ومدة حكمه تسعة أشهر و ١٨ يومًا. وهو أول من ضرب الدنانير الشامية وكتب عليها: «قل هو الله أحد».

ينظر: الأعلام (٢٠٧/٧).

(٢) قتادة بن دعامة بن قنادة بن عزيز، وقيل: قتادة بن دعامة بن عكابة، حافظ العصر، قدوة المفسرين والمحدثين أبو الخطاب السدوسي البصري الضرير الأكمه، وسدوس: هو ابن شيان بن ذهل بن ثعلبة من بكر بن وائل مولده في سنة ستين.

كان من أوعية العلم، وممن يضرب به المثل في قوة الحفظ. روى عنه أئمة الإسلام =

وقال أبو عبيد^(١) في قوله: ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ مكعناه: المُلْكُ يومئذ ليس ملكٌ غيره. ومن قرأ: ﴿مالك﴾ أراد: أنه يملك الدين والحساب لا يليه سواه.
قال: وكذلك يروى عن عمر^(٢).

= أيوب السخيتاني، وابن أبي عروبة، ومعمربن راشد، والأوزاعي، ومسعر بن كدام، وعمرو بن الحارث المصري، وشعبة بن الحجاج، وجريز بن حازم، وشيبان النحوي، وهمام بن يحيى، وحمام بن سلمة، وخلق كثير. توفي قتادة سنة ثمانى عشرة ومائة.
ينظر: سير أعلام النبلاء (٥/٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٨٣).

(٣) سليمان بن مهران، الإمام شيخ الإسلام، شيخ المقرئين والمحدثين، أبو محمد الأسدي، الكاهلي، مولا هم الكوفي الحافظ. أصله من نواحي الرى. فقيل: ولد بقرية أمه من أعمال طبرستان فى سنة إحدى وستين. وقدموا به إلى الكوفة طفلاً، وقيل: حملاً. قد رأى أنس ابن مالك وحكى عنه، وروى عنه، وعند عبد الله بن أبى أوفى على معنى التدليس؛ فإن الرجل مع إمامته كان مدلساً، وروى عن أبى وائل، وزيد بن وهب، وأبى عمرو الشيباني، وإبراهيم النخعي، وسعيد بن جبير وأبى صالح السمان، ومجاهد.
ينظر: سير أعلام النبلاء (٦/٢٢٦ - ٢٢٨).

(١) القاسم بن سلام - بتشديد اللام - أبو عبيد، كان أبوه مملوكاً رومياً، وكان أبو عبيد إمام أهل عصره فى كل فن من العلم، أخذ عن أبى زيد وأبى عبيدة والأصمعى وأبى محمد اليزيدى وابن الأعرابى والكسائى والفراء وغيرهم، وروى الناس من كتبه ثماناً وعشرين كتاباً. وقال أبو الطيب: مصنف حسن التأليف إلا أنه قليل الرواية، يقتطع من اللغة علوماً افتقر بها. كان أبو عبيد فاضلاً فى دينه وعلمه، ربانياً مفتياً فى القرآن والفقه والأخبار والعربية، حسن الرواية، صحيح الثقل، سمع منه يحيى بن معين وغيره. وله من التصانيف: الغريب المصنف، غريب القرآن، غريب الحديث، معانى القرآن، المقصور والممدود، القراءات، المذكر والمؤث، الأمثال السائرة، وغير ذلك. مات بمكة سنة ثلاث - أو أربع - وعشرين ومائتين عن سبع وستين سنة، وقيل: سنة ثلاثين.
ينظر: بغية الوعاة (٢/٢٥٣ - ٢٥٤).

(٢) لعله عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموى القرشى، أبو حفص: الخليفة الصالح، والملك العادل، وربما قيل له خامس الخلفاء الراشدين تشبيهاً له بهم. وهو من ملوك الدولة المروانية الأموية بالشام. ولد ونشأ بالمدينة، وولى إمارتها للوليد. ثم استوزره سليمان بن عبد الملك بالشام. وولى الخلافة بعهد من سليمان سنة ٩٩هـ، فبويع فى مسجد دمشق. وسكن الناس فى أيامه، فمنع سب على بن أبى طالب (وكان من تقدمه من الأمويين يسبونه على المنابر) ولم تطل مدته، قيل: دس له السم وهو بدير سمعان من أرض المعرة، فتوفى به. ومدة خلافته ستان ونصف. وأخباره فى عدله وحسن سياسته كثيرة. وكان يدعى: «أشج بن أمية»، رمحته ذابة وهو غلام فشجته. وقيل فى صفته: «كان نحيف الجسم، غائر العينين، ببجته أثر الشجة، وخطه الشيب، أبيض، رقيق الوجه مليحاً». وفى كتاب الإسلام والحضارة العربية: «كانت طريقته فى إدارة ولايته إطلاق الحرية للعامل، لا يشاور الخليفة إلا فى أهم المهمات مما يشكل عليه أمره». توفي عام ١٠١هـ.
ينظر: الأعلام (٥/٥٠).

قال أبو بكر^(١) محمد بن السرى: الاختيار عندى: ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾، والحجة فى ذلك: أن المَلِكَ والمُلْكَ يجمعهما معنى واحد، ويرجعان إلى أصل؛ وهو الربط والشد، كما قالوا: ملكت العجين، أى: شدته. وقال الشاعر: [من الطويل]
مَلَكْتُ بِهَا كَفَى فَأَنْهَزْتُ فَتَقَهَا يَرَى قَائِمٌ مِنْ دُونَهَا مَا وَرَاءَهَا^(٢)
يصف طعنة؛ يقول: شددت بها كفى. والإملاك - من هذا - إنما هو رباط الرجل بالمرأة، وكلام العرب بعضه مأخوذ من بعض؛ فقد يكون الأصل واحدًا ثم يخالف بالأبنية، فيلزم كل بناء ضربًا من ذلك الجنس.

مثال ذلك: العَدْلُ؛ يشتق منه: العَدْلُ والعَدِيلُ، فالعَدْلُ: ما كان متاعًا. والعديل: الإنسان، والأصل إنما هو العَدْلُ.

وكذلك^(٣): مَلِكٌ، ومَالِكٌ؛ فالْمَلِكُ الذى يملك الكثير من الأشياء، ويشارك غيره من الناس، بأنه يشاركه فى ملكه بالحكم عليه فيه، وأنه لا يتصرف فيه إلا بما يطلقه له المَلِكُ، ويسوسه به، ويجتمع مع ذلك أن المَلِكُ يملك على الناس أمورهم فى أنفسهم، وجميع متصرفاتهم، فلا يستحق اسم المَلِكِ حتى يجمع له مَلِكُ هذا كله، فكل مَلِكٌ مالك، وليس كلُّ مالكٍ ملكًا.

وأما قوله - عز وجل - : ﴿مَلِكٌ أَلْمَلِكُ﴾ [آل عمران: ٢٦]: فَإِنَّ اللَّهَ - عز وجل -

(١) فى أ: قال أبو على قال أبو بكر.

(٢) البيت لقيس بن الخطيم، وهو شاعر فارسى أنصارى، مات كافرًا. قال ابن حجر (فى الإصابة): قيس بن الخطيم الأنصارى، ذكره على بن سعد العسكرى فى الصحابة، وهو وهم فقد ذكر أهل المغازى أنه قدم مكة فدعاه النبى ﷺ إلى الإسلام وتلا عليه القرآن فقال: إني لأسمع كلامًا عجيبًا، فدعنى أنظر فى أمرى هذه السنة ثم أعود إليك. فمات قبل الحول. وهذا هو الشاعر المشهور، وهو من الأوس، وله فى وقعة بعاث التى كانت بين الأوس والخزرج قبل الهجرة أشعار كثيرة. انتهى.

ينظر: الخزانة (٣٤/٧ - ٣٥)، والبيت فى ديوانه ص (٤٦) (٨)، الحيوان (١٤٣/٦)، المعانى الكبير (٩٧٨ و ٩٨٣ و ١٠٦٢ و ١٠٨٠)، تأويل مشكل القرآن (١٣٢)، المؤلف والمختلف (١١٢)، الموشح (٧٩)، المختار من شعر بشر (٩١)، السمط (٨٩٥)، لباب الآداب (١٨٤)، عيار الشعر (٤٧)، التشبيهات (١٥٨)، ديوان المعانى (٥١/٢)، شرح العكبرى (٣٧٩/١)، المثل السائر (٤٥٤)، الجامع الكبير فى صناعة المنظوم من الكلام والمشور (٢٢٩)، المخصص (١٥٧/١٧)، الصحاح واللسان والتاج (نهر) و (ملك).

(٣) فى أ: فكذلك.

يملك ملوك الدنيا، وما ملَكُوا، وإنَّما تأويل ذلك: أَنَّهُ يملك مُلْك الدنيا، فيؤتى الملك من يشاء.

فأما «يوم الدين» فليس إلا ملكه، وهو ملك الملوك - جلَّ وعزَّ - يملكهم كلَّهم، وقد يستعمل هذا في الناس؛ فيقال: فلان مَلِك الملوك وأمير الأمراء، يراد بذلك: أن من دونه ملوكًا وأمراء؛ فيقال: ملك الملوك، وأمير الأمراء، ولا يقال: مَلِك المُلُك، ولا أمير الإمارة؛ لأنَّ أميرًا وملكًا صفة غير جارية على فِعْل؛ فلا معنى لإضافتها إلى المصدر، وأما^(١) إضافة «ملك» إلى الزمان فكما يقال: مَلِكٌ عام كذا، وملوكٌ سنَى كذا، وملوكٌ الدهر الأوَّل، وملِكٌ زمانه، وسيدُّ زمانه، وهو في المدح أبلغ.

والآية إنما نزلت بالثناء والمدح لله - تعالى - والصفة له، ألا ترى قوله [تعالى]^(٢): ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [الفاتحة: ١ - ٢]؟ فالربوبية والملك متشابهان.

قال: وللمختار لـ «مالك» أن يقول: قرأت: ﴿مَلِكٍ﴾ لأنَّ المعنى: يملك يوم الدين، وهو يوم الجزاء، ولا يملك ذلك اليوم أن يأتي به ولا سائر الأيام غير الله [سبحانه]^(٣)، وهذا ما لا يشاركه فيه مخلوق في لفظ ولا معنى.

فيقال: هذا الذي قلت حسن، ولولا هذا المعنى وما يؤيده ما جازت القراءة به، ولا بدَّ للمعاني من أن تتقارب، والمُلْك في ذلك اليوم - أيضًا - لا يكون إلا لله [تعالى]^(٤)، فهو منفرد^(٥) بهذا الوصف.

ويقوى ذلك قوله: ﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٦].

وقوله: ﴿وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ [الانفطار: ١٩].

فإن احتجَّ المختار لـ «مالك» بما روى من أنَّ أوَّل من قرأ: ﴿ملك﴾ مروان بن الحكم^(٦)، احتجَّ عليه من الأخبار بما يبطل ذلك، ولعل القائل لذلك [أراد]^(٧):

(١) في ب: فأما.

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في أ.

(٥) في ب: منفرد.

(٦) تقدم.

(٧) سقط في أ.

[أَنْ] ^(١) أول من قرأ في ذلك العصر، أو من صَرَبِه؛ لَأَنَّ القراءة بذلك أَعْرَضُ وأَوْسَع من ذلك بحسب ما انتهى إلينا. انتهت الحكاية عن أبي بكر.

قال أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار -رضى الله عنه-: قال أبو الحسن الأخفش ^(٢) فيما روى محمد بن العباس ^(٣) عن عمه عنه: يقال: مَلِكٌ بَيْنَ الْمُلْكِ، الميم مضمومة. وتقول: مَالِكٌ بَيْنَ الْمُلْكِ وَالْمِلْكِ، بفتح الميم وكسرها. وزعموا أن ضَمَّ الميم لغة في هذا المعنى.

وروى بعض رواة البغداديين: يقال: طَالَتْ مَمْلَكَتُهُمُ النَّاسَ، وَمَمْلِكَتُهُمْ، وطال ملكه، وملكه؛ إذا طال رِقَّةُ. وأعطاني من ملكه، وملكه، وهو ما يقدر عليه. ولى في هذا الوادى مُلْكٌ، ومَلِكٌ، ومَلِكٌ.

ويقال: نحن عبيد مملكة، ولسنا بعبيد قن؛ أى: سُبينا، لم نُملِكْ فى الأصل ^(٤).

(١) سقط فى ب.

(٢) سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط وهو أحد الأخفش الثلاثة المشهورين، كان مولى بنى مجاشع بن دارم من أهل بلخ. سكن البصرة، وكان أجلع لا تنطبق شفتاه على لسانه. قرأ النحو على سيبويه، وكان أسن منه، ولم يأخذ عن الخليل، وكان معتزليا، حدث عن الكلبي والتخعي وهشام بن عروة، وروى عنه أبو حاتم السجستاني، ودخل بغداد وأقام بها مدة، وروى وصنف بها. وقال المبرد: أحفظ من أخذ عن سيبويه الأخفش، ثم الناشئ، ثم قطرب. قال: وكان الأخفش أعلم الناس بالكلام، وأحذقهم بالجدل. صنف: الأوساط فى النحو، معانى القرآن، المقاييس فى النحو، الاشتقاق، المسائل، الكبير الصغير، العروض، القوافى، الأصوات، وغير ذلك. ومات سنة عشر - وقيل: سنة خمس عشرة، وقيل إحدى وعشرين - ومائتين.

ينظر: بغية الوعاة (١/ ٥٩٠ - ٥٩١)

(٣) محمد بن العباس بن محمد بن أبي محمد بن يحيى اليزيدى أبو عبد الله، قال ابن خلكان: كان إماما فى النحو والأدب، ونقل النوادر وأخبار العرب، حدث عن عمه عبيد الله، وعن أبي الفضل الرياشى وثعلب وغيرهم. وقال الخطيب: كان راوية للأخبار والآداب، مصدقا فى حديثه، روى عنه أبو بكر الصولى فى آخرين. واستدعى فى آخر عمره لتعليم أولاد المقتدر، فلزمهم. وله من الكتب: مختصر النحو، الخيل، مناقب ابن العباس، أخبار اليزيديين، كما فى ابن خلكان. مات فى جمادى الآخرة سنة عشر وثلاثمائة. وقال المرزبانى: سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة. وقال غيره: فى جمادى الأولى سنة عشر، عن اثنتين وثمانين وثلاثة أشهر.

ينظر: بغية الوعاة (١/ ١٢٤).

(٤) حول هذه المعانى يقول ابن منظور:

وقال أبو عثمان^(١): شهدنا إملاك فلان، ومُلكه، ولا يقال: مِلاكه.

وقال غيره: [من الطويل]

مَلَكْتُ بِهَا كَفَى^(٢)

أى: شددت.

وملكت العجین، أى: شددت عَجْنَه.

قال أبو على: وإملاك المرأة إنما هو العقد عليها.

وقيل: إملاك؛ كما قيل: عُقْدَةُ النكاح. والمِلْكُ للشئ: اختصاص من المالك

به، وخروجه عن أن يكون مباحًا لغيره، ومعنى الإباحة فى الشئ كالاتساع فيه، وخلاف الحصر له، والقصر على شئ؛ ألا تراهم قالوا: بَاحُ السُّرِّ، وباحة الدار؟

= والمملوك: العبد. ويقال: هو عبد مملَكة ومملُكة ومملِكة (الأخيرة عن ابن الأعرابي): إذا ملك ولم يملك أبواه. وفى التهذيب: الذى سبى ولم يملك أبواه. ابن سيده: ونحن عبيد مملَكة لا قن، أى: أنا سبينَا ولم نملك قبل. ويقال: هم عبيد مملَكة، وهو أن يغلب عليهم ويستعبدوا وهم أحرار. والعبد القن: الذى ملك هو وأبواه، ويقال: القن المشتري. وفى الحديث: أن الأشعث بن قيس خاصم أهل نجران إلى عمر فى رقابهم، وكان قد استعبدهم فى الجاهلية، فلما أسلموا أبوا عليه، فقالوا: يا أمير المؤمنين إنا إنما كنا عبيد مملَكة، ولم نكن عبيد قن، المملَكة - بضم اللام وفتحها - أن يغلب عليهم فيستعبدهم، وهم فى الأصل أحرار. وقال: مملكتهم الناس ومملكتهم إياهم: أى ملكهم إياهم، الأخيرة نادرة؛ لأن "مفعلاً" ومفعلة قلما يكونان مصدرًا. وطال ملكه ومُلكه ومَلِكُه ومَلِكْتُه (عن اللحياني): أى رَقَه. ويقال: إنه حسن الملكة والمِلْكُ (عنه أيضًا). وأقر بالملكة والمَلُوكَة: أى الملك. وفى الحديث: لا يدخل الجنة سبيُّ الملكة، متحرك، أى: الذى يسىء صحبة المماليك. ويقال: فلان حسن الملكة: إذا كان حسن الصنع إلى مماليكه. وفى الحديث: «حسن الملكة نماء»، هو من ذلك. ينظر: لسان العرب (ملك).

(١) بكر بن محمد بن بقیة - وقيل: ابن عدی - ابن حبيب، الإمام أبو عثمان المازنى، مازن بن شيبان، ابن ذهل - وقيل: مولى بنى سدوس. نزل فى بنى مازن فنسب إليهم، وهو بصرى روى عن أبى عبيدة والأصمعى وأبى زيد، وعنه المبرد والفضل بن محمد اليزيدى وجماعة. وكان إمامًا فى العربية متسعا فى الرواية، يقول بالإرجاء، وكان لا يتأطره أحد إلا قطعه لقدرته على الكلام، وقد ناظر الأخفش فى أشياء كثيرة فقطعه، وقال المبرد: لم يكن بعد سيويه أعلم بالنحو من أبى عثمان. مات فى سنة تسع - أو ثمان - وأربعين ومائتين، كذا قال الخطيب البغدادى، وقال غيره: سنة ثلاثين. ينظر: بغية الوعاة (١/٤٦٣ - ٤٦٦).

(٢) تقدم.

وقال أوس بن حجر^(١): [من الطويل]

فَمَلَّكَ بِاللَّيْطِ الَّذِي تَحْتَ قَشْرِهَا كَغَرْقِي بَيَضَ كَنَّهُ الْقَيْضُ مِنْ عَلٍ^(٢)
مَلَّكَ أَى: شَدَّدَ؛ أَى: تَرَكَ شَيْئًا مِنَ الْقَشْرِ عَلَى قَلْبِهَا تَمَالِكُ^(٣) بِهِ. وَيُكْنِئُهَا؛ لثَلَا
يبدو قلب القوس فتنشق.

قال [أبو على]^(٤): وينبغي أن يكون موضع «الذى»: نصبًا؛ بأنه مفعول به لـ
«مَلَّكَ»، ولا يكون جرًّا على أنه وصفٌ لـ «الليط» لأنَّ «الليط» فوق القلب، ليس
تحتة، والمعنى: فَمَلَّكَ بالقشر الذى فوق القلب الذى تحت القشر^(٥)؛ ليصون القشرُ
القلبَ فلا ينشقُّ؛ ألا ترى أنهم قالوا: إذا لم يكن عليها القشر صنعوها عَقَبَةً.

قال أبو على: فكأنَّ العَقَبَ يصون القلب كما يصونها بترك القشر عليه، ويدلُّ
على ذلك تشبيهه بالقيض والغَرْقِي.

قال [أبو على]^(٦): وأما ما حكاه أبو بكر عن بعض من اختار القراءة بـ«ملك» من
أَنَّ اللَّهَ -سبحانه- قد وصف نفسه بأنه مالك كلِّ شَيْءٍ بقوله: ﴿رَبِّ
الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] فلا فائدة في تكرير ذكر ما قد مضى؛ فإنه لا يرجح قراءة
ملك على مالك؛ لأنَّ في التنزيل أشياء على هذه الصورة قد تقدَّمتها العام، وذكر بعد
العام الخاص؛ كقوله -عزَّ وجلَّ-: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، [ثم قال:
﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾]^(٧) [العلق: ٢]، فالذى: وَصَفُ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ دُونَ الْأَوَّلِ

(١) أوس بن حجر بن مالك التميمي، أبو شريح: شاعر تميم في الجاهلية، أو من كبار شعرائها.
في نسبه اختلاف بعد أبيه حجر. وهو زوج أم زهير بن أبي سلمى. كان كثير الأسفار، وأكثر
إقامته عند عمرو بن هند، في الحيرة. عمر طويلاً، ولم يدرك الإسلام. في شعره حكمة
ورقة، وكانت تميم تقدمه على سائر شعراء العرب. وكان غزلاً مغرمًا بالنساء. وهو صاحب
الآبيات المشهورة التي أولها:

أيتها النفس أجملى جزعا

له ديوان شعر - توفي نحو سنة ٢ قبل الهجرة.

ينظر: الأعلام (٣١/٢).

(٢) البيت في ديوانه ص ٩٧، اللسان (ملك) والمخصص (١٠٣/٢) التاج (قيض، لوط) تهذيب
اللغة (٢٧١/١٠) وبلا نسبة في ديوان الأدب (٥٣/٣).

(٣) في ب: يتمالك.

(٤) سقط في أ.

(٥) في ب: القشرة.

(٦) سقط في أ.

(٧) سقط في أ.

المضاف؛ لأنه كقوله: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ﴾ [الحشر: ٢٤] ثم خَصَّ ذكر الإنسان تنبيهًا على تأمل ما فيه من إتقان الصنعة، ووجوه الحكمة؛ كما قال: ﴿رَفَعْنَا أَنْفُسَكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١]، وقال: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [العلق: ٢]. وكقوله: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤] بعد قوله: -عز وجل-: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] والغيب يعُمُّ الآخرة، وغيرها، فحُصِّوا بالمدح بعلم ذلك والتيقن له؛ تفضيلًا لهم على الكفار المنكرين لها، في قولهم: ﴿لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [سبأ: ٣].

وكقولهم ^(١): ﴿مَا نَذَرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢].

وكقولهم: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [الجاثية: ٢٤].

وكذلك قوله: ﴿يَسْمِعُ اللَّهُ الرَّخِيمَ الرَّحِيمَ﴾ [الفاتحة: ١] «الرحمن» أبلغ من «الرحيم» بدلالة أنه لا يوصف به إلا الله عز وجل. وذكر «الرحيم» بعده لتخصيص المسلمين به في قوله -عز وجل-: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣].

فكما ذكرت هذه الأمور الخاصة بعد الأشياء العامة لها ولغيرها، كذلك يكون قوله: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، فيمن قرأها بالآلف بعد قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢].

ومما يشهد لمن قرأ: ﴿مَالِكِ﴾ من التنزيل قوله -تعالى-: ﴿وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ [الانفطار: ١٩]؛ لأن قولك: «الأمر له»، و«هو مالك الأمر» بمعنى.

ألا ترى أن لام الجبر معناها: المِلْك والاستحقاق.

وكذلك قوله -عز وجل-: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا﴾ [الانفطار: ١٩] يقوى ذلك.

والتقدير: مالك يوم الدين من الأحكام ما لا تملكه نفس لنفس. ففي هذا دلالة وتقوية لقراءة من قرأ: ﴿مَالِكِ﴾. وإن كان قوله: ﴿لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾ [غافر: ٦٦] أوضح دلالة على قراءة من قرأ: ﴿مَلِكِ﴾، من حيث كان اسم الفاعل من المُلْك: المَلِك.

(١) في أ: كقوله.

فإذا قال: المُلْكُ له ذلك اليوم، كان بمنزلة: هو مَلِكُ ذلك اليوم. هذا مع قوله: ﴿فَتَعَلَى اللَّهِ الْمَلِكُ الْحَقُّ﴾ [طه: ١١٤]، و: ﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ﴾ [الحشر: ٢٣]، و: ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ [الناس: ٢].

واعلم أن الإضافة إلى «يوم الدين» في كلتا القراءتين من باب: [من الرجز] يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ^(١)

أُتِسِعَ في الظرف فَنُصِبَ نصب المفعول به، ثم وقعت الإضافة إليه على هذا الحدّ، وليس إضافة اسم الفاعل ههنا إلى اليوم كإضافة المصدر إلى الساعة في قوله: ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٨٥]؛ لأن الساعة مفعول بها على الحقيقة؛ وليس على أن جُعِلَ الظرف مفعولاً [به]^(٢) على الساعة.

ألا ترى أن الظرف إذا جُعِلَ مفعولاً على السعة فمعناه -مَتَسَعًا فيه-: معنى الظرف؟ فلو جعلته ظرفاً لكان المعنى: يعلم في الساعة، فلم يكن بالسهل؛ لأنّ القديم - سبحانه - يعلم في كل وقت، فإنّما معنى يعلم الساعة: يعرفها، وهى حق، وليس الأمر على ما الكفار عليه من إنكارها وردّها.

(١) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب (١٠٨/٣)، ٢٣٤/٤، ٢٣٥، ٢٥١، ٥٣٤/٦، والدرر (٩٨/٣)، وشرح ديوان الحماسة للرمزوقي ص(٦٥٥)، وشرح المفصل (٤٥/٢)، والكتاب (١٧٥/١، ١٧٧، ١٩٣)، والمحتسب (٢٩٥/٢)، وجمع الهوامع (٢٠٣/١). واعلم أنّ صاحب الكشف قال: في ﴿مالك يوم الدين﴾ معنى الإضافة على الظرفية - بعد أن قال: إنّ «يوم الدين» أضيف إليه «مالك» على الاتساع - فظاهره التنافي بينهما؛ لأنّ الإضافة على الاتساع لفظية، وكون المعنى على الظرفية يقتضى أنّ الإضافة معنوية. فدفعه السيد بقوله: يعنى أنّ الظرف - وإن قطع في الصورة عن تقدير في، وأوقع موقع المفعول به - إلا أنّ المعنى المقصود الذى سيق الكلام لأجله، على الظرفية، لأنّ كونه مالكا ليوم الدين كناية عن كونه مالكا فيه للأمر كلّهُ؛ فإنّ تملك الزمان كتملك المكان يستلزم تملك جميع ما فيه. انتهى. وإضافة الوصف إلى الظرف المذكور، من قبيل المجاز اللغويّ عند السيد، ومن باب المجاز الحكمي عند التفتازاني.

ورده السيد بقوله: «ومن قال: الإضافة في ﴿مالك يوم الدين﴾ مجاز حكمي، ثم زعم أن المفعول به محذوف عامّ يشهد لعمومه الحذف بلا قرينة - ورد عليه أن مثل هذا المحذوف مقدر في حكم الملفوظ، فلا مجاز حكميّا كما في: ﴿واسأل القرية﴾، إذ كان الأهل مقدّراً». انتهى.

ينظر: خزانة الأدب (١١٠/٣).

(٢) سقط في أ.

وإذا كان كذلك فمن نصب: ﴿وَقِيلَ لِرَبِّ﴾ [الزخرف: ٨٨] جاز أن يكون حاملاً له على المعنى، وموضع الساعة؛ لأن الاسم منصوب في المعنى بأنه مفعول به.

وكذلك قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾ [لقمان: ٣٤]، وهذا كقوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾ [البقرة: ٦٥] وإذا كان كذلك، فالظرف في قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا عَلِمَهَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٨٧] و: ﴿إِنَّمَا عَلِمَهَا عِنْدَ رَبِّي﴾ [الأعراف: ١٨٧] لا يكون متعلقاً بمحذوف إلا أن تجعله في موضع حال.

ومما يمكن أن يكون انتصابه على أنه مفعول به على الاتساع وكان في الأصل ظرفاً - قوله [عز وجل] ^(١): ﴿أَيَّامًا﴾ في قوله: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ. أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ١٨٣-١٨٤] فالعامل في الأيام: ﴿كُتِبَ﴾، تقديره: كتب عليكم الصيام أياماً معدودات. أي: في أيام ^(٢).

وإن شئت اتسعت فنصبته نصب المفعول به فتقول على هذا: يا مكتوب أيام عليه، ولا يستقيم أن ينتصب «أيام» بالصيام على أن يكون المعنى: كتب عليكم الصيام في أيام؛ لأن ذلك - وإن كان مستقيماً في المعنى - فهو في اللفظ ليس كذلك. ألا ترى أنك إن حملته على ذلك فصلت بين الصلة والموصول بالأجنبي منهما؟ وذلك أن «أياماً» تصير من صلة الصيام، وقد فصلت بينهما بمصدر: «كتب»؛ لأنَّ التقدير: كتب عليكم الصيام كتابةً مثل كتابته على من كان قبلكم، فالكاف في ﴿كَمَا﴾ متعلقة بـ «كتب»، وقد فصلت بها بين المصدر وصلته، وليست من واحد منهما.

فإن قلت: أضمر ﴿الصِّيَامُ﴾ لتقدم ذكر المتقدم عليه؛ كآته: صياماً أيَّاماً، فإن ذلك لا يستقيم؛ لأنك لا تحذف بعض الاسم؛ ألا ترى أنه قد قال ^(٣) في قوله: [من

(١) سقط في ب.

(٢) نرى أن المصنف قد جانبه الصواب في هذا الرأي، وأن الصحيح هو ما ذكره أبو حيان من تخطئة المصنف، وأن الصواب هو كون «أياماً» ظرفاً متعلقاً بمحذوف يدل عليه سياق الآية قبله، تقديره «صوموا». والله أعلم.

وزاد في أ: معدودات.

(٣) القائل المقصود ههنا هو سيويه، ونص عبارته:

[الوافر]

... لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ^(١) ...

إنه لا يكون على: إلا أن يكون الفرقدان؛ لحذفك الموصول، فكذلك الآية. فأما قوله -عز وجل-: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] فإنه يكون على: أشهر الحج أشهر معلومات؛ ليكون الثاني الأول في المعنى.

ومعنى «معلومات»: أى أشهر مؤقتة معينة لا يجوز فيها ما كان يفعله أهل الجاهلية من التبديل بالتقديم والتأخير للذين كان يفعلهما النسأة الذين أنزل فيهم: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحْلُونَ عَامًا﴾ إلى قوله: ﴿فِيحْلُوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٣٧].

أو يكون: الحج حج أشهر معلومات، أى: لا حج إلا فى هذه الأشهر، ولا يجوز فى غيرها، ولا يجزئ كما كان أهل الجاهلية يستجيزونه فى غيرها من الأشهر. فالأشهر على هذا متسع فيها، مُخَرَّجَةٌ عن الظروف، والمعنى على ذلك.

= وقال عمرو بن معدى كرب:

وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان
كانه قال: وكل أخ غير الفرقدين مفارقه أخوه، إذا وصفت به "كلا"، كما قال الشماخ:
وكل خليل غير هاضم نفسه لوصل خليل صارم أو معارز
ولا يجوز [رفع زيد] على "إلا أن يكون"؛ لأنك لا تضم الاسم الذى هذا من تمامه؛
لأن «أن» يكون اسمًا.

ينظر: الكتاب (٢/ ٣٣٤ ٣٣٥).

(١) عجز بيت وصدره:

وكل أخ مفارقه أخوه
وهو لعمرو بن معد يكرب فى ديوانه ص (١٧٨)، والكتاب (٢/ ٢٣٤)، ولسان العرب (ألا)، والممتع فى التصريف (١/ ٥١)، ولحضرى بن عامر فى تذكرة النحاة ص (٩٠)، وحماسة البحتري ص (١٥١)، والحماسة البصرية (٢/ ٤١٨)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٤٦)، والمؤتلف والمختلف ص (٨٥)، ولعمرؤ أو لحضرى فى خزانة الأدب (٣/ ٤٢١)، والدرر (٣/ ١٧٠)، وشرح شواهد المغنى (١/ ٢١٦)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٨/ ١٨٠)، وأمالى المرتضى (٢/ ٨٨)، والإنصاف (١/ ٢٦٨)، والجنى الدانى ص (٥١٩)، وخزانة الأدب (٩/ ٣٢١، ٣٢٢)، ووصف المباني ص (٩٢)، وشرح الأشمونى (١/ ٢٣٤)، وشرح المفصل (٢/ ٨٩)، والعقد الفريد (٣/ ١٠٧، ١٣٣)، وفصل المقال ص (٢٥٧)، ومغنى اللبيب (١/ ٧٢)، والمقتضب (٤/ ٤٠٩)، وجمع الهوامع (١/ ٢٢٩).

ألا ترى أن الحجَّ في الأشهر كما أن الموعد في قوله: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾ [طه: ٥٩] في اليوم، إِلَّا أَنَّهُ اتَّسَعَ فِيهِ فَجُعِلَ الْأَوَّلُ لَمَّا كَانَ فِيهِ، كَمَا فُعِلَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ ﴿يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾ [طه: ٥٩]؟.

وإن قلت: موعدكم موعد يوم الزينة، فقد أخرجته - أيضًا - على هذا التقدير عن أن يكون ظرفًا؛ لأنك قد أضفت إليه، والإضافة إليه تخرجه عن أن يكون ظرفًا، كما أن رفعه كذلك.

ويدلُّك على تأكد خروجه عن الظرف عطفك عليه ما لا يكون ظرفًا، وهو قوله: ﴿وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى﴾ [طه: ٥٩]، ولو نصبت اليوم على أنه ظرف وأضمرت مبتدأ يكون قوله: ﴿وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى﴾ خبرًا له كأنه قال: وموعدكم أن يحشر الناس ضحى، لكان ذلك مستقيمًا في قياس العربية.

وقد يجوز أن تجعل الحجَّ: الأشهر على الاتساع؛ لكونه فيها وكثرته من الفاعلين له، كما جعلتها الخنساء: الإقبال والإدبار لكثرتهم منها.

وكما قال: [من الطويل]

لَعَمْرِي وَمَا دَهْرِي بِتَأْيِينِ هَالِكٍ وَلَا جَزَعٍ مِمَّا أَصَابَ فَأَوْجَعًا^(١)
ألا ترى أنه جعل دهره الجزع.

فإن قلت: إن ذات الإقبال والإدبار فاعلة في المعنى، وليس الأشهر كذلك إنما هي مفعول فيها؛ فَإِنَّ الْأَشْهَرَ بِمَنْزِلَةِ الدَّهْرِ، في قوله: «ولا جزع» أى: وما دهرى بجزع، فكما أجاز سيبويه ذلك في الدهر، فكذلك يجوز في الأشهر في الآية، وإذا جاز ذلك في الفاعل جاز في المفعول به، وفي الظرف، إذا جعل في الاتساع مفعولًا به.

(١) البيت لمتمم بن نيرة في ديوانه ص(١٠٦)، وإنباه الرواة (٢٨٧/١)، وجمهرة اللغة ص (١٠٨٦)، وخزانة الأدب (٢٧/٢)، وشرح شواهد المغنى (٥٦٦/٢)، والكتاب (١/ ٣٣٧)، ولسان العرب (دهر)، (أبن).

وأبوه: نيرة بن جمرة - بالجيم - ابن شداد بن عبيد بن ثعلبة بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مائة بن تميم. وكان متمم من الصحابة رضى الله عنهم. وأخوه مالك يقال له: «فارس ذى الخمار» - بكسر الخاء المعجمة - وذو الخمار: فرسه. قال ابن السِّيد في شرح كامل المبرد: قولهم: فتى ولا كمالك! هو مالك بن نيرة سيد بنى ربوع قتله خالد بن الوليد.

ينظر: الخزانة (٢٤/٢).

ألا ترى أنَّ المصدر لما أضيف إلى الفاعل أضيف إلى المفعول به -أيضًا- في [نحو قوله] ^(١): ﴿مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩] وبنى الفعل للمفعول به كما بنى للفاعل، واختصَّ المفعول به بأبنية قُصِرَتْ عليه، نحو: وُضِعَ في تجارته، كما كان للفاعل أفعال لا تتعدَّى إلى المفعول به، فكَذَلِكَ إذا اتسع في هذا النحو في الفاعل يُتَّسَعُ في المفعول به، وما أجرى مجراه من الظروف؟.

فأما قوله: ﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾ [الأنعام: ١٢٤] فالقول في العامل في: ﴿حَيْثُ﴾ أنه لا يخلو من أن يكون ﴿أَعْلَمُ﴾ هذه المذكورة أو غيرها. وإن عمل ﴿أَعْلَمُ﴾ فيه فلا يخلو من أن يكون ظرفًا، أو غير ظرف؛ فلا يجوز أن يكون العامل فيه ﴿أَعْلَمُ﴾، على حسب ما عمل «أحوج» في «ساعة» في قوله: [من الطويل] فَإِنَّا وَجَدْنَا الْعِرْضَ أَخْوَجَ سَاعَةً

(٢)

(١) سقط في ب.

(٢) صدر بيت وعجزه:

..... إلى الصون من ربط يمان مسهم
وهو من قصيدة طويلة جدًا لأوس بن حجر، وقبله:

ومستعجب مما يرى من أناتنا ولو زينت الحرب لم يترمرم

فإننا وجدنا العرض ... البيت

أرى حرب أقوام تدق وحرينا تجل فنعرورى بها كل معظم

ترى الأرض منا بالفضاء مريضة معضلة منا بجمع عرمرم

وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص (١٢١)، وخزانة الأدب (٢٦٣/٨، ٢٦٤)، وشرح شواهد الإيضاح ص (١٦٧، ٣٥٣)، وشرح المفصل (٦١/٢)، ولسان العرب (سهم)، (صون)، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص (١١٣)، وخزانة الأدب (٢٥٦/٨)، وشرح شذور الذهب ص (٥٣١)، وشرح المفصل (١٠٤/٦).

«أحوج»: اسم يراد به التفضيل، وهو مفعول ثانٍ لـ «وجدنا»، وساعة منصوب بـ: أحوج وإلى الصون متعلق به أيضًا، وكذلك «من ربط». وجاز أن يتعلّق حرفا الجرّ بأفعل لأنّ معناه مختلف، و«من» هي التي يقتضيها أفعل. والأقوى أن يقدّم «من» على «إلى»، لأنّ تعلّق من بـ: أفعل يوجب معنى في أفعل وهو التخصيص، فإذا فصلت بينهما ضعفت علاقته به، ومع هذا فهو جائز ورد القرآن به. قال تعالى: ﴿ونحن أقرب إليه من حبل الوريد﴾ [ق: ١٦]، وقال تعالى: ﴿ونحن أقرب إليه منكم﴾ [الواقعة: ٨٥]. وهو أكثر من أن أحصيه. وإنما ذكره أبو علي؛ ليبين لك أن عمل «أحوج» في ساعة ليس على حد عمله في من التي للمفاضلة، كما أن قوله: بـ: الأكثر منهم لا يتعلّق من بالأكثر على هذا الحد، بل على حد تعلّق ساعة بأحوج. وأما إلى، ومن ربط، فيتعلّقان بأحوج لا محالة.

فإن قيل: لم لا تعلّق ساعة بـ: «وجدنا»؟ قيل: يمتنع من وجهين:

لأنَّ المعنى يصير: أعلم في هذا الموضع أو هذا الوقت، ولا يوصف الله - عز وجل - بأنه أعلم في مواضع أو أوقات، كما تقول: زيد أعلم في مكان كذا منه في مكان كذا، أو زمان كذا، فإذا كان كذلك لم يجز أن يكون العامل ﴿أَعْلَمُ﴾ هذه، وإذا لم يجز أن يكون إياه كان فعلاً يدلُّ عليه ﴿أَعْلَمُ﴾، وإذا لم يجز أن يكون ﴿حَيْثُ﴾ ظرفاً لما ذكرناه، كان اسماً، وكان انتصابه انتصاب المفعول به على الاتساع كما يكون ذلك في: كم [ومتى] ^(١) ونحوهما ^(٢)، ويقوى ذلك دخول الجار عليها.

وقد حكى بعض البصريين فيها الإعراب، وكان الأصل: الله أعلم بمواضع رسالاته، ثم حذف الحرف؛ كما قال: ﴿أَعْلَمُ يَمَنَ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [النحل: ١٢٥] وفي موضع آخر: ﴿أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ﴾ [الأنعام: ١١٧] ف«من يضل» معمول فعل مضمَر دلُّ عليه ﴿أَعْلَمُ﴾، ولا يجوز أن يكون معمول ﴿أَعْلَمُ﴾، لأن المعاني لا تعمل في مواضع الاستفهام ونحوه، إنما تعمل فيها الأفعال التي تُلغى، فتعلّق كما تلغى.

ومثل ذلك - في أنه لا يكون إلا محمولاً على فعلٍ - ما أنشده أبو زيد ^(٣): [من

الطويل]

... وأضربَ مِنَّا بالسُّيُوفِ القَوَانِيسَا ^(٤)

= أحدهما: أنَّ المعنى ليس على هذا، بل المعنى على شدة حاجة العرض إلى الصون في أى ساعة كانت. والثاني: أنك لو نصبتها بـ «وجدنا» لفصلت بها بين أحوج وما يتعلّق به وهو أجنبي، فلم يجز. انتهى من خزانة الأدب بتصرف يسير.
ينظر: الخزانة (٨/ ٢٦٣ - ٢٦٤).

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: ونحوها.

(٣) سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن قيس بن زيد بن النعمان بن مالك بن ثعلبة بن كعب بن الخزرج أبو زيد الأنصاري الإمام المشهور. كان إماماً نحويّاً، صاحب تصانيف أدبية ولغوية، وغلّبت عليه اللغة والنوادر والغريب، روى عن أبي عمرو بن العلاء ورؤية بن العجاج وعمرو بن عبيد وأبي حاتم السجستاني وأبي عبيد القاسم بن سلام وعمرو بن شبة، وطائفة. وروى له أبو داود والترمذي. وجده ثابت، شهد أحداً. والمشاهد بعدها، وهو أحد الستة الذين جمعوا القرآن في عهد رسول الله ﷺ. قال السيرافي: كان أبو زيد يقول: كلما قال سيوي: «أخبرني الثقة»، فأنا أخبرته به. ومن تصانيف أبي زيد: لغات القرآن، التلخيص، المقتضب، الغرائز، التضارب، المكتوم، المنطق لغة. وغير ذلك. توفى سنة خمس عشرة ومائتين: وقيل أربع عشرة، وقيل: ست عشرة عن ثلاث وتسعين سنة بالبصرة.
ينظر: البغية (١/ ٥٨٢ - ٥٨٣).

(٤) عجز بيت من قصيدة للعباس بن مرداس الصحابي، قالها في الجاهلية قبل إسلامه ومطلعها: =

ف «القوانس» على مضمَر دون «أضرب» الظاهر^(١)؛ لأنَّ المعانى لا تعمل فى المفعول به، وكان القياس ألا تعمل فى الحال.

ولا يجوز أن يكون موضع ﴿مَنْ﴾ فى قوله: ﴿أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ﴾ [الأنعام: ١١٧] جرًّا؛ لأنَّ أَفْعَلَ لا يضاف إلَّا إلى ما هو بعض له، وليس ربُّنا من المضلِّين عن سبيله، فيضاف إليهم، فإذا لم يجر أن يكون جرًّا، كان نصبًا؛ كالقوانس فى البيت. وممَّا يستقيم أن يكون انتصابه انتصاب المفعول به [على السعة]^(٢) قوله عز وجل: ﴿وَاتَّبَعْتَهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعَنَ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ هُمْ مِنَ الْمَقْبُوحِينَ﴾ [القصص: ٤٢]:

يحتمل أن يكون: وأتبعناهم فى هذه الدنيا لعنة، ولعنة يوم القيامة؛ فحذف المصدر وأقام يومًا مقامه؛ فانتصب انتصاب المفعول به؛ كما أنه لو لم يحذف المصدر وأضيف إلى اليوم كان كذلك.

= لأسماء رسم أصبح اليوم دارسًا وأقصر إلَّا رحرحان فراكسا واختار منها أبو تمام فى الحماسة أربعة أبيات، وهى:

فلم أر مثل الحقِّ حيًّا مصبِّحًا ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا
أكرَّ وأحمى للحقيقة منهم وأضرب منها بالسيف القوانسا
إذا ما حملنا حملةً نصبوا لنا صدور المذاكى والزماح المداعسا
إذا الخيل جالت عن صريح نكرها عليهم فما يرجعن إلَّا عوابسا

وهو فى ديوانه ص(٦٩)، والأصمعيات ص(٢٠٥)، وحماسة البحتري ص(٤٨)، وخزانة الأدب (٣١٩/٨، ٣٢١)، وشرح التصريح (٣٣٩/١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص(٤٤١، ١٧٠٠)، ولسان العرب (قنس)، ونوادر أبى زيد ص(٥٩)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣٤٤/١، ٧٩/٤)، وأمالى ابن الحاجب (٤٦٠/١)، وخزانة الأدب (١٠/٧)، وشرح الأشموني (٢٩١/١)، ومغنى اللبيب (٦١٨/٢).

قال ابن جنى (فى إعراب الحماسة): القوانس منصوب عندنا بفعل مضمَر يدلّ عليه أضرب، أى ضربنا أو: نضرب القوانس. فلا يجوز أن يتناوله «أضرب» هذه فى البيت؛ لأنَّ أفعال هذه للمبالغة تجرى مجرى فعل التعجب. وأنت لا تقول: ما أضرب زيدًا عمرًا حتى تقول لعمرى؛ وذلك لضعف هذا الفعل وقلة تصرفه. فإن تجشمت: ما أضرب زيدًا عمرًا فإنما نصبت «عمرًا» بفعل آخر، على ما تقدّم. انتهى.

وقال ابن الحاجب (فى أماليه على المفضل): «القوانس» منصوب بفعل مقدّر؛ كأنه سئل: عمّا يضربون؟ فقال: نضرب القوانس. انتهى.

ينظر: خزانة الأدب (٣١٩/٨، ٣٢١، ٣٢٢).

(١) أى: فانتصاب «القوانس» محمول على مضمَر دون «أضرب» الظاهر.

(٢) سقط فى أ.

ويجوز فيه ثلاثة أضرب آخر:

أحدها: أن يكون محمولاً على موضع: ﴿فِي هَذِهِ الدُّنْيَا﴾ كما قال: [من الطويل]

... .. إِذَا مَا تَلَّاقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدًا^(١)

ويشهد لذلك وللوجه الذي قبله قوله في أخرى: ﴿لَعْنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النور: ٢٣]، وقوله: ﴿وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَنْسُ الرِّفْدُ الْمَرْفُودُ﴾ [هود:

٩٩] ويكون قوله: ﴿هُم مِّنَ الْمَقْبُوحِينَ﴾ جملة استغنى عن حرف العطف فيها بالذكر الذي تضمنت [مما]^(٢) في الأولى؛ كما استغنى عنه بذلك في قوله: ﴿ثَلَاثَةٌ

رَأَيْتُهُمْ كَبُّهُمُ﴾ [الكهف: ٢٢]، ولو كانت [فيها]^(٣) الواو لكان ذلك حسناً، كما قال -تعالى-: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَذَّبْتُمْ﴾ [الكهف: ٢٢].

ويجوز أن يكون العامل فيه ﴿مِنَ الْمَقْبُوحِينَ﴾؛ لأنَّ فيه معنى فعلٍ، وإن كان الظرف متقدماً كما أجاز: أكل^(٤) يوم لك ثوب؟.

ويجوز أن يكون العامل فيه مضمراً، يدل عليه قوله: ﴿مِّنَ الْمَقْبُوحِينَ﴾ كقوله: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍَ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢].

ومن ذلك قوله: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍَ الْحَقُّ﴾ [الأعراف: ٨] إن جعلت الظرف من صلة المصدر جاز أن تنصبه نصب المفعول به، كقولك: الوزن الدراهم حق، ويكون «الحق» على هذا خبر المبتدأ، وإن جعلت «يومئذ» خبر المصدر؛ لأنَّ «الوزن» حدث؛ فيكون ظرف الزمان خبراً عنه تعلق بمحذوف.

[و]^(٥) جاز أن ينتصب انتصاب الظروف دون المفعول به.

(١) عجز بيت، وصدرة:

ألا حى ندمانى عمير بن عامر

وهو لكعب بن جعيل في شرح أبيات سيويه (٣٥٤/١)، والكتاب (٦٨/١)، وبلا نسبة في الإنصاف (٣٣٥/١)، والمحاسب (٣٦٢/٢)، والمقتضب (١١٢/٤)، (١٥٤). والشاهد فيه عطف «غدا» على محل «اليوم»، لأنه مستبوق بـ «من» الزائدة.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: كل.

(٥) سقط في أ.

ألا ترى أن المفعول به لا تعمل فيه المعاني؟ ويكون «الحق» على هذا صفة للوزن. ويجوز أن يكون بدلاً من الذكر المرفوع الذي في الخبر. ولو قدمت «الْحَقُّ» في الوجه الثاني على «يَوْمِيذٍ» لاستقام، ولو قدمته عليه في الوجه الأول لم يجز للفصل بين الصلة والموصول بصفة الموصول. وأما قوله [-تعالى-] ^(١): «أَلَمْ لَكُ يَوْمِيذٍ الْحَقُّ لِلرَّحْمَنِ» [الفرقان: ٢٦] فيكون «يَوْمِيذٍ» من صلة المصدر كما كان في التي قبلها، و«الحق» صفة، والظرف الخبر. ويجوز أن يكون «يَوْمِيذٍ» معمول الظرف وإن تقدم عليه، فلا يتصل على هذا بالمصدر.

وكذلك قوله: «هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ» [الكهف: ٤٤] يكون هنالك مستقرًا، فيكون قولك: «الله» حالًا من «الولاية»، ومن الذكر الذي في «هنالك»، في قول سيبويه. وعلى ^(٢) قول أبي الحسن، ومن رفع بالظرف من «الولاية» فقط، ويكون «الله» مستقرًا، و«هنالك» ظرفًا متعلقًا بالمستقر، ومعمولًا له.

فأما قول الشاعر: [من الكامل]

حَمِيَتْ عَلَيْهِ الدُّرْعُ حَتَّى وَجْهَهُ مِنْ حَرِّهَا يَوْمَ الْكَرْيَةِ أَسْفَعُ ^(٣)
فإن جعلت: «يوم الكريهة» ظرفًا لـ «أسفع» لم [يكن] ^(٤) يتصب انتصاب المفعول به.

وإن جعلته منتصبًا بالمصدر جاز فيه ما جاز في قوله: «وَالْوَزْنُ يَوْمِيذٍ الْحَقِّ» [الأعراف: ٨] من الانتصاب على الظرف، على أنه مفعول به على الاتساع؛ ألا ترى أن الفعل المتعدى كالفعل غير المتعدى في جواز نصب الظرف بعده نصب المفعول به؟ فكذلك مصادرهما، وكذلك إن جعلت قوله: «يوم الكريهة»، ظرفًا لـ «حَمِيَتْ».

ومما لا يكون إلا ظرفًا قوله -تعالى-: «وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ» [فصلت: ١٩].

(١) سقط في أ.

(٢) زاد في أ: من.

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين (١٥/١ - ١٦).

(٤) سقط في ب.

ألا ترى أنه ليس في هذا الكلام فعل ظاهر يجوز أن يتعلّق الظرف به؟ وإذا^(١) كان كذلك تعلّق بما دلّ عليه قوله: ﴿فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾؛ كما أن قوله: ﴿إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا إِذْنَا لَمَعُونُ﴾ [المؤمنون: ٨٢] الظرف فيه كذلك، [فكذلك]^(٢) قوله: ﴿يُنشِئُكُمْ إِذَا مُرِّقَتِ كُلُّ مُرْقَةٍ لَكُمْ لَيْ خَلَقَ جَدِيدًا﴾ [سبأ: ٧]؛ لأن الظرف من حيث كان مستقبلاً كان بمنزلة «إذا»؛ ومن ثم أجيب بالفاء، كما يجاب «إذا» بها.

وأما قوله -سبحانه-: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمْعِهِمْ فَمَنْ أَوْفَىٰ كِتَابِهِ يَمِينُهُ﴾ [الإسراء: ٧١]: فقد تكون^(٣) مثل [التي تقدمت]^(٤).

ألا ترى أن قوله: ﴿وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠] ماضٍ كما أن قوله: ﴿وَنَجِّنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [فصلت: ١٨] كذلك، و: ﴿نَدْعُوا﴾ مستقبل، كما أن ﴿يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ﴾ كذلك؟ فتجعل الظرف بمنزلة «إذا»، كما جعلته ثم بمنزلة؛ فيصير التقدير: إذا دعى كل أناس بإمامهم لم يظلموا أو عُذِلَ عليهم ونحوه.

فأما الباء في قوله: ﴿بِإِمْعِهِمْ﴾ فتكون على ضربين:

أحدهما: أن تكون متعلّقة بالفعل الذي هو: «ندعو» في موضع المفعول الثاني؛ كأنه: كل أناس بشيعة إمامهم.

يدلّ على هذا قوله: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦] وعلى هذا فسره ابن عباس فيما روى، فقال: برئيسهم.

أو تكون متعلّقة بمحذوف في موضع الحال؛ كأنه: ندعو كل أناس مختلطين بإمامهم، أي: يُدعون وإمامهم فيهم، نحو: ركب بشيابه، وجاء في جنوده؛ فيكون الدعاء على هذا الوجه متعدّياً إلى مفعول واحد خلاف الوجه الأول.

ويقوى هذا [قوله]^(٥): ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧١] وقوله: ﴿أَحْشَرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ﴾ [الصافات: ٢٢].

(١) في أ: فإذا.

(٢) سقط في أ.

(٣) في ب: يكون ما أثبتناه على تقدير: تكون الآية.

(٤) في ب: التي تقدمت.

(٥) سقط في ب.

وروى عن الحسن^(١): ﴿يَا مَعْشَرَ﴾، أى: بكتابهم الذى فيه أعمالهم، فيكون التقدير على هذا فى قوله: ﴿يَا مَعْشَرَ﴾، أى: معهم كتابهم.
ومن ذلك قوله: ﴿إِذَا نَقَرَ فِي النَّاقُورِ﴾. فَذَلِكَ يَوْمٌ عَسِيرٌ [المدر: ٨، ٩]. القول فيه: إن «ذلك» إشارة إلى النقر؛ كأنه قال: فذلك النقر يومئذ يوم عسير، أى: نقر يوم عسير، فقوله: ﴿يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ على هذا متعلق بـ «ذلك»؛ لأنه فى المعنى مصدر، وفيه معنى الفعل، فلا يمتنع أن يعمل فى الظرف كما عمل فى الحال.
ويجوز أن يكون ﴿يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ ظرفاً لقوله ﴿يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾، ويكون يومئذ بمنزلة حيثئذ، ولا يكون اليوم الذى يُعنى به وَضَحَ النهار، ويكون اليوم الموصوف بأنه عسير خلاف الليلة؛ فيكون التقدير: فذلك اليوم يوم عسير حيثئذ؛ أى: ذلك اليوم يوم فى ذلك الحين؛ فيكون متعلقاً بمحذوف، ولا يتعلق بعسير؛ لأن ما قبل الموصوف لا تعمل فيه الصفة.

فأما «إذا» فى قوله: ﴿إِذَا نَقَرَ فِي النَّاقُورِ﴾ [المدر: ٨] فالعامل فيه المعنى الذى دل عليه قوله: ﴿يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾، تقديره: إذا نقر فى الناقور عسر الأمر وصعب كما أن: ﴿لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾^(٢) [الفرقان: ٢٢] يدل على: يحزنون.
فأما من قرأ: ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] فأضاف اسم الفاعل إلى الظرف، فإنه قد حذف المفعول به من الكلام للدلالة عليه، وإن هذا المحذوف قد جاء مثبتاً فى قوله: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ سَيْتًا﴾ [الانفطار: ١٩]، فتقديره: مالك

(١) الحسن البصرى، الحسن بن يسار البصرى، أبو سعيد: تابعى، كان إمام أهل البصرة، وحبر الأمة فى زمنه. وهو أحد العلماء الفقهاء الفصحاء الشجعان النساك. ولد بالمدينة، وشب فى كنف على بن أبى طالب، واستكتبه الربيع بن زياد والى خراسان فى عهد معاوية، وسكن البصرة. وعظمت هيئته فى القلوب، فكان يدخل على الولاة فيأمرهم وينهاهم، لا يخاف فى الحق لومة. وكان أبوه من أهل ميسان، مولى لبعض الأنصار. قال الغزالي: كان الحسن البصرى أشبه الناس كلاماً بكلام الأنبياء، وأقربهم هدياً من الصحابة. وكان غاية فى الفصاحة، تنصب الحكمة من فيه. وله مع الحجاج بن يوسف مواقف. وقد سلم من أذاه. ولما ولى عمر بن عبد العزيز الخلافة كتب إليه: إني قد ابتليت بهذا الأمر فانظر لى أعواناً يعينونى عليه، فأجابته الحسن: أما أبناء الدنيا فلا تريد، وأما أبناء الآخرة فلا يريدونك، فاستعن بالله. أخبره كثيرة، وله كلمات سائرة وكتاب فى «فضائل مكة». توفى بالبصرة سنة ١١٠هـ.

ينظر: الأعلام (٢/٢٢٦).

(٢) فى ب: لا بشرى يومئذ.

يوم الدين الأحكام. وحَسُنَ هذا الاختصاص؛ لتفرد القديم^(١) - سبحانه - في ذلك اليوم بالحكم.

فأما في الدنيا فإنه يحكم فيها^(٢): الولاة، والقضاة، والفقهاء.

وحَذَفَ المفعول على هذا النحو كثير واسع في التنزيل وغيره.

ومثل هذه الآية في حذف المفعول به مع الظرف قوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُّهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]:

فالشهر ينتصب على أنه ظرف، وليس بمفعول به؛ يدل ذلك على أنه لا يخلو من أن يكون ظرفاً، وليس بمفعول به، فلو كان مفعولاً به للزم الصيام المسافر، كما لزم المقيم من حيث شهد المسافر الشهر شهادة المقيم إياه، فلما لم يلزم المسافر علمت أن المعنى: فمن شهد منكم المضّر في الشهر، ولم يكن ﴿الشَّهْرَ﴾ مفعولاً به في الآية، كما كان يكون مفعولاً به لو قلت: أحببت شهر رمضان.

فإن قلت: فإذا كان الشهر في قوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ﴾ ظرفاً ولم يكن مفعولاً به؛ فكيف جاء ضميره متصلاً في قوله: ﴿فَلْيَصُّهُ﴾، وهَلَا دَلَّ ذلك على أنه مفعول به؟ قيل: لا يدل ذلك على ما ذكرته^(٣)؛ لأن الاتساع إنما وقع فيه بعد أن استعمل ظرفاً، وذلك سائغ.

ويدلُّك^(٤) على أن: ﴿شَهِدَ﴾ متعدُّ إلى مفعولٍ قوله: [من الطويل]
وَيَوْمَ شَهِدْتَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا^(٥)

ومما حذف من المفعول به في التنزيل قوله - عز وجل -: ﴿فَذُوقُوا يَمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾ [السجدة: ١٤] والتقدير: ذوقوا العذاب؛ فاستغنى عن ذكره للعلم به،

(١) في أ: التقديم.

(٢) زاد في أ: أيضاً.

(٣) في أ: ذكرت.

(٤) في ب: ويدل.

(٥) صدر بيت، وعجزه:

... قليل سوى الطعن النihal نوافله

وهو لرجل من بنى عامر في الدرر (٩٦/٣)، وشرح المفصل (٤٦/٢)، ولسان العرب (جزى)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣٨/١)، وخزانة الأدب (١٨١/٧)، ٢٠٢/٨، (١٧٤/١٠)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص (٨٨)، ومغنى اللبيب (٥٠٣/٢)، والمقتضب (١٠٥/٣)، والمقرب (١٤٧/١)، وجمع الهوامع (٢٠٣/١).

وكثرة تردده في نحو: ﴿وَذُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ﴾ [السجدة: ١٤] و: ﴿ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ﴾ [سبا: ٤٢].

ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ﴾ [إبراهيم: ٣٧] أى: ناساً أو فريفاً.

وقال: ﴿فَاذْغُ لَنَا رَبِّكَ يُخْرِجَ لَنَا مِمَّا تُثْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِشَائِهَا﴾ [البقرة: ٦١] أى: شيئاً.

ومن ذلك قوله: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ﴾ [إبراهيم: ٤٨].
ومنه الحديث: «لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ»^(١) المعنى: ولا ذو عهد في عهده بكافر، كما كان التقدير في الآية: والسموات غير السموات، والمعنى: لا يقتل مؤمن بكافر حربى، ولا ذو عهد في عهده بكافر.
قال أبو يوسف^(٢): ولو كان المعنى: لا يقتل مؤمن به، كان: ولا ذى عهد في عهده.

ومما جاء في الشعر من ذلك قوله: [من الطويل]
كَأَنَّ لَهَا فِي الْأَرْضِ نِسِيًّا تَقْصُهُ عَلَى أُمِّهَا وَإِنْ تُحَدِّثُكَ تَبَلَّتِ^(٣)

(١) أخرجه البخارى (٢٧٥/١)، كتاب العلم، باب كتاب العلم (١١١)، وأطرافه في [١٨٧٠ و ٣٠٤٧ و ٣١٧٢ و ٣١٧٩ و ٦٧٥٥ و ٦٩٠٣ و ٦٩١٥ و ٧٣٠٠]، والبغوى في شرح السنة (٣٨٧/٥ - ٣٨٨) في كتاب القصاص، باب لا يقتل مؤمن بكافر (٢٥٢٤). وبمثله أخرج أبو داود (٦٦٦/٤ - ٦٦٨) كتاب الديات، باب إيقاد المسلم بالكافر (٤٥٣٠)، والنسائى (١٩/٨) كتاب القسامة، باب القود بين الأحرار، والحاكم في المستدرک (١٤١/٢) وقال: على شرط الشيخين ووافقه الذهبي، وأحمد في المسند (١١٩/١).

(٢) أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصارى الكوفى البغدادى، أبو يوسف: صاحب الإمام أبى حنيفة، وتلميذه، وأول من نشر مذهبه، كان فقيهاً علامة، من حفاظ الحديث. ولد بالكوفة سنة ١١٣هـ، وتفقه بالحديث والرواية، ثم لزم أبا حنيفة، فغلب عليه «الرأى» وولى القضاء ببغداد أيام المهدي والهادى والرشيد. ومات فى خلافته، ببغداد، وهو على القضاء. وهو أول من دعى: «قاضى القضاة»، ويقال له: قاضى قضاة الدنيا!، وكان واسع العلم بالتفسير والمغازى وأيام العرب. من كتبه: «الخراج» و «الآثار» و «النوادر» و «اختلاف الأمصار» و «أدب القاضى» و «الأمالى فى الفقه» و «الرد على مالك بن أنس» و «الفرائض» و «الوصايا» و «الوكالة» و «البیوع» و «الصيد والذباح» و «الغصب والاستبراء» و «الجوامع» فى أربعين فصلاً، ألفه ليحيى بن خالد البرمكى. توفى سنة ١٨٢هـ.

ينظر: الأعلام (١٩٣/٨).

(٣) وهو للشنفرى فى ديوانه ص (٣٣)، ولسان العرب (بلت، نسي)، وجمهرة اللغة ص (٢٥٦)، =

أى: تقطع الحديث.

ومثل ذلك فى المعنى والحذف: [من الوافر]

رَخِيَمَاتُ الْكَلَامِ مُبْتَلَاتٌ جَوَاعِلُ فِي الْبُرَى قَصَبًا خِذَالًا^(١)

ومن ذلك قول الآخر: [من البسيط]

لَا يَغْدِلُنَّ أَتَاوِيُونَ تَضْرِبُهُمْ نَكْبَاءُ صَرٌّ بِأَصْحَابِ الْمُحَلَّاتِ^(٢)

أى: لا يعدلن بهم أحدا، والتقدير: لا يعدلن مجاورتهم بمجاورة أحد.

= ومقاييس اللغة (٢٩٥/١، ٤٢٢/٥)، ومجمل اللغة (٢٨٩/١)، والمخصص (٢٧/١٤)، وتهذيب اللغة (٨١/١٣، ٢٩٣/١٤، ٢٩٤)، وأدب الكاتب ص (٤٩٣)، والأغاني (٢١/٢١٠)، والخصائص (٢٨/١)، وديوان المفضليات ص (٢٠١)، وشرح اختيارات المفضل (١/٥١٧)، وشرح أدب الكاتب ص (٣٣٨)، والكامل ص (١٠١٨)، وتاج العروس (بلت، نسي)، وبلا نسبة فى ديوان الأدب (١٤٦/٢).

(١) البيت لذى الرمة فى ديوانه ص ١٥١٥، واللسان (بتل خدل، بطن) وأساس البلاغة (خدل)، والتاج (خدل، بطن).

(٢) البيت بلا نسبة فى اللسان (حلل، أتى)، ومقاييس اللغة (٢/١، ٤٧٤/٥)، والمخصص (٢٢٥/١٣)، وأساس البلاغة (حلل)، والتاج (حلل، أتو).

وذكر ابن منظور هذا البيت فى مادة (حلل)، ونص كلامه:

والمحلّتان: القدر والرّحى، فإذا قلت: المحلّات فهى القدر والرحى والدلو والقربة والجفنة والسكين والفأس والزند؛ لأن من كانت هذه معه حلّ حيث شاء، وإلا فلا بد له من أن يجاور الناس يستعير منهم بعض هذه الأشياء، قال:

لا يعدلنّ أتاويون تضربهم نكباء صرّ بأصحاب المحلّات

الأتاويون: الغرباء، أى: لا يعدلن أتاويون أحدا بأصحاب المحلّات، قال أبو على الفارسي: هذا على حذف المفعول؛ كما قال -تعالى-: ﴿يَوْمَ تَبْدِلُ الْأَرْضَ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتِ﴾، ويروى: لا يعدلن، على ما لم يسم فاعله، أى: لا ينبغي أن يعدل؛ فعلى هذا لا حذف فيه.

وهذه الرواية التى أشار إليها ابن منظور ههنا، قد ذكرها فى مادة (أتى)، فمما قاله هناك: والأتنّ والإتاء: ما يقع فى النهر من خشب أو ورق، والجمع أتاء وأتنّ، وكل ذلك من الإتيان. وسيل أتى وأتاوى: لا يدرى من أين أتى، وقال اللحياني: أى أتى ولبس مطره علينا، قال العجاج:

كأنّه واليهول عسكرى

سيل أتى مده أتى

ومنه قول المرأة التى هجت الأنصار، وحبذا هذا الهجاء:

أطعتم أتاوى من غيركم فلا من مراد ولا مذحج

أرادت بالأتاوى التّين، تتلى فقتلها بعض الصحابة فأهدر دمه. وقيل: بل السيل مشبه بالرجل؛ لأنه غريب مثله. قال الفارسي: ويروى: لا يعدلن أتاويون، فحذف المفعول وأراد: لا يعدلن أتاويون شأنهم كذا أنفسهم.

ومن ذلك قوله: [من الطويل]
وَلَا يَتَحَشَّى الْفَحْلَ إِنْ أَعْرَضَتْ بِهِ وَلَا يَمْنَعُ الْمِرْبَاعَ مِنْهَا فَصِيلُهَا^(١)
روى: منها فصيلها، ومنه فصيلها؛ فمن روى «منها» كان من هذا الباب، وكان «منها»: حالاً أو ظرفاً.

فأما قول الهذلي^(٢): [من الطويل]
ضَرُوبٌ لِهَامَاتِ الرَّجَالِ بِسَيْفِهِ إِذَا عَجَمَتْ وَسَطَ الشُّونِ شِفَارُهَا^(٣)
فإن شئت كان التقدير: إذا عَجَمَتْ وَسَطَ الشُّونِ شِفَارُهَا الشُّونَ، أو مجتمع الشُّونِ؛^(٤) كما قال المرارُ الفقعسي^(٥): [من الوافر]
فَلَا يَسْتَحْمِدُونَ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنْ ضَرَبُ مُجْتَمَعِ الشُّانِ^(٦)
فحذفت المفعول، وإن شئت جعلت «وسطاً» في الشعر اسماً، وجعلته المفعول به، كما جعله الفرزدق مبتدأ في قوله: [من الطويل]

(١) البيت بلا نسبة في اللسان (حشا)، والتاج (حشا)، وتهذيب اللغة (١٤١/٥).
(٢) خويلد بن خالد بن محرث، أبو ذؤيب، من بني هذيل بن مدركة، من مضر: شاعر فحل، مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام. وسكن المدينة. واشترك في الغزو والفتوح. وعاش إلى أيام عثمان فخرج في جند عبد الله بن سعد بن أبي سرح إلى إفريقية (سنة ٢٦هـ) غازياً، فشهد فتح إفريقية وعاد مع عبد الله بن الزبير وجماعة يحملون بشرى الفتح إلى عثمان - رضى الله عنه - فلما كانوا بمصر مات أبو ذؤيب فيها. وقيل مات بإفريقية. أشهر شعره عينية رثى بها خمسة أبناء له أصيبوا بالطاعون في عام واحد، مطلعها:
أَمِنَ الْمَنُونُ وَرَيْبُهُ تَتَوَجَّعُ
قال البغدادي: هو أشعر هذيل من غير مدافعة. وفد على النبي ﷺ ليلة وفاته، فأدركه وهو مسجى وشهد دفنه. له «ديوان أبي ذؤيب». توفي نحو سنة ٢٧هـ.
ينظر: الأعلام (٣٢٥/٢).

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٨٣ وللهمذلي في اللسان (وسط).
(٤) زاد في أ: شفارها.
(٥) المرار بن سعيد بن حبيب الفقعسي، أبو حسان: شاعر إسلامي، من شعراء الدولة الأموية. وهو القائل من أبيات:

إذا افتقر المرار لم ير فقره وإن أيسر المرار أيسر صاحبه
وكان مفطر القصر، ضئيلاً. نسبته إلى «فقعس» من بني أسد بن خزيمة. كان يهاجى
المساور بن هند. وقال المرزباني: كثير الشعر.
ينظر: الأعلام (١٩٩/٧).

(٦) ينظر: اللسان (وسط)، ويروى: «أمرًا»، بدلاً من «شيئًا».

أَتَتْهُ بِمَجْلُومٍ كَأَنَّ جَبِيْنَهُ صَلَاءَةٌ وَزَسٍ وَسَطُهَا قَدْ تَفَلَّقَا^(١)
 فكما حذف المفعول به من هذه الآي، وهذه الأبيات، وغير ذلك مما تركنا ذكره
 كراهة الإطالة - كذلك حذف من^(٢) قوله: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤].
 والدين: الجزاء في هذا الموضع؛ بدلالة قوله: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا
 كَسَبَتْ﴾ [غافر: ١٧]، و: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٨]
 ولا يكون^(٣): الطاعة، ولا العادة.

وقيل في قول ابن مقبل^(٤): [من البسيط]

يَا دَارَ سَلَمَى خَلَاءَ لَا أَكْلُفُهَا إِلَّا الْمَرَاةَ حَتَّى تَعْرِفَ الدِّينَا^(٥)

(١) البيت في خزانة الأدب (٣/٩٢، ٩٦)، والخصائص (٢/٣٦٩)، والدرر (٣/٨٨)، ولسان
 العرب (وسط، جلم)، ونوادر أبي زيد ص (١٦٣)، وبلا نسبة في همع الهوامع (١/٢٠١).
 وهذا البيت من أبيات ثمانية للفرزدق، رواها أبو الحسن علي بن محمد المدائني، في
 كتاب النساء الناشرات، قال: زوج جرير بن الخطفي بنته، عضيدة بن عضيدة ابن أخى امرأته
 وكان منقوص العضد، فخلعها منه، أى: طلقها بفدية فقال الفرزدق:

ما كان ذنب التي أقبلت تعتلها	حتى اقتحمت بها أسكفة الباب
كلاهما حين جذ الجزى بينهما	قد أقبلعا وكلا أنفیهما رابی
يا ابن المراغة، جهلاً حين تجعلها	دون القلوص ودون البكر والنب

وقال الفرزدق أيضاً:

لئن أم غيلان استحل حرامها	حمار الغضا من ثقل ما كان رثقا
لما نال راق مثلها من كعابة	علمناه مَمَّن سار غرباً وشرقاً
حبته بمحلق كأن جبينه	(صلابة ورس نصفها قد تفلقا)
إذا بركت لابن الشغور ونوخت	على ركبتها للبروك وألحقا

أى خصصته بإعطاء فرج محلق. وروى: «أنته بمحلق». وهذا البيت في صفة الفرج.
 ينظر: الخزانة (٣/٩٥، ٩٦، ٩٩).

(٢) فى ب: فى.

(٣) فى ب: تكون.

(٤) تميم بن أبى بن مقبل، من بنى العجلان، من عامر بن صعصعة، أبو كعب: شاعر جاهلى،
 أدرك الإسلام وأسلم، فكان يبكى أهل الجاهلية. عاش نيّفاً ومائة سنة. وعدّ فى
 المخضرمين. وكان يهاجى النجاشى الشاعر. له «ديوان شعر» ورد فيه ذكر وقعة صفين سنة
 ٣٧هـ. توفى بعد سنة ٣٧ هـ.

ينظر: الأعلام (٢/٨٧).

(٥) ينظر البيت فى ديوانه ص ٣١٧، اللسان (مرن)، تهذيب اللغة (١٥/٢١٧)، جمهرة اللغة
 ص ٨٠٢، وللبيد فى التاج (مرن) وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (٢/٣٢٠)،
 ومجمل اللغة (٢/٣٠٧).

حتى تقوم القيامة، وتأويل هذا: حتى تعرف يوم الدين، أى: يوم الجزاء.
والمرانة: اسم ناقة عن الأصمعي^(١).
وقال غيره: اسم موضع.

فأما قوله: «تعرف» فيستقيم أن يكون مسنداً إلى المتكلم المذكور فى «أكلف»،
ويستقيم أن يكون للمؤنث الغائب.

والإمالة فى ﴿مَلِكٍ﴾ فى القياس لا تمتنع؛ لأنه ليس فى هذا الاسم ممّا يمنع
الإمالة شيء، وليس كلّ ما جاز فى قياس العربية تسوغ التلاوة به، حتى ينضم إلى
ذلك الأثر المستفيض بقراءة السلف له، وأخذهم به؛ لأنّ القراءة سنة.

وأما^(٢) إعراب ﴿مَلِكٍ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]:

فالجَرّ فى القراءتين. وهو صفة لاسم مجرور، والصفات تجرى على موصوفها،
إذا لم تُقطع^(٣) عنهم لزم أو مدح.

فأما العامل فيها فزعم أبو الحسن: أن الوصف يجرى على ما قبله، وليس معه لفظ
عمل فيه؛ إنّما يعمل فيه أنّه نعت، فذلك هو الذى يرفعه، وينصبه، ويجزّه؛ كما أن
المبتدأ إنّما يرفعه^(٤) الابتداء، وإنّما الابتداء معنى عمل فيه وليس لفظاً؛ فكذاك هذا.

فإن قلت: فلم لا يكون العامل فى الوصف ما عمل فى الموصوف؟

(١) عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن عليّ بن أصمع بن مظهر بن رياح بن عمرو بن عبد
شمس بن أعيان بن سعد بن عبد بن غنم بن قتيبة بن معن بن مالك بن أعصر بن سعد بن قيس
ابن عيلان بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان الباهليّ أبو سعيد الأصمعيّ البصريّ اللغويّ.
أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار والملح والتوارد، روى عن أبي عمرو بن العلاء وقرّة بن
خالد ونافع بن أبي نعيم وشعبة وحماد بن سلمة وخلق. قال عمر بن شبة: سمعته يقول:
حفظت ستة عشر ألف أرجوزة. وقال الشافعيّ: ما عبّر أحد عن العرب بمثل عبارة
الأصمعيّ. قال ابن معين: ولم يكن ممّن يكذب، وكان من أعلم الناس فى فنه. وقال
أبو داود: صدوق، وكان يتقى أن يفسّر الحديث، كما يتقى أن يفسّر القرآن.
صنّف: غريب القرآن، خلق الإنسان، الأجناس، الأنواء، الهمز، المقصور والممدود،
الصفات، خلق الفرس، الإبل، الخيل، الشاء، الميسر والقداح، الأمثال، فعل وأفعل،
الاشتقاق، ما اتفق لفظه واختلف معناه، كتاب الفرق، كتاب الأخبية وغير ذلك كثير.
ومات سنة ست عشرة - وقيل: خمس عشرة - ومائتين، عن ثمان وثمانين سنة.
ينظر: البغية (١١٢/٢ - ١١٣).

(٢) فى ب: فأما.

(٣) فى ب: يقطع.

(٤) فى ب: رفعه.

قيل: ممّا يدل على أن العامل في الوصف لا يكون العامل في الموصوف: أن في هذه التوابع ما يتعرّب بإعراب ما يتبعه، ولا يصح أن يعمل فيه ما عمل في موصوفه. وذلك نحو: أجمع، وجُمع، وجنّعا^(١)، وليست هذه الكلم ككلّ الذي قد جُوز فيه أن يلي العوامل على استكراه؛ فلمّا صحّ وجود هذا فيها، دلّ أنّ الذي يعمل في الموصوف غير عامل في الصفة في نحو: مررت برجل قائم، وما أشبهه؛ لاجتماعهما في أنّهما تابعان.

ويدلّ على ذلك -أيضاً-: أنّك قد تجد من الصفات ما إعرابه يخالف الموصوف، نحو: يا زيدُ العاقلُ، ف«زيد» مبني، وصفته مرتفعة ارتفاعاً صحيحاً. فلو كان العامل في الصفة العامل في الموصوف، لم تختلف حركتهما؛ فكانت إحداهما إعراباً، والأخرى بناءً، وكان مجيء هذا في النداء دلالة على ما ذكرناه: من أن الصفة ليست بمعمول لما يعمل في الموصوف.

فإن قال قائل: فلم لا تجعل الصفة - من حيث كانت كالجزء ممّا تجرى عليه - مع الموصوف بمنزلة شيء واحد؟ وتستجيز من أجل ذلك أن يعمل^(٢) فيها^(٣) ما عمل في الموصوف، وتستدل^(٤) على ذلك بأشياء من كلامهم يُقوى^(٥) هذا المسلك؛ من ذلك: أنّهم جعلوه مع الموصوف كاسم واحد، في نحو: لا رجلَ ظريفَ، وكذلك قولهم: يا زَيْدَ بْنَ عمرو، وما أشبهه، [و]^(٦) قال الله - سبحانه - : ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨] فلمّا وصف المبتدأ بالاسم الموصول دخلت الفاء في الخبر؛ كما أنّه لمّا كان المبتدأ موصولاً دخلت الفاء فيه؟

قيل: إن ما أورده من ذلك لا يدلّ شيء منه على كون الوصف معمولاً للعامل في الموصوف؛ لأنّه يلزم من ذلك أن يكون في اسم واحد إعرابان، وهذا قد رفضوه في كلامهم؛ يدلّك^(٧) على رفضهم إيّاه أنّهم إذا نسبوا إلى تشية أو جمع - على

(١) في ب: جمعاً.

(٢) في ب: تعمل.

(٣) في أ: فيه.

(٤) في أ: يستدل.

(٥) في ب: يقوى.

(٦) سقط في ب.

(٧) في ب: يدل.

حَذَّهَا- حذفوا علامتى التنثية أو الجمع من الاسم؛ لثلا يجتمع فى الاسم دلالتا إعراب، فإذا كانوا قد كرهوا ذلك فى التنثية والجمع -مع أن التنثية قد جرت مجرى غير المعرب فى قولهم إذا عدُّوا: واحد، اثنان- فَأَنْ يُكْرَهَ ذلك فى الإعراب المحض الذى لم يجر مجرى البناء أجدرُ.

ومن ثَمَّ ذهبوا فى قولهم: يا زَيْدَ بْنَ عمرو- لَمَّا جعل [الموصوف مع الصفة]^(١) بمنزلة اسم مفرد - إلى أَنَّهُ بمنزلة «امرى» و«ابن» ونحو ذلك من الأسماء التى يتبع ما قبل حرف الإعراب فيها حرف الإعراب، ولم يجرْ فيها عندهم إِلَّا ذلك؛ لِأَنَّ حركة آخر الاسم الأول لو كانت إعراباً لوجب أن يكون فى [الاسم الواحد]^(٢) إعرابان، وذلك ممَّا قد اطرَّحوه فى كلامهم فلم يستعملوه.

ومما بيّن ذلك أَنَّهُم حيث قالوا فى المنفى: لا رجلَ ظريفَ لك، جعلوا الأول منهما بمنزلة صدور الأشياء التى يضمُّ إليها ما يكون معها شيئاً واحداً. وإذا كان الأمر كذلك كان قول من قال فى «امرى» ونحوه: إِنَّهُ معرب من مكانين - غير مستقيم؛ لما أَرَيْتَكَ من حذفهم علامة التنثية والجمع فى النسب.

وَأَمَّا قوله: ﴿قُلْ إِنْ أَلَمَوْتَ أَلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨] فقد جَوَّز أبو الحسن فيه: أن تكون الفاء فيه زائدة.

وَحَكَى أبو يعلى عن أبى عثمان مثل ذلك.

ووجه ذلك أن الفاء تدخل للعطف أو للجزاء أو زائدة^(٣):

فلَمَّا لم يكن للعطف مذهب - من حيث لم يستقم عطف الخبر على مبتدئه - لم يصحَّ حمله على العطف.

ولم يُسْتَجَز حمله على أنها للجزاء؛ لبعد ذلك فى اللفظ والمعنى:

فَأَمَّا اللفظ؛ فلأنَّ الجزاء -الذى هو فى الأصل شرط لازم- غيرُ مستغنى عنه ولا يستقلُّ الجزاء إِلَّا به؛ فلَمَّا كانت صورة الشرط على ما ذكرنا، ولم يكن الوصف كذلك - لِأَنَّكَ فى أكثر الأمر مخيرٌ فى ذكره وتركه - لم يكن موضعاً للجزاء كما يكون موضعاً له مع المبتدأ الموصول، والنكرة الموصوفة؛ كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ

(١) فى أ: الصفة مع الموصوف.

(٢) فى أ: اسم واحد.

(٣) فى ب: وزيادة.

يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِآتِلٍ وَالْتِهَارِ [البقرة: ٢٧٤] ثم قال: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٤]. و: ﴿وَمَا يَكُم مِّن يَّعْتَمِرٍ فِيمَنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] فلما لم يكن موضعاً له ولا للعطف حكم بزيادة الفاء؛ لأنها قد ثبتت زائدة^(١) حيث لا إشكال في زيادتها، وذلك قوله: [من الكامل]

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنَفِّسًا أَهْلَكَتُهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي^(٢)
ألا ترى أنَّ إحدى الفاءين لا تكون إلا زائدة؛ لأنَّ «إذا» إنما تقتضي^(٣) جواباً واحداً؟!.

وأما بُعدُ الجزاء في المعنى؛ فلأنَّ الجزاء ما كان بإثبات معنى أو نفيه، فأما ما كان واقعاً لا محالة، فإنه لا يكون من باب الجزاء، والموت ملاقي لهم، فرؤوا أو لم يفرؤوا.

(١) في ب: زيادة.

(٢) للبيت روايتان: الرفع والنصب، فالرفع رواية الكوفيين حيث وقع الاسم المرفوع بعد أداة الشرط التي هي «إن» والأكثر أن يلي هذه الأداة الفعل، فأعرب الكوفيون المرفوع مبتدأ والجملة بعده خبره، واستدلوا به وبمثله على جواز وقوع الجملة الاسمية بعد إن وإذا الشرطيتين ولهم فيها إعرابان: السابق، والثاني: جعل المرفوع فاعلاً لنفس الفعل المذكور بعده نحو: «إن زيد يزورك فأكرمه»، بناء على مذهبهم من جواز تقديم الفاعل على الفعل الرفع له. فأما البصريون فلا يسلمون أولاً رواية الرفع، ثم يقولون: إن صححت هذه الرواية فإنها لا تدل على جواز وقوع الجملة الاسمية بعد أداة الشرط، ولا تدل على جواز تقدم الفاعل على فعله لأنَّ واحداً من هذين الوجهين غير متعين في إعراب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط، بل هذا الاسم فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده، ويقدر للمحذوف من لفظ المذكور إن كان الذي بعده قد رفع الضمير على الفاعلية، ومن معنى الفعل المتأخر إن كان قد نصب ضمير الاسم كما في هذا البيت المستشهد به، ومن الأول قوله تعالى: وإن أحد من المشركين استجارك، وهذا هو الراجح وهو الذي قدره ابن عقيل بعد إنشاد البيت. أما على رواية النصب - إن منفساً - نصب منفساً بإضمار فعل دل عليه ما بعده؛ لأنَّ حرف الشرط يقتضي فعلاً مظهراً أو مضمراً، ولا إشكال على هذه الرواية، لأنَّ التقدير: إن أهلكت منفساً أهلكته، وهي رواية سيبويه والزمخشري.

والبيت للنمر بن تولب في ديوانه ص(٧٢)، سيبويه (٦٧/١)، العيني (٥٣٥/٢)، ابن الشجري (٣٣٣/١)، (٣٤٦/٢)، شرح شواهد المغنى للسيوطي (٤٧٢)، ابن يعيش (١/٢٢، ٨٣/٢)، المقتضب (٧٦/٢)، المغنى (١٦٦/١)، ابن عقيل (٤٤١/١)، (٥٢١)، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٩٤ معاني القرآن للأخفش ٤٧٦، شرح أبيات المغنى للبغدادى (٢٣٤/٢)، (٢٥١)، الكامل (٣٠٠/٣).

(٣) في ب: يقتضي.

فإن قلت: فقد تقول في الجزاء: لأضربنك إن سكت أو نطقت، ولأعطيتك إن خرجت أو أقمت؟

فإن هذا كلام متسع فيه مُخرج عن أصله؛ وحكمه إذا استعمل حرف المجازة أن يفعل الإعطاء إذا وقع الخروج، ثم يبدو له أن يفعله في جميع الأحوال فيقول بعد: أو أقمت. وقد يصح أن يحمل هذا الكلام على المعنى؛ فيستقيم أن تكون الفاء جزاء؛ وذلك أن معنى^(١): ﴿إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ﴾ [الجمعة: ٨] ومعنى: ﴿إِنَّ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ مِنَ الْمَوْتِ﴾ - واحد؛ فكما يصح الجزاء في هذا الاسم كذلك يصح فيما كان بمعناه.

ألا ترى أنك قد جازيت - حيث كانت الصلة ظرفاً - لما كان الظرف متضمناً لمعنى الفعل، كقوله: ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ نَّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]؟! ودخلت الفاء في الخبر، كما دخلت في الصلة، والصلة فعل محض، وكل ذلك حمل على المعنى؛ لأن الجزاء المحض لا يكون بالظرف؛ ولذلك قال سيبويه: إن «عندك» ونحوه لا يُبنى على «إن».

فأما دخول معنى الجزاء في الآية وصحته، فعلى أن ينزل الكلام كأنه خوطب به من ظن أن فراره من الموت يُنجيه، وقد جاء الجزاء المحض في ذلك.

قال الشاعر: [من الطويل]

وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ الْمَنِيَّةِ - يَلْقَاهَا وَلَوْ رَامَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسَلْمٍ^(٢)
فإذا جاز في الجزاء المحض في البيت؛ فكذلك تكون الآية، والتصحيح لمعنى الجزاء في ذلك قول محمد بن يزيد^(٣).

(١) زاد في أ: الجزاء.

(٢) وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص(٣٠)، والخصائص (٣/٣٢٤، ٣٢٥)، وسر صناعة الإعراب (١/٢٦٧)، وشرح شواهد المغني (١/٣٨٦)، ولسان العرب (سبب). ويروى: «السما ينلته... وإن» بدلاً من «المنية يلقها... ولو».

(٣) أبو العباس المبرد، من النحاة البصريين، إمام العربية ببغداد في زمانه، قال السيرافي: كان الناس بالبصرة يقولون: ما رأى المبرد مثل نفسه... مولده سنة عشر ومائتين، ومات سنة خمس وثمانين ومائتين ببغداد. من مصنفاته: الكامل، المقتضب، ضرورة الشعر، طبقات النحاة البصريين.

ينظر: البغية (١/٢٦٩ - ٢٧١).

فإن قلت: فهلاً استدلت بعمل «إن» في الاسم على أن معنى المجازاة لا يصح في الآية؛ لأن «إن» لا تدخل^(١) على الجزاء المحض، فكذلك لا تدخل^(٢) على هذا الضرب؛ من حيث كان مثل المحض في كونه جزاء.

قيل: لا يمتنع دخول «إن» على هذا الضرب وإن كان قد تضمن الاسم معنى الجزاء، كما امتنع من الدخول على الجزاء المحض؛ لأن الذي تدخله^(٣) اسم لم يقيم مقام الحرف، كما كان ذلك في الجزاء العاجز، والكلام خبر؛ فإن كان كذلك، لم يكن شيء يمنع من إعمال «إن».

ألا ترى أنها قد دخلت في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا آمَنُوا بِالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾ [البروج: ١٠] فعملت في الموصول الذي دخلت الفاء في خبره، كما تعمل فيما لم^(٤) تدخل الفاء [في]^(٥) خبره؟! فمما^(٦) دخلت عليه «إن» - مما في خبره الفاء من صحة معنى الجزاء فيه، كما لم تدخل عليه «إن» - قوله^(٧): ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ... فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٤]، ولو ألحقت هذا الضرب من الأسماء: «ليت ولعل» لم يجز دخول الفاء؛ لأن الشرط والجزاء خبر، وما تدخل^(٨) عليه «إن» مثله.

فأما «ليت، ولعل» فإنهما إذا دخلتا أبطلتا معنى الخبر، وإذا بطل الخبر لم يكن موضع مجازاة، وإذا لم يكن موضع مجازاة لم يصح دخول الفاء؛ فصحة دخول معنى الجزاء مع دخول «إن» كصحته إذا لم تدخل^(٩)، ومن ثم قال [محمد بن الحسن^(١٠)] فيمن قال: المرأة التي أتزوجها فهي طالق - إنه من تزوج من النساء

(١) في ب: يدخل.

(٢) في ب: يدخل.

(٣) في ب: يدخله.

(٤) في ب: لا.

(٥) سقط في ب.

(٦) في ب: فما.

(٧) في ب: كقوله.

(٨) في ب: يدخل.

(٩) في ب: يدخل.

(١٠) محمد بن الحسن بن فرقد، من موالى بنى شيان، أبو عبد الله: إمام بالفقه والأصول، وهو الذي نشر علم أبي حنيفة، وغلب عليه مذهبه وعرف به وانتقل إلى بغداد، فولاه الرشيد القضاء بالرقعة. قال الشافعي: «لو أشاء أن أقول: نزل القرآن بلغة محمد بن الحسن، لقلت؛ =

طُلُق؛ لدخول معنى الجزاء الكلام ولحاق الفاء من أجله، والجزاء يوجب الشيع والإبهام واستغراق الجميع لذلك.

وإذا جاز هذا الذى ذكرناه فى قوله - تعالى -: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨] لم يكن لمن زعم أن الصفة فى حكم الموصوف - من أجل أن الفاء دخلت والفعل فى صلة الصفة دون المبتدأ - دلالة على قوله؛ لاحتماله غير ذلك مما ذكرت^(١).

فأما قوله [-تعالى-]^(٢): ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِى أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ ثم جاء: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]:

فإن شئت جعلته مثل قوله: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ﴾ [الجمعة: ٨]. وإن شئت جعلته مبتدأ محذوف الخبر؛ كأنه لما تقدم: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣] قيل: فيما كتب عليكم من الصيام شهر رمضان، أى: صيامه؛ كما قال: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾ [النور: ٢] أى: فيما فُرضَ عليكم الزانية والزانى، أى: حُكْمُهما. وكذلك ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِى وُعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾ [محمد: ١٥].

وإن شئت جعلته مبتدأ^(٣) وجعلت خبره الموصول، كقولك: زيد الذى فى الدار. فإن قلت: إذا جعلت: «الذى» وصفاً فى قوله: ﴿الَّذِى أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥] فكيف لم يكن^(٤) عن الشهر؛ كقولك: شهر رمضان المبارك من شهده فليصمه؟

فإن ذلك يكون كقوله: ﴿الْحَاقَّةُ. مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١-٢]، و: ﴿الْقَارِعَةُ. مَا الْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١]، ونحو ذلك.

وأما جواز دخول معنى الجزاء فيه؛ فلأنَّ شهر رمضان - وإن كان معرفة - فليس

= لفصاحته. له كتب كثيرة فى الفقه والأصول، منها «الميسوط» فى فروع الفقه، و «الزيادات» و «الجامع الكبير» و «الجامع الصغير» و «الآثار» و «السير» وغير ذلك. توفى سنة ١٨٩ هـ. ينظر: الأعلام (٦/ ٨٠).

(١١) سقط فى ب.

(١) فى أ: ذكرته.

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى ب: ابتداء.

(٤) فى أ: تكن.

بمعرفة معينة.

ألا ترى أنه شائع في جميع هذا القبيل لا يراد به واحد بعينه؟! فلا يمتنع من أجل ذلك من معنى الجزاء كما يمتنع ما يشار به إلى واحد مخصوص، ومن ثم لم يمتنع [ذلك]^(١) في صفة الموت في قوله: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ﴾ [الجمعة: ٨] لأنَّ الموت ليس يراد به موت بعينه، إنَّما يراد به الشَّيْء، ومعنى الجنس، وخلافُ الخصوص.

وأشبه الوجوه أن يكون «الذى» وصفاً؛ ليكون النصّ قد وقع على الأمر بصيام الشهر.

ومن قال: إن الفاء في قوله: ﴿فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨] زيادة - فقياس قوله في هذه الفاء أن تكون زائدة أيضاً، وهو^(٢) قول أبي الحسن وأبي عثمان، فيما روى عنه أبو يعلى بن أبي زرعة.

اختلفوا في قوله عز وجل^(٣): ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [٦].

فروى عن ابن كثير: السين والصاد^(٤).

وروى عن أبي عمرو: السين، والصاد، والمضاربة بين الزاي والصاد، رواه عنه العريان بن أبي سفيان.

وروى عنه الأصمعي: ﴿الزَّرَاطُ﴾ بالزاي^(٥).

والباقون بالصاد.

غير أن حمزة يلفظ بها بين الصاد والزاي.

قال أبو بكر: للقارئ بالسين أن يقول: هو أصل الكلمة، ولو لزم لغة من يجعلها صاداً مع الطاء لم يعلم ما أصلها.

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: وهذا.

(٣) في ب: تعالى.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٢٣)، الإعراب للنحاس (١/١٢٣)، الإملاء للعكبري (١/٤)، البحر المحيط (١/٢٥)، التبيان للطوسي (١/٤٠)، تفسير القرطبي (١/١٤٨)، الحجة لابن خالويه (٦٢)، الحجة لأبي زرعة (٨٠)، السبعة لابن مجاهد (١٠٥)، الغيث للصفاقسي (٦٢)، الكشف للزمخشري (١/١١)، المجمع للطبرسي (١/٢٧).

(٥) ينظر: البحر المحيط (١/٢٥)، تفسير القرطبي (١/١٤٨)، الحجة لأبي زرعة (٨٠)، السبعة (١٠٥).

ويقول من يقرأ بالصاد: إنها أخف على اللسان؛ لأن الصاد حرف مطبق كالطاء فتقاربان^(١)، وتحسنان^(٢) في السمع، والسين حرف مهموس؛ فهو أبعد من الطاء، وهي قراءة أبي جعفر والأعرج وشيبة وقتادة.

ويقول من قرأ بالزاي: أبدلت منها حرفاً مجهوراً؛ حتى يشبه الطاء في الجهر، ورُمت الخفة، ويحتج بقول العرب: صفر، وسفر، وزفر.

ويقول من قرأ بالمضارعة التي بين [الزاي والصاد]^(٣): رمت الخفة، ولم أجعلها زايّاً خالصة، ولا صادّاً خالصة فتلتبس^(٤) بأحدهما.

قال أبو بكر: والاختيار عندى الصاد؛ للخفة والحسن في السمع، وهو غير مُلبس^(٥)؛ لأنَّ مَنْ لَغته هذا إذا كان يتجنب السين مع الطاء لم يقع عليه لبس؛ لأنَّ السين كأنها مهملة في الاستعمال عنده مع الطاء، وإنما يقع الإلباس^(٦) لو التبتست كلمة بالسين بكلمة بالصاد في معنيين مختلفين، ومع ذلك فهي قراءة الأكثر.

ألا ترى أنَّ مَنْ رُويت عنه القراءة بالسين منهم قد رويت عنه بالصاد؟! [و]^(٧) قال: وأما الزاي فأحسب الأصمعي لم يضبط عن أبي عمرو؛ لأنَّ الأصمعي كان غير نحوي، ولست أحب أن تُحمل القراءة على هذه اللغة، وأحسب أنه سمع أبا عمرو يقرأ بالمضارعة للزاي؛ فتوهمها زايّاً.

وأما القراءة بالمضارعة التي بين [الزاي والصاد]^(٨) فعدلتُ عن القراءة بها؛ لأنه تكلف حرف بين حرفين، وذاك أصعب على اللسان؛ لأنَّه إنما استعمل في هذه الحال فقط، وليس هو بحرف يُبنى عليه الكلم، ولا هو من حروف المعجم، ولست أدفع أنه من كلام الفصحاء من العرب، إلا أن الصاد أفصح وأوسع وأكثر على ألسنتهم. والسين والصاد والزاي أخوات، والصاد أشبههن بالطاء؛ لأنها مطبقة

(١) في أ: فيتقاربان.

(٢) في أ: يحسنان.

(٣) في أ: الصاد والزاي.

(٤) في ب: فيلتبس.

(٥) في أ: ملتبس.

(٦) في أ: الالتباس.

(٧) سقط في أ.

(٨) في أ: الصاد والزاي.

مثلها، والزاي أقرب -أيضاً- إلى الطاء من السين؛ لأن الزاي حرف مجهور.
قال أبو حاتم^(١): ليست الزاي الخالصة بمعروفة. انتهت الحكاية عن أبي بكر.
قال أبو علي: الحجة لمن قرأ بالصاد أن القراءة بالسين مضارعة لما أجمعوا على رفضه من كلامهم.

ألا ترى أنهم تركوا إمالة «واقد» ونحوه؛ كراهة أن يُصَعَّدُوا بالمستعلى بعد التسفل بالإمالة؟! فكذلك يكره على هذا أن يتسفل ثم يتصعد بالطاء في «سراط»، وإذا كانوا قد أبدلوا من السين الصاد مع القاف في «صُفَّت»، و«صَوِّق»^(٢)؛ ليجعلوها في استعلاء القاف مع بُعد القاف من السين وقرب الطاء منها - فأن يبدلوا منها الصاد مع الطاء أجدر؛ من حيث كانت الصاد إلى الطاء أقرب.

ألا ترى أنهما جميعاً من حروف طرف اللسان، وأصول الثنايا، وأن الطاء تدغم في الصاد؟!

ويدلك على أن حُسْنَ إبدال [الصاد من السين]^(٣) في: «سراط»؛ لما ذكرت [لك]^(٤) من كراهة التصعد بعد التسفل - أن مَنْ يقول: «صَوِّق»، و: «صُفَّت» إذا قال: «قِسْتُ» و: «قسوت»، لم يبدل الصاد منها؛ لأنه الآن ينحدر بعد الإصعاد، وهذا يُسَخِّف ولا يستثقل كما استثقل عكسه.

(١) سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم، أبو حاتم السجستاني من ساكني البصرة. كان إماماً في علوم القرآن واللغة والشعر، قرأ كتاب سيوبه على الأخفش مرتين، وروى عن أبي عبيدة وأبي زيد والأصمعي وعمرو بن كركرة وروح بن عباد. وعنه ابن دريد وغيره.
وكان أعلم الناس بالعروض واستخراج المعنى، وكان يعدّ من الشعراء المتوسطين، وكان يعنى باللغة، وترك النحو بعد اعتناؤه به، حتى كأنه نسيه، ولم يكن حاذقاً فيه، وكان إذا اجتمع بالمازني في دار عيسى بن جعفر الهاشمي تشاغل، وبادر بالخروج، خوف أن يسأله مسألة في النحو. وكان جماعاً للكتب يتجبر فيها، ذكره ابن حبان في الثقات، وروى له التستائي في سننه والبرار في مسنده. صنف: إعراب القرآن، لحن العامة، المقصور والممدود، القراءات، الوحوش، الطير، النحلة، الفصاحة، الهجاء، خلق الإنسان، الإدغام. وغير ذلك. توفي سنة خمسين - أو خمس وخمسين، أو أربع وخمسين، أو ثمان وأربعين - ومائتين، وقد قارب التسعين.
ينظر: بغية الوعاة (١/٦٠٦).

(٢) الأصل: سقت، وسويق. والسويق: هو طعام يتخذ من مدقوق الحنطة والشعير. سمي بذلك؛ لانسياقه في الحلق. والجمع: أسوقة.

(٣) في أ: السين من الصاد.

(٤) سقط في أ.

ألا ترى أنهم لم يميلوا: «نائق»، وأمالوا نحو: «قادر»، و: «قارب»؟!
فإن قلت: إن السين الأصل؛ بدلالة قولهم: «سَرَطَمَ» و: «سَرَطْرَاط»، و«الأخذ
سُرَيْط»^(١).

قيل: الألف -أيضاً- أصلها ألا تمال، ولكن لما وقعت مع الكسرة والياء، فأريد
مجانسة الصوتين وملاءمتهما -أميلت، وترك الأصل الذي هو التفخيم والتحقيق لها.
فكذلك في باب «صراط» و«صويق» و«صالخ»^(٢) و«صالغ»^(٣): لما أريد فيه^(٤)
ذلك تُرِكَ الأصل إلى تشاكل الصوتين وتجانسهما، وقد تركوا في غير هذا -لما
ذكرت لك- ما هو أصل في كلامهم إلى ما ليس بأصل؛ طلباً لاتفاق الصوتين.
ألا تراهم قالوا: شمباء^(٥)، ومنم بك^(٦)، فلم يبينوا النون التي هي الأصل في
الشَّبَّ، و«منم بك»^(٧)؛ لما أرادوا أن يوقفوا بين الصوتين. ولم يستجيزوا إدغام

(١) قوله: «الأخذ سريط» هو جزء من مثل تامه: «الأخذ سَرِيط والقضاء ضَرِيط»، ومعناه: أن
الذي يأخذ بالدين يأخذ بسرعة وسهولة، وإذا جاء صاحب الدين يقتضيه شرط به وسخر
منه. والسرِيط: من السرط، وهو سرعة البلع. سرطت الشيء، إذا بلعته، ومنه سمي الفالوذ
سرطراطاً؛ لسرعة مروره في الحلق. ومثله قولهم: «الأخذ سلجان، والقضاء لِيَان» الليان:
المطل، لواه يلويه لِيَا وليَانًا: إذا مطله، وفي الحديث: «لئى الواجد ظلم»، والواجد: الغنى
والوجد: الغنى، وفي القرآن: ﴿مِنْ جُودِكُمْ﴾ [الطلاق: ٦]، وقال ذو الرمة:
تطيلين ليّانى وأنت مليئة وأحسن يا ذات الوشاح التّقاضيا
والسلجان: سرعة الابتلاع أيضاً، سلج اللقمة سلجاً وسلجاناً: إذا بلعها بسرعة،
ويروى: «الأخذ سريطى والقضاء ضَرِيطى».

ينظر: جمهرة الأمثال (١/١٣٩).

(٢) الأصل: سالخ. والسالخ من الحيات: الأسود الشديد السواد - يقال: «أسود سالخ»، ولا
يقال للأنثى: «سالخة»، وإنما يقال: «أسودة» - وهو أقتل ما يكون من الحيات. سَمَى
بذلك؛ لأنه يسليخ جلده كل عام. والجمع: سواخ، وسليخ.
والسالخ - أيضاً -: جرب يسليخ جلود الجمال ونحوها.
ينظر: المعجم الوسيط (سليخ).

(٣) الأصل: سالغ، يقال لذي الحافر: سلغ سلغاً وسلوغاً، أى: صار قارحاً. وسلغ ولد الشاة
أو البقرة، أى: طلع نابه وتمت أسنانه فهو وهى سالغ. والجمع: سلغ وسوالغ.
ينظر: المعجم الوسيط (سلغ).

(٤) فى أ: منه.

(٥) فى أ: شنباء.

(٦) فى أ: من بك.

(٧) فى أ، ب: «عامر». ولا معنى له؛ فلعل الصواب ما أثبتناه.

النون في الباء؛ من حيث كان متشابهاً [مع] ما لم يدغم في الباء وهو الميم؟! فكما تركوا الأصل ههنا طلباً للمشاكلة، كذلك يُترك الأصل في «سراط»، ويُختار إبدال الصاد من السين.

فأما القراءة بالزاي فليس بالوجه؛ وذلك أن من قال في «أصدرت»: «أزدرت»، وفي «القصد»: «القرذ» - فأبدل من الصاد الزاي - فإنه إذا تحركت الصاد في نحو: «صدرت»، و«صدقت»، لم يبدل. فإذا لم يبدلوا الصاد زايًا إذا تحركت مع الدال، وكانت الطاء في «الصَّرَاطُ» مثل الدال في «القصد» في حكم الجهر - فكذلك ينبغي ألا تبدل من السين الزاي في «سراط» من أجل الطاء؛ لأنها قد تحركت كما تحركت في «صدقت»، مع أن بينهما في «سراط» حاجزين.

وقد قال سيويه: إذا قال: مصادر، فجعل بينهما حرفاً - ازداد التحقيق حسناً وكثرة. يريد: يزداد التحقيق للصاد كثرة - إذا وقع الفصل بالحرف على التحقيق - إذا وقع الفصل بحركة نحو: صَدَقَ.

وإنما لم تبدل^(١) في الموضعين لما فصلت الحركة أو الحرف؛ لأنَّ التبيين وتصحيح الصاد في «قصد» و«أصدرت» قد كان يجوز ولا حاجز بينهما؛ فلما وقع الفصل وحجزت الحركة أو الحرف امتنع ما كان يجوز من قبل.

ألا ترى أن المتقاربين إذا وقعا في كلمة واحدة، ففصل بينهما الحركة - يُبين، وذلك نحو: وَتَد. ومن أدغم قدر فيه الإسكان، مثل: فَخَذ، فأدغم على ذلك؟! فكما لم يَقوَ الإدغام ولم يكثر مع حجز الحركة؛ كذلك لا يقوى البدل مع حجز الحركة؛ لاجتماع الموضعين في أن القصد فيهما تقريب حرف من حرف.

فأما القراءة بالمضارعة، فأحسن من القراءة بإبدال الزاي من السين؛ لأنَّ من لم يُبدل من الصاد الزاي إذا تحركت قد يضارع بنحو صاد «صدقت»، ويضارع بها إذا بعدت نحو: «مصادر»، و: «الصراط» كما قالوا: جِلْبَاب، فوقَّعوا بين الحرفين مع حجز ما حَجَزَ بينهما من الحروف، وكأنَّه أحب أن يشاكل بهذه المضارعة؛ ليكثر بذلك تناسب أحد الحرفين إلى الآخر؛ فأشرب الصاد صوت الزاي لذلك.

ومما يقوَّى مضارعة الصاد في «الصراط» بالزاي، أنَّهم حيث وجدوا الشين مشبهة

(١) في أ: يبدل.

للصاد والسين - في الهمس والرخاوة والاستطالة إلى أعلى الثَّيْتَيْنِ - ضارعوا بها الزاى لَمَّا وقع بعدها^(١) الدال؛ ليتفقا في الجهر، وذلك نحو قولهم: «أزدق»، في «الأشدق»، وكذلك فعلوا بالجيم قبل الدال؛ لقربها من الشين، وذلك قولهم: «أزدر»، في «الأجدر»، فإذا ضارعوا بهذين الحرفين الزاى؛ ليقربوها بذلك من الدال - مع تباعد مخرجهما من الزاى - فأن يضارعوا بها الصاد أجدر؛ لقربها منها واتفاقهما في المخرج.

ويؤكد هذه المضارعة أنهم قالوا: اجدرءوا، واجدمعوا، فأبدلوا من تاء «الافتعال» الدال لَمَّا أُشْرِبَ صوت الزاى؛ كما أبدلوا^(٢) في «مزدجر» ونحوه، ولا يجوز أن تُخْلَصَ [الشين والجيم]^(٣) زايا كما فعلت ذلك في الصاد والسين في: القصد، و: يَسْدُلُ ثوبه؛ لأنهما لم تقربا^(٤) من الزاى قرب [الصاد والسين]^(٥) منها. ويقوى اتساع ذلك في الاستعمال أن سيويه قال: زعم هازون أنها قراءة الأعرج، قال: وقراءة أهل مكة اليوم ﴿حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ﴾ [القصص: ٢٣]: بين الصاد والزاى.

قال: والمضارعة في الصاد - يعنى إذا كانت مع الدال - أكثر وأعرف منها في السين. يعنى: في نحو: «يَزْدُلُ ثوبه».

وممَّا يحتج به مَنْ أخلص الصاد وحققها، على من ضارع بها الزاى - أن يقول: [إن]^(٦) الحرف قد أعلّ مرة بالقلب؛ فلا تستقيم المضارعة؛ لأنها إعلال آخر، وقد رأيتهم كرهوا الإعلال في الحرفين إذا تواليا؛ فإذا لم يوالوا بين إعلالين في حرفين مفترقين، فألا يوالوا بين إعلالين في حرف واحد أجدر.

ويُقَوَّى ذلك: أنهم حذفوا النون من نحو «بَلْعَبِر»، و: «بلحارث»، ولم يحذفوا من: «بنى النجار»، مع توالى النونات؛ حيث كانت اللام قد أعلت^(٧) بالقلب؛ لثلا

(١) في ب: بعده.

(٢) في ب: أبدل.

(٣) في أ: الجيم والشين.

(٤) في أ: يقربا.

(٥) في أ: السين والصاد.

(٦) سقط في ب.

(٧) في ب: اعتلت.

يتوالى إعلالان: الحذف والقلب، وإن كانا من كلمتين مفترقتين؛ فإذا كُره في هذا النحو كان توالى إعلالين في حرف واحد أبعد.

ومما يحتجون به على من ضارح بها الزاى: أن هذه المضارعة تشبه الإدغام في أنه تقريب الحرف الأول من الثانى، فكما أن الصاد لا تدغم فى الطاء؛ لانتقاص صوتها بذلك، فكذلك^(١) لا ينبغى أن يضارح بها؛ لأن هذه المضارعة فى حكم الإبدال، بدلالة أنَّهم حيث ضارعوا بالجيم الزاى فى قولهم: اجدرءوا واجدمعوا - أبدلوا من تاء الافتعال الدال كما أبدلوا فى: «مزدجر».

وقال سيبويه: لم تكن المضارعة هنا^(٢) الوجه، يعنى فى «الصراط».

اختلفوا فى ضمِّ الهاء من: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [٧].

فقرأ حمزة وحده: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بضم الهاء^(٣). وكذلك: ﴿لَدَيْهِمْ﴾، و﴿إِلَيْهِمْ﴾ هذه الثلاثة الأحرف بالضم وإسكان الميم.

وقرأ الباقون: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ وأخواتها بكسر الهاء.

واختلفوا فى الميم:

فكان عبد الله بن كثير يصل الميم بواو، انضمت الهاء قبلها^(٤) أو انكسرت^(٥)، فيقول: ﴿عَلَيْهِمْوُ، غير المغضوب عَلَيْهِمْوُ ولا الضالين﴾ [الفاتحة: ٧]، و: ﴿على قُلُوبِهِمْوُ، وعلى سَمْعِهِمْوُ، وعلى أَبْصَارِهِمْوُ غشاوة﴾ [البقرة: ٧]. واختلفوا^(٦) عن نافع فى الميم:

(١) فى أ: كذلك.

(٢) فى أ: ههنا.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٢٣)، الإعراب للنحاس (١٢٤/١)، الإملاء للعكبرى (٥/١)، البحر المحيط (٢٦/١)، التبيان للطوسى (٤٣/١)، تفسير القرطبى (١٤٨/١)، الحجة لابن خالويه (٦٣)، الحجة لأبى زرعة (٨٠)، السبعة لابن مجاهد (١٠٨)، الغيث للصفافسى (٦٣)، المجمع للطبرسى (٢٨/١)، المحتسب لابن جنى (٤٣/١، ٤٤).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٢٤)، الإعراب للنحاس (١٢٤/١)، الإملاء للعكبرى (٦/١)، البحر المحيط (٢٦/١)، التبيان للطوسى (٤٣/١)، التيسير للدانى (١٩)، تفسير القرطبى (١٤٨/١)، المجمع للطبرسى (٢٨/١)، المحتسب لابن جنى (٤٣/١، ٤٤).

(٥) ينظر: البحر المحيط (٢٦/١)، الحجة لأبى زرعة (٨٠)، السبعة لابن مجاهد (١٠٨)، الغيث للصفافسى (٦٣)، المحتسب لابن جنى (٤٣/١، ٤٤).

(٦) فى ب: اختلف.

فقال إسماعيل بن جعفر^(١)، وابن جَمَاز^(٢)، وقالون^(٣)، والمسيبي^(٤): الهاء مكسورة، والميم مضمومة^(٥)، أو منجزمة، أنت فيها مخير.

وقال أحمد بن قالون عن أبيه: كان نافع لا يعيب ضم الميم. فهذا يدل على أن قراءته كانت بالإسكان.

(١) إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير، الإمام، الحافظ، الثقة، أبو إسحاق الأنصاري، مولا هم المدني. ولد سنة بضع ومائة. وسمع من: عبد الله بن دينار، وأبي طوالة عبد الله بن عبد الرحمن، والعلاء بن عبد الرحمن الحرقي، وحמיד الطويل، وعمرو بن أبي عمرو، وربيع بن أبي عبد الرحمن، وهشام بن عروة، وطبقتهم. وقرأ القرآن على شيبه بن نصاح، ثم عرض على نافع الإمام، وسليمان بن مسلم بن جمَاز، وبرع في الأداء، وتصدّر للحديث والإقراء، ومنهم من يكنى أبا إبراهيم، وكان مقرئ المدينة في زمانه. وروى عنه: قتيبة بن سعيد، وعلى بن حجر، ومحمد بن سلام البيكندی، وإبراهيم بن عبد الله الهروي، وداود ابن عمرو الضبي، ومحمد بن الصباح الدولابي، وعيسى بن سليمان الشيزري، وأبو همام الوليد بن شجاع، ومحمد بن زبور، وخلق سواهم. قال يحيى بن معين: ثقة، مأمون. قلت: توفي سنة ثمانين ومائة.

ينظر: السير (٢٢٨/٨ - ٢٣٠).

(٢) سليمان بن مسلم بن جمَاز وقيل: سليمان بن سالم بن جمَاز - بالجيم والزاي مع تشديد الميم - أبو الربيع الزهري مولا هم المدني، مقرئ جليل ضابط، مات بعد السبعين ومائة فيما أحسب. ينظر: طبقات القراء (٣١٥/١).

(٣) مقرئ المدينة، وتلميذ نافع، هو الإمام المجوّد النحوي، أبو موسى عيسى بن مينا، مولى بني زريق. يقال: كان ربيب نافع، فلقبه بقالون لجودة قراءته. روى عن شيخه، وعن محمد ابن جعفر بن أبي كثير، وابن أبي الزناد. وعنه: أبو زرعة، وابن ديزيل، وإسماعيل القاضي، وأحمد بن صالح، وأبو نسيط، وموسى بن إسحاق، وخلق. وتلا عليه ابنه أحمد، والحلواني، وأبو نسيط، وعدة. قال علي بن الحسن الهسجاني: كان شديد الضم، فكان ينظر إلى شفطي القارئ ويردّ. مات سنة عشرين ومائتين عن نيف وثمانين سنة. ينظر: السير (٣٢٦/١٠ - ٣٢٧).

(٤) إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن، أبو محمد المسيبي المخزومي، المدني المقرئ، قرأ على نافع بن أبي نعيم، وهو من جلة أصحابه المحققين، وقد روى عن ابن أبي ذئب وغيره، أخذ القراءة عنه ولده محمد، وأبو حمدون الطيب بن إسماعيل. وخلف بن هشام البزار، ومحمد بن سعدان، ومحمد بن جبير وطائفة كبيرة، وحدث عنه ابن ذكوان، وأحمد ابن حنبل، روى له أبو داود في سننه حديثاً.

وقال عبد الله بن الصقر السكري: حدثنا محمد بن إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن، ابن عبد الله بن المسيب المسيبي، عن أبيه. توفي سنة ست ومائتين.

ينظر: معرفة طبقات القراء (ص ١٢١ - ١٢٢).

(٥) ينظر: الإملاء للعكبري (٦١/١)، البحر المحيط (٢٧/١)، تفسير القرطبي (١٤٩/١)، المجمع للطبرسي (٢٨/١)، المحتسب لابن جني (٤٣/١، ٤٤).

قال أحمد بن موسى: والذي قرأت به الإسكان.

وقال ورش^(١): الهاء مكسورة والميم موقوفة إلا أن تلقى الميم ألف أصلية، فإذا لقيتها ألف أصلية ألحق في اللفظ واوًا، مثل قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦].

وكان أبو عمرو، وعاصم، وابن عامر^(٢)، والكسائي يكسرون الهاء، ويسكنون الميم، فإذا لقي الميم حرف ساكن اختلفوا:

فكان ابن كثير، ونافع، وعاصم، وابن عامر يَمْضُونَ على كسر الهاء، ويضْمُونَ الميم إذا لقيها ساكن، مثل قوله: ﴿عَلَيْهِمُ الدَّلَّةُ﴾ [البقرة: ٦١]، آل عمران: ١١٢، و: ﴿مِنْ دُونِهِمْ أَمْرَاتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٣]، وما أشبه ذلك.

وكان أبو عمرو يكسر الهاء -أيضًا- ويكسر الميم^(٣)، فيقول: ﴿عَلَيْهِمُ الدَّلَّةُ﴾

(١) شيخ الإقراء بالديار المصرية، أبو سعيد، وأبو عمرو، عثمان بن سعيد بن عبد الله بن عمرو، وقيل: اسم جدّه عدى بن غزوان القبطى الإفريقى مولى آل الزبير. قيل: ولد سنة عشر ومائة. جود ختمات على نافع، ولقبه نافع بورش، لشدة بياضه، والورش لبن يصنع، وقيل: لقبه بطائر اسمه ورشان، ثم خفف، فكان لا يكرهه، ويقول: نافع أستاذى سمانى به. وكان فى شببته رؤاسًا، وكان أشقر أزرق، ربعة سميتا، قصير الثياب، ماهرا بالعربية، انتهت إليه رئاسة الإقراء.

تلا عليه: أحمد بن صالح الحافظ، وداد بن أبى طيبة، ويوسف الأزرق، وعبد الصمد ابن عبد الرحمن بن القاسم، ويونس بن عبد الأعلى، وعدد كثير. وكان ثقة فى الحروف حجة. قال يونس: كان جيد القراءة، حسن الصوت، إذا قرأ يهمز، ويمد، ويشدد، ويبين الإعراب، لا يملئه سامعه. مات بمصر فى سنة سبع وتسعين ومائة. ينظر: السير (٢٩٥/٩، ٢٩٦).

(٢) هو عبد الله بن عامر اليحصبى، ويخصب فخذ من حمير، وكنيته: أبو نعيم، وقيل: أبو عمران، وقيل: غير ذلك، كان إمام مسجد دمشق، وقاضيا. تابعى لقي واثلة بن الأسقع، والنعمان بن بشير، وقال يحيى بن الحارث الذمارى: إنه قرأ على عثمان - رضى الله عنه - وقرأ عثمان على رسول الله ﷺ. توفى بدمشق يوم عاشوراء سنة ثمانى عشرة ومائة، ومولده سنة إحدى وعشرين، وقيل: غير ذلك. وكان إمام المسلمين بالجامع الأموى فى أيام عمر ابن عبد العزيز، وقبله، وبعده، وكان يأتّم به وهو أمير المؤمنين، وناهيك بذلك منقبة، وجمع له بين الإمامة والقضاء، ومشىخة الإقراء بدمشق، ودمشق - إذ ذاك - دار الخلافة، ومحط رجال العلماء والتابعين. وراوايه عن أصحابه: هما: هشام، وابن ذكوان.

ينظر: السير (٢٩٢/٥)، طبقات خليفة (ص ٢٣٥)، الجرح والتعديل (١٢٢/٥)، تاريخ الإسلام (٢٦٧/٣)، ميزان الاعتدال (٤٤٩/٢)، طبقات القراء (٤٢٣/١).

(٣) ينظر: التيسير: ١٦، الحجة لابن خالويه ٨٠، الغيث ١١٧.

و: ﴿إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ﴾ [يس: ١٤] وما أشبهه.

وكان حمزة والكسائي يَضُمَّانِ الهاء والميم معاً، فيقولان: ﴿عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ﴾^(١) و: ﴿مَنْ دُونَهُمْ أَمْرَاتَيْنِ﴾ وما أشبه ذلك.

[و]^(٢) قال أبو بكر أحمد بن موسى: وكل^(٣) هذا الاختلاف في كسر الهاء وضمها إنما هو في الهاء التي قبلها كسرة، أو ياء ساكنة، فإذا جاوزت هذين لم يكن في الهاء إلا الضم.

وإذا لم يكن قبل الميم هاء - قبلها كسرة أو ياء ساكنة - لم يجز في الميم إلا الضم أو التسكين، مثل قوله: ﴿مَنْكُمُ﴾، و ﴿أَنْتُمْ﴾.

قال أبو بكر: [في حجة من]^(٤) قرأ: ﴿عَلَيْهِمُ﴾ بكسر^(٥) الهاء ووصل الميم بالواو - وهو قول ابن كثير ونافع في أحد قوليه - قال سيبويه: قال بعضهم: ﴿عَلَيْهِمُ﴾ أتبع الياء ما أشبهها، وترك ما لا يشبه الياء ولا الألف على الوصل. وقال أبو حاتم: هي قراءة الأعرج.

قال [أبو بكر]^(٦): وقال بعض من احتج لذلك: إن الهاء من جنس الياء؛ لأنَّ الهاء تنقطع إلى مخرج الياء؛ فوجب لذلك إتباع الهاء الياء.

وحجة من قرأ: ﴿عَلَيْهِمُ﴾ - بكسر^(٧) الهاء وإسكان^(٨) الميم، وهو قول عاصم، وأبي عمرو، [والكسائي، وابن عامر]^(٩) - أن يقول: إنه أمن اللبس؛ إذ كانت الألف في التثنية قد دلَّت على الاثنين، ولا ميم في الواحد، فلما لزمت الميم الجمع حذفوا الواو، وأسكنوا الميم؛ طلباً للتخفيف إذ كان لا يشكل.

قال: وقال: لما كانت الهاء في: ﴿عَلَيْهِمُ﴾ هي الهاء التي [كانت]^(١٠) في:

(١) ينظر المصادر السابقة.

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: كل.

(٤) في ب: فيمن.

(٥) في أ: فكسر.

(٦) سقط في أ.

(٧) في ب: فكسر.

(٨) في ب: أسكن.

(٩) في أ: وابن عامر والكسائي.

(١٠) سقط في أ.

﴿عَلَيْهِ﴾ وجب إقرارها^(١) على ما كانت عليه من الكسر قبل دخول الميم^(٢)؛ إذ كانت العلة واحدة.

وحجة من قرأ: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ - وهو قول حمزة - : أنهم قالوا: ضمّ الهاء هو الأصل؛ وذلك أنها إذا انفردت من حروف تتصل بها، قيل: هم فعلوا. والواو هي القراءة القديمة، ولغة قريش، وأهل الحجاز، ومن حولهم من فصحاء اليمن. قالوا: وإنما خصّ حمزة هذه الحروف الثلاثة بالضم - وهي: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و: ﴿إِلَيْهِمْ﴾ و: ﴿لَدَيْهِمْ﴾ - لأنهنّ إن أولاهنّ ظاهراً صارت ياءاتهنّ ألفات، مثل: على القوم، ولدى القوم، وإلى القوم، ولا يجوز كسر الهاء إذا كان قبلها ألف. وحجة من ضمّ الميم إذا لقيها ساكن بعد الهاء المكسورة، أن يقول: إني لما احتجت إلى الحركة رددت الحرف إلى أصله؛ فضممت، وتركت الهاء على كسرها؛ لأنه لم تأت ضرورةً تُخرج إلى ردها إلى الأصل؛ ولأنّ الهاء إنّما تبتع الياء؛ لأنّها شُبّهت بها، ولم تتبعها الميم، لبعدها منها. قال أبو حاتم: وهي لغة فاشية بالحرمين.

وحجة من كسر الميم للساكن الذي لقيها - والهاء مكسورة - أن يقول: أتبتع الكسر الكسر؛ لثقل الضم بعد الكسر؛ كما استقلوا ضمّ الهاء بعد الكسرة، وكذلك استقلوا ضمّة الميم بعد [كسر]^(٣) الهاء. ألا ترى أنه ليس في كلامهم مثل: فعل، وأنهم يضمون ألف الوصل في مثل: اقتل؛ فرازاً من الضم بعد الكسر؟!.

وحجة من كسر الهاء إذا لم يلقَ الميم ساكن، وضمّها إذا لقي الميم ساكن - وهو قول الكسائي - أنه يقول: إذا ردّ الميم إلى أصلها ردّ الهاء - أيضاً - إلى أصلها، وأتبع الضمّ الضمّ؛ استثقلاً للخروج من الكسر إلى الضمّ. قال: والاختيار ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بالكسر؛ لأنها أخفّ على اللسان، وهي قراءة الأكثر. قال سيويه^(٤): الهاء تكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة؛ لأنها خفيفة، كما أن الياء

(١) في أ: إقرارهما.

(٢) زاد في ب: عليه.

(٣) سقط في ب.

(٤) عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام البصريين سيويه أبو بشر، ويقال: أبو الحسن، مولى بني =

خَفِيَّةٌ، وهى من حروف الزيادة؛ كما أن الياء من حروف الزيادة، وهى من موضع الألف، وهى أشبه الحروف بالياء؛ فكما أمالوا الألف فى مواضع استخفافاً، كذلك كسروا هذه الهاء وقلبوا الواو ياءً؛ لأنه لا تثبت واو ساكنة وقبلها كسرة. وذلك قولك: مررت بهى [قبل]، و: لديهى مال، و: مررتُ بدارهى قَبْلَ. وأهل الحجاز يقولون: مررت بهو قبلُ، و: لَدَيْهُو مال، ويقرءون: ﴿فَحَسَفْنَا بِهِو وَبِدَارِهِو^(١) الْأَرْضَ﴾ [القصص: ٨١]، فإن ألحقت^(٢) الهاء الميم فى علامة الجمع كسرتها؛ كراهية^(٣) الضمة بعد الكسرة.

ألا ترى أنَّهما لا تلزمان^(٤) حرفاً أبداً - يعنى أنَّه ليس فى الكلام مثل: فَعُل - فإذا كسرت الميم قلبت الواو ياء كما فعلت ذلك فى الهاء؟! ومن قال: ﴿وَبِدَارِهِو الْأَرْضَ﴾ قال: «عليهْمُو مال».

قال: والاختيار - إذا لقيها ساكن - كَسُرَ الميم؛ وذلك أنه أخف، وهذه الكسرة ليست بالكسرة التى تأتى لالتقاء الساكنين ولا أصل لها فى الكلمة؛ لأن هذا الحرف له حركة فى الأصل فحقه أن يُرَدَّ - متى احتيج إلى حركته - إلى الأصل؛ وكأنَّ من

= الحارث بن كعب، ثم مولى آل الربيع بن زياد الحارثي، ولقب سيبويه، ومعناه: رائحة التفاح، فقيل: كانت أمه ترقصه بذلك فى صغره - وقيل: كان من يلقاه لا يزال يشم منه رائحة الطيب، فسمي بذلك. وقيل: كان يعتاد شم التفاح. وقيل: لقب بذلك للطافته؛ لأنَّ التفاح من أطيب الفواكه. كان أصله من البيضاء من أرض فارس، ونشأ بالبصرة، وأخذ عن الخليل ويونس وأبى الخطاب الأخفش وعيسى بن عمر. وقال أبو عبيدة: قيل ليونس بعد موت سيبويه: إن سيبويه صنف كتاباً فى ألف ورقة من علم الخليل، فقال: ومتى سمع سيبويه هذا كله من الخليل! جيئوني بكتابه، فلما رآه قال: يجب أن يكون صدق فيما حكاه عن الخليل، كما صدق فيما حكاه عنى. وقال الأزهري: كان سيبويه علامة، حسن التصنيف، جالس الخليل وأخذ عنه، وما علمت أحداً سمع منه كتابه هذا؛ لأنه احتضر، وقد نظرت فى كتابه، فرأيت فيه علماً جماً. ومات بالبيضاء، وقيل: بشيراز، وقيل: غمًا بالدر ب سنة ثمانين ومائة. قال الخطيب: وعمره اثنتان وثلاثون سنة، وقيل: نيف على الأربعين. وقيل: مات بالبصرة سنة إحدى وستين، وقيل: سنة ثمان وثمانين. وقال ابن الجوزي: مات بساوة سنة أربع وتسعين.

ينظر: البغية (٢/ ٢٢٩ - ٢٣٠).

(١) فى أ: بداره.

(٢) فى ب: لحقت.

(٣) فى أ: كراهة.

(٤) فى أ: يلزمان.

يكسر يقدر أن أصل الحرف: ﴿عَلَيْهِمِ﴾.

روى عن الحسن أنه كان يقرأ: ﴿عَلَيْهِمِ﴾ بكسرتين ويثبت الياء في الوصل.
وقال أبو حاتم: لم أسمع أحدا يقرأ بكسر الميم إلا ألحق الياء في الوصل،
ولا أحدا يضم الميم إلا ألحق واوا في الوصل، والواو والياء تسقطان في الوقف.
انتهت الحكاية عن أبي بكر.

قال أبو علي: الحجة لمن قرأ: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بكسر الهاء: أن الهاء من مخرج
الألف، وهى فى الخفاء نحوها؛ فكما أنَّ الكسرة أو الياء إذا وقعت إحداهما قبل
الألف أميلت الألف نحوها، وقربت منها- كذلك إذا وقعت قبل الهاء قربت الهاء
منها بإبدال ضممتها كسرة؛ كما ملتهم الألف نحو الياء.

ومما يؤكد شبهها بالألف، أنهم قد قالوا: أخذت أخذه، و: ضربت ضربه،
فأمالوا الفتحة التى قبلها نحو الكسرة، كما أمالوها إذا كانت قبل الألف نحو
الكسرة؛ لتميل الألف نحو الياء.

فإن قلت: إنه لا شئ فى قولهم: «ضربت ضربه»، يوجب الإمالة^(١) من كسرة
ولا ياء ولا غيرهما مما يوجب الإمالة؛ فكيف استدلت بقولهم: ضربت ضربه،
على ما يوجب كسر الهاء فى ﴿عَلَيْهِمْ﴾، وليس فى «ضربه» شئ يوجب الإمالة؟!
قيل: إن ذلك يُشبه من الإمالة ما أميل لغير سبب [يوجب الإمالة]^(٢)؛ كقولهم فى
العَلَم: «الحجاج»، و«الناس»، وكقولهم: «طلبنا»، و«رأيت عنتا». فعلى هذا الحد
أمالوا فى قولهم: «ضربت ضربه».

ألا ترى أنهم لم يميلوا إذا جاورت الياء والكسرة حرفاً سوى الهاء. وكان إمالة
الفتحة مع الهاء ساكنة أكثر فى الاستعمال من باب «طلبنا» وأقيس؛ لأنَّ الهاء قد
أُجريت متحركة مُجرى الألف - فيما ستره بعد، إن شاء الله - فإذا كانت ساكنة كانت
أن تُجرى مُجرى الألف أجدر وأسهل.

ومما يؤكد شبه الهاء بالألف اجتماعهما فى تبيين الحركة نحو: «أنا» و: «حتى
هلا» كتبيينهم إياها بالهاء فى: ﴿كُنْيَةٍ﴾ [الحاقة: ١٩] و: ﴿حِسَابَةٍ﴾. [الحاقة: ٢٠]
ولو لفظت بالباء من «ضرب»، لقلت فى قول الخليل إن شئت: به، وإن شئت: با.

(١) فى أ: إمالة الألف.

(٢) فى ب: موجب للإمالة.

فكما جرّتا مجرى واحدًا في هذا، كذلك جعل في ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بمنزلة الألف في أن أبدل من ضميتها كسرة؛ ليوّفّق بين الصوتين فيكونا من جهة واحدة.

فإن قلت: ما وجه استجازة الخليل التخيير بين الهاء والألف في إلحاق الحرف الملفوظ [به] ^(١)، وهلا ألحق الهاء دون الألف؛ لقلة إلحاق الألف في الوقف، وكثرة إلحاقهم الهاء فيه؟

قيل: جَمَعَ بينهما؛ لمشابهة كل واحد منهما الآخر فيما ذكرنا، ولقيام كل واحد منهما مقام الآخر، ولأنّهم قد ألحقوا هذه الحروف الألف في قولهم: با، تا، ثا، ونحوه؛ فكثّر في هذا الباب وإن لم يكثّر في غيره.

فإن قلت: فإنّ الهاء لا يجرى فيها الصوت كما يجرى في الألف وأختيها. فإنّها وإن كانت كذلك، فإنّها توافقها في الخفاء، والضعف، واتفاق المخرج؛ فلا ينكر - وإن اختلفا من حيث ذكرث - أن يتفقا في تقريب إحداهما من الأخرى، كما قربت الباء من الميم في قولهم: اصحب مطرًا؛ لاتفاقهما في المخرج، وإن كانتا قد اختلفتا في غير ذلك.

ومما بيّن شبه الهاء بالألف: أنّهم قد غيّروا بها بعض الحروف في الوقف، وأبدلوا منها كما فعلوا ذلك بالألف في: رأيت رجلاً.

ومما يدلّ على خفاء الهاء ومشابتها الألف والياء: أنّها إذا كانت إضمار مذكّر بعد حرف ساكن أو مجزوم، حرّكوا الساكنَ أو المجزوم بالضمّ، وذلك قولهم في الوقف: «لم يضربْهُ، وقْدُهُ، ومِنْهُ» وقد كسروا -أيضاً- قبله التاء التي للتأنيث؛ وذلك قولهم: «ضَرَبْتَهُ». ومثل هذا في قول أبي الحسن قول بعضهم: اذْغِه، فكسروا العين للساكن الثاني الذي هو هاء الوقف، فإذا وصلتْ أسكَنْتْ كلَّ ذلك؛ لأنّك تحرك هاء الضمير فتبيّن الحركة ^(٢).

قال أبو زيد: قال -يعني رجلاً غريباً-: لم أضربْهُما، فكسر الهاء مع الباء. قال أبو علي: فهذا على أنه أجرى الوصل مجرى الوقف نحو: «سببًا» ^(٣).

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: بالحركة.

(٣) قالت العرب في الشعر في القوافي: «سببًا» تريد: السبب، و«عيهل» يريد: العيهل؛ لأنّ التضعيف لما كان في كلامهم في الوقف أتبعوه الباء في الوصل والواو على ذلك. كما =

ولا تحمله على [باب] (١) «أَجْوُءُكَ» ونحوه؛ لأنَّ سكون الإعراب مثلُ حركته، فلا يتبع (٢) غيره، كما أن حركة [الإعراب] (٣) لا يُبدل (٤) منها للإتباع، كما لا تسكن في حال السعة والاختيار.

ألا ترى أن من قال: ﴿لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾ [البقرة: ٣٤] لم يكن مصيباً، ولم يجز كما جاز «مِثْنَيْنِ» وكما جاز: ﴿وَعَذَابُنَّ أَرْكَضُ﴾ (٥) [ص: ٤١-٤٢].
وليس قوله: لم أضربهما مثل: [من الطويل]

... .. لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ (٦)

= يلحقون الواو والياء في القوافي فيما لا يدخله ياء ولا واو في الكلام، وأجروا الألف معجراها؛ لأنها شريكتهما في القوافي، ويمد بها في غير موضع التنوين، ويلحقونها في غير التنوين، فالحقوها بهما فيما يتون في الكلام، وجعلوا سبب كأنه مما لا تلحقه الألف في النصب إذا وقفت، قال رجل من بني أسد:
ببازل وجناء أو عيهل

وقال رؤية:

لقد خشيت أن أرى جدباً في عامنا ذا بعد ما أخصبنا
أراد: جدباً. وقال رؤية:

بدء يحب الخلق الأضخمنا

فعلوا هذا، إذ كان من كلامهم أن يضاعفوا.

ينظر: الكتاب (١٦٩/٤ : ١٧١).

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: تتبع.

(٣) سقط في أ.

(٤) في ب: لا تبدل.

(٥) في ب: بعذابن اركض.

(٦) جزء من عجز بيت، وقبلة:

ألا رب مولود وليس له أب وذى ولد
والبيت لرجل من أزد السراة في شرح التصريح (١٨/٢)، وشرح شواهد الإيضاح

ص (٢٥٧)، وشرح شواهد الشافية ص (٢٢)، والكتاب (٢٦٦/٢، ١١٥/٤)، وله أو

لعمرو الجنبى في خزانة الأدب (٣٨١/٢)، والدرر (١٧٣/١، ١٧٤)، وشرح شواهد

المغنى (٣٩٨/١)، والمقاصد النحوية (٣٥٤/٣)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/

١٩)، وأوضح المسالك (٥١/٣)، والجنى الدانى ص (٤٤١)، والخصائص (٣٣٣/٢)،

والدرر (١١٩/٤)، ورصف المباني ص (١٨٩)، وشرح الأشموني (٢٩٨/٢)، وشرح

المفصل (٤٨/٤، ١٢٦/٩)، والمقرب (١٩٩/١)، ومغنى اللبيب (١٣٥/١)، وجمع

الهوامع (١/٥٤، ٢٦/٢).

لأنَّ التحريك لالتقاء الساكنين؛ وذلك أنه لما أسكن العين التي وليت حرف المضارعة - حيث كان مثل «كبد»، كما أسكن «تَفَحًا» من قوله: أراك منتفخاً - التقى ساكنان؛ فحرَّك لذلك، ومثل ذلك قوله - سبحانه -: ﴿وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقُهُ﴾ [النور: ٥٢].

ومثل: «لَمْ يَلِدْهُ»: ما أنشده أبو زيد: [من الرجز]
أَجِرْهُ الرُّمَحَ وَلَا تُهَالَهُ^(١)

ألا تراه حرَّك اللام المنجزة بالفتح؛ لالتقاء الساكنين، كما فعل ذلك في «لم يلدَه»؟! إلا أنَّ اللام في «تهاله» حرَّكت للساكن الثاني؛ فكان القياس ألا تردُّ الألف التي هي رِذْف، كما لم تردَّ فيما حكاه سيويه من قولهم: لم أُبْلِه. وليس قول من قال: ﴿وَيَتَّقُهُ﴾؛ كما أنشده أبو زيد: [من الرجز]

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرِ لَنَا سَوِيْقًا^(٢)

لأنَّ هذا: إمَّا أن يكون على: سببًا.

أو على: لم يك.

ووجه ثالث: وهو أن يُجرى الوصل في قوله: اشتر لنا، مُجْرَى الوقف. ومن ذلك: أنَّهم حذفوها لأمَّا كما حذفوا الياء وأختها، وذلك نحو: شاة، وشفة، وسنة، فيمن^(٣) قال: سنهاء، وفم. فبحسب كثرة الشبه يحسن إجراؤها مجرى ما قام فيها الشبه منه.

ألا ترى أنَّ الشيء إذا أشبه في كلامهم شيئاً من وجهين فقد تجرَّى^(٤) عليه - أيضاً - أشياء من أحكامه، نحو: أبواب ما لا ينصرف، ونحو شبه «ما» بـ «ليس»؟! فإذا زاد على ذلك كان تشبيهه - بالمشابهة له من جهات كثيرة - أجدر.

(١) الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص (٨٨)، وسر صناعة الإعراب ص (٨١)، وشرح المفصل (٧٢/٤، ٢٩/٩)، ولسان العرب (هول، ويه، خطا، فدى)، والمقتضب (١٦٨/٣)، ونوادر أبي زيد ص (١٣).

(٢) للعذافر الكندي في شرح شواهد الإيضاح ص (٢٥٨)، وشرح شواهد الشافية ص (٢٠٤، ٢٠٥)، وملحق نوادر أبي زيد ص (٣٠٦)، وتاج العروس (بخس)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٦٦/١)، وجمهرة اللغة ص (١٣٢٧)، والخصائص (٢/٢٤٠، ٣/٩٦)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/٢٩٨)، والمجتنب (١/٣٦١)، والمنصف (٢/٢٣٦).

(٣) في ب: فمن.

(٤) زاد في ب: أيضاً.

[ومن ذلك]^(١): أنهم أبدلوها من الياء، كما أبدلوا منها الألف فى: «طائى»، ونحوه. وذلك قولهم: ذِهْ أُمَّةُ الله - فى «ذى»^(٢) - تُسَكِّنُ فى الوصل كما أسكنت ميم: ﴿عليهم﴾ و: ﴿عليكم﴾ فيه من حيث لزم ما قبلها ضرب واحد من الحركة، وتلحق هذه الهاء التى هى بدل من الياء فى الوصل الياء، وذلك قوله - تعالى -: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾ [يوسف: ١٠٨] فإذا وقفت قلت: هذه، تحذفها كما حذفها فى «عليه» و«به» فى الوقف، وهذا على لغة أهل الحجاز، فأما بنو تميم [فإنهم يقولون فى الوقف]^(٣): هذه، فإذا وصلوا قالوا: هذى فلانة.

ومن ذلك: أنهم أبدلوا الياء منها فى التضعيف؛ كما أبدلوا الألف من الياء فى: حاحيت، وذلك قولهم [فى]^(٤) دهدهت: دهديت، وقالوا: دهدوهة ك «دحروجة». وقالوا: دُهدِيَّة، فأبدلوا.

ومن ذلك: أنهم أبدلوا الهمزة منها لامًا؛ كما يُبدلونَهَا من حروف اللين وذلك قولهم: ماء.

قال أبو زيد: قالوا: ماهت الركبة، تموه، وتميه، وأماها صاحبها إمالة.

وأشد أحمد بن يحيى: [من الرجز]

إِنَّكَ يَا جَهْضَمُ مَا هُ الْقَلْبُ ضَخْمٌ عَرِيضٌ مُخْرِشُ الْجَنْبِ^(٥)
ومما يقوى شَبَّهَها بالألف: أَنَّ نَاسًا كَسَرُوهَا مع حِزْز الحرف بينها وبين الكسرة؛ فقالوا: منهم؛ كأنهم لَمَّا رَأَوْهَا جارية مجرى الألف جعلوها بمنزلة «جلباب» و«جِلْبَاب»، فإذا كانوا قد كَسَرُوا مع هذا الحاجز فأن يكسروا إذا لم يحجز بين الكسرة والياء شئ أجدر، وهذه اللغة - وإن كان سيبويه قد سماها: اللغة الرديئة - فلها من وجه القياس ما ذكرته.

ويَقْوِيه - أيضاً - من جهة القياس، قول الجميع: هو ابن عمى دِنْيَا؛ فقلب من

(١) فى أ: كما.

(٢) زاد فى أ: أمه.

(٣) فى أ: فإنهم فى الوقف يقولون.

(٤) سقط فى ب.

(٥) الرجز للأزرق الباهلى فى التاج (موه)، وبلا نسبة فى اللسان (جرش، موه)، والتاج (جرش)، ومقاييس اللغة (٢٨٧/٥)، ومجمل اللغة (٣٠٢/٤)، والمخصص (١٠٦/١٥).
ويروى «ما هى» بدلًا من «ماه» ويروى - أيضاً - «جاف» بدلًا من «ضخم».

أجل الكسرة، وإن كانت العين قد حُجزت، وقولهم: قنية، و: زَيْدٌ من العلية. ويقويه -أيضاً- ما حكاه أبو زيد من أن رجلاً من [بنى]^(١) بكر بن وائل قال: أخذت هذا منه، ومنهما، ومنهمى.

قال زيد: فكسّر الاسم المضمّر في الإدراج والوقف.

قال أبو زيد: وقال -يعنى: هذا الرجل-: عليكم، فضمّ الكاف.

ومما يؤكد كسر الهاء: أن ناساً من بكر بن وائل قالوا: بكم، و: [من الطويل] فضل أحلامكم^(٢)

فكسروا تشبيهاً لها بالهاء من حيث اجتماعا في الهمس وعلامة الضمير، فإذا أجروا هذا مُجَرَى الهاء - لقيام شبيهين من الهاء فيه - فإتباع الهاء الكسرة للمشابهات التي فيها من حروف اللين وكثرتها أولى، واستجازه غيره أبعد.

ومن ثَمَّ أَلَحَقَ الكافَ حرفَ اللين مَن أَلَحَقَ، فقال: «أعطيتُكاه» للمذكّر، و: «أعطيتُكيه» للمؤنث، كما أَلَحَقَهُ الهاءُ في «أعطيتُها»، و«أعطيتُهم»؛ لاجتماعهما فيما ذكرت [لك]^(٣)، فكسرهم للكاف في [نحو]^(٤): بكم، يدلّ على استحكام الكسرة في الهاء، وكثرتها فيها.

فإن قال قائل: إنّ الضمة هي الأصل في «عليهم»، و«بهم»، ونحو ذلك؛ بدلالة أن علامة المضمّر المجزور كعلامة المضمّر المنصوب المتصل، وأنّ ما جاز فيه الكسر جاز فيه الضمّ نحو: ﴿بهو ويدارهُو الأرض﴾، وليس كل ما جاز فيه الضمّ يجوز فيه الكسر.

تقول: هذا لهُ، و: سكنت دارهُ، ولا يجوز كسر الهاء في شيء من ذلك. وإذا كان استعمال الضمّ فيه أعمّ وكان الأصل: وجب أن يكون أوجه من الكسر.

(١) سقط في أ.

(٢) جزء من عجز بيت، وتمام البيت:

وإن قال مولاهم على جل حادث من الدهر ردوا ردوا وهو للخطيئة في ديوانه ص(٤١)، وشرح أبيات سيويه (٢/٣٤٢)، والكتاب (٤/١٩٧)، وبلا نسبة في المقتضب (١/٢٧٠). والشاهد فيه قوله: «أحلامكم»؛ حيث كسر الكاف تشبيهاً بهاء «أحلامهم»؛ لأنها أختها في الإضمار، ومناسبة لها في الهمس، وهي لغة ضعيفة؛ لأن أصل الهاء الضم، والكسر عارض عليها بخلاف الكاف.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في ب.

قيل: إن كون الضمّ الأصل ليس ممّا يجب من أجله أن يُختار على الكسر مع مجاورة الكسرة أو الياء؛ لأنّه قد تحدّث أشياء توجب تقديم غير الأصل على الأصل؛ طلباً للتشاكل وما يوجب الموافقة.

ألا ترى أنّ الأصل، الذي هو السين في ﴿الصِّرَاطَ﴾ الصاد أحسن منه، وأنّ النون، التي هي الأصل في: «شبناء»، قد رُفِضت وتُرك استعمالها، وكذلك: الأصل في: «شَقِيرة» و: «نَمِيرة»^(١)، في باب الإضافة قد رُفِض، وكذلك: الأصل في: «حنيفة»، و: «جديلة» فيها^(٢) قد رُفِض، ولم يستعمل إلّا في أحرف يسيرة. والأصل في: «يرى» قد رُفِض مع جميع حروف المضارعة في حال السعة والاختيار. والأصل في: «عيد» كذلك -أيضاً- ومن ثمّ كُسِر على «أعياد»، ولم يكن ك «الأرواح».

والأصل في: «الدنيا» قد رُفِض في جميع بابه إلّا في «القُضوى» كما رُفِض الأصل في: «تَقْوَى»، و: «شُرْوَى»، والأصل في: فاء «آدم» و: «آخر» أن تكون^(٣) همزة، وقد ترك ذلك بدلالة: «أوادم» و: «أواخر»، وإجرائهم إياه مجرى: «ضوارب». وكذلك جاء في قول^(٤) الخليل والنحويين.

والأصل في: «قِيسَى» أن يكون على: «فُعُول»، وأن يكون في الفاء الضم والكسر مثل: «حَقَى» و«عَصَى»، «حَقَى» و«عَصَى». ولم نعلم أحداً -ممن يوثق بروايته- حكى الضمّ في فاء هذه الكلمة.

والأصل: تقديم حرف العلة على السين التي هي لام، وأن تكون الواو مصحّحة كما صحت في: «العُتُو» ونحوه من المصادر، فترك ذلك إلّا في نحو: «نُحُو» و«نُحُو». فهذه كلمة قد تُرك الأصل فيها في ثلاثة مواضع.

وهذا ممّا يقوّى قراءة حمزة في ﴿بِيتٍ﴾ [النور: ٣٦] ونحوه^(٥).

على أن سيبويه حكى في تحقير «بيت»: بَيِّت؛ فإذا جاز إبدال الضمة الكسرة في التحقير لمكان الياء، فكذلك يجوز أن تبدل من ضمة فاء «فُعُول» -في الجمع-

(١) في ب: نمر.

(٢) في أ: فهذا.

(٣) في أ: يكون.

(٤) في ب: قولي.

(٥) في ب: نحو ذلك.

الكسرة من أجل الياء.

ألا ترى أنه قد قال: إِنَّ التحقير والتكسير من واد واحد؟! فإذا رأيت هذه الأشياء وغيرها قد تُركت فيها الأصول، وأُطرحَت في كثير منها، واختير عليها غيرها لمشابهات تعرض، أو تخفيف يُطلب أو غير ذلك - لم يُنكر أن يُترك الأصل الذي هو الضم في: ﴿عليهم﴾، ويؤثر عليه الكسر؛ ليشابه الصوتان ويتفقا ويكون مع ذلك أخف في اللفظ.

فإن قال: إِنَّ الألف التي شُبِّهَتْ بها الهاء في ﴿عليهم﴾، و: «دارهم» لا تكون إلا ساكنة، وهذه الهاء متحركة؛ فكيف وقفت بينهما مع اختلافهما من حيث ذكرنا؟ قيل: إِنَّ هذا الذي ذكرت من الخلاف بينهما لا يوجب لهما اختلاف حكم بينهما وبين الألف فيما ذكرنا؛ لأنَّهُم قد جعلوا الهاء متحركة بمنزلة الألف الساكنة.

ألا ترى أن قول الأعشى^(١): [من الكامل]

رَحَلْتُ سُمَيَّةَ غُدُوَّةَ أَجْمَالِهَا (٢)

اللام فيه حرف الروي، والهاء وصل، فجعلت الهاء مع تحركها بمنزلة الألف والواو والياء والهاء والسواكن في نحو: [من الوافر]

(٣) عَاذِلَ وَالْعِتَابَا (٣)

(١) ميمون بن قيس بن جندل، من بنى قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير، المعروف بأعشى قيس، ويقال له: أعشى بكر بن وائل، والأعشى الكبير: من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، وأحد أصحاب المعلقة. كان كثير الوفود على الملوك من العرب والفرس، غزير الشعر، يسلك فيه كل مسلك، وليس أحد ممن عرف قبله أكثر شعراً منه. وكان يغنى بشعره؛ فسمى «صناجة العرب». لقب بالأعشى لضعف بصره. وعمى في أواخر عمره. مولده ووفاته في قرية «منفوحة» باليمامة قرب مدينة «الرياض» وفيها داره، وبها قبره. توفي سنة ٧ هـ.

ينظر: الأعلام (٣٤١/٧).

(٢) صدر بيت وعجزه:

غضبي عليك فما تقول بدا لها
ينظر ديوانه ص(٧٧)، واللسان (رحل)، روى، والتاج (رحل) وبلا نسبة في اللسان (نفذ)، والتاج (نفذ).

(٣) جزء من صدر بيت لجريز، وتما البيت:

أقلى العلوم
والبيت في ديوانه ص ٦٤، الكتاب (٢٠٥/٤، ٢٠٨)، النوادر (١٢٧)، المقتضب =

ونحو: [من الطويل]

(١) ... حَبِيبٍ وَمَنْزِلِي ...

[ومن الطويل]:

(٢) ... وَإِنْ لَمْ لَاثُمُو ...

والهاء في: [من الهزج]

(٣) ... أَعَارَتْكِهِمَا الظَّبِيَّه ...

[، ومن المتقارب:]

(٤) ... وَيَكِي النَّسَاء عَلَى حَمْزَةٍ ...

فكما جرت وهي وصل متحركة مجرى السواكن؛ بدلالة أنه لا شيء في هذه الحروف يكون متحركاً وصلًا إلا إِيَّاهَا، وما كان منها متحركاً غيرها كان رويًا، ولم

= (٢٤٠)، الأصول (٤٠٩/٢)، المحلى لابن شقير (٦١) الخصائص (١٧١/١، ٩٦/٢)، والمنصف (١/٢٢٤، ٧٩/٢)، والهمع (١٥٧/٢)، ابن الشجري (٣٩/٢)، وابن يعيش (٤/١١٥، ١٤٥، ٧/٥، ٢٩/٩). الوافي (٢٢٤، ٢٣١)، والدرر (٢١٤/٢).

(١) جزء من صدر بيت لامرئ القيس، وتمام البيت:

قفنا نبك من ذكرى بسقط اللوى بين الدخول فحومل

ينظر: ديوانه ص (٨)، والأزهية ص (٢٤٤، ٢٤٥)، وجمهرة اللغة ص (٥٦٧)، والجنى الدانى ص (٦٣، ٦٤)، وخزانة الأدب (١/٣٣٢، ٢٢٤/٣)، والدرر (٦/٧١)، وسر صناعة الإعراب (٢/٥٠١)، وشرح شواهد الشافية ص (٢٤٢)، وشرح شواهد المغنى (١/٤٦٣)، والكتاب (٤/٢٠٥)، ولسان العرب (قوا)، ومجالس ثعلب ص (١٢٧)، وجمع الهوامع (٢/١٢٩)، وبلا نسبة في الإنصاف (٢/٦٥٦)، وأوضح المسالك (٣/٣٥٩)، وجمهرة اللغة ص (٥٨٠)، وخزانة الأدب (١١/٦)، والدرر (٦/٨٢)، ورصف المبانى ص (٣٥٣)، وشرح الأشموني (٢/٤١٧)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/٣١٦)، وشرح قطر الندى ص (٨٠)، والصاحبي في فقه اللغة ص (١١٠)، ومغنى اللبيب (١/١٦١، ٢٦٦)، والمنصف (١/٢٢٤)، وجمع الهوامع (٢/١٣١).

(٢) جزء من صدر بيت، وهو بتمامه:

هريرة ودعها وإن لأم لائمٌ غداة غد أم أنت للبين واجمٌ
وهو للأعشى في ديوانه ص (١٢٧)، والرد على النحاة ص (١٠٣)، وشرح أبيات سيويه (٢/٣٤٨)، والكتاب (٤/٢٠٥)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص (٤٩٥).

(٣) عجز بيت وصدره:

بسهمين أملحين
ينظر الخزانة (٢/٤٠١).

(٤) عجز بيت لكعب بن مالك، وصدره:

= صفية قومي ولا تقعدى
.....

يكن وصلًا كالواو في قوله: [من الطويل]

... .. وَعَيْنِيكَ تُبْدِي أَنَّ قَلْبَكَ لِي دَوِي^(١)

والياء في: [من الرجز]

وَأِنَّمَا يَبْكِي الصَّبَا الصَّبِي^(٢)

وكقوله^(٣): [من الطويل]

... .. فَقَدْ كَانَ مَأْنُوسًا فَأَصْبَحَ خَالِيَا

كذلك يكون في قولهم^(٤): يَهْي، و: عَلَيْهِي، وإن كانت متحركة بمنزلة الألف تتبع الياء أو الكسرة كما تتبعها الألف.

وليست الهاء في قول القائل: [من الرجز]

شَلَّتْ يَدَا فَارِيَةٍ فَرَثَهَا^(٥)

وَفُقِئَتْ عَيْنُ الْتَى أَرَثَهَا

كالتى في قوله: [من الكامل]

... .. غُدْوَةٌ أَجْمَالَهَا (٦)

وإنما هي بمنزلة التاء فيما أنشده أبو زيد: [من الطويل]

أَلَا أَدْنَتْنِي بِالتَّفَرُّقِ جَارَتِي وَأَضَعَدَ أَهْلِي مُنْجِدِينَ وَغَارَتِ^(٧)

= ينظر: ديوانه ص (٢١٦)، وبلا نسبة في اللسان (بكي).

(١) عجز بيت ليزيد بن الحكم وصدره:

تكاشرني كرها كأنك ناصح

ينظر: الأمل (٦٨/١)، شرح المفصل (١١٩/٣)، شرح أبيات المغنى (١٨١/٥)،

ويروى: «صدرك» بدلًا من «قلبك».

(٢) من أرجوزة للعجاج ويروى مع بيت قبله وهو أول القصيدة:

بكيت والمحتزن البكى وإنما يأتي الصبا الصبي

ينظر: ديوانه (٤٨٠/١)، ولسان العرب (حزن)، ومقاييس اللغة (٣٣٢/٢)، وديوان

الأدب (٤١٩/٢)، وأساس البلاغة (حزن)، وتاج العروس (حزن)، وبلا نسبة في لسان

العرب (صبا)، وتهذيب اللغة (٢٥٦/١٢).

(٣) في أ: ونحو.

(٤) في أ: قوله.

(٥) ينظر: الخصائص (٢٤٦/٢)، اللسان (صغر، فرى)، التاج (صغر، فرى).

(٦) تقدم.

(٧) ينظر: نوادر أبي زيد ص (٣٨).

فالألف في الآيات تأسيس، وليست^(١) بِرَدْف، وإن كان قد لزم الراء التي لا تُلزِمه^(٢).

ألا ترى أنه لو قال: «عاجت» مع «غارَت» كان مستقيماً؟! ومما يدل على أن الهاء - وإن كانت متحركة - لم تخرج بحركتها عن الخفاء ومشابهاة الألف والياء الساكنة: أنهم لم يعتدوا بها وهي متحركة، فصلاً، بل جعلوا ثباتها كسقوطها. وذلك قولهم: يريد أن يضربها وينزعها، و: بينى وبينها، فأمالوا الفتحة التي قبل الهاء كما يميلها إذا قال: يريد أن ينزعا.

وعلى هذا قالوا: «مهارا» فأمالوا فتحة الميم كما يميل إذا قال: ماري، فإذا لم يُعتد بها متحركة في هذا الموضع، فإن تُجرى مُجرى الألف في: دارهم^(٣)، و: عليهم، و: بهم، فتقرب من الياء أو الكسرة بأن تكسر بعد كل واحد منهما - أسهل من ذلك.

ويدلك^(٤) على ذلك أيضاً: أن من قال: رُدُّ، أو: رُدُّ، إذا قال: رَدَّها - اجتمعوا على فتح الدال فيما حَكَى من يوثق به، كما يُجمعون على فتحها إذا لم يحل بينها وبين الألف شيء في «رَدُّ»، فإذا صُنِع بها هذا وما ذكرته قبل، علمت أن إجراءها مجرى الألف في السكون أسهل.

ومن ههنا كان الوجه في القراءة: ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢]، و: ﴿خُدُّوهُ فَعَلُّوهُ. تُرُّ﴾ [الحاقة: ٣٠-٣١] أن يحذف^(٥) الحرف اللين اللاحق للهاء؛ لأن الاعتداد في هذين الموضعين لم يقع بها متحركة، وفي: «أجمالها» لم يقع الاعتداد بحركتها؛ فيحصل من اعتبار كلا الموضعين أنك كأنك جمعت بين ساكنين.

فإن قال: فما وجه حذف حرف اللين بعد الميم واختياره على وصلها بحرف اللين؟ فإن وجه ذلك أن هذه الحروف قد تُستثقل فتحذف في مواضع لا يحذف فيها غيرها. ألا ترى أنهم حذفوا اللام من قولهم: ما باليت به بالة، وحانة. ولا تجد هذا الحذف إلا فيه وفيما جانسه.

(١) في أ: وليس.

(٢) زاد في أ: في الآيات.

(٣) في أ: دراهم.

(٤) في ب: يدل.

(٥) زاد في أ: معه.

وأجمعوا على حذف ما انقلب عن اللام في نحو: «مُرَامِي» في الإضافة.
وحذفوا الياء عندنا من نحو: «جَوَارٍ» و: «غَوَاشِرٌ» [الأعراف: ٤١].
وحذفوا الياء والواو من نحو: «حنيفة»، و: «شنوءة» في الإضافة، وجعلوا الأصل
في «تحيّة» فيها بمنزلةتهما، ورفضوا فيها الإتمام الذي هو في الأصل فيمن قلب
فقالوا: أُسَيْدِي، وحذفوهما في الفواصل والقوافي. ولما استمر ذلك فيها وكثر،
جعلوا ما كان اسمًا بمنزلة غيره في استجازة حذفها.

قال: [من البسيط]

لَا يُبْعِدُ اللَّهُ أَصْحَابًا تَرَكْتُهُمْ لَمْ أَذِرْ بَعْدَ عَدَاةِ الْأَمْسِ مَا صَنَعَ^(١)

وقال: [من البسيط]

لَوْ سَاوَفْتُنَا بِسَوْفٍ مِنْ تَحِيَّتِهَا سَوْفَ الْعَيُوفِ لَرَاحَ الرُّكْبُ قَدْ فَنَعَ^(٢)
رواية الكتاب: ساوفتنا، وقد روى: لو ساعفتنا.

السَّوْفُ: الشَّم، والعيوف تسوف ولا تشرب. يريد: صنعوا قنعوا.

وقال: [من الكامل]

يَا دَارَ عِبَلَةٍ بِالْجَوَاءِ تَكَلَّمُ
(٣)
.....

(١) وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ص(١٦٨)، وشرح أبيات سيبويه (٣٨٣/٢)، وشرح شواهد الشافية ص(٢٣٦)، والكتاب (٢١١/٤). وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب (٢/٣٠٦)، وشرح المفصل (٧٨/٩). والشاهد فيه قوله: «ما صنع» يريد: ما صنعوا، فحذف واو الجماعة كما تحذف الواو الزائدة إذا لم يرد التثنية، وذلك على لغة قيس وأسد. وفي الديوان: «صنعوا»، ولا شاهد فيه.

(٢) هو لابن مقبل في ديوانه ص(١٧٢)، وشرح أبيات سيبويه (٣٨٤/٢)، ولسان العرب (سوف)، وبلا نسبة في الخصائص (٣٤/٢)، والكتاب (٢١٢/٤)، والمحتسب (٢٩٨/١).

(٣) صدر بيت لعنترة، وعجزه:

وَعِمَى صَبَاحًا دَارَ عِبَلَةٍ وَاسْلَمُ
وفي ديوانه ص(١٨٧)، والأغاني (٢١٢/٩)، وخزانة الأدب (٦٠/١)، و(١٦٩/٦)، وشرح أبيات سيبويه (٥١٧/١)، وشرح شواهد الشافية ص(٢٣٨)، وشرح شواهد المغني (٤٨٠/١)، والكتاب (٢٦٩/٢، ٢١٣/٤)، وبلا نسبة في شرح التصريح (٢/١٨٥)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣٠٦/٢). والشاهد فيه أَنَّ الحكاية لا ترخم، ولو رخمتم لرخم رجل يسمى بقول عنترة: «يا دار عيلة بالجواء تكلمي». ويروى: «تكلم» و«اسلم» بحذف ضمير المخاطبة منهما، وهو الياء؛ للوقف، والشاهد في هذه الرواية هو هذا الحذف.

فكما حذفوها في هذه المواضع ، كذلك حذفوها في : ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ونحوه ؛ للخفة في اللفظ وأمن اللبس .

ألا ترى أن هذه الميم إنما تلحقها الألف أو الواو أو الياء المتقلبة عنها ، [و] ^(١) الألف لا تحذف كما تحذفان ؛ لأن من قال : «ما صنع» يريد : صنعوا . قالوا : ومن قال : «تكلم» يريد : تكلمى .

يقول : [من الطويل]

خَلِيلِي طَيْرًا بِالتَّفْرِقِ أَوْ قَعًا ^(٢)

فلا يحذف الألف كما حذف الواو والياء .

ومن قال : ﴿وَأَلِيلَ إِذَا يَسَّرَ﴾ [الفجر : ٤] و : ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغُ﴾ [الكهف : ٦٤] قال : و : ﴿وَأَلِيلَ إِذَا يَشْتَّى . وَالنَّهَارَ إِذَا تَجَلَّى﴾ [الليل : ١-٢] فلا يحذف الألف من الفواصل كما يحذف الياء .

وكذلك لا يحذفها من القوافي في نحو : [من الرجز]

دَايَنْتُ أَرْوَى ، وَالْدُّيُونُ تُقْضَى فَمَطَلْتُ بَعْضًا ، وَأَذْتُ بَعْضًا ^(٣) فكما لا تحذف أَلَف «بَعْضًا» ^(٤) ؛ كذلك لا تحذف أَلَف «تَقْضَى» ^(٥) .

فأما ما حذفه من قوله : [من الرمل]

(١) سقط في ب .

(٢) ينظر : الكتاب (٢١٤/٤) ، وشرح شواهد الشافية (٢٣٩) .

(٣) الرجز لرؤبة في ديوانه ص (٧٩) ، ولسان العرب (أضض ، دين) ، والأغاني (٣٣١/٢٠) ، والخصائص (٩٦/٢) ، وسمط اللآلي ص (٢٣١) ، وشرح أبيات سيويه (٣٥٥/٢) ، وشرح شواهد الشافية ص (٢٣٣) ، والمقاصد النحوية (١٣٩/٣) ، وتهذيب اللغة (٩٨/١٢) ، ٩٨/١٤ ، ١٨٥ ، وتاج العروس (أضض ، معض ، دين ، روى) ، وكتاب العين (٢٨٨/١) ، ٤٣٤/٧ ، ومجمل اللغة (١٤٨/١) ، ومقاييس اللغة (١٥/١) ، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص (٥٧) ، ٩٠٤ ، ورسف المباني ص (٣٥٤) ، وسر صناعة الإعراب (٤٩٣/٢) ، ٥٠٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، وشرح شافية ابن الحاجب (٣٠٥/٢) ، وشرح المفصل (٢٥/١) ، ٣٣/٩ ، والكتاب (٢١٠/٤) ، ومجمل اللغة (٣٠٥/٢) ، ومقاييس اللغة (٣٢٠/٢) ، والمخصص (٣٠٠/١٢) ، ١٥٥/١٧ ، وديوان الأدب (٢٣٤/٤) .

(٤) في أ : تقضى .

(٥) في أ : بعضًا .

..... (١) رَهْطٌ مَرْجُومٌ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ (٢)

فللضرورة، والتشبيه بالياء لإقامة القافية، وليس ذلك ولا ما أشبهه مما يستقيم الاعتراض به. فإذا كانت هذه الميم لا تلحقها إلا الألف، أو الواو، أو الياء - والألف لا تحذف - علم أن الذي يلحقه الحذف: الواو أو الياء المنقلبة عنها من أجل الكسرة؛ فلم يقع لبس، وحصل التخفيف في اللفظ، ولم تتخل هذه الواو أو الياء في ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ونحوه من أن تكون بمنزلة ما هو من نفس الكلمة، أو مما لحق لمعنى، فإذا كانوا قد حذفوا القبيلين جميعاً، وحذفوا التي للضمير، ولم يبق في لفظ الكلمة المحذوف منها شيء يدل عليها - كان أن يحذف من نحو: ﴿عَلَيْهِمْ﴾؛ للدلالة عليه، أحسن وأولى.

فإن قلت: فإذا حذفت الواو والياء اللتان كانتا متصلان بالميم، فلم تحذف حركة الميم في الوصل من نحو: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و: «بهم»؟
 قيل: لما حذفت الواو و^(٣)الياء للتخفيف، ولما قام على لزوم حذفهما من الدلالة - كره أن تبقى الكسرة أو الضمة؛ لأنهما قد يكونان بمنزلة الياء والواو، في باب الدلالة عليهما.

ألا ترى أنك تقول في النداء: يا غلام أقبل؛ فيكون ثبات الكسرة كثبات الياء؟! وتقول: أنت تغزّين يا هذه، فتشتم الزاى؛ ليكون ذلك دلالة على الواو المحذوفة، فكما كانتا في هذه المواضع بمنزلة الياء والواو؛ فكذلك لو لم تحذفا مع الميم

(١) في أ: من رهط.

(٢) عجز بيت، وصدرة:

وقبيل من لكيز شاهد

وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص (١٩٩)، والأشباه والنظائر (١/٢٧٢)، والخصائص (٢/٢٩٣)، والدرر (٦/٢٤٥)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٣٢٠)، وشرح شواهد الشافية ص (٢٠٧)، والكتاب (٤/١٨٨)، ولسان العرب (رجم)، والمقاصد النحوية (٤/٥٤٨)، والممتع في التصريف (٢/٦٢٢)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص (٤٦٦)، والدرر (٦/٢٩٨)، ورصف المباني ص (٣٦)، وسر صناعة الإعراب (٢/٥٢٢)، (٧٢٨)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/٢٨٥، ٣٠٣، ٣٠٨)، والمحتسب (١/٣٤٢)، والمقرب (٢/٢٩)، وجمع الهوامع (٢/١٥٧).

(٣) في أ: أو.

من^(١): ﴿عَلَيْهِمِ﴾ و﴿عَلَيْهِمُو﴾ كان إثباتهما بمنزلة إثباتهما، ودالاً عليهما؛ فيصير بإثباتهما كأنه لم يحذف الحرفين، كما كان إثباتهما حين ذكرتا بمنزلة إثبات الحرفين.

ويدلّ على وجوب إسكان الميم: أنّ الحركة لو أثبتت ولم تحذف، كان فيها استجلاب بإثباتهما للمحذوف.

ألا ترى أن الضمة والكسرة إذا أثبتتا^(٢) قد تشبعان^(٣) وتلحقهما^(٤) الواو والياء؟!

فمن إشباع الضمة قول الشاعر - أنشده أحمد بن يحيى -: [من البسيط]
وَأَنْنِي حَوْثُمًا يَسْرِي الْهَوَى بَصْرِي مِنْ حَوْثُمًا سَلَكُوا أَتْنِي فَأَنْظُرُ^(٥)
ومن إشباع الكسرة: [من البسيط]
لَمَّا نَزَلْنَا نَصَبْنَا ظِلَّ أَخْبِيَّةٍ وَفَارَ لِلْقَوْمِ بِاللَّحْمِ الْمَرَاجِيلُ^(٦)
فلو آتيت ما يجلبهما في بعض الأحوال كَانَ ذلك كالتقص لما قَصَدَ من التخفيف بحذفهما. وقد جرت الفتحة في ذلك مجرى أخيتها.

(١) في أ: في.

(٢) في ب: ثبتا.

(٣) في ب: يشبعان.

(٤) في ب: فيلحقهما.

(٥) والبيت لابن هرمة في ملحق ديوانه ص(٢٣٩)، الخصائص (١/٤٢، ٢/٣١٦، ٣/١٢٤)، سر صناعة الإعراب (١/٢٩)، المخصص (١٢/١٠٣)، شروح سقط الزند (٢/٧٤٥)، شرح شواهد المغنى للسيوطي (٢٦٦)، تاج العروس (٣/٣٤٣، ٥٧٥)، والتاج (١٠/١٩٧)، والفرق بين الحروف الخمسة للسيد البطليوسي (٥٣١)، شواهد السيرافي (٣/٢٧٥)، الصاحبي (٥٠)، المحتسب (١/٢٥٩)، الأمالى الشجرية (١/٢٢١)، الإنصاف ص(٢٣، ٢٤)، المفصل لابن يعيش (١٠/١٠٦)، المغنى (٣٦٨)، والهمع (١/١٥٦)، ارتشاف الضرب (٢/٢٦١)، أسرار العربية للأنباري (٤٥)، المغنى (٢/٣٦٨) رقم (٥٩٢).

(٦) ويروى عجزه هكذا:

.....
والبيت لعبد بن الطبيب في ديوانه ص(٧٣)، وبلا نسبة في الإنصاف (١/٢٩)، ويروى: «أردية» بدلاً من «أخبية».

قال ابن هرمة: [من الوافر]

وَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى وَمِنْ دَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحٍ^(١)
وإذا أسكن أمن هذا.

ألا ترى أنهم لم يصلوا القوافي الساكنة؛ ومن ثم كانت الهاء رويًا في: «فَرْنَهَا»
ولم تكن وصلًا كما كانت إياه في: «أَجْمَالُهَا»؟!.

فإن قلت: فهلاً أثبتت حركتها؛ كما أثبتت حركة الهاء في ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ونحوه بعد
حذف [حرف]^(٢) اللين؛ ليتفقا في التحرك، كما اتفقا في حذف حرف اللين منهما،
وكما اتفقا في الحذف في الوقف.

قيل: الفصل بينهما أن الميم في: ﴿عَلَيْهِمْ﴾، و: ﴿عَلَيْكُمْ﴾، و: ﴿دَارِهِمْ﴾، و:
﴿بِهِمْ﴾، لا يخلو ما قبلها من أن يكون ضمًا أو كسرًا؛ فما يستثقل لازم له، والهاء
في الأفراد لا تكون كذلك؛ لأن ما قبلها قد يكون مفتوحًا في نحو: رَفَعْتُ حَجَرَهُ،
وَقُدَّتْ جَمَلَهُ. وقد يكون ساكنًا في نحو: عصاه، وعليه، واضربه، فهذه الهاء إذا
تصرف ما قبلها هذا التصرف، علمت أنها لا تكون بمنزلة هاء الجميع التي لا تخلو
من الضمة والكسرة، وهما يُستقلان فحُفِّفَ بحذف الحركة وإلزامها ذلك كما حُفِّفَ
نحو: عضد، وكُتِفَ، ولم يخفَّفَ نحو: جمل.

فأما اتفاقهما في الحذف في الوقف؛ فلاتهما قد حذفًا في الوصل في: ﴿عَلَيْهِمْ﴾
و: ﴿عَلَيْكُمْ﴾، فلما اتفقا في الحذف في الوصل وكان الوقف يحذف فيه ما لا
يحذف في الوصل نحو الحركات -وجب أن يلزم فيه الحذف ما يحذف في الوصل؛
لأن الوقف موضع تغيير.

ومما يقوى حذف هذه الحركة من الميم في: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ونحوه: أنها لو أثبتت
ولم تحذف لأدى ذلك إلى اجتماع أربع متحركات وخمس، وذلك مما قد كرهوه
حتى لم يأخذوا به في أصول أبيتهم، إلا أن يكون قد حُذِفَ منه شيء، ولا في

(١) البيت في ديوانه ص (٩٢)، والأشباه والنظائر (٣٠/٢)، والخصائص (١٠٦/٢، ١٢١/٣)،
وسر صناعة الإعراب (٢٥/١)، وشرح شواهد الشافية ص (٢٥)، واللسان (نزع)،
والمحتسب (٣٤٠/١)، وبلا نسبة في أسرار العربية ص (٤٥)، والإنصاف (٢٥/١)،
وخزانة الأدب (٥٥٧/٧)، واللسان (نجد)، (علم)، (حتن)، والمحتسب (١٦٦/١).

(٢) سقط في أ.

أوزان الشعر إلا أن يلحقه ذلك أيضًا، وقد رفضوا أن تجتمع خمس متحركات فى شيء من أوزان الشعر. ومن ثم تعاقبت السين والفاء فى «مستفعلن» التى هى عَرُوض البيت الأول من المنسرح؛ لأنهما لو حُذِفَا جميعًا وقبلها تاء «مفعولات» لاجتمع خمس متحركات؛ فلما كان يؤدى إلى ما قد تركوه واطَّرحوه، حذفوا الحركة فيه. ألا ترى أنهم تركوا الابتداء بـ «أن» الثقيلة المفتوحة؛ لما كان يؤدى إليه من اجتماع حرفين لمعنى، وتركوا أن يخرموا من أول «الكامل» كما خرموا من أول «الطويل» و«الوافر» ونحوهما لما كان الخرم فيه يؤدى إلى الابتداء بالساكن؟! وكذلك حذفت الحركة فى الميم من ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ونحوه لما كان يؤدى إلى ما قد رفضوه فى كلامهم من توالى المتحركات، وجعل غير اللازم فى هذا كاللازم، كما جعل مثله فى: فَعَلَ لَبِيد، و: «لَا تَنَاجَوْا» و: مررت بمال لك، ونحو ذلك. الحجة لحمزة فى قراءته: ﴿عَلَيْهِمْ﴾:

فأما قراءة حمزة: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ وأختيها بالضم فليس على أنه لم يُتَّبِعِ الهاء الياء مع المتشابهات التى بينهما؛ ولكنه لما وجد هذه الياءات غير لازمة، وما كان غير لازم من الحروف فقد لا يقع الاعتداد به فى الحكم وإن ثبت فى اللفظ، وكانت الياء بمنزلة الألف فى قرب المخرج والاجتماع فى اللين وإبدال إحداهما من الأخرى فى نحو: [من الرجز]

لَتَضْرِبَنَّ بِسَيْفِنَا قَفْنِكَ^(١)

أجرى الياء مُجْرَى الألف، فضمَّ الهاء بعد الياء، كما يضمُّها بعد الألف. وقوى ما رآه من ذلك عندنا: أن سيبويه حكى^(٢) عن الخليل: أن قوماً يجرونها مع المضممر مُجْرَاهَا مع المظهر، فيقولون: عَلَاكَ، و: إِلَاكَ. فهذا يقوى أن الياء لما لم تلزم لم يكن لها حكم اللازم؛ كما أن الواو فى: «ضوء» - إذا خُفِّفَت الهمزة فلم

(١) الرجز لرجل من حمير فى خزانة الأدب (٤/٤٢٨، ٤٣٠)، وشرح شواهد الشافية ص(٤٢٥)، وشرح شواهد المغنى (٤٤٦)، ولسان العرب (تا)، والمقاصد النحوية (٤/٥٩١)، ونوادر أبى زيد ص(١٠٥)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص(٤٦٨)، وسر صناعة الإعراب (١/٢٨٠)، وشرح الأشموني (١/١٣٣، ٣/٨٢٣)، شرح شافية ابن الحاجب (٣/٢٠٢)، ولسان العرب (قفا)، ومغنى اللبيب (١/١٥٣)، والمقرب (٢/١٨٣)، والمتمع فى التصريف (١/٤١٤).

(٢) فى أ: يحكى.

تلزّم- لم يلزّمه القلب، [و] ^(١) كما أن التاء في «قائمة» و«طويلة» لما لم تلزّم لم يكن لها ^(٢) حكم اللازم، والياء لما كانت أقرب مخرجاً إلى الألف من الواو إليها ^(٣) أبدلت هي من الألف، كما أبدلت الألف منها، ولم تبدل الألف من الواو على هذا الحدّ. ألا ترى أنهم قالوا: حاحيت، وعاعيت، وقالوا في النسب إلى «طبيّ»: طائتي وفي «الحيرة»: حارّي، وفي «زينة»: زبّاني.

وذهب سيبويه [إلى أن الألف في: «آية» و«غاية»] ^(٤) بدل من الياء الساكنة التي [كانت] ^(٥) في «آية»، ولم نعلم الألف أبدلت من الواو على هذه الصورة إلا قليلاً ك«يأجل» في بعض اللغات.

فأما ما يقوله بعض البغداديين من أن الألف في: «داوية» بدل من الواو في «دوية» فقد يمكن أن يكون الأمر على خلاف ما ذهب إليه؛ وذلك أنه يجوز أن يكون بّنى من «الدوّ» فاعلاً ك«الكاهل» و«الغارب»، ثم أضاف إليه؛ على من قال: حانتي. ويقوى ذلك أن أبا زيد أنشد: [من السريع]

وَالْحَيْلُ قَدْ تُجْشِمُ أَرْبَابَهَا الشَّ شِقْ وَقَدْ تَغْتَسِفُ الدَّائِيَهُ ^(٦)
فإن قلت: إنه قد يمكن أن يكون خفف ياء النسب في «الدّاوية»؛ لأنها قد تخفّف

في الشعر، كما أنشده أبو زيد: [من الكامل]
بَكَّى بِعَيْنَيْكَ وَاكْفَ الْقَطْرِ ابْنَ الْحَوَارِي الْعَالِي الذِّكْرِ ^(٧)
فإن الحمل على القياس والأمر العام أولى، حتى يُخرج إلى الخروج عنه أمر يضطرّ إلى خلافه، ويخرج عن الشائع الواسع.

ومما يؤكد ذلك: أن أبا الحسن قال: زعم أبو زيد أنّه لقي أعرابياً فصيحاً: يقول:

(١) سقط في ب.

(٢) في أ: له.

(٣) في ب: والهاء.

(٤) في ب: في «آية» و«غاية» إلى أن الألف.

(٥) سقط في أ.

(٦) البيت لعمر بن ملقط في اللسان (شقق، دوا)، ونوادير أبي زيد ص (٦٣)، وبلا نسبة في المخصص (١١٤/١٠).

(٧) وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه ص (١٨٣)، ونوادير أبي زيد ص (٢٠٥)، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب (٦٧٢/٢)، ولسان العرب (حور، دوا، أيا)، والمحتسب (٣٢٣، ١٦٣/١).

ضربت يدها، ووضعتة علاه.

وحكى^(١) أبو عثمان عن أبي زيد: أنه سأل الخليل^(٢) عمن قال: رأيت يداك، فحملة على هذا الوجه.

ومن الدلالة على صحّة ما اعتبره حمزة في ذلك: أنّ الياء في الأواخر في غير هذا الموضع، وقعت موضع الألف في الوصل والوقف، وذلك لغة طبع فيما حكاها عن أبي الخطاب^(٣) وغيره من العرب، وذلك قولهم في «أفعا»: أفنّى؛ فكما جرت الياء مجرى الألف في هذا عندهم؛ كذلك أجرى الياء في: ﴿عليهم﴾ مجرى الألف معها كما ضمها مع الألف؛ إذ كانت الياء في حكمها، وإن لم تكن^(٤) من لفظها. وتوافق هذه اللغة في إبدال الياء من الألف قول ناس في الإضافة إلى الياء: ﴿يا بشرى﴾.

و: [من الكامل]

سَبَقُوا هَوًى وَأَعْنَقُوا (٥)

(١) في أ: يحكى.

(٢) الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، أبو عبد الرحمن صاحب العربية والعروض. قال السيرافي: كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه، وهو أول من استخرج العروض، وحصر أشعار العرب بها، وعمل أول كتاب العين المعروف المشهور الذي به يتهى ضبط اللغة. وكان من الزهاد في الدنيا، والمنقطعين إلى العلم، ويروى عنه أنه قال: إن لم تكن هذه الطائفة أولياء فليس لله ولي. وهو أستاذ سيبويه، وعامة الحكاية في كتابه عنه، وكلما قال سيبويه: «وسأله» أو «قال» - من غير أن يذكر قائله - فهو الخليل. وهو أول من جمع حروف المعجم في بيت واحد وهو:

صف خلق خود كمثل الشمس إذ بزغت يحظى الضجيع بها نجلاء معطار

ينظر: البغية (١/ ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩).

(٣) عبد الحميد بن عبد المجيد أبو الخطاب الأخفش الأكبر مولى قيس بن ثعلبة. أحد الأخافشة الثلاثة المشهورين، كان إماماً في العربية قديماً، لقي الأعراب وأخذ عنهم، وعن أبي عمرو ابن العلاء وطبقته. أخذ عنه سيبويه والكسائي ويونس وأبو عبيدة، وكان ديناً ورعاً ثقة، وهو أول من فسر الشعر تحت كلّ بيت، وما كان الناس يعرفون ذلك قبله؛ وإنما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسروها. ينظر: البغية (٢/ ٧٤).

(٤) سقط في أ.

(٥) جزء من صدر بيت لأبي ذؤيب الهذلي، ويَعده:

..... لهوهم فتخرموا ولكل جنب مصرع

ينظر: إنباه الرواة (١/ ٥٢)، والدرر (٥/ ٥١)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٧٠٠)،

وشرح أشعار الهذليين (١/ ٧)، شرح شواهد المغنى (١/ ٢٦٢)، وشرح قطر الندى =

ومما يثبت اللغة التي استشهدنا له بها من القياس: أنها على قياس ما اجتمع عليه أهل الحجاز وغيرهم من قيس، وذلك أن بني تميم يبدلون من الياء الهاء في الوقف في: «هذه»؛ فإذا وصلوا قالوا: [من الطويل]

فَهَذِي شُهُورُ الصَّيْفِ (١)
كما أن ناسًا يقولون: «أفعى» في الوقف، فإذا وصلوا قالوا: رأيت الأفاع، فاعلم.

وجعلت طيئ الحرف في الوصل والوقف ياء؛ كما جعل أهل الحجاز وغيرهم من قيس آخر الكلمة في الوصل والوقف هاء، فقالوا: هذه، و: هذى أمة الله، وقالوا في الوقف: هذه، فاجتمعوا على إبدال الياء هاء؛ كما فعلت طيئ ذلك بالألف فيهما. فإذا عَصِدَ ما ذكرنا من السماع الذي وصفناه من القياس، ثبت بذلك توجه هذه اللغة وتقدمها، وساغ من أجل ذلك التشبيه بها والترجيح لها على غيرها. فإن قلت: فقد قال بعضهم: أفعو، فأبدل الواو من الألف، كما أبدل الياء منها. فالقول: إن إبدال الواو منها ليس بقوى -من جهة القياس- قوة إبدال الياء؛ لما تقدم ذكره، وليس هو -أيضًا- من طريق السماع في كثرة إبدال الياء منها؛ لأنَّ الياء يبدلها (٢) من الألف في الوقف -فيما حكاه عن الخليل وأبي الخطاب- فزاره وناس من قيس، وفي الوقف والوصل يبدلها (٣) منها طيئ، والواو يبدلها منها بعض طيئ؛ فما كثر في الاستعمال وعَصِدَ قياس لم يكن كما كان بخلاف هذا الوصف. على أن مشابهة بعض هذه الحروف لبعض لا تنكّر (٤)، وإن كانت الألف أقرب

= ص (١٩١)، وشرح المفصل (٣/٣٣)، وكتاب اللامات ص (٩٨)، ولسان العرب (هوا)، والمحتسب (١/٧٦)، والمقاصد النحوية (٣/٤٩٣)، وجمع الهوامع (٢/٥٣)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/١٩٩)، وجواهر الأدب ص (١٧٧)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص (٥٢)، وشرح الأشموني (٢/٣٣١)، وشرح ابن عقيل ص (٤٠٨)، والمقرب (١/٢١٧).

(١) جزء من صدر بيت لمجنون بنى عامر، وبعده:

..... عنا قد انقضت

فما للنوى ترمى بليلى المراميا

ينظر: ديوانه ص ٣٠٠، الأغاني (٢/١٠).

(٢) في أ: تبدلها.

(٣) في أ: تبدلها.

(٤) في أ: ينكر.

إلى الياء منها إلى الواو.

فإن قلت: فإن الياء قد اجتمعت مع الواو في أشياء لم تجتمع الألف فيها معها: كوقوعها في الردف - في نحو: صدود، و: عميد - وامتناع الألف من مشاركتها^(١)، وكاجتماعهما في الإدغام في «سيد» ونحو ذلك. فالقول في ذلك: إن الشعر يعتبر فيه التعديل في الأجزاء؛ لِمَا يدخله من الغناء والحداء؛ فلَمَّا كان المد في الألف أكثر من المد في كل واحد منهما لم تجتمع معهما الألف في الردف، كما لم تقع واحدة منهما مع الألف في التأسيس. ويدلّك على أن امتناع الألف في الاجتماع معهما في الردف لذلك: أن الفتحة لَمَّا لم تكن في مد الألف، لم [يُمتنع أن]^(٢) تقع قبل حرف الروى مع الضمة والكسرة في نحو: [من الرجز]

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقِ
تَفْلِيلِ مَا قَارَعْنَ مِنْ سُمْرِ الطُّرُقِ
إِذَا الدَّلِيلُ اسْتَنَافَ أَخْلَاقَ الطُّرُقِ
أَلْفَ شَتَّى لَيْسَ بِالرَّاعِي الْحَقِيقِ^(٣)

ألا ترى أن الفتحة لَمَّا خالفت الألف فيما ذكرنا [لم تمتنع]^(٤) - في قول أبي الحسن - من أن تجتمع مع الضمة والكسرة؟! ومما يدلّك على زيادة المد في الألف: استجازتهم تخفيف الهمزة بعدها في: هباء، و: المسائل، و: جزاء أمه، ولم يفعلوا ذلك بها مع [الواو والياء]^(٥). ولكن قلبوها إلى لفظها في: «مَقْرُوءٌ» و: «النسيء». ومن ثم استجاز يونس إيقاع الخفيفة بعدها في فعل الاثنين، وجماعة النساء.

(١) في أ: مشاركتها.

(٢) في أ: تمتنع من أن.

(٣) ينظر الرجز في: ديوانه ص (١٠٤ - ١٠٥)، ولسان العرب (قبض، حمق، لبق، وهوه)، وتهذيب اللغة (٤٨٦/٦، ١٧٨/٩)، وتاج العروس (قبض، وهوه)، وكتاب العين (٥/٥٤)، ومقاييس اللغة (٥٠/٥)، ومجمل اللغة (١٣٩/٤، ٤٩٧)، ولدى الرمة في تاج العروس (حمق) وليس في ديوانه، وبلا نسبة في تهذيب اللغة (٣٥٠/٨)، وكتاب العين (١٠٨/٤)، ومقاييس اللغة (٧٧/٦).

(٤) في ب: بل يمتنع.

(٥) في أ: الياء والواو.

وقرأ بعضهم - فيما روى لنا-: ﴿ومحياى ومماتى﴾ [الأنعام: ١٦٢].

وأما امتناعها من الإدغام وجوازه فيهما فإن إدغامها لم يجز في واحدة منهما؛ لما فيها من زيادة المد.

ألا ترى أن الصاد [والسين والزاي]^(١) لم يدغمن في الطاء والتاء والدال، ولا في الظاء والتاء والذال؛ لما فيهنّ من زيادة الصوت [الذى ليس]^(٢) في هذه الستة، وهو الصغير، وأدغمن فيهنّ؟! ولم يجز إدغام الياء والواو في الألف؛ لأنها لا تكون إلا ساكنة والمدغم فيه تلزمه الحركة، ولأن الحروف المجانسة لها يكره فيها الإدغام؟! ومما يقوّى قراءته بالضم في هذه الحروف: أنّه قد اعتبر في بعض الحروف المتقلبة حكم المتقلّب عنه.

ألا ترى أن الألف إذا كانت متقلبة عن الياء قرّبت منها؛ فصارت مشابهة لها، ولا يفعل بها ذلك في الأمر العام إذا كانت متقلبة عن غيرها؟! وكذلك هذه الياء في «عليهم» إذا كانت متقلبة عن الألف جعلت بمنزلة الألف فضّمت معها الهاء ضمك إياها مع الألف؛ كما قرّبت الألف من الياء؛ لما كانت متقلبة عنها.

وقد أريتكم فيما تقدم أن المقرّب من الحروف قد يكون في حكم الحرف المقرّب منه عندهم؛ بدلالة قولهم: اجدرءوا واجدمعوا، وإبدالهم تاء «الافتعال» مع المقرّب إبدالهم إياها مع الحرف المقرّب منه.

ومما يؤكد ذلك: أنّهم قالوا: رُويَا، و: رُويَة، و: نُوي؛ فجعلوا [حكم الواو]^(٣) حكم الحرف المتقلب عنه؛ فلم يدغموه في الأمر العام الشائع؛ كما لم يدغموا في هذه الياء ما الواو بدل منه؛ فكذلك يكون حكم الياء في: «عليهم» حكم الحرف المتقلب عنه.

ومن ذلك: أنّهم قالوا: ييس، فلم يحقق الهمزة، وأقرّ مع ذلك كسرة الباء فيها، كما كان يكسرها لو حقق الهمزة.

أفلا ترى أنّه جعل حكم الحرف المغير حكمه قبل أن يغيره؟! فكذلك يضم الهاء مع الياء المتقلبة عن الألف، كما يضمّها مع الألف.

(١) في أ: والزاي والسين.

(٢) في ب: التى ييس.

(٣) سقط في أ.

ومن تشابه الياء والألف: أَنَّ الياء قد أجريت مجرى الألف؛ فأسكنت في موضع النصب؛ فصارت في الأحوال الثلاث على صورة واحدة؛ كما أَنَّ [الألف في]: ^(١) «مُنْتَى» و: «مُعَلَى» كذلك؛ وقد كثر هذا في الشعر، وجاء في الكلام منه أيضًا. وذلك قولهم: أَيَادِي سَبَأ، و: أَيَدِي سَبَأ، و: بَادِي بَدَا، و: بَادِي بَدَى، و: قَالِي قَلَا، و: معدني كرب:

فالأول من هذه الأشياء في موضع فتح؛ لأنه لا يخلو من أن يكون كَ: «كَفَّة» كَفَّة، أو: كَفَّة كَفَّة.

فأما قولهم: لا أَكَلَمَك حَيْرِي دهر:

فإن شئت قلت: إن الياء للإضافة فلما حذفت المدغم فيها ^(٢) بقيت الأولى على السكون؛ كقوله: [من الطويل]

..... أَيُهُمَا عَلَى مِنَ الْعَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهُ ^(٣)

وإن شئت قلت: إنه لما حذف الثانية جعل الأولى كالتى فى: أيدى سبأ، ولم يجعله مثل: رأيت يمانيا ^(٤).

وإن شئت [قلت] ^(٥): جعله فعلى، وكان فى موضع نصب.

فإن قلت: إنه قد قال: إن هذا البناء لا يكون إلا بالهاء:

فإن شئت ^(٦) جعلته مثل: إنقَحُل.

وإن شئت قلت: إن الهاء حذفت للإضافة؛ كما حذفت معها حيث لم تحذف مع غيرها، وأن تجعلها للنسب أولى؛ لأنهم قد شددوها.

وكما شبّهت الياء بالألف فى هذا؛ كذلك شبّهت الألف بالياء فى نحو ما أنشد

(١) فى أ: ألف.

(٢) فى أ: منها.

(٣) وتمام صدره:

تنظرت نصرًا والسماكين.....

والبيت للفرزدق فى ديوانه (١/ ٢٨١)، وشرح عمدة الحفاظ ص (٣٩٣)، ولسان العرب

(حبر، أيا)، والمحتسب (١/ ٤١، ١٠٨)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١/ ٩٣، ٦٥/ ٥)،

والجنى الدانى ص (٢٣٤)، وشرح شواهد المغنى (١/ ٢٣٦)، ومغنى اللبيب (١/ ٧٧).

(٤) فى أ: ثمانيا.

(٥) سقط فى ب.

(٦) زاد فى أ: قلت.

أبو زيد: [من الرجز]

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقِ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقِ^(١)
فهذا إنما هو على تشبيه الألف بالياء.

ألا ترى ما قدّر من إثبات الحركة في: [من الوافر]

أَلَمْ يَأْتِيكَ
(٢)

وحذفها للجزم لا يستقيم ههنا؛ لمنع اللام بانقلابها ألفاً من ذلك؛ من حيث لو
لم يقدّر ثبات الحركة لصحّ الحرف ولم يتقلب كما لم يتقلب في نحو: كى، و: أى،
و: لو، و: أو.

فأما قول الشاعر: [من الطويل]

وَتَضَحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْسِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا^(٣)
فإنه يُنشد: تَرَى، وَتَرَى.

فمن أنشده: تَرَى - بالياء - كان مثل قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٤] بعد
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢].

وقد يكون على هذا قول الأعشى: [من الطويل]

حَتَّى تُتْلَى مُحَمَّدًا
.....

بعد قوله: [من الطويل]

فَأَلَيْتُ لَا أَرَى لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ
(٤)

(١) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص (١٧٩)، وخزانة الأدب (٣٥٩/٨، ٣٦٠)، والدرر (١/١٦١)، والمقاصد النحوية (٢٣٦/١)، وبلا نسبة في لسان العرب (رضى)، والأشباه والنظائر (١٢٩/٢)، والإنصاف ص (٢٦)، والخصائص (٣٠٧/١)، وسر صناعة الإعراب ص (٧٨)، وشرح التصريح (٨٧/١)، وشرح شافية ابن الحاجب (١٨٥/٣)، وشرح شواهد الشافية ص (٤٠٩)، وشرح المفصل (١٠٦/١٠)، والممتع في التصريف (٢/٥٣٨)، والمنصف (٧٨/٢، ١١٥)، وهمع الهوامع (٥٢/١)، والمخصص (٢٥٨/١٣)، ٩/١٤، وتاج العروس (رضى).

(٢) سيأتى.

(٣) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في الأغاني (٢٥٨/١٦)، وسر صناعة الإعراب (١/٧٦)، وشرح اختيارات المفصل ص (٧٦٨)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٤١٤)، وشرح شواهد المغنى (٢/٦٧٥)، ولسان العرب (هذذ، قدر، شمس)، ومغنى اللبيب (١/٢٧٧)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٥/٢)، وشرح الأشموني (٤٦/١)، وشرح المفصل (٥/٩٧، ١٠٧/١٠)، والمحتسب (٦٩/١).

(٤) وتام البيت:

وقد تكون على: هى تفعل، إلا أنه أسكن اللام فى موضع النصب^(١).
ومن أنشد: كأن لم ترى، كان مثل: لا ترضاها.
فإن قلت: فلم^(٢) لا يكون على التخفيف؛ على قياس من قال: المرأة،
و: الكماة.

قيل: إن التخفيف على ضربين:

تخفيف قياس.

وتخفيف قلب على غير قياس^(٣)، وهذا الضرب حكم الحرف فيه حكم حروف
اللين التى ليست أصولهن الهمز.

ألا ترى أن من قال: أرجيت، قال: ﴿وَأَخْرُوتَ مُرْجُونَ﴾ [التوبة: ١٠٦] مثل:
«مُعْطُونَ»، ومن لم يقلب جعلها بين بين؟! فكذاك: «لم ترى» إذا لم يكن تخفيفه
تخفيف قياس كان كما قلنا؛ فلا يجوز لتوالى الإعلالين.

ألا ترى أنهم قالوا: طويت، و: قويت، و: حييت، فأجروا الأول فى جميع ذلك
مجرى العين من: «أخشوا»، وقالوا: نوا، و: حيا، فجعلوه بمنزلة «قطا»، وقالوا:
آية.

فإن قلت: فقد قالوا: اسْتَحْيَيْتُ.

فإن ذلك من النادر الذى لا يحمل عليه.

فإن قلت: فلم لا تجعله مثل: لم يك، ولم أبل؛ كأنه حذف أولًا اللام للجزم،
كما حذف الحركة من^(٤): يكون، ثم خفف على تخفيف «الكماة» و«المرأة»، وأقرّ
الألف؛ كما أقرّ فى: «لا ترضاها»؟!!

فإن ذلك يعرض فيه ما ذكرنا من توالى الإعلالين، ويدخل فيه شىء آخر لا نظير
له، وهو: أنه إذا حذف الألف من: «لم ترى» على هذا الحد، فقد حذف للجزم

= فالأيت لا أرثى لها من كلاله ولا من حفى حتى تلاقى محمدا
والبيت فى ديوانه ص(١٨٥)، والأشياء والنظائر (٩٠/٦)، وخزانة الأدب (١٧٧/١)،
٣٨/٣، وشرح شواهد المغنى (٥٧٧/٢)، وشرح المفصل (١٠٠/١٠).

(١) فى ب: نصب.

(٢) فى ب: لم.

(٣) فى ب: القياس.

(٤) فى أ: فى.

حرفين، وليس: «لم يك»، و: «لم أبل» كذلك؛ لأنه إنَّما حُذِفَ منه^(١) حركة وحرف.

ومما يُبعد التخفيف في: «تري» على حد «الكماة» و«المراة»: أنَّهم قد حذفوا الألف من هذه الكلمة في قولهم: «ولو ترَ أهل مكَّة»، لكثرة الاستعمال، كما حذفوها^(٢) في قول من قرأ: ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١، ٥١]. فإذا حُذِفَ الألف كما حذف من «حاش [لله]»^(٣) وجب أن تكون العين في حكم الصحيح والتخفيف القياسي؛ ليكون ك: «حاش لله».

الحجة لابن كثير في قراءته: ﴿عَلَيْهِمْ وَلَا﴾^(٤): وأما قول ابن كثير^(٥): ﴿عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فوجهه: أنه أتبع الياء ما أشبهها، والذي يشبهها الهاء، وترك ما لا يشبه الياء والألف - وهو الميم - على أصله وهو الضم؛ كما أنَّ الذين قالوا: شعيرٌ، و: رِغيفٌ؛ و: رجلٌ جِيزٌ، و: ماضِعٌ لَهم، و: شَهدَ. و: لَعبَ - أتبعوا الفتحة الكسرة في جميع ذلك؛ لقربها منها كقرب الألف من الياء، وشبهها بها. ولم يُتبعوا الفتحة الضمَّة فيقلبوها^(٦) ضُمَّة في رَءوف ورؤف^(٧) كما أتبعوا الفتحة الكسرة

(١) في ب: فيه.

(٢) في ب: حذفوا الهاء.

(٣) سقط في أ.

(٤) زاد في أ: ولا الضالين.

(٥) عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروزان بن هرمز: الإمام العلم مقرئ مكة، وأحد القراء السبعة، أبو معبد الكنانى الذارى المكى مولى عمرو بن علقمة الكنانى، وقيل: يكنى أبا عباد، وقيل: أبا بكر، فارسي الأصل. وكان دارياً وهو العطار.

قيل: قرأ على عبد الله بن السائب المخزومى، وذلك محتمل، والمشهور تلاوته على مجاهد ودرباس مولى ابن عباس. تلا عليه أبو عمرو بن العلاء، ومعرّوف بن مشكان، وإسماعيل بن قسطنطين وعدة. وقد حدّث عن ابن الزبير، وأبى المنهال عبد الرحمن بن مطعم، وعكرمة، ومجاهد وغيرهم. وهو قليل الحديث. روى عنه أيوب، وابن جريج، وإسماعيل بن أمية، وزمعة بن صالح، وعمر بن حبيب المكى، وليث بن أبى سليم، وعبد الله بن عثمان بن خثيم، وجريز بن حازم، وحسين بن واقد، وعبد الله بن أبى نجيح، وحماد بن سلمة وآخرون. وثقه على بن المدينى وغيره. قال ابن سعد: كان ابن كثير المقرئ ثقةً، له أحاديث صالحة، مات سنة اثنتين وعشرين ومائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٣١٨/٥، ٣١٩).

(٦) في ب: فقلبوها.

(٧) في أ: رؤف، ورءوف.

فى: جِئْز، و: شِعِير؛ حيث لم تَقْرُب الواو من الألف قُرْب الياء منها؛ فكَذَلِكَ أَتَبَعَ الهاء الياء لما قَرِبت^(١) منها، ولم يتبعها الميم لما لم تَقْرُب منها؛ كما لم يتبع الفتحة فى «رءوف» الضمة؛ حيث لم تَقْرُب الفتحة من الضمة قَرِبا من الكسرة.

فأما قولهم: مَغِيرَة، و: مَغِير - فليس على حَدِّ «شِعِير» و«رَغِيف»، ولكن على قولهم: «مِئْتَن» فى «مِئْتَن»، و«أَجْوَع» فى «أَجِيئَك».

ومما يَقْوَى قوله فى ذلك: أَنَّهُمْ قَالُوا: قَرَأَ يَقْرَأ، وَجَارُ يَجَارُ، فَاتَّبَعُوا الهمزة وَأَخَوَاتِهَا مَا جَانَسَهَا مِنَ الحركات، وما كان من حيزها، وهى الفتحة، ولم يفعلوا ذلك مع الحروف المرتفعة عن الحلق؛ حيث لم يَقْرِب من الفتحة قَرِبا الحلقية منها.

فكَذَلِكَ أَتَبَعَ فى قوله: ﴿عَلَيْهُمُ وَلَا﴾ الياء ما قَرِبا [منها]^(٢)، وهو الهاء، ولم يتبعه ما لم يَقْرِب منها وهو الميم.

ومثل قوله: ﴿عَلَيْهُمُ﴾ - فى أَنَّهُ أَتَبَعَ الياء ما يشبهها، وَتَرَكَ ما لا يشبهها على أصله -: قولهم ﴿يُصَدِّرُ﴾ [القصص: ٢٣] فَقَرِبا الصَّادُ من أَشْبَه الحروف من موضعها بالدال، وهو الزاى.

أَلَا تَرَى أَنَّهُمَا يَجْتَمِعَانِ فى الجهر؟! فلما أَرَادَ تَقْرِيبَ الأول من الثانى - ولم يَجْزِ ذلك بالإدغام؛ لِمَا يَدْخُل الحرف من انتقاص صوته - قَرَّبَهُ من هذا الوجه الذى قَرَّبَ منه دون الإدغام.

ولو كان موضع الدال فى: «يصدر» حرف آخر لا يَقْرِب من الصاد قَرِبا الدال منها - كـ «اللام» والراء ونحوهما - لم تَغْيِرَ الصَّادُ له كما غَيَّرَتْ من أَجْلِ الدال لَقَرِبا منها، فكَذَلِكَ قَرَّبَ الهاء فى: ﴿عَلَيْهُمُ﴾ من الياء؛ لَقَرِبا منها، ولم يَغْيِرِ الميم لبعدها منها، كما لم تَقْرُبِ الصاد من الزاى مع اللام ونحوها؛ لِمَا لم يَقْرِب منها قَرِبا من الدال.

فإن قلت: هَلَّا رَغِبَ عن ذلك لِمَا يَعْتَرِض فى قراءته من ضم بعد كسر، والضم بعد الكسر فى كلامهم مكروه؟

(١) فى ب: قرب.

(٢) فى ب: من الياء.

قيل^(١): إن الضم بعد الكسر على ضربين:

أحدهما: أن يكون في بناء الكلمة وأصلها؛ كالضم بعد الفتح في: «عضد».
والآخر: أن يكون عارضاً في الكلمة غير لازم لها.
فما كان من الضرب الأول فهو مرفوض في أبنية الأسماء والأفعال؛ كما كان
«فُعِل» في أبنية الأسماء مرفوضاً.

وما كان من الضرب الثاني فمستعمل، نحو قولهم: فَرَّقَ، وَنَزَّقَ، في الرفع،
وقالوا في الوقف على «الرَّدء» في الرفع في قوله: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾
[القصص: ٣٤]-: هو الرَّدؤُ، مثل: الرَّدْعُ؛ كما قالوا في «البطء»: من البَطْيِ؛
فحرَّكوه - كراهة لالتقاء الساكنين - بالحركة التي كانت تكون للإعراب^(٢).

كما قال: [من الرجز]

.... إِذْ جَدَّ النَّقْزُ^(٣)

وقد أعلمتك فيما تقدَّم أن كثيراً ممَّا لا يلزم الكلمة لا يقع الاعتداد به.
فإذا كان الأمر في وقوع الضمة بعد الكسرة على ما ذكرنا لم يصحَّ أن يرغب عن
قراءته: ﴿عَلَيْهِمْ وَلَا﴾ من حيث لحقت فيها ضمة بعد كسرة؛ لأن هذه الضمة تشبه
ما ذكرنا من ضمة الإعراب، وما استعملوه في الوقف؛ وذلك أنَّها غير لازمة.

(١) زاد في ب: له.

(٢) قال سيويه: هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيحرَّك؛ لكراهيتهم التقاء
الساكنين وذلك قول بعض العرب: هذا بَكْرٌ، ومن بَكِر. ولم يقولوا: رأيت البكر؛ لأنه في
موضع التنوين، وقد يلحق ما يبين حركته. والمجرور والمرفوع لا يلحقهما ذلك في
كلامهم.

ينظر: الكتاب (١٧٣/٤).

(٣) وتامم الرجز:

أنا ابن مائة

وهو لعبيد الله بن مائة في لسان العرب (٢٣١/٥)، وله أو لبعض السعديين أو لفدكي
ابن عبد الله في الدرر (٣٠٠/٦)، وله أو لفدكي بن أعبد المنقري أو لبعض السعديين في
المقاصد النحوية (٥٥٩/٤)، وللبعض السعديين في شرح شواهد الإيضاح ص (٢٥٩)،
والكتاب (١٧٣/٤)، وبلا نسبة في أسرار العربية ص (٤١٤)، والإنصاف (٧٣٢/٢)،
وأوضح المسالك (٣٤٦/٤)، وشرح التصريح (٣٤١/٢)، ولسان العرب (حلق)،
ومغنى اللبيب (٤٣٤/٢)، وجمع الهوامع (١٠٨، ١٠٧/٢).

ألا ترى أنَّ الكسرة فى الهاء إنَّما تكون إذا جاورت الكسرة أو الياء؛ فإذا زالت هذه المجاورة زالت الكسرة؛ كما أن ضمة الإعراب فى قولهم: «هذا نزق يا فتى^(١)»، إذا زال عاملها زالت؛ وكما أن «الرَّدْؤُ» إذا زال الوقف فيه فى الرفع زالت الضمة؟!

فإن قلت: فإنَّ قومًا كرهوا أن يقولوا: هو الرَّدْؤُ، فى الوقف على المرفوع؛ فقالوا: هو الرَّدِئ، وقالوا: هذا عدل؛ لكرهية الضمة بعد الكسرة. فهلَّا كره **﴿عَلَيْهِمُو﴾** كما كره هؤلاء ما ذكرت.

قيل^(٢): إنَّ هؤلاء إنَّما عدلوا عن الضمة إلى الكسرة؛ حيث وجدوا عنها مندوحة؛ بأن أتبعوا الساكن الحركة التى قبله؛ كما أتبعوه الحركة التى قبله فى: «مُد» ونحوه. والذى يقرأ: **﴿عَلَيْهِمُو﴾** لو لم يكسر الهاء ههنا لم يشاكل بها الياء، والمشاكله بها واجبة؛ لِمَا تقدَّم من الحجة فى ذلك. ولو لم يضم الميم لأتبع الياء والكسرة^(٣) فى «عَلَيْهِم» ما لا يشبهها من كسرة الميم لو كسرهما، وكأنَّ ذلك إنَّما يجوز على نحو: «مِغيرة» و: «أجوءك»، ونحو ذلك ممَّا ليس بالكثير فى الاستعمال، ولا المتَّجه فى القياس.

ألا ترى أنَّ القياس تقرير هذه الحركات على أصولها؛ ومن ثمَّ لم يجز فى: «مُدِير» و: «مُغِير» ما جاز فى «مِغيرة» من كسر الأول؟!

على أن ما ذكرته من^(٤) قولهم: هو الرَّدِئ؛ يشبه ألا يكون الأكثر؛ لأنَّه قال: وأمَّا ناس من بنى تميم فيقولون: هو الرَّدِئ، كرهوا الضمة بعد الكسرة؛ لأنه ليس فى الكلام «فعل»؛ فتنكبوه لذلك، واستنكروه.

قال أبو على: والقياس قول الأكثر؛ لأنَّ هذه الحركة فى أنَّها لا تلزم كقولهم: نَزُقُ، فى الرفع؛ فكما لا مذهب عن ذلك فى الرفع، فكذلك ينبغى أن يكون الوقف؛ لاجتماع الوقف مع الإعراب فى أنَّه لا يلزم الكلمة؛ فلا ينبغى أن يُسام ترك القياس على الأكثر فى الاستعمال، والأصح فى القياس - إلى ما كان بخلاف هذه الصفة.

(١) فى أ: يا هذا.

(٢) زاد فى ب: له.

(٣) فى أ: والكسر.

(٤) فى أ: فى.

وكأن هؤلاء الذين قالوا: هذا الرُدِّي -كراهة الضمة بعد الكسرة- شبَّهوا الحركة التى تشبه حركات الإعراب بحركة البناء التى لا تفارق، وليس هذا بالمستقيم. ألا ترى أنهم قالوا: يا زيدُ العاقلُ، و: لا رجل صاحب امرأة عندك؟ فجعلوا الحركة المشابهة للإعراب بمنزلة الإعراب؟! فكذلك^(١) ينبغى أن تجعل الحركة المشابهة للإعراب فى الوقف بمنزلة الإعراب؛ فلا يكره فيه: هو الرُدُّ؛ كما لم يكره: فَرَّقَ، و: لا يُتَّبَعُ الأولُ؛ لأن إتياع الحركة ليس بمستمَر استمراز حركة الإعراب التى الحركة فى: «الرُدُّ» فى قياسها، ومشابهة لها من حيث وصفنا. على أنهم قالوا فى الوقف: رأيت الرُدِّي، و: من البَطُّ، و: رأيت العِكمَ، و: رأيت الحُجْزَ؛ فأتبعوا الأوسط تحريك الأول؛ فكذلك يكون قولهم: هذا الرُدُّ، على هذا الحدِّ، لا لكراهة الضمة بعد الكسرة؛ فكما لا يكون فى: رأيت الحُجْزَ، إلّا على الإتياع لما قبله؛ كذلك لا يكون فى هذا عدلٌ إلّا كذلك، لا لكراهة الضمة بعد الكسرة.

ومثل قوله: ﴿عَلَيْهِمْوَ لَا الضَّالِّينَ﴾ فى أنه جعل حركة البناء بمنزلة الإعراب فى وقوع الضمة بعد الكسرة؛ لمشابهتها حركة الإعراب -فى أنها لا تلزم، ويتعاقب على الموضع غيرها- قول العرب من غير أهل الحجاز فى: رُدِّ، [وَعَضَّ، وَفَرَّ]^(٢)، واستَعَدَّ.

ألا ترى أنهم أدغموا فى الساكن المبنى كما أدغموا فى المعرب؛ نحو: هو يرُدُّ، و: يستَعَدُّ؛ لما كان المبنى تتعاقب عليه الحركات^(٣) -وإن كن لغير الإعراب- كالتحريك لالتقاء الساكنين، وإلقاء حركة الهمزة عليه فى التخفيف، وإلحاقهم الثقيلة أو الخفيفة به، والتحريك للإطلاق- أدغموا كما أدغموا المعرب؛ لمشابهته له فى تعاقب هذه الحركات عليه، فكما صار غير المعرب بمنزلة المعرب لاجتماعهما فى الشَّبَه الذى ذكرنا، كذلك استجاز أن يوقع الضمة بعد الكسرة فى: ﴿عَلَيْهِمْوَ﴾ كما وقعت بعدها فى المعرب؛ لمشابهته المعرب لتعاقب الحركات عليه، وإن لم يكن لاختلاف عامل.

(١) فى ب: وكذلك.

(٢) فى أ: وفر وعض.

(٣) فى أ: حركات.

والدليل على أن الإدغام في باب: رُدْ، ونحوه إنما هو لما ذكرناه^(١) من مشابهته المعرب لتعاقب الحركات عليه - وإن كانت لغير الإعراب - : امتناعهم من الإدغام حيث عَرِيَ من هذه المشابهة التي وصفنا، وذلك قولهم: رَدَدْتُ، و: رَدَدْنَا، و: يَرُدُّونَ. فالذين أدغموا رُدْ، في الأمر بينوا هذا الذي وصفناه من التضعيف المتصل بالضمير؛ لما كان موضعاً لا تصل الحركة إليه. فأما قول بعضهم: رَدْتُ، و: رَدْنَا؛ يريدون^(٢): رددت، و: رددنا - فمن النادر الذي إن لم يُعتدَّ به كان مذهباً؛ لقلته في الاستعمال. وأنه غير قوى في القياس؛ فهو كالمقارب ل: [من الطويل]

..... اليُجَدِّعُ^(٣)

ومن حجة من قرأ: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ أن كسرة الهاء أصلها الضمة، وإنما أُبْدِلَ منها الكسرة؛ للاعتلال من [أجل] ^(٤) الإتياع، كما أن الكسرة في: التقاضى، والترامى، والتداعى - ونحو ذلك - أصلها الضم؛ من حيث كان مصدر «تَفَاعَلَ». فكما أن هذه الكسرة في حكم الضمة، والضمة - التي هي الأصل - تُرَاعَى في المعنى؛ بدلالة صرفهم له، وامتناعهم من أن يجعلونه من باب «حَذَارٍ» - جمع حَذَرِيَّة - وغواشٍ؛ كذلك تكون الضمة - التي هي الأصل في ﴿عَلَيْهِمْ﴾ - مراعاة في المعنى؛ فلا ينبغي أن يُكره ذلك كما كُرِه «فِعْلٌ»، ولا يكونُ بمنزلة؛ كما لم يكن «الترامى» بمنزلة «الغواشى»، و: «الْحَذَارَى»؛ لَمَّا كان الأصل مراعى في ذلك.

وإذا كانت الضمة المرفوضة في الاستعمال مراعاة في اللفظ - للدليل الذي ذكرنا- فإن تراعى الضمة في: ﴿عَلَيْهِمْو﴾ أجدر؛ لأنها لم ترفض كما رفضت في باب «التفاعل».

ألا ترى أنَّ أهل الحجاز يستعملونه، وأنَّ من قال: ﴿بَهُوَ﴾ [القصص: ٨١]،

(۱) فی أ: لما ذکرنا.

(۲) فی ا: یرید.

(۳) والیت بتمامه :

يقول الخنئ وأبغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمام
والبيت لذى الخرق الطهوى فى تخليص الشواهد ص (١٥٤)، وخزاة الأدب (٣١/١)،
واللسان (جدع)، والدرر (٢٧٥/١)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١٥/١)، واللسان
(عجم، لوم)، ومغنى اللبيب (٤٩/١).
(٤) سقط فى أ.

﴿وَيَدَارُهُو﴾ [القصص: ٨١] قال: ﴿عَلَيْهِمُو﴾، ومن قال: ﴿عَلَيْهِمُو﴾ ضَمَّ إذا عدا الياء^(١) والكسرة؟!

ومما يقوى ذلك، أنهم قد اعتبروا الحركات التي هي أصول في غير هذا الموضع، وإن لم تكن في اللفظ مستعملة؛ فجعلوا الحُكْمَ لها. وذلك قولهم: عدتُ المريض، و: قلتُ الحقَّ؛ فعدَّوه إلى المفعول، وإن كان اللفظ على «فَعَلْتُ»؛ لأن الأصل: «فَعَلْتُ». ولولا أن تلك الحركة مراعاة معتبرة لم يتعدَّ هذا النحو. ألا ترى أنا لم نعلم شيئاً على: «فَعُلْ» جاء متعدياً إلى المفعول [به]^(٢)؟! ومما يؤكد ذلك أن النقل وقع بالزيادة^(٣)، وذلك نحو: أقلته: إذا جعلته يقول، وأبعت الفرس، وأخفت زيداً.

ومما يدلُّ على ذلك أنَّهم قالوا: يسع، و: يطاء؛ فحذفوا الواو التي هي فاء كما يحذفونها في باب: «يَعُدُّ» و«يَزِنُ»؛ لما كان الأصل الكسر، وإنَّما فتح لحرف الحلق؛ فكما أن الفتحة ههنا في حكم الكسر لما لم تكن الأصل، كذلك تكون الكسرة في: ﴿عَلَيْهِمُو﴾ في حكم الضمِّ؛ فلا يكون مكروهاً من حيث لم يجزِ «فَعُلْ» ونحوه في أصول الأبنية؛ إذ كان الأصل الضمِّ، كما كان الأصل الكسر في «يطاء» و«يسع» ونحوه.

ومما يبيِّن ذلك: أن ما كان على: «فَعِلْ» لم يذكر سيبويه منه^(٤) إلا: «إِيلاً»^(٥). وإذا جمعت^(٦): «قِرْبَة» و«سِدْرَة» ونحوهما^(٧): قلت: قِرْبَات، وسِدْرَات، فاستمرَّ فيه توالي الكسرتين من أجل الجمع، ولم يُرْفَضْ ذلك، ولم يكره كما كره في أصل المقرر قبل الجمع. فكذلك: ﴿عَلَيْهِمُو﴾ لا تكره فيه الكسرة قبل الضمة من أجل إعلال الإِتباع، وإن كان قد كره في بناء الآحاد، كما لم يكره توالي الكسرتين في: «سِدْرَات» من [أجل]^(٨) الجمع، وإن كان كره ذلك في الآحاد؛ لأن الضمة بعد

(١) في ب: الباء.

(٢) سقط في ب.

(٣) زاد في ب: منه.

(٤) في أ: فيه.

(٥) في ب: إيل.

(٦) زاد في أ: نحو.

(٧) في ب: نحوها.

(٨) سقط في أ.

الكسرة ليس من أصل الكلمة؛ وإنما اجتلبه الاعتلال، كما اجتلب توالى الكسرتين الجمع.

ويؤكد ذلك: أنهم قالوا فى «شَقْرَة»: شَقَرَى، وفى «نَمِر»: نَمَرَى. ولم يجئ فى شىء من هذا النحو إلّا فتح العين.

وقالوا: صِعِقَى، فكسروا الفاء مع العين؛ لما كان للاعتلال، ولم يكن من أصل البناء.

فأما وصل ابن كثير الميم بالواو فى: ﴿عَلَيْهِمْوُ﴾؛ فلأن الأصل الواو، وإنما أتبع الياء ما يشبهها وترك ما لا يشبهها على الأصل، وكان تقرير الأصل [عنده أولى]^(١) من إتباع الكسرة الكسرة؛ لأنّ إتباع الحركة الحركة على^(٢) هذا النحو ليس بالمستمر.

فإن قلت: فقد جاء فى: ظُلُمَات، و: سِدْرَات، و: حَفَنَات.

قيل: هذا التحريك ليس الغرض فيه الإتيان فقط.

ألا ترى أنّه [قد]^(٣) يُفْضَل به بين الاسم والصفة، وكذلك: عَصَى، و: حِلْيَ، يفصل به بين الواحد والجميع، ولا يلزم الكسر. ومع ذلك فقد أبدل فيه ناس الفتحة من الضمة، والكسرة، فقالوا: رُكَبَات، و: سِدَرَات.

وقد أسكن المفتوح فى الشعر، قال لييد: [من الوافر]

رُحِلْنَ لِشَقَّةٍ وَلُصِبْنَ نَضْبًا لَوْغَرَاتِ الْهَوَاجِرِ وَالسَّمُومِ^(٤)
وقال ذو الرمة^(٥): [من الطويل]

(١) فى ب: أولى عنده.

(٢) فى أ: فى.

(٣) سقط فى ب.

(٤) ينظر ديوانه ص (١٨٥).

(٥) غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوى، من مضر، أبو الحارث، ذو الرمة: شاعر، من فحول الطبقة الثانية فى عصره. قال أبو عمرو بن العلاء: فتح الشعر بامرئ القيس وختم بذى الرمة. وكان شديد القصر، دميماً، يضرب لونه إلى السواد. أكثر شعره تشبيب وبكاء أطلال، يذهب فى ذلك مذهب الجاهليين. وكان مقيماً بالبادية، يحضر إلى الإمامة والبصرة كثيراً. وامتاز بإجادة التشبيه. قال جرير: لو خرس ذو الرمة بعد قصيدته: «ما بال عينك منها الماء يسكب» لكان أشعر الناس. وقال الأصمعى: لو أدركت ذا الرمة لأشرت عليه أن يدع كثيراً من شعره، فكان ذلك خيراً له. وعشق «مية» المنقرية واشتهر بها. له «ديوان شعر» فى =

أَبَتْ ذِكْرَ عَوْدَنَ أَخْشَاءَ قَلْبِهِ خُفُوقًا وَرَفَضَاتِ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ^(١)
فَكَأَنَّهُ رَأَى تَرْكَ الْحَرْفِ عَلَى أَصْلِهِ أُولَى مِنْ أَنْ يَصِيرَ بِهِ إِلَى مَا لَا يَطْرُدُ.
فَإِنْ قُلْتَ: فَقَدْ حُكِيَ عَنِ الْخَلِيلِ وَهَارُونَ: أَنَّ نَاسًا يَقُولُونَ: ﴿مُرْدُفِينَ﴾
[الأنفال: ٩]. وَقَالَ: فَهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: مُقْتَلِينَ، فَقَاسَ عَلَى قَوْلِهِمْ.
قِيلَ^(٢): قَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ: إِنَّ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَرَى الْقِيَاسَ عَلَيْهِ؛
وَأَمَّا أَرَادَ أَنَّ الْقِيَاسَ^(٣) عَلَى مَا ذَكَرَ لَوْ قِيسَ.
فَأَمَّا اطْرَادُهُ فَلَا يَسْتَقِيمُ بَدَلَالَةً أَنْ نَحْو: «مِغْيِرَة»، و«مِثْن» لَا يَطْرُدُ، وَإِنَّمَا يُقْتَصَرُ
بِهِ عَلَى مَا جَاءَ؛ فَكَذَلِكَ ﴿مُرْدُفِينَ﴾.
وَأِنْ شِئْتَ قُلْتَ: إِنَّ هَذَا تَحْرِيكٌ^(٤) لِقَاءِ السَّاكِنِينَ؛ كَمَا أَنَّ قَوْلَهُمْ: «مُدُّ»
كَذَلِكَ، فَيَكُونُ هَذَا مُسْتَمِرًّا عَلَى لَغْتِهِمْ؛ كَمَا أَنَّ: «رُدُّ» كَذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ السَّاكِنُ
فِي: «مُرْدُفِينَ» مُتَقَدِّمًا. وَقَدْ قَالَ: إِنَّهَا أَقَلُّ اللُّغَاتِ.
وَلَمْ يَحْذَفِ الْوَاوُ فِي ﴿عَلَيْهِمْو﴾ فِي الْوَصْلِ كَمَا حَذَفَهَا غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ،
وَلَيْسَ إِثْبَاتُهَا مِنَ الْأَصُولِ الْمَرْفُوضَةِ الْمَطْرُوحَةِ عِنْدَهُمْ، كَالْوَاوِ إِذَا وَقَعَتْ طَرَفًا فِي
الْأَسْمَاءِ وَقَبْلَهَا ضَمَّةٌ؛ لَكِنَّهُ مَرَادٌ فِي التَّقْدِيرِ وَإِنْ كَانَ مُحْذُوفًا مِنْ^(٥) الْلفظِ عِنْدَ قَوْمٍ.
وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ اتِّفَاقُ الْجُمْهُورِ عَلَى إِثْبَاتِهَا إِذَا اتَّصَلَ الضَّمِيرُ بِهَا، وَبِذَلِكَ جَاءَ
التَّنْزِيلُ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَنْزَلْنَاهُ لَكُمْوَهَا﴾ [هود: ٢٨]. وَهَذَا أَقْوَى فِي الْقِيَاسِ، وَأَشْبَحَ فِي
الِاسْتِعْمَالِ مِمَّا حَكَاهُ عَنْ يُونُسَ: مِنْ أَنَّهُ يَقُولُ: أُعْطِيْتُكُمْوَهُ؛ لِأَنَّ مَوَاضِعَ الضَّمِيرِ وَمَا
يَتَّصِلُ بِهِ قَدْ رُدَّتْ فِيهَا أَشْيَاءٌ إِلَى أَصُولِهَا فِي غَيْرِ هَذَا؛ كَقَوْلِهِمْ: وَاللَّهِ، وَحَقِّكَ. فَإِذَا
وَصَلَوْهُ بِالضَّمِيرِ^(٦) قَالُوا: بِكَ لِأَفْعَلْنَ.

= مجلد ضخيم. توفي بأصبهان سنة ١١٧هـ، وقيل: بالبادية.

ينظر: الأعلام (١٢٤/٥).

(١) ينظر ديوانه ص (١٣٣٧)، وخزانة الأدب (٨٧/٨، ٨٨)، وشرح شواهد الإيضاح
ص (٢٤٧)، وشرح المفصل (٢٨/٥)، ولسان العرب (شنب)، والمحتسب (٥٦/١)، ٢/١٧١،
والمقتضب (١٩٢/٢).

(٢) زاد في أ: له.

(٣) في أ: قياسه.

(٤) في أ: تحرك.

(٥) في أ: في.

(٦) زاد في ب: و.

أنشد أبو زيد: [من الوافر]

رَأَى بَرْقًا فَأَوْضَعَ فَوْقَ بَكْرِ فَلَا بِكَ مَا أَسَالَ وَلَا أَعَامَا^(١)
ويدلك^(٢) على ذلك -أيضًا-: أَنَّ ضمير المؤنث الذي يإزائه على حرفين، وذلك
نحو: عليكن، و: بكن:

فالأول من التضعيف بإزاء الميم.

والثاني بإزاء حرف اللين.

فهذا مما يقوى أنه لم يحذفه على وجه الاطراح والرفض؛ إنما حذفه للتخفيف
معتدًا به في الحكم وإن كان محذوفًا في اللفظ.

فأما ما انفرد به ورش في روايته عن نافع: من أن الهاء مكسورة، والميم موقوفة،
إلا أن تلقى^(٣) الميم ألف أصلية مثل: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] فالقياس فيها إذا لقيت الألف الأصلية وإذا لقيت غيرها سواء.
وكانه أحب الأخذ باللغتين مثل: ﴿لَا يَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، و: ﴿لَا يَلْتَكُمُ﴾.
فإن قلت: إنه لما أمِن سقوطها لالتقاء الساكنين، كما تسقط إذا كانت بعدها همزة
وصل، وكان المد قبل الهمزة مستحبًا؛ بدلالة أن القراء قد مدّوا نحو: ﴿كَمَاءً مِّنْ
النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٣] أكثر مما مدّوا: ﴿وَمَا عِندَ اللَّهِ بِأَقْبَى﴾ [النحل: ٩٦] -ويقوى
ذلك اجتلاب من اجتلب الألف بين الهمزتين في نحو: ﴿أَأَنْتَ﴾ [الأنبياء: ٦٢] -
فهو قول.

[و]^(٤) قال أبو الحسن: إنما وقعت^(٥) [هذه]^(٦) القراءة، بالمد؛ ليُفهموا
المتعلمين فيمدوا الهمزة إذا كانت قبلها ألف أو ياء [أو واو]^(٧) نحو: ﴿حَتَّىٰ إِذَا﴾

(١) البيت لعمر بن يربوع في جمهرة اللغة ص (٩٦٣)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٢٢٥)،
ونوادر أبي زيد ص (١٤٦)، وبلا نسبة في الحيوان (١/١٨٦، ٦/١٩٧)، والخصائص (٢/
١٩)، ووصف المباني ص (١٤٦)، وسر صناعة الإعراب (١/١٠٤، ١٤٤)، وشرح
المفصل (٨/٣٤، ٩/١٠١)، ولسان العرب (أهل).

(٢) في ب: يدل.

(٣) في أ: يلقى.

(٤) سقط في أ.

(٥) في أ: وضعت.

(٦) سقط في أ.

(٧) سقط في ب.

[الزمر: ٧٣]، ونحو: ﴿قَالُوا ءَأَنْتَ﴾ [الأنبياء: ٦٢].

قال: والعرب تفعل هذا في حال التطريب، وإذا أراد أحدهم الرقة والترتيل. القول في اختلافهم^(١) إذا حركوا الميم لساكن يلقيها: كان ابن كثير، ونافع^(٢)، وعاصم، وابن عامر يضمنون الميم إذا لقيها ساكن؛ مثل قوله -تعالى-: ﴿عَلَيْهِمُ الدَّلَّةُ﴾ [البقرة: ٦١]، و: ﴿مِنْ دُونِهِمْ أَمْرَاتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٣]:

فأما ضم ابن كثير ونافع^(٣) فهو على قولهما بين؛ لأن ابن كثير في ذلك يتبع الميم وأوّا تثبت في اللفظ إذا لم تلق ساكناً، وكذلك نافع في رواية الأكثر عنه؛ لأن من روى عنه أن الميم مضمومة؛ فكأنه قد روى عنه إثبات الواو. ألا ترى أنه ليس أحد يضمّ الميم ولا يتبعه الواو في نحو^(٤): ﴿عَلَيْهِمُو﴾، و﴿عَلَيْهِمُو﴾، فإذا لقي الواو ساكن حُذفت وبقيت الميم على ضمها.

وأما عاصم وابن عامر فكأنهما يريان أن حرف اللين الذي يتبع الميم - الواو دون الياء، وإن كانا قد حذفاه في اللفظ؛ طلباً للخفة^(٥)، فإذا لزم التحريك لالتقاء الساكنين رداً حركة الأصل عندهما، وإن كانا قد حذفوا الواو من اللفظ، وأثبتها

(١) في ب: الحجة لاختلافهم.
(٢) إمام المدينة الشريفة ومقرئها: أبو رويم، ويقال: أبو الحسن نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي مولا هم المدني، قرأ على سبعين من التابعين. قال سعيد بن منصور: سمعت مالك بن أنس يقول: قراءة أهل المدينة سنة، قيل له: قراءة نافع؟ قال: نعم. وقال عبد الله ابن أحمد بن حنبل: سألت أبي: أي القراءة أحب إليك؟ قال: قراءة أهل المدينة، قلت: فإن لم يكن؟ قال: قراءة ابن عامر. وكان نافع إذا تكلم يشم من فيه رائحة المسك، ف قيل له: أنتطيب؟ قال: لا، ولكني رأيت فيما - يرى النائم النبي ﷺ - وهو يقرأ في فن، فمن ذلك الوقت أشم من في هذه الرائحة. فأصله من أصبهان، وكان أسود اللون حالكاً، وكان إمام الناس في القراءة بالمدينة، انتهت إليه رئاسة الإقراء بها، وأجمع الناس عليه بعد التابعين، أقرأ بها أكثر من سبعين سنة، فمولده في حدود سنة سبعين، وتوفي سنة تسع وستين ومائة، على الصحيح. فممن قرأ عليه: قالون، وورش.
تنظر ترجمته في: أحاسن الأخبار في محاسن السبعة الأخيار ص (٢٢)، (٢٤)، طبقات القراء (٨٩/١)، سير أعلام النبلاء (٧/٣٣٦)، تهذيب التهذيب (٤٠٧/١٠، ٤٠٨)، العبر للذهبي (٢٥٧/١).

(٣) زاد في ب: لذلك.

(٤) زاد في أ: قوله.

(٥) في أ: للتخفيف.

ابن كثير ونافع؛ لأن حذف مَنْ حذفها ليس على جهة الرفض - بدلالة أن كثيراً منهم يقولون: ﴿كُنْتُمْو فَاعِلِينَ﴾ [يوسف: ١٠] و: عَلَيْهِمُ مال - فإذا احتاجا إلى التحريك رذا حركة الأصل كما رد الجميع حركة الأصل - التي هي الضم - في قولهم: «مُدُّ اليوم»؛ لَمَّا احتيج [إلى التحريك] ^(١) لالتقاء الساكنين.

ويدل على أن حركة الساكن المحرك في التقاء الساكنين إذا كانت أصلاً كانت أولى من الحركة المجتبلة لالتقاء الساكنين - أن أحداً ^(٢) لم يقل: «إِلَيْهِمُ اثْنين» ^(٣)، فيكسر بعد الضم لما لم يقل أحد: «عَلَيْهِمِ». فلولا أن حركة الأصل أولى من المجتبلة لجاز تحريك هذا النحو بالكسر، كما حَرَكَ غيره مما ^(٤) لا حركة له في الأصل.

ومما يقوى تحريكهم إِيَّاه بالضم: أنه حرف ضمير كما أن الواو في: «اخشَوْا» كذلك، وكما اتفق الجمهور على تحريك الواو في: «اخشَوْا» بالضم، وجعلوا «مُضْطَفُّو الله» مثله؛ من حيث كان مثل: «اخشَوْا» فيمن قال: أكلوني البراغيث، مع أن المحرك واو، كذلك حَرَكُوا الميم بالضم ^(٥)؛ لأنها مع الميم أسهل منها مع الواو. ومن زعم أن تحريك ذلك بالضم؛ لأنه فاعل - دخل عليه قول من كسر فقال: «اخشَوْا القوم»، وقولهم: اخشي القوم، وفي غير التقاء الساكنين: ذهبَ وذهبتَ. ومما يقوى تحريك الواو بالضم: أن قومًا شَبَّهوا التي لغير الضمير بها، فقالوا: ﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا﴾ [التوبة: ٤٢]، فحَرَكُوهَا بالضم.

فأما: ﴿أَوْ اخْرَجُوا﴾ [النساء: ٦٦] و: ﴿أَوْ انْقَصُ﴾ [المزمل: ٣]، فعلى حد: ﴿وَقَالَتْ اخْرِجِي﴾ [يوسف: ٣١]؛ فدلّ قولهم ﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا﴾ [التوبة: ٤٢]، وتشبيه غير الضمير بالضمير على استحكام الضمة في الواو؛ كما دلّ قول من قال: مِنْهُمْ و: عَلَيْكُمْ، و: أَحْلَامِكُمْ - على استحكام الكسرة في: عَلَيْهِمْ، و: بِهِمْ، وما أشبه ذلك. الحجة لأبي عمرو في قراءته: ﴿عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ﴾ [البقرة: ٦١] ونحوه بكسر الميم: فأما قول أبي عمرو: ﴿عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ﴾ [البقرة: ٦١] و: ﴿إِلَيْهِمُ اثْنين﴾

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: أحداً منهم.

(٣) إشارة إلى الآية الرابعة عشرة من سورة يس.

(٤) في ب: ما.

(٥) في أ: بالضم.

[يس: ١٤]، فتحريكه بالكسر ليس على حدّ قوله: ﴿قُرِئَ اللَّيْلُ﴾ [المزمل: ٢] و: ﴿أَحْكَدُ . اللَّهُ﴾ [الإخلاص: ١ - ٢]، ولكن كأن الأصل عنده في الوصل ﴿عَلَيْهِمْ﴾، فحذف الياء استخفافاً، كما حذف عاصم وابن عامر ونافع في إحدى الروایتين لذلك، فلما حَرَّكَ لالتقاء الساكنين، أتى بحركة الأصل التي هي الكسرة^(١)، كما أتى أولئك بالضم؛ لأنّ الكسر في قوله: ﴿عَلَيْهِمُ الدَّلَّةُ﴾ [البقرة: ٦١] و ﴿إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ﴾ [يس: ١٤] على قوله في أنه أصل، نظير الضم في قول ابن كثير، ونافع، وعاصم، وابن عامر؛ فكانت^(٢) حركة الأصل أولى من أن تجتلب حركة؛ كما أنّ^(٣) تحريك «مُدُّ» بالضم أولى. وعلى هذا قال سيبويه: في ترخيم: «رَادٌّ» - اسم رجل على قول من قال: يا حارٍ - يا رادٍ أقبل؛ فحرَّكَ لالتقاء الساكنين بالحركة التي كانت للحرف في الأصل، ولم يجعله بمنزلة ترخيم: «إِسْحَارٌ»؛ لأنّ الراء الأولى فيه لا حركة لها في الأصل كحركة عين «رَادٌّ» فأتبع الحركة ما قبلها؛ لأنّ حركة التقاء الساكنين تتبع كثيراً ما قبلها؛ كقولهم: رُدُّ، و: عَضُّ، و: فِرٌّ، وكقولهم: انطلق.

فإن قلت: فقد قدّمت أن حركة الإتياع لا تطرد، ولا يقاس عليها. قيل له: ليس هذا بقياس، ولكنه مسموع؛ كما أن: «مُغْيِرَةٌ» مسموع، وكما أن «جَلِيٌّ» و: «عِصِيٌّ» و: «مُرْدَفِين» كذلك، ومع ذلك فقد اطّردت هذه الحركة في^(٤) قول من قال: رُدُّ، [و: عَضُّ، و: فِرٌّ]^(٥) والأظهر في: «مُرْدَفِين» أنه مطّرد في بابه. ومما يقوى تحريك هذه الميم بالكسر من جهة القياس: أنّهم قد أتبعوا حركة الميم الدالة على اسم الفاعل الكسر، مع أنّ ذلك يزيل صورة دلالتها على ما أريد فيها. فإذا جاز في ذلك كان في حركة علامة الضمير التي لا تتعلق بها دلالة على معنى أجوز. ومما يقوى إتياع الميم - في الكسر - الهاء: أنّ حركة الإتياع قد جاءت^(٦) عنهم مع حجز حرف بين الحركتين، وذلك قولهم: «أَجْوُءُكَ» في «أَجِيئُكَ»، ومثنت.

(١) في ب: الكسر.

(٢) في أ: فكان.

(٣) في أ: كان.

(٤) في أ: على.

(٥) في أ: وفر وعض.

(٦) في أ: جاء.

وأما قولهم: أَنْبُوكَ، وَمُنَحْدَرٌ مِنَ الْجَبَلِ - فَإِنْ قَوْلُهُمْ: مُنَحْدَرٌ، تَبِعَتِ الضَّمَّةُ فِيهِ ضَمَّةُ الْإِعْرَابِ، كَقَوْلِهِمْ: ابْنُكُمْ، وَامْرُؤٌ، وَأَخُوكَ، وَفُوكَ، وَذُو مَالٍ.
فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: أَنْبُوكَ، فَإِنْ شِئْتَ أَتَبِعْتَ ضَمَّةَ الْعَيْنِ ضَمَّةَ الْإِعْرَابِ مِثْلَ: «مُنَحْدَرٌ»، وَإِنْ شِئْتَ أَتَبِعْتَهَا ضَمَّةَ هَمْزَةِ الْمَضَارَعَةِ، وَإِنْ كَانَ الْحَرْفُ قَدْ حَجَزَ مِثْلَ «مَتْنٍ».

ومما يقوى ذلك، أَنَّ أَبَا عَثْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي مُجُوبُ بْنُ الْحَسَنِ الْقُرَشِيُّ ^(١) عَنْ عِيسَى ^(٢)، قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ يَقْرَأُ: ﴿بَيْنَ الْمِزَّةِ وَقَلْبِهِ﴾ [الْأَنْفَالُ: ٢٤]، وَيَقُولُ: رَأَيْتُ مَرْءًا، وَ: هَذَا مَرْءٌ.

وَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُمْ قَدْ احْتَمَلُوا مِنْ أَجْلِ إِتِّبَاعِ الْحَرَكَاتِ مَا رَفَضُوهُ فِي غَيْرِهِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: يَخْطُفُ، وَيَكْتُبُ؛ فَكَسَرُوا الْيَاءَ فِي الْمَضَارَعَةِ إِتِّبَاعًا لِمَا بَعْدَهَا، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ تُكْسَرِ الْيَاءُ؛ لِأَنَّ مَنْ يَقُولُ: أَنْتَ تَعْلَمُ، لَا يَقُولُ: هُوَ يَعْلَمُ.
فَأَمَّا مَا حَكَاهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: هُوَ يَنْتَبِي، فَلَيْسَ مِمَّا يَعْتَرِضُ بِهِ؛ لِشِدْوَذِهِ: فَإِنَّمَا الْكُسْرَةُ فِي «يَخْطُفُ» لِاسْتِحْبَابِ قَائِلِهِ الْإِتِّبَاعِ ^(٣)، كَمَا أَنَّ مَنْ قَالَ: «يَسْجُلُ»، اسْتَجَازَ الْكُسْرَ

(١) مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ هَلَالٍ بْنِ مُجُوبٍ، أَبُو بَكْرٍ مُجُوبٌ وَهُوَ لَقَبُهُ الْبَصْرِيُّ، مَوْلَى قُرَيْشٍ، مَشْهُورٌ كَبِيرٌ، رَوَى الْقِرَاءَةَ عَنْ شَبْلِ بْنِ عَبَادٍ وَمُسْلِمِ بْنِ خَالِدٍ وَأَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ، رَوَى الْقِرَاءَةَ عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقُطَيْعِيُّ وَخَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَرُوحُ بْنُ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ وَخَلِيفَةُ بْنُ خِيَاظٍ وَحَدَّثَ عَنْهُ: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ سَنَانٍ الْقَزَازِيُّ وَأَخْرَجَ لَهُ الْبُخَارِيُّ، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ.

يَنْظُرُ: طَبَقَاتُ الْقِرَاءَةِ (١٢٣/٢).

(٢) عِيسَى بْنُ عَمْرِو الثَّقَفِيُّ أَبُو عَمْرِو مَوْلَى خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، نَزَلَ فِي ثَقِيفٍ، فَانْسَبَ إِلَيْهِمْ. إِمَامٌ فِي النَّحْوِ وَالْعَرَبِيَّةِ وَالْقِرَاءَةِ، مَشْهُورٌ، أَخَذَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، وَرَوَى عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَالْعَجَّاجِ بْنِ رَوْيَّةَ وَجَمَاعَةٍ، وَعَنْهُ الْأَصْمَعِيُّ وَغَيْرُهُ. وَصَنَّفَ فِي النَّحْوِ: الْإِكْمَالَ، وَالْجَامِعَ، وَفِيهِمَا يَقُولُ تَلْمِيزُهُ الْخَلِيلُ:

بَطَلَ النَّحْوُ جَمِيعًا كُلَّهُ غَيْرَ مَا أَحْدَثَ عِيسَى بْنُ عَمْرِو
ذَاكَ إِكْمَالٌ وَهَذَا جَامِعٌ فَهُمَا لِلنَّاسِ شَمْسٌ وَقَمَرٌ

قَالَ السِّيرَافِيُّ: وَلَمْ يَقَعَا إِلَيْنَا وَلَا رَأَيْنَا أَحَدًا ذَكَرَ أَنَّهُ رَأَاهُمَا. وَيُقَالُ: إِنْ لَهُ نَبَقًا وَسَبْعِينَ مَصْتَفًا ذَهَبَ كُلُّهَا. وَكَانَ يَتَقَرَّرُ فِي كَلَامِهِ، حَكِيَ عَنْهُ الْجَوْهَرِيُّ فِي الصَّحَاحِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ سَقَطَ عَنْ حِمَارٍ، فَاجْتَمَعَ إِلَيْهِ النَّاسُ، فَقَالَ: مَا لِي أَرَاكُمْ تَكَاكُأْتُمْ عَلَيَّ كَتَاكُتْكُمْ عَلَى ذِي جَنَّةٍ، افْرَنْقَعُوا عَنِّي. مَاتَ سَنَةً تِسْعَ وَأَرْبَعِينَ - وَقِيلَ سَنَةُ خَمْسٍ - وَمِائَةٍ.

يَنْظُرُ: الْبَغْيَةُ (٢٣٧/٢ - ٢٣٨).

(٣) فِي ب: لِلْإِتِّبَاعِ.

فى الياء مع امتناعه فى: «يَعْلَم»؛ ليتوصل بذلك إلى قلب الواو ياء؛ فكذلك^(١) كسر فيما ذكرنا ليتوصل^(٢) به إلى الإتياع.

قال أبو الحسن: من قال: «يَخْطُفُ» كسر الخاء؛ لاجتماع الساكنين ثم كسر الياء، أتبع الكسرة الكسرة وهى قبلها، كما أتبعها ياءها وهى بعدها. وإتياع الآخر الأول فى كلام العرب كثير، ويتبعون الكسرة الكسرة فى هذا الباب؛ يقولون: قَتَلُوا، وفتَّحُوا يريدون: افتَّحُوا.

ومما يؤكد ذلك: أن أبا الحسن قال: رَوَى عيسى بن عمر أن بعض العرب يثقل كل اسم أوله مضموم إذا كان على ثلاثة أحرف؛ نحو: العُسر، واليُسر، والحُكم، والرُحم.

ومن الإتياع قولهم: هذا فوك، ورأيت فاك، ومررت بفيك. ومثله قولهم: ذو مال، إلا أن «ذو» لا يضاف إلى المضممر، لما حُذفت اللام من «فم» تبعَت الفاء العين التى هى حرف الإعراب عندنا. فإن أضفته إلى المتكلم، قلت: هذا فيّ، و: رأيت فيّ، و: فى فيّ. ولا يجوز فى موضع النصب: فإى.

وإنما اتفقت الألفاظ الثلاثة على لفظ واحد إذا أضاف المتكلم إلى نفسه؛ لأنّ حرف الإعراب ينقلب إلى الحرف المجانس للحركة التى تجب له.

ألا ترى أنّه يكون فى موضع الرفع واوًا، وفى [موضع]^(٣) الجرّ ياء، وفى [موضع]^(٤) النصب ألفًا، ثم تتبعه الفاء؟! فكذلك إذا أضافه إلى نفسه انقلبت ياء؛ لأنّ حركة الحرف الذى يلى الياء فى جميع [أحواله الكسر]^(٥)، فإذا كان كذلك وجب أن يكون ياء فى الأحوال الثلاث إذا أضفته إلى نفسك كما يكون فى الجرّ؛ لاجتماع الحركتين على لفظ واحد، وليس هذا فى موضع النصب إذا أضفته إلى نفسك بمنزلة: «عصاى»؛ لأنّ حرف اللين فى: «عصاى» لا ينقلب بحسب الحركة التى تجب له كما ينقلب فى: «فيك».

(١) فى أ: قال: فكذلك.

(٢) فى ب: ليصل.

(٣) سقط فى ب.

(٤) سقط فى ب.

(٥) فى أ: أحوال الاسم.

فأما^(١) افتراق الحركتين بأن إحداهما حركة إعراب، والأخرى حركة بناء -فليس مما يوجب اختلافاً فيما ذكرنا؛ كما لم يوجب في قولهم: ابنم.

ألا ترى أنهم أتبعوا النون فتحة الثنية في قولهم: [من الطويل]

وَمِنَّا لَقَيْطٌ وَابْنَمَاهُ وَحَاجِبٌ مُؤَرِّثٌ نَيْرَانَ الْمَكَارِمِ لَا الْمُخْبَى^(٢)

كما أتبعوها فتحة النصب فيما أنشده أبو زيد: [من الطويل]

تَبَزُّ عَضَارِيْطُ الْخَمِيْسِ ثِيَابَهَا فَأَبَاسَتْ رَبًّا يَوْمَ ذَلِكَ وَابْنَمَا^(٣)

وقد قال قائل في قولهم: ابنم: إن النون إنما جعلت حركتها^(٤) تابعة لحركة الميم؛ لأنها قد كانت تتحرك بهذه الحركات، فزيدت الميم فتبعته لذلك. وليس هذا بمستقيم؛ لأنهم قد فعلوا ذلك بـ «امرئ»، ولم يحذف منه شيء.

ألا ترى أن الهمزة في تخفيف: «امرئ» المسكّن الفاء تكون^(٥) بين بين، ولا تحذف لتحرك ما قبلها، فيقول: إن العين قد تحركت لحذف^(٦) الهمزة، وجرى الإعراب عليها كما جرى على الباء من: «الخب».

ويدلّ على بُعد اعتبار ذلك: أنهم أتبعوها الفاء فيما حكيناه عن ابن أبي إسحاق، مع أنها لا يجوز أن تتحرك بحركة إعراب؛ فتحريك النون من «ابنم» على حدّ تحريك الفاء من «المرء».

على أنهم قد قالوا: «عَدَّ» فحذفوا، و«عَدَّوْ» فأتّموا، ولم يفعلوا به ما فعلوا بـ «فم»، وهو مثله في الزنة، وفي أن تُقَصَّ مرّةً وأُتِمَّ أخرى.

وما^(٧) ثبت مما ذكرناه من قولهم^(٨): فيّ -يدلّ على فساد قول من قال: إن هذه الكلمة^(٩) معربة من مكانين.

(١) في أ: فإنما.

(٢) وهو للكميت بن زيد في ديوانه (١/١٢٥)، والأزمية ص(٢٤)، ولسان العرب (خبا)، والمقتضب (٢/٩٣)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص(١٣٠٨).

(٣) البيت بلا نسبة في اللسان (بأس).

(٤) في ب: حركته.

(٥) في ب: يكون.

(٦) في أ: بحذف.

(٧) في أ: مما.

(٨) زاد في ب: في.

(٩) في ب: الكلم.

ألا ترى أنهم أتبعوا حركة البناء، كما أتبعوا حركة الإعراب في هذا وفي تشنية: «ابنم» في قوله: وابنماه؟! والحركة التي تتبع الحركة على ضربين:

أحدهما: إتباع حركة ليست للإعراب [حركة ليست للإعراب]^(١) نحو: مغيرة، وميتن، ويعفر، وظلمات.

والآخر: إتباع حركة ليست للإعراب حركة إعراب، وذلك مثل: امرؤ، وابنم، وفوك، وأجوءك، وأنبؤك، والحرف المذكور في الكتاب بعكس هذه القسمة، من النادر الذي لا حكم له. وهو مثل تشبيههم حركة الإعراب بحركة البناء في نحو: [من السريع]

... أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ
شبهه ب: عضد.

فأما ما قيل من قولهم: ﴿فَلِإِيمِهِ﴾ [النساء: ١١]، فإنه يذكر في هذا الكتاب في موضعه، إن شاء الله.

الحجة لحمزة والكسائي في قراءتهما: ﴿عَلَيْهِمُ الدَّلَّةُ﴾ [البقرة: ٦١] و: ﴿من دونهم امرأتين﴾ [القصص: ٢٣]:

فأما قول حمزة والكسائي: ﴿عَلَيْهِمُ الدَّلَّةُ﴾، و: ﴿من دونهم امرأتين﴾، فإن

(١) سقط في ب.

(٢) وتمايم البيت:

فاليوم إثمًا من الله ولا واغل
والبيت لامرئ القيس في ديوانه ص(١٢٢)، وإصلاح المنطق ص(٢٤٥، ٣٢٢)،
والأصمعيات ص(١٣٠)، وجمهرة اللغة ص(٩٦٢)، وحماسة البحتري ص(٣٦)،
وخزانة الأدب (١٠٦/٤، ٣٥٠/٨، ٣٥٤، ٣٥٥)، والدرر (١٧٥/١)، ورسف المباني
ص(٣٢٧)، وشرح التصريح (٨٨/١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص(٦١٢)،
١١٧٦)، وشرح شذور الذهب ص(٢٧٦)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٢٥٦)، وشرح
المفصل (٤٨/١)، والشعر والشعراء (١٢٢/١)، والكتاب (٢٠٤/٤)، ولسان العرب
(حقب، ذلك، وغل)، والمحتسب (١٥/١، ١١٠)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر
(٦٦/١)، والاشتقاق ص(٣٣٧)، وخزانة الأدب (١٥٢/١، ٤٦٣/٣، ٤٨٤/٤، ٨/٨)،
٣٣٩)، والخصائص (٧٤/١، ٣١٧/٢، ٣٤٠، ٩٦/٣)، والمقرب (٢٠٥/٢)، وجمع
الهوامع (٥٤/١).

تحريك حمزة الميم، في: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و﴿لَدَيْهِمْ﴾، و﴿إِلَيْهِمْ﴾، خاصة بالضم مستقيم حسن؛ وذلك أنه يضم الهاء في هذه الأحرف ولا يكسرهما، فإذا ضمها لم يكن في تحريك الميم إلا الضم، ولم يجز الكسر.

ألا ترى أنه لم يكسر الميم أحد ممن ضم الهاء نحو: عَلَيْهِم الذلة، وإنما يكسر هذه الميم لالتقاء الساكنين من يكسر الهاء فينبعها حركة الميم؟ واجتماعهم على ذلك يدل على أن المحرك لالتقاء الساكنين إذا كانت له حركة أسكن عنها - كان تحريكه بتلك الحركة التي كانت له^(١) أولى من اجتلاب حركة لالتقاء الساكنين لم يتحرك الحرف بها في غير التقائهما؛ وعلى هذا قالوا: مُدُّ اليوم، فحركوا الذال بالضم؛ فكَذلك تحريك حمزة هذه الميم في: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ والحرفين الآخرين بالضم.

وأما موافقة الكسائي له في: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و: ﴿لَدَيْهِمْ﴾، واتفاقهما على تحريك الهاء من ضمير المجرور أو^(٢) المنصوب المجموع بالضم إذا لقيت الميم ساكناً - مع كسرهما هذه الهاء في غير هذه المواضع إلا ما انفرد به حمزة في: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و﴿إِلَيْهِمْ﴾ و: ﴿لَدَيْهِمْ﴾^(٣) - فوجهه: أن ذلك لغة، كما أن الكسر لغة؛ فكأنهما أحبا أن يأخذا باللغتين جميعاً، كما قرأ^(٤) غيرهما: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْزِلَ آيَةً﴾ [الأنعام: ٣٧] وكما قرئ ﴿وَلْيُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ [البقرة: ١٨٥]: ﴿وَلْيُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ وكما قال: ﴿لَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾، و﴿لَا يَلْتَكُمُ مِنْ أَعْمَالِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤] ونحو ذلك، مما قد أخذ فيه بلغتين وأكثر، نحو قوله: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمْ أَفِي﴾ [الإسراء: ٢٣]. وفي ذلك توسعة وتسهيل وأخذ بظاهر الخبر المأثور: «نَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ». ومثل قولهما في هذا من الأخذ باللغتين، ما روى عن نافع من قراءته مرة: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ وأخرى: ﴿عَلَيْهِمْ﴾.

فإن قلت: إن^(٥) حركة التقاء الساكنين حركة غير معتد به؛ لا لأدلة قامت على

(١) في ب: لها.

(٢) في أ: و.

(٣) في أ: ولديهم وإليهم.

(٤) في ب: قال.

(٥) في ب: فإن.

ذلك، وإذا لم يعتد بها وجب ألا تُتبع غيرها؛ فيلزمُ ألا تَضُمَّ الهاء معها كما لا تضمها^(١) إذا لم تكن الميم متحركة؛ فإذا ضُمَّ الهاء في هذا الموضع دون غيره فكأنه أتبع حركة الهاء التحريك لالتقاء الساكنين.

قيل: إن هذا الكلام مما يجوز أن يرجح به قول من خالفهما في ذلك، وإذا^(٢) تؤول قولهما على ما قدمناه لم يدخل هذا السؤال [عليه]^(٣).

فأما الأدلة على أن التحريك لالتقاء الساكنين غير معتد به، فمنها أنهم [قد]^(٤) قالوا: رَمَت المرأة، وَبَغَت الأمة. فحذفوا الألف المنقلبة عن اللام؛ لسكونها وسكون تاء التانيث؛ ولما حُرِكت التاء لالتقاء الساكنين لم ترد^(٥) الألف ولم تثبت^(٦) كما لا تثبت^(٧) في حال سكون التاء. وكذلك: لم يَخَف الرجل، ولم يُقَلِّ القوم، ولم يَبِع الناس، و ﴿قُرِ أَلِيلٌ﴾ [المزمل: ٢].

ولو كانت الحركة معتدًا بها لثبتت العين كما ثبتت في: لَمْ يَقُولَا، ولم يخافا. ومن ثم ثبتت العين مع الخفيفة والثقيلة^(٨)، إذا قال: قُولنِ ذاك، وَيَبِعَنَّ هذا. فدلَّ أن التحريك ليس لالتقاء الساكنين.

فإن قلت: فقد جاء: [من الرجز]

أَجِرْهُ الرُّمَحَ وَلَا تُهَالِهَ^(٩)

فردَّ الألف التي كانت حُذفت للجزم، واللام التي بعدها متحركة لالتقاء الساكنين؛ فهلا دلَّ ذلك على الاعتداد بحركة التقاء الساكنين، وقوى ذلك قول من قال: ﴿عليهْمُ الذَّلَّةُ﴾ [البقرة: ٦١]، و ﴿من دونهُم امرأتين﴾ [البقرة: ٢٣]، فضمَّ الهاء لما انضمت الميم؟!

(١) في ب: يضمها.

(٢) في ب: فإذا.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في ب.

(٥) في ب: يرد.

(٦) في ب: يثبت.

(٧) في ب: يثبت.

(٨) في أ: الشديدة.

(٩) تقدم.

فالقول: إِنَّ ذلك من القلة^(١) بحيث إن لم يعتبر به المعتبر كان المذهب على أَنَّ الألف يجوز أن تكون على حدها في: «منتزاح».

فإن قلت: فقد اعتد بحركة^(٢) التقاء الساكنين في موضع آخر، وذلك قوله^(٣): ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١].

ألا ترى أَنَّ من يقول: لم يك زيد منطلقاً، إذا تحرك لالتقاء الساكنين، لم يحذف، كما أنه إذا تحرك بحركة الإعراب لم يحذف؟

فالقول: إن ذلك أوجه من الأول؛ من حيث كثر في الاستعمال، وجاء به التنزيل؛ فالاحتجاج به أقوى.

فأما حذف الشاعر له مع تحركها بهذه الحركة كما يحذفها إذا كانت ساكنة، فإن هذه الضرورة من رد الشيء إلى أصله، نحو: [من البسيط]

..... ضُنُوًا^(٤)

لأن الاستعمال فيه الإثبات [كما أعلمتك]^(٥). فهذا يجري مجرى: ﴿أَسْتَحْذُ﴾ [المجادلة: ١٩] في أن القياس كان على نظائره أن يُعَلَّ، كما كان القياس في النون أن يستعمل حذفها في حال السعة إذا كانت الحركة غير لازمة، ولكن الاستعمال جاء بغيره.

ومن ذلك قولهم: «اضرب الاثنين»، و «اكتب الاسم». فحركات اللام من: «افعل» بالكسر؛ لالتقاء الساكنين. ثم لما حركت لام المعرفة من «الاثنين» و«الاسم»^(٦) لم تسكن اللام من: «افعل» كما لم تسكنها في نحو: «اضرب القوم»؛

(١) في أ: في.

(٢) في أ: بتحريك.

(٣) في أ: قولهم.

(٤) جزء من عجز بيت لقعب ابن أم صاحب وقيله:

مهلاً أعاذل قد جربت من خلقى أنسى أجود لأقوام وإن ...

ينظر: الخصائص (١/١٦٠، ٢٥٧)، وسمط اللآلي ص (٥٧٦)، وشرح أبيات سيويه

(١/٣١٨)، والكتاب (١/٢٩، ٣/٥٣٥)، ولسان العرب (ظلل، ضنن)، والمنصف (١/

٣٣٩، ٢/٣٠٣)، ونوادر أبي زيد ص (٤٤)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (١/٢٤٥)،

وشرح شافية ابن الحاجب (٣/٢٤١)، وشرح المفصل (٣/١٢)، ولسان العرب

(حمم)، والمقتضب (١/١٤٢، ٣/٢٥٣، ٣/٣٥٤)، والمنصف (٢/٦٩).

(٥) سقط في أ.

(٦) في أ: الاسم والاثنين.

لأن تحريك اللام لالتقاء الساكنين؛ فهي في تقدير السكون، فكما أن لام: «افعل» إذا وقع بعدها ساكن تحرك^(١) ولا تسكن^(٢)؛ فكَذَلِكَ إذا وقعت بعدها حركة لالتقاء الساكنين، تُحْرَك من حيث كانت الحركة غير معتد بها؛ فصارت من أجل ذلك في حكم السكون.

فإن قلت: كيف^(٣) حُرِّكَت لام المعرفة في: «اضرب الاثنين» لالتقاء الساكنين، وهَلَّا حُرِّكَتِ التاء^(٤)؛ لأنهما في كلمة واحدة، والساكنان إذا التقيا في كلمة واحدة حُرِّكَ الثانی منهما، نحو: أين، وكيف؟!.

فالقول في ذلك: إنَّ لام المعرفة - وإن كانت بمنزلة ما هو من نفس الحرف لدخول العامل عليها، وأنها أشدَّ اتصالاً بالكلمة التي هي فيها من حرف التنبيه في قولهم: «هذا»، ونحوه؛ لاكتساب^(٥) الكلمة بها معنى لم يكن لها إذا لم تدخلها^(٦) - فالقول: إنها قد جرت مجرى المنفصل منها؛ لَمَّا لم تكن أصلاً فيها كما كان في التذكُّر كذلك، وذلك قولهم: ألى، إذا تذكروا، نحو: الخليل، والقوم؛ ولذلك كرَّرت في قوله: [من الرجز]

بِالشَّخْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بَجَلٍ^(٧)

ويدل على أن التحريك للساكنين^(٨) غير معتد به: أنهم قالوا في الجزم: لم يضربا، ولم يضربوا، فحذفوا النون في هذه المواضع، كما حذفوا الألف [والواو والياء]^(٩) السواكن إذا كُنَّ لاماتٍ، من حيث عُودِلن بالحركة، ولو كانت حركة النون

(١) في ب: يحرك.

(٢) في ب: يسكن.

(٣) في ب: فكيف.

(٤) في ب: التاء.

(٥) في أ: لاكتساء.

(٦) في ب: يدخلها.

(٧) الرجز لغيلان بن حريث في الدرر (١/٢٤٥)، والكتاب (٤/١٤٧)، والمقاصد النحوية (١/٥١٠).

ولحكيم بن معية في شرح أبيات سيويه (٢/٣٦٩)، وبلا نسبة في رصف المباني (٤١، ٧٠، ١٥٣)، وشرح الأشموني (١/٨٣)، والكتاب (٣/٣٢٥)، واللامات

ص (٤١)، ولسان العرب (طرا)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص (١٢١)، والمقتضب (١/٨٤، ٩٤/٢)، والمنصف (١/٦٦)، وجمع الهوامع (١/٧٩).

(٨) في أ: للساكن.

(٩) في ب: والياء والواو.

معتدًا بها لحذفت هي من دون الحرف، كما فُعل ذلك بسائر الحروف المتحركة إذا لحقها^(١) الجزم.

ويدلّ على ذلك - أيضًا - اتفاقهم على أن المثلين إذا تحركا ولم يكونا للإلحاق، أو شاذًا عن الجمهور - أدغموا الأوّل في الآخر، وقالوا: ازدّد ابنك، واشمّم الرياحان، فلم يدغموا في الثّاني إذا تحرك لالتقاء الساكنين، كما لم يدغموه قبل هذا التحريك؛ فدلّ ذلك على أنّ التحريك لالتقاء الساكنين لا اعتداد به عندهم.

ويدلّ على ذلك أيضًا: أنّ الواوات إذا تحركت بالضمّ، جاز أن-تبدل منها الهمزة. نحو: أقتت، و: أذؤر، و: الثّور^(٢).

و: [من الرجز]

كَأَنَّ عَيْنَيْهِ مَنَ الْعُثُورِ^(٣)

ولم يبدلوا الهمزة منها إذا تحركت بالضم لالتقاء الساكنين، كما لم يبدلوها منها إذا كانت ساكنة لما لم يكن بتحريك الساكنين اعتداد.

والذي حُكي من همز بعضهم لذلك يَجْرى مجرى الغلط.

وقد جعلوا ما لم يلزم من الحركات كما لم يلزم من حركة التّقاء الساكنين في أن لم يعتدّ به، كما لم يعتدّ بالتحريك لالتقائهما؛ وذلك لاجتماع الصنفين في أنّ الحركة فيهما غير لازمة.

فمن ذلك قولهم: رَمَتَا، و: غَزَتَا، لما لم تلزم حركة التّاء وإنّما هي لمجاورة الألف، لم يعتدّ بها؛ فلم تُردّ الألف المنقلبة عن اللام في «فَعَلَّ» كما لم تُردّ في «رمت المرأة»؛ لما كانت حركة التّاء غير لازمة؛ كما كانت في «رمت المرأة» كذلك.

فإن قلت: فقد وقع الاعتداد بها في قوله: [من المتقارب]

لَهَا مَشْنَتَانِ خَطَاتَانِ [من المتقارب]^(٤)

(١) في أ: لحقه.

(٢) الثّور: دخان الشحم. ينظر: المعجم الوسيط (نار).

(٣) الرجز للعجاج في ديوانه (٣٤٦/١ - ٣٤٧)، ولسان العرب (حجل، صلل)، ومجمل اللغة

(١٤٢/٢)، وديوان الأدب (٣٩/٢، ٣٩٣/٣)، وكتاب العين (٨٤/٧)، وتاج العروس

(حجل، صلل)، وبلا نسية في مقاييس اللغة (١٤٠/٢)، وتهذيب اللغة (١٤٦/٤، ٤٢١)،

والمخصص (٥٣/١، ١٢٢)، وجمهرة اللغة ص (٤٤٠، ١١٧٧، ١٢٠٦).

(٤) جزء من صدر بيت، وبعده:

..... كما أكب على ساعديه النمر =

فالقول فيه: إنه بمنزلة ما تقدم من قوله: ولا تُهاله.

وقد قيل: إنه حذف منها نون الثنية، وليس ذلك عندنا بأوجه القولين؛ لأنَّ حذف نون الثنية إنَّما جاء في الموصولة نحو: [من الكامل]

..... إِنَّ عَمَّى اللَّذَّا قَتَلَا (١).....

ونحو: [من المنسرح]

..... الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ (٢).....

والحذوف تخصُّص ولا تقاس.

وكذلك قول من ذهب إلى الحذف في قوله: [من الرجز]

= وهو لامرئ القيس في ديوانه ص(١٦٤)، والأشباه والنظائر (٤٦/٥)، وإنباه الرواة (١/١٨٠)، والحيوان (٢٧٣/١)، وخزانة الأدب (٥٧٣، ٥٧٦، ١٧٦/٩، ١٧٨)، وسر صناعة الإعراب (٤٨٤/٢)، وشرح اختيارات المفضل (٩٢٣/٢)، وشرح شواهد الشافعية ص١٥٦، ولسان العرب (متن، خطأ)، وبلا نسبة في رصف المباني ص(٣٤٢)، ومغنى اللبيب (١٩٧/١)، والمقرب (١٨٧/٢، ١٩٣)، والممتع في التصريف (٥٢٦/٢). (١) وتمام البيت:

أُبْنِي كَلِيب الملوك وفككا الأغلا
وهو للأخطل في ديوانه ص(٣٨٧)، والأزهية ص(٢٩٦)، والاشتقاق ص(٣٣٨)، وخزانة الأدب (١٨٥/٣، ٦/٦، والدرر (١٤٥/١)، وسر صناعة الإعراب (٥٣٦/٢)، وشرح التصريح (١٣٢/١)، وشرح المفضل (١٥٤/٣، ١٥٥)، والكتاب (١٨٦/١)، ولسان العرب (فلج، خطأ، لذى)، والمقتضب (١٤٦/٤)، وتاج العروس (لذى)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣٦٢/٢)، وأوضح المسالك (١٤٠/١)، وخزانة الأدب (٨/٢١٠)، ورصف المباني ص(٣٤١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص(٧٩)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص(٨٤)، والمحتسب (١٨٥/١)، والمنصف (٦٧/١). (٢) جزء من صدر بيت، وبعده:

..... لا يأتيهم من ورائنا نطف
وهو لعمر بن امرئ القيس في خزانة الأدب (٢٧٢/٤، ٢٧٤، ٢٧٦)، والدرر (١/١٤٦)، وشرح شواهد الإيضاح ص(١٢٧)، ولقيس بن الخطيم في ديوانه ص(١١٥)، وملحق ديوانه ص(٢٣٨)، ولعمر بن امرئ القيس أو لقيس بن الخطيم في لسان العرب (وكف)، ولشريح بن عمران، أو لمالك بن العجلان في شرح أبيات سيويه (١/٢٠٥)، ولرجل من الأنصار في خزانة الأدب (٦/٦)، والكتاب (١٨٦/١)، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص(٣٢٤)، وإصلاح المنطق ص(٦٣)، وجواهر الأدب ص(١٥٥)، وخزانة الأدب (١٢٢/٥، ٤٦٩، ٢٩/٨، ٢٠٩)، ورصف المباني ص(٣٤١)، وسر صناعة الإعراب (٥٣٨/٢)، والكتاب (٢٠٢/١)، والمحتسب (٨٠/٢)، والمقتضب (١٤٥/٤)، والمنصف (٦٧/١)، وهمع الهوامع (٤٩/١).

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا^(١)

ولا^(٢) يَقْوَى ما ذهبوا إليه [من]^(٣) قول أبي دُوَاد^(٤): [من الهزج]

وَمَثْنَانِ خَطَّائَانِ كَزُخْلُوفٍ مِنَ الْهَضْبِ^(٥)

لأنّ هذا يكون ثنية، والأول مثال ماض كـ «غزا» أو^(٦): «رمى».

ومن ذلك قولهم: اضربِ الاجل، لما كانت حركة اللام حركة الهمزة، ولم تكن لازمة في قول من حقق؛ كما لم تلزم حركة التقاء الساكنين - أقررت الكسرة على الباء؛ كما أقررتها في «اضربِ الاثنين»؛ لاجتماع الحركتين في أنهما لا تلزمان. وعلى هذا تقول: مِلَان، [من الطويل]

وَمَا أَنَسَ مِ الْأَشْيَاءِ (٧)

فلا ترد النون التي حذفها لالتقاء الساكنين؛ لأنّ اللام في تقدير السكون من حيث كانت متحركة بحركة الهمزة. وعلى هذا تقول: ﴿قَالَ لَأَن جِئْتُ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] فلا ترد الواو؛ كما لم تسكن الباء في قولهم: اضربِ الاجل.

(١) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه (٣٣٣/٢)، وجمهرة اللغة ص (١١٣٩) لمساور بن هند العبسي في لسان العرب (ضمز، ضرزم)، وللعجاج أو لمساور بن هند العبسي أو للدبيري أو لعبد بنى عبس أو لأبى حيان الفقعسي في خزنة الأدب (٤١١/١)، وللدبيري أو لعبيد ابن علس في تاج العروس (ضرزم)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة (٣٣١/١)، (٣١١/٣)، وجمهرة اللغة ص (١١٣٩)، والمخصص (١٠٦/١٦)، وتاج العروس (شجعم).

(٢) في أ: ومما.

(٣) سقط في أ.

(٤) جارية بن الحجاج الإيادي، المعروف بأبى دُوَاد: شاعر جاهلي. كان من وُصَاف الخيل المجيدين. له «ديوان شعر».

ينظر: الأعلام (١٠٦/٢).

(٥) وهو في ديوانه ص (٢٨٨)، والحماسة البصرية (٣٢٧/٢)، وسر صناعة الإعراب ص (٤٨٤، ٤٨٧)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٤٩٩)، ولسان العرب (خطا)، والمعاني الكبير (١٤٥/١)، ولعقبة بن سابق في الأصمعيات ص (٤١)، وبلا نسبة في الممتع في التصريف ص (٥٢٦).

(٦) في ب: أو.

(٧) جزء من صدر بيت، وبعده:

..... لا أَنَسَى قَوْلَهَا لَجَارَتِهَا: ما إن يعيش بأحورا

وهو لهدبة بن خشرم في ملحق ديوانه ص (١٣٩)، وتهذيب اللغة (٢٢٧/٥)، ولابن أحمر في ملحق ديوانه ص (١٨٠)، ولهدبة أو لابن أحمر في لسان العرب (حور)، وتاج العروس (حور)، ولعروة بن الورد في ديوانه ص (٦٣)، وكتاب الجيم (٢١٧/١)، =

ومن قال: ﴿قالوا لَآن جئتَ بالحق﴾ فردّ الواو لحركة اللام - فإنّ هذا على قياس قولهم: لَحْمَر، لَمَّا جعلت الحركة بمنزلة اللازمة حُذفت همزة الوصل التي إنّما تُجتلب لسكون اللام. وقياس هذا: أن يسكن الباء في «اضربْ لَاجِل» ولا تكسرهما^(١) كما كسرهما^(٢) مَنْ لم يعتدّ بالحركة. وهذا مما يقوى قراءة حمزة والكسائي.

ألا ترى أن الحركة التي ليست بلازمة جُعِلت بمنزلة اللازمة في أن حُذفت همزة الوصل قبلها؟!

فكذلك يجعلان الحركة التي لالتقاء الساكنين - وإن كانت غير لازمة - بمنزلة اللازمة؛ فيختاران أن يُتبعها المضمومة في: ﴿عليهْمُ الذِّلَّةُ﴾ [البقرة: ٦١] و: ﴿من دونهُم امرأتين﴾ [القصص: ٢٢]، وإن لم يختارها في غير هذا الموضع؛ ليكون الصوت من جنس واحد، وضرباً واحداً.

وقد أخذ أبو عمرو بمثل^(٣) ذلك - أيضاً - معهما. وذلك في قراءته: ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادَ لُؤْلَى﴾ [النجم: ٥٠].

ألا ترى أن حكم المدغم فيه أن يكون متحركاً ولا يكون ساكناً؟! فإنما تجعله على لغة من قال: لَحْمَر، كما تأوله أبو عثمان.

فإن قلت: فلم لا تحمله على قول من قال: أَلَحْمَر، فلم يسقط همزة الوصل؛ لأن الحركة غير لازمة، فلما أدغمت النون في اللام الساكنة حَرَكْتَهَا، كما حركت: غُض، ونحوه، وإن كان [الحرف]^(٤) المدغم فيه ساكناً؟

فالقول: إن ذلك لا يمتنع أن تُقدّر القراءة عليه وتُتأوّل، إلّا أنّه مثل الأول في أن المدغم فيه ساكن، وأن الحركة التي هي بمنزلة المجتلبة لالتقاء الساكنين تنزّلت^(٥) منزلة الثابتة غير المجتلبة.

ومما يقوى قولهما، أنّهم قالوا: «سَلْ وَرَ رأيك»؛ فأسقطوا همزة الوصل لما

= أساس البلاغة (حور)، وبلا نسبة في المخصص (٤٩/٣).

(١) في أ: يكسرهما.

(٢) في أ: يكسرهما.

(٣) في ب: مثل.

(٤) سقط في ب.

(٥) في أ: نزلت.

تحركت الفاء، فكما شبهوها ههنا^(١) بالحركة اللازمة فحذفت همزة الوصل، كذلك تكون^(٢) في قولهما الحركة غير اللازمة بمنزلة اللازمة؛ فيحسُن أن تضم^(٣) لذلك الهاء التي كانا يكسرانها لتتبع حركة الميم التي قد تنزلت منزلة اللازمة في هذه المواضع.

وقد قال أبو الحسن: إِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ: إِسْلَ، فهؤلاء لم يسقطوا همزة الوصل لما كانت السين في تقدير السكون، إلا أن إسقاط الهمزة مع «سَلْ» أكثر، وإثباتها في قولهم: اَلْحَمَرُ، وقولهم: ﴿الْآنَ جِئْتُ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] أكثر، والقياس على ما ذكرت لك.

قال أبو عثمان: ولا يجوز عندى: إِسْلَ، وإنما جاز في الألف واللام: اَلْحَمَرُ؛ لأنَّ الألف واللام بمنزلة حرف واحد.

ألا ترى أن ألف الاستفهام تلحق ألف اللام فتمدّ ولا تحذف في قولك: آلرِجل قال ذاك؟! ويقولون: اَلْحَمَرُ، وليس كذا جميع أَلَفَاتِ الوصل؛ لأنَّ الألف واللام بمنزلة «قد»، كما ذكر سيويه. قال: ومن أثبت أَلِفَ «الآن» -وقبلها كلام- فقد أخطأ في كل مذهب.

ومما لم يعتد فيه بالحركة لما لم تلزم، قولهم: قعدتا، وضربتا، لما كانت الحركة من أجل الألف، والألف غير لازمة -استجازوا الجمع بين أربع متحركات، ولم يستجيزوا ذلك في: «ضَرَبْتُ» ونحوه، وإنما استجازوا الموالاة بين هذه الحركات في: «ضَرَبْنَا» كما قالوا: رَمَتَا، وَ: قَضَتَا، فلم يردوا الألف، فكما لم يردوا الألف -حيث كانت الحركة غير لازمة- كذلك لم يكرهوا الموالاة بين أربع متحركات من حيث لم تكن الحركة في التاء لازمة؛ فكانت من أجل ذلك في تقدير السكون كما كان في تقديره في: رمتا.

ومن الحجّة لمن خالفهما ممن تقدم ذكر قوله، أن يقال: إِنَّ التحريك لالتقاء الساكنين لا ينبغي أن يُتبع غيره؛ لأنَّهم قد جعلوه تابعا لغيره متقدما ومتأخرا، ولم يجعلوا غيره يتبعه من حيث كان في تقدير السكون بالأدلة التي تقدمت.

(١) في أ: هنا.

(٢) في أ: يكون.

(٣) في ب: يضم.

فَمِمَّا أَتَبَعَ مَا قَبْلَهُ: انْطَلَقَ، وَ: لَمْ يَلِدْهُ^(١). لَمَّا لَزِمَ تَحْرِيكَ اللَّامِينَ لِاتِّبَاعِ
السَّاكِنِينَ أَتَبَعَ الْفَتْحَةَ الَّتِي قَبْلَهُمَا، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ سَيُوبِيهِ فِي تَرْخِيمِ [اسم]^(٢) رَجُلٍ
يُسَمَّى «إِسْحَارَ» - عَلَى مَنْ قَالَ: يَا حَارَ - يَا إِسْحَارَ، أَقْبَلَ. وَكَذَلِكَ قَالُوا: لَا تَضَارَّ
يَا فَتَى. وَمِنْ ذَلِكَ: مَدُّ، وَفَرٌّ، وَعَضُّ.

وَمِمَّا أَتَبَعَ مَا بَعْدَهُ قَوْلُ مَنْ قَالَ: ﴿وَقَالَتْ اخْرُجْ﴾ [يوسف: ٣١]، [و] ﴿وَعَذَابُنَّ
أَرْكَضُ﴾ [ص: ٤١ - ٤٢]، [و] ﴿أَوْ انْقُصْ﴾ [المزمل: ٣]، وَ ﴿عَيُونُنَّ ادْخُلُوها﴾
[الحجر: ٤٥ - ٤٦]. وَإِذَا كَانَ عَلَى ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ يُتْبَعَ غَيْرُهُ؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ فِي
تَقْدِيرِ السَّكُونِ.

فَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ عَنْ بَعْضٍ مِنْ احْتِجَاجِ لِكَسْرِ الْهَاءِ فِي: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ أَنَّ الْهَاءَ مِنْ
جَنْسِ الْيَاءِ؛ لِأَنَّ الْهَاءَ تَنْقَطِعُ إِلَى مَخْرَجِ الْيَاءِ - فَلَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ؛ وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ: لِأَنَّ
الْهَاءَ تَنْقَطِعُ إِلَى مَخْرَجِ الْيَاءِ، لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَرِيدَ بِهِ أَنَّهُ يَنْقَطِعُ إِلَى الْجِهَةِ الَّتِي تَخْرُجُ
مِنْهَا الْيَاءُ، أَوْ يَرِيدَ بِذَلِكَ أَنَّ الصَّوْتَ بِهَا يَتَّصِلُ بِمَخْرَجِ الْيَاءِ؛ كَمَا أَنَّ صَوْتَ الشَّيْنِ
اسْتِطَالَ حَتَّى خَالَطَ أَعْلَى الثَّنِيثَيْنِ، وَكَذَلِكَ صَوْتُ الْهَاءِ اسْتِطَالَ حَتَّى اتَّصَلَ بِمَخْرَجِ
الْيَاءِ؛ فَصَارَ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْحُرُوفِ الْخَارِجَةِ مِنْ مَخْرَجِ الْيَاءِ، كَمَا صَارَتْ
الشَّيْنُ بِمَنْزِلَةِ الْحُرُوفِ الَّتِي تَخْرُجُ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي بَلَغَهُ اسْتِطَالَةُ صَوْتِهِ حَتَّى أُدْغِمَ
فِيهَا كَثِيرٌ مِنَ حُرُوفِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ: كَالطَّاءِ وَأَخْتِيهَا، وَالظَّاءِ وَأَخْتِيهَا.

فَإِنْ كَانَ أَرَادَ الْمَعْنَى الْأَوَّلَ فَلَيْسَ لِلْهَاءِ بِهِ اخْتِصَاصٌ لَيْسَ لْغَيْرِهِ؛ لِمَسَاوَاتِهَا غَيْرَهَا
مِمَّا يَخْرُجُ مِنْ مَخْرَجِهَا فِي ذَلِكَ.

وَإِنْ كَانَ أَرَادَ أَنَّ الصَّوْتَ^(٤) يَسْتَطِيلُ حَتَّى يَتَّصِلَ بِمَخْرَجِ الْيَاءِ؛ كَمَا اسْتِطَالَ
الصَّوْتُ بِالشَّيْنِ حَتَّى خَالَطَ أَعْلَى الثَّنِيثَيْنِ - فَأَنْتَ إِذَا اعْتَبَرْتَ الْهَاءَ فِي مَخْرَجِهَا لَمْ
تَجِدْ لَهَا هَذِهِ الْاسْتِطَالَ، وَلَمْ تَجِدْهَا تَتَّصِلُ بِمَخْرَجِ الْيَاءِ عَلَى حَدِّ مَا اتَّصَلَ صَوْتُ
الشَّيْنِ بِالْمَوْضِعِ الَّذِي اتَّصَلَ بِهِ.

وَلَعَلَّ الَّذِي حَمَلَ هَذَا الْقَائِلَ عَلَى مَا قَالَهُ مِنْ ذَلِكَ: كَوْنُ الْهَاءِ مَهْمُوسَةً رَخْوَةً،

(١) زَادَ فِي ب: فَاعْلَمْ.

(٢) سَقَطَ فِي أ.

(٣) فِي ب: فِإِذَا.

(٤) زَادَ فِي أ: بِالْهَاءِ.

والحروف المهموسة إذا وقف عليها كان الوقف مع نفخ؛ لأنها لما لم تعترض على النفس اعتراض المجهورة، فتمنعها من أن يجرى معها كما منعت المجهورة حين خرجت مع النفس^(١) وانسلت معه، وهى -أيضاً- حرف رخو، والحروف الرخوة يجوز أن يجرى فيها الصوت^(٢)، وليست الشديدة كذلك؛ لأنك لو قلت: ألد، والحج، لم يجر فيهما الصوت إذا مددته كما يجرى الصوت فى الرخو، نحو: أنقص وأيسر. فلعل هذا الذى يتبع الصوت فى بعض الأحوال من النفخ فى المهموسة، وإمكان إجراء الصوت فى الرخوة، جعله بمنزلة استطالة الشين، وليس هذا من ذلك فى شيء؛ وإنما المشابهة المعتبرة بين الهاء والياء ما ذكرنا من مشابقتها الألف لخفائها، وأنها قد جعلت متحركة بمنزلة هذه الحروف ساكنة. والألف تُقَرَّب من الياء بالإمالة؛ فكَذلك قُرِبَت الهاء منها بأن أبدلت من حركتها الكسرة. وهذه المناسبات التى تكون بين الحروف توفق بينها، كما يوفق تقارب المخارج، أو هو أكد فى ذلك من تقارب المخارج.

ألا ترى أن الواو والياء قد جرّتا مجرى المثلين فى جواز إدغام كل واحدة^(٣) منهما فى الأخرى؛ لما اجتمعا فيه من اللين، وأن النون أدغمت فى الياء على بعد بين مخارجهما لما ذكرنا؟!

وأما ما ذكره عن بعض من احتجّ لحمزة من أنهم قالوا: ضُمَّ الهاء هو الأصل - وذلك أنها إذا انفردت من حروف تتصل بها، قيل: هم فعلوا-: فليس بمستقيم أيضاً، وليست الدلالة على أن ضمير الجميع المجرور أو المنصوب أصله الضمّ انضمام الهاء فى [قولهم]^(٤): هم فعلوا؛ وذلك أن العلامتين وإن اتفقتا^(٥) فى اللفظ فى الجمع، فهما مختلفتان، وليس اتفاقهما فى اللفظ بموجب اتفاقهما فى التقدير والمعنى.

ألا ترى أن التاء فى «أنت» وإن كانت على لفظ التاء فى «فعلت»، فليست إياها ولا مثلها فى المعنى؟! وكذلك الكاف فى: ذلك، و«أرايتك»، و«التجاءك»، ونحو

(١) فى ب: التنفس.

(٢) فى ب: الصوت فيها.

(٣) فى أ: واحد.

(٤) سقط فى ب.

(٥) فى أ: اتفقا.

ذلك ممَّا لحقه الكاف للخطاب مجردة من معنى الاسم - ليست كالـكاف في: «أكرمـتك»، و«صادقتك»، ولا هو التى للفصل كالتى فى قولك للغائب: هو فعل، ولا الواو والألف والنون فى: قاما أخواك، وقاموا إخوانك.

و: [من الطويل]

يَغْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِيْهِ (١)

بمترلتها فى قولك: أخواك قاما، و: إخوانك قاموا، و: الهندات قمن، فليس الاتفاق فى اللفظ بموجب الاتفاق فى المعنى.

ألا ترى أن الهمزة فى الاستفهام على لفظ الهمزة فى النداء، وأن «هل» التى للاستفهام على لفظ «هل» التى بمنزلة قد؟ وإنما الدلالة على أن أصل الهاء فى ﴿عَلَيْهِمْ﴾، [و: هذه دارهم] (٢) ونحو ذلك: الضم - أنها إذا لم تجاورها الكسرة ولا الياء لم تكن إلا مضمومة، وإذا جاورتها الكسرة أو الياء جاز الكسر فيها؛ للإتباع والتقريب، وجاز الضم على الأصل؛ كقول أهل الحجاز فى ذلك، فكل موضع جاز فيه الكسر فالضم فيه جائز. والمواضع التى تختص باستعمال الضم فيها لا يجوز الكسر معها؛ فهذا يُعلم أنه الأصل، لا بما ذكره من اتفاق اللفظ.

فأما ضمُّ الهاء من «هم» فى قوله: هم فعلوا - فلا يدل على أن أصل الهاء فى عليهم الضم؛ لأنها ليس بها.

ومما يدلُّك (٣) على اختلافهما: أنك تقول فى واحدٍ «هُم» - من [قولك: هم] (٤) فعلوا ذلك - هو، قال: كما تقول فى واحدة «هُنَّ فعَلنَّ»: هى فعلت، فالواو والياء

(١) جزء من عجز بيت للفرزدق، وقبله:

ولكن ديافى أبوه وأمه بحوران

ينظر: ديوانه (٤٦/١)، والاشتقاق ص (٢٤٢)، وتخليص الشواهد ص (٤٧٤)، وخزانة الأدب (٥/١٦٣)، ٥/٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٣٩، ٧/٣٤٦، والدرر (٢/٢٨٥)، وشرح أبيات سيويه (١/٤٩١)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٣٣٦، ٦٢٦)، وشرح المفصل (٣/٨٩، ٧/٧)، والكتاب (٢/٤٠)، ولسان العرب (سلط، دوف)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص (١٥٠)، والخزانة (٧/٤٤٦، ١١/٣٧٣)، والخصائص (٢/١٩٤)، ورصف المباني ص (١٩، ٣٣٢)، وسر صناعة الإعراب ص (٤٤٦)، وجمع الهوامع (١/١٦٠).

(٢) فى أ: وإليه ولديهم.

(٣) فى أ: يدل.

(٤) سقط فى أ.

من نفس الكلمة. فأما الواو التي تلحق علامة المضمر المجرور أو المنصوب في نحو: هذا له، و: ضربه، فزيادة لاحقة للكلمة؛ بدلالة سقوطها في نحو: عليه، و: منه، وإن لم نقف على شيء من ذلك، وأنه في الغائب نظير الكاف للمخاطب والياء للمتكلم، وبدلالة ما جاء في الشعر عند سيبويه نحو: [من الطويل]

..... له أَرِقَانِ^(١)

وحكى أبو الحسن أنها لغة.

ومما بين أن كل واحد من هذه الأسماء التي للضمير ليس الآخر في اللفظ - وإن اتفقا في بعض الحروف - : تحريك الواو والياء من «هو» و«هى»، وحرف المد اللاحق في «عليه» فيمن أثبت ولم يحذف، وفي: داره، و: به، لم يحرك في موضع.

فإن قلت: فقد أسكنت الياء من: «هى» و«هو» في الشعر، كقوله: [من الرمل]

..... قَلِذَا هِىَ بِعِظَامٍ وَدَمًا^(٢)

فإن ذلك لا يؤخذ به في التنزيل وحال السعة والاختيار، وإنما هذا تشبيه لفظي يستعمله الشاعر للضرورة من وجه بعيد؛ كأنه يقول ضمير وضمير، حرف لين وحرف لين.

وعلى هذا استجاز: [من الرجز]

... إِذِهِ مِنْ هَوَاكَ^(٣)

(١) جزء من عجز بيت، وقبلة:

فظلت لدى البيت العتيق أريغه ومطوإى مشتاقان
وهو ليعلى بن الأحول الأزدي في خزانة الأدب (٢٦٩/٥، ٢٧٥)، ولسان العرب (مطا، ها)، وبلا نسبة في الخصائص (١٢٨/١، ٣٧٠)، ورصف المبانى ص (١٦)، وسر صناعة الإعراب (٧٢٧/٢)، والمحاسب (٢٤٤/١)، والمقتضب (٣٩/١، ٢٦٧)، والمنصف (٨٤/٣).

(٢) عجز بيت، وصدرة:

فقدته فأتت تطلبه
وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ص (١٣٠٧)، والأشياء والأنظائر (٩٧/٥)، وتخليص الشواهد ص (٧٧)، وخزانة الأدب (٤٩١/٧، ٤٩٣)، والدرر (١١١/١)، ورصف المبانى ص (١٦)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٢٧٧)، وشرح المفصل (٨٤/٥)، ولسان العرب (برغز، أطم)، والمنصف (١٤٨/٢)، وهمع الهوامع (٣٩/١).

(٣) جزء من رجز، وقبلة:

و: [من الطويل]

...بَيْنَاهُ يَشْرَى (١)

كأنه حذفه من: «هو» و«هى» المسكتين فى الشعر للضرورة، ولا يكون محذوفاً من المتحركة؛ لأن التشبيه فى ذلك لفظى، والتحريك يرتفع معه التشبيه الذى يقصده؛ فلا يصح له معه حذف الحرف لتحركه.

ألا ترى أن الياء إذا كانت لاماً أو غيرها فتحركت صارت بمنزلة الحروف الصحيحة، ولم يَجْزُ فيها الحذف الذى كان يجوز حيث يسكن الحرف؟!

وهذا الشُّبْه (٢) اللفظى الذى أعمله الشاعر فى اضطارره مرفوض فى الكلام، غير مأخوذ به، ومن ثم قال سيبويه: ولم يفعلوا هذا بـ «ذاهى» و«من هى» ونحوهما. يريد: لم يفعلوه فى الكلام؛ لأنه قد جاء: [من الطويل]

فَبَيْنَاهُ يَشْرَى (٣)

كما قال: ﴿فَأَلْقَى عَصَاهُ﴾ [الأعراف: ١٠٧].

وجاء: [من الرجز]

.... إِذْهُ مِنْ هَوَاكَا (٤)

وجاء الاتفاق بين بعض حروف هذين الاسمين المضميرين، كما جاء ذلك فى

دار لسعدى

وهو بلا نسبة فى الإنصاف ص (٦٨٠)، وخزانة الأدب (٦/٢)، ١٣٨/٨، ٤٨٣/٩، ٥/٦٤، والخصائص (١/٨٩)، والدرر (١/١٨٨)، ورصف المباني ص (١٧)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/٣٤٧)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٢٨٣)، ولسان العرب (هيا)، وجمع الهوامع (١/٦١).

(١) جزء من صدر بيت للعجير السلولى وتمايم البيت:

فبيناه يشرى رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب

وهو للعجير السلولى فى خزانة الأدب (٥/٢٥٧، ٢٦٠، ٩/٤٧٣)، والدرر (١/١٨٨)، وشرح أبيات سيبويه (١/٣٣٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٢٨٤)، والكتاب ص (١٤١)، ولسان العرب (هبد، ها)، وبلا نسبة فى الإنصاف ص (٥١٢)، وخزانة الأدب (١/١٥٠، ٥/٢٦٥)، والخصائص (١/٦٩)، ورصف المباني ص (١٦)، وشرح المفصل (١/٦٨، ٣/٩٦).

(٢) فى أ: التشبيه.

(٣) تقدم قريباً.

(٤) تقدم قريباً.

المظهرة؛ كقولهم: الضَّيَّاطُ^(١) والضَّيَّطارُ^(٢)، والغوغاء، فيمن لم يصرف وفيمن صرف^(٣)، وقاعُ قَرِق^(٤) وقرْقُوس^(٥)، ودِمَتْ وِدْمَتْ^(٦)، وما أشبه ذلك.

(١) الضيَّاط: المتمايل في مشيته، وقيل: الضخم الجنين، العظيم الاست كالضَّيَّطان، قال نقادة الأسدي:

حتى ترى البجباجة الضَّيَّاطا يسمح لما حالف الإغباطا

بالحرف من ساعده المخاطا

والضَّيَّاط: المتبختر. والضَّيَّاط: التاجر، والمعروف الضَّقَّاط.

ينظر: لسان العرب (ضيط).

(٢) الضيَّطار: العظيم، وقيل: هو الضخم اللثيم، وقيل: غير ذلك، قال في لسان العرب: الضُّوطر: العظيم، وكذلك الضَّيْطَر والضَّيَّطار، وقيل: هو الضخم اللثيم، وقيل: الضَّيْطَر والضَّيْطَرى: الضخم الجنين العظيم الاست، وقيل: الضَّيْطَر العظيم من الرجال، والجمع: ضياطر وضياطرة وضيطارون، وأنشد أبو عمرو لعوف بن مالك:

تعزَّض ضيَّطارو فعالة دوننا وما خير ضيَّطار يقلِّب مسطحاً؟

يقول: تعرض لنا هؤلاء القوم ليقاتلونا وليسوا بشيء؛ لأنه لا سلاح معهم سوى المسطح، وقال ابن بَرزى: البيت لمالك بن عوف النصرى؛ وفعالة: كناية عن خزاعة؛ وإنما كنى هو وغيره عنهم بفعالة لكونهم حلفاء للنبي ﷺ يقول: ليس فيهم شيء مما ينبغي أن يكون في الرجال إلا عظم أجسامهم، وليس لهم مع ذلك صبر ولا جلد، وأى خير عند ضيَّطار سلاحه مسطح يقلبه في يده؟ وقيل: الضَّيْطَر اللثيم، قال الراجز:

صاح ألم تعجب لذاك الضَّيْطَر؟

الجوهري: الضَّيْطَر الرَّجُل الضَّخْم الَّذِي لَا غَنَاءَ عِنْدَهُ، وكذلك الضُّوطَر والضُّوطَرى، وفي حديث علي - عليه السلام - «من يعذلني من هؤلاء الضياطرة» هم الضخام الذين لا غناء عندهم، الواحد ضيَّطار، والياء زائدة، وقالوا: ضياطرون، كأنهم جمعوا ضيَّطراً على ضياطر جمع السلامة، وقول خداح بن زهير:

وتركب خيلاً لا هوادة بينها وتشقى الرِّمَاح بالضياطرة الحمر

قال ابن سيده: يجوز أن يكون عنى أن الرِّمَاح تشقى بهم، أى أنهم لا يحسنون حملها ولا الطعن بها، ويجوز أن يكون على القلب أى: تشقى الضياطرة الحمر بالرِّمَاح، يعنى: أنهم يقتلون بها. والهوادة: المصالحة والموادعة. والضَّيْطَر: التاجر لا يبرح مكانه. ينظر: اللسان (ضطر).

(٣) للعرب في تعاملهم مع «غوغاء» مسلكان: منهم من جعلها مؤنثة، ومنعها من الصرف كعوراء. ومنهم من جعلها مذكراً مصروقاً، كقضاقض، قال سيويه في الكتاب: وأما غوغاء، فمن العرب من يجعلها بمنزلة عوراء، فيؤنث ولا يصرف، ومنهم من يجعلها بمنزلة قضاقض، فيذكر ويصرف، ويجعل الغين والواو مضاعفتين، بمنزلة القاف والضاد. ولا يجيء على هذا البناء إلا ما كان مردداً. والواحدة غوغاء. ينظر: الكتاب (٢١٥/٣).

(٤) قال في اللسان: القرق - بكسر الراء - المكان المستوى، يقال: قاع قرق: مستو، قال يصف

إبلًا بالسرعة:

فإن قلت: فلم لا تستدلّ بثبات الألف في المؤنث في نحو: «عليها» و«ضربها»
[على] أن الواو و^(١) الياء في: «لَهُوَ»، و: «بِهي» ليسا بزائدين^(٢) وإن سقطا في
بعض المواضع، لأنّ الأصول قد تسقط أيضًا فيه^(٣)، نحو: [من الكامل]
كَنُوحٍ رِيشٍ حَمَامَةٍ نُجْدِيَّةٍ
و: [من الوافر]

دَوَامِي الْأَيْدِ يَخْطِئْنَ السَّرِيحَا^(٥)
.....

كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرْقِ

أَيْدَى نِسَاءٍ يَتَعَاطِينَ الْوَرَقَ

قال ابن برى: ويقال فيه أيضًا: القرق، بكسر القاف، قال المرار:

وَأَحْلَ أَقْوَامَ بَيُوتَ بَيْنَهُمْ قَرْقًا مَدَافِعَهَا بَعَادَ الْأُرُوسِ

والقَرْقُ والقَرْقُ: القاع الطيب لا حجارة فيه. التهذيب: واد قرق وقرقر وقرقوس، أى:

أملس، والقَرْقُ المصدر، وأنشد:

تَرَبَّعْتُ مِنْ صُلْبِ رَهْبَى أَنْقَا

ظَوَاهِرًا مَرًّا وَمَرًّا غَدَقَا

وَمِنْ قِيَاقَى الصُّوْتَيْنِ قِيَقَا

صَهْبًا وَقَرِبَانًا تَنَاصَى قَرْقَا

ينظر: اللسان (قرق).

(٥) قال في اللسان: قاع قرقوس، مثال: قربوس، أى: واسع أملس مستو لا نبت فيه.

ينظر: اللسان (قرمس).

(٦) أرض دمر: سهلة. ينظر: اللسان (دمثر). وفى أ: دمثرة.

(١) فى ب: أو.

(٢) فى أ: زائدين.

(٣) زاد فى أ: فى.

(٤) صدر بيت لخفاف بن ندبة، وعجزه:

ومسحت بالثنتين عصف الإثم

ينظر: ديوانه ص(٥١٤)، والإنصاف (٥٤٦/٢)، وشرح شواهد المغنى (٣٢٤/١)،

والكتاب (٢٧/١)، ولسان العرب (تيز)، (يدى)، وبلا نسبة فى سر صناعة الإعراب

(٧٧٢/٢)، وشرح أبيات سيويه (٤١٦/١)، وشرح المفصل (١٤٠/٣)، ومغنى اللبيب

(١٠٥/١)، والمنصف (٢٢٩/٢).

(٥) عجز بيت لمضر بن ربعى، وصدره:

فطرت بمنصلى فى يعملات

ينظر: شرح أبيات سيويه (٦٢/١)، وشرح شواهد الشافية ص(٤٨١)، ولسان العرب

(ثمن)، (يدى)، وله أو ليزيد بن الطثرية فى شرح شواهد المغنى ص(٥٩٨)، ولسان العرب

(جزز)، والمقاصد النحوية (٥٩١/٤)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٦٠/٢)، والإنصاف =

وإذا كان كذلك لم يكن فيما ذكرت من سقوط حرف اللين دلالة على زيادته، وثبات الألف في علامة المؤنث، وأنها لا تحذف دلالة على أنَّ الواو والياء في ضمير المذكر في حكم الألف.

قيل: لم يُستدلَّ على زيادتها بالسقوط فقط؛ فيتجه هذا الكلام، فأما ثبات الألف في ضمير المؤنث المفرد فليس بدالٍّ على أنه من نفس الكلم؛ وإنما ألحقت للفصل بين التأنيث والتذكير كما ألحقت السين أو الشين في الوقف في [نحو] ^(١) قولهم: «أَكْرِمُكَس» ^(٢)، و«أَكْرِمُكَش» ^(٣) في بعض اللغات لذلك، فكما أنَّهما ليسا مع الكاف كلمة واحدة، وإنما الأصل الكاف، ولحق هذان الحرفان للفصل بين التأنيث والتذكير - كذلك الألف اللاحقة لهاء الضمير في التأنيث. وقد يكون من الزوائد ما يلزم فلا يحذف نحو نون «منطلق»، ونحو «ما» في: آثراً ما، ونحو الألف المبدلة من التنوين في النصب في أكثر اللغات.

على أنَّ ناساً أجازوا حذف هذه الألف في الوقف. قال أبو عثمان: أخبرني أبو محمد التَّوْزِي قال: أخبرني الفراء قال: قوله: [من الطويل]

..... وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ ^(٤)

أراد: بعد ما كدت أفعلها - يعني: الخصلة - فحذف الألف، وطرح حركة الهاء

= (٢/٥٤٥)، وجمهرة اللغة ص (٥١٢)، وخزانة الأدب (١/٢٤٢)، والخصائص (٢/٢٦٩)، وسر صناعة الإعراب ص (٥١٩، ٧٧٢)، والكتاب (١/٢٧، ٤/١٩٠)، ولسان العرب (خبط)، ومغنى اللبيب (١/٢٢٥)، والمنصف (٢/٧٣).

(١) سقط في ب.

(٢) هي لغة هوازن، وتسمى: الكسكسة.

(٣) هي لغة ربيعة، وتسمى: الكشكشة.

(٤) عجز بيت، وصدرة:

فلم أر مثلاً خباسة واحد

والبيت لامرئ القيس في ملحق ديوانه ص (٤٧١)، وله أو لعمر بن جؤين في لسان العرب (خبس)، ولعامر بن جؤين في الأغاني (٩/٩٣)، وشرح أبيات سيبويه (١/٣٣٧)، والكتاب (١/٣٠٧)، والمقاصد النحوية (٤/٤٠١)، ولعامر بن جؤين أو لبعض الطائيين في شرح شواهد المغنى (٢/٩٣١)، ولعامر بن الطفيل في الإنصاف (٢/٥٦١)، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص (١٤٨)، وجمهرة اللغة ص (٢٨٩)، والدرر (١/١٧٧)، ورصف المباني ص (١١٣)، وشرح الأشموني (١/١٢٩)، ومغنى اللبيب (٢/٦٤٠)، والمقرب (١/٢٧٠)، وهمع الهوامع (١/٥٨).

على اللام. قال: ومن كلام أهل بغداد -الكسائي والفراء-: نحن جئناك بـ، طَرَح حركة الهاء على الباء، وهو يريد: نحن جئناك بها.

[قال أبو علي^(١): وهذا الذي حكاه أبو عثمان عن الكسائي والفراء ليس بالشائع^(٢) في الاستعمال، ولا المتَّجِه في القياس؛ وذلك أن حركة الحرف التي هي له أولى من المجتَلَبَة، يدلّ على ذلك أنّ من ألقى حركة الحرف المدغم على الساكن الذي قبله في نحو: استَعِدَّ، إذا أمر فقال: امتدّ واعتدّ وانقَدَّ -أقر الحركة التي هي^(٣) للحرف فيه، ولم يحذفها، ويُلقى على الحرف حركة الحرف المدغم؛ فكَذلك الحركة التي هي الكسر في: «بـ» أولى به من نقل حركة الموقوف عليه^(٤).

ولا يشبه هذا قول الشاعر: [من الرجز]

..... إذ جَدَّ النَّفْرُ^(٥)

ولا قولهم: هذا عِدْلٌ؛ لأنّ هذا التحريك إنّما هو لكراهة التقاء الساكنين. يدل على ذلك أنّ الساكن قبل الحرف الموقوف عليه إذا كان ياء أو واوًا نحو: «عَوْن» و«زَيْد»، لم يحرك لكون ما فيه من المدّ بدلًا من الحركة، فاحتمل ذلك كما احتمل الإدغام في نحو: عَوْن تَهْشَل، و: زيد دَاوَد، وما أشبه ذلك. فإن قلت: فقد قال بعضهم: رِدٌّ، فألقى حركة الحرف المدغم على الفاء وحذف حركتها التي هي الضمة.

فأقول: إن الذي فعل ذلك إنّما شبهه بباب: قِيلَ، وبيع، حيث وافقه في اعتلال العين بالسكون، فجعله^(٦) مثلها في نقل الحركة إلى الفاء، كما جعلوها مثلها في الحذف في قولهم: ظَلَّت، ومِئْسَتْ. فكما استجازوا فيه الحذف في العين كما حذف من^(٧) بنات الياء والواو؛ كذلك استجازوا نقل حركة العين إلى الفاء. والأكثر الأشيع في: «رِدَّة» غير ذلك.

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: بالمتَّع.

(٣) سقط في ب.

(٤) زاد في أ: إليه.

(٥) تقدم.

(٦) في أ: فجعلوه.

(٧) في أ: في.

ومما يدل على أنَّ حركة الحرف - التي له في الأصل أولى به من الحركة المجتبئة، أنَّ «مُدَّ» لما حُرِّكت لالتقاء الساكنين حركت بالضمَّة التي هي حركته في الأصل ولم تكسر، وكذلك: ﴿عَلَيْهِمُ الدَّلَّةُ﴾.

ومما يُبعد ما حكاه أبو عثمان عنهم، من القول في أنَّ الألف لا تحذف في الوقف كأختيها، حذفهم الألف من علامة الضمير، والألف لا تحذف في الوقف كما تحذف الياء والواو.

فإن قلت: فقد قال بعضهم في الوقف: رأيت زيد، فلم يبدل^(١) من التنوين الألف.

وقال الأعشى: [من المتقارب]

..... وَآخِذْ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصْمٍ^(٢)

وقال^(٣) لبيد^(٤): [من الرمل]

..... وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ^(٥)

(١) في ب: تبدل.

(٢) عجز بيت، وصدده:

..... إلى المرء قيس أطيل السرى

ينظر: ديوانه ص (٨٧)، والخصائص (٩٧/٢)، وسر صناعة الإعراب (٤٧٧/٢)، وشرح شواهد الشافعية ص (١٩١)، وبلا نسبة في رصف المباني ص (٣٥)، وسر صناعة الإعراب (٦٧٦/٢)، وشرح شافعية ابن الحاجب (٢٧٢/٢، ٢٧٥، ٢٧٩)، وشرح المفصل (٧٠/٩)، ولسان العرب (رأف).

والشاهد فيه قوله: «عصم»، والأصل: عصمًا، فوقف الشاعر عليه بالسكون على لغة ربيعة الذين يجيزون تسكين المنصوب المنون في الوقف.

(٣) في ب: وقد قال.

(٤) لبيد العامري: لبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري: أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية. من أهل عالية نجد. أدرك الإسلام، ووفد على النبي ﷺ ويعد من الصحابة، ومن المؤلفة قلوبهم. وترك الشعر، فلم يقل في الإسلام إلا بيتًا واحدًا، قيل: هو:

ما عاتب المرء الكريم كنفسه والمرء يصلحه المجلس الصالح

وسكن الكوفة، وعاش عمرًا طويلًا. وهو أحد أصحاب المعلقات ومطلع معلقته:

عفت الديار محلها فمقامها بمنى، تأبد غولها فرجامها

وكان كريمًا: نذر ألا تهب الصبا إلا نحر وأطعم. جمع بعض شعره في ديوان.

ينظر: الأعلام (٢٤٠/٥).

(٥) تقدم.

وقالوا: ولو تر ما أهل مكة، وقُرئ: ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١، ٥١] وهو فاعل، فإذا^(١) حُذفت الألف في هذه الأشياء، فلم لا يجوز أن يُحذف في قوله: «أَنْ أفعله» و: «نحن جئناك به».

قيل: لا يشبه هذا قولهم: لو^(٢) تر ما، و«حاش لله»؛ لأن ذلك^(٣) إنما حذف كما حذف «لا أبال»، و«لا أذر»، بدلالة أنَّهما قد حُذفا في الوصل أيضًا. وأما «المعل» فحذفه؛ لإقامة القافية، وترك إبدال الألف من النون في «عُصم» ليس بالمتسع.

ألا ترى أن سيبويه لم يحكه؟ وحذف الأعشى له لإقامة القافية - أيضًا - كحذف^(٤) ألف «معلى»؛ فحذف الألف من هاء الضمير ليس بالمتجّه. قوله - عز وجل - : ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [٧] قرأ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ - بخفض الراء - : نافع، وعاصم، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمة والكسائي.

واختلف عن ابن كثير: فروى عنه النصب والجر^(٥).

قال أبو بكر في الحجّة في الجر: إنهم قالوا: ينخفض على ضربين: على البدل من ل «الذين»؛ ويستقيم أن يكون صفة للنكرة. تقول: مررت برجل غيرك، وإنما وقع «غير» ههنا صفة ل «الذين»؛ لأن «الذين» ههنا ليس بمقصود قُصدهم؛ فهو بمنزلة قولك: إنّي لأمر بالرجل مثلك فأكرمه.

قال: وقالوا: يجوز النصب على ضربين: على الحال، والاستثناء.

فأما الاستثناء فكأنك قلت: إلّا المغضوب عليهم.

وأما الحال فكأنك قلت: صراط الذين أنعمت عليهم لا مغضوبًا عليهم.

قال: ويجوز عندى النصب - أيضًا - على: أعنى. وقد حكى عن الخيل نحو

(١) في أ: وإذا.

(٢) في أ: ولو.

(٣) في أ: ذاك.

(٤) في أ: كحذفه.

(٥) ينظر: التبيان للطوسي ٤٤/١، تفسير الطبري ١٨٢/١، تفسير القرطبي ١٥٠/١، السبعة لابن مجاهد ١١١، ١١٢، الكشف للزمخشري ١١/١، المجموع للطبرسي ٢٨/١، المعاني للأخفش (١٨/١).

هذا، أنه أجازته على وجه الصفة والقطع من الأول؛ كما يجيء المدح. ومما يُخْتَجُّ به لمن يفتح أن [يقول: «غير» نكرة، فكرهت أن أصف المعرفة]^(١). قال: والاختيار الذى لا خفاء به الكسر.

ألا ترى أن ابن كثير قد اختلف عنه. وإذا كان كذلك فأولى القولين^(٢) به ما لم يخرج به عن إجماع قراء الأمصار.

ولعل الذى تنكب الجبر، إنما تنكبه فرازا من أن ينعت «الذين أنعمت عليهم» بـ «غير»، وغير إذا أضيفت إلى المعرفة قد توصف به النكرة. [قال أبو بكر]^(٣) والذى عندي أن «غير» فى هذا الموضع مع ما أضيفت إليه معرفة، وهذا شيء فيه نظر ولبس. فليفهم عنى ما أقول:

«اعلم أن حكم كل مضاف إلى معرفة أن يكون معرفة، وإنما تنكرت غير، ومثل، مع إضافتهما إلى المعارف من أجل معناهما، وذلك أنك إذا قلت: رأيت غيرك، فكل شيء تراه^(٤) سوى المخاطب فهو^(٥) غيره، وكذلك إذا قال: رأيت مثلك، فما هو مثله لا يخصى، يجوز أن يكون مثله فى خَلْقِهِ، وفى خُلُقِهِ، وفى جاهه، وفى علمه، وفى نسبه. فإثما صار^(٦) تكرتين من أجل المعنى. فأما إذا كان شيء معرفة له ضد واحد، وأردت إثباته ونفى ضده، وعلم ذلك السامع، فوصفته بـ: «غير»، وأضفت: غيرا إلى ضده فهو معرفة، وذلك [نحو]^(٧) قولك: عليك بالحركة غير السكون، فغير السكون معرفة، وهى الحركة، فكأنك كررت الحركة تأكيدا، فكذلك قوله: ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]؛ فالذين أنعم عليهم لا عقيب لهم إلا المغضوب عليهم، فكل من أنعم عليه بالإيمان فهو غير مغضوب عليه، وكل من لم يغضب عليه فقد أنعم عليه. فغير المغضوب عليهم هم الذين أنعم عليهم، فهو مساو له فى معرفته. هذا الذى يسبق إلى أفئدة الناس وعليه

(١) فى ب: يقال: غير نكرة؛ فكره أن يوصف به المعرفة.

(٢) فى أ: القراءتين.

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى ب: ترى.

(٥) فى أ: هو.

(٦) فى أ: صار.

(٧) سقط فى أ.

كلامهم. فمتى كانت ﴿غَيْرِ﴾ بهذه الصفة وقصد بها هذا القصد، فهي معرفة. وكذلك لو عرف إنسان بأنه مثلك في ضرب من الضروب، فقليل فيه: قد جاء مثلك، لكان معرفة إذا أردت المعروف بشبهك، والمعرفة والنكرة بمعانيهما، فكل شيء خَلَصَ لك بعينه من سائر أمته فهو معرفة.

ومن جعل ﴿غَيْرِ﴾ بدلاً فقد استغنى عن هذا الاحتجاج؛ لأن النكرة قد تبدل من المعرفة. انتهت الحكاية عن أبي بكر.

قال أبو علي: قوله: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] قيل: إن المعنى بقوله: المغضوب عليهم اليهود؛ ويدل على ذلك قوله - تعالى -: ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْفِرْدَ وَالْخَنَازِيرَ﴾ [المائدة: ٦٠] فهؤلاء اليهود؛ بدلالة قوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [البقرة: ٦٥] والضالون: النصارى؛ لقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَصْلُوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧].

فأما الخفض في: ﴿غَيْرِ﴾، فعلى ما تقدم ذكره: من البدل أو الصفة. والفصل بين البدل والصفة أن البدل في تقدير تكرير العامل، وليس كالصفة، ولكن كأنه في التقدير من جملتين بدلالة تكرير حرف الجر في قوله: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: ٧٥] وبدلالة بدل النكرة من المعرفة، والمظهر من المضمهر. وهذا مما لا يجوز في الصفة؛ فكما أعيدت اللام الجارة في الاسم، فكذلك يكون العامل الرافع أو الناصب في تقدير التكرير. وهو وإن كان كذلك فليس يخرج عن أن يكون فيه تبيين للأول؛ كما أن الصفة كذلك؛ ولهذا لم يجز سيبويه: بي المسكين كان الأمر، ولا بك المسكين. كما أجاز ذلك في الغائب نحو: مرت به المسكين.

فأما ما ذهب إليه بعض البغداديين في قول الشاعر: [من مجزوء الكامل]
فَلَاخْشَانُكَ مِشْقَصًا أَوْسًا أَوْيُسُ مِنَ الْهَبَالَةِ^(١)
من أن «أوسًا» بدل من كاف الخطاب، فليس الأمر فيه كما ذهب إليه؛ لأنَّ أوسًا

(١) البيت لأسماء بن خارجة في لسان العرب (حشأ)، (أوس)، (هبل)، وتاج العروس (حشأ)، (صيق)، (هبل)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة (١٣٨/٥)، (٣٠٧/٦)، (١٣٨/١٣)، ومقاييس اللغة (٦٥/٢)، وديوان الأدب (٣٨٦/١)، والمخصص (٦٦/٨).

مصدر، من قولك: أسته إذا أعطيته، وانتصب^(١) أوس؛ لأن ما ذكر من قوله: «فلا حشأنك» يدل على: لأؤسّتك فانتصب المصدر عنه، فإن جعلت الجار متعلقًا بالمصدر كان بمنزلة قوله: [من الطويل]

..... فَنَدَلًا - زُرَيْقُ - الْمَالَ نَذَلَ الثَّعَالِبِ^(٢)

وإنما لم يجز البذل من ضمير المتكلم والمخاطب؛ لأن ذلك من المواضع التي [لا يحتاج]^(٣) فيها عن التبیین؛ لوضوحه؛ وأنه لا يعرض [فيه]^(٤) التباس كما يعرض في علامة الغيبة.

ولما كان البذل قد حصل فيه شبهة من الأجنبى من حيث كان فى التقدير من كلامين، وحصل فيه شبه من الصفة من حيث بُيِّنَ به كما بُيِّنَ بالصفة، ولم يُستعمل ما يكون به من كلامين - أجراهما أبو الحسن مجرى واحدًا، فقال - فيما روى عنه أبو إسحاق الزیادى^(٥) - فى قولهم: زيد ذهب عمرو أخوه، وقد سأله: أبذل هو أم صفة؟ فقال: ما أبالى أيهما قلت.

(١) فى أ: فانتصب.

(٢) عجز بيت، وصدره:

..... على حين ألهى الناس جل أمورهم

والبيت لأعشى همدان فى الحماسة البصرية (٢/٢٦٢، ٢٦٣)، ولشاعر من همدان فى شرح أبيات سيويه (١/٣٧١، ٣٧٢)، ولأعشى همدان أو للأحوص أو لجريز فى المقاصد النحوية (٣/٤٦)، وهو فى ملحق ديوان الأحوص ص (٢١٥)، وملحق ديوان جريز ص (١٠٢١)، وبلا نسبة فى الإنصاف ص (٢٩٣)، وأوضح المسالك (٢/٢١٨)، وجمهرة اللغة ص (٦٨٢)، والخصائص (١/١٢٠)، وسر صناعة الإعراب ص (٥٠٧)، وشرح الأشموني (١/٢٠٤)، وشرح التصريح (١/٣٣١)، وشرح ابن عقيل ص (٢٨٩)، والكتاب (١/١١٥)، ولسان العرب (خشف)، (ندل).
والشاهد فيه: مجيء «ندلاً» مصدرًا نائبًا عن فعله، والمعنى: اندل ندلاً، بمعنى اخطف خطفًا.

(٣) فى ب: يستغنى.

(٤) سقط فى ب.

(٥) إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبى بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه: أبو إسحاق الزیادى. قال ياقوت: كان نحوياً لغوياً راوية. قرأ على سيويه كتابه ولم يتمه، وروى عن أبى عبيدة والأصمعى، وكان يشبهه به فى معرفة الشعر ومعانيه، وكان شاعرًا ذا دعاية ومزح. صنف: النقط والشكل، الأمثال، شرح نكت سيويه، تنميق الأخبار، أسماء السحاب والرياح والأمطار. ومات سنة تسع وأربعين ومائتين.
ينظر: البغية (١/٤١٤).

قال أبو إسحاق قلت: أو كذا تقول في المعطوف؟ قال: نعم. أقول: زيد ذهب عمرو وأخوه.

وقال أبو الحسن في هذه المسألة في بعض كتبه: إن جعلت قولك: «أخوه» بدلًا لم يجز، وإن جعلته صفة جاز، وإنما لم يُجزَّه في البدل لما كان على ما ذكرنا من أنه في تقدير جملتين؛ فكأنه قد انقضى الكلام ولم يعد إلى الأول ذكر. وإذا كان صفة جاز ذلك؛ لأن الصفة بمنزلة الجزء من الاسم الموصوف.

ألا ترى أنهم [قد]^(١) قالوا: لا رجل ظريف، وهذا زيد بن عمرو. فتَنَزَّلَت الصفة مع الموصوف بمنزلة اسم مضاف نحو: امرئ [القيس]^(٢)، وقد جعل يونس صفة المندوب بمنزلة المندوب في استجازته إلحاق علامة التثنية بها، وقد تَنَزَّلَت^(٣) الصفة عندهم جميعًا منزلة الجزء من الاسم، وذلك إذا كان الموصوف لا يُعرف إلا بالصفة، فإذا كان كذلك لم يُستغن بالاسم^(٤) الموصوف دون صفته. ومن ثم جعله سيبويه بمنزلة بعض الاسم في قوله: [من الطويل]

..... إذا كان يوم ذو كواكب أشنعًا^(٥)

فجعل: «أشنعًا» حالًا، ولم يجعله خبرًا؛ لأن فيما تقدم من صفة الاسم ما يدل على الخبر، فيصير الخبر لا يفيد زيادة معنى. فهذا مما تَنَزَّلَت^(٦) فيه الصفة منزلة جزء من الاسم عنده؛ كما ذكرنا.

ومما يدل على مفارقة الصفة للبدل^(٧) أنك تصف بما لا يجوز فيه البدل؛ نحو

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في ب.

(٣) في أ: نزلت.

(٤) في أ: الاسم.

(٥) عجز بيت، وصدرة:

بنى أسد هل تعلمون بلاءنا

وهو لعمر بن شأس في الأزهية ص (١٨٦)، وخزانة الأدب (٥٢١/٨)، وشرح أبيات سيبويه (٦٣/١)، والكتاب (٤٧/١)، ولحصين بن حمام في المعاني الكبير ص (٩٧٣)، وبلا نسبة في لسان العرب (شهب)، والمقتضب (٩٦/٤)، ويروى: «أشهب» مكان «أشنعًا».

(٦) في أ: تنزل.

(٧) في أ: البدل.

الفعل والفاعل، والابتداء والخبر، نحو: مررت برجل قام أخوه، وبرجل أبوه منطلق.

ولو جعلت شيئاً من ذلك بدلاً لم يجز؛ من حيث لا يستقيم تكرير العامل، وجاز الوصف به، من حيث كان مشابهاً للوصل، فلم يكن فى تقدير تكرير العامل. فمن جعل ﴿غَيْرِ﴾ فى الآية بدلاً، كان تأويله بَيِّنًا، وذلك أنه لا يخلو من أن يجعل غيراً معرفة أو نكرة.

فإن جعله معرفة قَبْلُ المعرفة من المعرفة سائغ مستقيم؛ كقوله: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ. صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦-٧] [و] ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

وإن جعله نكرة فبدلُ النكرة من المعرفة فى الجواز كذلك؛ كقوله: ﴿كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ. نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِرَةٍ﴾ [العلق: ١٥ - ١٦].

فإن قلت: إن النكرة التى هى بدل فى الآية على لفظ المعرفة الذى أبدل منه، وليس ﴿غَيْرِ﴾ على لفظ الموصول المبدل منه؛ فهلا امتنع البديل لذلك؛ كما امتنع عند قوم له؟

قول: إذا جاز بدل النكرة من المعرفة فيما كان على لفظ الأول، فلا فصل بين ما وافق الأول فى لفظه وبين ما خالفه؛ لاجتماع الضربين فى التنكير.

ويدل على جواز ذلك قوله: [من البسيط]

إِنَّا وَجَدْنَا بَنِي جَلَانَ كُلَّهُمْ كَسَاعِدِ الضَّبِّ لَا طُولٍ وَلَا قِصْرٍ^(١)
وأشدد أبو زيد: [من الوافر]

فَلَا وَأَبْيِكَ خَيْرٌ مِنْكَ إِنِّى لِيُؤْذِنِى التَّحْمُحُ وَالصَّهِيلُ^(٢)

(١) وهو بلا نسبة فى خزانة الأدب (١٨٣/٥)، ولسان العرب (جلل). وهو فى الحيوان (١١٢/٦) برواية: «ولا عظم». وفى البيت شاهدان:

أولهما: ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذا استفيد من البديل ما ليس فى المبدل منه كما هنا، فإن قوله: «طول» المتغى بدل من «ساعد الضب». ومعنى الطول وما عطف عليه موجود فى «ساعد الضب».

وثانيهما: إبدال النكرة من المعرفة، والنكرة بغير لفظ المعرفة.

(٢) البيت لشمير بن الحارث فى خزانة الأدب (١٧٩/٥، ١٨٠، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٧)، ولسان =

[وليؤذنتي. يقال: آذنته وأذنته إذا رددته^(١).
 فالبدل [كثير شائع]^(٢)، وهو الذى يختاره أبو الحسن فى الآية؛ وذلك لأن^(٣)
 «الذى» إنما صيغ لأن يتوصل به إلى وصف المعارف بالجمل، فإذا كان كذلك لم
 يحسن أن يذهب بها مذهب الأسماء الشائعة التى ليست بمخصوصة.
 فإن قلت: فقد جاء: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا﴾، ثم قال: ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ
 مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧] فدل أنه يراد به الكثرة، وقال: ﴿وَالَّذِي جَاءَ
 بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ [الزمر: ٣٣]، ثم قال ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٣٣].
 وقد قيل فى قوله: [من الطويل]
 إِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ^(٤)
 إنه أفرد، والمراد به الكثرة، ليس أن النون حذفت كما حذفت من قوله: [من
 الكامل]
 اللَذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ^(٥)

- = العرب (أذن)، ونوادى أبى زيد ص (١٢٤)، وبلا نسبة فى شرح عمدة الحفاظ ص (٥٨١)،
 والمقرب (١/٢٤٥).
 والشاهد فيه قوله: «خير» -بالجر- حيث أبدله من المعرفة، وهو قوله: «أبيك»،
 ويتقدير الموصوف: أى: رجل خير منك، وهذا البدل بدل كل من كل، ومع اعتبار
 الموصوف يكون الإبدال جاريًا على القاعدة، وهى أنه إذا كان البدل نكرة من معرفة
 يجب وصفها. ويروى برفع «خير»، كأنه قال: هو خير منك.
 (١) سقط فى أ.
 (٢) فى ب: شائع كثير.
 (٣) فى أ: أن.
 (٤) صدر بيت، وعجزه:

..... هم القوم كل القوم يا أم خالد
 وهو للأشهب بن رميلة فى خزانة الأدب (٧/٦، ٢٥ - ٢٨)، وشرح شواهد المغنى
 (٥١٧/٢)، والكتاب (١٨٧/١)، ولسان العرب (فلج)، (لذا)، والمؤتلف والمختلف
 ص (٣٣)، والمحتسب (١٥٨/١)، ومعجم ما استعجم ص (١٠٢٨)، والمقاصد
 النحوية (٤٨٢/١)، والمقتضب (١٤٦/٤)، والمنصف (٦٧/١)، وللأشهب أو لحريث
 ابن مخفص فى الدرر (١٤٨/١)، وبلا نسبة فى الأزهية ص (٢٩٩)، وخزانة الأدب
 (٣١٥/٢، ٦/١٣٣، ٨/٢١٠)، والدرر (١٣١/٥)، ورصف المباني ص (٣٤٢)، وسر
 صناعة الإعراب (٥٣٧/٢)، وشرح المفصل (١٥٥/٣)، ومغنى اللبيب (١٩٤/١)، ٢/٥٥٢.

فجاءت في هذه المواضع شائعة دالة على الكثرة، فهلاً جاز أن يكون كالرجل ونحوه ممّا يجوز وصفه بما توصف^(١) به الأسماء الشائعة نحو: مثلك وخير منك؟

قيل: إن هذا قد جاء فيه كما جاء في اسم الفاعل نحو قوله: [من مشطور الرجز]

إِنْ تَبْخَلِي بِأَجْمَلٍ أَوْ تَعْتَلِي
أَوْ تُصْبِحِي فِي الظَّاعِنِ الْمُؤَلَّى^(٢)

ونحو ما أنشده أبو زيد: [من الرجز]

بَاكَرْنِي بِسُحْرَةٍ عَوَاذِلِي وَلَوْمُهُنَّ خَبَلٌ مِنَ الْخَبَلِ^(٣)

ونحو: نعم القائم أخوك، وبئس الذاهبان صاحبك، إلّا أنّ مجيئه للتخصيص أكثر. وإنّما جاءت في الآي شائعة لمشابتها «مَنْ» و«مَا» واجتماعها معهما في الصلة.

ألا ترى أنّ تعرف «الذي» بالصلة لا بالألف واللام؟! وإذا كان كذلك، كان المعنى المتعريف به لازماً له لا يجوز^(٤) إلقاؤه، كما جاز عند أبي الحسن إلقاء لام التعريف من^(٥) قولهم: قد أمرّ بالرجل غيرك فيكرمني، والقوم فيها الجماء الغفير، والخمسة العشر درهماً ونحو ذلك، وإذا لم يجز ذلك في الذي للزوم المعنى المعروف للذي، لم يحسن وصفه بما يوصف^(٦) به الرجل ونحوه، ممّا قد يتنكر فيتنزل^(٧) لذلك منزلة الأسماء الشائعة، ويقدر إلقاء الألف واللام منه؛ ليحسن بذلك

(١) في ب: يوصف.

(٢) الرجز لمنظور بن مرثد في خزائن الأدب (٦/١٣٢، ١٣٣، ١٣٥)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٢٦٧، ٣٤٥)، وشرح شواهد الشافية ص (٢٤٩)، ونوادر أبي زيد ص (٥٣).

والشاهد فيه: أنّ «أل» الموصولة المستعملة في الجمع إذا لم تصحب موصوفها يجوز مراعاة لفظها، كما هنا، إذ المراد في الظاعنين: المولين. ويجوز أن يكون الأفراد باعتبار أن موصوفها المقدر مفرد اللفظ، أي: في الجمع الظاعن، وإنما حمل «أل» في الوصفين على الجمع؛ لأن المعنى دل على أن المراد: إن تصبّحى راحلة مع الظاعنين.

(٣) البيت لعبدة بن الطيب في نوادر أبي زيد ص (٤٠).

(٤) زاد في ط: له.

(٥) في أ: في.

(٦) في ب: وصف.

(٧) في أ: فينزل.

وصفه بما توصف^(١) به النكرة، أو تقدّر^(٢) في الصفة الألف واللام، كما يقدره^(٣) الخليل وسيبويه؛ ليصح بذلك كونه وصفًا لما فيه الألف واللام.

قال أبو عثمان: يجوز عندي: زيد هو يقول ذاك، وهو فصل، ولا أجزى: زيد هو قال ذاك؛ لأنني^(٤) أجزى الفصل بين الأسماء والأفعال، ولا يجوز في الماضية كما جاز في المضارعة؛ وذلك أن سيبويه قد قال: إني لأمر بالرجل خير منك فيكرمني، وبالرجل يكرمني، وهما صفة على توهم الألف واللام؛ فكذلك في الفصل أتوهم الألف واللام في الفعل، ويكون^(٥) بمنزلة إلغائه بين المعرفتين؛ كما أقول: كان زيد هو خيرًا منك، على توهم الألف واللام في خير منك، ولا يجوز: كان زيد هو منطلقًا؛ لأنني أقدر على الألف واللام، وإنما يجوز هذا فيما لا يُقدّر فيه على الألف واللام.

وأما من قدر: ﴿غَيْرِ﴾ صفة للذين، وقدره معرفة كما^(٦) ذكره أبو بكر، فإن وصفه للذين ب: غير كوصفه له بالصفات المخصوصة، وقد حمّله سيبويه على أنه وصف. ومن لم يذهب بغير هذا المذهب، ولم يجعله مخصوصًا، استجاز أن يصف ﴿الذين﴾ ب: «غير» من حيث لم يكن الذين مقصودًا قصدهم، فصار مشابهًا للنكرة، من حيث اجتمع معه في أنه لم يُرد به شيء معيّن.

ونظير ذلك ممّا دخله الألف واللام فلم يختصّ بدخولهما عليه لما لم يكن مقصودًا قصده قولهم: قد أمر بالرجل مثلك فيكرمني، عند سيبويه، فوصف الرجل بمثلك لما لم يكن معيّنًا، وكذلك أجاز: مرت بأبي العشرة أبوه، فترفع أبوه بأبي العشرة، إذا لم تكن العشرة شيئًا بعينه؛ لأنّ هذا موضع يُحتاج فيه إلى خلاف التخصيص؛ لعمل الاسم عمل الفعل.

ألا ترى أن اسم الفاعل إذا كان لما مضى لم يعمل، وكذلك قال في قوله: أما العبيد فذو عبيد: إذا لم يجعلهم عبيدًا بأعيانهم، جاز أن يقع موقع المصدر، وكذلك

(١) في أ: وصف.

(٢) في أ: يقدر.

(٣) في أ: يقدر.

(٤) زاد في أ: لا.

(٥) في ب: تكون.

(٦) في ب: لما.

قولهم: سير عليه الأبد، والليل والنهار، والشهر والدهر؛ فلذلك وقعت في جواب كم دون متى في قولهم: سير عليه الليل والنهار، والدهر والأبد؛ فكما أن هذه الأشياء التي فيها الألف واللام لما لم يرد به شيء معين، جرت^(١) مجرى النكرات؛ كذلك ﴿الذين﴾ إذا لم يرد به شيء معين، جاز أن يوصف بما يوصف به ما كان غير معين.

ويقوى هذا الوجه: قول من رأى أنه إذا نصب كان منتصباً على الحال، وهذا النحو إذا انتصب على الحال، كان شائعاً غير مخصوص؛ إذا^(٢) لم يكن كالعراك وجهك وطاقتك. وحكم الحال وما انتصب عليها أن يكون نكرة؛ كما أن ما انتصب على التمييز كذلك، ويكون العامل في الحال ﴿أُنْعِمْتَ﴾، كأنه قال: أنعمت عليهم لا مغضوباً عليهم، أي: في حال انتفاء الغضب عنهم، كما أن قولهم: جاءني زيد ركباً تقديره: جاءني زيد في حال الركوب، وهكذا يمثلونه.

فإن قلت: كيف جاز هذا التقدير و«راكب» عبارة عن «زيد»، وهو [هو]^(٣) في المعنى، وأنت لو قلت: جاءني زيد^(٤) في حال نفسه، لم يستقم؟ فالقول: إن ترجمة ركب - وإن كان زيدا في المعنى - لا يمتنع أن يكون ما^(٥) ذكرنا، وإن لم يحسن جاءني زيد في حال نفسه؛ لأن ركباً يدل على الركوب، وزيد لا يدل عليه.

ألا ترى أنهم قد قالوا: [من الوافر]

إِذَا نُهِى السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ
.....
.....^(٦)

(١) في أ: جرین.

(٢) في ب: إذ.

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: زيد جاءني.

(٥) في ب: بما.

(٦) صدر بيت، وعجزه:

..... وخالف والسفيه إلى خلاف

وهو لأبي قيس الأسلت الأنصاري في إعراب القرآن ص (٩٠٢)، والأشباه والنظائر (٥/ ١٧٩)، وأمالى المرتضى (١/ ٢٠٣)، والإنصاف (١/ ١٤٠)، وخزانة الأدب (٣/ ٣٦٤)، ٢٢٦/ ٤، ٢٢٧، ٢٢٨)، والخصائص (٣/ ٤٩)، والدرر (١/ ٢١٦)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص (٢٤٤)، ومجالس ثعلب ص (٧٥)، والمحتسب (١/ ١٧٠)، ٢/ ٣٧٠، وهمع الهوامع (١/ ٦٥).

أى: إلى السَّفَه، فأضمره لَمَّا كان قد تقدَّم ما يدل عليه؟ فإذا كان فى ذكر «راكب» دلالة على الركوب؛ لم يمتنع أن تقول فى ترجمة جاعنى زيد راكبًا: جاعنى زيد فى حال ركوبه، فيُجعل^(١) الركوب وقتًا لفعله؛ لأنَّ المصادر تكون ظروفًا نحو: مقدَّم الحاج.

ومن هنا^(٢) قال أبو الحسن وغيره فيها: إنَّها وقت، ولمَّا كان هذا معناها أجراها^(٣) العرب مُجرى الظرف، وإن كانت عبارة عن زيد ونحوه، فاستجازت أن تُعمل فيها المعانى، كما أعملتها فى الظروف، ولم تجعله^(٤) بمنزلة الظروف من حيث كان مفعولًا مختصًا، فلم تعمل فيها المعانى متقدِّمة.

ويؤكد أنَّها عندهم بمنزلة الظروف: إخلاؤهم إيَّها من الذَّكر العائد إلى ذى الحال؛ كإخلائهم الظروف من ذلك؛ وذلك نحو قولهم: أتيتك وزيد قائم، ولقيتك والجيش قادم، فخلا من ذكر عائد، واستغنى بالواو عن ذلك؛ لما فيها من دلالة الاجتماع.

ومن ثَمَّ مثله سيبويه ب: إذ فى قوله: إذ «طَائِفَةٌ»^(٥)؛ حيث لم يُعَدَّ من الجملة التى بعد الواو ذُكِرَ إلى مَن هذه الجملة حال لهم، وإذا كان الأمر على ما ذكرنا فى أمر الحال من أنَّه أشبه الظرف والمفعول به، فلم يكن بمنزلة المفعول به على حدِّته، ولا الظرف على انفراده - وجب أن يكون انتصابها على ضرب آخر غيرهما؛ كما أن حكمها غير حكم كل واحد [منهما]^(٦) على انفراده.

وكثيرًا ما يجتمع فى الشئ الواحد الشَّبَه من وجهين وأصلين:

فمن ذلك حروف الجر فى: مررت بزيد ونحوه هو من جهة بمنزلة جزء من الفعل، ومن أخرى بمنزلة جزء من الاسم: أما الجهة التى كان منها بمنزلة جزء من الفعل: فلائِه قد أنفذ الفعل إلى المفعول، وأوصله؛ كما أنَّ الهمزة فى نحو:

(١) فى أ: فتجعل.

(٢) فى ب: ههنا.

(٣) فى أ: أجرته.

(٤) فى ب: يجعله.

(٥) فى توجيه قوله تعالى: ﴿يَغِشُّ طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]،

انظر الكتاب (٤٧/١).

(٦) سقط فى أ.

أذهبتَه، قد فَعَلْتُ ذلك، وكما أنَّ تضعيف العين في خَرَجْتَه وفرحته، قد فعل ذلك. وأما كونه بمنزلة جزء من الاسم: فهو أنَّك قد عطفت عليه بالنصب في نحو: مررت بزيد وعمراً، لما كان موضعُ الجارِّ والمجرور نصباً؛ ومن ثم قُدِّمت على الاسم في نحو: بمن تمرر أمرر به، وبمن تمر. وكذلك قولهم: لا أبالك، هو من وجه منفصل، ومن وجه متصل، فكَذلك الحال: من وجه بمنزلة المفعول به، ومن وجه بمنزلة الظرف الذي هو مفعول فيه.

وفيما ذكرناه - من جواز خُلُوِّ الحال من ذكر يعود منها إلى ذى الحال - ما يدل على جواز وقوع الأسماء التي ليست بصفات أحوالاً، نحو البُسْر والرُّطْبُ والقفيز، وما أشبه ذلك من الأسماء التي لا تناسب الفعل؛ وفي التنزيل: ﴿هَٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ ءَايَةٌ﴾ [هود: ٦٤].

وأما من ذهب إلى أن «غيراً» منتصب بالاستثناء: فإن الاسم المنتصب في الاستثناء ينتصب بالفعل الذي قبله أو بمعناه بتوسطٍ إلّا. ومما يدل على انتصابه بذلك - بتوسط هذا الحرف - أنَّ حروف الجر قد وقعت هذا الموقع في نحو: جاءني القوم حاشا زيد وخلا زيد، فكما أنَّ حرف الجر قد أوصل الفعل أو معناه إلى المستثنى، فكذلك: «إلّا» قد أوصلت ذلك إلى ما بعدها. ونظير: «إلّا» في الاستثناء - في إيصالها الفعل إلى ما بعدها، وانتصاب الاسم بذلك - الواو في قولهم: جاء البرد والطيلسة، واستوى الماء والخشبة؛ فانتصاب الاسم بعد «إلّا» كانتصابه بعد الواو.

ألا ترى أنه لولا الواو، لم يصل الفعل إلى الاسم المنتصب على أنه مفعول معه، كما أنَّ «إلّا» في الاستثناء لولا هي لم يصل الفعل ولا معناه إلى الاسم المستثنى. وقد يعمل^(١) بواسطة الحروف عوامل؛ لولا توسطها لم تعمل فيما تعمل^(٢) فيه مع دخول الحرف.

ألا ترى أنَّ اسم الفاعل إذا كان لما مضى لم يعمل عمل الفعل عند عامة النحويين، وقد أجازوا جميعاً: هذا مار بزيد أمس، لمكان حرف الجر، وتقول:

(١) في أ: تعمل.

(٢) في ب: يعمل.

أنت أعلم بزيد منك بعمره، وفي التنزيل: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [النجم: ٣٠].

فأما ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر: [من الطويل]

أَكْرَى وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا^(١)
فعلى إضمار فعل يدل عليه «أضرب»، كما أن قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ
عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١١٧] على ذلك.

يدلّك على هذا أنّ: ﴿مَنْ﴾ لا يخلو من أن تكون موصولة أو استفهامًا: فإن كان صلة كان مختصًا، والمفعول به إذا كان مختصًا لم تعمل فيه المعاني، وإن كان استفهامًا فالذي يُعلّق قبل الاستفهام - من الأفعال - ما جاز فيه الإلغاء وما شُبّه به، وليست المعاني بواقعة موقع الأفعال في هذا الموضع، فعلمت بهذا أنّه على إضمار فعل.

فإن قلت: فإنّ الاسم في هذا الباب قد انتصب من غير [أن يتوسّط]^(٢) حرف، وذلك نحو: «غير»، في قولهم: جاءني القوم غير زيد، فانتصب غير بالاستثناء من غير أن يتوسط الحرف، فهلا دلّ ذلك على أن الفعل حيث ذكرت لم يصل بتوسط الحرف؟ قيل: لا يدل هذا على ما ذكرته، وإنّما وصل الفعل إلى «غير» بغير حرف توسّط، ولم يصل إلى زيد ونحوه إلّا بالحرف؛ لأنّ: «غيرًا» مبهم، والأسماء المبهمة تعمل فيها عوامل لا تعمل في المخصوصة.

ألا ترى أن: خلّفتك وعندك ونحو ذلك قد عمل فيهما من المعاني ما لا يعمل في المختصّ غير المبهم، وكذلك الحال والتمييز قد عمل فيهما ما لا يعمل في غيرهما من الأسماء المختصة؛ فكما لم يُحتج إلى توسط الحرف في عمل ما قبل «غير» في «غير»، كذلك لم يُحتج إلى توسّطه في عمل ما قبل «سوى» في الاستثناء في «سوى»؛ لأنّها في الإبهام بمنزلة «غير» فانتصب بأنّه ظرف، والظروف تعمل فيها المعاني. فلمّا اجتمعت «غير» معها في ذلك، كان مثلها في الاستغناء عن توسط الحرف معها.

(١) تقدم.

(٢) في: أن: توسط.

ومما يدل على استغناء الفعل عن الحرف الذى يصل به مع «غير» أن: «غيراً» فى قولك: أتانى القومُ غيرَ زيد، هم الآتون، فإذا كان إياهم فى [هذا]^(١) المعنى لم يكن بمنزلة المنصوب فى باب المفعول معه، ولا بمنزلة الاسم المنتصب بعد «إلا» فى الاستثناء، ولكنه مشابه للحال؛ من حيث كان المنصوبُ المرفوعُ فى المعنى، ولم يكن مخصوصاً؛ كما أن الحال غير مخصوص^(٢)، فلم يُحتج فيه إلى توسط الحرف لإيصال الفعل، كما لم يُحتج إلى ذلك فى الحال.

ومما جاء: ﴿غير﴾ فيه صفة قوله -عز وجل-: ﴿لَا يَسْتَوِ الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥]:

فمن رفع: غير كان وصفاً للقاعدين. والقاعدون غير مقصود قضدهم؛ كما كان قوله -عز وجل-: ﴿الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] كذلك. والتقدير: لا يستوى القاعدون من المؤمنين الأصحاء والمجاهدون.

ومن نصبه، كان استثناء من القاعدين، وإن شئت كان من المؤمنين؛ لأن غيراً واقع بعد الاسمين الموصولين، ولو وقع متقدماً على المؤمنين، لم يكن استثناءؤه إلا من القاعدين؛ لأن العامل فى المستثنى ما فى الصلة، فلا يجوز أن يتقدم على الموصول.

ومن جر «غيراً»، كان وصفاً للمؤمنين، والتقدير: لا يستوى القاعدون من المؤمنين الأصحاء.

فأما قوله -[سبحانه]-^(٣): ﴿إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَظِيرٍ إِنَّهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣] ف: ﴿غير﴾ حال من قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾، ولا يجوز أن يكون وصفاً للطعام؛ كما جاز أن يكون: ﴿غير﴾ فى الأخرى وصفاً للقاعدين [مرة]^(٤)، وللمؤمنين [أخرى]^(٥)؛ لأن الناظرين هم المخاطبون، فهم غير الطعام. فكما أنك لو قلت: إلى طعام لا ناظرين إناه، لم يكن بُد من أن تقول: أنتم؛ لأن اسم الفاعل

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: مخصوصة.

(٣) سقط فى أ.

(٤) سقط فى أ.

(٥) سقط فى أ.

إذا جرى على غير من هو له فلا بد من إظهار الضمير فيه؛ فكذلك لو جعلت غيراً صفة غير حال، للزم أن تظهر الضمير. وكذلك تقول: هذه شاة ذات حَمْلٍ مُثْقَلَةٍ به هي، فتظهر الضمير؛ لأنَّ اسم الفاعل للشاة، وقد جرى على الحمل. ولو رفعت لم تحتج إلى الإظهار.

وأصل هذا: أَنَّ الفعل، بما^(١) يتضمّنه من الضمير، أقوى من اسم الفاعل مع ما يتضمّنه^(٢) اسم الفاعل، فإذا أظهر الضمير في الفعل حيث أدى إلى الإلباس، فإنَّ يظهر الضمير في اسم الفاعل أولى وأوجب.

فمن ثم قال أبو الحسن: إن هذا الضمير إذا لم يُظهر كان لحنًا. وليس قول من قال: إن إظهاره لا يلزم استدلالاً بقول الشاعر: [من الطويل]
أَمْسَلِمَتِي لِلْمَوْتِ أَنْتِ فَمَيِّتْ وَهَلْ لِلنُّفُوسِ الْمُسْلِمَاتِ بَقَاءُ^(٣)
بمستقيم؛ لأنَّ قوله: فميت يجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، كأنه قال: فأنا ميت.

وقال قوم: تقول: أنت غير القائم ولا القاعد، تريد: وغير القاعد، كما قال: ﴿غَيْرِ الْمَنْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾. قالوا: ولم يجئ هذا في المعرفة العَلَم، فلا يجوز: أنت غير زيد ولا عمرو. وهذا إن لم يسمع كما قالوا، فإنَّه لا يمتنع أن يقاس فيجوز على ما سُمع؛ وذلك أنَّ هذا إنَّما جاء لِمَا في: «غير» من معنى النفي؛ فكما أجازوا أن زيداً غير ضارب لِمَا كان المعنى معنى النفي؛ فجعلوه بمنزلة حرفه، ولم يجعل بمنزلة «مثل» وما كان نحوه من الأسماء المضافة، فكذلك يجوز أن يجعل [غير]^(٤) بمنزلة حرف النفي في المعرفة المؤقتة، فيكرّر معه لا كما كرّر مع غير العَلَم. فإن قلت: فإن من الناس من يحمل انتصاب زيد في: «أنا زيداً غير ضارب» على مضمر، ولا يحمله على «ضارب» هذا كما لا يحمله عليه إذا قال: «أنا زيداً مثل ضارب». ضارب.

قيل: إن حملة على المعنى وعلى ما في اللفظ من هذا العامل الظاهر أبين؛ لأنَّهم قد

(١) في أ: لما.

(٢) زاد في ب: مما يتضمّنه.

(٣) البيت لمجنون ليلي في ديوانه ص (٤١)، الأغاني (٢/٤٤).

(٤) سقط في أ.

حملوا الكلام على المعنى فى النفى فى مواضع غير هذا.

ألا ترى أنهم قالوا: «قل رجل يقول ذاك إلا زيد؟ فجعلوا: «قل» - وإن كان فعلاً - بمنزلة الحرف النافى لما كان مثله؛ فكذا «غير» إذا كان معناه النفى جعل بمنزلة حرف النفى؛ فلحققت: «لا» معه كما تلحق مع حرف النفى. وقالوا: إنما سرت حتى أدخلها، فلم يجرى الرفع بعد حتى؛ كما لم يجرى بعد^(١) حرف النفى إذا قال: ما سرت حتى أدخلها؛ وذلك إذا احتقر السير إلى الدخول. ويدل على أن هذا يجرى مجرى النفى قوله: [من الطويل]

... وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي^(٢)

وقالوا: نشذت الله إلا فعلت، فإذا جازت فى هذه الأشياء^(٣) أن تجرى مجرى النفى فكذا ما ذكرناه.

ومن جعل: «غَيْرَ» استثناء لم يمتنع على قوله دخول: «لا» بعد الحرف العاطف، كما لم يمتنع فى قولهم: «أنت غير [القاعد ولا القائم]^(٤)». وذلك أن الاستثناء يشبه النفى.

ألا ترى أن قولك: «جاءنى القوم إلا زيداً» بمنزلة قولك: «جاءنى القوم لا زيد»؛ فيجوز أن تدخل: «لا» حملاً على المعنى، ويجوز أن تجعلها زائدة^(٥) فى هذا الوجه، كما تجعلها^(٦) زائدة^(٧) فى قوله: «وَمَا يَسْتَوِى الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ» [فاطر: ٢٢].

(١) فى أ: مع.

(٢) عجز بيت، وتمام صدره:

أنا الذائد الحامى الذمار... ..

وهو للفرزدق فى ديوانه (١٥٣/٢)، وتذكرة النحاة ص ٨٥، والجنى الدانى ص (٣٩٧)، وخزانة الأدب (٤٦٥/٤)، والدرر (١٩٦/١)، وشرح شواهد المغنى (٧١٨/٢)، ولسان العرب (قلا)، والمحتسب (١٩٥/٢)، ومعاهد التنخيص (٢٦٠/١)، ومغنى اللبيب (١/٣٠٩)، والمقاصد النحوية (٢٧٧/١)، ولأمية بن أبى الصلت فى ديوانه ص (٤٨)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١١١/٢)، ١١٤، (٢٤٢/٧)، وأوضح المسالك (١/٩٥)، ولسان العرب (أنن) وهمع الهوامع (٦٢/١).

(٣) فى أ: الثلاثة الأشياء.

(٤) فى أ: القائم ولا القاعد.

(٥) فى ب: زيادة.

(٦) فى أ: جعلتها.

(٧) فى ب: زيادة.

وإذا جاز دخول: «لا» مع الاستثناء في^(١) هذين الوجهين، فلا وجه لقول من أنكره. وكذلك يجوز زيادة: «لا» في قول من جعلها حالاً أو صفة أو بدلاً.

وقد دخلت: «لا» زائدة في مواضع كثيرة في التنزيل وغيره:
فمن ذلك قوله -[تعالى]-^(٢): ﴿ثَلَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ إِلَّا يَفْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الحديد: ٢٩].

وقد أجاز سيويه قياساً على هذا: «أَمَا أَنْ لَا يَكُونُ يَعْلَمُ فَهُوَ يَعْلَمُ» على زيادة «لا». وقد جاء زيادتها في الإيجاب كما جاء في النفي.

قال [الشاعر]^(٣): [من الكامل]

أَفْعُنْكَ لَا بَرْقُ كَأَنَّ وَمِيضُهُ غَابَ تَسْتَمُّهُ ضِرَامٌ مُثْقَبٌ^(٤)
وأشد أبو عبيدة^(٥): [من الطويل]
وَيَلْحَنِي فِي اللَّهِوِ إِلَّا أَحِبَّهُ
^(٦)

(١) في ب: من.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في ب.

(٤) وهو لساعدة بن جؤية الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص (١١٠٣)، وأساس البلاغة (شيم)، ولسان العرب (شيم)، (لا)، وتهذيب اللغة (٤١٨/١٥)، وديوان الأدب (٣/ ٤٥٨)، وتاج العروس (شيم)، (لا)، وبلا نسبة في المخصص (٦٥/١٤).
ويروى «تَسْتَمُّهُ» بدلاً من «تَسْتَمُّهُ».

(٥) معمر بن المثنى اللغوي البصري: أبو عبيدة، مولى بني تيم، -تيم قريش- رهط أبي بكر الصديق. أخذ عن يونس وأبي عمرو. وهو أول من صنف غريب الحديث. أخذ عنه أبو عبيد وأبو حاتم والمازني والأثرم وعمر بن شبة. وكان أعلم من الأصمعي وأبي زيد بالأنساب والأيام، وكان أبو نواس يتعلم منه ويصفه ويذم الأصمعي، سئل عن الأصمعي، فقال: بلبل في قفص، وعن أبي عبيدة فقال: أديم طوى على علم.
صنف: المجاز في غريب القرآن، الأمثال في غريب الحديث، المثالب، أيام العرب، معاني القرآن، طبقات الفرسان، نقائض جرير والفرزدق، الخيل، الإبل، السيف، اللغات، المصادر، خلق الإنسان، فعل وأفعال، ما تلحن فيه العامة، وغير ذلك.
ولد سنة اثنتي عشرة ومائة. ومات سنة تسع، وقيل: ثمان، وقيل: عشر، وقيل: إحدى عشرة ومائتين.

ينظر: البغية (٢/ ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦).

(٦) صدر بيت للأحوص، وعجزه:

.....
.....
.....
وللهو داع دائب غير غافل
ينظر: ديوانه ص (١٧٩)، والأزهية ص (١٥٦)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٣٤)، وبلا =

وقال -تعالى-: ﴿مَا مَنَعَكَ آلَا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]، وفي الأخرى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ﴾ [ص: ٧٥].

ومن ذلك قول جرير: [من البسيط]

مَا بَالُ جَهْلِكَ بَعْدَ الْحِلْمِ وَالْدِّينِ وَقَدْ عَلَاكَ مَشِيبُ حِينَ لَا حِينَ^(١)
«لا» فيه زائدة، والتقدير: وقد علاك مشيب حين حين، وإنما كانت زائدة؛ لأنك إذا قلت: علاك مشيب حينًا، فقد أثبت حينًا علاه فيه المشيب.

فلو جعلت: (لا) غير زائدة، لوجب أن تكون نافية على حدّها في قولهم: جئت بلا مال، وأُتيت بلا غنيمة، فنفيت ما أثبت، من حيث كان النفي بـ: «لا» عامًا منتظمًا لجميع الجنس، فلمّا لم يستقم حملُهُ على النفي؛ للتدافع العارض في ذلك، حكمتُ بزيادتها، فصار التقدير: حين حين.

وهذه الإضافة من باب: حلقة فضة، وخاتم حديد؛ لأنّ الحين يقع على الزمان القليل كالساعة ونحوها.

يدل على ذلك قوله: [من الطويل]

... .. تُطَلِّقُهُ حِينًا وَحِينًا تُرَاجِعُ^(٢)

ويقع على الزمان الطويل؛ كقوله -تعالى-: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ [الإنسان: ١] وعلى ما هو أقصر من ذلك؛ كقوله: ﴿تَوَقَّ أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ [إبراهيم: ٢٥]، فصار: حين حين.
كقول الآخر: [من الطويل]

= نسبة في تذكرة النحاة ص(٥٧٠)، والجنى الدانى ص(٣٠٢)، والصاحبي في فقه اللغة ص(١٦٧)، ومغنى اللبيب (١/٢٤٨).

والشاهد فيه قوله: «أن لا أحبه»؛ حيث يريد: أن أحبه، فجاءت «لا» زائدة.

(١) وهو في ديوانه ص(٥٥٧)، وخزانة الأدب (٣/٢٠٥، ٤/٤٧)، والدرر (٣/٨٣)، وشرح أبيات سيوييه (٢/١٣٠)، والكتاب (٢/٣٠٥)، وبلا نسبة في همع الهوامع (١/١٩٧).
والشاهد فيه قوله: «حين لا حين»؛ حيث أضاف «حين» إلى «حين» مع اعتبار «لا» زائدة لفظًا ومعنى.

(٢) عجز بيت للناطقة الديباني، وصدره:

تناذرها الراقون من سوء سمها

ينظر: ديوانه ص(٣٤)، وجمهرة اللغة ص(٩٢٢)، وخزانة الأدب (٢/٤٥٩، ٤/٤٦)، وشرح شواهد الإيضاح ص(١٢٦، ١٥٢)، ولسان العرب (طور)، (نذر).

وَلَوْلَا يَوْمُ يَوْمٍ مَا أَزْدَنَّا جَزَاءَكَ وَالْقُرُوضُ لَهَا جَزَاءٌ^(١)
وليس هذا كقوله: [من الرجز]

حَنْتَ قُلُوصِي حِينَ لَا حِينَ مَحَنَ^(٢)

لأنه في قوله: لَا حِينَ مَحَنَ. نافٍ حيناً مخصوصاً لا ينتفى بنفيه جميع الأحيان؛
كما كان ينتفى بالنفي العام جميعها، فلم يلزم أن تكون: «لا» زائدة^(٣) في هذا
البيت، كما لزم زيادتها في [حين لا حين]^(٤).

فهذا الحرف يدخل في النكرة على وجهين:

أحدهما: أن يكون زائداً كما مر في بيت جرير.

والآخر: أن تكون غير زائدة، فإذا لم تكن زائدة كان على ضربين:

أحدهما: أن يكون: «لا» مع الاسم بمنزلة اسم واحد نحو: خمسة عشر؛ وذلك
قولهم: غضبت من لا شيء، وجئت بلا مال. فـ «لا» مع الاسم المنكور في موضع
جر بمنزلة: خمسة عشر.

ولا ينبغي أن يكون من هذا الباب قوله: [من الرجز]

حَنْتَ قُلُوصِي حِينَ لَا حِينَ مَحَنَ

لأن (حين) ههنا منصوب نصباً صحيحاً لإضافته، ولا يجوز بناء المضاف مع:
«لا» كما جاز بناء المفرد معها. وإنما «حين» في هذا البيت مضافة إلى جملة؛ كما
أنها في قوله: ﴿حِينَ لَا يَكْفُوتُ عَنْ وُجُوهِهِمُ النَّارَ﴾ [الأنبياء: ٣٩] كذلك، إلا
أن الخبر محذوف وخبر «لا» يحذف كثيراً. ونظير هذا في حذف الخبر من الجملة
المضاف إليها ظرف الزمان: قولهم: كان هذا إذ ذاك.

والآخر: ألا تعمل: «لا» في اللفظ، ويراد بها معنى النفي^(٥)، فتكون صورتها صورة

(١) وهو للفرزدق في خزانة الأدب (٤/٤٦، ٦/٤٤٠)، والكتاب (٣/٣٠٣)، ولم أقع عليه في
ديوانه، وبلا نسبة في الدرر (٣/٨٣)، وشرح شذور الذهب ص (١٠٠)، وهمع الهوامع
(١٩٧/١).

(٢) الرجز بلا نسبة في الخزانة (٤/٤٥، ٤٦، ٤٩)، والمقتضب (٤/٣٥٨).

(٣) في ب: زيادة.

(٤) في أ: لا حين محن.

(٥) زاد في أ: فيه.

الزيادة، ومعنى النفى [فيه] ^(١) مع هذا صحيح؛ وذلك كقول النابغة ^(٢): [من البسيط]
... ..
أَمْسَى بِبِلْدَةٍ لَا عَمَّ وَلَا خَالٍ ^(٣)

وقال الشماخ ^(٤): [من الوافر]

إِذَا مَا أَذْلَجَتْ وَصَفَتْ يَدَاهَا لَهَا إِذْ لَاجَ لَيْلَةٌ لَا هُجُوعٌ ^(٥)

وقال رؤبة: [من الرجز]

لَقَدْ عَرَفْتُ حِينَ لَا اغْتِرَافٍ ^(٦) ...

وبيت الكتاب: [من البسيط]

تَرَكْتَنِي حِينَ لَا مَالٍ أَغِيْشُ بِهِ وَحِينَ جُنَّ زَمَانُ النَّاسِ أَوْ كَلْبًا ^(٧)

(١) سقط في أ.

(٢) زياد بن معاوية بن ضباب الديباني الغطفاني المضرى، أبو أمامة: شاعر جاهلى، من الطبقة الأولى. من أهل الحجاز. كانت تضرب له قبة من جلد أحمر بسوق عكاظ فتقصده الشعراء فتعرض عليه أشعارها. وكان الأعشى وحسان والخنساء ممن يعرض شعره على النابغة. وكان أبو عمرو بن العلاء يفضلته على سائر الشعراء. وهو أحد الأشراف فى الجاهلية. وكان حظاً عند النعمان بن المنذر، حتى شبب فى قصيدة له بالمتجردة (زوجة النعمان) فغضب النعمان؛ ففر النابغة ووفد على الغسانيين بالشام، وغاب زمناً. ثم رضى عنه النعمان، فعاد إليه، شعره كثير، جمع بعضه فى ديوان صغير. وكان أحسن شعراء العرب ديباجة، لا تكلف فى شعره ولا حشو. وغاش عمراً طويلاً. وتوفى نحو سنة ١٨ ق. هـ.
ينظر: الأعلام (٥٤/٣، ٥٥).

(٣) عجز بيت، وصدرة:

بعد ابن عاتكة الشاوى على أبوى

وهو فى ديوانه ص (١٨٨)، والأشباه والنظائر (١٦٦/٢)، وبغية الوعاة (٨٨/١، ٨٩)،
وخزانة الأدب (٥٠/٤)، وبلا نسبة فى لسان العرب (لا).

والشاهد فيه قوله: «لا عَمَّ ولا خال»؛ حيث جاءت «لا» زائدة فى اللفظ، أى: غير
عاملة فيه، ومرادة فى المعنى، فصورتها صورة الزائدة.

(٤) الشماخ بن ضرار بن حرملة بن سنان المازنى الديباني الغطفاني: شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام. وهو من طبقة لييد والنابغة. كان شديد متون الشعر، ولييد أسهل منه منطقاً. وكان أرحز الناس على البديهة. جمع بعض شعره فى ديوان، شهد القادسية، وتوفى فى غزوة موقان سنة ٢٢ هـ، وأخباره كثيرة. قال البغدادى وآخرون: اسمه معقل بن ضرار، والشماخ لقبه. ينظر: الأعلام (١٧٥/٣).

(٥) وهو فى ديوانه ص (٢٢٦)، ولسان العرب (وصف)، (لا)، وأساس البلاغة (وصف)، وتاج
العروس (وصف)، (لا)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٤١٨/١٥).

(٦) الرجز فى ديوانه ص (١٠٠)، ولسان العرب (لا)، وتهذيب اللغة (٤١٩/١٥)، وتاج
العروس (لا).

(٧) وهو لأبى الطفيل عامر بن واثلة فى خزانة الأدب (٣٩/٤، ٤٠، ٤١)، والدرر (١٤٨/٣)، =

وهذا الوجه عكس ما [جاء فيما]^(١) أنشده أبو الحسن من قول الشاعر: [من البسيط]

لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطْفَانُ لَا دُتُوبَ لَهَا إِلَى لَأَمْتُ دَوُو أَحْسَابِهَا عُمَرَا^(٢)
ألا ترى أن: «لا» في المعنى زائدة^(٣)، وقد عملت، وفي قوله: ليلة لا هجوع،
وبإيه معنى النفي فيه صحيح ولم تعمل.

ومما جاءت فيه «لا» زائدة: إنشاد من أنشد: [من الطويل]
أَبَى جُودُهُ لَا الْبُخْلَ وَاسْتَعَجَلَتْ بِهِ نَعَمٌ مِنْ فَتَى لَا يَمْنَعُ الْجُودَ قَاتِلَهُ^(٤)
[قال أبو الحسن: فسرته العرب: أبى جوده البخل، وجعلوا (لا) زائدة حشوا
وصلوا بها الكلام]^(٥).

واختلفوا في قول الشماخ: [من الوافر]
أَعَائِشُ مَا لِأَهْلِكَ لَا أَرَاهُمْ يُضِيعُونَ الْهَجَانَ مَعَ الْمُضِيعِ^(٦)
فروى التوزي عن أبي عبيدة: أن «لا» زائدة، وذهب غيره إلى أنها ليست زائدة.
ومما يجوز أن تكون «لا» فيه زائدة^(٧) قول الشاعر: [من الطويل]

= والكتاب (٣٠٣/٢)، وبلا نسبة في همع الهوامع (٢١٨/١).
والشاهد فيه قوله: «حين لا مال»؛ حيث أضاف «حين» إلى «مال» وألغى عمل «لا».
(١) سقط في أ.
(٢) وهو للفرزدق في ديوانه (٢٣٠/١)، وخزانة الأدب (٣٠/٤ - ٣٢، ٥٠)، والدرر (٢/٢٢٦)، وشرح التصريح (٢٣٧/١)، والمقاصد النحوية (٣٢٢/٢)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/٢)، والخصائص (٣٦/٢)، ولسان العرب (غطف)، وهمع الهوامع (١/١٤٧).

(٣) في ب: زيادة.
(٤) وهو بلا نسبة في الجني الداني ص (٣٠٢)، والخصائص (٣٥/٢، ٢٨٣)، وشرح شواهد المغني (٦٣٤/٢)، ولسان العرب (نعم)، (لا)، ومغني اللبيب (٢٤٨/١).
والشاهد فيه قوله: «لا البخل» حيث جاءت «لا» زائدة دخولها كخروجها، وقيل: «لا» مفعولة، و«البخل» بدل منها، وقيل: غير ذلك.

(٥) ما بين المعكوفين سقط في أ.
(٦) وهو في ديوانه ص (٢١٩)، والأزهية ص (١٥٦)، والصاحبي في فقه اللغة ص (١٦٧)، (١٦٨)، ولسان العرب (ثبج).

والشاهد فيه قوله: «أعائش ما لأهلك لا أراهم»، يريد: «أعائش ما لأهلك أراهم»، فزاد «لا». وقوله: «أعائش» مرخم «عائشة» في لغة من ينتظر.
(٧) في ب: زيادة.

وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا^(١)
فأما القول في «مِئًا»، فإنه يجوز أن يتعلق بشيئين:

أحدهما: أن يكون: إذا جلسوا مِئًا، أى: إذا جلسوا مخالطين لنا؛ لأنَّ (مِئًا) قد استعمل في هذا المعنى.

ألا ترى أنه قد قال: وتقول: أنت مِئى فرسخين، فالمعنى: أنت مخالطى فى هذه المسافة، وملابسى، فيكون التقدير: إذا جلسوا مخالطين لنا ومخالطين سوانا، و(لا) زائدة كما زيدت فى قوله: «أَفَعَنِكَ لَا بَرَقَ».

والوجه الآخر^(٢): أن يكون «مِئًا» متعلقًا بما قبل؛ كأنه، مَنْ كان منهم مِئًا.

فإن قلت: كيف يصحُّ أن يكون مَنْ كان منهم مِئًا؟

قيل: هذا يكون على وجهين:

أحدهما: أن يكون «مِئًا» فى معنى المخالطة والملابسة - كما تقدّم - فيكون «منهم» مستقرًا، و «مِئًا» فى موضع حال، ولا يكون «مِئًا» مستقرًا و «منهم» [فى موضع حال]^(٣) من قوله «مِئًا»؛ لأنَّ الحال لا تتقدم^(٤) على العامل إذا كان معنى، فإن جعلت العامل فى الحال كان جاز ذلك.

ويجوز - أيضًا - فى قوله: «من كان منهم مِئًا» أن يكون بينهم مخالطة، فيجوز للحلف أن يقول: من كان منهم مِئًا؛ لأنه يجوز - وإن كان من معشر آخرين - أن تقول: منا للحلف، أو للولاء. وقد جاء: «مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ».

وعلى هذا قوله: «الْأَذْنَانِ مِنَ الرَّأْسِ»^(٥) وقال - تعالى -: «الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْفِقَاتُ

(١) وهو للمرار بن سلامة العجلي فى خزانة الأدب (٤٣٨/٣)، وشرح أبيات سيبويه (١/١) (٤٢٤)، والكتاب (٣١/١)، والمقاصد النحوية (١٢٦/٣)، ولرجل من الأنصار فى الكتاب (٤٠٨/١)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٢٩٤/١)، وشرح الأشموني (٢٣٥/١)، وشرح ابن عقيل ص (٣١٥)، والمقتضب (٣٥٠/٤).

والشاهد فيه: وضع «سواء» موضع «غير»، وإدخال «من» عليها؛ لأنها لا تستعمل فى الكلام إلا ظرفًا.

ويروى: «قعدوا» بدلًا من «جلسوا».

(٢) فى أ: الثانى.

(٣) فى أ: حالًا.

(٤) فى أ: تقدم.

(٥) هو من حديث أبى أمامة: أخرجه أحمد فى المسند (٢٥٨/٥)، وأبو داود (٨١/١) كتاب الطهارة باب صفة وضوء النبى ﷺ (١٣٤)، والترمذى فى سننه (٨٦/١) كتاب الطهارة باب =

بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ» [التوبة: ٦٧]، أى: بعضهم يلبس بعضاً ويوالى بعضاً. وليس المعنى على النسل والولادة؛ لأنه قد يكون من نسل المنافق مؤمن، ومن نسل المؤمن منافق، فهذا كقوله: ﴿الْمُتَّقُونَ وَالْمُتَّقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ» [التوبة: ٦٧]. وكذلك قوله: ﴿ذُرِّيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ» [آل عمران: ٣٤] أى: بعضها يوالى بعضاً، ولا يتبرأ بعضهم من بعض.

ويجوز فى قوله: بعضها من بعض أن يكون المعنى: أنهم فى الآخرة متوالون، لا يتبرأ بعضهم من بعض؛ كما يتبرأ الكافرون والفساقون؛ ألا تراه قال: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا» [البقرة: ١٦٦]، و: ﴿فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ» [الشعراء: ١٠٠] ونحو ذلك من الآى التى تدل على هذا المعنى؛ فقوله: ﴿ذُرِّيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ»، أى: هم على خلاف صفة المنافقين والكافرين؛ لأنهم إخوان متوالون.

فأما قوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ» [النساء: ٢٥]:

فقد يكون المعنى -والله أعلم-: بإيمانكم بعضهم من بعض، أى: بعضهم يوالى بعضاً ويلبس بعضاً فى ظاهر الحكم؛ من حيث شملكم الإسلام، فاجتمعتم فيه، وصرتكم متكافئين متماثلين؛ لجمع الإسلام لكم، واستوائكم فى حكمه فى الديات والقصاص، والمناكح والتوارث، ونحو هذا مما جمعهم الإيمان فيه.

وقال: [من الوافر]

إِذَا حَاوَلْتُ فِى أَسَدٍ فُجُورًا فَإِنِّى لَسْتُ مِنْكَ وَلَسْتُ مِنِّى^(١)

وقال جرير^(٢): [من الوافر]

عَرِيْنٌ مِنْ عُرَيْنَةٍ لَيْسَ مِنِّى بَرِئْتُ إِلَى عُرَيْنَةٍ مِنْ عَرِيْنٍ^(٣)

= ما جاء أن الأذنين من الرأس (٣٧)، وقال: ليس إسناده بذلك القائم. وابن ماجه (٣٦٧/١) كتاب الطهارة باب الأذنان من الرأس (٤٤٤)، والدارقطنى (١٠٣/١)، كتاب الطهارة باب ما روى من قول النبى ﷺ: «الأذنان من الرأس».

(١) البيت للناطقة الذبياني فى ديوانه ص ١٢٧، وشرح أبيات سيبويه (٣٣٥/٢)، والكتاب (١٨٦/٤).

(٢) جرير بن عطية بن حذيفة الخطفى بن بدر الكلبي اليربوعي، من تميم: أشعر أهل عصره. ولد ومات فى اليمامة. وعاش عمره كله يناضل شعراء زمنه ويساجلهم - وكان هجاء مرأ فلم يثبت أمامه غير الفرزدق والأخطل. وكان عفيفاً، وهو من أغزل الناس شعراً. توفى سنة ١١٠ هـ. ينظر: الأعلام (١١٩/٢).

(٣) وهو فى ديوانه ص (٤٢٩)، ولسان العرب (عرن)، وتهذيب اللغة (٣٤٠/٢)، وتاج العروس =

وقال آخر - أظنه الراعى - : [من البسيط]

فَقُلْتُ مَا أَنَا مِمَّنْ لَا يُوَصِّلُنِي وَلَا تُوَاتِي إِلَّا رَيْثٌ أَحْتَمِلُ^(١)
وأما قوله: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [الحديد: ٢٢]: فإن
موضع قوله: في الأرض يحتمل ضربين:
أحدهما: أن يكون مفعولاً فيه ظرفاً.
والآخر: أن يكون وصفاً.

فإن جعلته ظرفاً، احتمل أن يكون ظرفاً ل: أصاب، واحتمل أن يكون ل:
مصيبة، ولا ذكر فيه على شيء من هذين التأويلين؛ كما أن قولك: بزيد، من:
مررت بزيد، كذلك؛ ويؤكد ذلك ويحسنه دخول «لا» في قوله: ﴿وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾
[الحديد: ٢٢]، فصار ذلك مثل: ما ضربت من رجل ولا امرأة.

والضرب الآخر: أن يكون صفة للنكرة، ويكون متعلقاً بمحذوف، وفيه ذكر يعود
إلى الموصوف. وقوله: ﴿وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [صفة]^(٢) معطوفة على صفة، فإذا كان
كذلك، احتمل موضعه ضربين:

أحدهما: أن يكون جرّاً على لفظ قوله: «من مصيبة».

والآخر: أن يكون رفعاً على موضع «من مصيبة».

فإن قلت: فإذا كان كذلك، فما وجه دخول «لا» في قوله: ﴿وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾،
وليس الكلام على هذا التأويل بنفى؟

فالقول في ذلك: إنه لما كان معطوفاً على ما هو منفى في المعنى [وإن]^(٣) لم
يكن منفيّاً في اللفظ - جاز أن يحمل الكلام على المعنى، فتدخل: «لا» كما حملته
على ذلك في قوله: [من المنسرح]

يَخْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا^(٤)

= (عرن)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص(٧٧٤).

(١) ورد عجز البيت هكذا:

وما ثوائى إلا ريث أرتحل

والبيت للراعى في ديوانه ص ١٩٧، وأساس البلاغة (ريث).

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في أ.

(٤) عجز بيت لعدي بن زيد، وصدره:

ألا ترى أنَّ الضمير في «يحكى» لَمَّا كان ل: أحد المنفى، أجرته مُجرى المنفى^(١) في استجازتك البذل منه، كاستجازتك البذل من نفس المنفى؛ فكذلك قوله: ﴿في الأرض﴾؛ لَمَّا كان صفة لمنفى أجرته مُجرى المنفى^(٢) فاستجزت العطف عليه ب: «لا». وإن شئت قلت: إنَّ «لا» زائدة، والأول أبين؛ لأنَّ الحمل على المعنى في النفي قد جاء في غير شيء.

ألا ترى أنَّهم قد قالوا: إنَّ أحدًا لا يقول ذاك إلَّا زيد؛ لَمَّا كان في المعنى منفياً؟! ومن العمل على المعنى قولهم: قد علمتُ زيدٌ أبو من هو، فكذلك يكون ما ذكرنا^(٣).



في ليلة لا ترى بها أحدًا
 والبيت في ملحق ديوانه ص(١٩٤)، والدرر (٣/١٦٤)، وشرح أبيات سيبويه (٢/١٧٧، ١٧٨)، والكتاب (٢/٣١٢)، ولعدى بن زيد أو لبعض الأنصار، وفي شرح شواهد المغنى ص(٤١٧)، ولأحيحة بن الجلاح في الأغاني (١٥/٣١)، وخزانة الأدب (٣/٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥٣)، وبلا نسبة في الكتاب (٢/٣١٨)، ومغنى اللبيب ص(١٤٣)، والمقتضب (٤/٤٠٢)، وهمع الهوامع (١/٢٢٥).
 والشاهد فيه رفع «كواكبها» بدلًا من الضمير في «يحكى»؛ لأنه في المعنى منفى. قال الشنتمري: «ولو نصب على البذل من «أحد» لكان أحسن؛ لأن «أحدًا» منفى في اللفظ والمعنى، والبذل منه أقوى».

(١) في أ: النفي.

(٢) في ب: النفي.

(٣) في أ: ذكرناه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^(١)

[و]^(٢) من السورة التي يذكر فيها البقرة: قوله -[عز وجل]-^(٣): ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [٢٢].

قال أحمد بن موسى: قرأ نافع^(٤): ﴿فِيهِ هُدًى﴾، و: ﴿عَلَيْهِ إِنَّهُ﴾ [البقرة: ٣٧] ﴿وَمَا أُنْسَانِيهِ إِلَّا﴾ [الكهف: ٦٣]، وما أشبه ذلك إذا كان قبل الهاء ياء ساكنة حركها حركة مختلصة من غير أن يبلغ بها الياء.

واختلف عن نافع: فروى المسيبي، عن نافع أنه أثبت الياء بعد الهاء [فى]^(٥) قوله: ﴿عَلَيْهِ﴾، فيقول^(٦) من ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلَّاهُ﴾ [الحج: ٤].

وروى الكسائي، عن إسماعيل، عن نافع: أنه قرأ: ﴿عَلَيْهِ﴾؛ يثبت الياء فى كل القرآن؛ فإذا كان قبلها واو ساكنة مثل: ﴿نَدْعُوهُ إِنَّهُ﴾^(٧) [الطور: ٢٨] أو ألف مثل: ﴿أَجَبْنَاهُ وَهَدَيْنَاهُ﴾ [النحل: ١٢١] ضم الهاء ضمًا من غير أن يبلغ بالضممة الواو. فإذا كان قبل الهاء حرف غير [الياء والواو]^(٨) والألف وهو ساكن، حرك الهاء أيضًا حركة خفيفة من غير بلوغ واو؛ مثل: ﴿مِنْهُ﴾ و﴿عَنْهُ﴾، إلا فى قوله: ﴿وَأَشْرِكُوهُ فِى أَمْرِى﴾ [طه: ٣٢] فإن المسيبي روى عنه الصلة بالواو فى هذا الحرف وحده.

فإذا كان ما قبل الهاء متحركًا، وكانت الحركة كسرة كسر الهاء ووصلها ياء فى اللفظ؛ كقوله -[عز وجل]-^(٩): ﴿وَأُمِّهِ﴾^(١٠) [عبس: ٣٥] و: ﴿صَاحِبَتَيْهِ﴾ [عبس: ٣٦]، و﴿كُتِبَ عَلَيْهِ وَرُسُلُهُ﴾ [البقرة: ٢٨٥] و[النساء: ١٣٦] وما أشبه

(١) فى ب: بسم الله.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى ب: تعالى.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٢٦)، الإعراب للنحاس (١٢٩/١)، البحر المحيط (٣٣/١)،

السبعة لابن مجاهد (١٣٠)، الغيث للصفاقسى (٦٩)، المجمع للطبرسى (٣٤/١).

(٥) سقط فى ب.

(٦) زاد فى ب: من.

(٧) فى ب: يدعوه.

(٨) فى ب: الواو والياء.

(٩) سقط فى ب.

(١٠) فى أ: وأمه وأبيه.

ذلك. فإذا كانت الحركة قبل الهاء ضمة أو فتحة، ضم الهاء ووصلها^(١) بواو. فمثل ما تَحْرُك ما قبل الهاء فيه بالضممة قوله -[عز وجل]-^(٢): ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٠]، ﴿فَهُوَ يَخْلُقُهُمْ﴾ [سبأ: ٣٩].

ومثل ما تحرك ما قبل الهاء فيه بالفتحة قوله: ﴿خَلَقَهُمْ فَقَدَّرَهُمْ﴾ [عبس: ١٩]، و: ﴿يَسِّرُهُمْ﴾ [عبس: ٢٠]، ﴿فَأَقْبِرْهُمْ﴾ [عبس: ٢١] وما أشبه ذلك، يصل ذلك كله بواو ويقف بغير واو.

وكذلك مذهب أبي عمرو وعاصم إلا في قوله: ﴿وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾ [الكهف: ٦٣] فإن أبا بكر بن عيَّاش، وحفصاً اختلفا فيه عن عاصم: فروى أبو بكر^(٣) عن عاصم: ﴿وَمَا أَنْسَانِيهِ﴾ بكسر الهاء من غير بلوغ ياء، ومثله: ﴿بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠]، [و] ﴿وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا﴾ [الفرقان: ٦٩]، وروى عنه حفص^(٤) ﴿وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا﴾ بضم الهاء من غير واو.

(١) في ب: ووصل الهاء.

(٢) في ب: تعالى.

(٣) أبو بكر بن عيَّاش بن سالم الأسدي، مولاهم الكوفي الحنَّاط - بالنون - المقرئ، الفقيه، المحدث، شيخ الإسلام، وبقية الأعلام، مولى واصل الأحذب. وفي اسمه أقوال: أشهرها شعبة، فإن أبا هاشم الرِّفَاعِي، وحسين بن عبد الأول، سألاه عن اسمه، فقال: شعبة. وسأله يحيى بن آدم وغيره عن اسمه، فقال: اسمي كنييتي. وأما النسائي فقال: اسمه محمد.

قرأ أبو بكر القرآن، وجوَّده ثلاث مرات على عاصم بن أبي النُّجود، وقال يحيى بن معين: ثقة. قال يوسف بن يعقوب الصفَّار وغيره، ويحيى بن آدم، وأحمد بن حنبل: مات أبو بكر في جمادى الأولى سنة ثلاث وتسعين ومائة. قلت: عاش ستا وتسعين سنة. ينظر: سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٩٥ - ٤٩٧ - ٥٠٧).

(٤) حفص بن سليمان بن المغيرة أبو عمر بن أبي داود الأسدي الكوفي الغاضري البزاز ويعرف بحفص، أخذ القراءة عرضاً وتلقيّاً عن عاصم وكان ربيه ابن زوجته، ولد سنة تسعين، قال الداني: وهو الذي أخذ قراءة عاصم على الناس تلاوة، ونزل بغداد فأقرأ بها وجاور بمكة فأقرأ -أيضاً- بها، وقال يحيى بن معين: الرواية الصحيحة التي رويت عن قراءة عاصم رواية أبي عمر حفص بن سليمان. وقال أبو هشام الرِّفَاعِي: كان حفص أعلمهم بقراءة عاصم، وقال الذهبي: أما في القراءة ثقة ثبت ضابط لها بخلاف حاله في الحديث.

قلت: يشير إلى أنه تكلم فيه من جهة الحديث:

قال ابن المنادي: قرأ على عاصم مرازا وكان الأولون يعدونه في الحفظ فوق أبي بكر بن عيَّاش، ويصفونه بضبط الحروف التي قرأ على عاصم، وأقرأ الناس دهرًا وكانت القراءة التي أخذها عن عاصم ترتفع إلى على، رضى الله عنه. توفي سنة ثمانين ومائة على الصحيح، =

وكذلك اختلفا فى قوله: ﴿يَمَّا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠] فضم حفصُ الهاء وكسرها أبو بكر فى سائر القرآن. ومثله: ﴿وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا﴾؛ فإن حفصًا روى عن عاصم أنه يصل الهاء بياء، وحذفها أبو بكر عن عاصم. وهو مذهب حمزة، والكسائى، وابن عامر، إلا ما روى حفص عن عاصم فى ﴿أَنسَيْنِيهِ﴾، و﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ و﴿فِيهِ مُهَانًا﴾ يشبع الكسرة.

فأما ابن كثير: فإنه كان [يصل الهاء بياء فى كل ذلك إذا كان قبلها ياء [وبواو إذا كان قبلها] ^(١) واو أو ألف أو حرف ساكن أو متحرك؛ فيقول: ﴿فِيهِ هُدًى﴾، و﴿إِلَيْهِ﴾، و﴿لَدَيْهِ﴾، و﴿عَلَيْهِ﴾، و﴿اجْتَبَاهُ﴾، و﴿هَدَاهُ﴾، و﴿مَا أَنَسَيْنَاهُ إِلَّا﴾، و﴿مِنْهُ﴾، و﴿عَنْهُ﴾ وكل ما كان مثله فى القرآن.

قال أبو بكر محمد بن السرى: الاختيار فى: ﴿فيه﴾ الكسر بغير ياء ولا إدغام. وحكى عن أبى حاتم أن ذلك قراءة العامة.

قال أبو بكر: وهو الأخف، وخط المصحف بغير ياء. قال: وأكره الإدغام؛ لأن من كسر، فالياء يريد، ومن أثبت الياء، لم يجز له أن يدغم؛ لأنه لم يلتق حرفان، ومع ذلك فهى من الحروف التى يكره إدغام بعضها فى بعض؛ لثقل ذلك.

قال: وقال أبو حاتم: يروى عن نافع أنه كان يدغم: ﴿فيه هدى﴾ ويُسَمُّها شيئًا من الضم. قال: وإدغامه وإدغام أبى عمرو يدل على أنَّهما لم يكونا يزيدان على ضمة الهاء بلا واو، وعلى كسرها بلا ياء كقراءة العوام.

قال أبو حاتم: والضم لغة مشهورة، وليس بعد الضم واو فى اللفظ. قال: ومن كان من لغته إدخال الواو مع المضموم، والياء مع المكسور، فقال: فيهو، وفيهى، لم يجز له الإدغام؛ لأنَّ بين الهاءين فى اللفظ حرفًا حاجزًا.

قال ^(٢) أبو بكر ^(٣): وقال بعض أصحابنا: قراءة من قرأ: ﴿فيه هدى﴾، بإدغام الهاء فى الهاء، هو ثقیل فى اللفظ وجائز فى القياس؛ لأنَّ الحرفين من مخرج واحد، إلاَّ أنه يثقل فى اللفظ؛ لأنَّ حروف الحلق ليست بأصلٍ فى الإدغام، والحرفان من كلمتين.

= وقيل: بين الثمانين والتسعين.

ينظر: طبقات القراء (١/٢٥٤ - ٢٥٥).

(١) سقط فى ب، وهو أيضًا سقط فى أ، إلا أنه مصوب فى الهامش.

(٢) فى أ: وقال.

(٣) زاد فى أ: قال.

وَحَكَى الْأَخْفَشُ أَنَّهَا قِرَاءَةٌ.

قال أبو بكر - فى رواية مَن رَوَى عن أبى عمرو وغيره أنه كان يَشْمُ ويدغم - :
هذا محال، لا يمكن الإدغام مع شيء من هذا؛ وذلك أنه لا فصل بين الحرفين إذا
أدغما بحال من الأحوال، لا بقطع ولا حركة ولا ضرب من الضروب، وإنما
يصيران كالحرف الواحد؛ للزوم اللسان لموضع واحد، وإنما كان أبو عمرو يختلس
ويخفى فيظن به الإدغام؛ وكيف يكون متحرك مدغم؛ فيجب أن يكون متحركاً ساكناً؟
قال: وقال أبو حاتم: أراد أبو عمرو ونافع الإخفاء؛ فلذلك أشما الضم والكسر،
ولو أدغما إدغاماً صحيحاً أسكنا الهاء الأولى.

قال: وكان من شأن أبى عمرو الإخفاء؛ لكراهية كثرة الحركات والإشباع. انتهت
الحكاية عن أبى بكر.

قال أبو على: قوله -[تعالى]-^(١): ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾. قال سيبويه: قالوا: أراب
كما قالوا^(٢): ألام، أى: صار صاحب ريبة، كما قالوا: ألام، أى: استحق أن
يلام، وأما رابى فيقول: جَعَلَ فِى رَيْبَةٍ، كما تقول: قطعت النخل، أى: أوصلت
إليه القطع واستعملته فيه.

وقال أبو زيد: قد رابى من فلان أمرٌ رأيت منه ريباً: إذا كنت مستيقناً^(٣) منه
بالرّيبة. فإذا أسأت به الظن، ولم تستيقن [بالرّيبة منه]^(٤)؛ قلت: قد أرابى من فلان
أمر هو فيه، إرابةً وقد أربت فأنت مُريب، إذا بلغك عنه شيء أو ظننته من غير أن
تستيقنه.

وقال: [أنشدنا أبو على]^(٥): [من الرجز]

كَأَنِّى أَرَبْتُهُ بِرَيْبٍ^(٦)

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: يقال.

(٣) فى أ: متيقناً.

(٤) فى ب: منه بالرّيبة.

(٥) فى أ: وأنشد.

(٦) الرجز لخالد بن زهير الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص(٢٠٧)، ولسان العرب (ريب)،
(بزز)، (أتى)، وكتاب العين (١٤٥/٨)، والتنبيه والإيضاح (٨٨/١، ٨٩)، وجمهرة اللغة
ص(٣٣٢، ١٠٢١) وتاج العروس (ريب)، (بزز)، (أتو)، وللهذلى فى ديوان الأدب (٣/ =

وقال أبو عُبيدة: لا رَيْب: لا شك.

وأما الهدى فقال سيبويه: قلما يكون ما ضُمَّ أوله من المصدر منقوصاً؛ لأن فعل لا تكاد [تراه]^(١) مصدرًا من [غير]^(٢) بنات الياء والواو.

وقال -أيضاً-: قد جاء فى هذا البيت - يعنى باب اعتلال اللام - المصدرُ على فُعل؛ قالوا: هديته هُدى. ولم يكن هذا فى غير هُدى؛ وذلك لأنَّ الفعل لا يكون مصدرًا فى هديته؛ فصار هُدى عوضاً منه.

قالوا: قريته قِرى، وقليته قلى، فأشركوا بينهما فى هذا؛ فصار عوضاً من الفعل فى المصدر فدخل كلُّ واحد منهما على صاحبه؛ كما قالوا: كِسوة وكسى، وجِدوة وجدى، وصوَّة^(٣) وضوى؛ لأنَّ [فُعلاً وفِعلاً]^(٤) أخوان. ومن العرب من يقول: رِشوة ورُشاً، ومنهم من يقول: رشوة ورشاً، وُحْبوة^(٥) وحِباً، وأكثر العرب تقول: رِشاً وكِسا وجِذاً.

قال أبو على: وقد يجوز أن يكون فُعل مصدرًا اختصَّ به المعتل وإن لم يكن فى الصحيح، كما كان كينونةً ونحوه مصادر، ولا يكون فيعلولة عنده ولا فَعْلولة عند من خالفه مصدرًا فى الصحيح.

ويؤكد الأول ما قاله من أنَّه قد يُستغنى بفِعلة نحو: الجِلْسة والرُّكبة عن المصدر. ويقويه -أيضاً- أنَّ ناساً من النحويين يزعمون أنَّه قد يُجرى الأسماء التى ليست بمصادر مُجرى المصادر فيقولون: عجبت من دُهنك لِخَيْتِكَ.

= (٤١٨)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(٢٣٠)، والمخصص (٣٠٣/١٢، ٢٤/١٤)، وكتاب العين (٣٥٤/٧).

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى أ.

(٣) الصَّوَّة: ما غلظ وارتفع من الأرض، وما نصب من الحجارة؛ ليستدل به على الطريق. والجمع: صَوَى وأصواء. وفى الحديث: «إنَّ للدين صوى ومنازاً كمنار الطريق».

ينظر: المعجم الوسيط (صوه).

(٤) فى ب: فُعل وفِعَل.

(٥) الحبوَّة ٠ مثلة: الاحتباء، وهو أن يجلس الرجل على أليتيه، ويضم فخذه وساقه إلى بطنه بذراعيه، ليستند. ويقال: احتبى بالثوب: أداره على ساقه وظهره وهو جالس على نحو ما سبق، ليستند.

والحبوة، أيضاً -: ما يحتبى به من ثوب وغيره.

ينظر: المعجم الوسيط (حبو).

وينشدون: [من الوافر]

... .. وَبَعْدَ عَطَايِكَ الْمِائَةِ الرُّتَاعَا^(١)

وقال لبيد: [من الكامل]

بَاكَرْتُ حَاجَتَهَا الدَّجَاجَ (٢)

وفسروه على: باكرت حاجتي إليها، فأضيف إلى المفعول؛ كما يضاف المصدر إليه، فكَذَلِكَ يكون الهدى والسرى والتقى، وفي التنزيل: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَنَّةً﴾ [آل عمران: ٢٨]. فكَذَلِكَ يكون هذا النحو قد استغنى به عن المصدر؛ كما قالوا: هو يدعه تركًا شديدًا.

فإن قلت: فلم لا تجعل ﴿تقاة﴾ مثل رماة في الآية، فيكون حالًا مؤكدة؛ فإن المصدر أوجه؛ لأنَّ القراءة الأخرى: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تَقِيَّةً﴾ بهذا^(٣) أشبه، وإن كان هذا النحو من الحال قد جاء، وسنذكره في موضعه - إن شاء الله -.

وقال أبو عبيدة: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]: بيانًا لهم.

وقال أبو الحسن: زعموا أنَّ من العرب من يؤث الهدى.

وأما الفعل من الهدى: فتمتد^(٤) إلى مفعولين: يتعدى إلى الثاني منهما بأحد حرفي جر: إلى، واللام:

(١) عجز بيت للقطامي، وصدره:

أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي

ينظر: ديوانه ص(٣٧)، وتذكرة النحاة ص(٤٥٦)، وخزانة الأدب (١٣٦/٨)، (١٣٧)، والدرر (٦٢/٣)، وشرح التصريح (٦٤/٢)، وشرح شواهد المغني (٨٤٩/٢)، وشرح عمدة الحافظ ص(٦٩٥)، ولسان العرب (عطا)، (رهف)، ومعاهد التنصيص (١/١٧٩)، والمقاصد النحوية (٥٠٥/٣)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤١١/٢)، وأوضح المسالك (٢١١/٣)، والدرر (٢٦٢/٥)، وشرح الأشموني (٣٣٦/٢)، وشرح شذور الذهب ص(٥٢٨)، وشرح ابن عقيل ص(٤١٤)، ولسان العرب (سمع)، (غنا)، وجمع الهوامع (١٨٨/١، ٩٥/٢).

(٢) جزء من صدر بيت، وبعده:

..... .. بسحرة لأعل منها حين هب نيامها

ينظر: ديوانه ص(٣١٥)، وخزانة الأدب (١٠٤/٣، ١٠٥)، والمعاني الكبير (٤٥٣/١).

(٣) في أ: فهذا.

(٤) في ب: فيتعدى.

فمن تعدّيه ب: إلى: قوله -[عز وجل]-^(١): ﴿فَأَهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٢٣]. ومنه [قوله]^(٢): ﴿وَأَهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ﴾ [ص: ٢٢]. ومن تعدّيه ب: اللام قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾ [الأعراف: ٤٣]، وقوله: ﴿قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ﴾ [يونس: ٣٥].

فهذا الفعل بتعدّيه مرة ب: اللام وأخرى ب: إلى مثل «أوحى» فى قوله: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّفْلِ﴾ [النحل: ٦٨]؛ وقوله: ﴿يَأْنِ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥]. وقد يحذف الحرف [من قولهم]^(٣): هديته لكذا وإلى كذا، فيصل الفعل إلى المفعول الثانى؛ كما قال: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، أى: دلنا عليه واسلك بنا فيه؛ فكأنه^(٤) سؤال واستنجاز لما وعدوا به فى قوله: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾ [المائدة: ١٦] أى: سبل دار السلام؛ بدلالة قوله: ﴿لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ١٢٧]. وتكون إضافة الدار إلى السلام على أحد وجهين:

إمّا أن يراد به الإضافة إلى السلام الذى هو اسم من [أسماء]^(٥) الله -عز وجل- على وجه التعظيم لها والرفع منها؛ كما قيل للكعبة: بيت الله، وللخليفة: عبد الله. وإمّا أن يراد بالسلام جمع سلامة؛ كأنه: دار السلامة التى لا يلقون فى حلولها عتاً ولا تعدياً؛ كما قال: ﴿الَّذِينَ أَحْلَنَّا دَارَ الْقَامَةِ مِنْ فَضْلِهِ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ﴾ [فاطر: ٣٥]. وسألوا ذلك؛ ليكونوا خلاف من قيل فيه: ﴿فَأَهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٢٣]، و: ﴿قُلْ أَرْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا﴾ [الحديد: ١٣]. وقد يكون قوله: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ سؤالاً لأن يُلطف لهم بالتثبيت على الإيمان وطرق الهدى والدين؛ فلا يكونوا كمن وصّف بقوله: ﴿وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧]، وقوله: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ [المتنحة: ١].

(١) سقط فى ب.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: فى قوله.

(٤) فى أ: وكأنه.

(٥) سقط فى أ.

ويقوى ذلك قوله: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وقوله: ﴿وَأَتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَقِيمَ. وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الصافات: ١١٧-١١٨].

ويقوى الوجه الأول قوله: ﴿وَالَّذِينَ قِيلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالُهُمْ. سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ﴾ [محمد: ٤-٥]، فهذا على الدلالة إلى طريق^(١) الجنة والثواب.

فأما قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ﴾ [يونس: ٩] فإنه يكون؛ مثل قوله: ﴿سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ﴾ [محمد: ٥] بدلالة اتصال الحال به، وهو قوله: ﴿تَجْرَى مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾ [يونس: ٩]، ويكون الظرف على هذا متعلقاً ب: يهديهم. ويجوز أن يكون يهديهم فى دينهم كقوله: ﴿وَالَّذِينَ أَهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد: ١٧]، ويكون الحال فيه كقوله: ﴿هَدًى بَلَغَ الْكُتُبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥].

وكما أجاز سيبويه من^(٢) قولهم: «مرت برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً»، ويكون الظرف على هذا متعلقاً ب: تجرى.

فأما قوله: ﴿وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [النساء: ١٧٥]: فقوله: صراطاً مستقيماً على فعل دلّ عليه يهديهم كأنه: يعرفهم صراطاً مستقيماً، ويدلّهم عليه. وإن شئت قلت: إن معنى يهديهم إليه: يهديهم إلى صراطه، ويكون انتصاب صراط؛ كقولك: «مرت بزيد رجلاً صالحاً».

وقال أبو الحسن: يقال: «هديت العروس إلى بعلها»، وتقول -أيضاً-: أهديتها إليه، وهديت له. وتقول: أهديت له هدية. وبنو تميم يقولون: هديت العروس إلى زوجها، جعلوه فى معنى: دللتها. وقيسٌ تقول: أهديتها جعلوه بمنزلة الهدية. ومما يدلّ على أن الهدى الدلالة - كما فسرهُ أبو الحسن - أنه قد قوبل به الضلال فى نحو قوله: ﴿وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ﴾ [البقرة: ١٩٨] أى: من قبل هداه، فلما دلّ الفعل على المصدر أضمر.

(١) فى أ: طرق.

(٢) فى أ: فى.

وقال ابن مقبل: [من البسيط]

قَدْ كُنْتُ أَهْدَى وَلَا أَهْدَى فَعَلَّمَنِي حُسْنَ الْمَقَادَةِ أَنِّي قَاتَنِي بَصْرِي^(١)

وقيل في قوله: [من البسيط]

حَتَّى اسْتَبْنْتُ الْهَدَى وَالْبَيْدَ هَاجِمَةً يَخْشَعْنَ فِي الْآلِ غُلْفًا أَوْ يُصَلِّينَا^(٢)
إن معنى: استبنت الهدى: أضاء لى النهار. هاجمة: كأنها مطرقة من البعد،
وغلفًا: تلبس أغطية من السراب.

وقال أبو عمرو: غلفًا: ليس عليها شيء يسترها. وقوله: أو يصلينا^(٣)، كأنهن -
مِمَّا يرفعهن السراب ويضعهن - يصلين، وحكى أحمد بن يحيى عن بعض
البغداديين يقال: هدى بيت الله، وأهل الحجاز يخففون، وتميم ثقله. وواحد
الهدى: هدية. وقد قرئ بالوجهين، ﴿حَتَّى يَلِغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٦]، [و] ﴿وَالْهَدْيُ مَحِلَّهُ﴾.

ويقال: فلان هدى بنى فلان وهديهم^(٤)، أى: جارهم يحرم عليهم منه ما يحرم
من الهدى. وأهديت الهدى إهداءً، وأهديت الهدية إهداءً، وهديت العروس إلى
زوجها هدياً، ويقال: أهديتها بالألف. ويقال: نظر فلان هدية أمره، أى^(٥): جهة
أمره، وما أحسن هديه، أى: سمته وسكونه^(٦)، وهديت الضالة أهديتها هدايةً،
وهديته الدين أهديه هدىً، ورجل مهذاء: كثير الهدايا، والمهدى^(٧): الطبق الذى
يُهدى عليه.

وقال أحمد هدى وأهدى واحد.

(١) ينظر الديوان ص (٧٤).

(٢) وهو لابن مقبل فى ديوانه ص (٣٢٣)، ولسان العرب (قمس)، (هجم)، (هدى)، وتاج
العروس (قمس)، (هجم)، (هدى)، والمخصص (١١٧/١٠، ١٧/٢، ٧٧/١٥، ١٧/١٧).
(١٧).

ويروى: «يقسمن» بدلاً من «يخشعن».

(٣) فى أ: يصلين.

(٤) فى أ: وهدى بنى فلان.

(٥) زاد فى أ: من.

(٦) فى أ: سكوته.

(٧) فى ب: المهداء.

وأنشد: [من الطويل]

لَقَدْ عَلِمْتُ أُمُّ الْأَدْنَبِيرِ أَنَّنِي أَقُولُ لَهَا هَدًى وَلَا تَذْخِرِي لِحِمِّي^(١)
انتهت الحكاية عنه .

قال أبو علي: وواحد الهدى هدية، مثل مَطِيٍّ وَمَطِيَّةٍ .

قال: [من الوافر]

حَلَفْتُ بِرَبِّ مَكَّةَ وَالْمُصَلَّى وَأَعْنَاقِ الْهَدْيِ مُقَلَّدَاتِ^(٢)
وقال: [من الرجز]

مَتَى أَنَامُ لَا يُؤَزِّقْنِي الْكَرَى لَيْلًا وَلَا أَسْمَعُ أَجْرَاسَ الْمَطِيِّ^(٣)
ومن خفف الهدى فواحد هذية مثل شَرِيَّةٍ وَشَرَى، وقالوا: هَدًى للواحد، وقالوا: هَدًى للعروس .

قال: [من المتقارب]

بِرَقْمٍ وَوَشْمٍ كَمَا نَمْنَمْتُ بِمِشْمِهَا الْمُزْدَهَاءُ الْهَدْيُ^(٤)
قيل: إن ذلك من قوله: ﴿وَلَايَ مُرْسَلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ﴾ [النمل: ٣٥] .

فأما قوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] فيجوز أن تجعل: ﴿فيه﴾ خبرًا، ويجوز أن تجعله صفة:

فإن جعلته صفة أضمرت الخبر، وإن جعلته خبرًا كان موضعه رفعًا في قياس قول سيبويه من حيث يرتفع خبر المبتدأ، وعلى قول أبي الحسن موضعه رفع من حيث كان خبرٌ «إنَّ» رفعًا، فإن جعلت: ﴿فيه﴾ صفة، ولم تجعله خبرًا كان موضعه نصبًا في قول من وصف على اللفظ؛ كما عطف على اللفظ في قوله: [من الطويل]

(١) وهو لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص(١١٩٨)، وأساس البلاغة (هدى)، وبلا نسبة في لسان العرب (هدى)، وتهذيب اللغة (٦/٣٨٤)، وتاج العروس (هدى).

(٢) وهو للفرزدق في ديوانه (١/١٠٨)، ولسان العرب (قلد)، (هدى)، وكتاب العين (٤/٧٧)، وتاج العروس (قلد)، وبلا نسبة في المخصص (٤/١١٩، ١٣/٩٢).

(٣) وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ص(٨٠١)، وجواهر الأدب ص(٨٦)، وخزانة الأدب (١٠/٣٢٣)، والخصائص (١/٧٣)، والدرر (٢/١٨٥)، والكتاب (٣/٩٥)، ولسان العرب (شمم)، (مطا)، والمنصف (٢/١٩١).

(٤) وهو لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين ص(٩٨)، ولسان العرب (هدى)، والمخصص (٤/١٩)، وتاج العروس (هدى).

ويروى: «ووشى» بدلًا من «ووشم».

لَا أَبَ وَابْنًا^(١)

وَمَنْ وصف على الموضع كما عطف على الموضع في قوله: [من الكامل]

... لَا أُمُّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبَ^(٢) ...

كان موضعه [على هذا رفعا]^(٣). والموضع للظرف نفسه لا لِمَا كان يتعلق به؛ لأن الحكم له [من دون]^(٤) ما كان يكون الظرف منتصبًا به في الأصل؛ ألا ترى أنَّ

(١) جزء من صدر بيت، وبعده:

..... مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

وهو للربيع بن ضبع الفزاري في خزانة الأدب (٦٧/٤، ٦٨)، وشرح التصريح (٢٤٣)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٢٠٧)، والمقاصد النحوية (٣٥٥/٢)، وللفرزدي أو لرجل من عبد مناة في الدرر (١٧٢/٦)، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/٤١٩، ٥٩٣/٢، ٨٤٧)، وأوضح المسالك (٢٢/٢)، وجواهر الأدب ص (٢٤١)، وشرح الأشموني (١٥٣/١)، وشرح قطر الندى ص (١٦٨)، وشرح المفصل (١٠١/٢)، والكتاب (٢/٢٨٥)، واللامات ص (١٠٥)، واللمع ص (١٣٠)، والمقتضب (٤/٣٧٢)، وجمع الهوامع (٢/١٤٣).

(٢) عجز بيت، وصدرة:

..... هذا لعمركم الصغار بعينه

وهو من أكثر الشواهد النحوية المختلف عليها، فهو لرجل من مذحج في الكتاب (٢/٢٩٢)، وهو لضمرة بن جابر في خزانة الأدب (٣٨/٢، ٤٠)، وهو لرجل من مذحج أو لضمرة بن ضمرة، أو لهمام أخى جساس ابني مرة في تخلص الشواهد ص (٤٠٥)، وهو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة في شرح شواهد الإيضاح ص (٢٠٩)، وهو لرجل من بني عبد مناف، أو لابن أحمر، أو لضمرة بن ضمرة أو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة، أو لرجل من بني عبد مناة في الدرر (١٧٥/٦)، وهو لهني بن أحمر أو لزرافة الباهلي في لسان العرب (حيس)، وهو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة أو لرجل من بني عبد مناة أو لابن الأحمر، أو لضمرة بن ضمرة في شرح التصريح (١/٢٤١)، ولابن أحمر في المؤلف والمختلف ص (٣٨)، والمقاصد النحوية (٢/٣٣٩)، ولرجل من مذحج أو لهمام أخى حسان بن مرة أو لضمرة بن ضمرة أو لابن أحمر في شرح شواهد المغني ص (٩٢١)، ولهمام بن مرة في الحماسة الشجرية (١/٢٥٦)، ولعامر بن جؤين الطائي أو منقذ بن مرة الكنانى في حماسة البحترى ص (٧٨)، ولرجل من بني عبد مناة بن كنانة في سمط اللآلى ص (٢٨٨)، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص (٢٤١، ٢٤٥)، والأشباه والنظائر (٤/١٦٢)، وأمالي ابن الحاجب ص (٥٩٣، ٨٤٧)، وأوضح المسالك (٢/١٦)، ورصف المباني ص (٢٦٧)، وشرح الأشموني ص (١٥١)، وشرح ابن عقيل ص (٢٠٢)، وشرح المفصل (٢/٢٩٢)، وكتاب اللامات ص (١٠٦)، واللمع في العربية ص (١٢٩)، ومغنى اللبيب ص (٥٩٣)، والمقتضب (٤/٣٧١).

(٣) في ب: رفعا على هذا.

(٤) سقط في ب.

الضمير قد صار في الظرف.

فأما قوله: ﴿لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمُ﴾ [يوسف: ٩٢] فلا يخلو قوله: ﴿عليكم﴾ و﴿اليوم﴾ من أن يكون تعلقهما ب: ﴿تثريب﴾ الذي هو المصدر أو بغيره؛ فلا يجوز أن يتعلق بالمصدر؛ لأنه لو تعلق به؛ لكان صلة له.

ألا ترى أن ما يتعلق بالمصدر يكون من تمامه ومن صلته؛ وإذا كان من تمامه لم يجز بناؤه على الفتح من دونه؛ كما أن ما يتعلق باسم الفاعل في نحو: لا أمراً بالمعروف لك، إذا جعلت الباء من صلة الأمر، ولا ضارباً رجلاً عندك، لا يجوز أن يبنى الاسم دونه؛ لأن البناء إنما يكون في آخر الاسم؛ كما أن التثنية والجمع كذلك؛ فكما لا يشئ قبل أن يتم بصلته، كذلك لا يجعل مع الأول اسماً واحداً؛ كما أن: «لا خيراً من زيد» كذلك. فإذا لم يجز تعلقهما ولا تعلق واحد منهما بالمصدر تعلق بغيره^(١). فيمكن أن يكون: ﴿عليكم﴾ صفة للمصدر؛ لأنه نكرة، والجار كان في الأصل متعلقاً بمضمر يكون في موضع الصفة، ويكون ﴿اليوم﴾ في موضع الخبر؛ لأنه مصدر، فتكون أسماء الأحيان خبراً عنه.

ويجوز -أيضاً- أن يكون ﴿اليوم﴾ متعلقاً بما هو في موضع الصفة، كما كان ﴿عليكم﴾ كذلك، فإذا حملته على هذا، أضمرت خبراً، وجعلت ﴿عليكم﴾ أيضاً مثله.

ويجوز أن يتعلق ﴿اليوم﴾ بـ ﴿عليكم﴾ على أن تكون ظرفاً له، فإذا حملته على هذا، أضمرت أيضاً خبراً.

ويجوز -أيضاً- أن يتعلق ﴿اليوم﴾ ب: ﴿عليكم﴾ على أن يكون «عليكم» خبراً لا صفة؛ ومثل ذلك قوله: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَجَعُ﴾ [هود: ٤٣]، ﴿اليوم﴾: معمول ﴿مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾، والجار متعلق بمحذوف.

وإن^(٢) شئت جعلته صفة وأضمرت الخبر. ولا يكون ﴿اليوم﴾ ولا قوله ﴿مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ من صلة ﴿عَاصِمَ﴾ في قول سيبويه.

والبغداديون - فيما حكى لنا عنهم - يجيزون في هذا ونحوه أن يكون الظرف من صلة المنفى المبني غير المنون.

(١) في ب: بغيرهما.

(٢) في أ: فإن.

فأما قوله -تعالى-: ﴿لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢] فَإِنْ جعلت ﴿بُشْرَى﴾ في موضع تنوين، جاز أن يكون يومئذ من صلته، وإن جعلته في موضع الفتح للنفي - جاز أن يكون خبراً؛ لأنَّ ﴿بُشْرَى﴾ حدث، فلا يمتنع أن يكون خبره ظرفاً من الزمان؛ ويكون ﴿لِلْمُجْرِمِينَ﴾ صفة لـ: ﴿بُشْرَى﴾. وقد يكون تبييناً: مثل: «لك» بعد «سُقْيَا». ويجوز أن يكون ﴿لِلْمُجْرِمِينَ﴾ الخبر، ويكون ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ تبييناً؛ مثل: ﴿وَكَاثُوا فِيهِ مِنَ الرَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠].

وأكثر ما يكون هذا التبيين بحروف الجر، ولا يمتنع ذلك في الظروف -أيضاً- لأنَّ حرف الجر يقدر معها ويراد؛ فكأنه في حكم الثبات.

وقول أمية: [من الوافر]

فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمٌ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ لَهُمْ مُقِيمٌ^(١)
فإنَّ^(٢) قلت: ما موضع «فيها» في هذا الموضع؟ وكيف القول فيه؟
فإن قياس قول سيبويه أن يكون «فيها» في موضع رفع؛ لكونها خبراً عن الاسمين؛ كما أنك لو قلت: لا رجل ولا غلام فيها، كان «فيها» خبراً عنهما.
ألا ترى أنَّ «لا» مع «رجل» في موضع اسم مرفوع على قول سيبويه، وخبره مرفوع؛ كما يرتفع خبر: لا رجل في الدار.

وقياس قول أبي الحسن ألا يكون «فيها» خبراً عنهما جميعاً؛ لأن ارتفاع الخبرين مختلف في قولهما. وذلك أن خبر «لا تأثيم» يرتفع [عند أبي الحسن يرتفع]^(٣)

(١) وهو في ديوانه ص (٥٤)، وتخليص الشواهد ص (٤٠٦، ٤١١)، والدرر (١٧٨/٦)، وشرح التصريح (٢٤١/١)، ولسان العرب (أثم)، والمقاصد النحوية (٣٤٦/٢)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٩/٢)، وجواهر الأدب ص (٩٣، ٢٤٥)، وخزانة الأدب (٤/٤٩٤)، وسر صناعة الإعراب (٤١٥/١)، وشرح الأشموني (١٥٢/١)، وشرح شذور الذهب ص (١١٥)، وشرح ابن عقيل ص (٢٠٣)، ولسان العرب (فوه)، واللمع ص (١٢٩)، وجمع الهوامع (١٤٤/٢).

والشاهد فيه قوله: «فلا لغو ولا تأثيم»؛ حيث أعمل «لا» الأولى عمل «ليس»، أو أبطل عملها، وأعمل «لا» الثانية عمل «لا» النافية للجنس. وهذا جائز.

ويروى: «أبدًا» بدلاً من «لهم»، وزواية الديوان:

ولا لغو ولا تأثيم فيها ولا غول ولا فيها مليم
وفيها لحم ساهرة وبحر وما فاهوا به لهم مقيم

(٢) في ب: إن.

(٣) في ب: يرتفع عند أبي الحسن.

ب «لا»، دون كونه خبراً للابتداء، وخبر (لغو) مرتفع بالابتداء، فإذا^(١) اختلف إعراب خبريهما، لم يجز أن يكون قوله: (فيها) خبراً عنهما؛ لأنه يجب من ذلك أن يعمل في «فيها» عاملان مختلفان؛ فإذا كان ذلك غير سائغ، علمت أن كونه خبراً عنهما غير سائغ؛ وإذا لم يجز أن يكون خبراً عنهما لاختلاف إعرابيهما^(٢)، وجب أن يكون لكل واحد خبر، فلك أن تجعل «فيها» خبراً عن تأثيم، ويكون ذكره يدل على خبر الأول.

كما أن قوله: [من المنسرح]

... وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ ... (٣)
دل على خبر: نحن بما عندنا.

ويجوز أن تجعل «فيها» خبراً عن الأول، وتحذف خبر «لا تأثيم»، ويدل عليه ما تقدم من خبر الأول.

وقولهم: «لا خيرَ بخير بعده النار، ولا شرٌّ بشر بعده الجنة». يجوز أن يكون «بخير» متعلقاً بمحذوف في موضع رفع بأنه خبر «لا»، وقولك: «بعده النار» الجملة في موضع جر بكونه وصفاً لـ «خير» المجرور.

وقياس قول سيبويه: أن تكون «النار» و«الجنة» على هذا الوجه يرتفعان بالظرف؛ لكونهما صفتين^(٤) للنكرة.

ويجوز أن تجعل «لا» بمنزلة «ليس» على قوله: [من الرجز]

(١) في أ: وإذا.

(٢) في أ: إعرابهما.

(٣) وتمايم البيت:

نحن بما عندنا.... والرأى مختلف

وهو لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ص(٢٣٩)، وتخليص الشواهد ص(٢٠٥)، والدرر (٣١٤/٥)، والكتاب (٧٥/١)، والمقاصد النحوية (٥٥٧/١)، ولعمرو بن امرئ القيس الخزرجي في الدرر (١٤٧/١)، وشرح أبيات سيبويه (٢٧٩/١)، وشرح شواهد الإيضاح ص(١٢٨)، ولدرهم بن زيد الأنصاري في الإنصاف (٩٥/١)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٠٠/٣، ٦٥/٦، ١١٦/٧)، وأمالى ابن الحاجب (٧٢٦/٢)، وخزانة الأدب (٢٩٥/١٠، ٤٧٦)، وشرح الأشموني (٤٥٣/١)، وشرح ابن عقيل ص(١٢٥)، والصاحبي في فقه اللغة ص(٢١٨)، ولسان العرب (قعد)، ومغنى اللبيب (٦٢٢/٢)، والمقتضب (١١٢/٣، ٧٣/٤)، وجمع الهوامع (١٠٩/٢).

(٤) في أ: صفة.

..... لا مستصرخ^(١)

فتكون الباء حينئذ في القياس كالباء التي تزداد في خبر «ليس»^(٢).
فإن لم تجعل «لا» بمنزلة «ليس» وجعلتها الناصبة^(٣)، لم يجوز أن تكون الباء في خبرها؛ لأن خبرها مرفوع كخبر المبتدأ.

ألا ترى أنه قد حُكي عن يونس؛ أنهم يقولون: لا رجلَ أفضلُ منك، فيرفعون «أفضل»؛ لأنه خبر، فكما لا تدخل الباء على خبر المبتدأ؛ كذلك لا تدخل على خبر «لا»؛ لأنها مع ما عملت فيه بمنزلة المبتدأ.

وإن شئت أجزت دخول الباء؛ لمضارعتها «ليس»، وكون الكلام بها في النفي بمنزلة «ليس»، فكما دخلت على خبر «ليس»، وكانت هي مثلها في النفي، دخلت على خبرها -أيضاً- الباء.

ألا ترى أنه قد جاء: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَغَيِّرْ يَوْمَهُمْ يَفْقَدِرْ﴾ [الأحقاف: ٣٣] فدخلت الباء حيث كان معنى الكلام النفي وكان المعنى: ليس الله بقادر.

وإن شئت أجزت دخول الباء على خبر المبتدأ على قياس قول أبي الحسن؛ لأنه قد أجاز في قوله: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا﴾ [يونس: ٢٧] أن تكون الباء داخلة على خبر المبتدأ؛ لأنه قد جاء: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠] فيجوز على هذا أن تكون الباء داخلة على الخبر الذي هو في موضع رفع.

وإن جعلت الهاء في قوله: «بعده النار» لـ «خير» المنفي بـ «لا» كانت الجملة التي هي: «بعده النار» «وبعده الجنة» في موضع نصب بكونها صفة للاسم الذي عمل فيه «لا»؛ كأنه: لا خير بعده النار بخير؛ فيجوز في الباء في قولك: «بخير» ما جاز فيها إذا جعلت قولهم «بعده النار» صفة لخير الذي دخلت عليه الباء. وتقديره في هذا

(١) وتمام الرجز:

بى الجحيم حيناً

وهو للعجاج في ديوانه (١٧٣/٢)، واللسان (طبخ)، (فخنخ)، (التاج (فخنخ)، (نفخ)؛ ولرؤية في اللسان (صدى)، (التاج (صدى)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في اللسان (طبخ)، (حشش).

(٢) قال سيبويه: «والنصب أجود وأكثر من الرفع؛ لأنك إذا قلت: «لا غلام» فهي أكثر من الرافعة التي بمنزلة: ليس». ينظر: الكتاب (٣٠٤/٢).

(٣) في أ: النافية.

الوجه تقدير: لا رجل قام غلامه أفضل منك.

وأما ما ذهب إليه البغداديون من استجازتهم إعمال أسماء الفاعلين والمصادر إذا بنيا مع «لا» على الفتح، فمما يبين أنه لم يكن ينبغي أن يعملوه كما كان يعمل قبل - أن ذلك بالبناء مع «لا» على الفتح قد فارق شبه الفعل؛ كما أن اسم الفاعل والمصدر^(١) بالتصغير والوصف قد فارقا^(٢) ذلك؛ فكما لا يعمل اسم الفاعل والمصدر مصغرين ولا موصوفين، كذلك اسم الفاعل والمصدر إذا بنى كل واحد منهما مع «لا» على الفتح.

فإن قلت: إن: «هَلُمَّ» في قول أهل الحجاز قد بنى الفعل فيه مع حرف قبله، وأعمل عمل الفعل، وحَقَرُوا رُوَيْدًا وأعملوه عمل الفعل في نحو: رُوَيْدَ عَلِيًّا، فكذلك ما تنكر أن يبنى^(٣) الاسم مع ما قبله على الفتح ويُعْمَل.

وأشد بيت الهذلي: [من الطويل]

رُوَيْدَ عَلِيًّا جُدَّ مَا ثُدِّي أُمُّهُمْ إِلَيْنَا وَلَكِنْ وَدُّهُمْ مُتَمَائِنٌ^(٤)
 قيل: إن ما ذكرته في «هَلُمَّ» على هذا القول قليل، وكذلك «رُوَيْد»؛ ومع ذلك فإن «هَلُمَّ» إذا أعمل على قول أهل الحجاز، فإنه ليس يُعْمَل كما يُعْمَل الفعل، ولكن كما تُعْمَل الأسماء التي [سميت بها الأفعال]^(٥)؛ نحو: عليك وَرُوَيْد.

يدلك على أنه على هذا الحدّ أعمل، ليس على ما أعمل الفعل: أنهم جعلوه للثنين والجمع، والمذكر والمؤنث على لفظ واحد.

فهذا مما يدلّك أنه بالبناء عندهم على هذا الحدّ الذي بُنى عليه خرج عندهم من حكم الفعل، ومن^(٦) عمله على حدّ عمل الفعل؛ ففي هذا دلالة على أنهم إذا بنوه

(١) في ب: المصادر.

(٢) في أ: فارق.

(٣) في ب: بنى.

(٤) وهو لمالك بن خالد الهذلي في شرح أبيات سيويه (١/١٠٠)، وللمعطل الهذلي في

معجم ما استعجم (٣/٧٣٧)، ولأحدهما في شرح أشعار الهذليين (١/٤٤٧)،

وللهذلي في الكتاب (١/٢٤٣)، ولسان العرب (مأن)، وبلا نسبة في شرح الأشموني

(٢/٤٨٨)، وشرح المفصل (٤/٤٠)، ولسان العرب (رود)، (مين)، والمقتضب (٣/

٢٠٨، ٢٧٨).

(٥) في ب: سمي بها الفعل.

(٦) في ب: عن.

مع ما قبله، لم يُعملوه على حدّ ما يُعمل الفعل، كما أعمله بنو تميم لما لم يبنوه مع الحرف الذى قبله.

وإذا كان أهل الحجاز قد فعلوا ذلك بـ: «هَلَمْ» لمكان البناء الذى أحدثوه [فيه]^(١)، فكذلك ينبغي على قياس ما فعلوه من^(٢) ذلك ألا يجوز إعمال اسم الفاعل والمصدر عمل الفعل إذا بنيا مع «لا» لخروجه بذلك عن شبه الفعل.

فأما إعمالهم الفعل إذا لحقه [النون]^(٣) الخفيفة أو الثقيلة، مع أنّه يبنى مع كل واحد منهما: فإن ذلك ليس بمنزلة «هَلَمْ» المبنى مع ما قبله، ولكن بمنزلة البناء مع علامة الضمير، وبمنزلة التغير الذى يلحق الآخر للإعراب؛ نحو لحاق النون للإعراب، وحذف اللامات للجزم.

ألا ترى أن الخفيفة تجرى مجرى التنوين فى: ﴿لَتَسْفُكُنَّ﴾ [العلق: ١٥] وفى «أَضْرِبَا»^(٤) القوم» فليس ذلك إذن كـ: «هَلَمْ» المبنى على الفتح مع ما قبله.

فأما ما أجازوه أحد شيوخنا - وهو أبو إسحاق الزجاج^(٥) - فى قوله: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢] من أنّه بمنزلة: حُلُو حامض - أى: هو كتاب وهو هدى - فالقول فى إجازة هذا على الوجه الذى ذكره مشكل؛ وذلك^(٦) أن ارتفاعهما لا يخلو من أن يكون بأنهما خبر المبتدأ، أو يكون الثانى تابعا للأول.

فإن قيل: يرتفع الاسمان بأنهما خبر المبتدأ:

قيل: لم نر شيئا رافعا يرفع اسمين على هذا الحدّ. وقد شبهوا ارتفاع خبر المبتدأ بارتفاع الفاعل، وزعموا أنّه ارتفع لمشابهة الفاعل.

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: فى.

(٣) سقط فى ب.

(٤) فى أ: اضرب.

(٥) إبراهيم بن السرى بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، قال الخطيب: كان من أهل الفضل والدين، حسن الاعتقاد، جميل المذهب. كان يخرط الزجاج، ثم مال إلى التحو، فلزم المبرّد. وله من التصانيف: معانى القرآن، الاشتقاق، خلق الإنسان، فعلت وأفعلت، مختصر التحو، خلق الفرس، شرح أبيات سيويه، القوافى، العروض، النوادر، تفسير جامع المنطق، وغير ذلك. مات فى جمادى الآخرة سنة إحدى عشرة وثلاثمائة. وسئل عن سنّه عند الوفاة، فعقد سبعين.

ينظر: بغية الوعاة (١/٤١١-٤١٣).

(٦) فى ب: ذاك.

فإن قلت: إنَّ الثاني تابع للأول؛ فليس يجوز أن يكون الثاني بدلاً من الأول؛ لأنَّ الأول مراد، كما أن الثاني كذلك؛ ومن ثمَّ لم يجز أن يكون الثاني صفة للأول؛ والصفة أبعد أن تجوز؛ لأنَّك لا تصف الحلو بأنه حامض، وإما تخبر عن الأول أنه قد جمع الطعمين، ولا مدخل هنا^(١) لشيء من باقى التوابع. فإذا بُعد هذان ولم يخلُ منهما ثبت إشكال المسألة. ولا يستقيم أن يجعل «حامض» خبر مبتدأ محذوف، وأنت تريد هذا المعنى؛ لأن الكلام يصير جملتين، وإنما يراد فى المخبر عنه أنه قد جمع الطعمين فى^(٢) جملة واحدة؛ كأنك قلت: مَزَّ.

فإن قلت: أجعلُ الاسمين موضعهما رفع^(٣)؛ لوقوعهما موقع اسم مفرد يرتفع بأنَّه خبر مبتدأ؛ كما يُجعل موضعُ الجملة رفعاً إذا وقع موقع الخبر: فإنَّ فى ذلك بعداً^(٤)؛ لأنَّ هذا - وإن كان مشبهاً للجملة فى أنَّهما اسمان - فليس بها. ألا ترى أنَّك إذا سميت رجلاً: «عاقلة لبيبة»، أعملت فيه العوامل، ولم تجعله بمنزلة أن تسميه ب: «زيدٌ منطلقٌ» وأنت تريد الجملة؛ فمما نقول فى ذلك: إن هذين الاسمين لا يمتنع أن يقعا جميعاً خبراً لمبتدأ. وإذا جاز أن يقع خبر المبتدأ جملة، ولم يمتنع ذلك - وإن كان الفاعل يمتنع أن يكون جملة - كان هذا أيضاً جائزاً أن يكون فى موضع خبر المبتدأ.

وقد جاء أشدُّ من هذا، وهو أنَّ هذه الجُمْل قد وقعت موقع «خبر إنَّ» فى مثل: «إن زيدا أبوه منطلق»، و: «إن زيدا قام أبوه». وإذا جاز هذا فى «إنَّ» مع أنَّ فيه نصباً ظاهراً، وحُكْمُ النصب ألا يكون إلا برفع لفاعل أو مشبه به، ووقعت الجملة موقع الرافع الفاعل - فهذا أجوز.

واختلفوا فى ضربٍ من هذا؛ وهو قولهم: «أقائم الزيدان»، و: «إنَّ قائمًا الزيدان». فأجازوا: «أقائم الزيدان»، على أن يرتفع «قائم» بالابتداء ويسدُّ «الزيدان» مسدَّ الخبر، فإذا ألحقت هذا الكلام «إنَّ»، ذهب أبو عثمان فيه إلى أنه لا يجوز، وقال: لأنَّ الكلام يبقى بلا رافع.

(١) فى ب: ههنا.

(٢) فى أ: وهو.

(٣) فى أ: رفعاً.

(٤) فى أ: فإن ذلك أبعد.

ألا ترى أن «الزيدان» يرتفعان بـ «قائم»، فلا يبقى شيء رافع يكون هذا النصب عنه. وأجاز أبو الحسن: «إنَّ قائمًا الزيدان»، ومن حجته أن يقول: «إنَّ» إذا جاز أن يقع في موضع المُرْتَفَعُ بها الجملة مع أن الجملة لا تكون في موضع الفاعل - وقد وقعت في موضع الفاعل في باب «إنَّ»، فأن يقع الاسم المرتفع بـ «قائم» هنا أشبه؛ لأنه قد ثبت أنه قد سَدَّ مَسَدَّ الخبر في الابتداء؛ فإذا سَدَّ مَسَدَّ الخبر في الابتداء فأن يسدَّ مسدَّه ههنا أشبه؛ لأنه مفرد، وقد سَدَّتْ الجملة مسدَّه. فسد ههنا^(١) مسدَّ فاعل «إنَّ» كما سَدَّ مَسَدَّ الخبر مع المبتدأ.

فأما ما يرجع من هذا الخبر الذي هو: «حُلُو حامض» ونحوه إلى المبتدأ: فالقول فيه أنه لا يخلو من أن يكون [الضمير]^(٢) في أحد الاسمين، أو في كل واحد منهما ضمير، أو يكون فيهما ضمير واحد، أو لا يكون في واحد منهما ضمير. فلا يجب أن يكون في أحد الاسمين دون الآخر؛ لأن كل واحد منهما إذا خَصَصَتْه بتحمُّله الضمير، لم يكن بأولى بذلك من صاحبه، ولا يستقيم أن يكون في كل واحد منهما ضمير؛ لأنك إن حمَّلت كل واحد منهما ضميرًا لم يكن ذلك الغرض في الإخبار.

ألا ترى أن الضمير إذا حمَّلت كل واحد منهما فالضمير فاعل؛ فتصير كأنك قد أخبرت عن المبتدأ بفعل كل واحد من اسمي الفاعل؛ كأنك قلت: حلا وحمض، وليس الغرض كذلك ولا المراد؛ إنما المراد: أن الأول قد جمع الطعمين. ألا ترى أن أبا عمر قال في تفسير ذلك: ثرث شيرين، فإذا كان ذلك مؤدياً إلى خلاف المعنى المراد لم يستقم.

ولا يجوز أن يكون ضمير واحد فيهما جميعاً؛ لأنه يجب أن تعمل^(٣) الصفتان جميعاً فيه، وهذا ممتنع؛ كما يمتنع أن يعمل فعلاً في فاعل، وإذا كانت هذه الوجوه غير مستقيمة، ثبت أنه لا ضمير في ذلك.

فإن قلت: فعلام يُحمل؟

قلنا: نحمله على المعنى، ونردّ الضمير [في ذلك]^(٤) إلى المبتدأ في المعنى؛

(١) في أ: هنا.

(٢) سقط في أ.

(٣) في ب: يعمل.

(٤) سقط في أ.

كما فُعل ذلك فى الصفة فى قولك: مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين.
ألا ترى أنه لا عائد فى لفظ^(١) هذه الصفة إلى الموصوف، وإنما يرجع إليه الذكر
فى المعنى؛ كأنك قلت: لا قاعد أبواه.

ونظير ما قلنا -أيضاً- فى المبتدأ قوله -[عز وجل]-^(٢): ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ
أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]:

ألا ترى أن الذكر يرجع إلى هذا المبتدأ -أيضاً- على المعنى؛ فكما أن الكلام
وتقديره محمول على المعنى، كذلك فى قولنا: هذا حلو حامض، الذكر عائد فى^(٣)
المعنى؛ كما أنه مما ذكرنا فى الصفة وفى قولهم: «مررت برجل قائم وقاعد» يعود
الذكر على المعنى.

فإن قلت: فما تقديره فى الإعراب؟

فالقول أنه: كما أن الاسمين وقعا موقع مفرد فيما ذكرنا من عود الذكر إلى
المبتدأ، كأنه قال فى «حلو حامض»: مُزٌّ، وفى «زيد ظريف كاتب»: جامع، فكذلك
الاسمان وقعا موقع المفرد؛ كما تقع الجملة^(٤) موقع المفرد فى هذا الموضع.
ونظير هذا -فى أن الصفتين جرتا مجرى الجملة فى بعض الوجوه- تسميتهم
بـ: «عاقلة لبيبة» امرأة أو رجلاً.

ألا ترى أنهم لم يمتنعوا من الصرف، وحكوا حال النكرة كما فعلوا ذلك فى
الجمل؛ فهذان الاسمان إذا وقعا موقع خبر الابتداء -وإن لم يَجُزْ أن يقع بعد الفعل
اسمان يسند^(٥) الفعل إليهما- فإن المبتدأ قد وقع موضع خبره الجمل؛ نحو
[قولهم]^(٦): زيد أبوه منطلق، وعمرو قام أبوه؛ فكما^(٧) جاز هذا وإن امتنع فى
الفاعل، وجاز: إن زيداً أبوه منطلق، كذلك يجوز وقوع هاتين الصفتين موقع خبر

(١) فى أ: لفظة..

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى ب: من.

(٤) فى أ: الجمل.

(٥) فى أ: مسند.

(٦) سقط فى أ.

(٧) فى ب: وكما.

المبتدأ^(١) على حَدِّ ما وقعت^(٢) الجمل، وإن لم يكونا جملة.
وأما هاء الضمير في قوله: ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢] فالهاء وحدها هي الاسم.
قال سيبويه: «الهاء التي هي هاء الإضمار الياء التي بعدها -أيضاً- مع هذا أضعف؛
لأنها ليست بحرف من نفس الكلمة ولا بمنزلته». فقد نصَّ أن الزيادة التي تلحق
الهاء ليست من نفس الكلمة؛ كما ترى.

ويدلُّ على ذلك أنه قد جاء في الشعر نحو: [من الطويل]

... .. لَهْ أَرْقَانِ^(٣)

فهذا يدلُّ على أنَّ حرف المدِّ إنما لحقه في الوصل للخفاء؛ كما لحقت الواوُ
الهمزة في نحو: كِنْدَأُو^(٤) للخفاء الذي في الهمزة. ومن ثمَّ أبدل منها قومُ الواو في
الوقف في الرفع فقالوا: الكَلَو.

ويدلُّ أيضاً على أنَّها على حرف واحد^(٥) في الأصل: أنَّها نظيرة الياء للمتكلم
والكاف للمخاطب؛ فكما أنَّ كل واحد من ذلك على حرف مفرد، فكذلك الهاء
ينبغي أن تكون الاسم وحدها بغير ياء أو واو لاحقة لها^(٦).

فإن قلت: فلم لا تستدلُّ بلحاق الألف للمؤنث أن الواو أو الياء بحذاء الألف؟
قيل: تكون الألف لاحقة لتبيين المؤنث من المذكر؛ كما لحقت في «أعطيتكها»
لذلك، وكما أن السين في قول من قال: «أَكْرِمُكِسْ» لذلك؛ فكما أنَّ الكاف حرف
مفرد -وإنما لحقه حرف المدِّ وغيره للتبيين- فكذلك [يكون]^(٧) لحاق الألف الهاء
للمؤنث، إلا أنَّ الهاء لزمها الألف في سائر^(٨) اللغات - إلا فيما لا اعتداد به -
لخفائها وخفة الألف والتبيين للفصل.

(١) في ب: الابتداء.

(٢) في أ: وقع.

(٣) تقدم.

(٤) الكندأو: هو الجمل الغليظ الشديد، على وزن «فِنَعَلُو». ذكره سيبويه. ينظر: الكتاب (٤)/
٢٦٩، ٢٧٠.

(٥) زاد في أ: في قوله.

(٦) في ب: له.

(٧) سقط في أ.

(٨) في ب: جميع.

فإن قلت: فما حكم الهاء أن تكون، أمتحركة أم ساكنة؟
 فالقول: أنها ينبغي أن تكون متحركة، على قياس الكاف والياء في «لك» و«لى»
 فاعلم، ويكون ما جاء في (١) الشعر من نحو: [من الوافر]
 كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ
 [ومن الطويل]:

وَمَا لَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ
 جاء على الأصل، وحذف حرف المد الزائد معه.
 والذين قالوا: [من الطويل]

..... لَهُ أَرْقَانِ (٤)

فهى (٥) لغة قوم فيما زعم أبو الحسن وغيره، شَبَّهوه بالألف فى الثنية، وبالياء فى غلامى، فأسكنوه لذلك. وهو -أيضاً- على قياس إسكانهم الميم من: «عليكم» و: «عليهم» بعد حذف الواو منه.

ومما يقوى أنها متحركة فى الأصل: لحاق حرف اللين له فى نحو: «ضربوه»، و: «مَرَّبَهِى»، ولو كان ساكناً لم يوصل بذلك؛ كما لم يوصل حرف الروى إذا كان

(١) فى أ: من.

(٢) جزء من صدر بيت للشماخ، وتمام البيت:

لَهُ زَجَلٌ إذا طلب الوسيقة أو زمير
 ينظر: ديوانه ص (١٥٥)، والخصائص (٣٧١/١)، والدرر (١٨١/١)، وشرح أبيات
 سيبويه (٤٣٧/١)، والكتاب (٣٠/١)، ولسان العرب (ها)، وبلا نسبة فى الإنصاف
 (٥١٦/٢)، والأشباه والنظائر (٣٧٩/٢)، وخزانة الأدب (٣٨٨/٢)، (٢٧٠/٥)، (٢٧١)،
 ولسان العرب (زجل)، والمقتضب (٢٦٧/١)، وجمع الهوامع (٥٩/١).

والشاهد فيه: قوله: «كأنه» حيث اختلس الضمة للضرورة الشعرية، والأصل: كأنه.

(٣) جزء من صدر بيت للأعشى، وبعده:

وَمَا لَهُ من الريح حظ لا الجنوب ولا الصبا
 ينظر: ديوانه ص (١٦٥)، وشرح أبيات سيبويه (١٣٥/١)، وشرح شواهد الإيضاح
 ص (٤٥٨)، والكتاب (٣٠/١)، وبلا نسبة فى الإنصاف ص (٥١٦)، وسر صناعة
 الإعراب ص (٦٣٠)، والمقتضب (٣٨/١)، (٢٦٦).

والشاهد فيه قوله: «وما له من مجد» حيث اختلس ضمة الهاء اختلاصاً، ولم يشبعها
 حتى تنشأ عنها الواو. ويروى: «وما عنده مجد تليد»، ولا شاهد على هذه الرواية.

(٤) تقدم.

(٥) فى أ: وهى.

سَاكِنًا، وَلَكَانَ إِذَا وُصِلَ بِحَرْفٍ لَيْنٍ؛ وَجِبَ أَنْ يَكْسَرَ كَمَا كَسَرَ: [مَنْ الطَّوِيلُ] ...
... فَاغْنَنَّ وَازْدَدِي^(١)

وهذا مثل^(٢) المدّ في نحو «آمين»، ولزم في لغة الأكثر في الوصل؛ لخفاء الهاء.
وقول الشاعر: [مَنْ الرجز]

أَجْرَهُ الرُّمَحَ وَلَا تُهَالَهُ^(٣)

إِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ أَلْفَ^(٤) الرَّدْفِ فِيهِ كَالْأَلْفِ فِي: [مَنْ الْوَافِر]

..... مُنْتَزَاحٍ^(٥)

وإن شئت قلت: ردّ الألف المنقلبة من العين، وجعل حركة التقاء الساكنين بمنزلة الحركة اللازمة.

فأما حذفهم له في الوقف، فليس بدليل قاطع على زيادة هذه الحروف؛ لأنهم قد حذفوا في الوقف الواو في: ضربكم، وهذا لهم، والياء في: عليهم، مع أنّها من نفس الكلمة، وليست بزيادة؛ بدلالة أن المؤنث الذي يحذّاه ليس^(٦) النون الثانية فيه بزيادة، ولكن إنّما حذفتا في الوقف؛ لأنّهما حرفا عِلَّةٍ قد حُذِفَا في الوصل في: «عليه»، و«منه»، [ونحو ذلك]^(٧). والوقف موضع قد يحذف منه^(٨) ما يثبت في الوصل؛ نحو: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩]، [و] ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَسِرُّ﴾ [الفجر: ٤] فلما حذِفَ فيه ما يثبت في الوصل - وهو من أصل الكلمة - وجب أن يلزم الحذف فيه ما قد استمرّ فيه الحذف في الوصل؛ لاختصاص الوقف بالتغيير، فجعل تغييره الحذف؛ كما ألزَمَ الأكثرُ تاءَ التانيث في النداء الحذف؛ إذ كان موضعاً قد يُحذف فيه

(١) جزء من عجز بيت لطرفة بن العبد، وقبله:

متى تأتينا نصبحك كاساً روية وإن كنت عنها غانياً

ينظر: ديوانه ص (٣٠)، وشرح أبيات سيويه (٣٣٨/٢)، وشرح المفصل (٤٦/٧)، والكتاب (٢١٥/٤)، ولسان العرب (غنا)، (صبح)، والمقتضب (٤٩/٢).

(٢) في أ: من.

(٣) تقدم.

(٤) في ب: الألف.

(٥) تقدم.

(٦) في أ: ليست.

(٧) في أ: ونحوه.

(٨) في أ: فيه.

ما لا يتغير؛ نحو: آخر، وحارث، ومالك، وعامر. فلَمَّا حذف فيه هذا الذي لا يتغير، أُلزم الحذف فيه ما يتغير، وهو التاء في طلحة، وسلمة، ونحو ذلك. الحجة لمن كسر الهاء من^(١): ﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] ولم يلحقها الياء فيقول: ﴿فِيهِ هُدًى﴾^(٢).

أما كسر الهاء مع أَنَّ أصلها الضم؛ فمن أجل الياء أو الكسرة اللتين تقعان قبلها، والهاء تشبه الألف لموافقتها لها في المخرج من الحلق، ولما فيها من الخفاء؛ فكما نَحَوُا بالألف نحو الياء بالإمالة من أجل الكسرة أو الياء كذلك كسروا الهاء للكسرة والياء؛ وذلك حسن ليتجانس الصوتان ويتشاكلا.

ألا تراهم كيف اتفقوا في: «اصطبر»، و: «ازدجر»، و: «ازدان» على الإبدال من تاء الافتعال حرفاً مجانساً لما قبله من الحروف في الإطباق والجهر، فبحسب اتفاقهم في هذا الموضع على ما ذكرت لك طلباً لتشاكل الحروف يحسن الكسر في الهاء في: ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢]. والهاء - وإن كانت متحركة - والألف ساكنة فقد رأيتهم أجروها متحركة مُجرى الألف والياء والواو إذا كنَّ سواكن في القوافي في نحو: خليلها، ومرامها. وقد تقدم ذكر كثير من ذلك في فاتحة الكتاب. وأما ترك إتباع الهاء الياء في: ﴿فِيهِ هُدًى﴾. وما أشبهه في الوصل: فلكراهة اجتماع حروف فيه^(٣) متقاربة؛ وقد كرهوا من اجتماع المتقاربة ما كرهوا من اجتماع الأمثال.

ألا ترى أنَّهم يدغمون المتقاربة كما يدغمون الأمثال؛ فالقيلان من الأمثال والمتقاربة إذا اجتمعت خُفِّفت تارة بالإدغام، وتارة بالقلب، وتارة بالحذف: فما خُفِّف بالإدغام فنحو: رَدَّ، ووَدَّ في: وَتَدَّ. وما خُفِّف بالقلب: فنحو: [تقصيت وتقضيت]^(٤) ونحو: ظَلَّتْ ومَسَّتْ ونحو: [من الطويل]

(١) في أ: في.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٢٦)، الإعراب للنحاس (١/١٢٩)، البحر المحيط (١/٣٣)، السبعة لابن مجاهد (١٣٠)، الغيث للصفاسي (٦٩)، المجمع للطبرسي (١/٣٤).

(٣) في ب: منه.

(٤) في ب: تقضيت وتقضيت.

... ونحو: طَسَنَتْ وَسِثٌ^(٢).

وما خفف بالحذف: فنحو^(٣): اسْطَاعَ، واسْتَحَذَ فلان مالا - فيمن قدره استفعل من تخذت - واستحيت، وعَلَمَاءُ بنو فلان، وتَقَيَّتْ تَقَيُّ، وما أشبه ذلك. وجهُ التشابه في هذه الحروف أن الهاء من الحلق، والألف منه -أيضا-، والياء قريبة من الألف وموافقة لها في اللين، فمن ثَمَّ أبدلت من الياء في هَذِي، فقالوا: هِذِي، فلَمَّا اجتمعت هذه الحروف المتقاربة، خففوا بالحذف كما خفف غيرها فيما^(٤) أريتكَ بالحذف.

ومِمَّا يحسُنُ الحذف ههنا - مع ما ذكرنا من اجتماع التشابهة - أن الهاء حرف خفي، فإذا اكتنفها ساكنان من حروف اللين، كان كأن الساكنين قد التقيا، لخفاء الهاء، وأنهم لم يعتدوا بها للخفاء في مواضع. ألا ترى أنَّ من قال: رُدُّ، فأتبع الضمة الضمة إذا وصل الفعل بضمير المؤنث، قال: رَدَّها، فلم يُتبع الضم الضم؛ كما كان يُتبع قبل، وجعله بمنزلة رَدَّا، فكما لم يعتد بها ههنا وجعلت الدال في حكم الملازمة للألف، كذلك إذا لم يعتد بها في نحو: فيهي، وعصاهو، وخذوهو، صار كأن الساكنين قد التقيا. ولهذا حَذَف حرف لين^(٥) بعد الهاء مَن حَذَف من العرب، وإن كان الساكن الذي قبلها ليس من حروف اللين نحو: منه.

ويذهب سيبويه إلى أنَّ الإتمام في نحو: منهو، أجود من الحذف، وأن الحذف إذا كان قبل الهاء حرف اللين أحسن.

ولمن لم يُتبع الهاء الياء ولا الواو في نحو: «منه» و«عنه» - وهو قراءة نافع إلا

(١) جزء من عجز بيت للأسود بن يعفر، وقبله:

فأليت لا أشربه حتى أمله بشيء و.....

ينظر ديوانه ص(٥٣)، والأزمة والأمكنة (٢٥٧/١)، والمحتسب (١٥٧/١)، ونوادير

أبي زيد ص(٤٤)، وبلا نسبة في شرح شواهد الشافية ص(٤٤١).

(٢) في ب: مست.

(٣) زاد في ب: قوله.

(٤) في أ: فما.

(٥) في ب: اللين.

فيما روى عنه من قوله: ﴿وَأَشْرِكُوا فِي أُمْرِي﴾ [طه: ٣٢] - أن يحتج في حذف حرف اللين بعد الهاء، وإن لم يكن قبلها حرف لين، بترك اعتدادهم بها في ردها، وبقولهم: يريد أن تضربها فيقول: كما لم يعتدوا بها في هذه المواضع كذلك لا أعتد بها في: منه، فإذا أتبعْتُ الهاء حرف اللين في: منه، فكأنى قد جمعتُ بين ساكنين؛ لأنَّ الهاء غير معتد بها عندهم؛ حيث أريتكَ.

ومثل الهاء - في أنه لما كان حرفاً خفياً لم يعتدوا به حاجزاً - النون، وذلك في قولهم: «هو ابن عمي دنياً»، وفي قنية، لما كانت النون خفية صارت الواو كأنها وليت الكسرة فقلبته؛ كما قلبتها في: غازية ومَحْنِيَّة؛ ولو كان مكان النون حرف غيره، لم يكن فيما بعده القلب؛ نحو: جزو وعِدْوَة، فهذا مثل الهاء في أنه للخفاء، لم يُعتد به حاجزًا؛ كما لم يعتد بالهاء.

الحجة لابن كثير في إتباعه هذه الهاء في الوصل الواو أو الياء، وتسويته بين حروف اللين وبين غيرها من الحروف إذا وقعت قبل الهاء:

من حجته: أن الهاء - وإن كانت خفية - فليس يخرجها ذلك من أن تكون غيرها من حروف المعجم التي لا خفاء فيها - نحو الراء والضاد - وأنَّ الهاء والنون عند الجميع في وزن الشعر بمنزلة الراء والضاد - وإن كان في الراء تكرير وفي الضاد استطالة - وإذا^(١) كان كذلك، كان حجزها بين الساكنين كحجز غيرها من الحروف التي لا خفاء فيها.

وأما اجتماع الحروف المتشابهة، فلم يكرهها في هذا الموضع؛ كما لم يكره اجتماعها في غيره.

ألا ترى أن كثيراً^(٢) قد قالوا: استطاع؛ فأتَمُّوا ولم يحذفوا منه شيئاً؛ وفي التنزيل: ﴿مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

وقالوا جميعاً: استدار واستثار، فلم يحذفوا، وقالوا: سُدُسٌ وَعُتْدٌ وَعُتْدَانٌ، وَوَطْدٌ يَظْدُ. والهاء - وإن كانت جرت متحركة في القوافي مجرى غيرها ساكناً^(٣) في نحو: خليلها - فقد جرت في القوافي - أيضاً - مجرى غيرها من الحروف متحركة وساكنة:

(١) في أ: فإذا.

(٢) زاد في أ: منهم.

(٣) في أ: ساكنة.

فالمتحركة نحو قوله: [من البسيط]

... .. سُودٌ قَوَادِمُهَا ضُهِبٌ خَوَافِيهَا^(١)

فهى حرف الروى؛ كالكاف فى: جوارىكا.

والساكنة نحو قوله: [من المتقارب]

... .. وَيَكِي النِّسَاءِ عَلَى حَمَزَةٍ^(٢)

[من الكامل]

... .. وَتَقُولُ سَغْدَى وَارَزِيَّتِيَّة^(٣)

فهى ههنا كالياء والواو والألف.

وأما الإدغام فى ﴿فِيهِ هَدَى﴾: فلم يذكره أبو بكر أحمد بن موسى عن أحد منهم فى هذا الموضع من كتابه، فنقول فيه:

وما ذكره محمد بن السرى فى رواية من روى عن أبى عمرو وغيره أنه كان يُشَمِّ ويدغم - من^(٤) أن ذلك محال لا يمكن - فإنَّ الإشمام لا يمتنع مع الإدغام، وذلك أنَّ الإشمام عند النحويين ليس بصوت فيفصل بين المدغم والمدغم فيه، وإنما هو تهيئة العضو لإخراج الصوت الذى هو الضم ليدلَّ عليه، وليس بخارج إلى اللفظ؛ كما أن بقية الإطباق مع الإدغام كما ذكرنا فى الضم؛ وإذا كان كذلك، لم يمتنع مع الإدغام كما لم يمتنع بقية الإطباق معه.

ألا ترى أنه لا يمتنع أن يُدغم ويهئ^(٥) العضو لإخراج الضمة إلى اللفظ، فلا

(١) عجز بيت، وصدره:

سكاء مخطومة فى ريشها طرق

وهو بلا نسبة فى لسان العرب (طرق)، وكتاب العين (٢/٧٣، ٥/٢٧٢)، وديوان

الأدب (٢/٢٤٥).

(٢) تقدم.

(٣) عجز بيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، وصدره:

تبكيهم دهماء معولة

ينظر: ديوانه ص(٩٩)، وشرح أبيات سيويه (١/٥٤٩)، وشرح التصريح (٢/١٨١)،

والكتاب (٢/٢٢١)، والمقاصد النحوية (٤/٢٧٤)، وبلا نسبة فى المقتضب (٤/٢٧٢).

والشاهد فيه قوله: «وا رزيتيه»؛ حيث ألحق هاء السكت بالمندوب لبيان الحركة فى الوقف.

(٤) فى أ: فى.

(٥) فى أ: يهياً.

يخرجها؛ كما لم يمتنع ذلك في الوقف إذا قلت: هذا مَعْنٍ وعلى هذا قرءوا: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١] فَأَشْمُوا النون المدغمة؛ لأنها كانت مرفوعة؛ ليدلّوا بالإشمام على الرّفعة التي كانت في الحرف؛ كما دلّوا بإبقاء الإطباق على أنّ الحرف المدغم كان مطبّقًا. ولو كان مكان الإشمام رَوْم الحركة، لامتنع الرّوم مع الإدغام؛ لأنّه صوت يحجز.

ألا ترى أنّهم يزعمون أنّه يفصل بروم الحركة بين خطاب المذكر والمؤنث؛ نحو: ضربتك وضربتكَ، فهذا لا يمكن الإدغام معه؛ لأنّ هذا الصوت يفصل وإن كان مُخَفًّى غير مُشَبَّع؛ كما تفصل الحركة المشبعة الممطّطة.

ولعلّ أبا بكر ظنّ أنّ القراء ليس يعنون بالإشمام ما يعنى به النحويون في أنّه تهية العضو للصوت وهَمٌّ به، وليس بخروج إلى اللفظ. والذي أحسب أنّه من أجله ظنّ ذلك حكايته عن أبي حاتم أنّه: أراد أبو عمرو ونافع الإخفاء، فلذلك أشمّا الضمّ والكسر، والإشمام إنّما يكون عند النحويين في الضمّ؛ فأما الكسر فلا إشمام فيه. وذلك أنّ الإشمام إنّما هو تحريك الشفتين يراه البصير دون الأعمى؛ فيستدلّ بذلك على إرادة الفاعل لذلك الضمّ، وليس هذا في الكسر؛ لأنّه لا فائدة فيه لبصير ولا لأعمى من حيث لا يظهر للرائي، فلمّا رأى أبا حاتم حكى ذلك في الجرّ كما حكاه في الضمّ؛ قدّر أنّهم يعنون به الحركة دون ما يعنى [به] ^(١) النحويّون ممّا ذكرنا.

اختلفوا في الهمز ^(٢) من قوله -تعالى-: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [٣]:

فكان ^(٣) ابن كثير، ونافع، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي يهزون ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ وما أشبه ذلك؛ مثل: ﴿يَأْكُلُونَ﴾ [البقرة: ١٧٤] و: ﴿يَأْمُرُونَ﴾ [آل عمران: ٢١] و: ﴿يُؤْتُونَ﴾ [المائدة: ٥٥]، ساكنة [كانت الهمزة] ^(٤) أو متحركة؛ مثل ﴿يُؤْخِرُكُمْ﴾ [نوح: ٤] و: ﴿يُؤْذِيهِ﴾ [آل عمران: ٧٥]. إلا أنّ حمزة كان يستحب ترك الهمز في كل القرآن إذا أراد أن يقف ^(٥).

(١) سقط في ب.

(٢) في أ: الهمزة.

(٣) في أ: كان.

(٤) في ب: الهمزة كانت.

(٥) ينظر: السبعة (١٣٠)، الغيث (٧٠).

والباقون يقفون بالهمز^(١).

وَرَوَى وَزْش عن نافع: ترك الهمز الساكن؛ في مثل: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ وما أشبهه، وكذلك المتحرك مثل ﴿يُؤْذِهِ﴾ [آل عمران: ٧٥] ﴿وَيُؤْخِرْكُمْ﴾ [نوح: ٤] و: ﴿لَا يَأْخُذْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥] وما كان مثله.

وأما أبو عمرو فكان إذا أدرج القراءة أو قرأ في الصلاة، لم يهمز كل همزة ساكنة؛ مثل: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ و: ﴿يُومِنُ﴾ و: ﴿يَأْخُذُونَ﴾ وما أشبه ذلك. وقال أبو شعيب السوسي^(٢) عن الزيدى، عن أبي عمرو: إنه كان إذا قرأ في الصلاة لم يهمز كل همزة ساكنة إلا أنه كان يهمز حروفاً من السواكن بأعيانها، أذكرها إذا مررتُ بها، -إن شاء الله-.

فإذا كان سكون الهمزة علامة للجزم، لم يترك همزها؛ مثل: ﴿نَسْأَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، و: ﴿تَسْؤُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١]، [و] ﴿وَهِيَ لَنَا﴾ [الكهف: ١٠] [و] ﴿وَيَهِيءُ لَكُمْ﴾ [الكهف: ١٦]، و: ﴿أَقْرَأْ كِتَابَكَ﴾ [الإسراء: ١٤]، [و] ﴿وَمَنْ يَشَأْ يَجْعَلْهُ﴾ [الأنعام: ٣٩] و: ﴿أَنْبِئْهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣] وما أشبه ذلك. وروى الشمونى محمد بن حبيب^(٣)، عن الأعشى^(٤)، عن أبي بكر، عن عاصم:

(١) ينظر: الحجة لأبى زرعة ٨٤، السبعة لابن مجاهد ١٣٠، الغيث للصفاسى ٧٠، المجموع للطبرسى (٣٧/١).

(٢) الإمام المقرئ المحدث، شيخ الرقة، أبو شعيب، صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن الجارود بن مسرح، الرستبى السوسى الرقى. ولد سنة نيف وسبعين ومائة. وجود القرآن على يحيى الزيدى، وأحكم عليه حرف أبى عمرو. وسمع سفیان بن عيينة، وعبد الله بن نمير، وأسباط بن محمد، وجماعة. تلا عليه طائفة، منهم: أبو عمران موسى ابن جرير، وعلی بن الحسين، وحدث عنه: أبو بكر بن أبى عاصم، وأبو عروبة الحرانى، والحافظ أبو على محمد بن سعيد. قال أبو حاتم: صدوق. مات فى أول سنة إحدى وستين ومائتين، وقد قارب التسعين. ينظر: سير أعلام النبلاء (٣٨٠/١٢)، (٣٨١).

(٣) محمد بن حبيب، أبو جعفر الشمونى الكوفى مقرئ ضابط مشهور، أخذ القراءة عرضاً عن أبى يوسف الأعشى وهو أجل أصحابه وأحذقهم، روى القراءة عنه عرضاً إدريس بن عبد الكريم والقاسم بن أحمد الخياط و محمد بن عبد الله الحربى وحماد بن محمد بن حماد، تلقن القرآن من الأعشى، تلقيناً وكان يلقيه بالكوفة، وعبد الله بن محمد بن هاشم الزعفرانى قال قرأت عليه سنة أربعين ومائتين. ينظر: طبقات القراء (١١٤/٢)، (١١٥).

(٤) يعقوب بن محمد بن خليفة بن سعيد بن هلال أبو يوسف الأعشى التيمى الكوفى، أخذ القراءة عرضاً عن أبى بكر شعبة وهو أجل أصحابه، روى القراءة عنه عرضاً وسماعاً محمد ابن حبيب الشمونى ومحمد بن غالب الصيرفى وأحمد بن جبير، وقرأ -أيضاً- على الأعشى =

أنه لم يكن يهزم الهمزة الساكنة؛ مثل ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ وما أشبهه.

أخبرنا أحمد بن موسى قال: حدثنا محمد بن عيسى بن حيّان المقرئ^(١)، قال: حدثنا أبو هشام^(٢) قال: سمعت أبا يوسف الأعشى يقرأ على أبي بكر فهزم: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾.

قال [ابن مجاهد]^(٣): وحدثني محمد بن عيسى بن حيّان المقرئ، قال: حدثنا أبو هشام، عن سليم^(٤)، عن حمزة؛ أنه كان إذا قرأ في الصلاة، لم يكن يهزم. أخبرنا أحمد بن موسى، قال: حدثنا جعفر بن محمد الفريابي^(٥) قال: حدثنا

= وعبد الحميد بن صالح ومحمد بن إبراهيم الخواص وعبيد بن نعيم ومحمد بن الجنيّد وخلف بن هشام وعمرو بن الصباح، قال أبو بكر النقاش: كان الأعشى صاحب قرآن وفرائض ولست أقدم عليه أحدًا في القراءة على أبي بكر، ولا أقدم على يحيى بن آدم أحدًا في الرواية عن أبي بكر في الحروف. قلت: لم أر أحدًا أرخ وفاته، وعندى أنه توفي في حدود المائتين. ينظر: طبقات القراء (٣٩٠/٢).

(١) محمد بن عيسى بن حيّان، أبو جعفر البغدادي، شيخ، قال الداني: مقرئ متصدر مشهور أخذ القراءة عن محمد بن يحيى القطعي وأبي هشام الرفاعي، روى القراءة عنه ابن مجاهد وأحمد بن محمد الدجاني وأبو أحمد السامري. ينظر: طبقات القراء (٢٢٤/٢).

(٢) محمد بن يزيد بن رفاعه بن سماعة، وقال الخطيب البغدادي: محمد بن يزيد بن محمد بن كثير بن رفاعه بن سماعة، أبو هشام الرفاعي الكوفي القاضي، إمام مشهور. قال العجلي: لا بأس به صاحب قرآن، وقال صالح جزرة: كوفي لا بأس به صاحب قرآن. مات آخر يوم من شعبان ببغداد، وكان قاضيًا عليها سنة ثمان وأربعين ومائتين، وقال البخاري: يوم الأربعاء منسلخ شعبان. ينظر: طبقات القراء (٢٨٠/٢، ٢٨١). (٣) سقط في أ.

(٤) سليم بن عيسى بن سليم بن عامر بن غالب بن سعيد بن سليم بن داود، أبو عيسى، ويقال: أبو محمد الحنفي مولاهم، الكوفي المقرئ، ضابط محرر حاذق، ولد سنة ثلاثين ومائة، وتوفي سنة ثمان وثمانين - وقيل سنة تسع وثمانين - ومائة، وقال ابن سعدان: سنة مائتين عن سبعين سنة وستة أشهر. ينظر: طبقات القراء (٣١٨/١ - ٣١٩).

(٥) جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض، الإمام الحافظ الثبت، شيخ الوقت، أبو بكر الفريابي القاضي. ولد سنة سبع ومائتين. وقال: أول ما كتبت الحديث سنة أربع وعشرين ومائتين. حدث عن: شيبان بن فروخ، ومحمد بن أبي بكر المقدمي، وهديّة بن خالد، وقتيبة بن سعيد، وأبي مصعب الزهري، وإسحاق بن راهويه، وأبي الأصغر عبد العزيز بن يحيى، ومنجاذ بن الحارث، ومحمد بن مصفى، وخلق كثير. وصنف التصانيف النافعة. حدّث عنه: أبو بكر النجاد، وأبو بكر الشافعي، وأبو عليّ بن الصواف، وأبو القاسم =

مِنْجَاب بن الحارث^(١) قال: حدثنا شريك بن عبد الله^(٢) قال: كان عاصم صاحب همز ومدّ وقراءة شديدة.

قال أبو زيد: الأمون: الناقة القوية الظهر^(٣). والأمانة: خلاف الخيانة، والأمن: خلاف الخوف. قال أحمد بن يحيى: أَمْنٌ فهو أمين؛ فهذا بمنزلة ظَرْفٍ فهو ظريف. وقالوا: أَمِنْتَهُ فهو أمين؛ فهذا فاعيل بمعنى مفعول؛ فتقول من هذا: امرأة أمين، ومن الأول: أمينة مثل: ظريفة.

وقال الشاعر: [من الوافر]

وَكُنْتُ أَمِينَهُ لَوْ لَمْ تَخُنْهُ وَلَكِنْ لَا أَمَانَةَ لِلْيَمَانِي^(٤)
فهذا كأنه المأمون، أى: أَمِنَكَ فحنته^(٥).

= الطبراني، وأبو الطاهر الذهلي، وأبو بكر القطيعي، وأبو أحمد بن عدى، وأبو بكر الإسماعيلي. وقال أبو أحمد بن عدى: كنا نشهد مجلس جعفر الفريابي، وفيه عشرة آلاف أو أكثر. قال أبو بكر الخطيب: الفريابي قاضى الدينور من أوعية العلم. وقال القاضى أبو الوليد الباجي: جعفر الفريابي ثقة متقن. قال الذارقطني: مات الفريابي فى المحرم، سنة إحدى وثلاثمائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٩٦/١٤ - ١٠٠).

(١) منجباب - بكسر أوله وإسكان النون ثم الجيم - ابن الحارث التميمي، أبو محمد الكوفي. عن القاسم بن معن وابن المبارك وطائفة. وعنه: مسلم وأبو زرعة. موثق. مات سنة إحدى وثلاثين ومائتين.

ينظر: الخلاصة (٨٥/٣).

(٢) شريك بن عبد الله، العلامة، الحافظ، القاضى، أبو عبد الله التخمي، أحد الأعلام - على لين ما فى حديثه. توقف بعض الأئمة عن الاحتجاج بمفاريده. قال أبو أحمد الحاكم: شريك بن عبد الله بن سنان بن أنس. ويقال: شريك بن عبد الله بن أبى شريك بن مالك بن التخع، وجده قاتل الحسين - رضوان الله عليه - أدرك شريك عمر بن عبد العزيز، وسمع سلمة بن كهيل، ومنصور بن الميمر، وأبا إسحاق. ليس بالمتين عندهم.

قال التستائى: ليس به بأس. قال عيسى بن يونس: ما رأيت أحدا أروع فى علمه من شريك. قال خليفة بن خياط: شريك بن عبد الله بن أبى شريك، وهو الحارث بن أوس ابن الحارث بن الأذهل بن وهيب بن سعد بن مالك بن التخع، يكنى أبا عبد الله. مات سنة سبع أو ثمان وسبعين ومائة. مات بالكوفة فى أول شهر ذى القعدة سنة سبع. عاش اثنتين وثمانين سنة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٠٠/٨ - ٢١١).

(٣) فى ب: الظهيرة.

(٤) البيت للنابعة فى ديوانه ص ١١٣، ولسان العرب (يمن)، ومجمل اللغة (١/١٣٤).

(٥) فى ب: فحنت.

وقول حسان: [من الخفيف]

وَأَمِينٍ حَدَّثْتُهُ سِرًّا نَفْسِي فَوَعَاهُ حِفْظَ الْأَمِينِ الْأَمِينَا^(١)
قال بعضهم: كأنه قال: حِفْظَ الْمُؤْتَمَنِ الْمُؤْتَمِينَ: وقالوا: أَمَانٌ فى معنى الأمين.

قال الأعشى: [من مجزوء الكامل]

وَلَقَدْ شَهِدْتُ الشَّاجِرَ أَلْ أَمَانَ مَوْزُودًا شَرَابُهُ^(٢)
فَأَمِينٌ وَأَمَانٌ ك: كريم وكُرَام، ومثله: حُسَانٌ وَحُسَانَةٌ، ورجل قُرَاء^(٣).

وأشدد غيره: [من الطويل]

وَعَنْسٍ أَمُونٍ قَدْ تَعَلَّلْتُ جُهْدَهَا عَلَى صِفَةٍ أَوْ لَمْ يَصِفْ لِي وَاصِفٌ^(٤)
فَأَمُونٌ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الَّذِي هُوَ خِلَافُ الْخَوْفِ، كَأَنَّهُ يُؤْمِنُ عِثَارَهَا فِي سِيرِهَا، أَوْ يُؤْمِنُ كِلَالِهَا وَوُثْيُهَا فِيهِ. وَيَكُونُ أَمُونٌ فِي مَعْنَى مَأْمُونٍ، أَى: غَيْرِ مَخُوفٍ؛ كَقَوْلِهِمْ: طَرِيقُ رُكُوبٍ، أَى يُزَكَّبُ، وَحَلُوبٌ وَقُتُوبٌ، أَى: تَحْلُبُ وَتَرْكَبُ وَتُقْتَبُ. وَيَكُونُ أَمُونٌ مِثْلَ أَمِينٍ؛ لِأَنَّكَ قَدْ تَقُولُ: خَانَتْ فِي سِيرِهَا: إِذَا قَصَّرَتْ عَمَّا أَرَادَ مِنْهَا رَاكِبُهَا فِي الْمَسِيرِ.

وقال [الله - تعالى] -^(٥): ﴿لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمْنَكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٧]؛ فيجوز أن يكون: لا تخونوا ذوى أماناتكم، وهو أشبه بما قبله، وذوو الأمانة نحو: المؤدع والمعير والموكل والشريك وَمَنْ يَدُكَ فِي مَالِهِ يَدُ أَمَانَةٍ لَا يَدُ ضَمَانٍ. ومن هذا الباب: الكافر المودع؛ قال - تعالى -: ﴿وَأِيمًا تَخَافُ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٍ فَانْزِلْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨].

ويجوز أن تكون الأمانات لا يراد معها حذف المضاف؛ لأن «خنت» من باب «أعطيت» يتعدى إلى مفعولين، ويجوز أن يقتصر على أحدهما. فإذا قدرت حذف المضاف؛ كان بمنزلة: أعطيت زيدا، وإذا لم تقدره؛ كان بمنزلة أعطيت درهما.

(١) ينظر ديوانه (٢٣٧/١).

(٢) وهو فى ديوانه ص (٣٣٩)، ولسان العرب (تجر)، (أمن)، ومقاييس اللغة (١/١٣٤)، ومجمل اللغة (١/٢٠٦)، وتاج العروس (تجر)، (أمن)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (١٥/٥١١)، والمخصص (١٥/٨٩)، وديوان الأدب (٤/١٧٦).

(٣) زاد فى أ: «قال أبو زيد: الأمون: الناقة القوية الظهر. وقد سبق ذكرها؛ فهى ههنا تكرر».

(٤) البيت لأوس بن حجر فى ديوانه ص (٦٤)، مجالس ثعلب ص (٣٨٠).

(٥) فى ب: جل من قاتل.

وعلى هذا قول كثير^(١): [من الطويل]
 فَأَخْلَفَنَ مِيعَادِي وَخُنَّ أَمَانَتِي وَلَيْسَ لِمَنْ حَانَ الْأَمَانَةُ دِينَ^(٢)
 ويدلّك على تعدّي «خنت» إلى مفعولين قول أوس: [من الكامل]
 خَانَتْكَ مَيَّةٌ مَا عَلِمْتَ كَمَا خَانَ الْإِخَاءَ خَلِيلُهُ لُبْدُ^(٣)
 وأنشد أبو زيد: [من الطويل]
 فَقَالَ مُجِيبًا وَالَّذِي حَجَّ حَاتِمٌ أَخُونُكَ عَهْدًا إِنِّي غَيْرُ خَوَانٍ^(٤)
 والعهد كأنه الأمانة، ف: «أخونك»^(٥) عهدًا كقولك: أخونك أمانة.
 وقال أبو ذؤيب: [من الوافر]

(١) كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي، أبو صخر: شاعر، متيم مشهور. من أهل المدينة. أكثر إقامته بمصر. وفد على عبد الملك بن مروان، فازدرى منظره، ولما عرف أدبه رفع مجلسه، فاخص به وبني مروان، يعظمونه ويكرمونه. وكان مفرط القصر دميماً، في نفسه شمم وترفع. يقال له: «ابن أبي جمعة»، و: «كثير عزة»، و «الملحي»؛ نسبة إلى بني مليح، وهم قبيلته. قال المرزباني: كان شاعر أهل الحجاز في الإسلام، لا يقدمون عليه أحداً، وفي المؤرخين من يذكر أنه من غلاة الشيعة، وينسبون إليه القول بالتناسخ، قيل: كان يرى أنه «يونس بن متى». أخباره مع عزة بنت حميل الضمرية كثيرة. وكان عفيفاً في حبه، قيل له: هل نلت من عزة شيئاً طول مدتكَ؟ فقال: لا، والله، إنما كنت إذا اشتد بي الأمر أخذت يدها فإذا وضعتها على جبينى وجدت لذلك راحة. توفي بالمدينة سنة ١٠٥هـ.

ينظر: الأعلام (٢١٩/٥).

(٢) ينظر: الأغاني (٨٩/٥).

(٣) ينظر البيت: في ديوانه ص ٢٠٨، وبلا نسبة في تاج العروس (وتد)، وجمهرة الأمثال (١/٩٠)، والدرّة الفاخرة (١/٢٠٣)، ومجمع الأمثال (١/٢٨٣)، والمستقصى (١/١٣٣).

(٤) وهو للعريان بن سهلة في خزانة الأدب (٦/٥٦، ٥٧)، ونوادر أبي زيد ص (٦٥)، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص (٤٧٧)، وحاشية يس (١/١٤٧)، ولسان العرب (خون).

والشاهد فيه، قوله: «حجّ حاتم» يريد: حجّ حاتم إليه، فحذف «إليه». قال أبو علي: قوله: «لا، والذي حجّ حاتم» يحتمل «الذي» ضربين:

إن عني بـ «الذي» الكعبة، فذكر على إرادة البيت؛ كما يقولون: والكعبة، والبيت، والمسجد، فالضمير في «حجّ» محذوف؛ لأنّ هذا الفعل متعدّد، يدل على ذلك قوله: «فَمَنْ حَجَّ أَلَيْتَ أَوْ أَغْتَمَرْتَ» [البقرة: ١٥٨] [البقرة: ١٥٨]؛ فالمعنى: الذي حجّه حاتم.

وإن عني بـ «الذي» الله - سبحانه - فالتقدير: لا، والذي حجّ له حاتم، فحذف «له» من الصلة. (خزانة الأدب ٦/٥٦ - ٥٧).

(٥) في أ: وأخونك.

فَسَوْفَ تَقُولُ إِنْ هِيَ لَمْ تَجِدْنِي أَخَانَ الْعَهْدَ أَمْ أَثِمَ الْحَلِيفُ^(١)
ومما يدلُّك^(٢) على تقارب الكلمتين: استعمالهم إياهما في القسم؛ نحو: عهد
الله وأمانة الله. وتقول: أَمِنْتُ الرجل: إذا لم تخفه، أمته؛ قال: ﴿هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا
كَمَا ءَامَنُكُمْ عَلَىٰ أَخِيهِ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٦٤]. وأَمِنْتُهُ واثمته: إذا لم تخش
خيانته؛ قال [-عز وجل-]^(٣): ﴿فَإِنْ آمَنَ بِبَعْضِكُمْ بَعْضًا فُلْيَوُذَ الَّذِي أُوتِئْنَ ءَامَنَتُهُ﴾
[البقرة: ٢٨٣]؛ فهذا كقوله [-تعالى-]^(٤): ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا ءَالَمَنَّتِ إِلَهُ
أَهْلِيهَا﴾ [النساء: ٥٨].

قال أبو عبيدة: وقالوا في مصدره: الأَمْنُ والأَمَنَةُ والأَمَان. وفي التنزيل: ﴿إِذْ
يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمْنَةً مِّنْهُ﴾ [الأنفال: ١١].
وقال -أيضاً-: ﴿أَمْنَةً نُّعَاسًا﴾ [آل عمران: ١٥٤].

وقولهم: آمَنَ زيد يحتمل غير وجه:
يجوز أن يكون أَمِنْتُهُ فآمن؛ فجاء المطاوع على أفعل؛ كقولك^(٥): كبيتته فأكَبَّ،
وفي التنزيل: ﴿فَكَبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾ [النمل: ٩٠]، وفيه: ﴿أَمَّنْ يَنْشِئُ مَكَبًا عَلَىٰ
وَجْهِهِ﴾ [الملك: ٢٢].

وقال: [من المتقارب]

... كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ الثُّمَرُ^(٦)
ومما يدلُّك على ذلك تعدُّيه بالحرف.

وقال أبو عثمان: أجفل الغيم: إذا انقلع، وجَفَلْتُهُ الرِّيح، ولا يقال: أجفلته.
ويجوز في: «آمن» أن يكون المعنى: صار ذا أمن، مثل: أَجْرَبَ وَأَقْطَفَ وَأَعَاةَ،
أى: صار ذا عاهة في ماله، فكذلك^(٧) آمن: صار ذا أمن في ماله ونفسه بإظهار
الشهادتين؛ كقولهم: أسلم، أى: صار ذا سَلَمٍ بذلك، وخرج عن أن يكون حَرْبًا

(١) ينظر: شرح أشعار الهذليين ص ١٨٤، واللسان (حلف)، والتاج (حلف).

(٢) فى أ: يدل.

(٣) سقط فى أ.

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى أ: كقوله.

(٦) تقدم.

(٧) فى ب: فلذلك.

مستحلّ المال والنفس؛ فهذا كأنه الأصل في اللغة، ثم صار المؤمن والمسلم من أسماء المدح في الشرع.

وسوّت الشريعة بين التسمية بالمؤمن والمسلم؛ لقوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ. فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٥-٣٦].

وقال أبو زيد: قالوا: ما آمنت أن أجد صحابة إيماناً، أى: ما وثقت أن أجد صحابة، والإيمان: الثقة.

وقال أبو الصقر^(١): ما آمنت أن أجد صحابة إيماناً، معناه: ما كدت أجد صحابة.

وقال أبو الحسن في قوله -تعالى-: ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١] أى: يصدقهم، كما تقول: أما تؤمن لى بأن أقول كذا وكذا، أى: أما تصدقنى؟ وقال أحمد بن يحيى: قالوا: رجل أمانة: إذا كان يثق بكل ما^(٢) يسمعه^(٣). قال أبو على: فتقته بما يسمعه إنمّا هو لأمنه الكذب فى المستمع، وإذا^(٤) أمين كذبه فقد صدّقه. فيجوز^(٥) فى آمن: أن يكون مما حكيناه عن أبى زيد وغيره من معنى الثقة والتصديق.

فأما قولهم: رجل أمانة؛ فوصف^(٦) بالمصدر. وحكى: رجل أمانة، فهذا وصفٌ مثل هُزْءَةٍ ونُكْحَةٍ. وقال: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٢]، فهذا من أجل قوله: ﴿مِنَ الَّذِينَ قَالُوا ءَامَنَّا بِأَقْوَاهِهِمْ وَلَكِنْ تَأْمِنُ قُلُوبُهُمْ﴾ [المائدة: ٤١]. فأما قوله: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي

(١) رحمة بن محمد بن أحمد بن سعيد بن القاسم، أبو الصقر الكفرتوثى، مقرر دمشق، أخذ القراءة عن على بن عبد الله الأزدي وإبراهيم بن حميد الكلابزى وإدريس بن عبد الكريم وأحمد بن الحسن بن عبد الله ومحمد بن أحمد بن عمر البابى وأحمد بن محمد الفيل، روى القراءة عنه أبو على الحسين بن على الرهاوى، قال الحافظ أبو العلاء: وأبو الصقر فى عداد المجاهلين.

ينظر: طبقات القراء (١/ ٢٨٣، ٢٨٤).

(٢) فى أ: من.

(٣) فى ب: سمعه.

(٤) فى أ: فإذا.

(٥) فى أ: وقد يجوز.

(٦) زاد فى أ: وصف.

قُلُوبِكُمْ ﴿[الحجرات: ١٤]؛ فنفى عنهم الإيمان، وأثبت لهم الإسلام، فلأن الإيمان على التصديق والثقة؛ وكأن المعنى: أنهم، وإن صاروا ذوى سلم، وخرجوا من أن يكونوا حرباً بإظهار الشهادتين، فإنهم لم يصدقوا ولم يثقوا بما دخلوا فيه، فلم يطابق اعتقاداتهم ما أظهره من الشهادتين، ولم يوافقه.

فهذا فى المعنى مثل قوله: ﴿مِنَ الَّذِينَ قَالُوا ءَامَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ﴾ [المائدة: ٤١]، وإيمان المنافقين من هذا الضرب لإظهارهم بألسنتهم ما آمنوا به على دمائهم وأموالهم، والباطن منهم خلاف الظاهر؛ ولذلك قرأ من قرأ: ﴿اتَّخَذُوا إِيمَانَهُمْ جُنَّةً﴾ [المنافقون: ٢]؛ فهؤلاء - وإن كانوا قد أظهروا الإسلام، وجرت عليهم أحكامه - فليسوا مسلمين مخلصين، ولا واثقين بما دخلوا فيه؛ كمن وُصِفَ فى قوله [- تعالى -] ^(١): ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾ [الرعد: ٢٨].

فأما جمع من جمع بين هذه الآية وبين الأخرى، وهى قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحِلَّتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢] وقوله: إِنَّهُمَا متدافعتان - لأنَّ الوجل خلاف الطمأنينة - فجهل وذهاب عما عليه الآيتان وما أريد بهما؛ وذلك أن الاطمئنان إنما يكون عن ثلج القلب وشرح الصدر بمعرفة التوحيد والعلم به، وما يتبع ذلك من الدرجة الرفيعة والثواب الجزيل.

والوجل: إنما يكون عند خوف الزيف والذهاب عن الهدى، وما يُستحقَّق به الوعيد فتَوَجَّلُ القلوب لذلك. فكل واحد من الحالين غير صاحبتهما، فليس هنا ^(٢) إذن تضاد ولا تدافع.

وهذان المعنيان المفترقان فى هاتين الآيتين قد اجتماعا فى آية واحدة، وهى قوله: ﴿نَفْسَعِرْ مِنْهُ جُلُودَ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِيْنُ جُلُودَهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ ذَلِكَ هُدَىٰ اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَن يَشَاءُ﴾ [الزمر: ٢٣]؛ لأن هؤلاء قد سكنت نفوسهم إلى معتقدهم ووثقوا به، فانتهى عنهم الشك والارتياب الذى يعرض لمن كان خلافهم ممن أظهر الإسلام تعوذاً، فحصل له حكمه دون العلم الموجب لثلج الصدر ^(٣) وانتفاء الريب

(١) سقط فى ب.

(٢) فى ب: هما.

(٣) فى أ: الصدور.

والشك.

وقال - تعالى - : ﴿الَّذِينَ آمَنُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٦٩] كأنه صدّقوا ووثقوا، ثم قال: ﴿وَكَانُوا مُسْلِمِينَ﴾؛ لأنّ بعض من يعلم صدق ما أتى به النبي ﷺ (١) لم يدخلوا في دينه وسلمه؛ كاليهود الذين علموا صدقه وجحدوه، وكفروا بما أتى به؛ قال: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ [البقرة: ٨٩]، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ﴾ [البقرة: ١٥٩] فهو لاء - وإن كانوا قد علموا واستيقنوا - فقد دخلوا في جملة من ذم بقوله: ﴿وَعَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤].

وقال: ﴿يَتَّبِعُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨].
وقال: ﴿يَمْنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمْنُوا عَلَيَّ إِسْلَمَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمْنُ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الحجرات: ١٧].

فهذا يدلّ على أنّ الإيمان من الأمن، أى: هداكم لما تُحْرزُونَ به أنفسكم وأموالكم فى العاجلة، ولا تخسرون معه أنفسكم وأهلكم فى الآجلة.
ويجوز أن يكون: هداكم للصدق وإن كان قد قال: ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾.
ألا ترى أنّه ليس كل من هدى إلى الصدق يصدق؛ كالمُعاند الجاحد لما عَرَفَ؟!.

وقال بعض المتأولين فى قوله فى صفة التابوت: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٨]: [معنى] (٢) مؤمنين: مصدّقين [لى] (٣)؛ وذلك أنّه لا يخلو من أن يراد به: أهل الإيمان بالله، أو يراد به: إن كنتم مصدّقين [لى] (٤).
فلا يجوز الأول؛ لكفرهم بالله فى تكذيبهم نبيهم؛ لقوله: ﴿أَنْتَ يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٢٤٧]؛ فانكروا أن يملكوا من ملكه نبيهم، قال: فإذا لم يُجز هذا الوجه، ثبت الوجه الآخر الذى هو التصديق به.

وأما قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]، فليس

(١) فى أ: عليه السلام.

(٢) سقط فى أ.

(٣) سقط فى أ.

(٤) سقط فى أ.

المؤمن هنا المطابقَ معتقده ما يظهره باللسان؛ ولكن المعنى: أن أكثرهم -مع إظهارهم الإيمان بالسنتهم- مشركون.

وقد يطلق على المظهر ذلك بلسانه اسم مؤمن، ولا يجوز أن يراد بذلك المدح، ولكن الاسم الجارى على الفعل؛ وعلى هذا قوله: ﴿إِن عَلِمْتُمْ هَؤُلَاءَ مُؤْمِنِينَ فَلَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكَفَّارِ﴾ [الممتحنة: ١٠].

ألا ترى أن هذا على ما يظهره بالسنتهم من الشهادتين. ومثل قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦] قوله: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا﴾ [النحل: ٨٣]، ومثله: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] فى قول من ذهب إلى أن الشرك: الظلم؛ واحتج بقوله: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]. والمعنى فيهما: أنهم إذا سئلوا: مَنْ خلقهم: قالوا: الله. ثم يجعلون له شريكاً، وقال السدى^(١) فى قوله: ﴿وَلَكِنْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٤٦]: القليل قولهم: الله ربنا، والجنة حق، والنار حق. فهذا قليل من إيمانهم، والقليل ليس بشيء.

فهذا مثل ما تقدم من أنه عبارة عن الفعل، وليس بمدح؛ كقوله: ﴿وَيَشِرُّ الْمُؤْمِنِينَ يَأْنَهُمْ مِنَ اللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٧]؛ ف: ﴿قَلِيلًا﴾ على قول السدى وصف مصدر محذوف تقديره: فلا يؤمنون إلا إيماناً قليلاً، وهذا أوجه من أن يحمل القليل على أنهم ناس؛ لأن ﴿قَلِيلًا﴾ مفرد، وفى التنزيل: ﴿إِنَّ هَؤُلَاءَ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ﴾ [الشعراء: ٥٤] إلا أنه قد جاء فعيل مفرداً يراد به الكثرة؛ ك«فعول»؛ نحو قوله: ﴿وَحَسَنَ أَوْلَئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩] وقال: ﴿وَلَا يَسْتَلْ حِمِيمٌ حَمِيمًا. يُصْرُوفُهُمْ﴾

(١) السدى: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبى كريمة الإمام المفسر، أبو محمد الحجازى ثم الكوفى الأعور السدى، أحد موالى قريش. حدث عن أنس بن مالك، وابن عباس، وعبد خير الهمدانى، ومصعب بن مسعد، وأبى صالح باذام، ومرة الطيب، وأبى عبد الرحمن السلمى، وعدد كثير. حدث عنه شعبة، وسفيان الثورى، وزائدة، وإسرائيل، والحسن بن حن، وأبو عوانة، والمطلب بن زياد، وأسباط بن نصر، وأبو بكر بن عياش، وآخرون. وورد عنه أنه رأى أبا هريرة، والحسن بن على. قال النسائى: صالح الحديث. وقال يحيى ابن سعيد القطان: لا بأس به. وقال أحمد بن حنبل: ثقة، وقال مرة: مقارب الحديث. قال خليفة بن خياط: مات إسماعيل السدى فى سنة سبع وعشرين ومائة. ينظر: سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٦٤ - ٢٦٥).

[المعارج: ١٠] فدلّ عود الذِّكْر مجموعاً إلى القبيلين على أنّه أريد بهما الكثرة.

وقال رؤية: [من الرجز]

دَعَهَا فَمَا النَّحْوِيُّ مِنْ صَدِيقِهَا^(١)

فإن جعلت القليل ناساً، وجب ألا يكونوا دخلوا في اللعن؛ فيكون: ﴿إِلَّا قَلِيلاً﴾ استثناء من قوله: ﴿لَعَنَهُمُ اللَّهُ يَكْفُرُهُمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلاً﴾ [النساء: ٤٦].

ويجوز أن يكون الاستثناء من قوله: ﴿فَلَا يُؤْمِنُونَ﴾، ويكون قوله: ﴿لَعَنَهُمُ اللَّهُ﴾ واقعاً على الكفار منهم دون المُسْتَشْنَيْن.

وما قاله السُّدِّي هو القول: لأنّه [قد]^(٢) قال: ﴿فَقَلِيلاً مَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨]، و«ما» زائدة، والمعنى^(٣): يؤمنون قليلاً، أى: إيماناً قليلاً.

وأما قوله: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُصَدِّقٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧] فليس المعنى على: ما أنت بمصدق لنا ولو كنا صادقين عندك؛ لأنّ الأنبياء لا تكذب الصادقين، ولكن المعنى: ما أنت واثقاً، ولا غير خائف الكذب فى قولنا؛ ولو كنا على الحقيقة صادقين عندك، لَمَا خَلَوْنَا مِنْ ظُلَّةٍ مِنْكَ^(٤) وتُهمّة لك أُنَا قَدْ^(٥) كَذَبْنَاكَ؛ لفرط محبّتك ليوسف وإشفاقك عليه. وهذا المعنى متعلّم فى استعمال الناس. فـ «مؤمن» هنا من آمن، أى: صار ذا أَمْن، أو صار ذا ثقة، فنفى ذلك، أى: فلا تثق بأنّ الأمر كما تُخبر ولا تسكن نفسك إليه.

وأما قوله: ﴿فَلَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٨٨] فإنّ قوله: ﴿فَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ فى موضع نصب بالعطف على قوله: ﴿ليضلوا عن سبيلك﴾ [يونس: ٨٨] فلا يؤمنوا. ولم يعطوا الأموال ليضلوا ويكفروا، ولكن لما اختاروا ذلك، فصار إليه

(١) الرجز فى ملحق ديوانه ص(١٨٢)، والأغانى (٣٢١/٢٠)، وتخليص الشواهد ص(١٨٤)، وجمهرة اللغة ص(٦٥٦)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٥٧٣)، وشرح شواهد الشافية ص(١٣٩)، وبلا نسبة فى شرح شافية ابن الحاجب (١٤٠/٢)، وشرح المفصل (٤٩/٥)، والمحاسب (٣١٧/١).

والشاهد فيه: أنّ «صديقاً» جاء جمعاً؛ لأنّ «من» للتبعية، ولا يصحّ أن يكون «النحويّ» بعض صديق واحد، بل يكون بعض الأصدقاء.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى ب: فالمعنى.

(٤) زاد فى أ: فى.

(٥) فى أ: بأنا.

عاقبة أمرهم، كان بمنزلة قوله - تعالى - : ﴿فَالْقَلْعَةُ أَلْ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]؛ لما أدى التقاطع إياه إلى ذلك، وإن كان الالتقاط لغيره. وأما قوله: ﴿هَاتِئْتُمْ أَوْلَاءَ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾ [آل عمران: ١١٩]؛ [ففى قوله: ﴿وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾^(١)] إنباء عن كون المؤمنين على خلاف صفة من ذكر فى قوله: ﴿وَيَقُولُونَ نُوْمُنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾ [النساء: ١٥٠]، وفى قوله: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١].

وأما قولنا فى صفة^(٢) القديم - سبحانه - : «المؤمن المهيمن» فإنه يحتمل تأويلين: أحدهما: أن يكون من «أمن» المتعدى إلى مفعول، فنقل بالهمزة، فتعدى إلى^(٣) مفعولين؛ فصار من: «أمن زيد العذاب»، و: «آمنته العذاب»، فمعناه: المؤمن عذابه من لا يستحقه. وفى هذه الصفة وصف القديم - عز وجل -^(٤) [بالعدل]^(٥)؛ كما قال: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨].

والآخر: أن يكون معناها المصدق، أى: المصدق الموحد له على توحيدهم إياه؛ يدل على ذلك قوله: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]. ألا ترى أن الشاهد مصدق لما يشهد به؛ كما أنه مصدق من يشهد له، فإذا شهد - سبحانه - بالتوحيد، فقد صدق الموحد.

فأما قوله «المهيمن» فقال أبو الحسن فى قوله: ﴿وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨]: إنه الشاهد، وقد روى فى التفسير: أنه الأمين.

حدثنا أحمد بن محمد البصرى قال: حدثنا المؤمل^(٦) قال: حدثنا إسماعيل^(٧)،

(١) سقط فى أ.

(٢) فى ب: وصف.

(٣) فى ب: بالى.

(٤) فى ب: سبحانه.

(٥) سقط فى أ.

(٦) مؤمل بن هشام الشكرى البصرى. عن ابن علية وأبى معاوية وطائفة. توفى سنة ثلاث وخمسين ومائتين.

ينظر: الخلاصة (٧٣/٣).

(٧) إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم، الأسدى القرشى مولاهم، أبو بشر البصرى ابن علية، وهى أمه مولاة لبنى أسد ابن خزيمة - أيضا - الحافظ أحد الأئمة الأعلام. عن أيوب وعبد العزيز ابن ربيع وروح بن القاسم ويحيى بن سعيد التيمى وخلق. وعنه: إبراهيم بن طهمان وأحمد =

عن أبي رجاء^(١)، قال: سألت الحسن [عن]^(٢): ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨] قال: مصدقاً بهذه الكتب وأميناً عليها. والمعنيان متقاربان.

ألا ترى أن الشاهد أمين فيما يشهد به؟! فهذا التأويل موافق لما جاء في التفسير من أنه الأمين.

وإن جعلت الشاهد خلاف الغيبة، كان بمنزلة قوله: ﴿لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾ [غافر: ١٦]، و: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [سبأ: ٣]، وقال: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٨].

وقالوا: إنه: مفعيل من الأمان، مثل: مبيطر^(٣)، وأبدلت من الفاء التي هي همزة الهاء؛ كما أبدلت منها في غير هذا الموضع.

وروى اليزيدي أبو عبد الله عن أبي عبيدة قال: لا يوجد [مثل]^(٤) هذا البناء إلا [في]^(٥) أربعة أشياء: مبيطر، ومصيطر، ومبيقر^(٦)، ومهيمن.

= وابن راهويه وعلى بن حجر وخلق كثير. قال شعبة: ابن عليّة ربحانة الفقهاء. قال أحمد: إليه المنتهى في الثبوت. وقال ابن معين: كان ثقة مأموناً ورعاً تقياً. قال عمرو بن زرارة: صحبت ابن عليّة أربع عشرة سنة فما رأيته ضحك فيها. قال الفلاس: ولد سنة عشر ومائة، ومات سنة ثلاث وتسعين.

ينظر: الخلاصة (٨٣/١).

(١) محمد بن سيف الأزدي الحداني - بضم المهملة الأولى - أبو رجاء البصري. عن الحسن وعكرمة وجماعة. وعنه: شعبة ويزيد بن زريع وجماعة. وثقه ابن معين. ينظر: الخلاصة (٤١٣/٢).

(٢) سقط في ب.

(٣) مبيطر: اسم فاعل من «بيطر»، يقال: يبيطر الدابة، أى: شق حافرها؛ ليعالجها، ومن ثم فالمبيطر: هو الذى يقوم بعلاج الدواب.

(٤) سقط في أ.

(٥) سقط في ب.

(٦) مبيقر: اسم فاعل من بيقر، يقال: بيقر، أى: هاجر من أرض إلى أرض، وهجر البادية إلى الحضر، وتعب وكل، وهلك، وأفسد، ويقال: بيقر فى ماله، أى: أسرع فى إفساده، وحرص على جمع المال ومنعه. وبيقر، أى: شك فى الشيء وتحير. وبيقر الفرس، أى: قام على طرف حافر يده. وبيقر فى العدو، أى: أسرع فيه مطاًطاً رأسه. وبيقر المكان: اتخذه منزلاً.

ينظر: المعجم الوسيط (بقر).

قال أبو على: وليست الياء للتصغير، إنما هي التي لحقت فَعَلَ فألحقته^(١) بالأربعة، نحو: دحرج وإن كان اللفظ قد وافق اللفظ.

وأما قولهم: الأمان فإنه - وإن كان اسم حدث، وكان بزنة الجمال والذهاب والتمام - فقد صار كأنه لكثرتة في الاستعمال خارجاً عن أحكام المصادر.

ألا ترى أن قولهم: أعطيته أماناً، ولك الأمان - صار بمنزلة الكف والمشاركة؛ فكأنه لما خرج بذلك عن بابه، صار بمنزلة قولهم: «الله درك» الذي زعم أنه بمنزلة قولهم: «الله بلادك»؛ فلذلك لا تكاد تجده مُعَمَّلاً إعمال المصادر.

قال بعض المتأولين في قوله: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]، أى: يُؤْمِنُونَ إذا غابوا عنكم، ولم يكونوا كالمنافقين الذين يقولون: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤].

ويقوى ما ذهب إليه هذا المتأول قوله: ﴿الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ﴾ [الأنبياء: ٤٩] وقوله: ﴿وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ الْغَيْبِ﴾ [يس: ١١].

وقال الهذلي: [من الطويل]

أَخَالِدُ مَا رَاعَيْتَ مِنْ ذِي قَرَابَةٍ فَتَحْفَظُنِي بِالْغَيْبِ أَوْ بَعْضِ مَا تُبْدَى^(٢)
فالجار والمجرور في موضع حال، أى: تحفظني غائباً، ويخشون ربهم غائبين عن مرآة الناس لا يريدون بإيمانهم تصنعاً لأحد، ولا تقريباً إليه رجاء المنالة^(٣)، ولكن يخلصون إيمانهم لله تعالى.

ويجوز فيها وجه آخر، وهو أن هذه الآية كأنها إجمال ما فصل في قوله: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِيَّتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، والموصوفون فيها خلاف من وصف في قوله: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَكِيَّتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦]؛ فكفرهم بالملائكة ادعاهم إياهم بنات، كما وُبُخُوا في قوله: ﴿أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾ [الزخرف: ١٦].

وقوله: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنثًا﴾ [الزخرف: ١٩] وكفرهم بالكتب: إنكارهم لها في قوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّنْ

(١) في ب: وألحقته.

(٢) ينظر ديوان الهذليين (١/١٥٩)، شرح أبيات المغنى (٧/١٣٥).

(٣) في ب: لمنالة.

شَقِزُوا ﴿[الأنعام: ٩١] وكفرهم بإرسال الرسل: [إنكارهم] ^(١) إرسالهم بنحو قوله - تعالى -: ﴿وَلَكِنْ أَطَعْتُمْ بَشَرًا مِّثْلَكُمْ﴾ [المؤمنون: ٣٤] وقوله ^(٢): ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، وكفرهم بالآخرة: قولهم: ﴿لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي﴾ [سبأ: ٣].

فكل هذه الأمور غيب قد أنكروه ودفعوه فلم يؤمنوا به، ولم يستدلوا على صحتها؛ فقال - تعالى -: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] أى: بهذه الأشياء التي كفر بها هؤلاء الذين ذكر كفرهم بها عنهم، وخصهم بالإيقان بالآخرة فى قوله: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤] وإن كان الإيمان بالغيب قد شملها لما كان من كفر المشركين [بها] ^(٣) وجحدهم إياها فى نحو ما حكى عنهم [من قولهم] ^(٤): ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [الجاثية: ٢٤] فكان [فى] ^(٥) تخصيصهم بذلك مدح لهم.

ونظير ذلك - فى أنه خصَّ بعدما عم - قوله: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١] فعم بقوله: «خلق» جميع مخلوقاته، ثم خص فقال: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [العلق: ٢] ويقرُّب من هذا قوله: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ حيث أريد تخصيص المسلمين بالكرامة فى قوله: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣] فالباء على هذا الوجه ليست فى موضع الحال؛ كما كانت كذلك فى الوجه الأول؛ ولكنه فى موضع نصب بأنه مفعول [به] ^(٦)؛ كما أنها مفعول فى قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٨]، و﴿إِنِّي ءَامَنْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [يس: ٢٥] والغيب: ما غاب عنك فلم تشهده، وقال: ﴿عَلِيمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [التغابن: ١٨].

قال ^(٧) أبو زيد: «بدا ^(٨) غيبان العود»، إذا بدت عروقه التى تغيبت منه، وذلك إذا

(١) سقط فى ب.

(٢) فى أ: وقولهم.

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: فى قوله.

(٥) سقط فى أ.

(٦) سقط فى أ.

(٧) فى أ: وقال.

(٨) فى ب: بدأ.

أصابه البُعاق من المطر؛ فاشتد السيل، فحفر أصول الشجر حتى تظهر عروقه.
وقوله: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [هود: ١٢٣] مصدر مضاف إلى المفعول على الاتساع؛ فحذف حرف الجر؛ لأنك تقول: غبت في الأرض، وغبت ببلد كذا؛ فتعديه بحرف الجر؛ فحذف الحرف وأضيف المصدر إلى المفعول به في المعنى نحو: ﴿مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]، و: ﴿سُؤَالِ نَجِيكَ﴾ [ص: ٢٤]. ويحتمل وجهين:

أحدهما: ذوو غيب السموات والأرض، أى: ما غاب فيهما^(١) من أولى العلم^(٢) وغيرهم؛ كقوله: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤].

والآخر: أن يكون المعنى: والله علم غيب السموات؛ ويدل على ذلك قوله: ﴿عَلَيْهِمُ الْغَيْبُ فَلَا يَظْهَرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٦]، و: ﴿عَلِيمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَلَّى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [المؤمنون: ٩٢].

وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَزَادُوا كُفْرًا﴾ [النساء: ١٣٧]، يعنى به: المنافقين. والإيمان^(٣) الأول: دخولهم في الإسلام وحقنهم الدماء والأموال [به]^(٤)، وكفرهم بعد: نفاقهم، وأن باطنهم على غير ظاهرهم، وإيمانهم بعد: يقيهم نفاقهم بقولهم: ﴿قَالُوا ءَامَنَّا﴾ في قوله: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٤]؛ فهذا الإظهار منهم للإيمان^(٥) ثانية يدخلون به في حكم الإسلام بعد الكفر؛ كما أن من جاء من المؤمنين مظاهرات للإسلام داخلات في حكمه.

وقال: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ [المتحنة: ١٠] فعلمن مؤمنات بما أظهرته من ذلك؛ فذلك هؤلاء يكونون مؤمنين بإظهارهم الإيمان بعد ما علم منهم من النفاق. وكفرهم بعد هذا الإيمان الثانى قولهم: إذا خلوا إلى أصحابهم^(٦) ﴿إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤]، فما ازدادوه من الكفر إنما هو بقولهم: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤]؛ فهذا زيادة في الكفر.

(١) فى ب: فيها.

(٢) فى ب: الغيب.

(٣) فى أ: فالإيمان.

(٤) سقط فى ب.

(٥) فى أ: الإيمان.

(٦) فى أ: شياطينهم.

ويدل على أن المستهزئ باستهزائه كافر فيزداد به كفرًا إلى كفره قوله: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ﴾، وقال: ﴿إِنَّمَا إِذَا مَثَلُهُمْ﴾ فإذا كان المُجَالِسُ^(١) مثلهم - وإن لم يظهر ذلك ولم يعتقه - فالقائل لذلك أشد ذهابًا في الكفر.

[بسم الله]^(٢)

الإعراب

لا تخلو الألف في «آمن» من أن تكون زائدة أو منقلبة، وليس في القسمة أن تكون أصلًا:

فلا يجوز أن تكون زائدة؛ لأنها لو كانت كذلك، لكانت^(٣) فاعل، ولو كانت^(٤) فاعل، لكان مضارعه: يفاعل، مثل: يقاتل ويضارب في مضارع قَاتَلَ وضَارَبَ؛ فلما كان مضارع «آمن»: «يؤمن»؛ دلَّ ذلك على أنها غير زائدة.

فإذا لم تكن زائدة، كانت منقلبة، وإذا كانت منقلبة، لم يخل انقلابها من أن يكون عن الواو أو عن الياء أو عن الهمزة:

فلا يجوز أن تكون منقلبة عن الواو؛ لأنها في موضع سكون، وإذا كانت في موضع سكون، وجب تصحيحها، ولم يجز انقلابها، وبمثل هذه الدلالة لا يجوز أن تكون منقلبة عن الياء، فإذا لم يجز انقلابها عن الواو ولا عن الياء، ثبت أنها منقلبة عن الهمزة؛ وإنما انقلبت عنها ألفًا؛ لوقوعها ساكنة بعد حرف مفتوح؛ فكما أنها إذا خففت في: رأس، وفأس، وبأس، انقلبت ألفًا؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها، كذلك قلبت في نحو: آمَنَ، وآجَرَ، وآتَى، وفي الأسماء: نحو: آدَرُ^(٥) وآخر وأدم، إلا أنَّ الانقلاب ههنا لزمها لاجتماع الهمزتين، والهمزتان إذا اجتمعتا في كلمة، لزم الثانية منهما القلب بحسب الحركة التي قبلها إذا كانت ساكنة؛ نحو: آمَنَ، اوتَمَنَ، ائِذَنَ، ائِتِنَا.

(١) في ب: المجانس.

(٢) سقط في أ.

(٣) في ب: لكان.

(٤) في ب: كان.

(٥) الأدر: المصاب بالأدرة، وهي انتفاخ الخصية؛ لانسكاب سائل فيها.

ينظر: المعجم الوسيط (أدر).

ومن ثم قلنا فى «آوى»: إن الفاء منها همزة.
 ألا ترى أنها لا تخلو من أن تكون أفعَلَ أو فاعَلَ أو فعَلَى:
 فلا يجوز أن تكون فاعل؛ لأنّ مثل: طابق، وتآبل مصروف فى المعرفة، وقد
 منعوا: «آوى» الصرف؛ فعلم بذلك أنه ليس مثل: «طابق».
 ولا يجوز أن يكون: «فعَلَى»؛ لأنّه لو كان إياها، لكانت الألف فى موضع
 سكون، وإذا كانت فى موضع سكون، وجب صحتها وانتفى انقلابها، فلو كانت
 العين واوًا، لوجب إدغامها فى الواو التى هى لام؛ كما وجب إدغام: حَوَاءَ وَعَوَاءَ،
 ولا يجوز أن تكون الألف منقلبة عن الياء مع وقوع واو بعدها؛ لأنّ ذلك مرفوض
 فى كلامهم غير موجود.

فإن قلت: فقد جاء خِيوان فى اسم هذا الموضع الذى باليمن^(١):
 فالقول فى ذلك: أنه فيَعَال وليس ب: فَعَلان، وإنما منع الصرف؛ لأنه جعل^(٢)
 اسمًا [للبقعة أو البلدة]^(٣)؛ فلا يجوز إذن أن يكون فعَلَى.
 فإذا لم يجز أن يكون فاعَلَ ولا فعَلَى ثبت^(٤) أنّه أفعَلَ، وإنّما لم يصرف؛ [لأنّه
 على زنة]^(٥) الفعل، وأنّه علم؛ فهو مثل: آمن، ولو نكر -كما نكروا عِرْسًا فى ابن
 عِرْس- لكان القياس صرفه.

فأمّا قراءة من قرأ: ﴿أَتَيْنَا بِهَا﴾ [الأنبياء: ٤٧] فإنّما هو: «فَاعَلْنَا» وليس
 بـ «أَفْعَلْنَا»، ولو كان «أَفْعَلْنَا» لم تدخل الباء.
 ألا ترى أنك تقول: جئت به، فإذا عدت بالهمزة قلت: أجأته، ولم تقل: أجأت
 به. وفى التنزيل: ﴿فَأَجَّاءَهَا الْمَخَاضُ﴾ [مريم: ٢٣]؛ فكذلك قوله: ﴿أَتَيْنَا بِهَا﴾
 [الأنبياء: ٤٧]. لو كان: «أَفْعَلَ»، لم يحتج إلى الباء.
 [وكذلك]^(٦) تقول: أبى زيد شُرِبَ الماء، فإذا فعلت أنت به الإباء، قلت: آبيته،

(١) ينظر: معجم البلدان لياقوت (خيوان).

(٢) فى ب: يجعل.

(٣) فى ب: لبقعة أو بلدة.

(٤) زاد فى أ: بهذا.

(٥) فى ب: لوزن.

(٦) سقط فى أ.

ولا تقول^(١): آيْتُ بِهِ.

قال: [من البسيط]

قَدْ أُوْبَيْتَ كُلُّ مَاءٍ فَهِيَ صَادِيَّةٌ مَهْمَا تُصِبُ أَفْقًا مِنْ بَارِقٍ تَشِمُ^(٢)
فإن قلت: فقد قرأ بعضهم: ﴿يُذْهِبُ بِالْأَبْصَارِ﴾ [النور: ٤٣]، فأثبت الباء مع
النقل بالهمزة، فهلا أجزت في: ﴿آتينا بها﴾ أن تكون: «أفعلنا بها» ولا تكون:
«فأعلنا». فإن ما ذكرته هو قياس هذا القول، إلا أن الحمل عليه والرد إليه ينبغي ألا
يجوز ما وجد عنه مندوحة.

فأما آجَرَ فهو فاعل؛ لأنك تقول في المضارع: يؤاجر، مثل: يقاتل، ولو كان
أفعل، لكان يُؤَجِّر. والذي جاء في التنزيل من ذلك على «فَعَلَ»؛ لأنَّ المضارع
«يفعل» في قوله: ﴿عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حِجَجٍ﴾ [القصص: ٢٧].

فأما حجة من قرأ: ﴿يؤمنون﴾ بتحقيق الهمز؛ فلائه إنما كان ترك الهمز في
«أومن» لاجتماع الهمزتين؛ كما أنَّ تركها في «أمن» كذلك، فلما زال اجتماعهما مع
سائر حروف المضارعة سوى الهمزة، رد الكلمة إلى الأصل فهمز؛ لأنَّ الهمزة من
الأمن والأمنة: فاء الفعل.

ومما يقوى الهمز في ذلك: أنَّ من تركها إنما يقلبها واوًا ساكنة، وما قبلها،
متحرك بالضم، والواو الساكنة إذا انضم ما قبلها فقد استجازوا قلبها همزة.
قال محمد بن يزيد: أخبرني أبو عثمان قال: أخبرني الأخفش قال: كان أبو حية
الثُميري يهمز كل واو ساكنة قبلها ضمة.

وينشد: [من الوافر]

لَحُبِّ الْمُؤَقِدَانِ إِلَى مُؤَسَى
.....
.....
(٣)

(١) في أ: تقل.

(٢) البيت لمساعدة بن جؤية في خزنة الأدب (٨/١٦٣ - ١٦٦)، والدرر (٥/٧٠)، وشرح
أشعار الهذليين (٣/١١٢٨)، وشرح شواهد الإيضاح ص (١٥٠)، وشرح شواهد المغنى
(١/١٥٧، ٢/٧٤٣)، ولسان العرب (أبي)، (صوى)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧/
٢٦٢)، وخزنة الأدب (٩/٢٦)، ومغنى اللبيب (١/٣٣٠)، وجمع الهوامع (٢/٥٧).

(٣) صدر بيت لجبر، وعجزه:

.....
.....
.....
وجعدة إذ إضاءهما الوقود

ينظر: ديوانه ص (٢٨٨)، والأشباه والنظائر (٢/١٢، ٨/٧٤)، والخصائص (٢/١٧٥)، =

وتقدير ذلك: أن الحركة لما كانت تلى الواو فى «مُؤَسَى» صارت كأنها عليها، والواو إذا تحركت بالضمّة، أبدلت منها الهمزة.

ومثل إبدالهم من الواو الساكنة المضموم ما قبلها الهمزة: استجازتُهُمُ الإمالة فى: مقلات، ومصباح؛ حيث كانت الكسرة كأنها على المستعلى، فصارت (١) مثل: قَفَّافٌ وصِفَّافٌ، فإذا جاز إبدال الهمزة من الواو التى ذكرنا واجتلابها، وإن لم تكن من الكلمة، فالهمزة التى هى أصل فى الكلمة أولى بالتقرير، وألا تبدل (٢) منها الواو.

وحجة من لم يهزم أن يقول: [إن] (٣) هذه الهمزة قد لزمها البدل فى مثالين من الفعل الماضى والمضارع، فالماضى نحو: آمَنَ (٤)، والمضارع نحو: أُوْمِنَ، ولم يجز تحقيقها فى هذه المواضع. وهذا القلب الذى لزمها فى المثالين إعلال لها، والإعلال إذا لزم مثالا أتبع سائر الأمثلة العارية من الإعلال (٥)؛ كإعلالهم: يقوم ل: قام، وإعلالهم: يُكْرِمُ من أجل أَكْرَمَ، وأَعْدُ ل: يَعْدُ؛ فوجب على هذا أن يختار ترك الهمز فى: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾؛ اعتبارا لما أرينا من الإعلال ليتبع قولهم: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ فى الإعلال المثالين الآخرين لا على التخفيف القياسى فى نحو: جُؤْنَةٌ فى جُؤْنَةٍ، وبوس فى بُؤْس.

فإن قلت: فهلا لم يجز غير القلب والتخفيف؛ كما لم يجز إلا الإعلال فيما شبهته به وإلزامه الحذف والقلب؟.

فالقول: إن القياس على ما أريناك.

ولم يلزم ما شبهنا به [من] (٦) الحذف والقلب فى كل موضع.

= ٣/١٤٦، ١٤٩، ٣١٩)، وشرح شواهد الشافية ص(٤٢٩)، وشرح شواهد المغنى (٢/٩٦٢)، والمحتسب (١/٤٧)، وبلا نسبة فى سر صناعة الإعراب (١/٧٩)، وشرح شافية ابن الحاجب ص(٢٠٦)، ومغنى اللبيب (٢/٦٨٤)، والمقرب (٢/١٦٣)، والممتع فى التصريف (١/٩١، ٣٤٢، ٥٦٥).

والشاهد فيه: همز الواو فى «المؤقدين» و «مؤسى»؛ لأنه قدّر ضمة الميم على الواو، وهذا غير قياسى.

(١) فى ب: فصار.

(٢) فى ب: يبدل.

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى ب: آمَنَ وأُوْمِنَ.

(٥) فى أ: الاعتلال.

(٦) سقط فى أ.

ألا ترى أنهم إذا قالوا: يُوعَد، و: ما أَقُولُهُ، و: أَقُولُ بزيد، و: يُؤَكِّدُ في الشعر، وأَهْرِيق - لم يلزم الحذف والقلب.

وحدثنا على بن سليمان أن أحمد بن يحيى أخبرهم: يقال: قد ائْتَمَنَ فلانٌ فلانًا، وقد ائْتَمَنَهُ^(١)، والأصل: ائْتَمَنَ وائْتَمَنَهُ، ثم أدغمت الياء في التاء، فشددت التاء. وفي الائْتِمَام: قد ائْتَمَت به مفتوح التاء.

هذا لفظ أحمد بن يحيى، واستثبَّت أبا الحسن في ذلك، فأثبتته وصحَّحه، ولم أعلم لأصحابنا في هذه المسألة نصًّا. وقياس قولهم عندي: أن الإدغام فيها لا يجوز؛ لأنَّ الياء غير لازمة؛ فلا يكون مثل اتسر واتعد.

ألا ترى أنهم قالوا: لو بنيت مثل: افْعَلْ أو افْعِلْ من أويت، لقلت: إِيَّا وإِيَّيْ، فقلبت الفاء ياء وأدغمتها في الواو؛ كما تدغم فيها الياء التي من نفس الكلمة، وقالوا: لو بنيت مثل: افْعوعل من أويت، لقلت: ايووَّى وايوِيَّا، على قول أبي الحسن، ولم تدغم الياء المنقلبة عن^(٢) الهمزة التي هي فاء في الواو التي هي عين؛ لأنَّها غير لازمة؛ فكَذلك الياء في «ائْتَمَنَهُ» غير لازمة؛ لأنَّك إذا أسقطت همزة الوصل في الدرج، نحو: قد ائْتَمَنَ - رجعت الهمزة، وإذا لم يدغموا نحو: تُوَى ورُوِيَّا، إذا خففوا الهمزة مع لزوم الواو في قول أهل التخفيف، فألا يدغم ائْتَمَنَ ونحوه أجدر.

فإن قلت: فقد أدغم قوم «رويا» فقالوا: رُيَا:

فالقول: إن الإدغام في هذا أشبه؛ لما ذكرنا من لزومها، وتلك لما لم تلزم، كانت بمنزلة المنفصل؛ على أن أبا الحسن يحمل «رُيَا» فيمن أدغم على القلب؛ نحو: أخطيت في اللام.

ويقوى ذلك: أن بعضهم كسر الفاء منها فقال: «رِيَا»، كما قالوا في: «لُئِي»: لِيْنِ. فإن قلت: فهل يجوز الإدغام في المصدر من قوله: ﴿ءَاوَيْتْ إِلَيْهِ أَخَاهُ﴾

[يوسف: ٦٩]؟

(١) في ب: ائْتَمَنَهُ.

(٢) في أ: من.

فالقول إن ترك إدغام ذلك وامتناعه على قول الخليل ^(١) يَبْن. ألا ترى أنه لم يدغم: أَوِيَوْمَ ولا يُوَوْمَ [و] ^(٢) شبهه بِسُوِيرٍ، فألا يدغم هذا أجدر؛ لأنها لما أبدلت ولزم إبدالها، صارت بمنزلة الألف الزائدة حتى أبدلت منها الواو في التكسير؛ كما أبدلت من أَلَف: «ضارب»؛ فقالوا: أَوَادِم ^(٣)؛ كما قالوا: ضوارب. ومن قال: أُيِّم، وخالف الخليل، فينبغي ألا يدغم هذا؛ لما ذكرنا من مشابهتها الزيادة، ولأنه مثل ما تركت العرب إدغامه في ^(٤) قولهم: ديوان. ألا ترى أنها أبدلت لاجتماع الهمزتين ^(٥)؛ كما أبدلت في «ديوان»؛ لاجتماع المثليين، وكرهه ذلك لأن كل واحد من الأمرين يتوصل به إلى إزالة المثليين، كما يتوصل بالآخر.

فأما قول الشاعر: [من البسيط]

جَيْشُ الْمِحْمَنِ حَشَّ النَّارَ تَحْتَهُمَا عَزَّائُنَ أَمْسَى بِوَادٍ مُؤَهَّبٍ النُّحْبِ ^(٦)
فمن أخذه من الأهبة والتأهب، همز -إن شاء- ومن أخذه من وهب، وجعل الفاء واوا ^(٧)، لم يهمز، إلا على قول من قال: مُؤَسَّى، وقد تُؤَوِّل البيت على الأمرين جميعاً.

(١) قال سيبويه: وسألته - أي: الخليل - كيف ينبغي له أن يقول: «أفعلت» في القياس من «اليوم» - على من قال: أطولت وأجودت - فقال: أَيْمَت، فتقلب الواو ههنا كما قلبتها في «أيام». وكذلك تقلبها في كل موضع تصح فيه ياء «أيقنت». فإذا قلت: أَفْعَلْ ومُفْعَلْ، وَيُفْعَلْ، قلت: أَوِيَوْمَ وَيُوَوْمَ ومُوَوْمَ؛ لأن الياء لا يلزمها أن تكون بعدها ياء ك«فعلت» من «بعت»، وقد تقع وحدها. فكما أجريت «فيعلت» و«فوعلت» مجرى «بيطرت» و«صومعت»، كذلك جرى هذا مجرى «أيقنت». وإذا قلت: «أفعل» من «اليوم»، قلت: أَيْم؛ كما قلت: أيام. فإذا كسرت على الجمع همزت فقلت: أَيَّام؛ لأنها اعتلت ههنا كما اعتلت في «سَيِّد». والياء قد تستثقل مع الواو؛ فكما أجريت «سَيِّداً» مجرى «فوعل» من «قلت»، كذلك تجرى هذا مجرى «أَوَّل».

ينظر: الكتاب (٤/٣٧٤).

(٢) سقط في أ.

(٣) زاد في أ: وأواخر.

(٤) في أ: من.

(٥) زاد في أ: المثليين.

(٦) البيت بلا نسبة في أساس البلاغة (وهب).

(٧) في ب: الواو.

اختلفوا فى قوله -عز وجل- (١): ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [٦]:

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ بهمزة مطولة (٢)؛ وكذلك ما أشبه ذلك فى كل القرآن، مثل: ﴿ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ١١٦]، و: ﴿أَأَمَلَهُ﴾ [النمل: ٦٠]، و﴿أَأْتِيَكُمْ﴾، وما كان مثله، وكذلك كانت قراءة الكسائى إذا خفف.

غير أن مدّ أبى عمرو فى: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ أطول من مدّ ابن كثير؛ لأن من قوله أنه يدخل بين الهمزتين ألفاً، وابن كثير لا يفعل ذلك.

واختلف عن نافع فى إدخال الألف بين الهمزتين:

وأما عاصم، وحمزة، والكسائى - إذا حقق - وابن عامر فبالهمزتين ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ وما كان مثله فى القرآن من الهمزتين فى الكلمة الواحدة: فهو بتحقيق الهمزتين، وبتخفيف إحداهما، وبإدخال الألف بينهما.

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]: الكفر: خلاف الشكر؛ كما أن الذم خلاف الحمد؛ فالكفر (٣): ستر النعمة وإخفاؤها، والشكر: نشرها وإظهارها، وفى التنزيل: ﴿وَأَشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونَ﴾ [البقرة: ١٥٢]، وفيه: ﴿لَيْنِ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ [إبراهيم: ٧].

وقال: [من الكامل]

... .. فى لَيْلَةٍ كَفَرَ التُّجُومَ عَمَامُهَا (٤)

وقالوا: كَفَرَ كُفْرًا وكُفُورًا، كما قالوا: شكر شكرًا وشكورًا.

(١) فى ب: جل وعز .

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٢٨)، الإعراب للنحاس (١/١٣٤)، البحر المحيط (١/٤٧)، التبيان للطوسى (١/٦١)، التيسير للدانى (٣١، ٣٢)، تفسير القرطبى (١/١٨٥)، الحجة لابن خالويه (٦٥، ٦٦)، الحجة لأبى زرعة (٨٦)، السبعة لابن مجاهد (١٣٤)، الغيث للصفاقسى (٧٧)، الكشف للزمخشري (١/٢٦)، المجمع للطبرسى (١/٤١).

(٣) فى أ: والكفر.

(٤) عجز بيت للبيد، وصدره:

يعلمو طريقة متنها متواتر

ينظر: ديوانه ص (٣٠٩)، وجمهرة اللغة ص (٧٨٧)، وكتاب الجيم (٣/١٦٨)، وبلا نسبة فى المخصص (١٢/٢٣٨).

وفى التنزيل: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَكْفُرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ [الفرقان: ٦٢]، [وقال: (١)]
 ﴿اعْمَلُوا أَلْ دَاوُدَ شُكْرًا﴾ [سبأ: ١٣]، وقال - تعالى -: ﴿فَأَيُّ أَكْثَرِ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾
 [الإسراء: ٨٩]، وقالوا: الكفران، وقال: ﴿فَلَا كُفْرَانَ لِسَعِيدٍ﴾ [الأنبياء: ٩٤].

وقال الأعشى: [من المتقارب]

وَلَا بُدُّ مِنْ غَزْوَةٍ فِي الرَّبِيعِ حَجُوبٍ تُكِلُّ الْوَفَاحَ الشُّكُورًا (٢)
 قال أحمد بن يحيى: الشُّكُور: السريع القبول للسَّمن.
 قال أبو علي: فكان سرعة قبوله لذلك إظهار للإحسان إليه والقيام عليه.
 وقالوا: أَشْكُرُ مِنْ بَرُوقة (٣).

وأما قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾: فَإِنَّ السَّوَاءَ والعدل والوسط والقصد والنَّصَف:
 ألفاظ يقرب بعضها من بعض فى المعنى.
 قالوا للعدل: السَّوَاء.

قال زهير: [من الوافر]

أَرْوْنَا خُطَّةً لَا خَسْفَ فِيهَا يُسَوِّى بَيْنَنَا فِيهَا السَّوَاءُ (٤)
 وأنشد أبو زيد لعنترة: [من الطويل]

أَبَيْنَا فَلَا نُعْطِى السَّوَاءَ عَدُوْنَا قِيَامًا بِأَعْضَادِ السَّرَاءِ الْمُعْطَفِ (٥)
 والسَّوَاء: وسط الشيء.

وفى التنزيل: ﴿فَرَّاهُ فِي سَوَاءٍ الْجَحِيمِ﴾ [الصفات: ٥٥].

وقال عيسى [بن عمر] (٦): ما زلت أكتب حتى انقطع سوائى. والسَّوَاء: ليلة
 النصف من الشهر. وقالوا: سَيِّئٌ بمعنى سَواء؛ كما قالوا: قَيِّ وَقَوَاء، وقالوا: سَيَّان

(١) سقط فى ب.

(٢) وهو فى ديوانه ص (١٤٩)، ولسان العرب (شكر)، (حجن)، (غزا)، وتهذيب اللغة (٦/٢٩٣)، ومقاييس اللغة (٢٠٨/٣)، وتاج العروس (شكر)، (حجن)، ويلا نسبة فى لسان العرب (رهب). ويروى: «المصنيف رهب» بدلاً من «الربيع جحون».

(٣) البروقة: شجرة تخضر بالسحاب إذا نشأ قبل أن يمطر. ينظر: جمهرة الأمثال (١/٤٦٢).

(٤) ينظر: ديوانه ص (٨٤)، ولسان العرب (سوا)، والمخصص (١٢/١٦٠)، وتهذيب اللغة (١٣/١٢٦)، وتاج العروس (سوا). ويروى: «أرونى» بدلاً من «أرونا».

(٥) ينظر: ديوانه ص (٢٣١)، والمخصص (١٢/١٦٠)، وديوان المعانى (٢/٦٤)، ونوادر أبى

زيد ص (١٢٢).

(٦) سقط فى أ.

فَتَنُّوْا، كما قالوا: مِثْلَانِ. وقال [-عز وجل-] ^(١): ﴿تُسَوِّى يَوْمَ الْأَرْضِ﴾ [النساء: ٤٢] فالمعنى: يَوَدُّونَ لو جعلوا والأرض سواء؛ كما قال: ﴿وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَلْبَتَنِي كُنْتُ تَرَابًا﴾ [النبأ: ٤٠]، وقال: ﴿فَدَمَدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ بِذُنُوبِهِمْ فَحَسَّوْنَهَا﴾ [الشمس: ١٤] أى: سوى بلادهم بالأرض، وقال: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾ [الشمس: ٧] أى: ونفس وتسويتها، أى: وربّ تسويتها، أو يكون: والذي سواها، أى: ونفس وخالقها؛ كما قال: ﴿ثُمَّ سَوَّاهُ رَجُلًا﴾ [الكهف: ٣٧] وقال: ﴿خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ﴾ [الانفطار: ٧] وقال: ﴿بَلَى قَدِيرِينَ عَلَىٰ أَنْ تُسَوَّىٰ بَنَاتُهُمْ﴾ [القيامة: ٤] أى: نجعلها مع كفه صفحة ^(٢) مستوية لا شقوق فيها كخف البعير، فيعدم ^(٣) الارتفاق بالأعمال اللطيفة؛ كالكتابة والخياطة ^(٤) والخرز والصياغة، ونحو ذلك من لطيف الأعمال التى يستعان عليها بالأصابع.

قال أحمد بن يحيى: من أيمانهم: «لا والذي شقّهن خمسًا من واحدة». يريدون: الأصابع من الكف.

وقيل فى: ﴿تُسَوَّىٰ بَنَاتُهُمْ﴾ [القيامة: ٤]: نرّدها كما كانت.

قالوا: وذُكِرَت البنات؛ لأنّه قد ذكرت اليدان؛ فاخص منها ألفتها.

وقالوا: قوم أسواء، أى: مستوون.

وأُشْد أبو زيد: [من البسيط]

هَلَّا كَوَضِلَ ابْنِ عَمَّارٍ تَوَاصِلْنِي لَيْسَ الرِّجَالُ وَإِنْ سُوُوا بِأَسْوَاءٍ ^(٥)

فأسواء: ليس يخلو من أن يكون جمع سيّ أو سواء، فإن كان جمع: سى فهو مثل: مثل وأمثال، ونقّض وأنقاض، وجلف وأجلاف. وإن كان جمع سواء، فهو مثل ما حكاه أبو زيد من قولهم جَوَاد وأجواد. وحكى -أيضًا- فى الاسم: حَيَاء الناقة وأحياء، ولا يمتنع جمعه ^(٦)، وإن كانوا لم يثنوه كما لم يمتنعوا من جمعه على

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: صفحة مع كفه.

(٣) فى ب: ويعدم

(٤) فى أ: كالخياطة والكتابة.

(٥) البيت لرافع بن هريم فى لسان العرب (سوا)، وبلا نسبة فى المخصص (١٢/٦٠).

(٦) فى أ: وجمعه.

سواسية.

فأما قوله: ﴿وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سَوَى﴾ [طه: ٥٨]:

فقال أبو عبيدة: يضم أولها ويكسر، مثل: طوى وطوى، قال: وهو المكان النّصف فيما بين الفريقين.

وأنشد لموسى بن جابر الحنفى^(١): [من الطويل]

وَإِنْ أَبَانَا كَانَ حَلًّا بِبَلَدَةٍ سَوَى بَيْنَ قَيْسٍ قَيْسٍ عَيْلَانَ وَالْفِزْرِ^(٢)

قال: الفِزْر: سعد بن زيد مناة بن تميم.

ومثل «سوى» فى أنه فعل جاء وصفا قولهم: قومٌ عدى للغرباء. فأما عدى للأعداء فرغم أحمد بن يحيى وغيره: أنهم يقولون فيه: عدى وعدى؛ فهذا مثل سوى وسوى فى وصف المكان.

وقال أبو الحسن فى قوله: ﴿مَكَانًا سَوَى﴾: إنها قد تضم فى هذا المعنى. قال: «والممدودتان فى ذا المعنى أيضا». يريد بالممدودتين: ما يذكره من أن فى سوى وسواء أربع لغات، منهم من يفتح أوله ويمده، ومنهم من يكسر أوله ويقصره. قال: وهاتان لغتان معروفتان. قال: ومنهم من يكسر أوله ويمده، ومنهم من يضم أوله ويقصره. وهاتان اللغتان أقل من تينك، والمضمومة الأولى أعرفهما، وقال: مكانًا سَوَى، أى: عدل^(٣).

وأنشد: [من الطويل]

وَإِنْ أَبَانَا كَانَ حَلًّا بِبَلَدَةٍ سَوَى بَيْنَ قَيْسٍ قَيْسٍ عَيْلَانَ وَالْفِزْرِ

يقول: عدل.

(١) موسى بن جابر بن أرقم بن مسلمة (أو سلمة) بن عبيد، الحنفى: شاعر مكثّر، من مخضرمى الجاهلية والإسلام. من أهل «اليمامة»، كان نصرانيًا يقال له: «أزيرق اليمامة»، ويعرف بابن «الفريرة» أو بابن «ليلى» وهى أمه. وفى حماسة أبى تمام عدة مختارات من شعره. ينظر: الأعلام (٣٢٠/٧).

(٢) وهو لموسى بن جابر فى الأغاني (٣١٨/١١)، ولسان العرب (سوا)، وليحيى بن منصور الحنفى فى جمهرة اللغة ص (٧٠٧)، وشرح ديوان الحماسة للفرزوقى ص (٣٢٦)، وشرح ديوان الحماسة للتبريزى (١٧١/١)، وبلا نسبة فى المخصص (١٥١/١٥)، والاشتقاق ص (٢٤٥).

ويروى: «وجدنا» بدلًا من «وإن».

(٣) زاد فى أ: قال.

وقال فى قول الشاعر: [من الخفيف]

لَوْ تَمَنَّيْتُ حَلِيلَتِي مَا عَدَّتْنِي أَوْ تَمَنَّيْتُ مَا عَدَّوْتُ سِوَاهَا^(١)
يقول: ما عدوت قصدها، قال: والقصد والعدل مشتبهان.

وأنشد: [من الكامل]

وَلَأَصْرِفَنَّ سِوَى حُذَيْفَةَ مَذْحَتِي لِفَتَى الْعَشِيِّ وَفَارِسِ الْأَجْرَافِ^(٢)
قال: يريد لأصرفن قصده، أى: عن قصده، أو لأصرفن إلى غيره، ولأن سواه غيره.

كما قال حسان: [من الطويل]

أَتَانَا فَلَمْ نَعْدِلْ سِوَاهُ بَغْيَرِهِ نَبِيٌّ أَتَى مِنْ عِنْدِ ذِي الْعَرْشِ هَادِيًا^(٣)
قال: يقول: لم نعدل سوى النبى ﷺ^(٤) بغير سواه، وغير سواه هو هو.
فأما قوله: [من الطويل]

.....
وما قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَايَكَا^(٥)
فإنه عدى «قصدت» باللام، وإن كان يعدى بـ: «إلى»، كما عدوا «أوصيت»
وهديت» بهما فى نحو: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾ [النحل: ٦٨]، وفى أخرى: ﴿يَا نَّ
رَبُّكَ أَوْحَى لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥] وقال: ﴿وَهَدِيَهُمْ إِلَيْهِ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ١٧٥]
وقال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِى هَدَانَا لِهَذَا﴾ [الأعراف: ٤٣].

(١) ينظر: شرح أبيات المغنى (٢٢١/٣)، تفسير القرطبي (٢١٣/١١).

(٢) البيت لحسان بن ثابت فى ديوانه ص (٣٩٢)، وبلا نسبة فى لسان العرب (سوا) ومجمل اللغة (٩٩/٣). ويروى: «الأحزاب» بدلًا من «الأجراف».

(٣) البيت فى مغنى اللبيب (١٦٠/١)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى شرح شواهد المغنى (٤٦١/٢).

(٤) سقط فى ب.

(٥) عجز بيت للأعشى، وصدره:

تجانف عن جلّ اليمامة ناقتى

ينظر فى: ديوانه ص (١٣٩)، والأشباه والنظائر (١٦٤/٥)، والأضداد ص (٤٤)،
١٩٨، وخزانة الأدب (٤٣٥/٣، ٤٣٨، ٤٤١)، والدرر (٩٤/٣)، وشرح أبيات سيويه
(١٣٧/١)، والكتاب (٣٢/١، ٤٠٨)، ولسان العرب (جنف)، (سوا)، وبلا نسبة فى
الإنصاف (٢٩٥/١)، وشرح المفصل (٨٤/٢)، والصاحبى فى فقه اللغة ص ١٥٤،
والمحتسب (١٥٠/٢)، والمقتضب (٣٤٩/٤)، وجمع الهوامع (٢٠٢/١).

فأما سواء: فإنها تستعمل ظرفًا، تقول: إنَّ سواءك زيدًا، كما تقول: إن عندك زيدًا، فجعله الشاعر اسمًا في قوله: «لِسَوَائِكَا»، وجعله بمنزلة «غير»؛ إذ كانت بمعناها؛ وإذا كانت كذلك، أجمع عامة العرب - فيما زعم أبو الحسن - [على] ^(١) أنهم يستعملونه ظرفًا، ولا يستعملونه اسمًا.

ومثل ذلك قولهم: وسط - الساكن الأوسط - وهى تستعمل ظرفًا؛ فإذا اضطر الشاعر استعمله اسمًا؛ كقول الفرزدق ^(٢): [من الطويل]

... صَلَاةٌ وَزَسٍ وَسَطُهَا قَدْ تَفَلَّقَا ^(٣)

وقول القَتَال الكلابى: [من الكامل]

مِنْ وَسْطِ جَمْعِ بَنِي قُرَيْظٍ بَعْدَ مَا هَتَفَتْ رَبِيعَةُ يَا بَنِي جَوَابٍ ^(٤)
فكذلك سواء؛ ولذلك شبهه بالظرف فى قولهم: «أتانى القوم سواءك»، ^(٥) فقال: كأنه قال: أتانى القوم مكانك. واستدل على كونه ظرفًا بوصلمهم «الذى» بها ^(٦) فى نحو: «أتانى الذى سواءك». [قال أبو على: سواك أشبه] ^(٧).

وزعم أبو الحسن أن هذا الذى استعمل ظرفًا إذا تَكَلَّمَ به من يجعله ظرفًا فى موضع رفع، نصبوه استنكارًا منهم لرفعه؛ لأنه إنما يقع فى كلامهم ظرفًا، فيقولون:

(١) سقط فى ب.

(٢) هَمَام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي، أبو فراس، الشهير بالفرزدق: شاعر، من النبلاء، من أهل البصرة، عظيم الأثر فى اللغة، كان يقال: لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب، ولولا شعره لذهب نصف أخبار الناس. يشبه بزهير بن أبى سلمى. وكلاهما من شعراء الطبقة الأولى، زهير فى الجاهليين، والفرزدق فى الإسلاميين. ولقب بالفرزدق، لجهامة وجهه وغلظه. وتوفى فى بادية البصرة سنة ١١٠ هـ وقد قارب المائة. وأخباره كثيرة. وكان مشتهرًا بالنساء، زير غوان، وليس له بيت واحد فى النسب مذكور. وقال المرتضى: كان يحسد على الشعر، ويفرط فى استحسان الجيد منه.
ينظر: الأعلام (٩٣/٨).

(٣) تقدم.

(٤) وهو فى ديوانه ص (٦١)، ولسان العرب (وسط). ويروى أيضًا - كما فى ديوانه ص (٣٦)، والخصائص (٣٦٩/٢) - «يا بنى جَوَابٍ». وانظر: «تحقيقات وتنبهات فى لسان العرب» ص (١٧١).

ويروى: «خوار» بدلًا من «جواب».

(٥) فى ب: سواك.

(٦) فى أ: نحو.

(٧) سقط فى أ.

جاءنى سواءك، وفى الدار سواءك. وفى كتاب الله - تعالى - : ﴿وَأَنَا مِّنَ الصَّالِحِينَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الجن: ١١].

وقال: ﴿مِنْهُمْ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ﴾ [الأعراف: ١٦٨].

وقال: ﴿لَقَدْ نَقَطَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤].

وقال: ﴿يَوْمَ الْفَيْلَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ﴾ [الممتحنة: ٣].

قال: وتقول: معى فوق الخماسى ودون السداسى، ولك السداسى وفوقه، وجئتك بسداسى أو فوقه، وهو بالبصرة أو دونها، فكل ذلك نصب.

قال أبو الحسن: وأخبرنى بعض النحويين أنه سمع العرب يقولون: ارقبنى فى سوائه؛ فأجراه مجرى «غير»، وجعله اسمًا.

قال أبو على: ولو تأول متأول ما حكاه أبو الحسن من قولهم: «ارقبنى فى سوائه» على «سواء» الذى هو الوسط، لا الذى ^(١) بمعنى «غير» - كما جاء فى التنزيل: ﴿فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٥٥] - لكان مذهبًا.

فيجوز على ما تأوله أبو الحسن فى الآى وفى سواء فى قول الشاعر: [من المتقارب]

فَلَمْ يَبْقَ مِنْهَا سِوَى هَامِدٍ وَسُفْعُ الْخُدُودِ، وَغَيْرُ الثُّبَى ^(٢)
أن يكون «سوى» فى موضع نصب، وإن كان فاعلاً؛ لأنه ظرف.
ويجوز أن يكون لما جعله اسمًا للضرورة، رفعه كما رفع «وسطًا» فى قوله ^(٣):
[من الطويل]

... .. وَسُطُّهَا قَدْ تَفَلَّقَا ^(٤)
وجعله بمنزلة «غير» لما كان بمعناها.

ألا ترى أنه جعلها بمنزلة «غير» فى عطفها عليها فى قوله: «وغير الثبى»؛ كأنه قال: فلم يبق غير هامد وغير الثبى؟!
وقولهم فى الاسم العلم: سُوءَة: ليس من هذا الباب.

(١) فى ب: التى.

(٢) البيت لأبى ذؤيب الهذلى فى ديوان الهذليين (٦٤/١).

(٣) فى ب: قولهم.

(٤) تقدم.

ألا ترى أن اللام منه همزة، وليست منقلبة؛ بدلالة قوله: [من الطويل]
فَأُبْلِغَ إِيَّادًا إِنَّ عَرَضْتَ وَطِيئًا وَأُبْلِغَ حَلِيفَيْنَا، وَمَنْ قَدْ تَسَوَّأَ
وأما الإنذار: فإعلام معه تخويف، فكل منذر معلم، وليس كل معلم منذرًا، ولم
يمتنع أن يوصف [به] ^(١) القديم - سبحانه - في نحو قوله: ﴿إِنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا﴾
[النبا: ٤٠]؛ لأن الإعلام على الانفراد قد ^(٢) جاز وصفه به. والتخويف - أيضًا -
كذلك في قوله: ﴿ذَلِكَ يُخَوِّفُ اللَّهَ بِهِ عِبَادَهُ﴾ [الزمر: ١٦].

فإذا جاز الوصف بكل واحد منهما على الانفراد، لم يمتنع إذا دلّ لفظ على
المعنيين اللذين جاز الوصف بكل واحد منهما منفردًا أن يوصف - سبحانه - به.
وأنذرت: فعل يتعدى إلى مفعولين؛ يدلّك على ذلك قوله: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ
أَنْذَرْتُكُمْ صِيعَةً مِثْلَ صِيعَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾ [فصلت: ١٣].
وقال: ﴿إِنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا﴾ [النبا: ٤٠].

وقال - تعالى -: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنْذَرُكُمْ بِالْوَحْيِ﴾ [الأنبياء: ٤٥] فتعديته بالباء يحتمل
أمرين:

يجوز أن يكون لمّا دل على التخويف، أُجْرى مجراه؛ فتقول ^(٣): أنذرت بكذا؛
كما تقول: خوفته بكذا، ولذلك نظائر [كثيرة] ^(٤).

ويجوز أن يكون لمّا لم يتعد إلى مفعولين، الثانى فيه الأول، عُذِيَ إلى مفعول
واحد؛ كما عدى «علمت» الذى بمعنى «عَرَفْتُ» إلى مفعول واحد؛ فلما أريد تعديته
إلى مفعولين، زيدت الباء؛ لأنّ بناء الفعل على أفعّل؛ فلا يجوز أن تدخل عليه همزة
أخرى للثقل؛ كما أنّه إذا أريد تعديته «عَلِمْتُ» الذى بمعنى «عَرَفْتُ» إلى مفعولين -
زيدت عليه الهمزة أو ضُعِفَت العين. فإذا حذفت الباء تعدى الفعل إلى المفعول
الآخر؛ كما تعدى: أمرتك الخير واخترتك الرجال.

فأما قوله - عز وجل -: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنْذَرُكُمْ بِالْوَحْيِ﴾ [الأنبياء: ٤٥] فيحتمل أمرين:
يجوز أن يكون الوحي الموحى؛ فسُمى بالمصدر مثل الخلق والصيد،

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: وقد.

(٣) فى ب: فقلت.

(٤) سقط فى ب.

والوحى^(١): هو العذاب؛ فيكون كقوله: ﴿إِنَّا أَنْذَرْتَكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا﴾ [النبا: ٤٠]. ويجوز أن يكون الوحى يراد به المَلَك؛ فيكون التقدير فى قوله [-تعالى-]^(٢): ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنْذَرُكُمْ بِالْوَحَى﴾ [الأنبياء: ٤٥]: أنذركم بإنذار الملك أو^(٣) بإخباره. وقوله -تعالى-: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ مَّنْ يَخْشَاهَا﴾ [النازعات: ٤٥] مثل: إنما أنت معطى زيد، إذا أردت بالإضافة الانفصال، أى: منذر من يخشى الساعة؛ كما قال: ﴿وَهُمْ مِّنَ السَّاعَةِ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٩].

وقالوا: النذير والنذر؛ كما قالوا: النكير والتكير، فجاء المصدر على فعيل وعلى فُعْل. وفى التنزيل: ﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ [الحج: ٤٤]، وفيه: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي﴾ [القمر: ١٦، ١٨، ٢١، ٣٠، ٣٧، ٣٩]. فأما قوله [-تعالى-]^(٤): ﴿نَذِيرًا لِلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٣٦] فقد قيل فيه قولان:

أحدهما: أن يكون حالاً من: ﴿قُرْ﴾ [المدثر: ٢] المذكورة فى أول السورة. والآخر: أن يكون حالاً من قوله: ﴿إِنَّمَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ﴾ [المدثر: ٣٥]. فإذا جعل «نذيراً» حالاً مما فى «قُم»، فإن النذير اسم فاعل بمعنى المنذر؛ كما أن السميع كالمُسمِع والأليم كالْمُولِم.

وإن جعلته حالاً من قوله: ﴿لَإِحْدَى الْكُبَرِ﴾ فليس يخلو^(٥) الحال من أن يكون^(٦) من المضاف أو من المضاف إليه: فإن كان من المضاف، كان العامل ما فى «إحدى» من معنى التفرد. وإن جعلت الحال من المضاف إليه، كان العامل فيها ما فى «الكبر» من معنى الفعل.

وفى كلا الوجهين ينبغى أن يكون «نذيراً» مصدرًا؛ لأنَّ الأول المضاف مؤنث والمضاف إليه مؤنث مجموع، والمصدر قد يكون حالاً من الجميع؛ كما يكون حالاً من المفرد. تقول: جاءوا ركضًا؛ كما تقول: جاء ركضًا.

وأما قوله -تعالى-: ﴿وَجَاءَكُمْ النَّذِيرُ﴾ [فاطر: ٣٧]: فمن قال: «إن النذير

(١) فى ب: والموحى.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: و.

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى أ: تخلص.

(٦) فى أ: تكون.

النبي ﷺ كان اسم فاعل كالمُنْذِر، ومن قال: «إنه الشيب» كان الأولى أن يكون مصدرًا كالإِنذار.

وقال أبو زيد: نذر ينذر نذرًا، ووفى بنذره، وأوفى نذره.

وقال أبو الحسن: العرب تقول: نذر ينذر على نفسه نذرًا، ونذرت مالى فأنا أنذره؛ أخبرنا بذلك يونس عن العرب، قال: وفى كتاب الله -عز وجل-: ﴿نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُعَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥].

وقال الشاعر: [من مجزوء الكامل]

هُم يَنْذُرُونَ دَمِي وَأَنْتَ نَذُرُ إِنَّ لَقَيْتُ بِأَنْ أَشَدًّا^(١)
وقال عترة^(٢): [من الكامل]

الشَّائِمَى عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمَهُمَا وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقُهُمَا دَمِي^(٣)
ومثل الإنذار فى أنه ضرب من العلم قولهم: اليقين، فكل يقين علم، وليس كل علم يقينًا؛ وذلك أن اليقين كأنه علم يحصل بعد استدلال ونظر؛ لغموض المعلوم المنظور فيه، أو لإشكال ذلك على الناظر.

يقوى ذلك قوله -عز وجل-: ﴿وَكَذَلِكَ نُرَى إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَيَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٧٥]، ثم ذكر بعد ما كان من نظره واستدلاله؛ ولذلك لم يجز أن يوصف القديم -سبحانه- به، فليس كل علم يقينًا؛ لأن من المعلومات ما يعلم من غير أن يعترض فيه توقف أو موضع نظر؛ نحو: ما يُعْلَم

(١) البيت لعمر بن معد يكرب فى شرح التبريزى (١٧٤/١).

(٢) عترة بن شداد بن عمرو بن معاوية بن فراد العبسى: أشهر فرسان العرب فى الجاهلية، ومن شعراء الطبقة الأولى. من أهل نجد. أمه حبشية اسمها زبيبة، سرى إليه السواد منها. وكان من أحسن العرب شيمة ومن أعزهم نفسًا، يوصف بالحلم على شدة بطشه، وفى شعره رقة وعذوبة. وكان مغرمًا بآبنة عمه «عبله» فقل أن تخلو له قصيدة من ذكرها. اجتمع فى شبابه بامرئ القيس الشاعر، وشهد حرب داحس والغبراء، وعاش طويلاً، وقتله الأسد الرهيص أو جبار بن عمرو الطائى. ينسب إليه «ديوان شعر» أكثر ما فيه مصنوع. و «قصة عترة» خيالية يعدها الإفرنج من بدائع آداب العرب، وقد ترجموها إلى الألمانية والفرنسية، ولم يعرف واضعها.

ينظر: الأعلام (٩١/٥).

(٣) وهو فى ديوانه ص (٢٢٢)، والأغاني (٢١٢/٩)، وشرح التصريح (٦٩/٢)، والشعر والشعراء (٢٥٩/١)، والمقاصد النحوية (٥٥١/٣)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣/٢٢٥)، وشرح الأشموني (٣٠٩/٢).

ببدائه العقول والحواس.

ويؤكد ما ذكرنا من ذلك قول رؤية: [من الرجز]

يَا دَارَ عَفْرَاءٍ وَدَارَ الْبُخْدِ
أَمَّا جَزَاءُ الْعَارِفِ الْمُسْتَيْقِنِ
عِنْدَكَ إِلَّا حَاجَةُ التَّفَكُّنِ^(١)

فوصفه العالم بالمستيقن؛ يقوى أنه غيره.

ومما يبين ذلك ما تراه^(٢) في أشعارهم من توقّفهم عند الوقوف في الديار؛ لطول العهد، وتعفى الرسوم، ودروسها حتى يشتوها بالتأمل لها والاستدلال عليها.

كقوله: [من الطويل]

وَقَفْتُ بِهَا مِنْ بَعْدِ عِشْرِينَ حِجَّةً فَلَأَيًّا عَرَفْتُ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُمِ^(٣)
وقال: [من الطويل]

تَوَهُمْتُ آيَاتِ لَهَا فَعَرَفْتُهَا
وقال: [من الكامل]

.....
أَمْ هَلْ عَرَفْتُ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُمِ^(٥)

(١) ينظر ديوانه ص (١٦١)، وشرح أبيات سيبويه (٤٦٩/١)، والكتاب (١٨٨/٢)، والمخصص (٢٩/٣، ٣٠)، وبلا نسبة في لسان العرب (بخدن) وجمهرة اللغة ص (١١١٩)، والمخصص (١٦١/٣).

وينظر البيت الثالث في: لسان العرب (فكن)، وتهذيب اللغة (٢٨٠/١٠)، تاج العروس (فكن)، وبلا نسبة في كتاب العين (٣٨٣/٥).

(٢) في أ: روى.

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص (٧)، ولسان العرب (وهم) (لأى)، وبلا نسبة في المخصص (٣٠/٣).

(٤) صدر بيت للناطقة، وعجزه:

.....
لستة أعوام وذا العام سابع

ينظر: ديوانه ص (٣١)، وخزانة الأدب (٤٥٣/٢)، وشرح أبيات سيبويه (٤٤٧/١)، والصاحبي في فقه اللغة ص (١١٣)، والكتاب (٨٦/٢)، ولسان العرب (عشر)، والمقاصد النحوية (٤٠٦/٣، ٤٨٢/٤)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٦١/٤)، وشرح التصريح (٢٧٦/٢)، وشرح شواهد الشافية ص (١٠٨)، والمقتضب (٣٢٢/٤)، والمقرب (١٤٧/١).

(٥) عجز بيت لعنترة، وصدره:

=
هل غادر الشعراء من متردم

قال محمد بن السرى: قالوا فى قوله «بعد توهم»: توهمت الشيء: أنكرته. وعند التباس الأمر وإشكاله يُفزع إلى النظر، ويُرجع إلى الدليل.

فكذلك قول روبة: [من الرجز]

أما جزاء العارِفِ المُستَيَقِنِ

أى: المتوقف المتبين لآثارك ورسومك إلى أن يثبتك.

كقول عنترة فى ذلك.

ومن ذلك: الدراية، هى مثل ما تقدم فى أنها ضربٌ من العلم مخصوص، وكأنه من التلطف والاحتيال فى تفهم الشيء.

أنشد أبو زيد: [من الطويل]

فَإِنْ غَزَاكَ الَّذِى كُنْتَ تَدْرِى إِذَا شِئْتَ لَيْتَ خَادِرَ بَيْنِ أَشْبِلِ^(١)

قال أبو زيد: تدْرِى: تختل.

وقال آخر: [من الطويل]

فَإِنْ كُنْتَ لَا أَدْرِى الطَّبَاءَ فَإِنِّى أَدُسُّ لَهَا تَحْتَ الثَّرَابِ الدَّوَاهِيَا^(٢)

وأنشد أحمد بن يحيى: [من الرجز]

إِمَّا تَرَيْنِى أَدْرِى وَأَدْرِى غِرَاتِ جُمْلٍ وَتَدْرِى غِرْرِى^(٣)

واختلفوا فى الدَّرِيَّة، وهو البعير الذى يستتر به الصائد من الوحش حتى يمكنه

رميها:

فقال أبو زيد فيما حكى عنه: هى مهموزة؛ لأنها تُدْرَأُ نحو الوحش، أى: تُدفع، فأما من لم يهمز، فإنه يمكن أن يكون من الدرء الذى هو الدفع؛ فخفف.

= ينظر: ديوانه ص(١٨٦)، ولسان العرب (ردم)، وتهذيب اللغة (١٤/١١٧)، وجمهرة اللغة ص(٦٣٩)، ومقاييس اللغة (٢/٥٠٤، ٣/١٩٤)، وكتاب الجيم (١/٣٠٨)، وتاج العروس (ردم)، وأساس البلاغة (ردم)، (رمم)، وبلا نسبة فى المخصص (٣/٣٠).

(١) البيت بلا نسبة فى المخصص (٣/٣١).

(٢) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (درى)، وجمهرة اللغة ص(١٢٦٧)، والمخصص (٣/٣١)، (٤/١٤)، وتاج العروس (درى).

(٣) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (درى)، وتهذيب اللغة (١٤/١٥٦)، وأساس البلاغة (درى)، والمخصص (٣/٣١، ٤/١٤)، وتاج العروس (درى).

ويمكن أن يكون من الأدراء الذى هو الخَثَل؛ لأنَّ معنى الختل لها والاحتيال عليها فى الاستتار به عنها حتى يَرْمَى ظاهراً.

فأما الدريئة للحلقة التى يُتعلَّم عليها الطعان: فرواها السكرى مهموزة فيما أنشده عن أبى زيد: [من الوافر]

كَأَنَّ دَرِيئَةً لَّمَّا التَّقَيْنَا
بَنَضِلِ السَّيْفِ مُجْتَمَعُ الصَّدَاعِ^(١)
بخط السكرى: الدريئة: الحلقة يُتعلَّم عليها الطعن، ومجتمع الصداع: الرأس؛
[كذا رواها السكرى فى نوادر أبى زيد عن الرياشى.

روى ابن دريد: ^(٢) «فكان دريئة» ^(٣) وكذلك قول الجهنية صاحبة المراثية.

أنشده [مهموزاً] ^(٤) [السكرى عن أبى حاتم] ^(٥): [من الكامل]
أَجَعَلْتُ أَسْعَدَ لِلرَّمَاكِ دَرِيئَةً - هَمِلْتُكَ أُمُكْ - أَيْ جَرِدِ تَرْفَعُ^(٦)

(١) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (أنن)، والمخصص (٣/ ٣١). وثبت فى هامش ب: بخط السكرى: الدريئة: الحلقة يتعلم عليها الطعن، ومجتمع الصداع: الرأس.

(٢) الإمام أبو بكر الأزدي اللغوي الشافعي: مولده بالبصرة سنة ثلاث وعشرين ومائتين، وقرأ على علمائها، ثم صار إلى عمان فأقام بها إلى أن مات. روى عن عبد الرحمن بن أخى الأصمعي، وأبى حاتم السجستاني، وأبى الفضل الرياشي. وكان رأس أهل هذا العلم، وروى عنه خلق، منهم أبو سعيد السيرافي، والمرزباني. وله من التصانيف: الجهرة فى اللغة، الأمالي، المجتنى، اشتقاق أسماء القبائل، الملاحن، المقتبس، المقصور والممدود، الوشاح، الخيل الكبير، الخيل الصغير، الأنواء، السلاح، غريب القرآن (لم يتم)، فعلت وأفعلت، أدب الكاتب، المطر، رواد العرب، السرج واللجام، تقويم اللسان (لم يبيض)، المقصورة (مدح بها الأمير أبا العباس إسماعيل بن عبد الله بن ميكال رئيس نيسابور). مات ليلة الأربعاء لثنتي عشرة ليلة بقيت من رمضان، سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة.

ينظر: بغية الوعاة (١/ ٧٦-٧٩).

(٣) ما بين المعكوفين سقط فى أ.

(٤) سقط فى ب.

(٥) سقط فى أ.

(٦) البيت لسعدى بنت الشمردل فى الأصمعيات ص (١٠٣)، والحماسة الشجرية (١/ ٣٠٦)، ونوادر أبى زيد ص (٧)، ولها أو لسلمى أو لتأبط شراً أو لبعض الهذليين فى شرح شواهد الإيضاح ص (٣٩٠)، ولتأبط شراً فى سمط اللآلى ص (٣٦)، ولسلمى الجهنية فى لسان العرب (حضر)، وبلا نسبة فى لسان العرب (جرذ).

والشاهد فيه قولها: «الجرذ» بمعنى: الثوب الخلق، وروى: أى حرذ، بالحاء.

الجرّد^(١): الثياب الخلقان^(٢).

ويقال: دريت الشيء ودريت به، قال سيويه: وتعديه بحرف الجر^(٣) أكثر في كلامهم.

وأنشد أبو زيد: [من الطويل]

أَضْبَحَ مِنْ أَسْمَاءَ قَيْسٌ كَقَابِضٍ عَلَى الْمَاءِ لَا يَذْرَى بِمَا هُوَ قَابِضٌ^(٤)
فإذا قال: دريت الشيء، فكأنَّ المعنى على ما عليه هذا الباب: تأتيت لفهمه وتلطف، وهذا المعنى لا يجوز على العالم بنفسه.

وقد أجاز أحد أهل النظر ذلك؛ واستشهد عليه بقول بعضهم: [من الرجز]

لَا هُمْ لَا أَذْرَى وَأَنْتَ الدَّارِي^(٥)

وهذا لا بُدَّ فيه؛ لأنَّه يجوز أن يكون من غلط الأعراب؛ فكأنَّه سمع دريت وعلمت يستعمل كل واحد منهما موضع الآخر كثيراً، فظنَّ أنهما في كل المواضع كذلك.

ومثل هذا من جفاء الأعراب ما أنشده بعض البغداديين: [من الرجز]

لَا هُمْ إِنْ كُنْتَ الَّذِي بَعْهَدِي
وَلَمْ تُغَيِّرْكَ الْأُمُورُ بَعْدِي^(٦)

وقول العجاج^(٧): [من الرجز]

فَارْتَحَ رَبِّي وَأَرَادَ رَحِمَتِي^(٨)

(١) في ب: بخطه الجرد.

(٢) زاد في ب: ضربه مثلاً.

(٣) في أ: جر.

(٤) البيت بلا نسبة في المخصص (٣/٣١، ٨/١٦).

(٥) الرجز للعجاج في ديوانه (١/١٢٠)، ولسان العرب (لهم)، وبلا نسبة في المخصص (٣/٣١)، وتاج العروس (درى)، ولسان العرب (درى).

(٦) الرجز بلا نسبة في اللسان (روح)، والمخصص (٣/٤)، ويروى «كعهدي» بدل «بعهدي»، و«السنون» بدل «الأمر».

(٧) عبد الله بن رؤبة بن ليبد بن صخر السعدي التميمي، أبو الشعثاء، العجاج: راجز مجيد من الشعراء. ولد في الجاهلية وقال الشعر فيها. ثم أسلم، وعاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك، ففلج وأقعد. وهو أول من رفع الرجز، وشبهه بالقصيد. وكان لا يهجو. وهو والد «رؤبة» الراجز المشهور أيضاً. له «ديوان» في مجلدين.

ينظر: الأعلام (٤/٨٦ - ٨٧).

(٨) الرجز في ديوانه (١/٤٢١)، ولسان العرب (ذا)، وتهذيب اللغة (١٥/٣٨)، ومقاييس اللغة

(٢/٤٥٧)، ومجمل اللغة (٢/٤٤٠)، والمخصص (٣/٤)، وكتاب العين (٣/٢٩٣)، =

وقول الآخر: [من الرجز]

يَا قَفْعَيْسِي لِمَ أَكَلْتَهُ لِمَه
لَوْ خَافَكَ اللَّهُ عَلَيْهِ حَرَمَهُ^(١)

وقال أوس: [من الكامل]

أَبْنَى لُبَيْسِي لَا أَحِبُّكُمْ وَجَدَ إِلَهَهُ بِكُمْ كَمَا أَجَدُ^(٢)

وقالت امرأة من أسد: [من المتقارب]

أَشَارَ لَهَا أَمْرٌ فَوْقَهُ هَلُمَّ فَأَمَّ إِلَى مَا أَشَارَا
تعنى: الله سبحانه.

فَأَمَّا شَعْرَتْ فمصدره: شِغْرَةٌ بكسر الأول؛ كالفِطْنَةِ والدَّرْزَةِ. وقالوا: ليت شعري، فحذفوا التاء مع الإضافة للكثرة.

وقد قالوا: ذهب بِعُذْرَيْهَا، وهو أبو عُذْرِيهَا، ويروى أَنَّ عَلِيًّا -عليه السلام- لَمَّا قَالَ لَهُ عَلِيٌّ بْنُ حَاتِمٍ: مَا الَّذِي لَا يُنْسَى؟ قَالَ: الْمَرْأَةُ لَا تُنْسَى أَبَا عُذْرِيهَا، وَلَا قَاتِلَ وَاحِدِهَا. وَكَأَنَّ «شَعْرَتْ» مأخوذ من الشعار، وهو ما يلي الجسد؛ فكأنَّ شَعْرَتْ بِهِ علمته علم حَسَنٍ. وقال الفرزدق: [من الطويل]

لِبَسْنِ الْفِرْنَدِ الْخُسْرَوَانِي فَوْقَهُ مَشَاعِرَ مِنْ خَزِّ الْعِرَاقِ الْمُقَوَّفِ^(٣)
وفي الحديث: «أَشْعِرْتُهَا إِيَّاهُ»^(٤) أى: اجعلناها الشعار الذى يلي الجسد؛ كما أن المعنى فى البيت: لبسن الفرند الخسروانى مشاعر، فوqe المفوف من خَزِّ العراق، أى: جعلته^(٥) الشعار.

= ولرؤية فى تهذيب اللغة (٥/٢٢٠)، وتاج العروس (روح)، ولسان العرب (روح)، وليس فى ديوانه.

(١) الرجز لسلام بن دارة فى الحيوان (١/٢٦٧)، واللسان (روح، لوم)، وبلا نسبة فى الإنصاف ص (٢٩٩)، واللسان (لوم)، والمقاصد النحوية (٤/٥٥٥)، والمخصص (٣/٤).

(٢) ينظر ديوانه ص (٢١).

(٣) البيت فى المخصص (٣/٣٢)، وليس فى ديوانه.

(٤) أخرجه البخارى فى الجنائز (٣/١٥٠) باب غسل الميت ووضوئه بالماء والسدر (١٢٥٣)،

ومسلم فى الجنائز (٢/٦٤٦ - ٦٤٧) باب فى غسل الميت (٩٣٩/٣٦)، ومالك فى الموطأ

(١/٢٢٢) كتاب الجنائز، باب غسل الميت، والبيهقي فى شرح السنة (٣/٢٢١) كتاب

الجنائز، باب غسل الميت (١٤٦٦) من حديث أم عطية الأنصارية.

(٥) فى ب: جعلها.

فقولهم: شعرت: ضرب من العلم مخصوص. فكل^(١) مشعور به معلوم، وليس كل معلوم مشعورًا به؛ ولهذا لم يجوز في وصف الله - عز وجل - كما لم يجوز في وصفه - سبحانه - دَرَى، وكان قول الله - تعالى - في [وصف]^(٢) الكفار: ﴿وَلَكِنَّ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٢] أبلغ في الذم؛ للبعد عن الفهم من وصفهم بأنهم لا يعلمون؛ لأنَّ البهيمة قد تشعر من حيث كانت تُحسِّن. فكأنَّهم وُصفوا بنهاية الذهاب عن الفهم. وعلى هذا قال - سبحانه -: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتَ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنَّ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٥٤] فقال: ﴿وَلَكِنَّ لَا يَشْعُرُونَ﴾ ولم يقل ولكن لا تعلمون؛ لأنَّ المؤمنين إذا أخبرهم الله - عز وجل - بأنهم أحياء، علموا أنَّهم أحياء، فلا يجوز أن ينفي الله - تعالى - العلم عنهم بحياتهم؛ إذ كانوا قد علموا ذلك بإخباره إياهم وتيقنوه، ولكن يجوز أن يقال: ولكن لا تشعرون؛ لأنَّهم ليس كل ما علموه يشعرونه؛ كما أنه ليس كل ما علموه يُحسِّنونه بحواسِّهم، فلمَّا كانوا لا يعلمون بحواسِّهم حياتهم - وإن كانوا قد علموه بإخبار الله إياهم - وجب أن يقال: لا تشعرون، ولم يجوز أن يقال: ولكن لا تعلمون، على هذا الحدِّ. ومن ذلك الثَّقه:

قال أبو زيد: ثَقَّ عَنِّي القولَ يَثْقُهُ ثَقًّا ونَقَوَهَا: إذا فهم عنك القول، قال: وتقول: ثَقَّ الرجلُ من مرضه يَثْقُهُ نَقَوَهَا: إذا برىء، وهذا لا يجوز في وصف القديم [سبحانه]^(٣) كما أن الفهم الذي فسر أبو زيد به الثَّقه لا يجوز في وصفه.

[بِسْمِ اللَّهِ]^(٤)

الإعرابُ

قوله [-تعالى-]^(٥): ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]: لفظه لفظ الاستفهام، ومعناه الخبر. ومثل ذلك قولهم^(٦): ما أبالي أشهدت أم غبت، وما أدري أأقبلت أم أدبرت.

(١) في أ: وكل.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في ب.

(٤) سقط في أ.

(٥) سقط أ.

(٦) في ب: قوله.

وإنما جرى عليه لفظ الاستفهام - وإن كان خبرًا - لأن فيه التسوية التي في الاستفهام. ألا ترى أنك إذا استفهمت فقلت: أخرج زيد أم أقام؟ فقد استوى الأمران عندك في الاستفهام، وعدم علم أحدهما بعينه؛ كما أنك إذا أخبرت فقلت^(١): سواء عليّ أقعدت أم ذهبت، فقد سويت [بين]^(٢) الأمرين عليك؛ فلمّا عمّتهما التسوية، جرى على هذا الخبر لفظ الاستفهام؛ لمشاركته له في الإبهام. فكلّ استفهام تسوية، وإن لم يكن كل تسوية استفهامًا.

ومثّل التسوية - في هذا - الاختصاص في نحو: أنا أفعل كذا أيّها الرجل، و: اللهم اغفر لنا أيّتها العصابة؛ لمّا كنت مختصّا نفسك والعصابة في هذا الكلام، جرى عليه لفظ النداء من حيث أردت الاختصاص الذي أردته في النداء؛ كما جرى الاستفهام على التسوية؛ فمن ثمّ صار كل منادى مختصّا، وإن لم يكن كل مختصّ منادى.

ولا يجوز في هذا الموضع (أو) مكان (أم)؛ لأن المعنى: سواء عليّ هذان. ألا ترى أنك لو قلت: سواء عليّ القيام والقيود؛ لم يجز إلّا الواو. وكذلك لو أظهرت المصدرين اللذين دلّ عليهما لفظ الفعلين المذكورين في قوله - تعالى -: ﴿أَصْلَوْهَا فَاصْبِرْ أَوْ لَا تَصْبِرْ سَوَاءٌ عَلَيْكَ﴾ [الطور: ١٦] لقلت: سواء عليكم الجزع والصبر، ولم تقله بـ «أو»؛ كما قال - تعالى -: ﴿سَوَاءٌ أَلْعَكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾ [الحج: ٢٥] ولو قلت: سواء عليّ العاكف أو البادى، أو سواء عليّ الجزع أو الصبر، لكان المعنى: سواء عليّ أحدهما، وسواء عليّ أحدهما كلام محال؛ لأن التسوية لا تكون إلّا بين شيئين فصاعدًا.

فإن قلت: فقد قال أبو عمرو: إن الأصمعيّ أنشدكم لرجل من هذيل: [من البسيط] وَكَانَ سَيِّانٍ أَلَّا يَسْرَحُوهُ نَعَمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاعْغَبَتِ السُّوحُ^(٣)

(١) في أ: قلت.

(٢) سقط في ب.

(٣) البيت لأبى ذؤيب الهذلي في خزنة الأدب (١٣٤/٥، ١٣٧، ١٣٨)، وشرح أشعار الهذليين ص (١٢٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٢٤٥)، وشرح شواهد المغنى ص (١٩٨)، ولسان العرب (سوا)، وبلا نسبة في خزنة الأدب (٧٠/١١، ٨٩/٤)، والخصائص (٣٤٨/١، ٢/٤٦٥)، ووصف المباني ص (١٣٢، ٤٢٧)، وشرح المفصل (٩١/٨)، ومعنى اللبيب ص (٦٣).

فأنشدهموه ب: «أو»، و: «سيان» مثل سواء.

ألا ترى أنه لا يستقيم: زيد أو عمرو سيان؛ كما لا يستقيم مع سواء، ولا تكون «أو» بمنزلة الواو؟!]

فالقول في ذلك: إنَّ هذا على ظاهر الاستحالة التي ذكرنا، وإنما استجاز هذا الكلام بـ «أو»؛ لأنه يراه يقول: جالس الحسن أو ابن سيرين؛ فيجوز له أن يجالسهما، ويسمع: ﴿وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ إِنَّمَا آؤُكُمْ كُفْرًا﴾ [الإنسان: ٢٤] فلا يطيعهما؛ كما أنه إذا قيل له ذلك بالواو، كان كذلك. فلما رآها تجرى مجرى الواو في نحو هذه المواضع، أجراها مجراها مع سواء وسيان.

فهذا كلام حقيقته ما ذكرنا، والذي سوَّغَه عند قائله ما وصفنا؛ وكذلك قول المُحدِّث: [من مجزوء الكامل]

سَيَّانٍ كَسُرُ رَغِيْفِهِ أَوْ كَسُرُ عَظْمٍ مِنْ عِظَامِهِ^(١) فأما قوله: مررت برجل سواء درهمه، وهذا درهم سواء، فمعناه تام - فهذا يجوز الاختصار به على اسم مفرد؛ وكذلك قوله - تعالى -: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُمْ وَأَسْتَوَوْا﴾ [القصص: ١٤] أى: كَمُلَ وَتَمَّ. فهذا الفعل مثل هذا الاسم، ولو كان من التسوية بين الشيئين، لم يَسْتَغْنِ بفاعلٍ كما لم يستغن «سواء» عن اثنين في نحو: ﴿سَوَاءٌ أَلْعَنَكُفُ فِيهِ وَالْبَاءُ﴾ [الحج: ٢٥].

فأما قوله - تعالى -: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ﴾ [النجم: ٥ - ٦] فمعناه^(٢): استقام؛ كقوله: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُمْ وَأَسْتَوَوْا﴾ [القصص: ٦٤]. ولا تكون المقتضية لفاعلين؛ لأن الضمير المرفوع لم يؤكد في الآية؛ فقوله: ﴿وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ﴾ [النجم: ٧] جملة في موضع الحال. ولم يشن «سواء» كما ثنى «سيان»، وإن كانوا قد كسروه في قولهم: سواسية.

وحكى السكري عن أبي حاتم إجازة ثنية سواء، ولم يصب ابن السجستاني في ذلك؛ لأنَّ أبا الحسن وأبا عَمَرَ زعما أن ذلك لا يشن؛ كأنهم استغنوا بثنية «سَيَّانٍ» عن ثنية «سواء»؛ كما استغنوا عن «وَدَعَ» بـ «ترك». وعلى ما قالوا جاء التنزيل في قوله:

(١) البيت لأبي محمد يحيى اليزيدى فى الخزنة (٤/٤٢٥)، وشرح أبيات المغنى (٢/٣١).

(٢) فى أ: معناه.

﴿سَوَاءٌ أَلَمَكِفُ فِيهِ وَالْبَاءُ﴾ [الحج: ٢٥] وقوله: ﴿أَصْلَوْهَا فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الطور: ١٦].

ف: «سَوَاءٌ» في الآية مرتفع بالابتداء، وما بعده مما دخل عليه حرف الاستفهام في موضع الخبر، والجملة في موضع رفع بأنها خبر إن.

فأما قوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ :

فيستقيم أن يكون استئنافاً.

ويستقيم أن يكون حالاً من الضمير المنصوب على حَدّ: معه صَفَرٌ صائداً به غداً، و: ﴿يَلْبِغُ الْكُفْبَةُ﴾ [المائدة: ٩٥].

ويستقيم أن تجعله خبر «إن»؛ فيكون في موضع رفع، ولا يكون لقوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾ وما بعده موضع؛ من الإعراب، كما حكمنا على موضعه بالرفع فيما تقدّم؛ لأنه الآن يصير اعتراضاً بين الخبر والاسم.

ألا ترى أنه [مما]^(١) يؤكد امتناعهم من الإيمان. وهذه الآية ينبغي أن تكون خاصة لقوم بأعيانهم^(٢)؛ لأن كثيراً من الكفار قد آمنوا.

فإن قلت: لم زعمتم أن (سواء) مرتفع^(٣) بالابتداء على ما عليه التلاوة، وأنت إذا قدرْتَ هذا الكلام على ما عليه المعنى، فقلت: سواء عليهم الإنذار وتركه، كان (سواء) خبر ابتداء مقدّماً، فهلا قلت فيها ذلك -أيضاً- قبل تقدير الكلام بالمعنى؟ فالقول في هذا: أن (سواء) مرتفع^(٤) حيث ذكرنا بالابتداء، وإن كان في قولهم^(٥): «سواء عليهم الإنذار وتركه» يرتفع بأنه خبر مقدم. وذلك أنه لا يخلو في قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] من أن يرتفع بأنه مبتدأ أو خبر مبتدأ:

فإن رفعته بأنه خبر، لم يجز؛ لأنه ليس في الكلام مخبر عنه؛ فإذا لم يكن مخبر عنه بطل أن يكون خبراً؛ لأنّ الخبر إنما يكون عن مخبر عنه، فإذا فسد ذلك، ثبت

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: بعينهم.

(٣) في ب: يرتفع.

(٤) في ب: يرتفع.

(٥) في ب: قوله.

أنه مبتدأ.

وأيضاً فإنه لا يجوز أن يكون خبراً؛ لأنه قبل الاستفهام؛ وما قبل الاستفهام لا يكون داخلاً في حيز الاستفهام، فلا يجوز إذن أن يكون الخبرُ عما في الاستفهام متقدماً على الاستفهام.

فإن قلت: كيف جاز أن تكون الجملة التي ذكرتها في^(١) الاستفهام خبراً عن المبتدأ، وليست هي هو، ولا له ذكر فيها؟

فالقول في ذلك: إنه كما جاز أن يحمل المبتدأ على المعنى، فيجعل خبره ما لا يكون إياه في المعنى، ولا له فيه ذكر، كذلك جاز في الخبر؛ لأنَّ كلَّ واحد منها يحتاج أن يكون صاحبه في المعنى. فما جاز في أحدهما من خلاف ذلك جاز في الآخر؛ وذلك قولهم: «تسمع بالمعدي خير من أن تراه»^(٢).

(١) في ب: من.

(٢) المثل رواه الأصمعي: «تسمع بالمعدي لا أن تراه»، ورواه غيره: «أن تسمع بالمعدي خير من أن تراه». وهو لشقة بن ضمرة، والمعدي: تصغير معدي، والدال تخفف وتثقل في هذا المثل، والأصل الثقيل، وقال بعضهم: هو منسوب إلى «معيد»، وهو اسم قبيلة، وأنشد: سيعلم ما يغنى معيد ومعرض إذا ما تميم غرقتك بحورها والمثال للنعمان بن المنذر. أخبرنا أبو أحمد قال: أخبرنا محمد بن سلم بن هارون قال: حدثنا القاسم بن يسار قال: حدثنا عكرمة الضبي قال: كان أصل قولهم: «تسمع بالمعدي لا أن تراه» أن رجلاً من بني تميم - يقال له: ضمرة - كان يغير على مسالح النعمان بن المنذر، حتى إذا عيل صبر النعمان كتب إليه: أن ادخل في طاعتي، ولك مائة من الإبل، فقبلها وأتاه، فلما نظر إليه ازدراه، وكان ضمرة دميماً، فقال: «تسمع بالمعدي لا أن تراه»؛ فقال ضمرة: مهلاً أيها الملك، إن الرجال لا يكالون بالصيعان؛ وإنما المرء بأصغريه: قلبه ولسانه، إن قاتل قاتل بجنان، وإن نطق نطق ببيان. قال: صدقت، لله درك! هل لك علم بالأمر ولوج فيها؟ قال: والله، إنى لأبرم منها المسحول، وأنقض منها المفتول، وأجيلها حتى تجول، ثم أنظر إلى ما تتول، وليس للأمر بصاحب، من لم ينظر في العواقب. قال: صدقت، لله درك! فأخبرني ما العجز الظاهر، والفقر الحاضر، والداء العياء، والسوء السواء؟ قال ضمرة: أما العجز الظاهر فهو الشاب القليل الحيلة، الزوم للحيلة، الذي يحوم حولها، ويسمع قولها، إن غضبت ترصاها، وإن رضيت تفدأها. وأما الفقر الحاضر فالمرء لا تشيع نفسه، وإن كان من ذهب خلسته. وأما الداء العياء فجار سوء، إن كان فوقك قهرك، وإن كان دونك همزك، وإن أعطيته كفرك، وإن منعه شتمك، فإن كان ذاك جارك فأخل له دارك، وعجل منه فرارك، وإلا فأقم بذل وصغار، وكن ككلب هرار. وأما السوء السواء فالحيلة الصخابة، الخفيفة الوثابة، السليطة السبابة، التي تعجب من غير عجب، وتغضب من غير غضب، الظاهر عيبتها، المخوف غيبها، فزوجها لا تصلح له حال، =

ألا ترى أن «خير» خبر عن «تسمع»، وكما أخبر عنه كذلك عطف عليه في قولهم: تسمع بالمعدي لا أن تراه، والفعل لا يعطف عليه الاسم كما لا يخبر عنه؛ إلا أن المعنى لما كان على الاسم، استجيز فيه الإخبار عنه والعطف عليه. وجاز دخول «لا» على الاسم من غير تكرير؛ كما جاز في قولهم: هذان لا سواء؛ لأن الخبر لم يظهر في الموضعين جميعاً.

ونظير ما في الآية من أن خبر المبتدأ ليس المبتدأ ولا له فيه ذكر ما أنشده أبو زيد: [من الطويل]

فَإِنَّ حَرَامًا لَا أَرَى الدَّهْرَ بَاكِيًا عَلَى شَجْوِهِ إِلَّا بَكَيْتُ عَلَى عَمْرٍو^(١)
فإن قلت: أيجوز أن توقع الجملة التي من الابتداء والخبر موقع التي من الفعل والفاعل في نحو: سواء عليّ أقمت أم قعدت؛ فتقول: سواء على أدرهم مالك أم دينار، وما أبالي أفأنتم أنت أم قاعد؟

فالقول في ذلك: إن أبا الحسن يزعم أن ذلك لا يحسن؛ قال: وكذلك لو قلت: ما أبالي أتقوم أم تقعد؟ لم يحسن؛ لأنه ليس معه الحرف الذي يجزم.

ومما يدل على ما قال: أن ما جاء في التنزيل من هذا النحو جاء مع المثال الماضي؛ كقوله [-تعالى-]^(٢): ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ صَبَرْنَا﴾ [إبراهيم: ٢١] وقوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦] و: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]. وقال: [من الطويل]

سَوَاءٌ عَلَيْكَ الْيَوْمَ أَنْصَاعَتِ النَّوَى بِخَرْقَاءَ أَمْ أَنْحَى لَكَ السَّيْفَ دَابِجُ^(٣)
وقال: [من الخفيف]

مَا أَبَالِي أَنْتَ بِالْحَزَنِ تَيْسُ أَمْ لِحَانِي بِظَهْرِ غَيْبٍ لَيْسُ^(٤)

= ولا ينعم له بال، إن كان غنيا لم يتفعه غناه، وإن كان فقيرا أبدت له قلاه، فأراح الله منها بعلمها، ولا متع بها أهلها. فأعجب النعمان حسن كلامه، وحضور جوابه؛ فأحسن جائزته، واحتبس قبله.

ينظر: جمهرة الأمثال (١/ ٢١٥ : ٢١٦).

(١) البيت لعبد الرحمن بن جمانة المحاربى فى: لسان العرب (حرم)، وتاج العروس (حرم).
(٢) سقط فى أ.

(٣) البيت لدى الرمة فى ديوانه ص (٨٧٣)، وخزانة الأدب (١١/ ١٥٢، ١٥٣)، وبلا نسبة فى المقتضب (٣/ ٢٩٨). والشاهد فيه قوله: «أنصاعت» حيث جاءت الهمزة للتسوية.

(٤) البيت لحسان بن ثابت فى ديوانه ص (٨٩)، والأزهية ص (١٢٥)، والحيوان (١/ ١٣)، =

فهذا^(١) الكلام - وإن كان قد جرى عليه حرف الاستفهام للتسوية - فهو خبر، فلمّا كانوا قد حذفوا حرف الجزاء، واستمرّ حذفه لطول الكلام؛ حيث لو أظهر لم يمتنع - وذلك نحو: لأضربنه ذهب أو مكث - لزم حذف الحرف ههنا^(٢)؛ لإغناء حرف الاستفهام عنه؛ لمقاربة الشرط الاستفهام في اجتماعهما في أنّهما ليسا بخبر، وأنّهما يقتضيان الجواب، وبعض الحروف قد يغنى^(٣) عن بعض.

ألا ترى أنّ «أنّ»: لم تظهر في قولهم: ما كان زيد ليقوم، وأنّ «أنّ» قد أغنى عن اللام الجارة في نحو: أتيتك أنّ اجتزّ مودة زيد، ونحو ذلك، وكذلك حروف العطف إذا نُصِبَ بها؛ فكَذلك حروف المجازاة لمّا كانوا قد حذفوه في قولهم: «لأضربنه ذهب أو مكث»، واستمرّ حذفه مع أنّه [لا حرف]^(٤) يكون بدلاً منه، كان حذفه في باب: سواء وما أبالي؛ للزوم ما ذكرنا من الحرف له أولى.

ولم يجز أن يقع موقع التي من الفعل والفاعل التي من الابتداء والخبر؛ كما لم يجز ذلك في قوله: «لأضربنه ذهب أو مكث»، وغير ذلك من المواضع التي يراد فيها الجزاء، ولم يقع إلّا التي من الفعل والفاعل؛ لتدلّ على الجزاء، كما لم تقع^(٥) إلّا التي من الفعل والفاعل في نحو: عسى زيد أن يقوم، وكاد يذهب، وبابهما. ولم يستعملوا المصدر ليجرى ذكر المثال الذي يدل على الزمان في الكلام لمّا أرادوا من تقريره؛ وإن كان المصدر غير ممتنع استعماله ههنا؛ كما قالوا:

«عسى الغوير أبؤسا»^(٦)

= وخزانة الأدب (١١/١٥٥، ١٥٧)، وشرح أبيات سيويه (٢/١٤٧)، والكتاب (٣/١٨١)، والمقاصد النحوية (٤/١٣٥)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧/٥٠)، وأمالى ابن الحاجب (١/٤٤٥، ٢/٧٤٦)، وجواهر الأدب ص (١٨٦)، وخزانة الأدب (١١/١٧٢)، والمقتضب (٣/٢٩٨).

(١) في أ: وهذا

(٢) في ب: هنا.

(٣) في أ: تغنى.

(٤) سقط في أ.

(٥) في أ: يقع.

(٦) قولهم: عسى الغوير أبؤسا، قال بعضهم: يضرب مثلاً للرجل يخبر بالشر فيتهم به. والغوير: تصغير غار، وقيل: «عسى» في هذا الموضع يعمل عمل «كان». والصحيح أنه على إضمار أن، أى: عسى الغوير أن يكون أبؤسا. وأصله أن قومًا حذروا عدوًا لهم؛ =

فإذا كانوا قد امتنعوا من استعمال الاسم والمصدر هنا، مع أن المعنى فى استعماله غير فاسد، فالأستعمل حيث معناه الجزاء ولا يصح المعنى فى غير الفعل أجدر.

وأما ^(١) قوله: ﴿عَلَيْكُمْ أَدْعُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣] فإنما وقع ﴿أَمْ أَنْتُمْ صَمِتُونَ﴾ فى موضع: أم صمتم: وجاز ذلك ههنا ^(٢) لتقدم التى من الفعل والفاعل، فحسن لتقدمها أن توقع بعدها التى من الابتداء والخبر؛ كما جاز ذلك فى الجزاء؛ لأنها ههنا ^(٣) بعد حرف؛ كما أنه ثم بعد الفاء أو ^(٤) إذا. ولو لم يتقدم ﴿أَدْعُوهُمْ﴾، لم يجز، كما أنه لو لم يتقدم الشرط فى نحو: إن تأتني فلك درهم، أو: فعمرو مكرم، ونحو ذلك - لم يجز وقوع التى من الابتداء والخبر موقع التى من الفعل والفاعل.

ومثل ذلك - فى وقوع التى من اسمين موقع الفعل والفاعل - قوله: ﴿هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ﴾ [الروم: ٢٨] بقوله: ﴿فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ﴾ واقعة موقع التى من الفعل والفاعل، كأنه قال: هل لكم مما ملكت أيمانكم شركاء فساووكم، أى: فكما لا يساوكم ممالئكم فى أموالكم فيكونون فيها أمثالكم؛ كذلك لا تسووا ما اتخذتموه آلهة بمن يملكهم، وبمن خلقهم وبرأهم.

وجاز ذلك لوقوعها بعد الحرف، وأن تقدم الاستفهام ^(٥) فى قوله: ﴿هَلْ لَكُمْ﴾

= فاستكنوا منه فى غار، فقال بعضهم: «عسى الغوير أبوسا» يقول: لعل البلاء يجيء من قبل الغار. فكان كذلك، احتال العدو حتى دخل عليهم من وهى كان فى قفا الغار فأسروهم. وقال آخرون: المثل لعمر بن الخطاب - رضى الله عنه - وأصله أن رجلاً وجد غلاماً منبذاً، فقال له عمر: «عسى الغوير أبوسا»، أى: عسى أنك صاحبه، فشهد له بالصلاح والستر، فقال: رَبِّهِ فيكون ولاؤه لك. والأبوس: جمع بأس، مثل: فلس وأفلس، وكلب وأكلب، والصحيح أن عمر تمثل به، والمثل قديم. ينظر: جمهرة الأمثال (٤٥/٢).

(١) فى ب: فأما.

(٢) فى ب: هنا.

(٣) فى ب: هنا.

(٤) فى أ: و.

(٥) فى أ: حرف الاستفهام.

يضارع تقدم الشرط؛ فلذلك جاز هذا.

وإذا كان الموضع موضع جزاء، ثبت أن وقوع المضارع لا يحسن في نحو: سواء عليّ أتقوم أم تذهب؛ كما لا يحسن في قوله: لأضربنه يمكث أو يذهب، على حدّ: لأضربنه ذهب أو مكث.

وأما النقاء الهمزتين في: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] وتحقيقهما:

فمن حُجّة من حقّهما أن يقول: إن الهمزة حرف من حروف الحلق، فكما اجتمع المثل مع مثله في^(١) سائر حروف الحلق؛ نحو فة وفهت، وكع وكععت، كذلك حكم الهمزة.

ومما يجوز ذلك ويسوّغه: أن سيبويه زعم أن ابن أبي إسحاق كان يحقّق الهمزتين وأناس معه. قال سيبويه: وقد تتكلم ببعضه العرب وهو رديء.

ومما يقوى ذلك في^(٢) استعمالهم له [قولهم]^(٣): رأس وسأل وتذأبت الريح ورأيت الرجل. فكما جمّع الجميع بينهما إذا كانتا عينين، كذلك يجوز الجمع بينهما في غير هذا الموضع.

ومما يقوى ذلك أنّهم قد أبدلوا منها غيرها في نحو: يهريق وهياك؛ كما أبدلوا من غيرها في نحو رأيت رجلاً، وهذه حُبلأ في الوقف^(٤). فكما جرت مجرى سائر الحروف المعجمة في إبدالها من غيرها وإبدال غيرها منها؛ كذلك تكون سيّلها في اجتماعها [مع مثلاً]^(٥)، كما اجتمع سائر الحروف مع أمثالها.

والحجّة [لقول من]^(٦) قال: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، فلم يجمع بين الهمزتين وخفف الثانية أن يقول: إن العرب قد رفضت جمعهما في مواضع من كلامهم:

(١) في ب: مع.

(٢) في ب: من.

(٣) سقط في أ.

(٤) قال سيبويه في باب الوقف في الواو والياء والألف: وزعم الخليل أن بعضهم يقول: رأيت رجلاً فيهمز، وهذه حُبلأ، وتقديرهما: رجلع وحبلع؛ فهمز لقرب الألف من الهمزة حيث علم أنه سيصير إلى موضع الهمزة، فأراد أن يجعلها همزة واحدة، وكان أخفّ عليهم. ينظر: الكتاب (٤/١٧٦، ١٧٧).

(٥) سقط في أ.

(٦) في ب: لمن.

من ذلك: أنَّهم لَمَّا اجتمعوا في آدم وآذر وآخر، ألزموا جميعاً الثانية البدل، ولم يحققوا الثانية، ولما كسروا وحَقَّروا جعلوا هذه المبدلة بمنزلة ما لا أصل له في الهمز، فقالوا: أواخر وأواخر، فأبدلوا منها الواو؛ كما أبدلوا ما هو ألف لا يناسب الهمزة؛ نحو: ضوارب وضويرب.

ففي هذا دلالة بيَّنة على رفضهم اجتماعهما.

ألا ترى أنَّهم لم يرجعوها في التحقير والتكسير؛ كما رجعوا الواو في ميقات وميعاد، والياء من مُوسر في قولهم: مواقيت ومياسير؟!
ففي ذلك دلالة بيَّنة على رفضهم لجمعهما.

ومن ذلك أنَّنا لم نجد كلمةً عنها همزة ولا مها كذلك؛ كما وجدنا ذلك في سائر أخوات الهمزة من الحلقية؛ كقولهم: مهاة^(١) وفه^(٢) ويدع^(٣) اليتيم

(١) المهاه - بالهاء - يقال: سير منه ومهاه، أى: رفيق. وكل شيء منه ومهاه ومهاهه ما النساء وذكرهن، أى: كل شيء يسير حسن إلا النساء، أى: إلا ذكر النساء، فنصب على هذا، والهاء من «مِه» و«مَهاه» أصلية ثابتة كالهاء من «مياه» و«شفاه»، وقال اللحياني: معناه كل شيء قصد إلا النساء، قال: وقيل كل شيء باطل إلا النساء. وقال أبو عبيد في الأجناس: ما النساء وذكرهن، أى: دع النساء وذكرهن. والمهاه: الطراوة والحسن، قال:

كفى حزناً أن لا مهاه لعيشنا ولا عمل يرضى به الله صالح

وهذه الهاء إذا اتصلت بالكلام لم تصر تاء، وإنما تصير تاء إذا أردت بالمهاة البقرة. وفي المثل: كل شيء منه ما النساء وذكرهن، أى: أن الرجل يحتمل كل شيء حتى يأتي ذكر حرمه؛ فيمتعض حينئذ، فلا يحتمله. وقوله منه: أى يسير، ومهاه: أى حسن، ونصب «النساء» على الاستثناء، أى: ما خلا النساء، وإنما أظهروا التضعيف في «مِه»؛ فرقا بين «فَعَلَ» و«فَعَّلَ». قال ابن بري: الرواية بحذف «خلا»، وهو يريد بها، قال: وهو ظاهر كلام الجوهرى. وروى: كل شيء منه إلا حديث النساء. قال ابن الأثير: «المهه» و«المهاه»: الشيء الحقير اليسير، وقيل: المهاه: النظارة والحسن؛ فعلى الأول: أراد كل شيء يهون ويطرح إلا ذكر النساء، وعلى الثانى يكون الأمر بعكسه، أى: أن كل ذكر وحديث حسن إلا ذكر النساء. وفي حديث طلاق ابن عمر: قلت: فمه أرايت إن عجز واستحقم؟ أى: فماذا، للاستفهام، فأبدل الألف هاء؛ للوقف والسكت، وفي حديث آخر: ثم مه؟ وليس بعيشنا منه ومهاه، أى: حسن، قال عمران بن حطان:

فليس لعيشنا هذا مهاه وليس دارنا هاتا بدار

قال ابن بري: الأصمعى يرويه: مهاة، وهو مقلوب من الماء، قال: ووزنه: فلعة، تقديره: مهوة، فلما تحركت الواو قلبت ألفاً، ومثله قوله:

ثم أمهاه على حجره

قال: وقال الأسود بن يعفر:

ومَحَّ (١) وأَلَحَّ وَضَغِيغَةً (٢) ومَحَّ.

فأن لم يجمعوا بين الهمزتين في الموضع الذي جُمع فيه بين أخواتها، وكرّرت، دلالة على رفضهم لجمعهما.

وإذا لم يتوال ذلك في بنات الثلاثة، فألا يتوالى ذلك في بنات الأربعة أولى. فأما نحو: نأنا (٣) وطأطأ وبأبأ الصبى أباه (٤)، فقد حجز الحرف بينهما؛ وإنما الذى ينكر تواليهما من غير أن يحجز بينهما شيء؛ ومن ثم قال أبو الحسن فى بناء مثل: قَمَطَر من قرأت: قرأى، فلم يكرّر الهمزة؛ كما تكرر سائر اللامات؛ نحو جَلَبَب (٥) وقُعْدُد (٦) وعُوطَط (٧).

= فإذا وذلك لا مهاء لذكره والدهر يعقب صالحًا بفساد ابن بزرج: يقال ما فى ذلك الأمر مه، وهو الرجاء. ينظر: اللسان (مه).

(٢) فة عن الشيء يفة فها: نسيه، وأفهه غيره: أنساه. والفة: الكليل اللسان، العيى عن حاجته، والأثنى: فهة. ينظر: اللسان (فه).

(٣) يدع اليتيم: يدفعه دفعًا عنيًا بجفوة. ينظر: المعجم الوسيط (دع).
(١) مَحَّ الثوب - ك «مل» - مححا: خلق وبلى، فهو مَحَّ. ينظر: المعجم الوسيط (مصح).
(٢) الضغيفة: الروضة الناضرة المتخيلة. أبو عمرو: الروضة الضغيفة والمرعدة والمغمغة والممحجلة والمرغة والحديقة، قال أبو حنيفة: يقال هم فى ضغيفة من الضغائن: إذا كانوا فى خصب وسعة وكلأ كثير. وأقمنا عند فلان فى ضغيف، أى: خصب. وقال أبو عمرو: الضغيفة الروضة. وقال أبو صاعد الكلابى: ضغيفة من بقل ومن عشب: إذا كانت الروضة ناضرة. وأقمت عنده فى ضغيف دهره: أى قدر تمامه. ينظر: اللسان (ضغيف).

(٣) نأنا فى رأى نأناة: خلط فيه ولم يحكمه. ونأنا عنه: قصر وعجز. ونأنا الصبى: أحسن غذاءه. ونأنا فلانًا عما يريد: كفه.

ينظر: المعجم الوسيط (نأنا).

(٤) بأبأ الصبى أباه: قال له: بابا. ينظر: المعجم الوسيط (بأبأ).

(٥) جليبه: ألبسه الجلباب.

ينظر: المعجم الوسيط (جلبب).

(٦) القعدد: الجبان، والخامل يقعد عن المكارم. ينظر: المعجم الوسيط (قعدد).

(٧) عوطط: - قال فى اللسان - قال الكسائى: إذا لم تحمل الناقة أول سنة يطرقها الفحل فهى عاطط وحائل، فإذا لم تحمل السنة المقبلة -أيضًا- فهى عاطط عوطط وعوطط، زاد الجوهري: وعاطط عيط، قال: وجمعها عوطط، وعيطط، وعوطط، وحول، وحولل، قال: ويقال: عاططت الناقة، تعوطط، قال: وقال أبو عبيد: وبعضهم يقول: =

ومن ذلك أنهم ألزموا باب: رَزِيَّةٌ وَخَطِيئَةُ الْقَلْبِ عَمَّا يُوْدَى إِلَى اجْتِمَاعِ هُمَزَتَيْنِ فِيهِ، فَقَالُوا: خَطَايَا وَرَزَايَا. فَلَوْ كَانَ لاجْتِمَاعِهِمَا عِنْدَهُمْ مَسَاغٌ، مَا رَفَضُوا ذَلِكَ الْأَصْلَ؛ كَمَا أَنَّهُ [لَوْ] ^(١) كَانَ لَتَحْرُكَ الْعَيْنَاتِ فِي نَحْوِ: قَالَ وَبَاعَ مَجَازٌ، مَا أَلْزَمُوهُمَا الْقَلْبَ.

فإن قلت (٢): فقد حُكى عن بعضهم: خطائيء، بتحقيق الهمزتين؛ فذلك يجرى مجرى الأصول المرفوضة؛ نحو: [من البسيط]

ضُفُوا (٣)

والأَظْلَلُ (٤)

ولو جاز الاعتداد بذلك، وبما^(٥) أشبهه، لجاز أن يقال في تكسير مطية: مطائيء؛ لقول^(٦) بعضهم: سَمَاءٌ، فإذا كانوا قد رفضوا ذلك في حال السعة والاختيار- مع أنه أسهل من اجتماع الهمزتين - فأن يُرْفَضَ^(٧) اجتماع الهمزتين أجدد.

ومن ذلك أنهم إذا بنوا اسم فاعل من ناء وساء وشاء وجاء، قالوا: شاء وناء، فرفضوا الجمع بينهما في هذا الطرف - كما رفضوه أولاً في آدم وآخر - إما بالإبدال، وإما بالقلب؛ كما يقوله الخليل، وأخذوا - على قول النحويين غير

= «عوطط» مصدر، ولا يجعله جمعاً، وكذلك «خُولل». ينظر: اللسان (عوط).

(۱) سقط فی أ.

(۲) فی ب: قال.

(۳) تقدم.

(٤) وتمام الرجز:

تشكو الوجي من أظلل وأظلل

للعجاج في ديوانه (٢٣٦/١)، والخصائص (٨٧/٣، ١٦١)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٣١٠)، وكتاب الصناعتين ص (١٥٠)، ولسان العرب (ظلل)، (ملل)، ونوادير أبي زيد ص (٤٤)، وبلا نسية في الأشباه والنظائر (٥١/١)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/٢٤٤)، والكتاب (٥٣٥/٣)، والمقتضب (٢٥٢/١، ٣٥٤/٣)، والممتع في التصريف (٦٥٠/٢)، والمنصف (٣٣٩/١).

(۵) فی أ: ما.

(٦) في أ: كقول.

(v) في أ: يرفضوا.

الخليل - بما رفضوه في غيره من توالى الإعلالين؛ فلولا أن اجتماعهما عندهم أبعد من توالى الإعلالين، لم يأخذوا بتواليهما المرفوض من كلامهم في هذا الموضع؛ كما أن إخلاء الفعل من الفاعل لولا أنه أبعد عندهم من الإضممار قبل الذكر، لم يأخذوا بالإضممار قبل الذكر في مثل: نعم رجلاً، وضربني وضربت زيداً لَمَّا كان يلزمهم في هذه المواضع إخلاء الفعل من الفاعل.

ومن ذلك: أن مَنْ قال: هذا فرجٌ، وهو يجعل، فضاعف في الوقف حرصاً على البيان - لم يضاعف نحو النبأ والرشأ؛ لكنه رفض هذا الضرب من الوقف، وما كان يحرص عليه من البيان؛ لَمَّا كان يلزمه الأخذ بما تركوه، والاستعمال لما رفضوه من اجتماع الهمزتين.

ومن ذلك: أن الهمزة إذا كانت مفردة غير متكررة، كرهها^(١) أهل التخفيف حتى قلبوها أو حذفوها؛ لثلاث يلزمهم تحقيقها، وقد وافقهم في بعض ذلك أهل التحقيق؛ كموافقهم لهم في يرى. فلَمَّا كرهوا ذلك في الأفراد، وجب إذا تكررت ألا يجوز إلا التغيير.

ألا ترى أن الواو المفردة المضمومة لَمَّا كنت مخيراً في تصحيحها وقلبها، ثم انضم إليها أخرى، لزم قلبها، وامتنع تصحيحها الذي كان يجوز فيها قبل التكرار؛ فكذلك الهمزة إذا انضمت إليها أخرى، لزم رفضهما وامتنع جمعهما؛ كما كان ذلك في الواوين؛ فكما لم يجمع أحد بين هاتين الواوين كذلك يجب ألا يُجمع بين الهمزتين. ومن ذلك: أن ناساً - إذا اجتمعتا من كلمتين - فصلوا بينهما بالألف في نحو: [من الطويل]

..... أأنتَ زَيْدُ الأَرَانِبِ^(٢)

كما فصلوا بين النونات في نحو: اخشَيْنَان.

فكما ألزموا [الفصل]^(٣) بين النونات بالألف؛ كذلك يلزم في «أأنت»؛ لثلاث

(١) في أ: كرهه.

(٢) جزء من عجز بيت لذي الرمة، وقبلة:

تطاللت فاستشرفته فعرفته فقلت له:

وهو في ملحق ديوانه ١٨٤٩، واللسان (آ)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة (١٥/٦٨٤).

(٣) سقط في ب.

تجتمع الهمزتان. بل ذلك فى الهمزتين ينبغى أن يكون ألزماً؛ لِمَا قَدَمْنَا؛ لرفضهم لهما وجمعهم فى التضعيف بين أكثر من حرفين؛ نحو: رَدَّدَ وشَدَّدَ. فإذا كانوا قد ألزَمُوا النون فى «أخشيَنان» الفصل بين ما يجتمع مثله، فأن يُلزِمُوها بين ما رفضوا الجمع بينهما أجدر.

فهذه الأشياء تدلّ على رفض اجتماع الهمزتين فى كلامهم.

فأما جمعهما وتحقيقهما فى ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [٦] فهو أقبح من تحقيقهما فى (١) كلمتين منفصلتين؛ نحو: قرأ أبوك، ورشاً أخيك؛ لأنّ الهمزة الأولى من ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ تنزل منزلة ما هو من الكلمة نفسها؛ لكونها على حرف مفرد.

ألا ترى أنهم قالوا: لهو وفهو، و: ﴿لَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ [الحج: ٥٨] ولهى، فحَفَفُوا ذلك كله؛ كما حَفَفُوا عَضْداً فقالوا: عضد؛ فكذلك الأولى فى ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [٦] لما لم تنفصل من الكلمة، صارت بمنزلة التى فى آخر، كما نزلت الحروف المفردة التى ذكرتها (٢) منزلة فاء الفعل فى عضد وفخذ.

فأما إذا كانتا من كلمتين فاجتماعهما فى القياس أحسن من هذا.

ألا ترى أن المثلين إذا كانا فى كلمة نحو: يردّ ويعضّ، لا يكون فيهما إلا الإدغام؟ ولو كانا منفصلين نحو: يد داود، لكنت فى الإدغام والبيان بالخيار؛ فعلى هذا تحقيق الهمزتين فى: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ وما أشبهه أبعد منه فى الكلمتين المنفصلتين.

ومما يقوى ترك الجمع بين الهمزتين (٣): أنهم قد قالوا فى جمع ذؤابة: ذؤائب؛ فأبدلوا من الهمزة التى هى عينٌ واوًا فى التكسير؛ كراهية (٤) للهمزتين مع فصل حرف بينهما.

فإذا كرهوهما مع فصل حرف بينهما حتى أبدلوا الأولى منهما فأن يكرهوهما مجتمعتين غير مفصول بينهما بشيء أجدر.

وإذا كان الجمع بينهما فى: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ من البعد ما أريتك فالجمع بينهما فى «أئمة» أبعد؛ لأنّ الهمزتين لا تفارقان الكلمة، وهمزة الاستفهام قد تسقط فى الإخبار

(١) فى ب: من

(٢) فى أ: ذكرناها.

(٣) زاد فى أ: من أنذرتهم.

(٤) فى ب: كراهية.

وغيره. فكُلُّما كانتا أشدَّ لزومًا للكلمة، كان التحقيق فيهما^(١) أبعد. ومِمَّا يدلُّ على ضَعْفِ جمع الهمزتين، وأن مذهب الجمهور من العرب رفضه: عَزَّتْها في باب أَجأ وآء، وإنَّما قُلَّ ذلك من حيث لم يستجيزوا اجتماع الهمزتين، فَأَجَرُوا نحو أَجأ ذلك المُجَرَّى؛ لَمَّا كان الفصل بحرف واحد قد جرى في كلامهم مَجَرَّى غير الفصل. وذلك [نحو]^(٢) قولهم: هو ابن عمي دِنيا، وقِثْنة وعِثْنة وعِليان، وهما من علوت. وكذلك رفضوا «إفْعُل» من حيث رفضوا «فِعْل»، وإن كان الفصل في «إفْعُل» قد وقع بالحرف، فلما لم يعتد بالحرف الفاصل، وقَلَبَتِ الكسرة الواو ياء؛ كما قلبته في ثيرة وسياط، ولم يكن بالفصل اعتداد، كذلك لم يكن الفصل بالحرف في نحو «أَجأ» فصلًا، فَرُفِضَ ذلك كما رفض التحقيق في جاءٍ ونحوه.

فأَمَّا تحرك الجيم في: «أَجأ» وسكون الحرف في «دِنيا» فإن الحركة في هذا النحو قد لا يُعتدُّ بها لِقَلَّتْها.

ألا ترى استجازتهم لحذفها في الزحاف؟

ومثل دِنيا - في أن الحرف الفاصل لم يُعتدَّ به - قولهم: مَعْدِي في معدو، ومَرْضِي ومُسْنِيَّة، ومثله: صَيِّم وقِيْل. ونحو ذلك، ومثله: قائل وبائع، جُعِلَ الحرفان كأنَّهما وقعا طَرَفًا حيث كان الفاصل بينهما وبين الطَرَف حَرْفًا [واحدًا]^(٣). ومثله: أُولِيَاءٍ أَوْقَعَتِ الألف التي آخِرًا قبل الآخر بحرف، لَمَّا كان الفاصل بينه وبين الطَرَف حَرْفًا واحدًا. ومثله: أوائل وعيائل.

ولو كان الفاصل حرفين؛ كطواويس - لم يُعَلَّ^(٤). فكما أنَّ الحرف المفرد في هذه المواضع لم يَفْصَل؛ كذلك في باب: «أَجأ» لم يفصل، فقلَّ ذلك لَمَّا كان الحرف المفرد في هذه المواضع غير معتدَّ به.

وإذا لم يُعتدَّ به، صارت الهمزتان كأنَّهما قد التقتا^(٥)، والتقاؤهما مِمَّا قد رفضوه،

(١) في ب: منهما.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في ب.

(٤) في أ: ولم.

(٥) في ب: التقيا.

فكذلك رفضوا ما كان فى حكم التقائهما.

فإن قلت: إن سيبويه قد ذهب فى ألاء وأشياء ونحوهما إلى أن اللام يجوز أن تكون همزة، وقد جاء من ذلك حروف.

قيل: لم يكن هذا مثل أجأ؛ للفصل بالزيادة.

ألا ترى أن الفاصل الذى لم يُعتدّ [به]^(١) فى: «أوائل» لما انضم إليه حرف آخر فى: «طواويس»، اعتدّ به فصلاً، وإن كان زائداً فلم يعلّ الحرف، فكذلك الفصل ههنا^(٢) لما وقع بالزيادة، لم يمتنع الحكم عنده بأن اللام همزة؛ كما امتنع حيث كان الفصل حرفاً واحداً. وقد وُجدت الزيادة تسوِّغ فى تألف الحروف ما لولا مكانها لم يسَّخ.

ألا ترى أنه ليس مثل «قنر» بلا فاصل بين النون والراء، وقد قالوا: شَنِير، وقالوا: الشَّار، وقالوا: سَنُور وسَنُور، فأتلف لفصل الزيادة ما لم يكن يأتلف لولا فصلها؟ فكذلك فصل الزيادة بين الهمزتين فى ألاء وأشياء فيما ذهب إليه. وجاء ذلك فى طأطأ ونأأ ودأأ؛ للفصل الواقع بينهما، ولأن ما يعرض فى الثلاثة من كثرة التصرف لا يعرض فى هذا الباب.

واعلم أن قول سيبويه: ليس من كلام العرب أن تلتقى همزتان فُتحَقَّقَا، وقوله فى باب الإدغام^(٣): إن ابن أبى إسحاق وناساً معه يحقِّقون الهمزتين، وقد تكلم ببعضه العرب، وهو ردىء - ليس على التدافع، ولكن لأنه لم يُعتدّ بالردىء، أو يكون لم يُعتد بالتقاء المحقَّقتين لقلّة ذلك بالإضافة إلى ما خُفّف إذا اجتمعا. وقد عمل ذلك فى أشياء، نحو: إنقَحَل^(٤) فعلى هذا يحمل ذلك - أيضاً - من قوله.

(١) سقط فى ب.

(٢) فى أ: هنا.

(٣) نص عبارة سيبويه: «وزعموا أن ابن أبى إسحاق كان يحقّق الهمزتين وأناس معه. وقد تكلم ببعضه العرب، وهو ردىء؛ فيجوز الإدغام فى قول هؤلاء. وهو ردىء. ينظر: الكتاب (٤/٤٤٣).

(٤) إنقحل: يقال: رجل إنقحل، وامرأة إنقحلة - بكسر الهمزة - مخلقان من الكبر والهرم، أنشد الأصمعى:

لما رأتنى خلقاً إنقحلاً

وقد يقال «الإنقحل» فى البعير، قال ابن جنى: ينبغى أن تكون الهمزة فى «إنقحل» للإلحاق بما اقترن بها من النون من باب «جردخل»، ومثله ما روى عنهم من قولهم: =

قالوا: فلما رأيناهم قد رفضوا اجتماع الهمزتين في هذه المواضع، لم نجمع بينهما، وخففنا الثانية؛ لأنَّ في تخفيفها تقريباً من الألف. ألا ترى أنَّ الهمزة إذا كانت مبتدأة لم تخفف؛ لأنَّ في تخفيفها تقريباً من الساكن؟ فكما أنَّ الساكن لا يبتدأ به كذلك ما قُرِب من الساكن.

فكما جرت مجرى الساكن في تقريبهم إياها منه، كذلك تجرى مجراه إذا خففنا الثانية؛ فتصير بعد الأولى كالألف بعدها. فكما لم تكرر الألف بعدها في نحو آدم وأخر، كذلك المخففة بعدها في^(١): ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ لا تكرر بعدها، كما تكرر إذا حُققت لما أرينا، مما دلَّ على رفض العرب الجمع بينهما محققتين.

وحجة من فصل بين الهمزتين بألف، وخفف الهمزة الثانية مع الفصل بينهما بالألف. وهو الثبوت عن أبي عمرو عندنا؛ لأن سيبويه زعم أن ذلك هو الذي يختاره أبو عمرو.

وقد قال أحمد بن موسى: إن خلفاً^(٢) رَوَى عن أبي زيد ذلك في اختلاف الهمزتين؛ نحو ﴿آيِنُكُمْ﴾ [الأنعام: ٩]، و: ﴿أَنْزَلَ﴾ [ص: ٨] أنه بألف بين الهمزتين وتلين الثانية، ولم يَفْصِل سيبويه في حكايته عن أبي عمرو بين المتفقتين والمختلفتين.

= إنزَّهُو، وامرأة إنزهوة: إذا كانا ذوى زهو، ولم يحك سيبويه من هذا الوزن إلا «إنقحلاً» وحده.

ينظر: اللسان (قحل).

(١) زاد في أ: نحو.

(٢) خلف بن هشام بن ثعلب، وقيل: طالب بن غراب، الإمام الحافظ الحجة، شيخ الإسلام، أبو محمد البغدادي البزار، المقرئ. مولده سنة خمسين ومائة. وسمع مالك بن أنس، وحماد بن زيد، وأبا عوانة، وأبا شهاب الحناط عبد ربه، وشريك القاضي، وحماد بن يحيى الأبلج، وأبا الأحوص، وعدة. وتلا على سليم، وعلى أبي يوسف الأعشى، وغيرهما، وحمل الحروف عن يحيى بن آدم، وإسحاق المصيصي، وطائفة، وتصدر للإقراء والرواية. روى عنه القراءة عرضاً: أحمد بن يزيد الحلواني، وسلمة بن عاصم، ومحمد بن الجهم السمرى، وأحمد بن أبي خيثمة، ومحمد بن يحيى الكسائي، وأحمد بن إبراهيم الوراق، وإدريس الحداد، وآخرون. وحُدِّث عنه: مسلم في «صحيحه»، وأبو داود في «سننه» وأبو زرعة، وأبو حاتم. وله اختيار في الحروف صحيح ثابت ليس بشاذ أصلاً، ولا يكاد يخرج فيه عن القراءات السبع، وأخذ عنه خلق لا يحصون. توفي خلف في سابع شهر جمادى الآخرة سنة تسع وعشرين ومائتين، وقد شارف الثمانين. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٠/٥٧٦-٥٨٠).

ألا ترى أنه قال: وأما أهل الحجاز فمنهم من يقول ﴿إِنَّكَ﴾، و: ﴿أَنْتَ﴾ [المائدة: ١١٦]، ثم قال: وهى التى يختار أبو عمرو؛ فلم يفصل بينهما. وسيبويه وأبو زيد أضبط لمثل هذا من غيرهما.

من حجته أن يقول: إئنئ أدخلت الألف بينهما، وإن جعلت الثانى بين بين؛ لأنها إذا كانت على هذه الصفة فهى فى حكم المتحرك^(١)، وتخفيفى إياها بأن جعلتها بين الألف والهمزة ليس يخرجها عن أن تكون همزة متحركة، وإن كان الصوت بها أضعف.

ألا ترى أنها إذا كانت مخففة فى الوزن مثلها إذا كانت محققة؟

ولولا ذلك لم يتزن قوله: [من البسيط]

أَنَّ رَأَتْ رَجُلًا أَغْشَى (٢)
لأنه كان يجتمع فيه ساكنان.

وكذلك قول الآخر: [من الرمل]

كُلُّ عَرَاءٍ إِذَا مَا بَرَزَتْ (٣)

ويدل على أن المخففة من الهمزتين فى حكم المحققة عند العرب: أنهم أبدلوا الهمزة الثانية إبدالاً فى المواضع التى اجتمعت فيها همزتان فى كلمة واحدة ولم يخففوا الثانية. وذلك نحو: آدم، وجاء، وخطايا.

ألا ترى أن: «آدم» لو كان قلبها فيه على حد القلب فى راسٍ وفاسٍ وراي، لكنت

(١) فى أ: المتحركة.

(٢) جزء من صدر بيت للأعشى، وبعده:

..... أضرب به ريب المنون ودهر مفسد خبل

ينظرديوناه ص(١٠٥)، والإنصاف (٧٢٧/٢)، وجمهرة اللغة ص(٨٧٢)، وشرح أبيات سيبويه (٧٥/٢)، وشرح شافية ابن الحاجب (٤٥/٣)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٢٦٢)، وشرح شواهد الشافية ص(٣٣٢)، والكتاب (١٥٤/٣)، (٥٥٠)، ولسان العرب (قبل)، (منز)، وبلا نسبة فى شرح المفصل (٨٣/٣)، والمقتضب (١٥٥/١).

والشاهد فيه قوله: «أن» يريد: «الأن»، فحذف حرف الجر (اللام).

(٣) صدر بيت، وعجزه:

..... ترهب العين عليها والحسد

وهو بلا نسبة فى شرح المفصل (١١٨/٩)، والكتاب (٥٤٩/٣)، (٥٥١) والشاهد فيه قوله: «إذا»؛ حيث خفت همزتها، فقرئت بين بين؛ لأنها مكسورة بعد همزة مفتوحة.

إذا كَسَّرْتَهُ، رددت الهمزة في التكسير؛ كما أَنَّكَ لو كَسَّرت فاسًا ورأسًا ورايًا لقلت: أَرؤُس وأزَّاء. فلو كنت في رأيٍ إذا خَفَّفت إنَّما خَفَّفت على حد التخفيف في: «آدم»، لقلب الهمزة في التكسير ياء أو واوًا، فقلت: أَرؤء أو أَرِياء، ولكنك تقول إذا جمعت: رايا على فعول: رُئِ فتقلبها ياء، كما قلبوها في أَيْمَة ياء لَمَّا تحركت بالكسر. ألا ترى أَنَّكَ إذا قلبتها في ذئبٍ وبئرٍ ياء للكسرة التي قبلها، فكذلك تقلبها ياء في أَيْمَة للكسرة التي عليها. وقال أبو زيد في جمع رأى: أَرَّاء ورئى بتحقيق الهمز فيهما.

وأنشد غيره: [من البسيط]

وَلَا يُشَارِكُ فِي أَرَائِهِ أَحَدًا

وقال الراعي^(١) في جمع نُؤي: [من الطويل]

وَأَنَاءٌ حَتَّى تَحْتَ عَيْنٍ مَطِيرَةٍ عِظَامِ الْقَبَابِ يَنْزِلُونَ الرِّوَابِيَا^(٢)
وكذلك الهمزة في: «رأيت جائئًا» لم تقلبها كما تقلبها في تخفيف المِثْر إذا قلت: مِيرَ.

وإن اتفق اللفظتان كما اتفق اللفظ في برية وخطية، وإن كان برية قلبها للإبدال غير التخفيف، وقلب خطية للتخفيف، كما كان لفظها في رالٍ وباسٍ إذا خففت كلفظها في: آدم، فكذلك قولك: رأيت جائئًا وشائئًا وسائئًا ونائئًا، لا يكون القلب فيه على حد ميرة وذيب.

ولو كان كذلك، لجعلتها بين بينٍ إذا قلت مررت بجاء؛ كما أَنَّكَ لو قلت: مررت برجلٍ جئز، لجعلتها بين بينٍ، وجعلتها كذلك في موضع الرفع إذا قلت: هذا جاءٍ في قول سيبويه الذي زعم أَنَّهُ قول العرب، والخليل، وقلبها ياء في قول أبي

(١) عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل النميري، أبو جندل: شاعر من فحول المحدثين. كان من جلة قومه، ولقب بالراعي؛ لكثرة وصفه الإبل. عاصر جريرًا والفرزدق. وكان يفضل الفرزدق، فهجاه جرير هجاء مرًا. وهو من أصحاب «الملححات» وللمعاصر ناصر الجاني: «الراعي النميري: شعره وأخباره». توفي سنة ٩٠هـ.
ينظر: الأعلام (١٨٨/٤، ١٨٩).

(٢) البيت في ديوانه ص ٢٧٩، واللسان (عين)، والتاج (عين)، والمعاني الكبير ص ٤٠٩، والمذكر والمؤنث للأنباري ص (١٩٤)، وبلا نسبة في المخصص (١٢٨/٥، ١٨٥/١٦).
ويروي: «السيوت» بدل «القباب».

الحسن؛ فقلت: جائئ، فتحرّك الياء بالضمّ ولا تحذفها.

فلما لم يكن على واحد من هذين الأمرين، علمت أنّهم قلبوها قلباً، فلما لم يخفّفوا الهمزة في هذه المواضع التي ألزمت القلب فيها لاجتماع الهمزتين، ولكن قلبوها قلباً، علمنا أن المخففة التخفيف القياسي في حكم المحققة عندهم إذ^(١) رفضوا المخففة التي بين بين في المواضع التي أرينا، مع المحققة؛ كما رفضوا المحققتين. فإذا رفضوها رَفَضُها، لم يَجْز أن يجتمعا؛ كما لم يَجْز أن يجتمع المحققتان، وإذا لم يَجْز اجتماعهما مخففة الآخر منهما كما لم يَجْز اجتماعهما محققتين في: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ لزم ألا يجمع بينهما، ولا سبيل إلى ترك الجمع بينهما إلا بأن تُحذف إحداهما، أو تُقَلَّب، أو يُفصل بينهما بالحاجز الذي هو الألف.

فلما لم يَجْز الحذف في واحد منهما، ولا القلب؛ لأنه ليس من المواضع التي تقلب فيها الهمزة، ثبت وجوب الفصل بينهما بالألف، ووجب إلزام الفصل بينهما بها؛ إذ كان الجميع قد ألزموا الفصل بها بين الأمثال في قولهم: اخشيتان، مع أن هذه الأمثال قد جمعوا بينهما في [نحو]^(٢) ردّد وشدّد وقضض، وما أشبه ذلك.

فإذا ألزموا الفصل بها بين الأمثال التي لم يرفضوا الجمع بينها في نحو ما ذكرنا، فإن يُلْزَموا الفصل بها بين ما رفضوا الجمع بينه من الهمزتين والهمزات أولى.

وإذا كان كذلك ثبت أن أولى هذه الوجوه وأصحّها في مقاييس العربية الفصل بينهما بالألف. وإذا^(٣) لزم الفصل بها، ففصل، خفّف الثانية على لغة أهل الحجاز؛ كما خفّفوها في نحو: هبّاء وقراءة.

ألا ترى أن الألف التي للفصل بمتزلة التي في هبّاء، وأنهم خفّفوا الهمزة المفتوحة بعدها؛ كما خفّفوا المكسورة والمضمومة بعدها في نحو المسائل وهذا جزاء زيد؟ وما رواه أبو زيد وسيبويه، والعباس بن الفضل، عن أبي عمرو من إلحاق الألف للفصل بين الهمزتين المختلفة حركتهما، نحو: ﴿ءَأَنْزِلَ﴾ و﴿ءَأَلْقَى﴾ كإلحاقه إياها بين الهمزتين المتفقة حركتهما؛ نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ أثبت في القياس من رواية من حكى عنه الفصل.

(١) في أ: إذا.

(٢) سقط في ب.

(٣) في أ: فإذا.

ألا ترى أن هذه الألف إنما فُصل بها كراهةً لاجتماع الهمزتين، وأن الحركة الفاصلة بينهما، وهى حركة الهمزة الأولى، سواء كان فتحة أو ضمة أو كسرة: فأمّا حركة الهمزة الثانية فبعد التقاء الهمزتين؛ فإذا كان كذلك فلا فصل بين: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾، و: ﴿أَتْلَقَى الذِّكْرُ﴾ [القمر: ٢٥]، و: ﴿أَيُّكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾ [الأنعام: ١٩] من طريق القياس.

وإذا اختلفت الرواية وكان أحد الفريقين أضبط، وعُضِد الضبطُ والتَّيَسُّتُ القياسُ، وموافقةُ الأشباه، كان الأخذ بما جَمَعَ هذين الوصفين أولى وأرجح. وما رَوَى عن أبى عمرو من قوله: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ إنّما هو عندنا على الاستثناف دون الدّرج. ولو أدرج القراءة فقال: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ﴾ لوجب فى قياس قول أبى عمرو الذى حكاه عنه سيبويه أن يحذف الهمزة الأولى من: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ لسكون ما قبلها، ويُلْقَى حركتها على الميم؛ فإذا فعل ذلك، لزم أن يحذف الألف التى كانت مجتلبّة للفصل، ويخفف الثانية؛ كما كان خففها وقد فصل بينها وبين الأولى بالألف، فيجعلها بين بين فيقول: ﴿عليهم أنذرتهم﴾.

وكذلك قياس قوله فى: ﴿أَيُّكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾ [الأنعام: ١٩] أن يقول: «قُلْ إِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ».

ألا ترى أنّك لو حذفت النون [الأولى] ^(١) من «اخشيتان» فقلت: اخشيت يا هذه، أو اخشيت يا هذا، لحذفت ^(٢) الألف؛ لزوال ما أردت الفصل بها ^(٣) بين النونات؟ فإن قلت: فكيف يستقيم له أن يحذف حرفاً قد كان أثبتته؛ فإن ذلك لا يمتنع فيما يلزم من حكم الوصل والوقف.

ألا ترى أنّك إذا وصلت قوله: ﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣] قلت: ﴿فَلْيُؤَدِّ الذِّمَّتَيْنِ أَمَانَتَهُ؟﴾ وإن شئت همزت، فحذفت الياء من: «الذى» وهمزة الوصل، وقلبت الواو التى كانت فى قولك: «أُؤْتِمِنَ» ياء أو همزة، فهذا أكثر فى التغير مما ذكرت لك من حذف الألف المجتلبّة للفصل، ولا خلاف فى ذلك بين الناس، فكذلك حكم حذف الألف المجتلبّة للفصل بين النونات إذا وصلت الهمزة

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: فحذفت.

(٣) فى أ: به.

الأولى بما قبلها من الساكن.

[بسم الله] ^(١)

قوله -تبارك وتعالى- ^(٢): ﴿غَشَاوَةٌ﴾ في سورة البقرة [٧]:

قرءوا كلهم رفعا؛ إلا أن المفضل الضبي روى عن عاصم: ﴿وعلى أبصارهم غشاوة﴾ بالنصب ^(٣).

قال أبو علي: قالوا: ختم على كذا يختم؛ قال [-تعالى-] ^(٤): ﴿فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [الشورى: ٢٤]، وقال: ﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [يس: ٦٥] والمصدر الختم. وقالوا: طبع عليه، بمعنى: ختم عليه. وقد قالوا: طبعه، فعُدَى بلا حرف. ولا يمتنع ذلك في القياس في «ختم».

قال: [من الطويل]

كَأَنَّ قُرَادَى زُورِهِ طَبَعَتْهُمَا بِطِينٍ مِنَ الْجَوْلَانِ كُتِبَ أَعْجَمًا ^(٥)
وقد روى عن الحسن - في قوله -تعالى-: ﴿رَجِيحٍ مَّخْتُومٍ خَتْمُهُ مِسْكٌ﴾ [المطففين: ٢٥، ٢٦]-: أَنَّهُ قَالَ: مَقْطَعُهُ مِسْكٌ. وَأُظِنَ [أَن] ^(٦) أبا عبيدة اعتبر ما روى عن الحسن في تفسير [هذه] ^(٧) الآية؛ لَأَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِهِ: ﴿يُسْقَوْنَ مِنْ رَجِيحٍ مَّخْتُومٍ خَتْمُهُ﴾: لَهُ خَتَامٌ، أَيْ: عَاقِبَةُ خَتَامِهِ مِسْكٌ ^(٨)، أَيْ: عَاقِبَتُهُ.

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: عز وجل.

(٣) ينظر: الإعراب للنحاس (١/١٣٦)، الإملاء للعكبري (١/٩)، البحر المحيط (١/٤٩)، التبيان للطوسي (١/٦٣)، تفسير القرطبي (١/١٩١)، الحجة لابن خالويه (٦٧)، السبعة لابن مجاهد (١٣٩)، الكشف للزمخشري (١/٢٩)، المجمع للطبرسي (١/٤٣)، المعاني للفراء (١/١٣)، تفسير الرازي (١/١٨٦).

(٤) سقط في أ.

(٥) وهو لملحة الجرمي في لسان العرب (بندك)، (عجم)، ولعدى بن الرقاع في ديوانه ص (٩٨)، والتنبية والإيضاح (٢/٤٧)، ولعدى بن الرقاع، أو لملحة الجرمي في تاج العروس (قرد)، ولسان العرب (قرد)، ولابن ميادة في ديوانه ص (٢٥٥)، وأساس البلاغة (قرد)، وجمهرة اللغة ص (٥٦٦)، وبلا نسبة في المخصص (٢/٢٢، ١٤٨).

ويروى: «أعجم» بدل «أعجم».

(٦) سقط في ب.

(٧) سقط في ب.

(٨) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٢/٤٩٨) (٣٦٦٨٧).

وأنشد لابن مقبل: [من البسيط]

مِمَّا يُفْتَقُ فِي الْحَانُوتِ نَاطِقُهَا بِالْفُلُقُلِ الْجَوْنِ وَالرُّمَّانِ مَخْتُومٌ^(١)
فتأول الختام على العاقبة ليس على الختم الذي هو الطبع، وهذا قول الحسن:
مقطعه مسك.

ولا يستقيم أن يتأول المختوم في الآية في صفة الرحيق على معنى الختم الذي هو
الطبع لقوله: ﴿وَأَنْهَرُ مِنْ حَمْرِ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ﴾ [محمد: ١٥]، وقال: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وَلَدُنْ
مُخَلَّدُونَ. يَأْكُوبُ وَأَبَارِقُ وَكُلٌّ مِنْ مَعِينٍ﴾ [الواقعة: ١٧]، وقال [-عز وجل-]^(٢): ﴿يُطَافُ
عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ . بَيْضَاءَ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ﴾ [الصفات: ٤٦] فقوله: ﴿بَيْضَاءَ﴾ مثل
قوله: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ﴾ وَأَكُوبُ كَانَتْ قَوَارِيرًا . قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: ١٥ -
١٦] أى: قوارير كأنها فى بياضها من فضة.

فهذا على التشبيه لا على أن القوارير من فضة.

قال: [من الرجز]

حَلْبَانَةٍ رَكْبَانَةٍ صَفُوفٍ
تَخْلِطُ بَيْنَ وَبَرٍ وَصُوفٍ^(٣)

أى: كأن يديها فى إسراعها فى السير يدا خالطة وبرًا بصوف، فالمعنى على
التشبيه وإن لم يذكر حرفه.

[و]^(٤) قال: [من الطويل]

فَهُنَّ إِضَاءٌ صَافِيَاتُ الْعَلَائِلِ^(٥)

(١) وهو فى ديوانه (٢٦٨)، ويروى الشطر الأول:

صرف ترقرق فى الناجود ناطلها

.....

(٢) سقط فى ب.

(٣) الرجز بلا نسبة فى اللسان (حلب)، (صفف)، (صوف)، (ضفف)، والتنبية والإيضاح (١)

٦٩، وتهذيب اللغة (٨٤/٥)، والتاج (حلب)، (صفف)، (صوف)، (ضفف)، وجمهرة
اللغة ص (٢٨٤، ٣٢٧). ويروى «ضفوف» بدل «صفوف».

(٤) سقط فى أ.

(٥) عجز بيت، وصدرة:

علين بكديون وأشعرن كرة

.....

وهو للناطقة الديباني فى ديوانه ص (١٤٧)، وجمهرة اللغة ص (١٢٦، ١٢٤٥)، وخرانة

الأدب (١٦٧/٣)، ولسان العرب (وضأ)، (كرر)، (غلل)، (كدن)، (أضأ)، والمعانى

الكبير ص (١٠٣٦)، وبلا نسبة فى شرح المفصل (٢٢/٥)، والمعانى الكبير ص (١٠٣٣).

ومثل قوله -تعالى-: ﴿خَتَمْتُ مِسْكَ﴾ [المطففين: ٢٦]، قوله -تعالى-: ﴿كَانَ رِزْقُهَا زَنْجِيلاً﴾ [الإنسان: ٥] المعنى فيها: أَنَّها فى طيب الرائحة وسطوعها، وأَرْجَها كأَرْج المسك والكافور.

فأما قوله: ﴿كَانَ رِزْقُهَا زَنْجِيلاً﴾ [الإنسان: ١٧] فإنه يدل على لذادة المطعم؛ لأن الزنجبيل يَحْذَى اللسان.

وزعموا: أَنَّ ذلك من أجود الأوصاف للخمر عند العرب.

قال الأعشى: [من البسيط]

..... معتقة فَهَوَة مُزَّة (١)

ومثل تشبيهاها بالزنجبيل فى الآية للذادة المطعم قوله: [من المتقارب]

كَأَنَّ الْقَرْئُفَ وَالزَّجْجِيَّ لَمْ بَأْتَا بِفِيهَا وَأَزَيَا مَشُورًا (٢)

فهذا يريد به طيب الطعم؛ لذكره مع ما يُطْعَم، ويدل على أَنَّهُم يقصدون ما

يَحْذَى اللسان بالوصف بطيب الطعم قول ابن مقبل: [من البسيط]

... نَاطِفُهَا بِالْقُلْفَلِ الْجَوْنِ وَالرُّمَانِ مَخْتُوم (٣)

فأما قوله -تعالى-: ﴿رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتَرُ النَّبِيِّينَ﴾ [الاحزاب: ٤٠]:

ف: «خَاتِم» اسم فاعل من خَتَمَهُم، أى: صار آخِرَهُم. والأحسن أن تجعله اسم

فاعل؛ ماض ليكون معرفة؛ لأن قبله معرفة، وحكم المعطوف أن يكون مشاكلاً للمعطوف عليه.

وقد يجوز أن يُنَوَى بالانفصال، وإن كان ذلك فيما مضى، على أن يحكى الحال

التي كان عليها، وإن كانت القصة فيما مضى؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَكَلَّبَهُمْ بَسِطَ

ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]، فحكى ما كان.

(١) وتمام البيت:

نازعتهم قضب الرياحان راووقها خضل

وهو فى ديوانه ص ١٠٩، واللسان (مزز)، وتهذيب اللغة (٢٨٦/٩، ١٣/١٧٧)،

والمخصص (٧٦/١١، ١٤/١٧٩)، والتاج (مزز). ويروى: «مكتأ» بدل «معتقة».

(٢) وهو للأعشى فى ديوانه ص (١٤٣)، واللسان (شور)، (زنجبيل)، وتهذيب اللغة (١١/

٢٦٠، ٤٠٤)، وجمهرة اللغة ص (١٢٦٣)، وكتاب العين (٦/٢٨٠)، والمخصص (٥/

١٥)، (١٤/٢٤١)، والتاج (شور)، (زنجبيل)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص (٧٣٥).

(٣) تقدم.

وروى أن الحسن قرأ: ﴿وَحَاتَرَ النَّيِّكَ﴾ كأنه جعل النبي ﷺ هو الذي خُتِمَ به (١).
فأما قول الشاعر: [من الوافر]

إِذَا فُضِّتْ خَوَاتِمُهَا وَفُكَّتْ يُقَالُ لَهَا دَمُ الْوَدَجِ الذَّبِيحِ (٢)
فليس تخلو الخواتم من أحد أمرين:

إما أن تكون جمع الخاتم الملبوس، أو تكون جمع المصدر:
فإن كان جمع الملبوس، فقد حذف المضاف من الكلام، والتقدير: إذا فض ختم
خواتمها، وأضيفت الخواتم إليها لِمَا كان من الختم عليها بها، ولحقت علامة
التأنيث؛ لأنَّ القصد - وإن كان للختم في المعنى - فقد جرى في اللفظ على
الخواتم، فلحقت العلامة لذلك.

وإن كان جمع المصدر، فليس يخلو من أن يكون للختم أو للختام:

فإن كان جمعاً للختام، كان بمنزلة قولهم للجزء الجوازي.
قال الحطيئة: [من البسيط]

مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ لَا يَغْدَمُ جَوَازِيَهُ لَا يَذْهَبُ الْعُرْفُ بَيْنَ اللَّهِ وَالنَّاسِ (٣)
وقالوا في جمع الثُّعَارِ: الثُّعَارِ.
قال: [من الطويل]

لَهَا بَيْنَ جَرَسِ الرَّاعِيَيْنِ يَوَاعِرُ (٤) ...
وفي جمع الدخان: الدواخن؛ فكَذَلِكَ تكون الخواتم إذا كان جمع الختام.

(١) انظر تفسير ابن جرير (٣٠٥/١٠).

(٢) وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٧٢، واللسان (ذبح)، والتاج (ذبح).
ويروى: «بجت» بدل «فكت».

(٣) وهو في ديوانه ص (١٠٩)، والخصائص (٤٨٩/٢)، وشرح الأشموني (٥٨٧/٣).
والشاهد فيه: أن «جوازيه» جمع «جاز»، ويجوز أن يكون جمع «جزاء»، وجاز أن يجمع
«جزاء» على «جواز»؛ لمشابهة المصدر اسم الفاعل.
ويروى صدر البيت:

من يفعل الحسنات الله يشكرها
(٤) عجز بيت وصدره:

لنا ثلة مقصورة حضنية
والبيت لرجل من بني سعد، جاهلي. ويروى: «الراغبين» مكان «الراعيين». ينظر:
النوادر (٣٤، ٣٥).

وإن كان جمع خَتم، فقد قالوا: حُرَّةٌ وحرائِر، وكَنَّةٌ وكَنائِن.
وقالوا: مَشَابِهٌ فى جميع شَبَّه، ومَلامِح فى جمع لَمَحَة؛ فَجَمَعَ «ختم» على
«خواتم» أسهل؛ لأن فواعل إنما هو جمع فاعل، وفاعل قد جاء فى المصادر؛ مثل
العاقبة والعافية، و«ما باليت به بالة»، والفالج، وفى حروف آخر.

فإن كان الخواتم جمع المصدر، كان الكلام على ظاهره، وكان المفضوض هو
الخواتم أنفسها؛ من حيث كان جمع خَتم، لا المضاف المحذوف.

فأما قوله: [من الوافر]

..... يُقَالُ لَهَا دَمُ الْوَدَجِ الذَّبِيحِ^(١)

فوصفَ الدم بالذبيح، فليس يريد بالذبيح المذبوح الذى تُفَرَى أوداجه وينهر دمه،
وإنما أراد بالذبيح: المذبوح، أى: المشقوق؛ كما قال: [من البسيط]
نَامَ الْخَلْيُ وَبِثَّ اللَّيْلَ مُشْتَجِرًا كَأَنَّ عَيْنَيْ فِيهَا الصَّابُ مَذْبُوحٌ^(٢)
أى: مشقوق.

وكذلك قول الآخر: [من الرجز]

..... فَارَةً مِسْكٍ ذُبِحَتْ فِي سَكِّ^(٣)

أى: شُقَّت وقالوا: أخذه الذبّاح، وهو - فيما زعموا - تشقق يكون فى أظفار
الأحداث أو أصابعهم. فالذبّاح: الشق. وقيل لما يُذَكَّى الذبيحة: ذبّح؛ لأنه ضرب
من الشق؛ فقالوا: ذُبِحَتِ الشاة، وذُبِحَتِ البقرة.

وقالوا فى الإبل: نُجِرَتْ؛ لما كانت توجأ فى نحورها.

فوصفَ الدم بأنّه ذبيح، والمعنى أن الدم مذبوح له؛ كما أن قوله: ﴿يَدْمٍ كَذِبٍ﴾

(١) تقدم

(٢) وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص(١٢٠)، ولسان العرب (صوب)،
(شجر)، (حرف)، والتنبيه والإيضاح (١٠٦/١)، وتاج العروس (شجر)، ومجمل اللغة
(٢٥٤/٣)، وتهذيب اللغة (٤٧١/٤، ٤٧٤)، وأساس البلاغة (ذبّح)، وللهمذلى فى تاج
العروس (صوب)، وبلا نسبة فى لسان العرب (ذبّح)، ومقاييس اللغة (٢٤٧/٣، ٣٢٧)،
وديان الأدب (٤٠٢/٢)، وتاج العروس (ذبّح).

(٣) الرجز لمنظور بن مرثد، وهو بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢٠١/٢)، وأسرار العربية ص
(٤٧)، وجمهرة اللغة ص(١٣٥)، وشرح المفصل (١٣٨/٤، ٩١/٨).

[يوسف: ١٨] معناه: مكذوب فيه، وليل نائم، أى: يُنام فيه؛ وكذلك نهار صائم. وأما^(١) قول الفرزدق: [من الوافر]

فَبِشْنٍ بِجَانِبَيْ مُصَرَّعَاتٍ وَبِثُّ أَفْضُ أَغْلَاقِ الْخِتَامِ^(٢)
فكأنه من المقلوب، أى: أفض ختام الأغلاق.

ألا ترى أنَّ الأغلاق والأقفال المختوم عليها إنما يُفَضُّ الختم الذى عليها، والفضُّ إنما هو تفريق أجزاء الختم، وتفريق غيره، وفى التنزيل: ﴿حَتَّى يَنْفَضُوا﴾ [المنافقون: ٧] أى: يتفرقوا فيبقى رسول الله ﷺ بلا أنصار ولا أتباع.

والختام - فى بيت الفرزدق - لا يخلو من أن يكون واحداً أو جمعاً، فأما الذى^(٣) فى الآية فقد تأوله أبو عبيدة على أنه واحد.

فإن قلت: إنه فى البيت جمع ختم؛ لأن لكل غَلَقٍ ختماً فجمع الختم، فهو قول؛ لأن المصادر قد تجمع؛ كقوله: [من البسيط]

هَلْ مِنْ حُلُومٍ لَأَقْوَامٍ فَتُنْذِرُهُمْ ...^(٤)

وتقول^(٥) إن الختام الذى تأوله أبو عبيدة على أنه مفرد إنما هو فى خاتمة الشئ الذى هو آخره وخلاف فاتحته، والختم الذى يعنى به الطبع معنى غيره، فليس يلزم إذا أفرد ذاك أن يفرد هذا -أيضاً-.

وقال الأعشى: [من الطويل]

وَتُتْرَكُ أَمْوَالٌ عَلَيْهَا الْخَوَاتِمُ^(٦)

(١) فى ب: فأما.

(٢) وهو فى ديوانه ص (٨٣٦)، واللسان (غلق)، (ختم)، وأساس البلاغة (فضض)، والتاج (غلق).

(٣) فى ب: التى.

(٤) صدر بيت، وعجزه:

..... ما جرب الناس من عض وتضريس
وهو لجريز فى ديوانه ص (١٢٨)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٥٠٨، ٥٥٩)، وشرح شواهد المغنى (١/١٦٨)، واللسان (١٢/١٤٦).

(٥) فى ب: يقول.

(٦) عجز بيت، وصدره:

..... يقلن حرام ما أحل بريننا
=

فيجوز^(١) أن يكون [تقديره]^(٢) عليها نقش الخواتم، فحذف.
ويمكن^(٣) أن يكون جمع الختم^(٤) على الخواتم، كما جمع الهجر على
الهواجر.

وقال: [من الطويل]

... .. مُقِيمٌ عَلَى قَوْلِ الْخَنَّا وَالْهَوَاجِرِ^(٥)

وأما الغشاوة فلم أسمع منه فعلاً مصرفاً بالواو. فإذا لم نعلم منه ذلك، وكان
معناها معنى ما اللام منه الياء من غشى يغشى بدلالة قولهم: الغشيان، ومعناه ما
غطى الشيء وعلاه، فغمره وستره؛ كقوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنْ آلَيمٍ مَا غَشِيَهُمْ﴾
[طه: ٧٨] و﴿إِذْ يَغْشَاكُمْ الْتَّعَاسُ﴾ [الأنفال: ١١]، و﴿وَاسْتَغْشَوْا ثِيَابَهُمْ﴾ [نوح: ٧]،
و﴿وَالْمُؤْنَفَكَةُ أَهْوَى . فَغَشَّنَهَا مَا غَشَّى﴾ [النجم: ٥٣ - ٥٤]، وقال الأعشى: [من
الطويل]

وَوَلَّى عُمَيْرٌ وَهُوَ كَابٍ كَأَنَّمَا يُطَلَّى بِوَرَسٍ أَوْ يُعْشَى بِعِظْلِمٍ^(٦)

فالغشاوة من الغشيان كالجبابة من جبيت في أن الواو كأنها بدل من الياء؛ إذ^(٧)
لم يصرف منه فعل، كما لم يصرف من الجبابة.

قال سيبويه: قالوا: غشيته غشياناً كالجرمان. وإن شئت قلت: إن غشى يغشى

= وهو في ديوانه ص (١٢٩)، وسر صناعة الإعراب (٥٨١/٢)، وبلا نسبة في الخصائص

(٢/٤٩٠)، وسر صناعة الإعراب (٢/٦٦٦، ٧٦٩)، وشرح المفصل (١٠/٢٩).

(١) في ب: هو على ضربين يجوز.

(٢) سقط في ب.

(٣) في ب: وعلى.

(٤) في ب: ختما.

(٥) عجز بيت، وصدرة:

وإنك يا عامر بن فارس قرزل

وهو لسلمة بن الخرشب في اللسان (هجر)، وبلا نسبة في اللسان (لقا)، والمحاسب

(١/٥٧).

ويروى: «معيد على قيل» بدل «مقيم على قول».

(٦) وهو في ديوانه ص (١٧٧)، واللسان (حصص)، وتهذيب اللغة (٣/٤٠٠)، والتاج
(حصص).

ويروى: «كأب كأنه» بدل «كأب كأنما»، و: «بحص» بدل «بورس».

(٧) في أ: وإن.

مثل رضى يرضى، ولام الكلمة الواو بدلالة غشاوة وعَشْوَةٌ، ويكون الغشيان كعِلْيَانِ ودنيا ونحو ذلك. وقوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ غِشْوَةٌ﴾ [البقرة: ٧] فى المعنى مثل: ﴿صُمُّ بَكْمٌ عُمَى﴾ [البقرة: ١٨]، وكذلك قوله تعالى: ﴿صُتُّ وَبَكْمٌ فِى الظُّلُمَتِ﴾ [الأنعام: ٣٩]؛ لأنَّ وصف البصر بالكون فى الظلمات بمنزلة الوصف بالعمى.

وكذلك وصفه بكون الغشاوة عليه؛ لأنَّه فى هذه الأحوال كلُّها لا يصحُّ به إِبْصَارٌ؛ فقولُه^(١): «فى الظلمات» متعلق بمحذوف.

وروى لنا عن الكسائى: غِشَاوَةٌ وَعِشَاوَةٌ وَعُشَاوَةٌ، وعن غيره.

ويذهب قوم من المتأولين إلى أنَّ معنى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]: ختم عليها بأن طبع عليها ووَسَمَهَا سِمةً تدل على أن فيها الكفر؛ ليعرفهم من يشاهدهم من الملائكة بهذه السمة، ويفرقوا بينهم وبين المؤمنين الذين فى قلوبهم الشَّرْحُ والطَّمَانِينَةُ للذَّانِ وُصِفُوا بهما فى قوله -تعالى-: ﴿أَفَمَن شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ [الزمر: ٢٢]، وقوله: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الرعد: ٢٨].

والختم والطبع واحد، وهما سِمةٌ وعلامة فى قلب المطبوع على قلبه. وكما ختم على قلب الكافر وطبع، فوسم بسِمة تعرف بها الملائكة كفره؛ كذلك وسم قلوب المؤمنين بسمات تعرفهم الملائكة بها كما عرفوا بها الكفار؛ ومن ثمَّ قال بعض المتأولين فى قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعُ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا﴾ [الكهف: ٢٨] أى: لم نَسِمْ قلبه بما نَسِمْ به قلوب الذاكرين لله؛ لأنَّ الله تعالى وسم قلوب الذاكرين^(٢) بسمات تُبَيِّنُ لمن شاهدها من الملائكة أنَّهم مؤمنون؛ كما قال تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾ [المجادلة: ٢٢] أى علامته؛ فإذا لم يَسِمْهم بهذه السِمة، فقد أغفلهم.

ومثل ما تأولوا فى هذا من أنَّه علامة يُعرف بها الكافر من المؤمن: منأولة الكتاب باليمين وبالشُّمال، فى أنَّ المناولة باليمين علامة أن المناوِل باليمين من أهل الجنة، والمناوِل بالشُّمال من أهل النار.

وقوله: ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٥] يحتمل أمرين: أى: طبع

(١) فى أ: وقوله.

(٢) فى أ: المؤمنين.

عليها وختم جزاء للكفر وعقوبة عليه؛ كقوله: [من الطويل]
نَزَائِعُ مَفْدُوفًا عَلَى سَرَواتِهَا بِمَا لَمْ تُخَالِسْهَا الْعَزَاةُ وَتُرَكَّبُ^(١)
وكقولهم: «بما لا أخشى بالذئب» [فيمكن]^(٢) أن يكون قوله: بل طبع الله عليها
بكفرهم، أى طبع عليها بعلامة كفرهم؛ كما تقول: طبع عليه بالطين، وختم عليه
بالشمع.

ويجوز أن يكون قوله - تعالى - : ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ
غِشَاوَةً﴾ [البقرة: ٧] وصفًا للذي دُمَّ بهذا الكلام بأن قلبه ضاق عن قبول الحكمة
والإسلام، والنظر والاستدلال على توحيد الله - تعالى - وقبول شرائع أنبيائه [عليهم
السلام]^(٣) فلم ينشرح له ولم يتسع لقبوله؛ فهو خلاف من ذكر في قوله - تعالى - :
﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ﴾ [الزمر: ٢٢].
ومثل ذلك قوله - تعالى - : ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرَاتِ أَمْرٌ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد:
٢٤].

ومثله: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِمَّا نَدْعُونَآ إِلَيْهِ وَفِيْ عَادَانَا وَفَرٌّ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ
حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ [البقرة: ٨٨] إنما هو جمع أغلف،
أى: فى غلاف؛ كقوله: ﴿قُلُوبُنَا فِيْ أَكِنَّةٍ﴾، ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ
وَالْإِنْسِ لَهُمْ قُلُوبٌ﴾ [الأعراف: ١٧٩].

ويقوى ذلك أن المطبوع على قلبه وُصف بقلّة الفهم بما يسمع من أجل الطّبع،
فقال: ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٥٥] وقال:
﴿وَطَبَعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [التوبة: ٨٧].

ومما يبين ذلك قوله - تعالى - : ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى
قُلُوبِكُمْ﴾ [الأنعام: ٤٦] فعدل الختم على القلوب بأخذه السمع والبصر؛ فذلّ هذا

(١) وهو لطفيل الغنوى فى ديوانه ص (٢٣)، واللسان (سهب)، وتهذيب اللغة (٦/١٣٧)،
والتاج (سهب).

ويروى: «تسهب» بدل «تركب».

(٢) فى أ: وقد يجوز.

(٣) سقط فى أ.

على أن الختم على القلب هو أن يصير على وصف لا يُنتفع به فيما يُحتاج فيه إليه؛ كما لا يُنتفع بالسمع والبصر مع أخذهما، وإنما يكون ضيقه بألا يتسع لما يُحتاج إليه من النظر والاستدلال الفاصل بين الحق والباطل.

ومن ذلك قوله [تعالى] ^(١): ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَقُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥] فهذا كلام كالمثل، أى: من يستحق الإضلال عن الثواب يجعل صدره ضيقًا فى نهاية الضيق؛ لما كان القلب محلًا للعلوم والاعتقادات؛ بدلالة قوله تعالى: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٩]؛ فوصفه ^(٢) بالضيق، وأنه على خلاف الشرح والانفساح دلّ [على] ^(٣) أنه لا يعى علمًا، ولا يستدلّ على ما أريد له ودُعِيَ إليه؛ كما وُصِفَ الجبان بأنه لا قلب له، لما أريد به المبالغة فى وصفه بالجبن؛ لأنّ الشجاعة محلها القلب، فإذا لم يكن القلب الذى يكون محلّ الشجاعة لو كانت فألا تكون الشجاعة أولى.

ومن ثمّ قالوا فى النعمة ^(٤): جَوْجُوهُ هَوَاءٌ، أى: ذو هواء؛ فهو فارغ من القلب؛ فهذا كما وصفوها بالشُّرَاد لجبنها؛ فقال: [من الوافر]
وَأَشْرَدَ بِالْوَقِيطِ مِنَ النَّعَامِ ^(٥)

وقال ^(٦): [من الكامل]

أَسَدٌ عَلَيَّ وَفِي الْحُرُوبِ نَعَامَةٌ رِبْدَاءُ تَجْفَلُ مِنْ صَفِيرِ الصَّافِرِ ^(٧)
وقال: [من المديد]

(١) سقط فى أ.

(٢) فى ب: فوصف.

(٣) سقط فى ب.

(٤) فى أ: الظليم.

(٥) عجز بيت، وصدره:

..... وهم تركوك أسلح من حبارى
وهو لأوس بن غلفاء فى اللسان (لفف)، (لقم)، والأصمعيات ص (٢٣٣)، ولدجاجة
ابن عتر فى جمهرة اللغة ص (٨٨٦)، وبلا نسبة فى التاج (حبر). ويروى عجزه هكذا:
..... رأت صقرا، وأشرد من نعام

(٦) زاد فى أ: أيضًا.

(٧) وهو لرجل من الخوارج فى جمهرة اللغة ص (٩٢٣)، ولعمران بن حطان فى الأغاني (١٨/١٢٢).

ويروى: «فتخاء تفرق» بدل «ربداء تجفل».

قَالَهُبَيْتٌ لَا فُؤَادَ لَهُ وَالْثَّيْبُ يُنْشِئُهُ فَهْمُهُ^(١)
 وأنشد أبو زيد: [من الوافر]

لَقَدْ أَعْجَبْتُمُونِي مِنْ جُسُومٍ وَأَسْلِحَةٍ وَلَكِنْ لَا فُؤَادًا^(٢)
 وقال: [من البسيط]

حَارِ بْنَ كَعْبٍ أَلَا أَخْلَامَ تَزْجُرُكُمْ عَنَّا وَأَنْتُمْ مِنَ الْجُوفِ الْجَمَاحِيرِ^(٣)
 وأنشد أبو زيد: [من الوافر]

وَلَا وَقَافَةٍ وَالْخَيْلُ تَزْدِي وَلَا خَالٍ كَأَنْبُوبِ الْيَرَاعِ^(٤)
 وقال الراعي: [من الكامل]

وَعَدُوا بِصَكِّهِمْ وَأَخَذَبَ أَسَارَتْ مِنْهُ السَّيَاطُ يَرَاعَةً إِنْجِفِيلاً^(٥)
 فكما وُصفَ الجبان بأنه لا قلب له، وأنه مجوَّفٌ، وأنه يراعه؛ لأنه إذا كان كذلك
 بَعُدَ من الشجاعة، ومن الفهم؛ لعدم القلب، كذلك وصف مَنْ بَعُدَ عن قبول
 الإسلام بعد الدِّعاء إليه، وإقامة الحجة عليه بأنه مطبوع على قلبه، وضيق صدره،
 وقلبه في كنان، وفي غلاف.

قال أبو زيد: قالوا: رجل مفقود للجبان، وخلاف ما ذكره أبو زيد: رجل مُشِيع
 للشجاع. فهذا إما أن يكون أريد^(٦) [به]^(٧): يُشِيع^(٨) قلبه، أى: ليس بمصاب في

(١) وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص(٨٦)، وتهذيب اللغة (٦/٢٤٠)، ومقاييس اللغة (١/٣٩٩، ٢٨/٦)، ومجمل اللغة (٤/٤٦٢)، وتاج العروس (ثبت)، وديوان الأدب (١/٤٠٠، ٢٧٢)، وبلا نسبة في المخصص (٣/٤٤).

(٢) لبرج بن مسهر الطائي. في النوادر ص(٧٨).

(٣) وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص(١٧٨)، وشرح أبيات سيبويه (١/٥٥٤)، وشرح شواهد
 المغنى (١/٢١٠)، والكتاب (٢/٧٣، ٧٤)، والمقاصد النحوية (٢/٣٦٢)، وبلا نسبة في
 شرح شواهد الإيضاح ص(١٠٧)، واللسان (قوا). ويروى: «الأحلام» بدل «أحلام» و:
 «عنى» بدل «عنا».

(٤) لمرداس بن حصين، من بنى عبد الله بن كلاب، شاعر جاهلي، ينظر: النوادر (٥ - ٦).

(٥) وهو في ديوانه ص(٢٣٧)، واللسان (يرع)، (جفل)، ومقاييس اللغة (١/٢٢٦، ٢/٨٨، ٤/٤٦٥)،
 والتاج (يرع)، (جفل)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص(٧٧٧). ويروى: «السيباط»
 بدل «السياط».

(٦) في أ: أراد.

(٧) سقط في ب.

(٨) في أ: شيع.

فؤاده، وإمّا أن يكون معه من نفسه شيعة يثبتونه.

وأما قوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يَصْعُدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥] فالمعنى: أن هذا الضيق الصدر عن الإسلام نهاية الضيق إذا دُعِيَ إلى الإسلام - من ضيق صدره منه، ونفوره عنه، وعن استماع الحكمة - كأنه يراد على ما لا يقدر عليه من مضعِد في السماء، أو حمل على ما يشبهه من ^(١) الامتناع.

وروى عن ابن مسعود ^(٢) أنه سأل رسول الله ﷺ: «هَلْ يَنْشَرِحُ الصَّدْرُ؟» ^(٣) فَقَالَ ^(٤): نَعَمْ، يَدْخُلُ الْقَلْبُ الثُّورُ. فقال ابن مسعود: وهل لذلك علامة؟ قال: نَعَمْ. التَّجَافَى عَنِ دَارِ الْعُرُورِ، وَالْإِنَابَةُ إِلَى دَارِ الْخُلُودِ، وَالْإِسْتِعْدَادُ لِلْمَوْتِ قَبْلَ الْمَوْتِ ^(٥). فقول ^(٦) رسول الله ﷺ لابن مسعود: «يَدْخُلُ الثُّورُ» كما في الآية من قوله تعالى: ﴿أَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِّن رَّبِّهِ﴾ [الزمر: ٢٢]. وقد روى عن سعيد بن جبیر ^(٧)، عن ابن عباس ^(٨) في قوله عز وجل: ﴿اللَّهُ ثَوْرٌ

(١) في أ: في.

(٢) عبد الله بن مسعود بن غافل - بمعجمة ثم فاء مكسورة بعد الألف - ابن حبيب بن شمع - بفتح المعجمة الأولى وسكون الميم - ابن مخزوم بن صاهلة بن كاهل بن الحارث بن تميم ابن سعد بن هذيل الهذلي، أبو عبد الرحمن الكوفي، أحد السابقين الأولين، وصاحب التعلين، شهد بدرًا والمشاهد، تلقن من النبي ﷺ سبعين سورة. قال علقمة: كان يشبه النبي ﷺ في هديه ودلّه وسمته. قال أبو نعيم: مات بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين عن بضع وستين سنة.

ينظر: الخلاصة (٩٩/٢) (٣٨١٤).

(٣) في أ: تشرح الصدور.

(٤) في ب: قال.

(٥) أخرجه بمثله البيهقي في الشعب (٣٥٢/٧) (١٠٥٥٢)، وذكره السيوطي في الدر، وابن جرير في تفسيره (٣٣٦/٥) (١٣٨٦١)، وذكره السيوطي في الدر (٨٣/٣) وعزاه لابن أبي شيبة وابن أبي الدنيا وابن جرير وأبي الشيخ وابن مردويه والحاكم والبيهقي في الشعب من طرق عن ابن مسعود.

(٦) في أ: فقال.

(٧) سعيد بن جبیر الوالبي مولا هم الكوفي الفقيه أحد الأعلام. روى عن: ابن عباس وابن عمر وعبد الله بن مغفل وعدى بن حاتم وخلق. وعنه: الحكم وسلمة بن كهيل وسليم الأحول، وسليمان الأعمش وأيوب وعمرو بن دينار وخلق. وقال اللالكائي: ثقة إمام حجة. قال عبد الملك بن أبي سليمان: كان يختم في كل ليلتين. قال ميمون بن مهران: مات سعيد وما على ظهر الأرض أحد إلا وهو محتاج إلى علمه. قتل سنة خمس وتسعين كهلاً، قتله الحجاج فما أمهل بعده. قال خلف بن خليفة عن أبيه: شهدت مقتل ابن جبیر، فلما بان =

الْأَسْمَانِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ» [النور: ٣٥] قال: مثل نوره الذى أعطاه المؤمن كمشكاة، والمشكاة كوة فيها مصباح^(١). وقوله: ﴿نُورٌ عَلَى نُورٍ﴾ [النور: ٣٥] قال: مثل قلب المؤمن نور على نور يشرح^(٢) صدره للإسلام.

وقال أبو الحسن: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾؛ لأن ذلك كان لعصيانهم [الله تعالى]^(٣)، فجاز ذلك اللفظ؛ كما يقال: أهلكته فلانة؛ إذا أعجب بها وهى لا تفعل به شيئاً؛ لأنه هلك فى اتباعها، أو يكون خَتَمَ: حَكَمَ أَنَّهَا مَخْتُومٌ عَلَيْهَا. وكذلك: ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠] على هذا^(٤) التفسير، والله أعلم.

الإعراب

حِجَّةٌ من رفع فقال: وعلى أبصارهم غشاوةً: أنه رأى الغشاوة لم تُحْمَلْ على «ختم».

ألا ترى أنه قد جاء فى الأخرى: ﴿وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً﴾ [الجاثية: ٢٣] فكما لم تحمل فى هذه على ﴿خَتَمَ﴾ كذلك لا تحمل فى هذه التى فى مسألتنا. فإذا لم يحملها على (ختم)، قطعها عنه، وإذا قطعها عن (ختم)، كانت

= الرأس قال: لا إله إلا الله، لا إله إلا الله، فلما قالها الثالثة لم يتمها، رضى الله عنه. ينظر: الخلاصة (١/ ٣٧٤، ٣٧٥).

(٨) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف الهاشمى، أبو العباس المكى ثم المدنى ثم الطائفى، ابن عم النبى ﷺ وصاحبه وحبر الأمة وفتيها وترجمان القرآن، روى ألفاً وستمائة وستين حديثاً. اتفقاً على خمسة وسبعين، وانفرد البخارى بثمانية وعشرين، و مسلم بتسعة وأربعين، روى عنه أبو الشعثاء، وأبو العالية، وسعيد بن جبير، وابن المسيب، وعطاء بن يسار وأمم. قال موسى بن عبيدة: كان عمر يستشير ابن عباس، ويقول: غواص. وقال سعد: ما رأيت أحضر فهماً، ولا ألب لباً، ولا أكثر علماً، ولا أوسع حلماً من ابن عباس، ولقد رأيت عمر يدعوه للمعضلات. وقال عكرمة: كان ابن عباس إذا مر فى الطريق قالت النساء: أمر المسك أو ابن عباس؟ وقال مسروق: كنت إذا رأيت ابن عباس قلت: أجمل الناس، وإذا نطق قلت: أفصح الناس، وإذا حدث قلت: أعلم الناس. مناقبه جمّة. قال أبو نعيم: مات سنة ثمان وستين. قال ابن بكير: بالطائف، وصلى عليه محمد ابن الحنفية.

ينظر: الخلاصة (٢/ ٦٩، ٧٠).

(١) أخرجه ابن جرير فى تفسيره (٩/ ٣٢٤) (٧٠٧/٢٦١).

(٢) فى أ: لشرح.

(٣) فى أ: لله.

(٤) فى ب: ذا.

مرفوعة: إمَّا بالظرف، وإمَّا بالابتداء.

وأما إذا نصب: فلا يخلو في نصبها من أن يحملها على (ختم) هذا الظاهر، أو على فعل آخر غيره.

فإن قال: أحملها على الظاهر؛ كأنى قلت: وختم على قلبه غشاوة، أى بغشاوة، فلما حذَف الحرف، وَصَلَ الفعل، ومعنى: ختم عليه بغشاوة مثل: جعل على بصره غشاوة.

ألا ترى أنه إذا ختمها بالغشاوة، فقد جعلها فيها. واستدل على جواز حمل غشاوة على (ختم) هذا الظاهر؛ بقوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ طَعَّ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَسَمِعِهِمْ وَأَبْصَرَهُمْ﴾ [النحل: ١٠٨] فقال: طبع في المعنى ك: «ختم»، وقد حملت الأبصار على «طبع»؛ فكذاك تحمل على «ختم».

قيل: لا يحسن ذلك؛ لأنك تفصل بين حرف العطف والمعطوف به؛ وهذا عندنا إنما يجوز في الشعر؛ ولا يختلفون: أن ذلك في العطف^(١) على المجرور قبيح، والمنصوب والمرفوع بمنزلته في القياس.

ألا ترى أن حرف العطف في المجرور ليس هو الجار، إنما هو يُشْرِك فيه؛ وكذلك في المرفوع والمنصوب ليس هو الرافع ولا الناصب، إنما يُشْرِك فيهما. فإنما قبح الفصل فيهما؛ لأن ما يقوم مقامهما لا يُتَّسَع فيه الاتساع الذي في الأصل. ألا ترى أنهم لم يتسعوا في «إن» وأخواتها اتساعهم في الفعل، ولم يتسع في الظروف، ولا في الأسماء المسمى بها الأفعال اتساعهم في الفعل، ولا في الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين اتساعهم في أسماء الفاعلين، ولا في عشرين اتساعهم في ضاربين وحسنين؛ فكذاك لا يتسع في حرف العطف الذي يُشْرِك فيما يُعْطَف عليه اتساعهم في نفس المعطوف عليه.

وقد ذهب إلى التسوية بين الجار وبين الناصب والرافع في العطف الكسائي والفراء. وقد جاء هذا الفصل في الشعر.

أنشد أبو زيد: [من الطويل]

أَتَعْرِفُ أُمَّ لَا رَسَمَ دَارٍ مُعْطَلًا مِنْ الْعَامِ تَغْشَاهُ وَمِنْ عَامٍ أَوَّلًا

(١) في ب: المعطوف.

قِطَارٌ وَتَارَاتٍ خَرِيقٌ كَأَنَّهَا مُضِلَّةٌ بَوٌّ فِي رَعِيلٍ مُعْجَلًا^(١)
وقال: [من الوافر]

... .. وَأَوَّيَّةٌ أَثَالًا^(٢)

فإن قال: لا أعطفه على هذا الفعل الظاهر الذي هو (ختم)، ولكنني أحمله على فعل أضمره، فأضمر: وجعل، ويكون ذلك بمنزلة الظاهر؛ لدلالة ما تقدم عليه؛ فإن هذا -أيضًا- ليس بالسهل؛ ألا ترى أن مثل [من مجزوء الكامل]:

... .. مَتَقَلَّدًا سَيْنًا وَرُمَحًا^(٣)
و: [من الرجز]

شَرَّابٌ أَلْبَانٍ وَتَمْرٍ وَأَقِطٌ^(٤)

و: [من الرجز]

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا^(٥)

(١) هما للتحيف العقيلي في خزانة الأدب (١٣١/٥)، ولسان العرب (رعل)، ونوادير أبي زيد ص(٢٠٨).

ويروى «يعشا» بدل «تغشا».

(٢) جزء من عجز بيت، وقبله:

أبو حنشل يورقنا وطلق وعمار.....

وهو لابن أحمر في ديوانه ص(١٢٩)، والحماسة البصرية (١/٢٦٢)، وشرح أبيات سيبويه (١/٤٨٧)، والكتاب (٢/٢٧٠)، ولسان العرب (حنشل)، والمقاصد النحوية (٢/٤٢١)، وبلا نسبة في الأزمنة والأمكنة (١/٢٤٠)، والإنصاف (١/٣٥٤)، وتخليص الشواهد ص(٤٥٥)، والخصائص (٢/٣٧٨)، وشرح الأشموني (١/١٦٣)، وشرح ابن عقيل ص(٢٢٣).

(٣) عجز بيت، وصدرة:

يا ليت زوجك قد غدا.....

وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/١٠٨، ٦/٢٣٨)، وأمالى المرتضى (١/٥٤)، والإنصاف (٢/٦١٢)، والخصائص (٢/٤٣١)، وشرح شواهد الإيضاح ص(١٨٢)، وشرح المفصل (٢/٥٠)، ولسان العرب (رغب)، (زجاج)، (مسح)، (قلد)، (جدع)، (جمع)، (هدى)، والمقتضب (٢/٥١).

(٤) الرجز بلا نسبة في الإنصاف (٢/٦١٣)، واللسان (زجاج)، (طفل)، والمقتضب (٢/٥١).
(٥) لا يعرف قائله، وقيل: لدى الرمة، وليس في ديوانه. ويورد بعضهم لهذا الشطر صدرًا، هكذا:

لما حططت الرحل عنها واردا.....

ويجعله بعضهم صدرًا، ويورد له هذا العجز:

لا تكاد تجده في حال سعة واختيار، فإذا كان النصب تعترض فيه هذه الأشياء، فلا نظر في أن الرفع أحسن، والقراءة به أولى، وتكون الواو عاطفة جملة على جملة.

[بسم الله] ^(١)

اختلفوا في ضم الياء وفتحها وإدخال الألف في قوله -جل وعز-: ﴿يُخَذِّعُونَ﴾ [٩]:

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو: ﴿يُخَذِّعُونَ... وَمَا يَخْدَعُونَ﴾ بالألف فيهما ^(٢).

وقرأ عاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي: ﴿يُخَادِعُونَ... وَمَا يَخْدَعُونَ﴾ بفتح الياء بغير ألف.

[قال أبو علي] ^(٣): قال أبو زيد: خَدَعْتُ الرجلَ أَخْدَعُهُ خِدْعًا، الخاء كسر، وخديعة، قال: وقالوا: «إِنَّكَ لَأَخْدَعُ مِنْ صَبِّ حَرَشَتِهِ».

وقال أبو زيد -أيضًا-: يقال: «لَأَنَا أَخْدَعُ مِنْ صَبِّ حَرَشَتِهِ»، وقد حَرَشَ الرجلُ الضَّبَّ يَحْرِشُهُ حَرْشًا: إِذَا مَسَحَ بِيَدِهِ عَلَى فَمِ جُحْرِهِ يَتَسَمَّعُ ^(٤) الصوت، فربما أَقْبَلَ وهو يُرَى أَنَّ ذَلِكَ حِيَّةٌ، وربما أروحَ رِيحَ الإنسان، فَخَدَعَ فِي جُحْرِهِ يَخْدَعُ خِدْعًا: إِذَا رَجَعَ فِي الْجَحْرِ فَذَهَبَ وَلَمْ يَخْرُجْ.

حتى شئت همالة عيناها

والبيت مع هذا العجز من شواهد شرح أبيات المغني (٣٢٣/٧)، والخصائص (٢/٤٣١)، والكشاف (٤٢٢/٣)، مغني اللبيب، (٦٣٢/٢)، واللسان (زجج)، قلد، علف)، والتاج (علف)، قال الفراء في تفسيره (١٤/١): أنشدني بعض بني أسد يصف فرسه. وأنشد البيت.

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٢٨)، الإملاء للعكبري (١٠/١)، البحر المحيط (٥٧/١)، التيسير للداني (٧٢)، تفسير الطبري (٢٧٧/١)، تفسير القرطبي (١٩٦/١)، الحجة لابن خالويه (٦٨)، الحجة لأبي زرعة (٨٧)، السبعة لابن مجاهد (١٣٩)، الغيث للصفاقسي (٨٢)، الكشاف للزمخشري (٣٢/١)، الكشف للقيسي (٢٢٤/١ - ٢٢٧)، المجمع للطبرسي (٤٦/١)، المعاني للأخفش (٣٨/١)، تفسير الرازي (١٩٢/١)، النشر لابن الجزري (٢٠٧/٢).

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: فيسمع.

وقال أحمد بن يحيى، عن ابن الأعرابي: الخادع: الفاسد من الطعام ومن كل شيء؛ وأنشد: [من الرمل]

أَبْيَضُ اللَّوْنِ لَذِيذُ طَعْمِهِ طَيْبُ الرِّيقِ إِذَا الرِّيقُ خَدَعُ^(١)
خَدَعُ: فَسَدَ وَتَغَيَّرَ.

وقال أبو عبيدة: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٩] يخادعون، وأنشد أبو زيد: [من الوافر]

وَخَادَعْتُ الْمَنِيَّةَ عَنْكَ سِرًّا فَلَا جَزَعَ الْأَوَّانِ وَلَا رُوعَا^(٢)
وقال أبو عبيدة أيضًا: يخادعون الله والذين آمنوا فيما يُظهِرون مما يستخفون خلافه.

قال الله -تعالى-: ﴿وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩] إنما تقَعُ الخديعةُ بهم والهلكةُ.

والعربُ تقول^(٣): خادعتُ فلانًا إذا كنتَ تخادعه، وخدعته: إذا ظفرتَ به.
قال بعضُ المتأولين - أظنه الحسن - قال: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ وإن خادعوا نبيه؛ لأن الله تعالى بعث نبيه ﷺ بدينه، فمن أطاعه فقد أطاع الله -تعالى-؛ كما قال -تعالى-: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، وقال: ﴿إِنَّ الْأَبْيَاطَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَكَ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠]؛ فعلى هذا من خادعه فقد خادَعَ الله.
فقد ذهب هذا المتأولُ إلى أن معنى ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾: يخادعون نبيه ﷺ، وفي تأويله تقوية لقول أبي عبيدة: يخادعون: يَخْدَعُونَ.

ألا ترى أنه قد جاء في الأخرى: ﴿وَأِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٦٢] فجاء المثلُ على «يفعل».

ومثل قوله: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ في إرادة مضافٍ محذوف - على قول من ذكرناه - قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الأحزاب: ٥٧] التقدير: يؤذون أولياء

(١) وهو لسويد بن أبي كاهل في ديوانه ص (٢٤)، واللسان (خدع)، ومجمل اللغة (١٦٥/٢)، والتاج (خدع)، وشرح اختيارات المفضل ص (٨٦٨)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة (١/١٥٩)، ومقاييس اللغة (١٦١/٢)، وديوان الأدب (٢٠٨/٢).

(٢) وهو لمنقذ بن عرفة في التاج (أرب)، ومعجم البلدان (إراب). ويروى: «تلان» بدل «الأوان».

(٣) زاد في أ: قد.

الله؛ لأن الأذى لا يصل إلى الله - تعالى -؛ كما أن الخداع لا يجوز عليه؛ فهي مثل قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا﴾ [الأحزاب: ٥٨] وفيما أنشده أبو زيد دلالة على صحة تفسير أبي عبيدة أن «يخدعون»: «يخدعون».

ألا ترى أن المنية لا يكون منها خداع؛ كما لا يكون من الله - سبحانه - ولا من رسوله، [عليه السلام] ^(١)؟ فكذاك قوله: ﴿وما يُخَادِعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩] يكون على لفظ «فاعِل» وإن لم يكن الفعل إلا من واحد؛ كما كان الأول كذلك. وإذا كانوا قد استجازوا لتشاكل الألفاظ وتشابهها أن يُجروا على الثاني طلباً للتشاكل ما لا يصح في المعنى على الحقيقة، فإن يلزم ذلك ويُحافظ عليه فيما يصح في المعنى أجدر وأولى.

وذلك نحو قوله: [من الوافر]

أَلَا لَا يَجْهَلُنَّ أَحَدٌ عَلَيْنَا فَتَجْهَلُ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَ ^(٢)
وفي التنزيل: ﴿فَمَنْ أَعَدَّتْ عَلَيْكُمْ فَأَعِدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعَدَّتْ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]
والثاني قصاص وليس بعدوان، وكذلك ﴿وَجَزَّوْا سِنِينَ سَنَتًا مِثْلَهَا﴾ [الشورى: ٤٠]،
وقوله: ﴿فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ﴾ [التوبة: ٧٩] ونحو ذلك. فإن يلزم التشاكل في اللفظ مع صحة المعنى أولى.

ومما يؤكد ذلك قوله: [من الرجز]

مِنَ الْعَيْنِ الْجَنِزِ ^(٣)

وقول أم تأبط شراً: ليس بعُلُوفٍ تَلْفُهُ هُوف.

(١) سقط في ب.

(٢) وهو لعمر بن كلثوم في: ديوانه ص (٧٨)، ولسان العرب (رشد)، وأمالى المرتضى (١/ ٥٧، ٣٢٧، ١٤٧/٢٢)، والبصائر والذخائر (٢/ ٨٢٩)، وبهجة المجالس (٢/ ٦٢١)، وجمهرة أشعار العرب (١/ ٤١٤)، وخزانة الأدب (٦/ ٤٣٧)، وشرح ديوان امرئ القيس ص (٣٢٧)، وشرح شواهد المغنى (١/ ١٢٠)، وشرح القصائد السبع ص (٤٢٦)، وشرح القصائد العشر ص (٣٦٦)، وشرح المعلقة السبع ص (١٧٨)، وشرح المعلقة العشر ص (٩٢)، وعيون الأخبار (٢/ ٢١١)، وبلا نسبة في لسان العرب (خدع)، والمخصص (٣/ ٨١)، وأساس البلاغة (جهل).

(٣) الرجز بلا نسبة في أدب الكاتب ص (٦٠٠)، وشرح المفصل (٤/ ١١٤، ١٠/ ٧٩)، واللسان (حور)، والممتع في التصريف (٢/ ٤٥٦)، والمنصف (١/ ٢٨٨)، ونوادر أبي زيد ص (٢٣٦).

وقد جاء هذا المثال للفاعل الواحد نحو: عاقبت اللص، وطارقت النعل، وعافاه الله.

وحجة من قرأ: ﴿يُخَادِعُونَ﴾ أنَّ «فَاعِل» هنا بمعنى «فَعَلَ» فيما فسرهُ أهل اللغة، فإذا كانا جميعاً بمعنى، وكانَ «فَعَلَ» أولى بفعل الواحد من «فَاعِل» من حيث كان أخصَّ به، كان الأولى أليقَّ بالموضع من «فَاعِل» الذي هو في أكثر الأمر أن يكون لفاعلين؛ إذ كانوا قد استعملوهما جميعاً، ولم يكن «خَادَع» بمنزلة «عاقبت اللص» الذي لم يستعمل فيه إلا «فَاعِل» ورُفِضَ معه «فَعَلَ».

ويدل على صحة ما ذهبنا إليه: قوله تعالى في الآية الأخرى في صفة المنافقين - أيضاً: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، فكما وقع الاتفاق هنا على «فَاعِل» الجارى على «فَعَلَ» كذلك يكون في قوله - تعالى: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾.

ولمن قرأ ﴿يُخَادِعُونَ﴾ وجه آخر، وهو أن ينزل ما يخطر بباله ويهجس في نفسه من الخَدْعِ منزلة آخر يجازيه^(١) ذلك ويفاوضه^(٢) إياه؛ فعلى هذا: يكون الفعل كأنه من اثنين، فيلزم أن يقول: «فَاعِل»، وهذا في كلامهم غير ضيق.

ألا ترى الكميت أو غيره قال في ذكره حماراً أراد الورود: [من الطويل]
تَذَكَّرَ مِنْ أُنَى وَمِنْ أَيْنَ شِرْبُهُ يُؤَامِرُ نَفْسِيهِ كَذَى الْهَجْمَةِ الْأَبْلَ^(٣)
فجعل ما يكون منه من وروده الماء أو ترك الورود والتمثيل بينهما بمنزلة نفسين.
وعلى هذا قوله: [من البسيط]

... .. وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعَا أَيُّهَا الرَّجُلُ؟^(٤)

وقولهم: أنا أفعلُ كذا وكذا أيها الرجل.

وعلى هذا المذهب قرأ من قرأ: ﴿قَالَ أَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، فنزل نفسه - عند الخاطر الذى يخطرُ له عند نظره - منزلة مناظر له غيره.

(١) فى ب: يجازيه.

(٢) فى أ: يقاوضه.

(٣) البيت فى ديوانه (٩٧/٢)، والتاج (أبل)، واللسان (أبل).

(٤) تقدم.

وأنشد الطوسي عن ابن الأعرابي^(١): [من المنسرح]

لَمْ تَذِرْ مَا لَا وَلَسْتَ قَائِلَهَا عَمْرَكَ مَا عَشْتَ آخِرَ الْأَبَدِ
وَلَمْ تُؤَامِرْ نَفْسِيكَ مُمْتَرِيًا فِيهَا وَفِي أُخْتِهَا وَلَمْ تَكْذِبْ^(٢)

وأنشد بعض البصريين لرجل من فزارة: [من الطويل]

يُؤَامِرُ نَفْسِيهِ وَفِي الْعَيْشِ فُسْحَةً أَيْسَرُجُ الذُّوبَانِ أَمْ لَا يَطُورُهَا^(٣)
قال: الذوبان: الأعداء.

وأنشد أحمد بن يحيى، عن ابن الأعرابي: [من الطويل]

وَكُنْتَ كَذَاتِ الطَّنْءِ لَمْ تَذِرْ إِذْ بَعَثَ تُؤَامِرُ نَفْسِيهَا أَتَسْرِقُ أَمْ تَزْنِي^(٤)
فهذه في المعنى كقوله: [من الطويل]

أَنْخْتُ قَلُوصِي وَاکْتَلَأْتُ بَعَيْنَهَا وَأَمَرْتُ نَفْسِي أَيْ أَمَرْتُ أَفْعَلُ^(٥)
[إِلَّا أَنْ مِنْ]^(٦) ثَنَى النفس، جعل ما يهجنس في نفسه من الشيء وخلافه^(٧)

نفسين، ونزل الهاجنس منزلة من يخاطبه وينازله في ذلك؛ فكذلك يكون قوله: ﴿وَمَا يُخَادِعُونَ﴾ على هذا.

(١) محمد بن زياد أبو عبد الله بن الأعرابي من موالى بنى هاشم. قال الجاحظ: كان نحوياً عالماً باللغة والشعر، ناسياً كثير السماع من المفضل بن محمد الضبي، راوية للأشعار، حسن الحفظ لها، ولم يكن أحد من الكوفيين أشبه راوية برواية البصريين منه. وكان يزعم أن الأصمعي وأبا عبيدة لا يحسنان قليلاً ولا كثيراً. وكان أحول أعرج. قال ثعلب: شاهدت ابن الأعرابي، وكان يحضر مجلسه زهاء مائة إنسان، كل يسأله أو يقرأ عليه ويعجب من غير كتاب. وله من الكتب: النوادر، الأنواء، صفة المحل، صفة الدرع، الخيل، مدح القبائل، معاني الشعر. تفسير الأمثال، النبات، الألفاظ، نسب الخيل، نوادر الزبيريين، نوادر بنى فقعس، النبات والبقول. مات «سُرَّ من رأى» سنة ثلاثين - وقيل: سنة إحدى وثلاثين - ومائتين، وقيل: سنة ثلاث وثلاثين ومائتين. ومولده ليلة مات أبو حنيفة لإحدى عشرة خلت من جمادى الآخرة سنة خمسين ومائة.
ينظر: البغية (١/١٠٥، ١٠٦).

(٢) وهما بلا نسبة في اللسان (نفس)، والتنبية والإيضاح (٣٠٨/٢).

(٣) وهو بلا نسبة في اللسان (نفس)، والتنبية والإيضاح (٣٠٢/٢)، والتاج (نفس).

ويروى: «أيسترجع الذوبان» بدل «أيسترجع الذوبان».

(٤) ينظر البحر (١/٥٧)، اللسان (طناً).

(٥) وهو لكعب بن زهير في ديوانه ص ٥٥، واللسان (كلاً)، وأساس البلاغة (كلاً)، والتاج

(كلاً)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة (١٣٢/٥)، ويروى «بغيري» بدلاً من «قلوصي».

(٦) في أ: ألا ترى أنه.

(٧) زاد في أ: به.

بسم الله

قوله -عز وجل-: ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [١٠]:

قرأ حمزة: ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ بكسر الزاي^(١).

وكذلك «شاء» و«جاء» و«طاب» و«ضاق» و«خاف»^(٢) و«ضاقت»، وفتح الزاي من ﴿زَاغَتِ الْأَبْصَارُ﴾ [الأحزاب: ١٠].

وكسر الزاي من قوله: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا﴾ [الصف: ٥].

وفتح الزاي في ﴿أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥].

وكسر الراء من: ﴿بَلْ زَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [المطففين: ١٤].

وفتح الجيم من ﴿فَأَجَاءَهَا﴾ [مريم: ٢٣].

وكان ابن عامر يكسر من ذلك كله ثلاثة أحرف: «فَزَادَهُمُ»، و«شاء»، و«جاء».

وكان نافع يُشِمُّ الزاي من «فزادهم» الإضجاع في رواية خلف عن إسحاق، وابن

جماز، وإسماعيل بن جعفر، [عنه]^(٣)، وكذلك أخوات «فزادهم» لا مفتوح

ولا مكسور.

قال ابن سعدان، عن إسحاق: كل ذلك بالفتح.

قال ابن سعدان: وكان إسحاق إذا لفظ «فَزَادَهُمُ» كأنه يشير إلى الكسر قليلاً؛

فإذا قلت له: إنك تُشِيرُ إلى الكسر، قال: لا، ويأبى إلا الفتح.

وقال ابن جماز: كان نافع يُضْجَع من ذلك كله قوله: ﴿وخاب﴾ [طه: ٦١].

[و]^(٤) حدثنا ابن مجاهد قال: أخبرني عبد الله بن أحمد بن حنبل^(٥)، عن أبي

موسى الهروي، عن عباس، عن خارجة^(٦)، عن نافع، مكسورة يعنى ﴿خاب﴾.

(١) إتحاف الفضلاء (١٢٨)، الإملاء (١٠/١)، البحر المحيط (٥٩/١) التبيان (٧١/١)،

الحجة لان خالويه (٦٨)، الحجة لأبي زرعه (٨٨)، المحتسب (٧٤/١).

(٢) في ب: وخاف وضاق.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في ب.

(٥) عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، أبو عبد الرحمن البغدادي الحافظ. عن أبيه

المسند والتفسير، وثقه الخطيب، مات سنة تسعين ومائتين.

ينظر: الخلاصة (٣٩/٢).

(٦) خارجة بن مصعب بن خارجة، الإمام العالم المحدث، شيخ خراسان مع إبراهيم بن طهمان، أبو الحجاج الضبعي السرخسي. ارتحل، وأخذ عن: عمرو بن دينار، وزيد بن =

وقال خلف، وابن سعدان، عن إسحاق، عن نافع: ﴿بَلْ رَانَ﴾، الرأ بين الفتح والكسر.

قال محمد بن إسحاق، عن أبيه، عن نافع: ﴿بَلْ رَانَ﴾ مفتوحة الرأ. وكان عاصم لا يميل شيئاً من ذلك إلا قوله: ﴿بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ في رواية أبي بكر عنه، وروى حفص عنه^(١) الفتح.

وكان الكسائي يقول في ذلك كله كقول عاصم ويميل: ﴿بَلْ رَانَ﴾. وروى أبو عُبيد، عن الكسائي في: ﴿شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٠] و: ﴿جَاءَ﴾ [النساء: ٤٣] بين الفتح والكسر.

وقال نُصَيْرُ بْنُ يَوْسُفَ^(٢) وغيره عنه: إنه فتحها.

وكان ابنُ كثير، وأبو عمرو يفتحان ذلك كله.

قوله -تعالى-: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠]: قالوا: زاد يزيد زيادة وزيداً، وفي التنزيل: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِحُسْنٍ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]،

وقالوا: زِيدًا؛ أنشد أبو زيد: [من الطويل]

كَذَلِكَ زِيدُ الْمَرْءِ ثُمَّ^(٣) انْتِفَاضُهُ^(٤)
.....
.....

= أسلم، وبكير بن الأشج، وعبد الملك بن عمير، وأيوب السخيتاني، وشريك بن أبي نمر، وعمرو بن يحيى المازني، ويونس بن عبيد، وطبقتهم. حدث عنه: عبد الرحمن بن مهدي، وعيسى بن موسى غنجار، ووكيع، وحفص بن عبد الله النيسابوري، ويحيى بن يحيى، ويزيد بن صالح الفراء، ونعيم بن حماد، وجماعة. روى مسلم، عن يحيى بن يحيى، قال: هو مستقيم الحديث عندنا. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال الجوزجاني: يرمى بالإرجاء. قال ولده مصعب: توفي أبي سنة ثمان وستين ومائة، وله ثمان وسبعون سنة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٢٦ - ٣٢٨).

(١) في ب: عنه حفص.

(٢) نصير بن يوسف بن أبي نصر: أبو المنذر الرازي ثم البغدادي النحوي، أستاذ كامل ثقة. قال أبو عبد الله الحافظ: كان من الأئمة الحذاق لا سيما في رسم المصحف وله فيه تصنيف. قلت: مصنفه هذا رواه، وقال الأستاذ أبو محمد سبط الخياط: وكان ضابطاً عالماً بمعنى القراءات ونحوها ولغتها. انتهى، مات في حدود الأربعين ومائتين. ينظر: طبقات القراء (٢/ ٣٤٠ - ٣٤١).

(٣) في أ: بعد.

(٤) صدر بيت وعجزه:

و«زدت» فعل يتعدى إلى مفعولين^(١)؛ قال: ﴿وَزِدْنَهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣]، وقال: ﴿زِدْنَهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ﴾ [النحل: ٨٨]، وقال: ﴿وَزَادُمْ بَسَاطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْحِسْرِ﴾ [البقرة: ٢٤٧].

وأما قوله تعالى: ﴿فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾ [آل عمران: ١٧٣] فالمعنى: زادهم قول الناس لهم إيمانًا، أضمير المصدر في الفعل، وأسند الفعل إليه؛ وكذلك قوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ [فاطر: ٤٢] أى: ما زادهم مجيء النذير، وقال: ﴿وَصَدَّقَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا﴾ [الأحزاب: ٢٢] أى: ما زادهم نظرهم إليهم و^(٢) رؤيتهم لهم إلا إيمانًا.

ومثل ذلك من إضمار المصدر في الفعل لدلالة الفعل عليه قوله -تعالى-: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣] أى: إلا تفعلوا هذه الموالاة. ومثل ذلك كثير في التنزيل وغيره.

وقال تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تَسَعًا﴾ [الكهف: ٢٥] أى: ازدادوا لبث تسع؛ فحذف المصدر وأقيم المضاف إليه مقامه، فانتصاب «تسع» على هذا انتصاب المفعول به لا انتصاب الظرف؛ كما أن المضاف لو ظهر وأضيف إلى التسع كان كذلك.

وأما المرض: فقال أبو عبيدة في تأويله: شك ونفاق؛ كأنه جعل ما في قلوب المنافقين من ذلك خلاف ما في قلوب المؤمنين من اليقين والإيمان. وقيل: إن^(٣) قوله تعالى: ﴿فَيَقْطَعَنَّ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢] أى: فجور.

وقال سيويه: أمرضته: جعلته مريضًا، ومريضته: قمت عليه ووليته. [و]^(٤) قال السدي: فزادهم الله مرضًا، أى: زادهم عداوة الله مرضًا. وهذا في حذف المضاف كقول من قال فى: ﴿يَخَادِعُونَ اللَّهَ﴾: إنَّ المعنى يخادعون

..... وهو لحسان السعدي فى النوادر ص(١١٢).

(١) زاد فى أ: و.

(٢) فى ب: أو.

(٣) زاد فى أ: فى.

(٤) سقط فى أ.

رسول الله، ومثله فى حذف المضاف قوله: ﴿فَوَيْلٌ لِلنَّفْسِئَةِ قُلُوبُهُمْ مِّنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٢] المعنى: من ترك ذكر الله؛ كما قال فى صفة المنافقين: ﴿يَرَاءَوْنَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢].

ويجوز أن يكون المعنى: أنهم إذا ذكروا الله قسّت قلوبهم خلاف المؤمنين الذين قيل فيهم: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢].

الإعراب

قال: زادهم، فلم ينقل حركة العين التى هى الكسرة التى نقلت فتحة العين من «زاد» إليها إلى الفاء؛ كما نُقِلَتْ فى «زدت»^(١)، وشذ ذلك فى الاستعمال والقياس؛ لما كان يؤدى إليه من التباس «فعل» بـ «فعل»، ولأن الألف إذا ثبتت فى زاد وباع - والذى يوجب قلبها ألفاً هو تقدير الحركة فيها - صارت الحركة بانقلاب الحرف إلى الألف بمنزلة الثابتة فى الحرف، فلما كان كذلك، وكان الحرف -الذى هو متحرك بها- ثابتاً غير محذوف لم ينقل عنه؛ ولذلك لم تنقل الحركة التى تجب للآم فى «مصطفون» و«الأعلون» ونحوهما إلى ما قبلها؛ كما نقل فى «قاضون» و«غازون» و«رامون».

وعلى هذا: لم يُقدَّر حذف الحركة من الألف فيمن روى: [من الطويل]
 ... كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلَى أَسِيرًا يَمَانِيَا^(٢)
 وقوله: [من الرجز]

... وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقُ^(٣)
 ...

ونحو ذلك، كما قدرنا حذفها من قوله: [من الوافر]
 أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي ...^(٤)

(١) فى أ: زيدت.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) صدر بيت، وعجزه:

بما لاقت لبون بنى زياد

وهو لقيس بن زهير فى الأغاني (١٣١/١٧)، والدرر (١٦٢/١)، وشرح أبيات سيبويه

(٣٤٠/١)، وشرح شواهد الشافية ص (٤٠٨)، وشرح شواهد المغنى ص (٣٢٨، ٨٠٨)،

والمقاصد النحوية (٢٣٠/١)، ولسان العرب (أتى)، وبلا نسبة فى أسرار العربية =

و: [من البسيط]

..... لَمْ تَهْجُوا وَلَمْ تَدْعْ^(١)

لأن الياء قد جاء متحركاً في نحو: [من الطويل]

... غَيْرَ مَاضِي (٢)

وليس الألف كذلك؛ لأنه في ثباتها ألفاً كأن الحركة ثابتة فيها؛ فلا يصح نقلها إلى غيرها من الحروف مع ثباتها في الموضع الذي هي ثابتة فيه. وليس كذلك: بَغَتْ وَقُلْتُ وَخِفْتُ؛ لأنَّك في هذه المواضع قد حذفت الحروف، والحروف إذا حذفت قد تنقل حركاتها إلى ما قبلها.

ألا ترى «الخَبَ» في التخفيف، وَضَوًا، وَمَوَلَةً، وَجَيْلًا، ونحو ذلك. وقد تنقل حركة الحرف المتحرك^(٣) إلى ما قبله والحرف ثابت غير محذوف؛

= ص(١٠٣)، والأشباه والنظائر (٢٨٠/٥)، والإنصاف (٣٠/١)، وأوضح المسالك (١/٧٦)، والجنى الدانى ص(٥٠)، وجواهر الأدب ص(٥٠)، والخصائص (١/٣٣٣)، (٣٣٧)، ووصف المباني ص(١٤٩)، وسر صناعة الإعراب (١/٨٧، ٢/٦٣١)، وشرح الأشموني (١/١٦٨)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/١٨٤)، وشرح المفصل (٨/٢٤)، (١٠/١٠٤)، والكتاب (٣/٣١٦)، ولسان العرب (قدر)، (رضى)، (شظى)، (يا)، والمحتسب (١/٦٧، ٢/٢١٥)، ومغنى اللبيب (١/١٠٨، ٢/٣٨٧)، والممتع في التصريف (٢/٥٣٧)، والمنصف (٢/٨١، ١١٤، ١١٥)، وجمع الهوامع (١/٥٢). (١) جزء من عجز بيت، وقبلة:

هَجَوْتَ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتَ مَعْتَذِرًا مِنْ هَجَوِ زَبَانَ وهو بلا نسبة في الإنصاف (١/٢٤)، والدرر (١/١٦٢)، وسر صناعة الإعراب (٢/٦٣٠)، وشرح التصريح (١/٨٧)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/١٨٤)، وشرح شواهد الشافية ص(٤٠٦)، وشرح المفصل (١٠/١٠٤)، ولسان العرب (يا)، والمقاصد النحوية (١/٢٣٤)، والممتع في التصريف (٢/٥٣٧)، والمنصف (٢/١١٥)، وجمع الهوامع (١/٥٢).

(٢) جزء من صدر بيت، وتمايم البيت:

فِيَوْمًا يَوَافِينِي الْهُوَى وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَغُولُ وهو لجرير في ديوانه ص(١٤٠)، والخصائص (٣/١٥٩)، وشرح الأشموني (١/٤٤)، وشرح المفصل (١٠/١٠١)، والكتاب (٣/٣١٤)، ولسان العرب (غول)، (مضى)، والمقاصد النحوية (١/٢٢٧)، والمقتضب (١/١٤٤)، والمنصف (٢/١١٤)، ونوادر أبي زيد ص(٢٠٣)، وبلا نسبة في شرح المفصل (١٠/١٠٤)، والمقتضب (٣/٣٥٤)، والممتع في التصريف (٢/٥٥٦)، والمنصف (٢/٨٠).

(٣) في أ: المتحركة.

نحو قول من قال: قَتَلَ في اقْتَلَ، فإذا حُذِفَ، كان نُقِلَ حركته إلى ما قبله أُولَى ليدلَّ على المحذوف؛ كما أُجْمِعَ على ذلك في حذف الهمزة^(١) في التخفيف.

فأما وجه قول من أمال الألف من^(٢) «زاد»، فهو أَنَّهُ أراد أن يدل بالإمالة على أن العين ياء؛ كما أميلت الألف في «حبالى»؛ لِيُعْلَمَ أن الواحد من هذا الجمع قد كانت الإمالة جائزة فيه، وكما أبدلت الواو من الهمزة المنقلبة عن الحرف الزائد في «هَرَأَى» و«أَدَأَى» و«عَلَأَى»^(٣)؛ ليعلم أن الواو كانت ظاهرة في الواحد، ورفضوا أن يبدلوا منها الياء؛ كما أبدلت منها في «خطايا» و«مطايا»؛ ليعلم أن الواو كانت ثابتة في أحاد هذه الجموع.

وكما صَحَّحُوا الواو في «مَقَاتِيَّة»؛ لِيُعْلَمُوا أن الواو في واحده، وهو «مَقْتَوِي»، قد صَحَّت.

وكذلك صَحَّحُوا الواو في «سَوَاسِيَّة» فيما حكاه أبو عمر، وأبو عثمان عن أبي عبيدة؛ لِيُعْلَمَ أَنَّهُ من مضاعف الأربعة.

فكما حافظوا على هذه الحروف في هذه المواضع، فألزموها ما يدل عليها؛ كذلك أمال من أمال الألف؛ ليحافظ على الحرف الذي هو الأصل.

ومما يقوَّى قول من أمال (زاد) ونحوه ليدل بالإمالة على الياء أن الجميع أبدلوا من الضمة كسرة في بِيضٍ وَعَيْنٍ وَجِدٍ، جمع أَيْضٍ وَأَعَيْنٍ^(٤) وَجَيْدَاءٍ لتصح الياء، ولا^(٥) تنقلب إلى الواو. فكما حوِّظ على تصحيح الياء في هذه الأشياء، كذلك حوِّظ عليها بإمالة الألف نحوها؛ لتدلَّ عليها. يدلُّ على ذلك أن الذين أمالوا نحو: «زاد»، و«باع»، و«ناب»، و«عاب»، لم يميلوا نحو: عادٌ، وعادٌ، ولا بابًا، ومالًا، ولا ما أشبه ذلك مما العَيْنُ فيه^(٦) واو؛ حيث لم تكن في الكلمة ياءً ولا كسرة فتُنحى الألف بالإمالة نحوهما.

ومما يقوَّى الإمالة في «زاد» ونحوه: أَنَّهُ اجتمع فيه أمران كلُّ واحد منهما يوجب

(١) في ب: الهمز.

(٢) في ب: في.

(٣) في أ: هراوى، وأداوى، وعلاوى.

(٤) في ب: أعين وأبيض.

(٥) في أ: فلا.

(٦) في ب: منه.

الإمالة:

وهو لَحَاقُ الكسرة أول «فَعَلْتُ».

والآخر: أن تمال الألف ليعلم أنَّها من الياء.

فإذا كان كل واحدة من هاتين الخلتين على الانفراد توجب الإمالة في هذا النحو، فإذا اجتمعتا، كان أجدر أن توجبها وتجلباها.

ومما يقوَّى الإمالة في: زاد وباع وكال ونحو ذلك: أنَّ الحروف المستعلية والراء إذا كانت مفتوحة تمنعان^(١) الإمالة.

ألا ترى أنَّ من أمال نحو: عالم، وسائل، لم يُملِ نحو ظالم، وغانم، وراشد، ولم يُملِ: راييَا في قوله: ﴿فَأَحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا﴾ [الرعد: ١٧]؛ لمكان المستعلى والراء المفتوحة، ولم يجعلوهما في هذا الموضع تمنعان^(٢) الإمالة كما منعنا في غيره. فلولاً تأكد الإمالة في [ألفات]^(٣) هذه الأفعال، لَمَّا أمالوها مع ما يَمْنَع من الإمالة في غير هذا الموضع.

قال سيويه: بلغنا عن ابن أبي إسحاق أنه سمع كثيرَ عزة يقول: صار مكان كذا. فإذا^(٤) لم يمنع المستعلى أولاً في «صار»، لم يمنع^(٥) آخرًا في «زاغ»، وإذا لم يمنعها المستعلى، لم تمنع الراء في نحو: ﴿بَلِّ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [المطففين: ١٤].

[بسم الله]^(٦)

اختلفوا في ضمِّ الياء والتشديد، وفتحها والتخفيف في قوله -تعالى-: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [١٠]:

فقرأ ابن كثير؛ ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾، بضم الياء وتشديد الذال^(٧).

(١) في أ: تمنع.

(٢) في أ: يمنعان.

(٣) سقط في أ.

(٤) في ب: وإذا.

(٥) في ب: يمتنع.

(٦) سقط في أ.

(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٢٩)، البحر المحيط (٦٠/١)، التيسير للداني (٧٢)، تفسير الطبري (٢٨٤/١)، الحجة لابن خالويه (٦٨)، الحجة لأبي زرة (٨٨)، السبعة لابن =

وقرأ [حمزة وعاصم]^(١)، والكسائي: ﴿يَكْذِبُونَ﴾ بفتح الياء وتخفيف الذال.
[قال أبو علي]^(٢): كذب يكذب كَذِبًا وَكَذَابًا؛ قال: ﴿أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾
[سبأ: ٨].

[و]^(٣) قال الأعشى: [من مجزوء الكامل]

... ..
وَالْمَرْءُ يَنْفَعُهُ كِذَابُهُ^(٤)
فالكذب^(٥) كالضحك واللعب.

قال سيويه: والكذاب كالكتاب والحجاب. وفي التنزيل: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾
[النبا: ٢٨]، فالكذاب على وزن الإكرام، ولم يجئ المصدر كمصادر دحرج
وصععر؛ ليعلم أن الفعل ليس للإلحاق؛ كما لم يجئ أصم وأعد على وزن قردد
وجلبب.

وحكى أبو زيد بيتا ذكر أنه لجُزَيْيَّةَ بن الأشيم، جاهلى وهو: [من الكامل]
فَإِذَا سَمِعْتَ بِأَتْنِي قَدْ بَغْتُهُ بِوِصَالِ غَانِيَةٍ فَقُلْ كُذِّبْتُ^(٦)
قال أبو زيد: كُذِّبْتُ: كاذب.

وحكى عن أبي غمر في تفسيره: كَذِب.

فالكلمة على تفسير أبي زيد: صفة، وعلى ما حكى من تفسير أبي عمر: اسم؛

= مجاهد (١٤١)، الغيث للصفافسى (٨٣)، الكشف للزمخشري (٣٣/١)، الكشف للقيسى
(٢٢٧/١، ٢٢٩)، المجمع للطبرسى (٤٧/١)، المعاني للأخفش (٤٠/١)، تفسير الرازى
(١٩٤/١)، النشر لابن الجزرى (٢٠٧/٢، ٢٠٨).

(١) فى ب: عاصم وحمزة.

(٢) سقط فى أ.

(٣) سقط فى أ.

(٤) عجز بيت، وصدره:

..... فصدقته وكذبتة

وهو فى شرح شواهد الإيضاح ص (٦٠٦)، واللسان (صدق)، ولم أقع عليه فى ديوانه،
وهو بلا نسبة فى شرح المفصل (٤٤/٦).

(٥) فى أ: والكذب.

(٦) البيت فى اللسان (كذب)، والتنبيه والإيضاح (١٣٣/١)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (١٠/
١٧٣)، والمخصص (٨٥/٣)، وجمهرة اللغة ص ٣٠٤، وإصلاح المنطق ص ١٨٩، والتاج
(كذب). ويروى: «بعتمكم» بدل «بعته».

فيكون المبتدأ المضمَر: القائل ذلك كاذب، وعلى القول الآخر ما سمعت كَذِبٌ. وهذه الكلمة تُحكى فيما شذ عن سيبويه من^(١) الأبنية، ولولا ثقة أبى زيد وسكون النفس إلى ما يرويه، لكان ردها مذهباً؛ لكونه على ما لا نظير له. ألا ترى أن العين إذا تكررت مع اللام فى نحو: صَمَخَمَحَ وَجَلَعَلَعَ لا يكرَّر^(٢) إلا مرتين، وقد تكررت فى هذه ثلاث مرات. ومع ذلك فقد قالوا: مَرَمَرِيسَ، فتكررت الفاء مع العين فيها ولم تتكرر فى غيرها، ولم يلزم من أجل ذلك أن يُردَّ ولا يُقْبَلَ؛ فكذلك ما رواه أبو زيد من هذه الكلمة.

والكذب: ضرب من القول، وهو نُطْقٌ، كما أن القول نُطْقٌ. فإذا جاز فى القول -الذى الكذبُ ضربٌ منه- أن يُتَسَّعَ فيه فيجعل غيرَ نطقٍ فى نحو: [من الرجز]

قَدْ قَالَتْ الْأَنْسَاءُ لِلْبَطْنِ الْحَقَّ^(٣)

ونحو قوله فى وصف الثور: [من الرجز]

فَكَرَّرَ ثُمَّ قَالَ فِى التَّفْكِيرِ^(٤)

وجاز^(٥) أن يُجعلَ فى هذه المواضع وغيرها غيرَ نُطْقٍ، فكذلك يجوزُ فى الكذب أن يُجعلَ غيرَ نطقٍ فى نحو قوله: [من الوافر]

.... كَذَبَ الْفَرَّاطُفُ وَالْقُرُوفُ^(٦)

فيكونُ فى ذلك انتفاءٌ لها؛ كما أنَّه أخبرَ عن الشيءِ على خلافِ ما هو به، كان انتفاءٌ للصدق فيه، وكذلك قولُ الآخر: [من المتقارب]

(١) فى أ: فى.

(٢) فى أ: تكرر.

(٣) الرجز لرؤية فى جمهرة اللغة ص(٩٤٥)، وليس فى ديوانه، ولأبى النجم فى أساس البلاغة (حقن)، وبلا نسبة فى لسان العرب (حقن)، (قول)، (وحى)، وتهذيب اللغة (٦٧/٤)، وتاج العروس (حقن)، والمخصص (٨٥/٣)، وأساس البلاغة (قول).

(٤) الرجز للعجاج فى ديوانه (٣٦٦/١). ويروى: «ميلين» بدل «فكر».

(٥) فى أ: فجاز.

(٦) جزء من عجز بيت، وقبله:

وذبيانية أوصت بنيها بأن

وهو لمعقر بن حمار البارقي فى إصلاح المنطق ص١٥، ٦٦، ٢٩٣، وسمط اللاكلى ص٤٨٤، واللسان (كذب)، واللسان (شمس)، (قرطف).

إِذَا الْمُعْصِيَاتُ كَذَبْنَ الصُّبُو حَ خَبْ جَرِيكَ بِالْمُخَصَّنِ^(١)
 أى: إذا انتفى الصبح منهن، فلم يوجد فيهن؛ أطمعت من مُدْخِرِ الطعام وغير
 ألبان هذه الإبل التي يُظَنُّ أن فيها^(٢) الصبح، فجعل كون الشيء على خلاف ما يُظَنُّ
 كذباً وإن لم يكن قولاً، فعلى هذا قالوا: «كذب القراطف» أى: هو متنفٍ ليس له
 وجود؛ كما أن «كذب» فى الخبر على ذلك، فكذلك «كذب الصُّبُوخ»، أى: ليس
 يوجد، و«كذب القراطف» أى: فأوجدوها بالغارة، وكذلك «كذب عليكم العسل»،
 و«حَمَل فلم يُكْذَب»، [أى: لم يجعل الحمل فى حكم غير الحمل، ولكنه أوجدها
 وأوقعها، وقالوا: «حَمَل عليه ثم أكذب»، يعنون: كَذَب^(٣)، وعلى هذا قالوا:
 حملة صادقة، وصدق القوم القتال.

وقال: [من الطويل]

فَإِنْ يَكُ ظَنُّى صَادِقِي وَهُوَ صَادِقِي

فكما وصفوه بالكذب، وصفوه بخلافه الذى هو الصدق، وكذلك قوله: ﴿لَيْسَ
 لَوْعَيْنَا كَاذِبَةٌ﴾ [الواقعة: ٢] أى: هى الواقعة وغير متنفٍ كونها.

والكاذبة يشبه أن تكون^(٤) مصدرًا؛ كالعاقبة والعافية ونحو ذلك؛ فالفعل الذى هو
 «كَذَب» فى هذا النحو ينبغى أن يكون الفاعل مسندًا إليه، وعليك: مُعْلَقَةٌ^(٥) به.
 فأما ما روى من قول من نظر إلى بعيرٍ نضوٍ فقال لصاحبه: «كَذَبَ، عليك البِزْرَ
 والثَّوَى» بنصب البزر، فإن «عليك» فيه لا يتعلق بـ «كذب»، ولكنه يكون اسم الفعل،
 وفيه ضمير المخاطب، فأما «كذب» ففيه ضمير الفاعل؛ كأنه قال: كَذَبَ السَّمَنُ،
 أى: انتفى من بعيرك فأوجدته بالبِزْرِ والثَّوَى، وهما مفعولا «عليك» وأضمر السَّمَنُ؛
 لدلالة الحال عليه من مشاهدة عدمه.

(١) البيت بلا نسبة فى اللسان (جرا، عسا)، وتهذيب اللغة (٨٦/٣)، والتاج (جرا، عسا).
 ويروى: «منعن» مكان «كذبين».

(٢) فى ب: فيهن.

(٣) بدل ما بين المعكوفين فى أ: وقالوا: حمل عليه ثم أكذب، يعنون: كذب. أى: لم يجعل
 الحملة فى حكم غير الحملة، ولكنه أوجدها وأوقعها.

(٤) فى ب: يكون.

(٥) فى أ: وعليكم متعلقة.

فأما قوله: [من الطويل]

كَذَبْتُ عَلَيْكُمْ أَوْعِدُونِي وَعَلَّلُوا بِي الْأَرْضَ وَالْأَفْوَامَ قِرْدَانٌ مَوْظَبًا^(١)
فإن معنى (كذبت عليكم): لست لكم، وإذا لم أكن لكم ولم أعينكم، كنت منابذاً
لكم ومتنفيةً نصرتي عنكم، وفي^(٢) ذلك إغراء منه لهم به، فهو مثل: «كذب
القراطف».

وقال أبو زيد: قد كع الرجلُ عن الأمرِ فهو يَكْعُ: إذا أراد أمراً ثم كف عنه مكذباً
عند قتالٍ أو غيره. قال: وتقول: احرنجم الرجل فهو محرنجم، وهو الذي يريد
الأمر ثم يكذب فيرجع، فقد استعمل أبو زيد هذه اللفظة كما ترى في الموضع الذي
ينتفى فيه ما كان أريد فلم يوقع.

وكذلك قول أبي ذؤاد: [من الرمل]

قُلْتُ لَمَّا فَصَلَا مِنْ قُنَّةٍ كَذَبَ الْعَيْرُ وَإِنْ كَانَ بَرَحٌ^(٣)
يقول: لما فصل الفرس والحمار، أخذ الحمار على يمين الفارس، وذلك أنه
يصعب الطعن من ناحية يمين الفارس، فقال: كذب العير، فإنه يطعن وإن برح،
فجعل تقديره انتفاء الطعن عنه كذباً منه.
فهذا الأصل في هذه الكلمة، وليس كما ذكر بعض رواة اللغة: أن «كذب» يجىء
زيادةً في الحديث.

فأما قول عنتره: [من الكامل]

كَذَبَ الْعَتِيقُ وَمَاءُ شَنْ بَارِدٍ إِنْ كُنْتُ سَائِلَتِي غُبُوقًا فَادْهَبِي^(٤)
فإن شئت قلت فيه: إن المعنى في «كذب» أنه لا وجود للعتيق الذي هو التمر،

(١) وهو لخداش بن زهير في اللسان (كذب)، (وظب)، (أرض)، وتهذيب اللغة (١٠/١٧٢)،
(٤٠١/١٤)، والتاج (كذب)، (وظب)، وإصلاح المنطق ص (٢٩٣)، ونوادر أبي زيد
ص (١٧)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة (١٦٨/٥).

(٢) في ب: ففى.

(٣) وهو في ديوانه ص (٣٠١)، واللسان (كذب)، ومقاييس اللغة (١٦٨/٥)، وجمهرة الأمثال
(٢/١٦٦)، والميداني (١٦٣/٢)، وتهذيب اللغة (٤٢٣/٤)، والتاج (كذب).

ويروى: «نصلاً» بدل «فصلاً».

(٤) وهو في ديوانه ص (٢٧٣)، واللسان (كذب)، ولخز بن لوزان في الكتاب (٤/٢١٣)،
واللسان (نعم)، ولعنتره أو لخز في اللسان (عتق)، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب (٢/٥٢١)،
والصاحبي في فقه اللغة ص (٦٨).

فاطليبه، وإذا لم تجدى التمر فكيف تجددين العَبوق؟

وإن شئت قلت: إن الكلمة لما كثر استعمالها في الإغراء بالشيء والبعث على طلبه وإيجاده، صار كأنه قال بقوله لها: عليك العتيق، أى: الزميه^(١)، ولا يريد بها نفيه، ولكن إضرابها عما عداه؛ فيكون العتيق في المعنى مفعولاً به، وإن كان لفظه مرفوعاً مثل: سلامٌ عليك ونحوه مما يراد به الدعاء، واللفظ على الرفع.

وحكى محمد بن السري، عن بعض أهل اللغة - في «كذب العتيق» - أن مضر نصب به. وأن اليمن ترفع به، وقد تقدم ذكر وجه ذلك.

ومن الكذب الذى ليس فى الإخبار؛ كقوله: كذب القراطف - قول ذى الرُّمة:

[من الطويل]

وَلِلشُّوْلِ أَتْبَاعٌ مَّقَاجِيْمُ بَرَّحَتْ بِهِ وَامْتَحَانُ الْمُبْرِقَاتِ الْكَوَاذِبِ^(٢)
فـ «الكواذب»: النوق التى تظهر أنها قد لَقِحْنَ وليس كذلك^(٣)، فيردهن الفحل إلى الطروقة. وقريب من ذلك قوله: [من الطويل]

إِذَا قُلْتُ عَاجٍ أَوْ تَغَيْتُ^(٤) أَبْرَقْتُ بِمِثْلِ الْخَوَافِى لَاقِحًا أَوْ تَلَقَّحُ^(٥)
فـ «المتلقح»: التى ترى أن بها لَقَاحًا، وليست كذلك، فهى مثل «الكواذب» فى بيته الآخر.

ومما يبين أن الكذب فى هذه الأشياء التى ليست من القول على ما تأولنا: قول

الأعشى: [من الوافر]

إِذَا مَا الْآثِمَاتُ وَنَيْنَ حَطَّتْ عَلَى الْعِلَالِ تَجْتَزِعُ الْإِكَامَا^(٦)
قالوا: الآثمات: البطاء اللواتى لا يصدّقن فى السير.

فهذا يدل على صحة ما ذكرناه فى قولهم: حَمَلْ فلم يُكْذِبْ، وكَذَبَ عليك الحج، وكذب عليكم العسل.

(١) فى أ: بالعتيق فالزميه.

(٢) ينظر: ديوانه (٢١٠/١)، وروايته: (وفى الشول) بدل «وللشول».

(٣) فى ب: كذاك.

(٤) فى ب: تغيت.

(٥) البيت لذى الرمة فى ديوانه (١٢٢٠/٢).

(٦) انظر ديوانه ص (١٩٧).

ألا ترى أن الإثم كالكذب كما أن البر كالصدق؟

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] - بفتح الياء وتخفيف الذال: أن يقول: إن ذلك أشبه بما قبل الكلمة وبما بعدها، فالذى قبلها مما يدل على الكذب «ويكذبون» - قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتُونَ الْآخِرَ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]:

فقولهم: آمنا بالله كذب منهم، فلهم عذاب أليم بكذبهم؛ هذا الذى تقدم قولهم له وحكايتهم عنهم.

وما بعدها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤]:

فقولهم إذا خلوا إلى شياطينهم: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ دلالة على كذبهم فيما ادعوه من إيمانهم، وإذا كان أشبه بما قبله وما بعده كان أولى.

ومما يدل على ترجيح ذلك أن يقال: إن قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ لا يخلو من أن يراد به المنافقون أو ^(١) المشركون أو الفريقان جميعاً: فإن كان المعنيون بذلك المنافقين فقد قال الله فيهم: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١].

وإن كانوا المشركين فقد قال: ﴿وَلَا يَهْتُمُّ لَكَاذِبُونَ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ﴾ [المؤمنون: ٩٠، ٩١]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَهْتُمُّ لَكَاذِبُونَ أَصْطَفَىٰ الْبَنَاتِ عَلَىٰ الْبَنِينَ﴾ [الصافات: ١٥٢، ١٥٣].

وإن كان [المعنى] ^(٢) به الفريقين فقد أخبر عنهم جميعاً بالكذب الذى يلزم أن يكون فعله «يكذبون» دون «يكذبون».

وحجة من قال: ﴿يَكْذِبُونَ﴾ أن يقول: يدل على التثقيب قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولٌ مِّن قَبْلِكَ فَاصْبِرُوا عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا﴾ [الأنعام: ٣٤]، وقوله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِطُوا بِعِلْمِهِ﴾ [يونس: ٣٩] ﴿وَإِن كُذِّبُوا فَقُلْ لِّيْ عَمَلٍ وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ﴾ [يونس: ٤١]، ﴿وَإِن يَكْذِبُوا فَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤١] ﴿وَالَّذِينَ

(١) فى أ: و.

(٢) فى ب: الذين عنوا.

كَفَرُوا وَكَذَّبُوا ﴿البقرة: ٣٩﴾ ونحو ذلك من الآي.

فإن قلت: فكيف جاء: ﴿فَأَنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَكَ﴾ [الأنعام: ٣٣]، والمعنى^(١): لا يجدونك كاذباً؛ لأنهم قد عرفوا أمانتك وصدقك، وعُرفت بذلك فيهم.

قال أبو طالب: [من الكامل]

إِنَّ ابْنَ أَمِيَّةَ الْأَمِينِ مُحَمَّدًا

يؤكد ذلك قوله: ﴿وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ يَتَابَتِ اللَّهُ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣] أى برّد آيات الله، أو إنكار آيات الله يجحدون، أى: يجحدون ما عرفوه من صدقك وأمانتك. ومثل ذلك قوله -تعالى-: ﴿وَأَنَّا نُمَوِّدُ الْفَاقَةَ مُبْهَرَةً فَلَظَمُوا بِهَا﴾ [الإسراء: ٥٩] أى: ظلّموا برّدها أو الكفر بها؛ فكما أن الجارّ فى قوله: ﴿فَظَلَمُوا بِهَا﴾ من صلة ﴿ظلموا﴾ كذلك يكون من صلة الظلم فى قوله: ﴿وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ يَتَابَتِ اللَّهُ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣].

و«يجحدون» محذوف المفعول للدلالة عليه، والتكذيب أكبر^(٢) من الكذب؛ لأنّ كلّ من كذّب صادقاً فقد كذّب؛ وليس كلّ من كذّب كان مكذّباً لغيره.

[بسم الله]^(٣)

اختلفوا فى [ضم]^(٤) أوائل هذه الحروف وأخواتها وكسرها:

فقرأ الكسائي: ﴿قِيلَ﴾ [١١] و﴿غِيضَ﴾ [هود: ٤٤] و﴿سِئَ﴾ [هود: ٧٧]، والعنكبوت: ٣٣ و﴿سِئَتْ﴾ [الملك: ٢٧] و﴿حِيلَ﴾ [سبأ: ٥٤] و﴿سِقَ﴾ [الزمر: ٧١، ٧٣] و﴿جِئَ﴾ [الزمر: ٦٩، والفجر: ٢٣]، بضم أول ذلك كله^(٥).

(١) فى أ: فالمعنى.

(٢) فى أ: أكثر.

(٣) سقط فى أ.

(٤) سقط فى ب.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٢٩)، الإملاء للعكبرى (١١/١)، البحر المحيط (٦١/١)، التبيان للطوسى (٧٤/١)، التيسير للدانى (٧٢)، تفسير القرطبى (٢٠١/١)، الحجة لابن خالويه (٦٩)، الحجة لأبى زرعة (٨٨)، السبعة لابن مجاهد (١٤١)، الغيث للصفاسى (٨٣)، الكشف للقيسى (٢٢٩/١ - ٢٣٢)، المجمع للطبرسى (٤٨/١)، النشر لابن الجزرى (٢٠٨/٢).

وكان نافع يضم من ذلك حرفين: ﴿سِئْءٌ﴾، و﴿سِئْتٌ﴾، ويكسر ما بقى .
 وكان ابن عامر يضم أول: ﴿سِئْءٌ﴾ و﴿سِئْءٌ﴾ و﴿سِئْتٌ﴾ و﴿حِيلٌ﴾، ويكسر
 ﴿غِيضٌ﴾ و﴿قِيلٌ﴾ و﴿جِئْءٌ﴾ فى كل القرآن: الغين والحيم والقاف، هذه رواية
 ابن ذكوان^(١) عنه .
 وقال الحلوانى،^(٢) عن هشام بن عمار^(٣)، بإسناده عنه فى كلهن مثل الكسائى .

(١) عبد الله بن أحمد بن بشر - ويقال: بشير - ابن ذكوان بن عمرو بن حسان بن داود بن
 حسنون بن سعد بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر، أبو عمرو وأبو محمد القرشى الفهرى
 الدمشقى، الإمام الأستاذ الشهير الراوى الثقة، شيخ الإقراء بالشام وإمام جامع دمشق، أخذ
 القراءة عرضاً عن أيوب بن تميم وهو الذى خلفه فى القيام بالقراءة بدمشق، قال أبو عمرو
 الحافظ: وقرأ على الكسائى حين قدم الشام، وروى الحروف سماعاً عن إسحاق بن
 المسيبى عن نافع، روى القراءة عنه ابنه أحمد وأحمد بن أنس. قال أبو زرعة الدمشقى: لم
 يكن بالعراق ولا بالحجاز ولا بالشام ولا بمصر ولا بخراسان فى زمان ابن ذكوان أقرأ عندي
 منه، وقال الوليد بن عتبة الدمشقى: ما بالعراق أقرأ من ابن ذكوان. ولد يوم عاشوراء سنة
 ثلاث وسبعين ومائة، وتوفى يوم الاثنين لليلتين بقيتا من شوال - وقيل: لسبع خلون منه -
 سنة اثنتين وأربعين ومائتين .
 ينظر: طبقات القراء (١/٤٠٤ - ٤٠٥).

(٢) أحمد بن يزيد بن أزداد - ويقال: يزداذ - الصفار الأستاذ أبو الحسن الحلوانى، قال الدانى:
 يعرف بأزداد، إمام كبير عارف صدوق متقن ضابط خصوصاً فى قالون وهشام، قرأ بمكة
 على أحمد بن محمد القواس وبالمدينة على قالون، رحل إليه مرتين، وإسماعيل وأبى بكر
 ابنى أبى أويس، فيما ذكره الهذلى، وبالكوفة والعراق على خلف وخلاد وجعفر بن محمد
 الخشكنى وأبى شعيب القواس وحسين بن الأسود والدورى. توفى سنة نيف وخمسين
 ومائتين .
 ينظر: طبقات القراء (١/١٤٩ - ١٥٠).

(٣) هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة: أبو الوليد السلمى - وقيل: الظفرى - الدمشقى، إمام
 أهل دمشق وخطيبهم ومقرئهم ومحدثهم ومفتيهم، ولد سنة ثلاث وخمسين ومائة، أخذ
 القراءة عرضاً عن أيوب بن تميم وعراك بن خالد وسويد بن عبد العزيز والوليد بن مسلم
 وصدقة بن خالد ومدرك بن أبى سعد وعمر بن عبد الواحد، وروى الحروف عن عتبة بن
 حماد وعن أبى دحية معلى بن دحية عن نافع، وروى عن مالك بن أنس وسفيان بن عيينة
 والداروردي ومسلم بن خالد الزنجى وخلق، وروى عن ابن لهيعة بالإجازة. روى القراءة
 عنه أبو عبيد القاسم بن سلام قبل وفاته بنحو أربعين سنة .
 وقال النسائى: لا بأس به، وقال الدارقطنى: صدوق كبير المحل، وكان فصيحاً علامة
 واسع الرواية. مات سنة خمس وأربعين ومائتين، وقيل: سنة أربع وأربعين .
 ينظر: طبقات القراء (٢/٣٥٤ - ٣٥٦).

وروى عُبَيْدُ بْنُ عَقِيلٍ، ^(١) عن شَبِلِ بْنِ عَبَّادٍ ^(٢)، عن ابن كثير: ﴿سِئْءٌ﴾ و ﴿سِئْتٌ﴾ بضم السين مثل نافع.

وكان ابن كثير، وعاصم، وأبو عمرو، وحمزة يكسرون أوائل هذه الحروف كلها. ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا﴾ [البقرة: ١١] قال: يقول قولاً وقيلًا، مثل ذكر يذكر ذكرًا.

و«المَقُول»: الملك أو المعظم، قال العَجَّاج يصف الثور: [من الرجز]

كَأَنَّهُ مُتَوَجُّ رُومِي

أَوْ مَقُولٌ تَوَجَّ جَمِيرِي ^(٣)

وقالوا: قِيلَ، وهو فِعْلٌ مخفف كَمَيْتٍ. يدلُّك ^(٤) على ذلك ظهورُ الياء فيه، والعين أعلت بالحذف كما أعلت بالقلب. والقياس في جمع: قِيلَ أقوال؛ مثل: مَيْت وأموات.

وروى في الحديث: «إِلَى الْأَقْيَالِ الْعَبَاهِلَةِ» ^(٥)، والقياس: الأقوال إذا كان جمع

(١) عبيد بن عقييل بن صبيح، أبو عمرو الهلالي البصري، راو ضابط صدوق، روى القراءة عن أبان بن يزيد العطار وأبى عمرو بن العلاء، وعن هارون الأعور عنه، وعن شبِل بن عباد وعيسى بن عمر، ومسلم بن خالد. روى القراءة عنه خلف بن هشام وسليمان بن داود الزهراني وإبراهيم بن سعيد الزهراني ومحمد بن سعدان ومحمد بن يحيى القطعي، وأبو حاتم السجستاني في قول الهذلي، ولا يصح؛ بل على القطعي عنه، سئل عنه أبو حاتم الرازي فقال: صدوق. وقال البخاري: مات في رمضان سنة سبع ومائتين. ينظر: طبقات القراءة (٤٩٦/١).

(٢) شبِل بن عباد، أبو داود المكي، مقرئ مكة، ثقة ضابط، هو أجل أصحاب ابن كثير، مولده - فيما ذكر الأهوازي - سنة سبعين، وعرض على ابن محيصن، وعبد الله بن كثير، وهو الذي خلفه في القراءة، روى القراءة عنه عرضا إسماعيل القسط مع أنه عرض على ابن كثير - أيضًا -، وابنه داود بن شبِل وعكرمة بن سليمان، وعبد الله بن زياد، وحسن بن محمد، ووهب بن واضح ومحمد بن سيعون، وروى عنه القراءة من غير عرض عبيد بن عقييل، وعلى بن نصر، ومحمد بن صالح المري، وأبو حذيفة موسى بن مسعود، ويحيى بن سعيد المازني، قيل: إنه مات سنة ثمان وأربعين ومائة، قال الذهبي: وأظنه وهمًا؛ فإن أبا حذيفة إنما سمع منه سنة نيف وخمسين، ثم قال: بقى إلى قريب سنة ستين ومائة بلا ريب. ينظر: طبقات القراءة (٣٢٣/١ - ٣٢٤).

(٣) الرجز في ديوانه (٥١٦/١)، وبلا نسبة في المخصص (١٣٥/٣).

(٤) في أ: يدل.

(٥) أخرجه أبو عبيد في غريب الحديث (٢٦٨/١) من طريق ابن لهيعة عن أشياخه (من حضرموت) يرفعونه.

فيعمل من القول.

ويجوز أن يكون «الأقيال» جمع قِيلَ الذى هو فيعمل؛ من قولهم: تَقِيلُ أباه: إذا أشبهه؛ كأن كلَّ مَلِكٍ يشبه الآخرَ فى ملكه، كما قيل له: «تَبِعْ»، لما كان يَتَّبِعُ مَنْ قبله. وقال أبو زيد: اقْتَلَنَ عَلَى كَذَا، أى: احْتَكَمَ.

وأُنشد: [من الطويل]

قَلَوُ أَنْ مَيِّتًا يُفْتَدَى لَقَدَيْتُهُ بِمَا اقْتَالَ مِنْ حُكْمٍ عَلَى طَيْبٍ^(١)
وقد اتسعوا فى «القول»؛ فاستعملوه فى غير اللفظ.

قال العجاج يصف ثورًا: [من الرجز]

فَكَّرَ ثُمَّ قَالَ فى التَّفَكِيرِ
إِنَّ الْحَيَاةَ الْيَوْمَ فى الْكُرُورِ^(٢)

وقد أُجْرِىَ القولُ -أيضًا- مُجْرِى الاعتقادِ والمذهبِ فى نحو: هذا قولُ أهلِ العدل، وهذا قولُ أبى حنيفة، يعنون بذلك رأيهم واعتقاداتهم، ليس اللفظ. وعلى هذا قالوا: قيل فى ذلك قولٌ، فأسندوا إليه «قيل».

ومعنى النهى فيما روى: «إِنَّ اللهَ يَنْهَأَكُمُ عَنْ قِيلٍ وَقَالَ»^(٣): المجادلةُ بالباطل لِيُدْخَضَ به الحقُّ، وليس على النهى عن الخوضِ فى العربية وتعلُّمها؛ لأنَّ الحَضَّ على النظر فيها قد كثرت الروايةُ به عن السلف، [رحمهم الله].

حدثنا إسماعيل بنُ محمد، قال: حدثنا محمد بن عيسى العطار، قال: حدثنا كثير بن هشام^(٤)، قال: حدثنا عيسى بن إبراهيم^(٥)، عن الحكم بن عبد الله، عن

(١) وهو لكعب بن سعد الغنوى فى الأصمعيات ص(٩٧)، واللسان (قول)، والتاج (قول)، وجمهرة أشعار العرب (٧١٠)، وبلا نسبة فى المخصص (٣/١٣٥)، وديوان الأدب (٣/٤٤٥)، ومقاييس اللغة (٥/٤٥٠).

ويروى صدر البيت:

ومنزلة فى دار صدق وغبطة
ويروى: «وما» بدل «بما».

(٢) تقدم.

(٣) هو من حديث المغيرة بن شعبة: أخرجه بنحوه البخارى (١٠٤/٤) كتاب الزكاة باب قول الله تعالى ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾ (١٤٧٧) وأطرافه فى (٤٤٤، ٥٩٧٥، ٦٣٣٠، ٦٤٧٣، ٦٦١٥، ٧٢٩٢)، ومسلم (١/٤١٤-٤١٥) كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب استحباب الذكر بعد الصلاة (١٣٧/٥٩٣).

(٤) كثير بن هشام بن سهل الكلابى الرقى. عن جعفر بن برقان وشعبة، وعنه أحمد وإسحاق =

الزهرى، ^(١) عن سالم، ^(٢) عن أبيه ^(٣) قال: مرَّ عُمَرُ بن الخطاب ^(٤) على قوم يرمون

= وعباس بن محمد وابن معين، ووثقه. مات سنة سبع ومائتين. ينظر: الخلاصة (٣٦٤/٢).
^(٥) عيسى بن إبراهيم الشعمري - بفتح المعجمة، وكسر المهملة - البركي - بكسر الموحدة -
 أبو إسحاق البصري مولى بني هاشم. عن حماد بن سلمة وعبد العزيز بن مسلم. وعنه
 أبو داود، قال أبو حاتم: صدوق. قيل: توفي سنة ثمان وعشرين ومائتين.
 ينظر: الخلاصة (٣١٦/٢).

^(١) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة القرشي
 الزهرى أبو بكر المدني، أحد الأئمة الأعلام وعالم الحجاز والشام. عن ابن عمر وسهل بن
 سعد، وأنس ومحمود بن الربيع وابن المسيب وخلق. وعنه أبان بن صالح وأيوب وإبراهيم
 ابن أبي عبيدة وجعفر بن برقان وابن عيينة وابن جريج والليث ومالك وأمم. قال ابن
 المديني: له نحو ألفي حديث. قال ابن شهاب: ما استودعت قلبي شيئاً فنيسته. وقال
 الليث: ما رأيت عالماً قط أجمع من ابن شهاب. وقال أيوب: ما رأيت أعلم من الزهرى.
 وقال مالك: كان ابن شهاب من أسخى الناس وتقياً، ما له في الناس نظير. قال إبراهيم بن
 سعد: مات سنة أربع وعشرين ومائة. ينظر: الخلاصة (٤٥٧/٢).

^(٢) سالم بن عبد الله بن عمر العدوي المدني الفقيه أحد السبعة - وقيل: السابع - أبو سليمان بن
 عبد الرحمن. وقيل: أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، قاله أبو الزناد. عن أبيه، وأبي
 هريرة ورافع بن خديج وعائشة. وعنه ابنه أبو بكر وعبيد الله بن عمر وحظلة بن أبي سفيان.
 قال ابن إسحاق: أصبح الأسانيد كلها الزهرى عن سالم عن أبيه. وقال مالك: كان يلبس
 الثوب بدرهمين. وعن نافع: كان ابن عمر يقتل سالماً، ويقول: شيخ يقبل شيخاً. وقال
 البخاري: لم يسمع من عائشة. مات سنة ست ومائة على الأصح.
 ينظر: الخلاصة (٣٦١/١).

^(٣) عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي، أبو عبد الرحمن المكي، هاجر مع أبيه، وشهد
 الخندق وبيعة الرضوان. له ألف وستمائة حديث وثلاثون حديثاً، اتفقا على مائة وسبعين،
 وانفرد البخاري بأحد وثمانين، و مسلم بأحد وثلاثين. وعنه بنوه سالم وحمزة، وعبيد الله،
 وابن المسيب ومولاه نافع وخلق. في الصحيح: عبد الله رجل صالح. قال شمس الدين ابن
 الذهبي: كان إماماً متيناً واسع العلم كثير الاتباع وافر النسك كبير القدر متين الديانة عظيم
 الحرمة، ذكر للخلافة يوم التحكيم وخطب في ذلك، فقال: على ألا يجري فيها دم. قال
 أبو نعيم: مات سنة أربع وسبعين. ينظر: الخلاصة (٨١/٢).

^(٤) عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى العدوي، أبو حفص المدني، أحد فقهاء الصحابة،
 ثاني الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة، وأول من سمى أمير المؤمنين،
 له خمسمائة وتسعة وثلاثون حديثاً، اتفقا على عشرة، وانفرد البخاري بتسعة، و مسلم
 بخمسة عشر. وعنه أبناؤه عبد الله وعاصم وعبيد الله وعلقمة بن وقاص وغيرهم. شهد
 بدرًا، والمشاهد إلا تبوك. وولى أمر الأمة بعد أبي بكر -رضى الله عنهما- وفتح في أيامه
 عدة أمصار. أسلم بعد أربعين رجلاً. عن ابن عمر مرفوعاً: «إن الله جعل الحق على لسان
 عمر وقلبه»، ولما دفن قال ابن مسعود: ذهب اليوم بتسعة أعشار العلم. استشهد في آخر
 سنة ثلاث وعشرين، ودفن في أول سنة أربع وعشرين، وهو ابن ثلاث وستين، وصلى عليه =

رِشْقًا فَقَالَ: بِئْسَ مَا رَمَيْتُمْ. قالوا: يا أمير المؤمنين، إنا قومٌ متعلمين. فقال: والله لَذَنْبُكُمْ فِي لِحْنِكُمْ أَشَدُّ عَلَى مَنْ ذَنْبِكُمْ فِي رَمِيكُمْ؛ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا أَضْلَحَ مِنْ لِسَانِهِ»^(١).

وقد أجزوا: «أَتَقُولُ» مُجْرَى «أَتَظُنُّ»، فقالوا: أَتَقُولُ زَيْدًا مَنْطَلِقًا؟ ولم يُجِرْ أكثر العرب حروف المضارعة الآخر^(٢) مُجْرَى التاء؛ قال: لَأَنَّ الْمُخَاطَبَ لَا يَكَادُ يُسْتَفْهَمُ عَنْ ظَنٍّ غَيْرِهِ.

فمن ذلك قوله: [من الكامل]

... .. فَمَا تَقُولُ بَدَالَهَا^(٣)

(ما) نَصَبٌ؛ لكونها في موضع المفعول الأول، والجملة في موضع المفعول الثاني.

قال: وبنو سُلَيْمٍ يجعلون جميع الأمثلة بمنزلة الظن.

والتَّقُولُ: تَفْعُلُ من القول، وقد غلب عليه الاستعمال فيما كان باطلاً وغير صِدْق؛ كما أن الاختلاق كذلك، وفي التنزيل: ﴿وَلَوْ نَقُولُ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة: ٤٤].

وزعم بعض المفسرين أنها نزلت لما قالوا: ﴿لَوْلَا أَجْتَبَيْتَهُمَا﴾ من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِبَيِّنَةٍ فَالُوا لَوْلَا أَجْتَبَيْتَهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٠٣] وقال: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا أَخْلَقْتُ﴾ [ص: ٧].

فأما الإقالة في البيع: فليس من هذا الباب؛ لأنهم قد قالوا: قُلْتُهُ الْبَيْعَ [وأقلته]^(٤). حكاه سيبويه وأبو زيد؛ فدل قولهم: قُلْتُهُ عَلَى أَنْ الْعَيْنُ يَاءٌ، وَلَكِنْ

= صهيب، ودفن في الحجرة النبوية، ومناقبه جمة.
ينظر: الخلاصة (٢/٢٦٨).

(١) أخرجه ابن عدى في الكامل (٥/٢٥٠) في ترجمة عيسى بن إبراهيم الهاشمي، وقال: هذا حديث منكر، لا أعلم رواه عن الزهري غير الحكم الأيلي، وهو منكر متروك الحديث ولا يروى عن الحكم غير عيسى هذا وعن عيسى كثير بن هشام. ثم قال: وعامة رواياته لا يتابع عليها، وكذا أخرجه العقيلي في الضعفاء (٤/٣٩٥) في ترجمة المذكور وقال: حديثه غير محفوظ ولا يعرف إلا به.

(٢) في أ: الأخرى.

(٣) تقدم.

(٤) سقط في أ.

الإقالة من قولهم: تَقِيلَ أباه: إذا نَزَعَ إليه في الشَّبه؛ فكذلك الإقالة عَوْدُ الْمَلِكِ بَيْنَ الْمُتَقَايِلِينَ إِلَى مَا كَانَ قَبْلَ عَقْدِ الْبَيْعِ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ فَسَخَ بَيْنَ الْمُتَعَاقِدِينَ وَإِنْ كَانَ بَيْعًا آخَرَ فِي حَقِّ الثَّالِثِ.
حجة من قال: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ [١١]؛ فَأَشْمَ الضَّمَّةُ الْكُسْرَةَ وَأَمَالَ بِهَا نَحْوَهَا:
أَنْ ذَلِكَ أَدْلٌ عَلَى «فُعِلَ».

أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا: كَيْدٌ زَيْدٌ يَفْعَلُ، وَمَا زَيْلٌ يَفْعَلُ، وَهُمْ يَرِيدُونَ «فَعَلَ». فَإِذَا حَرَّكَوا الْفَاءَ هَذِهِ التَّحْرِيكَ، أَمِنَ بِهَا التَّبَاسُ الْفِعْلُ الْمَبْنَى لِلْفَاعِلِ بِالْفِعْلِ الْمَبْنَى لِلْمَفْعُولِ، وَانْفَصَلَ بِهَا، فَدَلَّتْ عَلَيْهِ، وَكَانَ أَشَدَّ إِبَانَةً لِلْمَعْنَى الْمُرَادِ.

وَمِنَ الْحُجَّةِ فِي ذَلِكَ: أَنَّهُمْ ^(١) أَشْمَوْا نَحْو: «رُدَّ» وَ«عُدَّ» وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ التَّضْعِيفِ الْمَبْنَى عَلَى «فُعِلَ»، مَعَ أَنَّ الضَّمَّةَ الْخَالِصَةَ تَلْحَقُ فَاءَهُ؛ فَإِذَا كَانُوا قَدْ تَرَكَوا الضَّمَّةَ الصَّحِيحَةَ إِلَى هَذِهِ فِي الْمَوْضِعِ، الَّذِي تَصَحَّ فِيهِ ^(٢) الضَّمَّةُ فَإِلْزَامُهَا حَيْثُ يُلْزَمُ الْكُسْرُ فِيهِ فِي أَكْثَرِ اللُّغَاتِ أَجْدَرُ. وَدَلٌّ اسْتِعْمَالُهُمْ هَذِهِ الْحَرَكَةَ فِي «رُدَّ» وَنَحْوِهِ مِنَ التَّضْعِيفِ عَلَى تَمَكُّنِهَا فِي «قِيلَ» وَ«بُيِعَ» وَكَوْنِهَا أَمَارَةً لِلْفِعْلِ الْمَبْنَى لِلْمَفْعُولِ بِهِ، وَلَوْلَا ذَلِكَ، لَمْ تُتْرَكِ الضَّمَّةُ الْمُحْضَةُ إِلَيْهَا فِي قَوْلِهِمْ: رُدَّ وَنَحْوِهِ.

وَمِنَ الْحُجَّةِ فِي ذَلِكَ: أَنَّهُمْ قَالُوا: أَنْتَ تَغْزِينُ، فَأُلْزِمُوا الزَّائِ إِشْمَامَ الضَّمَّةِ وَ«زَيْنَ» مِنْ «تَغْزِينَ» بِمَنْزِلَةِ «قِيلَ»، فَكَمَا أُلْزِمَ الْإِشْمَامُ هُنَا كَذَلِكَ يُلْزَمُ ذَلِكَ فِي «قِيلَ». أَلَا تَرَى [أَنْ] ^(٣) مِنْ قَالَ: قِيلَ وَبُيِعَ، قَالَ: اخْتِيرَ وَانْقِيدَ، فَأَشْمَ مَا بَعْدَ الْخَاءِ وَالنُّونِ لَمَّا كَانَ بِمَنْزِلَةِ «قِيلَ» وَ«بُيِعَ».

فَكَمَا أُلْزِمَ الْإِشْمَامُ نَحْوُ «تَغْزِينَ»؛ لِيَنْفَصَلَ مِنْ بَابِ «تَرْمِينِ»، كَذَلِكَ أُلْزِمَ «قِيلَ» وَ«بُيِعَ» الْإِشْمَامُ فِي الضَّمَّةِ؛ لِيَنْفَصَلَ مِنَ الْفِعْلِ الْمَبْنَى لِلْفَاعِلِ فِي «كَيْدَ» وَ«زَيْلَ»؛ وَلِيَكُونَ أَدْلٌ عَلَى فُعِلَ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلَّا أُلْزِمَ الْقَافُ فِي «قِيلَ» وَنَحْوِهِ إِشْمَامَ الضَّمَّةِ كَمَا أُلْزِمَ ذَلِكَ فِي «تَغْزِينَ»؟

(١) زاد في ب: قد.

(٢) في أ: فيها.

(٣) سقط في أ.

فالقول: أَنَّ هذه الحركة لَمَّا لم تكن ضمةً خالصةً ولا كسرةً محضةً، ضَعُفَتْ في الابتداء؛ لخروجها عمَّا عليه الحركات اللاحقة أوائل الكلم المبتدأ بها. ألا ترى أَنَّ أبا عمرو أخذ بذلك في الإدراج فيما حكاه عنه سيبويه في قوله - تعالى-: ﴿يا صالح اتِّنَّا﴾^(١) ولم يأخذ به في الاستئناف.

فإن قلت: فهل يلزم أبا عمرو في قراءته: ﴿يا صالح اتِّنَّا﴾ أن يقرأ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يقول ائْذَنْ لِي﴾ [التوبة: ٤٩] فيشتم الضمة نحو الكسرة؟

فالقول: أن ذلك لا يلزم؛ لأنَّ هذا الإشمام والإمالة بالضمة نحو الكسرة إنَّما جاء فيما ليس بحركة إعراب، والضمة في «يقول» ضمة إعراب، والتي في ﴿يا صالح اتِّنَّا﴾ وإن كانت مشابهةً لحركة الإعراب، فهي حركة بناء، فلا يلزم ذلك في قوله [تعالى]^(٢): ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْفُلُ أَثَدَنْ لِي﴾.

ومما يدلُّك على أَنَّ هذه التحريكة قد صارت أمارَةً لبناء الفعل للمفعول به، وأنَّها مما يختصُّ به الفعل: أنَّك لو سميت بمثل «قيل» و«بيع» شيئاً، وخلعت منه الضمير إن كان فيه، لأخلصت الكسرة فقلت: «قِيلَ» و«بِيعَ»؛ فدلَّ هذا من مذهب سيبويه على أن هذه الحركة أَمْسُ عنده بالفعل، وأشدُّ لزوماً له من الأمثلة التي تختصُّ بالفعل، ولا تكون في الاسم نحو: ضَرَبَ وضُورِبَ وضُرِبَ.

ألا ترى أنَّك لو سميت بشيء من ذلك مجرداً من الضمير، لم تغيِّره عن بنائه إلى ما يختصُّ الاسم وقد رأى تغيير هذه الحركة وإخلاصها كسرة.

ومما يقوى قول من قال: ﴿قِيلَ﴾ أن هذه الضمة المنحو بها نحو الكسرة قد جاءت في نحو قولهم: شربت من المنقَّر، وهذا ابن عور، وابن بُور، فأمالوا هذه الضمات نحو الكسرة، لتكون^(٣) أشدَّ مشاكلة لما بعدها وأشبه به وهو كسر الراء، فإذا أخذوا بهذا إتشاكل اللفظ، وحيث لا يميِّز معنى من معنى آخر فإنَّ يلزموا ذلك حيث يزيل اللبس ويخلص معنى من معنى أجدر وأولى.

(١) نص عبارة سيبويه - كما في الكتاب (٣٣٨/٤) -: «وزعموا أن أبا عمرو قرأ: ﴿يا صالح اتِّنَّا﴾ جعل الهمزة ياء، ثم لم يقلبها واوًا».

(٢) سقط في ب.

(٣) في أ: ليكون.

حجة من قال: ﴿قِيلَ﴾ [١١]، فأخلص الكسرة، ولم يحرك بضمه^(١) ممالة نحو الكسرة:

الحروف التي تنقل حركاتها إلى ما قبلها على ضربين:

أحدهما: أن يكون نقلاً من حرف صحيح.

والآخر: أن يكون نقلاً من حرف علة.

فحروف الصحة التي تنقل حركاتها إلى ما قبلها على ضربين:

أحدهما: أن يكون في تضعيف.

والآخر: أن يكون في غير تضعيف.

فأما التضعيف، فنحو: أَعَدَّ، وَأَصَمَّ، وَاسْتَعَدَّ، وَمَفَرَّ، وَمَرَدَّ؛ فما قبل حرف التضعيف في هذه الأشياء إذا كان ساكناً ولم يك مدَّةً، أُلْقِيَتْ حركة المضاعف عليه، وإذا كان متحركاً حُذِفَت الحركة ولم تُلَقَّ على شيء، نحو: اعتدَّ واشتدَّ.

وأما غير التضعيف، فعلى ضروب:

منها نقلُ الحركة من الهمزة إلى الحرف الذي قبلها إذا لم يكن الحرف للمدِّ فقط.

ومنها نقلُ حركة افتعل ويفتعل نحو يهتدى ويقتدى.

ومنها الحركة في الوقف، وهي^(٢) على ضربين:

أحدهما: أن يكون حركة إعراب.

كقوله: [من الرجز]

... إِذْ جَدَّ النَّقْرُ^(٣)

والآخر: أن يكون حركة البناء، نحو: اضربه وقُده، فهذا نقلُ الحركة من حروفِ

الصحة.

وأما نقل الحركة من حروف العلة، فنحو الفعل من القول والبيع.

والفعل فيه على ضربين:

أحدهما: أن يكون فاعله ضميراً يتصل بالفعل.

والآخر: أن يكون ظاهراً لا يتصل به.

(١) في ب: ضمة.

(٢) في أ: وهو.

(٣) تقدم.

فإذا بُنى الفعل للفاعل الظاهر، قيل: قام زيد، وباع عمرو، فلا تُنقل في هذا حركة العين عن موضعها.

وقد شذّ قولهم: كَيْدَ زيد يفعل، وما زيل، فلا تُنقل الحركة في (١) غير هذا إلى الفاء؛ كما تنقل إذا اتصلت (٢) بضمير المخاطب والمتكلم، نحو: قمت، وبيعت، فنقلت الحركة التي كانت للعين إلى الفاء.

فأما حجة من قال: «قيل» - فحرك الفاء بالكسر - أنهم يزعمون أن هذه اللغة هي الأصل، وما عداها داخل عليها؛ يدلُّ على ذلك: أن الأصل فُعِلَ، فنقلت حركة العين إلى الفاء، كما نقلت حركة العين إلى الفاء إذا بنيت الفعل للفاعل من (٣) «قُلْتُ»؛ لأنَّ حركة العين من (٤) «فَعَلْتُ» الضمة في بناء الفعل للفاعل بعد نقل «فَعَلْتُ» إلى «فُعِلْتُ»، نقلت (٥) الضمة إلى الفاء، كما نقلت الحركة التي هي الكسرة إلى الفاء، إذا بنيت الفعل للمفعول؛ فلحق الإعلال العين بالقلب؛ لاجتماع المقاربة (٦) كما يلحق (٧) اللام في: غزا، ورمى؛ لتوالي ذلك.

ولو فصل السكون لصحَّ كما صحَّ نحو: «غَزَوْا»، و«رَمَوْا»، وأتبع المضارع الماضي، ولحق الإعلال في «قيل» العين وما قبلها. أمَّا الإعلال في العين فيقلبها إلى الألف، وما قبلها اعتلَّ بنقل حركة العين إليها وحذف حركتها، ولحق الإعلال في باب العين العين وما قبلها؛ كما لحق اللام وما قبلها في باب «غزا» و«رمى».

وإنما نُقلت الحركة في «قيل» إلى الفاء؛ ليعلم بذلك حركة العين. ألا ترى أنك إذا سمعت الضمة في «قُلْتُ»؛ والكسرة في «بِيعْتُ»، علمت أن حركة العين في «باع» كسرة؛ كما تعلم أنها في «قُلْتُ» ضمة، وإذا سمعت: «قيل»، و«بيع»، علمت أن حركة العين الكسرة إذا بُنى الفعل للمفعول به على «فُعِلَ»؛

(١) في ب: من.

(٢) في ب: اتصل.

(٣) في أ: في.

(٤) في أ: في.

(٥) في أ: فنقلت.

(٦) في أ: المتقاربة.

(٧) في أ: لحق.

فجعلت حركة العين إذا كانت واوًا الضمة، وإذا كانت ياء الكسرة؛ لأن الضمة من جنس الواو، كما أن الكسرة من جنس الياء؛ فلهذه المجانسة فُعِلَ هذا ليس لأنَّ الضمة تدل [على] ^(١) أنَّ العين واو، ولا الكسرة تدلُّ على أنَّ العين ياء. ألا ترى أنَّهم قد جمعوا بين خُفَّت وهَبَّت في الكسرة وإحداهما من الواو ^(٢)، والأخرى من الياء ^(٣) وقد قلنا في ذلك في غير هذا الموضع.

[بسم الله:]

قال ^(٤): [قوله -تعالى-: ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾] ^(٥) [١٤] حمزة يقف على: ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ بغير همز ^(٦)، وكأنَّه يريد الهمز، ويشير إلى الزاى بالكسر؛ كما كان يفعل في الوصل، وهذا لا يضبطه الكتاب. وكذلك كان يفعل بقوله: ﴿لِيُؤَاظِّتُوا﴾ [التوبة: ٣٧]، و: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ﴾ [يونس: ٥٣]، و: ﴿مُتَكِبُونَ﴾ [يس: ٥٦]، و: ﴿فَمَالِئُونَ﴾ [الصفافات: ٦٦]، و: ﴿الْحَاطِثُونَ﴾ [الحاقة: ٣٧]، و: ﴿الصَّابِئِينَ﴾ [البقرة: ٦٢]، والحج: [١٧]، و: ﴿الصَّابِئُونَ﴾ [المائدة: ٦٩].

والباقون يصلون بالهمز، ويقفون -أيضًا- كما يصلون.

قال أبو زيد: هزئت به هُزْءًا ومَهْزَأَةً، وأنشد غيره: [من مجزوء الوافر]
أَلَا هَزَيْتُ بِنَا قُرْشِي — يَةً يَهْزُرُ مَوْكِبُهَا ^(٧)
وقالوا: هزئت منه.

أنشدنا على بن سليمان: [من الرجز]

- (١) سقط في ب.
- (٢) في ب: الياء.
- (٣) في ب: الواو.
- (٤) سقط في أ.
- (٥) سقط في ب.
- (٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٢٩، ١٣٠)، البحر المحيط (٦٩/١)، السبعة لابن مجاهد (١٤٢)، الغيث للصفاقسي (٨٦).
- (٧) وهو لابن قيس الرقيات في ديوانه ص (١٢١)، ولسان العرب (هز)، والمعاني الكبير ص (١١٧٥)، والأغانى (٢٠١/٢١)، والمؤتلف والمختلف ص (١٩٧)، والكمال ص (٨١٠، ٨١٢)، وبلا نسبة في لسان العرب (وكب)، وجمهرة اللغة ص (٣٧٨، ٣٧٩)، والمعاني الكبير ص (٤٨٤).

وَهَزِئْتُ مِنْ ذَاكَ أُمَّ مَوْءَلَا^(١)

ومعنى يستهزئون: يهزءون؛ كما أن قوله: ﴿وَإِذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْخِرُونَ﴾ [الصفات: ١٤] يسخرون، ومثل هذا: قَرَّ، واستقر، وقالوا: علا قِرْزُه واستعلاه، وقال أبو زيد: استعلى عليه.

وقال أوس: [من الطويل]

وَمُسْتَعْجِبٍ مِمَّا يَرَى مِنْ أُنَاتِنَا وَلَوْ زَبْنَتْهُ الْحَرْبُ لَمْ يَتَرَمَّرَم^(٢)
وقد جاء استفعل فى معنى أفعل، كما جاء فى معنى فَعَلَ. قالوا: استجاب وأجاب.

وأشدد أبو زيد: [من الطويل]

... .. فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ^(٣)
أى: لم يجبه.

وقالوا: استخلف لأهله، وأخلف لأهله.

قال: [من الطويل]

وَمُسْتَخْلِفَاتٍ مِنْ بِلَادٍ تَشُوقِيَّةٍ لِمُضَفَّرَةِ الْأَشْدَاقِ حُمْرِ الْحَوَاصِلِ^(٤)
وقال آخر: [من الطويل]

... .. سَقَاهَا فَرَوَاهَا مِنَ الْمَاءِ مُخْلِفُ^(٥)

(١) ينظر: الأصمعيات ص ٢٣٤، ويروى: «منى بنت» بدلاً من «من ذاك».

(٢) وهو فى ديوانه ص (١٢١)، ولسان العرب (رمم)، وتاج العروس (عجب)، ومقاييس اللغة (٣٨٠/٢، ٦٤٤/٤)، وأساس البلاغة (زين)، (عجب)، وبلا نسبة فى لسان العرب (عجب)، ومجمل اللغة (٣٦٣/٢)، وجمهرة اللغة ص (١٩٩)، وتاج العروس (مصع)، وكتاب العين (٣١٨/١، ٣٧٤/٧).

(٣) عجز بيت، وصدره:

وداع دعا يا من يجيب إلى الندى

وهو لكعب بن سعد الغنوى فى الأصمعيات ص (٦٩)، واللسان (جوب)، والتنبيه والإيضاح (٥٥/١)، وجمهرة أشعار العرب ص (٧٠٥)، والتاج (جوب)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٢١٩/١١).

(٤) البيت لذى الرمة فى ديوانه ص (١٣٤٥)، واللسان (خلف)، وتهذيب اللغة (٣٩٥/٧)، والتاج (خلف)، وبلا نسبة فى المخصص (١٦١/٩).

(٥) عجز بيت، وصدره:

كأن دموى سح واهية الكلى

وقال [عز وجل]^(١): ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧].

وقال: ﴿كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ﴾ [المائدة: ٦٤].

قال أبو زيد: [و]^(٢) قالوا: رجل هُزَأَ: يهزأ بالناس، وهُزَأَ: يهزأ به الناس.

اختلف النحويون في تخفيف الهمزة في: ﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾:

فقال سيبويه: تجعلها إذا خففتها بين بين، فتقول: ﴿يَسْتَهْزِوُونَ﴾؛ وزعم أن

جعلها بين بين، قول العرب والخليل؛ وكذلك قال في الهمزة المكسورة إذا كان

ما قبلها مضمومًا نحو: «مَرَّتَعٌ إِلَيْكَ» تجعلها بين بين.

ويذهب أبو الحسن في «يَسْتَهْزِئُونَ»: إلى أن يقلب الهمزة ياء قلبًا صحيحًا،

ولا يجعلها بين بين كما ذهب إليه سيبويه والخليل.

فأما إذا كانت مكسورة وقبلها ضمة: فإنه لا يخلو من أن تكون^(٣) في كلام متصل

أو منفصل:

فإن كان متصلًا: قلبها واوًا؛ مثل: «بَأْكُمُوكَ».

وإن كان منفصلًا: قلبها ياء مثل: «عَبْدُ يَخْوَتِكَ»، وسنذكر قوله بعد ذكر ما احتج

به لسيبويه.

قال أبو عثمان: سأل مروان بن سعيد المهلب^(٤) أبا عمر الجرمي^(٥) في مجلس

أبي الحسن الأخفش، فقال: كيف تخفف همزة «جُؤْنَ»؟ فقال: «جُؤْنَ»، فجعلها

= والبيت للحطية في ديوانه ص (٢٣٦)، واللسان (خلف).

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في أ.

(٣) في ب: يكون.

(٤) مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة المهلب النحوي، أحد أصحاب الخليل المتقدمين في النحو، المبرزين. قال ياقوت: سمعت بعض النحويين ينسب إليه هذا البيت:

ألقي الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها

ينظر: البغية (٢/٢٨٤).

(٥) صالح بن إسحاق، أبو عمر الجرمي البصري مولى جرم بن زبان، من قبائل اليمن، وكان

يلقب بالكلب، وبالنباح؛ لصياحه حال مناظرة أبي زيد. قال الخطيب: كان فقيها عالمًا

بالنحو واللغة، دينًا ورعًا حسن المذهب، صحيح الاعتقاد. قدم بغداد، وأخذ النحو عن

الأخفش ويونس، واللغة عن الأصمعي وأبي عبيدة، وحدث عنه المبرد. وكان جليلاً في

الحديث والأخبار، وناظر الفراء. وانتهى إليه علم النحو في زمانه. ومات سنة خمس =

واوًا خالصة.

فقال له مروان: لم لا جعلتها بين بين، فنحوت بها نحو الألف؟
قال: فقال: من قِيل أن الألف لا تقع بعد ضمة، فكذاك^(١) ما قرب منها.
فقال: فكيف تخفف همزة «مِثْر»؟.

فقال: «مِثْر»، فجعلها ياء خالصة مثل الأولى في العلة.

فقال له مروان: فكيف تخفف همزة «يستهلثون»؟

فقال أبو عمر «يستهلثون»، فجعلها بين بين، ونحنا بها - لانضمامها - نحو الواو.
قال أبو عثمان: وهو قول سيبويه.

فقال^(٢) له مروان: لم لا صيرتها ياء؛ لأن الواو المضمومة لا تقع بعد كسرة؟
قال أبو علي: يريد مروان أن الكسرة لا تقع بعدها الواو المضمومة، فكذاك
ينبغي ألا يقع بعدها ما قرب من الواو المضمومة بالتخفيف.

كما أن الضمة والكسرة، لما لم تقع بعدهما الألف، فكذاك لم يقع بعدهما
ما قَرُبَ منهما^(٣) بالتخفيف، فقلبت الهمزة بعدهما قلبًا؛ فكذاك كان يلزم أن يُبدل
من الهمزة المضمومة بعد الكسرة ياء إذا لم تَقَعْ بعد الكسرة واو مضمومة في موضع،
فكذاك ما قرب من الواو المضمومة من الهمز بالتخفيف ينبغي ألا يقع^(٤) بعدها واو^(٥).

قال أبو عثمان: فقال أبو عمر وأجاد عندي: هي - وإن لم يكن مثلها في الكلام -
فأنا أقدر [على]^(٦) أن أُلْفِظَ بها، وتلك الأولى لا أقدر على أن أُلْفِظَ بها إذا نحوت
بها نحو الألف وقبلها كسرة أو ضمة.

قال أبو عثمان: وهذا قولي، وحجتي فيه هذه^(٧).

= وعشرين ومائتين. وله من التصانيف: التنبيه، وكتاب السير، وكتاب الأبنية، وكتاب
العروض، ومختصر في النحو، وغريب سيبويه، وغير ذلك.
ينظر: البغية (٢/ ٨ - ٩).

(١) في أ: وكذلك.

(٢) في أ: قال: فقال.

(٣) في أ: منها.

(٤) في ب: تقع.

(٥) زاد في ب: رجع إلى كلام أبي عثمان.

(٦) سقط في ب.

(٧) في أ: ذلك.

وأما الأخفش فكان يقول: ﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾ إذا خفف، فيجعلها ياء خالصة من أجل الكسرة التي قبلها. انتهت حكاية أبي عثمان.

قال أبو علي: إن قال قائل: إذا لم يجعلها بين بين، فلم قلبها ياء للكسرة التي قبلها، وهلاً قلبها واواً لتحركها بالضممة؟

قيل: إنه إذا ترك أن يجعلها بين بين، فلا يخلو من أن يقلبها ياء أو واواً، فلا يجوز أن يقلبها واواً [و] ^(١) قلبها كسرة؛ لخروجه [إلى ما] ^(٢) لا نظير له.

ألا ترى أنه ليس واو مضمومة قبلها كسرة؟

وإذا لم يجعلها بين بين؛ كما جعلها غيره؛ لكرهته تقريبها من واو مضمومة قبلها كسرة: فأن يُرْفَضَ قلبها إلى نفس الواو المضمومة المكسور ما قبلها أجدر، فإذا لم يجز قلبها واواً، صارت مثل ^(٣): «شيوخ»، و﴿فِي يَبُوتِ أَذُنَ اللَّهِ﴾ [النور: ٣٦] على أَنَّ ﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾ أسوغ في ^(٤) هذا؛ لأن الضمة فيها إعراب، فليست بثابتة ثبات عين «فُعُول»، فهو مثل «فِخْذ» في الرفع ليس مثل «فِعْل» المرفوض من كلامهم.

ويقوى قلبها إلى الياء: أنَّها في [«جُون» و«مِير»] ^(٥) قد قلبت إلى الحرف المجانس لما قبلها من الحركة وهي متحركة؛ فكذلك في ﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾ تقلب إلى الحرف المجانس لما قبلها من الحركة مع كونها متحركة.

فإن قال قائل: فهلا قلبها إلى الحرف الذي منه حركتها؛ كما قلبها إلى الحرف الذي منه حركتها في «أَيِّمَة»، ولم يقلبها إلى ما يجانس الحركة التي قبلها كما لم يقلبها ^(٦) في «أئمة» إلى ما يجانس الحركة التي قبلها.

ألا ترى أنك لم تقل «أئمة» [و] ^(٧) لكن قلبتها إلى الياء لما تحركت بالكسرة؟ قيل: لم يجز أن تقلب إلى ما ذكرت في «يستهزئون» ^(٨) لخروجها إلى ما لا مثل

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: عما.

(٣) في ب: نحو.

(٤) في أ: من.

(٥) في أ: جُون ومتر.

(٦) في ب: تقلبها.

(٧) سقط في أ.

(٨) في أ: يستهزئون.

له في كلامهم.

وجاز في «أئمة» أن تُقلب إلى الحرف الذي منه حركتها من حيث لزم إلقاء حركة المدغم فيه على ما قبله، ولولا ذلك، لقلبتا على ما قبلها من الحركة كما قلبتا في إناء وآنية، ولكن لما لزم إلقاء حركة المدغم عليها كما لزم في «أخلة» ونحوه، وجب تحريكها^(١)، ولما وجب تحريكها^(٢)، وجب قلبها إلى الياء لتحركها بالكسرة؛ إذ لم يمكن قلبها إلى الحرف المجانس للحركة التي قبلها، ولم يجز إسكانها وقلبها ألفاً؛ لأنها فاء؛ كالفاء في «أخلة» ونحوه، وليس في «يستهنون» حركة لمدغم يلزم أن تلقى عليها، فتقلبها إلى ما يجانس حركتها دون ما يجانس الحركة التي قبلها.

فإن قلت: كيف استجاز أن يُقلب الهمزة ياء محضة في «يستهنون»، ويحركها بالضم، وليس ياء هي لام على هذا الوصف تتحرك بالضمّة؟
فإن ذلك فيما أصله الهمزة لا يمتنع، وإن لم يجز فيما أصله غير الهمز؛ لأن الهمزة لما كانت منوثة كانت في تقدير الثبات.

ألا ترى أنه - [وإن]^(٣) خففها تخفيفاً قياسياً - لم يقلبها قلباً إلى الياء، وإذا كان كذلك، لم يمتنع ثباتها وتحريكها، وإن لم يجز ذلك في الياءات التي ليس أصلها هَمْزَات، كما لم تمتنع الواو الساكنة من أن تقع قبل الياء مبيّنة^(٤) غير مدغمة^(٥) إذا كان أصلها الهمزة نحو نُؤى، ورؤيا وإن كان فيما يمتنع ذلك فيما أصله غير الهمز من الواوات.

ومما يدلُّك على صحة ذلك من قوله، أنها في قولهم جميعاً تثبت ساكنة في الجزم. فكما جاز أن تخالف^(٦) الياءات التي هي لامات عند الجميع في السكون للجزم؛ كذلك جاز عنده أن تخالفهن^(٧) في الحركة أيضاً.
وقال أبو الحسن في كتابه في القرآن: من زعم أن الهمزة المضمومة لا تتبع

(١) في ب: تحركها.

(٢) في ب: تحركها.

(٣) سقط في أ.

(٤) في ب: مبيّنة.

(٥) في ب: مدغم.

(٦) في ب: يخالف.

(٧) في ب: يخالفهن.

الكسرة إذا خَفَفْتَ دخل عليه أن يقول: هذا قَارُوْ، وهؤلاء قَارُوُون، ويستَهزِوون، قال: وليس هذا من كلام من خفف من العرب.

قال أبو علي: وجه دخول هذا عليه ولزومه له عنده أن الهمزة إذا كانت مفتوحةً وكان ما قبلها مفتوحًا، فخففت، جاز تخفيفها؛ فكَذَلِكَ إذا كانت مكسورة وما قبلها مفتوح.

وكذلك إذا كانت مضمومة وما قبلها مفتوح؛ وذلك أَنَّهَا إذا كانت مفتوحة، وما قبلها مفتوح، أو مضمومة أو مكسورة وما قبلها مفتوح، فَإِنَّكَ في ذلك كله تقرب الهمزة من الحرف الذي منه حركتها، فتقرب المفتوحة من الألف، والمكسورة من الياء الساكنة، والمضمومة من الواو الساكنة.

فكما أن الألف والواو والياء السَاكِئِيْنِ يجوز أن تقع ^(١) كل واحدة ^(٢) منها بعد الفتحة نحو: دار، وبیت، وثوب؛ كذلك جاز أن تخفّف الهمزة بعدها فتقربها بالتخفيف من هذه الحروف السواكن.

فإذا كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمة أو كسرة، خففتها بالقلب إلى الحروف التي حركتها منها بلا خلاف. وذلك نحو التَّوْدَةِ، وَجُودٍ، وَمِيْرٍ، وَذِيْبٍ، وإنما قلبتها إليهما؛ لأنَّك [إذا] ^(٣) خففت المفتوحة بعد الكسرة في «مِيْرٍ» قربتها من الألف، والألف لا تكون قبلها كسرة، وكذلك «جون» إذا خففتها، قربتها من الألف، والألف لا تكون ^(٤) قبلها ضمة، فلما لم تكن ^(٥) بعد الكسرة ألف ولا بعد الضمة كذلك، لم يكن بعدهما ما قربته منه، فَقَلَبْتُ قلبًا لذلك إلى الواو أو إلى الياء.

فإن كانت مضمومة وقبلها كسرة، فخففتها مثل «يستَهزِئون»، و«من عند أختك»، فلا يخلو إذا خففتها من أن تنحو بها نحو الحرف الذي منه حركتها. فإن قلت: أقربها منه.

فأقول: يَسْتَهزِوُون ^(٦) - لم يستقم؛ لأنَّك تقربها من واو ساكنة، والواو الساكنة

(١) في ب: يقع.

(٢) في ب: واحد.

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: يكون.

(٥) في أ: يكن.

(٦) في ب: يستهزبون.

لا تكون^(١) قبلها كسرة، فلا يجوز إذا أن تقربها من الواو الساكنة فتجعلها بين بين؛ كما لم يجز ذلك في جُون، ومِير، ولزمت قبلها ياء على حسب الحركة التي قبلها؛ كما قبلتها ياء أو واوًا في جُون، ومِير؛ بحسب الحركة التي قبلها؛ إذ لم يجز أن تكون بين بين؛ لتقريبك إياها بالتخفيف من الواو الساكنة، والواو الساكنة لا تكون قبلها كسرة.

وإذا لم تكن قبلتها إلى الياء، فقلت: «يستهنئون» حيث لم تكن بعد الكسرة واو ساكنة كما قبلتها بعد الكسرة أو الضمة إذا كانت مفتوحة إلى الياء أو إلى الواو؛ حيث لم يجز أن تكون^(٢) بعد الكسرة والضمة ألف؛ فقد بان أن جعلها بين بين غير مستقيم للكسرة التي قبلها مع كونها مضمومة.

فإن قلت: لا أقبلها ياء ولا أتبعها الحركة التي قبلها، ولكن أتبعها الحركة التي عليها وهي الضمة، فأقبلها واوًا؛ إذ لم يجز أن أتبعها الكسرة التي قبلها. لزمت أن تقول: هذا قارو، فتصح الواو بعد الكسرة؛ إذ لم يكن سبيل إلى أن تجعلها بين بين.

وأنت قد قلت: لا أتبعها الكسرة التي قبلها فأقبلها إلى الياء.

فأقول: قاري، ويستهنئون؛ فبقى أن تقلبها واوًا؛ فتجعلها من جنس الحركة التي تحركت بها فتقول: قارو؛ لتكون قد خففتها؛ إذ لا سبيل إلى أن تجعلها بين بين، ولا تنقلب ياء عندك، فهذا وجه لزوم قلبه إياها واوًا، وهذا ليس عليه أحد ممن يخفف الهمز؛ فإن لم يقلبها ياء، خرجت بترك قلبها ياء عن قول العرب فيها إذا قبلتها واوًا فقلت: قاروون ويستهنوون.

وكذلك إذا كانت الهمزة مكسورة وقبلها ضمة عكس قولك: «قاري» و«يستهنئون»، فإنك تقلبها واوًا، فتقول: مررت بأكموك، فقلبت الهمزة على الحركة التي قبلها كما أتبعتها في «يستهنئون» الحركة التي قبلها بأن قبلتها ياء؛ كذلك في «أكموك» تتبعها الحركة التي قبلها، بأن تقلبها واوًا فتجعلها من جنس الضمة التي قبلها، فتقول: بأكموك، ولا يجوز: بأكميك؛ فتجعلها على حركتها كما لم يقولوا:

(١) في أ: يكون.

(٢) في ب: يكون.

قَارَوْ؛ فيجعلوها على حركتها، ولا^(١) يتبعوها ما قبلها.

ولا يجوز أن تجعل: «بأكموك» بين بين؛ لأنك تقربها من الياء الساكنة، فكما لا تكون الياء الساكنة بعد الضمة كذلك لا تكون الهمزة المكسورة بعد الضمة بين بين على قياس قولهم: «جُون»، و«مِير»، والاتفاق الواقع في ذلك.

فإن قلت: فإذا لم تجعلها بين بين لما قلت من أنها تُقَرَّب من الياء الساكنة، والياء الساكنة لا تكون بعد الضمة فهلاً قلبتها ياء ولم تقلبها واوا؛ لأنك قد تجد الياء المكسورة في كلامهم تقع بعد ضمة؟

ألا ترى أنك لو قلت: «صِيد في هذا المكان»، لجاز كما يجوز: «عُور في هذا المكان»؟ فما الذي جعل قلبها إلى الواو عنده في «أكموك» من قلبها إلى الياء في «أكميك» لما أريناك من «صِيد».

فالقول: أن قلبها إلى الواو أولى؛ لأنك قد وجدتَهم في تخفيف الهمز يتبعون الهمزة حركة ما قبلها كثيراً، وقد وجدتَهم قلبوا عكس هذا على ما قبلها؛ وذلك قولهم: «يُسْتَهْزِيُونَ»، و«قَارِي»؛ فكما أتبعوا هذه الهمزة حركة ما قبلها كذلك يُتبعون الهمزة في «أكموك» حركة ما قبلها ويقبلونها إليه، فيكون لذلك أولى وأقوى في القياس من قلبها إلى الياء على حركة نفسها.

ومما يدل على أن قلبها إلى الواو في المتصل أقوى من قلبها إلى الياء: أن ما جاء فيه الواو من المتصل مصححة أكثر مما جاء فيه الياء؛ ألا تراهم قالوا: «عُور في هذا المكان»، و«حُول فيه»، و«اجتَوَر»^(٢)، و«اعتَوَر»، والياء إنما جاء في «صِيد فيه»، و«حَيَّ به»، و«عَيَّ به» فيمن بين، ولم يُدغم.

ومع ذلك: فإن أبا الحسن قد جَوَّز على قياس «أكميك» في المنفصل، فقال: إلا أن تكون المكسورة مفصولة، فتكون على موضعها؛ لأنها قد بُعِدت، يريد بقوله «على موضعها» أنها تقلب إلى جنس حركتها. والواو قد تقلب إلى الياء مع هذا؛ وذلك نحو: ^(٣) «غلامٌ يخوانك»، و«المَكْرُ السَّيِّئُ يَلًا» [فاطر: ٤٣] فلما وَجَدَ لقلبها إلى الياء طريقاً -بدلالة «صِيد فيه» كما وجد لقلبها إلى الواو طريقاً- أَلْزَمَ الواو

(١) في أ: فلا.

(٢) زاد في ب: اعتون.

(٣) زاد في أ: هذا.

المتصل؛ لتكون على ما قبلها مثل جَوْنٍ ومِيرٍ وقَارِي. فَإِنَّهَا قَلْبَتِ عَلَى مَا قَبْلَهَا وَجَعَلَ الْمَنْفَصَلَ بِالْيَاءِ وَقَالَ: لَأَنَّ الْوَائِ تَقْلِبُ إِلَى الْيَاءِ، فَأَخَذَ بِالْأَمْرَيْنِ [جَمِيعًا] ^(١)، وَرَأَى الْقَلْبَ إِلَى الْوَائِ فِي الْإِتِّصَالِ أَوَّلَى، وَجَعَلَ الْمَنْفَصَلَ بِالْيَاءِ؛ لَأَنَّ الضَّمَّةَ بِالْإِنْفَصَالِ قَدْ بَعُدَتْ، فَجَعَلَهَا عَلَى حَرَكَةٍ نَفْسِهَا.

فَإِنْ قُلْتَ: أَفَلَيْسَ قَدْ أَتْبَعُوهَا حَرَكَةَ نَفْسِهَا فِي الْمَتَّصِلِ فِي قَوْلِهِمْ: «أَيِّمَّة»، وَلَمْ يُتْبَعُوهَا حَرَكَةَ مَا قَبْلَهَا فَيَقْلِبُوهَا أَلْفًا، وَيَقُولُوا: «أَيِّمَّة»، فَهَلَا جَازَ فِي قَوْلِهِمْ: بِأَكْمُوكَ، أَنْ يُتْبَعُوهَا حَرَكَةَ نَفْسِهَا، فَيَقُولُوا: بِأَكْمُوكَ كَمَا فَعَلُوا ^(٢) فِي (أَيِّمَّة)؟

فَالْقَوْلُ: أَنْ هَذَا لَيْسَ كـ «أَيِّمَّة»؛ وَذَلِكَ أَنَّ الَّتِي فِي «أَيِّمَّة» لَزِمَ إِقَاءَ حَرَكَةِ الْمَدْغَمِ عَلَيْهَا، فَلَمَّا لَزِمَ إِقَاءَ حَرَكَةِ الْمَدْغَمِ عَلَيْهَا، لَمْ يَجِدْ ^(٣) بَدَأًا مِنْ تَحْرِيكِهَا، وَلَمَّا لَمْ يَجِدْ بَدَأًا مِنْ تَحْرِيكِهَا، كَانَتْ حَرَكَتُهَا أَوَّلَى أَنْ تَقْلِبَ إِلَيْهَا مِنْ أَنْ تُجَعَلَ عَلَى مَا قَبْلَهَا مَعَ تَرَاخِي تِلْكَ عَنْهَا وَفُزِبِ الْكُسْرَةُ مِنْهَا.

أَلَا تَرَى أَنَّهَا لَوْ قُلِبَتْ عَلَى مَا قَبْلَهَا مِنَ الْفَتْحَةِ، فَقَلْبَتِ أَلْفًا وَحَرَكَةُ الْمَدْغَمِ الَّتِي يَلْزَمُ إِقَاؤُهَا عَلَيْهَا الْكُسْرَةُ، لَمْ يَسْتَقِمْ؛ لَأَنَّ الْأَلْفَ لَا تُحْرَكُ؟ فَقَلْبَتِ الْهَمْزَةُ فِي «أَيِّمَّة» عَلَى حَرَكَتِهَا لِذَلِكَ

فَأَمَّا مَا حَكَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ السَّرِيِّ فِي كِتَابِهِ فِي الْقِرَاءَاتِ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مِنْ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْهَمْزَةَ الْمَضْمُومَةَ لَا تَتَّبِعُ الْكُسْرَةَ إِذَا خَفَفَتْ، دَخَلَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ: هَذَا قَارِيٌّ ^(٤)، وَهَؤُلَاءِ [قَارِيُونَ، وَيَسْتَهْزِئُونَ] ^(٥).

وَقَالَ: قَالَ: -يَعْنِي: أَبَا الْحَسَنِ-: وَلَيْسَ هَذَا مِنْ كَلَامٍ مَنْ خَفَفَ مِنَ الْعَرَبِ إِنَّْمَا يَقُولُونَ: يَسْتَهْزِئُونَ؛ فَخَطَأُ فِي النُّقْلِ، أَتَرَاهُ يُلْزَمُ الْخَلِيلَ وَسَيَبُوهُ أَنْ يَقُولُوا هَذَا فِي الْمَتَّصِلِ، وَقَدْ رَأَوْهُمْ قَالُوا ذَلِكَ فِي الْمَنْفَصَلِ نَحْوُ: مَنْ عِنْدَ أَخْتِكَ؟ وَيَسْمَعُهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّهُ قَوْلُ الْعَرَبِ، فَيُلْزَمُهُمْ قَوْلُهُمْ؟ وَمَا يَقُولُونَ: إِنَّهُ قَوْلُ الْعَرَبِ! هَذَا مَا لَا يَظُنُّ.

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: فعل.

(٣) في أ: تجد.

(٤) في أ: قارو.

(٥) في أ: قاروون ويستَهْزِوون.

وأبو الحسن قد فصل بين المتصل والمنفصل في «أَكْمُوكَ» و«غلام يخوانك»، فقلب المتصل واوًا، والمنفصل ياءً. هذا الذي حكاه عنه غلط في النقل؛ وإنما هو دَخَلَ عليه أن يقول: هذا قارِؤٌ - بالواو - كما حكيناه عنه.

وكذلك رواه أبو عبد الله اليزيدي^(١) عنه في كتابه في «المعاني»، ثم ما حكاه عن أبي الحسن من قولهم: إنما يقولون «يستهزيون» على ماذا تحمله: على التحقيق أم على جعلها بين بين؟ فإن حملة على التحقيق، لم يَجْز؛ لأنَّ الكلام ليس فيه؛ إنما الكلام على التخفيف؛ فإن حملته على جعلها بين بين فقد أثبتَّ إذن ما أنكره وما لم يقله أحد من أهل التخفيف عنه، هذا خطأ عليه فاحش في النقل.

وأما ما ذكره محمد بن يزيد في هذه المسألة في كتابه المترجم بالشرح من قوله: والأخفش لا يقول إلا كما يقول النحويون: هذا عبد ييلك، ولكن يخالف في «يستهزيون»؛ فهذا الإطلاق يوهم أنه لا يفصل بين [المنفصل والمتصل]^(٢)، وقد فصل أبو الحسن بين «أَكْمُوكَ» و«عبد يخوانك»، فينبغي إذا كان كذلك ألا ترسل الحكاية عنه حتى تقيد، ويفصل بين المتصل والمنفصل كما فصل هو.

اختلفوا في قوله - تعالى -: ﴿فِي طَعْنَيْنِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥] و: ﴿فِي آذَانِهِمْ﴾ [١٩]: قال أبو عمر الدوري^(٣)، ونُصِّر بن يوسف النحوي: كان الكسائي يُميل الألف

(١) ابن اليزيدي العلامة، شيخ العربية، أبو عبد الله، محمد بن العباس بن محمد بن أبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي البغدادي. كان رأسًا في نقل النواذر وكلام العرب، إمامًا في النحو. له كتاب: «الخیل»، وكتاب: «مناقب بني العباس»، وكتاب: «أخبار اليزيديين»، ومصنف في النحو. أَدَّب أولاد المقدر. توفي في جمادى الآخرة سنة عشر وثلاثمائة عن ثنتين وثمانين سنة وثلاثة أشهر.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٤/٣٦١).

(٢) في ب: المتصل والمنفصل.

(٣) الإمام العالم الكبير، شيخ المقرئين، أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان، ويقال: صهيب الأزدي، مولا هم الدوري الضرير، نزيل سامراء. ولد سنة بضع وخمسين ومائة في دولة المنصور. وتلا على إسماعيل بن جعفر، وسمع منه، وتلا على الكسائي بحرفه، وعلى يحيى اليزيدي بحرف أبي عمرو، وعلى سليم بحرف حمزة، وجمع القراءات وصنفها. وحدث أيضًا عن: أبي إسماعيل إبراهيم بن سليمان المؤدب، وإبراهيم بن أبي يحيى، وإسماعيل بن عياش، وسفيان بن عيينة، وأبي معاوية وطائفة. روى عنه: الإمام أحمد، وهو من أقرانه، ونصر بن علي الجهضمي، وروى هو عنهما. قال أبو حاتم: صدوق. توفي سنة ست وأربعين ومائتين. زاد بعضهم: في شوال. ينظر: سير أعلام النبلاء (١١/٥٤١ - ٥٤٣).

فِي ﴿طُغْيَانِهِمْ﴾، و[فِي] ^(١) ﴿آذَانِهِمْ﴾ ^(٢).

وقال غيرهما: كان يفتح.

وقال أبو الحارث الليث بن خالد ^(٣)، وغيره: كان الكسائي لا يميل هذا وأشباهه. والباقون يفتحون.

قال أبو علي: «الطغيان»: مصدر طغى، كـ «الكُفران، والعُدوان، والرضوان».

[قال أبو علي] ^(٤): وحكى أبو الحسن: طغا يطغو، وقالوا: يطغى فى المضارع،

وفى التنزيل: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ﴾ [طه: ٨١]، فألف «طغا» تكون منقلبة عن ^(٥) الياء، فيمن قال: طغيت، وعن الواو فيمن قال: طغوت.

وقالوا: طغوت، وقالوا: تطغى، كما قالوا: صَغَوْتُ تَصْغَى، ومَحَوْتُ تَمْحَى؛

ففتحت العين فى المضارع للحلقى.

وحكى بعضهم طَغَيْتَ تَطْغَى؛ فـ: «تطغى» على هذا مثل: يَفْرُقُ، لا مثل:

يَصْغَى، ويجوز على هذا أن تكسر حرف المضارعة منه فتقول: تَطْغَى، وإن جعلته مضارع طغوت أو طغيت، لم يجز ذلك فيه.

فأما قوله تعالى: ﴿فَأَطِيعُوا أَلْفَافًا﴾ [الحاقة: ٥] فيحتمل ضربين:

أحدهما: أن يكون مصدرًا كالعافية والعاقبة، أى: بطغيانهم.

والآخر: أن يكون صفة، أى ^(٦) بالريح الطاغية.

وقوله: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَنِهَا﴾ [الشمس: ١١] فالواو مبدلة من الياء؛ لأنه اسم

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٣٠)، الحجة لابن خالويه (٧٠)، السبعة (١٤٣)، الغيث (٩٠).

(٣) الليث بن خالد، أبو الحارث البغدادي، ثقة معروف، حاذق ضابط، عرض على الكسائي وهو من جلة أصحابه، وروى الحروف عن حمزة بن القاسم الأحول وعن يزيدى، روى القراءة عنه عرضًا وسماعًا سلمة بن عاصم صاحب الفراء، ومحمد بن يحيى الكسائي الصغير، والفضل بن شاذان، ويعقوب بن أحمد التركمانى، وقد غلط الشذائى فى نسبة فقال: الليث بن خالد المروزى وكذا الأهوازى. فقال المروزى الحاجب: وذلك رجل آخر قديم محدث من أصحاب مالك يكنى أبا بكر، توفى سنة مائتين أو نحوها، ويقال له: البلخى -أيضًا- وهذا مات سنة أربعين ومائتين.

ينظر: طبقات القراء (٣٤/٢).

(٤) سقط فى ب.

(٥) فى أ: من.

(٦) فى أ: كأنه.

مثلُ التَّقْوَى والرَّغْوَى والبَقْوَى؛ لأنَّ لغة^(١) التنزيل الياء بدلالة الطغيان المذكور فيه في مواضع.

فأما ﴿وَلَا تَطْغَوْا﴾ فلا دلالة فيها على الياء ولا الواو. وإن جعلت «طَغْوَى» من لغة من قال: طَغَوْتُ، كان الواو فيها من نفس الكلمة كالدَّعْوَى والعَدْوَى. وحجة من أمال «الطغيان» هي أن الألف قد اكتنفها شيان، كل واحد منهما يجلبُ الإمالة، وهما الياء التي قبلها، والكسرة التي بعدها، فإذا كان كل واحد منهما على انفراده يُوجِبُ الإمالة في نحو «السَّيَال»، و«الضِّيَّاح»، و«مررت ببابه»، و«بداره»، فإذا اجتمعا كانا أوجب للإمالة.

فإن قلت: إنَّ أول الكلمة حرف مستغَلٍ مضموم، وكل^(٢) واحد من المستعلى والضم يمنع الإمالة، فهلا منعها هنا أيضًا؟ فالقول: أن المستعلى لما جاءت الياء بعده، وتراخى عن الألف بحرفين لم يمنع الإمالة.

ألا ترى أنَّ قومًا أمالوا نحو «المناشيط» لتراخى المستعلى عن الألف مع أن المستعلى بعد الألف، فإذا تراخى في «طغيان» عنها بحرفين مع أنَّه قبل الألف؛ كان أجدرَ بالإمالة.

ألا ترى أنَّهم قد أمالوا نحو: صِفَاف، وَقِبَاب، ولم يميلوا نحو: مِرَاض، وفِراض، لما كان المستعلى متأخرًا عن الألف. وقالوا: ﴿بَطَارِدٍ﴾ [هود: ٢٩]، و﴿بِقَادِرٍ﴾ [يس: ٨١] لما تقدم المستعلى الألف، ولم يميلوا «فَارِق» و«بَارِض»؟ وأما ﴿فِي آذَانِهِمْ﴾: فجازت فيها الإمالة كما جازت في «مررت ببابه»؛ لمكان كثرة الإعراب، وهي حسنة جائزة. والإمالة في «طغيانهم» أحسن.

[بسم الله]^(٣)

﴿أَشْتَرُوا الضَّلَالَةَ﴾ [١٦]:

قال أحمد بن موسى: ضَمَّ الواو اتفاق. قال أبو علي: الواو في ﴿أَشْتَرُوا﴾ ساكنة، فإذا سقطت همزة الوصل للدرج،

(١) في أ: اللغة.

(٢) في ب: فكل.

(٣) سقط في أ.

التَقَّتْ مع الساكن المبدل من لام المعرفة، فالتقى ساكنان، فحركت الأول منهما
 لالتقاءيهما، ولا يخلو التحريك فيها من أن يكون^(١) بالضم أو بالكسر، فصار الضمُّ
 أولى بها ليفصل بالضم بينها وبين واو «أو» و«لو»، فحركت بالضم دون الكسر لذلك.
 ومما يدلُّك^(٢) على تقدم التحرك بالضم على الكسر لالتقاءيهما: أنَّهم قد حرَّكوا
 هذه الواو في غير هذا الموضع بالضم لالتقاء الساكنين، واتفق الجميع فيه على
 التحريك بالضم دون غيره؛ وذلك في قوله: ﴿تَتَّبِعُونَ فِي أُمُورِكُمْ﴾ [آل عمران:
 ١٨٦]، و ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾ [التكاثر: ٦] فدلَّ اتفاقهم على تحريك هذه بالضم
 على أنها في ﴿أَشْرَوْا الْفَضْلَ﴾ محرَّكة بالضم -أيضاً- لالتقاء الساكنين؛ كما حرَّكت
 [به]^(٣) في ﴿تَتَّبِعُونَ﴾ و ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾.

ويدلُّ على تقدُّم ذلك على الكسر ما جاء من ضمهم لها في: «مُصْطَفَوُا اللَّهَ»؛ فكما
 حرَّكوا هذه الواو بالضم، كذلك ينبغي أن تحرك بالضم في: ﴿أَشْرَوْا الْفَضْلَ﴾
 بِالْهَدْيِ؛ لاتفاقهما في الدلالة على الجمع.

ويدل على تقرر ذلك في هذه الواو أنَّهم شبهوا بها الواو التي في «أو»، و«لو»،
 فحرَّكوها بالضم تشبيهاً بقوله: ﴿أَشْرَوْا الْفَضْلَ﴾.

وكما شبهوا التي في «أو» بالتي تدل على الجمع.

كذلك شبهوا التي للجمع بها؛ فأجازوا فيها الكسر، كما أجازوا في: ﴿لَوْ
 اسْتَطَعْنَا﴾ [التوبة: ٤٢] الضمَّ تشبيهاً بالتي للجمع، وليس هذا بالوجه؛ كما أنَّ
 الكسر في: ﴿لَا تَسْأَلُوا الْفَضْلَ﴾ [البقرة: ٢٣٧] ليس بالوجه.

ومثل هذا - في أنَّ كل قبيل من الواوين شُبِّهَ بالآخر - : إجازتهم النصب في
 «الضارب الرجل»؛ تشبيهاً بـ «الحسن الوجه»، وإجازتهم النصب في «الحسن الوجه»
 تشبيهاً بـ «الضارب الرجل»، والنصب في «الضارب الرجل» الوجه. والجرُّ في
 «الحسن الوجه» الوجه؛ إلا أنَّ الكسر في: ﴿وَلَا تَسْأَلُوا الْفَضْلَ﴾ أقبح وأقل في
 الاستعمال من «الحسن الوجه».

ويدلُّ على تقدُّم التحريك بالضم في هذه الواو لالتقاء الساكنين: أنَّ قوماً أبدلوا

(١) في ب: تكون.

(٢) في ب: يدل.

(٣) سقط في ب.

منها الهمزة، فقالوا: ﴿اَشْتَرَوْا الضَّالَّاتِ﴾ كما يبدلون من الواو المضمومة، فلو كان تحريكها بالكسر متعارفاً، لكان جديراً ألا يهمزوا؛ لأنها كانت تشبه حركة الإعراب لتعاقب الحركتين عليها، كما تتعاقب حركة الإعراب على المعرب.

ألا ترى أن حركة [غير]^(١) الإعراب لَمَّا تعاقبت على ما كان مضاعفاً أدغم في قول عامة العرب غير أهل الحجاز؛ كما أن حركات الإعراب لَمَّا تعاقبت على المعرب أدغم.

فتحريك من حرَّكها بالضم دلالة على أنه جعلها بمنزلة سائر الواوات المضمومة التي تبدل الهمزة منها، ولا يدخلها غير الضم، نحو التي في الغُور والتَّور وأسوَّق وأنوَّر.

وليس إبدال هذه الواو همزة - وإن كان فيه ما استدللنا به من تمكن تحريكها بالضم - في هذا الموضع بالقياس؛ لأنَّ تحريكها بالضم إنَّما هو لالتقاء الساكنين، والتحريك لالتقاء الساكنين في تقدير السكون؛ لما تقدَّم من الدلالة على ذلك. فإذا كان كذلك، فكأنَّه قد أبدل الهمزة من واو ساكنة، والهمزة لا تبدل من الواو الساكنة. ولو استقام أن تبدل من هذه الواو الهمزة إذا تحرَّكت بهذه الحركة، لاستقام أن تبدل منها إذا تحركت بحركة الإعراب، لأنها مثلها في أنها ليست بلازمة، إلا أنَّ إبدال الحركة لالتقاء الساكنين همزة أوجه لموافقتها نحو: «أدور» في^(٢) أنَّ الحركتين فيهما حركتا بناء لا حركتا إعراب.

وقد شبهوا غير اللازم باللازم في مواضع؛ نحو إدغامهم الواو في «رُويا» و«رُوية» وما أشبه ذلك، وليس قول مَنْ قال: إنَّ هذه الواو إنَّما حركت بالضم لالتقاء الساكنين؛ لأنَّه فاعل في المعنى، فجعلت حركة التقاء الساكنين فيه كحركة الإعراب - بمستقيم.

ألا ترى أنَّ الياء في: اخشَى القوم يا امرأة، فاعلة في المعنى، واتفقوا^(٣) على تحريكها بالكسر! وقد كسر ناس الواو في: ﴿اَشْتَرَوْا الضَّالَّاتِ﴾، ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ فلو كان كما ذهب إليه مَنْ ذكرنا قوله، لم يجز اختلاف الحركات فيه كما لم

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: وفي.

(٣) في أ: فاتفقوا.

يجز ذلك فى حركة الإعراب إذا كان معرباً.

وأما^(١) ما حكاه أحمد بن يحيى، عن الفراء من^(٢) أن قوله: ﴿اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ﴾ إنما حرّكها بالحركة التى كانت تجب لإلام الفعل من الضمة، فإنه ذهب فى ذلك إلى أن الحركة فيها ليست لالتقاء الساكنين، كما يذهب إليه سيبويه وأصحابه. وهذا الذى ذهب إليه الفراء^(٣) لا يستقيم من غير جهة:

منها: أن «اشترى»، و«اصطفى» وما أشبه ذلك إنما انقلبت اللام فيه ألفاً لتقدير الحركة فيها، ولولا تقديرها لم تنقلب؛ كما لم تنقلب فى: «لَوْ»، و«كَيْ»، فإذا انقلبا لذلك، لم يستقم أن يُقدَّر نقل الحركة عنها؛ لأن ثباتها ألفاً بمنزلة كون الحركة معها، فكيف^(٤) يقدر نقلها إلى موضع وهى فى حكم الثبات فى الحرف المتحرك بها؟ ومن ثم لم ينقلوا الحركة فى: قال، وباع، وهاب، وخاف، إلى الفاء، كما نقلوا فى قلت، وطلت، وبعث، وخفت، وهبت.

ألا ترى أنها فى تقدير الثبات مع الألف؟

ويمتنع ذلك من وجه آخر: وهو أننا رأينا الحركات إنما تُلقَى على الحروف التى تكون قبل الحروف التى تُنقل منها، ولا تُنقل إلى ما بعد الحروف المنقولة منها الحركة.

ألا ترى أن بعث، وقلت، وخفت، وهبت، ومست وظلت، فيمن نقل حركة عينيها، وأحسّت كذلك، وكذلك أقام، وأقال، وأصمّ، وأيلّ، وأعدّ، وأمدّ، وأخلة، وأيمّة، وكذلك نقل حركات الهمز فى التخفيف نحو جَيْلٍ، وَحَوْبَةٍ، وَالْمَرَّةِ، وَالْجَيَّةِ، وَالْخَبِ، وَالْعَبِ. وكذلك يَمُدُّ، وَيَعِفُّ، وَيَشْمُ، وكذلك من نقل فى [قَتَلَ، وَخَطَفَ]^(٥)، و«يَهْدَى»، إنما ينقل إلى الحرف الذى قبل الحرف المنقولة منه الحركة. وكذلك قولهم: قاضون وغازون، ومشترون^(٦)، ونحو ذلك. فإذا كان

(١) فى أ: فأما.

(٢) فى ب: فى.

(٣) زاد فى أ: فى ذلك.

(٤) فى أ: وكيف.

(٥) فى ب: خطف وقتل.

(٦) فى أ: مستهزون.

الأمر فى ذلك على ما وصفنا، ولم نجد فى هذه الأصول شيئاً على ما ادّعاء - ثبت فساد ما ذهب إليه لدفع الأصول له وتعريبه من دلالة تدل عليه.

ووجه آخر، وهو: أن الحركة فى: «اشتروا الضلالة»، و«مصطفو القوم»، و«اخشى القوم يا هذه»؛ لا تخلو من أن تكون منقولة من اللام كما قاله، أو حركة لالتقاء^(١) الساكنين كما ذهب إليه غيره:

فلو كانت حركة نقل كما قال، لوجب أن يتحرك الحرف الذى نُقِلَتْ إليه بها، التقي مع الساكن أو لم يلتق.

ألا ترى أن سائر ما نُقِلَتْ الحركة إليه؛ نحو ما ذكرنا قَبْلُ يتحرك بالحركة المنقولة إليه، وفى أن هذه الحروف: الواو فى اشتروا، وفى مصطفو القوم، والياء فى اخشى الله يا هذه، لا تتحرك حتى تلتقى مع ساكن منفصل منها دلالة على أنها تحركت من حيث تحركت الحروف الساكنة الملتقية^(٢) مع سواكن آخر منفصلة منها نحو: ﴿بِعَذَابٍ أَزْكُضْ﴾ [ص: ٤١، ٤٢] و﴿أَحْذَنْ اللَّهَ﴾ [الصمد: ٢، ٣] ﴿أَوْ انْقُضْ﴾ [المزمل: ٣] و«اذهب اذهب»، وما أشبه ذلك مما تحرك لالتقاء الساكنين، فأما تحريكها بالضم، وتحريك هذه الحروف التى ذكرناها بغيره من الحركات فمسألة أخرى.

ولو لم يكن فى ذلك إلا أن الياء التى هى مثل الألف فى اللين نقل حركتها إلى ما قبلها فى: «قاضون»، و﴿أُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾ [المؤمنون: ٧] لكان كافياً، فَعَلِمَ^(٣) منه أن حركة اللام المنقلبة ألفاً لا تنقل إلى ما بعدها؛ كما لم تنقل فى «العادون» إلى ما بعده.

اختلفوا فى قوله [عز وجل]^(٤): ﴿يَالْهَدَى﴾ [١٦] وما أشبه ذلك فكان نافع لا يفتح ذوات الياء، ولا يكسر مثل قوله: ﴿الْهَدَى﴾، [و﴿الْهَوَى﴾]^(٥):

و﴿الْعَمَى﴾ [فصلت: ١٧]، و﴿استوى﴾ [البقرة: ٢٩] و﴿أَعْطَى﴾، و﴿أَكْذَى﴾

(١) فى أ: للالتقاء.

(٢) فى أ: المنقلبة.

(٣) فى ب: تعلم.

(٤) فى ب: تعالى.

(٥) سقط فى أ.

[النجم: ٣٤]، وما أشبه ذلك، [كانت] ^(١) قراءته وسطاً في ^(٢) ذلك كله، وكذلك ﴿يَحْيَى﴾، و﴿مُوسَى﴾، و﴿عِيسَى﴾، و﴿الْأُنثَى﴾، و﴿الْيُسْرَى﴾، و﴿اللُّعْصْرَى﴾، و﴿رَأَى﴾، و﴿نَأَى﴾.

وقال المسيبي: كان «نافع» يفتح ذلك كله، والأول قول قالون، وورش عن نافع. وكان «ابن كثير» يفتح ذلك كله.

وأما أبو عمرو: فكان يقرأ من ذلك ما كان [من] ^(٣) رءوس الآي بين [الكسر والفتح] ^(٤) مثل آيات سورة: ﴿طه﴾، و﴿النجم﴾ و﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾، و﴿وَالضُّحَى﴾، و﴿وَالْأَنْبِيَاءُ﴾، و﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾، و﴿وَدَحَاهَا﴾ ^(٥) و﴿طَحَاهَا﴾، فإذا لم يكن رأس آية، فتح؛ مثل: ﴿قَضَىٰ أَجَلًا﴾ [الأنعام: ٢] و﴿الْهُدَى﴾ ^(٦)، و﴿أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩] و﴿أَزْكَى﴾ و﴿فَسَوَّاهُنَّ﴾، و﴿أَحْيَا﴾ فإنه بالفتح كله.

فإذا كان الاسم مؤنثاً على فعلى أو فعلى أو فعلى مثل: ﴿ذُكِرَى﴾ [الأنعام: ٦٨] و﴿ضِيْرَى﴾ [النجم: ٢٢]، و﴿بِالْأُنثَى﴾ [النحل: ٥٨]، و﴿شَتَّى﴾ [طه: ٣]، وما أشبه ذلك: فهو بين الفتح والكسر، وإذا كانت راء بعدها همزة وبعد همزة ياء، كَسَرَ الهمزة وفتح الراء؛ مثل: ﴿رَاءَا كَوَكَّبًا﴾ [الأنعام: ٧٦] و﴿رَاءَا أَيْدِيَهُمْ﴾ [هود: ٧٠] وإذا ^(٧) جاءت راء بعدها ياء، كَسَرَ الراء مثل قوله: ﴿هَلْ تَرَى﴾ [الحاقة: ٨]، و﴿يَرَى﴾، و﴿النَّصَارَى﴾، و﴿أَرَى﴾. فإذا سقطت الياء في الوصل لساكن لقيها، لم يُمِلِ الراء؛ كقوله [تعالى] ^(٨): ﴿حَتَّىٰ زَرَىٰ اللَّهُ جَهَنَّمَ﴾ [البقرة: ٥٥]، و﴿النَّصْرَى﴾ [المسيح] [التوبة: ٣٠]، و﴿تَرَىٰ الَّذِينَ﴾ [الزمر: ٦٠]؛ لأن الإمالة إنما كانت من أجل الياء فلما زالت الياء، زالت الإمالة.

وروى عبد الوارث ^(٩)، وعباس بن الفضل، عن أبي عمرو إمالة ذلك كله،

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: من.

(٣) سقط في أ.

(٤) في ب: الفتح والكسر.

(٥) سقط في أ.

(٦) سقط في أ.

(٧) في أ: فإذا.

(٨) سقط في أ.

(٩) عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان، الإمام، الثبت، الحافظ، أبو عبيدة العنبري، مولاهم =

استقبله ساكن^(١) أو لم يستقبله.

والمعروف عن أبي عمرو ترك الإمالة في مثل: ﴿نَزَى اللَّهُ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥]. وكان عاصم يفتح في رواية أبي بكر ذلك كله إلّا: ﴿رَأَى﴾، ﴿وَرَمَى﴾، ﴿وَرَأَهُ﴾، و﴿نَأَى﴾ في سورة بنى إسرائيل [الآية: ٨٣] وفتح التى في السجدة [فصلت: ٥١] و﴿أَعَمَّنْ﴾ [الإسراء: ٧٢] فإذا سقطت الياء لساكن لقيها في الوصل، أمال الراء وفتح الهمزة مثل: ﴿رَءَا الْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧].

وروى خلف، عن يحيى بن آدم^(٢)، عن أبي بكر، عن عاصم: أنه كان يميل الراء والهمزة من^(٣) قوله تعالى: ﴿رَأَى الشَّمْسُ﴾ [الأنعام: ٧٨]، و﴿رَأَى الْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧]، و﴿رَأَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [النحل: ٨٥] وما كان مثله.

وكان غير خلف يروى عن يحيى، عن أبي بكر، عن عاصم في ذلك بفتح الهمزة بعد كسر الراء مثل حمزة. وأما حفص: فروى عن عاصم ذلك كله بالفتح، إلّا قوله: ﴿مَجْرَاهَا﴾ [هود: ٤١] فإنه أمالها.

وكان حمزة يُميل ذوات الياء، مثل: ﴿أَعْطَى﴾ و﴿اتَّقَى﴾ و﴿اسْتَوَى﴾. وما أشبه

= البصرى، التنورى، المقرئ. حدث عن: يزيد الزشك، وأيوب السخيتاني، وأيوب بن موسى، وشعيب بن الجحاب، والجعد أبي عثمان، وعمرو بن عبيد. وقرأ القرآن عرضاً على أبي عمرو، وأقرأه، وقرأ -أيضاً- على حميد بن قيس المكي. وكان مولد عبد الوارث في سنة اثنتين ومائة، تلا عليه محمد بن عمر القصبى، وأبو معمر المقعد، وعمران بن موسى القزّاز. وحدث عنه: ولده عبد الصمد، وأبو معمر عبد الله بن عمرو المقعد، وهو راوية كتبه، ومسدد بن مسرهد، وقتيبة بن سعيد، وبشر بن هلال، وعبيد الله بن عمر القواريرى، وعلى بن المدنى، وخلق سواهم. وكان عالماً مجوداً، من فصحاء أهل زمانه، ومن أهل الدين والورع، إلا أنه قدرى مبتدع. مات في المحرم سنة ثمانين ومائة. ينظر: سير أعلام النبلاء (٨/ ٣٠٠ - ٣٠٣).

(١) فى أ: الساكن.

(٢) يحيى بن آدم بن سليمان، العلامة، الحافظ، المجود، أبو زكريا الأموى، مولاهم الكوفى، صاحب التصانيف، من موالى خالد بن عقبة بن أبى معيط. ولد بعد الثلاثين ومائة، ولم يدرك والده، كأنه توفى وهذا حمل. روى عن: عيسى بن طهمان، ومالك بن مغول، وفطر ابن خليفة، ويونس بن أبى إسحاق، ومسعر بن كدام، وسفيان الثورى، وحمزة الزيات. وثقه يحيى بن معين والنسائى. وقال أبو حاتم: ثقة كان يتفقه. توفى غريباً ببلد «فم الصلح» فى سنة ثلاث ومائتين، فى شهر ربيع الأول، فى النصف منه.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٩/ ٥٢٢ - ٥٢٧).

(٣) فى أ: فى.

ذلك، و﴿أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [النجم: ٤٤] و﴿يَحْيَىٰ مَنْ حَيٍّ﴾ [الأنفال: ٤٢]، ولا يُمِيلُ: ﴿أَحْيَاكُمْ﴾ و﴿أَحْيَا﴾ إلا إذا كان قبل الفعل واو. ويُمِيلُ ﴿مُوسَى﴾، و﴿عِيسَى﴾، و﴿يَحْيَى﴾، ولا يمِيل ذوات الواو مثل قوله: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَا﴾ [الضحى: ٢] و﴿دَحَاهَا﴾، و﴿طَحَاهَا﴾، و﴿تَلَاهَا﴾، ويمِيل ﴿ذَلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ﴾ [النور: ٣٠] و﴿الْأَعْلَىٰ﴾ [الأعلى: ١] وكلّ فعل من ذوات الواو زيدت في أوله ألف فإنه يميله. وكان الكسائي يُمِيل ذلك كله، ويمِيل: ﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾ و﴿أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾، ويمِيل ذوات الواو إذا كُنَّ مع ذوات الياء مثل: ﴿وَضَحَاهَا﴾ و﴿الضُّحَى﴾، لا يفتح شيئاً من ذلك، وكذلك ﴿دَحَاهَا﴾.

واتفقا على^(١) ترك الإمالة في قوله [تعالى]^(٢): ﴿ثُمَّ دَنَا﴾ [النجم: ٨]، و﴿مَا زَكَا مِنْكُمْ﴾ [النور: ٢١]، و﴿دَعَا﴾ [آل عمران: ٣٨] و﴿وَعَفَا﴾ [البقرة: ١٨٧]، وما أشبه ذلك.

وابن عامر يفتح ذلك كله.

أبو عمرو يمِيل الكاف من ﴿الْكَافِرِينَ﴾ في موضع الخفض والنصب إذا كان جمعاً، وإذا كان واحداً؛ كقوله [تعالى]^(٣): ﴿أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ [البقرة: ٤١] أو جمعاً في موضع رفع مثل قوله: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١] لم يمل. وكذلك روى أبو عمر الدُّورِي، ونُصِير بن يوسف النحوي -جميعاً- عن الكسائي ولم يرو ذلك عن الكسائي إلا أبو عمر ونصير. والباقون لا يميلون.

قال أبو علي: أما إمالة نافع ﴿الهدى﴾، [والهوى]^(٤)، والعمى، واستوى، وأعطى، وأكدى، ويحيى، وموسى، وعيسى، والأنثى، واليسرى، والعسرى، ورأى، ونأى ﴿فحسنة﴾؛ لأنها ألفات منقلبة عن الياء، أو في حكم المنقلب عنها، فأمالوها؛ ليدلوا على أن أصلها الياء، أو في حكم ذاك. وإذا كانوا قد أمالوا شيئاً من الأسماء التي على ثلاثة أحرف، نحو: العشا والكبا والمكا مع أنها منقلبة عن الواو،

(١) في ب: في.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في أ.

فلا نظر في حسن إمالة ما كان انقلابه من هذه الألفات عن الياء، أو كان في حكم ذلك؛ لتدل الإمالة والانتحاء بالألف نحو الياء على الياء.

ومثل ذلك في إلزام الكلمة ما يدل على الحرف الذي وقع الانقلاب عنه: إبدالهم من الهمزة المعترضة في الجمع الواو؛ ونحو: هراوى وأداوى؛ ليدل ذلك على الواو التي كانت اللام في إداوة وهراوة.

ومثله -أيضاً- قول من قال: «قيل»^(١) فانتحى بالكسرة نحو الضمة؛ ليدل على أن الأصل فُعِلَ.

ومثل ذلك قولهم: أنت تغزين يا هذه؛ فأشمو الزاى الضمة؛ لتدل على الواو المحذوفة التي هي لام الفعل، فكذلك إمالة الألف نحو الياء لتدل على أن انقلابها عن الياء دون الواو.

ومما يؤكد ذلك: أن قومًا قالوا هذا ماش، وهذا جاد، فأمالوا؛ ليدلوا على الكسرة التي تكون في إظهار المثلين وفي عين الفعل في الدَّرج.

وأما قصده في الإمالة بها نحو الياء وتوسطه في ذلك: فلائّه كره أن يبالغ في الانتحاء نحو الياء، فيصير كائنه عائد إلى الياء التي كرهها حتى أبدلوا منها الألف؛ وهكذا ينبغي أن تكون الألف في الإمالة.

قال وكان ابن كثير يفتح ذلك كله. وحكى عن ابن عامر أنه كان يفتح ذلك كله. [قال أبو علي: (٢)؛ الحجة له أنه كره الإمالة في نحو: هدى، وعمى، واستوى؛ لئله كره أن ينحو نحو الياء، وقد كان كرهها وفرّ منها حتى قلبها ألفاً، فكره أن يعود إلى مقاربة ما كان رفضه، وهو قول الأكثر فيما زعم سيبويه، أعنى ألا يميل ما كان انقلابه من الألفات عن الياء؛ كما أن الأكثر من يقول «رَد»، فيصحح الضمة ولا ينحو بها نحو الكسرة؛ لئله قد كان كرهها حتى أذهبها بالإدغام.

ومما يؤكد ترك الإمالة في هذا الضرب -لأن فيها انتحاء نحو ما كان كرهه-: تركهم الإمالة في جاد ومجاد ونحوه من المضاعف؛ لأنه فرّ مما تُحقّق فيه الكسرة التي كانت تقع بعد الألف لو لم تدغم، فلم يعد إلى ما يدل عليها من الإمالة بعد

(١) زاد في أ: فيشم.

(٢) سقط في أ.

رفضه لها، ولم يميلوا في الجبر فقالوا: مررت برجل جاداً.
فأما من أمال ذلك في الجبر، فكما أمال: مررت بماله، لا على ما يمال من نحو:
عابد وعالم، وهذا قول الأكثر.

قال سيويه: وكثير من العرب وأهل الحجاز لا يميلون هذه الألف.
قال: وأما أبو عمرو فكان يقرأ من ذلك ما كان من رءوس الآي بين الكسر
والفتح، مثل آيات سورة: ﴿طه﴾، و﴿النجم﴾، و﴿عبس وتولى﴾، و﴿الضحى﴾
والليل، و﴿الشمس وضحاها﴾، و﴿دحاها﴾، و﴿طحاها﴾^(١)، فإذا لم تكن^(٢)
رأس آية، فتح.

قال أبو علي: إنَّما أمال الألفات في رءوس الآي؛ لأنَّ الفواصل بمنزلة القوافي
في أنَّها مواضع وقوف؛ كما أنَّ أواخر البيوت كذلك، وقد فصلوا بين الوصل
والوقف؛ فأمالوا إذا وقفوا، ولم يميلوا إذا وصلوا، وذلك قولهم في الوقف: يريد
أن يضربها، ومثلاً، [ومنها]^(٣)، وبنا، ونحو ذلك، فإذا وصلوا، نصبوا، فقالوا:
يريد أن يضربها زيد، وأن يضرباً زيداً، ومنا زيد.

وإنَّما حملهم على هذا الفصل بين الوقف والوصل: أنَّهم أرادوا في الوقف تبيين
الألف، فكما بيَّنوها بأن قلبوا من الألف الياء في نحو هذه أفعى، كذلك بينوها بأن
نَحَوَها نحو الياء. فإذا وَصَلَ تَرَكَ الإِمالة؛ كما يترك إبدال الياء منها فيقول: «هذه
أفعى فاعلم»؛ لأنَّ الألف في الوصل أبين منها في الوقف، فعلى هذا فصل أبو عمرو
بين رءوس الآي وغيرها.

وأما تسويته بين «ضحاها»، و«طحاها»: فليشاكل بينها في اللفظ؛ لأنَّ الفواصل
كالقوافي، فاستحب الملاءمة بين بعض الفواصل وبعض، كما استحبوا ذلك في
القوافي، وأمال «طحاها» ونحوها لذلك ولأنَّ الإِمالة في نحو: «طحا» و«غزا» سائغة.
وأما إِمالة ما كان آخره أَلَف التَّأْنِيث نحو: ﴿ذِكْرِي﴾، وأَنْثَى، وَشَتَى: فلأنَّ هذه
الألفات تبدل منها الياء، ولا تبدل منها الواو -أبداً- فصارت بمنزلة ما أصلها الياء؛

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: يكن.

(٣) سقط في أ.

فأمالها لذلك^(١). وإمالتها وترك إمالتها -جميعاً- كثيران.

قال: فإذا كانت الراء بعدها همزة وبعد الهمزة ياء، كسر الهمزة وفتح الراء؛ يريد بالياء الألف، ولعله سمّاها ياء؛ لأنّ الكتاب يكتبونها ياء؛ وذلك نحو: ﴿رَأَى أَبْدِيَهُمْ﴾ [هود: ٧٠]؛ فأمال الفتحة التي على الهمزة من «رَأَى» نحو الياء؛ لتميّل الألف بإمالة الفتحة نحو الياء، وتَرَكَ الراء مفتوحة؛ لأنّها لم تَلِ الألف، فتركها على فتحها ولم يغيرها.

قال: فإذا^(٢) جاءت راء بعدها ياء، كسر الراء مثل قوله: ﴿تَرَى، ونرى، والنصارى، وأرى﴾.

قوله: بعدها ياء، يريد بها الألف الممالة -أيضاً-.

فإن قلت: فهلاً لم يُمِلِ الألف ههنا^(٣)؛ لأنّ الراء مفتوحة، والراء إذا كانت مفتوحة منعت الإمالة؛ كما تمنعها الحروف المستعلية؟

فالقول: أن فتح الراء هنا لا يمنع^(٤) الإمالة كما أن المستعلية أنفسها لم تمنع منها في نحو: سقى وصفاً، وكذلك الراء في ﴿النصارى﴾.

قال: فإذا سقطت الياء في الوصل لساكن لقيها، لم يُمِلِ الراء؛ كقوله [تعالى]^(٥): ﴿حَقَّ نَزَى اللَّهِ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥]، و﴿النَّصْرَى الْمَسِيحُ﴾ [التوبة: ٣٠]، ﴿وَبَرَى الَّذِينَ﴾ [سبأ: ٦].

قال أبو على: هذا الذي ذهب إليه أبو عمرو مذهبٌ، وللعرب في هذا مذهبان: أحدهما: ألا يميلوا بالفتحة نحو الكسرة؛ لأنّ إمالتها إنّما كانت لتميّل الألف نحو الياء، فلما سقطت الألف لالتقاء الساكنين صحّح الفتحة ولم يملها^(٦)؛ لسقوط الألف التي كانت الفتحة تمال لتميّلها.

قال سيبويه: قالوا: لم يضربها الذي تعلم، فلم يميلوا؛ لأنّ الألف قد ذهبت.

(١) في ب: بذلك.

(٢) في أ: وإذا.

(٣) في ب: هنا.

(٤) في ب: لم تمنع.

(٥) سقط في أ.

(٦) في ب: يميلها.

والآخر: أن يُميل الفتحة نحو الكسرة وإن كانت الألف قد سقطت؛ لأنَّ الألف لما كان حذفها لالتقاء الساكنين - والتقاء الساكنين غير لازم - صارت الألف كأنَّها في اللفظ.

وقد رَوَى أحمد بن موسى هذا الوجه الثاني - أيضًا - عن أبي عمرو، فقال: رَوَى عبد الوارث، وعباس بن الفضل، عن أبي عمرو إمالةً ذلك كُلِّه، استقبله ساكن أو لم يستقبله.

قال أحمد: والمعروف عن أبي عمرو ترك الإمالة في مثل: ﴿زَرَى اللَّهُ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥].

وقد حَكى هذا الوجه أبو الحسن، وحكى الأول الذى حكيناه عن سيبويه، فقال: إن شئت تركت الإمالة على حالها؛ قال: وذلك نحو: ﴿فلما رأى القمر﴾ [الأنعام: ٧٧] و﴿فى القتلى الحر﴾ [البقرة: ١٧٨] و﴿هدى للمتقين﴾ [البقرة: ٢].

قال: وكان عاصم يفتح فى رواية أبى بكر ذلك كُلِّه، إلّا رأى، ورمى، ورآه، ونأى فى سورة بنى إسرائيل، وفتح التى فى السجدة [فصلت: ٥١] و﴿أعْمى﴾ [الإسراء: ٧٢]، فإذا سقطت الياء لساكن لقيها فى الوصل، أمال الرء وفتح الهمز مثل: ﴿رأى القمر﴾.

قال: وكان غير خلف يروى عن يحيى، عن أبى بكر، عن عاصم فى ذلك [كُلِّه]^(١) بفتح الهمزة بعد كسرة الرء مثل حمزة.

وأما حفص فروى عن عاصم ذلك كُلِّه بالفتح إلّا قوله: ﴿مَجْرَاهَا﴾؛ فإنه أمالها. قال أبو على: الفتح فى ذلك هو الأصل، وأما الإمالة فى: ﴿رأى، ورآه، ونأى﴾ فإنه أمال فتحة الهمزة لتميل الألف المنقلبة عن الياء فى رأيت، ونأيت نحو الياء، فلما أمال فتحة الهمزة لما ذكرناه أمال فتحة الرء لإمالة فتحة الهمزة، وكما^(٢) أمالوا الألف لإمالة الألف فى نحو رأيت عمادا، كذلك أمالوا الفتحة فى [راء]^(٣): «رأى» لإمالة فتحة الهمزة؛ ألا تراهم أمالوا الفتحة فى الرء من نحو: من الضرر؛

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: فكما.

(٣) سقط فى أ.

لكسرة الراء، والفتحة في الطاء من نحو: رأيت حَبَطَ الريف؛ لكسرة الراء، فكذلك أمالوا الفتحة للفتحة الممالة؛ لأنَّ الفتحة الممالة منتحى بها نحو الكسرة؛ كما أنَّ الألف الممالة منتحى بها نحو الياء، فكما أمالوا الألف الآخرة في «رأيت عمادا» لإمالة الألف الأولى التي أميلت للكسرة، كذلك أميلت الفتحة في راء «رأى» لإمالة الفتحة من ^(١) همزتها.

فأما فتحه الهمزة إذا سقطت الألف لساكن لقيها، وتبقيته الإمالة في الراء مع فتحة الهمزة: فكان القياس أن يُخْلِصَ فتحة الراء ولا يميلها؛ لزوال ما كان ^(٢) أميلت له كما حكاه سيبويه في ^(٣) قولهم: لم يضربها الذي تعلم.

ولما فعله عاصم من إمالة فتحة الراء مع تفخيمه فتحة الهمزة: وجه ظاهر، وقياس صحيح؛ وذلك أنهم قد قالوا: رَحِمَهُ اللهُ، فكسروا الراء لكسرة حرف الحلق الذي هو العين، ثم أسكنوا الحاء فبقيت الراء على كسرتها، ولم يردوها إلى الفتحة التي كانت الأصل في «فَعِلَ»، فكذلك بَقِيَ في «رَأَى» إمالة فتحة الراء مع زوال الإمالة عن فتحة الهمزة.

ومما يثبت ذلك قوله: [من الطويل]

.... وَإِنْ شِهِدَ أَجْدَى فَضْلُهُ وَجَدَاوِلُهُ ^(٤)

ومما يقوى ذلك قولهم: صِغِقْ، ثم نسبوا إليه فقالوا: صِغِقِي، فقرروا كسرة الصاد وإن كانت كسرة العين التي لها كُسِرَتِ الصاد قد زالت.

فأما إمالة فتحة الراء من قوله [تعالى] ^(٥): ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧]: فإنَّ إمالة الراء في «رَأَى»، أحسن من إمالتها ^(٦) في «رمى»؛ لأنَّ الراء في «رَأَى» ^(٧)

(١) في أ: في.

(٢) في ب: كانت.

(٣) في أ: من.

(٤) عجز بيت، وصدرة:

إذا غاب عنا غاب عنا فراتنا

والبيت للأخطل في ديوانه ص (٢٢٤)، والدرر (١٩٩/٥)، وشرح أبيات سيبويه (٢/

٣٤١)، والكتاب (١١٦/٤)، وبلا نسبة في همع الهوامع (٨٤/٢).

(٥) سقط في أ.

(٦) في ب: إمالة الراء.

(٧) زاد في ب: و«نأى».

بعدها^(١) همزة. والكسر [فى الفاء إذا كانت بعدها همزة]^(٢) أو غيرها من حروف الحلق قد كثر.

قال أبو الحسن: وقد ذكروا أنها لغة، ووجهه ما تقدم من أنه لما أمال الميم، أمال الراء لإمالتها.

وليس اختلاف رواية الرواة فى هذه الحروف عنه يتدافع؛ لأنه إذا كان لكل قراءة من ذلك وجه فقد يجوز أن يكون رأى أن يقرأ بكل واحدة منها، ويجوز أن يكون رأى القراءة ببعض ذلك، ثم انتقل عنه إلى وجه آخر.

ويَقْوَى الوجه الأول ما رواه أبو بكر عنه من إمالة «نأى» فى سورة بنى إسرائيل، وفتح التى فى السجدة.

وأما^(٣) إمالة حمزة مثل: ﴿أعطى، وأتقى، واستوى، وأمات وأخيا﴾ إلا إذا كان قبل الفعل واو: فيمكن أن يكون لما رأى الإمالة وتركها سائغين جائزين أخذ بهما جميعاً؛ فقرأ بعض ذلك ممالاً، وبعضاً غير ممال على نحو ما روى عن عاصم. وإمالته: موسى، وعيسى، ويحيى: قد تقدّم القول فى ذكر وجهه.

وترك إمالته ذوات الواو مثل: ﴿والليل إذا سجا﴾، و ﴿طحاها﴾، و ﴿تلاها﴾ حسن جميل؛ لأنه لا ياء هنا ينحو بالآلف نحوها؛ ليدل^(٤) عليها؛ فلم يُمل الآلف المنقلبة عن الواو؛ إذ كانت الإمالة فى الآلف المنقلبة عن الياء قد تُترك، وفتح الآلف فى نحو: رمى. فإذا جاء التثخيم فى بنات الياء، فبنات الواو أجدر. والذين أمالوا نحو: طحا، أمالوا؛ لأن اللام قد تنقلب ياء، والعِدَّة على ما هى عليه نحو: ﴿عُزَّى﴾ [آل عمران: ١٥٦].

وأما إمالة^(٥) ﴿ذلُكُم أَزكى لَكُم﴾ [البقرة: ٢٣٢] و ﴿الأعلى﴾ [الأعلى: ١]. وكل فعل من ذوات الواو زيدت فى أوله الهمزة^(٦)، فحسنة؛ لأن الآلف فى هذه العِدَّة قد صارت فى حكم المنقلب عن الياء لموافقتها لها فى الثنية وغيرها.

(١) فى ب: بعدهما.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: فأما.

(٤) فى ب: لتدل.

(٥) فى ب: إمالته.

(٦) فى ب: همزة.

ألا ترى أنَّك تقول: الأزكيان، والأعليان، وتقول: أعليت زيدًا، وزكَّيته؛ فلما صارت^(١) في حكم المنقلب عن الياء، أمالها كما يُميل ما انقلب عن الياء. وموافقة الكسائي له في ذلك، واختصاص الكسائي بإمالة ﴿وَأَحْيَا﴾ في ذلك حسن؛ لأنَّ الواو إذا لحقت أولًا في هذا النحو، فلا شيء فيه يمنع الإمالة؛ كما لا شيء فيه يمنع منها إذا لم تَلحق في قياس العربية. ولعل حمزة اتبع في ذلك أثرًا؛ لأنَّ القراءة ليست موقوفة على مقاييس العربية دون اتباع الأثر فيها، أو أحب أن يجمع بين الأمرين الجائزين [فيها]^(٢).

وأما اختصاص الكسائي من دون حمزة بإمالة ذوات الواو إذا كنَّ مع ذوات الياء في مثل: ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾، ﴿وَالضُّحَى﴾، و ﴿دَحَاهَا﴾، وأنه لا يفتح من ذلك شيئًا؛ بل يسوى بين ذوات الياء وذوات الواو في هذه الفواصل - فهو في ذلك موافق لأبي عمرو، وقد تقدَّم ذكر وجه ذلك عند ذكرنا لقول أبي عمرو. قال: واتفقا في ترك الإمالة في قوله [تعالى]^(٣): ﴿ثُمَّ دَنَا﴾ [النجم: ٨]، و﴿مَا زَكَا مِنْكُمْ﴾ [النور: ٢١]، ودعا، وعفا، وقد تقدَّم ذكر وجه^(٤) ذلك.

قال: أبو عمرو يُميل الكاف من «الكافرين» في موضع الخفض والنصب إذا كان جمعًا، وإذا كان واحدًا مثل: ﴿أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ [البقرة: ٤١]، أو جمعًا مرفوعًا مثل ﴿قُلْ يٰٓأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١] لم يمل، وكذلك رواه بعضهم عن الكسائي. قال أبو على: إمالة «الكافرين» في موضع [الخفض والنصب]^(٥) إنما هي للزوم الكسرة الراء بعد الفاء المكسورة، والراء لما فيها من التكرير تجرى مجرى الحرفين المكسورين، وكلَّما كثرت الكسرات، غلبت الإمالة وحسنت. فلما كانت الراء في «الكافرين» قد لزمتها الكسرة، والفاء قبلها مكسورة أيضًا - حسنت الإمالة.

فأما الواحد المجرور نحو: ﴿أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ [البقرة: ٤١] فإنَّما لم يمله كما أمال الجميع؛ لأنَّ كسرة الإعراب غير لازمة فيه للزوم الكسرة للراء في «الكافرين»؛ فلم

(١) في ب: صار.

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في ب.

(٤) في ب: نحو.

(٥) في ب: النصب والخفض.

يلزم أن يُميل الواحد من حيث أمال الجميع، ومع ذلك فإنّ الراء لما كانت مشبهة بالمستعلى للتكرير الذى فيها، ولم يُمل قوم «كافرا» فى الرفع والنصب، كما لم يميلوا - نافقًا، وشاحطًا - لم يميلوها فى الجر - أيضًا - وأتبعوا الجرّ الرفع والنصب، فتركوا الإمالة فيه كما تركوها^(١) فيهما.

وأما تركه إمالة الألف فى الرفع نحو: ﴿قُلْ يَتَأَيَّهَا الْكَافِرُونَ﴾ فللزوم الراء فيه الضمة، والراء تمنع الإمالة إذا انضمت أو انفتحت كما تجلبها إذا انكسرت. حدثنا أحمد بن موسى: قال: اتفقوا على ﴿يَخْطَفُ﴾ [٢٠] أن طاءه مفتوحة. واختلفوا فى: ﴿فَتَخْطِفُهُ﴾ [الحج: ٣١]:

فقرأ نافع: ﴿فَتَخْطِفُهُ الطَّيْرُ﴾ بفتح التاء والخاء والطاء مشددة. قال أبو على: أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن السرى أن خِطَفَ يَخْطِفُ أعلى من خَطَفَ يَخْطِفُ.

[و]^(٢) قال أبو الحسن: زعم يونس أن خَطَفَ يَخْطِفُ أكثر فى كلام العرب، وأنها قراءة أبى عمرو، قال: وكذلك [كان]^(٣) يقرأ: ﴿إِلَّا مَنْ خَطَفَ الْخَطْفَةَ﴾ [الصفات: ١٠].

قال: والقراء لم يقرءوا إلا يَخْطَفُ، وَخَطَفَ مثل عَلِمَ^(٤)، ولا نعلم أحدًا قرأ الأخرى.

فأما قوله [تعالى]^(٥): ﴿فَتَخْطِفُهُ الطَّيْرُ﴾ فنذكره فى موضعه، إن شاء الله. قوله تعالى: ﴿عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠]: كان حمزة يسكت على الياء من ﴿شَيْءٍ﴾ قبل الهمزة سكتة خفيفة، ثم يهمز فيقول: ﴿شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، وكذلك يسكت على اللام من ﴿الْآخِرَةَ﴾ [البقرة: ٩٤] و ﴿الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٢] و ﴿الْأَسْمَاءِ﴾ [البقرة: ٣١] وما أشبه ذلك. وغيره من هؤلاء القراء يصل الياء من ﴿شَيْءٍ﴾ بالهمز واللام من ﴿الْأَرْضِ﴾

(١) فى ب: تركوه.

(٢) سقط فى أ.

(٣) سقط فى أ.

(٤) زاد فى ب: قال.

(٥) سقط فى أ.

وأخواتها بالهمز بلا سكتة.

قال أبو على: الحجة لحمزة في ذلك: أنه أراد بهذه الوُقِيفَةِ التي وقفها تحقيقَ الهمزة وتبيينها، فجعل الهمزة بهذه الوُقِيفَةِ التي وقفها قبلها على صورة لا يجوز فيها معها إلا التحقيق؛ لأنَّ الهمزة قد صارت بالوُقِيفَةِ مضارعة للمبتدأ بها، والمبتدأ بها لا يجوز تخفيفها.

ألا ترى أن أهل التخفيف لا يَخَفُّونها مبتدأة؛ فكذاك هذه الوقفة آذَنْتْ بتخفيفها لموافقتها بها صورة ما لا يُخَفَّفُ من الهمزات.

وقد زادوا مَدَّ الألف إذا وقعت قبل الهمزة نحو: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [الحج: ٦٣].

ألا ترى أن المَدَّ الذي في الألف قبل الهمزة أزيد من المَدَّ الذي في الألف في (١) نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَكُم مِّن يَّعْمَرَ فَعِمْ آلَهُ﴾ [النحل: ٥٣]؛ ليكون ذلك أبين للهمزة، فكذاك وقف حمزة هذه الوقفة الخفيفة؛ ليكون أبين للهمزة؛ كما مدوا جميعاً الألف زيادة مَدٍّ؛ ليكون أبين للهمزة.

[و] (٢) روى ورش عن نافع أنه كان يُلقَى حركة الهمزة على اللام التي قبلها مثل: ﴿الْأَرْضِ﴾، و﴿الْآخِرَةِ﴾ و﴿الْأَسْمَاءِ﴾ ويُسْقَطُ الهمزة؛ وكذلك إذا كان الساكن آخر كلمة والهمزة أول الأخرى ألقى حركتها على الساكن وأسقطها مثل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١]، و﴿مَنْ آلَهُ﴾ [القصص: ٧١]، ونحو ذلك؛ إلا أن يكون الساكن الأول واولاً قبلها ضمة مثل: ﴿قَالُوا أَنْصِتُوا﴾ [الأحقاف: ٢٩]، أو ياء قبلها كسرة مثل: ﴿فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥] فإنه لم يكن يُلقَى حركة الهمزة عليها، فإذا انفتح ما قبل الواو والياء وهى ساكنة، ولقيتها همزة، ألقى عليها حركة الهمزة، وأسقط الهمزة مثل: ﴿خَلَوْا إِلَىٰ شَيْاطِينِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤] و﴿نَبَأَ ابْنَىٰ آدَمَ﴾ [المائدة: ٢٧] وما كان مثله.

قال أبو على: أما إلقاء نافع حركة الهمزة المتحركة على لام المعرفة في نحو: ﴿الْأَرْضِ﴾، و﴿الْآخِرَةِ﴾، و﴿الْأَسْمَاءِ﴾ وحذف الهمزة، فذلك قياس مستمرٌّ في الهمزة المتحركة إذا خففت، وقبلها ساكن غير الألف، وسواء كان ذلك في كلمة واحدة؛

(١) في أ: من.

(٢) سقط في ب.

كقوله: ﴿الْحَبِّ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [النمل: ٢٥] أو في كلمتين منفصلتين مثل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾، و ﴿مَنْ آلَهُ﴾، فإذا حُفِّتْ الهمزة، فحذفت، وألقيت حركتها على لام المعرفة الساكنة، كان فيها لغتان:

منهم: من يحذف همزة الوصل فيقول: لَحْمَر.

ومنهم: من لا يحذفها وإن تحرك ما بعدها فيقول: أَلَحْمَر.

فأما وجه حذف هذه الهمزة في التخفيف، فإنها إذا أريد تخفيفها لم تَخُلْ من أن تُحذف، أو تُجعل بين بين، فلو جعلتها بين بين وقبلها ساكن لم يستقم، كما لا يستقيم أن يجتمع ساكنان.

ألا ترى أنهم لم يخففوا الهمزة مبتدأة، وأنهم رفضوا تخفيفها على هذه الحال، كما رفضوا الابتداء بالحرف الساكن؛ فكما كانت في حكم الساكن في الابتداء، كذلك إذا جعلتها بين بين بعد الساكن؟

ومما يبيّن وجوب حذفها: أن الحركة في التقدير كأنّها تلي الحرف المتحرك بها والحرف قبلها؛ يدلّك على ذلك: أنّها لا تخلو من أن تكون قبله أو بعده:

فلا يجوز أن تكون قبله؛ لأنّها لو كانت كذلك لكانت الياء من اليسار لا تنقلب واوًا، والواو من الوجد لا تنقلب ياء في ميعاد و^(١) موسر.

ألا ترى أنّ الميم لا تقلب هذين الحرفين؟ فلما انقلبا، علمت أن الموجب لقلبهما ملازمتهم الياء أو الواو.

فإذا حُفِّتْ الهمزة قبل ساكن لم تُحذف، نحو: رأيت؛ لأنّ الحركة قد فَصَلَتْ - وإن أضعف الصوت بها - بين الهمزة المخففة والساكن.

فأمّا ترك نافع [أن يلقى]^(٢) حركة الهمزة في التخفيف على الواو إذا انضمّ ما قبلها نحو: ﴿قَالُوا أَنْصِتُوا﴾ [الأحقاف: ٢٩] وعلى الياء إذا انكسر ما قبلها نحو: ﴿أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥]: فإنّ ذلك لا يمتنع في قياس العربية، وقد قال أهل التخفيف في: اتبعوا أمره: اتبعوا مَرّه، وفي: اتبعي أمره: اتبعي مَرّه، فلم يَفْصَلُوا بين هذا الحرف اللين إذا كانت حركة ما قبله منه، وبينه إذا لم تكن حركة ما قبله منه.

(١) في ب: أو.

(٢) في ب: لأن تلقى.

وقد فَصَّلَ نافع بينهما فحَقَّفَ بعدما لم تكن حركتها منها؛ نحو: ﴿خَلَوٰى﴾ [البقرة: ١٤] و﴿نَبَأَ ابْنَىٰ آدَمَ﴾ [المائدة: ٢٧] فأَلْقَى حركة الهمزة من «إلى» على الواو من ﴿خَلَوٰى﴾، وحركة الهمزة من ﴿نَبَأَ ابْنَىٰ آدَمَ﴾ على ياء التثنية من «ابنى»، وليست حركة ما قبل كل واحد منهما منه، فيجوز أن يكون أراد الأخذ بالأمرين: بالتخفيف، والتحقيق، إِلَّا أَنَّهُ حَقَّقَ الهمزة بعد الواو والياء إذا كانت حركة ما قبلهما منهما؛ لِأَنَّهُ لو خفف ولم يحقق في [نحو]^(١) قوله: ﴿قَالُوا أَنْصِتُوا﴾ لاختل بالتخفيف زيادة المدّ الذي^(٢) في الواو إذا أَلْقَى عليها حركة الهمزة، فأحب أن يَسْلَم المدّ ولا يُخَلَّ به.

وخَفَّفَ في: ﴿خَلَوٰى إِلَى﴾ و﴿ابْنَىٰ آدَمَ﴾؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لم تكن حركة ما قبلهما منهما، أَمِنَ اختلال المدّ بالتخفيف.

فَأَمَّا إلقاء حركة الهمزة على ياءٍ ﴿فِي﴾ من قوله: ﴿فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥] فلا يمتنع في القياس؛ وذلك أَنَّهَا ليست كالتى في «خطيئة»؛ لِأَنَّهَا من نفس الكلمة، فهو مثل: يرمى خاه.

فإن قلت: فهل يجوز أن تُدْغِمَ في المنفصل؛ كما جاز إدغامها في المتصل؛ نحو: فئ خير فتجيز: فَيَدْهَاسُوار؟ فالقول: أن إدغامها في المنفصل لا ينبغي أن يجوز من حيث جاز في المتصل.

ألا ترى أَنَّكَ تقول: هذا قاضى، [ووضعتة في]^(٣) فئ، فتدْغِمُ فيما هو غير منفصل، ولا يجوز أن تُدْغِمَ: هذا قاضى يأسر، ولا يغزو واقد؛ لِمَا يَخْتَلُ من المدّ؟ وعلى هذا لم يجيزوا الإدغام في ظلموا واقدًا، واطلمى يأسرًا، وكان الإدغام في هذا أبعد لمعاقبة الألف الواو إذا قلت: ظَلَمَّا، فصار بمنزلة سايرٍ وسُوِيرٍ، ولا يكون تخفيف الهمزة بعد «فى»، [كما]^(٤) قال أبو عثمان في مِثْل: إنه يلزم أن تكون الهمزة فيها بعد الياء على قياس قول الخليل بين بين؛ وذلك أن الخليل لم يدغم «أووم»، فلما لم يدغمه، صار عنده بمنزلة سوير وقوول، والياء في «مِثْل» هى التى

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: التى.

(٣) في أ: وسمعتة من.

(٤) سقط في أ.

لم يدغمها في مثلها ولا في مقاربها، فصار بمنزلة الألف التي لم تدغم في شيء، ولم يَنْبَغِ أَنْ تُلْقَى عليها حركة الهمزة؛ كما لم تُلَقْ على الألف، فلزم أن تجعل الهمزة بعدها بين بين كما كانت بعد الألف كذلك.

وهذه الياء التي في «في» وإن لم تُدْغَمْ في المنفصل، كما لم يدغموا: هو يرمى ياسراً، فقد أدغمت في المتصل كما أدغم قاضئ، فلا يُمْْتَنَعُ أَنْ تَخْفَفَ الهمزة بعدها. وتُلْقَى حركتها عليها؛ كما أُلْقِيَتْ على الياء من «يقضى» وما أشبهه.

وأما^(١) تخفيف الهمزة في^(٢) قوله: شيء، فإنه يَكُونُ بحذفها وإلقاء حركتها على الياء؛ كما كان في «ضوء وسوء»: ضَوْ وَسَوْءٌ؛ فكذلك تقول: شيء.

وقد قال قوم في تخفيف الهمزة في المنفصل نحو: أبو أيوب: أبويُوب، فأبدلوا من الهمزة الواو لما كان قبلها واو، وفعلوا ذلك في المنفصل؛ لأنهم الالتباس بباب قوة وجوّ. وشبه قوم به المتصل فقالوا: ضَوْ وَسَوْءٌ، وهو ذَوْنَسِه في ذو أنسِه.

وقد حُكِيَ أَنْ قَوْمًا قَالُوا في الياء: أنا أرمي بأك، في أنا أرمي أبأك، فقياس هؤلاء أَنْ يَقُولُوا في تخفيف شيء: شيء؛ كما قالوا في ضوء: ضَوْ، وسوء، ومولة.

وقد قال: إن من قال: سوء قال: سيئ، يريد في^(٣) نحو قوله: ﴿سَيِّئَ بِهِمُ﴾ [هود: ٧٧].

فأما ما قاله في^(٤): مَسُو، فينبغي أن يكون أبدل من الهمزة الواو، وأدغم الواو التي هي عين فيها؛ لأن المبقّى عنده عين الفعل، وواو مفعول محذوفة.

وقياس قول أبي الحسن في «مسوء» بالتخفيف^(٥) القياسي: مَسُو؛ كما يقول^(٦) في مقروءة: مقروءة، وفي [قياس]^(٧) قول سيبويه: مَسُو، [ومَقْرُو] ^(٨)؛ لأن الواو العين وليست المدة التي في مثل الهدوء، فتقول في تخفيفه: الهدوّ. وإنما «مَسُو»

(١) في أ: فأما.

(٢) في أ: من.

(٣) في أ: من.

(٤) في ب: من نحو.

(٥) في ب: في التخفيف.

(٦) في أ: تقول.

(٧) سقط في ب.

(٨) سقط في أ.

الذى ذكره على قوله «سَوَّة» كما قالوا فى المنفصل: أَوُتْتُ؛ فهذا التخفيف على القولين جميعًا.

فأما القياس فعلى ما أعلمتك فى القولين.

فأما قولهم: الكمأة والمرأة، فقياسهما الكمّة والمرّة، وقد قالوا: الكمأة والمرأة. والقول فى وجه ذلك: أنّ الذى قال: الكمأة، قدّر أن حركة الكاف على الميم، كما أنّ الذى قال: مؤسى، قدرها على الواو، فلذلك استجاز همزها، فإذا قدرها عليها، صارت الميم فى تقدير الحركة، والهمزة بعدها مفتوحة، فكان ينبغى أن يجعلها بين بين، ولا يقلبها ألفًا، إلّا أنّه استجاز القلب لأنّهم قد قالوا فى الكلام: مِسْأَة، فقلّبوا.

وجاء فى الشعر: [من الكامل]

... لا هَنَّاكَ المَرْزَعُ^(١)

ونحوه، وإن شئت قلت: إنّهُ قدر الحركة التى على الهمزة على العين، فلمّا انفتحت العين، صارت الهمزة فى تقدير السكون، فلمّا خففتها، قلبتها ألفًا كالتى فى راس وفاس.

والوجه الأول أقيس؛ لأنّ الحركة التى بعد الكاف فى «الكمأة» أقرب إلى الميم من التى على الهمزة.

ألا ترى أن الهمزة تحجز بينها وبين الميم، فحركة الكاف أقرب إليها. وهذا الوجه - أيضًا - لا يمتنع؛ لأنّ الحركة والحرف كأنّهما معًا لِقُرْبٍ ما بينهما، وإن كان فى الحقيقة أحدهما يلى الآخر بلا كبير فصل.

ذكر اختلافهم فى إمالة الألف التى تليها الراء

قال أحمد بن موسى: كان نافع لا يميل الألف التى تأتى بعدها راء مكسورة؛

(١) جزء من عجز بيت للفردق، وقبلة:

راحت بمسلمة البغال عشية فارعى فزارة
ينظر: ديوانه (٤٠٨/١)، وشرح أبيات سيويه (٢٩٤/٢)، وشرح شواهد الشافية ص (٣٣٥)، وشرح المفصل (١١١/٩)، والكتاب (١٨٤/١)، والمقتضب (١٦٧/١)، ولعبد الرحمن بن حسان فى ديوانه ص (٣١)، وبلا نسبة فى الخصائص (١٥٢/٣)، وسر صناعة الإعراب (٦٦٦/٢)، وشرح شافية ابن الحاجب (٤٧/٣)، ولسان العرب (هنا)، والمحتسب (١٣٢/٢)، والمقرب (١٧٩/٢)، والممتع فى التصريف ص (٤٠٥).

مثل:

﴿مِنَ النَّارِ﴾ و﴿مِنْ قَرَارٍ﴾، و﴿الْأَبْرَارِ﴾ و﴿الْأَشْرَارِ﴾ و﴿دَارَ الْبَوَارِ﴾ و﴿الْأَبْصَارِ﴾ و﴿يَقْنَطَارِ﴾، و﴿بَدِينَارٍ﴾ و﴿دِيَارِهِمْ﴾، و﴿عَلَى آثَارِهِمْ﴾؛ بل كان في ذلك كله بين الفتح والكسر، وهو إلى الفتح أقرب.

وكان ابن كثير، وابن عامر، وعاصم: يفتحون ذلك كله.

قال أبو علي: قد تقدم ذكر وجه قولهم في ترك الإمالة.

وقول أحمد [بن موسى] ^(١) في حكايته عن نافع: لا يميل الألف التي تأتي بعدها راء مكسورة، يريد به ^(٢) - إن شاء الله - لا يميل الفتحة نحو الكسرة إمالة شديدة فيميل ^(٣) الألف نحو الياء كثيرًا، ولكن لا يشبع إمالة الفتحة نحو الكسرة؛ فيخف لذلك إجناح الألف وإضجاعها؛ لأنَّ أحمد قد قال بعد: كان في ذلك كله بين الفتح والكسر، وهو إلى الفتح أقرب. وإذا زال عن الفتح الخالص، فهو إمالة، وإن كان بعض الإمالة أزيد من بعض.

ووجه حُسن إمالة الألف إذا كان بعدها راء مكسورة: أنَّ الراء حرف فيه تكرير؛ وذلك يتبين فيها إذا وقف عليها؛ فكأنَّ الكسر متكرر، وإذا تكرر الكسر، ازدادات الإمالة حُسْنًا؛ ليتجانس ^(٤) الصوت.

فكما أنَّها إذا انضمت أو انفتحت، منعت الإمالة؛ لأنَّ كلَّ واحد من الحرفين المضموم والمفتوح كأنه متكرر، والفتح والضمُّ يمنعان الإمالة؛ كذلك إذا تكرر الكسر جلبها، كما أنَّه إذا انضمَّ أو انفتح منعها؛ كما يمنعها الحرف المستعلى في نحو: طالب، وظالم، وناقد، وناقق.

قال أحمد: وأمَّا الكسائي فَرَوَى عنه أبو الحارث: أنَّه لم يُعمل من ذلك شيئًا، إلا إذا تَكَرَّرَتِ الراء في موضع الخفض مثل: ﴿الْأَشْرَارِ﴾، و﴿الْأَبْرَارِ﴾، و﴿مِنْ قَرَارٍ﴾. وكان أبو عمر الدُّورِيُّ يروى عنه: أنَّه كان يميلُ كلَّ أَلِفٍ بعدها راء مكسورة. قال أبو علي: ما رواه عن الكسائي في إمالة مثل ﴿الْأَبْرَارِ﴾ و﴿الْأَشْرَارِ﴾ ونحو

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: إن.

(٣) في ب: فتميل.

(٤) في أ: لتجانس.

ذلك مما تتكرر^(١) فيه الراء مستقيم^(٢) في قياس العربية ظاهر الوجه؛ وذلك أن الراء المكسورة إذا غَلَبَتِ المستعلى في نحو: قارب، وطارد؛ فجازت الإمالة مع المستعلى لمكانها، فإن تغلب الراء المفتوحة في نحو: من ﴿الأشْرار﴾ أولى؛ لأنَّ الراء لا استعلاء فيها.

ورواية أبي عمر الدُّورِيُّ أنه كان يميل كلَّ ألف بعدها راء مكسورة أقيس؛ لأنَّ الإمالة إنَّما يجلبها ويحسنها التكرار الذي كأنَّه في الراء، فإذا كان كذلك، فسواء كانت قبل الألف التي تميلها الراء راء أو غيرها.

قال أحمد: وأما حمزة فكان لا يميل من ذلك شيئاً إلا قوله: ﴿الأشْرار﴾، و﴿القرار﴾، و﴿ذاتِ قرار﴾ و﴿القَهَّار﴾، و﴿البوار﴾، وكل ذلك بين الكسر والتفخيم. ذكر ذلك خلف وأبو هشام عن سُلَيْمٍ عنه في هذين الحرفين.

قال أبو علي: ما^(٣) رواه من تخصيص حمزة بإمالة^(٤) ﴿الأشْرار﴾، و﴿القرار﴾ والحروف الأخر دون ما عداها من الكلم مما كان في قياسها [و] على صورتها - فالقياس في ذلك وفي غيرها واحد، ولعله تبع في ذلك أثراً ترك القياس إليه، أو أحب أن يأخذ بالوجهين، وكره أن يرفض أحدهما، ويستعمل الآخر مع أن كل واحد مثل الآخر في الحسن والكثرة.

قال أحمد: وكان أبو عمرو يُميلُ كلَّ ألف بعدها راء في موضع اللام من الفعل، وهي مكسورة، والكلمة في موضع خفض إلا في أحرف يسيرة؛ مثل قوله تعالى: ﴿وَالْجَارِ ذِي الْفُرْقَيْنِ﴾ [النساء: ٣٦] و﴿جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢]؛ فإنه كان لا يميل في هذين الحرفين إلا ما رواه عنه عبيد الله بن معاذ^(٦)، عن أبيه، عن أبي

(١) في ب: تكرر.

(٢) في أ: فمستقيم.

(٣) في أ: فما.

(٤) في ب: بالإمالة.

(٥) سقط في ب.

(٦) عبيد الله بن معاذ بن نصر بن حسان، الحافظ الأوحـد الثقة، أبو عمرو العنبري البصري. حدث عن: أبيه، ومعتمر بن سليمان، ويحيى بن سعيد القطان، وخالد بن الحارث، ووكيع ابن الجراح، وطبقتهـم. حدث عنه: مسلم، وأبو داود، والبخاري والنسائي بواسطـة، وأبو زرعة، وأبو حاتم. قال أبو داود: كان يحفظ نحواً من عشرة آلاف حديث: أحاديث أشعت بمسائله المعقدة، وأحاديث معتمر، وأحاديث خالد. ورأيتـه يدرس حديث سفيان الثوري =

عمرو: ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [النساء: ٣٦] والجار مماله.

فإذا كانت الراء فى موضع العين كعين «فاعل»، لم يمل ألف «فاعل»؛ كقوله - عز وجل -: ﴿بَارِدٌ وَشَرَابٌ﴾ [ص: ٤٢] و﴿الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤] و﴿بَارِئُكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، و﴿مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ﴾ [الصافات: ٧] وما كان مثل ذلك.

وروى عنه محبوب بن الحسن، وعباس، والأصمعى: ﴿بِخَارِجِينَ﴾ [البقرة: ١٦٧] مماله، ولم يروها غيرهم؛ وهذا خلاف ما عليه العامة من أصحابه مع فتح الإمالة لاستعلاء الخاء.

على أنه قد روى اليزيدى عنه: ﴿كَالْفَخَّارِ﴾ [الرحمن: ١٤] مماله، وقرأ ﴿بِقَنْطَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥].

قال أبو على: أما ما روى عن أبى عمرو من إمالة - كل ألف بعدها راء فى موضع اللام - فقد تقدم القول فى حسن الإمالة فى ذلك.

وأما ما روى عنه من أنه إذا كانت الراء فى موضع العين كعين «فاعل» لم يمل ألف «فاعل»؛ كقوله تعالى: ﴿بَارِدٌ وَشَرَابٌ﴾ و﴿الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾، و﴿بَارِئُكُمْ﴾، و﴿من كل شيطان مارد﴾، ونحوه، فلعله تبع فى ذلك أثرا؛ وذلك أن الإمالة فى ألف «فاعل» إذا كانت الراء عيناً أقوى من الإمالة فى الألف إذا كانت الراء لاماً؛ لأن الكسرة فى العين لازمة غير مفارقة، وكسرة اللام قد تتقل عنها للرفع والنصب، وبحسب لزوم ما يوجب الإمالة تحسن الإمالة، ولا يكون غير اللازم كاللازم.

ألا ترى أنه قد يكون من الأشياء أشياء لا تلزم فلا يعتد بها لانتفاء لزومها.

وأما ما رواه عنه محبوب، وعباس، والأصمعى فى قوله تعالى: ﴿بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ فإمالة حسنة؛ لمكان كسرة الراء. فأما الحرف المستعلى فى قوله: ﴿بِخَارِجِينَ﴾ فلا يمنع الإمالة، وإمالة أقوى فى قياس العربية من إمالة ﴿بِقَنْطَارٍ﴾ لما أعلمتك من لزوم الراء الكسرة، وليست فى قوله ﴿بِقَنْطَارٍ﴾ ولا قوله ﴿كَالْفَخَّارِ﴾ كذلك.

= على ابنه، وكان فصيحا. وقال أبو حاتم الرازى: ثقة. وقال البخارى: مات سنة سبع وثلاثين ومائتين.

ينظر السير: (٣٨٤/١١ - ٣٨٥).

قال سيوييه: مما تغلب فيه الراء قولك: [غارم وقارب]^(١)، وطارد، وكذلك جميع المستعلية إذا كانت الراء مكسورة بعد الألف التي تليها؛ وذلك أن الراء لما كانت تقوى على كسر الألف في «فَعَال» في الجبر، و«فُعَالٍ» لما ذكرنا من التضعيف، قويت على هذه الإمالة.

وإنما قويت عليها؛ لأنك تضع لسانك في موضع استعلاء، ثم ينحدر، فصارت المستعلية ههنا، وجواز الإمالة فيها بمنزلتها في صِفَافٍ وَقَفَافٍ. ولو قلت: ناقة فارق، وإبل مفاريق، لم تُمل الألف ههنا مع المستعلى؛ لأنه عكس ما تقدّم.

ألا ترى أنك لو أملت «فارقاً» لانحدرت بالإمالة، ثم أصعدت بالمستعلى^(٢)؟ فالإصعاد بعد الانحدار يثقل، ولا يثقل الانحدار بعد الاستعلاء؛ فلذلك أملت طارداً، وقارباً، وغارماً، ولم تمل فارقاً، والذين يميلون «قارباً» يفخمون الألف في «قادر»؛ لأن الراء بُعِدَتْ.

وزعم أن قومًا يقولون: مررت بقادر، فيميلون للراء.

قال: وسمعنا من نثق به من العرب يقول: [من الطويل]

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ (٣)

قال: وكان عبد الله بن كثير، وابن عامر، وعاصم: يفتحون الياء في هذا الباب كله:

﴿فَأَخِيكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، و﴿أَخِيَا﴾ [النجم: ٤٤]، و﴿نُمُوتَ وَنَحْيَا﴾، و﴿وَيَحْيَىٰ مَن حَيٍّ عَن بَيْنَتِهِ﴾ [الأنفال: ٤٢]، و﴿فَأَخِيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾

(١) في ب: قارب وغارم.

(٢) في ب: المستعلى.

(٣) صدر بيت وعجزه:

..... بمنهمر جون الرباب سكوب

وهو لهدية بن الخشرم في ديوانه ص(٧٦)، وخزانة الأدب (٣٢٨/٩)، والكتاب (٣/١٥٩، ١٣٩/٤)، ولسماعة النعماني في شرح أبيات سيوييه (١٤١/٢)، وشرح التصريح (٣٥١/٢)، ولسان العرب (عسا)، ولسماعة أو لرجل من باهلة في شرح شواهد الإيضاح ص(٦٢٠)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٥٨/٤)، وشرح الأشموني (٣/٧٧١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص(٦٧٨)، وشرح المفصل (١١٧/٧، ٩/٦٢)، واللمع ص(٣٣٣)، والمقتضب (٤٨/٣، ٦٩).

[النحل: ٦٥]، و﴿هُوَ الَّذِي أَحْيَاكُمْ﴾ [الحج: ٦٦]، وما كان مثله.

قال أبو على: قد^(١) مضى ذكر الحجة لمن لم يُمِلْ هذه الألفات.

قال: وكان نافع يقرأ ذلك كله بين الإمالة والتفخيم.

قال أبو على: قد مضى ذكر الحجة في ذلك.

قال: وكان أبو عمرو لا يميل من ذلك إلا ما كان في رءوس الآي إذا كانت السورة أواخر آياتها الياء؛ مثل: ﴿أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ فإنه كان يلفظ بهذه الحروف في هذه المواضع بين الإمالة والتفخيم، ويفتح سائر ذلك.

قال أبو على: قد تقدّم ذكر الحجة لذلك، وهو أن أواخر الآي موضع وقوف، والوقف رأيناه قد أوجب إعلاناً في الموقوف عليه، وتغييراً عما [كان]^(٢) عليه في الوصل.

ألا ترى أنهم قد أبدلوا من النون الساكنة الألف في الاسم والفعل، وأبدلوا من التاء الهاء في نحو: رحمة، ومن الألف الياء أو^(٣) الواو [في]^(٤) نحو: أفَعَى وأَفَعَوْ، وزادوا فيه في نحو: هذا فَرَجٌ وهو يجعل.

ونقصوا منه في نحو: [من الكامل]

..... وَيَغْضُ الْقَوْمَ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرُ^(٥)

فكما غيّر موضع الوقف بهذا النحو من التغيير، كذلك غيّرَت الألف بأن نُجِيَ بها نحو الياء، وكان ذلك حسناً؛ إذ أبدلوا من الألف الياء في الوقف في نحو^(٦): أفَعَى،

(١) في أ: وقد.

(٢) سقط في ب.

(٣) في أ: و.

(٤) سقط في أ.

(٥) عجز بيت، وصدّره:

وأراك تفرى ما خلقت... ..

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص(٩٤)، والدرر (٦/٢٩٧)، وسر صناعة الإعراب (٢/٤٧١)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٣٤٤)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٢٧٠)، وشرح المفصل (٩/٧٩)، والكتاب (٤/١٨٥، ٢٠٩)، ولسان العرب (خلق)، (فرا)، والمنصف (٢/٤٧، ٢٣٢)، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب (٢/٣٠٢).

والشاهد فيه: حذف الياء من «يفرى»؛ لأجل القافية.

(٦) زاد في ب: قوله.

فلذلك^(١) قربوا الألف منها، فليست الإمالة ههنا لتدلَّ على انقلاب الألف عن الياء، ولكن لتقرب من الياء التي أبدلت من الألف للوقف؛ ولهذا أمال قوم من العرب نحو: لم يضربها، فإذا أدرج قال: لم يضربها زيد.

قال: وكان حمزة لا يُميلُ من ذلك إلاَّ الفعل الذى فى أوله الواو؛ مثل: ﴿نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [المؤمنون: ٣٧] و﴿أَمَاتَ وَأَخْيَا﴾ [النجم: ٤٤] و﴿وَيَحْيَا مَن حَيَّ﴾ [الأنفال: ٤٢] ﴿وَلَا يَحْيَا﴾ [الأعلى: ١٣]، كان يُميل هذه الحروف أشدَّ من إمالة أبى عمرو ونافع.

[قال أبو على]^(٢): يشبه أن يكون بالغ فى إجناح الألف ليقربها من الياء؛ إذ كانوا قد أبدلوا من الألف الياء فى نحو: أفَعَى فى الوقف، فبالغ فى الإجناح؛ ليقربها من الياء التى أبدلوها من الألف فى الوقف.

قال: وكان الكسائى يُميلُ ذلك كله - كان قبل الفعل واو أو فاء - أو لم يكن قبله ذلك، مثل: ﴿أَحْيَاكُمْ﴾ [الحج: ٦٦] وما أشبهه.

قال أبو على: قد مضى ذكر الحجة لذلك، وما ذهب إليه الكسائى من ترك الفصل بين الفعل الذى قبله واو أو فاء، وبين ما ليس قبله من ذلك شيء، هو الوجه فى قياس العربية.

اختلفوا فى الهاء من قوله تعالى: ﴿فَهُوَ﴾، [النجم: ٣٥] ﴿وَهُى﴾ [هود: ٤٢] إذا كان قبلها [لام، أو واو]^(٣)، أو ثم، أو فاء:

فقرأ ابن كثير، وعاصم، وابن عامر، وحمزة: و﴿هُوَ﴾، و﴿فَهُوَ﴾ [٢٩]، و﴿لَهُوَ﴾ [الحج: ٥٨]، و﴿ثُمَّ هُوَ﴾، [﴿فَهِى﴾، و﴿هَى﴾ بتثقيب]^(٤) ذلك كله فى جميع القرآن.

وقرأ الكسائى بتخفيف ذلك كله وتسكين الهاء^(٥).

(١) فى ب: فكذلك.

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: واو أو لام.

(٤) فى ب: وهى فهى يثقل.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٣٢)، الإملاء للعكبرى (٦١/١)، البحر المحيط (١٣٦/١)، التيسير للدانى (٧٢)، تفسير القرطبي (٢٦١/١)، الحجة لابن خالويه (٧٣)، الحجة لأبى زرة (٩٣)، السبعة لابن مجاهد (١٥٠)، الغيث للصفاقسى (٩٩)، الكشف للقيسى (٢٣٤/١)، النشر لابن الجزرى (٢٠٩/٢).

وكان أبو عمرو يضم الهاء في قوله: ﴿ثُمَّ هُوَ﴾ في سورة القصص [آية: ٦١] ويسكنها في كل القرآن.

واختلف عن نافع: فرُوى عنه التثقيب، ورُوى عنه التخفيف.

قال أبو علي: مَنْ قال: [وَهُوَ، فَهُوَ]^(١)، وَلَهُوَ، وَثُمَّ هُوَ - فوجهه ظاهر؛ وذلك أن الهاء^(٢) كانت متحركة قبل دخول هذه الحروف عليها، فدخلت هذه الحروف، ولم تتغير عما كانت عليه [من]^(٣) قبل، كما لم تتغير سائر الحروف سوى ألف الوصل عما كان عليه في الابتداء به والاستئناف له.

ومثل الهاء في «هُوَ» و«هِيَ» في تغييره في الوصل عما كان عليه في الابتداء به - لَأُمُّ الأَمْرِ في نحو: ﴿وَلَيَطَّوَّفُوا﴾ [الحج: ٢٩].

وأما تسكين أبي عمرو هذه الهاء مع الواو، والفاء، واللام: فلأن هذه الكلم لما كنَّ على حرف واحد أشبهت في حال دخولها الكلمة ما كان من نفسها؛ وذلك لأنها لم تنفصل منها لكونها على حرف واحد كما لم تنفصل الباء من سَبْع ونحوه^(٤) منه - خَفَّفَ الهاء منها كما خَفَّفَت العِثَانُ من سَبْع وعَضُد ونحوهما، ولم يستقم عنده أن يجعل «ثُمَّ» بمنزلة الفاء وما كان على حرف؛ لأنه قد يجوز أن تنفصل منها وتنفرد عنها، وليست الواو والفاء ونحوهما كذلك، فَمِنْ ثَم قال: ثَمَّ هو.

وقد جعلوا في غير هذا ما كان من الحروف على حرف واحد إذا اتصل بكلمة بمنزلة ما هو منها؛ فاستجازوا في ذلك ما استجازوا في الحرف الذي هو منها؛ وذلك قولهم: لعمري، ورَعَمَلِي، فقلبوه كما قلبوا مسائية وقِسِيًا، ونحو ذلك. وكذلك قول من قال: كائن أبدل الألف من الياء كما أبدلها في^(٥): طائي ونحو ذلك.

وقرأ الكسائي بتخفيف ذلك كله، ولم يَفْصِل كما فَصَّل أبو عمرو؛ كأنه جعل الميم المتحركة من^(٦) «ثُمَّ هُوَ» بمنزلة الواو، فخَفَّفَ الهاء معها كما خَفَّفَهَا مع الواو.

(١) في أ: فهو وهو.

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في أ.

(٤) في ب: وغيره.

(٥) في ب: من.

(٦) في أ: في.

[و] ^(١) مثل تخفيف «فهو» و«لهو» - لِيَنْزِلَهُمْ ذَلِكَ مَنْزِلَةً مَا ذَكَرْنَاهُ - قولهم: «أراك مُتَفَحِّخًا» لَمَّا كَانَ «تَفَحِّخًا» مثل كَيْفَ خَفَفَ؛ فَكَذَلِكَ فَهُوَ.

ومثله قول العجاج: [من الرجز]

فَبَاتَ مُنْتَضِبًا وَمَا تَكَرَّدَسَا ^(٢)

فيمن رواه هكذا.

ومثل ذلك قول من قرأ: ﴿وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقَهُ﴾ [النور: ٥٢] لَمَّا كَانَ ﴿تَقَهُ﴾ مثل كتف.

ومثل ذلك ما حكاه الخليل من قولهم: انْطَلَقْ، لَمَّا كَانَ ﴿طَلِقْ﴾ من انْطَلِقْ مثل: كتف، أَسْكَنْ ثُمَّ حَرَكْ لالتقاء الساكنين.

ومثل ذلك ما أنشده الخيل: [من الطويل]

أَلَا رُبَّ مَوْزُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ ^(٣)
فهذه الأشياء متصلة، وقوله: وهو، [و] ^(٤) فهو، ولهو، في حكمها، وليس كذلك «ثم هو».

ألا ترى أن «ثُمَّ» منفصل من «هو»؛ لإمكان الوقوف عليها وإفرادها مما بعدها، وليست الكلم التي على حرف واحد كذلك، وقد يُسْتَخَفُّ في المنفصلة أشياء لا تستخف في المتصلة وما في حكمها، فكذلك يَحْتَمِلُ «ثم هو» للانفصال، ولا يكون «وهو» و«فهو» ونحو ذلك مثلها؛ لكونها في حكم الاتصال.

وللكسائي أن يقول: إن «ثُمَّ» مثل الفاء، والواو، واللام، في أَنَّهُنَّ لَسَنَ من الكلمة كما أَنَّ «ثُمَّ» ليست ^(٥) منها، وقد جعلوا المنفصل بمنزلة المتصل في أشياء.

(١) سقط في ب.

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه (١/١٩٧)، والخصائص (٢/٣٣٨)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٢٥٩)، ولسان العرب (كردس)، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب (١/٤٥)، وشرح المفصل (٩/١٤٠)، ولسان العرب (نصب)، (نصص).

والشاهد فيه قوله: «منتصبًا»؛ حيث سَكَنَ الصاد للضرورة. ويروى: «منتصًا»، ولا شاهد في هذه الرواية.

(٣) تقدم.

(٤) سقط في أ.

(٥) في ب: ليس.

ألا ترى أنهم أدغموا نحو: يد داود^(١)، وجعل لك، كما أدغموا: ردّ وغلّ.
وقالوا: لم يضر بها مَلِق، فامتنعوا من الإمالة لمكان المستعلى وإن كان منفصلاً،
كما امتنعوا من إمالة «نافق» ونحوه من المتصلة؟

ومما يقوى قوله فى ذلك: أنه قد جاء من هذا النحو فى المنفصل أشياء أجريت
مجرى المتصل؛ مثلُ قوله: [من السريع]

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ^(٢)

ف «رَبَّ غَ» مثل: سَبَعَ، وقد أُسْكِنَ.

وأُشْد أبو زيد: [من الرجز]

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرِ لَنَا سَوِيْقًا^(٣)

وقول أبى عمرو أرجح عندنا.

فإن قلت: فلم لا تجعل قوله «اشتر لنا سويقاً» على أنه أجرى الوصل مجرى
الوقف؛ كما فعلوا ذلك فى: [من الرجز]

سَبَسَبَا (٤)

[من الرجز]

وَعَيْنَهَلَا (٥)

ونحو ذلك مما قد أجرى الوصل فيه مجرى الوقف؟

(١) فى ب: يداوون.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

(٥) وتما الرجز:

ببازل وجناء أو

الرجز لمنظور بن مرثد فى خزانة الأدب (٦/١٣٥، ١٣٦)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٣٧٦)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٢٧٦)، وشرح شواهد الشافية ص (٢٤٦)، ولسان العرب (عهل)، ونوادر أبى زيد ص (٥٣)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/٣٨٠)، وجواهر الأدب ص (٩٤)، والإنصاف ص (٧٨٠)، وخزانة الأدب (٤/٤٩٤)، والخصائص (٢/٣٥٩)، ورفض المباني ص (١٦٢)، وسر صناعة الإعراب ص (١٦١)، (٤١٧)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/٣١٨)، وشرح المفصل (٩/٦٨)، والكتاب (٤/١٧٠)، ولسان العرب (جذب)، (ملظ)، (بدل)، (قندل)، (فوه)، (دمى)، والمحتسب (١٠٢/١٠٣٧)، والممتع فى التصريف (١/١١١)، والمنصف (١/١١).

فالقول: أَنَّ ذلك، وإن أمكن أن يقال، فما ذكرناه أولى؛ لأننا رأيناهم قد أجروا المنفصل مجرى المتصل في الكلام كقولهم: «عَبْشُمُس»، فأجروه وإن كان منفصلاً مجرى المتصل؛ فكذلك يُحمل قوله: «اشْتَرْنَا لَنَا سَوِيْقًا» على ذلك، لا على مذهب الضرورة إذا أمكن توجيهه على غيرها.

واختلفوا في تحريك الياء التي تكون اسمًا للمتكلم إذا انكسر ما قبلها؛ مثل قوله- عز وجل-: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ﴾ [٣٠]، و﴿عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]، و﴿رَبِّكَ اللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨].

فكان أبو عمرو يفتح ياء الإضافة المكسور ما قبلها عند الألف المهموزة المفتوحة والمكسورة إذا كانت متصلة باسم أو بفعل ما لم يَطُلَّ الحرف: فالخفيف ﴿إِنِّي أَرَى﴾ [الأنفال: ٤٨]، و﴿أَجْرِي إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾ [يونس: ٧٢]، وهود: [٢٩].

والثقل مثل: ﴿وَلَا تَفْتَنِي آلَا﴾ [التوبة: ٤٩]، و﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [الصف: ١٤]، و﴿ذُرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى﴾ [غافر: ٢٦]، و﴿فَأَنْظِرْنِي إِلَى﴾ [الحجر: ٣٦]، و﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢] ﴿سَيَلِي أَدْعُو﴾ [يوسف: ١٠٨] ﴿وَبَيْنَ إِخْوَتِي إِنْ رَبِّي﴾ [يوسف: ١٠٠] و﴿أَرْنِي أَنْظِرْ﴾ [الأعراف: ١٤٣] و﴿يَصْدُقْنِي إِنِّي﴾ [القصص: ٣٤] وما كان مثله.

قال أبو بكر، أحمد [بن موسى]^(١): وقد بينت آخر كل سورة ما يحرك منها^(٢) ليقرب مأخذها.

قال: ولا يحرك الياء التي ذكرت لك عند الألف المضمومة؛ كقوله: ﴿عَذَابِي أَصِيبُ﴾ [الأعراف: ١٥٦] ﴿فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ﴾ [المائدة: ١١٥]، ﴿إِنِّي أُرِيدُ﴾ [المائدة: ٢٩] وما كان مثله.

فإذا استقبلت ياء الإضافة ألف وصل، حركها - طالت الكلمة التي الياء متصلة بها أو لم تطل - مثل: ﴿يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ﴾ [الفرقان: ٢٧]، وما كان مثله. وكان ابن كثير لا يستمر على قياس واحد كما فعل أبو عمرو.

(١) سقط في ب.

(٢) في أ: فيها.

قال أبو بكر، أحمد: فجعلت ما حَرَّكَ من الياءات مذكورًا في آخر كل سورة. وكان نافع يحرك ياء الإضافة المكسور ما قبلها عند الألف المكسورة والمفتوحة والمضمومة وألف الوصل إلا حروفًا قد ذكرتها لك.

فمما لم يحرك ياءه عند ألف الوصل ثلاثة أحرف في الأعراف: ﴿إِنِّي اضْطَفَيْتُكَ﴾ [الآية: ١٤٤] وفي طه: ﴿أَخِي اشْدُدْ﴾ [الآية: ٣٠ ، ٣١] وفي الفرقان: ﴿يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ﴾ [الآية: ٢٧].

وروى أبو خُليد^(١) عن نافع: ﴿يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ﴾ محركة.

ومما تَرَكَ تحريك ياءه عند الألف المقطوعة المتصلة بالفعل المجزوم قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ و﴿أَنْظِرْنِي إِلَى﴾، في الأعراف، والحجر [٣٦]، و ص [٧٩] وفي مريم: ﴿فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ﴾ [٤٣]، وفي النمل [١٩]، والأحقاف [١٥]: ﴿أَوْزِعَنِي أَنْ﴾، [غافر: ٢٦]: ﴿ذَرُونِي أَقْتُلْ﴾، و﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ﴾ [غافر: ٦٠]، و﴿وَلَا تَفْتِنِي أَلَا﴾ [التوبة: ٤٩] و﴿وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ﴾ [هود: ٤٧]، و﴿أَرِنِي أَنْظُرْ﴾ [الأعراف: ١٤٣] و﴿يُصَدِّقُنِي إِيَّيْ﴾ [القصص: ٣٤]، ﴿آتُونِي أُفْرِغْ﴾ [الكهف: ٩٦].

وقد اختلف في بعض هذه الحروف عنه.

ومما لم يحرك ياءه عند الألف المقطوعة وهو مع فعل غير مجزوم فيما ذكر أحمد ابن جماز، وإسماعيل بن جعفر قوله: ﴿بِعَهْدِي أَوْفِ﴾ [البقرة: ٤٠]، و﴿أَنْتَى أَوْفَى الْكَيْلِ﴾ [يوسف: ٥٩]، و﴿فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي﴾ [الأحقاف: ١٥]، و﴿وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ﴾ [غافر: ٤١]، و﴿أَنْ مَا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ [غافر: ٤٣].

قال أبو علي: حجة من فتح هذه الياء إذا تحرك ما قبلها أن أصل هذه الياء الحركة؛ لأنها بإزاء الكاف للمخاطب؛ فكما فتحت الكاف كذلك تفتح الياء. فإن قلت: إنَّ الحركة في حروف اللين مكروهة.

(١) عتبة بن حماد، أبو خَليد الحَكَمي الدمشقي البلاطي القارئ المعروف، روى القراءة عن نافع وله عنه نسخة، روى عنه القراءة هشام بن عمار وأحمد بن عبد العزيز الصوري، وعبد الرحمن بن أحمد بن عبدة، حكى عنه عباس بن الوليد بن مرثد أنه قرأ الموطأ على مالك في أربعة أيام، قال هشام: اختلف هو وأيوب القاري في ﴿وما يشاءون﴾ فقال أبو خَليد لأيوب: إنك في هذا واهم - يعنى بالغيب - والله، إني لأثبتها كما ثبتت أنك عتبة ابن حماد.

ينظر: طبقات القراء (٤٩٨/١).

قيل: الفتحة من بينها لا تُكره فيها، وإن كُرِهَتِ الحركتان الأخريان.
ألا ترى أن «القاضي» ونحوه، يُحَرِّك بالفتح؛ كما تحرك^(١) سائر الحروف التي لا
لين فيها؟

أو لا ترى أن الياء في ﴿عَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١] ونحوها تثبت في النصب ولا
تحذف كما تحذف في الوجهين الآخرين، فتجرى في النصب مجرى «مساجد»
ونحوها من الصحيح؛ فكذلك الياء. وإن^(٢) تحرك ما قبلها، يلزم أن تُحَرِّك بالفتح
كما حركت الكاف بها؛ لأنها قد جرت مجراها، ومجرى الحروف الصحيحة إذا
تحركت بالفتح؟

ومما يدل على استحقاقها التحرك بالفتح: أنها إذا سكن ما قبلها، اتفقوا على
تحريكها بالفتح، نحو: هذا بشرى، وغلماى، وهذا قاضى، ورأيت غلامى،
فاجتماعهم على تحريكها بالفتح فى هذا النحو يدل على أن ذلك أصلها إذا تحرك ما
قبلها.

ويدل على لزوم تحريكها بالفتح: تحريكهم النون فى فَعَلْنَ، وَيَفْعَلْنَ، وهو حرف
ضمير كالياء، فكما اتفقوا على تحريك النون - وهى اسم كذلك - يلزم أن تُحَرِّك الياء.
فإن قلت: ما تُنكر أن تكون النون فى «فَعَلْنَ» إنما حركت لالتقاء الساكنين فى
فَعَلْنَ وَيَفْعَلْنَ؟

ألا ترى أن ما قبلها لا يكون إلا ساكناً، فلما كان إسكانها يؤدى إلى التقاء
الساكنين حُرِّكت لذلك، وحركة التقاء الساكنين غير معتد بها؟
قيل: الذى يدل على أن تَحْرِيكَهَا من حيث كانت اسماً أنها نظير الكاف، وقد
حركوا تاء المخاطب والمتكلم أيضاً.

فأما الألف فى «قاما»، و«يقومان»، والواو فى «فعلوا»، و«يفعلون»، فإنما
أُسْكِنَتْ؛ لأنَّ الألف إذا حُرِّكت انقلبت، والواو إذا انضم ما قبلها، كره أكثر الحركات
فيها، ومع ذلك فإنها جُعِلت فى السكون مثل الألف، كما جعلت الكسرة فى
«مسلمات» بمنزلة الياء فى «مسلمين»، ومع ذلك فما فيهما من المد قد صار عوضاً

(١) فى أ: يحرك.

(٢) فى أ: فإن.

فيهما من الحركة.

وحجة من أسكن أن الفتحة مع الياء قد كُرِهت في الكلام، كما كُرِهت الحركتان الأخريان فيها.

ألا ترى أنهم قد أسكنوها في الكلام في حال السعة إذا لزم تحريكها بالفتحة؛ كما أسكنوها إذا لزم تحريكها بالحركتين الآخرين؟ وذلك قولهم: قَالِي قَلَا، وبادى بَدَا، ومعد يَكْرِب، وخَيْرِي دَهْر، فالياء في هذه المواضع في موضع الفتحة التي في آخر أول الاسمين، نحو حَضَرَ مَوْت، وبَغْلَبْتُ، وقد أسكنت كما أسكنت في الجر والرفع. ومما يؤكد الإسكان فيها أنها مشابهة للألف، والألف تسكن في الأحوال الثلاث؛ فكما أسكنت الألف فيها، كذلك تُسكن الياء؛ والدليل على شبه الياء الألف^(١) قربها منها في المخرج، وإبدالهم إياها منها في نحو: طَائِيٌّ وَحَارِيٌّ في النسب إلى: طَيْئٍ وَالحِيرة، وقولهم: حَاحِيت وَعَاعِيت.

و: [من الرجز]

لَتَضْرِبَنَّ بِسَيْفِنَا قَفَيْكَ^(٢)

فكما تسكن الألف في الأحوال الثلاث كذلك تسكن [الياء]^(٣) فيها.

والدليل على صحة هذه الطريقة أن العرب قد فعلت ذلك بها في الكلام وحال السعة فيما أريناه^(٤).

وأسكنوها -أيضاً- في الشعر في موضع النصب لهذه المشابهة، وكثر ذلك في الشعر حتى ذهب بعضهم إلى استجازته^(٥) في الكلام.

فأمّا حجة أبي عمرو في فتحه الياء مما رآه خفيفاً مع الهمزة، فهي أن الهمزة قد

(١) في أ: للألف.

(٢) الرجز لرجل من حمير في خزانة الأدب (٤/٤٢٨، ٤٣٠)، وشرح شواهد الشافية (ص ٤٢٥)، وشرح شواهد المغني (٤٤٦)، ولسان العرب (تا)، والمقاصد النحوية (٤/٥٩١)، ونوادر أبي زيد ص (١٠٥)، وبلا نسبة في الجني الداني ص (٤٦٨)، وسر صناعة الإعراب (١/٢٨٠)، وشرح الأشموني (١/١٣٣، ٣/٨٢٣)، شرح شافية ابن الحاجب (٣/٢٠٢)، ولسان العرب (قفا)، ومغنى اللبيب (١/١٥٣)، والمقرب (٢/١٨٣)، والممتع في التصريف (١/٤١٤).

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: أرينا.

(٥) في أ: استجاذته.

فُتِحَ^(١) لها ما لم يكن يُفْتَحُ لو لم يجاور الهمزة.
 ألا ترى أنهم فتحوا نحو: يقرأ، ويبرأ، ولولا الهمزة، لم يفتح شيء من ذلك.
 فإذا فتح لها ما لا يفتح إذا لم يجاور الهمزة فأن يفتح لها ما قد يفتح^(٢) مع غيرها
 أخرى.

والمفتوحة والمكسورة سيان في إتباع الياء لها في التحريك بالفتح.
 ألا ترى أنهم قد غيروا للهمزة المكسورة الحرف الذى قبلها، فقالوا: الضئين،
 وصأى صئياً، ورجل جئز، وشهد، ولم يفعلوا ذلك فى رءوف، فكذلك لم تفتح
 الياء [قبل]^(٣) الهمزة المضمومة فى نحو: ﴿عَذَابِي أُصِيبُ﴾، كما فتحت قبل
 المفتوحة والمكسورة فى نحو: ﴿سَيِّئِي أَدْعُو﴾ [يوسف: ١٠٨] و ﴿إِخْوَتِي إِنْ
 رَبِّي﴾ [يوسف: ١٠٠]؟

فإن قلت: إن ما ذكرته من التغيير للهمزة المفتوحة والمكسورة إنما جاء فى
 المتصل، نحو: يقرأ، ويبرأ، والضئين، والضئى، وجئز، وما فعله أبو عمرو من
 فتح الياء مع المفتوحة والمكسورة منفصل.

قيل: يشبه المنفصل بالمتصل هنا؛ كما شبه به فى: ﴿يَا صَالِحُ بُنِّئْ﴾ [الأعراف:
 ٧] لما فعلته العرب من تشبيه المنفصل بالمتصل فى مواضع كثيرة، قد ذكرنا منها
 أشياء فى هذا الكتاب.

ومن قال: إنه إنما فتح الياء مع الهمزة لتبين الياء معها؛ لأنها خفية، كما بينوا النون
 مع حروف الحلق، وأخفوها مع غيرها؛ فإننا لا نرى أن أبا عمرو اعتبر هذا الذى سلكه
 هذا القائل، ولو كان كذلك، لحرك الياء مع الهمزة إذا كانت مضمومة؛ لأن النون تُبَيَّن
 مع الهمزة، مضمومة كانت أو مكسورة أو مفتوحة، ومع ذلك فإن النون تُبَيَّن مع سائر
 حروف الحلق، ولسنا نعلم أبا عمرو يفتح الياء مع سائر حروف الحلق^(٤).

(١) فى أ: فتحوا الهاء.

(٢) فى أ: فتح.

(٣) سقط فى ب.

(٤) ثبت ههنا فى ب: يتلوه - إن شاء الله، وبه القوة - فى الجزء الثانى: «فإن قلت: فإن الهمزة
 قد تفتح لها ما قبلها وإن كانت مضمومة».

والحمد لله رب العالمين؛ كما هو أهله ومستحقه، وصلى الله على محمد النبى وآله
 وسلم تسليمًا.

فإن قلت: فإن الهمزة قد يُفْتَحُ^(١) لها ما قبلها وإن كانت مضمومة نحو: يقرأ في موضع الرفع؛ فهلا فتح الياء في ﴿عَذَابٌ أُصِيبُ﴾ [الأعراف: ١٥٦] كما فتح قبل المفتوحة والمكسورة في نحو: ﴿سَيَلَىٰ أَدْعُو﴾ [يوسف: ١٠٨]، و: ﴿إِخْوَتِي إِنْ رَبِّي﴾ [يوسف: ١٠٠].

فأقول^(٢): إن هذه الضمة إن كانت للإعراب، لم تكن في حكم الضمة عندهم. ألا ترى أنهم قد قالوا: نَمِرٌ، وَكَتِفٌ، ونحو ذلك في الرفع، ورفضوا الضمة بعد الكسرة في كلامهم، فلم يجئ فيه فِعْلٌ، فإذا كان كذلك، لم يلزمه أن يفتح الياء قبل الهمزة المضمومة لما ذكرت؛ لأنها عندهم لما لم تثبت، لم تكن في حكم الضم^(٣). وأما ما رآه^(٤) من ذلك غير مستخف؛ فأسكن الياء فيه، فهو حسن؛ وذلك أن هذه الياء إذا لم تحرك إذا كانت مع ما يستخف؛ فلأن^(٥) تكره^(٦) حركتها مع ما لا يستخف أجدر، وقد كرهوا الحركة فيما تنوالت في الحركات، وإن كانت للإعراب، فزعم أبو الحسن: أن بعضهم قال: ﴿رُسُلُهُمْ﴾ [إبراهيم: ١٠].

ونحو هذا ما أنشده سيويه من قوله: [من الرجز]

إِذَا اغْوَجَجْنَ قُلْتُ صَاحِبِ قَوْمٍ^(٧)

ونحوه قول جرير: [من البسيط]

سَيُرُوا بَنِي الْعَمِّ فَلَا هَوَاؤَ مَنَزِلُكُمْ وَنَهْرٌ تِيرَى وَلَا تَغْرِفُكُمْ الْعَرَبُ^(٨)
فأما حد المستخف والمستثقل: فإن جعل ما زاد على الثلاثة غير مستخف، كان مذهبا.

(١) في ب: تفتح.

(٢) في أ: فالقول.

(٣) في أ: الضمة.

(٤) في ب: رواه.

(٥) في أ: فأن.

(٦) في ب: يكره.

(٧) الرجز لأبي نخيلة في شرح أبيات سيويه (٣٩٨/٢)، وشرح شواهد الشافية ص (٢٢٥)، وبلا نسبة في الكتاب (٢٠٣/٤)، ولسان العرب (عوم).

(٨) البيت في ديوانه ص (٤٤١)، والأغاني (٢٥٣/٣)، وجمهرة اللغة ص (٩٦٢)، وخزانة الأدب (٤٨٤/٤)، والخصائص (٧٤/١)، وسمط اللآلي ص (٥٢٧)، ولسان العرب (شتت، عبد)، ومعجم البلدان (نهر تيرى)، والمعرب ص (٣٨)، وبلا نسبة في الخصائص (٣١٧/٢).

وإن جعل المستقل ما توالى فيه أربع حركات كان مذهباً؛ لأنك قد علمت استثقالهم له برفضهم إياه فى الشعر، إلا فى موضع الزحاف، وإذا لم يستخف الأربعة فالخمس أجدراً بآلاً تستخف.

[بسم الله] ^(١)

كلهم قرأ: ﴿أُنِثُّهُمْ﴾ [٣٣] بالهمز ^(٢).

وكذلك روى بعض رواة المكيين عن ابن كثير ﴿أُنِثُّهُمْ﴾ بكسر الهاء والهمز ^(٣). قال أحمد: وهذا خطأ لا يجوز.

قال أبو على: النبأ: الخبر، ﴿عَنِ النَّبِئِ الْعَظِيمِ﴾ [النبأ: ٢] أى: الخبر. وقالوا منه: نَبَأَةٌ وَأَنْبَأَتُهُ. ﴿وَنَبِّئُهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الحجر: ٥١] أى: أخبرهم عن ضيفه.

وضمَّ الهاء، إلا ما روى ^(٤) عن ابن عامر ﴿أُنِثُّهُمْ﴾ بكسر الهاء مع الهمز، و ﴿يَبْنُوْا الْإِنْسَانَ يَوْمَ يَمَّا قَدَّمَ وَأَخَّرَ﴾ [القيامة: ١٣] أى يخبر به، فهذا كقوله - تعالى -: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النور: ٢٤]. وقال الله - تعالى -: ﴿وَقَالُوا لِمُجْلُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِى أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [فصلت: ٢١]، و: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يُنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ﴾ [الجاثية: ٢٩].

ومن ثم قرأ من قرأ: ﴿هَذَا لَكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَا أَسْلَفَتْ﴾ [يونس: ٣٠] بالتاء، [فهذه] ^(٥) الآى فى معنى إخبار الإنسان بأعماله، وتوقيفه عليها، و: ﴿أُنِثُّونِ بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١]: أخبرونى بها، و: ﴿يَتَّكِدُمْ أُنِثُّهُمْ بِأَسْمَاءِهِمْ﴾ [البقرة: ٣٣]: أخبرهم، فلما كان النبأ مثل الخبر، كان «أنبأته عن كذا»، بمنزلة: أخبرته عنه، و«نبأته عنه»، مثل: خبرته [عنه] ^(٦)، و«نبأته به»، مثل: خبرته به.

وهذا مما يصحح ما ذهب إليه سيبويه من أن معنى «نبئت زيدا»: نبئت عن زيد،

(١) سقط فى أ.

(٢) زاد فى أ: قال.

(٣) ينظر: الدر المصون (١/ ١٨٤)، المحرر الوجيز (١/ ١٢٢)، والبحر المحيط (١/ ٢٩٨)، والمحتسب (١/ ٦٦).

(٤) فى ب: رواه.

(٥) سقط فى أ.

(٦) سقط فى ب.

فيحذف حرف الجر؛ لأن «نبأت» قد ثبت أن أصله «خبرت» بالآى التى تلونها^(١)، فلما حذف [حرف الجر]^(٢) وصل الفعل إلى المفعول الثانى؛ ف«نبأت» يتعدى إلى مفعولين: أحدهما يصل إليه بحرف جر، كما أن «أخبرته عن زيد» كذلك.

فأما المتعدى إلى ثلاثة مفعولين، نحو: «نبأت زيدا عمرا أبا فلان»، فهو هذا فى الأصل، إلا أنه حمل على المعنى، فعدى إلى ثلاثة مفعولين، وذلك أن الإنباء الذى هو إخبارٌ؛ إعلامٌ؛ فلما كان إياه فى المعنى، عدى إلى ثلاثة مفعولين، كما عدى الإعلام [إليهم]^(٣)، ودخول هذا المعنى فيه، وحصول مشابهته للإعلام، لم^(٤) يخرج عن الأصل الذى هو له من الإخبار، وعن أن يتعدى إلى مفعولين: أحدهما يتعدى^(٥) إليه بالباء، أو بـ «عن»، نحو: ﴿وَنَبِّئُهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِتْرَاهِيمَ﴾ ونحو قوله: ﴿فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ﴾ [التحریم: ٣] كما أن دخول معنى أخبرنى فى «أرأيت» لم يخرج عن أن يتعدى إلى مفعولين، كما كان يتعدى إليهما إذا لم يدخله معنى أخبرنى به، إلا أنه امتنع من أجل ذلك أن يرفع المفعول به بعده على الحمل على المعنى؛ من أجل دخوله فى حيز الاستفهام؛ فلم يجز: «أرأيتك زيد أبو من هو؟» كما جاز: «علمت زيد أبو من هو؟»، «ورأيت زيد أبو من هو؟» حيث كان المعنى: علمت أبو من زيد؛ فكذلك دخول معنى الإعلام فى الإنباء، والتنبؤ لم يخرجهما عن أصلهما وتعديهما إلى مفعولين:

أحدهما: يصل إليه الفعل بحرف الجر، ثم يتسع فيحذف [الحرف]^(٦)، ويصل الفعل إلى الثانى.

فأما من قال: إن الأصل فى نبئت على خلاف ما ذكرنا، فإنه لم يأت على ما ادعاه بحجة ولا شبهة.

فأما قوله: ﴿نَبِّئْ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الحجر: ٤٩] فيحتمل ضربين:

(١) فى أ: تلوتها.

(٢) فى أ: الحرف.

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: لمن.

(٥) فى أ: تعدى.

(٦) سقط فى أ.

أحدهما: أن يكون ﴿نَبِيٌّ﴾ بمنزلة أعلم، ويكون [قوله] ^(١): ﴿إِنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ قد سد مسد المفعولين، كما أنه في قولك: «علمت أن زيدًا منطلق»، قد سد مسدهما؛ فتكون ﴿نَبِيٌّ﴾ هذه المتعدية إلى ثلاثة مفعولين.
 ويجوز أن يكون ﴿نَبِيٌّ﴾ بمنزلة: «خَبِرَ عبادى بأنى»، فحذف الحرف، ف«أن» في قول الخليل على هذا: في موضع جر، وعلى قول غيره: في موضع نصب.
 فأما قوله: ﴿قُلْ أُوْنِيْتُكُمْ بِخَيْرٍ مِّنْ ذَلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ﴾ [آل عمران: ١٥]:

فإن جعلت اللام متعلقة بـ ﴿أُوْنِيْتُكُمْ﴾؛ جاز الجر في «جنان» على البدل من «خير». وإن جعلته صفة لـ «خير»؛ لأنه نكرة، جاز الجر في «جنان» أيضًا.
 وإن جعلتها متعلقة بمحذوف، لم يجز الجر في «جنان»، وصار مرتفعًا بالابتداء أو بالظرف، ولم يجز غير ذلك؛ لأن اللام - حينئذ - لا بد لها من شيء يكون خبرًا عنه.

فأما قوله: ﴿قَدْ نَبَأْنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾ [التوبة: ٩٤] فلا يجوز أن تكون ﴿مِنْ﴾ فيه زيادة على ما يتأوله أبو الحسن من زيادة ﴿مِنْ﴾ في الجواب؛ لأنه يحتاج إلى مفعول ثالث.

ألا ترى أنه لا خلاف في أنه إذا تعدى إلى الثانى، وجب تعديه إلى المفعول الثالث، وإن قَدَّرْتَ تعديته ^(٢) إلى مفعول محذوف، كما تؤول قوله: ﴿يُخْرِجُ لَنَا مِمَّا تُثْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَآ﴾ [البقرة: ٦١] - لزم تعديته إلى آخر، فإن جعلت ﴿مِنْ﴾ زائدة ^(٣)، أمكن أن تضممر مفعولا ثالثا، كأنه: نبأنا الله أخباركم مشروحة.

ويجوز أن تجعل ﴿مِنْ﴾ ظرفًا غير مستقر، وتضممر المفعول الثانى، والثالث كأنه: نبأنا الله من أخباركم ما كنتم تسرونه تنبيهاً، كما أضمرت في قوله - عز وجل -: ﴿إِن شُرَكَآؤُكُمْ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٢٢].

أما قوله - عز وجل -: ﴿يَسْتَأْذِنُكَ أَحَقُّ هُوَ﴾ [يونس: ٥٣] فيكون «يستنبئونك»: يستخبرونك، فيقولون: «أحق هو؟» ويكون: «يستنبئونك»: يستعلمونك،

(١) سقط في ب.

(٢) في أ: تعديه.

(٣) في ب: زيادة.

والاستفهام قد سد مسد المفعولين.

ومما يتجه على معنى الإخبار دون الإعلام قوله -عز وجل-: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنْبِئُكُمْ إِذَا مُزِقْتُمْ كُلٌّ مَزَقٍ﴾ [سبأ: ٧] فالمعنى: يخبركم، فيقول لكم: إذا مزقتم، وليس على الإعلام؛ ألا ترى أنهم قالوا: ﴿أَفَتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ﴾ [سبأ: ٨].

[قال أبو علي^(١)]: فأما قوله -عز وجل-: ﴿أَنْبِئْهُمْ﴾ [٣٣] فحجة من قرأ بضم الهاء ظاهرة؛ وذلك أن أصل هذا الضمير أن تكون الهاء مضمومة فيه.

ألا ترى أنك تقول: ضربهم وأنبأهم، وهذا لهم، وإنما تكسر الهاء إذا وليتها كسرة أو ياء، نحو: بهم وعليهم، وهذا -أيضا- يضمه قوم؛ فلا يجانسون بكسرتها الكسرة التي قبلها، ولا الياء، ولكن يضمونها على الأصل، نحو: بهم، وبهؤ، وبدارهؤ، وعليهؤ، وقد تقدم ذكر ذلك في أول الكتاب.

فأما وجه قراءة من قرأ: ﴿أَنْبِئْهُمْ﴾ بكسر^(٢) الهاء، والذي قبلها همزة مخففة، فإن لكسر^(٣) الهاء وجهين من القياس على ما سمع منهم:

أحدهما: أنه أتبع كسرة^(٤) الهاء الكسرة التي قبلها، والحركة للإتباع قد جاء مع حجز السكون وفصله بين المتحركين.

ألا ترى أن أبا عثمان قد حكى عن عيسى عن ابن أبي إسحاق: هذا المُرء، ورأيت المُرء، و[مررت]^(٥) بالمرء، فأتبعوا مع هذا الفصل، كما أتبعوا في اللغة الأخرى: هذا امرؤ، ورأيت امرأ، وبامرئ، وكذلك: أخوك، وأخاك، وأخيك؛ فكذلك يكون قوله: ﴿أَنْبِئْهُمْ﴾، أتبع كسرة الهاء الكسرة التي على الباء.

ومما يثبت ذلك: أن أبا زيد قال: قال رجل من بكر بن وائل: أخذت هذا منه يا فتى، ومنهها، ومنهه، بكسر^(٦) الاسم المضمر في الإدراج والوقف.

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: فكسر.

(٣) في ب: لكسره.

(٤) في ب: كسر.

(٥) سقط في أ.

(٦) في أ: منهم فكسر.

قال: وحكى^(١) عنه، وقال: لم أعرفه، ولم أضربه، بكسر كل هذا.
قال أبو زيد: وقال: لم أضربهما، بكسر^(٢) الهاء مع الباء.
ففيما حكاه أبو زيد: ما يعلم منه أن الإتيان مع حجز الساكن بين الحركتين، مثله
إذا توالى الحركتان فلم يحجز بينهما شيء.
ألا ترى أنه قال: منه، ومنهما، ومنهجي، فأتبع الكسر الكسر مع حجز
السكون^(٣) بينهما، كما أتبع في: لم أضربه، ولم أضربهما، ولم أعرفه، وإن لم
يحجز بينهما شيء.

فكذلك قوله -تعالى-: ﴿أَنْبِئْهُمْ﴾ أتبع الكسرة في الهاء الكسرة التي قبلها.
والوجه [الآخر]^(٤): أنه لم يعتد بالحاجز الذي بين الكسرة والهاء لسكونها، فكأن
الكسرة وليت الهاء، والكسرة إذا وليت^(٥) الهاء كسرت نحو: به، ويكون تركهم
الاعتداد في ﴿أَنْبِئْهُمْ﴾ بالسكون كتركهم الاعتداد به في قولهم: هو ابن عمي دُنيا،
وَقَيْنَةُ^(٦).

ألا ترى أنه من الدنو، وقالوا: قنوة؛ فكما قلبت الواو ياء في عارية ومحنية؛
لأنكسار ما قبلهما، كذلك قلبوها مع حجز الساكن في دُنيا؛ فإذا رأيتهم لم يعتدوا

(١) في ب: وقال.

(٢) في أ: فكسر.

(٣) في أ: الساكن.

(٤) سقط في أ.

(٥) في أ: وليتها.

(٦) «هو ابن عمي دنيا» - قال في اللسان: وقالوا: هو ابن عمي دُنيَّة، ودُنيا: منون، ودُنيا: غير
منون، ودُنيا: مقصور؛ إذا كان ابن عمه لَحًا. قال اللحياني: وتقال هذه الحروف -أيضا-
في ابن الخال والخال، وتقال في ابن العم وابن الخال، وإنما انقلبت الواو في «دُنيَّة» و«دُنيا» ياء،
وأخته دُنيا، مثل: ما قيل في ابن العم وابن الخال، وإنما انقلبت الواو في «دُنيَّة» و«دُنيا» ياء،
لمجاورة الكسرة وضعف الحاجز، ونظيره: فُتْيَّةٌ وَعَلْيَّةٌ، وكان أصل ذلك كله: دُنيا، أي:
رحما أدنى إلى من غيرها. وإنما قلبوا؛ ليدل ذلك على أنه ياء تأنيث «الأدنى»، و«دُنيا» داخله
عليها. قال الجوهري: هو ابن عم دُني ودُنيا ودُنيَّة. التهذيب: قال أبو بكر: هو ابن
عم دُني ودُنيَّة ودُنيا ودُنيا. وإذا قلت: دُنيا-إذا ضمنت الدال-لم يجز الإجراء. وإذا كسرت
الدال جاز الإجراء وترك الإجراء. فإذا أضفت «العم» إلى معرفة لم يجز الخفض في «دُني»،
كقولك: ابن عمك دُني ودُنيَّة، و: ابن عمك دُنيا، لأن «دُنيا» نكرة ولا يكون نعتا لمعرفة.
ابن الأعرابي: والدُّنا ما قرب من خير أو شر.
ينظر: اللسان (دنا).

بالحاجز إذا كان ساكناً؛ كذلك يجوز ألا يعتد به حاجزاً في قراءة ابن عامر، وما روى عن ابن كثير.

ولو ترك تارك الهمز في: ﴿أَنْبِئْهُمْ﴾؛ فقال: ﴿أَنْبِئْهُمْ﴾ لكان لكسر الهاء وجهان: أحدهما: أنه لما خفف الهمزة لسكونها [وانكسار ما] ^(١) قبلها فقلبها ياء كذيب وميِّزة، أشبهت الياء التي هي غير منقلبة عن الهمزة؛ فكسر الهاء بعدها، كما تكسر «هم» بعد: ﴿تَرْمِيهِمْ﴾ و ﴿يَهْدِيهِمْ﴾.

ويقوى ذلك: أن منهم من أدغم الواو الساكنة المنقلبة عن الهمزة في الياء، كما تدغم الواو التي ليست منقلبة، وذلك في قولهم: رُبّاً، ورُبّةً.

ويقوى ذلك إيقاعهم الألف المنقلبة عن الهمزة ردفاً؛ كإيقاعهم المنقلبة عن الياء أو ^(٢) الواو.

وذلك [نحو] ^(٣) قوله: [من الطويل]

... على رَالٍ ^(٤)

كما تقول: على بال. والوجه ألا تكسر الهاء على هذا المذهب، كما أن الوجه ألا تدغم.

والوجه الآخر: أن تقلب الهمزة إلى الياء قلباً، وهذا وإن كان سيبويه لا يجيزه إلا في الشعر، فإن أبا زيد يرويه عن قوم من العرب، وإذا اتجهت له هذه الوجوه لم ينبغ أن يُخطأ، وإن أمكن أن يقال: إن غيره أبين وجهاً منه وأظهر.

فأما «آدم»: فقال بعض أهل اللغة: إن الآدم من الإبل والطباء: الأبيض، وما سوى ذلك، فالآدم الذي ليس بأبيض على ما يتكلم به الناس فيقولون: «رجل آدم» للذي ليس بأبيض، ورجلٌ أسمر، وهو أصفى من الآدم. قال: ولا تقول العرب للرجل: «أبيض»، من اللون، إنما يقولون: «أحمر»، قال: وقال رسول الله ﷺ:

(١) في ب: وانكسارها.

(٢) في أ: و.

(٣) سقط في ب.

(٤) جزء من عجز بيت لامرئ القيس، وقبله:

وصم صلاب ما يقين من الوجى كأن مكان الردف منه

ينظر: ديوانه ص(٣٦)، واللسان (رأل، قطا، وقى)، والتاج (رأل، قطا، وقى) وبلا

نسبة في المخصص (٥٦/٨).

«بُعِثْتُ إِلَى الْأَسْوَدِ وَالْأَحْمَرِ»^(١) وإنما «الأبيض»: البعيد من الدنس، النقى، قال: ويقال: طبى آدم، وطيبة أدماء، وبعير آدم، وناقاة أدماء للأبيضين.

قال أبو الحسن: «أَلَيْتَهُمْ بِأَسْمَاءِهِمْ» الهاء مضمومة إذا همزت، وبها نقرأ؛ لأن الهاء لا يكسرهما إلا ياء، أو كسرة، ومن العرب من يهمز ويكسر، وهى قراءة، وهى رديئة فى القياس، فإذا خففت الهمزة فكسر الهاء أمثل شيئاً لشبهها بالياء.

اختلفوا فى قوله -تعالى-: «فَازَلَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا» [٣٦]:

فقرأ حمزة وحده: «فَازَا لَهُمَا» بألف خفيفة، وقرأ الباقون: «فَازَلَهُمَا» مشدداً بغير ألف.

قال أبو بكر أحمد: وروى أبو عبيد: أن حمزة قرأ: «فَازَا لَهُمَا» بالإمالة، وهذا غلط^(٢).

[بسم الله]^(٣)

حجة حمزة فى قراءته «فَازَا لَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا»: أن قوله: «يَتَادَمُ أَشْكُنُ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا» [البقرة: ٣٥] تأويله: اثْبَتَا فَثَبْتَا، فازا لهما الشيطان، فقابل الثبات بالزوال، الذى هو خلافه.

ومثل ذلك قوله [-عز وجل-]: «فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَأَنْفَلَقَ» [الشعراء: ٦٣] تأويله: فضرِب فانفلق.

(١) أخرجه مسلم (١/٣٧٠ - ٣٧١) كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٣/٥٢١)، وأحمد فى المسند (٣/٣٠٤) بلفظ: [...] وبعث إلى كل أحمر وأسود [...] من حديث جابر بن عبد الله، وفى الباب عن أبى موسى الأشعرى، وابن عباس:
* حديث أبى موسى الأشعرى: أخرجه أحمد فى المسند (٤/٤١٦)، وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد (٨/٢٦١)، وقال: رواه أحمد متصلاً ومرسلاً والطبرانى ورجاله رجال الصحيح.

* حديث ابن عباس: أخرجه أحمد (١/٣٠١)، وذكره الهيثمى فى المجمع (٨/٢٦١)، وقال: رواه أحمد والبزار والطبرانى بنحوه، ورجال أحمد رجال الصحيح غير يزيد بن أبى زياد وهو حسن الحديث.

(٢) ينظر: السبعة (١٥٣)، والدر المصون (١/١٩٢)، وطيبة النشر (٤/١٨)، والعنوان (٦٩)، وإعراب القراءات السبع وعللها (١/٨١)، وحجة القراءات (٩٤)، وشرح شعلة (٢٦١)، وإتحاف الفضلاء (١/٣٨٨).

(٣) سقط فى أ.

ومثله: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] أى: فحلق، فعليه فدية.

ونسب الفعل إلى الشيطان؛ لأن زوالهما عنها إنما كان بتزيينه ووسوسته، وتسويله، فلما كان ذلك منه سبب زوالهما عنها أسند الفعل إليه.

ومثل هذا قوله - عز وجل - : ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧] فالرمى كان للنبي ﷺ حيث رمى فقال: «شاهت الوجوه»^(١) إلا أنه لما كان بقوة الله وإرادته نسب إليه.

ومما يقوى قراءته قوله - تعالى - : ﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦] فقوله: فأخرجهما فى المعنى قريب من: «أزالهما».

ألا ترى أن إخراجهما إياهما منها، إزالةً منه لهما عما كانا فيه. فإن قال قائل: ما ننكر أن يكون فاعل «أخرجهما»، لا يكون ضمير الشيطان، ولكن المصدر الذى ذكر فعله كقولهم: من كذب كان شراً له، فالدلالة على أن [فاعل «أخرجهما»]^(٢) ضمير الشيطان - قوله فى الأخرى: ﴿يَتَنَبَّأُ مَا كَانَ يَفْنَىٰكُمْ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكَم مِّنَ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٧].

ففاعل «أخرجهما»: الشيطان؛ كما بين ذلك فى هذه [الآية]^(٣). ويقوى قراءته - أيضاً - تأويل من تأول أن: ﴿أَزْلَهُمَا﴾ من «زَلَّ»، الذى هو عثر. ألا ترى أن ذلك قريب من الإزالة فى المعنى.

فإن قال قائل: فإنه إذا قرأ: ﴿فَأَزْلَهُمَا﴾ كان قوله بعد: ﴿فَأَخْرَجَهُمَا﴾ تكريراً، فالقراءة الأخرى أرجح؛ لأنها لا تكون على التكرير.

قيل: إن قوله - عز وجل - : ﴿فَأَخْرَجَهُمَا﴾ ليس بتكرير لا فائدة فيه، ألا ترى أنه قد يجوز أن يزيلهما عن مواضعهما، ولا يخرجهما مما كانا فيه من الدعة والرفاهية، وإذا كان كذلك لم يكن تكريراً غير مفيد، وعلى أن التكرير فى مثل هذا الموضع لتفخيم القصة وتعظيمها بألفاظ مختلفة ليس بمكروه ولا مجتنب، بل هو مستحب

(١) أخرجه مسلم فى صحيحه (١٤٠٢/٣) كتاب الجهاد والسير باب فى غزوة حنين (٨١/

١٧٧٧) من حديث سلمة بن الأكوع، وفى الباب عن أبى عبد الرحمن الفهرى: أخرجه

الدارمى فى سننه (٢١٩/٢ - ٢٢٠) فى كتاب السير، باب قول النبى ﷺ: «شاهت الوجوه».

(٢) فى ب: فاعله.

(٣) سقط فى ب.

مستعمل، كقول القائل: أزلت نعمته، وأخرجته من ملكه، وغلظت عقوبته. وقالوا: زال عن موضعه، وأزلته، وفي التنزيل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾ [فاطر: ٤١]، ﴿وَأِنْ كَانَتْ مَكْرُهُمْ لِنَزُولٍ مِنْهُ الْحَبَالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦].

وقال الهذلي: [من الكامل]

فَأَزَالَ خَالِصَهَا بِأَبْيَضٍ نَاصِحٍ مِنْ مَاءِ أَلْهَابٍ بِهِنَّ الثَّالِبُ^(١)
فهذا على ضربين:

أحدهما: أن يريد: أزال خلوص خالصها بماء أبيض شاب هذه العسل به، فحذف المضاف.

أو يكون: وضع «خالصها» موضع «خلوصها»، كقولهم: العاقبة والعافية، وقوله: [من الطويل]

... .. ولا خارجاً مِنْ فَيِّ زُورٍ كَلَامٍ^(٢)

في قول من جعل: «لا أشتم» جواباً للقسم. والخالص من الماء: الأبيض الصافي، فاستعاره للعسل؛ لأنهم يصفونها بالبياض في نحو: [من الطويل]
وَمَا ضَرَبَ بَيِّضَاءُ يَأْوِي مَلِيكُهَا^(٣)

(١) البيت لمساعدة بن جؤية الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص (١١١٢)، واللسان (نصح، فرط)، وتهذيب اللغة (٤/٢٥٠)، والتاج (نصح، فرط)، ونسب خطأ إلى أبي كبير الهذلي في التاج (لهب). ويروى: «مفرطها» بدلاً من «خالصها».

(٢) عجز بيت للفرزدق، وصدره:

على حلقة لا أشتم الدهر مسلماً

والبيت في ديوانه (٢/٢١٢)، وأمالى المرتضى (١/٦٣ - ٦٤)، وتذكرة النحاة ص (٨٥)، وخزانة الأدب (١/٢٢٣، ٤/٤٦٣، ٤٦٥)، وشرح أبيات سيبويه (١/١٧٠)، وشرح المفصل (٢/٥٩، ٦/٥٠)، والكتاب (١/٣٤٦)، واللسان (خرج)، والمحتسب (١/٥٧)، والمقتضب (٤/٣١٣)، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب (١/١٧٧)، ومغنى اللبيب (٢/٤٠٥)، والمقتضب (٣/٢٦٩).

والشاهد فيه قوله: «ولا خارجاً»، حيث نصب «خارجاً»؛ لوقوعه موقع المصدر النائب عن فعله، أي: لا يخرج زور كلام خروجاً.

(٣) صدر بيت لأبي ذؤيب الهذلي، وعجزه:

..... إلى طننف أعياء براق ونازل

والبيت في شرح أشعار الهذليين ص (١٤٢)، ولسان العرب (ضرب، طنّف، ملك، =

وأُشد السكرى للعجاج: [من الرجز]
 مِنْ خَالِصِ الْمَاءِ وَمَا قَدْ طَحَلَبَا^(١)
 حجة من قرأ: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ﴾ [٣٦] أن «أزلهما» يحتمل تأويلين:
 أحدهما: كسبهما الزلة.

والآخر: أن يكون «أزل» من «زل» الذى يراد به: عثر.
 فالدلالة^(٢) على الوجه الأول ما جاء فى التنزيل من تزيينه لهما تناول ما حظر
 عليهما جنسه بقوله: ﴿مَا نَهَكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ...﴾ [الأعراف: ٢٠] إلى
 قوله: ﴿لَئِنْ أَتَيْتُمَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الْغَافِقِينَ﴾ وقوله -عز وجل-: ﴿فَوَسَّوْا لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ
 عَنْهُمَا مِنْ سَوَاءٍ بَيْنَهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٠].

وقد نسب كسب الإنسان الزلة إلى الشيطان فى قوله -عز وجل-: ﴿إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ
 الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا﴾ [آل عمران: ١٥٥]، واستزل وأزل كقولهم: استجاب
 وأجاب، واستخلف لأهله وأخلف؛ فكما أن «استزلهم» من «الزلة»، والمعنى فيه
 كسبهم الشيطان الزلة - كذلك قوله - تعالى - : ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ﴾.

والوجه الآخر: أن يكون: ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ من: زل عن المكان؛ إذا عثر فلم يثبت
 عليه؛ ويدل على هذا قوله -تعالى-: ﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦] فكما^(٣)
 أن خروجه عن الموضع الذى هو فيه انتقال منه^(٤) إلى غيره، كذلك: عثاره فيه
 وزليله^(٥).

فأما قوله -تعالى-: ﴿فَإِنْ زَكَرْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ فَأَعْلَمُوا﴾

= عيا)، والتنبيه والإيضاح (١٠٧/١)، وتهذيب اللغة (٢٠/١٢، ٣٦٣/١٣)، وتاج
 العروس (ضرب، طنف، ملك)، وأساس البلاغة (طنف)، وبلا نسبة فى المخصص
 (١٤/٥).

(١) ينظر: ملحق ديوانه (٢٦٨/٢)، واللسان (خلص).

(٢) فى أ: الدلالة.

(٣) فى أ: كما.

(٤) فى أ: عنه.

(٥) فى أ: «وزلته». وزلته وزليله كلاهما صواب؛ لأن مصدر «زل» يأتى «زلاً»، و«زليلاً»، و
 «مزلة».

ينظر: اللسان (زلل).

[البقرة: ٢٠٩] فيحتمل وجهين:

أحدهما: «زللتم» من «الزلة»، كأن المعنى: فإن صرتم ذوى زلة. ويجوز أن يراد به: العثار؛ فشبه المعنى بالعين؛ فاستعمل الذى هو العثار، والمراد به: الخطأ وخلاف الصواب.

ومن هذا الباب قول ابن مقبل: [من البسيط]

يَكَادُ يَنْشَقُّ عَنْهُ سَلْخٌ كَاهِلِهِ زَلَّ الْعِثَارِ وَثَبْتُ الْوَعْثِ وَالْعَدْرِ^(١)
السَّلْخُ: مصدر سلخته سلخًا، إلا أنه أريد به فى هذا المكان: المسلوخ. ألا ترى أن المنشق إنما يكون الإهاب دون الحدث.

وقوله: «زل العثار»، أى: زل عند العثار، يريد: أنه لفطنته يزل عن الموضوع الذى يعثر فيه فلا يعثر، ويكون المصدر فى هذا الموضوع يراد به المفعول كأنه: المكان المعثور فيه.

ومثل ذلك قوله: [من الوافر]

عَلَى حَتِّ الْبُرَايَةِ
أى: عند البراية.

وقول النابغة: [من الكامل]

رَابِى الْمَجَسَّةِ ...
أى: عند المَجَسَّة.

(١) ينظر: ديوانه ص(١٠١).

(٢) جزء من صدر بيت للأعلم الهذلى، وبعده:

..... زَمْخَرَى السَّبْ سَوَاعِدَ ظِلِّ فِى شَرَى طَوَالِ
والبيت فى شرح أشعار الهذليين ص(٣٢٠)، ولسان العرب (حتت، سعد، زمخر)،
والتنبيه والإيضاح (١/١٦١)، ومقاييس اللغة (١/٢٣٣، ٢/٢٨)، وتاج العروس (سعد،
زمخر، برى، شرا) وللهمذلى فى جمهرة اللغة ص(١١٤٥، ١٢٠٩)، وبلا نسبة فى تهذيب
اللغة (٢/٧٣، ٧/٣٨، ٦٦٩)، وجمهرة اللغة ص(٧٧).

(٣) جزء من عجز بيت، وتمامه:

وَإِذَا طَعْنَتْ طَعْنَتْ فِى مُسْتَهْدِفٍ بِالْعَبِيرِ مَقْرَمِدٍ
والبيت فى ديوانه ص(٩٧)، ولسان العرب (قرمد)، ومقاييس اللغة (٢/٧٦، ٤/٦)،
وتهذيب اللغة (٦/٢١٢، ٩/٤١٠)، وتاج العروس (قرمد، حزر، حصف، هدف)، وبلا
نسبة فى لسان العرب (هدف)، والمخصص (١١/٢١٢).

ومثله: [من الكامل]

.... بَضَّةُ الْمُتَجَرِّدِ^(١)

أى: عند المتجرّد، أى: التجريد.

ومثله للبيد: [من الرمل]

.... صَائِبُ الْجِذْمَةِ^(٢)

أى: صائب عند الجذمة، يقول: هو قاصد عند القطع، ومثله قول أوس: كُشِفَ اللّقاء، أى: عنده.

فأما قوله: «زل»، فإنه صفة، ككهل، وغيّل^(٣)، وفُسل^(٤)؛ مما يدلّك على ذلك مقابله بثبت الذى هو خلافه.

والغدر فيما فسر عن أبى عمرو - فى أكثر ظنى - : مكان متعاد.

والوعث: السهل الذى تسوخ فيه أخفاف الإبل، والمعنى فى: «ثبت الوعث»،

(١) جزء من عجز بيت للنابعة، وتماهه:

مخطوطة المتنين غير مفاضة ربا الروادف بضّة المتجرّد
ينظر: تهذيب اللغة (بضض)، وأساس البلاغة (بضض، حطط)، والعين (١٩/٣)،
وتاج العروس (حطط)، ولسان العرب (حطط).

وهو - أيضًا - جزء من عجز بيت لطرفة، تماهه:

رحيب قطاب الجيب منها رفيقة بجس الندامى بضّة المتجرّد
ينظر: ديوان طرفة ص (٣٠)، وخزانة الأدب (٣٠٣/٤، ٢٢٨/٨)، والمحاسب (١/١٨٣)، وهو بلا نسبة فى شرح التصريح (٨٣/٢).

(٢) جزء من عجز بيت، وتماه البيت:

يغرق الشعلب فى سرتة من غير فشّل
ينظر: ديوانه ص (١٨٨)، واللسان (غرق، جذم)، وتهذيب اللغة (١٦/١٣٥)، وجمهرة
اللغة ص (١٣٣٠)، وديوان الأدب (١/٢٠٠)، وكتاب العين (٢/٣٤٠)، والتاج (غرق)،
وبلا نسبة فى اللسان (خدم)، والتاج (خدم).

(٣) الغيل: اللبن الذى ترضعه المرأة ولدها وهى حامل، والماء الجارى على وجه الأرض.
والغيل من الغلمان: العظيم السمين. والغيل من الأرض: الذى تراه قريباً وهو بعيد.
والغيل: الشجر الكثير الملتف. والجمع: أغيال وغيول.
ينظر: المعجم الوسيط (غيل).

(٤) الفسل: قضبان الكرم تقلع للغرس. والفسل من كل شىء: الرذل الردىء. والجمع: أفسل
وفُسُول. ويقال: رجل فسل: لا مروءة له. ودرهم فسل: زائف.
ينظر: المعجم الوسيط (فسل).

أى: ثبت عند الوعث؛ كما كان فى المعنى فى: «زل العثار»، أى: زل عند العثار، وإذا كان «الغدر» هذا الذى فسر.

فما أنشده أبو زيد: [من الرجز]

يَخْبِطَنَّ بِالْأَيْدِي مَكَانًا ذَا غَدَزٍ^(١)

تقديره: مكانًا غدرا.

وتأويل إدخال قوله: «ذا» فيه أنه يوصف بهذا؛ كأنه قال: مكانًا صاحب هذا الوصف.

ومن هذا الباب قولهم: «مَنْ أُرِلَتْ إِلَيْهِ نِعْمَةٌ فَلْيَشْكُرْهَا» كأنه زلت النعمة إليه، أى: تعدت، «وَأُرِلْتُهَا أَنَا إِلَيْهِ»، عديتها، كما أن قوله: [من الرجز]

قَامَ إِلَى مَنَزَعَةٍ زَلَخٍ قَزَلٍ^(٢)

معناه: تعدى من مكانه إلى مكان آخر.

وكذلك قوله: [من الطويل]

وَإِنِّي وَإِنْ صَدَّتْ لَمْ تُنِ وَقَائِلٌ عَلَيْهَا بِمَا كَانَتْ إِلَيْنَا أَزَلَّتِ^(٣)

تقديره: أزَلَّتْهُ؛ ليعود الضمير إلى الموصول.

وأما «الشيطان» فهو: «فيعال»، من: شطن، مثل: البيطار، والغيداق^(٤)، وليس

بـ«فعالان» من قوله: [من البسيط]

وَقَدْ يَشِيْطُ عَلَى أَرْمَاجِنَا الْبَطْلُ^(٥)

(١) الرجز بلا نسبة فى اللسان (فلسطين)، وجمهرة اللغة ص ١٢٦٨، والمخصص (٣٣/٢)، والتاج (فلسطين)، وتهذيب اللغة (١٤٧/١٣).

(٢) الرجز بلا نسبة فى اللسان (زلج، زلخ، نزع)، والتاج (زلخ)، وأساس البلاغة (زلخ، نزع). ويروى (مرتبة زلج) بدل (منزعة زلخ).

(٣) البيت لكثير عزة فى ديوانه ص (١٠١)، واللسان (زلل)، وتهذيب اللغة (١٦٥/١٣)، وأمالى القالى (١٠٩/٢)، وتزيين الأسواق (١٢٤/١)، والتاج (زلل)، ويروى: (وصادق) بدل «وقائل».

(٤) الغَيْدَاق من الغلمان: الرِّخْص الناعم، ومن الرجال: الكريم الجواد، ومن الخيل: الطويل الواسع الجرى، ومن العيش: الواسع المخصب. ينظر: المعجم الوسيط (عندق).

(٥) عجز بيت، وصدرة:

قد نخضب العير من مكنون قائله

ألا ترى أن سيبويه حكى: «شَيْطَنُهُ فَتَشَيْطَنَ»، فلو كان من «يشيط» لكان «شَيْطَنُهُ» «فَعَلْتُهُ»، وفي أنا لا نعلم هذا الوزن [جاء] ^(١) في كلامهم ما يدل على أنه: «فَعَلْتُهُ»، مثل: يَنْطَرُهُ، ومثل: هَيْئَم، وفي قول - أمية - أيضاً دلالة عليه.

وهو قوله: [من الخفيف]

أَيَّمَا شَاطِئِ عَصَاهُ عَكَاهُ ثُمَّ يُلْقَى فِي السَّجَنِ وَالْأَكْبَالِ ^(٢)
فكما أن: شاطن فاعل، والنون لام، كذلك «شيطان» «فيعال».
ولا يكون «فعلان» من «يشيط».

فإن قلت: فقد أشد الكسائي - أو غيره - [من الطويل]

وَقَدْ مَنَّتِ الْحَذَوَاءُ مَنَا عَلَيْهِمُ وَشَيْطَانُ إِذْ يَدْعُوهُمْ وَيُثَوِّبُ ^(٣)
ففى ترك صرف «شيطان» دلالة على أنه مثل: سعدان، وحمدان.

قيل: لا دلالة فى ترك صرف «شيطان» على ما ذكرت.

ألا ترى أنه يجوز أن يكون: قبيلة، ويجوز أن يكون: اسم مؤنث؛ فلا يلزم صرفها لذلك، لا لأن النون زائدة ^(٤)؟

اختلفوا فى قوله - عز وجل - : ﴿فَلَقَى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ [٣٧]: فى رفع الاسم ونصب الكلمات، ونصب الاسم ورفع الكلمات:

فقرأ ابن كثير وحده: ﴿فَلَقَى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ بنصب الاسم ورفع الكلمات ^(٥).

= والبيت للأعشى فى ديوانه ص (١١٣)، وشرح المفصل (٦٤/٥)، واللسان (شيط).
(١) سقط فى أ.

(٢) البيت لأمية بن أبى الصلت فى ديوانه ص (٥١) وجمهرة اللغة ص (٩٤٧)، وكتاب الجيم (٢/٢٩٢)، والتاج (عكا)، ويروى: «الغل» بدل «السجن».

(٣) البيت لطيفيل الغنوى فى ديوانه ص (٤٩)، واللسان (شيط، شطن، خدا)، والتاج (شيط)، والحيوان (٣٠٠/١)، وبلا نسبة فى التاج (خدا). ويروى «مت» بدل «منت».

(٤) قال سيبويه: «وسأله - يعنى: الخليل - عن رجل يسمى: دهقان، فقال: إن سميته من التَّدَهَّقَن، فهو مصروف. وكذلك «شيطان» إن أخذته من الشَّيْطَن، فالنون عندنا فى مثل هذا من نفس الحرف إذا كان له فعل يثبت فيه النون. وإن جعلت «دهقان» من «الدَّهَق»، و«شيطان» من «شَيْط» لم تصرفه. ينظر: الكتاب (٢١٧/٣، ٢١٨).

(٥) ينظر: السبعة (١٥٣)، حجة القراءات (٩٤)، وإعراب القراءات (٨٢/١)، والعنوان (٦٩)، وشرح الطيبة (١٩/٤)، وشرح شعلة (٢٦١)، وينظر إتحاف الفضلاء (٣٨٨/١).

وقرأ الباقر: ﴿فَلَلَيْتَ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ﴾ برفع الاسم ونصب الكلمات.
قال أبو علي: قالوا: «لقي زيد خيراً» فتعدى الفعل إلى مفعول واحد.
وفى التنزيل: ﴿إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنفال: ١٥]، وفيه: ﴿إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً﴾
فَانْتَبِئُوا وَادْكُرُوا اللَّهَ﴾ [الأنفال: ٤٥]، ﴿لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا﴾
[الكهف: ٦٢]، فإذا ضَعُفَت العين منه، تعدى إلى مفعولين، فقلت: «لَقِيتَ زيداً خيراً»؛ فيصير الاسم الذي كان الفاعل للمفعول الأول.

قال^(١): ﴿وَلَقَّاهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا﴾ [الإنسان: ١١] وليس تضعيف العين ههنا، على حد فَرَحْتُهُ^(٢) وأَفْرَحْتُهُ^(٣)، وَخَرَجْتُهُ وَأَخْرَجْتُهُ؛ ألا ترى أنك إذا قلت: «أَلْقِيتَ كذا»، فليس بمنقول من لقيته، كـ«أشربته» من «شربته»؛ يدل على أنه ليس بمنقول منه، أنه لو كان كذلك لتعدى إلى مفعولين، كما تعدى «لقيته»، فلما لم يتعد إلى الثاني إلا بحرف الجر، نحو: «أَلْقِيتَ بعض متاعك [بعضه]^(٤) على بعض»؛ علمت أنه استئناف بناء على حدة، وليست الهمزة همزة نقل كالتى فى قولك: «ضربت زيداً»، و: «أضربته إياه»، و«شربت الماء» و«أشربته الماء»، فجعلوا «أَلْقِيتُهُ» بمنزلة «طرحته»، فى تعديهِ إلى مفعول واحد.

فأما مصدر «لقيت»، فقال أبو زيد: لقيته لقيَةً واحدةً فى^(٥) التلاقى والقتال، ولقيته لقاءً ولقيانا ولقاءً.

فأما قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [يونس: ٧] أى: بدلاً من الآخرة كما قال: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]، ومعنى ﴿مِنَ الْآخِرَةِ﴾ أى: بدلاً منها، كما قال: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ﴾ [الزخرف: ٦٠] أى: بدلاً منكم.

ومثل هذا قوله: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ﴾ [النساء: ١٣٣]، وقوله: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنْ بَعْدِكُمْ مَا يَشَاءُ كَمَا أَنْشَأَكُمْ مِنْ ذُرِّيَّتِكُمْ﴾

(١) فى أ: وقال.

(٢) فى ب: فرح.

(٣) زاد فى ب: وخرج.

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى أ: من

قَوْمٍ مَّا خَرِبْتُمْ [الأنعام: ١٣٣].

وقال الراعى: [من الكامل]

أَخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلْبَةً ظَلَمًا وَيُكْتَبُ لِلْأَمِيرِ أَفِيلاً^(١)
وقال آخر: [من الوفر]

كَسَوْنَاهَا مِنَ الرِّيطِ الْيَمَانِي مُلَاءَ فِي بَنَائِقِهَا فُضُولُ^(٢)
أى: بدلا من الرِّيط.

ويكون قوله: ﴿لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا﴾ [يونس: ٧]، أى: لا يخافون ذلك؛ لأنهم لا يؤمنون بها؛ فلا^(٣) يوجلون منها كما يوجل المؤمنون المصدقون بها، المعنيون بقوله: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ مَّنْ يَخْشَاهَا﴾ [النازعات: ٤٥]، وقال: ﴿وَهُمْ مِنَ السَّاعَةِ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٩] فيكون الرجاء هنا الخوف.

كما قال: ﴿لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [نوح: ١٣].

وكما قال: [من الطويل]

إِذَا لَسَعَتْهُ النَّحْلُ لَمْ يَرْجُ لَسَعَهَا
(٤)

وقد يكون «لا يرجون» الرجاء الذى خلافة اليأس، كما قال: ﴿قَدْ يَيْسُوا مِنَ الْآخِرَةِ كَمَا يَيْسُ الْكُفَّارُ مِنْ أَصْحَابِ الْقُبُورِ﴾ [المتحنة: ١٣] أى: من الآخرة، فحذف «من الآخرة»؛ لتقدم ذكرها؛ كما قال: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ﴾ [إبراهيم: ٤٨] فحذف المتأخر لدلالة ما تقدم عليه. ويجوز أن تكون: كما يش الكفار من حشر أصحاب القبور.

ومن ذلك قوله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَتِكَةُ أَوْ نَرَى رُسُلًا﴾

(١) البيت فى ديوانه ص(٢٤٢)، وتذكرة النحاة ص(٣١١)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٦٠٧)، وشرح شواهد المغنى (٧٣٦/٢)، وبلا نسبة فى جواهر الأدب ص(٢٧٣)، وشرح الأشموني (٢٨٨/٢)، وشرح المفصل (٤٤/٦)، ومعنى الليب (٣٢٠/١).

(٢) البيت بلا نسبة فى اللسان (طها). ويروى: «مسوحًا» بدل «ملاء».

(٣) فى أ: ولا.

(٤) صدر بيت، وعجزه:

.....
.....
.....
وخالفها فى بيت نوب عواسل

والبيت لأبى ذؤيب فى شرح أشعار الهذليين ص(١٤٤)، واللسان (نوب، خلف، رجا)، وتهذيب اللغة (٤٩٨/١٥)، والتاج (خلف، رجا)، وكتاب العين (١٧٧/٦)، (٣٧٩/٨).

[الفرقان: ٢١].

وقال: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٣١]، فالمعنى -والله أعلم-: بالبعث، كما قال: ﴿بَلْ كَانُوا لَا يَرْجُونَ نُشُورًا﴾ [الفرقان: ٤٠].

ويقوى ذلك [قوله -جل وعز-] ^(١): ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً﴾ [الأنعام: ٣١]، وعلى هذا قوله: ﴿بَلْ هُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ كَافِرُونَ﴾ [السجدة: ١٠].

فأما قوله: ﴿تَجِيئُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ﴾ [الأحزاب: ٤٤] فالمعنى: يوم يلقون ثوابه، فهم ^(٢) خلاف من وصف بقوله: ﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ [مريم: ٥٩].

وقوله: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلْكُوهُ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، أى: ملاقون جزاءه: إن ثواباً، وإن عقاباً.

وقوله: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْكُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]، أى: ملاقو ثواب ربهم، خلاف من وصف بقوله: ﴿لَا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمَا كَسَبُوا﴾ [البقرة: ٢٦٤].

وقوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا﴾ [النور: ٣٩] ونحو ذلك مما يدل على إحباط الثواب وأنهم إليه راجعون، أى: يصدقون بالبعث ولا يكذبون به.

كما حكى عن المنكرين له فى نحو: ﴿أَيُّدَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا أَيْنَا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الواقعة: ٤٧]، ونحو قولهم فيه: ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: ٢٥].

والظن ههنا: العلم، وكذلك قول المؤمن: ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلْكِي حِسَابِيَّةٍ﴾ [الحاقة: ٢٠] فأما الآية الأولى التى هى قوله: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْكُوا رَبِّهِمْ﴾

[البقرة: ٤٦] أى: ثوابه - فقد يجوز ألا يكون منهم القطع على ذلك والحثم به؛ بدلالة قول إبراهيم: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الذِّكْرِ﴾ [الشعراء: ٨٢]

فأما قوله: ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلْكِي حِسَابِيَّةٍ﴾ [الحاقة: ٢٠] فلا يكون إلا على العلم والتيقن؛ لأن صحة الإيمان إنما يكون بالقطع على ذلك والتيقن [به] ^(٣) والشاك فيه

لا إيمان له.

ويقال: لقيته ولاقيته، فمن «لاقيت» قوله: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلْكُوهُ﴾ [البقرة: ٢٢٣] و: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْكُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]، وقال: ﴿تَجِيئُهُمْ

(١) سقط فى ب.

(٢) فى أ: وهم.

(٣) سقط فى أ.

يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ ﴿[الأحزاب: ٤٤]، ولو كان «يلاقونه»؛ كقوله: ﴿أَنْتُمْ مُلَقَوَةٌ﴾ [البقرة: ٢٢٣] كان حسناً، وقال: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البقرة: ١٤].
وقال: [من الرجز]

يَا نَفْسُ صَبْرًا كُلِّ حَى لَاقٍ^(١)

كانه : لاقٍ منيته وأجله.

وقال آخر: [من الطويل]

فَلَأَقَى ابْنَ أُنْتَى يَتَتَعَى مِثْلَ مَا ابْتَعَى مِنْ الْقَوْمِ مَسْقَى السَّمَامِ حَدَائِدُهُ^(٢)
وقال [آخر]^(٣): [من الطويل]

وَكَانَ وَإِيَّاهَا كَحِرَّانَ لَمْ يُفِقْ عَنِ الْمَاءِ إِذْ لَاقَاهُ حَتَّى تَقْدَدَا^(٤)
وأما قوله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَائِهِ﴾ [السجدة: ٢٣]، فيكون على إضافة المصدر إلى المفعول، مثل: ﴿سُؤَالٍ نَجْمِكَ﴾ [ص: ٢٤] ﴿وَهُمْ مَرَّتْ بَعْدَ غَلَبِهِمْ﴾ [الروم: ٣]؛ لأن الضمير للروم، وهم المغلوبون؛ كانه: لما قيل: ﴿فَخَذَهَا بِقُوَّةٍ﴾ [الأعراف: ١٤٥] أى: بجِد واجتهاد، أعلمنا أنه أخذ بما أمر به، وتلقاه بالقبول؛ فالمعنى: من لقاء موسى الكتاب، فأضيف المصدر إلى ضمير الكتاب، وفي ذلك مدح له على امتثاله ما أمر به، وتبينة على الأخذ بمثل هذا الفعل؛ كقوله: ﴿أَتَيْعَ مَا أَوْحَى إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٠٦]، و: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاسْمِعْ قُرْءَانَهُ﴾ [القيامة: ١٨].

ويجوز أن يكون الضمير لموسى، والمفعول به محذوف؛ كقوله: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ﴾ [فاطر: ١٤] فالدعاء مضاف إلى الفاعل، والمفعولون محذوفون.

(١) الرجز بلا نسبة في الدرر (٢٣٩/٦)، ورسف المباني ص(٤١)، وسر صناعة الإعراب ص(٣٤١)، وجمع الهوامع (١٥٧/٢).

(٢) البيت لمضر بن ربعي الأسدي في شرح أبيات سيويه (٤٥٢/١)، وله أو لأبي خالد الفقعسي في شرح شواهد الإيضاح ص(٣٩٧)، ولرجل من بني أسد في الكتاب (٤٥/٢).

(٣) سقط في ب.

(٤) البيت لكعب بن جعيل في الشتمري، وبلا نسبة في الأزهية ص(٢٣٢)، وشرح أبيات سيويه (٤٣١/١)، والكتاب (٢٩٨/١).

ويروى: «فكان» بدل «وكان».

ومثل ذلك فى إضافة المصدر إلى الفاعل، وحذف المفعول به قوله: ﴿لَمَقْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ مِنْ مَقَّتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [غافر: ١٠] وهذا على قياس من قرأ: ﴿فَلَقَىٰ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَةً﴾؛ لأن موسى هو اللاقى، كما أن آدم هو المتلقى.

ويجوز أن يكون الضمير لموسى فى قوله: ﴿مِنْ لِقَائِهِ﴾ [السجدة: ١٢٣]، ويكون الفاعل محذوفًا، والمعنى: من لقاءك موسى، ويكون ذلك فى الحشر والاجتماع للبعث، أو فى الجنة؛ فيكون كقوله: ﴿فَلَا يَصُدُّكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا﴾ [طه: ١٦].

فأما قوله: ﴿لِنُنْذِرَ يَوْمَ الْآلَاقِ﴾ [غافر: ١٥] فإنه يكون يوم تلاقى الظالم والمظلوم، والجائر والعاقل، وتلاقى الأمم مع شهدائها كقوله: ﴿وَنَزَعْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا﴾ [القصص: ٧٥].

ومثل يوم التلاقى قوله: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمُ يَوْمَ الْجَمْعِ﴾ [التغابن: ٩]، وقوله: ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [النساء: ٨٧]، ونحو ذلك من الآى.

وقوله: ﴿وَيَوْمَ نَقُومُ السَّاعَةَ يَوْمَذِ يَفْرَقُونَ﴾ [الروم: ١٤]، فإن هذا التفرق بعد الاجتماع والتلاقى الذى أضيف اليوم إليهما، وذلك بعد الأخذ للمظلوم من الظالم، وقد بين هذا بقوله: ﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾ [الشورى: ٧] فأما قوله: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْرُّءُ مِنْ أَخِيهِ وَأُمِّيهِ وَأَبِيهِ﴾ [عبس: ٣٤، ٣٥]، وقد قال: ﴿يَوْمَ الْجَمْعِ﴾ [الشورى: ٧]، و: ﴿يَوْمَ الْآلَاقِ﴾ [غافر: ١٥] - فليس يراد بالفرار المضاف إليه اليوم: الشَّراد ولا الثُّقار، وأنت قد تقول لمن تكلم: «فررت مما لزمك»، لا تريد بذلك: بعاذا فى المحل.

وتقدير ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْرُّءُ مِنْ أَخِيهِ﴾: يوم يفر المرء من موالاة أخيه، أو^(١) من نصرته كما كانوا، أو من مساءلة أخيه؛ لاهتمامه بشأنه:

فالفرار من موالاته يدل عليه قوله: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ أُتُّعُوا مِنَ الَّذِينَ أُتْبِعُوا﴾ [البقرة: ١٦٦].

وأما الفرار من نصرته على حد ما كانوا يتناصرون فى الدنيا، فيدل عليه قوله: ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلَىٰ عَنْ مَوْلَىٰ شَيْئًا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ﴾ [الدخان: ٤١، ٤٢].

والمسألة يدل عليها قوله: ﴿وَلَا يَسْتَلْ حِمِيمٌ حِمِيمًا﴾ [المعارج: ١٠].
وقد روى أن بعضهم قرأ: ﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢] وكأنه اعتبر يوم يفر المرء من أخيه؛ فجعل «التناد» تفاعلا من: «ند البعير»: إذا شرد ونفر، وليس ذلك بالوجه؛ ألا ترى أنه لا^(١) يسهل أن تقول: نددت مما لزمك، ولا ناددت منه، كما تقول: فررت منه؟

ونرى سيبويه يستعمل في هذا المعنى: «فر»، كثيرا، ولا يستعمل: «ند»؛ فليس هذا الاعتبار -إذن- بالوجه.

وأما التنادى الذى عليه الكثرة والجمهور، فإنه يدل عليه قوله: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكْرٍ﴾ [القمر: ٦]، [وقوله]^(٢): ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمْئِهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١]، و﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: ٥٢].

فالتنادى أشبه بهذه الآى؛ ألا ترى أن الدعاء والنداء يتقاربان به، [وفى التنزيل]^(٣) ﴿إِذْ نَادَى رَبُّهُ نَادَاءً خَفِيًّا﴾ [مريم: ٣]، ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [آل عمران: ٣٩] وقال: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَتَى مَغْلُوبٌ﴾ [القمر: ١٠]، فقد استعمل كل واحد من النداء والدعاء فى موضع الآخر، وليس «التناد» و«الفرار» كذلك.

وأما قوله: ﴿كَلِمَتٍ﴾ فالكلمات: جمع كلمة، والكلمة: اسم الجنس، لوقوعها^(٤) على الكثير من ذلك والقليل، قالوا: «قال امرؤ القيس فى كلمته»، يعنون: قصيدته، و«قال قس فى كلمته»، يعنون: خطبته.

وقال ابن الأعرابى: يقال: «لفلان كلمة شاعرة»، أى: قصيدة. وقد قيل لكل واحد من الكلم الثلاث: كلمة؛ فالكلمة كأنها اسم الجنس، لتناولها الكثير والقليل. كما أن الليل لما كان كذلك وقع على الكثير منه أو القليل:

فالكثير نحو قوله: ﴿وَجَعَلْنَا أَيْلًا لِإِسَاءَ﴾ [النبا: ١٠]، ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ أَيْلًا﴾ [النهار] لَتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ [القصص: ٧٣]، ومن ثم جعله سيبويه فى جواب «كم»، إذا قيل: «سير عليه الليل والنهار».

(١) فى ب: ليس.

(٢) سقط فى ب.

(٣) سقط فى ب.

(٤) فى أ: لوقوعه.

وأما^(١) وقوعه على القليل، وما هو دون ليلة فنحو قوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا آيَاتِهِمْ﴾ [الصافات: ١٣٧-١٣٨].

فكذلك «الكلمة» قد وقعت على القليل والكثير:

فأما وقوعها [على الكثير]^(٢) فنحو ما قدمناه.

وأما وقوعها على القليل، فإن سيويوه قد أوقعها على الاسم المفرد، والفعل المفرد، والحرف المفرد.

فأما الكلام: فإن سيويوه قد استعمله فيما كان مؤلفاً من هذه الكلم، فقال: لو قلت: إن يضرب يأتينا؛ لم يكن كلاماً.

وقال -أيضاً-: «إنما يحكى: فقلت ونحوه، ما كان كلاماً، لا قولاً»، فأوقع الكلام على المتألف.

وعلى هذا الذى استعمله جاء التنزيل، قال -تعالى-: ﴿سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انْطَلَقْتُمْ إِلَى مَغَائِمٍ لِنَأْخُذْهَا ذُرُوءًا نَتَّبِعْكُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلِمَ اللَّهِ قُلْ لَنْ تَتَّبِعُونَا﴾ [الفتح: ١٥]، فالكلام المذكور ههنا -والله أعلم- يعنى به قوله: ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَاسْتَدْرَكَ لِيُخْرِجَ فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُفَنِّلُوا مَعِيَ عَدُوًّا﴾ [التوبة: ٨٣].

ألا ترى قوله: ﴿كَذَلِكَ قَالَ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ﴾ [الفتح: ١٥] والكلمات المذكورة فى قوله -عز وجل-: ﴿فَلَقَّيْنَاهُ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ﴾ [البقرة: ٣٧] فيما فسر هى قولهما: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا...﴾ الآية [الأعراف: ٢٢].

وسئل بعض سلف المسلمين عما يقوله المذنب؟ فقال: يقول ما قال أبوه [آدم]^(٣): ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا...﴾ الآية [الأعراف: ٢٣]، وما قاله موسى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾ [القصص: ١٦]، وما قاله يونس: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، وما قالته^(٤) الملكة: ﴿إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ﴾ [النمل: ٤٤].

وأما الكلمات فى قوله -عز وجل-: ﴿وَإِذْ أَبَدَلْنَا إِبْرَاهِيمَ رِيُّهُ بِكَلِمَةٍ فَاتَّهَمَهُ﴾

(١) فى أ: فأما.

(٢) سقط فى أ.

(٣) سقط فى ب.

(٤) فى أ: قالت.

[البقرة: ١٢٤] - فالمراد بها: انقياده لأشياء امتحن بها، وأخذت عليه، منها: الكوكب، والشمس، والقمر، والهجرة، في قوله: ﴿إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَيْ رَبِّي﴾ [العنكبوت: ٢٦] والختان، وعزمه على ذبح ابنه.

فالمعنى: وإذا ابتلى إبراهيم ربه بإقامة كلمات [أو بتوفية كلمات، والتقدير: ذوى كلمات]^(١)، أى: يعبر بها عن هذه الأشياء المسميات، وعلى هذا وصف في قوله: ﴿وَابْتَهِمَ الَّذِي وَفَّى﴾ [النجم: ٣٧].

فإن قلت: فهل يجوز أن يكون «الكلم»: المتكلم به، كما أن «الصيد»: هو المصيد، و«الضرب»: [هو]^(٢) المضروب، و«النسخ»: المنسوخ؟

فالقول: إن هذا إنما جاز^(٣) فى المصادر، وليس قولهم: «الكلم» بمصدر. فإن قلت: فقد أجرى قومٌ من العلماء ما كان من بناء المصدر مجرى المصدر، واستشهدوا على ذلك بأشياء، منها قوله^(٤): [من الوافر]

... .. وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةِ الرِّتَاعَا^(٥)

فالقول: إنا لا^(٦) نعلم لهم نصًّا على ذلك.

ومما ينبغي أن يحمل فيه الكلمات على الشرع؛ كقوله: ﴿وَإِذْ أَبَتَّ إِبْرَاهِيمَ رَيْئُ بِكَلِمَتِ﴾ [البقرة: ١٢٤] - قوله: ﴿وَصَدَقْتَ بِكَلِمَتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ﴾ [التحریم: ١٢] «الكلمات» - والله أعلم - تكون: الشرائع التى شرعت لها دون القول؛ لأن ذلك قد استغرقه قوله - تعالى -: ﴿وَكُتِبَ﴾ فكأن المعنى: صدقت بالشرائع؛ فأخذت بها، وصدقت بالكتب؛ فلم تكذب بها.

ومما يحمل من «الكلم» على أنه «قول» قوله - عز وجل - : ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٧١] فهذا - والله أعلم - يعنى به: قوله: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩]، أى: قال من أجل خلقه: كن، فيكون؛ فسمى: «كلمة»؛ لحدوثه عند قول ذلك.

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى ب: جاء.

(٤) فى ب: قولهم.

(٥) تقدم.

(٦) فى ب: لم.

وقوله: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ بِمَا صَبَرُوا﴾ [الأعراف: ١٣٧] هي -والله أعلم- قوله: ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً...﴾ الآية [القصص: ٥].

[وقوله^(١)]: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَتِهِ﴾ [الأنعام: ١١٥] وهو كقوله: ﴿مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلَ لَدَيَّ﴾ [ق: ٢٩]، أى: لا خلف^(٢) فيه ولا تبديل له. و«الكلمات»^(٣) تقديرها: ذوو الكلمات، أى: ما عبر عنه بها من: وعد ووعد، وثواب وعقاب.

وقوله -عز وجل-: ﴿وَالزَّمَهُمْ كَلِمَةَ الْقَتْلَى﴾ [الفتح: ٢٦]: [حدثنا يوسف ابن يعقوب الأزرق^(٤) بإسناده^(٥) عن مجاهد، قال: لا إله إلا الله. وقد يجوز أن تكون «كلمة القتلى»: شرائعه، التى أمروا بالأخذ لها والتمسك بها. وأما قوله -عز وجل-: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِاللَّهِ نَصِيرًا. مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٥-٤٦] - فسألنى أحد شيوخنا عنه؟ فأجبت بأن التقدير: وكفى بالله نصيرًا من الذين هادوا. فقوله: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ [النساء: ٤٦] متعلق بالنصرة، كقوله^(٦): ﴿فَمَنْ يَنْصُرُنَا مِنْ بَأْسِ اللَّهِ إِنْ جَاءَنَا﴾ [غافر: ٢٩] أى: من يمنعنا.

(١) سقط فى ب.

(٢) فى أ: خلاف.

(٣) فى أ: فالكلمات.

(٤) الشيخ العالم الثقة، أبو بكر، يوسف بن يعقوب بن الحافظ إسحاق بن بهلول، التنوخى الأنبارى، ثم البغدادى الكاتب. ولد سنة ثمانٍ وثلاثين ومائتين.

وسمع من: جده، وبشر بن مطر، والزيبر بن بكار، والحسن بن عرقه، ويعقوب بن شيبه الحافظ، وعدة. حدث عنه: ابن المظفر، والدراقطنى، وأبو الحسين بن جميع، وأبو الحسين بن المتيّم، وإبراهيم بن خرشيد وآخرون، حتى قيل: إن الحافظ أبا يعلى الموصلى، روى عنه، وهذا غلط؛ بل جاء ذكر أبى يعلى زائدًا فى إسناده الحديث.

قال القاضى أبو القاسم التنوخى: كان يوسف الأزرق كاتبًا جليلًا متصرفًا، وكان متخشّنًا فى دينه، أمارًا بالمعروف. توفى فى آخر سنة تسع وعشرين وثلاثمائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٨٩/٥)، تاريخ بغداد (٣٢١/١٤ - ٣٢٢)، الأنساب (٢٠٠/١ - ٢٠١)، المنتظم (٣٢٥/٦)، العبر (٢١٩/٢)، مرآة الجنان (٢٩٦/٢).

(٥) سقط فى أ.

(٦) فى أ: كما قال.

فيكون: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾ [النساء: ٤٦] - على هذا - حالا من ﴿الَّذِينَ هَادُوا﴾، تقديره: [و] ^(١) كفى بالله مانعاً لهم منكم؛ محرفين الكلم.

وأكثر الناس - فيما علمت - يذهبون إلى أن المعنى: «من الذين هادوا يحرفون الكلم»، أى: فريق يحرفون الكلم، فحذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه؛ كقوله: ﴿وَمَنْ ءَايَنَيْهِ يَرْيَبُكُمُ الْبَرْقُ﴾ [الروم: ٢٤] أى: أنه يربكم فيها البرق، أو يربكموها البرق، وهذا أشبه بقوله ^(٢): ﴿وَمَنْ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُواكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾ [المائدة: ٤١]، فكما أن ﴿يُحَرِّفُونَ﴾ فى هذه الآية صفة لقوله: ﴿سَمَّعُونَ﴾ كأنه قال: ومن الذين هادوا فريق سماعون للكذب، أى: يسمعون؛ ليكذبوا فيما يسمعون منه، ويحرفونه عنه، سماعون لقوم آخرين لم يأتوك، يحرفون الكلم؛ فكما أن «يحرفون» - هنا - صفة لقوله: ﴿سَمَّعُونَ﴾، كذلك يكون فى الآية الأخرى.

فإن قلت: فلم لا يكون حالا من الضمير الذى فى قوله: ﴿لَمْ يَأْتُواكَ﴾؟ فإن ذلك ليس بالسهل فى المعنى؛ ألا ترى أن المعنى: ومن الذين هادوا فريق يسمعون من النبى ﷺ؛ ليكذبوا فيما يسمعون، ويحرفون بكذبهم فيه، فإذا كان كذلك لم يكن حالا من الضمير الذى [فى] ^(٣): ﴿لَمْ يَأْتُواكَ﴾؛ لأنهم إذا لم يأتوا لم يسمعوا فيحرفوا، فإذا كان كذلك، كان وصفاً ولم يكن حالا، وتكون ^(٤) «يحرفون» على قياس ما قلناه فى قوله: ﴿وَكَفَى بِاللّٰهِ نَصِيرًا. مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ﴾ [النساء: ٤٥، ٤٦] - حالا من الضمير الذى فى اسم الفاعل، كأنه: سماعون محرفين للكلم، أى: مقدرين تحريفه؛ كقوله: معه صقر صائداً به غداً. و﴿هَذَا بَلِغَ الْكَقْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥].

وقد يجوز أن يكون التحريف المعنى بقوله: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦] - ما كانوا يقصدونه فى قولهم: ﴿رَاعِنَا﴾ [البقرة: ١٠٤] من السب، وخلاف ما يقصده المسلمون إذا خاطبوا رسول الله ﷺ، من المراعاة.

(١) سقط فى أ.

(٢) فى ب: لقوله.

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: يكون.

قال^(١) أبو زيد: «قال الصقيل: ما كلمت فلانا إلا مشاورة، تقول: أشرت إليه وأشار إلي» فهذا على أمرين:

أحدهما: أن يكون استثناء منقطعاً.

والآخر: على كلامك المشاورة، كقولك: عتابك السيف.

فأما «النطق» و«المنطق» فكان القياس في «المنطق» فتح العين؛ لأنه من «نطق»، لكنه قد جاء على الكسر؛ كما قال: ﴿إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٥] وقال: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

وقد استعمل رؤية «الكلام» في موضع «النطق» فقال: [من الرجز]
لَوْ أَنَّنِي أَوْتَيْتُ عِلْمَ الْحُكْلِ عِلْمَ سُلَيْمَانَ كَلَامَ النَّمْلِ^(٢)
فهذا إنما أراد به قوله: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ وَقَالَ يَتَاءَتِيهَا النَّاسُ عَلِمْنَا مِنْطِقَ الطَّيْرِ﴾ [النمل: ١٦]؛ فعبّر بالكلام بما عبر عنه بالنطق.

وقول أوس: [من الطويل]

فَفَاءُوا وَلَوْ أَسْطُو عَلَىٰ أُمَّ بَعْضِهِمْ أَصَاخَ فَلَمْ يَنْطِقْ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ^(٣)
على هذا تكرير.

وقال: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥]؛ لأنها جماد، لا كلام لها.

وقال: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النور: ٢٤] والشهادة^(٤): كلام وقول.

وقال: ﴿وَقَالُوا لَجُلُودُهُمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [فصلت: ٢١].

ومن ذلك قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُوا الرُّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهُ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢]؛ لأن ما ذكر من جوارحهم تشهد عليهم، فقيل: لا

(١) في أ: وقال.

(٢) ينظر ديوانه ص (١٣١)، واللسان (حكل، فطحل)، وتهذيب اللغة (١٠١/٤)، وجمهرة اللغة ص (٥٦٢)، ومجمل اللغة (٩٤/٢)، والتاج (حكل، فطحل)، وبلا نسبة في المخصص (١٢٢/٢)، وديوان الأدب (١٥٨/١)، ومقاييس اللغة (٩١/٢).

ويروى: «أو» بدل «لو».

(٣) البيت في ديوانه ص (١٢٣)، واللسان (سطا).

(٤) في أ: فالشهادة.

يكتُمون؛ لما كان إظهار ذلك وإبداؤه بجوارحهم.

و«القول»، و«الكلام»، و«المنطق»، يستعمل كل واحد من ذلك في موضع الآخر، ويعبر بكل واحد منها كما عبر بالآخر.

قال: ﴿وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٦].

وقال: ﴿عَلَّمْنَا مَنَظِقَ الطَّيْرِ﴾ [النمل: ١٦].

وقال عن الهدهد: ﴿فَقَالَ أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ﴾ [النمل: ٢٢].

فأما قوله: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ﴾ [الباقية: ٢٩] فهو في المعنى: كقوله: ﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾ [الكهف: ٤٩].

وقوله: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا﴾ [النبا: ٢٩] أى: كل شيء من أعمالهم، كما قال: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ. وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌّ﴾ [القمر: ٥٢، ٥٣]، وقال: ﴿أَحْصَاهُ اللَّهُ وَسُوهُ﴾ [المجادلة: ٦].

وقال: ﴿وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَلْفِهِمْ فِي عُنُقِهِ. وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾ [الإسراء: ١٣].

وقال: ﴿هَٰذَاكَ تَبَلَّوْا كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ﴾ [يونس: ٣٠].

وأشدد أبو الحسن: [من الخفيف]

صَدَّهَا مَنَظِقُ الدَّجَاجِ عَنِ الْقَصْدِ وَصَوْتُ النَّاقُوسِ فَاجْتَنَبْتُنَا
وأشدد: [من الرجز]

فَصَبَّحَتْ وَالطَّيْرُ لَمْ تَكَلِّمْ
خَابِيَةً طُمْتُ بِسَيْلٍ مُفْعَمٍ^(١)

وقال: [من المتقارب]

فَلَمْ يَنْطِقِ الدِّيكُ حَتَّى مَلَأَتْ كُوبَ الرَّبَابِ لَهُ فَاسْتَدَارَا^(٢)
فوضع كل واحد من «الكلام» و«النطق» موضع الصوت في قوله: [من البسيط]
لَمَّا تَذَكَّرْتُ بِالدَّيْرَيْنِ أَرْقَنِي صَوْتُ الدَّجَاجِ وَقَرَعُ بِالنَّوَاقِيسِ^(٣)

(١) الرجز بلا نسبة في اللسان (طمم، فعم، كلم)، والتاج (فعم). ويروى: «جابية» بدل «خابية».

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ص (٤٧).

(٣) البيت لجرير في ديوانه ص (١٢٦)، والحيوان (٢/٣٤٢)، وسمط اللآلى ص (٥٤)، وشرح =

وإنما يعنى: انتظاره صوت الديكة. ولم نر «النطق» مسنداً إلى القديم.
كما أضيف إليه «الكلام» فى قوله: ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، وقد
جاءت هذه الكلمة فى اللغة فيما يطيف بالشئ ويحيط به كقوله: النطاق والمنطقة.
وقال: [من الكامل]

مِنْ خَمْرِ ذِي نَطْفٍ أَعَزُّ مُنْطَقٍ وَأَفَى بِهَا لِدَرَاهِمِ الْإِسْجَادِ^(١)
فإذا كان كذلك لم يكن قولُ أوس: [من الطويل]
... ..
لَمْ يَنْطِقْ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ
تكريراً، وكان كل واحد منهما لمعنى غير الآخر.

وأنشد بعض البغداديين: [من الطويل]
فَإِنْ تَنْطِقِ الْهَجْرَاءُ أَوْ تَشْرِ فِي الْحَنَّا فَإِنَّ الْبَغَاثَ الْأَطْحَالَ اللَّوْنِ يَنْطِقُ^(٢)
فأسند إلى البغاث «النطق».

الإعراب: الأفعال المتعدية إلى المفعول به على ثلاثة أضرب:
منها ما يجوز فيه أن يكون الفاعل له مفعولاً به.
ومنها: ما يجوز أن يكون المفعول به فاعلاً له، نحو: أكرم بشرّاً بكرّاً^(٣)، وشم
زيد عمراً^(٤)، وضرب عبد الله زيدا.

ومنها: ما لا يكون فيه المفعول به فاعلاً له نحو: دقت الثوب، وأكلت الخبز،
وسرقت درهماً، وأعطيت ديناراً، وأمكننى الغوص.

ومنها: ما يكون إسناده إلى الفاعل فى المعنى كإسناده إلى المفعول به، وذلك
نحو: أصبت، ونلت، وتلقيت [ولقيت]^(٥)، تقول^(٦): نالنى خيرٌ، ونلت خيراً،

= شواهد الإيضاح ص(٤٥٢)، وشرح شواهد المغنى (١/١٦٧)، واللسان (دجج، نقس)،
والمعانى الكبير ص(٨٧)، ومعجم ما استعجم ص(٩٦).
(١) البيت للأسود بن يعفر فى ديوانه ص(٢٩)، واللسان (سجد)، ومقاييس اللغة (٣/١٣٤)،
وتهذيب اللغة (١٠/٥٦٩ - ٥٧٠)، والتاج (سجد)، وبلا نسبة فى مجمل اللغة (٣/١٢٠).
ويروى: «كدراهم» بدل «لدراهم».

(٢) ينظر: اللسان (بغت).

(٣) فى أ: عمراً.

(٤) فى أ: بكرّاً.

(٥) سقط فى ب.

(٦) فى أ: وتقول.

وأصابني خير، وأصبت خيرا، ولقيني زيد، ولقيت زيدا، وتلقاني [زيد]^(١)، وتلقيته.

قال: [من الطويل]

إِذَا أَنْتَ لَمْ تُعْرِضْ عَنِ الْجَهْلِ وَالْخَنَاءِ أَصَبْتَ حَلِيمًا أَوْ أَصَابَكَ جَاهِلٌ^(٢)
[و]^(٣) قال: ﴿وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ﴾ [آل عمران: ٤٠] [و] ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٨]، وكذلك: أفضيت إليه، وأفضى إلى، وقال سبحانه: ﴿وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢١].

وإذا كانت معاني هذه الأفعال على ما ذكرنا، فنصب ابن كثير لآدم ورفعہ للكلمات^(٤) في المعنى، كقول من رفع «آدم» ونصب للكلمات.

ومن حجة من رفع: أن عليه الأكثر، ومما يشهد للرفع قوله: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾ [النور: ١٥] فأسند الفعل إلى المخاطبين، والمفعول به كلام يتلقى، كما أن الذي تلقاه^(٥) آدم [من ربه]^(٦) كلام متلقى، فكما أسند الفعل إلى المخاطبين، فجعل التلقى لهم، كذلك يلزم أن يسند الفعل إلى آدم، فيجعل التلقى له دون الكلمات.

ومن ذلك قول القائل: «في آيات تلقيتها عن عمى، تلقاها عن أبي هريرة»، فجعل الكلام مفعولا به، وأسند الفعل إلى الآخذ له دون الكلام، فكذلك ينبغي أن يكون في الآية.

ومما يقوى الرفع في «آدم» أن أبا عبيدة قال في تأويل قوله: ﴿فَلَقَّحَ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ﴾ [البقرة: ٣٧] أى: قبلها فإذا كان آدم القابل، فالكلمات مقبولة. ومثل هذه الآية في إسناد الفعل فيها مرة إلى الكلمات ومرة إلى آدم قوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤].

(١) سقط في ب.

(٢) البيت لزمير بن أبي سلمى في ديوانه ص (٣٠٠)، والمخصص (١٥/١٦١). ويروى: «تقصر» بدل «تعرض».

(٣) سقط في أ.

(٤) في ب: الكلمات.

(٥) في أ: تلقى.

(٦) سقط في ب.

وفى حرف عبد الله فيما قيل: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمُونَ﴾ فلمن رفع أن يقول: ﴿وَلَا يَنَالُوكَ مِنْ عَدُوٍّ نِيْلًا﴾ [التوبة: ١٢٠] فأسند الفعل إليهم، ولم يقل: ولا ينالهم من عدو نيل، والنيل: يكون مصدرًا كالبيع، ويكون الشيء الذى ينال، مثل: الخلق، والصيد، وضرب الأمير.
وقوله: [من الرجز]

تَفْرِجَةُ^(١) الْقَلْبِ قَلِيلُ النَّيْلِ^(٢)

يجوز أن يكون المعنى: قليل ما ينال، كما يقال: قليل الكسب، ويكون قليل النيل: قليل ما ينيل، وكلاهما ذم.

وقال تعالى: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا حُبَبْتُمْ﴾ [آل عمران: ٩٢].
وحجة من قرأ بالنصب قوله: ﴿لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ﴾ [الأعراف: ٤٩] ولم يقل: لا ينالون الله برحمة كما قال تعالى: ﴿وَلَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَى مِنْكُمْ﴾ [الحج: ٣٧] فكما أسند الفعل إلى التقوى دون اسم الله - سبحانه - كذلك كان يمكن لا ينالون الله برحمة أى: مرحومًا به، يرحمون عباده به، وكأن المعنى فى ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا﴾ [الحج: ٣٧]: لن ينال قربة الله أو ثواب الله قربة لحومها ودماؤها، أو ثوابهما؛ لأن ذلك ليس بقربة على حد ما يتقربون به، ويتنسكون فلا يقبله، ولا يثيب عليه، من حيث كان معصية، ولكن يقبل من ذلك ما كان عن تقوى الله وطاعته دون ما كان من المعاصى التى قد كرهها ونهى عنها، وكأن المراد بـ «ينال»: معنى القبول، كما قال: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ﴾ [التوبة: ١٠٤] فمعنى قبوله التوبة أن يبطل به ما كان يستحق من العقوبات التى تكفرها التوبة، وأخذ الصدقات هو الجزاء عليها والإثابة من أجلها.

(١) تَفْرِجَةُ: التَّفْرِجُ والتَّفْرِجَةُ: هو الضعيف الجبان.

ينظر: اللسان (فرج).

(٢) الرجز بلا نسبة فى اللسان (فرج)، والتاج (فرج).

ويروى:

تفرجة القلب بخيل بالنيل يلقى عليه النيدلان بالليل

وهو بهذه الرواية لحريث بن زيد الخيل فى شرح شواهد الإيضاح ص (٦٢٣)، وبلا نسبة فى رصف المباني ص (٣٣١)، وسر صناعة الإعراب (١/ ١١١)، (٢/ ٤٤٤)، واللسان (فرج، ندل)، والممتع فى التصريف (١/ ٢٢٨)، والمنصف (١/ ١٠٦)، والتاج (ندل).

اختلفوا في الياء والتاء من قوله -تعالى-: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ﴾ [٤٨]:
 فقراً ابن كثير وأبو عمرو: ﴿وَلَا تُقْبَلُ﴾ بالتاء^(١).

وقرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿وَلَا يُقْبَلُ﴾ بالياء.

وروى يحيى بن آدم وابن أبي أمية والكسائي وغيرهم عن أبي بكر وحفص عن
 عاصم بالياء.

وروى الحسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم بالتاء.

[قال أبو على]^(٢): المعنى في قوله: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ﴾ [البقرة: ٤٨]: لا
 يقبل فيه منها شفاعَةٌ، فمن ذهب إلى أن: «فيه» محذوفة من قوله: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا
 تَجْزَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ﴾ [البقرة: ٤٨] جعل «فيه» محذوفة بعد قوله: ﴿يقبل﴾.

ومن ذهب إلى أنه حذف الجار، وأوصل الفعل إلى المفعول، ثم حذف الراجع
 من الصفة كما يحذف من الصلة، كان مذهبه في قوله: ﴿لَا يقبلُ﴾ -أيضاً- مثله.
 وحذف الهاء من الصفة يحسن، كما يحسن حذفها من الصلة.

ألا ترى أن الفعل لا يتسلط بحذف المفعول منه على الموصوف، كما لا يتسلط
 بذلك على الموصول.

فمما حذف منه الراجع من الصفة قوله: [من الوافر]

... .. وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحٍ^(٣)

وقول الأسود بن يعفر: [من الطويل]

وَفَاقِرٍ مَوْلَاهُ أَعَارَتْ رِمَاحُنَا سِنَانًا كَقَلْبِ الصَّقْرِ فِي الرُّمَحِ مِنْجَلًا^(٤)

(١) ينظر: حجة القراءات (٩٥)، شرح الطيبة (٢٣/٤)، وشرح شعلة (٢٦١)، والعنوان (٦٩)،
 وإتحاف فضلاء البشر (٣٩٠/١).

(٢) سقط في ب.

(٣) عجز بيت، وصدرة:

أبحث حمى تهامة بعد نجد

وهو لجبرير في ديوانه (٨٩/١)، والكتاب (٨٧/١، ١٣٠)، والمقاصد النحوية (٤/٧٥)،
 وسر صناعة الإعراب (٤٠٢/١)، وشرح التصريح (١١٢/٢)، ومغنى اللبيب (٢/٥٠٣، ٦١٢، ٦٣٣).

(٤) البيت في ديوانه ص (٥٦)، واللسان (نهم)، وشعراء النصرانية ص (٤٨٥)، وبلا نسبة في
 كتاب العين (٦١/٤).

ويروى: «وفاقد» بدل «وفاقر»، و: «كنبراس النهامي» بدل «كقلب الصقر في الرمح».

فالهاء العائدة إلى المنكور الموصوف محذوفة، وهى المفعول الأول لـ «أعارت». وموضع الجملة جر، كما أن موضع الجملة التى هى «تقبل» نصب بالعطف على الجملة التى هى وصف لما قبلها.

ومن الحذف قوله: [من الرجز]

تَرْوِّجِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي

غَدًا بِجَنْبِي بَارِدٍ ظِلِيلٍ^(١)

المعنى: تأتى مكانا أجدر أن تقيلى فيه، فحذف الجار، فوصل الفعل ثم حذف الضمير.

ومما لم يحذف فيه الراجع من الصفة قوله: [من الرجز]

فِي سَاعَةٍ يُحِبُّهَا الطَّعَامُ^(٢)

وهذا فى المعنى قريب من قوله: «وَأَنْذَرَهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَظِيمٍ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٌ يُطَاعُ» [غافر: ١٨].

فالمعنى: ما للظالمين فيه من حميم ولا شفيع يطاع، وليست الجملة التى هى: «مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ» [غافر: ١٨] صفة كما كانت فى الآية الأخرى صفة.

ومثل ذلك قوله: «يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلَى عَنْ مَوْلَى شَيْئًا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ». إِلَّا مَنْ رَجِمَ اللَّهُ» [الدخان: ٤١-٤٢]. وقبول الشيء: هو تلقيه والأخذ به وخلاف الإعراض عنه، ومن ثم قيل لتجاه الشيء: قبالة، وقالوا: أقبلت المكواة الداء، أى: جعلتها قبالة.

قال: [من الطويل]

وَأَقْبَلْتُ أَفْوَاهَ الْعُرُوقِ الْمَكَاوِيَا^(٣)

... ..

(١) الرجز لأحيحة بن الجلاح فى شرح التصريح (١٠٣/٢)، والمقاصد النحوية (٣٦/٤)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢٩١/٣)، وخرزاة الأدب (٥٧/٥)، وشرح الأشموني (٣٨٥/٢).

(٢) الرجز بلا نسبة فى اللسان (حب)، والتاج (حب)، وجمهرة اللغة ص (١٣١٨)، والمخصص (٢٤٣/١٢)، (٧٥/١٤).

(٣) عجز بيت، وصدرة:

شَرِبْتُ الشُّكَاعَى وَالتَّدَدْتُ أَلْدَةَ

والبيت لعمر بن أحمد الباهلى فى ديوانه ص (١٧١)، ولسان العرب (لد، شمع، قبل)، وجمهرة اللغة ص (١٢١٣)، وتهذيب اللغة (٢٩٥/١)، (٦٨/١٤)، ومقاييس =

ويجوز أن يكون المخاطبون بذلك اليهود؛ لأنهم زعموا أن آباءها الأنبياء تشفع لها، فأويسوا من ذلك.

وقريب من هذا قوله: ﴿قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ﴾ [المائدة: ١٨] فأما الشفاعة فنراها من «الشفع» الذي هو خلاف «الوتر».

قال: [من الكامل]

وَأَخُو الْأَبَاءِ إِذْ رَأَى خِلَانَهُ تَلَّى شِفَاعًا حَوْلَهُ كَالْإِذْخِرِ^(١)
فكانه سؤال من الشفيع، يشفع سؤال المشفوع له.

وليس معنى ﴿لا تقبل منها شفاعة﴾ أن هناك شفاعة لا تقبل.

ألا ترى أن في قوله: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨] انتفاء الشفاعة عن سوا المرتضين، فإذا كان كذلك، كان المعنى لا تكون شفاعة فيكون لها قبول، كما أن قوله: ﴿لَا يَسْتَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣] معناه: لا يكون منهم سؤال فيكون منهم إلحاف، كقوله: [من الطويل]

عَلَى لَاحِبٍ لَا يُهْتَدَى لِمَنَارِهِ إِذَا سَافَهُ الْعَوْدُ الدِّيَافِي جَرْجَرًا^(٢)
وقوله: [من السريع]

لَا يُفْزَعُ الْأَرْزَبُ أَهْوَالُهَا وَلَا تَرَى الضَّبَّ بِهَا يَنْجَجِرُ^(٣)
فأما قوله: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَرِضَى﴾ [النجم: ٢٦] - فالمعنى: لا تغني شفاعتهم أن لو شفّعوا ليس أن هناك

= اللغة (٢٣/٥)، وأساس البلاغة (قبل، لدد)، وتاج العروس (لدد، شفع، قبل)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص (٨٧٠).

(١) البيت لأبي كبير في شرح أشعار الهذليين ص (١٠٨٣)، واللسان (ذخر، شفع، تلل)، والتاج (تلل)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة (٤٦/١)، والمخصص (٤٦/١١)، (١٩٨، ٤٦/١١).

(٢) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص (٦٦)، ولسان العرب (ديف، سوف، لحق)، وتهذيب اللغة (٧٠/٥، ٩٢/١٣، ١٩٨/١٤)، وأساس البلاغة (سوف)، وتاج العروس (ديف، لحق، سوف)، وبلا نسبة في لسان العرب (نسا)، ومقاييس اللغة (٣١٨/٢)، ومجمل اللغة (٣٠٤/٢).

ويروى: «بمناره» بدل «لمناره».

(٣) البيت لابن الأحمر في ديوانه ص (٦٧)، وأمالى المرتضى (٢٢٩/١)، والخصائص (٣/١٦٥، ٣٢١).

ويروى: «تفزع» بدل «يفزع».

شفاعة مثبتة.

ومثله: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبأ: ٢٣].

ومثله: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرِضَىٰ لَهُ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩]

فأطلق على المعنى الاسم، وإن لم يحدث.

كما قال: [من البسيط]

لَمَّا تَذَكَّرْتُ بِالدَّيْرَيْنِ أَرَقْنِي صَوْتُ الدَّجَاجِ وَقَرْعُ النَّوَاقِيسِ^(١)
والمعنى: انتظار أصواتها، فأوقع عليه الاسم، ولما يكن. فإضافة الشفاعة إليهم
كإضافة الصوت إليها.

وبذلك على أن المعنى فى قوله: ﴿لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ﴾ ما ذكرنا - الآية التى تقدم
ذكرها، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ﴾
[النبا: ٣٨] والشفاعة: كلام.

فأما قوله: ﴿إِلَّا مَنْ بَعْدَ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَىٰ﴾ [النجم: ٢٦] فالمعنى: لمن
يشاء شفاعته على إضافة المصدر إلى المفعول به، الذى هو مشفوع له، ثم حُذِفَ
المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، فصار اللفظ: لمن يشاءه، أى يشاء شفاعته،
ثم حذف الهاء من الصلة.

فأما قوله: ﴿وَيَرْضَىٰ﴾، فتقديره: [و]^(٢) يرضاه، كما أن قوله: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ
إِلَّا لِمَنْ أَرَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨] العائد منه إلى الموصول محذوف، فكذلك العائد من
﴿يرضى﴾.

وأما قوله: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ
شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨] فإنما يعنون بقولهم: «عند الله»، فى البعث؛ لأن
منهم من قد كان معترفاً^(٣) بالبعث والنشور كالأعشى فى قوله: [من المتقارب]
بِأَعْظَمَ مِنْكَ تُقَى لِلْجِسَابِ إِذَا النَّسَمَاتُ نَفَضْنَ الْغُبَارَ^(٤)

(١) تقدم.

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى أ: يعترف.

(٤) وهو فى ديوانه ص (١٠٣)، واللسان (نسم)، والتاج (نسم).

[وقول زهير^(١)]^(٢): [من الطويل]

يُوْخَزُ فَيُوضَعُ فِي كِتَابٍ فَيَدْخَرُ لِيَوْمِ الْحِسَابِ أَوْ يُعْجَلُ فَيُنْقَمَ^(٣)
وقد كذبهم الله في قولهم ذلك بقوله: ﴿قُلْ أَتَنْتِفُونَ اللَّهَ لِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ
وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [يونس: ١٨] وقوله: ﴿وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ
كَافِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٦]. فالمصدر مضاف إلى الفاعلين، والمعنى: كانوا^(٤) بعبادتهم
إياها كافرين ومثل هذا قوله: ﴿وَقَالَ شُرَكَائُهُمْ مَا كُنْتُمْ إِلَّا نَا تَعْبُدُونَ﴾ [يونس: ٢٨]
فالشركاء في هذه الآية هم الآلهة التي كانوا يعبدونها.

وكذلك في قوله: ﴿وَإِذَا رَمَوْا الَّذِينَ أَشْرَكُوا شُرَكَاءَهُمْ قَالُوا رَبَّنَا هَؤُلَاءِ شُرَكَائُنَا الَّذِينَ
كُنَّا نَدْعُوا مِنْ دُونِكَ﴾ [النحل: ٨٦] فإنما أضيف الشركاء إلى الذين أثبتوهم شركاء
لادعائهم شركتهم للقديم - سبحانه وتعالى - عن ذلك.

وقد جاء إضافة هؤلاء الشركاء - أيضًا - إلى الله - تعالى - في قوله: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ
أَيْنَ شُرَكَائِيَ﴾ [فصلت: ٤٧] فهذا لم يثبت به شركاء لله - تعالى - وإنما أضافهم إليه
على حسب ما كانوا يضيفونهم إليه، فحكى ذلك.

وعلى هذا قوله: ﴿وَقَالُوا يَتَّيْنُهُ السَّاحِرُ أَدْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾ [الزخرف: ٤٩] وهذا مما
يعلم به أن المضاف إذا كان له ضرب من الملابس بالمضاف إليه، جازت إضافته
إليه.

= وروى: «منه» بدل «منك»، و: «في الحساب» بدل «للحساب».

(١) زهير بن أبي سلمى، ربيعة بن رباح المزني، من مضر: حكيم الشعراء في الجاهلية. وفي
أئمة الأدب من يفضل على شعراء العرب كافة. قال ابن الأعرابي: كان لزهير في الشعر ما
لم يكن لغيره، كان أبوه شاعرًا، وخاله شاعرًا، وأخته سلمى شاعرة، ابنه كعب وبجير
شاعرين، وأخته الخنساء شاعرة. ولد في بلاد «مَرْيَتَةَ» بناوحي المدينة، وكان يقيم في
الحاجر (من ديار نجد)، واستمر بنوه فيه بعد الإسلام. قيل: كان ينظم القصيدة في شهر
وينقحها ويهذبها في سنة، فكانت قصائده تسمى «الحواليات»، أشهر شعره معلّقة التي
مطلعها:

أمن أم أوفى دمنة لم تكلم.

توفى سنة ١٣ ق هـ.

ينظر الأعلام (٥٢/٣).

(٢) في أ: وقوله.

(٣) ينظر: ديوانه ص (١٨)، وجمهرة أشعار العرب (١٠٧).

(٤) في أ: وكانوا.

وعلى هذا قوله: [من الطويل]

... .. لِتُغْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا^(١)

فأضاف الإناء إلى الشارب؛ لشربه منه، وإن كان ملكًا للمشروب لبنة، أو في يده على غير وجه الملك.

ومن ذلك قوله: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أُولَئِكَ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَقُولُونَ قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٣، ٤٤] فهذا مثل قوله: ﴿وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨].

وقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٤] فهذا^(٢) معناه: [الشفاعة]^(٣) في الآخرة.

وإنما نسبت الشفاعة إليه سبحانه إبطالا لشفاعة من ادعت شفاعتهم لهم من الآلهة، ونفيًا لها، وإعلامًا أن الملائكة في الآخرة لا يشفعون إلا لمن أذن لهم في الشفاعة له، فنسبت الشفاعة إلى الله لما لم تكن إلا بأمره وإذنه فيها، وإن كانت الملائكة فاعليها في الحقيقة، فأما في الدنيا فقد تكون الشفاعة لغير الله.

والضمير في ﴿مِنْهَا﴾ من قوله: ﴿وَلَا تُقْبَلُ مِنْهَا﴾ عائدٌ إلى «نفس» على اللفظ، [و]^(٤) في قوله: ﴿وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ على المعنى؛ لأنه ليس المراد المفرد فلذلك جُمِعَ.

فأما حجة من قال: ﴿وَلَا تُقْبَلُ﴾ فألحق علامة التأنيث، فهي أن الاسم الذي أسند إليه هذا الفعل مؤنث، فيلزم أن يلحق المسند -أيضًا- علامة التأنيث؛ ليؤذن لحاق العلامة بتأنيث الاسم، كما ألحق الفصل حيث ألحق؛ ليؤذن بأن الخبر معرفة أو

(١) عجز بيت، وصدرة:

إذا قيل قدنى قال بالله حلفة

والبيت لحريث بن عتاب في خزانة الأدب (٤٣٤/١١)، (٤٣٥)، والدرر (٢١٧/٤)، ومجالس ثعلب ص (٦٠٦)، والمقاصد النحوية (٣٥٤/١)، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص (١٠٧)، شرح المفصل (٨/٣)، والمقرب (٧٧/٢).
والشاهد فيه: أن جواب القسم يفتح بلام «كى».

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في ب.

(٤) سقط في أ.

قريب [من المعرفة]^(١).

ومما يقوى ذلك أن كثيراً من العرب إذا أسندوا الفعل إلى المثنى أو المجموع، ألحقوه علامة التثنية أو الجمع.

كقوله: [من السريع]

أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ ... (٢) ...

وقوله: [من الطويل]

... .. يَغْصِرُونَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ (٣)

فكما ألحقوا هاتين العلامتين لتؤذنا بالتثنية والجمع، كذلك ألحقت علامة التأنيث الفعل ليؤذن بما في الاسم منه، وكانت هذه العلامة أولى من لحاق علامتى التثنية والجمع؛ للزوم علامة التأنيث الاسم، وانتفاء لزوم هاتين العلامتين الاسم، وبحسب لزوم المعنى تلزم علامته.

ألا ترى أن ما لا يلزم في كلامهم قد لا يعتد به اعتداد اللازم، كالواو الثانية في قوله: ﴿وُورَى﴾ [الأعراف: ٢٠] فبحسب لزوم [علامة]^(٤) التأنيث^(٥) الاسم يحسن إلحاقه الفعل.

وقد قال تعالى: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ مُشْرِقِينَ﴾ [الحجر: ٧٣]، ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ بِأَلْحَقٍ﴾ [المؤمنون: ٤١]، فكما تثبت العلامة في هذا النحو، كذلك ينبغي أن تثبت في نحو قوله: ﴿تُقْبَلُ﴾.

ومن حجة من لم^(٦) يلحق: أن التأنيث في الاسم ليس بحقيقى، وإذا كان كذلك

(١) فى أ: منها.

(٢) جزء من صدر بيت، وبعده:

.... عِنْدَ الْقَفَا أُولَى فَأُولَى لَكَ ذَا وَاقِيَةِ

والبيت لعمر بن ملقط فى تخليص الشواهد ص (٤٧٤)، وخزانة الأدب (٩/ ٢٢)، وشرح التصريح (١/ ٢٧٥)، وشرح شواهد المغنى (١/ ٣٣١)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٥٨)، ونوادر أبى زيد ص (٦٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/ ٩٨)، ورفض المبانى ص (١٩)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٧١٨)، وشرح المفصل (٣/ ٨٨)، والصاحبى فى فقه اللغة ص (١٧٧)، ومغنى اللبيب (٢/ ٣٧١).

(٣) تقدم.

(٤) سقط فى أ.

(٥) زاد فى أ: فى.

(٦) فى أ: لا.

حُمِلَ عَلَى الْمَعْنَى فَذَكَّرَ.

ألا ترى أن الشفاعة والتشفيع بمنزلة، كما أن الوعظ والموعظة، والصيحة والصوت كذلك، وقد قال تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥] ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: ٦٧]، فكما لم تلحق العلامة ههنا، كذلك يحسن ألا تلحق في قوله: ﴿وَلَا تُقْبَلُ﴾ لاتفاق الجميع في أن ذلك تأنيث غير حقيقي، وكلا الأمرين قد جاء به التنزيل كما رأيت.

ومما يقوى التذكير أنه قد فصل بين الفعل والفاعل بقوله: ﴿مِنْهَا﴾، والتذكير يحسن مع الفصل، كما حكى من قولهم: حضر القاضي اليوم امرأة. فإذا جاء التذكير في الحقيقي مع الفصل فغيره أجدر بذلك.

فأما ما قاله أحمد بن يحيى: من أن التذكير أجود لقول ابن مسعود: «ذَكَّرُوا الْقُرْآنَ» فإن قول ابن مسعود لا يخلو من أن يريد به التذكير الذي هو خلاف التأنيث، أو يريد به معنى غير ذلك. فإن أراد به خلاف التأنيث، فليس يخلو من أن يريد [به]^(١): ذكروا فيه التأنيث الذي هو غير حقيقي، أو التأنيث الذي هو حقيقي، فلا يجوز أن يريد التأنيث الذي هو غير حقيقي؛ لأن ذلك قد جاء منه في القرآن ما لا يكاد^(٢) يحصى كثرة، كقوله: ﴿وَلَلْدَارُ الْآخِرَةُ﴾ [الأنعام: ٣٢] وكقوله: ﴿النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ﴾ [الحج: ٧٢] وقوله تعالى: ﴿وَاللَّفَافُ السَّاقُ بِالسَّاقِ﴾ [القيامة: ٢٩] و﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ﴾ [إبراهيم: ١٠] و﴿كَانَتْهُمْ أَعْمَارُ فُخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧] و﴿وَالنَّخْلُ بَاسِقَتٍ﴾ [ق: ١٠] و﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورٍ سَيْنَاءَ﴾ [المؤمنون: ٢٠] و﴿وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾ [الرعد: ١٢].

فإذا ثبت هذا النحو في القرآن على الكثرة التي تراها؛ لم يجز أن يريد هذا، وإذا لم يجز أن يريد ذلك، كان إرادته به التأنيث الحقيقي أبعد، كقوله: ﴿إِذْ قَالَتْ أَمْرًاثُ عِمْرَنَ﴾ [آل عمران: ٣٥] وقوله: ﴿وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ﴾ [التحريم: ١٢] و﴿كَانَنَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحِينَ فَخَاتَاهُمَا﴾ [التحريم: ١٠] و﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّيهِ فَبَصُرَتْ بِهِ عَنْ جُنْبٍ﴾ [القصص: ١١].

فإن قلت: إنما يريد: إذا احتمل الشيء التأنيث والتذكير، فاستعملوا التذكير وغلبوه.

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: يكاد لا.

قيل: هذا -أيضاً- لا يستقيم، ألا ترى أن فيما تلونا: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَدٍ﴾ [ق: ١٠] و ﴿كَانَتْهُمْ أَعْمَارُ نَحْلِ حَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧] فأنت مع جواز التذكير فيه. يدل ذلك على ذلك قوله في الأخرى: ﴿أَعْمَارُ نَحْلِ مُنْقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠] وقوله: ﴿مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا﴾ [يس: ٨٠] ولم يقل: «الخضر» ولا «الخضراء»، وقوله: ﴿السَّحَابِ أُنْقَالٌ﴾ [الرعد: ١٢] ولم يقل: «الثقل»، كما قال: ﴿مُنْقَعِرٍ﴾. فهذه المواضع يعلم^(١) منها أن ما ذكرت ليس بمراد ولا بمذهب؛ [فإذن لا يصح]^(٢) أن يريد بقوله: «ذكروا القرآن»: التذكير الذي هو خلاف التأنيث، وإذا لم يرد ذلك، كان معنى غيره: فمما يجوز أن يصرف إليه قول ابن مسعود، أنه يريد به الموعظة والدعاء إليه، كما قال: ﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِبِدْ﴾ [ق: ٤٥] إلا أنه حذف الجار. وإن كان قد ثبت في الآية، وفي قوله: ﴿وَذَكِّرْهُمْ بِأَنَّهُمْ أَلَلَّ﴾ [إبراهيم: ٥] على القياس الذي ينبغي أن يكون عليه.

ألا ترى أنك تقول: ذكر زيد العذاب والنار، فإذا ضعفت العين قلت: ذكرت زيذا العذاب، وذكرته النار.

فإذا ألحقت الجار كان كقوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] وإذا حذف كان كقوله: ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوْسًا﴾ [النحل: ١٥].

فمما جاء بغير الجار قولها: [من الوافر]
يُذَكِّرُنِي طُلُوعُ الشَّمْسِ صَخْرًا وَأَذْكُرُهُ لِكُلِّ غُرُوبِ شَمْسٍ^(٣)
ومما يدل على صحة ما ذكرنا من أن الأصل ألا يلحق الجار أن النسيان الذي هو خلاف الذكر لما نقل بالهمزة التي هي في حكم تضعيف العين، لم تلحق الباء المفعول الثاني، وذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَسْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾ [الكهف: ٦٣].

ويمكن أن يكون معنى قوله: «ذَكِّرُوا الْقُرْآنَ» [أي]^(٤): لا تجحدوه ولا تنكروه، كما أنكره من قال فيه: ﴿أَسْطِيرُ الْأَوَّلِ﴾ [النحل: ٢٤] لإطلاقهم عليه لفظ

(١) زاد في أ: أن.

(٢) في أ: فإذا لم يصح، لم يصح.

(٣) البيت للخنساء في ديوانها ص (٨٩).

(٤) سقط في أ.

التأنيث، فهو لاء لم يذكروه، لكنهم أنثوه بإطلاقهم التأنيث على ما كان مؤنث اللفظ، كقوله: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْتًا﴾ [النساء: ١١٧] فـ «إِنْتًا» جمع «أنثى»، وإنما يعنى [به]^(١) ما اتخذوه آلهة، كقوله: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ. وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةَ الْآخِرَىٰ﴾ [النجم: ١٩، ٢٠].

وقال العجاج فى صفة المنجنيق: [من الرجز]
أُورِدَ حُذًا^(٢) تَسْبِيْقُ الْأَبْصَارَا
وَكُلَّ أَنْثَى^(٣) حَمَلَتْ أَحْجَارًا^(٤)

فسماها أنثى لتأنيثهم للفظها.

وكذلك قول الفرزدق: [من الطويل]

وَكُنَّا إِذَا الْجَبَّارُ صَعَّرَ خَدَّهُ ضَرْبَتَاهُ تَحْتَ الْأُنْثَيْنِ عَلَى الْكَرْدِ^(٥)
و«الأنثيان» يريد بهما: الأذنين، وهذا النحو كثير فى كلامهم.

اختلفوا فى إلحاق الألف وإخراجها من قوله -تعالى-: ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا﴾ [٥١] و ﴿وَوَعَدْنَاكَ﴾ [طه: ٨٠]:

فقرأ أبو عمرو وحده ذلك كله بغير ألف.
وقرأ الباكون ذلك كله بالألف^(٦).

(١) سقط فى أ.

(٢) حذًا: جمع أخذ، وهو السهم الذى خفف غراء نصله، ولم يُثَقِّق. ينظر: اللسان (حذذ).

(٣) أنثى حملت أحجارًا: يعنى بها: المنجنيق.

ينظر: اللسان (أنث، حذذ).

(٤) الرجز فى ديوانه (١١٦/٢ - ١١٧)، واللسان (أنث، حذذ، بقر، خبر)، والتاج (أنث، بقر)، والمخصص (١٠٣/١٦، ٧/١٧)، وبلا نسبة فى اللسان (حجر)، والتاج (حجر)، والمخصص (١٨٩/١٣، ١٩٠/١٥).

(٥) البيت فى ديوانه (١٧٨/١)، وجمهرة اللغة ص (١٣٢٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٤٤٤)، ولسان العرب (درأ، نب، أنث، كرد، كون)، ولذى الرمة (برواية أخرى للصدر) فى لسان العرب (أنث)، وللفرزدق أو لذى الرمة بهذه الرواية فى المعانى الكبير (٩٩٤/٢)، وبلا نسبة فى أدب الكاتب ص (٤٩٥)، وسمط اللآلى ص (٣٧٨).

والشاهد فيه أنه يعنى بالأنثيين: الأذنين؛ لأن الأذن مؤنثة، كما قيل للخصيين: الأنثيان؛ لأن الخصية مؤنثة.

ويروى: «الجياد» بدل «الجبار».

(٦) ينظر: شرح الطيبة (٢٣/٤ - ٢٤)، وحجة القراءات (٩٦)، والعنوان (٦٩)، وينظر: إتحاف فضلاء البشر (٣٩١/١)، وشرح شعلة (٢٦١).

قال أبو علي: قالوا: وَعَدْتُهُ، أَعِدُّهُ، وَغَدَا، وَعِدَّةٌ، وَمَوْعِدًا وَمَوْعِدَةٌ، قال الله تعالى: ﴿إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤] وجاء «وعد» في الخير والشر. قال: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [المائدة: ٩] وقال عز وجل: ﴿أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعَدًّا حَسَنًا﴾ [طه: ٨٦] فتقول على هذا: وعده خيرا. وقال عز وجل: ﴿النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحج: ٧٢] فتقول على هذا: وعده شرا. وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا﴾ [الكهف: ٥٩] ف «الموعد»: مصدر «وعد»، وهو في الإهلاك.

فأما «الإيعاد» فإنه يكون في التهديد.

قال: [من الرجز]

أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَذَاهِمِ^(١)

وقال: [من الطويل]

وَمَوْعِدُنَا بِالْقَتْلِ يَحْسِبُ أَنَّهُ سَيُخْرِجُ مِنَّا الْقَتْلُ مَا الْقَتْلُ مَانِعٌ^(٢)
و«الوعيد»: نَحْوُ من «الإيعاد» في أنه تهديدٌ بشراً، قال تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ﴾ [إبراهيم: ١٤].

وقال: ﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [ق: ٤٥] وقال أحمد بن يحيى: أوعدته، وتسكت. أو تجيء بالباء: أوعدته بشراً، ولا تقول: أوعدته الشر. قال أبو علي: ولا يمتنع في نحو هذا في القياس أن يحذف الحرف فيصل الفعل. ويدل على ذلك ما قدمناه^(٣). من قوله: «أوعدني بالسجن».

فأما «الميعاد» في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ [آل عمران: ٩] فإن هذا

(١) الرجز للعديل بن الفرخ في خزانة الأدب (١٨٨/٥، ١٨٩، ١٩٥)، والدرر (٦٢/٦)، المقاصد النحوية (١٩٠/٤)، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص (٢٢٦، ٢٩٤)، وشرح أبيات سيويه (١٢٤/١)، وشرح الأشموني (٤٣٩/٢)، وشرح التصريح (١٦٠/٢)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص (٢١)، وشرح شذور الذهب ص (٥٧٢)، وشرح ابن عقيل ص (٥١٠)، وشرح المفصل (٧٠/٣)، ولسان العرب (وعد، رهم)، ومجالس ثعلب ص (٢٧٤)، وجمع الهوامع (١٢٧/٢).

والشاهد فيه قوله: «أوعدني... رجلى»؛ حيث أبدل الاسم الظاهر «رجلى» من ضمير الحاضر، وهو الياء في «أوعدني» بدل بعض من كل.

(٢) البيت لابن كراع، انظر: المعاني الكبير (٩٠٣/٢).

(٣) في أ: قدمنا.

البناء قد جاء فى الأسماء والصفات: فالاسم نحو: المصباح والمفتاح والصفة نحو: المطعان، والمطعام. و«الميعاد»^(١): اسمٌ، كما أن «المِقات» كذلك، وليس يخلو من أن يكون من «أوعد»، أو «وعد»، فإن كان من «أوعد»، فإن «أوعد» تختص^(٢) بالتهديد، وإن كان من «وعد» فى التهديد وخلافه كما تقدم ذكره، فلا^(٣) إخلاف للميعاد، وقد أوقع على الإخلاف الكذب.

أنشد أبو عبيدة: [من الوافر]

أَتَوْعِدُنِي وَرَاءَ بَنَى رِيَّاحٍ كَذَبْتَ لَتَقْصُرَنَّ يَدَاكَ دُونِي^(٤)
فإن قلت: إن التّكذيب واقع فى الاستفهام، والاستفهام لا يحتمل الصدق ولا الكذب، فإن هذا الاستفهام تقرير، والتقرير عندهم مثل الخبر.
ألا ترى أنهم لم يجيبوه بالفاء كما لم يجيبوا الخبر، وقد قال: ﴿لَا تَخْصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعْدِ مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٨، ٢٩] وأما «الموعود» فصفة.

قال: [من الطويل]

لَعَلَّكَ وَالْمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ بَدَا لَكَ فِى تِلْكَ الْقُلُوصِ بَدَاءُ^(٥)
التقدير: الأمر الموعود حق لقاءه.

ومن جوز مجيء المصدر على مفعول، جاز عنده أن يكون «الموعود» مثل «الوعد». [وقولهم]^(٦): «وعدت»^(٧): فعل يتعدى إلى مفعولين يجوز فيه الاقتصار

(١) فى أ: فالميعاد.

(٢) فى أ: يختص.

(٣) فى أ: بلا.

(٤) البيت لجريز فى ديوانه ص(٤٢٩)، واللسان (ورى)، والتاج (ورى).

(٥) البيت لمحمد بن بشير فى ديوانه ص(٢٩)، والأغانى (٧٧/١٦)، وخزانة الأدب (٢١٣/٩)، (٢١٥)، والدرر (٢٠/٤)، وشرح شواهد المغنى ص(٨١٠)، وللشماخ بن ضرار فى ملحق ديوانه ص(٤٢٧)، ولسان العرب (بدا)، وبلا نسبة فى الخصائص (٣٤٠/١)، وسمط اللآلى ص(٧٠٥)، وشرح شذور الذهب ص(٢١٨)، ومغنى اللبيب ص(٣٨٨)، وجمع الهوامع (١٤٧/١).

والشاهد فيه قوله: «لعلك والموعود حق...»، حيث اعترض بين ما أصله المبتدأ، (وهو الكاف فى «لعلك») والخبر (وهو قوله: «بدا لك»)، -قوله- «والموعود حق لقاءه».

(٦) سقط فى أ.

(٧) فى أ: ووعدت.

على أحدهما كأعطيت، وليس كظننت، قال: ﴿وَوَاعَدْنَاكَ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾ [طه: ٨٠] فـ «جانب» مفعول ثانٍ، ولا يكون ظرفاً لاختصاصه، والتقدير: [و] ^(١) وعدناكم إتيانه، أو مكثاً فيه.

وكذلك قول الشاعر: [من السريع]
فَوَاعِدِيهِ سَرَحَتِي ^(٢) مَالِكٍ ^(٣) ...

إنما هو: عديهِ ^(٤) إتيانهما أو مكثاً عندهما، أو نحو ذلك من الأحداث التي يقع الوعد عليها دون الأعيان.

فأما قوله: ﴿وَعَدَكُمْ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا﴾ [الفتح: ٢٠] فإن «المغنم» يكون «الغنم» كما أن «المغرم» يكون «الغرم» في قوله -عز وجل-: ﴿فَهُمْ مِنْ مَّغْرَمٍ مُنْقَلُونَ﴾ [ن: ٤٦].

فإن قلت فقد قال: ﴿تَأْخُذُونَهَا﴾ والغنم الذي هو حدث لا يؤخذ، إنما يقع الأخذ على الأعيان دون المعاني:-

فالقول: إنه قد يجوز أن يكون المغنوم الذي هو العين، سمى باسم المصدر مثل الخلق والمخلوق، ونحو ذلك.

(١) سقط في ب.

(٢) قول الشاعر ههنا: «سرحتي مالك»، يجوز أن يريد بالسرحة معناها الحقيقي، ويجوز أن يكون قد كنى بها عن المرأة؛ كما اشتهر ذلك في أشعارهم؛ قال في اللسان: «وأما قول حميد بن ثور:

أبى الله إلا أن سرحة مالك على كل أفنان العضاء تروق
فإنما كنى بها عن المرأة. قال الأزهرى: العرب تكنى عن المرأة بالسرحة النابتة على الماء ومنه:

يا سرحة الماء قد سدت موارده أما إليك طريق غير مسدود
لحائم حام حتى لا حراك به محلاً عن طريق الورد مردود
كنى بالسرحة النابتة على الماء عن المرأة لأنها حيثئذ أحسن ما تكون.
ينظر: اللسان (سرح).

(٣) صدر بيت، وعجزه:

أو الربا بينهما أسهلا

وهو لعمر بن أبى ربيعة في الكتاب (٢٨٣/١)، وله أو لغيره من الحجازيين في شرح أبيات سيويه (٤٢٨/١)، وبلا نسبة في اللسان (وعد).

(٤) في ب: واعديه.

وأنشد أحمد بن يحيى: [من الطويل]

ضَوَامِنْ مَا جَارَ الدَّلِيلُ ضَحَى غَدٍ مِنْ الْبُعْدِ مَا يَضْمَنْ فَهَوَ آدَاءُ^(١)
أى: مؤدى أو ذو آداء.

وجمعك لـ «المغانم»، وهو مصدر، إنما هو كالمذاهب والمجارى، ونحو ذلك من المصادر المجموعة، فإذا كان كذلك وجب أن تقدر مضافاً محذوفاً، كأنه: وعدكم الله تملك مغانم أو إيراثها، وكذلك لو جعلت «المغنم» اسماً للأعيان المغنومة كالأموال والأرضين.

فأما قوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ [المائدة: ٩] وقوله عز وجل: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ ثم قال: ﴿لِيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ﴾ [النور: ٥٥] فإن الفعل لم يعد فيه إلى مفعول ثان.

وقوله^(٢) عز وجل: م ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ و﴿لِيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ﴾ تفسير للوعد وتبيين له، كما أن قوله ﴿لِلَّذِكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] تفسير للوصية فى قوله -عز وجل-: ﴿يُؤْتِيكُمُ اللَّهُ فِي ذُرِّيَّتِكُمْ﴾ [النساء: ١١].

وأما قوله: ﴿أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعَدًّا حَسَنًا﴾ [طه: ٨٦] وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعَدَ الْحَقُّ﴾ [إبراهيم: ٢٢] فإن هذا ونحوه يحتمل أمرين: يجوز أن يكون انتصاب الوعد بالمصدر.

ويجوز أن يكون انتصابه بأنه المفعول الثانى.

وسمى الموعود به: الوعد، كما سمي المخلوق بالخلق، فإذا حملته على هذا فينبغى أن تقدر حذف المضاف.

ويؤكد الوجه الأول قوله: ﴿أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعَدًّا حَسَنًا﴾ [طه: ٨٦].

وأما قوله: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧] فإن «إحدى الطائفتين» فى موضع نصب بأنه المفعول الثانى، و«أنها لكم»: بدل منه، والتقدير: وإذ يعدكم الله ثبات إحدى الطائفتين أو ملك إحدى الطائفتين، ونحو هذا مما يدل عليه «لكم».

(١) وهو بلا نسبة فى اللسان (ضمن).

(٢) فى أ: ولكن قوله.

ألا ترى أن: «أَنْ» وما بعدها فى تأويل المصدر، والطائفتان: العير والنفير.
وأما قوله -عز وجل-: ﴿أَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا﴾ الآية [المؤمنون: ٣٥]،
فمن قدر فى «أَنْ» الثانية البدل، فإنه ينبغى أن يقدر محذوفًا ل يتم بذلك الكلام،
فيصح البدل، فيكون التقدير عنده: أيعدكم أن إخراجكم إذا متم؛ ليكون اسم الزمان
خبرًا عن الحدث المراد؛ إذ لا يصح أن يكون خبرًا عن المخاطبين من حيث كانوا
أعيانًا، فيكون ﴿أنكم﴾ الثانية بدلًا من الأولى.

ومن قدر فى الثانية التكرير لم يحتج إلى تقدير محذوف.
ومن رفع ﴿أنكم﴾ الثانية بالظرف -كأنه قال: أيعدكم أنكم يوم الجمعة
إخراجكم- لم يحتج إلى ذلك -أيضًا- وقد قلنا فيها فى مواضع من مسائلنا.
وأما قوله: ﴿وَمَا كَانَتْ أَسْتَغْفَرُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾
[التوبة: ١١٤] فالجملة فى موضع جر؛ لأنها صفة للنكرة وقد عاد الذكر منها إلى
الموصوف، والفعل متعدّد إلى مفعول واحد.

ألا ترى أن الذكر يعود إلى المصدر، وقد قال إبراهيم لأبيه: ﴿لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾
[المتحنة: ٤]^(١)، ﴿سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي﴾ [مريم: ٤٧]^(٢)، وقال ﴿وَأَغْفِرْ لَأَيِّى إِنَّهُ
كَانَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الشعراء: ٨٦]، وقال: ﴿رَبَّنَا آغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَى﴾ [إبراهيم: ٤١]،
وقال: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُوكُمْ مِنْكُمْ
وَمَا نَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ إلى قوله ﴿إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾ [المتحنة: ٤].
والمعنى: لقد كان لكم فيهم أسوة حسنة فى تبرئهم من كفار قومهم، وإن كانوا
ذوى أنساب منهم وأرحام، فتأسوا بهم فى ذلك.

ألا تراه قال -تعالى-: ﴿لَا يَحِدُّ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ
وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢٢]، وقال: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ
الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٢٨]، وقال: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾
[المائدة: ٥١] فالمعنى: تأسوا بإبراهيم ويقومه فى معاداتهم لأنسابهم وذوى قرابتهم،
وترك موالاتهم لهم لمخالفتهم إياهم فى دينهم وكفرهم.

فأما استغفار إبراهيم لأبيه مع أنه كان مخالفًا له فى التوحيد، فلا ينبغى لكم أن

(١) سقط فى ب.

(٢) سقط فى أ.

تستغفروا لمن كفر من آبائكم كما استغفر؛ لأن الاستغفار [كان منه] ^(١) بشرط وعلى تقييد، فلا تطلقوا أنتم ذلك لمن خالفكم في توحيد الله - عز وجل - فإن استغفاره لأبيه كان مقيداً، وإن كان قد جاء مطلقاً في بعض المواضع، فإنه إنما كان من إبراهيم على التقييد الذي جاء في مواضعه.

وقال: ﴿وَكَذَلِكَ أَغْتَرْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوا أَنَّهُ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ السَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ [الكهف: ٢١] فالمعنى فيه، وفي قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةَ لَا رَيْبَ﴾ [الباقية: ٣٢] أن وعد الله بالبعث حق في نحو قوله: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧]؛ فإذا عاينوا ذلك وشاهدوه وجب أن يعلموا: أن الذي وعدوا به من البعث والنشور بعد الموت، مثل الذي عاينوه، فيلزمهم الاعتراف به لمشاهدتهم له، وعلمهم إياه من الوجه الذي لا يدخله ارتياب ولا تشكك، والساعة لا ريب فيها؛ لأنها إنما هي يوم البعث، وقد علموا البعث والإحياء بعد الموت على ما ذكرنا ^(٢).

ومثل هذه قوله - عز وجل -: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوا الْقَتْلَ بَعْضُ الْبَقَرَةِ، فَضْرِبُوهُ بِهِ فَحْيٌ، كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٧٣] المعنى: فقلنا: اضربوا المقتول ببعض البقرة، فضرِبوه به فحْيٌ، ﴿كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى﴾، أى: يحييهم للبعث مثل هذا الإحياء الذي عوين وشوهد، ومثل ذلك - إلا أنه في النبات - قوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ كَذَلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَى﴾ [الأعراف: ٥٧] وقوله: ﴿بَلْ زَعَمْتَ أَنَّ نَجْعَكَ لَكُمْ مَوْعِدًا﴾ [الكهف: ٤٨] أى: موعداً للبعث، فوجدتم ذلك؛ فقال - تعالى -: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾ [الأنعام: ١٣٤] وقال تعالى: ﴿بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ لَّنْ يَجْعَدُوا مِنْ دُونِهِ مَوْعِدًا﴾ [الكهف: ٥٨] وقال: ﴿وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [البروج: ٢] وقال: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُمْ وَعَدًا عَلَيْنَا﴾ [الأنبياء: ١٠٤] دل ^(٣) قوله: ﴿نُعِيدُهُمْ وَعَدًا﴾ على: «وعد» فانتصب «الوعد» لدلالة الإعادة عليه في قياس قول سيبويه.

فأما قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ لَا تُوعَدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥] فالمعنى: لا تصرخوا للمعتدة بلفظ النكاح والتزويج، ولكن عرضوا به، ولا تصرخوا. وذلك نحو ما حدثنا أحمد بن محمد البصري: قال: حدثنا المؤمل بن هشام،

(١) فى أ: منه كان.

(٢) فى ب: ذكرناه.

(٣) فى أ: أن.

قال: حدثنا إسماعيل بن عليّة عن ليث عن مجاهد في قوله: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ [البقرة: ٢٣٥] قال: يقول: إنك لجميلة، وإنك لنافقة، وإنك إلى خير.

وقوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [البقرة: ٢٣٥] أى: معروفًا منه الفحوى والمعنى دون التصريح، ويكون: ﴿إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ فتعرضوا بذلك؛ لأن التصريح به مزجور عنه، فهو منكر غير معروف.

فأما قوله -عز وجل-: ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [البقرة: ٥١] فليس يخلو تعلق الأربعين بالوعد من أن يكون على أنه ظرف أو مفعول ثانٍ، فلا يجوز أن يكون ظرفًا؛ لأن الوعد ليس فيها كلها، فيكون جواب «كم»، ولا في بعضها، فيكون كما يكون جوابًا لـ «متى»، وإنما الموعد تقضى الأربعين، فإذا لم يكن ظرفًا، كان انتصابه بوقوعه موقع المفعول الثانى.

والتقدير: وعدنا موسى انقضاء أربعين ليلة، أو: تمتة أربعين ليلة، فحذفت المضاف، كما تقول: اليوم خمسة عشر من الشهر، أى: تمامه. وفسر أن الأربعين: ذو القعدة، وعشر من ذى الحجة.

ومثل ذلك فى المعنى قوله: ﴿وَوَعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] أى: انقضاء ثلاثين [ليلة]^(١) ﴿وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فِئْتٍ مِيقَاتٍ رَهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] فالمِيقَاتُ هو الأربعون، وإنما هو مِيقَاتٌ وموعدٌ؛ لما روى من أن القديم -سبحانه- وعده أن يكلمه على الطور.

فأما انتصاب «الأربعين» فى قوله: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] فكقولك: تم القوم عشرين رجلاً، والمعنى: تم القوم معدودين هذا العدد، وتم المِيقَاتُ معدودًا هذا العدد.

وقد جاء «المِيقَاتُ» فى موضع «الميعاد»، كما جاء «الوقت» فى موضع «الوعد» فى قوله: ﴿إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ﴾ [الحجر: ٣٨].

ومما يبين تقاربهما قوله: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا﴾ [الأعراف: ١٤٣].

(١) سقط فى ب.

وفى الأخرى ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [البقرة: ٥١].

وقال: ﴿وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ﴾ [البروج: ٢].

وقال: ﴿إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ﴾ [الحجر: ٣٨].

وقال: ﴿إِلَى مِيقَاتِ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الواقعة: ٥٠].

فإن قلت: لم لا يكون الوقت فى قوله: ﴿إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ﴾ [الحجر: ٣٨] الوقت الذى يراد به الزمان، كقولك: هذا وقت قدوم الحاج؛ تريد به: الأوان الذى يقدمون فيه؟ فإن ذلك يبعد.

ألا ترى أن اليوم لا يخلو من أن تريد به وضوح النهار، أو البرهة من الزمان، ولو قلت: برهة الزمان أو يوم الزمان؛ لم يكن ذلك بالسهل.

وليس هذا كقوله: [من الوافر]

وَلَوْلَا يَوْمٌ يَوْمٌ (١) ...

ولا كقوله: [من الرجز]

..... حِينَ لَا حِينَ مَحَنَ (٢)

وأنت تريد به حين حين؛ لأن إضافة الاسمين ههنا كإضافة البعض إلى الكل.

الحجة (٣) لمن قرأ: ﴿وَاعِدْنَا﴾ [البقرة: ٥١] أن يقول: قد ثبت أن الله - تعالى -

قد كان منه وعدٌ لموسى، عليه السلام.

ولا (٤) يخلو موسى من أن يكون قد كان منه وعدٌ، أو لم يكن:

فإن كان منه وعدٌ، فلا إشكال فى وجوب القراءة بـ ﴿وَاعِدْنَا﴾.

وإن لم يكن منه وعدٌ؛ فإن ما كان منه من قبول الوعد والتحرى لإنجازه، والوفاء

به، يقوم مقام الوعد، ويجرى مجراه.

فإذا كان كذلك كان بمنزلة الوعد، وإذا كان مثله، وفى حكمه، حسن القراءة

بـ ﴿وَاعِدْنَا﴾، لثبات التواعد من الفاعلين، كما قال: ﴿وَلَكِنَّ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٥]

لما كان الوعد من الخاطب والمخطوبة.

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) فى أ: والحجة.

(٤) فى أ: فلا.

ومما يؤكد حسن القراءة بـ ﴿واعدنا﴾ أن: «فاعل» قد يجيء من^(١) فعل الواحد نحو: عافاه الله، وطارقت النعل، وعاقبت اللص. فإن كان الوعد من الله - سبحانه - ولم يكن من موسى - عليه السلام - كان من هذا الباب، وإن كان من موسى موعداً، كان الفعل من فاعلين، فإذا كان منهما لم يكن نظراً في حسن ﴿واعدنا﴾.

وحجة من قرأ: ﴿وَعَدْنَا﴾ [البقرة: ٥١] بلا ألف: قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ [المائدة: ٩] [و] ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ﴾ [النور: ٥٥].

وقال: ﴿أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبِّكُمْ وَعَدًّا حَسَنًا﴾ [طه: ٨٦] ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى أَطْأَفَيْنِ﴾ [الأنفال: ٧] [و] ﴿إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ﴾ [إبراهيم: ٢٢] [و] ﴿وَعَدَكُمْ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا﴾ [الفتح: ٢٠].

فكل هذا وعدٌ من الله - عز وجل - عباده، وهو على «فَعَل» دون «فَاعِل»، فكذلك الموضع المختلف فيه، ينبغي أن يحمل على المتفق عليه، وعلى ما كثر في التنزيل من لفظ «وعد» دون «واعد» في هذا الموضع.

[و]^(٢) اختلفوا في قوله - سبحانه -: ﴿اتَّخَذْتُمْ﴾ [٥١] و: ﴿وَأَخَذْتُمْ﴾ [آل عمران: ٨١] و: ﴿لَتَّخَذَتْ﴾ [الكهف: ٧٧].

فأظهر الذال في ذلك كله ابن كثير وعاصم في رواية حفص.

وأدغمها الباقون وأبو بكر بن عياش عن عاصم - أيضاً - معهم^(٣).

[قال أبو علي]^(٤) قال أبو زيد: تقول: اتخذنا مالا، فنحن نتخذه اتخاذاً، وتخذت أتخذ اتخذاً.

قال أبو علي: اتخذ: افتعل، وفعلت منه: تخذت، قال: ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْزًا﴾ [الكهف: ٧٧].

وقال: [من الطويل]

(١) في أ: على.

(٢) سقط في أ.

(٣) وكذا أظهرها رويس.

ينظر: السبعة (١٥٤)، ينظر إتحاف الفضلاء (٣٩١/١)، اللباب (٧١/٢).

(٤) سقط في ب.

وَقَدْ تَخَذَتْ رِجْلِي إِلَى جَنْبِ غَرْزِهَا نَسِيفًا كَأَفْحُوصٍ ^(١) الْقَطَاةِ الْمُطَرِّقِ ^(٢)

ولم أعلم «تخذت» تعدى إلا إلى مفعول واحد.

فأما: «اتخذت» فإنه فى التعدى على ضربين:

أحدهما: أن يتعدى إلى مفعول واحد.

والآخر: أن يتعدى إلى مفعولين.

فأما تعديه إلى مفعول واحد فنحو قوله: ﴿يَلَيْتَنِى أَخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٧]، و: ﴿أَمْ أَخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾ [الزخرف: ١٦]، [و] ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَهَةً﴾ [مريم: ٨١]، [و] ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا لَأَتَّخِذْتَهُ مِنْ لَدُنَّا﴾ [الأنبياء: ١٧].

وأما ما تعدى إلى مفعولين، فإن الثانى منهما الأول فى المعنى قال ^(٣): ﴿أَتَّخِذُوا أَيْمَنَهُمْ جُنَّةً﴾ [المجادلة: ١٦].

وقال: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الممتحنة: ١] ﴿فَاتَّخِذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا﴾ [المؤمنون: ١١٠].

فأما قوله -عز وجل-: ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِرِ الْإِبْرِهِمِ مَصَلًى﴾ [البقرة: ١٢٥]: فإن من أجاز زيادة «من» فى الإيجاب؛ جاز على قوله أن يكون قد تعدى إلى مفعولين.

(١) الأفحوص: مَجْتَمُ القِطَاة؛ لأنها تفحصه، وكذلك المفحص، يقال: ليس له مفحص قطاة. قال ابن سيده: والأفحوص: مبيض القطا؛ لأنها تفحص الموضع ثم تبيض فيه، وكذلك هو للدجاجة.

ينظر: اللسان (فحص).

(٢) البيت للممزق العبدى فى الأشباه والنظائر (١/ ٢٦٠)، والأصمعيات ص (١٦٥)، وتذكرة النحاة ص (١٤٦)، والحيوان (٢/ ٢٩٨)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٤٠٢)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٦٨٠)، ولسان العرب (فحص، نصف، طرق)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥٩٠)، وللمثقب العبدى فى لسان العرب (حذب)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص (٣٨٨)، ٥٤١، ٧٥٧، ٨٤٨، ١١٩٢، والخصائص (٢/ ٢٨٧).

وفى البيت شاهدان: أولهما قوله: «تخذت»؛ فإن أصله «اتخذت»، ولكن لما كثر استعماله على لفظ الافتعال، توهّموا أن التاء أصلية، فبنوا منه «فَعِل يَفْعَل». والثانى قوله: «المطرّق»، وهى التى تضيق عن بيضتها شيئاً، ولم يؤنث الصفة للموصوف المؤنث؛ لحمله على النسب، أى: قطاة ذات تطريق.

(٣) فى أ: فقال.

ومن لم يجز ذلك، كان عنده متعديًا إلى مفعول واحد.
ونظير «اتخذ» فيما ذكرناه من تعديه إلى مفعول واحد مرة، وأخرى إلى مفعولين
الثانى منهما الأول فى المعنى: «جعلت».
قال: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] أى: خلقهما.
فإذا تعدى إلى مفعولين كان الثانى الأول فى المعنى؛ كقوله: ﴿وَجَعَلُوا يَوْمَكُمْ
قِبْلَةً﴾ [يونس: ٨٧]، [و] ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَذْعُونَ إِلَى التَّنْكِارِ﴾ [القصص: ٤١]،
[و] ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [السجدة: ٢٤].
فعلى الخلاف الذى تقدم ذكره: ﴿وَجَعَلُوا أَلَمَاتِيكَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنِ شَاءَ﴾
[الزخرف: ١٩].

فأما قوله: ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [البقرة: ٥١].
وقوله: ﴿بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤].
[و] ﴿اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٨]:
[و] ﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ خُلَيفَتِهِمْ عِجْلًا﴾ [الأعراف: ١٤٨].
فالتقدير فى ذلك كله: اتخذوه إلها، فحذف المفعول الثانى.
الدليل على ذلك: أن الكلام لا يخلو من أن يكون على ظاهره، كقوله: ﴿كَمَثَلِ
الْعَنَكُبُوتِ اتَّخَذَتْ يَلْتًا﴾ [العنكبوت: ٤١].
و[قوله] ^(١): [من الرجز]

مُتَّخِذًا مِنْ عِضْوَاتٍ ^(٢) تَوْلَجَا ^(٣)

أو يكون على إرادة المفعول، فلا يجوز أن يكون على ظاهره دون إرادة المفعول
الثانى؛ لقوله - عز وجل -: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَذَلَّةٌ فِي

(١) سقط فى أ.

(٢) عضوات: جمع عضه، وهى كل شجر له شوك.
ينظر: اللسان (عضه).

(٣) الرجز لجرير فى ديوانه ص (١٨٦ - ١٨٧)، ولسان العرب (دلج، ولج، ضعا)، والتنبيه
والإيضاح (٢٢٣/١)، وكتاب العين (١٩٥/٢)، وتاج العروس (دلج، ضعا)، وبلا نسبة
فى لسان العرب (تلج)، ومقاييس اللغة (٣/٣٦٢)، ومجمل اللغة (٣/٢٨٢)، وديوان
الأدب (٢/٣٦)، والمخصص (٧/١٨٢).
ويروى: «عضوات» بدل «عضوات».

الْحَيَوةَ الدُّنْيَا» [الأعراف: ١٥٢]، ومن صاغ عَجَلًا، أو نجره، أو عمله بضرب من الأعمال، لم يستحق الغضب من الله -عز وجل- والوعيد عند المسلمين. فإذا كان كذلك علم أنه على ما وصفنا من إرادة المفعول الثانى المحذوف فى هذه الآى.

فإن قال قائل: فقد جاء فى الحديث: «يُعَذَّبُ الْمُصَوِّرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١). وفى بعض الحديث: «يَقَالُ لَهُمْ: أَخِيُوا مَا خَلَقْتُمْ». قيل: «يُعَذَّبُ الْمُصَوِّرُونَ» يكون على من صور الله تصوير الأجسام. وأما الزيادة فمن أخبار الآحاد التى لا توجب العلم، فلا يقدح لذلك فى الإجماع على ما ذكرنا.

ومن زعم أن: «تَخَذْتُ» أصله من: «أَخَذْتُ»، لم يكن هذا القول بمستقيم ولا قريب منه، ولو قلب ذلك عليه لم يجد فصلا.

ألا ترى أن الهمزة لم تبدل من التاء، ولا التاء أبدلت منها. فإن قلت: فلم لا يكون «اتخذت»: افتعلت، من «أخذت» كأن الهمزة لما أبدلت منها التاء لالتقائها مع همزة الوصل، أدغمت فى التاء الزائدة كما أبدلوا فى قولهم: «اتسروا الجزور»^(٢) وإنما هو من اليسر؟

فالقول: إن ما ذكرته من الإبدال لا يجوز فى قياس قول أصحابنا، والذين أجازوا من ذلك شيئاً لا ينبغى أن يجوز ذلك على قولهم؛ لاختلاف معنى الحرفين، وقد قدمنا ذكر ذلك فى ذكر قوله -عز وجل-: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣].

فأما «أخذتم» فإن «الأخذ» قد استعمل منه «فَعَلَّ»، و«فاعل»، و«فَعَّلَ»، و«استفعل»: فأما «فعل» منه فيتصرف على ضروب:

منها: أنه يوجب الضمان على المعترف به، كما يوجه «غصبت».

يدل على ذلك ما أنشده أبو زيد: [من الطويل]

أَخِذْنِ اغْتِصَابًا خِطْبَةً عَجْرَفِيَّةً وَأُمْهَرْنَ أَرْمَاحًا مِنَ الْخَطِّ دُبَلًا^(٣)

(١) أخرجه البخارى (٣٩٢/١٠) فى كتاب اللباس (٥٩٦١)، ومسلم (١٦٦٩/٣) فى اللباس (٢١٠٧/٩٦) من حديث ابن عمر رضى الله عنهما.

(٢) اتسروا الجزور: يقال: اتسر القوم الجزور، واتسروها، ويسروها، أى: اجتزروها واقتسموا أعضائها. ينظر: المعجم الوسيط (يسر).

(٣) وهو للتعجيف العقيلى فى التاج (خطط)، وبلا نسبة فى اللسان (مهر)، وتهذيب اللغة =

فالقول في «أخذن» اغتصاباً على ضربين:

أحدهما: أن «أخذن» بمنزله «غصبن»، فانتصب «اغتصاباً» بعده، كما ينتصب بـ «اغتصبين».

والآخر: أنه ينتصب بما يدل عليه «أخذن» من الاغتصاب؛ وما يدل على الغصب بمنزله، وفي حكمه.

ومنها: أن يدل على العقاب، كقوله: ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلَمٌ شَدِيدٌ﴾ [هود: ١٠٢] ﴿فَأَخَذْتَهُم بِالْبَاسِ وَأَلْصَقَهُمُ الْآصِفَ﴾ [الأنعام: ٤٢] ﴿وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: ٩٤]، و ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: ٦٧]، [و] ﴿وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ﴾ [الأعراف: ١٦٥]، [و] ﴿فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٤٢].
ومنها: أن يستعمل للمقاربة.

قالوا: أخذ يقول [كذا]، كما قالوا: جعل يقول [كذا]^(١)، وكرب يقول، [وطفق يفعل]^(٢).

ومنها: أن يتلقى بما يتلقى به القسم؛ نحو قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، [و] ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٤].

ومن ذلك قوله: ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: ٩٣] فليس معنى هذا: تناولوه، كما تقول: «خذ هذا الثوب»، ولكن معناه: اعملوا بما أمرتم فيه، وانتهوا عما نهيتم عنه فيه بجِد واجتهاد.

ومثل «أخذ» فيما ذكرنا من معنى العقاب: «أخذ».

قال: ﴿لَوْ يُوَازِئُهُمْ بِمَا كَسَبُوا لَعَجَلَ لَهُمُ الْعَذَابُ﴾ [الكهف: ٥٨] [و] ﴿لَوْ يُوَازِئُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكُوا عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِنْ دَابِئَةٍ﴾ [فاطر: ٤٥] [و] ﴿لَا

= (٢٩٨/٦)، وأساس البلاغة (مهر)، والتاج (مهر)، والمخصص (٢٥/٤)، ونوادر أبي زيد ص (٢٠٨).

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في ب.

تُؤَاخِذُنَا إِنْ كُنَّا نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴿البقرة: ٢٨٦﴾ و ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ﴾
[البقرة: ٢٢٥].

وقال أبو زيد: إن الحمى لتخاوذ فلاناً؛ إذا كانت تأخذه فى الأيام، وفلان يخاوذنا^(١) بالزيارة: إذا كان يتعهدنا^(٢) بالزيارة فى الأيام.
والقول فى ذلك: إنه ليس من الأخذ على القلب، ولو كان منه لكان «يخاوذ» إذا حققت؛ فإذا خففت قلت: «يخايد»، فتجعلها بين بين، فإذا كانت من الواو، لم يكن منه.

إلا أن «آخذ» قد جاء فيه لغتان فى الفاء: الواو والهمزة^(٣)، كما جاء أكدت، ووكّدت، [وَأَصَدْتُ وَأَوْصَدْتُ]^(٤).

وحكى أبو زيد فى هذا الكتاب -أيضاً-: وهو ناب ونبه، أوسد فلان كلبه على الصيد يوسده إيسادا، وقد آسده إذا أغراه.

فكذلك [يكون]^(٥) «يخاوذ»، كأنه قلبه عن «وخذ»، فثبتت الواو التى هى فاء فى القلب، فصار «يخاوذ»: يعافل فى القلب.

وقال أبو زيد: فى المصادر اتَّخَذْنَا فى القتال، تَأْتِخُذُ اتَّيْخَاذًا.

قال أبو على: فهذا «افتعل» من الأخذ، ولا يجوز الإدغام فى هذا، كما جاز فى قولنا: اتخذنا مالا.

وأما «فعل» فقالوا: رجلٌ مؤخِّذٌ عن امرأته^(٦).

وقال أبو حنيفة فى الرجل المؤخِّذ عن امرأته: يؤجِّل كما يؤجِّل العنَّين.

وللنساء كلام فيما زعموا يسمينه: الأخذ.

وأما «استفعل»، فقال الأصمعى فيما روى عنه الزيادى الاستخاذ: أشد الرمد.

(١) فى ب: يخاوذ فلاناً.

(٢) فى ب: يتعهد.

(٣) قال فى اللسان: وآخذه كأخذه، وفى النزيل العزيز: ﴿لو يؤاخذ الله الناس بما كسبوا﴾. والعامية تقول: واخذه. ينظر: اللسان (أخذ).

(٤) فى ب: وأوصدت وأصدت.

(٥) سقط فى أ.

(٦) رجل مؤخِّذ عن امرأته، أى: محبوس عنها بالسحر.

ينظر: المعجم الوسيط (أخذ).

وقال الهذلي: [من البسيط]

يَزِمِي الْغُيُوبَ بِعَيْنَيْهِ وَمَطْرِفُهُ مُغْضٍ كَمَا كَسَفَ الْمُسْتَأْخِذَ الرَّمْدُ^(١)
«كما كسف المستأخذ»، أى: عين المستأخذ^(٢)، فحذف المضاف وأقام
المضاف إليه مقامه.

و«الرمد»: الفاعل.

ويجوز: «كما كسف المستأخذ الرمد»، أى: كسف عينه، فحذف المفعول كما
يحذف^(٣) فى غير هذا.

وأما حجة من لم يدغم «أخذتم»، و«اتخذتم»؛ فلأن الذال ليس من مخرج التاء
والطاء، والذال إنما هى من مخرج الظاء والتاء، فتفاوت ما بينهما؛ إذ كان لكل
واحد من هذين القبيلين حيزٌ ومخرجٌ غير مخرج الآخر.
وأيضًا فإن الذال مجهورة، والتاء مهموسة، والمجهور يقرب منه المهموس بأن
يبدل مجهورًا.

ألا ترى أنهم قالوا: فى «افتعل» من الزين والذكر: ازدان وادكر، ومزدان ومدكر.
فلما قربوا المهموس من المجهور بأن قلبوه إليه؛ لم يدغم المجهور فى
المهموس؛ لأنه تقريب منه.

وهذا عكس ما فعل فى «مزدان»؛ لأنهم فى «مزدان»، إنما قربوا المهموس من
المجهور، وأنت إذا أدغمت الذال فى التاء، قربت المجهور من المهموس.

قال سيبويه: حدثنا من لا نتهم أنه سمع من يقول: «أخذت»، فيبين.
وحجة^(٤) من أدغم: أن هذه الحروف لما تقاربت، فاجتمعت فى أنها من طرف
اللسان وأصول الثنايا، قرب كل حيز منها من الحيز الآخر.

(١) وهو فى شرح أشعار الهذليين ص(٥٨)، واللسان (غيب، أخذ، كسف)، وجمهرة اللغة
ص(١٠٥٣)، ومقاييس اللغة (٦٩/١)، وتهذيب اللغة (٥٢٧/٧، ٢١٤/٨، ٧٧/١٠)،
والتاج (غيب، أخذ)، وبلا نسبة فى المخصص (١١٠/١).
(٢) المُسْتَأْخِذُ: الذى به أُخِذَ من الرمد. والمُسْتَأْخِذُ: المطأطئ الرأس من رمد أو وجع أو
غيره... يقال: أصبح فلان مُؤْتِخِذًا لمرضه ومُسْتَأْخِذًا؛ إذا أصبح مستكينًا.
ينظر: اللسان (أخذ).

(٣) فى أ: حذف.

(٤) فى أ: ووجه.

ألا ترى أنهم أدمغوا الظاء والطاء والذال في الطاء والتاء والذال، وكذلك أدمغوهن في الظاء، و[في]^(١) أخيتها في الانفصال، نحو: ابعث داود، وأنفذ ثابتًا، فإذا أدمغت في الانفصال، كان إدغامها فيما يجرى مجرى المتصل أولى.

[و]^(٢) اختلفوا في ﴿بَارِئُكُمْ﴾ [٥٤] في كسر الهمز واختلاس حركتها:

فكان عبد الله بن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحزمة والكسائي يكسرون العين من غير اختلاس ولا تخفيف.

واختلف عن أبي عمرو:

فقال العباس بن الفضل الأنصاري: سألت أبا عمرو كيف تقرأ: ﴿إلى بَارِئُكُمْ﴾ مهموزة مثقلة، أو ﴿إلى بَارِئُكُمْ﴾ مخففة؟

فقال: قراءتي مهموزة غير مثقلة ﴿بَارِئُكُمْ﴾^(٣).

وروى اليزيدي، وعبد الوارث عنه: ﴿إلى بَارِئُكُمْ﴾ ولا يجزم الهمزة.

قال أحمد: وقال سيويه: كان أبو عمرو يختلس الحركة من^(٤): ﴿بَارِئُكُمْ﴾ و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧] وما أشبه ذلك^(٥) مما تتوالى فيه الحركات، فيرى من يسمعه أنه قد أسكن ولم يكن يسكن.

وهذا مثل رواية العباس^(٦) بن الفضل عنه التي ذكرتها أنه لا يثقلها.

وهذا القول أشبه بمذهب أبي عمرو؛ لأنه كان يستعمل التخفيف في قراءته كثيرًا.

من ذلك ما حدثني [به]^(٧) عبيد الله بن علي الهاشمي^(٨) عن نصر بن علي^(٩) عن

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: العنوان في القراءات السبع (٦٩)، وشرح الطيبة (٤/٢٥)، وحجة القراءات (٩٧)، وينظر إتحاف فضلاء البشر (١/٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣)، وشرح شعله (٢٦٢).

(٤) في أ: في.

(٥) ينظر: البحر المحيط (١/٤١٤)، الدر المصون (١/٢٥٣)، القرطبي (١/٣٠١)، اللباب (٢/١٥٣)، السبعة (١٥٥، ١٥٦).

(٦) في ب: عباس.

(٧) سقط في ب.

(٨) عبيد الله بن علي بن الحسن، أبو القاسم الهاشمي البغدادي، شيخ، روى الحروف عن: نصر بن علي بن نصر عن أبيه عن أبي عمرو، روى عنه الحروف ابن مجاهد ونسبه وكناه، وقال: قال لي عبيد الله الهاشمي عن نصر بن علي عن أبي عمرو قال: سمعت ابن كثير يقول: بالسئوق والأعناق بواو بعد الهمزة. قال ابن مجاهد: ورواية أبي عمرو هذه عن ابن =

أبيه^(١) عنه أنه كان يقرأ ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ﴾ [البقرة: ١٢٩] ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ﴾ [البقرة: ١٥٩] يشم الميم والنون التي قبل الهاء الضم من غير إشباع. وكذلك: ﴿عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢] يشم التاء فيها شيئاً من الخفض^(٢).

أخبرني بذلك أبو طالب عبد الله بن أحمد بن سودة^(٣) قال: حدثنا إبراهيم بن سعد الزهراني^(٤)، قال: حدثنا عبيد بن عقيل عن أبي عمرو بذلك. قال: وكذلك: ﴿وَيُزَكِّكُمُ وَيُؤْمِنُكُمْ﴾ [البقرة: ١٥١] يشمها شيئاً من الضم. وكذلك: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ﴾ [التغابن: ٩] يشم العين شيئاً من الضم. وكذلك قوله: ﴿وَأَرَانَا مَنَاسِكًا﴾ [البقرة: ١٢٨] لا يسكن الراء ولا يكسرهما.

= كثير هي الصواب؛ لأن الواو انضمت فهمزت لانضمامها.
ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (٤٨٩/١).

(٩) نصر بن علي بن نصر بن علي بن صهبان بن أبي أبو: عمرو الجهضمي البصري الحافظ الإمام الولي العالم الصالح، روى القراءة عرضاً عن أبيه علي، وسماعاً من غير عرض عن شبيل بن عباد، وعن إسماعيل بن خالد عن ابن كثير، كذا ذكر الهذلي ولعله مسلم بن خالد، وعرض علي عبيد بن عقيل، والحسين بن علي الجعفي، روى القراءة عنه: أبو موسى محمد بن عيسى الهاشمي ومحمد بن فرج التكري والحسين بن علي بن حماد الأزرق والحسن بن العباس الرازي، وروى عنه البخاري ومسلم والأربعة، طلبه المستعين للقضاء فقال أستخير الله فضلي ركعتين وقام فقبض، وذلك في ربيع الآخر سنة خمسين ومائتين. ينظر: غاية النهاية (٣٣٧/٢ ، ٣٣٨).

(١) علي بن نصر بن علي بن صهبان، أبو الحسن الجهضمي البصري، روى القراءة عن: أبي عمرو بن العلاء والمعلّى بن عيسى وأبان بن يزيد العطار وشبيل بن عباد وهارون بن موسى الأعور ومسلم بن خالد، روى عنه القراءة: ابنه نصر بن علي ومحمد بن يحيى القطعي وعطار بن عكرمة، مات سنة تسع وثمانين ومائة ويقال: سنة ثمان، واتفق الشيخان علي توثيقه.

ينظر: الغاية في طبقات القراء (٥٨٢/١ ، ٥٨٣).

(٢) زاد في أ: قال.

(٣) عبد الله بن أحمد بن سودة، أبو طالب البغدادي، روى القراءة عن: إبراهيم بن سعيد الزهراني عن عبيد بن عقيل، روى عنه القراءة أبو بكر بن مجاهد. ينظر: الغاية (٤٠٦/١).

(٤) إبراهيم بن سعد الزهراني، روى حروف أبان عن عبيد بن عقيل سماعاً، روى عنه عبد الله ابن أحمد بن سودة الحروف سماعاً. ينظر: الغاية (١٥/١).

روى ذلك عنه على بن نصر وعبد الوارث واليزيدى والعباس بن الفضل وغيرهم، أعنى: ﴿وَأَرْنَا﴾. وكذلك قراءته فى: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧] و﴿يَأْمُرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧] و﴿يَنْصُرُكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠] وما أشبه ذلك من الحركات المتواليات.

وروى عبد الوهاب بن عطاء^(١) وهارون الأعور عن أبى عمرو: ﴿وَأَرْنَا﴾ ساكنة الراء. وقال اليزيدى فى ذلك كله: إنه كان يسكن اللام من الفعل فى جميعه. والقول: ما خبرتك من إيثاره التخفيف فى قراءته كلها. والدليل على إيثاره التخفيف: أنه كان يدغم من الحروف ما لا يكاد يدغمه غيره، ويلين الساكن من الهمز، ولا يهمز همزتين وغير ذلك. وقال على بن نصر: عن أبى عمرو: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ [آل عمران: ٨٠] برفع الراء مشبعة.

قال أبو على: حروف المعجم على ضربين: ساكن ومتحرك.

والساكن على ضربين:

أحدهما: ما أصله فى الاستعمال السكون مثل راء «بريد»، وكاف «بكر». والآخر: ما أصله الحركة فى الاستعمال فيسكن عنها.

وما كان أصله الحركة يسكن على ضربين:

أحدهما: أن تكون [حركته]^(٢) حركة بناء.

والآخر: أن تكون حركة الإعراب.

وحركة البناء التى تسكن على ضربين:

(١) عبد الوهاب بن عطاء بن مسلم أبو نصر، الخفاف العجلي البصرى ثم البغدادى، ثقة مشهور، روى القراءة عن: أبى عمرو وعن إسماعيل بن مسلم عن ابن كثير، وعن أبان بن يزيد عن عاصم، روى الحروف عنه: أحمد بن جبير وخلف بن هشام وعيسى بن سليمان وأحمد بن أبى سريج النهشلى وأحمد بن الحسين بن عبد الله المقرئ وأحمد بن يحيى بن مالك، وحدث عنه بالحروف محمد بن عمر الواقدى، مات ببغداد سنة أربع ومائتين، وقيل: سنة ست أو سبع.

ينظر: الغاية (١/٤٧٩).

(٢) سقط فى أ.

أحدهما: أن يكون الحرف المسكن من كلمة مفردة؛ نحو: فخذِ وسبعِ وإبلٍ، وضربَ وعلمَ. يقول من يخفف: سبعٌ، وفخذٌ، [وإبلٌ] وعلمٌ، وضربٌ.
والآخر: أن يكون هذا المثال من كلمتين فيسكن على تشبيه المنفصل بالمتصل، كما جاء ذلك في مواضع من كلامهم نحو الإمالة والإدغام، وذلك قولهم: «أَرَاكَ مُتَنَفِّخًا» ﴿وَيَحْشُرُ اللَّهُ وَيَتَّقُو﴾ [النور: ٥٢].

ومن ذلك قول العجاج: [من الرجز]
فَبَاتَ مُتَنَضِّبًا وَمَا تَكَرَّدَسَا^(١)
ألا ترى أن «نفخًا» من «متنفخ»، مثل «كتفٍ». وكذلك «تقه» من «يتقه».

وكذلك ما أنشده أبو زيد من قوله: [من الرجز]
قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرَى لَنَا سَوِيْقًا^(٢)
فنزل مثل «كتف».

فأما حركة البناء فلا خلاف في تجويز إسكانها في نحو ما ذكرنا من قول العرب والنحويين.

وأما حركة الإعراب فمختلفٌ في تجويز إسكانها، فمن الناس من ينكره فيقول إن إسكانها لا يجوز من حيث كان علمًا للإعراب. وسيبويه يجوز ذلك، ولا يفصل بين القبيلين في الشعر.

وقد روى ذلك عن العرب، وإذا جاءت الرواية لم ترد بالقياس. فمما أنشده في ذلك [قوله]^(٣): [من السريع]

... وَقَدْ بَدَا هُنَاكَ^(٤) مِّنَ الْمِثْرَرِ^(٥) ...

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) سقط في أ.

(٤) هُنَ الْمَرَاةُ: فَرُجْهَا، وَالتَّثْنِيَّةُ هُنَا عَلَى الْقِيَاسِ، وَحَكَى سِيبَوِيهٌ: هُنَانَانِ، ذَكَرَهُ مُسْتَشْهِدًا عَلَى أَنَّ «كِلا» لَيْسَ مِنْ لَفْظِ «كُلٌّ»: وَشَرَحَ ذَلِكَ: أَنَّ «هَنَانَانَ» لَيْسَ تَثْنِيَّةً هُنَ، وَهُوَ فِي مَعْنَاهُ، ك: سَبَطَرٌ لَيْسَ مِنْ لَفْظِ «سَبَطٌ»، وَهُوَ فِي مَعْنَاهُ. أَبُو الْهَيْثَمِ: كُلُّ اسْمٍ عَلَى حَرْفَيْنِ فَقَدْ حُذِفَ مِنْهُ حَرْفٌ. وَالْهَنْ: اسْمٌ عَلَى حَرْفَيْنِ مِثْلَ «الْحِرِّ» عَلَى حَرْفَيْنِ، فَمِنَ النُّحَوِيِّينَ مَنْ يَقُولُ: الْمَحْذُوفُ مِنَ «الْهَنْ» «وَالْهَنْةُ» الْوَاوُ، كَانَ أَصْلُهُ: هَنْوُ، وَتَصْغِيرُهُ هُنُوٌ، لَمَّا صَغُرَتْ حَرَكَةُ ثَانِيَةِ فَتَحَتِهِ وَجَعَلَتْ ثَالِثَ حُرُوفِهِ يَاءَ التَّصْغِيرِ، ثُمَّ رَدَدَتْ الْوَاوُ الْمَحْذُوفَةَ فَقُلْتُ: هُنُوٌ، ثُمَّ =

وقوله: [من السريع]

فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ (١)

وقال: [من الرجز]

إِذَا اغْوَجَجْنَ قُلْتُ صَاحِبُ قَوْمٍ (٢)

ومما جاء في هذا النحو قول جرير: [من البسيط]

سَيِّرُوا بَنِي الْعَمِّ فَلَا هَوَازَ مَنَزْلُكُمْ وَنَهْرٌ تَبْرَى وَلَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ (٣)

ومن ذلك قول وضاح اليمن (٤): [من مجزوء الرمل]

= أدغمت ياء التصغير في الواو فجعلتها ياء مشددة، كما قلنا في «أب» و«أخ» إنه حذف منهما الواو وأصلهما: «أخَو» و«أَبُو»؛ قال العجاج يصف ركابًا قطعت بلدًا:

جَافَيْنَ عُوْجًا مِنْ جِحَافِ الثُّكَّتِ وَكَمْ طَوَيْنَ مِنْ هَنٍ وَهَنَتْ
أَي مِنْ أَرْضٍ ذَكَرَ وَأَرْضٍ أُنْثَى.

ومن النحويين من يقول أصل هَن: هَنْ، وإذا صَغُرَتْ قُلْتُ هُنَيْنٌ؛ وأنشد:

يَا قَاتِلَ اللَّهِ صَبِيئًا تَجِيءُ بِهِمْ أُمُّ الْهُنَيْنِيْنَ مِنْ رَنْدٍ لَهَا وَارِى!
وَاحِدُ الْهُنَيْنِيْنَ: هُنَيْنٌ، وتكبير تصغيره هَنْ، ثُمَّ يخفف فيقال هَن. قال أبو الهيثم: وهى كناية عن الشيء يُستفحش ذكره، تقول: لها هَنْ، تُريد: لها جرّ، كما قال العُماني:

لَهَا هَنْ مُسْتَهْدَفُ الْأَزْكَانِ
أَقْمَرُ تَطْلِيهِ بِزَعْفَرَانٍ
كَأَنَّ فِيهِ فَلَاقُ الرُّمَّانِ

فَكَنى عن الجِرِّ بِالْهَنِ، فافهمه.

ينظر: اللسان (هنا).

(٥) عجز بيت، وصدرة:

رُحْبٌ وَفِي رِجْلَيْكَ مَا فِيهِمَا

البيت من السريع، وهو للأقيشر الأسدي في ديوانه ص (٤٣)، وخزانة الأدب (٤/ ٤٨٤ - ٤٨٥، ٨/ ٣٥١)، والدرر (١/ ١٧٤)، وشرح أبيات سيويه (٢/ ٣٩١)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥١٦)، وللفرزدق في الشعر والشعراء (١/ ١٠٦)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٦٥، ٢/ ٣١)، وتخليص الشواهد ص (٦٣)، والخصائص (١/ ٧٤، ٣/ ٩٥، ٣١٧)، ووصف المباني ص (٣٢٧)، والكتاب (٤/ ٢٠٣)، واللسان (وأل، هنا) وجمع الهوامع (١/ ٥٤).

(١) تقدم.

(٢) الرجز لأبى نخيلة في شرح أبيات سيويه (٢/ ٣٩٨)، وشرح شواهد الشافية ص (٢٢٥)، وبلا نسبة في الكتاب (٤/ ٢٠٣)، واللسان (عوم).

(٣) تقدم.

(٤) عبد الرحمن بن إسماعيل بن عبد كلال، من آل خولان، من حمير، شاعر، رقيق الغزل، =

إِنَّمَا شِغْرِي شَهْدٌ قَدْ خُلِطَ بِالْجُلْجُلَانِ^(١)
فأسكن الفتحة في مثال الماضي، وهذه الفتحة تشبه النصب.

كما أن الضمة في: «صاحب قوم»، تشبه الرفع؛ وجاز إسكان حركة الإعراب، كما جاز تحريك إسكان البناء، فشبّه ما يدخل على المعرب من المتحركات من الحركة بما يدخل على المبنى.

كما شبهوا حركات البناء بحركات الإعراب، فمن ثم أدغم نحو: رُدُّ، وِفَرُّ، وَعَضُّ ونحو ذلك، كما أدغموا نحو: يَرُدُّ، وَيَشُدُّ.

وذلك أن حركة غير الإعراب لما كانت تعاقب على المبنى، كما تعاقب حركة الإعراب على المعرب أدغموه.

كما أدغموا المعرب، والحركات المتعاقبة على ذلك، نحو: حركة الهمزة إذا سكن ما قبلها، نحو: اضرب أخاك، ونحو: حركة التقاء الساكنين، وحركة النونين الخفيفة والشديدة.

فكما شبهوا تعاقب هذه الحركات التي للبناء على أواخر الكلم بتعاقب حركات الإعراب، حتى أدغم من أدغم نحو: رُدُّ، واستعدُّ؛ كما يدغم نحو: يَرُدُّ، وَيَسْتَعِدُّ، كذلك شبهوا حركة الإعراب بالبناء في نحو ما ذكرنا فأسكنوا.

فأما من زعم أن حذف هذه الحركة لا يجوز من حيث كانت علماً للإعراب، فليس قوله بمستقيم، وذلك أن حركات الإعراب قد تحذف لأشياء.

ألا ترى أنها تحذف في الوقف، وتحذف من الأسماء والأفعال المعتلة. فلو كانت حركة الإعراب لا يجوز حذفها من حيث كانت دلالة الإعراب؛ لم يجوز حذفها في هذه المواضع، فإذا جاز حذفها في هذه المواضع لعوارض تعرض، جاز حذفها

= عجيب النسيب. كان جميل الطلعة يتقن في المواسم. له أخبار مع عشيقته له اسمها «روضة» من أهل اليمن. قدم مكة حاجاً في خلافة الوليد بن عبد الملك، فرأى «أم البنين» بنت عبد العزيز بن مروان، زوجة الوليد، فتغزل بها؛ فقتله الوليد، وهو صاحب الآيات التي منها: قالت: ألا لا تلجن دارنا إن أبانا رجل غائر

وفي المؤرخين من يسميه عبد الله بن إسماعيل.

ينظر: الأعلام (٢٩٩/٣).

(١) وهو في اللسان (جلل)، وتهذيب اللغة (١٠/٤٩١).

ويروى: «ملح» بدل «شهد».

أيضًا فيما ذهب إليه سيبويه وهو التشبيه بحركة البناء، والجامع بينهما: أنهما جميعًا زائدان.

وأنها قد تسقط في الوقف والاعتلال، كما تسقط التي للبناء للتخفيف. فإن قلت: إن سقوطها في الوقف إنما جاز؛ لأنه إذا وصلت الكلمة ظهرت الحركة ويستدل عليه بالموضع.

قيل: وكذلك إذا أسكن نحو: «هناك»، استدل عليه بالموضع، وإذا فارقت هذه الصيغة^(١) التي شبهت^(٢) لها بـ «سبع»، ظهرت كما تظهر التي للإعراب في الوصل. ومما يدل على أن هذه الحركة إذا أسكنت كانت مرادة، كما أن حركة الإعراب مرادة -قولهم: رَضِيَ، وَلَقَضَوْا الرُّجُلَ؛ فأسكنوا، ولم يرجعوا الياء والواو إلى الأصل، حيث كانت مرادة، كذلك تكون حركة الإعراب لما كانت مرادة، وإن حذفت لم يمتنع حذفها، وكان حذفها بمنزلة إثباتها في الجواز كما كانت الحركة فيما ذكرنا كذلك.

فإن قلت: إن حركات الإعراب تدل على المعنى، فإذا حذفت اختلت الدلالة عليه.

قيل: وحركات البناء -أيضًا- قد تدل على المعنى وقد حذفت. ألا ترى [أن]^(٣) تحريك العين بالكسر في نحو: ضرب يدل على معنى، وقد جاز إسكانها؛ فكذلك يجوز إسكان حركة الإعراب، وكذلك الكسر في نحو^(٤) حَذِرَ، والضم^(٥) في نحو: حَذِرَ.

واعلم أن الحركات التي تكون للبناء والإعراب يستعملون في الضمة والكسرة منهما ضربين:

أحدهما: الإشباع والتمطيط:

والآخر: الاختلاس والتخفيف.

(١) في أ: «الصنعة». وهو تحريف ظاهر.

(٢) في أ: أشبهت.

(٣) سقط في أ.

(٤) في ب: مثل.

(٥) في ب: الضمة.

وهذا الاختلاس والتخفيف إنما يكون في الضمة والكسرة.
فأما الفتحة فليس فيها إلا الإشباع ولم تخفف الفتحة بالاختلاس، كما لم تخفف بالحذف، في نحو: جَمَل، وَجَبَل، كما خفف^(١) نحو: سبع وكتف.
وكما لم يحذفوا الألف في الفواصل والقوافي من حيث حذفت الياء والواو فيهما، نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسَّرَ﴾ [الفجر: ٤].
وقوله: [من الكامل]

... .. ثُمَّ لَا يَفْر^(٢)

وكما لم يبدل الأكثر من التنوين الياء ولا الواو في الجر والرفع؛ كما أبدلوا الألف في النصب، وهذا الاختلاس، وإن كان الصوت فيه أضعف من التمثيط وأخفى، فإن الحرف المختلس حركته بزنة المتحرك.

وعلى هذا المذهب حمل سيبويه قول أبي عمرو: ﴿إِلَىٰ بَارِيكُمْ﴾^(٣) [البقرة: ٥٤] فذهب إلى أنه اختلس الحركة ولم يشبعها فهو بزنة حرف متحرك.

فمن روى عن أبي عمرو الإسكان في هذا النحو، فلعله سمعه يختلس فحسبه لضعف الصوت به والخفاء إسكاناً. وعلى هذا يكون قوله: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ﴾ [البقرة: ١٢٩] و ﴿يُعَلِّمُهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٥٩].

وكذلك ﴿عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢].

وكذلك ﴿وَيُرَكِّبُهُمْ وَيُعَلِّمُهُمُ﴾ [البقرة: ١٥١].

و ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ﴾ [التغابن: ٩].

﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ [آل عمران: ٨٠].

(١) في أ: حذف.

(٢) تقدم.

(٣) ونص كلام سيبويه: هذا باب الإشباع في الجر والرفع، وغير الإشباع، والحركة كما هي: فأما الذين يُشَبِّعون فيمَطِّطون، وعلامتها واو وياء، وهذا تحكمه لك المشافهة. وذلك قولك: يَضْرِبُهَا، ومن مَأْمَنِكَ.

وأما الذين لَا يُشَبِّعون فيختلسون اختلاساً، وذلك قولك: يَضْرِبُهَا، ومن مَأْمَنِكَ، يُسْرِعُونَ اللفظ. ومن ثم قال أبو عمرو: «إلى باريكم». ويدل ذلك على أنها متحركة قولهم: من مَأْمَنِكَ، فيبيّنون النون، فلو كانت ساكنة لم تحقّق النون.

ينظر: الكتاب (٢٠٢/٤).

هذا كله على الاختلاس مستقيم [حسن]^(١)، ومن روى عنه الإسكان فيها -وقد جاء ذلك في الشعر- فلعله ظن الاختلاس إسكاناً.

فأما قوله -تعالى-: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ [البقرة: ١٢٨] فالإسكان فيه حسنٌ على تشبيه المنفصل بالمتصل، والاختلاس حسنٌ، وليس إسكان هذا مثل إسكان: ﴿يَأْمُرُكُمْ، وَأَسْلِحَ تَكُمُ﴾؛ لأن الكسرة في: ﴿وَأَرِنَا﴾ ليست بدلالة إعراب. ومثل ذلك قولٌ من قال: ﴿وَيَنْفَعُ﴾.

ومن روى الإسكان في حروف الإعراب فقال: تسكن لام الفعل؛ فعلى تجويز ما جاء في الشعر في^(٢) الكلام، وقد تقدم ذكر ذلك.

فإن قال قائل: فهلا لم تسكن «وَأَرِنَا»؛ لأن الراء^(٣) متحركة بحركة الهمزة؛ فإذا حذفها لم تدل على الهمزة كما تدل إذا أثبتت عليها. قيل: ليس هذا بشيء؛ ألا ترى أن الناس أدغموا: ﴿لَيْكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] فذهاب الحركة في «أَرِنَا» في التخفيف ليس بدون ذهابها في الإدغام.

اختلفوا في ﴿تَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ﴾ [٥٨] في النون والتاء والياء:

فقرأ ابن كثير وأبو عمر وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿تَغْفِرْ لَكُمْ﴾ بالنون.

وقرأ نافع: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ بالياء مضمومة على [ما]^(٤) لم يسم فاعله.

وقرأ ابن عامر: ﴿تُغْفِرْ لَكُمْ﴾ مضمومة التاء^(٥).

ولم يختلفوا في: ﴿خَطِيئَتَكُمْ﴾ في هذه السورة.

غير أن الكسائي كان يميلها وحده.

والباقون لا يميلون^(٦).

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿تَغْفِرْ لَكُمْ﴾ بالنون أنه أشكل بما قبله.

ألا ترى أن قبله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ﴾ [البقرة: ٥٨] فكأنه قال: قُلْنَا ادْخُلُوا،

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: وفي.

(٣) في أ: النون.

(٤) سقط في ب.

(٥) ينظر السبعة (١٥٦)، وحجة القراءات (٩٧)، وشرح الطيبة (٣١/٤)، وشرح شعله

(٢٦٣)، وينظر إتحاف الفضلاء (٣٩٤/١)، والعنوان ص (٦٩)، والكشف (٢٤٣/١).

(٦) ينظر: السبعة ص (١٥٦).

نغفر.

وحجة من قال: ﴿يُغْفَرْ﴾ أنه يثول إلى هذا المعنى، فيعلم من الفحوى أن ذنوب المكلفين وخطاياهم لا يغفرها إلا الله.

وكذلك القول فيمن قرأ: ﴿تُغْفَرْ﴾.

إلا أن من قال: ﴿يُغْفَرْ﴾ لم يثبت علامة التأنيث في الفعل لتقدمه؛ كما لم تثبت لذلك في نحو قوله: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠].

ومن قال: ﴿تُغْفَرْ﴾ فلأن علامة التأنيث قد ثبتت في هذا النحو؛ نحو قوله: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤] وكلا الأمرين قد جاء به التنزيل.

قال: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: ٦٧] وفي موضع [آخر] ^(١) ﴿فَأَخَذَتْهُمْ الصَّيْحَةُ﴾ [الحجر: ٨٣] والأمران جميعاً كثيران.

فأما إمالة الكسائي الألف في: ﴿خَطَايَاكُمْ﴾ فجوازها [حسن] ^(٢)، وحُسْنُهَا: أن الألف إذا كانت رابعة فصاعداً اطَّردَّتْ فيها الإمالة، والألف في «خطايا» خامسة. ومما يبين جواز الإمالة في ذلك؛ أنك لو سميت بـ «خطايا» ثم ثنيته؛ لأبدلت الياء من الألف، كما تبدل من ألف «قرقي» ^(٣) و«جحجي» ^(٤)، وألف «مرامي»؛ ونحو ذلك ويقوى ذلك أن غزا ونحوها قد جازت إمالة ألفها، وإن كانت الواو تثبت فيها وهى على هذه العدة، فإذا جاز في باب «غزا» مع ما ذكرنا ^(٥)، فجوازها في «خطايا» أولى، لأنها بمنزلة ما أصله الياء.

ألا ترى أن الهمزة لا تستعمل ههنا في قول الجمهور والأمر [الكثير] ^(٦) الشائع. ومما يبين ذلك أن الألف قد أبدلت من الهمزة في العدة التي يجوز معها تحقيق

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في ب.

(٣) قرقي: اسم موضع؛ قال في اللسان: «وُقْرَاقِرْ وَوَقْرَقَرَى وَوَقْرُورَى وَوَقْرَانْ وَوُقْرَاقِرَى - مواضع كلها بأعيانها معروفة».

ينظر: اللسان (قر).

(٤) جَحْجَجِي: حِجْ من الأنصار.

ينظر: اللسان (جحجب).

(٥) في ب: ذكرناه.

(٦) سقط في أ.

الهمزة، وذلك إذا كانت ردفاً في نحو: [من الرجز]
 [و] ^(١) لَمْ أُورَا بِهَا ^(٢)

ونحو: [من الطويل]

..... على رَالٍ ^(٣)

فلو لم تُنزل منزلة الألف التي لا تناسب الهمزة، لم يجز وقوعها في هذا الموضع.

فإذا جاز ذلك فيها، مع أن الهمزة قد يجوز أن تخفف في نحو: أوراء، إذا لم يكن ردفاً، فإن تجوز الإمالة في «خطايا» أولى.

واختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿الَّذِينَ﴾ [٦١] و: ﴿الَّذِينَ﴾ [١٣٦] و: ﴿وَالسُّبُورَ﴾ [آل عمران: ٧٩] و: ﴿الْأَنْبِيَاءَ﴾ [آل عمران: ١٢] و: ﴿الَّذِينَ﴾ [آل عمران: ٦٨] في الهمز، وتركه.

فكان نافع يهمز ذلك كله في كل القرآن ^(٤) إلا في موضعين في سورة الأحزاب: قوله -عز وجل-: ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾ [الآية: ٥٠] بلا مد ولا همز.

وقوله -تعالى-: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا﴾ [الآية: ٥٣].

وإنما ترك همز هذين؛ لاجتماع همزتين مكسورتين من جنس واحد، هذا قول المسيبي وقالون.

وقال ورش عن نافع: إنه كان يهمزها جميعاً، إلا أنه كان يروى عن نافع: أنه كان يترك الهمزة الثانية في المتفقتين والمختلفتين، وتخلف الأولى الثانية، فيقول فيه

(١) سقط في أ.

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر (١/١٦٣)، والكتاب (٣/٥٤٤)، واللسان (وراء)، وجمع الهوامع (٥٢/١).

(٣) تقدم.

(٤) قرأ بالهمزة نافع؛ لأنه من النبأ، ومن ذلك قوله تعالى: من ﴿أنباك هذا﴾، فالنبي ﷺ بنى، أى يخبر عن الله تعالى، وعلى غرار ذلك قول عباس بن مرداس:

يا خاتم النبأ إنك مرسل
 بالحق خير هدى السبيل هداكا
 ينظر: السبعة (١٥٦)، والكشف عن وجوه القراءات (١/٢٤٣)، والعنوان (٦٩)، وحجة القراءات (٩٨)، وشرح شعلة (٢٦٤)، وإتحاف الفضلاء (١/٣٩٥).

﴿لِّلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾^(١)، مثلُ: [النَّبِيْعَ رَاد] ^(٢) و: ﴿يُوتِ النَّبِيَّ يَلًا﴾^(٣).

وكان الباقون لا يهمزون من ذلك شيئاً.

قال أبو زيد: نبات من أرض إلى أخرى، فأنا أُنَبِّئُ نَبَأً ونُبُوءًا: إذا خرجت منها إلى أخرى، وليس اشتقاق «النبيء» من هذا وإن كان من لفظه، ولكن من «النبا» الذي هو الخبر؛ كأنه المخبر عن الله سبحانه.

فإن قلت: لم لا يكون من «النباوة».

ومما أنشده أبو عثمان قال: أنشدني كيسان: [من البسيط]

مَخْضُ الضَّرِيَّةِ فِي الْبَيْتِ الَّذِي وُضِعَتْ فِيهِ النَّبَاوَةُ حُلُوءًا غَيْرَ مَمْدُوقٍ^(٤)

أو يجوز فيه الأمرين، فتقول: إنه يجوز أن يكون من «النباوة»، ومن «النبا»، كما أجزت في «عضة» أن تكون من الواو؛ لقوله: [من الرجز]

وَعِضَوَاتٌ تَقْطَعُ اللَّهَازِمَا^(٥)

ومن الهاء لقوله: [من البسيط]

... .. لَهَا بَعْضَاهُ الْأَرْضِ تَهْزِيرُ^(٦)

فالقول: إن ذلك ليس كـ «العضة»؛ لأن سيبويه زعم: أنهم يقولون في تحقير

(١) في ب: أراد.

(٢) في ب: النبيين أراد.

(٣) في أ: إلا.

(٤) وهو لابن همام في المخصص (١٥/١٠٥).

ويروى: «صدفا» بدل «حلوا»، و «مسيوق» بدل «ممدوق».

(٥) الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص (٢٨٩)، وجواهر الأدب ص (٩٦)، وخزانة الأدب (٦/٤٤٢)، والخصائص (١/١٧٢)، وشرح المفصل (٥/٣٨)، والكتاب (٣/٣٦٠)، ولسان العرب (أزم، عضه)، ومجالس ثعلب (١/٤٤)، والممتع في التصريف (٢/٦٢٥)، والمنصف (١/٥٩، ٣/٣٨، ١٢٧)، والمخصص (١٤/٧)، وتاج العروس (أزم، عضه).

(٦) جزء من عجز بيت، وقبله:

قَدْ حَالُ بَيْنَ دَرِيْسِيْهِ مُؤَوِّبَةٌ نَسْعٌ

والبيت للمتنخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص (١٢٦٤)، ولسان العرب (أوب، هزز، درس، مسع، نسع، أوا)، وتاج العروس (أوب، هزز، درس، نسع)، وللهذلي في المخصص (٩/٨٥، ١٧/٣)، والمذكر والمؤنت للأبنباري ص (٤٠٤)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة (٢/١٠٥، ٧/٣٢٧)، وجمهرة اللغة ص (٨٤٣)، وتاج العروس (خند).

النبوة: كان مسيلمة نبؤته^(١) نبئته سوء^(٢)، وكلهم يقول: تنبأ مسيلمة، فلو كان يحتمل الأمرين جميعاً ما أجمعوا على «تنبأ»، ولا على «النبئته»، بل جاء فيه الأمران: الهمز، وحرف اللين؛ فإن اتفقوا على «تنبأ» و«النبئته» دلالة على أن اللام همزة.

ومما يقوى أنه من «النبأ» الذى هو الخبر أن «النبأوة» الرفعة؛ فكأنه قال: فى البيت الذى وضعت فيه الرفعة.

وليس كل رفعة نبوءة؛ وقد تكون فى البيت رفعة ليست بنبوءة.

والمخبر عن الله - عز وجل - بوحي إليه المبلغ عنه نبيء ورسول، فهذا الاسم أخص به^(٣) وأشد مطابقة للمعنى المقصود إذا أخذ من «النبأ».

فإن قلت: فلم لا تستدل بقولهم: «أنبياء»، على جواز الأمرين فى اللام من «النبى»؛ لأنهم قالوا: أنبياء ونبأء، قال: [من الكامل]

يَا خَاتِمَ النَّبَاءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ بِالْحَقِّ (٤)

قيل: ما ذكرته لا يدل على تجويز الأمرين فيه؛ لأن «أنبياء» إنما جاء، لأن البدل لما لزم فى «نبى» صار فى لزوم البدل له؛ كقولهم: عيدٌ، وأعيادٌ؛ فكما أن «أعياداً» لا تدل على أن «عيداً» من الياء؛ لكونه من عود الشيء، كذلك لا يدل «أنبياء» على

(١) فى ب: نبوءته.

(٢) نص كلام سيويه: فأما النبى فإن العرب قد اختلفت فيه، فمن قال: النَّبَاءُ قال: كان مُسَيْلَمَةُ نُبَيْءٌ سَوْءٌ، وتقديرها: نُبَيْعٌ، وقال العباس بن مرداس:

يَا خَاتِمَ النَّبَاءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ بِالْحَقِّ، كُلُّ هُدَى السَّبِيلِ هُدَاكَ
ذا القياس؛ لأنه مما لا يلزم. ومن قال: أنبياء، قال: نُبَيْ سَوْءٌ كما قال فى عيد حين قالوا أعياداً: عَيْدٌ؛ وذلك لأنهم ألزموا الياء. وأما النبوة فلو حقرتها لهمزت؛ وذلك قولك: كان مسيلمة نبوته نبئته سوء؛ لأن تكسير النبوة على القياس عندنا؛ لأن هذا الباب لا يلزمه البدل، وليس من العرب أحد إلا وهو يقول: تَنَبَّأَ مُسَيْلَمَةُ؛ وإنما هو من أُنْبَأْتُ. ينظر: الكتاب (٣/٤٦٠).

(٣) فى ب: منه.

(٤) تمام البيت:

..... كل هدى السبيل هداكا

وهو لعباس بن مرداس فى ديوانه ص(٩٥)، والكتاب (٣/٤٦٠)، واللسان (نبأ)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص(١٠٢٨)، والمقتضب (١/١٦٢، ٢/٢١٠).

أنه من «النباوة»، ولكن لما لزم البدل جعل بمنزلة تقى، وأتقياء، وصفى، وأصفياء ونحو ذلك، فلما لزم صار كالبرية والخاية، ونحو ذلك مما لزم الهمز^(١) فيه حرف اللين بدلا من الهمز. فما دل على أنه من الهمز قائم لم يعترض فيه شيء، فصار قول من حقق الهمزة في النبي^(٢)، كرد الشيء إلى الأصل المرفوض استعماله نحو: وذر، وودع، فمن ثم كان الأكثر فيه التخفيف.

فإن قلت: فقد قال سيويه: بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون: نبياً وبرية.

قال: وذلك ردى^(٣)، وإنما استردأه؛ لأن الغالب في استعماله التخفيف على وجه البدل من الهمز، وذلك الأصل كالمرفوض، [فردؤ عنده ذلك]^(٤)؛ لاستعمالهم فيه الأصل الذي قد تركه سائرهم، لا لأن النبي الهمز فيه غير الأصل، ولا لأنه يحتمل وجهين كما احتمل عضة وسنة.

ومن زعم أن «البرية» من «البرا» الذي هو التراب كان غلطاً.

ألا ترى أنه لو كان كذلك لم يحقق همزه من حقق من أهل الحجاز، فتحقيقهم لها يدل على أنها^(٥) من برا الله الخلق، كما أن تحقيق «النبي» يدل على أنه من «النبأ»، وكما كان اتفاقهم على «تنبأ» يدل على أن اللام في الأصل همزة.

فالحجة لمن همز «النبي»^(٦) أن يقول: هو أصل الكلمة، وليس مثل «عيد»، الذي قد ألزم البدل.

ألا ترى أن ناساً من أهل الحجاز قد حققوا الهمزة في كلامهم^(٧)، ولم يبدلوها^(٨)، كما فعل أكثرهم، فإذا كان الهمز أصل الكلمة وأتى به قوم في كلامهم

(١) في أ: الهمزة.

(٢) في أ: النبي.

(٣) نص عبارة سيويه: «وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبي وبرية، وذلك قليل ردى».

ينظر: الكتاب (٣/٥٥٥).

(٤) في أ: وردؤ ذلك عنده.

(٥) في أ: أنه.

(٦) زاد في ب: حيث همز.

(٧) في ب: الكلام.

(٨) في أ: يبدلوه.

على أصله لم يكن كماضى يدع، ونحوه مما رفض استعماله وأطرح.
 فأما ما روى فى الحديث: «من أن بعضهم قال: يا نبيء الله! فقال عليه السلام:
 «لست بنبيء الله، ولكنى نبي الله»^(١) فأظن أن من أهل النقل من ضعف إسناد
 الحديث.

ومما يقوى تضعيفه أن من مدح النبي ﷺ فقال: [من الكامل]
 يَا خَاتَمَ النَّبَاءِ
 لم يؤثر فيه إنكارٌ عليه فيما علمنا، ولو كان فى واحده نكيرٌ لكان الجمع
 كالواحد.

وأيضًا فلم نعلم أنه -عليه السلام- أنكر على الناس أن يتكلموا بلغاتهم.
 ولمن أبدل ولم يحقق أن يقول: مجيء الجمع فى التنزيل على «أنبياء» يدل على
 أن الواحد قد ألزم فيه البدل، وإذا ألزم فيه البدل ضعف التحقيق.
 وقال الفراء فى قراءة عبد الله ﴿النَّبِيَّةُ﴾ [إلى]^(٣) ﴿الْبَيْتِ﴾.
 قال الفراء: لا يخلو من أن يكون «النبيَّة» مصدرًا لـ «النبا»، أو يكون «النبيَّة»
 مصدرًا نسبه إلى النبي عليه السلام.

[قال أبو على]^(٤): والقول فى ذلك أنه لا يخلو من أن يكون من «النباوة» التى فى
 قول ابن همام، أو يكون من «النبا» وقلبت^(٥) الهمزة، أو يكون نسبًا، فلا يكون من
 «النباوة»، فيكون مثل «مطية»؛ لأن فيما حكاه سيويه من أنهم كلهم يقولون: «تنبأ
 مسيلمة»، دلالة على أنه من الهمزة^(٦)، وجاز أن يكون ياء ألزمت البدل من الهمزة،
 وعلى ذلك قالوا: «أنبياء»، وجاز أن يكون من قول من حقق، إلا أنه خفف فوافق

(١) هو من حديث أبى ذر الغفارى: أخرجه الحاكم فى المستدرک (٢/٢٣١)، وصححه على
 شرط الشيخين، وقال الذهبى: بل منكر ولم يصح، وذكره الهندى فى الكنز (٣٢/٤٨)،
 وعزاه للحاكم عن أبى ذر، وله شاهد من حديث ابن عباس: أخرجه العقيلي فى الضعفاء
 الكبير (٨١/٣) فى ترجمة عبد الرحمن بن حماد الثقفى. قال عنه الذهبى فى الميزان (٤/
 ٣٣٤): هذا شيخ وإله لم أر لهم فيه كلامًا.

(٢) تقدم.

(٣) سقط فى ب.

(٤) سقط فى أ.

(٥) فى أ: قلب

(٦) فى أ: الهمز، وزاد بعدها فى ب: فإذا لم يجز ذلك ثبت أنه من الهمز.

لفظ التخفيف عن التحقيق لفظ من يرى القلب.

وقد حكى سيويه كما رأيت أن بعضهم يحقق «النبى»، فإذا كان نسباً أمكن أن يكون إلى قول من حقق، وإلى قول من خفف، وأمكن أن يكون إلى قول من أبدل. ولا يجوز أن يكون على [قول]^(١) من حقق ثم خفف؛ لأنه لو كان كذلك لكان: «النبئية»؛ لأنه نسب إلى فعيلة، فرددت الهمزة لما حذفت الياء التى كنت قلبت الهمزة فى التخفيف من أجلها، فلما لم يرد، وقال: «النَّبِيَّةُ» علمت أن النسب إليه على قول من قلب الهمزة ياء، وهم الذين قالوا: «أنبياء»، فحذفت الياءين لياءى النسب فبقيت الكلمة على «فَعِيَّة».

هذا على قياس قولهم: «عبدٌ بين العبدية»، وقد حكاه الفراء.

وأما تخفيف نافع: «النَّبِيَّ» فى الموضوعين اللذين خفف فيهما فى رواية المسيبى وقالون - فالقول فى ذلك أنه لا يخلوا من أن يكون ممن يحقق الهمزتين أو يخفف إحداهما.

فإن حقق الهمزتين جاز أن يجعل الثانية بين بين؛ لأن الهمزة إذا كانت بين بين كانت فى حكم التحقيق، فتقول: «لِلنَّبِيِّ إِنْ»^(٢)؛ وإن لم يحقق الهمزتين قلب الثانية منهما ياء قلباً، فقال: «لِلنَّبِيِّ يِنْ»^(٣) كما قلبوا فى: أَيْمَةً، وكما قلبوا فى: جاءٍ وشاءٍ ويجعل المنفصل بمنزلة المتصل فى أَيْمَةٍ وجاءٍ.

ووجه رواية قالون، والمُسَيِّى: أنه إذا خفف الهمزة من «النبى»^(٤) لم يجتمع همزتان.

فإن شاء حقق الهمزة المكسورة من «إِلَا» ومن «إِنْ» وإن أثر التخفيف جعلهما بين الياء والهمزة.

اختلفوا فى «وَالصَّاعِيْنَ» [٦٢]، و: «وَالصَّاعِيْنَ» [المائدة: ٦٩] فى الهمز وتركه: فقرأ نافع: «الصَّاعِيْنَ» و: «الصَّابُونَ» فى كل القرآن بغير همز^(٥)، ولا خَلَفٍ

(١) سقط فى ب.

(٢) فى أ: النبىءان.

(٣) فى ب: النبى بن.

(٤) فى ب: النبى.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٣٨)، الإملاء للعكبرى (٢٤/١)، البحر المحيط (٢٤١/١)، التيسير للدانى (٧٤)، الحجة لابن خالويه (٨١)، الحجة لأبى زرعة (١٠١)، السبعة لابن =

للهمز.

وَهَمَزَ ذَلِكَ كله الباقون.

[قال أبو على^(١): قال أبو زيد: صبأ الرجل في دينه، يصبأ صُبُوءًا: إذا كان صابئًا. وَصَبَأَ ناب الصبى يصبأ صبأ: إذا طلع.

وقال أبو زيد: صَبَأَتْ عليهم، تَصْبَأُ، صَبَأً، وَصُبُوءًا؛ إذا طلعت عليهم. وطرأت على القوم أَطْرَأُ طَرَةً وَطُرُوءًا مِثْلُهُ.

فكَأَنَّ معنى الصابئ: التارك دينه الذى شرع له إلى دين غيره، كما أن الصابئ على القوم تارك لأرضه، ومنتقل إلى سواها.

والدين الذى فارقه، هو تركهم التوحيد إلى عبادة النجوم أو تعظيمها، ومن ثم خوطب المسلمون بقوله -تعالى-: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِعَاعًا﴾ [الروم: ٣١، ٣٢] فالدين الذى فارقه المشركون هو: التوحيد الذى نصب لهم عليه أدلته؛ لأن المشركين لم يكونوا أهل كتاب، ولا متمسكين بشريعة، فهم فى تركهم ما نصب لهم الدليل عليه، كالصابئين فى صبوتهم إلى ما صبوتوا إليه.

ومثل قوله -عز وجل-: ﴿فَارْقُوا دِينَهُمْ﴾ قوله -تعالى-: ﴿كَذَلِكَ زَيْنًا لِّكُلِّ آئَةٍ عَلَيْهِمْ﴾ [الأنعام: ١٠٨] أى: عملهم الذى فُرض عليهم ودعوا إليه. وكذلك قوله: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِّكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ لِيُرْذُوهُمْ وَلَيْلَسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] أى: دينهم الذى دعوا إليه، وشرع لهم.

ألا ترى أنهم لا يلبسون عليهم الدين بالإشراك، وإنما سُمى شريعة الإسلام دينهم، وإن لم يحييوا إليه ولم يأخذوا به؛ لأنهم قد شرع لهم ذلك ودعوا إليه، فلهذا الالتباس الذى لهم به جاز أن يضاف إليهم، كما أضاف الشاعر الإناء إلى الشارب لشربه منه وإن لم يكن ملكًا له فى قوله: [من الطويل]

= مجاهد (١٥٧)، الغيث للصفافسى (١١٨)، الكشف للقيسى (٢٤٥/١، ٢٤٦)، المجمع للطبرسى (١٢٥/١)، تفسير الرازى (٣٦٨/١).
(١) سقط فى ب.

إِذَا قَالَ قَدْنِي قُلْتُ بِاللهِ حَلْفَةً لَتُغْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا^(١)
وهذا النحو من الإضافة كثير، فالمعنى: على أن لام الكلمة همزة، فالقراءة
بالحمز هو الوجه الذي عليه المعنى.

فأما من قال: ﴿الصَّابُونَ﴾ فلم يهزم، فلا يخلوا من أحد أمرين:
إما أن يجعله من صبا، يصبو، وقول الشاعر: [من الطويل]

... صَبَوْتُ أبا ذَيْبٍ وَأَنْتَ كَبِيرُ^(٢) ...

أو يجعله على قلب الهمزة فلا يسهل أن تأخذه من «صبا إلى كذا»؛ لأنه قد يصبو
الإنسان إلى الدين فلا يكون منه تدين به مع صبه إليه، فإذا بعد هذا، وكان
الصابئون منتقلين من دينهم الذي أخذ عليهم إلى سواه، ومتدنيين به - لم يستقم أن
يكون إلا من «صبا»^(٣) الذي معناه: انتقال من دينهم الذي شرع لهم إلى آخر لم
يشرع لهم، فيكون «الصابون» - إذن - على قلب الهمزة، وقلب الهمز على هذا الحد
لا يجيزه سيبويه إلا في الشعر، ويجيزه غيره، فهو على قول من أجاز ذلك، وممن
أجازاه أبو زيد.

وحكى عن أبي زيد قال: قلت لسيبويه: سمعت: قَرَيْتُ، وَأَخْطَيْتُ، قال:
كيف تقول في المضارع؟ فقلت^(٤): أَقْرَأُ، قال: فقال: حسبك، أو نحو هذا.
يريد سيبويه: أن «قَرَيْتُ» مع «أَقْرَأُ»، لا ينبغي؛ لأن «أَقْرَأُ» على الهمز و«قَرَيْتُ»
على القلب، فلا يجوز^(٥) أن يغير بعض الأمثلة دون بعض؛ فدل^(٦) ذلك على أن
القائل لذلك غير فصيح، وأنه مخلط في لغته.

(١) تقدم.

(٢) عجز بيت، وصدرة:

ديار التي قالت غداة لقيتها
وهو لأبي ذؤيب في ديوان الهذليين (١/١٣٧).

(٣) في أ: صبات.

(٤) في ب: قلت.

(٥) في ب: «يكون»، وهو تحريف ظاهر.

(٦) في أ: يدل.

الإعراب

من حقق الهمزة فقال: ﴿الصابئون﴾، مثل: الصابعون، ومن خففها جعلها في قول سيبويه والخليل: بين بين، وزعم سيبويه أنه قول العرب والخليل. وفي قول أبي الحسن: يقلبها. ياء قلبًا: وقد تقدم ذكر ذلك في هذا الكتاب. ومن قلب الهمزة التي هي لَمْ ياء، فقال: ﴿الصابون﴾، نقل الضمة التي كانت تلزم أن تكون على اللام إلى العين فسكنت الياء فحذفها لالتقاء الساكنين هي وواو الجمع، وحذف كسرة عين فاعل، فحركها بالضمة المنقولة إليها، كما أن من قال: خفت، وحبَّ بها، وحسن ذا أدبًا، فنقل الحركة من العين إلى الفاء حذف الحركة التي كانت للفاء في الأصل، وحركها بالحركة المنقولة إليها^(١) كما حرك العين من فاعل بالحركة المنقولة، وقياس نقل الحركة التي هي الضمة^(٢) إلى العين أن تحذف كسرة عين فاعل، وتنقل إليها الكسرة التي كانت تكون للام.

ألا ترى أن الضمة منقولة إليها بلا إشكال، وإن شئت قلت لا أنقل حركة اللام التي هي الكسرة كما نقلت حركتها التي هي الضمة؛ لأنني لو لم أنقل الحركة التي هي الضمة، وقررت الكسرة، لم يصح واو الجميع، فليس الكسرة مع الياء كالكسرة مع الواو، فإذا كان كذلك أبقيت الحركة التي كانت تستحقها اللام فلم أنقلها، كما أبقيت حركة المدغم، ولم^(٣) أنقلها في قول من قال: ﴿يَهْدَى﴾ [يونس: ٣٥] فحرك الهاء بالكسر لالتقاء الساكنين، ولم ينقلها كما نقل من قال: ﴿يَهْدَى﴾.

ومثل ذلك في أنك تنقل الحركة مرة ولا تنقل أخرى قوله: [من الطويل]

وَحَبَّ بِهَا مَقْثُولَةٌ (٤) ...
وَحُبَّ بِهَا مَقْثُولَةٌ

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: ضمة.

(٣) في ط: فلم.

(٤) جزء من عجز بيت للأخطل، وتمايم البيت:

فَقُلْتُ: اقْتُلُوها عَنكُمْ بِمِزَاجِها ... حين تُفْتَل

والبيت في ديوانه ص(٢٦٣)، وإصلاح المنطق ص(٣٥)، وخزانة الأدب (٩/٤٢٧)، ٤٣٠، ٤٣١، والدرر (٥/٢٢٩)، وشرح شواهد الشافية ص(١٤)، ولسان العرب (قتل، كفى)، والمقاصد النحوية (٤/٢٦)، وبلا نسبة في أسرار العربية ص(١٠٨)، وسر صناعة =

وَحَسَنَ ذَا أَدْبًا، وَحُسْنَ ذَا أَدْبًا، ونحو ذلك.

فإن قلت: فلم ^(١) لا تنقل الحركة التي تستحقها اللام إذا انقلبت أَلْفًا نحو: المصطفى والمعلّى إلى ما قبلها، كما نقلت حركة الياء في نحو قولك: ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾ [المعارج: ٣١] فجاء: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩] وهم المصطفون مفتوحًا ما قبل الواو منه، وهلا نقلت الحركة كما نقلت في نحو: ﴿هُمُ الْعَادُونَ﴾ [المعارج: ٣١].

فالقول في ذلك: إن المحذوف لالتقاء الساكنين في حكم الثابت في اللفظ؛ كما كان [المحرك لالتقاءهما] ^(٢) في حكم السكون.

يدلك على ذلك نحو: رمت المرأة، واررد ابنك، فإذا كان كذلك، كان الألف في «الأعلون»، في حكم الثبات، وإذا كان في حكمه لم يصح تقدير نقل الحركة منها؛ لأن ثبات الألف أَلْفًا في تقدير الحركة فيها.

وإذا ^(٣) كان في تقديرها، لم يجوز نقلها؛ لأنه يلزم منه تقدير ثبات حركة واحدة في موضعين، وليس كذلك الياء؛ لأنها قد تنفصل عن الحركة، وتحرك بالضمّة والكسرة في نحو: [من الوافر]

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ غَيْرَ مَاضِي (٤)
و: [من الطويل]

..... غَيْرَ مَاضِي (٥)

فإن قال: فهلا - إذ كان الأمر على ما وصفت - لم يجوز أن يجمع ما كان آخره ألف التانيث، نحو: «حبلى»، إذا سميت به رجلا أن تقول في جمعه: «حبلون»؛ لأنه يلزم من ^(٦) ذلك اجتماع علامة التذكير والتانيث في اسم؛ فيلزم أن يمتنع كما

= الإعراب ص (١٤٣)، وشرح الأشموني (٣٨٢/٢)، وشرح شافية ابن الحاجب (٤٣/١)، (٧٧)، وشرح ابن عقيل ص (٤٦١)، وشرح عمدة الحافظ ص (٨٠٦)، وشرح المفصل (٧/ ١٢٩، ١٤١)، وجمع الهوامع (٨٩/٢).

(١) في أ: لم.

(٢) في أ: التحرك لالتقاء الساكنين.

(٣) في أ: فإذا.

(٤) تقدم.

(٥) تقدم.

(٦) في أ: في.

امتنع أن يجمع «طلحة» بالواو والنون - اسم رجل - في قول العرب والنحويين، إذا أثبت التاء فيه لاجتماع علامة تأنيث وتذكير في اسم واحد.

فالقول في ذلك أن الألف في «حُبْلَى» اسم رجل، إذا قلت: «حُبْلَوْنَ»؛ إنما جاز لأنك إذا سميت به^(١) لا تريد به معنى التأنيث، كما أردت به ذلك قبل التسمية، فجاز لأنك تخلع منها علامة التأنيث، فتجعل الألف لغيره.

ألا ترى أن في كلامهم ألفاً ليست للتأنيث، ولا للإلحاق، ولا هي منقلبة نحو: «قَبْعَثَرَى»، ونحو ما حكاه سيبويه: من أن بعضهم يقول: «بُهْمَاءُ»، فإذا قَدَّرْتَ خلع علامة التأنيث منها جاء جمع الكلمة بالواو والنون، كما أنك لما قلبتها ياء جاز جمعها بالألف والتاء نحو: حُبْلَيَاتٍ وَحُبَارِيَّاتٍ، فخلع علامة التأنيث [منها]^(٢) في التسمية بما هي فيه كقلبها إلى ما قلبت إليه في حُبْلِيَّاتٍ، وصحراواتٍ، وخضراواتٍ.

اختلفوا في قوله: ﴿أَتَتَخَذُنَا هُزُؤًا﴾ [٦٧] في الهمز وتركه؛ والتخفيف والتثقيب، وكذلك ﴿جُزْءًا﴾ [البقرة: ٢٦٠، الزخرف: ١٥] و: م ﴿كُفُؤًا﴾ [الإخلاص: ٤].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: ﴿هُزُؤًا﴾، و: ﴿كُفُؤًا﴾ بضم الفاء والزاي والهمز، و: ﴿جُزْءًا﴾ بإسكان الزاي والهمز^(٣).

وروى القصبى عن عبد الوارث عن أبي عمرو، واليزيدى -أيضاً- عن أبي عمرو: أنه خفف «جُزْءًا»، وثقل: «هُزُؤًا»، و«كُفُؤًا».

وروى على بن نصر والعباس بن الفضل عنه أنه خفف: «جُزْءًا» و«كُفُؤًا»^(٤).
وروى محبوب [عنه]^(٥) «كُفُؤًا» خفيفاً.

(١) في أ: بها.

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: الإعراب للنحاس (١/١٨٤)، الإملاء للعكبرى (١/٢٥)، البحر المحيط (١/٢٥٠)، التبيان للطوسي (١/٢٩٣)، التيسير للداني (٧٤)، الحجة لابن خالويه (٨١)، (٨٢)، الحجة لأبي زرة (١٠١)، السبعة لابن مجاهد (١٥٧، ١٥٨، ١٥٩)، الغيث للصفاسي (١١٨)، الكشف للزمخشري (١/٧٤)، الكشف للقيسي (١/٢٤٧، ٢٤٨)، المجمع للطبرسي (١/١٣١)، تفسير الرازي (١/٣٧٦)، النشر لابن الجزري (٢/٢١٥).
(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٥)، الإعراب للنحاس (٣/٧٩١)، التبيان للطوسي (١٠/٤٢٩)، التيسير للداني (٢٢٦)، الحجة لابن خالويه (٣٧٨)، الحجة لأبي زرة (٧٧٧)، السبعة لابن مجاهد (٧٠٢).

(٥) سقط في أ.

وروى أبو زيد وعبد الوارث في رواية أبي معمر أنه خير بين التثقيب والتخفيف.
وروى الأصمعي أنه خفف: «هُزْءًا» و«جُزْءًا».
وقرأهِنَّ حمزة ثلاثهِنَّ بالهمز -أيضًا- غير أنه كان يسكن الزاي من قوله
«هُزْءًا»^(١)، والفاء من قوله: «كُفْئًا» والزاي من «جُزْءًا»، وإذا وقف قال: «هُزْؤًا» بلا
همز^(٢)، ويسكن الزاي والفاء، ويثبت الواو بعد الزاي وبعد الفاء، ولا^(٣) يهمز.
ووقف على قوله: «جُزْءًا» بفتح الزاي من غير همز، حكى ذلك أبو هشام عن
سليم عن حمزة يرجع في الوقف إلى الكتاب^(٤).
واختلف عن عاصم، فروى يحيى عن أبي بكر عنه: «جُزْؤًا وهُزْؤًا وكُفْؤًا»
مثقلات مهموزات.

وروى [عنه]^(٥) حفص: أنه لم يهمز «هُزْؤًا ولا كُفْؤًا» ويثقلهما، وأثبت الواو

(١) ينظر: الإعراب للنحاس (١/١٨٤)، الإملاء للعكبري (١/٢٥)، البحر المحيط (١/٢٥٠)، التبيان للطوسي (١/٢٩٣)، التيسير للداني (٧٤)، الحجة لابن خالويه (٨١، ٨٢)، الحجة لأبي زرعة (١٠١)، السبعة لابن مجاهد (١٥٨)، الغيث للصفاسي (١١٨)، الكشف للزمخشري (١/٧٤)، تفسير الرازي (١/٣٧٦).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٣٨)، الإملاء للعكبري (١/٢٥)، التبيان للطوسي (١/٢٩٣)، التيسير للداني (٧٤)، الحجة لابن خالويه (٨١، ٨٢)، السبعة لابن مجاهد (١٥٨)، الغيث للصفاسي (١١٨)، كشف للقيسي (١/٢٤٧، ٢٤٨)، النشر لابن الجزري (٢/٢١٥).
(٣) في أ: ولم.

(٤) قال في الدر المصون: وفي «هُزْؤًا» قراءات ست، المشهور منها ثلاث: هُزْؤًا بضمين مع الهمز. وهُزْءًا بسكون العين مع الهمز وصلًا وهي قراءة حمزة -رحمه الله- فإذا وقف أبدلها واوًا، وليس قياس تخفيفها؛ وإنما قياسه إلقاء حركتها على الساكن قبلها. وإنما أتبع رسم المصحف فإنها رُسِمَتْ فيه واوًا؛ ولذلك لم يُبدلها في «جزءًا» واوًا وقفًا؛ لأنها لم تُرَسَمْ فيه واوًا، وقراءته أصلها الضمُّ كقراءة الجماعة إلا أنه خُفِفَ، كقولهم في عُقُق: عُقِق. وقيل: بل هي أصل بنفسها، ليست مخففة من ضم، حكى مكى عن الأخفش عن عيسى بن عمر: «كل اسم ثلاثي أوله مضموم يجوز فيه لغتان: التثقيب والتخفيف». و «هُزْؤًا» بضمين مع الواو وصلًا ووقفًا وهي قراءة حفص عن عاصم؛ كأنه أبدل الهمزة واوًا تخفيفًا، وهو قياس مطرد في كل همزة مفتوحة مضموم ما قبلها نحو «جُون» في «جُون»، و «السفهاء ولا إنهم» وحكم «كُفْئًا» في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفْئًا أَحَدٌ﴾ حكم «هُزْؤًا» في جميع ما تقدم قراءة وتوجيها. و «هُزْءًا» بإلقاء حركة الهمزة على الزاي وحذفها وهو -أيضًا- قياس مطرد، وهُزْؤًا بسكون العين مع الواو، وهُزْءًا بتشديد الزاي من غير همزة، ويروى عن أبي جعفر.

ينظر: الدر المصون (١/٢٥٣ - ٢٥٤).

(٥) سقط في ب.

وهمز «جُزْءًا» وخففها.

[حدثنا أبو بكر بن مجاهد قال: ^(١) حدثني وهيب بن عبد الله ^(٢)، عن الحسن بن المبارك ^(٣)، عن عمرو بن الصباح ^(٤)، عن حفص، عن عاصم: «هَزَوْا» ^(٥) وَكُفُّوا» يثقل ولا يهزم. ويقرأ «جُزْءًا» مقطوعًا بلا واو، يهزم ويخفف. وكذلك قال هبيرة ^(٦) عن حفص عن عاصم «جُزْءًا» خفيف مهموز.

(١) سقط في أ.

(٢) وهيب بن عبد الله، أبو بكر المروزي ثم البغدادي، روى القراءة عن الحسن بن المبارك بن اليتيم عن عمرو بن الصباح عن حفص. روى القراءة عنه أبو بكر بن مجاهد. ينظر: الغاية (٢/٣٦١).

(٣) الحسن بن المبارك أبو القاسم الأنطاقي المعروف بابن اليتيم البغدادي، أخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن عمرو بن الصباح صاحب حفص، وقرأ على عبيد أيضًا. روى القراءة عنه: أحمد بن سهل الأشناني وابن شنبوذ وعبد الله بن محمد بن هاشم والحسن بن الجهم وأبو سعد الدين علي ووهب بن عبد الله المروزي. ينظر: الغاية (١/٢٢٩).

(٤) عمرو بن الصباح بن صبيح، أبو حفص البغدادي الضرير مقرئ حاذق ضابط، روى القراءة عرضًا وسماعًا عن حفص بن سليمان، وهو من جلة أصحابه، وقد روى -أيضًا- عن أبي عمرو سهل عنه حروفًا، وروى -أيضًا- عن أبي يوسف الأعشى عن أبي بكر. روى القراءة عنه عرضًا إبراهيم بن عبد الله السمسار والحسن بن المبارك وزرعان بن أحمد وعبد الصمد بن محمد العيوني وعلي بن سعيد البزار وعلي بن محصن وأحمد بن موسى الصفار وعبد الرحمن بن زروان وأحمد بن جبير ومحمد بن يزيد بن هارون ومحمد بن عبيد القاضي ومحمد بن عبد الرحمن الخياط وأبو جعفر أحمد بن محمد بن حميد الملقب بالقليل. ويقال: إنه لم يعرض على حفص بل أخذ القراءة سماعًا، ويقال: بل إلى سورة التوبة عرضًا وإلى آخر القرآن قراءة للحروف، وصح عندنا عرضه عليه، مات سنة إحدى وعشرين ومائتين، وقد أبعده من قال: إنه وعبيد واحد، وقال الداني: إنهما أخوان، والله أعلم. ينظر: الغاية (١/٦٠١).

(٥) في ب: هزؤا.

(٦) هبيرة بن محمد التمار، أبو عمر الأبرش البغدادي، أخذ القراءة عرضًا عن حفص بن سليمان عن عاصم، قرأ عليه حسنون بن الهيثم وأحمد بن علي بن الفضل الخزاز والخضر بن الهيثم الطوسي عرضًا وسماعًا إلا أن حسنون أضبط أصحاب هبيرة وأحذقهم، قال أبو إسحاق الطبري: قال حسنون: ولم يخالف هبيرة عمرو بن الصباح إلا في خمسة أحرف: ﴿يوم الزينة﴾ في «طه» بالنصب، ﴿وقرن في بيوتكن﴾، في «الأحزاب» بكسر القاف، ﴿بنصب وعذاب﴾، في «ص» بفتح النون وسكون الصاد وفيها. ﴿فالحق والحق أقول﴾، بالنصب فيهما، وكسر السين في يحسب، وما جاء منه مستقبلاً. ينظر: الغاية (٢/٣٥٣).

وحدثني وهيب بن عبد الله المروزي قال: حدثنا الحسن بن المبارك قال: قال أبو حفص: وحدثني سهل أبو عمرو عن أبي عمر عن عاصم أنه كان يقرأ: «هَزُؤًا» و«كُفُؤًا» يثقل، فربما همز، وربما لم يهمز.

قال: وكان أكثر قراءته ترك الهمز.

حدثني محمد بن سعد العوفي^(١) عن أبيه، عن حفص عن عاصم أنه لا ينقص، نحو «هَزُؤًا» و«كُفُؤًا» ويقول: أكره أن تذهب عني عشر حسنات بحرف أدعه إذا همزته.

وذكر عاصم أن أبا عبد الرحمن السلمي كان يقول ذلك.

وروى حسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم «هَزُؤًا وَكُفُؤًا» بواو ولم يذكر الهمز.

وروى المفضل عن عاصم «هَزُؤًا» مهموزًا ساكن الزاي في كل القرآن. واختلف^(٢) عن نافع في ذلك، فروى ابن جماز وورش وخلف بن هشام عن المسيبي وأحمد بن صالح المصري^(٣) عن قالون: أنه ثقل «هَزُؤًا وَكُفُؤًا» وهمزهما

(١) محمد بن سعد بن محمد بن الحسن بن عطية بن سعيد بن جنادة، أبو جعفر العوفي البغدادي، شيخ معروف، روى الحروف عن أبيه سعد عن حفص عن عاصم، روى عنه الحروف ابن مجاهد وسمع منه محمد بن مخلد العطار، قال الداني: حدثنا سلمة بن سعيد، ثنا محمد بن الحسين، ثنا محمد بن مخلد، ثنا أبو جعفر بن سعد بن الحسن العوفي، حدثني أبو سعد عن حفص عن عاصم أنه كان لا ينقص نحو «هَزُؤًا» و«كُفُؤًا» وقال: أكره أن يذهب مني عشر حسنات بحرف أدغمه إذا همزت. وذكر عاصم إن أبا عبد الرحمن كان يقول ذلك، وروى ابن مجاهد عنه عن أبيه مثله. ينظر: الغاية (١٤٢/٢).

(٢) في ب: واختلفوا.

(٣) أحمد بن صالح، الإمام الحافظ أبو جعفر المصري أحد الأعلام، ولد سنة سبعين ومائة، قرأ على ورش وقالون وله عن كل منهما رواية وعلى إسماعيل بن أبي أويس وأخيه أبي بكر عن نافع، وروى حرف عاصم عن حرمي بن عمارة بن أبي حفصة عن أبان العطار، روى عنه القراءة أحمد بن محمد بن حجاج الرشدني والحسن بن أبي مهران والحسن بن علي بن مالك الأشناني والحسن بن القاسم بن عبد الله، قال يعقوب الفسوي: كتبت على ألف شيخ حجتى فيما بيني وبين الله رجلاً: أحمد بن حنبل وأحمد بن صالح. وقال أبو داود: سألت أحمد بن صالح عن قال القرآن كلام الله، ولا يقول: مخلوق، ولا: غير مخلوق، فقال: هذا شاك والشاك كافر. توفي في ذي القعدة سنة ثمان وأربعين ومائتين. ينظر: الغاية (٦٢/١).

[وخفض جزءاً وهمزها] ^(١) وكذلك قال يعقوب بن حفص عنه.
وقال إسماعيل بن جعفر عن نافع وأبو بكر بن أبي أويس ^(٢) عن نافع «هُزْءًا وَجُزْءًا
وَكُفْءًا» مخففات مهموزات.
وأخبرني محمد بن الفرج ^(٣)، عن محمد بن إسحاق ^(٤)، عن أبيه ^(٥)، عن نافع،

(١) سقط في ب.

(٢) عبد الحميد بن أبي أويس عبد الله بن عبد الله أبو بكر الأصبحي، ابن أخت الإمام مالك بن أنس، حليف بنى تميم يعرف بالأعشى، ثقة، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن نافع بن أبي نعيم، روى القراءة عنه أحمد بن صالح المصري وإبراهيم بن محمد المدني وأخوه إسماعيل ابن أبي أويس وعبد الرحيم اليماني وإبراهيم بن سعيد الجوهري والحلواني، وروى الداني عنه أنه قال: صحبت نافع بن أبي نعيم أربعاً وعشرين سنة لا أفارقه إلا في منزله، قلت: وروايته في كتاب ابن مجاهد و«الكامل»، مات سنة ثلاثين ومائتين.
ينظر: الغاية (١/٣٦٠).

(٣) محمد بن الفرج أبو بكر الخرابي - بالخاء المعجمة والراء ثم الموحدة - شيخ مقرئ، روى القراءة عن محمد بن إسحاق المسيبي عن أبيه عن نافع ونصر بن علي الجهضمي، روى القراءة عنه أبو بكر بن مجاهد.
ينظر: الغاية (٢/٢٢٨، ٢٢٩).

(٤) محمد بن إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن، أبو عبد الله المسيبي المدني، مقرئ، عالم، مشهور، ضابط، ثقة، أخذ القراءة عرضاً عن أبيه عن نافع وله عنه نسخة وعن أحمد وثابت ابني ميمونة بنت أبي جعفر، وسمع محمد بن فليح وسفيان بن عيينة، روى القراءة عنه: محمد بن الفرج وعبد الله بن الصقر ومحمد بن أحمد بن واصل وإسماعيل بن إسحاق القاضي وعبد الواحد بن أحمد بن غزال وإسماعيل بن يحيى بن عبد ربه وأحمد بن إبراهيم الوراق وأبو العباس الفضل بن أحمد البغدادى وأحمد بن قعنب والعمري والنبقي الهاشميان، روى عنه مسلم وأبو داود في كتابيهما وكان من العلماء العاملين. قال مصعب الزبيري: لا أعلم في قريش كلها أفضل منه. وقال صالح جزرة: ثقة. مات في ربيع الأول سنة ست وثلاثين ومائتين.
ينظر: الغاية (٢/٩٨).

(٥) إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن المسيب بن أبي السائب بن عابد بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم بن يقطعة بن مر بن كعب المخزومي، أبو محمد المسيبي المدني إمام جليل عالم بالحديث، قيم في قراءة نافع ضابط لها، محقق فقيه، قرأ على نافع وغيره، أخذ القراءة عنه ولده محمد وأبو حمدون الطيب بن إسماعيل وخلف بن هشام ومحمد بن سعدان وأحمد بن جبيرة وحمزة بن القاسم الأحول وإسحاق بن موسى ومحمد بن عمرو الباهلي وحماد بن بحر وعبد الله بن ذكوان ومحمد بن عبد الواسع، قال أبو حاتم السجستاني: إذا حدثت عن المسيبي عن نافع ففرغ سمعك وقلبك فإنه أتقن الناس وأعرفهم بقراءة أهل المدينة وأقروهم للسنة وأفهمهم للعربية. قال أبو الفخر حامد بن علي في كتابه حلية القراء: قال ابن معاوية: من أراد أن يستجاب له دعاؤه فليقرأ باختيار المسيبي ويدعو =

وحدثنا القاضي^(١) عن قالون، عن نافع: أنه ثقل «هَزَوْا» وهمزها، وخفف «جَزَوْا» و«كُفَّأ» وهمزهما.

وقال الحلواني عن قالون: أنه ثقل «كُفَّأ» أيضًا.

حدثني أبو سعيد البصري الحارثي^(٢) عن الأصمعي عن نافع أنه قرأ: «هَزَوْا» مثقلة مهموزة.

وروى أبو قرة عن نافع: «هَزَوْا» خفيفة مهموزة. ولم يذكر غير هذا الحرف. قال أبو زيد: هَزَيْتُ [به]^(٣) هَزَاءً وَمَهْزَأَةً.

وقال: [أبو على: قوله تعالى: (٤) «أَتَتَّخِذُنَا هُزُؤًا»]. فلا^(٥) يخلو من أحد

= عند آخر الختمة فيستجاب. قال محمد: رأيت رسول الله ﷺ في النوم فقلت: لمن أقرأ يا رسول الله؟ قال: عليك بأبيك. توفي سنة ست ومائتين. ينظر: الغاية في طبقات القراء (١/١٥٧، ١٥٨).

(١) إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد، القاضي أبو إسحاق الأزدي البغدادي ثقة مشهور كبير، ولد سنة تسع وتسعين ومائة، روى القراءة عن قالون وله عنه نسخة وعن أحمد ابن سهل عن أبي عبيد وعن نصر بن علي الجهضمي عن أبيه عن أبي عمرو وعن أبيه عن شبل عن ابن كثير، وصنف كتابًا في القراءات جمع فيه قراءة عشرين إمامًا، روى القراءة عنه ابن مجاهد وابن الأنباري ومحمد بن أحمد الإسكافي ومحمد بن جعفر الفريابي ومحمد بن حامد البغدادي وإبراهيم بن عبد الرزاق وأحمد بن محمد بن سعيد ومحمد بن الحسن بن يونس وموسى بن محمد بن هارون الزرقى ومحمد بن علي الخطيب، سئل -رحمه الله- لم جاز التبديل على أهل التوراة ولم يجز على أهل القرآن فأجاب: قال الله - عز وجل - في أهل التوراة ﴿بما استحفظوا من كتاب الله﴾ فوكل الحفظ إليهم فجاز التبديل عليهم، وقال في القرآن ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾، فلم يجز التبديل عليه. توفي فجأة وقت صلاة العشاء الآخرة من ليلة الأربعاء لثمان بقين من ذي الحجة سنة اثنتين وثمانين ومائتين ببغداد رحمه الله. ينظر: الغاية (١/١٦٢).

(٢) عبد الرحمن بن محمد بن منصور، أبو سعيد الحارثي البصري المعروف بـ «كُرْزَان» - يضم الكاف وفتح الراء وسكون الموحدة بعدها زاي - روى الحروف عن الأصمعي، كذا قال الهذلي، وصوابه: عن الحسن بن يزيد عن الأصمعي عن نافع. روى عنه الحروف ابن مجاهد وأبو بكر النقاش إلا أن ابن مجاهد قال: فات أبا سعيد سور من القرآن. وقال النقاش: حدثنا أبو سعيد الحارثي قال: حدثنا الحسن بن يزيد قال: ثنا الأصمعي قال: قدم أبو حنيفة المدينة ليقرا على نافع فلم يأخذ عليه. ينظر: الغاية (١/٣٧٩).

(٣) سقط في ب.

(٤) سقط في ب.

(٥) في ب: لا.

أمرين:

أحدهما: أن يكون المضاف محذوفاً؛ لأن ﴿الْهَـزْءَ﴾ حدث، والمفعول الثاني فى هذا [الفعل] ^(١) يكون هو ^(٢) الأول، قال -تعالى- : ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الممتحنة: ١].

أو يكون جعل الهزء: المهزوء به مثل: الخلق، والصيد فى قوله: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ﴾ [المائدة: ٩٦] ونحوه.

فأما قوله: ﴿لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوءًا وَلَعِبًا﴾ [المائدة: ٥٧] فلا تحتاج فيه إلى تقدير محذوف مضاف كما احتجت فى الآية الأخرى؛ لأن الدين ليس بعين. وقول موسى -عليه السلام-: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [البقرة: ٦٧] فى جواب: ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوءًا﴾ - يدل على أن الهازئ جاهل.

قال أبو الحسن: زعم عيسى أن كل اسم على ثلاثة أحرف أوله مضموم؛ فمن العرب من يثقله ومنهم من يخففه، نحو: العُسْر واليُسْر [والحُكْم] ^(٣) [والحلم] ^(٤) والرُخْم. فمما يقوى هذه الحكاية أن ما كان على «فعل» من المجموع، مثل: كتاب، وكُتِبَ، ورسول ورُسِّلَ، قد استمر فيه الوجهان؛ فقالوا: رُسِّلَ، ورُسِّلَ، حتى جاء ذلك فى العين إذا كانت واوًا نحو: [من المتقارب]

... .. سُوْكَ الإِسْحَالِ ^(٥)

ونحو قوله: [من الكامل]

... .. وَفِي الْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُوزٍ ^(٦)

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى ب.

(٣) سقط فى أ.

(٤) سقط فى ب.

(٥) جزء من عجز بيت لعبد الرحمن بن حسان، وقبلة:

أَغْرُ الثَّنَائِيَا أَصَمَ الثَّلَاثَ يَحْسِنُهَا
وهو فى ديوانه ص (٤٨)، واللسان (سوك)، وبلا نسبة فى شرح الأشموني (٦٧٩/٣)،
وشرح المفصل (٨٤/١٠)، واللسان (قول)، والمقاصد النحوية (٥٣٠/٤)، والمقتضب
(١١٣/١)، والممتع فى التصريف (٤٦٧/٢)، والمنصف (٣٣٨/١).

(٦) جزء من عجز بيت لعدي بن زيد، وقبلة:

وحكى أبو زيد: قومٌ قُول.

فأما «فُعِل» فى جمع «أفعل» نحو: أحمر وحُمِر: فكأنهم ألزموه الإسكان للفصل بين الجمعيتين.

وقد جاء فيه التحريك فى الشعر، وإذا كان الأمر على هذا وجب^(١) أن يكون ذلك مستمراً فى نحو: الجُزء، والكُفء، والهُزء، إلا أن من ثقل فقال: رأيت جُزْواً، وكُفْواً؛ فجاء به مثقل العين محقق الهمزة - فله أن يخفف الهمزة، فإذا خففها وقد ضم العين لزم أن يقلبها واواً فيقول: رأيت جُزْواً، و ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَمْ كُفْواً أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤].

فإن خفف كما يخفف «الرُحِم» فأسكن العين، قال: «هُزْواً» و«جُزْواً» فأبقى الواو التى انقلبت عن الهمزة؛ لانضمام ما قبلها، وإن لم تكن ضمة العين فى اللفظ؛ لأنها مرادة فى المعنى، كما قالوا: لَقَضَوْا الرجل؛ فأبقوا الواو ولم يردوا اللام التى هى ياء فى^(٢) «قضيت»؛ لأن الضمة وإن كانت محذوفة من اللفظ مرادة فى المعنى.

وكذلك قالوا: رَضَى زيد، فيمن قال: علم ذاك، فلم يردوا الواو التى هى لام لزوال الكسرة؛ لأنها مقدرة مرادة، وإن كانت محذوفة من اللفظ.

ومما يقوى أن هذه الحركة، وإن كانت محذوفة فى اللفظ، مرادة فى التقدير - رفضهم جمع كساء، وغطاء، ونحوه من المعتل اللام على «فُعِل».

ألا ترى أنهم رفضوا جمعه على «فُعِل» لما كان فى تقدير «فُعِل»، واقتصروا على أدنى العدد، نحو: أعطية وأكسية، وخباء وأخبية؛ فكذلك تقول: رأيت كفواً؛ فتثبت الواو وإن كنت قد حذفت الضمة الموجبة لاجتلابها.

= عن مُبْرِقَاتِ الْبُيُوتِ وَتَبْدُو
والبيت فى ديوانه ص(١٢٧)، والدرر (٢٧٦/٦)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٤٢٥)،
وشرح شواهد الشافية ص(١٢١)، وشرح المفصل (٤٤/٥، ٨٤/١٠)، والكتاب (٤/٣٥٩)،
ولسان العرب (سوك) وللعجاج فى المقتضب (١١٣/١) (وليس فى ديوانه)،
وبلا نسبة فى شرح شافية ابن الحاجب (١٢٧/٢، ١٤٦/٣)، ورصف المبانى
(ص٤٢٩)، والمقرب (١١٩/٢)، والممتع فى التصريف (٤٦٧/٢)، والمنصف (١/٣٣٨)،
وهمع الهوامع (١٧٦/٢).

(١) فى ب: يجب.

(٢) فى ب: من.

فأما من أسكن فقال: «الجزء» و«الكُفء»، كما تقول: اليُسْرُ؛ فتكلم به مسكن العين، وخفف الهمزة على هذا؛ فإن تخفيف الهمزة في قوله: أن يحذفها ويلقى حركتها على الساكن الذى قبلها فيقول: رأيت جُزًّا، كما يقول: ﴿يُخْرِجُ الْحَبَّ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [النمل: ٢٥] فإذا وقف على هذا فى القول الشائع، أبدل من التنوين الألف كما تقول: رأيت زيّدًا.

فإذا وقف فى الرفع والجرّ، حذف الألف كما يحذف من يد، وغد، فيهما. وعلى ما وصفنا تقول: لُبُوّة؛ فإذا خففت الهمزة قلت: لُبُوّة؛ فإن أسكنت العين فى من قال: عَضْدٌ، وسَبْعٌ، قلت: لُبُوّة فلم تَرُدَّ الهمزة لتقدير الحركة، وزعموا أن بعضهم قال: لباء؛ فهذا [كأنه] ^(١) كان: لِبَاءً، ساكن العين ولم يقدر فيها الحركة التى فى لُبُوّة فخففها على قول من قال: «المرأة» و«الكمأة» وليس هذا مما يقدر فيما حكاه عيسى.

ألا ترى أنهم قد قالوا: رَضِيُوا، فجعلوا السكون الذى فى تقدير الحركة بمنزلة السكون الذى لا تقدر فيه الحركة، ولولا ذلك للزم حذف الياء التى هى لام كما لزم حذفها فى قول من حرك العين ولم يسكن.

فإذا كان الأمر فى هذه الحروف على ما ذكرنا؛ فقراءة من قرأ بالضم وتحقيق الهمزة ^(٢) فى الجواز والحسن، كقراءة من قرأ بالإسكان وقلب الهمزة واوًا؛ لأنه تخفيفٌ قياسى.

ويجوز أن يأخذ الآخذ باللغتين جميعًا كما روى أبو زيد عن أبى عمرو، أنه خيّر بين التخفيف والتثقيل.

فأما قراءة حمزة للحروف الثلاثة بالإسكان والهمز فعلى قول من قال: اليُسْرُ والرُّحْمُ.

فأما اختياره فى الوقف: ﴿هَزَوَا﴾ بإسكان الزاى، وإثبات الواو بعدها، وبعد الفاء من ﴿كُفُوٍ﴾ ورفضه الهمز فى الوقف؛ فإنه ترك الهمز فى الوقف ههنا كما تركه فى غير هذا الموضع ووجه تركه الهمز فى الوقف أن الهمزة حرفٌ قد غير فى الوقف كثيرًا.

(١) سقط فى أ.

(٢) فى ب: الهمز.

ألا ترى أنها لا تخلو من أن تكون ساكنة أو متحركة، فإذا كانت ساكنة، لزمها بدل الألف إذا انفتح ما قبلها، وبدل الياء إذا انكسر ما قبلها، وبدل الواو إذا انضم ما قبلها في لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: لم أقرا، تبدلها ألفاً، ولم أهني، تبدلها ياء، وهذه أكمو، تبدلها واواً.

فإذا كانت متحركة لزمها القلب في نحو: هذا الكَلَو، وبالكَلَى، ورأيت الكَلَا. فلما رأى هذه التغيرات تعتقب عليها في الوقف، غيرها فيه.

ألا ترى أن الهمزة الموقوف عليها لا تخلو من أن تكون في الوصل ساكنة أو متحركة، وقد تعاورها ما ذكرنا من التغيير في حال حركتها وسكونها، فألزمها التغيير في الوقف ولم يحققها فيه؛ لأن الوقف موضعٌ يغير فيه الحروف التي لم تتغير تغير الهمزة فألزمها في الوقف التغيير، ولم يستعمل فيه التحقيق؛ لما رأى من حال الهمز في الوقف.

فإن قلت: فإنه قد غير ذلك في الوقف وإن لم يكن الهمز آخر الحرف الموقوف عليه نحو ﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [النحل: ٣٤]:

قيل: إن الوقف قد يغير فيه الحرف الذي قبل الحرف الموقوف عليه نحو: النقر والرحل، فصار لذلك بمنزلة الموقوف عليه في التغيير.

فإن قلت: إن الهمزة في: ﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾ ليس على حد النقر:

قيل: يجوز أن تكون النون لمّا كانت تسقط للجزم والنصب عنده لم يعتد بها كما لا يعتد بأشياء كثيرة لا تلزم.

ويؤكد ذلك أن النون إعراب وأنها بمنزلة الحركة من حيث كانت^(١) إعراباً مثلها، فلم يعتد بها كما لم^(٢) يعتد بالحركة، فاخياره في الدرج التحقيق، وفي الوقف التخفيف، مذهب حسن متجه في القياس.

فأما وقفه على قوله: ﴿جُزْأ﴾ بفتح الزاى من غير همز؛ فعلى قياس قوله: [كُفُوا وهُزُوا]^(٣).

ألا ترى أن «الجُزء»، من أسكن العين منه فقياسه في الوقف في النصب ﴿جُزْأ﴾

(١) في ب: كان.

(٢) في ب: لا.

(٣) في ب: كفوا وهزءا.

إذا وقف على قوله: ﴿وجعلوا له من عباده جُزًا﴾ [الزخرف: ١٥] فإن وقف في الجر والرفع، أسكن الزاى فى اللغة الشائعة فقال: هذا جُزٌ، ومررتُ بجُزٍ، وإن كان ممن يقول: هذا فَرَجٌ، فتثقل؛ لزمه أن يثقل الحرف الذى ألقى عليه حركة الهمزة. فإذا عضد هذا القياس أن يكون الكتاب عليه، جمع إليه موافقة الكتاب، وإنما جاء الكتاب فيما نرى على هذا القياس.

وكذلك قراءة عاصم، وما روى عنه فى ذلك، ليس يخرج من حكم التحقيق والتخفيف، والتخيير فيهما.

وكذلك قول نافع ليس يخرج عما ذكرنا من حكم التحقيق والتخفيف. اختلفوا فى التاء والياء فى قوله - تعالى -: ﴿وَمَا اللَّهُ يَغْفِلُ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [٧٤]: فقرأ ابن كثير كل ما^(١) فى القرآن من قوله - عز وجل -: ﴿وَمَا اللَّهُ يَغْفِلُ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ بالتاء، إلا ثلاثة أحرف:

قوله - تعالى -: ﴿لَمَّا يَهَيِّطُ مِنَ خَشْيَةِ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [٧٤] بالياء^(٢).

وقوله - تعالى -: ﴿يُرْدُونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [٨٥] بالياء.

وقوله - تعالى -: ﴿يَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [١٤٤] بالياء.

وقرأ ما كان من قوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٢] والنمل: ٩٣] بالياء.

وقرأ نافع من هذه الثلاثة الأحرف حرفين بالياء:
قوله: ﴿إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ بالياء.

(١) زاد فى أ: كان.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٣٩)، البحر المحيط (٢٦٧/١)، الحجة لأبى زرة (١٠١)، السبعة لأبن مجاهد (١٦٠)، الغيث للصفافسى (١٢٠)، الكشف للزمخشري (٧٧/١)، الكشف للقيسى (٢٤٨/١)، المجمع للطبرسى (١٣٨/١)، النشر لابن الجزرى (٢/٢١٧).

و «بالياء» سقط فى ب.

وكذلك: ﴿لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا يَفْعَلُونَ﴾ بالياء، وسائر القرآن بالتاء.

وكذلك قرأ ما كان من قوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ بالتاء، وهما حرفان: في آخر سورة هود [الآية: ١٢٣].

وآخر سورة النمل [الآية: ٩٣] فهما عنده بالتاء.

وقرأ في سورة الأنعام: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَفِيلٍ عَمَّا يَفْعَلُونَ﴾ بالياء [الآية: ١٣٢].

وقرأ ابن عامر كل ما جاء في القرآن من قوله: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ بالتاء.

وقرأ في سورة الأنعام وآخر سورة هود ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ بالتاء.

وقرأ في آخر سورة النمل ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَفِيلٍ عَمَّا يَفْعَلُونَ﴾ بالياء.

فهذه حروف كذلك في كتابي عن أحمد بن يوسف عن ابن ذكوان.

ورأيت في [كتاب]^(١) موسى بن موسى الخثلي عن ابن ذكوان: بالتاء. وفي آخر

النمل: بالتاء أيضًا.

وقال في الحلواني عن هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر: ذلك كله بالتاء ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَفِيلٍ﴾، [و] ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ...﴾.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ بالياء في

موضعين.

قوله: ﴿يُرْدُونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ، وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ بالياء.

وقوله: ﴿لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا يَفْعَلُونَ﴾ بالياء، وسائر القرآن

بالتاء.

وكل ما^(٢) في القرآن من قوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَفِيلٍ عَمَّا يَفْعَلُونَ﴾ فهو بالياء.

وهذا قول أبي بكر بن عياش عن عاصم.

وقال حفص عن عاصم، في رأس الأربع والأربعين والمائة: ﴿لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ

مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ١٤٤] بالياء، هذه وخدها.

وسائر القرآن بالتاء.

(١) سقط في ب.

(٢) زاد في أ: كان.

وقال حفص: قرأ عاصم في سورة الأنعام: ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ مِمَّا عَمِلُوا وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [الآية: ١٣٢] بالياء.

وقرأ في آخر هود وآخر النمل: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ بالتاء مثل قراءة نافع.

وقرأ أبو عمرو رأس الأربع والأربعين والمائة، والتسع والأربعين والمائة: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ بالياء.

وسائر القرآن من قوله: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ بالتاء.

وما كان من قوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ فهو بالياء.

وقرأ حمزة والكسائي كل ما كان من قوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ بالياء، ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ بالتاء.

وكل ما في القرآن من قوله -عز وجل-: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ﴾ فهو ستة مواضع:

خمس منها في سورة البقرة، وحرف في آل عمران عند المائة.

﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ﴾، ثلاثة [مواضع]^(١): في الأنعام، وآخر هود، وآخر النمل.

قال أبو علي: القول في جملة ذلك أن ما كان قبله خطاب جعل بالتاء ليكون الخطاب معطوفاً على خطاب مثله -كقوله -عز وجل-: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ﴾ [البقرة: ٧٤] [و] ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ فالتاء ههنا حسن؛ لأن المتقدم خطاب. ولو كان: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ على لفظ الغيبة، أى: وما الله بغافل عما يفعل هؤلاء الذين اقتصصنا عليكم قصصهم أيها المسلمون - لكان حسناً.

وإن كان الذى [قبله غيبة]^(٢)، حسن أن يجعل على لفظ الغيبة؛ ليعطف ما للغيبة على مثله، كما عطف ما للخطاب على مثله.

ويجوز فيما كان قبله لفظ غيبة الخطاب.

ووجه ذلك أن تجمع بين الغيبة والخطاب؛ فتغلب الخطاب على الغيبة؛ لأن الغيبة يغلب عليها الخطاب فيصير كتغليب المذكر على المؤنث.

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: قبل غيب.

ألا ترى أنهم قد [قدموا الخطاب]^(١) على الغيبة في باب الضمير، وهو موضع يُرَدُّ فيه كثيرٌ من الأشياء إلى أصولها؟ نحو: لك.
ونحو قوله: [من الوافر]

..... فلا بِكَ مَا أَسَالَ وَلَا أَعَامَا^(٢)

فلما قدموا المخاطب على الغائب فقالوا: «أعطاك» ولم يقولوا: «أعطاهوك» - علمت أنه أقدم في الرتبة، كما أن المذكر مع المؤنث كذلك.

فإذا كان الأمر على هذا، أمكن في الخطاب في هذا النحو أن يعنى به الغيب والمخاطبون، فيغلب الخطاب على الغيبة ويكون المعنى: ما الله بغافل عما تعملون أى فيجازى المحسن على إحسانه والمسيء على إساءته.

ويجوز في الخطاب بعد الغيبة وجه آخر، وهو أن يراد به: قل لهم أيها النبي: ما الله بغافل عما تعملون، فعلى هذا النحو تحمل هذه الفصول.

اختلفوا في قوله - تعالى -: ﴿وَأَحَاطَ بِهِ خَطِئْتُهُ﴾ [٨١]:

فقرأ نافع وحده: ﴿خَطِئَاتُهُ﴾^(٣).

وقرأ الباقون: ﴿خَطِئْتُهُ﴾ واحدة.

قال أبو علي: قوله: ﴿وَأَحَاطَ بِهِ خَطِئْتُهُ﴾ لا يخلو من أحد أمرين:

إما أن يكون المعنى أحاطت بحسنه خطيئته أى: أحيطتها من حيث كان المحيط أكبر^(٤) من المحاط به فيكون بمنزلة قوله: ﴿وَأَنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ [العنكبوت: ٥٤]، وقوله: ﴿أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾ [الكهف: ٢٩].

أو يكون المعنى فى: ﴿وَأَحَاطَ بِهِ خَطِئْتُهُ﴾: أهلكته، [من قوله]^(٥): ﴿لَتَأْتُنِي

(١) فى ب: بدءوا بالخطاب.

(٢) تقدم.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٠)، البحر المحيط (٢٧٩/١)، التبيان للطوسي (٣٢٤/١)، التيسير للداني (٧٤)، تفسير القرطبي (١٢/٢)، الحجة لابن خالويه (٨٣)، الحجة لأبى زرعة (١٠٢)، السبعة لابن مجاهد (١٦٢)، الغيث للصفاقسى (١٢١)، الكشف للزمخشري (٧٨/١)، الكشف للقيسى (٢٤٩/١)، المجمع للطبرسى (١٤٧/١)، النشر لابن الجزرى (٢١٨/٢).

(٤) فى أ: أكثر.

(٥) هكذا فى ب. وهو سقط فى أ. والأنسب للسياق أن يقول: «كما فى قوله».

بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ﴾ [يوسف: ٦٦] وقوله: ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْتُمْ الْكَلْبَ فِي مَعْنَى الْبُورِ وَالْهَلَكَةِ﴾ [يونس: ٢٢]

ويكون للإحاطة معنى ثالث وهو: العلم كقوله - تعالى -: ﴿كَذَلِكَ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا﴾ [الكهف: ٩١] و: ﴿لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَاتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ﴾ [الجن: ٢٨]. وقال: ﴿وَاللَّهُ بِمَا يَفْعَلُونَ مُحِيطٌ﴾^(١) [الأنفال: ٤٧] و﴿وَاللَّهُ مِنْ وَرَائِهِمْ مُحِيطٌ﴾^(٢) [البروج: ٢٠] أى: عالم.

وأما^(٣) الخطيئة: فقال أبو زيد: خطئت - من الخطيئة - أخطأ خطئاً والاسم الخطء، وأخطأت إخطاء^(٤)، والاسم الخطء.

وقال أبو الحسن: الخطء: الإثم، وهو ما أصابه متعمداً، والخطأ: غير التعمد. ويقال من هذا: أخطأ يخطيء، وقال: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ، وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥] واسم الفاعل من هذا مخطئ.

فأما خطئت: فاسم الفاعل فيه: خاطئ، وهو المأخوذ به فاعله.

وفى التنزيل: ﴿لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ﴾ [الحاقة: ٣٧].

وقد قالوا: «خَطِيء» فى معنى «أخطأ».

قال: [من الرجز]

يَا لَهْفَ نَفْسِي إِذْ خَطِئَنَ كَاهِلًا^(٥)

المعنى: أخطأتهم.

ويدلك على هذا قول الأعشى: [من الكامل]

فَأَصْبَرَ ذَا كَرَمٍ وَمَنْ أَخْطَأْتُهُ جَزْأَ الْمَقِيطَةِ^(٦) خَشِيَةً أُمُتَالَهَا^(٧)

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط من ب.

(٣) فى أ: فأما.

(٤) فى أ: خطأ.

(٥) الرجز لامرئ القيس فى ديوانه ص (١٣٤ - ١٣٥)، واللسان (قفل)، والتاج (قفل، كهل)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص (٩٦٦).

(٦) المقيطة: نبات يبقى أخضر إلى القيظ، يكون علماً للابل إذا ييس ما سواه. والمقيطة من النبات: الذى تدوم خضرته إلى آخر القيظ وإن هاجت الأرض، وجف البقل.

ينظر: اللسان (قيظ).

(٧) ينظر: ديوانه ص (٣٣).

يصف -أيضاً- خيلاً.

ومما جاء فيه: خطئى فى معنى أخطأ قول الشاعر: [من الكامل]
وَالنَّاسُ يَلْحَوْنَ^(١) الْأَمِيرَ إِذَا هُمْ خَطِئُوا الصَّوَابَ وَلَا يَلَامُ الْمُرْشِدُ^(٢)
فأما الخطيئة فتقع على الصغير وعلى الكبير: فمن وقوعها^(٣) على الصغير قوله:
﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢].

ومن وقوعها^(٤) على الكبير قوله: ﴿وَأَخْطَأْتُ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾ [البقرة: ٨١].
فأما قولهم: خطيئة يوم لا أصيد فيه، فالمعنى فيه: قلّ يوم لا أصيد فيه.
وأما قوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] فالمعنى: أن
يكون ﴿أَخْطَأْنَا﴾ فى معنى: خَطِئْنَا، و﴿نَسِينَا﴾ فى معنى: تركنا؛ لأن الخطأ
والنسيان موضوعان عن الإنسان وغير مؤاخذ بهما؛ فيكون ﴿أَخْطَأْنَا﴾ بمنزلة:
«خَطِئْنَا»، كما جاء «خَطِئْنَا» فى معنى «أَخْطَأْنَا». ويجوز أن تكون ﴿أَخْطَأْنَا﴾ فى
قوله: ﴿أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ على غير التعمد؛ والنسيان: خلاف الذكر، وليس الترك،
ولكن تعبدنا بأن ندعو بذلك، كما جاء فى الدعاء: ﴿قُلْ رَبِّ أَحْكُم بِالْحَقِّ﴾
[الأنبياء: ١١٢] والله سبحانه لا يحكم إلا بالحق.

وكما قال: ﴿رَبَّنَا وَءَاثِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤] وما وعدوا به
على ألسنة الرسل يؤتونه.

وكذلك قول الملائكة فى دعائهم للمسلمين: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً
وَعِلْمًا فَاعْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾ [غافر: ٧].
وكذلك قوله: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحِطِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦] يكون على ما
يكرههم^(٥) ويثقل على طباعهم، وتكون الطاقة: الاستطاعة.
وقد يكون: «أَخْطَأْنَا»: أتينا بخطئ كقولك: أبدعت: أتيت ببدعة.

(١) يلحون: يلومون.

ينظر: اللسان (لحى).

(٢) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (أمر)، وتاج العروس (أمر).

(٣) فى أ: وقوعه.

(٤) فى أ: وقوعه.

(٥) يكرههم: يقال: كرههم الأمر وأكرههم، أى: اشتد عليهم وبلغ منهم المشقة.

ينظر: المعجم الوسيط (كرث).

ونحو هذا مما يراد به هذا النحو.

وتقول: **خَطَاؤُهُ فَأَخْطَأُ؛** فيكون هذا كقولهم: **فَطَرْتُهُ فَأَفْطَرُ.**

فَأَمَّا مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ قَوْلِهِ: **خَطَأَ اللَّهُ نَوَّءَهَا^(١)**:

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْيَزِيدِيُّ وَغَيْرُهُ: لَيْسَ ذَلِكَ مِنَ الْخَطَأِ، وَإِنَّمَا هُوَ «خَط»^(٢) مِثْلَ

«رَدَّ»، مِنْ «الْخَطِيطَةِ» قَالَ: وَهِيَ أَرْضٌ لَمْ تَمُطَرْ بَيْنَ أَرْضَيْنِ مَمْطُورَتَيْنِ.

السَّيْئَةُ فِي قَوْلِهِ -تَعَالَى-: ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ [البقرة: ٨١]: يَجُوزُ أَنْ

يَكُونَ: الْكُفْرُ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ: كَبِيرًا يُوْتَغُ^(٣) وَيُهْلِكُ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ: «مِنْ» لِلْجَزَاءِ الْجَازِمِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ^(٤) لِلْجَزَاءِ غَيْرِ الْجَازِمِ، فَتَكُونُ: السَّيْئَةُ - وَإِنْ كَانَتْ مَفْرَدَةً - تَرَادُ

بِهَا الْكَثْرَةُ فَكَذَلِكَ تَكُونُ «خَطِيبَتُهُ»^(٥) مَفْرَدَةً، وَإِنَّمَا حَسَنُ أَنْ تَفْرَدَ؛ لِأَنَّهُ مِضَافٌ إِلَى

ضَمِيرٍ مَفْرَدٍ، وَإِنْ كَانَ يَرَادُ بِهِ الْكَثْرَةُ كَمَا قَالَ -تَعَالَى-: ﴿مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ

مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ١١٢] فَأَفْرَدَ الْوَجْهَ وَالْأَجْرَ، وَإِنْ كَانَ فِي الْمَعْنَى

جَمْعًا فِي الْمَوْضِعَيْنِ، فَكَذَلِكَ الْمِضَافُ إِلَيْهِ: «الْخَطِيبَةُ»، لِمَا لَمْ تَكُنْ جَمْعًا لَمْ

تَجْمَعْ كَمَا جَمَعْتَ فِي قَوْلِهِ: ﴿نَقَرْنَا لَكُمْ فَتَنَ الْخَطِيبَةِ﴾ [البقرة: ٥٨]؛ لِأَنَّهُ مِضَافٌ إِلَى

جَمَاعَةٍ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ خَطِيبَةٌ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّا نَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَايَنَا﴾ [الشعراء: ٥١].

(١) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْنُفِ (٦/ ٥٢١ ، ٥٢٢)، وَابِيهَقِي (٧/ ٣٤٩ ، ٣٥٠) مِنْ طَرَقِ

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَجُلًا جَاءَهُ فَقَالَ: لَمَّا مَلَكَتْ أَمْرَاتِي أَمْرَهَا طَلَقْتَنِي ثَلَاثًا، فَقَالَ [أَيُّ ابْنِ

عَبَّاسٍ]: خَطَأَ اللَّهُ نَوَّءَهَا؛ إِنَّمَا الطَّلَاقُ لَكَ عَلَيْهَا، وَلَيْسَ لَهَا عَلَيْكَ.

وَجَاءَ فِي هَامِشِ الْمَصْنُفِ مَا يُلَى: مَعْنَاهُ: لَوْ طَلَقْتَ نَفْسَهَا لَوَقَعَ الطَّلَاقُ، فَحَيْثُ طَلَقْتَ

زَوْجَهَا لَمْ يَقَعْ؛ فَكَانَتْ كَمَنْ يَخْطِئُهُ النَّوْءُ فَلَا يَمُطِرُ، قَالَهُ الْحَرَبِيُّ.

(٢) فِي أ: مِنْ خَط.

(٣) يُوْتَغُ: يُهْلِكُ؛ جَاءَ فِي الْمَعْجَمِ الْوَسِيطِ: «أُوْتَغَ اللَّهُ فَلَانًا: أَهْلَكَه. وَأُوْتَغَ فَلَانٌ فَلَانًا: جَعَلَهُ

يَأْتِمُ، وَأَفْسَدَهُ، وَأَلْقَاهُ فِي بَلِيَّةٍ، وَأَوْجَعَهُ. وَأُوْتَغَ فَلَانٌ الْقَوْلُ: كَانَ قَلِيلَ الْعَقْلِ فِيهِ. وَأُوْتَغَ

فَلَانًا عِنْدَ السُّلْطَانِ: لَقِّنَهُ مَا يَكُونُ عَلَيْهِ لَا لَهُ.

يَنْظُرُ: الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ (وَتَغ).

(٤) فِي أ: تَكُونُ مِنْ.

(٥) فِي ب: خَطِيبَةٌ.

وقوله - تعالى -: ﴿إِنَّا ءَمَأْنَا بِرَبِّنَا لِيَغْفَرَ لَنَا خَطَايَنَا وَمَا أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ السِّحْرِ﴾ [طه: ٧٣].

وكذلك قوله: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ نَفَرْنَا لَكُمْ خَطَايَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨]؛ لأن كل لفظة من ذلك مضافة إلى جمع؛ فجمعت كجمع ما أضيف إليه.

فأما قوله: ﴿وَأَحْطَطْتُ بِهِ خَطِيئَتَكُمْ﴾: فمضاف إلى مفرد، فكما أفردت «السيئة» ولم تجمع، وإن كانت في المعنى جمعا، فكذلك ينبغي أن تفرد «الخطيئة»، وأنت إذا أفردته لم يمتنع وقوعه على الكثرة وإن كان مضافا. ألا ترى أن في التنزيل: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤]: فالإحصاء إنما يقع على الجموع والكثرة.

وكذلك ما أثر في الحديث من قوله: «مَنَعَتِ الْعِرَاقُ دِرْهَمَهَا وَقَفِيزَهَا، وَمَصْرُ إِزْدَبْهَا»^(١) فهذه أسماء مفردة مضافة، والمراد بها الكثرة فكذلك الخطيئة.

ومما يرجح به قول من أفرد ولم يجمع؛ لأنه مضاف إلى مفرد، فأفرد لذلك وكان الوجه؛ قوله: ﴿بَلْ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرٌ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ١١٢] فأفرد الأجر لما كان مضافا إلى مفرد، ولم يجمع كما جمع قوله: ﴿وَأَنفُسُ أَجْرُهُنَّ بِأَلْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ٢٥] فكما لم يجمع الأجر في الإضافة إلى الضمير المفرد، كما جمع لما أضيف إلى الضمير المجموع.

كذلك ينبغي أن تكون الخطيئة مفردة إذا أضيفت إلى الضمير المفرد، وإن كان المراد به الجمع^(٢).

ومن قال «خَطِيئَاتُهُ» فجمع، حملة على المعنى، والمعنى: الجمع والكثرة، فكما

(١) أخرجه مسلم (٣٣ - ٢٨٩٦) من حديث أبي هريرة مرفوعا: «مَنَعَتِ الْعِرَاقُ دِرْهَمَهَا وَقَفِيزَهَا، وَمَنَعَتِ الشَّامُ مَدْيَهَا وَدِينَارَهَا، وَمَنَعَتِ مَصْرُ إِزْدَبْهَا وَدِينَارَهَا، وَعَدْتُمْ مِنْ حَيْثُ بَدَأْتُمْ، وَعَدْتُمْ مِنْ حَيْثُ بَدَأْتُمْ».

قال النووي في شرح مسلم (٢٤٧/٩): «أما القفيز فمكيال معروف لأهل العراق... وأما المدى فيضم الميم على وزن «قفل»، وهو مكيال معروف لأهل الشام... وأما الإردب فمكيال معروف لأهل مصر... وفي معنى «مَنَعَتِ الْعِرَاقُ وَغَيْرَهَا» قولان مشهوران. أحدهما: لإسلامهم فتسقط عنهم الجزية، وهذا قد وجد.

والثاني، وهو الأشهر: أن معناه: أن العجم والروم يستولون على البلاد في آخر الزمان؛ فيمنعون حصول ذلك للمسلمين. أه.

(٢) في ب: الجميع.

جمع ما كان مضافاً إلى جمع كذلك جمع ما كان مضافاً إلى مفرد يراد به الجمع من حيث اجتماعاً في أنهما كثرة.

ويدل ذلك على أن المراد به الكثرة؛ فيجوز من أجل ذلك أن تجمع «خطيئة» على المعنى لأن الضمير المضاف إليه جمع في المعنى - قوله: ﴿فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [البقرة: ٨١]:

فـ «أولئك» خبر المبتدأ الذي هو: «من» في قول من جعله جزاء غير مجزوم كقوله: ﴿وَمَا يَكُم مِّن يَّعْمَلُ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] أو مبتدأ في قول من جعله جزاء مجزوماً. وفي كلا الوجهين يراد به: «من» في قوله: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ [البقرة: ٨١].

ومما يدل على أن «من» يراد به الكثرة فيجوز لذلك أن تجمع «خطيئة»؛ لأنها مضافة إلى جمع في المعنى - قوله بعد هذه: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٨٢].

ألا ترى أن «الذين» جمع، وهو معادل به «من» فكذلك المعادل به يكون جمعاً مثل ما عودل به.

اختلفوا في التاء والياء من قوله - تعالى -: ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [٨٣]: فقرأ ابن كثير وحزمة والكسائي: ﴿لَا يَعْْبُدُونَ﴾ بالياء^(١). وقرأ أبو عمرو ونافع وعاصم وابن عامر: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ بالتاء. قال أبو علي: الألفاظ التي جرت في كلامهم مجرى القسم، حتى أجيبت بجوابه - تستعمل على ضربين:

أحدهما: أن تكون كسائر الأخبار التي ليست بقسم، فلا تجاب^(٢) كما لا تجاب^(٣). والآخر: أن يجرى مجرى القسم فتجاب كما يجاب القسم.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٠)، الإملاء للعكبري (٢٧/١)، البحر المحيط (٢٨٢/١)، التبيان للطوسي (٣٢٦/١)، التيسير للداني (٧٤)، تفسير الطبري (٢٨٨/٢)، تفسير القرطبي (١٣/٢)، الحجة لابن خالويه (٨٣)، الحجة لأبي زرع (١٠٢)، السبعة لابن مجاهد (١٦٢)، الغيث للصفاقسي (١٢١)، الكشف للقيسي (٢٤٩/١)، (٢٥٠)، المجمع للطبرسي (١٤٩/١)، تفسير الرازي (٤٠٥/١)، النشر لابن الجزري (٢١٨/٢).

(٢) في ب: يجاب.

(٣) في ب: يجاب.

فمما لم يجب بأجوبة القسم قوله: ﴿وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [الحديد: ٨].

ومنه قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: ٦٣].

وقال -تعالى-: ﴿فَيَحْلِفُونَ لَهُمْ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ وَيَحْسَبُونَ﴾ [المجادلة: ١٨].

فما جاء بعد من ذلك فيه ذكر للأول^(١) مما يجوز أن يكون حالا احتمل ضربين: أحدهما: أن يكون حالا، والآخر: أن يكون قسماً.

وإنما جاز أن تحمله على الحال دون جواب القسم؛ لأنه قد جاز أن يكون معرى من الجواب، وإذا جعلت ما يجوز أن يكون حالا، فقد عريتها من الجواب. فمما يجوز أن يكون حالا قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا...﴾ [البقرة: ٦٣] فقوله: ﴿وَرَفَعْنَا﴾ يجوز أن يكون حالا وتريد فيه قد. وإن شئت لم تقدر فيه الحال.

ومما يجوز أن يكون ما بعده فيه حالا غير جواب قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣] فهذا يكون حالا كأنه أخذ ميثاقهم موحدين.

وكذلك [قوله]^(٢): ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٤] أى: غير سافكين؛ فيكون حالا من المخاطبين المضاف إليهم.

وإنما جاز كونهما لما ذكرنا من أجل أن هذا النحو قد تعرى من أن يجاب بجواب القسم.

ألا ترى أن قوله ﴿خُذُوا﴾ فى الآية ليس بجواب قسم، ولا يجوز أن يكون جواباً له.

وكذلك من قرأ: ﴿لَا تَعْبُدُوا﴾ فجعل «لا» للنهى كما كان: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧] قسماً.

وكذلك: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ﴾ [النحل: ٣٨].

(١) فى ب: الأول.

(٢) سقط فى ب.

فكما أن ﴿لَتَبْتَئِنَّهُ﴾ لا يكون إلا جواباً، كذلك يكون قوله: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ و﴿لَا تَسْفِكُونَ﴾ يجوز أن يكون جواباً للقسم.

ويجوز أن يكون ﴿لَا تَسْفِكُونَ﴾ ونحوه فى تقدير: أن لا تسفكوا، كأن تقديره: أخذنا ميثاقهم بأن لا يسفكوا.

ولا يكون ذلك جواب قسم كما كان فىمن قدره حالا غير جواب قسم، إلا أنه لما حذف «أن» ارتفع الفعل.

واعلم أن ما يتصل بهذه الأشياء الجارية مجرى القسم - فى أنها أجيبت بما يجاب به القسم - لا يخلو من أن يكون لمخاطب أو لمتكلم، أو لغائب جاز أن يكون على لفظ الغيبة من حيث كان اللفظ لها.

وجاز أن يكون على لفظ المخاطب، وإنما جاز كونه على لفظه^(١)؛ لأنك تحكى حال الخطاب، وقت ما يخاطب به.

ألا ترى أنهم قد قرءوا: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَيُغْلَبُونَ وَيُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾ [آل عمران: ١٢] على لفظ الغيبة، وبالناء على لفظ الخطاب على حكاية حال الخطاب فى وقت الخطاب.

فإذا كان هذا النحو جائزاً؛ جاز أن تجيء القراءة بالوجهين جميعاً، وجاز أن تجيء بأحدهما، كما جاء قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ﴾ بالوجهين كما جاء ﴿سَيُغْلَبُونَ، ويحشرون﴾ بالوجهين [جميعاً]^(٢)، ويجوز فى قياس العربية فى قوله: ﴿إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] على الوجهين اللذين قرئ بهما فى ﴿سَيُغْلَبُونَ﴾، و﴿سَتُغْلَبُونَ﴾.

وإن كان الكلام على الخطاب لم يجز فيما يكون فى تقدير ما يتلقى به القسم إلا الخطاب، كقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٤] فهذا لا يجوز أن يكون إلا على الخطاب؛ لأن المأخوذ ميثاقهم مخاطبون، ولأنك إن حكيت الحال التى يكون الخطاب فيها فيما يأتى، لم يجز أن تجعل المخاطبين كالغيب، كما جاز فى الغيب الخطاب من حيث قدرت الحال التى يكون فيها

(١) فى أ: لفظ الخطاب.

(٢) سقط فى ب.

الخطاب فيما تستقبل.

ألا ترى أنه لا يجوز أن تجعل المخاطبين غُيَّبا، فنقول: «أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا يَسْفِكُونَ» لأنك إذا قدرت الحكاية، كان التقدير: أخذنا ميثاقكم فقلنا لكم: لا تسفكون، كان بالتاء ولم يجز الياء، كما لا يجوز أن تقول للمخاطبين: هم يفعلون، وأنت تخاطبهم.

وإن لم تقدر الحكاية فهو بالتاء؛ فلا مذهب إذن في ذلك غير الخطاب. فقله - تعالى -: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ﴾ لا يخلو قوله: ﴿تَعْبُدُونَ﴾ من أن يكون حالا، أو يكون تلقى قسم، أو يكون على لفظ الخبر. والمعنى معنى الأمر، أو تقدر الجار في «أن» فتحذفه ثم تحذف «أن». فإن جعلته حالا جعلته على قول من قرأ بالياء فقال: ﴿لَا يَعْبُدُونَ﴾؛ ليكون في الحال ذكر من ذى الحال.

فإن قلت: وإذا قرئ بالياء فالمراد به هو بنو إسرائيل، والحال مثل الصفة، وقد حملت الصفة في هذا النحو على المعنى: فإن هذا قول، والأول البين. وإن جعلته تلقى قسم، فإن هذا اللفظ الذى هو: ﴿أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ﴾ مجاز، ما يقع بعده على ثلاثة أضرب:

أحدها: ألا يتبع شيئا مما يجرى مجرى الجواب كقوله: ﴿وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [الحديد: ٨].

والآخر: أن يتلقى بما يتلقى به القسم. نحو: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

والثالث: أن يكون أمرا نحو: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا﴾ [البقرة: ٦٣]. ولم يجرى شيء من هذا النحو فيما علمناه^(١) تلقى بجواب قسم، ووقع بعده أمر فإن جعلت: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ جواب قسم وعطفت عليه الأمر جمعت بين أمرين لم يجمع بينهما.

فإن قلت: لا أحمل الأمر على القسم، ولكن أضمر القول، كأنه: وإذا أخذنا ميثاق بنى إسرائيل لا يعبدون إلا الله... وقلنا لهم: وأحسنوا بالوالدين إحسانا.

(١) فى ب: علمنا.

فالقول: إن إضمار القول في هذا النحو لا يضيق، و«قلنا» على هذا - معطوف على: «أخذنا»، وأخذ الميثاق قول، وكأنه: قلنا لهم كذا، وقلنا لهم كذا. فإن جعلته على أن اللفظ في: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ لفظ خبر والمعنى معنى الأمر، فإن ذلك يقويه ما زعموا من أن في إحدى القراءتين: ﴿لَا تَعْبُدُوا﴾. ومثل ذلك قوله: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الصف: ١١].

يدل ذلك على ذلك قوله ﴿يَقْفَرُ لَكُمْ﴾ [الصف: ١٢] وزعموا أن في بعض المصاحف ﴿آمِنُوا﴾، ويؤكد ذلك أنه قد عطف عليه بالأمر، وهو قوله: ﴿وَيَا لَوْلَايَيْنِ إِحْسَانًا وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٨٣].

وإن حملته على أن المعنى: أخذنا ميثاقهم بأن لا تعبدوا؛ فإن هذا قول، إن حملته عليه كان فيه حذف بعد حذف. وزعم سيبويه أن حذف ﴿أَنْ﴾ من هذا النحو قليل.

وحجة من قرأ: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ بالخطاب قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ﴾ [آل عمران: ٨١]. فجاء على الخطاب قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

ومما يقويه قوله: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ [البقرة: ٨٣] فإذا كان خطاباً لا يحتمل غيره، وهو عطف على ما تقدم، وجب أن يكون المعطوف عليه في حكمه.

ومن قرأ: ﴿لَا يَعْْبُدُونَ﴾ بالياء، فإنه يدل عليه قوله: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، فحمله على لفظ الغيبة فكل واحد من المذهبين قد جاء التنزيل به.

اختلفوا في ضم الحاء والتخفيف وفتحها^(١) والتثقل من قوله - عز وجل -: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [٨٣]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وعاصم وابن عامر: ﴿حُسْنًا﴾ بضم الحاء والتخفيف.

(١) أى: وفتح الحاء.

وقرأ حمزة [والكسائي]^(١) ﴿حَسَنًا﴾ بفتح الحاء والتثنية^(٢).

وقرأ الكوفيون: عاصمٌ وحمزةٌ والكسائي في سورة الأحقاف: ﴿إِحْسَنًا﴾ [الآية: ١٥] باللف.

وقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمرو وابن عامر: ﴿حُسْنًا﴾ خفيفة بغير ألف.

قال أبو على: من قرأ ﴿حُسْنًا﴾ احتمل قوله وجهين:

يجوز أن يكون «الحُسْن» لغة في «الحَسَن»، كالبُخْلِ والبَخْل والرُّشْد والرَّشْد، والثُّكْل والثَّكْل، وجاء^(٣) ذلك في الصفة، كما جاء في الاسم.

ألا تراهم قالوا: العُزْبُ والعَرَبُ، وهو صفةٌ يدلُّك على ذلك: مَرَزْتُ بقومٍ عَرَبٍ أجمعون؛ فيكون «الحُسْن» على هذا صفةً، كـ «الحسن» ويكون: كالحلو والمر.

ويجوز أن يكون «الحسن» مصدرًا كالكفر والشكر والشغل، وحذف المضاف معه كأنه: قولاً ذا حُسْن.

ويجوز أن تجعل القول نفسه الحسن في الاتساع، وعلى هذا [قالوا]:^(٤) زُورَةٌ وَعَدْلَةٌ؛ فأنثوا كما يؤنثون الصفة التي تكون إياها، نحو: ظريفة وشريفة وحسنة، والدليل على أن «زورًا» مصدرٌ، وليس كراكبٍ وركب ما أنشده أحمد بن يحيى: [من الرجز]

وَمَشْيُهُنَّ بِالْحُبَيْبِ^(٥) مَوْزٌ كَأَنَّهُنَّ الْفَتَيَاتُ الزَّوْرُ^(٦)
يَسْأَلْنَ عَنْ غَوْرٍ وَأَيْنَ الْعَوْرُ وَالْعَوْرُ مِنْهُنَّ بَعِيدٌ جَوْرُ

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٠)، الإعراب للنحاس (١/١٩٢)، الإملاء للعكبري (١/٢٨)، البحر المحيط (١/٢٨٤)، التبيان للطوسي (١/٣٢٧)، التيسير للداني (٧٤)، تفسير الطبري (٢/٢٩٤)، الحجة لأبي زرة (١٠٣)، السبعة لابن مجاهد (١٦٢)، الغيث للصفافسي (١٢١)، الكشف للقيسي (١/٢٥٠)، المجمع للطبرسي (١/١٤٩)، المعاني للأخفش (١/١٢٧)، تفسير الرازي (١/٤٠٧)، النشر لابن الجزري (٢/٢١٨).

(٣) في ب: وجاز.

(٤) سقط في ب.

(٥) الْحُبَيْبُ: مُصَغَّرُ الْحُبِّ، وهو الغامض من الأرض.

ينظر: هامش اللسان (٦/٤٢٩٧) (مور).

(٦) الرجز بلا نسبة في اللسان (زور، مور)، وتهذيب اللغة (١٥/٢٩٨)، وأساس البلاغة =

ومن قال: ﴿حَسَنًا﴾ جعله صفة، وكان التقدير عنده: وقولوا للناس قولاً حسناً، فحذف الموصوف، وحَسُنَ ذلك في «حَسَنٍ»؛ لأنها ضارعت الصفات التي تقوم مقام الأسماء، نحو الأبرق، والأبطح، وعبد.
ألا تراهم يقولون: هذا حَسَنٌ، ومررت بحَسَنٍ، ولا يكادون يذكرون معه الموصوف.

ومثل ذلك في حذف الموصوف قوله: ﴿قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا﴾ [البقرة: ١٢٦] أى متاعاً قليلاً.

يدلك على ذلك قوله: ﴿قُلْ مَتَّعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٧٧].
وقوله: ﴿لَا يَغْرُرُكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْاِلْدِ. مَتَّعُ قَلِيلٌ﴾ [آل عمران: ١٩٧].
فحَسَنَ هذا وإن كان^(١) قد جرى على الموصوف في قوله: ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ﴾ [الشعراء: ٥٤] فكذلك يحسن في قوله: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ١٨].

فأما قوله: ﴿ثُمَّ بَدَّلْ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ﴾ [النمل: ١١] فينبغي أن يكون اسماً؛ لأنه قد عودل به ما لا يكون إلا اسماً وهو «السُّوء».

وأما قوله: ﴿وَمَا أَن نَّتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف: ٨٦] فيمكن أن يكون أمراً ذا حسن، ويمكن أن يكون الحسن مثل الحلول.

وأما قراءة الكوفيين في الأحقاف ﴿إِحْسَنًا﴾ وهو قوله -عز وجل-: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا﴾ [الآية: ١٥] فيدل عليه قوله: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [البقرة: ٨٣]، والتقدير: وأحسنوا بالوالدين إحساناً؛ كأنه لما قال: أخذنا ميثاقهم. قال: وقلنا لهم: أحسنوا بالوالدين إحساناً، كما قال: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: ٦٣] فالجار متعلق^(٢) بالفعل المضمر،

= (زور)، والتاج (زور)، وجمهرة اللغة ص(٤٦٨)، ومجمل اللغة (٣/٣٢)، ومقاييس اللغة (٣٧/٣).

ويروى: «كما تهادى» بدل «كانهن».

(١) زاد في أ: هذا.

(٢) في أ: يتعلق.

ولا يجوز أن يتعلق بالمصدر؛ لأن ما يتعلق بالمصدر لا يتقدم عليه، «وَأَحْسَنَ»: يصل بالباء كما يصل بإلى، [و] (١) يدل ذلك على ذلك قوله: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِى إِذْ أَخْرَجَنِ مِنَ السِّجْنِ﴾ [يوسف: ١٠٠] كما تعدى بإلى فى قوله: ﴿وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٧٧] والتقدير: أنه لما قال: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ﴾، فكان هذا الكلام قولاً صار كأنه قال: وقلنا: أحسن أيها الإنسان بالوالدين إحساناً.

ومما يؤكد ذلك ويحسنه قوله فى الأخرى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [النساء: ٣٦]

وجه من قرأ فى الأحقاف: ﴿بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الآية: ١٥] أن يكون أراد بـ «الحسن»: الإحسان، فحذف المصدر ورده إلى الأصل.

كما قال الشاعر: [من الوافر]

فَإِنْ يَبْرَأْ فَلَمْ أَنْفِثْ (٢) عَلَيْهِ وَإِنْ يَهْلِكْ فَذَلِكَ كَانَ قَدْرِى (٣)
أى: تقديرى.

ويجوز أن يكون وضع الاسم موضع المصدر كما قال: [من الوافر]

... .. وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةِ الرِّتَاعَا (٤)

والباء فى هذين الوجهين تتعلق (٥) بالفعل المضمر كما تعلقت به فى قول الكوفيين فى قراءتهم: ﴿إِحْسَانًا﴾.

ويدل ذلك على ذلك قولهم: «عمر ك الله»، فنصب المصدر محذوفاً كما ينصبه غير محذوف.

ويجوز أن تكون الباء متعلقة بـ ﴿وَصَّيْنَا﴾ ويكون ﴿حُسْنًا﴾ محمولاً على فعل كأنه: وصيناه، فقلنا: اتَّخَذُ فِيهِمْ حُسْنًا، واصطنع حُسْنًا.

(١) سقط فى ب.

(٢) نَفَثَ يَنْفُثُ - نَفَثًا وَنَفْثَانًا: نفخ، يقال: نفث الراقى فى العقدة، وفلان ينفث غضباً. ينظر: المعجم الوسيط (نفث).

(٣) البيت بلا نسبة فى المخصص (٩٢/٩)، وأساس البلاغة (نفث)، ويروى «فإن» بدلا من «وإن».

(٤) تقدم.

(٥) فى ب: متعلق.

كما قال: ﴿وَلَيْمَّا أَنْ تَنْخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف: ٨٦].

وحكى أبو الحسن: «حسنى» ولا أدرى أهى قراءة أم لغة غير قراءة، إلا أنه يحتمل ضربين:

أحدهما: أن تكون فُعْلَى الأَفْعَل، إلا أنه استعمل استعمال الأسماء، فأخرج منها لام المعرفة حيث صارت بمنزلة الأسماء نحو قوله: [من الرجز] في سَعَى دُنْيَا طَالَ مَا قَدْ مَدَّتْ^(١)

والآخر: أن يكون بمنزلة: الرجعى والشورى والبشرى. اختلفوا فى تشديد الظاء وتخفيفها من قوله -تعالى-: ﴿تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ﴾ [٨٥]: فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر ﴿تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ﴾ مشددة الظاء بالفاء^(٢).

وكذلك فى سورة الأحزاب والتحريم. وروى على بن نصر عن أبى عمرو ﴿تَظَاهَرُونَ﴾ بفتح التاء والطاء خفيفة. وقرأ عاصم وحمة والكسائى [﴿تَظَاهَرُونَ﴾ خفيفاً]^(٣). وفى التحريم ﴿تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾ [الآية: ٤] خفيفة أيضاً.

وفارقهما عاصم فى التى فى سورة الأحزاب فقرأ: ﴿تَظَاهَرُونَ مِنْهُنَّ﴾ [الآية: ٤] بضم التاء مع التخفيف.

وقرأ حمزة والكسائى ﴿تَظَاهَرُونَ﴾ بفتح التاء مع التخفيف مثل سورة البقرة.

(١) الرجز للعجاج فى ديوانه ص(٤١٠)، وخزانة الأدب (٢٩٦/٨، ٢٩٨، ٢٩٩)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٣٥٠)، وشرح المفصل (١٠٠/٦)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٨/٣١٦).

والشاهد فيه استعمال «دنيا» نكرة من غير «أل» إجراء لها مجرى الأسماء؛ لكثرة استعمالها من غير تقدم موصوف.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤٠)، الإعراب للنحاس (١٩٤/١)، الإملاء للعكبرى (٢٩/١)، البحر المحيط (٢٩١/١)، التبيان للطوسى (٣٣٤/١)، تفسير الطبرى (٣١٨/٢)، تفسير القرطبى (٢٠/٢)، الحجة لابن خالويه (٨٤)، الحجة لأبى زرعة (١٠٤)، السبعة لابن مجاهد (١٦٢، ١٦٣)، الكشف للزمخشري (٧٩/١)، الكشف للقيسى (٢٥٠/١)، (٢٥١)، المجمع للطبرسى (١٥٢/١)، المعانى للأخفش (١٢٨/١)، تفسير الرازى (١/٤١٠)، النشر لابن الجزرى (٢١٨/٢).

(٣) سقط فى أ.

قال أبو على: ﴿تَظَاهَرُونَ﴾: تعاونون. و﴿إِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾ [أى] ^(١): [إن] ^(٢) تتعاوننا عليه.

وقال الأصمعى: اتخذ معك بغيراً، أو بغيرين ظهريين ^(٣). يقول: عُدَّة.
وقال: ﴿وَالْمَلِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحریم: ٤] أى: معين، فالتقدير فيه الجمع، واللفظ على الأفراد من التنزيل: ﴿وَحَسَنَ أَوْلَئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩].
وقال رؤبة: [من الرجز]

دَعَهَا فَمَا النَّحْوَى مِنْ صَدِيقِهَا ^(٤)

أى: من أصدقائها.

وقال: ﴿قالوا ساحران تظاهرا﴾ [القصص: ٤٨] أى: تعاوننا على سحرهما، و: ﴿سِحْرَانِ تَظَاهَرَا﴾ أى: تعاون أصحابهما؛ لأنه إنما يتعاون الساحران لا السحران.
وأما قوله: ﴿وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَبِّهِ ظَهِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٥] فإنه يحتمل تأويلين: أحدهما: وكان الكافر على أولياء ربه معيناً، أى: يعادونهم ولا يوالونهم، كما قال - تعالى -: ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمُنْكَرَ يَكَادُبُكَ يَسْطُورُ بِالَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا﴾ [الحج: ٧٢].

وقال: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيَبْزُقُونَكَ بِأَبْصَرِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ﴾ [القلم: ٥١].
والآخر: أن يكون [المعنى: كان] ^(٥) هيناً عليه لا وزن له ولا منزلة، وكأنه من قولهم: ظهرت بحاجتى: إذا لم تُغنَ بها.

قال الشاعر: [من الطويل]

تَمِيمٌ بَنٌ مُرٌّ لَا تَكُونَنَّ حَاجَتِي بِظَهْرٍ وَلَا يَغِيَا عَلَى جَوَائِبِهَا ^(٦)

(١) سقط فى ب.

(٢) سقط فى أ.

(٣) البعير الظهري - بالكسر - : المعد للحاجة.

ينظر: القاموس المحيط (ظهر).

(٤) تقدم.

(٥) سقط فى ب.

(٦) البيت للفرزدق فى ديوانه (١/٨٦)، ولسان العرب (حوب)، (ظهر)، ومقاييس اللغة

(٣/٤٧٢)، وتاج العروس (ظهر)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٦/٢٥٦)، وتروى كلمة

«زيد» بدلاً من كلمة «مر» و «عليك» بدلاً من «على».

المعنى: لا يعيا على جواب ردها، فحذف المضاف.

ويمكن أن يكون من هذا قوله: [من الطويل]

.... وتلك شكاة ظاهر عنك عازها^(١)

أى: تلك شكاة هى عنك بظهر فلا يُعبأ بها.

والكافر فى قوله: ﴿وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَبِّهِ ظَهِيراً﴾ [الفرقان: ٥٥] كقولهم: كثر الشاة والبعير، فى أنه يراد به الكثرة، وقد جاء ذلك فى اسم الفاعل، كما جاء فى سائر أسماء الأجناس.

أنشد أبو زيد: [من الرجز]

إِنْ تَبَخَّلِي يَا جُمْلُ أَوْ تَعْتَلِي أَوْ تُصِجِي فِي الظَّاعِنِ الْمُؤَلَى^(٢)
وقال - تعالى -: ﴿فَأَيَّدْنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَىٰ عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُوا ظَهِرِينَ﴾ [الصف: ١٤] أى غالبين لهم، قاهرين، ومنه ظهر المسلمون على دور الحرب.

فأما قول الشاعر: [من الطويل]

مُظَاهِرَةٌ نَيًّا عَتِيقًا وَعُوطَطًا فَقَدْ أَحْكَمَا خَلْقًا لَهَا مُتَبَايِنًا^(٣)
فمن قولهم: ظاهر بين درعين؛ إذا لبس إحداهما فوق الأخرى. وكذلك «مظاهرة نيا»، أى: كأنها قد لبست الجديد على العتيق.

وقال: [من السريع]

هَلْ هَاجَكَ اللَّيْلُ كَلِيلٌ عَلَى أَسْمَاءٍ مِنْ ذِي صُبُرٍ مُخِيلٍ^(٤)
ظَاهَرَ نَجْدًا فَتَرَامَى بِهِ مِنْهُ تَوَالِي لَيْلَةٍ مُطْفِلٍ

(١) عجز بيت لأبى ذؤيب الهذلى، و صدره:

وعيرها الواشون أنى أحبها

والبيت له فى شرح أشعار الهذليين ص (٧٠)، واللسان (ظهر، شكا)، والتنبيه والإيضاح (١٥٩/٢)، والتاج (ظهر)، ومقاييس اللغة (٤٧٢/٣)، وتهذيب اللغة (٢٥٤/٦)، وبلا نسبة فى مجمل اللغة (٣٦٧/٣).

(٢) تقدم.

(٣) البيت بلا نسبة فى الكتاب (٣٧٦/٤)، ولسان العرب (عيط)، والمنصف (١٢/٢، ٤٢)، والشاهد فيه قلب الياء واوا فى «العوطط» (وهو اسم مصدر من «الاعتياط»؛ لسكونها وانضمام ما قبلها).

(٤) للمتدخل الهذلى فى ديوان الهذليين (٦/٢).

ظاهر نجدًا، أى: علا نجدًا، وتوالى السحاب: أواخزُهُ، ومُطْفِل أى: مطر لِنَتاج ليلته، أى: نشأ الغيم فيها ومطر.

فقراءة الفريقين من ابن كثير ونافع وأبى عمرو وابن عامر، ومن عاصم وحزمة والكسائى، فى البقرة وفى التحريم - فى المعنى سواء.

ألا ترى أن الكلمة: تتفاعلون فى المعنى، فأما فى اللفظ: فمن قال: ﴿تَظَاهَرُونَ﴾ أدغم التاء فى الظاء لمقاربتها لها، ومن قال: ﴿تَظَاهَرُونَ﴾ حذف التاء التى أدغمها الآخرون من اللفظ فكل واحد من الفريقين كره اجتماع الأمثال والمقاربة فمن قال: ﴿تَظَاهَرُونَ﴾ خفف بالإدغام.

ومن قال: ﴿تَظَاهَرُونَ﴾ خفف بالحذف. فالتاء التى أدغمها ابن كثير، ومن قرأ كقراءته، حذفها عاصم وصاحبه، والدليل على أنها هى المحذوفة: أنها كما اعتلت بالإدغام اعتلت بالحذف.

قال سيبويه: الثانية أولى بالحذف لأنها هى التى تسكن وتدغم فى نحو: ﴿فَأَذَرَتْهُمُ﴾ [البقرة: ٧٢]، ﴿وَأَزَيَّنْتَ﴾^(١) [يونس: ٢٤] ومما يقوى ذلك أن الأولى لمعنى، فإذا حذفت لم يبق شيء يدل على المعنى. والثانية من جملة كلمة إذا حذفت دل ما بقى من الكلمة عليها.

و«تفاعل» مطاوع «فاعل»، كما أن «تَفَعَّلَ» مطاوع «فَعَّلَ». ف «تفاعل» نحو تَضَارَبَ، وَتَمَادَى. و«فَعَّلَ» نحو: قَطَعْتُهُ فَتَقَطَّعَ، وَمَلَأْتُهُ فَتَمَلَأَ. وقد جاء ﴿ظَاهَرٌ﴾ متعدبًا:

قال: ﴿وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَلَهُرُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٦] والتى فى البقرة والتحريم فى المعنى واحدًا، وإنما هما من المعاونة.

(١) فإن التَّحَرُّسَ التَّاءُ فى «تتكلمون» و«تتَّرسون»، فأنت بالخيار: إن شئت أثبتتهما، وإن شئت حذفت إحداهما، وتصديق ذلك: قوله - عز وجل -: ﴿تَنْزِلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ﴾، و«تتجافى جنوبهم عن المضاجع».

وإن شئت حذفت التاء الثانية، وتصديق ذلك: قوله تبارك وتعالى: ﴿تَنْزِلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾، وقوله: ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمْنُونَ الْمَوْتَ﴾. وكانت الثانية أولى بالحذف؛ لأنها هى التى تسكن وتدغم فى قوله - تعالى -: ﴿فَادَارَأْتُمْ﴾ و«أزيت» وهى التى يُفَعَّلُ بها ذلك فى «يذكرون».

ينظر: الكتاب (٤/٤٧٦).

فأما التي في الأحزاب فليست من المعاونة لكنها^(١) من الظهار.
قال أبو الحسن: قالوا: ظاهر من امرأته. ومعنى الظهار: أن يقول لامرأته: أنت على كظهر أمي. أو^(٢) يشبهها بعضو منها غير الظهر مما يحرم على الرجل من أمه. وخالف عاصم الفريقين في ما معناه الظهار: فقرأ الذي معناه: الظهار على «فاعل». وزعموا أنه قراءة الحسن، وكذلك قرأ هذا المعنى في المجادلة على «فاعل» فقال: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ﴾ بضم الياء وبالألف.
وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو في المجادلة: ﴿الَّذِينَ يَظْهَرُونَ﴾ [الآية: ٢] بغير ألف.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿يُظَاهِرُونَ﴾ بفتح الياء وبالألف^(٣) مشددة الظاء.

فمن قرأ ﴿يُظْهِرُونَ﴾ جعله مطاوع «ظَهَّرَ».

ومن قال ﴿يُظَاهِرُونَ﴾ جعله مطاوع «ظاهر».

فإن قلت: فإن «ظَهَّرَ» لم يتعدَّ، فكيف يكون له مطاوع؟ فإنه قد يجيء على لفظ المطاوع ما لا يكون منه فعل متعدٍ نحو: انطلق، و«فَعَلَ» و«فَاعَلَ» قد يستعملان بمعنى: كقولهم: ضاعف وضعف؛ فكذلك ظاهر وظهر.

فأما من ذهب من المتأخرين إلى أن الظهار لا يقع في أول مرة حتى يعيد لفظ الظهار مرة أخرى، فيقول: «أنت على كظهر أمي»؛ لأن ذلك عنده هو الظاهر لقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المجادلة: ٣] - فليس في ذلك ظاهرٌ كما ادعاه، وذلك أن [قوله: ﴿يعودون﴾]^(٤) العود على ضربين:

أحدهما: أن يصير إلى شيء قد كان عليه قبل فتركه ثم صار إليه.
والآخر: أن يصير إلى شيء وإن لم يكن على ذلك قبل، وكأن هذا الوجه غمض على هذا القائل. وهذا عند من خوطب بالقرآن مثل الوجه الأول في الظهور، وفي أنهم يعرفونه كما يعرفون ذاك^(٥).

(١) في أ: لكنه.

(٢) في أ: و.

(٣) في ب: بألف.

(٤) في ب: قولهم: يعود.

(٥) في أ: ذلك.

فمن ذلك ما أنشده أبو عثمان - أو^(١) الرياشي^(٢) - : [من الوافر]

إِذَا التَّسْعُونَ أَقْصَدْنِي سَرَاهَا وَسَارَتْ فِي الْمَفَاصِلِ وَالْعِظَامِ
وَصِرْتُ كَأَنِّي أَقْتَادُ عِيرًا وَعَادَ الرَّأْسُ مِنِّي كَالثَّغَامِ^(٣)
ومنه قول الهذلي: [من الطويل]

وَعَادَ الْفَتَى كَالْكَهْلِ لَيْسَ بِقَائِلٍ سِوَى الْحَقِّ شَيْئًا وَاسْتَرَاحَ الْعَوَازِلُ^(٤)
المعنى: وصار لون الرأس كلون الثغام^(٥)، ولم يكن ثم لون ثغام عاد إليه؛ وإنما
المعنى صار لون الرأس كلون الثغام؛ فكذاك قوله: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾
[المجادلة: ٣] أى: يصيرون إليه.

ومن ذلك قول العجاج: [من الرجز]

وَقَصَبِ حُنَى حَتَّى كَادَا
يَعُودُ بَعْدَ أَعْظَمِ أَعْوَادَا^(٦)

وسُمِّيَتِ الآخرة المعاد، ولم يكن فيها ثم صار إليها؛ فالمعاد كقوله: ﴿وَالَيْتَكَ
الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥] فى المعنى.

(١) فى أ: و.

(٢) عباس بن الفرج، العلامة الحافظ، شيخ الأدب، أبو الفضل، الرياشي البصري النحوى،
مولى محمد بن سليمان بن على العباسي الأمير، وقيل: كان أبوه عبداً لرجل من جُذام اسمه
رياش. ولد بعد الثمانين ومائة. وسمع من طائفة كثيرة وحمل عن: أبى عبيدة معمر بن
المثنى، وأبى داود الطيالسى، والأصمعى، وأبى عاصم النبيل، وأبى أحمد محمد بن عبد
الله الزبيرى، وأشهل بن حاتم. وروى عنه: أبو داود كلامه فى تفسير أسنان الإبل،
وإبراهيم الحربى، وابن أبى الدنيا وابنه محمد بن العباس، وأبو العباس المبرد. وكان من
بحور العلم. قال ابن حبان: كان راوياً للأصمعى. قال ابن دريد: قتله الزنج بالبصرة سنة
سبع وخمسين ومائتين.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٧٢ - ٣٧٤)، بغية الوعاة (٢/ ٢٧)، تاريخ بغداد (١٢/ ١٣٨ - ١٤٠)، العبر (٢/ ١٤).

(٣) ينظر: أساس البلاغة (ثغم).

(٤) ينظر: ديوان الهذليين، الأغاني (٢١/ ٢٣٧).

(٥) الثغام: نبات أبيض اللون، يقال: أثغم الوادى: أثبت الثغام، وأثغم الرأس: صار شعره
كالثغام بياضاً. وثغم اللون، يُثْغَمُ ثَغْمًا: ابيضُ كالثغام، فهو ثاغم.
ينظر: المعجم الوسيط (ثغم).

(٦) ينظر: ملحق ديوانه (٢/ ٢٨٢)، ولسان العرب (عود)، وتاج العروس (عود).

وقال ساعدة - أو غيره - : [من البسيط]

فَقَامَ تُزَعْدُ كَفَّاهُ بِمُحَجِّنِهِ قَدْ عَادَ رَهْبًا رَذِيًّا طَائِشَ الْعَدَمِ^(١)

وقال امرؤ القيس: [من الطويل]

وَمَاءٌ كَلُونِ الْبَوْلِ قَدْ عَادَ آجِنًا قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ ذِي كَلٍّ مُخْلِ^(٢)

وقال آخر: [من الطويل]

فَإِنْ تَكُنِ الْأَيَّامُ أَحْسَنَ مَرَّةً إِلَى فَقَدْ عَادَتْ لَهُنَّ ذُنُوبُ^(٣)

وهذا إذا تَبَّعَ وجد كثيرًا، وفي بعض ما ذكر منه كفاية تدل على غلط من ذهب إلى: أن «العود» لا يكون إلا أن يفارق شيئًا كان عليه ثم يصير إليه بعد.

وقد قيل في الآية قولان: يجوز أن تكون في كل واحد منهما على غير ما قاله هذا القائل.

قال أبو الحسن: تقديرها: والذين يظاهرون من نسائهم فتحرير رقبة لما قالوا ثم يعودون إلى نسائهم.

وقال عبيد الله بن الحسين، تأويلها: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾ [المجادلة: ٣] المعنى: ثم يعودون إلى المقول فيه. والمقول فيه هو النساء.

﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ أى: فتحرير رقبة لكفارة التحريم الواقع من الزوج.

فتقدير قول أبي الحسن الأخفش: والذين يَظَاهِرُونَ من نسائهم فعليهم تحرير رقبة لما قالوا أى: لما نطقوا به من لفظ التحريم الموجب الامتناع من الوطء إلا بعد التكفير؛ فيكون قوله: ﴿لِمَا قَالُوا﴾ الجارُّ فيه متعلِّقٌ بالمحذوف الذى هو خبرُ المبتدأ - والجارُّ قد يتعلّق بالمعنى وإن تقدم عليه لكونه بذلك مثل الظرف^(٤) فى نحو: أَكُلْتُ يَوْمَ لِكَ ثَوْبًا. ومعنى: يعودون إلى نسائهم، أى: إلى وطنهن الذى كانوا حرموه على أنفسهم بالظهار منهن.

(١) ينظر: شرح أشعار الهذليين ص(١١٢٤)، ولسان العرب (عود، وبل)، وتاج العروس (عود، وبل).

وتروى كلمة: «بميلة» بدلا من «بمحجته».

(٢) ينظر: ديوانه ص(٣٦٣).

(٣) البيت لغريقة بن مسافع العبسى فى الأصمعيات (٩٩)، وللطفيل الغنوى فى البحر المحيط (٢٨٣/٢).

(٤) فى أ: الظروف.

فأما التقديم والتأخير الذى قدره فى الآية فهو كثير جدًا.

فمثل الآية قوله: ﴿أَذْهَبَ بِكُنُوبِي هَذَا فَأَلْقَه إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ فَانْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾ [النمل: ٢٨]. فالمعنى: اذهب بكتابتى هذا فألقه إليهم، فانظر ماذا يرجعون، ثم تولى عنهم فكما قدم قوله: ﴿ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ﴾ والتقدير به التأخير، كذلك فى آية الظهار، التقدير بـ «ثُمَّ» وما تعلق به التأخير.

وقال أبو الحسن عبيد الله بن الحسين: التأويل: والذين يظاهرون ثم يعودون [لما قالوا]^(١) أى: يعودون إلى المقول فيه، والمقول فيه: هو القول؛ فـ «ما قالوا» و«المقالة» و«القول» بمعنى، والمراد بقوله: ﴿لَمَّا قَالُوا﴾ هو المقول فيه، كما أن قولهم: هذا الدرهم ضرب الأمير، يراد به مضروبه، وهذا الثوب نسج اليمن، يراد به منسوج^(٢) اليمن، وهذا النحو كثير فى كلامهم، كأنهم وصفوا المفعول فى هذا النحو بالمصدر كما وصفوا الفاعل به فى قولهم: «رجل عدل» يراد به عادل، وماء غور أى غائر، فسوا بين الفاعل والمفعول فى هذا كما سوا بينهما فى إضافة المصدر إليهما، وفى بناء الفعل لكل واحد منهما.

ومما جاء فيه «المقالة» يراد به «القول» [قول]^(٣) كثير: [من الطويل]

وَإِنَّ ابْنَ لَيْلَى فَاءَ لى بِمَقَالَةٍ وَلَوْ سِزْتُ فِيهَا كُنْتُ مِمَّنْ يُنِيلُهَا
فـ «المقالة» هنا يراد بها: المقول فيه.

ألا ترى أن المعنى ولو سرت فى طلبها، كنت ممن ينيله إياها. فإنما يسأل ويطلب ما تعد به الملوك من صلاتها وجوائزها لا ما تلفظ به.

وكان أبو الحسن يقول: إن ذلك بمنزلة قوله: «العائد فى هَيْبَتِهِ كالعائد فى قِيَّتِهِ»^(٤) أى: العائد فى، موهوبه.

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: منسوجة.

(٣) سقط فى أ.

(٤) أخرجه البخارى (٢٧٧/٥) كتاب الهبة: باب لا يحل لأحد أن يرجع فى هبته، (٢٦٢١)، ومسلم (١٢٤١/٣) كتاب الهبات: باب تحريم الرجوع فى الصدقة، (٥ - ١٦٢٢)، وأبو داود (٨٠٨/٣) كتاب البيوع: باب الرجوع فى الهبة (٣٥٣٨)، والنسائى (٢٦٦/٦): كتاب الهبة: باب رجوع الوالد فيما يعطى ولده، وابن ماجه (٧٩٦/٢) كتاب الهبات: باب الرجوع فى الهبة (٢٣٨٥)، وأحمد (٢٨٠/١) من حديث ابن عباس مرفوعاً.

قال: ألا ترى أن العود لا يكون إلى الهبة التي هي نُطْقٌ بلفظٍ يوجب التملك مع القبض، فإذا لم يجز ذلك، كان المراد الموهوب.

قال: ومن ثم لم يوجب أبو حنيفة^(١) الكفارة على من حلف بعلم الله ثم حنث؛ لأن العلم صار في تعارف الناس: المعلوم. ألا تراهم يقولون: غفر الله لك علمه فيك، وإنما يراد معلومه؛ فكذلك قوله: لما قالوا يراد به المقول فيه.

ومن ذلك قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [الروم: ٢٧] والخلق هنا المخلوق؛ فهذا في المعنى كقوله: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩] ألا ترى أن الذي يعاد هو الأجسام المنشرة.

فاللام في قوله: ﴿ثُمَّ يُعِيدُونَ لِمَا قَالُوا﴾ [المجادلة: ٣] على قول أبي الحسن عبيد الله بن الحسين بمعنى «إلى»، و«إلى» و«اللام» يتعاقبان في هذا النحو، ويقع كل واحد منهما موقع الآخر، قال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾ [الأعراف: ٤٣].

وقال: ﴿فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطٍ الْجَنِيمِ﴾ [الصفات: ٢٣].

وقال: ﴿قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَن يَهْدِيَ إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ﴾ [يونس: ٣٥] فوصل الفعل مرة باللام ومرة بإلى كما قال: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥].

وقال: م ﴿وأوحى إلى نوح﴾ [هود: ٢٦].

فأما قوله: ﴿يعودون﴾ في الآية: فهو في القولين يجوز على كل واحد من

(١) النعمان بن ثابت، التيمي بالولاء، الكوفي، أبو حنيفة وإمام الحنفية، الفقيه المجتهد المحقق، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة. قيل: أصله من أبناء فارس. ولد ونشأ بالكوفة سنة ٨٠هـ. وكان يبيع الخز ويطلب العلم في صباه، ثم انقطع للتدريس والإفتاء. وأراده عمر ابن هبيرة (أمير العراقيين) على القضاء، فامتنع ورعاً. وأراده المنصور العباسي بعد ذلك على القضاء ببغداد، فأبى، فحلف عليه ليفعلن، فحلف أبو حنيفة إنه لا يفعل، فحبسه إلى أن مات. وكان قوي الحجة، من أحسن الناس منطقاً، قال الإمام مالك، يصفه: رأيت رجلاً لو كلمته في هذه السارية أن يجعلها ذهباً لقام بحجته! وكان كريماً في أخلاقه، جواداً، حسن المنطق والصورة، جهورى الصوت، إذا حدث انطلق في القول وكان لكلامه دوى. وعن الإمام الشافعى: الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة. له «مسند» في الحديث، جمعه تلاميذه، و «المخارج» في الفقه، صغير، توفي ببغداد سنة ١٥٠هـ.

المذهبيين اللذين ذكرناهما في العود، من ^(١) أنه يكون للحال التي يكون عليها الشيء، ثم ينتقل عنها ^(٢)، ثم يصير إليها ^(٣).

ويكون للمصير إلى الشيء، وإن لم يكن فيه قبل.

فقول أبي الحسن [الأخفش] ^(٤) تقديره: فعليهم تحرير رقبة من أجل ما قالوه من لفظ الظهار الموجب للتحريم، ثم يعودون إلى نسائهم على ما كانوا عليه من قبل من وطئهن، ويجوز أن يكون: فتحرير رقبة لما قالوا، ثم يصيرون إلى استباحة وطئهن الذي كان قد حرم عليهم.

وكذلك قول أبي الحسن: أى يصيرون إلى الحالة التي كانوا عليها من فعل الوطء، كما كانوا من قبل أن يحدثوا التحريم بالظهار.

ويجوز أن يكون المعنى: ثم يعودون ^(٥) إلى استباحة الوطء برفع الكفارة التحريم الحادث ويخرجون عنه.

فإذا أمكن في الآية كل واحد من التأويلين اللذين تحتملهما الكلمة، لم يجز أن يدعى: أن أحدهما هو الظاهر دون الآخر.

اختلفوا في: ﴿أَسْكُرَى تُفْدُوهُمْ﴾ [٨٥] في إثبات الألف في الحرفين وإسقاطها وفي فتح الراء وإمالتها:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿أَسَارَى تُفْدُوهُمْ﴾ ^(٦).

وقرأ نافع وعاصم والكسائي: ﴿أَسْكُرَى تُفْدُوهُمْ﴾ بألف فيهما.

وقرأ حمزة: ﴿أَسْرَى تُفْدُوهُمْ﴾ بغير ألف فيهما.

وكان أبو عمرو وحمزة والكسائي يكسرون الراء، وكان ابن كثير وعاصم يفتحان

(١) في أ: في.

(٢) في أ: عنه.

(٣) في أ: إليه.

(٤) سقط في أ.

(٥) في ب: يصيرون.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤١)، الإملاء للعكبرى (٢٩/١)، البحر المحيط (٢٩١/١)، التيسير للداني (٧٤)، تفسير الطبرى (٣١١/٢)، تفسير القرطبي (٢١/٢)، الحجة لابن خالوية (٨٤)، الحجة لأبى زرعة (١٠٤)، السبعة لابن مجاهد (١٦٣)، الغيث للصفاسى (١٢١)، الكشف للقيسى (٢٥١/١ ، ٢٥٢)، المجمع للطبرسى (١٥٢/١)، المعانى للأخفش (١٢٩/١)، تفسير الرازى (٤١٠/١)، النشر لابن الجزرى (٢١٨/٢).

الراء، وكان نافع يقرأ بين الفتح والكسر.

[قال أبو علي^(١): أسيرٌ: فعيلٌ، بمعنى مفعول؛ ألا ترى أنك تقول: أسرته، كما تقول: قتلته، وفعيل إذا كان بمعنى مفعول، لم يجمع بالواو والنون كما لم يجمع فعول بهما، ولكن يكسر على فعلى، نحو لديغ ولدغى، وقتيل وقتلى، وجريح وجزخى، وعقير وعقرى.

فإذا كان كذلك، فالأقيس: الأسرى وهو أقيس من أسارى، كما كان أقيس من قولهم: أسراء.

ألا ترى أنهم قد قالوا: أسراء، فشبهوه بظرفاء، كما قالوا فى جمع قتيل: قتلاء، فكما أن أسراء وقتلاء فى جمع قتيل، وأسير، ليس بالقياس، كذلك أسارى ليس بالقياس.

وجه قول من قال: ﴿أُسْكِرَى﴾: أنه شبهه بـ «كسالى»، وذلك أن الأسير لما كان محبوساً عن كثير من تصرفه للأسر، كما أن الكسلان محتبسٌ عن ذلك لعادته السيئة شبه به، فقيل فى جمعه: أسارى كما قيل: كسالى، وأجرى عليه هذا الجمع [للحمل]^(٢) على المعنى، كما قيل: مرضى وموتى وهلكى ووجىء؛ لما كانوا مبتلين بهذه الأشياء ومدخلين فيها مكرهين عليها مصابين بها؛ فأشبه فى المعنى فعيلاً الذى بمعنى مفعول، فلما أشبه فى المعنى أجرى عليه فى الجمع اللفظ الذى لفعيل بمعنى^(٣) مفعول، كما قالوا: امرأةٌ حميدةٌ فألحقوها الهاء.

وإن كان بمعنى مفعول لما كانت^(٤) بمعنى رشيدة ورشيد، فهذه الأشياء مما تحمل على المعنى، وإن لم يكن حملها على المعنى الأصل عند سيبويه. قال: ولو كان أصلاً قبح: هالكون وزمنون، وكذلك أسارى ليس بالأصل^(٥) فى هذا الباب، ولكنه قد استعمل كثيراً فى هذا النحو، وإن لم يكن مستمراً كاستمرار فعلى فى جمع فعيل الذى بمعنى مفعول.

قال سيبويه: وقالوا كسلى، فشبهوه بأسرى، كما قالوا: أسارى، فشبهوه بكسالى.

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى أ.

(٣) أى: فعيل.

(٤) فى ب: كان.

(٥) فى أ: بأصل.

فهذا يعلم منه أن الأصل في فعيل الذى يراد به مفعول أن يجمع على فعلى، وأن
فعلان نحو: سكران، وكسلان، يجمع على فعلى أو فعلى، وقالوا: كسالى
وكسالى، فكأنهم جمعه على فعلى، وإن كانت من أبنية الآحاد نحو: حُبَارَى^(١)
وَرُخَامَى^(٢)، لما كان فُعَالٌ قد جاء فى بعض أبنية الجموع نحو: رِخَالٍ^(٣) وظَوَارٍ^(٤)
وثناء^(٥)، وقد لحقته تاء التأنيث فقالوا فى جمع نقوة: نقاوة، كما قالوا: الحجارة
والذكارة^(٦)، فكما لحق التاء فى هذا النحو الذى يراد به الجمع كذلك لحق علامة
التأنيث فى سكارى وكسالى؛ فجعلت الألف بمنزلة التاء؛ كما جعلت بمنزلتها فى
نحو قولهم: قاصعاء وقواصع^(٧)، ودائمًا ودوام^(٨) فصار بمنزلة: حاوية وحوايا^(٩)،
وجابية وجوابى^(١٠)، كما صارت، الدثنى والقَصَا بمنزلة الظلم والثقب، وقلَّ فعلى

- (١) الحُبَارَى: طائر طويل العنق، رمادى اللون، على شكل الإوزة، فى منقاره طول، الذكر
والأنثى والجمع فيه سواء ينظر: المعجم الوسيط (حبر)
- (٢) الرُخَامَى - بالضم - نوع من النبات.
ينظر: ترتيب القاموس (رخم).
- (٣) رُخَال: مفرداها: رِخْل، وهى الأنثى من أولاد الضأن.
ينظر: المعجم الوسيط (رخل).
- (٤) ظَوَار: مفرداها: ظُثْر، وهى العاطفة على ولد غيرها، المرضعة له، فى الناس وغيرهم،
للذكر والأنثى.
ينظر: ترتيب القاموس (ظأر).
- (٥) يقال: جاءوا ثناء - كغراب -: أى: جاءوا اثنين اثنين، وثنين اثنين.
ينظر: ترتيب القاموس (ثنى).
- (٦) الذكارة: جمع ذكر، كذكور، وذكورة، وذكارة، وذكوران، وذكرة. وهو خلاف الأنثى.
ينظر: ترتيب القاموس (ذكر).
- (٧) قاصعاء: مفرد، وقواصع: جمعه، وهى جحر يحفره اليربوع فإذا دخل فيه سد فمه؛ لئلا
يدخل عليه حية أو دابة.
ينظر: المعجم الوسيط (قصع).
- (٨) دائمًا: مفرد، ودوام: جمعه، وهى -أيضًا- جحر اليربوع.
ينظر: المعجم الوسيط (دمم).
- (٩) حاوية مفرد، وحوايا: جمعه، وهى مؤنث الحاوى، والحاوى: هو الذى يرقى الحيات
ويجمعها وهو -أيضًا-: الرجل يقوم بأعمال غريبة.
والحاوية -أيضًا- بمعنى: أمعاء البطن.
ينظر: المعجم الوسيط (حوى).
- (١٠) جابية: مفرد، وجواب: جمعه، وهى الحوض يجبى فيه الماء، أى: يجمع.

فى الجمع كما قل فُعالة فيه .

الربيع^(١) عن أبى العالية فى قوله: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ...﴾ الآية [البقرة: ٨٥] قال: كان بنو إسرائيل إذا استضعف قومٌ قومًا أخرجوهم من ديارهم وقد أخذ عليهم الميثاق ألا يسفكوا دماءهم ولا يخرجوا أنفسهم من ديارهم، وأخذ عليهم الميثاق إن أسر بعضهم بعضًا أن يفادوهم، فأخرجوهم من ديارهم ثم فادوهم. فآمنوا ببعض الكتاب وكفروا ببعض: آمنوا بالفاء ففدوا، وكفروا بالإخراج من الديار فأخرجوهم.

ومر عبد الله بن سلام^(٢) على رأس الجالوت بالكوفة، وهو يفادى من النساء من لم تقع عليه العرب، ولا يفادى من وقع عليه^(٣) العرب، فقال ابن سلام: أما إنه مكتوبٌ عندك فى كتابك أن تفاديهن كلهن.

[قال] قتادة [فى]: ﴿أَفْتَوْمُنُونِ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥]:

كان إخراجهم كفرًا وفداؤهم إيمانًا.
[وقال] غيره: كانت قريظة والنضير أخوين، وكانوا [من اليهود]^(٤)، وكان الكتاب بأيديهم، وكان الأوس والخزرج أخوين، فافترقا وافترت قريظة والنضير، فكانت النضير مع الخزرج، وكانت قريظة مع الأوس فاقتتلوا، وكان بعضهم يقتل بعضًا، قال الله - عز وجل -: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتَخْرُجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِّنْ دِيَارِهِمْ﴾ [البقرة: ٨٥].

= ينظر: المعجم الوسيط (جى).

(١) الربيع بن أنس الكندى أو الحنفى البصرى. عن أنس والحسن، وأرسل عن أم سلمة. وعنه سليمان التيمى وسليمان الأعمش وابن المبارك. قال أبو حاتم: صدوق. قيل: توفى سنة تسع وثلاثين ومائة. وقيل: سنة أربعين.

ينظر: الخلاصة (٣١٨/١).

(٢) عبد الله بن سلام، مخفف بن الخارث الإسرائيلي الیوسفی، أبو یوسف حلیف القواقل الخزرجی. أسلم مقدم النبى ﷺ المدينة، وشهد فتح بیت المقدس مع عمر، وروى خمسة وعشرين حديثًا، اتفقا على حديث، وانفرد البخارى بآخر. شهد له النبى ﷺ بالجنة. ونزل فيه: ﴿وشهد شاهد من بنى إسرائيل﴾، وقوله تعالى: ﴿ومن عنده علم الكتاب﴾. وعنه ابنه يوسف وأبو هريرة وأنس. اتفقوا على أنه مات سنة ثلاث وأربعين بالمدينة، رضى الله عنه. ينظر: الخلاصة (٦٤/٢).

(٣) فى ب: عليها.

(٤) فى أ: يهودا.

قال أبو علي: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾: أى: يقتل بعضهم بعضًا. كقوله: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ [النور: ٦١] أى: ليسلم [بعضكم على بعض] (١).

[و] فَذَيْتٌ: فعلٌ يتعدى إلى مفعولين، ويتعدى إلى الثانى بالجاء كقوله: ﴿وَفَذَيْتَهُ يَذْنِجَ عَظِيمٍ﴾ [الصافات: ١٠٧].

وكقوله: [من الطويل]

يَوْدُونَ لَوْ يَفْدُونَنِي بِنُفُوسِهِمْ وَمَثْنَى الْأَوَاقِي وَالْقِيَانِ النَّوَهِدِ (٢)
فإذا ثقلت العين زدت على المفعولين ثالثًا.

كقوله: [من البسيط]

لَوْ يَسْتَطِيعَنَّ إِذَا نَابَتْكَ مُجْحِفَةٌ فَذَيْتَكَ الْمَوْتَ بِالْأَبْنَاءِ وَالْوَلَدِ
وقالوا: فادى الأسير: إذا أطلقه وأخذ عنه شيئًا.

قال الأعشى: [من الرمل]

عِنْدَ ذِي تَاجٍ إِذَا قِيلَ لَهُ قَادِ بِالْمَالِ تَرَاحَى وَمَزَخَ (٣)
المفعول الأول محذوف، التقدير: فادِ الأسرى بالمال.

ومما يؤكد «فاعل» فى هذا الباب ويشبهه أنه، قد جاء تفادى، و«تَفَاعَلَ» (٤) إنما هو مطاوع «فَاعَلَ»، كما أن «تَفَعَّلَ» مطاوع «فَعَّلَ».

قال: [من الطويل]

تَفَادَى إِذَا اسْتَذَكَّى عَلَيْهَا وَتَتَقَّى كَمَا يَتَّقَى الْفَحْلَ الْمَخَاضُ الْجَوَامِزُ (٥)
فأما الفداء: فيجوز أن يكون مثل الكتاب، ويجوز أن يكون مصدر «فاعل»، وقد قالوا: فديته، وافتديته، وأنشد أبو زيد: [من الطويل]

(١) سقط فى أ.

(٢) البيت لأبى ذؤيب فى شرح أشعار الهذليين (١٩٢).

(٣) ينظر ديوانه ص (٢٣٧).

(٤) فى ب: تتفاعل.

(٥) البيت للشماخ فى ديوانه ص (١٨٠)، وأساس البلاغة (ذكى)، وجمهرة أشعار العرب ص (٨٢٧).

والجوامز: جمع جامزة، اسم فاعل من جمز، والجَمَز: ضرب من السير.

ينظر: اللسان (جمز)، القاموس (جمز).

وَلَوْ أَنَّ مِثْلًا يُفْتَدَى لَفَدَيْنَاهُ بِمَا اقْتَالَ مِنْ حُكْمٍ عَلَى طَيْبٍ^(١)
 فافتدى يجوز أن يكون بمعنى «تفاعَلَ»، مثل: ازدَوْجُوا وَتَزَاوَجُوا، واعتَنُوا
 وتعاونُوا، ودَلَّ على ذلك تصحيح العين في «افتعلُوا».

ويجوز أن يكون: فَدَى وافتدى، مثل: حَفَرَ واحفَرَّ، وَقَلَعَ واقْتَلَعَ.
 والأخْلُقُ في البيت أن يكون بمنزلة «فَعَلْتُ»، على تقدير: ولو أَنَّ مِثْلًا يُفدى لفدئته.
 فمن قرأ: ﴿تَفْدُوهُمْ﴾؛ فلأن من كل واحد من الفريقين فعلاً، فمن الأسر دفع
 الأسير، ومن المأسور منهم دفع فدائه^(٢)، فإذا كان كذلك فوجه ﴿تَفْدُوهُمْ﴾ ظاهرٌ.
 والمفعول الثاني الذي يصل إليه الفعل بالحرف محذوف، كما كان المفعول
 الأول الذي يصل إليه الفعلُ بلا حرف محذوفاً في قوله: فاد بالمال.

ومن قرأ ﴿تَفْدُوهُمْ﴾ فالمعنى فيه: مثل معنى من قرأ: ﴿تَفَادُوهُمْ﴾ إلا أنه جاء
 بالفعل على «يفعل»؛ ألا ترى أن في هذا الوجه -أيضاً- دفعاً من كل واحد من
 الأسرين والمأسور منهم على وجه الفدية للأسير، والاستنقاذ له من الأسر.
 فأما الإمالة في الراء من ﴿أَسَارَى﴾، والتفخيم، فكلاهما حسنٌ؛ فالإمالة: لأن
 هذه الألف إذا كانت الكلمة على هذه العدة، لم تكن الألف إلا مثل الألف المنقلبة
 عن الياء.

اختلفوا في تحريك الدال وتسكينها من قوله -عز وجل-: ﴿بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾
 [٢٥٣، ٨٧].

فقرأ ابن كثير وحده: ﴿وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ مسكنة الدال^(٣) وكذلك في جميع
 القرآن.

وقرأ الباقر: ﴿الْقُدُسِ﴾ مضمومة القاف والدال.

(١) تقدم.

(٢) في ب: لفدائه.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤١)، الإعراب للنحاس (١٩٨/١)، الإملاء للعكبري (٢٩/١)،
 البحر المحيط (٢٩٩/١)، التبيان للطوسي (٣٣٩/١)، التيسير للداني (٧٤)، الحجة لابن
 خالويه (٨٤)، الحجة لأبي زرعة (١٠٥)، السبعة لابن مجاهد (١٦٣)، الغيث للصفاسي
 (١٢٣)، الكشف للقيسي (٢٥٣/١)، المجمع للطبرسي (١٥٤/١)، تفسير الرازي (١/١).
 (٤١٢).

[قال أبو علي^(١)] قوله - تعالى - : ﴿وَأَيَّدْتَهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ أَيَّدْنَاهُ: فَعَلَّنَاهُ، من الأيَّد والآد، وهو القوة، ومثلُ الأيَّد والآد في بنائهما على فَعَلَ وفَعَّل: العَيْب والعَاب، والذَّيْم والذَّام، وجاء في أكثر الاستعمال على فعلناه لتصح العين الثانية لسكون الأولى، وعلى هذا قوله: ﴿إِذْ أَيَّدْتُكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ [المائدة: ١١٠]. ومن قال ﴿أَيَّدْنَاهُ﴾ صحح العين؛ لأنه إذا صححت في مثل: أجود، وأطيب، لزم تصحيحها في ﴿أَيَّدْنَاهُ﴾^(٢) لما كان يلزم من توالى الإعلالين.

فمن التصحيح قوله: [من السريع]

... .. نَاوِ كَرَأْسِ الْفَدَنِ الْمُؤَيَّدِ^(٣)

ونظير هذا في كراهتهم توالى الإعلالين، ورفضهم ما يؤدي إليه قولهم: ﴿يَوَدُّ...﴾ [المعارج: ١١]، و ﴿وَتَوَدُّوْكَ أَنَّ عَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ...﴾ [الأنفال: ٧]: فبنوا الماضي على «فَعَلَ»؛ ليلزمه في المضارعة «يَفْعَلُ»، ولو كان الماضي «فَعَلَ» لكان المضارع مثل: يَعِدُ؛ فيلزم اجتماع إعلالين. فأما «روح القدس»: فقال قتادة والسدي، والربيع والضحاك في «روح القدس»: إنه جبريل.

وقال بعض المفسرين: «روح القدس»: الإنجيل، أيد الله عيسى به روحاً، كما جعل القرآن روحاً في قوله: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢] و«الْقُدُسُ» و«الْقُدُسُ» التخفيف والتثقيل فيه حسنان، وكذلك ما كان مثله نحو: العُنُقِ والعُنُقِ والطُّنْبِ والطُّنْبِ. والحُلْمِ والحُلْمِ، وحكى أبو الحسن عن عيسى أطراد الأمرين فيهما.

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: أيدناه.

(٣) عجز بيت للمثقب العبدى وصدره:

يبنى تجاليدى وأفتادها

ينظر: ديوانه ص (٢٣)، واللسان (أيد، فدن)، والتنبيه والإيضاح (٧/٢)، وجمهرة اللغة ص (٤٤٩)، والتاج (أيد، فدن)، وبلا نسبة في اللسان (جلد، بنى)، وتهذيب اللغة (١/٦٥٨).

والفدن: القصر المشيد، والجمع أفدان قال الشاعر:
كما تراطن في أفدانها الروم
ينظر: اللسان (فدن).

ومما يدل على حسن التثقيل جمعهم ما كان على «فُعَلَة» على «فُعَلَات». نحو غرفة وغرفات، وركبة وركبات، وهذا الأكثر في الاستعمال. ومنهم من كره الضميتين؛ فأسكن العين أو أبدل منها الفتحة نحو: رُكَبَات، وكذلك من أسكن العين منه، والضم أكثر كما كان ظُلُمَات أكثر. وأسكن أبو عمرو «خُطُواتٍ» وحرك «الْقُدُسُ» لأن الحركات في الجمع أكثر منها في الـ «فُعُل»، فأسكن لتوالي الحركات واجتماع الأمثال، ولا يلزمه على هذا الإسكان في «ظلمات»^(١).

وأما «القدس» في اللغة فإن أبا عبيدة وغيره قالوا في قوله: ﴿وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: ٣٠] التقديس: التطهير.

وقال غيره: إن ابن عباس كان يقول: المقدس: الطاهر. وقال الراجز: [من الرجز]

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْقَادِسِ

قال: وقالوا: قَدَسَ عليه الأنبياء، أى: بركوا.

وقال رؤبة: [من الرجز]

دَعَوْتُ رَبَّ الْقُوَّةِ الْقُدُوسَا^(٢)

قال: والمقدس: المعظم. وقال: قدس عليه، أى: برك.

قال أبو علي: فكأن «معنى نقديس لك»: ننزهك عن السوء، فلا ننسبه إليك، ولا ما لا يليق بالعدل.

وهذا الوصف في المعنى كقول أمية^(٣): [من الوافر]

(١) في ب: الظلمات.

(٢) ينظر: ديوانه ص(٦٨)، واللسان (رغس)، والتاج (رغس)، وجمهرة اللغة ص(٧١٦)، والتنبيه والإيضاح (٢/٢٧٧)، وللعجاج في ملحق ديوانه (٢/٣٤٧)، ومقاييس اللغة (٢/٤١٧)، ومجمل اللغة (٢/٤٠٠)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة (٨/٣٤)، والمخصص (١٢/٢٧٨).

(٣) أمية بن عبد الله أبي الصلت بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي: شاعر جاهلي حكيم، من أهل الطائف. قدم دمشق قبل الإسلام. وكان مطلعاً على الكتب القديمة، يلبس المسوح تعبدًا. وهو ممن حرموا على أنفسهم الخمر ونهبوا عبادة الأوثان في الجاهلية. ورحل إلى البحرين فأقام ثمانين سنين ظهر في أثنائها الإسلام، وعاد إلى الطائف، فسأل عن خبر محمد بن عبد الله ﷺ، فقيل له: يزعم أنه نبي. فخرج حتى قدم عليه بمكة وسمع منه آيات من القرآن، وانصرف عنه، فتبعتة قريش تسأله عن رأيه فيه، فقال: أشهد أنه على الحق، قالوا: فهل =

سَلَامَكَ رَبَّنَا فِي كُلِّ فَجْرٍ بَرِيئًا مَا تَعْنَتْكَ الذُّمُومُ^(١)
 قال أبو عمر: سألت أبا مالك عن قوله: ما تغنك؟
 فقال^(٢): لا تعلق بك. فاللام فيها على حدها في قوله -سبحانه-: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾
 [النمل: ٧٢].

ألا ترى أن المعنى تعظيمه وتزويجه، وليس المعنى أنه ينزه شيء من أجله.
 ومثل ذلك في المعنى قولهم: سبحان الله، إنما هو براءة الله من السوء وتطهيره
 منه، ثم صار علمًا لهذا المعنى؛ فلم يصرف في قوله: [من السريع]
 سُبْحَانَ مَنْ عَلَّقَمَةَ الْفَاخِرِ^(٣)
 و«روح القدس»: جبريل -عليه السلام- كأنه منسوب^(٤) إلى الطهارة؛ وذلك أنه
 ممن لا يقترب ذنبًا، ولا يأتي مأثمًا، كما قد يكون ذلك من غيره.
 وقولنا في صفة الله -تعالى-: القدوس: أى: الطاهر المنزه عن أن يكون له ولد،
 أو يكون في حكمه وفعله ما ليس بعدلٍ.

= تتبعه؟ فقال: حتى أنظر في أمره. وخرج إلى الشام. وهاجر رسول الله إلى المدينة،
 وحادث وقعة بدر، وعاد أمية من الشام، يريد الإسلام، فعلم بمقتل أهل بدر وفيهم ابنا خال
 له، فامتنع. وأقام في الطائف إلى أن مات.
 ينظر: الأعلام (٢٣/٢).

(١) البيت من الوافر، وهو في ديوانه ص(٥٤)، وإنباه الرواة (٤٠/٢)، وشرح أبيات سيبويه
 (٣٠٥/١)، والكتاب (٣٢٥/١)، ولسان العرب (غث، ذم، سلم)، ومراتب النحويين
 ص(١١٢)، والمقاصد النحوية (١٨٣/٣)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص(٤٢٨)، وخزانة
 الأدب (٢٣٥/٧).

(٢) في ب: قال.

(٣) عجز بيت للأعشى، وصدره:

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ

 والبيت في ديوانه ص(١٩٣)، وأساس البلاغة (سبح)، والأشباه والنظائر (١٠٩/٢)،
 وجمهرة اللغة ص(٢٧٨)، وخزانة الأدب (١٨٥/١، ٢٣٤/٧، ٢٣٥، ٢٣٨)،
 والخصائص (٤٣٥/٢)، والدرر (٧٠/٣)، وشرح أبيات سيبويه (١٥٧/١)، وشرح
 شواهد المغنى (٩٠٥/٢)، وشرح المفصل (٣٧/١، ١٢٠)، والكتاب (٣٢٤/١)،
 ولسان العرب (سبح)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (٣٨٨/٣، ٢٨٦/٦)، والخصائص
 (١٩٧/٢، ٢٣/٣)، والدرر (٤٢/٥)، ومجالس ثعلب (٢٦١/١)، والمقتضب (٣/٣)،
 (٢١٨)، والمقرب (١٤٩/١)، وهمع الهوامع (١٩٠/١، ٥٢/٢).

(٤) في ب: نسب.

فأما قولهم: بيت المقدس وقول^(١) الراجز: [من الراجز]
الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْقَادِسِ^(٢)

فيدل^(٣) على أن الفعل قد استعمل من التقديس بحذف الزيادة، أو قُدِّر ذلك
التقدير.

فإذا كان كذلك لم يخل «المقدس» من أن يكون مصدرًا أو مكانًا:
فإن كان مصدرًا كان كقوله: ﴿إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ﴾ [لقمان: ١٥]، ونحوه من المصادر
التي جاءت على هذا المثال.

وإن كان مكانًا فالمعنى [فيه]^(٤): بيت المكان الذي فعل فيه الطهارة، وأضيف
إلى الطهارة؛ لأنه منسك كما جاء: ﴿أَنْ طَهَّرَا بَيْتَ الْطَّائِفِينَ﴾ [البقرة: ١٢٥]: وتطهيره
على إخلائه من الأصنام وإبعاده منها.

وكما جاء: ﴿فَاجْتَبِئُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠]:

كذلك وصف بخلاف الرجس إذا أخلى منها، ومما لا يليق بمواضع النسك، وإن
قدرت «المقدس» المكان لا المصدر كان المعنى: بيت مكان الطهارة.

فأما ما حكاه قُطْرُبُ^(٥): من أنهم يقولون قدس عليه الأنبياء، أى: برکوا
[عليه]^(٦) -فليس يخلو هذا المُقدَّس عليه من أن يكون موضع منسك، أو يكون
إنسانًا.

فإن كان موضع نسك، فهو كدعاء إبراهيم عليه السلام للحرم ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا

(١) فى ب: فقول.

(٢) تقدم.

(٣) فى ب: يدل.

(٤) سقط فى أ.

(٥) محمد بن المستنير: أبو على النحوى المعروف بقطرب، لازم سيبويه وكان يُدلج إليه، فإذا
خرج رآه على بابيه، فقال له: ما أنت إلا قُطْرُب ليل! فلُقب به. وأخذ عن عيسى بن عمر،
وكان يرى رأى المعتزلة النظامية، فأخذ من النظام مذهبيه، واتصل بأبى ذُلف العجلي، وأدب
ولده، ولم يكن ثقة. قال ابن السكيت: كتبت عنه قمتراً، ثم تبينت أنه يكذب فى اللغة،
فلم أذكر عنه شيئاً. وله من التصانيف: المثلث، النوادر، الصفات، الأصوات، العلل فى
النحو، الأضداد، الهمز، خلق الإنسان، خلق الفرس، إعراب القرآن، المصنف الغريب فى
اللغة، مجاز القرآن، وغير ذلك. مات سنة ست ومائتين.

ينظر: بغية الوعاة (١/ ٢٤٢، ٢٤٣).

(٦) سقط فى ب.

أَلَيْكَ ءَايَاتُ ﴿إِبْرَاهِيمَ: ٣٥﴾؛ فكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَبْرِيكَ الْأَنْبِيَاءَ دَعَاءَ مِنْهُمْ لَهُ
بِالتَّطْهِيرِ.

وإن كان إنسيًا فهو كقوله: ﴿وَأَجْعَلُهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾ [مريم: ٦].
وكما روى عن النبي ﷺ من دعائه للحسن والحسين^(١)، وهذا يثول إلى ذلك
المعنى.

وكذلك من قال: المقدس: المعظم، إنما هو تفسيرٌ على المعنى، وكثيرًا ما يفعل
المفسرون من غير أهل اللغة ذلك لما رأوا ذلك لا يفعلونه إلا بشيء يراد تعظيمه
وتبرئته من غير الطهارة، فسروه بالمعظم على هذا المعنى. والأصل: كأنه التطهير
الذي فسره أبو عبيدة.

قال أحمد [بن موسى]^(٢): وكلهم قرأ ﴿غُلْفٌ﴾ مخففة [البقرة: ٨٨].
وروى أحمد بن موسى اللؤلؤي^(٣)، عن أبي عمرو أنه قرأ: ﴿غُلْفٌ﴾ بضم
اللام^(٤) والمعروف عنه التخفيف.

قال أبو علي: ما يدرك به المعلومات من الحواس^(٥) وغيرها من الأعضاء إذا ذكر
بأنه لا يعلم به؛ وصف بأن عليه مانعًا من ذلك، ودونه حائلا.

(١) أخرجه أحمد (٢٩٨/٦، ٣٠٤، ٣٢٣)، والترمذي (١٧٤/٦) في أبواب المناقب، باب
ما جاء في فضل فاطمة -رضي الله عنها- (٣٨٧١)، وقال: حسن صحيح، وأبو يعلى
(٦٩١٢، ٧٠٢١، ٧٠٢٦)، والطحاوي في شرح الآثار (٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٩)،
والطبراني في الكبير (٧٦٨/٢٣، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٩).

(٢) سقط في ب.

(٣) أحمد بن موسى بن أبي مريم، أبو عبد الله، وقيل: أبو بكر، ويقال أبو جعفر اللؤلؤي
الخزاعي البصري، صدوق، روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء وعاصم الجحدري
وعيسى بن عمر الثقفي وإسماعيل القسط، روى القراءة عنه: روح بن عبد المؤمن ومحمد
ابن عمر بن الرومي ونصر بن علي وعبد الكريم بن هاشم وخليفة بن خياط.
ينظر: الغاية في طبقات القراء (١٤٣/١).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٤١)، الإملاء للعكبري (٢٩/١)، البحر المحيط (٣٠١/١)،
التيبان للطوسي (٣٤١/١)، تفسير الطبري (٣٢٤/٢)، تفسير القرطبي (٢٥/٢)، السبعة
لابن مجاهد (١٦٤)، المجمع للطبرسي (١٥٦/١).

(٥) الحواس: جمع حاسة، وهي القوة الحساسة: خمس، وكانت خمسًا لا أكثر؛ لأن العقل
حاكم بوجود الخمس بالضرورة، أما الحواس الباطنية التي هي خمس أخرى فلم يحكم
العقل بوجودها بالضرورة بدليل الاختلاف في وجودها، فالفلاسفة أثبتوها بأدلة تتنافى
والقواعد الإسلامية، وغيرهم نفوها: أما أدلة الفلاسفة فمبينة على أن النفس لا تدرك =

= الجزئيات المادية بالذات وعلى أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، أى: لا يكون الواحد مبدأ لأثرين.

وحاصل المبنى الأول أنهم قالوا: إن النفس - لكونها مجردة - لا ترسم فيها صور الجزئيات وإلا لم تكن مجردة بل ترسم فى آلائها التى هى الحواس فإدراك الجزئيات عندهم هو ارتسام صورها فى الحواس وعلى ذلك لا بد من حس باطنى لترسم فيه تلك الصور، والحق: أن النفس ترسم فيها صور الجزئيات وإن كان الإدراك بواسطة الحس، وحيث إن الجزئيات ترسم فى النفس؛ فلا تحتاج إلى حس باطنى.

أما المبنى الثانى فقد قالوا فيه: إن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد وعلى هذا لا بد من الحس الباطنى، فىكون إدراك المعانى الجزئية ناشئاً عن مصادر مختلفة غير النفس، وتلك المصادر هى الحواس الباطنية، والحق: أن الواحد يصدر عنه أشياء كثيرة فالنفس الناطقة يصدر عنها إدراك المادة وإدراك المعانى.

الأول من الحواس السمع وهو عند الحكماء قوة مودعة فى العصب المفروش فى مقعر صماخ الأذنين، وأما عند أهل السنة فهو قوة خلقها الله فى الأذن، ووظيفة السمع إدراك الأصوات فقط بطريق وصول الهواء المتكيف بالصوت إلى صماخ الأذن، والسمع سبب عادى للعلم، بمعنى: أن الله سبحانه يخلق العلم عند السمع لا به؛ فليس مؤثراً فى العلم كما عرفت سابقاً من استناد جميع الممكنات إلى الله تعالى.

الثانى: البصر، وهو عند الحكماء قوة مركزة فى العصبين المجوفين اللتين تتلاقيان فى مقدم الدماغ على هيئة دالين ظهر كل منهما ظهر لأخرى، ثم يفترقان بعد هذا التلاقى يميناً وشمالاً، فيسير العصب الأيمن إلى العين اليمنى والأيسر إلى العين اليسرى والتجويف الحاصل عند الملتقى هو المودع فيه تلك القوة الباصرة، ويسمى: مجمع النورين، وأهل السنة يقولون: إن البصر هو قوة خلقها الله فى العينين ووظيفته إدراك المبصرات من الأضواء والألوان والأشكال والمقادير والحركات والحسن والقبح، كما قال الشارح، وقد بحثوا فى قوله: إن الحركة تدرك بالبصر وحاصل هذا البحث: أن الحركة من الأعراض النسبية، والأعراض النسبية أمور اعتبارية ليس لها تحقق فى الخارج فلا تدرك بالبصر، لأن الإدراك بالحس فرع الوجود الخارجى، أما كونها عرضاً نسبياً فإن الحركة هيئة تعرض للجسم باعتبار نسبته إلى مكان وحاصل الجواب عن هذا البحث: أن المتكلمين وإن أنكروا وجود الأعراض النسبية إلا أنهم قالوا: الحركة من الأمور الموجودة بدليل أنها قسم من الكون، وقد قالوا: وجود الكون ضرورى بشهادة الحس وهو ينقسم إلى أربعة أقسام: حركة وسكون واجتماع وافتراق، فالحركة موجودة ولزوم النسبة لها لا يمنع من وجودها فقد يكون الشيء موجوداً ويتصف بالعدمى كاتصاف الشخص الموجود بالعمى، ومبنى الخلاف فى كون الحركة مبصرة أو المبصر هو المتحرك على خلاف آخر وهو هل الأكوان الأربعة موجودة أو غير موجودة؟ فمن قال: إن الأكوان الأربعة موجودة، قال إن الحركة مبصرة، لأنها قسم من الأكوان، ومن قال إن الأكوان غير موجودة، قال: إن الحركة ليست مبصرة؛ وإنما المبصر هو المتحرك؛ فجعل الحركات من المبصرات إنما يصح على أحد المذهبين.

فمن ذلك قوله: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرَاتِ أَمْرَ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤] كأن القفل لما كان حاجزاً من المقفل عليه، وحائلاً من أن يدخله ما يدخل إذا لم يكن مقفلاً - جعل مثلاً للقلوب في أنها لا تعي ولا تفقه، وكذلك قوله: ﴿لَقَالُوا إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَارُنَا﴾ [الحجر: ١٥]:

أى: قد حارت وحسرت؛ فلا تدرك ما تدركه على حقيقة؛ فكأن شدة عنادهم تحملهم على الشك في المشاهدات. وكذلك قوله: ﴿الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي﴾ [الكهف: ١٠١]:

الثالث: الشم، وهو عند الحكماء قوة مودعة في الزائدين البارزتين في مقدم الدماغ وقد شبهوهما بحلمتى الثدي، ووظيفته إدراك الروائح عن طريق وصول الهواء المتكيف بكيفية ذى الرائحة إلى الخيشوم الذى هو أقصى الأنف.

الرابع: الذوق، وهو عند الحكماء قوة منبئة في العصب المفروش على جرم اللسان، ووظيفته إدراك الطعوم بمخالطة الرطوبة اللعابية التى فى الفم بالمطعوم، ووصولها إلى العصب المودع فيه تلك القوة.

الخامس: اللمس، وهو عند الحكماء قوة منبئة فى جميع البدن ووظيفتها إدراك الحرارة والرطوبة واليبوسة عند تماس الحرارة والبرودة به.

وهذه الحواس الخمس - كما عرفت - لا يدرك بها إلا ما خصصت له؛ فلا يدرك بالبصر إلا المرئى ولا يدرك بالسمع إلا ما خصص له من الصوت، وهكذا يقال فى باقى الحواس بدليل أن الحاسة لو أصابها عطل امتنع إدراك ما كان لها بحاسة أخرى: فالأصم - مثلاً - لا يدرك الصوت بحاسة البصر ولا بالذوق؛ ولهذا قال المصنف: «وبكل حاسة يوقف على ما وضعت هى له» معناه: أن كل حاسة من تلك الحواس يطلع ويدرك بها ما خصصت له فالله - سبحانه وتعالى - خصص لكل حاسة شيئاً مخصوصاً لا يدرك بغيرها، وهل يجوز عقلاً أن تتعدى كل حاسة مدركها أو يمتنع ذلك؟ خلاف: وقد رجح الشارح السعد القول بالجواز وقال إن ذلك هو الحق؛ لأن هذا التخصيص بمحض إرادة الله - تعالى - كما أن إدراك كل حاسة لمدركاتهما بخلق الله بدون تأثير بالحواس فلا يمتنع عقلاً أن يخلق الله عقيب صرف الباصرة إدراك الأصوات أو إدراك الحلاوة والرطوبة بها ما دام المؤثر فى الحقيقة هو الله - تعالى -، قال الشارح: «فإن قيل: أليست الذائقة تدرك بها حلاوة الشيء وحرارته معاً؟» هذا اعتراض على قول من قال: إن كل حاسة لا تدرك بها إلا ما خصصت هى له - كيف ذلك مع أن حاسة الذوق يدرك بها الحلاوة التى هى للذوق ويدرك بها الحرارة التى هى للمس؟! فمن ذاق شيئاً حلواً فقد أدرك بالذوق حلاوته وحرارته معاً إن كان حاراً، وقد أجاب الإيجي عن ذلك بأن الحلاوة أدركت بالذوق وأما الحرارة فقد أدركت بحاسة اللمس الموجودة فى الفم واللسان وذلك لأن حاسة الذوق - كما عرفت - قوة منبئة فى جميع البدن فلم يدرك بالذوق إلا ما خص به.

ينظر: مذكرات التوحيد للشيخ صالح موسى شرف (٤٨، ٥٢).

فهذا كقوله: ﴿بَلْ هُمْ مِّنْهَا عَمُونَ﴾ [النمل: ٦٦]، وكقوله: ﴿صُمُّ بِكُمُ عُنَى﴾ [البقرة: ١٨]؛ لأن العين إذا كانت ^(١) فى غطاء لم ينفذ شعاعها، فلم يقع بها إدراك، كما أن الثقل إذا كان فى الأذن لم يسمع بها، فقوله ^(٢) - تعالى -: ﴿وَفِيْءَآذَانِنَا وَقْرٌ﴾ [فصلت: ٥] المعنى فيه: أنها لا تسمع للوقر فيها، كما لا تبصر العين فى الغطاء. فقوله: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ [البقرة: ٨٨] فيمن أسكن اللام التى هى عين جمع أغلف، كما أن حمراً جمع أحمر. فإذا كان جمع «أفعل» لم يجز تثنيه إلا فى الشعر. قال أبو عبيدة: كل شيء فى غلافٍ فهو أغلف، قالوا: سيفٌ أغلف وقوسٌ غلفاء ورجلٌ أغلف: لم يختن.

فقوله: «أَغْلَفُ»: إذا كان فى غلاف فى المعنى كقوله: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِيْ أَكِنَّةٍ﴾ [فصلت: ٥]؛ كأنها إذا كانت فى أكنة لم ينتفع بها فيما [ينتفع فيه] ^(٣) بالقلب، كما أن العين إذا كانت عليها غشاوة أو كانت فى غطاء، لم تُبَصِّرْ. فإذا كان كذلك؛ كان الوجه الإسكان فى اللام التى هى عينٌ، كما اتفقوا عليه، إلا ما رواه اللؤلؤى عن أبى عمرو من تحريك العين. ومجازه على وجهين:

أحدهما: أن يكون قوله: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ أى ذوات غلفٍ، فيكون ^(٤) المعنى كقوله: ﴿غُلْفٌ﴾، وأنت تريد به جمع أغلف؛ لأنها إذا كانت ذوات غُلْفٍ فهى فى المعنى ﴿غُلْفٌ﴾ فتكون كلتا القراءتين تتول إلى معنى واحد، إلا أن الإسكان أولى؛ لأن الكلام يحمل ^(٥) على ظاهره من غير حذف مضافٍ إليه فيه. والوجه الآخر ما روى عن ابن عباس: من أنهم قالوا للنبي ﷺ: «قُلُوبُنَا أَوْعِيَةٌ لِلْعِلْمِ فَمَا بَالُهَا لَا تَنْهَمُ مَا أُتِيَتْ بِهِ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ» ^(٦) أو نحو ذلك - فَعُلْفٌ فى المعنى مثل الأوعية؛ ألا ترى أن وعاء الشيء غلافٌ له.

(١) فى ب: كان.

(٢) فى أ: وقوله.

(٣) سقط فى أ.

(٤) زاد فى ب: فيه.

(٥) زاد فى أ: فيه.

(٦) ذكره السيوطى فى الدر المنثور (١/١٦٨)، وعزاه للطبرانى فى الأوسط عن ابن عباس.

فهرس المحتويات

٣	 مقدمة التحقيق
٣	 توقيفية القراءات
١٢	 إضافة القراءات إلى القراء تعنى اختيارها ولا اجتهداد فيها
١٩	 الزمخشري يعزو إحدى القراءات إلى فصاحة راويها
٢٢	 ردود على من يفاضلون بين القراءات
٥٨	 رسم المصاحف العثمانية
٦٠	 قواعد رسم المصحف
٦٠	 القاعدة الأولى: الحذف
٦١	 القاعدة الثانية: الزيادة
٦١	 القاعدة الثالثة: الهمز
٦٢	 القاعدة الرابعة: البدل
٦٣	 القاعدة الخامسة: الفصل والوصل
٦٤	 القاعدة السادسة
٦٩	 فوائد الرسم العثماني
٧٣	 القائلون بأن الرسم اجتهدادى:
٧٤	 (رأى صاحب الذهب الإبريز)
٧٥	 رأى وسط
٧٧	 شبه أثرت حول كتابة القرآن ورسمه
٨١	 كتاب الحجة
٨٤	 ترجمة المؤلف
٨٨	 ثناء العلماء عليه وصفاء ذهنه ومبلغ علمه
٩٠	 تصانيفه

١٠١		مقدمة المؤلف
-----	-------	--------------

فاتحة الكتاب

١٠٣		آية : ٤
١٣٩		آية : ٦
١٤٥		آية : ٧

سورة البقرة

٢٣٧		آية : ٢
٢٦٤		آية : ٣
٢٨٧		آية : ٦
٣٢٣		آية : ٧
٣٣٨		آية : ٩
٣٤٣		آية : ١٠
٣٥٦		آية : ١١
٣٧٦		آية : ١٥
٣٧٨		آية : ١٦
٣٩٣		آية : ٢٠
٤٠٨		آية : ٣٠
٤١٤		آية : ٣٣
٤٢٠		آية : ٣٦
٤٢٧		آية : ٣٧
٤٤٣		آية : ٤٨
٤٥٢		آية : ٥١
٤٦٨		آية : ٥٤
٤٧٦		آية : ٥٨
٤٧٨		آية : ٦١
٤٨٣		آية : ٦٢

٤٨٨	آية : ٦٧
٤٩٨	آية : ٧٤
٥٠١	آية : ٨١
٥٠٦	آية : ٨٣
٥١٤	آية : ٨٥
٥٢٨	آية : ٨٧
٥٣٣	آية : ٨٨
٥٣٧	فهرس المحتويات

* * *